



أمن في العالم

حولية قضايا العالم الإسلامي

١٤٢٣ - ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ م

العدد الخامس

الجزء الأول

تصدر عن

مركز الحضارة للدراسات السياسية

القاهرة

١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م

المحتويات

- 7.....المستشار/ طارق البشري
المقدمة: الخيط الناظم للعدد وتقسيم عوالمه
د. نادية محمود مصطفى
د. سيف الدين عبد الفتاح.....15

الجزء الأول

- ملف العدد: التدايعات المباشرة لليوم الأمريكي: من الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى اليوم الأفغاني
- 31..... أ. أسامة مجاهد
- الاستجابة الرسمية الأمريكية بين الفعل والخطاب
- 67..... أ. نسمة شرارة
- مسلمو الولايات المتحدة الأمريكية: بين رد الفعل والمبادرة:
دراسة نموذج مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية
- الدائرة الأوروبية: بين السياسات الجماعية والسياسات القومية
أولاً- السياسات الجماعية
ثانياً- السياسات القومية
- 87..... أ. مروة فكري
أ) الموقف البريطاني والألماني
ب) الموقف الفرنسي الرسمي
- 111..... أ. مروة فكري
139... أ. ياسمين زين العابدين
- أفغانستان والحوار: السياسات والدلالات
- الخطابات والمواقف الرسمية العربية والإيرانية والتركية
صقر..275
- 171..... أ. مدحت ماهر
أ. رحاب عبد الغني
- إسرائيل: استراتيجية ناجحة في توظيف الأزمة
- 305..... أ. أميرة أبو سمرة

أحوال الأمة عبر العام 2002 والتدايعات الممتدة للأزمة العالمية

أولاً- عالم الأفكار

- 377..... د. وائل ميرزا
- دورة حضارية عالمية جديدة
محاولة لرؤية شمولية لأحداث سبتمبر وما بعدها
- 399... د. نادية محمود مصطفى
- إشكاليات الاقتراب من مفهوم "حوار الحضارات"
في أدبيات عربية
- 419..... د. فريدة جاد الحق
- اتجاهات حول العلاقات بين الحضارات: النموذج الفرنسي
- 441..... د. أميمة عبود
- قراءة في بعض نصوص الخطابات الفكرية العربية الإسلامية
- 465... د. حسنين إبراهيم توفيق
- علم السياسة وتدايعات الأزمة العالمية:
نحو مراجعة لبعض المفاهيم والمقولات (رؤية أولية)
- 497..... د. محي الدين قاسم
- الدولة المارقة: الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر

- 535 د. سيف الدين عبد الفتاح - مدخل لفهم "فتاوى الأمة"
 595 د. أماني صالح .. الرأي العام العالمي.. وقضايا العرب والمسلمين
 633 د. حامد عبد الماجد - الرأي العام العربي والإسلامي تجاه السياسة
 الخارجية الأمريكية

الجزء الثاني

ثانياً- عالم المؤسسات والرموز

- 673 د. السيد عمر - الخريطة الإدراكية الراهنة للتعليم الديني في السعودية ومصر
 705 د. علا أبو زيد - مستقبل الحركات السياسية الإسلامية وتحديات ما يسمى
 بالحرب على الإرهاب
 721 أ. عمرو عبد الكريم... - العمل الخيري والإغاثي الإسلامي:
 استحكام سياسة تجفيف منابع
 739 أ. هند مصطفى - المرأة في أفغانستان: بين الجدل الأيديولوجي والحاجات:
 الواقع ومطلب الإصلاح
 د. محمد شوقي عبد - جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي
 755..العال
 ودلالات التفاعل مع الأزمة
 771 د. حسن نافعة - الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر:
 هل ما تزال قادرة على التكيف مع تحولات النظام الدولي؟
 799 أ. عمرو عبد الكريم.... - تقرير الفريق العامل المعني بسياسات الأمم المتحدة
 تجاه الإرهاب (رؤية نقدية)

ثالثاً- عالم الأحداث والقضايا

- 809 د. زينب عبد العظيم... - الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب
 889 أ. بشير أبو القرايا - الانتفاضة الفلسطينية ومسار الصراع العربي الإسرائيلي
 917 أ. مطيع الله تائب - أفغانستان ما بعد طالبان: إعادة إعمار ماذا؟
 935 أ. عاطف السعداوي... - آسيا الوسطى والقوقاز:
 تواجد أمريكي، تراجع روسي، مد استقلالي شيشاني
 أ. مصطفى دسوقي - ثروات آسيا الوسطى- فزوين من البترول والغاز
 كسبة 955
 977 د. باكينام الشرقاوي... - إيران وتركيا وتداعيات الأزمة العالمية
 1027 د. محمد عاشور مهدي.. - أحداث اليوم الأمريكي وقضايا المسلمين في إفريقيا

د. خالد شوكلات

د. محمد م.

أ. علاء بيومي... 1077

أ. مغاوري شلي... 1101

- مسلمو أوروبا في 2002: محن واتهامات
1055....

- تداعيات الأزمة على المسلمين في البلقان
الأرناؤوط... 1065

- أوضاع المسلمين في أمريكا خلال عام 2002
- التداعيات الاقتصادية

وعولة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001

مقدمة: الأمة في عام "السنة"

أولاً:

إن حادث نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر عام 2001م ونسبته، غير المحققة وغير الثابتة، إلى من أهتمهم الإدارة الأمريكية، يثير مسألة أولية وهي: ما هو موقفنا الفكري والسياسي من مثل هذا الفعل؟ ونحن نعرف أن الحرب على الأفغان شنت من جانب الولايات المتحدة تحت مظنة غير ثابتة، وتحت افتراض غير متحقق ولا محقق، ونعرف أنه بعد ساعات محدودة قيل إن ثمة عشرات الألوف من خيوط التحقيق تتبع وإن عشرات الألوف من المحققين ينشطون في البحث. ثم بعد ساعات قليلة قيل إنه فلان هو من دبر الحادث وإن بلاد الأفغان هي من يأويه، ولم يُقدّم أي دليل يثبت أمراً ولا قرينة تشير إلى أمر، ثم قامت الحرب في 7 أكتوبر، لا بعد أن ثبت شيء، ولكن بعد أن أحكمت السياسة الأمريكية خطة الغزو والتدمير لأفغانستان، وبعد أن أجرت ضغوطها ومساوماتها مع الدول المجاورة لضمان التسهيلات الضرورية لها. ثم بعد شهرين من القصف والتدمير والتقتيل في الأفغان، صرح الرئيس الأمريكي وحكومته أنهم وجدوا شريط فيديو في بعض المنازل المدمرة "يثبت" الفعل والفاعل. وهكذا وقع العقاب الغليظ ودُمرت بلد وشردت مئات الآلاف من المواطنين وسقطت حكومة، وطورد رجال وجاع شعب وقُتل الآلاف، ليظهر بعد ذلك أن هذا الشريط لا يحدد فاعلاً ولا يثبت جريمة.

ومن ناحية أخرى، فإن حادث 11 سبتمبر عام 2001م، ومن جهة النظر السياسية ومن وجهة نظر تراث حركات التحرير الوطني، هو حادث لا ينتمي إلى ما تعارفت عليه حركات التحرير الوطنية، سواء في البلاد العربية والإسلامية أو في غيرها من بلاد آسيا وإفريقيا، وذلك في العصر الحديث. وهو حادث يعطي للمعتدي مبرراً وسنداً معنوياً ليمارس المزيد من القمع والاعتداء؛ لأنه يظهره بمظهر المدافع. وإذا كنا نستنفر أخلاقيات العالم ضد قتل الأبرياء منا، فإن الحادث قتل أبرياء، وإذا كنا نتحصن في حدودنا الدولية، ونهيب بالعالمين احترامها واحترام إرادتنا داخلها، وسيادتنا عليها وأمننا فيها، فإنه مما يتناقض مع هذا الموقف ألا نفعل ذات الصنيع مع غيرنا.

أقول ذلك، وإن الحادث غريب عما تعارفت عليه حركات التحرر الوطني؛ لأنني لا أعرف من الذي فعله، ولم يقدم إلينا نحن الذين عايشنا هذا الحدث في العالم كله؛ لم يقدم لنا أي دليل يفيد أو يرحح أن شخصاً معيناً أو تنظيمياً محمداً أو جماعة معروفة هي من قام به. وأنه لا يمكن أن تقوم حجة أو تبرير من هذا الحادث المجهول الفاعل إلى الآن، لا تقوم حجة فيه لضرب أفغانستان وأعمال القتل والتدمير والتشريد التي تتم.

ثانياً:

تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل تاريخ "11 سبتمبر عام 2001" تاريخاً عالمياً، وتريد بوجه خاص أن تثبته تاريخياً إسلامياً عربياً؛ أي تاريخياً يحمل علامة طريق في السياق العربي الإسلامي للأحداث، والبعض منا للأسف الشديد قد سقط في هذا الفخ، وطفق يروج في أحداثنا الجماعية والقومية والمحلية، يروج لفكرة "ما قبل 11 سبتمبر" وما بعد "11 سبتمبر".

* السنة في كلام العرب قد يقصد بها السنة المجدبة، والسنة السنوء أي الشديدة، راجع: جمال الدين بن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، المجلد 14، د.ت.)، ص 405.

إن 11 سبتمبر عام 2001 هو حدث أمريكي، يتعلق بالسياسات الأمريكية وبسياق أحداثها ووقائعها، هو عملية تدمير لرموز أمريكية، بدا للأمريكيين ولنا أمراً يشين العزة الأمريكية، المبنية على القوة المادية وحدها، وعلى جيروت المنعة المسلحة. هو حدث بدأ من الأرض الأمريكية وانتهى إليها وقام تأثيره فيها. ولكن سياسة الولايات المتحدة بغطرسة السيادة الدولية وبجيروت العلو والمهيمنة على العالمين، جعلته حدثاً عالمياً؛ لأنها سيدة العالم وحاكمته؛ ولأنها هي "العالم"، وعلى عكس قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): "إنه إذا عثرت دابة في أرض العراق سئل عنها أهل الخطاب يوم القيامة"، على عكس ذلك تقول الولايات المتحدة إنه إذا عثرت بغلة في تكساس، سئل عنها العالمون في هذه الدنيا، ودفع العرب والمسلمون ديتها.

الأمر هنا ليس فكاهة وليس طرفة تبنى، ولكنه أمر له علاقة وثيقة بعملية "الإلحاق" والاستتباع" الشعوري والإدراكي؛ فهم يرون مثلاً أن اقتحام شارون للقدس الشريف في 28 سبتمبر عام 2000 ليس حدثاً عالمياً، ولا ينبغي أن يكون حدثاً عربياً إسلامياً. يمثل ما ينبغي أن يكون ليوم 11 سبتمبر عام 2001 من أهمية واعتبار.

إن البلد المتبوع يميل إلى تأكيد أن تكون وقائع تاريخه وحاضره هي وقائع وأحداث البلاد التابعة له، وأن تستلب تلك البلاد من وقائعها وتاريخها وأحداثها. وسيادة أي بلد على بلد تستلزم لدى السيد أن ينمط نظرة التابعين على وفق نظريته ويلحقهم به من زاوية الرؤية الثقافية وطريقة التفكير. ولست أجد المناسبة الآن للإكثار من ذكر الأمثلة على ذلك، وحسب القارئ أن يستدعي من رصيد ثقافته ما يتعلق بهذه المسألة. وإن أكثرها عموماً تقسيم تاريخ العالم كله وفقاً للمنظور الأوروبي لتاريخ أوروبا وحسب وقائع ذلك التاريخ الخاص؛ من حيث العصور القديمة التي انتهت بسقوط روما والعصور الوسطى التي انتهت بسقوط القسطنطينية أو بعصر النهضة وهكذا..، وأن الوقائع والأحداث في تعميم أهميتها على الآخرين تنطوي أيضاً على تعميم أوصافها على هؤلاء الآخرين، ونزعمهم من أن يكون لهم مفاهيم خاصة ونظرة خاصة. إن الأمر هنا يمس صميم الإدراك والوعي الذي يراد زرعه في الآخرين، أو محوه لدى الآخرين.

والأمر الثاني- أن السياسة الأمريكية أرادت أن تلقى عبء أزمتهما على الخارج، وعلينا نحن بصفة خاصة، نحن المسلمين والعرب، تلقيها علينا من حيث المسئولية ومن حيث الحل. أما من ناحية المسئولية فإن الأمريكيين حملونا تبعاً للحادث بعد حصوله بساعات معدودة، قبل أن يجروا تحقيقاً أو حتى أن يبدأوه، وعينوا الشخص الأمر والتنظيم الفاعل، ثم نسبوا كل ذلك لا للبلد الذي يقيم به الأمر والفاعل فقط، ولكن نسبوه إلى المسلمين بعامته وإلى الإسلام وتعاليمه ومبادئه على نحو أعم. والأمر لا دليل عليه والفاعل لا دليل عليه والجماعة، تؤخذ بفعل للفرد لم يثبت عليه، والكثرة تؤخذ بما ينسب إلى القلة بغير دليل، وهذا انتهاك كامل صريح بواح، لكل أصول التحضر وقواعد الإنسانية منذ عهد الفراعين.

أما من ناحية الحل، فإن كل الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها الولايات المتحدة للسيطرة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وحدثت في الحادث مناسبة لتحقيقها، لما يتيحها للأمريكيين من استخدام القوة، وانتهاك الحرمات وضرب الشعوب، واتباع حملات التدمير والتخريب والإبادة والإذلال والإخضاع بحجة أن الأمريكيين يدافعون عن أنفسهم. وهكذا ساغ لديهم أن يقنعوا العالم أن مسألة الأمن الداخلي الأمريكي تجرى صيانتها في أفغانستان، عبر المحيطات والبحار والصحارى والجبال، وصارت الكرة الأرضية كلها ضامنة للأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الأهداف التي تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها وترسيخها الآن، هي أهداف سابقة على أحداث 11 سبتمبر، إنها تنشئ قواعد لها في وسط آسيا في أفغانستان جنوبي روسيا وغربي الصين، وفي وسط المنطقة الملاصقة للهند وباكستان وإيران وجمهوريات آسيا الإسلامية، كما أنشأت مواطني أقدام لها في البلقان مع أحداث الصرب، وكما رسخت وجودها في الخليج

العربي بعد حرب العراق في عام 1991. وهي تبعث عسكرياً لها وخبراء عسكريين في اليمن وفي جورجيا وفي الفلبين، وفي جيبوتي.

أردت أن أوضح أن الحدث حدث أمريكي في بدئه وفي منتهاه، بل وفي الآثار المطلوب ترتيبها عليه، وأن وقوعنا في شرك أن نعدده من أحداثنا ووقائع تاريخنا، يفيد أننا نسلم بأن نستتبع ونلحق بالتاريخ الأمريكي ونصير مجالاً محكوماً بوقائعه.

ونحن لا بد أن نتمسك بحقنا في استقلال إدراكنا التاريخي، وحقنا في أن يكون لنا تاريخنا وأحداثنا مما كان يسمى قديماً "أيام العرب" أو "أيام المسلمين". وفي السنة الأخيرة فإن من أيامنا 7 أكتوبر عام 2001 عند غزو الأمريكيين لأفغانستان، وليس 11 سبتمبر. ومن أخطر أيامنا في السنتين الأخيرتين انتفاضة فلسطين في 28 سبتمبر عام 2000، ثم ما جرى من يومها وحتى اليوم وحتى الغد القريب والغد البعيد، فإن ما يحدث اليوم في فلسطين سيتحدد به مصير الأمة العربية لمرحلة تاريخية لا أعرف منتهاه.

إن ما يعيننا من 11 سبتمبر عام 2001 هو أثره؛ أي أثر السياسة الأمريكية التي أفصحت عن نفسها بعده، أثر ذلك في أيامنا العربية المعيشة، ومن أهمها الآن 28 سبتمبر عام 2000.

ثالثاً:

وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى هذا الحادث الأمريكي وآثاره، نعرض للمقارنة بين السياسات الباكستانية والأفغانية؛ نلاحظ أن باكستان بطبيعة الحال أكثر تقدماً من أفغانستان وأكثر قوة عسكرية وقوة اقتصادية، وأن لديها أسلحة نووية مما يدخلها في مصاف دول معدودة للغاية في العالم كله، ودولتها أكثر تماسكاً وأصلب عوداً من مثلتها في أفغانستان، ولكن الغريب أن التقدم والقوة العسكرية والاقتصادية وتماسك الدولة وصلابتها، كل ذلك كان يتناسب تناسباً عكسياً مع القدرة على المحافظة على استقلال الإرادة السياسية عندما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على كل من البلدين، إن إرادة الدولة الباكستانية اهارت في يوم أو يومين من الضغط الأمريكي عليها، بينما صمدت الإرادة الأفغانية واستعصت حتى جرى القتال والتدمير، ولا تزال ثمة ملامح صمود ومقاومة بعد ضرب وغزو وتدمير هائل، وباكستان إزاء أفغانستان لا تتعامل مع مجرد بلد مجاور، ولكنها تتعامل مع بلد يتضمن العمق الاستراتيجي لأمنها القومي، والشأن الأفغاني بالنسبة لها شأن الأمن القومي الباكستاني.

والعجيب أن حكومة باكستان بررت هذا الخور السريع المفاجئ في إرادتها السياسية بأنها هددت بضرب المفاعل الذري لديها، وأنها خضعت للإرادة الأمريكية حرصاً على المحافظة على هذا المفاعل. وهكذا، صار السلاح النووي ليس سلاحاً يحمي الدولة، ولكنه صار "نقطة ضعف" أو "كعب أخيل" يتعين على الدولة أن تحميه. وهذه مفارقة تظهر أن القوة والضعف ليسا أثرًا لنوع السلاح المملوك، وأن السلاح النووي ليس بذاته قوة سياسية رادعة أو حارسة، وأنه قد يتحول إلى عبء على حامله، وذلك واضح في الدول التي انشقت على الاتحاد السوفيتي وهي حائزة لهذا السلاح النووي، ولم تظهر لها أية قوة سياسية تتناسب مع أهمية هذا السلاح، (مثل بعض الجمهوريات الحديثة في وسط أوروبا ووسط آسيا).

وفي مقابل هذا الوضع الباكستاني، نلاحظ أن الموقف الأفغاني قد تناسب تناسباً عكسياً أيضاً مع ما يعتبر تقدماً مادياً وقوة عسكرية وصلابة دولة حديثة، وأن مقاومة شعب فيتنام للاحتلال الأمريكي في أواخر الستينيات كان مثلاً على ذلك وسابقة له، ثم هذه العبارة التي وردت على لسان الملك فيصل ملك السعودية بعد حرب عام 1973 بأنه وبلاده مستعدان أن

يعودا إلى "التمر" إذا لم تتحرر القدس، وقد رأت الدوائر الصهيونية والأمريكية أن في هذه العبارة تهديداً لا يطاق، وما لبث الملك فيصل أن اغتيل. وهذه الحكمة التي وردت على لسان كارل ماركس عندما أراد أن يحرض الطبقة العاملة ضد دوى السطوة والسلطان والمال والجاه والسلاح فقال للعمال: إنهم ليس لديهم ما يفقدونه إلا القيود. هذه الحكمة هي أكثر ما ينطبق ويفسر ما نشير إليه.

رابعاً:

ما يثير عدداً من القضايا السياسية التي لم تذلل على نحو كامل ولم تحسم بعد هو موضوع الجماعة السياسية، ومدى التعارض أو التقابل أو التداخل في مسائل الانتماء الشعبي والوطني للجماعات وللدول ولا أريد هنا أن أطيل الحديث، ولكنني أشير في عجلة إلى مفهوم الأمة، وأثر هذا المفهوم وما طرأ عليه من تغيير في العصر الحديث الذي نعيشه في القرنين الأخيرين . ونحن نقصد بـ "الأمة" الجماعة أي المجموع من البشر الذي يتحدد في الإدراك الإنساني على وفق تصنيف معين، ويقوم هذا التصنيف على وصف يلحق بهذا المجموع ويصدق عليه ويميزه عن غيره من الجماعات الأخرى، والأمة بهذا النحو تكوين أو تشكيل ثقافي؛ لأنه يقوم على أساس من "الإدراك البشري" لمعيار تصنيف معين، ومن "الشعور بالانتماء" الذي يبني على وجوه تجانس "يراهها" الناس غلبةً وحاكمة لغيرها.

فالتصنيف وحده لا يكفي؛ لأن ثمة من التصنيفات ما لا يعول عليه في مجال الإدراك بالأهمية والشعور بالانتماء، مثل لون الشعر مثلاً أو طول القامة أو الحجم أو السلوك، ثم هو تصنيف يولد وجه تجانس غالباً في الإدراك ويسوغ وجه شعور بالانتماء، انتماء الفرد للجماعة، أو انتماء الجماعة الصغرى للجماعة الأكبر، والانتماء فيه من معني الاتحاد والامتزاج، وفيه من معني "الفناء" في الجمع المنتمي إليه، "الفناء" الذي يعني من أحد وجوه التحقق الذاتي في المجموع المنتمي إليه. ونحن نعرف أن وجوه الانتماء متنوعة ومتعددة، وأنها متداخلة، بعضها إقليمي وبعضها نسبي وعرقي، وبعضها يتعلق بالمهنة والحرفة، وبعضها يتعلق بالمعتقد أو المذهب، وبعضها يتعلق باللغة أو اللهجة. ولكنها كلها موجودة ويمكن أن تتداخل العلاقات بشأنها .. وهي وجوه الانتماء الحاكمة التي يقوم عليها ما نسميه الجماعة السياسية؛ أي الجماعة التي تقوم على أساسها الدولة في ظرف تاريخي محدد .. أريد أن أقول إنه في العصر الحديث فإننا نحن العرب والمسلمين ارتبنا لدينا مفهوم الأمة بفعل عدة عوامل منها :

العامل الأول- أننا خرجنا من مفهوم الأمة المعتمد على وحدة الدين الإسلامي، إلى مفهوم الأمة بوصفها الجماعة القومية المستندة إلى اللغة الواحدة . والإسلام دين ودولة وهو منشئ لجماعة سياسية بما يستفاد من أحكامه وتاريخه الاجتماعية، واللغة تصنيف يرتبط بالامتزاج التاريخي أيضاً، وتقوم على أساسه دول الغرب في العصر الحديث، وقد ارتبنا لدينا الإدراك الجماعي بين هذين التصنيفين، ولم نجر توفيقاً عميقاً بينهما أو تنسيقاً منهجياً.

العامل الثاني- أن حكوماتنا لم تنشأ دولها وفقاً لأي من هذين التصنيفين في الغالب الأعم، فلا الحكومات قامت على أساس وحدة الجماعة الدينية لتحقيق بها وحدة سياسية وتحرسها (بل إنها زالت بإلغاء الخلافة الإسلامية في عام 1924)، ولا قامت هذه الحكومات على أساس البديل الفكري والثقافي الآخر وهو اللغة والقومية، والأترك بقوميتهم التركية انسلخوا عن الجماعة الإسلامية، ولكنهم لم يقيموا دولة موحدة على أساس الوحدة الطورانية التي كانوا ينشدونها، والتي تمتد إلى أواسط آسيا، والعرب لم يستطيعوا بدعوتهم القومية العربية توحيد اثنتين وعشرين دولة تقاسمت عربيتها.

العامل الثالث- أن حدود الدول القائمة لم تقم على أساس أي من التصنيفات الجماعية الحاكمة، ولكنها قامت على أساس توازن القوى السياسية بين الدول الغربية الكبرى المستعمرة، كما حدث بالنسبة لاقتسام بلاد الشام بين الإنجليز والفرنسيين في اتفاقية سايكس - بيكو أثناء الحرب العالمية الأولى، أو على أساس توازن القوى السياسية بين حركات التحرر الوطني وجيوش الدول الغربية المستعمرة؛ كما حدث بالنسبة لمصر والسودان مثلاً، ولكن هذه الحكومات من بعد صارت ذات وجود ومصالح تدافع بها عن حدودها، وترسخ مفاهيم استقلال جماعتها السياسية عن غيرها. وهذا مما ساهم في إرباك علاقات الانتماء الجماعي ومشاعره.

المهم من ذلك كله أننا مع إدراكنا الجماعي لما يجمع بيننا نحن الشعوب الإسلامية ذات العقيدة الواحدة والحضارة الشاملة والتاريخ الواحد أو المتماثل والتشكل النفسي المتشابه، ومع إدراكنا أن ثمة مشتركاً عاماً يجمع بيننا، ومع ما يؤكد هذا المشترك العام من وحدة ما نعانيه من قمع عالمي واستبداد بنا من الدول الكبرى، ومن كراهية تجمعنا ضد الاستعمار الغربي وسياساته، وما نشعر به من وحدة المصير، إلا أن هذا المشترك العام لا يتحد به في وضوح ما هو بالضبط ما يتعين أن نتحاكم به بين بعضنا البعض من وجوه النشاط، وواجبات النهوض للدفاع والمقاومة.

ومن ناحية ثانية، فإن قيام الحكومات لدينا لا على أساس تصنيف جامع ومانع للجماعات السياسية، قد أربك لديها إمكانية التقدير بين ما يعتبر من ضرورات "الأمن القومي" الذي يعني حماية الجماعة السياسية وحراستها والذود عنها، وهذا هو رأس واجبات الدول بالنسبة للجماعة السياسية التي تقوم عليها والمصدر الأساسي لشرعيتها، أقول ارتبك لديها التقدير بين ضرورات الأمن القومي هذه، وبين موجبات "أمن الدولة"، أي أمن النظام السياسي القائم على رأس هذه الجماعة، والحافظ له ولتشكيلاته المؤسسية والاجتماعية، وصار "أمن الدولة" هو الذي يسيطر ويحكم موجبات "الأمن القومي"، وهذا الخجل والإرباك أصاب سياسات الدول في غالب بلادنا العربية والإسلامية، وهي لا تجد دائماً في الأمن القومي للجماعة السياسية التي تحكّمها، لا تجد دائماً في ذلك ما يهدد أمن الدولة، أو ما يزعزع استقرارها.

ولعل المؤتمرات التي عُقدت للحكومات العربية بشأن الانتفاضة الفلسطينية، أو المؤتمرات التي عُقدت بعد ذلك للحكومات الإسلامية بشأن غزو أفغانستان، هي أمثلة تشهد بهذا الأمر؛ إذ انعكس في قرارات هذه المؤتمرات الحكومية أن غالب هذه الحكومات تستشعر الحرج في علاقتها بالولايات المتحدة وأكثر من شعورها بالقلق على الأمن القومي لبلادها ولجماعتها السياسية في المدى الطويل. وتتعدد المسألة ويزيد الارتباك عندما تقوم الحركات السياسية الشعبية في كل بلد لتنبه إلى المخاطر الآتية من الخارج وتتنادى للذود عن الحياض والدفاع عن الحوزة، فترى الحكومات في ذلك ما يهدد استقرارها الداخلي وتحتشد ضده، وترى خطراً عليها يماثل أو يجاوز الخطر الأجنبي الوافد على الجماعة كلها، وعلى الدولة مما وراء الحدود.

ولعل موقف حكومة باكستان بعد أحداث 11 سبتمبر هو أوضح مثل على ذلك؛ إذ دفعها قلقها على استقرار حكومتها الداخلي إلى التضحية بموجبات أمنها القومي، وصار قلقها من شعبها على نفسها أشد من شعورها بالخطر الداهم على أمنها القومي من أن تنشأ في أفغانستان دولة خصم لها فتتحصن باكستان بين عداء الهند لها وعداء الأفغان. وهكذا يستعاض عن الذي هو خير بالذي هو أدنى، وعن النفع العام بالنفع الخاص، وعن الآجل الباقي بالعاجل المنقطع، وتصير الحكومة محمية وليست حامية للجماعة.

خامساً:

يبقى الحديث السريع عن الأثر السياسي لحادث 11 من سبتمبر عام 2001م. فإن من ارتكبه أياً كان موقعه أو انتماءه، إنما ارتكبه في الغالب؛ ليصدم الأمريكيين ويشعرهم بعدم الأمان، ويشعرهم بأن مخاطر يمكن أن تثور في داخل بلادهم؛ ذلك أن الشعب الأمريكي منذ حرب الاستقلال-من أكثر من مائتي سنة- لم يذق أبداً طعم أن يهدد في عقر داره، والولايات المتحدة محاطة من شرقها وغربها بأوسع مساحة مائية في الكرة الأرضية وبأكبر محيطين في العالم. ولم تصل إليها معركة حربية قط إلا معركة بيرل هاربر بغرب الولايات المتحدة، عندما دمرت الطائرات اليابانية الكثير من قطع الأسطول الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية.

والحادث كما ذكر بعض المعلقين السياسيين جاء بالولايات المتحدة إلى واقع الأرض التي نعيش عليها، بعد أن كانت متشامخة في السماء خارج كوكبنا الأرضي؛ إذ صارت دولة يمكن أن يفعل بها ما يفعل في غيرها من كل بلاد العالم، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة. ولم يعد أمنها فقط في جغرافيتها السياسية المعزولة عن قارات العالم القديم، ولا في حائط الصواريخ المزمع إنشاؤه. وأمريكا كانت تنقل معاركها دائماً خارج أراضيها، ولم تجرب من قبل أن يكون "الداخل" لديها أرضاً لمعركة. والولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، بعد أن كانت تطاول الاتحاد السوفيتي بوصفه القوة النووية الثانية في العالم، وتناوئ المعسكر الاشتراكي الذي يضم الصين وشرق أوروبا مع الاتحاد السوفيتي، ويشكل نحو ثلث سكان العالم، وبعد أن حققت تقدمها في ذلك، فهي اليوم تحارب دولة أفغانستان. البلد الذي بقى مستقلاً طول عمره باستثناء الاحتلال السوفيتي كما أن دولاً أوروبية أو غربية لم تطمع في احتلاله من قبل، بسبب أن مغارمة تفوق مغامته. وشعبه الآن بضعة وعشرون مليوناً يسكنون الجبال، وينتظمون في القبائل، وتربطهم عقيدة الإسلام في أبسط تفاسيرها وتصوراتها.

إن نجاح غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وتدمير مدنها وتدمير آلياتها العسكرية البدائية الضعيفة، كل ذلك أمر حتمي ولا يتصور أن تفشل فيه الدولة الغازية بعد أن عزمت عليه، ونجاح الولايات المتحدة في غزو أفغانستان ليس مما يجوز أن تفخر به صاحبة أكبر ترسانة عسكرية في العالم وفي التاريخ. وليس من عاقل ولا غير عاقل يستبعد أن تنجح أي دولة عظمى أو دولة كبيرة في غزو دولة من دول العالم الثالث، سواء في القرن التاسع عشر أو في القرن العشرين أو القرن الواحد والعشرين. والتحدي لا يظهر في مرحلة الغزو والاعتداء، إنما يظهر من بعد في مراحل ما يراد من استقرار وإمسك بالزمام؛ لأن ذلك لا يعتمد على القوة العسكرية والكفاءة القتالية وحدها، ولذلك فإن آثار الحدث الأفغاني لم تتم فصولها بسقوط حكومة طالبان، ولا بضرب معازل التنظيمات السياسية فيها.

ومن جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة هنا لم تبدأ حربها إلا بعد أن أجهدت نفسها في كسب دعم الدول الأخرى لها، الأوروبية ثم روسيا ثم دول آسيا المحيطة بأفغانستان، ثم كسب سكوت الصين. وهي في ذلك لم تعتمد على قوتها وحدها، إنما على التفاهم مع الآخرين استعمالاً لأراضيهم أو ارتكائاً على دعمهم المعنوي أو سكوتهم، وأن من حارب بقوة غيره لا بد أن يدفع الحساب ولا يحتكر ثمار النصر لنفسه، سيما إذا كان دائم الاحتياج إلى هذه القوى المحيطة "بالواقع" وما تملك من صلات عضوية وثيقة، حضارية وتاريخية وجغرافية وعرفية ولغوية ودينية، بذات الشعب المراد إخضاعه. وألا يمكن القول إن هذا النمط قد تكرر منذ تفجر آخر مراحل الأزمة العراقية التي تصاعدت تدريجياً خلال العام 2002؛ لنصل إلى قمتها مع التهديد الواضح والصريح باستخدام القوة العسكرية، ثم الاستخدام الفعلي لها بغزو العراق؟

والحاصل أن القائمين على سياسة الولايات المتحدة فور أحداث سبتمبر أظهروا أمام العالم ما لم يكن ملحوظاً للكافة من اضطراب وضعف وتردد وحيرة في التصدي للمشاكل المفاجئة، كما ظهر أن قوتها العالمية لم تمكنها من السيطرة المنفردة إلا بدعم من دول أخرى، بشروط هذه الدول الأخرى وبتحفظات من جانبها.

وكان ذلك هو من مظاهر نسبية القوة الأمريكية، وأما قوة مهما كان جبروتها فهي محدودة، وقد لا يفيد ذلك من هم في مثل ضعف شعوبنا الإفريقية الآسيوية في المدى القريب، ولكنه لا شك دخل في حساب تعاملات الدول الكبرى بعضها مع بعض؛ إذ يطمع غالبها في أن يكون له في الموازين الدولية أكثر مما له الآن، وذلك في مواجهة الولايات المتحدة.

سادساً:

وفي النهاية فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أسقطت مفهوم الشرعية الدولية، وهي لا تترك أي فرصة لصديق لها ولا لعميل أن يقنع ساذجاً منا بأنها ليست خصماً لنا، ولا أنها دون إسرائيل في خصومتها للعرب، في فلسطين وفي غيرها من القضايا المثارة. وهي وإسرائيل لا تتركان فرصة لصديق لهما أن يقنع ساذجاً وطنياً بأنهما تبغيان أي نوع من السلام معنا ولا بأن تعترفا بأدمية هذا الذي نسميه "نحن العرب". وليس أمامنا إلا الاعتراب الكامل عن المنطق الأمريكي الإسرائيلي.

والولايات المتحدة الأمريكية، بمسلكها الدولي في العقد الأخير، وبخاصة في السنة الأخيرة، لم تعد تهتم بضرورة وجود أي صياغة فكرية لأي نمط للشرعية يستتر تصرفاتها أو أفعالها، ولم يعد يهمها أن يقوم ثمة نوع من التقبل العام لمنطقها أو لنمط شرعيتها، كما كانت تسعى قديماً أيام حرما الباردة مع المعسكر الاشتراكي ودوله بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وهذا النمط من التجبر البواح ومن السفور العنصري ومن استخدام القوة بغير سائر شرعي ولا شبه شرعي لها، ومن الزهو والخيلاء، كل هذا يخفف عنا جهوداً فكرية كثيرة، كانت يمكن أن تصرف لكشف مستور أو تبيين عورات خفية، أو توضيح أضاليل أو تكذيب أكاذيب، وصارت القوة المادية المعتدية تواجه بقوة الصدور العارية وبروح الشهادة، وصارت الدنيا تواجه بالآخرة.

والسؤال الأخير: ألم نلاحظ من وقائع التاريخ بدوله وأنظمتها المتتابعة، أن هذا التجبر والقهر والشراسة كانت في الغالب من ملامح نهاية العصور، ومن مظاهر الانحدار والأفول بالنسبة للدول العدوانية؟
نسأل الله - سبحانه - العزة والمنعة واجتماع الكلمة.... والقدره على الصمود.... ثم النصر إن شاء الله.

المقدمة: الخيط الناظم للعدد وتقسيم عوالمه

مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر دخل النظام العالمي مرحلة تحول تشهد عمليات إعادة تشكيل موازين القوى العالمية والإقليمية، على نحو يجعل من هذه الأحداث وتداعياتها بداية قرن آتٍ. ولقد قفزت الأمة العربية والإسلامية إلى قلب هذا السياق المتحول بكل تحدياته. فلقد استدعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها حتى الآن الأمة كلها -دولاً وشعوباً- في قلب التفاعلات العالمية؛ ولتكشف وبصورة سافرة، ولتجسد ما أضحت عليه خطورة التحديات التي تواجه الأمة وخاصة في أبعادها الثقافية الحضارية.

وكان الهجوم على الولايات المتحدة يعد أخطر حدث منذ نهاية الحرب الباردة. فلقد أصاب في الصميم كل ما تمثله الولايات المتحدة منذ نهاية هذه الحرب، وهو نمط جديد من أعمال العنف المسلح ذو دلالة حضارية. فلقد وقع على أهم رمزين من رموز القوة الأمريكية العالمية، أي القوة المالية والقوة العسكرية، بل هما أهم رموز الحضارة الغربية وقيمها المادية عن الرفاهية والأمن. ولهذا فلقد تم توصيف هذه الهجمات بأنها غير مسبوقة وغير متوقعة وأنها كارثة قومية أمريكية، ومن ناحية أخرى فلقد جاءت الهجمات من فواعل دولية هي ما يسمى قوى الإرهاب الدولي، والذي تصفه الولايات المتحدة بأنه عدو جديد غير محدد الهوية.

ولقد أضحت وضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي مع بداية القرن الواحد والعشرين رهين عواقب السياسات الأمريكية والغربية التي أعقبت الهجمات على واشنطن ونيويورك من ناحية، كما أضحت هذا الوضع من ناحية أخرى ساحة تتجدد حولها وعليها اختبارات مقولات صراع الحضارات ومقولات التهديد الإسلامي للغرب في مقابل مقولات الحرب الصليبية والمؤامرة على الإسلام والمسلمين.

وتبرز من قلب جميع هذه السياسات وجميع هذه الرؤى والمدرجات المتبادلة الأبعاد الثقافية الحضارية للعلاقات بين عالم الغرب وعالم المسلمين جلية واضحة، والتي سبق وظهرت أيضاً مع حرب الخليج الثانية والحرب في البوسنة وكوسوفا والشيشان وكشمير... من ثم فقد استحضرت أولى حروب القرن التي دشنتها الهجوم على واشنطن ونيويورك ثم غزو أفغانستان على الساحة الدولية مفهوم "الصراع الحضاري" بعد أن دشنت الحرب الباردة من قبل "الصراع الأيديولوجي" وبعد أن دشنت الحربان العالميتان الأولى والثانية "صراع القوى" خلال القرن العشرين.

بعبارة أخرى تصبح "أولى حروب القرن الجديد" بمثابة مفترق طرق خطر بالنسبة لوضع الأمة الإسلامية في النظام الدولي، فلقد أضحت محك اختبار قوى وتحدياً شديداً لخطورة للعلاقة بين أمريكا والإسلام في داخلها وخارجها، فمهما حرصت أمريكا على الإعلان أن "الإرهاب الدولي" -وليس الإسلام والمسلمون- هو عدوها ومهما كان الفاعل الحقيقي للهجمات على نيويورك وواشنطن، فستظل هذه اللحظة التاريخية الراهنة مفترق طرق خطيراً تعبر معه الأمة بوابة القرن الواحد والعشرين. وقد كشفت التحديات الحضارية الثقافية عن وجهها الحقيقي. وهي التحديات التي تبرز لنا سواء على صعيد أسباب أو مبررات الهجوم على الولايات المتحدة، أو على مستوى الإعداد للتحالف الدولي ضد الإرهاب، أو من خلال العمليات العسكرية في أفغانستان والمعارك الدبلوماسية والسياسية الأمنية التي أحاطت بها -وكذلك بالعراق بعد ذلك- والتي امتدت إلى مختلف أرجاء العالم الإسلامي.

فلقد أضحت الأبعاد الحضارية الثقافية لهذه التحديات (أي الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية) ذات تأثير على المستويات التالية: أسسًا جديدة لتقسيم العالم، محرِّكًا للتفاعلات الدولية ومحددًا لنمطها وحالة النظام الدولي، أداة من أدوات السياسة وموضوعًا من موضوعاتها، محددًا لخطاب النخب والقاعدة، وأخيرًا عنصرًا تفسيريًا أو تبريرًا للتحالفات، ومكونًا للقوة.

والجدير بالذكر أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تنشئ هذا الوضع إنشاءً، ولكن كشفت عنه الغطاء؛ حيث تراكمت مؤشراتته بالتدريج خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

إن الباحث أو المراقب أو السياسي المهتم بوضعية هذه الأمة في النظام الدولي، ما كان بإمكانه أن يغفل الوزن المتزايد للأبعاد الحضارية-الثقافية بين التحديات الخارجية التي أضحت تواجهها الأمة في نهاية القرن العشرين، وإذا كان لهذه الأبعاد دائمًا تأثيرها في المراحل السابقة من تطور العلاقات بين الأمة الإسلامية والغرب إلا إنها اكتسبت تدرجيًا زخمًا غير مسبوق خلال العقد الماضي.

ومن خلال التعمق في مفردات الفكر الاستراتيجي الغربي عن وضعية الإسلام والمسلمين في النظام الدولي من ناحية، وبالنظر إلى أهداف وقضايا وأدوات السياسات الغربية تجاه عالم الإسلام والمسلمين خلال العقد الأخير من ناحية أخرى، يمكن أن نكتشف ما أضحت عليه موضع التحديات الخارجية ذات الأبعاد الثقافية من التحديات الأخرى سواء على مستوى الفكر أو الممارسة السياسية. فلقد أضحت ساحة الثقافة آخر ساحات الهجوم علينا، وأضحت الأداة الثقافية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية، وذلك في غمار عمليات العولمة.

ولذا، لم يكن غريبًا أن نلاحظ خلال العقد الماضي أن ساحة الخطاب الغربي الأكاديمي والسياسي في مجال العلاقات الدولية قد أضحت زاخرة بما يتصل بالثقافة والحضارة والدين. وهو الخطاب الذي قدم الإجابة عن سؤالين استراتيجيين: ما هو مستقبل الغرب وهيمنته على العالم بعد أن انتصر نموذج السياسة والاقتصادي "بدون حرب"؟ وما هي مصادر التهديدات الجديدة له بعد انتهاء التهديد الشيوعي؟

وفي قلب الإجابات المتنوعة عن هذين السؤالين كان يقفز دائماً وضع الإسلام والمسلمين ومستقبل العلاقة بين النموذج الحضاري الغربي ومثله الحضاري الإسلامي (بالرغم من كل ما يتسم به المنتمون إلى هذا النموذج الأخير من ضعف مادي لا يقارن بقوة الغرب المادية). وهذا الوضع لم يعكس إلا القناة الغربية بأن حسم المواجهة لن يتم حول آليات السياسة والاقتصاد فقط، ولكن يجب حسمها أيضاً عبر ساحة النموذج الثقافي القيمي، وفي قلبه الدين.

ومن ناحية أخرى فإذا كان العقد الأخير من القرن العشرين لعالم المسلمين هو قرن التغريب وقرن تحول الأمة من حالة الشهادة إلى حالة المشهودية، إلا أنه شهد تداخلاً بين علامات الوهن والعزة، وهن متراكم وحماير عزة نادرة. ولقد توالى خلال الربع الأخير من القرن العشرين إرهابات الإمكانيات والممانعة؛ مشيرة إلى ختام قرن وبداية آخر. وحتى جاء حدث الحادي عشر من سبتمبر باعتباره حدثاً مفصلياً ليحدد مبدأ ألفية جديدة.

وهذا الحدث كان علامة تشير إلى ضعف داخلي في الدولة العظمى "الولايات المتحدة"، والذي تراكمت قبله علامات ضعف أخرى داخلية وخارجية مما أشارت إليه فعاليات انتخابات الرئاسة الأخيرة وقبلها تفجير أو كلاهما الذي أشار بأصابع إقام إلى جماعات أمريكية يمينية صاعدة وما تزامن مع ذلك من مواجهات العولمة والنظام العالمي الجديد وما برز من ممانعات ضد التوجهات الأمريكية على ما أسفر عنه مؤتمر دربان حول العنصرية... وغير ذلك- هذا الحدث، وإن كان قد وقع في

مكان بعيد عن عالم المسلمين، لكنه شكل بداية افتتاح قرن آت، كما أنه من حيث تأثيراته وتوابعه ومآلاته جعل عالم المسلمين في البؤرة ليشكل موجة جديدة من التداعي على الأمة. ومن ثم فإن هذا الحدث وتداعياته كان في حاجة إلى توقف وتفحص وتأمل، وإلى التعرف على مجاله ومآله وما قد يتركه من آثار على رؤية العالم.

وعلى ضوء ما سبق كان من الطبيعي أن يصبح **الخيطة الناظم لهذا العدد من الحولية** هو وضعية الأمة الإسلامية والمستجدات الطارئة عليها إثر أحداث اليوم الأمريكي وتداعياته في إطار العلاقات الحضارية بين الأمة وسائر الأمم سيما الغربية (صدام أم حوار أم تعارف).

وعلى هذا النحو، فإن هذا العدد من الحولية يعد امتداداً طبيعياً واستكمالاً للعدد الخاص السابق عليه "الأمة في قرن" والذي استغرق إعداداه الفترة (2000-2001) وتم صدور أجزاءه الستة خلال النصف الثاني من العام 2002. فلقد كانت إحدى الإشكاليات الأساسية التي واجهت تصميم وتنفيذ هذا العدد الخاص هو إشكالية تحديد نهاية قرن وبداية آخر. ومع دخول هذا العدد الخاص بأجزائه الستة مرحلة التحرير والإخراج الفني للطباعة وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مدشنة بذلك -كما سبق التوضيح- بداية قرن جديد ومستدعية الأمة الإسلامية في قلب تفاعلات هذه البداية.

ولقد جاءت تداعيات الحدث -خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت وقوعه- ذات دلالات واضحة بالنسبة لمسار ونتائج بعض دراسات آخر أجزاء "الأمة في قرن"؛ أي الكتاب السادس، تحت عنوان "تداعي التحديات والاستجابات والانتفاض نحو المستقبل". ولذا، وحيث إن ما لا يدرك كله لا يترك كله، فقد قدم د. سيف الدين عبد الفتاح في خاتمة هذا الجزء، وكذلك قدمت د. نادية مصطفى في خاتمة إحدى دراسات هذا الجزء، رؤية أولية عن طبيعة الحدث وعن تداعياته المستقبلية على وضع الأمة الإسلامية في النظام العالمي. ولقد مثلت هاتان الرؤيتان -بما تطرحانه من أسئلة وما تتصورانه من مسارات، وبالتفاعل مع رؤية المستشار طارق البشري التي سجلها في افتتاحية عددنا هذا- أساس تصميم خطة هذا العدد وتقسيم عوالمه. ولعل من أهم المنطلقات التي حكمت تفكير الفريق وأثارت النقاش خلال جلسات العمل الجماعية ما يلي: كيف يجب ألا نجعل تاريخ الحادي عشر من سبتمبر إساراً لإدراكنا بأننا المتهمون، وأن الولايات المتحدة في موقف رد الفعل والدفاع؟ وكيف نحرر مدركاتنا ومصطلحاتنا ومفاهيمنا، فنستدعي: التحرير، المقاومة، الاستعمار، العدوان في مقابل السائد الآن: الإرهاب، الآخر، السلام، الأقليات؟ وكيف يجب عدم فصل الاهتمام بالبعد الحضاري الثقافي عن الأبعاد السياسية وتوازن القوى بحيث لا تغرق في مقولات دوافع الصراع الحضارية ناسين دوافع توازنات القوى ومصالحها أو العكس صحيح؟ وكيف نجتمع بين أزمة العالم وأزمة الأمة تأكيداً على ما أضحي عليه وضع الأمة في العالم الآن؟ وأخيراً ضرورة الوعي بأن ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ليس نقطة فاصلة جديدة في السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة. وهو الأمر الذي يجعل من الضروري أن يظل السؤال التالي مطروحاً: من المسئول عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟ ومن الذي خطط لها؟ ومن الذي نفذها؟ وتلقي افتتاحية المستشار البشري الكثير من الضوء على هذه المنطلقات.

هيكل العدد وتقسيم عوالمه:

وعلى نحو غير مسبوق في العديدين العاديين الأول والثاني من الحولية، فإن الهيكل العام لهذا العدد يتضمن -قبل المحاور الثلاثة المعتادة- ملفاً خاصاً بأحداث الأشهر الثلاثة الأولى التي أعقبت الحدث. فلقد فرضت الأزمة والطريقة التي تداعت بها الأحداث ملاحظة سمة "الكثافة" في المرحلة الأولى وسمة "الأثر الممتد" فيما بعد هذه المرحلة، الأمر الذي تبيد في

تقدم هذا الملف في جزء أول من العدد. وهو ملف يصب اهتمامه -بالأساس- على الفترة اللصيقة بما جرى يوم الحادي عشر من سبتمبر (وحتى نهاية ديسمبر) وما استدعاه مجرى أحداثها من أفكار وتفاعلات وأدوار مؤسسية؛ حيث هي مرحلة أزمة، مرحلة حرب، مرحلة مركزة، وذلك على محاور جغرافية تشتمل الأجزاء الفاعلة من العالم، سواء داخل الأمة أو خارجها: الولايات المتحدة الأمريكية: ردود الفعل ودلالاتها على المستوى الرسمي، وعلى مستوى مسلمي الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وفواعله الرئيسية: بريطانيا، ألمانيا، فرنسا. المنطقة العربية وفواعلها الرئيسية، أفغانستان والحوار: المباشر (باكستان، وآسيا الوسطى) وغير المباشر (روسيا، الصين، الهند)، إسرائيل والانتفاضة الفلسطينية.

لا شك أن ثمة خيطاً ينتظم تلك الدوائر، ينصب بالأساس على " الأمة ومستجدات الأزمة "، فضلاً عما يميز كل دائرة منها بحكم ظروفها الموضوعية الخاصة. ولهذا فإن هذا الجزء الأول ينطلق من مقولات عامة حول أثر الأزمة والحرب العسكرية على وضع الأمة في النظام الدولي وتفاعلاتها، وكيف أبرزت هذه التفاعلات الأبعاد الحضارية الكثيفة للتحديات التي أضحت تواجه الأمة منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

ولقد جرى التخطيط والإعداد لهذا الملف وتنفيذه بالتزامن مع جريان الأحداث التي أملت بها الدراسات التي يتضمنها الملف. ولقد تم إعداد الملف بواسطة نخبة من الباحثين الشبان طلاب الدراسات العليا في مرحلة الماجستير كمحصلة لحلقات نقاش دورية تناولت الأحداث الجارية ساعتهما، حيث تلاقت وتفاعلت خلال هذه الحلقات الرؤى والخبرات بين هذا الجيل الشاب من الباحثين وبعض من الأساتذة بقيادة المستشار طارق البشري. ولقد كان تكليف هؤلاء الباحثين الشبان تحدياً كبيراً لإعداد دراسات هذا الملف. وكان من الضروري مواجهة التحدي كسبيل من سبل تفعيل وتشغيل طاقات شباب الأمة وبث الثقة في أنفسهم، وفي قدراتهم في هذه المرحلة الخطيرة التي تواجه الأمة.

وتكشف قراءة دراسات هذا الملف عن محاولتها الإحابة عن بعض الأسئلة الكبرى التي أثارها حينئذ التداخيات المباشرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على الأمة، وهي الأسئلة التي حدد محاورها د. سيف الدين عبد الفتاح في الصفحات التي ختم بها أعمال العدد الخاص من الحولية "الأمة في قرن". وتتلخص هذه المجموعات من الأسئلة كالآتي:

1. كيف تقدم لنا قراءة الحدث، وقراءة الخطاب الأمريكي والأوروبي حول أسبابه، تفسيرات تقع بين نظريتين: الأولى نظرية صدام الحضارات والثقافات وهي التي تلقي مسؤولية الحدث على العرب والمسلمين، ففي إطار مغريات ومسهلات للقيادة الأمريكية لاستهداف قوى خارجية، وُجدت الحجة القوية التي لا يستطيع أحد إثناء الولايات المتحدة عنها: الأثر لضربات استهدفت الرموز الدالة على الهوية الأمريكية، بعد أن ظلت الولايات المتحدة تظن أنها بمنأى عن التهديد لأمنها القومي. ومن أهم المسهلات لخيار إسناد الحدث إلى قوى خارجية ما تمثل في عدو سابق التجهيز. إلا إن حجم الحدث في الحادي عشر من سبتمبر والمترببات عليه من ضحايا وضرب الرموز يبين أن الضرر الأخف والذي يمكن تحويله إلى نفع على المدى القصير والمتوسط هو تبني خيار صدام الحضارات في سياق هذا العدو سابق التجهيز، وتجاه خطر إسلامي من اليسار إصااق التهمة به. فالأرض الإعلامية قد حرثت جيداً منذ عقود للتحذير من الخطر القادم والكامن. هذا الخيار من السهل تنفيذه ومن اليسير تصديقه، ومن المهم استثماره واستغلاله في بناء الهوية العالمية والكونية للولايات المتحدة واسترداد الرموز والتمكين بها في التصورات والإدراكات. والنظرية الثانية نظرية إعلان بواكير انهيار الحضارة الغربية أو انتحارها، وهي التي تلقي مسؤولية الحدث على قوى داخلية في المجتمع والسياسة الأمريكية، وتشير إلى خلل ضمن شبكة العلاقات السياسية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، مما أبرزته على سبيل المثال

الانتخابات الرئاسية الأخيرة والتي لاحظ فيها الأمريكيون إرهابات اكتئاب وحيرة قد تفضي إلى "مؤشرات انتحار ديمقراطي". هذا يجعلنا نتساءل: كيف تبين لنا هذه القراءة أيضاً أن النظرية الثانية قد تم إسقاطها تماماً لصالح الأولى، ومن ثم برزت الأبعاد الثقافية الحضارية واضحة في خطاب صراعي تمت ترجمته إلى سياسات، ويتم استخدام أدوات متنوعة لتنفيذ هذه السياسات وعلى رأسها القوة العسكرية وبصورة منفردة من جانب الولايات المتحدة أساساً تحقيقاً لأهداف ومصالح استراتيجية عليا ترتدي -وبلا مواربة بل ومن خلال إعلان سافر -رداء صراع حضاري بل وعقدي بالأساس.

2. كيف تقدم لنا قراءة الحدث وتحليل السياسات الأمريكية والأوروبية من بعده (في سياق ما سمي الحرب الدولية ضد الإرهاب بمستوياتها المختلفة الداخلية والخارجية) دلالات هامة حول ما أصاب مفاهيم المجتمع المدني، الديمقراطية، الحريات المدنية (وهي مفاهيم عزيزة على الحضارة الغربية) من قصف، وحول شبكة التحالفات الدولية التي تشكلت ودوافعها وأهدافها وأدواتها، وخاصة حالة التحالف الأمريكي الإسرائيلي الذي وصل إلى درجات غير مسبوقه من ناحية، وحالة التحالف الأمريكي الأوروبي حول أسباب الإرهاب وسبل مكافحته من ناحية أخرى.

3. كيف تقدم لنا قراءة استجابات عالم المسلمين للحدث وتداعياته عليهم (باعتبارهم العدو سابق التجهيز، وضمن تنفيذ نظرية صدام الحضارات على أرض عالم المسلمين أو اتخاذه لعالم المسلمين أرضاً له) دلالات ومؤشرات إضافية وموصولة عن عقلية الوهن؟ وكيف اختبرت الحرب على أفغانستان هذه العقلية وبنيت ما آلت إليه قواعد النصر والولاء والجهاد في مقابل قواعد الهزيمة وإبراء الذمة وصكوك الغفران من الولايات المتحدة الأمريكية؟

وخلال الحرب على أفغانستان وبعد أن توقفت الحرب مع التسوية السياسية، وفي ظل استمرار الحرب الأمريكية على الإرهاب على مستويات عدة، أضحت **عالم أفكار وعالم مؤسسات وعالم أحداث الأمة** ساحة لتحديات وتهديدات تضع مستقبل الأمة في محك اختبار جديد، في ظل هيمنة أمريكية على العالم تقودها وتنفذها إدارة أمريكية بيمينية متشددة، وفي ظل جدائل العلاقة بين السياسي والعسكري والاقتصادي وبين الثقافي الحضاري؛ حيث أضحت عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر باتفاق الجميع، هو عالم الحرب المفتوحة ضد عالم الإسلام والمسلمين. ولذا يظل السؤال التالي مطروحاً: هل الصراع الحضاري هو الذي يصف حالة الصراع العالمي الآن، وفي قلبه الأمة الإسلامية؟ وكيف تواجه الأمة تجليات هذا الصراع وعواقبه بالنسبة للبعد الحضاري الثقافي في تفاعلات الأمة على الصعيد الداخلي والبيئي ومع الآخر؟ وكيف يتم توظيف هذا الصراع لخدمة أهداف ومصالح استراتيجية أمريكية عليا في عالم الهيمنة الأمريكية؟

فخلال الشهور الثلاثة الأولى بعد الحادي عشر من سبتمبر، وحين كانت نذر الحرب تتجمع حول أفغانستان ثم مع اندلاعها فعلاً، تراكمت المؤشرات حول خريطة المواجهة الحضارية السياسية العسكرية الاقتصادية المقبلة بين الولايات المتحدة وبين عالم المسلمين. وفي الرؤية الأولية التي طرحتها د.نادية محمود مصطفى في الصفحات الأخيرة من دراستها في الجزء السادس من "الأمة في قرن" تحدت ملامح هذه الخريطة المستقبلية واثارت التساؤلات حولها على النحو التالي:

1. خصائص السياسات الأمريكية خلال خبرة تشكيل التحالف الدولي وإدارته قبيل الحرب على أفغانستان وخالها تبرز أن الأهداف والمصالح الأمريكية لا تقتصر على نظام طالبان وتنظيم القاعدة فقط، ولكنها أبعد من ذلك؛

تتصل بأبعاد كبرى في الاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد الحرب الباردة والتي كشفت السياسة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر عن مخططاتها السابقة التجهيز، فلم يكن الحدث منشأً لوضع جديد بقدر ما كان كاشفاً عنه. ولذا كان السؤال الدائر هو: من الهدف التالي بعد أفغانستان؟ وما هي أهم خصائص هذه السياسة الأمريكية؟ وما هي مراحل تنفيذها وأدواتها؟ وما هي أهم الأنماط التدخلية الجديدة التي ستفرزها هذه السياسات في العالم العربي والإسلامي؟ وكيف سيصل الاختراق الخارجي إلى أقصاه من حيث الاستخدام المباشر للقوة العسكرية بلا مبرر أو سند من "الشرعية الدولية"، ولكن انطلاقاً من مبررات وأساليب قانون القوة الأمريكية في مرحلة الهيمنة؛ تلك الهيمنة التي انتظرت حدثاً مثل 11 سبتمبر لتوجد المبررات للإفصاح عن مخططاتها المسبقة والمعدة منذ انتهاء الحرب الباردة؟ ولقد تعددت المؤشرات المتراكمة عن هذه المخططات طوال العقد الأخير من القرن العشرين سواء منها ما يتصل بتوظيف القوة العسكرية والتدخل العسكري أو توظيف الأدوات الاقتصادية والثقافية وفي تناغم شديد مع القوة العسكرية. فلقد تبين بوضوح منذ الحادي عشر من سبتمبر كيف أضحى خطاب القيادة الأمريكية خطاباً عن القوة العسكرية والحرب مجدولاً بخطاب منظومة القيم الراهنة التي ترفع شعارها الإدارة الأمريكية اليمينية المتحالفة مع اليمين الديني المتشدد وهو الأمر الذي يبرز ما أضحى عليه التداخل الشديد بين الأبعاد الثقافية-العقدية والأبعاد الاستراتيجية في السياسة الأمريكية تجاه عالم الإسلام والمسلمين. وما زال الجدال دائراً بين من يرون أن الأبعاد الثقافية-العقدية أضحى محركاً ومحدداً لهذه السياسة ومن يرون أنها ليست إلا حجة أو ذريعة تخفي الدوافع الحقيقية ألا وهي الاستراتيجية المتصلة بمصالح الهيمنة الأمريكية العالمية.

2. لم يكن الاستعراض الهائل للقوة العسكرية الأمريكية أثناء الحرب على أفغانستان وما بعدها إلا الدعامة الأساسية في الحرب الشاملة ضد الإرهاب: بقيادة أمريكية وبمشاركة أوروبية وروسية، وبمراقبة عربية وإسلامية. ولذا كان السؤال: كيف ستجري إدارة الأبعاد غير العسكرية لهذه الحرب داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية؟ وما دلالاتها بالنسبة للحركات الإسلامية وللمجتمع المدني الإسلامي ولنظم التعليم الدينية؟ كيف ستختبر هذه الأبعاد مصداقية النموذج الحضاري الأمريكي: أي نموذج الحريات المدنية، حقوق الإنسان والديموقراطية؟ وكيف ستختبر من ناحية أخرى قدر الممانعة والمقاومة الحضارية والثقافية في دوائرنا العربية والإسلامية؟

3. كيف تختبر ردود الفعل العربية والإسلامية تجاه الحرب الدولية ضد الإرهاب بقيادة أمريكية أمرين أساسيين من أمور العلاقات الدولية الإسلامية: الأمر الأول هو مفهوم الأمة ومعضلات إدارة العلاقة بين المصالح الوطنية الضيقة وبين مقتضيات الرابطة العقدية. والأمر الثاني هو مفهوم الجهاد وعلاقته بأشكال العنف المسلح المستخدمة في العالم الإسلامي والعربي سواء تجاه بعض النظم أو سواء للمقاومة ورد العدوان. ولذا كان لابد من التساؤل عن جانبين: من ناحية، عن درجة التضامن الإسلامي وراء القضايا المتفجرة عبر أرجاء الأمة، ومن ثم آثار غياب الإرادة الإسلامية الجماعية على فتح السبل أمام التدخلات الخارجية بكل مخاطرها وعواقبها، ومن ناحية أخرى التساؤل عن الموقف الفكري والعملية من إشكالية الخلط المقصود والمتعمد بين الإرهاب وبين الجهاد، وقبل هذا وذاك الموقف من الإدانة المتعمدة والمقصودة والسريعة للعرب والمسلمين بأنهم مرتكبو هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

4. ما هو مآل الخطابات عن نمط العلاقات بين الحضارات (الحوار والصراع) والتي ظهرت قبل الحادي عشر من سبتمبر، بين مؤيدي الحوار في هجومهم على أطروحة هانتجتون، وبين أصحاب الرؤية الصراعية بروافدهم

المختلفة؟ لماذا - بالرغم من استعارة الحرب ضد الإسلام والمسلمين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر - وإذ بخطاب حوار الحضارات يكتسب دفعة قوية بقيادة جهات رسمية عربية وإسلامية؟ وما أبعاد الجدال بينه وبين الخطابات الأخرى المعارضة له؟ وما مغزى هذا الجدال بين هذه الخطابات بالنسبة لحالة العقل العربي والمسلم إبان الأزمة واتساع نطاق التدخلات العسكرية وغير العسكرية في الأوضاع العربية والإسلامية المجتمعية والثقافية؟

5. برزت مجموعة من التحديات الحضارية المتداخلة في أبعادها الداخلية والخارجية، وهي تحتاج لاجتهادات كخطوة مسبقة لأي حوار جاد. وعلى رأس هذه التحديات يمكن ذكر ما يلي: تحدي فك الاشتباك (المفروض عنوة) بين مفهوم الجهاد (بالقوة العسكرية) وبين مفهوم الإرهاب، وتحدي فك الاشتباك بين المفهومين الذاتيين عن حوار الحضارات وصراع الحضارات وتوضيح الشروط اللازمة لإجراء حوار صحي والظروف التي تفرز صراعاً حضارياً؛ لأن الاختلاف بين الحضارات لا يولد - في حد ذاته - الصراع، وتحدي تجديد مفهوم الأمة لإزالة الضباب الذي أحاط بمصداقية المفهوم في ظل تهوي العرى بين المسلمين ولتجديد الثقة في قدرات الأمة على الممانعة والمقاومة، والتحدي الفكري والتأصيلي لتجديد الخطابات الدينية ونظم التعليم الدينية التي تتعرض لحملة إعلامية غريبة ولتدخلات خارجية باعتبارها هي الحاضنة لفكر "الإرهاب"، والتحدي الفكري والتأصيلي لتجديد أهداف وأدوات الحركات الإسلامية (السياسية منها وغير السياسية) ومشاركتها في الإصلاح الداخلي السياسي والاجتماعي؛ حيث أضحت هذه الحركات تواجه ما يمكن أن نسميه تحدي ظاهرة ابن لادن، وحيث أضحت التساؤل الجاري هو: هل سيكون ثمن مكافحة الإرهاب هو مزيد من القيود على هذه الحركات ومزيد من التضحية بحقوق الإنسان؟

6. وأخيراً يواجه مسلمو الغرب، في الولايات المتحدة وفي أوروبا - تحديات خطيرة لمواقفهم من قضايا الأمة في ظل ضغوط الاندماج في الوطن الجديد والولاء له والانتماء إليه.

ففي نفس الوقت الذي أحرز فيه الوجود المسلم في الغرب مكاسب جعلته يقرب من أن يصبح جزءاً مندمجاً في مجتمعاته، وفي نفس الوقت الذي كان يمثل زخماً في مساندة قضايا الأمة وخاصة في جانب الإغاثة الإنسانية العالمية وفي جانب الدعوة الإسلامية في قلب الغرب، إذا بالمهجوم على واشنطن والغرب يضع على المحك كل هذه الإنجازات بل يعرض الجماعات المسلمة في الدول الغربية لضغوط جديدة. وخاصة في ظل الإجراءات الأمنية وسياسات الهجرة الجديدة التي شرعت في تطبيقها والحكومات الغربية. وإذا كانت هذه الإجراءات وهذه السياسات قد لاقت معارضة من قطاعات الرأي العام الغربي نظراً لتهديدها جوهر الحريات المدنية والمبادئ الديمقراطية التي تقع في قلب النموذج الغربي والأمريكي بصفة خاصة، إلا أن تقنينها وتطبيقها قد وضع مسلمي الغرب أمام تحديات خطيرة.

ومنذ اليوم الأمريكي 2001/9/11، وما تلاه مباشرة أي اليوم الأفغاني 2001/10/7، تتوالى أيامنا ذات الدلالة. فلقد وقع اليوم الفلسطيني مع الاجتياح العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية ولسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في 2002/3/28، كما وقع يوم مسلمي الولايات المتحدة 2001/3/22 مع غارة الأجهزة الأمريكية المتضافرة (المباحث الفيدرالية، المخابرات، الجمارك،...) على مؤسسات إسلامية رائدة في واشنطن وفرجينيا، وعلى رأسها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، وجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، ومكتب رابطة العالم الإسلامي،... كما بدأ الإعداد لليوم العراقي (بدأ العدوان على العراق في 2003/3/20 مع مثل هذا العدد للطباعة) منذ أن دشّن الرئيس الأمريكي في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس الأمريكي في يناير 2002 - المرحلة الثانية من حربه المفتوحة على الإرهاب، وهي الحرب ضد "محور الشر". ولم تخف جسامة هذه الأيام الثلاثة الكبرى - والتي تجلّى على صعيدها تحالف صهيوني أمريكي في أوضح وأعمق

درجاته- تداعيات اليوم الأمريكي متعددة الأبعاد في بقية أرجاء الأمة. وتجلت هذه التداعيات على صعيد عالم الأفكار وعالم المؤسسات وعالم الأحداث. أبرزت جميعها عمق ما وصلت إليه أزمة المسلمين، وعلى نحو أضحت معه الحاجة ماسة للبحث عن مؤشرات الممانعة والمقاومة في مقابل دعوات الانهزامية باسم العقلانية والرشادة والبراهمية والواقعية حفاظاً على المصالح الوطنية. ويفرض هذا الوضع التساؤل التالي: كيف اختبرت أيامنا الكبرى -في ظل تداعيات اليوم الأمريكي- أبعاد أزمة العقل المسلم ومؤسساته؟ وكيف اختبرت الإشكاليات والمفاهيم الكبرى الخاصة بإدارة العلاقات الدولية للمسلمين على مختلف مستوياتها، نذكر منها مفاهيمك السيدة، التدخل، المقاومة، التحالف، التضامن، الحرب،...؟

وقبل هذا وذلك: كيف اختبرت هذه التداعيات والجدائل الراهنة بين الثقافي -العقدي وبين السياسي العسكري والاقتصادي في الاستراتيجية الأمريكية العالمية، وفي تفاعلاتها مع عالم المسلمين؟ ففي الوقت الذي يعلو فيه استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية يزداد وضوح الأبعاد الثقافية-العقدية في الخطابات الأمريكية على نحو يبين ما أصبحت عليه المحركات والمبررات الثقافية العقدية من وزن. ولعل من أبرز الأدلة على هذا الوزن، تصاعد الاهتمام في الدوائر العربية والغربية على حد سواء بظاهرة الأصولية المسيحية أو المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة وبالتحالف بين اليمين الديني واليمين المحافظ في الإدارة الأمريكية الراهنة وآثار هذه التحالفات على السياسة الأمريكية وعلى دعم أواصر التحالف الإسرائيلي الأمريكي في هذه المرحلة على نحو لم يسبق له مثيل من قبل.

ولقد اجتهدت دراسات عوالم الأفكار والمؤسسات والأحداث في مناقشة هذه الإشكاليات والمفاهيم للإجابة عن مجموعات الأسئلة الكبرى -المطروحة عالياً- والتي تتداخل على صعيدها القضايا والمفاهيم والتفاعلات المتصلة بحالة "الأزمة العالمية" التي يعيشها العالم منذ 2001/9/11، والتي استدعت إلى قلبها الأمة الإسلامية.

محور عالم الأفكار:

نجد أنه يدور حول ثلاث نقاط: الاتجاهات الفكرية عامة وخاصة، الرأي العام، الدين الإسلامي نفسه. ومن ثم فإن الدراسات التي تتفرع حول هذه النقاط الثلاث إنما تغطي أطروحات فكرية مجمدة ومولدة على ضوء الأزمة، ومن ثم مرتبطة بالضرورة بالحدث ذاته أو ذات امتدادات سابقة. ويتم تقديم هذه الأطروحات على أربعة مستويات تتميز بتنوع مصادرها وزوايا تفاعلها مع الأوضاع المستحقة: النخب الثقافية والفكرية، الشعوب، علماء المسلمين، الأكاديميين.

ولذا، نجد أن دراسة د.وائل ميرزا تقدم لنا رؤية شاملة عن دخول العالم دورة حضارية عالمية جديدة. في حين تقدم دراستا د.نادية محمود مصطفى ود.فريدة جاد الحق محاولتين متكاملتين لعرض أبعاد الاتجاهات والرؤى حول نمط العلاقات بين الحضارات (حوار أم صراع)؛ حيث تتخذ الأولى لنفسها ساحة أدبيات عربية فيما تتخذ الثانية لنفسها ساحة النموذج الفرنسي؛ ومن ثم فإن هاتين الدراستين تلقيان الضوء المقارن على إشكاليات الاقتراب من مفهومي الحوار والصراع بين الحضارات، وهما المفهوم الذاتي الصيت منذ ما قبل الحادي عشر من سبتمبر، واللذان اكتسبا منذ هذا الحدث صيغاً آخر.

وتستكمل دراسة د.أميمة عبود الصورة، حين تقدم قراءة في خطابات فكرية عربية وإسلامية عن أسباب الأزمة وتداعياتها. فإذا كانت أزمت سابقة خلال العقد الماضي (أزمة الخليج الثانية وحرهما، البوسنة وكوسوفا، كشمير، الشيشان، الصومال، الجزائر...) قد أثارت جدالات حول نمط التدخلات الأمريكية تجاهها وأسبابها وعواقبها على الأمة الإسلامية، وحول نمط الاستجابة المثلى من جانب الدول والشعوب الإسلامية، فإن الأزمة العالمية الراهنة -منذ الحادي عشر من سبتمبر- وما تخللها من حروب حتى الآن، إنما أثارت بدورها جدالاً هاماً لبن الاتجاهات العربية والإسلامية. ومن ثم فإن رصد هذه الاتجاهات وتحليلها إنما يضيف جديد إلى عملية فهم العقل العربي والمسلم خلال عقد من أزمت المسلمين وحروبهم وهي التي

اتسمت في معظمها بالتدخلات الخارجية الخطيرة، وخاصة باستخدام القوة المسلحة. فلقد أصبح عامل التدخلات الخارجية وما وصل إليه من خطورة و تصعيد - وخاصة في ظل مناخ الصراع بين الحضارات - يثير إشكاليات عديدة فيما يتعلق بتحديد قائمة أولويات الأحداث العربية والإسلامية الفكرية منها والسياسية، وفيما يتعلق بالاستجابات المثلى المطلوبة من النظم ومن قادة الفكر والرأي. ومن ثم فإن القراءة في نصوص الخطابات الفكرية العربية والإسلامية منذ الحادي عشر من سبتمبر يقدم دلالات هامة بهذا الصدد.

وبالانتقال من الفكر نصل إلى مستوى التنظير في مجال علم السياسة. فإن خطورة الأزمة العالمية "منذ الحادي عشر من سبتمبر قد فرضت تحدياتها على التنظير، حيث تؤدي التغيرات في الأحداث والتفاعلات وفي القضايا إلى إعادة مراجعة للمفاهيم الأساسية في العلم. وتتصدى دراسة د. حسنين توفيق لهذا الأمر في جانب منه. حيث تتعدد جوانب هذه المراجعة وتتراكم على نحو يثير التساؤل عما إذا كان التنظير للعلاقات الدولية بصفة خاصة قد دخل مرحلة جديدة (وخاصة مع دلالات العدوان على العراق)، لتراكم على هذا التنظير دراسة د. محي الدين قاسم التي تقدم نظرة تقويمية للرؤية الأمريكية للعالم بعد 11 سبتمبر، وتخلص إلى أحقية وصف الولايات المتحدة بأنها قبل غيرها الأليق بوصف "الدولة المارقة"، وذلك بناء على ما تقدمه استراتيجياتها وممارستها من مقومات لهذه الدولة ومؤشرات على مكانتها المارقة.

ولا تقتصر أهمية هذه الدلالات على خطابات النخب الثقافية فقط أو على مستوى التنظير والمتابعة في الحقل السياسي، ولكن تمتد أيضاً إلى أطروحات من نوع آخر، ألا وهي فتاوى علماء الأمة وهو مستوى يعكس التفاعل بين الواقع والنص. حيث التصدي للإشكاليات التي يفرضها الواقع بتعقيداته على العقل المسلم وعلى حركة المسلمين. فماذا كان موقف علماء الأمة، وما درجة فعالية هذا التصدي وما هو نمط المشاكل التي تم الإفتاء حولها؟ هذا ما تحاول أن تقدمه دراسة د. سيف الدين عبد الفتاح. وتعد هذه الدراسة استكمالاً لاهتمامات سابقة من جانب د. سيف بفتاوى علماء الأمة خلال أزمات وحروب سابقة وخاصة حرب الخليج الثانية (1990-1991).

وبالانتقال أخيراً من مستويات فكر النخب والصفوات ومن مستوى فتاوى العلماء إلى فكر القاعدة الشعبية، إن جاز لنا هذا التعبير، نصل إلى دراستين اهتمتا بالرأي العام. ولقد اهتمت د. أماني صالح بالرأي العام العالمي تجاه قضايا العرب والمسلمين، في حين اهتمت دراسة د. حامد عبد الماجد بالرأي العام العربي تجاه السياسة الخارجية الأمريكية. ولقد كان لكل الدراستين منهجها الإجمالي للاقتراب من هذين المجالين المتسعين، ولكنهما تقدمان فرصة للمقارنة والمقاربة من زاويتين مختلفتين.

وإذا كانت دراسات محور عالم الأفكار قد تعاملت بطريقة مباشرة مع إشكالية العلاقة بين الأبعاد الثقافية الحضارية وبين الأبعاد الاستراتيجية من زوايا ومداخل متنوعة مبينة طبيعة ودرجة الجدل حول هذه العلاقة سواء من منظور فكري أو نظري أو منظور الفتاوى أو الرأي العام فإن دراسات المحورين التاليين: المؤسسات والأحداث تنتقل بنا إلى ساحة الاختبارات الحية التي تقدم الأدلة والشواهد من واقع السياسات الأمريكية المتراكمة في مجالات متنوعة من ناحية، ومن واقع الاستجابات و ردود فعل مختلف أرجاء الأمة من ناحية أخرى.

ومن واقع القراءة الفاحصة لهذا التراكم المتنوع وباستدعاء نتائج القراءة في دراسات ملف العدد يمكن للقارئ أن يكون رؤيته عما إذا كان الحادي عشر من سبتمبر كاشفاً أو منشئاً لما تلاه من سياسات أمريكية، وعن أسباب إصاق التهمة بالعرب وبالمسلمين وعن حقيقة الدوافع والحركات وراء السياسات الأمريكية الشاملة والمتشعبة والممتدة التي تدير من خلالها إدارة

بوش الحرب على الإرهاب، وعن اتجاهات الهيمنة الأمريكية على العالم باستخدام الحرب أساساً وبمساعدة من الأدوات الأخرى، وعن حقيقة أن عالم الإسلام والمسلمين هو "العدو" في نظر السياسة الأمريكية.

محور عالم المؤسسات:

تتعامل دراسات هذا المحور مع مجالات للاختراق الخارجي من ناحية، ومجالات لإدارة العمل الجماعي العربي و المسلم على المستويات الإقليمية، والعالمية في ظل قيود عالم الهيمنة الأمريكية من ناحية أخرى فنجد أن المدارس، والخطابات الدينية، والحركات الإسلامية، ومؤسسات العمل الخيري الإسلامي، والمرأة المسلمة تمثل جميعها مداخل للتدخل الخارجي لإعادة بناء الأمة في ظل تحديات الضغوط الخارجية المتزايدة على الأمة، ولقد قدمت الدراسات التي تناولت هذه الموضوعات رسداً وتحليلاً لتحديات هذه الضغوط ودلالاتها بالنسبة لاتجاهات التغيير الداخلي في الدول الإسلامية والمفروض من الخارج؛ حيث إن مفردات الخطاب الغربي (والأمريكي بصفة خاصة) قد حددت أن جذور ما يسمى "الإرهاب" إنما تكمن في الخطابات الدينية والتعليم الديني، وفي شبكة الموارد المالية الممتدة تحت غطاء السياسات تجاه الحركات الإسلامية، ومن ثم فإن مفردات هذا الخطاب وما اتصل به من سياسات قد بينت أن أحد أهم مسارات علاج "الإرهاب" من وجهة النظر الأمريكية هو التصدي لهذه الجذور وتغييرها تحت عنوان "تجديد الإسلام وتحديثه"، ليصبح أكثر اعتدالاً وتسامحاً، وتخفيف المنابع، التحول الديمقراطي الذي يستبعد التيارات الإسلامية المعتدلة منها والراديكالية، اتخاذ المرأة كمدخل أساسي للتغيير الجذري في المجتمعات على ضوء متطلبات العولمة.

ويجدر الإشارة هنا أن الموضوعات الأربع المشار إليها عالياً، إنما تم الاقتراب منها من خلال استدعاء حالات مقارنة من واقع أوضاع بعض الدول الإسلامية؛ حيث إن هذه الموضوعات تتور بدرجة أو بأخرى في جميع الدول الإسلامية الآن. ومن ناحية أخرى فإن مؤسسات الأمة الرسمية: القومية منها (الجامعة العربية) والأمية (منظمة المؤتمر الإسلامي) قد أدارت تداعيات الأزمة على نحو دفع للتساؤل إلى أين تنتجه هذه المنظمات مع تزايد القيود الخارجية والبيئية على فعاليتها دورها؟ وهو السؤال الذي ثار نظيره بالنسبة لما كشف عنه أداء الأمم المتحدة أيضاً، فإن عواقب الاستراتيجية الأمريكية العالمية لم تبد على ساحة العالم الإسلامي ومؤسساته فقط ولكن ظهرت قوية واضحة على ساحة المنظمة العالمية أيضاً.

محور عالم الأحداث والقضايا

في تقسيم عالم الأحداث والقضايا اتخذ العدد الأول للحولية الأساس الجغرافي معياراً لتقسيم موضوعاته: (إسرائيل من الداخل، العرب في الأمة، دول الأركان، آسيا: المجال الحيوي، أفريقيا: القارة المنسية، البلقان: الذاكرة المخدولة)، بينما اتخذ العدد الثاني للحولية منحى موضوعياً للتقسيم (العلاقات والتفاعلات، والقضايا والصراعات المتفجرة)، أما العدد الخاص من الحولية "الأمة في قرن" و فيما يتصل بعالم الأحداث و القضايا أيضاً، فلقد توزع هذا العالم بين الكتاتين (الثالث والخامس)، فنجد أن الكتاب الثالث (الإسلام في عالم المسلمين) اتخذ منحى جغرافياً موضوعياً لعرض النماذج والحالات المختلفة في أقاليم الأمة (أفريقيا، آسيا، دول الأركان، المشرق العربي، القدس) في حين اتخذ الكتاب الخامس (الأقوام والأعراق والملل في عالم متداخل) خبرة الأقليات المسلمة محوراً له: (نحو فقه جديد للأقليات، مشكلات التعددية الدينية والإثنية في جنوب السودان ونيجييريا، ومشكلات البربر في المغرب العربي، والأكراد: القومية الجزأة، والخلاف السني - الشيعي ومحاولات التقريب بين المذاهب، والمسلمون في شمال القوقاز، وفي البلقان، وفي الهند، وفي ألمانيا) عبر محطات القرن الميلادي العشرين.

بعبارة أخرى إذا كانت موضوعات عالم الأفكار والمؤسسات تسمح باستدعاء حالات مقارنة من واقع أرجاء الأمة المختلفة، فإن محور عالم الأحداث والقضايا يقتضي التوقف عند كل إقليم من أقاليم دول هذه الأمة وعند المسلمين في الدول الأخرى، للنظر في أوضاعها عبر العام، في محاولة لبيان خصوصية كل إقليم وعلى نحو يسمح باستخلاص إطار مقارن بين قضايا وتفاعلات هذه الأقاليم.

وبقدر ما آثار اليوم الأمريكي من تداعيات فكرية ومؤسسية/ انصبت بدرجة أو بأخرى على الأمة برمتها، بقدر ما انعكست أيضاً تداعيات هذا اليوم على التفاعلات الداخلية في الدول الإسلامية والتفاعلات البنينة الإسلامية والتفاعلات الإقليمية بصفة عامة.

وتبين دراسة هذه التفاعلات ما أضحى عليه وزن الاختراق والتدخل الأمريكي من خطورة، على نحو يوضح حقيقة الأهداف والدوافع الاستراتيجية الأمريكية تجاه عالم الإسلام والمسلمين، وهي الأهداف والدوافع المتصلة بتأكيد وضع الهيمنة الأمريكية العالمية، والتي تتغلغ باستراتيجية الحرب على الإرهاب.

ولقد أضحت هذه الحرب الأمريكية على الإرهاب هي الحرب العالمية الرابعة الكبرى والتي تحوّلها الولايات المتحدة بأساليب ووسائل عصر العولمة وأضحت ساحتها الأساسية ساحة عالم المسلمين (دولاً وشعوباً).

فبعد أن تدخلت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى بأساليب القوى التقليدية، ثم ختمت تدخلها في الحرب العالمية الثانية بالإعلان عن السلاح النووي، وبعد أن أدارت الحرب العالمية الثالثة (الحرب الباردة) في مواجهة العدو الشيوعي بأساليب تراوحت ما بين الانقلابات العسكرية، والتدخلات العسكرية المباشرة وأدوات المعونات والعقوبات وأدوات الحرب الثقافية، و حتى تحقق لها الهدف الاستراتيجي وهو احتواء وتصفية النموذج المضاد، فهذا هي قد دشنت الحرب العالمية الرابعة ضد "الإرهاب". ذلك العدو الجديد وان بدا غير محدد الهوية والمكان، إلا أنه يتطابق في نظر الإدارة الأمريكية، وكما يتبين من سياستها وسلوكها مع ما تسميه الأصولية والتطرف الإسلامي.

و لقد دشنت هذه الحرب تحت أجنحة معلنه تتضمن: فرض التحول الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان، ونزع أسلحة الدمار الشامل ولو بالقوة العسكرية، في حين تبدو نواتج السياسات الأمريكية المتبعة مناقضة لهذه الدعاوى المعلنه.

كما تبين لنا دراسات هذا المحور أنماط الاستجابات المتنوعة من جانب الدول الإسلامية والجماعات المسلمة في الدول الأخرى؛ ولهذا، فإن تقسيم هذا المحور يبدأ بدراسة شاملة عن الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب على الإرهاب. وتعد هذه الدراسة المحطة الأخيرة في الحولية المتصلة مباشرة بالولايات المتحدة؛ حيث تضمنت بعض دراسات ملف العدد ومحوريه الأولين (الأفكار والمؤسسات) ما يتصل بالرؤية الأمريكية لعالم ما بعد سبتمبر وسياستها من زوايا ومداخل متنوعة. وقد يبدو الأمر للقارئ من قبيل التكرار، إلا أن هذا الظهور المتكرر للولايات المتحدة في أرجاء الحولية، إنما هو انعكاس لكون الحولية تدور في هذا العدد - حول "الأزمة العالمية"، فضلاً عن أن القراءة المقارنة تبين أن هذا التعامل المتكرر مع سياسة الولايات المتحدة (رؤية وسلوكاً وخطابات) إنما يتم من زوايا ومداخل متنوعة الأهداف، تتحدد وفق موضع كل تناول من هيكل هذا العدد من الحولية وتقسيماته.

وتوالت دراسات هذا المحور ابتداء من الانتفاضة الفلسطينية ومسار الصراع العربي الإسرائيلي، باعتبار القضية الفلسطينية بمثابة القلب من قضايا "العرب في الأمة". فإذا كانت قضايا وأحداث أخرى قد انعكست عليها بقوة تداعيات اليوم الأمريكي، فإنه قد تم تناولها بصورة أو بأخرى في مواضع متفرقة، وإذا كانت قضية العراق أضحت اليوم القضية محك اختبار الاستراتيجية الأمريكية برمتها تجاه المنطقة (ولقد تم تناولها في نطاق دراسة الاستراتيجية الأمريكية العالمية) إلا إنه ستظل القضية

الفلسطينية ومسار الصراع العربي الإسرائيلي ساحة تبين جسامة وفداحة تداعيات اليوم الأمريكي على الأمة الإسلامية في ظل تحالف صهيوني أمريكي سافر وبلا مواربة. وإذا كانت إحدى دراسات ملف العدد عن إسرائيل قد ألفت الضوء بوضوح على مدى توظيف إسرائيل لليوم الأمريكي ولدعوة الحرب على الإرهاب، لتبرز التطابق بين رؤيتها وأهدافها وبين نظائرها الأمريكية، وكان الثمن هو استمرار العمل الصهيوني على تصفية القضية الفلسطينية، فإن دراسة الباحث الفلسطيني بشير أبو القرايا ترصد أبعاداً أخرى لحالة القضية منذ "اليوم الفلسطيني" (2002/3/28)، وتداعياته الممتدة بلا هوادة.

ومع "دراسة أفغانستان ما بعد طالبان: إعادة إعمار ماذا؟" تبدأ رحلة الحولية في آسيا المجال الحيوي للإسلام. فلقد كان اليوم الأفغاني (2001/10/7) هو نقطة البداية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا وفي العالم، وهي الاستراتيجية الأمريكية التي كشفت عنها أحداث 9/11 وأعطتها الفرصة للتطبيق. وإذا كان ملف العدد قد ألقى الضوء على مواقف مختلف الأطراف العالمية والإقليمية من الإعداد للحرب على أفغانستان ومن الحرب ذاتها وحتى إقرار التسوية السلمية وبداية عمل الحكومة الانتقالية، فلقد ظلت قضية إعمار أفغانستان وإعادة بنائها - وفقاً للمصطلح الأمريكي الذائع (والذي يتكرر الآن بشأن عراق ما بعد العدوان، والعراق في ظل الاحتلال) - تثير التساؤلات. ولذا فإن دراسة الباحث الأفغاني مطيع الله تائب تقدم رؤية من الداخل لمسار عام بعد الحرب على أفغانستان.

ولقد اقترن المشهد الأفغاني قبل الحرب وخلالها بجواره الإقليمي المترامي الذي يمتد من غرب الصين إلى بحر قزوين. وتقدم الحولية دراستين عن آسيا الوسطى: إحداهما وهي دراسة أ.مصطفى دسوقي تقدم رسداً لثروات آسيا الوسطى - قزوين من البترول والغاز، مساهمة بذلك في تدعيم فهم واحد من أهم دوافع الاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، ألا وهو ثروات هذه المنطقة، وهو الدافع الذي لم تستطع أن تخفيه كل دعاوى وحجج الولايات المتحدة لمحاربة إرهاب طالبان وتنظيم القاعدة. ويتكرر السيناريو مرة أخرى منذ بدأ الإعداد لليوم العراقي. فإن بترول العراق وخريطة المنطقة العربية برمتها، وفي ظل تواطؤ أمريكي صهيوني واضح الدلالة، هو الهدف الحقيقي وراء المعركة الدبلوماسية والإعلامية - ثم العدوان العسكري لاحقاً - التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق تحت راية نزع أسلحة الدمار الشامل، وإسقاط نظام صدام حسين المستبد والدموي، بل وأحياناً المتواطئ مع القاعدة وطالبان.

والدراسة الثانية هي دراسة أ.عاطف سعداوي التي تستدعي منظور توازن القوى الإقليمي الجديد في ظل التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان وتداعياته على القضية الشيشانية بصفة خاصة. فإذا كانت هذه القضية قد قفزت واحتلت ساحة الاهتمام طوال العامين الأخيرين من القرن العشرين فإن غبار اليوم الأمريكي ثم اليوم الأفغاني - وحتى الآن - قد حجب هذه القضية عن الاهتمام العالمي. ومن ثم لم يكن انتهاك حقوق الإنسان بل حقوق شعب كامل (فيما يسميه البعض حرب إبادة) والذي تمارسه إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني هو الانتهاك الوحيد الذي تعاني منه الأمة والشعوب المسلمة، فهناك أيضاً الانتهاكات الروسية ضد الشعب الشيشاني، وكذلك الانتهاكات الهندية تجاه الشعب الكشميري، والانتهاكات الفلبينية تجاه المسلمين في الفلبين، والانتهاكات الصينية تجاه مسلمي تركستان الشرقية (التي تسميها الصين سيكيانج) وجميعها انتهاكات تمت وتصاعدت في ظل تداعيات اليوم الأمريكي واليوم الأفغاني وتحت حجة مكافحة الإرهاب وفي ظل تنسيق متنامٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا يذكر أن إدارة تحرير الحولية كانت قد حرصت على الاستكتاب في موضوعين عن مسلمي كشمير، والفلبين وتركستان الشرقية، غير أن الباحثين المستكتبين اعتذروا عن عدم تقديم التقرير المطلوب في توقيت متأخر لم يسمح بإجراء استكتاب جديد، الأمر الذي نود استدراكه في العدد القادم إن شاء الله - تعالى.

ولا يمكن أن يكتمل المشهد الآسيوي بدون الاقتراب من ركنين أساسيين من دول الأركان في الأمة: وهما تركيا وإيران، هذان النموذجان المتقابلان في طبيعة النظام وطبيعة التوجه الخارجي. ولقد سبق ملف العدد أن رصد ملامح ردود فعل

الدولتين الأولى تجاه اليوم الأمريكي، وتقدم لنا دراسة د. باكينام الشرقاوي رصداً مقارناً لمسار الخطاب والسلوك المرتبط بالدولتين حول "الأزمة العالمية" بروافدها المختلفة.

ثم تنتقل الحولية إلى أفريقيا "فارة الإسلام المنسية"، وتجتهد دراسة د. محمد عاشور لجمع الخيوط المتناثرة لتداعيات اليوم الأمريكي والحرب على الإرهاب على ساحة القضايا الأفريقية وخاصة ساحة التحول الديمقراطي والصراعات المتفجرة. واستمراراً للاهتمام بالجماعات المسلمة في أوروبا والولايات المتحدة فإن محور الأحداث والقضايا -واستكمالاً لما تم تسجيله في ملف العدد- يقدم دراستين عن مسار وأوضاع هذه الجماعات وما تواجهه من تحديات متصاعدة لحقوقها وحرياتها المدنية من ناحية، وهويتها وآفاق اندماجها الفاعل في المجتمعات الغربية من ناحية أخرى. فلقد كانت تحديات الحادي عشر من سبتمبر 2001 مفصلاً فارقاً بالنسبة لهذه الأمور جميعها.

وأخيراً -وبعد أن حظي مسلمو البلقان خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي باهتمام العالم خلال الحروب الأهلية والإقليمية التي صاحبت تفكك الاتحاد اليوغسلافي، وبعد أن اكتملت عملية إعادة تشكيل البلقان بعد نهاية هذه الحروب، وفي حين دخلت أقاليم أخرى -مثل المنطقة العربية- مرحلة استكمال عمليات إعادة تشكيلها (التي سبق وبدأت في 1990-1991) في ظل تداعيات اليوم الأمريكي، وفي حين دشنت الحرب على أفغانستان عملية إعادة تشكيل التوازن في آسيا، بدا أن مسلمي البلقان يعيدون وبمنأى عن تداعيات "الأزمة العالمية". وتقدم دراسة د. محمد الأرنؤوط رؤيتها عن تداعيات الحادي عشر من سبتمبر على هؤلاء المسلمين في البلقان.

وانطلاقاً من أن الأزمة العالمية التي دشنتها اليوم الأمريكي وتوالت تعبيراتها في أرجاء الأمة الإسلامية والعالم ليست أزمة ذات تداعيات فكرية وحسب، أو سياسية أو عسكرية فقط (وإن كانت هذه هي أبعادها الكثيفة الثقيلة المتصدرة للوعي العالمي)، فإن البعد الاقتصادي للأزمة يبقى عنصراً أساسياً سيما فيما يجلوه من دوافع ومبررات السياسة الأمريكية عقب يومها هذا. ومن هنا تأتي أهمية دراسة أ.مغاوري شلبي عن التداعيات الاقتصادية وعولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر.

إن التراكم في موضوعات هذا العدد من الحولية ابتداءً من افتتاحيته وحتى آخر دراسة، تقودنا بالتدرج للتساؤل: ما العمل أمام هذه الأزمة العالمية الطاحنة التي تقودها الولايات المتحدة بغطرسة القوة والتي ينوء عالم الإسلام والمسلمين بعواقبها ومخاطرها، في وقت بلغ الوهن الداخلي أقصاه؟ وما أن وصلنا إلى ملامح عملية للإجابة حتى وقع العدوان الأمريكي على العراق -بعد ترقب دام ستة أشهر- وذلك مع مثول هذا العدد للطباعة. وهو العدوان الذي تأكد قبله ومعه ما تبلور من دلالات عن نتائج وتداعيات العام المنصرم منذ اليوم الأمريكي وهي أن أزمة العقل المسلم قد استحكمت وأضحى ضرورياً الخروج منها باجتهادات جديدة لمواجهة متطلبات الحركة في هذه المرحلة، ومن أول الاجتهادات المطلوبة: كيف يتحقق تغيير داخلي فعلي وشامل يستطيع أن يواجه مخاطر وتهديدات التدخلات الأمريكية المباشرة التي وصلت إلى درجة الاحتلال العسكري والتي تتحالف مع الصهيونية في صورة سافرة غير مسبوقه؟.

والحمد لله

القاهرة صفر 1424 - أبريل 2003.

الجزء الأول

ملف العدد: التدايعات المباشرة

لليوم الأمريكي: من الحادي

عشر من سبتمبر 2001 إلى

اليوم الأفغاني

الاستجابة الرسمية الأمريكية بين الفعل والخطاب

البورصة الأمريكية من جراء غلقها أربعة أيام نحو 4 مليارات دولار، وقدرت خسائر الأسهم المتداولة على مؤشر داوجونز 2.5 تريليون دولار، يضاف إليها مؤشر ناسداك التي بلغت الخسائر عليه 1.6 تريليون دولار أي أن الإجمالي يصل إلى 4.1 تريليون دولار؛ وبلغت خسائر شركات الطيران 40 مليار دولار، وتم تسريح 100 ألف من العاملين، أما الخسائر في موقع الحادث فتقدر بـ 105 مليارات دولار، منها 45 مليار دولار قيمة المباني التي تم تدميرها⁽¹⁾، وكما تقول مجلة الإيكونوميست "فقد بلغ عدد العمال المسرحين 415 ألفاً خلال شهر واحد من الحدث المشهود"⁽²⁾، هذا فضلاً عن تأثير الأزمة على قطاع التأمين لدرجة تدخل الحكومة الأمريكية، في 21 سبتمبر، وإصدار قانون طوارئ يقضى برد تكلفة التأمين الإضافية خلال الـ 180 يوماً التالية إلى شركات الطيران الأمريكية إلى جانب تغطية تكاليف مخاطر الحروب والطيران، إذا تعدت 100 مليون دولار⁽³⁾.

ورغم هذه الخسائر إلا أنه لا يمكن تجاهل أن الاقتصاد الأمريكي كان يمر بمرحلة تباطؤ، وأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي قد انحدر فعلياً إلى 3% في الربع الثاني من عام 2001، مقرباً من نفق الركود المظلم الذي دخله بالفعل في أغسطس 2001؛ أي قبل الحدث بشهر. وهذا التراجع نتيجة منطوية للسياسات الاقتصادية اليمينية المتشددة التي انتهجتها إدارة بوش الابن⁽⁴⁾، لذلك لا يزيد تأثير أحداث 11 سبتمبر عن تفجيرات أو كلاهوما في أبريل 1995، والغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990، وفي الحالتين أصاب الاقتصاد الأمريكي بطء في معدلاته استمر ثمانية شهور في حالة أو كلاهوما على سبيل المثال⁽⁵⁾؛ لذلك فإن تفجيرات سبتمبر مقارنة مع هجمات بيرل هاربر، أو صدمات النفط في 73 و1980 مجرد لحظة

مضت حقبة الحرب الباردة، ودخلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، التي تربعت فيها الولايات المتحدة على قمة النظام العالمي كقطب دولي وحيد خاصة بعد حرب الخليج الثانية. ولم تخل هذه الحقبة من تحديات للهيمنة الأمريكية، تمثلت في صعوبات في استصدار بعض القرارات في مجلس الأمن الدولي كالعقوبات الذكية على العراق، وفي الساحة الآسيوية كان التحدي الباكستاني الهندي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية⁽¹⁾، تلك التحديات وغيرها جعلت البعض يعتقد أن حقبة ما بعد الحرب الباردة حقبة انتقالية، وفي ظل هذه البيئة غير المستقرة، وحيث لم يكن قد مضى على تولى الرئيس بوش الابن سنة، تقف تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر. ففي أقل من مائة دقيقة يعبث بالرموز الأمريكية الاقتصادية والعسكرية، وحينئذ تبدأ حقبة عالمية ثالثة هي حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، تلك الحقبة التي يصبح فيها الأمن الأمريكي في السدائل مخترقاً، وتعرض الأراضي الأمريكية ذاتها للتهديد ويكون للولايات المتحدة مبررات لاستخدام القوة العسكرية بلا ضوابط.

لقد بدا مشهد اختطاف الأربع طائرات وتفجيراتها التي طالت برججي مركز التجارة العالمي كرمز للقوة الاقتصادية، ووزارة الدفاع الأمريكية كرمز للقوة العسكرية، فضلاً عن سقوط أو إسقاط الطائرة الرابعة بركابها في بنسلفانيا بدا مشهداً درامياً؛ فالقوة العظمى الأولى تمان في عقر دارها، وبدت غير قادرة على توفير الحماية لمواطنيها الذين هرعوا إلى الشوارع طلباً للأمن الذي عجزت عن توفيره أجهزة الدولة، ولم تكن الخسارة الأمريكية قاصرة على الإحباط النفسي الذي تعرض له المواطنون، إنما امتدت إلى المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري. وتمثلت الخسارة الاقتصادية في "خسارة

تحديد الفاعل، باعتبار أن تحديد مرتكب أحداث 11 سبتمبر ضروري في فهم الحدث وتداعياته. أما **وجهة النظر الأولى** - فلا ترى لتنظيم القاعدة القدرة على القيام بهذه التفجيرات بهذه الكفاءة المتناهية، والتي لم تترك أثراً، أو بصمة، أو أي دليل جنائي يدين فاعله، وتثير هذه الرؤية الشكوك في الأدلة التي قدمتها الاستخبارات الأمريكية من أشرطة فيديو وخلافه، باعتبار أنه من كان حريصاً ألا يترك أثراً وقت تنفيذ الحدث فمن باب أولى أن يكون الحرس أعلى لمن لم يشترك في التنفيذ، وبالتالي فليس من المنطقي أن يصور بن لادن (شرائط فيديو) مقدماً دليل إدانته بنفسه.

ويدعى تيرى ميسان الكاتب الفرنسي أن أحداث 11 سبتمبر صناعة أمريكية، وذلك بالنظر إلى المستفيد الأول من هذه الأحداث، وذلك في كتابه "الخدعة الكبرى"، ويقول إن أحداث 11 سبتمبر تصب في مصلحة الإدارة العسكرية الصناعية، التي كانت قد تعرضت لهزات لدرجة الدعوة إلى تفكيك مصانعها، وتحويل مجالها إلى مجالات مدنية، وبعد التفجيرات صار لاستمرار هذه الصناعة مبرر بعد اختراع عدو جديد، ولا يستبعد اشتراك عناصر المخابرات الأمريكية في التفجيرات، مستشهداً بخبرات تاريخية تعضد رأيه، منها محاولات كبار الضباط تخريب سياسة كيندي من قبل، ويضيف أن أجهزة المخابرات كانت على علم مسبق بأحداث سبتمبر، التي كان أمرها متوقفاً، حتى إن بروس هوفمان نائب رئيس مركز راند للأبحاث الاستراتيجية قال في مارس 2001: "إنه كان من الممكن في 1993 إسقاط البرج الشمالي على الجنوبي، وقتل 6000 شخص في مركز التجارة العالمي" وذلك قبل وقوع الحدث بستة أشهر⁽⁸⁾.

إن ما يقوى الشكوك لدى هذا الفريق هو عدم منطقية تسلسل الأحداث؛ فوزارة الدفاع لم يتم البدء بضرهما، بل بعد البرج الشمالي بساعة كاملة، وبعد البرج الجنوبي بأقل من خمسين دقيقة، وبعد وصف بوش للهجمات بأنها هجمات إرهابية واضحة بخمس عشرة

إحصائية لم تكند تغير الاتجاهات الرئيسية، كما يقول روبرت ليتان⁽⁶⁾ أحد الاقتصاديين العاملين في معهد بروكنجز، بل يرى أن التفجيرات سارعت بالنهوض الاقتصادي بدفعها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تخفيض نسبة الفوائد قدرأ أعلى مما كان يمكن القيام به في ظروف أخرى، كما لا يمكن تجاهل تأثير الأزمة على بورصات العالم والاستثمارات، نظراً لوزن الاقتصاد الأمريكي النسبي الكبير في الاقتصاد العالمي، والذي يصل إلى 30.9% من قيمة الناتج العالمي، المحسوب وفقاً لأسعار الصرف السائدة للدولار في عام 2000⁽⁷⁾.

ومن الناحية السياسية ألفت التفجيرات الضوء على مدى الثقة في كفاءة إدارة النظام السياسي لحكومة بوش، التي اعتلت سدة الحكم في ظل اعتراضات حول مشروعيتها فوزها في الانتخابات، وبعد التحديد الرسمي لمرتكبي التفجيرات أثرت المسائل الخاصة بالأقليات العربية والمسلمة، والمهجرة، والحريات المدنية الداخلية، أي أن أسس النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة أصبحت محلاً للمناقشة، كما كان للتفجيرات انعكاس سياسي آخر على صورة الولايات المتحدة في العالم الخارجي؛ فالحدث إهانة لدولة عظمى في عمر دارها، وبات واضحاً أنه إذا لم يُتخذ إجراء حاسم فإن ذلك السيناريو قد يتكرر كثيراً ويستسيغه أعداء الولايات المتحدة، نظراً لسهولته وقلة تكاليفه، مقارنة بالمواجهة العسكرية المباشرة.

ومن الناحية العسكرية كانت الخسارة رمزية فضرب مبنى وزارة الدفاع، وبالتحديد الجزء الذي يقع فيه مكتب وزير الدفاع تحد خطير، وسابقة لم تقع في تاريخ الولايات المتحدة

إذن كان لا بد من اتخاذ إجراء يتناسب مع حجم الحدث، وكان تحديد الفاعل بسرعة ضرورياً، وكان أسامة بن لادن زعيم شبكة القاعدة، الذي تأويه الحكومة الأفغانية هو المستول عن تفجيرات واشنطن ونيويورك وفقاً لمعلومات استخباراتية أمريكية، وهنا تبرز وجهتها نظر حول

تستخدم العناصر الإسلامية كواجهة للهجوم، كما قال الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس الفلسطينية، ومصالحة اليمين الأمريكي في هذا فرض أحدته المتطرفة الدينية والقومية، ومصالحة العناصر اليهودية التملص من التزامات المعاهدات الدولية التي وقعتها إسرائيل مع الفلسطينيين؛ حيث كان لا بد من تقديم تنازلات حقيقية في هذه المرحلة، ومن ناحية أخرى وصم المقاومة الوطنية في فلسطين بالإرهاب، وصرف النظر عن تجاوزات إسرائيل في تعاملها مع القضية الفلسطينية، ناهيك عن الآثار السلبية على الوجود المسلم في الولايات المتحدة، وهو الوجود الذي يتنامى.

2- وهناك من يبرر ذلك التآمر بأن الهيار الاتحاد السوفيتي قد خلق بيئة ملائمة لاستغلال الفراغ الناجم عن غياب قوة قطبية رادعة، وبالتالي فهي فرصة تاريخية لزيادة القوة الأمريكية، ولكن كان ينقصها المبرر، ومن الحدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت تعتبر أن منطقة وسط آسيا وخاصة أفغانستان والمناطق المحيطة بها نقطة ضعف رئيسية لحلف الأطنطي⁽¹²⁾، لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية، لذا فقد حان الوقت للتحرك للسيطرة عليها بحجة إيواء طالبان للقاعدة.

3- وهناك من رأى أن القضية ليست زيادة القوة، وإنما المحافظة عليها؛ حيث كان للاقتصاد الأمريكي سمة تسارعية في التراجع، كما أثبتت ذلك الدراسات التي توصلت إلى أنه في الثلاثين سنة الماضية شهد استقرار البناء الاجتماعي الأمريكي تراجعاً، وشهد زيادة في النفقات العسكرية لا يقابلها زيادة على مستوى النمو الاقتصادي⁽¹³⁾، وفي ظل هذا التراجع فإن التواجد العسكري الفعلي للولايات المتحدة في المحاور الاستراتيجية، وبالقرب من المنافسين المحتملين يساعدها في حماية تجارتها، ووآد الاتجاهات التحررية، ومنع ظهور منافس على قمة النظام العالمي مستفيدة بذلك من خيرة إنجلترا؛ حيث إن مستعمراتها أضافت إليها قوة في مواجهة ألمانيا التي كانت

دقيقة، وإن أبسط ما يمكن أن يتخذ من إجراءات من قبل أي وزارة دفاع حتى في أقل الدول ضعفاً هو رفع درجات الاستعداد. وكذلك تثار تساؤلات وشكوك حول الطائرة التي اصطدمت بمبنى وزارة الدفاع؛ مثل عدم وجود آثار لطائرة محطمة في موقع الحادث، وكيف لم ترصد شبكة الرادار حول وزارة الدفاع هذه الطائرة؟ ولماذا لم يتم تصوير الطائرة بكاميرات التصوير كما حدث مع طائرتي مركز التجارة العالمي؟، ومن جهة أخرى تثار أسئلة مثل لماذا لم يستقل مدير وكالة المخابرات بعد هذا الفشل الذي أفضى إلى مقتل 5000 شخص؟ وكذلك كيف يصدق انهيار مبنى التجارة العالمي المكون من 110 طابقاً ببرجيه في أقل من ساعتين من (8.45: 10.27) انهياراً تاماً دونما وجود متفجرات داخل المبنى، حتى لا تترك أي آثار ومعلومات تدل على مرتكبي عملية التفجير؟.

ويضاف إلى هذه التساؤلات عدم التصديق بأن ستة أشهر من التدريب على الطيران تنتج هذه الكفاءة التي ظهر بها مرتكبو أحداث 11 سبتمبر؛ الأمر الذي لم يقره المتخصصون⁽⁹⁾، وبماذا يفسر تغيب 4 آلاف يهودي يوم وقوع الحدث؟ بالإضافة إلى هذا فإن التفجيرات تمت تحت أعين المخابرات، التي كانت تراقب المجموعة التي نفذت الهجمات منذ مارس 2001، وكانت قد قدمت لبوش ملفاً في 6 أغسطس 2001 بتوقع مثل هذه الهجمات⁽¹⁰⁾ حتى إن عباس موسوي المشتبه به رقم 20 في أحداث 11 سبتمبر، اعتقل في 17 أغسطس 2001 للشك في نواياه باستخدام طائرة في تفجير مبان.

وهناك تفسيرات لهذا المنحى التأمري:

1- تعاون اليمين المتطرف، والعناصر اليهودية، وبعض أجهزة الاستخبارات ذاتها لإحراج الرئيس بوش، وفرض أحندة اليمين المتطرف على أولويات الولايات المتحدة السياسية؛ حيث لوحظ تعطيل متعمد لرد فعل القوات الجوية، والدفاع الجوي، فضلاً عن غياب فاعلية أجهزة الاستخبارات⁽¹¹⁾، ولا يستبعد في هذا الصدد أن

وتسعى هذه الدراسة إلى اكتشاف ما إذا كانت الردود الأمريكية على أحداث 11 سبتمبر مجرد رد فعل انتقامي، أم أنها كانت ردوداً استراتيجية؟ وذلك من خلال رصد الاستجابات الأمريكية الرسمية في تطورها الزمني، بالتركيز على الإدارات الفاعلة كالبيت الأبيض، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والتي تتضمن مستويين:-
أ- مستوى الإجراءات والأفعال، وتنقسم إلى، محاور دبلوماسية، وعسكرية، ومالية وإعلامية، وإنسانية، فضلاً عن الإجراءات الداخلية⁽¹⁵⁾.

ب- مستوى الخطاب المصاحب للأفعال والتحركات.

وتشير الدراسة إلى أنها سوف تستخدم آليات جديدة في التعامل مع الخطاب السياسي لم تستخدم من قبل أما الآلية الأولى فهي الاستفادة من آليات نقد النص الأدبي، وذلك بتحليل الجملة الثقافية بوصفها جملة كاشفة ومعبرة، فهي كاشفة عن النسق وهي محدثة بلسانه، وذلك بإعمال النسق المضرر لكشف الجملة الثقافية المتحكمة في الخطاب⁽¹⁶⁾. ويرجع استخدام هذه الآلية لكشف حضور البعد الثقافي في الخطاب. أما الآلية الثانية فهي الاستفادة من آليات فقهية للتعامل مع النص⁽¹⁷⁾؛ مثل التحليل بكيفية الدلالة (دلالة الإشارة، ودلالة العبارة، ودلالة الفحوى، ودلالة المخالفة)، وهل المعاني ظاهرة أم خفية، كناية أم حقيقة؟ وتجدر الإشارة إلى أن تحليل الخطاب لن يكون بالعمق الكافي؛ لأن ذلك يحتاج بحثاً مستقلاً.

ويتم ذلك التناول من خلال الاعتبار بالتطور الزمني

للتحركات الأمريكية في ظل المراحل الآتية:-

- 1- مرحلة أزمة، وتبدأ من وقوع الحدث في 11 سبتمبر، وحتى بدء الضربة الأمريكية لأفغانستان في 7 أكتوبر.
- 2- مرحلة حرب، وتبدأ من 7 أكتوبر، وتنتهي افتراضياً في 5 ديسمبر بعقد اتفاق بون حول تشكيل حكومة أفغانية انتقالية.
- 3- مرحلة مركزة، وهي مرحلة الإعداد لتولي الحكومة الانتقالية الأفغانية وتبدأ من 5 ديسمبر، وتنتهي في

تسعى لتغيير خارطة السياسة وفقاً لمستجدات في موازين القوى إبان الحرب العالمية الثانية؛ وبناء على ذلك فإن ذريعة محاربة الإرهاب في كل العالم ذريعة ملائمة للهيمنة على العالم.

أما وجهة النظر الثانية فترى أن شبكة ابن لادن هي التي ارتكبت هذه التفجيرات، ويرون أن أعضاء شبكة القاعدة ليسوا هواة، وإنما مدربون في كهوف أفغانستان، ولهم سوابق في تدمير أهداف أمريكية؛ مثل المدمرة كول التي هي بمثابة مدينة عسكرية يصعب على الهواة الوصول إليها، هذا فضلاً عن تدمير سفاري الولايات المتحدة في كينيا وتزانيا في نفس اللحظة، كما أننا يجب أن نقر أن هناك حركات إسلامية موجودة تؤمن بأن السلاح سوف يصل بها إلى أهدافها، وما حدث مرتبط فعلاً بمشروع سياسي موجود، له جوانب كاملة تنظيمية ومالية وعقائدية، ويعبر عن نفسه.

كما يرى هذا الفريق أن الولايات المتحدة لم تستفد من أحداث سبتمبر، بل أضعفت التفجيرات هيبتهما، ولا يعتقد هذا الفريق في التفسير التأمري للأحداث⁽¹⁴⁾.

ويمكن تصور استجابة الولايات المتحدة للحدث في هذا الاتجاه بالنظر إلى النظام الدولي وكأنه مركب يقف عليه القطب الدولي، فإذا ما اهتز المركب فلا بد أن يتحرك القطب الدولي معه بنفس الدرجة وإلا سقط، وهو ما يعرف في أدبيات النظام الدولي بالقدرة على التكيف وتحقيق التوازن، ولكن يبقى سؤال من الذي هز المركب في أحداث 11 سبتمبر؟ ويمكن استنباط الإجابة من الرد الذي ستقوم به الولايات المتحدة؛ فإذا كان الرد قاصراً على الانتقام، فإن ذلك سيعيد النظام إلى توازنه، وبالتالي يصدق الرأي القائل بارتكاب القاعدة للتفجيرات، أما إذا استمرت الهزات في صورة: "هزة فإحداث توازن فهزة أخرى؛ حينئذ يكون التفسير أن الولايات المتحدة تحاول خلق إثارات فاستجابات؛ حتى تظل في حركة دائمة متحركة في تشكيل مستقبل النظام الدولي.

الأمريكية، والتي كان سينال منها إلى حد كبير اعترافها بالتورط في حرب سافرة ضد دولتين صغيرتين، ولا سيما بعد النتائج المأساوية التي أسفرت عنها الحربان⁽¹⁸⁾.

وتفترض إدارة الأزمة تحديد الأهداف، والحرص على عدم إحراج الخصم، والتصعيد التدريجي للردع، أو ما يعرف بالخيارات المرنة، وإتاحة الوقت الضروري للخصم للتدبر وتوسيع نطاق المشاورات، وإحكام قبضة القيادة السياسية على القرارات، وتوسيع قاعدة الدعم اللازم للقرار، وتعزيز الاتصالات⁽¹⁹⁾. هذه المبادئ سوف يتم تطبيقها على معالجة الإدارة الأمريكية للأزمة الناشئة عن تفجيرات سبتمبر. بينما تعنى الإدارة بالأزمات "لجوء طرف في علاقة ما إلى تغيير الوضع الراهن لهذه العلاقة إذا ما اعتقد أن له مصلحة في ذلك بافتعال المشكلات وشروطها:⁽²⁰⁾ 1- وجود تفاوت كبير في ميزان القوى لصالح مدير الأزمة 2- هدف إدارة الأزمات عدم تصعيدها إلى صراع سافر 3- ليس قدرة مدير الفعل على السيطرة على تداعياته.

ولقد أدارت الحكومة الأمريكية أحداث سبتمبر في أجواء الأزمة ففي 11 سبتمبر يخبئ بوش وتشيني وكبار المسؤولين في أماكن سرية خوفاً على حياتهم، وتحسباً لهجمات بيولوجية، ثم تغلق ناسا مركز كيندي للفضاء بفلوريدا، وعلى الفور يتم إعلان خطة طوارئ فيدرالية، وتصدر الأوامر بإسقاط أي طائرة مشبوهة في 12 سبتمبر، وفي 18 سبتمبر يشكل بوش فريقاً مكوناً من وزير الخارجية بول، ووزير الدفاع رامسفيلد، ونائب الرئيس ديك تشيني، ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، ومدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية جورج تيننت، ورئيس الأركان ريتشارد مايرز، ويعهد بوش لناثه العمل كوزير حرب، هذا الفريق يشبه إلى حد كبير فريق العمل الذي شكله كيندي لإدارة الأزمة الكوبية في الستينيات. ويلاحظ على فريق بوش الادعاء بانقسامه إلى صقور وحمائم؛ فوزير الخارجية يمثل الحمائم التي ترى أن الحرب

22 ديسمبر بتسلم الحكومة الأفغانية الانتقالية مقاليد إدارة أفغانستان.

وذلك بهدف الإجابة على التساؤلات البحثية

الآتية:-

1- هل تدير الولايات المتحدة العالم بالأزمات، أم أنها تدير أزمة؟

2- إلى أي مدى كانت الاستجابة الرسمية، أو التحركات مبتكرة؟ وإلى أي مدى كانت تكراراً تاريخياً؟

3- إلى أي مدى كان البعد الحضاري، والتحدي الثقافي حاضراً في الخطاب الرسمي؟

4- هل كان الخطاب الرسمي متسقاً مع التحركات الفعلية للإدارة الأمريكية، وكيف يبرر هذا التناقض أو الاتساق؟

5- هل كان هناك اختلاف في مواقف الإدارة الأمريكية بين الصقور والحمائم حول التعامل مع نتائج أحداث 11 سبتمبر؟

ولا تغفل الدراسة الكشف عن مدى انعكاس

تداعيات الحدث، وتعامل الإدارة الأمريكية معه على أوضاع الأمة، ومدى ما شكله الحدث من تحديات خلال تداعياته.

المرحلة الأولى: مرحلة الأزمة

وتعرف الأزمة الدولية بأنها حالة تتميز بالتوتر الشديد، والوصول إلى مرحلة تندر بالانفجار في العلاقات الطبيعية بين الدول، ومن ثم تشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع الدولي الذي يبدأ بالمساجلات الكلامية، ويتدرج حتى يصل إلى الاشتباكات العسكرية، ويفرق البعض بين إدارة الأزمة، وإدارة الصراع وفقاً للجوء إلى الوسائل العسكرية؛ فالأزمة في إدارتها تسعى لتجنب اللجوء إلى الحرب غير أن الولايات المتحدة قد درجت على إطلاق اسم الأزمة على حروب حقيقية مثل الحرب، الكورية، والفيتنامية خلافاً للتعريف العلمي للأزمة باعتبارها المرحلة السابقة على الحرب مباشرة، وذلك لاعتبارات تتعلق بالهيبه

يجب ألا تتعدى أفغانستان؛ وذلك للمحافظة على التحالف الدولي المزمع إنشائه، على حين يرى فريق الصقور (تشيبي- رامسفيلد- كونداليزا رايس) ضرورة امتداد الحرب لتأكيد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يعاؤون كثيراً بمساندة الأمم المتحدة أو بالتحالفات الدولية⁽²¹⁾. ولا يستبعد في نظر البعض أن يكون التقسيم إلى حثائم وصقور جوهره إرضاء المتشددين من جانب، ورسم واجهة مقبولة من جانب آخر، ويمكن رصد استجابة الإدارة الأمريكية للتعامل مع الحدث في هذه المرحلة على مستويين مستوى الفعل، ومستوى الخطاب كما سبق تحديده.

أولاً- الأفعال والإجراءات السياسية والإجراءات الأمريكية في مرحلة الأزمة

أما الإجراءات الدبلوماسية فإنه من المفترض أن تستخدم الأداة الدبلوماسية لحل الأزمة أولاً، ثم التلويح بتكوين ائتلاف دولي ثانياً، إلا أن الملاحظ هو أن الهدف الأساسي من استخدام هذه الأداة كان تكوين ائتلاف دولي ضد الإرهاب أولاً كما تدعى الإدارة الأمريكية، أما على الجانب الآخر، وهو ما يتصل بجهود حل الأزمة يلاحظ أن الولايات المتحدة لم تكن قد أعلنت عن أهدافها بعد؛ هل هي تهدف إلى تسليم أسامة بن لادن لها فقط، أم تسليم أسامة، وشبكة القاعدة كلها، وغلق قواعد الإرهاب في أفغانستان، كما ورد في خطاب بوش أمام الكونغرس في 20 سبتمبر؟

وعكس مبادئ إدارة الأزمة فلم تكن هناك قنوات اتصال مباشرة مع طالبان، وإنما كان هناك وفد باكستاني لم يكن لطالبان أن تقبل توصياته بعد اتخاذ الحكومة الباكستانية موقفاً مؤيداً للجانب الأمريكي، وبعد تهديد برويز مشرف لطالبان في 16 سبتمبر بضرورة تسليم ابن لادن في مدة ثلاثة أيام، ثم تعهده بمساندة العمل العسكري الأمريكي ضد طالبان، ونشر قواته على الحدود الأفغانية في 17 سبتمبر؛ لذا كان دور الوفد الباكستاني بلا جدوى،

وعلى الجانب الآخر فإن الإدارة الأمريكية لم تجب على طلبات حكومة طالبان بالتفاوض حول تسليم أسامة بن لادن؛ حيث أعلنت طالبان في 12 سبتمبر أنها ستسلم ابن لادن لوأشنتون إذا ثبت تورطه في الاعتداءات؛ ذلك لأن طالبان على حد قولها تدين الإرهاب بكل صورته، مع التأكيد على اعتقاد الحركة بأن بن لادن غير متورط؛ وذلك في رد على أجهزة الإعلام الغربية وبعض المسؤولين؛ كباول ووزير العدل أشكروفت الذين سارعوا بالتهام ابن لادن، ثم قال الملا عمر إن بن لادن لا يستطيع القيام بهذا العمل؛ لأنه لا يمتلك الإمكانيات لذلك ومع ذلك لم يخف الملا عمر توقعه أن تتعرض أفغانستان لضربة أمريكية كبيرة⁽²²⁾. وذلك من واقع خبرته من تعامل الولايات المتحدة مع مثل هذه الأزمات؛ حيث وجهت لأفغانستان ضربة جوية بعد انفجاري كينيا وتزانيا في 1998.

وفي 18 سبتمبر اشترط طالبان تقديم أدلة دامغة لتسليم ابن لادن بشرط محاكمته في بلد محايد، لكن واشنطن لم تستجب لهذه النداءات، وزاد إحراج الولايات المتحدة لطالبان رفضها المتتالي لكل المبادرات، ولم تجد حكومة طالبان بداً من أجل تلمس مخرج إلا أن طلبت اجتماع مجلس العلماء، الذي يمثل أقاليم أفغانستان الـ32، لكن المجلس طلب من بن لادن مغادرة أفغانستان طواعية ورفض تسليمه لوأشنتون؛ حتى قال وزير الإعلام الأفغاني قدرة الله جمال إن أفغانستان لا تستبعد تخليط بن لادن للهجمات، إلا أنها ستحتاج إلى أدلة دامغة حتى يمكنها تسليمه في محاولة لإيجاد حل، وكان رد واشنطن أنها ترفض تقديم أدلة، وتستمر محاولات طالبان في إيجاد مخرج فتصدر الحركة قبل خطاب بوش أمام الكونغرس في 20 سبتمبر طلباً بالتفاوض حول تسليم ابن لادن، إلا أن خطاب بوش أمام الكونغرس جاء بصيغة أمرة بلا خيارات أن تسلّم طالبان بن لادن وشبكته، وتغلق معسكرات الإرهاب لديها فكان رد حركة طالبان رفض تسليم ابن لادن، وتحاول حركة طالبان أن تثبت للعالم أن الولايات المتحدة لا تهدف

ويمكن القول إن الجهد الأكبر في تكوين الائتلاف الدولي وقع على عاتق باول، وقد كانت جهوده قائمة على استنهاض القوى الحليفة، والمثلة في حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، واستصدار قرارات من الأمم المتحدة، وضمن تأييد الحكومات العربية، ودول الحوار الأفغاني ومحيطها الإسلامي فضلاً عن تطويع مواقف الدول غير الحليفة كروسيا والصين وإيران؛ فأما الاتحاد الأوروبي فقد استطاعت الولايات المتحدة دفعه إلى التسليم بالشق الأكبر من الرؤية الأمريكية، وهو ما تبلور عقب لقاء وزير الخارجية الأمريكي مع وزير خارجية بلجيكا في 21 سبتمبر، فضلاً عن التقائه خافيير سولانا- الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي- حيث أصدر إعلاناً مشتركاً تعهد فيه الجانبان بالعمل في إطار شراكة ضمن ائتلاف واسع؛ لمحاربة الإرهاب، وذكر باول أن هذه الشراكة ستشمل استخدام وسائل تشريعية، وإجراءات أمنية، وتبادلاً للمعلومات الاستخباراتية⁽²⁵⁾.

أما الأمم المتحدة فلقد أصدر مجلس الأمن القرار 1368 في 12 سبتمبر، والقرار 1373 في 28 سبتمبر الذي يلزم جميع دول العالم بقطع كل وسائل الدعم للشبكات الإرهابية، ويتضمن تحميذاً لأموال الإرهابيين، والإنذار المبكر، وعدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين. ويرى البعض أن قرارات الأمم المتحدة تهمش القانون الدولي؛ لأنها تحدد التزامات على الدول لاتخاذ مواقف من الإرهاب دونما تحديد للمقصود بالإرهاب، كما أنه لم يتم العمل من خلال المادة 42 من الميثاق والخاصة باستخدام القوة⁽²⁶⁾.

أما الأنظمة العربية فكان باول حريصاً على الحصول على تأييدها، وإن جاء موقفها متحفظاً؛ لأن المشاركة في هذه الحرب قد توجج معارضة الجماعات الإسلامية، التي عانت منها كثيراً، كما أن الحرب التي سيشنها الائتلاف الدولي قد تمتد لتشمل منظمات تعتبرها كثير من الأنظمة العربية حركات مقاومة مشروعة ضد المحتل الإسرائيلي، علاوة على أن الولايات المتحدة تتخذ

إلى القبض على ابن لادن فقط، فتناور الحركة بزعم أن أسامة بن لادن اختفى من أفغانستان في 23 سبتمبر، فترد كونداليزا رايس بأن اختفاء ابن لادن لن يثنى الولايات المتحدة عن خططها العسكرية.

وفي 2 أكتوبر يأتي إنذار أمريكي بريطاني لطالبان بالحرب، أو تسليم ابن لادن، ويقول المتحدث باسم البيت الأبيض: "إن الرئيس بوش قال بوضوح لا للمحادثات، لا للمفاوضات، وإنه ينبغي اتخاذ إجراء"⁽²³⁾، وبلغ من الاستهانة بطالبان أن عمدت الولايات المتحدة إلى التوفيق بين تحالف الشمال والملك ظاهر شاه، في إشارة إلى عزم الولايات المتحدة خلع طالبان، وذلك في نهاية سبتمبر.

وهكذا يري في إدارة الولايات المتحدة للأزمة أن أهدافها لا تبدو محددة (على الأقل الأهداف المعلنة)، وأنها تعتمد إحراج الخصم، ولا تعرض عليه خيارات مرنة، ولا تتيح له وقتاً للتفكير، ولا تخلق معه قنوات اتصالية، وعلى ذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن تدير أزمة وفقاً لمبادئ إدارة الأزمة المحددة سلفاً، بينما نجد أن الجهود الدبلوماسية كانت موجهة لتشكيل ائتلاف دولي، ويحدد تقرير البيت الأبيض التطورات الدبلوماسية حتى بداية أكتوبر⁽²⁴⁾ في: موافقة روسيا على تبادل المعلومات، وفتح مجالها الجوي أمام المساعدات الإنسانية، وموافقة الصين على تبادل المعلومات، وموافقة الهند على دعم عام للعمليات، أما اليابان فتقدم دعماً لوجستياً ودبلوماسياً، وتقدم مساعدات لباكستان، أما أستراليا فعرضت المشاركة بالقوات، والإمارات والسعودية قطعنا العلاقات الدبلوماسية مع طالبان، أما باكستان فقدت التعاون والاستجابة للمطالب العامة بتقديم الدعم والمساعدة، بالإضافة إلى حصول الولايات المتحدة على موافقة 27 دولة على منح الولايات المتحدة حق التحليق والهبوط الآمن، و46 إعلاناً متعدد الجنسيات بتأييد الولايات المتحدة، وحلف الأطلسي يطبق البند الخامس من ميثاق حلف شمال الأطلسي، ومجلس الأمن يصدر قراراً بتعقب الإرهابيين، ومن يوفر الدعم لهم

كما لم تعترض أوزبكستان على توفير قاعدة عسكرية انطلقت منها القوات البرية الأمريكية.

إذن فروسيا التي كانت ترفض تمركز أي قوات تابعة لحلف الأطلسي في آسيا الوسطى على لسان وزير الخارجية الروسي سيرجي ايفانوف في 15 سبتمبر، تراجعت في 2 أكتوبر ليقول بوتين إنه يؤيد قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ضد قواعد الإرهاب، وإن موسكو لا تحتاج إلى أدلة إضافية حتى تنضم إلى الكفاح ضد الأعمال الإرهابية، وهنا يتضح أن ضغطاً واسعاً قد مورس على روسيا، ويعلل ذلك توقيعها اتفاقاً للتعاون العسكري مع إيران، بعد إعلانها التعاون مع الولايات المتحدة.

ويرى البعض أن هناك تطوراً في موقف الولايات المتحدة الاستراتيجي تجاه آسيا الوسطى بعد الحادي عشر من سبتمبر؛ ذلك أن سياستها قبل الحادي عشر من سبتمبر كانت قائمة على تحجيم النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى إلى أقصى درجة، عن طريق إغراء دول آسيا الوسطى بالابتعاد عن المظلة الأمنية الروسية بوسائل مختلفة؛ منها الإغراءات الاقتصادية وغيرها، كما كانت سياستها تقوم أيضاً على الحد من النفوذ الإيراني في آسيا الوسطى مقابل تشجيع النفوذ التركي، والحد من إمكانية الاستفادة روسيا وإيران من ثروات بحر قزوين، واستبعاد الصين من التدخل في شؤون هذه المنطقة، أما بعد 11 سبتمبر، بعد أن ثبت للولايات المتحدة أنها لن تستطيع تنفيذ عملياتها العسكرية دون تعاون روسيا، فإن سياستها تقوم على الاعتراف بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي، وإدخال الحرب في الشيشان في نطاق الحرب ضد الإرهاب، والتعامل مع روسيا بوصفها شريكاً مهماً في صنع القرارات الدولية⁽³⁰⁾، إلا أن الحقيقة أن روسيا لم يكن لديها خيار، ولم تستطع مواجهة عزم الولايات المتحدة في التواجد العسكري في المنطقة؛ فأصبح لسان حال بوتين "بيدي لا بيد بوش"، وإن كان من مصلحة روسيا إقصاء حركة طالبان عن الحكم؛ ذلك لأنها حركة تهدد استقرار

موقفاً لا مبالياً بالأعمال العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، كما أن عمليات الائتلاف الدولي المزمع تكوينه، قد تستهدف بعض الدول العربية المعارضة لسياسات الولايات المتحدة كالعراق⁽²⁷⁾.

أما دول الحوار الأفغاني كباكستان، ودول آسيا الوسطى، والدول الإسلامية المحاورة كإندونيسيا فلم يكن أمام أي منهم خيار غير التعاون؛ فأما باكستان فقد تم مطالبته بإغلاق الحدود مع أفغانستان البالغة 1500 كيلو متر، ووقف إمدادات حركة طالبان بالوقود، والسماح لطائرات حربية أمريكية باستخدام قواعد جوية باكستانية في حالة طلب ذلك، وكان الخيار البديل لباكستان -وهو عدم التعاون مع الولايات المتحدة- يعني ألا يصبح سلاحها النووي في مأمن، وفقدان حياد الولايات المتحدة في قضية كشمير⁽²⁸⁾، وغير ذلك من الاتهامات الجاهزة في القوائم الأمريكية،

أما دول آسيا الوسطى: فلقد غيرت مواقفها عدة مرات من الائتلاف حيث كان موقفها ورقة مساومة تستخدمها روسيا؛ حيث أرسل بوتين فلاديمير روشايلو رئيس مجلس الأمن القومي إلى آسيا الوسطى لتنسيق المواقف من الائتلاف؛ وقد انتقل الموقف الروسي متدرجاً من التوجس إلى التسليم الكامل، والموافقة على الحملة الأمريكية؛ حيث طالب بوتين في 17 سبتمبر أن يكون الرد العسكري، متوازناً ومتوافقاً مع القانون الدولي، مؤكداً أنه لن يشارك في الرد العسكري، وظهر ضغط روسيا على تركمنستان، التي قال رئيسها صابر نيازوف إن بلاده ستقف على الحياد، ولن تقدم أراضيها بعد أن كان قد أعلن في بداية الأزمة عرض مطار بلاده الذي يبعد 70 كيلو من أفغانستان للاستخدام الأمريكي، ثم عاد في نهاية سبتمبر بضغط من روسيا أيضاً، وأعلن استعداد بلاده لتوفير جسور جوية للرحلات الإنسانية للمنطقة⁽²⁹⁾، ولم تعترض قيرغيزستان على توفير ممرات جوية للطائرات المشاركة،

مستبعداً زيارة إسرائيل؛ مما يعنى استبعاد إسرائيل من الائتلاف الدولي لمحاربة أفغانستان.

أما الإجراءات الإعلامية فيلاحظ أن استخدام الأداة الإعلامية كان ضرورياً، وذلك لتعبئة الرأي العام العالمي، واستخدام بوش وسائل الإعلام استخداماً كثيفاً، ومن خلال كلمته الإذاعية الأسبوعية استطاع أن يحصل على شعبية تصل إلى 86%، وهي شعبية لا يفوقه فيها إلا والده بعد حرب الخليج (89%)، وأداء ترومان يوم تحرير أوروبا (87%)⁽³³⁾. وتعددت المؤتمرات الصحفية واللقاءات التلفزيونية، ولقد كشفت مؤسسة نيلسن للأبحاث في مجال الإعلام أن نحو 60.5 مليون شخص داخل الولايات المتحدة تابعوا التغطية التلفزيونية للهجوم الإرهابي على المنشآت الأمريكية على شبكات التلفزيون الرئيسية الثلاثة، وهو ما يزيد بنسبة 47% على عدد المشاهدين في الفترة الزمنية من العام السابق، وأن الشبكات التلفزيونية الثلاثة (ABC- CBS- NBC) أصبحت أشبه فعلياً بالشبكات الإخبارية المتخصصة⁽³⁴⁾. وفي هذه المرحلة أشار بوش إلى أن دور وسائل الإعلام لن يكون مثلما كان في الحروب السابقة قائلاً: "إن الحملة قد تشهد عمليات سرية لا يبثها التلفزيون"⁽³⁵⁾، وترجع جذور تلك السرية إلى قانون حرية المعلومات، الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من 4 يوليو 1967، ورغم أن لكل مواطن الحق، وفقاً لهذا القانون ف الاطلاع على سجلات أي إدارة حكومية يعنيه نشاطها؛ فإن القانون يسمح باستثناءات عدة، وأهم هذه الاستثناءات هي تلك التي تنطبق على العناصر الأساسية لبنية السلطة القومية منها المعلومات التي يرى الجهاز التنفيذي ضرورة الإبقاء عليها سرية من أجل المصلحة القومية، في مجال الدفاع، أو السياسة الخارجية⁽³⁶⁾.

ولقد كشفت لجنة الاستماع التي عقدتها إحدى اللجان الفرعية بالكونجرس عام 1971، أن هناك عشرين مليون وثيقة سرية محظور الاطلاع عليها داخل الجهاز

منطقة آسيا الوسطى بسبب توجهها الأيديولوجي، الذي يلقي استجابة من شعوب المنطقة وحركاتها السياسية، ذلك أن المنطقة تعج بالحركات الإسلامية الناشطة، التي يمكن أن تخرج المنطقة من عباءة روسيا الثقافية والاستراتيجية. أما إيران فقد أغلقت حدودها مع أفغانستان، وهو ما شكل ضغطاً على حكومة طالبان، كما فتحت أجواءها لنقل المساعدات الأمريكية الإنسانية، وذلك بهدف أخذ مصالحها في أفغانستان في الاعتبار بعد إقصاء حركة طالبان⁽³¹⁾، ومن الجدير بالذكر أن التعاون الإيراني يعطى الولايات المتحدة ورقة ثقافية تتلاعب بها، وهي ورقة الخلاف السني الشيعي، ولم تفعل الولايات المتحدة الكثير لكسب الصين؛ لأنه لم يكن لديها اعتراض؛ حيث إن الأجدر بالحذر هي روسيا، وكان عدم اعتراض الصين يعنى إمكانية المساومة بموقفها لضمان صمت الولايات المتحدة على قمعها للحركة الإسلامية في تركستان الشرقية.

أما إندونيسيا كدولة في محيط أفغانستان الإسلامي، بما حركة إسلامية فاعلة؛ فقد زارت الرئيسة ميغاواي الولايات المتحدة بعد نحو أسبوع من أحداث 11 سبتمبر، وتم تخصيص 400 مليون دولار لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وتخصيص 100 مليون دولار على شكل امتيازات تجارية؛ وذلك لكسب تأييدها.

ولم تكن مهام الدول في هذا الائتلاف واحدة؛ حيث اختلفت المهام من مجرد قطع مصادر التمويل والتعاون الاستخباراتي إلى المشاركة بقوات عسكرية، وادعى بوش أن قوة هذا التحالف ترجع إلى أن الحرب القادمة ليست بين اليهودية أو المسيحية والإسلام⁽³²⁾، وقبل الحرب بيومين صدرت قائمة الإرهاب، التي وضعتها وزارة الخارجية، والتي طالبت الحكومات الأجنبية بالاسترشاد بما لمحاربة الإرهاب على حد زعمها، كما برز البعد الدبلوماسي أيضاً لدى وزير الدفاع رامسفيلد بزيارته لعمان ومصر والسعودية وأوزبكستان، وذلك في 2 أكتوبر

وعلى هذا فإنه قد تم تجميد حسابات وأصول من يشبهه في مساندتهم للإرهاب من وجهة نظر الولايات المتحدة، وهناك سوابق تاريخية لاستخدام هذه الأداة في الصراع؛ مثل تجميد أموال إيران في البنوك الأمريكية أثناء أزمة الرهائن في 1979-1980، وكذلك تجميد الأموال العراقية أثناء حرب الخليج الثانية، ولعل في هذا إنذاراً للأموال الإسلامية في بنوك الولايات المتحدة التي لا يستبعد تعرضها للقرصنة بالتجميد، والمصادرة.

أما على مستوى الإجراءات الداخلية فكان لا بد من تحديد مرتكب الأحداث سريعاً؛ وذلك لتهدئة الرأي العام، حتى لو اضطرت الإدارة إلى تقديم كبش فداء، وكان ضغط الرأي العام قوياً ومن المعروف أن الإدارة السلمية للأزمة يجب أن تتحرر من ضغوط الرأي العام، ولكن ذلك لم يراع، والحقيقة أن بوش لم يكن أول من ألقى الاتهام على بن لادن، ومنظمة القاعدة ولكن كان باول، ومن قبله أشكروفت⁽⁴⁰⁾، واستمرت جهود التحقيقات؛ ففي 14 سبتمبر أورد مكتب التحقيقات الفيدرالي 19 اسماً عربياً يشبهه في تنفيذهم للتفجيرات⁽⁴¹⁾، ويحاول أشكروفت (وزير العدل) في 19 سبتمبر توريث أطراف أخرى في التفجيرات، معلناً أن المتورطين في التفجيرات تلقوا دعماً من حكومات أجنبية⁽⁴²⁾، وكان من المفترض أن يكشف بوش الأدلة ضد ابن لادن، إلا أنه رفض كشف الأدلة باعتبارها سرية⁽⁴³⁾. كما لم يسفر الحصول على الصناديق السوداء لطائرتي بنسلفانيا، ووزارة الدفاع عن أي معلومات⁽⁴⁴⁾، ويؤخذ على التحقيقات أنها لم تثبت أي أدلة جنائية، كما أن الأسماء المتهمه لم تكن مطابقة لبعض صور الأشخاص التي تم عرضها⁽⁴⁵⁾، وفي حين قدمت أدلة اتهام تنظيم القاعدة إلى حلف الأطنطبي في أكتوبر، رفضت الخارجية الأمريكية، كما رفض وزير الدفاع تقديم أي أدلة اتهام لطالبان، ولم يستبعد دعم الدول المدرجة في قائمة الإرهاب الأمريكية للإرهابيين في شن هجوم كيماسوي أو بيولوجي⁽⁴⁶⁾، واستمرت الإدارة في هذه المرحلة تعزف

الفيدرالي، وعلاوة على ذلك فإن الأرشيف القومي يضم ما يقدر بـ 160 مليون صفحة من الوثائق السرية يرجع تاريخها للفترة من سنة 1946 إلى 1954⁽³⁷⁾.

ومن السوابق التاريخية التي تعضد مسلك استخدام الولايات المتحدة لآلية التعتيم الإعلامي في عملياتها العسكرية "منعها تدفق أي تقارير، أو صور خلال الساعات الست والثلاثين الأولى قصف الكوريللو، وهي الضاحية التي كان يوجد بها مقر قيادة رئيس بنما؛ حيث قتل ما لا يقل عن 300 مدني في الهجوم، غير أن أحداً لم يتمكن من تسجيل الأحداث"، وفي حرب الخليج الثانية لم يكن هناك أي توثيق للقتال الحقيقي بالصور على حد قول روبرت شنتنيزلين (محرر صور لوكالة رويترز). أما عن وزارة الخارجية فقد اعترضت على بث مقابلة مع زعيم حركة طالبان مع إذاعة صوت أمريكا⁽³⁸⁾، وألغى البث على إثرها، بينما استخدمت وزارة الدفاع 6 طائرات سي 130 للعمل للبث الإذاعي المتحرك في الحرب النفسية على طالبان⁽³⁹⁾.

أما الإجراءات المالية المتخذة فقد اهتمت الولايات المتحدة بتجميد ووقف الإمدادات المالية لتنظيم القاعدة؛ لحرماته من مصادر القوة، ولقد حدد البيت الأبيض التطورات في استخدام التدابير المالية حتى بداية أكتوبر في تبين مجلس الأمن القرار رقم 1373، الذي يطالب بتجميد أموال الأشخاص الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية، وكذلك القيام بتجميد 30 حساباً مصرفياً لتنظيم القاعدة في الولايات المتحدة، و20 دولة أخرى، إضافة إلى إدراج أسماء 27 فرداً ومنظمة يشبه ارتباطهم بتنظيم القاعدة، وتجميد 6 ملايين دولار من أموال الإرهابيين؛ حيث وقّع بوش في 24 سبتمبر أمراً رئاسياً بحرمان الإرهابيين من ودائعهم المصرفية الداعمة لنشاطاتهم، وقد حول القرار وزارة المالية سلطات واسعة؛ لتستهدف البنية الداعمة للمنظمات التي تراها واشتطن إرهابية، وقد جمد قبل ذلك التاريخ بأسبوع ممتلكات أسامة بن لادن.

والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة كانت قد طالبت واشنطن ببحث آثار الهجمات الانتقامية على أفغانستان، والتي ستجعل ملايين الأفغان يواجهون أوضاعاً سيئة، ومخاطر الجوع، والتشرد عند تعرضهم للهجمات⁽⁵²⁾، ولعل ذلك يبرز تركيز الولايات المتحدة على صيغ الحملة العسكرية بالأهداف الإنسانية، ومن جانب آخر لترسم الولايات المتحدة لنفسها صورة الدولة الطيبة في الإدراك الدولي، كما اعتادت أن تظهر نفسها إلا أن التاريخ يسجل رفض هذه المقولة؛ حيث إن كارتر كان قد رفض السماح من قبل بتقدم أي عون لأي من بلدان جزر الهند الغربية التي ضربها إعصار أغسطس 1980 إلا بشروط استبعاد جرانادا، وهو ما رفضته كل الهند الغربية، وعندما اجتاح نيكاراغوا إعصار آخر عام 1988، لم تبال الولايات المتحدة باحتمالات المجاعة الواسعة، والضرر البيئي، ولم تقدم أي مساعدات؛ فالولايات المتحدة تستخدم أي سلاح ضد مرتكبي جريمة الاستقلال على حد قول تشومسكي⁽⁵³⁾.

أما الإجراءات العسكرية، فقد تم في هذه المرحلة الحشد العسكري، ثم إعلان الحرب وإطلاق أسماء على الحرب القادمة، وفي مشارف أكتوبر كان قد تم نشر 25765 ألف جندي و349 طائرة، واستدعاء 17 ألفاً من قوات الاحتياط، وحشد الآلاف من قوات الحرس الخاص، وما إن أعلن بوش مسئولية ابن لادن عن تفجيرات سبتمبر في 14 سبتمبر، إلا وتعهد بوش الحرب الأولى في القرن الحادي والعشرين، وعهد إلى وزارة الدفاع باستدعاء 50 ألف جندي من الاحتياط، والحرس الوطني، معلناً حالة الطوارئ، ومشيراً إلى أن الرد الأمريكي سيكون كاسحاً، وممتداً، وفعالاً قاتلاً إن الذين اختاروا أن يشنوا الحرب على الولايات المتحدة اختاروا أن يدمروا أنفسهم بأنفسهم⁽⁵⁴⁾.

ولم يكتف بوش بإعلان الحرب بعد تصويت مجلس النواب لصالح استخدام القوة في 14 سبتمبر، ولكن قال إن الحرب ستمتد إلى من يدعم الإرهابيين⁽⁵⁵⁾، بينما كان

على نغمة توقع هجمة بيولوجية، أو هجوم آخر للإرهابيين، وذلك لضمان استمرار تأييد الرأي العام لسياساتها، ويلاحظ أيضاً أن التحقيقات لم تلتفت إلى التحليلات، التي تفضي إلى إمكانية تورط اليمين الأمريكي في التفجيرات، وإنما انطلق خبراء المخابرات الأمريكية من فرضية أن بن لادن المشتبه فيه رقم واحد⁽⁴⁷⁾، ذلك في الوقت الذي انتشرت فيه حملات للتحريض ضد المسلمين، أسفرت عن أحداث عنف غير رسمية ضد مسلمي الولايات المتحدة؛ أي أن البيئة السيكولوجية المسيطرة على الرأي العام انعكست على متخذي القرار، فكانت هي المدخلات التي أفرزت مخرجات متحيزة. وهنا يظهر الكامن في النفسية الأمريكية، التي تقبل بالعداء للمسلمين ذلك العداء الناتج عن رسم الاستشراق الأكاديمي والثقافي - كما أوضح إدوار سعيد - صورة شمولية عن الشرق تنطوي أساساً على مواقف عنصرية، وعلى تفسيرات اختزالية لواقعه، وعلى أحكام تقويمية لا إنسانية بحق شعوبه ومجتمعاته⁽⁴⁸⁾، والتي استمرت في تدعيمها وسائل الإعلام؛ لذلك لقي اتهام بن لادن باعتباره صورة نمطية للإسلام المكروه. رضاً وتجاوباً نفسياً من الرأي العام الأمريكي.

أما عن الإجراءات الإنسانية؛ فلقد ادعت الولايات المتحدة أن حملتها العسكرية على أفغانستان أهدافاً إنسانية تتمثل في تحرير الشعب الأفغاني باعتبارها حرب الحرية⁽⁴⁹⁾، وهي محاولة لتعبئة الإجراءات العسكرية بمضامين قيمة، وأهداف إنسانية باعتبارها حرب الخير ضد الشر؛ فيقرر بوش زيادة المساعدات الإنسانية من 100 مليون دولار إلى 320 مليون دولار قبل الحرب بيوم واحد⁽⁵⁰⁾، ثم دعا بوش الكونجرس إلى التفكير في وضع أفغانستان على المدى الطويل بهدف المساعدة - إلى جانب أصدقاء أفغانستان الآخرين - في إعادة إعمار أفغانستان، بينما ركز باول على عدم تساهل الولايات المتحدة في موضوع حقوق الإنسان - إشارة إلى تحالف الشمال - رغم الحملة العسكرية⁽⁵¹⁾.

أورشليم الجديدة⁽⁵⁸⁾. ويزعم اليمين الأمريكي أن سياستهم الخارجية تؤكد الرسالة الليبرالية لأمريكا، وأن مهمة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، هي إعادة تحديد العالم إلى جانب المثاليات الويلسونية، وحمل لواء القيادة، كما أنهم يزعمون أن تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية قائم على أسس أخلاقية، ينطلق من فكرة الأتقياء الصالحين بعيداً عن فكرة حسابات الجيولوتيكيا والمصلحة الذاتية⁽⁵⁹⁾

وهناك من يرى أن اليمين الأمريكي يسعى إلى هيمنة الولايات المتحدة على العالم عن طريق التبشير بالقيم الأمريكية؛ أي استخدام الفكر، والثقافة، فضلاً عن تعظيمه للقوة العسكرية، وأن الإدارة الأمريكية تعج بغلاة اليمينين؛ مثل رامسفيلد وزير الدفاع وتشيني نائب الرئيس⁽⁶⁰⁾؛ حيث انتقل الفكر اليميني في هذه المرحلة من الأذهان إلى السياسات والواقع. وحدير بالذكر أن الخطاب الرسمي الأمريكي المتأثر بالثقافة اليمينية لا يعرب عن أهدافه وأغراضه الرئيسية بصورة واضحة؛ فمن المستبعد أن يقول الرئيس الأمريكي إننا سنسقط حكومة طالبان؛ لأنها تمثل تحدياً لمصالحنا في المنطقة؛ لذلك فإن تحليل الخطاب يهدف إلى استخراج الكامن في الخطاب، وربما يعتقد البعض أن طبيعة البناء الأيديولوجي لخطاب الخصم (تنظيم القاعدة) القائم على المنطلقات، والأهداف، والمصطلحات الدينية تبرر تبعية الخطاب الرسمي الأمريكي في استخدامه لأدوات الخطاب الديني لأغراض دفاعية، ولكن ذلك الاعتقاد يقع في ورطة بالنظر إلى شكل الخطاب الرسمي الأمريكي في حرب الخليج الثانية، الذي تجاهل خطاب الخصم (صدام حسين)، حينما حاول تفعيل استخدام الخطاب الديني في إدارته للأزمة والحرب، وكذلك إبان حرب تحرير كوسوفا، التي اقترن النزاع حولها بأسباب ذات أبعاد دينية؛ فالخصم في الحالتين لم يفرض شكل الأجنحة الخطابية على الولايات المتحدة.

وبالنظر إلى المحتوى الديني في الخطاب الرسمي

يتضح ما يلي: استخدام بوش تصريحات ذات صبغة دينية؛

الاسم الذي أطلقه بوش على الحملة العسكرية القادمة اسم النسر النبيل، ثم العدالة المطلقة، ثم تم التراجع عن الاسم ترضية للمسلمين على حد قول رامسفيلد واستقر على اسم الحرية الدائمة، وهنا يبدو أن الأمريكيين مغرمون بالشعارات الرنانة، التي تحتوي مضامين قيمة، حتى ولو كانت الغايات غير قيمة كما حدث مع بنما، حينما أطلق على عملية اعتقال رئيسها في عام 1990 عملية القضية العادلة، وشهدت هذه الفترة طلعات لطائرات التجسس الأمريكية، وتلميحات من جانب رامسفيلد بمساعدة تحالف الشمال، وقبائل الجنوب في مواجهة طالبان⁽⁵⁶⁾.

وخلاصة إجراءات هذه المرحلة هو أن الولايات المتحدة لم تكن تدير أزمة، إنما كانت تسعى للحرب بخلق أزمة للنظام الدولي، والمجتمع الدولي؛ فالطرف المقابل للولايات المتحدة لم يكن طالبان، وإنما كان المجتمع الدولي الذي عليه أن يتكيف مع سياسات الولايات المتحدة الجديدة.

ثانياً- الخطاب الأمريكي في مرحلة الأزمة، ولقد

خيم على الخطاب الرسمي ملامح يمينية، ذلك أن الحزب الجمهوري الذي يقوده بوش هو حزب أكثر يمينية. ومن أبرز سماته استخدام مفردات الخطاب الديني والقومي، ويقول تشومسكي في ذلك: "إن المحافظين نسيج وحدهم يسعون لإلهاء جموع الرعايا بأشكال متطرفة من العنجهية القومية، والدين، وقيم العائلة، وغير ذلك من الأدوات المألوفة في هذا المجال، وفي متابعة الأيكونومست البريطانية للمؤتمر الانتخابي الجمهوري 1992، وجدت حضوراً لخطاب ينتمي إلى عصور ما قبل التنوير، يتحدث عن مسيرة الله والوطن في منبر الحزب الممتلئ بغلاة الإنجيليين، وتتعجب الصحيفة لهذا المجتمع الفريد من نوعه في العالم الصناعي، الذي مازال غير مستعد بعد لتقبل قادة علمانيين علانية⁽⁵⁷⁾، إن الخطاب الحمل بالمحتوى الديني، قائم في السياسة الأمريكية منذ بداية تأسيس الولايات المتحدة؛ حيث اعتبر الفوج الأول من المستوطنين الولايات المتحدة

اليهود والصليبيين، الذي أصدره أسامة بن لادن في فبراير 1998.

وفي إطار استخدام الألفاظ ذات المضمون الديني يقرر بوش الصلاة على آلاف الضحايا في 13 سبتمبر، ويعتبره يوماً وطنياً للصلاة⁽⁶⁵⁾، وهي جملة ثقافية أيضاً تخرج من نسق عقدي يقوم على الاتجاه إلى الله، والتقرب إليه بالصلاة، وهنا عبارة الحملة تشير إلى أن المجتمع الأمريكي يصلى وقت الأزمة، وإشارته إلى أنه مجتمع متدين، وفحواه أن المسيحية إيمان، وليست كفرة كما يدعى ابن لادن، وهنا نرى السمة الحوارية للخطاب الأمريكي، وإن كان ابن لادن لم يصدر خطابات في هذه المرحلة، وإنما استدعى بوش خطابات سابقة لابن لادن، ويستخدم بوش لفظ الصلاة كثيراً في خطباته، حتى إنه في خطابه التاريخي أمام الكونجرس كرر كلمة الصلاة أكثر من مرة⁽⁶⁶⁾، ومن الجملة الثقافية الحاكمة أيضاً التي استخدم فيها ألفاظاً دينية: "إنها حرب العدالة ضد الظلم والله غير محايد في هذه الحرب"⁽⁶⁷⁾، وهي جملة ثقافية تعبر عن قناعة دينية بأن فسطاط بوش، هو فسطاط العدل، والله في جانبه، والجملة عبارتها قائمة على جزئين أولاً- أنها حرب العدالة ضد الظلم، ثانياً- إن الله مع العدالة، والإشارة تقول إن الله معهم لأنهم يمثلون جانب العدالة، وتنطوي هذه الإشارة على معان صفرية، ويادخال الله في المعادلة فإن الدين يدخل بالضرورة فيكون دين ابن لادن ظلماً، ودينهم عدلاً والله معهم.

وحتى عندما يتحدث بوش عن المساعدات الإنسانية لأفغانستان، فإنه يقحم الدين قائلاً: "إن مساعدة المحتاجين جزء رئيس من التقاليد المسيحية واليهودية والإسلامية"⁽⁶⁸⁾، وبلغ الربط بين الدين والسياسة أن عين بوش سفيراً جوالاً لحرية الاعتقاد في 28 سبتمبر، وما لهذا من مدلولات كثيرة. أما عن الجملة ذات المحتوى الحضاري والقيمي فهي تطفو على سطح الخطاب السياسي الأمريكي، مثلما يطفو المحتوى الديني؛ فيقول بول: "ينبغي علينا أن نقود العالم المتحضر ضد هذه الأنظمة" أي أن هناك صراعاً بين عالمين؛ عالم متحضر،

مثل التصريح بشن حرب صليبية ضد المتورطين في الهجوم على الولايات المتحدة⁽⁶¹⁾، وهذه جملة ثقافية تستوجب تحليلاً؛ ذلك أن الغرب ينظر إلى العالم الإسلامي باعتباره الخطر الأخضر؛ حيث تصوره وسائل الإعلام الغربي عائقاً أمام مسيرة العولمة، وتهديداً للسلام العالمي، والخطر الأخضر كما يراه إدوار سعيد بمثابة حرب باردة ضد الإسلام، وعداء من جانب واحد بفضل عوامل عدة اختلطت فيها الأسباب التاريخية مع الدوافع السياسية، والاقتصادية والأمنية⁽⁶²⁾ حتى إن تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة أكدت أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فإن الإسلام هو العدو الجديد للغرب، ودعت إلى بقاء حلف الناتو لمقاومة هذا العدو⁽⁶³⁾.

وإن مقولة الحرب الصليبية تستدعي إرثاً تاريخياً من العداء القائم على أسس دينية؛ أي أن الولايات المتحدة تستحضر التاريخ، وتهدد بتكرار تجاربه فالحملة الصليبية عبارتها صريحة، وهي أنها حرب تحمل الصليب، وإشارتها أن الحرب دينية لحماية الصليب الذي وقع عليه الهجوم، وأهم يمثلون المدافعين عن هذا الصليب، كما تشير الحملة أيضاً إلى أن العدو هو الإسلام؛ لأنه لم تكن هناك حرب صليبية إلا على الإسلام، حتى ولو كان يزيهاور يحاول وصف حملاته العسكرية في الحرب العالمية الثانية بأنها حروب صليبية؛ ذلك لأن ما رسخ في الأذهان رسخ. أما بمفهوم المخالفة؛ فتعني الحملة أنها ليست حرباً اقتصادية أو غير ذلك. واللفظ هنا كناية عن الحرب الدينية واضح غير مشكل، وغير خفي أو متشابه، ولعل المسكوت عنه هنا هو إرهاب العالم الإسلامي بسط الحرب عليه تحت رداء الصليب، الأمر الذي سيثيره سولانا في مؤتمر رؤساء المجموعات البرلمانية، أمام أعضاء البرلمان الأوروبي بطلب ضرورة اختيار الألفاظ بحكمة، وعدم الانسياق وراء مشاعر الجماهير في إشارة إلى أن أوروبا لن تنساق خلف حرب صليبية يقودها بوش⁽⁶⁴⁾، ولعل بوش استخدم هذا اللفظ في الرد على بيان الجبهة الإسلامية العالمية لقتال

أما بوش فيقول في خطابه أمام الكونغرس في 20 سبتمبر "استيقظنا على الخطر، ونودينا للدفاع عن الحرية، حزننا تحول إلى غضب، وغضبنا صار عزمًا، وإرادة لإحضار الأعداء إلى العدالة، أو بسط العدالة عليهم، وفي كل الأحوال ستحل العدالة"، وهنا يلاحظ وجود جملتين حاكميتين "نودينا للدفاع عن الحرية"؛ حيث جعل الاعتداء على أمريكا اعتداء على الحرية، والجملة الأخرى؛ إن القضية قضية عدالة، وهنا يبدو النسق الثقافي جلياً؛ حيث تدعى الولايات المتحدة أن نظامها قائم على الحرية، وأنها تمثل العالم الحر، وأن نظامها قيمي ينشد العدالة. ولا ينسى بوش مثل باول أن يحمل الهجوم على الولايات المتحدة بأسباب ثقافية قائلاً: "الإرهاب تهديد لطريقتنا في الحياة؛ إنما حرب الحضارة، حرب من يوقنون بالحرية والتعددية والتقدم ندعو العالم المتحضر لينضم إلينا... إنما الحرب بين العدالة والظلم وبين الحرية والخوف"، كل هذه مضامين ثقافية تعبى الخطاب في مرحلة الأزمة.

أما عن تكييف الخطاب الأمريكي لحدث سبتمبر؛ فإن الخطاب يشير إلى تفرد الحادث في تاريخ الولايات المتحدة؛ حيث يقول بوش في خطاب الكونغرس السابق الإشارة إليه "في 11 سبتمبر ارتكب أعداء الحرية فعل الحرب الذي لم يحدث منذ 136 عاماً داخل الأراضي الأمريكية باستثناء حادثة بيرل هاربر 1941، إن الأمريكيين حبروا ويلات الحروب، ولكن ليس في قلب مدينة كبيرة في صباح مسلم، والأمريكيون يعرفون الهجوم المفاجئ لكن لم يحدث من قبل على آلاف المدنيين، كل ذلك يجعل من ذلك اليوم يوماً فريداً، وليلة وقعت في عالم مختلف تصبح فيه الحرية نفسها تحت الهجوم"، هذا التفرد الذي يميز الحادث من وجهة نظر بوش يستدعى بالضرورة رداً فريداً وهذا يسلمنا إلى الخطاب عن شكل الحرب المحتملة وتوصيفها. إن خطاب بوش عن الحرب يوحى بأنها حرب عالمية، ولكن من نوع خاص فهو يقول عن شكل الحرب في خطابه أمام الكونغرس 19 سبتمبر: "إنها حرب ليست كحرب العراق، ولا كحرب كوسوفا، وسوف تبدأ الحرب

تقوده الولايات المتحدة، وعالم غير متحضر، يأوي الإرهابيين، وهنا يربط الحضارة بالابتعاد عن الإرهاب، وهنا يرد تاريخ الولايات المتحدة، الذي هو حلقة متصلة من إرهاب الدولة في العلاقات الدولية؛ حيث اعتادت الولايات المتحدة استخدام استراتيجية القوة لإجبار الخصوم على تنفيذ سياستها، ويمكن التأكد من ذلك بالنظر إلى علاقة الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص⁽⁶⁹⁾، ويعضد ذلك أن وكالة المخابرات الأمريكية كانت تقوم بتدبير أعمال إرهابية ضد العديد من رؤساء الدول في العالم الثالث، على حسب ما أوضحت لجنة بايك سنة 1975⁽⁷⁰⁾.

ويؤكد باول على كون الإرهاب فعلاً غير حضاري في العديد من خطابه⁽⁷¹⁾، ثم يربط بين الحملة العسكرية، وتحقيق العدالة: "إن القضية قضية عدالة، وليست في إحضار بن لادن حياً أو ميتاً؛ فهناك شبكة القاعدة المنتشرة حول العالم لا يمكن تركها، حتى لا تدبر لهجوم إرهابي آخر ضد العالم"⁽⁷²⁾، وهنا يحمل الخطاب سمة الغطرسة؛ غطرسة في اختزال مفهوم العدالة وفقاً لتصوراتهم، وغطرسة القوة المتمثلة في الثقة في القبض على أسامة بن لادن؛ حيث إن العدالة ستذهب إلى أسامة بن لادن، مؤكداً على قول بوش هذه الجملة في خطابه أمام الكونغرس في 20 سبتمبر، ويؤكد باول أن الهجوم كان على الحضارة والديمقراطية، وكان يستهدف القيم الأمريكية قائلاً: "إننا نقف خلف شكل من الديمقراطية، والحكومة النيابية، ولقد وجدوا أن قيم هذا النظام تهددهم؛ لذا كان عليهم أن يدمروه لأغراضهم الراديكالية"، وبهذا فإن الإدارة الأمريكية هي التي تستدعي الخلاف الثقافي، ويتناول باول قائلاً: "إننا لن نسكن الكهوف؛ لأننا مجتمع مفتوح.. لدينا دستور لن نعطله بل سنحتمي به.. لدينا حصانات للحرية" ويلاحظ أن بوش قال على نظام شارون فيما بعد كما سيرد، إنه النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة أي أن هذا تلميح وإشارة من طرف خفي لكل دول الشرق الأوسط، فضلاً عن قصدها المباشر لنظام طالبان.

خطابه أمام الكونجرس 20 سبتمبر، إن القاعدة مثل المافيا، هدفهم فرض معتقداتهم الراديكالية على الناس في كل مكان، وهنا يبدو أن بوش استخدم صفات غير مقبولة مثل المافيا، وضخم قدرة الخصم الذي يحاول أن يفرض معتقداته في كل مكان، فهل يقصد بوش أن أسامة بن لادن يحاول ضم الولايات المتحدة إلى تنظيم القاعدة، أم أنه يحاول فرض الإسلام.

إن بوش يشير من طرف خفي إلى الصراع الديني والثقافي، وفي نفس الوقت فإن كون القاعدة مثل المافيا يبيح لبوش استخدام كل الوسائل الوحشية للتعامل مع الخصم، الذي سيضخم قدراته ليحججه وارثاً لجميع الأيديولوجيات الفاشية في القرن العشرين؛ فهو (الخصم) يريد إزالة دولة إسرائيل من الشرق الأوسط، ويريد أن يلقي بالمسيحيين واليهود إلى أماكن بعيدة في آسيا وإفريقيا.

يلاحظ أن بوش يقلب الحقيقة؛ فليس هناك لاجئون يهود لكن فلسطينيين، ويستطرد قائلاً: "هم يمارسون شكلاً من أشكال الإسلام المتطرف المرفوض من أغلبية المسلمين، يتم تدريبهم في أفغانستان على أساليب الإرهاب، ثم يعودون لمواطنهم، أو لغيرها ليدبروا الشر والمكائد (نظرية المؤامرة). ويرتبط أسامة بن لادن بالعديد من المنظمات الإرهابية... ويوجد الآلاف من الإرهابيين في 60 دولة إنهم برابرة وإرهابيون، يعاملون النساء بوحشية".

وفي هذه الأثناء ظهر مرض الجمره الخبيثة، وجرى تضخيم قدرات بن لادن البيولوجية والكيميائية؛ لذلك فهو يريد ابن لادن حياً أو ميتاً، إن هذا التضخيم المتعمد للخصم هو أسلوب متبع عندما لا تفلح حكومة في تحقيق نجاح؛ وذلك لإلهاء الشعب، وقد كان السوفيت هم ذلك البعبع كما يقول نعوم تشومسكي⁽⁷⁸⁾، مع صعوبة أخذ ذلك مأخذ الجد في الثمانينيات، كذلك القذافي، ونوريجا وصادم حسين.

بالقاعدة، لكنها لن تنتهي إلا عندما يسحق كل إرهاب في العالم، سنستخدم فيها كل مواردنا من وسائل دبلوماسية، وأدوات استخباراتية، وضغوط قانونية ومالية، وكل سلاح ضروري في الحرب لدحر شبكة الإرهاب العالمية.. أمريكا لا تتوقع حرباً واحدة، بل حملة طويلة، وأحداثاً درامية قد ينقلها التليفزيون، وبعضها عمليات سرية لضمان نجاحها، وتشمل تتبع مصادر تمويل الإرهابيين بلا هوادة وتتبع الأمم التي تساعدهم" أما عن صفات الحرب؛ فهي حرب الحضارة والعالم، وهي حرب من يعتقدون في الحرية والتقدم، حرب بين الخوف والحرية، أما بول فيقول إنها حرب غير تقليدية استخباراتية، مالية، قانونية ضد أناس قتلوا أبرياء، ويستخدمون الإرهاب لأغراض سياسية، وضد أناس هجروا التوراة والقرآن⁽⁷³⁾،

وفي سؤال عن متى يقال إن الحملة نجحت قال بول عندما يتوقف وقوع الحوادث الإرهابية في أي مكان، ولا شك أن الإجابة غير واقعية، أما عن احتمال فشل الحملة فقال بول لا يمكن أن تفشل الحملة؛ لأنها ستكون طويلة لكي تقضى على هذا النوع من الحوادث في الحياة العامة، ولم ينف إمكانية استخدام أسلحة نووية في الحرب، وإنما قال إن استخدام الأسلحة النووية لن يكون ضرورياً⁽⁷⁴⁾، وعن أمد الحرب قال بول إنها يمكن أن تمتد لأكثر مما أتخيل، ويلاحظ استخدام التعبيرات المفضضة غير القاطعة والبلاغية في وصف الحرب وشكلها ومدتها، أما رامسفيلد فاعترف بأن الحرب ستكون طويلة قائلاً: "إنها حرب ماراثونية"⁽⁷⁵⁾، رغم اعترافه بأن الأهداف العسكرية فيها غير ذات قيمة، ولكنه يعطى لمحات ثقافية للحرب قائلاً: "إما أن يغير الإرهابيون طريقتنا في الحياة، وإما أن نغير طريقتهم"⁽⁷⁶⁾، ولم يتوان في تشبيه هذه الحرب بالحرب الباردة⁽⁷⁷⁾.

أما في الخطاب حول الخصم، فكان بوش يصفهم بصفات غير مقبولة تساعد على تحييش الرأي العام ضدهم، ويضخم من قدرتهم؛ لإيجاد مبرر للتعامل معهم. ينتهي القسوة، وأهم ما يميز الخطاب حول الخصم، العاطفية المفرطة في التعبيرات والجميل؛ على سبيل المثال يقول في

ويلاحظ هنا أن الجمل الحاكمة مثل قول بوش: "إنهم يكرهوننا"؛ أي أن الحقد هو سبب الهجوم في 11 سبتمبر، ويلاحظ أن بوش لم يكن واضحاً في تحديد الإرهابيين، لكن باول كان واضحاً حين حددهم في المنظمات الواردة في آخر تصنيف للمنظمات الإرهابية في 1999، وهم الذين ينفذون هجمات على أناس أبرياء، وغيرهم ممن لهم نشاط أقل، وغيرهم ممن يؤيد نشاطات أسامة بن لادن، وشبكة القاعدة⁽⁷⁹⁾.

أما الخطاب الموجه للعالم فقد كان خطاباً استعلائياً؛ ففي خطاب بوش أمام الكونغرس يقول: "إما معنا، وإما مع الإرهابيين"، وهو تغيير في صورة تهديد، ثم اتبع نفس النهج في خطابه الإذاعي الأسبوعي في 16 أكتوبر قائلاً: "إن الولايات المتحدة قد قدمت خيارات واضحة لكل أمة؛ إما الوقوف مع العالم المتحضر، أو مع الإرهابيين، وسيدفع الثمن من يقف بجانب الإرهابيين".

إن خطاب بوش أمر، ويتضح ذلك في خطابه الموجه لطالبان في 20 سبتمبر (خطاب الكونغرس): "سلم قادة القاعدة في بلدك، أطلق سراح المعتقلين الأجانب بمن فيهم المواطنين الأمريكيين، وفر الحماية للدبلوماسيين والصحفيين على أرضك، أغلق معسكرات الإرهابيين فوراً، سلم الإرهابيين هذه طلبات غير قابلة للنقاش".

أما خطاب بوش حول الإسلام والمسلمين في هذه المرحلة فلقد كان بعد تصريح بوش بالحرب الصليبية، مركزاً على أن الحرب ليست حرباً دينية أو ضد الإسلام والمسلمين، وأن تعاليم الإسلام خيرة وحسنة، وكان ذلك في أكثر من مناسبة؛ ففي اليوم الذي زار فيه بوش المركز الإسلامي في واشنطن 17 سبتمبر، قال إن الإرهاب ليس من شيم الإسلام، وطالب بضرورة احترام المسلمين، وقال إن قوة الائتلاف الدولي ضد الإرهاب تكمن في أن الحرب ليست دينية، ثم بعد ذلك تكررت نفس العبارة: "الحرب ليست ضد الإسلام والمسلمين" في أحاديث بوش الصحفية والإذاعية⁽⁸⁰⁾ بصورة ملفتة للنظر، حتى ليكاد يستدعي

هذه المقولة في كل خطاب بمنطق الجرم، الذي يحوم حول موقع الجريمة؛ فالولايات المتحدة في سعيها لإقصاء نظام طالبان تقصى نظاماً يرى أنه نظام إسلامي، ومن ناحية أخرى تظل الإدارة الأمريكية تستخدم الألفاظ الدينية، رغم أنها نفت صفة الدينية عن الحرب.

وهناك ملاحظات على هامش الخطاب الأمريكي

تقع تحت بروز الجانب الانفعالي في الخطاب؛ فيظهر بوش باكياً كما تصوره وسائل الإعلام في 14 سبتمبر، وبرصد عدد مرات التصفيق لخطاب بوش أمام الكونغرس في 20 سبتمبر، وجد أنها وصلت إلى 31 مرة، وكان بوش صارماً جداً غير متهمك في ذلك الخطاب الذي أعدت له 19 مسودة، بعد أن أثبت بوش فشله في اختيار الألفاظ الدبلوماسية بتصريح الحرب الصليبية، كما أشارت عليه كارين هيوز مستشارته الإعلامية في الأزمة أن يعرض شارة الجندي الذي مات، وهو يحاول إنقاذ ضحايا مركز التجارة العالمي لإلهاب المشاعر⁽⁸⁰⁾.

أما عن انعكاسات الردود الأمريكية في هذه المرحلة على أوضاع الأمة كان لا بد أن توجد انعكاسات قوية على الأمة؛ لأنها المستقبلية للفعل الأمريكي، ولقد بدا في خضم مرحلة الأزمة أن هناك بعض الدول الإسلامية، التي استفادت من مساندتها للولايات المتحدة؛ فكافأت الولايات المتحدة باكستان بتقديم مساعدة قيمتها 50 مليون دولار، ورفعت العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ التفجيرات النووية 1998، وساعدتها في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 135 مليون دولار، ثم رفعت العقوبات عن السودان بعد عدم استخدام الولايات المتحدة للفتوى ضدها في مجلس الأمن، وعلى صعيد القضية الفلسطينية طالب بوش رئيس إسرائيل ببذل جهود إضافية من أجل وقف العنف مع الفلسطينيين، والبدء بتطبيق توصيات لجنة ميتشل، وأعلن بوش رأيه في قيام دولة فلسطينية في 2 أكتوبر قائلاً: "إن فكرة إقامة دولة فلسطينية كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي، طالما أن حق إسرائيل في

الوجود محترم⁽⁸¹⁾، إلا أنه كان هناك مشاكل أثارها الردود، وانعكست سلباً على الأمة. وتمثلت هذه المشاكل في اضطرابات في بعض الدول كباكستان، وتضخم الفجوة بين الحكام والمواطنين؛ حيث وقعت مصادمات في 21 ديسمبر بين الشرطة الباكستانية، ومناوئين للحملة الأمريكية، يسقط خلالها قتلى، وتشد المنافسة بين الحكومة، والأحزاب الدينية، ويحظ مشرف للقاء بين وزارة الداخلية، والشئون الدينية مع خطباء المساجد، وأساتذة وطلاب العلوم الإسلامية؛ لإقناعهم بتأييده في مواجهة زعماء الأحزاب الدينية، وذلك في 24 سبتمبر، ولكن لا تهدأ المظاهرات التي احتشدت بآلاف الباكستانيين الذين تظاهروا في كوتيا.

وعلى الجانب الآخر تستغل إسرائيل الحدث فيطالب حاخام إسرائيل الأكبر الزعماء الدينيين الإسلاميين بإلغاء فتوى العمليات الاستشهادية، في محاولة واضحة لربط إرهاب سبتمبر بالمقاومة الفلسطينية، وتستغل إسرائيل الحدث، وتقتحم جنين وأريحا في 12 سبتمبر، وتقصف طولكرم ورام الله وقلقيلية ونابلس ثم تقصف مقر المحابر، والشرطة الفلسطينية في قطاع غزة وغان يونس في 14 سبتمبر.

ويصبح لقاء عرفات بيريز متعتراً، ويلي ذلك اقتحام الجيش الإسرائيلي لرفح في 27 سبتمبر إلى أن تطلب الولايات المتحدة من شارون التوقف عن استفزاز الفلسطينيين، وتعد بإرسال مساعد وزير الخارجية لزيارة المنطقة، ورغم ما يرتكبه شارون من مجازر، إلا أنه يصعد توتر العلاقات مع أمريكا متهماً إياها بأنها تضحي بإسرائيل من أجل العرب، كما ضحى الغرب بتشيكوسلوفاكيا من أجل هتلر، وذلك في ظل استمرار المذابح في الخليل في 5 أكتوبر، إلا أن الولايات المتحدة على لسان المتحدث باسم البيت الأبيض قالت إن أمريكا ستظل الصديق الأقوى لإسرائيل، يضاف إلى ذلك المشاكل التي واجهت حركات التحرر في العالم الإسلامي؛ كالمقاومة الفلسطينية والكشميرية والشيشانية؛ حيث اعتبرت معظم فصائل

المقاومة الفلسطينية إرهابية وفقاً لقائمة الإرهاب الصادرة عن وزارة الخارجية في 5 أكتوبر، أما حركات المقاومة في كشمير فقد واجهت تصدعاً في جدار الدعم الباكستاني بعد انحياز مشرف للولايات المتحدة، وكذلك زادت مشاكل بقية الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى والصين؛ حيث أصبح القمع بلا انتقاد ولا هجم حتى على المستوى الأخلاقي، كما ربط كل من بوش وباول المقاتلين الشيشان بتنظيم القاعدة⁽⁸¹⁾، أما العراق فكان موقفها يحيطه الغموض ففى المتحدث باسم البيت الأبيض في 12 أكتوبر تعهد بوش للملك عبد الله بعدم مهاجمة دول عربية - بينها العراق - في إطار الحملة ضد الإرهاب.

وعلى المستوى الاقتصادي تأثر الاقتصاد العربي باعتباره من أكثر الاقتصادات تأثراً بالاقتصاد الدولي؛ فحدث تراجع جماعي للبورصات العربية، وتاكلت قيمة الاستثمارات الخارجية العربية، وانخفضت أسعار النفط هذا فضلاً عن التحدي الثقافي والحضاري بالحديث عن الديمقراطية والحرية والحرب الصليبية، يضاف إلى ذلك الإحباط الجمعي الناتج عن عدم القدرة على ألا تكون الأمة (ضد)، لأنه لم يكن للأمة خيار، وإنما أمر بالمعية.

المرحلة الثانية: مرحلة الحرب

أولاً. الإجراءات والتحركات

كانت كل التحركات في مرحلة الأزمة تدار للوصول إلى هذه المرحلة، والتي اقتضت مستوى آخر من الإجراءات.

أما الإجراءات العسكرية فقد كانت الولايات المتحدة تسعى لإدارة الحرب، آخذة في الاعتبار ما جاء في نشرة سياسة الأمن القومي لإدارة بوش الأب، والتي فحواها أنه "عندما تجابه الولايات المتحدة عدواً بالغ الضعف، فالتحدي الذي أمامها ليس فقط هزيمته، ولكن هزيمته بسرعة، وبحسم وأي شيء آخر سيكون محرماً وقد يفتت الدعم السياسي⁽⁸²⁾ خاصة أن التأييد الداخلي لاستخدام قوات خاصة في أفغانستان، وصل إلى 90% في

وقيادة قوات طالبان، والمناطق الإدارية، ومخازن الوقود، وكان ذلك من 7 أكتوبر إلى أول إنزال برى للقوات الخاصة في 17 أكتوبر، قبل أن تعلن الولايات المتحدة بدء الحرب البرية في 19 أكتوبر⁽⁸⁸⁾، وفي هذه المرحلة كشف رامسفيلد عن بعض تفاصيل أول ضربة عسكرية؛ مثل استخدام 40 طائرة مقاتلة، وقاذفة، وإطلاق 50 صاروخاً من طراز كروز في الساعة الأولى للهجوم، واستخدام صواريخ توماهوك، وقاذفات من طراز بي1 و بي2 و بي52 في الهجمات.

وحدير بالذكر أن الطائرات كانت ترجع ببعض حمولتها لأنه لم يكن هناك أهداف عسكرية كافية تستوعب كمية الذخيرة؛ وفي ظل الهجوم المكثف الذي لم تصمد إزاءه دفاعات طالبان، ولم تستطع اعتراض الطائرات الأمريكية، عبرت قناة السويس حاملة الطائرات تيودور روزفلت في 13 أكتوبر؛ لتنضم إلى ثلاث حاملات طائرات أخرى؛ هي (إنتربرايزر - كيتي هوك - كارل فينسون)، هذا بالإضافة إلى الحشد السابق للقوات، الذي وصل مع بداية الحرب إلى 500-650 طائرة مقاتلة، و70 قطعة بحرية ومدمرة علاوة على إنشاء عدد من القواعد العسكرية في عدة دول محيطة بأفغانستان مثل باكستان وأوزبكستان وطاجكستان، بالإضافة إلى نشر أكثر من ربع مليون جندي في قواعد خارج أراضي الولايات المتحدة، خصوصاً في أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا، ويتضح من ذلك أن الولايات المتحدة أعدت لمواجهة عسكرية طويلة الأمد، وليس مجرد مواجهة طالبان ذات التسليح المحدود؛ حيث تمتلك وفقاً لبعض الاحصاءات 6 طائرات ميغ، و8 طائرات سيدد22، بالإضافة إلى 12 طائرة هليكوبتر، أما الدبابات فتمتلك 85 دبابة، و300 شاحنة، بالإضافة إلى 180 قطعة مدفعية ثقيلة، و300 قطعة مورتر وخفيفة⁽⁸⁹⁾، وقوات نظامية تتراوح بين 30 ألفاً إلى 40 ألف جندي، ومع ذلك استوعبت حركة طالبان الضربات الجوية؛ فكان التدخل البري بداية من 19

بداية الحملة⁽⁸³⁾، وإلى 88% في نهاية أكتوبر، ولم يشهد انخفاضاً طوال الحملة العسكرية⁽⁸⁴⁾.

ومن جانب آخر لم تتجاوز الولايات المتحدة حتى الآن عقدة فيتنام حينما لقت قواتها البرية هزيمة عسكرية، حتى بعد حرب الخليج الثانية التي لم تخض قواتها البرية فيها حرباً حقيقية، وكان الخط الأمامي قوات غير أمريكية متعددة الجنسيات، كما لم تكن هجمات الولايات المتحدة الجوية على كوسوفا كفيلة بتجاوز العقدة، وبالتالي ستخوض الولايات المتحدة الحرب بالاعتماد على الغير (تحالف الشمال)، وقليل من القوات الخاصة الأمريكية⁽⁸⁵⁾، وفي نفس الوقت سعت الولايات المتحدة إلى منع تدفق المتطوعين الباكستانيين للقتال، وكان إغلاق الحدود الباكستانية في المرحلة الأولى حتى لا تتكرر تجربة الحرب الكورية في الخمسينيات؛ حيث لم يهنأ الجنرال الأمريكي ماك آرثر بتحقيق الانتصار على القوات الشيوعية إلا وقلب المتطوعون الصينيون المعادلة، وتحول النصر إلى هزيمة.

ولابد أن الولايات المتحدة اعتبرت في هذه المرحلة بحقائق التاريخ الذي أثبت أن أفغانستان مقبرة الغزاة، وهنا يقول الجنرال الروسي وسلان أوشاف -رئيس جمهورية أنغوشيا الروسية- إن عناصر طالبان سيكون لها الغلبة على الأرض⁽⁸⁶⁾ إلا أن برويز مشرف الرئيس الباكستاني العليم بالوضع الأفغاني، قال إنها ليست حرباً، وأن أيام طالبان باتت معدودة في الحكم، وذلك في الأيام الأولى لبداية الحرب؛ وبالطبع كان هناك شحن معنوي للجمهور الأمريكي، حتى إن الجنود استخدموا أسلوب الرسائل على الصواريخ والمقذوفات مثل "رسائل قسم شرطة مدينة نيويورك"، "رسائل قسم إطفاء مدينة نيويورك"⁽⁸⁷⁾، مثلما كتب الجنود الأمريكيون من قبل على صواريخ كروز "هدية شهر رمضان للعراق"، إبان عملية ثعلب الصحراء.

بدأت الحملة العسكرية في شكل ضربات جوية وصاروخية بالتركيز على مطارات أفغانستان، ومواقع الدفاع الجوي، ومعسكرات القاعدة، وقواعد التدريب،

وافق مجلس الشيوخ باستثناء عضو واحد على قانون جديد حول الإرهاب، ووقع عليه بوش في 26 أكتوبر، ويتضمن بنوداً تتيح التصنت الإلكتروني، ومراقبة الاتصالات دون إعلام المشتبه فيهم، ويتضمن بنوداً تخص الأجانب؛ حيث أجازت وزارة العدل التصنت على مكالمات المحامين مع موكلهم، بمن فيهم الذين أوقفوا دون أن توجه إليهم تم ارتكاب أي جنائية، بالإضافة إلى التوسع في عمليات الاعتقال بشكل كبير؛ حيث تشير التقارير إلى أن جهات التحقيق الأمريكية اعتقلت ما يقرب من 1400 شخصاً معظمهم من العرب والمسلمين، وكذلك وسعت وزارة العدل من سلطات الحكومة الاتحادية في رفض إعطاء تأشيرات الدخول، وترحيل المهاجرين الذين يشبه في تأييدهم للإرهاب، والتأكد أن الطلبة جاءوا فعلاً للدراسة، يضاف إلى ذلك بحث وكالة المخابرات الأمريكية إمكانية العودة إلى سياسة الاغتيالات في 14 نوفمبر، كما أقرت الخارجية الأمريكية قانون حماية العاملين الأمريكيين في 5 نوفمبر، والذي ينص على التدخل العسكري في حالة القبض على أي من رعايا الولايات المتحدة، أو حلفائها من قبل المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، رغم أنها من الموقعين على معاهدة إنشائها⁽⁹¹⁾.

كل هذه الإجراءات تضع علامات استفهام على مصداقية الولايات المتحدة في إدعاءاتها المثالية، حول رسالتها الليبرالية؛ حيث تصب هذه الإجراءات في التأكيد على الرجوع إلى مبدأ سيادة الدولة، وليس مجرد الدولة الحارسة، حتى إن بوش وقع تشريع الأجواء الآمنة، والذي ينقل مسئولية تفتيش أمتعة الركاب من الشركات الخاصة إلى السلطة الاتحادية في 20 نوفمبر، وفي هذا الإطار أصدر بوش أمراً بإنشاء مكتب الأمن الداخلي، في 8 أكتوبر للإشراف على الأمن الداخلي بالتنسيق بين أجهزة الاستخبارات الثلاثة عشر.

أما الإجراءات الإعلامية فقد استمرت الولايات المتحدة في فرض قيود على حرية الصحافة والإعلام، ومع

أكتوبر، واعتمدت الولايات المتحدة في ذلك على قوات تحالف الشمال؛ حيث صرح رامسفيلد أنه سيقدم دعماً عسكرياً لهم أثناء تقدمهم نحو كابل، ومدينة مزار شريف في 31 أكتوبر.

وتقوم قوات التحالف بضرب خطوط طالبان الأمامية، وتتقدم نحو مزار شريف في 4 نوفمبر، وتستمر المعارضة في التقدم، ولا يجدي إعلان حكمتيار في 17 أكتوبر أنه سيقاوم القوات الأجنبية في حالة التدخل البري، ثم تسقط بعد ذلك كابل في يد تحالف المعارضة في 13 نوفمبر، ويطلب رامسفيلد القبائل الجنوبية البشتونية بمهاجمة طالبان، ويعددهم بالمساعدة في 10 نوفمبر.

وفي 15 نوفمبر كانت القوات الخاصة الأمريكية تسيطر على بعض ممرات الطرق للتفتيش عن عناصر طالبان والقاعدة، وبعد سقوط مدينة مزار شريف تقصف القوات الأمريكية 600 من أسرى طالبان الذين استسلموا في قلعة جانجى؛ فتردهم قتلى في 25 نوفمبر،

وفي 6 ديسمبر يسلم الملا عمر قندهار، ويفر للجنال، وتبدأ مطاردة ابن لادن في جبال تورابورا، وبأمر من الرئيس بوش تشكل محاكم عسكرية في أول سابقة منذ الحرب العالمية الثانية، وتبدو هنا ملاحظة أن مقاومة طالبان لم تستمر طويلاً كما توقع المحللون، ويمكن القول في هذا الصدد إن دخول طالبان المدن إذا ما أصروا على قتال تحالف الشمال، كان سيجعلهم صيداً ثميناً لطائرات الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى فإن حدود قوة طالبان تقتضى الفرار للجنال، لشن حرب عصابات، ويجدر بالذكر أن القوات البريطانية شاركت في الضرب منذ الضربة الأولى، بينما لم تشارك القوات الفرنسية في عمل عسكري فعلى، لدرجة اعتراض بعض السياسيين الفرنسيين على عدم قيام القوات الفرنسية بمهام عسكرية⁽⁹⁰⁾

أما عن الإجراءات الداخلية فالتخذت الولايات المتحدة إجراءات اعتبرها كثيرون ردة على النموذج الديمقراطي الغربي، متذرعة باعتبارات الأمن القومي؛ حيث

في المعالجة الإعلامية لحرب الخليج الثانية، لم تعرض وسائل الإعلام مشاهد لضحايا العنف الأمريكي في أفغانستان.

أما الإجراءات المالية فاستمرت الإدارة الأمريكية في سياسة تخفيف مصادر الإمدادات المالية؛ فعمد بوش إلى تجميد أموال وحسابات، وحظر التعامل مع 62 مؤسسة، وشخصية، وتتصدر هذه القائمة مؤسسة البركات، والتقوى بفروعها المختلفة، وذلك في 7 نوفمبر، وتوقع البعض أن تزيد معاناة الشعب الصومالي بسبب تجميد حسابات شركة البركات التي تسهم اسهاماً كبيراً في الاقتصاد الصومالي⁽⁹⁶⁾. وفي 4 ديسمبر قام بوش بتجميد أرصدة ثلاث مؤسسات بدعوى اشتباه تزويدها حماس بأموال لتجنيد انتحارين، وهذه المؤسسات هي (بنك الأقصى - مؤسسة الأرض المقدسة - شركة بيت المال)، ويلاحظ أنه في هذه المرحلة تعدى تجميد أموال المنظمات، والأشخاص المشتبه في صلتهم بتنظيم القاعدة، إلى تنظيمات أخرى تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية، وفي هذا إشارة لامتداد الحرب ضد التنظيمات، التي تعتبرها واشنطن إرهابية على المستوى المالي، وفي هذا الصدد يقول وزير العدل الأمريكي، إنه بتجميد أموال حماس نرسل رسالة مفادها أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع الجماعات التي تعارض عملية السلام، مثلما لا تتسامح مع تلك الجماعات، التي هاجمت أرضنا في 11 سبتمبر.

أما عن الإجراءات الدبلوماسية في هذه المرحلة فتضمنت محاولات وقف الحرب، ثم الإعداد لتشكيل حكومة بديلة، وتعزيد الائتلاف الدولي ضد الإرهاب أما عن الجهود الدبلوماسية، لإنهاء الحرب؛ فقد عرض بوش في 12 أكتوبر تسليم أسامة بن لادن مقابل وقف الحرب، وردت طالبان عن طريق سفيرها في باكستان، بعرض تسوية حول الأزمة في 16 أكتوبر، ولكن حكومة الولايات المتحدة رفضت العرض، وبدأت عازمة على الإطاحة بطالبان ولم تكن المبادرات إلا استهلاكاً إعلامياً،

أن قيادة الجيش الأمريكي وافقت على وجود عدد من مراسلي التلفزيونات والصحف على بوارجها الحربية، إلا أنها منعتهم من إرسال أي شريط أو مادة إخبارية، شرط أن توافق القيادة الأمريكية مسبقاً على مضمون هذه المواد، على حين كانت قناة الجزيرة وتعطي تسهيلات من قبل حركة طالبان، التي طلبت من جميع المراسلين مغادرة أفغانستان، ولم تبق إلا على مراسل الاسوشيتدبرس، ورويتز⁽⁹²⁾، ويمكن مقارنة ذلك بالقيود التي فرضها وايلدرموث (مستول العلاقات العامة للجنرال نورمان شوارسكوف) على الصحفيين إبان عملية عاصفة الصحراء؛ حيث تم حصر الصحفيين في مجموعات مصحوبة بمراقبين عسكريين؛ مما حدد بصورة صارمة الوقت، والكيفية التي كانوا يستطيعون بها التحدث إلى القوات.

وبهذه التقييدات دفنت كثير من الحقائق التي لم تكن الولايات المتحدة لترضى أن تكشف، حتى إن باول وجه انتقادات لقناة الجزيرة لبثها تصريحات عنيفة ضد الولايات المتحدة، وأبلغ القادة القطريين تبرمه كما قال⁽⁹³⁾، ولم يقتصر التبرم على قناة الجزيرة، وإنما طال وكالة رويترز بسبب رفضها استخدام عبارات مثل هجمات إرهابية وإرهابيين على أحداث 11 سبتمبر على حد قول المستول في وكالة رويترز ستيفن جوكز -⁽⁹⁴⁾، وكذلك قناة CNN التي حظرت عرض أي بيانات متلفزة صادرة عن القاعدة، إلا بعد موافقة السلطات⁽⁹⁵⁾، أما الوجه الآخر للسياسة الإعلامية الأمريكية في إدارة الأزمة، فكان تعيين بوش للسفير المتقاعد كريستوفر روس لعرض وجهات النظر الأمريكية بشأن الحرب في أفغانستان باللغة العربية على جمهور التلفزيون العربي.

ولقد استفادت الولايات المتحدة من أخطائها الإعلامية السابقة في حرب فيتنام، حينما كانت تعرض مشاهد الجرحى، والجنث، وضحايا المعارك العنيفة، الأمر الذي عبأ الرأي العام الأمريكي ضد الحرب، وكما حدث

الطرفان خلالها لقصف حدودي متبادل، عبر خط المراقبة في كشمير، ولوحت الهند بشن هجمات ضد الانفصاليين داخل الأراضي الباكستانية، وكانت الزيارة لتهدئة الموقف لضمان نجاح الحملة العسكرية الأمريكية.

أما على جانب الإجراءات الإنسانية فقد حاولت الولايات المتحدة على هذا الصعيد تنفيذ وعودها بإلقاء المساعدات الغذائية، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان كانت بارزة في هذه المرحلة، وتمثلت هذه الانتهاكات في قصف أماكن مدنية، والتحالف مع قوات الشمال ذات التاريخ الواضح في انتهاكات حقوق الإنسان، وبرزت أيضاً المذابح؛ مثل مذبحه قلعة جانجي السابق الإشارة إليها، وتقرير اتخاذ جزيرة جواتانامو لسجن زعماء القاعدة، وعدم اعتبارهم أسرى حرب، ومحاكمة الأسرى عسكرياً، ويمكن إلقاء اللوم في هذه الانتهاكات على وزارة الدفاع التي ادعت أن الحرب هي حرب الحرية:

ورغم قيام الطيارين كما تزعم وزارة الخارجية الأمريكية بالمخاطرة بحياتهم للإتزال الجوي لحوالي 37 ألف حصة غذائية على تجمعات اللاجئين⁽⁹⁹⁾، إلا أن للحملة أخطاء إنسانية يمكن إبرازها في إصابة مخزن للصليب الأحمر في كابل يعمل في نزع الألغام، رغم وجود الشعار المميز للجنة في غارة أمريكية⁽¹⁰⁰⁾، بالإضافة إلى ضرب المستشفيات، كما أعلنت حركة طالبان في 21 أكتوبر، وكذلك قتل أربعة من المدنيين وإصابة 21 على إثر خطأ في إلقاء قنبلة تزن 2000 رطل في منتصف أكتوبر.

وتعلن فرنسا في 26 أكتوبر أسفها لسقوط مدنيين؛ بسبب استخدام الولايات المتحدة لقنابل عنقودية، وكذلك تم قصف 8 أشخاص مدنيين بالخطأ في 28 أكتوبر، كما أعلن رامسفيلد في حي شار قلعة، ورفض رامسفيلد فتح تحقيق حول مجزرة قلعة جانجي، التي قتل فيها 600 من الأسرى⁽¹⁰¹⁾، ويضاف إلى هؤلاء الأسرى؛ أسرى طالبان الذين كانوا يحشرون في شاحنات حاويات البضائع بدون طعام، وبأعداد كبيرة عقب حصار قندز في

وأما عن الإعداد لحكومة أفغانية جديدة؛ فلقد بدأ الإعداد لها مبكراً، وكان باول أول من أرسل وفداً لزيارة ظاهرشاه ملك أفغانستان السابق في 4 أكتوبر، وفي زيارته لباكستان في 16 أكتوبر اتفق باول مع مشرف على ملأ الفراغ بعد طالبان بتشكيل حكومة يمكن أن تضم طالبان، بالإضافة للملك ظاهر شاه وتحالف الشمال، والذي رأى أن ذلك التحالف الشمالي لن يسيطر على الحكومة؛ لأنه لا يشكل سوى 10% من نسبة السكان ولم يكن الشعب الباكستاني متقبلاً لهذه الزيارة؛ حيث قام بإضراب عام احتجاجاً على الزيارة حيث إن الزيارة كان لها أهداف أخرى تتضمن تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة؛ حيث فتحت باكستان قاعدة عسكرية ثالثة أمام القوات الأمريكية (في إقليم بلوشستان الحدودي مع أفغانستان)، على حد قول زعيم حافظ حسين أحمد نائب رئيس جمعية علماء الإسلام في باكستان في 20 أكتوبر⁽⁹⁷⁾.

وتضمنت الزيارة وعوداً بالاستعداد للتوسط في حل مشكلة كشمير بالوسائل السلمية، وذلك بعد الاعتداء على البرلمان في جامو وكشمير في أكتوبر، وتوتر العلاقات بين الهند وباكستان، كما وعد باول باكستان بجدولة ديونها التي تصل إلى 30 مليار دولار، وإذا كان باول قد وعد بإمكانية إشراك عناصر من طالبان في الحكومة المرتقبة إلا أن البيان الروسي الأمريكي الذي وقع بوش وبوتين في 16 نوفمبر، استبعد اشتراك عناصر من طالبان في أي حكومة قادمة.

ومن الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية ركزت على تأكيد الإعلان عن إعطاء أولوية للأمم المتحدة في تشكيل الحكومة الأفغانية بعد هزيمة طالبان، وقال باول إن الأمر يستلزم قوات حفظ سلام دولية تشارك فيها الولايات المتحدة⁽⁹⁸⁾، ولم يراع رأي باول في هذا الخصوص؛ فشكلت قوات حفظ سلام فيما بعد، وكانت الولايات المتحدة تعمل خارجها وفقاً لتفضيل رامسفيلد، الذي زار الهند وباكستان في 5 نوفمبر، بعد فترة من التوتر وصل

أن يستدعيه في كل مناسبة، وفي غير مناسبة، ثم يعرب بوش عن سعادته ببيانات الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ لأنها أدانت الإرهاب، وقالت إن الأحداث لا تعكس معتقداتهم التي يؤمنون بها (109). أما باول في شهادته أمام الكونجرس فقد طالب بالاستعانة بالمسلمين الأمريكيين لتوضيح أن القيم الأمريكية متوافقة مع العقيدة الإسلامية (110).

أما الخطاب الحضاري؛ فهو يركز على تحويل أفغانستان إلى الديمقراطية، والنظام التمثيلي، وذلك يبدأ في اعتقاد أونيل وزير الخزانة الأمريكي (111) ببناء المدارس والمستشفيات وإنشاء مؤسسات اجتماعية متحضرة، إن أونيل يعتقد أنه كما طمست حضارة الساموراي في اليابان، فإنه من الممكن تكرار تلك التجربة التاريخية، الإشارة هنا هي أن النموذج الغربي للحكم هو النموذج الوحيد المقبول، والفحوى هنا أن أي نظام مخالف ليس هو النظام الأمثل، وجملة تحويل أفغانستان إلى الديمقراطية، والنظام التمثيلي جملة ثقافية.

ثم يتطرق باول إلى الحديث عن قدر الولايات المتحدة القيادي للحضارة الإنسانية قائلاً: " إن القدر والتاريخ والنجاح جعل لأمريكا دوراً قيادياً في الشرق الأوسط والعالم، ونحن نرحب بهذا الدور لجعل العالم مكاناً أفضل لأبناء الرب (112)، وفي تلميح خفي يقول بوش: " إن الولايات المتحدة الأمة الأكثر حرية في العالم والتي بنيت على القيم الأصيلة ترفض الكره والعنف والقتل والشر، وإن نحاحنا لا يخصنا فقط، بل يخص الأجيال الأمريكية، التي لم تولد بعد" هذه الصفات التي وصف بها الأمة الأمريكية أنكراها على الإرهابيين؛ باعتبارهم لا يمثلون المسلمين كما سيذكر فيما بعد، ويلاحظ أن هذه الصفات التي يلصقها بالإرهابيين هي ما أثبتتها الاستشراق على العالم الإسلامي، واجتمع الإسلامي كله، ورسخت في الأذهان؛ باعتبار أن هذه الأوصاف للمسلمين؛ إذن فهناك خطابين في الخطاب الواحد؛ خطاب يخاطب به الكامن والمتعارف عليه والبديهي في الإدراك الأمريكي

20 نوفمبر، والتي تقول التقارير إن هناك المئات منهم قد قتلوا، ودفنوا في مقابر جماعية (102).

ثانياً - الخطاب السياسي في هذه المرحلة

ظل استخدام بوش وإدارته لمفردات الخطاب الديني في معالجتهم للمسألة الأفغانية؛ ففي خطاب بوش للأمة الأمريكية في 7 أكتوبر أول أيام الحرب (103) ركز على أن الأمريكيين لا يتخذون قرارات هامة إلا بعد الصلاة يقول: " أرسلنا أولادنا للحرب بمنتهى الحرص وبعد كثير من الصلاة " وهي إشارة للتدين، وفي نهاية الخطاب يقول " اللهم أدم مباركتك لأمريكا"، ولا تخلو باقي الخطابات من ذكر ألفاظ "الرب (104)، الحمد لله (105)، ليبارككم الرب (106)، وليبارك أمريكا، أبناء الرب (107)".

ولن نجد في ذلك إلا تكراراً لمرحلة الأزمة إلا أن كثافة استخدام المصطلحات الدينية تشتد في هذه المرحلة، ثم يأتي رامسفيلد ويقول إنه أوقف الضربات الجوية في الأسبوع الأول للحرب في 12 أكتوبر يوم الجمعة باعتباره يوماً مقدساً عند المسلمين، وهذا بالإشارة يعني أنه ينطلق من خلفية حضارية تحترم الأديان الأخرى، إلا أن إشارته ستسقط عندما يصير على استكمال الحملة في شهر رمضان، رافضاً وقف الضربات، إنها مظاهر للنفاق الخطابي، أما خطاب الإدارة الأمريكية حول الإسلام والمسلمين؛ فإن بوش الذي دعا القادة المسلمين لأول مأدبة رمضانية يقيمها البيت الأبيض في تاريخه، وذلك في 15 نوفمبر يقول: إن الإسلام الذي نعرفه هو دين الرحمة، وأن الحرب ليست ضد الإسلام والمسلمين؛ فالإسلام دين عظيم، والإرهابيون لا مكان لهم في أي ديانة، ثم يذكر آية قرآنية وهي: " ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب. ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر " ثم يذكر المسلمين بأن أمريكا هي التي تمارس هذا البر بمساعدتها الأفغان، وإرسالها لهم الدواء والغذاء (108)، وفي حين أن بوش يقول إن الحرب ليست دينية، فإن خطابه يستدعي الدين في كل مناسبة، وهو ما يعني أن الدين حاضر في هذه القضية؛ لذلك لا يفتأ

الذي كان سبباً في عدم توفير المدارس التي يتعلم فيها الرجل والمرأة، ودور الولايات المتحدة، والدول الأخرى في استمرار القتال والحرب الأهلية في أفغانستان⁽¹¹⁷⁾.

وهناك مدخل آخر للهجوم على طالبان، وهو مدخل التعليم الديني؛ حيث هاجمت الصحافة الغربية المدارس الدينية في مصر، والسعودية، وباكستان، وغيرها؛ باعتبار أنها تفرخ إرهابيين، وعلى المنوال السابق يعلن بوش مبادرة تنادى بالصدقة من خلال التعليم⁽¹¹⁸⁾. وينشئ موقعاً على شبكة الانترنت خاص بهذه المبادرة، وهو يشير إلى أن التعليم الأمريكي يفرخ الصداقات، وهي إشارة من طرف خفي إلى أن التعليم في المدارس الإسلامية يفرخ العنف، وفي تبرير الحرب يستدعي مبررات قيمة؛ مثل الوقوف لحماية الحرية، والمدافعة عن الشرف والكرامة⁽¹¹⁹⁾، ودحر الإرهاب في العالم مبتدئاً بأفغانستان⁽¹²⁰⁾، والهدف الاستراتيجي الأوسع للحرب هو مطاردة الإرهاب في خمسين دولة⁽¹²¹⁾.

أما الخصم فإن شره لا يوصف، ويقول بول في ذلك، إن إرهابهم غير مميز؛ حيث قتلوا الناس من كل ملة واعتقاد، وهم لا يتصرفون باسم الإسلام أو باسم الفقراء أو باسم الفلسطينيين⁽¹²²⁾، وكان بول يستدعي خطاب ابن لادن الأول الذي ربط فيه بين أمن الفلسطينيين، وأمن الأمريكيين، وبالإضافة إلى هذه النعوت يصف بول الخصم بسمة منفرة ثقافياً مثل قوله: "إنهم ينعون الموسيقى: وكرة القدم، وتعليم المرأة، إنهم تجار الشر والموت والتدمير"، ويصل إلى أن الحرب لن تنتهي إلا بتدمير القاعدة⁽¹²³⁾.

أما بوش فيصف الخصم بصفات عاطفية؛ مثل: "أعداؤنا رجعيون، وهم قساة القلوب، يغيظهم ما نحن فيه من حرية"، ثم يتعهد بوش أيضاً في 29 نوفمبر بأنه سيطارده الإرهابيين، ومن يؤويهم، قائلاً إننا أحضرننا من مختلف دول العالم 300 إرهابي، وبمساعدة التحالف أحضرننا أكثر من 350 عضواً إرهابياً، ثم يستدعي بوش الدين بلا ملل؛ فيقول: "طالبان تحطم الرموز الدينية للآخرين..."⁽¹²⁴⁾؛

والغربي، وخطاب آخر خداعي للعالم الإسلامي يحاول إقناعه بأن الإدراك الأمريكي يفرق بين المسلم المتطرف، والمسلم العادي.

إذن فخطاب بوش يستدعي الصورة الذهنية عن العالم الإسلامي؛ وذلك عن طريق دلالة المخالفة، ثم يعضد ببول هذا المنحى الحضاري في الخطاب قائلاً إن الهجوم على الولايات المتحدة هجوم على الحرية؛ أي أن الحرية تتماهى مع الولايات المتحدة، وهي جملة مجازية تجعل الدولة قيمة، والقيمة دولة تلك هي الإشارة، وذلك يقتضى أنه ليس هناك حرية من غير الولايات المتحدة بمفهوم المخالفة، وكذلك بالفحوى، وهي جملة من الجمل الحاكمة، ويلاحظ كثافة الجمل الحاكمة، والتي هي في الغالب قيمة.

وفي هذه المرحلة أثرت قضية المرأة بكثافة شديدة، لقد كانت مدخلاً لكل هجوم على طالبان؛ وهو شأن يتعلق بثقافة المجتمعات؛ فيقول بوش: "النساء تعامل معاملة منحطة، ولا احترام لحياة الإنسان"⁽¹¹³⁾، ويرجع بول إهمال المرأة، وعدم الاهتمام بصحتها وتعليمها وسجنها في بيتها، إلى فهم طالبان الخاطئ للإسلام؛ لأنه ليس هناك مبرر من الإسلام لذلك؛ فقد قرر أن حقوق المرأة غير قابلة للتنازل، وشدد على أن يكون للمرأة رأى في مستقبل بلادها، وأن تشترك في كل مظاهر إعادة البناء الإنساني، وجهود التنمية⁽¹¹⁴⁾، ويلاحظ هنا أن بول يجعل من نفسه مفسراً للإسلام، وحكماً على فهم المسلمين لإسلامهم، وهو تدخل يحمل وصاية ثقافية.

ولما كانت الدول الأقوى في الغالب تنزع إلى فرض ثقافتها، ولو بالقوة يقول: "لن نقلق على المرأة بعد ذلك إنهن تراجع ويسمعن"⁽¹¹⁵⁾ والجملة الأخيرة تشير إلى التبرص المستقبلي بأفغانستان تحت شعار حماية المرأة، ويستمر بول في الإعراب عن سعادته بمشاهدة النساء يخرجن مع أطفالهن، ويتعلمن، بعد أن كن يخاطرن، ويتعلمن سراً، وما زاد سعادته افتتاح محطة تلفزيون في كابل⁽¹¹⁶⁾، وهنا يبرز بول طالبان على أنها ضد تعليم المرأة، ولم يشر إلى الفقر،

السياحة الإسرائيلي في 24 أكتوبر، أما باول فقد زائد وطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري، ورفض تشبيه حملة إسرائيل ضد الفلسطينيين بحملة الولايات المتحدة ضد ما تسميه الإرهاب⁽¹²⁹⁾، وقام بتعيين الجنرال زيني مبعوثاً له في الشرق الأوسط؛ للمساعدة على التوصل لاتفاق يوقف إطلاق النار، وقال إن على إسرائيل وقف الاستيطان، وقبول دولة فلسطينية تعيش على قدم المساواة مع إسرائيل وقبل أن يعرض باول وجهة نظره في الدولة الفلسطينية قام 89 عضواً من مجلس الشيوخ، بتقديم رسالة لبوش بعدم منع إسرائيل من القيام بعمليات انتقامية ضد الفلسطينيين، وذلك في 17 نوفمبر بهدف التأثير على انتقادات باول لإسرائيل، في حين اعتبر بوش حركات المقاومة إرهابية قائلاً إن حماس مجموعة متشددة جداً تريد تدمير إسرائيل⁽¹³⁰⁾.

وعلى صعيد آخر اضطر الرئيس اليميني إلى أن يقوم بزيارة لواشنطن في مشارف نوفمبر، حتى لا توضع اليمن على الخريطة العسكرية الأمريكية، واتفق الطرفان على ملاحقة أعضاء تنظيم القاعدة أينما وجدوا، بينما استمر رامسفيلد في الربط بين ابن لادن و الصومال، كما استمر في اتهام العراق بدعم الإرهاب، وفي هذه المرحلة أيضاً بدت نذر عدم الاستقرار الداخلي في باكستان؛ حيث إن الموقف الرسمي للحكومة خلق فجوة بين الحكومة والجماهير:

وطالب مشرف أجهزة الأمن بالتصدي لأي محاولة لزراعة الاستقرار؛ حيث كانت هناك شائعة بمحاولة انقلابية في 11 أكتوبر لم يتبين صحتها، ثم يتحدث وزير الداخلية الباكستاني الجماعات الدينية قائلاً: "زودنا واشنطن بمعلومات عن طالبان، ومستعدون لمواجهة الأحزاب الدينية وقادتها"⁽¹³¹⁾. وعلى صعيد الأقليات الإسلامية تحدث صدامات بين جبهة مورو الإسلامية في الفلبين والحكومة، وذلك في 19 نوفمبر، تزور على إثرها رئيسة الفلبين الولايات المتحدة التي تعدها بالتعاون في مكافحة الإرهاب، وزيادة المساعدات الاقتصادية

أي أنه يجعل نفسه وصياً دينياً عالمياً، وتظل الإدارة الأمريكية تضخم من حجم القاعدة، وطالبان، حتى يشيع عن ابن لادن أنه يمتلك على الأقل عشرات الكيلو جرامات من اليورانيوم المشع⁽¹²⁵⁾؛ لذلك فإن هذا الشر لا بد أن يحاكم عسكرياً، مستدعياً التاريخ قائلاً إن لهذه المحاكمات سوابق في حكم فرانكلين روزفلت⁽¹²⁶⁾؛ وهنا تثار تساؤلات حول مصداقية ادعاءات الديمقراطية والحرية.

وعلى جانب آخر استغرق بوش في نزعة عاطفية؛ لأنه يريد تجييش المشاعر، وليس استنهاض العقول؛ فظهر في خطابه الحكايات عن الأطفال الخائفين، ويتوجه بالخطاب إلى الأطفال أن يتبرعوا لأطفال أفغانستان، وهذا ليس إلا استعراضاً إعلامياً؛ ذلك لأن الانتهاكات الإنسانية شاهدة على زيف ادعاءات بوش المثالية، ويستنهض بوش بجانب الأطفال رجال الأعمال والطلبة في الخارج؛ ليكونوا سفراء للقيم الأمريكية⁽¹²⁷⁾، ثم يعرض بوش لخطاب الحرب في 7 أكتوبر من غرفة المعاهدات في البيت الأبيض قائلاً: "إن أفضل شيء لنيل السلام، هو ملاحقه الذين يهددونه".

أما عن انعكاسات الردود الأمريكية في هذه المرحلة على أرجاء مختلفة من الأمة؛ فلقد كانت القضية الفلسطينية كالعادة أكثر القضايا تأثراً، شأن كل أزمة تصيب الشرق الأوسط؛ فتتلقى القضية الوعود مثلما حدث بعد حرب الخليج الثانية، ثم لا تلبث هذه الوعود أن تتبخر، وفي هذه المرحلة أكد بوش: "إنه لا بد من دولة فلسطينية ما دامت تعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتعامل إسرائيل باحترام، وتحفظ سلام حدودها"⁽¹²⁸⁾، ثم تحدث عن دولة فلسطينية تتعايش مع إسرائيل ضمن حدود آمنة في الدورة الـ 56 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإن رفض الالتقاء في 10 نوفمبر مع عرفات على هامش الاجتماعات، في إطار الضغط عليه، والتهديد بعزله دبلوماسياً؛ كما طالب كذلك الرئيس الأمريكي إسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية بعد إعادة احتلالها لها على إثر مقتل وزير

العسكرية لملاحقة تنظيم القاعدة في جبال تورا بورا، وذلك في 4 ديسمبر، وبذلك دخلت الولايات المتحدة كما قال البعض مع تنظيم القاعدة في حرب غير متماثلة⁽¹³⁴⁾.

ويشدد الحصار على مقاتلي القاعدة فيعلن البنتاجون في 8 ديسمبر أنه سيقوم بإغراق أي سفينة تنقل الإرهابيين، وفي هذه الأجواء يشترط مقاتلو القاعدة شرطين للاستسلام؛ وهما حضور ممثلين من بلادهم، وتسليم المقاتلين إلى الأمم المتحدة؛ وذلك في 12 ديسمبر، وبحلول 16 ديسمبر تسقط جبال تورا بورا، ويختفي أسامة بن لادن⁽¹³⁵⁾، ورغم ذلك تواصل الولايات المتحدة دك جبال تورا بورا في 18 ديسمبر، وتستخدم أكبر قنابلها لقصف معقل القاعدة، حتى إن نائب وزير الدفاع الأمريكي يقول إن للقصف هدفين؛ هدف سيكولوجي، وهدف آخر يتمثل في القوة التدميرية العالية لهذه القنابل التي تزن 15 ألف رطل⁽¹³⁶⁾.

ثم بعد ذلك يقوم البنتاجون بإرسال 500 من قوات المارينز إلى قندهار؛ للتفتيش عن أسامة بن لادن، والبحث عن جثته بتحليل الحامض النووي، وهنا يمكن استدعاء التاريخ؛ حيث إن الولايات المتحدة بعد تدمير اليابان بإلقاء القنبلتين النوويتين، نفذت ألف طلعة بالطيران، رغم أن المدن كانت مخربة، وكذلك قتلت الملايين من الفيتناميين، وأبادت مدناً كما يقول نعوم تشومسكي.

وفي 21 ديسمبر تعلن قوات التحالف أنها أسرت 7000 من قوات طالبان والقاعدة، وفي هذا المستوى يلاحظ استمرار التأييد الداخلي للعمليات العسكرية في الولايات المتحدة حتى إن 75% كانوا يعتقدون أن القوات الخاصة على وشك القبض على أسامة بن لادن⁽¹³⁷⁾.

كما شهدت هذه المرحلة الاتفاق على تشكيل قوات حفظ السلام الدولية، وقيام مجلس الأمن بتحديد آلية للتنسيق بين القوات الأمريكية، وقوات حفظ السلام الدولية، والتي لم يمنع وجودها استمرار الولايات المتحدة في ضرب جبال تورا بورا؛ حيث أعلن رامسفيلد أن الولايات

والعسكرية، وذلك في 21 نوفمبر، وكذلك الصين التي تعلن في 12 نوفمبر أن تركستان الشرقية شق مهم في الحملة ضد الإرهاب.

وتستمر الضغوط على الأنظمة العربية؛ فيبلغ باول سوريا أن مستقبل العلاقات بين البلدين يتوقف على جهود دمشق في تفكيك منظمات الإرهاب⁽¹³²⁾، بينما يدعو كونداليزا ريس سوريا إلى الكف عن الإرهاب⁽¹³³⁾، أما السودان فيجدهد بوش الحظر الأمريكي المفروض على السودان لمدة سنة أخرى؛ مبرراً ذلك بقلقه على حقوق الإنسان في 2 نوفمبر.

أما العراق فقد كان هناك تهديد واضح لإدراجها في مخطط الضرب العسكري؛ حيث قال بوش: "على صدام أن يسمح للمفتشين بالعودة، وإلا عليه أن ينتظر ليرى ماذا سيجرى"؛ وقال باول مفسراً هذه العبارة: "لدى الرئيس كل الخيارات مفتوحة؛ حيث تطور صدام حسين أسلحة التدمير الشامل طوال عشر سنوات"، ويلاحظ ذلك النهج التصعيدي بعد وقوع كابل في يد المعارضة، واقترب الملا عمر من تسليم قندهار.

المرحلة الثالثة من 5 ديسمبر إلى 22 ديسمبر

أولاً - الإجراءات والتحركات

كان من أبرز سمات هذه المرحلة استمرار مطاردة فلول القاعدة وطالبان الهاربة، والسعي للمحافظة على استمرار الائتلاف الدولي ضد الإرهاب، واستمرار منع التدفقات المالية للمنظمات الإرهابية، والتمهيد لتوسيع الحرب ضد الإرهاب، والبحث عن أهداف أخرى بعد أفغانستان حيث أصبح الانتشار العسكري الأمريكي بمثابة جيش يبحث عن حرب.

أما الإجراءات العسكرية في هذه المرحلة فتمثلت في مطاردة فلول القاعدة في جبال تورا بورا، واستمرار العمل على تصفية جيوب طالبان، وتشكيل قوات حفظ السلام الدولية، وذلك كالتالي: قبل تسليم الملا عمر قندهار في 6 ديسمبر، وفراره إلى الجبال كانت قد بدأت الحملة

وجعلت الغلبة لتحالف الشمال الأفغاني في التشكيل الوزاري المتفق عليه في بون؛ حيث كان توزيع الحصص يميل لهم؛ فكل الوزارات السيادية كانت حكراً عليهم، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى استقرار هذا البلد؛ وبناء على هذا فإن شكل الحكومة جاء متفقاً مع البيان الأمريكي الروسي، الذي ينص على استبعاد حركة طالبان من أي حكومة جديدة، متجاوزاً ما صرح به باول، والذي سبق الإشارة إليه من اشتراك عناصر طالبانية في الحكومة.

أما على صعيد المحافظة على الائتلاف الدولي، وضمن تأييد أوروبا؛ فقد أبرمت الولايات المتحدة اتفاقاً للتعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي في 5 ديسمبر، وأعلن باول الذي حضر التوقيع التزام الولايات المتحدة باستشارة حلفائها في الائتلاف الدولي، قبل أي مرحلة جديدة في إطار الحرب ضد الإرهاب⁽¹⁴²⁾، ويلاحظ على هذا الصعيد إدراك الدول أن العالم الإسلامي هو المستهدف من استمرار الائتلاف، حتى إن اليابان تعلن عدم موافقتها على توسيع الحملة العسكرية ضد الإرهاب؛ لأنها ستوسع الفجوة بين الولايات المتحدة، والعالم الإسلامي⁽¹⁴³⁾، وعلى جانب آخر استغلت الولايات المتحدة فرصة تقاربها مع روسيا؛ ليعلن بوش في 13 ديسمبر أنه سينسحب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ في غضون ستة أشهر⁽¹⁴⁴⁾؛ وهو ما يعني سقوط استراتيجية الردع النووي، واستئثار الولايات المتحدة بالقوة القصوى؛ وذلك ما يفتح الأبواب لعصر جديد من سباق التسلح، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة تسعى لخلق عالم غير مستقر.

أما عن الإجراءات الإعلامية فإن أهم ما يميزها في هذه المرحلة؛ هو استخدام وزارة الخارجية شبكة الإنترنت للبحث عن الإرهابيين، وأنشأت موقعا لهذا الغرض⁽¹⁴⁵⁾، وفي 13 ديسمبر عرضت وزارة الدفاع الأمريكية شريط فيديو تزعم أنه يؤكد مسؤولية ابن لادن عن أحداث 11 سبتمبر؛ بما يعني أن الإدارة الأمريكية تستخدم سلاح ابن

المتحدة لن تشارك في قوات حفظ السلام بصورة مباشرة، وهو ما يمثل انتصاراً لوجهة نظر رامسفيلد على باول، الذي كان يتوقع كما سبق توضيحه مشاركة أمريكية مباشرة في القوات الدولية، ويرجع عدم مشاركة الولايات المتحدة في هذه القوات إلى اعتبارات سهولة وحرية الحركة والتي تتحقق أكثر خارج قوات حفظ السلام الدولية. ثم يقوم بوش بنقل قيادة عمليات القوات البرية إلى الكويت، وما لهذا من إشارات ضمنية⁽¹³⁸⁾، مشيراً في حديث مع شبكة ABC نيوز إلى أن كل الخيارات مفتوحة⁽¹³⁹⁾.

أما الإجراءات الدبلوماسية المتخذة في هذه المرحلة، وشملت هذه الإجراءات جهود الولايات المتحدة لفرض اتفاق بون، الذي تم التوصل إليه في 5 ديسمبر، وكذلك العمل على المحافظة على بقاء الائتلاف الدولي، وضمن استمرار تأييد أوروبا له، بالإضافة إلى ممارسة جهد دبلوماسي باستغلال أحداث سبتمبر للانسحاب من معاهدات سابقة، أما عن تهيئة الأوضاع للحكومة الأفغانية البديلة؛ فكانت الولايات المتحدة تدعى أنها تترك مسؤولية تكوين هذه الحكومة على عاتق الأمم المتحدة، ويمكن القول في هذا الصدد إنه كانت هناك جهود دبلوماسية سابقة لتشكيل هذه الحكومة في مرحلة الحرب؛ حيث عقد قبل سقوط كابل مؤتمران وهما؛ مؤتمر روما، ومؤتمر بيشاور، وقد كانا بمثابة بالونات اختبار لمواقف الفصائل.

وبعد سقوط كابل تعددت الجهود الدبلوماسية، حتى تم التوصل إلى صيغة في مؤتمر بون في 5 ديسمبر، لكن رغم ادعاء الولايات المتحدة الحياد في تشكيل هذه الحكومة، إلا أنها أثرت على شكل هذه الحكومة؛ حيث لم تدع شخصيات بشتونية أساسية - كحكمتيار - مؤثرة في تشكيلة الخريطة القبلية الأفغانية، وحدير بالذكر أن حكمتيار رفض اتفاق بون⁽¹⁴⁰⁾، كذلك تجاوزت الولايات المتحدة برهان الدين ربابي، الذي قال عن الملك ظاهر شاه، الذي تؤيده الولايات المتحدة بأنه مومياء سياسية⁽¹⁴¹⁾.

عقدت هذه المجموعة في 6 ديسمبر مؤتمراً في برلين ألقى بدوره عبء تحديد حجم المساعدات لأفغانستان على مؤتمر طوكيو في السنة التالية، والذي عقد في 21 يناير 2002، وعلى الجانب الآخر استمرت الانتهاكات الإنسانية الأمريكية لحقوق الإنسان كالتالي:

1- الإعلان عن محاكمة قادة طالبان، والقاعدة محاكمة عسكرية، بينما الأسرى الأفغان العاديين أوكل محاكمتهم إلى الحكومة الانتقالية⁽¹⁴⁷⁾، وذلك عكس ما أراد باول، من ترك محاكمة كل الأسرى الأفغان إلى الأفغانيين، وانتصرت آراء رامسفيلد في هذا الشأن⁽¹⁴⁸⁾.

2- عدم اعتبار أسرى القاعدة أسرى حرب، وعدم تطبيق الموائيق الدولية عليهم في هذا الشأن.

3- كذلك استمر قتل المدنيين؛ فقامت القوات الجوية الأمريكية في 21 ديسمبر بضرب موكب لوجهاء القبائل قتلت فيه 65 شخصاً قال عنهم رامسفيلد إنهم من قادة طالبان.

4- تم قصف تنظيم القاعدة في جبال تورابورا بأكثر سلاح تقليدي في العالم، كما ورد سالفاً.

ثانياً- مستوى الخطاب الرسمي الأمريكي، استمر قاموس المصطلحات الدينية فاعلاً في خطابات الرئيس بوش مستخدماً كلمات مثل: "فليبارك الرب نساء، وأطفال أفغانستان"⁽¹⁴⁹⁾، وفي الذكرى الشهرية الثالثة لأحداث 11 سبتمبر ينهى الخطبة بالحمد لله⁽¹⁵⁰⁾؛ وفي 7 ديسمبر ينهى خطبته بقول: "فليبارككم الرب وليبارك أمريكا"⁽¹⁵¹⁾ وهذا يدل على استمرار حضور الدين في حرب بوش ضد خصومه.

أما عن ربط بوش لأحداث 11 سبتمبر بالحضارة؛ فقد قسم العالم وفقاً لمعيار الحضارة قائلًا: "الانقسام ليس بين الأديان والثقافات، وإنما بين البربرية والحضارة؛ فالناس في كل ثقافة يريدون أن يعيشوا بأمان في ظل العدالة، والرحمة، والتطلع لحياة أفضل، وهم يرفضون هذه القيم، وبهذا يقفون ليس فقط أمام الغرب، وإنما في وجه العالم أجمع"⁽¹⁵²⁾.

لادن الإعلامي ضده، ولقد نفى الرئيس بوش أن يكون هذا الشريط ملفقاً، أو محرفاً، ويلاحظ أن بوش كان قد رفض من قبل عرض أدلة اتهام ابن لادن، وعندما قدم الدليل اضطر للدفاع عن صحته، وهو دليل لا يبرر سرعة الرد الأمريكي، وقوته؛ لذا يمكن القول إن الرد الأمريكي كان يسعى لتقدم كبش فداء لتهدئة الرأي العام الأمريكي، فضلاً عن اعتبارات أخرى كانت تحتم سرعة الرد؛ مثل اعتبارات الهيبة الدولية،

أما عن الإجراءات المالية فإن أهم ما يميز هذه المرحلة تجميد أموال وأصول كبرى المؤسسات الأمريكية المسلمة؛ ففي 7 ديسمبر تم تجميد أموال وأصول مؤسستي النجدة العالمية والبر الدولية، وفي 21 ديسمبر جمد بوش أرصدة منظمين جديدين؛ أحدهما متهمه بتزويد شبكة القاعدة بمعلومات نووية، والثانية مسؤولة عن الاعتداءات على البرلمان الهندي؛ وذلك بمناسبة مرور مائة يوم على اعتداءات سبتمبر، ومن جانب آخر استمر استخدام سلاح الإغراءات المالية؛ حيث تم عرض عشرة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تقود إلى الملا عمر مثلما عرض من قبل في مرحلة الأزمة خمسة وعشرون مليون دولار لمن يدلي بمعلومات عن ابن لادن.

أما عن الإجراءات الأمنية الداخلية ففي هذه المرحلة تأكد أن مصدر الجمرة الخبيثة مصدر محلي⁽¹⁴⁶⁾، وصدرت القائمة الرابعة في 7 ديسمبر في إطار سلسلة القوائم الإرهابية، التي أصدرتها الإدارة الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر، وتضمنت 39 من المنظمات، والشركات، والجمعيات الخيرية، معظمها لأسماء من أقطار إسلامية كالأردن، ولبنان، وليبيا، وباكستان، وتركيا، وأوغندا.

أما على صعيد الإجراءات الإنسانية فقد شهدت الجهود الأمريكية الإنسانية انحساراً في هذه المرحلة؛ حيث تركت عبء إعمار أفغانستان على مجموعة دعم أفغانستان، والتي تتشكل أغلبيتها من الدول الأوروبية، وقد

الحرب لكي ينتصر، كمن يدخل مباراة لكرة القدم، أو أي لعبة أخرى، ولا غضاضة في ذلك؛ فالتاريخ الغربي على حد قول تشومسكي يدلنا أن الحرب لديهم كانت كالرياضة

أما عن تصور الإرهاب في الخطاب الرسمي الأمريكي فيستمر بوش في تأكيد أنه أيديولوجية لا تحترم الحدود؛ فالإرهابيون يزدرون المجتمعات الخلاقية، ومثل الفاشية يجب أن يسحق الإرهاب، ويستمر بوش في طلب الخصم حياً أو ميتاً، ومع ذلك فإن نهاية الحرب ستظل غامضة؛ حيث يقول بول: "إن المهمة لن تنتهي حتى بعد جلب ابن لادن للعدالة؛ لأن المهمة مطاردة القاعدة في أي مكان توجد فيه"، ومن ناحية أخرى لم يمل بوش في خطابه عن الإسلام والمسلمين من التأكيد أن الحرب ضد الإرهاب، وليست ضد المسلمين أو الإسلام⁽¹⁶⁰⁾.

أما عن بعض الرموز والملاحظات الأخرى التي جاءت على هامش الخطاب؛ فتمثلت في طلب بوش من قادة العالم عزف السلام الوطني الأمريكي في الحادي عشر من ديسمبر⁽¹⁶¹⁾. وما لهذا من معانٍ رمزية إمبراطورية؛ حيث يعزف السلام الوطني الأمريكي في كل العالم في الوقت الذي تعزفه وكالة ناسا في الفضاء، وذلك إشارة إلى أننا نعيش العصر الأمريكي.

وكما ظهر بوش الباكي في بداية الأزمة، ظهر بوش الضاحك الساخر في نهاية هذه المرحلة؛ ففي خطابه في 7 ديسمبر يسخر من طالبان، ضاحكاً ومضحكاً أعضاء الكونجرس 4 مرات، وهو إن دل فيدل على غطرسة القوة، وعدم احترام الآخر، كما يبرز "المضمرة النسقية التي تنسب في شعب ما عبر حيلها، وتكون جماهيرية نص، والتي تدل على توافق مبطن بين المغروس النسقي الذهني في دواخل هذا الشعب والنص، مما يدفعه إلى الاستجابة السريعة إلى أي نص يضمن داخله شيئاً خفياً، يتوافق مع ما هو محبوب في هذا الشعب، ويحصل هذا القبول للنص الحامل لذلك النسق؛ حتى وإن كانت دلالات هذه النصوص لا تتفق مع ما يؤمن به في العلن، ومن الخطابات التي تحقق هذا الغرض، الخطابات التي تحتوى على

كما جعل الاختلاف القيمي سبباً للحرب قائلاً: "نحن نحاربهم من أجل القيم، وطريقتهم الوحشية تجاه المرأة، والتعدي على حقوق الإنسان الأساسية"⁽¹⁵³⁾.

وهكذا تظل المرأة مدخلاً للهجوم على الخصم، وحماتها من قبل الولايات المتحدة تمثل تبريراً أخلاقياً للتدخل، ويقول بوش في هذا "طالبان تمنع النساء من الكلام، أو الضحك بصوت عال، ويعاقب النساء على ركوب الدراجة، أو حضور المدرسة، ويرجن في حالات الاشتباه في الزنا، إن طريقة طالبان خطأ في كل ثقافة ودين"⁽¹⁵⁴⁾، "وكما تضطهد طالبان المرأة فهي تضطهد الأطفال فتقتلهم إذا ضحكوا في حضرة الجنود، وتعقلهم وتعذبهم لجرائم ارتكبتها آباؤهم" لذلك يدعى بوش أنه من خلال الحكومة الجديدة ستسعى الولايات المتحدة إلى نشر التعليم والصحة لكل النساء الأفغان والأطفال⁽¹⁵⁵⁾.

ثم يستطرد: "لن ننسى أبداً الضحك والموسيقى، والتهليل، والتصفيق في المكان الذي كان يستخدم كساحة للإعدام، وهنا يلاحظ أن الولايات المتحدة غيرت من هدفها لمحاربة طالبان من مجرد إيوائها لابن لادن في خطابها السابق، إلى أنها تحاربها من أجل القيم في الخطاب الحالي.

وتظل الحرب حرب العدالة، ولكن في هذه المرحلة يتعدى الخطاب أفغانستان؛ حيث يصبح أي شخص (فرد) من الذين يدعمون القتلة أو الإرهابيين مطلوباً للعدالة⁽¹⁵⁶⁾، ويستمر بوش في خطابه القيمي الذي يبرر الحرب قائلاً: "إن أحداث 11 سبتمبر أكدت أن مهمتنا هي الدفاع عن الحرية"، وأنا وطن الحرية⁽¹⁵⁷⁾، بينما هجوم سبتمبر هجوم على المدنية⁽¹⁵⁸⁾، ولم ينس بوش أن يستدعي التاريخ، كما استدعاه في مرحلة الحرب قائلاً: "إن هجوم بيرل هاربر دبر في السر، وشن بلا رحمة، وحصد أرواح 1402 من الأمريكيين"، هذه المشاهدة بين الأحداث تجعله يقول إننا نحارب لنحمي أنفسنا وأولادنا، ولأمن شعبنا، ولإنجاح الحرية، نحارب ضد أناس بلا ضمير تملؤهم طموحات بتشكيل العالم حسب تصوراتهم، ونحن نحاربهم لننتصر⁽¹⁵⁹⁾؛ أي إنه يجعل الحرب بين تصورين، وأن دخوله

الكشميرية في قائمة الإرهاب كما سبق توضيحه، وعلى صعيد القضية الفلسطينية تغيرت لهجة الخطاب الأمريكي حول القضية الفلسطينية، وعملية السلام؛ حيث قال بوش بعد إعرابه إن حركة حماس الفلسطينية حركة إرهابية: "أؤيد حق إسرائيل في الوجود كدولة حرة، ولا يمكن لإسرائيل أن تتفاوض على عملية سلام مادامت بلادها تتعرض للإرهاب، وإلا لن يكون هناك سلام... شارون رجل سلام... ويجب على العالم الحر، ودول الشرق الأوسط أن يهتموا بالسلام باجتناب جنود الإرهاب هؤلاء القلة التي تريد أن تقوض عملية السلام... شارون هو المسئول الوحيد المنتخب في المنطقة بشكل ديمقراطي، وعليه مسؤولية الدفاع عن شعبه، وسيفعل ذلك" (166)، وكذلك اتخذ بول موقفاً مناقضاً لموقفه في المرحلتين السابقتين؛ حيث رفض شرط الأيام السبعة الذي كانت تشترطه إسرائيل لاستئناف مفاوضات السلام، وذلك في مرحلة الحرب، أما في هذه المرحلة فقد استدعى بول الجنرال زيني من مهمته في الشرق الأوسط؛ لدفع عملية السلام محملاً الرئيس عرفات في 15 ديسمبر مسؤولية فشل المهمة، وطالبت الولايات المتحدة أوروبا على إثر ذلك بمقاطعة عرفات.

ويلاحظ حدة الخطاب الأمريكي تجاه الفلسطينيين، وتحميلهم المسؤولية، وتهديدهم عكس المرحلتين السابقتين اللتين اتسمتا بمطالبات أمريكية لإسرائيل، ولا يخفي الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل في الفيتو الأمريكي ضد المطلب العربي، الذي يدعو إلى حماية الفلسطينيين، وإرسال مراقبين دوليين إلى الضفة الغربية، وقطاع غزة، أو إقامة آلية إشراف؛ لتطبيق تقرير لجنة ميتشل، لوقف إطلاق النار، واستئناف المفاوضات (167)

وعلى جانب آخر وصلت قوات أمريكية خاصة إلى الفلبين في 14 ديسمبر في إطار محاصرة حركات التحرر الإسلامية، ولم تنس الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة فتح الملفات القديمة، وتصفية الحسابات، خاصة بعد الانتصار على حركة طالبان؛ حيث أعلنت المتحدثة باسم وزارة

نكات" (162)، ويمكن القول إن الخطاب في هذه المرحلة هو استمرار لخطاب مرحلة الحرب، ويدل ذلك على أن الحملة الأمريكية لم تفتت.

أما عن انعكاس الردود الأمريكية في هذه المرحلة على أجزاء من الأمة فلقد ازداد توجس الأمة باعتبار أن أراضيها باتت مسرحاً للعمليات العسكرية الأمريكية، وباعتبار أن حركاتها التحررية صارت محلاً للدمغ بالإرهاب، وازداد ذلك التوجس خاصة بعد نقل مقر قيادة العمليات العسكرية الأمريكية من أفغانستان إلى الكويت، كما أعلن في 10 ديسمبر؛ حيث تعددت التخمينات بنقل الجهود الحربية الأمريكية من أفغانستان إلى الصومال أو اليمن أو لبنان أو العراق؛ فعلى صعيد العراق بدأ تشيبي نائب الرئيس يثير بصورة رسمية قضية لقاء رجل مخبرات عراقي لمتهمين في تفجيرات 11 سبتمبر قائلاً: "نصر على معرفة ماذا دار في هذا اللقاء" (163). مشيراً إلى أن العراق، وفر الدعم المادي للإرهابيين، ودعا الكونغرس إلى تقديم أموال للمعارضة العراقية، بينما اعترف بول بأن العراق وإن استبعد ضربه الآن؛ إلا أنه مدرج بالأجنحة (164) وفي لقاء لبول مع شبكة تلفزيون ABC في 16 ديسمبر قال: "إن محاربة أسلحة الدمار الشامل جزء من محاربة الإرهاب، وإن بغداد لديها أسلحة كيميائية وبيولوجية"، إلا أنه يمكن ملاحظة أن توقيع روسيا في بداية ديسمبر لاتفاق تجارى مع العراق بأربعين مليار دولار، عقد مسألة ضرب العراق دون تسوية مع روسيا (165). أما على صعيد اليمن؛ فقد انتشرت أنباء في 5 ديسمبر عن نشر جنود أمريكيين (لحماية) شواطئ اليمن، كما استمرت الضغوط على الصومال؛ بادعاء وجود عناصر للقاعدة في الصومال حتى قال وزير خارجية الصومال في 16 ديسمبر: "مرحبا بالتدخل الأمريكي لإعادة الاستقرار للبلاد".

على جانب آخر استمرت الولايات المتحدة في محاصرة حركات التحرير؛ حيث أدرجت بعد حادثة البرلمان الهندي في 13 ديسمبر بعض حركات المقاومة

الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا المضمار يمكن الإشارة إلى ارتباط اليمين السياسي في الولايات المتحدة بالمنحى الثقافي في إدارته للعلاقات الدولية، ولقد برز ذلك مع وصوله إلى الحكم في عهد ريجان، وانتشار المنظمات الأصولية ذات القاعدة الجماهيرية الكبيرة؛ مثل منظمة الأغلبية الأخلاقية، ومنظمة الائتلاف المسيحي، ومجلس بحوث الأسرة، وتؤثر الأصولية المسيحية على القرارات الحكومية، والسلطة التشريعية، والحياة الأمريكية باستخدام العديد من الوسائل التعليمية والإعلامية، وتوضح دراسة حديثة أن التحالف المسيحي منذ 1990 لعب دوراً سياسياً مباشراً قبل بداية كل انتخابات تشريعية؛ حيث يقوم بتوزيع دليل الناخبين على 70 ألف كنيسة في الولايات المتحدة، يوضح للناخب توافق برنامج المرشح مع رأى اليمين المسيحي⁽¹⁷¹⁾ هذا المنحى الثقافي في إدارة الولايات المتحدة لأحداث 11 سبتمبر كان واضحاً في الخطاب الأمريكي، والهجوم الإعلامي على التعليم الديني في العالم الإسلامي، وفي قبول الإسلام إذا اتفق مع نموذجهم؛ فكان هناك إسلامان؛ أحدهما مدجن، والآخر شارد، ولا يخفى العنف الثقافي الذي مورس من قبل الولايات المتحدة في تعاملها مع أحداث سبتمبر؛ ذلك العنف الذي يقصى الثقافات الأخرى؛ ويقعر الثقافة الأمريكية، وإضافة إلى بروز المنحى الثقافي في العلاقات الدولية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأخرى؛ أولها- يتعلق بشكل الخطاب الأمريكي المصاحب للردود وثانيها- مدى اتفاق الخطاب الأمريكي مع الردود وثالثها- نتائج الردود الأمريكية، وتأثيرها على أوضاع الأمة.

فأما شكل الخطاب الرسمي الأمريكي فقد اتسم

بخصائص منها:

1- أنه خطاب انفعالي عاطفي يستخدم تعبيرات عاطفية مثل "ابن لادن رجل شرير، صدام رجل شرير، الولايات المتحدة دولة عظيمة"، ورموزاً عاطفية مثل؛ "التلويح

الخارجية أن الوزارة قررت الإعلان عن مكافآت مالية مقابل تقديم معلومات تقود إلى اعتقال أو محاكمة أفراد مسئولين عن أعمال إرهابية محددة ضد المواطنين الأمريكيين، الذين كانوا يعيشون في إسرائيل، والصفة الغربية وقطاع غزة، وقالت إنها ستضيف قريباً أسماء فلسطينية مطلوبة للعدالة الأمريكية؛ لإقدامهم على قتل نحو 21 مواطناً أمريكياً في العقد الماضي⁽¹⁶⁸⁾، بينما لم تسلم السعودية من الهجوم في الإعلام الغربي؛ الأمر الذي دفع ولى العهد السعودي إلى انتقاد هذه الحملة المغرضة، التي رأى أنها تستهدف السعودية بسبب تمسكها بالعقيدة الإسلامية⁽¹⁶⁹⁾.

الخلاصة

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا العرض هو أن المسألة الثقافية لم تعد في الظل، ولم تعد تابعاً، بل إنها شئنا أم أبينا تطفئ على سطح الأحداث، أو على الأقل تزامم، وتضيق على هذا السطح غيرها من المعطيات، حتى يمكن القول مع محمد عابد الجابري إن المسألة الثقافية بمعناها الواسع هي اليوم المحرك للتاريخ⁽¹⁷⁰⁾، وفي العلاقات الدولية يظل المكون الثقافي دائم الحضور، وفي تاريخنا المعاصر، والذي يمكن تقسيمه إلى ثلاث فترات تاريخية تنطلق من قيام وسقوط الاتحاد السوفيتي؛ فقبل قيام الاتحاد السوفيتي كانت الإمبريالية الغربية تبرر استغلالها للشعوب بعبء الرجل الأبيض، ومسئوليته في نشر الحضارة، والتنوير، وذاتت الأمة الإسلامية حرباً ثقافية حامية الوطيس، حتى إن لغات بعض شعوبها قد تم محوها، وفي إبان الفترة السوفيتية التي كشفت أهداف الإمبريالية الغربية في الاستغلال الاقتصادي، باستخدام أسلحة الثقافة التي تشوه وعى الشعوب، وحينئذ كان على حرب الغرب- والولايات المتحدة خاصة - الثقافية أن تفتقر إلى حين في مواجهة العالم الإسلامي، في مقابل شحنها في مواجهة العالم الشيوعي.

ثم كان انهيار الاتحاد السوفيتي، وانبلاج الإمبريالية الغربية الجديدة، ورأس الحربة في هذه الحرب كانت

9- خطاب غامض؛ حيث جعل العدو ظاهرة؛ وهي الإرهاب، وربط نهاية الحرب بنهاية تلك الظاهرة التي لم يتفق على تحديدها بعد.

ومثل الخطاب العربي المعاصر الذي أخفق على حد قول البعض⁽¹⁷²⁾ في إخفاء تناقضاته، وإضفاء ما يلزم من المعقولة على نفسه، كان الخطاب الأمريكي الذي يتحدث عن عالم واحد ذو حضارة واحدة، ثم لا يلبث أن يخرج بمقولات تتضمن وجود عالمين أحدهما ديمقراطي، والآخر غير ديمقراطي كالشرق الأوسط عدا إسرائيل، ويرجع هذا التناقض إلى سمات نبوية في الخطاب الأمريكي تستدعي أفكار العصور الوسطى؛ فزمن الفكر في الخطاب الأمريكي إذن زمن ميت بالمثل، كما يُدعى على الخطاب العربي المعاصر، ويضاف إلى ذلك اختلاط السياسي بالديني؛ حيث تريد الإدارة الأمريكية في خطابها أن تجعل من العالم مكاناً أفضل لأبناء الرب، وهو نفس ما يتهم به الخطاب العربي المعاصر، كما أن الخطاب الأمريكي حول ما بعد 11 سبتمبر لم يستطع إعطاء مضمون واضح ومحدد، وكما يهيمن على الفكر العربي نموذج السلف، كذلك يهيمن على الخطاب الأمريكي، وبالتالي يتزعج الخطاب إلى التعامل مع الممكنات الذهنية، وكأنها معطيات واقعية؛ ولذلك فالخطاب الأمريكي هو خطاب الذاكرة لا خطاب العقل، خطاب لا باسم ذات واعية، وإنما باسم سلطة مرجعية توظف الذاكرة لا العقل⁽¹⁷³⁾.

ثانياً- **الخطاب والواقع** يقول نعوم تشومسكي:

"كان كينان من أذكى وألع المخططين الأمريكيين، وله دور رئيسي في تشكيل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل كتاباته تصويراً مثيراً لمكانة الحمام، وكتب في 1948 المذكرة رقم 23 لتخطيط السياسة: علينا التخلي عن الأحلام والعواطف، والتركيز على أهدافنا القومية، يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين، والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان، ورفع مستوى المعيشة، والتحول الديمقراطي، ولن يكون اليوم الذي نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيداً، وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك

بشارة الجندي الذي قتل وهو ينقذ الضحايا في 11 سبتمبر، والبكاء، والسخرية، إلى غير ذلك مما لا يخاطب العقل"، يضاف إلى ذلك كثافة استخدام الخطاب للأساليب الإنشائية كالأمر والنهي والمدح والذم، تلك الأساليب التي لا تحتمل الصدق والكذب، وحتى الأساليب الخيرية المستخدمة في الخطاب يلاحظ عليها أن القوى الفاعلة فيها؛ "كالمسلمين، القاعدة، ابن لادن، الولايات المتحدة، طالبان 1000 إلخ" كان يسند إليها أفعال وصفات ذات طبيعة عاطفية، ويصدق ذلك أيضاً على المفاهيم المستخدمة في الخطاب

(كالإسلام، الإرهاب، الحرية 1000 إلخ).

2- أنه خطاب تضليلي، وتمثل ذلك في تضخيم قدرات الخصم؛ فتحدث الخطاب عن امتلاك ابن لادن قدرات نووية.

3- خطاب يستخدم مفردات البلطجة والمافيا، مثل تصريح بوش، ورامسفيلد بطلب ابن لادن حياً أو ميتاً.

4- خطاب سلطوي مستبد أمر، ومن ذلك تصريح: "من ليس معنا فهو ضدنا"، وطلب تسليم ابن لادن دون استعداد للدخول في مفاوضات حول تسليمه.

5- خطاب استعلائي ينفي الآخر، يحتوى على مقولات ذات علاقة صفرية مثل إما طريقتنا أو طريقتهم، ويتصور في طريقتهم الحضارة التي تحمل كل القسيم كالعدالة والحرية، والعدالة هي ما تحدده الولايات المتحدة؛ حتى ولو كانت محاكمات عسكرية.

6- كذلك فهو خطاب مكنتظ بالجمل الثقافية، التي تستدعي الدين، والتاريخ، والتراث الحضاري.

7- خطاب لا يقوم على معلومات، ولا يقدم أدلة وحججه ضعيفة.

8- خطاب مرتبك لا يخلو من متناقضات؛ مثل تصريح الحرب الصليبية، ثم تصريح أن الحرب ليست دينية.

الوهن، وعدم القدرة على تغيير الأوضاع المحففة في النظام الدولي، وخسائر اقتصادية تتمثل في استمرار علاقة التبعية، وعدم القدرة على حماية الأموال الإسلامية العاملة في الخارج سواء في بنوك أو مؤسسات، وخسائر ثقافية تتمثل في تشويه للثقافة الإسلامية، وتحميلها مسئولية العنف، وفرض وصاية على نظمها التعليمية.

وبناء على العرض السابق يمكن القول إن هذه الورقة البحثية تجيب على أسئلتها كالتالي:

1- كانت الولايات المتحدة تدير العالم بالآزمات، ولم تكن تدير أزمة.

2- إن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لنداءات أحداث سبتمبر لها سوابق تاريخية تظهر في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع محيطها في أمريكا الجنوبية، وحتى خطاياها الديني يمكن تلمسه في خطابات دالاس الذي يقول إن الحياض أسلوب لا أخلاقي؛ إذ كيف للمرء أن يزعم أنه محايد إذا لم يقطع بخيار بين الخير والشر⁽¹⁷⁶⁾، وكذلك في إطلاق ريحان لفظ إمبراطورية الشر على الاتحاد السوفيتي، ولكن الجديد هو كثافة استخدام المصطلحات الدينية، وصعود البعد الثقافي، والديني إلى المرتبة الأولى في الصراع على الأقل ظاهرياً.

3- كان البعد الحضاري الأخلاقي حاضراً في الخطاب، لكن الواقع شهد تحركات لا أخلاقية.

4- لم تكن الاستجابة الأمريكية للحدث مجرد رد فعل، وإنما كانت ردوداً استراتيجية أثرت بالسلب على الأمة الإسلامية بتجلياتها المختلفة.

5- كما أن الحديث عن التناقضات بين الصقور والحمام في الإدارة الأمريكية، هو قول مبالغ فيه، فوزارة الخارجية بدأت في المرحلة الثالثة السالفة الذكر بفتح ملفات قديمة للأمة لافتعال مشكلات جديدة، إن هدف الفريقين (الحمام والصقور) الهيمنة والسيادة الأمريكية، ولكن تختلف الطرق لذلك فبدلاً

الشعارات كان ذلك أفضل، وكانت المذكرة 23 سرية للغاية، أما العامة فكانوا يحتاجون للرقص على أنغام الشعارات المثالية " (174) وفي أحداث سبتمبر فقد حمل الخطاب الأمريكي قيماً مثل الديمقراطية والحرية والحضارة وحقوق الإنسان، ولكن على أرض الواقع كانت الهجمة الأمريكية العسكرية على أفغانستان بربرية من حيث استهدافها للمدنيين، واستخدامها قنابل انشطارية لا تتفجر بمجرد إلقائها بل تظل كالأغام مضادة للأفراد؛ أي بربرية من حيث أسلحتها الفتاكة؛ حيث بلغ وزن بعض القنابل المستخدمة 7000 رطل، حتى عندما كانت تلقي المساعدات الغذائية كان معظمها يلقي ليلاً، وفي مناطق تحالف الشمال⁽¹⁷⁵⁾، ووجهت منظمات حقوق الإنسان انتقادات للولايات المتحدة لتحالفها مع قوات تحالف الشمال ذات التاريخ المقل بالانتهاكات الإنسانية، هذا فضلاً عن أن عدالة الولايات المتحدة التي يجب أن تذهب لابن لادن، أو يسلم إليها هي المحاكم العسكرية المقررة لتنظيم القاعدة، وقادة طالبان، ولم يخجل الخطاب من احترام للعرب والمسلمين، بينما الواقع شهد حملات اعتقال واسعة للعرب والمسلمين، وتشديد إجراءات الهجرة تحت ذريعة الظروف الاستثنائية.

ثالثاً - نتائج الردود الأمريكية، وتأثيرها على أوضاع الأمة

كانت النتائج سلبية بالطبع، ويمكن تلخيصها في خسائر جيوسياسية، وذلك بعد كثافة التواجد العسكري الأمريكي في العالم الإسلامي، خاصة بعد التوافق الروسي الأمريكي، وخسائر عسكرية تتمثل في استمرار عدم التوازن العسكري مع الغرب في ظل قيود امتلاك القوة العسكرية بدرجاتها المختلفة، التي يمتلكها الغرب، وبجرمنا امتلاكها، وخسائر سياسية تتمثل في فقدان السيادة من الناحية الموضوعية في ظل التدخلية الأمريكية الجديدة؛ حيث أصبحت قوائم الإرهاب مبرراً لاجتياح أراضي الغير، وخسائر نفسية تتمثل في الاحباط، والشعور بحالة

- 14- حوار مع د. قدرى سعيد، آفاق عربية
2002/9/26 ص3
- 15- ذلك التقسيم مقتبس من موقع البيت الأبيض
على شبكة الإنترنت عن الاستجابة الرسمية لأحداث
سبتمبر.
- 16- عبد الله الغدامي، النقد الثقافي رؤية جديدة،
فصول، عدد 59 ربيع 2002، ص 45.
- 17- عبد المجيد محمود مطلوب، طرق استنباط الأحكام
من النصوص، كلية الحقوق جامعة عين شمس،
1991، ص8.
- 18- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم
متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة،
1993، ص27.
- 19- مرجع سابق ص ص 211-222
- 20- مرجع سابق ص 49
- 21- مايكل هيرش، باول في الوسط، **Newsweek**
باللغة العربية 2001/10/2
- 22- الأهرام 2001/9/15
- 23- الأهرام 2001/10/3
- 24- الأهرام 2001/10/3
- 25- التقرير الاستراتيجي العربي 2001 ص55
- 26- مرجع سابق ص46.
- 27- السياسة الدولية، عدد 148، أبريل 2002
ص103
- 28- الوطن العربي، عدد 1283، 2001/10/5
ص6
- 29- الأهرام 2001/9/26
- 30- السياسة الدولية، العدد 147، مرجع سابق
ص78، 79
- 31- مرجع سابق ص 79
- 32- الشرق الأوسط 2001/10/5
- 33- **Newsweek** باللغة العربية 2001/10/2
ص7
- 34- الأهرام 2001/9/14
- 35- أرشيف موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت عن
أحداث 11 سبتمبر (الحرب وتسلسل الأحداث)
www.Aljazeera.net

من القول بحماهم وصقور، يمكن القول بثيران
وئعالب.

الهوامش

- 1- أحمد يوسف أحمد، عالم ما بعد 11 سبتمبر،
الهلال، ديسمبر 2001، ص9،10.
- 2- إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة،
الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2002، ص 10.
- 3- نهي الجبالي، الأبعاد الاقتصادية لأحداث سبتمبر،
السياسة الدولية، عدد 147، يناير
2001، ص172.
- 4- أحمد السيد النجار، في ظلال عاصفة سبتمبر،
كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، السنة 12،
2002، ص 3.
- 5- نيرمين السعدني، أحداث سبتمبر وتداعياتها على
الاقتصاد الأمريكي، السياسة الدولية، مرجع سابق
ص 176.
- 6- كاري لوري، صدمة النهوض، **Newsweek**
باللغة العربية 2002/2/5، ص35.
- 7- أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص3.
- 8- 11 سبتمبر صناعة أمريكية، الأهرام
2002/9/10 ص27
- 9- بندر بن عبد الله، نظرية الخطف، الشرق الأوسط
2001/11/1، ص12
- 10- مايكل هيرش، ما الذي حدث خطأ،
Newsweek باللغة العربية 2002/5/28،
ص29
- 11- محمود خلف، العملية عسكرية، وليست
إرهابية، آفاق عربية، 2002/9/26، ص9
- 12- أحمد عبد الحليم، الاستراتيجية العالمية للولايات
المتحدة، السياسة الدولية، عدد 147، يناير
2001، ص199.
- 13- وليد عبد الحمي، المكانة المستقبلية للولايات
المتحدة على سلم القوى الدولية، السياسة الدولية،
العدد 126، أكتوبر 1996، ص8

- 36- هربرت أ- شيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999 ص 82
- 37- مرجع سابق ص 62
- *جون آر ماكارثر، الجبهة الثانية (التضليل الإعلامي في حرب الخليج)، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993، ص 74، 22.
- 38- مرجع سابق www.Aljazeera.net
- 39- مرجع سابق
- 40- <http://www.whitehouse.gov/news/rel ease/20010915html>
- 41- <http://www.fbi.gov/pressere101/092 701hjpg.html>.
- 42- وكالة أنباء الشرق الأوسط 2001/9/19
- 43- الأهرام 2001/9/26
- 44- الأهرام 2001/9/16
- 45- الشرق الأوسط 2001/10/8
- 46- الشرق الأوسط 2002 /10/4
- 47- الأهرام 2001/9/13
- 48- صادق جلال العظم، ذهنية التحريم، ص 19
- 49- <http://www.whitehouse.gov/respons es/military response>
- 50- <http://www.whitehouse.gov/news/rel ease/20011006html>
- 51- الشرق الأوسط 2001/10/5
- 52- الأهرام 2001/9/19
- 53- نعوم تشومسكي، 501 سنة، الغزو مستمر، ص 243
- 54- حديث بوش الإذاعي <http://www.whitehouse.gov/news/rele ase/20010915html>
- 55- <http://www.News.bbc.co.uk/hi/engli shworld/americas/newsid- 1547000/154756.stm>
- 56- الشرق الأوسط 2001/10/2
- 57- نعوم تشومسكي، مرجع سابق، ص 21
- 58- والتر أ مكذوحال، أرض الميعاد والدولة الصليبية، ص 5
- 59- مرجع سابق، ص 21
- 60- نيفين مسعد، الأحرار 2002/9/17، ص 5
- 61- مرجع سابق <http://news.bbc>
- 62- نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص 407
- 63- شحاتة محمد ناصر، الأبعاد السياسية والأمنية، شئون خليجية عدد 28 شتاء 2002 ص 65
- الأهرام 2001/9/20
- 64- <http://www.whitehouse.gov/news/rel ease/2001/9/20010913.7html>
- 65- <http://www.whitehouse.gov/news/rel ease/2001/9/20010920.8html>
- 66- <http://www.whitehouse.gov/news/rel ease/2001/9/20010915.html>
- 67- Humanitarian Aid to Afghanistan, <http://www.whitehouse.gov/news/rel ease/2001/10/20011006.html>
- 68- انظر نعوم تشومسكي 501 سنة - الغزو مستمر، مرجع سابق
- 69- محمد عيسى، إرهاب الدولة، مجلة دراسات، العدد الأول، مارس 1999، ص 94
- 70- <http://www.state.gov/secretary/rm/2 001/4943.htm>
- 71- مؤتمر صحفي في 2001/9/21 www.state.gov/secretary/rm/2001/50 08html
- 72- انظر هامش رقم 71
- 73- انظر هامش رقم 72
- 74- وكالة رويترز 2001/9/21
- 75- مرجع سابق
- 76- الشرق الأوسط 2001/10/6
- 77- نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، دار الشروق، 1998، ص 53
- 78- statement on Redesignation of foreign terrorism organizations www.state.gov/secretary/rm/2001/52 55.htm
- 79- Newsweek باللغة العربية 2001/10/2
- مرجع سابق
- 80- الشرق الأوسط 2001/10/1
- 81- نعوم تشومسكي ماذا يريد العم سام، مرجع سابق ص 59

- 105- Education Partnership with muslim Nation Launched
<http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/10/20011025-2.html>
- 106- www.state.gov/secretary/rm/6219.htm
- 107- www.state.gov/secretary/rm/2001/5306.htm
- 108- مرجع سابق
- 109- الأهرام 2001/10/7
- 110- www.state.gov/secretary/rm/2001/6233.htm
- 111- United States Position on Terrorism and Peace in the Middle East.
www.state.gov/secretary/rm/2001/6219.htm
- 112- President Discuss war , Humanitarian Effort
www.state.gov/secretary/rm/2001/11/20011109-12.htm
- 113- Afghan Women ,
www.state.gov/secretary/rm/2001/6229.htm
- 114- مرجع سابق
- 115- مرجع سابق
- 116- المجلة عدد 1131، 2001/10/14 ص 22
- 117- <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/10/20011025-2.html>
- 118- <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/11/20011111-11.html>
- 119- في 2001/11/8 President Discuss war .on Terrorism , opt
- 120- الشرق الأوسط 2001/11/19
- 121- انظر هامش رقم 118
- 122- انظر هامش رقم 105
- 123- مرجع سابق
- 124- الوطن العربي عدد 1289، 2001/11/16
- 125- انظر هامش 113
- 126- انظر هامش رقم 120
- 127- الشرق الأوسط 2001/10/13
- 128- الشرق الأوسط 2001/10/16
- 129- الشرق الأوسط 2001/12/5
- 82- Newsweek باللغة العربية 2001/10/7 ص 20
- 83- Newsweek باللغة العربية 2001/10/30 ص 14
- 84- Newsweek باللغة العربية 2001/11/20 ص 15 نصيحة للجنرال مشرف
- 85- الوطن العربي العدد 1285، 2001/10/19، ص 6
- 86- Newsweek باللغة العربية في 2001/10/23 ص 29
- 87- الخليج 2001/10/20
- 88- محمد جمال مظلوم، التدايعات العسكرية لأحداث الولايات المتحدة، شئون خليجية، شتاء 2002، عدد 28، ص 80، وانظر أيضاً المجلة، العدد 1131، 2001/10/14، ص 32
- 89- الخليج 2001/11/22 ص 26
- 90- شئون خليجية، مرجع سابق ص 101
- 91- المجلة، العدد 1131، 2001/10/14 ص 6
- # جون آر مكارثر، مرجع سابق، ص 13
- 92- الشرق الأوسط 2001/10/11
- 93- المجلة، مرجع سابق ص 14
- 94- مرجع سابق www.Aljazeera.net
- 95- الشرق الأوسط 2001/11/8
- 96- الخليج 2001/10/21
- 97- الشرق الأوسط 2001/11/17
- <http://whitehouse.gov/responses/military> وحقائق
- 98- أساطير www.usinfo.state.gov/arabic
- 99- في 2001/10/16 www.Aljazeera.net
- 100- في 2001/12/1 انظر www.Aljazeera.net
- 101- Newsweek في 2002/8/27 ص 8-13
- 102- <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/10/20011007-8.html>
- 103- <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/10/20011011-8.html>
- 104- <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/11/20011129-12.html>
 President Says U.S. Attorney on Front line in war

- 155- <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/12/20011217-4html>
156- انظر هامش 150
- 157- **President Proclaims Human Right day**
<http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/12/20011212-9html>
158- انظر هامش 151
159- الشرق الأوسط 2001/12/21
- 160- <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/12/20011205-11.html>
161- عبد الله الغدامي، مرجع سابق، بتصرف، ص 51
162- الشرق الأوسط 2001/12/10
163- في 2001/10/21، انظر موقع الجزيرة، مرجع سابق
164- **Newsweek** باللغة العربية 2001/12/11 ص 4
165- الشرق الأوسط 2001/12/6
166- الاتحاد 2001/12/16
167- الشرق الأوسط 2001/12/10
168- الاتحاد 2001/12/9
169- محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 13
170- فهمي هويدي، دور الأصولية البروتستانتية في السياسة الخارجية الأمريكية، المجلة عدد 1139، 2001/12/15. وانظر أيضاً سمير مرقص، اليمن الديني الأمريكي المسيرة من التأثير القاعدي إلى المشاركة في السلطة في د/نادية مصطفى (محرر)، السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الاستراتيجية، سلسلة محاضرات حوار الحضارات، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص 149-173.
171- محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
172- مرجع سابق، بتصرف ص 193-207
- 130- الخليج 2001/10/12 ص 16
131- الاتحاد 2001/11/19
132- الوطن العربي عدد 1286، 2001/10/26
133- محمد عبد السلام، الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة، السياسة الدولية، عدد 147.
134- الاتحاد 2001/12/17
135- الشرق الأوسط 2001/12/11
136- **Newsweek** باللغة العربية في 2001/12/11 ص 12-14
137- الحوادث، عدد 2355، 2001/12/21 ص 6.
138- مرجع سابق www.Aljazeera.net في 2001/12/5
139- الوطن العربي، العدد 1292، 2001/12/7، ص 20
140- مرجع سابق ص 19
141- الاتحاد 2001/12/12
142- الاتحاد 2001/12/13
143- الوسط عدد 517، 2001/12/24، ص 7، وكذلك **Newsweek** 2001/12/25 ص 4
144- الشرق الأوسط 2001/12/15
145- وذلك في 2001/12/20 انظر www.Aljazeera.net
146- الشرق الأوسط 2001/12/12
147- 2001/12/10 انظر www.Aljazeera.net
- 148- **President signs Afghn Women and children relief Act-**
<http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/12/20011212-9html>
- 149- <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/12/20011211-1html>
- 150- **President: we are fighting to win and win we will**
<http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/12/20011207-7html>
151- مرجع سابق
152- انظر هامش 149
153- مرجع سابق
154- مرجع سابق

- 173- نعيم تشومسكي، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق ص13
174- المجلة، عدد 1134، 2002/11/4، ص6
175- عباس رشدي العماري، مرجع سابق، ص 162.

مسلمو الولايات المتحدة الأمريكية بين رد الفعل والمبادرة: (دراسة نموذج مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية)

الحادي عشر من سبتمبر وعواقبها على قضايا الهوية،
الانتماء، الاندماج؟

وتنقسم الدراسة إلى مستويين للتحليل:

المستوى الأول- المسلمون الأمريكيون في مواجهة أحداث سبتمبر وتداعياتها داخل المجتمع الأمريكي

نظراً لأن الوجود المسلم ليس متجانساً أو موحداً في مصادر التعبير عنه، فإنه سيتم تناول هذا المستوى عن طريق دراسة شاملة لدور مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية- أو منظمة كير⁽²⁾- في تفاعله مع الأحداث. ويعد هذا المجلس من أهم المنظمات الإسلامية داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل الوجود الإسلامي في أمريكا، والمعبرة عن توجهاته.

وستشتمل الدراسة على تحليل خطاب منظمة كير في مواجهة المجتمع الأمريكي بشقيه الرسمي (أي السلطات التنفيذية، التشريعية، والقضائية)، وغير الرسمي (النخب المثقفة، المواطن الأمريكي)، وأيضاً تجاه المسلمين الأمريكيين. ذلك بالإضافة إلى تحليل سلوك كير؛ أي كافة الأدوات والقنوات المستخدمة في تعاملها مع الأحداث وتداعياتها.

وسوف يتم التعرف على الخطاب والسلوك من خلال الرصد التراكمي للبيانات الصادرة عن كير، التي تبثها عبر صفحتها الإلكترونية، والتي نقدم لها في هذه الدراسة تحليلاً تراكمياً. ويحيط بهذا المستوى مجموعة من الأسئلة الهامة تلخص كالاتي:

ما الموقف من اتهام العرب والمسلمين بارتكاب الهجوم؟ وهل هناك إدراك بوجود اضطهاد موجه ضد المسلمين الأمريكيين؟ هل هناك إحساس بأن الوجود

جاء حادث الحادي عشر من سبتمبر ليقلب معايير وموازن العالم كله وليضع الإسلام داخل بؤرة الاهتمام والاهتمام معاً، ينطبق ذلك جلياً على الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾، والذي أصبح محطاً لأنظار الأمريكيين والمسلمين على حد سواء؛ فالأمريكيون لهم أسبابهم؛ حيث فوجئوا بحادث عَصَفَ بما يقوم عليه المجتمع الأمريكي من أمن واستقرار، وخوفهم من تكرار مثل هذا الحادث، جعل بعضهم ينظر لهذا الوجود على أنه مصدر تهديد قابل للانفجار في أي وقت؛ لأنه من وجهة نظرهم وجود مزدوج الانتماء؛ حيث إنه ينتمي للولايات المتحدة كوطن، وينتمي للإسلام؛ كدين وخاصةً أن مرتكبي الحادث ارتكبهوا تحت غطاء الإسلام. ومن ثم وحد الأمريكيون أنفسهم مضطرين للتعامل مع ذلك الوجود تبعاً لوضعه المستجد كمصدر تهديد محتمل على الأمن الأمريكي، كما أصبح التساؤل الأساسي في العقول الأمريكية: أي انتماء سوف يطغى على الآخر لدى المسلمين الأمريكيين؟

وعلى الجانب الآخر يعد ذلك الوجود الإسلامي في أمريكا شديد الأهمية للأمة الإسلامية برمتها؛ فبالرغم من أن المسلمين يمثلون أقلية داخل المجتمع الأمريكي، إلا أنها أقلية في دولة عظمى ذات تأثير قوي على الساحة الدولية؛ مما يجعلهم عنصراً هاماً من عناصر مساندة الأمة الإسلامية وقضاياها.

ومن ثم، فإن وضع مسلمي الولايات المتحدة يثير كثيراً من التساؤلات عن عواقب الحادي عشر من سبتمبر على هذا الوضع، وكيف جاءت ردود الفعل تجاهه؟ وتصب جميع هذه الأسئلة - كما سنرى في منهج الدراسة- عند سؤال جوهرى: كيف أثرت أحداث

و.متابعة الأحداث والتصريحات والإصدارات، التي تبثها منظمة كير عبر صفحتها الإلكترونية، في الفترة ما بين وقوع الأحداث حتى منتصف شهر ديسمبر، نستطيع تقسيم الدراسة إلى ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى - التهدة والطمأننة في مواجهة

الغضب والاقام

وهي المرحلة التي امتدت منذ وقوع الضربات إلى أوائل شهر أكتوبر؛ وقد شهدت هذه المرحلة موجة هائلة من الغضب الأمريكي الموجه ضد المسلمين الأمريكيين؛ مما دفع منظمة كير إلى تبني استراتيجية تهدف إلى تهدئة هذه الموجة، وبث الطمأنينة بين المسلمين في أمريكا.

المرحلة الثانية: - التوعية والتوجيه في مواجهة

الاهتمام بالإسلام واثامه

وقد استمرت هذه المرحلة طوال شهر أكتوبر وبدايات شهر نوفمبر، واتسمت بتزايد مطرد في اهتمام المجتمع الأمريكي بالإسلام، كذلك اتمامه؛ مما دفع منظمة كير إلى تبني استراتيجية جديدة لاستغلال هذا الشغف لتوعية الأمريكيين بحقيقة الإسلام، كذلك توجيه المسلمين الأمريكيين نحو مزيد من المشاركة والاندماج.

المرحلة الثالثة - التوحيد والمبادرة في مواجهة

التصعيد والتفكك

وامتدت من أوائل شهر نوفمبر حتى منتصف ديسمبر، وقد واجهت فيها منظمة كير تصاعداً في التحديات من الجانب الأمريكي تجاه المسلمين، ومن ناحية أخرى دخول الرأي العام الأمريكي في دوامة من الجدالات الفكرية؛ الأمر الذي دفع كير لتبني استراتيجية جديدة تقوم على الدعوة إلى التوحيد والمبادرة لمواجهة هذه التغيرات.

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى نقطة منهجية هامة، وهو عدم الفصل بين كل من تطور المستوى الخاص بالجماعة المسلمة، والمستوى الخاص بالمجتمع الأمريكي داخل هذه

الإسلامي داخل أمريكا بات مهدداً؛ مما يوجب الدفاع عنه، وإن تطلب ذلك الكف عن الانتقادات السابقة للسياسات الأمريكية؟ في ظل الأحداث، هل تنامي الشعور بضرورة التوحيد كجماعة ضغط فعالة داخل أمريكا؟، كيف يرى المسلم الأمريكي نفسه، وهل هناك انتماء يطغى على الآخر؟ هل المسلمون الأمريكيون على وعى ودراية بحقوقهم داخل المجتمع؟ وهل لديهم القناعة بأهمية الدفاع عنها؟ هل انتهزت المنظمات الإسلامية فرصة تزايد الاهتمام بالإسلام لإظهاره كما يجب أن يكون؟ هل أثرت الأزمة على دور منظمات الإغاثة الإسلامية في أمريكا كمصدر هام من مصادر المساندات الإنسانية للعالم الإسلامي؟

المستوى الثاني - المجتمع الأمريكي في مواجهة

الوجود الإسلامي عقب أحداث سبتمبر

ونعني المجتمع الأمريكي بشقيه الرسمي وغير الرسمي؛ حيث يتضمن ذلك تحليل خطاب النخب الرسمية، متمثلاً في جل التصريحات الرسمية حول أوضاع المسلمين الأمريكيين، وخطاب النخب غير الرسمية؛ أي الاتجاهات التي تضمنتها مقالات الرأي الأمريكية حول تلك الأوضاع، بالإضافة إلى سلوك النخب الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع الجماعة المسلمة في أمريكا.

ويطرح على هذا المستوى العديد من الأسئلة

تتلخص كآلاتي:

كيف يرى المجتمع الأمريكي المسلمين بداخله؟ هل هناك إحساس بالغضب تجاه المسلمين؟ هل هناك من يتصور بديلاً آخر يدينه بارتكاب الهجمات دون المسلمين؟ هل هناك اتساق بين الخطاب الأمريكي وسلوكه تجاه المسلمين الأمريكيين؟ هل أُنخذت إجراءات ضد المسلمين من قبل السلطات الرسمية؟ وهل يقر أعضاء النخب غير الرسمية هذه الإجراءات؟ هل أثرت الأحداث على أولويات القيم الأمريكية؟ أي هل باتت متطلبات الأمن الداخلي توجب عدم احترام الحقوق المدنية؟ هل لدى المجتمع الأمريكي قابلية للتعايش مع المسلمين الأمريكيين بعد الأحداث؟

المرحلة الأولى- التهدة والطمأننة في مواجهة

الغضب والانتقام

أولاً- اتجاهات الرأي الأمريكية

منذ اللحظات الأولى فور وقوع الهجمات على مركز التجارة العالمي، وأصابع الاتهام الأمريكية تشير إلى العالم الإسلامي؛ فلم يكن من بينهم من يتصور بديلاً آخر للانتقام. وقد أدى التسرع في اتهام الإسلام إلى تنامي العداء الشعبي، والغضب العارم ضد المسلمين والعرب في أمريكا، وهو ما أكدته إحدى مقالات الرأي الأمريكية بأن: "الهجمات الإرهابية جلبت العنف تجاه المسلمين والعرب الأمريكيين"⁽³⁾.

وقد انعكس هذا الغضب فيما تعرض له المسلمون الأمريكيون من عمليات عنف، أو ما تم تسميته بجرائم الكراهية **Hat Crimes**؛ حيث رصدت منظمة كير في الفترة ما بين 11-9-2001 إلى 21-9-2001 ما يقرب من (500) بلاغ، منهم (4) حالات قتل، (60) اعتداءً على أماكن العبادة، (45) حالة اعتداءات جسدية، (10) حالات فصل من العمل، (140) حالة اعتداء لفظية⁽⁴⁾.

وامتدت موجة الغضب هذه إلى مقالات الرأي العام الأمريكي، التي نشرت بعد الأحداث مباشرة، سواء على مستوى المفكرين الأمريكيين، أو على مستوى المواطن الأمريكي العادي. وتحليل مضمون بعض من هذه المقالات يتضح بروز اتجاه داخل الأوساط الفكرية الأمريكية يقرن الإرهاب بالإسلام؛ فالإرهابي -كما يدعي هؤلاء- يجب أن يكون مسلماً، وبالتالي يؤيد أنصار هذا الاتجاه تبني إجراءات أمنية مشددة ضد هذا العدو الجديد -وهو المسلم الأمريكي- للحيلولة دون تكرار أعمال إرهابية. ومن أشهر من نادى بهذه الآراء المحللة السياسية الأمريكية "آن كولتر"، وذلك في مقالة لها نشرت في 26-9-2001 بقولها:

المراحل الثلاث؛ حيث إن هناك علاقة تأثير وردود أفعال متبادلة بين كلا المستويين.

ويبقى لنا أن نتساءل: ما هو الهدف وراء الدراسة؟ الهدف الأساسي من الدراسة هو محاولة الإجابة عن أربعة أسئلة كبرى، وهي الأسئلة التي سوف تساعد في التوصل إلى رؤية عن مستقبل الوجود الإسلامي في أمريكا ومآله، وأثر ذلك على الأمة الإسلامية برمتها. وتتلخص هذه الأسئلة كالآتي:

1. هل أصبح المسلمون الأمريكيون أحد مصادر تهديد الأمن داخل أمريكا؟
 2. ما هو مستقبل الوجود الإسلامي في أمريكا؟ هل يتجه نحو مزيد من التواجد والمشاركة، أم ستحدث ردة مضادة؟
 3. هل سيتأثر وضع المسلمين في أمريكا كمصدر هام من مصادر مساندة قضايا الأمة في الخارج؟
 4. إلى أي مدى تعكس الأزمة أثر الاختلاف الثقافي والحضاري على المجتمع الأمريكي؟ ومن ثم، ما مدى تماسك ومصداقية النموذج الأمريكي، باعتباره البوتقة التي تصهر الكل في نظام واحد، مع إعلاء الحقوق والحريات المدنية، في ظل احترام التعددية الثقافية؟
- هذه الأسئلة تعكس حقيقة الوضع الذي وصل إليه المسلمون في أمريكا قبل أحداث 11 سبتمبر، وقدر التحدي الذي فرضته هذه الأحداث على هذا الوضع؛ ومن ثم جاءت الأحداث وتداعياتها اختباراً لعدة إشكاليات، وهي: إشكالية الاندماج والمشاركة في المجتمع الأمريكي، إشكالية الهوية الأمريكية المسلمة التي تتخطى الهويات الوطنية للدولة الأم، إشكالية العلاقة بين المشاكل الداخلية لمسلمي أمريكا، ومشاكل الأوطان الأم والأمة الإسلامية.

في أمريكا بالاستياء والغضب من الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وتنديدهم بكافة الأعمال الإرهابية، التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء. ويتضح ذلك جلياً عند استعراض البيان الذي أصدرته منظمة كير في 11-9-2001، عقب وقوع الهجمات مباشرة، والذي أكدت من خلاله على نقطتين أساسيتين:

أ- إدانة الهجمات باعتبارها عملاً إرهابياً، يتسم بالوحشية والجبن ضد المدنيين الأبرياء
ب- إن الإسلام دين يرفض كافة الأعمال الإجرامية، وعلى رأسها الإرهاب.

2- التأكيد على ضرورة التضامن باعتباره من أهم أسس المجتمع الأمريكي، وما تمثله جرائم الكراهية من انتكاسة لهذه القيمة. ومن أحل إثبات تمسك المسلمين الأمريكيين بقيمة التضامن عملت منظمة كير على:

أ- حث المسلمين الأمريكيين على ضرورة القيام بواجبهم كمواطنين أمريكيين، وتقديم كافة أوجه المساعدة لمواجهة هذه الأزمة. وقد كان هذا واضحاً في البيان الذي أصدرته كير في 11-9-2001، عندما ناشدت المسلمين بضرورة تقديم كافة المساعدات الممكنة في إطار عمليات الإنقاذ، ومساعدة ضحايا الهجمات الإرهابية، كما شاركت كير في اجتماع صحفي أمام مستشفى جامعة جورج واشنطن في 12-9-2001؛ لمطالبة المسلمين الأمريكيين بالترفع بدمائهم لصالح المصابين.

ب- نشر بيان في جريدة "واشنطن بوست" في 16-9-2001 لتعزيزية ضحايا العملية الإرهابية، والإشادة بجهود رجال الإنقاذ.

ج- إبراز مؤشرات التضامن بين أعضاء المجتمع الأمريكي والمسلمين الأمريكيين؛ حيث حرصت كير في هذه الفترة أن تنشر على صفحاتها الإلكترونية

"ليس كل مسلم إرهابياً، ولكن كل إرهابي مسلم ... فكل ما نعلمه عن عدونا الجديد أنه يعيش بيننا، ومولود خارج أمريكا، وأنه مسلم ...، ومن ثم فعلى كل مسلم مهاجر داخل أمريكا العودة إلى بلاده فوراً"⁽⁵⁾

كما أكدت الكاتبة والمحللة السياسية الأمريكية "مونا شارين" على أنه: "لا يجب أن نخوض حرب ضد الإسلام، ولكن يجب أن نأخذ في اعتبارنا الأيديولوجية الإسلامية القادرة على توليد الكراهية....."⁽⁶⁾.

وبسبب موجة الغضب الأمريكية سيطرت على المسلمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية حالة من الخوف والقلق الشديدين، من جراء ردود الأفعال الأمريكية تجاههم، وبالذات في ظل تصاعد جرائم الكراهية، وذلك ما أعرب عنه أحمد عيسى وهو مواطن أمريكي مسلم لإحدى الصحف الأمريكية بقوله: "كل شيء تغير الآن ... فأنا أصبحت خائفاً"⁽⁷⁾

وتؤكد الكاتبة الأمريكية -سومينى سينجوبتا- على تنامي هذا الشعور: "الآن هناك إحساسان يسيطران على المسلمين في أمريكا، الفرع مما حدث، والخوف مما سوف يحدث... هذا الخوف يمكن تبريره في ظل جرائم الكراهية التي تستهدف المسلمين الأمريكيين"⁽⁸⁾.

ثانياً - خطابات كير ووسائلها:

وبناء على ما سبق، وفي ظل موجة الغضب وانعكاساتها؛ أدركت منظمة كير أن الوجود الإسلامي في أمريكا بات مهدداً، وبالتالي فعليها السعي لتحقيق هدفين:

الهدف الأول: احتواء الغضب الأمريكي وتهدئة الأوضاع المتوترة:

ومن أجل تحقيق هذا الهدف قادت منظمة كير حملة لتهدئة الشارع الأمريكي؛ حيث عملت على ما يلي:

1- توضيح موقف المسلمين الأمريكيين من

أحداث سبتمبر بصفة خاصة، ومن الإرهاب بوجه عام؛ فقد أعربت منظمة كير عن شعور المسلمين

العديد من المواقف الواقعية التي تعرض لها المسلمون، والدالة على وجود تعاطف من جانب الأمريكيين تجاههم، ومنها على سبيل المثال قيام بعض الأمريكيات بارتداء الحجاب لمدة يوم واحد إظهاراً لتضامنهم مع زميلاتهن المسلمات⁽⁹⁾.

الهدف الثاني- منع المسلمين الأمريكيين من التوقيع من خلال بث الطمأنينة والدفاع عنهم:-

أكد على هذا الهدف هاريس أحمد- رئيس منظمة كير فرع ولاية ميشيغان - في تصريح له في 28-9-2001 بقوله: "يجب أن يعلم المسلمون الأمريكيون أن لديهم أنصاراً يدافعون عنهم"⁽¹⁰⁾.

ولتحقيق هذا الهدف قادت كير حملة لتوعية المسلمين بحقوقهم كمواطنين أمريكيين، وذلك تأكيداً منها على أن المسلم الأمريكي هو مواطن أمريكي له نفس الحقوق والحريات التي يجب احترامها وعدم المساس بها.

وبناء على ذلك نشرت كير على صفحاتها الإلكترونية قوائم لبعض الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطن الأمريكي، ومنها على سبيل المثال؛ حق العامل في ممارسة شعائره الدينية في مكان عمله دون اضطهاد، وذلك في 25-9-2001⁽¹¹⁾. هذا بالإضافة إلى توزيعها لكتيب بعنوان "اعرف حقوقك" الذي يحتوي على كافة الحقوق المدنية التي نص عليها الدستور الأمريكي، كما لعبت منظمة كير في هذه المرحلة دوراً هاماً في الدفاع عن المسلمين الأمريكيين أمام جرائم الكراهية؛ حيث أنشأت بريداً إلكترونياً مخصصاً لتلقى بلاغات المسلمين، الذين تعرضوا لمثل هذه الجرائم؛ وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة مع السلطات الأمنية الأمريكية.

وبالفعل شاركت فروع منظمة كير في التحقيقات حول عدد من البلاغات، ومنها على سبيل المثال مشاركة منظمة كير فرع ولاية ميشيغان في التحقيق حول حريق نشب في إحدى المتاجر المملوكة

لأمريكي عربي، على يد أحد مضطهدي المسلمين، وذلك في 26-9-2001⁽¹²⁾.

ولبت الطمأنينة في وجدان المسلمين الأمريكيين عملت منظمة كير على إبراز مضمون الخطاب الأمريكي الرسمي في هذه المرحلة، والذي يؤكد تعاطفه مع الجماعة المسلمة في أمريكا، وأهمية احترام التعددية الدينية، وتصديه لجرائم الكراهية التي يتعرض لها المسلمون، وذلك ما أكدته عمر أحمد -رئيس مجلس إدارة منظمة كير في 26-9-2001 بقوله: "إن الرئيس الأمريكي يؤكد دوماً على دعمه للتعددية الدينية في مجتمعنا"⁽¹³⁾.

ثالثاً- الخطابات الرسمية ووسائلها:

إذا انتقلنا إلى النخب الرسمية الأمريكية فقد حرص خطاها على احتواء موجات الغضب ضد المسلمين، وتقييد عواقبها، بالإضافة إلى محاولة كسب دعم المسلمين الأمريكيين لحملتها ضد الإرهاب، وكذلك دعم حكومات بعض الدول الإسلامية. ولهذا بادر الرئيس الأمريكي جورج بوش بعقد ثلاثة لقاءات مع القيادات الإسلامية في أمريكا، وعلى رأسهم عمر أحمد، ونهاد عوض -رؤساء منظمة كير- : اللقاء الأول- في 14-9-2001 في الكاتدرائية بواشنطن، والثاني- في 17-9-2001 بالمركز الإسلامي بواشنطن، و الثالث- في 26-9-2001 بالبيت الأبيض . وقد حرص بوش في اجتماعاته على دعوة العديد من القيادات الإسلامية بأمريكا، الذين اشتهروا بانتقاداتهم السابقة للسياسات الأمريكية، وذلك لإعطاء الانطباع بالتوحد وراء الحملة الأمريكية.

وقد ركزت الخطابات الأمريكية الرسمية في هذه المرحلة على عدة نقاط أساسية⁽¹⁴⁾:

أولاً- أن الإسلام دين لا يؤيد الفكر الإرهابي، فهو يدعو إلى السلام والتسامح، وذلك ما أكد عليه الرئيس بوش في لقائه الثالث مع القيادات الإسلامية بقوله:

"إن التعاليم الإسلامية تدعو إلى الخير والسلام"

25-9-2001 تحذر فيه من: "توجيه الغضب تجاه مواطنين أبرياء بسبب عرقيتهم أو ديانتهم".

ولكن مع هذا شهدت هذه المرحلة بداية محاولات من جانب الإدارة الأمريكية لتمرير قانون ضد الإرهاب، والذي يضاعف من صلاحيات السلطات الأمنية في تصديها للإرهاب داخل أمريكا. وقد عرض جون أشكروفت - وزير العدل الأمريكي - مشروع القانون على الكونجرس في 24-9-2001، والذي أثار نقاشاً حاداً من جانب أعضاء الحزب الجمهوري والديمقراطي؛ حيث أعرب البعض عن قلقهم في منح مزيد من الصلاحيات للسلطات الأمنية؛ مما يترتب عليه التضحية ببعض الحقوق المدنية التي نص عليها الدستور الأمريكي. وقد أصدر اتحاد الحقوق المدنية الأمريكية بياناً حول هذا المشروع في 24-9-2001:

"إن القانون الجديد يتضمن بعض الصلاحيات المعقولة التي سوف تمكّن السلطات الأمنية بالأدوات التي تحتاجها في عملية التحقيق حول الأحداث، مع وجود بعض الصلاحيات الأخرى التي تتعدى مجرد التصدي للإرهاب..."⁽¹⁵⁾.

كذلك شهدت هذه المرحلة موجة من التحقيقات والاعتقالات العشوائية لبعض المسلمين الأمريكيين، وذلك من جانب مكتب التحقيقات الفيدرالية؛ حيث صرح جون أشكروفت أمام اللجنة القضائية في الكونجرس الأمريكي في 24-9-2001 أنه حتى الآن تم احتجاز 352 شخصاً، وجاري البحث عن 40 آخرين كلهم مسلمون ذوى أصول عربية⁽¹⁶⁾.

وتمت هذه الإجراءات بشكل سرى؛ حيث رفضت الجهات الأمنية الإفصاح عن أسماء المحتجزين، أو أماكنهم، أو مدة احتجازهم.

ويأتي مثل هذا السلوك متعارضاً مع ما حرص المسؤولون الأمريكيون على تأكيده التأكيد عليه، وهو عدم اضطهاد المسلمين الأمريكيين، أو التمييز ضدهم، مع ضرورة احترام حقوقهم المدنية.

ثانياً - أهمية المسلمين في بناء المجتمع الأمريكي، وقد نص بوش على ذلك في لقائه الثاني بقوله: "أمريكا تحتسب الملايين من المسلمين كمواطنيها، فالمسلمون يشكلون عنصراً أساسياً للمساهمة في المجتمع فمنهم أطباء، محامون، أساتذة قانون، أعضاء في الجيش...."، كما أكد الرئيس الأمريكي على ولاء المسلم الأمريكي لوطنه في تصريح له في 19-9-2001: "هناك ملايين من الأمريكيين يعتنقون الإسلام، ويجون بلادهم بنفس القدر الذي أحبها به، ويجون العلم الأمريكي بنفس الحرارة التي أحيا بها العلم..."

ثالثاً - التنديد بجرائم الكراهية التي ترتكب ضد المسلمين، والحث على ضرورة ضبط النفس، ومعاينة الجناة، وهو ما أكد عليه الرئيس بوش في لقائه الثاني بقوله: "في ظل شعورنا بالغضب يجب أن نعامل بعضنا البعض باحترام..."

كما صرح آري فليشر المتحدث الرسمي للبيت الأبيض في 2-10-2001 بأنه: "يجب أن يعلم الأمريكيين أنه حتى وإن كان لهم آراء مخالفة، فإن حقوق العرب الأمريكيين والمسلمين يجب أن تحترم...". أما بخصوص جرائم الكراهية فقد أكد جورج مولر - رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالية في 27-9-2001 أنه: "بالفعل تم توجيه اتهامات في حادثين من جرائم الكراهية ضد المسلمين الأمريكيين؛ الأمر الذي يدل على أن من يحاول التعدي على مواطنين أمريكيين أبرياء، سوف يتم التحقيق معه ومعاقبته... سوف نظل نعمل مع العرب والمسلمين الأمريكيين لضمان التحقيق في جرائم الكراهية ومحاكمه الجناة".

وقد أصدرت وزارة المواصلات الأمريكية بياناً في 25-9-2001 تحذر كافة شركات الطيران من أن تسلك سلوكاً اضطهادياً ضد العرب أو المسلمين الأمريكيين.

وقد صرح نورمان سترتمان - مسئول رسمي في وزارة المواصلات الأمريكية - بقوله "على شركات الطيران أن تتخذ خطوات لكي تضمن فهم موظفيها أن التمييز ضد الأشخاص بناء على عرقيتهم أو دينهم أمر ضد القانون..."، كذلك أصدرت لجنة المساواة في فرص التوظيف بياناً في

رابعاً-موقف كبير من الخطابات الرسمية

نتيجة لما سبق -أصبح جل اهتمام منظمة كبير الموجه لمستوى الخطاب الأمريكي الرسمي منصباً على الإجراءات الأمنية التمييزية ضد المسلمين الأمريكيين، وللتصدى لها عملت كبير على ما يلي:

1- نشر وقائع ما يتم في إطار عملية الاستجواب، والتي يستدل من خلالها على عدم وجود دليل لتبريرها سوى كونها إجراء تمييزي ضد المسلمين، ومن أمثلة ذلك: قيام رياض عبد الكريم: رئيس اتصالات منظمة كبير فرع كاليفورنيا- بنشر تجربة التحقيق معه من جانب مكتب التحقيقات الفيدرالية في 26-9-2001 والتي أكدت أن: "المحققين الأمريكيين لا يعملون بناء على أدلة محددة...." (17).

2- إعراب عدد من قيادات منظمة كبير عن تحوفهم من هذه الإجراءات، ومن أمثلة ذلك ما نص عليه حسام أيلوش- رئيس منظمة كبير فرع جنوب كاليفورنيا- بأنه: "حين نتحدث عن مئات من الأشخاص يتم اعتقالهم؛ فهذا مصدر قلق للمجتمع الأمريكي بأسره...." (18).

ولكن مع هذا حرصت قيادات كبير في تصريحاتهم التأكيد على:

1- ثقة المسلمين الأمريكيين في الحكومة الأمريكية، وذلك ما أكد عليه حسام أيلوش في 25-9-2001 بقوله: "نحن نضع ثقتنا في الحكومة بأنها لن تسيء استخدام السلطات الممنوحة لها..." (19)

2- إن اعتراضهم ليس ضد تبني إجراءات أمنية، وإنما ضد التمييز في تطبيقها، وإضفاء عليها الطابع السري عليها، وذلك ما تضمنه رياض عبد الكريم في مقاله بقوله:

"مثلي مثل أي مسلم في أمريكا أدمع الجهود التي يقوم بها مكتب التحقيقات الفيدرالية في إطار عملية التحقيق حول العملية الإرهابية، ولكن ما أعترض عليه هو تعرضي

لإجراءات أمنية تمييزية بسبب ديانتني، أو عرقيتي أو نشاطي السياسي..." (20)

المرحلة الثانية:التوعية والتوجيه في مواجهة الاهتمام بالإسلاموآثارهأولاً. اتجاهات الرأي الأمريكية

"إن دلالت وجود رغبة جديدة لمعرفة المزيد عن الإسلام تحيطنا من كل جهة" (21).

بهذه الكلمات عبرت الكاتبة الأمريكية "كارين جيمز" في 6-10-2001 عما يجري من تحولات داخل المجتمع الأمريكي، ودخوله مرحلة جديدة تتسم بتنامي اهتمام الأمريكيين بالإسلام، وتزايد ملحوظ في شغفهم لمعرفة المزيد عن ذلك الدين الذي أصبح محط أنظار الجميع، كذلك بداية لطرح تساؤلات عديدة عن ما هي مبادئ الإسلام ومعتقداته، وطبيعة من ينتمون إليه، وعلاقته بالإرهاب.

ويمكن الاستدلال على ذلك بالنظر إلى وسائل الإعلام الأمريكية في هذه الفترة؛ حيث شهدت تزايداً واضحاً في أعداد البرامج التلفزيونية التي تتناول الحديث عن الإسلام، وقد رصدت منظمة كبير على صفحتها الإلكترونية عدداً من تلك البرامج، ومنها على سبيل المثال (22): البرنامج التلفزيوني الأمريكي الشهير "نايت لاين Nightline" في 1-10-2001 حلقة عن "أثر أحداث 9-11 على مسلمي أمريكا"، إذاعته محطة "بي بي سي BBC" برنامج بعنوان "الإسلام: إمبراطورية العقيدة"، والذي بث في 3-10-2001 بهدف:

"إيجاد بناء جديد لفهم أعمق للإسلام، والذي أصبح مجالاً لسوء الفهم منذ وقوع الهجمات"، كما عرضت محطة الأخبار الأمريكية "سي إن إن CNN" في 11-

10-2001 برنامجاً يتناول الكيفية التي استغل بها الإسلام كغطاء لتبرير الأعمال الإرهابية.

وقد انعكس هذا الاهتمام المطرد بالإسلام، على مقالات الرأي الأمريكية؛ حيث ظهر اتجاه آخر داخل الأوساط الفكرية الأمريكية يتبنى آراء مخالفة لآراء الاتجاه الأول، الذي برز في المرحلة السابقة، وتتلخص هذه الآراء حول ما يلي: أولاً- الإسلام والمسلمين وعلاقتهم بالإرهاب والإرهابيين؛ فالإسلام- كما يؤكد أنصار هذا الاتجاه- دين ليس له علاقة بالفكر الإرهابي؛ فالإرهاب - من وجهة نظر الكاتب الأمريكي روبرت مالي- ليس حكراً على الإسلام؛ حيث شهد القرن العشرين نمو جماعات إرهابية عديدة لا تنتمي لأي دولة إسلامية⁽²³⁾.

كما ترى الكاتبة كارين أرمستونج أن: "هناك ما يقرب من 1.2 بليون مسلم في العالم، ويعد الإسلام أكثر الأديان انتشاراً. فلو كان الشر المتجسد في أحداث سبتمبر يؤيده ويرره الإسلام؛ فإن مؤشرات نمو الإسلام في أوروبا وأمريكا أمر يثير الذعر، ولكن الوضع ليس كذلك... فالإسلام كلمة مشتقة من السلام... والقتل يتنافى مع نصوص القرآن... والإرهابيون ينتقون أجزاء من الآيات القرآنية ويجرفونها لتخدم أهدافه..."⁽²⁴⁾.

ويحذر المفكر الأمريكي جراهام فولر من الفكرة الخاطئة بأن الإسلام ضد أمريكا، والقيم التي تقوم عليها: "نحن نسمع دائماً إن العالم الإسلامي يكره القيم الأمريكية، هذه نظرة خاطئة... فالمسلمون لا يعادون تلك القيم، وإنما هم غاضبون من عدم رغبة أمريكا في مشاركة الآخرين لهذه القيم..."⁽²⁵⁾. ذلك بالإضافة إلى قيام جريدة واشنطن بوست في 29-9-2001 بنشر بعض الآيات القرآنية، التي تنادي بالتسامح الديني في الإسلام، وحسن معاملة الغير.

ثانياً- وضع المسلمين في أمريكا والإجراءات الأمنية ضدهم ينادي أنصار هذا الاتجاه بضرورة إدماج المسلمين الأمريكيين في المجتمع، وإثبات تواجدهم على الساحة الأمريكية. وذلك ما أكد عليه المفكر الأمريكي جون اسبوسيتو- أستاذ الدين والعلاقات الدولية والدراسات

الإسلامية بجامعة جورج تاون- أثناء العشاء السنوي لمنظمه كير في 6-10-2001، والذي حذر فيه الجماعة المسلمة من الظهور كأقلية مغتربة داخل المجتمع، وضرورة الاهتمام بالكوادر الشبابية من المسلمين الأمريكيين وإدماجهم في المجتمع.⁽²⁶⁾، فالإسلام- كما يؤكد أيضاً الكاتب الأمريكي جرجوري- كان له جذور تاريخية عميقة داخل المجتمع الأمريكي⁽²⁷⁾، ويتصدى أنصار هذا الاتجاه للإجراءات الأمنية الأمريكية ضد المسلمين؛ فالسرية التي تحيط بالتحقيقات- من وجهة نظر الكاتبتين لويس رومانوا وديفيد فاليس- تثير قلق أنصار الحقوق المدنية الذين يخشون انتهاكها في إطار عملية البحث عن الإرهابيين⁽²⁸⁾.

كما يؤكد دافيد هاريس- أن الإجراءات الأمنية التي تستهدف فئة بعينها (المسلمين الأمريكيين) سوف تضر بالتحقيقات، وعملية جمع المعلومات؛ وذلك لأنها تثير الخوف لدى هذه الفئة؛ مما يدفعها إلى عدم التعاون، أو التقدم للإدلاء بأي معلومات قد تفيدهم التحقيقات⁽²⁹⁾، ويتشكك الكاتب الأمريكي دون فون ناتا بالنتائج التي أسفرت عنها التحقيقات والاعتقالات التعسفية؛ حيث: تم اعتقال ما يقرب إلى (830) شخصاً، ولكن لا يوجد دليل واحد ضدهم حتى الآن⁽³⁰⁾.

وقد لعب اتحاد الحقوق المدنية الأمريكية في هذه المرحلة دوراً هاماً في التصدي لهذه الإجراءات؛ حيث أرسل خطاباً إلى جون أشكروفت في 18-10-2001؛ لمطالبة وزارة العدل الأمريكية بالإفصاح عن معلومات حول (700) شخص محتجزين لدى السلطات الأمنية. كما أرسل خطاباً آخر لأعضاء الكونجرس الأمريكي في 23-10-2001 يحثهم على التصويت ضد القانون الجديد للتصدي للإرهاب، والذي تحاول إدارة بوش تمريره. ويجدر هنا الإشارة إلى نقطة هامة، وهي أن ظهور هذا الاتجاه الفكري لم يعن انتفاء موجة الغضب الأمريكية، التي شهدتها المرحلة السابقة؛ فلقد ظل هناك اتجاه قوى يرفع

الأفعال ضد المسلمين، تدل على أن أتباع المعتقدات الأخرى داخل أمريكا في حاجة إلى مزيد من المعلومات عن الإسلام.."، وقد تضمن البيان الخطوات اللازمة لتخاذها لإقامة هذا اليوم المفتوح، ومنها على سبيل المثال: دعوة القيادات المحلية والدينية والأمنية، وأعضاء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للحضور، والمشاركة في هذا اليوم، وتوعية المجتمع المحلي بإقامة مثل هذا النشاط، والإعلان عنه بشكل واضح، وتوزيع بعض القراءات عن الإسلام على زوار المساجد...

2- ظهور قيادات منظمة كير في مختلف وسائل الإعلام الأمريكية للحديث عن الإسلام، والرد على أي أسئلة تطرح حوله، مع بيان موقف المسلمين الأمريكيين من القضايا المطروحة على الساحة. ومثال على ذلك؛ ظهور نهاد عوض على قناة الأخبار الأمريكية - سى إن إن - في 25-10-2001؛ للحديث عن موقف المسلمين من الإجراءات الأمنية التي تتخذ ضدهم في المطارات الجوية.

3- إقامة ورش عمل تهدف إلى تعريف المجتمع الأمريكي بمبادئ الإسلام، ومنها ورشة العمل التي نظمتها منظمة كير - فرع لوس أنجلوس في 20-10-2001؛ للإجابة عن الأسئلة الصعبة عن الإسلام والمسلمين.

4- عقد الندوات ودعوة أعضاء المجتمع الأمريكي البارزين، سواء رسميين أو غير رسميين للنقاش، والتشاور حول العديد من القضايا. ومن ذلك قيام منظمة كير - فرع جنوب كاليفورنيا - بعقد اجتماع تحت عنوان "تحديات جديدة للمسلمين الأمريكيين: هل هناك صراع حضارات"، وذلك في 6-10-2001، وقد تم توجيه الدعوة لكل من د. جون أسوسيتو، وشينثيا ماكينى - عضو الكونجرس الأمريكي - للتداول حول هذه القضية.

شعار أن الإسلام دين الإرهاب؛ فالإسلام - من وجهة نظر مايكل سكوب - دين لا يقبل التسامح فهو معادٍ لكل من لا يؤمن به⁽³¹⁾. ويتشكك الكاتب الأمريكي كال توماس في إضفاء الطابع السلمي على الإسلام: "الإسلام هدفه الأساسي هو السيطرة على الدولة التي ينمو بداخلها، وحين يحقق هدفه، فهو يقضى على حق الاعتراض..."⁽³²⁾.

ويحذر روبرت درهر من انخداع الشعب الأمريكي بالصورة المغلوطة التي تحاول أن تبثها وسائل الإعلام الأمريكية، وهي أن الإسلام دين يدعو إلى السلام.⁽³³⁾، أما الكاتب الأمريكي دانييل بيبس فينادى بضرورة: "اعتبار كل مسلم إرهابياً محتملاً"⁽³⁴⁾.

ويستمر أنصار هذا الاتجاه في تأييدهم لتطبيق إجراءات أمنية ضد المسلمين الأمريكيين، وذلك ما أكدته الكاتبة مونا شارين: "ليس هناك نص في الدستور يعطى للطلبة أو السياح العرب حق التواجد داخل أمريكا؛ وبالتالي يجب إعادتهم إلى بلادهم"⁽³⁵⁾.

ثانياً - خطاب كير ووسائلها

نتيجة لما سبق - في ظل تنامي الاهتمام بالإسلام، وكل ما يحيط به من اتهامات أو دفاعات - أدركت منظمة كير أن أمامها هدفين يجب تحقيقهما في هذه المرحلة⁽³⁶⁾:

الهدف الأول - ضرورة الاستفادة من هذا الاهتمام لرفع مستوى وعي المجتمع الأمريكي بالإسلام وبصورته الصحيحة؛ ولتحقيق هذا الهدف قادت منظمة كير حملة لتوعية المجتمع الأمريكي بالإسلام، مستخدمة في ذلك عدة أدوات:

1- أصدرت منظمة كير بياناً على صفحاتها الإلكترونية في 28-9-2001 تناشد فيه كافة المساجد عبر الولايات بضرورة فتح أبوابها أمام المجتمع الأمريكي، وذلك من خلال إقامة ما سُمي باليوم المفتوح "Open House"، وقد نص نهاد عوض في هذا البيان على أن: "تداعيات أحداث سبتمبر، وردود

جون كوكسي في 11-10-2001؛ ليوقف بث إعلانه التلفزيوني الذي يؤيد من خلاله الإجراءات الأمنية ضد المسلمين الأمريكيين.

ثانياً - حث المسلمين الأمريكيين على ضرورة الرد على المقالات الأمريكية التي تسيء للإسلام، وقد أصدرت منظمة كير بياناً على صفحاتها الإلكترونية في 18-10-2001 تناشد المسلمين بضرورة ضبط النفس في ردودهم لكي لا يتم استغلالها لمزيد من الإساءة للإسلام.

ثالثاً - دفع المسلمين للمشاركة في تنظيم مسيرات سلمية، يمكنهم من خلالها التعبير عن آرائهم، ومن أمثلة ذلك قيام منظمة كير فرع ولاية تكساس - بتنظيم مسيرة سلمية ضد الإرهاب، وذلك في 20-10-2001، ويعد الهدف من ورائها، كما ذكر محمد الموجي رئيس منظمة كير فرع تكساس: "التأكيد على تنديتنا للإرهاب، وقتل المدنيين الأبرياء..."⁽³⁹⁾.

ثالثاً - في مواجهة السياسات الرسمية: نحو مزيد

من المبادرة والانتقاء

وبالانتقال إلى المستويات الرسمية نجد أن الخطاب الأمريكي عبر هذه المرحلة لم تتغير عناصره الأساسية عن المرحلة السابقة، والقائمة على الإعلان عن احترام التعددية الدينية، والحريات المدنية. وقد أعرب عن ذلك الرئيس بوش في تصريح له أثناء إعلانه قائمة الإرهابيين في 10-10-2001 بقوله: "أريد أن أنبه إخواني الأمريكيين بأنه في إطار البحث عن هؤلاء الأشرار يجب أن نتذكر عدم المساس بحقوق الأبرياء، فحربنا ليست حرباً ضد دين محدد وإنما ضد قوى الشر... فهناك آلاف من المسلمين الأمريكيين الذين يحبون أمريكا كما أحبها، ويجب احترام حقوقهم؛ فلن نترك الإرهابيين يدمرون الحقوق الأساسية التي يقوم عليها مجتمعنا..."

ولكن بالنظر إلى السلوك الرسمي في هذه المرحلة نجده يزداد تناقضاً مع الخطاب؛ حيث شهدت هذه المرحلة تنامي أعداد المحتجزين، والذي وصل عددهم إلى ما يقرب من (830) محتجزاً، مع استمرار رفض السلطات الأمنية

5- القيام برصد ونشر مقالات الرأي الأمريكية التي تهاجم الإسلام والمسلمين. ويتم الرد على هذه المقالات من جانب قيادات كير، ولكن ليس مجرد الدفاع فقط، وإنما في إطار عملية تصحيح المفاهيم حول الإسلام؛ فعلى سبيل المثال تأتي مقالة أرسلان افتخار - رئيس اتصالات منظمة كير - بعنوان "فهم الإسلام"⁽³⁷⁾، والتي نشرت رداً على مقالة الكاتب الأمريكي مايكل سكوب⁽³⁸⁾ - التي سبق ذكرها - وقد أوضح افتخار في مقالته الكيفية التي أساء بها الكاتب الأمريكي فهم الإسلام، وبعض النصوص القرآنية، مع بيان التفسيرات الصحيحة لهذه الآيات.

الهدف الثاني - توجيه المسلمين الأمريكيين نحو كيفية استغلال تزايد الاهتمام الأمريكي بالإسلام، ولتنفيذ دورهم في المجتمع ليصبحوا أقلية فعالة، وقد عبر عن هذا الهدف عمر أحمد في تصريح له في 14-10-2001 بقوله: "الوقت الآن ليس وقت التوقع، وإنما وقت التواجد، ولتعريفهم من نحن لرفع مستوى فهمهم لنا ... يجب على المسلمين اتخاذ خطوات ليصبحوا قيادات في المجتمع..."

وأيده في ذلك فؤاد خطيب -رئيس منظمة كير فرع كاليفورنيا- في 6-10-2001: "سوف تعمل المنظمة على تدريب الشباب ليصبحوا نشطين، ولتمكينهم من بناء علاقات مع الأقليات الأخرى...". ولتحقيق هذا الهدف تبنت كير استراتيجية جديدة لتوجيه المسلمين الأمريكيين نحو قنوات المشاركة، وذلك من خلال:

أولاً - تشجيع المسلمين الأمريكيين على إرسال خطابات لأعضاء السلطات الرسمية؛ لتعريفهم بوجهة نظرهم حول العديد من القضايا التي تمهم، ومن أمثلة ذلك حث كير عبر صفحاتها الإلكترونية على إرسال خطابات لجيمس ترافيكانت - عضو الكونجرس الأمريكي، وذلك في 11-10-2001؛ للتعبير عن امتنابهم، وتأييدهم له؛ بسبب دعمه المستمر للقضية الفلسطينية، كما طالبت منظمة كير بإرسال خطابات لعضو الكونجرس

كما أعربت منظمة كير عن اعتراضها على قائمة الإرهابيين التي أعلن عنها الرئيس بوش في 10-2001، وذلك لاحتوائها على عناصر ذات أصول عربية فقط، الأمر الذي يعطى - كما يرى إبراهيم هوبر: "رؤية مضللة بأن ليس كل مسلم إرهابياً وإنما كل إرهابي مسلم...".

وقد حرصت منظمة كير أن تؤكد على نقطة هامة، وهي أن انتقاداتها للسياسات الأمريكية نابعة من حق المسلمين كمواطنين أمريكيين في توجيه انتقادات لسياسات حكومتهم، وأن هذه الانتقادات لا تؤثر على ولايتهم لأمريكا، وذلك ما نص عليه بيان كير حول الضربات الأمريكية لأفغانستان في 22-10-2001: "كأمريكيين نحن نؤمن بأن من حقنا، بل من واجبنا ومسئوليتنا أن نعبر عن آرائنا حول ما نراه في مصلحة بلدنا، ونحن نرفض بقوة القول بأن هذا الاعتراض يمثل عدم الولاء..."

المرحلة الثالثة - التوحيد والمبادرة في مواجهة

التصعيد والتفكك

واجهت منظمة كير عبر هذه المرحلة عدداً من التحديات فاق ما واجهته في المرحلتين السابقتين، والتي أجبرتها على أن تطور خطة عمل جديدة للتعامل معها، وتمثلت التحديات كالآتي: (41)

التحدي الأول - تصاعد حدة الإجراءات الأمنية

التمييزية ضد الجماعة المسلمة؛ حيث شهدت هذه المرحلة: 1- تمرير قانون جديد يتصدى للإرهاب، والمسّمى **Patriot Act**، والذي صدق عليه الكونجرس الأمريكي في 26-10-2001. هذا القانون يمنح للسلطات الأمنية الأمريكية مزيداً من الصلاحيات في مواجهة الإرهاب، وقد صرح الرئيس الأمريكي بوش أثناء توقيعه على القانون: "اليوم نخطو خطوة هامة في القضاء على الإرهاب، في ظل حماية الحقوق الدستورية للمواطنين؛ فالقانون يمنح المخابرات والسلطات الأمنية أدوات جديدة للتعامل مع هذا الخطر..." ومن أهم نصوص

الإدلاء بمعلومات عنهم، وقد بدأت منظمة كير - في هذه المرحلة (40) - تغيير استراتيجيتها من مجرد الاعتراض فقط، إلى اتخاذ خطوات إجرائية للتصدي لهذه الإجراءات؛ فقد عقدت منظمة كير اجتماعاً مع ممثلي مكتب التحقيقات الفيدرالية في 10-10-2001؛ للمطالبة بمزيد من المعلومات عن المحتجزين والمعتقلين، كما اجتمعت مع وزير المواصلات الأمريكي في 26-20-2001؛ لمناقشة المضايقات التي يتعرض لها المسلمون الأمريكيون في المطارات ووسائل الطيران؛ حيث رصدت كير منذ وقوع الهجمات ما يقرب من 90 بلاغاً بهذا الخصوص.

ومن ناحية أخرى، شهدت هذه المرحلة بداية توجيه منظمة كير انتقادات صريحة للسياسة الأمريكية؛ الأمر الذي كان قد تم التغاضي عنه منذ وقوع الهجمات في سبيل التضامن مع المجتمع الأمريكي لمواجهة الأزمة، ويتضح ذلك بمقارنة البيانات التي أصدرتها منظمة كير بخصوص الحرب على أفغانستان؛ ففي بيانها الأول الصادر عقب بداية الحرب مباشرة - وبداية هذه المرحلة أيضاً في 8-10-2001 لم تعترض كير صراحة على السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان، وإنما اكتفت بالنص على أن: "الجماعة المسلمة تدعم الحملة الاستراتيجية التي يقودها الرئيس بوش لمحاربة الإرهاب، وحماية حقوق الأمريكيين، وسوف يستمر هذا الدعم قائماً سواء وافقنا أم لم نوافق على بعض الممارسات، التي قد تنتم في إطار الحملة..."

أما في البيان الثاني، والذي نشر في 22-10-2001، وذلك في نهاية هذه المرحلة فنجد أن هناك تغييراً واضحاً في لهجة الخطاب؛ حيث يتضمن انتقاداً صريحاً ومباشراً للسياسات الأمريكية في أفغانستان:

"نحن نؤمن بأن ضرب أفغانستان ليس من المصلحة القومية طويلة الأجل... نطالب الحكومة بإعادة تقييم سلوكها في أفغانستان، ووقف الضربات، وكافة الأعمال العسكرية، والبحث عن استراتيجية جديدة طويلة المدى في تصديها للإرهاب..."

روبي- رئيس جماعة الدفاع اليهودي **Jewish Defense League** - في 11-12-2001

بتهمة التخطيط لتفجير مسجد الملك فهد في أمريكا.

التحدي الثالث- دخول الرأي العام

الأمريكي في دوامة من الجدالات الفكرية حول قضيتين أساسيتين؛ مما أدى إلى حدوث انشقاق في الرأي العام إلى اتجاهات فكرية مضادة:

الجدال الأول- الأمن الداخلي أم الحقوق

المدنية: دخل الرأي العام الأمريكي في جدال حول: هل يمكن التضحية ببعض الحقوق المدنية؛ للوفاء بمتطلبات الأمن الداخلي، أم أن الحقوق المدنية من المقدسات الأمريكية التي لا يجب مساسها أبداً.

وقد أسفر عن هذا الجدال بروز اتجاهين:

الاتجاه الأول- يدعي أنصاره أنه لا يجب

التغاضي عن أي حق من الحقوق المدنية، حتى في مقابل متطلبات الأمن؛ فالحقوق المدنية من أهم أسس بناء المجتمع الأمريكي، والذي يكفلها الدستور بالنص والحماية، ومن ثم يتصدى أنصار هذا الاتجاه لأي إجراء تمييزي تتخذه السلطات الأمنية، ويتساءل أحد الكتاب الأمريكيين: "هل يجب التضحية بالحقوق الفردية لمنع عمليات إرهابية جديدة؟!..."⁽⁴³⁾.

وتنتقد إحدى المقالات جهود الرئيس

الأمريكي بوش في استراتيجية التصدي للإرهاب حيث إنه: "في محاولته للدفاع عن أمريكا ضد الإرهاب فهو ينتهك كافة القيم والمبادئ التي يدعي حمايتها، وعلى رأسها سيادة القانون... فسلوك الإدارة الأمريكية منذ أحداث سبتمبر سوف تدمر الدستور..."⁽⁴⁴⁾، ويحذر الكاتب روبرت شبير من الافتراض بأن هناك: "حرباً ضد قوى الشر... فهذا الافتراض تم استغلاله للدفاع عن بعض الإجراءات غير الديمقراطية، التي ستدمر مجتمعنا (أي المجتمع الأمريكي)"⁽⁴⁵⁾.

القانون حق قيام السلطات الأمنية بالتجسس، ومراقبة اتصالات المشتبه فيهم، بالإضافة إلى حق احتجاز المشتبهين بدون تهمة محددة لمدة أقصاها سبعة أيام.

2- تم إطلاق حملة استجواب واسعة النطاق تشمل 5000 مسلم أمريكي ذوي أصول عربية. وتهدف هذه الحملة- كما أوضح جون أشكروفت- في تصريح له في 13-11-2001 إلى: "زيادة معرفتنا بالشبكات الإرهابية داخل الولايات المتحدة".

3- أصدر الرئيس جورج بوش قراراً بتجميد أرصدة عدة منظمات أمريكية للإغاثة الإسلامية؛ وذلك بحجة قيامهم بتمويل الجماعات الإرهابية بالخارج. وبالفعل شهدت الفترة ما بين 4-15/12/2001 تجميد أرصدة كل من: **Global Relief Foundation, Holyland Foundation, Benevolence International Foundation**".

4- استمرار احتجاز أعداد كبيرة من المسلمين الأمريكيين، مع رفض الإدلاء بمعلومات كافية عنهم.

التحدي الثاني- أطلقت في هذه المرحلة حملة قوية لتشويه

الإسلام، وذلك من جانب بعض الجماعات اليهودية وأنصارهم. وقد أعلن عن هذه الحملة في 3-11-2001، حين نشرت جريدة لوس أنجلوس تايمز مقالة للكاتب سولمان مور⁽⁴²⁾، والذي ألقى مسؤولية الحملة على كاهل الجماعات اليهودية، وعلى رأسهم الجماعات

الآتية: **Anti Defamation League, Middle East Forum, Jewish Defense League**؛

حيث قامت هذه الجماعات بإمداد وسائل الإعلام الأمريكية بمسندات، ووثائق تحمل معلومات خاطئة، ومغالطة عن الوجود الإسلامي والقيادات الإسلامية بأمريكا.

كما شهدت هذه المرحلة عدة محاولات من جانب أعضاء هذه الجماعات لتخريب المنشآت الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال تم القبض على أرف

ناحية، وخوفهم من الطابع التمييزي لهذه الحملة من ناحية أخرى⁽⁴⁸⁾.

والجدير بالذكر هنا أن وزير العدل الأمريكي جون أشكروفت يستنكر بشدة هذا الاتجاه - أي إعلاء الحقوق المدنية على متطلبات الأمن - وذلك في تصريح له في 6-12-2001 بقوله: "الإرهابيون تعلموا كيفية استغلال الحريات الأمريكية كسلاح ضد الأمريكان.."⁽⁴⁹⁾.

الاتجاه الثاني: يطالب أنصار هذا الاتجاه بضرورة إعلاء متطلبات الأمن، حتى وإن ترتب على ذلك انتهاك بعض الحقوق المدنية؛ ومن ثم يؤيدون كافة الإجراءات الأمنية لمواجهة الإرهاب؛ فينتقد الكاتب الأمريكي كال توماس سياسة بوش في إقامة صداقات مع المسلمين: "فهمة الرئيس بوش ليست إقامة صداقات، وإنما حماية أمريكا وشعبها..."⁽⁵⁰⁾ وينادي عضو الكونجرس الأمريكي روبرت مكينك بضرورة: "تبني إجراءات تمييزية ضد المسلمين لحماية أمننا القومي؛ فكل ما نعرفه عن الإرهابيين أنهم ينتمون إلى فئة عمرية معينة، وأهم ذكور من العرب أو المسلمين..."⁽⁵¹⁾. ويؤيده في ذلك الكاتب الأمريكي دانيال بيبس بقوله: "على المسؤولين الأمريكيين مراقبة كافة الاتصالات، وأنشطة المهاجرين والزائرين العرب والمسلمين لملاحظة أي إشارة تدل على وجود انتماءات إسلامية، ومنع المشتبه فيهم من الدخول لأمریکا..."⁽⁵²⁾.

الجدال الثاني - حول مستقبل الوجود الإسلامي

في أمريكا: إدماج أم تهميش

شهدت هذه المرحلة تصاعد الجدال حول مستقبل الوجود الإسلامي في أمريكا، والذي تركزت في اتجاهين أساسيين: حول أهمية دمج الوجود الإسلامي داخل المجتمع، أم الإصرار على تهميش دوره بدعوى خطورته.

الاتجاه الأول - ينادى أنصار هذا الاتجاه بإمكانية

استيعاب الوجود الإسلامي داخل المجتمع الأمريكي؛ حيث إن الإسلام يقوم على مبادئ السلام والتسامح، وهو ما يتسق مع المبادئ التي تقوم عليها أمريكا؛ فالإسلام وفقاً

وأخيراً يؤكد الكاتبان دوبرا راميرز، وجاك ليفين أن التمييز الذي يحدث ضد العرب والمسلمين يمثل "اختياراً حرجاً"⁽⁴⁶⁾ للديمقراطية الأمريكية القائمة على التعددية العرقية والدينية.

ويجدر بنا الإشارة إلى ملاحظة هامة، وهي أن الدفاع عن الحقوق المدنية لم يقتصر فقط على مستوى مقالات الرأي الأمريكية، بل لعب اتحاد الحقوق المدنية الأمريكية - امتداداً للمرحلتين السابقتين - دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق المسلمين الأمريكيين في مواجهة الإجراءات الأمنية التعسفية؛ حيث قام الاتحاد في هذه المرحلة بإنشاء خط تليفوني، وذلك بالتنسيق مع منظمة كير فرع فلوريدا في 9-12-2001؛ بهدف تقديم استشارات قانونية مجانية للمسلمين، الذين تم استدعاؤهم في إطار حملة الاستجواب، كما وزّع الاتحاد كتيبات باللغة الإنجليزية والعربية؛ من أجل توعية الأمريكان بحقوقهم في حالة إذا تم إيقافهم أو استجوابهم من جانب مكتب التحقيقات الفيدرالية، بالإضافة إلى مشاركة الاتحاد مع عدة منظمات أمريكية، برفع دعوى أمام المحكمة الفيدرالية بواشنطن، وذلك في 5-12-2001 بهدف التوصل إلى معلومات حول المحتجزين⁽⁴⁷⁾.

ويلاحظ أيضاً، أن الاعتراض على الإجراءات الأمنية التمييزية ضد المسلمين، وانتهاك حقوقهم المدنية، لم يقتصر على المستويات غير الرسمية فقط، وإنما امتدت إلى المستويات الرسمية؛ حيث شهدت هذه المرحلة رفض عدد من أعضاء السلطات الأمنية المحلية التعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالية في إطار حملة الاستجواب واسعة النطاق؛ لما تتسم به هذه الحملة من طابع تمييزي؛ الأمر الذي يجعل مشاركتهم مفقدة لمصداقيتهم أمام المواطنين كحماة للحقوق المدنية، وقد أكد على ذلك الكاتب الأمريكي فوكس بترفيلد بقوله: "الشرطة الأمريكية في أنحاء الولايات منقسمة بين ضرورة مساندة حملة الاستجواب من

ولمواجهة التحديات السابقة أدركت منظمة كير أهمية استغلال هذا الانقسام داخل المجتمع الأمريكي، وتبني استراتيجية جديدة تقوم على التوحيد والمبادرة⁽⁵⁹⁾؛ فأمام حملة الاستجواب واسعة النطاق أصدرت منظمة كير بياناً في 13-11-2001 تعرب فيه عن: "قلقها من خطة وزارة العدل الأمريكية لإجراء تحقيقات مع 5000 مهاجر عربي مسلم؛ وذلك لما يعكسه هذا الإجراء من انطباع يوحي بوجود تمييز ديني وعنصري".

أكد على ذلك نهاد عوض في تصريح له في 13-11-2001 بقوله: "حملة التحقيقات تعكس انطباعاً بأنها تتم بشكل تمييزي... نحن نطالب تنفيذ هذه الحملة في إطار القانون، واحترام الحقوق المدنية...".

أما بخصوص قرار تجريد أرصدة منظمات الإغاثة الإسلامية؛ أصدرت منظمة كير فور إعلان القرار، وبالتعاون مع بعض المنظمات الإسلامية الأخرى داخل أمريكا بياناً مشتركاً، وذلك في 4-12-2001 يستنكرون فيه هذا القرار، ويطالبون بضرورة التراجع عنه، وقد نص البيان على ما يلي:

- 1- أن المسلمين الأمريكيين يدعمون الجهود التي يبذلها الرئيس الأمريكي جورج بوش لقطع تدفق موارد الإرهاب، والمطالبة بحل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط، إلا أن تلك الأهداف لن تتحقق من خلال منع وصول الطعام إلى أفواه الأطفال الفلسطينيين.
- 2- هذا القرار بمثابة دعم لحملة تشويه الإسلام، وهي حملة ذات دوافع سياسية، تقودها جماعات تؤيد السياسات الإسرائيلية الوحشية.
- 3- إن الزكاة في الإسلام ركن أساسي وواجب على كل مسلم، والمنظمات الإغاثة دور هام في مساعدة المسلمين بأمريكا على أداء واجبهم الديني.
- 4- بناء على ما سبق، فإن موارد تلك المنظمات ليست ملكهم، وإنما ملك الأمة الإسلامية برمتها.

لـ انثوني سوليفان: "جزء هام من الغرب... فأحداث سبتمبر هي في الحقيقة هجمات على الإسلام..."⁽⁵³⁾. وتأييده في ذلك الكاتبة الأمريكية كارين أرمسترونج:

"للأسف فهجمات سبتمبر دعمت رؤية أن الإسلام دين غير عادل، ولكن الحقيقة غير ذلك؛ فالإسلام لا يدعم العنف، الحروب الدينية أو الإرهاب وإنما ينادى -مثل كافة الأديان- بالحب والعدالة"⁽⁵⁴⁾. وتستطرد الكاتبة في قولها بالتحذير من اعتبار كافة المسلمين متطرفين: "جزء صغير من العالم الإسلامي يضم مسلمين متطرفين، وجزء صغير من هؤلاء هم الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية... فالأغلبية العظمى من المسلمين ينددون بأحداث سبتمبر باعتبارها تسمى لعقيدتهم..."⁽⁵⁵⁾.

الاتجاه الثاني - يطالب أنصاره بضرورة تهميش الوجود الإسلامي لما يمثله من خطورة كامنة داخل المجتمع الأمريكي، ويستدل الكاتب الأمريكي بول روبرت بالتاريخ ليدعم رؤيته بأن: "الإسلام كحضارة لا يمكن استيعابها داخل الحضارات الأخرى... ولهذا فإن أي محاولة لاستيعاب المسلمين داخل المجتمع الأمريكي خطر..."⁽⁵⁶⁾. فالمسلمون كما يدعى دانييل بيبس "هدفهم خلق دولة إسلامية داخل أمريكا؛ ومن ثم يجب استخدام كافة وسائل الضغط السياسية، والاجتماعية للحيلولة دون اكتساب الإسلام وضعاً خاصاً داخل المجتمع"⁽⁵⁷⁾.

وقد حاولت بالفعل بعض الجماعات اليهودية، اتباع سلوك يهدف إلى تهميش الوجود الإسلامي في المجتمع، ومن ذلك اعتراضها على مشاركة القيادات الإسلامية في ساحات الحوار العامة، ومن أمثلة ذلك⁽⁵⁸⁾:

محاولة جماعة اللجنة اليهودية في 18-11-2001 منع غازي حاخان- أحد قيادات منظمة كير فرع نيويورك- من إلقاء كلمته أمام منتدى ثقافي حول الإسلام، كما اعترضت الجماعة اليهودية **Anti Defamation League** في 11-12-2001 على حق هلال عمارة- مدير منظمة كير فرع شمال كاليفورنيا في الإدلاء بشهادته أمام لجنة قضائية تنظر في إحدى جرائم الكراهية.

5- ضرورة تراجع بوش عن هذا القرار التعسفي، والذي له مردود سلبي على مصداقية الحكومة الأمريكية لدى المسلمين، سواء بالداخل أو الخارج.

6- إن مثل هذا القرار يعطى انطباعاً بأن الحرب ليست ضد الإرهاب، وإنما ضد الإسلام، وقد رصدت الكاتبة الأمريكية لورى جودستين الغضب الذي اجتاحت الجماعة المسلمة في أمريكا نتيجة هذا القرار⁽⁶⁰⁾، كما صعدت منظمة كير من ضغوطها على السلطات الأمنية للإدلاء بمزيد من المعلومات عن المحتجزين⁽⁶¹⁾؛ فقد تحالفت كير مع عدد من منظمات الحقوق المدنية، وعلى رأسها اتحاد الحقوق المدنية الأمريكية في رفع دعوى أمام المحكمة الفيدرالية في واشنطن، وذلك كما سبق الإشارة إليه، ذلك بالإضافة إلى إرسالها خطاباً للكونجرس الأمريكي تطالب فيه بالوقوف ضد تمرير قانون جديد يسمح بترحيل المحتجزين، بناء على أدلة سرية، وذلك في 3-12-2001. ونتيجة لهذه الضغوط أفصح جون أشكروفت في 16-12-2001، عن أعداد المحتجزين، والذين بلغوا 563 محتجزاً، كما وجه الاتهام إلى 110 أشخاص.

أما في مواجهة حملة تشويه الإسلام؛ فقد أصدرت منظمة كير بياناً في 8-11-2001 تحذر المجتمع الأمريكي من أن المسلمين بالداخل يتعرضون لحملة شرسة غرضها تشويه الإسلام، وذلك من جانب بعض الجماعات اليهودية التي تشعر بالرهبة من التزايد المطرد في الاهتمام بالإسلام، وتضامن الشعب الأمريكي مع المسلمين، وتهدف الحملة إلى تهميش الوجود الإسلامي داخل أمريكا، وذلك من خلال نشر معلومات مضللة عن المسلمين والقيادات الإسلامية، وقد أكد على ذلك عمر أحمد في تصريح له في 12-12-2001: "منذ الهجمات الإرهابية، وقد أطلقت حملة ضد الإسلام من جانب بعض الجماعات التي تدعم إسرائيل؛ بسبب تخوفهم من تنامي الوجود الإسلامي في أمريكا، وذلك

بهدف تهميشنا، فمن أجل حماية أمن مجتمعنا يجب وقف هذه الحملة..."

وناشدت منظمة كير وسائل الإعلام، وأعضاء النخب الرسمية عدم الانجراف وراء تيار الحملة، وذلك ما دعا إليه نهاد عوض في تصريح له في 12-12-2001: "نحن نطالب الرئيس بوش بالتنديد بهذا المخطط... ونطالب السلطات الأمنية بمزيد من الحماية..."

ولم تقف منظمة كير عند مستوى التصريح فقط، وإنما لعبت قيادتها دوراً هاماً في التصدي لهذه الحملة، والرد عليها عبر وسائل الإعلام. ومثالاً على ذلك رد إرسال افتتاح على مقالة الكاتبة الأمريكية دايانا وست، والتي ترى أن تضامن المسلمين الأمريكيين مع المجتمع الأمريكي بعد أحداث سبتمبر كان ضعيفاً للغاية⁽⁶²⁾. جاء رده في مقال له نشر في واشنطن تايمز في 29-10-2001 أعرب من خلاله عن اعتراضه على هذا الادعاء؛ حيث يرى أن الكاتبة تهدف من وراء ذلك إلى "تهميش المسلمين"⁽⁶³⁾، وقد حرص افتتاح على الاستدلال بالعديد من الأمثلة التي تؤكد تضامن المسلمين الأمريكيين مع المجتمع الأمريكي في مواجهة الأحداث، ويتساءل افتتاح في مقاله: "لماذا عندما يرتكب إنسان جريمة فلا يتم إدانة دينه؟ ولكن عندما يرتكب مسلم جريمة، فالإسلام يصبح عدواً؟؟؟".

وفي ضمن استراتيجيتها الجديدة، أدركت كير⁽⁶⁴⁾ أنه: "حان الوقت للتأكيد على حقوقنا القانونية والمدنية الكاملة في المجتمع الأمريكي... نحن نرفض أن يتم معاملتنا كمواطنين من الدرجة الثانية..."

ورأت كير أن هذا يتطلب دوراً جديداً وهاماً للمسلمين داخل المجتمع الأمريكي، ودفعهم للاعتراف بأهمية الوجود الإسلامي ودوره الجديد⁽⁶⁵⁾: "للمسلم الأمريكي دور هام كهزمة الوصل لفهم العالم الإسلامي... وهو الدور الذي أكد عليه عمر أحمد في تصريح له في 29-11-2001: "يلعب المسلمون الأمريكيون دوراً هاماً في

الحرب ضد الإرهاب، وذلك من خلال دورهم كهمزة وصل للعالم الإسلامي".

وأصرت منظمة كير- في هذه المرحلة- على أن يعترف المجتمع الأمريكي بالوجود الإسلامي، ودوره الهام في المجتمع. ومن أهم ما قامت به على هذا الصعيد؛ الضغط على وسائل الإعلام الأمريكي للاعتراف بالأعياد الإسلامية؛ وذلك من خلال بث التهاني للمسلمين الأمريكيين بمناسبة رمضان، وقد تقدمت منظمة كير بمطلب رسمي للمحطات التلفزيونية الأمريكية في 6-11-2001؛ من أجل بث تهانيم للمسلمين الأمريكيين بهذه المناسبة، كما ناشدت كير المسلمين في كافة أنحاء الولايات بمتابعة هذا المطلب، والضغط على المحطات التلفزيونية المحلية لتنفيذه، وبالفعل استجابت العديد من المحطات التلفزيونية لهذه الضغوط، وقامت ببث تهانيمها على قنواتها بمناسبة شهر رمضان.

ولم تقف إنجازات كير عند المستويات غير الرسمية فقط، وإنما امتدت للمستويات الرسمية؛ حيث حرص كل من الرئيس الأمريكي بوش، وكولين باول - وزير الخارجية- على إقامة حفل إفطار رمضاني دُعي إليها العديد من القيادات الإسلامية بأمريكا⁽⁶⁶⁾.

وصرح بوش أثناء حفلته في 19-11-2001 بأن: "الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أفضل بسبب الوجود الإسلامي بها.."، كما أكد على ذلك كولين باول أثناء حفلته في 29-11-2001 بقوله: "ما زال هناك جهل، وسوء فهم حول الإسلام، ومن ثم على المسلمين لعب دور هام لتوعية الآخرين بمعتقداتهم...". وإضافة إلى ذلك أصدر بوب تافت - محافظ ولاية أوهايو- برقية تهنئة للمسلمين في 7-11-2001 بمناسبة حلول شهر رمضان، كما لعبت منظمة كير دوراً بارزاً في الضغط على مكاتب البريد الأمريكية؛ من أجل إعادة إصدار الطابع البريدي الخاص بمناسبة عيد الفطر المبارك، كذلك حثت المسلمين الأمريكيين على ضرورة المشاركة بشراء الطابع؛ لترويجيه،

والضغط على مكاتب البريد المحلية لتوفيره، وقد أشادت الكاتبة الأمريكية أنستازيا هندريكس بالدور البارز الذي لعبته الجماعة المسلمة في أمريكا، من أجل رفع معدل بيع الطابع، مستخدمين في ذلك كافة الوسائل المتاحة، ومنها: "حرص الأئمة في المساجد على حث المسلمين على شراء الطابع، كما ناشدت المنظمات الإسلامية المسلمين الأمريكيين عبر الإنترنت على شراء الطابع"⁽⁶⁷⁾.

وتأكيداً على ضرورة اعتراف السلطات الرسمية بأن المسلم الأمريكي هو مواطن أمريكي له نفس الحقوق والحريات، أصدرت منظمة كير بياناً في 15-12-2001⁽⁶⁸⁾ تناشد من خلاله المسلمين عبر الولايات المتحدة بضرورة الاتصال بجون أشكروفت؛ لمطالبته بـ "السماح للمنظمات الإسلامية التي تم تجميد أرصدها للممثل أمام المحكمة، وإعطاء مزيد من المعلومات عن المحتجزين، وإنهاء التمييز.." ويجدر بنا القول بأن هذا البيان جاء مختلفاً عن المرحلتين السابقتين؛ حيث إنه لم يحمل في طياته لهجة دفاعية، وإنما أصبح خطاباً محدد المطالب.

وقد استطاعت كير عبر هذه المرحلة أن تحقق عدداً من الانتصارات -كما سبق توضيحه- ولكن إنجازها الحقيقي جاء في حصادها لنتائج الجهد الذي بذلته من أجل تفعيل دور المسلمين داخل المجتمع؛ حيث تنامي وعي المسلمين الأمريكيين بأهمية توحيدهم وتواجههم على الساحة الأمريكية، واتخاذهم زمام المبادرة؛ لنقلهم من مجرد أقلية مهمشة، إلى أقلية فعالة قادرة على تنظيم نفسها للضغط والتأثير على القضايا التي تمسها، وهو الأمر الذي عملت كير جاهدة في المرحلتين السابقتين على تحقيقه؛ فقد اتخذ العديد من المسلمين الأمريكيين زمام المبادرة للتوحد داخل المؤسسات التعليمية، أو أماكن العمل التي ينتمون إليها؛ من أجل تكوين جبهة ضغط للدفاع عن القضايا التي تمسهم، وتنمية الوعي بالإسلام.

وعلقت الكاتبة الأمريكية جين لاميمان على هذه الظاهرة في مقال لها في 8-11-2001 بقولها إن:

الهوامش

1. يبلغ تعداد المسلمين في أمريكا ما يقرب من سبعة ملايين مسلم، والأعداد في تزايد مستمر؛ حيث يعد الإسلام من أسرع الديانات انتشاراً داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتتعدد مصادر هذا الوجود المسلم ما بين الأمريكيين المسلمين من أصل أفريقي، والمهاجرين المسلمين من أرجاء العالم الإسلامي العربي، وغير العربي.

2. يعتبر مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية "كير" أحد أكبر وأهم المنظمات الإسلامية في أمريكا، والذي تكون في 1994، ويتخصص المجلس في الدفاع عن الحقوق المدنية للمسلمين الأمريكيين، وتوعية الرأي العام الأمريكي حول الإسلام والمسلمين، وتشجيع مشاركة المسلمين في الحياة السياسية الأمريكية، ويقوم المجلس بإعداد البحوث والدراسات العلمية عن المسلمين في أمريكا. انظر موقعه على شبكة المعلومات الدولية

<http://www.cair-net.org>

3. Minnesota not immune to backlash against Muslims, Associated Press, 26-9-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كير من خلال

صفحتها الإلكترونية وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

4. انظر إلى تقرير كير حول الاعتداءات على صفحتها الإلكترونية.

5. Ann Coulter, "Future Widows of America", [http:// www. townhall.com/columnist/anncoulter](http://www.townhall.com/columnist/anncoulter), 26-9-2001.

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

6. Mona Charen, "Religious War", <http://www.townhall.com/columnist/monacharen>, 21-9-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

7. Patricia Anstett, "Fired or Furloughed", [Detroit Free Press](http://www.detroitfree.com), 28-9-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

8. Somini Sengupta, "A nation challenged: Muslim Americans torn between Silence and

"المسلمين في الجامعات الأمريكية يعملون الآن من أجل خلق مجتمع إسلامي صغير داخل تلك المؤسسات التعليمية...؛ فأحداث سبتمبر دفعتهم إلى التوحد والمشاركة، سواء داخل مؤسساتهم أو في المجتمع بصفة عامة...⁽⁶⁹⁾". كما أكدت هذه المقالة على تبيي المسلمين دوراً هاماً وجديداً داخل المجتمع الأمريكي؛ كهمزة الوصل بين الإسلام والمجتمع الأمريكي: "التحديات الجديدة التي أفرزتها ضرورة الرد على التساؤلات حول الإسلام، وتصحيح المفاهيم الخاطئة بالإضافة إلى الانفجار المفاجئ في الاهتمام بالإسلام أعطي المسلمين الإحساس بوجود هدف جديد يجب السعي لتحقيقه..."⁽⁷⁰⁾.

ولهذا أقامت منظمة كير برامج تدريبية عبر فروعها المختلفة، بداية بفرع ولاية ميشيغان، وذلك في 1-12-2001. وذلك بهدف: "تدريب الكوادر الجديدة على كيفية إمداد المجتمع بمعلومات عن الإسلام..."⁽⁷¹⁾.

وبالفعل أثمرت جهود الجماعة المسلمة في هذه المرحلة تحقيق بعض الإنجازات الهامة في إطار الاعتراف بالوجود الإسلامي في أمريكا، ومن أمثلة ذلك: الحصول على موافقة لتخصيص مكان للصلاة في العديد من المدارس الأمريكية؛ ليؤدي الطلاب المسلمين شعائر دينهم، ممارسة الضغوط لمساعدة عدد من الموظفين المسلمين على استعادة وظائفهم التي فقدوها في إطار موجة الاضطهاد التي تعرضوا لها بعد 9/11.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة لا تغطي إلا حيزاً محدوداً من أنشطة المنظمات المسلمة في أمريكا، ألا وهو الحيز الخاص بكير، ومع ذلك فإن قراءتها تقدم بعض الإجابات -في حدود مصداقية النموذج المعتمد عليه كمصدر للمعلومات- عن الجدل حول: هل أضحى مسلمو أمريكا بدورهم ضحية للحرب التي تقودها الإدارة الأمريكية ضد الإرهاب؟ أم أن الفرص التي تكمن في عواقب وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر ما زالت كبيرة، وتقدم الكثير من الآفاق أمام مستقبل الوجود المسلم في الولايات المتحدة الأمريكية وفعاليتها؟

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org>، وذلك من أجل رصدها، والرد عليها.

22. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة.

23. Robert Mally, Faith and Terror, Washington Post, 11-10-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

24. Karen Armstrong, The true peaceful face of Islam, Time Magazine, 1-10-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org>، وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

25. Graham Fuller, Muslims abhor the double standard, LA Times, 5-10-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

26. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة.

27. Gregory Kane, Islam as American as other religions, Miami Herald, 10-10-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

28. Louis Romano and David Fallis, Questions swirl around men held in probe, Washington Post, 15-10-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

29. David Harris, Profiling by fear, Wall Street Journal , 11-10-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

30. Don Von Natta, Arrests have yielded little so far, NewYork Times, 21-10-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

31. Micheal Skube, Either you're a believer or an infidel, Washington Post, 21-10-2001

open discussion", New York Times, 19-9-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها

9. Unveiling Ignorance: In Solidarity with American Muslims, The University of Michigan School of Social work and Nursing, 26-9-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org>، وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

10. انظر: التصريح السابق المنشور على موقع كبير الإلكتروني في اليوم المناظر.

11. انظر: موقع كبير في اليوم المناظر.

12. انظر: موقع كبير في اليوم المناظر.

13. انظر التصريحات السابقة على موقع كبير الإلكتروني.

14. انظر التصريحات السابقة المنشورة على موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة.

15. ACLU Statement on anti-terrorism act of 2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

16. Eric Lichtblau, 352 held, 400 sought in dragnet, Ashcroft says , Los Angeles Times , 25-9-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

17. Riad Abdel Karim, Questioned by the FBI, Miami Herald, 26-9-2001

- هذه مقالة أحوالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> من أجل رصدها، والرد عليها

18. انظر التصريحات السابقة على موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة.

19. انظر التصريحات السابقة على موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة.

20. Riad Abdel Karim- op-cit .

21. Caryn James, Islam and its adherent ride the publicity wave, New York Times, 6-10-2001.

43. Deborah Ramirez and Jack Levin, Profiling terrorist not the answer, Boston Herald, 7-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

44. A travesty of justice, NY Times, 16-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

45. Robert Scheer, It is crazy to curtail due process rule, LA Times, 4-12-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

46. Deborah Ramirez and Jack Levin, Profiling Terrorist not the answer, Boston Herald, 7-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

47. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور هذه البيانات.

48. Fox Butterfield, Police are split on questioning of Middleeast men, NY Times, 22-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

49. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور التصريحات.

50. Thomas, Kindness Offensive, Washington Times, 21-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية، وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

51. Interview with congressman Robert Mcinnic, www.cnn.com, 31-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

52. Interview with Daniel Pipes, www.saloony.com

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

53. Interview with Anthony Sullivan, www.insightmg.com, 5-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

32. Cal Thomas, Skeptical of the peaceful label, Washington Times, 24-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

33. Robert Dreher, Islam according to Oprah, New York Post, 8-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

34. Daniel Pipes, Interview in Philadelphia Daily News, 8-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

35. Mona Charen, Survival Instinct Vs Political Correctness, Washington Times, 18-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

36. انظر: موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور هذه التصريحات.

37. Arsalan Iftikhar, Understanding Islam, The Washington Post, 25-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

38. Micheal Skube, op-cit

39. انظر: موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة.

40. انظر: البيانات المعنية على موقف كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور هذه البيانات.

41. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور هذه التصريحات.

42. Solomon Moore, Religion; Fiery Words, Disputed Meanings, The LA Times, 3-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير عبر صفحتها الإلكترونية <http://www.cair-net.org> وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية، وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

68. انظر: موقع كير الإلكتروني في التاريخ المناظر.

69. Jane Lampman, In the limelight Muslim students embrace proactive role, Christian Science Monitor, 8-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية، وذلك من أجل رصدها، والرد عليها.

70. Jane Lampman, ibid

71. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور التصريحات.

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية، وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

54. Karen Armstrong, Understanding Islam, Newsweek, 29-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية، وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

55. Karen Armstrong, ibid

56. Paul Robert, multiculturalism nascent stress point, Washington Times, 16-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية، وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

57. Daniel Pipes , www.salon.com, 9-11-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

58. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور التصريحات.

59. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور التصريحات.

60. Laurie Goodstein, Groups protest Bush's freezing of foundations assets, NY Times, 5-12-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

61. انظر موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور التصريحات.

62. Diana west, Islam is in the dark ages, The Washington Times, 26-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

63. Arsalan Iftikhar, Don't generalize about Muslim response to attacks, The Washington times, 29-10-2001

هذه مقالة أحالت إليها منظمة كبير من خلال صفحتها الإلكترونية وذلك من أجل رصدها والرد عليها.

64. تصريحات كبير بتاريخ 15-12-2001، انظر: موقعها الإلكتروني.

65. انظر: موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور التصريحات.

66. انظر: موقع كبير الإلكتروني في الأيام المناظرة لتواريخ صدور التصريحات.

67. Anastasia Hendrix, Muslims try to boost sales of stamp with Arabic greeting, San Francisco Chronicle, 30-11-2001

الدائرة الأوروبية: الانعكاسات على الأمة بين السياسات الجماعية والسياسات القومية أولاً- السياسات الجماعية

مقدمة:

"صدام الحضارات هو الخطر الأكثر تهديداً للسلام العالمي في الحقبة الناشئة."

صامويل هانتنجتون

لم يكن أحد يدري أن مقولة هانتنجتون هذه التي أطلقها في عام ١٩٩٣، والتي أثارت في وقتها جدلاً استمر قرابة الثلاث سنوات، ستعود مرة أخرى اليوم وبعد مرور ثماني سنوات لتحتل الصدارة في التحليلات الدولية وفي التساؤل حول مدى صحتها، أم أنها كانت النبوءة المحققة لذاتها

self-fulfilling prophecy؟

وكان هانتنجتون قد وصف السياسة الكونية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وأوضح أن المجتمعات الثقافية ستحل محل تكتلات الحرب الباردة، وأن خطوط التقسيم بين الحضارات سوف تصبح هي ذاتها خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية. واهتم هانتنجتون بتوضيح أهمية النموذج الحضاري للقارة الأوروبية -على وجه الخصوص- وكيف أنه يقدم الإجابة عن السؤال الذي طالما طرحه الأوروبيون: أين تنتهي أوروبا؟ فهو يقول ببساطة: إن أوروبا تنتهي حيث تنتهي المسيحية الغربية ويبدأ الإسلام والأرثوذكسية^(١).

ومن ثم، وطبقاً لمقولة هانتنجتون- فإن الخط الفاصل بين أوروبا والإسلام هو من خطوط الصراع الرئيسية في السياسة العالمية.

والحقيقة أن هناك ضرباً فريداً من التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ضرب له بعد إسلامي؛ فقد شهدت أوروبا عدة أزمات تم من خلالها اختبار أمن أوروبا وقدرتها

على القيادة وأداء دور عالمي فاعل ومستقل. بدأ ذلك بأزمة الخليج، ثم البوسنة مروراً بكوسوفا، والمحنة الأخيرة- إلى الآن- أحداث ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، والتي بدأت أولى حلقاتها في أفغانستان. وكانت أوروبا، قد ظهرت في الأزمات السابقة في صورة الممول المادي، والذي هو دائماً في حاجة إلى حماية طرف ذي نفوذ سياسي وعسكري، وهذا الطرف ليس من داخل أوروبا بل من خارجها يظهر وقت الأزمات الأوروبية لإيجاد حل لها وليعيد لأوروبا أمنها.

وقد كان العامل الإسلامي دوماً أحد عوامل الصراعات التي شهدتها أو اهتمت بها أوروبا وذات الدلالة بالنسبة لمصالحها وأمنها؛ فقد أطلقت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي قوى زعزعة استقرار القوميات والاحتكاكات العرقية، سواء داخل أوروبا أو على أطرافها، وكان الإسلام في مكان القلب بالنسبة لبعض هذه الصراعات المعاصرة الأشد خطراً، والتي لها هذه الطبيعة؛ ابتداءً من البلقان وحتى القوقاز وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية.

والواقع أن قرب أوروبا الجغرافي من العالم الإسلامي قد جعل التطورات في أحد الجانبين لها آثارها وانعكاساتها على الطرف الآخر؛ فعلى سبيل المثال أدت حركة التكامل الاقتصادي الأوروبي، ومحاولات بناء سياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة إلى استنفار الجهود من أجل تكامل إقليمي مماثل عبر العالم الإسلامي، وإن تعثر تحقيقه حتى الآن. كما أن حالة عدم الاستقرار في العالم الإسلامي تمثل أحد محاور الاهتمام والقلق الأمني الأوروبي. هذا القلق له ثلاثة أبعاد: أولها- الخوف من امتداد حالة عدم الاستقرار هذه إلى الدول الواقعة على حدود أوراسيا، وما قد يترتب عليه ذلك

الواقع أن هاتين النقطتين تضمان عدداً من الإشكاليات، والتي تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عليها وتمثل في:

- ١- هل يمكن اعتبار الهجمات على الولايات المتحدة بداية حلقة في صراع الحضارات؟ تمثل الحضارة الإسلامية أحد أطرافه، وتمثل الحضارة الغربية الطرف الثاني؟ أم أن الهجمات هي مجرد صراع تقليدي تم توظيف البعد الحضاري فيه كأحد وسائل إدارة الصراعات؟
- ٢- ما التصور الأوروبي للعلاقة بين أمن أوروبا وأمن المنطقة جنوبها؟، وما هو التقدير الأوروبي لكيفية الاقتراب من الأزمة؟

٣- كيف ظهر البعد الثقافي الحضاري في الخطاب الرسمي الأوروبي؟، وعلام يدل ذلك؟

٤- هل ستدفع الهجمات إلى المزيد من التنسيق الأمريكي الأوروبي على النحو الذي يدعم من خطوط التقسيم الجديدة للعالم إلى عالم الشمال وعالم الجنوب؟

٥- هل ستدفع الأزمة بعملية التعاون الأوروبي- الأوروبي خطوة نحو الأمام أم لا؟

٦- ما هي الرؤية الأوروبية عن انعكاسات الأزمة على الصراع العربي. الإسرائيلي؟، وكذلك عن دلالتها بالنسبة للآثار على العالم الإسلامي وعلاقته بالغرب؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة تم رصد الخطاب الأوروبي الرسمي في التعامل مع الأزمة، وذلك من خلال المراحل المختلفة، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

المرحلة الأولى- مرحلة رد الفعل على الهجمات والتي تمتد من ١١ إلى ٢٠ سبتمبر.

المرحلة الثانية- مرحلة بناء التحالف والتي استغرقت الفترة من ٢٠ سبتمبر حتى ٧ أكتوبر.

المرحلة الثالثة- مرحلة الحرب على أفغانستان والتي تمتد من ٧ أكتوبر حتى ٥ ديسمبر.

من احتمال حدوث صراعات إقليمية تقوم على أسس دينية نتيجة لتدفقات اللاجئين. ثانيها- قدرة هذه الاضطرابات على التأثير في أمن العالم بأكمله من خلال انتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال نشوب صراعات بشأن إمدادات الطاقة؛ مما قد يؤثر على الاقتصاد العالمي. أما البعد الثالث- فهو المتعلق بالقلق الأوروبي من الصراع المتوطن في المنطقة المفتقرة لمؤسسات سياسية ذات فعالية، وإهمال حقوق الإنسان في الجنوب، علاوة على الضغوط المحتملة لدفع الغرب بشكل عام وأوروبا بشكل خاص إلى التدخل لأغراض إنسانية أو لأغراض حفظ السلام^(٢).

وتلعب الجغرافيا دوراً مهماً في بلورة العلاقات والمدركات الأمنية؛ ففي مقابل حالة عدم الاستقرار في الجنوب والعالم الإسلامي يحتل البحر المتوسط أهمية خاصة في الرؤية الأمنية لأوروبا، على اعتبار أن دوله تمثل حواجز استراتيجية تحمي أوروبا. كما تلعب هذه الرؤية دوراً هاماً في التطور الجغرافي للاتحاد الأوروبي ذاته، وفي تطور مؤسساته الأمنية. وهذا قد يفسر سر عزوف أعضاء الاتحاد الأوروبي عن تأييد منح تركيا عضوية الاتحاد؛ لأن هذه العضوية تعني ببساطة أن تصل الحدود الأوروبية إلى كل من سوريا وإيران والعراق، وهو الأمر الذي يعني وجود خطر على الأمن الأوروبي في حالة حدوث اضطراب في الشرق الأوسط، ومن ثم يفضل الأعضاء النظر إلى تركيا باعتبارها حاجزاً؛ فهي جزء من المنظومة الأوروبية، ولكنها ليست أوروبية بالكامل^(٣).

في ضوء هذه الخلفية يمكن القول إن التداعيات الناتجة عن أحداث ١١ سبتمبر تثير نقطتين أساسيتين:

• هل تدفع الأحداث وما تثيرها من قضايا إلى أن يصبح الإسلام في الرؤية الأوروبية أحد مصادر التهديد للأمن الأوروبي؟

• هل تعلمت أوروبا الدرس من خبراتها السابقة في البوسنة وكوسوفا، وباءت قادرة على القيام بدور مستقل وفعال؟

ولذلك، وعلى الصعيد الجماعي فلقد تم اختيار دراسة مواقف كل من:

الاتحاد الأوروبي: لكونه ممثلاً للتعاون الأوروبي - الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بصياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وعلاقة ذلك بالارتباط أو الاستقلال عن الولايات المتحدة. وكما سبق التوضيح تبارت الآراء بعد انتهاء الحرب الباردة حول طبيعة النظام الدولي القادم في ظل التحولات الكبرى التي حدثت في بنية النظام ممثلة في اختيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي، وهو الأمر الذي فرض العديد من التحديات الجوهرية ذات الصلة المباشرة بتطور التكامل الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وذلك في ظل الاختلاف في إدراك التهديدات الجديدة، والتي أصبحت بشكل متزايد ذات طبيعة اجتماعية-إثنية. وهو الأمر الذي انعكس على موقف الطرف الأوروبي من عملية بنائه لسياسة خارجية وأمنية مشتركة، خاصة بعد حرب كوسوفا، والتي تجلّى للأوروبيين فيها أنه بدون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ستظل الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على العمل وقت الأزمات^(٥).

الناتو: والذي يمثل الدعامة الأساسية للأمن في أوروبا؛ فبالرغم من أن انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر السوفيتي عن أوروبا الغربية كان مدعاة لإثارة التساؤلات حول مستقبل الناتو وجدواه، بعد تغير الظروف السياسية والأمنية، إلا أن الحلفاء فضلوا بقاء الحلف، وسعوا إلى التكيف مع تغيرات البيئة الأمنية بعد انتهاء الحرب الباردة. الأمر الذي أدى إلى تغيير مضمون التحالف من كونه أداة للدفاع الجماعي، إلى منظمة توفر الحماية من تهديدات غير محددة تأتي بالأساس من محورين: المحور الشرقي حيث تتواجد قوات مسلحة روسية ومخزون من أسلحة التدمير الشامل، والخوف من الفراغ الأمني في وسط أوروبا وشرقها، والمحور الثاني هو المحور الجنوبي الذي يبدأ من شمال إفريقيا والبحر المتوسط، إلى الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا، والذي

المرحلة الرابعة- مرحلة ما بعد الحرب من ٥- ١٨ ديسمبر حتى تولي الحكومة الانتقالية للسلطة في أفغانستان.

وقد تم التركيز في هذا الصدد على نوعين من المواقف الأوروبية: **مواقف جماعية ومواقف قومية فردية؛** أي جرى التمييز بين مستوى السياسات الجماعية الأوروبية والسياسات القومية الأوروبية؛ حيث تؤكد العديد من الدراسات على أن قضية السيادة الوطنية هي أهم العقبات أمام بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي؛ نظراً لإصرار كل دولة على حماية سيادتها القومية، وهو الأمر الذي يسبب وجود العديد من التوجهات داخل مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأوروبية. هذا الأمر يتضح أكثر على المستوى الثقافي؛ حيث يتنازع القارة اتجاهان: الأول- يدعو إلى استمرار الهوية القومية لكل دولة أوروبية على حدة؛ ومن ثم يدعو إلى التمهّل في خطوات الوحدة، وتمثل بريطانيا هذا الاتجاه، والثاني يدعو إلى إقامة هوية أوروبية مشتركة ترسخ من عملية الاندماج، ومن ثم ينادي بالإسراع في تطبيق خطوات الوحدة، تقود هذا الاتجاه كل من فرنسا وألمانيا^(٤).

وقد برز التباين على مستوى السياسة الخارجية للدول الأعضاء تجاه أكثر من قضية من قبل، أبرزها الأزمة البوغسلافية بتوابعها في البوسنة وكوسوفا، والتي أظهرت مدى عجز الاتحاد الأوروبي عن حل النزاعات الأوروبية بدون الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي.

ومن ثم، فإن دراسة الموقف الأوروبي على المستويين الجماعي والقومي يملكُ أن من تحقيق هدفين: **الأول-** استكشاف الاختلافات والتشابه بين الموقفين وأسباب كل منهما، وهل هناك إمكانية لتطوير سياسة مشتركة؟ **والثاني-** استقراء مدى استفادة أوروبا من تجاربها السابقة في البوسنة وكوسوفا في التعامل مع الأزمة الراهنة.

والحقيقة أن هذه الدراسة على قدر عالٍ من الأهمية بالنسبة لأمة الإسلام؛ من حيث معرفة مدى وجود سياسة أوروبية مشتركة للتعامل معها في ضوء الاعتبارات السابق توضيحها.

أما فرنسا فقد أضحت الأحداث وتداعياتها فرصة لاختبار جديد لمدى استمرار تمسكها، ومدى قدرتها على القيام بدور عالمي ومستقل.

وقد تم تحليل الخطاب بالاستناد إلى مجموعة من

الأسئلة:

- ◆ ما تكييف طبيعة الهجمات: أسبابها؟ مصدرها؟ مغزاها؟
 - ◆ ما الموقف من التحرك الأمريكي والتحالف الدولي ضد الإرهاب: تأييد مطلق للنهج الأمريكي أم تأييد مشروط؟
 - ◆ ما تكييف سبل معالجة القضية؟
 - ◆ ما وضع عالم الإسلام والمسلمين؟، وما الموقف من قضية الشرق الأوسط وعلاقتها بالهجمات؟
- وفيما يلي تبيان المواقف المختلفة لهذه الأطراف...

أولاً- الاتحاد الأوروبي: (٧)

في ظل الأزمة التي فجرتها هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، وما ترتب عليها من الحرب ضد الإرهاب والتي بدأت بالحرب في أفغانستان، كيف استجاب الاتحاد الأوروبي للأزمة وتداعياتها في ظل استمرار حضور دروس البوسنة وكوسوفا في الذاكرة الجماعية الأوروبية؟ الإجابة تتطلب التعرض للخطاب الأوروبي، والذي اشتمل على عدد من القضايا على النحو التالي:

أولاً- التوصيف لطبيعة الهجمات والمستول عنها:

اتضح بروز البعد الثقافي في توصيف هجمات ١١ سبتمبر، ففي مرحلة رد الفعل على الهجمات وتحديداً في ١٢ سبتمبر في بيان لرئيس المفوضية الأوروبية "رومانو برودي" عن الهجمات ضد الولايات المتحدة، قال: "إن هذه الهجمات البربرية موجهة ضد العالم الحر وقيمنا المشتركة". وفي اليوم ذاته أعلن مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه الطارئ أن هذه الهجمات لا تمس الولايات المتحدة وحدها، ولكن الإنسانية ذاتها، والقيم والحريات المشتركة. وجاء البيان الختامي للاجتماع غير العادي في ١٤ سبتمبر ليؤكد على مثل هذا الكلام، وكيف أن الهجمات

يؤثر عدم الاستقرار فيه على استقرار القارة الأوروبية. كما برزت مهام جديدة للحلف؛ من أهمها: بناء هيكل جديد للسلام في أوروبا من خلال دعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي في دول المعسكر الشرقي، وكذلك الاضطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات.

وجاءت حرب كوسوفا لاختبار الرؤية الجديدة لمهام الناتو، وسعيًا وراء وضع الرؤية الأمريكية للمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف موضع التطبيق، والذي كان يهدف بالأساس إلى استبدال مهمة الحلف من حماية أمن الدول الأعضاء إلى حماية مصالحهم؛ وهو الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأوروبية، على اعتبار أن مفهوم المصلحة هو مفهوم مطاطي، ومن ثم خشيت الدول الأوروبية من تحول الحلف إلى أداة عسكرية لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، بغض النظر عما يمكن أن يسببه ذلك من إضرار بالمصالح الأوروبية.

ولم تكن الخلافات بين الحلفاء تجاه الصراع الدائر في كوسوفا سوى انعكاس للخلاف في الرؤية تجاه العقيدة العسكرية الجديدة والدور المستقبلي للحلف^(٨).

أما على المستوى القومي الفردي فهناك مواقف كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، ولهذا الاختيار ما يبرره أيضاً:

أولاً- كل من هذه الدول لديها رؤية ودور مختلف داخل الاتحاد الأوروبي، كما سبق التوضيح.

ثانياً- بريطانيا الحليف الأساسي للولايات المتحدة في أوروبا وفي كل الحملات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة من قبل ضد دول بعينها، وحالياً في التحالف الدولي ضد الإرهاب. أما ألمانيا فهي تتطلع للعب دور أكبر على الساحة العالمية، وقد أعطت أحداث ١١ سبتمبر وما بعدها الفرصة الملائمة لتطور مثل هذا الدور.

والمبادئ التي قام عليها التنظيم الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة. وأن "مجتمعاتنا المفتوحة، الديمقراطية، المتسامحة والمتعددة الثقافات هي التي هوجمت من خلال الولايات المتحدة".

وأكدت الكلمة التي ألقاها رئيس الاتحاد على ضرورة ملاحقة الخطر الإرهابي في كل الدول، على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال الأمم المتحدة. وأعاد البيان التأكيد على تضامنه الكامل مع الولايات المتحدة، والدعم غير المتحفظ للعمل العسكري القائم تحت مسمى "الدفاع المشروع عن النفس"، وطبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقرار رقم (١٣٦٨) الصادر من مجلس الأمن.

ومن ثم، يلاحظ على الخطاب الأوروبي بروز أو إلقاء الضوء على البعد الدولي، إلى جانب البعد الأمريكي في مكافحة الإرهاب.

أما فيما يتعلق بتحديد المسئول عن الهجمات، فيلاحظ أنه بمجرد حدوث الاعتداءات لم يكن هناك تأكيد حول من المتسبب فيها، وذلك كما أعلنت رئيسة البرلمان الأوروبي في ١١ سبتمبر حينما قالت: "نحن لا نعرف من هم مرتكبو ذلك". ولكن بتطور الأحداث والالتزامات الأمريكية أصبح من المسلم به في الخطاب الأوروبي أن طالبان والقاعدة هم المسئولون عن ذلك، وذلك دون أي محاولة لتفنيد الالتزامات الأمريكية، واتضح هذا الاتجاه منذ ١٩ سبتمبر؛ حيث أكدت رئيسة البرلمان الأوروبي في لقائها مع سفراء الجامعة العربية على مسئولية نظام طالبان في تدهور صورة الإسلام كدين أمام الرأي العام الدولي. وهذا كناية عن تأييد الالتزامات الأمريكية لنظام طالبان وتنظيم القاعدة.

ثانياً- بين التضامن مع الولايات المتحدة والموقف من التحالف الدولي في ظل شرعية دولية لمكافحة الإرهاب وجذوره:

أكدت الدول الأوروبية منذ البداية على تضامنها الكامل مع الولايات المتحدة؛ ففي ١٢ سبتمبر أعلن الاتحاد الأوروبي في اجتماع مجلسه الطارئ عن التضامن الكامل مع الولايات المتحدة، وعرض كل المساعدة الممكنة في عمليات

أظهرت أن الإرهاب من أعظم التهديدات للمثل الغربية الخاصة بالديمقراطية والحرية وقيم السلام، والتي هي جوهر الاتحاد الأوروبي.

كما أوضح خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة في مقالة له في ١٣ سبتمبر في "Financial Times" أن اللجوء لمثل هذه العمليات إنما هو تعبير عن رفض قيم العالم المتحضر، وحكم القانون والديمقراطية والمجتمع المفتوح والحرية. وتكرر ذلك أيضاً على لسان رئيسة البرلمان الأوروبي "نيكول فونتين" في كلمتها في الاجتماع الطارئ أمام البرلمان الأوروبي؛ حيث رأت أن الأحداث هي اعتداء على قيم الغرب فيما يتصل بالحرية والحق في الحياة. كما أشار الرئيس البلجيكي - والذي كانت بلاده تترأس الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت - في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ٢٠ سبتمبر بعد الاجتماع الوزاري الأوروبي الأمريكي، إلى أن محاربة الإرهاب إنما هي "حماية القيم الأساسية لمجتمعاتنا الديمقراطية المفتوحة والمتعددة الثقافات".

وقد ظهرت مثل هذه القضية مرة أخرى في مرحلة الحرب على أفغانستان، ولكن مع نوع من التغيير في الخطاب؛ حيث بدأ يأخذ صبغة أكثر عالمية بدلاً من اقتصره على الجانب الغربي؛ فقد أكد رئيس الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الصحفي عقب المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي انعقد في ٦ نوفمبر على مستوى وزراء الخارجية على أن الوزراء أعلنوا شجبهم الكامل لهجمات ١١ سبتمبر، وأعربوا عن شجبهم للإرهاب في كل مكان في العالم. واعتبروا أن هذه الأفعال إنما هي هجوم ضد الجماعة الدولية ككل بكل أعضائها، وكل الأديان والثقافات.

وتبنى الوزراء قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) الهادف إلى الحد من دعم الإرهاب، وتعهدوا بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه. وتكرر ذلك أيضاً في كلمة الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة في ١٠ نوفمبر؛ حيث جرى التأكيد على أن ما تعرض للهجوم في ١١ سبتمبر إنما هي الأسس

البحث والإنقاذ، واستعداد الاتحاد التعاون مع الولايات المتحدة وكل الشركاء لمكافحة الإرهاب الدولي.

ويلاحظ في هذا السياق تأكيد الاتحاد الأوروبي على ضرورة انخراط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في هذه الجهود، دون الإشارة صراحة إلى طبيعة الدور المطلوب منها وحدود تدخلها؛ مما يعنى اهتماماً أوروبياً منذ البداية بالتحرك في ظل "الشرعية الدولية". ولقد تكررت بعد ذلك الإشارات المماثلة الدالة على الموقف الأوروبي المتحفظ تجاه انفراد الولايات المتحدة بالحركة بدون مظلة الأمم المتحدة.

كذلك نجد أن خافيير سولانا في مقالة ١٣ سبتمبر (السابق الإشارة إليها) أشار إلى أن الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي قد عرضت بعد ساعات من هذه المناسبة تقديم أي دعم عاجل مطلوب في عمليات البحث والإنقاذ، و المساعدة في تحديد المسؤولين عن هذه العمليات، وتقديمهم للعدالة.

وقد أوضح البيان الوزاري الأوروبي الأمريكي في ٢٠ سبتمبر أن الفترة القادمة سوف تشهد مشاركة أوروبية أمريكية، من خلال تحالف واسع لمحاربة شر الإرهاب، وأن هذا انعكاس لقوة العلاقات الأوروبية الأمريكية، والقيم المشتركة، والعزم على مواجهة التحديات الجديدة التي "تواجهنا". وأبرز البيان المجالات التي سيتم فيها التعاون؛ وهي: الأمن الجوي وغيره من المواصلات، التعاون البوليسي والقضائي، محاربة تمويل الإرهاب بما في ذلك توظيف العقوبات الاقتصادية، وكذلك تبادل المعلومات، والعمل على تكثيف التعاون بين سلطات تنفيذ القانون.

وقد أوضح الرئيس البلجيكي في المؤتمر الصحفي الذي عقده عن الاجتماع ذاته أنه على كل من أوروبا والولايات المتحدة تولى القيادة في هذه الأزمة، وأن يكون ذلك النواة لرد قوي بواسطة الجماعة الدولية. وأعرب عن تفضيل الاتحاد لتحالف عبر أطلنطي قوي لمحاربة الإرهاب، وأعاد التأكيد على ضرورة انخراط المنظمات الدولية والأمم المتحدة بشكل خاص في هذه العملية، وأشار في هذا السياق إلى قرار مجلس الأمن الدولي الذي اعتبر أن الهجمات تهدد

للسلم والأمن الدوليين. وأوضح أن هذه القيادة الأوروبية الأمريكية ينبغي أن تقوم على تشاور دائم في حينه وشامل لكل المستويات.

كذلك جاء أول بنود البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي الذي عقد في ٢١ سبتمبر تحت عنوان التضامن والتعاون مع الولايات المتحدة، مبيناً كيف أن الاتحاد الأوروبي سيتعاون مع أمريكا في القبض على ومعاينة كل من مرتكبي وممولي "مثل هذه العمليات البربرية". وقد أضاف البيان المشروعية على أي رد أمريكي وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم (١٣٦٨)، وأعرب البيان عن استعداد دول الاتحاد لتقديم المساعدة، كل طبقاً لما يري من أساليب ووسائل، انطلاقاً من أن أوروبا لن تقف على هامش المعركة ضد هذه الكارثة (الإرهاب).

وقد أظهر الاتحاد الأوروبي ليس فقط الدعم الشفوي، ولكن استعداده للمساعدة في الإجراءات العسكرية الضرورية؛ وقد حرص الخطاب الأوروبي في مرحلة رد الفعل هذه على تأكيد أهمية أن يتسع التحالف ليشمل أكبر عدد ممكن من الدول في العالم. وقد برز ذلك في البيان المشترك الصادر من قادة الدول الأوروبية، في القمة الطارئة التي عقدت في ٢١ سبتمبر؛ حيث حث البيان الرئيس الأمريكي بوش على بناء أوسع تحالف دولي ممكن ضد الإرهاب. وتؤكد ذلك أيضاً من خلال ما قالته رئيسة البرلمان الأوروبي في المؤتمر الافتتاحي لاجتماع الرؤساء في ٢١ سبتمبر؛ حيث أكدت على أن أحداث ١١ سبتمبر تفرض التعاون الوثيق بين كل الدول التي ترفض الإرهاب؛ من أجل التعرف على هؤلاء المسؤولين عن هذه الجرائم البشعة وتتبعهم والقبض عليهم.

وأوضحت أن البرلمان الأوروبي يتمنى أن تحصر الولايات المتحدة على تجنب أي رد يكون مفرط الأحادية أو يفسر على أنه كذلك؛ فالرد - طبقاً لرئيسة البرلمان الأوروبي - ينبغي أن يكون تعبيراً أصيلاً لتحالف أوسع ما يكون، يضم كل الدول التي تعهدت بالمشاركة.

وقد انخرط المجلس الأوروبي والمفوضية في رسم مجموعة كاملة من الاستجابات على الأصدعة الاقتصادية والمالية والسياسية والأمنية. واتضح الحرص الأوروبي على بذل الكثير من الجهد لدعم التحالف الدولي ضد الإرهاب، وخاصة من قبل الدول الإسلامية؛ ولذلك جاءت زيارة وفد الترويكا لكل من باكستان وإيران والسعودية ومصر وسوريا في الفترة من ٢٤ - ٢٨ سبتمبر.

وقد وصف "كريس باتن" -مفوض العلاقات الخارجية- في حديثه مع شبكة التلفزيون العربية الإخبارية في ١٨ أكتوبر رؤية أوروبا للحملة على أنها حملة من العالم المتقدم المفتوح ضد حفنة من الإرهابيين المتشددين، كما أعرب عن إيمان أوروبا بضرورة أن تشن الحملة على أصدعة متعددة، وتحت رعاية من الأمم المتحدة؛ وذلك للتوصل إلى معاهدات تتناول عدة قضايا؛ مثل: تمويل الإرهاب... ولكنه أوضح أن المكون العسكري كان حتمياً، وإن كان من الضروري توضيحه لكل الرأي العام.

وفي قمة **Ghent** في بلجيكا التي انعقدت في ١٩ أكتوبر، أعلن قادة الاتحاد الأوروبي دعمهم المطلق للعمل العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة في أفغانستان. وإظهاراً لتضامنهم مع الولايات المتحدة، قال القادة إن الرد الأمريكي في أفغانستان كان موجهاً بعناية، وأنه قد تم عمل كل شيء للحد من الخسائر في المدنيين. ووعداً بالانضمام إلى برنامج دولي فيما بعد الحرب للإغاثة وإعادة البناء، وهو النهج الذي سوف يتضح أكثر عند تناول موقف الاتحاد الأوروبي من أفغانستان. وقد أعربت رئيسة البرلمان الأوروبي في هذه القمة عن ضرورة تقديم أوروبا ما في حدود قدرتها على المساعدة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة للتأكد من أن استمرار الضربات العسكرية لا يحول دون وصول المساعدات الإنسانية للمشردين واللاجئين الأفغان، خاصة قبل أن يحل فصل الشتاء، وتصبح مثل هذه المهمة بالغة الصعوبة.

وقد استمر هذا الموقف الأوروبي من التحالف في المرحلة الثانية من الأزمة؛ وهي المرحلة المتعلقة بالبناء الفعلي للتحالف؛ حيث قام البرلمان الأوروبي في ٤ أكتوبر بدعم دعوة الاتحاد الأوروبي في ٢١ سبتمبر؛ لتكوين أكبر تحالف ممكن ضد الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، كما أكد على أن الحملة ضد الإرهاب ستكون أكثر فعالية إذا ما تأسست على حوار سياسي عميق مع دول وأقاليم العالم التي ينبع منها الإرهاب، وكذلك التأكيد على أهمية الدعم المستمر لأنشطة الوقاية من الصراعات، والإصرار على أن تقوم علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الأخرى على مبادئ أساسية من حقوق الإنسان، والديمقراطية، والحكم الجيد.

وعندما اندلعت الحرب في ٧ أكتوبر قامت رئاسة الاتحاد الأوروبي بعقد مؤتمر صحفي عن هذه العمليات، أعربت خلاله عن تضامنها الكامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا وكل الدول الأخرى المنخرطة في هذه العمليات؛ وذلك لأن الرد الأمريكي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٣٦٨) هو حق مشروع.

وأكد البيان على أنه تم إخبار رئاسة الاتحاد أن العمليات تستهدف مراكز عسكرية وترتيبات دفاعية جوية ومعسكرات تدريب للإرهابيين، وأنه سيتم تجنب الخسائر من المدنيين الأبرياء.

وكان الاقتراب الأوروبي من الأزمة حريصاً على إبراز أن الجهود المبذولة لاقتلاع الإرهاب ينبغي أن تصاحبها سياسات للتعامل مع بعض مصادره. وقد جاء ذلك في تقرير المفوضية الأوروبية في ١٧ أكتوبر حول تقييم رد الفعل الأوروبي في التعامل مع الأزمة. وأوضح التقرير أن هذه المصادر تكمن في السلوك غير الديمقراطي للحكومات، وكذلك الهوة غير المقبولة بين الفقراء والأغنياء، والتدهور البيئي والفساد وقضايا المخدرات والصحة.

وأكد البيان على أن هناك فرصة أمام الاتحاد لتشجيع التعاون في هذه القضايا المتشابكة الجديدة والمطروحة على الأجندة الدولية؛ مثل: الفقر، الهجرة، البيئة والجريمة...

الذي أشار إليه خافيير سولانا في مقالته في ١٣ سبتمبر؛ حيث قال: "إننا قد نواجه تأخيرات أكثر عندما نسافر، ولكنه سيكون ثمناً صغيراً ندفعه لسلام أعظم للذهن".

ولكن بتطور الأمور، بدأ الاتحاد الأوروبي يرسم منهجاً لتعامله مع الأزمة؛ ففي ١٩ سبتمبر دعت المفوضية الأوروبية إلى تجانس أكثر، وتعاون أوثق في مكافحة الإرهاب والجريمة، وتبني إطار من القرارات التي تتصل بمكافحة الإرهاب، والقرار التوقيفي الأوروبي "European arrest warrant". ودعت المفوضية إلى تعاون أوروبي جاد في شؤون الجريمة؛ نظراً لوجود عصابات دولية في العديد من الدول تستغل الثغرات القائمة في القانون، خاصة القيود القائمة على تحركات المحققين عبر الحدود.

ولذلك فقد تبنت المفوضية مشروعين على درجة من الأهمية:

الأول - وضع تعريف موحد لأعمال الإرهاب والإجراءات المضادة له: بداية يوضح المشروع أن التغيرات العميقة في طبيعة الهجمات الإرهابية كشفت عن عجز الأنماط التقليدية من التعاون البوليسي والقضائي في مكافحتها؛ ومن ثم هناك حاجة إلى تطوير مثل هذه الأنماط. ومن ثم قدم البيان - كخطوة أولى - تعريفاً للإرهاب كالتالي: "أي هجمات تم ارتكابها بطريقة متعمدة من خلال فرد أو جماعة ضد دولة أو أكثر، من خلال استهداف شعبها أو مؤسساتها بغرض إيقاع الفزع في نفوسهم، ومحاولة تغيير أو تدمير الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة".

ويوضح المشروع أهمية التمييز بين مثل هذه الهجمات والهجمات العادية؛ لأن ذلك من شأنه التأثير على نظام الجزاءات، وذلك لأن الحقوق القانونية المتأثرة بمثل هذا النوع من الهجمات ليست هي نفس الحقوق التي تتأثر بالهجمات العادية. والسبب هنا أن الدافع للمهاجم كان مختلفاً في الحالتين؛ فالأعمال الإرهابية تهدف إلى تدمير الوحدة الجسدية أو النفسية للأفراد أو الجماعات، وهو ما لا يحدث في الهجمات العادية.

كما أعربت عن خطر أن تمتد الضربات لأي دولة أخرى بعد أفغانستان لما يمكن أن يسببه ذلك من إضعاف للتحالف، واختلاف حول أهدافه، خاصة إذا ما نظر إلى ذلك على أنه عمل أحادي الجانب، أو مجرد حجة لتحقيق أهداف أخرى.

ويعد خطاب رئيسة البرلمان الأوروبي من أقوى الخطابات داخل الاتحاد انتقاداً للولايات المتحدة؛ ففي ٢٦ أكتوبر أعلنت عن شجبها لاستخدام القنابل العنقودية وطالبت الولايات المتحدة بتقديم كل المعلومات اللازمة لإزالة القنابل التي أسقطت بالفعل، وأن تحجم عن أي استخدام آخر لمثل هذه الأسلحة. وقالت إن دعم الجماعة الدولية للولايات المتحدة ليس شيكاً على بياض **"the solidarity of the international community is not a blank cheque"**.

ويبدو أن الاستبعاد الأوروبي من الحملة العسكرية كان واضحاً؛ الأمر الذي انعكس على موقف الاتحاد ذاته؛ حيث بدأ يركز الخطاب أكثر على دور الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب؛ من حيث إعادة الإعمار والبناء، كما لمس الاتحاد الحاجة الماسة إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة. وهي النقاط التي سيتم توضيحها أكثر عند الحديث عن الإجراءات الجماعية الأوروبية، وموقف الاتحاد من الحرب في أفغانستان وذلك فيما بعد.

ثالثاً - السياسات الأوروبية الجماعية تجاه مكافحة

الإرهاب

يتضح أنه مع البدايات الأولى للأزمة خلال مرحلة رد الفعل، لم يكن هناك منهج واضح بعد لكيفية مواجهة عواقب هذه الأحداث؛ ولذلك فإن نتائج الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي في ١٤ سبتمبر لم تسفر إلا عن النص على ضرورة اتخاذ إجراءات طارئة من جانب كل دولة عضو لضمان أمن السفر جواً، بالإضافة إلى النص على الرغبة في تعزيز التعاون مع الولايات المتحدة لتحقيق مزيد من الأمن، حتى وإن كان المقابل هو التقييد لبعض الحريات، وهو الأمر

إلى التطبيق الفعلي للإجراءات. وتتلخص السياسات التي وافق عليها المجلس الأوروبي في اجتماعه الطارئ فيما يلي:

- ١- تعزيز التعاون البوليسي والقضائي: من خلال:
 - أ- تطبيق "القرار التوقيفي الأوربي"، والذي يكمل النظام الحالي لتسليم المتهمين بين الدول الأعضاء؛ وذلك نظراً لأن إجراءات تسليم المتهمين في الوقت الحالي لا تعكس مستوى الاندماج والثقة المطلوبين بين الدول الأعضاء. وفي ظل هذا المشروع فإن القائمة الواحدة للإرهاب، والمنشورة بواسطة دولة من دول الاتحاد الأوروبي ستطبق في الـ ١٥ دولة الأخرى؛ فعلى سبيل المثال يسمح للبوليس الفرنسي حجز مشتبه فيهم في ظل قائمة منشورة في ألمانيا. وذلك سيتم تطبيقه على المشتبه فيهم في الإرهاب والجرائم الأخرى الخطيرة؛ مثل تجارة المخدرات.
 - ب- تبني مفهوم مشترك للإرهاب، على النحو الذي سبق توضيحه في مشروع المفوضية الأوروبية. ودعوة مجلس العدالة والشئون الداخلية في الاتحاد الأوروبي لوضع تعريف بالإرهابيين المفترض وجودهم في أوروبا، وكذلك المنظمات التي تدعمهم؛ وذلك من أجل عمل قائمة مشتركة للمنظمات الإرهابية؛ وهو الأمر الذي يتطلب تبادل المعلومات، والتعاون بين جهات المخابرات.
 - ٢ - تطوير أدوات قانونية دولية؛ حيث دعا الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق كل المعاهدات الدولية حول محاربة الإرهاب بأسرع ما يمكن. وفي هذا السياق دعم الاتحاد من المشروع الهندي لتشكيل معاهدة عامة ضد الإرهاب الدولي داخل الأمم المتحدة.
 - ٣- وضع حد لتمويل الإرهاب؛ حيث دعا القادة وزراء المالية والعدالة والداخلية لمحاربة أي شكل من أشكال تمويل الأنشطة الإرهابية. وهذا ينبغي أن يشتمل على تبني توجيهات موسعة ضد غسل الأموال، وتجميد أرصدة المشتبه في تورطهم بالإرهاب.
 - ٤- تعزيز الأمن الجوي؛ وذلك من خلال تصنيف الأسلحة، التدريب التقني للطواقم، رقابة وتفتيش الأمتعة المحمولة.

الثاني: القرار التوقيفي الأوروبي، والذي بمقتضاه يمكن على سبيل المثال احتجاز شخص ما في فرنسا بناء على أمر صدر في ألمانيا... وهكذا. كذلك فقد أوضح رئيس الاتحاد الأوروبي في البيان الوزاري الأوروبي الأمريكي في ٢٠ سبتمبر الاقتراب الأوروبي من الأزمة في خطوات محددة: استمرار وزراء المواصلات الأوروبيين في العمل من أجل اتخاذ إجراءات حماية جوية مبتكرة وأكثر فعالية، والقيام بفحص التقارير المرفوعة من الرئاسة واللجنة الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي؛ من أجل إجراءات ملموسة تزيد من قدرة الاتحاد الأوروبي على مكافحة الإرهاب بالتعاون بفعالية مع كل من الولايات المتحدة وكل الشركاء، وقيام وزراء المالية ببحث قضية تمويل الإرهاب، وتحديد الأدوات القانونية المطلوبة، والتي من شأنها منع الإرهابيين من تمويل هجماتهم من خلال التحويلات وغيرها، وموافقة وزراء الداخلية والعدل على الحاجة إلى "القرار التوقيفي الأوروبي" باعتباره إجراء هاماً على صعيد التنسيق بين الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقد تقرر أن تدعم الدول الأعضاء من قدراتها الاستخباراتية، وتريد من تعاونها في مجال تسليم المجرمين مع الدول خارج الاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ في هذا السياق أن من نقاط الاختلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا تلك الخاصة بمصير المشتبه فيهم من الإرهابيين؛ حيث أكد الاتحاد الأوروبي في ٢٥ سبتمبر على سرعة الإجراءات الخاصة بتسليم المشتبه فيهم إلى الولايات المتحدة، ولكن مع ضمان أنهم لن يتعرضوا لعقوبة الإعدام، كما حدد المجلس الأوروبي في اجتماعه الطارئ في ٢١ سبتمبر السياسة الأوروبية لمكافحة الإرهاب؛ حيث وافق على مجموعة من السياسات، والتي تقدم نهجاً شاملاً متعدد الأبعاد ومتعدد المستويات، سواءً منها ما يتصل بالداخل الأوروبي، أو البيني الأوروبي، أو بالسياسات الخارجية والأمنية الأوروبية تجاه العالم. ولقد تحرك الاتحاد الأوروبي بعد ذلك خلال أشهر معدودة من الاقتراح بالموافقة على سياسات،

٥- تنسيق تحرك الاتحاد الأوروبي عالمياً؛ فقد دعا المجلس الأوروبي مجلس الشئون العامة للقيام بدور التنسيق، وإعطاء قوة دفع في المعركة ضد الإرهاب، وتحقيق مزيد من التنسيق بين السياسات الأوروبية الخارجية، وتقييم علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول العالم الثالث في ضوء الدعم الذي قد تقدمه هذه الدول للإرهاب.

٦- انحراط الاتحاد في القضايا العالمية؛ فالمعركة ضد الإرهاب تتطلب من الاتحاد لعب دور أكبر في الجهود التي تقوم بها الجماعة الدولية؛ من أجل منع الصراعات الإقليمية وتحقيق الاستقرار. كما أكدت رئيسة البرلمان الأوروبي في بيانها في المؤتمر الافتتاحي لاجتماع الرؤساء في ٢١ سبتمبر أن الاتحاد الأوروبي سيتمتع بالمصداقية، فقط إذا تبنى سياسة مشتركة ضد الإرهاب. كما أنها أوضحت أن أحداث ١١ سبتمبر أظهرت الحاجة إلى القيام بأسرع ما يمكن بترتيبات دفاعية أوروبية مشتركة بالإضافة إلى سياسة أمنية وخارجية مشتركة أيضاً.

وخلال مرحلة بناء التحالف قامت المفوضية الأوروبية في ٢ أكتوبر بالاقتراح بأن تقوم الدول الأعضاء بتجميد تمويل ٢٧ من المنظمات والأفراد المتهمين بدعم وتمويل الأنشطة الإرهابية، ويشتمل القرار المقدم من المجلس على آلية قانونية ملزمة تمكن من رصد حركة التمويل داخل الجماعة الأوروبية. وتسمح للدول الأعضاء بالعمل سريعاً لإغلاق الحسابات الإرهابية، وكبح تمويل الإرهاب بفعالية.

ويسعى القرار المقترح للتأكيد على تطبيق سريع وأكثر تماسكاً لهذه الإجراءات الجماعية داخل الاتحاد الأوروبي، ومن أجل منع تدخل الإجراءات القومية المختلفة، وهو الأمر الضروري لتطبيق القيود على رؤوس الأموال، وتحركاتها داخل الجماعة الأوروبية. كما قام البرلمان الأوروبي في ٥ أكتوبر بدعم الفكرة التي اقترحتها المجلس الأوروبي الطارئ، والذي اجتمع في بروكسل في ٢١ سبتمبر، والخاصة بالتفاوض حول اتفاق أوروبي أمريكي خاص بالتعاون البوليسي والقضائي، كما دعم البرلمان ما توصل إليه

الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي من أن الاتحاد ينبغي أن يطور سياسة أمنية وخارجية تعاونية مشتركة، وكذلك رحب بالمشروعات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وإجراءات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء.

ووصى البرلمان بأن التعاون البوليسي والقضائي ينبغي أن يكون مصحوباً بتقوية الرقابة القضائية والبرلمانية وحماية الحقوق والحريات الأساسية. كما دعي البرلمان إلى التصديق على قانون المحكمة الجنائية الدولية.

واستمر رد الفعل الأوروبي على نفس النهج خلال مرحلة الحرب. ويمكن تحديد عدد من المحاور الأساسية التي تبلورت حولها الإجراءات الأوروبية، وذلك كما جاء في تقرير المفوضية الأوروبية في ١٧ أكتوبر حول أفعال الاتحاد الأوروبي في الاستجابة لأحداث ١١ سبتمبر، هذه المحاور هي:

١- العمل على استقرار الأسواق المالية: فقد قام البنك المركزي الأوروبي بخطوات لدعم السيولة في الأسواق بعد الهجمات وخفض معدل الفائدة بنسبة ٥ % .

٢- العمل على رسم اقتراب مشترك لمواجهة الإرهاب: وفي هذا السياق تمت الموافقة على خطة عمل مشتركة من قبل وزراء الداخلية والعدل. وقدمت المفوضية اقتراحاً من أجل إطار تشريعي مشترك للإرهاب (التعريف، العقوبة)، وكذلك من أجل القرار التوقيفي الأوروبي ليحل محل إجراءات تسليم المتهمين محلياً. كما تم الاتفاق على دعم التعاون بين أجهزة الشرطة والاستخبارات داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك بينه وبين دول أخرى وبصفة خاصة الولايات المتحدة، أيضاً قامت المفوضية بتقديم إجراءات من شأنها تعزيز الإجراءات الأمنية الخاصة بالتأثيرات المشتركة.

٣- تمويل الإرهاب والجرائم المالية؛ حيث قام الاتحاد بتجميد أصول الأفراد والمنظمات المشتبه فيهم. كما تم العمل من أجل منع استخدام الأسواق المالية بواسطة الإرهابيين أو الجماعات الإجرامية الأخرى.

٤- المساعدة الإنسانية للأفغان.

٥- الأمن والسلامة الجوية، وتأمين البنية التحتية.

٦- تدعيم الإطار الدولي القانوني؛ حيث دعم التقرير من الدعوة التي أطلقها المجلس الأوروبي في ٢١ سبتمبر، والخاصة بسرعة تنفيذ الاتفاقيات القائمة حول الإرهاب.

كما قامت الدول الأوروبية في ٢٦ أكتوبر بتشديد قوانين مكافحة الإرهاب بها. وتؤكد مثل هذا الاتجاه في كلمة الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة؛ حيث دعا إلى ضرورة تصديق كل الدول دون تأخير على الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، والاستجابة لكل شروطها. وأكد على أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون جزءاً من محاولة لبناء عالم أفضل؛ حيث يتم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل كامل؛ ولذلك فإن الاتحاد أعلن ترحيبه بالتفعيل الفوري للبناء الذي طال انتظاره؛ وهو المحكمة الجنائية الدولية، كما نادى باستمرار الحملة ضد كل أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، والتأكد من أن كل الدول تقوم باتخاذ إجراءات قوية لتطبيق معاهدة الحد من كل أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تكون النساء قادرات على التمتع بحقوقهن الإنسانية بالكامل على قدم المساواة مع الرجل، كما حث على استمرار الحملة ضد الاتجاهات العنصرية والاتجاهات التمييزية وعدم التسامح، والتي أصبحت من الحقائق اليومية عبر العالم.

كما أعرب الاتحاد الأوروبي في كلمته أمام الأمم المتحدة عن الاعتقاد في أن الحد من التسلح وعدم الانتشار، يشكلان حجر الزاوية في أي بناء للسلام والأمن. كما أوضح كيف أن الاتحاد الأوروبي يقوم حالياً ببناء قدراته العسكرية الخاصة وإدارة الأزمات المدنية، كما أنه يعمل على تدعيم تعاونه مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في مجال منع الصراعات وما بعد الصراعات والتنمية طويلة الأجل.

ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد سعى في مرحلة ما بعد الحرب في أفغانستان إلى تعزيز التعاون المعلوماتي مع

الولايات المتحدة؛ حيث وقع الجانبان في ٦ ديسمبر اتفاقاً تاريخياً للمزيد من المشاركة في المعلومات، فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية الخاصة بالأنشطة الإرهابية والجرائم الكبرى مثل تجارة العبيد وتجارة المخدرات.

أما فيما يتعلق بإجراءات التعاون الأوروبي-الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب؛ فقد جاء في ختام اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد في **Laeken** خلال الفترة من ١٤-١٥ ديسمبر أن المجلس يسعى لبناء اتحاد أكثر بساطة، ولكنه أقوى في تحقيق أهدافه الأساسية، وأكثر توازناً على الساحة العالمية. كما قرر المجلس الأوروبي عقد اتفاق مع عدد من الدول المرشحة للعضوية. ورأى أن طرح اليورو سوف يكون بمثابة تنويع لعملية تاريخية خاصة ببناء أوروبا. كما تبني الاتحاد الإعلان عن القدرات العملية للسياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية، وكيف أنه قادر على تولي بعض عمليات إدارة الأزمات.

كما أعرب الاتحاد عن نيته في تبني سياسة مشتركة فيما يتعلق باللجوء والهجرة، من خلال دمج السياسة المتعلقة بتدفقات الهجرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتحديد معايير مشتركة لإجراءات اللجوء وإعادة توحيد العائلات، والعمل على التحكم بدرجة أكبر من الكفاءة في الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وأن هذا من شأنه المساعدة في الحرب ضد الإرهاب وشبكات الهجرة غير مشروعة.

ويلاحظ في هذا السياق أن الموقف الأوروبي قد سعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: الهدف الأول- هو تعزيز التعاون الأوروبي- الأوروبي من خلال التنسيق بين مجالات متعددة في السياسة الداخلية مثل القضاء، بل في السياسة الخارجية أيضاً. وهذا الاتجاه في سلوك الاتحاد الأوروبي يظهر غالباً بعد الأزمات الإقليمية والعالمية، التي تمثل تحدياً للكيان الجماعي الأوروبي، والتي تختبر مدى فعالية دوره العالمي والمستقل. ولكن الجديد في هذه المرحلة هو اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدراته الخاصة بإدارة الأزمات.

الهدف الثاني- خاص بالعمل على الحد من الأنشطة الإرهابية، التي تجدد في البيئة الأوروبية مرتعاً لها، والهدف الثالث- هو الخاص بتدفقات الهجرة، هذه المشكلة التي طالما أزعجت الدول الأوروبية، وجاءت أحداث ١١ سبتمبر لتقدم فرصة لن تعوض في اتخاذ السياسات اللازمة لعرقلة مثل هذا التيار تحت مبرر أخلاقي خاص بمكافحة الإرهاب.

رابعاً- الموقف من الإسلام والمسلمين:

اتسم الموقف الأوروبي من البداية برفضه لأي مطابقة بين الإسلام والإرهاب؛ فقد أكدت رئيسة البرلمان الأوروبي في ١٩ سبتمبر خلال لقائها مع سفراء الجامعة العربية أن الإسلام لم يصبح مساوياً للإرهاب، ولكنها من جهة أخرى دعت الدول التي تدعم نظام طالبان إلى سحب دعمها هذا، وأضافت أنه في هذه الفترة الحرجة من الضروري إقناع الرأي العام أن الإسلام ليس هو الإرهاب، كما أبدت قلقها من الكلمات التي استخدمها بعض القادة السياسيين عن الحرب الصليبية، وقالت إنها خطيرة في السياق الحالي. وأوضحت أنه من الضروري بدء حوار أوروبي-متوسطي لمنع الهوة من أن تتسع.

وجاء ذلك أيضاً في كلمة رئيسة البرلمان الأوروبي أمام المجلس الأوروبي الطارئ في ٢١ سبتمبر؛ حيث أوضحت عزم أوروبا على عمل كل ما في استطاعتها للتأكيد على أن الأصولية الإسلامية ليست هي الإسلام ككل. وأشارت في هذا السياق إلى التجمعات الإسلامية الكبيرة في الدول الأوروبية، وعلاقات أوروبا الخاصة مع العالم العربي، وكيف أن الموقف الحالي يفرض العمل على إعادة تنشيط هذه الروابط.

وحرصاً من الاتحاد الأوروبي على تأكيد ذلك المعني أكد المجلس الأوروبي في اجتماعه الطارئ في ٢١ سبتمبر على رفض المطابقة بين العالم الإسلامي والجماعات الإرهابية المنتشرة، وأن الوضع العالمي الراهن لا يضع الغرب ضد الإسلام، ولكن يضع العالم ضد الإرهاب.

وتمثل هذا الحرص الأوروبي خلال مرحلة بناء التحالف في زيارة رئيس المفوضية الأوروبية للمركز الإسلامي في بروكسل في ٢٧ سبتمبر؛ حيث أوضح أن كلاً من أوروبا والولايات المتحدة تريدان محاربة الإرهاب وليس الإسلام. وقال: "كلنا على وعي بأن الدول الإسلامية دفعت أيضاً ثمنًا غالياً من جراء الإرهاب، ولن نفع بأي شكل وتحت أي ظروف في حرب بين الحضارات"، وأكد على الرغبة في بناء أوروبا مفتوحة أمام كل العادات، والديانات التي تحترم قيم الديمقراطية والتعددية والتسامح، والتي هي القيم التي ترشد عملية إعادة توحيد أوروبا، وخلق مساحة أكبر من الأمن والاستقرار والسلام والرخاء. وأوضح أن الظروف الراهنة تفتح المجال لحوار أعمق بين الدول الأوروبية والإسلامية في الحملة المشتركة ضد الإرهاب.

كما تمت ترجمة هذا الاهتمام الأوروبي على مستوى المواقف السياسية؛ حيث قام وفد الترويكا الأوروبية بزيارة عدد من الدول العربية والإسلامية في الفترة من ٢٤-٢٨ سبتمبر. أعلنت الرئاسة الأوروبية عن نتائج الزيارة، وأهميتها في مؤتمر صحفي عقده في ٢٨ سبتمبر. وقد بدأ البيان بتحليل أولي لمهمة الترويكا، وكيف أنها كانت خطوة هامة من جانب الاتحاد الأوروبي، وكيف أنها عبرت عن توالي الاتحاد لمسؤولياته في لحظة هامة وحاسمة وعدم تردده في إظهار القيادة الجماعية، وأوضح البيان أن الدول العربية والإسلامية قد سمعت باهتمام الرفض الأوروبي المتكرر لمساواة الإرهاب بالإسلام والعالم العربي، وأنها قدرت لأوروبا هذا الموقف.

كما قرر البرلمان الأوروبي في اجتماعه الطارئ التصديق على ما جاء به المجلس الأوروبي الطارئ في ٢١ سبتمبر من حيث إدانة سوء الاستخدام المشين للدين من جانب مرتكبي أعمال القتل، والتي لا يمكن إلصاقها بالإسلام. وكذلك إدانة الآراء التي تدعي تفوق أي حضارة نظراً لارتباطها بدين معين. وفي هذا السياق عبر البرلمان عن

الرفض، والدعوة إلى حوار حضاري ثقافي. وهو الأمر الذي كانت الشراكة الأوروبية المتوسطة قد دشنته قبل خمس سنوات من الهجمات على الولايات المتحدة، اعترافاً بأن مصادر التهديد للأمن الأوروبي لم تعد تقتصر على المصادر التقليدية، ولكن اتسعت لتشتمل مصادر ذات أبعاد ثقافية وحضارية واضحة^(٨). ومع ذلك يظل السؤال التالي مطروحاً: إذا كانت أوروبا تدرك أبعاد وضع عالم الإسلام والمسلمين كمصدر من مصادر التهديد لأمنها، فما الأسباب وراء ذلك التأكيد على الفصل بين الإسلام والإرهاب عقب ١١ سبتمبر؟؟؟

خامساً - الموقف من قضية الشرق الأوسط:

بدأ الحديث عن الشرق الأوسط في أواخر مرحلة رد الفعل على الهجمات؛ حيث أعرب الاجتماع الطارئ للمجلس الأوروبي في ٢١ سبتمبر أن الاتحاد الأوروبي - بالتنسيق مع الولايات المتحدة وروسيا والشركاء في العالم العربي والإسلامي - سوف يقوم بمحاولة تهدف إلى توصل أطراف الصراع في الشرق الأوسط إلى تفاهم دائم، على أساس من قرارات الأمم المتحدة المرتبطة بذلك. وكان الاتحاد الأوروبي حريصاً على التوضيح في بيانه أن الحرب ضد الإرهاب لن يتم الفوز بها دون مساندة الدول الإسلامية المعتدلة، وما لم تتم مصاحبته بمبادرات جديدة للسلام في الشرق الأوسط؛ وهو الأمر الذي جاء ضمناً في كلمة رئيسة البرلمان الأوروبي، حين قالت إن جانباً من الرد الضروري من قبل الجماعة الدولية هو الالتزام بحل سلمي للصراعات التي تغذي التطرف؛ وهو الأمر الذي يستشف منه أنها تقصد الصراع في الشرق الأوسط. وعلى هذا النحو نجد أن أوروبا- اتساقاً مع موقفها الرابط بين الأمن الأوروبي، وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي - لم تمتنع عن الإشارة ولو ضمناً إلى مسؤولية عدم حل هذا الصراع عن إفراز ما يسمى بالإرهاب؛ أي المصدر الجديد لتهديد أمنها، وتوالت بعد ذلك التعبيرات الأوروبية الجماعية عن هذا الربط.

تضامنه الكامل مع الأوروبيين المسلمين ومع المسلمين المقيمين في الدول الأوروبية.

ومع بداية الضربات في ٧ أكتوبر كان هناك حرص من قبل رئاسة الاتحاد الأوروبي بالتركة بأن هذه العمليات العسكرية ليست موجهة ضد الإسلام، أو الدول العربية، ولكنها جزء من حملة أكبر ضد الإرهاب الدولي، كما جاء تقرير المفوضية الأوروبية في ١٧ أكتوبر ليؤكد على أن الأزمة أبرزت الحاجة إلى ضرورة الحوار مع العالمين العربي والإسلامي.

كما أن "كريس باتن" مفوض العلاقات الخارجية في حديث له مع شبكة التلفزيون العربية الإخبارية في ١٨ أكتوبر أوضح أن أوروبا لا تري المعركة على أنها صراع بين الغرب: أوروبا والولايات المتحدة من ناحية، والإسلام من ناحية أخرى؛ لأن الإرهاب - وفقاً له - ليس ظاهرة لصيقة بحضارة أو ثقافة معينة.

كما أدان وزراء خارجية المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في ٦ نوفمبر أي مطابقة للإرهاب بالعالم الإسلامي والعربي؛ ولذلك جاء التأكيد على أهمية عملية برشلونة كأداة لتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات على أسس من المساواة، وبالتركيز على الشباب والتعليم ووسائل الإعلام.

ويلاحظ في هذا الصدد ربط الاتحاد الأوروبي بين الرفض لمساواة الإرهاب بالإسلام، والعمل على تشجيع الحوار الثقافي والحضاري، والتواصل مع الدول الواقعة جنوب المتوسط؛ وذلك خوفاً من الانزلاق إلى صراع ثقافي قيمي مع هذه المنطقة، التي تمثل في الرؤية الأوروبية أحد مصادر التهديد للأمن الأوروبي؛ وحيث تأتي على رأس هذه المصادر الأصولية الإسلامية والهجرة.

خلاصة القول إن الاتحاد الأوروبي قفز خطوة عملية إلى الأمام حين لم يقتصر - مثل الولايات المتحدة الأمريكية - على مجرد رفض المرادفة بين الإسلام والإرهاب، أو بين المسلمين والجماعات الإرهابية؛ حيث قرنت أوروبا هذا

وفي مرحلة بناء التحالف وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته رئاسة الاتحاد الأوروبي في ٢٨ سبتمبر؛ لتقييم مهمة الترويكا في الدول العربية والإسلامية، أكد البيان على ضرورة معالجة جذور الإرهاب، وكيف أنه في هذا السياق تظهر على نحو صريح مشكلة الصراع في الشرق الأوسط.

وخلال مرحلة الحرب جاء تقرير المفوضية الأوروبية في ١٧ أكتوبر؛ ليؤكد على أهمية تنفيذ تقرير ميتشيل، وعودة المفاوضات على المسارين السوري والفلسطيني، وقد جاء في حديث رئيس المفوضية مع شبكة التليفزيون العربية الإخبارية أن أوروبا تريد لإسرائيل العيش داخل حدود آمنة، كما تريد رؤية الدولة الفلسطينية، وأن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو العودة إلى تقرير ميتشيل، وتنفيذ توصياته بأسرع ما يمكن.

وأوضح مفوض العلاقات الخارجية أن هناك بعض الأفراد الذين لا يريدون النجاح لعملية السلام؛ ولذلك يقومون بأعمال من شأنها عرقلة أي بادرة للسلام من خلال القتل والإرهاب والاعتقال...

واستمر الموقف الأوروبي على نفس النهج مع تطور الأحداث؛ ففي المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في ٦ نوفمبر ناقش الوزراء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، وأعربوا عن اهتمامهم العميق بالموقف المتزايد السوء، والذي يتضمن مخاطر حقيقية للاستقرار الإقليمي.

وحث الوزراء كل الأطراف لاستئناف المفاوضات فوراً، ودون أي تحفظات أو شروط؛ وذلك استناداً للتوصيات التي تضمنها تقرير ميتشيل وخطة تينيت، وإرضاء للحقوق والتوقعات المشروعة لشعوب المنطقة؛ من أجل سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، والذي يجب أن يتحقق على أساس من التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وكذلك وفقاً لمبادئ مؤتمر مدريد، وخاصة ذلك المبدأ الخاص بالأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في أوسلو وغيرها.

وقد أكد الوزراء الأوروبيون على أن الغرض أن تؤدي المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية لها

مقومات الحياة **viable**، وانتهاء احتلال أراضيهم، وعيش إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً، وقد دعت رئاسة الاتحاد الأوروبي السلطات الإسرائيلية إلى استكمال انسحاب قواتها من المناطق التي هي تحت الإدارة الفلسطينية الكاملة. كما دعت السلطة الفلسطينية لاعتقال ومحكمة المسؤولين عن أعمال العنف ضد إسرائيل؛ وهو الأمر الذي يبرز سمة التوازن الذي حرصت عليه دائماً المواقف الأوروبية الجماعية تجاه جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في مراحلها السابقة.

وقد أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على ذلك في كلمته في الأمم المتحدة في ١٠ نوفمبر؛ حيث دعا كلاً من الإسرائيليين والفلسطينيين لاستئناف المباحثات فوراً استناداً إلى التوصيات الموضوعية في تقرير ميتشيل. وأعرب عن استعداده للعمل مع غيره من الشركاء؛ من أجل حل دائم للصراع. كما أعرب عن انزعاجه من الموقف في الشرق الأوسط؛ وذلك خلال انعقاد مجلس المشاركة الأوروبي الإسرائيلي الذي انعقد في ٢٠ نوفمبر **"The**

Association "Council EU-Israel". فقد أشار الاتحاد إلى أن العنف وصل إلى مستويات غير مسبوقة؛ الأمر الذي يجعل من السهل على المتطرفين توظيف ذلك لتبرير العمليات الإرهابية؛ وما يشكله ذلك من خطر يهدد التحالف الدولي ضد الإرهاب المشكل بعد هجمات ١١ سبتمبر. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن تفهمه لاهتمامات إسرائيل الأمنية، وأعاد تكرار التزامه بتحقيق الأمن لإسرائيل، وحث السلطة الفلسطينية على عمل كل ما بوسعها لإيقاف العنف، والقبض على منتهكي وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى ضرورة شجبتها لمثل هذه الأعمال.

وقد أوضح الاتحاد الأوروبي أن تفهمه لاهتمامات إسرائيل الأمنية لا ينبغي أن يأتي على حساب مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛ ولذلك استنكر الاتحاد الأوروبي بشدة الاستخدام المفرط في القوة من جانب إسرائيل، والانتهاكات الأخرى للقانون الدولي؛ مثل عمليات

الأفغاني واللاجئين الأفغان، وضرورة تمتع هذا الجانب الإنساني بالأولوية.

وتضمن خطاب رئيسة البرلمان الأوروبي - في افتتاح المجلس الأوروبي في Ghent ببلجيكا في ١٩ أكتوبر - تحديداً أكثر دقة للسياسة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي تجاه الحرب في أفغانستان. فلقد أشار الخطاب إلى ثلاثة مستويات للعمل: العسكري والإنساني والسياسي، ولكنه اختص بالتناول المستويين الثاني والثالث. وبالطبع كان الاقتصار على هذين المستويين فقط راجعاً إلى عدم وجود دور عسكري جماعي أوروبي، حيث اقتصر هذا الدور على بريطانيا أولاً (خلال الحرب)، ثم أدوار دول أخرى بعد ذلك. إلا أن هذا لم يمنع الاتحاد الأوروبي عن الإعلان مراراً عن تأييده للعمليات العسكرية الجارية باعتبارها مشروعة بمقتضى قرار مجلس الأمن (١٣٦٨).

على المستوى الإنساني أوضحت رئيسة البرلمان في خطابها كيف أن اقتراب الشتاء في أفغانستان ينذر بكارثة إنسانية؛ حيث صعوبة توصيل الغذاء والمأوي وعمليات الإغاثة، وأن ذلك يفرض العمل على ثلاثة محاور أساسية:

١- أن يقوم الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة بعمل كل ما يجب لتأمين بقاء الشعب خلال الشتاء.

٢- أن يوضح الاتحاد نواياه في تقديم عمليات إعادة بناء الدولة الأفغانية، بمجرد أن تسمح بذلك عودة السلام والحرية.

٣- أن توضح أوروبا عزمها على عمل كل ما في إمكانها بالتعاون مع الولايات المتحدة؛ للتأكد من أن استمرار الضربات العسكرية لن يعوق جهود المساعدة الإنسانية قبل حلول الشتاء.

أما على المستوى السياسي؛ فقد أشار الخطاب إلى أن الاتحاد سيكون على رأس المشاركين في تمهيد الطرق أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية ديمقراطية بمجرد سقوط نظام طالبان. وأوضح الخطاب أن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي هي

القتل ضد الفلسطينيين، والتي تتم من خارج أي إطار قانوني وتنفذها قوات الأمن الإسرائيلية. ومن ثم دعي الاتحاد الحكومة الإسرائيلية إلى وقف هذه الممارسات.

كما أوضح الاتحاد الأوروبي أن نهاية التدخل العسكري في مناطق السلطة الفلسطينية أمر لا يمكن الاستغناء عنه لكسر دائرة العنف. كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه من استمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية لأنها من وجهة النظر الأوروبية لا تتفق مع مبادئ القانون الدولية وتمثل عقبة كبيرة للسلام. ولذلك دعي الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية لمراجعة سياساتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ووضع نهاية فورية لكل الأنشطة الاستيطانية. وهذا الموقف يبرز أيضاً سمة التوازن التي تحرص عليها السياسة الأوروبية على النحو السابق توضيحه.

سادساً- الموقف من أفغانستان: الحرب وما

بعدها:

بدأ الحديث عن مستقبل الوضع السياسي في أفغانستان خلال مرحلة بناء التحالف الدولي ضد الإرهاب؛ فقد أعرب الاتحاد الأوروبي بعد زيارة وفد الترويكا إلى عدد من الدول الإسلامية والعربية عن وجود اختلاف في وجهات النظر، وإن كان الاتفاق العام منعقد على أن السبيل لإعادة البناء هو تشكيل حكومة عريضة القاعدة، تتكون من ممثلين للجماعات الإثنية المختلفة في الدولة. كما دعي البرلمان الأوروبي في ٤ أكتوبر النظام في كابول لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المطالبة بتسليم المسؤولين عن هجمات ١١ سبتمبر إلى العدالة الدولية. ودعا في الوقت ذاته إلى بذل الكثير من الجهود الإنسانية في أفغانستان، والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتعامل مع مشكلة اللاجئين الأفغان.

وتحدد ذلك الموقف مع بداية الضربات الجوية في ٧ أكتوبر؛ حيث أكدت رئاسة الاتحاد الأوروبي في بيانها الصادر على أهمية وضرورة المساعدة الإنسانية للشعب

أن الحكومة التي ستكون قادرة على تحقيق الوحدة الدائمة هي تلك الحكومة التي تمثل كل الجماعات العرقية والتي تحترم القيم الإنسانية العالمية بما فيها حقوق المرأة. وهو ذات الأمر الذي دعا له قادة الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في Ghent في ١٩ أكتوبر؛ حيث دعوا إلى تدعيم الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة؛ من أجل قيام حكومة شرعية مستقرة تمثل كل الشعب الأفغاني (وذلك دون الدعوة صراحة للإطاحة بحركة طالبان الحاكمة). كما وعدوا بالانضمام إلى البرنامج الدولي لإعادة الإعمار والبناء بعد الحرب. ومن ثم فقد أعلنوا دعمهم للعمل العسكري في أفغانستان، وبطريقة غير مباشرة ساندوا الإطاحة بنظام طالبان.

ويمكن تلخيص رؤية أوروبا لنظام طالبان في الكلمات التي وصف بها خافيير سولانا ممثل السياسة الخارجية الأوروبية الحركة، وذلك في ٢٢ أكتوبر؛ حيث قال إنها مجموعة من المتعصبين، وأعرب عن أمله في أن ينجح الملك السابق ظاهر شاه في إقامة حكومة ائتلافية جديدة في كابول، وجاء ذلك بعد اجتماع سولانا مع الملك السابق لمناقشة كيفية تجميع الفصائل المختلفة لتحل محل نظام طالبان. وقال سولانا إن أوروبا على استعداد للتعاون معه من أجل إيجاد حل سياسي.

ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد صب كل تركيزه خلال مرحلة الحرب على موضوع المساعدة الإنسانية لأفغانستان، وارتباط تحسين الوضع الإنساني بعد الحرب بطبيعة الحل السياسي المنتظر، وكلاهما ينبغي أن يقوم فيه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بدور أساسي، وقد لخص تقرير المنسق الأوروبي للتنمية والمساعدة الإنسانية في نوفمبر هذه الرؤية؛ فمن ناحية أشار إلى الوضع الإنساني المتدهور في أفغانستان، خاصة بالنسبة للأطفال والشيوخ والنساء الذين سلبوا من حقوق الإنسان الأساسية، وكيف أن الوضع قد ساء نظراً لاستعداد القادة الأمريكيين والبريطانيين وشعوبهم لحرب طويلة وصعبة، ومن ناحية أخرى أكد على أن الاتحاد الأوروبي يدعم الدور القيادي للأمم المتحدة في تشكيل

وتنفيذ استراتيجية سياسية نحو تشكيل حكومة مستقرة وشرعية ومثلة لكل الشعب الأفغاني، وتحترم حقوق الإنسان وتطور علاقات جيدة مع الجوار، وأن الأمم المتحدة ستكون من خلال دور المبعوث الخاص الأخضر إبراهيمي ذات دور أساسي في تأمين حل سياسي ناتج عن إجماع الأفغان. وأشار من ناحية ثالثة إلى أنه سيكون هناك جهد هائل لإعادة البناء والإعمار في أفغانستان ما بعد طالبان، وأن المفوضية تقف على استعداد لدعم ذلك في حدود ميزانية مواردها. وأكد أنه إذا كانت المساعدة الإنسانية تتمتع في الوقت الراهن بالأولوية المطلقة، إلا أنه ينبغي أن يكون هناك حل سريع للصراع على اعتبار أن معظم المعاناة الإنسانية ترجع إلى الصراع الداخلي الدائر.

ولقد تكررت نفس المعاني في أكثر من وثيقة تالية، وخاصة في الأمم المتحدة في الجمعية العامة في ١٠ نوفمبر، وقد أضاف رئيس البرلمان الأوروبي في كلمة في ١٣ نوفمبر أنها تتمنى أن تشمل الحكومة الجديدة على النساء، كما أكد على البعد الإقليمي للمسألة الأفغانية؛ حيث إنه من المهم أن تشعر الدول المجاورة لأفغانستان بالأمن فيما يتصل بنوايا الحكومة الجديدة، ومن هنا كان إعلان تنظيم الزيارة لكل من الهند وباكستان. وفي ٢٤ نوفمبر تم توقيع اتفاق تعاون بين الاتحاد الأوروبي وباكستان، وقد أكد الجانبان على التزامهما باحترام وحماية وتعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أكدت باكستان على التزامها القوي بعودة الحكومة الديمقراطية طبقاً للمسار الذي أعلنه مشرف في ١٤ أغسطس ٢٠٠١.

أما عن الموقف الأوروبي من أفغانستان في مرحلة ما بعد الحرب، نجد أن رئاسة الاتحاد قامت بإلقاء بيان في ٥ ديسمبر حول المباحثات الأفغانية، التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة في بترسبرج؛ حيث رحب الاتحاد بالاتفاق الذي توصلت إليه الفصائل الأفغانية في بون. وأعربت الرئاسة عن سعادتها لأن المفاوضات الأفغان قد وافقوا- طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٨)- على إقامة مجموعة من المؤسسات

الأفغاني وقادته الجدد في إعادة بناء الدولة، وتشجيع التحول إلى الديمقراطية والاهتمام بأوضاع المرأة بدرجة خاصة. وقد توج هذا الموقف في ١٨ ديسمبر؛ حيث قام رئيس الاتحاد الأوروبي بزيارة لكابل للمشاركة في تنصيب الحكومة المؤقتة في أفغانستان.

خلاصة القول إن الموقف الأوروبي من تداعيات أحداث ١١ سبتمبر أبرز بعض الحقائق على الساحة؛ أهمها الحاجة إلى تعديل إجراءات إدارة الأزمات الأوروبية، وكيف يمكن أن يكون لذلك مساهمة على الساحة العالمية؛ وهو الأمر الذي انتبه إليه الأوروبيون أنفسهم؛ فقد جاء في خطاب رئيسة البرلمان الأوروبي في ١١ أكتوبر أن بناء أوروبا يمكن أن يساعد في بناء عالم أكثر عدالة، وأن أهم الخطوات المطلوبة الآن هي دفع الاندماج الأوروبي. ومع ذلك، ونظراً لطبيعة الأزمة وتداعياتها فلقد ظلت مساحات الاختلاف مع الولايات المتحدة محدودة ومحكومة حيث مثلت نوعاً من توزيع الأدوار أكثر من كونها اختلافات حقيقية.

وقد تبين من توزيع الأدوار كيف أن الكيان الجماعي الأوربي مازال قوة اقتصادية سياسية أكثر منه قوة عسكرية، ومن ناحية أخرى بدت أوروبا أكثر وعياً من الولايات المتحدة الأمريكية بتأثيرات الأبعاد الثقافية الحضارية للعلاقات بين شمال وجنوب المتوسط، ومن ثم فإن الاهتمامات الأوروبية- الرسمية والمدنية- بأبعاد حوار الحضارات والثقافات كانت متنوعة، وهي تشير بالفعل إلى رؤية أوروبية راهنة عن ما أضحت عليه هذه الأبعاد الثقافية الحضارية من وزن ومن تأثير، ليس على الأمن الأوربي فقط ولكن الأمن العالمي.

فلقد وضحت الرؤية الخاصة لأوروبا كيفية معالجة الإرهاب و مصادره وأسبابه، وكيف أنه مشكلة عالمية في حاجة إلى حل عالمي واقتراب متعدد المداخل يتم على الأصعدة المختلفة؛ بحيث تقوم الأمم المتحدة بدور مركزي في هذه العملية، وما يمكن أن يقود إليه ذلك من عقد مؤتمر دولي ضد الإرهاب. وكأن الرسالة التي يريد الاتحاد إيصالها

الانتقالية المكونة من الجماعات الإثنية والعرقية المختلفة والتي يتكون منها الشعب الأفغاني. وأكد البيان على أن الاتحاد الأوروبي سيبدل قصارى جهده لدعم الحكومة الأفغانية الجديدة، ومساعدتها على تحقيق إعادة البناء للدولة. ودعا الاتحاد كل الجماعات لاحترام اتفاق بون، كما دعا السلطة الأفغانية للاهتمام بحقوق النساء الأفغانيات واللاتي تعرضن للقمع في ظل نظام طالبان. وأخيراً دعا الاتحاد الأوروبي الجماعة الدولية إعطاء الحكومة الأفغانية الجديدة كل الدعم الضروري من أجل تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في أفغانستان.

كما رحب خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة بالاتفاق على الانتقال السياسي في أفغانستان، والذي تم توقيعه في بون. وأوضح أن عقد المؤتمر في أوروبا إنما هو انعكاس لرغبة أوروبا الانخراط في مستقبل أفغانستان. وأكد على أن الاتحاد الأوروبي لن يدخر أي جهد لدعم الحكومة الجديدة سياسياً واقتصادياً.

وقد تعهد الاتحاد الأوروبي في البيان الخاص باجتماع المجلس الأوروبي في الفترة من ١٤-١٥ ديسمبر بالمشاركة في جهود الجماعة الدولية المتصلة باستعادة الاستقرار في أفغانستان، على أساس مقررات مؤتمر بون، ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا السياق شجع الاتحاد انتشار قوات أمن دولية للمساهمة في تحقيق الأمن لأفغانستان، وتدريب قوات أمن وقوات مسلحة أفغانية جديدة. وتمثل مساهمة دول الاتحاد إشارة قوية لعزمهم على تولي مسؤولياتهم في إدارة الأزمات بصورة أكثر كفاءة.

نقطة أخرى طرحها الاتحاد فيما يتعلق بأفغانستان وهي تلك الخاصة بالوضع الإنساني؛ حيث أوضح البيان استمرار تمتع المساعدة الإنسانية بالأولوية المطلقة، وضرورة أن تتطور القدرة على إيصال المساعدات للمشردين واللاجئين بالتغيرات في الموقف، وأن تتم بطريقة كفئة وجيدة التنسيق بقدر الإمكان. وأكد الاتحاد الأوروبي عن مساعدته للشعب

ومن ثم فقد تميز الموقف الأوروبي - على عكس الأمريكي - بالدعوة للاهتمام بعلاج أسباب بروز العمليات الإرهابية، وليس فقط محاربة واستئصال "الإرهابيين"، ومن ثم الاهتمام بالأساليب المختلفة وليست العسكرية منها فقط. أيضاً اتضح بروز البعد الحضاري الثقافي في الخطاب الأوروبي، من خلال إدراك الحدث في البداية على أنه تهديد للقيم والحريات التي يؤمن بها الغرب بصفة عامة، وتؤمن بها أوروبا بصفة خاصة. وأنها موجهة ضد العالم الحر المتحضر بأكمله، ثم محاولة إضفاء شمولية التهديدات للعالم بأسره بديانته وثقافته المختلفة. وهكذا نأى الاتحاد الأوروبي بنفسه عن التمييز الصارخ بين الغرب وباقي العالم.

وأخيراً يلاحظ على الدور الأوروبي في الأزمة أنه بدأ متحمساً للغاية وعلى استعداد للمشاركة الجادة في أي رد فعل تقوم به الولايات المتحدة، ولكنه أخذ في الخمول تدريجياً، حتى نأى بنفسه عن المعركة العسكرية الدائرة، وصب جل اهتمامه على محور المساعدات الإنسانية، وأن دوره سيأتي بعد انتهاء المعارك، من خلال العمل على إعادة بناء وإعمار أفغانستان.

ولذلك فالسؤال المطروح: هل تم تعويض فقدان الدور العسكري من خلال أنبية أخري، وهي بالأساس الناتو؟؟

ثانياً- الناتو: (٩)

الناتو كما سبق التوضيح هو الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي، وكان له دور هام في العديد من الأزمات التي شهدتها القارة الأوروبية؛ مثل حربي البوسنة وكوسوفا. ولكننا نلاحظ ضآلة دور الناتو في الحرب الدائرة في أفغانستان، بل إن الولايات المتحدة ذاتها التي طالما استخدمت الناتو في عملياتها العسكرية قد طلبت طلبات محددة للغاية من الناتو هذه المرة، حتى بدا دوره على أنه مجرد قواعد ووقود للطائرات الأمريكية. على أي الأحوال يمكن رصد موقف الناتو ورد فعله على أحداث ١١ سبتمبر من خلال القضايا التالية:

إلى الولايات المتحدة هي أن الاقتراب المتعدد الجوانب هو فقط القادر على تعزيز وضمان الأمن، وأنه يجب أخذ كل الآراء المختلفة في الاعتبار، وخاصة تلك التي تبرز مصادر الإرهاب وأسبابه وجذوره. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود اختلاف في الرؤية الأمنية لدي كل من أوروبا والولايات المتحدة، خاصة فيما يتصل بالعلاقة مع منطقة جنوب المتوسط، وارتباط مثل هذه الأحداث بمشكلة الشرق الأوسط. ولذلك نجد أن أوروبا مع بداية الأزمة سارعت إلى الدعوة إلى أهمية الحوار الأوروبي المتوسطي، ويتضح ذلك من دعوة البرلمان الأوروبي في ٤ أكتوبر إلى الحاجة لعقد المنتدى البرلماني للشراكة الأوروبية المتوسطية، بالتزامن مع عملية برشلونة؛ وذلك من أجل تكثيف الحوار السياسي.

كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن إعادة التزامه بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وطالب في هذا السياق بتشجيع إعادة بناء الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على أساس توصيات تقرير ميتشيل، وطبقاً لقرارات مجلس الأمن. وجاء التأكيد على أهمية عملية برشلونة في تقرير المفوضية الأوروبية في ١٧ أكتوبر؛ حيث أشار التقرير إلى أن الأزمة أضفت أهمية جديدة لعملية برشلونة، خاصة فيما يتصل بالديموقراطية أو التحول الديموقراطي وبناء المؤسسات والحكم الجيد والعدالة الاجتماعية.

وقدمت رئاسة البرلمان الأوروبي مبرراً آخر لأهمية الحوار الأوروبي المتوسطي، وهو أنه لا يمكن السماح بمزيد من الاتساع في الفجوة في مستويات المعيشة بين العالمين: عالم الشمال وعالم الجنوب، وأنه ليس هناك خيار سوي الاعتراف بأن عدم التوازن هذا هو التربة التي تنبت بذور الإرهاب. وأنه من أجل تعزيز التفاهم والتسامح المشترك بين الدول على جانبي المتوسط، فإن البرلمان الأوروبي أخذ المبادرة لعقد اجتماع طارئ للمنتدى البرلماني الأوروبي المتوسطي. وفي هذا السياق تقول أيضاً إنه طالما أن الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين مستمر؛ فإن الإرهاب الدولي سيجد العديد من الإرهابيين الذين هم على استعداد للتطوع.

أولاً الموقف من الهجمات وتوصيفها وتحديد

المسئول عنها:

كان موقف الناتو سريعاً؛ حيث اجتمع مجلس شمال الأطلسي في ١١ سبتمبر، وأعرب عن تضامنه الكامل مع الولايات المتحدة. كما أعلن باسم دول الناتو رفضها بإجماع لهذه الأعمال البربرية. وأكد على ضرورة تكثيف المعركة ضد الإرهاب، ووصفها بأنها معركة كل الدول المتحضرة، ولا بد من الفوز بها، كما وصف تصريح من مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية الهجمات على أنها: "هجوم على قيمنا المشتركة، ونحن لن نسمح لهذه القيم أن يتم التفاوض حولها من قبل الذين يستخدمون العنف في تحقيق أهدافهم".

واستمر مثل هذا الرأي خلال المرحلة الثالثة للأزمة وهي مرحلة الحرب؛ حيث أعرب ممثل الناتو في مؤتمر وارسو حول مكافحة الإرهاب بأن "الهجمات على الولايات المتحدة كانت هجوماً على حياة كل مواطنينا وعلى صحة اقتصاداتنا، وعلى حريتنا في السفر والاتصال، وكذلك على قيمنا وطرق حياتنا، ومن ثم فإنه ليس صراعاً للولايات المتحدة وحدها، ولكنه صراع لنا كلنا"، كذلك نجد أن روبرتسون- السكرتير العام للحلف- في خطابه أمام جامعة فولوجراد التكنولوجية، والذي ألقاه في ٢٢ نوفمبر قال: "لا يهدد الإرهاب الولايات المتحدة وحدها، ولكن كل العالم المتحضر"، "وإن الهدف هو حماية أمننا وقيمنا المشتركة".

وجاء التأكيد على ذلك حتى مرحلة ما بعد الحرب، ففي البيان الذي صدر عن الاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلسي في ٦ ديسمبر، أعرب البيان عن أن هجمات ١١ سبتمبر كانت عدواناً على العالم الحر بأكمله، وأنه لا يوجد أي مبرر مهما كان لمثل هذه الأعمال الإرهابية، وأن أحداث ١١ سبتمبر لم تكن هجوماً على حليف واحد ولكن على كل الحلفاء. وهكذا يتضح كيف يغلف المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، ويحيط بالتكليفات السابق الإشارة إليها عن طبيعة العدوان؛ حيث يبدو واضحاً الربط بين الأمن والعدوان

عليه، وبين ضرب منظومة القيم الغربية، وهي المنظومة التي أضحت في صميم المصالح الغربية.

أما فيما يتعلق بتحديد المسئول عن الهجمات، نجد أنه لم يكن هناك تحديد واضح في البداية، أو اتهام صريح لأي جهة أو دولة من جانب الناتو، بالرغم من تأكيد مجلس شمال الأطلسي في ١١ سبتمبر على أن مرتكبي هذه الفعلة لن يفلتوا بها. وظل هذا الاتجاه حتى البدايات الأولى لمرحلة بناء التحالف؛ حيث لم تكن هناك أي إشارات أو إيجاعات أو تلميحات عن أي جهة.

هذا وكان شرط تنفيذ المادة (٥) من اتفاقية واشنطن هو أن يثبت أن هذه الهجمات كانت موجهة من الخارج، ولكن في تصريح لروبرتسون في ٢ أكتوبر أعلن أن الولايات المتحدة قد أخبرت الحلفاء بنتائج تحقيقاتها حول المسئول عن هجمات ١١ سبتمبر، وأن النتائج أسفرت عن أن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذين يقدم لهم نظام طالبان الحاكم في أفغانستان الدعم، هم المسئولون عن الهجمات. وقد أشار روبرتسون أن الحقائق واضحة وكافية، وأن المعلومات المقدمة تشير بوضوح إلى دور تنظيم القاعدة في هجمات ١١ سبتمبر.

وبناء على هذا فقد تأكد لدي الحلف أن الهجمات على الولايات المتحدة كانت من الخارج، ومن ثم تعتبر عملاً يندرج في ظل المادة (٥) من اتفاقية واشنطن، وأنه على الولايات المتحدة أن تحدد نوع المساعدة التي تريدها.

ثانياً- كيفية الاقتراب من الأزمة:

قام الناتو على الفور بالتعهد في ١٢ سبتمبر بعمل كافة الجهود اللازمة لمكافحة خطر الإرهاب، وذلك في تصريح من مجلس المشاركة الأوروبية الأطلسية، كما صرح لورد روبرتسون في ١٢ سبتمبر، وبعد اجتماع مجلس شمال الأطلسي بأنه إذا تم التأكد من أن هذا الهجوم كان موجهاً من الخارج ضد الولايات المتحدة، فإنه سيعتبر عملاً يدخل في ظل مادة (٥) من اتفاقية واشنطن، والتي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد واحدة أو أكثر من الأعضاء سيعتبر

على أن دول الناتو سوف تنظر إلى هذا، ولديها المرونة فيما تجهزه للعرض، وهي تتضمن استخدام القواعد الجوية والعسكرية والتبادل المعلوماتي والمخابراتي.

إلا أن هذا النوع من الدعم تم كشف النقاب عنه في تصريح للورد روبرتسون في ٤ أكتوبر؛ حيث أعلن عن قرار مجلس شمال الأطلسي بتنفيذ المادة (٥) لاتفاقية واشنطن، كما صرح بموافقة الحلفاء في الناتو بناء على طلب من الولايات المتحدة باتخاذ ٨ إجراءات جماعية أو فردية في الحملة ضد الإرهاب، وأن هذه الإجراءات تتمثل في: تعزيز التعاون والمشاركة المخبرية، سواء على المستوى الثنائي أو المستوى الجماعي، وتقديم المساعدة بشكل فردي أو جماعي للحلفاء أو الدول الأخرى التي يمكن أن تكون معرضة لتهديدات إرهابية متزايدة؛ نتيجة لدعمها للحملة ضد الإرهاب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير مزيد من الأمن والتسهيلات للولايات المتحدة وحلفائها على أقاليم الحلفاء، وكذلك توفير الغطاء الجوي للولايات المتحدة وحلفائها الآخرين، وإمكانية استخدامهم للموانئ والقواعد الجوية في دول الناتو. كذلك أعرب عن استعداد الحلف لنشر عناصر من أفضل قواته البحرية في شرق المتوسط؛ من أجل إظهار عزم الحلفاء على دعم حملة الولايات المتحدة ضد الإرهاب، بالإضافة إلى نشر قوة إنذار مبكر لدعم العمليات ضد الإرهاب.

وفي لقاء بين بول-وزير الخارجية الأمريكي- وروبرتسون في واشنطن في ٢٠ أكتوبر- أي خلال مرحلة الحرب- قال روبرتسون إن الحملة ضد الإرهاب متعددة الأوجه؛ فهي سياسية وديبلوماسية واقتصادية ومالية. كما أعرب ممثل الناتو في ٦ نوفمبر أن هذه الحرب ستتم على جبهات متعددة، وأضاف أن المعارك لن تحدث فقط في أفغانستان، ولكن ستتطور الجهود الدولية لتأخذ الدول مواقف أخرى ضد غسل الأموال، والعمل على ازدياد تبادل المعلومات، والموافقة على الإجراءات التي من شأنها تعزيز التسامح، وتبادل الخبرات في تدريب الوحدات المضادة

هجوماً على الكل، ويتم اتخاذ كل الإجراءات التي تبدو ضرورية لمساعدة الحليف الذي تمت مهاجمته. وأكد على أنه إذا ما تم التأكد من أنها كانت موجهة من الخارج؛ فسوف تتخذ الدول أعضاء الناتو من الأعمال ما تراه ضرورياً لتقديم المساعدة بأي صورها، وهي ليست مقتصرة على المساعدة العسكرية فقط، وتعتمد على الموارد المادية لكل دولة. وأنه على كل دولة أن تقرر كيف ستساهم واضحة في الاعتبار الهدف النهائي، والذي هو الحفاظ على أمن منطقة شمال الأطلسي. وأوضح البيان أنه سيكون هناك تشاور بين الحلفاء، وأن أي عمل جماعي من قبل الناتو سيحدده مجلس شمال الأطلسي.

وكانت هذه هي المرة الأولى من ٥٢ سنة التي يطبق فيها الحلفاء المادة (٥)، على النحو الذي يفتح الطريق للناتو لتقديم الدعم المادي والعسكري لأي رد من جانب الولايات المتحدة. [إلا أن روبرتسون في ١٢ سبتمبر صرح أن الدولة التي تمت مهاجمتها] يجب عليها أن تطلب المساعدة، وأن الولايات المتحدة ما زالت تقوم على تقييم الأدلة المتاحة.

وفي مؤتمر صحفي لنائب وزير الخارجية الأمريكي وأمين عام حلف الأطلسي في ٢٠ سبتمبر، قال روبرتسون إن الحلفاء عازمين على المساهمة والتعاون جماعياً مع أعضاء الجماعة الدولية في هذه المعركة، وأعرب عن اعتقاده أنها ستكون معركة طويلة ولكنها ناجحة.

وخلال مرحلة بناء التحالف وتحديداً في ٢٦ سبتمبر، أعرب روبرتسون بعد اجتماع مجلس شمال الأطلسي أن الخيار العسكري هو واحد من الجوانب المتعددة للرد المنظم ضد الإرهاب، وأن الإجراءات السياسية والديبلوماسية والاقتصادية كلها مكونات هامة في الحملة ضد الإرهاب. وأشار إلى أنه إلى الآن ليس هناك طلب من جانب الولايات المتحدة لأي عمل. لكن في ٣ أكتوبر أعلن المتحدث الرسمي للناتو أن الولايات المتحدة حددت مطالب محددة من الناتو، ولكنه لم يفصح عن محتوى القائمة، واكتفى بالإشارة إلى أنها تتضمن دعماً عسكرياً وأنواعاً أخرى من المساعدة. وأكد

المتماثل، والتي تعمل سوياً دون أجددات خفية، أو مصالح متنافسة.

وتأكدت تلك الرؤية أيضاً خلال مرحلة ما بعد الحرب؛ حيث أعلن بيان الاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلسي في ٦ ديسمبر عن بداية نوعية جديدة من العلاقات مع روسيا؛ لتعزيز القدرة على العمل معاً في مناطق ذات أهمية مشتركة، وكيف أن الشراكة القائمة على التعاون والثقة والقيم الديمقراطية، والملتزمة باستقرار أوروبا هي من أساسيات الأمن والاستقرار في منطقة أوروبا الأطلسية، كما أعرب البيان عن سعاده لوقوف روسيا بجانب الحلفاء في الصراع ضد الإرهاب.

٣- في سياق هذا التطور المدفوع في العلاقات بين روسيا والناتو تظهر نقطة أخري غاية في الأهمية، وذات دلالة خاصة للموقف من الإسلام والمسلمين، وهي النقطة الخاصة بإدراك حركات المقاومة الإسلامية؛ ففي ٢٢ نوفمبر في خطاب روبرتسون في جامعة فولجوجراد التكنولوجية أكد على وعي الناتو بالعلاقة بين المتشددين الشيشان والإرهاب، ودعي الجانب الشيشاني إلى قطع هذه الروابط. ويبدو أن ذلك كان في محاولة منه لإرضاء المشاعر الروسية، وكسب الدعم الروسي للتحالف الدولي ضد الإرهاب، بل إنه في البيان الختامي للاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلسي المنعقد في ٦ ديسمبر، جاء البيان ليدعم من حق روسيا في حماية وحدتها الإقليمية، والاعتراف بحقها في حماية كافة مواطنيها؛ ولذلك دعي البيان الجانب الشيشاني للتعاون في إيجاد حل سلمي للصراع.

هذا الأمر يفرض التساؤل: هل توافقت مصالح الجميع ضد مصالح المسلمين في كل مكان؟؟؟ خاصة وأن الإشارة إلى العامل الإسلامي كانت تتم من خلال الإشارة إلى علاقته بالإرهاب بصورة غير مباشرة؛ فعلى سبيل المثال جاء على لسان ممثل الناتو في ٦ نوفمبر أن قوات الناتو قد

للإرهاب. وهو الاتجاه الذي تأكد خلال مرحلة ما بعد الحرب؛ حيث أعرب بيان الاجتماع الوزاري لمجلس شمال الأطلسي في ٦ ديسمبر عن تأكيده أن الأدوات العسكرية وحدها ليست كافية لمكافحة الإرهاب بكفاءة؛ لأن الرد ينبغي أن يكون شاملاً ومتعدد الأوجه؛ ولذلك هو يدعم جهود الأمم المتحدة ودورها المركزي في هذا المجال.

ثالثاً- الموقف من التحالف الدولي:

ويتجلى ذلك الموقف في مجموعة النقاط التالية:

١- الدور الذي أسند للناتو في الحملة ضد الإرهاب، ويتجلى ذلك في الطلبات المحددة التي حددتها الولايات المتحدة لحلفائها في الناتو وذلك في ٣ أكتوبر؛ حيث طالبت بتصريح غير محدود للطيران فوق مجالها الجوي، واستخدام عدد من القواعد الجوية في أوروبا، بالإضافة إلى تسهيل إمدادات الوقود. وهذه الطلبات تندرج كلها ضمن مقررات المادة (٥) من اتفاقية واشنطن.

٢- تدعيم الروابط مع روسيا: وكانت من أكثر التطورات اعتباراً في مرحلة إعداد التحالف، ويتضح ذلك من حديث روبرتسون في الأكاديمية الديبلوماسية في ٢٢ نوفمبر؛ حيث أكد على ضرورة أن يصبح كل من الناتو وروسيا شركاء في التغلب على التهديدات المشتركة، وأوضح كيف أن أحداث ١١ سبتمبر أجبرت على إعادة التفكير في العلاقات بين روسيا والناتو؛ وذلك - وفقاً لرأي روبرتسون - الوسيلة الوحيدة للقيام بأي رد فعل للجنون الإرهابي؛ نظراً لدعم المواجهة مع الإرهاب؛ لأن العلاقة الحالية بين الناتو وروسيا ليست كافية للتعامل بجدية مع التحديات الأمنية الجديدة التي يواجهها في عالم اليوم.

وفي تصريح آخر في ٢٢ نوفمبر وضح روبرتسون أن روسيا وشركاءها الغربيين منخرطون في صراع مشترك ضد تحد مشترك، مثله في ذلك مثل الفاشية منذ ٦٠ عاماً، وأنه يمكن هزيمة الإرهاب الدولي بواسطة تحالف من الدول ذات التفكير

عملت في البلقان بالقرب من السلطات الحكومية ضد خلايا الإرهاب الدولية بما فيها ذات الصلة بتنظيم القاعدة. ولكن من ناحية أخرى جاء في البيان الصادر من مجلس شمال الأطلسي في ٦ ديسمبر أن الحملة ليست ضد الإسلام أو شعب أفغانستان، ولكنها ضد شبكات الإرهاب ومن يدعمونها.

ويلاحظ في هذا البيان مدى اقتضابه في نفي كون المعركة ضد الإسلام، بل إنها المرة الأولى التي يأتي فيها مثل هذا التصريح من قبل الناتو وذلك بعد حوالي ثلاثة أشهر من الأزمة، والسؤال: علام يدل ذلك؟؟!

ويلاحظ في موقف الناتو أنه على عكس السابق في الأزمات التي شهدتها العالم خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كان دوره في هذه الأزمة مهمشاً للغاية فبالرغم من الدعم السياسي الكبير الذي قدمه الحلفاء للولايات المتحدة من خلال تطبيق المادة (٥) من اتفاقية واشنطن، إلا إنها لم تفرض على القيام بعمل عسكري جماعي. ويستدل على صغر الدور من صغر البيانات والتصريحات الصادرة من مؤسسات الناتو، واقتصار دوره على تمويل الولايات المتحدة بالوقود، وتسهيل استخدام القواعد الجوية دون أي مشاوره أو تنسيق. وتعتبر التطورات في العلاقات مع روسيا من أكثر

المواقف بروزاً في هذه الأزمة، ويبدو أن الغرض منها تأمين عدم المعارضة الروسية للتدخل الأمريكي في منطقة على قدر كبير من الأهمية لروسيا، وكذلك ضماناً للأمن الأوروبي خاصة في ظل انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة منع انتشار الصواريخ، وذلك حتى لا تحوم أجواء الحرب الباردة مرة أخرى على القارة الأوروبية. وقد يكون ذلك أيضاً تحييداً للعنصر الروسي نتيجة للرغبة في الاهتمام بأقاليم تمثل مجالاً حيويًا لروسيا مثل آسيا الوسطى، بالإضافة إلى الرغبة في توسيع الناتو، وضرورة تأمين المخاوف الروسية من ذلك، وقد يكون ذلك عن طريق الدفع بشراكة بين الناتو وروسيا.

الأمر الآخر اللافت للنظر أنه على الرغم من أن الناتو بالأساس منظمة عسكرية تضطلع بالأمن، إلا أن

اقتربها من الأزمة لم يكن عسكرياً في المقام الأول، بل كان سياسياً ودبلوماسياً؛ وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل هل فشل الناتو في إيجاد دور عسكري له، ومن ثم بحث عن دور له في مجال آخر؟ وهل نجح في ذلك أم لا؟ أم أن هذا تطبيق جديد للمفهوم الاستراتيجي الجديد للناتو الذي تم إقراره في واشنطن في القمة الذهبية للناتو في ١٩٩٩؟.

وكانت القمة قد أصدرت في بيانها ما يوضح التحولات التي أدخلت على المفهوم الاستراتيجي للحلف، والتي من شأنها أن تلقي الضوء على طبيعة المهام المستقبلية التي قد ينوط بها في عالم ما بعد الحرب الباردة. ويمكن إجمال ملامح التغيير في الآتي:

١- إحلال مفهوم "المصالح الأمنية" محل مفهوم "أمن الدول الأعضاء"، وذلك كمنطلق لعمل الحلف. وهو مفهوم عام مطاط يستوعب العديد من القضايا والتفاعلات حسب إدراك ما قد يؤثر على المصالح الأمنية هذه.

٢- تحديد عناصر المفهوم الجديد، ومن ثم التهديدات الجديدة للمصالح الأمنية في: انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب الدولي، انقطاع وصول الموارد الحيوية، نشوء أزمات إقليمية ذات تأثير على المناطق المحيطة بالحلف، انتهاك حقوق الإنسان.

٣- أن يبدأ الحلف بمبادرة شن الهجوم ضد الطرف الذي يراه يمثل تحدياً لمصالح الدول الأعضاء، دون مراجعة أي جهة أخرى غير عواصم الحلف. ومن ثم فقد أرسى قاعدة العمل المستقل والتحرك المنفرد، دون أي قيود من الأمم المتحدة المخول لها بالأساس القيام بمثل تلك الأعمال^(١٠).

وهذا المفهوم هو تنويع للجهود الأمريكية الهادفة إلى تطويع الحلف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة، والذي أدى إلى انقسام واضح بين الولايات المتحدة والحلفاء الأوربيين الذين يخشون من استخدام الحلف؛ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عن مصالحهم الخاصة. وجاءت الحرب في أفغانستان لتعمق من هذا التباعد، وتدفع

يشكل منفصل عن المظلة الأمريكية.

بالخلفاء الأوروبيين إلى اتخاذ خطوات عملية على طريق
تدشين بنية سياسية وأمنية تتولى إدارة قضايا الأمن الأوروبي

ثانياً- مستوى السياسات القومية:

(أ) بريطانيا، ألمانيا

الموقف البريطاني واستراتيجيات تعامله مع الأزمة.
هذه القضايا تتمحور حول:

1- تكييف الهجمات والموقف منها:

وهذه النقطة ظهرت في مرحلة رد الفعل على الهجمات على نيويورك وواشنطن؛ حيث كان هناك حرص من جانب بلير على سرعة إعلان تنديده الكامل بالعمليات -وذلك في بيان له في 11 سبتمبر- وإبراز التعاطف والمساندة مع الولايات المتحدة والشعب الأمريكي. وقد وصف بلير الهجمات بأنها ليست معركة بين الولايات المتحدة والإرهاب، ولكن بين العالم الحر الديمقراطي والإرهاب، وأن هذه الهجمات ليست مجرد اعتداء على عدد من المباني، ولكنها اعتداء على جوهر الديمقراطية "the very notion of democracy" وأنها حرب بين العالم المتحضر والتعصب. ووفقاً لبلير -في بيان لاحق له حول الهجمات في 12 سبتمبر-: "إنها حرب على قيم التسامح والحرية والديموقراطية التي تحدد طريقنا في الحياة".

ويعتبر خطاب بلير في مجلس العموم في 14 سبتمبر 2001 من أهم الخطابات التي جاءت في مرحلة رد الفعل هذه، وجاء فيه توصيف صريح من بلير لمثل هذه الهجمات على أنها "تستهدف القسيم الديمقراطي الأساسية التي نعتقد فيها، وهي أيضاً هجوم على العالم المتحضر" وهو ما كرره في حديثه مع CNN في 16 سبتمبر من أن ما حدث في الولايات المتحدة كان هجوماً على العالم المتحضر. وأكد أيضاً في مقال له في New York Post في 25 سبتمبر بأن الهجمات اعتداء متعمد على العالم المتحضر.

2- تحديد المسئول عن الهجمات:

أولاً- الموقف البريطاني:⁽¹¹⁾

يعتبر الموقف البريطاني- ممثلاً بالأساس في خطابات رئيس الوزراء توني بلير- من أبرز المواقف على مستوى القارة الأوروبية ككل، وعلى مستوى السياسات الأوروبية القومية. فقد كانت بريطانيا دوماً الحليف الأقرب للولايات المتحدة في أوروبا، ووقفت معها في كل أعمالها العسكرية التي قامت بها بعد نهاية الحرب الباردة، بدءاً من العراق مروراً بالبوسنة وكوسوفا، وانتهاءً بأفغانستان؛ فإن بريطانيا كانت بمثابة الساعد الأيمن للولايات المتحدة سواء على الصعيد العسكري، أو على صعيد حشد التأييد الدولي للحملة ضد الإرهاب، وقد اتضح ذلك من الجولات المكثفة التي قام بها بلير خلال مرحلة بناء التحالف أو أثناء الحرب في عدد من الدول الأوروبية والعربية والإسلامية، ومن هنا كان الشجب السريع للهجمات من قبل بريطانيا، واستمرار الدعم الكامل والمطلق للولايات المتحدة في المراحل المختلفة من الأزمة. (هذا الدور البريطاني الذي وصفه بلير ذاته في خطابه في 12 نوفمبر في المأدبة التي أقامها رئيس بلدية لندن؛ بأنه جسر بين الولايات المتحدة وأوروبا) حيث أوضح أنه لم يعد على بريطانيا الاختيار بين علاقاتها مع أوروبا وعلاقاتها مع الولايات المتحدة؛ لأن هذه العلاقات تعزز من بعضها البعض، ومن ثم فهو يقرر القيام بدور بارز في أوروبا مع الإفصاح عن تقاربه مع الولايات المتحدة؛ وذلك لتحقيق ما أوضحه "من جعل أوروبا أكثر قرباً من الولايات المتحدة".

هذا، ويمكن رصد عدد من القضايا التي أثرت في الخطاب البريطاني والتي من حولها تشكل

خططا ونفذتا هجمات 11 سبتمبر، وأهم لديهم الرغبة والموارد التي تمكنهم من القيام بهجمات أخرى، وأن المملكة المتحدة قد تكون من الأهداف المحتملة. وأوضح التقرير أن شبكة القاعدة قادرة على القيام بهذه الأعمال؛ نظراً لتحالفها مع نظام طالبان الحاكم في أفغانستان.

ب- ملخص يُظهر الحقائق التالية: الخلفية الإجرامية لشبكة القاعدة ومسئوليتها عن العديد من الأعمال الإرهابية والعنف، والارتباط بينها وبين نظام طالبان. وقد استند التقرير في إصااق التهمة بـابن لادن إلى عدة مؤشرات أهمها: أنها مشاهمة من حيث الطموح والأثر المتعمد للهجمات السابقة التي قام بها ابن لادن من خلال استهداف إحداث أقصى الخسائر في العزل من الأمريكيين، أو غيرهم بل وعدم الاكتراث الكامل بالعرزل الآخرين. بما فيهم المسلمين المدنيين سواء من الأمريكيين أو المسلمين.

ثم يسرد التقرير حياة بن لادن وتأسيسه للقاعدة ونشأة نظام طالبان وبداية الصلة بين الاثنين. ثم يتناول تنظيم القاعدة من حيث أهدافه، الفتاوى التي ينشرها والتي تبرر قتل الأمريكيين بل وتعتبره واجباً دينياً، ثم يعرض التقرير لأسامة بن لادن والأعمال الإرهابية السابقة التي درها؛ مثل تفجير السفارة الأمريكية في كل من كينيا وتزانيا والهجوم على المدمرة كول في ميناء عدن... 2002 ثم الإشارة إلى دوره في أحداث 11 سبتمبر؛ نظراً لكونها تحمل بصمات عمليات ابن لادن، كما أن ثلاثة من الخاطفين لهم علاقة مباشرة بتنظيم ابن لادن، كذلك فقد أشار التقرير إلى واحد من أقرب أعوان ابن لادن قال بصورة واضحة إنه قد ساعد في التخطيط لهجوم 11 سبتمبر واعترف بتورط منظمة القاعدة.

وأخيراً تلخص خاتمة التقرير النتائج التالية:

يلاحظ أنه في اليومين الأولين التاليين للهجمات لم تكن هناك إشارة صريحة في أي من خطابات بلير إلى أي متهم، بل إن بلير في سؤال موجه له -في 12 سبتمبر- عن رأي بريطانيا فيما هو منسوب إلى أسامة بن لادن، رفض التعليق على هوية المسئول في هذه المرحلة. ولكن مع مرور الوقت خلال مرحلة بناء التحالف بدأ الحديث عن أن أسامة بن لادن وتنظيمه المعروف بالقاعدة هو المشتبه فيه الأساسي، وذلك كما جاء في بيان لبلير في 25 سبتمبر في مقر رئاسة الوزراء. وجاء ذلك أيضاً في لقائه مع قادة الجماعة المسلمة في بريطانيا في 27 سبتمبر مع التأكيد على أن ابن لادن من زعماء الإرهاب، ولكنه ليس الوحيد.

وإذا كان هناك اشتباه في المسئول عن الهجمات في بداية مرحلة بناء التحالف، إلا أنه منذ منتصفها أصبح هناك تأكيد من بلير على أن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يترأسه هو المرتكب لهذه الهجمات، ويساعده في ذلك نظام طالبان الذي يقدم له الدعم والمأوى، والذي لن يتوقف عن مساعدته، ولن يتوقف عن المزيد من أعمال العنف، فلقد أوضح بلير في خطابه في 2 أكتوبر أنه رأى "أدلة لا يمكن الجدل حولها تربط ابن لادن بالهجمات"، وإن كان لم يفصح في بداية هذه المرحلة عن تلك الأدلة.

وفي 4 أكتوبر، أخبر بلير نواب مجلس العموم أن هناك ملفاً من الأدلة التي تشير إلى تورط ابن لادن وشبكتة دون أدنى شك في الهجمات، إلا أنه أشار إلى أن التفاصيل سيتم حذفها لأسباب أمنية، ومن ثم لا يحتوي الملف على كل الأدلة المعروفة للحكومة. وبإلقاء نظرة على التقرير يتضح أنه ينقسم إلى الأجزاء التالية:

أ- المقدمة: وتبدأ المقدمة بأن ما توصلت إليه الحكومة هو أن أسامة بن لادن وتنظيمه قد

المنظمات مثل القاعدة، كما قدمت قانون إرهاب جديدًا، يسمح بمصادرة الأموال الموجهة إلى جماعات مثل القاعدة حتى وإن كانت هذه الأموال نظيفة، كذلك إعطاء الشرطة سلطة مراقبة حسابات البنوك والمؤسسات المالية لرصد حركة الأموال المشبوهة، كما سيكون من حق السلطات تجريد الأرصد عند بداية أي تحقيق.

أما على الصعيد العسكري فلقد استمر التلويح بالحملة العسكرية دون تحديد لموعدها. ويتضح ذلك من كلمة بلير التي ألقاها في الثالث من أكتوبر أمام المؤتمر السنوي لحزب العمال؛ حيث قال إنه "مهما كانت خطورة الفعل الذي سنقوم به، فإن خطورة عدم الفعل أعظم بمراحل". كما أنه استبعد الحل الدبلوماسي حيث قال: "ليست هناك دبلوماسية مع طالبان أو أسامة بن لادن" وأن هناك خيارًا واحدًا فقط: "إما أن نؤمهم أو أن يهزموننا".

وقد حاول بلير إيجاد الصلة بين الهجمات وتهديدها للمصالح البريطانية، بالإشارة إلى الضحايا البريطانيين، وبإظهار بريطانيا على أنها ضحية أخرى لسياسات طالبان.

وأوضح بلير أن الهدف من الحملة العسكرية المتوقعة يتلخص في: تقليص الآلة العسكرية لكل من شبكة القاعدة ونظام طالبان، وتقديم بن لادن وغيره من قادة القاعدة إلى العدالة، وقطع تمويلهم وتقليص التهديد الإرهابي الذي يفرضونه، واستهداف قواتهم والتأكد من أن أفغانستان قد توقفت عن دعم ومساندة الإرهاب الدولي.

وقد كان لهذه التوجهات في الخطاب البريطاني أثرها في إحداث جدال داخل مجلس العموم في 4 أكتوبر حول أزمة الإرهاب الدولي، فالبعض تساءل عن أي نوع من العدالة يتحدث بوش عندما يطالب بإحضار أسامة بن لادن إلى العدالة، في الوقت الذي تجاهلت فيه الإدارات الأمريكية المتعاقبة قرارات محكمة العدل الدولية والتي بدت

- إن ابن لادن - وشبكة القاعدة الإرهابية التي يترأسها - هو الذي خطط ونفذ هجمات 11 سبتمبر.

- استطاع ابن لادن وتنظيمه تنفيذ هذه الهجمات؛ نظرًا لتحالفه القوي مع نظام طالبان في أفغانستان والذي سمح له بممارسة أنشطته الإرهابية.

3- الاقتراب البريطاني في مواجهة الأزمة،

وأهداف الحملة ضد الإرهاب والحرب ضد أفغانستان:

أثار بلير في بيان له في 12 سبتمبر حول الهجمات عدة قضايا مرتبطة بموضوع الإرهاب، والتي على الجماعة الدولية أن تضعها في الاعتبار. وتتمثل هذه القضايا في: أين توجد هذه الجماعات؟ كيف تعمل؟ كيف يتم تمويلها؟ من يدعمها؟ كيف تتحرك عبر الحدود الدولية؟ كيف تحصل على السلاح؟ كيف يمكن إيقافها؟

كما قام بلير في هذه المرحلة بتحديد هدفين أساسيين ووفقاً لما جاء في بيانه في 14 سبتمبر أمام مجلس العموم، الهدف الأول يتمثل في البدء بمحاكمة المسؤولين من خلال عمل سريع. والثاني توحيد العالم في مواجهة هذا العدوان، وأن توضع جانباً كل الاختلافات و التعارضات في المصالح؛ لشن حرب منظمة على كل آلة الإرهاب، وأن تدور الحرب ضد الإرهاب على كل الأصعدة: دبلوماسية، سياسية وعسكرية.

وانتقل الاقتراب البريطاني من مجرد الإعلان عن شعارات ومبادئ في مرحلة رد الفعل إلى اتخاذ خطوات عملية في مرحلة بناء التحالف، حيث قامت الحكومة البريطانية في هذه المرحلة بالعمل على أصعدة متعددة ترسم استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب. فعلى الصعيد السياسي والاقتصادي قامت في أول أكتوبر بتجميد 90 مليون دولار من أرصدة حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، كما قدمت مشروعات قوانين من شأنها الضغط على تمويل

على مهارة وتمكن قوات التحالف، وأن هذه الانتصارات من شأنها تهينة المناخ لتحقيق الأهداف المرجوة. وكأن الانتصارات في حد ذاتها لم تكن هدفاً مرجوياً بالرغم من التأكيد على ذلك في المراحل السابقة، ومن ثم يثور التساؤل: هل تتولد أهداف جديدة بقدر التقدم في أرض المعركة أم أن الأهداف المرجوة منذ البداية لم يعلن عنها بعد؟

أما سياسياً، فيشير بلير إلى دعم التحالف الدولي ضد الإرهاب، ودلل على ذلك بتعهد كل من فرنسا وألمانيا وأستراليا وكندا بالدعم العسكري.

أما على الصعيد الإنساني، فقد أشار إلى ضرورة تكوين تحالف لدعم اللاجئين في داخل وخارج أفغانستان. وفي 8 نوفمبر وفي المؤتمر الصحفي بينه وبين بوش وتعليقاً على المساعدة التي تقدم للشعب الأفغاني، أشار بلير إلى وجود 4.5 مليون لاجئ من قبل 11 سبتمبر وكأنه ببساطة يريد القول "لا داعي لتحميل الحملة ذنب هؤلاء المشردين".

وقد جاء تحديد بلير لأهداف الحملة في وقت لاحق، حيث أعلن في 30 أكتوبر أن أهداف الحملة تتلخص في: القضاء على شبكة القاعدة وتقديم بن لادن وأعوانه إلى العدالة، بالإضافة إلى إقصاء نظام طالبان. ويلاحظ أنها نفس الأهداف التي عبر عنها في المراحل السابقة إلا أنه في هذه المرحلة أضاف رسمياً ذلك الهدف المتعلق بإزاحة نظام طالبان، وبالإضافة إلى تحديد الأهداف فقد قام بلير أيضاً بتحديد الوسائل المستخدمة للوصول إليها وذلك في نفس الخطاب، وهي تتلخص في: القوة الجوية من خلال الضربات المكثفة، (والعمليات البرية حيثما كانت ضرورية لتدعيم الأهداف)، دعم التحالف الشمالي وغيره من العناصر المضادة لنظام طالبان، وبناء تحالف سياسي دبلوماسي قوي ضد نظام طالبان داخل وخارج أفغانستان.

غير مناسبة لهم؟ كذلك تساءل البعض عن دور الأمم المتحدة في كل ذلك؟ وهل البنتاجون أو الناتو هما النوعية من الأجهزة التي تستطيع إدارة العدل العالمي؟، ورفضت وجهة نظر أخرى أن يبني النظام العالمي الجديد على الدم، وتشككت حول فاعلية الأداة العسكرية وحدها في القضاء على الإرهاب، ومن جانب آخر نادى أصوات بأن الأولوية في المرحلة الحالية ليست لابن لادن أو ما شابه، ولكن للتأكد من أن الغذاء والمساعدات متاحة للملايين من المشردين في أفغانستان.

أما في المرحلة الثالثة وهي مرحلة الحرب الممتدة من 7 أكتوبر حتى 5 ديسمبر، فإن خطابات بلير اشتملت على تحديد استراتيجيات ومستويات الحملة. حيث أوضح بلير بمجرد بدء الضربات في بيان له في 7 أكتوبر أن هناك ثلاثة جوانب للعملية: عسكرية وسياسية وإنسانية. وهو ما فصل له بعد ذلك في بيانه أمام مجلس العموم في 8 أكتوبر عند بدء الضربات.

عسكرياً، أشار بلير إلى أن الضربات ستوجه ضد الأماكن المعروفة في عمليات الإرهاب، وكذلك ضد المعدات العسكرية لطالبان، وأوضح بلير أنه تم تخطيط الضربات بحيث يتم عمل أقصى ما في استطاعة البشر لتجنب إحداث خسائر في المدنيين، كما أعلن بلير في نفس البيان أنه لا يمكن القول إلى متى سيستمر العمل، وأنه من المبكر جداً عمل تقرير كامل عن الضربات، بالرغم من تأكيده على أن المؤشرات تدل على أن عمليات التحالف كانت ناجحة في تحقيق أهدافها. هذا ولم يوضح بلير هذه الأهداف.

وقد أكد بلير على نجاح الاستراتيجية العسكرية السهادفة إلى هزيمة طالبان في بيان ألقاه في 13 نوفمبر عن الحملة على أفغانستان، ولكنه أكد على عدم انتهاء المهمة العسكرية بعد؛ لأن أسامة بن لادن وأعوانه مازالوا هارين، وأوضح أن تراجع طالبان بهذه السرعة إنما هو دليل

وكانت التصريحات في بداية الحرب لا تستبعد خيار الحرب البرية، ولكن دون تأكيد عليه بل وإمكانية عدم الحاجة إليه، ولكن يلاحظ أنه بدءاً من 18 أكتوبر بدأت الإشارة إلى الحرب البرية بصورة صريحة حيث صرح بلير: "لا أظن أبدا أننا توقعنا حدوث هذا بالقوة الجوية وحدها". إلا أن الرياح لا تأتي بما تشتهي السفن، حيث بدأت بوادر انشقاق في الرأي العام البريطاني وبعض اختلاف السياسيين حول الحرب. فعلى سبيل المثال أعلن زعيم المعارضة في بريطانيا في 31 أكتوبر أن الحكومة البريطانية فشلت في دعم الحملة العسكرية على أفغانستان في الداخل لأنها فشلت في رصد أهداف واضحة للحملة. وهو الأمر الذي دفع بلير إلى محاولة تهدئة الأعصاب حول أفغانستان، وحث البريطانيين على التحكم في أعصابهم بعد سلسلة من العقبات حول الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد أسامة بن لادن ونظام طالبان. كما سعى للتأكيد على أن بريطانيا كانت على حق في مساندة الضربات العسكرية الأمريكية. وهو الأمر الذي نجح نسبياً في تحقيقه حيث ساند البرلمان الحرب التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان وذلك في التصويت الذي طلبه معارضو الحرب في أول نوفمبر. وكان بلير قد أعلن في لقائه مع شبكة CNN بأن التدهور في المساندة أمر طبيعي ويحدث في مراحل معينة من مثل ذلك الصراع "لأن الناس تريد نتائج سريعة". وقد أوضح بلير في البيان الذي ألقاه على البرلمان في 13 نوفمبر بشأن الحرب في أفغانستان أنه "من الواضح الآن أن نظام طالبان في حالة من الانهيار، فضربات التحالف موجهة بدقة على خطوط المواجهة الأمر الذي فتح الطريق أمام التحالف الشمالي للتقدم".

ويلاحظ أنه في فترة ما بعد الحرب، أصبح الموقف البريطاني بشأن عدد ووضع ودور القوات البريطانية بعد الحرب غير واضح. فقد أكد بلير في لقاء له مع باول وزير الخارجية الأمريكي في لندن في 11 ديسمبر بأن

ويرتبط بتحديد استراتيجيات وأهداف الحملة طبيعة المشاركة البريطانية، والتي أوضح وزير الدفاع البريطاني عند بداية الضربات في 7 أكتوبر أنها تمت بناء على طلبات محددة من الحكومة الأمريكية؛ للاستعانة بعدد من القوات العسكرية البريطانية مثل الغواصات المقاتلة والاستطلاعية. كما أشار إلى خيار إرسال قوات برية، ولكنه استدرك قائلاً إنه من الممكن أن يسقط نظام طالبان تحت ضغط الضربات الجوية المكثفة، وأن القوات البرية الغربية لن يكون عليها أن تنتشر في بيئة معادية، ولكن في 27 أكتوبر نوّه خبراء عسكريون أن القوات البريطانية التي تستعد لحرب داخل أفغانستان ستدخل في حملة ضد الإرهاب لفترة طويلة قد تكون شهوراً أو سنين أو عقوداً، وذكر قائد القوات البريطانية بأن الحرب ضد الشيوعية استغرقت خمسين عاماً للفوز بها. كما أكد بلير في 14 نوفمبر في بيانه أمام البرلمان أن بريطانيا ستستمر في لعب دور كامل في كل من الجوانب العسكرية والسياسية والإنسانية مع عدم إمكانية إعطاء أي تفاصيل كاملة. وأوضح أن الدور الأساسي للقوات سيكون في سياق الجهود المتعددة الجنسية لضمان سلامة إمداد المساعدات الإنسانية، ولتأمين المطارات للعودة الآمنة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومن ثم السماح ببناء حكومة عريضة القاعدة.

أما عن المسار الذي سلكته الحرب، فنجد بداية أن بلير وصفها بأنها تسعى إلى العدل، ففي لقاء له مع قناة الجزيرة في 9 أكتوبر سئل عن أسباب تحمسه للحرب فقال: "إن قتل العديد من الأبرياء عمل ظالم ويجب أن نتحرك ضد المسؤولين عنه". و أكد أن الغرض ليس الانتقام ولكن تحقيق العدل، وأنه لو كانت طالبان قد تخلت عن دعم ابن لادن وشبكته لكانت حققت العدل، "فنحن بالأساس شعوب مسالمة".

الموقف الروسي من التحرك في أفغانستان نظراً للمصالح الحيوية الروسية في هذه المنطقة. كذلك جولته في كل من الهند وباكستان في 5 أكتوبر، حيث أكد خلالها بلير على أن الأدلة ضد ابن لادن كافية وكاملة. كما أوضح جوانب التعامل مع الأزمة الراهنة والتي تشمل الترتيبات العسكرية، والجانب السياسي والدبلوماسي، والتحالف الإنساني.

كما أعلن بلير في زيارته لباكستان عن البدء من جديد في التعاون الدفاعي الباكستاني البريطاني وإجراءات المساعدة الثنائية والمساعدة في المرحلة الثانية في برنامج صندوق النقد الدولي والعمل على دعم اتفاق والتعاون للاتحاد الأوروبي مع باكستان. وحرص على إبراز تفهمه لمصلحة باكستان الحيوية في مستقبل الحكم في أفغانستان. ويبدو أن هذه الزيارة كانت رمزاً للجهود الأوروبية لمكافحة برويز مشرف وإضفاء الشرعية على حكومته العسكرية في مقابل استعداده لدعم الحملة ضد بن لادن، وكذلك في محاولة منه لعبور الهوة بين الغرب والدول الإسلامية وإبعاد شبهة أنها حرب ضد الإسلام. وقد ظهر ذلك من خلال تعمده التوقف عند مقتطفات من القرآن الكريم وتأكيداته على "أن الهجمات لم تكن جريمة ضد الغرب، ولكنها جريمة ضد الإنسانية".

ولكن من ناحية أخرى، كان بلير حريصاً على دعم الهند؛ ففي سؤال له عن الموقف من أعمال الإرهاب في كشمير في ضوء دعم الغرب الحالي لباكستان أجاب قائلاً: "إن دعمنا لباكستان في هذه اللحظة لا يعني بأي شكل أننا قد غيرنا موقفنا من أعمال الإرهاب في كشمير وغيرها". وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الهدف في هذه المرحلة هو دعم التحالف وتأمين عدم المعارضة ضده على جميع المستويات والأصعدة الممكنة بكل السبل المتاحة. ولكن هل الدعم في هذه اللحظة قد ينقلب في لحظة أخرى؟؟؟

بريطانيا على استعداد للقيام بأي دور قيادي للقوات المفوضة من قبل الأمم المتحدة لدعم الاستقرار في أفغانستان، ولكنه أعلن في 21 ديسمبر عن وجود العديد من التفاصيل التي لا بد من دراستها قبل إرسال قوات لأفغانستان، وأن هذه القوات ستتراوح بين 1000 إلى 1500 جندي. وأن دورهم سيتمثل في توفير الأمن للحكومة الانتقالية في كابول وما حولها.

كما أكد بلير على لزوم التصدي للإرهاب الدولي بشئى صورته في العالم، وهو الأمر الذي يثير الشك فيما يتعلق بمستقبل الحرب ومدى إمكانية امتدادها لدول أخرى غير أفغانستان خاصة في ضوء التساؤل الذي وجه لبلير في 21 ديسمبر في حديثه مع هيئة الإذاعة البريطانية عن المرحلة الثانية من الحملة. حيث أوضح بلير أنه ليس هناك المزيد ليضيفه ولكن الحقيقة أن الحرب ضد الإرهاب الدولي لا تنتهي عند أفغانستان، وأنه يجب تتبع الإرهاب الدولي في كل أشكاله عبر العالم.

4- دعم التحالف الدولي ضد الإرهاب،

والإعداد للحرب ضد أفغانستان:

يلاحظ قيام بلير بمجهودات عدة للمساعدة في بناء التحالف في المرحلة من 20 سبتمبر وحتى 7 أكتوبر. فقد قام بعدة لقاءات وجولات مكثفة لحشد التأييد الدولي للحملة الأمريكية على أفغانستان، وذلك بعد مناقشات مبدئية مع الولايات المتحدة حول مدى القدرات العسكرية التي تستطيع بريطانيا تقديمها. وكان من أوائل اللقاءات التي قام بها في 20 سبتمبر مع كل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء الألماني شرودر.

وقد اشتملت الجولات التي قام بها بلير في هذه المرحلة -والتي بدأها في 4 أكتوبر- على مباحثات في موسكو مع الرئيس بوتين والتي أوضح فيها تقديره لقيادة الرئيس بوتين، وأشار إلى التحسن المستمر في العلاقات بين روسيا والغرب. ويتضح أن هذه الزيارة استهدفت تأمين

نقطة أخري على قدر من الأهمية في هذا السياق وهي الخاصة بتصوير بريطانيا للدور الأوروبي، حيث يلاحظ أن بلير في المراحل الأولى للأزمة لم يكن يريد الإشارة إلى دور واضح سواء للاتحاد الأوروبي أو الناتو. ففي سؤال له في 16 سبتمبر خلال لقائه مع شبكة CNN حول دور الناتو في الرد العسكري أجاب قائلاً: "أنه من المبكر الحديث عن ذلك الآن، فنحن في حاجة أولاً إلى تحديد المسئول وبعد ذلك الرد العسكري السليم وأفضل الطرق لتحقيقه".

ثم تمت الإشارة في 14 نوفمبر في بيان بلير أمام البرلمان إلى المساندة الأوروبية من قبل دول الاتحاد الأوروبي والتي - وفقاً لبلير- وقفت بقوة خلال الأزمة. وفي سؤال له في 14 نوفمبر خلال لقائه مع رئيس الوزراء البرتغالي حول: ماذا يجب أن يكون دور الاتحاد الأوروبي في القرارات عن مستقبل أفغانستان وفي القرارات المستقبلية؟ أجاب أنه يؤمن بأن الدور الجماعي لأوروبا هام في إعادة بناء أفغانستان وبعد ذلك أيضاً-تحت رعاية الأمم المتحدة- التأكد من أن الحكومة في أفغانستان قد اتسعت لتضم أكبر قدر ممكن من العناصر الأفغانية. وهو الأمر الذي يعنى استبعاد الدور العسكري للاتحاد الأوروبي، واقتصار دوره على الأبعاد الإنسانية والدبلوماسية.

5- الموقف من الإسلام والمسلمين:

يلاحظ أنه كان هناك حرص من جانب بلير منذ المرحلة الأولى للأزمة وهي مرحلة رد الفعل ضد الهجمات أن يوضح أن هذه الأعمال مخالفة تماماً لروح وقيم الإسلام الحقيقية. بل إنه أشار في مقال له في 19 سبتمبر في "Daily Jang News" أن إلقاء اللوم على الإسلام هو مثل لوم المسيحية على الهجمات على الكاثوليك أو الهجمات على البروتستانت في أيرلندا الشمالية. كما قال في البيان الذي ألقاه في 14 سبتمبر أمام مجلس العموم: "إذا كان الاحتمال فيما يبدو يدل على أنها

وإذا كانت مرحلة بناء التحالف قد شهدت تكثيفاً لجولات بلير في دول الجوار الأفغاني، فإن مرحلة الحرب شهدت تكثيفاً لجولات بلير في الدول العربية الإسلامية. بدأت تلك الجولات في 10 أكتوبر عندما وصل إلى عمان في مهمة دبلوماسية لحشد الدعم العربي للحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد ابن لادن، ولوضع حد للشكوك في العالم العربي والإسلامي عن امتدادات الحرب ضد الإرهاب والمركزة في أفغانستان في الوقت الراهن. وقال تعليقاً على تصريحات أسامة بن لادن في الجزيرة "أتمنى أنه من كانت لديه شكوك حول طبيعة عملياتنا في أفغانستان أن تكون تلك الشكوك قد زالت".

وأوضح بلير في حديث مع تليفزيون أبو ظبي في 10 أكتوبر أن الغرض من زيارته للمنطقة - والتي جاءت متزامنة مع الاجتماع الطارئ للدول الإسلامية في قطر لمناقشة الهجمات الأمريكية على أفغانستان- هو شرح أسباب القيام بهذا العمل وأهمية أن يبقى التحالف قوياً. كما عمل على تهدئة المخاوف من أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لا يخطط للقيام بعمل عسكري ضد أي دولة عربية، خاصة بعد أن قامت الولايات المتحدة بإخبار الأمم المتحدة بأن الحرب ضد الإرهاب قد تمتد فيما وراء أفغانستان. إلا أنه يلاحظ تعليق بلير: "لن تستهدف دولة إذا لم يكن هناك دليل أنها تفعل شيئاً خاطئاً". وهو الأمر الذي يعني أنه ترك المجال مفتوحاً متى ظهرت أو استُظهِرت أدلة أن تمتد الحرب.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب، أكد بلير في 11 ديسمبر على موقف بريطانيا الثابت من الوقوف بجوار التحالف في مكافحة الإرهاب أياً كان مكانه، وأن الحرب ضد الإرهاب لا تتوقف عند أفغانستان. وهو الأمر الذي زاد مخاوف امتداد الحرب إلى أماكن أخرى حتى وإن استخدمت وسائل أخرى غير الوسائل العسكرية.

مسلمون ولذلك على المسلمين أن يثبتوا أن هذا ليس من الإسلام.

وقد استمرت النقطة الخاصة بالموقف من الإسلام والمسلمين في خطاب بلير في المرحلة الثالثة: مرحلة الحرب؛ حيث أعاد التأكيد في لقاء له مع قناة الجزيرة على أن العمليات العسكرية القائمة ليست ضد المسلمين. ولقد دلت على ذلك بالتحرك الغربي في كل من البوسنة وكوسوفا. وقد أثبتت نقطة أخرى ذات علاقة بالإسلام والمسلمين في هذه المرحلة وهي تلك الخاصة باستمرار الضربات خلال شهر رمضان لما يمثله من حساسية لعالم المسلمين؛ وكانت قد بدأت إثارة هذه النقطة في 30 نوفمبر عند زيارة وزير الدفاع البريطاني واشنطن للتشاور مع الولايات المتحدة حول الحرب في أفغانستان وضرورة أخذ حلول شهر الصيام في الاعتبار، ولكنه رفض القول ما إذا كانت الضربات الجوية ستتوقف أم لا. وهو الأمر الذي وضح فيما بعد حيث قرر التحالف استمرار الضربات خلال رمضان تحقيقاً للأهداف المطلوبة. وجاء هذا التأكيد في حديث لبلير مع لاري كينج في شبكة CNN في 7 نوفمبر، حيث أعلن عن موافقته لاستمرار الضرب في رمضان لأنه -وفقاً لبلير- "لا طالبان ولا ابن لادن سيتوقفان". كما أكد على ذلك أيضاً خلال لقائه مع الرئيس الباكستاني في لندن في 9 نوفمبر، حيث أكد على أهمية استمرار الحملة لتحقيق الأهداف. ويبدو أن الدافع الأساسي لاستمرار الضربات كان هو العمل على تحقيق أكبر مكاسب ممكنة قبل حلول الشتاء، والذي قد يحول دون تحقيق انتصارات ملموسة في مثل هذا المناخ القارس البرودة الذي تشتهر به هذه المنطقة.

6- الموقف من العلاقة بين التحالف ضد

الإرهاب وقضية الشرق الأوسط:

الأصولية الإسلامية، إلا أننا نعرف أنهم لا يمثلون الغالبية العظمى من المسلمين الخاضعين للقانون في العالم". كما أعرب بلير عن سعادته بعبارة الاستنكار والشجب التي عبر عنها مجلس مسلمي بريطانيا، وأوضح أن القادة المسلمين في العالم يبينون أن هذه الأعمال تتعارض مع العقيدة الإسلامية. وقد جاء ذلك في لقاء بلير مع قادة الجماعة المسلمة في بريطانيا في 27 سبتمبر، حيث أوضح أن المعركة ليست مع الإسلام أو مع شعب أفغانستان ولكنها مع مخططي مثل هذه العمليات الوحشية، وأن هذا ليس موقفاً بين العقيدة الإسلامية والعالم ولكن بين الإرهاب وباقي العالم. لكن من ناحية أخرى، يلاحظ أن بلير رفض التعليق على ما صرح به رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني من أن الحضارة الغربية تتفوق على الحضارة الإسلامية. حيث أجاب بأن كل قائد يدلي بملاحظاته بطريقته الخاصة، كما قال: "لقد تعلمت من السياسة ألا أعلق بالتفصيل على تعليقات حتى أقرأها بنفسى".

وقد استمر هذا الموقف في المرحلة الثانية الخاصة ببناء التحالف، حيث أكد على أن أي فعل سيتم اتخاذه ليس موجهاً ضد الإسلام وأن الأعمال التي تسيل دماء المئات من الأبرياء تتناقض تماماً مع التعاليم الصحيحة للقرآن. كما تم ترجمة ذلك داخلياً في إعلان الحكومة عن تشريع جديد في 3 أكتوبر يجرم العمل على نشر الكراهية الدينية للتأكد من عدم إساءة الحق في حرية التعبير للتحريض على التوتر في المدن والقرى. وقد جاء ذلك بعد الهجمات العنصرية على المسلمين في مسجد اندبرج والتي أداها بشدة بلير في بيانه إلى البرلمان في الرابع من أكتوبر.

ولكن من ناحية أخرى نجد أصواتاً أخرى على الساحة السياسية البريطانية من أبرزها مارجريت تاتشر والتي انتقدت القادة المسلمين لفشلهم في إدانة أحداث 11 سبتمبر، وقالت إن من قاموا بهذه الهجمات

كان بلير حريصاً منذ بدايات المرحلة الأولى للأزمة على رفض أي محاولة لتبرير هذه الهجمات مهما كانت الأسباب. ويتضح ذلك في قوله في البيان الذي ألقاه في مجلس العموم في 14 سبتمبر: " مهما كان الشعور الديني، ومهما كانت العقيدة السياسية، فإن إيقاع الرعب في قلب العالم وإزهاق أرواح الكثيرين من الأبرياء والعزل رجلاً ونساءً وأطفالاً... هذا ما لا يمكن تبريره أبداً".

ويبدو حرص بلير على هذه النقطة حتى لا يتم تفسير دعوته إلى إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط على أنه استجابة للآراء التي ترجع الهجمات إلى عواقب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. حيث قال " أرى أنها ستكون غلطة خطيرة إذا ما فكرنا أنه قد يوجد أي شيء يمكن أن يبرر ما حدث".

وهو الأمر الذي أعاد التأكيد عليه مرة أخرى في كلمته أمام المؤتمر السنوي لحزب العمال في 4 أكتوبر عندما وافق الداعين إلى فهم أسباب الحرب ولكنه استدرك بالقول إنه لا شيء يمكن أن يبرر أحداث 11 سبتمبر.

أما أهم ما يثار عن الشرق الأوسط في خطاب بلير في المرحلة الثالثة وهي مرحلة الحرب فهو توصيفه للجماعات مثل حماس وحزب الله...، حيث أوضح بلير في لقائه مع قناة الجزيرة في 9 أكتوبر موقفه حيث قال: "إنني لا أوافق أبداً على أعمال الإرهاب، ومن المهم الآن التأكيد من توجيه العملية إلى تحقيق السلام العادل الشامل والدائم، وإن هذا لن يتحقق بالعنف والإرهاب ولكن بالتفاوض"، وأنه إذا كانت هذه الجماعات تقوم بأعمال مثل تفجير المدنيين الأبرياء، فهذه إذن أعمال إرهابية". كما أعرب بلير في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع عرفات في لندن في 15 أكتوبر عن تقديره للجهود التي يبذلها عرفات للتحكم في الجماعات الراضية العنيفة داخل صفوف الشعب الفلسطيني، واعترف أن "العنف الفلسطيني قد انخفض في الأسبوع الماضي". ولكن بتطور الأحداث وبعد مقتل وزير

السياسة الإسرائيلي، دعا بلير الرئيس ياسر عرفات في 19 أكتوبر من خلال حديث تليفوني إلى ضرورة القبض على مرتكبي الحادث وتقديمهم للمحاكمة. كما أنه في لقائه مع الصحفيين العرب في لندن في 18 أكتوبر أشار إلى الموقف الأمني المتدهور، وعندما سئل عن موقفه من الأعمال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يتسلحون بالحجارة نجد أن جوابه كان على قدر كبير من العمومية، فتارة يقول: " لقد دعونا إلى ضبط النفس على الجانبين" وتارة عند سؤاله عن التعليق على تصريحات شارون الخاصة باستمرار إسرائيل في سياسة الاغتيالات، وكيف أن الرأي العام العربي ينظر إلى ذلك باعتباره إرهاباً، فيرد قائلاً: "إننا نريد نهاية للعنف وضبطاً للنفس من الجانبين". وعندما سئل في لقائه مع قناة الجزيرة في 9 أكتوبر عن أسباب عدم وجود دعم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة منذ 1948. يمثل الثقل الذي يدعم به التحالف ضد الإرهاب، أحاب بلير أن الطريق الوحيد للوصول لحل دائم وعادل يكون من خلال عملية السلام في الشرق الأوسط، كما أنه في حديثه في مؤتمر الرد الإسلامي على الإرهاب في شمال لندن في 25 أكتوبر، أوصى بالاستفادة من خبرة بريطانيا في التعامل مع أيرلندا الشمالية، وكيف أن الجيش الجمهوري بدأ السلام بتدمير بعض من أسلحته، وأن هذا قد يكون مثلاً يحتذى به في الشرق الأوسط. والحقيقة أن مثل هذا الحديث على قدر كبير من الغموض، فمثلاً من الذي يتخلى عن السلاح: إسرائيل المدججة بالطائرات والدبابات والصواريخ والسلاح النووي، أم الفلسطينيون المسلحون بالحجارة؟ ومن ثم كيف يمكن تطبيق هذا الاقتراح؟ هذا ما لم يوضحه بلير.

كما حاول بلير في هذه المرحلة التأكيد على أهمية إعادة إحياء عملية السلام بغض النظر عن الخلاف في وجهات النظر، وهو ما اتضح في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس بشار الأسد في 31 أكتوبر، حيث قال:

بصورة فاضحة عن ازدواجية المعايير، والتحيز بكل المقاييس لإسرائيل.

وخلال جولته الثانية في المنطقة والتي بدأها في 31 أكتوبر (والتي زار فيها كلاً من الأردن، سوريا، السعودية، غزة، إسرائيل) أعاد بلير التأكيد على نفس المبدأين اللذين أثارهما من قبل واللازمين - طبقاً لوجهة نظره - لاستئناف عملية السلام، وهما: الأمن لإسرائيل، العدالة والمساواة في معاملة الفلسطينيين، والدولة الفلسطينية (وكان بلير قد أعلن في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع عرفات في لندن في 15 أكتوبر أن الهدف هو دولة فلسطينية لها مقومات الحياة (viable) كجزء من الحل التفاوضي الذي يضمن السلام والأمن للإسرائيليين). وهو الأمر الذي يكتنفه كذلك الغموض، فما الذي يقصده بدولة فلسطينية لها مقومات الحياة؟ وهو السؤال الذي تعرض له بلير ذاته في 19 نوفمبر في المؤتمر الصحفي الذي عقد بينه وبين الملك عبد الله ملك الأردن فأجاب قائلاً: "إن الكلام العقلاني هو أن دولة إسرائيل لن تزول وكذلك الشعب الفلسطيني؛ ومن ثم يجب عليهما أن يتعايشا جنباً إلى جنب في دولة لها مقومات الحياة". ومن ثم فقد فسر الماء بعد جهد بالماء!!

ومن ثم تدل هذه الجولة لبلير في المنطقة على أن ثمة اختلافاً في وجهات النظر، وأن زيارة بلير تأتي من أجل الحفاظ على تماسك التحالف الدولي ضد الإرهاب، مستخدماً في ذلك التلويح بإحياء عملية السلام، والدليل على ذلك أنه أعقب هذه الجولة بزيارة للولايات المتحدة في 8 نوفمبر.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب بدأت الإدانات الشديدة من قبل بلير للاعتداءات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين، واعتباره أعمال المقاومة الفلسطينية أعمالاً إرهابية. وأعاد التأكيد على أن الحل للصراع يتطلب الاعتراف الكامل بحق إسرائيل في البقاء وإنشاء دولة

"أما بالنسبة لعملية السلام، فمهما كانت الاختلافات في المنظور فإن كلانا يفهم أهمية إعادة بدء عملية السلام في الشرق الأوسط والعودة إلى حل الخلافات من خلال الحديث والحوار". وأعرب عن أمله في أن يؤدي الحديث إلى تقوية في الروابط على مدار الوقت؛ "لأن هناك اختلافات كبيرة في التفكير بين الغرب والعالم العربي والإسلامي". ومن ثم كان هذا بمثابة اعتراف من بلير عن وجود اختلافات في المواقف بين الدول الغربية والعالم الإسلامي والعربي -على الجانب السوري بصورة أكثر وضوحاً- خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بحق المقاومة المشروعة. وقد عبر بلير عن هذا في لقائه مع الرئيس ياسر عرفات في غزة في 2 نوفمبر؛ حيث قال: "ومن الأشياء التي اكتشفتها في هذه الأيام الأخيرة في جولتي في المنطقة أن هناك هوة من سوء الفهم بين العرب والمسلمين والغرب في العديد من القضايا المفتاحية، وينبغي أولاً الاعتراف بهذه الهوة، فعلياً أن نفهم لماذا تعتقدون أننا نهتم بالأفراد الذين يقتلون من جراء الأعمال الإرهابية ولكن لا نهتم بمصير الفلسطينيين، وأنتم يجب أن تفهموا حقيقة هامة، وهي: لا يهم ما السبب، لا يهم ما يؤمن الناس به عاطفياً في قضية، المهم هو أنه لا شيء يبرر قتل الآلاف من الناس في نيويورك وأماكن غيرها من العالم". وفي لقاء بلير مع شارون في أول نوفمبر أعرب بلير عن رغبته في تهدئة الموقف بين إسرائيل والفلسطينيين لكي تبدأ من جديد عملية السلام. وقال إن استقرار أمن ومستقبل العالم يعتمد على حل الصراع بين الطرفين. وهو الأمر الذي يتناقض مع تأكيدات بلير السابقة والخاصة بعدم الربط بين التحالف ضد الإرهاب وقضية الشرق الأوسط، كما حث بلير شارون على العمل في نطاق القانون الدولي، إلا أنه أكد على تفهمه للضغوط القائمة على القائد الإسرائيلي في مواجهة الهجمات الإرهابية⁽¹¹⁾. الأمر الذي يكشف

10 نوفمبر أعلنت السلطات أن الحكومة البريطانية تسعى إلى تقنين الحق في سلطات طارئة- من خلال إعلان حالة طوارئ عامة- تسمح باحتجاز غير مقيد للأجانب المشتبه في تورطهم بالإرهاب، وأن وزير الداخلية سيقوم برفع القرار أمام البرلمان معلناً أن أحداث 11 سبتمبر وما بعدها تمثل تهديداً لحياة الأمة. وفي ظل القانون المقترح يمكن احتجاز المشتبه فيهم لمدة ستة أشهر في سجون على درجة عالية الأمن حتى يتم مراجعة قضيتهم من قبل الهيئة الخاصة بدعاوى المهاجرين " **the special immigration appeals commission** " والتي يرأسها قاض من المحكمة العليا، ويمكن مراجعة القضية بعد ذلك كل ستة أشهر. وبالفعل تم إعلان حالة الطوارئ في 2 نوفمبر.

ويسعى هذا القانون إلى منع إساءة استخدام قوانين الهجرة واللجوء في المملكة المتحدة من قبل الإرهابيين. وقد تم نشر هذا القانون في 13 نوفمبر والذي يشتمل على عدد من الإجراءات أهمها: قطع وصول التمويل للإرهابيين، تأمين تبادل أفضل للمعلومات بين الهيئات، وتشديد الأمن فيما يتصل بالملاحة الجوية والمنشآت النووية المدنية، العمل على دعم التعاون على المستوى الأوروبي لمكافحة الإرهاب وغيره من الجرائم. وكذلك تمكين مؤسسات خدمة الاتصالات من الاحتفاظ ببعض المعلومات والتي يمكن أن تكون مفيدة في التحقيقات الجنائية، الأمر الذي يعنى القدرة على تعقب الاتصالات عبر الإنترنت، كما سمح لقوات الشرطة أن تطلب إزاحة أغطية الوجه واليدين للتعرف على الأفراد. أيضاً السماح بتمديد الاحتجاز للإرهابيين المشتبه فيهم دولياً والذين يشكلون تهديداً للأمن القومي؛ حيث كانت قوانين حقوق الإنسان البريطانية لا تمكن من احتجاز الأجانب المشتبه في تورطهم في جرائم بالخارج، الأمر الذي كان يستوجب - من وجهة نظر وزير الداخلية- العمل على تمكين بريطانيا من

فلسطينية لها مقومات الحياة. كما دعا بليز السلطة الفلسطينية خلال لقائه في هيئة الإذاعة البريطانية إلى عمل كل ما بوسعها لضمان أن الاعتداءات الإرهابية لا تقع من جانبها، وقال: "أرى أن الذين يقومون بأعمال انتحارية في إسرائيل إرهابيون، وندرك أن إسرائيل سترد على هؤلاء الذين يقومون بالإرهاب". وهو الأمر الذي يبين مدى قلب الحقائق وإظهار أن ما تقوم به إسرائيل هو رد فعل ودفاع عن النفس، وأن السبب الأساسي في العنف هي حركات المقاومة الفلسطينية!!

7- الإجراءات التي تم اتخاذها على الصعيد

الداخلي:

يلاحظ أنه في مرحلة رد الفعل بدأت إرهابيات عن تحولات في السياسات وبعض الإجراءات الداخلية، بدأت بتشديد الأمن في المطارات وإيقاف الطيران الخاص. كذلك بدأ الحديث عن مجموعة من التطورات على صعيد القوانين المحلية. وقال بليز في مجلس العموم في 14 سبتمبر أن هناك إجراءات سيكون لها علاقة بتمويل الإرهاب وقوانين تسليم المتهمين وتلك المتعلقة باللجوء والهجرة. كما أشار بليز في خطابه في هذه المرحلة إلى نقطة الحقوق والحريات التي يتمتع بها المجتمع في ظل ما صرح به وزير خارجيته من أن الأشياء لن تعود كالسابق أبداً، وأنه ينبغي تقييم العديد من الحريات التي تم اتخاذها كمسلمات، فأكد بليز على ضرورة أخذ التدابير الأمنية في الاعتبار وكيف أن الإجراءات الإضافية التي من المهم اتخاذها إنما هي إجراءات إما لحماية الأمن القومي أو لتسمح بالتعامل بكفاءة أكثر مع التهديد الإرهابي. وأضاف أن هذه الإجراءات جزء من عملية تهدف إلى الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية "والتي هي جزء لا يتجزأ من ديمقراطيتنا".

وقد عاد مثل هذا الحديث عن الإجراءات الداخلية ليرز على السطح مرة أخرى خلال مرحلة الحرب. ففي

تشكيل تحالف عالمي للمساعدة في إعادة بناء الدولة، وأن تتولى الأمم المتحدة القيادة، وأن تتمتع أفغانستان بالتزام طويل الأجل مشيراً في ذلك إلى أن العمل العسكري ليس في ذاته حلاً طويل الأجل، ولكنه خطوة أولى أساسية.

كما صرح وزير الدفاع البريطاني خلال زيارته لواشنطن في 27 أكتوبر أن التحالف يريد رؤية التحالف الشمالي يتقدم في الأقاليم التي تسيطر عليها طالبان، ولكن لا أحد يوافق على أن يشكل التحالف الشمالي وحده الحكومة القادمة في أفغانستان. وقد تكرر ذلك على لسان بلير في أول نوفمبر خلال لقائه في السعودية حيث أكد على إعادة بناء أفغانستان من خلال حكومة عريضة القاعدة على قدر الإمكان بحيث تضم كل الجماعات الأساسية.

ويتبلور ذلك البعد أكثر في البيان الذي ألقاه بلير أمام مجلس العموم في 13 نوفمبر، حيث أكد على أمرين ضروريين: الحاجة إلى تعزيز الجهود الإنسانية، والدفع بجهود الإبراهيمي-المبعوث الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان- الرامية إلى تكوين حكومة عريضة القاعدة تالية لنظام طالبان تضم كل العناصر المختلفة في أفغانستان بما فيها الباشتون. وأكد بلير على الحاجة إلى تواجد الأمم المتحدة هناك بأسرع شكل ممكن. وبالرغم من تأكيده على أن شكل الحكومة في أفغانستان ما بعد طالبان هو أمر متروك للأطراف الأفغانية ولها وحدها أن تقره، إلا أنه أشار إلى تقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي للأحزاب الأفغانية الملتزمة بهيكل سياسي ديمقراطي جامع، وتحقيق رفاهية كل الأفغان وتدعم من الاستقلال المحلي. وأشار بلير إلى الاتصالات مع كوفي أنان (السكرتير العام للأمم المتحدة) و كيف أن العملية محددة في خطوتين: الأولى اللقاء بين ممثلي الجماعات الأفغانية المختلفة المضادة لطالبان بما فيها الباشتون تحت رعاية الأمم المتحدة وتمثيل خاص لها، والثانية- أن يكون للأمم المتحدة تواجد في كابول.

احتجاز الإرهابيين المشتبه فيهم، والذين هم مواطنون لدول ليس بينها وبين بريطانيا معاهدات تسليم، أو دول هناك احتمال لإساءة معاملتها أو قتلها للمشتبه فيهم. كما وسع القانون من ناحية أخرى جرائم التحريض لتشمل الكراهية الدينية.

8- الموقف من أفغانستان والمستقبل المنظور:

كان هناك حرص من جانب بلير خلال فترة بناء التحالف على إعطاء صورة نطاق سلبية عن نظام طالبان وحكمه وذلك كما جاء في بيانه في 25 سبتمبر كالاتي: "نظام طالبان نظام غير ديمقراطي، فليس هناك ممارسة للرياضة أو مشاهدة للتلفزيون أو السماح بالفن والثقافة. كما تتعرض كل المعتقدات الأخرى بما فيها التفسيرات الأخرى للإسلام للقمع وتعامل النساء بطريقة يصعب تخيلها، فقد أُجبرن على ترك الجامعات، ولا يسمح لهن بالذهاب إلى المدارس ولا يتمتعن بأي حقوق".

وأكد بلير على أنه إذا لم تستجب طالبان لأهداف الحملة الدولية من حيث تسليم بن لادن والتوقف عن دعم ومساندة الإرهاب الدولي، فيجب إحداث تغيير في هذا النظام للتأكد من أن صلة أفغانستان بالإرهاب الدولي قد انقطعت. كما تعهد للشعب الأفغاني أن الحرب لن تكون النهائية، وأنه إذا ما تغير نظام طالبان سيتم العمل على التأكد من أن من سيخلفه سيكون نظاماً عريض القاعدة يوحد كل الجماعات العرقية. وقد أكد على ذلك في زيارته لباكستان في 5 أكتوبر.

وخلال مرحلة الحرب، برز الجانب الخاص بالحديث عن مستقبل أفغانستان ما بعد الحرب في الخطاب الرسمي البريطاني. وتناول هذا الخطاب نقاطاً معينة بدأها جاك سترو وزير الخارجية في محاضراته في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في 22 أكتوبر، حيث تحدث عن أربعة مبادئ هامة ضرورية تتصل بمستقبل أفغانستان وهي: أن يركز مستقبل أفغانستان في أيدي أبنائها، وأن يتم

عسكري في حفظ السلام بعد الانتصار في الحرب، مشيراً بذلك إلى قضية استمرار الوجود العسكري الغربي والذي بدأ أن "بلير" لا يريد تحديد دوره، ربما لأنه لم يتحدد أصلاً بعد. فقد أكد في 11 ديسمبر على عدم وجود أي قرارات رسمية حتى الآن؛ نظراً لوجود العديد من التفاصيل التي لا بد من دراستها أولاً، وضرورة التأكد من النجاح الكامل للعمليات العسكرية ومساعدة الحكومة الجديدة في بناء مستقبل جديد لأفغانستان وإعادة البناء ولكنه لم يفصح عن تلك التفاصيل، وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى تماسك التحالف ضد الإرهاب، وهل هذه التفاصيل هي خلافات بين الدول الغربية حول كيفية اقتسام الكعكة؟؟ خاصة أن بريطانيا- والتي وقع عليها الاختيار من قبل الأمم المتحدة وأبدت استعدادها في 7 ديسمبر لقيادة القوات المتعددة الجنسية- كانت قد اقترحت ربط هيكل القيادة للقوة متعددة الجنسية بذلك الخاص بالقوات الأمريكية لاعتبارات عملية. وهو الأمر الذي كان يرفضه ويتحفظ عليه الحلفاء الأوروبيون الآخرون خاصة ألمانيا.

خلاصة القول:

يلاحظ بروز البعد الثقافي الحضاري في الخطاب السياسي لبلير حيث شدد على القيم التي يؤمن بها الغرب من حرية وديموقراطية وتسامح وأن العالم الحر الديمقراطي سيقف بجانب الولايات المتحدة، وكأن من لن يقف مع أمريكا ليس حراً ولا ديمقراطياً وبالتالي غير متحضر.

أيضاً هناك ميل لوضع أوروبا والولايات المتحدة على أنهما يمثلان العالم المتحضر المعرض للتهديد، كذلك فإن إشارة بلير إلى أن الاتصالات التي قام بها كانت مع الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين للتشاور حول الأوضاع والترتيبات الأمنية تعطي الانطباع أن الغرب كله أصبح في كفة واحدة وحده في مقابل باقي العالم، وأن العالم أصبح ينقسم إلى العالم المتحضر والذي هو بالأساس العالم الغربي والعالم الآخر غير المتحضر. أيضاً

ويلاحظ من حديث بلير عن مستقبل أفغانستان في هذه المرحلة أمران: الأول- إعادة الإشارة إلى دور الأمم المتحدة في ذلك الأمر بعد أن مهدت الآلة العسكرية الأمريكية الساحة لتدخل الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يثير التساؤل - من ناحية - عن طبيعة دور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن ناحية أخرى عن أسباب الزج بالأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب في أفغانستان، هل خوفاً من رفض الأفغان لأي تدخل منفرد من قبل أي دولة؟ ومن ثم فإن الأمم المتحدة ما هي إلا قناع سياسي ترتديه الأمم الغربية لتداري به مصالحها الخاصة؟ الأمر الثاني هو- بالرغم من تأكيدات بلير أن تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة هو أمر خاص بالأفغان وحدهم إلا أن تأكيده على دعم الأطراف التي هي ببساطة أقرب للنموذج الغربي يقف دليلاً على مدى حرص الغرب بصورة عامة على التأكد من طبيعة الحكومة المقبلة وضمأن تعاونها بشكل عام.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب، تركز حديث بلير عن أفغانستان في المستقبل المنظور، ففي 11 ديسمبر خلال لقاء بلير مع باول في لندن، أعرب بلير عن ترحيبه بنتائج الحرب التي أسقطت نظام طالبان ومهدت الطريق لتحويل أفغانستان من دولة فاشلة "Failed State" تعتمد على الإرهاب وتجارة المخدرات، إلى دولة يطمح أهلها في مستقبل أفضل. وقد أكد على أن هناك الكثير ليتم عمله في أفغانستان على الصعيد العسكري والسياسي والإنساني، حيث ستقف بريطانيا بجانب الحكومة الانتقالية التي ستعين في كابول. كما أكد على مشاركة بريطانيا في الأعمال الإنسانية مثل برنامج الغذاء العالمي.

كما أنه أعرب في 17 ديسمبر في كلمته أمام مجلس العموم البريطاني، أن الموقف في أفغانستان مازال مفتقداً للثبات التام، وأن العملية السياسية لا تزال في بدايتها. لذلك فقد أكد على الحاجة الماسة للعب دور

الوحيد في العالم؟ وهل هو الوحيد الذي له سجل إرهابي في العالم؟ كذلك لم يقدم التقرير أدلة ملموسة على تورطه الفعلي في أحداث 11 سبتمبر، وقال إن العديد من التفصيلات لن يمكن الإفصاح عنها نظراً للدواعي الأمنية، فكيف يمكن إذاً التأكد من صحة الاتهام؟؟؟

أيضاً من القضايا التي يثيرها الموقف البريطاني الإجراءات التي من شأنها الحد من تمويل المنظمات التي تدعم الإرهاب، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق ما القاعدة التي سيتم الاحتكام إليها للحكم على كون هذه المنظمات إرهابية أم لا؟. كذلك تم اتخاذ عدد من الإجراءات الداخلية والتي - كما تم الإعلان - تهدف إلى محاربة الإرهاب وذلك ليس لإنكار الحريات الأساسية، ولكن لمنع إساءة استخدامها والحماية ما هو أكثر أهمية لكل إلا وهو التحرر من الخوف والإرهاب.

إذن هل وجدت بريطانيا مثلها في ذلك مثل العديد من الدول الأوروبية الحل السحري لمشكلة المهاجرين التي طالما أقلقتهما والتي كانت من أكثر المحفزات على تدعيم المشاركة الأوروبية المتوسطة، ومن ثم فإن محاربة الإرهاب إنما هي قول حق أريد به باطل؟.

أيضاً من الأمور التي تمت ملاحظتها في خطاب بلير أنه عندما تحدث عن التحديات الإنسانية في أفغانستان أشار إلى دور الأمم المتحدة في هذا السياق، وكأن الأمم المتحدة تم اختزال دورها في المساعدات الإنسانية فقط دون أي إشارة لدورها في التحالف العسكري والسياسي. ولم تظهر أي إشارة لدور الأمم المتحدة إلا في 14 نوفمبر في خطاب بلير أمام البرلمان على اعتبار أن الحملة ضد الإرهاب أكثر من مجرد حملة عسكرية، فهي أيضاً دبلوماسية وإنسانية واقتصادية وقانونية، وأن التحدي الدبلوماسي المتمثل في تكوين حكومة جديدة هو عمل ينبغي أن تتولى قيادته الأمم المتحدة.

صحيح أن بلير قد كرر في حديثه عدم ارتباط الأعمال الإرهابية بالإسلام، لكن يبدو أن الغرض كان في الأساس نزع فتيل عدم الاستقرار داخلياً؛ نظراً لكبر حجم الجماعة المسلمة في بريطانيا، ولكن من ناحية أخرى فإن الدفاع عن شيء إنما يعني أنه موضع اتهام، فلماذا الاتهام السريع للمسلمين والإسلام؟ وإذا كان بلير لا يقبل أي مبرر للهجمات بما في ذلك تجرد عملية السلام في الشرق الأوسط، إذن ما الذي يبرر قتل الأبرياء من الفلسطينيين رجالاً ونساءً وأطفالاً؟. كذلك يلاحظ السرعة في الحث على اتخاذ إجراءات خاصة بتقييد الهجرة واللجوء السياسي، وهو الاتجاه الذي يفرض عدة تساؤلات في ضوء ما أكد عليه بلير في 12 من نوفمبر - خلال حضوره مأدبة رئيس بلدية لندن - من أن أحداث 11 سبتمبر أوضحت خطأ الاعتقاد بأن الدول الغربية الغنية تستطيع الازدهار بينما باقي العالم يعاني ويصبح مركزاً لتجارة الأسلحة والمخدرات والرقيق ومظلة للمنظمات الإجرامية وملاذئ للإرهابيين. فما الذي ستقوم به الدول الغربية على ضوء ذلك؟ هل ستقيم حواجز بينها وبين هذه الدول تمنع من خلالها أي نفاذ لأراضيها وتكتفي بما تقدمه لهذه الدول من معونات أحياناً والمساعدة في حل مشكلاتهما أحياناً أخرى، ولكن دون حرية في انتقال الأفراد والحد من المهاجرين وهو الأمر الذي كان دائماً مبعثاً لقلق الدول الغربية شكل عام.

أيضاً، يلاحظ على التقرير الذي قدمته الحكومة لمجلس العموم والذي يثبت أن أسامة بن لادن هو المسئول عن أحداث 11 سبتمبر ما يلي: بداية يبدأ التقرير بأن أسامة بن لادن وقاعدته قد خططوا ونفذوا لهذه العمليات، ومن ثم فقد بدأ التقرير بمقدمات كان يُفترض أن تكون هي النتائج. كما أن التقرير استند على الخلفية السابقة لابن لادن في العمل الإرهابي ليؤكد على أنه الجاني في هذه الأحداث ولكن السؤال هو هل ابن لادن هو الإرهابي

الألمانية المتعلقة بتحمل مسئولية عسكرية في الشئون العالمية. هذه الاتجاهات التي ظهرت منذ 1999 عندما شاركت ألمانيا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية في الضربات التي وجهها الناتو ليوغوسلافيا، ثم كان إرسال ألمانيا قوات إلى أفغانستان، وهو الحدث الأول من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية الذي تتواجد فيه قوات ألمانية خارج القارة الأوروبية. ومن ثم فإن الأمر بأكمله يمثل نقلة هامة في التوجهات الألمانية الخاصة بتقلد دور أكبر على الساحة العالمية يتناسب مع وضعها الاقتصادي، موظفة في ذلك وضعها داخل الاتحاد الأوروبي ومتحركة في إطاره. هذا الأمر يتضح أكثر عند تناول الموقف الألماني من عدة قضايا أساسية متعلقة بالأزمة على النحو التالي:

1- توصيف طبيعة الهجمات:

كان توصيف المستشار الألماني شرودر للهجمات واضحاً منذ البداية، وهو توصيف -كغيره في الخطابات الغربية الأخرى- ثقافي حضاري في الأساس. فقد أدان شرودر في خطاب له أمام البرلمان الألماني (Bundestag) في 12 سبتمبر الهجمات واصفاً إياها بأنها "هجوم على العالم المتحضر"، وأنها بمثابة إعلان للحرب على الأمم المتحضرة في العالم. وأوضح أن هذا النوع من العنف الإرهابي يفرض تهديداً مباشراً لمبادئ التعايش الإنساني من حرية وأمن، مبيّناً عدم السماح لمثل هذه القيم أن تُمس، سواء كان ذلك في أمريكا أو أوروبا أو أي مكان آخر في العالم؛ ولذلك فقد أكد شرودر على أن الهجوم على واشنطن هو "موجهٌ لنا كلنا"، وأن هناك حاجة للوقوف معاً من أجل حماية ما أطلق عليه "قيمنا". وقد أكد على قناعته بقدرته الحرية والديموقراطية ومبادئ التعايش السلمي بين الشعوب والأمم على احتياز هذا الاختبار. ولكنه من ناحية أخرى كان حريصاً على توضيح أن هذا البعد الثقافي للأزمة لا ينبغي بأي حال أن يفسر على أنه بداية صراع بين الحضارات. فقد أكد

أيضاً تصريحاته وتلميحاته الخاصة بالشرق الأوسط تثير في ذهن عدة تساؤلات: هل تحرر إسرائيل من الإرهاب يعني القضاء على حركات المقاومة، وإذا أصبحت حركات المقاومة مرادفة للإرهاب، أليس هذا تعديلاً واضحاً على المعتقدات الإسلامية بل وعلى خصوصيتها فيما يتعلق بالشهادة؟ وهكذا نجد أن بلير يصنف هذه الحركات المضادة للاستيطان والاحتلال على أنها حركات إرهابية تمارس العنف، ولكن ماذا عن إرهاب الدولة الإسرائيلية؟ ولماذا لا يستنكر بلير بالمثل السياسات الإسرائيلية الإرهابية في الأراضي المحتلة؟ وما الفارق بين هذه الحركات وحركات المقاومة الفرنسية ضد النازي والتي كانت تتمتع بالدعم الكامل من الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا؟ وما المحك في التفرقة بين حركات المقاومة الوطنية المشروعة والحركات الإرهابية؟ ولماذا طالب بلير بالقبض على قاتلي وزير السياحة الإسرائيلي ولم يطالب بمحاكمة من يغتالون قيادات الحركة الوطنية من الفلسطينيين؟ ولماذا لم يذكر الأطفال الفلسطينيين الذين يقتلون بالملات؟ وأي عدل ينشد في ظل هذه الازدواجية في المعايير؟

أيضاً تشبيه الخطر الجديد بخطر الشيوعية يثير عند الملاحظ الكثير من علامات الاستفهام أهمها ما التحدي الجديد الذي يضاهي في خطورته الشيوعية؟ وإذا كان هو الإرهاب، فأى نوع منه، هل هو الإرهاب الديني فقط؟ وإذا كان الإرهاب الديني فأى دين؟ لماذا الإسلام فقط؟ أليس هناك إرهاب باسم المسيحية واليهودية؟ وهل صحيح أن الليبرالية الغربية لا تستطيع العيش دون تحشد الجهود ضده؟ ومن ثم هل وجدت الحضارة الليبرالية الرأسمالية الغربية البديل الذي يسد الفراغ الذي خلقه الانتصار على الشيوعية؟؟؟

ثانياً-الموقف الألماني: (12)

تمثل الأزمة الأفغانية الراهنة نقطة تحول كبيرة في السياسة الألمانية لما أحدثته من نقلة نوعية في الاتجاهات

كما أعلن في 18 أكتوبر أن الحملة هي من أجل الدفاع عن " مجتمعاتنا الديمقراطية".

2- الموقف من التحالف الدولي:

اتسم الموقف الألماني بالحدس إلى حد ما، ففي البداية أكدت ألمانيا على أنها جزء من التحالف الدولي ضد الإرهاب وذلك من خلال تصريح شرودر في البرلمان في 12 سبتمبر بأنه أعطى السلطات الأمنية الأمر بمساعدة نظرائها الأمريكيين بكل الطرق الممكنة للتحقيق في أسباب هذا العمل. ثم أكدت ألمانيا أنها تريد أن تلعب دوراً فعالاً في تعقب الإرهاب الدولي، وأنها لا تستبعد أي بديل في هذا السياق. وقد جاء ذلك على لسان وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر خلال زيارته للولايات المتحدة في 19 سبتمبر. إلا أن شرودر أكد في الوقت ذاته على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدورها في هذه المسألة من خلال عملية طويلة وصعبة تضم مختلف الأبعاد السياسية والمالية والعسكرية. وهو الأمر الذي يوضح الاقتراب المتعدد في معالجة القضية وعدم الاقتصار على البعد العسكري فقط بقيادة أمريكية. كما أكد شرودر على أهمية الرد المناسب ولكن دون تحديد لمعالم هذا الرد أو كيفية الحكم على تناسبه من عدمه. ولكنه أعرب من ناحية أخرى عن قلقه من التداعيات الإنسانية التي قد تنتج من الحملة العسكرية وأهمية التفكير جيداً فيما يتعلق بذلك، وأن ذلك لا يعني أن ألمانيا ضد العمل ذاته، وهو الأمر الذي يعكس القلق الألماني من الرد الذي يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة ولكنها في الوقت ذاته لا تريد أن تبدو معارضة للعمل الأمريكي.

كما جاء في بيان شرودر أمام البرلمان في 19 سبتمبر التأكيد على الدعم غير المشروط للولايات المتحدة، لكنه أعطى لنفسه جانباً من المناورة حينما أعقب ذلك بالقول إنه أياً كان الدعم الذي سوف يطلب من ألمانيا إلا أن القانون الأساسي وأحكام المحكمة الدستورية الفيدرالية سوف يتم احترامها. كما أوضح أن ألمانيا على استعداد

شرودر في لقائه مع بلير- رئيس الوزراء البريطاني- في 19 سبتمبر على أن الرد على الهجمات ليس الغرض منه بدء صراع بين الثقافات، ولكنها معركة اقتلاع جذور الأنشطة الإرهابية، ومن ثم فهي ليست صراعاً للحضارات ولكنه صراع لحماية الحضارة في هذا العالم الواحد. وهو الأمر الذي كرره في خطابه أمام البرلمان في 19 سبتمبر حيث أوضح أن هجمات 11 سبتمبر ليس لها علاقة بالدين، ولكنها نابعة من عقلية إجرامية لا تحترم حياة الإنسان، وأن ذلك بمثابة إعلان للحرب على الحضارة الإنسانية كلها. وقد اقترن هذا الحرص على إبراز أن الخطر هو خطر على الحضارة الإنسانية بأكملها بعد آخر يبرز الخطر على القيم والمبادئ الغربية أساساً، وهو في ذلك يختلف عن الخطاب الأوروبي الجماعي الذي انتقل في توصيفه للهجمات من المستوى الخاص إلى العام دون محاولة التنقل بين الاتجاهين. فقد أعاد شرودر القول بأن المعركة ضد الإرهاب هي: "دفاع عن مجتمعاتنا المفتوحة وحياتنا وطريقة حياتنا"، وكيف أن هذه القيم تمثل " هويتنا، وسوف ندافع عنها بعزم وقوة". من ناحية أخرى أراد شرودر أن يضيف على المبادئ التي يؤمن بها الغرب صبغة عالمية، فقد أعرب في خطابه عن احترام الاختلافات بين حضارات العالم الواحد، ولكنه استطرد بالقول: " ينبغي أن ننظر إلى مبادئ إعلان الاستقلال الأمريكي على أنها عالمية، وهي وإن كانت تمثل ميراثاً تاريخياً للغرب المسيحي، إلا أنها لا تتعارض مع تفسير الإسلام الخالي من الجنون الأصولي".

وقد قل تدريجياً في خطابات شرودر ما يتصل بالبعد العالمي للتهديدات، وأصبح أكثر تركيزاً على ما يتصل بالغرب على وجه الخصوص. فخلال مرحلة الحرب أوضح شرودر في بيان السياسة أمام البرلمان في 11 أكتوبر أنه لا يمكن التحلي عن أي جزء من " قيمنا الخاصة بالحريّة والتضامن وحكم القانون والعدل التي تربط العالم معاً".

لخوض المخاطر حتى العسكرية منها، ولكنها غير مهيأة للاشتراك في مغامرة غير محسوبة.

وقد بدا هذا الحذر الألماني في الانخفاض خلال مرحلة الحرب، حيث بدأ الحديث حول تحمل ألمانيا لمسئولياتها العالمية. فقد أكد شرودر في البيان الذي ألقاه أمام البرلمان في 11 أكتوبر على أن الدعم الألماني ينبغي أن يكون أكثر من مجرد مساندة شفوية، وأنه يجب اتباع سياسة تحافظ على المسؤولية الألمانية في العالم النابعة من إدراك جديد للسياسة الخارجية الألمانية يتضمن المشاركة في العمليات العسكرية للدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار والأمن. إلا أنه لم يحدد طبيعة هذه المشاركة ونوعيتها.

وبدأ الحديث يأخذ شكلاً أكثر وضوحاً فيما يتعلق بنوعية المساعدة في 18 أكتوبر حين عرض شرودر المساعدة من خلال إمداد معدات يمكنها الكشف عن العوامل البيولوجية والكيميائية، بالإضافة إلى الفرق الطبية. وأوضح أن تلك المساعدات تمت بناء على طلب من الولايات المتحدة. كما بدأ هيئة الرأي العام لتورط عسكري ألماني عن طريق القول بأن ألمانيا عليها أن تتحمل مسؤولية أكبر في السياسة العالمية وذلك بعد عقود التهميش عقب الحرب العالمية الثانية، وكذلك عن طريق إضفاء المشروعية على الحملة وكيف أنها تتفق مع قرارات مجلس الأمن. وهو الأمر الذي يبدو أنه لاقى تأييداً من البرلمان الألماني، حيث أرادت حكومة شرودر موافقة البرلمان في 15 نوفمبر على تعبئة القوات -حوالي 3900- لحملة أفغانستان تمهيداً لقيام ألمانيا بدور أكبر في السياسة العالمية. وبالفعل وافق البرلمان في 19 نوفمبر على هذا الطلب، حيث ربط شرودر قرار البرلمان بتصويت على الثقة على حكومته.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب أعلن شرودر في 12 ديسمبر أن ألمانيا على استعداد للمشاركة في قوات حفظ

السلام متعددة الجنسية، ولكن في إطار الاتحاد الأوروبي وعلى أساس قرار مجلس الأمن. وهو الأمر الذي يعكس التحفظ الألماني من التفرد الأمريكي، وهو أيضاً موقف مغاير للموقف البريطاني المتطابق إلى حد كبير مع الرؤية الأمريكية.

وقد ترافق مع الموقف من التحالف موقف آخر مواز له ومنصوٍ تحت لوائه وهو الخاص بانعكاسات تلك الأحداث على أوروبا. فقد أكد شرودر خلال مرحلة رد الفعل -في بيان له أمام البرلمان- على ضرورة أن يقوي الأوروبيون تعاونهم في محاربة الإرهاب حيث قال: "لقد حان الوقت لأوروبا لتتكلم بصوت واحد". كما حث على تطوير مفهوم شامل لمنع وإدارة الأزمات وكيف أنه ينبغي أن يتأسس على قواعد من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني.

أما في مرحلة بناء التحالف فنجد أن شرودر قام في 2 أكتوبر بتحديد وضع أوروبا على أنها ليست فقط منطقة تجارة حرة، بل هي منطقة سياسية ملتزمة بتوفير أمن أكثر لكل أعضائها. كما أكد على أن أوروبا سوف تقدم نموذجاً فريداً للتعاون الأمني. وقد أكد شرودر خلال فترة الحرب وتحديدًا في 18 أكتوبر على ضرورة حمل أوروبا مسؤولية عالمية في محاربة الجوع والقمع والإرهاب. أما خلال فترة ما بعد الحرب، نجد استمرار حديث شرودر الدافع إلى أن تكون أوروبا أكثر فاعلية وكفاءة في إدارة الأزمات، وأن السبيل إلى ذلك هو توثيق أواصر التعاون بين الدول الأوروبية في المجالات المختلفة. وقد جاء ذلك في بيانه أمام البرلمان في 12 ديسمبر، حيث أكد على ضرورة تقوية الأمم المتحدة على اعتبار أنها واحدة من أهم أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وأن ذلك هام ليس فقط في الحملة ضد الإرهاب ولكن في كل الأزمات.

ويلاحظ أن حرص شرودر على تدعيم هذا البعد الأوروبي كان منبعه الرغبة في إحداث توازن بين تطلع

ألمانيا للعب دور أكبر على الساحة العالمية من ناحية، وعدم بث الخوف في نفوس جيرانها من مثل هذه التطلعات من ناحية أخرى. ولذلك فإن خطاب شرودر في البرلمان في 12 ديسمبر هو من أهم الخطابات التي تحدد هذه الرؤية، الأمر الذي يتطلب تناول هذا الخطاب على نحو أكبر من التفصيل.

أوضح شرودر في خطابه أنه لا تزال هناك ثغور في السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، ولكن الحل - من وجهة نظره - يكمن في المزيد من الاندماج وليس المزيد من التباعد، فأوروبا ليست سوقاً فقط، ولكنها نموذج ثقافي واجتماعي. وأشار إلى أن السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا في هذا السياق قد تغيرت وأنها تسعى لتحمل مسئوليات أكبر على المسرح العالمي، ولكن فقط داخل إطار أوروبي. كما أنه من جهة أخرى أوضح أن السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية لا تمثل بأي شكل بديلاً للناو، وأنها في الحقيقة تقوي وتدعم التحالف عبر أطلنطي. ولذلك فقد دعي إلى إعادة تقييم العلاقة بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي بحيث تكون أكثر شفافية، وبحيث يسفر الأمر عن أن تكون المفوضية الأوروبية بمثابة حكومة تنفيذية وكذلك تمتع البرلمان الأوروبي بصلاحيات قوية.

ويكشف هذا الأمر عن تطلعات ألمانيا العالمية والتي تحاول أن تحققها دون إثارة مخاوف معينة سواء من قبل الاتحاد الأوروبي والذي تتخذه كمنبر لممارسة هذا الدور السياسي، أو الولايات المتحدة التي قد تنظر برؤية إلى مثل هذه التطلعات.

3- الموقف من الإسلام والمسلمين:

يلاحظ في هذا السياق اختلاف الموقف الألماني عن غيره من المواقف الأوروبية الأخرى السابق ذكرها، حيث لم تبدأ ألمانيا بنفي العلاقة بين الإسلام والإرهاب وإنما بدأت بحث الدول والجماعات الإسلامية على محاربة وتجريم

الإرهابيين والمتطرفين بكل قوة، دون ترك أي مجال لأي نوع من التبرير الديني أو السياسي للعنف الإرهابي، وجاء ذلك الأمر في بيان شرودر أمام البرلمان في 19 سبتمبر أي خلال مرحلة رد الفعل، وهو الأمر الذي يعني أن شرودر - ممثلاً لألمانيا - أراد من الدول الإسلامية والجماعات الدينية أن تثبت عدم ترادفها مع الإرهاب.

هذا الموقف الألماني المتشدد لحد ما مقارنة بالمواقف الأخرى قد أصابه التعديل خلال مرحلة بناء التحالف. فقد أكد شرودر في كلمته أمام مؤتمر حزب العمال البريطاني في أول أكتوبر على رفضه الانسحاق وراء صراع الحضارات من قبل حفنة من الإرهابيين، وأن هجوم 11 سبتمبر لم يكن على الولايات المتحدة وحدها ولكن بالمثل على المسيحية واليهودية والإسلام. كما أنه في بيان السياسة أمام البرلمان في 11 أكتوبر - أي خلال مرحلة الحرب - أكد على أن الحرب ليست ضد دول فرادى أو شعوب بعينها أو ضد العالم الإسلامي ككل.

تصبح هذه النقطة الخاصة بالإسلام والمسلمين أكثر دلالة ووضوحاً بالنظر إلى الإجراءات الداخلية التي أعلنتها الحكومة الألمانية بعد أحداث 11 سبتمبر. وهي الإجراءات التي بدأتها ألمانيا في 12 سبتمبر لزيادة الأمن في المواصلات العامة ولحماية الأهداف الأمريكية والإسرائيلية. وهو الأمر الذي يثير التساؤل: لماذا الأهداف الإسرائيلية؟ ألا يعني هذا أن الإرهاب مصدره العرب والمسلمون؟؟

كما أكد شرودر في بيانه أمام البرلمان في 19 سبتمبر على استمرار الاهتمام بالهياكل المالية للشبكات الإرهابية والعمل على تتبعها ومنعها؛ لأنه " لا ينبغي أن يكون الإرهاب هو الوجه المظلم للتجارة العالمية الحرة وحرية تدفق رؤوس الأموال". ومن ثم أعرب عن ضرورة وضع مراقبة دقيقة على تمويل الإرهاب الذي قد يمارس تحت مظلة الأعمال الخيرية. كذلك تضمنت مقترحاته ضرورة تعديل القانون الجنائي لجعل من الممكن احتجاز

أنشطة إجرامية. كما حول للشرطة سلطات أكبر في الرقابة والتعرف على خلفية طالبي التأشيرات واللجوء، وطرده أي شخص يحاول التضييق في أي من هذه المعلومات. ويبدو أن الذي أثار السلطات الألمانية على هذا النحو هو حقيقة أن عددًا من الذين أعلن عن أنهم من منفي هجمات 11 سبتمبر قد تواجد في ألمانيا لفترة، بل إن بعضهم أيضًا كانت له أكثر من بطاقة هوية.

ولنتوقف قليلاً بعد هذه القائمة من الإجراءات ونتساءل: ماذا حدث؟؟. الواقع أن ما حدث يشير إلى استهداف الجماعات ذات الخلفية الإسلامية بالأساس. فقد قامت السلطات الألمانية بالقبض على 3 مسلمين في 29 سبتمبر يشتهه في تورطهم في أحداث 11 سبتمبر، ولكن دون أدلة دامغة على ذلك. كذلك قامت السلطات الألمانية في 13 ديسمبر بحظر ما أسمته بمنظمة إسلامية متطرفة تسمى دولة الخلافة "State of Califat". كما حذرت من أنه يمكن إغلاق جماعات مماثلة في ظل القوانين الأمنية التي تم تشديدها منذ هجمات 11 سبتمبر.

4- الموقف من قضية الشرق الأوسط:

بدأت الإشارة إلى الصراع في الشرق الأوسط في 19 سبتمبر في لقاء شرودر- بلير، حيث أعرب شرودر عن اقتناعه الشخصي بإمكانية حدوث انفراجة في عملية السلام الآن، كما رحب بالجهود الأمريكية المبذولة في هذه المنطقة. كما أكد شرودر في بيانه للبرلمان في 19 سبتمبر على ضرورة إرساء أسس الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط المأزوم، والمشاركة في كل ما يمكن عمله لتحقيق انفراجة في عملية السلام وضرورة استمرار الحوار مع القادة المعتدلين في العالم العربي من أجل هذا الغرض. وهو الأمر الذي يبين مدى ربط الإرهاب بالصراع في الشرق الأوسط.

وقد استمر ذلك خلال مرحلة بناء التحالف، فقد أوضح شرودر في لقائه مع سكرتير عام حلف الناتو في 21

المشتبه في دعمهم للمنظمات الإجرامية من خارج ألمانيا مثلهم مثل الممولين لهذه التنظيمات في الداخل، كما تتضمن أيضًا إلغاء المميزات المنوطة للجماعات الدينية في ظل قانون التنظيم. وذلك لأنه - وفقاً لشرودر- لا يجب أن تكون حرية الدين والعقيدة المكفولة في القانون الأساسي مبرراً لحماية هؤلاء الذين يستخدمون الدين لارتكاب أعمال القتل ونشر الرعب، وأن الحكومة تسعى أيضاً إلى تغيير قوانين سرية البنوك من أجل الكشف عن مصادر دعم الإرهاب. ولكنه من ناحية أخرى حاول شرودر طمأنة الرأي العام بأن هذه الإجراءات لن تمس أو تلغي حكم القانون تحت أي ظرف من الظروف. كما أكد على ضرورة صياغة قانون جديد للهجرة يتوافق مع احتياجات الاقتصاد القومي، وذلك لأن الهجرة والاندماج -وفقاً له- في حاجة إلى أداة قانونية مدروسة بعناية. وأشار إلى ضرورة قيام البعثات الألمانية في الخارج بتحريات معينة قبل منح التأشيرات.

وخلال مرحلة بناء التحالف، وفي أول أكتوبر بدأ اتجاه في البرلمان الألماني للنظر في تغييرات من شأنها إعطاء مزيد من الصلاحيات من أجل تعقب المشتبه فيهم من الأجنب إذا لم يكن هناك دليل على تورطهم في خلايا إرهابية داخل ألمانيا. وأعاد شرودر المناذاة بعمل رقابة على خلفية من يتقدمون للجنسية الألمانية عن طريق المكتب الفيدرالي لحماية الدستور. أما خلال مرحلة الحرب فقد تم الإعلان عن إقامة وكالة مركزية لمكافحة غسل الأموال، وإقامة هياكل وأدوات من شأنها تسهيل التعرف على التحويلات والمعاملات البنكية غير القانونية. وبالفعل قامت السلطات الألمانية في 5 نوفمبر بالإعلان عن إجراءات جديدة مضادة للإرهاب تهدف إلى منع الإرهابيين من استخدام البلاد كقاعدة لعملياتهم. وسمحت هذه الإجراءات الجديدة للسلطات بحظر أي منظمات دينية من شأنها أن تسبب استخدام الحرية المكفولة لها للانخراط في

واتخذت مثل هذه الاتهامات كمسلمات ثابتة دار من حولها الحديث بعد ذلك. ويلاحظ في خطابات شرودر العمل على التفرقة بين نظام طالبان من ناحية وشعب أفغانستان من ناحية أخرى. فقد قال شرودر في بيان السياسة أمام البرلمان في 11 أكتوبر إن نظام طالبان هو الذي اختار المواجهة، وأن الشعب الأفغاني هو ذاته ضحية للإرهاب والفقر والقمع. وأكد على الرغبة في مساعدة هذا الشعب داخل إطار من التضامن الأطلنطي ولكن من خلال الأمم المتحدة وعن طريق برنامج شامل للمساعدة.

كما بدأ الحديث في الخطاب الألماني خلال مرحلة الحرب عن مستقبل أفغانستان والرؤية الألمانية في هذا السياق. وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية الألماني خلال زيارته لواشنطن في 20 أكتوبر، حيث أعرب عن تشككه في الاقتراح الأمريكي بضم العناصر المعتدلة من طالبان إلى الحكومة الأفغانية المستقبلية لأنه يتشكك أصلاً في وجود مثل هذه العناصر. وقال متسائلاً: "من هو الطالباني المعتدل؟ هذا السؤال لم يتم الإجابة عليه في رحلتي هذه".

وفي تعبير عن رؤية ألمانيا للحكومة المستقبلية؛ في أفغانستان قال فيشر إن الحكومة الجديدة ينبغي أن تكون متوازنة إثنياً وتتضمن تمثيلاً للباشتون أكبر الجماعات العرقية في أفغانستان والتي تسيطر على طالبان، ولكنه أكد على محورية دور التحالف الشمالي لاستقرار البلاد وكيف أنه لا يمكن تحقيق السلام بدونه.

واستمر هذا النهج الألماني خلال مرحلة الحرب حيث أكد شرودر في كلمته أمام البرلمان الديمقراطي الاجتماعي السويدي في 8 نوفمبر أنه لا أحد يشن الحرب على الشعب الأفغاني، ولكن الهدف هو احتثات الإرهاب الدولي ومحاربة نظام يعرّى الإرهاب أو يمثل قاعدة لأعماله.

سبتمبر أن الحرب ضد الإرهاب تتطلب استراتيجية شاملة جداً ومبادرات سياسية، وضرب مثلاً على ذلك بالمساعدة في حدوث تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهو الأمر الذي تأكد خلال فترة الحرب من حيث أكد شرودر في بيان السياسة أمام البرلمان في 11 أكتوبر على إصرار الجماعة الدولية على المشاركة في تحقيق انفراجة في عملية السلام، ولكنه أعلنها صريحة أن الإرهاب لم ولن يكون له أي مبرر من أي نوع.

واتخذ الموقف الألماني من قضية الشرق الأوسط منحى أكثر وضوحاً خلال مرحلة ما بعد الحرب، حيث أكد شرودر في بيان السياسة أمام البرلمان في 13 ديسمبر على أنه ينبغي أن يكون الأساس في أي تسوية للصراع هو ضمان أن تعيش إسرائيل في سلام وأمن وكذلك حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وبناء دولتهم المستقلة. ولكنه أوضح أن حق إسرائيل في الوجود هو أمر غير قابل للتفاوض، وأنه سيظل نقطة ثابتة في السياسة الألمانية وأن أي تصعيد للعنف لن يساهم في تحقيق الأمن أو التسوية. وأن هؤلاء الذين يقومون "بعمليات إرهابية يعرضون عملية السلام كلها للخطر". وأكد على ضرورة أن تقوم السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات بالتطهير الكامل لتلك الهياكل الإرهابية. وهكذا فقد أقر شرودر بأن الإرهاب هو إرهاب فلسطيني، وحركات المقاومة هي حركات إرهابية وذلك دون أي إشارة أو محاولة للتعليق على الاستخدام المبالغ للعنف من قبل إسرائيل وعمليات الاغتيال التي تقوم بها ضد رموز المقاومة الفلسطينية.

5- الموقف من أفغانستان:

لا يمكن رصد متى وأين اعترف الخطاب الرسمي الألماني بتورط نظام طالبان الحاكم في أفغانستان وتنظيم القاعدة الموالي له في هجمات 11 سبتمبر. ولكن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه أن ألمانيا لم تتشكك فيما وجهته الولايات المتحدة من اتهامات لنظام طالبان وشبكة القاعدة،

في 19 ديسمبر على تشكيل قوة دولية في أفغانستان تحت قيادة بريطانية.

وهكذا نجد أن الموقف الألماني كان يتصرف بالأساس مدفوعاً بالرغبة في تحقيق قدر أكبر من التواجد على الساحة العالمية. كما أنه كان أكثر تشدداً من الموقف البريطاني فيما يتعلق بالموقف من الإسلام والمسلمين من حيث مطالبتهم في البداية إثبات أن هذا ليس من الإسلام، والإجراءات التي اتخذت ضد بعض المنظمات الإسلامية، وهو أمر قد يكون نابغاً بالأساس من ثقافة ترفض مثل هذا التواجد خاصة العنصر التركي منه. أيضاً من خلال تناول الموقف الألماني فقد اتضح و بعد ألمانيا عن هذه المنطقة من العالم التي تسمى الشرق الأوسط وذلك بالمقارنة مع الموقف البريطاني دائم التواجد في المنطقة، والاتصال بأطراف الصراع. وهذا يدل على اختلاف الاهتمامات الأمنية للدول الأوروبية، فألمانيا -على العكس من بريطانيا وفرنسا على سبيل المثال- تتوجه نحو شرق أوروبا ومن هنا كان اهتمامها بالبعد الأوروبي في سياستها، وحرصها على دعم الاتحاد الأوروبي وتطويره بما يتناسب مع ضمه للمزيد من الدول.

الخاتمة

بعد استعراض أهم ما تضمنه الخطاب الأوروبي على مستوييه الجماعي والفردى، بقيت التساؤلات التي تمت إثارها في المقدمة في حاجة إلى إجابة، وهو الأمر الذي يمكن تناوله من خلال المحاور التالية:

(1) البعد الحضاري الثقافي للأزمة: هل هي

صراع حضارات؟؟؟

يمكن القول إن طبيعة التوصيف الرسمي الأوروبي - بشقيه الجماعي والقومي - للهجمات على الولايات المتحدة كان ثقافياً حضارياً بالأساس، وظفت فيه ورقة الثقافة والقيم الغربية بدرجة كبيرة. ولكن كان هذا التوصيف الرسمي العلني توصيفاً ثقافياً لصراع أسبابه

ويأتي الدور السياسي الكبير لألمانيا خلال مرحلة ما بعد الحرب حيث يتخذ المستقبل السياسي لأفغانستان شكله في بون، وحيث وافق التحالف الشمالي على مشاركة السلطة مع الأفغان العائدين، وكذلك تقسيم المهام الأمنية مع قوات حفظ السلام الدولية وذلك بعد مفاوضات شاقة دارت في بون في 29 نوفمبر.

وقد أوضح شرودر في كلمته أمام البرلمان في 12 ديسمبر أن الاتفاق الذي توصلت إليه الفصائل الأفغانية يتيح للشعب الأفغاني الفرصة لإعادة البناء، وأنه يجب على الجميع الآن العمل بسرعة لمساندتهم في هذا، وأن "أوروبا وألمانيا على استعداد للعب دور نشيط في هذه العملية". ويبدو أن شرودر كان فخوراً بكون مثل هذا الاتفاق تم على الأراضي الألمانية حيث يقول: "لم يكن قرار الأمم المتحدة وممثلي الفصائل الأفغانية بالموافقة على مسار بتسريح تقديراً للدعم الألماني، ولكنه يعني أن هناك عملاً علينا القيام به". ولذلك فقد أعلن عن استعداد الحكومة الألمانية الفيدرالية على المشاركة - تحت رعاية أوروبية وعلى أساس تفويض من مجلس الأمن - في قوة حفظ سلام متعددة الجنسية في أفغانستان. وهو الأمر الذي كان يشير إلى الرغبة الألمانية للعمل بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ازداد وضوحاً في 19 ديسمبر حيث صرح وزير الدفاع الألماني للصحفيين في بروكسل بعد اجتماع للناتو بأهمية وجود فصل واضح بين العملية العسكرية المستمرة للولايات المتحدة وقوة الأمم المتحدة. وهو الأمر الذي أوضح أن ألمانيا لن تشارك إذا لم تكن راضية عن الترتيبات والقواعد الحاكمة لمثل هذا الاشتراك.

وقد وافق البرلمان في 22 ديسمبر على نشر قوات ألمانية في أفغانستان تبلغ حوالي 1200 جندي لمدة ستة أشهر؛ وذلك للعمل مع القوة الدولية المشكلة لحماية الحكومة الأفغانية الجديدة، وذلك بعد أن وافق مجلس الأمن

ومن ثم، فإذا كان هناك صراع من وجهة النظر الرسمية الأوروبية فهو صراع سياسي تبرز الآن أبعاده الثقافية، والدليل على ذلك القضايا المرتبطة به كالديمقراطية وحقوق الإنسان والهجرة لما لها من آثار هامة فيما يتصل بالسياسة الخارجية والأمنية لأوروبا، العلاقة بين الدين والقومية ومن ثم عدم الاستقرار داخل أوروبا ذاتها، الحد من التسلح... إلخ. وبالتالي فإن أحداث 11 سبتمبر لم تولد هذه المشكلات ولكن كانت هذه فرصة لتناولها ومناقشتها بصورة علنية ومباشرة خاصة في الخطابات الرسمية.

نقطة ثالثة والتي قد تكون أحد المفسرات للموقف الأوروبي عامة ولواقفي بريطانيا وألمانيا على وجه الخصوص، وهي تلك الخاصة بالاجتماعات المحلية الإسلامية في أوروبا. فالمعروف أن الوجود الإسلامي الكبير في أوروبا يرجع إلى الهجرات التي حدثت في الستينيات مع نهاية الاستعمار ومحاوله كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا التنافس على العمالة الرخيصة من أجل الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي. ومنذ ذلك الوقت أصبح الإسلام قوة سياسية هامة في أوروبا حتى وإن كانت مفككة، ويشكل وجود الكثير من هذه الاجتماعات تحدياً من أهم التحديات الثقافية الحضارية للغرب عامة وفي أوروبا بصفة خاصة وذلك في ظل عدم الذوبان الثقافي للمسلمين في المجتمع الأوروبي".

ومن ثم كان الحرص من جانب القادة الأوروبيين في خطاباتهم على عدم استنفار مشاعر المسلمين من خلال التمييز بين الروح الحقيقية للإسلام والممارسات الإرهابية. كما اتخذ ذلك عدة مؤشرات على الصعيد العملي مثل الزيارات التي قام بها البعض للمراكز الإسلامية، والحرص على دعوة رموز الجالية الإسلامية إلى مقار الحكم مثل ما حدث في بريطانيا، أو مثل نقل صلاة الجمعة على شاشات التلفزيون مثل ما حدث في ألمانيا، وكذلك تشديد قوانين الكراهية الدينية بعد عدة حوادث استهدفت المسلمين

الرئيسية سياسية؛ فكما وظفت أبعاد قيمة أخرى لتبرير صراعات في أماكن مختلفة - على سبيل المثال احترام السيادة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين لتبرير حرب الخليج، احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات في حروب البوسنة وكوسوفو- تم توظيف البعد الخاص بالقيم الحضارية الثقافية في تبرير الحرب ضد أفغانستان، وذلك كوسيلة لتعبئة الجهود والرأي العام وإيجاد المبرر الأخلاقي لمثل هذه الأعمال. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على استعادة القيم لمكانتها في الخطاب الدولي، أو أنها كانت موجودة من قبل ولكن لم يسلط عليها الضوء بمثل هذا القدر.

وبالتالي فالقضية ليست صراع حضارات، ولكن اختيار الأبعاد والأدوات المناسبة لإدارة كل صراع. والدليل على ذلك أن اللهجة تراوحت ما بين أن اللهجمات تهديد للقيم والحضارة الغربية وأنها هجوم على الحضارة الإنسانية ككل. وكان هذا أكثر وضوحاً في خطاب الاتحاد الأوروبي الذي بدأ بتوصيف الحدث على أنه تهديد لقيم وحضارة الغرب بصفة عامة، إلى الحديث عن أنها تهدد الحضارة الإنسانية جمعاء دون تفرقة على أساس الدين أو العرق والإثنية.

من ناحية أخرى كان التأكيد في كل الخطابات على عدم المطابقة بين الإسلام والإرهاب، وإن كان هذا التأكيد المتزايد في حد ذاته له مغزى. فنحن - كمسلمين - متهمون، ولكنهم يقومون بتفضيل فهم الفارق بين المسلمين الأخيار والأشرار. وهو الأمر الذي دعا بعض الكتاب مثل **Robert W. Hefner** إلى القول بأنه ليس هناك صراع حضارات بين الإسلام والغرب، ولكن المعركة الحقيقية هي تلك الدائرة داخل الحضارة الإسلامية ذاتها؛ حيث يتنافس كل من المتطرفين والمعتدلين على الفوز بالمجتمع الإسلامي.

الإسلامي العسكري. وبرز ذلك من استهداف خطط المساعدة المالية الأوروبية المساهمة في خفض تدفق الهجرة من السواحل الجنوبية للمتوسط، وتدعيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من خلال الحوار الاقتصادي والسياسي.

ولكن اتضح لأوروبا عدم إمكانية الفصل بين عملية الشراكة وعملية السلام. وأنه لا يمكن للشراكة أن تبرز تقدماً -خاصة في بعدها الأمني- في ظل جمود عملية السلام، وعدم التوصل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

ولذلك نجد الاتحاد الأوروبي -فيما يتعلق بأحداث 11 سبتمبر- سارع بالدعوة إلى ضرورة إحياء عملية السلام وتقديم تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، وكذلك العمل على دعم الديمقراطية على أساس أنها من الأسلحة الأساسية التي يمكن من خلالها محاربة الإرهاب.

ومن ثم رأت أوروبا أن "معالجة القضية لن يكون بالعمل العسكري وحده، وإنما بالعمل على عدة محاور دفعة واحدة وبالتوازي مع بعضها البعض".

وهذا يتماشى مع النهج الأوروبي في معالجة الأزمات من حيث تفضيل الحلول غير العسكرية في المقام الأول. وإن شذت عن ذلك بعض الشيء بريطانيا والتي رأت أن العمل العسكري يأتي أولاً وبعد ذلك يفتح الطريق أمام المساعدات الإنسانية والحلول السياسية. ومع ذلك فإنها لم تتجنب الصراع العربي الإسرائيلي بل اقتربت منه، وإن كان مثل هذا الاقتراب مختلفاً عن اقتراب الاتحاد الأوروبي وفرنسا. فقد سعت بريطانيا إلى استخدام التلويح بحل الصراع العربي الإسرائيلي لتأمين تحالف الدول العربية والإسلامية في الحملة ضد الإرهاب، بينما اقترب منها الاتحاد الأوروبي من واقع رؤية أمنية واضحة المعالم وثابتة على مر الأزمات تتلخص في أن السبيل الوحيد لإنقاذ عملية برشلونة هو أن يحفظ الاتحاد الأوروبي التوازن بين دوره في تنسيق العمل مع الولايات المتحدة وإطلاق

حفاظاً على الاستقرار الداخلي والأمن العام في هذه الدول. وإن كانت اللهجة قد اختلفت من موقف لآخر. وقد يكون أيضاً خشية من أعمال انتقامية من جانب المسلمين. كما اتخذت أوروبا أيضاً خطوات عملية بجانب رفضها الشفهي للمطابقة بين الإسلام والإرهاب وذلك من خلال الدعوة إلى حوار ثقافي حضاري وإحياء عملية الشراكة والتي تقع في جوهرها قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولكن يظل التساؤل التالي قائماً: (ألا تبين خطابات غير رسمية وخاصة خطابات الاتجاهات اليمينية الأوروبية المتشددة أن الصراع هو -من وجهة نظرهم- صراع حضارات يشاركون في إرسائه وإذكائه وليس بعض الاتجاهات الإسلامية بمفردها؟ فما لاشك فيه أن مفردات الخطابات الرسمية قد تجنبت الانزلاق إلى مفردات صراع الحضارات التي لفظتها مواقع أخرى على الخريطة السياسية الأوروبية، ولكن تظل السياسات الرسمية الأوروبية محملة بالعديد من الدلالات بالنسبة لما أضحى عليه البعد الثقافي الحضاري من تأثير.

(2) الأمن الأوروبي وأمن المتوسط: هل

يمكن عزلهما عن نتائج تطورات الأحداث

الراهنة على العالم الإسلامي بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة؟؟؟.

تتبلور رؤية أوروبا لأمنها بصورة أكبر عند حدوث الأزمات. وهي الرؤية التي تقوم على عدم إمكانية عزل الأمن الأوروبي عن أمن المنطقة الواقعة إلى جنوب أوروبا. فمن وجهة النظر الأوروبية يعد الحفاظ على الاستقرار في منطقة المتوسط وتقليل التقلبات التي تسود هذه المنطقة أهم الوسائل لدعم الأمن. ومن ثم كانت مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي فسرت من قبل البعض على أنها محاولة من قبل أوروبا لإعادة تفسير طبيعة التحديات التي تتبع من الجنوب، بحيث حلت مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والتخلف الاقتصادي محل خطر التهديد العربي

المناحي، إلخ وهي مواقف أيدها أوروبا في حين رفضتها الولايات المتحدة.

وليس أدل على ظهور هذا الشقاق من الجدل الذي ثار أثناء الاحتفال بالعيد الذهبي للناتو في 1999 حول المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، والذي يعد من المخطات الفارقة في تاريخ العلاقات الأوروبية الأمريكية ويفسر الكثير من السلوك الأوروبي وخاصة ما يتعلق بدور التدخلات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها بالمقارنة بدور الأمم المتحدة، وما يتعلق بالوزن النسبي للإدارة العسكرية بالمقارنة بالأدوات الأخرى.

وجاءت الحرب في أفغانستان لتكون نقطة فارقة أخرى للعلاقات الأوروبية الأمريكية. ولأول مرة في التاريخ يطبق الناتو المادة (5) من اتفاقية واشنطن للدفاع ليس عن أوروبا كما كان يعتقد في السابق، ولكن لدعم حرب تقودها الولايات المتحدة في إقليم بعيد عن المسرح الأوروبي. وهو ما يؤكد انتصار الرؤية الأمريكية للناتو في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإن قامت الولايات المتحدة بتهميش دور الناتو أيضاً - كما سبق التوضيح - ولكن الخطوة ذاتها كانت كاشفة للعديد من الحقائق الخاصة بالرؤية الأمريكية لناتو مهمته الدفاع عن المصالح الأمنية الأمريكية في المقام الأول.

كما كشفت الأزمة عما يرقد تحت السطح من وجهات نظر أوروبية أمريكية متعارضة فيما يتصل بإدارة الأزمات الدولية بوجه عام، والاتصال مع العالمين العربي والإسلامي بوجه خاص. فقد بدا أن هناك إدراكاً واضحاً من قبل أوروبا أن واشنطن تستخدم الحرب لتطويع دور جديد للناتو يكون أكثر مرونة ومن ثم أكثر تحكماً من قبل الولايات المتحدة وأكثر توافقاً مع أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، في سياق تقسيم واضح للعمل بين أوروبا والولايات المتحدة. فأمريكا تشن الحرب، وأوروبا تدفع من أجل السلام. ويكون ذلك هو الطريق الأمثل

مبادرات جديدة مستقلة، وكذلك الحرص على توازن موقعه من طرفي القضية، وهو الأمر الذي بدا واضحاً في الأزمة الراهنة وسبق الإشارة إليه عند تحليل الخطاب الأوروبي الجماعي. كذلك كان واضحاً في النهج الأوروبي الحرص على تزامن حل الصراع العربي الإسرائيلي مع الحملة ضد الإرهاب في أفغانستان، في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا إلى نفي أن يكون سعيها لحل القضية مبعثه تداعيات أحداث 11 سبتمبر. وإن كان انعقد الاتفاق في الموقفين على إنكار حق المقاومة المشروعة طبقاً للقانون الدولي، واعتبار العمليات الاستشهادية عمليات إرهابية. وإن كان هذا الشجب كان أكثر تشدداً في الخطاب البريطاني وكذلك الألماني. فإذا كان الاتحاد الأوروبي قد شجب أيضاً عمليات القتل من خارج القانون التي تمارسها إسرائيل، فقد اقتصر خطاب بلير إذا ما تعرض لهذه العمليات الإسرائيلية للدعوة إلى ضبط النفس من قبل الطرفين. بينما لم يشر الخطاب الألماني إلى مثل هذه النقطة في أي من المواقف. ومن ثم فإن الموقف الجماعي الأوروبي بدا أقل تشدداً وأكثر توازناً من المواقف القومية الفردية. وهو ما يثير التساؤل حول مدى إمكانية نجاح قيام سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي في ظل اختلافات الرؤى الفردية للدول، و النابعة من اعتبارات عديدة.

(3) العلاقات الأوروبية الأمريكية: مزيد من

التنسيق أم مزيد من الاختلاف؟.

بالرغم من إعلان القادة الأوروبيين عن دعمهم القوي للحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب في أفغانستان، إلا أن مظاهر الوحدة هذه أخفت وراءها ما يمكن تسميته "بالعلاقة المضطربة" بين الجانبين. وهي العلاقة التي عبرت عن ذاتها من قبل 11 سبتمبر في العديد من القضايا التي لم يتفق عليها الجانبان مثل الموقف من إقامة محكمة جنائية دولية، بروتوكول كيوتو عن التغير

لوضع قناع متعدد الأطراف للتفرد الأمريكي على الساحة العالمية، في الوقت الذي يسعى فيه الأوروبيون- من خلال الناتو بصفة أساسية- إلى تقييد التفرد الأمريكي وعمل رقابة على السياسات الأمريكية والتي قد تصيب المصالح الأوروبية بشكل معاكس.

تشرح هذه الرغبة من قبل الأوروبيين التحمس الذي أظهرته أوروبا سواء على المستوى الفردي أو الجماعي للمشاركة في الحرب الأفغانية، وتقديم عدد من الحكومات الأوروبية بما فيها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ناهيك بالطبع عن بريطانيا الحليف التقليدي للولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي، الدعم في هذه الحرب. السبب ببساطة لم يكن التحمس للحرب ولكن الشعور بالحاجة إلى ممارسة بعض التحكم والرقابة على خطط واشنطن لما بعد أفغانستان، ومسار الحرب ذاتها. ويتضح ذلك أيضاً في إصرار ألمانيا على وجه الخصوص أن تكون القوات المتعددة الجنسية المفوضة من قبل الأمم المتحدة مستقلة تماماً عن قيادة القوات الأمريكية المرابطة في أفغانستان. وهو الأمر الذي فيما يبدو انتهت إليه الولايات المتحدة- باستثناء انتشار بعض القوات البريطانية- وحاولت أن تتجاهل هذه العروض رغبة منها في ألا يتم تقييد يدها كما حاول الأوروبيون أن يفعلوا معها أثناء الحملة على كوسوفا.

نقطة أخرى بدت واضحة في الخلاف بين الجانبين وهي تلك المتعلقة بالاحتكار الأمريكي للشرق الأوسط والخليج. فأوروبا ترى أنها أسبق من الأمريكيين في وعي وإدراك وتفهم طبيعة وأحوال المنطقة بالإضافة إلى قربها الجغرافي، والعديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تربطها بالمنطقة. وهي ترى أن استمرار الأحادية الأمريكية في الشرق الأوسط - وما كشفت عنه أحداث 11 سبتمبر من فشل هذه السياسة الأمريكية- من شأنها التسبب في عدم استقرار لهذا الحوار وما يعنيه ذلك من تهديدات خاصة بالأمن الأوروبي. ويكمن الحل لدى

أوروبا في دفع سياسة دولية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي لتحقيق تسوية للقضية، وأن من مصلحة الولايات المتحدة ذاتها الاعتراف بأنها وحدها لا يمكنها إقرار السلام في الشرق الأوسط. وهو الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة بدليل تهميشها للدور الأوروبي في الحملة ضد الإرهاب، واقتصر دور أوروبا على تنفيذ القانون والعمل على محور المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى بعض الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

وهكذا فإن الحقيقة التي أظهرتها الحرب في أفغانستان أن الولايات المتحدة طلبت مساعدة قليلة وأدارت ظهرها لمعظم العروض الأوروبية سواء تلك المقدمة من الاتحاد الأوروبي أو من الناتو ذاته. وقد كان لهذا الموقف الأمريكي آثاره على مستويين:

أولاً- مستوى التعاون الأوروبي- الأوروبي: فقد

أبرزت الأزمة من جديد الحاجة الملحة إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي، والعمل على تطوير القدرات العسكرية المستقلة لأوروبا. وإذا كانت هناك بعض الخطوات التي تم اتخاذها على صعيد السياسات الأمنية مثل: القرار التوقيفي الأوروبي، ووضع تعريف موحد للإرهاب... إلخ، إلا أنه ما زالت هناك الكثير من العقبات أمام السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة. بل ويرى بعض المراقبين أن الأزمة الراهنة عوقت التحرك تجاه هذه السياسة ويستدل على ذلك بالطريقة التي لعبت بها الدول الأوروبية المختلفة أدواراً مختلفة في التحالف. بل ويذهب البعض إلى القول بإعادة قومية السياسة الخارجية لأن المسألة في النهاية مسألة قدرات مختلفة ومشاعر مختلفة بالمصلحة. فعلى سبيل المثال: في الوقت الذي يفضل الأوروبيون- بما في ذلك ألمانيا- تفويض استخدام القوة العسكرية من قبل الأمم المتحدة، نجد أن بريطانيا تجاهلت دور الأمم المتحدة في العمل العسكري ولم تبدأ في الإشارة إلى هذا الدور إلا

وختاماً، لا يمكن القول إن العلاقات بين الإسلام وأوروبا أو الغرب بصفة عامة تشمل ساحة لصراع الحضارات، أو ساحة للصراع العالمي القادم. إلا أن سوء إدارة العلاقات السياسية من كل من الجانبين قد يولد مثل هذا الصراع الحضاري الثقافي، ومن هنا تظهر خطورة اختزال ما يتعلق بالخلافات السياسية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية في العامل الديني فقط. ولكن يظل لهذا العامل تأثيره ووزنه. فهو قلب كل الاختلافات الثقافية والحضارية، وهذه الاختلافات وإن لم تكن بذاتها مسبباً للصراع بين الشعوب ذات الأديان والثقافات المختلفة إلا أن اختلال توازن القوى والسياسات الغير عادلة بين شعوب الحضارات المختلفة هو الذي يولد مناخ الصراع ويغلبه على مناخ الحوار. بعبارة أخرى يجب التحفظ على مقولة إنه لا يوجد صراع حضاري وثقافي أو ديني بيننا وبين الغرب، فقد يكون هذا صحيحاً من جانبنا ولكن هل هو صحيح من جانبهم؟ إن الخطابات الرسمية- كما سبق الإشارة- التي تقدم الأدلة على هذه المقولة لا يمكن أن تحجب الخطابات الأخرى؟

ويبقى التساؤل: كيف نفكر نحن العرب والمسلمون في قوة أوروبا، وكيف يمكن تطوير رؤى وآليات جديدة للتعاون؟ وكيف يمكن الاستفادة من القرب الجغرافي في توضيق نقاط الخلاف وزيادة مساحة الاتفاق والتفاهم في ظل الاعتراف بالاختلاف الثقافي الذي لا يمنع الحوار ويسعى إلى التعارف؟؟؟

الهوامش:

- (1) صامويل هانتنتجتون، طلعت الشايب (ترجمة)، صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، (د.م: سطور، 1998)، ص 258
- (2) جراهام إي. فوللر، إيان أو. ليسر، شوقي جلال (مترجم)، الإسلام والغرب، (القاهرة: مركز الأهرام للتجارة والنشر، 1997) ص 72
- (3) المرجع السابق، ص 77

على صعيد الجهود الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية. وهو الأمر الذي يعكس الاختلافات على صعيد الاتحاد الأوروبي، ومن ثم قدرته على اتخاذ مواقف جماعية قوية تجاه الأزمات الدولية ومنها الأزمة الأفغانية الراهنة. كما أن الانقسامات بين الدول الغربية في التحالف لم تظهر فقط بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولكن أيضاً بين الدول الأوروبية الكبرى التي لها قوات عسكرية عرضت مشاركتها، والدول الأصغر التي تشعر بالتجاهل. وقد فجر ذلك الأمر الاجتماع الخاص الذي عقده بلير مع كل من شيراك وشرودر، الأمر الذي أثار من جديد الحديث عن مدى ديمقراطية الاتحاد الأوروبي، ومن ثم مدى إمكانية بلورة سياسة خارجية مشتركة في ظل هذا الإحساس.

ومع ذلك فإن ما تم تحقيقه على صعيد السياسات الأمنية لا يمكن تجاهله، وعادة ما تشهد أوروبا بعد الأزمات دفعة أكثر للتعاون الأوروبي- الأوروبي. وهو إن كان بطيئاً إلا أنه حيوي وضروري من وجهة النظر الأوروبية.

ثانياً- مستوى العلاقات الأوروبية- الروسية:

والواقع أن كلاً من أوروبا وروسيا تشعران بالاستياء من الاحتكار والأحادية التي تتميز بها السياسة الأمريكية حالياً تجاه مناطق هامة للجانبين ومن أهمها: الشرق الأوسط والخليج، وكذلك آسيا الوسطى. وقد شهدت الأزمة الراهنة تقارباً بين أوروبا وروسيا وهو ما يبدو أنه في طريقه للاستمرار عملاً على الحد من الأحادية الأمريكية المفرطة في النظام الدولي.

وإن كان هذا التقارب قد لا يكون في مصلحة المسلمين- على النحو الذي سبق إيضاحه عند الحديث عن الناتو- فيما يتعلق بموقف الناتو من قضية الشيشان، وشبه الموافقة على إطلاق يد روسيا في هذه المنطقة.

- البحوث والدراسات السياسية، طبعة القاهرة،
1997.
- أ.د. نادية محمود مصطفى: البعد الثقافي للمتوسطة
(في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر): معهد البحوث
والدراسات العربية، القاهرة، 1998.
- د. محمد السيد سليم: كراسات استراتيجية، العدد،
2001
- (9) تم الرجوع إلى التصريحات الخاصة بالناتو من خلال
موقع الحلف على الشبكة وهو:
<http://www.nato.int/>
- (10) د. عماد جاد، " حلف الأطنطبي والحرب في البلقان"،
السياسة الدولية، عدد(137)، يوليو 1999، ص 105-
106
- (11) تم الحصول على خطابات توني بلير من خلال موقع
رئاسة الوزراء على الإنترنت وهو:
[http://www.number10.gov.uk/output/page1.a
sp](http://www.number10.gov.uk/output/page1.asp)
- (12) تم الحصول على خطابات جيرهارد شرودر في
المناسبات المختلفة بالرجوع إلى موقع الحكومة الألمانية
وهو:
[http://eng.bundesregierung.de/frameset/index
.jsp](http://eng.bundesregierung.de/frameset/index.jsp)

- (4) د. محمد سعد أبو عامود " البناء المؤسسي للاتحاد
الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد (142)،
أكتوبر 2000، ص 76
- (5) مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية
المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة"،
السياسة الدولية، عدد (142)، أكتوبر 2000،
ص 90-92
- (6) د. عماد جاد، " حلف الأطنطبي والحرب في
البلقان"، السياسة الدولية، عدد(127)، يوليو
1997، ص 100-106
- انظر أيضاً: د. نادية محمود مصطفى: الخطابات
العربية الإسلامية تجاه الحرب حول كوسوفا.
حولية أممي في العالم، 1999، مركز الحضارة
للدراستات السياسية، القاهرة، 2000.
- (7) تم الاعتماد في تحليل موقف الاتحاد الأوروبي من خلال
موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت وهو:
http://www.europa.eu.int/index_en.htm
- (8) حول البعد الثقافي للمتوسطة ووضعها في التوجه
المتوسطي الأول ودلالته بالنسبة للحوار أم الصراع
الحضاري والثقافي في حوض متوسط انظر:
- أ.د. نادية محمود مصطفى: المتوسطة: الأبعاد
السياسية (في) أ.د. نادية محمود مصطفى(محرر) مركز

ب) الموقف الفرنسي الرسمي

فإن أحداث ١١ سبتمبر تختبر الدور الفرنسي في أبعاد كثيرة تجاه العالم الإسلامي وتجاه العلاقة بالولايات المتحدة وعلى صعيد دور أوروبا وبالمقارنة ببريطانيا مثلاً، وذلك في تلك المرحلة الهامة من تطور النظام العالمي؛ فإن مبادئ وأهداف وأدوات وسلوك السياسة الخارجية الفرنسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين (سواء في ظل حكم الديجوليين أو الاشتراكيين) قد قدمت دلالات عديدة حول إمكانيات وقيود نموض سياسة فرنسية استقلالية ودور فرنسي عالمي فاعل في مواجهة سياسات القوتين العظميين (خلال الحرب الباردة، والانفراج، وتصفية القطبية الثنائية). ومن ثم فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها تقدم مجالاً خصباً لاختبار هذه الإمكانيات وهذه القيود بعد عقد من نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية، وفي مواجهة اتجاه الولايات للانفراد بقيادة النظام العالمي.

وفي هذا يتفق الدارسون على عدد من أهم مبادئ السياسة الفرنسية بعد انتهاء الحرب الباردة^(١)، من قبيل: متابعة بناء أوروبا وتحقيق مساعي السلام والديموقراطية والتنمية في العالم وذلك في ظل مفهوم فرنسي دفاعي لا يقتصر على الناحية العسكرية ولا يقتصر على الدائرة الوطنية الضيقة، ولكنه يمتد إلى النواحي المجتمعية والإنسانية والتنمية الداخلية والخارجية، وينطلق من هدف تنمية وبناء واستقرار أوروبا، ويعتمد على دفع وتدعيم دور الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلام.

وفيما يلي عرض لأهم ملامح المواقف الفرنسية تجاه هذه القضايا المتتالية عبر المراحل المشار إليها.

القضية الأولى - الموقف الفرنسي عقب وقوع الهجمات، وتجاه جهود تشكيل التحالف الدولي ضد الإرهاب: - تقوم هذه القضية بدورها على **مسألتين رئيسيتين** هما: تكييف فرنسا للهجمات ولطبيعة الرد عليها، ثم الدبلوماسية الفرنسية تجاه الدول العربية والإسلامية.

مقدمة:

تتول هذه الدراسة رصد الموقف الفرنسي الرسمي للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما بعدها، وذلك وفق ثلاثة محاور مترتبة بثلاث مراحل مختلفة وهي:

١- **المرحلة ما قبل الحرب على أفغانستان:** الموقف من الإرهاب، ومدى ارتباطه بالإسلام والمسلمين.

٢- **المرحلة الحرب على أفغانستان:** الموقف من الأساليب التي لمعالجة عواقب هذه الهجمات وتلافي تكرارها، بالإضافة إلى الموقف الرسمي من الرد العسكري الأمريكي، ثم من وضع الجالية المسلمة في أوروبا.

٣- **المرحلة ما بعد الحرب على أفغانستان:** طرح الدروس المستفادة من هجمات ١١ سبتمبر.

وتستعرض الدراسة للإجابة على عدد من الأسئلة أهمها:

- ما طبيعة رد الفعل الفرنسي الرسمي؟ ما الهدف الاستراتيجي لدلالاته بالنسبة للإسلام والمسلمين وعلاقتها بقضية الإرهاب؟

- هل تمثل هذه الهجمات حلقة في دائرة الصراع بين الإسلام والغرب؟ أم هو صراع قوى تقليدي يدخل فيه العنصر الحضاري؟ وما الأساليب المثلى لمعالجة عواقب هذه الهجمات من وجهة النظر الفرنسية؟

- ما معنى هذه الهجمات بالنسبة لتشكيل أحلاف جديدة؟ وكيف رأت فرنسا دور الأمم المتحدة؟

- ما دلالة أحداث ١١ سبتمبر على الجالية الإسلامية في فرنسا؟

- ما تصور فرنسا عن الدروس المستفادة من تلك الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية؟ تكسب دراسة موقف فرنسا جاذبية خاصة نظراً لثروت دور فرنسا العالمي بصفة عامة وملاحمة الاستقلالية الفكرية ودلالته بالنسبة لقضايا العالم الإسلامي، ومن ثم

بالنسبة للمسألة الأولى، فقد أدانت الجهات الرسمية

المجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وأكدت على وجوب مكافحة الإرهاب بشتى الوسائل وبأسلوب جماعي محدد^(٢)، وفي الوقت ذاته أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية وضع البلاد في حالة تأهب أممي عام، كما أعرب شيراك عن غضبه للحدث - بعد ما قطع زيارته لمنطقة بريتاني - أن فرنسا مترعجة للغاية لمعرفة أنباء هذا الهجوم الوحشي الذي وقع في الولايات المتحدة، وأنه في هذه الظروف العصبية يقف الشعب الفرنسي إلى جانب الشعب الأمريكي، وقال وزير الخارجية هوبير فيدرين: "حين نعرف المزيد عن هذا الأمر يجب أن نفكر في سبل القضاء على أسباب الإرهاب في العالم، لكن علينا أولاً أن نحارب الإرهاب بجميع أشكاله"^(٣).

ومن ناحية أخرى، أعلن ليونيل جوسبان في كلمة ألقاها في المعهد العالي الفرنسي لدراسات الدفاع الوطني أن التفجيرات التي شهدتها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر أعادت فكرة هامة إلى الأذهان، وهي أن الدفاع عن السلام يتطلب أيضاً حماية الأراضي الأوروبية وضممان سلامتها، وأنه لا يكفي النظر إلى الدفاع عن الاتحاد الأوروبي من زاوية خارجية، وأن الدفاع الأوروبي الواحد يمكن أن يشكل الإطار الملائم لتعبئة الإمكانيات العسكرية في صورة فاعلة في مواجهة الإرهاب. وأشار جوسبان إلى أهمية إعادة النظر باستمرار في المخططات الأمنية وإجراءات الحماية والإنقاذ، كما طالب جوسبان باستخلاص العبر من التفجيرات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، ومن الانفجار الذي وقع في مصنع للمواد الكيماوية في مدينة تولوز الفرنسية، وهو ما يدل بشكل أو بأخر على استسهال جوسبان - وكثير من المسؤولين الفرنسيين - واستحسانه ربط أي حادث بالإرهاب، ومن ثم بالإسلام، حيث أكدت مصادر أخرى على أن الانفجار الذي اندلع في هذا المصنع لم يكن وراءه عمل إرهابي، وإنما كان وليد الخطأ والصدفة البحتة.

أما بالنسبة للضربات العسكرية المتوقعة في إطار مكافحة الإرهاب، فقد أكد جوسبان أنها ينبغي أن تكون موضع تشاور بين واشنطن وحلفائها، كما ينبغي أن تكون متناسبة ومبررة استراتيجياً وعسكرياً ومتجانسة سياسياً وقال إن شكل مساهمتنا في أي عمل عسكري رهن بتقدير على تحديد أهدافه السياسية وأساليب اللجوء إلى القسوة كما دعا جوسبان أيضاً إلى تحديد واضح للإرهاب وتوضيح أداة مكافحته في شكل شامل، بعيداً عن أي خلط بين ظل احترام الحياة وحقوق الإنسان والقيم الديموقراطية وقال: "إن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تستكمل بمجهود دولي من أجل السلام والتطور والقضاء على عدم المساواة، النزاعات والبؤس وانعدام العدالة، هي التي تؤدي إلى تكاثر الإرهاب"^(٤).

وتوضح التصريحات السابقة الخط الفاصل بين السياسة الفرنسية والسياسة البريطانية. ففي حين تحددت فرنسا عن دور متميز بين دول أوروبا والعالم من حيث الاهتمام بأسباب الإرهاب إلى جانب مقاومته، ومن حيث الاهتمام بالإطار الجماعي الدولي الذي يستند إلى أساليب متنوعة وليس القوة العسكرية لمقاومة الإرهاب، تحددت بريطانيا تقف مجرد ظل للولايات المتحدة الأمريكية. إن مواجهة الإرهاب من وجهة نظر توني بليز لا تتغير بالحرب، -نحن في حالة حرب- هذا هو لسان حال فرنسا منذ الساعات الأولى التي تلت الهجوم على السفينة "مها" كان الخلفية القانونية والتقنية حادة جداً عن الحرب، فهذا لا يلغي أننا في حالة حرب ضد الإرهاب في الوقت نفسه، ظهرت أصوات في مؤتمر حزب العمال في أحداث ١١ سبتمبر تعكس جزءاً كبيراً من الرتيبة البريطانية المتخوف من أن تقوم الولايات المتحدة بعمليات متسارعة، وعلى نطاق واسع مما قد يورط بريطانيا في صدام الدولة الأوروبية الأكثر التصاقاً بسياساتها^(٥).

وعلى صعيد آخر، فإن فرنسا رفضت ربط أحداث ١١ سبتمبر بما يسمى صدام الحضارات؛ لأن هذا معناه

الدول الأوروبية مثل بريطانيا وألمانيا، حيث إن رد فعل السفير الفرنسي يعكس رفض فرنسا بحجارة إسرائيل في سعيها لاستمالة دول العالم إلى صفها واعتبار الفلسطينيين إرهابيين؛ وبذلك يصبحون هدفاً من أهداف الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وهو ما يجعلها تتوغل بشكل أوسع وأعمق في منطقة الشرق الأوسط وهو ما لا تريده فرنسا، إذ يحول دون تمكنها (أي فرنسا) من ممارسة دورها المستقل في المنطقة، ويطرح مسألة الحرب بشكل مخيف، وهو ما يتعارض مع سياسة فرنسا في تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

وإذا كان شيراك قد أكد- قبل بدء الحرب- على التضامن الفرنسي مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الرغبة في مشاركتها الحرب ضد الإرهاب الذي يجب أن يأخذ اهتماماً وأولوية خاصة وجديدة^(٩)، إلا أنه أبدى وجهة نظر خاصة مرتبطة بأسلوب استخدام الرد العسكري، وذلك حينما ذكر في المؤتمر الذي أعقب محادثاته مع الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٢٠٠١/٩/١٨^(١٠)، (في أول لقاء للأخير مع رئيس أجنبي منذ اعتداءات ١١ سبتمبر) الخطوات التي يجب اتباعها لمعاقبة المتسببين في هذه الهجمات: وهي: البحث عن الإرهابيين، إخراجهم من مخابهم والقبض عليهم وتقديمهم للعدالة، هذا بالإضافة إلى مطالبة شيراك التأكيد من تورط هؤلاء الإرهابيين قبل القيام بعملية البحث عنهم. وهو ما يعني تحفظاً فرنسياً مسبقاً على استخدام الولايات المتحدة للرد العسكري السريع ضد أفغانستان والقاعدة قبل التأكد من المنفذ للعمليات.

وفي الوقت ذاته نقل مصدر فرنسي مطلع عن شيراك أن فرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام لم ترد لها أي معلومات عما تنوي الولايات المتحدة القيام به على صعيد الرد العسكري، وأن الطلب الأمريكي سيكون موضع بحث بين القادة الأوروبيين، وأن فرنسا لن تقوم تلقائياً بأي شيء كان، كما أكد على ضرورة إعادة إطلاق مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وأنه ينبغي على الولايات

حضارة معينة تعتبر الإرهاب وسيلة طبيعية للتعبير وعنصرًا ثقافيًا^(١١)، هذا بالإضافة إلى رفض الخلط بين الإرهاب والإسلام، فدائمًا ما أكد شيراك في تصريحاته على رفض اتهام المسلمين والشعوب الإسلامية جميعها، ولكنه يتهم فقط المتسببين في العملية، أي أن من يجب أن يوجه إليهم رد الفعل هم كل من لهم علاقة بالمحتمات^(١٢).

هذا، وقد رفضت أيضًا الجهات الرسمية الفرنسية المقارنة بين هجمات ١١ سبتمبر والعمليات الفدائية الفلسطينية، وذلك حين تواصلت حملة تحريض - في يوم ٢٠٠١/٩/١٤ - على السفير الفرنسي في تل أبيب حاك هونتزينجر قادها مسؤولون إسرائيليون ونواب من اليمين واليسار لرفضه المقارنة بين المأساة في الولايات المتحدة وما يحدث في إسرائيل من مواجهات مع الفلسطينيين، وتراوحت ردود الفعل بين اعتبار تصريح السفير الفرنسي معادياً للسامية وبين اعتبار السفير غير مرغوب فيه، وكان السفير قد قال خلال استقبال الرئيس موشيه كتساف أعضاء السلك الدبلوماسي في تل أبيب، أن فرنسا تندد بالإرهاب في إسرائيل لكن لا يمكن المقارنة بين ما يحدث هنا وبين مأساة الولايات المتحدة، فالإرهاب هنا يقع في سياق النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني؛ لذا فالأمر يختلف تمامًا، والمقارنة خطأ غير مسئول، ومن ثم أخذ ما قاله السفير الفرنسي على محمل آخر، وهو أنه يعني أن الدم الإسرائيلي أرخص من الدم الأمريكي، واعتبره النائب انتظرف ميخائيل كلاينر معادي للسامية، وكرر السفير- في حديث للإذاعة العبرية- موقفه لكنه حاول إقناع ستمعيه الإسرائيليين بأنه كان وما زال صديقاً لإسرائيل، وقال: "إن فرنسا تحارب الإرهاب، وطالما نددت بالإرهاب ضد إسرائيل، ولكن ما يحدث في إسرائيل مختلف، الأوضاع مختلف"، غير أنه أكد على عدم وجود ثمة مكان للمقارنة بين ابن لادن وغيره^(١٣).

ومن هنا يتضح بعد آخر من أبعاد تميز الموقف الفرنسي الرسمي عن الموقف الأمريكي وموقف كثير من

كما استخلص شيراك من زيارته وجود إرادة فعلية لدى بوش لدفع الفلسطينيين والإسرائيليين لمعاودة مفاوضاتهم، والمستجد في هذا الإطار- بحسب مصادر فرنسية مطلعة- هو أن بوش أكد لشيراك أنه سيضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلي آرييل شارون لتنفيذ توصيات لجنة ميتشل، ورأى الجانب الفرنسي أن بوش ليس مصمماً على استغلال الفرصة الحالية للقيام بضربة عشوائية للعراق ما لم تكن لدى إدارته براهين قوية على تورط العراق في تفجيرات نيويورك وواشنطن، وتحوفت مصادر فرنسية من ميل بعض المتشددين في الإدارة الأمريكية للقيام بضربة غير مبررة للعراق، قد تؤدي إلى إثارة الرأي العام العربي، لكن مصدراً فرنسياً مطلعاً قال إن بوش يدرك أنه من المستحسن تجنب القيام بمثل هذه العملية في غياب البراهين الواضحة لتورط العراق^(١٢).

وعلى صعيد آخر، استبعد شيراك أن توجه ضربة أمريكية إلى حزب الله نافيةً أن يكون لبنان وسوريا في دائرة التهديد الأمريكي، وذلك في لقاء آخر له مع رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري الذي أفاد أن شيراك قد طمأنه إلى أن سوريا ولبنان غير معنيين في هذه المرحلة من احتمال لعمل عسكري، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة مقتنعة بمسئولية أسامة بن لادن وتركز عليه وعلى تنظيمه في هذه المرحلة^(١٣).

وبالرغم من التحفظات الفرنسية المبكرة على زيارة واشنطن على الصعيد العسكري السريع، وبالرغم من تأكدها على ضرورة تضييق نطاق هذا الرد العسكري والبحث في أساليب الإرهاب، إلا أن من يلتفت إلى رد الفعل الفرنسي عامومه- قبل الحرب الأمريكية على أفغانستان يعتقد أن الهجمات قد وقعت في فرنسا؛ ذلك لأن فرنسا كما أن شيراك تعتبر نفسها ضحية للإرهاب نتيجة لما تعرضت له الولايات المتحدة، وهو ما يبرر تضامن فرنسا بشكل خاص وأوروبا بشكل عام مع الولايات المتحدة، والذي يرجح سببين رئيسيين: أولهما- أن الحدث يعتبر قد من

المتحدة وأوروبا وجميع الدول المعنية أن تضغط على إسرائيل والفلسطينيين لمعاودة المفاوضات، وأنه لا يمكن للولايات المتحدة ألا تنخرط أكثر في مسيرة السلام وضرورة أن تفسح المجال أمام أوروبا للمشاركة فيها مثلما هو الحال الآن، وذلك بخلاف إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون التي قلصت هامش التحرك الأوروبي على صعيد المساعي السلمية^(١٤).

وعقب عودة الرئيس الفرنسي جاك شيراك من واشنطن عقد مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في نيويورك، وكانت جريدة الحياة قد أوردت في يوم ٢١/٩/٢٠٠١ مجمل نتائج اللقاء على لسان شيراك وعلى لسان مصادر فرنسية أخرى؛ حيث قال إن الرد الأمريكي ينبغي أن يكون مناسباً، وأن الإدارة الأمريكية لن تقوم بحملة عسكرية متهورة، بل إنها ستأخذ وقتها في التخطيط للرد الذي تراه مناسباً، وهو ما لم يحدث، فقد قامت الولايات المتحدة بحربها ضد أفغانستان بعد مرور ثلاثة أسابيع على هجمات ١١ سبتمبر، وهذه فترة زمنية غير كافية للتريث والتأكد من المنفذين الحقيقيين، هذا بالإضافة إلى عدم إقناع العالم بالأدلة التي وجدتها الولايات المتحدة كافية لإدانة ابن لادن وأعوانه، كذلك رأى الجانب الفرنسي أن لدى بوش إدراكاً حقيقياً لخطورة نشوء نزاع داخلي بين الإسلام في أمريكا والديانات الأخرى فيها، وأن هذا ما حمل الرئيس الأمريكي على زيارة المركز الإسلامي في واشنطن ومخاطبته المسؤولين فيه وطمأنتهم، والتشديد على أن ابن لادن عدو الولايات المتحدة، ولا علاقة له بمسلمي البلاد وبالإسلام كديانة، وشارك الرئيس الفرنسي نظيره الأمريكي في هذا الرأي، وأبدى حرصه كل الحرص على ألا تقع فرنسا في فخ الإرهابيين، وتتفادى الخلط بين المتطرفين-الذين يتعمدون الإرهاب- من جهة والإسلام والعالم العربي من جهة أخرى.

والسعودية والإمارات وتونس والجزائر والمغرب. حيث تبدو الولايات المتحدة، وكأنها سلمت لفرنسا -بعد الأحداث الأخيرة- بكون شمال إفريقيا مجالها الإستراتيجي في إطار نوع من تقسيم العمل الصديقي أو الصريح، بعدما تصاعدت المنافسة بين الدولتين في شأن النفوذ الإقليمي إلى درجة لافتة في السنوات الماضية. وأتت الاتصالات المكثفة التي أجراها كل من الرئيس الفرنسي ووزير الخارجية هوبير فيدرين مع العواصم المغاربية لتعكس حرصاً على إبقاء الحوار مستمراً مع بلدان المنطقة في ظل الأوضاع الدقيقة السائدة، مما يشير إلى نوع من التفويض لمفري لباريس لمخاطبة المغاربة والتنسيق معهم. صحيح أن الولايات المتحدة قامت باتصالات مباشرة مع جميع العواصم في شمال إفريقيا منذ جدد أحداث نيويورك وواشنطن، لكن الثابت أنها ركزت جهودها الدبلوماسية والاستخباراتية والعسكرية على المنطقة الممتدة من السودان ومصر وحتى باكستان والهند، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية التي تتسم بها البلدان الواقعة داخل ذلك القوس في توجيه ضربات عسكرية كبيرة لأفغانستان. ولذا استطاعت فرنسا أن تجدد دور الزعامة في شمال إفريقيا والذي لم يكن ينازعها عليه أصلاً حلفاؤها الأوروبيون -أقله في المسائل السياسية- إلا أن الجديد هو الدور التنسيقي الفرنسي الذي اقتضى من باريس غض الطرف عن الاحتكاكات السابقة مع بعض عواصم المنطقة، ووضع الملفات الساخنة خصوصاً قضايا حقوق الإنسان في الأدرج.

يستند الموقف الفرنسي من الأحداث الأخيرة مثلما شرحته باريس للعواصم المغاربية على ركزتين: أولاً- أن تكون الضربة العسكرية محدودة، وثانياً- أن لا تتلصق إلى صراع بين الغرب والعالم الإسلامي، والإكيد أن فرنسا لم تطلب من البلدان المغاربية -لا أصالة عن نفسها ولا نيابة عن الأمريكيين- المشاركة في العمليات العسكرية، ولا هي تعترم المشاركة في الأساس استيعاباً لدرس حرب الخليج الثانية التي هزت صورتها لدى العرب وتحديداً في شمال

الشرق الأوسط، بل إنه هجوم على العالم بأكمله، فقد كسرت فكرة أن تكون فرنسا هي المستهدفة^(١٥)، وإذا لم يتكسر هذا الاعتقاد على الإرهاب فهناك احتمال كبير أن يتكرر الأمر في فرنسا؛ خاصة وأن عدداً من الإرهابيين تنون إلى عوائل عربية استقرت في فرنسا منذ سنوات عدة واختارت أن تحمل جنسيتها، وأن عدداً آخر من الإرهابيين من عوائل فرنسية فحة جعلت من الإسلام أداة رئيس وسائله الخطابية والحركية وسيلة للاعتراض على النظام، كما أن السلطات الفرنسية أعلنت -ومن غير التورط- أن الإسلاميين كانوا يخططون لتنفيذ عمليات إرهابية على الأراضي الفرنسية^(١٦).

أما السبب الثاني والذي ورد في جريدة لوموند يوم ١٩/١٠/٢٠٠١ فهو عدم افتراض الأوروبيين سياسة خيئة، بمعنى آخر ليس لدينا- أي الأوروبيين- الحق أن نعد ظناً لم تقدم حلاً مغايراً. ففي الحرب ضد الإرهاب، لا يكفي مجرد الحديث عن مستقبل العالم أو عن التنمية فقط. حيث إن الأمر يتعلق بالأمم والصفينة تجاه الولايات المتحدة بشكل خاص والتي يقضي العمليات الإرهابية كقيل بضرورة افتراض حلول أخرى، وهو ما لا يعني تأييد أي رد فعل يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة^(١٧). إذاً فقد رأى شيراك أنه طالما أن الأمر يمس الجميع، فالتحالف ضد الإرهاب يجب أن يستوعب أكبر عدد ممكن من الدول، أي أن تكون الحرب ضد الإرهاب حرباً كونية.

أما بالنسبة للمسألة الثانية وهي الدبلوماسية الفرنسية تجاه الدول العربية والإسلامية، فقد لعبت الدبلوماسية الفرنسية دورها في تحديد ضوابط وقواعد هذه الحرب ضد الإرهاب وذلك من خلال الاتصالات المباشرة مع الدول العربية والإسلامية؛ وبهذا ساهمت فرنسا بدورها في جهود تشكيل الائتلاف الدولي ضد الإرهاب وجهود جاراته بعد بداية الحرب على أفغانستان. وهو الدور الذي حمل رسالة مختلفة عن رسالة بريطانيا. وأبرز مثال على ذلك هو زيارة شيراك لعدد من الدول العربية، أهمها: ليبيا

الدول: ليبيا والسودان وإيران والإمارات والمملكة العربية السعودية، ثم سوريا ولبنان.

فبالنسبة لليبيا، فقد كرست الجولة التي بدأها وزير التعاون الفرنسي جوسلان بزيارة ليبيا التطبيق العملي للعلاقات الفرنسية-الليبية، بعد ما انقطع التعاون الثنائي بين البلدين على مدى عشر سنوات. حيث كان الهدف المعلن من هذه الزيارة هو إطلاق المزيد من التعاون بين البلدين والاستئناف السريع للعلاقات بينهما، وقد رحبت فرنسا في هذا الصدد برفع العقوبات عن ليبيا، ورأت أن الوفاق بين الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن شرط أساسي للتوصل إلى هذا الهدف، كما رحب جوسلان بمشاورات الولايات المتحدة وبريطانيا على صعيد السفراء مع ليبيا بشأن الشروط التي ينبغي على الجانب الليبي تليتها لرفع العقوبات^(٢٠).

أما عن السودان، فقد زارها جوسلان بعد إنهاء زيارته لليبيا وذلك في ٢٤/١٠/٢٠٠١ واستمرت ثلاثة أيام، حيث أجرى محادثات مع المسؤولين تناولت قضايا الوفاق والسلام ومحاربة الإرهاب، وقد أكد جوسلان أن هذه المحادثات ستركز على تشجيع جهود المصالحة وإقرار السلام ومكافحة الإرهاب الدولي، كما أكد أيضاً على استعداد باريس لدفع مساعي إنهاء الحرب الأهلية في جنوب البلاد وإيجاد حلول سلمية، وأوضح بيان أصدرته السفارة الفرنسية في الخرطوم أن زيارة جوسلان تهدف إلى البحث في التطورات والإصلاحات التي يشهدها السودان على الصعيد الداخلي، وتشجيع الحوار الذي بدأتها الحكومة السودانية مع معارضيه منذ عامين، وإنجاح جهود السلام. وأكد جوسلان حرص فرنسا وتمسكها بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات في إطار الحوار السوداني-الأوروبي المستمر^(٢١).

هذا، وقد ربط الوزير الفرنسي- بعد إنهاء زيارته ومن خلال مؤتمر صحفي- التعاون الدولي مع السودان بتقدم مسيرة الديمقراطية ورغبة الحكومة والمعارضة في تحقيق السلام، غير أنه نوه بتطورات الأوضاع في السودان

إفريقيا، كذلك حاول الفرنسيون الظهور في صورة المتعقل والمترم شرعة الأمم المتحدة في مقابل أصوات الآخرين المتهورة والمنفلتة من قيود القانون. ولذا شدد الفرنسيون على ضرورة التأكد من أن الضربات التي تعتزم الولايات المتحدة توجيهها لأفغانستان دقيقة وواضحة ولا تؤدي إلى سقوط أبرياء من المدنيين، وهو أمر بعيد عن الواقع في ظل الحجم الكبير للحشود، والذي يدل على أن الهجمات الأمريكية ستكون شديدة العنف والقسوة. إلى ذلك سعت باريس لإعطاء تطمينات للعرب والمسلمين في فرنسا، وأيضاً في البلدان المغاربية التي آتت أكثرتهم بعد الحملات والاعتداءات العنصرية الأخيرة لتقول برفض تحويل الصراع الراهن إلى حرب بين الحضارات^(١٨).

والجدير بالذكر أن الزيارة الفرنسية للدول المغاربية كانت استكمالاً لجولة سابقة في عواصم عربية شملت القاهرة والرياض وأبو ظبي في سياق تداعيات ١١ سبتمبر، لكنها بالمقدار نفسه تركز على البعد الإقليمي في علاقات باريس وبلدان المغرب العربي.

ولعل ما كان يريد شيراك تأكيده في خضم الانشغالات الفرنسية بالأوضاع الداخلية هو أن خيار الانفتاح على بلدان الشمال الإفريقي يحتل مكانة استراتيجية لدى باريس؛ فباريس أقرب إلى الرباط والجزائر وتونس، لكن القرب وحده لا يصنع ربيع العلاقات، وفي حال ما إذا استطاع شيراك معاودة التطبيع مع الجزائر- في سياق بناء الثقة مع المغرب، ومن دون إغضاب مدريد- يكون قد حقق الحلم الفرنسي على خلفية الانشغال الأمريكي بأفغانستان^(١٩).

إن زيارة شيراك أو رغبته في زيارة دول شمال إفريقيا لم تمنع - كما ذكرنا من قبل- من زيارة مسئولين فرنسيين دولاً أخرى من قبلها كعمدة لها، فقد أثر شيراك أن يجتمع الفرنسيون زيارتهم للعالم الإسلامي بدول شمال إفريقيا- للأسباب التي ذكرناها آنفاً-، ومن أهم هذه

هدف زيارة الدول التي لها علاقة سلبية بالغرب وخاصة الولايات المتحدة سوى تحسين هذه العلاقة مع فرنسا لخلق نوع من التميز الفرنسي على الولايات المتحدة فيما يخص دور فرنسا إزاء قضايا العالم الإسلامي. وأهم هذه الدول هي السودان وليبيا ولبنان وسوريا، أما عن الدول ذات العلاقة الإيجابية فقد اهتمت فرنسا بتوطيد هذه العلاقة وإلقاء طابع فرنسي مميز ومتفرد عليها بالمقارنة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

القضية الثانية- هدف محاربة الإرهاب وسبل

القضاء عليه وعلى كل من يحميه

رأى شيراك أن اتحاد الدول المناهضة للإرهاب سوف يمكن من القضاء على مصادر تمويله باستخدام أساليب أكثر فاعلية، ولذلك قرر مجلس الأمن توفير شتى الوسائل القضائية الأوروبية في سبيل عدم إعطاء فرصة للإرهابيين لتنظيم أي شبكة تابعة لهم في أوروبا^(٢٤)، أي أن مقاومة الإرهاب لا يجب أن تبدأ باستخدام القوة العسكرية، ولكن بتحديد الأدوات التي يمكنها استئصال الإرهاب وقبل كل شيء التأكد من العناصر الإرهابية^(٢٥)، مما يتطلب إرادة سياسية حقيقية ووسائل مالية ووسائل بوليسية وأخرى قضائية، ووسائل خدمات التوعية، بالإضافة إلى حوار وتشاور حقيقي^(٢٦). "فاللاتحاد بين الدول الديمقراطية للقضاء على الإرهاب لا يقتصر على وجهات النظر فقط، وإنما يشمل كافة المجالات؛ لأن الذي يتعرض للهجوم هو الحريات والتعايش بين الدول الغربية والمبادئ الديمقراطية"^(٢٧)، ولأن "الإرهاب موجه ضد قيم الغرب فهو ناتج من التعصب، والتعصب بدوره ناتج من الجهل والفقر والغبن والصراعات الإقليمية"^(٢٨). هذا الإرهاب الدولي الذي يتحدث عنه شيراك يتجسد اليوم- كما ذكر- في ابن لادن والملا عمر والقاعدة^(٢٩)، وأن الحرب ضده ستكون حرباً طويلة الأجل وصعبة وجديدة ولكنها في صميم عمل أجهزة الغد^(٣٠). وفي حين تحفظت فرنسا على أولوية اللجوء إلى القوة العسكرية، إلا أنها لم تمتنع عن تقديم الدعم لحركة

حكومة على بناء نظام منفتح على القيم المقبولة من الديمقراطية ورعاية الحريات وحقوق الإنسان، عبر جوسلان عن تعاطفه مع السودان التمسك في الشظية الفرانكفونية وعن قناعته بأن العراق التي شهدها السودان تؤهله للاستفادة من برامج منظمة اليونسكو وإدراجه ضمن قائمة الدول المستفيدة من برنامج كذا أكد أن الخرطوم وباريس اتفقتا على برنامج للتدريب على محاربة الإرهاب، عبر تدريب عناصر من الشرطة السودانية في فرنسا، والتدقيق في منح التأشيرات بين البلدين، وحراسة جوانب قانونية فيما يتصل بتبادل المجرمين عبر حركة الأموال بين الدولتين، حيث يذكر أن الرئيس سيمون ديلورس عام ١٩٩٤^(٣١).

أما بالنسبة لزيارة المملكة العربية السعودية، فقد قام وزير الخارجية هوبير فيدرين (من الواضح أن أهمية الزيارة هي التي تحدد من يقوم بزيارتها لذا فقد قام شيراك بزيارة دول شمال إفريقيا لأهميتها المطلقة بالنسبة لفرنسا بالمقارنة بباقي دول العالم الإسلامي). وقد أكد فيديرييه أنه كان لا بد من التشاور مع السعودية في شأن مستقبل ومستقبله ومكافحة الإرهاب وتمويله. وقال صر ديبلوماسي فرنسي لجريدة الحياة إن فيدرين الذي نقل رسالة من الرئيس شيراك إلى الملك فهد لاحظ أن القيادة السعودية تعالج الأمور بمهارة وروية، وليست حصة لأي ضغط، مثلما تردد في الخارج. وأوضح المصدر أن الوزير الفرنسي لمس من الأمير عبد الله مواقف منطقية جداً من القضايا التي تطرق إليها معه؛ إذ أكد ولي العهد السعودي قناعته بأن حل قضية الإرهاب يكمن- في جزء كبير منه- في حل قضية الشرق الأوسط^(٣٢).

والجددير بالذكر في هذا الصدد أن فرنسا قد احتوت الدول الإسلامية التي تتمتع بخصوصية في المنطقة الشرق أوسطية كما اختارت الدول ذات العلاقة الممييزة بالغرب بصفة عامة وبالولايات المتحدة وفرنسا بصفة خاصة، سواء كانت هذه العلاقة سلبية أو إيجابية، ولم يكن

الولايات المتحدة العسكرية تجاه أفغانستان، كما تدعمت إجراءات الأمن الداخلية في فرنسا وتلبورت المبررات الفرنسية عن الاستراتيجية العسكرية الشاملة المثلى، وفي المقابل تبلور أيضاً الموقف الفرنسي الراض لتوسيع نطاق الحملة العسكرية خارج أفغانستان.

أ- الدعم العسكري الفرنسي للولايات المتحدة

في أفغانستان:

مع بداية الحرب على أفغانستان، جاء الموقف الفرنسي الرسمي صريحاً فيما يخص إمكانية تقديم دعم عسكري للولايات المتحدة؛ حيث أعلن وزير الدفاع الفرنسي آلان ريشار استعداد بلاده لتقديم دعم عسكري غير محدود للولايات المتحدة في ردها على الهجمات التي تعرضت لها نيويورك في ١١ سبتمبر، وقال إن هذا يمكن أن يكون في شكل قوات خاصة أو تسهيلات جوية ودعم بحري إضافي، وفي حديث إذاعي آخر، أكد ريشار أن فرنسا شاركت في تحديد الأهداف، ولم ينكر وجود وحدات كومانندوس فرنسية خاصة واستخباراتية على أرض أفغانستان^(٣١)؛ لذلك لم يتوقف الأمر عند تقديم الدعم العسكري فقط؛ حيث باشرت فرنسا حملتها في أفغانستان بالتجسس. فقد أفادت مصادر قريبة إلى الرئيس جاك شيراك في يوم ٢٥/١٠/٢٠٠١ أن طائرات تجسس فرنسية نفذت عمليات في أفغانستان، لكنها لم تكشف عددها، جاء ذلك خلال تفقد شيراك قاعدة إيستر الجوية الفرنسية (جنوب)، حيث أكد أن فرنسا عززت كثيراً في الفترة الأخيرة قدرتها على جميع المعلومات باستخدامها وسائل جديدة بحرية وجوية.

وأوضحت مصادر فرنسية أن بين الوسائل التي أشار إليها سفينة التجسس الإلكتروني- مغناطيسية لوبوجانفيل وطائرات سي ٦٠ من نوع غابريال إضافة إلى طائرات الاستطلاع والتموين.

إلى جانب ذلك، شدد وزير الدفاع الفرنسي آلان ريشار- في زيارة له لبريستينا- على حتمية إزالة نظام

طالبان في أفغانستان باعتبار أن هذا الهدف غير قابل للتصديق عن هدف مكافحة تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، وأضاف الوزير: ينبغي تخليص أفغانستان من طالبان المرتبط بشبكة القاعدة التي تزوده جزءاً من قوته وقوته العسكرية، كما ينبغي أيضاً تدمير القاعدة وتدمير وإرغامها على الاختفاء وهذا يقتضي إزالة نظام طالبان وتحديث عن مرحلة ما بعد إنهاء هذا النظام- مشيراً إلى أهمية تولى الأمم المتحدة مهمة مواكبة إعادة البناء التي لأفغانستان- في ظل علاقة مع دول الجوار مبنية على الثقة (وهو ما سيرد تفصيلاً فيما بعد)، ورأى أن الأساليب لمحاربة القاعدة لا يكمن في الأساليب العسكرية لأن القاعدة يتعلق بشبكة تشكل أفغانستان مركزاً لها، وتصل امتدادها إلى دول أخرى في العالم، وبالتالي فإن ٩٩% من مهمة القضاء عليها تقع على عاتق أجهزة الشرطة، وتتطلب تعاوناً أصيل بين الدول المعنية.

وتابع أن الحرب على أفغانستان ليست حملة عسكرية واسعة، منبهاً إلى أن أمريكا لا تستخدم في إطارها أكثر من واحد في المائة من قواتها في المنطقة. وختم بأن أحدًا ليست لديه أي نية لاحتلال أفغانستان^(٣٢).

وفي هذا السياق أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية أنها تشمل حوالي خمسة آلاف جندي فرنسي لعمليات عسكرية في أفغانستان، وأوضح الناطق باسم الوزارة فرانسوا بيرو أنه مع انتشار المجموعة الجوية البحرية (٣٥٠ رجل) عند منتصف ديسمبر ٢٠٠١ حول حاملات الطائرات النووية شارل ديغول، الشيء الذي أعلن عنه رئيس الوزراء ليونيل جوسبان يوم ٢١/١١/٢٠٠١، فإن المشاركة الفرنسية سترتفع إلى خمسة آلاف جندي. وقصص الناظر الرسمي المشاركة الفرنسية كالاتي: ٢٠٠٠ رجل منذ ١١/١١/٢٠٠١ مع الفرقاطة كوربيه وسفينة التموين بالوقود "فار" وطائرات الاستطلاع ميراج ٤ أوترانسال ذات الرصد الإلكتروني.

ب- دعم إجراءات الأمن الداخلية ومبررات الاستراتيجية العسكرية الفرنسية:

صرح آلان ريشار- وزير الدفاع الفرنسي- أن فرنسا مستعدة لاستخدام طائراتها الحربية لإسقاط طائرات ركاب مخبوفة لشن هجمات انتحارية على مواقع حيوية، مثلما حدث في الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر. وقال الوزير للقناة الثانية في التلفزيون الفرنسي: "ندرس إقامة حماية جوية من خلال التدخل السريع للطائرات".

كما أكد ريشار أن حكومته لم تلتق إخطاراً بوجود تهديدات محددة، لكنها تريد أن تضمن أمن مواقع عسكرية ومدنية لحمايتها من هجمات على غرار تلك التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر الماضي. وقال: إن بين المواقع التي تسعى الحكومة إلى تعزيز أمنها المنشآت النووية التي يملك كثير منها آلية مقاومة ميكانيكية تؤمن حمايتها، والسدود الكبرى، والمنشآت الصناعية الكبرى، والمواقع المدنية الكبرى، لكنه لم يحدد أسماء المواقع المعنية، (وتعتمد فرنسا على المحطات النووية في تغطية ٦٧% من حاجاتها الكهربائية وهي أعلى نسبة في العالم ولديها ٩١ مفاعلاً نووياً). وشددت فرنسا إجراءات الأمن في الأماكن العامة، مثل: المطارات ومحطات القطارات منذ الهجمات في الولايات المتحدة، وحذر خبراء الأمن من أن متشددين قد يستهدفون الأهداف النووية والصناعية على وجه الخصوص. وكانت وزارة الدفاع أعلنت مساء الأربعاء ١٧/١٠/٢٠٠١ في بيان أن رئيس الوزراء ليونيل جوسبان دفع في اتجاه إجراء دراسات لتعزيز أمن مواقع تتعلق بالمصلحة العامة. وأوضحت الوزارة أنه في هذا الإطار تقرر أن بعض المواقع ستكون موضع جهد خاص للحماية سيشارك فيه الجيش. وهذا الإجراء سيكون قابلاً للتعديل في المستقبل في إطار الحماية العامة للمجال الجوي. وكتبت صحيفة ويست فرانس في عددها الصادر يوم الخميس ١٨/١٠/٢٠٠١ أن صواريخ أرض-

وكان لا يزال ٨٥ جندياً ينتظرون في جنوب توركستان للتمكن من الانتشار في مطار مزار شريف^(٣٣)، وقد تم ذلك بالفعل يوم ١/١٢/٢٠٠١، فقد بدأت هذه القوة تأمين المطار في إطار توفير الحماية للمساعدات الإنسانية. وقالت الوزارة في بيان أن مهمة الوحدة الفرنسية هي تأمين محيط المطار بينما يجري العمل لإصلاح سرجه. وقالت وزارة الدفاع الفرنسية إن القوات ستساهم مع الولايات المتحدة والأردن في عملية تهدف لتسهيل العمل الإنساني لوكالات المساعدات الدولية، وقد اقتصر الدور الفرنسي إلى حد كبير في مرحلة الحرب على تقديم دعم في مجال الإمداد والتموين والاستخبارات بمشاركة نحو ٣٤٤ جندي^(٣٤).

والجددير بالذكر في هذا الصدد أن فرنسا رغم تعاونها مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب إلا أنها لم تحدد أن الحل العسكري هو الأوحده، وإنما هناك حلول كثيرة كما سنذكر فيما بعد، ومع ذلك رأى شيراك أن جزء الولايات المتحدة إلى الرد العسكري هو حالة دفاع شرعي عن النفس تكفله لها الأمم المتحدة، أي أن لها الحق قانوناً في هذا الرد العسكري، وذلك وفقاً للقرار ١٣٦٨ من المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة^(٣٥)، كما أنه رفض توسيع الضربات خارج أفغانستان وطالب باقتصارها على حرب بؤر القاعدة والابتعاد عن الإضرار بالمدنيين^(٣٦).

كما أكد شيراك خلال حديث صحفي عشية جولة عربية إلى مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات في ١٣/١١/٢٠٠١ أن العمليات العسكرية لا تستهدف أفغانستان أو حتى الشعب الأفغاني وإنما مكافحة الإرهاب، وعمليات القصف ليست عشوائية، وإنما موجهة ضد أهداف محددة، من منشآت عسكرية ومقاتلين مستودعات أسلحة ومخيمات تدريب للإرهابيين؛ إذ أن الهدف الحقيقي هو تدمير وسائل الإرهاب، فموقف ابن سينا وتصريحاته لا تترك أي مجال للشك في مسؤوليته

الاسم استراتيجية مثل: SALT1 و*ABM و SALT2***^(٣٩).

وفي ٣٠ مايو ٢٠٠٠ في قصر الإليزيه، دعا الرئيس الفرنسي شيراك إلى احترام القاعدة والمعاهدات لاحتواء تكاثر أسلحة الدمار الشامل واضعاً في الاعتبار أن ممارسة سياسة الإكراه والمراقبة الدولية هي الضمان الوحيد الذي يحافظ على الاستقرار العالمي. إذاً كان لابد ألا يقتصر النشاط الفرنسي على تنمية الدفاع المضاد للصواريخ أو المضاد لها وذلك وفق ثلاثة شروط هي:

- ١- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي عند أقل نقطة ممكنة وذلك مع توقي حدوث أي سباق تسلح.
- ٢- خفض عدد الترسانات الاستراتيجية الروسية والأمريكية مع رفض تسليح الفضاء **La militarisation de l'espace**.
- ٣- الحث على إجراء مشاورات حول هذه الموضوعات بين القوى النووية الخمس.

وهو ما حدث عقب أحداث ١١ سبتمبر مباشرة والتي سوف يكون لها أكبر الأثر في تغيير المنظورات، على صعيد الدفاعات الفرنسية المضادة للصواريخ كما أنها ستؤدي إلى تقدير مختلف للتهديدات التي تواجه المجتمعات الغربية. إن الرأي السائد في فرنسا وفي معظم الدول الأوروبية هو أن الدرع الأمريكي الواقى من القذائف ليس هو الرد المناسب على التهديد غير المتوقع وأنه سيكون من المخاطرة زعزعة أسس التوازن- من خلال مقاييس أحادية الجوانب- التي تشترط منذ عشرات السنين الاستقرار الاستراتيجي. وفي هذا الصدد تكون معاهدة (ABM) Anti Ballistic Missile أكثر من مجرد قيمة رمزية وستجذب نصيحة الولايات المتحدة لكي تتأمل حكمة

*ABM (Anti Ballistic Missile):

وهي قذيفة مضادة لأخرى مخصصة لحجب وتدمير القذائف العابرة للقارات. ** (SALT1 (Strategic Arms Limitation Talks): محادثات من أجل الحد من التسلح الاستراتيجي وذلك في هلسنكي في خريف ١٩٦٦ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

***SALT2: محادثات من أجل الحد من التسلح الاستراتيجي وذلك في فيينا في يونيو ١٩٧٩ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

جو ستنتشر لحماية مواقع عدة بينها مركز معالجة النفايات النووية لاهاج (غرب).

وكان مجلس الشيوخ الفرنسي تسبب الأربعاء ١٧/١٠/٢٠٠١، بشبه إجماع، تدابير مكافحة الإرهاب التي اقترحتها الحكومة بما فيها تفتيش السيارات وزيادة عمليات المراقبة في المطارات، فقد وافقت الأكثرية اليمينية في مجلس الشيوخ والاشتراكيون على التعديلات الحكومية الـ ٥١ التي أدخلت بعد اعتداءات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة. وامتنع أعضاء مجلس الشيوخ من الشيعيين عن الموافقة على معظم التدابير، حتى أنهم صوتوا ضد مشاركة عملاء خاصين في عمليات المراقبة وضد التفتيش اليدوي. وحده التعديل الذي يقضي بمعاينة عمليات تمويل الإرهاب حصل على دعمهم.

وينص التعديل على أن يتمكن ضباط من الشرطة القضائية- وبناء على أوامر منهم يتولى عملاء أمنيون خاصون من الجنسية الفرنسية أو رعايا من الاتحاد الأوروبي- من تفتيش الأشخاص والأمتعة والطرود البريدية والسفن والمناطق الموجهة في المطارات والمرافق، ولا تتم عمليات التفتيش اليدوي إلا بموافقة الشخص المعني^(٣٨).

ج- استراتيجية درع الصواريخ الأمريكية

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن السياسة الدفاعية الفرنسية قد تغيرت في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر وخاصة المتعلقة بالدفاع الواقى من القذائف (défence antimissile)؛ حيث كانت فرنسا منذ الخمسينيات مدخرة دائماً ومشروعات الدفاع الواقى من القذائف الأمريكية والروسية، كما كانت تدعم وتساند المباحثات بين القطبين، والتي كان الهدف منها إدخال عنصر استقرار التوازن الإستراتيجي للحرب الباردة، وبالتالي فقد أبدت موافقتها على جميع المعاهدات التي تقضي بالحد من استخدام الأسلحة

الأمم المتحدة عبر الرقابة واليقظة الضروريتين في هذا المجال، وأكد أن رفع العقوبات ينبغي أن يترافق مع عودة المفتشين^(٤٣).

كما رأى وزير الشؤون الأوروبية في وزارة الخارجية الفرنسية بيار موسكوفيتشي، الذي حضر القمة البريطانية- الفرنسية في ٢٩/١١/٢٠٠١، أن التحالف الدولي ضد الإرهاب سيضعف إذا هوجم العراق، وقال هيئة الإذاعة البريطانية: "أعرف لماذا نحن في أفغانستان، لنحارب الإرهاب؛ ولنحاول البحث عن أسامة بن لادن كي تتسنى معاقبته على جرائمه". واستدرك قائلاً إنه سيكون صعباً قبول توسيع الحملة إلى العراق، بينما بدأها على أساس واضح، لا اعتقد أنها (أي الضربة) ستكون خطوة موفقة من الولايات المتحدة لأنها ستضعف التحالف على الأرجح^(٤٤).

وهو ما يعكس التحفظ المبدئي الفرنسي على توسيع الضربات العسكرية التي تستهدف أفغانستان، إذا لم يتبين أن هذا الطرف أو ذاك صلة بتنظيم القاعدة ولم تكن هناك براهين على ذلك. إذا فالفيصل في هذا الأمر هو وجود أدلة تثبت تورط الدول التي تريد الولايات المتحدة استهدافها من خلال خطة مكافحة الإرهاب السري تيفسي تنفيذها، أي أنه -من وجهة النظر الفرنسية- لا توجد حلقة ثانية بعد أفغانستان في الحرب ضد الإرهاب. كما أن الحرب يقودها الأمريكيون بدعم ومؤازرة من بلدان أخرى، والهدف هو تغيير نظام طالبان، لأن العالم بأسره بات مقتنعاً بكونه عتقاً لا يتطابق مع المعايير الحديثة، وبأنه يأوي شبكة ابن لادن الإرهابية، وبذلك لا يوجد مسير لتوسيع الحرب لأن الفاعل والهدف معروفان لدى الولايات المتحدة إلا إذا كانت هناك قرائن ثابتة وغير قابلة للدحض تثبت تورط هذه الدولة أو تلك مع تنظيم القاعدة^(٤٥). ولكن عندما تصعد الأمر وطلبت أمريكا من أوروبا عزل عرفات، معتبرة الحرب الإسرائيلية المرحلة الثانية من هجومها على الإرهاب، وأن المرحلة الثالثة سيكون هدفها العراق، رفضت فرنسا ذلك بشدة معلنة عن

الكاردينال أو الحبر ريشوليو Richelieu وهي: "يجب على الشوك أن يحافظوا على المعاهدات التي يجرونها، وحين يجرونها لا بد من مراقبتها من خلال الدين"^(٤٦).

وبالتالي فإن مراجعة معاهدة ABM أمر لا بد منه ولكن لتجنب آثارها في حدوث أي منافسات غير منضبطة يجب أن تدون في إطار محادثة دائمة **Négociation** **continue** في سبيل تأسيس نظام أمني جديد يضم كل الدول المعنية وليس فقط الولايات المتحدة وروسيا. وسوف يكون من المأمول أن يتم تداول وجهات نظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما بينهم لاستخلاص موقف مشترك حول هذه الإشكاليات. والجدير بالذكر أن الجدل ساد من الآن وسوف يتوقف على نتائجه مستقبل السياسة الأوروبية المشتركة على صعيد الأمن والدفاع^(٤٧).

* موقف فرنسا من توقعات ضرب العراق والصومال بعد أفغانستان: رفض توسيع نطاق الحرب العسكرية ضد الإرهاب:

أعلن جوسبان في حديث له مع الملك عبد الله- ملك الأردن- عند زيارة الأخير لباريس أن فرنسا قد ألغت الولايات المتحدة أن أي ضربة عسكرية لبلد عربي تطوي على خطورة بالغة وتسبب في نتائج عكسية. وأدى مصدر دبلوماسي فرنسي مخاوف من هذا الاحتمال في حال طال أمد العمليات العسكرية في أفغانستان أو امتدت، مشيراً إلى أن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أمر لهذا السبب على أن يكون التحالف العسكري واسعاً حاداً منذ البداية^(٤٨).

وعلى صعيد آخر، علق شيراك على هذه المسألة توقع ضرب العراق بأنه ليس لدى فرنسا معلومات عن عناصر تبت وجود رابطة بين تفجيرات ١١ سبتمبر بالعراق وأن لا علم له بعمل عسكري مرتقب ضد هذا البلد، كما أوضح أن فرنسا ترى وجوب الخروج من الوضع اللاعقلاني الذي تمثله أزمة العراق لكن مسألة الأمن التي طرحها النظام العراقي تبقى أمراً واقعياً ينبغي أن تتولاه

وأن الكلام عن ضرب دول أخرى هو من قبيل التكهنات. وذكر بما قاله وزير الخارجية الأمريكي كولن باول لدى توقفه في العاصمة الفرنسية قبل أيام أن أي توصية بضرب العراق لم ترفع إلى الرئيس بوش. لكن مصدراً فرنسياً مطلقاً رأى أن العراق يرفض حتى الآن التعاون مع الأمم المتحدة وأن استمراره في هذا الموقف إلى ما بعد الانتهاء من إعداد قرار جديد في شأن العقوبات عليه قد يحتمل الولايات المتحدة على الاعتبار أنه من الشرعي توجيه ضربة عسكرية إليه^(٤٧).

القضية الثالثة- عدم الخلط بين الإرهاب

والإسلام والمسلمين:-

يعكس الخطاب الفرنسي الرسمي- في أغلبه وليس في عمومه- فكرة هامة وهي رفض الخلط بين الإرهاب والإسلام، وإن كان الأمر يختلف جذرياً عما كان يحدث على أرض الواقع- كما سنرى لاحقاً- وذلك تحاشياً لمنعاً لحدوث أي صراع داخلي بين المسلمين وغير المسلمين في فرنسا، وأكد شيراك هنا على أن الإسلام هو دين سلام مثل باقي الأديان الكبرى ولا يمكن دمج من قريب أو بعيد مع العمليات الإرهابية، كما أن الحرب ضد هذه العمليات يشترك فيها الإسلام والعالم العربي وليس الغربي فقط^(٤٨). وفي سبيل تلاشي أي خلط لا بد أن يكون هناك حوار بين الثقافات- خاصة بين الثقافتين الغربية والعربية الإسلامية- تحكمه سياسات معينة^(٤٩).

هذا، وقد أكد شيراك، في سياق خطابه، على أن الجالية المسلمة في فرنسا- والتي تمثل أكبر جالية من المسلمين في أوروبا بنحو ٥ ملايين نسمة- عبرت عن استياء شديد ورفض لما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية^(٥٠)، كما أكد على فاعلية دور ممثلهم^(٥١) وبالتالي رفض الخلط بين الجماعات الأصولية الإرهابية والعالم الإسلامي^(٥٢)، واعتبره- إن وجد- خطأ غير مبرر^(٥٣)، وذلك حين استقبل أعضاء الاستشارة التي تضم ممثلين عن أبرز الجمعيات والمنظمات لمسلمي فرنسا، بناءً

أما لا تجد مبرراً للهجوم على بغداد، كما أكد هوبير فيدرين على أنه لا يمكن تبرير أي تحرك عسكري ضد العراق، وأضاف: "لا تعتقد أي دولة أوروبية أن التحرك ضد العراق يندرج في إطار الحملة على الإرهاب"^(٤٦).

أما عن توقعات توجيه ضربة للصومال فالأمر لم يختلف كثيراً؛ حيث قال فيدرين في ٢١/١٢/٢٠٠١ إن الكلام عن توجيه ضربة عسكرية للصومال ليس سوى تكهنات، وأما مرتبطة بتقديم الولايات المتحدة أدلة على وجود شبكات تابعة للقاعدة في هذا البلد. هذا، وقد أعلنت الشرطة الصومالية في ٢١/١٢/٢٠٠١ أنها اعتقلت ٤ أفراد عراقيين وفلسطينياً لاستجوابهم في شأن صلتهم المحتملة مع تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن.

وقال فيدرين في حديث إلى إذاعة مونت كارلو إنه إذا قدمت الولايات المتحدة أدلة على وجود شبكات للقاعدة في الصومال، فعندها يمكننا القول إن ضرب هذه الشبكات قد يكون ضرورياً، ولكن حتى الآن نحن لا نزال في إطار الفرضيات، وأضاف أن القرار ١٣٦٨ الصادر عن مجلس الأمن يبرر توجيه الضربات دفاعاً عن النفس إلى القاعدة من دون أن تكون هذه الضربات محصورة بالضرورة في أفغانستان، لكنه أكد أن فرنسا ستبقى حريصة على تجنب أي تجاوز لإطار القرار ١٣٦٨، واعتبر أن الرد على الإرهاب قد لا يكون عسكرياً بالضرورة، وإنما بإمكانه أن يأخذ أشكالاً أخرى، وعن العراق قال فيدرين: إن ثمة اتفاقاً بين الدول الأوروبية إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان على أن القضية العراقية لا علاقة لها بالحملة على الإرهاب، وأضاف أنه من الضروري الاستمرار في ضرب جذور الإرهاب، لكن هذا لا يعني ضرب هذا البلد أو ذاك. وقال إن ما استهدف أفغانستان لم يكن يستهدف البلد نفسه، بل البنية التحتية للقاعدة.

هذا، وقال ناطق باسم وزارة الخارجية أن الحرب في أفغانستان لم تحقق هدفها بعد في تفكيك القاعدة- وذلك قبل يوم واحد من انتهاء الحرب على أفغانستان-

لادن، كما شرح ما يحدث في إطار التحقيقات الخاصة بالشبكات المرتبطة بالقاعدة التي لم يستبعد أن تكون لها عناصر لا تزال موجودة في فرنسا وأوروبا، فقال إن أحد أفضل الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمواجهة الإرهاب وشبكة القاعدة في أوروبا هو الإجراء القضائي والذي تتوفر إمكانات القيام به في أوروبا وفرنسا؛ لأنها تعمل على مكافحة الإرهاب منذ فترة طويلة، كما يوجد في فرنسا أجهزة شديدة الفاعلية، من بينها فريق من القضاة المتفرغين لهذه المهمة منذ القانون الصادر سنة ١٩٨٦، وهم يعملون بالتعاون الوثيق مع أجهزة الشرطة المعنية بالأجهزة الأمنية مثل دائرة مراقبة الأراضي الفرنسية (دي.إس.تي)، ومثل هذه الهيكلية لا وجود لها في أي مكان آخر في أوروبا، وقد أثبتت فعالية مميزة. كما أكد بروجير أن هناك شبكات في أوروبا، خصوصاً في ألمانيا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا وفرنسا أيضاً، لكن وجودها أقل في فرنسا لسبب بسيط وهو أن فرنسا هي البلد الأكثر قمعاً لهذه الشبكات، والبلد الذي حقق القدر الأكبر من النتائج على هذا الصعيد.

وأضاف بروجير أن المهم في إطار مكافحة الإرهاب هو مكافحة هيكلية شبكاته، أي تمويله وأيضاً أولئك الذين يزودون الإرهابيين أوراقاً ثبوتية مزورة وآليات مسروقة، وقد نجح المسؤولون في أداء دورهم كاملاً في هذا الصدد، وسيواصلون نشاطهم في ملاحقة شبكات يعتبرونها على صلة بالقاعدة، وذلك بالتعاون مع دول أخرى مثل بلجيكا التي تعمل بفعالية كبيرة وألمانيا وبريطانيا اللتين تشاركان في الاستقصاءات.

أما عن سؤاله عن كيفية الوصول إلى شبكات تابعة لابن لادن في فرنسا وأوروبا قبل تفجيرات نيويورك وواشنطن، قال بروجير إنه منذ سنة ٩٦-١٩٩٧ لوحظ أن المنظمات التقليدية - مثل الجماعة الإسلامية المسلحة والنهضة والجماعة الإسلامية - بدأت تفقد أهميتها تدريجياً لمصلحة حركة إسلامية راديكالية تدعو للجهاد، وتنطلق جذورها من المنطقة الباكستانية- الأفغانية، وهكذا برز

في شهرين وذلك للمرة الأولى والتي كانت في ٢٠٠٠، وبأني هذا اللقاء في أعقاب بدء الضربات العسكرية الأمريكية على أفغانستان. وكانت الاستشارة قد استندت إلى الدخيلة السابق جان بيار شونفمان بمهدف من حيث تمثيلية لمسلمي فرنسا^(٥٤).

- دلالة أحداث ١١ سبتمبر على الجالية

الفرنسية في فرنسا:

لا شك أن مناخ الذعر من العمليات الإرهابية قد انتشر في الولايات المتحدة إلى فرنسا وهو ما سبب اضطرابات التي نفذها الشرطة الفرنسية، بناء على طلب من القضاة الذين يتولون ملف الإرهاب، وشملت ستة أشخاص بينهم نساء. وكان هؤلاء وضعوا تحت المراقبة بعد طروحات أدلى بها المعتقل الفرنسي الجزائري الأصل عبد القادر في دبي حول استعدادات جرت لتفجير السفارة الفرنسية في باريس. إلى جانب ذلك أفادت مصادر أمنية فرنسية أن ما يجري التحقيق مع رجل فرنسي متهم بالتعرض على أفعال انتحارية؛ حيث قيل أنه أنشأ موقفاً لتتبعه الهجمات الانتحارية على بعض المعالم الأمريكية في باريس على الجهاد على شبكة الإنترنت. ويخضع بروجير لتحقيق قضائي رسمي بعد اتمامه بإنشاء موقع إلكتروني كوم نت وهو موقع عبر الإنترنت في أمريكا يدعو للمزيد وتأييد الهجمات الانتحارية التي تهدف إلى قتل الآخرين، وهو ما يعد فعلاً غير قانوني في فرنسا، وقالت لجنة لوفجارو الفرنسية اليومية أن الموقع أغلق من قبل سلطة محرقين، لكنه عاد للعمل مرة أخرى بعد زيادة نسبة الحماسة له بالكمبيوتر الخادم الخاص بالجماعة.

في هذا الصدد، قامت جريدة الحياة بإجراء حديث صحفي مع القاضي الفرنسي جان لوي بروجير المسؤول عن ملفات الإرهاب في فرنسا، وقد شرح طريقة إدارته لخصته مع الإسلاميين الذين اعتقلوا في فرنسا وفي الدول الأوروبية الأخرى، وتربطهم علاقات بشبكة أسامة بن

إلى احتمال حدوث صراع بين العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي^(٥٧)، لذلك سعت باريس لإعطاء تطمينات للعرب والمسلمين في فرنسا، وأيضاً في البلدان المغاربية التي أتى منها أكثرهم بعد الحملات والاعتداءات العنصرية التي تعرضوا لها في الفترة التي تلت هجمات ١١ سبتمبر؛ لتقول إنهم ترفض تحويل الصراع الراهن إلى حرب بين الحضارات، لكن الأجواء الإعلامية والأمنية السائدة جعلت المناخ مشحوناً بالخقد والعداء إزاء المسلمين وكانت تهيئ لارتكاب مزيد من الاعتداءات عليهم، ومثلما تم تجاهل رأي العرب المعارضين ضرب العراق في عام ١٩٩١ جرى تجاهل رأي المسلمين في تعبيرهم عن رفضهم ضرب أفغانستان، وربما لم تدرك الحكومة الفرنسية أن أفغانستان ليست مرادفة لطالبان، وإنما هي مرتبطة بالوعي الجماعي للمسلمين داخل فرنسا وبالمصلح النهضوي جمال الدين الأفغاني (والذي تكرهه طالبان) وسائر العلماء والسياسيين المستثمرين خارجها^(٥٨).

ولكن ذلك لم يحل دون إصرار شيراك على عدم الخلط بين الإرهاب من ناحية والإسلام والمسلمين من ناحية أخرى، في سبيل الحفاظ على الداخل الفرنسي - في المقام الأول - من أي صراعات.

أما عن مسألة الخلط بين الإرهاب وحزب الله وسواه من المنظمات الموجودة في لبنان وسوريا، فقد رفضت فرنسا أي خلط من هذا النوع أيضاً؛ حيث اعترفت - في ظل تجميد أرصدة المنظمات الإسلامية ورموزها في الولايات المتحدة - عدم اتخاذ إجراءات مماثلة لتجميد أرصدة المنظمات التي وردت أسماؤها ضمن اللائحة الثالثة التي أعدتها الولايات المتحدة في إطار مكافحة الإرهاب، وتضمنت حزب الله ومنظمات فلسطينية، من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة حماس. وأوضح مصدر فرنسي مطلع لجريدة الحياة أن فرنسا كانت قد تلقت اللائحتين الأوليين اللتين تضمنتا أسماء أشخاص ومنظمات مرتبطة من قريب أو بعيد بتنظيم القاعدة

الدور الذي يؤديه ابن لادن والقاعدة، علماً بأن فرنسا اهتمت بأفغانستان وباكستان منذ ١٩٩٥، وفتح القضية فيها تحقيقاً في الشبكات الأفغانية، في محاولة لتحديد طريقة سير العلاقات بين الشبان الفرنسيين من أصل جزائري أو الفرنسيين الذين اعتنقوا الإسلام، والذين كانوا يتوجهون إلى أفغانستان ثم يعودون إلى فرنسا، وتبين هؤلاء القضية أن معسكرات أفغانستان تتولى تدريب هؤلاء الشبان عسكرياً قبل توجيههم إلى جبهات القتال في البوسنة وكوسوفا سابقاً والشيشان حالياً.

هذا، ولم يستبعد بروجييه أن يكون في أوروبا وفرنسا أشخاص أو أعضاء في القاعدة كان لهم دور مباشر في عمليات ١١ سبتمبر، وقد يلعبون دوراً في عمليات مستقبلية باعتبارهم شبكات نائمة، وفي هذا الإطار فإن عمل القضية - كما يقول بروجييه - يقضي تحديداً بكشف مجمل هذه الشبكات لإبطال فعاليتها والحيلولة دون وقوع عمليات أخرى، كما أكد على استعداده تفكيك شبكات ابن لادن في أوروبا إذا مضى القضاء الفرنسيون على درب التشاور بين الأجهزة القضائية الأوروبية الذي سيمكنهم - بفضل التعبئة السائدة في الوسط القضائي من تعطيل الأطر الإرهابية المنتمية إلى القاعدة؛ حيث إنهم على صلة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والأمريكيون يقدرون فعاليتهم ومعرفتهم بهذه الشبكات، والتعاون بينهم (الأمريكيين والأوروبيين) يتعزز من أجل العثور على الأشخاص المتورطين في اعتداءات نيويورك وواشنطن واعتقالهم^(٥٦).

إن ما سبق قد تم على الرغم من أن الرئيس الفرنسي شيراك قد تحفظ من قبل على مسألة ملاحقة الإرهابيين داخل دول أوروبا؛ لأن المجتمعات - على حسب قوله - أصبحت الآن متعددة الثقافات، فإذا كانت هناك محاولة لمطاردة أو ملاحقة عدد من العناصر فسوف يؤدي ذلك إلى انقسام هذه المجتمعات سواء كان ذلك في الولايات المتحدة أو فرنسا أو السويد أو إنجلترا، بالإضافة

ثمة تناقض يظهر بين التصريحات الرسمية حينما يتعلق الأمر بمدى ارتباط الإرهاب بالإسلام فحسب.

أما عن الأساليب الأخرى التي اقترحها الرئيس شيراك - إلى جانب الرد العسكري - فهي منصبية بشكل كبير على حل المشكلة الأفغانية والشرق أوسطية (القضية الفلسطينية). هذا مع تأكيده على محاربة مصادر تمويل الإرهاب من خلال التصديق على رفض عملية غسيل الأموال بالإضافة إلى إجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على محاربة هذه المصادر^(٦٣).

ويرجع اهتمام فرنسا بسبل حل القضية الأفغانية والشرق أوسطية إلى اهتمام منهج فرنسا (في التعامل مع عواقب ١١ سبتمبر) بأسباب الإرهاب وليس مظاهره فقط وإلى اهتمامها بمستقبل أمن واستقرار أوروبا. وترى فرنسا أن أفضل سبل مكافحة أسباب الإرهاب هو العمل الجماعي من خلال استراتيجية أوروبية وفي إطار الأمم المتحدة.

القضية الرابعة: حل المشكلة الأفغانية:-

بالنسبة لفرنسا، فلقد رأت أنه بصرف النظر عن الرد العسكري لا بد أن يكون هناك إصلاح سياسي في أفغانستان يبدأ بوضع نظام سياسي كامل الأبعاد ومغاير يناسبها ويناسب الدول المجاورة لها ويمثل الشعب بمختلف فئاته وطوائفه إلا طالبان، ويوصل الديمقراطية ويضمن الاستقرار والسلام ويحترم حقوق الإنسان، كما يجب أيضاً أن يحافظ على كرامة الرجل والمرأة - بالأخص - على حد سواء، فالنظام الطالباني لم يستطع كسب احترام أو حب الأفغان وبالتالي كان لا بد أن يسقط بهذه السرعة. وهذا النظام السياسي سوف يأخذ في أوله شكلاً مؤقتاً أو ميدانياً^(٦٤) ويمهد الطريق لنشر قوات متعددة الجنسيات لحفظ الأمن في هذا البلد^(٦٥)، ثم بعد ذلك يأخذ شكله النهائي، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بتقديرات المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني ككل وليس للاجئين فقط وهي التي لا غنى عنها بالنسبة لهم^(٦٦).

والجدير بالذكر هنا أن فرنسا قد اهتمت ودعمت الدعائم الأساسية لتحقيق ما سبق بشق الوسائل المباشرة والغير مباشرة. فبالنسبة للأخيرة، فقد تبنت من خلال مؤتمر بون الذي بدأت فعالياته في ٢٧/١١/٢٠٠١ بمدينة بون الألمانية تحت رعاية المجلس الأوروبي والخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي أبراھيمي؛ حيث لم تشارك فرنسا به ولكن الرئيس الفرنسي لم يترك فرصة طول فترة المؤتمر وحتى قبل أن يبدأ وانتهائه أيضاً إلا واستغلها للإعلان عن أهمية أهداف المؤتمر وما يجب أن يحققه من تحول سياسي وإرساء حكم مؤقتة في أفغانستان^(٦٧). فمن خلال القمة البريطانية الفرنسية التي عقدت في ٢٩/١١/٢٠٠١ أعلن شيراك مؤتمر بون لا بد أن يكون له أكبر الأثر في استحضار اتجاهات سياسية واقعية للمستقبل، كما أكد أن مساعي فرنسا مع الأمم المتحدة بخصوص أفغانستان تهدف لتخليصها من الحرب وتحسين علاقاتها بدول الجوار كما يتوقف على وجود حكومة مستقرة تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية وتحترم حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة. بمعنى آخر فإن مساعي فرنسا مع الأمم المتحدة تهدف لخلق أفغانستان جديدة لا مكان بها للإرهابيين والمحترقات والتطرف^(٦٨).

أما عن الأسلوب المباشر الذي اتبعته فرنسا لحل المشكلة الأفغانية فقد سعت إلى صياغة نموذج لتبني وإعمار أفغانستان وليس إعادة إعمارها لأنها - من وجهة النظر الفرنسية - بلد مدمر منذ سنوات، وفي هذا الصدد وزير الخارجية فيلدين ووزير التعاون والفرانكفونية المفوض جوسلان بتنظيم يوم لأفغانستان؛ وذلك في ٤ ديسمبر ٢٠٠١ في مركز المؤتمرات الدولية. وكان الهدف من هذا اليوم هو تعبئة الخبرة الفرنسية القادرة على المشاركة في تنمية هذا البلد من خلال مشروعات ثنائية أو متعددة الجوانب.

١- لا بد من توزيع المسؤوليات: وذلك من أجل تأكيد مشاركة كل فئات الشعب في القرارات العامة حيث يجب أن يتمكن الأفغان من إنشاء مؤسسات حكومية ممثلة لمختلف الأعراق والفئات والأعمار كما يجب أن تمثل الرجال والنساء على حد سواء.

إن الأمر لا يتوقف فقط على إرساء القواعد السياسية لدولة جديدة ولكن أيضاً لإدارة جديدة ليس فقط على الصعيد المحلي وإنما على الصعيد القومي في نفس الوقت وهو ما يستدعي إعادة تنظيم الإدارات وجمع وتأسيس الكوادر، وذلك في سبيل استضافة المساعدات الخارجية قصيرة ومتوسطة المدى ومن ثم إدارة الدولة بشكل مستقل.

يجب أيضاً أن يكون هناك حوار متوازن بين القائمين على المساعدة (المانحين) والأفغان أنفسهم مع ضرورة أخذ احتياجاتهم ومشاركتهم في إعداد المشروعات في الاعتبار.

٢- لا بد من تحديد فترة زمنية لهذا العون أو هذه المساعدة: مثلاً في خلال حوالي سنتين، ستكون قدرة هذه الدولة على استيعاب المساعدات محدودة. وفي خلال من ثلاث إلى خمس سنوات سوف يتم الاستغناء عن أكبر منافذ هذه المساعدات ولن تكون أفغانستان في حاجة إلى ارتباطات تعاون من جانب المانحين على المدى الطويل وهو ما سيسمح للأفغان أن يطعموا دينامية تنموية دائمة.

٣- لا بد من تنمية اقتراب مدمج وإقليمي: إن احتياجات الدولة الأفغانية الجديدة تمس كل قطاعات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني أن هناك أولويات يجب أن تحدد دون أن يتسبب ذلك في إهمال بعض القطاعات كالصحة أو التعليم.

ومن ثم سوف تنجح أفغانستان- في النهاية- في عمل مشروعات يمكن إدماجها على المستوى الإقليمي كما

ومن ثم دارت المناقشات في هذا اليوم حول ستة محاور رئيسية هي المجالات التي تحتاجها أفغانستان لتحقيق التنمية وهي:

* حماية الثروات^(٦٩):

وهو ما يتأتى من خلال تقدير الوضع الحقيقي لثروات أي تقدير الخسائر وجرد الثروات المتبقية وترتيب الأولويات، لا بد أيضاً من تحديد الأهداف والبرامج فيما يخص الترميم والإصلاح، وفيما يخص أيضاً مجموعة الناحف. كما يجب في ذات الوقت عمل جرد لأرشيفات الأثار الخاصة بأفغانستان داخل فرنسا.

* التنمية الزراعية^(٧٠):

إن أهم الاقتراحات التي وردت في هذا الصدد حمل إصلاح سريع وتعبئة الاختصاصات هو تحقيق ذاتية مؤسسات الأفغانية الحليفة وتعبئة القائمين بالأعمال القومية الدولية وإرساء بناء مؤسسي يهتم بالتنظيمات القروية مع وضع حاجات الريفيين في الاعتبار وإيجاد حل للمشكلات الثقافية المحرمة أو المحظورة.

* الصحة^(٧١):

يمكن إجمال الأهداف المقترحة في سبيل تنمية هذا القطاع فيما يلي:

- أ- تنمية أساليب الوقاية، ومصادر تمويلها.
- ب- تقديم يد العون في سبيل إقامة نظام صحي سليم.
- ج- تقوية البنية التحتية.
- د- الاهتمام بصحة المرأة.

* نجاح التنمية: التكوين، الحلفاء^(٧٢):

تواجه أفغانستان أزمة عميقة أدت إلى انهيار دولة وذلك بسبب الحرب، وتحويل المجتمع إلى الحرب، بالإضافة إلى حركات الهجرة الواسعة، وهو ما يستوجب على المجتمع الدولي أن يدعم ويصحح ويدير المساعدات الإنسانية. ولكن في سبيل رد الاعتبار لأفغانستان وتنميتها، لا بد أن تذهب الجهود إلى أبعد من ذلك، مثلاً:

- ٢- مساواة المرأة بالرجل في برامج المساعدة من أجل البناء.
- ٣- إشراك الأفغان جميعاً في تحديد وتحقيق المشروعات.
- ٤- إعطاء الأولوية للمناطق الريفية التي تحوي ٨٠% من الأفغان.
- ٥- إعطاء أولوية لإشباع الحاجات الأساسية كالتربية التي ستؤدي فيما بعد إلى تحقيق المشاركة السياسية للمرأة.
- * التربية للجميع: التحدي^(٧٤):
- في بلد تصل فيه نسبة أمية النساء إلى ٨٠% مسألة التعليم والتربية للجميع ضرورة مؤكدة. وهو يستوجب مسعى مرافقة يعمل على:
- ١- صياغة حركات وجهود عاجلة وضرورية للأطفال بإيجاد أماكن للدراسة، هذا بالإضافة إلى عمل محددة بفترة زمنية تضع في الاعتبار عملية التنمية.
- ٢- إجابة طلبات السلطات الأفغانية المعنية.
- يعتبر دعم الخبرة الفرنسية والفرنسية- الأفغانية المجال التربوي شيء أساسي وذلك فيما يخص المعلمين والطلاب القدامى الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية الأفغانية.
- في هذا الصدد، ستمحور طلبات المتخصصين الأفغان حول الأولويات التالية التي من شأنها وضع نظام تربوي للبنين والبنات على حد سواء:
- تحديد نظام مرجعي ذي صلة باللجنة القومية.
- التفكير في المناهج التعليمية التي يجب أن تدرس في المدارس.
- وضع خطة للتأسيس السليم للمعلمين.
- هذا، وسوف تتابع وزارة الخارجية مساندة للمدرسة الفرنسية- الأفغانية الموجودة في بيشاور منذ ١٩٨٨ والتي يمكن أن تساعد في دعامة الناحية التربوية والمهنية ومن ثم ستشارك وزارة الخارجية ووزارة التربية القومية في إنشاء مدرستين فرنسيتين- أفغانيتين في كابل.

يمكن أن يضم إليها مجموع دول آسيا الوسطى المنهارة نظماً بسبب نتائج الحرب.

يفترض أيضاً هذا الاقتراب تبويب المساعدة ثنائية الجوانب مع الاستهلاكات أو المبادآت المتعددة الجوانب التي سيقوم بها كبار المقرضين الدوليين مثل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والبنك التنموي الآسيوي والاتحاد الأوروبي.

وأخيراً، لمصاحبة أفغانستان إلى تيار التنمية الدائمة لن يصلح بناء الدولة على صورة الماضي ولكن أخذ العبر من هذا الماضي والقدرة على تحديثه، وفي هذا الصدد سوف ينظم اجتماع للدول الأوروبية خاص بإعادة بناء أفغانستان في منتصف ديسمبر في بروكسل للتحضير للمؤتمر الذي سيقام في طوكيو في يناير ٢٠٠٢.

* دور المرأة^(٧٣):

- النساء والبنات هن أوليات ضحايا الصراعات

في أفغانستان:

إن فترة حكم طالبان التي دامت خمس سنوات لم تود إلا إلى تدهور ظروف معيشة النساء الأفغانيات والتي ساءت بشكل أكبر بسبب عواقب الحروب التي استمرت أكثر من ٢٠ عاماً وذلك بسبب التطبيق الخاطيء للشريعة الإسلامية الذي حرم النساء والبنات من كل الحقوق. فمثلاً توجد حوالي نسبة ٨٠% من النساء لا يعرفن القراءة والكتابة، كما توجد زيادة كبيرة في نسبة وفيات الأمهات والأطفال وزيادة خطرة في نسبة سوء التغذية بين الأطفال.

إن أفغانستان لم تحرم المرأة دائماً- أي في كل تاريخها- من حقوقها الأساسية، حيث ينص دستور ١٩٦٤ على ضمان مساواة الحقوق ومساواة الحصول على الخدمات العامة بين النساء والرجال.

العوامل الأساسية لإعادة البناء

:reconstruction

١- دمج المرأة- بأسلوب منهاجي- في كل مجالات إعادة البناء.

زيارات لفلسطين وإسرائيل لتحقيق هذا الهدف^(٧٥)؛ فهو يرى أنه لا خيار أمام الإسرائيليين والفلسطينيين سوى التعايش وأن الشعبين كلاهما يدركان ذلك لكنهما غير قادرين على استخلاص النتائج؛ مما يجعل من الضروري أن يقبل بمساعدة الآخرين. وقال فيدرين - في وجهة نظر نشرتها صحيفة لوموند يوم ٢٢/١٠/٢٠٠١ - أن الحل الحقيقي يقضي وفقاً لما تدعو إليه فرنسا منذ ١٩٨٢ والاتحاد الأوروبي منذ سنة ١٩٩٩ كما أن الولايات المتحدة لا بد أن تسعى إليه وهو إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة للخروج من المأزق والبداية ببناء شرق أوسط جديد. وأضاف أن مثل هذا الحل يستدعي - من جانب الإسرائيليين - إخلاء الجزء الأكبر من الأراضي المحتلة وبالتالي المستوطنات والاعتراف بعاصمة فلسطينية في القدس الشرقية. ويرى فيدرين أن ذلك يستدعي من الجانب الفلسطيني التزامه بأن الاتفاق سيضمن الأمن للإسرائيليين وأنه لا آلية عودة اللاجئين ولا القدرات العسكرية للدولة الفلسطينية المقبلة ستمثل أي تهديد لهم. واعتبر فيدرين أنه من الضروري الآن إطلاق نهج الحل عبر إزالة العقبات التي تشله وأنه من هذا المنطلق يحض رئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون على استئناف المفاوضات السياسية، بغض النظر عن تأثر ائتلافه الحكومي من جراء ذلك أو احتجاج جيشه، حيث إن هذا الحل يمثل ضرورة بالنسبة لأمن إسرائيل. وتابع فيدرين أنه أبلغ في المقابل رئيس السلطة الفلسطينية بأنه في إطار التعايش الحتمي مع دولة إسرائيل ينبغي إزالة كافة النقاط الغامضة المتعلقة بحدود إسرائيل وأمنها من المواقف والبرامج الفلسطينية. وقال إنه من الواجب اليوم على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يخرجوا معاً من المأزق وأن يقبلوا لذلك مساعدة الأمريكيين العازمين على عدم ترك الأمور على حالها، ومساعدة فرنسا والدول الأوروبية الأخرى إضافة إلى روسيا والدول العربية والأمم المتحدة.

إحداً للبين والأخرى للبنات مما يساعد على تحديث بنية نظام تربوي أفغاني ليس فقط في العاصمة ولكن في سائر الأراضي الأفغانية. وسوف تشارك وزارة التربية القومية في هذا المسعى من خلال تجهيز المعلمين في كلتا البرتين ومساندة حركة مختلف المنظمات غير الحكومية الوحيدة في أفغانستان.

في ختام هذا الجزء لا يمكن التعليق سوى بأن هذه الفترة الفرنسية الجادة ليها كانت عربية إسلامية للحفاظ على حرية المسلمة أو حتى تصحيح مسارها داخل أفغانستان لأن هذا المسعى الفرنسي المحمود ليس فقط بقية الشربة المعذبة أو حتى إحلال السلام والاستقرار في أفغانستان كما يبدو - وكما ذكر شارل جوسلان في بداية التقرير ولا حتى للحفاظ على العلاقات الفرنسية - الأفغانية الترويجية بشكل مجرد ولكنه مسعى ذا وجهين: الوجه الأول هو تحقيق الأسيقية التي تسعى إليها فرنسا بكل السبل سواء عبر دول أوروبا أو دول العالم، والأسيقية هنا هي هدف في حد ذاته وليست مثلاً في تقديم المساعدات الإنسانية أي فرنسا تسعى لأن تكون سبابة وليس خيرة. أو بمعنى آخر تسعى من أجل التوظفة للمشاريع الاقتصادية والمالية الفرنسية لأخذ نصيبها من عملية إعمار أفغانستان. أما الوجه الثاني هو نشر وترويج الثقافة الفرنسية الذي تبين بشكل واضح فيما سبق والذي يعتبر عنصراً رئيسياً من عنصر السياسة الفرنسية الخارجية أو الداخلية على حد سواء.

القضية الخامسة: حل مشكلة الشرق الأوسط

(القضية الفلسطينية) :-

أكد شيراك على ضرورة وجود حل جذري لثقلات الشرق الأوسط التي أهمها على الإطلاق القضية الفلسطينية؛ حيث يجب على الولايات المتحدة وأوروبا إيجاد نقطة أن يسعوا لعودة المفاوضات بين الإسرائيليين الفلسطينيين لاستئناف مباحثات السلام لذلك تقرر بحسب قيام هوير فيدرين وزير الخارجية الفرنسي بعدة

أضاف فيدرين أن هذه المساعدة ضرورية لحمل كل من الطرفين على تجاوز العقبات والاعتراضات القائمة داخل صفه، والتي يتعذر التغلب عليها من دون مساعدة الخارج. وأشار فيدرين إلى أنه في هذه المرحلة لا يتقدم بأي مبادرة دبلوماسية جديدة، لأن هناك صيغاً عدة جاهزة ومطروحة على الطاولة ولأنه إذا لم تتوافر الإرادة السياسية الحقيقية فإن أيًا منها لن يؤدي إلى نتائج.

وقد أكد فيدرين من جهته - عند استقباله مجلس السفراء العرب المعتمدين في فرنسا يوم ٢٢/١٠/٢٠٠١ - أن فرنسا تناشد إسرائيل وقف الأعمال العسكرية لكي يتسنى استئناف المفاوضات، وأنها لا تعارض المطلب الفلسطيني بعقد اجتماع مجلس الأمن، مشيراً إلى أنه أجرى اتصالات بهذا الشأن مع وزير الخارجية الأمريكي كولن باول والمصري أحمد ماهر ومع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، كما عبر عن رفض فرنسا لمنطق رئيس الحكومة الإسرائيلية آريل شارون الراض للتفاوض مع الفلسطينيين على أساس اعتباره إياهم إرهابيين. وقال إنه قبل ١١ سبتمبر وبعده، كان الأمر المطلوب وما زال حل القضية الفلسطينية - سلمياً - وأنه لا بد من إنشاء دولة فلسطينية^(٧٦). هذه الحقيقة (التعايش السلمي بين طرفي القضية) التي أدركتها فرنسا منذ عهد الرئيس الراحل الجنرال شارل ديغول، والتي تناضل من أجلها في إطار الاتحاد الأوروبي ومع الإدارة الأمريكية، تستدعي تحركاً أمريكياً - أقوى من الطلب الذي وجهه الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية آريل شارون - للانسحاب من الأراضي الفلسطينية ووقف العنف. وهذه الحقيقة تتطلب ضغطاً حقيقياً - ليس كلامياً فقط - وإنما أيضاً عبر المساعدات المالية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل.

وعن إمكانية قيام الأوروبيين بممارسة ضغوط اقتصادية على إسرائيل فيحدر الإشارة إلى أنه عندما كانت فرنسا ترأس الاتحاد الأوروبي، وضع فيدرين مجموعة أفكار

عرضها على زملائه في الاتحاد، من أجل تمكين أوروبا من لعب دور أكبر في دفع عملية السلام. وكانت من بين الأفكار التي طرحها أن تمارس أوروبا ضغوطاً اقتصادية على الطرف الذي لا يتجاوب مع الأسرة الدولية. فقامت القيادة في الصحافة الإسرائيلية بعد ما سربت إليها هذه الأفكار من جانب دول أوروبية متحازة كلياً للدبلوماسيين الأمريكية في الشرق الأوسط، وادعى الإسرائيليون أن فرنسا تريد فرض عقوبات اقتصادية عليهم^(٧٧). وهو ما لم يحدث أبداً وإلا لما تحفظ الرئيس شيراك عند الإجابة على سؤال سألته له رندة تقي الدين لجريدة الحياة يوم ١٢/١١/٢٠٠١ عشية جولة قام بها تشمل مصر والسعودية والإمارات، وهو: "ألا تزال تمارس فرنسا وتؤيد اللتين يعد موقفهما من أزمة الشرق الأوسط أكثر توازناً، صفة اقتصادية على إسرائيل أمراً مستبعداً. لماذا هناك مكيلان؟ من جهة، هناك عقوبات اقتصادية على دول عربية، ومن جهة أخرى لا أحد يمس إسرائيل عندما تحظى؟" فأجاب شيراك أن أفضل من المعاقبة، ولدى أعضاء الاتحاد الأوروبي تعاون مكثف، مباشر أو عبر المسئول عن السياسة الخارجية والفرنسيون بوضوح المسئولين الإسرائيليين بتقويتهم وليساستهم. فالأولوية اليوم هي معاودة الحوار للتمكين تنفيذ توصيات لجنة ميتشل، وهو ما تقول حكومة شارون إنها تتمناه. وهذا يفترض بالنسبة لإسرائيل أن تحدد التزاماتها كافة وأن تنهي الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني. وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن هذا يعني أن تبذل كل الجهود لمنع حدوث أعمال إرهابية واحترام وقف إطلاق النار^(٧٨).

إن إجابة شيراك - على هذا النحو - ليست واضحة على الإطلاق ولا تتماشى مع خطط السياسة الفرنسية الراضة لسياسة العنف الإسرائيلي والمتفردة عن سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا كما أنها لا تتماشى مع الدور الفرنسي على قضايا العالم الإسلامي. حيث

الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وهو ما لا يمنع أن يكون الموقف الفرنسي متفرداً وامتيازاً عن باقي الدول الأوروبية إزاء القضية الفلسطينية.

وإن كان موقف هوبير فيدرين مختلف في عمومه عن موقف شيراك؛ حيث أبدى الأول تعاطفاً نسبياً مع الفلسطينيين ورأى أن مبادرة الحوار والتعايش السلمي لا بد أن تكون من الجانب الإسرائيلي ثم الفلسطيني؛ وعلى ذلك فقد قاد فيدرين مقاومة توجهات واشنطن عند سعي الأخيرة إلى إضعاف عرفات أو السلطة الفلسطينية معللاً ذلك بأنه لا يهدم قضية الأمن ويتناقض مع اتفاقات أوسلو كما بادر بإرسال القنصل العام الفرنسي في القدس السفير المستشرق دينيه بيتون لزيارة عرفات ونصحه بالإعلان عن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لوقف العمليات الاستشهادية وإحاطته بنتائج قمة لاكن؛ حيث إنه رغم معارضة ألمانيا وبريطانيا، تمكنت فرنسا في لاكن من إقرار نص يؤكد شرعية هذه السلطة إلا أنه تعذر إضافة مبدأ تعثره الديبلوماسية الفرنسية أساسياً في هذا الإطار، وينص على عدم قابلية الفصل بين ما هو مطلوب من الجانب الفلسطيني وما هو مطلوب من الإسرائيليين، خصوصاً ما يتعلق بوقف تغلغل القوات الإسرائيلية إلى مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني أو تجميد النشاط الاستيطاني. وجاءت معارضة ألمانيا وبريطانيا لأسباب على صلة مباشرة بأوضاع كل منهما. فبرلين منحازة تقليدياً لإسرائيل، لكن انحيازها ترايد منذ أحداث ١١ سبتمبر، أما لندن فتلتزم كلياً الخط الأمريكي، وتعزز موقفها هذا بعد ١١ سبتمبر ومشاركتها في الحملة على الإرهاب واحتمال تسلمها قيادة قوة حفظ السلام الدولية في أفغانستان^(٨٠). وعلى صعيد مجلس الأمن، حاولت فرنسا تلافياً؛ الفيتو الأمريكي عبر إدخال تعديلات على نص القرار الذي أعدته المجموعة العربية المثلثة في تونس في ٢٠٠١/١٢/١٤ بالتنسيق مع الفلسطينيين والذي يدعو إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير في الأراضي الفلسطينية، كما يدعو إلى إعادة

حوال رتدة تقي الدين هنا مرة أخرى "لماذا إذا تسري التعريف الاقتصادية على دول عربية؟" أمثل هذه الدول خطراً على العرب بصفة عامة أكثر من إسرائيل؟ أي أن ما تقوم به هذه الدول من ممارسات أقطع مما تقوم به إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني؟

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أقول إن الدور الفرنسي قبل العالم الإسلامي دور بارز يحسب لفرنسا ولكن قد تثار حوله علامات استفهام متعددة وهامة من حيث هدفه ومبعثه وكيفية تفعيله على أرض الواقع. خاصة للقضية الفلسطينية، نجد أن شيراك اهتم فقط بسرد أسس وأهداف تحقيق التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وعن الأسس، فقد رأى شيراك أنها تلتخص فيما

- القرار ٢٤٢ و ٣٣٨ لمجلس الأمن والمبادئ التي أقرت في مؤتمر مدريد وفي مقدمتها مبادلة الأرض بالسلام. والتقدم الذي أحرز خلال المفاوضات السابقة في كامب ديفيد وطابا ينبغي أن يؤخذ أيضاً في الاعتبار. كما أنه بعد حضي عشر سنوات على مدريد، حان الوقت لتلبية التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة.

أما عن الأهداف، فقد باتت واضحة بالنسبة لشيراك الذي أجهلها فيما يلي: بالنسبة للفلسطينيين إلغاء احتلال أراضيهم وإنشاء دولة قابلة للحياة، ديموقراطية وسالمة، وبالنسبة للإسرائيليين الحق في العيش بسلام وأمن داخل حدود دولية معترف بها وعلاقات حسن الحوار مع دول المنطقة^(٨١).

إن الموقف الفرنسي الرسمي وخاصة موقف شيراك تجاه القضية الفلسطينية قد يكون جاء على هذا النحو لسبب أن كلا طرفي القضية يمارس من وجهة نظر فرنسا العنف والإرهاب ضد الآخر، حيث إن فرنسا تدين بشدة العمليات الاستشهادية وتعتبرها إرهابية وغير محتملة، كما تمنع في ذات الوقت عمليات القتل والإبادة التي يمارسها

الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وإلى إنشاء آلية للرصد تساعد الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) في تنفيذ توصيات ميتشل وفي خلق أوضاع أفضل على الأرض بما في ذلك ما يتصل بتأمين سلامة المدنيين من الطرفين، وقد صوتت إلى جانب هذا القرار ١٢ عضواً من أصل ١٥ من بينهم فرنسا والصين بينما امتنعت عن التصويت كل من بريطانيا والنرويج.

لذا، فقد بذل مندوب فرنسا لدى الأمم المتحدة جان ديفيد ليفيت جهوداً كبيرة لجعل المشروع العربي أكثر توازناً وتحويل الرفض الأمريكي إلى امتناع عن التصويت، لكن الولايات المتحدة لم تغير موقفها رغم ذلك لأن هذا المشروع من وجهة نظرها لا يتضمن إدانة مباشرة "للأعمال الإرهابية الفلسطينية" ويكتفي بالدعوة إلى وقف العنف. حيث قال جون نيغروبونتي السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة أن مشروع القرار يهدف إلى عزل إسرائيل سياسياً، من خلال وضع ثقل كل مجلس الأمن في الجانب الفلسطيني، ومضى السفير الأمريكي يقول إن مشروع القرار تجاهل ذكر المنظمات الإرهابية مثل حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي اللتين سعتا إلى عرقلة المفاوضات مع الإسرائيليين^(٨١).

ومن أهم التعديلات التي اقترحتها فرنسا لإدخالها على هذا المشروع الإشارة إلى أن وقف العنف يجب أن يشمل الطرفين والتي لا يبدو أن النص سيكون أكثر قبولاً من خلالها في واشنطن ولندن^(٨٢).

ويتفق طرفا الحكم في فرنسا- رئاسة الجمهورية والحكومة الاشتراكية- على أنه من الخطأ إضعاف السلطة الفلسطينية وأن النهج الأمريكي الذي يقصر ضغطه على الفلسطينيين نَجح خاطئ ولن يؤدي سوى إلى المزيد من التدهور في المنطقة^(٨٣).

هذا، فقد طلبت أمريكا من أوروبا عزل عرفات معتبرة الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين المرحلة الثانية من هجومها على الإرهاب وهو ما أثار قلقاً في الأوساط

الفرنسية إزاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خصوصاً فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية والعراق. ينبغي أن يكون الهدف الثالث في حرب الولايات المتحدة على الإرهاب. فباسم مكافحة الإرهاب وملاحقة شبكة القاعدة، تعتبر واشنطن الحرب الإسرائيلية المعلنة على الفلسطينيين ماثلة لعملياتها في أفغانستان وغيرها، لا تعتبرها المرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب، أما المرحلة الثالثة فيسكون هدفها العراق. وتوضح هذه الأوساط الإدارة الأمريكية تبيين وجهة النظر الإسرائيلية عن كيد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ماثلاً للملا عمر، ومماثلة لنظام طالبان، لكونها تأوي شبكات إرهابية حماس والجهاد الإسلامي.

والجدير بالذكر أن هذه الأوساط الفرنسية تصدق هذا الموقف لم ينشأ بعد ١١ سبتمبر، إذ إن وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين سمع مراراً من نظيره الأمريكي كولن باول أن أحداث سبتمبر تشكل سبباً إضافياً للتوجه إلى حل في الشرق الأوسط. وزادت المخاوف الفرنسية من الموقف الأمريكي الذي بدا واضحاً خلال الندوة التي عقدت في مدريد الخميس ٢٠/١٢/٢٠٠١، وحضرها مدير دائرة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية الفرنسية إيف أوبان دولا ميسوزير، ومعاون أندريه باران، إضافة إلى معاون وزير الخارجية الأمريكي ديفيد ساتر فيلد وممثلي الدول الأوروبية. هذا، وقد كانت المبعوث الأوروبي إلى الشرق الأوسط ميغيل أنجيل موراتينوس تلقى خلال الندوة اتصالاً هاتفياً من المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية خافيير سولانا الذي تبلى من الإدارة الأمريكية توجيهات مفادها أنه ينبغي عزل عرفات دولياً وعدم لقاؤه، مما حدا بموراتينوس إلى التوجه إلى المناطق الفلسطينية المقابلة لعرفات. مما جعل دولا ميسوزير يوضح لموراتينوس أن هذه السياسة حذرة وعليه الاتصال بعرفات فوراً، ولكن الأخير توجه بعد ذلك إلى قبرص ولم يذهب للقاء عرفات إلا بعد يومين بعد

طرح شيراك بعد نهاية الحرب الدروس المستفادة من هجمات ١١ سبتمبر، وقد أجملها في نقطتين رئيسيتين هما:
١- قوة الوحدة والأخوة Fraternité القومية.
٢- ضرورة وجود تضامن حقيقي دولي وحوار ثقافات واسع وحيوي.

في مقال نشر له في مجلة باري ماتش يوم ٢٧ ديسمبر ٢٠٠١، قال شيراك إن مأساة ١١ سبتمبر أحدثت صدمة عظيمة الأثر وجرحاً للجميع حيث رأى بنفسه- حين زار الولايات المتحدة بعد أسبوع من الهجمات- أطلال الرجحان التي مازال يصعد منها الدخان، كما رأى انتظار الأسر خروج ذوبها من تحت الأنقاض، ومعاناهم، وهرع المنقذين للبحث عن أحياء. وباسم فرنسا، شاطر شيراك أهل المدينة وكل الدولة الحداد على أرواح الضحايا. أكد شيراك على أن فرنسا التي كانت معرضة من قبل لمثل هذه العمليات الإرهابية خلال العقدين الماضيين لا يمكن إلا أن تكون متضامنة كلاً وجزءاً مع الشعب الأمريكي، وهو ما كان مغزى لقائه مع كوفي عنان سكرتير عام الأمم المتحدة، حيث يرى شيراك أنه لكي تقوم الأمم المتحدة بدورها كاملاً إزاء هذه الأزمة لا بد من تكثيف التحالف الدولي ضد الإرهاب بشكل يرفض صدام الحضارات ويستبعد أي خلط بين الإرهاب والإسلام، وهو ما ذكره من قبل. وأنه من خلال أوروبا وأطرافها المباشرة، استطاعت فرنسا أن تحدد المحاور الرئيسية لاستراتيجية مكافحة الإرهاب وهو ما سمح بخلق تفويض أوروبي "بالقاء القبض".

ثم ألقى شيراك بعد ذلك الضوء على مغزى حركة فرنسا الدبلوماسية ورؤيتها القريدة المتميزة عن دول أوروبا والعالم، فيقول إنه أخيراً قادت فرنسا حركة دبلوماسية واسعة في دول المنطقة كما هو في الهند وباكستان ودول الشرق الأوسط والمغرب، كما تمت زيارة كبار القادة مثل الرئيس بوتن وجيانج زيمين. أضاف شيراك أن فرنسا الآن تعيش مرحلة تاريخية هامة حيث تتحرك كثير من الخطوط-

قد الفصل الفرنسي في القدس دينيه بيتون ذلك بتوجيه من صرين الجمعة ٢٠٠١/١٢/١٤، وفي هذا الصدد بذل جيل سوزير جهوداً كبيرة لإقناع نظيره الألماني البريطاني بخطأ السياسة الأمريكية التي تنبأها لندن وبرلين حول عرفات. وهو ما جعل فرنسا تتخوف من هذا الموقف الذي يجر عدداً الانقسام في أوروبا بعد ما شهدت تقارباً حوسماً بالنسبة لسياستها الشرق أوسطية^(٨٤) - وهو أحد أوجه الوحدة الأوروبية التي يأمل شيراك في تحقيقها في المرحلة القادمة-.

هنا، وكان فيدرين قد طلب في ٢٠٠١/١٢/٦ من عبد الشرق- باسم فرنسا- مساندة الرئيس ياسر عرفات في مكافحة الإرهاب. وقال خلال مؤتمر صحفي على مستوى اجتماع مع نظرائه في حلف شمال الأطلسي في بروكسل: نطلب من دول المنطقة والدول المجاورة مساندة جهودنا في كفاحه ضد الإرهاب الذي يستهدف في الوقت نفسه إسرائيل وسياسة السلطة الفلسطينية^(٨٥).

ودعماً لما سبق فقد أكد شيراك على أنه من العبث الاعتقاد بأن أزمة الشرق الأوسط هي التي تغذي الإرهاب حيث إن مكافحة الإرهاب والبحث عن حل شامل في الشرق الأوسط هدفان منفصلان^(٨٦). ولكنها- أي أزمة الشرق الأوسط- تسهل الإرهاب كما أنها تخلق وضعاً ما بين المتطرفين والأصوليين المسلمين عمل تنظيمات إرهابية^(٨٧).

وإن كان الدفاع عن القضية- من وجهة نظر شيراك- ليس سبباً أو دافعاً للإرهاب وإنما السبب الأساسي في كرهه من يقومون به للقيم الغربية وأولها الحرية بالإضافة إلى الشعب والرغبة في التدمير^(٨٨).

القضية السادسة: ماذا بعد الحرب على العتسان: رؤية فرنسية عن الدروس المستفادة من هجمات ١١ سبتمبر:-

١١ سبتمبر. فوفقاً لوجهة النظر الفرنسية فإن المشكلات والتحديات التي تواجهها المجتمعات الديمقراطية لا يمكن حلها إلا بالاتحاد والعمل المشترك والثقة وخاصة بين الدول الأوروبية. فمثلاً نجد أن أهم مظاهر الوحدة بين هذه الدول هو توحيد العملة الأوروبية الذي يمثل حماية وسلاحاً لمواجهة العالم الذي تكون فيه المنافسة ضارية، لا بد أيضاً من تعظيم دور برامج الأبحاث والتكنولوجيا والتجهيز والإعداد، فإن اتباع النمو العالمي يؤدي إلى سهولة المنافسة في سبيل زيادة النمو الأوروبي بكل الوسائل، هذا بالإضافة إلى ضرورة زيادة تعاون الخدمات المعرفية وضرورة وجود مساحة قضائية مشتركة، فكلما نمت أوروبا الدفاعية أصبحت سياستها الخارجية مرئية، ومسموعة، ومأمولة، كما أن أوروبا أصبحت عامل سلام وفرنسا- على وجه الخصوص- تلعب أكبر دور في هذا الشأن.

يعود شيراك بعد ذلك للتأكيد على الوحدة الأوروبية بقوله إن فرنسا- بعد الهجمات- في حاجة أكبر إلى أوروبا متحدة؛ ذلك لأن أوروبا الدفاعية والأمنية هي الأهم في الوقت الحالي. كما أنه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يقوي سياساته خاصة في مجالات العدالة والشؤون الداخلية لتحقيق السلام. والأمر لا يقتصر على ذلك فقط إذ لا بد أن يكون هناك اتحاد بين الدول الأوروبية حول محاربة الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، الإرهاب والمخدرات الغير شرعية أو الغير مقننة، إذاً في سبيل مكافحة الإرهاب لا بد من اتحاد العالم بشكل عام وأوروبا والدول الديمقراطية بشكل خاص وبذلك يرى شيراك أن مسألة القضاء على ابن لادن وأعوانه لا تعتبر كافية إذ لا بد من السعي لبناء فلسفة عالمية جديدة تجعل الحرب مستحيلة.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن أساليب مكافحة الإرهاب طبقاً لوجهة النظر الفرنسية ما هي إلا حلول سياسية- في عمومها- أكثر من كونها عسكرية، فقد آثرت فرنسا الحل السياسي على العسكري وهو ما يعكس فكرة هامة وهي أن الولايات المتحدة هي واحدة من المشكلات

يقصد شيراك بذلك أن هذه المرحلة أثرت في مجرى الأمور حتى غيرت التاريخ- كما تثبت كثير من المعاهدات التي مازالت إلى الآن غير متفق عليها بشكل نهائي، وحيث أيضاً تتغير الأولويات كما يجب صياغة فاعلية مكافحة الإرهاب، وبالتالي يتلخص مغزى حركة فرنسا فيما يلي:

أ- التضامن مع الشعوب التي عانت الإرهاب.

ب- البحث الدؤوب عن حلول سياسية والسعي

لإحلال السلام.

يؤكد شيراك على أن الحملة العسكرية ضد الإرهاب في طريقها إلى النهاية، وذلك بعد مرور ثلاثة أشهر من الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة؛ حيث دمرت الشبكات الرئيسية للقاعدة وانهار نظام طالبان المساند لها والمعادي للحريات، والغير منصف للمرأة. وبالتالي فقد عادت الحياة بمعناها الحقيقي إلى كابول حيث يوجد الجنود الفرنسيين ضمن القوات الأمنية الدولية. وهو ما يعد كسباً للحولة الأولى في حرب صعبة وطويلة المدى. في ذات الوقت، يرى شيراك أن مرحلة الحركة **Action** وأخذ القرار هي نفسها مرحلة التفكير. ومن ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الدروس المستفادة من الأحداث وقد أجملها شيراك- كما ذكر من قبل- في نقطتين رئيسيتين، فصلها فيما يلي:

- أول هذه الدروس وهو قوة الوحدة والأخوة القومية؛ حيث يرى شيراك أن ما يؤخذ في الاعتبار- من وجهة نظره- هو الإحساس بأن هناك من يساندك وبأن هناك انتماء لجماعة واحدة تتفاهم وتتقاسم كل شيء، والإحساس بالانتماء لنفس التاريخ، ونفس القيم، ونفس الثقافة.

تلك الأحاسيس القوية التي تمكن من عيش حياة أفضل في الحاضر وبناء مستقبل مشترك^(٨٩).

ومن هنا تجلّى الحديث في الخطاب الفرنسي الرسمي عن مستقبل أوروبا كأحد أهم أساليب مكافحة الإرهاب والقضاء عليه كأحد أهم الدروس المستفادة من هجمات

سيجدون بما هويتهم وكرامتهم. لذا، فإن مد يد العون لتلك الدول ليس فقط بالمساعدات المادية، وإنما أيضًا بالفهم المتبادل والحوار من أجل القضاء على مصادر الكره أو البغض الشديد وعدم الفهم، والتي تسببت في أن العالم يعيش الآن مرحلة خوف متصاعد من الآخر. لذلك فيجب على جميع الشعوب أن تتحاور وتحترم بعضها البعض. وبالتالي لا يمكن لأحد أن يتخلى عن هذا التلاقي المفتوح مع الآخر، ولا يمكن لأحد أن يغيب عن هذا الاختبار للذات لفهم الآخر.

وفي هذا الصدد، على العالم الغربي أن يجيب عن بعض الأسئلة الهامة التي ستمكته من إزالة أي وجه من وجوه البغض وعدم الفهم مثل: ما الصورة التي أعطاها الغرب عن نفسه للآخر؟ هل احترم هذا العالم القيم الإنسانية والديموقراطية التي أسسها؟ ومن هذه المطلقات الخاصة بالحرب ضد الظلم والبؤس، والخاصة أيضًا بالحوار بين الثقافات الجديرة بالاحترام فإن فرنسا- تاريخياً لها دور خاص يجب أن تلعبه وأنه كرئيس دولة سوف يبذل قصارى جهده لحمل هذه الرسالة للعالم أجمع^(٩١). وبذلك يكون شيراك- من خلال مقابلة "باري ماتش" قد طرح مفهوماً فرنسياً خاصاً عن الوحدة الأوروبية وعن حوار الحضارات وكيفية تحقيق كليهما. ولكن الجدير بالذكر هنا أنه قد طرح مفهوماً ثالثاً مكماً وهاماً للوضوح الرؤية حول مسألة حوار الحضارات من وجهة النظر الفرنسية وهو المفهوم الفرنسي للسلام، فمن وجهة نظر شيراك لا يوجد اختلاف في الجوهر بين الإسلام والمسيحية، كما أنه لا يوجد ما يمنع من ينتمون إلى أديان مختلفة ومن لا ينتمون من الاحترام المتبادل ومن العيش سوياً في سلام، وكان ذلك من خلال كلمة ألقاها الرئيس شيراك للراديو المسيحي في فرنسا حول السلام في ٢٤/١٢/٢٠٠٠؛ حيث أورد في هذا الصدد أربعة مفاهيم للسلام، فهذا الأخير لن يتم فقط بالقضاء على ابن لادن وأعوانه وإن كانت هذه خطوة على الدرب الصحيح. ولكن لا بد أيضاً من العمل بصر وجلد

التي تواجه الديبلوماسية الأوروبية وحالة الحرب التي تعيشها ضد أفغانستان منذ ٧ أكتوبر من الممكن أن تساعد وتحفز عملية انطلاق ديبلوماسية أوروبية، فالقادة الأوروبيون- الفرنسيون على وجه الخصوص- لا يريدون أن يظهروا كمنظرين لحلفائهم الأمريكيين لذا ومع بداية الأزمة نجد أن شيراك وجوسبان يؤكدان دائماً على ضرورة إيجاد حل سياسي^(٩٢)، إن وجهة النظر هذه والتي مثلها ديديه بيون مدير الدراسات في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية، وذلك عندما سئل عما إذا كان لدى فرنسا أو أوروبا بشكل عام حل سياسي في مواجهة الولايات المتحدة ما هي إلا تحليل جامع مانع مختصر لبواعث الموقف الفرنسي الرسمي طوال مرحلة الحرب، وهي وجهة نظر لا تقبل النقد أو النقص، وإنما قد تقبل الإضافة؛ حيث ظهر ما يؤكدها فيما سبق خلال عرض الأساليب المثلى لمعالجة الإرهاب بشكل خاص حيث تبين لنا إلى أي مدى دافع التميز والتفرد والاستقلال وعدم التبعية هو الذي يحرك الموقف الفرنسي الرسمي، هذا بالإضافة إلى تصريح شيراك عن هذا التفرد والتميز الفرنسي عن باقي دول أوروبا والعالم كما رأينا عند سرد أول الدروس المستفادة من الهجمات.

أما ثاني هذه الدروس فهو ضرورة وجود تضامن حقيقي دولي وحوار ثقافات واسع وحيوي، ومن خلاله، فقد أكد شيراك على أن هناك الكثير من أوجه الظلم في العالم، والكثير من التناقضات بين الدول الغنية والأكثر غنى من جانب والدول الفقيرة من جانب آخر، كما يوجد الكثير من الأطفال والنساء المحرومين من كل شيء حتى الغذاء والصحة والتعليم، ولكن إذا كان هناك بعض الدول هي المسؤولة عما تعانيه من بؤس فإنه يجب على الدول المتقدمة أن توفر أدوات جديدة لخدمة التضامن الدولي لأن البؤس والجهل والغبن والإحساس بالقهر لا يمكن قبولهم على الإنسانية، هذا بالإضافة إلى أنهم مصادر التطرف والعنف الديني بالأخص والتي يعتقد الكثيرون أنهم

الخاتمة:-

لا شك أن موقف فرنسا الرسمي إزاء أحداث ١١ سبتمبر- على هذا النحو- لم يكن سوى مطابق لخط السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية المنفرد والمتميز في بواعثه وأهدافه عن مواقف باقي دول أوروبا والعالم، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة.

حيث إن فرنسا استمرت- طوال الفترة محل الدراسة- في تأكيد تميز صوتها الذي هو ثمرة خبرتها وتاريخها وموقعها الجغرافي وثقافتها، وهذا ما يجعلها على استعداد مسبق لإبداء تفهم أفضل حيال الاختلاف.

وهذا هو السبب الذي جعل فرنسا ترفض أنواع الخلط كافة (وخاصة الخلط بين الإرهاب والإسلام والتي تريد كثير من الدول جرهما إليه مثل إسرائيل)، وتضع ثقلها للإبقاء على الحوار الضروري بين الثقافات، باعتباره الرد الممكن على أولئك الذين يريدون دفع العالم نحو المجاهرة بين الحضارات وهو ما تبين بوضوح من خلال موقفها إزاء القضية الفلسطينية، والعمليات الاستشهادية الناجمة عنها كما تبين أيضاً من محاولة تقوية العلاقات مع دول العالم الإسلامي، وخاصة دول شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب).

بمعنى آخر فقد بدت فرنسا كحافضة للتوازن سواء كان ذلك على الصعيد الرسمي أو على صعيد السداخل الفرنسي أو على مستوى أوروبا والعالم، ولم تنحرف مع التيار أو ضده في سبيل إرضاء أي طرف على حساب الآخر وهو ما يخلق تميزها بصفة عامة.

*المراجع:-

(١) نقلاً عن موقع السياسة الخارجية الفرنسية.

<http://www.lafrancedanslemonde.htm>

(٢) نقلاً عن مقابلة تلفزيونية مع الرئيس شيراك عقب المحادثات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، ١١/٩/٢٠٠١، قصر الإليزيه، باريس، فرنسا. من موقع:

<http://www.elysee.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: terrorisme)، ص١٢، رقم ٦٨

لتجميع خيوط السلام ونسجها، كما يجب في ذات الوقت بناء فلسفة جديدة عالمية تجعل الحرب مستحيلة. ثم أدرج شيراك بعد ذلك مفهومه عن السلام في أربع نقاط رئيسية كما يلي:

أ- تحقيق السلام- بالنسبة للفرنسيين- هو في البداية توحيد القارة الأوروبية الذي يمثل نمضة حقيقية للأوروبيين جميعاً، خاصة بعد انتهاء عقود المواجهات الدموية بينهم.

ب- تحقيق السلام هو بذل أقصى جهد لإنهاء الحروب والصراعات الدموية، ويعطي شيراك مثلاً على ذلك ما يحدث بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ حيث يجب على الأوروبيين في هذا الصدد مضاعفة جهودهم لتحكيم الطرفين أمورهم إلى العقل والمنطق والحوار والرغبة في العيش سويّاً على أرض التاريخ والرموز والقدسية.

ج- تحقيق السلام هو تحقيق التضامن بين الأفراد والشعوب. حيث إنه في الوقت الذي يوجد فيه ملايين الأطفال والنساء بلا مستقبل، يستمر العالم في معاناته من عدم الفهم والمجاهة، وعلى ذلك يجب أن تكون فرنسا على رأس المحققين لهذا التضامن.

د- تحقيق السلام هو البحث عن الفهم المتبادل الذي يؤدي بدوره إلى الاحترام المتبادل بين الشعوب المختلفة من حيث الدين والقومية والثقافة والحضارة، كما أضاف شيراك أنه في عالم مهدد بالازدواجية في الهوية وبالتحول إلى الوحدةية (بسبب العولمة) في آن واحد يجب فتح المجال للحوار بين الثقافات، والحضارات، كما يجب أيضاً تنظيم التعددية الثقافية في العالم^(١٢).

وهو ما لم يوضح شيراك معناه في سياق خطابه، فكلمة تنظيم تحمل أكثر من معنى، فمن الممكن أخذها على أنها تحذيد أو تقليل، كما يمكن أن تؤخذ على أنها مجرد إتاحة فرصة للحوار المنظم بين الثقافات مما كان يستدعي توضيحاً مفسراً من جانب الرئيس في هذا الصدد.

- (١٣) رندة تقي الدين، "شريك يطمئن الحريري: لبنان وسوريا غير مستهدفين"، الحياة، ٢٣/٩/٢٠٠١، العدد ١٤٠٧٠، ص ٦.
- (١٤) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم رئيس الدولة الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء ليونيل جوسبان ووزير الخارجية هوبير فيلدين بصدد إجتماع المجلس الأوروبي المنعقد فوق العادة في ٢١/٩/٢٠٠١. من موقع: <http://www.elysée.fr/rech/rech.htm> (Keyword: L'islam en France)، ص ص ١٧-١٨، رقم ١٤
- (١٥) نقلاً عن خطاب رئيس الدولة الفرنسي جاك شيراك للمجلس الإقليمي بخصوص مستقبل أوروبا، ٤/١٠/٢٠٠١، مونبلييه، فرنسا. من موقع: <http://www.elysée.fr/rech/rech.htm> (Keyword: L'islam en France)، ص ص ١٤-١٥، رقم ١٢
- (١٦) هلكتوك حكيم، "الفرنسيون ومسلمو فرنسا يبحثون عن صيغة للتعايش"، الحياة، الأحد ٢١/٩/٢٠٠١، العدد ١٤٠٩٨، ص ١٧-ملحق تيارات.
- (١٧) جان كلود كازانوفسا، "الإرهاب وأوروبا"، لوموند، ١٩/١٠/٢٠٠١، ص ١٧.
- "Le terrorisme et Jean- Claude Casanova p.17.19/10/2001, Le monde.l'Europe"
- (١٨) رشيد خشانة، "تجديد الدور الفرنسي في شمال إفريقيا"، الحياة، ٤/١٠/٢٠٠١، العدد ١٤٠٨١، ص ٩.
- (١٩) محمد الأشهب، "الحلم الفرنسي"، الحياة، ٢/١٢/٢٠٠١، العدد ١٤١٤٠، ص ٩.
- (٢٠) رندة تقي الدين، "وزير التعاون الفرنسي يبدأ جولة يزور فيها البلدين. فرنسا نحو استعادة تعاونها مع ليبيا وترحب بتقدم الحياة السودانية"، ٢٠/١٠/٢٠٠١، العدد ١٤٠٩٧، ص ١٠.
- (٢١) النور أحمد النور، "جوسلان يناقش في الخرطوم مكافحة الإرهاب والمصالحة السودانية"، الحياة، ٢٥/١٠/٢٠٠١، العدد ١٤١٠٢، ص ٨.
- (٢٢) النور أحمد النور، "احتتم زيارة للخرطوم التقى خلالها البشير ومسؤولين آخرين ومعارضين. جوسلان: فرنسا ستكون شريكة للسودان في التعاون القضائي والأمني والمالي لمكافحة الإرهاب"، الحياة، ٢٦/١٠/٢٠٠١، العدد ١٤١٠٣، ص ٧.

- (٢٣) "حالة تأهب تحسباً لعمليات مماثلة. قادة السدول الكبرى يتكثرون وسط دعوات إلى تنسيق لمواجهة الإرهاب"، الحياة، ١٢/٩/٢٠٠١، العدد ١٤٠٥٩، ص ٥.
- (٢٤) ليونيل جوسبان، "فرنسا لن تتفانس"، نقلاً عن جريدة لوموند الفرنسية، ٢٤/٩/٢٠٠١. من موقع: <http://www.Le%20monde.fr%20la%20France%20ne%20se%20dérobera%20pas> "La France ne se dérobera pas". Lionel Jospin 24/9/2001.monde
- (٢٥) صفي كركوتي، "توني بلر ومؤتمر العمال الجدد: طوبى الحرب وحسابات السياسة الداخلية، الحياة، ٧/١٠/٢٠٠١، العدد ١٤٠٨٤، ص ١٧.
- (٢٦) نقلاً عن مقابلة تلفزيونية مع الرئيس شيراك لشبكة السي.ان.ان في ١٣/٩/٢٠٠١، قصر الإليزيه، باريس، فرنسا. من موقع: <http://www.elysée.fr/rech/rech.htm> (Keyword: TERRORISME)، ص ١١، رقم ٦٥
- (٢٧) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس شيراك والسيد كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة في يوم ١٩/٩/٢٠٠١، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. من موقع: <http://www.elysée.fr/rech/rech.htm> (Keyword: Les musulmans en France)، ص ص ١٨-١٩
- (٢٨) رفض المقارنة بين المحطات الأمريكية والعمليات الفلسطينية، إسرائيل تصعد حملتها ضد السفير الفرنسي"، الحياة، ١٥/٩/٢٠٠١، العدد ١٤٠٦٢، ص ٦.
- (٢٩) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس شيراك وكوفي عنان في يوم ١٩/٩/٢٠٠١، مرجع سابق.
- (٣٠) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس الفرنسي شيراك والرئيس الأمريكي جورج بوش وذلك في ١٨/٩/٢٠٠١، البيت الأبيض، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. من موقع: <http://www.elysée.fr/rech/rech.htm> (Keyword: L'islam en France)، ص ٢٠، رقم ١٧
- (٣١) "بوش استقبل شيراك وبلتقي اليوم ببلر وفيشر تعزيزاً للرد الشرطي. البنتاجون سيواصل حربه حتى لوسلم بن لادن وحلف الأخطبوطي يهدر من خسائر بين قواته"، الحياة، ١٩/٩/٢٠٠١، العدد ١٤٠٦٦، ص ٢.
- (٣٢) رندة تقي الدين، "بعد محادثات شيراك وبوش في واشنطن. فرنسا بن تبقى خارج المعركة والرد الأمريكي لن يكون سحوراً"، الحياة، ٢١/٩/٢٠٠١، العدد ١٤٠٦٨، ص ٢.

(٣٤) "القوات الفرنسية في مزار شريف"، الحياة،

٢٠٠١/١٢/٣، العدد ١٤١٤١، ص ٣.

(٣٥) نقلاً عن لقاء للرئيس الفرنسي شيراك مع اتحاد الإذاعة

والتلفزيون المصري في ٢٠٠١/١١/١١ قصر الإليزيه

باريس، فرنسا. من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: L'islam en France)، ص ٨، رقم ٧

(٣٦) المرجع السابق، ص ٩.

(٣٧) رندة تقي الدين، "تحدث إلى الحياة عشية جولة تشمل مصر

والسعودية والإمارات. شيراك: من الضروري أن تواكب

العمل العسكري تعبئة دولية من أجل حل سياسي

لأفغانستان"، الحياة، ٢٠٠١/١١/١٢، العدد ١٤١٢٠،

ص ١٥.

(٣٨) "فرنسا مستعدة لإسقاط الطائرات المخطوفة وصورته

أرض - حول حماية المنشآت النووية"، الحياة، ٢٠٠١/٩/١٩،

العدد ١٤٠٩٦، ص ٥.

(٣٩) جون كلاين، "فرنسا والدفاع السواقي من القذافي"

السياسة الخارجية، رقم ٤، أكتوبر- ديسمبر ٢٠٠١، ص

٨٢٧.

"La France et la défense, Jean Klein

No4. Politique étrangère. antimissile"

p.827..Octobre- Décembre 2001

(٤٠) جون كلاين، المرجع السابق، ص ٨٤٤-٨٤٥.

(٤١) جون كلاين، المرجع السابق، ص ٨٤٦.

(٤٢) رندة تقي الدين، "حذر من دوامة رهبية في المنطقة، ذلك

عبد الله أبلغ شيراك مخاوفه: فريق البنتاجون ما زال عاجزاً

على ضرب العراق"، الحياة، ٢٠٠١/١٠/١٦، العدد

١٤٠٩٣، ص ٦.

(٤٣) رندة تقي الدين، "شيراك للحياة: الإرهاب وسلام الشرق

الأوسط هدفان منفصلان ولا علم لي بعمل عسكري ضد

العراق"، الحياة، ٢٠٠١/١١/٢٢، العدد ١٤١٢٠، ص ١.

(٤٤) "باريس: ضرب العراق يضعف التحالف السدولي ضد

الإرهاب"، الحياة، ٢٠٠١/١٢/١، العدد ١٤١٣٩، ص ٦.

(٤٥) رندة تقي الدين، رشيد حشانة، "التقى بوتفليقة وبن علي

وزور المغرب اليوم، شيراك: لا وساطة فرنسية في قضية

الصحراء والحرب على الإرهاب لا تتسع إلا بقرائن جازمة"

الحياة، ٢٠٠١/١٢/٢، العدد ١٤١٤٠، ص ٥.

(٢٣) رندة تقي الدين، "ارتياح فرنسي إلى موقف الرياض: تمسك

بمكافحة الإرهاب وحل في كابول"، الحياة، ٢٠٠١/١٠/٢٩،

العدد ١٤١٠٦، ص ٦.

(٢٤) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس شيراك ورئيس الوزراء

ليونيل جوسبان ووزير الخارجية هوبير فيلدين، ٢٠٠١/٩/٢١،

مرجع سابق، ص ١٧، رقم ١٤.

(٢٥) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم رئيس الدولة الفرنسي شيراك

ورئيس الحكومة الأسباني جوزيه ماريا أزنانار ورئيس الوزراء

الفرنسي ليونيل جوسبان بصدد القمة الفرنسية- الأسبانية الرابعة

في برينيو، فرنسا، ٢٠٠١/١٠/١١. من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: Terrorisme)، ص ١٥،

رقم ٤٩

(٢٦) نقلاً عن خطاب الرئيس شيراك بخصوص مستقبل أوروبا وذلك

في ٢٠٠١/١٠/٤، مرجع سابق، ص ١٥، رقم ١٢.

(٢٧) نقلاً عن مؤتمر صحفي عقد بصدد القمة الفرنسية- الأسبانية

الرابعة، برينيو، فرنسا، ٢٠٠١/١٠/١١. مرجع سابق، ص ١٥.

(٢٨) نقلاً عن مؤتمر صحفي، المرجع السابق.

(٢٩) حديث صحفي للرئيس شيراك بصدد زيارته للإمارات العربية

المتحدة، ٢٠٠١/١١/١٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: Terrorisme)، ص ١، رقم ٢٧

(٣٠) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس الفرنسي شيراك والرئيس

المصري حسني مبارك، القاهرة، مصر، ٢٠٠١/١١/١٢.

من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: Terrorisme)، ص ٤، رقم ٣٢

(٣١) "مسون صاروخ توماهوك وأربعون طائرة حربية وغواصات

بريطانية شاركت في الضربة، واشنطن تؤكد نجاح القصف

وطالبان تعترف ب ٥٢ قتيلاً لندن: الحملة ستستمر أسابيع،

باريس: دعمنا بلا حدود"، الحياة، ٢٠٠١/١٠/٩، العدد

١٤٠٨٦، ص ٢.

(٣٢) "فرنسا تباشر حملتها في أفغانستان... بالتجسس"، الحياة،

٢٠٠١/١٠/٢٦، العدد ١٤١٠٣، ص ١.

(٣٣) "حمسة آلاف جندي فرنسي للمشاركة في عمليات

أفغانستان"، الحياة، ٢٠٠١/١٠/٢٣، العدد ١٤١٣١، ص ٢.

(٤٦) جلال الماشطة، "روسيا وفرنسا تعارضان ضرب العراق"،

الحياة، ٢٠٠١/١٢/٢٢، العدد ١٤١٥٩، ص ١.

(٤٧) "فرنسا: الضربة للصومال مرتبطة بالأدلة الأمريكية. مقديشو

تعتقل ٤ عراقيين وفلسطينياً للاشتباه في علاقتهم بالقاعدة"،

الحياة، ٢٠٠١/١٢/٢٢، العدد ١٤١٥٩، ص ٤.

(٤٨) نقلاً عن مقابلة مع الرئيس شيراك من قبل جريدة الحياة وذلك

في ٢٠٠١/١١/١٢، قصر الإليزيه، باريس، فرنسا. من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: Terrorisme)، ص ٤، رقم ٣١

(٤٩) نقلاً عن مؤتمر صحفي عقد مع الرئيس شيراك بصدده زيارته

لتونس وذلك في ٢٠٠١/١٢/١ تونس، تونس. من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: L'islam en France)، ص ١، رقم ٢

(٥٠) نقلاً عن لقاء مع الرئيس شيراك للتلفزيون الإسماعي في يوم

٢٠٠١/١١/١٣، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: L'islam en France)، ص ٧، رقم ٦

(٥١) المرجع السابق، ص ٧.

(٥٢) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس الفرنسي شيراك والسيد

كوفي عنان، ٢٠٠١/٩/١٩، ص ١٩.

(٥٣) نقلاً عن مقر الرئاسة الفرنسية عقب مقابلة الرئيس شيراك

لأعضاء الاستشارة المسلمين في فرنسا في حضور وزير الداخلية

الفرنسي، ٢٠٠١/١٠/١٠، قصر الإليزيه، باريس، فرنسا. من

موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: L'islam en France)، ص ١٢، رقم ١٠

(٥٤) "شيراك يستقبل ممثلي الجمعيات الإسلامية"، الحياة،

٢٠٠١/١٠/١٠، العدد ١٤٠٨٧، ص ٤.

(٥٥) رندة تقي الدين، "توقيف ١٠ لبنانيين لا يحملون أوراقاً إثباتية

في باراجواي. فرنسا تعتقل ٦ وألمانيا تطالب بتوقيف مغربي وبمضي

وقائد الشرطة البريطانية يعتبر أن بلاده الهدف المفضل"، الحياة،

٢٠٠١/٩/٢٢، العدد ١٤٠٦٩، ص ٥.

(٥٦) رندة تقي الدين، "قاضي مكافحة الإرهاب أشاد بتعاون دولة

الإمارات والأردن. بروجير للحياة: مشكلة القاعدة أن إرهابها

علمي واغتيال بيسويقودنا إلى دور الموساد"، الحياة،

٢٠٠١/١٠/٢٦، العدد ١٤١٠٣، ص ٥.

(٥٧) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس شيراك والسيد كسوفي

عنان في ٢٠٠١/٩/١٩، مرجع سابق، ص ١٩.

(٥٨) رشيد خشانة، مرجع سابق، ص ٩.

(٥٩) رندة تقي الدين، "فرنسا لن تجمد أرصدة حزب الله وفصائل

فلسطينية"، الحياة، ٢٠٠١/١١/٩، العدد ١٤١١٧، ص ١.

(٦٠) رندة تقي الدين، "قاضي مكافحة الإرهاب أشاد بتعاون دولة

الإمارات والأردن. بروجير للحياة: مشكلة القاعدة أن إرهابها

علمي واغتيال بيسويقودنا إلى دور الموساد"، مرجع سابق.

(٦١) "مبادرة فرنسية لإحياء عملية السلام. لبنان يتجاوز قضية

لائحة الإرهاب إلى الوضع في المنطقة"، الحياة،

٢٠٠١/١١/١٦، العدد ١٤١٢٤، ص ٦.

(٦٢) شارلوت روتمان، "الوزيرة إليزابيث جيغو تمتدح الإدماج

الإسلام والعلمانية لا بد من الحديث عنهما"، ليرانسون،

الأربعاء ١٠ أكتوبر ٢٠٠١، ص ٢١.

"le ministre Elisabeth Guigou, Charlotte Rotman

prone l'intégration:

il faut davantage parler "Islam et laïcité

p. 21.. 10/10/2001. Libération

(٦٣) نقلاً عن إعلان مكافحة الإرهاب من جانب رؤساء الدول

والحكومات ورئيس اللجنة الأوروبية، ٢٠٠١/١٠/١٩، الأمم

المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: terrorisme)، ص ١٢، رقم ٤٤

(٦٤) نقلاً عن مؤتمر صحفي للرئيس الفرنسي شيراك بصدده مقابله

مع كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة، ٢٠٠١/١١/٦،

الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: L'islam en France)، ص ١٠، رقم ٨

(٦٥) "مجلس الأمن يدعم جهود الأمم المتحدة في أفغانستان"،

الحياة، ٢٠٠١/١١/١٦، العدد ١٤١٢٤، ص ٣.

(٦٦) نقلاً عن مؤتمر صحفي للرئيس الفرنسي شيراك بصدده مقابله

مع كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٠٠١/١١/٦،

مرجع سابق.

(٦٧) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس الفرنسي شيراك ورئيس

الوزراء ليونيل جوسبان ورئيس مجلس الوزراء الإيطالي

سيلفيو بيلوسكو بصدده المشاورات الفرنسية-الإيطالية

والعشرين. من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: Bonn)، ص ٤، رقم ٨

(٨١) صلاح عواد، "الولايات المتحدة تستخدم الفيتو لإحباط بدعوات تدخل دولي في الأراضي الفلسطينية"، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/١٢/١٦، العدد ٨٤١٩، صفحات الأخبار.

(٨٢) ميشال أبوتجم، "مشروع قرار المجموعة العربية حول فلسطين يواجه "تحفظات" واشنطن في مجلس الأمن"، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/١٢/١٥، العدد ٨٤١٨، صفحات الأخبار.

(٨٣) رندة تقي الدين، المرجع السابق.

(٨٤) رندة تقي الدين، "أمريكا طلبت من أوروبا عزل حزب معترية الحرب الإسرائيلية المرحلة الثانية من هجمتها على الإرهاب. قلق فرنسي متزايد من أن يكون العراق الثالث بعد أفغانستان والفلسطينيين"، الشرق الأوسط، ٢٠٠١/١٢/٢١، العدد ١٤١٥٨، ص ٦.

(٨٥) "فيدرين طلب من دول الشرق الأوسط مساندة عرقلة مكافحة الإرهاب. طهران ودمشق: إسرائيل مصممة على جر المنطقة إلى الحرب"، الحياة، ٢٠٠١/١٢/٧، العدد ١٤١٤٥، ص ٧.

(٨٦) رندة تقي الدين، "الإرهاب وسلام الشرق الأوسط هدفان منفصلان ولا علم لي بعمل عسكري ضد العراق"، الحياة، ٢٠٠١/١١/١٢، العدد ١٤١٢٠، ص ١.

(٨٧) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس شيراك ورئيس الوزراء ليونيل جوسبان عقب اللقاء الأوروبي حول أفغانستان، ٢٠٠١/١١/٤، لندن، بريطانيا. من موقع:

<http://www.elvsée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: Terrorism) ص ٩-١٠، رقم ٣٩

(٨٨) نقلاً عن مقابلة تلفزيونية عقدت مع الرئيس الفرنسي شيراك، ٢٠٠١/١١/١٦، قصر الإليزيه، باريس، فرنسا.

من موقع:

<http://www.elvsée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: Terrorism) ص ١، رقم ٢٦

(٨٩) نقلاً عن خطاب للرئيس الفرنسي شيراك والذي نشر في جريدة بارلي ماتش، ٢٠٠١/١٢/٢٧. من موقع:

<http://www.Présidence.de.la.république.française-actualités/actu.htm>

(٩٠) نقلاً عن حوار أجراه لويس ديسترم مع ديديه بيون في الدراسات في معهد العلاقات، ٢٠٠١/١١/٧، Le dépeche du midi الدولية والاستراتيجية، لا ديباش دوميدي

من موقع:

<http://www.iris-France.org>

(٦٨) نقلاً عن القمة الفرنسية-البريطانية التي عقدت في لندن في ٢٠٠١/١١/٢٩.

من موقع:

<http://www.elvsée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: Bonn) ص ٣، رقم ٧

(٦٩) نقلاً عن موقع:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/coopération/afghanistan/4partimoine.html>

(٧٠) نقلاً عن موقع:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/coopération/afghanistan/5agricole.html>

(٧١) نقلاً عن موقع:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/coopération/afghanistan/6santé.html>

(٧٢) نقلاً عن موقع:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/coopération/afghanistan/7dvpt.html>

(٧٣) نقلاً عن موقع:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/coopération/afghanistan/8femmes.html>

(٧٤) نقلاً عن موقع:

<http://www.diplomatie.gouv.fr/coopération/afghanistan/9education.html>

(٧٥) نقلاً عن مؤتمر صحفي يضم الرئيس الفرنسي شيراك ورئيس الوزراء ليونيل جوسبان ووزير الخارجية فيدرين، ٢٠٠١/٩/٢١، مرجع سابق.

(٧٦) "أكد أن التعاض هو الخيار الوحيد للفلسطينيين والإسرائيليين وأيد طلب عقد مجلس الأمن. فيدرين: دولة فلسطينية قابلة للحياة خالية من المستعمرات هي الحل الحقيقي"، الحياة،

٢٠٠١/١٠/٢٣، العدد ١٤١٠٠، ص ٨.

(٧٧) رندة تقي الدين، "صرخة فيدرين"، الحياة، ٢٠٠١/١٠/٢٤، العدد ١٤١٠١، ص ٩.

(٧٨) رندة تقي الدين، "تحدث إلى الحياة عشية جولة تشمل مصر والسعودية والإمارات. شيراك: من الضروري أن تواكب العمل العسكري تعبئة دولية من أجل حل سياسي لأفغانستان"، الحياة، ٢٠٠١/١١/١٢، العدد ١٤١٢٠، ص ١٥.

(٧٩) رندة تقي الدين، المرجع السابق.

(٨٠) رندة تقي الدين، "باريس تقاوم توجهات واشنطن: إضعاف عرفات لا يخدم قضية الأمن"، الحياة، ٢٠٠١/١٢/١٩، العدد

١٤١٥٦، ص ١.

(٩١) نقلاً عن خطاب للرئيس الفرنسي شيراك والذي نشر في مجلة باري ماتش، ٢٧/١٢/٢٠٠١، مرجع سابق.

(٩٢) نقلاً عن رسالة من الرئيس الفرنسي شيراك للراديو المسيحي الفرنسي، في برنامج "حديث السلام"،
(Radios chrétiennes en France) .٢٠٠١/١٢/٢٤

من موقع:

<http://www.elysée.fr/rech/rech.htm>

(Keyword: L'islam en France)، ص ٣، رقم ٣.

أفغانستان والجوار: السياسات والدلالات

(11 سبتمبر 2001 - 22 ديسمبر 2001)

تقديم:

انعقد اتفاق المراقبين للأحوال السياسية العالمية على أن العالم المعاصر بسبيله إلى تحولات كبرى وعميقة إثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وعلى أن "الإسلام وأمتة" سيكونان - بلا جدال- في قلب هذه التحولات... الأمر الذي يطرح تساؤل الوقت: في أي اتجاه تمضي هذه المستجدات بأمة الإسلام؟ وما هي معالم الطريق المترائي أمامها؟ وإذا ما كانت الإجابة المنتظرة عن مثل هذا التساؤل الهائل تحتاج إلى تضافر جملة جهود بحثية، فإن هذا التقرير يثير هذا التساؤل في المكان والزمان اللذين قُدِّرَ لهما أن يكونا الأكثر اقتراباً من تداعيات الهجمات على نيويورك وواشنطن؛ أي في أفغانستان ودائريتها: اللصيقة ذات الهوية الإسلامية من باكستان، طاجيكستان، أوزباكستان، تركمانستان، علاوة على قيرغيزستان وكازاخستان غير الحدوديتين، وشبه اللصيقة ذات النقل الإقليمي وربما العالمي من روسيا، والصين، والهند، وكذلك في المدة بين الحادي عشر من سبتمبر والثاني والعشرين من ديسمبر للعام 2001 من حين وقعت الهجمات إلى أن تسلمت حكومة حميد كرزاي الانتقالية أعمالها في كابول عقب مؤتمر بون.

فغير سنوات خمس، هيمنت خلالها "الحركة الإسلامية لطلاب المدارس الدينية" - طالبان على نحو تسعة أعشار الأرض الأفغانية، وكانت خلالها بمثابة فاعل ذي ظلٍ متدرج الكثافة - محلياً وإقليمياً - وذي إثارة للعالم من آونة لأخرى، عبر ذلك تخلق في أفغانستان وجواربها المباشر وغير المباشر واقع جيواستراتيجي جديد، تعاطت معه الدول والأنظمة وسائر الفواعل المحلية والإقليمية إيجاباً وسلباً بما يمكن الزعم أنه أعدَّ المسرح لما وقع مباشرة عقب - وليس في- الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

إن هذا اليوم وما تداعى وراءه لا يعدو أن يكون حلقة بارزة في مسلسل ممتد من التدافع الذي مثلت أفغانستان إحدى محطاته من قبل.

هذه هي المقولة الافتراضية الأساس التي يسعى هذا التقرير إلى اختبار مصداقيتها على اعتبار أنه من الضروري حقاً لهذه الأمة وأبنائها أن يدركوا جيداً أن ما يفعلونه ويتعاطونه من خبرات حاضرة في عالمهم لم يعد بمنأى عن التأثير في الساحة العالمية برمتها والتأثر بها.

فيما يلي متابعة تتضمن ثلاث جولات من التداعيات المباشرة للحادي عشر من سبتمبر 2001 يسبقها تمهيد حول التجربة الطالبانية وأبعادها المحلية والإقليمية والدولية؛ بغية الوقوف على جذور التداعيات الراهنة.

تمهيد: أفغانستان والجوار ... مسيرة إقليمية

نحو أزمة عالمية

إن التجربة الطالبانية وما علق بها من ممارسات جبهة العرب الأفغان الذين تُبذوا من قبل الأنظمة الحاكمة ببلداتهم منذ مطلع التسعينيات باسم "العائدين"⁽¹⁾، والمُنابذين من جهة الغرب والشرق باسم "الأصولية والإرهاب والتطرف وخلافه..."⁽²⁾، وكذلك طرائق تعاطي الأطراف المحلية والإقليمية مع هذه التجربة، تعد في التحليل الأخير مثلاً نموذجياً على مجمل الحالة الإسلامية التي تتعانق فيها أبعاد الدين والدنيا، والذات الإسلامية بأطيافها مع الآخر غير المسلم بأطيافه المقابلة.

وعليه، يشتمل هذا المبحث الأول على استعراض موجز لهذه التجربة الكثيفة على محورين متداخلين: بين الداخل الأفغاني (طالبان وسائر القوى الأفغانية والعرب

الأفغان) وبين الدائرة المحيطة بأفغانستان، والأيدي الممتدة من بعيد مكملة لعناصر التجربة الرئيسة.

اخور الأول- الداخل الأفغاني: طالبان بين المنطلقات والممارسات: إثارة أم تأثير؟

أثار الطالبان منذ ظهورهم وفي كل سكنة وحركة تعلقت بهم ردود فعل وتوجهات شتى على طول الخط بدءاً من الطريقة التي اندفعت بها الحركة من الحيز الديني الدراسي المهتم إلى الحلبة السياسية الأفغانية الماتجة وما تردد حول ماهيتها وغاياتها وما ورائتها ومروراً بالكثير من محطات فعلها وتفاعلها مع واقعها المحيط.

وفي هذا، غلبت تفسيرات "الصناعة الخارجية والأيدي الخفية" على تحليلات الظهور الطالباني المفاجئ عام 1994م⁽³⁾، غير أن الملا محمد عمر مجاهد -الزعيم الديني والسياسي للحركة- كان يصف هذا الخروج بالعفوية ضمن التفاعل مع ظروف داخلية وخارجية آنية⁽⁴⁾، الأمر الذي ربما حسم الكثير من الجدل حوله مبكراً تصريح طالبان بالأسس والمنطلقات الفكرية لحكمها عقب الاستيلاء على كابول 27 سبتمبر 1996م؛ إذ أعلنت الحركة قيام إمارة أفغانستان الإسلامية على غرار دولة الخلافة، تطبق أحكام الشريعة وحدودها، تحت مظلة العقيدة الماتريديية (نسبة إلى مذهب أبي منصور الماتريدي)، ووفق الفقه الحنفي على نهج المدرسة الديوبندية (ذات الأصل الهندي المسلم)، بأمانة العلماء وأهل الحل والعقد، وتحت ولاية "أمير المؤمنين" الذي تجب مبايعته على السمع والطاعة في غير معصية، ولا يحل عزله إلا لعجز أو لانحراف أو بوفاته⁽⁵⁾.

رفضت طالبان مطلقاً كافة التقاليد السياسية الغربية في الحكم، وعلى رأسها الديمقراطية التي رأت الحركة أنها "تسوي بين العالم والجاهل، وتجعل أمر الله - تعالى- وتشريع بيد الشعب"، وأصدر مجلس كبار العلماء بالحركة الفتاوى بذلك وبتحريم مشتقاته من التحزب والتعددية الحزبية

وتداول السلطة ونظام الانتخابات على أساس أنها: "تقاليد غير إسلامية"⁽⁶⁾.

لقد جاءت هذه المنطلقات والمبادئ والتصاريح بما لتصيغ الجزء الأكبر من إدراك الأطراف المعنية بالهم الأفغاني في الداخل والمحيط القريب، وتوجه الأنظار إلى الطالبان كجماعة سلفية -ربما بدت أكثر تقليدية- تضاف إلى عداد "الحركة الإسلامية الأصولية" المنساحة عبر هذه البقعة من وسط وشرق وجنوب آسيا، الأمر الذي أسفر عن سيطرة المخاوف والمخاذير على توجهات الحوار نحو طالبان في مستهل تجربتها السياسية. لقد تجلّى ذلك مبكراً في تجنب أنظمة الحوارين الاعتراف بطالبان حكومة شرعية لأفغانستان حتى عقب تأكيد سيطرتها على تسعين بالمائة من البلاد، فلم تلق ترحيباً يذكر سوى من دول ثلاث أقامت معها علاقات دبلوماسية متفاوتة الدرجة، هي باكستان والسعودية والإمارات العربية.

من خلال مسح فعاليات هذه التجربة الحماسية لطالبان، فإن أربع موجات رئيسة متداخلة من الإثارة الإقليمية والعالمية تنبدي على خلفية الممارسات الطالبانية المنبثقة بالأساس عن منطلقات فكرية وآليات وعي وسعي يمكن تبين دلالاتها على النحو التالي:

الموجة الأولى- فتاوى التعديل الاجتماعي: أهكذا

تكون البداية؟

على أثر التمكين لطالبان في أفغانستان أواخر عام 1996م، راحت الحركة تضع اللبنات الأولى لمشروع دولتها الإسلامية، فأقامت الحركة نوعاً من التنظيم الحكومي اتسم بخصائص الميراثية الهرمية، والتلقائية الإدارية، فضلاً عن الصبغة الدينية.

فبطبيعة الحال، اصطبغ حكم طالبان في مرجعيته ومنطلقاته، ومبادئه وآلياته، اصطباغة دينية حاول البعض -إفراطاً في التعميم- وصفها بالتيوقراطية⁽⁷⁾، غاصاً الطرف عن الخصوصية السياسية الإسلامية؛ الأمر الذي لا يعني - من ناحية أخرى- التفريط في التحفظ على التجربة

وترجيح المصالح/المفاسد، واعتبار الواقع وفقهه... الأمر الذي تشكل الإجابة عنه أهمية كبيرة على صعيد البحث في المآلات المترتبة للأمة.

الموجة الثانية- السياسة الطالبانية تجاه المعارضة

الأفغانية: التحول المشدود

شهدت المرحلة الأولى من علاقات طالبان بالقوى الأفغانية (أكتوبر 1994 - أواخر 1998) غلبة سياستين رئيسيتين: سياسة التحييد والاحتواء، وذلك في مواجهة الأطراف الثانوية من القبائل والفصائل التي أرهقت قواها دوامة العنف غير المحسوم من حين تهاوى نظام نجيب الله (أبريل 1992) والتي اندفعت لمطواعة طالبان من تلقاء نفسها، وقبلما تعلن طالبان عن منطلقاتها وسياساتها. هذه الهرولة من الفصائل والقادة السابقين إلى مهادنة ومطواعة الطالبان - سيما الحزب الإسلامي (محمد يونس خالص) الذي يكنّ له البشتون في الجنوب والوسط تقديراً خاصاً وكذلك جماعات "العرب الأفغان" التي قذفت بها الحرب الأهلية إلى بيشاور ومناطق الحدود مع باكستان، هذه الهرولة عززت ولاشك من طموح الطلاب الصاعدين، ومن ثم تمادبهم في السياسة الثانية: سياسة الدحر والاكتماس العسكري إزاء القوى الأساسية الأخرى.

جاءت آلية الدحر هذه مع البدايات الأولى لخروج الطالبان، لتضفي على المشهد الأفغاني مزيداً من التعقيد والتشويش سيما إزاء طبيعة وقناعات وولاءات الحركة الصاعدة. فالانتصارات المتوالية في اتجاه كسر شوكة الحزب الإسلامي (حكمتيار) الذي تميز باستقطاب شبه منفرد لعداءات الغرب ودول الجوارين المباشر وغير المباشر، وحظي من ناحية أخرى - بتأييد العرب الأفغان (قاتل في صفة 600 مقاتل عربي في بعض الإحصاءات)⁽⁹⁾ من شأن ذلك أن يورث تفاؤلاً لدى سائر المراقبين.. بيد أن مواصلة الطالبان لنفس النهج إزاء الطرف الثاني (رباني- مسعود-دوستم- الشيعة) بما آل إلى تهقهه سراعاً إلى

الطالبانية. إن تعدد مجالس العلماء وهيئات الفتوى والشورى، وإقامة وزارة حسبة كوزارة سيادية، وشغل مواقع الصف الأول بالملالي، واشتراط العدالة الدينية في سائر شاغلي الجهاز الحكومي، كلها كانت تعبيرات موحية على هذه الروح المشربة والتي تجلت أكثر في آليات العمل. فانساقاً مع الطبيعة الطالبانية، جاءت "الفتوى" كآلية شبه منفردة وأسلوب بديل لعملية "اتخاذ القرار" وفق تقاليد الدول القومية المعاصرة، لتكون الأداة الرئيسة للحركة في سعيها لإعادة تأهيل المجتمع الأفغاني وفق منطلقاتها ومرجعيتها، مشفوعة - غالباً - بتظهير الما عمر.

وصدرت الفتاوى تبعاً بتحريم النحت والتصوير والموسيقى والغناء، وبإغلاق دور السينما والمسرح والإذاعات المرئية والمسموعة، فيما عدا إذاعة "الشريعة" لسان حال الحركة، جرمت الحركة حلق اللحي وعاقبت على تهذيبها، وحرمت التدخين سيما على موظفيها وعمت الحجاب على المرأة الأفغانية التي لم تكن -على كل حال- بعيدة عنه، وقصرت عمل وتعليم الأنثى على ما رأته من "الضرورات" كالتطبيب، كما أغلقت الأضرحة والمزارات التي كان الناس يؤمونها للتبرك أو للتوسل وسؤال الأولياء وخلافه⁽⁸⁾.

صدرت كافة هذه الفتاوى في الفترة الأولى من حكم طالبان بين عامي 1996-1998، فيما يمكن تعريفه بمحاولة إرساء القواعد والإعلان عن الذات، مصحوبة بموجة "الإثارة" الأولى. وعلى الرغم من إمكان أن يغفل التعبير "إثارة" حالة التحفز المسبق من الخارج، فإن طالبان -أيضاً- لم تحاول الاستدراك على خطواتها المبدئية أو التخفيف من حدة آثارها.

وبعيداً عما أثارته موجة الفتاوى والممارسات الأولية من معارضات وتأويلات وإسقاطات، فلا يزال التساؤل مطروحاً ومشروعاً حول المشروع الطالباني بين المشروعية كميّار يصدق على الإيمان بالوحي الإلهي، وحول الملازمة كميّار يأخذ بحسبانه التحليل المقاصدي

واحدة..الأعراض والدماء والأموال الحرام..الصلح خير..فاصلحوا بين أخويكم..وأصلحوا ذات بينكم.. ولا تنازعوا ففشلوا وتذهب رجلكم... ذلك على حين لا يحجل كل طرف حين يمد يده السفلى صوب الأبعدين استجداء لوقود الفتنة... الأمر الذي لا تتواني فيه أي جهة ذات علاقة ما بالشأن الأفغاني⁽¹²⁾.

إنه إذا ما عُدت طالبان عقاباً قدرياً لحكومة المجاهدين الألداء (28/يونيه/1992 إلى 26 سبتمبر 1996)، فإن القراءة السننية وخبرة التاريخ الإسلامي كانت تنذر بوضوح بيوادر بديل لن يكون سوى بوابة لسطوة الخارج على الداخل الإسلامي أو الأفغاني تحديداً فيما هاهنا⁽¹³⁾. فمع نهاية العام 1998 ومع أن حالة العجز المتبادل أسفرت عن بواذر حوار وتفاوض فيما بين طالبان والمعارضة الداخلية، إلا إن إرهابات ظهور البديل الثالث -متمثلاً في شخص الملك السابق محمد ظاهر شاه وأنصاره ثم زعماء الأحزاب غير ذات الأصالة- كان يؤذن بمزيد من تعقد شبكة القوي الضالعة في الشأن الأفغاني. أسفرت محاولة "جس النبض" من قبل الملك السابق حول عزمه الإسهام في حل مشكلات "بلاده" (ودعوته إلى عقد مجلس "لويا جرکه" القبائلي الضخم) عن رفض خطابي من قبل أغلب الأطراف سواء الطالبان أو فصائل الشمال، غير أن أحداً من هؤلاء لم يكن بممكنته اقتلاع هذه البذرة القدرية. إن هذا التردد بين مشهدي الداخل والخارج أبرز إلى أي مدى يلهو الداخلون سيما في ظل غياب المشروع المحدد، بينما لا يرعوي الخارجيون عن غايات مبيتة!

ففي المبتدأ تعثرت أوليات التفاوض الطالباني مع المعارضة لفقدان الطرف الشرط الضروري: الأمم المتحدة؛ إذ كانت قد سحبت طاقمها المكون من أربعين موظفاً من كابول منتصف عام 1998 إثر اغتيال ثلاثة من موظفيها.. بيد أنه مع مطلع العام 1999 عادت المنظمة مما أسفر -توًا- عن عقد محادثات عشق آباد الأولى (10-11/ فبراير 1999) والتي انفضت بلا شيء، ثم محادثات

شريط حدودي بأقصى الشمال الشرقي (نخار وبدخشان) باسم "الجبهة الإسلامية المتحدة لإنقاذ أفغانستان"، أحال موقف الراصدين سيما الجوار إلى الحذر مجرداً عن "التفاؤل".

لكن سرعان ما تجمد الموقف عند حد التسعين بالمائة من الأراضي الأفغانية "منذ منتصف العام 1998"؛ الأمر الذي يُعزى إلى شبكة من المتغيرات، لعل أهمها على الإطلاق تحرك الأطراف الخارجية البعيدة والقريبة للحيلولة دون اكتمال الهيمنة الطالبانية، سيما بعد احتضان الحركة لتنظيمات الأصوليين وتواتر عدد من التقارير حول تبنيها للحركات الإسلامية في المنطقة، ثم إعلان أسامة بن لادن (فبراير 1998) قيام الجبهة الإسلامية المتحدة لقتال اليهود والصليبيين، وتصاعد الاتهامات الأمريكية لتنظيم القاعدة بتدبير عمليات تخريبية ضد أهداف أمريكية. وأياً ما كانت درجة الدعم الباكستاني للطالبان في البداية، فإن المؤكد أن تعديلاً أُجري على هذا التيار ساهم في تراجع معدل الزحف الطالباني، مع تزايد الضغوط الأمريكية بما تبدى في خطاب نواز شريف الرفض آتد لإيواء طالبان للأصوليين العرب والساعي لطردهم من بيشاور⁽¹⁰⁾.

من ناحية أخرى، يلاحظ إزاء هذا الطور من التجربة الطالبانية أنه جاء ثمرة طبيعية وكاشفة لنمط من أنماط الاعوجاج السلوكي والخطابي الأفغاني إزاء المنطلقات والمرجعيات العامة المنتسبة للإسلام. فقد حركت طالبان وعيها وسعيها إزاء المعارضة بناء على مفهوم "الأمير المتغلب" الذي يدان كل من يعترض على حكمه أو ينازعه الأمر بـ"البغي" وتحل مقاتلته على ذلك حتى يفيء، ذات الموقف الذي لم تتجاوزه المعارضة الشمالية بتريد أنها "الحكومة الشرعية المعترف بها من الدول"⁽¹¹⁾.

في ظلال هذه النفسية المعبأة بركام الخلاف، المدشنة برؤى تصطنع لذاتها واقعاً غير هذا الذي يشير إليه الجميع، لم يكن ثم مجال للحديث عن مقاصد الشرع والأمور المعلومات منه بالضرورة من المشترك الإسلامي والمعاني القرآنية والنبوية: "إنما المؤمنون إخوة..أمتكم أمة

وفي أثناء ذلك أيضاً، وفي قلب عام المفاوضات الداخلية (1999) رأس ظاهر شاه مؤتمراً بعنوان "المصالحة الوطنية" لم يحضره سوى أنصاره وعلى رأسهم حيلاني ومجدي؛ حيث دعا في إطاره إلى كل ما عارضته طالبان من نظام جمهوري ديمقراطي حزبي تعددي... إلخ⁽¹⁹⁾.

وإزاء العجز الجماعي عن الحسم، آثر الجميع التخندق خلف سياسة الانتظار، إلى أن يضيق الخناق الدولي حول الحركة؛ حيث بدا أن ذلك بسبيله إلى التحقق العاجل مع أواخر العام 1999 حين دخلت عقوبات الأمم المتحدة ضد طالبان حيز التنفيذ (1999/11/15) وضح الإعلام بما جلبته طالبان على الشعب الأفغاني من بؤس لا مثيل له... الأمر الذي قابلته طالبان بخطاب يومي باللامبالاة والفضول في الالتحام بالشعب تحت شعار "العقوبات تؤثر على الشعب لا علينا"⁽²⁰⁾.

خلال العام 2000 تمكنت طالبان من فتح جبهات متعددة دون إغلاق إحداها سيما بعد تفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول أمام سواحل عدن أكتوبر 2000 وتوجيه الولايات المتحدة - كالعادة - أصابع الاتهام نحو ابن لادن وقاعدته والذي تأبى طالبان بشدة تسليمه. سرعان ما راحت الأطراف الضد- طالبانية تمارس لعبتها المعتادة: الدخول إلى قلب أفغانستان عبر قنوات الأطراف الخارجية، ولم تنفع طالبان نداءاتها للأمم أو لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو ما يسمى بالاجتمع الدولي أن يدفعوا عمليات التفاوض الداخلي للأمام وأن يرفع المتطفلون أيديهم عن أفغانستان⁽²¹⁾.. فموجات الإثارة المتوالية كانت أعتى من أن تحملها أو تدفعها الأمة الواهنة!

الموجة الثالثة- آثار باميان: فن إدارة الأزمات

على الطريقة الطالبانية

إبان الشطر الثاني من حكمها خضعت طالبان لخطاب سياسي خارجي، يلقي بها إلى خندق الجماعات الأصولية - بالمفهوم الغربي المعولم - ويصوب الوعي نحوها كإحدى مناطق التهديد الإقليمي والدولي، وذلك عبر

عشق أباد الثانية (منتصف مارس 1999) والتي توصلت فيها طالبان والمعارضة إلى اتفاق غير متوقع على تقاسم السلطة على المستوي التنفيذي والتشريعي والقضائي، وتبادل الأسري⁽¹⁴⁾، الأمر الذي ذهب أدراج الرياح حين علقته طالبان على شرط "عدم المساومة على نظام الإمارة الإسلامية، ومنصب أمير المؤمنين الملا محمد عمر"، وهو ما أوله المراقبون بأنه يحيل ممثلي المعارضة إلى مجرد "موظفين" لدى الإمارة⁽¹⁵⁾.. ذات الشيء الذي تكرر في مفاوضات جدة أول أغسطس 1999 بمبادرة ووساطة منظمة المؤتمر الإسلامي. أسفرت هذه التجربة بجلاء عن نمط التفاوض السياسي الداخلي أو البيئي في الأمة الواحدة: نمط الخصم الألد، حين تعقد مفاوضات جدة - على سبيل المثال - في غرفتين منفصلتين ينتقل بينهما الوسطاء، اتباعاً لسنن السابقين: (بأسهم بينهم شديد، تحسبهم جميعاً وقلوبهم خفي). ذلك بأنهم قوه لا يعقلون⁽¹⁶⁾.. إن المارك لم يتوقف في ظل مبادرات متعددة المصادر كثيرة الاشتراطات والتي تقرر من ذاتها مصيرها المعتاد: الفشل.

اتضح حلياً كذلك أن القوى الأفغانية - بما فيها حركة طالبان - لا تتحول بسهولة عن مواقفها المبدئية إلا حال عجزها المؤكد عن فرض حلولها الأحادية، أو يأسها من تبدل الظروف المحيطة.

في غضون ذلك، شرعت إيران في كيل الصاع لطالبان صاعين رداً على مقتل دبلوماسيها الثمانية، حيث راحت المعونات العسكرية تتدفق على حزب الوحدة (وحدات - كريم خليلي) الشيعي ضمن التحالف الشمالي⁽¹⁷⁾، وألقت روسيا بثقلها وكذلك فرنسا وراء أحمد شاه مسعود ودوستم⁽¹⁸⁾، فيما راحت الولايات المتحدة تعلن نفاذ صبرها تجاه الحركة وتمارس ضغوطاً معلنة على باكستان - نواز ثم برويز وعلى تركمانستان لقطع أي خطوط إمدادات، بل وأعلن المسئولون الأمريكيون عن عزم إدارة كلينتون على فتح قنوات مع معارضي طالبان في الداخل.

مخالفة منها للمناخ العام إلى أزمة دعائية ضاغطة، وفرصة لمزيد من تشديد الخناق عليها، كما كشفت هذه الأزمة - أيضاً- عن نمط "إدارة الأزمات" لدى أحد روافد الفاعلين في الأمة: الإسلاميين، وتحديدًا الطالبان، بما يمكن إجماله في الملاحظات التالية.

- غلبت عقلية "الصدام" مع المحيط على طالبان، إذ ظهر ميلها إلى الهروب من جبهات خانقة بفتح جبهات أخرى مفاجئة، وفق تكتيكات سلبية انسحابية... لا ترقى إلى التفكير الاستراتيجي... إن الأزمات الفعلية للواقع الأفغاني، وضغوط الدعاية العالمية إزاءها، والاستعراض الإقليمي المؤازر للمعارضة، والإغلاق الدولي لتوافذ الدبلوماسية الطالبانية، ذلك وغيره لم يتمكن من إثناء عقلية المقاتلين اللامرحلية عن اختلاق الأزمات وراء أخواتها.

- يرتبط بذلك إحالة طالبان كافة الأمور إلى شأن ديني لا حظ فيها لشأن من "شئون دنياكم" (25) وفق آلية "الفتوى" المعممة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق إيهاماً محتماً بالقدسية، ويضيق من نطاقات المناورة إزاء واقع الاستضعاف الراهن... لكن الملاحظ أنه فيما عدا أزمة آثار باميان فإن خطأ مختلفاً لوحظ على الخطاب الطالباني عقب فرض العقوبات الدولية عليها 1999/11/15 اتسم بتحريك نوعي لعناصر الواقع كما يطرحه سائر الفرقاء سيما في خطابي وزير الخارجية والإعلام الطالبانيين (26).

بالطبع لا يمكن حصر البدائل والحسابات في معادلة واحدة بعينها.. لكن تجربة طالبان في إدارة الأزمات تؤكد -في التحليل الأخير- مسيس حاجة الأمة لمراجعة الذات، وضرورة السعي للربط الاستيعابي الجميل بين فقهي الوحي والواقع، والبصيرة في الزمان حتى لا يوقع المسلمون أنفسهم في الحرج ويحملوا إسلامهم ما لا يطاق. وعمامة، فالجمع بين أمانة الدين وقوة المراساة أمر أعيا السابقين (27)!!

مواقف متتالية عديدة الأبعاد: أمنياً وثقافياً واقتصادياً، استنفرت خلالها ردود فعل إقليمية ودولية أبانت عن درجة عالية من الترصد الجماعي تجاه كل بادرة طالبانية.. الأمر الذي اتسم بنوع من الانتقائية والازدواجية إزاء رصد المواقف وتشخيصها فيما بين الضحيج المتحامل والصمت المتغافل.

فمن ناحية، وضوأت الدعاية في الخارج إزاء ما أطلق عليه "ثالوث المحرمات": انتهاكات حقوق الإنسان، المخدرات، الإرهاب الدولي (22)، وعلى صعيد النجاحات الطالبانية العديدة، تحركت عناصر التورية والإغفال، من قبيل الموقف من النجاح منقطع النظر في امتحانة "المخدرات" التي أوقعتها الدعاية العالمية فيها بين ناري الخارج والداخل (23) علاوة على ذلك تلاشت عبر الأثير النداءات المتوالية من طالبان بالإسهام الدولي في رفع المعاناة والحصار الأمريكي والدولي عن الشعب الأفغاني، وفي إعمار البلاد والتوقف عن إلهاب الحرب الداخلية بالتدفقات المالية والعسكرية على الجانب الآخر. أفضى هذا التحليل إلى تحميل طالبان ذات الأجل القصير الخطيئة كاملة.. الأمر الذي بلغ مدهاه مطلع العام 2001 حين أصدر الملا محمد عمر فتوى تدمير تمثالي "بوذا" الضخمين 27 فبراير 2001. وفي وسط هذا الضحيج المثار بين إعلان الفتوى وتنفيذها (مارس 2001) أعرض الخطاب السائد تماماً عن مرجعية طالبان التشريعية، وعن تكييفها للقضية، الأمر الذي أرجأ دور أهل الاختصاص عن البت في الأمر إلى التوظيف السياسي كوفيدٍ ناقلاً لخطاب "الإثراء" في الوقت الذي تمادت الأطراف الإقليمية والدولية في قطع حط الرجعة على طالبان، إذ اصطدمت الحركة بقرار تبنته روسيا والولايات المتحدة يقضي بتشديد العقوبات على أفغانستان جراء امتناع طالبان عن تسليم ابن لادن، ورفضها إغلاق مواقع الحركات الأصولية في أراضيها (24).

كشفت الأزمة المصطنعة حول آثار باميان عن عالم شديد الحساسية إزاء الحركة، على أتم الاستعداد لإحالة أي

الموجة الرابعة- طالبان والعرب الأفغان: ملاحان

في قارب واحد .. إلى أين؟

حال الصراع بين فصائل المجاهدين الأفغان منذ عام 1992، وحالة التريص الغربي والعربي على خلفية موجة "الإرهاب" المنسوبة إلى "العائدين" من أفغانستان، دون إبراز الصورة الدقيقة لهؤلاء المجاهدين العرب -سابقاً-الذين نعتوا من قبل بنعوت النضال والبطولة و"القتال من أجل الحرية"، هؤلاء العرب الأفغان أو العرب المؤفغنون اللاحقين في بيشاور ومناطق الحدود بين أفغانستان وباكستان.. حال غبار الأحداث العنيفة الدائرة حولهم دون تبين حقيقة التحويلات الطارئة على منظومتهم، إلى أن فتحت حركة طالبان ذراعيها أمامهم، وأبدت تعاطفها الكبير تجاه العديد من زعمائهم، وعلى وجه الخصوص زعيم تنظيم "القاعدة" الشاب السعودي الموسر أسامة بن لادن.

لقد جاء التحول التلقائي إلى طالبان-عقب التحييد الإجماعي لحزب إسلامي (حكمتيار) الذي انضم إليه معظم العرب أثناء الصراع نظراً للتقارب الفكري- تعبيراً عن حجم المعاناة التي عاشتها تنظيمات العرب الأفغان في أتون هذه الفترة العنيفة، فعلى حين عاد الكثيرون إلى بلدانهم، واندمج البعض في المجتمعات القريبة، فإن البعض الآخر حيل بينه -سواء لعوامل ذاتية أو لأخرى خارجة عن إرادته- وبين ذلك، ليشكل هذا البعض النواة لظاهرة "العرب الأفغان". قامت هذه التنظيمات بالأساس كامتدادات للجماعات القطرية من بلدان العالم العربي، والتي غلب عليها النهج الثوري أو الدامي، علاوة على متطوعين جري تجنيدهم في أثناء المعارك ضد السوفيت (1979--1989). وعليه، فقد اتسمت العلاقات البينية في نطاق هؤلاء العرب الأفغان بدرجات من المد والجزر ومحاولات التقارب أو الاندماج التي تنتهي عادة بشيء معتبر من التواصل الفكري والتنسيق الحركي دون التوحد، مع بقاء بعض من الخلافات الفكرية والتنظيمية الممتدة عبر خبرات هذه التنظيمات القطرية سابقاً⁽²⁸⁾. وجدت بين

العرب الأفغان خلايا طرفية مهمشة، لكن نخبة من القادة والجماعات التي تمثل -بالأساس التيار الثوري- هي التي حازت القدر الأكبر من الفاعلية والظهور على ساحة هذا التكوين المنفرط، ومن ثم كانت الممارسة الأكثر لفتاً للانتباه -بعيداً عن عمليات التأصيل والتواصل الفكري أو الحركي البينية- تدور حول إدارة صراعات قطرية عنيفة عن بُعد، ضد أنظمة الحكم في البلدان التي تنتسب إليها كل جماعة⁽²⁹⁾.

في هذا الإطار، صعدت على السطح صورة رجل كانت جهوده المشهودة في الجهاد بالمال والنفوس ضمن الجهاد الأفغاني ضد السوفييت، وقيادته أو مشاركته في قيادة معارك بعينها مثل جلال آباد ومأسدة الأنصار⁽³⁰⁾، ودوره في تجميع الشباب العربي المتوقع إلى الجهاد في "بيت الخدمات" ثم في "بيت الأنصار" 1988⁽³¹⁾، سبيلاً ليصير ملء الأعين والأسماع بين الأفغان وبين العرب بل وبين الكثيرين من أثرياء الخليج وعلماء باكستان. إنه أسامة بن لادن الذي انطلق منذ منتصف الثمانينات لتقدم الخدمات المالية والمادية إلى مناطق النداعي الإسلامي بدء أفغانستان ثم الشيشان والبوسنة والمهرسك وألبانيا وكشمير والسودان والفلين. بيد أن ارتباط أسامة بالشباب المصري سيما أبا عبيدة البنشيري، ومحمد عاطف (أبا حفص) اللذين قادا معه معركة مأسدة الأنصار (رمضان 1407- مايو 1987) ثم أيمن الظواهري، الذي تسلم زمام ما يُعرف بتنظيم الجهاد المصري منذ عام 1985.. هذا الارتباط المبكر أحال ابن لادن ومؤسسته التي ستصبح شبكة أو جبهة القاعدة إلى الجانب الآخر: العنيف⁽³²⁾.

هذا، إلا إن ثمة عاملاً خاصاً أضاف على تحول ابن لادن إلى الثورية بعداً عالمياً، هذا العامل يتمثل في خصوصية تجربته القطرية. فعلى حين كان كل فصيل في العرب الأفغان معني في صراعه القطري، حكومة قطره. كان أسامة بن لادن معنياً بمنازلة القطب المتعظم عقب تداعيات حرب الخليج الثانية واستفحال الوجود الأمريكي العسكري

العصيب الذي خاضته طالبان لثلاث سنوات كاملة، والذي أوقعتها فيه علاقتها بالعرب الأفغان عقب توجيه الاهتمام إليهم -وبالتحديد ابن لادن- في تفجيرات السفارتين الأمريكيتين. إن هذه الضربة المزدوجة في السابع من أغسطس 1998 والرد الأمريكي بقصف منطقة خوست، أدخلت على التجربة الطالبانية عناصر إشكالية شغلت علاقات طالبان الخارجية إلى أن أوقف مسارها الحادي عشر من سبتمبر 2001.

فعلى حين افتقدت واشنطن استراتيجية واضحة إزاء التطورات الأخيرة على الساحة الأفغانية وتراوحت سياستها بين بدائل غير متوائمة تمتعت طالبان بميزة المبدأ الواضح، وإن حصرت فعالية سياستها في ابتكار البدائل المناورة لردود الفعل الأمريكية؛ وذلك على النحو التالي:

بالرفض البات واجهت طالبان المطلب الأمريكي بتسليم ابن لادن منذ أحداث الخبر والرياض 1996، مؤسسة هذا الموقف المبدئي عبر مسيرته على قاعدتين لا ثالث لهما: أنه لا يجوز الحكم على شخص مسلم أمام محكمة غير مسلمة "ويحكمون عليه كما يريدون"، كما أعلنه وزير الخارجية الطالبان آنذ الملا محمد حسن خان⁽³⁸⁾، وأنه يقيم في أفغانستان كضيف على الشعب الأفغاني وليس من عادة الأفغان أن يطردوا ضيوفهم من بيوتهم بالقوة، بما رده كافة الطالبان⁽³⁹⁾. وأمام هذا التحديد والتشديد الطالباني تراجعت الغاية الأمريكية تبعاً من مطلب "التسليم العاجل" بصيغة الأمر والإلزام إلى "التسليم بعد محادثات وأدلة" إلى مطلب "الطرد أو الإبعاد" إلى أن تم تحديد الحد الأدنى من المطالب الأمريكية على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية بعد نحو العام من بدء هذا الجدل بعبارة فضفاضة: "إن تقديم أسامة بن لادن للعدالة هو الحد الأدنى لمطالب واشنطن لتسوية هذه المسألة"⁽⁴⁰⁾.

ارتبط بهذا النجاح استغلال جيد من طالبان للتردد الأمريكي بفرض الشروط أو العوائق تلو الأخرى من قبيل: تقديم الأدلة وفق مهلة منحتها المحكمة العليا الطالبانية برأت

في بلدان الخليج سيما وطنه، ومن هنا بدأ الطريق إلى "الجيبة العالمية". ففي البداية رأى أسامة بل وصرح فيما بعد في مقابلات تليفزيونية- أن القائمين بتفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك عام 1993 "نماذج تُحتذى"، وحث أتباعه وكل مسلم على قتل الأمريكيين الذكور البالغين من الجنود ودفعي الضرائب⁽³³⁾.

وحتى العام 1996 كان بادياً أن ابن لادن يتحرك منفرداً من خلال تنظيمه (الذي كان مؤسسة): القاعدة، فنُسبت إليه عمليات من قتل 18 جندياً أمريكياً في الصومال (أكتوبر 1993)، ثم عمليات الخبر والرياض بالعربية السعودية 1996 (عام إعلان الجهاد)⁽³⁴⁾، والتي راح ضحيتها 19 عسكرياً من سلاح الجو الأمريكي. وفيما كانت الموجه العنيفة الصراعية على أشدها بين تنظيمات العرب الأفغان وأجهزة الأمن ببلداهم، جرّ أسامة بن لادن الآخرين إلى فكرة "الجيبة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" لتوحيد فصائل العرب الأفغان فريبر 1998، والتي حمل البيان التأسيسي لها تظهير أسامة بن لادن، أمن الظواهرى، وجماعتين من باكستان، وأخرى من بنجلاديش، ومسئول شورى الجماعة الإسلامية المصرية الذي انسحب بعد ذلك لاعتراض قيادات جماعته بمصر، والتي كانت تعد خطأ جديداً سلمياً يتبني مبادرة وقف العنف منذ مارس 1999م⁽³⁵⁾.

وفي بحر هذا المسار توحى مؤشرات العلاقة بين طالبان والأفغان العرب باجتماع حالي الاتصال والانفصال، والانفصال أظهر. فحرصت طالبان على أفغانية الجهاز الحكومي الطالباني، وعلى تحييد دور العرب الأفغان تجاه قضايا الداخل الأفغاني، اللهم إلا الحالات التي حاول فيها أسامة بن لادن إثناء الخلافات بين أصدقاء الأوس وحلفاء اليوم⁽³⁶⁾. وعلى حين يعلن ابن لادن انصياعه لقيادة أمير المؤمنين وتعليمات الإمارة وأنه لا يعمل باستقلالية⁽³⁷⁾، فإن مشاهد الأداء تبدو - دائماً قاصرة على لاعب واحد دون الآخر، حتى في الاختبار

2000- شهد دخول الموقف بين طالبان والأطراف المعنية نفقاً من الأشواك والصدام.

فعلى حين كانت طالبان ماضية في مناورات التبريد مع ما تحصد من تقدم في مواجهة تحالف الشمال منذ صيف العام 2000، جاء تفجير الفرقاطة كول (أكتوبر من نفس العام) ليعيد كرة التصعيد بلا تردد هذه المرة. تصاعدت لهجة الخطاب الأمريكي تجاه طالبان، وقادت روسيا مبادرة ثانية لتشديد العقوبات الدولية ضد الحركة (ديسمبر 2000) والتي حظرت توريد السلاح على الحركة دون غيرها وفرضت الحصار على الحدود الأفغانية وبالأخص مع باكستان، بما تبدى في تراجع قوات طالبان أمام المعارضة بحلول العام 2001 م.

وفيما لم يكن يد أمام الحركة إلا أن تكرر نفسها - في موقفها المبدئي الرفض لتسليم ابن لادن وفي تكتيكاتها- فإن الجانب الآخر تعرض لتغير عميق؛ إذ حلت إدارة أمريكية جمهورية، سعت لاستثمار التحركات الأخيرة للإدارة السابقة، فاستهلت حوارها مع الحركة بقطع الحوار وإعلان مكتب طالبان في نيويورك⁽⁴⁷⁾.

وهكذا ساق العرب الأفغان القارب الطالباني عبر موجات وشلالات وعرة، لم تتمكن طالبان إزاءها من تعديل الدفة أو تفادي صخرة إصاقيق: "التهديد الأول: الإرهاب القادم من أفغانستان"؛ بما جعل من غير المستغرب تمامًا لدى أغلب الأطراف المتعاطية مع الشأن الأفغاني أن تُسلط تلقائيًا سهام الاتهام ثم الانتقام إلى هذه البقعة مع اصطدام الطائرات بمركز التجارة العالمي والبتاجون يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001.

المحور الثاني- أفغانستان وسياسات الجوار:

الأصولية والحلف المضاد

منذ البروز الطالباني على الساحة في وسط وجنوب آسيا، راجت مقولة ترى أن أفغانستان صارت تمثل النموذج المثالي "للحالة الإسلامية" التي قام دعاة "صدام الحضارات" بالتنظير لها⁽⁴⁸⁾ إلا أن التحقيق ينبه إلى اختلافات

بعدها ساحة ابن لادن⁽⁴¹⁾، واشترط تطبيع العلاقات والاعتراف الدولي بحكومة طالبان لكي يكون تسم اتفاقاً على تبادل تسليم المتهمين⁽⁴²⁾، إلى آخر العثرات التي ألقتها طالبان من حين لآخر أمام صانع السياسة الخارجية الأمريكي. آل هذا إلى تنازلات أمريكية فعلية؛ إذ صرحت واشنطن باستجابتها للشروط الطالبانية في تقديم الأدلة للمحكمة الطالبانية التي تجاهلتها على حد قول المتحدث الأمريكي⁽⁴³⁾. تلا ذلك تصريح واشنطن أنها ليست ضد أي نظام معين في أفغانستان - في إشارة سافرة إلى طالبان، بل وتعلن الحرص الأمريكي على "استمرار الحوار مع طالبان"⁽⁴⁴⁾. هذا، رغم أن كل ذلك لم يخل من التلويح الأمريكي بمشروطيات مضادة.

إلى نهاية العام 1999، بدا أن طالبان نجحت في إدارة وتبريد الأزمة، بما تجلّى في بوادر التقارب مع أطراف عدة بمعاونة باكستان وتركمانيا للتعاطي الطبيعي مع الحركة، الأمر الذي لم يرق لبعض دول الجوار، فنسبت الهند إلى ابن لادن مؤامرة لتدمير البعثات الأمريكية بها⁽⁴⁵⁾، بينما تبنت روسيا في مجلس الأمن قراراً بفرض عقوبات على طالبان، دخل حيز التنفيذ منذ منتصف نوفمبر 1999، مما أثار الحركة والشعبين الأفغاني والباكستاني، فتطارت الانتقادات الحادة تجاه واشنطن والأمم المتحدة⁽⁴⁶⁾.

وعليه، فقد شهد العام 2000 -على أثر التحول الجاري في باكستان والانقلاب على نواز شريف الداعم الأكبر للحركة، ومجيء الجنرال مشرف بخطاب مستحفظ على حالة "الجماعات الدينية" وعلى وجود العرب الأفغان، وساع إلى التقارب مع الولايات المتحدة، والقفز على مسألة العقوبات الاقتصادية المفروضة على خلفية التفجيرات النووية مايو 1998م، بل وعلى ضوء التحركات الأمريكية في دول الجوار لدعم العمل ضد ما عرف "بالإرهاب الدولي القادم من أفغانستان"، منذ مطلع العام

أن ثلاثة أنظمة تعاقبت على الحركة حكمتها ثوابت ومتغيرات للوقوف وراء الحركة والقيام بدور الظهير أو العراب حتى اللحظة الأخيرة، فيما يمكن متابعته على النحو التالي.

■ حرصت إسلام آباد منذ البداية على تأمين جبهة الغربية والشمالية باعتبارها تمثل عمقاً استراتيجياً في مقابل الجبهة الكشميرية، الأمر الذي فشل قلب الدين حكمتيار في تحقيقه، مما أسقط في يد باكستان إلى أن سنحت فرصة الخروج العفوي لطلاب المدارس الدينية ذوي الارتباطات الوثيقة عرقياً وتعليمياً مع باكستان، فسارع نصير الدين بابور-وزير الداخلية البشتوني في حكومة بوتو- وأجهزة الاستخبارات العسكرية الباكستانية (ISI) المعنية بالملف الأفغاني (والمسيطر عليها عناصر بشتونية). بمؤازرة الحركة، الأمر الذي أخذ دفعة أكبر عقب تسلم نواز شريف السلطة عام 1997⁽⁴⁹⁾.

■ عبر هذه السنوات الأولى جنت باكستان ثمار مؤازرتها للحركة؛ إذ ساهم الاستقرار المتنامي في فتح الطريق أمامها نحو آسيا الوسطى لتفعيل منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) التي أسستها مع إيران وتركيا عام 1985، والتحققت بها الجمهوريات الإسلامية الستة المستقلة 1992. كذلك، فإن إسلام آباد أبدت حماساً للعب دور رئيسي في نقل تدفقات النفط والغاز الطبيعي والمواد الأولية التي أفصحت عنها المنطقة: بدلاً من المعبر الإيراني، الأمر الذي لم يكن مكفولاً قبل مجيء طالبان وضمانها للسلم والأمن⁽⁵⁰⁾.

■ من جانب آخر قدمت الحركة عبر رسالتها وممارساتها ذات الطابع الأُمِّي ظهيراً هاماً للموقف الباكستاني إزاء الهند، سواء على صعيد المسألة الكشميرية التي ألقت طالبان بثقلها فيها، أو على صعيد تنامي النزعة الهندوسية القومية عقب وصول حزب "بهارينا جاناتا" إلى الحكم 1998.

نوعية ربما تشكل على تعميمات الطرح الأصيل للصدام الحضاري والمنبثق عن دوائر غربية بالأساس، وإجمالاً يمكن القول إنه فيما عدا الحالتين الباكستانية والتركمانية، اجتمعت كلمة الجوارين الأفغانيين على اتخاذ "الأصولية الإسلامية" في نموذجها الطالباني وامتداداتها الإقليمية عدواً أول تتضاءل أمام غاية مكافحته والقضاء عليه تناقضات المصالح والغايات الأخرى، الأمر الذي يسعى الرصد التالي إلى تبين الخطوط العريضة لآلياته، بما يؤسس لفهم أشمل للتجربة الطالبانية وما أحاط بها، وتمهيداً للفهم الأعمق لمواقف هذه الفواعل عقب الحادي عشر من سبتمبر 2001.

1 باكستان وتركمناستان: الاستثناء المضغوط

باكستان:

تزامنت مع نهاية الحرب الباردة انعطافات ألفت بإسلام آباد في معادلات مختلفة عن ذي قبل، تدور حول البحث عن دور جديد والحفاظ على البقاء في الحلبة، في ضوء تراجع الدعم الحميم من السنيد الأمريكي، وصعود القوى الإقليمية غير الحميمة بدءاً من إيران وروسيا وانتهاء بالخضم للحدود الهند، مروراً بالصين ودول آسيا الوسطى التي يبدو أنها لم تعد تعول كثيراً على علاقات مع باكستان. في هذا الإطار تجاوبت باكستان مع قضاياها الثلاث الأذن: الداخل السياسي الذي تتنازعه مسارات أطراف ثلاثة كبرى: (الجيش القابع في الخلفية والقاطع للوتيرة كل حين، والأحزاب القومية سيما حزبي الشعب (بنازير بوتو) والرابطة الإسلامية (نواز شريف)، اللذين استمررا لعبة الكراسي الموسيقية منذ اغتيال ضياء الحق أغسطس 1988، وأخيراً الجماعات الدينية المتواصلة والآخذة في سحب الشارع الباكستاني من تحت الأقدام). وفي الخارج اللصيق تقع القضيتان الأخريان: الصراع المصري مع الهند حول إقليم جامو وكشمير، وأخيراً أفغانستان.

ودون الخوض في أصول "المسألة الأفغانية" في السياسة الباكستانية، وبالتركيز على التجربة الطالبانية، نجد

المساعي الثلاث الأخرى في: التواصل أولاً مع الجانب الهندي، والسعي للإغلاق السلمي للملف الكشميري، والحد من دعم فصائل المجاهدين هناك، وفي السعي ثانياً لتحجيم دور الجماعات الدينية رغم التنويه بإجباياتها، وثالثاً في طرد العرب الأفغان عام 2000 من منطقة الحدود تحت ضغوط دولهم والأنظمة الإقليمية، والذين تراوح عددهم بين عشرين وثلاثين ألفاً برواية وزير الخارجية عبد الستار عزيز⁽⁵²⁾، ولاشك أن آثاراً غير مباشرة لحقت بالعلاقة مع طالبان ترتبت على هذه المساعي.

وخلاصة القول: إنه

عبر التسعينيات تضافرت عوامل الداخل والخارج لتربط باكستان بالمسألة الأفغانية والطالبانية ربطاً وثيقاً في خطين: خط من المؤازرة بلغ منتهاها إبان وزارة نواز شريف، وخط من التحفظ ضمن الاحتفاظ بحق التدخل الدائم بلغ حده الأعلى منذ مطلع العام 2001، ومع تزايد الضغوط الإقليمية والدولية وتجديد العقوبات الدولية (يناير 2001) ضد الحركة بما تبدى في تقديم حكومة الجنرال مشرف طلباً بالانضمام لمجموعة شنغهاي المناوئة للأصولية سيما القادمة من أفغانستان.

تركمانستان:

في أمور عديدة تعدد تركمانستان أو تركمانيا استثناء نسبياً على القواعد والحقائق الحاكمة لجمهوريات آسيا الوسطى؛ فهي الأكبر مساحة بعد قازاقستان والأقل سكاناً بين الجمهوريات الخمس، والأكثر استقراراً على الساحة الداخلية، والمتفردة في سياستها الخارجية إلى حد كبير. فنتيجة لهيمنة أبي الأمة التركمانية (تركمان باتشي) الرئيس صابر مراد نيازوف بحزبه الديمقراطي (الشيوعي سابقاً) على تفاصيل الحياة السياسية دون معارضة تذكر، فإن سياسات الرفاه الاجتماعي كانت هي المعادل السياسي لشرعية النظام، والتي تمثلت بالأساس في تقديم الخدمات الأساسية للشعب بأسعار زهيدة. والحقيقة أن هذه البرامج

ومع استفحال الدور الذي باتت تلعبه الجماعات الدينية على الساحة الداخلية في باكستان، سيما تلك المسئولة عن توفير التعليم الديني المجاني لعدد يصل إلى مئة ألف طالب باكستاني، وعلى رأسها جمعية علماء الإسلام (الملا فضل الرحمن محمود) ورافده المنشق 1993 (الملا سمع الحق) والجماعة الإسلامية الباكستانية وريثة المودودي بزعامة (الملا قاضي حسين أحمد) ودورها في ترجيح كفة أحد الحزبين القومييين الكبيرين، ومع ارتباطات هذه الجمعيات العلمية والفكرية والإثنية بالطالبان البشتون، لم يكن بد أمام الحكومات الثلاث المتعاقبة (بناظير، شريف، مشرف) من التغاضي عن قناعاتها المتميزة عن توجهات الحركة، بل قامت هذه الحكومات خاصة حكومي شريف ومشرف بالدفاع مراراً عن خصوصية تجربة الحركة وإسداء النصح للآخرين للاعتراف بنظامها وإنجازاتها⁽⁵¹⁾.

وتعد الفترة النوازية أشد فترات الدعم الباكستاني للحركة؛ إذ واجهت طالبان عقوبات أمريكية منذ يونيو 1997 لم تلبث إسلام آباد أن شاركتها مثلها عقب التفجيرات النووية وولادة ما عرفه الإعلام الغربي بـ "القنبلة النووية الإسلامية" مايو 1998. والمعروف أن المسافات كانت بسبيلها إلى التماهي بين كابول وإسلام آباد على خليفة انتهاز فواز شريف سبل التحدي والتكشف والاعتماد على الذات، ورفضه سياسة التكريع الأمريكية؛ بما وجد هوي لدى الجماعات الدينية والتي تقدمت خطوات بإعلان مطالبات باحتذاء النموذج الطالباني في تطبيق الشريعة؛ الأمر الذي كاد يستجيب شريف لشيء منه فعلاً إلى أن اقتلعه انقلاب 12 أكتوبر 1999 لينقطع الخيط.

وعليه، لم يجر الجنرال مشرف - عبر عامي تجربته مع المسألة الأفغانية تحويرات ذات بال على سابقه، اللهم إلا في مساعٍ تخص الوضع الباكستاني الخاص بالدرجة الأولى، من قبيل السعي لتحسين الصورة والعلاقات مع الغرب وبالأخص الولايات المتحدة، الأمر الذي تمفصل مع

سبتمبر 2000⁽⁵⁴⁾ حققت هذه التحركات مردوداً إيجابياً؛ إذ انتقل الموقف الأوزبكي المتشدد -على سبيل المثال- من جانب التهديد بشن غارات جوية بالتعاون مع روسيا ضد أهداف في أفغانستان (صيف نفس العام) إلى جانبٍ يصرح فيه الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف بأن أوزباكستان لم تعد تنظر إلى طالبان على أنها مصدر تهديد وقلق، وأنها تتطلع إلى تعاون تجاري في المنطقة⁽⁵⁵⁾. بل إن الدولتين - تريباً على ذلك - تعمدتا الغياب عن قمة روسيا ودول وسط آسيا (أكتوبر 2000) والتي سعت إلى اتخاذ استراتيجية أمنية موحدة ضد الأخطار التي قد تنجم عن اكتمال الهيمنة الطالبانية على أفغانستان، والبحث في طرق مكافحة الإرهاب القادم من أفغانستان -حسب بيان القمة⁽⁵⁶⁾.

وإجمالاً، فإن باكستان وتركمانستان مثلتا حالتين من "الاستثناء" على مسار وتوجهات المحيط الأفغاني في التفاعل الإيجابي مع التجربة الطالبانية، بل الترويج لإيجابيات التعاطي معها، واحترام خصوصيتها.. إلا إن هذا الاستثناء ظل "مضغوطاً" من جانبيين: من جانب حدود قدرات الدولتين على مساندة الحركة، وارتباطات كل منهما بدول الجوار وبالولايات المتحدة، الأمر الذي علق هذا التجاوب على ميزان المصلحة وبدائلها بالمفهوم البراجماتي، ومضغوطاً من جانب موجات الإثارة الطالبانية التي أورثت الدولتين هاجساً من احتمال الانكفاء على الظهر أمام إشكاليات التنامي الإسلامي وظاهرة العرب الأفغان والتحركات المضادة التي تتزايد حدتها باطراد.. فهل قرأ الطالبان والعرب الأفغان هذه الرسالة أو كانت لهم أي مساع لاستثمار بوادر المساندة هذه؟!

2) الرهاب الإسلامي: هلال شنغهاي- موسكو الإقليمي والتعبئة الدولية ضد أممية طالبان
قبيل وقائع الـ 11 سبتمبر 2001 بنحو الخمسين يوماً كتب الجنرال المتقاعد الرئيس السابق لدائرة الشرق الأوسط بجهاز الـ كي جي بي ألكسندر كوليك يقول:

لم ترتبط بإصلاحات اقتصادية على نمط النور الآسيوية أو غيرها، إنما اعتمدت بالأساس على رصيد هائل من ثروات الغاز الطبيعي كرايع دولة في احتياطيه بعد الولايات المتحدة وروسيا وكذا⁽⁵³⁾، ومثلما كان الغاز محمداً رئيساً للسياسة الداخلية لتركمانيا، فإنه أيضاً كان المحرك الأساسي للتوجهات الخارجية لنيازوف؛ إذ سعت عشق أباد للوصول إلى الأسواق العالمية - لعدم فاعلية التبادل مع دول رابطة الكومنولث - بإقامة شبكة من خطوط الأنابيب عبر دول الجوار. كانت إيران أولى الدول جذباً لهذه الفرصة إلا أن ارتفاع تكلفة خط تركمانيا - إيران تركيا، والخلافات الأمريكية الإيرانية حالتا دون استمرار التعاون الجدي في هذا الاتجاه؛ الأمر الذي أبرز المعبر الأفغاني إلى باكستان كأفضل البدائل. وبناء عليه فقد أبدت تركمانيا حماساً ملحوظاً للتعاون مع نظام طالبان الذي تمكن من إرساء قاعدة من الأمن والاستقرار في أفغانستان، فبادرت بتوقيع مذكرة تجارية مع باكستان (أبريل 1995) لتصدير الغاز بقيمة ثلاثة مليارات دولار، والعمل لمد خط أنابيب يربط باكستان بآسيا الوسطى عبر أفغانستان وتركمانيا، كما أبرمت الأخيرة مع حركة طالبان اتفاقاً لتزويدها بإمدادات الطاقة. وطوال الدوام الطالباني كان صراع شركات الطاقة الأمريكية والأوروبية والصينية والخليجية والأرجنتينية على مد مثل هذه الخطوط، موجهاً رئيسياً لسياسة تركمانيا تجاه الجنوب الأفغاني.

اضطلعت عشق أباد بدور مزدوج - كعربان ثانٍ بعد باكستان - لصالح طالبان؛ فاستضافت منذ مطلع 1999 محادثات المصالحة بين القوى الأفغانية لأكثر من مرة، وسعت حثيثاً لحسم هذا الصراع السلي بالنسبة لها. ومن ناحية أخرى حاولت القيام بدور الوسيط فيما بين طالبان ودول آسيا؛ إذ حمل شيخ بوريس مرادف المبعوث الخاص للرئيس التركماني وزير الخارجية (السابق) إلى دول الجوار الكبرى والمتوسطة رسالة مفادها أن طالبان أصبحت حقيقة سياسية لا يمكن تجاوزها، وذلك منذ

على الجانب الآخر، تبدو كازاخستان وقيرغيزيا أقل حدة، في ضوء مشاغل الداخل من تداعيات المازيك الديمغرافي في الأولى، والسعي لضبط وتيرة التحول الديمقراطي في الثانية، وفي ضوء محاولات تحدي النفوذ الروسي سيما من قبل الرئيس القازقي نور سلطان نزار باييف، ومع ذلك فإن الدولتين لم تعدا دوراً دعائياً هويلاً إزاء الخطر الإسلامي في وادي "فرغانة"، ومن ثم ركوب موجة توجيه الاتهامات لطلاب والمقاتلين الشيشان بالوقوف وراء التنامي الإسلامي عبر الحدود⁽⁵⁹⁾، بل كانت الدولتان الأكثر ضلوعاً في الترتيبات الجماعية ضد الإسلاميين.

وتواصلت مع التجارب الذاتية المفردة، واجهت القوى الإقليمية الكبرى الثلاث تحديات إسلامية مقارنة مع الفارق؛ ففي الصين، تمكن الإيجور المسلمون في سينكيانج أو تركستان الشرقية من تجاوز موقف الممانعة الثقافية ضد عمليات السلخ وإعادة التوطين إلى الدخول في صدام مسلح مع الحكم الصيني، ومواجهة عمليات الاغتيال والإعدام بالجملة من قبل الشرطة (مئات قيادي وخمسة عام 1999)، مستفيدين من الخط الحدودي مع طالبان (70-100 ميل) والتي رفضت تسليم اللاتلذين منهم بناء على طلب الحكومة الصينية، متذرعة بضرورة تقديم الأدلة على تورطهم في أعمال غير قانونية⁽⁶⁰⁾.

يكتمل الهلال الإقليمي الأمني المضاد لطلاب والمذ الإسلامي بدولتين هما الأشد عداوة وضراوة؛ إذ تشتمل كل منهما على أقلية مسلمة ذات بال وصراع عنيف، ممتد على مناطق تزعم كل منهما أحقيتها بما دون مسلميها. في كلتا الحالتين الروسية والهندية أعلنت طالبان مناصرتها للمقاتلين الاستقلاليين في داغستان والشيشان وفي كشمير، لتمتد جبهة المواجهة بالدعم المتبادل للمعارضين.

ففي وقت مبكر يعلن الملا محمد قاسم (مستول حركة طالبان في الجزء الكشميري المحكوم من الهند) أن حكومة طالبان في كابول "موجودة" في المنطقة لنصرة الثوار

"إن إدارة الرئيس جورج بوش الابن تستثمر ما أنجزته إدارة بل كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت، وصارت لدى الإدارة الحالية قاعدة جدية لاستثمار الوضع القائم في العالم، وفي آسيا الوسطى ومن حول أفغانستان تحديداً" (57).

بإضافة هذه الملاحظة إلى حقيقة تفاقم الصحوة الإسلامية في هذه المنطقة المحيطة بأفغانستان شرقاً وشمالاً وغرباً، سواء في مواجهة أنظمة الحكم في جمهوريات طاجيكستان وأوزباكستان (المتاحمتين) أو قيرغيزيا وقازاقستان، أو ضد أنظمة غير مسلحة يراها البعض حكومات احتلال، كما هو الحال في الصين وروسيا والهند يتبين تضافر شبكة من العوامل الذاتية (الإقليمية) والخارجية (الدولية): المفردة والمركبة، دفعت باتجاه حصار طالبان، والسعي للقضاء على فاعليتها وامتداداتها عبر المنطقة

فعلى صعيد التجارب الذاتية المفردة شهدت الجمهوريات الأربع في آسيا الوسطى المذكورة أنفاً دوامة عاصفة من الصراع العنيف مع التيار الإسلامي الثوري، الأمر الذي تباينت درجته من حالة إلى أخرى. ففي طاجيكستان تزامنت التجربة الطالبانية إبان رسوها مع تراجع رحمانوف وحلفائه (العسكريين الروس) أمام تقدم الحركة الإسلامية الطاجيكية عقب حرب طاحنة دامت ست سنوات بإبرام "وفاق وطني" مع حزب النهضة الإسلامية بزعامة سعيد عبد الله نوري (صيف 1997) في ذات العام الذي بلغ التوجه الإسلامي أشده أمام إسلام كريموف؛ إذ شنت "الحركة الإسلامية" في أوزباكستان (IMU) هجماتها المسلحة ضد الحزب الشيوعي الحاكم رداً على محاولات حظر الحجاب ومنع أذان الصلاة⁽⁵⁸⁾.

ومن الجدير بالملاحظة أن هاتين الدولتين المشتعلتين تقعان على الحدود المباشرة لأفغانستان؛ ومن ثم كانتا الأكثر مناوأة للحركة عبر كبل التهم. بمؤازرة المعارضة الداخلية بكل منهما، وعن طريق توفيرهما الدعم للمعارضة الأفغانية الشمالية (أحمد شاه مسعود الطاجيكي ودوستم الأوزبكي سواء بالأصالة، أو بالنيابة عن روسيا.

"بيتشكيك" عاصمة قيرغيزيا (أغسطس 1999)، بما أسفر عن تشكيل هيكل إقليمي - عبارة عن قوة مجهزة متعددة الأطراف بمكافحة الإرهاب- وذلك تزامناً أيضاً مع التهاب الموقف في الإيجور وداغستان والشيشان ووادي "فرغانة"⁽⁶³⁾.

ومن خلال تحليل البيانين الختامين لمؤتمري القمة لمنتدى شنغهاي (دوشانبه 2000/7/5، وشنغهاي 2001/6/15) يمكن ملاحظة التطورات التالية⁽⁶⁴⁾:

- جلاء الموقف المتشدد الذي يتزعمه الرئيس الروسي بوتين، وإشادته بانصراف المنتدى للاهتمام بالقضية الأمنية، ودعوته الآخرين للانضمام إليه، "ضد الذين يستغلون شعار الدفاع عن الدين".

- التأكيد على وحدة الأراضي الصينية (صين واحدة) ودعم الجهود الروسية في حل المسألة الشيشانية، المشار إليها بـ "الإرهاب"؛ الأمر الذي يحقق للدولتين الكريين دعماً مزدوجاً، إزاء الحركات الانفصالية، وإزاء الضغوط الغربية، وبالأخص الأمريكية باسم حقوق الإنسان.

- تشديد لهجة الخطاب الموجه إلى طالبان، واعتبار الوضع الأفغاني يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي والعالمي.

- وأثناء مراسم التوقيع على البيان الختامي لقمة (شنغهاي 2001/6/15) حرص الرئيس القازاقي على التحذير من القوى الشريرة الثلاث (الإرهاب - التطرف - الانفصاليين) التي تصدر بالأساس عن أفغانستان.

- حرص الرئيس الصيني (زيمين) والروسي (بوتين) - والرفاق من بعد- على التعبير عن أن المشاكل الداخلية لبلدان المنتدى هي جزء لا يتجزأ من "شبكة الإرهاب الدولي المتجذر كله في أفغانستان".

ومما هو جدير بالذكر أن فشل الكرملين في تفعيل "كومنولث الدول المستقلة" كان أحد عوامل السعي لتضخيم

المسلمين الاستقلاليين في "تكثيف" حرب العصابات ضد القوات الهندية للاستيلاء على عموم وادي كشمير، في تأكيد للاهتمام الهندي الراج ساعته⁽⁶¹⁾. ومن ثم، لم تتوان حكومة نيودلهي عن دعم قوات المعارضة الشمالية في أفغانستان سياسياً وعسكرياً، بل إن هذا البعد تجلّى في مطلع العام 2001 بتجمع ثلاثين حزباً وجماعة إسلامية في باكستان في مؤتمر دعا فيه "حافظ محمد سعيد" زعيم جماعة (العسكر الطيبة) الكشميرية إلى الجهاد "المواجهة العقوبات المفروضة على أفغانستان"، وذلك في أتون أزمة تماثيل بوذا السابقة الإشارة إليها.

تتصور الإدارة الروسية طالبان والإسلاميين "عفريتاً أطلق من القمم" على حد تعبير فيكتور بوسوفليوك نائب وزير الخارجية الروسي. وبأنها "تنغمر في لجة التعصب والغلو وإراقة الدماء والعداء الإثني"⁽⁶²⁾، فقد حملت روسيا على عاتقها قيادة "التجربة الجماعية" من خلال اشتراكها في مجموعة شنغهاي وعلاقتها الثنائية مع بقية الهلال، وبالتحديد الهند وإيران.

وأثراً عن هذه التجارب المفردة تشكل مع مطلع التجربة الطالبانية تركيب إقليمي عرف بـ "خماسي شنغهاي Shanghai Five" عام 1996، ثم أضحي -عقب انضمام أوزباكستان بصفة رقيب- يعرف بمنظمة شنغهاي المتحدة (SCO)، ضاماً كافة الدول الست السابقة (عدا إيران والهند)، مصرحاً بأن مهمته الرئيسة تنصب على تعزيز إجراءات الثقة في المناطق الحدودية خاصة مع الصين، وتوثيق التعاون الاقتصادي، ثم مواجهة الأخطار المشتركة، الأمر الذي لم يلبث أن طغى عليه المحور الأخير (الأمن)، إبان الصعود الطالباني الأخير والتصعيد الأمريكي ضد الحركة وضيوفاها على خلفية تفجير السفارتين (أغسطس 98) إلى جرى عقد اتفاق بين دول المنظمة يحدد "العدو والخطر" في ثلوث الشر: (الإرهاب الدولي، التطرف الديني، النزعات الانفصالية)؛ وذلك خلال القمة الرابعة في

كما أسلفنا. وعلى الرغم من حرص طهران على أن تبدو متميزة في مناوئها لطالبان (وهي تضخ السلاح والرجال في صمت نحو المعارضة الشمالية)، فإن روسيا (عرباً التحالف المناهض لطالبان) نجحت في اللعب بأوراق الخلاف الأمريكي الإيراني وإمدادات السلاح الروسي - بالأخص مفاعل "بوشهر" النووي الذي بدأت روسيا العمل فيه منذ العام 1996 - وغير ذلك من الأوراق التي تبدو إيران دافعة - أكثر من كونها مدفوعة.

في غمار ذلك بدا أن روسيا نجحت في الضم غير المباشر لإيران إلى التحالف الهلالي المرتكز بالأساس في مجموعة شنغهاي؛ فيما عبرت عنه تصريحات الطرفين بتفاههما حول "ضرورة مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات القادمة من أفغانستان"، بل إن التقارب وصل إلى حد إعلان وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) المحسوب على الجناح المحافظ ضمن النظام الإيراني أن إيران لا تندد بما فعله القوات الحكومية الروسية في جمهورية الشيشان⁽⁶⁶⁾.

والخلاصة أن رهاباً إسلامياً تربع في المدرجات السياسية لدول الجوارين المباشر وغير المباشر المحيطة بأفغانستان، استنفر حشد جهود القوى الإقليمية الكبرى ضمن خطي "منتدى شنغهاي" والتربيطات الروسية ليشكل حول طالبان هلال أو قوس إقليمياً مناوئاً عبرنا عنه - "هلال شنغهاي - موسكو" أعد الأرضية جيداً لمواقف هذه الدول إثر أحداث 11 سبتمبر 2001.

إلا أن الإشارة إلى فاعلين أساسيين في دفع وتنشيط حبات العقد الإقليمي تعد ضرورة لاستكمال المشهد، خاصة إذا كان أحدهما يتمثل في الولايات المتحدة الفاعل الأول والأكبر في تداعيات الحادي عشر من سبتمبر، والثاني هو إسرائيل وامتداداتها اليهودية والتي تمثل - في خاصة رأي الباحث - ملاط الجدار المرصوص، ووقود المعركة التي اشتعلت مبكراً في مواجهة الأمة الإسلامية.

الأخطار، وإبراز عدو مشترك يهدد أمن آسيا الوسطى، وينذر بحروب وصراعات وبسيادة فواعل ظلامية متطرفة بما يمكن موسكو من لم شتات الدول المتمردة على نفوذها، وإذابة جبل الجليد بين روسيا الجديدة وبين القوي الكبرى كالصين والهند وإيران، وكذلك العمل لكسب ود الولايات المتحدة.

ومن هذه الزاوية جاء التحرك الروسي على جبهتي الهند وإيران، سعياً وراء تضيق الخناق على طالبان، الأمر الذي أبرزته زيارة بوتين للهند (2 أكتوبر 2000) على رأس وفد ضخم ليوقع معاهدة الشراكة الاستراتيجية مع الهند متضمنة اتفاق تعاون استراتيجي سياسي - عسكري لمكافحة الإرهاب الذي أشار بوتين إلى أفغانستان كتجسيد له. لقد كان هذا العنصر الأكثر حيوية ضمن (14-16) معاهدة؛ إذ سرعان ما تشكلت "مجموعة عمل" عقدت اجتماعها الأول (2000/11/23) في نيودلهي، ولوحت بإمكانية تشديد نظام الحصار المفروض على أفغانستان⁽⁶⁵⁾.

لقد حال العداء التاريخي بين الصين والهند، دون ضم الأخيرة إلى منظمة شنغهاي المتحدة، ومن ثم اكتفت الدول بالضم غير المباشر للهند عبر روسيا، الأمر الذي لم يستو على سوقه إلا بالدور الخارجي المتمثل في اليد الأمريكية واليد الإسرائيلية في بناء الجدار المرصوص المناهض للأصولية الأمية الإسلامية.

وعلى الرغم من مساحات التقاطع التي قد تسفر عنها المقارنة الأولية بين النظامين الإيراني والطالباني سيما البادية في مظاهر الأصولية الإسلامية والخلاف الأمريكي المشترك ووصمة دعم الإرهاب، فقد غلب الخلاف السني - الشيعي على علاقات النظامين إلى الدرجة التي كادت تنشب فيها حرب بينهما على خلفية قتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار الشريف، عقب استيلاء طالبان عليها (أغسطس 1998)، وادعاءات إيران حول مذابح طالبان في حق الطائفة الشيعية، الأمر الذي دأبت طالبان على نفيه

3) التحرك الأمريكي والإسرائيلي حول

أفغانستان: تحالف مستور ضد أمة أصولية إسلامية

جرى استخلاص فكرتين في طيات البحث الآنف فيما يتعلق بالتحرك الأمريكي؛ إذ لوحظ تأرجح السياسة الأمريكية بين تضيق الخناق على طالبان وبين محاولات فتح قنوات التفاوض معها، على حين أشارت عبارة ألكسندر كوليك السالفة إلى إنجاز هذه الإدارة لقاعدة جديدة من العمل في المنطقة وحول أفغانستان تحديداً. إن الجمع بين هاتين الخلاصتين على ما قد يبدو بينهما من تعارض ظاهري لا يعني سوى أن واشنطن -ومثلها إسرائيل- قد آثرت العمل من خلال الآخرين عملاً بالحكمة الأمريكية القديمة: "دع الآسيويين يروضون الآسيويين!"

ومما لا خلاف عليه أن الترتيبات الحصارية الإقليمية التي جرت حول أفغانستان والسابق الحديث عنها، حظيت بضوءٍ أخضر أمريكي؛ ففي أعقاب زيارة تمهيدية قام بها جورج تينيت مدير الـ CIA ولويس فريه مدير الـ FBI إلى قيرغيزيا وأوزباكستان وكازاخستان (نوفمبر 1999)، لا حاجة لبيان طبيعتها، جاءت زيارة وزير الخارجية مادلين أولبرايت (أبريل 2000) إلى ذات الدول الثلاث، لتعلن بكل محطة عن تقديم الولايات المتحدة للدعم المالي والأمني لتعزيز قدرات هذه الدول في مواجهة "الإرهاب" وإيقاف مد "الإسلام السياسي في المنطقة، مفتوحة مكتباً للمباحث الفيدرالية في كازاخستان بحيث يخدم دول آسيا الوسطى"⁽⁶⁷⁾.

يلاحظ أن هذه التحركات جاءت في أعقاب التصعيد بين واشنطن وطالبان على خلفية قضية ضرب السفارتين.. إلا إن الإدارة الكلتية أخذت دفعة شديدة لتفعيل التحالف الإقليمي القائم إثر تفجير الفرقاطة "كول" في مياه عدن أكتوبر 2000؛ إذ اتفق الرئيسان الأمريكي والروسي -خلال اجتماعات، منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي منتصف نوفمبر 2000 - على تكثيف الجهود لمواجهة الأصولية الإسلامية في آسيا

الوسطى، وقطع مصادر التمويل عن طالبان وأسامة بن لادن، بل إن زيارة كلينتون إلى كل من الهند وباكستان مارس 2000 عُنون لها لم بعنوان "الأمن قبل كل شيء"⁽⁶⁸⁾.

إذا كانت الكثير من الحساسيات حُججت من كثافة الدور الأمريكي، فإن إسرائيل الحليف الاستراتيجي -وبطرائق خاصة- كانت أكثر نفاذاً وتنفيذاً للغايات المضادة للمد الإسلامي في المنطقة. فلا يخفى أن إسرائيل سعت مبكراً إلى ولوج المنطقة عبر تركيا، إلا إن خطها المباشر غير الضوضائي كان أكثر فعالية بالنظر إلى امتداداتها اليهودية المنتشرة هناك، وقدرتها على اللعب بورقة "المعبر" إلي الدفاء الأمريكي، علاوة على صلاحها الشخصية الظاهرة والمروءة بأكثر القيادات في هذه المنطقة.

التفاصيل يضيق بها هذا المجال؛ إذ تعدد أوجه النشاط الإسرائيلي وآليات التحرك في كسب الولاءات واحتراق الصفوف، والقفز على المحاور المختلفة وتشكيل الجهات ضد الخصوم.. فيما يعرف باستراتيجية "شد الأطراف" التي أسسها ابن جوريون منذ الخمسينيات. ومن ثم يمكن رصد إشارات دالة حول الدور الإسرائيلي في تثبيت دعائم الهلال المذكور كما يلي:

- ففي روسيا وبالنظر إلى حاشية الرئيس بوتين ورجال الأعمال المحيطين به، يمكن فهم تصاعد التزعة المعادية للإسلام والمسلمين في وسائل الإعلام الروسية (الحكومية والخاصة) التي يستحوذ اليهود عليها، وحرصها الدائم على مطابقة الحالتين الشيشانية والفلسطينية أو ما سماه البعض بـ "رش الملح على الجرح الشيشاني"، حتى صار الكثيرون من المسؤولين الروس يرددون صراحة أن "خندقاً واحداً" يضمهم والإسرائيليين في مواجهة "التطرف الإسلامي"⁽⁶⁹⁾.

وفي حديثه إلى قناة O.R.T من تل أبيب (القناة الأولى الروسية التي يمولها النائب البرلماني والملياردير اليهودي بوريس بيروزوفسكي) يؤكد وزير الداخلية الروسي فلاديمير روشايلو (2000/6/6) إمكانية القيام بعمليات

الإعلان عنه رسمياً في زيارة لاحقة لوزير الخارجية الهندي "جاسانت سينج" لإسرائيل مطلع يوليو 2000؛ إذ دعا نظيره الإسرائيلي للتعاون الاستخباري والنووي "لقيادة العالم في محاربة الإرهاب"⁽⁷⁴⁾، هذا إلى جانب التعاون المتوسع بين الدولتين في سائر المجالات حتى صارت إسرائيل تأسع مستثمر في الهند⁽⁷⁵⁾.

- وأخيراً، فقد كانت إسرائيل أسرع القافزين إلى دول آسيا الوسطى، لنقل علماء الاتحاد السوفيتي السابق إلى مصانعها العسكرية، والحيلولة دون وصول اليورانيوم المخصب الذي تمتلكه قيرغيزيا وكازاخستان وطاجيكستان وأوزباكستان كميات غير قليلة منه وإمكانات إنتاجه، دون وصوله إلى إيران أو باكستان أو العراق أو أي أيد مسلمة. وعليه نشطت إسرائيل - عبر الموساد والشركات والصلات الشخصية، وبجهودها المنفرطين في هذه الجمهوريات - إلى احتواء المسارات المستقبلية لها عبر المشروعات المشتركة في كافة المجالات، بما أفضى إلى "شراكات" ثنائية لحصار الظاهرة الإسلامية والتهيج ضدها⁽⁷⁶⁾.

الخلاصة:

في محتتم هذا التمهيد، تتأكد المقولة الاستهلالية من أن التجربة الطالبانية وتعاطي دول الجوارين المباشر وغير المباشر معها إيجاباً وسلباً كانت بمثابة إعداد المسرح لحادث جلل أو لانعطافة وعرة، وهذا ما كشفت عنه وقائع اليوم الأمريكي وتداعياته!!

مشتركة بين الاستخبارات الروسية والموساد "لكافحة الإرهاب"، والاستفادة من "الخبرة الإسرائيلية الطويلة وإنشاء بنك معلومات وتبادل الخبرات ضد الجماعات الإرهابية"⁽⁷⁰⁾. وأخيراً يلقي أفيجدور ليبرمان -رئيس حزب "إسرائيل بيتا" الجامع ليهود روسيا في إسرائيل- أثناء حوار له في موسكو (نوفمبر 200)، يلقي الضوء على مشروع إقامة "اتحاد" يضم إسرائيل وروسيا وتركيا والهند -وربما الصين- لمواجهة أمة أصولية إسلامية، الأمر الذي صادق عليه رئيس الوزراء الروسي السابق يفجيني بريماكوف، إذ يدعو إلى "استنفار جهود عالمية" لمواجهة مثل التطرف الذي تقع رؤوسه في أفغانستان والشيشان وكوسوفا⁽⁷¹⁾.

وعلى الصعيد الصيني، فإن متانة العلاقات العسكرية والأمنية بين بكين وتل أبيب، والأبناء عن الدور الإسرائيلي في تعزيز الأمن الصيني تجاه مسلمي الإيجور، لم يعد خافياً.. بل إن التحذيرات الأمريكية راحت أدراج الرياح أمام الإصرار الإسرائيلي على بيع الصين تكنولوجيا عسكرية أمريكية متطورة؛ الأمر الذي تجلي بخصوص طائرة الاستطلاع طراز "فالكون" خلال النصف الأول من العام 2000⁽⁷²⁾. إلا أن الظفرة الحقيقية تمثلت في الدرجة التي ارتقت إليها العلاقات الهندية الإسرائيلية. فالارتباط قدّم بين الهندوس القوميون والصهانية، وإلحاحهم على إقامة علاقات مباشرة منذ الخمسينيات؛ الأمر الذي تحقق منذ العام 1992. هذا الارتباط أخذ دفعة قوية بوصول حزب بهارتيا جانانا بزعامة فاجباي المعروف بميله الشديد لإسرائيل إلى الحكم عام 1998. ومن ثم لم يكن مستغرباً مد إسرائيل الهند باحتياجها من السلاح والخبرة إبان أزمة كارجيل صيف 1999، في ذات الوقت الذي ورد فيه أن خمسمائة يهودي هندي تم تهجيرهم إلى فلسطين⁽⁷³⁾. إلا أن العامين 2000، 2001 شهدا تنامياً مطرداً غير مسبوق في علاقات الدولتين على المحور الأمني؛ إذ شكلنا "مجموعة عمل لمحاربة الإرهاب" عقب زيارة وزير الداخلية الهندي "لال كيشان أدواني" لتل أبيب مايو 2000، الشيء الذي جرى

الأثر. وهذه هي الخلاصة التي نسعى لاختبارها برصد مواقف أو بالأحرى سياسات الأطراف الضالعة عبر الأزمة ومستجدها؟ وانعكاسات هذه السياسات على الأزمة بنفسها وتطوراتها - ودلالات كل ذلك على المنطقة وماآلتها.

ومن ثم يتخذ هذا المبحث منحىً تطويرياً، يتابع المنطقة عبر مراحل ثلاث متتالية، تغطي الفترة من الحادي عشر من سبتمبر إلى الثاني والعشرين من ديسمبر للعام 2001

الجلولة الأولى - من الترخد الإقليمى إلى مظاهرة التحالف الدولى

(2001/10/7 - 9/11)

جاء الانقلاب إلى الأمة الإسلامية - بعامه - وأفغانستان ودائرتها المباشرة وغير المباشرة مبكراً جداً ومتصاعداً الحركة من يوم لآخر. فعشبية وقوع الانفجارات في نيويورك واشنطن لوحظت أولى مساعي "الإحالة" التلقائية المتمزجة بنبرات الحفز والتهييج ضمن الخطاب اليهودى للمواساة والتضامن، سواء من شخصيات إسرائيلية أو أمريكية، وفي هذا تزامن أول تلويح من الرئيس الأمريكى بوش بذكر أفغانستان ابن لادن كمتهم محتمل (9/12) مع دعوة هنرى كسينجر - وزير الخارجية الأمريكى الأسبق - إلى ضرب أفغانستان ابن لادن على غرار الرد الأمريكى على حادث بيرل هاربور 1941م.

تلك الإشارات والتلويحات استحالَت تأكيدات رسمية وإرهاصات تحرك نحو المنطقة سراعاً؛ إذ صرح جون أشكروفت - وزير العدل الأمريكى - لمخطة CNN أن الأدلة "الأكثر جدية" تقود إلى أسامة بن لادن الذى يعيش في أفغانستان، للشىء الذى صادق عليه وزير الخارجية كولين باول ذات اليوم (9/13) مضيفاً أن محادثات أمريكية مع باكستان تجرى بشأن "الرجل" الذى ترى فيه واشنطن عدوها الأول في عالم ما بعد الحرب الباردة.

أفغانستان والجوار وأزمة ما بعد الحادي عشر من

سبتمبر 2001

السياسات.. الانعكاسات. الدلالات

بمجرد إعلان الإدارة الأمريكية أسامة بن لادن المشتبه به الأول فيما وقع صباح الثلاثاء 11 سبتمبر 2001، تحولت أنظار العالم كله من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق، وانتقلت أفغانستان وجوارها المباشرة وغير المباشرة إلى بؤرة الاهتمام العالمى، وتبارت محاولات التفتيش البحثى داخل خريطة القوى الفاعلة في المنطقة والمحددات والخلفيات الحاكمة لردود الأفعال، والانعكاسات المحتملة للتعاطي مع الأزمة. وترادفت السؤالات في أعقاب بعضها البعض كلما تقدمت الولايات المتحدة خطوة، بدءاً من السؤال: "من؟" الذى انقشع بالتحديد الأمريكى إلى السؤال: "لماذا؟" الذى استحال بكائية في بلدان الجنوب غشي عليها هدير الطائرات والمدمرات المتحركة.. إلى السؤال الذى بقي يتجدد ولا يتبدد: "إلى أين؟ ماذا بعد؟"

والحقيقة أن التحليل السابق - الذى هو أدنى إلى التذكرة وتجديد الوعي - أبان عن حالة على وشك الانفجار، وعلى استعداد للتحرك باتجاه مسمى لا يشتمل على الكثير من التنوعات المتميزة، أو التحفظات ذات

التحفز والتعبير عن قدر كبير من الجدية، وربما الإشفاق من التورط في معركة غير محسوبة العواقب، يتعرض فيها وجود الحركة ومصيرها لاحتمالات الزوال. لقد تبدى ذلك عاجلاً في نفي سفير الحركة بباكستان -عبد السلام ضعيف- في ذات اليوم المشهود (9/11) لأي صلة للحركة وابن لادن بالأحداث متعللاً بأن الأخير مقيّد الحركة والاتصالات، وأنه والحركة ليسا بهذا المستوي، حتى لو أرادا ذلك⁽⁷⁷⁾.

وفي ضوء الحصار الذي تعرضت له الحركة على مدار الفترة السالفة واقتصار تعاملاتها الدبلوماسية والاقتصادية على باكستان من الناحية ذات الاعتبار، فإن آليات تعاطي الحركة مع الأزمة المتصاعدة تكاد تكون اقتصرت على أداة "الخطاب" الذي بدأ مأزوماً مشدوداً بين تبريرات المبدأ الذي تستميت الحركة عليه، والسابق التنويه به، وبين محاولات تجنب الآثار السلبية لما حسبته في المبتدأ "ضربة عابرة" ثم استبانة عن قرب أنه "حرب شاملة طويلة..."، وفيما بين هذين الطرفين اشتمل الخطاب على جمل ردع للكافة في الداخل والخارج. على الجانب الآخر غير الخطابي وعلي ضوء الإيماءات المرسله وتظاهر أكثر الأطراف الإقليمية لتشييد التحالف ضد الحركة، جرت تحركات ضغيلة إلى أن انقطع خيط وصل الحركة مع باكستان، فلم يعد سوى التحركات العسكرية في الداخل استعداداً لأمر بات مقدوراً.

كذا يلاحظ أن الخطاب الطالباني على الرغم من سمة التردد فيه والممازجة بين الحدة والتجاوب النسبي، فإن جرعة التشدد والتحدي وعبارات الردع فيه تزايدت كلما تكشفت أبعاد النوايا الحقيقية لواشنطن، والتي تدرجت بدورها من مطلب التسليم المنصب فقط على ابن لادن إلى طلب إغلاق المعسكرات؛ فإرهاصات ثم تأكيدات مسعى إسقاط الحركة نفسها وإحلال نظام "مواتم" محلها.

فخلال الأسبوع الأول، تجلت هذه الحالة المترددة من خلال موجة تحد وردع تلقائية؛ إذ هدد ضعيف في

وهكذا، وعبر قفزات واسعة شهدت الأيام القلائل عقب الحادي عشر من سبتمبر انتقال مجرى الأمور ومدار الجدل العالمي من استهوال ما وقع إلى استشراف ما سيقع، فيما عرفته واشنطن بـ"الحرب" على عدو هلامي الذات فضفاض الصفات ذي تسميات متعددة انتهت إلى اصطلاح "الإرهاب" الذي جرى تغليب استعماله لما يحتمله من بُعد عنيف يتواءم مع غاية الرد العسكري التي اعتمدها الإدارة الأمريكية منذ اليوم الأول. وعليه، فإن حشوداً متتابعة من الرسائل الخطابية، وحزماً من القرارات والخطط والتحركات الفعلية المتنوعة نيط بها إعداد أرضية موائمة للتعاطي الاستراتيجي مع ما بدا عالماً جديداً، غلب على جمهور المراقبين تعريفه بـ "عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر"، والذي تعد هذه الجولة بسياساتها وانعكاساتها حجر الأساس في تشكيل هيكله وآلياته وعملياته وفواعله وقضايها، وفي الكشف عن حقيقة مستجداته سيما فيما يتعلق بموضع الأمة الإسلامية منه!

ومن ثم، يدور هذا الجزء من التقرير حول سؤال "الكيفية" التي رتب بها الأطراف المعنية في الداخل الأفغاني والجوارين أوراقها وحساباتها للإجابة عن السؤال البلاء: أين تقف؟ أو على النحو الذي فرضه به الرئيس الأمريكي: "معنا أم مع الإرهاب"؟ وما وراء هذا السؤال هو رصد الطريقة التي تتفاعل بها أطراف الداخل الإسلامي وأطراف الخارج مع قضايا الأمة التي تبدو مصيرية.

أولاً- الداخل الأفغاني: طالبان والمعارضة الأفغانية

1. طالبان: بين إباء المبدأ ومحاولات

إرجاء الحرب

لاشك أن لحظة الإدراك الطالباني الأولى للموقف تجاذبتها قوتان متعارضتان: قوة سكونية -أو قل: قوة سكونية- تدفع باتجاه الاستماتة على المبدأ المشهر منذ بدء التجربة الطالبانية 1996 في وجه المطالب الأمريكية بتسليم ابن لادن، والتي ترتكن على سبق التردد الأمريكي المشار إليه من قبل. وقوة أخرى حراكية تدفع نحو مزيد من

وتحول الدفعة عن "ابن لادن" منفرداً إلى طالبان أيضاً على ما جاء في تحذير الرئيس الأمريكي (9/17): "إن طالبان ستعتبر مسئولة عن توفير ملاذ آمن لابن لادن... إنه يجب أن تأخذ طالبان هذا التحذير علي محمل الجد"⁽⁸¹⁾، ثم توقيع بوش قرار الحرب (9/19) وسط تصريحات رسمية متكاثرة بأن الحرب ستستهدف الدولة التي تؤدي ابن لادن. هذا الأسبوع شهد كذلك تحولاً نوعياً على السياسة الطالبانية، تمثل في وضوح حالة الحرص على تفادي أو إرجاء الخطر المحدق.

ففي نبرة جديدة فعلاً، أعلنت طالبان عن استعدادها للتفاوض حول تسليم ابن لادن، وأنها لا تستبعد احتمال تورطه. وجاء على لسان وزير الإعلام -قدرة الله جمال- (9/19) أن "أي شخص مسئول عن ارتكاب هذا العمل فإن طالبان لن تدافع عنه، كان هذا الشخص أسامة أم غيره"، الأمر الذي صادق عليه بيان للملا عمر في ذات اليوم؛ مصرحاً باستعداده لإجراء مثل هذه المفاوضات في الحال⁽⁸²⁾.

وعلى الرغم من مواجهة واشنطن لهذا التحول بحائط صد عليه شعار بوش "إن الوقت قد حان للتحرك وليس للتفاوض"⁽⁸³⁾، فإن طالبان واصلت تفعيلها لمحاولات التبريد هذه، فوافق الملا عمر على استقبال وفد باكستاني يحمل رسالة تحذير وإثناء من قبل الجنرال مشرف، فيما يبدو أنه كان يكرر المطالب الأمريكية ولم يلتفت إلى المبدأ الطالباني وتبريراته، فعاد الوفد (9/20) كما ذهب.

إلا أنه ما كاد يُعلن عن فشل مهمة الوفد الباكستاني، حتى أقدمت طالبان على خطوة عاجلة ذات مرام؛ إذ دعا زعيم الحركة إلى عقد ما أطلق عليه "مجلس علماء أفغانستان" لاتخاذ قرار بشأن المسألة الراهنة. قصدت هذه الخطوة -من جانب- إلى التصديق على موقف الحركة أمام سائر صفوفها، وإلى تعبئة قوى الداخل المترددة خلفها من جانب ثان، علاوة على التواصل مع فئاوي وتظاهرات الخارج الإسلامي التي دعا بعضها للجهاد إلى

اليوم التالي لتصريحه المتسرع (9/12) بأن أي تفكير أمريكي في توجيه ضربات سيكون خطأ تتحمل واشنطن عواقبه. ويتوعد متحدث باسم الملا عمر في اليوم الثالث بـ"الانتقام"، ثم يصدر الملا عمر نفسه بياناً في الوكالة الأفغانية (9/15) -رداً على إعلان بوش أن ابن لادن هو المشتبه الأول، وتصريح برويز مشرف بموافقة جيشه على استخدام الأمريكيان للمجال الجوي الباكستاني- فيعلن عمر رفضه البات تسليم ابن لادن، وأنه سيقا تل "حتى الموت"، داعياً العالم الإسلامي إلى تحالف مضاد للتحالف الدولي الآخذ في التشكل⁽⁷⁸⁾.

وفيما يبدو فإن مسئولو طالبان تلقوا دفعة معنوية للمضي في مسار التحدي والإباء على خلفية اندلاع التظاهرات المتضامنة مع موقفهم، وتلك الرفضة للحرب عامة والتي شهدتها معظم دول العالم بما فيها أوروبا والولايات المتحدة، والتي بدأت في باكستان مبكرة عقب صلاة الجمعة (9/14). فقد راح الملا عمر في بيان لاحق يذكر الولايات المتحدة ويتوعددها بأنها ستكون "الإمبراطورية الثالثة" التي تنكسر على الأعتاب الأفغانية بعد بريطانيا والسوفيت، بل وتوعد دول الجوار برد عنيف في حالة إعانة الأمريكان على الحرب ضد نظامه⁽⁷⁹⁾.

إلا أن موجة التحدي التلقائية هذه أعقبتها في نهاية الأسبوع الأول إضافة عنصر "التبرير" و"الحوارية" على الخطاب الطالباني، بالتساؤل حول "الأدلة"، وتعليل الرفض بالتقاليد الأفغانية والإسلامية، وأن تسليم المتهمين لا يكون بمجرد "الاشتباه الأمريكي"، بل أتاحت الحركة -في خضم ذلك- لابن لادن أن يصدر بياناً (9/16) ينفي فيه أي صلة له بالتفجيرات، مشيراً إلى كثرة أعداء الولايات المتحدة: "إنني أعيش في إمارة أفغانستان الإسلامية، وقد بايعت أمير المؤمنين على السمع والطاعة في جميع الأمور، وهو لا يأذن لي بالقيام بمثل هذه الأعمال من أفغانستان"⁽⁸⁰⁾. شهد الأسبوع التالي مزيداً من تدفق القنوات والأسلحة والمدمرات، وبدايات تأسيس القواعد الجوية الأمريكية بدول الجوار،

ضعيف استعداد الحركة لإعلان الجهاد على كل من يهين الإسلام، معتبراً أن تسليم ابن لادن إهانة للإسلام والشريعة⁽⁸⁷⁾. ومن الواضح أن غاية "إسقاط طالبان وإحلال نظام آخر محلها" لم يكن قد استقر الرأي عليها في ترتيبات الإدارة الأمريكية، الأمر الذي تواترت التلميحات والتصريحات من المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين عليه: فبوش يريد ابن لادن حياً أو ميتاً، "وأن لا تفكير لدى إدارته بشأن نظام الحكم في أفغانستان"، ويؤكد وزير دفاعه نفس الأمر، بل ويقترح كولين باول عشية خطاب بوش الأخير محاكمة ابن لادن خارج الولايات المتحدة⁽⁸⁸⁾، لكن نهاية الأسبوع الثاني حملت بوادر هذا الفكر خاصة عبر الاتصالات الأمريكية والأوروبية والإقليمية الواسلة بين أجنحة المعارضة الأفغانية في الداخل والخارج.

إزاء ذلك تحركت طالبان، فأعلنت حظراً جويماً على أثره أسقطت طائرة تجسس أمريكية في إقليم سمنجان الشمالي (9/22)، ودفعت نحو (25-30) ألف مقاتل إلى الجبهة الشرقية؛ حيث حدودها مع باكستان التي مضت في سبيل دعم التحرك الأمريكي، ونحو الشمال؛ حيث خط المواجهة مع المعارضة الشمالية سيما على حدودها الأوزبكية، وانطلق خطاها التحذيري إلى كافة أطراف المنطقة.

وجه وكيل أحمد متوكل -وزير الخارجية- رسالة تحذير قاسية إلى نظيره الأوزبكي فيها على اتخاذ "قرار حكيم" لصالح المنطقة؛ محذراً من "أن الشعب الأوزبكي سوف يجبر حكومته لكي تنأى بنفسها عن مثل هذه الحرب التي لن يكون من السهل عليها الخروج منها.. لقد أسقطت الطائرة الأمريكية، وسوف يكون هذا هو قدر كل المعتدين"⁽⁸⁹⁾؛ حيث كانت الطائرة قد خرجت من الأجواء الأوزبكية. وبالمثل راح الملا عمر يرسل النداءات متعددة الوجهات: لطمأننة الداخل ودعوة الأفغان للعودة إلى بيوتهم وأن يمارسوا حياتهم الطبيعية، ولردع الخارج والتأثير فيه حين حذر الشعب الأمريكي بأنه لن يكون بمنأى عن النار التي تسعها إدارته،

جوار الحركة؛ الأمر الذي انتهى بإلقاء الكرة في ملعب ابن لادن: "غادر أفغانستان يراذتك إن شئت"، ثم حسمه الملا عمر بإعلان تمسكه المبدئي بالرجل: "إن ابن لادن سيكون آخر شخص يغادر أفغانستان حياً أو ميتاً"⁽⁸⁴⁾.

وسعيًا نحو استكمال صفها السياسي أعادت طالبان مناشدة منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان الإسلامية مساعدتها حال تعرضها للهجوم؛ حيث طالب الملا عمر باستراتيجية مشتركة: "إننا يجب أن نتحد ضد أعدائنا الذين يريدون أن يسحقونا لأننا مسلمون"⁽⁸⁵⁾، الأمر الذي لم يلقَ أي صدى؛ إذ كان الجميع منشغلين بتحرير إجاباتهم عن السؤال البلاء الذي أعلنه بوش في خطابه (9/21): "إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب" .. بما يعني أن الخطاب الأمريكي نجح في جذب الآذان والأذهان -كعادته أو كعادة متلقيه!

وكما جاء التحذير الأمريكي المباشر لطالبان (9/17) بداية لخط التهدة في السياسة الطالبانية؛ فقد جاء خطاب بوش أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الكونجرس الأمريكي (9/21) دافعاً لخط آخر مواز - وليس بديلاً - من إبداء التحدي؛ إذ اشتمل خطاب بوش على مراسيم كبرى حادة منها:

* ضرورة تسليم طالبان - ليس لابن لادن وحده - إنما لكافة المنظمات (الإرهابية) التي تنطلق من أرضها.
* تحذير حكومات العالم بالشعار المذكور أعلاه:
"معنا أو..."

* ألما مطالب غير قابلة للتعارض أو المناقشة.
* إعلان الحرب الجديدة التي تلاحق فيها أي أمة أو دولة تقدم دعماً للإرهابيين.

* إعطاء "الإسلام" نفسه تأويلاً يبدو فيه الإرهابيون - كما يعرفهم بوش - "خونة يريدون اختطاف الإسلام"⁽⁸⁶⁾.

ترجمت طالبان هذا الخطاب بأنه تحول إلى الإصرار الأمريكي الذي لا رجعة فيه عن خوض الحرب؛ فأزاحت خطاب المهادنة شيئاً ما أو شاكلت عليه؛ ليعلن عبد السلام

المتحمسين"؛ وبما يعني كذلك ارتكاز الاستراتيجية العسكرية لطالبان على الحرب البرية بالأساس، وحرب المشاة والجبال بصفة أكثر تحديداً.

جاء الأسبوع الثالث بمزيد من تعقيد الموقف وتأريمه أمام طالبان، فقد بدت محاولاتها الواهنة للردع أو الإرجاء تذروها الرياح في ظل تعاقب إعلانات كافة دول الحوار المباشر وغير المباشر بقبولها- وأحياناً بحماس زائد إلى درجة الطلب والاستعجال- للتعاون مع الولايات المتحدة والناو في العملية العسكرية التي باتت وشيكة؛ الأمر الذي انعكس عاجلاً في إعلان قوات التحالف الأفغاني في الشمال عن تحقيقها نجاحات على الأرض، وفي تزامم الأنباء والتحركات والتصريحات سيما في الجناح الخارجي السياسي المناهض للحركة من مركزه في روما حول "البدليل"، والاتصالات السرية والمعلنة بين الجناحين والمدعومة من الكافة والتي تكللت بالتقاء وفدين من الجانبين في روما (24، 23/9) ثم باجتماع رباني مع الأمريكيين في طاجيكستان في نفس الوقت. بما أعطى تقديراً بأن كافة الغرماء السابقين قد اجتمعت كلمتهم- لأول مرة وبصورة غير مسبوقه- على شئ واحد هو الإطاحة بطالبان!!

وفي حين راح أعداء الحركة يتكاثرون ويتحازبون ويتواصون ويتحركون ضدها، فإن البقية شرعت تتبرأ منها وتهرول بعيداً عنها وتوصد أمامها آخر أبواب الارتباط الرسمي بالخارج. فلحقاً بالتخلي الإماراتي (22/9) المشار إليه عالياً، أعلنت العربية السعودية (25/9) قطع كافة علاقاتها بطالبان على أساس أنها جعلت "أرض أفغانستان مركزاً لاستقطاب وتدريب المغير بهم خاصة من مواطني السعودية نفسها مع استمرار رفضها تسليم هؤلاء المجرمين للعدالة" (93)!! لتأتي الضربة الأشد بإغلاق باكستان سفارتها في كابول وقصليتها في سائر المدن الأفغانية وإن أعلنت أنها مجرد تدابير احتياطية وليست قطعاً للعلاقات الدبلوماسية، الأمر

ثم راح يسלט جام غضبه على المعارضة سيما "الملك" الذي يحلم بالعودة على "أسنة رماح الأمريكان" على حد قوله محذراً إياه من نفس مصير الشيوعيين من قبل (90).

وأمام تزايد الضغوط على الحركة جراء بدء تحرك المعارضة الشمالية منذ نهاية الأسبوع الأول، ثم قطع الإمارات علاقاتها الدبلوماسية مع الحركة اعتباراً من السبت (22/9) على أساس عدم تجاوب الحركة مع مطالب المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن، كررت طالبان نفسها بخطاب يمزج التحدي بمحاولات تفادي الحرب؛ إذ تتابعت نداءات وزارة الخارجية الطالباية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى البلدان الإسلامية لإيقاف الإرهاب الأمريكي، وإي الشعب الأمريكي على النحو السابقة الإشارة إليه.

وإذ أدركت الحركة أن هدف إسقاطها أضحى موثقاً منه، سعت إلى تدويل قضيتها وإظهارها حرباً على الإسلام نفسه؛ لإبعاد الدقة عنها وفصم نفسها عن ابن لادن، أو سحب آخرين إلى معركتها؛ إذ صدر بيان نسب إلى الملا محمد عمر يتضمن شروطاً تعجيزية لقبول الحركة تسليم قيادات تنظيم القاعدة، ومنها: سحب الولايات المتحدة قواتها من الخليج، ووضع حد لانحيازها الواضح لإسرائيل، ووقف تدخلها في شئون الإسلام، "إذا لم يفعل الأمريكيون ذلك فإنهم سيتورطون في حرب دامية ستحرقهم هم وغيرهم دون جدوى"؛ معرباً عن إدراك الحركة مقصود التحالف من إزالة النظام الإسلامي ووضع حكومة موالية في أفغانستان (91)

ودون أن تقطع وتيرة المزاوجة بين خطابي الإباء والإرجاء، ومحاوله إبقاء كافة النوافذ مفتوحة أمامها، مضت طالبان تعزز من دفاعاتها حول المدن الرئيسية وعلى الجهات المختلفة، معلنة قيامها بإعداد وتسليح أكثر من مائة ألف شخص، وأن أربعين ألفاً بايعوا القائد الأعلى للحركة على الموت جهاداً ودفاعاً عن "إيمانهم" (92)؛ بما يعبر عن تحول الحركة إلى حالة التعبئة الحقيقية للحرب واستنفار وحشد كل قواها التي تتمثل أساساً في "الأفراد

الإدراك الطالباني لذلك، حين نوهت الحركة بالمشاورات الدائرة بين وزارة الدفاع الأمريكية وتحالف الشمال المعارض للإطاحة بها والارتقاء بسقف التعاون من مجرد النصح ومناقشة الخطط إلى بدء عملية التسليح الفعلية عبر دول الجوار الأفغاني سيما روسيا التي صرّح رئيسها بذلك فعلاً⁽⁹⁷⁾، على الرغم من ذلك جاء رد الملا عمر على النوايا الأمريكية المشار إليها هادئاً مستبعداً قيام الولايات المتحدة بمحوم في جملة غير واضحة المغزى: "لأن الولايات المتحدة لا تمتلك أي سبب الهجوم" مع استمرار توجيه التحذير بشدة للقوى التي تساعد أمريكا من الداخل والخارج بأنه سيعتبرها "دولاً عدوة"⁽⁹⁸⁾.

وتواصلت مع محاولات التعلق بأي قشة، اعتقلت الحركة (9/28) صحافية بريطانية تدعى إيفون ريدلي تعمل بصحيفة الصنداي إكسبريس على بعد (15) كم من الحدود الباكستانية وهي ترتدي الشادور (البرقع الأفغاني)، وإذ نشرت وسائل الإعلام أن الصحافية هذه متزوجة من إيلان هرموش اليهودي الإسرائيلي - العراقي الأصل - العامل بالجيش الإسرائيلي وجدت الحركة الفرصة في محاولة دس أنف إسرائيل في الأمر مما دفع كولن باول إلى إعلان أنه لا وجود لأي مشاركة إسرائيلية في حملة تكوين التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب حتى لا تقع النظم الإسلامية في "الحرج البالغ" إذا وجدت نفسها مع إسرائيل في خندق واحد - على حد تعبيره⁽⁹⁹⁾.

وكما سبق أن أشرنا، فإن الولايات المتحدة ودول الجوار الساعية لاقتناص الفرصة بنحت في تسعير حرب إشغال مبكرة ضد طالبان منذ نهاية الأسبوع الأول التالي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ الأمر الذي بلغ مدى عالياً مع نهاية الأسبوع الثالث حين لاحت بوادر تحول بعض القادة الميدانيين من الدرجة الثالثة أو الأقل إلى المعارضة، الأمر الذي صدقت الحركة على بعضه بأرقام متدنية منذ أواخر سبتمبر. ومن ثم فإنه مع مطلع أكتوبر كانت الحركة قد شرعت في القتال فعلاً! فأمارات التمرد

الذي علق البعض عليه بأنه يعني أن إسلام آباد علمت بتوقيت الهجوم الأمريكي على أفغانستان⁽⁹⁴⁾.

في ظلال هذه الأجواء الملبدة بالغيوم، بدأ أن الاستجابة الطالبانية الخطائية بالأساس كانت في سبيلها للتلمل، إلا أن الحركة حرصت على استمرار الإعلان عن موقفها وإن كان بلهجة أقل مثلاً إلى صحيفة الأمة الباكستانية (9/28) إجابات نسبت لأسامة بن لادن نفى فيها أي علاقة له بتفجيرات (9/11) محولاً الاتهام إلى الداخل الأمريكي وإلى الاستخبارات الأمريكية أو المنظمات اليهودية المتطرفة التي تبغي إيقاع الفتنة بين الإسلام والمسيحية: "أنا لا أكذب، فلم أكن على علم بهذه الانفجارات، ولا أؤيد قتل الأبرياء، وربما كانت تلك الهجمات نتيجة لعنة صيهاً الله على أمريكا بعدما ارتكبته بحق الرجال والنساء والأطفال من ديانات أخرى، خاصة المسلمين.. نحن لسنا أعداء للمواطنين الأمريكيين أو الولايات المتحدة نفسها، ولكننا أعداء هذا النظام الذي جعل الدول الصغرى تحت عبودية أمريكا.. هذا النظام الذي يديره اليهود ويمثل إليه الأمريكيون دون وعي منهم.. في الحقيقة كان يجب أن تكون هذه الانفجارات ضد إسرائيل وليس أمريكا"، بل إن ابن لادن ألمح إلى عدم استيائه من موقف الدول الإسلامية الداعم لشن هجوم أمريكي على أفغانستان باعتبارها "مجرمة" على الإذعان⁽⁹⁵⁾.

لم يقف الأمر عند الحد الذي يقدم فيه أسامة بن لادن هذه الرؤية المخالفة صراحة لما سبق أن أعلنه في بيانات الجهاد - سيما أنه منذ العام 1998 أبان تشكيل الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين - بما يشير إلى محاولة شبة أخيرة لتحريك الموقف المأزوم في أي اتجاه أياً ما كان، بل إنه في الوقت الذي جاءت فيه تصريحات الرئيس الأمريكي حول وجود قوات أمريكية تطارد الإرهابيين داخل أفغانستان وتكرار رفضه أي تفاوض مع طالبان: "لقد سمعوا ما قلته وعليهم التحرك الآن" مشيراً إلى تعاضم هدفه فوق مجرد القبض على ابن لادن⁽⁹⁶⁾، ومع

المرتفعات، وتعزيز القوات على جبهتي الشرق والشمال بأعداد من المتدربين الجدد الذين قدروا بعشرات الألوف، وتعهدت الحركة بشن "حرب عصابات من الجبال" في حالة القيام بالعمل العسكري ضدها. وقد كان لهذا التعهد دلالاته في كشف أبعاد الإدراك الطالباني لموازن القوى ولاحتمالات تطور الموقف؛ بإعلان عزم الحركة على حوض حرب عصابات يعني عدة أمور:

أولاً- أن الحركة أدركت فعلاً أن هذا الحشد الأمريكي الهائل لن يتفرق دون أن يضرب ضربته، وأنها لن تكون ضربات عابرة على غرار ما وقع أغسطس 1998، وأن الحشد الجوي والبري والبحري ينبئ عن نية مبيتة ومكشوفة "للغزو"، وأنه لن يمكن ذلك دون لقاء بري، فيما بدا أنها ركزت فكرها عليه.

ثانياً- أن الحركة أدركت أنها لن تتمكن من صد هجوم جوي أو قصف بحري إذا استمسكت بالأرض والمدن، وأنه في هذه الحالة ليس لها ملاذ سوى الجبال التي نصبت عليها صواريخها وحركت إليها قدرًا غير ضئيل من أسلحتها، وأن هذه الحرب الطويلة لا تكافئها سوى مقاومة طويلة من هذا النوع المعروف بحرب المستضعفين أو حرب العصابات، فيما يعد إعلاناً مبكراً عن الاستعداد للتخلي عن الحكم دون التفريط في المبدأ والالتحام الكامل بفريق ابن لادن.

وعلى الجانب الآخر سعت طالبان إلى الدعم الداخلي-بعد فقدهما أي فرصة في الخارج-من خلال عقد الجلسات مع زعماء القبائل سيما قبائل الباشتون، وفتح باب المفاوضات مع الزعيم البشتوني قلب الدين حكمتيار المقيم في طهران، والذي كان الأوحده في إعلان تضامنه مع الحركة إذا شنت الولايات المتحدة هجوماً عليها، مرسلاً خطابات التهديد المتواترة إلى واشنطن، وإنذارها من أنها ستوحد الجميع وراء طالبان، وأن رحالها في الداخل وفي روما منبوذون من قبل الشعب الأفغاني⁽¹⁰²⁾، كذلك سعت طالبان إلى المزيد من إثارة الجماعات والأحزاب الإسلامية

في بعض المدن والمقاطعات تتبدى مع قيام إسماعيل خان- القائد الشيعي الهارب من سجون طالبان أوائل عام 2001- بقيادة مجموعة من المتمردين من الجهة الشمالية الغربية تحت مظلة دعم إيراني له جذوره، وتحت معاونة أمريكية من الجو بقوات الكوماندوز لاستطلاع مواقع طالبان الأمامية، فيما كانت الحركة على الجبهة الأخرى ترسل أرتالها في ظل تقدم محدود لقوات الجبهة المتحدة.

إذن فقد بدأت المعركة ولما تطلق الولايات المتحدة قذيفة واحدة؛ الأمر الذي أجبر طالبان على التخلي عن تشديد عمليات التمويه وتأمين القتال، واللجوء إلى نشر قواتها على جبهات متعددة في آن واحد وتحريك دفاعاتها الضئيلة نحو مواقع لم تكن تعدها رئيسية، فيما يعد محاولة لتعرية الصدر الطالباني مبكراً أمام السهم الأمريكي الوشيك.

وفي الثالث من أكتوبر صرحت دوائر أمريكية باكتمال الاستعداد الأمريكي لشن الحرب "المختلفة" على طالبان والقاعدة؛ الأمر الذي دعا صحفياً عالمية مثل "الأوبزرفر" البريطانية إلى توقع الحرب خلال ساعات فيما أكده أحد قادة المعارضة الشمالية من أن "هجومهم-أي المعارضة- سيكون بعد يومين مدعوماً بهجوم جوي أمريكي"⁽¹⁰⁰⁾. وبالفعل بدأ الكشف الصريح عن النشر الفعلي للقوات الأمريكية في طاجيكستان وأوزباكستان الحدوديتين في وضع الاستعداد للهجوم، وأعلنت باكستان (10/4) إغلاقها المجال الجوي أمام أي طائرة غير مدنية قادمة من خارج البلاد معلنة أن الأدلة التي قدمتها الولايات المتحدة لباكستان بشأن تورط ابن لادن في انفجارات (9/11) تمثل "أساساً كافياً لتوجيه الاتهام رسمياً"⁽¹⁰¹⁾.

إزاء هذه الحلقة المحكمة والجبهات الآخذة في الانفجار والوضع الأشبه بالعد التنازلي قبل انفجار القنبلة، تضاءلت مساحة الخطاب الطالباني بالنسبة إلى التحركات والإعدادات العسكرية، بإنشاء الخطوط الدفاعية وحفر الخنادق وتجنيد المواطنين وتسليحهم ونصب الصواريخ فوق

الباكستانية للضغط على حكومة مشرف، والتي كانت تواجه مظاهرات يومية في بيشاور وكراتشي وإسلام آباد تندد بالتوجه الذي انتهجه مشرف.

في هذا الآن وصل الخطاب الطالباني المتضائل إلى آخر مطافه رداً على بيان بوش (10/6): "إن الوقت يضيق أمام طالبان وستدفع الثمن ومعها المنظمات الإرهابية"⁽¹⁰³⁾، فقد جاء رد الملا عمر نفس اليوم طارحاً خط التحدي السابق بعيداً في دعوته واشنطن إلى إغلاق ملف التحقيق ومن ثم الحرب؛ "لأن الذين فعلوها قتلوا أنفسهم وأن لا أحد ينتحر بأمر من آخر ومن أجل آخرين"⁽¹⁰⁴⁾.

كان هذا الخطاب آخر المطاف؛ ففي اليوم التالي بدأت الجولة الثانية حين نزل اللاعب الأمريكي إلى حلبة الصراع العسكري الدائر فعلاً، وذلك مع طلائع القذائف الأمريكية على كابول مساء السابع من أكتوبر 2001.

وفي ختام متابعة الموقف الطالباني خلال هذه الفترة العصبية يتبين فعاليات هذه السياسة الطالبانية انعكست على تطورات الموقف انعكاساً ضئيلاً؛ إذ لم يبد أن أحداً من الأطراف المعنية قد استمع جيداً إلى خطابها أو اهتم بردود أفعالها اهتماماً مؤثراً؛ فقد أبان التحرك الأمريكي المبكر نحو أفغانستان عن غاية أمريكية وعي الجميع مغزاها المباشر والقريب، وتصرف على أساس التعاطي معها دون النظر في أبعاد موقف الطرف المقابل..

هذه السياسة وانعكاساتها الخافتة إن دلت على شيء فإنما تدل على حقيقة هامة فيما يخص التجربة الطالبانية تحديداً والأمة الإسلامية بعامه: مفادها أن تعدد الرؤوس المتزعمة في كيان أو نظام ما يسهم بلا شك في إفقاده القدرة على انتهاج سياسة ذات أهداف وخطوط وأدوات محددة، بما تبدي في التحالف الطالباني مع الأفغان العرب منذ مطلع تجربة الحركة في الحكم.. فقد تحملت الحركة مغبة ونتائج المعركة الموقدة بين ابن لادن وجماعته وبين الغرب سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ونتائج عمليات-فيما يبدو- لم تكن موضوعة ضمن استراتيجية معدة تشمل على

ردود أفعال مكافئة لاحتمال تحركات الأطراف المناوئة. وعليه فإن طالبان تتحمل تبعه تضارب غايتها بين بناء الدولة والسعي للحصول على الاعتراف الدولي وفرض هيمنتها على سائر الأراضي الأفغانية والتخلص من أعباء الحصار الاستراتيجي المتظاهر على رميها عن قوس واحدة من جانب، وبين غاية الاستمسك بتحالف مع جماعات تصدر البيانات وتشكل الجبهات للتورط في حرب لا طاقة لها بها. إن صورة تلك الحقيقة انعكست بجلاء على مرآة الخطاب الطالباني على نحو ما سبق إيضاحه.

وعلى الجانب الآخر يتحمل فقه الأفغان العرب- حتى لو لم يكونوا وراء الأحداث الأخيرة- مسؤولية العجلة التي حذر الشرع الحنيف من الانزلاق إليها، وسيما في سبيل العلاقة مع المناوئين من غير المسلمين حال استضعاف وذلة المؤمنين على النحو الذي لا يختلف عليه اثنان حالياً، وذلك كقول- سبحانه وتعالى- **(فلا تعجل بحكمهم)** (مریم: 84)، **(يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون)** (آل عمران: 200)، فالأمر بالصبر يشتمل على فهمي عن العجلة، والصبر نصف الإيمان، وهو فضيلة يعاني المسلمون الأمرين لقاء عدم التقائهم عليها، ولا يحسبن أحد أنها أخلاقيات وقيم غريبة عن السلوك السياسي، فهي في الصميم منه، سيما في فهم الأزمات وآليات إدارتها.

فالاستعجال والتهور كالجبن والتردد كلاهما آفة النصر والإنجاز، ومن تعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، وهذا الأمر نستدل عليه من النص المبين في هذه الحال وهو قوله -تعالى-: **[وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به محدو الله ومحدوكم وأخريين من دونهم...]** (الأنفال: 60)، فعناصر الإعداد والاستطاعة تجلي قيمة الصبر وأن الجهاد يسقط للعجز على نحو ما أجمع عليه السلف، وأن العلماء ذكروا أيضاً أنه "إذا لم تقع النكاية في العدو وجب الانهزام لما في النبوت في فوات النفس مع شفاء صدور الكفار وإرغام أهل الإسلام، قد صار

الشعب الذي سيقع عليه أكثر الضرر دون جريرة أو رأوا ضرورة مساندة طالبان، فإن الضفة الأخرى المناوئة للحركة من قبل والتي شهدت تحولات ذات بال عبر السنوات الخمس الماضية كانت بلا جدال الأكثر فاعلية ومن ثم الأولى بالمتابعة والاهتمام.

ففي حين آل موقف قلب الدين حكمتيار وحزبه (حزب إسلامي) وكثير ممن عُرفوا بـ"لوردات الحرب" إلى الحياد والكمون ومراقبة التطورات، فإن المناهضة الحقيقية للحركة تواصلت من جهتين: من معسكر تحالف المعارضة الشمالية ذي الأجنحة الخمسة، والذي انضم إليها مؤخراً إسماعيل خان على ما أشير إليه عاليه، والذي تميز بنهج المواجهة العسكرية، ومن فريق عاودته الروح من قريب وبقوة على ضوء الأزمة الطالبانية-الأمريكية منذ 1996، وهو الفريق المتنفذ حول محمد ظاهر شاه الملك الأفغاني الأخير المستقر في روما منذ أن جرى خلعه للفعل داخل أفغانستان، هذا في حين بقيت بعض مجموعات أخيرة مذبذبة بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فيما عُرف بـ"أحزاب بيشاور" بزعامة أمثال صبغة الله مجدي-أول رئيس لحكومة المجاهدين المؤقتة عام 1992-وسيد أحمد جيلاني... والتي بدت أكثر ميلاً إلى معارضة طالبان والسعي للاندساس في صفوف سائر الباحثين عن أي دور أياً كان.

وللهولة الأولى، فقد عبرت أكثر الفصائل الفاعلة عن إدراكها للأزمة الراهنة على أنه فرصة وإن تفاوتوا في درجات نعتها بالمواءمة، وخاصة مع تصاعد الأمر نحو احتمالات الغزو الأمريكي الشامل لأفغانستان. فالكافة رأت في المأزق الطالباني "فرصة" للضغط على الحركة من أجل مكاسب معينة، غير أن تمايزاتها فيما بعد ذلك تراوحت بما-على مستوى المبادئ-بين ثلاث اتجاهات لم تلبث أن هيمن عليها اتجاه واحد مضى لا ينعوى باتجاه قصص الفرصة.

الثبوت هنا مفسدة محققة ليس في طيها مصلحة "على ما نقله البوطي في (فقه السيرة) عن العز بن عبد السلام، وعلى ما يفهم من فقه سيرة رسول الله ع.

هذا، وقد أوردت هذه الدلالة هاهنا وقبيل متابعة الجولة الثانية البادئة بالحرب، مع تساوي الاحتمال عندي بوقوع الهجمات من قبل رجال أسامة بن لادن وبعدم هذا؛ وذلك أنه بعد أن يقع القدر يبطل اللوم، ويكون قول المؤمنين إذ ذاك "قدّر الله وما شاء فعل" والسعي إلى إصلاح ما فسد بالحكمة والموعظة الحسنة وبالذود عن حياض المسلمين، وليس بالوقوف عند حدود التأييد المثبط وإعانة شياطين القنوط والإحباط على المسلمين.. وهذا من فقه النصيحة المهجور والذي يجب الالتفات إليه، وخاصة في ظل الهرولة الطائشة إلى "التبرؤ من المسلمين". بما يعني في الأصول "تكفيرهم وإخراجهم من الملة" بغير علم ولا هدي ولا كتاب منير، وذلك ضمن حملة تابعة من بين ظهري الأمة للاعتذار للآخرين، في حين أن السُّنَّة في هذا الحال هي: الاعتذار إلى الله Y - لا إلى غيره- مما "فعل المسلمون من معصية الله"، وأن تكون البراءة من الفعل دون التبرؤ من الفاعل المسلم.

وأخيراً فإن التقويم النهائي للتجربة الطالبانية علاوة على ما يتطلبه من تجرد هو جد عسير، فإنه لا بد أن يبنى على أساس ومعايير تأخذ في اعتبارها قبل أي شيء أن ثمة مرجعية إسلامية تكتنف معياري الشرعية والمواءمة، وهي الأولى بالنظر والرعاية.

أفغانستان الأخرى: بأيدينا لا بأيدي الأمريكان:

بالرغم من الظلال الطالبانية الكثيفة المرسله على خلفية المشهد الأفغاني إبان تداعي الأزمة الأمريكية المعولة، فإن تعقيدات الواقع الأفغاني من كافة زواياه أسفرت عن أكثر من أفغانستان أخرى، عبر عن كل منها فصيل ما أو عدة فصائل. ففيما عدا موقف القبائل التي بدت من قبل قانعة بما آل إليه الوضع تحت إمرة طالبان وأحزاب الانضواء التي سبقت الإشارة إليها، والتي عدت نفسها جزءاً من

أزاحت طالبان أثر إلا أن يخسر خسراً مكباً بمضي به في سبيل الأفول التام والتلاشي.

وفي هذا السياق فإن الجزء الأول من الجولة- وحيث لم تكن الأهداف الغربية قد اتضحت تماماً-شهد تصاعدي الارتكاز على فريق روما بشكل شديد الكثافة. وإذا كان دور هذا الفريق ولاقته "عودة الملك السابق" فيما قبل الأزمة الراهنة كان بمثابة ورقة ضغط وتهديد غربية ضد طالبان لا أكثر، إلا أنه عقب الحادي عشر من سبتمبر فإن هذا الدور أخذ منحى أكثر جدية وخطورة. ففي وقت مبكر تكشف صحيفة "نيو إنترناشيونال" الباكستانية (9/16) عن مشاورات تجرى بين الناتو وبين ظاهر شاه وأعوانه لتنفيذ مخطط يهدف إلى عودة الأخير كملك أو كحاكم -بأي صفة- عقب إسقاط نظام طالبان وذلك تحت شارة "إنقاذ الشعب الأفغاني من المعاناة المستديمة التي تعرض لها على يد الشيوعيين سابقاً وحركة طالبان حالياً". الأمر الذي تكاثرت التعليقات الأولية على أنه ينذر بحرب أهلية في ضوء عدم تمتع ظاهر شاه وأنصاره بشعبية ما، سواء بين الباشتون الذين ينحدر شاه منهم أو بين سائر العرقيات، بما حدا بأنصاره إلى التراجع الإعلامي المؤقت بأنه: "إن كان الملك المخلوع دور فسيكون كمنظم لاجتماع كبار الزعماء القبليين: لويجا جركا، والذي سبق أن دعا لانعقاده منذ العام 1996" (106).

بيد أن التحالفات الفرعية في إطار التحالف الدولي بزعامة واشنطن كانت بسبيلها للتشكل سراً وجهرًا، فيصرح فرانسيس فينديل-مبعوث الأمم المتحدة الخاص بأفغانستان عقب اجتماع مع ظاهر شاه (9/23) بأن الأخير قد يقوم بدور "رئيسي" في تشكيل حكومة محتملة، فيما جاء مردوده عاجلاً بلقاء ظاهر شاه ووفد عن تحالف الشمال في ذات الأسبوع يرأسه محمد يونس قانوني-وزير داخلية حكومة رباني-حيث دار الحوار حول الكلمتين اللتين صارتا عنوان المسيرة: "العودة" و"الحكومة الائتلافية". ومن الجدير بالذكر أن رباني كان قد صرح قبيل

ففي جانب بدا الأكثر اقتراباً من مؤازرة طالبان جاء خطاب حكمتيار شديد التحفظ على السعي الأمريكي، رافضاً تماماً كافة صور التدخل الأجنبي، ومخدراً من عواقب قيام واشنطن بمهاجمة أفغانستان على نحو ما أشير إليه أعلاه، بينما على الجانب الآخر جاء خطاب ظاهر شاه وأنصاره معرباً عن رغبة عارمة لاقتناص الفرصة المواتية وهرولة تلقائية جامحة للانطباق مع التوجه الأمريكي بل وتقديم ذاته كبديل أول يبشر بالنهاية الطالبانية في القريب العاجل؛ الأمر الذي تضافر على تعزيزه كافة الفرقاء الغربيين سيما الناتو والأمم المتحدة وممثلي الاتحاد الأوروبي الذين تحركوا نحو هذا الفريق منذ اللحظة الأولى.

فيما بين هذين الطرفين المتباعدين جاء الموقف المبدئي لتحالف الشمال الأفغاني شديد التوتر على خلفية احتوائه على توجهات متباينة: بين حرس قدم ذي ماضي يمثله رباني وعبد رب الرسول سياف، وبين جيل صاعد تربى في كنف أحمد شاه مسعود وورث عنه توجيهه البراجماتي المعروف وهو الجيل الذي قاده بعد مصرع مسعود ثلاثي (فهيم-عبد الله-قانوني). وفيما بدا الأخيرون أكثر تحديداً وحدة في الاقتراب من معسكر روما بزعامة ظاهر شاه، فإن موقف الرئيس المخلوع بدا شديد التضارب كثير التراجع: فيبدأ برفض تام للنوايا الأمريكية المعلنة ثم لا يلبث أن يعرب عن تأييده التام لها، وينفسي وجود أي اتصالات لفريقه مع الأمريكان، وإذا به تواتراً يعقد اجتماعاً عسكرياً مع وفد أمريكي في طاجيكستان، ويشدد على إنكاره تلقي أي مساعدات من أي طرف خارجي ثم هو لا يستحي أن يطلبها علانية في اليوم التالي ضمن إعلان رئاسي عقب اللقاء الثلاثي الذي جمعه والرئيسين الروسي والطاجيكي في دوشانبة (105).

حقاً، إذا كان أكثر مجاهدي الماضي قد خسروا أمام طالبان وأمام آفاقهم الضيقة خسراً بسيطاً آل بهم إلى الخارج قليلاً عن دائرة الضوء والتأثير، فإن الرئيس الذي

وهي التطوع لإسباغ "الشرعية الأفغانية" على الغزوة الأمريكية المزمع القيام بها والتهييج ضد الطالبان ليسهل الانتقام الأمريكي منها بنفس الدعاوى التي أطلقها الغرب ضد الحركة من قبيل التطرف والإرهاب، وأسر الشعب الأفغاني وراء قضبان التشدد والأصولية، وذلك دون تحفظ ذي بال يتجاوز الإطار الاستدراكي العام الذي استوتت فيه كافة الأطراف. غير أنه من ناحية أخرى فإن استدراقات المعارضة الأفغانية بدت ذات أهمية من نوع خاص؛ إذ جاءت في الأغلب كنصائح ترسم الطريقة المثلى التي ينبغي لواشنطن وحلفائها أن تتبعها للإجهاز على العدو الطالباني، وذلك على النحو الذي أطلقه ظاهر شاه نفسه "بأيدينا لا بالأمريكان" مؤكداً أنه أمر تم الاتفاق عليه بين فصائل المعارضة الأفغانية⁽¹⁰⁹⁾.

وعليه لم يكد سبتمبر ينقضي حتى تكشفت التحركات الأمريكية الجادة باتجاه فصيلي المعارضة هذين اللذين ذهبا يعرضان خدماتهما بحماس كبير حتى بدا الأمر وكأن الولايات المتحدة قد ارتدت قفازين أفغانيين: أحدهما للقتال المسلح بالوكالة، والآخر لترتيب الأوضاع السياسية للضغط على طالبان أو إزالتها والإعداد لشغل الفراغ من بعدها. فمن ناحيته شد ظاهر شاه وفريقه على أيدي الأمريكيان في لقاءاته المتكررة بممثلهم، كاجتماعية بالقتل الأمريكي لدى إيطاليا-وليام بوب- الذي أكد على ضرورة عودة الملك "للمساهمة في خلق الأجواء المناسبة نحو استعادة الديمقراطية وإحلال السلام والاستقرار"، ثم استقبله (9/29) لوفد أمريكي لذات الغرض الذي أعرب عنه رئيس الوفد- آل سانتولي، مستشار الأمن القومي في الكونغرس الأمريكي- بالسعي إلى "تكوين حكومة وحدة وطنية لكي يتم القضاء على شبكات الإرهاب"⁽¹¹⁰⁾.

بدا هذا الجزء الأول من هذه الجولة الفاصلة أو بالأحرى الواصلة بين اليومين: الأمريكي والأفغاني، أكثر مواتة لفصيل روما، إلا أنه على الناحية الأخرى سريعاً ما أفاق تحالف الشمال من الهزة السياسية والعسكرية التي

هذا اللقاء مباشرة برفضه البات للبديل الظاهري بكل وضوح: "يعود كموطن..."، إلا أنه ما لبث أن صدق بنفس الدرجة من الوضوح والحماس على ما انتهى إليه القادة الجدد، فيما يقدم مؤشراً قوياً على تحول معارضي الداخل إلى التوحد مع التيار الاقتناص الذي اطمأن إلى أن لا طاقة به لإنجاز شئ يذكر إذا ما بقي متردداً أو متحفظاً على المطاوعة لغايات التحالف الأمريكي.

عدة سيناريوهات طرحت على أطراف حديث هذه العودة أبانت عن جدية هذا التحول وعن قدر كبير من الثقة في القدرة الأمريكية على الإسراع بإزاحة طالبان والتخلص منها ربما أكثر بكثير مما بدا من الأمريكيان أنفسهم، الأمر الذي لم يخل بدوره من طرافة من طرائف الواقع الأفغاني ومخازيه سيما في مشهد "المذبذبين"... إذ نرى سيد أحمد جيلاني-زعيم الجبهة القومية الأفغانية وأحد كبار مؤيدي ظاهر شاه- يشدد على أن الأخير لن يدخل كابول على أكتاف الأمريكيان "حتى لا يستفز مشاعر الشعب"؛ معتبراً أن "اكتاف الأمريكيان"-هاهنا-هي أن يدخل الملك السابق في طائرة أمريكية، على حين يأخذ على رباني أخذة شديدة بحجة أنه من العار على رباني الوصول إلى الحكم عن طريق قانونية"⁽¹⁰⁷⁾.

هكذا يقرأ الأفغان واقعهم وتتحكم بالسراة منهم الأهواء والظنون، إلا أنه مما يزيد الأمر طرافة أن يعقب ذلك بأيام ثلاثة تصريح لظاهر شاه (9/23) بقبوله التدخل الخارجي الذي "ليس هو الأمر الهين، ولكن يمكن قبوله لفترة مؤقتة من أجل مصلحة الشعب الأفغاني"، وذلك في خضم تحركات ما عرف بـ"مجلس شورى التفاهم الأفغاني" المنبثق عن مكتب روما لدفع جهود المصالحة بين مناوئي طالبان، والذي علق رئيسه حيات الله بغير موارد: "إننا نعمل مع المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب وإيجاد حكومة موسعة تضمن حقوق الشعب"⁽¹⁰⁸⁾.

وبعيداً عن الطرافات المدهشات، فقد اضطلع هذا النفر بأشد المهام الفارقة في هذا المهم الأفغاني الإسلامي، ألا

دفع طالبان إلى إعادة نشر وتوزيع قواتها لتتخلخل العديد من خطوط دفاعاتها ونقاط تمركزها؛ الأمر الذي صب في صالح هذا الفصيل فتوالت بيانات قادة أجنحته سيما دوستم وفهيم عن تقديم قواتهم وتمكنها من الاستيلاء على قطاعات وممرات استراتيجية هامة ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة إضافة إلى أعداد من الأسرى الطالبان... (112)

ومع مطلع أكتوبر بدا للكافة أن فكرة القفازين باتت حقيقة ماثلة وفاعلة؛ إذ نشبت المعارك المبعثرة في شمال ووسط وشرق وغرب أفغانستان؛ لتجد طالبان نفسها منساقاً مبكراً إلى حرب أهلية-دولية متعددة المحاور تعرّض استراتيجيتها-القائمة على الرهاب الأمريكي من بر أفغانستان-لضربة قاصمة.. في حين تجد الولايات المتحدة من الأفغان أنفسهم أكثر وأسرع مما كانت تحلم به لإحداث تمرد داخلي ضد طالبان!!

الكل ضد طالبان، أو طالبان في مواجهة الجميع. لم يكن ثمة استثناء يذكر على الصعيد الأفغاني سوى ما مثله موقف قلب الدين حكمتيار الذي توعد بالتعاقد مع طالبان حال وقوع الغزو الأمريكي، الشيء الذي أرجعه بعض المراقبين إلى ما هو معروف عن قناعات الرجل الفكرية والمتقاطعة كثيراً مع نهج طالبان والأفغان العرب، والمرتبطة بعذاته المتبادل والجزري تجاه واشنطن، في حين عزاه آخرون إلى سعي حكمتيار لاستعادة شعبيته البشتونية واهتبال الفرصة للعب دور في ترتيبات ما بعد طالبان (113).

وإجمالاً، فإن اتجاه ميزان هذه القوى رجح كفة القفازين اللذين اندفعا بكل طاقتيهما في رهان غير محسوب العواقب تحت لافتة: "من يخطف أفغانستان؟" الأمر الذي كانت انعكاساته هي الأشد وطأة-إضافة إلى الموقف الرسمي الباكستاني-وكانت دلالاته هي الأهم عبر الجولة برمتها، إلا إن الدلالة الكبرى لهذا الجانب من التعاطي الأفغاني والمحسوب على أمة الإسلام برزت في مدى خطورة وجسامته تغيب المرجعية والأبعاد العقديّة والأهميّة

أصابته إثر اغتيال مترجمه العسكري وربما الفعلي أحمد شاه مسعود (9/9)، ليندفع تيار "ابتهال الفرصة" يؤجج الجبهة القتالية منذ نهاية الأسبوع الأول عقب الحادي عشر من سبتمبر، موسعاً من تحركاته الدبلوماسية نحو كافة الأطراف في الجوار وفي الغرب. بل وقبل أن تتراءى أبعاد وحقائق الموقف الأمريكي بشأن التعاون مع هذا الفصيل، فإن وزير خارجيته-عبد الله عبد الله-يبادر (9/21) بأشد عبارات الموالاة للأمريكان فجاجة وفظاظة بالإعراب عن "استعداد الجبهة للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب ضد طالبان.. بل ووضع كافة إمكانياتهم من مقاتلين وخبرات عسكرية في الأراضي الأفغانية تحت تصرف القوات الأمريكية"، على حين يبدي البعض ضمن هذا الفصيل تخوفاته من احتمالات ألا تكنفي واشنطن بمجرد التعاون معهم، وأن تسعى لاستغلالهم كـ"ناقلة" لغزو أمريكي تلمح إليه الحشود المتوالية حول أفغانستان (111).

حقاً، لقد عبر هذا المشهد عن أبشع انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على الأمة المسلمة؛ حيث يشفق نفر من المنتسبين إلى الإسلام وأمتة ألا يلتفت إليهم الغازي المعتد بتفوقه حين يمدون هم إليه يد الصداقة والموالة والمعاونة ضد آخرين منسوين-أو على الأقل- محسوين على الملة والأمة، في الوقت الذي يبقى من خارج الأمة من ينتفر ويتنفض يوماً للدفاع عن الأخيرين على أساس أنهم لم يتعدوا-في أسوأ الحالات-كوهم: "مهتمين بغير دليل فعلي معن، وضعفاء معدمين عرضة للانتقام الأعمى"!!!

وهكذا تدفقت المسعرات العسكرية والمؤازرات المعنوية من قبل دول الجوار الكبرى سيما روسيا ومن الجوار الإسلامي المباشر وخاصة طاجيكستان ذات الارتباط الإثني والجغرافي بهذه الفئة، وبطريق غير مباشرة من الكافة، سيما القيادة الباكستانية التي وإن مثلت أكثر المتحفظين على دور هذا الفصيل ظاهراً؛ فإنها كانت على مستوى الفعل الداعم الحقيقي له منذ إعلان مشرف سماح حكومته وجيشه باستخدام الطيران الأمريكي للأجواء الباكستانية مما

ففي ناحية قاصية وفتت السلطة الحاكمة برئاسة الجنرال برويز مشرف الذي أكد منذ اليوم الثالث (9/14) على "التزام بلاده بتقديم التعاون الكامل" لواشنطن، ثم أكدته باسم الجيش (9/15) بالموافقة على طلبات أمريكية محددة كإغلاق حدود باكستان مع أفغانستان، وقطع إمدادات الوقود عن طالبان، والسماح باستخدام الأجواء الباكستانية، ومشاركة الولايات المتحدة في المعلومات الاستخبارية.. الأمر الذي عزاه البعض إلى أن الولايات المتحدة لم تقدم رسمياً على طلب المساعدة من أحد قبل باكستان حتى حلف الناتو، علاوة على أن طلباتها من باكستان كانت أكثر حدة وتحديداً.

وعلى الجانب الآخر تراوحت المواقف غير الرسمية بين الهدوء الحذر والهيّاج الرفض؛ إذ أدرك الجميع أنها لحظة فارقة، فراح القوميون في أحزابهم والنخبة المثقفة عبر الصحف يحثون الجنرال مشرف على الحذر في إعادة رسم السياسة الخارجية لباكستان، خاصة بعد أن حذرته طالبان من مغبة معاونة الولايات المتحدة، بينما اندفعت الأحزاب الدينية إلى الطرف الآخر البعيد: الجهاد إلى جانب طالبان لرد العدوان الأمريكي إذا وقع!

قدم باكستان وماضيها القريب يزيدان الأمر تعقيداً سيما فيما يتعلق بالنظام الحاكم والمتمحور حول شخصية الجنرال مشرف. فالحكومة الحالية جاءت عبر انقلاب ضد حكومة نواز شريف (12 أكتوبر 1999) على ضوء اتفاقه مع الولايات المتحدة للانسحاب من كارجيل ودراس في قسم كشمير الواقع تحت سيطرة الهند. إذ ذاك طفت على السطح صورة وشخصية رئيس أركان الجيش الباكستاني (الجنرال برويز مشرف) الذي انضم إلى شريف إبان محاولته السيطرة على تداعيات الأزمة، باذلاً جهداً واضحاً لإسكات التملل في الأوساط العسكرية بعد أحداث كارجيل. في هذا الآن أصدرت الولايات المتحدة (1999/9/22) تقريراً بادي الانحياز إلى نواز شريف؛ إذ يتضمن التحذير الصريح من التفكير في إزاحة حكومته

وموجبات الولاء والبراء وحدودهما، والتخلي المتعمد وعدم الاكتراث بفقده الضرورات (الأزمات) وكيف تقدر بقدرها، وفقه المآلات وارتباطاته بتراتبية المقاصد العليا؛ جرياً وراء منافع عاجلة تغلوها مضار هائلة، وثارات تنم عن عقلية الانفعال والجمود والوهن.. نعم إن طالبان تخشيت إزاء ما رأته مبدءاً إلى آخر المطاف معززة حجتها بما قال به عقلاء الغرب نفسه من حرمة العقاب الجماعي أو المؤاخذه بغير بينة، دون البحث عن بدائل استدرابية، إلا إن تذبذبات ثم اندفاع المعارضين في الاتجاه الآخر بهذه الصورة الارتجالية أشبههم والأمة من بعدهم بطفل يعبث على طاولة الكبار!

باكستان: المآزق الأخطر والخاسر الأكبر

إذا لم يكن طرف ما قد سلم من الحرج والحيرة، فإن باكستان بلا جدال كانت الأكثر من غيرها تعرضاً لمآزق رهيب: مآزق خيارات تتنافس في درجات الصعوبة والإحراج، سيما عقب إظهار واشنطن توجهها الواضح والعاجل لتنفيذ ضربة عسكرية مؤثرة ضد حركة طالبان بالاعتماد بصفة أساسية على التعاون مع باكستان. وإذا ما كان هذا التوجه قد تحدد أمام العالم في نهاية الأسبوع الأول من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإن الحقيقة أن اليوم التالي للحدث شهد أولى تلميحات كولن باول الجادة إلى المحادثات مع باكستان على نحو ما سبق ذكره، ثم ما لبث التوجه الأمريكي أن استحال قراراً لا يضع أمام إسلام آباد سوى خيارات محدودة جداً زادتها طبيعة الداخل الباكستاني محدودية، بما أوقف كافة الفرقاء الباكستان على المحك الأخضر من نوعه!

وعلى حين نوعت سائر الدول في ردودها على السؤال الأمريكي -البلاء: "معنا أم مع الإرهاب؟" بما وازن بين القيادات والقواعد الشعبية، فإن باكستان آثرت على صعيد الأطراف الفاعلة أن تنقسم على نفسها بين الطرفين البعدين.

بروابط مفصلة مع الجميع: مع طالبان والتي تعد تلميذة وريية هذه الجمعيات، ومع المجاهدين الكشميريين، ومع الشارع الباكستاني من خلال آليات الدعوة والتعليم الديني ومدارسه، ومع قطاع لا بأس به من العسكريين سيما في نطاق المخابرات العسكرية الباكستانية ظهر طالبان على نحو ما سبقت الإشارة إليه، وأخيراً جاءت المعارضة أيضاً من قبل الأحزاب السياسية غير الدينية التي سنحت لها فرصة إثارة قضية ضرورة عودة الحكم المدني والتي بدا موقفها أيضاً في حرج ما بين المعارضة الإسلامية التي تنبذ الكثير من سياقاتها وبين معارضتها المختلفة للعسكريين الحاكمين، وما بين موقفها المشكل من الحملة الأمريكية ضد ما عرف بالإرهاب.

استجاب الجنرال مشرف للتهديدات الأمريكية المحتملة وعلى رأسها التهديد بالاستعانة بدائل أخرى في حالة الرفض من قبيل الهند وإسرائيل، وما أعرب عنه الجنرال مشرف نفسه من مخاوفه أن تلجأ أي من هاتين القوتين المعاديتين إلى ضرب المنشآت النووية الباكستانية في خضم فوضى الحرب المنتظرة⁽¹¹⁴⁾، كما انجذب أيضاً وبجماس معلن للإغراءات سيما في رفع العقوبات عن الاقتصاد الباكستاني المترهل والوعد الأمريكي بفتح صفحة جديدة في العلاقات معه، في الوقت الذي واجه التهديدات الطالبانية بضرب أي دولة تسخر أراضيها أو أجواها في مهاجمة أفغانستان، واجهها بإنذارات حادة وجملة ردع عبر أجهزة الإعلام على نحو ما ورد في "المهلة" التي أعلنتها للحركة (9/16) لتسليم ابن لادن خلال ثلاثة أيام⁽¹¹⁵⁾.

في هذا الوقت جاءت ردود الأفعال على خيارات برويز في الداخل عنيفة في خطاها وبواد وتطوراتها، إذ جرت عملية توحيد من قبل الأحزاب الفاعلة على شاكلتين: توحيد الموقف المضاد من خلال مؤتمر لاهور (9/16) الذي ضم-على حد قول المحلل السياسي عبد الغفار عزيز- كل الأحزاب الدينية والسياسية، مؤكداً أن المؤتمر لا يعبر عن موقف الأحزاب الدينية فحسب⁽¹¹⁶⁾،

المنتخبة، في إشارة ظاهرة لمعارضتها قيام انقلاب عسكري صد نواز شريف، إلا أنه سرعان ما حسم الجنرال الموقف مرة ثانية لكن في الاتجاه المضاد.

وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأولية البادية للعيان للانقلاب ومسارعتها بفرض عقوبات جديدة على باكستان (1999/10/15) إلا أنها كانت في الحقيقة إجراءات رمزية؛ إذ شملت مساعدات لا تتجاوز (5.2) مليون دولار سنوياً فيما لا يشمل المساعدات الإنسانية وقروض المصارف الأمريكية إلى الحكومة الباكستانية. ومع التحولات المتوالية التي أبانت بالأساس عن فتاعات السلطة الجديدة التي بدت متوائمة مع المزاج الأمريكي نسبياً سيما في قضية كشمير والعلاقات مع الهند من جهة، والتوجه نحو الأصولية الإسلامية وأحزابها من جهة أخرى.. شرعت واشنطن في التجاوب مع الحكم العسكري لباكستان مخففة من نبرة معارضتها المبدئية له أو الضغط عليه اللهم إلا فيما يتعلق بمسألة طالبان وأسامة بن لادن التي ظلت الحائل الأكبر أمام استواء هذه العلاقات؛ إذ ترددت إسلام آباد في التعاون مع واشنطن في هذا الصدد منذ العام 1998 عقب حادث السفارتين وإلى أن وقعت الأحداث الأخيرة.

كانت باكستان أولى الدول التي شهدت تصاعد التظاهرات الواسعة في مختلف المدن والمقاطعات تعبيراً عن معارضة التوجهات الأمريكية نحو أفغانستان، الأمر الذي يعني اشتعال المواجهة مبكراً بين النظام الحاكم والشارع الباكستاني الذي استحوذت عليه الأحزاب الدينية، وذلك منذ الرابع عشر من سبتمبر فصاعداً. إن اختيار مشرف التجاوب الكامل بلا أي تحفظ ذي بال مع واشنطن في محاربة ما سُمي بالإرهاب كان يعني فتح النيران عليه من كل اتجاه: من جانب طالبان والأصولية الممتدة عبر المنطقة، ومن قبل ثوار كشمير على خلفية ذهاب مشرف إلى الوقوف مع الهند في خندق واحد وفيما بدا ميله إليه من قبل، ومن قبل الجماعات الإسلامية في الداخل والتي تتميز

الحملة الراهنة أو حتى على "نوع" العمل العسكري المفترض، أذاع التلفزيون الباكستاني (9/19) خطاباً لمشرف يصرح فيه أن نظام طالبان يشكل هدفاً رئيساً من أهداف الحملة الأمريكية⁽¹¹⁸⁾، الأمر الذي حد من سخونة الشارع الباكستاني، فراحت الولايات المتحدة تقدم أولى إشارات دعم موقف مشرف فيما كشفت عنه تصريحات وزير التجارة الأمريكي دونالد إيفانز والممثل التجاري الأمريكي روبرت زويليك عن المنح المنتظرة للمتعاونين علاوة على ترسانة العقوبات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تنتظر غير الراغبين في التعاون⁽¹¹⁹⁾. وكان كولين بول قد ألمح في الأسبوع الأول بعد الضربات إلى سعي بلاده لتخفيف العقوبات المفروضة على إسلام آباد منذ 1998 على خلفية التفجيرات النووية، والتي كانت تشمل حظر "المعونات الاقتصادية والمبيعات العسكرية والقروض الحكومية"⁽¹²⁰⁾.

بناء على ذلك أخذ الصراع الداخلي يتصاعد بين السلطة والأحزاب الدينية-سيما الجماعة الإسلامية وجمعية علماء الإسلام-والتي بدت للمراقبين مع الأسبوع الثاني وكأنها تسحب البساط من تحت أقدام النظام؛ حيث وقعت المصادمات الدامية وضُرع وجرح الكثيرون ضمن تظاهرات "تحالف الأحزاب الدينية" الذي ضم العشرات منها. كان العنف هو جديد هذا الأسبوع في مظاهر متصاعدة الخطورة من إلقاء للحجارة على السيارات والمركبات العامة، وإحراق الإطارات في طرقات المدن، ودفع المصالح التجارية إلى إغلاق أبوابها، والسير في تجمعات حاشدة ترفع شعارات "الموت لأمريكا" وتحرق دمي لجورج بوش، وتفتت بعبارات التأييد لابن لادن وطالبان والتنديد بالسياسة الحكومية.. الخ.

على الجانب الآخر، واصلت حكومة مشرف حملتها المكثفة لإقناع الشعب الباكستاني بموقفها على ما أشير إليه، ففضلاً عن أحاديث الوزراء والمسؤولين المحليين في الأقاليم البعيدة، تكاثرت الاجتماعات مع زعماء القبائل

علاوة على توحيد الخطاب السياسي الذي انتهى إلى التخريب الثنائي العالمي المتنامي؛ إذ طابقت خطاب الجماعات الأحزاب إذ ذاك بين واشنطن والسلطة الباكستانية في كفة كمنائين أو كما عبّر زعيم الجماعة الإسلامية الباكستانية الكبرى قاضي حسين أحمد: "إن سلطات إسلام آباد وواشنطن ينبغي لهما أن يتجنبنا سبيلاً أدى في الماضي إلى هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. إن الفطرسة الأمريكية والأعيب السلطة الباكستانية لن تقود إلا إلى الدمار"⁽¹¹⁷⁾، في حين يتطابق خطابها هذا مبدئياً وبدرجة كبيرة مع الخطاب الطالباني.

كان لذلك مردوده الفوري على سياسة النظام الباكستاني على صعيدي الداخل والخارج؛ إذ سارع مشرف بإرسال وفد من العلماء والزعماء المقربين منه إلى طالبان (9/17)، وإعلان استثناء المشاركة الأرضية أو بقوات ضمن العمليات الأمريكية المرتقبة، ثم راح ومستولو حكومته يجتمعون بزعماء المناطق والقبائل والنخب سيما مسئولي الصحف الوطنية وزعماء بعض الأحزاب السياسية لإيقافهم -وخاصة منذ منتصف الأسبوع الثاني - على زوايا رؤية النظام للموقف بين المخاطر التي سوف تتعرض لها باكستان في حالة معارضتها التعاون في أمره بدائل أخرى غير باكستان والمنافع الاقتصادية والسياسية التي سوف تجنيها باكستان من هذا الموقف، سيما على صعيد الحياة اليومية للشعب. ومن ثم توالى عقب ذلك المؤتمرات الصحفية التي يعقدها وجوه الحكومة وعلى الأخص وزير الخارجية عبد الستار خان؛ لشرح كل خطوة تقدم عليها السلطة أو حلفاؤها في الخارج، مع السعي للظهور بمظهر الناصح الأمين المتعقل الراغب في الحفاظ على نظام طالبان سالماً بمواصلة إنذار الحركة من مغبة إصرارها على التمسك بأسامة بن لادن.

جاء الأسبوع الثاني ليكشف عن ارتقاء سقف التنسيق والتعاقد بين الحكومة الباكستانية والولايات المتحدة، فبينما كان تلفزيون CNN يذيع أن الإدارة الأمريكية لم تستقر بعد على الوضع النهائي لطالبان في

دون أن ينسى الإشارة إلى أن المساعدات الأمريكية بسبيلها إلى العودة للضخ في إسلام آباد⁽¹²³⁾.

والحقيقة أن باكستان كانت تتلقى الثمن فعلاً بدءاً من قرار واشنطن إعادة جدولة ديونها المستحقة (600 مليون دولار) وعود الدول المشاركة مالياً في التحالف بنفس الشيء، كتصريح اليابان بخططه لصرف منحة طارئة لباكستان (40 مليون دولار) علاوة على تصريحات البنك الدولي وصندوق النقد والدوائر الأوربية السائرة في ذات الاتجاه.. إلا أن إسقاط العقوبات الأمريكية كان له مغزاه الخاص؛ حيث أصدر الرئيس الأمريكي (9/22) قراراً برفع العقوبات المفروضة على باكستان والمند كمكافأة للدولتين، رأى المراقبون أنها قد تخفف من حدة معارضة الرأي العام الداخلي لموقف الحكومة التعاوني مع الولايات المتحدة، بيد أن مجلس الدفاع الباكستاني الأفغاني الذي شكلته الأحزاب الدينية أجهض هذه التوقعات، فأعلن قادة جمعية علماء الإسلام أن تحركات للمجاهدين التابعين لها بدأت الأحد 9/23 نحو الحدود الباكستانية-الأفغانية للتصدي للهجوم الأمريكي المتوقع، بل إن الأمر تطور للسعي نحو إقامة سوار المجاهدين حول القواعد العسكرية في باكستان في محاولة لمنع القوات الأمريكية من استخدامها وقال زعيم الجمعية في بلوشستان الحدودية: "إن مجاهدين سيحاصرون جميع القواعد العسكرية في باكستان، فالحرب الأمريكية ليست ضد أفغانستان فحسب، بل ضد العالم الإسلامي بأكمله"⁽¹²⁴⁾.

وعلى هامش هذا الموقف وعلى خلفية التهديدات الأمريكية للجماعات الباكستانية نفسها بضمها في لائحة المنظمات الإرهابية، أكد المسئولون الدينيون الباكستانيون على الاختلاف بين المدارس الدينية في باكستان وتلك التي في أفغانستان، فهناك نحو عشرة آلاف مدرسة دينية موزعة في جميع أنحاء باكستان قامت بتدريب ناشطين إسلاميين لا مقاتلين، وشدد مولانا فضل الرحمن-أحد قائدي جمعية علماء الإسلام إلى جانب مولانا سميع الحق- على "أن

والأحزاب وكبار رجال الدين-سيما من وصفوا بالاعتدال-وجرى تحريك وسائل الإعلام الرسمية والصحف المستقلة لنفس الوجهة من خلال إبراز التنديد الشائع بتجربة طالبان بعامة والأخذ بخاصة على إيوائها ابن لادن، إلى الحد الذي تطرقت فيه الصحف الباكستانية وتصريحات المسئولين إلى الدعوة الغربية المدعومة من المعارضة الأفغانية باسم "إعادة البناء" انطلاقاً من تشكيل حكومة ائتلافية في أفغانستان⁽¹²¹⁾ لقد تجلت بذلك أولى الإشارات الجادة لبوادر التحويرات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الباكستانية نحو الريب الأفغاني "طالبان" والقوى الأخرى التي طالما راهن الجميع على الخلاف الجذري بينها وبين الخط الباكستاني المائل للبهتون وبالتحديد حكمتيار فطالبان، الأمر الذي طرح تلقائياً تساؤلات الوقت الأهم: ماذا بعد طالبان من وجهة النظر الباكستانية؟ ألا يتعلق هذا السؤال بالمصلحة القومية العليا بل وبالأمن القومي الباكستاني على نحو ما هو معلوم عن محدداته؟

عامة، لم تمهل الأحداث المتداعية الجنرال مشرف لتحرير الإجابة عن تساؤلات الوقت المفروض، إذ انجذب ورجاله إلى عملية تعبئة مضادة خطافية وسياسية جراء تحركات الجماعات الدينية التي راحت تنذر بعواقب داخلية وخيمة، وتزعم اجتماع كلمة الشعب الباكستاني وراءها، وتتهم الموقت الحكومي بالعمالة والنفاق السياسي وتعريض مصالح ومستقبل الشعب الباكستاني والأفغاني لمخاطر حسيمة، الأمر الذي في طيه طرحت قضية الحكم بالشرعية طرحاً مخفياً لمعارضتها. ومن ثم حرص مسئولو الحكومة على التظمين-بصفة دائمة-بأن هذه الجماعات والأحزاب لا تحظى سوى بشعبية محدودة للغاية، متهمين إياها بـ"الغوغائية"⁽¹²²⁾ مع التنويه بتعهد زعماء القبائل في إقليم بلوشستان وفرحد المتأخمين لأفغانستان وذوى الأصول البشتونية بتأييد جميع الإجراءات التي يتخذها الجنرال مشرف حيث نسب مسئول حكومي إليهم أنهم مدركون لخطورة "الانسحاق" وراء مشاعر تأييد طالبان،

المجاهدين" الباكستانيتين على أساس الاشتباه في ارتباطهما بتنظيم القاعدة، علاوة على رفض الولايات المتحدة الاستجابة للطلب الباكستاني بالعمل-ولو شكلياً-تحت مظلة الأمم المتحدة، وكذلك إحجام سائر الدول الإسلامية والعربية عن المشاركة في تحالف بوش بشئ أكثر من الكلام والتعاون الإداري غير الملموس.

وعليه، فقد صرح مسئولون باكستانيون لصحيفة نيوز إنترناشيونال الباكستانية (9/26) أن الرئيس مشرف يرغب في أن يقتصر التعاون العسكري الباكستاني الأمريكي فقط على القضاء على أسامة بن لادن وتنظيمه داخل أفغانستان، وعدم منح المعارضة الفرصة لتولي الحكم في كابول⁽¹²⁸⁾. لقد جاءت هذه التصريحات عقب تأكيد مسئولين أمريكيين أنهم سيقومون بدعم المعارضة-وإن بدت الإدارة الأمريكية أيضاً قلقة بخصوص المعارضة الشمالية وفصائلها الإسلامية وأكثر ميلاً إلى بديل غير إسلامي التوجه ألبتة على غرار ظاهر شاة وأنصاره، ومن ثم وصفت موقفها الراهن من المعارضة الأفغانية الشمالية "بالدعم المخلود"⁽¹²⁹⁾.. عبرت الحكومة الباكستانية عن مخاوفها إزاء كافة هذه العقبات التي ظهر شبه اتفاق بين المراقبين على أنها تسبب قلاقلاً على المدى القريب في الداخل والمحيط الباكستاني، إلا أن ذلك لم يتحول من الخط الحكومي قيد أمثلة.

فقد جاءت تطورات نهاية الأسبوع الثالث لتؤكد أن ثمة خطأً سرياً انطلقت فيه باكستان منذ الخميس (9/13) أي عقب الحادي عشر من سبتمبر 2001 بيومين، حين استقبلت بتكنم شديد قوات كوماندوز أمريكية بدأت في التحرك إلى أفغانستان لإثبات أو قتل أو إخراج أسامة بن لادن من مكنمه، الشئ الذي أفصح عنه بوش أثناء استقباله عاهل الأردن عبد الله بن الحسين (9/28) والأمر الذي يكشف بدوره عن انفصال كبير بين الخطاب الذي لا يخلو مطلقاً من تحفظات ومطالبات

مدارس باكستان لا تتولى تدريب مقاتلين على الرغم من أن الجهاد يشكل جزءاً من التعليم الإسلامي، لكن المدارس الباكستانية تكفي بإعداد المسلمين إعداداً جيداً، ثم تترك الحرية للطلاب لكي يختاروا الحياة التي يرغبونها بعد انتهاء الدراسة"⁽¹²⁵⁾ ذلك بينما يصرح مسئول طالباني بأن آلاف المدارس في أفغانستان تخرج نحو (1.2) مليون طالب، من بينها (35) مدرسة فقط تعتبر مدارس لإعداد المجاهدين، وغالبية طلابها من الأفغان ومن بعض الدول الإسلامية، الشئ الذي أكده أيضاً رحمة الله كازادة قنصل طالبان في كراتشي⁽¹²⁶⁾.

بدأ الأسبوع الثالث بقرار استدعاء القائم الدبلوماسي الباكستاني من أفغانستان وإغلاق السفارة في كابول والقنصليات في سائر المدن (9/25) تحت دعوى الضرورة الأمنية، وأصدرت الخارجية الباكستانية بياناً أوضح أن باكستان لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أفغانستان كما فعلت الإمارات العربية السعودية، إنما فقط تم اتخاذ تدابير احتياطية حفاظاً على حياة الدبلوماسيين في ظل احتمالات الحرب المتصاعدة، الأمر الذي علق عليه البعض بأن باكستان علمت بتوقيت الهجوم الأمريكي⁽¹²⁷⁾.

وعلى الرغم من مضاء هذا القرار قدماً فيما انتهجته السياسة الباكستانية منذ البداية إلا إن أعراض الحيرة والاضطراب ظهرت من جديد إزاء عدد من القضايا التي أفرزها تداعي الأحداث، وعلى رأسها وضوح الدعم الأمريكي عسكرياً للمعارضة الأفغانية (جبهة الشمال المتحدة) مباشرة أو عن طريق أطراف أخرى، ومسألة عودة الملك واحتمالات أن يكون بديل طالبان المروج له من ذوى الماضي السيئ مع باكستان، وتنامي حقيقة استهداف الولايات المتحدة لبعض الجماعات الإسلامية في باكستان بزعم دعمها لطلابان والأفغان العرب، وضم جماعات كشميرية مجاهدة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية التي تصدرها الخارجية الأمريكية، كما قامت واشنطن بمحظر جميع المعاملات المالية لجمعية "الرشيد ترست" و"حركة

صميم الهوية والعقيدة والشريعة الإسلامية في أبواب التعليم الديني ومدارسه، وجمعيات العمل الخيري الإسلامي، والسعي لإعادة تحرير المفاهيم الإسلامية الأصلية من قبيل النصرة والأمة الواحدة وتوجهات التصديق والزكاة والجهاد بكافة وسائله... سيما في ظل الصمت أو التمويه أو الانضغاط الذي يبدو مطبقاً على أولي الأمر في هذا الشأن؟

وعامة، لقد جاءت هذه الجولة لتكشف عن حقيقة كبيرة حول المستقبل القريب لباكستان، إن جزءاً كبيراً من نضوحات هذا المستقبل يقع في يد الجنرال الذي جعل من أتاتورك مثلاً أعلى له على حد قوله، وقال عن نفسه إنه وضع خططاً لتوجيه باكستان وجهة جديدة منذ اللحظة التي تولى فيها سدة الرئاسة، وأنه كان يوجهها نحو تلك الوجهة ببطء حين وقعت أحداث 11 سبتمبر. فيكفي أنه خلال بضعة أسابيع من وقوع هذه الأحداث قام باستبعاد مؤيدي طالبان الكبار في الحكومة الباكستانية. من في ذلك خمسة من أكبر جنرالاته الـ13. تقول النيوزويك: "إن مشرف الذي كان قد رفض بازدراء كدكتاتور عسكري، سرعان ما بات صديقاً قيماً للغرب"، إلا إن أحد معاوني بوش يقول عنه: "لقد اتخذ القرارات الصعبة لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، والمشكلات ما زالت هائلة"، الأمر الذي يطرح التساؤل من قبل المجلة: "هل يستطيع مشرف الحفاظ على نوع الاحترام الذي يحظى به خارجياً في داخل باكستان؟"⁽¹³⁰⁾

وهكذا فإن هذا التحليل الغربي المخفز للجنرال على الاستمرار والصمود في وجه العقاب، لا ينفي حقيقة أن أشياء جديدة ذات بال قد تخلقت لا تعد فقط من قبيل "العقبات" أمام الجنرال، بل من قبيل الفواعل الجديدة التي تحترق أجندها المتنوعة الحدود الباكستانية. نعم من الواضح أن مشرف كان قد بسط هيمنته فعلاً على المؤسسات الهامة والفاعلة في باكستان في سبيله إلى الهيمنة على سائر فعاليات الداخل الباكستاني، فقام بالعزل، والتعيين، والاستبعاد والتقريب دون أدنى معارضة فعلية فيما يبدو،

وإشعار بالتحرج، وبين الممارسات التي تمضي ميكراً جداً وفي صمت متعمد نحو هدف دقيق وغايات مبيتة.

وهكذا فإنه فيما بين وقائع الحدث الأمريكي ووقوع الحدث الأفغاني أثارت ردود أفعال الداخل الباكستاني عدداً من القضايا والمعضلات والتساؤلات التي تتوجه بالأساس نحو المستقبل القريب لباكستان في الداخل وعلى صعيد المنطقة من قبيل:

○ إلى أي حد ستكون القناعات المتضاربة والخاصة بالفواعل السياسية المتكاثرة في باكستان والمتصلة والمتصارعة مع فواعل الحوار والقمة العالمية... إلى أي حد ستكون بارزة ومستحكمة في العملية السياسية الباكستانية؟ وما هو العامل الذي يمكن أن يكون المرجح بينها على مستويي التفاعل: الخطاب الفكري

○ من جهة، والمراسي الصراع من الجهة الأخرى؟

○ وإلى أي حد سيتواصل هذا الخلاف المتوسع على ما لا يجوز الاختلاف فيه من حقيقة ومضمون وعناصر وأسس ومحددات الأمن القومي الباكستاني والتهديدات الحقيقية التي تحيق به؟ وهل تحولت القوة النووية من السلاح باليد إلى أن تمثل عبئاً وخطراً على حائزها على النحو الذي عبرت عنه مخاوف الجنرال مشرف صراحة؟

○ وإلى أي حد يمكن التعويل على الأساس الاقتصادي منفرداً في انتهاج التوجهات الكبرى؟ وبأي معنى يمكن تفسير تبريرات الموقف الرسمي من الهجوم على شعب مسلم بأشياء من قبيل رفع العقوبات الأمريكية والإشارة إلى الأموال التي سيعاد ضخها؟ وهل يصح أن تتماشى دولة ما أياً كانت خفة وزنها مع القول بأنها تحت عقاب من دولة أخرى، بل وتجاوز للأخيرة معاداة ومعاقبة أطراف أخرى من الداخل؟

○ إذا جاز أن يتغاضى النظام الحاكم عن تدخلات خارجية كادت أن تصير أمراً معتاداً، فإلام ستذهب بدايات التدخل الأمريكي والغربي الأخيرة في شئون تعد من

وتمتد في الداخل وعبر الحدود: تهدد وجودها في السدة، وتجمع بين المواجهة المجتمعية والسياسية وبين الحرب الأهلية على غرار الوضع في طاجيكستان (1992-1997)، وأنه قد جرى اعتماد الربط المنهجي بين التوجهات الإسلامية لحركة طالبان وبين هذه الجماعات تحت تسميات "الإرهاب الدولي القادم من أفغانستان"، والتطرف الإسلامي الممتد، و"الأممية الأصولية الإسلامية" وغيرها.

● أنه جرت خطوات إقليمية مدفوعة من هذه المواجهة انتظمت في ترتيبات مجموعة شنغهاي ومحور موسكو- الهند-إيران، معلنة موقفها المناوئ لطالبان والأفغان العرب، ضمن توجه عام ذكر فيما سبق باسم "الرهاب الإسلامي" كهاجس إقليمي حيوي سيطر على سياسات هذه الدول تجاه أفغانستان.

● أنه في ذات الوقت لوحظت حالة من الهرولة من قبل أنظمة هذه الجمهوريات الخمس نحو الغرب سيما الولايات المتحدة وإسرائيل.. ومن ثم فإن احتمالات الرد على السؤال المطروح تتبدى مقدماً، إلا أن فعاليات هذه الردود التي تشكل موقف كل منها من الأزمة الراهنة، خضعت بدرجات متفاوتة لمحددات أخرى أكثر جزئية وخصوصية من قبيل:

● التوجه الروسي: إذ بدت حالة من الانتظار المتبادل في صياغة تفاصيل الموقف من قبل هذه الجمهوريات من جانب ومن قبل موسكو على الجانب الآخر، في إطار نظر البعض إلى بقايا الماضي التنافس بين وريثة القطب الشرقي من جهة وبين الولايات المتحدة والغرب من الجهة الأخرى.. لقد بدا الجانبان في انتظار الضوء الأخضر لتأييد متبادل أو لترتيب مواقف متوائمة من الأزمة الراهنة.

● التوجه الأمريكي نفسه: في مراميه البعيدة ومطالبه المحدودة وآثاره القريبة المحتملة، في ظل ما يثار-منذ مطلع التسعينيات-حول مخططات غربية بزعامة واشنطن

وألقي خطاباً تهديدياً صارماً إزاء الأحزاب الدينية والمناوئين في انتظار فرصة سانحة للتعامل معهم جدياً، إذ إنه أمام التداعي الجهادي على أفغانستان بعشرات الألوف من الشباب الباكستاني لم يكن الوقت مناسباً للقمع العام، إلا إن كثيرين يرون إنه إذا كان ممكناً أن يسكت الجنرال أصواتها حتى لا تعلو فوق صوت المعركة، فإنه من المستبعد بدرجة كبيرة أن يتمكن من إعادتها إلى مكانها تارة أخرى.

وأخيراً، فإن الكثير من انعكاسات ودلالات مثل هذا الحدث الكبير على الحالة الباكستانية على وجه الخصوص أكبر من أن تتراءى كلياً أو جزئياً خلال هذه الفترة الفلقة الحالية!.

دول آسيا الوسطى: من التحالف الإقليمي إلى

المطوعة ضمن تحالف دولي

أبان القسم الأول من هذا التقرير عن عدة محددات رئيسة تحكم العلاقات الخارجية الإقليمية لجمهوريات آسيا الوسطى سيما فيما يتعلق بالشأن الأفغاني، والذي لاشك أن له صدها الممتد مع بوادر الأزمة الناجمة عن تداعيات وقائع الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبالتحديد عقب التصريح الأمريكي في صيغة السؤال الحرج: "معنا أم الإرهاب؟" ويمكن الإشارة في هذا إلى أهم هذه المحددات كالاتي:

● التوجه الداخلي: فأمام رد الفعل الشعبي المباشر الذي اجتاحت مناطق عديدة من العالم الإسلامي وبالتحديد المنطقة المحيطة، كان على الموقف المفصل لهذه الجمهوريات ألا يتعجل إثارة ما تحت الرماد، سيما في طاجيكستان وأوزباكستان وتركمانستان الواقعة على الحدود الأفغانية، والتي تشهد الأوليان منها حركة إسلامية ذات بال وذات ارتباط ما بطالبان.

● أن أنظمة الحكم بهذه الدول كانت على مرّ تجربتها منذ الاستقلال في مواجهة حركة إسلامية متنامية

في رد فعل تلقائي على المطلب الأمريكي لاستخدام المجال الجوي الطاجيكي في حملة ضد أفغانستان يعكس أثر المحددات السابقة بوضوح، وأثر انعدام دور المبدأ الحاكم في ظل عليه النهج البراهماتي على القيادة الطاجيكية ومع عدم تبين الرؤية الأولية للموقف أمامها، صرح رئيس الوزراء "كاليكوف" (9/15) أن بلاده لا ترغب في استخدام مجالها الجوي لتوجيه ضربه عسكرية لأي دولة مجاورة؛ "لأنها تخشى رد فعل الدول الأخرى المجاورة لها، كما أنها تخشى أيضاً رد فعل المجتمع الطاجيكي الذي سيرفض بالتأكيد ضرب (إخوانه) في كابول، معلناً أن الولايات المتحدة طلبت من بلده استخدام مجالها الجوي، وأن بلاده لم ترد رسمياً على واشنطن وستشاور روسيا في هذا الشأن" (131).

إلا أن نهاية هذا الأسبوع الأول شهدت خطوة للأمام نحو بناء الموقف الطاجيكي حين أعلن الرئيس إمام علي رحمانوف استعداد بلاده للتعاون مع "الأسرة الدولية" ومن بينها الحكومة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب والتطرف الدولي (132)؛ الأمر الذي آثر التمويه عليه سيما في نوع التعاون المقصود وهل هو التعاون العسكري على نحو ما طالبت به الولايات المتحدة؟ وحاولت الخارجية الطاجيكية الإجابة مؤقتاً عنه بنفي السماح الأمريكيان بإقامة قواعد عسكرية (133).

وعلى الرغم من محاولات سابقة لرحمانوف للتخلص من ثقل الظلال الروسية على السياسة الخارجية لطاجيكستان، إلا أن اضطراب التصريحات الرسمية على هذا النحو خلال الأسبوع الثاني بين التحفظ والمطواعة فالتأييد المطلق جاء إلى حد كبير متماشياً مع ترددات الموقف الروسي فيما أبان عن تواصل هذا التأثير، فتزايدت أعداد قوات حرس الحدود الروسية من أحد عشر ألفاً إلى ثلاثين ألفاً على خط الحدود الطاجيكية-الأفغانية (1300 كم).

بيد أنه من الواضح أن درجة اضطراب الخطاب الطاجيكي كانت على خلاف السرعة التي تجري

للانقضاء على ثروات بحر قزوين والقوقاز وللاقتراب الاستراتيجي من حديقة الكربمليين وسور الصين ومن سائر "الدول المارقة" في الشرق كإيران وكوريا الشمالية وإلى حد ما غير الحميمة جداً كإندونيسيا، وهذا التوجه الأمريكي ذو الأبعاد المتراكبة مثل هذه الجمهوريات عنصر قلق بارزاً، سيما مع حقيقة متاخمتها لأفغانستان، وإرهاصات السعي الأمريكي لاستخدام أراضيها وأجوائها في شن هجمات على أفغانستان، بما يعني أن هذه الدول كانت في موقف شديد الإحراج من جهة مقارنة لتلك التي أصابت باكستان؛ إذ يطرح عليها تساؤل أكثر خطورة وتحديداً: "معنا في الحرب العسكرية أم مع الإرهاب في الحرب أيضاً؟"

وعليه فقد جاء الموقف المبدئي لهذه الجمهوريات- سيما الثلاث التي نعي بها- غير مختلف جوهرياً عن رد الفعل الرسمي عالمياً، في إعلان "التضامن والتجاوب" مع الجهود الأمريكية ضد الإرهاب، دون تحديد لمعنى أو نوعية أي شيء سواء من مفهوم الإرهاب أو من يقع تحته أو الأعمال التي يمكن اتخاذها ضده، الأمر الذي ترتب عليه وبناء على المحددات السابقة استغرق الأسبوع الأول من الجولة الأولى لأزمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر فيما يشبه التردد أو التريث أو محاولة التقاط الأنفاس عقب الصدمة، إلا أن الأسبوع الثاني شهد الفصام المعتاد والمتنظر بين خطابات التحفظ وممارسات المطواعة التي توالى مع استقبال طلائع القوات الأمريكية البرية والجوية سيما في طاجيكستان وأوزباكستان، على حين جاء الأسبوع الثالث والرابع كاشفين عن انتصار القناعات الذاتية لمفاتيح السياسة الخارجية لهذه الدول في الانطباق شبه القائم مع التحالف الدولي. وفيما يلي تبين هذا تطور عبر الجمهوريات الثلاث الأكثر اقتراباً من التداخليات على النحو التالي:

طاجيكستان:

فيما كانت الإجراءات الفعلية للإعداد للحرب على قدم وساق، غير آبهة بسبل التهديدات المطلقة من قبل مسؤولي طالبان، فإن شيئاً ذا بال لم يلاحظ على الشارع الطاجيكي، سيما في ظل تضارب مواقف الطرف الداخلي الفاعل: "جماعة النهضة الإسلامية". فعلى الرغم من كونها أضحت الحزب الإسلامي الوحيد في آسيا الوسطى الذي يمارس نشاطه بحرية طبقاً للدستور الطاجيكي الذي تم التصويت عليه في أعقاب الحرب الأهلية، فإن التناقض بين زعامات هذا الحزب إزاء الأزمة والدور الطاجيكي فيه، مهد السبيل أمام فتاعات النظام الحاكم لكي تفعل مفعولها. فأمام ما أشار إليه بعض المراقبين بالرغبة في البقاء الرسمي والقناعة بالقنوات القانونية السلمية عقب جهاد مرير، أعلن زعيم حزب النهضة "سعيد عبد الله نوري" موافقته على محاربة الإرهاب "أني وجد"، رافضاً فتوى ابن لادن المعروفة بفتوى الجهاد، "لأن ابن لادن ليس في موقع يؤهله لإصدارها"⁽¹³⁶⁾، إلا أن نائب نوري في الحزب اتخذ اتجاهًا آخر يستنكر موقف دوشانبة المعاون لـ "الإرهاب الأمريكي الذي يريق دماء الأبرياء"؛ إذ أعرب محمد شريف همت زاده "عن تمنيه ألا تشترك طاجيكستان في "اللعبة الكبرى"⁽¹³⁷⁾، إلا أن أحد المراقبين أشار إلى اتفاق هذين الاتجاهين في الوقوع تحت تأثير الحملة الإعلامية، فيما يبدو من تأكيدهما على خلو طاجيكستان من أنصار ابن لادن⁽¹³⁸⁾

وهكذا تضافرت القناعة الذاتية لرحمانوف وحكومته مع الدفع الروسي والحفز الإقليمي والعوامل الإثنو-سياسية، والسلبية الشعبية-حتى من قبل القوي الإسلامية - في تشكيل الموقف الطاجيكي المطاوع تماماً للمطالب الأمريكية ضمن ما عرف بالتحالف الدولي ضد الإرهاب.

أوزباكستان:

على حين خف ثقل الضغط الروسي على السياسة الخارجية الأوزبكية مقارنة بالحالة الطاجيكية، فإن ثلاثة

الاستجابة بما إلى المطالب الأمريكية أو تلك القفزات التي تنتقل بها السياسة الروسية إزاء هذه المطالبات. ففيما تعلن وكالة "إنترفاكس آي.في.إن" الروسية موافقة طاجيكستان على استخدام الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية، تزامناً مع إعلان الرئيس الروسي بوتين استعداد بلاده لإتاحة المجال الجوي للمساعدات الإنسانية وما يشبهها، فإن دوشانبة أثرت تأخير امتداد خطابها إلى هذه النقطة ربما تحزراً من رد فعل شعبي وإسلامي عنيف يوقع نظام رحمانوف فيما يماثل المأزق الباكستاني؛ فأعلن الناطق باسم وزارة الدفاع "زرور الدين سيروودجيف" أنه لم يتم النظر بعد في وضع قواعد عسكرية تحت تصرف الجيش الأمريكي، مضيفاً أن بلاده لن توافق على استخدام الأمريكيين لأراضيها من دون التشاور مع روسيا⁽¹³⁴⁾؛ وذلك على الرغم من الجولة الطارئة التي قام بها "فلاديمير روشايلو" الأمين العام لمجلس الأمن الروسي لجمهوريات آسيا الوسطى لتقوم الوضع وتنسيق المواقف الماثلة ساعتها.

على كل حال فإن هذا التحفظ والحذر الطاجيكي لم يستمر طويلاً؛ إذ على ضوء الانطلاق الروسي في سبيل دعم التوجه الأمريكي، أعلنت دوشانبة موافقتها الرسمية على فتح المجال الجوي أمام القوات الأمريكية، ووعدت بتأمين وقت الحاجة⁽¹³⁵⁾، فيما راحت تلعب دوراً مزدوجاً يضاف إلى جهود التحالف الدولي ويصب في عملية الضغط المتضخمة على حركة طالبان؛ فمن ناحية مثلت طاجيكستان قاعدة هجوم متقدمة بالنسبة لروسيا سمحت بإطلاق التهديدات الروسية العسكرية المباشرة ضد طالبان، ومن ناحية أخرى مثلت قناة اتصال وإيصال للمساعدات العسكرية الروسية إلى قوات التحالف الشمالي التي تسيطر عليها قيادات ذات ارتباط إثنو بطاجيكستان أي من الطاجيكي (رباني ومسعود ثم فهم من بعده)، الأمر الذي تكفل باللقاء الثلاثي بين بوتين ورباني ورحمانوف كما سبقت الإشارة إليه، والذي تضمن تصريح بوتين بتقديم قسارى الدعم اللازم على هذه الجبهة.

بأنظمة استطلاع نقلنا (9/23) مئات الجنود الأمريكيان إلى أوزباكستان⁽¹⁴⁰⁾.

إبان ذلك تمكنت طالبان من إسقاط طائرة تجسس أمريكية خرجت من الأجواء الأوزبكية، وشنت الحركة هجوماً خطائياً حاداً على طشقند سيما في رسالة متوكل إلى نظيره الأوزبكي (9/24) على نحو ما أشير إليه آنفاً، وراحت طالبان تعيد انتشار قواتها ومضادها الجوية وتدفع بالمزيد من المقاتلين إلى حدودها مع أوزبكستان، الأمر الذي إن كان ذا أثر على موقف كرموف، فإنه لم يتعد حيز الخطاب المتجمل على نحو ما سيبين.

واتصالاً بتحديد هذا المحدد الجيو-استراتيجي، فإن المعارضة الداخلية. الإسلامية والعلمانية التي توقع الكثيرون أن توقف المسار الرسمي لم تبد أي محاولة تذكر أو استعداد للتسبب في إحداث قلاقل للنظام، الأمر الذي أفسح الطريق أمام توافد المزيد من القوات الأمريكية بأعداد أضخم وبصورة كسرت ستر التمويه والمواربة، فزار رامسفيلد طشقند (10/3) ليعطيه كرموف تصريحاً بالسماح لطائرات الشحن وال مروحيات والقوات الأمريكية باستخدام الأراضي الأوزبكية، وينسى كرموف القاذفات والمقاتلات ومنصات الصواريخ التي سيعدها الأمريكيان فيما بعد، ولا ينسى أن يضيف عبارته الاستدراكية: "ولكن فقط لعمليات البحث والإنقاذ داخل أفغانستان"، فيما كانت الفرقة الأمريكية العاشرة (قتال جبلي) تشرع في ذات الآن في تأمين قاعدة جوية في مدينة "تيرميز" بالقرب من الحدود الأفغانية⁽¹⁴¹⁾.

لقد ألهب هذا الموقف من التحرك الطالباني لتدفق قوات الطالبان والمدفعية بعيدة المدى وقاذفات الصواريخ على هذه الحدود وسط تهديدات بعض المسئولين بـ"غزو أوزباكستان"⁽¹⁴²⁾ واستشاطت وزارة دفاع طالبان مهددة ومتوعدة: "نشرنا قواتنا في كل المناطق الهامة: لأن تلك مسألة شرف وكبرياء، لن ننحني أمام القوات الأمريكية وسوف تقاتل حتى آخر نفس"⁽¹⁴³⁾.

عوامل رئيسة أخرى من المحددات العامة المشار إليها عاليه تبدو أكثر فاعلية في موقف طشقند من ذات القضية: يتمثل أولها - والذي كان الأكثر غلبة وتأثيراً - في متانة العلاقات بين نظام كرموف والغرب والولايات المتحدة وخاصة عبر تركيا وإسرائيل، فيما يتولد ثانياً عن الداخل الأوزبكي ذاته في ظل صراع البقاء بين الأيوبي "الكرموفية" التي تؤكد عدم ملائمة الديمقراطية للشخصية القومية الأوزبكية وبين المعارضة متنوعة الاتجاهات التي يمثل الاتجاه الإسلامي فيها التيار القائد أو الأكثر إثارة، ويقع ثالثها في حقيقة الاتصال الجغرافي المباشر بطالبان وقواتها دون موانع من جيوب المعارضة تحول دون مهاجمة ميليشيات طالبان لحدودها (130 كم) عبر نهر جيحون.

ففي البداية جاء أثر العامل الأول إيجابياً وسباقاً، فلم تشهد أوزبكستان نفس القدر من التردد والتريث الذي أبدته جاراتها، واندفع إسلام كرموف يعلن بصورة حماسية مساندة بلاده "لعمل مشترك" مع الولايات المتحدة ضد مراكز الإرهاب في المنطقة⁽¹³⁹⁾، على الرغم من أن تفاصيل هذا العمل المشترك ظلت على مستوى الخطاب المعلن تحتفظ باستدراك باهت باسم "عمليات الحث والإنقاذ داخل أفغانستان"، فقد جاءت أنباء الأسبوع الثاني حول توالي وصول القوات والطائرات إلى القواعد العسكرية والمطارات في أوزباكستان، لتؤكد على حقيقة الارتباط الوثيق بين النظام والغرب أكثر من أي شيء آخر. فبينما لا تزال موسكو تصرح بمعارضتها استخدام الجيش الأمريكي للقواعد السوفيتية السابقة في الجمهوريات الثلاث المتاخمة لأفغانستان، ويرفض البنتاجون تأكيد أي معلومات أولية في هذا الصدد، يعلن مصدر في طشقند (9/21) أن "طائرات استطلاع أمريكية حطت في مطار "توزل" العسكرية على بعد 150 كم من طشقند، علاوة على عدد من المروحيات الأمريكية ترابط في "تشرتشيك". وتعلن وكالة الأنباء الروسية أن طائرتين أمريكيتين طراز C130 مجهزتين

الدعم للقوات الخاصة الأمريكية حال وقوعها في مأزق أثناء غاراتها على أفغانستان فيما عرفه بعض المحللين بـ "إحكام الحلقة" حول أفغانستان المحاصرة لبدء العمليات الجوية والبرية ضد طالبان⁽¹⁴⁶⁾. وفي اليوم التالي (10/5) أكد مصدر أمريكي آخر توجه ألف جندي آخرين من الوحدات الأمريكية الخاصة إلى أوزباكستان.

ومع تحذير بوش الأخير (10/6) لطالبان من أنه لم يعد أمامها سوي القليل من الوقت لتسليم ابن لادن، توالى وصول المزيد من الوحدات الأمريكية إلى مطار ترميز في أوزباكستان بالقرب من الحدود الأفغانية⁽¹⁴⁷⁾، فيما تكرر المصادر الأوزبكية أن تصريح كريموف يتعلق بمهام الإغاثة لا بشن هجوم بري أو جوي ضد أفغانستان، في مشهد بالغ التعبير عن حالة الشقاق الذاتي والفضام النكد التي تعاني منها الأمة على مستويات الهوية والخطاب والسلوك.

تركمانستان:

تميز الموقف التركماني ضمن جمهوريات آسيا الوسطى إزاء التفاعل مع حركة طالبان -على النحو السابق بيانه، والذي انتهى بمحاولة عشق آباد القيام بدور العراب الثاني للحركة بعد إسلام آباد- بناء على ما توفره من استقرار أفغاني يخدم مصالح عشق آباد الاقتصادية، إلا أنه من الواضح أيضاً أن الأرض التركمانية لم تحظ -من وجهة النظر الأمريكية- بنفس أهمية أوزباكستان القريبة من المناطق الاستراتيجية (قندوز ومزار الشريف) على الرغم من تطاول حدودها مع أفغانستان.

فقد أعلنت تركمانيا منذ الأسبوع الأول استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة، إلا أن غياب الأثر الجدي والعميق لأغلب المحددات السابقة واحتمال إشفاق نيازوف مما يثار حول أبعاد التوجه الأمريكي نحو المنطقة، وعلى رأسها البعد الاقتصادي الذي يتركز عليه النظام التركماني أعطى الموقف التركماني وتحفظاته على التعاون مع التحالف الدولي تميزاً مشهوداً؛ فقد انعكست جدياً نيازوف البادية في حصر التعاون في نطاق المساعدات الإنسانية فقط على

وفيما كانت المعارضة الداخلية مكتوفة فإن طاهر يولدش زعيم حركة أوزباكستان الإسلامية، يشن حملة خطابية على كريموف، وذلك من أفغانستان حيث يقيم مع مجموعة من عناصر الحركة (ما بين 2000-2500 مسلح) معلناً الجهاد إلى جوار طالبان، بما سوف يشهد حدة عقب اندلاع القصف الأمريكي فعلاً، إذ يؤكد يولدش أنه هجوم على الإسلام، وأن موقف بلاده في فتح المطارات والأجواء يعد "خيانة كبيرة"، وهدد باستمرار "الجهاد" ضد حكومة طشقند، بل وضد طاجيكستان لنفس العلة⁽¹⁴⁴⁾، يذكر أن يولدش محكوم عليه بالإعدام وأن حركته قادت مقاومة ضخمة ضد نظام كريموف، متعاونة مع حركة النهضة الإسلامية في طاجيكستان انطلاقاً من وادي فرغانة، كما يذكر أن الرئيس الأمريكي أعلن اسم حركة أوزباكستان الإسلامية ضمن التنظيمات الإرهابية التي تم تجميد أرصدتها عقب أحداث سبتمبر الأخيرة.

وإذا كانت طالبان قد رفضت عبر مفاوضات سابقة مع طشقند تجميد أنشطة هؤلاء المعارضين، سيما في ظل إيواء أوزباكستان لفيصل عبد الرشيد دوستم المعارض الأوزبكي الأصل، فإن بعض المراقبين يستشف من ذلك أن أحد أبعاد الصفة الأمريكية - الأوزبكية هو التعاون مقابل القضاء على قواعد المعارضة الأوزبكية التي يعتبرها الطرفان أحد فصائل جبهة القاعدة التي يتزعمها ابن لادن⁽¹⁴⁵⁾.

وخلال هذه الأيام الأربعة السابقة على ختام هذه الجولة، صارت الأمور أكثر وضوحاً، ومن ثم تواترت التصريحات المعبرة عن الكثير من أبعاد الموقف؛ إذ أعلنت المتحدثة الرسمية باسم البنتاجون فيكتوريا كلارك (10/4) عن نشر 1000 جندي من قوات المشاة من الفرقة العاشرة المذكورة، في طاجيكستان وأوزباكستان مع توقع إرسال كتيبة أخرى خلال ستة أشهر على ما يعني - على حد قول المتحدثة - أنها حرب "مفتوحة النهاية"، وأن مهام هذه القوات تتمثل في تأمين المقاتلات والقاذفات ووحدات البحث والإغاثة، وأن تكون على أهبة الاستعداد لتقديم

للغرب بزعامة الولايات المتحدة... الأمر الذي يصنع وهماً كبيراً يغفل حقائق الوضع الروسي التي تراكمت عبر إدارة بوريس يلتسن، وما أضيف إليها من مسارات وتوجهات منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم بالوكالة ثم فعلياً في مارس 2000.

لقد غلبت هذه الميول على تحليلات محددات الموقف الروسي من أحداث الحادي عشر من سبتمبر خلال الأسبوع الأول؛ إذ لم يكن الموقف الروسي قد تبلور وتحددت ملامحه بعد، فما هي المحددات والحدود الحقيقية للسياسة الخارجية الروسية الحاكمة والمنتجة لرد الفعل الروسي إزاء دعوة التحالف الدولي ضد الإرهاب التي أطلقتها واشنطن.

إجمالاً، يمكن القول إنه إذا كانت روسيا ورثت ترسانة نووية ضخمة عن سلفها السوفييتي، بما أبقاها في عداد القوى الكبرى، وأضفى على سياستها الخارجية درجة عالية من الاهتمام العالمي والإقليمي ظاهرياً، فإنها ورثت أيضاً عوامل الوهن التي لازمت الاتحاد السوفييتي خلال عقديه الأخيرين سيما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والقيمي، وباتت بحاجة ماسة إلى إعادة تعريف نفسها داخلياً، الشيء الذي تولت أمره قيادات جديدة تميزت قبل كل شيء بالتنكر التام للماضي الشيوعي بتوهّماته وحقائقه، اللهم إلا بقايا سمات من قبيل: السلطة ذات القبضة الحديدية، تغلغل النفوذ اليهودي في الحكم و المجتمع، السياسة التدخلية في دول آسيا الوسطى المنتسبة إلى عالم الإسلام دون سائر جمهوريات الاتحاد الغابر باسم رابطة أو كومونولث الدول المستقلة.

لقد كان الشيء الجديد بالفعل والذي خاضت فيه بقوة إدارة يلتسن لثمانية أعوام وراكت عليه إدارة فلاديمير بوتين منذ مطلع العام 2000، هو نفث غبار العلاقة الصراعية مع الغرب، والسعي الجاد لفتح ملف جديد لعلاقات تراءى خصائصها الإيجابية من زوايا الصداقات الشخصية بين القادة الجدد والنخب الغربية، والتعاون في

المواقف المقابلة. فإذا كانت واشنطن لم تعول كثيراً على هذه الجبهة، فإن زحماً معيناً لم يثر حول الموقف التركماني، سواء في الداخل الذي يفتقر - على نحو ما سبقت الإشارة إليه- إلى أي معارضة منظمة ذات بال، أو في الخارج الطالباني الذي اكتفي بالتهديد العام لدول الجوار المتعاونة مع واشنطن.

ومن ثم فإن قاعدة كوسكا السوفيتية السابقة والموجودة في تركمانستان ظلت هدفاً أمريكياً متعذراً حتى حددت روسيا موقفها في الأسبوع التالي - بينما استمرت التصريحات التركمانية الرسمية تؤكد على ضرورة تجنب سقوط الضحايا من الأبرياء، وألا يتعدى دورها تقديم المساعدات الإنسانية ونقلها إلى الشعب الأفغاني⁽¹⁴⁸⁾.

إذا أضفنا إلى ذلك تصريحات المسؤولين في كازاخستان وقيرغيزيا المتحمسة للتعاون مع واشنطن والمهيجة على الأصولية الإسلامية، يمكن القول إن الحلقة قد أحكمت فعلاً في آسيا الوسطى وأن أوتار القوس قد شددت ولم يبق سوى السهم الأمريكي لكي تندلع الحرب، إلا أن هذا المشهد بعمومه يعد ثمرة لجدور كبيرة تمتد في قوى ثلاث كبرى باقية، كان لموقفها الأثر الكبير في تشكيل أبعاد وسياسات هذه الجولة من تداعيات الحادي عشر من سبتمبر هي: - روسيا، والصين، والهند، وفيما يلي نستعرض مواقفها إبان هذه الجولة.

ثالثاً - الجوار غير المباشر:

1. روسيا: فرصة مناسبة للتعرف على الذات

وحدودها

على الرغم من انقضاء حقبة الحرب الباردة بكل مشتملاتها مع تفكيك أوصال ما كان يعرف بالاتحاد السوفييتي، فلا تزال الكثير من التحليلات الرائجة تضفي على روسيا الاتحادية صفة الوريث الأكبر لهذا الاتحاد، ليس على صعيد الإمكانات والمشكلات كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن وحسب، بل أيضاً في وراثته طبيعة وآليات العدا

وعلى الرغم مما يرجحه التحليل السابق للموقف الروسي قبل 11 سبتمبر من المسألة الطالبنانية من احتمال الإسراع بمطووعة التحالف الدولي الذي دعا إليه بوش، إلا أن عدداً من الاعتبارات ساهم في تردد الخطاب الروسي بين التجاوب، بل وأحياناً الحفز نحو تفكيك قواعد الإرهاب في المنطقة، وبين التحفظ ضمن مخاوف عدة من جانب، ومطامع من جانب آخر تثيرها هذه الفرصة السانحة. فأمام التقارير الماضية حول المساعي الأمريكية لاخترق المنطقة وما يمكن أن يمثله ذلك من تحجيم للتنفيذ الروسي والحد من حرية حركته إقليمياً، وأمام هذا التوجه المتشدد الذي صرحت به إدارة بوش تجاه روسيا منذ أوائل العام 2001 خاصة فيما يتعلق ببرنامج الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ والتلويح بالانسحاب من اتفاقية ABM المعقودة مع السوفيت منذ العام 1972، وكذلك الماطلة الأمريكية الأوروبية في دعم الكريملين أمام قوى اليمين واليسار المعارضة في الداخل بإعاقه مطامح قبول روسيا شريكاً في ترتيبات الأمن الأوروبي، وفي فعاليات وآليات عمل الناتو، علاوة على التحفظ النابع من المؤسسة العسكرية الروسية التي لا تزال تعبر عن روايب حلم الدب الروسي...إزاء كل ذلك كان لابد وأن يغلف الرد الروسي الأولي بمشروطيات وحدود للتعاون مع الولايات المتحدة.

فتعقيماً على إعلان كولين باول (9/13) رغبة واشنطن في إقامة تحالف دولي لمكافحة الإرهاب يركز بالأساس على دول حلف شمال الأطلسي ودول الشرق الأوسط، في ضوء تحريك المادة الخامسة من ميثاق الحلف التي تفضي على "ضرورة تضامن دول الحلف عندما تتعرض إحداها لهجوم"، طرح وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف (9/15) أن موسكو لن تسمح لحلف الناتو أن يتخذ من أي منطقة في جمهوريات الاتحاد محطة له أو قاعدة له...إن روسيا مستعدة لتقديم كل سبل الدعم لعمل "التحقيقات"، لكنها لن تشارك بأي حال من الأحوال في

المحلات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاستراتيجية، الأمر الذي يعيننا منه مقايضات وتوافقات التوجه الروسي مع الخط الغربي والأمريكي فيما يتعلق بالقضايا الإسلامية كلاً وتفصيلاً، على نحو ما أسفرت عنه تجارب: الشيشان، البوسنة، كوسوفا، العراق، فلسطين، وأفغانستان والأصولية الإسلامية عبر التسعينيات، على النحو الذي سبق بيانه، بما ينتهي بنا إلى نتيجة هامة نسعى لاستبيان مدى مصداقيتها، مفادها: "أن البراهمة الغالبة على التوجه الروسي الراهن تعلقها رغبة أقوى في مواجهة تنامي الأصولية الإسلامية، سيما في جوارها القريب وبالأخص القابعة في أفغانستان"، ولقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها لتكشف بوضوح عن أبعاد هذا الإطار المحدد للسياسة الخارجية الروسية.

كانت روسيا في مقدمة الدول التي سارعت بالإعراب عن تعاطفها مع الأمريكيان إزاء ما أسمته بريقة بوتين لنظيره الأمريكي بـ "العمل الإرهابي" و"المأساة العميقة مؤكداً أن مثل هذه الأعمال يجب ألا تمضي دون عقاب. وفي الداخل الروسي حرصت موسكو على التعبير عن مشاعر المواساة بإعلان الحداد لمدة يوم في عموم روسيا وتنكيس العلم الروسي فوق هيئاتها الحكومية، فيما توافد المئات للتوقيع في سجلات التعزية بالسفارة الأمريكية بموسكو (149).

وفيما لم تكن عبارات التعاطف والمشاركة في الغضب - بصورتها العامة - تعني الكثير بالنسبة لرد الفعل الأمريكي المتفاهم مبكراً، والذي وقف وراءه إعلام يهودي حائق على العرب والمسلمين، فإن ذات الإعلام راح يشن حملة شعواء في أغلب وسائل الإعلام الروسي للتحريض ضد كافة قطاعات الأمة بإسقاطها تحت الخط الأصولي الإسلامي الذي اعتبرته هذه الدوائر تهديداً للحضارة الإنسانية، رابطة بعبارات مثيرة بين ما حدث في نيويورك وواشنطن وما يجري في القدس والشيشان (150).

المهجوم على أفغانستان، التي تورطت معها روسيا في حرب مميّة من سنة 1979 إلى 1989" (151).

وفيما كان المراقبون يتشككون في ثوابت ومتغيرات الموقف الروسي، بين مرجح للتطور نحو التعاون والتحالف بناء على الثوابت السابق الإشارة إليها، وبين متطلع إلى ضغط روسي على التوجه الأمريكي يحد من فاعليته، فإن التسعير اليهودي الداخلي أضيف عليه تصعيد الشيشان لهجماتهم العسكرية، ليذهب ذلك بالموقف الروسي إلى نقطة بعيدة. ففي السابع عشر من سبتمبر أعلن مكتب الرئيس الشيشاني-أصلان مسعودوف-سيطرة قوات تابعة له على مدينة "غودرميس" الاستراتيجية، ونقلت الوكالات تواصل المعارك حول المدينة، وأن تسعة عسكريين روس أحدهم برتبة جنرال لقوا مصرعهم احتراقاً بعد إسقاط المقاتلين الشيشان مروحية عسكرية كانت تقلهم فوق جروزني وغيرها من الهجمات التي شهدتها هذا اليوم (9/17)، الأمر الذي توقع المراقبون أن يؤدي إلى نتائج سلبية؛ إذ يعطي الفرصة لإدارة بوتين لتنفيذ مخططاتها، وتحقيق قناعتها بالإجهاز على الحركة الإسلامية في المنطقة كمصلحة قومية روسية مباشرة ضمن التحالف الدولي الذي تسعى إليه واشنطن (152).

لقد كان لذلك مردود خطابي عاجل عبر لقاء سيرجي إيفانوف وباول (9/19)؛ إذ أعلن الوزير الروسي الاتفاق على استخدام القوة وتنسيق الأدوار في ذلك... إلا أن خطاب التحفظ استمر خلال هذا الأسبوع الثاني؛ حيث جدد بوتين (9/21) تأكيده على "التنسيق" مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، "فقط في إطار القوانين الروسية والتعهدات الدولية التي وقعتها روسيا" (153)، بينما خفت الصوت الرسمي المعارض لـ "الاقتراب الأمريكي" من نخوم روسيا، أي بإقامة قواعد أمريكية في آسيا الوسطى، أو باستخدام القوات الأمريكية للقواعد السوفيتية السابقة فيها. من الواضح أن تحركات موازية كانت تمهد لتحول نوعي في الموقف الرسمي لروسيا؛

إذ اجتمع الرئيس الروسي في اليوم التالي مع عدد كبير من المسؤولين على رأسهم وزير الدفاع سيرجي إيفانوف وأمين عام مجلس الأمن القومي الروسي "فلاديمير روشيلو" الذي كان عائداً لتوه من حولة طائرة في دول آسيا الوسطى فيما يبدو أنه كان بغاية تنسيق الموقف إزاء المطالب الأمريكية المتزايدة تحديداً وإلحاحاً. لقد بدا أن روسيا تنتظر بيان الجميع لمواقفهم لتقدير موقفها الخاص على ضوء ذلك، ومن ثم دعت إلى قمة طائرة لدول الثماني الكبار، لمناقشة مسألة الإرهاب الدولي (154).

وعليه كان الموقف الروسي المتردد محل اعتبار حقيقي، حين طلب بوش بصورة شبه رسمية تأييد روسيا، دون تحديد لنوعية هذا التأييد عبر اتصال هاتفية مع بوتين (9/22) سيما فيما يتعلق بالسماح باستخدام المجال الجوي لدول آسيا الوسطى الثلاث المتاخمة لأفغانستان؛ الأمر الذي فتح المجال أمام الاستواء بين القناعات القيادية والبيئة الموضوعية المدركة من قبل النخبة وأغلب العامة في روسيا في ضرورة التوافق مع التحالف الأمريكي والسعي للاضطلاع بدور قيادي و متميز في إطاره.

ففي كلمة بثها التلفزيون الحكومي الروسي (9/25) أعلن بوتين عن توسيع نطاق تعاونه ومساندته للعمليات العسكرية الأمريكية التي باتت حتمية في أفغانستان، مفصلاً مجالات هذا التعاون في (155):

- إرسال أسلحة ومعدات عسكرية إلى المعارضة الأفغانية في الشمال وتوسيع نطاق التعاون مع حكومة أفغانستان المعترف بها دولياً، في انتقال مبكر وصريح إلى ما لم تقدم الولايات المتحدة على الخوض فيه إلا في مرحلة متأخرة.

- فتح المجال الجوي لبلاده لتتحلق فيه طائرات تحمل "المساعدات الإنسانية" إلى المناطق التي تنفذ فيها عمليات ضد الإرهاب، علاوة على الدعم اللوجستي من خلال الجمهوريات المتاخمة لأفغانستان.

- التعهد بتقديم المخابرات الروسية لكافة المعلومات التي لديها بشأن البنية الأساسية للإرهاب، ومواطن تواجد الإرهابيين الدوليين، وقواعد تدريب المقاتلين.

- تكتيف التشاور مع حلف الأطلنطي بشأن مساعدات روسيا للحالف.

وبالفعل بدأت القفزات المتسارعة، إذ التقى وزير الدفاع إيفانوف في اليوم التالي (9/26) في بروكسيل مع وزراء دفاع الناتو ونائب وزير الدفاع الأمريكي بول ولوففيتز، والذين أكدوا على استمرار الاتصالات للتنسيق قبل بدء العمليات. في ذات اليوم كان وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف يؤكد احتمال تعاون موسكو وواشنطن في التصدي لمن أسماهم "الإرهابيين الشيشان"، مشيراً إلى التعاون القائم فيما يخص التحركات العسكرية ضد طالبان والقاعدة، فيما عدده الكثيرون الصفقة الأولى التي خرجت بها روسيا - أو تتمنى أن تخرج بها - من هذه الجولة، إذ راهنت موسكو على أن القضاء على طالبان يعد المقدمة الصحيحة لإنهاء العملية العسكرية في الشيشان في غضون 15 إلى 20 يوماً على حد قول وزير الخارجية الذي ما فتىء يذكر بالعلاقة بين زعماء الشيشان مثل القائد أمير خطاب - الأردني الأصل - وبين أسامة بن لادن⁽¹⁵⁶⁾.

على الجانب الآخر الداخلي جرت عمليات متضادة التأثير على السياسة الروسية بين خبراء ينصحون بتأمين موسكو ومؤسسات الدولة والمواقع الحيوية والنووية حتى لا تقع في متناول الأهداف الإرهابية على غرار ما جرى في واشنطن ونيويورك، وهذا الرأي الذي تزعمه وزير الدفاع الروسي السابق "شابوشينيكوف"⁽¹⁵⁷⁾، ومن يروجون الأقاويل باحتمالات هروب ابن لادن إلى الشيشان أو إحدى دول آسيا الوسطى⁽¹⁵⁸⁾، ومن يوقدون ناراً للحرب ويناضلون من أجلها من قبيل اليهود الروس الذين حملوا على عبارات بوش التحميلية التي تصف الإسلام بأنه دين سلام وتفصل ما بينه وبين الإرهاب والإرهابيين على حد

ما جاء في صحيفة "كمرسنت ديلي" الواقعة تحت نفوذ الملياردير اليهودي الهارب بوريس يبيرزوفسكي - السابق الإشارة إليه - بل راحت نفس الدعاية اليهودية تكيل الاتهامات لمؤتمر عقد في موسكو جمع علماء الدين المسلمين والمسيحيين، إذ وصمته بمؤتمر "دعم الإرهابيين" ... فيما طالب زعيم كتلة يابلوكا في الدوما -اليهودي يافلينسكي- بتعليق دعم موسكو لواشنطن على "ضرب مواقع الإرهابيين في كل مكان"⁽¹⁵⁹⁾.

هذا على جانب، بينما على الجانب الآخر ظهر تيار التريث والحذر والبحث عن الذات، إذ يصرح رئيس مجلس الدوما - جينادي سيلزنيوف - بأنه "لا يجب علينا أن نشارك واشنطن في نواياها، ولا نريد أن نقدم مطاراتنا لها "وتساءل:" ضد من ستحارب أمريكا؟ ولمصلحة من نزع بأنفسنا في حربها؟"⁽¹⁶⁰⁾، وتوالت "نصائح" خبراء الحرب الروس التي وصلت أحياناً إلى حد التخويف والإرجاف للأمريكان والروس من مغبة الإصرار على مهاجمة أفغانستان وغزوها، فيذكر الجنرال ألكسندر روتسكوي - نائب رئيس روسيا سابقاً والمعروف ببطل الاتحاد السوفيتي - الجميع بعبارة للإسكندر الأكبر تقول: "يمكن للمرء المرور بأفغانستان، أما البقاء فيها فذلك مستحيل"، وينصح قائد القوات الروسية في أفغانستان (1987-1989) الجنرال بوريس جورديسوف، القيادة الروسية بـ"عدم التورط بإرسال أي جندي إلى أفغانستان أو المشاركة بأي شكل من الأشكال في التدخل"⁽¹⁶¹⁾، ثم انضم رجال الأرتوذكسية الروسية لهذا التيار؛ إذ حذر بطريك موسكو (9/24) من صراع إسلامي - مسيحي⁽¹⁶²⁾.

في غضون ذلك عبر بوتين عن وقوعه تحت تأثير الجانب الأول المسعر للحرب عبر خطابه في البوندستاغ (البرلمان الألماني) إذ أنفذ رسالة إلى الولايات المتحدة، بأنها إذ تحارب الإرهاب تصر على عدم وضع الشيشانيين على لائحتها للإرهاب⁽¹⁶³⁾، إلا أن وكالات الأنباء أذاعت أن واشنطن منحت روسيا تفويضاً لتنفيذ اقتراح للكرملين

ارتباطات روسيا بتجمع روما الذي بدأ وقد تخلق في رحم الغرب، ولا يلتفت إلى التعاون مع روسيا إلا ضمن التبعية للسياسات الغربية.

وهكذا فقد فشل مرة أخرى الاعتماد في التحليل السياسي على منطق "المصلحة" وحده مجرداً من العوامل القيمة الثقافية والحضارية، المنطق الذي يصر على إغفال دور المبادئ والقناعات الحاكمة والمزوجة بحسابات المصالح، والقادرة على القيام بدور المرجع بين هذه المصالح حال تعارضها، بل وكثيراً - في مثل مواقف الأزمات هذه- ما تسود على هذه الاعتبارات المصلحية وتجبها، خاصة إذا ما تعارضت المبادئ الجذرية نفسها على غرار ما هو قائم في الحالة الإسلامية بعامة، وفي صورتها الأصولية الكائنة في هذه المنطقة بخاصة.

وإذا ما كانت السياسة الروسية عبر الجولة الأولى تمثل تعبيراً واضحاً عن هذه النتيجة، فإن السياستين: الصينية والهندية تزيدان الأمر جلاءً.

2. الصين: تعايش المتناقضات

تمثل الصين بالفعل - كما تشير أغلب الدراسات⁽¹⁶⁷⁾ حول شئونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية- نموذج التناقضات والازدواجيات المتعارضة والمختمة في صعيد واحد. يمكن تبين هذه الجدلية في قيادة الحزب الشيوعي لاقتصاد السوق والإصلاحات على نمط شبه غربي، والتجاوب مع عمليات ظواهر العولمة بالسعي نحو تحرير التجارة الصينية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كل ذلك في ظل هيمنة أشكال الاشتراكية الصينية التي لا يزال الكثير من الدارسين والممارسين يتفاعلون معها كميراث للحقبة الماوية (49-1973)، ثم القوميات والعرقيات من الهان والزوانج والمانشو والهيوبي والمياو والويغار(أو الإيغور المسلمين) والواي والمنغول والتبت والبيوي والكريون وغيرها من الأقليات الأصغر حجماً وما تتمسك منها من ثقافات وهويات سيما مسلمي الإيغور فلهيوبي... وذلك أيضاً في

بعقد (مخادثات سلام) مع المقاتلين الشيشان رغبة في عدم المشاكلة على حملتها الراهنة⁽¹⁶⁴⁾.

وإزاء هذا الموقف الأمريكي غير الداعم بشكل كبير للتحرك العسكري الروسي في الشيشان، على خلفية تصريحات منظمات حقوق الإنسان باحتمالات أن تكون الشيشان هي الثمن⁽¹⁶⁵⁾، توقع البعض تجمد الموقف الروسي على تحفظاته الباقية إلا أن بوتين أعلن مع نهاية سبتمبر ومطلع أكتوبر "تحالف" بلاده مع واشنطن في خطوات عسكرية أكثر تقدماً، أهمها: تأمين الجهة الشمالية لأفغانستان، والسماح بإقامة قواعد أمريكية مؤقتة في الجمهوريات السوفياتية السابقة المجاورة لأفغانستان، الأمر الذي كان له صدها على الموقف الطاجيكي الذي كان متردداً في إعلان فتح أحواله أمام الطيران الأمريكي إلى هذا الحين على نحو ما أشرنا إليه⁽¹⁶⁶⁾.

وعليه فإن الدعم الروسي للتحالف تدرج حتى وصل إلى الدرجة التي لم يبق بعدها سوى إشراك قوات روسية في المهجمات الأمريكية، الأمر الذي لم تطلبه الولايات المتحدة حتى من أدبي حلفائها في شمال الأطلسي، اللهم إلا المملكة المتحدة التي بدأ رئيس وزرائها الأكثر تحمساً وتحركاً خارج الولايات المتحدة لتشييد التحالف الدولي.

وخلال الأيام القليلة التي سبقت الحرب، لم يعد ثم مكان للتحفظ الخطاب؛ حيث تسلمت موسكو دورها الداعم على مستوى التحركات الدبلوماسية والخطاب الإعلامي، وعلى المستوى العسكري فيما راح يتدفق على تحالف الشمال المعارض لطالبان من معونات.. بل إن روسيا راحت تشارك بقوة في التحضيرات المسبقة لثرتيات "ما بعد طالبان"؛ حيث أعلنت عن رفضها المطلق لمشاركة أي أعضاء من طالبان ممن يوصفون بالمعتدلين، وشددت على أن أي حكومة بديلة لا بد أن تخلو تماماً من العناصر الأصولية وعلى ضرورة عودة الحكومة الشرعية المعترف بها؛ حيث كانت علاقتها بها أوثق، وذلك بالنظر إلى برودة

الصين من صميم شأنها الداخلي كمسائل تايوان والتبت وحقوق الإنسان والعلاقات مع كوريا الشمالية والتعاون العسكري مع دول تعدها واشنطن دولاً مارقة مثل: إيران، وبين ترك الأبواب الأخرى شبه مفتحة فيما يشبه إلى حد كبير سياسة العصا والحزرة من قبيل اعتبار الصين الدولة الأولى بالرعاية تجارياً وتطوير العلاقات معها سيما خلال فترة كلينتون إلى درجة اعتبار الصين شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد. على الجانب الآخر، فإن السياسة الصينية إزاء الولايات المتحدة تميزت بسمي اللامبالاة وعدم الإفصاح عن ردود الأفعال السلبية من ناحية، والضغط غير المباشر بالاستمرار في التنمية الذاتية باتجاه التوازن وربما التسابق مع الولايات المتحدة وغزو الأسواق العالمية ومواصلة سياسة تصنيع وتصدير الأسلحة المتطورة والتعاون مع دول لا تسير في الفلك الأمريكي من ناحية أخرى. إلا أن حالة الصمت وعدم الإفصاح عن الموقف والتي تشغل حيزاً كبيراً من التفاعل الصيني مع قضايا الخارج يعزي إليها الكثير من الالتباس الذي يقع فيه المراقبون.

وعليه فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر تكتسب أهمية علمية وعملية كبيرة في الكشف عن حقائق السياسة الخارجية الصينية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأمة الإسلامية. فعلى الرغم من البرودة التي أصابت العلاقات الصينية - الأمريكية عبر ثلاثة أرباع العام 2001 على خلفية قضايا برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي وإعلان بوش أن إدارته لا تعتبر الصين شريكاً بل منافساً استراتيجياً وما عكسته قضية طائرة التحسس (أبريل 2001) من كوامن ندية وتحفز متبادل، فإن الصين كسائر الدول لم تتأخر عن الدعوة لمكافحة الإرهاب الدولي ضمن مواساة زيمين لنظيره الأمريكي عقب الحادث مباشرة⁽¹⁶⁸⁾.

لقد رأى المحللون الصينيون أنفسهم أن هدف تشكيل تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب يمثل في التحليل الأولي فرصة ممتازة بالنسبة للصين، إذ

ظل إصرار نظام الحكم على تدشين وحدة وطنية لا تقسيم وزناً لدين معين، وتؤكد على شمولية الثقافة الكونفوشية (القارية) وما يعرف بالقيم الصينية الممتزجة بتجديدات الماوية الشيوعية، والتي راحت حدتها تحف تدريجاً خلال عهد ديانج هسباو وجيانج زيمين الأخيرين.

إلا أن الساحة الخارجية تفرز شواهد أكثر على هذه الحقيقة الأشبه بحركة الديالكتيك (صراع التناقضات) الشائعة في الأدب الشيوعي؛ حيث تحرص الصين على القبض بقوة على عنان سياستها الخارجية، الأمر الذي يبيدها شديدة الإحجام إلى درجة السلبية المطلقة في كثير من الأحيان. فبينما تبدو الصين أحياناً بسبيلها لقيادة حركة منظمة لدول العالم الثالث أو المجموعة الأفرو-آسيوية في مناهضة العولمة والهيمنة الاقتصادية والحضارية والثقافية الغربية، تفصح سائر ممارساتها عن إيماءات سلبية وربما تجاوبات عريضة مع السياسات الغربية والأمريكية إلى الدرجة التي تحولت فيها الصين من الممانعة إلى الاندفاع نحو الانضمام للمؤسسة العولمية الجديدة على نحو ما أشير إليه.

ومن جانب آخر فيما يتعلق بالعالم الإسلامي تجمع الصين بين الاعتراف بالحقوق العربية في الشأن الفلسطيني، والتجاوب الدبلوماسي والخطابي مع القضايا العراقية والليبية واللبنانية ومع إقامة علاقات تعاون مع دول إسلامية كبيرة تخلت عنها الدبلوماسية الغربية والأمريكية في مراحل ما، خاصة عقب انقضاء الحرب الباردة، مثل: إندونيسيا وباكستان وإيران، تجمع الصين بين هذا الموقف الذي لا يرقى لمستوى الأداء المستلزم أو انتهاج استراتيجية محددة المعالم، وبين علاقات حميمة متعاطمة، سيما في المجالين العسكري والاقتصادي مع إسرائيل على نحو ما أشار إليه القسم الأول من هذا التقرير.

وعامة، فإنه على صعيد العلاقات الصينية - الأمريكية لا يختلف الموقف كثيراً؛ إذ تتراوح التوجهات الاستراتيجية لواشنطن نحو الصين بين الضغط إلى درجة المضايقة وإثارة المخاوف باستمرار في تبني قضايا تعتبرها

المسلمين فيها حركة استقلالية كثيراً ما أشارت الحكومة الصينية إلى ارتباطها بأسامه بن لادن، علاوة على حقيقة أن الصين لم تكن على عداوة تامة أو سافرة مع طالبان ووجودها بقدر ما كانت تسعى لقطع أياديها الممتدة وراء الأصولية الإسلامية في المنطقة، في طاجيكستان وقيرغيزيا والإيجوز على النحو الذي أفصحت عنه ترتيبات شنغهاي المشار إليها أعلاه.

إن هذا يدعو للتساؤل عن العوامل المحفزة التي يمكن أن تجعل الصين تطرح كل تلك المخاوف جانباً لتعضد التوجه الأمريكي؟ فضلاً عما أشارت إليه الصحافة الصينية من قبل، فقد كشفت الأحداث عن رغبة صينية في اقتناص الفرصة لإطلاق العنان لأسلوبها المعروف في تسوية المسألة الإسلامية الإيجورية في سينكيانج دون توقع معارضة ذات بال من قبل الحقوق - إنسانيين الغربيين الذين طالما طاردوا النظام الشيوعي بهذه الوصمة!

ففي فاجعة مشينة، نشرت "التايمز" البريطانية - على صفحتها الأولى - خبر قيام السلطات الصينية (9/25) بإعدام "عشرات السجناء الإسلاميين ممن يقاتلون من أجل استقلال تركستان الشرقية، وذلك أمام "العامّة" وبعد أن تم "تجريمهم الحمر مع وجباتهم الأخيرة" وفيما اعتبرت الصحيفة الغربية ذلك استخفافاً بمشاعر المسلمين في الصين واستغلالاً لموجة الغضب ضد المسلمين واسترضاء للغرب وفصلت في تصوير وعرض أساليب الإذلال الصيني للمسلمين في الشوارع حتى تم إعدامهم بإطلاق رصاصة على مؤخرة رأس كل سجين، فإني لم أعثر على رد فعل إسلامي ذي بال رسمياً كان أو غير رسمي، بل إن القليل من الصحف العربية التي نقلت الخبر قذفت به إلى الزوايا المهملة وبإيجاز شديد وبلا تعليق⁽¹⁷¹⁾.

وها هي الصين تنضم للمقتاتين من لحم ودم الأمة المخذولة من بنيتها إلى أقصى درجات الخذلان. في اليوم التالي لذلك (9/26) واصلت الصحيفة البريطانية نفسها متابعة أنباء الغزوة الصينية من الشرق

يضطر ذلك واشنطن إلى التخلي عن نزعتها الأحادية ويدفعها إلى تحسين علاقاتها مع قوى روسيا وإيران والصين، بما يوفر أرضية صلبة تعترف بصحة المقولة الصينية الخاصة بأن تعايش العالم وتماسكه يتطلب العمل وفق صيغة تعدد الأقطاب⁽¹⁶⁹⁾.

إلا أن الجميع لاحظ تناقضية الرد الصيني الإيجابي على دعوة التحالف بما يؤول إلى خلوه من المعنى الجدي المعترف؛ حيث اشتمل على عبارات أدنى إلى التطابق مع وجهة النظر الأمريكية ودعمها إلى آخر النفق، وعبارات أخرى تصب في خانة الحذر والتحفظ.

ففيما أكد وزير خارجية الصين - تانج جياكسون - خلال زيارته لواشنطن (9/21) وقوف بلاده إلى جانب الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب الذي يهدد السلم والاستقرار الدوليين، إلا أنه حرص على الإشارة إلى المدخل القانوني للتضامن الصيني مع الولايات المتحدة؛ حيث شاركت في إصدار قرار مجلس الأمن (1368) الذي اعتبر الهجمات على واشنطن ونيويورك عملاً إرهابياً دولياً يهدد السلم والأمن الدوليين، وبينما أردفت الخارجية الصينية في اليوم التالي (9/22) بإعلانها عدم السماح لابن لادن بالدخول إلى الأراضي الصينية على ما أشاعت احتماله بعض الصحف الغربية، فلم تقطع بيانات الرئيس زيمين الناصحة بثبات لواشنطن بعدم التورط في "ضرب عشوائي" دون أدلة كافية، مشدداً على ضرورة عدول واشنطن عن اتباع "المقاييس المزدوجة"⁽¹⁷⁰⁾ في سياستها فيما عد الخطاب الأوحده بين الخطابات الرسمية الذي جرؤ على تذكير واشنطن بالسؤال المنوع: لماذا وقع ما وقع؟ ولماذا هذا الاختيار الأمريكي؟

هذه المخاذير الصينية كان لها ما يبررها: فهناك المخاطر المحتملة جراء التوافد العسكري الأمريكي على حدودها الغربية والجنوبية بجزراً وبراً بأحجام وتشكيلات تنبئ بإقامة غير قصيرة، ومخاوف انعكاسات الحرب على الداخل الصيني سيما في تركستان الشرقية التي تقود

الهدف الأمريكي المتمثل في القضاء على نظام طالبان وإحلال نظام غير أصولي يصب في المصلحة القومية الصينية؛ إذ يعزز الاستقرار في تركستان الشرقية التي تسميها الصين (سينكيانج أو جينجيانج)؛ حيث يضم تنظيم القاعدة بناء على التقارير الصينية عدة عناصر من الإيغور الاستقلاليين؛ مما يفقدهم ملاذاً ودعمًا هاماً يحجم من حركتهم داخل تركستان نفسها، وعلى اعتبار أن الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى وأفغانستان لا يدعو إلى القلق؛ إذ إن مهمته محدودة بمكافحة الإرهاب وأنه ليس من الصالح الأمريكي البقاء طويلاً في المنطقة، في ظل اعتراض دولها الكبرى والصغرى سيما داخل تجمع شنغهاي الخماسي⁽¹⁷⁴⁾.

وعلى الرغم من وجود تيار يحمل الولايات المتحدة وسياساتها مسئولية ما جرى لها، والذي انفلتت بعض عباراته إلى خطاب الرئيس الصيني، ويرى أن أسلوبها في معالجة المسألة غير إيجابي وسوف تكون له عواقب وخيمة عليها وعلى حلفائها والمتعاونين معها بما فيهم الصين، فإن عوامل العجز عن إيقاف المسار الأمريكي، والخسائر المحتملة من جراء رفضه أو عدم التجاوب معه، علاوة على أصالة العداء القومي والجماعي - الدولي والإقليمي - للأصولية الإسلامية، هذه العوامل سيطرت على القيادة الصينية لتنضم إلى مظاهرة التحالف الدولي بزعمارة الولايات المتحدة.

3. الهند: الفرصة السانحة بلا مخاطر

لاشك أن الحالة الهندية تتقاطع مع الحالتين الروسية والصينية في خصائص عامة كثيرة من قبيل السعي إلى إحراز مكانة إقليمية ودولية على خلفية حوزة مقدرات وإمكانات معينة والاصطدام بالأصولية الإسلامية الهادية والاستقلالية في كشمير على غرار الشيشان وتركستان الشرقية في الحالتين المذكورتين، وتنامي العلاقات الاستراتيجية والسياسية مع الكيان الإسرائيلي مع الاحتفاظ بخطاب رسمي لا يفصم العلاقات مع العرب في الشرق

المتضاربة مع الغزوة الغربية؛ إذ توافدت قوات خاصة صينية إلى منطقة "كاشغار" على الحدود الأفغانية تحسباً لأي هجمات محتملة ممن أسماهم مسئولون صينيون "متطرفين إسلاميين من داخل البلاد"، الأمر الذي علق عليه دبلوماسيون غربيون بأن أحداً لم يطلبه من الصين، إنما هو هاجس الخوف من "الحماية الإسلامية المنتظرة مع اقتراب الحرب على أفغانستان"⁽¹⁷²⁾، بل إن دبلوماسيين من بكين نفسها صرحوا أن هذا الظرف هو الأنسب لكيلا تجد جماعات حقوق الإنسان من يسمع لتقاريرها حول "وحشية الشرطة واستغلال المستعمرين"⁽¹⁷³⁾.

أي أن الصين كعادتها وقعت بين مخافتين متعارضتين تدفعها كل واحدة في اتجاه: مخافة الاقتراب الأمريكي، ومخافة التنامي الإسلامي، ولا شك أن احتيار الصين في هذه الجولة العاصفة الفارقة الكاشفة سيكون حاسماً في فهم آليات تحديد الأولويات في السياسة الخارجية للصين.

جاء مطلع أكتوبر حاسماً بالفعل؛ إذ أكد الرئيس الصيني زيمين في اتصاله الهاتفي (9/30) مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف أن الصين ستواصل حملتها الدبلوماسية لمكافحة كل أشكال الإرهاب، ثم شدد على اعتماد جانب الحذر بإطلاق تفصيلات ثلاث للعملية العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان أو أي دولة أخرى - وهي تفصيلات وليست شروطاً على خلاف ما حاول البعض وصفها به- إذ لم تمثل أكثر من نصائح تورد ضمن تصريحات أكثر حلفاء الولايات إغلاً في التعاون، (وتتلخص في: الاستناد إلى أدلة دامغة، وأن تكون الأهداف محددة، وأن تتوافق مع أهداف ومبادئ القانون الدولي) ومن ثم لم يكن لهذه التحفظات أمام "الحملة الدبلوماسية الصينية ضد الإرهاب" التي أكد عليها زيمين سوى معنى "التجميل أو التجمل"

ومع اقتراب ساعة الصفر كان الاتجاه التفاؤلي في الحكومة والنخبة الصينية هو الأعلى صوتاً على اعتبار أن

الصديق الإسرائيلي - وأطلقت خطاباً تحريضياً ذاماً للتوجه الأمريكي، بل وموجهاً لمساره وضاعطاً على إسلام آباد في آن واحد فيما أطلق عليه البعض: "الفرصة السائحة، التوظيف السياسي للأزمة، تصفية الحسابات الإقليمية، استغلال رغبة الانتقام الأمريكي الأعمى" (175).

فأعلن رئيس الوزراء الهندي مبكراً استعداد نيودلهي للتعاون مع المساعي الأمريكية "ضد كل أشكال الإرهاب وضد الدول الداعية أو الآوية للإرهاب"، وذلك دونما انتظار لطلب أمريكي محدد بهذا الصدد، وراح الإعلام الهندي يشاكل على احتمالات تمتن العلاقات الأمريكية - الباكستانية على خلفية قبول الجيش الباكستاني للتعاطي مع المطالب الأمريكية؛ إذ صعدت وسائل الإعلام الهندية من الحديث عن "الإرهاب الكشميري" المدعوم من إسلام آباد، والدور الطالباني أيضاً في كشمير والمماثلة بين المعاناة الأمريكية الحالية الكشميرية.

وعليه فقد قدمت نيودلهي عناصر مزيدة على التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي تترعمه الولايات المتحدة على غرار ما عبر عنه وزير الداخلية الهندي "أدفاي" (9/18) من أن "الإرهاب أخطر من الحرب، وإذا ما اعتمد العالم معاهدة تسليم الإرهابيين، فإنه يمكن القضاء على تلك الظاهرة بشكل حاسم"، الدعوة التي أكدها ديليب تريفدي - أحد قادة المجلس الهندوسي العالمي - بقوله: "كانت الهند ضحية للأنشطة الإرهابية، وأي محاولة عالمية للقضاء على هذا التهديد هي موضوع ترحيب منها" (176).

لقد كانت الدلالة الكبرى للخطاب والتحريك الهندي خلال الأسبوع الأول من تداعيات الحدث، أن الهند كسرت حالة الفتور والإحجام عن التعاون معها أو التعويل عليها ضمن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي ينبغي استيعابه أيضاً دون إطلاق تعميمات، أي في مضمار الأزمة الراهنة وأن المشترك فيها هو العداء للأصولية الأيمية الإسلامية.

الأوسط، وعدم ارتقاء العلاقات مع الولايات المتحدة إلى درجة الدفاء التام ضمن محاولات إرساء علاقة صداقة ندية خالية من أشكال التبعية والاحتواء التي تبدو واشنطن مصرة عليها، وأخيراً تتسم الدول الثلاث بصعود أنظمة حكم في العقد الأخير تمثل انقطاعاً أو تجديداً على الخط التقليدي الذي كانت عليه إبان مجريات حقبة الحرب الباردة. على الرغم من ذلك فإن نيودلهي اختصت بعاملين آخرين: خارجي وداخلي، كان لهما دور كبير في تشكيل السياسة الهندية خلال هذه الجولة التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

فمن ناحية تفخر الهند باعتبارها أكبر ديمقراطية في العالم من حيث السكاني - واقعياً - على الحالة الروسية فضلاً عن دولة الحزب الشيوعي الصينية. وعلى الرغم من التحفظ على هذه الاطلاقات الهندية إلا أنه يمكن القول إن ثمة ديمقراطية أضفي عليها حزب "جانانا بهارتيا" الذي اعتلى سدة الحكم 1998 طابعاً أصولياً واضحاً ساهم في إعطاء الديمقراطية الهندية تميزاً معيناً يتلخص في أنها ديمقراطية هندوسية، أي أن التميز الأكبر والأهم في هذه الديمقراطية هو أنها "ضد المسلمين" سواء في الداخل الهندي أو في القطاع الذي تسيطر عليه الهند من جامو وكشمير.

وإذا ما كانت هذه الديمقراطية الهندوسية من شأنها السماح بدرجة من التنوع في اتجاهات الرأي على الساحة السياسية الداخلية، فإن العامل الخارجي ساهم في تحجيم هذا التنوع وأفسح المجال أمام حكومة فاجبائي لإعطاء أولوية مطلقة للتطابق مع الحملة الأمريكية لاجتثاث جذور الأصولية الإسلامية من المنطقة كلها.

ومن الناحية الأخرى، كان للعامل الخارجي الأثر الأكبر متمثلاً في طبيعة العلاقة مع الجار اللدود باكستان التي وقعت في المأزق الخطير، بين سياستها الداعمة لطالبان، وواقعها المتختم بالجماعات الدينية بدرجاتها، وبين النوايا الأمريكية المشهورة منذ اليوم الأول بالاستفادة منها في إنفاذ رد الفعل الأمريكي. وعليه فإن الهند سارعت - بموازاة

تجاوب النفس البشرية داخلياً مع الوقائع الجسام من هذا القبيل.

2- كذا كشفت هذه الجولة عن حقائق هامة في مضمار الصراع الحضاري أو التدافع المشتعل دون هوادة والذي لم تشكل استدراقات الدول وتحفظاتها السابق إيرادها بالنسبة إليه، سوى زينة وزخرفة تقتضيها السنن، لقد تمثل ذلك بجلاء في الاعتماد المضمّر لآليات هامة من قبيل:

أ- الاعتماد المضمّر للتعريف الأمريكي لـ"الإرهاب" إذ لم ترد أي بادرة معارضة أو تحفظ من قبل دول المنطقة فيما عدا الأطراف الموسومة بالأصولية (إيران فقط) في تعريف الإرهاب أو الالتفات إلى خصوصية مفهوم "الجهاد" في الفكر والخبرة الإسلامية. ومما لا شك فيه أن ذلك الأمر وإن جرى التعتيم والتغيب عليه- إلا أنه كان مقصوداً في ظل تأويله وإسقاطه الفعلين المشهودين أيضاً على الظاهرة الأصولية الإسلامية دون غيرها، والتي تعاني منها سائر هذه الأنظمة. بما فيها نظام الجنرال برويز مشرف وفق توجهاته وقناعاته البادية أخيراً.

ب- الاعتماد المضمّر لخيار المواجهة المسلحة سبيلاً مقدماً على سائر الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والآليات التحفيفية: (كآلية تخفيف منابع التمويل بتجميد الأرصدة، وتخفيف منابع التعبئة بتطوير التعليم الديني، وتخفيف منابع التحريك والاتصال بالاتفاقيات الأمنية... الخ).. فأمام هياج وحوار الثور الأمريكي لم يصدر صوت رسمي ذو بال - فيما عدا الحالة الإيرانية المترددة - يرفض الوسيلة العسكرية كحل مطروح حالياً.

ج- الاعتماد المضمّر لآلية التدخل الخارجي في كافة شئون الغير، ليس فقط فيما يخص الحالة الأفغانية التي أعطى الجميع لأنفسهم الحق تلقائياً في إرسال المآخذ وعرض الأمنيات وتقديم الطروحات في ماضيها

وفي مقابل هذا العرض الهندي الذي لم يعترض على السياسة الأمريكية في الاعتماد على باكستان، وزاد في تقديم نفسه بديلاً حال تراجع نظام مشرف، حرصت واشنطن على التلويح منذ البداية بالامتيازات التي ستحصل عليه الهند، والتي كللها بوش (9/24) برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الهند - باكستان - منذ العام 1998 على ما سبقت الإشارة إليه، الأمر الذي رحبت به الخارجية الهندية: "وجهة نظرنا كانت دائماً أن العقوبات.. لم تكن أداة فعالة، وقد تأكدت صحة موقفنا الآن" (177).

إلا أن الثمرة الأساسية التي جنتها الهند تمثلت في تحول السياسة الأمريكية إلى تقوية العلاقات الأمريكية في المحيط الهندي للهند لبحث سبل استئناف المناورات العسكرية المشتركة، في رسالة طمأنة على المكانة الاستراتيجية للهند في المنطقة، الأمر الذي قابلته الهند بدورها - على غرار روسيا وإسرائيل - بالعمل على تهدئة الأوضاع في الأقاليم الساخنة المرتبطة بها لإفساح المجال أمام الأمريكية ضد أفغانستان لتأخذ مجراها دون معوقات، وسيظل اللعب بورق كشمير هو الهدف الأساسي للهند.

خلاصة القول في الدلالات العامة لسياسات دول المنطقة عبر هذه الجولة الأولى من تداعيات اليوم الأمريكي (9/11) يمكن إجمالها في الملاحظات التالية:

1- أول ما يلاحظ على المواقف الأولية لهذه الدول هو تماثل الشعور بوطأة ما جرى في القطب الأكبر، فبدءاً من طالبان وأفغان العرب والأفغان المناوئين، وحتى القوى الكبرى، مروراً بسائر الدول، وعلى مستويات الشعوب والنخب والقيادات شخصت أبصار الجميع وبلغت القلوب الحناجر للوهلة الأولى، الأمر الذي يعطي لدراسة القوى العالمية العظمى والكبرى وتفاعلاتها شرعية قد تصل إلى حد الفرض الديني والعقلي والأمر الذي ربما يلمح على أهميته التعبير القرآني المحكم: "غلبت الروم" والذي يشير إلى حقيقة

3- الدلالة الكبرى والأهم تدور حول الطرائق التي تعاطت بها الأطراف الإسلامية أو الموصوفة بذلك مع الأزمة في أتونها، والطرائق التي تتخذ بها القرارات المصيرية في الأمة الإسلامية؟ وفي هذا الصدد ينبغي التنبيه على أن متخذي القرار هنا لا يقتصرون على القيادات والرسميين؛ إذ إن الأحداث أسفرت عن تثبيت أقدام فواعل أخرى من دون الدول باتت تطرح نفسها على الساحة الدولية، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة!

ففيما فسرت الأطراف غير المسلمة قناعاتها المستحكمة بما يتلاءم معها من مصالح قومية خاصة بها، فإن معياري المبادئ والمصالح الخاصة البادية أياً إلا أن يتفرقا ويفرقا بين تيارين كبيرين داخل الدائرة الإسلامية؛ فطالبان والجماعات الدينية وفتاوى العلماء في سائر العالم الاسلامي وكذا الشارع المسلم عبرت عن تغليب معيار المبدأ المتمثل في عدم تسليم المسلم فيما يخص مسألة ابن لادن، وعدم التعاون مع غير المسلم ضد المسلم فيما يتعلق بالحملة على طالبان نفسها، دون الالتفات إلى أي مصالح أو مفاسد، أو بالنظر إليها على أنها دون مصلحة حفظ الملة وإعلاء الكلمة، في حين أن أنظمة الحكم والنخب ذات الطابع العلماني في أكثرها راحت تروج لميزان المصالح - المفاسد، مع خطاب يركز على تمثيل الأصوليين مسئولية هذه الورطة، ويشير - وكثيراً ما يصرح - بعدم حسابهم ضمن الدائرة الإسلامية؛ إذ الإسلام الحنيف براء من الإرهاب والإرهابيين. وفي الوقت الذي أصغى فيه الجميع إلى البيانات الغربية وأحياناً الشرقية غير المسلمة، فإن الأذان صمت عن أي حوار من أي نوع بين هذين التيارين المسلمين.

الجولة الثانية- الحرب الأمريكية ودلالات التداعي الأفغاني (10/7 - 15/11/2001)

ومستقبلها وما شابه ذلك دون تردد، بل والتدخل العجيب والصريح والمعلن في مناقشة قضايا أنظمة الحكم والجماعات الإسلامية والجمعيات الأهلية وقضايا التعليم والثقافة في عموم الأمة الإسلامية.

بل إن بعض الدول سعت بنفسها لتدويل قضايا داخلية يعينها ذات صلة إسلامية، وشحذ هممة الغرب لمؤازرتها فيها على غرار ما فعلت روسيا والهند ودول من آسيا الوسطى، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى حوض الغرب والقوى الإقليمية في تقديم تعريف معين للإسلام نفسه والتمييز بين مسلمين ومسلمين على أساس واحد هو مقدار التوافق أو التلاقي مع النموذج الحضاري الغربي بالأساس أو الموسوم بالإنساني أو العالمي بصفة عامة، هذه الآثار التي انعكست على تفاعل الأطراف المختلفة مع الحدث بما طرح العديد من التساؤلات ذات العيار الثقيل:

- إلى أي مدى سيتواصل هذا التدخل في شؤون الأمة وفي أمر دينها؟ وما هي المجالات التي تمل هذه القوى إلى التركيز عليها؟ وما هو رد الفعل الأممي الإسلامي المنتظر؟ ومن؟

- هل يمثل ذلك - فعلاً - بداية لنظام عالمي جديد آخر يعرف بنظام ما بعد الحادي عشر من سبتمبر يتحول فيه النظام الدولي من الهيراركية ذات القطب الأوحده، ونخبة القوى الكبرى... إلى هيكل جديد تتكفل فيه أنظمة كبرى وعظمى من الغرب والشرق ضد عدو متشعب الأجزاء والتكوينات يتمثل في "التحدي الإسلامي" بعامة، "الأصولية الأممية الإسلامية" بخاصة؟ وهل هذا هو المشهد المنتظر لصراع أو تدافع الحضارات؟

- إلى أي مدى ستتواصل حرارة هذه الجولة مبقية على خط التقارب المشهود خلالها في أفقه المترائي؟ وإلى أي مدى ستبقى التحفظات المعبرة عن حدود الحركة تمثل خطوياً أمامية تتجاوزها القناعات؟.. وغير ذلك التساؤلات التي يضيق المجال بحصرها.

لادن. وعليه فقد اقتصر القطب الأمريكي خلال أول يومين على الطلعات الليلية دون استجابة دفاعية إيجابية إلى أن أعلن قائد حامله الطائرات الأمريكية "انبروايز" في اليوم الثالث: "أن الطيارين الذين أضحووا يخلقون نمراً لم يعودوا يجدون أهدافاً لضرهما" وتابعه وزير الدفاع الأمريكي بأن "الولايات المتحدة باتت قادرة على تنفيذ ضربات على مدار الأربعة والعشرين ساعة: إن كل مطارات طالبان أصيبت بأضرار خلال القصف باستثناء مطار واحد"⁽¹⁷⁹⁾.

وفيما هلك الأمريكيون لهذا النجاح السريع، إلا أن نهاية الأسبوع الأول على هذه الحال أفرزت تحدياً أمام الاستراتيجية الأمريكية؛ إذ تطلعت كافة الأنظار إلى الجديد، ووجه الأمريكان بالسؤال عن حقيقة إنجازهم: هل أسروا ابن لادن أو أطاحوا بطالبان كما أرادوا وأعلنوا أم صاروا هم معلقين في الهواء بلا جدوى؟

أعلن الرئيس الأمريكي (10/13) أن "أهداف المرحلة الأولى من القصف الجوي تحققت بنجاح.. إن الطيران الأمريكي يسيطر على أجواء أفغانستان... إلا أن الحملة لم تنته بعد"⁽¹⁸⁰⁾، بيد أن بوادر عدم مصادقة الرأي العام وتقارير المختصين على دعوى واشنطن تمكنها من تقطيع أوصال الشبكة الإرهابية داخل أفغانستان، دفع وزير دفاعه ونائبه إلى التصريح بأن "الحرب البرية في الطريق" الأمر الذي لم تقدم عليه القوات الأمريكية طوال أسابيع خمسة كرسست حالة متصاعدة من الإحباط الأمريكي والغربي توأزرها موجة متصاعدة من الاحتجاج الإسلامي والتلملم العالمي إلى أن تحولت الولايات المتحدة إلى الاعتماد شبه الكلي على الأفغان أنفسهم لإجهاض الصمود الطالباني، وتحقيق النصر البري الذي كان ممتعاً على الأمريكان والتحالف.

وعليه يمكن استعراض فعاليات هذه الجولة من تطورات الأزمة من خلال تبين آليات ومسارات التعاطي الطالباني ودلالاته مع ما أقحم عليه من خطاب قيادات القاعدة، وما ارتبط بذلك من مواقف المعارضة الأفغانية

على الرغم من حسامة الحقائق والدلالات التي أفرزتها تعاطيات الأطراف المختلفة من داخل وخارج الأمة مع الحدث الأمريكي المؤزم، إلا أن هذا اليوم لا يحظى بأهميته الفعلية على صعيد الأمة الإسلامية إلا باعتباره واحداً من وقائع "حرب ممتدة" - على حد تعبير أكثر الفرقاء - على هامشها تجري حروب صغيرة ومعارك متصلة، يعد السابع من أكتوبر 2001 - حين بدأت الغارة الأمريكية على أفغانستان - يومها الأكبر من ذات الزاوية: زاوية الذات الأهمية.

لقد أسفرت وقائع اليوم الأخير (على عادة العرب في تسمية الواقعة الحربية يوماً) عن مزيد وجديد من الحقائق الكبرى التي أبرزت من جانبها الكثير من أبعاد التفاعلات السياسية داخل وحول الأمة المسلمة، علاوة على تصديقها على ما سبق استخلاصه ضمن التحليل السابق، سيما في نطاق العلاقة مع الآخر كمنطلق لترشيد السلوك والتفاعل إزاء مكونات الذات الأهمية الجامعة.

في نحو الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين مساء بتوقيت كابول عبرت الأجواء الباكستانية قذائف صاروخية من طراز كروز منطلقة من سفن أمريكية وغواصة بريطانية رابضة في المحيط الهندي، في ذات التوقيت الذي عبرت فيه نحو عشر طائرات أمريكية طرازات B3، B2، BI أجواء أوزباكستان باتجاه المدن الأفغانية الرئيسية: كابول، قندهار، جلال أباد لتعلن عن بدء حذر للحملة على أفغانستان، صرح المسؤولون العسكريون الأمريكيون أنه يهدف إلى "شل القدرات الدفاعية الجوية وأجهزة القيادة والاتصال والرصد الراداري التي تموزها طالبان"⁽¹⁷⁸⁾.

كان بادياً سيطرة حالة من القلق والشك حول إمكان إنفاذ الهدف الأمريكي، والتأثر بتحذيرات الخبراء التي أصمت مسامع الجميع طوال الفترة الماضية، والرغبة في التعرف على اتجاهات ردود الأفعال الإسلامية والطالبانية وحقيقة ما توعد به الإسلاميون وأنصار ابن

باشهار السرور بما أصاب أمريكا: "ها هي أمريكا وقد أصابها الله في مقتل من مقاتلها، فدمر أعظم مبانها، فله الحمد والمنة، وها هي أمريكا قد ملئت رعباً" ثم أعقب ذلك بقولته التي أثارت الكثير من الجدل حول مغزاها وما يمكن أن يستفاد سياسياً وقانونياً منها حين قال: "إن كوكبة من كواكب الإسلام وطلیعة من طلوعه دمروا أمريكا"، فيما عدّه الغرب وكثيرون في الشرق إقراراً صريحاً من الرجل بنسبة العمل - إن لم يكن إلى نفسه وإلى جماعته - إلى عموم المسلمين والعرب على نحو ما راج في الغرب منذ وقائع اليوم الأمريكي.

وعلى غرار صاحبيه، أهاب أسامة بن لادن بالمسلمين: "إن رياح التغيير هبت"، ويرر ما جرى لأمريكا تبريراً يزيد من معاني تبني ضربة 11 سبتمبر: "إن ما تذوقه أمريكا اليوم هو شيء يسير مما تذوقه أمنا منذ عشرات السنين، فأمتنا يُقتل أبناؤها، ويُعتدى على مقدساتها... اليوم يقف العالم خلف هُبُل العصور: أمريكا"، ويتابع التقسيم الثنائي: "إن هذه الأحداث قسمت إلى فسطاطين: فسطاط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط كفر، فاختاروا يا أمة الإسلام: إما أن تكونوا مع الكفر أو مع الإيمان".

أما العبارة التي صارت أكثر ذيوغاً والتي ربما هي بقيت عن البيان تلوكها الألسنة، فهي التي اختتم بها ابن لادن حديثه متحفزاً: "أقسم بالله العظيم الذي رفع السماء بلا عمد، لن تحلم أمريكا، ولا من يعيش في أمريكا بالأمن قبل أن نعيشه واقعاً في فلسطين، وقيل أن تخرج جيوش الكفر من أرض الإسلام، والله أكبر والعزة للإسلام!"

خطاب معبرٌ بما تعبير، لاشك أن دلالاته ومضامينه مما لا يتسع المجال للتفصيل فيها والإحاطة بجوانبها، إلا أن فرزه بالإجمال يقتضي الإشارة إلى ما له من محاضن ودواع انطلق منها ومن انعكاسات أفرزها على المدى القريب:

فأولاً - ينبغي ملاحظة أن هذا البيان الثلاثي كان معداً مسبقاً على خلفية الاقتناع بأن الغارة قادمة لا محالة، وأن الأمر يتطلب ساعتها رداً معيناً قد يتعدر إيصاله إلى

والقوي الخيطة بأفغانستان إزاء تطورات الغارة الأمريكية وما أفرزته من قضايا وجدالات.

أولاً - طالبان تقاوم: استراتيجية الصمود والاستدراج: إلى أين وإلى متى؟

خلال الأيام القلائل السابقة على القصف الأمريكية تابعت رسائل طالبان للبحث عن مخرج - على نحو ما انتهى إليه التحليل السابق، بيد أن دوي وبريق القصف الفعلي الذي ابتداء ليلة السابع من أكتوبر أزاح كل ستائر الأمل الكاذب، لتنتفض طالبان وحلفاؤها العرب في خطاب تحد مدوٍ بلغ أقصى درجات العمق والتأثير في الشريط المسجل الذي بثته قناة الجزيرة القطرية عقب بدء الغارة بنحو الساعة، والذي تصدر فيه حديث ابن لادن عقب اثنين من أعوانه ساحة الاهتمام العالمي، وكان بمثابة المعادل الدعائي للأثر المعنوي الذي خلفه بدء الغارة على أفغانستان (181).

فقد انبري سليمان أبو غيث - المتحدث باسم القاعدة - ليؤكد في لهجة حماسية أن "مجموعة ابن لادن" مستعدة للمواجهة، ويواجه الأمة المسلمة: "يا أمة أبي بكر وعمر، يا أمة الإسلام، اختاروا مع أي الخندقين تقفون، إن الواقعة قد بدأت.. الأمر الذي كرره أئمن الظواهري - الذي عرفَ أمريكياً بالساعد الأيمن لابن لادن - وزاد عليه أن واحة الشعب الأمريكي يستحثه ليسأل نفسه: "لماذا كل هذه الكراهية ضد أمريكا في قلب العرب والمسلمين...؟ الجواب سهل، إن أمريكا ارتكبت الكثير من الجرائم، وهي زعيمة المجرمين... إن حكومتكم هي التي تقتل أطفال العراق، وتسوقكم إلى حرب خاسرة جديدة تفقدون فيها مزيداً من أبناء شعبكم، واذكروا هزيمة حكومتكم في فيتنام"، ليعود ويواجه الأمة: "أنتم أيها المسلمون، ها هي قريش الجديدة، تجمعت على فئة من المسلمين كما جمعت قريش بالأمس على الفئة المؤمنة، فكونوا كما كان أهل الإسلام".

جاء بيان ابن لادن أخيراً أشد إثارة ومردوداً؛ إذ بدت على الرجل أمارات التحفز والغضب، فافتتح حديثه

إلا أن البيان وظف هذه التقسيمة أساساً لتعبئة الأمة ودفعها إلى معسكره.

- وفيما دعا قادة القاعدة الأمة إلى نصرة معسكرهم على أساس مضمرة أنهم فسطاط الإيمان الذي لا نفاق فيه، فإن الصريح أنهم أعداء العدو الأمة الأكبر، "قريش الجديدة، هُبل العصر، زعيمة المخرمين"، الأمر الذي استلزم تحريك عناصر الواقع للاستدلال بها وتمتين الاقتناع داخل الأمة وخارجها، من قبيل الإشارة إلى الدور الأمريكي في مآسي العراق وفلسطين وفي مدهمة الأراضي المقدسة.

- وأخيراً فإن تنويع وجهات الخطاب بين الأمة والولايات المتحدة: إدارة وشعباً، والعالم بصفة عامة، وتنويع أساليبه بين الحوار المتسائل والاستدلال الإقناعي، والتهديد والتحدى.. إلخ قد أسهم في إفراز عدد من الانعكاسات الوقتية للبيان تدور حول الآثار السيكولوجية له والتي أهمها:

- إثارة الهاجس الأمني وتضخيم احتمالات الخصم لمواجهة عمل مضاد عاجل، أثر على الثقة العالية التي بدا عليها المتحدثون، لدرجة أن دوائر المخابرات الأمريكية اعتبرت أن عبارة "أقسم بالله العظيم" التي أطلقها ابن لادن هي بمثابة "كلمة سر" لأتباعه للقيام بأعمال مضادة للولايات المتحدة لقد جاءت تطورات مرض الجمرة الخبيثة (الإنتراكس) لتضفي على النفسية الأمريكية العامة الكثير من الاضطراب والمخاوف ذات الارتباط.

- توزيع الاهتمام العالمي المتوجه إلى ما يجري في أفغانستان بين لوتين من الحرب: الحرب العسكرية الدائرة، والحرب الدعائية التي أكد المراقبون أن أسامة بن لادن "موهوب فيها لأقصى درجة" إلى الحد الذي أعرب عنده خبراء الإرهاب الأمريكيون عن مخاوفهم من احتمالات تغلغل خطاب الرجل إلى أعماق الشعوب في الغرب؛ إذ قالت الجارديان تحت عنوان

غاياته إذا اندلعت الحرب فعلاً أو ربما أملاً في ردع التوجه الأمريكي مبكراً، وعليه جاءت الإشارة إلى القصفة التي لم تمض عليها الساعة بصورة عرضية، فيما انصب الحديث على أمر انقضي عليه ما يقارب الشهر وهو الحادث الأمريكي، ومن ثم يمكن عزو الحماسة التي بدا عليها المتحدثون وتحفزهم إلى الإعداد المبكر للبيان حين كانت البيانات الأمريكية ودعوات إقامة التحالف الدولي على أشدها الأمر الذي يتجلى في عدم التعرض لردود الأفعال من داخل الأمة على الإطلاق.

لقد ابتغى الخطاب إدراك عدة غايات معاً: ردع النوايا الأمريكية، التأثير في التماسك الغربي، تبرير الموقف الذاتي المعادي لأمريكا، تعبئة الأمة وراء القاعدة وطلابان، وإعلان التحدي والصمود.

ومن ناحية ثانية، فقد حمل الخطاب مغازي ودلالات هامة لعل أهمها:

- حالة الانفجار الخطابي في وجه الولايات المتحدة وسياساتها، ونفاد صبر طالبان التي طالما حرصت على تحييد ابن لادن ورجاله أو إخراجهم من المشهد برمته، لتتحول إلى إعلان الحرب بالقاعدة ومعها ومن أجلها.

- حالة الالتحام متعدد الأوجه: الالتحام بأفغانستان وطلابان، الالتحام بأسامة بن لادن الذي أطلق أبو غيث اسمه على "المجموعة" فيما أظهر الرجل - مع أسلوبه الخاص - كأسطورة إغريقية على حد وصف البعض⁽¹⁸²⁾ ثم المحاولة المتكررة للالتحام بالأمة المسلمة وقضاياها الساخنة في ضوء مفهوم الصراع الأبدي بين خندقتي أو فسطاطي الإيمان والكفر، سعياً لتحريك الأمة: "أمة أبي بكر وعمر".

- حالة المقابلة في المفاهيم والتقسيم: إذ واجه الخطاب تقسيمه جورج بوش للعالم إلى معسكرين، بذات الشيء مع التميز الأصولي الشائع في الفقه الإسلامي في مطابقة التقسيم السياسي مع التقسيم الديني عالمياً،

وعليه فقد راهنت طالبان على قدرتها على التحلي بالصبر وتفادي الآثار السياسية والخسائر المادية الجسيمة للقصف الأمريكي. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الخطاب العسكري الطالباني سعي جاهداً إلى "استنفاز واستدراج" العسكرية الأمريكية للترول المبكر إلى الأرض والضغط الدعائي على الأمريكيان للإشعار بعدم جدوى الاستمرار في ضرب جوي دون حرب برية.

وفيما بين الصمود والاستدراج العسكريين، فإن طالبان واجهت التهديد الفعلي من قبل التحركات السياسية التي قادتها الولايات المتحدة ونشطتها قيادات الاتحاد الأوروبي وممثلو الأمم المتحدة في لندن وباريس وبون وروما وبروكسيل، والتي سعت إلى تكثيف المؤازرة السياسية والإعلامية لصالح التحالف الدولي وراء الولايات المتحدة، من خلال الإعلان المتتابع عن الاستعداد للإسهام العسكري البري في الغارة القائمة، والاضطلاع بأدوار منظمة في تأليب القوى الأفغانية في الشمال وقبائل الجنوب، وفي تحريك المسار الذي تقوده مجموعة روما الأفغانية بزعامة محمد ظاهر شاه نحو صياغة المستقبل الأفغاني فيما عُرِف بـ"ما بعد طالبان"، علاوة على الدور المالي في دعم الكثيرين من المناصرين للحرب الأمريكية في العالم الإسلامي، بل والسعي لتجميد حالة الهياج الشعبي الإسلامي وموجة الرفض الشعبي في الغرب للحملة الدائرة. لقد جاء طالبان الخطر من كل مكان.. غير أن السهم القاتل لم يكن لينطلق إلا من قبل المحاربين بالوكالة في جبهة رباني ووزرائه المدعومين من روسيا وطاجيكستان وأوزباكستان في الشمال الشرقي، وفي جبهة الشيعة بزعامة إسماعيل خان الذي قاد حملة دعائية مضادة تدعي توالي استسلام قوات الحركة أمام قواته وانضمامها إليه⁽¹⁸⁵⁾.

أمام هذا الحشد من الأحزاب التي لم تجتمع كلمتها من قبل على شيء، انتهجت طالبان سياسية تعبر عن مزيد من التحدي والصمود. فراح الملا عمر يدعو القبائل للحرب جنباً إلى جنب مع طالبان، ويوسع دائرة المعركة

"ابن لادن يكسب حرب الدعاية": "إن اتجاه الأحداث يمضي لتحويل ابن لادن إلى بطل أسطوري في العالم الإسلامي" فيما أكد الخبراء "عجز أمريكا وحلفائها عن مجاراته فيه"⁽¹⁸³⁾.

- لاشك أن الخطاب كان له وقعه على الكافة، إلا أن التحرك الأمريكي المضاد جاء على غير المتوقع تماماً؛ إذ ضربت الولايات المتحدة بعرض الحائط مآثرها المروج لها من حرية النشر والاتصال والتعبير... إلخ، لتصدر أمراً سياسياً بخطر إذاعة أو نشر بيانات ابن لادن في وسائل الإعلام الغربية في أوروبا وأمريكا، وأسّرت تضغط على سائر الدول بما فيها قطر صاحبه القناة ذات الاتصال مع ابن لادن لقطع السبيل أمام الرجل لكسب هذه الحرب الدعائية. ومن ثم لم تلق بيانات القاعدة فيما بعد ذات الصدى. الأمر الذي بدت طالبان إزاءه تعمل وحدها في الميدان.

منذ بدء القصف الأنجلو-أمريكي لم يكف متحدثو طالبان عن إعلان التحدي والصمود بترديد أن الملا عمر وابن لادن اللذين أضحيا غاية الغارة الأمريكية على قيد الحياة وفي أمان تام، مع تأكيد الإصرار على الموقف والاستعداد للتضحية على نحو ما أعلنه عبد السلام ضعيف (10/9) سفير طالبان لدى إسلام آباد وعبد الحي مطمن المتحدث باسم الملا عمر الذي أضاف "إن مقاتلي الحركة لم تلحق بهم أي خسائر وكذلك الضيوف المجاهدون.. وأن المدافع المضادة للطائرات تجر مقاتلات أمريكية على الفرار"⁽¹⁸⁴⁾.

عسكرياً تجلي أن استراتيجية طالبان وكانت ترمي إلى الصمود - كيفما أمكن - أمام الغارة الأمريكية والحفاظ على الوجود بإعادة انتشار قواتها دفاعياً وإخراجها من حيز التعرض للقصف الجوي البحري، مع الاحتفاظ بالقوات الكافية في الشمال والشرق على خط المواجهة مع تحالف الشمال والاقتراب من قواته بما يصعب على الطائرات على الأمريكية مهمة قصف خطوطها الأمامية المكشوفة.

فيه الأخطار تحدى بالحملة على حافة مسرحها على خلفية توجه الهند إلى تصعيد التوتر على حدودها الكشميرية مع باكستان؛ الأمر الذي دفع واشنطن وأعوها إلى البحث عن انتصار محقق سواء على الصعيد العسكري أو السياسي.

فمن ناحية، اتجهت العمليات الأمريكية إلى تشديد الضغط على الميليشيات الطالبانية باستخدام رخصات من القنابل العنقودية - المحرمة دولياً - ترز الواحدة في المتوسط ألفي رطل، والتي أسماها العسكريون الأمريكيون بالقنابل الذكية؛ إذ نجحت في إحداث أكبر قدر من الخسائر في صفوف المدنيين بالأساس (!) وهدم العديد من القرى وأنصاف القرى والأحياء فيما اعترف البنتاجون بعدد من حالاته سيما التي تكررت تجاه بعثات المنظمات الدولية⁽¹⁹⁰⁾، في الوقت الذي لم يسفر فيه الضغط الأمريكي على خطط المواجهة شمالاً سوى عن تقديم مكتوف من قبل قوات المعارضة الشمالية دون أن يتسبب في إحداث الهلع الذي انتظرت واشنطن أن يرغب قادة طالبان وقواتها على الفرار أو التسليم.

بيد أن الحرب الدعائية كانت هي الأسوأ بالنسبة إلى طالبان، وعلى صعيد الداخل الطالباني شرعت وسائل الإعلام المختلفة تورد شائعات عن انشقاقات سياسية داخل طالبان وأخرى أفغانية - عربية تؤذ بالهيمار الحركة ذاتياً فتذكر قناة الجزيرة القطرية - التي وصفت بالمقربة من طالبان والأفغان العرب - أبناء عن وصول وكيل أحمد متوكل وزير خارجية طالبان إلى الإمارات العربية (10/14) خروجاً على الحركة، الأمر الذي نفخت فيه العديد من الدوائر معرضة باحتمال التعاون مع "المعتدلين" الطالبانيين إلى أن ظهر الرجل وأكد بنفسه أنها مجرد دعاية مغرضة⁽¹⁹¹⁾. ذات الأمر الذي تكرر في إيراد الأخبار عن وقوع اشتباكات طالبانية ضد مقاتلين عرب يلبوا مكتب إغاثة تابع للأمم المتحدة.

واجهت طالبان هذا البلاء المتشاكل عبر الأسابيع الثلاثة الباقية على المحورين المضادين: فمن ناحية حرصت

زمنياً وموضوعياً بالقول إنها لن تنتهي بوفاته... "إن آخرين سيحلون محلي"، مستغلاً الهياج والاحتجاج الذي عم العالم الإسلامي، سيما في باكستان التي باتت على حافة الهاوية منذ الأسبوع الأول للغارة. ولقد دفع ذلك بوش للتعبير عن مخاوفه وتحذيره للأمريكيين، وليصرح في أول مؤتمر صحفي رسمي في البيت الأبيض منذ 11 سبتمبر بإمكان أن "يعيد النظر في الحملة الأمريكية على أفغانستان إذا قامت طالبان بتسليم ابن لادن"، فيما سماه "الفرصة الأخيرة"⁽¹⁸⁶⁾ إلا أن طالبان ردت عليه سلباً معلنة أن "المسألة لم تعد مسألة ابن لادن ولا كانت"⁽¹⁸⁷⁾، في حلقة مفرغة ومتكررة من الإيجاب والسلب بين واشنطن وقندهار في دعوات التفاوض أو التراجع المتبادلة من حين لآخر.

على هامش الصمود: مأساة الشعب وملهاة

حرب نفسية

لم تكف طالبان عن مواصلة التأكيد على سلامة الرجلين المستهدفين كإعلان مستمر عن الإخفاق الأمريكي، وإبراز تزايد أعداد الضحايا المدنيين فيما وصفه ضعيف بـ "منحة أمريكا إلى شعب أفغانستان البريء"، وأكده الملا محمد اختر من أن العدد الأكبر من الضحايا من النساء والأطفال، وأن جميعهم من المدنيين، الشيء الذي قدر عدده خلال الأسبوع الأول بأكثر من (220) شخصاً⁽¹⁸⁸⁾.

ورغم أن دفاعات طالبان ومضاداتها الجوية كانت قد خرجت من المعركة مبكراً بنهاية الأسبوع الأول تقريباً، إلا إن الأسبوع الثاني يوصف - بحق - بأنه "أسبوع غير أمريكي على الإطلاق"؛ حيث بدت الولايات المتحدة أقل قدرة على المناورة أمام عدد من الضغوط التي راحت تتداعي على حملتها: فقد استحالت الهواجس الأمريكية والغربية إلى حالة من الهلع مع استفحال خطر "الجمرة الخبيثة" إلى حد إعلان أشكروفت وتومي تومبسون أن الولايات المتحدة تواجه هجوماً إرهابياً بيولوجياً، نسبه ديك تشيني - بدوره - إلى ابن لادن وقاعدته⁽¹⁸⁹⁾. هذا في الوقت الذي شرعت

الأمريكي وحلفاءه التحلي بالصبر (!! حتى تحقق الحرب أهدافها، لأنها عملية معقدة للغاية، كما أنها ليست "حرباً تقليدية"، وذلك في خضم اتهامات الخبراء الاستراتيجيين للقوات الأمريكية بأنها "أسيرة الرعب" من أي مواجهة مع قوات طالبان، الأمر الذي شهر به ابن لادن في بياناته من قبل⁽¹⁹³⁾.

جاء الأسبوع الرابع متصلاً بسابقه، حيث شنت الطائرات الأمريكية ما عرف بغارات "العقاب والانتقام" على كافة المدن الرئيسية في غيظ حائق دفع المراقبين على القول بأنه إذا كان التحالف الدولي قد نجح في شيء، فإنما نجح في كسب عداة الشعوب سواء داخل أفغانستان أو في جوارها سيما في باكستان، وفي العالم الإسلامي برمته، وأن مشاهد القتلى والجرحى والأشلاء والمشردين من الرجال والنساء والولدان الأفغان فتحت على واشنطن وحلفائها نيران الغضب الشعبي عالمياً واعتراضات المنظمات الدولية وغير الحكومية حتى داخل أمريكا نفسها، بل إن مشايخ القطاع الذي تسيطر عليه المعارضة راحوا يسمون أمريكا "بالشرير الذي جاء ليحصد أرواح الأبرياء بغير اهتمام.. إننا نحن مذبونون، لأننا نحن الذين دعوناهم إلى بلادنا" على حد تعبير واعظ قرية "خان أغا"⁽¹⁹⁴⁾.

ومن ناحيتها، واصلت طالبان مسيرة إعلان الصمود والتحدي ومحاولات استفزاز الأمريكان للانتقال إلى الخطوة التالية قبل أن تنهوى قبضة الحركة التي بدت - رغم ذلك في طور من الإعياء فيعلن الملا عمر أن "الحرب الحقيقية ضد الولايات المتحدة لم تبدأ بعد... إن قواتها البرية لن تستقبل بالورود حين تهبط"، تزامناً مع سعى الحركة لتفعيل تحالف مع فصيل قلب الدين حكمتيار الذي صرح تلفزيونياً أن المحادثات التي يجريها مع الحركة لا تهدف إلى تشكيل جديد بل إلى تشكيل جبهة متحدة للدفاع عن أفغانستان. وعامة فقد كان لهذا الصمود والتحدي والتهديدات الملحقة به آثارها المشهودة؛ إذ شهدت الإدارة الأمريكية والاجتمع الأمريكي حالة استفزاز وتأهب قصوي عقب

دعاية الحركة على إبراز وتضخيم حجم الخسائر في الجانب الأمريكي في الأفراد والمعدات.. فمثلاً يعلن وزير الحدود والقبائل جلال الدين حقاني (10/21) مقتل ما بين 20-25 من الكوماندوز الأمريكيين مع إسقاط مروحية أمريكية مكذباً الادعاء الأمريكي بأنهم أقل من ذلك بكثير. وراح خطاب الحركة يسعى إلى استفزاز عدوها للمخاطرة بالتزول إلى الأرض فيما عرفه المراقبون بـ "الفخ الأفغاني" وبهذا الصدد أعلنت جلسة خاصة لطالبان برئاسة رجلها الثاني (ملا محمد حسن) تعزيز دفاعاتها استعداداً لاحتمالات إنزال وحدات خاصة أمريكية لتنفيذ عمليات خاطفة، وأعلن المجتمعون عن ارتياحهم لمستوى الأداء الذي أفشل المحاولات الأمريكية لهذا الحين⁽¹⁹²⁾.

ومن ناحية أخرى، سعي الملا عمر إلى التأثير في القوي الأفغانية لتمتين الارتباط مع المناصرين واكتساب المزيد منهم إلى صفة، وتخويف الخائنين. فدعا عمر قبائل البشتون على الحدود مع باكستان إلى إرسال الآلاف من أبنائها للجهاد ضد أعداء الإسلام، وأوفد وسيطاً إلى أحد زعماء قبيلة رودلي جليزاي (عبد الباري معروف) يستحثه على ذلك فيما بدا أنه أمر غير هين في ضوء غلبة قبيلة "دراي" التي ينتسب إليها الملك المخلوع ظاهر شاه بين نحو خمسين قبيلة مموهة المواقف.

ومع تصاعد مظاهر الإحباط الغربي وتزايد الشكاوى من تطاول أمد الحرب سيما في الخطاب الإسلامي ومناشدة الجنرال مشرف، كتفت الولايات المتحدة من غاراتها التي كانت الأسوأ من نوعها منذ بدء الحملة وحتى نهاية الأسبوع الثالث، وذلك على كافة خطوط ومواقع قوات طالبان في حالة من الغضب الهادر بدت أدني إلى الجنون وأسفرت عن نجاح منقطع النظير في قصف حي قلعة المطر في كابول والمعروف بحي "الأكواخ" بوابل عاصف من القنابل (الذكية) والصواريخ (الموجهة). في حين جنرالات واشنطن لأول مرة وبتردد شديد اقتراب ساعة التزول الأمريكي، ويناشد البيت الأبيض الشعب

يمض على الحرب إلا 22 يوماً، وإن فكرة تحقيق نصر سريع لا تعكس الواقع وغير منطقية»⁽¹⁹⁶⁾.

عبرت هذه الفترة عن حالة سياسية معاكسة تماماً للوضع العسكري، مع استمرار الصمود والتحدي السياسي والخطابي الطالباني بروح معنوية تبدو عالية-أو هكذا تبدو- مقارنة بالارتباك السياسي الأمريكي والغربي، مما انتهى إلى تصويب الأنظار نحو الخيول الأفغانية التي ما فتئت تلح على التحالف الدولي للمراهنة عليها في السباق المأزوم، مما أسفر عن قصتي لوردات الحرب، والمحاربين بالوكالة.

قصة لوردات الحرب:

إن قصة "لوردات الحرب" التي شكلت حلقة فارقة في سلسلة إفرزات الغارة الأمريكية تلقي المزيد من الضوء على جانب هام من الحقيقة السياسية الإسلامية عامة والأفغانية تحديداً. فإذا كان قد عيب على طالبان أو الأفغان العرب تعجل المواجهة ضد من عدّوه عدو الإسلام دون وسائل مكافئة فيما عد تغريراً بالمسلمين ومقدراهم، فماذا عن الذين يجعلون من أنفسهم، من أرواحهم وأمواهم ودعايتهم جسوراً يعبر عليها من لا يقربون في مؤمن إلا ولا ذمة، ويوالون من لم يصدر عنهم ما يمكن أن يُأوّل على سلامة غرض أو نزعة إنسانية والذين أعلنوها صريحة: إنهم إنما يحاربون لمصالحهم، ومصالح شعوبهم الخاصة؟

ففي مطلع الأسبوع الثالث من الغارة بدا التملسل والإحباط بالأساس من نصيب قادة وشعوب التحالف الغربي، فسعار الإنتراكس بلغ المنتهي حتى نكست الأعلام في كافة الولايات الأمريكية وأقرت القيادة الأمريكية بعدم قدرتها على ضمان سلامة البريد، واضطر بوش إلى التأكيد على أنه لم يصب بالمرض⁽¹⁹⁷⁾، في ظل قائمة من مواجهة التظاهر العالمي ضد الحرب الدائرة، أمام هذا العجز والتداعي لجأت الاستخبارات الغربية إلى الخيول الأفغانية الجاهزة لاختراق الصفوف وإثارة القبائل المترددة لتتخلى عن طالبان وتفتح جبهة أخرى ضدها سيما في الجنوب وحول قندهار. إن قصة "لوردات الحرب" التي شكلت حلقة

تهديدات أعلن عنها جون أشكروفت في مؤتمر صحفي مفاجئ بالبيت الأبيض آخر أكتوبر، على أثرها تم نقل نائب الرئيس الأمريكي تشيني إلى مقر آمن وأعلن وزير الأمن الداخلي الجديد توم ريدج أن مصدرها هو أسامة بن لادن والقاعدة، الأمر الذي رأى فيه البعض محاولة للمشاكلة على حالة التملسل التي أصابت الرأي العام الغربي، مع تناول أمد الغارة دون جدوى حقيقية وتصاعد اعتراضات حركات المناهضين للحرب **anti-war movements** في كافة أقطار الغرب بما هدد بتفتيت التحالف الدولي على نحو ما صرح به وزير الخارجية الفرنسي⁽¹⁹⁵⁾.

علاوة على ذلك أثمر الصمود الطالباني إثارة مسألة "عامل الوقت" وضرورة تحديد أمد الحرب على ما تكرر في خطابات قادة الدول الإسلامية. مسألة شهر رمضان ومسألة الشتاء الأفغاني. الأمر الذي دفع الدبلوماسية الأمريكية مدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي وعلى الأخص الحليف البريطاني لشن هجوم مضاد إعلامياً ودعائياً للتهوين من أثر عامل الزمن هذا والمطالبة بانتهاج سياسة "السنفس الطويل" والتأكيد الحازم على مواصلة الحملة دون توقف أو شعور بالإحباط، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى حرصت هذه الدبلوماسية المضادة المنظمة على احتواء الآثار الجانبية للحملة وللفشل المتراخي بتريديد عدم استبعاد اللجوء القريب إلى الحرب البرية، وعبر تتابع المكافآت أو تحديد الإيعاد بما في محاولة لإعادة بث الروح بكثير من النقاط المأزومة سيما في العالم الإسلامي وفي الجوار الأفغاني القريب. بيد أن ذلك لم يخفف فعلاً من الشعور الأمريكي بالإحباط والرغبة العارمة في تحقيق أي تحول نوعي في حالة من التضارب المعنوي عبرت عنها التصريحات الأمريكية والأوروبية من قبيل تصريح رامسفيلد: "إنه لا بد من إحراز نصر ما وبسرعة" إنه لا بد من إحراز نصر ما وبسرعة لإعادة الثقة إلى الأمريكيين والتي أخذت تتضاءل على مختلف الجبهات داخلياً وخارجياً... إنه لم

تأكدت مع صعود الأصوات الخلافية في الكونجرس الأمريكي حول اتهامات اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكي للمخابرات الباكستانية بالوشاية بـ "الجنرال عبد الحق" وللمخابرات الأمريكية بأنهما لم تبذل جهداً كافياً لإنقاذه؛ حيث جرى إعدامه يوم 26 / أكتوبر (199).

كان تعليق الحركة على ذلك صارماً: "إن مصر أي أفغاني يتعامل مع الولايات المتحدة والتحالف المعارض هو الموت... وسوف يصاب من يرجون العودة إلى الحكم بمساندة أمريكا بالخيبة، لأننا سنلجأ إلى الجهاد لضمان أن يكون الشعب الأفغاني هو المصدر الوحيد لحكامه..." هكذا صرح الملا عمر (200).

بيد أن محاولات ارتياد الخيول الأفغانية لم تتوقف بالتخلص من عبد الحق على ما بدا للمراقبين، فقد كان ثم مغامر آخر أكد الأمريكيون أنه أجود من عبد الحق من زاوية حذره الشديد وتأكيداته الاتصال بهم قبل إعدامه على دخول أفغانستان، علاوة على حرصه على التسليح الجيد للمجموعة المحيطة به.

إنه الرجل الذي قدر لأفغانستان أن يقف على رأسها بعد أن تضع الحرب أوزارها، والذي كان أول من تطوع لمهمة تأليب القبائل البشتونية الجنوبية - حتى قبلما يفعل عبد الحق - على أساس انتسابه إليها، وماضي والده البرلماني، وشهرته هو كأحد الأفراد المنتسبين إلى آخر حكومات ظاهر شاه كوكيل لوزير الخارجية فيها.

حاول قرضاي اختراق الحدود الأفغانية ثلاث مرات: أولها قبيل اندلاع الغارة الأمريكية وعاد منها سراعاً، إذ كانت طالبان في عنفوانها، ثم أعاد الكرة ثانية (10/8) بعد اندلاع الحرب بيوم واحد، إلا أن الثالثة كانت الأكثر بروزاً وهي التي أعقبت إعدام عبد الحق مباشرة؛ إذ نجح قرضاي ومجموعته في استغلال المأزق الطالباني في الشمال والوسط، لتشكيل ميليشيات تحمل اسم قبائل أفغانية في الجنوب، صرح الأميرال جون

فارقة في سلسلة إفرازات الغارة الأمريكية تلقي المزيد من الضوء على جانب هام من الحقيقة السياسية الإسلامية عامة والأفغانية تحديداً. فإذا كان قد عيب على طالبان أو الأفغان العرب تعجل المواجهة دون وسائل مكافئة فيما عد تغريراً بالمسلمين ومقدراتهم، فماذا عن الذين يجعلون من أنفسهم، من أرواحهم وأموالهم ودعايتهم جسوراً يعبر عليها ومن لا يرقبون في مؤمناً ولا ذمماً، ويوالون من لم يصدر عنهم ما يمكن أن يؤول على سلامة غرض أو نزعة إنسانية والذين أعلنوها صريحة: أنهم إنما يحاربون لمصالحهم ومصالح شعوبهم الخاصة؟

في غمار ذلك تصدرت المشهد شخصية قائد ميدان أفغاني سابق أجمعت الدوائر الدبلوماسية والاستخبارية الأمريكية على وصفه بأنه "سيد حرب من الصنف الذي نحب"، وكالت له الصحف والإعلانات الغربية عبارات الثناء. كتعريفه بأسد بيشاور كما عرفت أحمد شاه مسعود من قبله بـ "أسد بانجشير". ثم عبارات الرثاء الذي لم ينقطع، لميوله نحو التعاون مع العالم المتحضر وتنديده المتكرر بـ "النظر الإسلامي" وتأييده لتعليم النساء وتحديثه الإنجليزية بطلاقة، فضلاً عن أنه "يشرب مشروبات غازية أمريكية" (!)، تقول عنه النيوزويك الأمريكية الأسبوعية: "بعد أن تخلى عن أعماله المرجحة في الاستيراد والتصدير في دبي، قصد باكستان في سبتمبر (2001) في محاولة لإقناع أسياذ حرب آخرين بالابتعاد عن حركة طالبان الحاكمة بغية تشكيل "ائتلاف سلام" وفي 21/ أكتوبر تسلل إلى داخل الحدود الأفغانية، ويقال إنه حمل معه الكثير من الدولارات الأمريكية، وقد استلزم حركة طالبان خمسة أيام لتعقب عبد الحق ومقاضاته في محاكمة صورية استغرقت ساعتين وإعدامه باعتباره جاسوساً" (198).

حاول البعض نفي أن الرجل كان يعمل لمصلحة الاستخبارات الأمريكية، خاصة روبرت ماكفرلين - مستشار الأمن القومي السابق في إدارة ريجان (التي احتفت بالرجل في البيت الأبيض عام 1985) والذي عمل مستشاراً لعبد الحق حتى مصرعه، إلا أن هذه الصلة

يبد أن نهاية أكتوبر كانت حاسمة، إذ شرعت الطائرات الأمريكية - لأول مرة- في قصف مواقع طالبان على الحدود الطاجيكية الواقعة بين "تخار" معقل المعارضة ومزار الشريف والتركيز على منطقة "كاتاكالار" بهدف فتح ثغرات في الخطوط الطالبانية الأمامية حيث تحشد الحركة نحو ستة آلاف مقاتل، بما انعكس في تشديد الهجوم وتوسيع نطاقه إلى المدينة الاستراتيجية التي طالما فشلت قوات المعارضة في الاقتراب منها والتي تعد مفتاح الهيمنة الحقيقية على شمال ووسط أفغانستان.

في غضون ذلك، وقع أول إنزال فعلي معن للجنود الأمريكيين على الأرض الأفغانية، والذي جاء طريفاً ومعبراً، ففي حين لا يكف الإعلام الغربي- وربما العربي- عن الإشادة بالقدرات الأمريكية ومستوى الفرق والجنود الأمريكيين، فقد جاء هذا النزول كاشفاً عن حجم وعمق المخاوف الأمريكية من مغبة اللقاءات المباشرة، إذ نزل الجنود الأمريكيين في "دار الصوف" خلف قوات المعارضة وفي حمايتها وبعد لا يتجاوز 15 جندياً.

تزامن ذلك مع عرض الفضائيات حطامات الطائرات والمروحيات الأمريكية وإعلان قناة الجزيرة المذكورة عبر مراسها-الذي وصف نفسه بشاهد عيان- عن قتل وأسر طالبان لأعداد من الأمريكيين على الحدود مع باكستان. الأمر الذي دفع قادة الشمال أنفسهم سيما الثلاثي (فهيم، عبدالله، قانوني) بالإضافة إلى إسماعيل خان في الشمال الغربي للتطوع بإسداء النصيحة للأمريكان للتركيز على دعمهم معتبرين أن هذا سيكون أجدي بكثير من غاراتها غير المؤثرة⁽²⁰⁴⁾، الأمر الذي أسفر عن استمرار الطرافات الأفغانية.

ففي الوقت الذي يؤكد فيه مسئولو طالبان أن نحو 500 عسكري من الولايات المتحدة وحلفائها موجودون على الأراضي الأفغانية إلى جانب قوات المعارضة الشمالية، ويصدق البنتاجون على ذلك مع إعلانه تركيز القصف على الجبهة الطالبانية شمال كابول ومزار الشريف في نحو

ستوفليبيم- مساعد مدير العمليات في هيئة الأركان الأمريكية المشتركة- أنها شرعت تقاتل طالبان بنشاط⁽²⁰¹⁾.

إلا أن طالبان واجهت هذه المحاولة بفاعلية مشهودة؛ إذ تمكنت من التخلص من ثلاثة من أنصار قرضاي شفقاً بعد أسرهم خلال اشتباك في "دهر واد" بمقاطعة أوروغجان علاوة على أسرها 25 من أتباع قرضاي (11/2) حتى كاد قرضاي يقع بيد قوات الحركة لولا تدخل الطائرات الأمريكية، فيما أكدته طالبان وألمح إليه الأمريكيون ولم ينفه أحمد والي قرضاي شقيق حميد⁽²⁰²⁾.

اخباريون بالوكالة: علام الموالاة وفيهم المعادة؟

إزاء تزايد حالة التأزم التي تواجه التحالف الدولي وإخفاق أعمال المجهود الرئيسي أو الاعتماد على المحاولات الشخصية لتحريك الموقف على المحاور الهامشية، وإزاء استمرار الاستفزاز الخطابي الطالباني للعسكرية الأمريكية، تحول التحرك الأمريكي متجاوزاً كوابح التردد السابق، فأعلن رامسفيلد عن خطوة للتعاون الجدي عسكرياً مع مناوئي الحركة في الداخل: "إن واشنطن لا تشجع قوات المعارضة الشمالية فحسب، بل كذلك غيرها من القوات المعارضة لطالبان"⁽²⁰³⁾.

تأخرت هذه الخطوة لعوامل عدة، لعل أهمها: مخاوف فصيل رباني من إثارة الرفض الشعبي والإسلامي القريب من قناعاته القديمة إزاء الانتصار على أكتاف الأمريكان، وشكوك واشنطن بدورها في قدرات هذا الفصيل في ظل حالة التشرذم والهشاشة التي يبدو عليها تحالفه، وفي مدي ولأنه في ظل اقتراب. هذا الفصيل من كافة القوي الكبرى بالمنطقة: روسيا، الهند، الصين وأخيراً إيران دون الإفصاح عن توجه محدد، والهوة الراسخة بينه بين باكستان أحد أهم أركان الحرب الأمريكية، بالإضافة إلى ما يتردد عن وحشية قاده بما يسيء إلى صورة التدخل الأمريكي نفسه.

مائة طلعة يومية، وإلحاق قادة هذه المعارضة على المزيد من ذلك عبر لقاءات لهم مع العسكريين الأمريكيين في دار الصوف، ثم التقاء محمد قاسم فيهم في دوشانبة (10/31) مع القائد العام للعملية الدائرة تومي فرانكس الذي أكد كل ذلك، في هذا الوقت يصير رجل واحد على إنكار ذلك واعتباره "معلومات مغلوبة" هو برهان الدين رباني⁽²⁰⁵⁾، الذي جاء صورة معبرة بكل وضوح عن مصائر المذبذبين وعواقب التخلي عن الذات وامتهان المبادئ؛ الأمر الذي جعلنا نتساءل بحق: ما هي منطلقات هذا الفريق في يومه هذا؟ وإلّا يسعى؟ وبأي شيء هو يؤمن؟!

على كل، فقد بدا مع مطلع نوفمبر أن الاختبار الحقيقي لطالبان قد بدأ؛ إذ كشف أحمد ضياء (شقيق الراحل أحمد شاه مسعود) عن إعداد قوات المعارضة الشمالية لحملة برية قاصفة على كابول خلال أيام تحت غطاء قصف جوي مكثف، في مخطط أُعدَّ بالاشتراك بين التحالف الأمريكي والتحالف الأفغاني فيما أطلق عليه البعض (تحالف الشمال) في الوقت الذي يكشف فيه من جانب آخر، وزير داخلية هذا التحالف "يونس قانوني" - الذي صار يمثل الواسلة بين التحالف الشمالي ومكتب روما- عن الاستعدادات لإعلان تشكيل مجلس وطني "لويا جيركا" لتشكيل حكومة جديدة في أفغانستان بالتعاون مع مثلي الملك المخلوع ظاهر شاه.

وفيما عبر الإعلان الأخير المكرر عن سعي حقيقي تشوبه محاولات للضغط المعنوي على طالبان، فإن الإعلان الأول اشتمل على حقائق موهبة أسفرت عنها تداعيات الأسبوع الأول من نوفمبر، والذي ما كاد ينتهي حتى أخذت طالبان تنهوي وتفاجئ الجميع بسرعة عالية التقهقر والتخلي عن المدن الواحدة تلو الأخرى.

فالتصريح السابق ذكر "كابول" تمويهاً بينما المعروف أن البداية لا بد أن تكون من نصيب مزار الشريف التي يسهل بعدها كل شيء تقريباً، وبالمثل موه هذا التصريح على "الجديد" في المخطط، والذي اشتمل على

تنسيق تام بين الطيران الأمريكي والقوات البرية للمعارضة الأفغانية فيما يمثل البداية الحقيقية والجادة لغزو أفغانستان على ظهور خيولها؛ فالجديد أن الهدف العسكري لم يعد تدمير البنية العسكرية والقوى النيرانية والاتصالية والقيادية للحركة التي لم تعد ذات بال، أو حتى التأثير سلباً في الروح المعنوية للمقاتلين باستمرار تشديد الخناق عليهم على نحو ما سارت عليه الحملة الأمريكية إلى هذا الحين، بل تحول الأمر إلى استهداف تدمير قوات طالبان نفسها، وإحداث أكبر قدر من الخسائر في الأرواح يجير القادة الميدانيين على التسليم أو الفرار، ويفتح الطريق أمام قوات المعارضة للانقضاض على مواقعهم.

وعليه جري توزيع الأدوار بحيث يستفز الهجوم البري من قبل المعارضة قوات طالبان لتخرج من مكانها، أو تعيد الانتشار بما يعني في كل الأحوال انكشافها، في حين تنطلق الطائرات الأمريكية - ومنها عدد من القاذفات بعيدة المدى- لحصد القوات الطالبانية على خط المواجهة الفاصل بين الفريقين، بتركيز شديد تستخدم فيه إلى جانب القنابل الانشطارية الضخمة المعهودة منذ بدء الحملة، قنابل أخرى من مخزون الترسانة الأمريكية على رأسها ما وصف "أعني وأقوي وأثقل سلاح تقليدي في العالم" وهو القنبلة **BLU-82** التي يقرب وزن الواحدة منها سبعة أطنان من مواد شديدة الانفجار يمكنها تحويل كل شيء في دائرة قطرها "600 ياردة" إلى رماد.

كان هذا ما حدث - على رواية المتحدث الرسمي بالبنجاحون العميد بحري ستوفليم - منذ السادس من نوفمبر وإلى أن سقطت مزار الشريف (وليس كابول) في 2001/11/9 في أيدي قوات التحالف، ثم توالي سقوط الولايات الشمالية، وعلى رأسها ولاية تخار بسقوط مركزها طالوقان، وولاية بادغيس ثم سقوط مدينة هرات بيد إسماعيل خان، وسط دهشة عارمة وحذرة من انعدام المقاومة الطالبانية، فيما ظنه البعض نوعاً من المناورة العسكرية من الحركة التي اعتادت أسلوب الكر و الفر،

التلقائي على مجريات الغارة الأمريكية وخاصة في إحراج مواقف أطراف التحالف المتعاونة والمطاوعة على النحو السابقة الإشارة إليه.

يبد أن الظاهرة الملفتة للانتباه تمثلت في تداعي الشباب المسلمين من كل حذب وصوب لمناصرة الحركة بالنفس، والذين جاء الإعلان المتواتر عن جنسياتهم وقومياتهم المتعدية للأفغانية والباكستانية بل وللعروبة لِيُسهم في إنفاذ رسالة هامة عن الطور الحالي الذي تمر به أمة الإسلام على صعيد البعد العقائدي، وعلاقته بالأبعاد السياسية والقانونية.

فعلاوة على إيفاد جماعات وقبائل باتانية (بشتون الباكستان) وفوداً من العلماء والزعامات إلى أفغانستان لمحاثة مسؤولي طالبان حول ما تحتاجه الحركة من أعداد لمواجهة الضربات الأمريكية، وتوالي قدوم الآلاف من رجال هذه القبائل على الحدود في انتظار تصريح طالبان لهم بالدخول والمشاركة في الجهاد على نحو ما عبر عنه عدد منهم⁽²⁰⁶⁾، كشفت وسائل الإعلام عن مشاركة مقاتلين مسلمين من كافة أنحاء العالم إلى جانب طالبان: من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وأسبانيا وكندا وأستراليا والصين والهند وروسيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان والسنغال ونيجيريا وشمال إفريقيا ودولة جنوب إفريقيا وغيرها.. بل ومن الولايات المتحدة وبريطانيا قائدي التحالف نفسيهما، سواء كانوا منتسبين إلى منظمات وجماعات أو جاءوا من تلقاء أنفسهم⁽²⁰⁷⁾.

لم يأت هؤلاء الشباب من أجل مظاهرات الوجود الطالباني وتكثير العدد وحسب، إنما للانغماس في القتال نفسه؛ فالإعلان الأول عنهم سيما منذ مطلع الأسبوع الثالث للغارة جاء عبر روايات عن مصارعهم: (أربعة بريطانيين وأمريكي قرب كابول 10/23)، ثم الإعلان عن سائر الجنسيات التي ورد أن أعداد الغربيين منهم بلغت الألف إلى هذا الحين، والذين جاءوا على أساس أن المعركة الآن هي معركة "الدفاع عن الإسلام" على حد تعبير أحدهم

سيما في ظل إعلان بعض قادتها أن قندهار ستكون المنطلق لتحرير المدن التي احتلتها قوات الشمال، وأن قوات الحركة ما انسحبت من كابول (11/13) إلا لتجنب وقوع المزيد من القتلى بين المدنيين، الظن الذي أغفل حقيقة أساسية دارى عليها الصمود الطالباني السابق لمدة خمسة أسابيع متواصلة، وهي أن طالبان قد تكون قادرة على الصبر والصمود وتحمل الحصار، والتعامل الإيجابي مع حالة "الدفاع"، إلا أن الحقيقة السافرة أنه ليس بممكنة هذه الحركة - على ضوء تدي إمكاناتها- أن تقود حرباً هجومية تقليدية بعيداً عن خنادقها والجبال والمواقع المحصنة.

وقبيل أن نتعرض لكافة إفرزات نهاية التجربة الطالبانية في الحكم ودلالاتها، نجد من المفيد أن نستكمل تداعيات وإفرزات رحلة الصمود، وما كشفت عنه الغارة الأمريكية من حقائق ذات بال، والتي يمكن الاقتصار فيما تبقى منها على ما أبانت عنه هذه الفترة من نموذج فريد للأهمية الإسلامية المقاتلة في صفوف طالبان، علاوة على الإشارة إلى دور منظمة الأمم المتحدة في المعركة على أساس أنها سوف تلعب دور المنسق المرتكز عليه عبر جولة "ما بعد الحكم الطالباني".

المقاتلون في صفوف طالبان: نصرة إسلامية أم

أهمية طالبانية؟

في أتون المعركة تنكشف المعادن وتستبين الجواهر؛ فعلى الرغم من الدعاية الضخمة في الغرب وفي عالم المسلمين ضد الحركة الطالبانية وأسلوبها في الحكم باسم "النظام الإسلامي" على نحو ما استهجنه قطاع كبير من النخب المثقفة عبر جولات الإثارة الطالبانية المختلفة، إلا أن ذلك لم يمنع من التأكيد العام على أنهم "مسلمون يصيبون ويخطئون"، الأمر الذي كان له مردوده التلقائي والعميق في اندلاع التظاهرات الشعبية في أنحاء العالم الإسلامي، سيما في باكستان وجنوب شرقي آسيا، وفي كثير من الأقطار العربية، توازر الحركة وترفع لافتات تحيل ابن لادن إلى رمز شعبي للاعتراض على الصلف الأمريكي، بما كان له وقعه

بدءاً من فلسطين وحتى إندونيسيا، ومروراً بالعراق وليبيا ولبنان والصومال وأفغانستان وغيرها.

خلاصة الفارق بين الاتجاهين هي مراوحة النظر إلى المنظمة الدولية بين اعتبارها أداة مظهرية بيد القوي الكبرى للتحكم بمصائر شعوب الأمة وحقوقها، وانعدام الثقة في أي معاني النزاهة المفترضة فيها، وبين اعتبارها بمثابة الفرصة المتاحة للدفاع عن الحقوق ضمن مرجعية تنفق ومبادئ العدل والإنصاف والمساواة. هذا الفارق المعبر عن التيارين الكبيرين للإصلاح في عالم الإسلام.

بيد أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما بعدها والسابع من أكتوبر وما تلاه كانت كاشفة وذاهبة بالنظر إلى المنظمة في الاتجاه المنتقد لها. فلم يكف متحدثو طالبان عن انتقاد الدور الذي تلعبه المنظمة وأمينها العام كوفي عنان، سيما مع تصاعد القصف الأمريكي وتساقط المدنيين الأفغان، مما حدا بسفير الحركة لدي إسلام آباد (عبد السلام ضعيف) لكيل التهم إلى المنظمة التي وقفت "صامتة غير أجمّة لهذه الفظائع التي يذهب ضحيتها مئات الأشخاص كل يوم" (210).

وفي هذا الصدد، لوحظ تكامل توزيع الأدوار ضمن التحالف الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة بين الناتو والبنجاحون اللذين قادا المحور العسكري، والمؤسسات المالية الدولية والأصدقاء الأثرياء الذين اضطلعوا بدفع فاتورة الحرب وأثمان التعاون (كاليابان والاتحاد الأوروبي)، وبين الوكالات والقنوات والشبكات التي قادت المعركة الإعلامية وفق مراسم البيت الأبيض، ثم الأمم المتحدة التي طرحت نفسها بكل صراحة طرفاً في التحالف منذ أعلنت (9/12) أن الهجمات على واشنطن ونيويورك هي من قبيل الأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بما يقتضي تحريك نصوص الفصل السابع من الميثاق، ويتطلب من كافة الدول الأعضاء التصدي لذلك الشيء الذي طرح له اسمٌ وفشلت المنظمة عبر لجائها ومؤتمراتها في تحديد مسماه، ألا وهو "الإرهاب الدولي".

عقب وصوله إلى لاهور على الحدود الأفغانية - الباكستانية (208).

لقد راع ذلك الغرب، فراحت التهديدات الرسمية والتهيجات الإعلامية تتوالى ضدّهم لمحاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى، سيما في بريطانيا التي خرج منها العدد الأكبر، فيما بلغ نحو السبعمئة في بيان لحركة "المهاجرون" من إسلام آباد (10/30) (209).

أثارت هذه الظاهرة تساؤلات هامة على صعيد الرابطة السياسية التي تميز الدولة القومية المعاصرة، وما وراءها من المنطق العقائدي (بالمعنى الواسع للعقيدة السياسية)، وما فوقها من المرجعية النظامية الكامنة، والتي تضع تلقائياً حدود الواجب والمحظور والمباح، وتفرض عقوبات تلقائية ظاهرة وباطنة على من يتعداها. لقد عرّى ذلك حقيقة الادعاء الغربي التنويري فالحدائي بالتبرؤ من كل عقيدة تحت ألوية الليبرالية والعقلانية والوضعية والعلمانية وخلافه.

إلا أن السؤال الخاص بالأمة نفسها يتلخص فيما تمثله تلك الظاهرة من مغازٍ وانعكاسات مستقبلية؛ فعلى الرغم من الانكسار الطالبنانية وتراجع القاعدة إلى الجبال، فإن آثاراً من تلك أصابت قطاعات واسعة من الأمة التي اندفع أبنائها إلى أتون المعركة باسم الإسلام والجهاد في سبيل الله - تعالى - فكيف أدركت الأمة بقادتها ونخبها وأوساطها الجماهيرية هذه الظاهرة؟ لا شك أن جزءاً هاماً من مستقبل هذه الأمة في وعيها أو لاوعيها سيتأثر بالإجابة عن مثل هذا التساؤل!

الأمم المتحدة: هل أزيح الستار بين القانون والسياسة؟

في عالم الإسلام ثم اتجاهان رئيسان في النظر إلى الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في المنظومة العالمية الراهنة، هذا الدور الذي يتراوح بين حالي الفعل والانفعال لكنه في كل الأحوال بدا غير موافق للحقوق والغايات الإسلامية فيما يظهر ضمن تفاعلات المنظمة مع قضايا الأمة الكبرى

قبيل مذبحه جانحي المروعة، بينما كانت الأمم المتحدة ترتب في أوروبا أوراق المسألة الأفغانية فيما بعد طالبان عبر الإعداد لمؤتمر بون الذي قام الأخضر الإبراهيمي فيه بدور المنسق والمصمم.

وهذا كشفت الجولة الثانية من تداعيات اليوم الأمريكي (9/11)، والجولة الأولى من تداعيات اليوم الأفغاني (10/7) عن الكثير والخطير من حقائق الأوضاع في هذه البقعة، سيما فيما يتعلق بالداخل الأفغاني، إلا أن التعرض لموقف المجاوبة الصامتة الذي ساد على جنبات مسرح العمليات لهو من الأهمية بقدر ما يجلي من أبعاد البيئة التي تتحرك على أرضيتها فواعل الأمة الإسلامية.

ثانياً- الجوار الأفغاني: المواقف خلال الحرب

1- باكستان: رحلة القرارات الأصعب...

مع بدء الغارة الأمريكية غرقت المدن الباكستانية في موجة رفض واحتجاج عاصفة تدرجت في سلم الضراوة مع الوقت، في ظل صراع سياسي متواسع بين الطرفين اللذين استقطبا سائر الداخل الباكستاني، وألقيا بالصامتين والمترددتين خارج المشهد المنظور: بين حكومة الجنرال بيرويز مشرف التي مضت في سبيل دعم التحالف الغربي بكل إصرار، وبين الجماعات والأحزاب الإسلامية التي انطلقت تحت راية الجهاد في الاتجاه المضاد مباشرة؛ الأمر الذي أثرت على جوانبه عدة قضايا أخرى ذات اتصال (أهمها: المسألة النووية، المسألة الكشميرية، والرؤية الباكستانية لما بعد طالبان أو سياستها الخارجية الجديدة) على نحو شديد التعقيد والتدخل.

لا شك أن بوادر المعركة الباكستانية هذه تدرجت عبر الجولة الأولى، إلا أنه يمكن اعتبار تصريح مشرف (10/4) بأن أيام طالبان في الحكم باتت معدودة بمثابة الطلقة الأولى التي سمرت المواجهة، وفصمت آخر عرى

ومن ثم اتخذت المنظمة ومثلوها من البداية موقفاً مناوئاً لطالبان، منصرفاً عن الالتفات إلى نداءاتها المتكررة - على نحو ما جرى عليه الأمر منذ الصعود الطالباني - إلى درجة أن الأخضر الإبراهيمي - موفد المنظمة إلى أفغانستان، والذي تم تحديد تعيينه إثر اندلاع الغارة - رفض الالتقاء بالسفير الطالباني عبد السلام ضعيف بحجة أنه ليس لديه الوقت لذلك! في الوقت الذي لا يكفل الرجل من التنقل بين كافة الأطراف الأخرى والاجتماع بممثلي الجهات الأمنية والاستخباراتية والسعي المبكر لتشكيل "البديل لما بعد طالبان" بالاتفاق التام مع مكتب روما وقاصديه⁽²¹¹⁾.

وهكذا أمسى مفروضاً على طالبان أن تواجه الجميع تارة واحدة، في حين تحولت الأمم المتحدة لقيادة تحركات تهدف إلى تنسيق الجهود الدبلوماسية والسياسية الخادمة للجهود العسكرية الأنجلو- أمريكية ضد الحركة، مما دفع الأخيرة إلى صب جام غضبها على المنظمة، وقام بعض جنودها (11/1) بالاستيلاء على مكتب المفوضية العليا للاجئين التابعة لها في مدينة "سين بولدك"، حتى إذا انبري أسامة بن لادن عقب أسابيع من الصمت لم يفعل سوى أن كالم هذه المنظمة التهم والإدانان بأنها هي وراء مآسي العرب والمسلمين، بل إنه - في شريطه المسجل الذي بثته قناة الجزيرة 11/3 - وصم قادة العرب بـ "النفاق" لأهم أعضاء في الأمم المتحدة: "إن الذين يرون مآسينا في

الأمم المتحدة إنما هم منافقون يخادعون الله ورسوله ويخادعون الذين آمنوا.. هل مآسينا إلا من الأمم المتحدة؟ من الذي أصدر قرار التقسيم وأباح بلاد المسلمين لليهود؟ إن الذين يزعمون أنهم زعماء العرب وما زالوا في الأمم المتحدة هم كفروا بما أنزل على محمد، والذين يجولون الأمور إلى الشرعية الدولية هم كفروا بشرية القرآن الكريم وسنة المصطفى" ⁽²¹²⁾.

على كل فإنه مع السقوط المدوي لطالبان، اضطربت الحالة العسكرية في أفغانستان وسط أنباء عن مذابح ومخاز سواء بأيدي الأفغان، أو بأيدي الأمريكان من

جنرال محمود أحمد - مدير المخابرات العسكرية ISI، والليفتنانت جنرال مظفر عثمانى - نائب القائد العام للقوات المسلحة، واللذين أحيلا للتقاعد فيما تم نقل محمد عزيز خان - رئيس أركان القوات البرية إلى منصب تنسيقي لا يتمتع فيه بصلاحيات قيادية، وإحلال آخرين محلهم، ومما هو جدير بالذكر أن هؤلاء الثلاثة كانوا هم الذين عاونوا الجنرال مشرف وأتوا به إلى سدة الحكم من خلال انقلاب أكتوبر 1999⁽²¹⁵⁾.

- تلا ذلك ثلاثية أخرى (10/7)؛ إذ بادرت الداخلية الباكستانية بوضع فضل الرحمن محمود زعيم الجناح الأول لجمعية علماء الإسلام، ثم فضل الرحمن خليل زعيم جماعة "المهاجرين الكشميرية" (الذي تردد أن أستاذه فضل الرحمن محمود هو الذي دفعه لتشكيلها)، ثم وضع سميع الحق زعيم الجناح الآخر بالجمعية رهن الإقامة الجبرية. وفيما جاء اعتقال خليل عقب صدور اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية شاملة جماعته، فإن سميع الحق عد بمثابة الأب الروحي للطلاب الذين تخرج معظم كوادرمهم في جامعته الحاقانية، بالإضافة إلى رئاسته "مجلس الدفاع عن باكستان وأفغانستان" الذي ضم نحو ثلاثين جماعة مؤيدة لطالبان⁽²¹⁶⁾.

- أعقب ذلك اعتقال الشيخ أعظم (أو عزام) طارق زعيم جماعة جيش الصحابة السنية (10/9) وتحديد إقامته جبرياً لثلاثة أشهر قادمة...⁽²¹⁷⁾.

- وإزاء رد الفعل الشعبي المتصاعد لم يستدرك مشرف على موقفه، بل افتتح مسرح عمليات سياسية ماثلة إلى العنف داخل باكستان؛ فحمد 146 حساباً بنكياً لكبار وزراء طالبان، واحتجزت قواته طائرات تابعة للحركة (بطيارها) فيما جاء كأول عمل منسق مع القوات الأمريكية وذلك خلال الأيام الثلاثة الأولى من بدء الغارة الأمريكية⁽²¹⁸⁾.

- ولمواجهة الحشود المحتجة قررت الحكومة تعطيل الدراسة في المؤسسات التعليمية بإقليم بلوشستان، لتفويت الفرصة

الارتباط بين إسلام آباد وطالبان، وافتتحت المرحلة أو الوجهة الجديدة التي أشار مشرف من قبل إلى سعيه لتوجيه باكستان إليها، والتي حثه الكثيرون على توخي الحذر في إدارتها، لأنها باختصار ستكون رحلة القرارات الأصعب.

فخلال الأسبوع الأول ومنذ الوهلة الأولى شرع الجنرال مشرف في الإطاحة بكل خصومه البارزين والمحتملين بدءاً من المقرين المنتفذين وانتهاء برؤوس الحركات المهيجة للشارع الباكستاني فيما يمكن تتبعه على النحو التالي:

- في خطوات تمهيدية حرص الإعلام الرسمي على مواصلة نهج التطمين بأن الشارع الهائج لا يعبر عن غالبية الشعب، وأن مظاهرات بيشاور (10/6) التي شارك فيها 100 ألف، هاتفة ضد التحالف والموقف الحكومي ومعلنة رفضها تصريح "الأيام المعدودة" بحمل لافتات "تعيش طالبان" وصور ابن لادن، أن هذه الأحداث لا تمت في عضد تصميم النظام على موقفه. وفي المقابل دفع مشرف مسيرات مضادة ترفع صورة محمد علي جناح - المعروف بمؤسس باكستان وذو التوجه التوفيقي - مع التأكيد المستمر على نجاحه في استقطاب العديد من الأحزاب الكبيرة المناوئة للتيار الإسلامي الانفعالي من قبيل حزب الشعب بزعامة بناظير بوتو⁽²¹³⁾.

- تشديد اللهجة إزاء طالبان إلى درجة الجفاء والتهديد؛ إذ ردت الخارجية الباكستانية على الاستياء الطالباني من تصريح الأيام المعدودة والحملة الإعلامية الباكستانية المدعومة للتحالف الغربي - بأن "طالبان تعلم ما يتوقعه منها المجتمع الدولي، ومن مصلحتها أن تفعله"⁽²¹⁴⁾.

- لكن قبيل اندلاع الغارة الأمريكية بساعات قليلة كشف الرجل عن استعداده لقطع رحلة الأشواك والقرارات المصيرية بكل حسارة، حين أطاح بثلاثة من أكبر رموز المؤسسة العسكرية الذين عرفوا بتعاطفهم مع طالبان أو مع الشارع الإسلامي، وهم: الليفتنانت

- اعتبار أي مسلم ينتمي لأي دولة أو حكومة أو منظمة غير حكومية، ويقوم بعمل ضد حكومة أفغانستان المسلمة، غير مسلم... في رد على التساؤلات عن حال "المسلم المقاتل ضمن الجيش الأمريكي".

- إسقاط شرعية القادة المتعاونين مع التحالف: "إن هؤلاء القادة لم يعد لديهم الحق في إدارة شئون بلادهم... لتعاونهم مع الولايات المتحدة واليهود ضد أفغانستان"، ودعا إلى ضرورة استخدام كافة السبل لإسقاط هؤلاء القادة سيما من قبل الجيوش (222).

أهبت هذه الفتاوى والخطب من حمية الشارع الباكستاني الذي اختلطت لديه مشاعر الدين والإنسانية، فيما بدا من كلمات آحاد المتظاهرين إلى المراسلين الإعلامي؛ فعلى الرغم من الإجراءات الأمنية متصاعدة الحدة والتشديد، إلا أن المسيرات والتظاهرات الحاشدة تواصلت من ملتان إلى كاراتشي التي شهدت تظاهر سبعين ألفاً (10/12) أو وقفوا سير الحياة في العاصمة التجارية لباكستان، وحوّلوا الدفة إلى بواجر عنف حقيقي عجز عشرون ألفاً من رجال الشرطة عن التصدي له.

وكما قلنا كان الشعب وتنظيماته أكثر قدرة على التجاوب مع المستجدات والأخذ بزمام المبادرة، والأرجحة بين الهجوم على الحكومة، والهجوم على الولايات المتحدة أو على كليهما معاً؛ فعلى ضوء الإعلان زيارة مرتقبة لكولين باول مطلع الأسبوع الثاني من الغارة لتهدئة التوتر المتصاعد بين نيودلهي وإسلام آباد، تحركت الأحزاب للدعوة إلى إضراب عام، وتنظيم مسيرات تبعث برسالة كراهية شعبية إلى الأمريكان، وقررت الأحزاب الدينية تنظيم مسيرة (10/14) إلى قاعدة "جاكوب أو يعقوب آباد" الجوية في إقليم السند (جنوب العاصمة بـ700 كم)، والتي أثير أنها تستخدم في الدعم اللوجستي للعمليات الجوية الأمريكية، وزعمت الأحزاب أنها تُستخدم في الهجوم المباشر؛ الأمر الذي يعني استخوان الحكومة التي

على الأحزاب الدينية في حشد وتحريض طلابها، مع التحريك التدريجي للجيش لإقامة المتاريس حول المنشآت الرئيسية بالعاصمة كمبني التلفزيون والبعثات الدبلوماسية - سيما السفارة الأمريكية - والمطارات.. وتوالت تهديدات وزير الداخلية معين حيدر بتدخل الجيش لفض التظاهرات الهائجة إذا ما خرجت عن النطاق (219).

هذه الإجراءات الحكومية لا تنم سوي عن قناعات متجذرة قاصرة عن التنوع أو التحرك إلى مواقف أقل حدة؛ ففي المقابل كان الشارع الباكستاني - فيما بدا - أقدر على إدارة المعركة والمناورة والتحرك على جبهات متعددة، وبطرائق متنوعة: فمع اعتقال الزعماء الدينيين السابقين، وتقييد حرياتهم اندفع الباقون يؤلبون الشارع - ليس ضد أمريكا وطائراتها فقط على النحو الذي كان سائداً قبيل 10/7 - بل بشن الهجمات الخطابية ضد الحكومة نفسها التي صرح قاضي حسين أحمد زعيم الجماعة الإسلامية - والذي رفض وزير الداخلية اعتقاله بزعم أنه رجل معتدل - بأنها "تجاوزت كل الخطوط الحمراء" (220)، محذراً إياها من عواقب إجراءاتها الأخيرة، وذلك تزامناً مع تهديدات زعماء "علماء الإسلام بالتحويل نحو الحكومة"؛ حيث صرح مولانا محمد شرف - مساعد فضل الرحمن - أنها تفعل ذلك "لإرضاء اليهود والنصارى والهنود..." (221).

استجاب الشعب إلى حد كبير لهذا التيار غير الرسمي المدوي، إلا أن بادرة خطيرة فاقمت من الموقف مع انقلاب الكثير من الزعماء الدينيين والمتدين المقربين من الحكومة ضد توجهها، وعلى رأسهم المفتي البارز نظام الدين شامزاي - الذي كان قد بعثه مشرف إلى طالبان قبل شهر؛ إذ أصدر في (10/8) فتوى ذات فحوى خطيرة تشتمل على

- الإلزام الشرعي لكافة المسلمين، حكومات وشعوباً، بمعاونة طالبان بالمال والنفس.

وفيما كان التحرك الشعبي يتصاعد بخطى منتظمة بين الدعم المعنوي لطالبان من خلال التظاهر العنيف، إلى الدعم المالي والإعلامي، فالدعم القتالي من خلال الجموع التي اصطفت على الحدود في انتظار التصريح والعشرات أو المئات الذين لم ينتظروا. كانت الأسابيع الثلاثة الباقية أسابيع الأشواك حقاً لحكومة برويز مشرف التي بدا فيها الشقاق الداخلي وانعدام الأسس الثابتة للموقف الرسمي إزاء القضايا والمسائل المثارة.

ففي الوقت الذي يحرض فيه مشرف - قبيل لقائه بباول - للتخلص من الملا عمر وكبار قادة طالبان، كمرکز للخطورة يسهل بعده الدخول البري وتقويض فعالية جماعة ابن لادن، مشيراً إلى تعاون مخبراته مع عناصر أفغانية (الخيول الأفغانية) لمحاولة تحديد مكان عمر، في هذا التوقيت تعلن الخارجية الباكستانية أن باكستان لم ولن تتعامل مع طالبان كتنظيم إرهابي، وأنها ستبلغ باول بقلقها إزاء الإفرازات والانعكاسات الجانبية للحرب سيما مسألة ترايد أعداد الضحايا المدنيين، وتحديد نهاية للحملة الدائرة⁽²²⁶⁾، والتي كانت لا تزال في مطلع أسبوعها الثاني مما يعبر عن عمق المأزق الباكستاني!!

وذلك أن مشرف كان قد أعلن مراراً منذ البداية أن العمليات ستكون قصيرة محددة الأهداف، وخالفه الرئيس الأمريكي - في ذات الآن - بإعلانه أن الحرب سيطول أمدتها، ثم يتحول الهدف المحدد من ابن لادن إلى طالبان ونظامها على أساس تصريح رامسفيلد لاحقاً. لقد برز هذا التحرج الرسمي في قهر المتحدثين من تساؤلات كثيرة للمراسلين حول دور باكستان وقدر مشاركتها.

بيد أن الأزمة الحقيقية التي أُنذرت بانفجار الأحداث كانت فيما يتعلق بالتواجد العسكري الأمريكي داخل باكستان. ففي حين نفى كافة المتحدثين الحكوميين ذلك، فاجأ وزير الداخلية الجميع بأن باكستان وضعت مطارين تحت تصرف القوات الأمريكية "تحتسباً لأي ظروف طارئة"؛ الأمر الذي نفاه بقوة متحدث الخارجية (رياض

أكدت مراراً على عدم استخدامها في الحملة الدائرة، ومن ثم لم تجد بداً من تشديد الإجراءات الأمنية حول القاعدة⁽²²³⁾.

بيد أن الولايات المتحدة أصرت على المزيد من الإحراج لموقف النظام الباكستاني؛ إذ أصدرت الخارجية الأمريكية ذات اليوم (10/13) قائمة ضمت مؤسسات وأشخاصاً ينسبون إلى باكستان، تطالب بتجميد أرصدهم بدعوى صلات بابن لادن، وعلى رأسها جماعة جيش محمد، ومؤسسة ترست، والشيخ سيد أحمد الدهايانوي أحد القيادات الدينية في كاراتشي والمرتبط بالرشيد ترست⁽²²⁴⁾.

في غضون ذلك ظهر الشيخ سميع الحق ليعلم أنه لم يتسلم إخطار الإقامة الجبرية، وليدلي بتصريحات تعد أساساً أو إطاراً عملياً للبرنامج الذي نفذته الموجة الشعبية طوال هذه الجولة، والذي يمكن إيجازه في النقاط التالية:

- مواصلة المظاهرات إلى غاية محددة أن تتراجع الحكومة عن موقفها الحالي.
- التأكيد على الطابع السلمي للتظاهرات؛ لأن "دم المسلم على المسلم حرام"، والعنف يضر ولا يفيد.
- بدء حملة تبرعات لمصلحة طالبان: "إن أموالاً كثيرة يتبرع بها الباكستانيون وسوف نوصلها"
- استمرار حملة الرد على الأكاذيب السياسية والعسكرية حول موقف طالبان.
- البدء في تجهيز عشرات بل مئات الألوف للانضمام إلى صفوف الحركة المجاهدة.
- وفي هذا السياق دعا الرجل باسم مجلس الدفاع المشار إليه إلى الالتزام بإضراب شعبي عام احتجاجاً على زيارة كولين باول في اليوم التالي (10/15)، الأمر الذي استجاب له الشعب بقوة، فأغلقت المحال التجارية أبوابها وختل المدارس من تلاميذها، وتداعت جماهير حاشدة نحو مطار (شاه باز) في قاعدة يعقوب آباد لمحاصرته، واشتعلت كويتا بهتاف "الموت لأمريكا!"⁽²²⁵⁾.

(البالغة نسبتهم 1% من السكان) حين اقتحم ستة مسلحين كنيسة "دومينيك" للروم الكاثوليك في مدينة بهادن بور (250 كم غرب العاصمة)؛ مما أسفر عن مقتل 18 شخصاً وإصابة آخرين⁽²²⁸⁾.

مسائل باكستانية على ضفاف المعركة

في هذا السياق وعلى هامشه، أثرت قضايا أخرى على رأسها: المسألة الكشميرية؛ إذ توترت العلاقات بين الهند وباكستان عقب تعرض برلمان سرينجار في الشطر الخاضع للهند من جامو وكشمير لهجوم أدى إلى مصرع ما بين 30-40 شخصاً وإصابة سبعين؛ مما أتاح الفرصة للهند للضغط على حكومة مشرف لتواصل وتضاعف سعيها المضاد للجماعات الجهادية في الإقليم؛ الأمر الذي بدا في اللهجة العنيفة لوزير الخارجية الهندي جاسوانت سينج (10/8)، والذي صرح بأن الهند لن تقدم أي تنازلات عن مكافحة حقيقية لمن وصفهم بالإرهابيين.. وهو الأمر الذي دفع مشرف إلى الاتصال هاتفياً برئيس الوزراء الهندي فاجباي ليتعهد له بمواجهة هذه الجماعات التي وصفها فاجباي بالانفصالية، مشيراً إلى ضرورة الحل الجذري للقضية وفق إطار أكررا الذي توصلت إليه قمتها الأخيرة⁽²²⁹⁾.

وبالفعل ساهمت ادعاءات الهند المتواصلة المستغلة للورطة الداخلية لنظام مشرف في تصعيد التوتر، الذي بلغ حده الأقصى مع قصف الهند 11 موقعاً باكستانياً على الحدود بدعوى إيقاف تسلل الإرهابيين؛ الأمر الذي لم تقف عنده الحكومة الباكستانية بالصلابة المنتظرة، مما أدى إلى إقحام عبارة "العمالة للهنود" ضمن الخطاب الشعبي المعارض. لقد أضفي ذلك مزيداً من التعقيد على المشهد الباكستاني.

ومن ناحية أخرى طُرحت في الخلفية المسألة النووية على صعيدين مختلفين؛ ففي مطلع الجولة الراهنة أثرت بقوة احتمالات استيلاء الإسلاميين على القدرة النووية الباكستانية إذا تمكنوا من الإطاحة بالجنرال،

خان) وتردد إزائه المتحدث باسم الجنرال مشرف (الجنرال راشد قريشي)، إلى أن كشفت كبريات الصحف الباكستانية حقيقة تواجد نحو ألفي جندي أمريكي في ثلاث قواعد عسكرية؛ مما زاد من اشتعال الداخل الباكستاني، وأثار قلق الصين والهند على أساس خلفيات معلومة.

وهكذا، ومع نهاية الأسبوع الثاني تحول التحرك الشعبي من الارتكاز في الغرب في السند وبلوشستان وسرحد إلى إقليم البنجاب في الشرق؛ حيث نظمت جماعة قاضي حسين أحمد مظاهرة ضمت ثلاثين ألفاً، فيما عقد سميع الحق جلسة لمجلس الدفاع لتفعيل سبل مقاومة الحملة الأمريكية... إلا أن التحرك الحقيقي تمثل في زيادة التركيز على عمليات التطوع للقتال في أفغانستان.

وهكذا أسفرت نهاية الأسبوع الثالث عن خلاف متزايد بين القيادة والقاعدة الشعبية حين حسم مشرف موقف حكومته بعيداً عن تردداته السابقة في محورين أساسيين:

- تحديد التوجه العام والأصلي في ضرورة استمرار الحملة حتى تحقق أهدافها.
- ما عدا ذلك فهو على سبيل التقييم كما سماه الجنرال أو إسداء النصح ولفت النظر، من قبيل القول بأن "أي حرب طويلة تسفر عن ضحايا مدنيين ستقوض التأييد العام للتحالف الدولي ضد الإرهاب، سيما بين الدول الإسلامية"⁽²²⁷⁾.

وفي المقابل انطلق الاحتجاج الشعبي إلى الطرف الآخر، حين أكد نائب رئيس حزب الجماعة الإسلامية (10/27) أمام آلاف المحتشدين أن الشعب "سيطرح بمشرف وسيجره في الشوارع؛ لأنه لم يعد يصلح رئيساً للبلاد ولا قائداً للجيش"، بل ودعا الجيش وقادة الفرق وضباط القيادة إلى اتخاذ قرار يتفق مع ضمائرهم "لتخليص الأمة من مشرف، وإنقاذ مستقبل البلاد من التدهور".. بل إن التطور الأخطر تمثل في توجيه العنف إلى المسيحيين الباكستانيين

تحديد، وتفضيل الانتقاء لعناصر من طالبان التي صارت أيامها في الحكم معدودة، في لهجة العرض دون الفرض على نحو ما سارت عليه كافة المطالب الباكستانية منذ البداية.

وعليه؛ فعقب لقاءات مشرف ومستولي حكومته مع الأخضر الإبراهيمي - موفد الأمين العام للأمم المتحدة - اتضحت ملامح البديل الأفغاني من وجهة النظر الباكستانية في⁽²³¹⁾: أن يمثل أي بديل جميع الجماعات والعريقات داخل أفغانستان (دون الإشارة إلى تمثيل نسبي)، أن يضمن هذا البديل حفظ وحدة الأراضي الأفغانية وألا يجعل هذا البديل من أفغانستان موثلاً للمتشددين، وأن يسعى إلى إقامة علاقات ودية مع كافة جيرانه. وعلى الرغم من التمني الباكستاني أن يمثل البشتون حسب نسبتهم وألا يقود تحالف الشمال بزعامة رباني البديل المنتظر، إلا أن القيادة الباكستانية لم تؤكد ذلك أو تصر عليه أمام قيادة الغرب والأمم المتحدة لعملية التنسيق بين جناحي أو قفازي المعارضة. إلا أن الواضح أن الشرط الذي كان أكثر بروزاً والذي تجاوب الجميع مع مضمونه هو شرط "عدم أصولية البديل، وأن يكون صديقاً للجميع!"

وهكذا تنامت مع كل يوم أمارات الحيرة على الحكومة الباكستانية في التعاطي مع الإفرازات اللاهائية للغارة، سيما إزاء تجمعات المسلحين الباكستانيين في الشمال؛ حيث دعتهم الحكومة للذهاب بعيداً عنها، إلى أن فتحت طالبان لهم الأبواب مع اشتداد الضغط عليها إبان الأسبوع الخامس، في مشهد عبر عن انتفاضة أمة غلبت حميتها العقيدية على حسابات "القوة المكافئة" التي تلحق رموز انعدامها فوق رؤوسهم وتتناثر من حولهم!

حاول الإعلام الغربي في النهاية دعم موقف مشرف والإشادة بحزمه وشجاعته، وراحت السفارة الأمريكية المخضمة بإسلام آباد (ويندي تشامبرلين) تشد من أزره: "إن الرجل قوي بما فيه الكفاية لمواجهة معارضيه.. إنه يتعامل مع

وتحولت القوة النووية إلى مظنة الخطر على أصحابها!!! سيما في ظل توارد التهديد بتخطيط هندي إسرائيلي لاغتنام الفرصة في هذا السبيل. إلا أن مطلع الأسبوع الرابع طرح القضية طرحاً أكثر خطورة على صعيدين آخرين امتداداً لما سبق؛ إذ تناقلت الصحف الباكستانية عن بعض الصحف الأمريكية (نيويورك) أنباء عن مخططات أمريكية-إسرائيلية لضرب المنشآت النووية الباكستانية على سبيل الخطأ، وعلى طريقة (اضرب واعتذر...) أو بتجهيز كوماندوز إسرائيلي-أمريكي للاستيلاء على هذه المنشآت بحجة الخوف من تداعيات الهياج الشعبي الإسلامي؛ الأمر الذي دفع الخطاب الباكستاني الرسمي إلى نوع من الصرامة؛ حيث صرح معين الدين حيدر: "نحن واضعون مع الأعداء والأصدقاء.. فأى طائرة تقترب من منشآتنا النووية نعتبرها هدفاً معادياً.."⁽²³⁰⁾.

وعلى الصعيد الآخر أثبتت المسألة فيما يتعلق بطالبان، التي تواترت تقاريرها عن استخدام الأمريكيان أسلحة كيميائية ضدها.. الأمر الذي كان غير مؤكد إلى أن أعلن رامسفيد (10/29) عن عدم استبعاد استخدام أسلحة نووية ضد الحركة؛ الأمر الذي أزعج باكستان بشكل واضح؛ حيث عارضت الخارجية الباكستانية هذا التفكير.

بيد أن السؤال الذي ظل مطروحاً بقوة على باكستان هو المتعلق برؤيتها الرسمية لما بعد طالبان! فعلى الرغم من إسدال الخطاب الرسمي ستائر الإهمال على هذا الأمر - في ظل التراخي الأمريكي عن تفعيل التعاون مع تحالف الشمال الذي لا ترغب باكستان في التعاون معه - إلا أن الجزء الثاني من هذه الجولة شهد التحول الأمريكي نحو هذا الفريق، والسعي الروسي والهندي والإيراني والتركي لإشراكه في ترتيبات ما بعد طالبان. لقد دفع ذلك مشرف ورجاله إلى الإفصاح الوجل عن موقفهم، والذي قام بالأساس على التعميم في التأييد الإثني للباشتون دون

بلاد في تقديم تسهيلات عسكرية للتحالف الأمريكي "خيانة كبيرة"، وتوعده بالجهاد ضدها وضد طاجيكستان^[233]، إلا أن الداخل في هذه الدول بدأ خلواً من مثل أو مما هو أقل من هذه الأصوات المناهضة، سيما في ظل التضارب في المواقف الذي عبّر عن أحد نماذج قادة حزب "النهضة" الإسلامي في طاجيكستان، وحرص تياره الرافض للدور الطاجيكي على الطمأنة بأن بلاده خالية من أنصار ابن لادن، على نحو ما سبقت الإشارة إليه، فيما بدأ أنه اتفاق بين الجميع أن لا صوت يعلو فوق صوت الأمانة.

لقد أفسح هذا التدجّن الشعبي المجال أمام حكومات آسيا الوسطى للمضي بسبيل التنفيذ الفعلي للتعهدات السابقة. بمناسبة مناصرة التحالف الغربي؛ فأعلنت دوشانبة (10/9) أنه تم فعلاً وضع مجاهداً الجوي وقواعدها البرية "رهن أوامر" التحالف الدولي على حد وصف شبكة بي بي سي البريطانية التي أضافت: "إن الأراضي الطاجيكية توفر قاعدة انطلاق للقوات الخاصة الأمريكية.. للدخول إلى أفغانستان من القطاع الشمالي"، فيما أشارت التطورات إلى أن أوزباكستان أضحت توفر هي الأخرى قاعدة انطلاق للطائرات والمروحيات الأمريكية والبريطانية، الشيء الذي تزامن مع إعلان البنتاجون عن تحريك قوات إلى المنطقة تبدأ بنقل 1000 عنصر من الفرقة العاشرة لينضموا إلى ألف آخرين سبق تمركزهم في أوزباكستان على وجه التحديد، والتي خصصت مطار "خان آباد" (500 كم من طشقند و200 كم من الحدود الأفغانية) ليصبح "أول قاعدة أمريكية في أرض الاتحاد السوفيتي"^[234].

بيد أن هذا المضي لم يحل دون غلبة الهواجس الأمنية على حكومات هذه الدول، سيما عبر الأسبوع الأول التالي للغارة؛ فعقب مطالبة الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف بالألا "تبقى أوزباكستان منفردة أمام قوى الإرهاب البشعة"، جرى توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة عدّها مراقبون "معاهدة دفاعية"، فيما اعتبرها آخرون صفقة للقضاء

الوضع بشكل جيد، إنه لم يتخذ أي إجراء استثنائي، مثل فرض الحكم العسكري، ولا يزال يشدد على أن الانتخابات ستجرى في موعدها المحدد، ويسمح للشعب بالتعبير عن آرائه بالطرق الشرعية". إلا أن مشرف حرص على عدم التصديق على تصريح السفارة؛ حيث سرعان ما حظرت السلطات المحلية (11/3) جميع المظاهرات والاجتماعات والمواكب العامة لمدة شهرين، ثم تلا ذلك وضع الرجل الباقي حراً - قاضي حسين أحمد - رهن الإقامة الجبرية (11/4)، مما دفع الأخير لتجديد دعوة الجيش لإقصاء مشرف^[232].

وعليه فقد جاءت هذه الجولة بشرخ عميق داخل باكستان، شرخ توسع على مستوي القناعات التي أصقلتها نار الحرب، وأسفرت عن مستقبل مفتوح الاحتمالات أمام باكستان ونظام الجنرال، الذي بدأ للكثيرين أنه خرج منتصراً مع الاندحار الطالبي.. إلا أنه يصعب تأكيد ذلك على المدى البعيد.

2- آسيا الوسطى: قواعد الانطلاق ومحطات

الاتفاق

هل من جديد على هذه الساحة عقب الاندلاع الفعلي للحرب؟ لقد كشف التحليل السابق عن حالة من الاستخفاف الرسمي بالدور أو رد الفعل الشعبي تعززها حالة من الاستسلام الشعبي للأمر الواقع، وانعدام المعارضة الحقيقية الداخلية للتوجهات الرسمية، بما أفضى إلى المطاوعة الصريحة للمطالب الأمريكية، فهل دخل أي تغيير على ذلك عقب السابع من أكتوبر؟

الحقيقة أن الأوضاع الداخلية في جمهوريات آسيا الوسطى كانت على خلاف الحال في باكستان، أو في جنوب شرق آسيا الهائجة؛ فعلى الرغم من توعدات الإسلاميين المعارضين من الخارج، وتحركهم على الحدود [مثل تصريحات طاهر يولداس (10/9) زعيم حركة أوزباكستان الإسلامية أن جماعته تقابل كنفًا إلى كتف بجانب ابن لادن ضد أمريكا وحلفائها في أفغانستان؛ حيث يقيم بين 2000-2500 من رجاله، واعتباره موقف

على قواعد المعارضة الأوزبكية في مقابل الموقف الأوزبكي المطاوع للنهاية.

أثار ذلك حفيظة طالبان والمعارضة الأوزبكية، فهددت الأولى بغزو أوزباكستان وحركت منصات "كود" إلى الحدود، ثم لم تلبث أن سحبتها مع تحريك القوات الأمريكية منصات "باتريوت" حول مطار "توزل" الأوزبكي، في حين ذكرت مصادر أن عناصر من المعارضة الإسلامية تحصنت في مواقع من جبال تيرميز ومنطقة كشيرناك، وأن القائد الأوزبكي "جمعة النمنجاني" - المقرب من ابن لادن - حشد نحو 3000 مقاتل مزودين بأسلحة حديثة وزوارق سريعة لعبور الأنهار الحدودية فيما تردد أنه احتمال القيام بمناورة لتخفيف الضغط على طالبان والقاعدة⁽²³⁵⁾.

بل إن أنباء ترددت عن احتمالات تحرك مجموعة يقودها أيمن الظواهري - مساعد ابن لادن - نحو تركمانستان، التي ارتبطت فيما سبق بعلاقات مع طالبان؛ الأمر الذي بدا محاولة لإثارة مخاوف الدولة التي ظهرت كأقل الجيران ميلاً إلى المؤازرة العسكرية للغارة.

على كل، فقد تحول محور طشقند-دوشانبة منذ البداية للقيام بعدة أدوار معاً:

- العمل كقاعدة انطلاق عسكرية أولى برّاً وجوّاً.
- العمل كمحطة التقاء واتفاق للداعمين للحملة من السياسيين والعسكريين.
- القيام بدور السنييد الأساسي لقوات التحالف الشمالي الأفغاني المعارض لطالبان.

ذلك في حين استمرت قيرغيزيا وكازاخستان قاعدتين خلفيتين تدعمان هذه الجبهة المتقدمة، وتنقلان إليها الوفود والمعلومات سيما المتعلقة بتحركات الإسلاميين في وادي فرغانة؛ فعلى سبيل المثال نقلت مصادر عدة خلال الأسبوع الأول أنباء وصول ضباط إسرائيليين مختصين في شؤون الأمن والاستخبارات ومكافحة الإرهاب إلى قيرغيزيا، في انتظار انتقالهم إلى

أوزباكستان التي صورت على أنها تواجه تهديدات وشيكة⁽²³⁶⁾.

الطريف في الأمر أن قيادات الدولتين الأكثر خوضاً في إعانة الأمريكان كانت الأكثر حرصاً على نفي ذلك الموقف الموالي، سيما الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف الذي ظل يردد أن أراضيه "لا تستخدم في عمليات قتالية، بل مرور مساعدات إنسانية"⁽²³⁷⁾، في الوقت الذي يؤكد فيه المسؤولون الأمريكيون في مطلع الأسبوع الثاني (10/13) التوصل مع الأوزبكيين لاتفاق تعاون يتيح للولايات المتحدة -علاوة على المجال والقواعد الجوية- استخدام بنية تحتية عسكرية ومدنية ضرورية، فيما ترددت أنباء عن مساعٍ أمريكية لاستخدام مطارات طاجيكستان التي راحت تعزز حدودها مع أفغانستان إلى جانب قوات الحدود الروسية⁽²³⁸⁾.

ومن ثم، فقد جاء الأسبوعان الأولان بمثابة المرحلة التمهيديّة لاستكمال الدور الذي لعبته الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عبر هذه الجولة الثانية، إلا أن الأسبوعين التاليين شهدا الزخم الأكبر في التحركات التي اتخذت من عواصم هذه الدول محطات أساسية للالتقاء وتنسيق المواقف؛ فعبر طشقند تكررت لقاءات الفصيل الأوزبكي في المعارضة الأفغانية بزعامة عبد الرشيد دوستم مع الأتراك وممثلي الجهات الغربية، فيما تردد فصيل الطاجيك (رباني ووزراؤه) على دوشانبة سرّاً وجهراً لاستجلاب الثقة والعون، مما انصب بالأساس على مشاورات مسألة ما بعد طالبان، والتي كانت الموضوع الرئيس للقاء رباني مع بوتين ورحمانوف (10/24) في طاجيكستان.

وبناء عليه كان طبيعياً أن تحرص الأمم المتحدة على الوقوف بهذه العواصم عقب إيعاز واشنطن لها بالاضطلاع بهذا الملف: "المستقبل الأفغاني"؛ فجرى في مطلع الأسبوع الرابع استقبال الأخضر الإبراهيمي مبعوث المنظمة في مهمته الاستكشافية للتعرف على

الأهداف تحت تشديد أمبي عززه كرىموف بحرسه الشخصي، وذلك عقب محادثات مع كرىموف نفسه صرح الجنرال الأمريكي بعدها بأن قواته "صارت تملك .. كل ما يلزمها لمواصلة العمليات الحربية.. إن ما تقدمه [أوزباكستان] اليوم يناسب الاحتياجات الخاصة لقوات التحالف" (241).

ومع مطلع نوفمبر تكاثرت الزيارات رفيعة المستوى إلى المنطقة، سيما دوشانبة التي أمست تشكل القاعدة الخلفية لقوات التحالف الشمالي: فعقب زيارة وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر (10/20)، جاءت زيارة نظيره البلجيكي لويس ميشال (11/1) والذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي ساعتها، ثم النمساوي بينيتا فيربرو فالديز (11/3)، ثم رامسفيلد ذات اليوم، ثم زيارة الرئيس التركي أحمد نجات سيزار (11/7).

غير أن هذه الحقائق العارية لم تحل دون استمرار نغمة الاستدراك الخطابي لدى قيادات أوزباكستان وطاجيكستان، فلا يزال كرىموف يؤكد أن "أراضي أوزبكستان لا يمكن أن تستخدم إلا في إطار الأهداف الإنسانية والعمليات الخاصة بالبحث والإنقاذ، ولا أكثر من ذلك!!" (242)، فيما زعم جعفر سعيدوف المتحدث باسم رحمانوف في دوشانبة أن لقاء الأخير مع تومي فرانكس تناول "ضرورة التركيز على السبل التي تكفل عدم المساس بالمدينين في أفغانستان" (243)، في الوقت الذي كانت بختيار تعلن فيه أن عدد القتلى من المدينين الأفغان تجاوز الألف والخمسمائة.

ذلك في حين لم تنقطع الملاحقات الأمنية للناشطين الإسلاميين؛ فاعتقلت طاجيكستان منصور يونسوف قائد إحدى فصائل حزب التحرير الإسلامي الأوزبكي أثناء عبوره الحدود الأوزبكية حاملاً منشورات تدعو للإطاحة بحكومت طاجيكستان وأوزباكستان فيما أعلنته دوشانبة. وجدري بالذكر أن

وجهاً نظر دول الحوار الأفغاني في صياغة المستقبل السياسي لأفغانستان و"اقترح البدائل" بهدف تسوية التربة التي ستعرض الأمم المتحدة على أساسها فكرتها في هذا الشأن. وعامة فإلى هذا الحين اتضح أن ثمة اتفاقاً عاماً على ضرورة أن تقوم الحكومة المنتظرة على قاعدة عريضة تمثل فيها كافة العرقيات.. إلا أن مؤشراً معيناً على تحقيق ذلك لم يكن قد ظهر على أرض الواقع (239).

في هذه الآونة من نهاية أكتوبر تضافت الأدوار التي قامت بها حكومات آسيا الوسطى في مظاهرة الغارة الأمريكية مباشرة عبر أراضيها وأجوائها وبنائها التحتية، أو بتعزيز موقف المحاربين بالوكالة سيما عبر القاعدة الأوزبكية الحدودية والأراضي الطاجيكية التي مكنت الأمريكيان من زيادة الضغط على مزار الشريف والمدن الأفغانية الشمالية وتمهيد الطريق أمام التحرك البري الأمريكي "الآمن" في بدخشان وتخار (240).

وفي هذا السياق جاءت زيارة القائد العام للعمليات الأمريكية -تومي فرانكس- الثرية باللقاءات وصدرت البيانات الغربية المتواليّة من محور طشقند-دوشانبة لتعبر عن الأهمية العالية التي أضحت الدولتان تحوزهما في التحالف الدولي، إلى درجة أن التردد الأمريكي في الكشف عن التعاون مع تحالف الشمال الأفغاني تبدد بإعلان رسمي عن تدفق المعونات صادر عن مؤتمر صحفي للجنرال فرانكس في طشقند (10/30) ثم في دوشانبة التي بدا كأنه أقام فيها منطلقاً لبياناته ولقاءاته العسكرية.

وعليه، التقى فرانكس في طشقند مع محمد قاسم فهيم القائد العسكري لتحالف الشمال، ليؤكد عقب اللقاء أن الاتصالات الأمريكية تمتد لتشمل الجميع بما فيها مجموعات في جنوب أفغانستان (في إشارة إلى مجموعة قرضاي ساعتها)، وذلك في ذروة الشعور الغربي بالإحباط والتملل والرغبة العارمة في إحراز أي تقدم يذكر. ثم التقى فرانكس بالرئيس الروسي بوتين لذات

أ-روسيا: مواصلة التخلص من الحرج

والهواجس

قبيل اندلاع الغارة الأمريكية كانت روسيا بسبيلها للتحويل إلى شريك، وداعية للتحالف الدولي مع القليل من التحفظ الخطابي، إلا أنه منذ اندلاعها فإن السياسة الروسية لم تكتف بمجرد الإعراب عن التأييد التام للغارة؛ حيث سعى الخطاب الروسي إلى توسيع مفهوم "الحرب على الإرهاب" جغرافياً ونوعياً وزمنياً بالتشديد على أن الإرهاب ينبغي أن يُحارب في أفغانستان والشيشان والبلقان وفي الشرق الأوسط؛ الأمر الذي بدأ متأثراً بوضوح بالدعاية اليهودية المسيطرة على الإعلام الروسي، والشيء الذي أثار استفهامات بعض الدبلوماسيين العرب في موسكو حول المقصود بـ "الإرهاب في الشرق الأوسط" دون ردٍّ يُذكر⁽²⁴⁵⁾!

لم تكن هذه محاولة لسد الفراغ الخطابي أو التنويع فيه من قبل إدارة الرئيس بوتين؛ إذ تعاقبت التعبيرات الصريحة عن هذه الرغبة خلال الأسبوع الأول؛ فعقب اجتماعه مع نظيره البريطاني جيفري هون يعلن وزير الدفاع سيرجي إيفانوف (10/9) موافقة بلاده على توسيع نطاق العمليات العسكرية: "إن الإرهاب ينبغي أن يُحارب في كل مكان... إن الحديث ليس عن أفغانستان وحدها"، وذلك مع استدراك هو من باب تحصيل الحاصل وذر الرماد في العيون بنفي "احتمالات مشاركة جنود روس في القتال داخل أفغانستان... هذا أمر مستحيل"⁽²⁴⁶⁾، في الوقت الذي كانت فيه الخبرة الروسية عن الحرب السوفيتية ودروسها والمعلومات الاستخبارية -وهي المطلب الأمريكي الأساس- تقدم بكل سخاء.

بيد أن التلميح الأنجلو-أمريكي عن اتجاه هذا التوسيع بعد أفغانستان نحو العراق الذي تربطه بروسيا علاقات خاصة أوقع الأخيرة في الحرج الذي تبدى في تعليق مستشار بوتين، ووزير الدفاع الأسبق إيجور سيرجييف بأن "الضربات الصاروخية والجوية يجب أن تكون

هذا الحزب يعد من أكثر الأحزاب نشاطاً في آسيا الوسطى، ويضم عدة آلاف في طاجيكستان وحدها، وغالباً ما يضبط العديد من أعضائه على الحدود الأوزبكية⁽²⁴⁴⁾.

وبالإجمال، فقد وجدت القنوات الرسمية الطريق واسعة أمامها لتعبر عن نفسها بكل وضوح في الرغبة العميقة للانطباق والاتحاق بالعالم الغربي، الذي بدا أن التحالف الدولي الراهن بزعامة الولايات المتحدة فرصة سانحة للولوج إليه، الشيء الذي لم يلق معوقاً حقيقياً سواء من الداخل الإسلامي أو القومي، أو من الإسلاميين في الخارج القريب في ظل الخناق والترصد الدولي والإقليمي المشدد عليهم ضمن الحملة الأمريكية، أوحى المشاكلة من قبل الدول الكبرى في المنطقة التي انتهت بها الأمر إلى دفع الخط الذي انتهت به الجمهوريات المستقلة (!) للأمام.

آسيا الكبرى: لا وقت للخلافات، إنها معركة

الجميع

خلال الجولة الأولى من إفرازات الحادي عشر من سبتمبر تجمهرت التحليلات السياسية الرائجة على التنبؤ بالعديد من المعوقات التي ستواجه السياسة الأمريكية حال شن أي عمل عسكري على أفغانستان، سيما من قبل آسيا الكبرى (روسيا، والصين، والهند)، فيما يكشف عن اعوجاج عميق في آليات التفسير والاستشراف التي تغلب المتغيرات على الثوابت وتداول ذات المتغيرات بإطلاق، دون اعتبار لاختلاف السياقات والمناخات المسيطرة على الأحداث الجزئية، على غرار الغارة الأمريكية التي اتفقت سياسات الدول الثلاث في التعاطي معها بتنحية الخلافات الثنائية أو القلائل الخاصة جانباً، والسعي إلى اغتنام الفرصة بتوسيع دائري "مفهوم الإرهاب" و"الحرب ضده"، وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب... وذلك على النحو التالي:

الرفض لأي مشاركة من عناصر الحركة التي لا تضم "معتدلين" بأي حال وفق النظرة الروسية على خلاف الجميع إلى هذا الحين⁽²⁴⁸⁾؛ فإنه مع مطلع الأسبوع الرابع تحددت ملامح أسس التعاون الروسي لخدمة الحملة الأمريكية في النواحي التالية⁽²⁴⁹⁾:

- تزويد الولايات المتحدة بكافة المعلومات التي تحوزها روسيا عن "العدو".
- توفير الممرات الجوية وتسييرها أمام القوات الأمريكية.
- فتح المطارات في الدول الحليفة والمجاورة لخدمة الطيران الأمريكي.
- تقديم الدعم السياسي الكامل للمجهود الحربي، سيما في ظل شعور الإحباط المتنامي.
- الحد من العمليات العسكرية الروسية على الأجناب لتمكين الأمريكيين من العمل بفعالية.
- تقديم أحدث الأسلحة الروسية لوحدة التحالف الشمالي بعد توجه واشنطن نحوهم.
- اتخاذ قرارات مصيرية بتصفية قواعد روسيا الحربية والاستخبارية في فيتنام وكوبا...
- اتخاذ إجراءات لعرقلة نشاط ما أسماه بوتين بمجموعات الجريمة، وتعقب أموالهم، ومكافحة غسيل الأموال، ودعوة الدول للتعاون بهذا الصدد في افتتاح الدورة العادية للمنتدى الاقتصادي العالمي (10/31) بموسكو.
- في هذه الأثناء أُلقت موسكو بكل ثقلها في عملية صياغة المستقبل الأفغاني؛ حيث أعقبت تأكيدها رفض المشاركة الطالبانية على لسان وزير الخارجية إيجور إيفانوف (10/30) بالدعوة إلى تشكيل قيادة أفغانية جديدة على أساس "تراضي دولي"، مشترطاً أن تتعهد هذه القيادة ببناء "اقتصاد سلمي" ومحاربة بؤر الإرهاب داخل أفغانستان، فيما عُدَّ دعوة لسابقة تاريخية قانونية: أن تؤسس حكومة عبر اتفاقات دولية⁽²⁵⁰⁾.

وعلى الجانب الآخر أشار المراقبون إلى أن "الحرب الأفغانية" - كما يسميها الإعلام الروسي - قد عمقت من

مبررة ولها عناوين محددة"، مع إضافة التأكيد على أن يضم أي ائتلاف لمحاربة الإرهاب الدول العربية، فيما بدأ الموقف الروسي فيه يتوارى في الرفض العربي الواضح.

ومن ناحية أخرى، تحركت الدبلوماسية الروسية مبكراً نحو ربايتها المتفلتة في آسيا الوسطى للاندساس بينها باسم تجديد التوحيد للموقف، الذي عبر عنه سكرتير الأمن القومي فلاديمير روشايلو عقب التقائه بنظرائه في هذه الدول (10/9) بالاستعداد "لتعميق أشكال التعاون" مع التحالف الدولي؛ الأمر الذي لم يمس دون تحفظين شكليين أيضاً: أن يتم ذلك "في إطار قانوني موثق... وضمن فترة زمنية محددة"⁽²⁴⁷⁾، بما أكد أن هذا الخطاب العاجز لا يمكنه أن يتخلى بسهولة عن وساوسه في انعطافته التاريخية التي يمر بها؛ فيحرص على التموه على تحوله بعبارة استهلاكية، سواء أمام الدوائر المحلية أو الإقليمية فيما لا تجد له أثراً في مخاطبة الغرب أو الخطاب الروسي في الغرب.

وعلى العكس من ذلك كانت الولايات المتحدة أكثر صراحة مع الأمان الروسي، ربما أكثر مما فعلت الأخيرة مع الرأي العام داخلها؛ ففي غمار هذا أعلن الرئيس الأمريكي (10/13) أن الولايات المتحدة "ملتزمة أكثر من ذي قبل بضرورة توسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه شرق أوروبا" مع تأكيد استمرار التعاون مع روسيا في مجالات عديدة كلها تصب بالأساس في الصالح الأمريكي قبل أي شيء آخر. لقد اتضح ذلك جلياً من خلال قمة المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (إيبك) في شنغهاي، والتي التقى بوتين ببوش على هامشها فيما نتعرض له فيما بعد.

وإذا كان الأسبوع الثاني هو أسبوع تجدد القلاقل الخاصة بروسيا في الداخل وفي الشيشان وفي جورجيا وداغستان، والتي حرصت روسيا -مثل الهند والصين- على تبريدها لصالح الحرب الدائرة، وكان الأسبوع الثالث هو أسبوع إيبك، ثم الدور الروسي في دفع وصياغة ترتيبات ما بعد طالبان؛ حيث تزعمت موسكو جبهة

وبالمثل فإن علماء المسلمين الروس الذين كانوا ضمن المشنّعين على طالبان والأصوليين، انبروا رافضين لهذه الحرب، ولأي ضرب يوجه إلى دولة مسلمة أو شعب مسلم، سواء في أفغانستان، أو ما يتردد عما بعدها: "إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على حماقة من هذا النوع فإنما ستحكم على نفسها بأنها دولة إرهابية" - هكذا تحدث طلعت تاج الدينوف المفتي الأكبر لمسلمي روسيا الفيدرالية⁽²⁵⁴⁾.

وهكذا فقد أفرز هذا التناقض انقساماً وحيرة في المجتمع الروسي، بما أفصح عن نفسه في نتائج استطلاعات الرأي التي أظهرت أن 42% ضد قصف أفغانستان، في حين أن 38% يؤيدونه، ولا يعرف الباقيون (20%) كيف يحددون آراءهم⁽²⁵⁵⁾؛ الأمر الذي عبّد الطريق أمام الرسميين لتغليب قناعاتهم على غرار كافة الحوار الأفغاني.

ب- الصين: للفرصة معانٍ أخرى

بناء على رواية متحدث البيت الأبيض آري فيشر (10/9) كانت الصين من أوائل الدول التي أرسلت تأييدها للولايات المتحدة في غارتها الراهنة عبر اتصال الرئيس الصيني جيانج زيمين ببوش لتجديد الدعم وبحث وسائل التعاون الممكنة⁽²⁵⁶⁾، الأمر الذي تزامن مع إغلاق الصين كانتون تكسكورغان الحدودي مع أفغانستان وباكستان وطاجيكستان أمام حركة المسافرين والصحافيين الأجانب، وهو القطاع الواقع ضمن منطقة الحكم الذاتي لتركستان الشرقية، والذي يمر عبره طريق كراكورم أو طريق الصداقة بين الصين وباكستان⁽²⁵⁷⁾، والتي كانت بدورها هي وروسيا وسائر دول الجوار اللصيق تغلق حدودها مع أفغانستان لإحكام الخناق حول طالبان والقاعدة..

واتصالاً بهذا وفي إشارة مبكرة إلى ثمن التأيد الذي تبذله الصين، أعلنت الخارجية الصينية أن من أسمتهم بعناصر انفصالية في غرب البلاد يشكلون جزءاً لا يتجزأ من الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وأنه يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة: "تنتقد الصين عندما تواجه بقوة

التناقض في المجتمع الروسي الذي يعابي أصلاً من تخلخل متزايد منذ عقد من الزمان في ظل هيمنة رأسمالية علمانية شائهة على مجتمع آيب إلى الدين، تسوده أغلبية أرثوذكسية تليها أقلية إسلامية كبيرة (20 مليوناً)، ثم اليهود المتنفذين والبوذيين..

فعلى مستوى الدوما فقد انقسم المجلس على نفسه منذ البداية بين أغلبية ترفض اتهام العرب والإسلام تخصيصاً، ويسار يحذر من اتساع نطاق الحرب بعد أفغانستان، سيما في الموقف البارز للقومي المتشدد فلاديمير جيرينوفسكي، وبين النواب اليهود الذين كانوا الأكثر تحريضاً على دور روسي داعم للحرب ضد "الإرهاب الإسلامي المتطرف" في كل مكان⁽²⁵¹⁾، الشيء الذي بدا الأقرب للتوجه الرسمي على نحو ما أشير إليه.

هذا التناقض امتد إلى الأقاليم الروسية التي حركتها الغارة المدوية، خاصة جمهوريتي تارستان وبشكيرستان اللتين تسكنهما أغلبية مسلمة؛ فعلى الرغم من تأييد رئيسي الجمهوريتين لموقف بوتين خلال الجولة الأولى، فإنهما تحولتا للجانب الآخر عقب اندلاع الغارة، فيتساءل شاييميف الرئيس التتاري: "لماذا التركيز على الإرهاب الإسلامي؟ أو لا يوجد إرهاب آخر؟"، ويحبه رحيموف الرئيس البشكيري بأن المجتمع [الدولي] غير عادل في وقوف أكثريته ضد ما يسمى بالإرهاب الإسلامي "كما لو أن إسرائيل خالية من الإرهاب"⁽²⁵²⁾

لقد دفع ذلك بعض الصحف الروسية إلى إطلاق اسم "الجهاد الفيدرالي" على هذه الجمهوريات الروسية التي "تجاهد" على طريقتها العولمة الأمريكية، الأمر الذي يمكن تعميمه على فحواي تصريحات سائر رؤساء جمهوريات شمال القوقاز في أنجوشيا والشيشان وكباردينا وبلقاريا وداغستان وكراتشايافا وشركسيا وأوديجيا، بل وفي أوسيتيا الشمالية ذات الأغلبية المسيحية⁽²⁵³⁾. بما يدل على بطريق المخالفة على عمق الشعور بوطأة النفوذ اليهودي في المجتمع والأقاليم الروسية.

المتمردين، بينما تُؤيد الحملة الأمريكية على طالبان وابن لادن⁽²⁵⁸⁾.

في هذه الآونة شهد شمال الصين بل وجنوبها حركات احتجاج ضد الحرب، وُزعت المصقات واللافتات على المساجد في مدينة تيانجين (شمالاً)، بينما رفعت لافتات: "مسلمو العالم متضامنون في مقاومة الاستبداد الأمريكي البريطاني.. ليسقط عدوان الجيوش الصليبية المسلحة" في هونج كونج، وتحركت مسيرات أخرى في غانسو وهوي ونغيسيا وفي شانكسي ذات الأغلبية المسلمة⁽²⁵⁹⁾.

وعلى الرغم من أن العديد من التحليلات راهنت على التحفظ الصيني المحتمل على تداعيات الحرب وامتداداتها الزمنية والجغرافية، فإن الذي أوضحتها الجولة السابقة وأكدته هذه الجولة هو أن هذه الدول المضخمة إعلامياً ومن نواح ماضوية أو استشرافية أو نواح متقطعة: ديمغرافية أو اقتصادية أو استراتيجية، لا تمتلك الإرادة السياسية الواضحة، وليست لديها أدنى استعداد لاغتنام الفرصة في الضغط على الغريم الأمريكي بأي اتجاه، وأن اغتنام الفرصة عندها إنما يقتصر على الانفراد بالتكوينات الإسلامية المناهضة لها، بل وعلى السعي لمزيد من التقارب مع الولايات المتحدة نفسها.

الطريف في هذا الصدد أن الولايات المتحدة هي التي ازدادت استئساداً على هذه الدول التي أيدها بغير ما شرط أو تردد حقيقي؛ فخلال الأسبوع الأول للغارة أعلنت الصين والولايات المتحدة فشلها في تسوية نزاع "مبيعات مزعومة لتكنولوجيا الصواريخ الصينية إلى باكستان!"، بما يعني بقاء العقوبات التي وقعتها واشنطن على الصين على حلفية هذا الأمر قبيل الأحداث الأخيرة⁽²⁶⁰⁾. بل إن الصين بدت غير راغبة في إفساد احتفالها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نوفمبر 2001؛ مما اعتبره بوش وفريقه فرصة سانحة للضغط على الصين لد مفهوم الإرهاب إلى الدول التي تسميها واشنطن "مارقة"، وبالتالي تمتنع عن محاولات تصدير التكنولوجيا أو الخبرة النووية إليها، وذلك

على هامش مؤتمر إيبك في شنغهاي والذي يتطلب الوقوف الموجز على أهم دلالته.

إيبك-شنغهاي: نقطة تحول على طريق

التحول

مع مطلع الأسبوع الثالث من الغارة الأمريكية على أفغانستان جاءت قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي في شنغهاي العاصمة التجارية للصين 20-21/10 لتفك البقية الباقية من عُقد التردد في طريق انفتاح آسيا الكبرى نحو الغرب والولايات المتحدة والتعبير عن الإصرار على ذلك دون مواربة.

فعلى الرغم من أن المنتدى أُسس لتشجيع التجارة الحرة والاستثمار في المنطقة، فإن بيانه الختامي جاء سياسياً بالدرجة الأولى؛ حيث أعلن الرئيس الصيني ضمنه اتفاق زعماء الدول الـ 21 المشاركين على ما ملخصه⁽²⁶¹⁾:

- الإدانة بأقوى لهجة ممكنة لهجمات الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها "إهانة للسلام ولرخاء كل الشعوب وكل الأديان وكل الأمم".
 - والتعاطف التام مع الموقف الأمريكي: "إنها معركة العالم في مواجهة الإرهاب".
 - المطالبة بزيادة التعاون لتقديم "الجمانة" إلى "العدالة".
 - التعهد بتنسيق الخطط والإجراءات المناهضة للجماعات المتورطة في أعمال الإرهاب بخلق قنوات تمويلهم، وتعزيز المراقبات الأمنية والإلكترونية على الطائرات وفي الموانئ والمطارات والجمارك.
- ومن الجدير بالذكر أن المنتدى تعمد عدم الإشارة إلى ما يدور في أفغانستان في إشارة إلى الإجماع السكوتي على قبوله في الوقت الذي كان الإعلام العالمي يضح بأنباء ومشاهد الضحايا الأفغان من المدنيين.
- وفيما حاول الجانب الصيني الظهور كمدافع عن الدول النامية، مركزاً الاهتمام على

الدعاية والسياسة الأمريكية لإعلان الحرب على هذا العدو، الذي يبدو أنه في الأغلب الأعم يقع داخل الأمة الإسلامية أو ينتسب في هويته إليها.

ج- الهند: القطف المبكر للثمار

بدأ السعي الهندي مبكرًا جدًا لاستثمار التحرك الأمريكي تجاه المنطقة؛ فقبل اندلاع الغارة (10/7) انتفضت نيودلهي إثر حادث البرلمان الهندي في سرينجار، مما أسفر عن ستطمين الأمريكي على لسان كولن باول بأن التقارب مع باكستان لن يكون على حساب المزايا التي ستمتع بها الهند، وانتزع الوعد السابق الإشارة إليه من الرئيس الباكستاني بمواجهة الجماعات الجهادية في كشمير، والمشاركة في الحيلولة دون اختراقهم للحدود مع الإقليم الواقع تحت السيطرة الهندية.

لم تكف الهند عن مواصلة سياسة الضغط للحصول على المزيد من المكاسب؛ فعلى الرغم من المهادنة التي أكدها اتصال مشرف برئيس الوزراء الهندي، فقد مضى فاجباي وفريقه يكرر الإعراب عن انزعاجه من "اندفاع المجتمع الدولي نحو باكستان.. إنه ينبغي عدم ترك دولة معينة تواصل برنامجها الإرهابي تحت غطاء الحملة" (265)، ثم صعدت الأمر بقصف 11 موقعًا باكستانيًا على الحدود (10/15) بدعوى "وقف تسلل الإرهابيين" إلى أراضيها، ما أدى إلى تجدد تبادل إطلاق النار بين البلدين، ولم تفلح زيارة باول (10/16) في إثراء الهند عن مواصلته.

لقد بدا أن الهند حادة في السعي لاهتيال الفرصة؛ فمحاولات الإنارة والانطباق مع الحملة الأمريكية لم تتوقف رغم التطمينات الأمريكية التي بلغت مداها مع نهاية أكتوبر. ففي نيودلهي أعلن السفير الأمريكي روبرت بلاكويل أن قائمة المنظمات الإرهابية ستوسع وأن نطاق الحملة الراهنة

التداعيات الاقتصادية والتأكيد على مواصلة سياسات الإصلاح والانفتاح والتحديث و"العمل معًا.. للقيام بدور في الاقتصاد العالمي والإقليمي" (262)، فإن قمة بوتين-بوش (10/22) على هامش المنتدى مثلت نقطة تحول حقيقية في مسار فريق الرئيس الروسي الذي حرص طوال الفترة الماضية على الاحتفاظ بالورقة الاستراتيجية في العلاقات مع الغرب.

فأمام الرغبة الأمريكية في تشييد الدرع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، والتي تعني ضرورة التخلي عن اتفاقية آي بي إم الموقعة بين الدولتين عام 1972، خلال الوفاق البارد الأمريكي-السوفيتي، اكتفى بوتين اليوم بوصفها بأنها "عنصر مهم لاستقرار العالم" مؤكدًا على استعدادده لبحث المصير المقبل لها، الأمر الذي اعتبره بوش تقدمًا إيجابيًا في يوم فاصل: "لقد تجاوزنا حقًا وفي شكل فئائي الحرب الباردة، اليوم وبعد هذا اللقاء الثالث مع فلاديمير بوتين وأحداث الأسابيع الخمسة الأخيرة يمكن القول إننا أحرزنا تقدمًا في اتجاه هذا الهدف. إن هذه الاتفاقية عفا عليها الزمن، وأعتقد أنها أصبحت خطيرة" (263).

وعليه فقد شدد بيان القمة المشترك -في نصه الروسي- على أن العدو المشترك هو "الإرهاب والخطر النووي"، وعلى عزم الرئيسين على "زيادة التعاون في محاربة التهديدات الإرهابية الجديدة بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وعن طريق الكمبيوتر" (264).

إن دلالة العدو المشترك وتوحيده في "الإرهاب" الذي فقد أي تحديد نظري ليمضي تبع الأهواء السياسية للغرب بزعامة الولايات المتحدة، تبعث برسالة مفادها أن العالم مقبل على مرحلة جديدة تنحיש فيها أقطاب المنظومة العالمية وراء

فيما بينها، وتبادل الآراء في مجريات المعركة وانعكاساتها، سيما فيما يتعلق بالمستقبل الأفغاني.

فأثناء زيارته لموسكو (11/3) أكد فاجباي أن "حكومة طالبان ينبغي ألا تكون شريكاً في أي ائتلاف حكومي أفغاني مقبل"، وأن هدف الحرب ينبغي ألا يقتصر على القضاء على الإرهاب، بل يمتد لإقامة حكومة وطنية تمثل كل الأعراق والقبائل⁽²⁷⁰⁾، فيما بدا متابعاً إلى حد كبير للموقف الروسي السابق التنويه به.

وعامةً، فقد تحول الجوار الأفغاني المباشر وغير المباشر للإعلان عن بدء مرحلة جديدة نوعياً في التعامل مع القضايا المحلية والإقليمية والعالمية قوامها المحاور التالية:

□ الميل إلى تقاسم روح التعاون على الأنماط التي كانت سائدة من الممانعة أو المطاولة الندية، أو المقاسمة، أو المعاوقة، فضلاً عن روح المنافسة أو الصراع في صدد العلاقات مع الغرب بعامه والسياسات الأمريكية بخاصة، سيما مع غلبة روح الاغتنام والاستثمار للمكاسب المترتبة على جوانب التحركات الأمريكية، وسيادة القناعة لدى القيادات السياسية في هذه المنطقة بأن الكثير من أوراق اللعبة الكبرى موحودة في البيت الأبيض.

□ السعي الجديد من نوعه إلى تدويل أو عولمة القضايا الداخلية؛ استجلاً للبعون الدولي إزاءها، سيما فيما يتعلق بالتكوينات الإسلامية التي سبق لمنظمة شنغهاي أن حددت مكاناً مكامن خطورتها في ثلوث: الانفصالية، والأصولية، والإرهاب العابر للحدود.

□ استمرار واستمرار إغفال التعريف النظري للعدو المشترك "الإرهاب الدولي"، الذي تُدشن المرحلة المقبلة لجعله ملاط التحالف الدولي، والميل إلى التبعية للتأويل فالإسقاط الأمريكي له على الإسلاميين بكافة وجوههم، مع السعي للخدمة على القضية الخاصة بكل طرف بالصمت على الأقل عن ممارساته تجاهها.

سيمتد ليشمل المنظمات التي تشن هجمات في كشمير: "إن الإرهاب داخل الهند سيكون جزءاً من الحرب العالمية ضد الإرهاب"⁽²⁶⁶⁾.

وهكذا نجحت الهند في "عولمة" خطاب الحرب ضد الإرهاب وإظهار أنها واقعة تحت تهديده على النحو الذي أشاعت به بعض صحفها أبناء عن بوادر التعرض لخطر رسائل الجمرة الخبيثة في أنحاء مختلفة من البلاد دون أن تتأكد حالة إصابة واحدة⁽²⁶⁷⁾.. فيما راح وزير الدفاع جورج فرنانديز يؤجج نار المعركة الدائرة زاعماً في محافل متعددة أن الولايات المتحدة لا تزال بعيدة عن أهدافها التي أعلنتها:

"إن قاذفات الـ B-52 القديمة

أعيدت إلى الخدمة .. كما لو أن الأمريكيين يعترضهم حنين إلى حرب فيتنام .. إنها عملية تدمير للمتفجرات على جبال جرداء .. إن الطيران الأمريكي لم يهاجم جسراً واحداً.. إن الولايات المتحدة لا تساعد بشكل كافٍ تحالف الشمال"⁽²⁶⁸⁾.

ومن ثم جاء نوفمبر ليحلي أهداف الهند الأساسية خلال المرحلة المقبلة على ما دعا إليه السفير الهندي في واشنطن من "إقامة علاقات عسكرية قوية مع واشنطن، بما في ذلك شراء أسلحة متطورة من شركات الأسلحة الأمريكية"، مشيراً إلى أنه على الرغم من الضغوط الداخلية في الهند لشن حرب على الأصوليين في كشمير مثلما تفعل الولايات المتحدة في أفغانستان؛ "فإن الحكومة الهندية قررت التحلي بضبط النفس"، مؤكداً أن الولايات المتحدة تعهدت بأن أهدافها لا تشمل أفغانستان فقط، بل باكستان كذلك⁽²⁶⁹⁾.

الشيء الجديد بالانتباه إليه أن هذه الدول الآسيوية الكبرى رغم خلافاتها الثنائية، أو تنافسها السابقة، حرصت إبان هذه الجولة على التنسيق

من دراما التداعي الطالباني، وما صاحبه من مساعي الشغل العاجل للفراغ السياسي والأمني، مروراً بالمسألة الشعبية والثقافية، وانتهاءً بما عُرف بعملية إعادة البناء للأمة الأفغانية، تحتاج إلى وقفة أخيرة بغية إسدال الستار على الجولة الأفغانية الثالثة من إفرازات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

جاء التداعي الطالباني والانسحاب من مزار الشريف (11/9) وحتى كابول (11/13) وسط حالة من الغموض عكستها مقولات التحذير من الفخ وغيرها⁽²⁷²⁾. وإذا ما كان هذا الأسبوع السادس من الغارة الأمريكية يمثل دراما المفاجآت المتصاعدة فإن التأمّل في جوانبه يستشف ملامح رئيسة لطبائع الأطراف المختلفة الضالعة في مجرياته:

فمن ناحية أولى، لوحظ على قيادات المعسكر المنهزم -ورغم تفهقها السريع- أنها لا تزال تستمسك بخطاب التحدي والإباء، بل والتهديد حتى النهاية؛ سواء كانت نهايتهم على ما جاء في كلمات قادة القاعدة، أو نهاية الولايات المتحدة نفسها على ما بشر به الملا عمر. ومن ناحية ثانية، عكست هذه اللحظة إلى أي مدى يتمتع المعسكر الغربي الغالب بدرجة عالية من السرعة في اقتناص الفرصة، مهما كانت قلقة، والتحول بها بنهج ذرائعي حاد وجاد نحو المصالح الخاصة به؛ ومن ناحية ثالثة؛ فقد تراءى على دول الحوار الأفغاني أنها ما كادت ترى نجاح دورها وانتهاءه حتى آثرت اللواذ بالصمت، سيما أمام السؤال الحرجة الخاصة بوضع القوات الأمريكية وقواعدها في المنطقة بعد أن تنتهي مهمتها الحالية.

أولاً- دراما التداعي: انسحاب مفاجئ وخطاب

إبء متواصل

وهكذا فمع مطلع الأسبوع السابع للمعارك (17-11/24) لم تعد طالبان تسيطر سوى على 4 ولايات من أصل 32 ولاية، وهي هلمند (جنوب) وزابول (جنوب

□ الميل لتقديم الأداة العسكرية في فكر المواجهة مع هذا العدو المشترك، والمضي قدماً في سائر الخطوط المالمية والقانونية والسياسية، وبحذر وإصرار في إضافة الأداة الثقافية المثيرة لقضايا التعليم الديني والخطاب الديني والفكر الإسلامي بالأساس، بما ينذر بمرحلة من العلاقة بين العالم - وليس الغرب وحده- وعالم الإسلام والمسلمين، تتجاوز مرحلة الإعداد السابقة إلى مرحلة المواجهة المنوعة، والتي تفرض على الأمة لوئاً جديداً من التفكير، وسعيًا جديداً لتجاوز هذه المحنة الممتدة!

الجولة الثالثة- ترتيبات ما بعد طالبان:

إرهاصات مرحلة جديدة

(11/15 - 2001/12/22)

في غضون أيام قلائل، وفي مشهد مثير للدهشة والتساؤل أهدت طالبان تجربة السنوات الخمس في الحكم، وانفطرت حبات عقد هيمنتها مع تساقط المدن الكبرى الواحدة تلو الأخرى، بما كشف -على صعيد تقويم التحليل السياسي الراهن- عن حالة اضطراب في نطاق "التفسير" فضلاً عن "التكهن" شملت الكافة من الدارسين والمتمرسين! فبعدما انتهى حماس وزير الدفاع الأمريكي إلى الاعتراف بأن جنود طالبان "أشداء" وأن الحرب معهم تحتاج إلى المثابرة، وسط تنبؤات بامتدادها إلى عام أو إلى نهاية فترة بوش 2004، أو ربما إلى ما لا نهاية.. مع تنامي شعور عام في الغرب بالإحباط⁽²⁷¹⁾ جاءت اللحظة الثالثة من تداعيات 9/11، والتي بدأت 11/9 لتفقد الجميع توازنه بغير ما استثناء.

وعلى كل، فما أن انقشعت علامات الانهيات حتى انتبه الجميع إلى السؤال الأول: سؤال الـ"ما بعد"؛ ما بعد الغارة، ما بعد طالبان، ما بعد أفغانستان. وإذا كان الأمر الأخير لا يدخل في صميم هذا التقرير: (من الذي عليه الدور؟)، فإن الأمور التي طفت على الساحة الأفغانية بدءاً

بمؤتمر السلام الأفغاني- على عودة الملك "لقيادة أفغانستان" (275)

وعقب تهديده للولايات المتحدة بالنهاية والتدمير، ذكرت وكالة الأنباء الإسلامية الأفغانية أن الملا عمر أمر مقاتليه بالانسحاب من قندهار، والتوجه إلى الجبال لتفادي سقوط المزيد من الضحايا المدنيين من جراء القصف الجوي العنيف، وتسليم المدينة إلى قادة المهاددين السابقين؛ منوهة أن الملا عمر اتخذ قراره هذا بعد مشاورات لعدة أيام مع قادته العسكريين ومعاونيه المقرّبين والزعماء القبليين في المدينة، وأن عملية الانسحاب ستستغرق 24 ساعة... هذا فيما كانت المفاوضات لا تزال جارية مع قوات الحركة المحاصرة في قندوز، سيما في ظل تقلبات التحالف الشمالي الذي بات أسير مؤشرات الإرادة الأمريكية؛ حيث أشار الجنرال محمد داود من التحالف الشمالي أن قواته ستقتل جميع المسلحين الذين يرفضون الاستسلام، إثر الموقف الذي أعلنه رامسفيلد بالنسبة للقوات الأمريكية الخاصة في الجنوب (276).

توالى الاندحار الطالباري عبر هذا الأسبوع لتبدأ في نهايته الخطوات الكبيرة في الانسحاب والتسليم في قندوز؛ حيث استسلم نحو 3000 مسلح (11/24) تركوا المدينة بغير سلاح بسبب الحصار الخانق لمدة أسبوعين، الأمر الذي تلاه تكثيف القصف الأمريكي على ضواحي المدينة وحصونها ليأتي سقوط قندوز (11/25) بعد ساعات من قصف عنيف شنته نحو 65 قاذفة بعيدة المدى، وانتهى الأمر باستسلام مقاتلي طالبان والمتطوعين في صفوف الحركة لقوات القائد الطاجيكي محمد داود، بناء على اتفاق الأخير وقادة الحركة في قندوز مع دوستم بإبقاء قواته الأوزبكية خارج المدينة وعدم دخولها من جهة الغرب (277).

بيد أنه في نفس اليوم الأحد (11/25) اندلعت معركة عنيفة داخل قلعة جانجي (غرب مزار الشريف) التي سجن فيها مئات من المقاتلين الموالين لطالبان عقب

شرق) وأوروزغان (وسط جنوب) وقندهار (جنوب)، ولم يعد باقياً من معاقل طالبان في الشمال سوى "قندز" التي شهدت قصفاً جويًا غير مسبوق من قبل قاذفات B-52؛ حيث صرح أحد قادة التحالف: "عناصر طالبان أكثر عدداً منا بكثير، ونعتمد على الغارات الأمريكية لمساعدتنا". وأشار البعض إلى أن عددهم يتراوح بين 30-40 ألفاً من طالبان وأنصارها الذين عرفوا بالمقاتلين الأجانب (من أصول عربية وشيشانية وباكستانية)، وكانت تقاوم بشدة (273).

استمرت حالة المد والجزر في قندوز حتى سقط نحو ألف من الصف الطالباري جراء القصف الأمريكي الكثيف، وإلى أن أعلن عبد الرشيد دوستم أن أعضاء الحركة قد وافقوا بشكل عام على الاستسلام وتسليم المدينة بعدما وافق التحالف على طلب القائد الطالباري بالمدينة، داد الله خروج قواته بأمان مقابل إنهاء القتال.

غير أن دوستم أكد أن التحالف لن يلي مطلب داد الله بالسماح بالعبور عن الأجانب الذين يقاتلون في المدينة إلى جانب طالبان؛ حيث أعلن التحالف أنه "لن يدع الأجانب يفلتوا من العقاب ميدانياً" 000 هذا فيما كانت المحادثات متعثرة مع الحركة في الجنوب لتسليم قندهار (274).

وفي هذه الأثناء كان الغموض يكتنف الوضع في قندهار وجلال أباد؛ حيث قال الملا عمر إن قواته تسيطر على قندهار، في حين قال التحالف الشمالي إن المدينة في حالة فوضى.. فيما كان وفد بشتوني يستعد للتوجه إلى المدينة لمفاوضة الحركة حول الاستسلام؛ حيث صرح الزعيم القبلي المشار إليه سلفاً حميد قرضاي إلى أنه على اتصال بقيادة الحركة: "إنني أحاول التفاوض مع طالبان لإقناعهم بأن ما يقومون به لا يفيد الأفغان ولا أفغانستان". وبما أن قرضاي هذا محسوب على أنصار ظاهر شاه فقد كانت الفرصة تزداد تهيؤاً أمام هذا الفريق للتبشير بالعودة الوشيكة؛ فيؤكد سيد أحمد الجيلاني - كرئيس لما عُرف

في "أن يساعد الأفغان أمريكا على القبض على ابن لادن، مدفوعين على الأقل بالمكافأة السخية التي عرضتها واشنطن" (280).

وفي وعيد شديد أفادت صحيفة "جانغ" الباكستانية في 20 نوفمبر أن الرجل الثاني في تنظيم "القاعدة" تعهد أن تستمر الحملة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، مهما كان مصير زعيم التنظيم أسامة بن لادن. ونقلت عن أمين الظواهري زعيم جماعة الجهاد المصرية أن "القاعدة ستلاحق الأمريكان في كل مكان"! كما نسبت الصحيفة إلى القيادي في القاعدة سيف العدل أن التنظيم يحاول أن يكون "قوة مسلحة بأسلحة نووية". وأن القاعدة شكلت قوة من الانتحاريين لتنفيذ مهمات داخل إسرائيل؛ الأمر الذي أكده الظواهري بقوله "إن تل أبيب هي الهدف المقبل للقاعدة!!" (281).

هذا، ويشار إلى أن الأنباء ترددت في هذه الآونة عن مقتل محمد عاطف (أبو حفص المصري)، الذي يعتقد أنه المسئول العسكري في القاعدة؛ الأمر الذي أكده عبد السلام ضعيف (11/18) مُعرِّفاً عاطف باسم "الرجل الثالث" (282).

وأخيراً نجد أننا أمام سؤالين يطرحان نفسيهما حول حقيقة النهاية الطالبانية: هل حقاً يصح أن نسمي هذا الذي جرى نصراً أمريكياً؟ وهل هي نهاية طالبانية بكل المعاني، سيما في ضوء الخطاب الإبائي الذي لم ينقطع بل تزايدت ضراوته عن ذي قبل؟

يقول د. محمد السعيد إدريس "رئيس تحرير مختارات إيرانية": إن "احتمال نجاح أمريكا مع تحالفها الدولي في الانتصار على طالبان وتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن لا يعني تحقيق انتصار حقيقي ضد العدو الجديد.

استسلامهم في قندوز، في ظروف غامضة تضاربت حولها الروايات لأيام، فيما يحتاج إلى وقفة خاصة لبيان المأساة الإنسانية التي كللت النصر الأمريكي!! ولكن قبل ذلك: ماذا عن الخطاب الذي صاحب هذا النداعي والذي يلقي الضوء في خاصة رأينا على بعد هام في المعسكر المدحور؟

عقب لقاء مع بوتين (11/15) أعلن بوش أن العمل يجري لوضع استراتيجية بصيغة وخطة جديدة للتعامل مع الواقع الجديد في أفغانستان، في ضوء التفهيم السريع لحركة طالبان، وشدد على أن الحملة العسكرية في أفغانستان ستستمر حتى يتم القضاء على القاعدة وطالبان وجلب قيادتهما للعدالة (278). وبناء عليه جاء خطاب هذه القيادات مفعماً - كما أسلفنا - بالتحدي وترديد فكرة "النهايات".

ففي حديث بثه القسم البشتوني في الـ "بي بي سي" (11/15) قال الملا عمر: إن الوضع الحالي في أفغانستان مرتبط بقضية كبرى هي "تدمير أمريكا". إن هذا المشروع يجرز تقدماً، ويجري تنفيذه غير أن المهمة هائلة، تتخطى إرادة البشر وإدراكهم.. سيتم هذا قريباً وليبق كلامي في أذهانكم". ورفض عمر بتأماً فكرة مشاركة حركته في حكومة مقبلة تمثل جميع المجموعات الإثنية الأفغانية، وقال: "لن نقبل بحكومة من الأشرار، ونفضل الموت على المشاركة في هذه الحكومة". لم يمنع هذا أن يعترف عمر بأن طالبان ربما ارتكبت بعض الأخطاء (279).

ومن ناحيته، أعلن أسامة بن لادن عبر بختيار أنه يفضل الموت على الاستسلام، وأن الولايات المتحدة لن تقبض عليه حياً. وقال الملا عبد الله إن: "أسامة قرر أن الموت أفضل له من تسليمه إلى الأمريكيين". وفي المقابل لم يتوقف الجميع من السياسة والإعلاميين عن تصدير الشائعات والتكهن. بمصير ابن لادن بين استصعاب القبض عليه وبين احتمالات قتله أو هربه؛ حيث رأى رامسفيلد -مثلاً- أن ابن لادن "يملك الإمكانيات التي تجعله يفعل ما يريد، أو على الأقل يجعله يحاول ذلك"، لكنه عبّر في نفس الوقت عن أمله

الحدود والتصورات! ففي المبتدأ يعلق الصحفي البريطاني الشهير روبرت فيسك في الإندبنندت (11/16):
 "إن كانت انتصارات التحالف الشمالي هي أنباء جيدة بالنسبة للغرب فإن الأنباء السيئة ليست بعيدة تماماً، فالجماعة المسلحة التي تضم أوزبك وطاجيك وهزارا الذين يكونون هذا الجيش المهلهل لديهم سمعة دموية لقيامهم بتعذيب وإعدام الأسرى .. ليس هناك ما يجعلنا نتصور أن التحالف قد تلقى دروساً في حقوق الإنسان، فهو [فقط] ظل يتلقى ذخيرة من روسيا وأسلحة من الولايات المتحدة"⁽²⁸⁵⁾

غير أن الأيام القليلة التالية أوضحت تباعاً نوعية الدروس التي تعلمها رجال التحالف؛ فعلى الرغم من انسحاب قوات طالبان من كابول قبل وصول القوات الشمالية إليها إلا أن المحطات التلفزيونية نقلت مشاهد اقتحام وتمشيط المنازل والأحياء، والتنكيل بعشرات الجثث التي تفتش الطرقات، وصور بعض رجال التحالف وهو يركل رأس قتيل بنعله أكثر من مرة، وآخرين يعبثون ويمثلون بالجثث، وغير ذلك من عمليات الانتقام التي أشبهها الكثيرون حتى ممن يلعنون طالبان وأيامها بما جرى على أيدي الصرب في البوسنة وكوسوفا، أو بما مارسه اليهود ضد شهداء الانتفاضة في فلسطين.⁽²⁸⁶⁾

حاول الإعلام الغربي بل والإعلام المنسوب إلى الأمة تصوير الأمر وكأن الشعب الأفغاني قد انضم إلى التحالف الشمالي في مطاردة فلول الطالبان، في رسائل بدا التلفيق فيها واضحاً، فإذا ظهرت الفظائع عياناً جرت نسبتها إلى المواطنين، وإذا أمكن العثور على جرحى تعالجهم منظمات أجنبية غير حكومية، حرصت الدعاية على نسبة أمر إيصالهم إلى المستشفى إلى جيش التحالف الذي أصبح "عالي الحساسية فيما يتعلق بالحد من الفظائع وخرق حقوق الإنسان" على حد تعبير سكوت بيترسون "مراسل كريستيان ساينس مونيتور". وربما كان في العبارة التالية التي أوردها هذا المراسل ما يشير بكل وضوح إلى ذلك:

"وعندما بدأ الجمهور الغاضب في مطاردة جنود طالبان، التف حارث - أحد المأسورين فيما بعد - ورفاقه إلى الورا

الانتصار على طالبان وكما يقول جوزيف ناي- عميد كلية العلوم الحكومية في جامعة هارفارد- لن يكون هو النصر في الحرب ضد الإرهاب. إنه مجرد نصر ضد هدف خاص. فكما يقول البروفيسور فيليب هايمن (من هارفارد أيضاً): سيكون من المستحيل إعلان النصر الكامل على العدو الإرهابي، كما تم إعلان النصر على العدو النازي في الحرب العالمية الثانية، وعلى العدو الشيوعي في الحرب الباردة؛ لأنه وكما يعتقد هايمن "سيكون في وسع ثلاثة أشخاص فقط يمتلكون القناعة وإرادة الانتحار أن يجعلوا من الإعلان عن النصر ونهاية الحرب أمراً غير ممكن"⁽²⁸³⁾.

وفي رؤيته لـ "أم المعارك الأمريكية والإرهاب من المنظور الأخلاقي" يقرر د. عبد العليم محمد من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام/القاهرة أن الحرب ضد أفغانستان بدأت "تكشف عورتها، ذلك أن غالبية الضحايا حتى الآن من المدنيين الأبرياء والأطفال الجوعى والفقراء، وأن الذكاء المفترض للأسلحة الأمريكية والتكنولوجيا الحديثة قد أسفر عن غباء مزمن حيث يقصف مقر منظمات الإغاثة الإنسانية والمدارس والمستشفيات..."⁽²⁸⁴⁾.

محنة الضمير: فوضى الانتقام والإذلال

نعم، ربما لم تقدم طالبان نموذجاً تعبيرياً، إلا أنها أيضاً في حدود الموثق لم تتعمد التخريب أو إزهاق الأرواح، بل شهد لها العدو قبل الصديق بما جلبته للبلاد من توحيد وأمن وسكينة.. فهل دام الحال أو زاد أمناً بعد تراجعها؟

الواقع أن انهيار مقاومة طالبان جاء ليفتح أبواب ملحمة شرسة فشلت عدسات الإعلام الغربي المنقلبة إلى التحديب في إرسال الغيوم عليها. فقد غرق طريق المنتصرين من مزار الشريف إلى كابول بالأشلاء والدماء والجثث التي ركلتها الأقدام بكل جسارة أمام أبصار العالمين، وتواصل التحالف الأمريكي- الأفغاني في استعراض الأسرى والذبائح على نحو غير مسبوق. توقع المتابعون أشياء كثيرة مما ينسب إلى عالم القسوة والوحشية، بيد أن الذي جرى تعدى كل

الثالث من اتفاقية جنيف، ولو لم تكن الولايات المتحدة تعترف بهما أو بحكومة طالبان

وهكذا لم يجد هؤلاء القانونيون الدوليون من تفسير للإصرار الأمريكي على هذا الموقف سوى أن الإدارة الأمريكية تبدو "متعطشة إلى الدماء والانتقام" كما أن هذا سيمثل أسوأ سابقة قانونية يمكن أن يتقبلها الرأي العام الغربي في القرن الـ21، وفي حرب حاولت دولتها القائدة التزبي فيها بالعدالة المطلقة⁽²⁸⁹⁾.

وفي المقابل وقف ممثل العدالة الأمريكية جون أشكروفت يدافع عن قرار رئيسته بالسماح بتشكيل محاكم عسكرية لمحاكمة الأجناب الذين يتهمون بأعمال إرهابية خصوصاً التي وقعت في 9/11 بأن بوش في حالة حرب "وعلينا القيام بكل شيء ممكن لحماية حياة وأرواح الأمريكيين" والطريف أن ذلك جاء ردًا على مخاوف البعض في لجنتي العدل في مجلسي الشيوخ والنواب أن تستخدم تلك الإجراءات في "اصطياد الأمريكيين"!!⁽²⁹⁰⁾

وفي هذا شهد الشمال الأفغاني محرقة قلعة جانجي؛ حيث أغارت الطائرات الأمريكية على القلعة (25-11/27) في طلعات متواصلة بلغت ما بين 30-40 مرة خلال ليلة 11/27 فقط، وتضاربت الأقوال في عدد هؤلاء المحرقى والقتلى؛ فقبل أولاً ليسوا سوى عشرة، ثم قبل 300-400، ثم قبل 600 إلى غير ذلك، وتضاربت الأقاويل أيضاً في طبيعة وجودهم داخل القلعة، وفي معنى الذي حدث وملابساته، وهل هو تمرد حقيقي أم رد فعل لعمل استفزازي؟ وما حجم الفعل والاستجابة... إلخ، الأمر الذي أبت الأقدار إلا أن تكشفه كاملاً لتسفر الحقيقة عن مأساة مهولة وصفت بالمذبحة والجحزة والمخرقة والمخرزة التي تحركت لها مشاعر الجميع عدا الأمة التي لم تحرك ساكنًا ولو على الصعيد الكلامي الذي احترفت العمل به⁽²⁹¹⁾.

وأطلقوا النار على الجماهير الغاضبة التي كانت تطاردتهم مما أدى إلى قتل واحد من جنود التحالف الشمالي وجرح آخر⁽²⁸⁷⁾.

وفيما كان الشماليون يبدون بسبيلهم لإخراج المقاتلين الأجناب من مأزق قندوز مع اشتداد القصف الأمريكي والمقاومة الأرضية، فإن رامسفيلد أعلن 11/19 عن معارضته إجلاء حتى عناصر طالبان مفضلاً أن "يقتلوا أو يؤسروا"؛ محذراً الأمم المتحدة والتحالف من المضي في مفاوضات معهم على نحو ما أشير إليه.. ثم عاد الرجل ورفض صراحة قبول أسرى مطلقاً، الأمر الذي بدا مؤازراً من قبل بريطانيا وروسيا والهند والصين ودول الجوار المباشر الذين أظهروا رغبة عارمة في التخلص من القاعدة نهائياً⁽²⁸⁸⁾. أثار هذا الموقف قلق أرباب القانون الدولي والإنساني مما قد يحمله من المسؤولية القانونية تجاه السماح بأعمال عنف غير مبررة بحق الأسرى، والتي تطول بالأساس القادة العسكريين والمدنيين سواء الذين يخفقون في منع أتباعهم من ارتكاب جرائم أو في معاقبتهم، بناء على ما كرسته محاكمات لايزيخ في الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا تنص مبادئ القانون الإنساني الدولي على أنه "يحظر قتل أو جرح أي عدو يستسلم أو يخرج من القتال" وعلى أن "المقاتلين والمدنيين الأسرى الذين يقعون تحت سلطة طرف معاد من حقهم احترام حياتهم وكرامتهم وحقوقهم وقناعاتهم، ويجب حمايتهم من أعمال العنف والأعمال الانتقامية، ويجب أن يكون لهم حق مراسلة عائلاتهم وتلقي معونة" كما تنص على أن "من حق كل شخص أن يحظى بضمانات قانونية أساسية"، وعلى أن "الأطراف المتنازعة وأفراد قواتها المسلحة لا يمتلكون خياراً لا محدوداً في وسائل الحرب وطرقها. ومن المحظور استخدام أسلحة أو وسائل حربية تؤدي إلى خسائر غير مبررة أو معاناة مبالغ فيها".

واعتبر القانونيون الدوليون قوات القاعدة وكذلك قوات طالبان بحكم خضوعها لقيادة متسلسلة ونظام عسكري داخلي، طرفاً تنطبق عليه قوانين الحرب والفصل

وحسب صحيفة الجارديان، فإنه بناء على نصيحة من قوات "ساس البريطانية" والقوات الخاصة الأمريكية سكب جنود التحالف الزيت على جدران المخبأ الذي كان يتحصن به المقاتلون الثلاث الذين لم يكن معهم سوى رشاش قصير، ورشاش كلاشنكوف، وفي الثالثة والنصف من عصر نفس اليوم (الثلاثاء)، سُمع هدير دبابة داخل الحصن، وراحت تدهس في طريقها جثث قتلى القصف الأمريكي من الأسرى الأجانب (شيشان وعرب وباكستانيين... وغيرهم)، ثم وقفت على بعد 20 متراً فقط من مخبأ المقاتلين الثلاثة، وأطلقت أربع زخات متتالية، لتطيح دانات الدبابة بمخبأ الجنود، وساد بعدها صمت الموتى.

وقد أكد "كلاجي" أحد قادة العسكريين في التحالف الشمالي -للجارديان - أن "الطالبانيين" أبيضوا تماماً، وقال: "لقد فتننا كل الحجرات، ولم نترك واحدة، علنا نجد واحداً أو اثنين على قيد الحياة، ولكننا لم نجد".

وقد ترك المنظر النهائي للحصن الذي كان "أخضر" انطباع المذبحة في مخيلة شهود العيان الذين شاهدوا مذبحة للأدميين، ومجزرة للأشجار التي كانت به، والآلاف من فوارغ المقذوفات، وشظايا قذائف القصف الأمريكي، وانتشار منات الحثت بساحة الحصن. وحسب مصادر الجارديان، فإن القوات الخاصة البريطانية والأمريكية هم الذين أداروا المذبحة؛ حيث لعبت طائرات AC130 دوراً حاسماً في إخماد تمرد السجناء بقلعة جانجي بقصفها مستودع الذخيرة بالحصن المليء بالألغام، وقذائف الهاون، وذخائر أخرى.⁽²⁹²⁾

وفي هذه الأجواء بدأت ملحمة الأسرى المسلمين حين رفض المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة اضطلاع المنظمة بأمر هؤلاء الأسرى؛ بحجة أن المنظمة لا تملك من الإمكانيات ما يمكنها من ذلك!... الأمر الذي أفسح المجال أمام واشنطن للإعلان عن إعداد خطط لمحاكمة الأسرى، سيما من القاعدة أمام المحاكم العسكرية الأمريكية في إحدى القواعد البحرية الأمريكية، في كوبا وفي جزيرة غوام بالمحيط الهادي.. فكانت ملحمة جواتانامو التي

ونترك لشبكة إسلام أون لاين نت ومراسليها وصف ما جرى ونسجله هنا للتاريخ وللتذكرة والاعتبار، يقول هشام سليمان مراسل الشبكة:

"اقتحمت الدبابة القلعة، وأطلقت أربع دفعات، ثم ساد صمت في الحصن.. هكذا خصت صحيفة الجارديان البريطانية الصادرة الأربعاء 28-11-2001 المشهد الأخير للمجزرة التي ارتكبت في قلعة "جانجي"، وراح ضحيتها أكثر من 600 من الأسرى السجناء من شيشانيين وأوزبك وباكستانيين وعرب.

ففي ليلة الثلاثاء 27-11 سكت إلى الأبد تمرد الأسرى الأجانب المؤيدين لحركة طالبان في قلعة جانجي غربي "مزار الشريف" بشمال أفغانستان، عندما دخلت دبابة لقوات التحالف الشمالي إلى ساحة حصن جانجي، وقتلت الدبابة من تبقى حياً من المقاتلين الأجانب في صفوف طالبان بعد القصف الأمريكي الذي وصفته صحيفة الجارديان بالمتكرر.

وتشير الجارديان إلى أن الطائرات الأمريكية ظلت تقصف القلعة، بعدما تمرد الأجانب الذين كانوا يقاطلون في صفوف طالبان واستسلموا بقندز، وتم نقلهم إلى قلعة جانجي.. والذي وصفته الجارديان بـ "المدهش" أن البعض منهم ظل على قيد الحياة بعد قصف أمريكي استمر طيلة يومين، بل شنوا هجوماً مضاداً في الثامنة من صباح الثلاثاء 27-11-2001 بالتوقيت المحلي، وأطلقوا النار على القناصة من التحالف الشمالي والقوات الخاصة الأمريكية والبريطانية، وأصابوا بعضاً من هؤلاء الجنود الذين كانوا يتحصنون بالمتاريس بين أسوار الحصن الداخلية والخارجية.

وقد قصفت قوات التحالف الأسرى من طالبان برامح الصواريخ والهاون، وفتحت نيران المدافع الرشاشة والبنادق الآلية بصورة وصفتها الجارديان بـ "المدمرة"، ومع منتصف يوم الثلاثاء 27-11-2001 كان المتبقي من (400 أو 600) أسير ثلاثة أسرى فقط، رفضوا كل عروض الاستسلام التي عرضت عليهم، وهم يصرخون "كلكم أمريكيان.. لن نستسلم لكم".

1- المسألة السياسية/الأمنية: مؤتمر بون

والقوات الدولية

عقب الاستيلاء على كابول 11/13 كانت هناك إشارات إلى احتمال سعي رباني ومجموعته إلى الانفراد بالأمر، وفرض أنفسهم كأساس لصيغة الحل المتظرة والاستئثار بالسلطة، تلك المخاوف التي نفخت فيها إسلام آباد ومجموعة ظاهر شاه كثيراً، خاصة عندما منع هؤلاء الطاجيك حلفاءهم الهزارا الشيعة من دخول كابول، وأعلن رباني -الذي عاد إلى كابول السبت 11/17 بعد أن كان قد وعد الأمريكيان والأمم المتحدة بعدم دخولها إلا بعد تشكيل حكومة انتقالية جديدة- اعترامه عقد مؤتمر أفغان موسع داخل كابول، فيما فسر على أنه محاولة لانتقاء المؤيدين والمتعاطفين معه لاختياره رئيساً للبلاد. بدا أن روسيا وإيران تساندان هذا المسعى الأخير نسبياً خاصة مع سباقهما لفتح سفارتيهما في كابول في هذا التوقيت قبيل باكستان التي كانت الثالثة... هذا على الرغم من حرص وزير الخارجية عبد الله ساعته على نفي نية فرض الحل الخاص⁽²⁹⁴⁾.

وفي 11/14 كان مجلس الأمن قد أقر بالإجماع خطة سياسية قدمها الأخضر الإبراهيمي لتشكيل حكومة في أفغانستان بعد رحيل طالبان، قامت بصياغته فرنسا وبريطانيا، بحث الدول على "ضمان سلامة وأمن المناطق التي لم تعد تحت سيطرة طالبان"، وأن الأمم المتحدة يجب أن تلعب دوراً رئيسياً في مساندة جهود الشعب الأفغان لإقامة حكومة انتقالية جديدة ذات قاعدة عريضة، كما حدد الطريق نحو إنشاء "قوة أمنية متعددة الجنسيات" لحراسة المدن الكبرى. وفي المقابل جاء أول بيان رسمي من الجبهة المتحدة (التحالف الشمالي) أمام الجمعية العامة بأن حكومة رباني ستدعن لعملية تقودها الأمم المتحدة لإنشاء حكومة ديمقراطية في أفغانستان بعد طالبان⁽²⁹⁵⁾.

بدأت يومئذ دون أن تحدد لها نهاية أو يجري حديث حول نهايتها.

أعلن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي في 2001/12/27 أنه سيتم نقل معتقلي منظمة القاعدة وطلبان إلى "جوانتانامو" الواقعة جنوب شرق كوبا. ويرجع تأسيس قاعدة "جوانتانامو" إلى عام 1898م، بعد نزول مشاة البحرية الأمريكية في خليج "جوانتانامو" خلال الحرب الأمريكية الأسبانية، وتبلغ مساحتها 116 كيلو متراً مربعاً.

وبالفعل بدأ الجيش الأمريكي في نقل المجموعة الأولى من أسرى تنظيم القاعدة وحركة طالبان إلى قاعدة "جوانتانامو" الكوبية، وأقلعت أول طائرة عسكرية أمريكية من مطار قندهار الخميس 10-1-2001. وفي هذه الأثناء ذكرت إذاعة "بي بي سي" أن منظمة "هيومان رايتس واتش" لحقوق الإنسان أبدت قلقها من المعاملة السيئة التي يتعرض لها معتقلو القاعدة وطلبان؛ حيث تم تكييل أيديهم وأرجلهم بالمقاعد طوال الرحلة التي تستمر 24 ساعة، ومنحهم مواد مخدرة.⁽²⁹³⁾

كانت هذه هي البداية وهي منبئة لا شك عن المسار والمصير المنتظر لهؤلاء الأسارى، والتي وإن خرجت عن النطاق الزمني لهذا التقرير، إلا أنها تمثل التأكيد الأخير على الحقيقة التي كشفتها السطور السابقة، والتي هي مصداق القول المحكم الحكيم: "إن يتفقوكم يكونوا لكم أعداء ويسطوا إليكم أيديهم وألستهم بالسوء وودوا لو تكفروا" - الآية 2/سورة الممتحنة، "لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة وأولئك هم المعتدون" - الآية 10/ التوبة.

ثانياً- ترتيبات ما بعد طالبان: إعادة بناء أمة

بأمر من الخارج

وفي السابع والعشرين من نوفمبر بدأت فعاليات مؤتمر بون حول مستقبل أفغانستان بحضور 28 مندوباً يمثلون الفئات الأفغانية المختلفة، والتي تحولت إلى مناقشة التفاصيل الخاصة بتشكيل حكومة ما بعد طالبان والدور المنتظر للملك فيها، ومسألة نشر قوة متعددة الجنسيات في أفغانستان؛ الأمر الذي رفضه التحالف الشمالي بشدة بينما أصرت عليه الأمم المتحدة.

كان ممثلو الفصائل الأفغانية الأربعة قد اتفقوا على تكوين مجلس أعلى من عشرين عضواً (أشبه بوزارة) يمثلون كل القوى السياسية في البلاد، ويتولى السلطة التشريعية والتنفيذية لمدة لا تزيد عن 6 أشهر، يختار بعدها حكومة انتقالية تلتزم بوضع دستور جديد وإجراء انتخابات عامة خلال عامين على الأكثر. وفيما همك المؤتمرين في اقتراح الأسماء التي ستقود المجلس، كان هناك خلاف واسع حول ترشيح ظاهر شاه لرئاسته، فيما تطرق البحث إلى نسب كل فصائل في كل واحدة من المؤسسات المزمعة لإقامتها⁽²⁹⁹⁾

بقيت المشكلات الثلاث الكبرى معلقة مع مرور أيام المؤتمر رغم الحفز المتواصل من جانب الأمم المتحدة، الأمر الذي كاد يفجر المؤتمر في اليوم الرابع حين أعلن البشتوني الحاج عبد القدير حاكم ولاية "ننجرهار" جنوب شرقي البلاد ورئيس شوري الولايات الشرقية انسحابه من المحادثات احتجاجاً على عدم تمثيل البشتون بشكل مناسب في المحادثات الجارية، علماً بأن الرجل جاء كعضو في مجموعة التحالف الشمالي واختلف مع وفده أساساً؛

وحاول البعض التهويل من شأن هذا الانسحاب، والتحذير من بوادر مواجهة مسلحة في مناطق البشتون، فيما قلل المتحدث باسم الأمم المتحدة في المؤتمر من آثاره . على كل، فإن لحة اعتراض أخرى تراءت في شكوى كريم خليلي -وهو أحد أعضاء وفد التحالف

وهكذا، تسارعت وتيرة الاتصالات في إسلام آباد منذ 11/ 15 لتشكيل حكومة ائتلافية موسعة في العاصمة كابول في مرحلة ما بعد طالبان؛ حيث توجه فرانسيسك فندريل نائب مبعوث الأمم المتحدة إلى كابول ليلتقي مسؤولي الفصائل الأفغانية لبحث صيغة تشكيل هذه الحكومة والإعداد للمؤتمر أفغاني-أفغاني تحت مظلة المنظمة، والتفاوض بشأن مكانه (الإمارات في البداية)؛ الأمر الذي ناقشه قبله جيمس دويتز -المبعوث الأمريكي الخاص المكلف بشئون المعارضة الأفغانية- مع هذه الفصائل ومع إنعام الحق وزير الدولة الباكستاني للشئون الخارجية.. وانتهى باتفاق بين الجميع على ألا يشكل التحالف حكومة انتقالية في كابول قبل أن يتم الاتفاق بين جميع الفصائل على حكومة ذات قاعدة عريضة، وأن يتم ذلك تحت قيادة وإشراف الأمم المتحدة⁽²⁹⁶⁾.

لم تلبث أن استقامت الأمور سريعاً حين أعلن الزعماء الشماليون موافقتهم التي بدت جدية على عقد مؤتمر دولي حول مستقبل أفغانستان في دولة محايدة، فيما ألمح المبعوث الأمريكي دويتز باحتمال أن يُعقد في مطلع الأسبوع القادم في بون، وقال إن قوات التحالف اتفقت مع الأمم المتحدة على المكان والتوقيت، وإن الألمان عرضوا استضافة الاجتماع بعد رفض التحالف عقده في الإمارات، الأمر الذي صادق عليه بتفصيل مطابق وزير الخارجية عبد الله، وكذلك هارون أمين ممثل التحالف الشمالي في الأمم المتحدة في تأكيد على مبدأى إشراف المنظمة، وتمثيل جميع الفصائل⁽²⁹⁷⁾

وأخيراً أعلنت الخارجية الألمانية 11/20 اعتزامها استقبال مؤتمر دولي لبحث مستقبل أفغانستان السياسي دعيت إليه أربع مجموعات: مجموعة ظاهر شاه، ومجموعة التحالف الشمالي، ومجموعة بيشاور التي يرأسها بير جيلاني، ومجموعة قبرص التي يتزعمها صبغة الله مجدي... فيما لم تبد أي دعوة وجهت إلى أي فصائل الباشتون الرئيسة في الداخل: حكمتيار أو خالص أو محمدي فضلاً طبعاً عن طالبان.⁽²⁹⁸⁾

ففيما كان 100 جندي بريطاني ينتشرون في قاعدة باجرام الجوية شمال كابول بدعوى المشاركة في مطاردة ابن لادن وتصفية القاعدة وطالبان؛ حيث وصلوا مع مجموعة أمريكية على متن طائرات تحمل إحداهما العلم الإيراني، كانت أوزباكستان تستقبل طليعة الكتيبة الفرنسية التي ينتظر أن تشارك في المهام الأمنية التي دعا إليها مجلس الأمن وشدد عليها الرئيس الأمريكي في لقائه مع نظيره الفرنسي شيراك 11/6⁽³⁰⁰⁾.

بيد أن الأيام الأخيرة للمؤتمر انتهت إلى الاتفاق على البند الرئيسي، وهو تشكيل حكومة مؤقتة لمدة عامين تعقبها انتخابات حرة، وتشكيل برلمان متوازن التمثيل عرقياً، وأرجئت لليوم الأخير (12/1) محادثات المهمة الصعبة الخاصة بطرح الأسماء لشغل المناصب في الحكومة الانتقالية التي سيقسمها التحالف الشمالي مع أفغان المنفى⁽³⁰¹⁾.

وهكذا لم يكن ثمة مبدأ حاكم سوى رغبة الجمع؛ الجمع على غير كلمة سواء، اللهم إلا اعتبارات الأساس العرقي ومراعاة الغايات الغربية التي بدت الولايات المتحدة الراسم الأوحدها، فيما يقوم الاتحاد الأوربي كلاً وفرادى والأمم المتحدة بالوقوف على تنفيذها، علاوة على مراعاة التمثيل الضمني الصامت لتوجهات الجوار الأفغاني الفاعل سيما الروسي والباكستاني. بيد أن اللافت للنظر أن الكفة الجوارية كانت لصالح الغربم الإيراني الشيعي الذي بدا أنصاره مسيطرين على مجموعة قبرص (همايون جريمر)، ومبشرين في وفدي التحالف الشمالي (كريم خليلي)، وبيشاور (حفيظ الله آصف محسني)، في حين فقدت باكستان الطرف الذي يمكن أن يحمل صفة الخليف، اللهم إلا بعض وعود من الجميع ألا يتم تجاهل إسلام آباد وأن تكون هناك مساحة للتفاهم والصدقة معها.

الشمالي - من عدم تمثيل الهزارا الشيعة تمثيلاً كافياً؛ حيث قال: "إن الأمم المتحدة تتحدث عن معاملة نزيهة للقبائل، لكنها هي نفسها تتخذ موقفاً قمعياً؛ حيث إن كلاً من الأوزبك والهزارا ممثل بفرد واحد في الاجتماع".

الخلافاً الثاني أثير حول: من يقود أفغانستان في هذه المرحلة الفاصلة؟ وكان الترجيح السائد يراوح بين أنصار الملك الذين أجادوا القفز على الأحبال وتقديم بدائل متعددة تتفق جميعها في ضرورة منح الرجل دوراً: إما كرئيس للدولة، أو كرئيس للمجلس الأعلى المتفق على إقامته كبرلمان مؤقت، أو كرئيس لاجتماع اللويا جركا... وبين رباني الذي لم يجد نفس الإصرار والحافزية لدى وفده.

الخلافاً الثالث والواسع كان ذلك الخاص بمسألة وجود قوات أجنبية لحفظ الأمن والسلام في أفغانستان، الأمر الذي زاده تعقيداً اضطراب تصريحات رباني وجنراله فهيم في حين كان الداعي إليه أثناء المؤتمر هو كريم خليلي (من التحالف الشمالي)، على أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة وعززه موقف مجموعة روما. وحتى أجل قصير جداً استمر موقف رباني أن لا حاجة إلى قوة دولية في أفغانستان، غير أن الرجل سرعان ما عاد -كعادته- وأعلن عن احتمالات التراجع أو المرونة؛ الأمر الذي صرح به وزير خارجيته عبد الله حين نفى الرفض البات للمسألة، وأوضح أنه مجرد تفضيل للاعتماد على النفس. لقد كان المهاجس الأكبر المثار حول هذه القوة الدولية ينطلق من التساؤل: هل ستختص هذه القوة ومن ثم يكون بمكنتها أن تفرض قرارات المؤتمر على الأطراف التي تحاول التملص منها؟! والواقع أن هذا الاضطراب كان للاستهلاك المحلي؛ حيث جرى العمل منذ مطلع الأسبوع الأول من نوفمبر على التأسيس لهذه القوة في أفغانستان.

كفة طرف لا يمكن تبيينه في فصيل محدد، إنما هو منساح ومتقاطع بين أغلب المجتمعين، والذي يمكن في هذا الإطار تبين معالم توجهه السياسي في: الميل إلى تنحية الشرعية الدينية - التي قامت على تكريسها طالبان، ومن قبلها أغلب جماعات المجاهدين خلال الثمانينيات - جانباً، والميل إلى التوجه الذرائعي الذي يُعطي من قيمة النظر الشخصي في تقدير المصالح، والميل إلى كسب الخارج في جانبه وعدم الاصطدام به سيما الخارج الغربي (13) من وزراء قرضاي يحملون الجنسية الأمريكية)، والميل نحو الاعتماد على أوراق لعب تضمن البقاء، سيما السند القبلي العرقي. وهي الخصائص التي يفضي تحليلها والوقوف على امتداداتها المعنوية والموضوعية، إلى تبين بعض ملامح القيادة الأفغانية في المرحلة القريبة التالية.

■ هذه السمات من ناحية أخرى والتي تفضي تلقائياً إلى احتمالات الاعتماد على القوة الدولية في الحفاظ على البقاء والأداء، وإلى السعي إلى تركيب دولة على النمط التحديثي الغربي ومؤسساته، وبما يضاف إليه من تعديلات مجتمعية خاصة بالتعليم والإعلام والمرأة والطفل وغيرها، مفروضة صراحة ومشترطة للبدء والاستمرار في العملية الدولية المسماة "إعادة إعمار أفغانستان"... هذه النضوحات الضرورية يمكن الانطلاق في أحلام تحقيقها السلمي والهادئ حال إغفال البعد الأهم المتمثل في طبيعة الثقافة الشعبية للمجتمع الأفغاني، التي تميل إلى التحفظ والحفاظ على تقاليد مختلطة غالباً بما هو ديني مقدس. هل سيتخلى المجتمع الأفغاني بسهولة عما عبر عنه البعض بـ "عُقدته الثقافية"، فيما بادر بعض آخر وبشّر بوقوعه لمجرد أن رباني ورجاله وافقوا على التواجد الأجنبي في كابول؟ وهل هذا الشعب الذي مد يد الحاجة إلى الأمريكان لتعاطي الغذاء والدواء مستعد للخضوع لأوامر القوات الأجنبية في الداخل طويلاً؟! وبالمرّة هل سيتجاوب هذا

الشيء الذي يعنينا ويتماشى مع الإطار التحليلي لهذا التقرير هو مبحث المنطلقات والسمات الفكرية التي أقرها أو قرّرها مؤتمر بون صراحة أو ضمناً؛ فمما لا شك فيه أن الأسس الفكرية التي ينتظر أن تبث في الدستور المزمع العمل فيه من بعد هي التي تبقى فاعلة وسارية في كيان وآليات عمل الدولة عبر مسيرتها. ومن ثم يمكن إيراد الملاحظات الأولية التالية التي قد تمثل بدورها أساساً لرؤية بعض جوانب المستقبل الأفغاني واحتمالات تطوره، وذلك بشكل شديد العمومية:

■ يلاحظ أولاً أنه جرى إغفال متعمد لهذا الشأن على الرغم من خطورته، وعلى الرغم من كونه محكماً للاختلاف والاتفاق المستقبلي، ويتعلق بالمرجعية المردود إليها عند التنازع. قد يرى البعض أن ذلك كان مناسباً أمام إرادة الجميع؛ إذ الظروف الحالية تستدعي الردم على كل الخلافات الجذرية والالتفات فقط نحو القضية الأولى بالطرح: الأمن والسلام. غير أنه كان يمكن هضم هذا المنطق لو أن المؤتمر حدد مجال فعله في اللحظة الراهنة بغية التحضير للمنطلق الفعلي للمستقبل الأفغاني. وعليه فإنه لا يتسنى تفسير هذا السكوت عن الجملة الأساس في نتائج المؤتمر - وفي ضوء ما صُرح به من منطلقات غربية بالأساس - إلا بالرغبة في تغليب اتجاه قد يصعب التصريح به ساعته، أو أن الأفضل هو تركه يسري دون الإشارة إليه، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا السكوت إن كان يمكن تمريره اليوم والإغضاء عنه تحت عصف الأحداث الملتهبة؛ فإن الدراية البسيطة بهذا المجتمع الأفغاني المُسيّس - ربما أكثر من الكثير من المجتمعات الغربية بل والمُعسكر - والذي تعدد فيه الاتجاهات، سيما بين طرفي الديني والعلماني - هذا السكوت ينبئ عن مخاطر يصعب تقديرها.

■ من الواضح كذلك أن هذا المؤتمر وبناء على الدور الأساسي الذي لعبته الأمم المتحدة خلاله قد رجح

الاجتمع مع دعوات السفور والمشاركة النسائية والاختلاط في العمل والتعليم وخلافه؟ هذا ما سوف تسفر عنه الأيام القريبة القادمة.

2. المسألة الاجتماعية الثقافية: الشعب والمرأة

وإعادة الإعمار

كانت الفقرة الشعبية إحدى المكونات الأساسية لمشهد التداخي الطالباني؛ حيث حرصت الدعاية الغربية على إبراز بعض الصور التي تبدي وكأن قطاعاً عريضاً من الشعب الأفغاني قد انطلق لتوّه من الأسر الطالباني؛ ليهول الشباب إلى دور السينما، وإلى حلق اللحي ويعبر الحلاقون عن امتنانهم للأمريكان، وتنطلق جموع لارتياح المزارات والأضرحة التي طال وصددها، وتترع مجموعة من النساء الحجاب معلنات أمن اليوم أتاحت لمن فرصة تنسّم عبير الحرية.. وتتوارد صور المحلات الجديدة التي تباع أجهزة التلفاز وتعرض شرائط الفيديو والكاسيت وصور الممثلات الهنديات والأمريكيات، بل ويتراقص جمع من الأفغان على أنغام الموسيقى التي سبق أن حرمتهم منها طالبان. ومنذ سيطرة التحالف الشمالي على كابول كان هناك سباق مع الزمن على حد تعبير وكالة رويتر لتشغيل إرسال تليفزيون كابول، وعاد مقدمو البرامج إلى العمل، وبينهم المذيعات التي وصفتها الوكالة بالحنكة ليدا عظيمي، وعرضت رويتر صورة لفتاة تدعى مريم شاكيبار (16 عاماً) تقدم أول بث مساء 11/18 وقد قدمت مذيعتان آخر الأبناء في راديو أفغانستان لأول مرة منذ خمس سنوات⁽³⁰²⁾

كان هذا تعبيراً إعلامياً لما تعد له الحكومات والمؤسسات الغربية باسم إعادة بناء أفغانستان؛ ففي واشنطن 11/19 عقد اجتماع لوضع خطة للبدء في إعادة إعمار أفغانستان ترأسته الولايات المتحدة واليابان، وحضره مندوبو 12 دولة غنية أخرى وعدد من المؤسسات (البنك الدولي، بنك التنمية الإسلامي، الاتحاد الأوروبي) وفي

افتتاحه أعلن كولن باول أنه سيتم تشكيل "مجموعة قيادة" لتقدير وتقويم حاجات أفغانستان، ووضع خطة تؤكد التزام دول التحالف الدولي بالعمل للمساعدة في بناء أفغانستان لم ينس باول أن يرسم مدرجاته المنطقية المعهودة: إن عملية إعادة الإعمار لن تتم دون الشريك الأفغاني، والذي لن يتواجد إلا في صورة حكومة موسعة ذات قاعدة عريضة، والتي لا تتحقق بدورها بغير دور للنساء: "إن هذه الجهود للبناء والإعمار يجب أن تضمن مشاركة ودوراً للمرأة في التخطيط لذلك البلد"⁽³⁰³⁾.

وهكذا، طرحت الأطراف الغربية ضمن مسألة ما بعد طالبان -بقوة وصراحة بالغتين- قضية المرأة الأفغانية سيما من جهة ضرورة مشاركتها في الحكومة الائتلافية المرتقبة؛ حيث أكد الرئيس رباي أن "النساء يجب أن يتمتعن بحق التصويت في الانتخابات العامة المقبلة في أفغانستان"، وقال في رسالة موجهة إلى مؤتمر حول النساء الأفغانيات عُقد 11/15 في السفارة الإيرانية (!) في طشقند: "بعد طرد طالبان ستعاد حقوق النساء بحيث سيتمتعن بحق العمل وحق التصويت". الطريف أن ذلك جاء تزامناً مع عقد ما عرف بالقمة الاستثنائية للمرأة العربية في القاهرة يومي 12 و 13/11، بمشاركة 21 دولة وإقراره إنشاء "منظمة المرأة العربية"، والتي أقر مجلس الجامعة العربية مشروع إنشائها⁽³⁰⁴⁾، ويكأن مناقشة ومعالجة قضية المرأة المسلمة ومشاركتها في الأمر العام صارت فرض الوقت العيني الذي يجب أن تتوقف عليه كافة الجهود!

تلا ذلك زخم أمريكي وغربي ضخم حول المرأة الأفغانية؛ فصدر تقرير عن الخارجية الأمريكية يدعو هذه المرأة أن تحدد بنفسها دورها في الحكومة الجديدة؛ موضحاً أن المرأة ضمن المجتمع الأفغاني كانت ضحية القمع الطالباني في حرمانها من التعليم والتأمين والرعاية الصحية أو حتى إمكانية تحركها بحرية في الطرق العامة "وهو ما لا يتفق مع الشريعة الإسلامية". وأورد التقرير واقعة جلد امرأة أفغانية

من خوف هو مشاركتهم في الأمر العام وخروجهم أي خروج. بيد أن اللافت للنظر هو درجة قابلية المسلمين والمسلمات لمثل هذه التدخلات في شأن هو من صميم شئون الشريعة! إن الدرجتين العاليتين اللتين بدت عليهما المشروطيات الغربية الصفيقة والقابلية أو الخضوعية الإسلامية لها تنذران بأننا على أعتاب صفحة أكثر شراسة من صفحات العولمة الطاغية الشاملة. إن اختيار الغرب للمرأة كمدخل وشرط لإعادة البناء في الأمة علاوة على الموازاة لموضوع التعليم والخطاب الدينيين ليس إلا بداية مسيرة يجمع الغرب فيها قلب الأسس التي تنهض عليها بقايا أمة الإسلام.

ثالثاً- المنطقة بعد طالبان: أي التحالفات تبقى أو

تسود؟

قبيل الحادي عشر من سبتمبر 2001 كان هناك على هذه الساحة تحالفان رئيسان: تحالف الشمال الأفغاني، وتحالف شنغهاي-موسكو المشار إليه سلفاً. وعقب هذا اليوم ظل ما عُرِفَ بالتحالف الدولي ضد الإرهاب هذين التحالفين؛ إذ اتفق الثلاثة وقتياً على مواجهة عدو مشترك انتهى إلى تعيينه في طالبان والقاعدة، وهاهي طالبان قد غادرت موقعها .. فما الجديد على حال التحالفين الأولين وأطرافهما؟

لا شك أن ترتيبات مؤتمر بون تمكنت -من حيث تقصد أو لا تقصد- من إذابة التحالف الشمالي الأفغاني، وإرسال قياداته القديمة التي آثرت مطاوعة الأمريكان إلى ظل لا ظليل انتهى بتراجع رباني، وتسليمه قصر الحكم في كابول لحامد قرضاي، الذي تسلم مهام منصبه كرئيس للحكومة الانتقالية 12/22 .

وعلى الناحية الأخرى فقد أظهرت الأحداث الأخيرة نتيجة في غاية الأهمية فيما يخص الحوار الأفغاني. إن دخول الولايات المتحدة على نفس خط شنغهاي-موسكو

مائة جلدة في مكان عام أمام مرأى ومسمع من "ملايين" (!!) الأشخاص بعد أن شوهدت في الطريق بصحبة رجل غريب عنها، ولا يمت لها بصلة قرابة" وغير ذلك من الروايات التي لم تؤكد لها مصادر أخرى".⁽³⁰⁵⁾

ومن ناحية أخرى خصصت لورا بوش الخطاب الأسبوعي للبيت الأبيض - الذي كان قاصراً على زوجها - لمهاجمة سياسات طالبان القاسية ضد المرأة... "التي تعاقب المرأة على الضحك بصوت عال"، ذات الأمر الذي فعلته شيري بليز قرينة رئيس الوزراء البريطاني في مؤتمر صحفي في مقر رئاسة الوزراء 11/19 حضرته مجموعة عُرفن كلاجئات أفغانيات؛ حيث تكرر التأكيد على أن برنامج التنمية الأفغاني سيستمر أكثر من 20 سنة، وأن تعليم المرأة وإشراكها في الحياة الأفغانية "واحد من شروط التسوية السياسية ستفرضه الأمم المتحدة"⁽³⁰⁶⁾، ثم تابعت تصريحات كولن باول وكوندوليزا رايس على تأكيد هذا الأمر والتحريض عليه؛ كقول باول:

"إذا كان القادة الأفغان يرغبون في تشكيل حكومة ذات صفة تمثيلية، تعكس تطلعات الشعب الأفغاني بكامله عليهم إشراك نساء في هذه الهيئة السياسية"⁽³⁰⁷⁾

وفي العشرين من نوفمبر احتشدت نحو 200 امرأة أفغانية في أحد أحياء كابول من دون حجاب للمطالبة بحقوقهن في العمل والتربية، بيد أن الصحيفة التي عنونت لذلك بـ "تظاهرة نزع حجاب في كابول" أضافت أن معظم الأفغانيات في كابول (!) لا زلن محجبات ، وأن عدداً محدوداً منهن هن اللاتي استأنفن العمل في الأيام الماضية خصوصاً في المنظمات الإنسانية.⁽³⁰⁸⁾

هكذا انتهت السياسات الخارجية الأمريكية والغربية فجأة إلى أن هناك وراء جبال هندكوش الجرداء نساء تعانين -مثل رجالهن وأبنائهن وإخوانهن- الجوع والخوف، وأن الشيء الذي سيطعمهن من جوع ويؤمنهن

ومن ناحية أخرى، فإن إسلام آباد ألقت نفسها في هذه الفترة مضطرة للدفاع عما اقترفت و عما لم تقتصر؛ فاستغرقت في الدفاع عن مآلات موقفها، سيما فيما يتعلق بصياغة المستقبل الأفغاني ودورها، فيه والعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، خاصة مع الإشارة إلى التداخل وربما التضارب بين الخطة الباكستانية-السعودية، وبين خطة الأمم المتحدة التي عرضها الإبراهيمي وصدر بها قرار مجلس الأمن. وتوالت مطالبات باكستان المستمرة بضرورة كبح جماح تحالف الشمال المعروف بعدم ميله إليها... علاوة على اجتهداها في نفي العديد من الاتهامات المتوالية الموجهة إليها من وجود قوات أو خبراء عسكريين باكستانيين إلى جوار طالبان، ونفي أنباء ترددت عن فرار الملا عمر وابن لادن عبر الحدود الباكستانية، والتأكيد على إغلاق الحدود والتحكم بها سواء لمنع تدفق اللاجئين أو تسلسل المهاجرين (310).

وعليه، أعلنت الخارجية الباكستانية في 11/20 إغلاق آخر قنصليتين لطالبان في أراضيها (في بيشاور وكويتا)، وإن تركت سفارة طالبان في إسلام آباد مفتوحة مؤقتاً؛ وذلك بعد أن أعلن وزير خارجية باكستان عبد الستار عزيز 11/19 أن بلاده لم تعد تعترف بحكومة طالبان (311).

ومما هو جدير بالذكر أن أغلب الفرقاء الذين طمعوا في الجائزة الأمريكية بعد النصر قد شعروا بخيبة الأمل إزاء الإعراض الغربي عن مؤازرتهم في مواقفهم الخاصة بهم. غير أن علامات اليأس من هذه المؤازرة لم ترسم كاملة، تحديداً فيما يتعلق بالشيشان وتركستان الشرقية، وكذلك ما يتعلق بالموقف الباكستاني ومستجداته في كشمير التي كانت كفة الهند تزداد رجاحة فيها. لم يمنع هذا الإعراض الأمريكي عن التأييد الرسمي لهذه الدول أن تمضي ذاتياً في معاركها الخاصة ضد المسلمين؛ فعادت المواجهة في الشيشان للتوقد، فيما راحت الهند تعد العدة

من خلال تحالفها الأكبر والأشمل، كان بمثابة إزاحة كاسحة لهذا الجهد الإقليمي السابق وإعطاء الأولوية لأن تتعامل دول الجوار هذه مع الولايات المتحدة فرادى، وأن تغض الطرف ولو مؤقتاً عن قواعدها الخاصة في إدارة اللعبة؛ الأمر الذي يعني ضرورة الوعي بالأثر الخاص الذي يلعبه تدخل القوى العظمى في الصراعات الدائرة على حواف الأمة وفي قلبها.

وعلى الرغم من التحزب الكامل وراء المساعي الأمريكية حتى التفهقر الطالباني؛ فإن بوادر الارتباب والخلاف تجاه الولايات المتحدة وما بعد طالبان ظهرت في الأفق، علاوة على عودة الخلافات الإقليمية بناء على حساباتها الأساسية المختلفة.

ثلاث مسائل كبرى وقفت إزاءها مجموعات دول الجوار حائرة بين المعالجة المضطربة وبين اللاحرك؛ ففيما يتعلق بـ "أفغانستان ما بعد طالبان" بدا التدخل من جانب كل من روسيا وباكستان وإيران قلقاً ومشدوداً بين النظر في العيون الأمريكية، وبين المراهنات على الداخل الأفغاني المتشردم، وبين مساعي إرضاء الرأي العام الداخلي بكل من هذه الدول الثلاث؛ فعلى النقيض من الموقف الباكستاني، وقفت روسيا وإيران بشكل سافر وراء قوات تحالف الشمال الأفغاني، وحيث الدولتان دخول هذه القوات المبكر إلى كابول. كانت إيران هي الأكثر حركة والأكثر حرصاً في حركتها بغية حجز موطن قدم لشيعتها من الهزارة في المستقبل المتراخي لأفغانستان.

وفي هذا فقد وُجه الموقف الروسي المتردد بتجاوز غربي آل به إلى مزيد من الاضطراب الظاهر؛ فعقب تأكيد موسكو على تأييدها لحكومة رباني كأساس جيد لإيجاد موقف موحد في أفغانستان، عاد وزير الخارجية الروسي ليؤكد أن بلده تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة، ولا تسعى لأن تكون في كابول حكومة تقوم على طرف واحد (309)

قاد آلاف المتطوعين من رجال القبائل الباكستانية إلى أفغانستان للانضمام إلى طالبان في حربها، والذين بدأوا العودة إلى وطنهم عقب التداعي على رواية فضل الله ابن الزعيم المعتقل⁽³¹⁵⁾.

وبالمثل استقبلت أوزباكستان وطاجيكستان وقيرغيزيا بالبشر النبأ الذي أكده عبد الرشيد دوستم (1/19) حول مصرع جمعة نمجناني (37 سنة) - قائد الإسلاميين الأوزبكيين المتحالفين مع طالبان - وأربعة وعشرين من رجاله في قندوز إبان حصارها. كان نمجناني قد شارك في الحرب الأهلية في طاجيكستان إلى جانب الإسلاميين علاوة على عدد من العمليات في وادي فرغانة ضد أنظمة الحكم بالمنطقة⁽³¹⁶⁾.

وهكذا اتفق الحوار الأفغاني على عدم تكدير الانتشاء الأمريكي والغربي بالانتصار، وترك مهمة ترتيب البيت الأفغاني الجديد كغنيمة خاصة بالزعيم المنتصر، وكنم الهواجس التي ينذر بها التواجد الأمريكي الاستراتيجي الجديد في المنطقة، بل والسعي لتوظيف هذا النصر والتواجد لصالح المزيد من استتصال الظاهرة الأصولية، الأمر الذي يطرح التساؤل حول مدى إدراك أسامة بن لادن ومَن حوله لحقائق التفاعل الدولي هذه، حين فتح الجبهات كلها على مصاريعها، وحين خص الولايات المتحدة بالقدر الأكبر من المحاربة والاستعداد!!

وأخيراً، فإنه بناءً على ما تمخض عنه مؤتمر بون، وما أسفرت عنه بوادر عملية إعادة البناء هذه، وعلى ضوء الثوابت والمتغيرات الأفغانية المحلية والإقليمية والدولية الأخيرة، يمكن أن نؤشر بإيجاز على بعض دلالات ممتدة لهذه الفترة على النحو التالي:

أ. على المستوى الأفغاني ثمة حالة من القلق السياسي والعسكري والاجتماعي يُنتظر أن تظل مسيطرة على المسيرة القريبة للوضع المنبثق عن الحرب ومؤتمر بون، تستتقي

لتنصية الوجود الجهادي في كشمير، وتصدر التشريعات من قبيل قانون P.O.T.O الذي انصب على مطاردة المسلمين، وتقييد تحركاتهم بدعوى الإرهاب⁽³¹²⁾.

المسألة الثانية كانت مسألة التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة الذي حظي بالنصيب الأكبر من اهتمام المراقبين لمرحلة ما بعد طالبان؛ فلم تحف الصين على وجه التحديد ارتياها، ودعت بأساليب مختلفة إلى أفضلية - وليس وجوبية - إتهامه لانقضاء مهمته المعلنة؛ الأمر الذي قابلته واشنطن بمزيج من التحايل واللامبالاة⁽³¹³⁾.

وعلى الجانب الآخر، برزت الهند وجمهورية آسيا الوسطى في جانب الرضا والسعي للاستفادة من هذا التواجد وضغوطه على القوى المناوئة. ذلك في حين وجهت وكالة "إيتار تاس" الحكومية انتقادات واسعة إلى القيادة الروسية بسبب ما وصف بمماثلها للولايات المتحدة بما آل إلى تعزيز الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى وطاجيكستان: "إنه فشل ذريع للقيادة الروسية... إنها اختارت أن تسير في صورة سلبية في ركاب الاستراتيجية الأمريكية"⁽³¹⁴⁾.

وهكذا تضافرت هاتان المسألتان الأوليان في توجيه الثالثة: نحو المزيد من التضييق والملاحقة للإسلاميين في هذه المنطقة وفيما حولها. فلم تكد تهدأ الأنفاس من المعركة الأفغانية حتى استدار نظام الجنرال مشرف في خط شديد الحدة يرمي صراحة إلى تنظيف البيت من بقايا أو علائق طالبان والقاعدة الممتدة في باكستان، في عمليات متوازية من اعتقال القادة، وتحجيم دور ومساحة المدارس الدينية الأهلية وحظر العديد من الأنشطة المتعلقة بنصرة المجاهدين في كشمير ومناطق الزخم الإسلامي القريبة.

وفي مبتدأ هذا اعتقلت السلطات الباكستانية شمال غربي البلاد رئيس حركة "نفاذ الشريعة" (ربما الترجمة الأصح: تطبيق الشريعة) مولانا صوفي محمد المؤيد لحركة طالبان لدى عودته من أفغانستان 11/18 بعد أن كان قد

للأمة تتمثل في تأكيد -وزيادة كشف- حقائق التداعي ومواطن الوهن، سيما مع تزامن وتوالي الهَمِّ الأُمِّي في كل بقاع الأمة المسلمة، ونقل الصورة الحيَّة لذلك عالمياً، وتوكيد حالة المطاردة العالمية للمسلمين في الغرب والشرق بدعوى العلاقة مع ما عرِّفَ أمريكياً بالإرهاب.

لا خلاف على أن أثر هذه الإضافة لن يكون واحداً، وليس من اليسير رسم دالة معبِّرة عن مجمله، بيد أن الشيء الذي يلفت الأكثرون النظر إليه هو انعكاس هذه الإضافة الكاشفة على تيارات ما يُعرف بالحركة الإسلامية وتزايد احتمالات التحول فيها إلى خط المواجهة مع الداخل من جهة، ومع الولايات المتحدة والتحالف الذي تقوده من الجهة الأخرى.

- وبالمثل أزهقت هذه الأحداث العديد من بقايا أفكار الاستقلال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي لأقطار الأمة، وإمكانية أن يستند الفرد أو الجماعة على أنظمتها في الدفاع الدبلوماسي أو غيره عن حقوقهم كأفراد أو مواطنين في ذمة هذه الأنظمة.. بما تضافرت على تأكيده الخطوات الغربية في الفترة التالية لـ 9/11، ثم ردود الفعل المحسوبة على العالم الرسمي للمسلمين، ثم مذابح شمال أفغانستان ومخزاة جواتانامو الممتدة، والملاحقات البوليسية والاعتداءات الغربية على العرب والمسلمين أفراداً وجماعات ومؤسسات، فيما يعني ترسيخ حالة الشرذمة داخل الأمة وفروعها، وحالة التبرؤ المضاد (تبرؤ الأفراد من الدول ومن الأمة نفسها)، وتوابع ذلك كله، بما يتخلف المتفائلون والمتشائمون حول ما وراء مداه القريب.

- وختاماً، فقد تفتق عن هذه العصفة التاريخية أمارات شعور أو وعي أُمِّي عام بخطر محدِّق، تطاول حتى تصوَّب تجاه "البقية الباقية" من ذاتية وكيان هذه الأمة، ألا وهي دينها وتمسكها بأصوله، هذا التمسك الذي

الجميع دائماً في حالة توجس وانتظار لما يمكن أن يقطع الوتيرة، الأمر الذي يغري الكثيرين من الخاسرين في هذه المعادلة بإحداث هذا القطع، وفي ذات الوقت يسهم في إعاقه الحكومة الراهنة عن الأداء وفق قناعاتها المجرَّدة لتجد نفسها أسيرة توازنات عديدة قد تؤول بها إلى الجمود والتصلب... الأمر الذي يفتح بدوره المجال أمام احتمالات قوية للتحرير من الخارج وتحت مظلتها.

ب. وعلى المستوى الإقليمي، فإنه ربما كانت الحقيقة الكبيرة الباقية تتمثل في وقوع الأمر الذي عدّه الكثيرون بمثابة المحذور الأكبر، والعقبة الإقليمية الكئود أمام التحالف ذي القيادة الأمريكية: انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى ملاصقة لدول الجوار الأفغاني الكبرى. لا شك أن هذا يعدّ لغماً قابلاً للانفجار مستقبلاً إذا ما اختلت الخطوات الأمريكية تجاه روسيا أو الصين أو الهند، أو غيرها من القوى الإقليمية التي لا يمكن التأكيد على قناعاتها بأفضلية استمرار هذا الاقتراب الأمريكي المثير للقلق والمخاوف. كما أن العلاقات الإقليمية في هذه المنطقة قد تبقى بدرجة ما رهينة التفاعلات الثنائية مع الغريم الأمريكي، ومتأثرة بشكل أو بآخر بالمسار المرتقب للأصوليين الإسلاميين، بعد اكتمال عملية انسحابهم من الموقعة الطالباية.

ج. وأخيراً، فكما أنه يصعب تحرير القول حالياً في انعكاسات هذه الأحداث والسياسات على المنظومة العالمية، فإنه لا يتيسر أيضاً التفصيل في تبين الموقف الكلي للأمة الإسلامية ككيان حضاري متميز نوعياً، ومن ثم يمكن إيجاز الأفكار الأساسية في ذلك في حقائق ترتبط عادة بالأقدار المتجددة أو المستجدة، والتي يمكن رصد أهم ملامحها على النحو التالي:

- إن الإضافة القدرية الرئيسة التي راكمت -كامتداد منطقي- على عمليات الانفعال القريبة والتفاعل النفسي

- محمد عمارة، الأصولية بين الغرب والإسلام (القاهرة)، الشروق، ط1418هـ=1998م؛ حيث يقدم تعريفاً للمفهوم في الاصطلاح الغربي "وبالمفهوم النصراني"، ص ص5-7 ثم يعقد ثلاثة فصول أخرى يفند فيها كتاب "الأصوليات المعاصرة: أسبابها ومظاهرها" للفيلسوف الفرنسي المسلم روجيه جارودي. وإذا كانت هذه المصادر تعبر عن رؤى غربية "فكرية" فإن ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق تميز بإبراز الجانب السياسي المراسي لهذا الإدراك سيما من خلال كتابة **Seize the Chance** ومن خلال:
- ريتشارد نيكسون (إعداد وتقديم المشير عبد الحليم أبو غزالة): 1999 نصر بلا حرب (القاهرة؛ مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1412هـ=1991م) ص ص284 وما بعدها، 307-309
- 3. ميشيل نوفل، "اللعبة الكبرى" في آسيا الوسطى: الأزمة الأفغانية والاستقطاب الجديد، شؤون الأوسط، ع75 (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، سبتمبر 1998) ص ص7-15، وانظر:
- ماجدة صالح، الصعود السياسي لطالبان؛ (في): إبراهيم عرفات (محرر)، القضية الأفغانية.. مصدر سابق، ص ص102-115.
- 4. شيرين حامد فهمي، من هم طالبان؟ (إسلام أون لاين 2001/9/20):
- <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/09/article25.shtml.p1of9>
- 5. المصدر السابق، ص ص2-5
- 6. نفسه، ص ص3-5 وانظر بديعة محمد عبد العال حمودة، الطالبان والحكومة الجديدة في أفغانستان، شؤون الشرق الأوسط، ع1، (القاهرة، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، 2002)، ص ص28-30.
- 7. تعددت المقالات ذات التوجه العلماني التي قدمت طالبان بهذه الصورة ومن أهمها: عبده مباشر، أمير المؤمنين الأفغاني، الأهرام 2001/3/25، وفيه يصف الملا عمر بـ(الفرد المطلق السلطان وصاحب الأمر والنهي، الذي لا راد لأوامره

أضحى -بدوره- على المحك في العلاقة بين عالم الإسلام وعوالم الغرب والشرق، فيما عبّر عنه البعض من قبل بالصراع بين الحضارات، وفيما يمكن الإقدام اليوم على تعريفه بـ "الحرب العالمية على الإسلام غير أو ضد الغربي" تحت العنوان الصريح الذي صرح به الرئيس الأمريكي أمام ملته وفي وجه كل البشر: "إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهاب". ولا تزال عمليات التوليد والإضافة والإزاحة في قضايا ومكونات الأمة تترى بغير ما انقطاع في تربيص عام من الكافة، وكما قال الرب -تبارك وتعالى-: **[قل كل متربص فتربصوا، فتعلمون من أحبابه الصراط الموي ومن امتحى]** -الآية 135/سورة طه.

الهوامش:

1. هناك مراجع ومصادر كثيرة يمكن الرجوع إليها في تعريف هذا الكيان، انظر عصام دراز، العائدون من أفغانستان: ما لهم.. وما عليهم (القاهرة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، ط1413هـ=1993م).
- وانظر: حامد عبد الماجد: الأفغان العرب.. محاولة للتعريف: أسباب نشأة الأفغان العرب في: <http://www.islamonline.net/arabic/famous/2001/10/article2-a.shtml>
- معتر محمد سلامة، انعكاسات الصراع الأفغاني على دول الجوار (1992-1997) في: إبراهيم عرفات (محرر)، القضية الأفغانية وانعكاساتها الإقليمية والدولية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد-جامعة القاهرة، 1999).
2. حول الأصولية والأصوليين في الغرب انظر:
- برنارد لويس وإدوارد سعيد، الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية من وجهة نظر أمريكية (دار الجليل، بيروت، ط1، 1414هـ=1994م) وهو كتاب يشتمل على مقال للأول وثلاثة للأخير تجلّي مدى المنابذة للإسلاميين بهذا الاسم، الأمر الذي لم يسلم منه من يُعرفون بالمعتدلين، حتى من وفق منهم لاعتناق الإسلام وحول هذا انظر أيضاً:

- الإسلامي، الأهرام 2001/5/5، أمير المؤمنين الأفغاني، 2001/3/25، طالبان والصواب... وثقافة الخرافة، الأهرام 2001/4/22. وأحمد عبد المعطي حجازي، الطالبان يقلدون الأمريكان، الأهرام 2001/3/28، هادم البشر يهدم الحجر، الأهرام 2001/3/21.
- وانظر رؤية غربية لممارسات طالبان: بول فندلي، "لا سكوت بعد اليوم: مواجهة الصور المزيفة عن الإسلام في أمريكا" عرض الكتاب، جريدة الحياة، 2001/9/10، الحلقة السادسة: (طالبان لا تمثل النموذج الإسلامي للحكمة).
9. نيفين عبد المنعم مسعد وعبد العاطي محمد أحمد، السياسات الخارجية للحركات الإسلامية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000)، ص 224. وانظر:
- حامد عبد الماجد، أسباب نشأة الأفغان العرب: الأفغان العرب.. محاولة للتعريف، مصدر سابق، ص 6-8.
- مصباح الله عبد الباقي، تحالف الشمال.. طائر بخمسة أجنحة!! 2001/12/11 في: <http://www.islamonline.net/arabic/famons/2001/12/article3.shtml>
10. قبيلة باكستان الجديدة: ترحيل الأفغان العرب.. الدوافع.. الأهداف.. النتائج، الوطن العربي، ع25، 2000/8/1225.
11. يردد الفريقان هذه المقولات حتى في خضم محاولات المصالحة بينهما، راجع: الأهرام 1999/3/16، الشرق الأوسط 2001/2/13
12. ذلك الأمر الذي اتفق عليه الجميع، وانظر في ذلك: - حبيب الله فوزي، مصدر سابق.
- قلب الدين حكمتيار: طالبان خانت أمريكا.. وبن لادن مجرد ذريعة، الأهرام 1998/11/21.
- الأخضر الإبراهيمي: طالبان وإيران وباكستان مسفولة عن استمرار الحرب في أفغانستان، الحياة، 1999/10/20.
- عنان يتهم جيران أفغانستان بالتدخل في شئونها الداخلية، الأهرام 1998/5/4.
13. الحياة 1999/5/17.
14. الشرق الأوسط 1999/3/15.
15. الحياة 1999/3/16.
16. الآية: 14 من سورة الحشر.
17. الشرق الأوسط 1998/10/23، الحياة 1998/10/24.
18. الحياة 1999/5/10.

باعتباره أميراً للمؤمنين يحكم بمقتضى فهمه المحدود للإسلام... {و}... رسول الإرادة الإلهية وحامي حمى الدين وكرره في مقال آخر:

- عبده مباشر، طالبان.. والوفد الإسلامي، الأهرام 2001/5/5. وانظر وتابع:
- أحمد عبد المعطي حجازي، الطالبان يقلدون الأمريكان؟ الأهرام 2001/3/28
- أحمد عبد المعطي حجازي، هادم البشر يهدم الحجر! الأهرام 2001/3/21 وفيه يقول:
- "خلط الدين بالسياسة خطر ماحق وشر مستطير، لأنه تشويه للدين والسياسة معاً"... "ولقد تعلمنا من القرآن الكريم أنه لا إكراه في الدين، فكل سلطة تقوم باسم الدين سلطة طاغية باغية، ونحن نخضع للسلطة لكن بشرط أن تكون سلطة مدنية ترعى شئوننا الدنيوية وتلبي مطالبنا المادية، وترك لنا تدبير أمورنا الدينية التي لا بد أن نكون فيها أحراراً". وانظر رؤية مغايرة:
- محمد إبراهيم مبروك، الإسلام والغرب الأمريكي بين حتمية الصدام وإمكانية الحوار (نظرية في دوافع الصدام واحتمالات المستقبل)، القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2002، ص 310-315.
8. شيرين حامد فهمي، مصدر سابق، ص 4-6. وانظر:
- شهادة على تجربة طالبان.. حوار مع فضيلة الشيخ غلام الله رحمتي، البيان، ع: 170، شوال 1422هـ = يناير 2002، ص 87-93.
- وكذلك: حبيب الله فوزي (سكرتير أول السفارة الأفغانية في باكستان قبل انهيار طالبان): (رسالتنا للعالم: ارفعوا أيديكم عن أفغانستان) حيث يقول: "فقط هناك بعض الدعايات الغربية تقول إن طالبان ترفض تعليم النساء، وأن المرأة الأفغانية لا تأخذ حقوقها، ولكننا في الحقيقة نطبق تعاليم الإسلام ونعترف بتعليم المرأة. ولو ذهب إلى كابول لوجدت أعداداً "كثيرة" من البنات يدرسن في القسم الصحي وكلية الطب. كما أنه يُسمح لهن بالعمل في المستشفيات الكبيرة". الوطن العربي، العدد 1209، الجمعة 2000/5/5، ص 28-29.
- وراجع وجهة النظر المقابلة في مقالات: إقبال بركة: الطالبان ليسوا أفغانستان، الأهرام 2001/9/26، وعبده مباشر: النموذج الطالباني، الأهرام 2001/4/8، طالبان والوفد

- الخطاب (رضي الله عنه) يقول: اللهم أشكو إليك جلد الفاجر وعجز الثقة)، ص 16.
28. حامد عبد الماجد، أسباب نشأة الأفغان العرب (2) مصدر سابق، ص 8/8-8/5.
29. المصدر السابق (الرؤى الفكرية والخريطة التنظيمية للأفغان العرب)، ص 7/3.
30. عصام دراز، مصدر سابق، ص 40-42.
31. المصدر السابق، ص 42-44.
32. الشعب 1999/1/12.
33. نيوزويك ، الشرق الأوسط 1998/12/25.
34. حامد عبد الماجد، (الرؤى الفكرية) مصدر سابق، ص 7/5.
35. المصدر السابق، ص 5-7/6، وانظر: نبيل شرف الدين، بن لادن.. طالبان.. الأفغان العرب والأمية الأصولية، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002).
36. راجع: عبد الله الأشعل: المحاولات الإسلامية لمعالجة الأزمة الأفغانية (في): إبراهيم عرفات (محرر)، مصدر سابق، ص ص
37. الشرق الأوسط 1998/12/25.
38. حديث لو كالة الأنباء القطرية.
39. الحياة 1999/7/31، والحياة 1999/2/8.
40. الأهرام 1999/7/10.
41. الحياة 1998/11/21، الشرق الأوسط 1999/3/27.
42. الشرق الأوسط 1999/7/11.
43. الشرق الأوسط 1998/11/22.
44. الحياة 1999/11/11، الحياة 1999/7/29.
45. الشرق الأوسط 1999/11/2.
46. الأهرام 1999/11/15.
47. الشرق الأوسط 2001/2/1.
48. أحمد دياب، مصدر سابق.
49. ميشيل نوفل، مصدر سابق، ص ص 9-11، وتوفيق المدني، صعود طالبان في أفغانستان والصراع على آسيا الوسطى، شئون الأوسط، ع: 75، سبتمبر 1998، ص ص 22-
- 25.
50. توفيق المدني، المصدر السابق، ص ص 30-32.
51. حديث الأهرام مع الجنرال مشرف، الأهرام 2001/1/27.

19. الأهرام 1999/5/7، الحياة 1999/5/17، جريدة الشعب 1999/6/9.
20. طالبان: العقوبات تؤثر على الشعب لا علينا، في إسلام أون لاين (1999/11/15).
- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath-15-11/alhadath7.asp>
21. حبيب الله فوزي، مصدر سابق. ورحمة الله هاشمي (السفير الطالباني المتجول): ابن لادن اختراع أمريكي ومستعدون لتقدم اقتراح رابع بشأنه، الشرق الأوسط 2001/6/13.
22. أحمد دياب، طالبان تحت الحصار، الأهرام، 2001/3.
23. مفتي طالبان: الأفغان لن ينقلبوا ضدنا، الشرق الأوسط 2000/2/9.
24. راجع مقالاً على حلقتين للأمير عبد العزيز بن سطاتم بن عبد العزيز: تمثيل باميان: شبهات وردود 2/1، 2/2 الشرق الأوسط 7، 2001/4/8. وانظر:
- عبده مباشر، طالبان والوفد الإسلامي، مصدر سابق. فتوح سلمان: "بوذا".. عزيز قوم زلته طالبان، الأهرام 2001/3/18، مفتي مصر: لا بد للعالم الإسلامي أن يتواصل مع أفغانستان لإنهاء حصارها، الشرق الأوسط 2001/3/2، وليد نويهيض، إنقاذ تمثيل بوذا يبدأ برفع الحصار الدولي عن أفغانستان، الحياة، 2001/2/2.
- الشرق الأوسط 2001/2/5، الحياة 2001/2/7، الشرق الأوسط 2001/2/14.
25. الحديث (أنتم أعلم بأمور دنياكم) مع آية (ليتفقوا في الدين) (التوبة: 122)، يدلان على صحة تقسيم العلم إلى علم دين وعلم دنيا، وأن المرجع في ذلك إلى استيعاب علوم الدين، فما لم يكن منها أو مؤصلاً فيها فهو شأن دنيا، والله أعلم.
26. تابع: الحياة يناير-فبراير 2001،
- سامر علاوى: تكسير بوذا: إثارة العالم على الطريقة الأفغانية 2001/3/12، في
- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/politics/2001/03/article6.shtml>
27. راجع: تقي الدين بن تيمية، السياسة الشرعية لابن تيمية، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت. حيث يقول: "اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل، ولهذا كان عمر بن

عمر فاروق: دول آسيا الوسطى تسعى إلى تشكيل حلف أمنى يشبه "الناتو.. لكن لمحاربة الأصوليين، الشرق الأوسط 2001/2/20.

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/06/article26.shtml>

65. ظفر الإسلام خان: زيارة بوتين للهند: "شراكة استراتيجية" بمهولة المعالم (إسلام أون لاين.نت، شئون سياسية) في:

<http://www.islamonline.net/arabic/politic/oct-2000/qpolitic5.asp>

66. نورهان الشيخ: إيران وروسيا.. محور استراتيجي ضد الغطرسة الأمريكية (إسلام أون لاين.نت 2001/6/7) في

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/06/article3.shtml> (p2/6)

و: محمد السعيد عبد المؤمن: إيران وروسيا: علاقة استراتيجية متميزة (إسلام أون لاين 2001/3/22)

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/03/article17.shtml>

67. إسلام أون لاين.نت، أولبرايت تحرض ضد الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى، أهم الأخبار 2000/4/17

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/politics/2001/03/article17.shtml>

وانظر: أحمد دياب، مصدر سابق.

68. مقتدر خان (ترجمة: حنان سيف النصر). الأمن قبل كل شيء، (إسلام أون لاين.نت) في

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/politics/2001/03/article17.shtml>

69. أحمد دياب، مصدر سابق.

70. عبد القادر عبد الهادي، سياسة قديمة في وعاء جديد، (إسلام أون لاين.نت) في

<http://www.islamonline.net/arabic/qpolitic/April-2000/qpolitic13.asp> (p3/5)

71. أحمد دياب، مصدر سابق.

72. إسلام أون لاين.نت: تعاون الهند وإسرائيل العسكري يغضب أمريكا في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dawalia/alhadath2000-jul-4/alhadath-9.asp>

- وانظر: سامر علاوي، يهود الهند يستعدون للهجرة إلى أرض الميعاد، الموقع نفسه في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dawalia/alhadath2000-jul-2/alhadath4>.

73. ظفر الإسلام خان: الهند تصدر الصواريخ وإسرائيل شريكة (إسلام أون لاين.نت، الأخبار، 1999/10/17).

<http://www.islamonline.net/iol->

52. قبلة باكستان الجديدة، الوطن العربي، مصدر سابق، ص13، و: عبد الخليم الغزالي: بيشاور قاعدة لجهاد آخر يقترب، الأهرام 2001/10/2.

53. صالح محمد الختلان، الجمهوريات الإسلامية والخيار الديمقراطي، دراسة وصفية تحليلية مقارنة للتغيرات السياسية في آسيا الوسطى، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، سلسلة أوراق آسيوية، ع14، يونيو 1997).

54. سامر علاوي: تقاطع المصالح الدولية: هل يجلب السلام لأفغانستان؟ إسلام أون لاين أكتوبر 2000 في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia-oct-2000/qpolitic27.asp> (p2/6)

55. المصدر السابق، ص ص 6/2.

56. نفسه، ص ص 6/3.

57. ألكسندر كوليك: أوزباكستان والتحالف ضد الإرهاب، الحياة 2001/7/18.

58. عمر عاشور، مجموعة شنغهاي: تحالف مصلحي أم صراع حضاري-أيديولوجي؟ (إسلام أون لاين يوليو 2000) ص 4/1 في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia-jul-2000/qpolitic8.asp> (p1/4)

- شيرين حامد فهمي، الدفاع الصاروخي الأمريكي يفلس روسيا والصين، قمة شنغهاي.. تحالف ضد الهلال والكاويوي (إسلام أون لاين 2001/6/21) ص 6/3 في:

<http://www.213.131.72.229/arabic/politics/2001/06/article21.shtml> (p3/6)

59. خالد شمت، اللعبة الكبرى وفي وادي فرغانة (إسلام أون لاين 2001/2/25)، ص 6/1

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/02/article25.shtml> (p1/6)

60. عمر عاشور، مصدر سابق، ص 2-4/3.

61. أحمد الراوي، طالبان والهندوس، مصدر سابق.

62. فيكتور بوسوفاليوك، عفريت أطلق من القمقم، الحياة 1998/11/5.

63. شيرين فهمي، الدفاع الصاروخي، مصدر سابق، ص 6/2.

64. انظر: عمر عاشور، مصدر سابق، شيرين فهمي، المصدر السابق، خالد شمت، مصدر سابق، ثم انظر: صهيب جاسم: "التنين الأصفر" يستفحل.. و"الدب الأبيض" يتقلص (إسلام أون لاين 2001/6/25، شئون سياسية آسيا) في: وانظر:

90. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، طالبان تناشد العالم تفادي الحرب (2001/9/24) في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/24/Article94.shtml>

91. نفسه، شروط الملا عمر لوقف الحرب (2001/9/24)

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/24/Article86.shtml>

92. نفسه، 40 ألفاً يبايعون طالبان على الموت، (2001/9/24) في

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/24/Article85.shtml>

93. نفسه، الإمارات تقطع علاقاتها مع طالبان (2001/9/22) في

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/22/Article87.shtml>

نفسه، السعودية تقطع علاقاتها مع طالبان (2001/9/25) في

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/25/Article57.shtml>

94. نفسه، حسبان الله عبد الباقي، باكستان تغلق سفارتها ورباني يجتمع بالأمريكان (2001/9/26) في

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/26/Article22.shtml>

95. نفسه، بن لادن، منفذو الانفجارات من داخل أمريكا (2001/9/29) في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/29/Article111.shtml>

96. الأهرام 2001/9/26

97. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، حيران أفغانستان يفتحون مجاهلهم الجوي لأمريكا (2001/9/25) في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/25/Article99.shtml>

98. الحياة 2001/9/27

99. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، طالبان تبحث عن أنف إسرائيل في أفغانستان (2001/9/30) في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/30/Article54.shtml>

100. نفسه، أوبزرفر: أمريكا ستضرب أفغانستان خلال ساعات، (2001/10/1) في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/01/Article55.shtml>

101. نفسه، باكستان تغلق مجالها الجوي، (2001/10/4) في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/04/Article90.shtml>

[arabic/dawalia/alhadath2000-jul-4/alhadath-9.asp](http://www.islamonline.net/iol-arabic/dawalia/alhadath2000-jul-4/alhadath-9.asp)

74. إسرائيل تاسع مستثمر في الهند، إسلام أون لاين. نت

75. حسام سويلم: إسرائيل تدخل دول آسيا الوسطى الإسلامية من أبواب الحاجات الاقتصادية والمخاوف الأمنية والمجرة "السوفياتية"، الحياة 2001/7/7.

76. إسلام أون لاين نت: الأخبار: مسئول أفغاني، التفجيرات أكبر من بن لادن (2001/9/12) في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/12/Article4.shtml>

77. إسلام أون لاين.نت، الأخبار (2001/9/15)، طالبان: تقاتل حتى الموت، في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/15/Article49.shtml>

78. الأهرام والحياة 2001/9/15.

79. إسلام أون لاين.نت، باكستان.. الشعب والأحزاب رفضوا التحالف الأمريكي (2001/9/16).

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/16/Article96.shtml>

80. إسلام أون لاين.نت، الأخبار: بن لادن: أنا بريء.. وتابع أمير المؤمنين (2001/9/17) في:

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/17/Article3.shtml>

81. الأهرام 2001/9/18.

82. الأهرام، الحياة 2001/9/20.

83. الحياة 2001/9/21.

84. إسلام أون لاين.نت، الأخبار: طالبان (ابن لادن: اذهب إن أردت الرحيل) (2001/9/20).

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/20/Article58.shtml>

85. الأهرام 2001/9/18

86. إسلام أون لاين.نت، الأخبار: بوش: من ليس معنا فهو مع الإرهاب (2001/9/21) في

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/21/Article72.shtml>

وراجع الأهرام، الحياة، الشرق الأوسط 2001/9/21.

87. الحياة 2001/9/21.

88. الحياة 2001/9/21.

89. إسلام أون لاين، الأخبار، طالبان تحذر أوزباكستان من التعاون ضدها، 2001/9/24.

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/24/Article84.shtml>

والأهرام والحياة 2001/9/25.

112. إسلام أون لاين.نت، الأخبار— دول آسيوية.. التحالف مع بوش بشروط (2001/9/15) في
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/15/Article54.shtml>
113. نفسه، بدء تدفق القوات الأمريكية على باكستان.
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/16/Article58.shtml>
114. الحياة 2001/9/17.
115. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، باكستان.. الشعب والأحزاب وفضوا التحالف الأمريكي (2001/9/16)
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/16/Article96.shtml>
116. المصدر السابق.
117. نفسه
118. الحياة و الشرق الأوسط 2001/9/20
119. المصدران السابقان.
120. إسلام أون لاين.نت، الأخبار— واشنطن تدعو لتحالف دولي لمكافحة الإرهاب (2001/9/13) في
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/13/Article2.shtml>
121. إسلام أون لاين، باكستان الشعب والأحزاب، مصدر سابق.
122. الأهرام 2001/9/19
123. المصدر السابق.
124. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، مجاهد وباكستان يتصدون لأمريكا (2001/9/23).
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/23/Article38.shtml>
125. الحياة و الشرق الأوسط 2001/9/24.
126. المصدران السابقان.
127. حسين الله عبد الباقي، مصدر سابق.
128. إيمان محمد، إسلام أون لاين.نت، الأخبار، أربع عقبات تواجه تعاون باكستان وأمريكا (2001/9/26)
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/16/Article78.shtml>
129. إسلام أون لاين.نت، الأخبار: سقوط طالبان قلاقل لباكستان (2001/9/27)
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/16/Article108.shtml>
130. نيوزويك
131. إسلام أون لاين، دول آسيوية... التحالف مع بوش بشروط، مصدر سابق
132. الحياة و الشرق الأوسط 2001/9/18

102. نفسه، خبراء: بدائل طالبان في الحكم بلا شعبية (2001/9/24) في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/24/Article5.shtml>
- نفسه، خطة طالبان الثلاثية لمواجهة أمريكا، (2001/10/6) في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/06/Article11.shtml>
103. نفسه، طالبان: خاطفو الطائرات قتلوا فلماذا الحرب؟! في (2001/10/6)
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/06/Article17.shtml>
104. المصدر السابق.
105. حوار رباني مع (الحياة)
106. إسلام أون لاين.نت، الأخبار: الناتو يعدّ ظاهر شاه مكان طالبان (2001/9/16)
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/16/Article87.shtml>
- ولمعلومات عن مجلس اللويا حركة راجع:
محمد نصرى، "لويا حركة".. محاولة للحل من داخل التجربة الأفغانية، إسلام أون لاين.نت، (شئون سياسية) في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/gppolitic-june02000/qpolitic21.asp>
107. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، ثلاثة سيناريوهات لعودة ظاهر شاه (2001/9/25) في
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/25/Article64.shtml>
- نفسه، ظاهر شاه يؤيد التدخل في أفغانستان، (2001/9/28) في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/28/Article22.shtml>
108. نفسه، ظاهر شاه: إسقاط طالبان بأيدينا لا بالأمريكان، (2001/9/30) في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/30/Article4.shtml>
109. الشرق الأوسط، الحياة 2001/9/30.
110. المصدران السابقان.
- Northern Alliance Says it has seized Key 111 routes in:(21/9/2001)
<http://www.megastories.com/attacklaop/aip020921.shtml>
- إسلام أون لاين.نت، حكمتار يرفض الانضمام لبديل طالبان (2001/10/19):
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/20/Article14.shtml>

153. إسلام أون لاين.نت، بوش يطلب تأييد بوتين
(2001/9/22).

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/22/Artic19.shtml>

154. المصدر السابق.

155. الأهرام 2001/9/26.

156. الحياة و الشرق الأوسط 2001/9/27

157. الشرق الأوسط 2001/10/1

158. المصدر السابق.

159. الأهرام 2001/9/29

160. المصدر السابق.

161. نفسه.

162. إسلام أون لاين 2001/9/24

163. الحياة و الشرق الأوسط 2001/9/27.

164. المصدر السابق.

165. إسلام أون لاين.نت، روسيا وأمريكا معاً ضد الشيشان
وأفغانستان (2001/9/26).

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/26/Artic21.shtml>

166. الأهرام و الحياة 2001/10/1.

167. دانيل بورشتاين وأرنه دي كيتزا، (ترجمة شوقي جلال)،
التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، سلسلة عالم
المعرفة 271 (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون
والآداب، يوليو 2001) وانظر فيه على الأخص الجزء الثاني:
"معايير الحكم علي الصين"؛ إذ تلاحظ غلبة فكرة التناقضات
والغموض على طرائق النظر والممارسة في الشأن الصيني،
وانظر أيضاً:

سوسن حسين، رؤى غربية للقارة الآسيوية، (القاهرة،
مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية-جامعة القاهرة)، العدد 11، ديسمبر 1996،
إذ تقدم ستة مقالات (ص ص 25-71) تفصح عن نفس
الفكرة: الغموض والتناقضات.

168. إسلام أون لاين، واشنطن تدعو لتحالف دولي، مصدر سابق.

169. إبراهيم نافع، الأهرام،

170. الوفد 2001/9/26 والأهرام 2001/9/27.

171. ليلي سعيدة، إسلام أون لاين، الأخبار، الصين تساند التحالف
وتخشى آثاره (2001/9/26)،

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/26/Artic106.shtml>

133. المصدران السابقان.

134. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، جيران أفغانستان يفتحون
مجالهم الجوي لأمريكا (2001/9/25)

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/25/Artic99.shtml>

135. المصدر السابق.

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/22/Artic19.shtml>

136. مطيع الله تائب، إسلاميو طاجيكستان يرفضون الحرب
ويؤيدونها!! (إسلام أون لاين نت، الأخبار، 2001/10/9)

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/09/Artic59.shtml>

137. المصدر السابق.

138. نفسه.

139. الأهرام 2001/9/17.

140. الحياة و الشرق الأوسط 24، 2001/9/25

141. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، أوزباكستان: لا لضرب طالبان
من أراضيها (2001/10/5)

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/05/Artic59.shtml>

Taliban warn Uzbekistan against aiding U.S attacks:

<http://www.megastories.com/attacklaop/aip040924.shtml>

143. الحياة 2001/9/25.

144. مطيع الله تائب، الحرب الأوزبكية على الرحي الأفغانية
(إسلام أون لاين.نت، الأخبار، 2001/10/10)

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/10/Artic77.shtml>

145. المصدر السابق.

146. إسلام أون لاين، الأخبار، أمريكا تنشر 1000 حندي
بطاجيكستان وأوزباكستان (2001/10/4)

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/04/Artic91.shtml>

147. الشرق الأوسط 2001/10/7، بي بي سي أونلاين،

148. إسلام أون لاين.نت، جيران أفغانستان، مصدر سابق.

149. الأهرام 2001/9/13.

150. حمدي الحسيني، خبير روسي، أسلحة أمريكا لن تحسم
الحرب، (إسلام أون لاين، الأخبار، 2001/11/8)

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-11/08/Artic19.shtml>

151. إسلام أون لاين.نت، الأخبار، دول آسيوية، مصدر سابق.

152. الأهرام 2001/9/20.

199. المصدر السابق.
200. الحياة والشرق الأوسط 28، 2001/10/27.
201. الشرق الأوسط 29، 2001/10/29.
202. إسلام أون لاين. نت، الأخبار، 2001/10/9، البنتاحون: تفوقنا في الجو وسنبداً في البر، في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/09/Artic58.shtml>
203. الحياة 6، 2001/11/6.
204. الحياة 28، 2001/10/28، الحياة 2، 2001/11/2. وانظر: عبد العزيز كامل، التحالف غير المقدس بين أصحاب الشّمال وأصحاب الشّمال، البيان، ع 170، شوال 1422هـ، يناير 2002، ص ص 98-108.
205. الأهرام، عبد الحليم الغزالي، حدود الصدام بين مشرف والأحزاب الدينية، 2001/10/10.
206. تابع توارد الأنباء عن هؤلاء المناصرين لطالبان سيما من مسلمي الغرب في: الحياة والشرق الأوسط منذ اندلاع الغارة الأنجلوأمريكية على طالبان 2001/10/7 وحتى وقوع مذبحه جانحي 25-2001/11/27.
207. الشرق الأوسط 25، 2001/10/25.
208. الشرق الأوسط 27، 2001/10/31.
209. راجع في
210. الحياة 11، 2001/10/11.
211. تابع حركة الأخضر الإبراهيمي منذ بدء الغارة الأنجلوأمريكية على أفغانستان، وحتى انعقاد مؤتمر بون، في الحياة والشرق الأوسط 8، 2001/10/8 - 5، 2001/12/5.
212. الحياة 4، 2001/11/4.
213. إسلام أون لاين. نت، شعون سياسية، 2001/10/27، باكستان: نؤيد من يسيطر على الأرض في أفغانستان، في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/politics/2001-10/27/Artic44.shtml>
214. الأهرام، باكستان وطالبان .. افتراق إجباري صعب، 2001/10/7.
215. بي بي سي أونلاين، 2001/10/7.
216. الشرق الأوسط 8، 2001/10/8.
217. الشرق الأوسط 10، 2001/10/10.
218. إسلام أون لاين. نت، الأخبار، 2001/10/9، في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/09/Artic4.shtml>
219. الأهرام، عبد الحليم الغزالي، حدود الصدام... مصدر سابق.

172. المصدر السابق.
173. نفسه.
174. الأهرام (حوار إبراهيم نافع)
175. الحياة 18، 2001/9/18
176. الشرق الأوسط 19، 2001/9/19
177. إسلام أون لاين. نت، الأخبار، 2001/9/23: بوش يكافئ الهند وباكستان برفع العقوبات
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-09/23/Artic20.shtml>
178. الحياة والشرق الأوسط 8، 2001/10/8.
179. الحياة 9، 2001/10/9
180. المصدر السابق.
181. إسلام أون لاين. نت، الأخبار، 2001/10/7، بن لادن: أقسم بالله لن نحلّم أمريكا بالأمن، في:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/07/Artic24.shtml>
182. الأهرام 10، 2001/10/10.
183. المصدر السابق.
184. الشرق الأوسط 10، 2001/10/10.
185. الأهرام 18، 2001/10/18.
- 186.
- 187.
188. الحياة 13، 2001/10/13.
189. الحياة 17، 2001/10/18.
190. الشرق الأوسط 20، 2001/10/20.
191. الحياة 20، 2001/10/20.
192. الشرق الأوسط 22، 2001/10/22.
193. راجع: - أحمد محمود، بن لادن: رجل بلا أمة، (القاهرة: زهرة المدائن للنشر والتوزيع، ط1، د.ت.).
- جمال عبد الرحيم، بن لادن يشعل الحرب، (القاهرة، بدون دار نشر، ط1، أكتوبر 2001).
- نبيل شرف الدين، بن لادن، طالبان... مرجع سابق.
194. الشرق الأوسط 28-30، 2001/10/30.
195. الشرق الأوسط 30، 2001/10/30.
196. الحياة 29، 2001/10/29.
197. الحياة 23، 2001/10/23.
198. نيوزويك، الطبعة العربية، 4 نوفمبر 2001، ع: 73.

247. المصدر السابق.
248. الحياة 2001/10/31.
249. الأهرام 2001/10/27، الحياة 2001/10/31.
250. الحياة 2001/10/31.
251. الأهرام 2001/10/18.
252. المصدر السابق.
253. نفسه.
254. نفسه.
255. نفسه.
256. الأهرام 2001/10/10.
257. الحياة 2001/10/10.
258. الأهرام 2001/10/14.
259. الحياة 2001/10/17.
260. الأخبار 2001/10/13.
261. الأهرام 2001/1/10/18، الحياة 2001/10/22.
262. الحياة 2001/10/22.
263. المصدر السابق.
264. نفسه.
265. الأهرام 2001/10/14: عبد الله عبد السلام، حروب صغيرة على هامش حملة مكافحة الإرهاب.
266. الأهرام 2001/10/30.
267. الأهرام 2001/10/31.
268. المصدر السابق.
269. الحياة 2001/11/2.
270. الحياة 2001/11/4.
271. المصدر السابق.
272. نفسه.
273. الشرق الأوسط والأهرام 2001/11/16.
274. الأهرام 2001/11/20.
275. المصدر السابق.
276. الأهرام 2001/11/17.
277. المصدر السابق.
278. الشرق الأوسط والأهرام 2001/11/16 (وافق أول أيام رمضان 1422 هـ).
279. المصدر السابق.
280. نفسه.
281. الحياة 2001/11/21.
220. الحياة 2001/10/8.
221. المصدر السابق.
222. راجع فتوى الشيخ نظام الدين شامزاي الاثنين 2001/10/8، في: إسلام أون لاين. نت، فتوى لإسقاط القادة المتعاونين مع العدو:
- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/09/Artic4.shtml>
223. الحياة 2001/10/15.
224. الشرق الأوسط 2001/10/15.
225. إسلام أون لاين. نت، 2001/10/26، مظاهرات باكستانية تطالب بإقالة مشرف، في:
- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/31/Artic42.shtml>
226. إسلام أون لاين. نت، 2001/10/18: مشرف بين نارين.. واشنطن والشعب، في:
- <http://www.islamonline.net/iol-arabic/News/2001-10/19/Artic88.shtml>
227. الحياة 2001/10/27.
228. الشرق الأوسط 2001/10/28.
229. الأهرام 2001/10/10.
230. الأهرام 2001/10/30.
231. الحياة 2001/10/17.
232. الشرق الأوسط 5، 2001/11/6.
233. إسلام أون لاين. نت، 2001/10/10، الحرب الأوزبكية على الرحي الأفغانية، مصدر سابق.
234. بي بي سي أونلاين 2001/10/10، الحياة 2001/10/13.
235. إسلام أون لاين. نت، الحرب الأوزبكية، مصدر سابق.
236. الحياة 2001/10/13.
237. الحياة 2001/10/14.
238. المصدر السابق.
239. الشرق الأوسط 2001/10/30.
240. الحياة 2001/10-2/31-28.
241. الحياة 2001/11/1، الأهرام 2001/11/2.
242. الحياة 2001/11/1.
243. المصدر السابق.
244. إسلام أون لاين. نت، الأخبار
245. المصدر السابق.
246. الحياة 2001/10/10.

2001/11/20 الحياة 315
2002/1/20 الحياة 316

- 282.المصدر السابق.
283.محمد السعيد إدريس، أي نظام عالمي بعد الحرب الأمريكية
ضد أفغانستان؟ الأهرام 2001/11/16.
284.عبد العليم محمد، أم المعارك الأمريكية والإرهاب من المنظور
الأخلاقي، الأهرام 2001/11/16.
285.المصدر السابق.
286.سعيد عبد الخالق، من ينقذ الأفغان من الأفغان؟ الأهرام
2001/11/17.
287.المصدر السابق.
288.الأهرام 2001/11/17.
289.الحياة 2001/11/21.
290.الشرق 2001/11/21 الأهرام 2001/11/21.
291.الأهرام 2001/11/29.
292.المصدر السابق.
293.نفسه.
294.الحياة 2001/11/19.
295.المصدر السابق.
296.نفسه.
297.الأهرام 2001/11/20.
298.الشرق 2001/11/21.
299.الأهرام 2001/11/29.
300.الحياة 2001/11/17.
301.إسلام أون لاين. نت، 2001/11/30
<http://www.islamonline.net/Arabic/News/2001-11/30/Article57.shtml>
302.الأهرام 2001/11/19، الحياة 2001/11/19.
303.الشرق 2001/11/21.
304.المصدر السابق.
305.الأهرام 2001/11/19.
306.الأهرام 2001/11/20، الأهرام 2001/11/19.
307.الحياة 2001/11/20.
308.الحياة 2001/11/21.
309.الحياة 2001/11/17، الأهرام 2001/11/19.
310.الحياة 2001/11/17.
311.الأهرام 2001/11/21.
312.
313.
314.

--	--

الخطابات والمواقف الرسمية: العربية والإيرانية والتركية

تمهيد

أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر العديد من القضايا والمجادلات بصورة عامة، وبالنسبة للعالم الإسلامي بصورة أخص، وقد تركزت في معظمها حول قضية الإرهاب: تعريفه، علاقته بالإسلام، الفرق بينه وبين حركات التحرر، والفرق بين الدولة الإرهابية، وتلك التي تأوي إرهابيين... إلخ.

ومن متابعة الخطاب الرسمي للدول محل الدراسة (الدول العربية، وإيران، وتركيا) في تلك المرحلة، فور تعرض الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية، بدت مجموعة الدول الإسلامية متكتلة خلف قضاياها في محاولة للدفاع عنها؛ (نفي الإرهاب عن الإسلام، ورفض الهجمة الشرسة على المسلمين، إبراز الفرق بين الإرهاب وحركات التحرر والمقاومة، ورفض توجيه ضربات لدولة ما من دول المنطقة باعتبارها راعية للإرهاب)؛ مما كان كفيلاً بإبراز مفهوم "الأمة الإسلامية" بصورة أو بأخرى.

ومع تواتر الأحداث والدخول في مرحلة أخرى، مرحلة تشكيل التحالف الدولي لضرب أفغانستان بعد رفض نظام طالبان تسليم أسامة بن لادن، اتخذت هذه الدول مواقف مختلفة تجاه دعوة الولايات المتحدة إلى إشراكها في التحالف أو إقناعها بتقديم مساعدات ما للولايات المتحدة، كل دولة حسب رؤيتها لمصالحها الوطنية.

ومن متابعة الخطاب والمواقف الرسمية يحاول التقرير الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما هي القضايا الرئيسية التي تناولها الخطاب الرسمي؟ وما هي أهدافه من تناولها؟ وهل عبر الخطاب فعلاً عن مفهوم الأمة؟ ما هي الاتجاهات الرئيسية للدول موضع الدراسة نحو تشكيل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الحرب ضد أفغانستان؟ وما شكل التعاون الفعلي

الذي قدمته للولايات المتحدة وما هي مبرراته المعلنة وغير المعلنة؟ وهل كانت المواقف المتخذة متسقة مع الخطاب أم متناقضة معه؟

كيف أثرت مواقف هذه الدول على علاقاتها بالولايات المتحدة (خاصة مصر وإيران والسعودية) وهي الدول الأكبر والأهم في المنطقة، كما أنها الدول التي أثرت مواقفها بصورة أوضح في علاقتها بالولايات المتحدة؟ وهل تغيرت مواقف هذه الدول لاحقاً؟ ما هي أسباب التغير؟ وما هي اتجاهاتها؟

وتتبع هذه الأسئلة من إشكاليات رئيسية تتعلق بطبيعة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في فترة حرجية من تاريخها وشكل استجابة الأمة لها وربما من أبرزها:

العلاقة بين مصلحة الأمة والمصلحة الوطنية - في إدراك قادة ورؤساء الدول الإسلامية - وما يتفرع عنها من مشكلات، مفهوم المصلحة على سبيل المثال؛ كيف يتم تحديده على المستوى الوطني؟ وما هي معايير تقييمه؟ وفي أي مدي زمني: قصير أم طويل؟

ولذا، فإن الدراسة تجمع بين روافد الأمة الإسلامية "العربية-التركية-الإيرانية"، وتحاول من ناحية أخرى البحث عن دلالة الأبعاد الثقافية الحضارية بالمقارنة بنظائرها الاستراتيجية من حيث تفسير المواقف والخطابات المتصلة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته.

وتنقسم الدراسة إلى محورين:

المحور الأول- يتناول سمات الخطاب الرسمي وقضاياها الأساسية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي تلتخص في قضيتين: القضية الأولى: تعريف الإرهاب ومصادره. والقضية الثانية: الهجمة على الإسلام والمسلمين وكيفية مواجهتها.

المحور الثاني- يبدأ منذ إعلان الولايات المتحدة نيتها تشكيل التحالف الدولي لضرب أفغانستان ودعوة دول

اتسم الخطاب الرسمي للدول العربية والإسلامية بصورة عامة بعدم الاتساق والتضارب، وذلك على مستويين:

المستوى الأول-مستوى داخلي: وهو التضارب

بين أجزاء الخطاب ليس لدولتين أو لمجموعة من الدول فقط، ولكن حتى للدولة الواحدة، وظهر ذلك بصورة واضحة عند تعريف الإرهاب والإرهابي، وتجاه قضية ربط الإرهاب بالعالم الإسلامي. فقد رفضت جميع الدول الإسلامية بشدة ربط الإرهاب بالمسلمين خاصة مع عدم وجود أدلة على أن مرتكبي أحداث 11 سبتمبر من المسلمين، مع ذلك احتوي الخطاب الرسمي لمعظمها على تأكيد أن مشكلة الشرق الأوسط هي أحد أسباب -إن لم تكن السبب الرئيسي- وراء ما يحدث من إرهاب، ولا شك أن في هذا تماشياً مع إصاق هذا الاتهام بالمسلمين، والعرب منهم تحديداً.

ففي سؤال للرئيس المصري مبارك عن العلاقة بين الهجمات الإرهابية ومشكلة الشرق الأوسط، قال: "قد تكون مشكلة الشرق الأوسط أحد عناصر الإرهاب، وفي نفس الوقت ليس هناك إمكانية لدي أي جماعة من جماعات الشرق الأوسط لضرب مبنى التجارة العالمية بهذه الطريقة"⁽¹⁾. وفي سؤال له أيضاً عن سبب الكراهية للولايات المتحدة والتي أدت إلى تلك الأحداث قال: "الإحساس بعدم العدالة هو السبب الرئيسي في مشكلة الشرق الأوسط، المسلمون في كل مكان يرون أمريكا تعطي السلاح للإسرائيليين لكي يقتلوا الفلسطينيين، وليس هناك قيود أو حدود على الأسلحة التي تعطيها أمريكا لإسرائيل، كما أن الإعلام الأمريكي في جانب إسرائيل في كل الأوقات، الرأي العام كان لابد أن يتحرك ضد أمريكا، التي استمرت في مساندة إسرائيل رغم سياسات شارون التي منعت الفلسطينيين من الإقامة في دولة مستقرة"⁽²⁾.

أيضاً طالب الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي "بجمل القضية الفلسطينية هذا إذا أردنا أن نقضي على الإرهاب"⁽³⁾.

المنطقة إلى الاشتراك فيه، يلقي هذا المحور الضوء على: أولاً مواقف الدول موضع الدراسة نحو دعوة الولايات المتحدة؛ حيث ستتضح لنا أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول- موقف الرفض للعمل العسكري مثلته مصر وإيران. وقد رفضتا الاشتراك في التحالف الدولي ورفضتا أي عمل عسكري ضد أفغانستان، أو تقديم مساعدات عسكرية للولايات المتحدة.

الاتجاه الثاني- موقف الرفض المراقب، وقد اتخذ كسابقه موقفاً رافضاً للحرب ضد أفغانستان لكن حجم دوله (السودان، العراق، ليبيا، سوريا)، وظروفها (وقوعها تحت حصار اقتصادي وسياسي) جعل لمواقفها أهمية أقل ودرجة أقل في التأثير. وفي الحقيقة فإن هذه الدول كانت تتربص تعرضها هي الأخرى وبدرجات مختلفة لضربات عسكرية بعد أفغانستان.

الاتجاه الثالث- موقف الموافق على استحياء، وقد تبنته دول الخليج، وأعلنت منذ البداية استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة في أي عمل تقوم به، لكنها ما لبثت أن تراجعت عن موقفها هذا مع عدم إبداء أي رفض للعمل العسكري في أفغانستان.

الاتجاه الرابع- موقف الموافق مع اشتراط الحصول على ثمن، وقد اتخذته تركيا فقط، وقد وافقت على الاشتراك في التحالف، وتقديم مساعدات عسكرية للولايات المتحدة مقابل مساعدات اقتصادية.

ثم يكتمل هذا المحور أخيراً باستعراض العلاقات الأمريكية مع كل من مصر/السعودية/إيران بعد إعلانها مواقفها من تشكيل التحالف الدولي والاشتراك فيه.

أحور الأول -رد الفعل تجاه أحداث الحادي عشر

من سبتمبر

أولاً- سمات الخطاب الرسمي

المستوى الثاني- مستوى الخطاب الرسمي/المواقف

الفعالية

تضارب الخطاب الرسمي في أحيان عديدة مع المواقف المتخذة من قبل نفس الدولة؛ فمثلاً شدد خطاب معظم الدول محل الدراسة على عدم وجود أدلة على أن مرتكبي أحداث 11 سبتمبر هم المتهمون من قبل الولايات المتحدة -تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن- ومع ذلك فقد قامت السعودية بتوقيف مجموعة من المواطنين متهمة إياهم بتأييد ابن لادن، وحذرت جميع مواطنيها من إبداء أي تعاطف معه، وقامت الكويت بإسقاط الجنسية عن المتحدث الرسمي باسم أسامة بن لادن -الكويتي الجنسية- (سليمان أبو غيث)، نفس الأمر بالنسبة لأيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة وعضو تنظيم الجهاد -أحد التنظيمات الإسلامية المصرية- الذي أعلنت مصر أنها تبحث إسقاط الجنسية المصرية عنه. هذا، إضافة إلى قيام المملكة العربية السعودية والإمارات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام طالبان الحاكم في أفغانستان، باعتباره نظاماً يأوي مجموعة من الإرهابيين المرر بهم.

بل إن عمليات مصادرة أموال الإسلاميين، ومراقبة المصارف الإسلامية، ووضع قيود على مصادر تمويل الجمعيات الخيرية قد بدأت مبكرة في عدد من الدول خاصة دول الخليج.

ثانياً- القضايا الرئيسية التي تناوها الخطاب

الرسمي

القضية الأولى- تعريف الإرهاب ومصادره

وذلك من خلال الدعوة إلى مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة، ويتولى وضع تعريف واضح للإرهاب يلتزم به الجميع.

فدعا الرئيس الإيراني محمد خاتمي في كلمة إيران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة 11 نوفمبر 2001 إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع

تعريف للإرهاب؛ حتى لا تستغل الفوضى المفاهيمية على حساب الأبرياء⁽⁴⁾. وجدد الرئيس المصري دعوته لمؤتمر دولي تقوم بتنظيمه الأمم المتحدة ويشارك فيه الجميع، قائلاً إنه سيعمل على توحيد العالم، بدلاً من التحالف الدولي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة، والذي سيقسم العالم إلى قسمين: مع أو ضد، على أن تحترم جميع الدول التوصيات التي يتم التوصل إليها⁽⁵⁾.

وأوضح وزير الخارجية المصري أثناء زيارة الرئيس المصري للإمارات نوفمبر 2001 أن دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر دولي تهدف إلى التوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة لجميع الدول لمكافحة الإرهاب، وأن موضوع تعريف الإرهاب تم تضخيمه أكثر من اللازم؛ لأن الإرهاب واضح وكفاح الشعوب واضح، ولا يمكن الخلط بينهما؛ حيث كفل ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية للشعوب التي تحت الاحتلال حق الكفاح ضد الاحتلال لوضع حد له، وأشار إلى أن البعض يضع عقبات في طريق عقد المؤتمر لأنه لو عقد سيكشف الفرق بين أعمال الإرهاب وأعمال المقاومة ضد المحتل⁽⁶⁾.

وأشار الأمير نايف إلى أن السعودية عملت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ للوصول إلى استراتيجية لمكافحة الإرهاب، وذلك قبل عشر سنوات، كما وصلت مع الأشقاء العرب إلى اتفاقية مكافحة الإرهاب التي وقعت في الجامعة العربية عام 1998 بإجماع عربي، وأعرب عن أمله أن يكون هناك مؤتمر مشابه على مستوى عالمي⁽⁷⁾، أيضاً دعا الرئيس الليبي إلى نفس الأمر، مؤكداً أن عدم توحيد المفاهيم يؤدي إلى تعدد الآراء ووجهات النظر بخصوص نفس القضايا⁽⁸⁾.

هذا الحرص على تعريف الإرهاب كما وضح في الخطاب الرسمي نبع من هدفين أساسيين وضح فيهما إلى حد كبير الانفصال بين مفهومي "العربي" و"الإسلامي":

الهدف الأول- التفرقة بين حركات التحرر أو المقاومة وبين الإرهاب، وانصب خطاب الدول محور الدراسة بما في ذلك إيران وخطاب منظمة المؤتمر الإسلامي على الصراع العربي-الإسرائيلي، وحركات المقاومة العربية حماس والجهاد وحزب الله، وحرص الخطاب على إلصاق تهمة الإرهاب بإسرائيل (إرهاب الدولة).

فقد شن آية الله على خامنئي هجوماً على الإدارة الأمريكية رافضاً إدراجها لحزب الله والجماعات الفلسطينية المقاومة لإسرائيل في لائحة المنظمات التي تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية، وقال: "في فلسطين أيضاً يقوم الصهاينة ومنذ عشرات السنين بأعمال إرهابية، وكذلك فعلوا في لبنان، فلماذا لم تقم أمريكا حتى الآن بأي رد فعل تجاه هذه الأعمال؟ وهل العالم الإسلامي لا يحق له طرح تساؤلاته في شأن الإجراءات الأمريكية الحالية". وأشار إلى أن إسرائيل كدولة أخطر من أي إرهاب آخر وأن رموز الكيان الصهيوني الغاصب كانوا ضالعين في أكثر الأحداث الإرهابية الوحشية، وأنه وفق المنطق الأمريكي الساذج فمذابح صابرا وشاتيلا وقانا ليست من نماذج الإرهاب، ووفق هذا المنطق فإن دفاع الشعب الفلسطيني عن نفسه يصنف إرهاباً⁽⁹⁾.

وأكد كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني أن إيران لا يمكن أن تمارس ضغوطاً على حزب الله اللبناني، فهو من القوى التي تدافع عن حقوقها المشروعة⁽¹⁰⁾.

وأكد المسؤولون اللبنانيون بعد زيارة نائب الرئيس الإيراني السيد أبطحي للبنان في نوفمبر 2001 أنه من المستبعد أن تقوم إيران بالضغط على حزب الله للتراجع عن مواقفه، كما أوضح لهم، وطالب وزير العدل اللبناني سميح الجسر بضرورة مراعاة حق الدول في تقرير مصيرها ومقاومة المحتل، وأن يفرق بين إرهاب الأفراد والمنظمات والدول في التقدير والحاسبة، وقال إن موقف لبنان واضح من القرار الأمريكي بتجميد أموال حزب الله في البنوك والمصارف واعتباره منظمة إرهابية، وهذا الموقف هو الرفض القاطع لذلك؛ فحزب الله هو حركة مقاومة وطنية

قامت بعمل مهم وشريف، ويجب أن تحظى بتقدير العالم بأسره، وليس فقط الدول العربية، فهو على الأقل لم يستهدف المدنيين، وإنما كان يرد فقط حال تعرض مدنيين لبنانيين لقصف إسرائيلي، وإن مجرد توقيع اتفاقية أبريل عام 1996 برعاية أمريكية ودولية يعنى الاعتراف بحزب الله كحركة مقاومة حرة⁽¹¹⁾.

أما مصر والمملكة العربية السعودية فبالإضافة إلى معارضتهما إدراج حركات التحرر في قائمة الإرهاب، فقد اعتبرتا أيضاً أن حل القضية الفلسطينية خطوة أساسية للقضاء على الإرهاب.

فأكد الأمير نايف أنه إذا حصل من عرب أو مسلمين مشاركة في عمل إرهابي، فلا ننسى أن ما دفعهم إلى هذا العمل أهم متأثرون بقضايا حية تعاني منها المنطقة العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، وأن الظلم الذي يعيشه إخواننا في فلسطين الآن، والتقتيل للأطفال والنساء والرجال كل ذلك ترتكبه إسرائيل في وضع النهار بطائراتها ودباباتها وأسلحتها مع أناس لا يجارون إلا بالحجارة، ودعا إلى أن تؤخذ القضية الفلسطينية بمأخذ الجد، هذا إذا أردنا أن تنتهي أي دوافع إرهابية تنشأ في الوطن العربي، وأن تتم التفرقة بين الإرهاب وقتل الأبرياء والأطفال والاعتداء على الممتلكات، وبين من يدافع عن قضيته كإخواننا الفلسطينيين.

واقم الأمير نايف أوروبا والولايات المتحدة باتخاذ مواقف غير عادلة بمساعدة إسرائيل، وأنه إذا لم تُعد هذه الدول النظر في سياساتها تلك فستعرض للمزيد من المشاكل⁽¹²⁾.

وأشار وزير الخارجية المصري في محادثات له مع السفير الأمريكي بالقاهرة إلى خطأ إهمال الولايات المتحدة لمشكلة الشرق الأوسط، ومادامت الولايات المتحدة مهتمة بتسوية الأمور لضمان ووقوف العالم معها في محاربة الإرهاب الذي تعرضت له؛ فعليها أن تعمل بجدية على حل مشكلة الشرق الأوسط ومشاكل أخرى كثيرة في العالم، فعلى أمريكا ومن واجبها وفي قدرتها أن تبصر إسرائيل بخطورة السياسات التي تتبعها؛ فالولايات المتحدة أدركت أن ما حدث

ويحدث في الأراضي المحتلة نتيجة للسياسات الإسرائيلية يعتبر عائقاً في سبيل تحقيق أهدافها⁽¹³⁾.

كذلك اتهم وزير الخارجية المصري رئيس الوزراء الإسرائيلي بأنه السبب في زيادة عدد الإرهابيين، وتقوية شوكتهم، من خلال إجراءاته التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، ومنعه أي تقدم في عملية السلام؛ مما يشعل الحقد في القلوب، ويعطى الفرصة للذين يعملون باللعب على المشاعر لتحقيق أغراضهم⁽¹⁴⁾.

وركز الرئيس المصري في محادثاته مع عدد من القادة الأوروبيين (شيراك وشرودر وبلير) على أنه على أوروبا القيام بدورها في عملية السلام، وإلا فإن يد الإرهاب سوف تطولها⁽¹⁵⁾. وبعد إعلان الرئيس الأمريكي بوش تأييده لقيام دولة فلسطينية مستقلة، شدد مبارك على أن محادثاته مع بوش التي لفت خلالها نظره إلى دور مشكلة الشرق الأوسط في قضية الإرهاب كانت سبباً في إعلان الرئيس الأمريكي قيام دولة فلسطينية مستقلة. وقال: "إننا نرحب بهذا الاتجاه في الإدارة الأمريكية، ولكن ينبغي ترجمته إلى خطوات فعلية وعملية"⁽¹⁶⁾.

وصرح السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في حديثه لقناة الجزيرة 2001/9/21 أن الإمارات عرضت استعدادها للمشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي تدعو إليه الولايات المتحدة بشرط إيجاد تحالف مماثل لحل مشكلة الشرق الأوسط، وعلق على ذلك بأنه لا طائل من ورائه، وينبغي على العرب ألا يلدغوا من نفس الجحر مرتين⁽¹⁷⁾.

وأكد البيان الختامي الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بعد اجتماعها الطارئ في أكتوبر 2001 وجوب التفريق بين الإرهاب وحق الشعوب الإسلامية والعربية خاصة الشعبين الفلسطيني واللبناني في حق تقرير المصير، ومقاومة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي،

وهي حقوق مشروعة كفلها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي⁽¹⁸⁾.

ويلاحظ في هذا السياق ما يأتي:-

1. خلو الخطاب من إشارة واضحة لقضايا إسلامية أخرى، أو جماعات ومنظمات أخرى توصف بالإرهاب، مثل: الشيشان أو مجاهدي كشمير، ربما وردت إشارة في حديث الرئيس الليبي معمر القذافي في حديثه لقناة الجزيرة حينما طالب بتعريف الإرهاب، وضرب مثلاً بالشيشان قائلاً: "إن روسيا تعتبرهم إرهابيين، والولايات المتحدة تنظر إلى مطالبهم باعتبارها أحد حقوق الإنسان، والمساجد في السعودية تعتبره جهاداً وتدعو له بالنصرة، وأنا اعتبره مؤامرة على المسلمين لفصلهم في دولة صغيرة اسمها الشيشان"⁽¹⁹⁾، ولكن لم ترد إشارات أخرى واضحة لهذه القضايا في الخطاب الرسمي بصورة عامة.

2. عدم استخدام لفظ الجهاد لوصف هذه الحركات التحررية سواء العربية أو غيرها؛ مما أظهر بوضوح الانفصال بين الخطاب الإسلامي الرسمي والثقافة الإسلامية، والاكتفاء بوصفها بحركات مقاومة أو حركات تحرر؛ وذلك لارتباط مفهوم الجهاد في الخطاب الغربي بمفهوم الإرهاب، وبالحركات الإسلامية، وبأسامة بن لادن والجماعات الإسلامية التي ينتمي إليها أعوانه؛ من حيث كونه هدفاً معلناً لهذه الجماعات خاصة ضد الغرب (الصليبي، الاستعماري)، أو كونه اسماً لبعض هذه الجماعات. ولم يظهر المفهوم إلا في الخطاب السعودي مع التركيز على شروطه، وعلى رأسها أن يعلنه ولي الأمر وإلا فإنه باطل؛ حيث أكد وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الشيخ صالح الشيخ أن الجهاد شريعة عظيمة إلى درجة أن بعض العلماء عدّه من أركان الإسلام، ولكنه مثل الأركان الأخرى له واجبات وشروط، من بينها أن يكون تحت راية متميزة، وأن يعلنه ولي أمر يدين له الناس

بالطاعة، وأن يكون صادراً عن ولي الأمر لأنه أدرى بالمصالح ودرء المفاسد⁽²⁰⁾.

رغم أنه من المعروف أن هذه الشروط لمفهوم الجهاد يقول بها أساساً الشيعة وليس السنة.

الهدف الثاني- التحذير الرسمي العربي من ضرب

أي دولة عربية باعتبارها راعية للإرهاب أو إرهابية، ويلاحظ هنا أن التحذير شمل الدول العربية فقط رغم احتمال أن تمتد الحرب إلى دول إسلامية أخرى مثل إيران، بالإضافة إلى أن هذا الرفض لضرب دول أخرى نبع أساساً من الحرص على المصلحة الوطنية أو مصلحة الدولة؛ كما في حالة تركيا التي حذرت من دوامة الدم والنار في حال وسعت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب إلى دول أخرى، في إشارة إلى العراق. فصرح نائب رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز بأن تركيا تأمل أن تنحصر العملية في أفغانستان، وأن تهدف إلى قلب نظام طالبان، وشمل نشاطات أسامة بن لادن، أما إذا امتدت لخارج أفغانستان فإن تركيا معنية بالأمر في هذه الحالة وتستعد لكل الاحتمالات⁽²¹⁾. حيث تخشى تركيا من أن تؤدي الحرب في العراق إلى تجزئة وانفصال الأكراد بشمال العراق؛ مما يمثل تهديداً لتركيا التي من الممكن أن ينفصل الأكراد المقيمين بجنوبها بصورة ماثلة ويكونوا دولة كردية باتحادهم مع أكراد العراق.

في حالات أخرى نبع هذا الرفض من الحرص على مصلحة النظام السياسي؛ كما في حالة مصر التي رفضت الحرب ضد دولة عربية أخرى خوفاً مما قد يؤدي إليه هذا من إثارة الرأي العام والشعوب العربية ضد النظم الحاكمة، خاصة مع تزامن ضرب أفغانستان مع الذكرى الأولى لانتفاضة الأقصى، وعدم اتخاذ أي خطوات عربية إيجابية⁽²²⁾.

أما السعودية فقد جاء موقفها متضارباً حينما رفضت على لسان وزير داخليتها ضرب أي دولة

أخرى، وأعقب ذلك بقوله: "في النهاية مصلحة المملكة هي التي تقرر كل شيء يمكن أن تقوم به المملكة"⁽²³⁾، بما في ذلك بالطبع اشتراكها في الحرب ضد أي دولة أو نظام يمثل تهديداً للمصالح السعودية.

واتخذت قطر موقفاً عبر عن سلبية شديدة وصراحة مع النفس أيضاً، حينما سئل وزير خارجيتها في افتتاح المؤتمر الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامي وباعتبارها رئيس الدورة الحالية للمنظمة عن إمكانية ضرب دولة عربية أخرى فقال: "ندعو الله ألا يحدث ذلك، وإذا حدث فلن نستطيع أي دولة أن تفعل أي شيء"⁽²⁴⁾.

وحذر عمرو موسى من المساس بأي دولة عربية، وقال إنه لو حدث ذلك فسوف يترتب عليه موقف خطير جداً في الشرق الأوسط. وشدد على أنه لا توجد مبررات لضرب أي دولة عربية بدعوى مكافحة الإرهاب، وأضاف أن القادة العرب سيبادرون للتنسيق إذا حدث أي هجوم على أي من الدول العربية. وطالب بالتفرقة بين دولة إرهابية ودولة يوجد على أرضها إرهابيون⁽²⁵⁾.

وكان موقف الكويت استثنائياً؛ حيث أعلنت على لسان وكيل وزارة الخارجية الكويتية أن وجود النظام العراقي في المنطقة بما يمتلكه من قدرات تدميرية شاملة هو أخطر من تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن. مشيراً إلى أن آخر رسالة وجهها العراق إلى الأمين العام للجامعة العربية أتم فيها الكويت بسرقة نفطه، وشكك فيها بقرار مجلس الأمن وأن هذا أعاد أجواء عام 1990، وأن موقف العراق تكريس للماضي ولا يعكس مبادرة إيجابية⁽²⁶⁾؛ مما عكس موافقة كويتية صريحة أو ربما دعوة لضرب العراق.

القضية الثانية:

أما القضية الثانية في خطاب الدول موضع الدراسة، فكانت قضية الهجمة الشرسة على الإسلام

وقال خاتمي: "إن الهجمات الإرهابية الشنيعة التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة قامت بما فرقة من المتطرفين الذين قطعوا أذانهم وألسنتهم، ولم تعد لديهم وسيلة اتصال مع من يعتبرونهم أعداء لهم سوى عبر أشلاء المجازر والدماء"⁽²⁸⁾.

وأدانت السعودية في بريقة للولايات المتحدة الهجمات الإرهابية، وأعلنت رفض الدين الإسلامي والمسلمين لها.⁽²⁹⁾ أيضاً اتخذت الإمارات والكويت وقطر والسودان وتركيا نفس الموقف: إدانة الهجمات على الولايات المتحدة، وإعلان رفض الدين الإسلامي لها⁽³⁰⁾. وأدانت منظمة المؤتمر الإسلامي في بيان لها أعمال الإرهاب الوحشية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي نجم عنها دمار شامل وأضرار بالغة، وأكد المؤتمر أن هذه الأعمال الإرهابية تتنافى مع تعاليم الديانات السماوية والقيم الأخلاقية والإنسانية⁽³¹⁾.

ثانياً- الإعلان عن رفض اعتبار الحضارة الإسلامية حضارة أدنى، ودعوة الغرب للتعرف عليها من خلال الدعوة إلى حوار الحضارات؛ حيث دعت مصر في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 2001 إلى عدم إصاق تهمة الإرهاب، والتخلف بالدين الإسلامي، واعتبرت أن ما استتبع ذلك من اضطهاد للعرب والمسلمين هي محاولات لا تنبع إلا عن جهل وتعصب أعمى؛ لأن الإسلام دين قام على الحق والعدل واحترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها حقه في الحياة، وفي أن يتخلص من الفقر والمرض والجهل، وواجهه أن يتواصل مع غيره بالحسنى والتفاهم والاحترام المتبادل، ووجهت التحية للولايات المتحدة؛ لاتخاذها من الإجراءات ما يهدف لوضع حد لتلك الممارسات المقيتة التي تعود إلى عصور الظلام، وأوضحت أن كل حضارة نمت من نتاج الحضارات الأخرى، وكان للحضارة العربية الإسلامية كما كان للحضارة المسيحية والحضارة الفرعونية بدورها أفضل مازالت تعيش معنا إلى الآن،

والمسلمين، سواءً من حيث ربطهم بالإرهاب أو اعتبار الحضارة الإسلامية حضارة أدنى. وقد كان الخطاب بشأها واضحاً؛ حيث أعلنت جميع الدول والمنظمات الإسلامية رفضها للربط بين الإسلام والإرهاب، كذلك رفضت بصورة قاطعة -فيما عدا ليبيا- مقولة الحرب الصليبية التي أطلقها الرئيس الأمريكي في معرض حديثه عن الحرب بين الولايات المتحدة ونظام طالبان، ومقولة التفوق الحضاري للحضارة الغربية لبيير لسكريني رئيس وزراء إيطاليا، ومقولة صدام الحضارات. وفي محاولتها لمواجهة هذه الهجمة، ومحاولة إبراز سماحة الدين الإسلامي وتحسين صورته ونفي صفة الإرهاب عنه قامت جميع الدول الإسلامية تقريباً بما يلي:

أولاً- إدانة الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة فور وقوعها، وبالطبع فقد كان وراء اتخاذ هذا الموقف أهداف أخرى؛ وهي إما محاولة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وإبراز حسن النية، أو درء الشبهات، كما في حالة سوريا وإيران والسودان، أو الانطلاق من صداقة قائمة على المصالح؛ كما في نموذج تركيا ومصر ودول الخليج، ولكن جميع هذه الدول حرصت على إيضاح أن موقفها نابع من أن الدين الإسلامي يرفض الإرهاب بكل صورته وأشكاله، طالما يستهدف المدنيين وتخريب المنشآت العامة، وأياً كان من يوجّه إليهم، سواء من الأصدقاء أو الأعداء.

فقد أعرب الرئيس المصري عن أسفه الشديد وجميع المصريين للهجمات على الولايات المتحدة قائلاً: "لقد صُدنا جميعاً مما حدث، ورغم اختلافنا مع الولايات المتحدة بشأن بعض سياساتها في المنطقة، إلا أننا جميعاً نرفض ما حدث؛ لأن الضربات استهدفت مدنيين أبرياء مسلمين ومسيحيين ويهوداً، وهو ما لا يرضاه الدين الإسلامي الذي يحرم الإنسان لكونه إنساناً"⁽²⁷⁾.

وفي كلمتها أمام الجمعية العامة في نوفمبر 2001 أكدت إيران رفضها لجميع صور الإرهاب،

ولولاها ما تقدم العالم ولا وصل إلى ما هو عليه الآن. وأكدت على أنه من الهام أن نمنع مرضاً آخر من أن ينتشر؛ وهو المسمى صدام الحضارات والأديان، والذي من شأنه أن يقوض كل ما حققته البشرية من تقدم نحو التواصل والتفاعل البناء. ودعت مصر إلى حوار حقيقي بين الحضارات يجعل من الاختلاف قوة بناءة ويعمق مفاهيم التنوير. وباعتبارنا نعيش في عصر العولمة، فإن الألوان والأجناس والأديان تختفي ويحل محلها الوحدة البشرية والاعتماد المتبادل بين شعوب العالم بصورة ليس فيها هيمنة أو سيطرة، أو كبار وصغار، وإنما تبادل الخبرات الإنسانية بشكل من أشكال الديمقراطية⁽³²⁾.

وفي كلمتها أيضاً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حددت إيران دعوتها لحوار الحضارات، وكانت قد دعت الأمم المتحدة لاعتبار عام 1999 عاماً لحوار الحضارات قائلة: "إن الظروف التي يمر بها العالم حالياً لا بد أن تدفعه إلى هذا الأمر"⁽³³⁾.

واقترحت تركيا استضافة اجتماع للاتحاد الأوروبي والدول الإسلامية للتشجيع على تفهم الأوضاع بعد الهجمات على الولايات المتحدة، وأعلن وزير الخارجية التركي إسماعيل جيم أن الاقتراح قابل بترحيب كبير فاق توقعات الجميع؛ فالجميع يشعر بضرورة التعرف على جيرانه بشكل أفضل⁽³⁴⁾.

وفي تعليق للأمير نايف على تصريح بييرلسكوني قال إننا نرفض هذا المنطق الذي لا يتفق مع الواقع، ويجب على العالم أن يتقارب، وأن تحترم كل أمة ما عليه الأمم الأخرى وليس من مصلحة الجميع زرع الكره في نفوس المسلمين⁽³⁵⁾.

أما بالنسبة للمنظمات العربية والإسلامية⁽³⁶⁾، فقد أكد بيان منظمة المؤتمر الإسلامي أن مثل هذه الأعمال الإرهابية الشائنة تتنافى ورسالة الإسلام السماوية السمحة المناهضة للإثم والعدوان، والداعية إلى السلام

والتآلف والتسامح والاحترام بين الشعوب، والمحرم قتل الأبرياء، ورفض البيان أي محاولات لربط الدين الإسلامي بالأعمال الإرهابية، وعده أمراً يسيء إلى العلاقات بين الشعوب.

أما جامعة الدول العربية فالتحذت موقفاً مباشراً في إطار سعيها لدعم التحرك نحو حوار الحضارات؛ حيث دعت إلى مؤتمر بدأت فعالياته يوم 25 نوفمبر عام 2001، باجتماع أكثر من مائة عالم ومفكر وسياسي وإعلامي عربي، يمثلون جميع الدول الأعضاء إلى جانب مفكرين وعلماء من عرب المهجر، حاولوا على مدى يومين وضع الخطوط العريضة لخطة التحرك العربي نحو الحوار مع الحضارات المتعددة في العالم. وأعلن عمرو موسى أن حوار الحضارات يتصل بخطة تطوير وإعادة بناء جامعة الدول العربية واهتمامها بالجوانب الثقافية، خاصة موضوع حوار أم صراع الحضارات. وأكد أن هذا الموضوع لم تثره الجامعة بسبب أحداث 11 سبتمبر؛ فقبل ذلك التاريخ بالتحديد يوم التاسع من سبتمبر عام 2001 نوقش في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية مسألة اختيار شخصية عربية لتولي مسؤولية المفوض العام لحوار الحضارات؛ لأن الموضوع خطير جداً، وتحريكه سيكون له آثار بعيدة المدى على العلاقات السياسية والاقتصادية وليس العلاقات الثقافية فقط، خاصة أن هناك اعتقاداً لدى البعض في الخارج أن الحضارة العربية والإسلامية هي حضارة أدنى من الحضارة الغربية المسيحية، "ومن منطلق هذه النظرة كان لا بد أن يكون تحركنا ومواجهتنا لهذه القضية؛ الأمر الذي يدخلنا في صلب العلاقات الدولية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية وكذلك السياسية التي يعتبرونها في إطارها أساساً عدواً ومجرد دول صغيرة يتم التعامل معها في إطار الحجم الذي ينظرون لنا به".

وأكد موسى "أن الفكرة ليست جديدة؛ لأن الرئيس الإيراني خاتمي كان قد تقدم بمبادرته لحوار الحضارات في الأمم المتحدة 1999؛ وحيث إنني كنت وزيراً للخارجية المصرية

هو المدبر لهذه العملية؛ لأنها في الحقيقة أكبر كثيراً من ابن لادن⁽³⁸⁾.

3- طالبت الدولتان أن تكون مكافحة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية، وليس تحت قيادة دولة بعينها، ورفضنا تقسيم العالم إلى قسمين مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب؛ فقد صرح مبارك قائلاً: "إننا لا نريد تقسيم العالم إلى قسمين متناحرين، نريد الوحدة في مواجهة الأخطار، وكل دولة من حقها أن تختار موقفها بصورة حرة وسيادية، وليس من المقبول فرض شيء على أي دولة من الدول التي أدانت الإرهاب بأن تتخذ هذه الإذانة شكلاً معيناً"⁽³⁹⁾.

وقال في مؤتمر صحفي مع شرودر: "إن تقسيم العالم إلى شركاء في التحالف، ومن هم ضد التحالف سيجعل من المستحيل الوصول إلى هدف، ولكن يجب التوصل إلى وثيقة مرضية تحت رعاية الأمم المتحدة على أن تكون ملزمة لجميع الأطراف"⁽⁴⁰⁾. كما رفض خاتمي تقسيم العالم إلى أخيار وأشرار، ورفض تعبير الحرب الصليبية؛ مؤكداً أنه يدل على قلة إطلاع الرئيس الأمريكي، وأعلن استعداد طهران رسمياً للانضمام إلى تحالف دولي ضد ما يسمى بالإرهاب تحت قيادة الأمم المتحدة⁽⁴¹⁾.

4- أعلنت الدولتان رفضهما القاطع للحرب في أفغانستان؛ لأن ذلك لا يمثل حلاً لمشكلة الإرهاب وإنما يعني مزيداً من الضحايا الأبرياء ومزيداً من الإرهابيين، كما حرصتا على إيضاح أن هذا الموقف لا يعني بأي حال تأييد طالبان أو أسامة بن لادن؛ فقد أعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها أن مصر لن تشارك في أي عمل عسكري تقوم به الولايات المتحدة، لكنها ستكون على تعاون وثيق مع كل الدول التي تريد مكافحة الإرهاب الذي يتهدد العالم، كما أنها لا يهمها سقوط نظام طالبان لكن يهمها المدنيين الأبرياء.

وحذر مبارك من أن العمل العسكري ضد أفغانستان سوف يعني مزيداً من الضحايا المدنيين، وأن ضرب أفغانستان أو قتل ابن لادن سوف يكون عاملاً

وقتها فقد أرسلت تعليماتي المباشرة لوفد مصر في الأمم المتحدة لتكون مصر أول المساندين وكان التوقيع الأول لإيران والثاني لمصر".

الخور الثاني

تشكيل التحالف الدولي والحرب على

أفغانستان

مواقف الدول العربية وتركيا وإيران من تكوين

التحالف الدولي:

انقسم موقف الدول موضع الدراسة من تكوين التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والحرب ضد أفغانستان إلى أربعة اتجاهات رئيسية:

أولاً- الاتجاه الرافض للعمل العسكري في

أفغانستان بصورة مباشرة وواضحة، يلاحظ على هذا الموقف ما يلي:

1- لم تؤثر طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة على تبني هذا الموقف، فقد اتخذته دولتان يختلف شكل علاقتهما بالولايات المتحدة: مصر وهي من الدول الصديقة وأحد أهم الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة، وإيران التي تعتبر الولايات المتحدة الشيطان الأكبر، كما أنها على رأس الدول في قائمة الإرهاب الأمريكية.

2- رغم إدانتها للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، إلا أن الدولتين وجهتا الدعوة للولايات المتحدة إلى التأييد قبل الوصول إلى نتائج قد تلصق التهمة بأبرياء، وتشحن النفوس ضد الولايات المتحدة.

فقد أعلن كمال خرازي وزير الخارجية الإيرانية أن إيران تعارض أي تسرع أمريكي بالرغم من إدانتها للهجمات، ومطالبتها بالقضاء على الإرهاب بكل صوره وأشكاله⁽³⁷⁾. وحذر مبارك بعد إدانته للهجمات من أنه لا ينبغي القفز إلى النتائج؛ لأن ذلك يخلق أجواء سيئة في المنطقة، وطالب الولايات المتحدة بأن تتأكد أن ابن لادن

ففي حديثه مع شبكة CNN صرح الرئيس المصري باستعداده للتعاون مع المخابرات الأمريكية وتقديم أي معلومات من شأنها أن تدل على الإرهابيين، وأكد أن مصر في هذا المجال تمتلك معلومات أكثر من أي دولة في المنطقة، ولا تتوانى في تقديمها إذا كان هذا يجعل العالم أكثر أمناً.

وذكر وزير الخارجية المصري في ندوة نظمها المعهد الأوروبي للدراسات حول حوض البحر المتوسط بتاريخ 2001/11/7 أن مصر شاركت بالفعل في التحالف الدولي لمحاربة هذا الوباء الدولي والقضاء عليه، والدليل على ذلك هذه المعلومات التي تم تقديمها للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ من أجل إعداد قائمة بأسماء الأشخاص والمنظمات المتورطة في المشاركة أو تمويل أنشطة إرهابية، وأضاف: "في الحقيقة إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هما اللتان انضمتا إلى الحملة التي تشنها مصر منذ سنوات عديدة لمكافحة الإرهاب وليس العكس"⁽⁴⁴⁾.

وبالنسبة لإيران فقد وافقت على استخدام الولايات المتحدة للأراضي الإيرانية لنقل مساعدات إلى الأفغان، فصرح خرازي أن الأمريكيين طلبوا المساعدة في حال اضطر أحد طيارهم للهبوط في الأراضي الإيرانية إذا أصاب طائرته خلل فني، وقال إننا سنعمل في إطار التزاماتنا وتعهداتنا الدولية، ونفى احتمال أن تشمل هذه المساعدة الجنود الأمريكيين الذين قد يهربون من أفغانستان لإيران.

وأوضح رئيس لجنة الأمن القومي والشئون الخارجية في مجلس الشورى الإيراني محسن مردمادي أن تأييد إيران لتكوين ائتلاف مناهض للإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة لا يمنع إجراء اتصالات وفتح حوار مع ائتلاف تقوده الولايات المتحدة، على أساس أن إيران مصالح مشتركة مع التحالف، وأن حواراً مماثلاً يمكن أن

وراء إنتاج جيل جديد من الإرهابيين، وأكد أن القوات المصرية لن تشارك في مثل هذا العمل؛ لأن هذا يحتاج إلى عدد من الترتيبات وإلى موافقة البرلمان، وعلل اشتراك مصر في التحالف الدولي ضد العراق عام 1990 بوجود اتفاقية للدفاع العربي المشترك؛ حيث تشارك جميع الجيوش العربية في ردع المعتدى على أي دولة عربية، كما أن البرلمان المصري قد وافق وقتها على اشتراك القوات المسلحة المصرية أما الآن فالوضع مختلف⁽⁴²⁾.

ووجه الرئيس الإيراني انتقادات شديدة للهجة إلى الولايات المتحدة وحركة طالبان، واعتبرهما وجهين لعملة واحدة، وحذر منه أن العمليات العسكرية ضد طالبان ستضرب بالحرب ضد الإرهاب في العالم. كما حذر أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران محسن رضائي من احتمال أن تؤدي الحرب الأمريكية البريطانية ضد أفغانستان إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة، وقال: من الطبيعي أن يصبح الأمريكيان غير آمنين؛ لأنهم يعملون على تأزيم أوضاع العالم. وأعلن خامنئي أن الشعب الأفغاني ضحية ظلمين: ظلم القادة، وظلم اعتداء القوى العظمى. وصرح خرازي أنه ليس معنى أن إيران تعارض العمليات العسكرية في أفغانستان أنها تؤيد طالبان؛ فموقف إيران منها واضح ولا تعترف بها، لكن هذه العمليات العسكرية لا توجه ضربة إلى الحركات والمجموعات الإرهابية، بل تضر الناس وتدمر إمكانات أفغانستان⁽⁴³⁾.

5- رغم موقف الدولتين الإجمالي الراض للاشتراك في التحالف الدولي العسكري ضد أفغانستان والحذر من عواقبها، إلا أن ذلك لم يمنع تعاونهما فعلياً مع الولايات المتحدة بصورة أو بأخرى، إما حفاظاً على علاقات الصداقة كما في حالة مصر التي قدمت معلومات أمنية، أو للإبقاء على حوار مفتوح في خطوة لتحسين العلاقات بالنسبة لإيران التي -بالإضافة لمساعدتها تحالف الشمال- فقد ساهمت في جهود الإغاثة.

وأكدت إيران أن أي وجود أمريكي لفترة طويلة في آسيا الوسطى مرفوض من جميع دول المنطقة بما فيها روسيا والصين⁽⁴⁹⁾.

في نفس الوقت أكد كمال خرازي أنه لا يمكن أن يتم تجاهل دور إيران في مستقبل أفغانستان، وأن مستقبل أفغانستان يجب أن يناقش في إطار مجموعة 2+6 التي تنتمي إليها إيران مع الولايات المتحدة وباكستان والدول المجاورة، وأضاف أنه لا يوجد شكل نهائي لمستقبل أفغانستان؛ فالقضية معقدة جداً ولا تستطيع دولة أو اثنتان حلها.

كما حذر الرئيس الإيراني السابق على أكبر رافسنجاني من دعوة الولايات المتحدة للملك الأفغاني السابق ظاهر شاه، واعتبره فخاً تنصبه الولايات المتحدة له، وأكد أن الولايات المتحدة لا تستطيع حل أزمة مستمرة في أفغانستان منذ عشرين سنة، لكن الشعب الأفغاني هو وحده القادر على حل هذه الأزمة بمساعدة دول الجوار⁽⁵⁰⁾.

ثانياً- اتجاه الرفض المراقب

يضم تقريباً مجموعة الدول المدرجة في القائمة الأمريكية للدول الإرهابية (العراق، السودان، سوريا، وليبيا) والمفروضة عليها عقوبات اقتصادية من جانب الولايات المتحدة، وتتلخص عناصره فيما يلي:

1- بينما نددت سوريا والسودان بوضوح بالهجمات على الولايات المتحدة رفضت العراق إعلان أي إدانة لها، بل إن الولايات المتحدة اعتبرت تصريحات الرئيس العراقي تحريضية؛ حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة تحصد الشوك الذي زرعه حكامها في العالم⁽⁵¹⁾.

أما العقيد معمر القذافي فقد أكد أن العمل الذي تم (الهجمات الإرهابية) قد فقد قيمته بعدم إعلان أحد مسؤوليته عنه؛ سواءً كان أسامة بن لادن أو غيره، ودعا من قام بهذا العمل إلى الإعلان عن نفسه، وعن القضية

يسهم في تسوية مسألة العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران⁽⁴⁵⁾.

6- لم يخل خطاب الدولتين من اتهامات للولايات المتحدة: من ناحية أنها هي التي صنعت أسامة بن لادن وأعوانه (الخطاب المصري)، ومن ناحية أن هدفها من الحملة على أفغانستان ليس هو محاربة الإرهاب بقدر ما هو أطماع سياسية واقتصادية في المنطقة (الخطاب الإيراني). فقد أشار الرئيس المصري إلى أن أسامة بن لادن وأيمن الظواهري هما صناعة أمريكية بالدرجة الأولى، "وأنا يجب ألا ننسى أن الولايات المتحدة هي التي صنعت أسامة بن لادن والمجاهدين في أفغانستان وأن أيمن الظواهري هو واحد من المجاهدين الذين جندتم أمريكا للعمل ضد السوفييت، وعندما انهزم السوفييت تحول للعمل ضد أمريكا"⁽⁴⁶⁾.

كذلك اتهم آية الله على خامنئي الولايات المتحدة بالكذب؛ إذ أعلنت أن هدفها من الحملة على أفغانستان هو محاربة الإرهاب، وصرح أن هدفها الحقيقي هو التوسع والتسلط والدخول لمنطقة آسيا الوسطى⁽⁴⁷⁾.

7- وكما رفضت الدولتان الحرب في أفغانستان فقد حذرتا أيضاً من استمرار أو إطالة أمد الحرب، إما لأسباب إنسانية (مصر)، أو لأسباب أمنية-إنسانية (إيران). بالإضافة إلى تحذير الأخيرة من إغفال دورها في مستقبل أفغانستان، ورغم أن إيران لم تحدد طبيعة هذا الدور أو تحدد أي تصور لمستقبل أفغانستان، إلا أنها حذرت من انفراد الولايات المتحدة بهذا الأمر، وأكدت على وجود دور لكل من دول الجوار فضلاً عن الشعب الأفغاني.

أما الرئيس المصري فقد حذر من استمرار الحرب واستمرار المعارك في أفغانستان؛ لأن نهاية الإرهاب لا تعني نهاية الإرهابيين فهم مازالوا منتشرين في كل مكان، وأكد أن الحرب يجب أن تنتهي لأن ذلك يعرض مصالح العالم للخطر، ولا يعاني منها سوي المدنيين الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة⁽⁴⁸⁾.

التي يدافع عنها (أسباب الهجمات)؛ لأن هذا سيفيد القضية وربما يساعد في حلها⁽⁵²⁾.

2- رفضت الدول الأربع الاشتراك في التحالف الدولي الذي دعت إليه الولايات المتحدة ونددت بالدعوة الأمريكية، فصرح صدام حسين أن هذا التحالف بداية لهزيمة أمريكية مؤكدة، ووجه نصائح للدول العربية ألا تتعاون مع الولايات المتحدة في مثل هذا الأمر قائلاً: "أخشي أن يضيع العرب المرتبطين بالولايات المتحدة كما وقعت الدول التي كانت مرتبطة بالاتحاد السوفيتي"، وأشار إلى نفس الأمر "عدي" نجل الرئيس العراقي في مقال له بصحيفة بابل⁽⁵³⁾.

أما ليبيا فقد رفضت على اعتبار أنه لا أحد يدري من فعل؟ بالتالي يصبح السؤال من سنقاتل؟ كما اهتم العقيد معمر القذافي الولايات المتحدة بأنها تعمل لمصلحتها فقط؛ فقد سلحت أسامة بن لادن وأعوانه عندما أرادت استخدامهم في حرب أفغانستان، كما سلحت وشجعت العرب الأفغان الذين شجعتهم دولهم أيضاً مثل مصر والجزائر وليبيا، أما الآن فهم إرهابيون؛ لأن الولايات المتحدة أحست أن وجودهم ضد مصالحها⁽⁵⁴⁾.

واتخذت سوريا نفس الموقف؛ فأكدت دمشق على استعدادها للمشاركة في العمل السياسي الأمني بعد تعريف الإرهاب ووسائل مكافحته؛ شرط ألا يتضمن العمل الأمني المشاركة في اغتالات أو تحقيقات أو تبادل معلومات، مع رفض سوري كامل للمشاركة في العمليات العسكرية وتمسك باللجوء إلى الشرعية الدولية. وأكدت سوريا أنها لن تعطي الولايات المتحدة صكاً على بياض في حملة مكافحة الإرهاب؛ خشية أن ترتد هذه الحرب على الدول العربية. ومع تشكيكها في الأهداف الحقيقية للحملة، فقد اعترفت بحق الولايات المتحدة في الرد على الاعتداءات التي وقعت عليها إذا عرفت الجناة،

وركزت سوريا على حركات المقاومة وطالبت بالترقية بينها وبين الإرهاب⁽⁵⁵⁾.

وأكد السودان أنه على استعداد للتعاون مع الولايات المتحدة، ولكن ليس على حساب المصالح الإسلامية-العربية-السودانية، وأعلن أنه تلقى طلبات محددة من الولايات المتحدة في إطار التعاون الأمني بين البلدين، وأنه قدم إجابات لبعض الأسئلة بينما رفض الإجابة على البعض الآخر⁽⁵⁶⁾.

3- نددت الأربع دول بشدة بالضربات الأمريكية لأفغانستان، فرفضتها سوريا على أساس عدم وجود أدلة كافية ضد طالبان، واعتبرت العراق طالبان ضحية أخرى للظلم الأمريكي، وانتقد العقيد معمر القذافي العرب جميعاً بسبب مواقفهم المتخاذلة أمام الولايات المتحدة، واعتبر هذه الحرب نموذجاً آخر لصراع الحضارات، خاصة مع كلمة الرئيس الأمريكي عن حرب صليبية، وتصريح بيرلسكوني عن تدني وتخلف الحضارة الإسلامية، وقال إن خطاب الغرب بصورة عامة يشكل كله موقفاً صليبياً حقيقياً ويرجعنا من جديد إلى الصراع مهما ناقنا بعضنا، لكن الحقيقة أن الصراع موجود في قلوبنا ودمائنا بين الغرب والشرق... بين الإسلام والمسيحية⁽⁵⁷⁾.

4- أظهرت السودان وسوريا بعض المرونة تجاه بعض الطلبات الأمريكية بدرجات مختلفة، فقد أظهرت دمشق بعض التعاون مع جهود الإدارة الأمريكية في حملتها على الإرهاب، وأعلنت أن وزارة الخارجية تحرت في كل المصارف السورية عن وجود أي حسابات مصرفية للأشخاص والمنظمات التي تعتقد الإدارة الأمريكية بتعاملها مع تنظيم القاعدة بزعامة ابن لادن، وأعلنت مصادر دبلوماسية أن مساعد وزير الخارجية السفير وليد المعلم أبلغ السفير الأمريكي في دمشق تيدور قطوف عدم وجود أي تعامل مالي لهؤلاء الأشخاص والمنظمات في المصارف السورية الحكومية، ونفت المصادر أي تعاون رسمي بين دمشق ومكتب التحقيقات الفيدرالية

وأكد الوزير في تصريحاته أن السودان كان الدولة الوحيدة التي عارضت الحملة الأمريكية العسكرية على أفغانستان خلال اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، ودلل على الموقف السوداني المعارض للولايات المتحدة بأن الأخيرة جددت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان عاماً آخر، وانتقدت السودان هذا القرار بشدة، خاصة أن التبريرات التي استندت إليها الولايات المتحدة تنصب على حالة حقوق الإنسان في السودان وعلى دعم السودان للإرهاب، وأعلنت السودان أنها سوف تتمسك بالحوار مع واشنطن؛ حتى يتم رفع جميع العقوبات عنها، ورفع اسمها من قائمة الإرهاب⁽⁶¹⁾.

ثالثاً- اتجاه المواقف على استحياء وحذر

اتخذت هذا الموقف دول الخليج، وتتلخص عناصره فيما يلي:

1- فور إعلان الولايات المتحدة نيتها تشكيل التحالف الدولي أعلنت دول الخليج أنها ستقدم للولايات المتحدة جميع المساعدات الممكنة؛ مبررة ذلك بوجود اتفاقيات دفاعية بينها وبين الولايات المتحدة، ومعتبرة ذلك شكلاً من أشكال رد الجميل الذي قدمته لها الولايات المتحدة بقيادتها للتحالف الدولي في حرب الخليج لردع العدوان العراقي على الكويت.

فبمجرد تعرض الولايات المتحدة للهجمات الإرهابية، زار وزير الدفاع الكويتي الجنود الأمريكيين المرابطين في الكويت، وأبلغهم أن الكويت ستضع يدها في أيديهم للتعاون في مواجهة هذه الأعمال، وأعلن أن الكويت لا تنسى من وقف معها وقت الشدة، علماً بأن الكويت ترتبط مع الولايات المتحدة منذ عام 1991 باتفاق دفاعي، تم على أساسه استخدام الموانئ والمطارات الكويتية لأغراض عسكرية أمريكية؛ مما يجعل تقديم المساعدات العسكرية الكويتية لأمريكا أمراً لا مفر منه. كما أعلن نائب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح

الأمريكية، لكنها أوضحت أن الإدارة الأمريكية حضت الحكومة السورية على الانضمام إلى اتفاقات دولية لمكافحة الإرهاب⁽⁵⁸⁾.

وقد أعلنت الولايات المتحدة أن السودان يتعاون مع الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، غير أن مسئولين أمريكيين ذكروا أن السودان يمكنه تقديم مساعدة أكبر من ذلك، وأن هذا التقدم في الحوار مع السودان شيء جيد، ولكن الولايات المتحدة تتطلع إلى خطوات أخرى من الخرطوم، وأنه على السودان بذل المزيد من الجهد للبرهنة على تصميمه على مكافحة الإرهاب؛ حتى يتم رفع العقوبات عنه بالكامل⁽⁵⁹⁾.

وكانت الولايات المتحدة قد تخلت عن معارضتها لرفع عقوبات الأمم المتحدة على السودان؛ مما سمح لمجلس الأمن الدولي برفع تلك العقوبات، وهي العقوبات التي كانت الأمم المتحدة قد فرضتها على السودان عام 1996؛ لإرغام حكومة السودان على تسليم المتهمين في حادث اغتيال الرئيس المصري، وهي منفصلة عن العقوبات الأمريكية التي تفرضها الولايات المتحدة بصورة منفردة على السودان منذ عام 1996 أيضاً، والتي مازالت الولايات المتحدة مترددة في رفعها، واعتبر البعض أن رفع العقوبات عن السودان بالإضافة إلى المنحة الأمريكية التي قررت واشنطن منحها للسودان، وتقدر بمائة مليون دولار كمساعدات إنسانية هي مقابل مساعدات سودانية للولايات المتحدة، ولكن السودان نفى على لسان وزير خارجيته بشكل قاطع تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، أو تزويدها بمعلومات عن متهمين، أو تسليمها أشخاصاً مطلوبين، وقد أوضح وزير الخارجية السوداني أن رفع العقوبات عن السودان لم يكن مرتبطاً بتعاون السودان مع الولايات المتحدة في حملتها على أفغانستان، وأنه كان من المقرر رفع العقوبات في وقت سابق، غير أن الهجمات على الولايات المتحدة أرجأت تنفيذ قرار مجلس الأمن⁽⁶⁰⁾.

بحركة طالبان؛ فقد أعلنت الإمارات يوم 9/22 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حركة طالبان، واستدعت القائم بالأعمال بالنيابة في أبو ظبي (عزيز الرحمن)، وطلبت إليه إغلاق السفارة ومغادرة الإمارات في غضون 24 ساعة، وعزت هذه الخطوة إلى رفض طالبان مساعيها للتجاوب مع طلب مجلس الأمن الدولي تسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة. وأعلنت السعودية في 9/25 قطع كل علاقاتها، والتي كانت مجمدة منذ عام 1998 مع حكومة حركة طالبان، واتخذ هذا القرار مجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك فهد، وبرز من البيان استياء سعودي من حركة طالبان التي جعلت أراضيها مركز جذب وتدريب وتجنيد أعداد من المغرر بهم من كل الجنسيات، وبشكل خاص مواطني المملكة العربية السعودية (في إشارة إلى أسامة بن لادن).

كما استجابت دول الخليج -وعلى رأسها الكويت والمملكة العربية السعودية- لمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بمراقبة العمل الإغاثي للجمعيات الإسلامية الخيرية؛ فقام مجلس الوزراء الكويتي بتشكيل لجنة عليا برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية طلال العيار مهمتها الإشراف على إدارة العمل الخيري ومراقبته - نصف أعضائها من التيار الإسلامي- وذلك بعد إجبار جمعيتي الإصلاح الاجتماعي وإحياء التراث الإسلامي وجمعيات أخرى على إزالة عشرات من أكشاك جمع التبرعات ونقاطها المنتشرة في أنحاء الكويت، وفي بعض الأسواق والجمعيات الخيرية، وذلك في إجراء أولي لتنظيم العمل الخيري. ولم يقتصر الأمر على توجيه الاتهام لهذه الجمعيات من جانب الولايات المتحدة فقط، وإنما وجهت نفس هذه الاتهامات من جانب عدد من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب الكويتي الذين يمثلون الاتجاه الليبرالي، وبرر وكيل وزارة الخارجية خالد الجار الله هذه الإجراءات بأنها لتنظيم العمل الخيري، وقال: "إن كثيراً من الخيرين يتبرعون بمبالغ غير عادية -كبيرة- بسلامة

الأحمد أن الكويت ستبقى حليفة للولايات المتحدة وبريطانيا، ولن تنسي ما قدمته لها الولايات المتحدة، وأن ما حدث لها اعتداء على العالم كله ليس هناك ما يبرره⁽⁶²⁾.

أما أمير قطر فقد أعلن أن الولايات المتحدة لم تطلب مساعدات معينة بعد، وإذا حدث ذلك فسوف يكون موضع دراسة. وأكد الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي أن الرياض تتعاون مع واشنطن وغيرها في مجال تبادل المعلومات حول أي قضية أمنية تتعلق بمكافحة الإرهاب، وقال أيضاً في مؤتمر صحفي: "إن المملكة مع أي عمل من أجل الوقوف ضد الإرهاب، وقد كنا أمس وسنكون اليوم، وغداً مع أي جهد دولي وسنشارك فيه، وذلك أمر نابع إما من عقيدتنا أو مصلحة وطننا لأننا ضد الإرهاب بكل أشكاله، وأوضح أن السعودية قد قامت بكل ما تستطيع من جهد لدعم هذا التحالف، وأنها ستواصل القيام بهذا الدور⁽⁶³⁾.

2- اتخذت دول الخليج مجموعة من المواقف، في محاولة لاسترضاء الولايات المتحدة؛ فقد قامت المملكة العربية السعودية بتوقيف مجموعة من المواطنين المؤيدين لأسامة بن لادن، ووجه الأمير نايف تحذيراً لجميع المواطنين السعوديين، خاصة في مدينة بريدة معقل الوهابيين من إبداء تعاطفهم مع أسامة بن لادن، كما قامت الكويت بإسقاط الجنسية عن سليمان أبو الغيث الناطق باسم تنظيم القاعدة، ووصفة الشيخ صباح الأحمد الصباح بأنه خانن لوطنه ومجرم بحقه، أيضاً منعت دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ يوسف القرضاوي -أحد علماء الدين البارزين في العالم الإسلامي- من دخول أراضيها، إلا أنها عادت واعتذرت عن الموقف؛ مبررة إياه بأنه خطأ غير متعمد⁽⁶⁴⁾.

وقامت المملكة العربية السعودية والإمارات بقطع علاقاتها الدبلوماسية بحركة طالبان، وقد كانت هاتان الدولتان مع باكستان هي الدول الوحيدة التي اعترفت

نية، وفي النهاية إذا لم تحكم المسألة فقد تذهب هذه الأموال إلى جهات تستغلها في أغراض أخرى غير الغرض الذي جاء من أجله التبرع، ولكننا نتوقع ونتمنى أن يكون العمل الخيري في الكويت شفافاً. ونسبت وكالة رويتر إلى مصري كبير في الكويت قوله: "إن البنك المركزي قد أرسل قائمة إلى البنوك المحلية تتضمن 27 اسماً وزعتها أمريكا عالمياً، وكل الحكومات الصديقة باشرت إجراءات رقابية عليها".

نفس الشيء حدث في المملكة العربية السعودية بعد توجيه اتهامات أمريكية للمؤسسات الخيرية السعودية خاصة جمعيتي "هيئة الإغاثة الإسلامية" التي هي إحدى المؤسسات التابعة لرابطة العالم الإسلامي، وتلقى أموالها من تبرعات وهبات المواطنين السعوديين، وتهتم بالمشاريع الإنسانية في مناطق الكوارث في الدول الإسلامية، "ورابطة العالم الإسلامي" نفسها؛ وهي منظمة شعبية إسلامية تتمتع بعضوية مراقب اللجنة الاستشارية في الأمم المتحدة، وتركز أهدافها على دعم جميع أنواع العمل الإسلامي مثل المشاريع الدعوية والتعليمية، ولها نحو 30 فرعاً دولياً، وتتبعها عدة مؤسسات، مثل:

"مجمع الفقه"، و"هيئة الإغاثة"، و"هيئة الإعجاز العلمي للقرآن"، و"المجلس الأعلى للمساجد". وقد صرح الأمير نايف بن عبد العزيز أن عمل المملكة الإغاثي والإنساني، وإن كان لن يتغير بحال من الأحوال؛ لأنه منطلق من واجب إنساني وإسلامي، إلا أنه سيكون هناك مزيد من التأكيد على أن تصل هذه الأمور لأصحابها بشكل مباشر، ولن يسمح باستغلالها في أي عمل آخر.

كما جُمّدت أرصدة تنظيم القاعدة في المصارف والبنوك السعودية تحت ادعاء بأنها تستخدم في أعمال الإرهاب.

3. ركزت دول الخليج في مثل هذه المواقف على الأبعاد الإنسانية وعلى دورها في جهود الإغاثة، وتقديم المساعدات المادية إلى الشعب الأفغاني؛ فقد شنت المملكة

العربية السعودية حملة تبرعات كبيرة لصالح الشعب الأفغاني؛ حيث أعلن الأمير نايف بن عبد العزيز أن المملكة استطاعت جمع مائة وثلاثين مليون ريال، وأن المبادرة كانت للملك فهد، وحتى الأطفال والنساء شاركوا في الحملة، وأضاف قائلاً: "سوف يتم تنظيم حملة ثانية لشعب ولاجئي أفغانستان تشارك فيها الشركات ورجال الأعمال والمؤسسات، بالإضافة إلى المسؤولين في الدولة، كما سيكون للمملكة -قيادةً وشعباً- دور "فاعل" في الوقوف إلى جانب إخوانهم المصابين في أفغانستان، الذين يحتاجون للغذاء والدواء، خاصة ونحن في فصل الشتاء بكل الوسائل، وبكل الإمكانيات، وكما هي عادة المملكة في الوقوف مع المسلمين والعرب في النكبات، وهو موقف نابع من منطلق إسلامي إنساني لا ينبغي للمملكة إلا أن تكون في المقدمة"⁽⁶⁵⁾.

وأعلنت جمعية الهلال الأحمر في الإمارات كفالتهما لأربعين ألف لاجيء أفغاني من باكستان، كما فتحت باب التبرع للمواطنين لنفس الغرض، وأعلن أمير قطر تبرع بلاده بعشرة ملايين ريال لإعادة إعمار أفغانستان، ودعا لإنشاء صندوق لمساعدة الشعب الأفغاني.

4. نتيجة لانتقادات الرأي العام الداخلي والمواقف التي اتخذتها دول أخرى في المنطقة، والتي أدت إلى وضع مُحرجٍ للنظم في دول الخليج رفضت الأخيرة الاشتراك في التحالف الدولي، أو استخدام أراضيها لشن هجوم على دولة عربية أو إسلامية، وإن كانت الولايات المتحدة قد اعترفت بأن دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية قدمت مساعدات كبيرة للتحالف، ولكن "التقاليد السعودية" لا تحب دائماً الاعتراف. يمثل هذه الأمور خوفاً من الرأي العام⁽⁶⁶⁾؛ ففي إجابة للأمير نايف بن عبد العزيز على سؤال عن مشاركة المملكة في الجهود الدولية المشحونة لضرب أفغانستان، وهل ستكون

عن طريق السماح للطيران في الأجواء السعودية أو الإمداد أو التمويل أو التجهيزات الميدانية، قال الأمير: "إن هذا شيء غير وارد، ولم تناقشه المملكة، ولم يبحث معها شيء من هذا، أما بالنسبة لممرات الطيران فتحكمها اتفاقيات دولية، وأعراف دولية ونحن جزء من العالم نتعامل بما هو معمول به في جميع أنحاء العالم، والذي يقرر ذلك أيضاً هو مصلحة المملكة"⁽⁶⁷⁾.

وأكد الأمير سلطان بن عبد العزيز أن بلاده لن تسمح للقوات الأجنبية بشن هجمات من أرضها على عرب أو مسلمين، ووصف التقارير التي أشارت إلى أن السعودية ستسمح بشن هجمات من أراضيها بأنها هراء ولا قيمة لها؛ حيث إن الوضع الآن مختلف عما كان عليه عام 1990، مشيراً إلى وجود نحو 40 طائرة بريطانية وفرنسية وأمريكية في السعودية، بموجب قرار مجلس الأمن، ومؤكداً أن مهمة هذه الطائرات هي مراقبة الحظر الجوي على جنوب العراق وشماله"⁽⁶⁸⁾. مع ذلك فقد أشار مسئولون سعوديون إلى أنه رغم تمسك السعودية بموقفها الرسمي بعدم السماح باستخدام أراضيها لشن هجوم على حركة طالبان، إلا أنه يوجد احتمال سماح السعودية للأمريكيين باستخدام تسهيلات تكنولوجية متقدمة لتنسيق أى عمليات عسكرية، وأشار المسئولون إلى أن موقف الرياض راجع إلى أن أي مشاركة في العمليات العسكرية سوف تُغضب الشعب، وتزيد العنف خاصة بعد حادث الحُبْر، وذكر مسئولون بارزون في قاعدة الأمير سلطان أن هذه القاعدة أقيمت لمواجهة مثل هذه الأزمة الراهنة؛ حيث توجد بها معدات تكنولوجية متقدمة سوف يستخدمها الأمريكيون"⁽⁶⁹⁾.

رابعاً- اتجاه الموافق مع اشتراط الحصول على

ثمن:

تبنته تركيا التي تعد الدولة الإسلامية الوحيدة التي أعلنت مباشرة موافقتها على التعاون مع الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، في محاولة للتقارب مع الولايات

المتحدة وأوروبا، هذا التقارب الذي في سبيله أقامت تركيا من قبل عدداً من التحالفات والاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل. وفي محاولتها لتقدم أي مساعدة للولايات المتحدة ألفت تركيا القبض على شخص ادعت أنه شقيق أسامة بن لادن؛ حيث أعلن وزير الداخلية التركي رشدي كاظم يوجلان أن السلطات التركية اعتقلت عبد الله بن لادن في مطار اسطنبول، وأن التحقيق جارٍ معه لمعرفة معلومات عن زعيم القاعدة، لكن فيما بعد ظهر نفس الوزير ليعلان أن هناك خطأ في الإعلان، وأن المسألة مجرد تشابه أسماء، وبهذا خابت الأمان التركية في تقديم خدمة استخباراتية للولايات المتحدة"⁽⁷⁰⁾.

وعناصر الموقف التركي هي:

1. تعاون تدريجي مع الولايات المتحدة بدأ بدعم لوجستي، ثم السماح باستخدام أراض وأجواء تركية لشن هجمات على أفغانستان، ثم إرسال قوات تركية للوقوف إلى جانب القوات الأمريكية في أفغانستان؛ حيث بدأ الموقف التركي بإعلان تركيا استعدادها لتقديم خدمات لوجستية للولايات المتحدة مع عدم الإشارة إلى أي شكل من أشكال التعاون العسكري، ولكن بعد الضربات الأمريكية لأفغانستان أعلنت تركيا أن عدداً من الطائرات الأمريكية التي أغارت على أفغانستان انطلقت من قاعدة أنجريك الجوية جنوب شرق تركيا، وأشارت إلى أن سرباً من طائرات إف-16، ومن طراز أو أكس، وطائرتين للتزود بالوقود غادرت القاعدة متوجهة إلى أفغانستان؛ لتتحول بذلك قاعدة أنجريك إلى قاعدة هجومية أمامية، فضلاً عن كونها جسراً للإمدادات العسكرية، وتوالى وصول الإمدادات العسكرية ووصول الطائرات الحربية الأمريكية إلى القاعدة، ومن بينها 30 طائرة من طراز إف-16، فيما اعتبر الأتراك العاملون في القاعدة في إجازة مفتوحة. وجاء هذا التطور ليؤكد دخول تركيا

وجهة النظر الإيرانية، لكن إرسال قوات تركية إلى أفغانستان يساعد على تخليص الشعب الأفغاني من الإرهاب، وأضاف أن الجيش التركي ليس في مهمة حربية هناك، بل للمساعدة في تخليص كابول من محتتها سريعاً⁽⁷³⁾.

أما المبررات غير المعلنة للموقف التركي فإنها تتمثل في الحصول على ثمن المشاركة، مثلاً في مساعدات اقتصادية، خاصة بعد الأزمة التي عصفت بالاقتصاد التركي في شهر فبراير 2001، والتي أدت إلى تعويم الليرة والسعي إلى الاقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يصل إلى 15.7 مليار دولار عام 2001؛ لذلك وفي إطار زيارة وفد من أعضاء الكونغرس الأمريكي لتركيا في نوفمبر 2001، أعلن الوفد أن تركيا في منطقة مضطربة، وذكر الأعضاء أن واشنطن لم تتخذ خطوات كافية لدعم تركيا، وقال كيرت ويلدون عضو مجلس النواب من الحزب الجمهوري الأمريكي: "إن تركيا كانت تقف دائماً بجوار الولايات المتحدة بكثير من الولاء، ولم يكن الرد الأمريكي دائماً على مستوى الصداقة الذي ينبغي لنا أن نقوم به"، وأضاف: "إن تركيا مدينة للولايات المتحدة بنحو خمسة مليارات دولار، وهي قيمة إمدادات عسكرية إلا أن واشنطن يجب أن تضع في اعتبارها أن تركيا فقدت صادرات قيمتها نحو 30 مليار دولار بسبب العقوبات المفروضة على دولة العراق المجاورة لها منذ حرب الخليج... قد يكون الوقت قد حان كي نعيد النظر في هذه الديون"⁽⁷⁴⁾.

كما أبدت تركيا استعدادها للاشتراك في قوات حفظ السلام لاحقاً في أفغانستان مقابل شروط مالية وسياسية ذكرها وزير الخارجية التركي، وعلق على ذلك بأن هذه المهمة تتطلب مشاركة آلاف الجنود، وبقاء قوات تركية في أفغانستان لمدة طويلة بعد الحرب، وهي تدابير لا تستطيع الموازنة التركية المثقلة بالديون احتمالها⁽⁷⁵⁾.

الحرب مباشرة إلى جانب الولايات المتحدة، وعدم اكتفائها بتقديم دعم لوجستي، بالإضافة إلى تصديق البرلمان التركي على مرسوم يفوض إلى الحكومة إرسال قوات إلى الحرب واستقبال قوات أجنبية على الأراضي التركية، ثم طلبت الولايات المتحدة رسمياً من تركيا إرسال قوات تركية خاصة إلى أفغانستان، ونقل الطلب الأمريكي لجنة التنسيق العسكري التركية الموجودة في مركز قيادة العمليات العسكرية في ولاية فلوريدا الأمريكية؛ مما استدعى من الحكومة التركية عقد قمة موسعة حضرها قائد الأركان ووزير الخارجية، وقيادات عسكرية واستخباراتية، وفيما أبدت الحكومة التركية موافقتها المبدئية على الطلب، إلا أن رئيس الوزراء بولنت أجاويد قال: "إننا نحتاج بعض الوقت لاتخاذ قرار رسمي"، وأشارت مصادر في رئاسة الوزراء إلى أن الرسالة الأمريكية حملت إلى أنقرة تحذيرات من احتمال قيام تنظيم القاعدة بهجمات مسلحة في تركيا ضد المصالح التركية والأمريكية، وطلبت من الحكومة اتخاذ إجراءات أمنية مشددة⁽⁷¹⁾.

2. استند الموقف التركي إلى مبررات معلنة؛ هي تحسين صورة الإسلام، ومكافحة الإرهاب، ومساعدة الشعب الأفغاني في التخلص من حكامه الظالمين؛ فقال الرئيس التركي في اجتماع عقد لمستولين في منظمة المؤتمر الإسلامي في أكتوبر 2001 إنه على الدول الإسلامية - للحيلولة دون الربط بين الهجمات الإرهابية والإسلام- أن تحارب الإرهاب دون هوادة⁽⁷²⁾.

وفي مؤتمر صحفي لوزير الخارجية الإيراني كمال خرازي ونظيره التركي في أنقرة في نوفمبر 2001 انتقد خرازي موقف تركيا، وإرسالها وحدة عسكرية إلى أفغانستان، لكن الوزير التركي إسماعيل جيم أعلن أن بلاده أرسلت 90 جندياً للمساعدة في القضاء على الإرهاب لا للاعتداء على أفغانستان، وقال إنه يحترم

الجزء الثاني: العلاقات الأمريكية بالدول

الرئيسية في المنطقة

1- العلاقات المصرية - الأمريكية

تعتبر مصر إحدى أهم الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة على مدى الربع قرن الماضي، ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر بدا أن هناك بعض التوتر الذي شهدته العلاقات بين البلدين أدى إليه الموقف الرسمي المصري، وهو ما عبر عنه الرئيس المصري بقوله: "يجب أن نكون حريصين عند المضي قدماً في طريق الخطأ"، متهماً سياسات الولايات المتحدة وحشدها لقواتها لإعلان حرب طويلة، والضغط على دول العالم للانضمام إلى حلفها بأن من شأنها أن تقسم العالم إلى قسمين، مع عدم وجود دليل لديها على الجناة، وأضاف أن مصر سبق وأن حذرت من الإرهاب ولم يستمع إليها أحد، بل على العكس فقد سمحت بعض الدول ومن بينها الولايات المتحدة للإرهابيين باللجوء السياسي.

وقد أبدت الولايات المتحدة تحفظات عديدة على موقف مصر الرسمي المخيب لآمالها؛ إذ اهتمت واشنطن مصر بالسعي الدؤوب نحو إحباط مشاركة دول عربية على رأسها السعودية في قوات التحالف، بل وتحريض دول عربية وإسلامية أخرى على الرفض. واعتبرت الإدارة الأمريكية تصريحات الرئيس المصري المناهضة لفكرة التحالف، والداعية إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب محاولة لبناء موقف عربي موحد ضد التوجهات الأمريكية، واستندت واشنطن في ذلك على تصريحات للرئيس المصري كان قد أدلى بها لأكثر من محطة فضائية، أكد فيها أنه تلقى اتصالات من رؤساء وقادة عرب، أبلغوه فيها أن الشارع عندهم على وشك الانفجار بسبب موقف الولايات المتحدة من العدوان الإسرائيلي المستمر تجاه الفلسطينيين، وتتضمن قائمة التحفظات الأمريكية سماح الحكومة المصرية للصحافة المصرية

بالهجوم على واشنطن، والانتقاد الحاد لسياسة الكيل بمكيالين التي يتبعها بوش فيما يتعلق بالممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، واعتبرت واشنطن سماح الحكومة المصرية بذلك موافقة على تحريض الرأي العام تجاه الولايات المتحدة، واتهمت واشنطن مبارك بقطع الطريق عليها في عقاب دول عربية وإسلامية تضمنتها قائمة الاتهام بإيواء وتمويل الإرهاب مثل ليبيا والعراق، وكان مبارك قد صرح في أكثر من موضع قائلاً: "لا أعتقد أن العراق متورط"، كما صرح أيضاً: "إن القذافي يرى الأصوليين خطراً على دولته"، فضلاً عن تساؤلات مبارك المستمرة عن الأدلة التي تملكها الولايات المتحدة لإدانة أسامة بن لادن ونصائحه المتوالية لواشنطن بعدم التسرع في الانتقام، والتي اعتبرتها الولايات المتحدة مستفزة.

واعترت واشنطن أن مبارك يضعها في سلة واحدة مع الذين قاموا بالعمليات الإرهابية، مستندة على تصريحات يعارض فيها قتل الأبرياء بطريقة لا تختلف كثيراً عن الطريقة التي لقي بها الموجودون في برج التجارة حتفهم، بالإضافة إلى تصريحاته بأن ابن لادن ذاته صناعة أمريكية، واتهمت إدارة بوش مصر بالحكم المسبق على فشل تحركاتها لتأديب الإرهابيين، وبث العديد من المخاوف في نفوس دول شتى لم تحدد موقفها بعد من الانضمام بالتلميح إلى أن هذه الدول قد تصبح عرضة لهجمات إرهابية، واستندت واشنطن في ذلك إلى تصريحات الرئيس مبارك أن العمليات العسكرية في أفغانستان قد تؤدي لخلق جيل آخر من الإرهابيين⁽⁷⁶⁾.

وقد استعملت واشنطن في ضغوطها على مصر للتراجع عن موقفها سياسة العصا والجزرة، فقد أطلقت الولايات المتحدة حملة إعلامية موجهة إلى مصر وهي حملة تعتبر امتداداً لخطاب سياسي وثقافي سائد منذ زمن طويل في الغرب؛ لذلك فهي تستخدم نفس الألفاظ

والرموز والمصطلحات (كراهية الغرب، الفساد، الإرهاب والتخلف السياسي والاقتصادي... الخ) فتناولت صحيفة واشنطن بوست في افتتاحيتها ليوم 10/11 أن بعض الدول العربية (مصر) تربط دعمها لواشنطن بدعم واشنطن للقضية الفلسطينية، وبذلك يكون الرئيس المصري يدعم أمريكا ويدعم في الوقت ذاته الموقف السياسي لأسامة بن لادن، ووصفت الصحيفة النظام المصري بأنه منهك ومفلس أخلاقياً، وأن الرئيس المصري الذي يتسلم سنوياً بليون دولار من الولايات المتحدة، يسمح بل ويشجع علماء الدين القريبين من السلطة والإعلام الحكومي على نشر دعايات المتطرفين الإسلاميين المعادين للغرب وإسرائيل، وتقول الصحيفة إن إدارة بوش تحتاج أن توضح أنه ما لم يتبن هؤلاء المعتدلون العرب سياسات جديدة فإنهم سيكونون أحد ضحايا هذه الحرب.

في نفس الوقت ارتفعت أصوات بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي تطالب بتخفيض المساعدات المقدمة لمصر؛ نظراً لموقفها من الولايات المتحدة وإسرائيل، بل وأعلن البعض منهم أن الإعلام العربي هو البيئة التي نما فيها الإرهاب وهو الذي غرس بذور العداة للولايات المتحدة، واهم هؤلاء النخب الحاكمة العربية بما فيها الصديقة للولايات المتحدة برعاية هذا الاتجاه في المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة⁽⁷⁷⁾.

كما حاولت الولايات المتحدة الضغط على مصر إعلامياً لتسليم مائتي إسلامي مصري؛ لوضعها في موقف محرج بين صورتها الخارجية ورأيها العام. وهددت واشنطن بتفجير قضية الأقباط على مستوى دولي؛ فقد ذكرت الاستخبارات الأمريكية أن صعيد مصر مأوى للإرهابيين ممن ينتمون إلى جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية، وبدأت الولايات المتحدة في التلويح باستخدام المعونات الأمريكية كورقة ضغط على مصر، التي تعتبر من أهم الدول المتلقية للمعونات في الشرق الأوسط. في نفس الوقت بدأت الولايات المتحدة المقايضة على الموقف المصري من خلال

عروض مغرية منها الإسراع بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين القاهرة وواشنطن، والتي كانت الأخيرة تتهرب من توقيعها في السنوات الأخيرة، فضلاً عن التلويح بإمكانية زيادة المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وحض رجال الأعمال الأمريكيين على زيادة استثمارهم في مصر، والحفاظ على صورة مصر كدولة قائدة في الشرق الأوسط، وهو ما فعلته واشنطن في بيان صدر عن البيت الأبيض، أكد أهمية دور مصر المحوري في المنطقة⁽⁷⁸⁾.

وعلى صعيد الموقف المصري نفى أحمد ماهر وزير الخارجية المصري صحة ما رددته بعض الدوائر حول وجود سوء تفاهم بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق ببعض القضايا، وعلى رأسها سبل مواجهة الإرهاب الدولي مشيراً إلى أنه لمس خلال زيارته لواشنطن رغبة أمريكية شديدة وأكيدة لتدعيم العلاقات، والتعاون في مختلف المجالات، من بينها مجال مواجهة الإرهاب، فقال: إن اللقاء مع الرئيس الأمريكي أسفر عن مزيد من تدعيم العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، مشيراً إلى أن كل طرف يدرك تماماً احتياجات الطرف الآخر ومدى قدرته على الاستجابة لها، وأن هناك تقديراً متبادلاً بين الرئيس المصري والرئيس الأمريكي، وتقديراً لدور مصر وأهميتها دعمها، وأن هذا ينفي تماماً صحة ما رددته البعض بشأن وجود سوء فهم، أو اختلاف بالنسبة لبعض الأمور على حد تعبيره، وأضاف أن العلاقات المصرية الأمريكية ليست مجرد موضوع الإرهاب، مشيراً إلى أن تلك العلاقات كانت قائمة قبل انفجار الحادي عشر من سبتمبر وستظل قائمة وستدعم⁽⁷⁹⁾.

ونجحت سياسة العصا والجزرة التي اتبعتها الولايات المتحدة مع مصر في تغيير واضح للموقف المصري بدأت بتصريحات سياسية⁽⁸⁰⁾، فقد أعلن أسامة الباز مستشار الرئيس المصري بعد توجيه الولايات المتحدة ضرباتها لأفغانستان أن مصر تفهم حق الولايات المتحدة في الرد، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء آلام الشعب الأفغاني.

وفي لقائه ورجال الجيش الثاني الميداني أعلن مبارك أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة علاقات طيبة جداً وممتازة، وأن مصر تساند جهود الولايات المتحدة من أجل مكافحة الإرهاب. وفي حديثه لصحيفة واشنطن بوست قال مبارك إن ابن لادن لم يذكر القضية الفلسطينية إلا بعد أن قام بعملياته الإرهابية ضد الولايات المتحدة.

وعلى صعيد آخر اتخذت مصر إجراءات مشددة ضد الجماعات الإسلامية، لم يكن هدفها فقط إرضاء الولايات المتحدة، بل قد يكون العكس هو الصحيح إلى حد ما؛ فالحكومة المصرية اتخذت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ذريعة لاتخاذ إجراءات مشددة ضد التيار الإسلامي، لكن توقيت هذه الإجراءات خاصة بعد فترة طويلة نسبياً من الهدوء بين النظام وبين الجماعات الإسلامية، أثار تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الممارسات في جانب منها لإرضاء الولايات المتحدة؛ فقد اعتقلت السلطات المصرية أكثر من 15 من أبرز قادة جماعة الإخوان المسلمين، على رأسهم الدكتور محمود غزلان الأمين العام لمكتب الإرشاد؛ وهو أعلى سلطة في التنظيم، وأحالتهم إلى نيابة أمن الدولة التي باشرت معهم تحقيقات بتهم الانضمام إلى تنظيم سرى يهدف إلى مناهضة نظام الحكم القائم في البلاد، وحياسة مطبوعات تحض على ازدراءه، واستغلال الأحداث على الساحة العالمية لتحريض الجماهير ضد الحكومة، وأفادت مصادر في الجماعة أن قوات الأمن اقتحمت يوم 11/6 منازل عدد من قادة الإخوان في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، وألقت القبض عليهم وصادرت كتباً ووثائق بدعوى أنها تمثل أدلة ثبوتية ضدهم⁽⁸¹⁾.

في نفس الوقت أخرجت النيابة العسكرية المصرية التحقيق مع 254 أصولياً أحيلوا للقضاء العسكري في قضيتين منفصلتين، هذا غير الأصوليين الذين تسلمتهم مصر مؤخراً من عدة دول؛ فقد أحال الرئيس المصري في 10/15 قضيتين إلى القضاء العسكري، تضم الأولى 84

أصولياً يواجهون هم الانضمام إلى تنظيم محظور، وجمع تبرعات من المواطنين دون ترخيص، واستغلالها في محاولة السفر إلى الأراضي المحتلة في فلسطين والشيشان، وتضم القضية الثانية 170 من أعضاء تنظيم الجماعة الإسلامية متهمين بالمشاركة في عمليات نفذها التنظيم بين عامي 1994 و1997⁽⁸²⁾.

أيضاً قامت السلطات المصرية بالقبض على مجموعة من الإسلاميين (الأصوليين) المصريين بتهمة الانضمام إلى تنظيم القاعدة الذي يقوده أسامة بن لادن؛ بدعوى أنهم كانوا يستعدون لتنفيذ هجمات في البلاد تشبه في الحجم والتأثير تلك التي حدثت في واشنطن ونيويورك، وكشفت مجلة المصور -وثيقة الصلة بالدوائر الرسمية- أن أجهزة الأمن قبضت على أشخاص تأكدت أنهم أعضاء في تنظيم القاعدة، ويدينون بالولاء لابن لادن وأهم كلفوا بتنفيذ عملية كبيرة في مصر لتصنع دويماً ضخماً يكمل مسلسل الإرهاب الذي يقوده ابن لادن ضد المصالح الأمريكية، وذكرت المجلة أن التنظيم يضم عدداً من الكوادر المهمة من بينها اثنين من الطيارين تم تدريبهما في المعاهد الأمريكية نفسها التي تدرّب فيها المصري محمد عطا الذي يشتهر أنه قائد إحدى الطائرتين اللتين اقتحمتا مركز التجارة العالمي⁽⁸³⁾.

من جانبهم أعلن قادة الإخوان المسلمين أن ممارسات النظام ترتبط بصورة كبيرة بالحملة الأمريكية على الإرهاب، وأنها جاءت في سياق أحداث دولية مهمة وفي ظل نشاط محمود للإدارة الأمريكية ضد كل الجماعات والتنظيمات التي ترفع راية الإسلام سواءً كان لها علاقة بالعنف أم لا⁽⁸⁴⁾.

2 - العلاقات الأمريكية -السعودية

مثلما هو الحال مع مصر تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة

في المنطقة وقد سبب الموقف السعودي -المعلن على الأقل- نوعاً من التوتر بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، كما خلقت الحملة الإعلامية الأمريكية، وممارسات الولايات المتحدة ضد مواطني المملكة نوعاً من الاستياء السعودي؛ فبعد وقوع الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة أعلنت الأخيرة قائمة بأسماء متهمين معظمهم سعوديون، ظهر فيما بعد كما أكد مصدر مسئول في شركة الخطوط الجوية السعودية أنهم يعملون في الشركة كما أن أحدهم كان قد توفي منذ عامين⁽⁸⁵⁾.

وأعلنت المملكة العربية السعودية معارضتها طلباً أمريكياً باستخدام قاعدة عسكرية جوية في أراضيها في حملة الانتقام التي تشنها الولايات المتحدة على أفغانستان، وتحمل القاعدة اسم الأمير سلطان، وتضم موقعاً جديداً للقيادة، وأعلن الأمير سلطان بن عبد العزيز أن المملكة ترفض أي وجود أجنبي على أراضيها لشن ضربة عسكرية ضد بلد عربي أو إسلامي⁽⁸⁶⁾.

وقد أدى الموقف السعودي بصورة عامة إلى مناقشات هامة داخل العائلة المالكة السعودية بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة، وحول ما إذا كان من الأفضل دعوة القوات العسكرية الأمريكية إلى مغادرة البلاد، أو إذا كان من شأن ذلك أن يخفف بالفعل الضغط الحاد الذي تمارسه الجماعات الإسلامية السلفية ضد الوجود العسكري الأمريكي. وقد أظهرت هذه المناقشات حالة من الانقسام داخل العائلة المالكة؛ ففي الوقت الذي يجذب فيه ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز ذلك، فإن وزير الدفاع الأمير سلطان يعارضه. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 13 ألف جندي منتشرين في شرق السعودية، كما أن سلاح الجو الأمريكي يستخدم التسهيلات العسكرية في الرياض لانطلاق الطائرات الحربية الأمريكية لفرض منطقة الحظر الجوي في جنوب العراق، وقصف أهداف في العراق، كما يوجد حوالي 13 ألف

جندي آخر يقومون بالمساعدة في تدريب العسكريين السعوديين في الجيش والحرس الوطني، وأعلنت مصادر أمريكية أن المسؤولين الأمريكيين يناقشون البدائل للوجود العسكري الأمريكي في السعودية، التي يمكن أن تشمل سلطنة عمان.

مع ذلك نفي المسئولون السعوديون أن يكون الهدف من المناقشة داخل العائلة المالكة إنهاء التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الرياض حريصة على هذا التحالف وعلى المصالح الأمريكية خاصة ما يتعلق بالنفط، وهو الاهتمام الأبرز لواشنطن. وقد أبرزت هذه المناقشات الحملة الشديدة التي تشنها الصحافة الرسمية في الولايات المتحدة ضد السعودية، وما جاء في الصحافة الأمريكية هذه المرة ليس مجرد انتقادات كما كان في السابق بل تعرية للوضع السعودي الداخلي، ودور العائلة المالكة في الفساد المستشري، وقد استغلت الصحافة الأمريكية الموقف السعودي المتردد في تقديم دعم علني وشامل للحرب الأمريكية ضد أفغانستان بدعوى أنها تأوي أسامة بن لادن، لشن هجوم ضد السعودية؛ حيث إن لم تقدم أي معلومات مفيدة عنه وأن معظم الشعب متعاطف معه.

وصرح فينسنت كابينسترا -وهو مسئول سابق في قسم الشرق الأوسط في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية- أن الولايات المتحدة لا تحصل من السعودية إلا على القليل إذا كانت تحصل على شيء أصلاً من المملكة العربية السعودية، وهناك مجموعة كاملة من رجال الأعمال السعوديين كانوا يقدمون مساهمات منتظمة إلى القاعدة. وأضاف أنه احتفظ باتصالاته داخل السعودية؛ حيث كان يعمل بها كعميل للمخابرات المركزية الأمريكية، وأنه استناداً إلى تلك الاتصالات يعتقد أن كمية الأموال التي تتدفق من السعودية إلى القاعدة هي في الحدود الدنيا عشرات الملايين من الدولارات سنوياً.

وقال مايكل ويهي -وهو مستشار سابق بوزارة الدفاع الأمريكية- إن الوضع في السعودية الآن يذكر بأيام

زعمها تبرير القيام بأعمال عنف تجاه غير المسلمين وذلك من شأنه دعم الإرهاب.

وقد بدأت الحملة على السعودية عبر صحيفة نيويورك التي نشرت في عددها الصادر بتاريخ 2001/10/13 أن كتب الدين الدراسية في السعودية تحذر المسلمين من اليهود والمسيحيين؛ لأنهم كفرة وأعداء لهم. وأشارت الصحيفة إلى أن تلك الأفكار ليست في الكتب الدراسية فقط، بل في برامج التلفزيون والإنترنت والمساجد؛ حيث يتم إلقاء الخطب التي تحض على كراهية الغرب⁽⁸⁸⁾.

رغم ذلك فقد أكدت الإدارة الأمريكية والمستويات العليا فيها أنه ليس هناك أي اختلاف مع السعودية، وأن الولايات المتحدة تقدر موقف المملكة وجميع مساعداتها السابقة والحالية، وأكد بوش عدم وجود أي خلاف أو توتر في العلاقات بين واشنطن والرياض، وذكر البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي اتصل بولي العهد السعودي ليشكره على إسهام السعودية في الحملة ضد الإرهاب.

وأكد وزير الخارجية الأمريكية أن الإدارة الأمريكية راضية عن موقف السعودية من الأحداث الجارية، كما أعلن تقدير الولايات المتحدة وسعادتها لقرار المملكة بتجميد الأرصد البنكية للجماعات والأشخاص الذين يشتبه في علاقاتهم بجماعات إرهابية، مؤكداً أن الاتهامات التي وجهت للسعودية من بعض الدوائر الأمريكية بأنها لم تشترك بما يكفي في مكافحة الإرهاب عقب اعتداءات 11 سبتمبر غير صحيحة، وأضاف أن الرياض -على العكس من ذلك- استجابت لكل الطلبات التي تقدمت بها واشنطن لمكافحة الإرهاب⁽⁸⁹⁾.

أما على الجانب السعودي، وفي استجابة سريعة للضغوط الأمريكية فقد قامت السعودية باعتقالات طالت أكثر من 100 ناشط يشتبه أنهم على علاقة بأسامة بن لادن، وقال سعد الفقيه الناطق باسم الحركة الإسلامية للإصلاح في السعودية التي تتخذ من لندن مقراً لها، إن

شاه إيران الأخيرة، والذي أطاحت به الثورة الإيرانية عام 1979، وإن الدعم لرسالة ابن لادن والكراهية للولايات المتحدة عميقان، وإن ثلاثة من رجال الدين من المذهب الوهابي أصدروا مؤخراً فتاوى ضد آل سعود نددوا فيها بعلاقات المملكة مع الولايات المتحدة، وتبع ذلك تباعد لم يسبق له مثيل في العلاقات السعودية الأمريكية.

وقال كانيسترا إن إبعاد تركي بن فيصل من منصبه كرئيس للمخابرات السعودية -وهو خريج جامعة جورج تاون، وكان يمكن للمخابرات الأمريكية الاعتماد عليه، وكذلك المخابرات البريطانية والفرنسية - دون أي مبرر وبقرار من ولي العهد وتعيين نواف بن عبد العزيز الذي ليس لديه أي خلفية عن أعمال المخابرات له مغزى كبير⁽⁸⁷⁾.

بيد أنه من أهم نقاط الخلاف بين البلدين مسألة تغيير المناهج السعودية؛ فالولايات المتحدة تعتبر أن هذه المناهج منبع للإرهاب الذي أسفر عن اعتداءات 11 سبتمبر، ونفى محمد أحمد الرشيد وزير المعارف السعودي أن تكون المملكة عازمة على إدخال أي تعديلات في مناهجها التعليمية في أعقاب الاتهامات التي تتعرض لها من جانب الولايات المتحدة بشأن قيام مناهج التعليم السعودي بتدريس ما أسمته بالإرهاب؛ فقال الرشيد في تصريحات أدلى بها لصحيفة الوطن الصادرة يوم 2002/1/8 إن مناهجنا التعليمية تبني على ثوابت وأسس معينة طبقاً لحاجتنا وحاجة مجتمعاتنا، وليس لأحد التدخل في سياساتنا الداخلية أو إملاء ما يريده علينا، واهتمت الولايات المتحدة السعودية بأنها تصنع الإرهاب من خلال بث الأفكار المتطرفة والمعادية للغرب في عقول أبنائها زاعمة أن كتب الدين الإسلامي الدراسية في المدارس السعودية تحتوي على تحذيرات للمسلمين من إقامة أي صداقة مع اليهود أو المسيحيين، كما أن تلك الأفكار المعادية للغرب على حد

الإصلاحيين داخل إيران، وفي نفس الوقت تتأثر العلاقات بهذا الخلاف؛ فبينما يرفض المحافظون تماماً أي تحسن في العلاقات الأمريكية-الإيرانية فإن الإصلاحيين يرون أن عودة العلاقات هو بمثابة خروج لإيران من عزلتها الطويلة وشهادة مرور إلى العالم.

وبعد الأحداث الأخيرة تحديداً ظهرت في الأفق فرصة لتحسين هذه العلاقات بعد احتياج الولايات المتحدة إلى التعاون الإيراني في حملتها ضد أفغانستان، وطالب المعتدلون باغتنام الفرصة، مبررين ذلك بأن على إيران أن تفكر في مصالحها الاستراتيجية على المدى البعيد، وليس مجرد الهموم الأيديولوجية، وخاصة بعد أن بادرت الولايات المتحدة بإرسال رسالة شكر لإيران عبر سويسرا-الوسيط بينهما- على موقفها الذي أدان العمليات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، ولكن المحافظين هناك يتهمون الولايات المتحدة دائماً بمحاولة الإطاحة بالنظام الإسلامي، ومحاربة الثقافة الإسلامية عن طريق عملاء للولايات المتحدة داخل إيران، فيما يسمونه بالحرب الثقافية ضد القيم الاجتماعية والدينية في البلاد.

وقد رفض المحافظون إجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة، وتزعم موقفهم مرشد الجمهورية الإيرانية على خامنئي، الذي هدد بعزل المسؤولين الذين يتحدثون دفاعاً عن العلاقات مع واشنطن، وأكد خامنئي في كلمة ألقاها بمدينة أصفهان أن رفض المحادثات مع الولايات المتحدة ليس رأياً مسبقاً ينطوي على تحامل، بل هو تقييم مستنير يركز على دراسات دقيقة وخبرات دول أخرى، واعتبر أن موقف أي شخص في الحكومة أو البرلمان يكون غير ذلك هو موقف ضد قيم النظام الإسلامي، ولا يحق له من الناحية الدينية أداء واجباته، واعتبر أن أي مفاوضات مع الحكومة الأمريكية حالياً تجعلها أشد قوة وعنفاً بدليل أنهم يريدون إشراك إيران في مجزرة ضد الأفغان الأبرياء؛ لذلك لن تكسب إيران شيئاً؛ لكنها ستخسر كل شيء

السلطات السعودية اعتقلت ما بين 80 إلى 100 ناشط من العرب الأفغان الذين شاركوا إلى جانب ابن لادن ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان⁽⁹⁰⁾، كما استقبل العاهل السعودي الملك فهد قائد القوات المسلحة الأمريكية في الخليج الجنرال تومي فرانكس حيث تناقشا في أحوال الجنود واحتياجاتهم، وأعلن ولي العهد السعودي أن المملكة تلقت اعتذاراً هاتفياً من الرئيس الأمريكي جورج بوش بسبب التقارير الصحفية التي نشرتها وسائل الإعلام والتي أشارت إلى عدم رضا واشنطن عن مدى التعاون السعودي في الحرب ضد الإرهاب.

وأشارت الصحف السعودية نقلاً عن تصريحات لولي العهد السعودي أدلى بها خلال لقائه بالمسؤولين التعليميين بالمملكة أن الرئيس الأمريكي اتصل به وأبدى أسفه وقال ولي العهد: "إن العلاقات بين البلدين متينة، وهذه التقارير تحاول دق إسفين في هذه العلاقات لكنها لن تنجح في ذلك"⁽⁹¹⁾.

3- العلاقات الإيرانية-الأمريكية

تثير مسألة العلاقات الإيرانية-الأمريكية قضايا عديدة خاصة مع أحداث الحرب الأمريكية ضد أفغانستان التي تجري على حدود إيران، التي تكن عداءً كبيراً للولايات المتحدة- الشيطان الأكبر بالنسبة للإيرانيين، بالإضافة إلى انقطاع العلاقات الأمريكية-الإيرانية منذ عام 1979 حين قامت الثورة الإيرانية.

وكثير من الآراء ترشّح إيران لتكون هدفاً تالياً أم متأخراً في الحملة العسكرية الأمريكية التي بدأت بأفغانستان، في نفس الوقت تشير تقارير عديدة إلى أن إيران وافقت على تقديم مساعدات للقوات الأمريكية إذا احتاجت إلى ذلك؛ مما يعني ضبابية في العلاقات بين البلدين في هذه الفترة الحرجة.

قضية أخرى تثيرها العلاقات بين الدولتين هي قضية العلاقة بين الداخلي والخارجي؛ فالعلاقات مع الولايات المتحدة تعتبر من أهم نقاط الخلاف بين تيار المحافظين وتيار

حينما تقوم الولايات المتحدة بعد ذلك بتصفية حساباتها مع دول ومنظمات تعتبرها إرهابية⁽⁹²⁾.

وأعلن الوكيل الشرعي للإمام خامنئي الشيخ محمد يزبك أن الإدارة الأمريكية تريد شن حرب جديدة ضد الإسلام، وهو ما يظهر تخلف العقلية الأمريكية مع بدايات القرن 21. لذلك لم يرحب المحافظون بزيارة وزير الخارجية البريطاني جاك سترو على اعتبار أنه مبعوث الولايات المتحدة التي تختلف جذرياً عن إيران⁽⁹³⁾.

وأكد وزير الدفاع الإيراني على شامخاني أنه لا يتعين على بلاده أن تضحي بتراتها الثوري من أجل العلاقات مع الغرب، كما هدد رئيس السلطة القضائية في إيران آية الله العظمى محمود هاشمي شهروردي بمعاينة الإصلاحيين الذين يؤيدون إحياء العلاقات مع الولايات المتحدة؛ حيث إن مصالح إيران الكبرى تكمن في معاداة الشيطان الأكبر، وأضاف أن سياسة إيران ودينها وشعبها يرفضون أي مساومة مع الولايات المتحدة الظالمة، والذين يتحدثون عن العلاقات مع الولايات المتحدة لا يتحدثون باسم الأمة الإسلامية، وأصدر شهروردي تعليمات للقضاة باتخاذ إجراء قانوني ضد كل من يجاهر بالحديث عن تحرك العلاقات مع الولايات المتحدة⁽⁹⁴⁾.

واستبعد الرئيس الإيراني تطبيعاً وشيكاً للعلاقات بين طهران وواشنطن، ونفى وجود أي اتصالات سرية بينهما قائلاً: "لا جديد في العلاقات بيننا وبين واشنطن فموقفنا واضح ولم يطرأ عليه أي تغيير".

وفي تأكيد للموقف الإيراني من رفض تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة أجرى وزير الدفاع الإيراني محادثات في موسكو، معلناً أنه سيتم توقيع اتفاق عسكري قريباً بين روسيا وإيران، وينتظر أن تحصل إيران بموجبه على أسلحة تتراوح قيمتها بين 300 و400 مليون دولار كما تعهدت روسيا بتسليم إيران أول مفاعل نووي. هذا التقارب الروسي الإيراني يراه المحللون نابغاً من خوف

الدولتين من أن يصبح الوجود العسكري الأمريكي الدائم في المنطقة عاملاً لكسر المعادلات السياسية والاقتصادية في جنوب القوقاز، وفي حوض بحر قزوين⁽⁹⁵⁾.

ومع ذلك فقد اتخذت إيران خطوات اعتبرتها واشنطن إيجابية إلى درجة الترحيب بها، وإن لم يصل ذلك إلى حد دعائي؛ وذلك لأن واشنطن تأخذ في الاعتبار انقسام التيارات الإيرانية بشأن مسألة التقارب معها، وربما من أهم هذه الخطوات إغلاق إيران حدودها مع أفغانستان منعاً لتهريب المخدرات وتدفق اللاجئين؛ وذلك للضغط على طالبان، بالإضافة إلى فرض إيران تأشيرات دخول على رعايا دول الخليج؛ إذ بينت تقارير أمنية أن الكثير من أصولي دول الخليج استفادوا من حرية الدخول لإيران؛ ليعبروا منها إلى أفغانستان. أيضاً إعلان إيران استعدادها لتقديم مساعدات طبية في حال تعرض الأمريكيين لإصابات. وعلى الصعيد السياسي أيدت إيران قيام حكومة متعددة الأطراف، وتمثل كل الاتجاهات والأقليات الأفغانية ولم تضع إيران أي فيتو على عودة أي تيار أفغاني مما يسهل على الولايات المتحدة إيجاد صيغة لمرحلة ما بعد طالبان .

وكشفت بعض المصادر عن وجود خطوط اتصال مباشرة بين إيران وأمريكا تتمثل في أربعة خطوط؛ الأول- هو مجموعة 2+6 التي تضم إيران، وروسيا، والولايات المتحدة، ودول الحوار الأفغاني، والثاني- هو مجموعة اجتماع جنيف التي تضم إيران، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، وتحالف الشمال المعارض، أما الخط الثالث- فهو الاتصالات المباشرة التي يجريها مندوب إيران لدى الأمم المتحدة مع أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، والخط الرابع- هو الوساطة الدولية بين إيران والولايات المتحدة، التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي.

ويري البعض أن الحرب الأمريكية ضد أفغانستان وضعت إيران فيما أطلقوا عليه مآزق الخيارات المتناقضة، ولكن الحقيقة أن هذا المآزق لم يكن بالنسبة لإيران وحدها

وإنما واجهت مصر والسعودية مأزقاً مشابهاً كان السبب وراء المواقف المترددة أو المتغيرة أو الضبابية للدول الثلاث.

أولاً- بالنسبة لإيران فإنها وأفغانستان تجمعهما روابط عديدة تقليدية، وعرقية وجغرافية، ودينية، وسياسية، فأفغانستان تحتل أغلب الحدود الشرقية لإيران؛ حيث يبلغ طول الحدود بينهما 963 كيلو متراً مربعاً، ويتركز الشيعة الأفغان قرب هذه الحدود، وهم امتداد طائفي لشيعة إيران مما يعطي الأخيرة وسيلة مثلى للتأثير، بالإضافة إلى كون اللغة الرئيسية المستخدمة في أفغانستان لغة فارسية أفغانية تسمى الداري يتحدث بها نحو 50% من السكان. هذا الجوار خلق علاقات تاريخية بين البلدين، وكانت له تأثيرات على العلاقات السياسية، مع قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية، تحولت إلى علاقات عدائية مع وصول حركة طالبان إلى الحكم في أفغانستان؛ فالتعصب المذهبي لقادة الحركة دفعهم لتكفير المذهب الشيعي وارتكاب مذابح بين قبائل الهزارة (شيعة أفغانستان) بل وتطور الأمر إلى ارتكاب مجزرة بحق أعضاء القنصلية الإيرانية في مدينة مزار الشريف شمال أفغانستان، بالتالي كان المأزق الأول أن الحرب ضد طالبان التي تعتبرها إيران العدو الأول لها ستطول الشعب الأفغاني أيضاً، على ما بينه وبين الشعب الإيراني من علاقات قوية⁽⁹⁸⁾.

الطرف الآخر في الحرب هو الولايات المتحدة الأمريكية العدو الألد بالنسبة لإيران، بالإضافة إلى انخيازها الدائم لإسرائيل وعاتتها للشعوب الإسلامية بصورة عامة كما ترسخ في الوعي الإيراني، ثم الوجود الأمريكي في الخليج الذي يتهدد مصالح إيرانية عليا، لكن في نفس الوقت فإن إيران حالياً في فترة تحتاج فيها إلى العودة إلى الساحة العالمية، وذلك لا يمكن أن يتم دون رضا الولايات المتحدة، ويتزامن ذلك مع تنامي التيار الإصلاحية الذي يؤيد بدرجة ما الولايات المتحدة، وهدئة الأوضاع على صعيد العلاقات معها؛ مما قد يؤدي إلى مشكلة في الداخل الإيراني؛ فاتخاذ موقف مؤيد للحرب ضد طالبان يفجر غضب التيار المحافظ

الذي لا يستهان به، والذي مازال يسيطر على السلطة القضائية والأجهزة الإعلامية، واتخاذ موقف عدائي من الولايات المتحدة لا يثير فقط التيار الإصلاحية، لكنه يؤدي إلى إثارة مخاوف المواطن الإيراني من تعرض إيران لضربات أمريكية مماثلة؛ مما يهدد التوازن والاستقرار السياسي في إيران وهو المأزق الثاني.

وفي النهاية كان الموقف الراض من وجهة النظر الإيرانية هو الذي من شأنه تأمين الوضع الداخلي، ولكن موقف الدول المحيطة بإيران (باكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وأوزباكستان) المتجاوب مع مطالب الولايات المتحدة وتقديمها لتسهيلات فورية للأخيرة أدى إلى حدوث تطورات في الموقف الإيراني باتجاه التقارب المتوازن مع الولايات المتحدة، وفق شعار الحياد الإيجابي بشروط؛ من أهمها: عدم استخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية⁽⁹⁹⁾. والاقتصر على المساعدات الإغاثية والطبية؛ الأمر الذي لم يكن ليرضي الولايات المتحدة التي فيما يبدو كانت تنتظر من إيران أكثر من ذلك؛ مما أثر سلبياً على العلاقات بين البلدين، ومن ثم إضافة إيران إلى مجموعة دول محور الشر مع العراق وكوريا.

أما بالنسبة لمصر فقد واجهت مأزق وإن اختلفت عن المأزق الإيرانية؛ فقد أدت تقريباً لموقف مصري مشابه؛ فمن ناحية تعتبر مصر أكبر دولة عربية، ومن أكبر الدول الإسلامية، ويعتبرها الكثيرون القاطرة التي ما إن تبدأ التحرك حتى تتحرك وراءها جميع الدول العربية؛ لذلك كان اهتمام الولايات المتحدة بإشراكها في الحرب واتهامها بعد رفضها بأنها قامت بالتأثير على مواقف عدد من الدول الأخرى، أو أنها قامت بتحريض هذه الدول. هذا الموقع لمصر جعل من الصعوبة. يمكن أن تؤيد الولايات المتحدة في حربها ضد دولة إسلامية، ناهيك عن الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي والمساندة الأمريكية غير المشروطة وغير المسبوقه لإسرائيل، وقد تزامنت الحرب ضد أفغانستان مع الذكرى الأولى لانتفاضة الأقصى والتصعيد الإسرائيلي

الولايات المتحدة كانت تضع نصب أعينها الأهداف القادمة، وقد أعلنت منذ البداية وجود مراحل أخرى لمحاربة الإرهاب بعد انتهاء الحرب في أفغانستان وظهور شعارات من قبيل الحرب الممتدة والحرب الدائمة، بالطبع كان على رأس هذه الأهداف العراق، كما أعلنت الولايات المتحدة بعد ذلك ضمن الخطاب عن "محور الشر". وكانت الدول العربية جميعاً بما فيها دول الخليج قد رفضت امتداد الحرب الأمريكية لدول عربية، خاصة مع وجود تحسن تدريجي واضح في العلاقات بين دول الخليج والعراق، فقد اعتمدت البحرين في أكتوبر من عام 2001 أول سفير عراقي لدى البحرين منذ حرب الخليج الثانية. وربما لا تحتاج الولايات المتحدة بالفعل إلى مشاركة سعودية عسكرية في حربها ضد أفغانستان، لكنها بالتأكيد تحتاجه في هجومها على العراق؛ حيث القواعد العسكرية الأمريكية المتمركزة في الخليج، واستخدام الأجواء السعودية، هذا بالإضافة إلى احتياجها لدعم معنوي ومساندة أي ضوء أحضر من دول المنطقة للهجوم على العراق خاصة الدول الكبرى وعلى رأسها مصر والسعودية. وهكذا مع الرفض المصري والتردد السعودي قامت الولايات المتحدة باستخدام سياسة متناقضة: شن حملة إعلامية كبيرة على كلتا الدولتين، ومن ناحية أخرى استخدام سياسات التهذئة سواء على صعيد المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر أو الاعتذار الرسمي للسعودية. وقد آتت الضغوط آثارها: فتغير الموقف المصري باتجاه التقارب مع الولايات المتحدة، وأصبح الخطاب المصري أكثر مرونة أو تفهماً لدوافع الولايات المتحدة كما جاء فيه، أما السعودية والتي أعلنت منذ البداية تفهمها للموقف الأمريكي فما زال أمامها اختبار آخر ربما يوضح حقيقة موقفها المتخبط بين العلنية والسرية؛ وذلك في حالة إذا ما قررت الولايات المتحدة توجيه ضربة عسكرية إلى العراق.

ضد الفلسطينيين؛ مما سبب غضباً عربياً عارماً تزايد معه كره عربي للولايات المتحدة، انتقل من مجرد الحديث عن الظلم الأمريكي إلى مواقف شعبية واضحة، تبدت في المقاطعة العربية للبضائع الأمريكية والمظاهرات ضد الولايات المتحدة التي أصبحت رمزاً للطغيان والتجبر خاصة بعد حربها ضد أفغانستان التي رغم فقرها وضعفها أعلنت عدم الاستسلام للولايات المتحدة؛ مما كان له أثر كبير في التعاطف معها. من ناحية أخرى؛ فمصر من أكبر الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المنطقة ومن أكبر الدول المتلقية للمساعدات الأمريكية، ورغم أن الرئيس المصري يعلن دائماً أن مصر على استعداد لليوم الذي تمنع فيه الولايات المتحدة المعونة عنها، إلا أن موضوع المعونات الأمريكية يجيء على رأس الموضوعات التي يناقشها في زيارته السنوية للولايات المتحدة.

وقد اتخذت مصر منذ البداية موقف الرفض للضربة العسكرية ضد أفغانستان، وللتعاون العسكري في هذا الأمر، وهو موقف نابع من الأسباب المتعلقة بالغضب الشعبي من جراء سياسات الولايات المتحدة وللضغط على الأخيرة للقيام بدور أكثر فاعلية في عملية السلام.

نفس الموقف تقريباً تعرضت له المملكة العربية السعودية؛ فمن ناحية الغضب الشعبي من الوجود الأمريكي، والقواعد العسكرية الأمريكية في الخليج والانحياز الأمريكي لإسرائيل، ومن ناحية مصالح اقتصادية وسياسية كبيرة بين المملكة وبين الولايات المتحدة على رأسها النفط. بل ربما كان الأمر بالنسبة للسعودية أكثر حرجاً؛ فالمتهم الأول في التفجيرات التي شهدتها الولايات المتحدة سعودي الجنسية وله شعبية كبيرة في المملكة؛ الأمر الذي وضع من المظاهرات والمسيرات التي خرجت لتأييد ابن لادن؛ لذلك كان على المملكة محاولة استرضاء الولايات المتحدة، خاصة أن مشاركة المملكة مع ما تمثله من نموذج إسلامي في المنطقة يؤدي إلى تهدئة الدول الإسلامية وربما إقناع بعضها بالمشاركة. بالإضافة إلى أن

خاتمة

ربما كان من أهم نتائج أحداث 11 سبتمبر وما تلاها من حرب أمريكية ضد أفغانستان بالنسبة للعالم الإسلامي أنها أظهرت بوضوح غياب مفهوم الأمة في إدراك قادة العالم الإسلامي، ذلك الغياب الذي بدأ في الخطاب الرسمي والمواقف الفعلية، وما وضع فيها من انفصال بين المصلحة الوطنية ومصلحة الأمة؛ وذلك على مستويين:

مستوى قومي: وهو الانفصال بين مفهومي العربي والإسلامي، وقد وضع الانفصال بينهما إما عند الحديث عن التفرقة بين حركات التحرر؛ حيث اقتصرَت الإشارة إلى القضايا العربية وبصورة أخص الصراع العربي - الإسرائيلي، وحركات المقاومة المنخرطة فيه (حماس، الجهاد، وحزب الله) مع إغفال الإشارة إلى قضايا إسلامية هامة أخرى مثل الشيشان وكشمير وكوسوفا، بينما ظهرت هذه القضايا في خطاب الدول المعنية؛ فكشمير مثلاً تم تناولها في الخطاب الباكستاني. وأما عند التحذير من ضرب دول عربية أخرى بعد أفغانستان في إشارة إلى العراق وبدرجة أقل ليبيا والسودان، بينما تكفل الخطاب الإيراني بالتحذير من ضرب إيران أيضاً في دعوتها لحوار الحضارات، فبدلاً من أن تقوم جامعة الدول العربية بدعوة المفكرين والمثقفين من كافة العالم الإسلامي، باعتبار أن الحوار سيكون بين الحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات، فقد اقتصرَت على دعوة مثقفين عرب فقط.

وبرر عمرو موسي عدم قيام الجامعة بالدعوة للمؤتمر على مستوى إسلامي بأنه عندما يتم التعاون العربي أولاً - سوف تتم الدعوة لتعاون عربي - إسلامي (100).

مستوى قطري: وقد تبدى في مواقف الدول موضع الدراسة من الحرب على أفغانستان؛ حيث وضعت جميع الدول اعتبار مصلحةها الوطنية؛ أولاً - بداية من تركيا التي شاركت في الحرب ضد أفغانستان مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية، وانتهاء بموقف مصر وإيران الذي،

وإن كان قد رفض الحرب إلا أن ذلك كان يعود بالأساس لاعتبارات داخلية في كلا البلدين فضلاً عن التغير في الموقف المصري بعد التعرض للضغوط الأمريكية حفاظاً على المصلحة الوطنية؛ مما أبرز مفهوم الدولة القومية بديلاً عن مفهوم الأمة، هذا المفهوم الذي يقول عنه د/سيف الدين عبد الفتاح: "إن مفهوم الدولة القومية كما تتعاطاه الدول الإسلامية لا يصب إلا في ضعف ووهن هذه الدول فرادى وتميش علاقاتها الجماعية وزيادة سياساتها وعلاقاتها التابعة؛ حيث تعامل معه عالم المسلمين بانثقائية شديدة تصب في المانعة من تفعيل التكامل والتابعة على علاقات التكامل الحقيقية عبر علاقات غير متكافئة تصب في قوة الآخر أكثر مما تصب في قوة الذات، وكلاهما يؤدي إلى إضعاف الفاعلية في الوعي والسعي" (101).

وقد أعادت الأزمة التأكيد على الحاجة إلى الدور الغائب لعلماء الأمة وفقهاءها في النظر إلى تلك القضايا، والتعامل معها بشكل جديد موائم لطبيعة الظروف؛ فنحن في حاجة إلى تأصيل عدد من المفاهيم تأصيلاً إسلامياً منها مفهوم المصلحة؛ ما طبيعتها؟ وكيف يمكن تحديدها؟ وماذا إذا تضاربت مصلحة الأمة والمصلحة الوطنية؟.. الخ.

أما على المستوى الرسمي فإن الحاجة قوية وواضحة إلى التوافق بين النخب الحاكمة، وبين شعوبها بما أن مفهوم الأمة أوضح على المستوى غير الرسمي، وذلك حتى لا يكون الحكام في واد والشعوب في واد آخر؛ فبناء الثقة ووضع إحساس ونبض الشعوب في الاعتبار لازم لبقاء تلك النظم الحاكمة. (102)

صدرت في نفس العام 2002 دراستان تناولتا نفس الموضوع: التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية 2001، ودراسة صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية. تحرير د. أحمد يوسف أحمد ود. يوسف حمزة.

16. موقع رئاسة الجمهورية مؤتمر صحفي مبارك-بليز بتاريخ 11 أكتوبر

www.presidency.gov.eg/html/11-oct2001_press.html

مؤتمر صحفي مبارك-شيراك بتاريخ 10 نوفمبر

www.presidency.gov.eg/html/10-nov2001_press.html

مؤتمر صحفي مبارك-شرودر بتاريخ 25 سبتمبر

www.presidency.gov.eg/html/25-sept2001_press.html

17. حديث مبارك لشبكة cnn سبق ذكره، حديث مبارك لشبكة UPI سبق ذكره

18. لقاء مع عمرو موسى في قناة الجزيرة بتاريخ 2001/9/21 ويمكن الرجوع إليه على موقع الجزيرة

[www.aljazeera.net/programs/special-htm_interview/articles/2001/9/9-25-1-](http://www.aljazeera.net/programs/special-htm_interview/articles/2001/9/9-25-1-19)

19. الحياة 2001/10/11

20. حديث معمر القذافي لقناة الجزيرة سبق ذكره

21. الحياة 2001/10/23

22. الحياة 2001/10/21

23. موقع وزارة الخارجية المصرية

www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=1657&lang=a

24. مؤتمر صحفي للأمير نايف سبق ذكره

25. الحياة 2001/10/11

26. الحياة 2001/10/3

27. الحياة 2001/10/30

28. تصريحات مبارك لشبكة cnn بتاريخ 2001/9/15 سبق ذكره

29. كلمة إيران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نوفمبر 2001 النص الكامل للكلمة

<http://disc.server.com/discussion.cgi?id=70254&article=599>

جريدة الوطن السعودية 2001/9/12، جريدة الشرق الأوسط 2001/9/12

30. جريدة الاتحاد الإماراتية 2001/9/12

31. الحياة 2001/10/11

32. كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موقع وزارة الخارجية المصرية

www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=1694&lang=a

هوامش الدراسة:

1. حديث مبارك لشبكة cnn بتاريخ 2001/9/15 موقع رئاسة الجمهورية www.presidency.gov.eg/html/14-sept2001_press_2.html

2. حديث مبارك لوكالة أنباء united press international بتاريخ 2001/9/17

www.presidency.gov.eg/html/17-sept2001_press.html

3. مؤتمر صحفي للأمير نايف بتاريخ 2001/9/30 موقع وزارة الخارجية السعودية.

www.mofa.gov.sa/folder_mofa/file17.htm

4. كلمة إيران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة النص الكامل للكلمة

<http://disc.server.com/discussion.cgi?id=70254&article=599>

5. مؤتمر صحفي مبارك-شرودر بتاريخ 2001/9/25 موقع رئاسة الجمهورية

www.presidency.gov.eg/html/25-sept2001_press.html

6. موقع وزارة الخارجية المصرية

<http://www.mfa.gov/getdoc.asp?id=1694&lang=a>

7. مؤتمر صحفي للأمير نايف 2001/9/30، انظر موقع وزارة الخارجية السعودية

www.mofa.gov.sa/folder_mofa/file17.htm

8. مقابلة مع العقيد معمر القذافي في قناة الجزيرة، برنامج الاتجاه المعاكس (أذيعت الحلقة بتاريخ 2001/10/21)، ويمكن أيضاً الرجوع إليها على موقع الجزيرة

www.aljazeera.net/programs/op_direction/articles/2001/10/10-25-1.htm

9. الحياة 2001/9/27

10. الحياة 2001/10/9

11. الحياة 2001/10/21

12. الحياة 2001/11/18

13. مؤتمر صحفي للأمير نايف موقع وزارة الخارجية السعودية السابق

14. موقع وزارة الخارجية المصرية

www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=1674&lang=a

15. موقع وزارة الخارجية المصرية

www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=1672&lang=a

33. كلمة إيران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
34. الحياة 2001/10/17
35. مؤتمر صحفي للأمير نايف بتاريخ 2001/9/30 سبق ذكره
36. الحياة 2001/10/11، الأهرام 2001/11/24
37. الحياة 2001/9/20
38. حديث مبارك لشبكة **cnn** سبق ذكره، جريدة واشنطن بوست 2001/10/16
39. حديث مبارك لشبكة **cnn** بتاريخ 2001/9/15 سبق ذكره
40. محادثات مبارك-شرودر سبق ذكرها
41. نقلاً عن الجزيرة بتاريخ 2001/9/26
www.aljazeera.net/news/asia/2001/9/9-26-15.htm
- لقاء الرئيس مع أعضاء السكرتارية العامة لاتحاد الصحفيين العرب بتاريخ 14 أكتوبر 2001 موقع رئاسة الجمهورية
www.presidency.gov.eg/html/14-oct2001_press_2.htm
42. الحياة 2001/ 10 / 20، الحياة 2001/ 10 / 6، موقع الجزيرة
www.aljazeera.net/news/asia/2001/9/9-26-15.htm
43. موقع وزاره الخارجية المصرية
www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=1698&lang=a
44. الحياة 2001/10 / 6
45. جريدة واشنطن بوست 2001/10/ 16، موقع رئاسة الجمهورية
www.presidency.gov.eg/html/14-oct2001_press_2.html
46. الحياة 2001/10/9
47. الحياة 2001/10/26
48. الحياة 2001/10/4
49. الحياة 2001/10/21، الحياة 2001/11/14
50. الحياة 2001/9/16
51. حديث الرئيس معمر القذافي لقناة الجزيرة بتاريخ 2001/10/23 سبق ذكره
52. الحياة 2001/9/16، الحياة 2001/10/1.
53. حديث معمر القذافي لقناة الجزيرة بتاريخ 10/23
54. الحياة 2001/10/4
55. الحياة 2001/10/4
56. حديث معمر القذافي لقناة الجزيرة سبق ذكره
57. الحياة 2001/10/28
58. الأهرام 2001/9/27
59. وكالة الأنباء الفرنسية 2001/10/17
60. الحياة 2001/11/3
61. الحياة 2001/9/16، الحياة 2001/9/21
62. الحياة 2001/10/21، مؤتمر صحفي للأمير نايف بتاريخ 2001/9/30 سبق ذكره، مؤتمر صحفي للأمير نايف بتاريخ 2001/10/20، موقع وزارة الخارجية السعودية
www.mofa.gov.sa/folder_mofa/file30.htm
63. وكالة الأنباء الفرنسية 2001/10/21، الحياة 2001/10/11، الحياة 2001/9/23، الحياة 2001/9/25، الحياة 2001/10/27، الحياة 2001/10/10، الحياة 2001/10/10
64. مؤتمر صحفي للأمير نايف 2001/10/20، جريدة الحياة 2001/10/11
65. نقلاً عن جريدة العربي 2001/10/21
66. مؤتمر صحفي للأمير نايف 2001/9/30
67. الحياة 2001/10/1
68. جريدة الأخبار 2001/10/2
69. الحياة 2001/10/2
70. الحياة 2001/11/6
71. الحياة 2001/10/17
72. الحياة 2001/11/7
73. الشرق الأوسط 2001/10/2
74. الحياة 2001/11/6
75. العربي 2001/9/30
76. الحياة 2001/10/22
77. العربي 2001/9/30
78. الأهرام المسائي 2001/9/28
79. الأهرام 2001/10/9، الأهرام 2001/10/5، واشنطن بوست 2001/10/16
80. الحياة 2001/11/7
81. الحياة 2001/11/16
82. الحياة 2001/10/10

94. الحياة 2001/10/1، الحياة 2001/10/3،
الحياة 2001/11/18
95. الأهرام 2001/11/8، ملف الأهرام الاستراتيجي
96. الأهرام 2001/11/8، ملف الأهرام الاستراتيجي
97. الأهرام 2001/11/8، ملف الأهرام الاستراتيجي
98. الأهرام 2001/11/24
99. سيف الدين عبد الفتاح، الأمة الإسلامية وعواقب الدولة
القومية، حولية أممي في العالم، 1999
100. قناة الجزيرة، برنامج الشريعة والحياة، حلقة أذيعت
بتاريخ 2001/10/28.
101. سيف الدين عبد الفتاح، الأمة الإسلامية وعواقب
الدولة القومية، حولية أممي في العالم، 1999.
102. قناة الجزيرة، برنامج الشريعة والحياة، حلقة أذيعت
بتاريخ 2001/10/28.
83. الحياة 2001/10/21
84. الشرق الأوسط 2001/9/14
85. الأهرام 2001/9/30
86. العربي 2001/9/21
87. رويتر 2001/10/23، الوفد 2001/10/17
88. الأهرام 2001/11/2
89. العربي 2001/9/21
90. الأهرام 2001/10/26، الأهرام 2001/10/28
91. نقلاً عن الجزيرة بتاريخ 2001/9/17
www.aljazeera.net/news/asia/2001/9/9-17-18.htm
92. الحياة 2001/9/27، الحياة 2001/10/2، الحياة
2001/10/3
93. نقلاً عن الجزيرة بتاريخ 2001/10/29
www.aljazeera.net/news/asia/2001/10/10-29-13.htm

إسرائيل: استراتيجية ناجحة في توظيف الأزمات وتداعياتها

مقدمة:

استوقفتني مقولة لمحرر كتاب "وقت الحقيقة" عادي لوفير، منشورة في دراسة قدمتها دورية "مختارات إسرائيلية" التي تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية - عدد نوفمبر ٢٠٠١، نصها الآتي: "إن الجدال الدائر بين الطرفين (يعني طرفي الصراع العربي الإسرائيلي) هو جدال بين روايتين ونظريتين لنفس الواقع، في مثل هذا الجدال لا تعني الحقائق أي شيء، فكل طرف يطوع الحقائق لتلائم وجهة نظره، فليس الواقع هو الذي يحدد النظرية بل العكس. إن الواقع يتم شرحه وفهمه بناء على وجهة النظر المسبقة لكل طرف".

وسر اهتمامي بهذه المقولة يرجع حقيقة إلى أنني وجدت نفسي أنطلق في هذه الدراسة من رؤية مشاهمة تلك التي تطرحها المقولة، فهدف الباحثة ليس طرح حقائق ووقائع ما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته - ولا أظن أحداً قادراً على أن يدعي أن له القدرة على هذا، وإنما طرح الرواية والرؤية الإسرائيلية للتحقيقات والوقائع التي شهدتها العالم ابتداء من هذا اليوم "التاريخي" ثم تحليلها بالقدر المتاح من الحياد الموضوعية (دون أن يسلم اختيار المساور الأساسية لتحليل من تأثير رؤية الباحثة الخاصة للتحقيقات والوقائع).

وتستعين الدراسة في رصد الرؤية الإسرائيلية وتفاعلاتها مع الموقف الدولي الجديد بالتصريحات الرسمية التي صدرت عن الحكومة الإسرائيلية على لسان رئيس الوزراء آريل شارون ووزير الخارجية شيمون بيريز ووزير الدفاع بنيامين بن إليعازر وغيرهم، عن رئيس الدولة شوشى كاتساف وحتى عن جهات رسمية أقل مستوى.

ولا تكفي الدراسة برصد الجانب الرسمي من الرؤية الإسرائيلية، وإنما تقوم كذلك برصد التحليلات

والكتابات الإسرائيلية غير الرسمية^(١) التي نشرتها الصحف الإسرائيلية أو التي نُقلت عن هذه الصحف في خلال الفترة من الحادي عشر من سبتمبر وحتى نهاية الحرب في أفغانستان - إن جاز التعبير - وذلك مع حلول الثاني والعشرين من ديسمبر ٢٠٠١ حيث توجهت الولايات المتحدة جهودها الرامية إلى الإطاحة بنظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان باستبدال النظام الحاكم بحكومة انتقالية أفغانية يرأسها الزعيم البشتوني حميد قرضاي وسيطر عليها التحالف الشمالي^(٢).

وتعكس الدراسة حقيقة تركيزاً قد يبدو غير متوازن على المصادر غير الرسمية بالمقارنة بالرسمية منها، إلا أن لهذا التفاوت ما يبرره؛ فهو يعبر، من ناحية، عن واقع التفاوت في النسب بين كم التصريحات الإسرائيلية الرسمية، وكم الجدال والتحليل غير الرسمي الذي تحظى به من قبل النخب الفكرية الإسرائيلية، ويعبر هذا التفاوت، من ناحية أخرى، عن الميل الإسرائيلي الرسمي نحو الإقلال من أو الترشيد في إصدار التصريحات (وهذا الأمر يشكل -على سبيل المثال - محوراً أساسياً للانتقادات التي توجه لرئيس الوزراء آريل شارون في الصحافة الإسرائيلية)^(٣).

ولقراءة وتبعية الرؤية الإسرائيلية بخطابها الرسمي وغير الرسمي -وعلى هذا النحو المنتظم والتراكمي الذي تقوم عليه هذه الدراسة - أهمية رئيسية تتمثل في الإرشاد إلى معالم الاستراتيجية الإسرائيلية التي تم من خلالها التعامل مع الحدث وتداعياته خلال فترة الدراسة، وهو الأمر الذي قد لا يتاح للمواطن العادي أو حتى الباحث المهتم من خلال المتابعة العشوائية للخطاب الإسرائيلي برافديه.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية الناجحة التي تم من خلالها التعامل مع هذا الحدث الفريد وتداعياته تستحق بلا

شك التأمل والرصد والدراسة؛ فهي استراتيجية تمتلك من المرونة وسرعة الاستجابة للأحداث والإلحاح والتكامل ما يرشحها - في نظري - لأن تصبح نموذجاً يستفاد منه في صياغة استراتيجيات عربية أكثر فاعلية وتأثير. هذا بالإضافة بالطبع إلى أنها تظل - في نهاية الأمر - استراتيجية ذات تأثير غير محدود في واقع يعيشه إخوان لنا في فلسطين، وفي مستقبل منطقة تتركز فيها الأغلبية من الشعوب الإسلامية العربية. وهي أيضاً استراتيجية ذات تأثير - قد يختلف حول محدوديته ولكن لا يستطيع أي منا أن ينكره - في التصور العالمي المصاغ حول وضع ومكانة الكيان الإسلامي العربي في "الخريطة القادمة" لتوزيعات القوى - بما للرؤية الإسرائيلية من تغفل إعلامي عالمي مؤكداً.

تُسلّم الدراسة بأن تلك الأيام، التي تزيد قليلاً على المائة، والتي شهدت في أوطان الهجوم على الأهداف الأمريكية، وفي آخرها تراجعاً في النطاق والكثافة، وتغيراً في طبيعة العمليات الأمريكية العسكرية ضد أفغانستان والتي اعتبرت الهدف الأول للحرب ضد الإرهاب على اعتبار ما توفره من حماية لتنظيم القاعدة ولأسامة بن لادن، المتهم الرئيسي بتدبير الهجمات على الولايات المتحدة أقول إن تلك الأيام يمكن تقسيمها بشكل اجتهادي إلى أربع مراحل أساسية:

تتمثل المرحلة الأولى في تلك المرحلة التي استغرقت الأيام الأولى بعد وقوع الهجمات، تميزت هذه المرحلة بتوالي ردود الأفعال العالمية الأولية إزاء وقوع الهجمات؛ حيث جاءت ردود الأفعال لتعبر عن مزيج من الدهشة والقلق والتفهم والترقب والاستنكار. وتوالت في تلك المرحلة تكهنات عالمية حول هوية الفاعل، وحقيقة نواياه (وضع نهاية لكثير من هذه التكهنات توجيه أمريكا الاهتمام إلى تنظيم أسامة بن لادن على اعتباره المسؤول

الأول عن الاعتداءات)، كما توالت في تلك المرحلة تكهنات حول طبيعة الرد الأمريكي - ما سيكون عليه ينبغي أن يكون عليه. وقد انتهت هذه المرحلة بتطويع الفعل الأمريكي وبدء تكثيف المساعي الدبلوماسية الأمريكية من أجل تشكيل "التحالف الدولي ضد الإرهاب".

وتتمثل المرحلة الثانية في مرحلة تشكيل "التحالف/الائتلاف الدولي". وهي المرحلة التي سعت فيها الولايات المتحدة لحشد وتعبئة تضامن ومشاركة وتأييد دول عديدة لصالح حربها ضد الإرهاب. كان من بين هذه الدول دول أوروبية وإسلامية عربية وغير عربية على رأسها باكستان، وروسيا والهند وغيرها من الدول التي ارتأت الولايات المتحدة لموقفها من الحرب دلالة وتأثيراً. شهدت هذه المرحلة ترغيباً وترهيباً أمريكياً رامين إلى كسب التأييد الدولي للحملة ضد الإرهاب تمثلاً في أجلّ صورهما في إلغاء العقوبات الاقتصادية ورفع ديون تبلغ بلايين الدولارات عن باكستان من ناحية وفي صياغة بوش لمعادلته الشهيرة التي جعلت كل من هو ليس مع أمريكا مع الإرهاب من ناحية أخرى.

أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع بداية الحملة العسكرية ضد أفغانستان، ارتبطت بهذه المرحلة تكهنات حول مدى فاعلية الحملة وقدرتها على تحقيق أهدافها - خاصة مع استمرار عجز الولايات المتحدة عن إلقاء القبض على أسامة بن لادن حياً أو ميتاً واستمرار تحدياته الصريحة للقطب العالمي -، وعماً إذا كان سيتبعها حملات أخرى ضد دول أخرى وصمتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية بوصمة الإرهاب وتأتي بالطبع في مقدمتها دول عربية مثل العراق واليمن والسودان وسوريا وليبيا والصومال، الخ... أما المرحلة الرابعة فتبدأ بسقوط العاصمة الأفغانية كابل في أيدي قوات التحالف الشمالي المعارضة لنظام طالبان فيما اعتبر أول بشائر النصر للحملة الأمريكية

من الإرهاب في الثالث عشر من نوفمبر ٢٠٠١^(٤).
وفي هذه المرحلة مع حلول يوم الثاني والعشرين من
سبتمبر الذي شهد تولي الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم
في أفغانستان.

وتنطلق الدراسة من قناعة بأن التطور الذي
حدثه الأحداث على الساحة الدولية، والذي تعكسه
بشكل كبير تقسيم فترة الدراسة إلى أربع مراحل كبرى،
صاحبه نمو وتطور في الاستراتيجية الإسرائيلية - التي قامت
على توظيف الموقف الدولي الجديد لخدمة أغراض ومصالح
إسرائيل على المستويين الداخلي والخارجي - على النحو
الذي نرى كالتالي النجاح لهذه الاستراتيجية وحقق لها أغراضها.
وعليه فإن الدراسة تسعى إلى التعرف على معالم
الاستراتيجية الإسرائيلية من خلال الإجابة على تساؤل
يسبق حول أبعاد التوظيف الإسرائيلي للموقف الدولي
الجديد: كيف تم هذا التوظيف؟ كيف تطور؟ وما هي
النتائج الداخلية والخارجية التي تشكلت بفضل
هذا التوظيف؟ التي استجاب لها أو أنشأها في تطوره؟
وما الذي نجح في تحقيقه للطرف الإسرائيلي من مكاسب؟
وتتور من هذا المنطلق مجموعتان من التساؤلات
التي هي:

أولاً - كيف وظفت إسرائيل الأحداث على
المستوى الخارجي؟، ما هو التوصيف الإسرائيلي
للأحداث؟

كيف تصور الطرف الإسرائيلي الكيفية التي يجب
أن يتبنى عليها الرد الأمريكي على الهجمات؟، وما طبيعة
الصورة الذي رسمته إسرائيل لنفسها في الحرب ضد
الإرهاب؟، ثم كيف كان الموقف الإسرائيلي من
التحالف الدولي ضد الإرهاب؟

كيف كوّن الطرف الإسرائيلي تأثير المستجدات
العالمية على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية؟، وكيف

كوّن الطرف الإسرائيلي تأثير المستجدات الدولية على
المصالح الإسرائيلية؟

وأخيراً، إلى أي مدى نجح الطرف الإسرائيلي في
تحقيق المكاسب على المستوى الدولي بفضل الأحداث التي
شهدتها فترة الدراسة؟

ثانياً - كيف وظفت إسرائيل الأحداث على
المستوى الداخلي؟

إلى أي حد وجدت إسرائيل في الأحداث مصدراً
لتهديد أمنها الداخلي؟، كيف انعكس التوظيف الإسرائيلي
للموقف الدولي على مسار الانتفاضة من ناحية وما هو
تأثير تطورات الانتفاضة على مسار هذا التوظيف من
ناحية أخرى؟، وإلى أي مدى نجح الطرف الإسرائيلي في
تحقيق المكاسب على المستوى الداخلي بفضل الأحداث
التي شهدتها فترة الدراسة؟

ويبقى في النهاية تساؤل أخير حول الداخل
الإسرائيلي وتحديدًا حول درجة التوافق بين الاستراتيجية
الإسرائيلية الرسمية وبين الاتجاهات غير الرسمية في إسرائيل.
وارتأت الباحثة في التبع الزمني لتطورات
التوظيف الإسرائيلي للأحداث ما يسمح بالإجابة على
هذه التساؤلات في أربعة أجزاء، تتوافق إلى حد بعيد مع
التقسيم المرحلي الرباعي لفترة الدراسة السابق توضيحه.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن تقسيم فترة الدراسة
لهذه الأهداف هو الوحيد هو خدمة الأغراض التحليلية دون أن يعني
ذلك أنه يمكن التعامل مع ردود الأفعال الإسرائيلية في كل
مرحلة كما لو كانت كياناتاً متجانساً لا علاقة له بما قبله
أو بما بعده.

وتجدر الإشارة إلى أن الملحوظة السابقة إذ تفسر
امتداد بعض القضايا عبر أكثر من مرحلة من مراحل
الدراسة وتداخل هذه المراحل فيما بينها، فإنها في الوقت
ذاته لا تنفي ما تهدي إليه متابعة التحليل من أن كل

مرحلة من المراحل الأربعة أفرزت قضية أساسية تتفق وطبيعة المرحلة:

الجزء الأول، من الدراسة يتعامل مع التصور الإسرائيلي للهجمات من حيث توصيفها (بما في ذلك مقارنتها بالانتفاضة) وتحديد طبيعة الرد اللازم عليها، وتبرز من خلاله سيطرة الأبعاد الحضارية على الخطاب الإسرائيلي.

الجزء الثاني من الدراسة يبرز البعد الوقائي في السياسات الإسرائيلية التي تم من خلالها التعامل مع عدد من المستجدات الدولية التي أفرزتها تداعيات الأزمة في مرحلة التشكيل الأمريكي للتحالف الدولي ضد الإرهاب. يأتي على رأس هذه المستجدات إشكالية وضع إسرائيل من هذا التحالف الدولي.

أما الجزء الثالث من الدراسة فيرصد عناصر الاستمرارية والتطوير في الاستراتيجية الإسرائيلية مع بداية الحرب ضد أفغانستان، فيرصد من عناصر التطوير ذلك التحول من التركيز على استنكار استبعاد إسرائيل من التحالف الدولي ضد الإرهاب إلى التركيز على استغلال هذا الاستبعاد لتحقيق مصالح إسرائيلية. كما يرصد هذا الجزء من الدراسة من عناصر التطوير ذلك الحرص الإسرائيلي على استدعاء السياسات الأمريكية ضد أفغانستان كمحدد ومرجع للممارسات الإسرائيلية في مواجهة الانتفاضة في إطار من الربط الإسرائيلي المستمر بين المقاومة الفلسطينية والإرهاب.

أما الجزء الرابع من الدراسة فيبرز أزمة السلطة الفلسطينية وطبيعة التحدي الذي تواجهه الدول العربية في ظل الحديث عن مراحل قادمة من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب بعد سقوط العاصمة كابول. وهي مرحلة جنت فيها إسرائيل حصاد استراتيجيتها الناجحة في توظيف الأزمة الدولية وتداعياتها.

الجزء الأول: الحادي عشر من

إسرائيلية:

"إسرائيل والغرب في مواجهة

الإسلامي": بروز الأبعاد الحضارية

الإسرائيلي.

بجرد وقوع الهجمات على الولايات

سارعت الجهات الرسمية إلى تقديم التعازي

الأمريكي وللرئيس جورج بوش والتعبير عن

والتأكيد على رغبة إسرائيل في تقديم أي

سواء أكانت فورية في صورة مساعدات في

ضحايا الهجمات وانتشال الجثث، أو كانت

المدى الطويل ذات طابع عسكري أو استخباري

هذا هو، بشكل أو بآخر، المضمون المشترك

الرسمية لكل من رئيس الدولة موشى كاتان

الوزراء آريل شارون، ووزير الخارجية شيمون

ووزير الدفاع بنيامين بن إيلعازر^(٥)، وهي تلك

التي توجهها بيريز بقوله: "اليوم كل الإسرائيلي

أمريكيون"^(٦).

وكانت القيادة الإسرائيلية قد أعلنت يوم

عشر من سبتمبر يوم حداد عام في إسرائيل نكت

الأعلام الإسرائيلية^(٧). أما على المستوى غير الرسمي

فكانت هناك بعض مظاهر التضامن الشعبي مع

المتحدة والتي أولتها الصحف الإسرائيلية قدرًا لا يبرح

من الاهتمام.

وكان من هذه المظاهر تجمع بعض

اليهودي حول السفارة الأمريكية في تل أبيب للتعبير

تعازيهم ومواساتهم للشعب الأمريكي، ومشاركة بعض

في حملات التبرع بالدم لصالح ضحايا الهجمات....

ولقد عبر المسئولون في الولايات المتحدة عن جانبهم

عن تقديرهم للموقف الإسرائيلي بشقيه الرسمي وغير

الرسمي مؤكدين "إننا لن ننسى صداقتكم"^(٨).

وما كانت التغطية الإعلامية الإسرائيلية لمظاهر التضامن الإسرائيلي التقليدي، على مستوييه الشعبي والرسمي، مع الشعب الأمريكي المنكوب لتستحق الملاحظة لولا أنها جاءت مصحوبة بتغطية إعلامية مكثفة لمظاهر الفرح التي اجتاحت بعض قطاعات الشعب الفلسطيني خاصة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مع تركيز على محاولات السلطة الفلسطينية كبت هذه المظاهر.

واكب كل هذا حرص إعلامي إسرائيلي على التقليل من شأن المحاولات الفلسطينية الرسمية والشعبية للتعبير عن التضامن مع الشعب الأمريكي في مأساته؛ ففي الوقت الذي أعرب فيه الرئيس الفلسطيني عرفات عن تعازيه وتعازي شعبه للإدارة والشعب الأمريكيين^(٩)، مؤكداً أن مظاهر الفرح والاحتفالات الفلسطينية التي تناقلتها محطات الأخبار العالمية لم تصدر إلا عن قلة لا تمثل بأي حال وجهة النظر الشعبية، أخذت الصحافة الإسرائيلية تؤكد أن آلاف الفلسطينيين شاركوا في الاحتفالات بالهجوم على الولايات المتحدة في غزة ونابلس وغيرها من المدن، وأن اختفاء مظاهر الاحتفال إنما يرجع إلى الممارسات القمعية التي لجأ إليها ناشطو فتح ضد الفلسطينيين المشاركين في الاحتفالات، والتي توجتها التهديدات التي وجهتها السلطة الفلسطينية إلى صحفيين أجنبان للتوقف عن تغطية هذه التظاهرات الشعبية^(١٠).

وحرصت الصحافة الإسرائيلية على الاستهزاء بقيام الرئيس الفلسطيني بالترع بدمه وبالتشكيك في معنى المسيرة التي دعت السلطة الفلسطينية لتنظيمها تضامناً مع ضحايا الهجمات^(١١)؛ ومثلت هذه التغطية أحادية الجانب لرد الفعل الفلسطيني أول إبداع في تصيد التوظيف الإسرائيلي للهجمات؛ فلقد مهد التشريد على وجود تناقض بين ردود الأفعال الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية من ناحية والإسرائيلية من ناحية أخرى، مهد بشكل أو بآخر لسلسلة من المواقف والقرارات، كان أولها الأعمال العسكرية التي قامت بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية في

اليوم التالي على الهجمات بحجة التصدي لعمليات إطلاق النار على المستوطنين في جنين؛ فبينما رأى فيها الفلسطينيون استغلالاً إسرائيلياً للأحداث من أجل ممارسة المزيد من العنف ضد الفلسطينيين^(١٢)، سرت قناعة عند البعض أن هذه العمليات عقاب يستحقه هؤلاء الفلسطينيون الشاذون الذين يرحبون بالممارسات الإرهابية ويباركونها دون العالم بأسره؛ وهي فكرة تبنتها بوضوح محطة أخبار الـ(سي. إن. إن) في الأيام الأولى بعد الهجمات.

ولعل ما جاء في صحيفة معاريف بتاريخ ١٣/٩/٢٠١٣^(١٣) فيه ما يدعم هذا الاستنتاج: "إن إسرائيل أمامها الآن فرصة نادرة لتحويل الرأي العام لصالحها ولا تتخاذ تلك الخطوات الدبلوماسية والعسكرية التي طالما ترددت عن اتخاذها خوفاً من رد الفعل الدولي، فبعدما شاهد العالم احتفالات الفلسطينيين أصبح بالتأكيد أكثر إدراكاً لطبيعة العدو الذي نتعامل معه".

وعلى صعيد الإجراءات الأمنية أعلنت حالة التأهب في كافة السفارات الإسرائيلية^(١٤)، وتم إغلاق المجال الجوي الإسرائيلي لمدة ٢٤ ساعة وكذا كل الممرات الأرضية المؤدية إلى إسرائيل، مع إحكام الحصار حول المدن الفلسطينية وتمرير رسائل للسلطة الفلسطينية تطالب بضرورة وقف الإرهاب^(١٥)، وهي إجراءات وإن كانت ذات طابع أمني وقائي بالأساس، تعكس شعوراً إسرائيلياً حقيقياً بالتهديد، إلا أنها في الحالة الإسرائيلية -تحديداً- تكون ذات تأثير معنوي لا يمكن إغفاله. فمثل هذه الإجراءات تعيد التذكير بمقولتين إسرائيليتين شهيرتين:

الأولى- هي أن إسرائيل هي الحليف الحقيقي الوحيد للولايات المتحدة في المنطقة، وأن من يستهدف مصالح الولايات المتحدة لابد وأنه يستهدف المصالح الإسرائيلية.

والثانية- هي أن إسرائيل جزء لا يتجزأ من المعسكر الغربي، تربطها به قيم ومبادئ ومصالح مشتركة.

ومن ثم فقد قام التوصيف الإسرائيلي للهجمات على استدعاء أو إقحام- الأبعاد الثقافية والحضارية في التحليل، وذلك من خلال محاور ثلاث رئيسية:

أولها- يتعلق بتحديد طبيعة الجاني، وثانيها- يتعلق بتحديد طبيعة القوى المستهدفة من الإرهاب، أما ثالثها فيتعلق بطبيعة الرد المطلوب على الهجمات، وهو الأمر الذي تكشف عنه التصريحات والكتابات الإسرائيلية بدرجات متفاوتة؛ فعلى الصعيد الرسمي أكد شارون في حديث له لصحيفة الجيروسالم بوست في ٩/١٨ أن الحرب ضد الإرهاب ستكون صراعاً مع الإسلام المتطرف، "صراعاً عميقاً بين القيم"، وأن هذا الصراع لا علاقة له بإسرائيل وإنما لن تتحمل وزره بأي حال من الأحوال^(١٧)، وكان لأحد المسؤولين الإسرائيليين في جيش الدفاع رأى بهذا الخصوص تمثل في أنه من الواضح أن الإسلام الأصولي هو المسؤول عن أحداث الولايات المتحدة بالرغم من أن العقل المدير تحديداً مازال مجهولاً، وإذا كان لدى الولايات المتحدة أدلة تشير إلى ابن لادن فإن إيران تأتي من نفس المدرسة الفكرية لابن لادن، وكذلك حزب الله وحماسه... "ليس لدينا معلومات عن تورط العراق وليس لدينا سبب يدعوننا لتصور هذا فهي تنتمي إلى معسكر مختلف عن معسكر الإسلام الراديكالي"^(١٨).

وعلى صعيد آخر أكد رئيس الوزراء على أن الحرب ضد الإرهاب هي معركة دولية "يجارب فيها العالم الحر ضد قوى الظلام التي تسعى لتدمير حريتنا وأسلوب حياتنا **our way of life**"، ودعا في اجتماع الحكومة الإسرائيلية ٩/١٦ إلى تشكيل تحالف من ديمقراطيات العالم للقضاء على الإرهاب^(١٩).

ويقترح وزير الخارجية شيمون بيريز ضرورة تشكيل قوات من حلف الناتو وروسيا وعدد من الدول الأخرى تتولى مهمة محاربة الإرهاب على المستوى الدولي^(٢٠).

(كانت معظم الدول الأوروبية الكبرى قد سارعت باتخاذ إجراءات أمنية مشابهة، بل وكانت معظم الدول الأوروبية الكبرى، ومعها إسرائيل، قد عكفت على استرجاع كل المعلومات التي جمعتها أجهزة مخابراتها قبل الحادث بحثاً عن تفسير له وتأميناً لأراضيها ضد حوادث مشابهة)^(١٦).

إلا أن رد الفعل الأمني والسياسي الدبلوماسي التقليدي كان مجرد سياق برزت من خلاله وإلى جواره الخصائص الأولى للتوظيف الإسرائيلي للأحداث.

فلقد اتسمت الاستراتيجية الإسرائيلية من بداية تبلورها بمرص شديد على إقحام الطرف المسلم بوجه عام والطرف الفلسطيني بوجه خاص في "معادلة اللإرهابيين في مواجهة الإرهابيين" وذلك من خلال إطار يقوم على استدعاء التمايزات الحضارية بين إسرائيل والغرب من ناحية وأعداء إسرائيل في الداخل والخارج من ناحية أخرى.

أولاً- الأبعاد الحضارية في التوصيف والتكليف الإسرائيلي للهجمات، وفي الدعوة إلى التعاون دولياً من أجل مكافحة الإرهاب:

بطبيعة الحال لم يأت التوصيف الإسرائيلي لأحداث سبتمبر-ببعديه الرسمي وغير الرسمي- ليجعل منها انتقاماً لهاياً أو حتى بشرياً من القوة العظمى التي "طغت في البلاد فأكثرت فيها الفساد لكثرة ما أيديت إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني المقهور- كما فضل كثير من العرب والمسلمين توصيفها، وإنما اعتبرها الأغلب الأعم من الآراء والكتابات الإسرائيلية محاولات دنيئة من قوى إسلامية متطرفة لتدمير رموز العالم الحر وتحطيم القيم النبيلة التي يقوم عليها من ديمقراطية وحرية ومساواة وتفوق عسكري واقتصادي، وهي محاولات يجب التكاثر دولياً من أجل التصدي لها.

المخاور ذاتها، وإن كانت تتعامل معها بقدر أكبر من الجراءة والتفصيل.

فعلى مستوى تحديد طبيعة الجاني يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتينياهو - والمنافس الرئيسي لشارون على زعامة حزب الليكود - يقول صراحة إن الإسلام الأصولي لابد وأن يدفع ثمن هذه الهجمات، ويقول: "لقد حان الوقت لكي نتعامل بقوة حاسمة مع نظم الحكم الإسلامية الأصولية المسلحة. يجب علينا أن نسحق البنية التحتية للإرهاب الذي يهدد العالم بأسره"^(٢٢)، ويضيف نتينياهو في شهادته أمام إحدى لجان الكنيست أن "الإرهاب الدولي عبارة عن شبكة مترابطة تعتمد على أنظمة مثل العراق وإيران وسوريا وأفغانستان والسلطة الفلسطينية، وعدد من الأنظمة العربية الأخرى مثل السودان"، وفي مقالة بعنوان "تعريف العدو" في جريدة الجيروسالم بوست ٩/١٣ جاء: "إن العدو ليس بن لادن وحده أو أي منظمة إرهابية مستولة عن هذا الحادث الوحشي. إن العدو هو الدول التي ترعى الإرهاب والأيدولوجية التي تحركهم". مشيراً في هذا بدوره إلى الإسلام المتطرف باعتباره المحرك الأساسي للإرهاب العالمي، ومستديعاً ما قاله الرئيس بوش من أنه لن يتم التمييز بين الإرهابيين وبين من يرعاهم في الحرب ضد الإرهاب"^(٢٣)، وعليه فالمقالة تطالب بحرب شاملة ضد معاقل الإرهاب تقتلع الأنظمة الإرهابية من جذورها وهي دعوة تشير بالأساس إلى دول مثل العراق وإيران وأفغانستان.

يقول رون ديرمر في الجريدة نفسها بتاريخ ٩/١٣: "بينما تعيش قوى الحرية حالة حداد من لندن إلى باريس، من طوكيو إلى تاي سباي، من روما إلى القدس... تحتفل قوى الشر - الأصوليون الإسلاميون - من بسروت إلى بغداد، من كابول إلى القاهرة، من غزة إلى طهران بالطعنة التي وجهوها إلى قلب الحرية"^(٢٤)، أما دانيال باييس فيكتب للجيروسالم بوست في ٩/١٤: "إن مظاهر الفرح

ومن نفس المنطلق يصرح شارون في ٩/١٨ بأن إسرائيل ستشارك في التحالف الدولي ضد الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة، إذا ما دعت لذلك "فهي على أي حال تحارب الإرهاب". ويقول إن على هذا التحالف، حين يشرع في البحث عن أهداف مناسبة، ألا يغفل سوريا وغيرها من الدول التي ترعى الإرهاب، وعليه كذلك ألا يغفل أيّاً من المنظمات الإرهابية في المنطقة بما في ذلك الحرس الخاص للرئيس عرفات، وفتح، والجهاد الإسلامي، وحماس، وحزب الله، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وتشتمل رؤية شارون، القائمة على ضرورة مواجهة الأنظمة الراحية للإرهاب، على تصور أن العمل العسكري ليس هو الخيار الوحيد المتاح وأن هناك ضغوطاً اقتصادية وسياسية ودبلوماسية يمكن دائماً ممارستها؛ (مثل حرمان سوريا من الحصول على مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن)^(٢٥).

والخلاصة هي أن التصريحات الرسمية:

أولاً- وجهت الاتهام إلى الإسلام المتطرف.

ثانياً- اعتبرت "العالم الحر" بأسره هو المستهدف من هذه الهجمات على اعتباره صاحب قيم ومبادئ تتعارض مع تلك التي يدعو إليها مرتكبو الحادث من الإرهابيين، وصنفت التصريحات إسرائيل على أنها عضو في هذا العالم الحر.

ثالثاً- أشارت التصريحات إلى ضرورة تشكيل تحالف "دولي" ضد الإرهاب لا تتوقف ضرباته عند حد معاقبة المسؤولين المباشرين عن الهجمات وإنما تمتد لتطول كل من هو "إرهابي" أو يساند "الإرهاب"، وعرضت التصريحات الرسمية لاستعداد إسرائيلي للمشاركة في هذا التحالف، وتدور التصريحات غير الرسمية في فلك هذه

دفعهم إلى تبرير هذا النجاح "بدعم الشيطان الأكبر لإسرائيل"؛ ومن ثم فقد كان من الطبيعي أن تصبح الولايات المتحدة أول أهداف الجهاد الإسلامي. ويقول الكاتب إن أجهزة المخابرات في العالم الغربي على دراية تامة بالعلاقة بين أموال البترول، والإسلام الأصولي أو الإرهاب، إلا أن القادة السياسيين في الغرب ظلوا يفضلون -وحتى المهجمات الإرهابية الأخيرة- أن يوجهوا جهودهم إلى إرهاب مجهول بدلاً من توجيهها إلى تلك الحكومات التي تتولى تمويل الإرهاب.

ويوجه دانيال بايس الأنظار إلى أن الإسلام الأصولي المستول عن المهجمات -لا بد وأن له معاونين وأنصار داخل الولايات المتحدة نفسها مهدوا الطريق للمهجمات في مراحل جمع المعلومات والتخطيط ثم التنفيذ، ويشير الكاتب بأصابع الاتهام إلى اللوبي الإسلامي في الولايات المتحدة تحديداً، والذي نجح -على حد قوله- في "دعم الإسلام المتطرف سراً وادعاء غير ذلك علناً"؛ فلقد كانت الضغوط التي مارسها هذا اللوبي هي الحائل الأساسي دون صدور القوانين التي تفرض التدقيق في التعامل مع المسافرين من وإلى الشرق الأوسط، ودون غلق عدد من المواقع على الإنترنت، بل وحتى دون طرد عدد من الأجانب ذوي الصلة بمنظمات إرهابية على رأسها تنظيم بن لادن. (يرى الكاتب أن المنظمات الإسلامية القائمة بالفعل لا بد وأن تعامل بالصرامة الكافية، ويدعو المسلمين المعتدلين إلى تشكيل منظمات بديلة، وإلى مقاطعة هذه المنظمات المتطرفة)^(٢٨).

يقول بيبي شيليج في معاريف ٩/٢٨: "إن كان من الواضح أن الإجابة على الإرهاب الإسلامي على المدى القريب يجب أن تكون إجابة عسكرية استراتيجية محكمة وعظيمة القوة؛ فإن الأمر الواضح على المدى البعيد أن تلك الإجابة لن تكفي". يرى الكاتب أن الإجابة التي ستصبح مطلوبة هي إجابة تفوض في أعماق الإسلام، ليس

التي اجتاحت الدول الإسلامية... إنما تدل على أن هذه الشعوب تحمل كراهية وغضب لا نهائين للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة"، ويفسر الكاتب هذه المشاعر بسطرة أيديولوجيتين متطرفتين على الشرق الأوسط وما حوله من دول، تتمثل الأولى في "القومية الفلسطينية" والتي لا تتوقف طموحاتها عند إقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية وإنما تحركها رغبة في تدمير إسرائيل تماماً واستبدالها بدولة فلسطينية "من النهر إلى البحر"، أما الثانية فتتمثل في الإسلام الأصولي **Islamism** والذي يرى أن للغرب دائماً يد خفية تحبط كل محاولات التقدم التي يعمل من أجلها العالم الإسلامي^(٢٥).

يقول دانيال بلوك ٩/١٦: "إن الإرهاب هو الحرب ضد الديمقراطية التي يقودها الفوضويون والأصوليون الإسلاميون"^(٢٦)، وتعتبر من المقالات الهامة في هذا السياق مقالة يوسى بن أهارون (٩/٢٠) "توليفة قاتلة من العوامل" والتي حدد فيها عدداً من العناصر التي اتحدت لتسفر عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر^(٢٧)، وكان أول هذه العناصر هو أموال البترول العربي-الإيراني التي أمدت التنظيمات الإرهابية المختلفة (منظمة التحرير الفلسطينية، حزب الله، بن لادن وغيرهم) بالدعم المادي الذي أهلها لأن تصبح على هذا المستوى العالي من التنظيم والتميز العسكري، ويؤكد الكاتب أن ارتكان المنظمات الإرهابية إلى الأهمية الاستراتيجية لسلاح البترول جعلها أكثر جرأة في مواجهة ديمقراطيات العالم.

أما العنصر الثاني- فهو التفسير المتطرف لتعاليم الإسلام؛ حيث "عاد هؤلاء إلى الإسلام الأصولي ليستمدوا منه الدعم لدعوتهم العدوانية. ولقد أشعلت الفجوة بين الديمقراطية الغربية المتقدمة وبين مجتمعاتهم الإسلامية المتخلفة حقدهم وكراهيتهم".

أما العنصر الثالث- فهو عجز هؤلاء الإرهابيين عن تبرير بقاء الكيان الإسرائيلي واستمرار نجاحه؛ مما

وعلى مستوى تحديد طبيعة القوى المستهدفة من

الإرهاب

تنشر معاريف ٩/١٤ مقالة بعنوان "إنذار" يقول صاحبها: "إن الإرهاب الإسلامي (المستول عن الهجمات) يحارب من أجل هدفين: الهدف الأول هو هدف اجتماعي ضد صورة العالم الرأسمالي المفتوح المستنير المشجع لحقوق المرأة... أما الهدف الثاني فهو هدف ديني، فالحضارة المسيحية لا تقبل القرآن كعقيدة يجب الإخلاص من أجلها. إن الإسلام يرى أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما الشيطان الأكبر والشيطان الأصغر....، إذا لم تفهم الحضارة الغربية أن وجودها موضوع في كفة الميزان، فإنها ستمحى من فوق الخريطة ونحن معها"^(٣٢).

وتصدر جريدة الجيروسالم بوست عدد ٩/١٢ مقالة تقول: "بعض الأمريكيين، تماماً مثل بعض الإسرائيليين، يتساءلون عن الخطأ الذي ارتكبه حتى يستحقوا كل هذا، والإجابة هي أن أمريكا لم تتعرض للهجمات عقاباً لها على ما أخطأت فيه، وإنما على ما أصابت فيه؛ لأنها أصبحت أمل العالم بأسره"^(٣٣).

ويقول جيرالد شتاينبرج في الجريدة ذاتها: "إن الكثير من مظاهر الرخاء المادي التي نعتبرها من المسلمات في عالمنا اليوم مثل الاتصال الفوري عبر الإنترنت، التلفزيونات المتصلة بالأقمار الصناعية والسياحة حول العالم كلها تتعرض للتهديد". ويقول إينيتاي ايتريوني في مقاله "عفواً لكنها حرب باردة جديدة" إن الإرهاب الدولي لن يختفي إلا بتحريم المجتمعات الإسلامية من تلك النظم التي ترعى الإرهاب وتأويه بل وتستخدمه ضد شعوبها"^(٣٤)، "إن الفقر ليس هو السر في نمو الإسلام المتطرف فهو موجود في السودان المدقعة الفقر، كما هو موجود في إيران الأكثر ثراءً، لكن السر هو غياب حرية تدفق الأفكار والأفراد وهذا هو ما يجب أن نسعى لكسبه نوفره".

فقط على المستوى العسكري، وإنما على المستوى الديني والروحاني لتفهم طبيعة التحدي الذي يواجهه العالم الغربي: "إن الإرهابيين الذين انتحروا في الولايات المتحدة أرادوا إعلام العالم أن إلههم أعظم من إله الأمريكيين... وهذه مقولة ثيولوجية لها العديد من التدايعات... نحن-أبناء العالم الغربي نحتاج البدء في حملة للتعرف على الإسلام حتى نستطيع فهم ما يوجد في قلوب أعدائنا، وبهذا تتمكن من ردم مستنقع الإرهاب الذي ينمو فيه الانتحاريون"^(٣٥).

يقول شاؤول سنجر في مقاله "عودة التاريخ" إن الحرب بين الإسلام والغرب لن تأتي على الشاكلة التي يتوقعها الكثيرون "not yet, not exactly": "فهي في الواقع حرب حول من يقرر الهيكل السياسي للعالم الإسلامي: الإسلام المسيس العنيف، أم الديمقراطية الغربية الليبرالية؟". ويرى الكاتب أن للغرب اليد الأطول في هذه المعركة؛ ففي الوقت الذي لا يجد فيه الإسلام الأصولي ما يقدمه للشعوب الإسلامية إلا الركود والحرب والقهر، فإن للغرب تأثيراً أكبر وقدرة أعلى على الإهمار، ولكن يظل على العالم المسلم أن يسعى إلى إعادة اكتشاف الإسلام، تماماً كما حدث مع المسيحية واليهودية من قبل، وصياغته في صورة تتفق ومقتضيات الحداثة تنطلق من محاربة الإسلام الراديكالي، "وخير عون يقدمه الغرب في هذا الصدد هو تدمير النظم الراديكالية المعادية للغرب مثل إيران والعراق"^(٣٦).

أما يوري دان فيقول في مقاله "حملة ضد الجهاد" (١٠/٤): "لابد من التمييز بين الإسلام بوجه عام وبين منظمات الجهاد الإسلامية المتطرفة. إن هناك المئات من الملايين المسلمين الذين يرغبون في العيش بسلام تماماً كما هو الحال مع معتنقي الديانات الأخرى، إلا أن الإرهابيين في جبهات الجهاد الإسلامي لا يسألون الشعوب أبداً عن آرائهم"^(٣٧).

وفي المقابل وجد أحدهم في خطاب بوش الشهير، الذي نصح فيه كل دولة أن تقرر أن تكون "معنا أو أن تكون مع الإرهابيين"، وجد فيه وصفاً مثالياً لطبيعة المعركة التي تنتظر التحالف الدولي ضد الإرهاب: "إنما ليست معركة الولايات المتحدة وحدها؛ فالأمر لا يتوقف عند حرية الولايات المتحدة، إنما معركة العالم، معركة المدنية، إنما معركة كل من يؤمن بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية. نحن ندعو كل دولة إلى الانضمام إلينا".

ويؤكد دانيال راب أنه عار على الولايات المتحدة أن تضم سوريا أو إيران أو السلطة الفلسطينية إلى تحالفها الدولي؛ فسوريا تأوي منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (وهي المستولة عن خطف طائرة الخطوط الجوية الأمريكية قبل ٣١ عاماً) وتشجع وتدعم حزب الله في لبنان، وتسمح بوصول السلاح له عن طريق مطارها في دمشق، وإيران ممول أساسي لحزب الله وحماه "وغيرها من الجماعات الإرهابية". أما السلطة الفلسطينية فهي ليست فقط تنظيمًا له جذور إرهابية، وإنما هي تنظيم يمارس الإرهاب حتى يومنا هذا... وهي تغرس في الشعب الفلسطيني مشاعر من الكراهية جعلت ٧٣% منه يؤيدون المحطات الانتحارية ضد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط على حد ما نشرته صحيفة الحياة الجديدة في ١١/١١/٢٠٠٠^(٣٩).

أما العار الحقيقي عند راب فسيكون على الولايات المتحدة أن تحمله إذا تجاهلت دور الحليف والصديق الإسرائيلي في هذا التحالف خاصة وأنه تحالف يحارب نفس العدو الذي قضت إسرائيل أعواماً طويلة في التصدي له؛ هذا هو المعيار الحقيقي الذي تؤكد به الولايات المتحدة أن حربها هي "حرب ضد السلوك المشين وليس ضد الأيديولوجية الإسلامية". "في مثل هذا التحالف لا يجب أن يكون هناك ما يمنع أن تحارب

أما الكتابات التي تتعامل مع طبيعة الرد المطلوب على الهجمات فتدور معظمها في فلك الدعوة إلى تعاون دولي من أجل مكافحة الإرهاب؛ فيرى رئيس الوزراء السابق نيتياهو أن أي دولة تريد المشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب عليها أولاً أن تدفع الثمن، وهو الكشف عن الشبكات الإرهابية داخل حدودها، فيكون على الرئيس عرفات مثلاً أن يسحق جماعات مثل حماس والجهاد الإسلامي أولاً قبل أن يصبح له الحق في الانضمام إلى التحالف "يجب أن تلعب كل الدول اللعبة وفقاً لنفس القواعد". وإلا فإن انضمام أنظمة راعية للإرهاب مثل سوريا وإيران والسلطة الفلسطينية إلى التحالف الدولي يضمن له من البداية الفشل في تحقيق أهدافه، وعلى قمتها تحقيق الانتصار الكامل على الإرهاب^(٤٠).

وتنادى إحدى المقالات في جريدة هآرتس ١٠/٧ بألا تقتصر المعركة على استخدام القوة العسكرية وأن تمتد إلى استخدام الأساليب السياسية في مطالبة جميع الدول التي تأوي منظمات إرهابية بلفظ هذه المنظمات وحلها^(٤١). ويقول بيريل وين: "إن أمريكا تحصد فعلاً ثمار زرعها-على حد قول الرئيس العراقي- فيها هي تحصد ثمار معاملة أمثال عرفات على أنه رجل دولة وقائداً شرعياً وتحصد ثمار تجاهلها لمعاداة السامية الآخذة في الانتشار في العالم كله كما لو كان العالم قد نسي ما أدت إليه معاداة هتلر وستالين للسامية". ويرى الكاتب أن هذه الهجمات إنما تدل على أن الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات وكذا روسيا والصين عليهم أن يتحدوا للقضاء على الإرهاب العالمي^(٤٢).

وفي مقالة بعنوان "لا للتحالفات الزائفة" (٩/١٦) يرفض كاتب المقال ما ينادي به البعض من أن تصبح عضوية التحالف الدولي مفتوحة لكل من يدعي حسن النية من الدول الإرهابية، "فمثل هذا الأمر يطمس الهدف الرئيسي للتحالف والمتمثل في القضاء الكامل على الإرهاب ويفقده معناه"^(٤٣).

إسرائيل الكنف في الكنف مع الدول العربية والإسلامية المعتدلة".

أما باري روبين (١٠/٣) فيستنكر أن يضم التحالف الدولي دولاً مثل روسيا أو الصين، اللتين لم تتوقف عن تسريب المعلومات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل إلى إيران وغيرها، أو دولاً مثل السعودية واليمن اللذين قصرنا في تقديم المساعدة للولايات المتحدة من قبل في تحقيقها في الاعتداءات التي جرت ضد مصالحها على أراضيها، أو دولاً مثل سوريا التي فتحت خطوط بترولها مع العراق، أو حتى مصر التي لا يرى رئيسها في مسوت ٦٠٠٠ أمريكي ما يكفي للجوء الولايات المتحدة إلى العنف^(٤٠).

وفي المقابل تنشر جريدة يديعوت أحرونوت ٩/١٦ رأياً يطالب بضرورة تشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب على اعتباره السبيل الوحيد لضمان الحصول على المعلومات التي كانت "مفتقدة" في أحداث سبتمبر: "لن يكون هذا تحالفاً بين أبناء النور ضد أبناء الظلام، ولا حتى تحالفاً للعالم الحر ضد العالم المكبل، ولا الدول الحديثة ضد الدول المحافظة، بل سيكون تحالفاً موسعاً لمن يفضلون اللعب بالأدوات السياسية المتوافرة، ويفضلون الاستقرار بدلاً من انهيار الأطر الحالية"^(٤١).

وعلى ضوء ما سبق رصده يمكن تسجيل عدد من الملاحظات:

الملحوظة الأولى: قراءة في دلالات التوصيف

الإسرائيلي لأزمة الحادي عشر من سبتمبر

أولاً، بدا من الطبيعي أن تلجأ معظم - إن لم يكن كل - الكتابات الإسرائيلية إلى الإلقاء بالمسؤولية عن الحادث على عاتق الإسلام الأصولي المتطرف مع استدعائها للمتغير الثقافي الحضاري لتبرير هذا الاتهام. (تروج إسرائيل لقناعة خاصة بأن العدو الأول للإسلام المتطرف هو الغرب، بما يمثله من قسيم، وعلى رأسه الولايات المتحدة، وليس إسرائيل، وهو ما ستتناوله الدراسة

بقدر من التفصيل في الملحوظة الثانية)؛ ففي هذا، أولاً- ما يعنى إسرائيل من تحمل وزر المحطات؛ بحيث لا تعد ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين - التي أتهمت الولايات المتحدة بعدم التصدي لها بالحزم اللازم- الدافع أو أحد الدوافع وراء هذه المحطات "الانتقامية"؛ وفيه، ثانياً- توجيه الأنظار نحو أعداء داخليين وخارجيين أساسيين لإسرائيل، على رأسهم حزب الله وحماس في الداخل، وإيران في الخارج، وهي جهات لا يختلف كثيرون حول كونها ترفع شعارات الإسلام وإن اختلفوا حول اعتباره إسلاماً أصولياً متطرفاً.

ويلاحظ أنه قد ساد الآراء الإسرائيلية - باستثناء عدد قليل جداً منها- ليس واضح في تعريف حدود الإسلام الأصولي؛ حيث يشمل هذا التعريف غالباً دولاً مثل العراق وسوريا يصعب إدراجها بشكل تلقائي تحت هذا المسمى، وكان من الممكن تجاهل هذا اللبس على اعتباره جهلاً غير متعمد من أصحابه لو لم يتكرر بهذا الإلحاح وعلى لسان شخصيات محورية مثل رئيس الوزراء شارون وبنيامين نتنياهو. وقد يجد هذا اللبس تبريره في الحرص الإسرائيلي على توجيه الانتقام الأمريكي المنتظر نحو أهداف إسرائيلية خاصة (العراق، سوريا... إلخ) من دون تحويل الأنظار عن إيران أو حركات المقاومة الفلسطينية.

فإذا كان الغرب هو العدو الأول للإسلام المتطرف فلا بد أن تصبح العراق وسوريا (وأحياناً مصر والسعودية وباكستان) دول إسلام متطرف حتى تصبح عدواً أولاً للغرب. إلا أن هذا اللبس غالباً ما يجد تبريره في أن السمة المشتركة التي تجمع بين أعداء إسرائيل الداخليين والخارجيين هي الإسلام. وبالتالي كان على إسرائيل أن تجد تورية صالحة لتوجيه الضربات نحو أعدائها من دون نعتهم بالمسلمين، ومن هذا يعتبر مصطلح الإسلام المتطرف مخرجاً مثالياً. (ما يشكك في النوايا الإسرائيلية هو أن أغلب الآراء المطروحة لم تشر إلى أي عناصر "إرهابية"

التي أشارت إلى الحاجة إلى الاستعانة بأساليب سياسية واقتصادية في مراحل متقدمة من الحرب ضد الإرهاب. ولعل هذه الكتابات قصدت طرح أساليب أكثر واقعية للتعامل مع الأهداف الإسرائيلية الأكثر طموحاً مثل إيران وسوريا.

الملاحظة الثانية: أين أفغانستان؟ المطابقة بين مصادر التهديد للأمن الغربي ومصادر التهديد للأمن الإسرائيلي.

من اللافت للانتباه أنه في الدعوة الإسرائيلية إلى مكافحة الإرهاب من خلال عمل جماعي دولي لم تكن أفغانستان أبداً هي محور التركيز، بالرغم من أنها كانت ومنذ اللحظات الأولى المرشح الأساسي لتلقي الضربة الانتقامية الأمريكية-الغربية^(٤٢)؛ ففي أغلب الكتابات والتصريحات الإسرائيلية لا تتعدى أفغانستان وطالبان كونهما معقلين من معالق الإرهاب العديدة التي يجب التعامل معها بحسم، أما العراق وإيران وسوريا، ومن قبلهم بالطبع السلطة الفلسطينية، فهي الأسماء التي تحظى بالاهتمام الأغلب لدعاة العمل الجماعي الدولي من الإسرائيليين، وهنا يظهر مرة أخرى توظيف الحدث على نحو يستهدف تدعيم المصالح الإسرائيلية.

فمع اعتراف إسرائيل بأن تنظيم بن لادن هو أحد مصادر التهديد الإسلامي الأصولي لمصالحها، هناك قناعة إسرائيلية بأن بن لادن لن يسعى لتدمير إسرائيل قبل أن ينتهي من تدمير "الأفعى الكبرى"؛ أي الولايات المتحدة والقضاء على الهيمنة الحضارية الغربية، وتستمد إسرائيل هذه القناعة من نمط العمليات السابقة، التي قام بها ابن لادن والتي وجهت ضد أهداف أمريكية غالباً وغربية أحياناً، بالإضافة إلى تصريحاته السابقة والتي ظهر فيها أن التواجد الأمريكي في الأراضي السعودية المقدسة هو مصدر القلق الحقيقي لابن لادن والحرك الرئيسي لعملياته، يقول جوناثان روزنبرج (١٠/٤): "إن حرب الإسلام السياسي موجهة ضد الغرب كله، وليس الولايات المتحدة

غير مسلمة، وأن عدداً من الآراء الأكثر جرأة لم يتردد عن الإفصاح صراحة عن إيمان بأن الإسلام - "مستنقع الإرهاب" - ينبغي أن يكون هو العدو المستهدف من الضربات الانتقامية الأمريكية).

ثانياً - لم يقتصر مصطلح "العالم الحر" على الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية فحسب، وإنما اتسع في جميع التعريفات الإسرائيلية ليشمل دولة إسرائيل كذلك. والحديث الإسرائيلي عن عالم حر مستهدف بأكمله من الإرهاب يبدو منطقياً، ليس فقط لتأكيد نفي علاقة الدور الأمريكي المتحيز في المنطقة بالهجمات، وإنما للتأكيد على أن إسرائيل - وهي واحدة من دول العالم الحر - تتعرض للتهديد (وهو ما قد يُفهم منه ضمناً أن يصبح لإسرائيل الحق في الاشتراك في توجيه ضربات انتقامية ضد هؤلاء الذين يهددون العالم الحر، وربما حتى في توجيه ضربات تأمينية لحماية لمصالحها المهددة)؛ ومن ثم فإن إسرائيل لا تصبح مستهدفة من "الإرهاب" بسبب ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني وإنما بسبب ما تمثله من قيم ومبادئ على اعتبارها عضواً في العالم الحر.

ثالثاً - جاءت بالفعل كل التوصيفات الإسرائيلية "للتكاتف والتحالف الدولي" لتفسيح مجالاً لانضمام إسرائيل إلى هذا الكيان في حين استبعدت أغلب هذه التوصيفات تلك الدول العربية والإسلامية التي لها علاقات عدائية علنية مع إسرائيل من منطلق دعمها وإيوائها لحركات المقاومة الفلسطينية. (تأتي سوريا وإيران على رأس هذه الدول)، بل ولم تجد بعض التوصيفات الأكثر تشدداً مكاناً لأي دولة "لا تنتمي للعالم الحر"، بما في ذلك مصر والسعودية والصين وروسيا (فيما يعتبر استدعاء أكثر راديكالية للبعد الثقافي الحضاري).

وتتمثل مهمة التحالف الدولي ضد الإرهاب عند الغالب الأعم من الآراء في الإطاحة بالنظم الإرهابية والنظم الراحية للإرهاب، وهي مهمة ذات طابع عسكري الأساس. إلا أن هناك عدداً محدوداً من الكتابات والآراء

لمنعها من إنتاج الأسلحة النووية التي تسعى بجدية لامتلاكها، وذلك من منطلق أن الحرب الإرهابية ستصبح نووية بمجرد أن يمتلك "الإرهابيون" السلاح اللازم لهذا؛ فالمعلومات الإسرائيلية تشير إلى أن إيران ستنتج السلاح الذري في خلال ثلاث إلى خمس سنوات، وأن العراق يسعى بجدية من أجل استئناف إنتاج البلوتونيوم المخصب اللازم لتحضير القنبلة النووية"^(٤٥).

بل ويكشف السلوك الإسرائيلي بالفعل عن إيمان حقيقي بجدية مثل هذه التهديدات،، يفسر هذا تأكيد قيادة الجبهة الوطنية على قدرتها على فتح أكثر من ١٠٠ محطة لتوزيع الأقمعة الواقية لأكثر من نصف مليون إسرائيلي في اليوم الواحد"^(٤٦)، ويفسر هذا أيضاً لجوء بعض المحللين السياسيين إلى دعوة إسرائيل للكشف عن حقيقة قدرتها النووية على النحو الذي تجعل معه من الواضح أنها لا تمتلك الأسلحة فقط وإنما تمتلك أيضاً القدرة على، والرغبة في استخدامها متى لزم الأمر وأنها مثلما تمتلك القدرة على تدمير مدن بأكملها تمتلك أيضاً القدرة على تدمير مناطق بعينها، "فبهذا وحده يتحقق الردع الحقيقي"^(٤٧)، ومن ناحية أخرى يعكس القناعة الإسرائيلية بخطورة أنظمة مثل العراق وإيران وسوريا حرص الكثيرين على الزج بأسماء هذه الدول عند الحديث عن جرائم "إرهابية" سابقة.

ولعل أوفرهم حظاً في هذا الصدد كانت إيران ومن بعدها العراق الذي حاول الكثيرون تحميله مسؤولية عدد من العمليات الإرهابية السابقة؛ فلقد أكد لواء المخابرات أناس مالكا على سبيل المثال، على توافر أدلة مؤكدة على تورط صدام في التخطيط لتدمير مركز التجارة العالمي في عام ١٩٩٣"^(٤٨)، "هو (أي صدام) حتى ولو لم تكن له يد في هذه الحادثة -أحداث الحادي عشر من سبتمبر- فهو يستحق الإطاحة به لما فعله قبل ١١ سبتمبر، ويكفي تحديه الصريح لجهود مجلس الأمن الرامية إلى تجريدته من أسلحة الدمار الشامل"، إلا أن البعض أخذ

وحدها بديل تلك المؤامرات الإسلامية لتفجير مبنى البرلمان الأوروبي في ستراسبورج، بل إن ابن لادن نفسه لم يدرج الصراع العربي الإسرائيلي في قائمة انتقاداته للولايات المتحدة"^(٤٩).

ويكتب آريل أو ساليغان (٩/٣٠) نقلاً عن أحد مسؤولي الدفاع الإسرائيليين: "إن أمريكا تتعرض للخطر المباشر (ابن لادن) لأن بها بنية أساسية داخلية للإرهاب قائمة بالفعل" فلا بد أن هناك مساعدين لهؤلاء الانتحاريين التسعة عشر الذين قاموا باختطاف الطائرات. وبنية هذا النظام تمتد لأوروبا-من وجهه نظر الكاتب- وهذا يجعل من إنجلترا هدفاً ثانياً محتملاً لتنظيم ابن لادن، أما إسرائيل فتأتي في المرتبة الثالثة بعد إنجلترا.

وفي المقابل توجد قناعة إسرائيلية بأن دولاً مثل العراق وإيران وسوريا وتنظيمات مثل حزب الله وحماس لن تتردد في توجيه ضربتها الأولى إلى إسرائيل -وليس الولايات المتحدة- فهي أحق أن تُخشى وهي بالتالي أولى بالردع والقمع.

ولعل حرص المسؤولين على طمأننة الشعب الإسرائيلي بعد بداية الحرب ضد أفغانستان فيه ما يؤكد هذا، فلقد قال أحدهم: "ظالماً أن الحرب ضد أفغانستان وليست ضد العراق فهي ليست حرباً ستكون إسرائيل طرفاً فيها"^(٤٩)، وهو نفس المضمون الذي أتى به وزير الدفاع الإسرائيلي حين قال إنه يتوقع أن تعطي الولايات المتحدة إنذاراً لإسرائيل إذا ما قررت أن تهاجم العراق على ألا يكون هذا بـ ٤٥ دقيقة فقط قبل الهجوم كما حدث عند ضرب أفغانستان.

تفسر الملاحظة السابقة المحاولات الإسرائيلية لتوجيه الأنظار إلى مخاطر حقيقة (أو وهمية) يشكلها العراق وإيران وغيرها على المصالح الغربية؛ فلقد برز إلحاح إسرائيلي على ضرورة التعامل الحاسم والسريع مع الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي في حوزة بعض من هذه الدول، وعلى ضرورة قطع الطريق على هذه الدول

ويظل السؤال في النهاية: هل يعبر تراجع مركز أفغانستان في "القائمة الإسرائيلية للدول الأكثر خطورة"، في الوقت الذي احتلت فيه قمة القوائم الغربية، عن تعارض حقيقي في الأولويات الأمنية لكل من الغرب وإسرائيل؟

إن الواقع يؤكد أن هناك تطابقاً شبه كامل بين القوائم السوداء الإسرائيلية والقوائم السوداء الأمريكية- الغربية، فأسماء مثل العراق وإيران وسوريا تتردد في كلتا الحالتين، بل وتضاعف هذا التردد بعد أحداث سبتمبر، وكان من الممكن أن تصبح أيّ منهم الهدف الأول للحرب ضد الإرهاب لولا أن توافر كافة شروط الضعف في الدولة الأفغانية جعلها - فيما يبدو- هدفاً أسهل كبدية لهذه الحرب مفتوحة النهايات.

ثانياً- إسرائيل تستدعي الأبعاد الحضارية في إقحامها للظرف الفلسطيني في "معادلة الإرهاب في مواجهة الإرهاب"

يتضح مما سبق أن إسرائيل -كغيرها من الدول- طرحت تصوراً خاصاً يخدم مصالحها حول هوية مرتكبي أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وطبيعة التحدي الذي تفرضه هذه الأحداث على الغرب -وعلى رأسه الولايات المتحدة- وحول نوعية الرد الذي تستوجبه، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر في عيون إسرائيلية كان لها قيمة خاصة إضافية تخص واقع القضية الفلسطينية. كانت أصابع الاتهام على المستوى العالمي قد اتجهت أول ما اتجهت إلى حركات المقاومة الفلسطينية (إلى جانب أسامة بن لادن طبعاً والذي كان رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك من أوائل من حمّله مسؤولية الحادث)^(٥٦). بل إن التصريحات العربية الأولى نفسها التي حاولت الربط بين الهجمات وبين الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي كانت تلمح إلى احتمال اشتراك فلسطينيين في عمليات الحادي عشر من سبتمبر.

يؤكد أن صدام ليس حتماً بريئاً من قمة التورط في التخطيط للهجمات في الحادي عشر من سبتمبر. وأشار هؤلاء إلى لقاء محمد عطا (أحد المتهمين بقيادة الطائرات "الانتحارية") بعميل مخابرات عراقي قبل ستة أشهر من أحداث سبتمبر.

ولا ينفي أي من هذا بالطبع أن المصير الذي ستؤول إليه أفغانستان يشغل بال إسرائيل، ولعله تحديداً يشغل بالها بقدر ما يحمل موقعها الجغرافي المتجاور مع باكستان وإيران من أهمية بالنسبة للدولة الصهيونية؛ فمن المعروف أن إسرائيل اهتمام خاص بمنطقة آسيا الوسطى، ولها شبكة معلومات بشرية وإلكترونية في دول مثل أوزبكستان وكازاخستان، بحكم عدائها لإيران المجاورة لهذه الدول، وكانت إسرائيل قد استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين من هذه الدول اثر انهيار الاتحاد السوفيتي؛ مما جعل لها علاقة قوية مع عدد منها وصلت إلى حد أن طلبت الحكومة الأوزبكستانية المساعدة الإسرائيلية في مكافحة العنف الإسلامي المتصاعد في المنطقة^(٥٧).

ويفترض الكثيرون أن إسرائيل سيرضها أن يستبدل النظام القائم في أفغانستان بنظام أكثر اعتدالاً^(٥٨). فأهم ما يعينها في الأمر يظل هو التخلص من بن لادن "وجيشه الإرهابي" كما تقول صحيفة معاريف (١٠/٢١): "وعلى الولايات المتحدة أن تثبت أن هذا هو هدفها الحقيقي من وراء الحرب، وليس استبدال النظام القائم في أفغانستان على نحو يجعل من أعداء الأمس (المجاهدين) بديلاً لأعداء اليوم، (طالبان)"^(٥٩)، إلا أن البعض يشكك في إمكانية أن تصبغ إسرائيل فرصة أن ترى نظاماً حليفاً للغرب ولها في أفغانستان.

تذكر في هذا السياق تحذيرات بعض المسؤولين الإسرائيليين من خطورة إرسال قوات إسلامية لحفظ السلام في أفغانستان خوفاً من أن تدفعهم الطبيعة القاسية للبلاد وتاريخها في توليد الأفكار المتطرفة إلى أن يصبحوا جيشاً جديداً من الرجال أصحاب الذقون والعمائم.

يعلم من أين يأتي الإرهاب"، مؤكداً في تعقيب آخر: "إن العرب يمارسون الإرهاب منذ ١٢٠ عاماً" واصفاً عرفات بأنه ابن لادن المنطقة^(٥٤).

ويقول بيريز: "إن أحداث الولايات المتحدة تستلزم من عرفات أن يقرر فوراً ما إذا كان يرغب في أن يكون إرهابياً أم رجل دولة". ويقول أيضاً: "إذا كانوا بحاجة للمساعدة لوقف العنف، فنحن على استعداد أن نقدمها لهم.. لكن عليهم أولاً أن يتخلوا عن كل الممارسات الإرهابية بأشكالها المختلفة"^(٥٥).

يقول وزير المواصلات افرايم سنيه: "يبدو أن الأمريكيين تذوقوا اليوم -ولمدة يوم واحد- ما نعيش فيه منذ سنين... ذلك الشعور بأنه لا يوجد مكان آمن"^(٥٦).

ويقول بنيامين نتنياهو: "إن الإرهاب لن يهزم إلا إذا اقتلعت كل جذوره. يجب على الولايات المتحدة أن تقود الحرب ضد الإرهاب، ولكن يجب على إسرائيل أن تقوم بدورها في هذه الحرب". أما دور إسرائيل في الحرب فهو -من وجهة نظر نتنياهو- التعامل مع النظام الفلسطيني الداعم للإرهاب بتجريده من السلاح والقوة العسكرية "قبل أن تتضاعف قدراته ويفوت الأوان". وسارع الحاخام الأكبر لإسرائيل إلى دعوة الشيخين أحمد ياسين (حماس) وحسن نصر الله (حزب الله) وغيرهما من رجال الدين الإسلامي إلى إلغاء الفتوى الخاصة باعتبار العمليات الفدائية استشهادية ومنفذيها شهداء؛ لأنها أفسحت المجال أمام موجة من العمليات التي وصفها بأنها تخريبية، فيما اعتبر مقارنة ضمنية بين أحداث سبتمبر والعمليات الفلسطينية الاستشهادية في إسرائيل^(٥٧).

يكتب يوري دان: "إن الكارثة القومية التي تعرضت لها الولايات المتحدة توضح أن الإرهاب يهدد أكبر ديمقراطية في العالم في الوقت الذي يهدد فيه الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"^(٥٨). وتقول جريدة معاريف (٩/١٢): "لقد خرج عرفات خاسراً من الهجمات بقراره استخدام الإرهاب في مقاومة إسرائيل

إلا أنه سرعان ما نفت "التحقيقات الأمريكية" التهمة عن حركات المقاومة الفلسطينية، التي سارعت بدورها إلى تقي التهمة عن نفسها؛ فلقد ذكر متحدث باسم حركة حماس أن جهاد الحركة موجّه ضد العدو الصهيوني لا المدنيين الأمريكيين ولا الأهداف الأمريكية: "نحن ضد سياسة الولايات المتحدة ولكننا لسنا ضد شعبها". منظمة الجهاد الإسلامي أكدت على المضمون ذاته وأضافت أن إسرائيل إنما تستغل الهجمات لتحويل الأنظار عن ممارساتها ضد الفلسطينيين. وأنكرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أي علاقة لها بالهجمات، مؤكدة أن الهجمات على درجة من التعقيد تجعل من الصعب تصور تدبيرها من قبل جماعة أو منظمة واحدة^(٥٩)، إلا أن نفي التهمة عن الحركات الفلسطينية لم يكن ليعكر صفو التفاوض الإسرائيلي العام حول إمكانية توظيف الموقف لصالح خدمة مصالح إسرائيلية خاصة (بل ربما جاء متماشياً مع الرغبة الإسرائيلية في إبعاد الصراع العربي الإسرائيلي عن دائرة الشبهات)، فلقد ظلت وسائل الإعلام الأمريكية والدولية -في نهاية الأمر- تستعين بذات القاموس اللغوي الذي استخدمته إسرائيل على مدار ما يقرب من عام كامل من الممارسات القمعية ضد الانتفاضة الفلسطينية. وأصبحت كلمات الإرهاب، والحرب ضد الإرهاب، والهجمات الانتحارية، والقنابل البشرية جزءاً من لغة مشتركة جديدة توظفها إسرائيل في بناء مترابط لتؤكد على أن "الواقع القاسي" الذي تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية هو ذاته الواقع الذي تعرفه وتعيشه الدولة الصهيونية منذ شهور طويلة.

ولقد جاء عدد هائل من التصريحات والمقالات بهذا المضمون في قوالب مختلفة؛ يقول شارون: "ليس هناك إرهاب صالح وإرهاب سيئ.. الإرهاب هو الإرهاب والقتل هو القتل". "أما عرفات -فمنذ عقود مضت- شرّع اختطاف الطائرات، والفلسطينيون هم أول من دبر العمليات الانتحارية"، ويقول معقباً على الهجمات: "كلنا

٥- كل معاهدة يوقعها الفلسطينيون مع إسرائيل ما هي إلا جزء من مخطط لتدمير إسرائيل تدميراً شاملاً. (كما في ذلك إعلان عرفات وقف إطلاق النار).

٦- إن كره العرب لإسرائيل يأتي من كونها رمزاً للإمبريالية الغربية فوق الأراضي العربية^(٦٠).

ويفسر هذا الاتجاه العام للسياسة الإسرائيلية تلك الانتقادات الحادة التي قوبل بها مثلاً تصريح السفير الفرنسي لدى إسرائيل جاك هوتسنينجر في ٩/١٣، والذي قال فيه بضرورة التمييز بين المحطات الإرهابية ضد الولايات المتحدة، وبين العنف الفلسطيني ضد الإسرائيليين فالأولى- هي هجمات ضد المدنيين أما الثاني فهو يرتبط بوجود نزاع ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين^(٦١). وسارع وزير الخارجية الإسرائيلي بطلب توضيح لهذه التصريحات مؤكداً أن "التمييز بين الإرهاب والإرهاب إنما يوفر الشرعية لمزيد من العنف"^(٦٢).

تكرر الموقف مع جاك سترو وزير الخارجية البريطاني الذي صرح أن أحد الأسباب في زيادة الإرهاب هو غضب الكثير من الشعوب في المنطقة بسبب الأحداث في فلسطين، وكان شارون قد قرر عدم استقبال سترو أثناء زيارته لإسرائيل لولا تدخل شخصي من رئيس الوزراء البريطاني^(٦٣).

وتخلص معظم هذه التصريحات والمقالات إلى استنتاجين أساسيين يقومان على استعداء التمايزات الحضارية بين الغرب، وفي داخله إسرائيل، وبين العرب والمسلمين، وفي داخلهم الفلسطينيون: الاستنتاج الأول يحمل دعوة إسرائيلية للغرب للتضحية بالديمقراطية والتعددية في سبيل القضاء على الإرهاب (على اعتبار أن الإرهاب ينتمي إلى ثقافة وحضارة لا تعترف بالديمقراطية والتعددية، وبالتالي لا يجوز التعامل معه معها)، أما

ربط مصيره بمصير أعداء المدينة"^(٦٤). وهو المضمون ذاته الذي أتت به جريدة هاتسوفيه الإسرائيلية المتشددة يوم ٩/١٦ حين أكدت أنها مسؤولة الحكومة الإسرائيلية أن تذكر العالم بأن إرهاب منظمة التحرير الفلسطينية أبعد ما يكون عن حرب التحرير الوطنية، وأن تذكره بدور هذه المنظمة في تأسيس ظاهرة الإرهاب الدولي"^(٦٥).

وتعبر ناعومي ريجان عن نفس الاتجاه بأسلوب خاص فتقول إن إذاعة الـ BBC نقلت في يوم الأحد السابق على المحطات خبر مصرع ثمانية أشخاص، والواقع أنهم ثلاثة انتحارين فلسطينيين، وضحاياهم الإسرائيليون الخمسة. وتتساءل عما إذا كان المسئولون الأمريكيون قد استخدموا نفس هذا الأسلوب في عد القتلى والضحايا في تفجيرات نيويورك وواشنطن وحسبوا الإرهابيين الانتحارين ضمن عدد الضحايا^(٦٦).

ويقدم جوناثان روزنبرج في مقاله "ممن الفرور" ملخصاً لأهم النقاط التي يعتبرها بعض الإسرائيليين مشتركة بين الإرهاب الذي شهدته الولايات المتحدة، وبين "العنف الفلسطيني"، وهي تلخص في الآتي:

- ١- سعادة الفلسطينيين واحتفالهم بمأساة نيويورك.
- ٢- الرئيس عرفات هو تقريباً أول من ابتدع الإرهاب الدولي بما في ذلك القرصنة الجوية.
- ٣- ثقافة الموت (ثقافة الشهادة) التي كانت وراء عمليات الاعتداء في الولايات المتحدة هي ثقافة شهيرة لدى الفلسطينيين.
- ٤- تجمع كراهية بن لادن للولايات المتحدة وكراهية الفلسطينيين لإسرائيل رؤية واحدة للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين قائمة على الجهاد، ومن هنا فإن هذه الكراهية لا يمكن محورها أو تسويتها.

الاستنتاج الثاني فيقوم على دعوة الغرب للتخلي عن الدور الموازن بين العرب وإسرائيل لصالح درجة أكبر من المساندة لإسرائيل (على اعتبار أن حربها ضد الفلسطينيين جزء لا يتجزأ من حرب العالم الحر ضد الإرهاب).

الاستنتاج الأول:

اهالت إسرائيل بكم هائل من النصائح على الولايات المتحدة وذلك على اعتبار أنها -أي إسرائيل- الصديق الأكثر خبرة في مجال التعامل مع الظروف الأمنية القاسية التي يفرضها الإرهاب. يقول دانيال بلوك مثلاً: "لو كان جورج بوش الأب استمر في الحرب ضد العراق حتى انهيار النظام العراقي لكان تمكن من الحد من الإرهاب، إن لم يكن القضاء عليه تماماً"^(٦٦). ويستنكر رون ديرمر على سبيل المثال^(٦٧) أن تكتفي الولايات المتحدة بالرد على هذه الهجمات بتقديم أصحابها إلى العدالة... و"أن يستمر قادتها في دفن رؤوسهم في الرمال بدلاً من اتخاذ إجراءات هجومية (على بغداد وطهران) وغيرهم حتى تطرد الشر من العالم".

وانصب أحد مجالات النصح الأساسية على الإجراءات الأمنية التي يجب -أو كان يجب- على الولايات المتحدة توفيرها من أجل تجنب مثل هذه الهجمات المدمرة. وعبرت الغالبية العظمى من هذا النوع من النصائح عن قناعة ما بأن الولايات المتحدة عليها ألا تتردد في أن تنحي الديمقراطية والشرعية جانباً في سبيل ضمان السلامة لأراضيها ومواطنيها (غالباً بحجة أنها تواجه عدواً لا يعرف لهذه القيم مكاناً في قاموسه). يقول دانيال بلوك: "لو كان العالم كله قد اتبع الإجراءات الأمنية المشددة التي تتبناها إسرائيل في المطارات والرحلات الجوية لأمكنه تجنب المأساة التي شهدتها نيويورك وواشنطن"^(٦٨). إلا أن الأمر يذهب فيما يبدو إلى ما هو أكثر من تطبيق إجراءات أمنية إسرائيلية. يقول يتسكل درور: "إن وحش هوبز الهائل Leviathan، والذي رفضه الغرب من قبل لأنه يعادي قيم الديمقراطية، يبدو مفيداً الآن في

مواجهة البرابرة الذين لا يترددون عن عمليات القتل الجماعي، بل وربما يكون مفيداً في الحفاظ على بقاء الإنسانية نفسها"^(٦٩). وتقول إحدى المقالات في جريدة يديعوت أحرونوت (٩/١٢): "إن كثيراً من الدول الغربية ستشرع في مراجعة جهود مكافحة الإرهاب الآن، ولا تملك نحن الإسرائيليون إلا أن نقول لهم -نحن نشاركهم المصير- لقد سبق وحذرناكم"^(٧٠). "حين تكون حياة الآلاف في خطر فإن عدم جرح مشاعر البعض واحترام الحقوق السياسية تصبح أمراً أقل أهمية" على حد قول أحدهم^(٧١). وهو يدعو بهذا الولايات المتحدة إلى تشديد إجراءاتها الأمنية مع العرب والمسلمين -مرة أخرى- حتى ولو كان هذا على حساب تحية بعض من الحقوق السياسية وقواعد الديمقراطية جانباً.

ويبدو ذلك الكاتب -الذي نادى في جريدة الجيروساليم بوست عدد ٩/١٢ بأن تستغل الولايات المتحدة هذه الفرصة من أجل إعادة تفعيل الأمم المتحدة ومطالبة مجلس الأمن بتطبيق عقوبات الفصل السابع من الميثاق ضد أي دولة تدعم الإرهاب (أي اللجوء إلى مظلة الشرعية الدولية)- أقول يبدو هذا الكاتب كأنه مجرد نغمة شاذة في هذا السياق.

وهذه النصائح وإن كانت تكشف من ناحية عن خصوصية العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، إلا أنها -وهو الأهم- تكشف عن قدرة إسرائيلية على تخطي القيود التي تفرضها الديمقراطية الحقيقية متى ارتأت مصلحتها في هذا (وهو ما يبدو من المفارقات التي تستحق الملاحظة، خاصة وأن إسرائيل تصر على أنها أولى دول المنطقة برعاية الغرب؛ لأنها الديمقراطية الوحيدة بها).

الاستنتاج الثاني:

أما الاستنتاج الثاني الذي نخلص إليه الكثير من الكتابات فيتمثل في أنه قد آن الأوان للعالم، وعلى رأسه الولايات المتحدة، لكي يتخلى عن تحفظه في التعامل مع القضية الإسرائيلية بحجة ممارسة الاعتدال والوسطية، وأن

ويقول في نفس السياق بن كسييت في جريدة معاريف: "الولايات المتحدة التي تدعو إسرائيل إلى ضبط النفس بعد الانفجارات وضرورة إيجاد الحلول، والتي تصدر التهديدات، وتوفر مظلة الدفاع الجوي والدبلوماسي والأخلاقي، اختفت تحت طبقة سميكة من النار والدخان... الآن يدرك الأمريكيون ما الذي نواجهه" (٧٦).

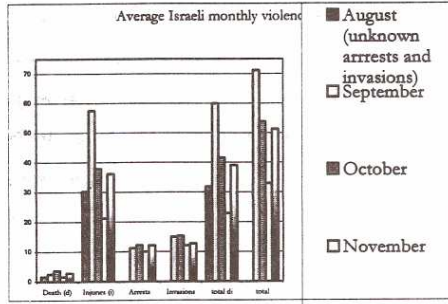
أفعال متسقة مع الأقوال

ولقد جاءت ردود الأفعال الإسرائيلية في الفترة الأولى عقب شن الهجمات على الولايات المتحدة -متسقة إلى حد بعيد مع ما نادى به هذه الأقوال؛ فافتحاح القوات الإسرائيلية لجنين في اليوم التالي على وقوع الهجمات -تبعه في الأسبوع ذاته- اقتحامات أخرى لأربع مدن فلسطينية في الضفة الغربية، فيما وصف بأنه "الاقتحام الأشد اعتداءً على الإطلاق"، وهو الاعتداء الذي خلف وراءه ١٥ قتيلًا و ٩٠ جريحًا فلسطينيًا. وعلق المفاوض والوزير الفلسطيني صائب عريقات عليه قائلاً: "إن الإسرائيليين يستغلون المسألة في نيويورك وواشنطن... لم يحدث ما يستوجب هذه الممارسات" **There was nothing to provoke this** (٧٧)، إلا أن الطرف الإسرائيلي لم يفضل هذا التوصيف للأحداث؛ فحاء الحديث الصحفي لرئيس الوزراء الإسرائيلي في ١٨ سبتمبر في جريدة الجيروسالم بوست ليؤكد أن الهجمات على الولايات المتحدة لا علاقة لها بالتصعيد الإسرائيلي للأعمال العسكرية فلقد "كانت الحكومة قد قررت بالفعل قبل وقوع الهجمات أن تُصعد من العمل العسكري الإسرائيلي بحيث يصبح هناك رد فعل لكل هجوم، وأن تلجأ لتأمين الطرق ضد العمليات الإرهابية بمساعدة من قوات خاصة، وأن تستمر في سياسة الاعتقالات الموجهة". وأمكن بالفعل رصد تصريح لأحد مسؤولي الدفاع قبل الهجمات يخبر فيه أن المؤسسة الدفاعية قد سمعت من

يحتهد ليدعم الموقف الإسرائيلي المقاوم للإرهاب على اعتباره جزءاً لا يتجزأ من المعركة التي تقودها الولايات المتحدة ضد قوى الإرهاب في العالم. (وهو دعم يفترض فيه الكثيرون أن يُعترف لإسرائيل بحق تصعيد ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين، من منطلق أن "العالم الحر" كله يبدل ما في وسعه للقضاء وبشكل نهائي وجذري على ظاهرة الإرهاب).

تقول صحيفة ידיعوت أحرونوت (٩/١٢): "إن الإرهاب هو نازية هذا العصر، وتماماً كما لم يكن متصوراً تفاوض مع النازيين خلال الحرب العالمية الثانية، فإن التفاوض مع الإرهابيين في القرن الجديد يبدو غير متصور" (٧٨). يقول يوري دان: "لاشك أن الولايات المتحدة ستفهم الآن موقف إسرائيل حين تستخدم الأخيرة أسلوباً جديداً في حرب ضد الإرهاب" (٧٩). وتقول صحيفة معاريف (٩/١٣): "إن إسرائيل أمامها الآن فرصة نادرة لتحويل الرأي العام العالمي لصالحها، ولاتخاذ تلك الخطوات الدبلوماسية والعسكرية التي طالما ترددت عن اتخاذها خوفاً من رد الفعل الدولي، فبعدما شاهد العالم احتفالات الحياة أصبح بالتأكيد أكثر إدراكاً لطبيعة العدو الذي نتعامل معه" (٨٠).

يقول جونان روزنجر في مقاله "أعد التفكير: لقد تغير العالم": "إن تأثير الأحداث في الأمد القريب بالنسبة لإسرائيل لابد وأن يكون المزيد من التفهم لما تواجهه، بل وربما تقبل لمحاولة إسرائيلية جادة لاقتحام الأراضي الفلسطينية لمصادرة الأسلحة". ويدعو أحد الكتاب إسرائيل إلى عزل عرفات (٩/١٤) قائلاً: "إن إسرائيل عليها أن تقف في مقدمة من يقول بأن الإرهاب لا يمكن أن يستمر كظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية، إلا أننا لا نستطيع أن ندافع عن هذا الرأي ونحن نعيش في عالم ما قبل الحادي عشر من سبتمبر، ذلك العالم البذي كنا نجلس لتحدث فيه مع الإرهابيين بدلاً من محاربتهم" (٨١).



من سبتمبر أتاحت فرصة لن تتكرر للإمساك بالثور من قريته، وإخباره بأنه يستطيع التزول من أعلى الشجرة، إما الآن وإما لا للأبد".

بل وكان بيريز قد أعرب في آخر اجتماع لمجلس الوزراء المصغر قبل وقوع الهجمات عن اعتراضه على الاقتراحات المؤيدة للإطاحة بعرفات، سواء أكان هذا مصحوباً بإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية أو لا، قائلاً: "إن الإطاحة بعرفات لن تفيد في شيء، بالعكس ستضر، فنحن سوف نحتاج إليه. لو قررتم ذلك، ستكونون وحدكم (يعني اليمين والليكود)، وأنا لن أسهم في هذا الأمر"^(٨٠).

إلا أنه بالإضافة إلى هذا تظل هناك إمكانية تفسير اللجوء الإسرائيلي إلى الإجراءات الأقل راديكالية، انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بالأجواء الدولية الجديسة (حيث ينظر العالم كله إلى الصراع العربي الإسرائيلي بعين فاحصة مراجعة)، تلك الأجواء التي استهدفت الاستراتيجية الإسرائيلية التحرر من قيودها، والاستفادة من كل ما يتيح من فرص. عبرت جريدة هآرتس ٩/٢١ عن هذه القيود في مقالة بعنوان "نطاق المناورة الإسرائيلية"^(٨١).

يقول كاتب المقال: "إن الرأي العالمي يدرك حقاً أن الفلسطينيين يقومون منذ زمن بعمليات إرهابية بشعة، ولكن إسرائيل تعتبر هي الأخرى دولة تمارس الاحتلال، ومن هنا فإن نطاق المناورة الإسرائيلية لن يتضخم للدرجة

إصابة مباني فلسطينية خاوية وأنها تعيد النظر في الأسلوب الذي تشن به حربها ضد الإرهاب الفلسطيني"^(٧٨).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسات الإسرائيلية المتصاعدة - وإن كانت الأقوال الإسرائيلية تؤكد على أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب لم تنشئها - فإن جرأة ووحشية الأفعال وعدم استنادها إلى مبرر قوى يؤكد أن هذه الحرب قد وفرت لها - من وجهة النظر الإسرائيلية على الأقل - المبرر المعلن وغطاء مفترضاً من الشرعية.

وتبدو هذه الملحوظة هامة في سياق الحديث عن التغيير الذي طرأ على الأسلوب الإسرائيلي في التعامل مع الانتفاضة كنتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها. بل وتبدو هذه الملحوظة هامة في تفسير ذلك الارتفاع الواضح في معدلات العنف الإسرائيلية في شهر سبتمبر، مقارنة بشهر أغسطس. (كما يوضح الرسم البياني المرفق مع الدراسة)^(٧٩).

إلا أنه يظل لافتاً للأنظار أن إسرائيل لم تلجأ إلى إجراءات راديكالية؛ مثل الإطاحة الكاملة بياسر عرفات، أو إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية - بالرغم من تأكيد العديد من الآراء على تأييدها لمثل هذه الإجراءات.

هناك بالطبع إمكانية لتفسير هذا الموقف انطلاقاً من اعتبارات داخلية تتعلق بالخوف من الوضع الأمني في ظل غياب السلطة الفلسطينية من ناحية، وبالرغبة في المحافظة على وحدة حكومة الوحدة الوطنية من ناحية أخرى؛ فقد عارض بيريز ومعسكره اليساري اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات من منطلق "أن أحداث الحادي عشر

وعليه فإن قراءة سريعة للرؤية الإسرائيلية من السياق المباشر الذي وقعت فيه الهجمات، وما يكشفه عن حالة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة، تساعد على تفسير ردود الفعل الإسرائيلية الأولية (بل وتطورات ردود الفعل الإسرائيلية في المراحل التالية)؛ فلقد شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على مدار الشهر السابق على الهجمات، ثلاثة مواقف أمريكية رئيسية:

أولاً- اتخذت الولايات المتحدة في مجلس الأمن موقفاً صريحاً معارضاً لإرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة^(٨٢). وبررت الولايات المتحدة موقفها من منطلق أنه لا ينبغي إرسال المراقبين إلا بموافقة كاملة من إسرائيل، وبعد مرور سبعة أيام من الهدوء التام، هي ذاتها التي حددتها إسرائيل شرطاً للبدء في تنفيذ توصيات لجنة ميتشل^(٨٣).

ثانياً- اكتفت الولايات المتحدة على مدار هذه الفترة بسياسة استنكار الممارسات الإسرائيلية، فتوالت التصريحات في أكثر من مناسبة لتستنكر ما تقوم به إسرائيل من اقتحام للأراضي الفلسطينية واستيلاء على منشآت تابعة للسلطة الفلسطينية وحتى تدميرها بشكل كامل. إلا أنه كان من الواضح أن سياسة الإدانة لا تعني الكثير ولا تغير الكثير من مجريات الأمور حتى إن مستشار الشؤون الخارجية لرئيس الوزراء الإسرائيلي أعرب عن رضاه التام عن أن الولايات المتحدة تكفي بالإدانة، وقال: "إن اكتفاء الولايات المتحدة بإدانة اغتيال أبو علي مصطفى (الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين) تعني أن الإدارة الأمريكية تلقت هذه العملية إن لم يكن بتأييد، فعلى الأقل بتفهم"^(٨٤). بل إن صانعي السياسة في الولايات المتحدة نفسها أعربوا عن "قلقهم" من أن يضطر التصعيد الإسرائيلي لأعمال العنف الولايات المتحدة لأن تفعل ما هو أكثر من الإدانة حفاظاً على مظهرها المحايد أمام العالم^(٨٥).

التي ستدعم الاحتلال، وإنما سيكون أداة قوية ضد منفذي العمليات الإرهابية (ومن يقومون بإرسالهم أو يرضونهم مثل علماء الدين، بل وحتى ضد الذين يمنحون الرعاية للانتحاريين) فلا يوجد فارق بين أفغانستان التي تعطى الرعاية لابن لادن، وبين سوريا التي تعطى الرعاية للجهاد الإسلامي".

وباستثناء هذه القيود البسيطة على التحركات الإسرائيلية تظل خلاصة القول هي أن ردود الأفعال الإسرائيلية الأولية - في هذه المرحلة الأولى والثانية - اتسمت بالجرأة وروح المبادرة الهجومية (سياسات هجومية)؛ حيث اشترك أغلبها في سعيه لاستغلال الموقف الدولي الجديد، بل وفي نظره المتفائلة لإمكانية استغلال الموقف الدولي الجديد، لخدمة أغراض إسرائيلية، تتمثل في محاربة أعداء الداخل وأعداء الخارج، تحت غطاء من الشرعية الدولية والتأييد العالمي.

وهذا أصبح النتيجة أن أولى خصائص الاستراتيجية الإسرائيلية، والتي عبر عنها بروز الأبعاد الحضارية في الخطاب الإسرائيلي ترتب عليها من ناحية تصعيد للعنف في مواجهة الفلسطينيين، وتولد عنها من ناحية أخرى توجيه اتهامات الإرهاب إلى أعداء إسرائيل الأساسيين بالخارج.

ثالثاً- العلاقات الأمريكية الإسرائيلية: مفسر

هام للسياسات الإسرائيلية

وإذا كان تكامل التحليل يستلزم تبرير هذه الثقة وهذا التفاؤل الإسرائيلي الواضح؛ فإن تبريرهما يستلزم الإشارة إلى تلك العلاقة المركبة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل. فمن المسلم به أن إسرائيل ما كانت لتستشعر كل هذا القدر من التفاؤل لو كانت الهجمات قد استهدفت أي دولة أخرى غير الولايات المتحدة، بما في ذلك أي دولة من دول المعسكر الغربي.

في اليوم الرابع لأعماله جاء متزامناً ومنسقاً مع القرار الأمريكي بالانسحاب. وفي وصفها لأسباب الانسحاب الإسرائيلي من المؤتمر استدعت صحيفة معاريف ما سبق وقاله الرئيس الإسرائيلي السابق حاييم هرتسوج في ١٩٧٥ تعقيماً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المساواة بين الصهيونية والعنصرية؛ حيث قال "إن هتلر كان سيحس بأنه في منزله في هذا المكان" وأضافت الصحيفة أن "هتلر كان سيحس بأنه في منزله في دربن أيضاً بل وربما استقبله الحضور بالتصفيق".

وانتهى المؤتمر ببيان يعترف بالهولوكوست، ويدين معاداة السامية ومعاداة الإسلام، ويعبر عن قلق بشأن معاناة الفلسطينيين تحت وطأة الاحتلال الأجنبي، دون أن يشير صراحة إلى إسرائيل. وافق العرب على هذا البيان مع إبداء التحفظات على عدم إدانة إسرائيل بصورة مباشرة؛ فلقد صرح بيريز تعبيراً عن إيجابية النتائج النهائية للمؤتمر في نظر إسرائيل بأنه أخيراً كسرت الأغلبية التلقائية ضد إسرائيل، وشكر الولايات المتحدة على: "موقفها الشجاع الذي جعل العالم يبدو أكثر مسئولية وعدالة وصدقاً"، كما شكر دول الاتحاد الأوروبي، وكتلة كبيرة من دول جنوب أمريكا وآسيا^(٨٨).

وظلت الصحافة الإسرائيلية بعدها تردد أنه لولا الموقف الأمريكي الحاسم ما كانت الدول الأخرى لتؤيد إسرائيل على هذا النحو "حتى جاء البيان الختامي للمؤتمر وكأنه النشيد الوطني الإسرائيلي بالمقارنة بالنص الأصلي الذي صاغته الدول العربية"^(٨٩). وبالرغم من التقييم الإيجابي للعلاقات الأمريكية-الإسرائيلية خلال هذه الفترة، لم يخل هذا التقييم من انتقادات، كان أهمها أن الولايات المتحدة تسيء للأمن الإسرائيلي حين تساوى بين الطرفين كمرتكبين للعنف وحين "تنكر" على إسرائيل حقها في "الدفاع الشرعي عن النفس"؛ وهي رؤية عبرت عنها فئات مختلفة من الإسرائيليين. تقول إحدى المواطنات الإسرائيليات: "حين تهنون ذكرى القتل الإسرائيلي

إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد؛ فلقد أمكن رصد سلسلة متصلة من التصريحات الأمريكية "المرضية" بالنسبة للطرف الإسرائيلي في مرحلة ما قبل الهجمات. ولم يكن تصريح كولين باول حول شرعية استخدام إسرائيل لأسلحة من الولايات المتحدة في عملياتها باستثناء في هذا الصدد؛ حيث اعتبر أن هذا الاستخدام لا يتناقض مع الأغراض التي يحددها الدستور الأمريكي، والتي يندرج تحتها الأمن الداخلي، والدفاع المشروع عن النفس"^(٩٠).

إلا أن ما جاء على لسان الرئيس بوش في ٩/٨ كان هو التصريح الأمريكي الأساسي الذي لاقي الرواج الأكبر على المستوى الرسمي، وفي الصحافة الإسرائيلية على مدار الشهر السابق على وقوع الهجمات؛ فلقد صرح بوش بأن الإسرائيليين لن يتفاوضوا تحت تهديد الإرهاب" هكذا بكل بساطة، "وإذا كان الفلسطينيون مهتمين ببدء حوار فلنني أدعو السيد عرفات إلى تكريس ١٠٠% من المجهود من أجل وقف الممارسات الإرهابية. وأنا أعتقد أن بإمكانه أن يفعل ما هو أفضل مما يقوم به". ومن ثم فقد ألقى هذا التصريح بمسئولية العنف والإرهاب على عاتق عرفات وحده، وهو ما كان يسعى إليه الإسرائيليون ويطالبون به كثيراً في انتقاداتهم للسياسة الأمريكية.

ثالثاً- ثم جاء موقف الولايات المتحدة في مؤتمر مناهضة العنصرية في دربن في جنوب إفريقيا ليتوج سلسلة المواقف الأمريكية المرضية لإسرائيل في هذه الفترة. كانت إسرائيل قد قضت أياماً عديدة في التساؤل عما إذا كان من الأفضل لها أن تذهب إلى مؤتمر دربن أم أن تتغيب عنه، وكذا عن حجم ونوعية التمثيل الذي يجب أن تظهر به في المؤتمر إن ذهبت (حيث تسعى المجموعة العربية إلى استصدار بيان ختامي للمؤتمر يتهم إسرائيل بالعنصرية، والتطهير العرقي، وإبادة جنس بشري).

وبات من المؤكد أن القرار الإسرائيلي النهائي بالذهاب معقود على قرار الولايات المتحدة في هذا الشأن^(٩١). بل إن القرار الإسرائيلي بالانسحاب من المؤتمر

تفسرها، كان الإسرائيليون يوجهون لسياسات الانتقادات، وبالتالي فإن استمرار الانتقادات الإسرائيلية لا يوحى بالضرورة دائماً بعدم الرضا، بقدر ما قد يوحي بحرص على تحقيق المزيد من المكاسب، والحفاظ على تلك التي تحققت بالفعل، ولعل طبيعة الانتقادات التي أمكن رصدها تؤكد هذه الملاحظة.

فكثير من هذه الانتقادات توقفت عند أمور فرعية كعبارات أو كلمات بعينها وردت في التصريحات الأمريكية مثل **cycle of political escalation** (التصعيد السياسي، دائرة/دوامة العنف، الخ.)، بل وتؤكد المقارنة بالموقف العربي هذه الملاحظة؛ حيث يبدو الموقف العربي -الناقد للتحيز الأمريكي- عاجزاً عن الوقوف عند دقائق وتفصيلات التصريحات الأمريكية، لكنرة ما يجده في الموقف الأمريكي العام من مصادر انتقاد.

رابعاً- إن هذه الدقة التي يتعامل بها الطرف الإسرائيلي مع الجانب الأمريكي إنما تعود مرة أخرى طبعاً لتعكس حقيقة أهمية الموقف الأمريكي بالنسبة للإسرائيليين، على نحو يدفعهم للحرص على الحصول على كامل التأييد الأمريكي لهم فعلاً وقولاً.

لكن هذه الدقة تعكس كذلك اهتماماً إسرائيلياً حقيقياً بالمستوى الإعلامي من العلاقة بين إسرائيل ودول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهو الاهتمام الذي يعبر عن قناعة إسرائيلية بأهمية الرأي العام العالمي في التأثير على سياسات بلاده. ولقد برز هذا الاهتمام في عدد لا بأس به من الكتابات الإسرائيلية.

كان يوسى أولمرت، على سبيل المثال، واحداً ممن لفتوا الانتباه إلى أهمية الرأي العام العالمي؛ حيث كتب في مقاله "نحن السلام بأي ثمن" أن إقناع الرأي العام في الدول الحرة والديمقراطية "الأخرى" بأن إسرائيل تحارب من أجل قضية عادلة هو أمر ضروري لكي يكتمل لإسرائيل النصر بمجرد أن تخرز نصرها العسكري المؤكد: "صحيح أن

مقارنة أعدادهم بأعداد الإرهابيين الفلسطينيين الذين يلتقون حتفهم يقابل من صنعهم هم، وإنما تقولون إننا في حاجة إلى المزيد من القتلى من المدنيين الإسرائيليين حتى نكسب تعاطفكم"^(٩٠).

وعلى ضوء القراءة المدققة للملامح العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات: أولاً- أن الانحياز العام للتقييم الإسرائيلي للعلاقة الأمريكية-الإسرائيلية، بمستوييه الرسمي وغير الرسمي في الفترة السابقة على هجمات ١١ سبتمبر، يعبر عن درجة عالية من الرضا الإسرائيلي عن المواقف الكسرى التي التزمت بها الولايات المتحدة. يعكس التقييم تحديداً قناعة إسرائيلية بإمكانية الاعتماد على الصديق الأمريكي والثقة فيه من ناحية، وبفاعلية دوره وقدرته على التأثير في مواقف الدول الصديقة (أوروبا وروسيا على سبيل المثال) بل وفي مواقف الدول المعادية (الدول العربية بأسرها) من ناحية أخرى.

ثانياً- يعبر الموقف الأمريكي في الفترة السابقة على الهجمات عن حرص "شفيهي" على تبنى سياسة معتدلة إزاء طرفي الصراع تعكسها تلك الإدانات المستمرة للممارسات القمعية الإسرائيلية أولاً، ثم المطالبة بخروج الجيش من أراضى الحكم الذاتي ثانياً. في الوقت ذاته انطلقت السياسة الأمريكية "الفعلية" في الفترة السابقة على الهجمات من تحميل الفلسطينيين مسؤولية العنف ومن الإصرار على أن المفاوضات لا يمكن أن تبدأ طالما استمر هذا العنف، ومن ثم فقد شهدت هذه الفترة غياباً لأي تدخل أمريكي ملموس بهدف الحد من العنف الإسرائيلي أو حتى بهدف ممارسة الضغوط على الطرفين من أجل استئناف المفاوضات.

ثالثاً- حتى في الوقت الذي بدا فيه أن الولايات المتحدة لا تتوقف عن إثبات دعمها للموقف الإسرائيلي من خلال أفعال وأقوال لا يمكن الاختلاف حول

بشكل عام، أو ما يترتب عليها من تفرعات؛ مثل الاعتراف بحق العودة للاجئين، أو معارضة الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الفلسطينيين).

أما الموقف الأوروبي في مؤتمر درين خاصة فحظي بالشطر الأعظم من الانتقاد الإسرائيلي في هذه الفترة؛ فبالرغم من الموقف المساند لإسرائيل الذي أظهرته دول الاتحاد الأوروبي في ختام المؤتمر والذي وجهت لهم وزارة الخارجية الإسرائيلية الشكر عليه، كان الانتقاد هو النغمة السائدة في الصحافة الإسرائيلية على اعتبار أن أوروبا ما كانت لتتخذ هذا الموقف المساند لإسرائيل لولا الضغوط الأمريكية، وهو ما عبر عنه هيرب كاينون بقوله: "إن السؤال الحقيقي لا يجب أن يكون لماذا انسحبت أمريكا وإسرائيل، وإنما لماذا لم ينسحب الآخرون ولماذا قبلوا بالصياغات العربية المحرفة لحقوق الإنسان؟ أين الأصوات التي لا تكفي بالاعتراض الدبلوماسي، وإنما يثير ما حدث غضبها حقاً" (٩٢).

وخلاصة القول هي أن كل ما يمكن رصده في مرحلة ما قبل الحادي عشر من سبتمبر يؤكد على أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية هي علاقة وطيدة ذات طبيعة خاصة، وأما تمثل إلى حد بعيد علاقة تبادلية من التأثير والتأثر. يفسر هذا - كما سبق وأن ذكرنا - تلك النظرة الإسرائيلية المتفائلة لإمكانية توظيف وتوجيه الأحداث على النحو الذي يخدم المصالح الإسرائيلية، بل ويفسر هذا تبين الدراسة لاقتراب يجعل من التغير في الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل مؤشراً أساسياً للتعبير عن حجم وطبيعة تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المصالح الإسرائيلية، وذلك في ظل التغير أو التصاعد في العدوان الإسرائيلي على السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

الجزء الثاني: إسرائيل في مرحلة الإعداد الأمريكي للحرب ضد الإرهاب: تطبيق عملي لمبدأ "الوقاية خير من العلاج"

وزارة الخارجية والمنظمات اليهودية العالمية وكذا الجماعات المسيحية الإنجيلية يقومون بجهود واضحة في هذا المجال إلا أن التنسيق مازال مطلوباً حتى تحقق هذه الدعاية أقصى فائدة مرجوة، وحتى لا تضطر إسرائيل أن تظل دائماً في موقف الدفاع في مواجهة الدعاية العربية" (٩١).

بل وفي مقابل كل هذا الاهتمام الإسرائيلي بالرأي العام والخاص العالمي - وعلى رأسه الرأي الأمريكي بكل تفاصيله ودقائقه - أمكن رصد اهتمام أمريكي مقابل بتفاصيل ودقائق التصريحات الإسرائيلية. ولعل المثال الصارخ على هذا الأمر - في الفترة محل النظر - هو اهتمام الإدارة الأمريكية بما جاء على لسان السفير الإسرائيلي في فرنسا من "أن الولايات المتحدة لا تفعل الكثير، وأن القليل الذي تفعله ليس بالجوهر الكافية" ويعني بهذا "الموقف الأمريكي من الأوضاع في الشرق الأوسط؛ فقد سارعت الإدارة الأمريكية بالإعراب عن عدم رضاها عن هذه التصريحات؛ مما دفع وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى إصدار بيان تؤكد فيه أن الولايات المتحدة هي أعظم صديق لإسرائيل وأن إسرائيل تقدر الدور الهام الذي تلعبه الولايات المتحدة بقيادة الرئيس بوش.

والأمر ما كان ليقلت انتباهي على هذا النحو لولا أنه متناقض بشكل لا معقول مع الأسلوب الأمريكي في التعامل مع التصريحات العربية - بل وحتى الأوروبية - ذات المضامين المشابهة للتصريح الإسرائيلي، والتي تصدر حتى عن قيادات وجهات رسمية أرفع مستوى؛ حيث لا تلاقي غالباً من الجانب الأمريكي إلا التجاهل والإهمال.

خامساً - على العكس تماماً من الاتهام الإيجابي الغالب في التقييم الإسرائيلي للموقف الأمريكي، تغلب الاستنكار على التقييم الإسرائيلي للموقف الأوروبي من الأوضاع في الأراضي المحتلة؛ فلم يسلم الموقف الأوروبي عامة من النقد (سواء ما يتعلق منه بالعودة إلى المفاوضات

لن يدركوا سبب تلك الكوارث التي وقعت في واشنطن ونيويورك إلا حين يتوقفون عن تجاهل دورهم في مساعدة الجيش الإسرائيلي على سحق الفلسطينيين بنسبة تصل إلى ٣:١^(٩٥).

وعبرت عن ذات الاتجاه بشكل أقل حدة جهات عديدة أيضاً، وكانت من أبلغها الجيوساليم بوست: "إن تطورات الصراع العربي الإسرائيلي بما لها من قدرة على تفجير مشاعر العداء لإسرائيل والولايات المتحدة- إن لم تكن هي دافعاً مباشراً للإرهاب، فهي على أقل تقدير توظف من قبل الإرهابيين لكسب وتعبئة تعاطف شعبي على كافة المستويات"^(٩٦). ويخلص أنصار هذا الاتجاه غالباً إلى أن الولايات المتحدة عليها أن تراجع سياستها في الشرق الأوسط، وأن تتدخل بشكل أكثر كثافة وحيادية من منطلق: "إنما لو لم تذهب هي إلى الشرق الأوسط، فإن الشرق الأوسط سيأتي إليها".

وبالتوازي مع هذا الاتجاه، برز اتجاه آخر يقسول بأن المصالح الأمريكية أصبحت تستلزم ممارسة ضغوط على إسرائيل لكي تقدم تنازلات تكفي لإغراء دول عربية بعينها لكي تنضم للتحالف الدولي ضد الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة. فلقد تردد أن عدداً من الدول العربية والإسلامية المؤثرة وقفت اشتراكها في التحالف الدولي على مجموعة من الشروط، كان على رأسها تدخل أمريكي أكثر إيجابية وحيادية لحسم الأوضاع المتفجرة في الأرض المحتلة، واستبعاد حماس أو حزب الله أو الجهاد الإسلامي كأهداف لضربات التحالف الدولي (خاصة السعودية)، وعدم اشتراك إسرائيل فيه (خاصة باكستان ومصر)، وأن تفعل الحرب الضغوط السياسية والاقتصادية حتى لا تقتصر على استخدام القوة العسكرية^(٩٧).

وبذيع شهرة هذين الاتجاهين (الاتجاه القائل بضرورة توقف الولايات المتحدة عن مساندة إسرائيل حماية لمصالحها، والاتجاه القائل بضرورة ممارسة الولايات المتحدة الضغوط على إسرائيل لكسب رضا الدول العربية

إن تطورات الأحداث في المرحلة الثانية -وتحديداً ما يخص منها عملية تشكيل التحالف الدولي ضد الإرهاب- فرضت على الطرف الإسرائيلي مراجعة الأسلوب الذي تم من خلاله التعامل مع الموقف الدولي الجديد؛ فلم تعد -أو تحديداً لم تكن- الاستراتيجية الإسرائيلية قاصرة على تلك السياسات "المحمومة" التي أمكن رصدها في الجزء الأول من الدراسة، وإنما أصبح اللجوء إلى ما يمكن تسميته بالسياسات "الواقائية" مكوناً أساسياً لهذه الاستراتيجية.

ومثلت أهم التطورات التي أدت إلى هذا التطوير في الاستراتيجية الإسرائيلية في بروز اتجاهين جديدين على الساحة الدولية؛ فلقد برز اتجاه بين الدول العربية -تويده جماعات عربية مختلفة الدوافع- يقول بأن ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية هو النتيجة الطبيعية لسياستها المتحيزة في مناطق كثيرة من العالم، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط (وهو الذي فسره البعض على أنه تلميح لضرورة وضع حد للتحالف الأمريكي الإسرائيلي، الذي يجعل من الولايات المتحدة هدفاً للإرهاب). ولقد عبرت عن هذا الاتجاه بشكل صريح جهات عديدة - مختلفة الدوافع- منها الرئيس العراقي صدام حسين: "إن الولايات المتحدة تجني ثمار جرائمها ضد الإنسانية"^(٩٨).

ومنها أمثال الصحفي اليهودي دافيد نيومان في مقاله: "ليس نظاماً دولياً جديداً"، الذي يؤكد أن الحرب ضد أفغانستان قد تتسبب في تغيرات إقليمية محدودة، ولكنها بالتأكيد لن تجلب نظاماً دولياً جديداً. فالنظام الدولي القائم سيستمر بما فيه من دول غربية رأسمالية كبرى -محدودة العدد- تروج لرأسمالية عالمية وديمقراطية على الأسلوب الغربي، وبما فيه من فجوة تزداد اتساعاً بين "عالم يملك وعالم لا يملك" على النحو الذي يولد المزيد من السخط الذي تنمو في رحابه المزيد من المنظمات الإرهابية^(٩٩). بل ومنها أمثال الصحفي الأمريكي ديريك جاكسون في "بوستونز جلوب" القائل بأن الأمريكيين

لانعقاد اللقاء^(٩٩). ومن ثم، فقد اعتبر هؤلاء المطلب الأمريكي مؤشراً على تحول في الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل.

ويشكل الإلحاح الأمريكي بالتأكيد انحرافاً عن تلك المبادئ التي وضعتها الإدارة الأمريكية في الفترة السابقة على أحداث سبتمبر مباشرة، والمتثلة في التأكيد على ضرورة توقف العنف قبل الشروع في تنفيذ توصيات ميتشل، وإقامة الاتصالات بين طرفي الصراع. إلا أن الاستجابة الإسرائيلية الفعلية لهذا الإلحاح الأمريكي لم تأت لتوحي بأن هناك استعماراً حقيقياً لوجود ضغوط أمريكية على إسرائيل؛ فلقد اتخذت هذه الاستجابة شكلياً أساسيين:

الشكل الأول- عبرت عنه العديد من التصريحات الرسمية - وخاصة اليمينية منها- وكذا العديد من الكتابات غير الرسمية. وهو الشكل الذي يرفض انعقاد اللقاء - وبالتالي لا يشغل بالأبناك الضغوط الأمريكية المزعومة- من منطلق أن اللقاء يتعارض مع ما يري فيه هذا الطرف مصلحة إسرائيل، وبجدة أن الموقف الدولي لا يسمح بالاتصال مع الإرهابيين، وإنما يدعو إلى محاربتهم ونبذهم. وهو تحديداً الشكل الذي تبناه من يرفضون الاتصال، ناهيك عن التفاوض، مع الفلسطينيين في ظل استمرار الانتفاضة.

وتزعم هذا الاتجاه ودعمه رئيس الوزراء شارون وقدم وغيره مبررات عديدة لهذا الاتجاه؛ فعلى الرغم من إعراب بوش في مكالمة خاصة لشارون عن رغبته في انعقاد اللقاء، قرر شارون في (٩/١٨) تأجيل لقاء عرفات-بيريز معلناً أن الوقت ليس مناسباً لانعقاده، ولقد فسر شارون قراره هذا بقوله إن عرفات لا يتحرك إلا إذا تعرض للضغوط والعزلة الدولية^(١٠٠). وجاءت تصريحات وزراء اليمين الإسرائيلي مؤيدة لهذا القرار، على اعتبار أن إسرائيل ليست في حاجة إلى عقد مثل هذا الاجتماع.

المراد اشتراكها في التحالف)، ظهر اتجاه ثالث داخل إسرائيل يقول بأن هناك تحولاً في الموقف الأمريكي عن حليفها الوحيد في الشرق الأوسط؛ حيث أصبحت الولايات المتحدة أكثر استعداداً للتوقف عن دعم الموقف الإسرائيلي.

يقول دافيد كيمشي مثلاً في مقاله "لقاء عرفات هام للغاية" إن على إسرائيل أن تدرك أن تصعيد ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين قد يقابله الشعب الأمريكي بالتعاطف والتفهم، إلا أنه لن يكون مقبولاً لدى الإدارة الأمريكية التي لن تسمح بأن يعصف العنف الإسرائيلي الفلسطيني بالتأييد الذي تسعى لكسبه من الحكومات العربية المعتدلة لصالح تحالفها الدولي ضد الإرهاب، وأن عليها أن تذكر أن الولايات المتحدة لم تسمح لإسحاق شامير بهذا من قبل في حرب الخليج^(٩٨).

ولقد وظف أنصار هذا الاتجاه الثالث من أجل تدعيم حججهم عدداً من المؤشرات كان من أهمها: إصرار الإدارة الأمريكية على إتمام اللقاء بين عرفات وبيريز، واستعداد إسرائيل من التحالف الدولي، في مقابل دعوة دول عربية إلى الانضمام إليه، والتصريحات الأمريكية والأوروبية المؤيدة للحق الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة. وعليه كان من الضروري أن تناول الدراسة كل من هذه المؤشرات بقدر من التحليل للوقوف على حقيقة وحجم التغير في الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل، وبالتالي حقيقة تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على توازنات القوة في المنطقة.

أولاً- الدعوة الأمريكية للقاء بين عرفات

وبيريز، لماذا؟ وماذا بعد الفشل؟

فلقد رأى البعض أن تكرار الطلب الأمريكي، من خلال أطراف متعددة على رأسها الرئيس الأمريكي نفسه ووزير خارجيته ووزير دفاعه، بضرورة انعقاد اللقاء المؤجل بين عرفات وبيريز يمثل في حد ذاته ضغطاً على إسرائيل حتى ولو لم تحدد الإدارة الأمريكية موعداً بعينه

يقول الوزير دان نافيه: "إن مقابلة عرفات تكسبه شرعية. بدلاً من السعي لمقابلة عرفات كان على وزير الخارجية أن يعمل على أن تصبح السلطة الفلسطينية هدفاً أساسياً للتحالف الدولي ضد الإرهاب". وأعرّب رحابعام زئيفي وزير السياحة (حينها) عن مخاوفه من أن يفسر العرب هذا الاجتماع على أنه ضعف في الموقف الإسرائيلي: "لا يمكن أن نتصور أن تقتصر المحادثات على وقف إطلاق النار، لا بد أنها ستطرق إلى موضوعات ذات طابع دبلوماسي، وهذا هو التفاوض الذي أكدت الحكومة من قبل على أنها لن تشرع فيه، إلا إذا توقف العنف الفلسطيني"، وفي نفس السياق يدعو أحد الصحفيين إسرائيل إلى عزل عرفات^(١١) قائلاً: "إن إسرائيل عليها أن تقف في مقدمة من يقول بأن الإرهاب لا يمكن أن يستمر كظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية، إلا أننا لا نستطيع أن ندافع عن هذا الرأي، ونحن نعيش في عالم ما قبل الحادي عشر من سبتمبر، ذلك العالم الذي كنا نجلس لتحدث فيه مع الإرهابيين، بدلاً من محاربتهم"، وعلى المستوى غير الرسمي كتب أحدهم في مقالة بعنوان: "محرارة الإرهاب على طريقة بول": "إن لدى إسرائيل ما يدعوها للتفاوض حين تسمع أن إدارة بوش لن تقصر ردها الانتقامي على هؤلاء المتورطين بشكل مباشر في الهجمات على نيويورك وواشنطن، فليس هناك دولة في العالم عانت من الإرهاب مثلما عانت منه إسرائيل"، ومن هذا المنطلق يبدي الكاتب دهشته من دعوة بول إلى الإسراع لإتمام اللقاء بين عرفات وبيريز على اعتبار أنه إذا كان من غير المتصور أن تتفاوض أمريكا مع أمثال بن لادن فمن غير المنطقي أن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل التفاوض مع عرفات، ووجد الكاتب تفسيراً لهذا الإلحاح الأمريكي في السياسة المتحيزة ضد إسرائيل التي اشتهر بها كورلين بول^(١٢).

ونشرت المهآرتس رأياً يؤكد أن لقاء عرفات-بيريز لن يأتي مجدداً وبالتالي فهو لا قيمة له بالنسبة

لإسرائيل^(١٣)؛ فحتى إذا استأنف الإسرائيليون والفلسطينيون المفاوضات، فلن يكون لدى الحكومة الإسرائيلية ما تعرضه أكثر مما عرضه باراك من قبل وهو العرض ذاته الذي سبق أن رفضه عرفات بلجوئه إلى الانتفاضة، و"بالتالي فإن النتيجة هي أن نعود إلى حيث بدأنا". "إذا لم يحاول هؤلاء المهتمون بالسلام التوصل إلى وقف إطلاق نار حقيقي بين الفلسطينيين والإسرائيليين فإن الولايات المتحدة لن تجني من إصرارها على إتمام اللقاء بين الطرفين أكثر من مهلة من الوقت، ربما تستطيع فيها كسب تأييد المزيد من الدول العربية لصالح تحالفها الدولي".

إلا أنه ردًا على مبادرة عرفات بإعلان وقف إطلاق النار في ٩/١٨، أعلن رئيس الوزراء وقف العمليات الهجومية، وسحب الجيش الإسرائيلي من كل مناطق الحكم الفلسطيني التي اقتحمها على مدار أسبوع كامل، واستعداده الشخصي للموافقة على إتمام لقاء عرفات وبيريز إذا ما نجحت السلطة الفلسطينية في الحفاظ على الهدوء لمدة ٤٨ ساعة؛ وبالرغم من اعتراف جهات رسمية إسرائيلية بانخفاض معدل العنف الفلسطيني بشكل واضح، وبالرغم من اعتراف عدد من المحللين السياسيين بأن وقف العنف بشكل كامل هو أشبه بالمستحيل؛ "نظرًا لغياب القيادة الفلسطينية الموحدة"، تحجج شارون بمحاذنة إطلاق الرصاص على سيدة إسرائيلية ليعلن عن إلغاء الاجتماع المرتقب بين عرفات وبيريز نظرًا لأن "عرفات لم يفِ للمرة السادسة بما تعهد به من وقف العنف"؛ "فعرفات إرهابي ويجب علينا أن نفهم هذا، إنه إرهابي بأبوي المنظمات الإرهابية (أما) نحن فنأمل أن يأتي اليوم الذي نستطيع فيه أن نتفاوض حول السلام مع الشعب الفلسطيني"^(١٤).

أما الشكل الثاني من التعامل الإسرائيلي مع الإلحاح الأمريكي على إتمام اللقاء فعبر عنه بالأساس هؤلاء الراغبون في نبذ العنف والعودة إلى الحوار مع

ترديد ادعاءات عن أن كل العرب وكل المسلمين وكل الفلسطينيين إرهابيون يفقد قضيتها المصادقية في هذا التحالف الدولي، بل إن وضع نهاية عادلة للصراع العربي الإسرائيلي، من خلال مبادرة دبلوماسية صادقة سيكون أفضل إسهام يمكن أن تقدمه إسرائيل للحرب ضد الإرهاب؛ لظل على الفلسطينيين أن يختاروا بين الانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب أو التحول إلى أحد أهدافها^(١٠٨).

ونشرت جريدة معاريف في عددها الصادر يوم ٣٠/٩ رأياً متميزاً في هذا السياق يطالب بالعودة إلى المفاوضات على اعتبارها الحل الوحيد الفعال من منطلق أن خيرة حرب أكتوبر - والتي حلت ذكرها الثامنة والعشرون - تؤكد أن للقوة حدود، وأن الحروب لا تأتي بالنفع، وأن لحظات السعادة - مثل تلك التي عاشها الإسرائيليون في ٦٧ - لا تدوم^(١٠٩).

ويوحى الاستعراض السابق لبعض الآراء الداعية إلى استئناف الحوار الفلسطيني-الإسرائيلي أنها نادراً ما تربط بين هذه الدعوة وبين إيمان ما بضرورة الاستجابة لضغوط أمريكية، وحتى تلك التي تربط بين المطلب الأمريكي، وبين استئناف الحوار إنما تنطلق في ذلك غالباً من أن استئناف الحوار هو أمر تقتضيه المصالح الإسرائيلية قبل أن تقتضيه المصالح الأمريكية، ويقدم بيريز الدعم الرسمي لهذا الاتجاه، المتفق مع مضمون المطلب الأمريكي. كان بيريز قد عبر عن سخطه الشديد بسبب إلغاء شارون للقاء بيريز المرتقب مع عرفات قائلًا في ٩/٢٣: "على مدار ٥٣ عاماً من وجود الكيان الإسرائيلي لم ترفض الولايات المتحدة لإسرائيل أي طلب، والآن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل أن تعقد اجتماعات مع الفلسطينيين لتهدئة الانتقادات التي تواجهها الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي،... إن الولايات المتحدة لا تطلب من إسرائيل التنازل عن أراضيها، أو حتى التوقف عن حقها في الدفاع الشرعي عن النفس، وإنما

الفلسطينيين، والذين قاموا من هذا المنطلق بالترويج - بصورة مقصودة أو غير مقصودة - لذات المضمون الذي أتى به المطلب الأمريكي.

كانت معاريف قد نشرت "أن توسع قوات الدفاع الإسرائيلية في اقتحام مناطق الحكم الفلسطيني في الأيام الأخيرة إنما يؤكد على وجود نية استغلال الأجواء الدولية ضد الإرهاب"، وهو ما حذر منه الكاتب قائلًا: "حتى لو أغرم الإرهاب واحتفي فإن الشعب الفلسطيني سيظل هنا، وسيظل علينا اقتسام هذه الرقعة الصغيرة من الأرض معه.... لو احتفي ابن لادن فإن البنية التحتية التي تحركه ستندثر بأكملها، ولكن حتى لو احتفي عرفات؛ فإن نفس البنية التحتية القومية التي تحركه ستظل موجودة"^(١١٠).

ونشرت ידיعوت أحرونوت أن وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس عرفات في ٩/١٨ هو في الواقع ليس تملقاً للبيت الأبيض، بقدر ما هو تعبير عن شعور فلسطيني حقيقي بأن الاستمرار في الانتفاضة لن يحقق الأهداف التي فشلت في تحقيقها "حتى الآن"، وعليه دعا الكاتب إلى استغلال إسرائيل لهذا الإعلان على أفضل نحو ممكن والتعامل معه، وأن تأخذ إسرائيل إعلان عرفات مأخذ الجدية أخذة في الاعتبار أن وقف العنف بشكل كامل هو شيء أشبه بالمستحيل في ظل غياب القيادة الفلسطينية الموحدة^(١١١)، واعتبرت معاريف أن إعلان عرفات لوقف إطلاق النار باللغتين الإنجليزية والعربية دليل على أن قراره ليس دعاية للتصدير الخارجي فقط، وإنما قرار يتمني أن تلتزم به كافة الفصائل الفلسطينية حقاً^(١١٢).

وتقول ناعومي تشازان: "إن لإسرائيل دور أساسي في التحالف الدولي الجديد، لكنه ليس دور القيادة؛ بخلافها الأطول في مجال التعامل مع الإرهاب فإن على إسرائيل أن تسلم بأن القيادة هذه المرة هي للولايات المتحدة، وأن الحرب ليست حرباً من أجل مصالحها وحدها، وإنما من أجل القضاء على ظاهرة دولية تورق العالم بأسره. وتؤكد الكاتبة أن استمرار إسرائيل في

من المتظاهرين الفلسطينيين إلى الشوارع، وهو ما يجعل وقوع المصادمات بين الفلسطينيين والإسرائيليين أمراً لا مفر منه^(١١٣). وبالفعل أصدر شارون قراراً بوقف كل الاجتماعات بين المسؤولين الفلسطينيين والمسؤولين الإسرائيليين بحجة استمرار العنف رغم الـ ٤٨ ساعة المهلة التي منحها شارون لعرفات لتحقيق الهدوء^(١١٣).

إسرائيل ليست تشيكوسلوفاكيا

وفي الخامس من أكتوبر، ومع استمرار الانتفاضة في الأراضي المحتلة - بعد إعلان شارون وقف كل الاجتماعات بين المسؤولين الفلسطينيين والمسؤولين الإسرائيليين - أعلن شارون أن كل محاولات التوصل إلى وقف لإطلاق النار باءت بالفشل، وأمر قوات الأمن الإسرائيلية "باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة الإرهاب الفلسطيني"^(١١٤).

ولجأ شارون إلى تبرير هذا الموقف الإسرائيلي بتصريحه الشهير الذي حذر فيه دول العالم الحر - وعلى رأسها الولايات المتحدة - من تكرار الخطأ الذي ارتكبته في ١٩٣٨ حين ضحت بتشيكوسلوفاكيا إرضاءً لهتلر: "لا ترضوا العرب على حسابنا... إسرائيل ليست تشيكوسلوفاكيا. إسرائيل ستحارب الإرهاب". إلا أن صدور هذا التصريح في هذا السياق (الإصرار على الاستمرار في الإجراءات القمعية الإسرائيلية، بدلاً من استئناف الاتصالات مع الفلسطينيين) جاء ليطيح مرة أخرى بأي مزاعم حول وجود "ضغوط" متصورة على إسرائيل من أجل وقف العنف.

بل وجاءت الردود الأمريكية الرسمية على التصريح لتتفي مثل هذه المزاعم. فلقد ذكر المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض أن "الرئيس الأمريكي يرى أن مثل هذه التلميحات غير مقبولة، وأن إسرائيل لا يمكن أن يكون لها صديق أفضل أو أقوى من الولايات المتحدة... إن الرئيس بوش حليف متميز لإسرائيل، ولقد سمعت الولايات المتحدة وستظل تسعى بجدية من أجل تحقيق السلام في

تطلب منها فقط إسهماً بسيطاً في تغيير الأجواء (يقصد الأجواء المعادية للولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي) قبل أن ترسل الولايات المتحدة بأبنائها إلى المعركة"^(١١٥).

ويكشف هذا التصريح عن أمر أساسي ألا وهو أنه حتى الآراء الرسمية الميودة للمطلب الأمريكي لم تنظر إليه على أنه "ضغط" على إسرائيل. (معنى إملاء أمريكي لشروط واضحة ومحددة، يصحبه التلويح بثواب وعقاب)، وكان بيريز قد صرح من قبل تعليقاً على القرار الإسرائيلي بوقف عمليات الجيش في مناطق الحكم الفلسطيني - بعد إعلان الرئيس عرفات وقف لإطلاق النار - صرح بأن إسرائيل لم تقرر وقف عملياتها نتيجة للضغوط الأمريكية "نحن نكن الكثير من الاحترام للأمريكيين، ومكاملة هاتفة واحدة من الرئيس بوش شيء مهم في حد ذاته، نحن لا نحتاج إلى ضغوط"^(١١٦).

ولعل رصد هذين الشكلين الأساسيين من الاستجابة الإسرائيلية للمطلب الأمريكي هو الذي جعل الباحثة أكثر ميلاً لاعتبار قرار شارون السماح لبيريز بلقاء عرفات في السادس والعشرين من سبتمبر قراراً أملاًته الاعتبارات الداخلية (الحفاظ على حكومة الوحدة الوطنية) أكثر منه استجابة لضغوط أمريكية حقيقية؛ خاصة وأن بيريز كان قد قال في ٩/٢٣ في تصريح حاد للهجة: "نحن (حزب العمل) نشارك في هذه الحكومة ليس فقط لكي نعمل معاً من أجل حماية الدولة من الإرهاب، وإنما أيضاً ليكون لنا بعض النفوذ والتأثير؛ ولكن أيما ما كانت دوافع شارون من وراء قراره السماح بإتمام اللقاء (سواء أكان هذا استرضاءً لجهات داخلية، أو لجهات خارجية أو لكليهما)، فإنه ما كان ليخسر شيئاً من وراء هذا القرار؛ فلقد كان وقف إطلاق النار، المتفق عليه في هذا الاجتماع، شبه محكوم عليه بالفشل المسبق. فيحلول الذكرى الأولى للانتفاضة الثانية في الثامن والعشرين من سبتمبر، كان من المتوقع أن يخرج الآلاف

offend أحد الطرفين؛ فلنؤذ اليهود بدلاً من العرب" (١١٧).

يقول مارتين شيرمان: "إن شارون قال ما قاله تحديداً لأنه يعلم أن بوش ليس تشاميرلين...ولأنه يسعى إلى تجنب ذلك الفخ الخطير الذي أعده المعادين لإسرائيل في الإدارة الأمريكية لكلي من إسرائيل والولايات المتحدة" (١١٨)، ويقول عقيبا الدر: "إن الخطاب لم يكن وليد اللحظة وإنما كان معداً سلفاً، ويرجح البعض حالياً أن من كتبه وضع في اعتباره أنه إذا كانت الولايات المتحدة تعمل حالياً على الابتعاد عن إسرائيل لإرضاء العرب فمن الواجب أن تتسم الانتقادات الموجهة إلى بوش الابن بالحدة" (١١٩).

وخلاصة القول: هي أن هناك من تعامل مع تصريحات شارون ليس على اعتبارها رد فعل لضغوط مورست وإنما على اعتبارها تحسباً لضغوط قد تُمارس على إسرائيل، خاصة في ظل وجود قناعة إسرائيلية ما بأن الولايات المتحدة، من بين كل الفاعلين الدوليين، هي الوحيدة القادرة على إجبار إسرائيل على "تبني سياسات يعتقد زعمائها أنها في غير مصلحة دولتهم الصهيونية" (١٢٠).

وتبدو هذه التبريرات أكثر منطقية بالنظر إلى المكاسب السياسية التي حققتها إسرائيل من وراء إثارة هذه الزوبعة الرسمية وغير الرسمية. (والتي ترشده هي والانتقادات الإسرائيلية للسياسات الأمريكية في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر إلى ما يمكن اعتباره عطفاً مُمَيَّزاً للاستراتيجيات الإسرائيلية في التعامل مع المواقف المختلفة، قد يجوز أن نطلق عليه اسم "السياسات الوقائية").

كان من بين المكاسب السياسية التي حققتها إسرائيل على سبيل المثال تصريح كولين باول: "إن إسرائيل صديق قوي للولايات المتحدة. نحن سندعم إسرائيل وأمنها دائماً؛ إنها الدولة الديمقراطية في المنطقة التي نعتز بها دائماً كصديق، ليس هناك ما يقلق المواطن

الشرق الأوسط، وحث الأطراف على إنهاء العنف، والعودة إلى الحوار السياسي"، وبات من الواضح أن الولايات المتحدة تمر رسالة إلى إسرائيل بأن إلحاحها على إتمام اللقاء لن يشكل تحديداً لمصالح الدولة الصهيونية.

ولقد أثار تصريح شارون ضجة كبيرة في إسرائيل وتبارت الكتابات في تقديم التبريرات له؛ فكان منهم من أكد على أن "الضغوط" القوية التي مارسها الولايات المتحدة على شارون من أجل إتمام لقاء عرفات بيريغز "على سبيل المثال" والدعم الأمريكي - البريطاني "العلني المفاجئ غير المشروط" لقيام دولة فلسطينية كانت هي الدوافع وراء التصريح. (مقالة بعنوان "ليس تشاميرلين ولا تشرشل") (١٢١)

إلا أن التبريرات التي بدت أكثر صراحة كانت تلك التي أكد فيها البعض على أن إسرائيل قادرة على أن تدافع عن نفسها بنفسها، ومن ثم فهي بالتأكيد لن تكون ضحية هولو كوست جديد، كما أن أعدائها ليسوا بقوة هتلر ونفوذه حتى تحتاج أن تحشاهم، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة حليف أكيد لإسرائيل، ولو مجرد وجود جماعات (يهودية ومسيحية) قوية بما تساند إسرائيل دائماً، ومن ثم فلقد فضلت هذه الكتابات توصيف تصريحات شارون على أنها ربما قطع للطريق على الدعاية المعادية لإسرائيل، وربما تحسب لأي تغيرات مفاجئة في السياسة الأمريكية - على اعتبار أن الولايات المتحدة فرضت من قبل على إسحاق شامير التفاوض مع عرفات، وعلى اعتبار ما تردد عن تحضير الولايات المتحدة لإعلان اقتراح أمريكي جديد للسلام - (١٢٢) وربما تذكير لبوش بخطورة أن يتصرف مثل رئيس الوزراء البريطاني تشاميرلين لا تشبيهاً له بهذا الرجل - الذي تعتبره إسرائيل مسئولاً عن موت الآلاف من اليهود بمنعهم من السفر إلى إسرائيل، رغم الاضطهاد الذي بات من الواضح أنهم يعانونه على يد الألمان النازيين مع بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهو الرجل صاحب المقولة الشهيرة: "نحن لا بد أن نؤذى

عبر عنه السفير الأمريكي لدى إسرائيل حين رفض أن يصف الإلحاح الأمريكي على إتمام اللقاء بأنه ضغوط ثقيلة **heavy-handed pressure** على إسرائيل^(١٢٥)، ويعبر عنه تصوير أحد كبار المسؤولين اليهود لطبيعة الإلحاح الأمريكي على إسرائيل لإتمام اللقاء: "إذا طلبت الولايات المتحدة في هذه اللحظات العصبية مساعدة صديقتها وحليفها إسرائيل فإن على إسرائيل أن تقدم المساعدة ولو لم تقتنع بأن هذا هو الأفضل لمصلحتها"^(١٢٦). ولعل تدعيم هذا الاستنتاج يستلزم التعامل مع المزيد من المؤشرات التي اعتبرها الإسرائيليون دالة على وجود تحول في الموقف الأمريكي من إسرائيل.

ثانياً: هل تبقى إسرائيل خارج التحالف

الدولي؟ لماذا؟

كان على قمة هذه المؤشرات استشعار إسرائيل أن التحالف الدولي الذي ستقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب غالباً ما سيتشكل بدونها، تماماً كما حدث في التحالف الدولي في حرب الخليج، ولقد بدا الأمر للوهلة الأولى من ناحية غير متوقع، ومن ناحية أخرى غير مطلوب؛ فمن ناحية: كانت قد ترددت تصريحات غربية رفيعة المستوى عن أن "الفارق بين التحالف الدولي ضد الإرهاب الذي يؤسسه الرئيس بوش، وبين التحالف الذي شكله جورج بوش الأب هو أن إسرائيل ستكون هذه المرة شريك كامل"^(١٢٧)، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة الإسرائيلية قد أعربت على لسان رئيسها عن استعدادها للمشاركة بالفعل في التحالف الدولي ضد الإرهاب إذا ما دعته الولايات المتحدة لذلك^(١٢٨)، بل إن وزير الخارجية كان قد وضع تصوراً لطبيعة هذا التحالف لا يسمح بإغفال دور إسرائيل فيه؛ فالتحالف هو تحالف لا إرهابيين ضد إرهابيين^(١٢٩).

وقد وجدت الاتجاهات الأكثر تشاؤماً في هذا الاستعداد في هذا التوقيت الحرج وصماً لإسرائيل بتهمة

الإسرائيلي أو القيادة الإسرائيلية؛ فالولايات المتحدة لن تقدم على فعل أي شيء لبيعهم **to sell them out** ولن تقايض أمنهم بأي شيء آخر^(١٣١).

إلا أن الأهم من هذه التصريحات الدبلوماسية كان حصول إسرائيل على وعد أمريكي "بالأ تفاجئها"، وهو ما يستجيب للمخاوف الإسرائيلية من أن تطالب الولايات المتحدة إسرائيل بتقديم تنازلات غير متوقعة في إطار محاولات إعادة إحياء عملية السلام^(١٣٢)؛ إن آياً من هذا لا ينفي أن هناك أصواتاً إسرائيلية تعالت محذرة من أن إسرائيل تتعرض لضغوط أمريكية، وأن مصالحها مهددة بسبب تحول الموقف الأمريكي المساند لها.

ولا ينفي أي من هذا أن الإدارة الأمريكية أصبحت بالفعل أكثر إصراراً على إتمام اللقاء بين عرفات وبيروز من ذي قبل. (وهو ما يمكن قياسه من خلال ذلك التصعيد الواضح في كثافة الاتصال بين الإدارة الأمريكية والمسؤولين الإسرائيليين، حوالي ٤٠ اتصالاً حتى نهاية سبتمبر^(١٣٣)، بل ولا ينفي أي من هذا أن الإلحاح الأمريكي على إتمام اللقاء ينبع إلى حد كبير من الرغبة الأمريكية في طمأنة وهدئة الأطراف، التي تتطلع لانضمامها إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب، وهو ما أشار إليه السفير الأمريكي لدى إسرائيل بقوله: "إن أحد مكونات الصور الأمريكية العام للموقف هو محاولة استئناف عملية السلام في هذه المنطقة، ولقد اتفقت الإدارة والرئيس الأمريكي على أن إنهاء العنف في المنطقة هو هدف هام في حد ذاته، وسيساهم كذلك في خدمة ما نحاول القيام به في مناطق أخرى"^(١٣٤).

إلا أن ما سبق ينفي ويشكك في إمكانية توصيف السلوك الأمريكي على أنه ضغوط قاهرة على إسرائيل وبالتالي ينفي وجود تحول حقيقي في الموقف الأمريكي من إسرائيل، وبالتالي في وجود محاولات صادقة لاسترضاء الدول العربية على حساب إسرائيل، ومن ثم فهو ينفي تأثير المصالح الإسرائيلية على نحو سلبي؛ وهو الأمر الذي

الصدد: "إن هذا ليس تحالفاً رسمياً يستلزم توقيع الأطراف، ويرتب مجموعة من الالتزامات المحددة عليهم. نحن نسعى الآن من خلال اتصالاتنا للكشف عن تلك الدول التي لديها رغبة في متابعة هذا الصراع القوي طويل المدى ضد الإرهاب، ومن هذا المنطلق فإن إسرائيل بلا شك شريك في هذا الائتلاف؛ فلقد واجهت إسرائيل الإرهاب وما زالت تواجهه"، وأكد السفير على أن لكل دولة دور في هذا الائتلاف قد يختلف عن دور الدول الأخرى، "ولإسرائيل دور لا يمكن التغاضي عنه في الائتلاف، يتمثل في تكثيف تبادل برنامج الأمن والمعلومات القائم بالفعل"^(١٣٢).

ولقد كشفت مصادر إسرائيلية عديدة عن أن إسرائيل قدمت بالفعل مساعدات استخباراتية قيمة للولايات المتحدة شملت معلومات عن مرتكبي الحوادث، بالإضافة إلى معلومات دقيقة عن منطقة آسيا الوسطى، والتي تعتبر إسرائيل أكثر دراية بها من الولايات المتحدة؛ حيث يربطها بعدد من دولها علاقات وثيقة^(١٣٣).

وامتد التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة بالفعل إلى المجال الأمني؛ حيث وفرت إسرائيل تلك الإرشادات التي احتاجتها الولايات المتحدة لتأمين نفسها ضد هجمات بيولوجية وكيميائية محتملة، وخاصة تلك الإرشادات الخاصة بتأمين مصادر الماء والطعام ضد مثل هذه الهجمات، كما وفرت إسرائيل النصيحة المتخصصة من خبرائها في خطوط الطيران الإسرائيلية، حول أفضل السبل لتأمين المطارات ورحلات الطيران، بل والأهم من هذا كله هو ما ذكره البعض من أن إسرائيل وفرت للولايات المتحدة معلومات "حول طبيعة وأساليب عمل الإسلام المتطرف"^(١٣٤) (وهو الأمر الذي تزايد أهميته بالنظر إلى شيوع اللبس في التعريف الإسرائيلي للإسلام المتطرف)، يضاف إلى هذا ما تردد عن استعانة الولايات المتحدة بإسرائيل كقوة ردع من خلال عمليات عسكرية خاطفة تحقق أهدافاً سياسية. واعتبر البعض اختراق الطيران الحربي

الإرهاب؛ يقول أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين لدى الولايات المتحدة: "لو وجدت إسرائيل نفسها على الجانب الخطأ من المعادلة فإن الخسارة الدبلوماسية ستكون فادحة وأنا لا أبالغ إذا توقعت أن تمتد الخسائر إلى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية".

أما الاتجاهات الأكثر واقعية فأثارت قلقهم تلك المفارقة التي جعلت مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل تبدو متنافرة لأول مرة منذ زمن طويل، يقول أحد الدبلوماسيين: "إن التأييد الأمريكي لإسرائيل لن يتحول فجأة إلى تأييد أمريكي للفلسطينيين، ولكنه من المتصور أن تعيد الولايات المتحدة التفكير في موقفها إذا وجدت أن الصراع في الشرق الأوسط يحول بينها وبين تشكيل التحالف وحماية مصالحها"^(١٣٥)، إلا أن الجهات الرسمية لم تتعامل هذه المرة أيضاً مع الموقف على اعتباره تحولاً في الموقف الأمريكي من إسرائيل.

عقب رئيس الوزراء الإسرائيلي على الاستبعاد الإسرائيلي من التحالف الدولي بقوله: "نحن تربطنا علاقات طيبة للغاية مع الأمريكيين، وأنا واضح في هذا؛ فالثقة هي أهم شيء، أهم من اتفاقات قصيرة الأجل... ولقد أوضحت للإدارة الأمريكية، ولعدد من الدول الأوروبية أن استقرار المنطقة يعني بقدر ما يعنيهم، إلا أننا لن ندفع ثمن هذا الاستقرار". وكان يشير بهذا إلى أي تنازلات يحتمل أن يطلب من إسرائيل تقديمها، حتى تنضم أي دولة عربية للتحالف الدولي^(١٣٦).

ويبدو أن إعادة ترتيب مضمون هذا التصريح إنما يكشف عن استعداد إسرائيلي لقبول الاستبعاد من التحالف شريطة أن يظل التفاهم سائداً بينها وبين الإدارة الأمريكية، شريطة ألا تحاول أن تفرض عليها أي توضيحات على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي لا تقبل بها.

ولم يأت تصريح سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل -دانييل كورنر- بمضمون مختلف في هذا

بين الغرب والإسلام، وبالتالي فإن عليها أن تثبت أن تحالفها يحتل ضم دول إسلامية من اتجاهات مختلفة ما دامت تعبر عن رغبتها في أن تقف ضد الإرهاب، فالإرهاب في التصيف الأمريكي مصطلح مطاطي يتسع ليشمل جماعات إسلامية وغير إسلامية، والحرب هي حرب بين إرهابيين ولا إرهابيين، والعالم عالم جديد يسمح بالتوبة لمن أراد طالما أثبت رغبة جدية في أن ينضم إلى الأحرار.

في المقابل غابت هذه الرؤية في أغلب الأحيان عن التوصيفات الإسرائيلية للحرب؛ فهي إن لم تكن حرباً ضد الإسلام؛ فهي في أحسن الأحوال حرب ضد الإسلام المتطرف، فإذا كان الغرب، بالأساس، هو رمز العالم المتحضر فإن الإسلام المتطرف هو رمز الإرهاب في التعريف الإسرائيلي، يؤكد دانيال بابب أن الرئيس الأمريكي كان عليه ألا يخجل من أن يدعو أعداء الولايات المتحدة الأمريكية باسمهم "الإسلام المتطرف" بدلاً من أن يستخدم استعارات من قبيل "منظمات إرهابية ذات نفوذ دولي **global reach**"، ويضيف: "لقد اعتبر الرئيس الأمريكي أن تفسير تنظيم القاعدة للإسلام هو تفسير متطرف ومرفوض، ولكن كيف يفسر إذاً تلك الحماسة التي يتحدث بها المسلمون في الشوارع عن هذا التنظيم" (١٣٨).

وعكفت الكتابات و التصريحات الإسرائيلية على تقديم التفسيرات لتلك الرغبة الأمريكية في ضم دول عربية وإسلامية بعينها إلى التحالف الدولي.

كان من أكثر التفسيرات ذيوغاً ذلك التفسير القائل بأن الولايات المتحدة وبريطانيا لا تملكان إلا ضم دول عربية وإسلامية إلى التحالف الدولي خوفاً من أن تتهما بإدارة حرب بين الحضارات، وليس حرباً ضد الإرهاب (١٣٩). وكان من بين التفسيرات ما وجه الأنظار إلى الاستفادة التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من وراء اجتذاب دول عربية وإسلامية معتدلة إلى تحالفها

الإسرائيلي للأجواء الباكستانية يوم ٩/٢٣ أحد أشكال هذه العمليات، "حيث أرادت واشنطن توصيل رسالة ضغط إلى مشرف وحكومته بإمكانية ضرب المفاعل النووي الباكستاني إذا لم تنصاع إسلام أبداً لرغبة الإدارة الأمريكية بمشاركتها في التحالف الدولي" (١٣٤).

ولذلك فلقد بدت المحصلة النهائية للأمر وكأن إسرائيل -ورغم أن أنف أي دولة عربية- شاركت بالفعل في التحالف الدولي ضد الإرهاب من قبل أن تبدأ حتى الضربات العسكرية ضد أفغانستان، حتى ولو كانت هذه المشاركة -على حد قول أحد الصحفيين الإسرائيليين- في صورة شبيهة لتلك التي لعبتها مونيكا لوينسكي في حياة الرئيس كلينتون (١٣٥).

إلا أن المقالات التي عبرت عن المخاوف من استبعاد إسرائيل من التحالف الدولي كانت تحمل مخاوفاً أكبر وأهم بسبب استعداد الولايات المتحدة لضم دول عربية وإسلامية مثل سوريا واليمن و إيران إلى التحالف؛ فيقول باري روبين في مقاله "السياسات الانتحارية" تعقياً على ترحيب كولين باول بالمواقف السورية واليمنية من التحالف الدولي: "يبدو أن باول قد قرر -بدلاً من مهادنة **appease** الإرهابيين- أن يبدأ في مهادنة من يهادن الإرهابيين" (١٣٦). ويقول جيرالد شتاينبرج في مقاله "إرهابي؟ أنا؟": "إن المحاولات المكثفة لإعادة كتابة التاريخ، وطمس سجلات طويلة تتكرر في سوريا وإيران وليبيا وأفغانستان؛ حيث "معاداة الأمريكية-**anti Americanism**" ومعاداة الغرب ودعم الإرهاب مكونات أساسية لأيديولوجية وسياسات النظم الحاكمة" (١٣٧).

ويرشد هذا الموقف الإسرائيلي إلى درجة من التباين بين التوصيفات الأمريكية والإسرائيلية للحرب ضد الإرهاب بالرغم من حرص كليهما على التأكيد على أنها "حرب بين العالم المتحضر والإرهاب"؛ فجزء أساسي من التصيف الأمريكي "المعلن" للحرب هو أنها ليست حرباً

الأصولية التي تواجهها نظمها القائمة وأن ابن لادن وأمثاله لا يتهمون، في نهاية الأمر، الحكومات السعودية أو المصرية بأنها مؤيدة لإسرائيل، وإنما بأنها فاسدة ومؤيدة للولايات المتحدة^(١٤١).

وعن الفائدة التي قد تعود على الولايات المتحدة من ضم نظم عربية وإسلامية "متطرفة" إلى تحالفها يشير أحدهم إلى أن الولايات المتحدة ستوقع من الأنظمة المتطرفة التي تسعى إلى ضمها للتحالف دفع ثمن هذا. ويقول إنه لم يتحدد بعد السعر الذي ستدفعه سوريا مثلاً للانضمام إلى التحالف، وما إذا سيكون الكشف عن المنظمات الإرهابية المعادية لإسرائيل، والتي تتمثل في سوريا أم أنه سيكون مجرد المساعدة في الكشف عن، والقضاء على تنظيم القاعدة^(١٤٢).

وبدت عند هذه اللحظة المصالح الأمريكية والإسرائيلية جد متعارضتين؛ فإسرائيل مصالح في أن تطول يد الحرب دولاً مثل إيران وسوريا؛ فهي تعتبرها - كما سبق وأن استعرضت الدراسة - مصدراً أساسياً للتهديد بالنسبة لها، وللولايات المتحدة مصالح في أن تجتذب هذه الدول للانضمام إلى التحالف، بدلاً من تحويلها إلى أهداف له؛ فلا بد إذاً من أن يكون هناك ثمة تعارض بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية.

إلا أن القبول بوجود تعارض حقيقي بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية كان سيبدو أكثر منطقية لولا ما لفتت إليه الأنظار مجموعة من التحليلات، من بينها تحليلات يهودية وإسرائيلية؛ يقول السيناتور اليهودي تشارلز شومر: "إنهم يقولون أنهم (أي الإدارة الأمريكية) لن يلتفتوا إلى ما فعله هؤلاء في الماضي، ولكنهم سراقبون أفعالهم في المستقبل؛ فإذا لم يتوقفوا عن دعم الإرهاب فإنهم سيوجهون الحرب ضدهم **will still go after them**"^(١٤٣). وتدفع هذه المقولة إلى التساؤل عما إذا كانت الجهود الأمريكية الحثيثة لضم دول عربية وإسلامية -صنفتها هي نفسها فيما سبق على أنها دول رابعة

الدولي؛ وهي الرؤية التي سعى يوزيف جويل، في مقاله "الإسلام الأصولي هو المذنب" إلى تأصيلها؛ حيث رأى أن التعصب والتطرف موجودان في كل الديانات، لكن في الوقت الذي نجحت فيه اليهودية والمسيحية في التخلص منهما، لم ينجح الإسلام بعد في هذا، وهذا يفسر -في نظره- لماذا يعتبر الإسلام الأصولي مصدراً أساسياً للإرهاب في العالم، ليس فقط في إسرائيل أو الولايات المتحدة، وإنما مثلاً وبشكل صارخ في الجزائر، ويرى الكاتب أن الحل الأفضل لمحاربة هذا التطرف الديني الذي يؤدي إلى الإرهاب يتمثل في تعبئة تأييد المسلمين المعتدلين ضد المسلمين المتطرفين ممن يشوهون صورة الدين الإسلامي.

وفسرت جانين زاخاريا هذه الرغبة الأمريكية بأن الولايات المتحدة تحتاج إلى مساعدات من تلك الحكومات العربية والإسلامية المعتدلة التي بها دوائر إسلامية متطرفة، وعلى رأسها السعودية ومصر^(١٤٤)، وهي مساعدات سرية أكثر منها علنية، تتمثل على سبيل المثال في قطع التمويل عن هذه الدوائر المتطرفة، أو في مد الولايات المتحدة بمعلومات عن أساليب عمل هذه الجماعات. (السعودية، وإن كانت رفضت أن تجعل من أراضيها قاعدة عسكرية للولايات المتحدة لضرب دولة إسلامية، أكدت على أنها ستعمل على وقف التمويل الذي يصل إلى تنظيم القاعدة، والتنظيمات الإرهابية الأخرى من أراضيها.)

ويشير أحدهم في مقالة بعنوان "اضغطوا على المعتدلين من العرب" إلى أن نظم الحكم المعتدلة "مثل مصر والسعودية"، والتي مثلت أرضاً خصبة لإنبيات أعداء الولايات المتحدة قامت بقمع تهديدات الإسلام المتطرف لنظمها القائمة، ولكنها لم تقمع توجهاته العدائية ضد أمريكا وإسرائيل وعملية السلام؛ وهو بهذا يقترح أن للدول العربية دور أمني تستطيع أن توظفه في خدمة الولايات المتحدة؛ "فالدول العربية المعتدلة تعلم أن حرارة الصراع العربي الإسرائيلي لا علاقة لها بالتهديدات

أكبر مع العراق". "حتى البترول يخضع لقوى السوق بقدر ما يخضع للمناورات السياسية"^(١٤٥). ويتعجب دانيال دورون في مقاله "أمريكا تستيقظ، فماذا بعد؟" لذلك التضخيم الأمريكي للقوة العربية "متجاهلة بهذا أن كل هذه النظم الديكتاتورية، غير المحبوبة والفاصلة، تعتمد في استمرارها على الولايات المتحدة، إما من خلال مساعدات ومبررات (مصر)، أو من خلال الحماية (دول البترول)"^(١٤٦). ويتساءل الكاتب كيف تتوقع الولايات المتحدة من دول مثل مصر والسعودية دعمًا حقيقيًا لتحالفها، في الوقت الذي تعلم فيه جيدًا أنه لولا مساعداتها السياسية والاقتصادية والعسكرية للنظم الحاكمة في هذه البلاد لأمكن لبضعة آلاف من طلبة المدارس المتفرغين بقيادة حفنة من الزعماء المتطرفين أن يطيحوا بها، متى جرأت على التعبير الصريح عن تأييدها للولايات المتحدة.

وخلاصة القول: إذا كانت الدول العربية "المعتدلة" تحتاج إلى الولايات المتحدة اقتصاديًا وأمنيًا إلى هذا الحد، وإذا كانت أغلبها من مصلحتها التخلص من بن لادن الذي يشكل مصدر تهديد أساسي لنظمها القائمة، وإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت -ومنذ حرب الخليج الثانية- في تجميد سلاح البترول، من خلال مجموعة من الإجراءات الأمنية والعسكرية "التي أحكمت بها واشنطن سيطرتها ليس فقط على منابع البترول، وإنما أيضاً على موانئ ومواقع تصديره، بما يضمن لها استمرار تدفقه في كل الظروف"، بل وإذا كانت هذه الدول العربية قد عجزت عن التصدي لأكبر تحدٍ أمني وسيادي تتعرض له -التحدي الإسرائيلي- بأكثر من "توسلات" للولايات المتحدة لكي تعيد الشرق الأوسط إلى مرتبة متقدمة في جدول أولوياتها، وإذا كانت الدول العربية قد تعاملت مع سياسات شارون العدوانية "التي تجاوزت حدود الكلام الاستفزازي (التصريح بضرب السد العالي مثلاً) إلى

للإرهاب- هي مجرد محاولة لتوفير غطاء من الشرعية لضربات (ليست بالضرورة عسكرية) مستقبلية ستمتد لتصيب هذه الدول، بحجة أنها رفضت التوقف عن رعاية الإرهاب، بالرغم من الكرم الذي تعاملت به معها الولايات المتحدة، حين منحتها فرصة ثانية للانضمام إلى معسكر الأختيار (بما يعني أن تتحول الحملة ضد الإرهاب إلى خدمة مصالح إسرائيلية مباشرة).

إلا أن الأكثر أهمية من هذا كله هو ما عبرت عنه تلك الكتابات التي استنكرت السعي الأمريكي الحثيث لضم دول عربية وإسلامية أكثر اعتدالاً إلى تحالفها ضد الإرهاب، في مقابل استبعاد إسرائيل من هذا التحالف؛ فلقد فتحت هذه المقالات الباب على مصراعيه أمام التشكيك في مصداقية هذا التحالف الجديد، والتشكيك في مدى تعبيره عن تحول حقيقي في التقييم الأمريكي للعلاقة مع هذه الدول (وبالتالي عن تحول حقيقي في التقييم الأمريكي للعلاقة مع إسرائيل).

في مقاله: "ليس تشميرلين ولا تشرشل" يقول دانيال بلوك: "إن بوش عليه أن يعلم أن حتى هؤلاء الذين يخشون مشاركته علناً يؤيدونه؛ فاستمرار إرهاب ابن لادن يهدد نظم الحكم القائمة في مصر والأردن والسعودية وغيرهم، أكثر مما يهدد أي دولة أخرى، وبالتالي فمن مصلحتهم العمل على إضعاف ابن لادن"^(١٤٤).

ويقول إفرام أنبار في مقاله "دبلوماسية مقنعة في الشرق الأوسط": "إن الولايات المتحدة، وهي القوة العظمى في العالم، ليست في حاجة إلى تحالف أصلاً؛ فكيف إذاً يكون مهماً أن تحصل على تأييد كيانات معادية لها، أو كيانات متورطة في جرائم إرهابية". "إن النوايا الطيبة ليست هي أفضل السياسات في الشرق الأوسط؛ فالخوف لا الحب هو الذي يجلب دائماً النتائج الأفضل". "فحين فشلت الولايات المتحدة في كسب الحرب ضد صدام ابتعدت دول عربية كثيرة عنها لتعبر عن تعاطف

فلسطينية كان دائماً جزءاً من الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، لكنه أمر مشروط بأن يُحترم حق الكيان الإسرائيلي في البقاء^(١٤٨). ويتبع التصريح الأمريكي تصريح بريطاني يحمل المضمون ذاته، أكد فيه توني بليس على أنه قد حان الوقت لتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن التي تخص منطقة الشرق الأوسط^(١٤٩). ولقد لاقت هذه التصريحات استنكاراً حاداً من بعض الجهات الإسرائيلية، غالباً غير الرسمية منها، فيقول إفرام أنبار، على سبيل المثال، في مقاله "دبلوماسية مقنعة في الشرق الأوسط": "إنه من غير المتوقع أن تتخلى هذه الدولة الفلسطينية التي تدعو الولايات المتحدة إلى قيامها عن دعم جماعات مثل حماس والجهاد الإسلامي، فكيف تقبل الولايات المتحدة التضحية باستقرار دولتين حليفين لها في المنطقة (يعني إسرائيل والأردن)؟ وكيف تقبل بأن تأتي بعراق أو سوريا جديدة إلى الشرق الأوسط؟"^(١٥٠).

وكان التقرير الإسرائيلي الشائع لصدور مثل هذه التصريحات في هذا الوقت الحرج هو أن الولايات المتحدة إنما تستمر في بذل الجهد من أجل تشجيع الدول العربية على الانضمام إلى تحالفها الدولي ضد الإرهاب، حتى ولو جاء هذا على حساب إسرائيل^(١٥١). وهو التقرير الذي أشارت إليه صحيفة جيروسالم بوست، على سبيل المثال، في مقالة بعنوان: "اضغطوا على المعتدلين من العرب": "إن السياسة الأمريكية لم تكن تعارض فكرة الدولة الفلسطينية من قبل، وبالتالي فإن التصريح لم يأت بجديد من حيث المضمون، ولكن الجديد الذي يحمله هذا التصريح هو الجمهور الذي يسعى إلى إرضائه". **whom it seeks to pleas**. (وأوضحت الإدارة الأمريكية ذاتها أن بإقامة دولة فلسطينية كان جزءاً من المخطط الأمريكي لوقف العنف في المنطقة، حتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر)^(١٥٢). إلا أنه وبالرغم من هذه المخاوف التي أبدتها البعض بشأن دلالات التصريح الأمريكي، فإن الاتجاه

الممارسات العدوانية (إطلاق النار المتكرر باتجاه رفح المصرية، وقصف محطة الرادار السورية في لبنان مثلاً) بكل هذا القدر من التحاذل "مسقطه مرة، وإلى الأبد كل أشكال العمل السياسي الأخرى في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي (الذي تراجع في بعض وسائل الإعلام والتصريحات الرسمية ليصبح النزاع الفلسطيني الإسرائيلي) بدءاً من صور القصف الدبلوماسي، مروراً باستخدام سلاح المقاطعة، وصولاً إلى أشكال "الحوار" المسلح المتعددة"، إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن الاقتناع بأن المساعي الأمريكية لاسترضاء الدول العربية لن تكون أكثر من مساعٍ وقتية لا قيمة لها في تقييم حقيقة الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط، بل وكيف يمكن الاقتناع بأن الولايات المتحدة تنتظر موافقة هذه الدول الهزيلة -أو غيرها- حتى تقوم بضرب أفغانستان أو مستجديها لتقوم بضرب أي دولة عربية أخرى، بما في ذلك العراق وسوريا، وحتى حركات المقاومة الفلسطينية إن هي أرادت هذا. (هاني عياد، "لماذا تتصاعد شعبية شارون؟"^(١٤٧)).

يؤكد هذا كله أن الموقف الأمريكي الساعي إلى استرضاء العرب لا يخرج عن كونه تصرف دبلوماسي كئيب، لا دلالة له على مستوى الموقف الحقيقي للولايات المتحدة من الصراع العربي الإسرائيلي؛ فالأمر يبدو وكأن الولايات المتحدة تتجنب -أو لعلها ترجى- فتح جبهات جديدة (جبهات على المستوى الشعبي والمستوى الإعلامي بالأساس) في حرب لا طائل من ورائها في هذه المرحلة الأولى الحاسمة من الحرب.

ثالثاً- الإعلان الأمريكي عن دولة

فلسطينية:-

أما المتغير الثالث الذي اعتبره البعض من مؤشرات التحول في الموقف الأمريكي من إسرائيل بعد هجمات سبتمبر فكان التصريح الأمريكي بأن "قيام دولة

إلا أن الحرص الإسرائيلي على المبالغة في تصوير وجود تحول في الموقف الأمريكي من إسرائيل وإن كان لا يكشف عن تحول حقيقي في هذا الموقف — على النحو الذي سبق أن أوضحناه — إلا أنه يكشف عن أحد أبعاد تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع المستجدات الدولية، وتوظيف تداعيات أحداث سبتمبر لخدمة المصالح الإسرائيلية.

فيعد أن كانت الأطراف الرسمية وغير الرسمية تعتمد بوجه عام على "سياسات ذات طابع هجومي" (بمعنى أنها سياسات تقوم على المبادرة بمحاولة توجيه مجريات الأمور على النحو الذي يخدم المصالح الإسرائيلية)، أصبحت الأطراف أكثر لجوءاً إلى "أساليب وقائية" تقوم على قطع الطريق أمام التطورات الطارئة على ساحة الأحداث، والتي قد تأتي — إن هي تركزت بلا ضبط وتوجيه — بما يتعارض مع المصالح الإسرائيلية، بل وشهدت الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع الأحداث تطوراً إضافياً بلجوء إسرائيل إلى ما يشبه "السياسات الدفاعية" رداً على اتهامات محددة وجهت إليها. يتجلى هذا على سبيل المثال في التعامل الإسرائيلي مع الدعاية العربية القائلة بتورط إسرائيل في التدبير لهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وفي التعامل مع الدعاية القائلة بأن الصراع العربي الإسرائيلي هو السبب في وقوع الهجمات، خاصة بعد أن ربط ابن لادن في شريطه في السابع من أكتوبر بين الهجمات على الولايات المتحدة وبين القضية الفلسطينية؛ فلقد أمكن رصد تكتيف إسرائيلي غير رسمي واضح لمحاولات التصدي لما ترددده جهات عربية وإسلامية، بل ودولية، حول وجود علاقة بين الهجمات على الولايات المتحدة والموقف الأمريكي المتحيز لإسرائيل في الشرق الأوسط. اشتركت معظم هذه المحاولات في التلميح إلى أن ابن لادن كان يخطط ويدبر من أجل الهجوم على الولايات المتحدة حتى في أوقات كانت فيها عملية السلام

العام للآراء والتحليلات الإسرائيلية ظل يشكك في قيمة الإضافة التي أتى بها التصريح، وبالتالي في قيمة ما يعبر عنه من تغير في الموقف الأمريكي من إسرائيل؛ والسبب في هذا التشكيك لم يكن فقط هو أن التصريح تحدث عن دولة فلسطينية سبق وأعربت الولايات المتحدة بأشكال مختلفة عن تصور قيامها، وإنما لأنه لم يتحدث إلا عن قيام دولة فلسطينية؛ فلقد غاب عن التصريح أي تحديد لحظية زمنية، أو لتفاصيل بشأن الشكل المتوقع لهذه الدولة، يقول أحدهم: إن التصريح الأمريكي لم يأت بجديد فهو "وإن كان قد عاد ليؤكد على ضرورة العمل من أجل خفض العنف، والعودة إلى توصيات ميتشل وتينيت، فإنه في الوقت ذاته لم يرسم صورة محددة المعالم للتوقع الأمريكي للهيئة التي ستكون عليها هذه الدولة الفلسطينية".

ويؤكد هاني عياد في دراسة بعنوان: "إسرائيل والحملة الأمريكية ضد الإرهاب" الشيء ذاته ويضيف: "إن بوش عبر عن أمنيته تلك ثم وجه تحذيراً شديداً للهجة إلى الرئيس العراقي من محاولة استغلال أجواء الحرب ضد الإرهاب لتحقيق أهدافه الخاصة!" ويضيف الكاتب: "إن أمنية الرئيس الأمريكي وضعت الشرعية الدولية ممثلة في قرارات الأمم المتحدة جانباً، وتجاهلت حتى ما توصل إليه الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي من اتفاقيات، واكتفت فقط بالإشارة إلى تقرير لجنة ميتشل وتوصيات تينيت مع التأكيد على اهتمام الرئيس الأمريكي بضمان أمن إسرائيل" (١٥٣).

حتى حين تردد حديث عن نية الولايات المتحدة للكشف عن رؤيتها للشرق الأوسط قبل حلول شهر رمضان، أكد الكثيرون أن هذه الرؤية لن تزيد عن كونها دعوة متكررة للالتزام بتوصيات ميتشل، ونبذ العنف، وإعادة بناء الثقة، ثم العودة إلى المفاوضات، ويبدو هذا متسقاً إلى حد بعيد مع تصريح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر: "ليس لدينا مقترحات سلام لنقدمها في هذه اللحظة" (١٥٤).

عشر من سبتمبر؛ حيث استهدف تأليب الرأي العام الأمريكي والعالمي ضد الفلسطينيين.

ولقد استندت الاتهامات التي وجهت إلى جهات إسرائيلية في أغلبها إلى معلومات حول تغيب الآلاف من اليهود العاملين في مركز التجارة العالمي عن عملهم يوم وقوع الهجمات، وإلى معلومات حول القبض على عدد من اليهود -يتصاحون في فرح- وهم يقومون بتصوير هجوم الطائرات على المركز في ذات وقت وقوع الهجوم، فيما اعتُبر بمثابة دليل على أنه كان لليهود على الأقل معرفة مسبقة بالهجمات، إن لم يكن لهم بالفعل تورط مباشر في التخطيط لها^(١٥٨)، (والجدير بالذكر أن جريدة الجيوسا لم بوست كانت قد نشرت أن أحد مواقع الإنترنت -لم تحدد اسمه- والذي يزوره يوماً ما يزيد عن ٨٠ مليون شخص من كافة أنحاء العالم أجرى استطلاعاً للرأي كشف عن أن ٢٠% من المشاركين في الاستطلاع يعتبرون الموساد مسؤول عن تنفيذ والتخطيط للهجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ ليحتل بذلك الموقع الثاني بعد بن لادن، الذي يظن ٤٤% من المشاركين أنه المسؤول عنها)^(١٥٩).

كانت الصحافة الإسرائيلية في البداية قد لجأت إلى تجاهل مثل هذه الاتهامات بشكل شبه كامل، ولم تنطرق إليها إلا نادراً من باب الاستهزاء بها، لكن سرعان ما تزايدت أعداد المقالات التي توليها الاهتمام بشكل كبير وواضح، وأصبح أغلبها يشدد على ضرورة التعامل مع مثل هذه الشائعات من خلال تكتيف إعلامي مضاد.

وخلاصة القول هي أن اللجوء إلى مثل هذه السياسات "الوقائية" و"الدفاعية"؛ لم يكن ليوحي بتحول أو ضعف في الموقف الإسرائيلي، بقدر ما كان يوحي بتطور في شكل الاستجابة الإسرائيلية لما طرأ على الساحة الدولية من مستجدات؛ فالعنصر المشترك بين هذه السياسات يظل هو الرغبة الإسرائيلية في التعامل مع

في أوجها، وفي الإشارة إلى تصريحات سابقة لابن لادن وضع فيها تحرير الأراضي السعودية من الاحتلال الأمريكي على قمة أولوياته^(١٥٥). واعتمدت بعض هذه المحاولات على التذكير بعدد من العمليات السابقة، التي أتهم فيها إسلاميون، وطالت أهدافاً غربية غير أمريكية مثل مخططات تفجير مبنى البرلمان الأوروبي في ستراسبورج، أو برج إيفل الفرنسي^(١٥٦).

وعلى المستوى الرسمي أعدت وزارة الخارجية الإسرائيلية خطة إعلامية لمواجهة هذه الدعاية؛ وفي هذا الإطار وزعت الوزارة على مندوبيها ردوداً موحدة على أهم الأسئلة التي قد تُطرح في الخارج بخصوص هذا الموضوع، وتمثل أهم هذه الردود في الآتي:-

- أن الولايات المتحدة لم تتعرض للهجمات نتيجة لسياساتها في الشرق الأوسط، وإنما نتيجة لما تمثله من قيم وثقافة.

- أن حرب الخليج الثانية كانت هي مفجر الحركات الإسلامية؛ حيث استقرت القوات الأمريكية في الأراضي السعودية.

- أن أحد أهداف ابن لادن هو قلب نظم الحكم العلمانية في عدد من الدول العربية، وليس لأي من هذه الدول أي علاقة بإسرائيل.

- في تصريح له في سنة ٩٨ قال ابن لادن لصحيفة إيطالية: إن الجبهة الإسلامية العالمية تعلن أن الحرب بدأت؛ مما يعني أن الاستعداد للهجمات بدأ في وقت كانت فيه عملية السلام مستمرة، وهو ما ينفي أي علاقة بين الهجمات والصراع العربي الإسرائيلي.

- لا يوجد شيء يبرر الإرهاب، أو يدعي أنه يمكن تفهم أسبابه^(١٥٧).

وبالتوازي ظهر اهتمام إسرائيلي مكثف بما تورد في الأوساط العربية وبعض الصحف العالمية من أن جهاز المخابرات الإسرائيلي له يد في تدبير أحداث الحادي

أولاً- السياسات الإسرائيلية تجاه التحالف

الدولي بين الاستمرارية والتطوير

كان الحرص الإسرائيلي على إعلان الدعم والتأييد للولايات المتحدة مكوناً أساسياً في السياسة الإسرائيلية مع بداية "الحرب ضد الإرهاب"؛ فبمجرد أن بدأت العمليات العسكرية ضد أفغانستان، سارع شارون إلى التأكيد على استعداد إسرائيل لتقدم كل المساعدات الممكنة إلى الولايات المتحدة "بالإضافة إلى ما تم تقديمه بالفعل" متمنياً للرئيس والشعب والجيش الأمريكي "نصر الله و تأييده". أما وزير الخارجية بيري فامتدح "الخطوة الشجاعة" التي أقدم عليها الرئيس الأمريكي مؤكداً أن إسرائيل كلها تتمنى نجاح العمليات^(١٦٠).

صاحب هذا الموقف الرسمي حرص إعلامي إسرائيلي على إعادة التذكير بمقولات "التقارب الإسرائيلي- الأمريكي"، و"التنافر الفلسطيني- الأمريكي"؛ فلقد عادت الصحافة الإسرائيلية لتؤكد، مثلاً، على أن السلطة الفلسطينية تقوم بقمع المظاهرات التي تخرج مؤيدة لابن لادن منذ أن أعلنت الولايات المتحدة بدء الحرب ضد أفغانستان؛ وذلك حتى لا تعلن مشاعر الفلسطينيين الحقيقية على العالم، وأنها لا تسمح بأكثر من مظاهرات معارضة للحرب في أفغانستان "تظل في نهاية الأمر كفيلة في حد ذاتها بالكشف عن نفاق السلطة الفلسطينية، حين تؤكد دعم شعبها للتحالف الدولي ضد الإرهاب"^(١٦١). بل واستغلت جهات رسمية إسرائيلية -على رأسها رئيس الوزراء الإسرائيلي- تلك المصادمات التي وقعت بين السلطة الفلسطينية، وبين أعداد من المتظاهرين، ومن بينهم قيادات من حماس وفتح (وهي المصادمات التي أسفرت عن مصرع عدد محدود من الفلسطينيين، قدرته "بي بي سي" بثلاثة أفراد)^(١٦٢)، استغلت هذه المصادمات لتؤكد على أن السلطة الفلسطينية قادرة على التصرف بحسم، حين ترغب في هذا، وأن عمجزها عن وقف العنف ما هو إلا لغيب الرغبة الحقيقية في وقفه^(١٦٣).

الموقف، على النحو الذي يعظم المكاسب ويقلل الخسائر، وبالتالي يحقق المصلحة الإسرائيلية.

ويدعم هذا الاستنتاج أنه مع اندلاع الحرب ضد أفغانستان في السابع من أكتوبر لم يكن الموقف الإسرائيلي قد شهد تحلياً عن محاولات توظيف الوضع الدولي الجديد من خلال سياسات هجومية، لا تقوم فقط بالرد على تطورات الموقف، وإنما تغلب عليها روح المبادرة والرغبة في توجيه مجريات الأحداث.

الجزء الثالث- إسرائيل وتداعيات الحرب ضد

أفغانستان: تدعيم وتراكم الدلالات السابقة:

ومع اندلاع الحرب ضد أفغانستان كان ما زال هناك حرص إسرائيلي على التعبير عن التأييد الرسمي وغير الرسمي للولايات المتحدة، و مازال هناك حرص إسرائيلي على التأكيد على تطابق المصالح الإسرائيلية مع مصالح العالم الحر، بل و مازال هناك سعي إسرائيلي للتأكيد على ضرورة توسيع نطاق ضربات التحالف لتشمل "كل معاقل الإرهاب في العالم" وكذا إصرار إسرائيلي على عدم التمييز بين المقاومة الفلسطينية وبين الإرهاب كظاهرة دولية. لقد مهدت هذه المرحلة لتصاعد العدوان الإسرائيلي -في ظل ضوء أخضر أمريكي- ضد الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية نحو تصفية هذه الأخيرة، وقلب موازين أي وكل عملية تسوية محتملة للقضية. وهذا الوضع الأخير هو محصلة الأبعاد المختلفة لتوظيف إسرائيل للموقف الدولي منذ الحادي عشر من سبتمبر، بل هو الغاية التي سعت إليها الدولة الصهيونية منذ وقوع هذه الأحداث على نحو يوجه النظر إلى مصداقية مقولة إن إسرائيل كانت المستفيد الأول من تداعيات هذه الأحداث (أو لعله من الدقة أن نقول إنها كانت الطرف الوحيد الذي عرف كيف يستفيد من تداعيات هذه الأحداث).

الأمريكي غير المعارض لحصول سوريا -التي تأوي حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس والجهبة الوطنية لتحرير فلسطين- على مقعدها الموقت في مجلس الأمن^(١٦٦). وانتقد البعض الآخر تجنب الولايات المتحدة اتخاذ مواقف حازمة من حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، وغيرها من المنظمات المعادية لإسرائيل. بل وأُعتبر تجاهل الولايات المتحدة لموقف السعودية الراض للسماح للولايات المتحدة باستخدام قواعد عسكرية على الأراضي السعودية في حربها ضد الإرهاب، وتجاهل الولايات المتحدة للترور الواضح للسعوديين في تنفيذ الهجمات، وفي تمويل تنظيم القاعدة بالأموال والمتطوعين، ناهيك عن دورها في دعم حماس وغيرها، اعتبرت كل هذه الأمور أشكلاً أخرى مرفوضة من المحاولات الأمريكية لاسترضاء الدول العربية والإسلامية التي ترغب في ضمها إلى التحالف^(١٦٧).

وعلى صعيد آخر بات من الواضح أن الولايات المتحدة لم تطلب من سوريا، وهي إحدى الدول التي صنفتها الولايات المتحدة نفسها على أنها راعية للإرهاب، أكثر من المساعدة في تحطيم تنظيم القاعدة، والحفاظ على هدوء الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان، ولم تنسحب للمطالبة باتخاذ إجراءات ضد حزب الله، أو المنظمات الأخرى المعادية لإسرائيل، وهو الأمر الذي استحوذ بدوره على نصيب من الانتقادات الإسرائيلية للموقف الأمريكي من الدول العربية التي ترغب في ضمها إلى التحالف. وأمكن -مع بداية الحرب في أفغانستان- رصد المزيد من محاولات تفنيد الأسس التي يقوم عليها هذا التحالف ذو الأطراف العربية؛ فيؤكد باري روبين في مقاله "الطريق إلى الرياض يمر بنيوورك": "إن أي خلاف ظاهري بين إسرائيل والولايات المتحدة لا يمكن أن يدوم" وأحد الأسباب في هذا هو أن العرب بوجه عام، والرئيس الفلسطيني بوجه خاص، أضعوا فرصة أخرى حين ترددوا في مساندة الولايات المتحدة في حربها، وحين فضلوا

وعلى صعيد آخر شهدت هذه المرحلة استمرارية لذلك الحرص الإسرائيلي للبحث على توجيه الضربات المستقبلية للتحالف الدولي نحو أهداف إسرائيلية خاصة؛ فيقول دانيال بايس: "إن هدف الولايات المتحدة في المراحل القادمة من حربها ضد الإرهاب يجب أن يتسع ليشمل نظام صدام حسين بالإضافة إلى أنظمة الإسلام المتطرف؛ فكلاهما مستبد، وكلاهما يرسى في الولايات المتحدة عدوه الأساسي". إن محاربة النزعات المتطرفة المعادية للغرب يستلزم اتخاذ إجراءات عديدة في دول مختلفة. وقد تشمل هذه الإجراءات غلق منافذ إعلامية، والتحكم في حركات الأموال، واغتيال زعماء الحركات المسلحة، بل وحتى الإطاحة الكاملة بأنظمة حكم. بل ويجب أن يمتد هدف الولايات المتحدة ليشمل الرغبة في احتواء النزعات الراديكالية المعادية للغرب داخل الولايات المتحدة نفسها، باستخدام أساليب الطرد والسجن وغيرها من الأساليب^(١٦٨).

ويؤكد باري روبين أنه لولا "الميوعة" التي تعاملت بها الولايات المتحدة مع التطرف والإرهاب، ما كان للمتطرفين أن يجرؤوا على شن هجماتهم على الولايات المتحدة لثبتوا أن الولايات المتحدة "ما هي إلا نمرة من ورق". "فلقد كان من الواضح من أوائل التسعينيات أن السبيل إلى وقف الإرهاب هو نشر الديمقراطية وتدعيم أسس المجتمع المدني والاقتصاد الحر والسلام مع إسرائيل وغيرها من الأمور، ولكن أمريكا تقاعست عن هذا"^(١٦٩) صاحب هذا الاتجاه استمرارية للحرص الإسرائيلي على استنكار المحاولات الأمريكية لاسترضاء الدول العربية "على حساب إسرائيل"؛ بهدف المحافظة على تماسك التحالف الدولي المعادي للإرهاب (الذي وصفه أحدهم بأنه أشبه "بمفلة شاي أليس في بلاد العجائب")، وكذا استمرارية للحرص الإسرائيلي على تفنيد الأسس التي يقوم عليها هذا التحالف؛ فعلى صعيد استنكار الاسترضاء الأمريكي لبعض الدول العربية، انتقد البعض الموقف

في الحرص الإسرائيلي على استنكار استبعاد إسرائيل من التحالف، في مقابل التركيز على استغلال هذا "الاستبعاد" الذي أصبح مع بداية الحرب ضد أفغانستان. أمراً واقعاً تسعى الجهات المختلفة إلى توظيفه لخدمة الأغراض الإسرائيلية؛ (وهو الأمر الذي يذكر مرة أخرى بتلك التولية الناجحة التي طورها إسرائيل، وجمعت فيها بين سياسات هجومية وسياسات دفاعية)؛ فعلى الرغم مما رددته صحيفة الدبلي مرور البريطانية وغيرها عن اشتراك وحدة إسرائيلية خاصة في العمليات العسكرية في أفغانستان بشكل سري^(١٧٢)، بات من المؤكد مع بدايات الحرب- أن الولايات المتحدة حرمت إسرائيل من المشاركة العلنية والمكثفة في العمليات العسكرية. وتعالى الأصوات تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى الاستفادة من الرغبة الأمريكية في إبقاء الدولة الصهيونية بعيدة عن التحالف "تماماً" كما فعل إسحاق شامير من قبل حين نجح من خلال مفاوضات هادئة ومثمرة مع إدارة بوش الأب في حسم ١١ موضوعاً من ال١٢ موضوعاً التي كانت إسرائيل والولايات المتحدة مختلفتين بشأنها آنذاك.

يضيف يوسي أولمرت في مقاله: "كيف نتعامل مع التحالف" أن إسرائيل عليها أن تتوقع لجوء الولايات المتحدة إليها في نهاية الأمر؛ باعتبارها الحليف الحقيقي على عكس الحلفاء الزيفين من أمثال التحالف الشمالي وباكستان وياسر عرفات. والكاتب -من ثم- يقترح ألا تضع الحكومة الإسرائيلية وقتها وطاقاتها ومكاسبها السياسية في خلاف عدم الفائدة وسابق لأوانه مع الولايات المتحدة. "فما زال حتى بوسعنا أن نفعل الكثير ضد السلطة الفلسطينية والجهاد وحماس وحزب الله، ومازال بإمكاننا الاستعانة بأصدقائنا داخل الولايات المتحدة بشكل أفضل لكي نشرح موقفنا. أما إذا ظل علينا في نهاية اليوم أن نواجه إدارة بوش فسنفعل هذا بشكل أكثر فاعلية ونجاح"^(١٧٣).

الاستمرار في دعم الإرهاب وترديد تصريحات بالإنجليزية تحمل مضامين متناقضة مع تصريحاتهم بالعربية"^(١٧٤).

ويؤكد دانيال بايس الأمر نفسه في مقالة بعنوان: "شعبية ابن لادن" مشيراً إلى أن المقولات التي تتردد عن أن ابن لادن مرفوض من الغالبية العظمى من المسلمين هي مقولات مضللة؛ فهذه الغالبية العظمى "فيما يبدو صامتة تماماً، هذا إن كان لها وجود أصلاً" فياستثناء مظاهرات واحدة في باكستان، واستنكار عدد محدود من مشاهير العلماء المسلمين للهجمات، لا يوجد ما يوحي بأن ابن لادن يلقي معارضة من الرأي العام في الدول المسلمة، ويشكك الكاتب بالتالي في مصداقية الاشتراك العربي الإسلامي في التحالف^(١٧٥).

أما باري رويين فيقول في مقاله "أيمن الحرب الحقيقية ضد الإرهاب": "إن واشنطن تبحث في تجميع ائتلاف عجيب تدفع هي ثمن الاحتفاظ بتماسكه؛ فهي التي تملق أعضائه، وتعبر عن استعدادها للتسامح مع دعم بعض الدول السابق للإرهاب، وتبذل الجهود من أجل التودد للفلسطينيين، ويؤكد الكاتب أن هذا ليس هو وحده الثمن الذي ستدفعه الولايات المتحدة؛ فهي بمحاولاتها استرضاء رعاة الإرهاب ومختلقي الأعذار له في الشرق الأوسط، ومن خلال تركيزها لانتقامها على ابن لادن والجماعة الصغيرة من حوله وحدهم، إنما تشجع المزيد من الإرهاب في المستقبل"^(١٧٦).

أما موسى يرأون فيؤكد أن "الاعتماد على باكستان والدول العربية في هذا الصراع يعتبر فشلاً فكرياً من الدرجة الأولى؛ لأن الحلفاء الحقيقيين للولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين في منطقتنا هم إسرائيل وتركيا والهند بالطبع"^(١٧٧).

وإذا كانت المواقف الإسرائيلية السابق رصدها تعكس استمرارية ما في السياسات الإسرائيلية التي تم من خلالها التعامل مع التحالف الدولي؛ فإن هذا لا ينفى وجود تطور أساسي في هذا التعامل، جسده ذلك التراجع

الاستمرارية، وعناصر التطوير التي حملتها هذه السياسة في هذه المرحلة من فترة الدراسة.

المزيد من الحرص على المساواة بين المقاومة الفلسطينية والإرهاب:

بالرغم من أن إسرائيل وجدت -مع بداية الحرب- سلطة فلسطينية أكثر استعداداً لتحقيق الهدوء ووقف العنف (وصل الأمر إلى الحد الذي أعلن معه مدير الأمن الفلسطيني جبريل راجوب عن استعداده للقبول بإعادة احتلال قوات الدفاع الإسرائيلي لأبي سنيّة، وغيرها من المراكز التي كانت قد فرضت سيطرتها عليها، إذا لم يسد الهدوء في الخليل كما تعهد)^(١٧٥)، بالرغم من هذا لم تتوقف الجهات الإسرائيلية المختلفة عن الربط بين الإرهاب والانتفاضة الفلسطينية ولا عن التأكيد على أهمية المساهمة الدولية في التصدي لهذه المقاومة (وإن اختلفت في تحديد شكل وطبيعة المساهمة المتوقعة).

من هذا المنطلق أخبر شيمون بيريز نظيره الألماني أن عرفات اتخذ بعض الخطوات لمنع الإرهاب، إلا أنها ليست كافية بعد؛ فهو لم يلق القبض إلا على ثلاثة أشخاص من قائمة الإرهابيين الذين طلبت إسرائيل القبض عليهم والتي تحتوي على ١٠٨ أسماء.

ومن ذات المنطلق أيضاً فضل بعض المسؤولين الإسرائيليين التأكيد على أن عرفات لم يشرع في القبض على الإرهابيين إلا بعد أن تعرض لضغوط أمريكية قوية، "ربما حتى أقسوي من تلك التي تعرض لها الإسرائيليون... فالأمريكيون لا يريدون أي مشاكل من هذه الجبهة سواء منا أو من الفلسطينيين"^(١٧٦). (جاءت هذه التصريحات في الوقت الذي اعتبر فيه المسؤولون الفلسطينيون الخطوات التي أقدم عليها عرفات بمثابة رد فعل على تلك الرسالة الطيبة التي بعث بها الأمريكيون إلى الفلسطينيين والمنطقة، من خلال حديث بوش عن دولة فلسطينية)^(١٧٧).

ويري دانيال بلوك أن على الولايات المتحدة أن تذكر لإسرائيل أنها قبلت أن تلعب دور "العشيقة السرية" فقط حرصاً على علاقتها المتميزة بالولايات المتحدة وعرفاناً بدعمها الدائم لها على مدار السنوات.

ويؤكد الكاتب أن إسرائيل قبلت بهذا الدور، ليس لأنها تابع للولايات المتحدة، ولكن لأنها شريك متساوي معها: "نحن نحصل على الكثير من الدعم من العم سام -دبلوماسي، اقتصادي، أمني- لكن هذا الدعم ليس إحساناً؛ فنحن نتبادل المنافع في مجالات الدفاع وجزء ضخم من المعونة العسكرية ينفق على شراء بضائع أمريكية، ثم إننا الحليف الوحيد الديمقراطي والمستقر والموثوق فيه للولايات المتحدة في المنطقة". ويستطرد الكاتب محذراً من خطورة مهاجمة بوش لإسرائيل علناً فيعرض مساومة بسيطة: "إن إسرائيل لن تقبل تهديدات لأمنها. من يريد منا الهدوء، عليه أن يضغط على عرفات لكي يوفي التزاماته فوراً"^(١٧٤).

أما دانيال كيمشي فيكتب في مقاله "لا تدعوا استطلاعات الرأي تغدعكم" أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أدرك منذ عشر سنوات ماضية (حين تساقطت صواريخ سكود العراقية على تل أبيب) أن أمن إسرائيل يقوم على استمرار دعم الولايات المتحدة لها أكثر من استخدامها "لحقها في الرد على الهجمة العراقية" وهو الدرس الذي يجب أن تعيه الحكومة الإسرائيلية جيداً.

ثانياً- السياسات الإسرائيلية في مواجهة

الانتفاضة الفلسطينية بين الاستمرارية والتطوير

كان الحرص الإسرائيلي على التأكيد على الطابع الإرهابي للممارسات الفلسطينية، وضرورة التصدي الدولي لها -قياساً على السياسة الأمريكية ضد أفغانستان- هو السياسة الأكثر استخداماً من جانب إسرائيل في هذه الفترة؛ وهو الأمر الذي يفرض تساؤلاً حول عناصر

أعمال الانتفاضة زعماء سياسيين إسرائيليين، ومن ثم قدم هذا الحادث حجة دعائية جيدة للطرف الإسرائيلي في بداية مرحلة جديدة من التصعيد الإسرائيلي للعنف تحت مرمرات محاربة الإرهاب الفلسطيني؛ فلقد أخذت الجهات الإسرائيلية المختلفة في التعامل مع الحادث على نحو يبرز عناصر تشابهه بين الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، والحرب التي تنوى إسرائيل شنّها ضد الشعب الفلسطيني (بالرغم من أن البعض رأي في اغتيال الوزير تطويراً هاماً في استراتيجية المقاومة الفلسطينية، على اعتبار أنه يتجنب قتل "المدنيين الإسرائيليين"، وما يثيره هذا الأمر من جدال أخلاقي ممتد)؛ فلقد صدر بيان الحكومة في ١٧/١٠ تعليقاً على الحادث: "لقد انتهى وقت الكلام وحقان وقت الأفعال"، وطالب البيان السلطة الفلسطينية بتسليم كل المسؤولين عن الحادث إلى السلطات الإسرائيلية على الفور، كما طالب السلطة بحل كل المنظمات الإرهابية العاملة في مناطق الحكم الفلسطيني، وبتجديدها من السلاح. "أما القتل في الاستجابة لهذه الطلبات... فلن يدع لنا خياراً إلا اعتبار السلطة الفلسطينية كياناً راعياً وداعماً للإرهاب، والتعامل معها على هذا الأساس"^(١٨١).

ومن جانبه أعطى شارون لعرفات مهلة سبعة أيام لفرض هدوء تام على الأراضي الفلسطينية "وإلا فنحن سنعلن الحرب عليه، لقد بدأت مرحلة جديدة ولم يعد الموقف بعد اغتيال زيفي كما كان عليه قبل هذا"^(١٨٢)، وعاود بالفعل الجيش الإسرائيلي اقتحامه للأراضي الفلسطينية، والتوسع في عمليات قتل الفلسطينيين المدرجين على قوائم "المطلوب القبض عليهم" الإسرائيلية. حتى على الصعيد غير الرسمي بات من الواضح أن جهات إسرائيلية عديدة ترغب في عقد مقارنة بين ما تقوم به الولايات المتحدة في أفغانستان، وبين ما تعتمد إسرائيل القيام به في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتكرر التشبيه بوضوح في أكثر من مصدر:

إلا أنه مع استمرار الخفض الفلسطيني الواضح لمعدلات العنف خرج شارون وبييرز وبن إليعازر بقرار رفع بعض القيود المفروضة على الفلسطينيين، والانسحاب من الخليل. ولقد كان للقرار الكثير من المعارضين في الداخل الإسرائيلي؛ فلقد تسبب قرار مجلس الوزراء المصغر سحب القوات الإسرائيلية من الخليل في أزمة على مستوى الحكومة حيث قدم الوزيران ليبرمان (البنية التحتية) وزيفي (السياحة) من اليمين المنطرف استقالتهما معلنين أن عودتهما للحكومة؛ تتوقف على تقدم بييرز لاستقالته، أو عودة الجيش الإسرائيلي إلى الخليل^(١٧٨). وقد برر ليبرمان هذه الاستقالة بأنها احتجاج على إضاعة الحكومة الإسرائيلية لفرصة الحصول على التأييد الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكانت استقالة الوزيرين اليمينيين من ثم مجرد تعبير رسمي عن ذلك التوجه اليميني السائد والذي يدعو إلى التعامل مع عرفات على أنه إرهابي، ومع المقاومة الفلسطينية على أنها شكل من أشكال الإرهاب، وإقناع العالم بهذا. نشرت جريدة جيروسالم بوست في هذا الصدد: "لقد بالغ رئيس الوزراء حين وصف عرفات بأنه ابن لادن؛ فالحقيقة هي أن عرفات هو طالبان... ولقد قررت الولايات المتحدة وبريطانيا قصف نظام طالبان لأنه كان من الصعب بالنسبة لهم أن يقرروا من يتحكم في من؟ ابن لادن أم طالبان؟"^(١٧٩).

اغتيال زيفي: الحرب الأمريكية والحرب

الإسرائيلية:

وجد الحرص الإسرائيلي على الربط بين المقاومة الفلسطينية والإرهاب مصدراً ثرياً للدعم في اغتيال وزير السياحة رحافام زيفي (على يد أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رداً على اغتيال إسرائيل لأمينهم العام أبو علي مصطفى)^(١٨٠). كان اغتيال الوزير اليميني المتشدد بمثابة الحادثة الأولى من نوعها، فلم يسبق أن طالت

ولاقى هذا التفسير رواجاً عند البعض؛ يقول أحد أعضاء الكنيست: "يجب علينا أن نسقط السلطة الفلسطينية وأن نحطم البنية التحتية للإرهاب... ولا يمكن أن نستمر في هذه السياسة التي يري فيها الواحد أن عرفات شريك ويرى فيها الآخر أنه إرهابي"^(١٨٦). ويقول آخر في مقالة بعنوان "بيريز عند مفترق الطرقات" تعليقاً على تصريح اثنين من وزراء حزب العمل: إن "عرفات لم يترك لإسرائيل الخيار"، إن حزب العمل نفسه أصبح منقسماً بين من يخشى أن يلجأ شارون إلى إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية، وبين من يري أنه لا بد من إجبار عرفات على ترك الإرهاب"^(١٨٧).

إلا أن احتمالات تصعيد الممارسات الإسرائيلية إلى هذا الحد لم تلق رواجاً عند البعض الآخر.

فعلى المستوى الرسمي عبر بيريز عن اعتقاده في عدم جدوى هذه السياسات قائلاً: "افعلوا ما تشاءون، واحلوا كما تريدون، لكنكم في نهاية الأمر ستدركون أننا بحاجة إلى الحديث، والحديث مع السلطة الفلسطينية". وعاد ليقول: "ماذا يتصور أنه فاعل (يعني شارون) هل يريد أن يبدأ في قصف المدن الفلسطينية كما يقصف الأمريكان أفغانستان"^(١٨٨)، ولقد عبر بيريز عن تصوره للموقف أمام نادي الصحافة القومي في الولايات المتحدة؛ حيث أكد على ضرورة تدخل الولايات المتحدة لفرض قيود على تمويل منظمات حماس والجهاد الإسلامي، تماماً كما فعلت مع الجماعات المرتبطة بآبى لادن؛ "حيث أن تجاهل هذا الأمر سمح لهذا الإرهاب بالإضرار بالمحاولات الأمريكية لبناء تحالف متماسك".

وأضاف أن إسرائيل سيكفيها أن يلقي عرفات القبض على الـ ١٠ أو ١٥ شخص المحركين للإضطرابات والإرهاب وأن يستخدم قوات الشرطة الفلسطينية في منع دخول الانتحاريين إلى إسرائيل، وأن يعلن عدم شرعية كل الجماعات المسلحة التي ترفض الإذعان لأوامره، "وهذه هي الشروط التي تتوقع إسرائيل الإيفاء بها قبل أن

يقول مسئول إسرائيلي: "لقد أصبح مقبولاً من المجتمع الدولي التصرف بحسب إزاء الكيانات الإرهابية.. هذا النوع من رعاية الإرهاب (يعني موقف عرفات من حركات المقاومة) هو ذاته الذي تمتع به طالبان في أفغانستان"، ويقول أحدهم: "لقد أقدمت إسرائيل والولايات المتحدة على حملات عسكرية، كل دولة في مواجهة التهديد الإرهابي الأكثر قرباً الذي تواجهه"^(١٨٩). ويقول هيرب كانيون: "الشبه واضح بين المواقف الإسرائيلية والأمريكية، فكلاهما يسعى لإجبار نظم بعينها على التوقف عن رعاية الإرهاب مع الرغبة في الاحتفاظ بصداقة الشعوب التي تعاني في ظل حكم هذه النظم"^(١٩٠). ويقول مايكل كوخين في مقاله "عقاب وليس انتقاماً": إن هذا الرد (يقصد اقتحام الجيش الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على هذا النحو المكثف)، ما كان ليكون متصوراً قبل أحداث ١١ سبتمبر، أما الآن فلقد أصبح مقبولاً على المستويين السياسي والدبلوماسي؛ "فالحرب الأمريكية تمثل سابقة في البدء بتوجيه المطالب المحددة ثم - إذا لم يُستجاب للمطالب - اللجوء إلى ردود الفعل اللازمة".

احتمالات التصعيد الراديكالي للإجراءات القمعية الإسرائيلية في ميزان الاعتبارات الداخلية:

فسر الكثيرون هذا التصعيد الإسرائيلي للعنف على أنه يضاعف من احتمالات التخلص من عرفات - وهو الأمر الذي نادى به البعض منذ بدء الانتفاضة، وكانت الحكومة الإسرائيلية تتردد في اللجوء إليه - بل ويضاعف حتى من احتمالات إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية. ودعم من هذا التفسير تصريح شارون: "نحن الآن في عصر جديد، لقد انتهت مع عرفات، والآن أنسوي أن أقود الحكومة في اتجاه مختلف"^(١٩١).

تسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية^(١٨٩)، وبالرغم من حرص بيريز على تأكيد نيته على عدم ترك الحكومة، كان قرناؤه من حزب العمل يعبرون عن اعتراضهم على الممارسات الإسرائيلية الجديدة مؤكدين أنهم على استعداد لترك الحكومة إن هي عادت لاحتلال الأراضي الفلسطينية بشكل دائم.

وعلى المستوي غير الرسمي تقول جريدة هاآرتز: إن التصعيد الإسرائيلي غير المسبوق للأعمال العسكرية في مناطق الحكم الفلسطيني، والذي يقابله تصعيد فلسطيني للعمليات الإرهابية والعنف إنما يفتح المجال أمام التصعيد الشامل للموقف إبدأنا بالفقدان التام للسيطرة عليه، وعلى النحو الذي سيضر بالطرفين^(١٩٠). وتقول معاريف: إن تصعيد العمليات العسكرية في المناطق الفلسطينية - حتى ولو كان يشكل ضغطاً حقيقياً على عرفات على اعتبار ما يشكله من تهديد حقيقي لحكمه - لن يجلب المزيد من الهدوء بل على العكس يضعف من قدرة عرفات على السيطرة على العناصر المسلحة في منطقة الحكم الفلسطيني، وبالتالي سيحلب المزيد من العنف. ويؤكد مايكل كوخين في مقاله: "عقاب وليس انتقام" أن على إسرائيل أن تتجنب اللجوء إلى سياسات انتقامية تقوم على الاغتيال؛ "فالانتقام هو الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه الآن". ويضيف الكاتب أنه يكفي إسرائيل الإصرار على محاكمة المتهمين في إسرائيل كدليل على أن السلطة الفلسطينية قد تخلت عن العنف^(١٩١).

وأكد البعض على أن التخلص من عرفات لن يجعل الأمور أسهل بالنسبة لإسرائيل، وإنما سيفرض عليها أن تتعامل مع شعب راديكالي مفتت فيما وصفه هؤلاء "بلينة الصراع". تقول معاريف: إنه سيكون على إسرائيل حينها التعامل مع خمسة فصائل عسكرية على الأقل^(١٩٢). ويعترض دانيال بيريز في مقاله: "متى سندرك الأمر" على الإجراءات الإسرائيلية (والتي تسببت فيما يقرب من أسبوع واحد في مقتل ٤٥ فلسطينياً، وإعادة احتلال ستة

مدن فلسطينية رئيسية وهدم المئات من المنازل) قائلاً: إن "العالم كله - في أيرلندا الشمالية والهند وغيرها - قد بدأ يدرك أن استخدام القوة العسكرية ليس هو الحل في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر" حيث تصبح إما جزءاً من الحل أو جزءاً من المشكلة". ويرى الكاتب أنه حتى لو انسحبت قوات الجيش الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها، فهي قد قامت بغرس بذور المزيد من هذه العمليات الانتقامية في المستقبل؛ بسبب إضعافها لقدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة على الأمور وتقويتها للدوافع الشعبية لتأييد الإرهاب^(١٩٣).

وتجدر الإشارة إلى أن ما يجمع معظم هذه الآراء هو تلك الخلفية المشتركة التي ترى أن إسرائيل ستحتاج - إن عاجلاً أو آجلاً- إلى بدء الحوار مع الفلسطينيين، على اعتبارهم فئة مختلفة عن حركات المقاومة الفلسطينية التي تُصنّف ممارساتها تحت مفهوم الإرهاب، وأن عرفات أفضل من يمكن بدء الحوار معه، إذا ما قورن بالبدائل المتاحة له. ومن ثم يلاحظ أن هذه الآراء يميزها أمران عن الآراء المؤيدة للإطاحة بعرفات، وإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية:

أولاً- أنها لا ترى في العنف حلاً نهائياً للأوضاع المتدهورة في المنطقة (وإن كانت لا ترفض اللجوء إليه بشكل مطلق).

ثانياً- أنها غالباً ما تسعى إلى الربط بين حركات المقاومة وبين الإرهاب، ليس رغبة منها في توجيه ضربات التحالف الدولي العسكرية نحو هذه الحركات بهدف إبادتها، وإنما رغبة منها في تكتيف الضغوط الدولية السياسية والاقتصادية على السلطة الفلسطينية؛ بهدف دفعها إلى نبذ العنف، وقمع حركات المقاومة الفلسطينية، واستئناف المفاوضات. (ولعل توصيف بيريز للموقف تحديداً يبرز هذا الأمر).

إسرائيل من مناطق الحكم الفلسطيني في أسرع وقت ممكن، مذكراً بوعد شارون له بعدم تصعيد الموقف.

ذكر أحد المسؤولين في الإدارة الأمريكية أن بوش قال إنه حتى الإجماع بتصعيد الموقف لن يكون أمراً جيداً؛ حيث أكد بوش أن الانطباع الذي تعطيه إسرائيل بأنها تشن حرب كاملة ضد الفلسطينيين يعوق قدرته على المضي في الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة (وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها مسئول أمريكي بأنه يملئ المطالب على إسرائيل استرضاءً لدول التحالف العربية والإسلامية). ودعا الرئيس بوش في ذات اللقاء إلى العودة إلى تلك "الإجراءات البناءة" التي كانت إسرائيل قد شرعت فيها من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني قبل حادثة اغتيال زئيفي. وفي المقابل أكد بوش أنه -بمعاونة الدول الغربية الأخرى- "بممارس ضغوطاً كبيرة على عرفات للقبض على الجناة وغيرهم من الإرهابيين"^(١٩٤).

وصدرت هذه التصريحات في سياق لا يمكن إغفاله من الأفعال الأمريكية؛ فلقد شهدت الفترة السابقة على اغتيال زئيفي عدداً من الأضواء الخضر الأمريكية لإسرائيل، تؤكد في مجملها على قناعة أمريكية رسمية بأن المقاومة الفلسطينية لا تختلف عن الإرهاب الذي واجهته الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر؛ فلقد شهدت هذه الفترة إصدار الرئيس بوش للقائمة الجديدة التي ضمت أسماء ٢٢ من الإرهابيين المطلوبين في الولايات المتحدة؛ بسبب تورطهم في أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو جرائم سابقة عليها، واحتوت القائمة على أسماء ثلاثة ذوي علاقة بحزب الله^(١٩٥). ولما لاقى هذا الأمر ترحيباً من إسرائيل حيث صرح مسئول في مكتب رئيس الوزراء أن "الولايات المتحدة توسع الشبكة"، وأنها بهذا القرار أكدت أن الإرهاب لا يتجزأ، وأنه لا يمكن التمييز بين إرهاب وآخر^(١٩٦).

الإجراءات القمعية الإسرائيلية في ميزان مآلات الخارجية:

وإذا كانت هذه الآراء الراضية لتصعيد الرد على العسكري قد انطلقت من اعتبارات داخلية، بالأساس بأمن إسرائيل وسلامة مواطنيها، فإنه ي لها ظهرت آراء تنادي بتحجيم الطموحات القومية، مراعاةً لاعتبارات خارجية تتعلق بالأساس مع الولايات المتحدة، التي أعربت عن رغبتها في سحب الجيش الإسرائيلي من أراضي الحكم الفلسطيني، على تماسك التحالف الدولي الذي تقوده ضد بوش، والذي يضم دولاً عربية وإسلامية لا ترغب في المتحدة في أن تثير الأعمال الإسرائيلية حفيظتها. كان بول قد صرح تعقيباً على الاقتحام على الأراضي الفلسطينية: "نحن نأمل أن يستطيع إيلون الانسحاب من الأراضي التي احتلها مؤخراً. لا شارون إنه لا ينوي البقاء في هذه المناطق، وأنا ن يتنوهوا مما يريدون القيام به، وأن يخرجوا من في أسرع وقت ممكن حتى نستطيع أن نعود مرة إلى تلك العملية التي نأمل في أن تؤدي إلى وقف". ويقول في تصريح آخر له: "إن إسرائيل دولة طية لها الحق في أن تدافع عن نفسها على النحو الذي مناسباً **fit & appropriate** إلا أن الإدارة كية قد تستمر **would continue** في الحديث ضد في الاعتقالات الموجهة التي تعوق العودة إلى محادثات". "إن شارون صديق عزيز، وأنا أفهم تبرير السيد ن والسيد بيريز والحكومة والشعب في إسرائيل ول في مناطق الحكم الذاتي، والسعي لتدمير معازل ب ووقف العنف ضد إسرائيل، ولكني لا أملك إلا ساءل عما إذا كان هذا سيجعل الموقف أفضل.. وة لا تبدو حتى الآن أنها نعم"، وكان بوش قد طلب لقاءه مع بيريز ١٠/٢٣ في واشنطن- انسحاب

من واشنطن من أن المطلب الأمريكي لا بد وأن ينظر إليه في سياق رغبة الإدارة الأمريكية بتحقيق أكبر دعم عربي يمكن لحربها ضد الإرهاب: "لم تحدد الولايات المتحدة مهلة للانسحاب، إن الولايات المتحدة تتفهم موقفنا لكنهم يعترضون لأن لهم مصالح أخرى"^(١٩٩). وكان بيريز قد أكد للحكومة الإسرائيلية أن الولايات المتحدة تعلم من هم الإرهابيين ومن هم الحلفاء^(٢٠٠). بل وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى ما قاله شارون من: "إن الولايات المتحدة تتوقع منا سحب قواتنا ولكنها لا تمارس ضغطاً علينا"^(٢٠١).

إلا أن ردود الأفعال الإسرائيلية تجاه الموقف الأمريكي انقسمت ما بين متفهم ومعارض، فهناك من أخذ بظاهر الأقوال الأمريكية فعارض الموقف الأمريكي من منطلق أن الولايات المتحدة تحرم على إسرائيل ما حلته لنفسها وبالتالي تقدم مساعي إسرائيل للربط بين المقاومة الشعبية والإرهاب، على النحو الذي يسمح بإطلاق يدها في التعامل مع قوي المقاومة الشعبية^(٢٠٢). وهو ما وصفه أحد أعضاء الكونجرس بقوله: "إن سياسة الإدارة الأمريكية غاية في عدم الاتساق نحن نطلب من الإسرائيليين أن يفعلوا كما نقول، لا أن يفعلوا كما نفعل"^(٢٠٣).

و هو ذات الوضع الذي وصفته الجيروسالم بوست بأنه ازدواجية في المعايير الأمريكية مؤكدة أنها لم تكن مجرد مصادفة أن حزب الله - في نفس اليوم الذي أعلنت فيه الإدارة الأمريكية عن استيائها من الإجراءات العسكرية الإسرائيلية - قامت بشن هجوم على مواقع وحدات من الجيش الإسرائيلي. "ما تعجز إدارة بوش عن إدراكه هو أنها بانتقاد سياسات إسرائيل ضد الإرهاب تقدم أفضل دعم للإرهاب"^(٢٠٤).

ويقول آلان ديرشوفيتس في مقاله "أوجه الشبه بين إسرائيل والولايات المتحدة" إنه من الخطأ أن تطالب الولايات المتحدة إسرائيل بأشياء تعجز هي نفسها عن

ولقد كان لصدور هذه القائمة أهمية خاصة حيث تزامنت مع تمرير الولايات المتحدة لخطاب في مجلس الأمن تحذر فيه من احتمالات أن تمتد حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب لتطول جماعات ودول خارج أفغانستان، وتؤكد فيه أن القرار بهذا الصدد سيتوقف على ما ستكشف عنه التحقيقات المستمرة في ملابسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر^(١٩٧). بل إن صدور هذه القائمة على هذا النحو له دلالة خاصة بالنظر إلى ما رده البعض عن أن الغموض الذي يكتنف التعريف الأمريكي لأهداف الحرب - بين هزيمة شبكات الإرهاب ذات الطابع الدولي **with global reach** (بوش)، وبين احتثات الإرهاب من على ظهر الأرض (رامسفيلد) - إنما يوحي بأن الولايات المتحدة تركت لنفسها مساحة من حرية الحركة^(١٩٨).

وحتى بعد اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي لم تتوقف الولايات المتحدة عن إرسال الأضواء الخضراء إلى إسرائيل. كان باول قد أشار إلى إمكانية إدراج الجهاد الإسلامي وحزب الله وحماس ضمن القائمة الأمريكية لأسماء الجماعات التي يحظر التعامل معها على اعتبارها إرهابية ذات تأثير دولي. بل وتوجهت الولايات المتحدة في ١١/١٤ بالفعل بطلب تجريد أرصدة حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي إلى البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، مهددة بفرض عقوبات على تلك المؤسسات التي ترفض الانصياع إلى المطلب الأمريكي.

وبإعادة قراءة هذا الموقف يبدو أن الولايات المتحدة لم تخرج عن الإطار الذي رسمته إسرائيل من اعتبار حركات المقاومة الفلسطينية حركات إرهابية، بل وقامت هي نفسها باتخاذ إجراءات ضدهم، أما اعتراض الولايات المتحدة "القول" على الممارسات الإسرائيلية فانصب فيما يبدو على تصعيد استخدام العمل العسكري في هذا التوقيت الحرج من حياة تحالفها الدولي ضد الإرهاب. يكفي في هذا الصدد الإشارة إلى ما قاله بيريز بعد عودته

"أبو حرب لبنان" (٢٠٠٨). أما يديعوت أحرونوت فتشتر رأياً يؤكد أن فتح أو حماس أو غيرهم لا يشكلون خطراً وجودياً على إسرائيل، أما ما يمكن اعتباره كذلك فهو هزيمة الولايات المتحدة في أفغانستان وفشلها في توجيه ضربة قاسية لإرهاب الإسلام المتطرف (٢٠٠٩).

وتقول يديعوت أحرونوت: "لا ينبغي أن ينسى هؤلاء الذين ينتقدون الولايات المتحدة أننا نعتد عليها حتى آخر قطرة. إن إدراك هذه الحقيقة هي التي دفعت شارون وبن العازر إلى التخفيف من حدة انتقادهم للولايات المتحدة" (٢٠١٠).

وتؤكد إحدى مقالات هآرتز: إن الخلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو خلاف حول التوقيت، وليس المضمون "فهذا أشهر حيوي للغاية في الحكم على نجاح التحركات العسكرية في أفغانستان" (٢٠١٠). وتقول يديعوت أحرونوت: إن الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان تبدو وكأنها تتسبب في مضاعفات للجانب الإسرائيلي، لكنها تصح قراءها بدم التسرع في الحكم على الأمور "فهي العجلة الندامة" (٢٠١١). أما البعض الآخر ففضل تحذير إسرائيل من معارضة الرغبة الأمريكية، والاستمرار في إعطائها الانطباع بأن إسرائيل مستعدة للإطاحة بالقيادة الفلسطينية القائمة، يقول يوسي أولمرت في هذا الصدد في مقاله "اختبار للصداقة": "ليس لدينا خيار في الظروف الحالية إلا اللعب وفقاً للقواعد الجديدة... وأن نراعي الحساسيات والتوقعات الأمريكية الجديدة.. ولهذا فإن الوقت ليس صحيحاً للتخلص من ياسر عرفات، وتحطيم السلطة الفلسطينية، ومع ذلك علينا أن نخلق الأجواء التي تجعل هذه الأمور أسهل بالنسبة لنا حين يأتي التوقيت الصحيح" (٢٠١٣). ويقول تيودور مان في مقالة بعنوان "تعارض المصالح": "ما نشهده هو خلاف تكتيكي حول الطريقة المثلى التي يجب على إسرائيل أن تتبعها في الرد على الهجمات الإرهابية، وليس تعبيراً عن أزمة حقيقية في العلاقات بين البلدين"، ويضيف الكاتب:

الالتزام بما؛ فهي نفسها - بالرغم من حساباتها الدقيقة من أجل التسبب في أقل حجم من الخسائر المدنية في حربها ضد أفغانستان - تظل تصيب بعض المدنيين، وهي نفسها لجأت إلى احتجاز ٧٠٠ شخص بدون محاكمة، وهي نفسها تشدد من إجراءات الأمن في المطارات، بل وبالاستعانة بخبراء أمن إسرائيليين: "إن إسرائيل والولايات المتحدة في حالة حرب ومصيرها مرتبط بنفس المخاطر ونفس القيم" (٢٠٠٥).

وفي المقابل يري البعض أن التواجد الإسرائيلي في مناطق الحكم الفلسطيني هو تواجد مبرر ويجب أن تحكم عليه النتائج لا التحفظات الأمريكية، ويشير الكاتب إلى: "ذلك الهدوء الذي ساد داخل إسرائيل منذ بدأت العمليات؛ حيث عكف الفلسطينيون على الدفاع عن أنفسهم، بدلاً من الهجوم على إسرائيل. هذا بالإضافة إلى ما حققته حملات الاعتقال (اعتقال ٤٢ شخصاً حتى ١٠/٢٦) من نتائج وما نجحت فيه القوات الإسرائيلية من سحق للبنية التحتية لشبكة عرفات الإرهابي" (٢٠٠٦). وتدعو هاتسوفيه الحكومة الإسرائيلية إلى التوجه مباشرة إلى الشعوب الأمريكية والأوروبية من خلال الإعلام المحلي لكي توقف هذا التوجه الدولي للتخلي عن إسرائيل، والذي يعيد إلى الأذهان ما حدث من قبل في الهولوكوست (٢٠٠٧).

إلا أن الآراء التي تفهمت الموقف الأمريكي بدت وكأنها هي التي كانت أقدر على فهم حقيقته وقراءته في سياقه الصحيح من الأفعال الأمريكية، في حين أن الآراء الناقدة لهذا الموقف - المشار إليها عالياً - ليست إلا نوعاً من المزايدة الإسرائيلية المعتادة لتعبئة المزيد من المساعدة. تقول معاريف: إن قرار شارون سحب القوات الإسرائيلية من أراضي الحكم الفلسطينية "متى انتهت من مهمتها" يبدو غامضاً بالنسبة للإدارة الأمريكية، ومن ثم لا بد وأن يثير قلقها بشأن إمكانية تأثيره على وحدة التحالف الدولي، خاصة وأنها تذكر جيداً أن شارون هو

تتخذ إسرائيل أي إجراءات متطرفة سواء تمثلت في إعادة احتلال الأراضي الفلسطينية أو الإطاحة بياسر عرفات أو حتى الإفراط في سياسات القتل المتعمد، تلك الإجراءات التي يكون من شأنها أن تثير حفيظة دول عربية ترغب الولايات المتحدة في الاحتفاظ بتأييدها في المرحلة الدائرة من الحرب في أفغانستان.

ولقد أيدت سمات وتطورات الموقف الأمريكي صحة هذه المجموعة الثانية من الآراء. فالطلب الأمريكي، الذي لم يكن أكثر من طلب شفهي غير محدد المهلة، جاء مترامناً مع تكثيف للضغوط على عرفات (على حد قول بوش نفسه وعلى حد ما أكده رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في لقائه مع شارون وعرفات ١١/١) (٢١٥).

ولكن تكثيف الضغوط على عرفات لم يكن شفهياً فقط؛ فلقد صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط دافيد ساترفيلد - أمام جمهور مؤيد للقضية الفلسطينية - في ١١/٤ أن الانتفاضة الفلسطينية أصبحت "عملية مستمرة من الإرهاب وتصعيد العنف". ولقد جاء هذا التصريح تعليقاً على قرار السلطة التنفيذية الأمريكية بتمديد أرصدة عدد من حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة في البنوك الأجنبية الدولية. ولقد أفصح المسئول الأمريكي عن أن اتخاذ هذا القرار في هذا التوقيت إنما جاء كاختبار لبعض الدول التي تقول بأنها ترغب في المشاركة في التحالف. "إنما إشارة لهؤلاء الذين يرون أن حزب الله يجب أن يعامل على أنه حركة مقاومة بأنه يجب أن يعامل على أنه حركة إرهابية" (٢١٦).

ويؤكد المسئول الأمريكي أنه أصبح من الثابت لدى الولايات المتحدة أن المنظمات الإرهابية تتبادل التمويل فيما بينها. (و هو ما يمكن ترجمته بشكل أو بآخر إلى استعداد أمريكي للتعامل مع حركة المقاومة الفلسطينية على نفس النحو الذي تتعامل به مع تنظيم القاعدة ولكنه قرار مرجحاً إلى المرحلة التالية من الحرب ضد الإرهاب.)، يضاف إلى هذا كله خطاب بوش أمام الأمم المتحدة

"لا بد وأن معظم الإسرائيليين مدركين لضرورة أن ترسل الولايات المتحدة بين الحين والآخر مثل هذه التلميحات التي توحى بأنها تهم بالقضية الفلسطينية وبجياة الفلسطينيين.

إن هذا النوع من الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط - شبه المتوازنة - لا يبدو غير مألوف أو غير معروف؛ فلقد مارسته إدارات أمريكية عديدة دون أن يكون له تأثير مضر على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أو يعرض الأمن الإسرائيلي للخطر، بل إن هناك الكثير من الأمور التي تؤكد توحيد المصالح بين إسرائيل والولايات المتحدة أبسطها هو أنهما يتفقان في الرغبة في القضاء على الإرهابيين العرب، وأن كلاهما يستطيع أن يحسن من قدراته على محاربة الإرهاب بمساعدة أجهزة المخابرات في الشرق الأوسط. لقد تحسنت فرص إسرائيل كثيراً في التصدي لحماس والجهاد الإسلامي بفضل تعاون السلطة الفلسطينية معها في ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وبالتالي فإن محاولات الولايات المتحدة للاحتفاظ برضا الطرفين إنما هو في النهاية في مصلحة إسرائيل التي تعلم جيداً أنها تحارب مع الولايات المتحدة في نفس الجبهة" (٢١٤).

وعلى صعيد آخر أكد أحدهم أن فكرة الضغوط الأمريكية على إسرائيل التي تجد رواجاً شديداً إنما هي من محض صنع خيال المحللين اليساريين الذين يرغبون في تحجيم اللجوء الإسرائيلي إلى العنف رغبة منهم في استئناف الحوار مع الفلسطينيين.

ويبدو أن ما يجمع كل هذه الآراء هو أنها انطلقت من أنه ليس هناك ثمة تعارض حقيقي وجوهري بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية، وأنها فهمت أن الولايات المتحدة لا تعارض معاملة إسرائيل لحركات المقاومة الفلسطينية على أنها حركات إرهابية - حيث تعتبرها هي ذاتها كذلك -، بل ولا تعارض أن تتخذ إسرائيل ضدها إجراءات انتقامية لكنها تشترط أن تلتزم إسرائيل في هذا بجدود معينة - تبدو أنها مؤقتة - بحيث لا

لا يتعارض هذا مع إعلان شارون قبل لقائه مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن اعترافه بقيادة مجموعة التفاوض مع الفلسطينيين بنفسه بمجرد أن يسود الهدوء التام في إسرائيل، ولا يتعارض هذا أيضاً مع ما تردد حول خطة سلام جديدة، يعكف شارون وبييرز على دراستها، بل ولا يتعارض هذا حتى مع قرارات شارون البدء في سحب تدريجي لقوات الجيش الإسرائيلي، أولاً من بيت لحم وبيت جالا ثم من رام الله بعد أسبوعين ونصف من إعادة الاحتلال ثم من طولكرم بعد أكثر من شهر من إعادة الاحتلال (١١/١٧)، وأخيراً من جنين مع بدايات شهر ديسمبر؛ فلو اقتنعت الولايات المتحدة بأن شارون لن يقدم على أي خطوة بهدف إرضائها فإنها لن تكون حريصة على أن تقدم له ما يرضيه - خاصة وأنها تمتلك بالفعل ورقة ضغط أساسية تتمثل في أطروحة السلام التي تعلن بين الحين والآخر أنها تعزم الكشف عنها، ثم تعود لتؤكد في اجتماعات خاصة مع المسؤولين الإسرائيليين أنها لا تملك أي أطروحات جديدة، يضاف إلى هذا بالطبع أن التذبذب بين سياسات متشددة في التعامل مع الفلسطينيين، وأخرى أكثر مرونة هو سمة أساسية لسياسات شارون؛ الأمر الذي يفسره الكثيرون برغبته في الحفاظ على تماسك حكومته الائتلافية فيما أسماه البعض "سياسة البينج بونج".

خلاصة القول:

من الثابت أن معدلات "العنف الإسرائيلي" شهدت - على مدار المرحلة الثالثة من فترة الدراسة - تراجيحاً بين العلو والانخفاض. ولقد أسفر هذا التراجع، في مجمله، عن انخفاض في هذه المعدلات في شهري أكتوبر ونوفمبر، بالمقارنة بالشهرين السابقين عليهما (فسر البعض هذا الانخفاض على أنه استجابة لحفض الطرف الفلسطيني لمعدلات "العنف"، إلا أن متابعة التحليل السابق تهدى إلى أن هذا "الانخفاض" في معدلات العنف الإسرائيلي إنما جاء - في الأغلب - استجابة للاعتبارات الخاصة بالحفاظ على

١١/١١ الذي طالب فيه دول العالم بأن "تقول الحقيقة" وأن تعترف بأنه ليس هناك إرهاب طيب، وأن القتل ليسوا شهداء وإنما قتلة"^(٢١٧).

كان بوش قد صرح من قبل بأن الولايات المتحدة ستنتصر على تنظيم القاعدة "سواء تحقق السلام في الشرق الأوسط أو لم يتحقق".^(٢١٨) بل ويضاف إليه رفض بوش لقاء عرفات في إطار مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة (أو حتى مصافحته)، بل ولاحظ الكثيرون تردد وعجز عرفات نفسه عن إعلان قيام الدولة الفلسطينية في هذا المؤتمر؛ بحجة أن هناك العديد من خطط السلام المطروحة للنقاش، والمقدمة من دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، والتي قد تؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات^(٢١٩).

ولعل إدراك الموقف الأمريكي على هذا النحو كان هو الأمر الذي دفع البعض إلى التأكيد على أن قرار شارون إلغاء زيارته إلى الولايات المتحدة وبريطانيا متعللاً بالدواعي الأمنية إنما لا يرجع إلى "خجله" من مواجهة بوش، بينما قوات الجيش مازالت تحتل الأراضي الفلسطينية (فلقد نفي هو نفسه هذا قائلاً: "ليس لدي مشكلة في الذهاب إلى واشنطن، بينما تستمر قواتنا في السيطرة على مناطق الحكم الفلسطيني")؛ فلقد فضل هؤلاء إرجاع قرار شارون إلى رغبته في أن يمارس نوعاً من "الضغط" على الإدارة الأمريكية استثماراً لحاجتها إلى تعاون الإسرائيلي؛ فقراره يعنى في نهاية الأمر أنه يهتم بالأوضاع الأمنية في إسرائيل أكثر بكثير مما يهتم بلقاء الرئيس الأمريكي للاتفاق معه حول خدمة المصالح الأمريكية. ولعل هذا هو ما قصده شارون بتعليقه الساخر: "إنه لأمر مدهش أن يجد الجميع - بالرغم من كل المشاكل الموجودة في العالم - لديهم الوقت لكي يساعدونا على حل مشاكلنا، ولكنني أعتذر لهم فأنا ليس لدي الوقت لأساعدهم في حل مشاكلهم"^(٢٢٠).

إجراءات راديكالية تجاه السلطة الفلسطينية تقتلعها من جذورها وتطيح برئيسها. بل وبجحت إسرائيل في التأكيد على نيل أهداف "حربها العادلة ضد الفلسطينيين" على غرار الحرب الأمريكية ضد أفغانستان، في ظل قناعة أمريكية بهذا. ومن ثم فقد أصبحت إسرائيل -مع تحقق النصر غير متوقع السرعة الذي أحرزته الولايات المتحدة في أفغانستان- في انتظار تحقيق النصر لحربها في ظل مرحلة جديدة لا تعرف قيوداً على وحدة المصالح الأمريكية الإسرائيلية.

الجزء الرابع: منذ سقوط كابول: السلطة

الفلسطينية ضحية توافق المصالح الأمريكية-الإسرائيلية؟

لم تكن صدفة أن جاء سقوط كابول في يد قوات التحالف الشمالي -مؤكدًا على أن الحملة الأمريكية على أفغانستان كانت قد بدأت بالفعل في جني الثمار أسرع بكثير مما كان متوقعًا- متزامنًا مع التزوع الأمريكي الواضح للضغط على عرفات في ظل تناسي تدريجي للمطلب الأمريكي لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية (حيث ظلت القوات الإسرائيلية مهيمنة على بعض المدن الفلسطينية لمدة تزيد على الشهر)؛ فالإصرار الأمريكي على إتمام اللقاء بين عرفات وبييرز تراجع أمام المطلب الأمريكي بانسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية، الذي ما لبث أن تراجع بدوره لصالح الدعوة الأمريكية المألوفة إلى نبذ العنف واستئناف المفاوضات، والتي طرحها هذه المرة وزير الخارجية كولين باول في خطابه الشهير في التاسع عشر من نوفمبر.

خطاب باول:

وكان خطاب كولين باول في ١١/١٩ في جامعة لويزفيل، كنتاكي، قد قُوبل -بوجه عام- بالترحيب على المستوى الرسمي الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء؛ فلقد لجأ باول، ولأول مرة، إلى وصف الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بأنه "احتلال" لا بد وأن ينتهي

وحدة الحكومة الائتلافية، ومن قبل ذلك إرضاء للولايات المتحدة التي بدأت حربها ضد أفغانستان وعبرت عن رغبتها في أن تجتهد إسرائيل أي ممارسات من شأنها الإضرار بالمصالح والرغبة الأمريكية في المحافظة على تماسك التحالف الدولي ضد الإرهاب في هذه المرحلة الحرجة من الحرب؛ وذلك في ظل تمرير الإدارة الأمريكية لعدد من الإشارات والتلميحات، التي تؤكد على توحيد النظرة الأمريكية والإسرائيلية لطبيعة المقاومة الفلسطينية؛ حيث تعتبر كلاهما هذه المقاومة شكلاً من أشكال الإرهاب).

إن رصد الارتفاع الواضح في حجم الخسائر الفلسطينية البشرية، وعدد مرات اقتحام الجيش الإسرائيلي لأراضي الحكم الذاتي -كمؤشر على حجم الخسائر المادية التي لحقت بالشعب والسلطة الفلسطينية- في شهر ديسمبر إنما يؤكد أن هذا "الانخفاض" في معدلات العنف الإسرائيلي ما هو حقيقة إلا تأن استراتيجي إسرائيلي صاحب "عملية الانتقال من الزرع إلى الحصاد". (انظر الرسم البياني المرفق بالدراسة)

إن إسرائيل التي عكفت، على مدار المراحل الأولى والثانية والثالثة من الدراسة، على بذل الجهود السياسية والدبلوماسية من أجل تفادي التأثيرات السلبية لتطورات الأحداث الدولية على مصالحها، وتوجيه هذه التطورات لخدمة هذه المصالح، أصبحت مع بداية المرحلة الرابعة من فترة الدراسة مؤهلة لحصد الثمار وتحقيق الأهداف. (سواء على الصعيد الداخلي فيما يخص حركات المقاومة الفلسطينية، أو على الصعيد الخارجي فيما يخص الدول التي ترعى هذه الحركات، أو على صعيد الموقف الأمريكي من العراق تحديداً، الذي حظي بأول تهديد أمريكي صريح على لسان الرئيس بوش).

فإسرائيل نجحت، بالرغم من كل الوحشية التي اتسمت بها ممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة وبالرغم من تعبيرها الرسمي الصريح عن استعدادها لاتخاذ إجراءات أكثر ضراوة، نجحت في أن تمتنع عن اتخاذ

ويتساءل بيريل وين في مقاله "رؤى وأوهام" عن الكوكب الذي يأتي منه كولين باول الذي تحدث بكل هذه الجراءة عن رؤيته لشرق أوسط تعيش فيه دولة إسرائيلية إلى جوار دولة فلسطينية في سلام: "بعد عقود من التعامل مع ياسر عرفات وعصابته من الإرهابيين القتل، لابد أن تفهم إسرائيل وأن يفهم العالم بأسره أن تصور عرفات لدولة فلسطينية لا يتشابه على الإطلاق مع الصورة التي نرسمها لها نحن أو العالم الغربي كله، "كم من الوقت يحتاج الأمر ليدرك الجميع أن عرفات لا يصلح كشريك في أي شيء - لا في وقف إطلاق النار، ولا اتفاقات الوضع النهائي، ولا التعاون الاقتصادي، ولا حتى المناسبات الرياضية"^(٢٣٠).

وتكشف جريدة الجيروسالم بوست عن استطلاع للرأي يؤكد أن ٦٥% من الإسرائيليين يرون أن دولة فلسطينية من أي شكل وبأي حجم ستشكل تهديداً بالنسبة لإسرائيل، ويعارض ٤٧% من الإسرائيليين قيام دولة فلسطينية حتى ولو في إطار اتفاقية سلام مع الفلسطينيين، بينما يرى ١٤% ضرورة قيام هذه الدولة، حتى ولو لم يكن من المؤكد أن الفلسطينيين سيلتزمون بالاتفاقيات التي تقرر قيامها^(٢٣١).

وبات من الواضح أن قيمة الخطاب الحقيقية ومعناه لن تتحددا إلا في ضوء التطورات الفعلية للأحداث؛ يقول روجر هاردي: "رحب الفلسطينيون والإسرائيليون رسمياً بالخطاب، لكن كلاهما ينتظر ليرى ماذا سيفعل الأمريكيون في الخطوة القادمة".

زيارة زيني وبرنيز: اختبار عملي لصدق النوايا تفشل فيه الولايات المتحدة:-

ومن ثم فقد اعتبرت زيارة انتوني زيني ووليم بيرنز للمنطقة بمثابة الاختبار الواقعي لقدرة ورغبة الولايات المتحدة في إحداث تغير حقيقي في الأوضاع في المنطقة، ولم تكن الآراء المتضاربة والمتناقضة بشأن خطاب باول

تتأكد من أن به ماء". فالقالة تشير بنظرة متشائمة إلى قدرة المساعي الأمريكية (بما في ذلك "إرسال رجل البحرية المتقاعد أنتوني زيني") على تغيير واقع المنطقة في الوقت الذي يعلم فيه الجميع مسبقاً أن عرفات وشارون ليسا على استعداد لقبول العرض الأمريكي بكل تفاصيله^(٢٣٢). وتتساءل يدعوت أحرونوت عن مدى واقعية هذا الخطاب الأمريكي في ظل غياب الرغبة العربية والإسلامية للتعايش السلمي مع إسرائيل؛ حيث تغيب أي محاولة جادة للتصدي للتعليم المدرسي المعادي لإسرائيل، وتغيب أي محاولة للتعامل بشكل أخلاقي مع قضية اللاجئين، بل وتغيب أي محاولة رسمية لتعبئة الجماهير العربية والمسلمة ضد الإرهاب^(٢٣٣).

وتذكر هاتسوفيه أنه ليس هناك معنى لتشجيع بدء المفاوضات، في الوقت الذي لا تزال فيه مسائل محورية مثل القدس وحق العودة غير محسومة، ولا يزال الفلسطينيون غير مستعدين لقبول حل وسط بشأنها^(٢٣٤).

ثالثاً- في الوقت ذاته تعاملت العديد من الآراء بتحفظ شديد مع خطاب باول؛ تحت عنوان "الأمريكان قادمون" نشرت الجيروسالم بوست: "لو أرادت بعثة زيني وبرنيز أن يكون لها أي فرصة للنجاح فعليها أن توجه كل جهدها إلى السلطة الفلسطينية. أي شيء غير هذا (يعني ممارسة ضغوط على إسرائيل) سيكافئ الإرهاب بمكاسب سياسية ودبلوماسية؛ الأمر الذي ستكون له عواقب غير محمودة"^(٢٣٥). ويعبر شامويل كاتس عن دهشته من هذا الترحيب الإسرائيلي الرسمي الذي قوبل به خطاب باول؛ "فالخطاب حقيقة لم يخرج عن الخطى التي سارت فيها لجنة ميتشيل حيث تعمدت ألا تحمل أحدًا مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع: "إنه شيء لا أخلاقي أن يتحدث بناول عن إقناع والضغط على "الطرفين" من أجل الوصول إلى وقف لإطلاق النار؛ فالخمس أو ستة تعهدات السابقة بوقف إطلاق النار لم تنتهك من قبل الطرفين".

تتوقف الهجمات الفلسطينية على المستوطنات اليهودية في قطاع غزة، حتى لو استدعى الأمر توغل القوات في الأراضي الفلسطينية^(٢٣٤).

كما كان في انتظار الفريق الأمريكي قرار شارون تكليف "خبير مكافحة الإرهاب" ماثيو داجان بقيادة الفريق الإسرائيلي الذي سيعمل مع المبعوثين الأمريكيين إلى الشرق الأوسط. (وهو ما اعتبره بيريز دليلاً على أن شارون يرى أن أقصى ما يمكن للفريق الأمريكي تحقيقه هو وقف إطلاق النار، وليس إرساء القواعد التي يمكن على أساسها الشروع بالفعل في التفاوض مع الفلسطينيين، فلو لم يكن هذا هو اعتقاد شارون لعهد إلى بيريز بمهمة قيادة الفريق الإسرائيلي على اعتبارها مهمة ذات طابع دبلوماسي. وقيل إن بيريز قال لشارون: "أنت تتخطاني وتؤسس وزارة خارجية ثانية"، ومن جانبهم عبر الفلسطينيون عن إحباطهم بسبب قرار شارون تكليف داجان بقيادة الفريق الإسرائيلي، خاصة وأنهم كانوا قد شكلوا فريقهم على المستوى الوزاري^(٢٣٥).

ولم تكن هذه هي المواقف المتناقضة الوحيدة التي تبناها شارون؛ فمع بدء المباحثات الإسرائيلية مع الفريق الأمريكي بات من الواضح أن شارون يرفض بشكل قطعي التنازل عن السبعة أيام التي اشترطها لوقف العنف قبل الشروع في تنفيذ توصيات ميتشل وتينيت. "ستكون سبعة أيام كاملة لا تنقصها ساعة"، معللاً هذا بأن تقاعس إسرائيل عن الإصرار على تنفيذ الاتفاقات السابقة هو الذي أوصلها إلى هذه الأوضاع المتدهورة^(٢٣٦). إلا أن هذا لم يمنعه من التصريح بأنه على استعداد لأن يقبل بقيام دولة فلسطينية مزروعة السلاح في اتفاقية الوضع النهائي، مشيراً بهذا إلى أن قيام هذه الدولة لا بد وأن يكون عن طريق المفاوضات، مؤكداً أن حدودها لا بد وأن تتفق مع مقتضيات الأمن الإسرائيلي، بل إن شارون اعتبر نفسه "فرصة لا يجب على الفلسطينيين أن يضيعوها" قائلاً: "إن السلام يؤم تماماً كما تؤم الحرب. لن يكون من السهل

في الشيء المثير الوحيد الذي ينتظر البعثة الأمريكية؛ فعلى المستوى الرسمي كان شارون قد استقبل البعثة بمزيج غير متسق من القرارات والتصريحات؛ فمن ناحية كان شارون قد أعرب عن رغبته في التعاون مع زيني وبريزر (اللذين وصلوا إلى إسرائيل في السادس والعشرين من نوفمبر - فيما وصف بأنه بداية لعملية وساطة مطولة بين الطرفين) مؤكداً في اجتماع الحكومة الإسرائيلية يوم ١١/٢٥ أن هدف حكومته الأول هو التوصل إلى وقف لإطلاق النار ومشيراً إلى "أن هذه الزيارة هي الاختبار الحقيقي لعرفات والقيادة الفلسطينية؛ فهي التي ستكشف عن حقيقة رغبتهم في دفع العملية الدبلوماسية للأمام"^(٢٣٧). وكان أحد المسؤولين في مكتب رئيس الوزراء قد صرح بأن شارون لا يخشى ضغطاً أمريكياً؛ لأن الكرة الآن في ملعب عرفات؛ وهو المسؤول عن إعطاء الوقت دفعة دبلوماسية.

حتى بيريز لم يستخدم نغمة مغايرة لتلك التي استخدمها شارون؛ فلقد أكد بدوره على أن إسرائيل ستقبل كل جهدها لتجعل زيارة المبعوثين الأمريكيين ناجحة "لكن يظل نجاح الزيارة متوقفاً على موقف عرفات، ويظل على عرفات أن يجدد مصداقية السلطة الفلسطينية، وأن يتحرك بشكل حاسم ضد الإرهاب".

وبالرغم من أن هذه التصريحات ألفت بكل سهولة حسم الموقف على عاتق عرفات، إلا أن قرار شارون سحب القوات الإسرائيلية من جنين، منذ أن اقتحمتها القوات الإسرائيلية في أعقاب اغتيال وزير السياحة راحام زئيفي، بدا متسقاً مع ما أبداه شارون من استعداد للتعاون مع البعثة الأمريكية.

إلا أن هذا "التعاون الإسرائيلي" لم يكن هو السمة الغالبة على توجهه الإسرائيلي؛ فعلى صعيد آخر وجد الفريق الأمريكي في انتظاره خبر اغتيال محمود أبو هنود، قائد الجناح العسكري لحماس^(٢٣٨)، وكذا تأكيد شارون على أن قوات الجيش الإسرائيلي ستدخل بحسم إذا لم

المساعي الفريق الأمريكي"، وعلد الصعيد الأمريكي، أكد المبعوث الأمريكي أنتوني زيني أنه سيظل بانتظار طائفة طلبات احتياج الأمر وحتى تنهياً الأجواء لقيام الهدنة **secure a truce**.

كانت الإدارة الأمريكية قد امتنعت هذه المرة عن دعوة إسرائيل لضبط النفس؛ فقد أجاب وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد ردًا على سؤال حول ما يجب على إسرائيل أن تفعله قائلاً: "إن الطريقة الوحيدة للتعامل مع الإرهابيين هي محاربتهم". **go after them**، أما كولين باول فقال: "إن أمريكا لن تطالب آريل شارون بالألا يدافع عن دولته" (٢٤١).

ولم يبد أن ما تردد من أنباء عن وقوع مصادمات بين السلطة الفلسطينية وعدد من المسلحين الفلسطينيين - في أثناء محاولة رجال الشرطة الفلسطينية القبض على أحد زعماء حركة الجهاد الإسلامي التي أعلنت مسئوليتها عن الحوادث في حيفا وأفيولا، لم يبد أن هذه الأنباء كانت كافية لإقناع المسؤولين الإسرائيليين بصدق نوايا السلطة الفلسطينية في إدانتها للاعتداءات على المدنيين الإسرائيليين، أو رغبتها في التصدي لها، فقد أكد بيريز "أن السلطة الفلسطينية تتحدث ولا تفعل شيئاً، حتى حملات الاعتقال التي شنتها لم تكن أكثر من مسرحية هزلية". وأضاف بيريز مخاطباً وزراء الخارجية الأوروبيين في بوخارست: "إن هناك جماعات فلسطينية مسلحة عديدة تجذب المنطقة في اتجاهات مختلفة، يجب على عرفات أن يحكم قبضته على كل القوى المسلحة من خلال سلطة مركزية واحدة" (٢٤٢).

ولم تكن هذه التصريحات إلا تمهيداً لرد فعل إسرائيلي قوي؛ فقد شنت القوات الإسرائيلية حملة انتقائية غير مسبوقه على الأراضي الفلسطينية؛ حيث هاجمت طائرات إف ١٦، وإف ١٥ وعدداً من طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية مواقع متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك مواقع قريبة من مقر قيادة الرئيس

الوقوف أمام الشعب للدفاع عن اتفاقية سلام، لكنني أظن نفسي قادراً على هذا" (٢٣٧).

يضاف إلى هذه السلسلة من المواقف المتناقضة تصريح شارون: "إنه من الصعب أن تكون يهودياً، لكنه من الصعب أيضاً أن تكون فلسطينياً"، والذي اعتُبر بمثابة إشارة شاذة إلى تعاطف شارون مع الفلسطينيين، واعتبر البعض أن "نبرة شارون الجديدة" ليست مجرد تغطية لموقفه أمام الوفد الأمريكي، وإنما أيضاً تمهيد لزيارته لواشنطن في أول ديسمبر (٢٣٨).

إلا أن الأطراف الفلسطينية كانت تستعد بأسلوب آخر لزيارة شارون لواشنطن؛ فلقد واكب هذه الزيارة تصعيد واضح لأعمال العنف الفلسطيني، اعتبره المحللون السياسيون الرد الفلسطيني المتوقع على اغتيال القوات الإسرائيلية لأي هتود.

بدأت موجة العنف حين فجر أحد الاستشهاديين نفسه في أتوبيس في حيفا متسبباً في مصرع ١٦ إسرائيلياً وإصابة ٣٢ آخرين، وتبع ذلك أعمال عنف في مناطق متفرقة من الأراضي الفلسطينية ضاعفت مجموع القتلى الإسرائيليين إلى ٤٠ والجرحى إلى ٢٠٠ (٢٣٩)، في الوقت ذاته كشفت مصادر إسرائيلية عن مخطط خلية من حماس لاغتيال وزير الدفاع الإسرائيلي بن إيلعازر أثناء دخوله مبنى الوزارة.

ولم يكن قرار بيريز جمع سفراء الدول الأجنبية في إسرائيل لإطلاعهم على خطورة الموقف -واصفاً الأسبوع بأنه أكثر الأسابيع التي شهدتها إسرائيل دموية- هو الشكل الوحيد لرد الفعل الإسرائيلي (٢٤٠)، فقد كان بن إيلعازر قد أصدر توجيهاته للقوات الإسرائيلية لإحكام الحصار حول المدن الفلسطينية قائلاً: "الاعتبارات السياسية هامة ولكنها لا تملو على الاعتبارات الخاصة بأمن المواطنين الإسرائيليين"، وبالتوازي مع هذا عقد وزير الدفاع بنيامين بن إيلعازر اجتماعاً طارئاً مع المبعوث الأمريكي زيني أكد فيه أن "الجماعات الإرهابية تكثف من هجماتها حتى تحيط

عرفات في رام الله، متسببة في مقتل اثنين من المسؤولين الفلسطينيين وإصابة ما يقرب من مائة فلسطيني آخر وتمير طائرتين هليكوبتر من طائرات الرئاسة الفلسطينية الثلاثة^(٢٤٣). وكان معنى هذا الإجراء، على حد ما جاء به بيان الحكومة الإسرائيلية، هو أن إسرائيل قد حسمت أمرها أخيراً وأنها ستعامل مع السلطة الفلسطينية على النحو الذي تستحقه على اعتبارها كياناً راعياً للإرهاب. واعتبر بيان الحكومة حركة فتح وقوات الحرس الخاص للرئيس عرفات منظمات إرهابية ستعامل بدورها على هذا الأساس^(٢٤٤).

قال داني ألون، مستشار رئيس الوزراء، تعليقاً على الإجراء الإسرائيلي: "لقد سبق وأن أعلنتنا أننا لا ننوي إنشاء عرفات، ولكن بما أنه هو المسئول عن هذه الموجة من العنف كان لابد من توجيه الضربات نحو شيء قريب من هو شخصياً"^(٢٤٥). وقال بيريز: نحن ليس لدينا نية الإطاحة بعرفات لكن يجب عليه أن يتصرف على النحو الذي يقتضيه دوره كقائد.

كانت مثل هذه التصريحات تعني أن الحكومة الإسرائيلية لم تقرر بعد الإطاحة بعرفات، بالرغم من أن بعض أعضائها كانوا يؤيدون هذا الرأي، إلا أن قرار عدم الإطاحة بعرفات لم يكن يعني أن الموقف ليس خطيراً؛ كان شارون قد وصف الإجراءات الإسرائيلية - في خطاب قصير له بعد عودته لإسرائيل وبعد أن قطع زيارته للولايات المتحدة - بقوله: "إن إسرائيل لا تبدأ الحروب، هذه الحرب ضد الإرهاب، تماماً مثل كسل الحروب السابقة، فرضت علينا"^(٢٤٦). ولم يبد أن توصيف شارون للموقف على أنه حرب اختلف كثيراً عن توصيف للحرب عليها؛ وعلى عرفات^(٢٤٧).

وبات من الواضح أن السلطة الفلسطينية أصبحت في موقف لا تحسد عليه؛ فعرفات ليس أمامه إلا التعاون مع المطالب الإسرائيلية مخاطراً في هذا بإشعال حرب وفتنة داخلية بين القوى الوطنية الفلسطينية أو انتظار المزيد من

الهجمات؛ يقول فرانك جاردنر: "لم يبق أمام عرفات إلا أمل وحيد وهو أن يرى الرأي العام العالمي أن الرد الإسرائيلي على الهجمات الانتحارية التي وقعت على مدار الأسبوع كان أعنف من اللازم"^(٢٤٨). وبالفعل أعلن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي عن "دعمهم لجهود عرفات الرامية إلى تحقيق السلام" مؤكداً أنهم "لا يرون أن عرفات يدعم الإرهاب"، ومطالبين إسرائيل (ومعهم روسيا والأمم المتحدة) بوقف العمليات العسكرية لمدة بضعة أيام حتى تتيح لعرفات فرصة القبض على الإرهابيين، في الوقت ذاته شدد وزراء الخارجية الأوروبيين على ضرورة التزام الرئيس عرفات بالعمل من أجل القبض على الإرهابيين وحل المنظمات الإرهابية ووقف نشاطها. أما الإدارة الأمريكية فأعلنت أنها لن تدعم أي إجراء من شأنه التقليل من قدرة عرفات على القضاء على الإرهاب، إلا أنها في الوقت ذاته كانت هي الطرف الوحيد الذي امتنع عن مطالبة إسرائيل بإعطاء عرفات مهلة للقبض على مرتكبي العمليات الفلسطينية^(٢٤٩).

وأكدت الإدارة الأمريكية على صعيد آخر: "لقد أصبح أساسياً الآن أن يثبت عرفات أنه يمثل السلام، ولا يرعى الإرهاب".

يقول أحد الصحفيين الإسرائيليين: "الكل كان يعلم أن هذا الرد يمثل ضغطاً إضافية على عرفات؛ لأن الولايات المتحدة تعرف الإرهاب على أنه جريمة دولية تستوجب تغيير النظام القائم".

وكان المتحدث باسم الرئيس الأمريكي قد قال: إن العبء يقع على عاتق الرئيس عرفات؛ فعرفات بوسعه أن يفعل أفضل بكثير مما يفعل الآن!! (وهي جملة تبدو مألوفة إذا ما راجعنا تصريحات الرئيس بوش حول الأوضاع في الشرق الأوسط قبل هجمات سبتمبر مباشرة)، وكان التعليق الإسرائيلي على هذا التصريح هو أن "الولايات المتحدة توقفت عن الحديث عن دائرة العنف، وعن مسؤولية طرفين، ذلك الحديث الذي طالما

الواقع تعبير جديد عن غياب الرغبة الأمريكية الحقيقية في لعب دور أكثر عدالة في المنطقة. عبر عرفات عن هذا الوضع في حديث له مع القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي بقوله: إنه نال كفايته من الأمريكيين مؤكداً أن: "الأمريكيين دائماً يقفون إلى جانبكم ويعطونكم كل شيء. من أعطاكم الطائرات؟ الأمريكيون. من أعطاكم الدبابات؟ الأمريكيون... لا تحدثني عن الأمريكيين"؛ وكانت هذه هي إجابة عرفات على سؤال حول طبيعة الضغوط التي يتعرض لها من الأمريكيين لوقف العنف، بل إن الإسرائيليين أنفسهم عبروا بأكثر من شكل عن رضاهم عن هذا الموقف الأمريكي من التطورات الجديدة للأوضاع.

تقول جريدة معاريف على سبيل المثال: "لو كان أحدهم أخبر رئيس الوزراء آرئيل شارون من أسبوعين أنه سيحصل على التأييد التلقائي للولايات المتحدة في كل إجراء يتخذه ضد عرفات والسلطة الفلسطينية، لكان أثار سخرية رئيس الوزراء"^(٢٥٤). وظل الاعتراض الوحيد لبعض الإسرائيليين على الموقف الأمريكي -وكان موقفاً للحكومة الإسرائيلية- هو أنهما لم يقررا بعد اتخاذ قرار نهائي بالإطاحة بعرفات والسلطة الفلسطينية.

عزل عرفات: نهاية أم بداية؟

وفي تصعيد جديد لضغوطها على عرفات قامت الحكومة الإسرائيلية بقطع كل اتصالها بالرئيس الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، مؤكدة أن عرفات "عدم القيمة irrelevant" وأنها لم يعد لديها أي مطالب أو توقعات لتوجه بها إلى السلطة الفلسطينية من أجل إحباط الهجمات الإرهابية، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أصدرت الأوامر لقوات الدفاع الإسرائيلية لإعادة الانتشار في مناطق الضفة الغربية وغزة واستهداف منشآت السلطة الفلسطينية^(٢٥٥)، وأعلن عدد من الوزراء أن القرار لا يستهدف إيذاء عرفات بصفة شخصية أو الإطاحة

بتجنب التمييز بين الإرهابيين والضحايا". (وهو تعليق يبدو بدوره مألوفاً عند مراجعة التقييم الإسرائيلي للموقف الأمريكي قبل الهجمات)^(٢٥٦).

في الوقت ذاته حث مجلس النواب الأمريكي الرئيس بوش على تعليق العلاقات مع السلطة الفلسطينية إذا لم يتخذ عرفات الإجراءات اللازمة لتحطيم البنية الأساسية للشبكات الإرهابية والقبض عليهم. (كان قرار مجلس النواب قد تم تمريره بأغلبية ٣٨٤ إلى ١١)، وكان من المتوقع أن يوافق مجلس الشيوخ على قرار مماثل^(٢٥٧)، وكان كولين باول قد عارض بشدة في بداية الخريف اقتراح بتقييم التزام السلطة الفلسطينية بالاتفاقات السابقة وبفرض العقوبات عليها في حالة ما إذا لم تكن تلتزم بها، وفسر باول هذا بأنه لن يكون في صالح محاولات بناء التحالف ومحاولات إحياء عملية السلام^(٢٥٨). وفي ١٢/٩ أعلنت الإدارة الأمريكية على لسان أحد المسؤولين أنها ترحب بالاعتقالات التي قام بها عرفات حتى الآن، ولكنها تؤكد أن المزيد من العمل مازال مطلوباً.

وفي المقابل كانت تؤكد أن على إسرائيل أن تبادل الإجراءات الفلسطينية بإجراءات من شأنها الحفاظ على الهدوء وإعادة بناء الثقة، وكانت الإدارة الأمريكية قد قابلت تصريح عرفات بأنه ألقى القبض على ١٨٠ إرهابياً منذ أحداث القدس وحيثما باقوا عرفات بأن لسجونهم "قضايا من الأمام وأبواباً دوارة من الخلف"^(٢٥٩). كان عرفات قد صرح بأنه ألقى القبض على ١٧ من الـ ٣٣ فلسطينياً المشتبه في اشتراكهم في الهجمات التي أشعلت العنف في المنطقة منذ أوائل شهر ديسمبر.

وأصبح من الواضح أن التطورات الفعلية للأحداث تشير إلى أن "الضغوط ومحاولات الإقناع" الأمريكية push&prod، التي تحدث عنها خطاب كولين باول، هي من نصيب الطرف الفلسطيني وحده، وأن فشل البعثة الأمريكية في إحراز أي تقدم إنما هو في

بالسلطة الفلسطينية وإنما وضع حد لحكم عرفات^(٢٥٦)، ولم تود أي من هذه الإجراءات إلى وقف العنف؛ فسرعان ما شهدت إسرائيل عملية استشهادية جديدة، خلفت وراءها ١٠ قتلى و ٣٠ جريحاً^(٢٥٧).

وعلى الصعيد الأوروبي، أعرب خافيير سولانا مبعوث الاتحاد الأوروبي عن إدانته الشديدة للحادث، وكان زعماء الدول الخمسة عشر للاتحاد الأوروبي من جانبهم قد دعوا إسرائيل لاستئناف الاتصال بعرفات، على اعتباره الممثل الشرعي للفلسطينيين، إلا أنهم أكدوا مرة أخرى على دعوة وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي لعرفات لحل جماعات حماس والجهاد الإسلامي، وكان رئيس الوزراء شارون قد توجه بخطاب إلى زعماء دول الاتحاد الأوروبي قبيل اجتماعهم طالباً المساندة "في أحد أصعب الأوقات التي تمر بها إسرائيل"^(٢٥٨).

أما على الصعيد الأمريكي، فأدان أنتوني زبيني، الذي كان يظن أنه قد نجح في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة، أذان الحادث بشدة مؤكداً أنه ليست هناك أعذار لعدم التصرف بحسم لمكافحة الإرهاب بشكل مطرد وشامل محملاً الرئيس عرفات مسؤولية إلقاء القبض على الإرهابيين فوراً، ولاقى الأحداث الإدانة الشديدة من المتحدثين باسم الخارجية والبيت الأبيض في الولايات المتحدة، وأكد المسؤولون في الإدارة الأمريكية أن مهمة زبيني لن تنتهي الآن وأن اجتماعاته في المنطقة ستستمر. في الوقت ذاته قامت الولايات المتحدة بتصعيد جديد/قديم لضغوطها على عرفات؛ حيث قامت مجدداً باستخدام الفيتو معارضة مطلباً فلسطينياً في مجلس الأمن بإدانة الممارسات الإرهابية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ووضع نهاية للعنف في المنطقة، وإرسال المراقبين الدوليين إلى المنطقة^(٢٥٩).

لم يمنع هذا الولايات المتحدة من التأكيد على لسان سفيرها لدى الأمم المتحدة - على أن قيام دولة فلسطينية في المنطقة مازال يشكل جزءاً من رؤيتها للمنطقة

وعلى أنها ملتزمة بأن تصبح هذه الرؤية واقعاً ملموساً، "لا يبذل أحد جهداً أكبر من الذي نبذله من أجل وقف العنف والإرهاب والمعاناة التي يعيشها الشعب الإسرائيلي والفلسطيني منذ فترة طويلة"^(٢٦٠). كان قرار مجلس الأمن قد حصل على موافقة ١٢ عضواً مع امتناع بريطانيا والنرويج عن التصويت.

أما وجهة نظر الرئيس الأمريكي من مقاطعة إسرائيل لعرفات فكان قد عبر عنها بقوله: "لقد قال الرئيس عرفات أنه ينوي محاربة الإرهاب، ومحكمة القتل في الشرق الأوسط، والآن حان وقت الفعل". وأضاف بوش أن العالم كله يتوقع من عرفات أن يكون قائداً حقاً، وأنه هو شخصياً يتوقع منه الشيء نفسه، "وسأستمر في العمل مع أصدقائنا وحلفائنا؛ لكي تكون الأمور واضحة بالنسبة لعرفات: إذا أردت العودة إلى توصيات ميتشل، وإذا أردت السلام فيجب عليك أن تفعل ما في وسعك، وأن تستخدم كل قوات الأمن المتاحة لديك، حتى توصل هؤلاء المجرمين إلى قاعات المحاكم"^(٢٦١).

ووجد البعض أن الشيء المشترك بين الخطاب الأمريكي والخطاب الأوروبي هو أن كليهما أعرب عن اعتقاده بأن عرفات مازال هو قائد الشعب الفلسطيني، وأنه مازال عليه دوراً ليلعبه، وكان التفسير الذي قدمه بعض المحللين الإسرائيليين لهذا الأمر هو أن كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استثمرا جهوداً ضخمة من أجل تحويل عرفات من إرهابي عتيق إلى رجل دولة ومن الطبيعي - خاصة في ظل ظروف ما بعد ١١ سبتمبر - ألا تضيق مثل هذا الرصيد الدبلوماسي بسهولة^(٢٦٢).

إلا أن الطرف الإسرائيلي لم يكتف بإدانة العملية الفلسطينية الجديدة؛ فلقد كثفت قوات الجيش الإسرائيلي من حملات الاعتقال في الأراضي الفلسطينية وواصلت سلسلة من العمليات تسببت في مصرع وإصابة العشرات عشية عيد الفطر المبارك، وبلغ عدد القتلى الفلسطينيين في أسبوع واحد حوالي ٦٠ قتيلاً منهم ٢٩ فلسطينياً

بالسلطة الفلسطينية وإنما وضع حد لحكم عرفات^(٢٥٦)، ولم تود أي من هذه الإجراءات إلى وقف العنف؛ فسرعان ما شهدت إسرائيل عملية استشهادية جديدة، خلفت وراءها ١٠ قتلى و ٣٠ جريحاً^(٢٥٧).

وعلى الصعيد الأوروبي، أعرب خافيير سولانا مبعوث الاتحاد الأوروبي عن إدانته الشديدة للحادث، وكان زعماء الدول الخمسة عشر للاتحاد الأوروبي من جانبهم قد دعوا إسرائيل لاستئناف الاتصال بعرفات، على اعتباره الممثل الشرعي للفلسطينيين، إلا أنهم أكدوا مرة أخرى على دعوة وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي لعرفات لحل جماعات حماس والجهاد الإسلامي، وكان رئيس الوزراء شارون قد توجه بخطاب إلى زعماء دول الاتحاد الأوروبي قبيل اجتماعهم طالباً المساندة "في أحد أصعب الأوقات التي تمر بها إسرائيل"^(٢٥٨).

أما على الصعيد الأمريكي، فأدان أنتوني زبيني، الذي كان يظن أنه قد نجح في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة، أذان الحادث بشدة مؤكداً أنه ليست هناك أعذار لعدم التصرف بحسم لمكافحة الإرهاب بشكل مطرد وشامل محملاً الرئيس عرفات مسؤولية إلقاء القبض على الإرهابيين فوراً، ولاقى الأحداث الإدانة الشديدة من المتحدثين باسم الخارجية والبيت الأبيض في الولايات المتحدة، وأكد المسؤولون في الإدارة الأمريكية أن مهمة زبيني لن تنتهي الآن وأن اجتماعاته في المنطقة ستستمر. في الوقت ذاته قامت الولايات المتحدة بتصعيد جديد/قديم لضغوطها على عرفات؛ حيث قامت مجدداً باستخدام الفيتو معارضة مطلباً فلسطينياً في مجلس الأمن بإدانة الممارسات الإرهابية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ووضع نهاية للعنف في المنطقة، وإرسال المراقبين الدوليين إلى المنطقة^(٢٥٩).

لم يمنع هذا الولايات المتحدة من التأكيد -على لسان سفيرها لدى الأمم المتحدة- على أن قيام دولة فلسطينية في المنطقة مازال يشكل جزءاً من رؤيتها للمنطقة

وعلى أنها ملتزمة بأن تصبح هذه الرؤية واقعاً ملموساً، "لا يبذل أحد جهداً أكبر من الذي نبذله من أجل وقف العنف والإرهاب والمعاناة التي يعيشها الشعب الإسرائيلي والفلسطيني منذ فترة طويلة"^(٢٦٠). كان قرار مجلس الأمن قد حصل على موافقة ١٢ عضواً مع امتناع بريطانيا والنرويج عن التصويت.

أما وجهة نظر الرئيس الأمريكي من مقاطعة إسرائيل لعرفات فكان قد عبر عنها بقوله: "لقد قال الرئيس عرفات أنه ينوي محاربة الإرهاب، ومحكمة القتل في الشرق الأوسط، والآن حان وقت الفعل". وأضاف بوش أن العالم كله يتوقع من عرفات أن يكون قائداً حقاً، وأنه هو شخصياً يتوقع منه الشيء نفسه، "وسأستمر في العمل مع أصدقائنا وحلفائنا؛ لكي تكون الأمور واضحة بالنسبة لعرفات: إذا أردت العودة إلى توصيات ميتشل، وإذا أردت السلام فيجب عليك أن تفعل ما في وسعك، وأن تستخدم كل قوات الأمن المتاحة لديك، حتى توصل هؤلاء المجرمين إلى قاعات المحاكم"^(٢٦١).

ووجد البعض أن الشيء المشترك بين الخطاب الأمريكي والخطاب الأوروبي هو أن كليهما أعرب عن اعتقاده بأن عرفات مازال هو قائد الشعب الفلسطيني، وأنه مازال عليه دوراً ليلعبه، وكان التفسير الذي قدمه بعض المحللين الإسرائيليين لهذا الأمر هو أن كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استثمرا جهوداً ضخمة من أجل تحويل عرفات من إرهابي عتيد إلى رجل دولة ومن الطبيعي -خاصة في ظل ظروف ما بعد ١١ سبتمبر- ألا تضيق مثل هذا الرصيد الدبلوماسي بسهولة^(٢٦٢).

إلا أن الطرف الإسرائيلي لم يكتف بإدانة العملية الفلسطينية الجديدة؛ فلقد كثفت قوات الجيش الإسرائيلي من حملات الاعتقال في الأراضي الفلسطينية وواصلت سلسلة من العمليات تسببت في مصرع وإصابة العشرات عشية عيد الفطر المبارك، وبلغ عدد القتلى الفلسطينيين في أسبوع واحد حوالي ٦٠ قتيلاً منهم ٢٩ فلسطينياً

وكان بيريز يمثل صوتاً شاذاً ينادي بوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية لإتاحة الفرصة لعرفات لكي يوفي بما تعهد به مؤكداً أن الخطورة لا تكمن في عرفات، وإنما في حماس والجهاد الإسلامي، اللتان أعلنتا رفضهما الانصياع لأوامر عرفات، وأكدتتا على أنهما لن تتوقفا عن العنف طالما أن إسرائيل تلجأ إليه؛ ففي هذا الوقت كان رئيس الوزراء شارون يؤكد أن المناورات الإسرائيلية العسكرية لم تتوقف منذ تصريح عرفات؛ لأنه لم يعد يهتم بمثل هذه التصريحات: "حين يتعلق الأمر بأمننا لم نعد نعتد على أحد إلا على أنفسنا"^(٢٦٦).

وعادت الإدارة الأمريكية إلى تحميل عرفات مسئولية وقف العنف في المنطقة؛ فقد صرحت مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليتزا رايس بأن الولايات المتحدة هي أفضل صديق لإسرائيل، وأنها ستستمر في حربها ضد الإرهاب، أينما كان هناك داع لهذه الحرب، وإن كان ليس بالضرورة بنفس الأسلوب الذي اتبعته في أفغانستان، مؤكداً أن الولايات المتحدة تمارس ضغطاً على عرفات حتى يتخذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الإرهاب، ولم يختلف مضمون هذا التصريح كثيراً عن مضمون تصريح باول الذي قال فيه إنه على ثقة أن إسرائيل ستتردد بإجراءات إيجابية إذا ما اتخذ عرفات الإجراءات التي تعهد بها في خطابه أمام الشعب الفلسطيني^(٢٦٧).

وكان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر قد أضاف معقّباً على تصريح باول أن الولايات المتحدة تعتقد أن إسرائيل تحتاج إلى التفكير في عواقب الإجراءات التي تتخذها، وأن عليها أن تفكر في رفع الضغوط عن الفلسطينيين، خاصة تلك الضغوط التي تمس أسلوب حياتهم اليومي، ولكنه رفض أن يجيب على سؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة قد طلبت من شارون التراجع عن قراره الخاص بوقف الاتصال مع عرفات

استشهدوا في عمليات استشهادية، وذكر عدد من المسؤولين الفلسطينيين أن الضربات الإسرائيلية لم تكن موجهة إلى البنية التحتية لحماس والجهاد الإسلامي، وإنما كانت موجهة إلى مواقع السلطة الفلسطينية وقوات الأمن الفلسطينية^(٢٦٨).

وبالفعل أعلنت مصادر إسرائيلية أن إجراءات قوات الدفاع الإسرائيلية نجحت في تحطيم وإصابة مطار غزة، وبرج الإذاعة والتليفزيون الفلسطيني في رام الله. "أما الأراضي الفلسطينية التي تشكل نواة الدولة الفلسطينية المنتظرة فتحولت فعلياً إلى قطاعات صغيرة تدار بشكل مستقل عن السلطة المركزية".

وإزاء هذا التصاعد المضطرب في خطورة الموقف نادى الرئيس عرفات في ١٦/١٢ بوقف كل المحادثات الاستشهادية والاعتداءات المسلحة على الإسرائيليين. "نحن لا نرغب في أن نعطي إسرائيل حجة لتستمر في اعتداءاتها على شعبنا". وأضاف الرئيس عرفات أنه يطلب من الفلسطينيين عدم تصعيد الموقف والمخاطرة بخسارة الدعم الأمريكي والأوروبي^(٢٦٩) إلا أن الخطاب لم يفهم منه -على المستوى الإسرائيلي- أنه دعوة إلى وقف الانتفاضة، على اعتبار أن عرفات لم يذكر هذا صراحة؛ مما يعني أن العمليات الفلسطينية ستظل مستمرة في مواجهة المستوطنين والجنود؛ يقول أحدهم: "إن مضمون تصريح عرفات لا يعني أكثر من "استمروا في مهاجمة إسرائيل، لكن لا تخرجوني".

وظل الطرفان يتبادلان مسئولية استمرار العنف؛ ففي حين ردد المسؤولون الإسرائيليون أن استمرار العنف الفلسطيني (إصابة ثلاثة إسرائيليين في ١٧ عملية إرهابية فلسطينية -على حد قول رئيس الوزراء شارون) يؤكد أنه لا قيمة على الإطلاق لتصريحات عرفات، كان عرفات نفسه يردد أن رد الفعل الإسرائيلي على دعوته للفلسطينيين لوقف العنف كان قتل ثلاثة فلسطينيين^(٢٦٥).

في مواجهة مع القطب الأعظم الذي أخذ على عاتقه مهمة تطهير الكون كله من الإرهاب.

فليس تنامي التأيد -أو حتى غياب المعارضة الفعالة- على الصعيد الخارجي هي المكاسب الوحيدة التي حققتها إسرائيل من وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ فعلى الصعيد الداخلي حقق الطرف الإسرائيلي مكاسب أهم، دعم قيمتها تلك المكاسب التي حققها على الصعيد الخارجي؛ فمع نهاية ديسمبر كانت إسرائيل قد بدأت جددياً في خلخلة الأسس التي تقوم عليها السلطة الفلسطينية من ناحية، وحركات المقاومة الفلسطينية من ناحية أخرى، بل والأسس التي من الممكن أن تقوم عليها دولة فلسطينية من الأساس (ليس فقط لما ألحقته بالنيبة التحتية الفلسطينية من "المزيد من" التدمير ولكن أيضاً لأنها نجحت في العودة بشكل أكثر كثافة إلى أراضي الحكم الذاتي وتحويلها، من خلال ما فرضته من حصار، إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض)، بل وكانت قد اكتسبت شرعية -على الأقل أمريكية- أكبر لتواجدها بمناطق الحكم الفلسطيني. (لاحظ أن معدلات العنف الإسرائيلي شهدت تصاعداً واضحاً في شهر ديسمبر لتتفوق على المعدلات التي أمكن رصدها في شهر أغسطس قبل وقوع الهجمات... انظر الرسم البياني المرفق بالدراسة)

ثانياً- إن غياب الحديث عن دور الاتحاد الأوروبي أو دور الأمم المتحدة عن التحليل الذي قدمته هذه الدراسة هو في حد ذاته جزء من التحليل، فنادرًا ما يحظى دور هذه الأطراف باهتمام الجهات الرسمية، أو حتى الإعلام الإسرائيلي.

يفضل البعض تبرير هذا التجاهل الإسرائيلي للمواقف الدولية غير الأمريكية من منطلق أنها أطراف متحيزة ضد إسرائيل تتسم سياساتها بالازدواجية في المعايير وبالتالي بعدم المصداقية، يقول مارك هيلر مثلاً: "من وقت لآخر يصدر تصرف عن شخصية أوروبية يعيد إحياء

قائلاً: "إن الأمر بالنسبة لنا الآن -على حد ظني- هو أن نرى أفعالاً بناءة من عرفات تدعم أقواله البناءة"^(٢٦٨).

إلا أن الإضافة إلى الموقف الأمريكي كانت تتعلق باحتمال مراجعة الولايات المتحدة لتقييمها لأهمية استمرار تمثيل عرفات للشعب الفلسطيني، وهو ما أشار إليه كولين باول في رده على سؤال حول الصورة التي سيأتي عليها الرد الأمريكي إذا رفض عرفات التعامل بحسب مع الإرهاب؛ حيث قال وزير الخارجية الأمريكي: "أنا أعتقد أن النتيجة بالنسبة له ستكون فقدان السلطة تدريجياً في المنطقة. إن الولايات المتحدة ستعكف على دراسة كل الخيارات المتاحة أمامها في كيفية التعامل معه".

ومن ثم فقد بات من الواضح أن عزل، ثم محاصرة إسرائيل لعرفات لم يكن إلا بداية لسلسلة مفتوح النهايات من التصعيد الإسرائيلي للإجراءات القمعية في مواجهة السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، تصعيد تحظى فيه إسرائيل بمباركة وتأييد الإدارة الأمريكية على طول الخط.

خلاصات وخاتمة:

أولاً- ليس من الإنصاف القول بأن عجلة الزمان قد دارت دورة كاملة لتعيد الأمور إلى ما كانت عليه؛ فلقد أصبحت الأمور بالتأكيد أفضل بكثير مما كانت عليه بالنسبة للطرف الإسرائيلي؛ ليس فقط لأن إسرائيل عادت لتحصل على تأييد أكبر (يكاد يكون هذه المرة خال من أي تحفظات) من الولايات المتحدة، ولا لأن الولايات المتحدة أصبحت الآن تتحدث عن إرهاب، وليس فقط عن عنف، وتلقى بالمسئولية عن كليهما على عاتق عرفات، في زمن يُعتبر الإرهاب فيه تهم لا تفتقر، ولا حتى لأن الأطراف الأكثر استعداداً لإبداء التحفظات على المواقف الإسرائيلية (مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) أصبحت أقل استعداداً، أو لعلها أقل قدرة، على الدخول

البضائع الإسرائيلية المصنوعة في الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧، وإدارة الاتحاد الأوروبي أو مراقبين دوليين لسجون في غزة والضفة الغربية، لضمان جدية الاعتقالات التي تقوم بها السلطة الفلسطينية^(٢٧٢)، فلقد ظلت مثل هذه الاقتراحات غير ذات فاعلية ورهينة على القدر الذي تلقاه من تأييد من الولايات المتحدة؛ يقول بيريز: "إن تصريحات الاتحاد الأوروبي تبدو متوازنة، لكن من السهل على الدول التي لا تعاني من نفس المشاكل أن تقدم النصح. نحن حكومة علينا أن نحافظ على سلامة وأمن مواطنينا".

ثالثاً- إذا اعتبرنا معدلات العنف الإسرائيلي والتحول في الرأي العام العالمي من الأحداث بمثابة مؤشرات تدل على حجم التغير الذي طرأ على المصالح الإسرائيلية بفضل أحداث سبتمبر، يمكننا اعتبار التقييم العربي للدور الأمريكي في الشرق الأوسط والموقف الإسرائيلي من المفاوضات أحد المؤشرات الإضافية على حجم هذا التغير - عادت إلى ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بقليل - بهدف التعرف على آخر ما كتب من تقييم عربي للدور الأمريكي قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة.

كشفت القراءة السريعة لأهم الأخبار والمقالات المنشورة في أهرام ٢٠٠١/٩/١٢ - وهي جريدة عربية واسعة الانتشار ذات صبغة رسمية ولكنها تعبر عن الموقف غير الرسمي العربي من خلال كم كبير من المقالات والتحليلات لكبار الكتاب المصريين والعرب - كشفت هذه القراءة عن نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى- تتمثل في وجود استنكار عربي، يصاحبه قناعة عربية بوجود استنكار أوروبي - بل وبعض الاستنكار الأمريكي الداخلي - للاهتمام المحدود الذي توليه الولايات المتحدة الأمريكية لقضية السلام في الشرق الأوسط. وذلك على الرغم من تفجر الأوضاع وارتفاع معدلات العنف الإسرائيلي الفلسطيني المتبادل ووجود

الشكوك الإسرائيلية في إمكانية أن تلعب أوروبا دوراً إيجابياً في حل أو إدارة الصراع العربي الإسرائيلي".
فالكاتب يرى أن المساعي الجادة لأمثال خافيير سولانا ويوشكا فيشر تضع هباءاً بفضل أمثال كريس باتن (مفتش الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الذي انتقد في أكثر من مناسبة المعاملة الإسرائيلية للفلسطينيين)، وأمثال جاك ستراو (وزير الخارجية البريطاني الذي قال في إيران: إن أحد العوامل المؤدية إلى تزايد معدلات الإرهاب العالمي هي غضب الكثيرين بسبب ما يحدث في المنطقة)^(٢٧٦).

لكن البعض الآخر يفضل تبرير هذا التجاهل الإسرائيلي للمواقف الدولية غير الأمريكية من منطلق أنها مجرد أطراف تابعة للولايات المتحدة، خاصة حين يتعلق الأمر بقضية الشرق الأوسط، حيث يتمتع الطرف الإسرائيلي بدعم وتأييد شبه مطلق من الولايات المتحدة ولا تملك أي من هذه الأطراف معارضة الولايات المتحدة. تقول معاريف تعقيماً على ما تردد من أن بعض الدول الأوروبية لها اقتراحات جديدة محددة بشأن السلام في المنطقة: "مع نهاية اليوم أصبح من الواضح أنه ليست هناك خطة سلام أوروبية محددة، وإنما فقط المزيد من الإلحاح من أجل تدخل الولايات المتحدة لوقف العنف، ولصيغة رؤية أمريكية للسلام في المنطقة"^(٢٧٧).

تشكك مثل هذه الملحوظات في قيمة ذلك النشاط الأوروبي المكثف - الرامي إلى تحقيق "تواصل" في الاتصال بين الطرفين - الذي شهدته فترة الدراسة، والذي أسماه الأوروبيون بدبلوماسية التواصل **relay diplomacy** بينما فضل الإسرائيليون وصفه بمخالسة الأطفال **babysitting** (كتابة عن أنه دور مؤقت عهدت به الولايات المتحدة إليهم حين تفرغ من التصدي لمشكلاتها الخاصة)^(٢٧٨)، وتشكك مثل هذه الملحوظات كذلك في قيمة تلك المقترحات الأوروبية المحدودة التي خرجت بها أطراف متعددة، وكان من بينها رفع الإعفاء الجمركي عن

١٢/٢٢، كاف لاستخلاص المجموعة التالية من الملاحظات:

أولاً - رسمت الجريدة المصرية وخاصة العنصر غير الرسمي منها صورة قائمة للموقف الفلسطيني يعكس في الواقع حجم التدهور الذي ألم بالشعب المنكوب خلال الأيام السابقة على يوم ١٢/٢٢؛ فهناك حديث عن الحصار الذي فرضته القوات الإسرائيلية على عرفات في مقره في رام الله على نحو جعله عاجزاً عن الوصول إلى غزة، هذا الحصار الذي أعقبه إعلان ياسر عرفات دعوته كل الفصائل الفلسطينية إلى وقف العمليات المسلحة^(٢٧٦).

وهناك رد شارون على هذا الخطاب بقوله إنه "لم يستمع له، وأنه كان مشغولاً بأمر أكثر أهمية، وأن ما حدث جاء تحت ضغط الهجمات الإسرائيلية والضغط الأمريكي والأوروبي"^(٢٧٧).

وهناك تلويع وسائل الإعلام الأمريكية بأن واشنطن قد تستبعد عرفات من الصورة على اعتبار أن الرئيس الفلسطيني لم يعد محل ثقة. ولم تختلف هذه التلميحات في مكنونها كثيراً عما جاء به وزير الخارجية البريطاني من أن "عرفات هو الرئيس المنتخب ديمقراطياً للسلطة الفلسطينية، ويجب علينا أن نعمل على أساس أنه يملك السلطة داخل الأراضي الفلسطينية ما لم يصدر عنه ما يخالف ذلك، أما إذا لم يكن عرفات يملك هذه السلطة فإن عليه أن يقول ذلك"^(٢٧٨). ولم يختلف هذا كثيراً بالتأكيد عما جاء به وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر من أن هناك خمسة من القادة الفلسطينيين يتم التفاوض معهم لخلافة عرفات^(٢٧٩).

وهناك الفيتو الأمريكي رقم ٢٧ لصالح إسرائيل، والذي استخدمته الولايات المتحدة في مواجهة اثني عشرة عضواً في مجلس الأمن من بينهم فرنسا وروسيا والصين لترفض مجدداً إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة،

إشارات إلى أن السياسات الإسرائيلية الجديدة تسير نحو إعادة احتلال أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل إعلان شارون "بدء تسوية العلاقات مع الفلسطينيين من صفحة بيضاء"^(٢٨٠).

النقطة الثانية- تتمثل في الاحتجاج على أن أي تدخل أمريكي لا يكون إلا من أجل الانحياز لصالح الطرف الإسرائيلي، ولقد عول العرب كثيراً على أهمية وجود دور أمريكي غير منحاز لوقف العنف واستئناف المفاوضات حيث ساد الاعتقاد بأن المواقف شبه المعتدلة الصينية والروسية "والتي أرشدت إليها زيارة شارون الثالثة لوسكو" ٩/٣-٩/٦-٢٠٠١/٩- بل والأوروبية لا تترك الاستفادة منها على نحو فعال ما لم تأت مدعومة بحلف أمريكي محايد؛ فلقد كان من الواضح أن الوفود الأوروبية المشاركة في مؤتمر دربن لم تستطع في نهاية الأمر التحرك إلا في إطار الحظ الذي رسمته السياسة الأمريكية مع أن البيان الختامي لمنتدى المنظمات الأهلية غير الحكومية لموازي للمؤتمر الحكومي والذي ضم الآلاف من المنظمات العالمية جاء مؤيداً لإدانة إسرائيل ووصفها بالمتطرف^(٢٨١)، يضاف إلى هذا الاعتقاد في أن أوروبا تتحيز عن بكرة موقف موحد تجاه الأوضاع في الشرق الأوسط وهو الأمر الذي توضحه التناقضات الصارخة بين التبرعات الأوروبية ما بين قائل بوجود اقتراحات جديدة لوقف العنف واستئناف المفاوضات وبين

خلاصة القول إن الباحثة رصدت، في فترة ما بين ١٩٩٣-٢٠٠١، تقييماً عربياً سلبياً للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الأوضاع في الشرق الأوسط قناعة عربية بأن الدور الأمريكي المحايد ليس بتحقيق السلام في المنطقة.

والاستكشاف الخطوط العريضة للتقييم العربي الأمريكي في نهاية فترة الدراسة كان التوقف مرة أخرى عند وحيد من جريدة الأهرام، والصادر يوم

ومساعدة الشعب الفلسطيني بحجة أن مجلس الأمن ليس بالمكان المناسب لمعالجة الموضوع^(٢٨٠).

وهناك فوق كل هذه المأساة الكبرى، والتي تتمثل في المواجهة بين السلطة الفلسطينية التي تسمى لوقف الانتفاضة - ربما لأنها فقدت الرغبة في المقاومة، وفي الأغلب لأنها فقدت القدرة على المقاومة- وبين جماعات حماس والجهاد وغيرها من حركات المقاومة، تلك المواجهة التي أسفرت عن إغلاق مكاتب هذه الحركات، وحملات اعتقال بل ومقتل وإصابة أعداد من الفلسطينيين بلغ عددهم يوم ٢١ سبتمبر وحده خمسة قتلى و٥٥ مصاباً، ولقد دفعت هذه المواجهات -وما رآه البعض من صراع خفي بين الأطراف الفلسطينية- دفعت البعض للحديث عن احتمالات نشوب فتنة داخلية تزيد الأمور سوءاً على سوء^(٢٨١)، بل وهناك التهديدات الأمريكية المتزايدة بتوسيع الحرب ضد الإرهاب، والتي يتصدر قائمة المرشحين للمعاناة منها العراق والسودان واليمن والصومال^(٢٨٢).

وقد أرجع البعض مثل مغازي شعير وعبد الفتاح أنور هذا الوضع المتدهور إلى غياب الدور الأمريكي المحادي؛ حيث اكتفت الولايات المتحدة بترييد كلام معسول عن حق الفلسطينيين في أن يكون لهم دولة مستقلة، وعن وجود مبادرات لحل القضية بعدما أجزت واشنطن مهمتها في أفغانستان بنجاح، ولم تعد في حاجة إلى التودد للعرب من أجل ضمان النجاح لانتلافها الدولي؛ فبدأت الولايات المتحدة في ممارسة كافة الضغوط المقبولة وغير المقبولة على عرفات من منطلق أنه هو المسؤول عن العنف في المنطقة أما شارون فعليه حماية أمن مواطنيه^(٢٨٣).

وأرجع البعض الآخر هذا التدهور في الأوضاع إلى أنه لم يكن هناك أبداً مجال لما يسمى بالضغط العربي على الأطراف الدولية، ويقول سلامة أحمد سلامة في هذا الصدد إن "الحكومات العربية مشغولة بنفسها عن سواها

في مواجهة ضغوط أمريكية لا قبل لها بما^(٢٨٤)، والواقع يقول: إن العرب إذا لم يكونوا يمارسون بأنفسهم ضغوطاً على السلطة الفلسطينية فهم بالتأكيد لا يبذلون جهداً كافياً لرفع الضغوط الخارجية عنها؛ فالعرب كانوا أول من تنازل عن القضية بمجرد أن عرضها عرفات للبيع؛ فكثير منهم تصح عرفات باستخدام المزيد من العنف، والحسم في مواجهة جماعات المقاومة الداخلية؛ من أجل تجنب "الإعصار القادم باسم "العدالة المطلقة" في مكافحة الإرهاب"، بل وكثير منهم رحب بدعوة عرفات المتخاذلة لوقف العمليات الاستشهادية، كما لو كان هذا هو البديل الوحيد أمام رئيس السلطة الفلسطينية الذي عليه أن يجارب وحيداً بينما يخنثي الزعماء العرب خلف ستار من التصريحات والمؤتمرات الصحفية^(٢٨٥). وهو الموقف الذي رسده زكريا نيل وأسماء بـ "الاستسلام الأممي"^(٢٨٦).

وفسر البعض الآخر هذا التدهور الحاد في الأوضاع على أنه نتيجة طبيعية لعدم مراعاة الفلسطينيين لما طرأ على الأجواء العالمية من تحولات بعد ١١ سبتمبر، وعدم توقعهم عن العنف والعمليات الاستشهادية في وقت كانت نفوس المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، مشحونة ضد كل من يجعل من المدنيين ضحية له^(٢٨٧).

واللافت للانتباه هو أن آياً من هذه التفسيرات إنما يجمعها قاسم مشترك يجعل من الموقف الدولي وعلى رأسه موقف الولايات المتحدة متغيراً مستقلاً يتحكم في مجريات الأمور والأحداث في الشرق الأوسط، وأنه بعد أن سادت حالة من السخط قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر اعتراضاً على الموقف الأمريكي الأسلي أو التحيز من الأوضاع في الشرق الأوسط، أصبحت تسود حالة من اليأس من هذا الموقف الأمريكي؛ فانقسمت الآراء بين من يرى أن الاستسلام -والمتمثل في وقف الانتفاضة- هو الحل الوحيد المتبقي، وبين من يقول بأن الحل هو التوقف عن انتظار التدخل الأمريكي العادل في المنطقة، والبدء في

حركة عصيان مدني تقوم على مقاطعة إسرائيل في كافة الدول العربية مهما كانت التضحيات^(٢٨٨).

وفي مقابل هذه الصورة القاتمة للوضع في الأراضي المحتلة التي جاءت الآراء غير الرسمية لتعبر عنها، استمرت التصريحات الرسمية في بث قدر من التفاؤل؛ فمن ناحية جاء العنوان الرئيسي لأهرام ١٢/٢٢ ليحبرنا عن "تحرك عربي مكثف في الفترة المقبلة لوقف العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين"... ومن ناحية أخرى جاءت تصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية لتؤكد على أن التحرك العربي في الفترة المقبلة يشمل إجراء اتصالات مكثفة مع مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى أن ما ذكره كولين باول وزير الخارجية الأمريكي منذ أسابيع بخصوص التسوية إنما هو ثمرة الجهد السياسي المبذول، وأنه إذا كانت هناك أصوات أوروبية ضاغطة تركز على إلقاء الاتهامات على الجانب الفلسطيني؛ فإن البيان الأخير الذي صدر عن الاتحاد الأوروبي يدعو إسرائيل لوقف اعتداءاتها، ووقف الاستعمار الاستيطاني، والتعامل مع ياسر عرفات باعتباره رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية^(٢٨٩)، فإذا كان عمرو موسى قد فقد الأمل في شارون "لا فائدة من الحديث مع شارون، ولا التفاهم معه، ولا التفاوض معه، ولا فائدة من التعامل مع السياسة الإسرائيلية الحالية لأنها سياسة عدوان وسياسة رفض للسلام؛ فكل تعامل معها هو إضاعة للوقت، فإنه فيما يبدو لم يفقد بعد الأمل في قدرة الأطراف الخارجية على التدخل على نحو يحسن من القلة القليلة من الفرص المتبقية للعرب".

وبغض النظر عن صحة هذه التصورات، وبغض النظر عن مدى إمكانية التفاؤل بشأن الموقف الأوروبي الذي تعلن الدول القائدة فيه تعاطفها الصريح مع إسرائيل، وبغض النظر عما يمكن أن تحمله التصريحات الأمريكية من سبل للنجاح، وبغض النظر عن حجم الدور الذي يمكن للمنظمة الدولية أن تلعبه، تظل هناك تلك الملاحظة

المتكررة التي تتعلق بأن أميركا ثقل لا يمكن إغفاله لا في الآراء الرسمية، ولا في الآراء غير الرسمية، وأن الحديث عن المزيد من محاولات استمالة الدول العربية للولايات المتحدة يعكس في نهاية الأمر حالة العجز التي تعيشها الأمة الإسلامية العربية.

رابعا - حتى الموقف الإسرائيلي الداخلي من التفاوض مع الفلسطينيين لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر بفضل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فلا الأطراف الراضية للتفاوض واستئناف الحوار - وبتأسيسها شارون - أصبحت أكثر استعداداً للاتصال مع الفلسطينيين، ولا الأطراف المؤيدة لهذا الاتصال - وبتأسيسها بيريز - أصبحت أكثر قدرة على التأثير في السياسات الإسرائيلية؛ فلقد كان هناك وجهان للموقف الإسرائيلي من التفاوض - على المستوى الرسمي وأيديته انقسامات الرأي على المستوى غير الرسمي - في فترة ما قبل أحداث ١١ سبتمبر:

الوجه الأول لا يرى إمكانية التفاوض وجدواه في ظل استمرار "العنف الفلسطيني" وعليه يرى أنه يجب قمع المقاومة الفلسطينية (أيما ما كانت درجة هذا القمع) حتى ينتهي العنف، وحينها لن يكون الإسرائيليون في حاجة إلى التفاوض على الإطلاق (فقد يكونوا قد تخلصوا من الفلسطينيين تماماً) أو سيجلسون إلى مائدة المفاوضات ليملوا شروطهم ورجباتهم.

أما الوجه الآخر فيرى أن استئناف المفاوضات هو الحل العقلاني الوحيد المتبقي؛ فالعنف لا يجلب سوى المزيد من العنف، وأنه إذا كان ولا بد أن يستمر التفاوض دون فرض شرط مسبق بوقف عمليات المقاومة الفلسطينية فليكن الأمر كذلك، ولكنه رأى غير مؤثر: في صنع السياسة الإسرائيلية.

وإذا لم أكن في حل أن أؤكد أن الرأي الأول هو الرأي السائد في الأوساط الشعبية - حيث تضاربت الأقوال في هذا الشأن - فأنا في حل أن أؤكد أنه الرأي السائد على المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي بين

المهتمين بالشئون السياسية. تقول جريدة يديعوت أحرونوت في رصدها للأوضاع -قبل الحادي عشر من سبتمبر: "لقد كانت هناك أوقات-قبل الآن- بدا فيها أن هناك طريقة واحدة ولم يسمع فيها إلا صوت واحد، لكن ثبت في النهاية في كل هذه الأوقات أن الأغلبية لم تكن على حق"^(٢٩٠).

وبعد الحادي عشر من سبتمبر لا يبدو الأمر مختلفاً كثيراً! ويظل علينا أن نتساءل: متى يثبت أن الأغلبية لم تكن على حق؟ وحتى ذلك الحين من سيدفع الثمن؟ هل هي السلطة الفلسطينية؟ هل هو الشعب الفلسطيني؟ أم هل هي الشعوب العربية والإسلامية بأسرها التي لم تستحق بعد نصر الله الذي وعد من ينصرونه؟

١- فرضت طبيعة الدراسة الاستماعة بتلك المراجع التي تتيح رصد الخطاب الرسمي وغير الرسمي الإسرائيلي من مصادره الإسرائيلية رأساً. يبرر هذا بالإضافة لاعتماد الدراسة بالأساس على معظم المواقع الرسمية والصحفية الإسرائيلية الناطقة باللغة الإنجليزية -محمومة في هذا باعتباريات اللغة- والمتوافرة من خلال شبكة المعلومات العالمية وكذا اعتماد الدراسة تحديداً على دورية مختارات إسرائيلية الشهرية والتي تصدر باللغة العربية عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. يأتي على رأس مواقع الشبكة التي تم الاعتماد عليها:- موقع جريدة الجيروسالم بوست الإسرائيلية jpost.com، وهي الصحيفة الإسرائيلية الوحيدة المترجمة إلى اللغة الإنجليزية، والتي تقدم أرشيفاً كاملاً لأعدادها السابقة من خلال الشبكة، وهي بهذا تتميز عن صحيفة haaretzdaily.com المترجمة أيضاً إلى الإنجليزية ولكن تحجب عن أرشيفها الهائل الأعداد السابقة على السبعة أيام الأخيرة. إلا أن متابعة مقتطفات من أغلب الصحف الإسرائيلية باتجاهاتها السياسية المختلفة كانت متاحة من خلال موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية mfa.gov.il والذي يتيح بدوره الاطلاع على أهم الأنشطة الرسمية لوزارة الخارجية والتصريحات التي تصدر عنها، وكذا جدول أعمال اجتماعات الحكومة الإسرائيلية الأسبوعية واللقاءات الرسمية التي يجريها أعضاء الحكومة مع وفود أجنبية. كما اتاح موقع

kolisrael.com الاطلاع على ما قدمته وكالة الأنباء الإسرائيلية خلال فترة الدراسة. ولعل ما سبق يفسر النقل الواضح الذي تحظى به جريدة الجيروسالم بوست في هذه الدراسة بحكم كونها من أكثر المصادر المتاحة تفصيلاً وأسهيلاً متابعة.

٢- الأهرام، ٢٢/١٢/٢٠٠١

٣- راجع على سبيل المثال الحديث الصحفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون في جريدة الجيروسالم بوست عدد ٢٠٠١/٩/١٨

٤- الأهرام، ١٤/١١/٢٠٠١

٥- mfa.gov.il ٢٠٠١/٩/١٢

٦- jpost.com ٢٠٠١/٩/١٣

٧- kolisrael.com ٢٠٠١/٩/١٢

٨- kolisrael.com ٢٠٠١/٩/١٢

٩- kolisrael.com ٢٠٠١/٩/١٢

١٠- kolisrael.com ٢٠٠١/٩/١٤

١١- داني روبينشتاين، "اضطراب حقيقي"، ها آرتس ٢٠٠١/٩/١٨ في مختارات إسرائيلية، عدد أكتوبر، ص ٦٥

١٢- kolisrael.com ٢٠٠١/٩/١٢

١٣- mfa.gov.il ٢٠٠١/٩/١٣

١٤- ٢٠٠١/٩/١٤ معارف mfa.gov.il

١٥- اجتماع الحكومة الإسرائيلية من mfa.gov.il ٢٠٠١/٩/١٤

١٦- أمير أوزين، "فشل الردع، التحذير والتأمين"، ها آرتس ٩/١٣، في مختارات إسرائيلية، عدد أكتوبر ٢٠٠١، ص ٥٦

١٧- jpost.com ٢٠٠١/٩/١٨

١٨- jpost.com ٢٠٠١/٩/٢٣

١٩- اجتماع الحكومة الإسرائيلية من

mfa.gov.il

٢٠- mfa.gov.il ٢٠٠١/٩/١٢

٢١- يديعوت أحرونوت ٢٠٠١/٩/١٦ في mfa.gov.il

٢٢- jpost.com ٢٠٠١/٩/١٦

٢٣- jpost.com ٢٠٠١/٩/١٣

٢٤- رون ديرمر، "ما بعد الأرقام: لابد أن يتحرك العملاق"، jpost.com ٢٠٠١/٩/١٣

٢٥- دانيال بايس، "حفل في الشرق الأوسط"، ٢٠٠١/٩/١٤، jpost.com

٢٦- دانيال بلوك، "حطى الفهد"، jpost.com ٢٠٠١/٩/١٦

- ٢٥-٠٥٠٠٩/١٣ mfa.gov.il
- ٢٦-٠٥٦/١٣ mfa.gov.il
- ٢٧-٠٥٧ رمون ماهر، مرجع سابق
- ٢٨-٠٥٨ يوري دان، "سترد الولايات المتحدة"، ١٣/٩/٢٠٠١، jpost.com
- ٢٩-٠٥٩ معاريف ١٢/٩/٢٠٠١ من mfa.gov.il
- ٣٠-٠٦٠ هاتسوفيه ١٦/٩/٢٠٠١ من mfa.gov.il
- ٣١-٠٦١ ١٨/٩/٢٠٠١ jpost.com
- ٣٢-٠٦٢ ٣/١٠/٢٠٠١ jpost.com
- ٣٣-٠٦٣ هآرتز ١٤/٩/٢٠٠١ من mfa.gov.il
- ٣٤-٠٦٤ ١٣/٩/٢٠٠١ mfa.gov.il
- ٣٥-٠٦٥ kolisrael.com ٢٥/٩/٢٠٠١
- ٣٦-٠٦٦ دانيال بلوك، ١٦/٩/٢٠٠١، مصدر سابق
- ٣٧-٠٦٧ رون ديمر، ١٣/٩/٢٠٠١، مصدر سابق
- ٣٨-٠٦٨ المصدر السابق
- ٣٩-٠٦٩ يتسكل درور، "الوحش المائل العالمي"، ١٦/٩/٢٠٠١، jpost.com
- ٤٠-٠٧٠ يديعوت أحرونوت ١٢/٩/٢٠٠١ من mfa.gov.il
- ٤١-٠٧١ ١٦/٩/٢٠٠١ jpost.com
- ٤٢-٠٧٢ يديعوت أحرونوت ١٢/٩/٢٠٠١ من mfa.gov.il
- ٤٣-٠٧٣ يوژی دان، "سترد الولايات المتحدة"، ١٣/٩/٢٠٠١، jpost.com
- ٤٤-٠٧٤ معاريف ١٣/٩/٢٠٠١ من mfa.gov.il
- ٤٥-٠٧٥ ١٤/٩/٢٠٠١ jpost.com
- ٤٦-٠٧٦ أمير أورين، مصدر سابق
- ٤٧-٠٧٧ ١٦/٩/٢٠٠١ jpost.com
- ٤٨-٠٧٨ ١١/٩/٢٠٠١ jpost.com
- ٤٩-٠٧٩ عدد من الملاحظات على الرسم البياني المرفق بالدراسة: أولاً- اعتمدت الباحثة على تلك البيانات التي وفرتها وزارة الإعلام الفلسطينية من خلال موقعها على الإنترنت minfo.gov.ps عن الحساب التي ألقتها الاعتداءات الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني.
- ٥٠-٠٨٠ ثانياً- ولقد وفرت الوزارة بيانات مختلفة حول عدد القتلى والجرحى والمعتقلين وكذا عدد المزارع والأشجار المنازل والمنشآت الاقتصادية والمستشفيات والسيارات التي طالها العدوان الإسرائيلي بالدمار أو الإضرار وكذا عدد المرات التي قصفت

- ٢٧-٠٢٠٩/٢٠٠١ jpost.com
- ٢٨-٢٠٠١/٩/١٦ jpost.com
- ٢٩-٢٠٠١/٩/١٤ معاريف ٢٨/٩، في مختارات إسرائيلية، عدد نوفمبر ٢٠٠١، ص ٤١
- ٣٠-٢٠٠١/٩/٢٣ jpost.com
- ٣١-٢٠٠١/١٠/٤ jpost.com
- ٣٢-٢٠٠١/٩/١٤ معاريف ١٤/٩/٢٠٠١، في مختارات إسرائيلية، عدد أكتوبر ٢٠٠١، ص ٥٨
- ٣٣-٢٠٠١/٩/١٢ jpost.com
- ٣٤-٢٠٠١/١٠/٥ jpost.com
- ٣٥-٢٠٠١/٩/١٦ jpost.com
- ٣٦-٢٠٠١/١٠/٧ من mfa.gov.il
- ٣٧-٢٠٠١/١٠/٧ "أمريكا تحصد ثمار زرعها" jpost.com، ٢٠٠١/١٠/٧
- ٣٨-٢٠٠١/٩/٢١ jpost.com
- ٣٩-٢٠٠١/٩/٢٣ "سيكون عارا" jpost.com، ٢٠٠١/٩/٢٣
- ٤٠-٢٠٠١/١٠/٣ jpost.com
- ٤١-٢٠٠١/١٠/٣ "خطأ شارون وخطأ عرفات"، يديعوت أحرونوت ١٦/٩/٢٠٠١، مختارات إسرائيلية، عدد أكتوبر ٢٠٠١، ص ٦٣
- ٤٢-٢٠٠١/٩/١٤ jpost.com
- ٤٣-٢٠٠١/١٠/٤ jpost.com
- ٤٤-٢٠٠١/١٠/٨ jpost.com
- ٤٥-٢٠٠١/٩/١٤ "مساعدة شارون يقول: الآن يدرك الأمريكيون ما الذي نواجهه"، معاريف ١٤/٩، في مختارات إسرائيلية، عدد أكتوبر ٢٠٠١، ص ٥٩
- ٤٦-٢٠٠١/٩/١٤ kolisrael.com
- ٤٧-٢٠٠١/٩/٢٣ jpost.com
- ٤٨-٢٠٠١/٩/٢٥ jpost.com
- ٤٩-٢٠٠١/١٠/٥ jpost.com
- ٥٠-٢٠٠١/١٠/٣ jpost.com
- ٥١-٢٠٠١/١٠/٢١ من mfa.gov.il
- ٥٢-٢٠٠١/٩/١٦ jpost.com
- ٥٣-٢٠٠١/٩/١٦ kolisrael.com
- ٥٤-٢٠٠١/٩/١٦ "واشنطن: مراجعة واجبة لسياسة عدم التدخل"، مختارات إسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٨٨

- ٩٦- ٢٠٠١/٩/١٣ jpost.com
 ٩٧- هآرتس ٢٠٠١/١٠/٨ من mfa.gov.il
 ٩٨- ٢٠٠١/٩/١٧ jpost.com
 ٩٩- هآرتز ٢٠٠١/٩/٣٠ من mfa.gov.il
 ١٠٠- ٢٠٠١/٩/١٨ jpost.com
 ١٠١- ٢٠٠١/٩/١٤ jpost.com
 ١٠٢- ٢٠٠١/٩/٢٢ jpost.com
 ١٠٣- هآرتز ٩/٢٣ في mfa.gov.il
 ١٠٤- ٢٠٠١/٩/٢٠ jpost.com
 ١٠٥- معاريف في ٢٠٠١/٩/١٦ من mfa.gov.il
 ١٠٦- يديوت أحرونوت ٢٠٠١/٩/٢٠ من mfa.gov.il
 ١٠٧- معاريف ٢٠٠١/٩/٢٠: من mfa.gov.il
 ١٠٨- ٢٠٠١/٩/٢٠ jpost.com
 ١٠٩- معاريف ٢٠٠١/٩/٣٠ من mfa.gov.il
 ١١٠- ٢٠٠١/٩/٢٣ jpost.com
 ١١١- ٢٠٠١/٩/٢٠ mfa.gov.il
 ١١٢- هآرتز ٢٠٠١/٩/٣٠ من mfa.gov.il
 ١١٣- اجتماع الحكومة الإسرائيلية ٢٠٠١/١٠/٣ من
 mfa.gov.il
 ١١٤- ٢٠٠١/١٠/٥ jpost.com
 ١١٥- ٢٠٠١/١٠/٧ jpost.com
 ١١٦- يوسف جويل، "لقد كان توقيت شارون صحيحاً"،
 jpost.com، ٢٠٠١/١٠/٨
 ١١٧- ٢٠٠١/١٠/١٤ jpost.com
 ١١٨- ٢٠٠١/١٠/١٤ jpost.com
 ١١٩- هآرتس، ٢٠٠١/١٠/٨ من mfa.gov.il
 ١٢٠- يوسف جويل، "يجب أن نحفظ مبدوتنا"،
 jpost.com، ٢٠٠١/١٠/٢٢
 ١٢١- ٢٠٠١/١٠/١٤ jpost.com
 ١٢٢- ٢٠٠١/١٠/١٤ jpost.com
 ١٢٣- ٢٠٠١/١٠/١٤ jpost.com
 ١٢٤- ٢٠٠١/١٠/١٤ jpost.com
 ١٢٥- ٢٠٠١/١٠/١٤ jpost.com
 ١٢٦- ٢٠٠١/١٠/٧ jpost.com
 ١٢٧- ٢٠٠١/٩/١٥ وكالة الأنباء الإسرائيلية من
 kolisrael.com
 ١٢٨- ٢٠٠١/٩/١٦-١٢٨ jpost.com

فيها القوات الإسرائيلية مناطق الحكم الفلسطيني أو اختزنتها وغيرها، إلا أن الباحثة اقتصرت لاعتبارات العملية على التعامل مع البيانات الخاصة بالجرحي والقتلى والمعتقلين (الخسائر البشرية) والبيانات الخاصة بالقصف أو الاختراق الإسرائيلي لمناطق الحكم الفلسطيني (على اعتبارها تحمل في طياتها ما يدل على حجم الخسائر المادية التي يلحقها العدو الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني).

فلقد كان من غير المقبول التعامل مع كل البيانات المتاحة كل على حدة لما قد يستتبع ذلك من تشوش لإمكانية رصد الاتجاه العام لمعدلات العنف، خاصة وأنه من غير المعقول التعامل مع اقتلاع شجرة وتدمير منزل على اعتبار أنهما أعمال متساوية في درجة العنف.

ثالثاً: وجدت الباحثة صعوبة في رصد البيانات الخاصة بأغسطس حيث اختلفت طريقة عرضها عن الطريقة التي عرضت بها الوزارة البيانات للأشهر التالية عليه.

وعليه فلقد اضطرت الباحثة لأن تكفي بالبيانات حول أعداد القتلى والجرحي في هذا الشهر على اعتبارها البيانات الوحيدة القابلة للمقارنة مع البيانات اللاحقة عليها).

٨٠- يوسف لبيد، مصدر سابق

٨١- زئيف شيف، "نطاق المناورة الإسرائيلية"، مختارات إسرائيلية، عدد أكتوبر ٢٠٠١، ص ٦٦.

٨٢- الأهرام، ٢٠٠١/٨/٢٠

٨٣- ٢٠٠١/٨/١٧ jpost.com

٨٤- ٢٠٠١/٨/٢٩ jpost.com

٨٥- ٢٠٠١/٨/٢٣ jpost.com

٨٦- ٢٠٠١/٩/٩ jpost.com

٨٧- ٢٠٠١/٨/٢٧ mfa.gov.il

٨٨- ٢٠٠١/٩/٢ mfa.gov.il

٨٩- ٢٠٠١/٩/١٠ jpost.com

٩٠- ٢٠٠١/٨/٢٦ kolisrael.com

٩١- ٢٠٠١/٨/٢٤ jpost.com

٩٢- ٢٠٠١/٩/٧ jpost.com

٩٣- ٢٠٠١/٩/١٣ kolisrael.com

٩٤- ٢٠٠١/٩/١٣ jpost.com

٩٥- ٢٠٠١/٩/١٣ jpost.com

- ١٥٨- لمزيد من التفاصيل حول الأدلة انظر موقع
shianews.com ١٩-٢٠٠١/٩/٢٠
- ١٥٩- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٣
- ١٦٠- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٨
- ١٦١- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٤
- ١٦٢- BBC.com ٢٠٠١/١٠/١٥
- ١٦٣- هيرب كاينون، "شارون إلى بول: إسرائيل ستدافع عن
نفسها"، ٢٠٠١/١٠/١٠، jpost.com
- ١٦٤- دانيال بايس، "ما هي أهداف الحرب الأمريكية"،
٢٠٠١/١٠/١٧، jpost.com
- ١٦٥- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٣١
- ١٦٦- بديغوت أحرونوت، ٢٠٠١/١٠/٩ من mfa.gov.il
- ١٦٧- هاتسوفيه، ٢٠٠١/١١/٢، من mfa.gov.il
- ١٦٨- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٧
- ١٦٩- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٤
- ١٧٠- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٤
- ١٧١- هاتسوفيه، ٢٠٠١/١٠/١٠ من mfa.gov.il
- ١٧٢- جيلي يشفا، "وحدة إسرائيلية تساعد الوحدات الأمريكية
والبريطانية"، من مختارات إسرائيلية، عدد
ديسمبر ٢٠٠١، ص ٧٢
- ١٧٣- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١١
- ١٧٤- دانيال بلوك، "أنا ليست غلطنا"، ٢٠٠١/١٠/٢٨،
jpost.com
- ١٧٥- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٠
- ١٧٦- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٠
- ١٧٧- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٤
- ١٧٨- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٦
- ١٧٩- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٦
- ١٨٠- هآرتز ٢٠٠١/١٠/١٧، haaretzdaily.com
- ١٨١- اجتماع الحكومة ٢٠٠١/١٠/١٧ من mfa.gov.il
- ١٨٢- BBC.com ٢٠٠١/١٠/١٩
- ١٨٣- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٢
- ١٨٤- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٨
- ١٨٥- معاريف ٢٠٠١/١٠/٢١ من mfa.gov.il
- ١٨٦- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٣
- ١٨٧- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٣
- ١٨٨- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٢

- jpost.com ٢٠٠١/٩/١٢-١٢٩
- jpost.com ٢٠٠١/٩/٢١-١٣٠
- ١٣١- الخديث الصحفي في jpost.com ٢٠٠١/٩/١٨
- ١٣٢- haaretzdaily.com ٢٠٠١/١٠/١
- ١٣٣- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٥
- ١٣٤- جيلي يشفا، "وحدة إسرائيلية تساعد الوحدات الأمريكية
والبريطانية"، من مختارات إسرائيلية، عدد
ديسمبر ٢٠٠١، ص ٧٢
- ١٣٥- هآرتز ٢٠٠١/٩/٢٥ من mfa.gov.il
- ١٣٦- jpost.com ٢٠٠١/٩/٢٦
- ١٣٧- jpost.com ٢٠٠١/٩/١٦
- ١٣٨- دانيال بايس، "ما فهمه بوش وما لم يفهمه"،
٢٠٠١/٩/٢٦، jpost.com
- ١٣٩- معاريف ٢٠٠١/١٠/١٤ من mfa.gov.il
- ١٤٠- jpost.com ٢٠٠١/٩/٢١
- ١٤١- jpost.com ٢٠٠١/٩/٢٤
- ١٤٢- haaretzdaily.com ٢٠٠١/١٠/٧
- ١٤٣- jpost.com ٢٠٠١/٩/٢٨
- ١٤٤- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٨
- ١٤٥- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٨
- ١٤٦- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١١
- ١٤٧- هاني عياد، "لماذا تتصاعد شعبية شارون؟"، مختارات
إسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٨١، ٨٠
- ١٤٨- هيرب كاينون، ٢٠٠١/١٠/٣، jpost.com
- ١٤٩- هآرتز ٢٠٠١/١٠/١٣ من mfa.gov.il
- ١٥٠- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٨
- ١٥١- هيرب كاينون، ٢٠٠١/١٠/٣، مصدر سابق
- ١٥٢- جانين زاخاريا، ٢٠٠١/١٠/١٤
- ١٥٣- مختارات إسرائيلية، نوفمبر ٢٠٠١، ص ٨٠
- ١٥٤- جانين زاخاريا، ٢٠٠١/١٠/١٤
- ١٥٥- ايفيلين جوردون، "كلمات عرفات، بن لادن"،
٢٠٠١/١٠/٨، jpost.com
- ١٥٦- جوناثان روزنبلوم، "أعد التفكير"، ٢٠٠١/١٠/٤،
jpost.com
- ١٥٧- هيرب كاينون، "إسرائيل في مواجهة بن لادن في حرب
المعلومات"، ٢٠٠١/١٠/١٠، jpost.com

١٨٩- ٢٠٠١/١٠/٢٤ وكالة الأنباء الإسرائيلية من
kolisrael.com
١٩٠- هآرتز ٢٠٠١/١٠/١٩ من mfa.gov.il
١٩١- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٣
١٩٢- معاريف ٢٠٠١/١٠/٢١ من mfa.gov.il
١٩٣- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٨
١٩٤- معاريف ٢٠٠١/١٠/٢٤ من mfa.gov.il
١٩٥- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١٠
١٩٦- jpost.com ٢٠٠١/١٠/١١
١٩٧- ميليسا وادلر ٢٠٠١/١٠/١١ من jpost.com
١٩٨- دانيال بايس، " ما هي أهداف الحرب الأمريكية"،
٢٠٠١/١٠/١٧، مصدر سابق
١٩٩- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٨
٢٠٠- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٩
٢٠١- jpost.com ٢٠٠١/١١/٦
٢٠٢- معاريف ٢٠٠١/١٠/٢٤ من mfa.gov.il
٢٠٣- جانين زاخاريا، ٢٠٠١/١٠/٢٥، jpost.com
٢٠٤- الجيروسالم بوست، ٢٠٠١/١٠/٢٤ من mfa.gov.il
٢٠٥- هآرتز ٢٠٠١/١١/٢ من mfa.gov.il
٢٠٦- معاريف ٢٠٠١/١٠/٢٥ من mfa.gov.il
٢٠٧- هاتسوفيه، ٢٠٠١/١٠/٢٥، من mfa.gov.il
٢٠٨- معاريف ٢٠٠١/١٠/٢٤ من mfa.gov.il
٢٠٩- يديعوت احرونوت ٢٠٠١/١٠/٢٤ من mfa.gov.il
٢١٠- يديعوت احرونوت ٢٠٠١/١٠/٢٥ من mfa.gov.il
٢١١- هآرتز ٢٠٠١/١٠/٢٥ من mfa.gov.il
٢١٢- يديعوت احرونوت ٢٠٠١/١٠/٢٩ من mfa.gov.il
٢١٣- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٣
٢١٤- jpost.com ٢٠٠١/١٠/٢٣
٢١٥- ٢٠٠١/١١/١١ وكالة الأنباء الإسرائيلية من
kolisrael.com
٢١٦- معاريف ٢٠٠١/١١/٤ من mfa.gov.il
٢١٧- jpost.com ٢٠٠١/١١/١٣
٢١٨- jpost.com ٢٠٠١/١١/٩
٢١٩- jpost.com ٢٠٠١/١١/٩
٢٢٠- jpost.com ٢٠٠١/١١/٤
٢٢١- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٠
٢٢٢- الجيروسالم بوست ٢٠٠١/١١/٢٠ من mfa.gov.il

٢٢٣- زلمان شوفال، "هدف الفريق الأمريكي الأول: وقف
إطلاق النار"، ٢٠٠١/١١/٢٦، jpost.com
٢٢٤- زلمان شوفال، "ما بعد الخطاب"، ٢٠٠١/١١/٣٠،
jpost.com
٢٢٥- هآرتز ٢٠٠١/١١/٢١ من mfa.gov.il
٢٢٦- معاريف ٢٠٠١/١١/٢١ من mfa.gov.il
٢٢٧- يديعوت احرونوت ٢٠٠١/١١/٢٠ من mfa.gov.il
٢٢٨- هاتسوفيه ٢٠٠١/١١/٢١ من mfa.gov.il
٢٢٩- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٦
٢٣٠- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٩
٢٣١- jpost.com ٢٠٠١/١١/٣٠
٢٣٢- اجتماع الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠١/١١/٢٥ من
mfa.gov.il
٢٣٣- اجتماع الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠١/١١/٢٥ من
mfa.gov.il
٢٣٤- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٦
٢٣٥- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٧
٢٣٦- jpost.com ٢٠٠١/١١/٣٠
٢٣٧- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٩
٢٣٨- jpost.com ٢٠٠١/١١/٣٠
٢٣٩- mfa.gov.il ٢٠٠١/١٢/٣
٢٤٠- mfa.gov.il ٢٠٠١/١٢/٢
٢٤١- BBC.com ٢٠٠١/١٢/٣
٢٤٢- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٣
٢٤٣- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٤
٢٤٤- اجتماع الحكومة الإسرائيلية ٢٠٠١/١٢/٤ من
mfa.gov.il
٢٤٥- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٤
٢٤٦- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٤
٢٤٧- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٤
٢٤٨- BBC.com ٢٠٠١/١٢/٥
٢٤٩- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٦
٢٥٠- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٦
٢٥١- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٦
٢٥٢- جانين زاخاريا، ٢٠٠١/١٢/٦ من jpost.com
٢٥٣- هرب كابتون، ٢٠٠١/١٢/٩، jpost.com
٢٥٤- معاريف ٢٠٠١/١٢/١٢ من mfa.gov.il

٢٢٣- زلمان شوفال، "هدف الفريق الأمريكي الأول: وقف
إطلاق النار"، ٢٠٠١/١١/٢٦، jpost.com
٢٢٤- زلمان شوفال، "ما بعد الخطاب"، ٢٠٠١/١١/٣٠،
jpost.com
٢٢٥- هآرتز ٢٠٠١/١١/٢١ من mfa.gov.il
٢٢٦- معاريف ٢٠٠١/١١/٢١ من mfa.gov.il
٢٢٧- يديعوت احرونوت ٢٠٠١/١١/٢٠ من mfa.gov.il
٢٢٨- هاتسوفيه ٢٠٠١/١١/٢١ من mfa.gov.il
٢٢٩- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٦
٢٣٠- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٩
٢٣١- jpost.com ٢٠٠١/١١/٣٠
٢٣٢- اجتماع الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠١/١١/٢٥ من
mfa.gov.il
٢٣٣- اجتماع الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠١/١١/٢٥ من
mfa.gov.il
٢٣٤- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٦
٢٣٥- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٧
٢٣٦- jpost.com ٢٠٠١/١١/٣٠
٢٣٧- jpost.com ٢٠٠١/١١/٢٩
٢٣٨- jpost.com ٢٠٠١/١١/٣٠
٢٣٩- mfa.gov.il ٢٠٠١/١٢/٣
٢٤٠- mfa.gov.il ٢٠٠١/١٢/٢
٢٤١- BBC.com ٢٠٠١/١٢/٣
٢٤٢- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٣
٢٤٣- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٤
٢٤٤- اجتماع الحكومة الإسرائيلية ٢٠٠١/١٢/٤ من
mfa.gov.il
٢٤٥- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٤
٢٤٦- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٤
٢٤٧- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٤
٢٤٨- BBC.com ٢٠٠١/١٢/٥
٢٤٩- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٦
٢٥٠- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٦
٢٥١- jpost.com ٢٠٠١/١٢/٦
٢٥٢- جانين زاخاريا، ٢٠٠١/١٢/٦ من jpost.com
٢٥٣- هرب كابتون، ٢٠٠١/١٢/٩، jpost.com
٢٥٤- معاريف ٢٠٠١/١٢/١٢ من mfa.gov.il

- jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٢ - ٢٥٥
 mfa.gov.il من ٢٠٠١/١٢/١٢ هآرتز - ٢٥٦
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٢ - ٢٥٧
 jpost.com.٢٠٠١/١٢/١٥، هيرب كاتون، - ٢٥٨
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٥ - ٢٥٩
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٥ - ٢٦٠
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٥ - ٢٦١
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٥ - ٢٦٢
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٦ - ٢٦٣
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٦ - ٢٦٤
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/١٨ - ٢٦٥
 jpost.com ٢٠٠١/١٢/ 11 - ٢٦٦
 mfa.gov.il من ٢٠٠١/١٢/١٨، يديعوت أحرونوت، - ٢٦٧
 mfa.gov.il من ٢٠٠١/١٢/١٨، معاريف، - ٢٦٨
 mfa.gov.il من ٢٠٠١/١١/٥، الجروسالم بوست، - ٢٦٩
 mfa.gov.il من ٢٠٠١/١١/٩ معاريف، - ٢٧٠
 jpost.com ٢٠٠١/ ١٠/٢٥، هيرب كاتون، - ٢٧١
 jpost.com ٢٠٠١/ ١١/١٦ - ٢٧٢
 ٧، ص - ٢٧٣ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ٦، ص - ٢٧٤ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ١٢، ص - ٢٧٥ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ٨، ص - ٢٧٦ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ٨، ص - ٢٧٧ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ٩، ص - ٢٧٨ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ٨، ص - ٢٧٩ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ٨، ص - ٢٨٠ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ١١، ص - ٢٨١ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢، ٨، ص، ١٠، ص،
 ٩، ص - ٢٨٢ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ٨، ص - ٢٨٣ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ١٠، ص - ٢٨٤ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ١٠، ص - ٢٨٥ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ١١، ص - ٢٨٦ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ١١، ص - ٢٨٧ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ١٠، ص - ٢٨٨ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 ٨، ص - ٢٨٩ الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٢،
 mfa.gov.il من ٢٠٠١/٨/٣٠، يديعوت أحرونوت - ٢٩٠

أحوال الأمة عبر العام 2002

والتداعيات الممتدة للأزمة

العالمية

أولاً - عالم الأفكار

دورة حضارية عالمية جديدة.. محاولة لرؤية شمولية لأحداث سبتمبر وما تلاها

مقدمة:

لقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر من الضخامة والخطورة، إلى درجة أيقن معها الناس العاديون، فضلاً عن المراقبين والمثقفين، منذ اللحظات الأولى بأن العالم لن يعود أبداً إلى ما كان عليه قبل ذلك الثلاثاء الرهيب، وما لبثت الأحداث المتتالية تترى وتتابع في زوايا الأرض الأربعة حتى اليوم، وهي تبرهن على صدق هذه النبوءة التي كان من السهل إطلاقها حينذاك، ولكن رابع المستحيلات كان يتمثل في استقرار تفاصيلها وتداعياتها الشمولية على البشرية جمعاء⁽¹⁾.

وبغض النظر عن كثيرٍ من الملابس والتفاصيل، فقد شاءت الأقدار أن نكون نحن العرب والمسلمين، وتكون بلادنا ومجتمعاتنا، بل وتجمعاتنا في العالم أجمع على خط التماس الأول مع الأحداث وتداعياتها، سياسياً وعسكرياً وثقافياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، بطريقة شمولية لم تعد تنفع معها محاولات التجاهل أو التغافل أو ادعاء الحياد بأي شكلٍ من الأشكال.. وهكذا، وجدنا أنفسنا فجأة في قلب الأحداث على كوكب الأرض، وأصبحنا في بؤرة صراعٍ عالميٍّ يعبر أصدق تعبير عن الأزمة البشرية الشاملة التي كانت تتراكم أسبابها وملاحمها في هذا العصر عند جميع الشعوب والحضارات بأشكال مختلفة ولأسباب متفاوتة، رغم كل الإنجازات الحضارية التي ملأت الأسماع والأبصار في العقود القليلة الماضية⁽²⁾.

ولئن كان البعض يرى في الأحداث التي نتابعت منذ تاريخ تلك الأحداث، مجرد دليلٍ آخر على أزمة أخلاقية وسياسية يغرق فيها الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص، خاصة فيما

يتعلق بالعلاقات الدولية ومصداقية المبادئ المعلنة في الغرب، إلا أن رؤية أكثر شموليةً وموضوعيةً يمكن أن تؤكد أن الأزمة الراهنة هي في حقيقتها ليست سوى التحلي الواضح لأزمة إنسانية عامة، ساهمت في الوصول إليها أطراف عديدة، كان لكلٍ منها نصيبٌ مقدرٌ في إشعال فتيلها المباشر، وهو فتيلٌ كان جاهزاً للاشتعال، وكان ينتظر فقط شرارةً من أي مكان لكي يفجر الوضع العالمي المحتقن بطريقةٍ أو بأخرى.

من هنا، كان من الواجب على المثقفين، وقادة الرأي والفكر على وجه الخصوص أن تكون معالجاتهم ومقارباتهم لفهم الأزمة والتعامل معها على هذا المستوى من البحث والتحليل، بدلاً من الغرق في تفاصيل الأحداث والوقائع والأسماء، والانطلاق من ردود الأفعال العاطفية أو الأيديولوجية، والاكتفاء بالإشارة بأصابع الاتهام إلى حضارة معينة؛ كالحضارة الغربية أو الحضارة العربية الإسلامية، أو إلى دولة معينة كالولايات المتحدة أو أفغانستان، أو إلى شخصٍ محدد كأسامة بن لادن أو جورج بوش.. ذلك أن الأزمة هي بحق أكبر من كل هذه الجهات ومن كل هؤلاء الأشخاص، وهي أعمق من أن تُفهم ويتم التعامل معها من خلال آليات الاتهام والقذف والتشنيع المتبادلة، ومن خلال التركيز على اكتشاف المؤامرات والمؤامرات المضادة، وأخيراً من خلال تجييش العواطف ورفع الشعارات وإصدار البيانات والتصريحات الملتهبة، وهي كلها آلياتٌ تم ويتم استخدامها إلى درجات متفاوتة وبأساليب مختلفة في الشرق والغرب على حدٍ سواء.

إن هذا الطرح لا يهدف بطبيعة الحال إلى نفي وجود المصالح الخاصة لدول العالم المختلفة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى، ولا إلى

الفوضى تتمثل في أن أغلب المواقف والتحليلات التي صدرت عن قادة الرأي العام العربي والإسلامي كانت ولا تزال تنطلق من ردّ الفعل السياسي والأمني، كما أنها كانت تستصحب فقط عاملاً واحداً أو عاملين، سواء كان في مجال تحليل الحدث، أو مجال طرح وسائل وأساليب التعامل معه.

إن أحداثاً بحجم ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر لا يمكن أن تُفهم إلا من خلال رؤية شمولية تُزاوج في آلياتها بين القراءة الفلسفية والشرعية من جانب والقراءة العلمية التخصصية في حقل العلوم الاجتماعية بالذات من جانب آخر. رؤية تستصحب معطيات الواقع ومتعلقات التاريخ من جهة، وخصوصيات المحلّة المعينة وملابسات الواقع العالمي من جهة ثانية. من هنا يبدو واضحاً أن إخراج هذه الرؤية بشكل تفصيلي يحتاج إلى جهدٍ ثقافي / علمي / جماعي مقدّر يأمل المرء أن يكون هذا التقرير خطوة هامة على طريق تحقيقه.

كيف يفهم البشر ما يجري في هذا العالم؟

تختلف الطرق التي يفهم البشر من خلالها الأحداث التي تجري من حولهم باختلاف الخلفيات الثقافية والفكرية للمجموعات البشرية صاحبة العلاقة، ولكن جميع هذه الطرق يمكن أن توضع تحت واحدة من خانتين رئيسيتين. فإما أن تكون طريقة الفهم جزئية؛ بمعنى أنها تركز في محاولتها لفهم الحدث على عامل واحد يكون هو محور رؤيتها وتحليلها، كأن تركز على دور الفرد في صناعة الحدث وتنسى دور المؤسسات، وتنسى معه المناخ الثقافي العام الذي كان وراء وجود ذلك الفرد. أو تركز على الواقع المحلي وتنسى ارتباطه

رفض حقيقة قيام العلاقات الدولية على تلك المصالح في هذا العصر، خاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية للحياة البشرية. كما أنه لا يعني إنكار وجود المخططات والاستراتيجيات التي تهدف لتحقيق تلك المصالح عبر آليات سياسية وعسكرية وثقافية متنوعة؛ ولكن البحث في الأزمة الراهنة على المستوى الذي نحاول الإشارة إليه هنا يهدف إلى وضع هذه القضايا في سياق أكبر يتمثل في عملية التدافع الحضاري العالمي الكبرى، كما يهدف على وجه التحديد إلى التركيز على الجوانب الثقافية والفكرية التي نؤمن بأنها المحرك والموجه الحقيقي للأحداث إلى درجة كبيرة؛ فلقد بات واضحاً ومتفقاً عليه أن الأحداث أصابت العالم كله بالفوضى، إلا أن الصراحة تقتضي التأكيد على أنها - أي الأحداث - أنتجت في العالم العربي والإسلامي أقداراً مقدّرة من الارتباك والضيق والفوضى العارمة ليس فقط على الصعيدين السياسي والأمني، وإنما أيضاً على الصعيد الفكري والثقافي على وجه الخصوص. بل إن رؤية تحليلية صارمة لردود الأفعال في بلادنا ومجتمعاتنا ربما تؤكد أن هذه الأحداث أظهرت حقيقة حجم الاهتراء والتآكل في عمق نسيجنا الثقافي والفكري، وبالتالي في مجمل الجوانب الأخرى من ذلك النسيج: السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد أظهرت الأحداث أول ما أظهرت حجم التناقض والتضارب في آراء وتحليلات ومواقف السياسيين والمتقنين والإعلاميين ورجال الدين، ممن كان يُفترض فيهم أن يكونوا قادة الرأي العام وموجهيه. وبناءً على هذه المقدمة عمّت البلبلة والفوضى في أوساط الجماهير التي لم تعد ترى وتسمع موقفاً منهجياً يحمل الحد الأدنى من الاتفاق على قواسم مشتركة، والواضح أن المشكلة الأساسية التي تسببت في إحداث تلك

والمشكلة في هذه النظرة تتمثل في أنها تخلطُ إلى درجة كبيرة بين مصير الفرد ووجوده ومصير ووجود الدول والشعوب والحضارات؛ فإذا قبلنا أن ذلك التحليل يمكن أن ينطبق أحياناً على الأفراد، خاصةً ممن لا يمتلكون أصلاً المقومات العقلية والفكرية اللازمة لإجراء تلك الحسابات، إلا أن قيمته تنخفض تماماً عندما يصبح الأمر متعلقاً بالحديث عن مصائر الدول والشعوب والحضارات؛ فأبعاد الزمان والمكان والإمكان تصبح هنا مختلفةً إلى درجةٍ كبيرة يفقد معها التشبيه كلَّ معانيه، ويصبح سذاجةً لا تليق بأي نظرةٍ علمية تحترم نفسها في قليلٍ أو كثير.

أما الطريقة الأخرى لفهم الأحداث فإنها تتمثل في أن تكون طريقةً شموليةً، بمعنى أنها تحاول قدر الإمكان أخذ جميع العوامل التي ذكرناها سابقاً، مثل الأفراد والمؤسسات والثقافة والتاريخ بعين الاعتبار أثناء قراءة الحدث ومحاولة فهمه. وفوق هذا، فإن هذه الطريقة تحاول أن تعطي كل عاملٍ من العوامل الوزن الذي يستحقه في التحليل، لأن تلك العوامل تلعب أدواراً مختلفةً بين كل حدثٍ وآخر، ولا يمكن النظر إليها دوماً كعوامل ثابتة في أوزانها، وفي مقدار تأثيرها في الحدث وتداعياته.

أما الأهم من هذا كله، فهو أن هذه الطريقة تعمل على الخروج من أسر عقلية "الحصار" عند تعاملها مع الحدث؛ لأنها تدرك أن الأمر يتعلق بمصير أمةٍ تُشكّل خمس عديد البشرية، لا يمكن إبادة عسكرياً بقنبلةٍ من هنا وصاروخٍ من هناك، وأن الأمر بات يتعلق بحضارةٍ وهويةٍ ضربت جذورها في أعماق التاريخ، ثم استوت على سوقها، وبدأت تنشر أعضائها في اتجاه آفاق المستقبل، بحيث لم يعد من الممكن إلغاؤها بجرّة قلمٍ أياً كان القلم وأياً كان صاحبه؛ لأن وجودها وبقائها

وتأثره بالواقع العالمي وتأثيره فيه، أو تركّز على الجانب السياسي من الحدث وتُغفل جوانبه الفكرية والاقتصادية والاجتماعية وهكذا.

ولقد رأينا جميعاً على سبيل المثال، وكما ذكرنا في المقدمة، كيف كان الكثيرون يحاولون فهم الأحداث من خلال التركيز على شخص واحد؛ مثل أسامة بن لادن أو الملا عمر أو الظواهري من جانب، أو الرئيس الأمريكي جورج بوش أو نائبه ديك تشيني أو وزير دفاعه دونالد رامسفيلد أو غيره من الشخصيات من جانب آخر، وذلك بدعوى أن هذا أو ذاك كان هو محرك الأحداث وبأنه الشخص الذي يقف خلفها بشكلٍ محدد، بعيداً عن إدراك الصورة الكبرى السياسية والثقافية التي تؤثر في هؤلاء الأشخاص وتتأثر بهم جميعاً.

ويغلب على طريقة الفهم الجزئية هذه أن تنطلق من عقلية ردّ الفعل السريع واللاإرادي تجاه حدثٍ معين أو فعلٍ صادرٍ عن الآخرين، خاصةً حين يكون في الحدث شبهةٌ تأثيرٍ على مصير الإنسان بشكلٍ أو بآخر، الأمر الذي ينطبق إلى درجةٍ كبيرة على ما جرى في العالم العربي والإسلامي مع أحداث سبتمبر وبعدها؛ ففي مثل هذه اللحظات الحساسة، يصبح صعباً على الكثيرين امتلاك القدرة على رؤية الأبعاد الشمولية للحدث من ناحية فهمه وقراءته، ويصبح أصعب عليهم أيضاً التعامل معه من خلال رؤيتهم الفلسفية الشمولية للحياة.. وكلما كان الحدث يشكّل في نظر الإنسان تهديداً لوجوده أو لهويته، ازداد لجوءه إلى الوحشيّ في غريزته للدفاع عن نفسه، وضاعت الفرصة أمام عقله وفكره لإجراء عملية حساباتٍ معقدة للأرباح والخسائر.. ظناً منه تحت ضغط تلك الغريزة والإحاحا أن هذا الأمر يتطلب وقتاً ويستتزم جهداً قد تضيع معهما فرصة الدفاع عن ذلك الوجود.

التصنيف الديني الذي يقسم الناس إلى مسلمين وغير مسلمين، قبل أحداث سبتمبر. ثم إنه صار ينظر إلى أمريكا على وجه التحديد، بعد تلك الأحداث، من باب ردّ الفعل الغاضب على سياسات الإدارة الأمريكية هنا وهناك.. وبشكلٍ فيه تعميمٍ قاطعٍ وحاسم لا يدرك مفاصل الالتقاء والتفارق بين الفعل السياسي والفعل الحضاري، ويخلط بين التفكير على المدى القصير والتفكير السنني الاستراتيجي على المدى الطويل..

إن هذه هي عقلية "أولسنا على الحق؟ أليسوا على الباطل؟" التي رفض الرسول الكريم أن يجعلها مُنطلق فهم الواقع ومنطلق صناعة القرار في لحظات حاسمة من تاريخ الإسلام، كنتلك اللحظات الحساسة التي سبقت عقد صلح الحديبية، أو غيرها من المراحل الموجودة في ذلك التاريخ.

إن هذه الأحكام العامة والتصنيفات المطلقة الجاهزة في عقولنا عن المجموعات البشرية تقف عائقاً في وجه محاولاتنا لفهم التصرفات المعينة التي تصدر عن تلك المجموعات، وفي وجه عملية البحث عن رد الفعل المناسب عليها، لأن تلك التصنيفات في أساسها تصنيفات مجردة نظرية جاءت بها الشريعة لتصف أنماطاً من الفعل البشري، أما تزييل تلك الأحكام والتصنيفات على أعيان الناس فمسألة أخرى تحتاج إلى الكثير من الدراسة والفهم والتروي، ولا يمكن أبداً أن تكون هي الخطوة الأولى لا في فهمنا للآخرين من بني البشر ولا في تعاملنا معهم.

وإذا كان الاستعجال في الحكم على الأحداث والبشر قبل فهم ما يجري مقبولاً من عامة الناس، فإنه لا يكون مقبولاً من قادة الرأي والفكر على وجه الخصوص، لأن المفروض في هؤلاء أن يكونوا أقدر على

واستمرارها أصبح مرتبطاً ببقاء التجربة الإنسانية على هذه الأرض، وصار يتجاوز بمراحل إرادات المخاليق من البشر في كل زمان ومكان.

هذان إذاً -بتلخيصٍ سريعٍ- هما المدخلان المختلفان لفهم الأحداث. ولكننا قبل الدخول في التفاصيل نريد أن نسلط الضوء بشكلٍ أوضح على جزئية وردت الإشارة إليها في الكلام أعلاه. وتعلق هذه الجزئية بضرورة التفريق دائماً بين محاولة فهم الحدث، وبين الحكم عليه واتخاذ موقفٍ معينٍ منه، ذلك أننا نحن العرب والمسلمين كثيراً ما نخلط بين الأمرين، فما أن يواجهنا حدثٌ معين، حتى نقفز منذ اللحظات الأولى إلى الحكم عليه بالصواب والخطأ والخير والشر والحلال والحرام، بل ونوزع أصحاب العلاقة به مباشرة بين الجنة والنار، وذلك قبل دراسة جميع أبعاده وعناصره بشكلٍ شامل.

إن فهم الحدث كما هو عليه بشكلٍ مجردٍ وشموليٍ عمليةً عقليةً صعبةً تحتاج إلى نوعٍ من الصبر والتجرد، لأنها تحمل في طياتها محاولةً لاستيعاب جملةٍ من المعلومات والمواقف والحقائق والمعتقدات والآراء التي تتعلق بالطرف الآخر.. والتي ربما لا تنسجم في قليلٍ أو كثيرٍ مع معتقدات الإنسان الذي يحاول فهم الحدث، وعلى سبيل المثال، فإن من الصعب على الإنسان العربي والمسلم، وخاصةً ذاك الذي يرى نفسه ملتزماً، أن يصبر على رؤيةٍ تحاول أن تفهم وجهات النظر المختلفة الموجودة في الغرب، وفي أمريكا بالذات، تجاه أحداث سبتمبر، وتجاه الإسلام والثقافة العربية، وتجاه العرب والمسلمين.. أو أن يقبل الحديث عن فرقٍ بين أمريكا السياسة وأمريكا الثقافة والعلوم والمجتمع.. وما ذلك إلا لأن هذا الإنسان، في الأغلب، ينظر إلى الغرب وإلى أمريكا من مدخل التقويم الأخلاقي، أو من مدخل

الإجابة من خلال البحث في التفاصيل؛ ففي حين قرّم البعض مستوى البحث إلى درجة حصر خلفيات مثل هذه الحادثة الكونية في شخصٍ مثل أسامة بن لادن أو مجموعةٍ مثل القاعدة، أطلق آخرون العنان لمخيلاتهم وقاموا برسم سيناريوهات تأمرية في غاية التعقيد، تراوح فيها المسئول المباشر عن الحدث من الحكومة الأمريكية نفسها إلى الموساد الإسرائيلي، مروراً بالجماعات اليمينية الأمريكية المتطرفة والصرب ومهربي المخدرات الكولومبيين.

وعلى مدى شهرين أو ثلاثة، غرق العالم بأجمعه وسط طوفانٍ من الأسماء، والأرقام، والمعلومات، والروايات، والوثائق، والقرائن، والأدلة، والأدلة المضادة؛ ففي حين انشغلت الحكومة الأمريكية في إثبات مسئولية ابن لادن والقاعدة عن الحدث منذ اللحظة الأولى بكل طريقةٍ ممكنة، انشغل الكثيرون في العالمين العربي والإسلامي، في دراسة مسارات الطائرات المحتطفة، وفي التدقيق في أسماء لوائح ركابها، وفي البحث عن التسجيلات الصوتية لصناديقها السوداء، وفي نقض الأدلة المقدّمة من جانب الحكومة الأمريكية، وباختصار في تتبّع الروايات والتفسيرات العديدة التي تتناقض مع الرواية الرسمية الأمريكية بأي شكلٍ من الأشكال، وعلى أي درجةٍ من الدرجات.

ورغم ذلك، فإنني أسارع إلى التوضيح بأن هذا المقام ليس مقام رفض أو قبولٍ أيٍّ من تلك النظريات أو التفسيرات أو التفاصيل؛ فالشيء الوحيد المؤكد هو أن الأحداث حصلت، وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع، وأن بشراً من البشر كانوا وراءها، ولكن ظروف الأحداث وطبيعتها تؤكد أنها ستبقى إلى زمنٍ طويلٍ واحدةً من تلك الأحداث الغامضة في تاريخ

امتلاك مقدمات هذه الممارسة، ثم لأن دورهم الأساسي في المجتمع يتمثل في نشر ذلك الوعي الشمولي على الدوام.

فإذا اتفقنا الآن، وبعد هذا العرض، إلى ضرورة الفصل بين فهم الحدث بشكلٍ عميقٍ وشاملٍ من ناحية، وبين البحث عن موقفٍ منه من ناحية ثانية، فإن من الممكن لنا أن نبدأ في الصفحات التالية في عرض مدخلٍ لفهم أحداث الحادي عشر من سبتمبر نرجو أن تكون فيه درجةٌ من الشمولية التي تساعد على قراءة الأحداث قراءةً أقرب إلى الدقة، وتُساعد بالتالي على اتخاذ مواقف نفسية وفكرية وعملية أقرب إلى الصواب.

محاولة شمولية لفهم أحداث الحادي عشر من سبتمبر

ليس من قبيل المبالغة القول إن هذا السؤال: "لماذا حصلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟" كان ولا يزال السؤال الأكبر الذي يشغل شرائح عديدة من البشر، من رجل الشارع العادي البسيط في مشرق الأرض ومغربها، إلى صانع القرار السياسي والعسكري، مروراً بالآلاف من المثقفين والمؤرخين والباحثين والإعلاميين⁽³⁾. من هنا، كان طبيعياً أن يجد الإنسان العديد من الإجابات التي تتنوع ليس فقط بدرجة تنوع الخلفيات الثقافية والفكرية لمن يعطي الإجابات، وإنما أيضاً تبعاً لحجم المعلومات المتوافر عندهم، ولطبيعة الأهداف والتوجهات الموجودة لديهم والتي تحكم طرق تفكيرهم إلى حد كبير.

وإذا كان من الخطأ المنهجي الادعاء بأن أحداً يمتلك القدرة على الاطلاع على كل تلك الإجابات، إلا أن الشيء المعروف من خلال متابعة المنابر الإعلامية والثقافية الأساسية في الشرق والغرب، هو أن الغالبية العظمى من الإجابات بدأت محاولتها في الحصول على

الظروف والعوامل الحضارية الكبرى التي قادت البشرية جمعاء إلى أن تواجه الحادي عشر من سبتمبر؟؟ وحتى تُجيب على هذا السؤال بشكل أقرب إلى الصحة فإن الخطوة الأولى تتمثل في النظر إلى ما جرى بحمله في إطارٍ أوسع من إطار تفصيلات دقيقة أشرنا إليها، لأن محاولة فهم الأحداث من خلال الغرق في هذه التفصيلات المتضاربة والتي تختلط فيها الحقيقة بالخيال إلى درجة كبيرة، أمرٌ في غاية الصعوبة إذا كان الإنسان جاداً في محاولته تلك، بعيداً عن رد الفعل العاطفي المباشر.

لماذا يجب العرب والمسلمون التفاصيل

الغريبة؟

إن الغرق في التفاصيل الدقيقة للأحداث يمكن أن يوهم أصحابه أحياناً بأن ذلك الغرق يمثل قمة الجهد على طريق معرفة الحقائق، وأنّ التركيز على تلك التفاصيل والجري وراءها في كل اتجاه هو غاية المنتهى في المتابعة المنهجية للأحداث؛ من هنا تتكاثر في واقعنا العربي والإسلامي تلك الظواهر العجيبة المتمثلة في جمع ونشر الشاذ والغريب من تفاصيل القصص والوقائع والمعلومات، حتى إن المرء يشعر أحياناً أن كثيراً من العرب والمسلمين يدخلون -خاصةً في مثل هذه الأحداث- في منافساتٍ كثيرة ما تكون شرسةً حول إثبات من يملك أكبر مجموعة من التفاصيل، وبخاصةً منها تلك التفاصيل الغريبة وغير المشهورة.

وكم كانت المشاهد معبرةً عند وجودي في البلاد العربية بعد حصول الأحداث بفترة، وأنا أشاهد المعارف والأصدقاء والأهل يُقدّمون لي المعلومة تلو المعلومة والوثيقة تلو الوثيقة، من ذلك النوع من التفاصيل التي كانت تبدو بدون نهاية، وإن كان واضحاً

البشرية، من حيث تفاصيلها الدقيقة المفتوحة على جميع الاحتمالات.

ومع هذا، وحيث إن هذا الخطاب موجّه بالدرجة الأولى للإنسان العربي والمسلم، فإن من الضرورة بمكان القول بأن لديّ قناعةً شخصيةً بأن بعض العرب والمسلمين لهم علاقةٌ بعملية الحادي عشر من سبتمبر بشكلٍ من الأشكال، فبغضّ النظر عن بعض الأدلة التي قدّمتها الولايات المتحدة، وبغضّ النظر عن قوة تلك الأدلة وضعفها، وعن حقيقة الاعترافات المباشرة وغير المباشرة التي صدرت ليس فقط من خلال التسجيلات المشهورة، وإنما أيضاً جرى تداولها على شكل تصريحات وخطب ورسائل وحوارات في بعض وسائل الإعلام وعلى صفحات الانترنت؛ أقول بغضّ النظر عن هذا كله، ولو اعتبرنا أنه لا قيمة له على الإطلاق، فإنه يكفيننا اليقين بأن أشخاصاً عديدين من العرب والمسلمين كانوا يتمنون لو أنهم هم الذين قاموا بالعملية، ويكفيننا العلم بأن جماعات كثيرة في العالمين العربي والإسلامي كانت تمنى لو أنّها كانت تقف خلفها؛ فهذه حقائق معروفة ومشهورة تمّ الإعلان عنها بشكلٍ أو بآخر من خلال التأييد المطلق لها على مستوى الشكل والمضمون والنتائج. من هنا، فإننا سننطلق في تحليلنا من هذه النقطة، أي من نقطة وجود الرغبة، وربما الرغبة العارمة، للقيام بمثل ذلك العمل، هنا أو هناك في أنحاء العالم العربي والإسلامي؛ فوجود تلك الرغبة بحدّ ذاتها هو الدليل الذي يكفيننا للإشارة إلى وجود الأزمة التي سنتحدث عنها في الصفحات القادمة.

ورغم هذا، فإن المهم في الأمر منذ اللحظة الأولى هو التفريق بين الفعل المباشر وبين المسؤولية عن الأحداث في مستواها الحضاري الشمولي، وهو المستوى الذي سنحاول من خلاله الإجابة على سؤال: ماهي

وصنَّاعُ القرار هذه الحقيقة، وأن لا يقعوا في فخّ الاختزال والتبسيط لمثل هذه القضية الكبرى؛ لأنّ المواقف والقرارات الفكرية والثقافية والسياسية التي تنطلق من قراءة التفاصيل مباشرة، قبل وضعها في سياق حضاري أكثر شمولاً، هو كما ذكرنا ممارسة خاطئةٌ سننياً واستراتيجياً، يغلب عليها أن تؤدي إلى سلسلة من الأخطاء الأخرى على كل صعيدٍ وفي كل مجال؛ من هنا تأتي هذه الرؤية، محاولة رفع مستوى البحث في القضية من مستوى التفاصيل إلى المستوى الحضاري الشامل، حتى إذا ما أصبحت الصورة واضحةً على هذا المستوى، يصبح ممكناً لمن أراد العودة إلى التفاصيل والعمل على فرزها وترتيبها ثم فهمها بشكل أفضل بكثير.

أما الأهم من ذلك، فهو أن هذه الرؤية يمكن أن تُبين لنا جميعاً، على مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات بل والحكومات، بعض مواقع ومجالات العمل الفعلي المطلوب في المراحل القادمة، ولقد آن الأوان في هذه الأمة للخروج من عقلية التبسيط والاختزال والاستعجال في فهم العالم والتعامل معه، ولئن قلنا - تجاوزاً- إن ظروف ما قبل الحادي عشر من سبتمبر كانت تتسامح مع وجود تلك العقلية بشكل أو بآخر، فإن متغيرات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر لم تعد في وارد ذلك التسامح على الإطلاق؛ بل إن تلك الأحداث ربما كانت مفصلاً مصيرياً فيما يتعلق بهذه المسألة على وجه التحديد، فإما أن يتجاوز العرب والمسلمون تدريجياً تلك العقلية، وفي مقدمة صفوفهم أصحاب الرأي والقرار، أو يحكموا على أنفسهم بدورة حضارية أخرى من الهزيمة على كل صعيد.

فيها بطبيعة الحال الانتقائية في الاختيار؛ لأنه رغم وجود عشرات التفاصيل التي تصبُّ في خانة تحميل بعض العرب والمسلمين المسؤولية المباشرة عن هجمات سبتمبر، في وسائل الإعلام والاتصال المحلية والعالمية من صحف وجرائد وإنترنت وغيرها، إلا أن عشرات التفاصيل التي كانت تُقدَّم إليّ كانت من ذلك النوع الذي يصبُّ في خانة نفي تلك المسؤولية عن أي عربي ومسلم، وتحميلها بدلاً من ذلك لعشرات الأطراف الأخرى.

ولقد كانت المفارقة الكبرى تتمثل في عدم انتباه هؤلاء للتناقض بين المعلومات التي كان كلٌّ منها يهدف إلى تحميل فريقٍ معين المسؤولية، الأمر الذي يشكُّك في صحة باقي المعلومات، ولكن هذا لم يكن مهماً أبداً لأن الإنسان العربي والمسلم كان مبرمجاً على موقفٍ عاطفيٍّ مُسبق، ولم يكن مهموماً بالبحث عن الرؤية الموضوعية الشاملة بقدر اهتمامه بالبحث عن شواهد وأدلة تبرر أمام نفسه وأمام الآخرين ذلك الموقف العاطفي.

إن التفاصيل والمعلومات الجزئية تصبح سبباً لتشويش الرؤية إذا لم توضع ضمن إطارٍ منهجيٍّ أكبر يعمل على غرلة تلك المعلومات، ثم تحليلها والربط بينها وفق رؤيةٍ شموليةٍ معينة أرجو أن يجد القاريء نموذجاً عنها في الصفحات القادمة، وإن هذا التركيز المبالغ فيه على التفاصيل، في مقابل الزُّهد الشديد في البحث عن الرؤية الشمولية، يدلّ على سوء فهم لكيفية الاستفادة من المعلومات في هذا العصر الذي يوصف بأنه عصر المعلومات.

وإني لأرجو أن يدرك العرب والمسلمون، وعلى وجه الخصوص منهم المثقفون والإعلاميون

النظر إلى أحداث سبتمبر من خلال دورات

التدافع والتداول الحضاري

ذكرنا أعلاه أننا سنحاول النظر إلى الأحداث من خلال إطار يتجاوز الغرق في التفاصيل الدقيقة لأحداث سبتمبر. ولهذا فإننا سننظر إليها من خلال ما يمكن أن نسميه بدورات التدافع والتداول الحضاري بين الحضارات والأمم. وسنبداً هذه المحاولة بتعريف ما نقصده بدورات التدافع والتداول الحضاري، وذلك بغرض إزالة اللبس الذي يمكن أن يحصل بين استخدامنا لمصطلح "التدافع والتداول الحضاري" وبين مصطلح "صراع الحضارات"⁽⁴⁾ الذي تمّ استدعاؤه في الشرق والغرب لرؤية الأحداث من خلاله عند كثير من الناس؛ فنحن هنا نستخدم مصطلحي التدافع والتداول للإشارة إلى إطار كبير يحكم العلاقات البشرية بين الشعوب، قد يحمل على بعض مستوياته وفي بعض مجالاته شيئاً من الصراع، ولكنه يحمل أيضاً دلالات كبرى على أطياف واسعة من التعاون والتلاقي والتفاعل والتلاقح والتأثير الإيجابي المتبادل بين الشعوب التي تنطلق من هويات حضارية متنوعة؛ ذلك أن العلاقات بين الشعوب لا يمكن لها أن تنحصر دوماً في مسألة الصراع؛ هكذا تؤكد لنا شهادة التاريخ من ناحية، وهكذا تؤكد لنا حقيقة "التعارفوا" التي تُشكل مقصداً من مقاصد الوجود البشري، وإذا كان البعض يتذكر على الدوام "عدد" الحروب التي جرت في تاريخ البشرية، فإن عليه حتى يمتلك الرؤية الصحيحة أن يتذكر بالمقابل "عدد" السنوات والعقود التي مرّت على البشرية دون حروب، وشعوبها تتعامل مع بعضها الآخر ثقافياً وتجارياً واقتصادياً وفنياً وأديبياً وعلمياً، تتعلم من تجاربها المختلفة، وتقيم العلاقات المختلفة، وتتزوج، وتساfer، وتتعرف، وتنقل الخبرات والمعارف والأفكار من جانب إلى آخر

على هذه الأرض الواسعة؛ وهي سنوات وعقود ينتج عن تجميعها قرون من التاريخ البشري لا يمكن أن تقارن بفترات الحروب والصراعات.

إن الصراع جزء من الحياة البشرية، ليس في هذا شك؛ وهذا الكلام لا يهدف إلى الغرق في طوباويات يفقد الإنسان معها القدرة على التوازن بين المثال والواقع، ولكن ذلك الصراع يبقى "جزءاً" كما تُعبّر عنه هذه كلمة "جزء" أبلغ تعبير، وليس هو في أي حال "كل" الحياة البشرية ولا "محور" الوجود الإنساني، وإن هذا الأمر كَيظهر كما ذكرنا ليس فقط من خلال قراءة متوازنة للتاريخ البشري، وإنما أيضاً من اليقين بما ذكرناه من أن "التعارف" هو غاية أساسية من غايات وجود الإنسان على هذه الأرض، وأن هذه الغاية مزروعة في أعماق الفطرة الإنسانية بشكل يتجاوز قدرة أحد على تغييرها بشكل جذري ونهائي وكامل.

صحيح أن التشويه قد يُصيب هذه الفطرة بسبب من بعض الأطماع والشهوات التي تتلبس بشرائح معينة من البشر، وصحيح أن "الصراع" قد يكون في كثير من الأحيان النتيجة الطبيعية لذلك التشويه، ولكن هذا لا يعني أبداً أن نتعسف في قراءة التاريخ وفي فهم الفطرة البشرية، وأن نجعل بالتالي "الصراع" قدراً محتوماً يصبغ ذلك التاريخ وتلك الفطرة على الدوام؛ فالتحليل هنا إذاً هو في إطار رؤية أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها التالية على أنها مرحلة مفصلية في الانتقال بين دورتين أو مرحلتين من دورات ومراحل التدافع والتداول الحضاري بين فضائين ثقافيين أو بين حضارتين إن صحّ التعبير، الأول- هو الفضاء الثقافي العربي / الإسلامي، أو ما يُسمّى بالحضارة العربية / الإسلامية، والثاني- هو الفضاء الثقافي الأمريكي / الغربي، أو ما يُسمّى بالحضارة الغربية؛ أي أن هذه

البشرين باستمرار في وجهة تحقيق قيم الحق والعدل والخير والحرية والجمال في صورها الشاملة..

وبسبب من ذلك التشويه أو الإلغاء، فقدَّ الوحي قدرته على توجيه "التمكّن" بشكل كلي أو جزئي في الحضارة الغربية وفي مقدمتها الحضارة الأمريكية، وبدأ "الطغيان" يصبح عاملاً من عوامل وجود تلك الحضارة.. لأن من سنن الوجود البشري أن وجود الوحي مع التمكّن يؤدي إلى "إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".. أي إلى تأكيد تحقيق تلك القيم.. بينما يؤدي حصول التمكّن بعيداً عن توجيه الوحي دوماً إلى ظهور الطغيان بصورة من الصور، خاصة عند الشرائح التي يصبح الجشع وتصبح المطامع والشهوات والقوة والنفوذ والمصالح محوراً أساسياً من محاور وجودها في الحياة⁽⁵⁾.. وغني عن القول أن تلك الشرائح توجد بشكل كبير في مراكز القوى الاقتصادية والصناعية والسياسية أكثر بكثير من غيرها من قطاعات المجتمع الأخرى..

وحيث أن هذه الشرائح ومراكز القوى تتحكم إلى درجة كبيرة في صناعة القرار في الغرب، بحكم طبيعة المنظومة السياسية وتداخلها المعقد مع المنظومة الاقتصادية والصناعية، فقد صار ذلك "الطغيان" يُعبّر عن نفسه بصورة متصاعدة في شكل سياساتٍ خارجية وعالمية أصبحت "تضغط" شيئاً فشيئاً على الحضارات والشعوب الأخرى بشكل مستمرٍ ومتصاعد..

والمشكلة في الأمر هي أن ذلك "الطغيان" لم يبدُ لشعوب الحضارة الغربية على الدوام على أنه طغيان، بنفس الدرجة التي كان يبدو فيها للشعوب الأخرى من الخارج.. ذلك أن كثيراً من السياسات -الخارجية على

الرؤية تعتبر أننا الآن في مرحلة انتقالية من دورة حضارية إلى دورة حضارية أخرى في إطار عملية التدافع والتداول الحضاري تلك، والمطلوب حتى نتقن التعامل مع الدورة القادمة، هو أن نفهم طبيعة وأبعاد الدورة الماضية على الشكل المطلوب؛ فماذا نجد إذا نظرنا إلى كلٍ من الفضائين الثقافيين في المرحلة الماضية التي بلغت قمتها مع الحادي عشر من سبتمبر؟

ملاحق الفضاء الثقافي الغربي (الحضارة الغربية) في الدورة الحضارية السابقة

إننا نجد في الفضاء الثقافي الغربي، وخاصة الأمريكي، أنه وصل إلى ذروة عالية من ذرى التمكّن على هذه الأرض. فمع تنامي الإنجازات العلمية على كل صعيد، ومع انتعاش الاقتصاد، ومع سقوط النظريات المنافسة وسقوط تطبيقاتها العملية بشكلٍ أو بآخر، ومع انفجار ثورة الاتصالات والمعلومات وسقوط جميع أنواع الحواجز والحدود.. بلغت الحضارة الغربية -وعلى رأسها الولايات المتحدة- درجة من التمكّن الإنساني المادّي والفعلّي على هذه الأرض لم يسبق لها مثيل بأي مقياس من المقاييس.. وبدأت هذه الحضارة تشعر في أعماق أهلها، وإن بدرجات متفاوتة، بإمكانية "تعميم" ملامحها الذاتية وقوانينها الخاصة على العالم أجمع.. وصار التعامل مع هذا الشعور والقدرة على التحكم به، بحيث لا يصبح مصدر "طغيان" على الشعوب والحضارات الأخرى، قضيةً نسبيةً يتراوح تقديرها بين شريحةٍ وأخرى من أبناء تلك الحضارة..

ولكن الأزمة الأخرى التي تصاعدت تدريجياً كانت تكمن في التشويه أو الإلغاء الذي لحق بالوحي كمصدرٍ للمعرفة البشرية. يمارس دوره المطلوب على الدوام في "توجيه" و"إعادة توجيه" النشاط والفعل

والداخلية في مقام الحديث عنها.. لأن الأمر في النهاية يتعلق بمسئولية مشتركة بين الحضارات عن الأزمات، المحلية منها والعالمية، وبطريقة لا يمكن معها الفصل بشكل كامل بين الأسباب الذاتية أو الخارجية لتلك الأزمات.. وإنما المهم في القضية هو تقدير النسب بشكل دقيق، وتحمل المسئولية بشكل مشترك..

ملاحح الفضاء الثقافي العربي والإسلامي (الحضارة العربية الإسلامية) في الدورة الحضارية السابقة

وفي مقابل تلك الصورة، وعلى الضفة الأخرى من نهر الحضارة الإنسانية، كانت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتراكم باضطراد عند شعوب الحضارة العربية والإسلامية خلال الدورة الحضارية الماضية، إلى درجة باتت تُعبّر فيها بقوة عن مستوى "العجز" الذي أصاب الإنسان العربي والمسلم في تلك الدورة، وهو عجزٌ بلغ قمته في نفس اللحظة التاريخية التي بلغ فيها الإنسان الغربي قمة تمكّنه من الأرض..

ولئن كان هذا العجز متعلقاً ظاهرياً بالسياسة والاقتصاد والاجتماع، إلا أنه في حقيقته كان يعبر عن "العجز" الفكري والثقافي الذي بدأ يصيبه من تلك اللحظة التي تحدثنا عنها سابقاً، والتي تمثلت في تضائل قدرة المسلم على التلقّي من الكتاب الهادي المسطور، وعلى الحركة الواعية في أرجاء الكون المُسَخَّر المنظور.. ونحن وإن كنا نُجمل الحديث عن العرب وفيهم غير المسلمين في هذا المقام، فلأن هذا ينبع من إيماننا العميق المبني على الاستقراء، بأن الجزء الأكبر من شخصية هؤلاء إنما ينبع أصلاً من الهوية الحضارية التاريخية العربية / الإسلامية للمنطقة ويصبُّ فيها¹..

وجه الخصوص- والتي كانت تدخل في إطار الطغيان على الشعوب النامية، كانت تُقدّم للشعوب الغربية على أنها سياساتٌ لا بد منها لتأمين المصالح القومية الاستراتيجية لدول الحضارة الغربية، خاصةً في مجالي السياسة والاقتصاد.. والحقيقة أن هذا كان صحيحاً إلى درجة كبيرة إذا نظرنا إليه من وجهة نظر صانع القرار الغربي والأمريكي، ولكن المأساة كانت تتمثل في افتقاد الحضارة الغربية القدرة على الحفاظ على التوازنات الأخلاقية في لحظات التضارب بين تلك المصالح الاستراتيجية وبين مصير ووجود الشعوب غير الغربية بشكل عام.. وما أكثر ما كانت تتكرر تلك اللحظات..

وبسبب مجموعة من العوامل المعروفة، أصبحت شعوب الحضارة العربية/ الإسلامية في مقدمة الشعوب النامية التي تشعر بهذا الضغط المتزايد أكثر من غيرها.. ومع ثورة الاتصالات والمعلومات، وما رافقها من دعاوى العولمة الاقتصادية والثقافية من جهة، ومع التطورات السياسية والاقتصادية التي جرت في السنوات الأخيرة في البلاد العربية والإسلامية من جهة أخرى، تصاعد ذلك "الشعور" بالضغط في تلك البلاد إلى درجة كانت تُفرز دوماً انفجاراتٍ صغيرة هنا وهناك، ولكنها كانت توحى للمراقب الخبير أن هذا الضغط كله لا بد أن يتمخض عن انفجارٍ كبير..

صحيح أن جزءاً كبيراً من الأزمات التي تمسك بخناق تلك البلاد يعود إلى أسباب وعوامل ذاتية وداخلية.. وأن هذا الضغط الذي نتحدث عنه ليس العامل الوحيد في معادلة الأزمات تلك، ولكن الزاوية الشمولية التي نحاول النظر من خلالها، تفرض علينا تسليط الضوء على هذا العامل في هذا المقام، تماماً كما سنقوم بتسليط الضوء على تلك العوامل الذاتية

وحيث إن هذا الإنسان يشعر بأنه محكومٌ بشكلٍ أو آخر بالعلاقة مع الوحي، فإنه يبدأ في استحضار ذلك الوحي انتقائياً، ويختار منه ما يوافق ذلك الفهم الذي يحصر اللوم في الخارج وفي الآخر.. ثم يعمل شيئاً فشيئاً على تقطيع رؤية ذلك الوحي الكلية وتجزئتها وتوظيف ما ينتقيه من تلك الأجزاء في سبيل تأكيد متوالية اللوم الخارجية التي تحدثنا عنها.. وبحيث ينحصر مثل هذا الإنسان في النهاية في حلقة مُفرَّعةٍ ومرعبةٍ من العجز الذي يجري تبرير مشروعيته بالوحي، والذي لا ينتج عنه بالتالي إلا عجزٌ لاحقٌ.. تضع معه أي قدرةٍ على الفعل البشري الإرادي الذي يعمل على تغيير الواقع..

لكن أخطر ما في الأمر هو أن العجز شعورٌ هائلٌ مدمرٌ.. وهو حين لا يُعالج عن طريق استعادة الإيمان بالقدرة على الفعل الذاتي، فإن نهايته تكون دوماً إلى الانتحار.. وهذا الانتحار إما أن يكون ذاتياً مقصوراً على النفس، أو يكون انفجارياً على قاعدة "عليّ وعلى أعدائي" المعروفة، وبشكلٍ يعبرُ بقسوة عن ذلك الشوق الكامن في الأعماق للتغيير، والمتداخل مع شعورٍ فظيعٍ بالعجز عن أي طريقةٍ أخرى من طرق التغيير، اللهم فيما سوى التغيير الذي يتمثل في إلغاء هذا الوجود.. أي عبر إتهام وجودك ووجود الآخر كلياً..

ونحن حين نتحدث عن العجز، فإننا نقصد على وجه التحديد العجز عن الفعل الحضاري.. وهو الفعل المطلوب للتعامل مع التحديات الموجودة في العالم المعاصر على مستوى الشعوب والحضارات، بل المطلوب لممارسة عملية الإعمار، والمطلوب لتكون الحضارة طرفاً فاعلاً في عمليات التدافع والتداول الحضاري المستمرة.. وليس الحديث عن العجز على المستوى الفردي والمعيشي اليومي.. فهذا يدخل في باب

وتبعاً لهذا الشعور العميق بالعجز، بدأ هذا الإنسان يتخبط في كل اتجاه.. ليس فقط على صعيد البحث عن وسائل يتجاوز بها عجزه ويعالج مشكلاته، وإنما أيضاً على صعيد فهمه لأسباب تلك المشكلات وجذورها الحقيقية.. وبدلاً من أن يعكف على ذاته ليبحث عن أسباب وجذور مشكلاته في داخله قبل أي شيء آخر.. تطبيقاً لهدي الوحي الذي كان يدفع الأنبياء دوماً إلى تلك الممارسة عبر شعارهم الأول والمتكرر في مواجهة الأزمات من خلال مقولة "إني ظلمت نفسي".. بدلاً من ذلك، ركز ذلك الإنسان بصره نحو الخارج.. وعلى وجه التحديد نحو الآخر أياً كان.. يبحث فيه عن أسباب أزماته.. وتعددت بالتالي عنده مستويات ودوائر اللوم على أسباب تلك الأزمات بشكلٍ يتناسب طردياً مع طبيعة كل أزمة..

حتى إن من الممكن لنا التأكيد أن متوالية اللوم هذه كانت ولا تزال تسير على الشكل التالي عند كثيرٍ من العرب والمسلمين.. ويغلب أن تبدأ المتوالية بلوم الآباء والأجداد.. فإذا لم تكن المشكلة فيمن ربّاه وأنشأه، فهي في المحيط المباشر من حوله.. وإذا لم تكن المشكلة في ذلك المحيط، فهي في الجماعات والمذاهب والفرق الأخرى.. وإذا لم تكن المشكلة في تلك الجماعات والمذاهب والفرق فهي في المجتمع بشكلٍ عام.. وإذا لم تكن المشكلة في المجتمع، فهي في الحاكم والنظام السياسي.. وإذا لم تكن المشكلة في الحاكم والنظام السياسي فهي في الغرب الصليبي وفي الصهيونية العالمية وفي الاستعمار.. وإذا لم تكن المشكلة في هذا كله فهي في الخونة وفي أذئاب الغرب من المنافقين المأجورين العملاء.. وباختصار، فالمشكلة هي في كل شيءٍ آخر يقع خارج نطاق تلك الذات العربية والإسلامية، وخارج إطار مسؤوليتها المباشرة..

مقومات الثروة الشخصية ربما يكون عاملاً أساسياً على أن يأتي انفجارهم أقوى في صحبه وضحيجه من انفجار العاجزين الفقراء.. لأن تلك الثروة في ذاتها لا تُصبح ذات قيمة على الإطلاق في باب تلبية الحاجات النفسية والفكرية، وإنما تصبح فقط وسيلةً للتعبير عن العجز بشكلٍ أعلى صوتاً وأكثر وضوءاً..

إن حقيقة الاجتماع البشري تؤكد أن الإنسان يستمدُّ جزءاً كبيراً من شعوره بقيمته الذاتية في الحياة من خلال إحساسه بقيمة هويته الحضارية في هذا العالم.. ومن خلال إحساسه بالمكانة التي تكون للأمة التي ينتمي إليها بين الأمم والشعوب.. وكثيراً ما تُظهر الوقائع كيف يُمارسُ الضعيف من أبناء الأمة التي تشعر بالقوة والانتصار ممارسات المنتصرين أمام أبناء الشعوب الأخرى، وكيف يمارس القوي من أبناء الأمة التي تشعر بالهزيمة ممارسات المهزومين أمام الآخرين، وخاصة أمام المنتصرين والأقوياء..

وحيث يشعر الإنسان أن قيمة هويته الحضارية تتآكل بشكلٍ كبير.. وأن مكانة الأمة والحضارة التي ينتمي إليها تتدهور بصورة متواصلة.. وأن "الإنجاز" المنتظر من تلك الهوية ومن هذه الأمة يكاد يكون معدوماً.. بينما الشعوب والأمم والحضارات الأخرى تتسابق صُعداً على طريق التدافع الحضاري.. فإنه يفقد الشعور بقيمته الذاتية، ويفقد القدرة على إدراك الكمون الموجود في هويته الحضارية، ويفقد الثقة بأمته.. إلى درجة تجعله يغرق في مشاعر العجز الحضاري.. وصولاً إلى الانتحار أو الانفجار..

الانفجار الكبير : معانيه ودلالاته

وهذا هو إلى درجة كبيرة ما حصل قبل الحادي عشر من سبتمبر في الفضاء الثقافي العربي

الروتين الإنساني الفطري الذي يُحرّك الناس لتأمين الحياة في حدّها الأدنى..

إن العجز عن الفعل الحضاري الذي نتكلم عنه هو ذلك الشعور الذي يُحاصرُ الإنسان ويُقنعه بأنه فردٌ من أمة مهزومةٍ بجميع المقاييس.. إنه شعور الإنسان الذي يتلفت من حوله فلا يرى إلا ما يُصيبه بالإحباط على كل صعيد في داخل أوطانه.. من افتقاد الحرية والكرامة والمشاركة والشفافية والمسئولية وسيادة القانون، إلى غياب التخطيط العلمي والتنمية الحقيقية والازدهار، إلى طغيان الجهل والفقر والمرض والفساد والزيغ والنفاق.. حتى إذا ما امتلك ذلك الإنسان القدرة على النظر خارج إطار بلده ومجتمعته تجاه العالم، أبصرَ واقع التجزئة والفرقة والعدو والتناحر يماً أرجاء أمتة الكبيرة، ثم رأى قيود التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية تحيط بها إحاطة السوار بالمعصم من كل حذبٍ وصوب..

وهذا هو على وجه التحديد الشعور الذي لا ينفذ في تخفيف حدّته لا الثراء على المستوى الفردي، و لا الرفاهية على المستوى الشخصي.. لأنه شعورٌ أعمق بكثير في وجدان الإنسان العربي والمسلم، من أن تفلح في معالجته مظاهر الاكتفاء اليومي المباشرة.. ذلك أن مثل هذه المظاهر ربما تفيد في تغطية بعض الحاجات المادية عند ذلك الإنسان، بل وربما تعمل على تغييب الحاجات النفسية والفكرية الحساسة الأخرى لبعض الوقت، ولكنها لا يمكن أن تنفع على المدى الطويل في تلبية متطلبات تلك الحاجات النفسية والفكرية التي تتعلق بقيمة الإنسان الحقيقية في الحياة..

وربما تكون الأحداث الأخيرة خير شاهد على أن وجود مشاعر العجز عند من يمتلكون شيئاً من

فقبل أن تكون هذه العملية عملية إرهابية أو عملية انتقام أو عملية بطولية كما يعتقد البعض ويسمها في الشرق أو في الغرب.. فإنها تعبير عن تبلور أزمة إنسانية حضارية شاملة.. وتعبير عن وصول الأزمة في كل من الحضارتين على وجه الخصوص إلى قمته الكبرى.. ولهذا فإنها لا تتعلق بطرف دون آخر.. ولم تحدث بسبب حضارة دون أخرى.. ولن تقتصر نتائجها ومستتبعاتها على مكان دون آخر في هذا العالم..

ولهذا، فإن محاولة فهم الأحداث، ثم التعامل معها، من خلال إلقاء التبعة حصرياً على حضارة من الحضارتين، لن يؤدي إلا إلى المزيد من الأزمات.. بينما يمكن للأحداث أن تصبح، إذا تمّ النظر إليها من تلك الزاوية، فرصة حقيقية نادرة لتجاوز المأزق الحضاري العالمي الذي وصل إلى قمته في سبتمبر..

مستتبعات الانفجار الكبير في أمريكا: لماذا نحاول

فهمها وكيف نفهمها؟

لقد تحدثنا في مقدمة هذا الفصل عن ضرورة امتلاك القدرة على فهم الأحداث بشكل موضوعي ومتجرد بعيداً عن الانفعال والعاطفة وردود الأفعال. وانطلاقاً من تلك الموضوعية وذلك التجرد، فإننا سنحاول فيما يلي أن نفهم كيف أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في العقلية الغربية والأمريكية على وجه التحديد.. ونحاول أن نتفهم الخلفية التي صدرت عنها ردود الأفعال، سواء كان هذا على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي.

وأرجو مرة أخرى من القارئ الكريم أن ينتبه إلى الفرق بين أن "يفهم" كيف تشكّل ردّ الفعل، وبين أن "يوافق" على ردّ الفعل ذلك.. ذلك أن أحداً لا يستطيع أن يطلب منه الموافقة الكاملة على ردّ فعل

الإسلامي.. حين وصل الشعور بذلك العجز إلى قمته القصوى.. ودفع شريحة من شرائح العرب والمسلمين إلى الانفجار بتلك الطريقة التي تمثلت في عمليات الحادي عشر من سبتمبر..

وكما ذكرنا سابقاً، فإن مجرد شعور أعدادٍ وجماعاتٍ من العرب والمسلمين بأنهم يتمّون لو كانوا هم الذين قاموا بتلك العمليات، وإن مجرد إقرار الكثيرين لتلك العمليات وما ترتب عليها من خسائر، يكفينا للحديث عن علاقة العرب والمسلمين بأحداث سبتمبر.. بغضّ النظر عمّن فعل العملية على وجه التحديد..

فنحن إذا نظرنا إلى مؤشر "التمكّن" مصحوباً بـ "الطغيان"، ورأينا كيف كان يتصاعد في الحضارة الغربية، ورأينا كذلك مؤشر "الضغط" مصحوباً بـ "العجز" عن الفعل الحضاري، وكيف كان يتصاعد في الحضارة العربية والإسلامية، ثم فكّرنا في النتيجة الممكنة للعلاقة بين الحضارتين، في عالمٍ ازداد قرباً واحتكاكاً إلى درجة كبيرة.. فإننا سنتمكن من فهم كيفية حصول هذا الانفجار. وإن نظرةً من تلك الزاوية لتؤكد أن كل العوامل والعناصر والمكوّنات كانت جاهزةً لحصول الانفجار من الجهتين.. ولم يكن متبقياً سوى البحث عن شرارةٍ أياً كانت لحصوله..

من هنا، يمكن القول إن عمليات الحادي عشر من سبتمبر كانت تعبيراً عن أزمةٍ كبرى في الحضارة الغربية الأمريكية من جهة، وفي الحضارة العربية الإسلامية من جهة ثانية، وفي طبيعة العلاقة بينهما على وجه التحديد.. قبل أن تكون أي شيءٍ آخر.. وإن من الضروري النظر إليها وفهمها على هذا الشكل إذا أراد العرب والمسلمون من طرف، وإذا أراد أهل الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص، من طرفٍ آخر، التعامل معها على الوجه السليم..

ولا فوق الحقوق الطبيعية لهم كبشر لهم كرامتهم على هذه الأرض مثل غيرهم من البشر.. فعلى العكس من ذلك، إننا نقصد من هذا الكلام أن محاولة التفهم تلك، عندما تأتي بشكل موضوعي وشامل، يمكن أن تكون وسيلة أكثر فعالية للمطالبة بتلك الحقوق ومعالجة تلك المظالم، ولكن الفرق الكبير هو أن هذه المطالبة والمعالجة تأخذ وجهها الإنساني الحضاري الأكثر فعالية على المدى الاستراتيجي إذا وضعناها في إطار عملية التعاون والتعارف الإنساني الكبرى.. بدلاً من أن تأتي عشوائية فوضوية انفجارية تغرق في أمواج العنف، وتوحي خطأ بأنها تهدف إلى استئصال الآخرين بشكل كلي.. تلك إذاً هي الإجابة على سؤال "لماذا" نحاول تفهم مستتبعات الانفجار. فكيف نفهم ما حدث في أمريكا بعد الحادي عشر من سبتمبر؟

إن من الممكن القول، مع شيء من التجاوز، أن أحداث سبتمبر كانت تعبيراً عن ظهور أسوأ ما فينا نحن العرب والمسلمين بشكل عالمي كوني.. وبصورة أثرت في الغرب، وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وأبرزت أسوأ ما في تلك الحضارة.

ونحن حين نتحدث عن ظهور أسوأ ما في العرب والمسلمين بشكل كوني فلأن ملامح هذا الأمر كانت موجودة قبل ذلك، ولكنها كانت موجودة بشكل مصغر محلياً هنا وهناك.. فالعجز الذي تحدثنا عنه سابقاً كان دائماً يُعبر عن نفسه في صورة "انفجار" أممي أو سياسي أو عسكري أو.. ولكن الفارق هذه المرة هو أن الشعور بالعجز عندما بلغ ذروته القصوى.. فإنه أياً إلا أن يخرج على جميع الحدود، ويعبر عن نفسه بشكل انفجار كوني ملاً أسماع البشرية وأبصارها في كل مكان..

تشكل من خلال منظومة حضارية أخرى لها رؤيتها ومقاييسها وأهدافها ومصالحها المعينة.. تماماً كما لا يجب أن نتوقع من الأمريكيان "الموافقة" الكاملة على رد الفعل العربي والمسلم، الذي ينبع أيضاً من حضارة أخرى لها أيضاً رؤيتها ومقاييسها وأهدافها ومصالحها المعينة.. وإنما المطلوب أيضاً منهم هو أن "يفهموا" كيف تشكل رد فعل العرب والمسلمين.. وإذا حصل هذا "التفهم" من الجانبين، فإنه يشكل القناة الوحيدة التي يمكن من خلالها محاولة الوصول إلى التفاهم والتعايش المشترك على هذه الأرض التي لن تضيق بالحضارتين.. وإن كان لكلٍ منهما خصوصية ومقاييس تختلف عن الأخرى⁽⁶⁾.

وربما تكون هذه مناسبة لتؤكد أن هذا البحث يصدر عن الواقعية ويصب فيها.. فوجود حضارات مختلفة لها مصالح ومقاييس وأهداف مختلفة أمر طبيعي.. بل هو سنة من سنن الوجود.. ولهذا أصلاً جاء الوحي بمصطلح "التعارف" ليكون هدفاً من أهداف الوجود الإنساني المشترك، وإلا لفقد المصطلح معنى وجوده ابتداءً منذ البداية.. وقد تحدثنا سابقاً عن إمكانية وجود الصراع بين الحضارات، وكيف أن هذا لا يعني بالضرورة أن يكون الصراع محور العلاقات بينها. رغم هذا، فإن الوسيلة الأولى والأكثر أهمية وفعالية لتجاوز الصراع، وتأكيد التعارف، مع الحفاظ على الخصوصيات، تتمثل في محاولة "التفهم" للآخر بشكل مستمر وعميق وشامل.. بعيداً عن التعميمات والمطلقات السلبية التي تسد جميع أبواب التعاون بين الحضارات وشعوبها..

ولكن الأمر الذي يجب أن يكون واضحاً للقارئ هنا هو أن الحديث عن تعاون الحضارات وتعارفها لا يعني القفز فوق المظالم التي تعرض ويتعرض لها العرب والمسلمون وغيرهم من الشعوب والأقوام،

والآسيوي والمكسيكي، بل وحتى الأمريكي العربي والمسلم أو غيره من ذوي الأصول والأعراق الأخرى.. لكن الأفظع من ذلك أيضاً كان يتمثل في أن "الأداة" التي استُخدمت فيها العملية كانت هي في نفسها تتمثل في مئات المدنيين الأبرياء.. وأيضاً من مختلف الأصول والأعراق والجنسيات..

فرغم كل العمليات السابقة التي كانت تستهدف المصالح الأمريكية في أنحاء العالم أو حتى في أمريكا نفسها، أو كانت تستهدف الأمريكان عسكريين ومدنيين، في خلال العقود الماضية، لم يخطر في بال الإنسان الأمريكي العادي من قريب أو بعيد أن من يقوم بتلك العمليات يستهدف كيانه ووجوده بشكل كامل.. بل كان يوجد دوماً إحساساً بأن هناك تفسيراً آخر لتلك العمليات، ربما يقبل به البعض، وربما يرفضه البعض الآخر، ولكن أحداً لم يكن يفكر في مسألة "الاستهداف الشامل" حتى جاءت عمليات الحادي عشر من سبتمبر..

إنني أعرف أن من الصعب على من لم يعيش في أمريكا ويعرف ثقافتها، وعلى من لم يكن في أمريكا في لحظة الحدث على وجه التحديد، أن يدرك طبيعة المشاعر والأحاسيس التي اجتاحت هذه البلاد الواسعة من أقصاها إلى أقصاها، وأن يفهم ما نتحدث عنه حين نتحدث عن شعور الأمريكان بأن ما جرى كان يستهدف مجمل وجودهم في هذا العالم.. ولكن هذه هي الحقيقة الأولى التي يجب أن نعرفها ونفكر فيها بتجردٍ بقدر ما نستطيع، لكي تتمكن من فهم رد الفعل الذي حصل تجاه تلك الأحداث في الولايات المتحدة بشكل صحيح..

العوامل التي لعبت دوراً في تشكيل رد الفعل الأمريكي

حتى نفهم ما حدث في أمريكا على وجه التحديد، على إثر الحادي عشر من سبتمبر، فإن من الواجب علينا أن نقسم الحديث بحيث نحاول الإجابة على الأسئلة الأساسية التالية: كيف فهم الإنسان الأمريكي الرسالة التي تمثلت في عمليات الحادي عشر من سبتمبر؟ وكيف كان رد فعل هذا الإنسان؟ وما هي الخلفية الثقافية التاريخية التي أنتجت رد الفعل ذاك؟ ثم لماذا جاء رد فعل الحكومة الأمريكية بالشكل الذي رآه العالم؟ وأخيراً ما هي العلاقة بين رد الفعل الشعبي، ورد الفعل الحكومي الرسمي؟

1. طبيعة الرسالة التي تكمن في عمليات سبتمبر

إن من الممكن القول دون الخوف من الوقوع في المبالغة، أن عمليات سبتمبر كانت رسالةً في غاية القوة والوضوح، صدرت بشكلٍ أو آخر عن العرب والمسلمين، وأرسلت إلى أعماق وجدان المواطن الأمريكي العادي معاني وإشارات لم يسبق له أن رأى أو سمع مثلها من قبل، بل ولم يتخيل أن يستلم رسالةً مثلها في يومٍ من الأيام..

فلأول مرة في تاريخ العلاقات بين الحضارة العربية والإسلامية، وبين الولايات المتحدة الأمريكية، يستلم المواطن الأمريكي العادي رسالةً تتحدث بلغة التدمير الشامل، وتؤكد له أنها تستهدف وجوده على جميع المستويات.. ولأول مرة يشهد التاريخ فيما نحسب عمليةً بهذا الحجم، كان الفظيعُ فيها أنها لم تفرق في نتائجها المساوية بين الصغير والكبير، ولا بين الرجل والمرأة ولا بين المدني والعسكري، ولا بين الاقتصادي والسياسي.. ولم تُفرّق بين الأمريكي الأبيض والأسود

2. الخلفية التاريخية الثقافية للمجتمع

الأمريكي عن الإسلام

أما الحقيقة الثانية التي يجب أن نستحضرها ونحن نحاول فهم الموقف الأمريكي الشعبي بعد أحداث سبتمبر فربما تكون أقرب إلى ذاكرة العربي والمسلم؛ لأنها تتمثل في حالة الجهل الكبير من قبل الإنسان الأمريكي العادي بالإسلام والمسلمين قبل سبتمبر. فهذا الإنسان لا يعرف الكثير عن باقي الشعوب والحضارات أصلاً، وذلك من واقع غرقه الكبير في واقعه المحلي المباشر من ناحية، ومن واقع شعوره الداخلي بالتفوق في هذا العالم، وبشكل لا يشعر معه بالحاجة إلى النظر فيما وراء حدود بلاده وحضارته، اللهم إلا في وارد السياحة والبحث عن المغامرة..

وعندما يتعلق الأمر بالإسلام على وجه الخصوص، فإن القاصي والداني يعلمان أن ما يعرفه الأمريكي عن الإسلام، هو قليل جداً أو معدوم، ويتأثر إلى درجة كبيرة ببعض التعميمات السلبية التي توجد في الإعلام وصناعة السينما الأمريكيين، وهي تعميمات تتراوح بين الصور الكاريكاتورية عن النفط والجمال والحريم، وبين صورة الإنسان الإرهابي الغارق في لجة العنف تحقيقاً لأهداف غامضة، لا يفهمها الأمريكي الذي لا يملك وقتاً ولا رغبةً لتابعة مثل هذه القضايا المعقدة في نظره، وهو الإنسان الذي يحاول دائماً تحنّب التعقيد في حياته اليومية التي يُحبُّ أن تكون مليئةً بالبساطة والسهولة قدر الإمكان..

3. معنى الحدث بالنسبة للمنظومة السياسية

والعسكرية والأمنية الأمريكية

أما الحقيقة الثالثة التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار ونحن نحاول فهم رد الفعل الأمريكي، وهي

حقيقةً في غاية الأهمية.. فإنها تتمثل في معنى الحدث بالنسبة للنظام السياسي، وبالتالي للمنظومة العسكرية والأمنية المرتبطة بها. فلقد كان واضحاً رغم كل التحليلات والتأويلات أن الإدارة الأمريكية بمحملها كانت أثناء الهجمات في مهبّ الريح، وأن مجمل مشروعية النظام السياسي الأمريكي بكل أجهزته السياسية والأمنية كانت في تلك اللحظات على المحكّ كما لم تكن يوماً في تاريخ أمريكا المعاصر..

وإن أدنى معرفة بالطبيعة البشرية، وبطبيعة وتركيبة النظام السياسي في أي مكانٍ في العالم وفي أمريكا على وجه الخصوص، تؤكد أنه كان من المستحيل على ردّ الفعل الرسمي الأولي أن يكون على غير ما رأيناه وراه العالم أجمع. ولنا أن نتخيل ما كان يمكن أن يحصل في أمريكا بعد الهجوم على نيويورك وواشنطن لو أن الحكومة الأمريكية تعاملت مع المسألة أمام الشعب الأمريكي بهدوء وبرود على المستوى الإعلامي، ولو أنها استنكفت عن استخدام أقوى ما يمكن من ألفاظ وتعبيرات "الحرب والحرب المضادة والانتقام الشامل والإبادة للأعداء.."، أو لو أن أياماً وأسابيع مضت على المستوى العملي دون أن تعلن الإدارة عن "إنجازاتها" في اكتشاف كل ما يتعلق بتلك الهجمات من حيث طبيعتها وتفصيلها والجهة أو الجهات التي كانت وراءها، بغض النظر عن دقة تلك الإنجازات..

وبالتالي فإن أي خيارٍ آخر غير الذي حصل في تلك الساعات العصبية وفي الأيام والأسابيع القليلة التي تلتها كان يمكن أن يؤدي إلى انفجارٍ سياسيٍّ وأمنيٍّ داخليٍّ هائلٍ لم يكن ممكناً على الإطلاق السماح بحصوله، بعيداً عن كل الاعتبارات الأخلاقية والمبدئية

من الواضح الآن أن تلك الاستعدادات كان يمكن لها أن تتعامل مع عمليات أقل بكثير مما حصل من حيث النوعية والحجم، وأن التقارير التي كانت تبالغ أحياناً في عرض بعض السيناريوهات الخيالية كانت متأثرةً بعقلية الإثارة الإعلامية الطاغية في أمريكا، أو أنها كانت تهدف لتحقيق نوعٍ من الدعاية الداخلية اللازمة دوماً للمنظومات السياسية والأمنية..

ولهذا، كان وقعُ الحدث مهولاً حقاً وبكل ما تعنيه الكلمة من معنى على تلك المنظومات.. ولهذا أيضاً، فإن ردّ فعلها عليه منذ لحظة وقوعه كان مصحوباً بالتخبط إلى درجةٍ كبيرة.. وحيث إنه لم يكن من الواضح لأحدٍ في تلك المنظومات ما ينبغي فعله على وجه التحديد والتفصيل؛ فقد كان الخيار الاستراتيجي الطبيعي يتمثل في اللجوء إلى رفع سقف رد الفعل إعلامياً وأمنياً وسياسياً وعسكرياً إلى أقصى ما يمكن بشكل عام.. لتأمين شيءٍ من الردع من ناحية، ولطمأنة الشعب من ناحية ثانية، ولاستعادة شيءٍ من المشروعية من ناحية ثالثة.. ثم يجري بعد ذلك البحث في تفاصيل الوسائل والأساليب الممكنة لاستيعاب الحدث والرد عليه..

ولكن الظاهر أن غموض الحدث كان كبيراً فعلاً إلى درجة بات من الواضح معها سريعاً أن مسألة التعامل معه ستطول، وأن نتائج التحقيق ستكون غير مضمونة النتائج.. ولذلك جرى توسيع نطاق البحث والتحقيق والمتابعة بحيث صار يشمل العالم أجمع.. وهكذا بدأنا نسمع أن ما يجري هو حرب، وأن هذه الحرب ستكون شاملةً وطويلةً ومعقدةً.. ويعرف كل من يعلم شيئاً عن التفكير الاستراتيجي أن مجرد وجود هذه الكلمات الثلاثة "شاملة وطويلة ومعقدة" كمحاور لصناعة السياسات، وأن اقتناع الشعب والمواطنين بها..

التي ينطلق منها البعض ويتمنى لو أنها كانت تؤخذ بالاعتبار عند التعامل مع مثل هذه الأحداث.

ومرةً أخرى نعود لتذكير القاريء العربي والمسلم أن هذا الكلام يأتي ضمن محاولة "فهم" الموقف بصورة موضوعية ومن خلال معطيات الواقع.. ولا يعني دعوةً له لإقرار ذلك الموقف جملةً وتفصيلاً. فهناك فرقٌ كما ذكرنا في بداية هذا الكتاب بين فهم الواقع، وبين الحكم عليه والتعامل معه. ولكن حصول ذلك الفهم هو على الدوام الشرط الأول للتعامل مع الواقع بشكل سليم وفعال..

4. العلاقة بين الموقفين الرسمي والشعبي وكيف أثر كل منهما في الآخر

لقد ذكرنا كيف قرأ الأمريكي العادي الرسالة التي كانت تكمن وراء عمليات سبتمبر على أنها كانت رسالة تدميرٍ شامل تستهدف كيانه ووجوده على كل صعيد. ولهذا فقد كان طبيعياً أن يؤثر هذا الموقف في الموقف الرسمي الأمريكي إلى درجةٍ كبيرة، خاصة أن كثيراً من المسؤولين الرسميين إن لم يكونوا جميعاً، كانوا يشعرون بنفس تلك المشاعر أصلاً.. من هنا، وبمحكم كون النظام السياسي ومن ورائه النظامين الأمني والعسكري في موقع الدفاع عن الوجود الأمريكي، فقد استنفرت هذه المنظومات الثلاثة بشكلٍ ربما لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر..

وبعيداً عن كل المبالغات، فإن ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر لم يخطر في بال أحد من المخططين لا السياسيين ولا الاستراتيجيين ولا الأمنيين ولا العسكريين قبل حصوله.. صحيحٌ أنه كانت هناك دائماً تقارير في الولايات المتحدة عن الاستعداد لسيناريوهات مختلفة من أعمال العنف والإرهاب، ولكن

لرأينا تصاعداً في عملية المحاسبة والمساءلة، بل إن كثيراً من التحليلات تؤكد أن هذا التحويل بحد ذاته يهدف فيما يهدف إلى تأجيل مرحلة المحاسبة الحقيقية إلى أقصى حدٍ ممكن.

وكهدفٍ آخر، فقد صار التعامل مع الأحداث فرصةً في حد ذاته لتحصيل مزيد من الإنفاق الأمني والعسكري على المستوى الحكومي، ولتضخيم ميزانيات الأجهزة المتعلقة بتلك الحرب المعلنة على الإرهاب في أصقاع العالم أجمع.. ذلك أن من المعروف والمتداول في الكتب الجامعية الأمريكية نفسها أن الحكومة الأمريكية هي أكبر جهاز بيروقراطي في العالم، وأن من أخصّ خصائص الدوائر والوكالات التي تشكّل هذا الجهاز، أن تتنافس دوماً في سبيل الحصول على قطعةٍ أكبر من كعكة الميزانية والإنفاق الحكومي، حتى إن الإدارات "أي الوزارات" المختلفة تستغل دوماً كل فرصة ممكنة في الظروف العامة، ليس فقط للحفاظ على ميزانيتها، وإنما أيضاً لزيادة تلك الميزانية بأكثر شكلٍ ممكن..

وإذا كان هذا يصدق على الوزارات الأخرى، فإنه يصدق أكثر ما يصدق على وزارة الدفاع وعلى الهيئات والأجهزة والوكالات الأخرى العاملة في حقل السياسة الخارجية والدفاعية بشكلٍ أو آخر، وهي في الولايات المتحدة بالعشرات. ويوجد بطبيعة الحال في الكتب الأكاديمية الأمريكية وفي كتب المؤرخين والحقّيقين الصحفيين الأمريكيين مئات وآلاف القصص والوثائق والشهادات التي تؤكد تلك الحقيقة إلى درجةٍ أصبحت معها من البديهيات المعروفة في الحياة السياسية والثقافية الأمريكية، والتي يجري تدريسها حتى للطلاب في الجامعات..

يُعطي لصانع القرار السياسي من الحرية ويضع في يديه من الصلاحيات ما لا يمكن أن يكون له حدود..

ونحن هنا لا ننكر أن ما جرى في نيويورك وواشنطن ليست له أبعاد خارجية معينة.. فقد اعترفنا من البداية أن الحدث عالميٌ وكوبي ببعض المقاييس. ولكننا رغم ذلك ننطلق من القناعة بأن رد الفعل الرسمي الأمريكي جاء بالشكل الذي رآه العالم أجمع، لأنه كان يرمي إلى تحقيق أهداف أخرى تتجاوز معرفة مَنْ كانوا وراء تلك العمليات الإرهابية ومعاقبتهم..

فمن جهة، كان هناك هدفٌ أساسي يتمثل في تأجيل مرحلة المحاسبة على التقصير قدر الإمكان.. ذلك أن ما حصل يدلُّ أولاً وقبل كل شيء على وجود تقصيرٍ أمني وسياسي داخلي أمريكي يستحقّ المحاسبة. صحيحٌ أن المشاعر الوطنية المتدفقة بعد الحدث توجهت في اتجاه تأكيد الوحدة الوطنية بين شرائح الشعب الأمريكي وبين الحكومة، وفي اتجاه دعم الحكومة لملاحقة الفاعلين والاقتصاص منهم.. ولكن طبيعة الثقافة الأمريكية لا تسمح بالتغاضي عن مثل ذلك التقصير الكبير، الذي كان سبباً من أسباب حصول ما حصل، ومهما تأخرت عملية المحاسبة فإنها ستأتي في مرحلة قادمةٍ من المراحل.. ولهذا فقد بات مطلوباً تأخير قدوم مرحلة الحسابات والمساءلات تلك قدر الإمكان، عبر التأكيد المستمر والمتواصل بأن هذه الحرب ستستمر سنوات.. الأمر الذي يمكن أن يبرر التغاضي مؤقتاً عن الحاسبات التي لا يليق الحديث عنها بينما البلاد في خضمّ حرب.. ولقد رأينا في الشهور القليلة الماضية كيف أن لجناً للتحقيق شكّلت، وكيف صار هناك تنافسٌ في فترة من الفترات في إلقاء التبعة على الآخرين بين الأجهزة الأمنية. ولولا أن الإدارة نجحت في تحويل الأنظار الداخلية إلى موضوع العراق في الأشهر الماضية

سيكون مختلفاً بشكلٍ أو بآخر لو أن إدارةً أخرى كانت تحكم أمريكا يوم حصول تلك الأحداث..

وهكذا نجد كيف لعبت هذه العوامل الثلاثة "الرغبة في تأجيل مرحلة المحاسبات، والرغبة في الحصول على المزيد من الميزات، وطغيان نفسية وعقلية المصالح والقوة والنفوذ الممزوجة بالأيديولوجيا اليمينية" دوراً كبيراً في صياغة موقف المؤسسة السياسية والعسكرية الأمريكية، التي عملت على تكبير القضية بحيث أصبح الرد عليها في شكل حرب عالمية على الإرهاب، وعملت على زيادة هيجان الأمريكي العادي بأشكالٍ مختلفة، رغم أنه إنسان متسامح في الغالب ولا يجب أن يعيش طويلاً في خضمّ المشكلات، ويفضل العودة إلى حياته العادية لو تُرك لشأنه. ولكن تكبير المسألة بتلك الطريقة كانت أمراً ضرورياً من أجل أخذ مشروعية لم يسبق لتلك المؤسسة أن حصلت عليها بمثل هذا الإجماع إلا في أوقات الحروب..

نعم، لقد كانت الحروب دوماً توفر غطاءً من المشروعية لممارسات لا يمكن القيام بها في أوقات السلم للحكومة الأمريكية، شأنها في ذلك شأن الكثير من الحكومات الأخرى في العالم. غير أن المشكلة في هذه الحالة تتمثل في أن المؤسسة السياسية والعسكرية عملت على أخذ المشروعية لممارساتٍ سلبية لم يسبق لها أن حصلت بهذه الكثافة في تاريخ الولايات المتحدة.. إذ لم يسبق للحكومة الأمريكية في تاريخها أن قامت بمثل هذه السياسات الغربية داخلياً وخارجياً مجتمعاً "من قوانين الملاحقة والتصنت بناءً على الخلفية العرقية، إلى رصد ميزانيات خيالية، إلى إنشاء محاكم عسكرية، إلى صياغة قوانين تناقض مع الدستور إلى المبالغة في استعمال العنف العسكري والأمني في أمريكا وفي مناطق مختلفة من العالم وغير هذا من الممارسات" دون مساءلة ومتابعة قانونية وقضائية وتشريعية على

ومن جهةٍ ثالثة، فإن من المعروف أن التجلّي السياسي والعسكري "أي المؤسسة السياسية والعسكرية" لأغلب الحضارات والدول على مرّ التاريخ، وخصوصاً في عصرنا الراهن، هو أسوأ تجليات أي حضارة للأسف.. وكما يصدق هذا الأمر على بقية الدول فإنه يصدق بدرجةٍ كبيرة على الولايات المتحدة. فكل من يعرف أمريكا يعرف أن الأبعاد الإنسانية الحقيقية للكمون الحضاري لأمريكا لا تتجلى في مؤسساتها السياسية والعسكرية إلا في أدنى الدرجات..

ذلك أن من طبيعة هذه المؤسسات أن يوجد فيها تلك النوعية المعينة من البشر، والتي تتمحور حياتها وطريقة تفكيرها حول المصالح والقوة والنفوذ.. ويكون من النادر أن يوجد فيها أهل الرؤية الإنسانية الراقية التي تستطيع تجاوز أطر الأنانية الشخصية أو العرقية عند صناعة السياسات والمواقف.. فمثل هؤلاء يوجدون في أمريكا وبكثرة، ولكنك تجدهم في المؤسسات الأكاديمية والثقافية والفكرية والأدبية والفنية، وفي تلك المؤسسات الحقوقية والاجتماعية التي تدافع عن حقوق الإنسان في وجه التسلط والظلم والعولمة الجائرة وطغيان الاقتصاد العالمي الجديد وأمثالها..

لكن الأمر الإضافي في هذه النقطة يتمثل في وجود العامل الأيديولوجي الذي تصادف حضوره بكثافة في هذه الإدارة الأمريكية بالذات؛ فالعالم بأسره داخل أمريكا وخارجها يتحدث عن تأثير ذلك العامل من خلال قناعة كثيرٍ من أعضاء الإدارة الأساسيين بوجهات نظر اليمين الأمريكي المتطرف إلى درجةٍ أو أخرى. وهو يمينٌ وجد في عمليات سبتمبر فرصةً يجب استغلالها بأقوى ما يكون.. وهذا هو بالذات ما زاد في تأزيم وتعقيد كل ما حصل بعد تلك العمليات، إلى درجةٍ تسمح بالاعتقاد بأن ردّ الفعل الأمريكي كان

بـ "العجز الحضاري" في ثقافتنا العربية والإسلامية؛ وهو عجزٌ نعتزف أن سبباً من أسبابه يكمن في "الضغط" الحضاري الغربي والأمريكي والمصحوب أحياناً بممارسة "الطغيان"، ولكن له أيضاً أسباباً أخرى ذاتية وداخلية تتعلق بالتكوين العقلي والفكري أولاً، ثم تتعلق بالأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عن ذلك التكوين.. وإن معالجة أسباب هذا العجز يأتي في مقدمة الأولويات حين نتكلم عن الموقف العملي من أحداث سبتمبر.. لأن تلك المعالجة هي وحدها التي ستغير الظروف والبيئة التي تدفع للانتحار والانفجار عند كثيرٍ من شرائح العرب والمسلمين، وهي التي ستمكّنهم من فهم هذا العالم والتعامل معه بشكلٍ حضاري يريد أن يأخذ دوره في صياغة الحضارة الإنسانية بكل قوة وثقة، وبعيداً عن كل صور التبعية والتخاذل والضعف، ولكن أيضاً بعيداً عن جميع أشكال العنف والتمرد والإرهاب الأهوج..

أما على الجانب الآخر فإن على الإنسان العربي والمسلم أن يدرك بدقة تلك العوامل الثلاث التي أدت مجتمعةً إلى تشكيل رد الفعل القوي الذي رآه العالم من جانب أمريكا، بكل جوانبه المعقولة منها وتلك الخارجة على حدود المنطق والمعقول.. لكي يفهم بنوعٍ من الموضوعية لماذا حصل ما حصل وكيف يمكن التعامل معه..

لقد سمعنا وسمع العالم بتلك التحليلات الكثيرة التي أكّدت أن الهدف من "احتلاق واففعال" أحداث سبتمبر هو الوصول إلى بترول بحر قزوين، والوجود في الجمهوريات الآسيوية، أو أن ما يجري هو أساساً عبارة عن تنفيذ لمخطط سابق يهدف إلى تدمير العرب والمسلمين وإهاء الإسلام، وغير ذلك من التحليلات التي تهدف إلى تفسير الأحداث، والتي تبدو أحياناً

أكثر من مستوى.. ونحن وإن كنا لا نريد استباق الأمور، إلا أننا نؤكد على أن طبيعة المنظومة الأمريكية لا تسمح ببقاء مثل هذه الأوضاع إلى فترةٍ طويلة، وذلك بدلالة كثير من الشواهد التي تؤكد على هذا الأمر في التاريخ الأمريكي وفي الثقافة الأمريكية وفي واقع أمريكا الراهن..

خاتمة:

إن الهدف الأول والأخير من هذا التحليل، الذي يمثل جزءاً من رؤية أكبر سيجري تقديمها في كتاب للمؤلف تحت الطبع، يتمثل في محاولة تمكين الإنسان العربي والمسلم من رؤية الأحداث بصورة تتجاوز ردود الأفعال العاطفية التي وضعت مسئولية الأحداث بمحملها على الغرب وأمريكا على وجه الخصوص، ثم وضعت الغرب كله وأمريكا بمحملها في خاتمة واحدة.. ثم راحت بعد ذلك تبحث عن موقف من خلال الضجيج والصراخ والشكوى والانهام والبيانات والخطب الرنانة العصماء.. لأن تلك الرؤية المختلة ليست فقط مبسّطة بشكلٍ طفولي لا يمكن أن ينتج عنه فعلٌ بشري حقيقي، ولكن أيضاً لأنها قبل ذلك وبعده خاطئة عقلياً ومنهجياً وعقائدياً.. فهي لا تنطلق من الرؤية الإسلامية الحضارية الشمولية التي تحدّثنا عنها من جهة، وهي لا تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التاريخية والمعاصرة التي ساهمت في صناعة أحداث سبتمبر من جهة ثانية.. وإن أي حديث عن الموقف العملي المطلوب لا يمكن أن يكون جدياً أو فعالاً ما لم ينطلق من تلك الرؤية وما لم يأخذ في اعتباره جميع تلك العوامل.

ولزيد من التحديد نقول: إن جزءاً كبيراً مما حصل في الحادي عشر من سبتمبر يتعلق بذلك الشعور

ينطبق إلى درجة كبيرة على حكومات الجمهوريات الآسيوية التي تحيط ببحر قزوين، وتتحكّم بثرواته. من هنا، فإن ذلك الادّعاء الذي انتشر في أرجاء العالم العربي والإسلامي، وكأنه اكتشافٌ استراتيجي خطير، والمتمثل في أن أحداث سبتمبر مُختلفةٌ ومُتعلّةٌ من أجل هذا الهدف، يفقد كثيراً من مصداقيته ويدلّ كما ذكرنا على قراءة ناقصةٍ لطريقة تعامل القوى الكبرى مع مصالحها، وللوسائل والأساليب التي تتبعها للوصول إلى تأمين تلك المصالح.

أما بالنسبة للتفسير الآخر، والذي يؤكد أن ما حصل هو مجرد تنفيذ لخطّةٍ موضوعةٍ سلفاً لتدمير الإسلام وتخطيم المسلمين فإن مناقشته تحتاج إلى نوع من التفكيك والتحليل؛ لأنه تفسيرٌ خطيرٌ يجب تحريره بدقّة، بدلاً من التعامل معه بعقلية القبول الكامل أو الرفض الكامل. فنحن لا ننكر أن دوائر صناعة القرار الغربي والأمريكي على وجه الخصوص تحوي شرائح متنوعة من البشر ذوي الخلفيات والاهتمامات والمصالح المختلفة. وأنه يوجد في بعض هذه الدوائر "أفراداً" هنا وهناك ممن يتأثرون في حركتهم إلى درجةٍ معينةٍ ببعض مقتضيات "الأيديولوجيا" الموجودة لديهم. وكما ذكرنا قبل قليل؛ فالعالم أجمع يعرف، والمتقنون في أمريكا يتحدثون، بأن هناك نوعاً من التوجّه اليميني المحافظ يسيطر بشكلٍ عامٍ على صناعة القرار الأمريكي في الفترة الحالية.. وفوق هذا فإن هناك بعض التأثير لبعض من ينتمون إلى جناح التعصب والتطرف اليميني على بعض أوساط صناعة القرار. ومن المعروف أن دوائر التطرف اليميني تتحدث منذ سنوات عما يمكن أن نسميه صراع الحضارات وعن ملحمة "أرمجدون" التي ستُكرّس الانتصار النهائي على المسلمين وغيرهم من الحضارات الشرقية، وتُكرّس تفوق الحضارة المسيحية

وللوهلة الأولى مقنعةٌ وكأنها تنبني على قراءةٍ استراتيجيةٍ لما يجري. ولكن لننظر إلى ما طرحه القراءة الاستراتيجية الشمولية حول التحليلين السابقين على سبيل المثال، من منطلق أنهما كانا ولا يزالان منتشرين بين العرب والمسلمين بدرجةٍ أو بأخرى.

صحيحٌ أن بترول بحر قزوين موجود، وأنه يمثّل مصلحةً استراتيجيةً للولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة ترغب في أن يكون لها نفوذٌ وحضورٌ في هذه البقعة الاستراتيجية من العالم لأكثر من سبب، ولكن ما يغفل عنه البعض هو أن الاهتمام بهذه القضية والتخطيط لها موجودٌ منذ سنوات، على أكثر من صعيد، ولذلك فإن الحضور الأمريكي في الجمهوريات الآسيوية بلغ منذ زمن درجةً كبيرةً من التأثير عبر قنوات عديدة منها السياسي ومنها الاقتصادي ومنها العسكري والأمني، وبشكلٍ في غاية الفعالية والهدوء، ودون الحاجة إلى كل هذا الضجيج الذي يُحرجُ حكومات تلك الدول على الأقل إن لم يُحرج أمريكا نفسها.. ودون الحاجة إلى الغرق في أحوال هذه المنطقة المعروفة بتقسيماتها الإثنية والعرقية ومشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية..

وإن الظن بأن أمريكا كانت تحتاج إلى الوجود العسكري بهذه الكثافة، وتحتاج إلى الزج بقواها في أتون الحميم الأفغاني الملتهب بهذه الطريقة، لتأمين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، يدلّ على سطحيةٍ في قراءة الاستراتيجيات العالمية، التي تحاول تجنّب مثل تلك الممارسات قدر الإمكان، واللجوء بدلاً من ذلك إلى تأمين المصالح بشكلٍ أكثر فعاليةً من خلال القنوات الأخرى السياسية والاقتصادية، خاصةً في المناطق التي يُمكن فيها تأمين المصالح من خلال تلك القنوات، بسبب طبيعة التركيبة السياسية والاقتصادية المهلهلة لأنظمتها الحاكمة ولدولها بشكلٍ عام.. الأمر الذي

والمسلم أن جميع هؤلاء الذين نتحدث عنهم يؤثرون بدرجة كبيرة في صناعة القرار السياسي الأمريكي الداخلي والخارجي بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي فإن توجهاتهم التي تتناقض مع تلك التوجهات اليمينية المتطرفة تحكم إلى درجة كبيرة ذلك القرار..

وإضافة إلى هذا كله، فإن هناك حداً أدنى من الحسابات الاستراتيجية، المبنية على الحقائق والوقائع والأرقام والدراسات التاريخية، وعلى مقتضيات الجغرافيا السياسية المعاصرة "الجيوپوليتكس"، وجميعها تؤكد لصانع القرار الأمريكي وغيره استحالة إمكانية وضع مثل ذلك الهدف الخيالي المتمثل في القضاء على الإسلام أو في تدمير العرب والمسلمين، بذلك الشكل الخيالي الذي يوجد في مخيلة واضعي مثل هذه التفسيرات..

صحيح أن هناك رغبة في إحداث تغييرات ثقافية وسياسية في العالم الإسلامي إجمالاً، وفي العالم العربي على وجه الخصوص، ولكن التحليل العلمي المنهجي والشامل لكل ما يتعلق بهذا الموضوع، من دراسات وتحليلات وتسريبات ومناقشات وآراء ومقالات، ترد في الإعلام الأمريكي أو في ساحات الأكاديميا ومطبوعاتها، أو تجري في دوائر الكونغرس والوكالات المختصة، يشير إلى أن أحداً لا يعرف على وجه التحديد، لا في داخل الإدارة ولا في خارجها، مدى وطبيعة تلك التغييرات، وإلى أن هناك اختلافاً كبيراً على وسائل وطرق تحقيقها، وإلى أن أي جهة لا تعرف بأي درجة من الدقة إمكانية الوصول إليها. كما أن هناك رسداً مستمراً لتطور المواقف الداخلية والعالمية يؤخذ بعين الاعتبار بشكل أو بآخر، ويدخل باستمرار في عملية الحسابات المتجددة والمستمرة على الدوام..

الغريبة البيضاء على وجه التحديد في هذا العالم.. وهذا غير نظريات صراع الحضارات ونهاية العالم التي أطلقها بعض المفكرين الأمريكيين في السنوات الأخيرة، والتي تلقى بعض الأذان الصاغية في دوائر صناعة القرار، خاصة عند أولئك الذين ذكرنا أن لديهم استعداداً أيديولوجياً لقبول هذه الأفكار..

ولكن، ورغم كل ذلك، فإن من الضرورة بمكان إدراك حقيقة أن مثل هذه التوجهات تؤثر على بعض تفاصيل صناعة القرار، إلا أنها ليست في وارد التحكم في صناعته بشكل نهائي وشامل وكامل؛ لأن هناك توازنات كثيرة تمنع الإدارة من التهور كثيراً في هذا الاتجاه، ومن الزج بأمريكا في تلك المهمة المستحيلة، ثم تحمّل المسؤوليات الخطيرة والكبرى التي يمكن أن تترتب عليها.

ونحن نقول هذا من منطلق رؤية الصورة الشاملة لطبيعة النظام السياسي والثقافي الأمريكي، وليس من باب الأمنيات. فإذا كانت تلك القلة اليمينية موجودة في دوائر صناعة القرار، فإن هذه الدوائر تتلوى أيضاً بالآلاف من أصحاب التوجهات الليبرالية التي تخالف توجهات تلك القلة بشكل كامل. وهؤلاء موجودون في كل موقع وكل وزارة وكل وكالة حكومية، وموجودون في الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي والجهاز القضائي على حد سواء.. وهم كذلك مغروسون بكثافة بالغة في مؤسسات الإعلام والتعليم والترفيه والأدب والفن الأمريكية إلى درجة كبيرة.. كما أن هناك أعداداً كبرى من الناشطين التقدميين واليساريين وناشطي الحقوق المدنية وحقوق الإنسان ومناهضة العولمة وجماعات البيئة وغيرهم ممن ينشطون في آلاف الجمعيات والمنظمات الحكومية والأهلية.. ولا يجب أن يخفى على القارئ العربي

السياسية والعسكرية الفاعل في زيادة أوار الأزمة على كل صعيد وفي كل اتجاه..

فطبيعة رسالة التدمير الشامل من ناحية، والجهل بالإسلام وصورته الحقيقية من ناحية أخرى، وضعاً الشعب الأمريكي كشعب في موضع المصاب الذي يشعر بالذهول والفجعة والحيرة الشديدة، وبالتالي في موضع الذي يتقبل أي ممارسات تُخفف من وقع الصدمة على عقله وقلبه، ولو كانت تلك الممارسات استثنائية غير مألوفة، بل ولو كان بعضها يتناقض في قليل أو كثير مع مبادئه وقيمه ومنطلقاته الأخلاقية.. بمعنى أن الأحداث حرّكت أيضاً "الوحشي" من غريزة البقاء الكامنة في أعماقه؛ لأن الأمر بالنسبة إليه وفي نظره أصبح أمر وجود أو فناء..

ثم يأتي دور العامل الثالث المتمثل في موقف الإدارة الأمريكية، وهو الموقف الذي تشكّل كما ذكرنا أيضاً من خلال الرغبة في أداء دورها كحامية للشعب بأي طريقة، والرغبة في تغطية التقصير الكبير الذي حصل، والرغبة في تأخير مرحلة المساءلات والمحاسبات، والرغبة في تحصيل مزيد من الميزانيات والنفوذ، وفي النهاية من خلال تحكّم عقلية المصالح والقوة والنفوذ في المؤسسة السياسية بشكل عام..

وبهذا تتحدد فيما نعتقد جوانب المسؤولية عن أحداث سبتمبر التي هزت العالم وما تلاها، ويتضح أنها مسؤولية مشتركة لا يمكن تجاوزها من خلال إلقاء اللوم الكلي على طرفٍ دون آخر.. فلقد حصل الفعل المتمثل في عمليات سبتمبر، ويجب على العالم أن يفهم لماذا حصل هذا الفعل، وهذا لا علاقة له بالرفض الكامل لتلك العمليات.. وحصل رد الفعل المتمثل في مواقف الولايات المتحدة شعبياً وحكومياً، ويجب على العالم أن

هذا فضلاً عن أنه ليس هناك اتفاقاً على الهدف النهائي من إجراء تلك التغييرات الثقافية والسياسية، ففي حين تهدف بعض الأطراف والقوى إلى أن يكون نتاج تلك التغييرات تأمين مصالح القوى الاقتصادية والعسكرية الكبرى في أمريكا، تحت مُسمى تأمين المصالح الاستراتيجية أمام الشعب الأمريكي، وبغض النظر عن أي مصلحة للشعوب العربية والإسلامية.. إلا أن هناك أطرافاً وقوى تأمل في أن تؤدي تلك التغييرات إلى تحسين حقيقي للأوضاع، التي يُجمع العاقلون من العرب والمسلمين وغيرهم على أنها مهترئة إلى حدٍ كبير، في كثير من البلاد العربية والإسلامية.. وإلى إحداث قدرٍ من الانفتاح والحرية، يُخفف الاحتقان الشديد الحاصل في تلك البلاد، ويسمح لأهلها بفسحةٍ من المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي، وبشكلٍ يمكن أن يؤدي إلى درجةٍ من الاستقرار والتنمية، ربما تكون سبيلاً لصياغة نمطٍ جديد من العلاقات بين الشرق والغرب، يمكن من خلاله التعايش وتخفيف أسباب ودواعي العنف والصدام..

وعودةً إلى تلخيص الإجابة عن السؤال الأصلي المطروح في هذا الفصل : كيف نُفسّر ونفهم إذاً ما جرى بعد أحداث سبتمبر، بعد أن ذكرنا أن حصول الأحداث نفسها كان بسبب "العجز" الكامن في العالم العربي والإسلامي، والذي أدى إلى الانفجار، وبعد أن رفضنا عبر التحليل المنطقي سيناريوهات التفسير المطروحة الأخرى؟

إن رد الفعل الأمريكي هو نتيجةً منطقيةً وطبيعيةً لتفاعل العوامل الثلاثة التي ذكرناها قبل قليل؛ وهي : طبيعة رسالة "التدمير الشامل" التي كانت تكمن وراء عمليات سبتمبر - الجهل بالإسلام وصورته الحقيقية عند الإنسان الأمريكي - دور المؤسسة

والجمال على هذه الأرض أن يرى ملامح الموقف العملي المطلوب على مستوى الفرد وعلى مستوى الهيئات والمنظمات، سواء كان ذلك في العالم العربي والإسلامي أو في الولايات المتحدة أو في أي مكانٍ آخر من هذا العالم الكبير.

يفهم أيضاً لماذا حصل رد الفعل، وهذا لا علاقة له بالملاحظات الكبرى التي يمكن أن توجد على الطريقة التي جاء بها رد الفعل وعلى الأبعاد التي أخذها.. أما الأهم من ذلك فهو أن هذه النظرة تساعد كل من يهيمه سيادة قيم الحق والخير والعدل والحرية

الهوامش:

- 1- أكد جميع المحللين منذ يوم الأحداث على حقيقة أن العالم تغير بشكل جذري، ولا يمكن حصر الشواهد على هذا الأمر لأن من غير الممكن تعداد المقالات والدراسات والتحليلات التي أشارت إليه ولكن من الممكن العودة إليها في أرشيف وسائل الإعلام العربية والعالمية الموجود على الإنترنت.
- 2- منذ اللحظات الأولى، وبعد ساعات من وقوع الأحداث، بدأت وسائل الإعلام الأمريكية ثم العالمية في الإشارة إلى وجود خيوط عربية ورائها؛ الأمر الذي دعا المنظمات العربية والإسلامية في أمريكا بالذات إلى الاستفهام منذ ذلك اليوم وحتى يومنا هذا.
- 3- صدرت حتى الآن في الولايات المتحدة وحدها عشرات الكتب عن أحداث سبتمبر، هذا فضلاً عن مئات المقالات والدراسات والتحليلات التي نُشرت في المجلات العلمية الأمريكية وغيرها.
- 4- تحدث صموئيل هنتنغتون عن هذا المصطلح في مقاله المشهور منذ سنوات، ورغم الانتقادات التي وجهت للمقال ومضمونه، ورغم ما يشير إلى تغييرٍ في رأي هنتنغتون نفسه بعد ذلك، إلا أن المصطلح وجميع إيجاءاته استُعيدا بقوة بعد أحداث سبتمبر في أمريكا وفي العالمين العربي والإسلامي.
- 5- انظر دراسة "العمران والحضارة عند ابن خلدون" للدكتور ناجي بن حاج طاهر، مجلة الرشد، العدد الرابع، أبريل 1997.
- 6- انظر كمثل المقالة / الرسالة التي كتبها المفكر السوري ميشال كيلو في عدد جريدة النهار اللبنانية الصادر في 30 أكتوبر 2001.
- 7- انظر كتاب الدكتور مراد هوفمان "الإسلام كبديل"، طبعة مكتبة العبيكان، 1997، فصل الإسلام والغرب وخاصة ص 32-33.

إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات فى الأدبيات العربية

عنوان البحث هو "إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات فى الأدبيات العربية" وهو موقف وسط بين بدلين كلاهما يهتم بعرض حالة "الحوار" حول "حوار الحضارات" فى الدائرة العربية والاسلامية. الأول يتطلب عرض موقفى الفكرى باعتبارى باحثة عربية . ولكن ما معنى عربية ؟ هل المقصود الاتجاه العروبى ؟ أليس هناك اتجاهات فكرية أخرى تفاعلت مع "حوار الحضارات" ؟ أما الثانى فكان يعنى بالنسبة لى أيضاً عرض مواقف الاتجاهات الفكرية والسياسية العربية المختلفة أى الليبرالية، القومية، الإسلامية . ولهذا فإن البحث المقدم ليس تعبيراً مباشراً عن موقفى الفكرى من حوار الحضارات، بقدر ما سأصل إلى هذا التعبير من خلال عرض خبرة تفاعلى مع حالة الكتابة عن العلاقة بين الحضارات أو حول العلاقة بين الحضارات، أو فى العلاقة بين الحضارات، فلقد أضحى التوقف عند هذه "الحالة" أو "الظاهرة" ضرورة أكاديمية وفكرية وعملية فى آن واحد .

فبعد اهتمامى بالجال لعدة سنوات (منذ 1997) وصلت الآن - وعلى نحو تراكمى تدريجى - للقناعة بأن الحالة المشار إليها هى حالة غموض وتداخل وحركة فى دائرة مفرغة؛ فمما لا شك فيه أن مفهوم حوار الحضارات أو صراعاتها قد ولد معان شتى لدى الكثيرين؛ بحيث تم تناوله، والاقتراب منه من زوايا ومناح متنوعة؛ بحيث يصل الباحث والمحلل لهذه "المنطقة البحثية والفكرية والحركية الجديدة" إلى صعوبة بالغة فى تقدير من أين البداية والى أين؟ وخاصة وقد ساهم فى إبداء الرأى حول هذه المنطقة تخصصات متباينة ومن جميع ألوان الطيف السياسى والفكرى .

وتذكرنى هذه الحالة التى سأتكلم عنها بحالتين سابقتين تفاعلت معهما وكنت -بحكم طبيعة تخصصى فى العلاقات الدولية - جزءاً منهما - وهما "حالة" مفهوم النظام العالمى الجديد" وحالة "مفهوم العولمة" واللذان اجتماعاً دواترنا الأكاديمية والفكرية - على التوالى فى بداية التسعينيات مع حرب الخليج الثانية ثم منذ النصف الثانى من التسعينيات . وهما نحن نعيش -منذ 11 سبتمبر 2001 بصفة خاصة - ذروة اجتياح مفهوم حوار الحضارات، وهو الذى ظهر مقترناً بمفهوم صراع الحضارات قبل هذا الحدث الضخم بعدة سنوات أى مع أطروحات هانتجتون .

وهكذا ويقدر ما توقفت عند حالتي "النظام العالمى الجديد"⁽¹⁾، ثم حالة العولمة⁽²⁾، بقراءة نقدية تراكمية للخطابات الأكاديمية والفكرية حولهما؛ بحثاً فى دلالاتهما وانعكاساتهما على وضع ومكانة الأمة العربية والإسلامية فى النظام الدولى الراهن، بقدر ما أشعر أن التوقف المناظر عند مفهوم حوار الحضارات لا يقل أهمية، بل لعله يستكمل العملية بلحقة ثالثة . فإذا كان الاهتمام بالنظام العالمى الجديد انطلق من التركيز على الهيكل أساساً، وفى مرحلة شهدت تصفية القطبية الثنائية فإن الاهتمام بالعولمة انطلق من التركيز على العمليات، وذلك فى مرحلة شهدت بداية نجاح النموذج الحضارى الغربى على منافسه طوال القرن العشرين، وهما هو الاهتمام بحوار الحضارات أو صراعاتها ينقلنا إلى المضمون وآلياته، وذلك فى مرحلة تشهد تضافر أدوات هذا النموذج لتحقيق الهيمنة (مع الاعتراف بعدم الانفصال بين المستويات الثلاثة : هيكل النظام، عملياته، قضاياها بالنسبة لكل من المفاهيم الثلاثة)

هذا وعند التوقف عند حالة "مفهوم حوار الحضارات" أستدعى خبراتى فى التفاعل مع المفهوم - بطريقتة مباشرة أو غير مباشرة - عبر السنوات الخمس الماضية، وانطلاقاً من الاهتمام بما أضحى عليه وزن الأبعاد الثقافية

د. نادية محمود مصطفى // // // إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

والحضارية للتفاعلات الدولية من حضور متميز وأولوية بالمقارنة بما كان عليه من قبل⁽³⁾، كما يعكس هذا التوقف -بالطبع- تفاعلي مع بعض المنشور حول الموضوع - وهو كثير بالطبع، سواء من حيث مقالات الرأى التي فاضت بها الصحف المختلفة، أو أعمال المؤتمرات، والكتب والبحوث في الدوريات العلمية .

والغاية الأساسية من اختيار هذا المنهج غاية مزدوجة؛ وهى من ناحية : المساهمة فى التأصيل النظرى لمفهوم حوار الحضارات(ماهيته، الدوافع إليه ومبرراته، شروط فاعليته، قضاياها، وآليات وأدوات إدارته، نتائجه). وتمثل هذه الغاية الهدف الأول من أهداف برنامج حوار الحضارات فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومن ناحية أخرى : تحديد ملامح الاتفاق والاختلاف بين مواقف الاتجاهات الفكرية الكبرى من هذا الموضوع، وذلك على ضوء تحديد أبعاد التداخل بين هذه المواقف، والإشكاليات المترتبة على هذا التداخل .

هذا ويجدر الإشارة إلى أن البحث العلمى المنظم لتحقيق هاتين الغايتين، يتعدى حدود وقدرات هذا البحث نظراً لما يتطلبه هذا البحث؛ من مراجعة نقدية متراكمة للإنتاج الفكرى والعلمى المرتبط بالموضوع ؛ ولذا فإن هذا البحث يمثل تمهيداً لتنفيذ أحد المشروعات البحثية فى برنامج حوار الحضارات ،والتي تمثل خطوة فى سلسلة مشروعات التأصيل النظرى للعلاقة بين الحضارات .

وتنقسم معالجتي فى هذا البحث لحالة خطاب "حوار الحضارات" بين تشخيص الحالة وتفسيرها ،وبين ملامح رؤيتي الذاتية .

أولاً : تشخيص الحالة وتفسيرها :

شهدت ساحة العلاقات الدولية خلال التسعينيات أحداثاً، ووقائع، ومناظرات وسياسات عديدة تترجم صعود الاهتمام بالعلاقة بين الحضارات، كمتعاقبت المؤلفات والمؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية والمحلية التي تناقش إشكاليات هذه العلاقات بين الأنا والآخر، بين نحن وهم . وفى المقابل توالى المبادرات الرسمية أيضاً التي تعكس معانٍ وأهداف الحوار بصفة خاصة، ومن أهمها مبادرة الرئيس خاتمي، ومبادرة الأمم المتحدة .

بعبارة أخرى ماجت الساحة الأكاديمية والفكر والسياسة بالأنشطة حول هذا الموضوع، والتي شارك فيها باحثون من تخصصات مختلفة فلسفية، اجتماعية، سياسية، إعلامية، أديان مقارنة، تاريخ حضارات علوم شرعية ودراسات إسلامية ... ناهيك عن المراقبين، وقادة الفكر والرأى العام والإعلام وعلماء الإسلام . وفى خضم هذا الزخم المتواتر والمتعاقب بلا توقف، والمنتشر بلا حدود بين مستويات متنوعة من الأنشطة، كان لابد لتخصص العلاقات الدولية أن يسعى للتأصيل النظرى لهذا الموضوع . على ضوء قواعد وأسس الدراسة العلمية للعلاقات الدولية فى مرحلتها الراهنة : أى الموصوفة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أو مرحلة المراجعة النقدية لحالة العالم .

وكان الدافع لهذا التأصيل، والمبرر للحاجة إليه هو حالة الغموض والفوضى والتداخل والحركة فى دوائر مفرغة، والتي أحاطت بدراسة هذا الموضوع، والتي تبين الافتقار للمنهج والرؤية، بالرغم من درجة الأهمية المرتفعة التي اكتسبها المفهوم . ولذا أتفق مع قول البعض (د.فريدة جاد الحق : عوائق أمام حوار الثقافات، الأهرام

د. نادية محمود مصطفى // إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات

2002/4/19) أنه بقدر الاهتمام بالمفهوم بحيث يبدو أنه مفهوم محوري يوصى بأفضلية بقدر ما أضحى - نظراً للغموض وعدم الوضوح بصدد ماهيته، وغاياته، ومبرراته، وشروطه، وآلياته - مجرد شبح أو خيال أو طيف، ليس له وجود حقيقي؛ مما أدى إلى حجب الواقع، وإخفاء ما هو حقيقي . ولذا فقد أضحى مفهوماً فاسداًفاقداً للقيمة والصلاحية .

وتنقسم سمات تشخيص الحالة وتفسيرها في المحورين التاليين :

- 1- السياق الذى أفرز الاهتمام فى الدائرة العربية والإسلامية بالعلاقة بين الحضارات، والاتجاهات الفكرية حول نمط هذه العلاقة، وموضع الحوار بالمقارنة بالصراع .
 - 2- من يحاور من أو يصارعه فكراً؟ وحول ماذا تدور القضايا وكيف تكون آليات الحوار وقنواته؟
- ولقد حاز المحور الأول -بتفاصيله - القدر الأعظم من الاهتمام ؛ ولذا يمكن القول إن الاهتمام كان بالحديث " حول حوار الحضارات من عدمه"، وليس فى أو عن ماهية حوار الحضارات، وطبيعته من حيث الأطراف، والقضايا، والآليات، وشروط الفاعلية من عدمها .

وفيما يلي قدر من التفصيل حول إشكالية بروز المحورين :

1 - سياق الاهتمام بالعلاقة بين الحضارات والاتجاهات حول نمط هذه

العلاقة :

لم يبدأ الحديث عن حوار الحضارات بذاته ولكنه اقترن بقوة بالحديث عن صراع الحضارات، كما لم يبدأ هذا الحديث بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر 2001) كما قد يعتقد البعض)، ولكن قبل ذلك بعدة سنوات، وإن كان قد اكتسب زخماً فحماً منذ هذه الأحداث مبرزاً بذلك وزن الأبعاد الثقافية الحضارية فى تحليل العلاقات الدولية. ولم يكن معظم الحديث فى الموضوع بشقيه الحوار أو الصراع بقدر ما كان حوله، وكذلك تركز معظم الحديث حول إشكالية حوار أم صراع أى حول نمط العلاقة بين الحضارات وذلك على حساب الأبعاد الأخرى للموضوع ؛ قضاياها، وآلياته وشروط انعقاده وأطرافه . وأخيراً التقت الاتجاهات المختلفة حول وضع الإسلام والمسلمين بصفة خاصة باعتباره يمثل ساحة أساسية فى خريطة هذا الموضوع ؛ حيث تتقاطع بالطبع مع قضية نمط العلاقة بين الحضارات مناطق أخرى؛ مثل العلاقة بين القيم والأخلاق، وبين الأبعاد المادية، العلاقة بين الأدبان .

ويمكن التفصيل فى السمات السابقة وتفسيرها على النحو التالى :

من ناحية : أضافت أحداث 11 سبتمبر زخماً للاهتمام بالموضوع . وهو الاهتمام الذى كان تفجر مع نشر هانتنتجتون مقالة الشهر فى 93 باسم صدام الحضارات، وبدون الدخول فى تفاصيل أطروحات هانتنتجتون يكفى الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين : إن طرح هانتنتجتون يقدم نموذجاً لتفسير السياسات العالمية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يقوم على وحدة تحليل مغايرة لتتى درج الاهتمام بها فى الحقل، ألا وهى الحضارة باعتبارها من

د. نادية محمود مصطفى // // // إخطاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات

القوى المحركة والمفسرة للعلاقات الدولية . وبذا فإن هانتنتجتون عبر عن بروز الاهتمام بالأبعاد الثقافية والحضارية وفي مجملها الدين . ومن ناحية أخرى : مقولات هانتنتجتون واضحة وصريحة حول الصدام بين الإسلام والغرب صداماً حضارياً ودينياً، وهنا يجب الوعي لأمر هام؛ وهو أن هانتنتجتون لم يضع فقط الإسلام كعدو للغرب، ولكن يبرز تحليله وبقوة كيف أن الغرب هو عدو الإسلام والمسلمين والحضارات الأخرى . فإن غير المعلن لدى هانتنتجتون هو أن مصدر التهديد بالصدام بين الحضارات هو هيمنة الغرب وقوته وليس الحضارات الأخرى حيث إن الأخيرة تصحو في مواجهة هذه الهيمنة الغربية ولهذا فهي تمثل تحدياً وخطراً ثقافياً .

وبدون الدخول في تفاصيل القراءات النقدية لأطروحات هانتنتجتون يكفى القول في هذا المقام إنه قد تولد حولها جدال تفرع بين عدة اتجاهات اختلفت حول نمط العلاقات بين الحضارات، وقدمت إجابات متنوعة حول مجموعتي الأسئلة التاليتين من ناحية : هل تعد الحضارة والأمة وحدة للتحليل في العلاقات الدولية ؟ ما فائدة مفهوم الحضارة لدراسة العلاقات الدولية ؟ ما قدر الأهمية الذى يجب إعطائه للأبعاد والقيم الثقافية، والدينية، سواء عند دراسة العلاقات الدولية أو صياغة السياسات الدولية . ومن ناحية أخرى هل صراع الحضارات قد حل محل صراع القوى أو صراع الطبقات كمحرك للعلاقات الدولية ؟ هل حوار الحضارات أم صراعا يقتصر على الأبعاد القيميّة والثقافية أم يمتد إلى الأبعاد المادية للقوة وقضاياها ؟ ما شكل حالة التوازن العالمى الذى يسمح بحوار حضارات سوى وفاعل ؟ وقيل هذا وذاك يأتى السؤال : ما هو أصل العلاقة بين الحضارات : الحوار أم الصراع ؟ وهل يصح طرح السؤال على هذا النحو، أم يجب التساؤل متى يكون الحوار؟ ومتى يكون الصراع ؟ على اعتبار أن الاختلاف بين الحضارات في حد ذاته ليس هو السبب في الصراع، وحيث إن السياقات الدولية هي التي تؤثر على بروز إحدى الحالتين على الأخرى وفقاً لطبيعة المرحلة التاريخية، ومن ثم هل يمكن أن تفرز حالة الفوضى العالمية الجديدة وضعاً آخر غير الصراع ؟ وهل يمكن أن يكون الحوار هو السبيل أمام العالم للخروج من أزمته الحالية؟

ولقد انقسمت اتجاهات الجدل حول أطروحات هانتنتجتون بين ثلاثة الأول - يؤكد مقولات هانتنتجتون، ومن ثم يرفض إمكانية الحوار انطلاقاً من حقائق اختلال توازنات القوى الدولية، وسياسات القوى الغربية تجاه الجنوب أو العالم الإسلامى، أو باعتبار أن مبعث هذه السياسات هو الأبعاد الثقافية الحضارية. أى مبعثها هو الصراع الحضارى من جانب الغرب تجاه عالم الإسلام والمسلمين، ومن ثم فإن الحوار لن يكون إلا سبباً جديداً لفرض الهيمنة الثقافية والحضارية، واتجاه ثان - يرفض مقولات هانتنتجتون : إما رفضاً أن تكون العلاقة بين الحضارات - وليس توازن القوى والمصالح - هي المفسر الأساسى للعلاقات الدولية، انطلاقاً من رؤية واقعية للعلاقات الدولية ترفض تسييس الحضارات، وإما رفضاً لإلصاق التهمة بالإسلام والحضارة الإسلامية باعتبارها مصادر للصراع والتصادم، ومن ثم دفاعاً عن الإسلام والمسلمين الذين يقبلون الآخر ولا يرفضونه، بل يتعاونون معه ومستعدون للحوار معه، وإما دفاعاً عن التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات والحضارات باعتباره الأساس في العلاقات الدولية انطلاقاً من رؤية إنسانية عالمية، أو انطلاقاً من رؤية إسلامية تعترف بأهمية الحوار، والتعارف

د. نادية محمود مصطفى // // // إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

الحضارى بين الأمم والشعوب، وكأساس من أسس الرسالة العالمية للإسلام، وليس مجرد الدفاع والاعتذار عن الإسلام .

والاتجاه الثالث- يقول إن الحوار أو الصراع هي حالات للعلاقات بين الحضارات وفي حين يرى رافد من هذا الاتجاه أن الحالة الدولية الراهنة لا تسمح بحوار ثقافات أو حضارات حقيقى نظراً لاحتلال ميزان القوى الدولية؛ بحيث لن يقود الحوار إلا إلى فرض نمط حضارى على الآخر، فإن رافداً آخر يرى أن الحوار ضرورى للخروج بالعالم من أزمتة الراهنة، إلا أنه لا بد وأن تتوافر له الشروط لكي يحقق أهدافه الحقيقية ووفق ما يقتضيه مفهوم الحوار ذاته؛ أى باعتباره سبيلاً للتفاهم المشترك وإزالة العوائق أمام العلاقات السليمة .

بعبارة أخرى ولد اتجاه " حوار الحضارات " من رحم التصدى لمقولة صدام الحضارات فى الدائرة العربية والإسلامية،ومن زخم الاعتراض على هذه المقولة وتفريعاتها انطلاقاً من تعريفات متنوعة للحضارة والثقافة، والعلاقة بينهما وللحوار الفكرى والحضارى، وانطلاقاً من أسانيد معرفية وفكرية مختلفة تؤثر على طبيعة الرؤى للعالم، والعلاقة بين مكوناته، بل وتؤثر على الموقف من اتخاذ الحضارات، أو الثقافات وحدات للتحليل السياسى من عدمه .

- والجدير بالملاحظة هنا أنه يمكن القول إن الحدود بين هذه الاتجاهات الثلاثة الكبرى لا تتطابق بدرجة كبيرة مع الحدود بين المدارس الفكرية الكبرى، الليبرالية، القومية، الإسلامية؛ فكل من هذه المدارس له رؤيته عن العامل الحضارى كعامل مفسر للتفاعلات، وعن طبيعة هذه التفاعلات وجوهرها صراعية أم تعاونية .

وتمثل مواقف هذه الاتجاهات من قضية العلاقة بين الحضارات امتداداً لمواقفهم من رؤيتهم عن العولمة، وآثارها ونتائجها بالنسبة لحالة النظام الدولى : نحو مزيد من التعاون والاستقرار (الليبرالية) أم نحو مزيد من الصراع والانقسام (القوميون، اليساريون، الإسلاميون : وإن اختلفت روايتهم فى بعض التفاصيل)، فإذا كانت المدرسة الليبرالية هي الأكثر دفاعاً عن حوار الحضارات فى عالم ما بعد الحرب الباردة والعولمة، فهي لا تعترف فى نفس الوقت بأن الأبعاد الثقافية تفوق فى تأثيرها الأبعاد الاستراتيجية والمصالح القومية، ولكن ترى أن الحوار أداة وعملية ضرورية لتحسين التفاهم العالمى على الساحة الثقافية، كسبيل لتسهيل حل المشاكل والقضايا المصرية المشتركة .

أما المدرسة القومية واليسارية، فإن اجتمعت مع الإسلامية فى الاعتراف بالمصادر الصراعية فى السياسات الغربية التى تحول دون إمكانية حوار حقيقى، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم بالطبع حول وزن تأثير الأبعاد الثقافية الحضارية بالمقارنة بصراعات المصالح أو القوى أو الهياكل . فلا يرى القوميون واليساريون الصراع بسبب الاختلاف الثقافى والحضارى أساسياً، ولكنهم يرجعون إلى المشروعات الاستعمارية والإمبريالية والهيمنة الثقافية والاستعلاء الغربى، فى حين يعطى الإسلاميون وزناً كبيراً إلى البعد الثقافى فى تفسيراتهم وتحليلاتهم، ولكن تختلف الروافد الإسلامية من حيث إمكانية الحوار من عدمه ؛ فيصل البعض مثلاً إلى القول إن حوار الحضارات يهدف إلى تنصير

د. نادية محمود مصطفى // إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات

في هذه المرحلة – السؤال الآتى : هل يمكن أن يتم توجيه بيان من المثقفين المصريين، قبل اتفاق التيارات الفكرية الكبرى على مضمونه ؟ وهل هذا الاتفاق ممكن ؟ ومن متابعة أبعاد هذا الجدل يتضح لنا مجدداً ثلاثة اتجاهات : الاتجاه الذى يرفض الحوار، والاتجاه الذى يقبله ويرره، والاتجاه الذى يتحدث عن عوائق الحوار وعن شروط تفعيل الحوار إذا ما اقتضت الضرورة إليه، وتنعكس أسانيد ومبررات هذه الاتجاهات ما سبق وتم طرحه خلال الجدل حول أطروحات هانتجتون : سواء ما يتصل منها بأثر توازن القوى العالمى، أو طبيعة الخطابات والممارسات الأمريكية، أو طبيعة الواقع العربى والإسلامى .

2- من مجاور من؟ وحوماًذا؟ وكيف؟

تمحورت الجدلالات – قبل الحادى عشر من سبتمبر – حول ما إذا كان الحوار أم الصراع بين الحضارات يمثل مفسراً للعلاقات ، أو سبيلاً لإدارة هذه العلاقات. بعبارة أخرى : كان الانشغال بالجدل حول إمكانية حوار الحضارات من عدمه، وهو جدال بينى أى بين التيارات العربية والإسلامية ذاتها . ولكن أين كانت القضايا والآليات التى تتصل بالحوار ذاته ؟ أى أين الحديث فى حوار الحضارات ذاته ؛ بفرض قبول قيامه أو حتى بفرض رفض قيامه من جانب البعض ؟ ومن ناحية أخرى أين تحديد خريطة الجهود والخبرات العربية والإسلامية الفعلية فى مجال إدارة حوار الحضارات وممارسته؟ وأين تقييم نتائجها ؟

ولم تكن هذه الأبعاد حاضرة بكثافة فى الأدبيات حول نمط العلاقة حواراً أم صراعاً . ولذا لا بد وأن يثور السؤال التالى : الحوار فى ماذا ؟ أو الصراع فى ماذا ؟ وكيف؟ حقيقة تعدد القضايا التى يتم تناولها بالتحليل المقارن بين المنظورات المختلفة : وعلى رأسها تأتى قضايا العنف، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية . ولكن ظلت أدبيات العلاقة بين الحضارات تفتقد الاهتمام بأجندة حوار الحضارات المتنازع على مصداقيته وجدواه . كما تظلت الأبناء تتواتر بلا انقطاع عن مؤتمرات وندوات ولقاءات ومناظرات، على المستوى الوطنى والإقليمى والعالمى، وعلى الأصعدة الرسمية والمدنية والشعبية، على نحو يثير التساؤل عن مدى وجود استراتيجية كبرى لتعظيم نتائج هذه الملتقيات ؟ أم أن هذه الملتقيات أضحت غاية فى حد ذاتها، وبمجرد استجابة – غير منظمة – لحملة التشويه المتصاعدة ضد العرب والمسلمين وضد المرجعية الإسلامية من ناحية، والحالة التأزم العالمى التى تهدم الأمن والاستقرار من ناحية أخرى .

والجدير بالملاحظة أنه بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، قفز الاهتمام بالقضايا والآليات قفزة واضحة . حيث فرضت طبيعة تحديات هذه المرحلة، على المؤسسات الرسمية بصفة خاصة – الانتقال بدرجة أكبر إلى هذه الجوانب العملية ؛ فلقد أضحت الضغوط نحو ضرورات ومتطلبات الحوار أكثر وضوحاً، ليس فى نظر الحكومات فقط ولكن بالنسبة أيضاً لبعض الروافد الفكرية التى كانت ترفضه أو تتحفظ عليه .

ما هى إذن القضايا التى تثار الاهتمام بها ؟ وما هى الآليات المقترحة لطرحها على صعيدها ؟ وما هى الرؤى حول شروط الحوار السوى والفاعل، والتى يجب توافرها فى الأطراف المتحاورة حتى تتحقق غايات الحوار ؟

د. فادية محمود مصطفى // إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات

يترتب على الإجابة على هذه الأسئلة تبيان فروق أخرى بين مواقف الاتجاهات الفكرية الكبرى العربية والإسلامية من ماهية الحوار وشروطه .

ولتقديم إجابة على هذه الأسئلة يمكن الاعتماد في هذا الموضوع من البحث على بعض النماذج (الانتقائية) التي توضح اقتراباً ليبرالياً، وآخر يسارياً قومياً، وثالثاً إسلامياً (رسمياً)⁽⁴⁾. ومما لا شك فيه أن القراءة المقارنة في مدخل ومقولات كل اقتراب من هذه الاقترابات الثلاثة (تجاه قضايا الحوار وأطرافه وغاياته) تفسح المجال أمام كثير من الأسئلة عن طبيعة موضوعات وقضايا الحوار من منظورات متنوعة . وسيتضح من طبيعة هذه الأسئلة جانب من أسباب الغموض والتداخل التي تحيط بحالة الخطاب الفكري ؛ وهو الوضع الذي يفرض - كما سبق القول - الحاجة إلى تأصيل نظري لمجال حوار الحضارات.

أ- فبالنظر إلى أ. السيد ياسين وباعتباره الآن رمزاً من رموز الليبرالية، وهو المهوم دائماً بقضية الخطاب الفكري لحوار الحضارات، فلقد اهتم في أطروحته الأخيرة في الأهرام بتوجيه النظر إلى أن "هذا الحوار يفنقر حتى الآن إلى منهج محدد ورؤية واضحة وأجندة للموضوعات التي ينبغي أن يدور حولها الحوار" واقترح أ. السيد ياسين منهجاً ورؤية تقوم على أجندة بحث محددة "تركز على بحث الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التي ستواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين". وهو يقول: "إن الإشكاليات المعرفية تم تحديدها في مؤتمر حوارات القرن الواحد والعشرين" الذي عقدته اليونسكو منذ سنوات . والمشكلات الواقعية حددها بشكل علمي تقرير "حالة المستقبل" الذي أصدره عام 1999 المشروع الألفي الذي تقوم به جامعة الأمم المتحدة في طوكيو".

ولا يسعني في هذا الموضوع من البحث أن أقدم قراءة نقدية تفصيلية لعناصر أطروحات السيد ياسين، والتي تبرز مدخله الليبرالي على هذا الصعيد، ولكن يكفي أن أنقل عنه بعض الأفكار والمقولات ثم أطرح بعض الأسئلة .

وتتلخص الأفكار والمقولات في المجموعات التالية :

1. "تأثير العولمة على شكل ومضمون واتجاهات الحوار بين الحضارات...الديموقراطية، والتعددية، واحترام حقوق الإنسان، أصبحت من أبرز شعارات العولمة، بغض النظر عما يحيط بكل قيمة من هذه القيم من إشكاليات معرفية ومشكلات واقعية... فمما لا شك فيه أن الديموقراطية نظرية وممارسة أصبحت أحد الموضوعات الهامة الداخلة في صميم حوار الحضارات...".

2. "هناك مؤشرات ثقافية متعددة تشير إلى أننا بصدد تشكيل حضارة عالمية...وأول الأسئلة المطروحة بشأن شروط حوار الحضارات في هذا المجال هو "هل الحوار المتكافئ والمتبادل بين الحضارة الأوروبية العلمية والتكنولوجية والحضارات التقليدية للعالم الثالث ممكن...؟. وجوابنا على هذا السؤال : إن هذا الحوار ليس ممكناً فحسب ولكنه ضروري . بل إنه - بناء على استقراء الشواهد الواقعية - قائم فعلاً منذ عقود طويلة . ذلك أن ممثلي الحضارات التقليدية من ساسة ومفكرين أدركوا أنه لا يمكن لهم أن يخرجوا من دائرة التخلف والدخول في عالم التقدم الإنساني بكل ميادينه، إلا باقتباس عديد من القيم والمؤسسات والإنجازات التي حققتها الحضارة الأوروبية العلمية والتكنولوجية، ولم يمنع من دوام عملية الاقتباس "المنظرات الكبرى التي دارت بين المحافظين في الحضارات

د. فادية محمود مصطفى // إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

التقليدية والمجددين... دارت هذه المناظرات في العالم العربي والعالم الإسلامي على اتساعه باسم الخصوصية الثقافية العربية والإسلامية... الحوار إذاً دائر منذ زمن... ولا يمكن أن يكون متكافئاً. ذلك أن الحضارة العلمية التكنولوجية في مركز القوة.. وذلك اعتماداً على قيم الحدائة الغربية... غير أن الحضارات التقليدية ما زالت في غالبيتها العظمى غارقة في أنماط التفكير غير العلمية.. إن القيم العلمية والتكنولوجية أصبحت في الواقع تعبر عن حضارة عالمية، وهي وإن نبعت أساساً في إطار الحضارة الغربية، فعلينا ألا ننسى أن هذه الحضارة هي حضارة إنسانية... إن قيم حقوق الإنسان أصبحت بالفعل تعبير عن حضارة عالمية، وذلك بغض النظر عن المناظرات القائمة في هذا المجال بين العالمية والخصوصية في حقوق الإنسان".

3. "من أهم الإشكاليات المعرفية في حوار الحضارات هي إشكالية تعريف الحضارة والفرقة بينها وبين الثقافة،... وإشكالية الفجوة المعرفية والفكرية بين النخبة والجمهور... وإشكالية الهدف المعرفي للحوار والتعريف بالذوات الحضارية، والتعرف على الآخر المختلف حضارياً، من خلال عملية مدروسة لإسقاط الصور النمطية الجامدة سواء عن الذات أو عن الآخر، وفي هذا المجال ليس هناك حدود لحوار الحضارات ذلك أن الأمل هو التوصل في النهاية إلى الاتفاق على صياغة مجموعة متناسقة من القيم العالمية التي تأخذ في اعتبارها التنوع الإنساني الخلاق، في الوقت الذي تسعى فيه إلى التركيز على القواسم المشتركة بين حضارات العالم جميعاً".

4. "أهمية التحليل الثقافي لدراسة أوضاع العالم المعقدة في الوقت الراهن.. الصراع بين توحيد العالم (تنميط المجتمعات المعاصرة بتأثير قواعد العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية) وتفككه (تحت تأثير دعوات دينية وسياسية وعرفية متعددة) يدعو إلى تطبيق خلاق لمنهجية التحليل الثقافي، بعدما ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المناهج السياسية والاقتصادية الاجتماعية التقليدية عجزت عن فهم وتفسير نص العالم المعقد قدمت... استشراف مستقبل العالم... أطلقت عليه 1991 النموذج التوفيقى العالمى.. بين الفردية والجماعية، وبين العلمانية والدين، وبين عمومية مقولة الديمقراطية، وخصوصية التطبيق في ضوء التاريخ الاجتماعي الفريد في كل قطر، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل، وبين المصلحة القطرية والمصلحة الإقليمية، وبين الأنا والآخر على الصعيد الحضارى.. التسامح الثقافى في مواجهة العنصرية والمركزية الأوروبية... النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على إطلاقيه الأيدولوجيات... العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية وتقليص مركزية الدولة... التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية الإنسانية... ومن هنا أكدنا أننا نشهد بداية حضارة عالمية جديدة شعارها: وحدة الجنس البشرى..."

5. عن الإشكاليات المعرفية والواقعية التي تمثل أجندة حوار الحضارات، والتي وضعتها هيئات عالمية يذكر أ. السيد ياسين ما يلي: في كتاب نشرته اليونيسكو في 2000 بعنوان "مفاتيح القرن الحادى والعشرين" تم تحديد الإشكاليات المعرفية الأساسية لتكون موضوعات بحثية للمهتمين. مجال حوار الحضارات، وأقسام هذا الكتاب الأساسية هي: "استشراف المستقبل وعدم اليقين؛ أى مستقبل البحوث المستقبلية، نحو عقد طبيعى: مستقبل النوع الانسانى ومستقبل الكوكب، نحو عقد ثقافى جديد: آفاق جديدة للثقافة التعددية والتعليم، نحو عقد اجتماعى جديد: تعلم العيش المشترك، نحو عقد أخلاقى جديد: العالم والعولمة". ومن ناحية أخرى حدد تقرير حالة المستقبل الصادر 1991 خمس عشرة مشكلة عالمية: "التنمية المستدامة، نصيب الفرد من المياه النظيفة بغير صراع، التوازن بين التزايد السكانى والموارد، إقامة ديموقراطية أصيلة تنبع من النظم التسلطية، صنع القرار والالتفات لمنظور الأجل الطويل، العولمة وخير الإنسان، البعد الأخلاقى للأسواق لسد الفجوة بين الغنى والفقير، تقليل مخاطر الأمراض الجديدة، تدعيم القدرة على الحسم واتخاذ القرار، تقليل القيم المشتركة واستراتيجيات الأمن الجديدة من الصراعات الإثنية

د. فادية محمود مصطفى // إشكاليات الاقتراب من مفهوم حوار الحضارات

والإرهاب، تحسين وضع المرأة، وقف آثار الجريمة المنظمة، سد الاحتياج المتزايد للطاقة، تدعيم المقترحات العلمية والتكنولوجية، تضمين القرارات الكونية الاعتبارات الأخلاقية "

وتثير هذه المجموعات الخمس من الأفكار والمقولات الأسئلة التالية :

1- هل هدف الحوار الحضارى نقل أو اقتباس منظومة التحديث ؟ ومن ثم هل قضاياها هي فقط قضايا أجنحة الحداثة، وما يسمى الحضارة العالمية الجديدة وهي : حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية ؟ أم يمكن صياغة أجنحة أخرى من القضايا تعكس خصوصيات الدوائر الحضارية الأخرى - غير الغربية - أى التى لم تفرز الحداثة .

2- ألا يؤثر عدم التكافؤ على الصعيد العلمى والتكنولوجى فى آثار الحوار الحضارى حول هذه القضايا ؟ ومرة أخرى : هل الحداثة هي النموذج والمثل والغاية الذى يجب أن يسعى إليه " التقليديون المتخلفون " لأن الحداثة هي محور القوة وسببها ؟ كيف يمكن أن يكون الحوار فى ظل هذا المناخ حواراً إذا كان الآخر هو منبع ومصدر الحضارة العالمية ؟.

3- كيف يتم الحوار فى هذه القضايا ؟ أليس الحوار الحضارى يفترض التركيز على الإشكاليات المعرفية لهذه القضايا والتي تتضح منها أثر الخصوصيات الثقافية والحضارية واختلاف الأنساق المعرفية واختلاف الرؤى للعالم ؟

وإذا لم تكن هذه الأبعاد المعرفية الثقافية لهذه القضايا هي محل الاهتمام فى حوار الحضارات : فكيف يصبح الحوار حضارياً ؟ وما الذى يفرقه عن مفاوضات وجدالات إذا كنا سنقترب من هذه القضايا بنفس اقترب الاقتصاد السياسى أو سياسات القوى التقليدية ؟

وهل يمكن أن يصبح الموضوع الأساسى لحوار الحضارات هو التعريف بالذوات الحضارية وإسقاط الصور النمطية دون التطرق إلى القضايا المشار إليها عالياً (وهي قضايا أجنحة العولمة) ؟ أم أن هذا التعريف بالذوات الحضارية ليس إلا البعد الثقافى من حوار الحضارات، وتصبح القضايا الأخرى هي الأبعاد السياسية له؟ وفى هذه الحالة الأخيرة : هل يمكن أن تستدعى أيضاً قضايا اقتصادية فى حوار الحضارات من قبيل القضايا المذكورة فى تقرير حالة المستقبل وكتاب اليونسكو، جنباً إلى جنب مع القضايا السياسية والأخرى الاجتماعية والثقافية فى هذين المرجعين ؟

وفى هذه الحالة ألا يصبح حوار الحضارات فى هذا النطاق المتسع من القضايا مركزاً على أثار اختلاف المنظومات القيمة والرؤى للعالم والأنساق المعرفية (والنابعة جميعها من اختلاف خصائص الحضارات) على تشخيص أسباب المشكلات وصياغة الحلول العالمية ؟ بعبارة أخرى : هل يمكن القول إن حوار الحضارات يفترض اقتراب التحليل الثقافى الحضارى لجميع هذه المشكلات مع الاهتمام بالقضايا الثقافية الحضارية المباشرة ؟ وألا يعنى هذا الوضع اعترافاً بوزن الأبعاد الثقافية الحضارية فى تشكيل التفاعلات الدولية وفى تفسيرها ؟ ومن ناحية أخرى :

د. نادية محمود مصطفى // // // إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

هل يعنى هذا أن الداعين إلى نطاق واسع من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية - كموضوع للحوار يرفضون التفسير الثقافي والحضارى لحساب التفسير المادى أساساً؟ وعلى ضوء كل ما سبق هل تضيق أو توسيع نطاق موضوعات- الحوار لا بد وان يؤثر على تحديد المتحاورين؟

4- ولذا نصل أخيراً إلى التساؤل: من الذى سيحاور من فى هذه القضايا؟ ومن الذى سيحدد أجندة الحوار؟ إن طرح أ. السيد ياسين السابق أشار إلى أمور ثلاثة متناثرة: ممثلى الحضارات التقليدية من السياسة والمفكرين، ممثلى المثقفين من ناحية ومثلى الثقافة الشعبية من ناحية أخرى، دور اليونسكو والأمم المتحدة فى صياغة أجندة الحوار. ويلقى أ. السيد ياسين دائماً بثقله وراء خيار الأمم المتحدة ودورها فى إدارة حوار الحضارات. وهو يعتبر أن مبادرة خاتمى واستجابة الأمم المتحدة لها بالدعوة إلى جعل عام 2001 عام حوار الحضارات؛ بمثابة نقلة نوعية فى مجال حوار الحضارات، حيث انتقل من مجرد حوار بين رجال الفكر إلى مبادرة لجعل حوار الحضارات سياسة ثقافية عالمية.

ب- وبالنظر إلى أطروحات للأستاذ حلمى الشعراوى باعتباره رمزاً من رموز التيار اليسارى، يمكن أن نسجل مجموعة من الأفكار والمقولات التى تعكس اقتراجه من الموضوع:

1- فهو بدءاً يرفض أن يكون العالم وكأنه فى حالة صراع بين الأفكار والثقافات والمواقف؛ لأن حالة توازن القوى فى ظل آليات العولمة المادية والثقافية توفر للنظام الرأسمالى هيمنة مفرطة، وهو الأمر "الذى يجعل الثقافى والفكرى مجرد أداة، وليس واجهة التعبير عن الواقع... ومن ثم فى ظل عدم التوازن ليس هناك معنى للحوار على الصعيد الفكرى والثقافى؛ لأن النظام ذو القطب الواحد لا يجعل للحوار إلا قيمه رمزية يمكن أن تنتهى بها أحياناً ولكنها لن تساعدنا فى مواجهة الحقائق... ولأن الثقافة العليا الكلية أو الكبرى السائدة الآن لا تنظر لحواراتنا (حوار جنوبي/جنوبي) إلا كأصوات قادمة من أسفل؛ لأننا لم نعط لأنفسنا القيمة الكافية للمواجهة... فعلياً ذلك (الأخذ من الآخر واستيعابه ونحن فى مركز قوة) وشكل ذلك معنى "الحوار الضمنى" دون أن نثير إلا فى لحظات الضعف فقط قضية الحوار بهذا الشكل. معنى ذلك أنه كان حوار بنى سياسية اجتماعية اقتصادية حتى فى لحظات المواجهة الحادة، ولم يكن حوار بيانات أو مؤتمرات.. إلخ أو حول قضايا ثقافية فقط... فلماذا نتجاهل هذه المعانى البنوية للحوار إلى أسلوب إصدار البيانات وكأنه حل للأزمة، دون الانتباه للحوار العضوى الضرورى أولاً بين بناءات شعوب مقهورة..".

وأشار أ. حلمى شعراوى إلى أن قضية الحوار الفكرى لم تظهر بين القطبين إلا فى لحظة ضعف الاتحاد السوفيتى.

2- "لا نرفض النقاش على مستوى عالمى ولكن حول جدول أعمال مختلف، ليس هو مجرد مضمون الرسائل الأمريكية أو الأوروبية حول أوضاعنا الثقافية... ولكننا نريد طرح جدول أعمال ناقشه مع مفكرى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بالأساس، ومع من يحضر من الأوربيين والأمريكيين، وفى إطار حركة مقاومة أمركة العالم، وذلك حول نقاط مثل: معايير العالمية المزدوجة، لا كبيرة لأولوية حوار ثقافى وسياسى مع الشمال دون البدء بحوار جنوب.. التصدى لزعزعات العنصرية والإقصاء فى قضايا اجتماعية ومحلية، دون تسمية أسبابها الحقيقية الصادرة عن

د. نادية محمود مصطفى // // // إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

2. المسببات الأساسية للأحداث التي ربطت بين الإسلام والإرهاب في نظر الغرب، هي ترايد مشاعر اليأس والإحباط، والناجمة عن اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية لا دخل للإسلام فيها من قريب أو بعيد .
 3. يجب مواصلة الجهود وتدعيمها من أجل الكشف عن الصورة الحقيقية السمحة للإسلام وبوصفه دين سلام ومحبة .
 4. الإسلام يؤكد على تعارف الشعوب والحضارات، ويدعو للحوار، ويرفض دعاوى صدام الحضارات ؛ لأن الحضارات لا تتصادم وإنما تتفاعل وتتكامل . وإيمان المسلمين بعلمية الإسلام لا يعنى انفراد الحضارة الإسلامية بالعالم وتفوقها على الحضارات الأخرى، وإنما يعنى أن التعددية الحضارية والتنوع الثقافى هو الوضع الطبيعى، وأن القواسم المشتركة ونقاط الالتقاء بين الحضارات والأديان أكثر من الاختلافات فيما بينها .
 5. أهمية معرفة التغيير فى العالم، والحاجة إلى الفقه فيه، وخاصة وأن حركة التغيير فى العالم لم تقتصر على الجوانب المادية، ولكنها تجاوزتها إلى التأثير فى معتقدات الإنسان وفصله عن حضارته وقيمه، ومعنى هذا أن مجالات التغيير اتجهت إلى قضايا الدين والثقافة والقيم.
 6. القضايا التي تم تحديدها للمساهمة فى توضيح حقيقة الإسلام من واقع نصوصه وتعاليمه تتلخص فى الآتى :
 - **المحور الأول :** حقيقة الإسلام، و يناقش (خصوصية الإسلام، تكريم الإسلام للإنسان، حقوق الإنسان فى الإسلام، كيف انتشر الإسلام؟)
 - **المحور الثانى :** العلاقة بالآخر و يناقش (اعتراف الإسلام بالديانات السماوية السابقة عليه عنصر أساسى فى عقيدة المسلم، كل البشر سواسية فى التصور الإسلامى، الأقليات الإسلامية فى الدول غير الإسلامية، الأقليات غير المسلمة فى الدول الإسلامية).
 - **المحور الثالث :** الجهاد و يناقش (تحديد مفاهيم الجهاد والقتال والعنف والإرهاب، الجهاد وصوره، الإرهاب وصوره فى تاريخ الأديان والحضارات، الكفاح المشروع).
 - **المحور الرابع :** رؤية مستقبلية و يناقش (خصائص الحضارة الإسلامية "رؤية مقارنة بالحضارات الأخرى"، السمات المشتركة بين الحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات، صلة التأثير والتأثر بين الحضارة الإسلامية وغيرها، مستقبل العلاقة بين الحضارة الإسلامية والحضارات المعاصرة).
- وإذا كانت هذه القضايا تتصل بالأصل فى الإسلام فيظل السؤال قائماً هل يقتصر الحوار مع الآخر حول الأصل فى الإسلام؟ ألا يؤثر الواقع -وبينه وبين الأصل فجوة - على صورة هذا الأصل فى ذهن غير المسلم؟ وهل تظل هذه القضايا منفصلة عن قضايا الدنيا والواقع؟ وهل يكفى الدفاع عن أنفسنا فقط ديناً وثقافة وحضارة؟ ألا يمكن أن نتخذ موقف المحجوم على ثقافة الآخر وتقاليده؟ هل تظل ممارسات الآخر ضدنا هى سبب اليأس والإحباط أليس هناك مسؤولية داخلية؟ كيف يمكن مواجهة آثار التيارات الدينية التى لا تمثل الأغلبية؟ وكيف

د. فادية محمود مصطفى // إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

ندعم التيار الرئيسي السني المعبر عن الأغلبية؟ وكيف يتحقق له التجديد والاجتهاد ليستجيب لمتطلبات التغيير في العالم من دون تفریط في ثوابت الإسلام؟

خلاصة القول : ما معنى هذه المداخل المختلفة نحو قضايا الحوار؟ هل هي متنافسة تستبعد كل منها الأخرى؟ هل هي متكاملة تدعم بعضها البعض؟ هل يعني هذا أنه ليس هناك ملامح تيار رئيسي يستمد ملامحه من القواسم المشتركة بين الروافد الثلاثة؟ وهل سيظل افتقاد هذا التيار بمثابة الآفة للأمة؟ وكيف يمكن تحقيقه؟ وهل مقتضيات اللحظة الراهنة تفرض هذا؟ أى هل تفرض أن نجتمع وراء الدعوة إلى وممارسة "حوار الحضارات"؟ ولكن أى حوار وفق أى شروط؟ ونحو ماذا؟ وهكذا أصل إلى تقديم ملامح رؤيتي التقييمية الذاتية التي تحدد قراءتي ومفهومي عن حوار الحضارات .

ثانياً : وماذا بعد ؟ ملامح رؤية تقييمية ذاتية

على ضوء العرض النقدي السابق، يمكنني الآن التوقف عند بعض ملامح رؤيتي عن "حوار الحضارات" وتتلخص هذه الملامح في مجموعتين : أحدهما نظرية وتدور حول عناصر التأسيس النظرى لهذا المجال ؛ والثانية حركية تدور حول إمكانيات وجود تيار رئيسي فكري عربي حول حوار الحضارات في المرحلة الراهنة المتأزمة من التاريخ العربي والإسلامي .

1- عناصر التأسيس النظرى :

إن الانتماء للمجال البحثي في حوار الحضارات أكثر من الانتماء إلى المجال الحركي فيه يدفع للاهتمام بهذه العناصر، وباعتبار هذا المجال - كما سبق التوضيح - من أحدث مجالات دراسة العلاقات الدولية، والتي يثير التأليف والجدال حولها اهتماماً رهنأً يناظر ما سبق وحظي به تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي في بداية السبعينيات. وتتلخص عناصر هذا التأسيس المطلوب في البندين التاليين :

أ- حول إشكالية حوار أم صراع (المبررات والدوافع : العلاقة بين الأبعاد الثقافية والاستراتيجية)

يمثل "حوار الحضارات أو صراعتها" مجالاً أساسياً من مجالات دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويرجع ذلك إلى بروز الأبعاد الثقافية الحضارية للعلاقات الدولية الراهنة على عدة مستويات : المفسر لهذه العلاقات والحرك لها، قضايا العلاقات، أدوات العلاقات، أنماط التفاعلات وهكذا ... ويرجع ذلك بالطبع إلى العديد من الأسباب على رأسها انتهاء الصراع الأيديولوجي، وصعود دور الأديان، تهاوى الحدود بين الداخلي والخارجي على نحو أدى إلى درجة كبيرة من احتياح الخارجى للداخلي من جراء الثورة في الاتصالات والمعلومات، وبعد أن تحققت الهيمنة الغربية السياسية والعسكرية ثم الاقتصادية، فلم يتبق إلا اكتمال الهيمنة على الصعيد الثقافى أيضاً .

ولذا فلا عجب أن يلحظ المراقب والباحث والأكاديمي، أن ساحة خطاب العولمة قد شهدت صعود الاهتمام بالحضارة والثقافة والدين بعد أن صعدت الاهتمامات وسادت في مراحل سابقة (الحرب الباردة والانفراج)

د. نادية محمود مصطفى // // // إسهالات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

الثقافي والحضاري؛ ولذا يرتبط مفهوم التدافع بعالمية الإسلام في مقابل عولمة النموذج الغربي؛ لأن التدافع حالة من عدة حالات وليس قانوناً تاريخياً .

ولكن من ناحية أخرى :

فإن حوار الحضارات باعتباره نمطاً من أنماط أخرى اتخذها العلاقات بين الحضارات على مدار تطورها التاريخي له سياق دولي يبرزه أو يواريه ، كما أن له شروطاً لازمة التحقيق وآليات لإدارته وصولاً لأهدافه .

وإذا كان الحوار قد برز في الخطاب والحركة خلال العقد الأخير من القرن العشرين (أى قبل 11 سبتمبر 2002)، ومع بداية القرن الـ 21 فذلك باعتباره أداة من أدوات إدارة السياسات الخارجية لمراحل التأزم الدولي، سواء من جانب الفواعل القوية أو الضعيفة . وذلك في سياق دولي يفرز محدداته النابعة من طبيعة المرحلة الانتقالية من هيكل النظام الدولي، ومن حالة النظام الدولي الراهن المتأزمة تحت تداعيات كل من تصفية القطبية الثنائية والحادى عشر من سبتمبر، وانعكاسهما على الأبعاد الثقافية الحضارية في النظام الدولي .

كما أن الحوار، لا يمكن أن يكون على صعيد النمط الرسمي فقط، وفي مراحل التأزم فقط، ولكنه عملية ممتدة عبر التاريخ صعوداً أو هبوطاً من حيث الأهمية ويمتد عبر نطاقات متنوعة من التفاعل البشرى . ومن ثم فهو قد يترادف على هذا النحو مع مصطلحات أخرى : التناقص، التفاعل الثقافي . ولكنها أمور مختلفة، فالحوار معه جانب إرادى واعٍ باعتباره أداة أو آلية من آليات إدارة العلاقات الدولية في ظل تأزم نظام العولمة على العكس من الآخرين فهما ممتدان مستمران في جميع المراحل . كما أن الحوار ذاته قد برز أو تراجع في مراحل من التاريخ في ظل سياقات سياسية واقتصادية عالمية متنوعة ،

والحوار -وفق رؤية إسلامية - له نماذجه في النص القرآنى وفي السنة النبوية وفي الممارسات الإسلامية عبر التاريخ .

ومن ثم فإن قبوله الآن كنمط من أنماط التفاعل الحضارى لا يجب أن يعنى موقفاً اعتذارياً دفاعياً في مواجهة اتهامات الغرب أو في مواجهة سياساتهم الصراعية، حفاظاً على البقاء أو درءاً للأخطار، واستعواضاً عن الضعف المادى، ولكن يجب أن يكون الحوار انطلاقاً من ذاتية ثوابت الأمة، ومن قضاياها وتعبيراً عن مجرد آلية بين آليات أخرى، وليس غاية. وكذلك شريطة أن يكون مقروناً في المرحلة الراهنة بالوعى عن الأبعاد الصراعية في دواعى الطرف الآخر، حتى ولو كانت مغلفة بخطابات الحوار، ومقروناً بالوعى بحقيقة أثر توازنات القوى على تحديد قضايا الحوار، وغاياته، ونتائجه . وشريطة أن تتوافر له شروط الحوار السوى والفاعل، وعلى رأسها الحوار البينى المسبق على المستوى الرسمي والفكرى، وأخيراً شريطة ألا تنتقل ضغوط الواقع على الرسميين إلى النخب والمفكرين . فهم مطالبون بالحوار ؛ لأنه جهاد العصر وليس اعتذار العصر.

وهو جهاد العصر من خلال تحرى نموذج المقاصد الشرعية، وقسيم الاستخلاف والتركيبة والعمران والتعارف. هو جهاد العصر الذى يتحدث عن العدالة في مقابل لغة السلام التى يتحدث بها الداعون إلى الحوار من

د. فادية محمود مصطفى // // // إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

الدائرة الغربية ؛ فإن السلام لا يتحقق بالحوار إذا كانت العدالة مفقودة . بعبارة أخرى فإن ثقافة الحوار – لدينا- يجب أن تنطلق من مفهوم العدالة كغاية وحتى لا يكون ثمن السلام هو الاستسلام، أو الاعتذار أو الدفاع عن براءة الذات الحضارية . إذن من يحاور من وحول ماذا وكيف؟

ب- قضايا الحوار وأطرافه وضوابطه :

الحوار بين الحضارات أو الحوار الحضارى ليس مفاوضات، أو مساومات، أو إملاءات، أو سبيل لتغيير الثوابت، وهو ليس مجرد حوار الشمال والجنوب فى ظل الدعوة إلى نظام اقتصادى دولى جديد، أو فى ظل دعاوى أيديولوجية العولمة الخاصة بالديموقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، أو الخاصة بعالمية الثقافة أو خصوصيتها . كما أنه ليس الحوارات الرسمية أو المناظرات والجدالات الفكرية النخبوية "حول الحوار" . ولكن حوار الحضارات يمثل فى نظرى مستويات مختلفة . ولذا فإننى أرى ضرورة فك الاشتباك حول عدة أمور تتصل بالسياق الراهن للموضوع . وهذه الأمور تتصل بالمحاور التالية .

قضايا الحوار بين الحضارات :

وحتى لا تصبح كل قضايا العلاقات بين الشمال والجنوب موضوعات للحوار فمن المهم التمييز بين نمطين من القضايا التى تدخل فى نطاق "حوار الحضارات" .

النمط الأول : هو القضايا الثقافية – الحضارية المباشرة، (والتي يقع فى قلبها الدين وهى المتصلة بالنصير المتبادلة النمطية، والمدرجات عن الآخر، والأحكام المسبقة والمتحيزة، وهنا يأتى ما يسمى "دفع الشبهات عن الإسلام" ، تصحيح صورة الإسلام وموقفه من قضايا عدة، بالنسبة للطرف الآخر . بعبارة أخرى هذا النمط من القضايا يمكن وضعه تحت عنوان "الإسلام والغرب" وانطلاقاً من مجال "الدراسات الإسلامية" بفروعها المختلفة، الشرعية والتاريخية .

النمط الثانى هى الأبعاد الحضارية الثقافية، أو الأبعاد القيمية فى قضايا ما بعد الحرب الباردة، بعبارة أخرى إذا كانت سياقات الحرب الباردة، الانفراج، تصفية القضية الثنائية، قد أفرزت الاهتمام بالأبعاد الاستراتيجية العسكرية، أو الاقتصادية للعلاقات الدولية على حساب الثقافة الحضارية منها، فإن المرحلة الراهنة تفرض الاهتمام –ومن منظورات مختلفة – بالأبعاد الثقافية الحضارية أو الأبعاد القيمية فى كثير من قضايا العلاقات بين الشمال والجنوب . فهذا هو المقصود بقضايا حوار الحضارات وليس الجدال الفكرى والنظرى حول ربما نفس القضايا ولكن من مقتربات مختلفة مثل الاقتصاد السياسى أو سياسات القوى أو غيره . ولكن هل يعنى ذلك أن دراسة قضايا حوار الحضارات لا تكون إلا من خلال اقتراب التحليل الثقافى أو المنظور القيمي؟

إن قضايا الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو المواطنة أو العنف أو المرأة أو البيئة أو منع النزاعات، المعلوماتية التعددية الثقافية، وقيم المساواة والعدالة والحرية، يمكن تناولها من اقترابات مختلفة . ولكن فى نطاق ما يسمى "حوار الحضارات" ألا تظل للأبعاد الثقافية الحضارية أو القيمية لهذه القضايا محوريتها بالمقارنة بغيرها من الأبعاد؟

د. نادية محمود مصطفى // إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات

حيث تكون الأبعاد الثقافية القيمة لتلك الأخيرة ذات وزن في الحوار الذى يشارك فيه الاجتماعيون. منظوراتهم المختلفة، وليس من منظور إسلامي فقط .

بعبارة أخرى لابد وأن يشارك الاجتماعيون من منظورات مختلفة في الحوار، ولكن من خلال التصدي أساساً للأبعاد الثقافية، والحضارية القيمة، والأخلاقية للأستلة والإجابات في القضايا محل الاهتمام .

وهذه الأبعاد تجد مصادرها في جانبين : الدين ومصادر أخرى، ومن ثم يشارك في الحوار الحضارى متخصصو العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية وأصحاب الرؤى الإسلامية من الاجتماعيين وأصحاب الرؤى الأخرى منهم، على صعيد الدائرة الحضارية العربية الإسلامية . وإذا كان الفريق الأول والثاني يركزان على القضايا المباشرة (السابق تحديدها) لامتلاكهم السبل والأدوات المنهجية، فإن الفريق الثالث يركز على القضايا غير المباشرة، ولكن في أبعادها الثقافية والقيمة بالأساس، وذلك تمييزاً للحوار الحضارى في هذه القضايا عن غيره من الحوارات أو الجدالات التى تعطى الأولوية لتأثير أبعاد أخرى في العلاقات الدولية .

إن هذه المشاركة – من منظورات متنوعة – هى محك التمييز بين مجالين متداخلين وقد يبدوان في نظر البعض متطابقين – ألا وهما حوار الحضارات وحوار الأديان حيث من المفترض أن حوار الأديان؛ هو مجال متخصصى العلوم الشرعية، والدراسات الإسلامية بالأساس.

ومن ناحية أخرى فإن القضية الثانية تتصل بآليات الإدارة والتنسيق . والمقصود بذلك أنه مع تعدد منتديات، أو مراكز، أو جمعيات، أو شبكات، أو مجالس، أو منظمات حوار الحضارات على الأصعدة الوطنية، والإقليمية، والعالمية الرسمية منها وغير الرسمية، لابد وأن يثور السؤال التالى: هل الحوار الحضارى عملية فردية أم عملية مؤسسية ؟ وبالرغم من أن بعض الآراء فى أسس وقواعد الحوار ترى أنه يجب أن يكون فردياً، إلا أن تنامى وتفرع المجال يحتاج إلى عمل مؤسسى إما لتنظيم حوار الأفراد، أو للقيام بحوار على مستوى المؤسسات .

ولذا ففى كلتا الحالتين هناك حاجة ماسة للتنسيق بين التنظيمات المختلفة المستويات، على صعيد العمل العربى والإسلامى فى هذا المجال، سواء الرسمية منها أو المدنية . وعلى الصعيد الرسمى الجماعى تظل منظمى الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى من أهم القنوات ولكن لا تقدر كل منها على الحركة الفاعلة منفردة بقدر ما لا تقدم على التنسيق فيما بينها . ومن ثم فيظل الحديث عن دورها التنسيقى، كمظلة جامعة للتنظيمات الرسمية، أو غير الرسمية الوطنية، بمثابة حديث الأمنيات . ولذا لا عجب أن تبرزه الدعوة لدور الأمم المتحدة على صعيد حوار الحضارات .

المستوى الثانى – هو مستوى "حوار الحياة"، بمعنى التعارف والتفاعل المباشر؛ أى العيش معاً، والعمل معاً جنباً إلى جنب، أى الانتقال من النظرى والفكرى إلى مستوى الوقائع والفعل، وطرق الحياة اليومية أو التفاعل المباشر، على أساس أن الجهل – الذى يريد علاجه الحوار الفكرى – ليس نابعاً من عدم توافر المعرفة المكتوبة (التى

د. نادية محمود مصطفى **إشكاليات الاقتراح من مفهوم حوار الحضارات**

قد تعوض عن الحوار الفكري المباشر، ولكن من افتقاد التعارف والتفاعل، وهو الأمر الذي يحتاج إلى هياكل للحركة تختلف عن هياكل الحوار الفكري برافديه السابق توضيحها في المستوى الأول .

وهذا المستوى التفاعلي المباشر ليس بديلاً عن مستوى الحوار الفكري، ولكن يكمله، بل يكون أكثر قدرة على نقل التعارف، وبالتدرج من مستوى الأفراد إلى مستوى الجماعات على أساس أن فهم الآخر يتحقق من خلال فهمه كما يرى نفسه ويقدم نفسه وليس كما نقرأ عنه أو حوله .

ولكن ما هي الفئات التي يمكن أن تمارس الحوار بهذا المعنى؟ يصدق هذا المعنى على الحوارات بين الأديان على الصعيد الوطني بين المسلمين والمسيحيين في مصر، في لبنان... ولكنه يصدق أيضاً على ملتقيات الشباب والطلاب والمهنيين والمرأة... على المستويات عبر الإقليمية والدولية التي يتم تنظيمها لأهداف حوارية. وتتطلب هذه الملتقيات تحديد قضايا الحوار وآليات إدارته وفقاً لطبيعة كل ملتقى. وأخيراً هل يمكن البحث عن سبل تحديد أو

وأخيراً هل يمكن البحث عن سبل تحديد أو بلورة ملامح تيار أساسي مشترك حول حوار الحضارات؟ سؤال يحتاج لجولات أخرى من البحث والتقييم، ناهيك بالطبع عن الحاجة إلى تقييم الإنجازات المتحققة على الأصعدة المختلفة حتى الآن . ويظل السؤال كيف يمكن تحقيق هذا التقييم، وصولاً إلى تقدير ما للإنجازات الحوارية من آثار على السياسات.

المصادر:

- 1- د. نادية محمود مصطفى : أزمة الخليج والنظام الدولي في د. أحمد الرشيدى (محرر) الأبعاد الإقليمية والدولية : أزمة الخليج . مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991.
- د. نادية محمود مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، تقرير الأمة في عام (1992)، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، 1993.
- 2- د. نادية محمود مصطفى : العولمة والعلاقات الدولية (في) د. سيف الدين عبد الفتاح (محرر) العولمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.
- د. نادية محمود مصطفى : التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي (في) رابطة الجامعات الإسلامية. أعمال مشروع تحديات العالم الإسلامي في نهاية القرن العشرين، 1999 (الفصل الأول).

- 3- د. نادية محمود مصطفى : البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية (في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998.
- د. نادية محمود مصطفى : التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي... مرجع سابق (الفصل الثاني : وضع الإسلام والمسلمين في الفكر الاستراتيجي الغربي في نهاية القرن العشرين : من أطروحات صدام الحضارات إلى أطروحات التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة).
- د. نادية محمود مصطفى : التعاون الثقافي مع المؤسسات الغربية (في) أعمال المؤتمر الحادى عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية تحت عنوان : نحو مشروع حضارى إسلامى، يونيو (1999).
- د. نادية محمود مصطفى : استراتيجية العمل الثقافي الإسلامى فى الغرب بحث مقدم إلى اجتماع خبراء الإيسيسكو فى برلين يوليو 2000.
- د. نادية محمود مصطفى : حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة (في) كتاب أعمال ندوة "كيف سندخل سنة حوار الحضارات (22-23/11/2002) المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق، 2001 ص 145-210.
- د. نادية محمود مصطفى : (الأبعاد الثقافية والحضارية فى أحداث الحادى عشر من سبتمبر ومستقبل حوار الحضارات) فى ندوة مستقبل حوار الحضارات بعد الحادى عشر من سبتمبر : المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق، يناير 2002 (تحت الطبع).
- د. نادية محمود مصطفى : التحديات الحضارية الخارجية للعالم الإسلامى (في) العدد الخاص من حوليه أمتى فى العالم تحت عنوان "الأمة فى قرن (2000) الكتاب السادس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة (تحت الطبع).
- د. نادية محمود مصطفى (محرر): السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين : بين الأبعاد الثقافية الحضارية وبين الأبعاد الاستراتيجية. سلسلة محاضرات برنامج حوار الحضارات (رقم 1)، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (تحت الطبع) .
- 4- تم انتقاء هذه النماذج من مناسبتين حديثتين :
- ردود الفعل حول مبادرة أ.السيد ياسين الداعية لتوجيه خطاب مصرى إلى المثقفين الأمريكيين والذى تم نشرها على صفحات جريدة الأهرام خلال شهرى يوليو - أغسطس 2002.

- أعمال المؤتمر العام الرابع عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية (20-23 مايو 2002) تحت عنوان حقيقة الإسلام في عالم متغير.

المصادر:

- 1- د. نادية محمود مصطفى : أزمة الخليج والنظام الدولي في د. أحمد الرشيدى (محرر) الأبعاد الإقليمية والدولية : أزمة الخليج . مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991.
- د. نادية محمود مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد، تقرير الأمة في عام (1992)، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة، 1993.
- 2- د. نادية محمود مصطفى : العولمة والعلاقات الدولية (في) د. سيف الدين عبد الفتاح (محرر) العولمة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.
- د. نادية محمود مصطفى : التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي (في) رابطة الجامعات الإسلامية. أعمال مشروع تحديات العالم الإسلامي في نهاية القرن العشرين، 1999 (الفصل الأول).
- 3- د. نادية محمود مصطفى : البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية (في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998.
- د. نادية محمود مصطفى : التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي ... مرجع سابق (الفصل الثاني : وضع الإسلام والمسلمين في الفكر الاستراتيجي الغربي في نهاية القرن العشرين : من أطروحات صدام الحضارات إلى أطروحات التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة).
- د. نادية محمود مصطفى : التعاون الثقافي مع المؤسسات الغربية (في) أعمال المؤتمر الحادى عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية تحت عنوان : نحو مشروع حضارى إسلامى، يونيو (1999).
- د. نادية محمود مصطفى : استراتيجية العمل الثقافي الإسلامى فى الغرب بحث مقدم إلى اجتماع خبراء الإيسيسكو فى برلين يوليه 2000.
- د. نادية محمود مصطفى : حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة (في) كتاب أعمال ندوة "كيف سندخل سنة حوار الحضارات (2002/11/23-22) المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق، 2001 ص 145-210.

- د. نادية محمود مصطفى: (الأبعاد الثقافية والحضارية في أحداث الحادى عشر من سبتمبر ومستقبل حوار الحضارات) في ندوة مستقبل حوار الحضارات بعد الحادى عشر من سبتمبر : المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، دمشق، يناير 2002 (تحت الطبع).
- د. نادية محمود مصطفى : التحديات الحضارية الخارجية للعالم الإسلامى (فى) العدد الخاص من حوليه أمتى فى العالم تحت عنوان "الأمة فى قرن (2000) الكتاب السادس، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة (تحت الطبع).
- د. نادية محمود مصطفى (محرر): السياسة الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين : بين الأبعاد الثقافية الحضارية وبين الأبعاد الاستراتيجية. سلسلة محاضرات برنامج حوار الحضارات (رقم 1)، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (تحت الطبع) .
- 4- تم انتقاء هذه النماذج من مناسبتين حديثتين :
- ردود الفعل حول مبادرة أ.السيد ياسين الداعية لتوجيه خطاب مصرى إلى المثقفين الأمريكيين والى تم نشرها على صفحات جريدة الأهرام خلال شهرى يوليو – أغسطس 2002.
- أعمال المؤتمر العام الرابع عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية (20-23 مايو 2002) تحت عنوان حقيقة الإسلام فى عالم متغير.

اتجاهات حول العلاقات بين الحضارات: النموذج الفرنسي

ترجمتها ونشرتها جريدة **Le Monde** - على فكرة الصراع بين سبع أو ثماني حضارات كبرى كما يقدمها "هنتجتون" مع تركيزه في المقام الأول على الصراع بين الإسلام والغرب بشكل أساسي، وغمديه وذهابه بعيداً في فكرة حرص على تأكيدها؛ وهي أن للإسلام حدوداً دموية **bloody borders**، وأن النزاع القادم حتمي بين العالم الغربي والعالم الإسلامي.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها مباشرة من اتمام العرب والإسلام بالإرهاب والعنف لتعيد بقوة مقولة "هنتجتون" عن صراع الحضارات، وخاصة بين الإسلام والغرب، بل أصبحت هذه المقولة بمثابة "نبوءة" ورؤية مبكرة لذلك الصراع. واعتبرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر دليلاً قاطعاً على صحة تلك النبوءة وبرهاناً وحقيقة لا تقبل الشك والجدل. وكانت مقولة "هنتجتون" قد فحرت منذ ظهورها جدلاً فكرياً وسياسياً واسعاً، ما بين اتجاه ينادي بصراع الحضارات، وآخر يدافع عن مقولة مخالفة أو مغايرة وهي الخاصة بالحوار بين الثقافات. ومن هنا بزغ على الساحة السياسية للعلاقات الدولية بعد جديد وهو البعد الثقافي، الذي تؤكد من خلال الخطابات المختلفة أنه سيصبح البعد أو العنصر الأساسي في فهم وتقوم العلاقات الدولية.

ويطرح هذا الجدل القائم سؤالاً محورياً ألا وهو: هل العلاقة بين الحضارات / الثقافات ذات طبيعة صراعية (صراع الحضارات) أو تبادلية (حوار الثقافات) أم ذات طبيعة تواصلية وتفاعلية (علاقة تكمين وتكامل)؟! كانت الإجابة على هذا السؤال بالنسبة للخطاب الأمريكي خاصة عشية أحداث 11 سبتمبر إجابة قاطعة ومطلقة، ومؤكدة على الصراع كحل نهائي لا يحتمل الشك أو الإنكار، وبرهاناً أكيداً على نبوءة "هنتجتون" التي أكدها

لا يخفى على أي محلل للخطاب الأمريكي، في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أن يلحظ الكاتبة الهامة التي أصبحت تحظى بما مقولة "صمويل هنتجتون" عن صراع الحضارات، وعودتها بقوة للهيمنة على الخطاب الأمريكي. يرى "صمويل هنتجتون" -وهو أستاذ علم الحكومات والمتخصص في الدراسات السياسية الاستراتيجية ذات العلاقة المباشرة بصنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومدير معهد جون أولين للدراسات الاستراتيجية في جامعة هارفارد - في مقاله الشهيرة "صدام الحضارات" والمنشورة في مجلة **Foreign Affairs** الأمريكية عام 1993 والتي طورها فيما بعد إلى كتاب أصدره عام 1996 يحمل العنوان نفسه⁽¹⁾، أن صراع الحضارات هو خليفة الحرب الباردة، وأن عالم ما بعد هذه الحرب وسقوط الاتحاد السوفيتي سوف يكون عالمًا منقسمًا، وفي حالة صراع بين مراكز حضارية (كونفوشية- إسلامية.. الخ)، وأن على صانعي السياسة الخارجية في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة أن ينتبهوا إلى مثل هذه الحقيقة، وأن يخططوا لسياساتهم الخارجية وفقاً لهذا الصراع وشعار **the west and the rest**، وذلك كما كانت الغاية هي الحفاظ على استمرار سيادة الغرب سياسياً وحضارياً.

ومن ثم أكد "هنتجتون" على أن المحرك والمصدر الأساسي للصراع في هذه المرحلة لن يكون أيديولوجياً في ظل الأول ولن يكون اقتصادياً، بل إن المصدر الرئيسي للصراع بين البشر سيكون ثقافياً، وستكون الصراعات الأساسية في السياسات العالمية صراعات بين المجموعات الحضارية المختلفة. وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبروز مقولة "هنتجتون" مرة أخرى، علق "إدوارد سعيد"⁽²⁾ في مقالة بعنوان "صراع الجهالات" - وقد

والتحليل مضمون الخطاب الفرنسي في مجمله من خلال مقالات الرأي في المصادر التي سبق الإشارة إليها في تلك الفترة في محاولة لاستخلاص وتتبع وتلمس التوجهات العامة لهذا الخطاب ومستوياته المختلفة. آخذين في الاعتبار الملاحظات الأولية التالية:

- أن تلك التوجهات العامة التي يعكسها هذا الخطاب لا تعبر عن التصنيفات السياسية التقليدية المتعارف عليها: يمين، يسار...، وإنما تعبر عن مجموعة من العناصر والسمات المحددة والمميزة لكل توجه ووزن، وتقل كل توجه وأهميته.
- أن مقالات الرأي المختارة لم تكن موزعة بشكل متكافئ على الفترة الزمنية محل الدراسة، فكان هناك تركيز في فترة الثلاثة شهور الأولى وتتبع واضح ومكثف لأحداث ١١ سبتمبر، وكذلك في الشهرين الأخيرين السابقين على الذكرى الأولى لهذا الحدث. ويمكن تبرير ذلك بما أثاره هذا الحدث في البداية من اهتمام شديد وما استتبعه من سيل من الكتابات والمقالات التي تناول كافة جوانب هذا الحدث. وبنفس المنطق قبيل الذكرى الأولى عاد هذا الحدث بقوة مرة أخرى لي طرح نفسه على الخطاب من أجل تقويم وإعادة النظر في هذا الحدث وما أعقبه من تطورات.
- سنتناول الدراسة بالأساس الاتجاهات والرؤى المختلفة لهذا الخطاب فيما بعد ١١ سبتمبر، وكانت الدراسة تأمل في مقارنة الاتجاهات الفكرية لهذا الخطاب فيما قبل ١١ سبتمبر، وهذا من خلال وضع هذه الاتجاهات في سياقها الفعلية. وما يجدر الإشارة إليه أيضاً أن الاتجاه الغالب في الخطاب الفرنسي كان هو الاتجاه الذي يطرح فكرة "حوار الثقافات - dialogue des cultures".

الواقع، وكرستها وسائل الإعلام الأمريكية في العالم أجمع. ماذا إذن عن الخطاب الفرنسي؟ هل يتضمن نفس اتجاه الخطاب الأمريكي في تمثيله للعلاقات الحضارية؟ أم يعكس هذا الخطاب نوعاً من الخصوصية الفرنسية أو ينم عن ظاهرة "الاستثناء الفرنسي" التي تكرر الحديث عنها في الخطاب الفرنسي في سياقات أخرى مختلفة؟.

ستحاول هذه الدراسة أو هذه القراءة الرصدية تناول نماذج من الرؤى المختلفة للخطاب الفرنسي المعاصر فيما يتعلق بمسألة العلاقات الحضارية، وستحاول هذه الدراسة استطلاع الملامح العامة لرؤى هذا الفكر ومفاهيمه الأساسية لمعرفة ما هو سائد في هذا الفكر، وما يعاد التفكير فيه بشأن مقولة صراع/حوار الحضارات وما تستدعيه من قضايا وأفكار ومفاهيم أخرى تتعلق بشكل عام بمسألة العلاقات الثقافية/ الحضارية في مجملها وبإبعادها المتنوعة، وأيضاً سياقاتها المختلفة.

وانطلاقاً من ذلك ستقوم الدراسة بتحليل الرؤى والاتجاهات المختلفة للفكر الفرنسي أو الخطاب الفرنسي المعاصر في الفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حتى أكتوبر ٢٠٠٢، اعتماداً على بعض مقالات الرأي التي صدرت في كبرى الصحف مثل: **Le Monde, Le Figaro, Libération**، وأيضاً في بعض الصحف المحلية مثل: **Nice Matin, La Voix du Nord, L'Est Républicain**.

وفي بعض المجلات الأسبوعية مثل: **Le Nouvel Observateur, L'Express, Le Point, France -Amérique (sélection hebdomadaire du Figaro aux Etats-Unis)**. وفي الدوريات مثل **Le Monde Diplomatique, Esprit, Manière de voir, Politique Etrangère, Confluences Méditerranée, Le Débat Stratégique, L'Histoire, Le français dans le Monde, Sciences Humaines**، وبعض المواقع على شبكة الإنترنت.

غلب على هذا الخطاب اتجاه تعاوني وتضامني عبر عن مشاعر التعاطف الإنساني حيال المأساة التي حدثت، والتي جعلت أمريكا تعيش تحت الخطر. وكان التعبير الشهير في الخطاب الفرنسي هو "كلنا أمريكيون" **nous sommes tous Américains**. ولكن سرعان ما بدأ يظهر اتجاه آخر أكثر تشدداً وانتقاداً للسياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لانفرادها في التصرف واتخاذ القرارات بشكل أحادي دون الاهتمام بالأطراف الدولية الأخرى. كما اتصفت هذه السياسة من وجهة نظر هذا الخطاب بأنها أكثر انعزالية، مع ازدياد الهيمنة والغطرسة الأمريكية، والأناية في النظر لمصالحها الخاصة فقط، وأيضاً احتكارها للمعلومات. ويرر الخطاب الفرنسي ذلك بانتقاصها للحرية من خلال سيطرتها على CNN أثناء حربها في أفغانستان، وأيضاً قميصها لدور الأمم المتحدة الممثل الأساسي للمجتمع الدولي. وأكد الخطاب الفرنسي على فرض الولايات المتحدة هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وكذلك انتقد الخطاب الفرنسي نظرة السياسة الأمريكية للآخرين، وهي تلك النظرة المتعالية والمتعجرفة، كما أظهر الخطاب الفرنسي الفارق الشديد بين تلك النظرة الأمريكية للعالم وبين نظرة العالم لها⁽³⁾.

وفي إطار نفس القضية أشار الخطاب الفرنسي إلى تأثير سياق العولمة على العلاقات الأمريكية وخاصة مع العالم العربي والإسلامي، هذا العالم الذي يعبر عن مثال واضح لعالم المهمشين في الكرة الأرضية وهو عالم لا يقنع في دائرة اهتمام أمريكا، مما ترتب عليه مساوئ كثيرة مثل عدم المساواة وسياسة الكيل بمكيالين ومختلف أشكال الظلم والإحباط؛ مما دفع بواحد من رموز هذا الخطاب الفرنسي وهو "J. Baudrillard" عالم الاجتماع الكبير إلى القول إن المسئول عما حدث في 11 سبتمبر هو الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ناحية أخرى، أشارت بعض اتجاهات هذا الخطاب الفرنسي شديدة الانتقاد للسياسة الخارجية

- أن الخطاب الفرنسي في تجاوزه لتلك الثنائية الجامدة صراع/حوار كان يهدف إلى الاهتمام بالمشكلات الناتجة عن تلك الاعتداءات، ومن ناحية أخرى محاولة التوصل إلى معرفة الأسباب والدوافع الحقيقية وراء تلك الاعتداءات، ومحاولة التفكير في التحديات 'نظروحة التي ستواجه العالم أجمع وليس فقط الغرب من جراء هذه الأحداث.

- سيتضح هنا من خلال تطرق هذا الخطاب لبعض القضايا التي اعتبرها هذا الخطاب أكثر تجسيدا للواقع الفعلي على الساحة الدولية. وقد اهتم الخطاب الفرنسي بنوعين أساسيين من القضايا: قضايا ذات طابع سياسي، وتطرح هنا بمعناها الواسع وبكل ما تتضمنه من مجالات استراتيجية وعسكرية..، وقضايا ذات طابع ثقافي وهي تتضمن عناصر ذات طبيعة دينية وتاريخية..، وهذا لا يمنع من وجود قدر من التداخل بين مدلولات ما هو ثقافي، ومدلولات ما هو سياسي. وفيما يلي ستعرض الدراسة لهذين النوعين من القضايا في محاولة لاستخلاص الاتجاهات المختلفة ما بين مؤيد ومعارض، وبين اتجاهات رئيسية واتجاهات هامشية. كما ستعرض أيضاً ما تتضمنه هذه القضايا من مفاهيم محورية وقيم أساسية، كانت بمثابة مفردات الخطاب الأمريكي الأولية، ونقد الخطاب الفرنسي لها، وستسعى الدراسة إلى استخلاص التساؤلات الكبرى المطروحة في الخطاب الفرنسي إزاء تلك القضايا والمفاهيم والقيم.

أولاً- القضايا السياسية المطروحة في

الخطاب الفرنسي

أولى هذه القضايا التي أثارت اهتمام هذا الخطاب كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جميع دول العالم. في البداية، وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر،

E.Morin يرى أنه من الضروري إزالة الغموض واللبس في استخدام مفهومي (الإرهاب - **terrorisme**) و(إسلامي - **islamiste**). ويشير **Morin** من ناحية أخرى أن مفهوم الإرهاب قد اختزل في أشكال المقاومة العنيفة والتي يتم منعها من التعبير عن مطالبها بالوسائل الديمقراطية، ويجب إذن التفرقة بشكل واضح بين الإرهاب والمقاومة الوطنية، وذلك من خلال قراءة هذا الإرهاب في سياقه الحقيقي من أجل استيعابه وفهمه بشكل صحيح. وهنا أشار **Morin** إلى سياق العولمة بكل نتائجها السلبية ومسوائها المتعددة ومن أهمها تزايد عدم المساواة، حيث إن العولمة الاقتصادية والتكنولوجية سمحت أيضاً بعولمة الإرهاب، فقد أضفتا على الإرهاب أبعاداً وظلالاً عالمية، كما تعتبر عولمة الإرهاب مرحلة من مراحل تحقيق ما يسمى بالمجتمع - العالم "**la société- monde**"^(٧).

وفي إطار قضية "الحرب ضد الإرهاب"، يرى **E.Rouleau** وهو من رموز الخطاب الفرنسي وهو المتخصص في شئون العالم العربي، أن مفهوم الإرهاب هو وباء عالمي، وهو يتساءل: هل هذا الوباء يرتبط بالإسلام فقط؟ ويرد على هذا التساؤل بأن هذا الوباء هو ظاهرة عالمية توجد في جميع المجتمعات، حتى غير المتشابهة مثل ألمانيا واليابان وإيطاليا والأرجنتين واليونان^(٨). ويتفق في هذا الرأي أيضاً **I.Ramonet** والذي طرح بدوره سؤالاً آخر أساسياً: وهو إلى أي درجة يمكن اعتبار الولايات المتحدة بريئة مما حدث؟ ويجب عن هذا السؤال باسترجاع ما حدث من قبل في سانتياجو في شيلي عام ١٩٧٣ - ومقارنة بنفس ما حدث في سماء نيويورك في عام ٢٠٠١ - عندما قام "بينوشيه" بانقلاب ضد "سلفادور الليندي" حيث اقتحم القصر الرئاسي بالقوات الجوية مما أدى إلى تساقط العشرات من القتلى وبداية نظام إرهابي عمره ٢٥ عاماً بمساندة الولايات المتحدة^(٩).

أما **A. Joxe**، فقد ذهب بعيداً في رؤيته لطبيعة هذه الحرب القائمة ضد الإرهاب عندما لفت الأنظار إلى

الأمريكية إلى أن ما تتمتع به الولايات المتحدة من غنى وثناء ورفاه شديد في هذا العالم شديد البؤس والفقير أدى إلى قدر كبير من الإحباط، ترجم هذا في عالم الجنوب من خلال مشاعر الإحساس بالهوان، والاحتقار، وعقدة النقص من التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل، وترجم هذا بالنسبة لأوروبا بنوع من الشعور بالعظمة والتعالي ثقافياً. وقد أيقظ هذان الموقفان سواء من جانب دول الجنوب، أو أوروبا أحاسيس متباينة من الكراهية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية^(٤).

وترى بعض اتجاهات هذا الخطاب أيضاً أن الدائرة المحيطة بالرئيس "بوش"، والتي تتكون من خبراء الحرب الباردة السابقين قد رأت في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتحت مسمى الإرهاب والإسلام الراديكالي، ذريعة للبحث عن منافس أو عدو جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي منذ عشر سنوات، وتمثل هذه السياسة نسخة معدلة من المكارثية الجديدة التي تريد القضاء على منافسي وأعداء العولمة. وهنا غلب على الخطاب الفرنسي اتجاه فيه نوع من التهكم والسخرية: **- Vous avez aimé l'anti-communisme? Vous adorerez l'anti-islamisme!**^(٥).

وكانت القضية الثانية التي اهتم بها الخطاب الفرنسي هي الحرب ضد الإرهاب، وهي الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة على الإرهاب الإسلامي؛ كرد فعل على اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر. واعتبرت أمريكا أن هذه الحرب بمثابة دفاع شرعي عن النفس. وأكد الخطاب الأمريكي على أنه لتجنب إمكانية وقوع اعتداءات أخرى محتملة، لا بد من القضاء على الإرهاب، ومن ناحية أخرى لا بد من إجراء تغييرات وتعديلات شاملة في الثقافة السياسية للعالم العربي والإسلامي^(٦).

أما بالنسبة لقضية "الحرب ضد الإرهاب" في الخطاب الفرنسي، فقد اشتمل على عدة رؤى مختلفة فيما يتعلق بمقاومة الإرهاب؛ فنجد عالم الاجتماع الشهير

ذلك التصريح العالم الإسلامي، وتفقد تعاونها معه. والمثال الثاني كان بريطانيا في ابتعادها عن الجميع واشتراكها منذ الهزيمة الأولى في الترتيبات العسكرية مع أمريكا^(١٤). بينما ظهر اتجاه آخر في الخطاب الفرنسي يرى أن أمريكا وأوروبا في "سفينة واحدة"، أي بعبارة أخرى تواجهان نفس الخطر: "فينبغي ألا نخدع بغير ذلك"، وهنا يناشد هذا الاتجاه في الخطاب الفرنسي أوروبا "ألا تتناسى وتترك دينها التاريخي تجاه الولايات المتحدة"، كما انتقد هذا الاتجاه الاتحاد الأوروبي بشدة لتفاديه عن تأدية دوره بالشكل المطلوب خاصة في العقد الأخير^(١٥). أما P. Boniface فيؤكد على أن أوروبا في هذا الموقف لا تعد خاسرة ولا رابحة، وإنما تمضي قدماً بطريقة تبدو أنها لم تتأثر بشكل كبير بالأحداث، ويظهر الاتجاه الانتقادي الواضح في الخطاب الفرنسي الذي تعدى الموقف السياسي الأوروبي إلى انتقاد أمريكا؛ أيضاً من حيث سياستها في تجاهلها للوجود الأوروبي^(١٦).

ثانياً- القضايا الثقافية المطروحة في الخطاب

الفرنسي

في السياق الخاص ب ١١ سبتمبر- وبعد موجة أولى من التعاطف الشديد مع الشعب الأمريكي الذي عانى من هذه الأحداث بشكل مأساوي- غلبت بشدة على الخطاب الفرنسي، نزعة معادية لأمريكا، ونلمس هذه النزعة أيضاً في الخطاب الأوروبي؛ حيث تعانى أوروبا- كما يرى عالم الاجتماع E. Morin من "عقدة التفوق الثقافي"^(١٧). وتنمي هذه العقدة الإحساس بالعداء للولايات المتحدة. ولكن هذا الشعور له مواصفات خاصة بالنسبة للحالة الفرنسية. والسؤال المطروح هنا هو: كيف يتم تفسير هذا الموقف الفرنسي؟

في البحث الاستطلاعي الذي أجرته جريدة Le Monde عن أسباب هذا الموقف، وجدت "أن الفرنسيين هم أكثر الأوروبيين عداء للأمريكيين. ويمكن أن يكمن

نقطة أساسية، وهي أن منظور الحرب اللاتمائية يعني أنها حرب بلا هدف عسكري ولا هدف سياسي مما يعني أنها حالة من لا سلم ولا حرب أي بلا سلام، فهي حرب متوحشة تحت شعار "الحملة الدولية ضد الإرهاب". وقد قدم هذا المنظور أداة استراتيجية للسياسة الأمريكية التي يبرها البيت الأبيض^(١٨)، وهو ما يخدم أهداف هذه السياسة باستخدام ذريعة أو حجة الإجماع الوطني العام **consensus patriotique**^(١٩).

وقد أكد الخطاب الفرنسي على أن جموع المسلمين يهدف الحرب ضد الإرهاب، وأن هذا الإرهاب مخالف لما جاء به القرآن. ومن ناحية أخرى تطرق هذا الخطاب إلى مسألة هامة ظهرت من خلال الدعوة إلى الحرب ضد الإرهاب: وهي أن أول ضحايا هذا الإرهاب هم المسلمون أنفسهم^(٢٠). وترى بعض اتجاهات الخطاب الأخرى أن حضور النزعة المضادة للإسلام والمنتشرة في الغرب هي نتاج الخط والتشويه الواضح بين مفاهيم تعددية الاختلاف فيما بينها مثل: الإرهاب والأصولية والتطرف والتعصب الإسلامي وبين... الإسلام نفسه^(٢١).

وهكذا نستطيع القول بأن هذا الخطاب الفرنسي يعنى في نقطة البداية -وهي الطابع الإرهابي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر- ولكن كان هذا الخطاب أكثر احتلاماً عن نظيره الأمريكي، خاصة فيما يتعلق باتجاهات التفكير حول هذا الحدث.

أما القضية الثالثة التي اهتم بها الخطاب الفرنسي فكانت السياسة الأوروبية. لقد عبرت السياسة الأوروبية عن التعاطف العميق والتضامن القوي مع الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر. وقد قام الخطاب الفرنسي بتقوم الموقف الأوروبي داخلياً؛ حيث أظهر أن هذا الموقف كان مرحباً، مع وجود استثناءين؛ فإيطاليا وعلى لسان رئيس وزراءها تقول بتفوق وسمو الحضارة الغربية على كل الحضارات الأخرى وخاصة الحضارة الإسلامية، وقد أدانت أوروبا كلها هذا التصريح ورفضته؛ حتى لا يثر ويستفز

السبب في رغبة كل من البلدين في أن يلعب دوراً عالمياً^(١٨). ويستشهد البحث بآراء المؤرخ البريطاني T. Judt؛ وهو المتخصص في دراسة المثقفين الفرنسيين: "تمثل أمريكا بالنسبة لفرنسا الأخ التوأم الذي سلك سلوكاً سيئاً، فالبلدان يتحدثان نفس اللغة وهي لغة "العالمية"، ويتصرف الاثنان باسم بعض الأفكار المجردة الداعية للأخلاق، مثل حقوق الإنسان أو الديمقراطية، وكل من البلدين يصف العالم كمشروع عالمي. ولكن أمريكا أدارت ظهرها للنموذج الجمهوري الفرنسي، أما نموذجها الليبرالي، فقد أصابه الجنون. ومن هنا يأتي الارتياح الفرنسي برؤية هذا الأخ الضال ينال جزاءه"^(١٩). وقد حث رد الفعل الفرنسي هذا E. Fassin - وهو المتخصص في الشؤون الأمريكية - إلى المناذة بالتمييز والتفرقة التامة بين رمز العولمة وبلد معين، وبين نقد نظام عالمي ونقد ثقافة قومية^(٢٠). ولكن هذا النداء يبدو أنه سيقى حبراً على ورق، كما يشير J. Birnbaum وذلك نظراً "للدلالات السلبية لكل ما هو أمريكي في السياق الفرنسي"^(٢١).

ويوضح M. Winock - وهو مؤرخ وأستاذ التاريخ المعاصر بمعهد الدراسات السياسية بباريس - IEP - أن هناك سبب تاريخي قد ساهم في إشعال هذه النزعة المضادة لأمريكا، وهو السبب التالي: لقد تألق الفرنسيين - وهم أصحاب ثاني أعظم إمبراطورية استعمارية في العالم - من خلال إشعاع حضارتهم وسيادة قوتهم على أوروبا. وشيئاً فشيئاً تم تجريدتهم خلال القرن العشرين من تفوقهم، مما أدى إلى ظهور شعور بالاستياء، والغيظ تجاه القوة العظمى التي حلت محلهم^(٢٢)، ويفسر Winock أن النزعة الفرنسية المضادة لأمريكا هي "إحدى وسائل التعبير عن الحنين القومي"^(٢٣)، ويقدم Ph. Roger مدير مجلة Critique تاريخياً لتلك النزعة، وهي ترجع إلى القرن الثامن عشر. وشيئاً فشيئاً ظهرت خلال القرن التاسع

عشر، نزعة التحقير الفكري لأمريكا. أما مفهوم "الإمبريالية الأمريكية"، فقد ظهر مع الحرب الإسبانية-الأمريكية في كوبا والفلبين وذلك في عام ١٨٩٨. ومنذ ذلك الحين بدأ الإدراك الفرنسي لأمريكا ككيان عدواني، يمثل خطراً على الآخرين^(٢٤).

وهكذا اختلطت العناصر السياسية، والثقافية، والتاريخية لتخلق على مدي قرنين، ظاهرة النزعة المضادة لأمريكا على الطريقة الفرنسية. ومن خلال رصد الخطاب المليء بالعداء الثقافي، يبرز تساؤل هام، ألا وهو: هل نحن بصدد نوع من "صدام الثقافات" داخل الحضارة الواحدة - والصدام هنا بين الثقافة الفرنسية، والثقافة الأمريكية؟ يقي أن نشير إلى أن تلك النزعة المعادية لأمريكا توجد بالأساس عند النخبة الفكرية الفرنسية وليست عند الشعب الفرنسي بشكل عام^(٢٥).

على إثر أحداث ١١ سبتمبر، ظهر في الخطاب الأمريكي/الغربي مفهوم كان يعتقد أنه "اندثر"، ولم يعد يستخدم، ألا وهو مفهوم "الحضارة"، ولكي نفهم المقصود بهذا المفهوم، فيمكن أن نرجع إلى ما كتبه في هذا الصدد المؤرخ الفرنسي الشهير F. Braudel عام ١٩٦٣؛ فهو يوضح أن كلمة "الحضارة" - والتي كانت قد ظهرت في القرن الثامن عشر - كانت تعني حينئذ السمات التي تميز الشعوب أو المجتمعات الأكثر تقدماً عن غيرها من الشعوب، وكانت هذه الكلمة تستخدم كمرادف لكلمة "التقدم"، وقد أكد Braudel أن القرن العشرين لم يعد يستخدم هذا المعنى، والذي كان يحصر الحضارة في الحضارة الغربية فقط التي كان يري الغرب أنها الأفضل وأصبحت هذه الكلمة تستخدم بمعنى "الثقافة"، وقد استخدم الكلمة في صيغة الجمع. ووفقاً لـ Braudel تخلص الخطاب الغربي من المعنى الذي يشير إلى التفوق والتميز الغربي^(٢٦).

ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عاد المفهوم القديم للظهور مرة أخرى بكل ما يتضمنه

الفهم من معاني محفورة ومختزنة في الذاكرة الجماعية للعقبة الغربية^(٢٧).

وعلى المستوى الرسمي، أكد الرئيس بوش أنه ليست أمريكا وحدها التي كانت محل الهجوم، بل الحضارة كلها. وقد أعادت هذه الهجمات إلى الخطاب ثنائية الحضارة/البربرية، فقد قدمت هذه الهجمات التي تسببت في موت الآلاف من الأرواح البشرية على أنها قمة البربرية في مواجهة الحضارة، وبدأ الخطاب الأمريكي في استخدام مفهوم "الحضارة" بنفس معناه الذي كان يستخدم في القرن الثامن عشر، ويمكن تصور المعنى من خلال هاتين المعادلتين: الحضارة = التقدم، والحضارة = الحضارة الغربية، وهكذا يصبح كل ما ليس غربياً متخلفاً و"هجمي".

ومن الجدير بالذكر أن هذه الثنائية الحضارة/البربرية قد استخدمت في نفس الوقت من قبل من يؤيدون مقولة هنتون، ومن يعارضون فكرة وجود أي "صراع للحضارات"، وذلك في تحليل كل جانب منهما لأحداث ١١ سبتمبر. ففي الحديث الذي أجرته مجلة **Le Pelerin Magazine** مع **D. Moisi** -والذي يحمل عنوان "نحن نشهد مواجهة بين الحضارة والبربرية"^(٢٨)، أكد المتحدث أن مقولة هنتون تقدم تحليلاً تبسيطياً يحمل في طياته خطورة شديدة، والغريب أن ذلك الرأي الذي يتبناه **Moisi** لا يمنع من اللجوء إلى ثنائية أخرى تبسيطية، وهي الحضارة/البربرية.

ونجد اتجاهاً آخر في الخطاب الفرنسي يعتمد على تحليل الأمور بحيث توضع في نصابها، فهذا الاتجاه يرى "أن الحرب بين القاعدة والولايات المتحدة لا تعبر عن صراع بين "الحضارة" و"البربرية الخارجية"، ولكنها تعبر عن داء داخلي تسبب فيه العالم المعولم"^(٢٩). ومن ناحية أخرى، ينتقد الخطاب الفرنسي أساس الحضارة المعولمة السائدة حالياً، وهو البحث عن السعادة المادية، من خلال الترعنة الاستهلاكية وهي الشكل الجديد للثراء، حتى الوصول إلى "رخاء الذي يتم وعد "الجميع" به. وقد أخذت الولايات

المتحدة على عاتقها مهمة تحقيق الوعد بالسعادة؛ فهي تعلن أنه من واجبها أن تنشر التقدم والحضارة في العالم أجمع، بدءاً من أفغانستان؛ فالحرب ضد الإرهاب هي "حرب حضارية" أو "حرب التقدم". وينتقل الخطاب الأمريكي من "خطاب الحضارات" إلى "حرب الحضارات". ويؤكد أنه لكي يتم تفادي هذه الحرب، فقد اختارت الولايات المتحدة حوض حرب أكثر نبلاً لأن هدفها نشر قيم الحرية والاحترام والديمقراطية و..... الحضارة. ويؤكد هذا الخطاب على وجود "الأخر" الذي يجب أن يتطور حتى إذا كان سيئاً قليلاً.

هل يشترك الغرب كله في هذه الرؤية للأمور؟ في الواقع، نرى أن الخطاب الفرنسي يحتوي على اتجاه يري أنه "لا يوجد آخر. وذلك ليس معناه نفي وجود تعددية بشرية وثقافية، وإنما هو الاعتراف بهذه التعددية بدون أن يعني ذلك أن يتم الذوبان في النموذج الاقتصادي والثقافي لمن يسودون"^(٣٠). وهكذا يدعو الاتجاه هذا إلى إعادة النظر للثقافة الغربية من حيث إنها تعتمد على فكرة المرجعية الغربية. ويتفق ذلك مع رأي **E. Morin** الذي أوضح أن الأزمة التي تعاني منها البلدان الغربية ليست فقط سياسية واقتصادية، بل هي في الأساس "أزمة حضارة". وذلك يتطلب إذاً إصلاحاً حقيقياً للفكر، وللعمل السياسي^(٣١). أما **J. Baudrillard**، فهو أكثر انتقاداً في رؤيته للغرب: فالسؤال بالنسبة له ليست فقط "أزمة حضارة"، وإنما "تمالك حضارة الزوال" و"أفول القيم"^(٣٢).

أيضاً اهتم الخطاب الفرنسي من الناحية الثقافية بمسألة **الخير والشر le bien vs le mal** فمن الموضوعات الأخرى التي يمكن أن نستخرجها من تحليل الخطاب الفرنسي، ما يعرف بمحور الخير في مواجهة محور الشر، وهي تتوازي بشكل قريب من ثنائية الحضارة/البربرية أو متحضر/متخلف، ولكن سياق كل منهما مختلف، فقضية الخير والشر تتم في سياق أخلاقي وذو اعتبارات دينية، بينما تتم الثنائية الثانية في سياق حضاري

وتفاقي. وقد أظهر الخطاب الأمريكي الولايات المتحدة باعتبارها تجسيدا لما هو خير ومستمد من القيم الأخلاقية العادلة، وقد ذهب هذا الخطاب بعيداً إلى حد التأكيد أن أمريكا غير قادرة على ارتكاب الشر^(٣٣)، وتم إقناع الشعب الأمريكي بهذه الصورة المبالغ فيها إلى حد التساؤل بسذاجة، وباسم الشعب الأمريكي: "لماذا يكرهوننا؟". ويمكن تفسير عدم القدرة على فهم حجم هذه الكراهية لأمريكا إلى التصوير الملائكي لأمريكا بأنها غير قادرة على فعل الشر، في حين أن الواقع ينقل صورة واضحة للسياسة الخارجية الأمريكية مع الإشارة إلى كل العواقب السلبية الناتجة عن تلك السياسة.

وبعد أيام قليلة من الأحداث بدأ الخطاب الفرنسي في تقديم النصح المباشر للشعب الأمريكي بضرورة الامتناع عن تصور أنفسهم كممثلين للخير في مواجهة أعداء يمثلون الشر^(٣٤)، ويرى البعض أن ثنائية الخير/الشر كانت مستخدمة على نطاق واسع من جانب الخطاب الأمريكي في إطار صراع الولايات المتحدة ضد الشيوعية^(٣٥)، ومن جانب آخر كانت الدول الإسلامية والتيارات الإسلامية "مخارِب" في المعسكر الأمريكي في الخمسينيات والستينيات ضد "إمبراطورية الشر السوفيتية"^(٣٦). وقد استخدمت وسائل الإعلام الأمريكية نفس الثنائية وقت حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي.

ويكشف استخدام ثنائية الخير/الشر عن جانب في منتهى الغرابة، حيث يتم استخدام نفس المفردات من جانب الأمريكيين وأعدائهم: "بذكركه" "حملة صليبية"، و"صراع الخير ضد الشر"، وبتأكيد أن كل من ليسوا مع الأمريكيين هم بئددهم، ويأعطاء العنصر الديني نفس الوزن الذي يعطيه له أعداؤه، فإن جورج بوش، ومسيحيته "الهائجة" قد بدوا للبعض فاشيين مثلهم مثل أعدائهم...^(٣٧).

وينقلنا الخطاب الأمريكي شيئاً فشيئاً من ثنائية الخير/الشر إلى تعبير آخر، ألا وهو "محور الشر"، الذي يتم

تعريفه كعدو عالمي - وهنا تتحدد الأمور أكثر، فتلاسه دول بعينها هي التي تقدم في الخطاب على أنها تشكل هذا المحور، وهي: العراق وإيران، وكوريا الشمالية - تتحدد معالم "العدو"، ويصبح للحرب العالمية ضد الإرهاب أهداف واضحة ومحددة.

ماذا عن الخطاب الفرنسي؟ في الحقيقة نجد أن هذا الخطاب يندش من هذا الإعلان الأمريكي للحرب على هذه الدول الثلاثة وخاصة أنه لم يثبت أن هناك علاقة بين تلك الدول وأحداث ١١ سبتمبر^(٣٨). ويوضح في هذا السياق نقطة هامة، ألا وهي التوظيف الأمريكي لثنائية الخير/الشر، بغرض تكتيكي كما يتضح من التحليل التالي: "كلما زادت التعبئة الأمريكية للحرب، كلما أصبح

لزماً أن يتم إقناع الشعب الأمريكي بمصر رؤيته للعالم في حدود صراع بين الخير والشر، بين الليبرالية الغربية والإرهاب الإسلامي، أو بصورة أكثر اختصاراً، "بيننا" و"بينهم"^(٣٩). وأوضح الإجماع الوطني "مقدساً" لدرجة أنه يتم التضحية بوجهات النظر المختلفة في سبيل أن يسود الرأي الواحد، ويتم إدانة أي شخص يحاول أن يناقش هذا الرأي الواحد، ويعتبر في جانب "الإرهابيين" و"يطرد من الجماعة المؤمنة"^(٤٠)، وهكذا نرى إلى أي درجة يمثل هذا النوع من الخطاب المبني على الثنائية المطلقة الخير/الشر خطورة كبيرة.

من القضايا التي اهتم بها الخطاب الفرنسي أيضاً قضية العلاقة بين الإسلام والغرب؛ حيث تساءل الخطاب الفرنسي - في إطار الجدل حول مقولة "هنتحتون" السابق الإشارة إليها - عن حقيقة وجود صراع بين الحضارات. أو بمعنى آخر هل العلاقات بين الإسلام والغرب ذات طابع صراعي؟. وقدم الخطاب الفرنسي عدة تفسيرات وآراء للإجابة على هذه التساؤلات منها التأكيد على أهمية التعرف على حقيقة الإسلام مع عدم الانجراف وراء بعض المواقف غير الموضوعية وبعض الأحكام الذاتية مثل الخوف

الإيجابي الذي يلعبه مسلمي فرنسا نظراً لتزايد عدد المسلمين الذين يعيشون في فرنسا^(٤٤). وذلك إلى الحد الذي دفع أحد رموز هذا الخطاب والمتخصص أيضاً في الشؤون الإسلامية إلى الحديث عن "الإسلام المغرب"^(٤٥) **Islam occidentalisé** ويقصد به إسلام مسلمي الغرب وانصهار هويتهم الإسلامية تلك مع هويتهم الغربية والذي ينفي إمكانية وجود أي صراع بين الحضارات. وإن كان هذا في الحقيقة غير مطابق للواقع نظراً للمشكلات العديدة التي يواجهها المجتمع الفرنسي في تعامله مع هذه المسألة.

ومن ناحية أخرى يشير الخطاب الفرنسي إلى مشكلة أخرى فيما يتعلق بقضية العلاقة بين الإسلام والغرب، وهي صورة الإسلام في المخيلة الجماعية الغربية المختزنة، والتي قد تدعمها وسائل الإعلام، ولكنها تظل قائمة في الذاكرة الجماعية بسبب روايات تاريخية، من أهمها الخبرة الاستعمارية بشكل عام وخبرة الاستعمار الفرنسي للجزائر بشكل خاص. وترى بعض اتجاهات الخطاب الفرنسي أن الثنائية القائمة بين الإسلام والغرب، تفهم بدرجة كبيرة في السياق الفرنسي بالتوازي مع ثنائية الجزائر/فرنسا^(٤٦).

يقدم الخطاب الفرنسي الحل من خلال تصحيح الصورة النمطية كما نلمسه من خلال نماذج عديدة في الخطاب الفرنسي من أهمها الجهد الذي قامت به مجلة **L'Histoire** من خلال ملف خاص في عددها الصادر في ديسمبر ٢٠٠١ والذي كان عنوانه "حقيقة الإسلام" **La vérité sur l'Islam**. إلا أن القراءة المتأنية بين سطور هذا العدد تظهر استمرار بعض الأحكام القمعية المسبقة والمستقاة من المرجعية الغربية حول ما هو الإسلام، والمثال على ذلك عنوان الافتتاحية وهو "الإسلام في مواجهة الحداثة" **L'Islam face à la modernité**^(٤٧). وهناك نموذج آخر على تصحيح صورة الإسلام في الغرب وهي مقالة صادرة في **Le Monde Enseigner** بعنوان: "تدريس الإسلام في المدارس"

من الإسلام أو كراهية الإسلام، **islamophobie** أو كراهية الإسلام **islamophilie**^(٤٨).

وهكذا بدأ الخطاب الفرنسي في هذه القضية بإعادة طرح الحركة التي يمتلكها الغرب عن الإسلام، وأشار خطاب بعد ذلك إلى أنه توجد معرفة ما بالإسلام، ولكن هناك مشكلات كثيرة تتعلق ببعض منها بالخلط بين الغريب والحل هذه الإشكالية، يقترح الخطاب الفرنسي أن توجد المصطلحات الخاصة بالإسلام بطريقة محددة واضحة، مع رفض وجود صورة أحادية للإسلام^(٤٩).

ويشير الخطاب الفرنسي إلى مشكلة أخرى تتعلق بصورة السلبية عن الإسلام، التي تتناقلها وسائل الإعلام الغربية حيث أكدت بعض اتجاهات هذا الخطاب على أن مشكلة تكمن في نقص المعلومات الخاصة بالإسلام من قبل علماء القوم على وسائل الإعلام، واللجوء إلى التعميم عند تحقيق أو تمحيص؛ مما يؤدي إلى تعميم الرؤية الخاصة بالإسلام وتبسيطها إلى حد التسطيط والاختزال؛ مما يظهر الإسلام كموضوع خارج السياق التاريخي، وبالإضافة إلى ذلك فإن تعميم الرؤية الخاصة بالإسلام تم استغلالها في بعض الأحيان لإحلال الإسلام محل الشيوعية كمنافس رسمي للغرب.

وفي هذا الإطار يرى هذا الاتجاه أيضاً أن الصورة السلبية للإسلام، تركزت بفضل الخوف من إعادة إحياء غير النبي، مرة أخرى في تلك المجتمعات العلمانية، والخصم الغربية بشكل عام والمجتمع الفرنسي بشكل خاص. كما يرى هذا الاتجاه أيضاً أن الصورة السلبية للإسلام تكمن أيضاً في الترويج له بصورة استهلاكية خاصة في الإعلام الغربي، مما ينفي عنه حقيقته الأصلية خاصة كموضوع لقوانين العرض والطلب^(٥٠).

ويشير الخطاب الفرنسي فيما يتعلق بقضية المعرفة الإسلامية، إلى أن الموقف في فرنسا أفضل بكثير عنه في بلد غربية أخرى نظراً لكون الإسلام، يأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية كدين في فرنسا؛ وأيضاً للدور

يتعلق بمقولة "صراع الحضارات"؛ حيث انطلق الخطاب الأمريكي من تأييد مقولة "هنتنغتون"، والتي يترتب عليها التهديد بالحرب بين الحضارات المختلفة، بينما انطلق الخطاب الفرنسي من رفض المقولة ووصفها بأنها مقولة بما تيسيط شديد للأمر، ولها هدف تكتيكي في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن هذين الخطابين توصلا إلى نفس النتائج فيما يتعلق بالعلاقة بين الإسلام والغرب؛ حيث يرى الخطاب الأمريكي أن إصلاح الإسلام هو الحل الوحيد لتفادي الحرب بين الحضارات بينما يؤكد الخطاب الفرنسي أنه نظراً للمشكلات التي تواجه الإسلام في الداخل والمسلمين في الخارج مما يؤدي إلى علاقات ذات طبيعة صراعية فالحل أيضاً هو إصلاح الإسلام من خلال نقل قيم العلمانية والديمقراطية إليه مع التأكيد دوماً على أهمية ما يقوم به الغرب في تحقيق هذا الإصلاح ("رسالة الرجل الأبيض"!)، وذلك بالإضافة إلى مساندة المصلحين المسلمين أو النخب التي تشربت القيم والمفاهيم الغربية وهي الوحدة القادرة على مواجهة التطرف الإسلامي^(٥٧).

ثالثاً- النقد الفرنسي للمفاهيم المحورية والقيم

السائدة في الخطاب الأمريكي

تدور أغلب المفاهيم المستخلصة من الخطاب الأمريكي، والتي يشير إليها الخطاب الفرنسي، حول فكرة "الحرب"، فنجد أنه عقب أحداث ١١ سبتمبر ظهرت عدة مفاهيم محورية، مثل "الحرب ضد الإرهاب"، "الحرب غير المتكافئة" (أو الصراعات غير المتكافئة *conflits asymetriques*)، "الحرب الوقائية"، حرب الحضارات"، "حرب الحضارة"، "حرب التقدم"، "حرب الآلهة"... وتجدر الإشارة إلى أن كل حرب من هذه الحروب تُوصف "بالحرب العادلة (*guerre juste*)". كما يؤكد الخطاب الأمريكي على "حق التدخل".

تظهر الحرب ضد الإرهاب كنتيجة ورد نص مشروع وحتمي لأحداث ١١ سبتمبر والتي توصلت بالإرهابية، وكخطوة ينبغي على الغرب - بل على العالم -

L'Islam à l'école، ويرى هذا الاتجاه في الخطاب الفرنسي أن تدريس الإسلام في المدارس الفرنسية سيكون وسيلة ضرورية لتحقيق الاندماج والتعايش داخل المجتمع الفرنسي، كما يمكن اعتباره وسيلة لتصحيح الصورة السلبية للإسلام^(٥٨).

ونموذج ثالث أيضاً على تصحيح صورة الإسلام وفهم ردود أفعال المسلمين في الخطاب الفرنسي هو النموذج الخاص برؤية أحد رموز هذا الخطاب الذي سبق الإشارة إليه أكثر من مرة وهو **Morin** الذي أكد على ضرورة عدم إغفال دور القضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً هاماً من السياق المحدد للعلاقات بين الإسلام والغرب^(٥٩).

وهكذا يتأكد من تحليل الخطاب الفرنسي أن هناك مشكلة أساسية تعوق الرؤية الموضوعية لهذا الخطاب، وأنه لا ينفصل عن مرجعيته الغربية باعتبارها مرجعية عالمية يجب الانطلاق منها، وذلك من خلال طرح تساؤلات مثل: هل يتوافق الإسلام مع العلمانية؟ وهل يتوافق الإسلام مع الحداثة؟ وهل يتوافق الإسلام مع الديمقراطية؟ هل يقبل الإسلام التعددية في الآراء وممارسة النقد الحر؟^(٦٠). وكانت إجابة الخطاب الفرنسي على هذه التساؤلات في غالبيتها بالسلب وإن كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أنها لا تعبر عن الواقع وإنما تعبر عن نظرة تفاؤلية تسرى أن السياق العلماني هو السياق المثالي الذي يسمح بالتعايش والتسامح بين المذاهب المختلفة، ومن ثم بين الإسلام والغرب. مع وجود تأكيدات على حلول حتمية تتعلق بضرورة ربط الإسلام بالحداثة وربطه بالديمقراطية أو ديمقراطية الإسلام، فهذا هو السبيل الوحيد لإصلاح الإسلام من وجهة نظر الاتجاهات المختلفة للخطاب الفرنسي، وهناك إشارات عديدة على أن "الإسلام الفرنسي" نموذج فعلى يمكن الاقتداء به^(٦١).

وتستخلص الدراسة من هذا الجزء الخاص بعلاقة الإسلام بالغرب أنه بالرغم من أن الخطاب الفرنسي والخطاب الأمريكي انطلقا من بدايات متضادة ومختلفة فيما

تتخذها في هذه المرحلة من "مكافحة الإرهاب" (ويذكر أن "مكافحة الإرهاب" كانت هدفاً من أهداف السياسة الدولية في العقد الأخير).

وتتخذ هذه الحرب شكلاً جديداً لأنها "حرب غير متكافئة"، فهي ليست كما جرت العادة حرباً بين دول، بل بين دول ومجموعات لا دولية **groupes non-étatiques**، أو بين دول ورجل واحد كما هو الحال بالنسبة لأسامة بن لادن، مع ما يمثله هذا العدو غير المرئي **ennemi invisible** من مشاكل بالنسبة لإدارة حرب من هذا النوع^(٥٣).

وهي "حرب وقائية" لاقتلاع جذور الإرهاب والتضادي حدوث عمليات إرهابية أخرى تمس البشرية جمعاء وليس الغرب وحده. وهذا الهدف النبيل يجعل منها - كما للحطاب الأمريكي - "حرباً عادلة" - بالإضافة إلى أنه قد فيها قرار الحرب من منطلق الدفاع المشروع عن النفس وليس الهجوم.

كيف يري الخطاب الفرنسي هذه الحرب؟ يلفت من الخطاب الأنظار بشدة إلى أن مفهوم "الحرب الوقائية" في واقع الأمر، مفهوم جد خطير. فهو يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بأي عمل عسكري تبعاً لرؤيتهم وطبقاً لمصالحهم هم^(٥٤).

وتنتقل إلى مفهوم آخر هو مفهوم "حرب الحضارات"، والذي نشأ انطلاقاً من مقولة هنتنغتون عن "صراع الحضارات" حيث تكون الحرب في هذه الحالة ناتجة عن الصراع الذي لا يمكن حسمه إلا بتغلب حضارة على أخرى - والمقصود في سياقنا هنا غلبة الحضارة الغربية المسيحية العتدي عليها / الجيني عليها" على الحضارة الإسلامية "الاعتدية الجانية".

وتأتي هذه الغلبة من خلال حرب بين الدول التي تتكلم من الحضارتين، ومن الطبيعي إذاً أن تكون الحرب بين الولايات المتحدة - وهي الدولة التي تم الاعتداء على

أراضيها، وهي في نفس الوقت تقدم نفسها على أنها ممثلة ورمز الحضارة الغربية - وبين الدولة أو الدول التي تساند الإرهاب الإسلامي، كأفغانستان إلخ...

ونرصدها اتجاهات قوياً في الخطاب الفرنسي ينتقد مفهوم حرب الحضارات، فيري مثلاً أن هذا المفهوم مفهوم ساذج وغير مطابق للواقع؛ حيث إن الدين الإسلامي يتطور خارج حدود الثقافات القومية وخارج إطار الدول، والسلام قد انتقل إلى الغرب، فلا يمكن الحديث إذاً عن "حرب حضارات"، أو "حرب حضارية"^(٥٥).

وبعد يومين فقط من الأحداث، نقرأ مقالة هامة ل **P. Boniface** - وهو مدير معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية **IRIS** - يفند في هذه المقالة التي تحمل عنوان "حرب الحضارات" هذا المفهوم، وينادي بعدم استخدام نفس مفاهيم الحرب الباردة - وقت أن كان الصراع بين الغرب والشيوعية - في الحكم على أحداث مختلفة تماماً كأحداث ١١ سبتمبر^(٥٦).

أما **D. Moisi**، فهو يرفض فكرة "حرب الحضارات" بين الغرب الديمقراطي والشرق الإسلامي **islamiste**، فمن وجه نظره، تمثل أحداث ١١ سبتمبر مواجهة بين "الحضارة" و"البربرية"^(٥٧).

وهكذا ينتقل الحديث من "حرب الحضارات" إلى "حرب الحضارة"، فأحداث ١١ سبتمبر هي مثال حي على قمة البربرية والهمجية، التي تهاجم الحضارة، فتصبح الحرب "حرب الحضارة ضد البربرية" أو "الحرب باسم الحضارة".

و"الحضارة" هي مرادف التقدم والمدنية، فنجد أن مفهوم "حرب التقدم" أو "الحرب باسم التقدم" يظهر في الخطاب الغربي، وتوضح **A. Viatteau** كيف أن هذا المفهوم يعد في الأصل مفهوماً أطلقه كارل ماركس، حيث كان يري أن الحرب هي الوسيلة القوية والفعالة من أجل تقدم البشرية، فهي تجعل عملية التطور الاجتماعي تتقدم بصورة أسرع، وذلك من أجل هدف سام، ألا وهو "رفاهية الجميع". وتشير **Viatteau** إلى أن هذا المفهوم

أصبح اليوم مستخدماً من قبل ليس فقط مناصري العولمة، وإنما الغرب عامة، وذلك أمر يدعو للدهشة كما تري **Viatteau**^(٥٨).

أما بالنسبة لمفهوم "حرب الآفة" فتكرس مجلة **Le Nouvel Observateur** له عدداً خاصاً لتقدم رؤيتها للجوانب المختلفة لهذا المفهوم^(٥٩). ولكن عالم الاجتماع **E. Morin** يرفض تماماً فكرة الحرب الدينية، وهي فكرة بعيدة تماماً عن الواقع كما يحلله هو، ويفضل **Morin** وصف "الحرب ضد الإرهاب" بأنها "حرب أهلية في ظل المجتمع-العالم" في السياق الحالي للعولمة، هذا "المجتمع-العالم" الذي أفرز "الإرهاب-العالم أو الإرهاب المعولم" كما يسميه هو^(٦٠).

ويذهب الصحفي والكاتب الفرنسي **Th. Meyssan** - صاحب كتاب "الخدعة الكبرى" الذي أثار ضجة عالمية كبرى حيث نفي فيه حدوث هجوم على مين البنتاجون يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ - إلى حد وصف مفاهيم مثل "الجهاد" و"الحرب الصليبية" - والتي تم التركيز عليها في الخطاب الغربي - بأنها "يشكلان أداتين من ضمن أدوات استراتيجية المهيمنة الأمريكية"^(٦١).

ونصل إلى آخر مثال بالنسبة لهذه المفاهيم المتعلقة بالحرب، وهو مفهوم "حق التدخل"، وهو مفهوم مستخدم في الخطاب الغربي منذ فترة طويلة وسابقة على الأحداث المعنية. ويذكر **J. Daniel** أن دستور الأمم المتحدة يشترط أنه لا يمكن لدولة ما أن تعطي لنفسها هذا الحق - وألا يعتبر التدخل عملاً استعمارياً - فالتدخل لا بد أن يتم بناء على قرار من الأمم المتحدة وليس بمبادرة فردية^(٦٢).

وتقدم افتتاحية العدد ٥٩ من مجلة **Le Débat Stratégique** ما تسميه "بنظرية فرنسية للتدخل العسكري الإنساني"، هذه النظرية التي تم تطبيقها عند إرسال القوات الفرنسية لأفغانستان^(٦٣). ويعتبر الجانب الفرنسي هذه النوعية من التدخل ذات الطابع الإنساني هي الوحيدة المقبولة في مقابل "حق التدخل" كما تفهمه

الولايات المتحدة، وهكذا نرى أن الخطاب الفرنسي يتوقف عند المفاهيم المستخدمة في الخطاب الأمريكي ويتخذ منها موقفاً نقدياً، موضحاً كيفية توظيفها في الخطاب.

في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، أبدت أوروبا - وهي حليفة الولايات المتحدة الرئيسية - مشاعر التعاطف واتخذت موقفاً ينم عن التضامن التام مع أمريكا. ولم يكن ذلك الموقف فقط بسبب الكارثة الكبيرة التي لحقت بالولايات المتحدة - والتي لم يكن لها نظير من قبل - وإنما لسبب آخر توضحه لنا **Th. Delpech**، وهي أن "قيماً" مشتركة بين الأمريكيين والأوروبيين أصبحت مهددة^(٦٤). ويعتبر الغرب القيم التالية هي قيم أوروبية/غربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحضارة الأوروبية ذات النزعة الإنسانية (**humaniste**): حقوق الإنسان، حقوق الشعوب، الحق في الديمقراطية، حقوق المرأة^(٦٥).

وتستخلص القراءة الرصدية اتجاهين في الخطاب الفرنسي، أحدهما يحاول التأكيد على أن هذه القيم عالمية **universelles** وليست خاصة بالثقافة/الحضارة الأوروبية الغربية، ولكن ذلك لا يعني محاولة فرض هذه القيم على الآخرين بالقوة كما تري الولايات المتحدة. أما الاتجاه الآخر فيتناقى مع فكرة عالمية هذه القيم ويمثل هذا الاتجاه مفكرين مثل **J. Baudrillard** الذي كان قد أكد في حديث نشر له (قبل نحو عام من الأحداث) على ضرورة احترام التعددية الثقافية^(٦٦).

وتتوقف قليلاً عند قيمة الديمقراطية وهي القيمة التي كان لها حظ وافر من اهتمام الخطاب الأمريكي/ الغربي فما بعد أحداث ١١ سبتمبر. كيف يري الخطاب الفرنسي تقدم الخطاب الأمريكي لهذه القيمة؟ في الواقع، تكشف القراءة الرصدية عن اتجاه فكري فرنسي ينتقد توظيف هذه القيمة في الخطاب الأمريكي فبينما يبدأ **E. Morin** مثلاً

"الديمقراطية" لدرجة أن مجلة هامة مثل **Esprit** أعلنت في عددها الصادر بمناسبة الذكرى الأولى لأحداث ١١ سبتمبر، أن عددها القادم سيخصص جزءاً كبيراً منه لمناقشة "الديمقراطية المعاصرة"، وذلك لملاحظة مدى البون الذي يتسع بين الثقافة السياسية الأمريكية والثقافة السياسية الأوروبية^(٧٢).

رابعاً- التساؤلات المطروحة في الخطاب الفرنسي

يطرح خطاب ما بعد ١١ سبتمبر الفرنسي عدة تساؤلات كما رأينا من خلال رصد القضايا التي يناقشها هذا الخطاب - وسوف نتناول هنا أهم هذه التساؤلات، التي اهتم بها الخطاب أكثر من اهتمامه بالثنائية (صراع/حوار الحضارات):

١- بخصوص حدث ١١ سبتمبر:

من خلال تحليل مضمون الخطاب الفرنسي، نستطيع أن نرصد اهتماماً واضحاً بتقييم ما حدث يوم الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، فالخطاب يطرح بقوة السؤال التالي: هل نستطيع اعتبار ما حدث حدثاً تاريخياً؟ بمعنى آخر، هل اختلف عالم ما قبل ١١ سبتمبر كلية عن عالم ما بعد ١١ سبتمبر؟، والجدير بالذكر أن هذا التساؤل قد تم طرحه في الأيام الأولى التي أعقبت ما حدث، وتردد السؤال على مدى العام، وخاصة مع قرب الذكرى الأولى للأحداث، وقد حاول الإجابة عليه خبراء العلاقات الدولية، وخبراء الشؤون الاستراتيجية والمتخصصون في الجيوبوليتيكا، وكذلك المؤرخون والمفكرون، كل من خلال زاوية اهتمامه بالموضوع..

ويقدم لنا الخطاب الفرنسي كلتا الإجابتين للسؤال، سواء بالإيجاب أو بالنفي. ويستعرض المحللون المبررات والحجج المختلفة المقدمة من كلا الجانبين. ويتضمن احد نماذج هذا الخطاب ملحوظة هامة للغاية؛ حيث يؤكد **Th. De Montbrial** - وهو رئيس المجمع الفرنسي، ومدير

في التذكير بأن الولايات المتحدة تعد أقدم نظام ديمقراطي على سطح الأرض، فإنه يقدم للقارئ أمثلة عديدة على أن "ديمقراطية أمريكا لم تمنعها أبداً من مساندة نظم ديكتاتورية عندما كانت مصالحها تقتضي ذلك"^(٧٣).

ويذهب مفكرون آخرون لأبعد من ذلك، فيؤكدون أن الديمقراطية الأمريكية في حقيقة الأمر وهم كثر (**mythe**) ويشرحون كيف يتم توجيه الرأي العام الأمريكي في ظل غياب نظام حقيقي للأحزاب - لدرجة التلاعب بهذا الرأي العام لكي يتبنى الرأي الذي تريده الإدارة الأمريكية^(٧٤). ويؤكد الخطاب الفرنسي على أن "قوة الأمريكية التبسيطية - والـ **politiquement correct** - بالنسبة للدفاع عن "الديمقراطية" و"السلام"، وعن "المساواة بين الشعوب"، ما هي إلا قالب إيديولوجي ما غير مفيد وإما ضار بالنسبة للآخرين"^(٧٥).

وتجدر الإشارة هنا إلى رأي **T. Judt** (المتخصص في دراسة فكر المثقفين الفرنسيين) والذي يرى أنه يتم تعريف أفكار مثل "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" كتفكير تجريدي مهذب للأخلاق **abstractions moralisante**^(٧٦). ومن وجهة نظره فإن ذلك التعريف يحدث في كلتا الثقافتين الأمريكية والفرنسية اللتان تشتركان في نزعتهما العالمية؛ أي في تقدم كل منهما نفسها على أي مشروع عالمي.

يعترف **B. Barber** وقد كان يعمل كمستشار الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وهو حالياً أستاذ في جامعة ميريلاند - "إن ما كنا نعتبره كفاحاً من أجل استقرارية ظهر في أغلب الأحوال بالنسبة للآخرين كحركة هدف التعريب والهيمنة الثقافية"^(٧٧). وهكذا يعطي الخطاب الفرنسي اهتماماً كبيراً التحليل للثقافة حول ما يسمي بالقيم الغربية وخاصة قيمة

نري المراقبين يكتشفون بعد فترة أن هذا الموقف الأحادي
لأمريكا لم يتغير في حقيقة الأمر، فمازالت أمريكا تقوم
بإجراءات انفرادية علي الساحة الدولية، مع محاولة فرض
الحلول - والتي تختارها هي - على بقية العالم.

ماذا تغير إذا بعد ١١ سبتمبر؟

يسري **P. Boniface** أولاً أن اعتداءات ١١
سبتمبر أثبتت أن كون الولايات المتحدة القوة الأعظم في
العالم، لم يمنعها أن تكون هشة في مواجهة جماعة إرهابية
صغيرة. كما أوضح الحدث أيضاً "الوجه المأسوي والمفجع
للعولمة"، حيث أثبت أنه "لا يمكن أن توجد جزيرة سلام
ورخاء وسط محيط من العنف" (٧٧). ومن ناحية أخرى
ظهرت المكانة الهامة التي كان يحتلها فاعلون جدد (غير
الدول) في مجال العلاقات الدولية (٧٨). كما
أكد **Boniface** على أنه تمت "إعادة توزيع للخرائط
الجيوبوليتيكية" في أعقاب اعتداءات ١١ سبتمبر، وتطورت
علاقات القوة، وحاول تقييم وضع كل من روسيا،
والصين، واليابان، وأوروبا، وباكستان، والمملكة العربية
السعودية (٧٩). ويظل السؤال مطروحاً كما نلمسه من
خلال عنوان كتاب صدر عام ٢٠٠٢ في فرنسا: "١١
سبتمبر ٢٠٠١ - هل يعد منحني بالنسبة للسياسة الخارجية
الغربية؟" (٨٠). ويعتبر مؤلفي هذا الكتاب هذا السؤال أهم
كثيراً من مجرد التركيز على الفكرة الساذجة والمفرطة في
التبسيط لصراع الحضارات.

ومن كل ما سبق، نستخلص نقطة هامة، ألا وهي
اهتمام الاتجاهات الفطرية الفرنسية في المقام الأول
بالتغيرات التي طرأت - أو التي من المتوقع أن تطرأ - على
العالم الغربي. ولكن هذا التوجه الرئيسي لا يمنع بعض
المتخصصين من الاهتمام أيضاً بالعالم العربي، فقد كرس
R. Leveau - وهو أستاذ بمعهد الدراسات
السياسية **I.E.P.** بباريس، ومستشار علمي بالمعهد الفرنسي
للعلاقات الدولية - دراسة نشرت بمجلة **Politique**
Etrangère عن وضع العالم العربي بعد أحداث ١١

المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية - على أن أياً كان الرأي
الصائب - فإن النقطة الجوهرية ليست في الرد على
السؤال في حد ذاته، وإنما هي في إدراك أن "الجدل القائم
ليس فكرياً فقط"، ولكن يجب التأكيد على أن الطريقة التي
يتم بها إدراك موقف ما يؤثر أيضاً على القرارات ويؤثر
بالتالي على مجري الأحداث (٧٣).

أما بالنسبة للإجابات المختلفة، فنستطيع أن نقدم
هنا نموذجاً يمثل كلا من الجانبين، فيؤكد عالم
الاجتماع **M. Wieworka** على أن عصراً جديداً قد بدأ:
"لن نري أبداً العالم بعد اليوم كما كنا نراه من قبل" (٧٤).
ويدلل على صدق رؤيته للأمر بأنه لم يتم حتى إيجاد
الكلمات المناسبة للإشارة إلى هذه الأحداث إلى درجة أنه
يطلق فقط عليها اسم "أحداث ١١ سبتمبر"، وذلك لكونها
غير مسبقة في التاريخ. أما **B. Dreano**، فيلاحظ أنه
بينما أجمع المراقبون على أن "العالم لن يكون أبداً مثل ما
كان قبل ١١ سبتمبر" إلا أن رد فعل أغلبية هؤلاء المراقبين
للحدث كان "مثل ما قبل ١١ سبتمبر"، فقد تكررت نفس
الخطابات، وجري استخدام نفس التحليلات ونفس
الوسائل السياسية المستخدمة من قبل فمثلاً ظهرت مرة
أخرى تعبيرات "العالم الحر"، و"محرارة الشمولية"، وكذلك
"الإمبريالية الأمريكية"، الخ... (٧٥) وهي ملاحظة جديرة
بالاهتمام.

ولابد أن نوضح هنا أن القراءة الرصدية للخطاب
الفرنسي في هذا الشأن قد توصلت إلى أن غالبية المنشغلين
بهذا الأمر لم يقدموا إجابات مطلقة، ولكنهم بالرغم من
ذلك حاولوا تحليل الموقف وتحديد المجالات التي تأثرت
بالحدث (مع التأكيد على أن ما حدث ليس تأكيداً على
صدق نظرية صراع الحضارات)، ويتكرر في هذا الصدد
السؤال التالي: هل أدركت الولايات المتحدة أخيراً على أنها
يجب أن تتخلى عن الموقف الأحادي **unilateralisme**؟
وبعد أن كانت الإجابات في أول الأمر تتم عن التفاضل،
مؤكدة أن الولايات المتحدة استوعبت الدرس (٧٦)، إذ بنا

سبتمبر ٢٠٠٢ - حرصت المجلة على تقديم ملف في أعدادها الشهرية، يحمل عنوان "ما بعد ١١ سبتمبر"، ثم خلاله رصد ما يتعلق بالحدث في محاولة لفهم أفضل، حتى إذا كان الأمر يحتاج - كما أكدته مجلة **L'Histoire** (السابق ذكرها) - إلى المزيد من البعد التاريخي.

٢- الغرب يتساءل حول ذاته:

وجدت القراءة الرصدية أن من أهم النتائج الإيجابية للجدل الذي أثير في الفكر الفرنسي في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، ما يخص الدعوة إلى مراجعة النفس وإعادة النظر في خصائص الحضارة/ الثقافة الغربية، فقد دعت **A. Viatteau** إلى الاهتمام بإيجاد حلول لأزمة الحضارة في الغرب واتجهت في دعوتها هذه إلى أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه النخبة أو النخب للخروج من تلك الأزمة، وقد حولت دقة النقاش من الحديث عن الصراع بين الخير والشر (وهي إحدى العناصر الرئيسية للخطاب الأمريكي) إلى الحديث عن "الكفاح من أجل الخير ضد الشر". وأكدت أن الغرب إذا استمر على حاله، فإنه يتجه إلى ما تسميه "حضارة الفوضى" (٨٥).

وفي عددها الصادر بعد عام من الأحداث، تقوم مجلة **Esprit** بتقديم "كشف حساب" لما بعد ١١ سبتمبر، فيقول **O. Mongin**: "في أقل من عام، ربما نكون قد انتقلنا من تساؤل نقدي كان يبحث في الخارج عن السبب الشيطاني لكل مشاكلنا (...) إلى تساؤل ينصب علينا نحن" (٨٦)، ومن ضمن الأسئلة المطروحة في هذا السياق، يهتم **Mongin** بمفهوم الديمقراطية، ويتساءل إذا كان الغرب فعلاً يضطلع بمسؤوليته ويتصرف وفقاً للمبادئ الديمقراطية عندما قسم العالم - على إثر أحداث ١١ سبتمبر - إلى مناطق "ديمقراطية كمونيا" ومناطق أخرى "بربرية". ويرى **Morin** أن القيم الديمقراطية في سبيلها إلى التهميش، سواء كان ذلك في أوروبا أو في الولايات

سبتمبر حيث يرى أن هذا العالم قد أصبح، من جراء الأحداث "في مفترق الطرق" (٨١). ويعتبر **Leveau** أن الحدث يعد - بالنسبة للعالم العربي - حدثاً لا يقل أهمية عن أهمية أحداث أخرى في تاريخه مثل وعد بلفور، واتفاقيات سايكس-بيكو، ونهاية الحرب العالمية الثانية، وعام ١٩٧٩ (اتفاقية كامب ديفيد)، فهناك نظام إقليمي جديد يتم بناؤه على إثر هذه الأحداث. وبالطبع لا يتوقف **Leveau** بتاتاً عند مقولة هنتحتون الخاصة بصراع الحضارات.

وبعد مرور عام على الأحداث، يقدم الخطاب الفرنسي نماذج لبعض الردود المحتملة على السؤال الأساسي، ألا وهو: هل يعتبر ما حدث في ال ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ "حدثاً" (بالمعنى التاريخي للكلمة)؟ فنجد من يقول إن "كل شيء تغير ولم يتغير أي شيء" (٨٢)، بينما تقدم المجلة المتخصصة في علم التاريخ **L'Histoire** ملفاً خاصاً "بدروس ١١ سبتمبر"؛ حيث يحاول المؤرخون الإجابة على السؤال المطروح من خلال عقد مقارنات بين "١١ سبتمبر" وعشرة أحداث أخرى "هزت العالم" عبر تاريخ البشرية، مع التأكيد على أن محاولة فهم الأمور في صورتها الحقيقية يستلزم أيضاً بعض البعد الزمني، وهو ما لم يتسن بعد بالنسبة لأحداث ١١ سبتمبر (٨٣). ويقدم وزير الخارجية الفرنسي السابق **H. Vedrine** عرضاً لكتاب أحد المهتمين بمجال التاريخ، وهو **A. Adler**. وبالرغم أن الكتاب يحمل عنواناً واضحاً - "رأيت نهاية العالم القديم" إلا أن **Vedrine** يقول إن المؤلف يؤكد أن النتائج السلبية توصل إليها ليست قاطعة، وإنما "احتمالية" (٨٤).

ونصل إلى آخر مثال نقدمه، وهو ملف من مجلة **Esprit** الخاص بالموضوع، وهو ملف جدير فعلاً بالاهتمام؛ فهو يقدم رؤية تحليلية للحدث مع التأكيد على أن "آثاره وعواقبه مازالت صعبة التفسير"، وتذكر المجلة قراءها أنها على مدي العام الممتد من سبتمبر ٢٠٠١ إلى

وهذه الصورة الخيالية عن نجاح التجربة الفرنسية في "التعامل مع" الإسلام، لها وظيفة محددة، وهي أن يقدم النموذج الفرنسي كنموذج مثالي، يجب على دولة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تتعلم منه.

ويري اتجاه فرنسي آخر أن حل المشاكل التي نتجت عن أحداث ١١ سبتمبر، فيما يخص العلاقات الحضارية، لا ينبغي أن يكون من خلال "حوار الثقافات"؛ لأنه يري أن هذا الحوار لا يخرج عن نطاق الحدود الأكاديمية وأنه في أغلب الأحيان "حوار طرشان" لا يفيد ولا يكفي^(٩٧)، ولكن وزن هذا الاتجاه ضعيف جداً بالمقارنة بالاتجاه السائد، وهو التأكيد على أهمية "حوار الثقافات".

ويجري استخدام تعبير "حوار الأديان" أيضاً في الخطاب الفرنسي، ويوضح تحليل مضمون هذا الخطاب أن المقصود "بحوار الأديان" هو نفس ما يقصد "بحوار الثقافات"، وخاصة بالنسبة لحالة "الإسلام والغرب"، فتتفق الاتجاهات المختلفة على ضرورة احترام الآخر، وديانة الآخر وتتفق أيضاً على ضرورة التعايش السلمي، والتبادل الذي يؤدي إلى المزيد من الإنراء الروحي للبشرية، فسي شهر أكتوبر ٢٠٠١، أي بعد نحو شهر من أحداث ١١ سبتمبر انعقد في روما مؤتمر قمة إسلامي - مسيحي بدعوة من الكنيسة الكاثوليكية، وقد تم التأكيد فيه على أن هذه الأحداث الإرهابية المؤسفة لا يجب أن يتم "قراءتها" على أنها "حرب دينية"، أو "حرب حضارات"، وتم اعتبار مقولة هنتحتون مقولة فيها الكثير من التبسيط، والذي يؤدي إلى المزيد من سوء الفهم. وقد أكد المؤتمر على ضرورة وأهمية "الحوار"، خاصة في هذه الظروف العصيبة، ولكن تجسدر الإشارة هنا إلى أن المجلة الفرنسية **Actualité des Religions** والمتخصصة في الشؤون الدينية - والتي قدمت ملفاً كاملاً عن "ما بعد ١١ سبتمبر" قد عرضت المؤتمر السابق في مقالة تحمل عنوان: "لكي نمنع ثقافة الكراهية". وبالرغم من التأكيد على أهمية الحوار من جانب

٢٠٠١ - ولكن جاءت أحداث ١١ سبتمبر، وتم تأجيل المؤتمر لفترة عام نظراً للظروف العالمية غير المستقرة وانعقد المؤتمر في شهر أكتوبر ٢٠٠٢، وقد حدد الرئيس الفرنسي حاك شيراك برنامج المؤتمر في عدة نقاط خاصة "بالمضي قداماً في السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الثقافية"^(٩٨). وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخطاب الفرنسي أضاف نقطة أخرى إلى الخطاب المتعارف عليه في هذا السياق، فقد أكد على أن "حوار الثقافات" يأتي كرد على حقيقي للإرهاب. وطالب الرئيس شيراك المشتركين في المؤتمر بأن يصبحوا "رواد" هذا الحوار في مواجهة الكراهية والتهديد المتمثل في صراع الحضارات"^(٩٩). وقد استعان افتتاحية **La Gazette de la presse francophone** في عدد شهر نوفمبر ٢٠٠١ على الفرنسية كحوار"^(١٠٠).

وفي أعقاب أحداث ١١ سبتمبر وبروز مقولة "صراع الحضارات"، أبرز الخطاب الفرنسي تمسكه بحوار الثقافات المبني على احترام التعددية الثقافية، وبعد أن أكد على أن مقولة هنتحتون تبسيطية وذات هدف تكتيكي^(١٠١)، فقد أكد الخطاب الفرنسي بتقديم مثل ملموس لحوار الثقافات من خلال عدد مجلة **L'Histoire** التي كرست ملفاً - كما أشرنا سلفاً - عن "الحقيقة في الإسلام"^(١٠٢). فالجملة تؤكد على أن مضمون هذا الملف يعلم القراء كيف يكون حواراً، ويقدم هذا الحوار على أنه نموذج يحتذى.

ولا يكفي الخطاب الفرنسي بهذه النوعية الخطابية **discursive** من الحوار، ولكن ينتقل إلى الحياة الفعلية في فرنسا حيث يقدم المجتمع الفرنسي على أنه مجتمع متعدد الثقافات، ويشير إلى تجربة اندماج مسلمي فرنسا (ذوي الأصول العربية) في هذا المجتمع كتجربة يحتذى بها. وتجدر الإشارة إلى أن تجربة الاندماج هذه تواجه في واقع الأمر مشاكل كثيرة، ولكن في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر، قدم الخطاب الفرنسي صورة إلى حد ما **mythifiée** عن اندماج مسلمي فرنسا.

الخطاب الأخير في صورة إيجابية للغاية بوصفها "حرب عادلة" باسم "حقوق الإنسان" و"الديمقراطية" و"الحرية" و"السلام". وبالرغم أن بعض المخللين الفرنسيين قد وقعوا في الفخ الذي نصبه "السيناريو المضاعف" الذي تخيله كل من فرنسيس فوكوياما، وصمويل هنتجتون^(١٠٠)، فإن اهتمام مجلة **Esprit** انصب بالدرجة الأولى على عواقب الاستراتيجية المعلنة من قبل الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب: فانشغلت المجلة على مدار العام - في ما يخص هذا الموضوع - بالمحاور الرئيسية الثلاثة:

١- التطور الجيوبوليتيكي

٢- العولمة

٣- طبيعة الإمبراطورية الأمريكية

وتجدر الإشارة هنا أن مجلة **Esprit** من كسري المجلات الفرنسية الشهيرة التي تهتم بالفكر والثقافة (ولست مجلة سياسية في المقام الأول)، ولكنها قرأت الحدث قراءة سياسية؛ لأنها رأت أن ذلك منطلق الدراسة الصحيح، كما لو كانت قد أخذت بنصيحة **E. Morin** حين أكد أن "أي خطأ في التفكير يؤدي إلى أخطاء في الفعل، وهذه الأخطاء من الممكن أن تزيد من الأخطار التي يريد المرء أن يواجهها. فلا بد من أن يتم النظرة للأمور بكل تعقيداتها، وذلك لا ينطبق فقط على "الإسلام"، ولكن على "الولايات المتحدة" و"إسرائيل" وعلى "العولمة" نفسها، مع الاعتراف بكل التناقضات المتضمنة في كل كلمة من هذه الكلمات"^(١٠١).

ويبقى أن نشير إلى أن الخطاب الفرنسي لا يقتصر فقط قراءة نقدية للسياسة الخارجية الأمريكية ولكنه أيضاً يقدم قراءة نقدية لثقافة الولايات المتحدة، ولرؤيتها للعالم. هذه الرؤية التي تجعلنا نطرح السؤال التالي: إذا كان هناك صراع حضارات، فهل يكون صراعاً داخل الحضارة الغربية الواحدة وذلك بين الرؤية الأمريكية للعالم، والرؤية الفرنسية للعالم؟، وذلك كما اتضح من رصد الاتجاهات

المنشغلين بموار الأديان، إلا أنهم يستخدمون نفس المفاهيم المستخدمة من قبل مؤيدي مقولة هنتجتون، والتي تؤكد أن المسلمين تحركهم معتقداتهم وثقافتهم، والتي تحمل الكثير من الكراهية لغير المسلمين. فهل يكون الحوار حواراً حقيقياً في ظل ما يسمى بالإسلام وما يسمى بالتطرف الإسلامي؟ فالحوار لا يمكن أن يتم إلا بين طرفين لا يعتمل ذهن أي طرف منهما بأي أفكار مسبقة أو أي أفكار خاطئة عن الطرف الآخر - وكما قال بابا الفاتيكان في يوم السلام بمدينة **Assise** (٢٤ يناير ٢٠٠٢)، "فلنكسب نعم السلام، فلا بد أن نبدأ أول خطوة وهي أن يستمع كل طرف للطرف الآخر"^(٩٨).

مما سبق، يتضح أن الخطاب الفرنسي لا يتوقف كثيراً عند مقولة هنتجتون الخاصة بصراع الحضارات فهو يقدم قراءة نقدية متعمقة لما يجري على الساحة الدولية، وبالأخص أحداث ١١ سبتمبر. ونستخلص من القراءة الرصدية لهذا الخطاب الفرنسي أنه يعطي الأولوية للعامل "السياسي" قبل العامل "الثقافي". وكما أكد **Ch. De Brie** في أول عدد لـ **Le Monde Diplomatique** بعد الأحداث (عدد أكتوبر ٢٠٠١)، فإن المسألة هي "صراع سياسات أكثر منها صراع حضارات"... "وقد ركز في مقالته على أن مؤتمر دربان عن العنصرية - والذي كان قد اختتم أعماله قبل ثلاثة أيام فقط من أحداث الحادي عشر من سبتمبر - كان قد عبر بوضوح عن غضب دول الجنوب المتزايد تجاه الغرب وسياساته - وأوضح أن على الغرب مراجعة هذه السياسات المبنية على إحساسه بالتفوق، هذا التفوق الذي بني - منذ القرن السادس عشر وحتى يومنا هذا - على كم من الجرائم التي تعد بحق "جرائم ضد الإنسانية"^(٩٩).

ومن جانب آخر، يؤكد الخطاب الفرنسي على أن مقولة "صراع الحضارات" قد تم توظيفها في الخطاب الأمريكي لترير نية السياسة الأمريكية في القيام بعمليات عسكرية تحت مسمى "حرب الحضارات" والتي قدمها هذا

16- Pascal Boniface, "Après le 11 Septembre: qui a gagné, qui a perdu?", op.cit.

17- Edgar Morin, "Société-monde contre terre-monde", op.cit.

18- Jean Birnbaum, "Enquête sur une détestation française", in Le Monde, 25-26/11/2001.

19- Idem..

20- Idem..

21- Idem..

22- Michel Winock, "L'antiaméricanisme n'est pas un sentiment populaire", in Le Monde, 25-26/11/2001.

23- Idem..

24- Philippe Roger (entretien avec), "Généalogie de l'antiaméricanisme français", in Esprit, Août-Septembre 2002, p.

25- Michel Winock, "L'antiaméricanisme n'est pas un sentiment populaire", op.cit.

26- Fernand Braudel, Grammaire des civilisations, Flammarion, Paris, 1993 (first edition 1963), pp. 37-38.

27- Sophie Bessis, L'Occident et les autres. Histoire d'une suprématie, La découverte, Paris, 2001.

28- Dominique Moisi, "Nous assistons à L'affrontement de la civilisation et de la barbarie", in Le Pèlerin Magazine, 21/9/2001.

29- Edgar Morin, "Société-monde contre terre-monde", op.cit.

30- Bernard Dreano, "Le Centre du Monde", in Cedetim, Novembre 2001.

31- Edgar Morin, "Société-monde contre terre-monde", op.cit.

32- Jean Daniel, " Quel crépuscule des civilisations ?" , in Le Nouvel Observateur, no 1941, 17/1/2002.

33- Bernard Dreano, "Le Centre du Monde", op.cit.

34- Idem..

35- Eric Rouleau, "Visages changeants de l'islam politique", op.cit.

36- Idem..

37- Mathieu Lindon, "Ben Laden toi-même!", in Libération, 20-21/10/2001, p.44.

38- Bernard Dreano, "Le Centre du Monde", op.cit.

39- Daniel Lazare, "Aux Etats-Unis, union sacrée autour des valeurs suprêmes", Op.cit

40- Idem..

41- Paul Balta, "Les mots de l'islam", in Confluences Méditerranée, Hiver 2001/2002.

42- Alain Gresh, "Le traitement de l'islam par les medias", www.saphir-mediation.com, 2002.

43- Idem.

الفكرية في النموذج الفرنسي بالنسبة للعلاقات بين الحضارات.

قائمة المراجع

1- Samuel Huntington, "The Clash of civilizations?", Foreign Affairs, summer 1993. Samuel Huntington, "If not civilizations, what? Paradigms of post cold war world", Foreign Affairs, Nov. Dec.1993. Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, 1996.

2- Edward Said, "Le choc de l'ignorance", in Le Monde, 26/10/2001.

3- Ignacio Ramonet, "L'adversaire", in Le Monde Diplomatique, Octobre 2001, p.1.

4- Edgar Morin, "Société-Monde contre terre-monde", in Le Monde, 22/11/2001, p.vi

5- Ignacio Ramonet, "L'adversaire", op.cit.

6- Paul Berman, "Terror and Liberalism", in: The American Prospect, 22/10/2001.

7- Edgar Morin, Société-monde contre terre-monde, in: Le Monde, op.cit.

8- Eric Rouleau, "Visages changeants de l'islam politique", in: Le Monde Diplomatique, Nov. 2001, p 18

9- Ignacio Ramonet, "Buts de guerre", in: Le Monde Diplomatique, Nov. 2001, p.1

10- Alain Joxe, "Guerre sans fin, guerre sans paix", in: Le Débat Stratégique, n. 59, Nov. 2001.

11- Daniel Lazare, "Aux Etats Unis, union sacrée autour des valeurs suprêmes", in: Le Monde Diplomatique, Août 2002, P 18

12- Marc Jezeabel, "Musulmans sous tension", in: Telerama, no,2701, Oct. 2001, p.4.

13- Eric Rouleau, "visages changeants de l'islam politique", Op.cit.

14- Pascal Boniface, "Après le 11 septembre: qui a gagné, qui a perdu?", in la Voix du Nord, 4/11/2001.

15- Laurent Cohen-Tanugi, "L'Europe de demain", in Le Monde, 6/11/2001, p.19.

- 63- "Vers une doctrine française de l'intervention militaire humaniste", in Le Debat Stratégique, no 59, Novembre 2001.
- 64- Therese Delpech, "Quatre regards sur le 11 Septembre; Etats -unis, Europe, Russie, Chine", in Esprit, Août- Septembre 2002, p.22.
- 65- Edgar Morin, "Société-monde contre terreur-monde", op.cit.
- 66- Jean Baudrillard (entretien avec), in Construire, 14/11/2000, p.2.
- 67- Edgar Morin, "Société- monde contre terreur-monde", op.cit.
- 68- Daniel Lazare, "Aux Etats-Unis, union sacrée autour des "valeurs suprêmes", op.cit.
- 69- Bernard Dreano , "Le Centre du Monde", op.cit.
- 70- Jean Birnbaum , " Enquête sur une détestation française ", op.cit.
- 71- Benjamin Barber , "Les Leçons de l'Amérique", in Le Nouvel Observateur, no 1974, 5/9/2002.
- 72- Olivier Mongin, " Un an après. Une entrée brutale et tardive dans l' après- guerre froide et la mondialisation", in Esprit, Août- Septembre 2002, p.10
- 73- Thierry de Montbrial , "Une rupture historique fondamentale?", in France-Amérique (édition internationale du Figaro, publiée a New York), semaine du 27 Octobre au 2 Novembre 2001.
- 74- Michel Wieworka "Réflexions sur le 11 septembre 2001 et ses suites", in Confluences Méditerranée, no. 40, Hiver 2002-2002.
- 75- Bernard Dreano, "le Centre du Monde", op.cit
- 76- Pascal Boniface, " Des Etats-Unis plus ouverts " , in Libération, 22/10/2001.
- 77- Pascal Boniface, "la lutte contre le terrorisme est avant tout une affaire politique", in Le Figaro, 13/9/2001.
- 78- Pascal Boniface, (entretien avec), in Défense, Octobre 2001
- 79- Pascal Boniface, "Après le 11 Septembre: qui a gagné, qui a perdu? ", op.cit.
- 80- Guillaume Hublot et Eric Lafond , 11 Septembre 2001 - Un tournant pour la politique étrangère occidentale? Coll. Questions contemporaines, 2002.
- 81- Remy Leveau, "11 Septembre: le monde arabe a la croisée des chemins", in Politique Etrangere, 4/2001, pp.793-799.
- 82- Idem..
- 83- cf. L'Histoire, no. 268, Septembre-2002.
- 84- Hubert Veldrine, "Vers un clash Islam-Occident? " in Le Monde, 18/7/2002.
- 85- Alexandra Viatteau, "La mission de l'élite et des élites dans le monde ouvert", op. cit.
- 44- Xavier Ternisien, "L'immense majorité des musulmans juge le terrorisme contraire aux préceptes du Coran ", in Le Monde, 4/10/2001.
- 45- Olivier Roy, L'Islam occidentalise, Seuil, Paris, 2002.
- كما أصدر الكاتب كتاباً آخر عام ٢٠٠٢ يحمل عنوان أوهم ١١ سبتمبر، حيث يفتد فيه كل "الأوهام" المتطفة بالحدث.
- Olivier Roy, Les Illusions du 11 Septembre, Seuil, Paris, 2002.
- 46- Alain Gresh, "Le traitement de l'islam par les medias", op.cit.
- 47- "L'Islam face a la modernité", in L'Histoire, no 260, Décembre 2001, p.7.
- 48- Henri Tincq, "Enseigner L'Islam a L'école", in Le Monde, 24/10/2001, p.18.
- 49- Edgar Morin, "Société-monde contre terreur-monde", op.cit.
- 50- "L'Islam face a la modernité", op.cit; Panoramiques no 50, "L'islam est- il rebelle à la libre critique?", 1er trimestre 2001, éditions Corlet..
- 51- "L'Islam en France", in Le Monde, 25/12/2001.
- Yamina Benguigui et Henri Pena-Ruiz, "L'exigence laïque du respect mutuel", in Le Monde Diplomatique, Janvier 2002, pp.4-5.
- 52- Guy Sorman, Les Enfants de Riffaa. Musulmans et Modernes, Paris 2002.
- 53- cf. Jean Michel Valantin, "11Septembre: de l'imaginaire a l'expérience de la menace asymétrique", in Le Débat Stratégique, no. 58, Septembre 2001 ; cf. Ignacio Ramonet, " Buts de guerre ", op.cit.
- 54- Paul Marie De La Gorce, "le dangereux concept de guerre préventive", in Le Monde Diplomatique, Septembre 2002, pp. 10-11.
- 55- cf. Olivier Roy, L'Islam occidentalisé, op.cit.
- 56- Pascal Boniface, "La Guerre des Civilisations", in La Voix du Nord, 14/9/2001.
- 57- Dominique Moisi, "Nous assistons à l'affrontement de la civilisation et de la barbarie", op.cit.
- 58- Alexandra Viatteau, "La mission de l'élite et des élites dans le monde ouvert", 2eme partie, in www.diploweb.com, 20 Novembre 2001.
- 59- cf. Jean Daniel , "Quel Crépuscule des civilisations?", op.cit.
- 60- Edgar Morin , "Société-monde contre terreur-monde", op.cit.
- 61- Thierry Meyssan , "Le Djihad et La Croisade sont des instruments de stratégie de la domination états-unienne", 24/9/2002, site www.voltaire.net.
- 62- cf. William Pfaff , "Une certaine idée des Etats-unis", in Le Nouvel Observateur, no 1977, 26/9/2002.

- 94- Herve Bourges , "La francophonie comme dialogue", in La Gazette de la presse francophone, no. 102, Novembre 2001.
95- In L'Histoire, no. 260, Decembre 2001.
96- Idem..
97- Jean Daniel , " Quel crépuscule des civilisations ?" , op.cit.
98- "Jour de paix a Assise", in L'Express, 1/2/2002.
99- Christian de BRIE, "L'avenir du passé", in Le Monde Diplomatique, Octobre 2002, p.3.
100- Olivier Mongin , "Un an après. Une entrée brutale et tardive dans l'après-guerre froide et la mondialisation", op.cit.
101- Edgar Morin , "Société Monde contre terreur- monde", op.cit.

- 86- Olivier Mongin , "Un après. Une entrée brutale et tardive dans l'après-guerre froide et la mondialisation", op.cit.
87- Idem..
88- Idem..
89- Cf. Jean Daniel , "Quel crépuscule des civilisations?", op.cit.
90- William Pfaff, " Une certaine idée des Etats-Unis ", op.cit.
91- Martine Defontaine, "Le dialogue des cultures: comment ? ", in Le français dans le monde, no. 317, Septembre 2001, pp.12- 13.
92- "Dialogue des cultures et terrorisme", in Le Monde, 18/10/2002, p.1.
93 idem..

قراءة في بعض نصوص الخطابات الفكرية العربية والإسلامية

أولاً- القضايا العسكرية والسياسية والأمنية

نجد قضية الوجود أو النفوذ الأجنبي في أفغانستان⁽¹⁾، وقضية المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب⁽²⁾، وقضية الهيمنة الأمريكية⁽³⁾، وقضية ضرب العراق⁽⁴⁾، قضية دور الرئيس الأمريكي في السياسة الأمريكية⁽⁵⁾، وقضية دور الولايات المتحدة في التحولات العالمية⁽⁶⁾، وقضية السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر⁽⁷⁾، وقضية مستقبل الولايات المتحدة في مناطق النفوذ الجديدة⁽⁸⁾، وقضية معسكر الشراي⁽⁹⁾، وقضية الاحتلال الإسرائيلي، والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والحصار الإسرائيلي وضرب الانتفاضة الفلسطينية، وقضية موقف الإدارة الأمريكية من ممارسات شارون⁽¹⁰⁾، ورد فعل السياسة العربية⁽¹¹⁾.

ففي إطار قضية الوجود أو النفوذ

الأجنبي والأمريكي خاصة في أفغانستان كانت

المفاهيم الرئيسية تدور حول مفهوم الفوضى الدولية، والحرب، والعولمة والهيمنة، والحرب الباردة والشيوعية، والحروب الدولية، والصراع الاجتماعي، والنظام العالمي الجديد والاستعمار الجديد، والحصار والإرهاب، والإمبراطورية، والمصالح، والتحالف الدولي، والعمل العسكري والقوة العسكرية، ومبدأ التدخل الدولي والقانون الدولي، والحرب الإسلامية، والقدرة العسكرية والتكنولوجية، وسياسة الردع، والحرب الشعبية، والنفوذ الأمريكي والصراع العالمي، وحقوق الشعوب، والشرع والاستشهاد والدعوة والقتال، والفقر والعنف، والأصولية والتعصب، والبطالة والجريمة.

وكانت المفردات المستخدمة سداجة

زعماء طالبان - النفوذ الشرير لابن لادن - قواعد

بداية تؤكد هذه القراءة على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت بمثابة لحظة كاشفة للعلاقة التاريخية بين أطر مرجعية مختلفة أو مرجعيات ذهنية متباينة، ومنظومات معرفية وصور نمطية لكل منها نظرتها للعالم والتي هي بدورها ليست إلا انعكاساً لمرجعيات واقعية أو تحولات مجتمعية شديدة التفاوت والاتساع ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية... إلخ. وهذا ليس فقط على مستوى الثقافة أو الحضارة الواحدة ولكن حتى بمستويات متباينة في داخل كل ثقافة وكل جماعة وكل حضارة بتكويناتها وهوياتها وتقسيماتها وخطاباتها المتعددة.

وانطلاقاً من ذلك تقوم هذه القراءة الرصدية التقويمية بمتابعة بعض التوجهات الفكرية والثقافية العربية والإسلامية، واعتمدت القراءة على مقالات الرأي التي صدرت في جريدة الحياة والشرق الأوسط وبعض المواقع الإسلامية على الإنترنت - والتعرف على خطاباتها المختلفة باعتبارها تمثل ردود الفعل أو الرؤى المختلفة تجاه تداعيات أزمة وعدوان سبتمبر 2001، وذلك من خلال عدة نقاط أساسية:

- القضايا المحورية في هذه الخطابات
- المفاهيم الرئيسية المطروحة في إطار هذه الخطابات
- المفردات المستخدمة في سياق هذه المفاهيم والمعبرة عن اتجاه هذه الخطابات
- الميررات المطروحة انطلاقاً من الأطر المرجعية والقواعد الحاكمة لكل خطاب
- تداخلت القضايا السياسية والعسكرية والأمنية مع القضايا التاريخية والثقافية والدينية في تلك الخطابات بشكل واضح.

للدور السليبي لهذا النفوذ الأجنبي - الذي هو عنصر مساند غير ملح للقرار الأفغاني من وجهة نظر هذا الاتجاه ووضعه لقواعد خاصة لكل المجتمعات لقيام نظام ديمقراطي على الطريقة الأمريكية وهذا لا يجب فرضه لا في أفغانستان ولا في باكستان أو إيران، بل يجب لتحقيق مصير آمن أن يترك للأفغان أنفسهم تحديد شكل النظام الذي يرغبون فيه وإلا ستعود الفوضى الأفغانية لتقض مضاجعنا.

وهناك رأي آخر يتحدث عن ما بعد أفغانستان ويرى أن الضربات الأمريكية لأفغانستان تعني أن عهد حرية الدولة داخل حدودها قد انتهى، وأنا مقبلون كما يرى هذا الاتجاه على إرهابات الدولة العالمية وأصبح الهدف من كل هذا الحشد والتحشيد هو ممارسة نوع من سياسة الردع؛ فالقضاء على طالبان وتنظيم القاعدة وإعادة ترتيب الأوضاع في أفغانستان سوف يكون نوعاً من الدرس لتلك الأنظمة والمنظمات التي تفكر بالعبث في أساسيات النظام الدولي واستقراره. حيث يقوم بوش الابن بإعلان ولادة النظام الجديد الرسمية الذي بشر به بوش الأب، فالفترة الفاصلة بين حرب الخليج الثانية وحرب أفغانستان يمكن اعتبارها فترة انتقالية، وكانت عملية سبتمبر هي الشرارة التي فجرت تلك المرحلة الانتقالية كبدية لفك الاشتباك بين نظامين دوليين أحدهما في ذمة التاريخ والآخر يحاول أن يتجاوز فترة المخاض الصعبة.

وفي مقابل هذا الاتجاه آخراً يتنبأ بأن المرحلة القادمة ستشهد نمواً تدريجياً في العمليات العسكرية للمقاومة الإسلامية في أفغانستان وستتصاعد الخسائر الأمريكية ويضعف تأييد الحكومة التي عينها الأمريكان وستحجم كثير من الدول عن المشاركة في القوات الدولية، كما ستشهد المرحلة القادمة تآكلاً في تأييد الولايات المتحدة من أقرب حلفائها وعندها سنرى - من وجهة نظر هذا

خاصة أمريكية - مصير آمن - انتقام - خسارة - عواقب وخيمة - التشرذم - التفرقة - الدليل - شهوة الانتقام - ابتزاز - التسلط - الترويع - دفاع - هجوم - المعاملة بالمثل - دعاية كاذبة مضللة - عدوان - تكتيكات استراتيجية - شعوب مستضعفة والكيل بمكيالين - كارثة إنسانية - خيارات أخلاقية - المعاناة - حلول عاقلة ومجنونة - الاحتراب - الغباوة - الانتهازية - حرب الكهوف - البؤر الساخنة - غياب الوعي - شيوخ القبائل - الوكالة السيف الأفغاني - كفر أمريكا.

أما المبررات المطروحة فقد كانت تعبر عن اتجاه رافض لهذه الفوضى في أفغانستان ومؤيد للوجود والنفوذ الأجنبي في أفغانستان لمنع الفوضى وفي نفس الوقت ضد ما يفرضه هذا الوجود الأجنبي من قواعد خاصة به، وهنا نجد من ناحية انتقادات شديدة للنفوذ الشرير لابن لادن وجماعة من المتأمرين بلا هوية في تحويل الملا عمر من زعيم بشتوني أمسي إلى مهووس غير عادي ذي أوهام لاهوتية وتشبيبه بالخليفة عمر بن الخطاب والخليفة عمر بن عبد العزيز واعتباره عمر الثالث وهذا يرجع من وجهة نظر هذا الخطاب إلى سذاجة زعماء طالبان وقدرتهم على خداع أنفسهم والحاجة الملحة لمنع هذه الفوضى حتى وإن كانت عن طريق الدور الإيجابي للتدخل الأجنبي ومنع هؤلاء. ويتفق مع هذا الرأي اتجاه آخر يرى أن ما جرى في أفغانستان نتيجة للغاوة والانتهازية والتقصير والاحتراب وهي الأشياء التي أوردت أفغانستان إلى المهلكة، يشارك هذا الرأي القائل بأن غياب القوى السياسية والاجتماعية التي تنافس القوى التقليدية وتشكل بديلاً قوياً لها.

ويشارك في هذا رأي آخر يرى الغالبية العظمى من الأفغان فرحت لإزاحة حركة طالبان التي فرضت حكماً جاهلياً وليس إسلامياً على البلد. ولكنه في نفس الوقت ومن ناحية أخرى رفض

الاتجاه- على شاشات التلفزة مشاهد الانسحاب الأمريكي. ومرره في ذلك أن القوات الإسلامية تملك ميزة البعد العقائدي في الصراع في مقابل ضعف معنويات الخصم، وبدون الانخداع بألة الدعاية الأمريكية الكاذبة والمضللة وبآلتها الحربية الجبارة التي تتفنن في استعراض قدرتها على القتل والإبادة.

وفي مواجهة هذا الرأي رأي آخر يستند على ما استقر عليه تشريع القتال على المنع أو الإباحة أو الوجوب بحسب الظروف التي تمر بالمسلمين، وتبقى الدعوة إلى الله هي المهمة الأولى في جميع الظروف، ويكون القتال في سبيل الله مطلوباً إذا وجدت أسبابه الشرعية؛ وهي رد الاعتداء ومنع الفتنة، ومن ثم يرى هذا الاتجاه أن التفجيرات التي وقعت في أمريكا لا يمكن أن تكون مقبولة من وجهة النظر الشرعية وبالتالي لا يمكن تسميتها عمليات استشهادية وذلك للمبررات التالية؛ أن الظروف التي يعيشها المسلمون اليوم هي ظروف الدعوة وليس القتال وجاءت هذه التفجيرات لتعلن الحرب على الشعوب وتحقق ما يريده أعداء الإسلام، أيضاً جميع المتهمين دخلوا بتأشيرات رسمية وهي تعتبر من وجهة النظر الفقهية عقد استئمان فلا يحل لهم خيانتهم ولا يصلح الغدر في الإسلام، بالإضافة إلى ذلك فإن الإقدام على خطف الطائرات المدنية هو في الأصل حرام لأنه ترويع للناس، هذا مع وجود نصوص قاطعة تمنع قتل من لم يقاتل.

وفي نفس الإطار تتساءل بعض الاتجاهات هل يجوز معاقبة إنسان بمجرد اتهام وقبل أي إثبات؟ وهل يجوز معاقبة شعب بأكمله كشعب أفغانستان وضرب المدنيين والبنى التحتية الباقية..؟ ألا تكون أمريكا قد وقعت في العمل نفسه الذي تعترض عليه؟ وكما أن العالم شاركها في استنكار وإدانة التفجيرات التي استهدفت مدنيين فإنه سيجتمع على

إدانتها حين تستهدف هي المدنيين في أفغانستان..؟. ويرى هذا الاتجاه أن الانتقام قد يعاقب الإرهاب ولكنه لا يعالجه ولا يقطع الأسباب التي أدت إليه، بل سيزيد أيضاً من وجهة نظر هذا الاتجاه مشاعر الحقد والكراهية ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وينصح هذا الاتجاه بدراسة أسباب الإرهاب ومعالجته من جذوره بدءاً بإرهاب الدول قبل إرهاب الأفراد، وضرورة أن تتواضع القوة الأمريكية لتعترف بالشعوب المستضعفة وتميزها بحضارة مخالفة أو ثقافة مابينة ولتفتح صفحة حوار بدل الصراع والتسلط، وإلا ستضع نفسها والعالم في خطر كبير. ويعزي هذا الاتجاه أسباب ذلك إلى أن سياسة الإدارة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة كانت تصر على تجاهل حقوق ومصالح شعوب العالم الثالث وفرض هيمنتها الكاملة عليها خاصة بعد أن رضيت أوروبا واليابان بنصبيهما من العولة وسلمتا لأمريكا بقيادة النظام العالمي الجديد.

ويؤكد البعض أن الحرب التي شنها ابن لادن على شروطه قد انتهت بإعلان حرب أمريكية بشروط جورج بوش، وهي حرب طويلة جداً بدأت بمحاولة تدمير نظام طالبان ولن تنتهي قطعاً بمحاولة تدمير "صدام حسين". وهناك اتجاه يرى أن هناك فرقاً بين الحرب في أفغانستان والحرب في فيتنام، وذلك على الرغم من تحذير ابن لادن لأمريكا وهو ينصحها بأن تتعلم الدرس من السوفييت لأنهما ستغرق في رمال أفغانستان المتحركة كما غرقت في فيتنام. وهناك من يعرف طبيعة الحرب الإسلامية بأنها لا تهدف للانتقام والتشفي ولا لفرض الهيمنة والتسلط وإنما تهدف لمنع الاعتداء على العقيدة. ولكن التفجيرات الأمريكية لها وجه آخر إلى جانب هذا الوجه المدان فهي ضربة للعنجهية الأمريكية وللغرور والطغيان الأمريكي الذي يحتقر العالم كله، وإن تم ذلك بوسائل غير مشروعة وبالاعتداء على المدنيين.

والعالم الحر المتمدين، والشمال والجنوب، واليمين واليسار الأمريكي، وسياسات القوة والعمليات الوقائية، والاحتواء والردع، والتدخل الإنساني، والمواطن الأمريكي، وسياسة القمع، واليمين المسيحي، والتجمعات الإنجيلية المحافظة، والقهر الدولي والعنف، والتقسيمات العرقية، الخلل والتفاوت الاقتصادي، والقرارات الدولية، والفكر الديني، وعلم المستقبلات، والدعاية والإعلام، والأنظمة المعارضة، وحق المساءلة والمن.

وكانت المفردات المستخدمة التعسف - الافتعال - التشدد - الاستعلاء - الجموح الأمريكي لانفراد بالسيطرة - الدولة المركز - مثلث أو محور الشر - الستار الحديدي - الشيطان الأكبر - نظرة أمريكية حول - أساليب نازية وفاشية - رئيس أمريكي جاهل - أسلحة الدمار - العداء الحقيقي - الدول المتمردة - التدخل الانتقائي - مغامرات يائسة وحنونية - حرب دينية - مواجهة صليبية - اختلال الموازين - انتقام أمريكي - حرب غير متكافئة - شبكة عالمية - فئة مستضعفة - حقبة دموية - التعصب - قلق وتوتر - تفجيرات - قتل - تعذيب - معاناة - اختطاف - كارثة قومية - إرادة منفردة - قوى الشر - القوى غير المتحضرة باكس أمريكانا - رعب شح - هوس - عنجهية - غطرسة - الكفر والإيمان - الباطل - قلب الحقائق - أهداف عادلة - خيارات أخلاقية - شكوك - التخبط - انزعاج - مأزق - خطر داهم - الفوارق البشرية - الغيان - التضليل - الخداع - الكذب - غسيل الأدمغة - الاقتناع - الحريات - القهر - الجهل - الفقر - الكراهية - التعتيم - التبسيط - الخير الشر - الأبيض الأسود - الطغيان - قوى الشر - مخططات شريرة.

أما المبررات المطروحة فهي تعبر عن اتجاهات متباينة منها الذي يرفض هذا الطغيان والهيمنة الأمريكية وتعسفها وتجاهلها الحروب

ويقابل هذين الاتجاهين اتجاه ثالث يبحث عن موقف القانون الدولي من قيام دولة ما بعمل عسكري ضد دولة أخرى في حالة نشوب نزاع بينهما، ومن ثم يرى هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خالفت المبادئ والأعراف القانونية المتفق عليها في حل خلافها مع أفغانستان، والتي تتعلق بالتهديد باستخدام القوة واللجوء إلى الحرب كطريقة لحل المنازعات الدولية. ويبحث هذا الاتجاه أيضاً عن مصداقية الدليل الذي تزعم الولايات المتحدة امتلاكه حول تورط أسامة بن لادن ومسئولية الحكومة الأفغانية في حوادث الحادي عشر من سبتمبر، استناداً إلى القاعدة القانونية المعروفة "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، واستناداً إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وأخيراً يتساءل هذا الاتجاه عن المفهوم القانوني الدولي للإرهاب، حيث لا يوجد تعريف محدد للإرهاب ولقد فشلت الجمعية العامة في وضع تعريف للإرهاب.

أما ما يتعلق بقضايا الهيمنة الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية ودور الرئيس في السياسة الأمريكية ودور أمريكا في التحولات العالمية ومستقبل أمريكا في مناطق النفوذ الجديدة وضرب العراق ومحور الشر والإرهاب كانت المفاهيم الرئيسية تدور حول مفهوم الهيمنة والأحادية الأمريكية، ومفهوم العنصرية، ومفاهيم العدالة الدولية وازدواجية المعايير الشرعية الدولية، والإرهاب، والجهاد، والعولمة العسكرية، والنظام الدولي الجديد، وحق (مبدأ) التدخل والشرعية الدولية، والمصلحة الأمريكية، وحق المقاومة والاستراتيجية الأمريكية، والأصولية الإسلامية، والتحالف الدولي والتكتلات، والعزلة، والأمن، والحرب الباردة، والاستقرار العالمي، والانتفاضة والشرق الأوسط، ومنظومة القيم الغربية والقوة العظمى، والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان،

المحافظة والمسيحة يعتمد عليها بشكل أساسي لتحقيق الصالح الإسرائيلي في الولايات المتحدة. ويتفق مع هذا اتجاه آخر يرى أنه كما أنتجت الصهيونية ما يعرف بصناعة الهولوكوست لابتزاز الدول الأوروبية نجد الآن صناعة 11 سبتمبر.

وفي نفس الإطار هناك اتجاه ثالث ضد السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في أعقاب حوادث الحادي عشر من سبتمبر أو " سياسة الرهاب الأمي"، ويرى هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية الأمريكية تنطلق من ذات المبدأ الذي ينطلق منه أسامة بن لادن في النظر إلى العالم ألا وهو أدلجة العالم وفق صراع ثنائي لا يقبل طرفاً ثالثاً والسياسة الخارجية الأمريكية وكما حددها بوش الابن تقسم العالم إلى دول خير ودول شر ولا وسط بينهما، وهي ممارسة للسياسة من خلال مفاهيم أيديولوجية ذات طبيعة دينية تنتمي إلى العصور الوسطى. وهنا ينادي البعض بضرورة التفرقة بين سياسة أمريكا وشخصيتها الثقافية.

وفي هذا السياق هناك اتجاهات تصف لغة الإدارة الأمريكية الحالية للرئيس "بوش" ومنذ 11 سبتمبر 2001 بالتعظيم والتبسيط فتطلق حيناً مصطلحات إيجابية في سبيل التغطية على تصرفاتها السلبية وحيناً آخر مصطلحات سلبية تهدف إلى تشويه صورة من تختلف معهم سياسياً. ومن وجهة نظر هذا الاتجاه أنه ليس من قيم الديمقراطية أن يتوجه الرئيس بوش إلى أمم العالم بأن لها خياراً واحداً وهو أن تكون معه أو ضده في الحرب الأفغانية ضد الإرهاب، مما يؤكد أن سياسة الإدارة الأمريكية تبدأ من قاعدة تبسيط الأمور والحديث بلغة المطلقات بدلاً من رؤيتها بكل تعقيداتها وتشابكاتها والحاجة القصوى لإيجاد حلول عادلة وسلمية.

الأخرى التي لم يكن الإسلام طرفاً فيها، ورؤيتها العنصرية بتحميل الأمة الإسلامية المسؤولية وأن المسلمين أصبحوا وحدهم مصدر القلق والعنف الذي يهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية مع تجاهل تام لما آلت إليه القوة الأمريكية والهيمنة التي أصبحت تمارسها على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وأصبح الكونجرس يشرع للعالم وليس أمريكا وحدها، كما أصبحت الحكومة الأمريكية وحدها التي تحدد الدول الإرهابية وغير الإرهابية دون تفرقة بين الضحية والمجني عليه. ويرى البعض في هذا الاتجاه أن الولايات المتحدة تتدخل في العالم حتى أصبحت هي الشرطي الذي لم يستدعه أحد. وأن هذه القوة العظمى الأمريكية تترك مصالحها وأمنها على نحو منعزل عن أمن واستقرار بقية مناطق العالم ومن ثم فهي لا تقود العالم بل تسيره بإرادة منفردة. حيث تعيش الاستراتيجية الأمريكية العالمية مرحلة الأحادية والهيمنة الأمريكية ولكنها المتوحشة المتخفية عن كل قيم وأبعاد النموذج الأمريكي وتهدد منظومة قيم العالم الحر، وهي في النهاية ليست انعكاساً للتقاليد الجمهورية في صورتها النقية ولكنها مختلطة بالبعد القيمي، وهو مقاومة قوى الشر. وتنادى بعض الاتجاهات بضرورة إيقاف هذا الخروج على الشرعية الدولية، بل والشرعية الأمريكية.

وهناك اتجاه آخر يرفض التوظيف المسيحي الأمريكي الصهيوني في الإعلام الأمريكي (فالحرب الإعلامية من وجهة نظر بعض الاتجاهات أنجح من الحرب العسكرية) والكونجرس وفي دوائر الإدارة الأمريكية نفسها لأحداث 11 سبتمبر، ويرى أن ابتزاز اليهود للكونجرس وابتزاز الكونجرس لبوش وابتزاز بوش للعالم يؤدي إلى وقوع الغرب في أباطيل نصب السياسي باسم مكافحة الإرهاب وشن الحملات الإعلامية ضد الإسلام. ويؤكد ذلك أيضاً أن ما يعرف باليمين المسيحي أي التجمعات الإنجيلية

ويتحدث هذا الاتجاه مندهشاً من حديث الإدارة الأمريكية عما تشكله الدول الثلاث في محور الشر ضد الولايات المتحدة مستقبلاً وليس بما يتعلق بما فعلته في شعوبها على مدى عقود من الزمن. بمعنى آخر فإنها إذا أصبحت موالية للولايات المتحدة فإنها لن تكون شريرة. كما تأسف بعض الاتجاهات لما تتعرض له حتى السعودية من حملة مركزة طالمت النظام السياسي والفكر الديني والمناهج التعليمية بعد تورط عدد من السعوديين في أحداث 11 سبتمبر على الرغم من أن الشعب والدولة منهم براء.

وفيما يتعلق بمفهوم الإرهاب ترى بعض الاتجاهات ضرورة تحديد مفهوم الإرهاب باعتباره الخطر الذي التقت المجموعة الدولية على مواجهته، ويرى هذا الاتجاه أن منطوق الإرهاب تدخل فيه ظواهر عديدة متباينة تحتاج للضبط والتقويم وفق معايير دقيقة وموضوعية يستند فيها إلى روح وأحكام القانون الدولي. ويمكن الإشارة هنا إلى اتجاه قانوني يرى أن ما حدث في 11 سبتمبر هو جريمة ضد الإنسانية وليس إرهاباً، وأن هناك مأزقين نظري وسياسي في تعريف الإرهاب.

وفي هذا الإطار هناك اتجاه يطالب المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة بالبحث في أسباب الإرهاب الحقيقية ودوافعه بدلاً من إطلاق المسميات فالظاهرة الإرهابية من وجهة نظر هذا الاتجاه هي ابنة شرعية للفوارق الاقتصادية وغياب العدالة السياسية وانعدام الحد أدنى من المساواة في تحديد النظرة لأطراف النزاعات الدولية المعاصرة. وتؤكد معظم الاتجاهات على الرفض القاطع للربط بين الدين الإسلامي والإرهاب، ويرفض أيضاً هذا الاتجاه التفسيرات التي ساقها البعض من دون تمحيص للدوافع التي جعلت المسلمين العرب في الشرق الأوسط أكثر بعداً عن الحضارة وأشد ميلاً للإرهاب وهي التفسيرات التي تعزو الإرهاب إلى نقص

وهناك اتجاه رابع يرى أن 11 سبتمبر نتيجة لحظة تاريخية فاصلة، ولم يكن هو هذه اللحظة تحديداً، بل إنه لم يكن السبب في ولادة هذه اللحظة: لحظة انتهاء الحرب الباردة التي وضعت أميركا في مركز قيادة العالم. وفي إطار هذا الاتجاه هناك من يرى أنه ليس هناك أي تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر.

وهناك اتجاه خامس يدافع عن الاستراتيجية الأمريكية ويرى أن قدرة منظمة القاعدة على ضرب الأهداف المدنية الأمريكية هو الذي دفع أميركا إلى دخول هذه الحرب التي لن تتمكن من التراجع عنها قبل تحقيق أهدافها. ونفس الاتجاه تؤكد عليه بعض الآراء التي ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على حماية العالم من قوى التطرف حتى لو كانت الحقيقة المزعجة هي استخدام القوة العسكرية.

وتكشف لنا الخطابات الفكرية والثقافية عن رفضها للغة ما بعد الحرب الباردة، وهي حرب الألفاظ أو حرب الكلمات أو الحرب النفسية، والتي انتقلت من فريقي الصراع أميركا وروسيا إلى فرقاء كثيرين حصرهم بوش بإيران والعراق وكوريا الشمالية. وترى بعض الاتجاهات أن الولايات المتحدة لم تخلق المأزق العراقي أو العربي بل هي توظفه كألية سياسية وعسكرية لخدمة سياستها واستراتيجيتها إقليمياً ودولياً. وفي هذا تتصرف الولايات المتحدة بشكل طبيعي على أنها تعمل لخدمة مصالحها، لماذا لا يعمل العرب على خدمة مصالحهم هذا هو السؤال الذي يجب أن يشغل اهتمام الجميع وليس الإغراق في هجاء أميركا.

ويظهر خطاب آخر رافض لموقف الإدارة الأمريكية وسوء تقديرها بوضع إيران في معسكر الشر، ويرى هذا الاتجاه أنه لو كانت الإدارة الأمريكية تتصرف على ضوء مصالحها وليس على ضوء مصالح إسرائيل لعززت علاقتها بإيران.

ممارسات شارون كانت المفاهيم الرئيسية تدور حول الإرهاب وإرهاب الدولة المنظم، والمشروع الصهيوني، والإصلاح السياسي، والقواعد العسكرية، والحلفاء، ونظرية المؤامرة، والصراع والقانون الدولي والسلام، والخطاب الأمريكي (بيان بوش)، والرأي العام، واليمين المتطرف، والكفاح الوطني المشروع والاحتلال الاستيطاني، والتعصب الديني، والأعراف الدولية، والأمن القومي الأمريكي، ومقاومة الاحتلال، والتدخل الأمريكي، وعملية السلام، والرأي العام، والاعتراب.

وكانت المفردات المستخدمة اعتداء- قرصنة- تنكيل- تدمير- حصار- همجية- جنون العظمة- وقح- مهين- تأييد أعمى- فظائع- الإرهاب عرض- الاحتلال مرض- إجحاف- التعت- انحياز- شراكة أمريكية إسرائيلية- تواطؤ- تضليل- إيها- تنازلات- مسايرة- نصب- عنصرية- انتهاك- تبرير- مجارة- انصياع- أعمال عدوانية- الجلاد والضحية- ورطة- غضب عارم- ازدواج المعايير- الانتهازية- السياسات الخاطئة- البطش- التواطؤ- التخبط- التأمير- عمليات استشهادية- عمليات انتحارية- اللوثة الأمريكية- العشية- الاستنفار- التعصب- ضابية- عدم موضوعية- شتائم مهينة- التحدي- عقاب- الاحتجاج والغضب- المقاطعة الشعبية.

أما عن المبررات المستخدمة فكانت بالأحرى نوعاً من المطالبة بأن تكف الولايات المتحدة عن سياسة النظر بعين واحدة وأن تطالب الحكومة الإسرائيلية بوقف إرهابها واعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، حتى لا تظهر الولايات المتحدة وكأنها تدعم الإرهاب الرسمي الذي تشنه إسرائيل ضد شعوب المنطقة وبهذا تتناقض مع ما تنادي به وتحشد دول العالم من أجله وهو محاربة الإرهاب. وكان الاتجاه السائد في هذه القضايا هو اتجاه مضاد

الحرية أو القهر أو الفقر أو الجهل، ويرى هذا الاتجاه أن التثقيف الخاطيء هو الذي هبأ الأرض وجعلها صالحة لإيجاد خلفية تقبل وتبرر تنفيذ الإرهاب. وفي هذا الإطار هناك أصوات تنادي بضرورة التوصل لأفكار للحوار وأساليب لترع أسلحة الإرهاب وأسبابه.

وهناك اتجاه آخر يرفض تعميم مفهوم الإرهاب وضرورة التمييز بين المقاتل من أجل الحرية والإرهابي، وما أن نعرف الإرهاب ونحدد من هو إرهابي فإن العالم كله يمكن أن يشارك بجديّة وإخلاص في ملاحقة الإرهابيين. وترى بعض الاتجاهات أن السيناريو الجاري لا يدل على صراع حضاري مجرد اختلاف الحضارات ولكنه يدل على صراع من جراء إساءة توظيف خلل ميزان القوى العالمي لصالح اتجاه حضارة معينة للهيمنة على حضارات أخرى دون مراعاة فعلية لما تعلنه هذه الحضارة من قيم ومبادئ تدعي عالميتها وصلاحتها للجميع. وهذه القيم من وجهة نظر هذا الاتجاه يتم استدعاؤها وتطبيقها فيما يختص بقضايا الشمال ومصالحه فقط. وهذا يؤكد اتجاه آخر يرى أن أمريكا تسعى لتكريس الممارسة الديمقراطية في الشرق الأوسط كشعار وليس كهدف حقيقي

وفي نفس السياق هناك اتجاه يرى أن قيمة الأمن أصبحت توجب قيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبرراته في ذلك عودة الصراع الداخلي بين التيارين ومن الواضح أن التيار الأمني في أمريكا قفز إلى الصدارة وأثر ذلك في صناعة القرار السياسي الأمريكي الذي لم يعد يهتم بعد عدوان 11 سبتمبر 2001 بالقيم المختلفة للحرية.

وفيما يتعلق بقضية الاحتلال الإسرائيلي والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والحصار الإسرائيلي وضرب الانتفاضة الفلسطينية، وقضية موقف الإدارة الأمريكية من

الإعلام الأمريكي وتزويره وكسبه لدرجة يصعب معها طرح حل عادل يصب في مصلحة الشعب الإسرائيلي نفسه.

وفي هذا السياق هناك بعض الاتجاهات التي ترى أنه لا يحق لبوش أن يشتكي من العمليات الانتحارية لأن سياسته وسياسة من قبله هي أحد أسبابها، وأن حرب شارون تدفع بالمنطقة نحو الهاوية ويتساءل هذا الاتجاه؛ هل تدرك واشنطن خطورة مسيرتها للحكومة الإسرائيلية؟ ولكن قبل ذلك لابد للدول العربية من التوقف عن مسيرة واشنطن بأي ثمن.

وتنادي بعض الاتجاهات باستخدام سياسة العصا والحزرة مع الولايات المتحدة، فأما سياسة العصا والحزرة فتقوم على توجيه خطاب إعلامي متميز إلى الشعب الأمريكي مباشرة يبين عدالة قضايانا وبراءة عقيدتنا الإسلامية من الإرهاب، أما سياسة العصا فتقوم على التحول التدريجي نحو الدول التي تبدي تعاطفاً أفضل تجاه قضايانا.

وقد انتقدت العديد من الاتجاهات الخطاب الأمريكي متمثلاً في بيان بوش يونيو 2002- الذي هو أشبه من وجهة نظر البعض بمعاينة علنية للعرب من حيث إنه يفتقد المنطق السليم مع عدم القدرة على تنفيذ ما جاء به، فمعوقات التنفيذ يفرضها المناخ العسكري القتالي الذي تقوم به إسرائيل في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ويطلب من الفلسطينيين وقف القتال من جانبهم ليشبوا عدم تورطهم في الإرهاب ويسمح للإسرائيليين بالقتل والتدمير تحت مظلة الدفاع عن النفس دون الالتفات إلى إرهاب الدولة الذي تمارسه حكومة شارون. ويصف البعض هذا الخطاب بأنه خطاب عدواني يتبنى سياسة حكومة آرييل شارون ضد الشعب الفلسطيني.

ومناهض لموقف الإدارة الأمريكية من ممارسات شارون وضرورة وضع فاصل بين مواقف شارون ومواقف الإدارة الأمريكية، وذلك حيث تؤكد إسرائيل أن سياستها التي تتبعها في الأراضي المحتلة تشابه حرب الولايات المتحدة على أفغانستان والإرهاب، باعتبار السلطة الفلسطينية هي بن لادن إسرائيل.

ومن ناحية أخرى هناك رفض لضرب الانتفاضة على أنها إرهاب ورفض للسيناريو الأمريكي الذي يرمي إلى ضرب الانتفاضة على إنها إرهاب وتحليص ياسر عرفات من التنظيمات المتشددة مما يسمح له بأن يوقع اتفاق سلام يرضي إسرائيل وشارون رغم أن ما يقوم به شارون من وجهة نظر هذه الخطابات يقوض السلام من أساسه. كما أشارت هذه الخطابات إلى أن الرئيس الأمريكي لا يستطيع أن يفرق بين إرهاب 11 سبتمبر ومقاومة شعب تحت الاحتلال، أو أعمال المقاومة والاستشهاد. وهناك تساؤل؛ كيف تتحدث الإدارة الأمريكية عن كسب تعاطف المسلمين والعرب في حربها ضد الإرهاب وهي تقف في صف حكومة شارون ضد الرأي العام العالمي. محمله؟، وهنا تطالب بعض الاتجاهات الولايات المتحدة الأمريكية أن تنقذ هيبتها والعظمة الأمريكية من مخالب الشارونية واستغلال شارون لها جس بوش الابن وخوفه من الإرهاب الدولي. ويؤكد على هذا الاتجاه القائل إنه في ظل اللوثة الأمريكية ضد العرب والمسلمين واستنفار الرأي العام الأمريكي وتخويفه من الإرهابيين العرب والمسلمين ففي هذه المياه العكرة يتنافس الصائدون من المتعصبين والصهاينة باختلاف مواقعهم ودوافعهم ويظل المسلمون والعرب هم الضحية. وإن كانت هناك بعض الآراء التي ترى أن المداهنة الأمريكية للسياسة الإسرائيلية عبر السنين ضللت الرأي العام الأمريكي مع تبييد

الشرعية والمشروعية، والسؤال عن وجود كراهية عالمية للولايات المتحدة لا بد وأن يوضع معه سؤال آخر فلماذا؟ ولأي سبب؟

كما تنتقد بعض الاتجاهات ما أسمته بالتعاون أو التواطؤ العربي والفلسطيني على طمس إنسانية الفلسطينيين. وترى اتجاهات أخرى ضرورة أن يحاول العرب الاستفادة من ظروف الحرب الحالية واستثمارها للضغط على الولايات المتحدة لإيجاد حلول جذرية عادلة لقضية فلسطين وغيرها واقتلاع مسببات الإرهاب وجذوره قبل القضاء على جماعات الإرهاب ورفض أي محاولة لربط المقاومة المشروعة بالإرهاب.

وفيما يتعلق بقضية ردود فعل السياسة

العربية والجامعة العربية كانت المفاهيم الرئيسية هي الاستراتيجية العربية، والمواطن العربي، والوطن العربي، والإسلام والإرهاب، والمقاومة المشروعة، والوحدة الوطنية، والشرعية والسياسة الأمريكية، والمجتمع المدني، والهوية الحضارية، والتسويات السلمية، والحوار، والشرعية الدولية، والمؤسسة الدينية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريّة، والحق، والانتفاضة والإعلام، والصراع العربي الإسرائيلي، والسياسة العربية الموحدة، والرأي العام العالمي، واللوبي اليهودي والمصلحة، وثورة الاتصالات، وقضية فلسطين والحضارات، والأديان والطوائف، والعرقيات، والعنف والشرق والغرب.

وكانت المفردات المستخدمة المشاعر-

النوايا- الولاءات- التضحيات- الشهداء- السراب- السخط- الإدانة- الضغوط- إسلاموفوبيا- الكراهية- المقت- هستيريا العدا- شريعة الغاب- العدا- التطرف- انحياز- مراجعة عربية- مخطط- مجازر- اعتداء- دعم- عنصرية- صراع- انتقام- الحقد.

وتؤكد على ذلك اتجاهات أخرى ترى أن المصادقية الدولية الأمريكية باتت موضع شك لدى العرب والمسلمين وحتى لدى حلفائها الأوروبيين وذلك نتيجة التزام واشنطن بتعهداتها تجاه إسرائيل وعدم الالتزام بتعهداتها تجاه العرب، وعلى الإدارة الأمريكية الحالية أن تنفذ وعود بوش الأب الذي تعهد لكل من السلطة الفلسطينية ولبنان وسوريا بالالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام وبلعب دور الشريك الكامل والترية في التسوية.

وترى بعض الاتجاهات أن هناك علاقة جدلية بين سياسات الولايات المتحدة وأعمالها من جهة والمواقف التي تولدها هذه السياسات والأعمال تجاه أميركا من الجهة الثانية، ويشير هذا الرأي إلى الحملة الصحفية التي تحاول إقناع الرأي العام بأننا كلنا إسرائيليون الآن. ويتفق مع ذلك الرأي القائل بأن تعددية المعايير حقيقة يجب الوعي بها وقدم ذلك المبرر لسياسة الكيل بمكيالين في ظل غيبة عدالة مواقف القوى العظمى في الصراعات الدولية.

من الجدير بالذكر أن المبررات هنا تدور جميعها حول التوجه السليبي ضد السياسة الأمريكية وافتقارها إلى التوازن والواقعية حتى إن البعض استند إلى استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب الأمريكي حول موقف المجتمعات الإسلامية من أميركا بعد أحداث 11 سبتمبر، والذي أظهر أن هناك مشكلة حقيقية في علاقة أميركا بهذه الدول ليس بسبب كراهية هذه الشعوب لأميركا وإنما بسبب ما تتسم به هذه السياسات من الظلم وعدم الإنصاف والانحياز خصوصاً ضد الشعب الفلسطيني. وهذا يتطلب حسن تفهم الإدارة الأمريكية للمطالب الشعبية التي تستهدف تحرير الأرض ورفع القهر والعمل من أجل السلام ومقاومة الإرهاب. ويؤكد البعض أن السياسة الأمريكية المعتمدة على الهيمنة لن تحقق للولايات المتحدة طموحها وإنما تحققها قوة

أما عن المبررات المطروحة فكانت تعبر عن اتجاهات تدور حول ما هو المتوقع والمأمول من عقد القمة العربية بعد 11 سبتمبر 2001، وما هو التصور المبدي للقرارات المطلوب اتخاذها والاستراتيجية العربية التي يمكن أن تضعها هذه القمة لتتحمل من خلالها مسؤولياتها التاريخية تجاه تحديات هذه المرحلة، وأهمها الكيفية التي تمكنها من مواجهة الخوف من الإسلام ومواجهة المكارثية الجديدة أو العولمة الأمريكية. كما تتساءل بعض الاتجاهات حول مدى قدرة هذه القمة على التوصل إلى معادلة أكثر عدالة وأقل مهانة بين المقاومة العظيمة للشعب الفلسطيني، والمشاريع الهزيلة للتسوية، مع ضرورة الإجماع العربي على التمييز بين المقاومة المشروعة دفاعاً عن النفس والأرض وبين الإرهاب بما فيه إرهاب الدولة الصهيونية.

وفي نفس هذا السياق تتساءل بعض الاتجاهات عن إمكانية التوصل إلى صيغة توفيقية بين الضغوط الأمريكية على الأنظمة، والتوقعات الشعبية لمجتمعهم التي قد تتحول بدورها إلى ضغوط لا ترحم، وذلك لاختلاف طبيعة هذه الحرب الأمريكية على الإرهاب (حسب التعريف الأمريكي له وعدم وجود تعريف دولي للإرهاب وفي ظل الخلط الأمريكي بين الإرهاب والمقاومة المشروعة) على المنطقة عما سبقها فهي حرب تشتمل بالإضافة إلى البعدين السياسي والاقتصادي على بعد أشد خطورة وأكثر استفزازاً لشعوب المنطقة وأنظمتها وهو البعد القيمي والاجتماعي والعقدي المتمثل في استهداف الهوية الحضارية للمجتمعات العربية والإسلامية.

دارت بعض الاتجاهات الأخرى حول حق العرب بل وواجبهم في أن ينتقدوا السياسة الأمريكية وأن يجنثوا واشنطن على مراجعة هذه السياسة، فالانحياز المتماذي إلى جانب إسرائيل والضغط على العرب لشراء صادرات السلاح الأمريكي وبيع النفط

بأدنى الأسعار كل هذا يلحق أشد الأضرار بدول المنطقة العربية ويهدد استقرارها واستمرار الاستقرار والأمن الدوليين. وذلك من أجل تصحيح العلاقات العربية الأمريكية وتفادي تحويل الغضبة العربية إلى كراهية مقيمة ومستوطنة والى عامل يضر بمصالح الطرفين معاً.

كما تحذر بعض الاتجاهات من الخطر الأمريكي وهو شن نوع من الحرب الأمريكية ضد الأنظمة العربية الصديقة وهو وضع جديد من وجهة نظر هذا الاتجاه يستدعي نظرة سياسية جديدة وهو وضع خطير يستدعي مراجعة عربية سياسية استراتيجية. وتعب بعض الاتجاهات الأخرى على العرب عدم وجود سياسة عربية أو استراتيجية واضحة لها في علاقتها مع السياسة الأمريكية، ويستند هذا الاتجاه للمزاعم التالية فأمریکا ليست كلها شراً وليست كلها خيراً وهي حتماً قوة عسكرية واقتصادية وحضارية كبرى لدينا معها علاقات مصالح ومنفعة وليس من مصلحتنا كما يرى هذا الاتجاه أن نخسرها ونتركها للآخرين. وأن خلافنا هو مع السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل وإصلاح هذه السياسة والتأثير عليها لا يتم باستعداد الرأي العام الأمريكي بل بكسبه إلى جانب قضايانا العادلة، ومعاداة أمريكا لن تجعلنا نكسب معركة إقناعها.

وتطالب بعض الاتجاهات الجامعة العربية بتشكيل مجموعة اتصال لإقناع المجتمع الدولي بأن السلام في الشرق الأوسط لن يأتي عن طريق السلاح بل من خلال المفاوضات، كما يتطلب هذا الاتفاق على تعريف الإرهاب من جهة وحروب التحرير الوطني من الجهة الثانية، كما أن عليها التمييز بين الصراعات التي تعترف بها الأمم المتحدة وتلك التي لا تحظى بشرعية دولية.

والنقد الذاتي والمصارحة، والتاريخ الاجتماعي، ومناهج التعليم، والتطرف الديني، والتعليم الشرعي المتكامل، ودور النخبة المثقفة، والإسلام السياسي، والمشروع الإسلامي، وخطاب المثقف العربي (القومي والإسلامي والماركسي والناصري) والعلمانية، والسلطوية، ومشروع ثقافي عربي، والاستلاب، واللوبي الإسلامي، والشرق الأوسط، والحقوق والحريات، والوطنية والانتماء.

وكانت المفردات المستخدمة امتحان

كبير - حملة تشويه - واجبنا كأمة - خطاب حضاري معتدل - إهدار الحق المسلم - الانتقام والعقاب - الجهاد - المجتمع المدني - الانكفاء على الذات - بورصة البشر - الأذى المعنوي والمادي - تشويه سمعة المسلمين - المسلم المشبوه والمتهم - دين عدوان مدمر - إرهاب وعنف - أصابع صهيونية - حملة حاقدة - مسلمون إسلاميون شريون شرق أوسطيون - الفوضى - العشاوة والظلم والجهل والعبوس والتشدد - الرواسب التاريخية - الميراث الثقافي - الأرضية المشتركة - الدعوة والموعظة - الجمود الظاهري - نعرات الخلاف - أسباب التباين - نفي الآخر - تجاهل الغير - العزلة والإقصاء - صدام وهمي - تواصل حضاري - ثقافة الخداع - تضليل وانتقام - الابتزاز الإسرائيلي - تبرئة أكاذيب - إذلال النفس - عالم الإيمان - عالم الكفر والإلحاد - الرموز البطولية - قوى الجمود - الخطباء المتشددون - انفصام في الشخصية - شوائب الدين - الفوضى الذهنية - أمانة المسئولية - شعارات حماسية - حماقات سياسية - التحليل بالتمني - عنتريات المثقفين - الزيادات الثقافية - الترحال السياسي للمثقف - خطب أخلاقية - الطاعة العمياء - التهميش والازدراء - إسلام جهادي وإسلام مستورد - إسلام طالباني - حالة الأفغنة - المنشأ والمولد.

ويأتي في إطار نفس هذه النظرة البراجماتية أو العقلانية اتجاه آخر يؤكد على أن المأزق الخطير الذي يمر به العالم والعالم العربي لا مخرج له بعيد عن العقل والحكمة والتسامح لا القوة والعنف والرغبة في الانتقام، ويطالب هذا الاتجاه باستغلال الفرصة المتاحة لفرض حل عادل وشامل لإنهاء المحنة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، المهم من وجهة نظر هذا الاتجاه ألا ندع الفرصة تضيع فكل الدول الآن تسعى إلى تحقيق مكاسب على الأرض في مقابل تحالفها مع الولايات المتحدة واستنكارها للإرهاب والتعاون من أجل القضاء عليه.

ثانياً- القضايا الثقافية والتاريخية والدينية

نجد قضايا مثل صورة الإسلام والمسلمين، وحقوق المسلمين، وإصلاح الأمة العربية⁽¹²⁾، حوار وصدام الحضارات أو العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي وشروط هذه العلاقة، والنموذج التحديثي الغربي، ورؤية الإسلام⁽¹³⁾، الهجوم على الثقافة العربية الإسلامية ورهانات المستقبل⁽¹⁴⁾.

ففي إطار قضية إصلاح الأمة العربية

والإسلامية وحقوق المسلمين وصورة الإسلام والمسلمين كانت المفاهيم الرئيسية تدور حول الإصلاح والتغيير النقدي الذاتي، والنضال المدني، وحقوق الإنسان، والفتنة، والعمل الصالح والمصلحة العامة، الإسلام (السنني والشيعي) والمسيحية واليهودية، والعنصرية والصهيونية، والمقاومة وحق الشعوب في الكفاح، والاجتهاد، والعدالة، والجماعات الإسلامية والمؤسسة الإسلامية الرسمية، والحضارة العربية الإسلامية والعقل الغربي، والنفط، ونظرية المؤامرة، والصراع، والعقل العربي المسلم والنهضة الأوروبية، والعروبة، والحداثة الأوروبية، والثورة والديمقراطية والحرية، والأديان والثقافات، والاستعمار والهوية، والخصوصية والتربية، والليبرالية، والنقد، والذاكرة التاريخية، والنضال الاجتماعي،

في نفس الاتجاه هناك من يرى أنه ليس من العدل أن يجري تعميم سلوك فئة محدودة في العالم الإسلامي لتكون هي دون غيرها التعبير الوحيد عن حضارة شامخة وتراث ضخم ودين حنيف، وإننا في موقف غير مسبوق يحتاج إلى درجة عالية من الرشد الفكري ووضوح الرؤية السياسية والتعامل مع الواقع بذكاء وصبر. في نفس الإطار هناك من ينادي بوقفه شجاعة مع النفس حيث لا بد من الإقرار والاعتراف أن الثقافة السائدة في المجتمعات العربية والإسلامية - إعلاماً وسياسة واجتماعاً وتربية - تشتمل على قدر من التزوير والغش الذي يدخل في مفهوم ثقافة الخداع، إنما هنا مخادعة أخطر للنفس بشأن الذات والعالم الآخر، وهي تتجاوز مخادعة الذات إلى تضليل النفس بشأن حقيقة الآخر والخصم وخاصة فيما يتعلق بفهمنا المفضل لحقيقة الحضارة الغربية والقوة الغربية. ويتفق معه الاتجاه الذي ينادي بالنقد الذاتي والمصارحة والحوار النقدي ومعرفة النفس والأنس، فتاريخنا الاجتماعي والسياسي والثقافي فيه الكثير من الشوائب والزيف ولم نجرؤ بعد على مراجعة ذاكرتنا التاريخية، وأننا في حاجة إلى تحرير الثقافة والتربية

في نفس الإطار هناك اتجاه رافض لتحسين صورة الإسلام والمسلمين ومبرره في ذلك أن لهجة الغربيين اليوم في كلامهم على الإسلام والمسلمين ليست من النوع الذي يثير الرغبة في محاولة تحسين صورة الإسلام والمسلمين في أعينهم، بل من النوع الذي يثير الغضب والحقد لقد أساءوا الأدب في الكلام عن شيء نبيل وعزيز لدينا مما لا يترك مجالاً لتبادل الحديث معهم، ومحاولة تبرئة النفس في مواجهة ظلم صارخ من هذا النوع هي من قبيل الإمعان في إذلال النفس واحتقارها. وعلى العكس هناك من يرى أن قوة اللوبي المسلم الأمريكي في تصاعد لأسباب عديدة، منها أن المسلمين الأمريكيين واجهوا أزمة سبتمبر مثلما واجهوا أزمة الخليج الثانية

أما المبررات المطروحة فقد كانت تشير إلى اتجاه رافض للتطرف فهو ضد أسامة بن لادن، بل ويرى هذا الاتجاه أن أحداث 11 سبتمبر فاصلاً لبداية مجتمع يحكمه منطق إذا لم تكن معنا فأنت مع الإرهاب، وأن هذا المنطق فتح أبواب العالم للتخلص من التطرف بكل أنواعه. ويتساءل هذا الاتجاه هل نحن مهينون ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً والأهم من ذلك عقائدياً لوضع استراتيجيات تحد من هيمنة الغرب بإملاء شروطه علينا؟ كما يتساءل هذا الاتجاه مستنكراً أين نحن من هذا الدين الحنيف، وقد جعل بعض هذه الأمة أسامة بن لادن شيخاً وعالمياً وطالباً في المؤسسة الإسلامية النقية؟ أين هؤلاء من صفاء الفكر والمنطق ومن ثبات العمل الصالح؟ هل يحق لنا أن نعتبر هؤلاء من أعداء الإسلام خاصة أن كل ما عملوه يصب في صالح أعداء هذه الأمة ويقرن الإرهاب بالإسلام؟.

يرى هذا الاتجاه أيضاً أن ما حدث في 11 سبتمبر هو تشويه لصورة الإسلام لم يحافظ عليها نقية وضيئة ولم يرع مصالح الأمة كما أن هذا الفعل أنزل أفدح الضرر والأذى بالأمة ومصالحها، ويرفض هذا الاتجاه ربط الإرهاب بالمسلمين، وينادي هذا الاتجاه أيضاً بضرورة المساهمة في صنع التاريخ وضرورة تقديم الأدلة لفضح وإدانة ممارسات الدولة الصهيونية مع ضرورة تفعيل دور الجامعة العربية والأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي. كما تطالب أصوات أخرى في هذا الاتجاه بضرورة البحث عن خطاب ديني جديد يتماشى مع أساليب الدعوة العصرية ولا يفتقد منطق الحوار مع أصحاب الديانات الأخرى مما يقفل باب الاجتهاد ويبرز السلبات ويهدر الإيجابيات ولن يتم هذا إلا بالتخلص من عباءة السلطة والخروج من المؤسسة الدينية الرسمية والبحث عن أرضية مشتركة ومساحة اتفاق مع الغير.

وتعليمنا عن إرهاب الأوروبيين لبعضهم في حربين عالميتين وعن إرهاب الجيش الأيرلندي ومنظمة الباسك والخمير الأحمر والجيش الأحمر في اليابان... إلخ.

ومن الجدير بالذكر فيما يتعلق بقضية إصلاح الأمة العربية مسألة دور ومسئولية المثقفين العرب. وهنا نجد عدة اتجاهات: اتجاه رافض للتعامل العاطفي مع القضايا الدولية الكبرى وضرورة مخاطبة الجماهير بصراحة وموضوعية وبلغة العقل وليس القلب والعواطف ويتحمل المثقفون العرب والمسلمون - في هذا الأمر - المسؤولية والتي تفوق مسئولية القادة السياسيين. وهناك اتجاه رافض لتحليل نفر من المثقفين لأحداث 11 سبتمبر فهو تحليل كاره للحقيقة ففي محاولة هؤلاء لرصد أصداء ما جرى تحدثوا عما تمنوه فهم نخبة تقطر حقداً وكراهية وموالة لأمريكا وإسرائيل ويتصف هؤلاء بالجهل وسوء القصد وهم من غلاة العلمانيين المعادين للإسلام والمسلمين. وفي إطار نفس القضية هناك اتجاه ينادى بتوقف المثقفين عن العنتريات والعودة إلى لغة الرشد، ومبرره في ذلك أن الذين يدافعون عن ابن لادن الآن هم من دافعوا عن صدام بالأمس. لحظات يحدث فيها الترحال السياسي العربي. ففجأة نجد القومي إسلاموياً ونجد الماركسيين بلادين ونجد الناصري متطرفاً وتساءل هذا الاتجاه لماذا نغيب التحليل ونزد بلغة ممجوجة؟ ويظهر اتجاه رابع في إطار إشكالية دور المثقف هذا الاتجاه يؤيد المثقفين الراضين للإرهاب والمطالبين بإدانة هذه الهجمات بلا تحفظ، ويرى هذا الاتجاه أن المثقفين والنخب في العالم الإسلامي يتحملون مسؤولية أخلاقية جسيمة بالضرب على يد الإرهاب في أوساطهم إلا إذا كانوا راضين عن مسخ صورة الإسلام في كل مكان بسبب ما أقدمت عليه ثلة ضالة من أفعال بشعة، ويطالب هذا الاتجاه بضرورة أن يمتلك المثقفون

بشعور متزايد برغبة في المواطنة الأمريكية وممارسة حقوقهم السياسية، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها بعض الكتاب والناشطين المسلمين الأمريكيين لتوعية المسلمين والعرب بالسياسيين الأمريكيين المساندين لهم ولقضاياهم. ويؤكد على هذا الرأي القائل بأنه لا تناقض بين الوطنية الأمريكية للمسلمين الأمريكيين مع الإسلام.

وفي إطار هذه القضية هناك من يرى أن إصلاح الأمة العربية سيكون عن طريق إصلاح مناهج التعليم ويلقي باللوم على المناهج الدراسية والتربية في العالم العربي والإسلامي وتأثيرها في غرس جذور التطرف الديني لدى النشء سواء كان عنصرياً أو قومياً أو دينياً، وإن البحث في أسباب ذلك من وجهة نظر هذا الاتجاه ليس اتهاماً لذلك الدين أو تلك الثقافة بل على العكس هو تعرف على جوهر هذا الدين وتنقيته من الشوائب بدلاً من تلك الفوضى الذهنية والتناقض في التعامل مع الآخرين، ومبرره أن الانسحاب أو الهجرة إلى إمارة أفغانستان الإسلامية لم تكن تطرفاً بالنسبة إلى هؤلاء الشباب وإنما محاولة للانسجام مع ما تلقوه من ثقافة دينية محدودة من أهم مكوناتها هو رؤية هذه الثقافة الدينية إلى ثقافات الشعوب الأخرى ودياناتها شرقاً وغرباً باعتبارها عدوة للمسلمين، ولهذا السبب نشأ التعصب الفكري حيث لا يكون التفكير الحر ممكناً والاقتناع الحر صعب المنال. يتفق مع هذا الاتجاه رأي آخر في ضرورة تطوير مناهج التعليم وضرورة تطويرها ومراجعتها وتحديثها وتجديدها، إلا أنه يرفض أن يأتي هذا التغيير بتوجيه من الغرب (أمريكا) فلا ينتج عنه إلا طمس للهوية وسلخ للشخصية وعبث بالمنهج حتى يهجر المسلمون دينهم ولا يتعلمون إلا وفق خطة أمريكية. ويتساءل هذا الرأي ماذا عن الجامعات الكنسية في أمريكا والمدارس التلمودية في إسرائيل وماذا عن مناهجنا

والتعددية، والواجب الأخلاقي، والاعتماد المتبادل، والقيم العالمية والوطنية، والدين والسوعي، وتعدد الثقافات، والأصولية، والحق، والعدل، والقضية الفلسطينية، والتيار القومي اليهودي والإحيائية الإنجيلية الجديدة، واليمين الراديكالي في أوروبا، والعقل والنقل والبرهان العقلي، والتفسير التأمري، والهوية الكونية، وحقوق الإنسان، والسوق الحرة، والطائفية، والرأي العام، والمكارثة الدينية، والتحالف المسيحي الأمريكي واللوبي اليهودي، والإرهاب الدولي، والإسلام السياسي، والحكم الشرعي والعنف السياسي، والاتصال المباشر، والأقليات المسلمة، والحرية الدينية والهوية الدينية.

وكانت المفردات المستخدمة هوة

سحيقة- كره شرير- مرجعية- تأخر انخطاط- تقهقر- تقليد- استكانة- رضا- خنق- تشويه صورة العرب والمسلمين - بوتقة صهر- رؤية مشتركة- إطار حضاري للاحتلاف- احترام التنوع- قدسية الحياة- نهاية التاريخ- صدام الحضارات- شمال جنوب- غني فقير- التعايش والفهم والاحترام المتبادل- الشكوك وعدم الثقة- الإرث السلمي- تشويه ونقص المعرفة- الشراكة الحضارية- تبادل الاتهامات- إطلاق نار الاتهامات- تبادل الأخذ بالتأثر- إيقاد الأحقاد- نبش قبور التاريخ- ظاهرة التنميطة- مسئولية الغرب- الانغلاق والتعصب والميل إلى العنف والإقصاء- صدام الجهالات- صراع ثقافات- الصدمة الحضارية والثقافية- إسلام الرفض والقطيعة- إسلام الصدام- الجهادية الأفغانية- الذهنية الثقافية- الذهنية المزاجية النفسية- شراكة عربية إسلامية مع الغرب- نفي الآخر- تجاهل الغير- الوجدان الحضاري- الفصام الغطرسة- التباهي- الانفتاح الكوني- مزاعم خرقاء وصراعات مزعومة- انفعالات اللحظة- غرب صليبي شريعة الغاب- إرهاب وضبابية المصطلحات-

والسياسيون في العالم الإسلامي الشجاعة اللازمة لإدانة التعصب بكل أشكاله. وقد برز اتجاه يرى أنه لا بد من استعادة دور المثقفين العرب والنخب المتعلمة فالنظام العربي طالب برد الاعتبار لهذه الفئات وتمكينها من استعادة نفوذها وتأثيرها وتشكيل رأي واع ومدني واع ومتعلم يخفف من الآثار السلبية لمحاولة أفغنة المجتمعات العربية بشفاعة ومباركة الوعاظ والدعاة والكتبة المتأسلمين والحركات الأصولية.

في نفس هذا الإطار هناك اتجاه آخر رافض لعدم احترام قيمة الإنسان في بلادنا ويقارن بين حقوق الإنسان الأمريكي وحقوق الإنسان العربي المسلم ويطلب بضرورة تحسين أساليب النضال المدني الديمقراطي، ومد جسور التفاعل مع الشرفاء في أنحاء العالم للدفاع عن قضايانا وحقوقنا المهذورة. ويسوق هذا الاتجاه ثلاث قضايا تتطلب احتشاداً ثقافياً لتنوير الرأي العام العالمي؛ وهي الحملة الوحشية على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والأسرى والمعتقلين في أفغانستان، والتوجه الأمريكي صوب قصف العراق وتهديد إيران بعدد أفغانستان تدرعاً بحملة مكافحة الإرهاب، والحملة العنصرية التي تستهدف الإسلام والمسلمين والعرب منهم بوجه أخص. ويدعو هذا الاتجاه إلى عدم اعتبار الغرب كتلة واحدة دون تمييز كاف بين السلطة والقوى السياسية والمراكز الثقافية والأحزاب والمؤسسات الدينية.

وفيما يتعلق بقضية حوار الحضارات أو

العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي وشروط هذه

العلاقة، ورؤية الإسلام كانت المفاهيم الرئيسية

تدور حول حوار الحضارات، والعقلانية، والتطرف والصراع، والإسلام والغرب والحضارة الأوروبية، والتحديث، والحوار الفني، والإحياء والتجديد الديني، والتواصل الاجتماعي، والسلام والإنسانية

والحضارات والأديان، وعن ظاهرة التسامح وتقبل الإسلام المهاجر إلى الغرب لقبول التحدي والدخول في مواجهة مسلحة مع الإسلام.

كما تعكس هذه القضية اتجاهاً يؤمن بأن ما يجمع الإسلام بالغرب أكثر مما يفرقه باستبعاد السليبيات بين طرفي الحوار، ومن ثم يرى هذا الاتجاه أن من كانوا وراء حادث 11 سبتمبر لا يمثلون الإسلام وإنما يمثلون أنفسهم، ويعتقد هذا الاتجاه أن حوار الغرب والإسلام يستدعي تنقية أحوال علاقتهما من تبادل الاتهامات لتقوم بينهما فترة هدنة عن بث الكراهية مع استبعاد فكرة نظرية المؤامرة من كلا من الجانبين، والمطلوب من الغرب أيضاً عدم إرسال الأحكام المطلقة وأن يتوقف إعلامه عن ترشيح الإسلام كدين وحضارة ليكون عدوه اللدود. نرى اتجاهاً آخر في نفس الفكرة يرفض استخدام تعميمات ومقولات كبرى دون تدقيق أو تمحيص، مثل الرؤية الحضارية وصدام الحضارات وهي محاولات تقدم تصوراً مبسطاً لكيانين هائلين يحفلان في داخل كل منهما بالكثير من التمايز والتضارب هما الإسلام والغرب

وفي هذا الإطار أيضاً هناك اتجاه يرى ضرورة إقامة حوار بيني قبل الحوار مع الغرب، ولكي يكون الحوار حول مسألة التطرف والعنف مثمراً ومفيداً فينبغي لهذا الحوار أن يتركز بالتحديد على هاتين الظاهرتين ومحاولة فهم جميع الأبعاد والمضامين الخاصة بهما، وينبغي في هذا الحوار تجنب التنميط مثل ربط السلفية بالتطرف، أو ربط الشيوعية بالثورية والمعارضة أو ربط الأصولية بعدم التسامح مثل المعادين للإسلام في الغرب الذين يصرون على مهاجمة الأصولية الإسلامية كلها ويتحدثون بلغة التعميم والحزم والإطلاق، ويربط هذا الاتجاه بين حل مشكلة فلسطين وانتهاء التطرف في العالم الإسلامي مؤكداً مسؤولية الغرب الأمريكي

القاموس الأمريكي-هرطقات أمريكية- التدمير- القصاص- حملة جائرة- مفاهيم خاطئة.

أما عن المبررات المطروحة فهي تعكس بشكل أو بآخر اتجاهاً رافضاً للصراع بين الحضارات وأيضاً ضد الصورة المتطرفة والصراعية للعلاقة بين الغرب والمسلمين. وتسوق بعض اتجاهات هذا الخطاب العديد من الحجج والمبررات التي تقول بأن الهوة بين الإسلام والغرب ليست سحيقة وذلك بشروط: الأول- هو أن يتراجع الغرب عن كرهه الشديد والمتأصل للإسلام وأن يعترف بالإرث الحضاري العربي- الإسلامي، والثاني- هو أن يتغلب التيار العقلاني في العالم العربي على التيار المتطرف. وفي نفس الإطار الراض للصراع بين الحضارات ترى بعض الاتجاهات أنه علينا أن نتعلم كيفية العمل معاً على الصعيد العالمي معترفين بأرضيتنا المشتركة من أجل عالم أفضل للتراحم والتوفيق والفهم من خلال تطوير إطار حضاري للاختلاف ومنظور مشترك للمبادرات العالمية، ويأمل هذا الاتجاه في رؤية مشتركة لمفهوم الحضارة والثقافة التوأمين.

ومن اتجاهات الرأي التي تندرج في إطار هذه القضية أيضاً الاتجاه القائل بأن النظام العربي حفر لنفسه فخاً فهو يتحمل مسؤولية كبيرة في ترويج إسلام التلقين، والصدام الآن محصور على حد قول هذا الاتجاه في صراع مسلح بين الغرب والإسلام الجهادي، ولكن الخطر الكبير في تحوله إلى صدام حضاري واسع غير متكافئ واحتمال انجذاب المجتمعات العربية والإسلامية نحو الانبهار بالجهادية الأفغانية وتبني ذهنية الحصار والعزلة والتعصب لديها والظن أنها الجهادية المؤهلة لكسب الصراع مع غرب علماني كافر ولهزيمة ربيته الصهيونية. ويجذر هذا الاتجاه من أن افتعال الصدام المتعمد مع حضارة الغرب يغري دوائر عسكرية وفكرية وسياسية كثيرة في الغرب للتخلي عن ظاهرة الحوار بين الثقافات

يتعلق بشائبة العقل والنقل. وهنا نجد الاتجاه الذي ينادى بتدقيق مصطلح الجهاد بما يدرأ حال الفوضى، والاتجاه الذي يطالب برفع الالتباس في فتوى موقف العسكريين المسلمين في الجيش الأمريكي. وعلى العكس ينطلق اتجاه آخر من رفض العمليات الانتحارية كرد على إسرائيل؛ حيث إنها تنافي المسئولية الأخلاقية وتنسف أيضاً القواعد الأخلاقية التي يرتكز عليها تراث الجهاد والأخلاق العسكرية الإسلامية وأصول الإسلام الرئيسية؛ وهي منع الانتحار ورفض القتل المتعمد للأبرياء.

وهناك أيضاً من هذه الخطابات من هو ضد صورة العرب والمسلمين بعد 11 سبتمبر أو بالأحرى ضد تشكل صورة العرب والمسلمين وثباتها في الذهن، وأنه لا بد من وجهة نظر هذا الخطاب من استمرار هذا التواصل الاجتماعي لخلق جسور حضارية يتواصل عبرها المسلمون في الخارج مع مسلمي أمريكا ومع المجتمع الأمريكي الكبير، وأن زيارة الوفود بصفتها الشعبية لا الرسمية هي الطريق الأمثل لإظهار الوجه الطيب للإسلام الذي يمثلونه ولتصحيح الصورة.

ويبرز هنا اتجاه يرى أن الغرب الذي صدر في العقد الأخير فكر العولمة وبشر بها بعد انتهاء الحرب الباردة هو ذاته الغرب الذي يتحدث الآن عن صدام الحضارات والمواجهة الجديدة بينه وبين الإسلام. التناقض هنا واضح والشيزوفرانيا الفكرية تعبر عن سياسة الكيل بمكيالين وازدواج المعايير في المعتقدات الفكرية. بينما الأصل في العلاقة بين الحضارات على حد قول هذا الاتجاه أنها تقوم على التواصل البناء والتبادل المشترك والنظرة الإيجابية. كما أن الشراكة العربية الإسلامية مع الغرب المسيحي لم تكن بحاجة إلى بناء جديد. ويطلب هذا الاتجاه بضرورة فتح الجسور مع الحضارة الغربية المسيحية ومد قنوات الاتصال الثقافي إليها، لأن

والأوروبي فهو يديننا بتهمة الأصولية والتعصب من جهة ثم يسكت عن سحق الحقيقة والعدالة في فلسطين من جهة أخرى.

ويخلص اتجاه آخر إلى أن ما نشهده راهناً هو صدام أصوليات متناوئة: إسلامية معزولة ومهزومة ومسيحية محافظية ومتشددة لها أثرها البارز في صنع القرار في الدول العظمى المهيمنة على العالم، ويهودية صهيونية عدوانية ومتطرفة تمارس حرب إبادة متواصلة ضد الشعب الفلسطيني بدعم أميركي علني. ولا تختلف هذه الأصوليات في الصميم من حيث آليات الخطاب وعناصر الرؤية وحتى لو تباينت مرجعياتها التراثية وأساليبها العملية.

كما طرح في هذا الإطار أيضاً اتجاه يرى أن هناك جهل عالمي بالإسلام أدى إلى نوع من الفهم الخاطئ والتشويه وأصبح العالم بعد 11 سبتمبر من وجهة نظر هذا الاتجاه أكثر وعياً بحقيقة الفهم الثقافي المتبادل، ويؤكد هذا الاتجاه أن أزمة ما بعد 11 سبتمبر دقت جرس الإنذار لخطورة المواجهة بين العالمين العربي والإسلامي والغرب، وأكدت على أهمية العمل من أجل التفهم والتفاهم والتوصل إلى منظور حضاري يؤدي إلى التعايش والتفاعل والشراكة الحضارية. كما يعترف هذا الاتجاه بأن تخلفنا الاجتماعي والسياسي وتفرقتنا وعدم احترامنا لإنساننا وحقوقه تقود إلى عدم احترام العالم لنا ولثقافتنا فهلا بدأنا بأنفسنا.

كما طرح في هذا الإطار ضرورة مواجهة النموذج التحديثي الغربي من خلال معالجة الحلل والهبوط الذي أصاب الأمة الإسلامية وذلك برجع الأمة إلى قواعد دينها والأخذ بأحكامها، والاستفادة والتعلم من مدرسة الإحياء والتجديد الديني والمشروع النهضوي لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. وفي إطار هذه النقطة هناك اتجاه رأي يقارن بين نموذج الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية فيما

تعميمات ومطلقات مغلوطة وحقائق مشوهة وتعابير ذاتية خالية من الدقة، وأن فهم الحضارات مسألة معقدة حتى على أهلها وهي حتماً أصعب على من هم غريبون عنها. ويتفق مع هذا الرأي القائل بأن مقولة حوار الحضارات بالشكل الذي يتم الترويج له هي شئ مبالغ فيه وغير حقيقي فهي أوهام ثقافية من ابتكار القرن التاسع عشر والجزء الأكبر من القرن العشرين وهي أوهام تزعم بتفوق الحضارة الغربية وتميزها عن المجتمعات التي أتت منها إرهابيو 11 سبتمبر.

ويرى البعض الآخر أن القضية يجب أن توضع في إطارها الصحيح فهي عملية إرهابية ضمن ظاهرة إرهاب يعانى منها العالم كله وليست مرتبطة بدين معين أو جنس محدد وينادي هذا الرأي بالبحث عن أسباب الإرهاب ومحاولة معالجتها في ذات الوقت الذي نحارب فيه هذه الظاهرة بدلاً من الانسياق وراء التعميمات التي لا تقوم على برهان أو أساس. ويرى رأي آخر هنا أن أزمة 11 سبتمبر كشفت عن أزمة التعميم الخاطيء في التفكير الديني وغير الديني فهناك من رفعوا شعار "الإسلام هو الحل" وهناك من رفعوا شعار "الديمقراطية هي الحل".

وهناك من طرح فكرة الحوار الفني ودور الفنون في التقاء الحضارات، فالفنون تعطي خير بوتقة لصهر الشعوب وتجاوز حضارتها بدلاً من تصادمها وصراعها وتوالي نقد وشتيم العروبة والإسلام وذلك من وراء الحوار الفني لإيقاد بارقة السلام والتفاهم والمحبة.

وفيما يتعلق بقضية الهجوم على الثقافة

العربية الإسلامية ورهانات المستقبل كانت المفاهيم الرئيسية تدور حول الإسلام السياسي، والصدام الحضاري، والعولمة، والثقافة العربية الإسلامية، والأصولي، والعنف السياسي، والمصير العربي، والنهضة الحديثة، والحضارة والتاريخ، والفكر

الأسلوب الأمثل لمواجهة الموقف الحالي هو الاقتراب من الغير وليس الابتعاد عنه من خلال التقارب الإنساني والتواصل الحضاري ورفض الأفكار التي تؤدي إلى العزلة والإقصاء. ويبرز هنا الرأي القائل بالتناقض بين موجة العداوة ضد العرب والمسلمين ومحاولة تعميم نموذج حضاري غربي يقوم على العدالة والحرية والديمقراطية.

ويتفق مع هذا الرأي القائل بأهمية الاتصال المباشر في معالجة القضايا للاتفاق على قواسم مشتركة، ويدلل على ذلك بمسيرة الوفد الإسلامي العالمي الذي شكلته رابطة العالم الإسلامي لزيارة بعض الدول الأوروبية والأمريكية من أجل بسط حقائق الإسلام الناصعة وإخماد الحملة الجائرة التي شنتها وسائل الإعلام الغربية، ومعالجة بعض تداعيات أحداث سبتمبر التي يعانى منها المسلمون وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن الإسلام والمسلمين.

ويؤكد على هذا الرأي الاتجاه القائل أن من يريد الصدام بين حضارة الغرب وحضارة الإسلام أو بين الغرب ككل والعالم الإسلامي ككل إنما هي الدولة العبرية والإعلام الصهيوني والأقلام الصهيونية فهي الدولة الوحيدة ذات المصلحة في تحويل الاستراتيجية الأمريكية والغرب كله إلى شن حرب على الإسلام والعرب والمسلمين. ولعل نفوذ مراكز الضغط الصهيونية في أمريكا والغرب هو الذي سمح بتحويل الحملة الأمنية والتعبوية إلى مجرى غير الجرى الأكثر توافقاً مع موازين القوى والتناقضات الدولية الفعلية.

وهناك اتجاه رافض لقصر الإرهاب على المسلمين فهو ظاهرة عالمية بالغة الخطورة ظهرت بين المسلمين وبين المسيحيين وبين أصحاب الديانات الأخرى. ويؤيد هذا الرأي اتجاه آخر رافض لمقولات صراع الحضارات ونهاية التاريخ وما تتضمنه من

ومستقبلية مطروحة على الأمة: أولاً- وضع إطار الاندماج الإقليمي الفاعل لتتمكن الأمة من تبوء موقع في ديناميكية العولمة الاقتصادية التي واعدت واقعاً لا سبيل للانفلات منه، ثانياً- تحديد رؤية منسجمة وواعية للعلاقات العربية الدولية خصوصاً مع الدول الكبرى والقوى الإقليمية من دول الجوار الجغرافي، ثالثاً- احتواء ظاهرة التطرف التي لا مناص من الاعتراف بوجودها وبلورة ثقافة بديلة من الفكر المتشدد الذي يتسلح بشرعية دينية في تأجيج نوازع العنف التي تغذيها مشاعر الإحباط واليأس واختلال الموازين الدولية.

ومن المسائل المصرية السلاح الإعلامي الذي أجمع عدد كبير من هذه الاتجاهات على خطورته؛ فهناك من يرى أن السلاح الإعلامي يمثل الوجه الآخر الموازي للحرب الدائرة منذ 11 سبتمبر فهذا السلاح الإعلامي مستنفر على جميع الجبهات كل فريق في هذه الحرب يريد أن يصل إلى أكبر عدد من المؤيدين من خلال الانتشار التلفزيوني واستخدام الإنترنت.

وهناك من ينتقد الإعلام مما يعطي انطباعاً مزيفاً بأن المتطرفين هم أصحاب الصوت المعلن في الساحة الإسلامية، في حين أنهم كذلك فقط في منابر الإعلام الباحث عن الإثارة أو المنحاز أو المتصيد وما يبرزه الإعلام على هذا النحو هو تشويه للحقيقة وابتسار لها، وكانت نتيجة ذلك أن صورة الإسلام في أذهان كثيرين أصبحت متأثرة بأقوال ومواقف أولئك المتطرفين. ويتساءل البعض الآخر عن دور الجامعة العربية في التصدي لمهمة تشويه صورة العرب في الأفلام السينمائية الأمريكية ولها الحق في رفع دعاوى قضائية باسم العرب كما أن حماية صورة العرب تقع في اختصاصها بالاعتماد على القوانين المحلية والدولية التي تحرم العنصرية. ومن هنا ينادي البعض بضرورة وجود سياسة عربية إعلامية لتوثيق

والإعلام، والأزمة، والتكنولوجيا الحديثة والسلاح البيولوجي، والتطرف والإرهاب، والإعلام المضاد، والنازية الجديدة.

وكانت المفردات المستخدمة هجمة- عدوان إرهابي- إحساس الخطر- هاجس التظلم- الوضع المساوي- خطر وتهديد- مأزق عالمي- حملة إعلامية متطرفة- تفسيرات ظلامية- اليأس الانتحاري- مشاعر اليأس والكآبة والتشاؤم- الجهل والأمية- الزهو المصنوع- أوهام الانتصار- تطويع- تلوين- السعادة المصطنعة- ويلات- التهوين- التواكل- القدرية- التمني- الاسترخاء- أحاسيس السمو والعظمة- الانتصار- الإشاعات- الأساطير- الغموض- الاستهواء- العرافون- الإنترنت- التحريض- التشنج- الوسط- الاعتدال- التسامح- منحاز- متصيد- التشويه- الصورة النمطية- المشاهد الغربي- العدا- العنصرية- الأشرار- توثيق- جرائم- الحرب والقتل- الخطب والتصريحات- إثارة المشاعر- المبالغة.

أما المبررات المطروحة فقد كانت تعبر عن اتجاه رافض للهجمة الشرسة على الثقافة العربية الإسلامية بشكل عام وعلى الإسلام بشكل خاص، وضد الدعاوى التي تدعو إلى الصدام مع الإسلام السياسي. وينادي هذا الاتجاه حركات الإسلام السياسي في العالم العربي بضرورة إعادة النظر في مناهجها وأطروحاتها الفكرية والسياسية خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويطالبها بنقد شعارات العنف المسلح والاعتماد على قيم الإسلام ومعانيه في الحكم والديمقراطية وحرية الإنسان وحقوقه المدنية والعدالة. كما تنبذ بعض خطابات هذا الاتجاه الأصولية الظلامية الإرهابية والتفسيرات الظلامية للإسلام.

وفي إطار هذا الاتجاه الرافض للهجوم على الإسلام يرى أن هناك ثلاث رهانات أساسية

تدخلاً في الشأن الداخلي، وأيضاً مفهوم مثل المصلحة الأمريكية استخدم باعتباره وسيلة لتكريس الهيمنة والغطرسة ومرة أخرى باعتباره نموذجاً يجتذي به وعلى العرب والمسلمين البحث عن مصلحتهم بدلاً من هجاء أمريكا.. إلخ.

ومما يجدر الإشارة إليه أن معظم هذه الاتجاهات خلطت بين القضايا العسكرية والسياسية والاقتصادية من ناحية وبين القضايا الثقافية والدينية والتاريخية من ناحية أخرى، مما أحدث نوعاً من الخلط والتشويش وعدم وضوح ودقة التحليل. كما أن معظم هذه الاتجاهات أسرفت كثيراً في تأكيد البديهيات الدولية والإقليمية والمحلية دون تقديم حلول فعالة ودقيقة لكل مشكلة على حدة مما أسهم في الخلط والتشويش وضبابية الرؤية للمتلقي، بالأخص تلك الاتجاهات التي لم تستوعب ما حدث في 11 سبتمبر واعتبرته لحظة فاصلة تحت تأثير الدعاية والإعلام الأمريكي والصهيوني. وهنا يمكن القول إن هذه الخطابات في تناولها لتلك القضايا المختلفة غلب عليها نوعان من الاقترابات العلمية - والذي الموضوعي - تبناه عدد قليل من الخطابات - والذي اهتم بتنفيذ الظاهرة أو الواقعة الخاصة بأحداث 11 سبتمبر من جميع الاعتبارات موضحاً أسبابها ونتائجها وكيفية علاجها، واقتراب دعائي - تبناه العدد الأكبر من الخطابات - أخذ يروج لبعض المقولات دون تنفيذ أو دراسة.

ومن ناحية أخرى غلب على تلك العينة من الخطابات في تناولها للمفاهيم المختلفة في وصف القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية من ناحية والقضايا الثقافية والدينية والتاريخية بعض مفردات لخطاب إسلامي وآخر ليبرالي وثالث قومي ورابع يساري أو ماركسي، والتي تداخلت مع بعضها البعض بشكل يصعب فصله وتمييزه، كما أن في داخل كل خطاب أيضاً هناك قدر من التنوع

وحفظ جرائم إسرائيل ضد المدنيين ونشرها وإهدئها للجامعات والمؤسسات ونشرها كإعلانات مدفوعة في محطات تلفزيون ووسائل إعلام كل أطراف الدنيا بدلاً من الخطب والمبالغت.

وهناك اتجاه آخر في هذا الإطار رافض للطموحات الكبيرة التي بدأ بها العرب همضتهم الحديثة، مثل: التحرر من الاستعمار، والوحدة العربية، وتحقيق المساواة والديمقراطية، وعروبة فلسطين.. فطموحنا نحو سلسلة من المستحيلات ارتد خائباً، ويرى هذا الاتجاه أن السبب الأول في أن ما حققناه لا يتماشى مع حجم إمكانياتنا هو ابتلائنا بالمسألة الفلسطينية.

وفي هذا السياق هناك اتجاه يرى أننا كأمة عربية لا نستوعب ما يمر بنا من أزمات حتى نكتشف عيوبنا ونصح ما بها من خلل بل على العكس يسود ثقافتنا العربية نوع من التهوئين واصطناع السعادة في أحلك الأزمات، ومبرره في ذلك بعض الأمثلة فمثلاً مع أحداث غزو إسرائيل لمناطق السلطة الفلسطينية وأيضاً في أزمة العراق والكويت جاهد الإعلام والفكر بتهوئين ما حدث في الحالة الأولى بأن في الأمر نصراً مؤزراً وليس لها من شبيه، في الحالة الثانية الدعوة بأنهما مجرد عتاب (خشن) بين أشقاء يجب نسيانه، ويرى هذا الاتجاه أنه من المفيد لنا كعرب أن نعيش الأزمة بعمق حتى نكتشف العيوب التي فينا والخلل الذي يسكن علاقتنا لعلنا نوفق إلى تقويم ما فينا من اعوجاج.

نستخلص من رصد الاتجاهات العربية والإسلامية بشأن تداعيات 11 سبتمبر أنها جميعها تشابهت في استخدامها لنفس المفاهيم والمفردات المعيرة عن هذه المفاهيم، إلا أنها اختلفت تمام الاختلاف في استخداماتها لتلك المفاهيم فمثلاً مفهوم التدخل استخدم مرة باعتباره شيئاً مرغوباً فيه للتخلص من الفوضى الدولية ومرات أخرى باعتباره

النضال الديمقراطي، كما يعزو هذا الخطاب ظاهرة الإرهاب إلى نقص الحريات والقهر والفقير والجهل، ويرفض هذا الخطاب التعامل العاطفي مع القضايا الكبرى وضرورة المخاطبة بلغة العقل والمصلحة، كما يرى أن ما يقرب بين الإسلام والغرب أكبر مما يفرقهما. ويدعو هذا الخطاب إلى حوار الثقافات وإلى توسيع مساحة الحوار مع الآخر والتخلص من كافة الأحكام المسبقة عن الغرب، وضرورة الاتصال والتعاون مع أمريكا ثقافياً وإعلامياً من أجل التعاون والتقارب، مع التفرقة بين سياسة أمريكا وشخصيتها الثقافية. واهتم هذا الخطاب بقيم الحداثة والحريّة والمصلحة والعقلانية لتحقيق الإبداع الفكري والإنساني.

وأخيراً وليس بآخر: إن هذه الخطابات موضع الرصد تمثل عينة ومن الصعب التعميم بناء على تلك العينة من مقالات الرأي، فما توصلت إليه هذه القراءة الرصدية السريعة هو نوع من المؤشرات العامة التي يمكن الاسترشاد بها، والتي تلقي الضوء على اتجاهات الخطاب العربي والإسلامي في عمومته وشموليته إزاء بعض القضايا السياسية والعسكرية والثقافية والتاريخية والدينية في ما بعد أحداث 11 سبتمبر. أعتقد أيضاً أن هذا التحليل كان سيكون أكثر إفادة إذا كان هناك تحليل للاتجاهات العربية والإسلامية بشأن القضايا السياسية والعسكرية والدينية والثقافية والتاريخية في العام السابق عليه سبتمبر 2000 - سبتمبر 2001، وتأمل الباحثة استكمال ذلك في دراسة مقبلة.

قائمة المراجع المستخدمة:-

1. أمير طاهري، كيف لأفغانستان أن تتعلم من الماضي، جريدة الشرق الأوسط، 11 يناير 2002. وأيضاً: سليم نصار، مخاوف عرب أمريكا من عملية 11 أيلول ثنائية، جريدة الحياة، 7 سبتمبر 2002. وأيضاً: عثمان ميرغني،

والتعدد. فنجد مثلاً مفردات لخطاب إسلامي تنوعت ما بين التكييف القانوني لواقعة 11 سبتمبر وهناك أهل الشرعة والفقهاء وهم أكثر حرصاً على الواجبات والحقوق الدينية وتكييفها وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتشريع القتال والبعد العقائدي في الصراع وظروف الدعوة. وتنوع هذا الخطاب بين التأكيد مراراً وتكراراً على براءة العقيدة الإسلامية من الإرهاب، وبين خطاب ينادي بضرورة البحث عن خطاب ديني جديد يتماشى مع الدعوة العصرية بالاعتماد على قيم الإسلام ومعانيه في الحكم وضرورة إصلاح الذات الإسلامية ورفض التفسيرات الظلامية للإسلام.

ونجد أيضاً مفردات لخطاب قومي ربط هذا الخطاب بين حل المشكلة الفلسطينية وانتهاء التطرف في العالم الإسلامي، بعبارة أخرى كانت القضية الفلسطينية بكل ما تعبر عنه هي الأوضح على تصور الخطاب القومي. واهتم هذا الخطاب القومي أيضاً بدور الجامعة العربية وبعقد القمم العربية والمناداة بتفعيلها، وتشابه مع الخطاب اليساري بالمناداة بالتقارب الإنساني والتواصل الحضاري ورفض الأفكار التي تؤدي إلى العزلة والإقصاء.

كما وقف هذا الخطاب أمام سياسة الكيل بمكيالين في القضايا والتراعات الدولية، وهنا اتفق الخطاب القومي مع الخطاب الماركسي الذي يرى أن الخلل في النسق الدولي بين المراكز والأطراف سبب أساسي لأحداث العنف والإرهاب. وهو ما أكدت عليه مفردات الخطاب الماركسي بشكل أساسي من أن الظاهرة الإرهابية هي ابنة شرعية للفوارق الاقتصادية وغياب العدالة السياسية وانعدام الحد أدنى من المساواة في تحديد النظرة لأطراف النزاعات الدولية المعاصرة.

كما نجد مفردات لخطاب ليبرالي يرفض عدم احترام قيمة الإنسان ويطالب بتحسين أساليب

4. أحمد حمروش، ماذا بعد حرب أفغانستان، جريدة الشرق الأوسط، 15 يناير 2002. وأيضاً: محمود المبارك، قراءة قانونية للغارات الأميركية على أفغانستان، جريدة الحياة، 17 أكتوبر 2001. وأيضاً: **Usman Khalid, Avoiding a clash of civilizations, www.frontierpost.com.pk, 25/10/2001.** **Afsar Ali, After Taliban's collapse, www.frontier.com.pk, 22/12/2001.** وأيضاً: **Maqbool Ahmed Bhatti, In light of APEC summit, www.dawn.com, 9/12/2001.** **Ayesha Siddiq Agha, Complexities of the Afghan operation, www.dawn.com, 9/12/2001.**
5. فرج بو العشة، خشية بوش على مصيره أكبر منها على أمريكا والعالم، جريدة الشرق الأوسط، 31 يناير 2002. وأيضاً: **Naquibullah, Another war, a another superpower, www.frontierpost.com.pk, 22/12/2001.**
6. تركي الحمد، هل أصبح أسامة بن لادن منظراً للإدارة الأمريكية؟، جريدة الشرق الأوسط، 17 فبراير 2002. وأيضاً: **Amir Taheri, Ben Laden no longer exists, www.frontierpost.com.pk, 10/7/2002.**
7. صالح القلاب، نظرة أمريكية حولاء، جريدة الشرق الأوسط، 20 أبريل 2002. وانظر أيضاً زين العابدين الركابي، هل هو تحسن في الموقف الأمريكي؟ ولماذا الشك إذن؟، جريدة الشرق الأوسط، 16 مارس 2002. أيضاً: راعدة درغام، الأميركي بين ضحايا العقيدة الوقائية الأمريكية، جريدة الحياة، 27 سبتمبر 2002. وأيضاً: **Khalid Mahmud Arif, High cost of tunnel vision, www.dawn.com, 9/12/2001**
8. أنور ماجد عشقي، قراءة مستقبلية للأحداث في أفغانستان، جريدة الشرق الأوسط، 29 يناير 2002. سليم نصار، ابن لادن يتوقع لأميركا ورطة عسكرية مثل فيتنام، جريدة الحياة، 3 نوفمبر 2001. وأيضاً: **Jassim Taqui, The American dilemma, www.frontierpost.com.pk, 22/12**

- ترحيب بالأمريكيين وعداء للعرب، جريدة الشرق الأوسط، 20 فبراير 2002. وأيضاً: غسان الإمام، أميركا الأفغانية: أين القسوى السياسية والاجتماعية الجديدة؟، جريدة الشرق الأوسط، 30 أكتوبر 2001. وأيضاً: زين العابدين الركابي، الأفغان وأزمة (رفض النصح) أفغانستان بين الحلول العاقلة والمجنونة، جريدة الشرق الأوسط، 17 نوفمبر 2001. وأيضاً: تركي الحمد، إلى أن ينقشع الغبار، جريدة الشرق الأوسط، 21 أكتوبر 2001. وأيضاً: إبراهيم روجوفا، كوسوفو وأفغانستان ميلوسوفيتش وطالبان: أوجه شبه صارخة، جريدة الشرق الأوسط، 16 نوفمبر 2001. وانظر أيضاً: فيصل مولوي، حول الضربة العسكرية المحتملة ضد أفغانستان، www.IslamOnline.net، 2001. وأيضاً: تفجيرات نيويورك وواشنطن.. رؤية إسلامية: ضبط مشاعر المسلم حيال التفجيرات، www.IslamOnline.net، 2001. وأيضاً: تفجيرات نيويورك وواشنطن، www.IslamOnline.net، 2001. أيضاً: تفجيرات نيويورك وواشنطن: الرأي الشرعي في هذه العمليات، www.IslamOnline.net، 2001. طلعت رميح، متى تنسحب أميركا من أفغانستان، www.islamtoday.net، 2002. وأيضاً: **Tahir Mirza, New York and the fall of Kabul, www.dawn.com, 9/12/2001.**
2. أمير طاهري، زيارة تشين لمنطقة ماذا سيطرح على العرب ولماذا يجب على العرب أن يطرحوا عليه ما قاله تشرشل، جريدة الشرق الأوسط، 7 مارس 2002.
3. فهمي هويدي، زمن حروب المسلمين أم عصر الهيمنة الأمريكية، جريدة الشرق الأوسط، 31 ديسمبر 2001. وأيضاً: جميل مطر، الحصاد المر، جريدة الحياة، 14 أكتوبر 2001. وأيضاً: فرج أبو العشة، ما تشهد ولادته اليوم هو استنساخ لنظام هيمنة الأقوياء، جريدة الشرق الأوسط، 12 يونيو 2002.

جريدة الحياة، 28 يوليو 2002. وأيضاً: وحيد عبد المجيد، الولايات المتحدة قد تخسر نفسها ولا تضمن كسب المعركة ضد الإرهاب، جريدة الحياة، 15 أكتوبر 2002. وأيضاً: مصطفى الفقي، الولايات المتحدة من مبادئ الأمة إلى مصالح الإدارة، جريدة الحياة، 30 أبريل 2002. وأيضاً: إبراهيم روغوف، حرب ضد قوى التطرف، جريدة الحياة، 16 نوفمبر 2002. وأيضاً: حسن منبنة، الولاء الأمريكي لإسرائيل: تبدل في مركز الثقل؟، جريدة الحياة، 21 أبريل 2002. وأيضاً: شبلي ملاط، تناقضات الحرب بعد هجمات 11 أيلول، جريدة الحياة، 15 أبريل 2002. وشبلي ملاط، الجرائم ضد الإنسانية بديل الإرهاب في القانون الدولي، جريدة الحياة، 15 أبريل 2002. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، قمة تكساس مشاعر العرب والمسلمين في مواجهة مواقف واشنطن، جريدة الشرق الأوسط، 24 أبريل 2002. انظر: مصطفى الفقي، الإرهاب رؤية مختلفة، جريدة الحياة، 2 أكتوبر 2001. ياسر الزعاترة، خطوات مدروسة في الحرب الأمريكية لضم التعاون العربي الإسلامي، جريدة الحياة، 17 أكتوبر 2001. وأيضاً: عبد الهادي بوطالب، في الذكرى السنوية الأولى لشن الحرب على الإرهاب أية حصيلة؟، جريدة الشرق الأوسط، 28 أغسطس 2002. وأيضاً: سليم نصار، أميركا تشن حملة إعلامية ضد العرب مستوحاة من خطاب غوبلز، جريدة الحياة، 2 مارس 2002. وأيضاً: محمد الرميحي، الإرهاب والدافع الغائب، جريدة الحياة، 17 أكتوبر 2001. وأيضاً: جميل مطر، لا شيء تغير في التوجهات الرئيسية للسياسة الأمريكية، جريدة الحياة، 23 مارس 2002. وأيضاً: جميل مطر، تحالف تنقصه الحماسة، جريدة الحياة، 15 نوفمبر 2001. أيضاً: مصطفى الفقي، الإرهاب فقر وشعور بالظلم، جريدة الحياة، 27 نوفمبر 2001. وأيضاً: مصطفى الفقي، الحرية الدائمة مصادر القلق وأسباب الغموض، 16 أكتوبر 2001.

2001/ وأيضاً: Usman Khalid, How to

respond US pressure,
www.frontierpost.com.pk, 22 /12
/2001.

9. أمير طاهري، من ترومان وريجان إلى بوش عالم من الاختلافات، جريدة الشرق الأوسط، 1 مارس 2002. وانظر أيضاً أحمد الربيعي، أميركا ومعسكر الشر، جريدة الشرق الأوسط، 6 فبراير 2002. وأيضاً سمير عطا الله، لغة الشر والشيطان وحرب القواميس، جريدة الشرق الأوسط، 24 فبراير 2002. وأيضاً: السيد ولد أباه، المسكوت عنه في الحرب ضد الإرهاب، جريدة الشرق الأوسط، 11 نوفمبر 2002. وأيضاً: عثمان الرواف، ثلاثة متغيرات في حرب أميركا ضد القاعدة وطلبان، جريدة الشرق الأوسط، 9 أكتوبر 2002. وأيضاً: أحمد عباس صالح، عالم جديد يولد من رماد نيويورك، جريدة الشرق الأوسط، 16 نوفمبر 2002. وأيضاً: مهاتير محمد، العالم الإسلامي مطالب بالمشاركة في الحرب ضد الإرهاب ولكن كيف ومتى؟، جريدة الشرق الأوسط، 30 أكتوبر 2002. نادبة مصطفى، الهجمات على أميركا ومستقبل العالم، www.IslamOnline.net، 15 سبتمبر 2001. نادبة مصطفى، 11 سبتمبر والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية، www.IslamOnline.net، 12 سبتمبر 2002. وأيضاً: خالد الخليل، هل كان 11/9 أو 9/11 يوماً فاصلاً في التاريخ؟، جريدة الحياة، 8 سبتمبر 2002. وأيضاً: محمود عوض، أميركا 11 سبتمبر: الإمبراطورية تولد جواً، جريدة الحياة، 16 سبتمبر 2002. وأيضاً: مصطفى الفقي، تداخل الملفات فلسطين والعراق، جريدة الحياة، 17 سبتمبر 2002. وأيضاً: رضا محمد لاري، أميركا بعد العدوان، جريدة الشرق الأوسط، 11 سبتمبر 2002. وأيضاً: عبد الهادي بوطالب، أحق أن الولايات المتحدة تنفرد بكرهية العالم لها؟، جريدة الشرق الأوسط، 11 سبتمبر 2002. وأيضاً: حسن نافعة، هل أصبحت الديمقراطية في العالم العربي هما أمريكيا؟،

يسقط سلام أوصلو ومديره بموافقة أمريكية،
 جريدة الشرق الأوسط، 6 أبريل 2002. وأيضاً
 مأمون فندي، شارون يحاصر بوش ويعزل،
 جريدة الشرق الأوسط، 6 أبريل 2002. وأيضاً
 بسام أبو شريف، مواجهة إسرائيلية فاشلة في
 حضور تشيبي، جريدة الشرق الأوسط، 27
 مارس 2002. وأيضاً: أحمد حمروش، زيارة
 تشيبي للمنطقة قبل القمة العربية، جريدة الشرق
 الأوسط، 12 مارس 2002. وأيضاً: منير
 شفيق، خطاب بوش واضح ويستحق "لا" قوية،
 جريدة الحياة، 2 يوليو 2002. وأيضاً: سليم
 نصار، ثمن التجديد لبوش: عزل عرفات وإلغاء
 أونروا والمحكمة الجنائية الدولية، جريدة الحياة، 6
 يوليو 2002 وأيضاً: إدوارد سعيد، علاقات
 أميركا مع العرب، جريدة الحياة، 22 يوليو
 2002. فوزية الخالد، بيان بوش هل هو خطة
 أولية ل"أفغنة العالم العربي نظاما بعد آخر؟"،
 جريدة الحياة، 23 يوليو 2002. محمود عوض،
 دولة يوم القيامة، جريدة الحياة، 2 يوليو 2002.
 وأيضاً: عبد الرحمن الراشد، ابن لادن في رام الله،
 جريدة الشرق الأوسط، 2002. عرفان نظام
 الدين، فقه المصلحة وبوصلة العرب، جريدة
 الحياة، 19 نوفمبر 2001. أيضاً: إدوارد سعيد،
 ردود فعل أمريكية بين عنف وتراجع، جريدة
 الحياة، 10 أكتوبر 2002. وأيضاً: ممدوح
 نوفل، هل يقتحم شارون مقر عرفات ويخبط
 الأوراق، جريدة الحياة، 22 أبريل 2002. جميل
 كبارة، العدل أساس الملك، جريدة الحياة، 30
 أبريل 2002. وأيضاً: راغدة درغام، لا بد
 لأمريكا من فصل عقيدة بوش عن عقيدة شارون
 لتمكن من حسم الخيارات في الشرق الأوسط،
 جريدة الحياة، 19 أبريل 2002. مصطفى
 الفقي، ملاحظات على هامش ما جرى، جريدة
 الحياة، 16 أبريل 2002. وأيضاً: خالد الدخيل،
 ملاحظات عن المسيرة والنصب عربياً وأمريكياً،
 جريدة الحياة، 14 أبريل 2002. وأيضاً: هدى
 الحسيني، خطة بوش خلطة أعدتها كوندوليزا
 رايس، جريدة الشرق الأوسط، 20 يونيو

وأيضاً: حليم بركات، لغة الإدارة الأمريكية:
 تسويغ العنف والهيمنة، جريدة الحياة، 12 مارس
 2002. إدوارد سعيد، أفكار بشأن أميركا،
 جريدة الحياة، 17 مارس 2002. وأيضاً: إباد
 أبو شقرا، امتحان الشعوب بانتظار صحوة
 الشعب الأمريكي، جريدة الشرق الأوسط، 8
 فبراير 2002. وأيضاً: أحمد حمروش، العالم بعد
 6 أشهر من 11 سبتمبر، جريدة الشرق
 الأوسط، 5 مارس 2002. أيضاً: عبد الجبار
 عدوات، واشنطن بين متطلبات سياستها الداخلية
 والخارجية، جريدة الشرق الأوسط، 18 أبريل
 2002. وأيضاً: فرج أبو العشة، صناعة (11
 سبتمبر) لاتناج إمبريالية جديدة، جريدة الشرق
 الأوسط، 31 أغسطس 2002. وأيضاً: خالد
 الدخيل، لماذا تخلت الشعوب العربية عن حقها في
 المسألة؟، جريدة الحياة، 1 سبتمبر 2002.
 وأيضاً: راغدة درغام، صقور الإدارة أقتنعوا بوش
 بأن الحرب على العراق ممكنة من دون حل
 لفلسطين، جريدة الحياة، 13 يوليو 2002.
 وأيضاً: محمد الربماوي، الحرب وقعت والعرب
 وحدهم لم يلحظوا وقوعها، جريدة الحياة، 3
 يوليو 2002. وأيضاً: راغدة درغام، الرباعية لا
 تستطيع شيئاً لأن بوش أبقى أدوات العرقلة في يد
 شارون، جريدة الحياة، 19 يوليو 2002.
 وأيضاً: عبد الرحمن بن أحمد الجعفري، الشرعية
 الدولية والشرعية الأمريكية، جريدة الشرق
 الأوسط، 23 أغسطس 2002. وأيضاً: فهمي
 هويدي، موقف العسكريين المسلمين في الجيش
 الأمريكي، جريدة الشرق الأوسط، 8 أكتوبر
 2001. وأيضاً: **Jassim Taqui, the new
 American storm,**
www.frontierpost.com.pk, 22 /12
2001. وأيضاً: **Tag I. Hashmi, The
 American bloodbath,**
www.frontierpost.com.pk, 22 /12
2001. وأيضاً: **Anwar Syed, Hatred of
 America, www.dawn.com, 9 /12**
2001.
 10. بسام أبو شريف، ضغط أمريكي في الاتجاهين يمنع
 انفجاراً شاملاً، جريدة الشرق الأوسط، 24 يناير
 2002. وانظر أيضاً كريم بقرادوني، شارون

2002. وأيضاً: محمد الحسن أحمد، عواطف بوش مع شارون وعقله مع الدولة الفلسطينية، جريدة الشرق الأوسط، 18 يونيو 2002. وأيضاً: فرج أبو العشة، ما هو سر الابتهاج الصهيوني بخطاب بوش، جريدة الشرق الأوسط، 28 يونيو 2002. وأيضاً: عبد الرحمن الراشد، خطاب بوش النظام أهم من الأرض، جريدة الشرق الأوسط، 4 يوليو 2002. وأيضاً: بلال الحسن، خطاب بوش بين القراءة الفلسطينية والقراءة العربية، جريدة الشرق الأوسط، 4 يوليو 2002. وأيضاً: إدوارد سعيد، مأزق الشرق الأوسط، جريدة الحياة، 1 نوفمبر 2001. وأيضاً: عثمان الرواف، هدف المقاطعة الشعبية للمنتجات الأمريكية ونتائجها المحتملة، جريدة الشرق الأوسط، 10 يونيو 2002. وأيضاً: عرفان نظام الدين، عام على الزلزال الأمريكي، جريدة الحياة، 9 سبتمبر 2002. وأيضاً: صلاح النصاروي، العراق في سوق النفاق، جريدة الحياة، 12 سبتمبر 2001. وأيضاً: صباح قباني، التخويف مسلسل في السينما وفي السياسة، جريدة الحياة، 19 سبتمبر، 2001.

11. فوزية أبو خالد، القمة مطالبة بالتمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة دفاعاً عن الأرض والنفس، جريدة الحياة، 27 مارس 2002. فوزية أبو خالد، التوفيق بين الضغوط الأمريكية والتوقعات الشعبية، جريدة الحياة، 26 مارس 2002. وأيضاً: رغيد الصلح، لماذا كراهية أمريكا؟، جريدة الحياة، 21 مارس 2002. وأيضاً: بلال الحسن، بوش يشن هجوماً استراتيجياً أميركياً ضد العرب، جريدة الشرق الأوسط. وأيضاً: عثمان ميرغني، هل تمنا العلاقة مع أمريكا؟، جريدة الشرق الأوسط، 8 مايو 2002. وأيضاً: عرفان نظام الدين، العالم إلى أين والعرب إلى أين بعد الزلزال؟، جريدة الحياة، 22 يناير 2002. وأيضاً: محمد غانم الرميحي، الأحندة، جريدة الحياة، 4 سبتمبر 2002. وأيضاً: بينظير بوتو، الشرق والغرب: هل

2002. وأيضاً: محمد الحسن أحمد، مصيدة الإرهاب تنقلب على بوش، جريدة الشرق الأوسط، 21 مايو 2002. أيضاً: رضا محمد لاري، الكفاح الفلسطيني والخطاب الأمريكي، جريدة الشرق الأوسط، 3 يوليو 2002. وأيضاً: مأمون فندي، شارون يحاصر بوش ويعزله، جريدة الشرق الأوسط، 6 أبريل 2002. وأيضاً: محمد وائل الحساوي، واشنطن والتعاطف العربي والإسلامي، جريدة الشرق الأوسط، 9 مايو 2002. وأيضاً: محمد الحسن أحمد، هل نخدعنا واشنطن أم أنها عاجزة عن ردع إسرائيل؟، جريدة الشرق الأوسط، 16 أبريل 2002. وأيضاً: ممدوح نوفل، الحرب على الإرهاب هل تعجل الحل الفلسطيني أم تجده؟، جريدة الحياة، 11 يوليو 2002. وأيضاً: إدوارد سعيد، الولايات المتحدة وفلسطين المراجعة في اتجاه واحد فقط، جريدة الحياة، 22 نوفمبر 2001. وأيضاً: جميل مطر، للكراهية موشمان: حصاد وغرس، جريدة الحياة، 10 أبري 2002. وأيضاً: كريم بقرادوني، باستثناء إسرائيل أمريكا لا تهتم إلا بأمريكا، جريدة الشرق الأوسط، 9 فبراير 2002. وأيضاً: فهمي هويدي، ثمن الاندفاع الأمريكي للإمام، جريدة الشرق الأوسط، 11 مارس 2002. وأيضاً: طراد بن سعيد العمري، دور الولايات المتحدة في صنع تاريخ جديد حال من العنف، جريدة الشرق الأوسط، 4 أبريل 2002. وأيضاً: بلال الحسن، قراءتان في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش، جريدة الشرق الأوسط، 8 أبريل 2002. وأيضاً: وليد أبي مرشد، نحو تصحيح العلاقة الأمريكية الإسرائيلية؟، جريدة الشرق الأوسط، 14 أبريل 2002. أيضاً: عبد الرحمن الراشد، بأي عين رأى بوش جزار جنين؟، جريدة الشرق الأوسط، 22 أبريل 2002. وأيضاً: الشرق الأوسط، على بوش ألا يصبح طرفاً في مشروع شارون، جريدة الشرق الأوسط، 6 مايو 2002. وأيضاً: جيمس زغي، وقائع الشرق الأوسط في مواجهة السياسة الأمريكية، جريدة الشرق الأوسط، 24 أبريل

يلتقيان؟، جريدة الحياة، 9 أبريل 2002.
 وأيضاً: عبد الجبار عدوان، شهر لم ينته وعالم
 عربي لا يتغير، جريدة الشرق الأوسط، 19
 سبتمبر 2001.
 12. بندر بن عبد الله، كارثة سبتمبر ومآزق خطابنا
 القديم، جريدة الشرق الأوسط، 22 يناير
 2002. وأيضاً: عبد الرحمن راشد، سجن
 الأصوليين ليس مثل محاربتهم، جريدة الشرق
 الأوسط، 15 يناير 2002. وأيضاً: فهمي
 هويدي، غياننا عن ساحة النضال المدني، جريدة
 الشرق الأوسط، 4 فبراير 2002. وأيضاً:
 مصطفى الفقي، المؤسسة الدينية.. دور غائب
 ورسالة عاجلة، جريدة الحياة، 13 نوفمبر
 2001. وأيضاً: محمد صادق الحسيني، العرب
 والمسلمون في منعطف التاريخ، جريدة الشرق
 الأوسط، 4 نوفمبر 2001. وأيضاً محمد جابر
 الانصاري، نداء مفكر عربي لتجاوز "ثقافة
 الخداع" لدى الجانبيين، جريدة الحياة، 15
 سبتمبر 2002. وأيضاً جلال أمين، تحسين
 صورة الإسلام والمسلمين ندوات متعجلة لا تخلو
 من نية سيئة، جريدة الحياة، 16 مارس 2002.
 وأيضاً: غسان الإمام، الرهان الخاسر على رجال
 الكهوف والغاور، جريدة الشرق الأوسط، 23
 أكتوبر 2001. وأيضاً: حامد الحمود، من أجل
 مستقبلنا لا من أجل أمريكا، جريدة الحياة، 29
 سبتمبر 2002. وأيضاً: عبد الوهاب بن ناصر
 الطرييري، مناهجنا وشيء اسمه
 الإرهاب، www.islamtoday.net،
 2002/3/18. وأيضاً: عثمان الرواف، المثقفون
 والجماهير وحرب أفغانستان، جريدة الشرق
 الأوسط، 23 أكتوبر 2001. وأيضاً: فهمي
 هويدي، التحليل بالتمني: مستقبل الإسلاميين
 نموذجاً، جريدة الشرق الأوسط، 15 أكتوبر
 2001. وأيضاً: مأمون فندي، جماعة ابن لادن
 والإنترنت، جريدة الشرق الأوسط، 15 أكتوبر
 2001. وأيضاً: أنور إبراهيم، الهجمات الإرهابية
 ضد أمريكا تعويق للديمقراطية في العالم الإسلامي،
 جريدة الشرق الأوسط، 18 أكتوبر 2001.

13. هاشم صالح، هل حوار الحضارات ممكن
 وكيف؟، جريدة الشرق الأوسط، 22 مارس
 2002. وأيضاً: محمد عمارة، مواجهة النموذج
 التحديتي الغربي، جريدة الشرق الأوسط، 2
 فبراير 2002. وأيضاً: مأمون فندي، وجه
 الإسلام الطيب، جريدة الشرق الأوسط، 4 فبراير
 2002. وأيضاً: خالد القشطين، ملتقى
 الحضارتين، جريدة الشرق الأوسط، 24 فبراير
 2002. زين الدين الركابي، جناية التسبب في
 إيذاء الإسلام والمسلمين، جريدة الشرق الأوسط،

2002. وأيضاً: عبد الله البريد، أمريكا تمارس إرهاب المصطلح، www.islamtoday.net، 31 أكتوبر 2002. وأيضاً: محمد جمال عرفة، المكارثية الأمريكية الجديدة، www.islamtoday.net، 31 أكتوبر 2002. نبيل شبيب، الإسلام عدو بديل هدف ثابت وصراعات متغيرة، www.islamonline.net، 31 أكتوبر 2002. وأيضاً: خالد محمد باطري، المنطلقات مختلفة هل الصدام حتمي، جريدة الحياة، 15 نوفمبر 2002. وأيضاً: سهيل هاشمي، دور مهم لعلماء الدين المسلمين في وقف الهجمات الانتحارية، جريدة الشرق الأوسط، 12 يونيو 2002. وأيضاً: فهمي هويدي، رفع الالتباس في فتوى موقف العسكريين المسلمين في الجيش الأمريكي، جريدة الشرق الأوسط، 29 أكتوبر 2002. وأيضاً: محمد مهدي شمس الدين، تدقيق مصطلح الجهاد بما يدرأ حال الفوضى والحروب المجانية، جريدة الحياة، 1 نوفمبر 2002. وأيضاً: أحمد الربيعي، مؤامرة ضد ذاكرتنا، جريدة الشرق الأوسط، 20 أبريل 2002. وأيضاً: إمام محمد إمام، عالمية الإسلام وأهمية الدعوة، جريدة الشرق الأوسط، 20 أبريل 2002. منير شفيق، نظرية صدام الحضارات والعالم الإسلامي المعتدى عليه، جريدة الحياة، 28 أكتوبر 2002.

14. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر، جريدة الشرق الأوسط، 29 يناير 2002. وأيضاً: ماجد السامرائي، هنتجتون ذلك السياسي المثير للصدام، جريدة الشرق الأوسط، 2 يناير 2002. وأيضاً: فرج أبو العشة، نهاية الأصولية الإرهابية ومستقبل الإسلام، جريدة الشرق الأوسط، 20 فبراير 2002. وأيضاً: عبد الحميد البكوش، حرمان الأمة من أزماتها، جريدة الحياة، 28 أبريل 2002. وأيضاً: سمير عطا الله، الجبهة المفتوحة للحرب: الإنترنت والإشاعات والعرافون، جريدة الشرق الأوسط، 26 أكتوبر 2002. وأيضاً: فهمي هويدي، الإرهاب تتعدد

13 أكتوبر 2001. وأيضاً: الحسن بن طلال، منظور إنساني حول خريف استيائنا، جريدة الحياة، 14 سبتمبر 2002. وأيضاً: حمد عبد العزيز الكواري، دور الثقافة في العلاقات الدولية، جريدة الحياة، 13 أكتوبر 2001. وأيضاً: عبد الهادي بوطالب، حوار الإسلام والغرب، جريدة الشرق الأوسط، 31 يناير 2002. وأيضاً: عثمان الرواف، حوار الإسلام مع الغرب: مشكلة التنميط ومسؤولية المفكرين المسلمين، 1 يناير 2002. وأيضاً: هاشم صالح، نحن والغرب: قضية صراع تاريخي طويل، جريدة الشرق الأوسط، 19 يوليو 2002. وأيضاً: السيد ولد أباه، صدام الأصوليات، جريدة الشرق الأوسط، 26 أغسطس 2002. وأيضاً: محمد عمارة، ثنائية المقابلة والتناقض بين العقل والنقل، جريدة الشرق الأوسط، 29 مارس 2002. وأيضاً: أوارد سعيد، صدام الجهالات، جريدة الحياة، 21 أكتوبر 2002. وأيضاً: غسان الإمام، الإسلام والغرب: صراع الثقافات ينذر بصراع الحضارات، جريدة الشرق الأوسط، وأيضاً: مصطفى الفقي، العرب من مخاوف التشويه إلى مخاطر الإقصاء، جريدة الحياة، 30 أكتوبر 2002. وأيضاً: أحمد عباس صالح، خطورة ثقافة تقسيم العالم، جريدة الشرق الأوسط، 19 أكتوبر 2002. وأيضاً: إباد أبو شقرا، هل تذكرون المستر فوكوياما.. المصراع على نهاية التاريخ، جريدة الشرق الأوسط، 12 أكتوبر 2002. وأيضاً: سوسن الأبطح، بين ابن لادن وابن لاسكوي، جريدة الشرق الأوسط، 2 أكتوبر 2002. وأيضاً: أحمد عباس صالح، حوار حضارات أوهام سياسية؟، جريدة الشرق الأوسط، 30 نوفمبر 2002. وأيضاً: زين العابدين الركابي، أزمة التفكير في الأزمة، جريدة الشرق الأوسط، 24 نوفمبر 2002. وأيضاً: تركي الحمد، ماذا يريد هؤلاء؟ جريدة الشرق الأوسط، 14 يناير 2002. وأيضاً: ماجد أحمد السامرائي، لكي تصبح الثقافة العربية مفتاحاً لنهضة الأمة، جريدة الشرق الأوسط، 3 مايو

د. أميمة مصطفى محمود قراءة في بعض نصوص الخطابات الفكرية العربية والإسلامية

أسبابه واختطاف الإسلام لعبة إعلامية، جريدة
الشرق الأوسط، 26 نوفمبر 2002.

علم السياسة وتداعيات الأزمة العالمية نحو مراجعة بعض المفاهيم والمقولات (رؤية أولية)

مقدمة: في طرح المشكلة

من المؤكد أن تطور العلوم الاجتماعية يرتبط في جانب هام منه بالتطورات والتحويلات التي تحدث في البيئات والظواهر التي تتعامل معها هذه العلوم اعتمادًا على الأساليب والعمليات والممارسات العلمية المتعارف عليها في الرصد والتحليل والتفسير والتقييم والاستشراف وبناء النظريات الجزئية والكلية. وإذا كان هذا المبدأ ينطبق بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة على مختلف حقول العلوم الاجتماعية، فإنه يبرز في أوضح تجلياته في علم السياسة، بفروعه المختلفة، باعتباره يدرس الأوضاع والتطورات والتحويلات السياسية بخلفياتها، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الخ، وأبعادها وتداعياتها سواء على الصعيد الداخلي في الدول والمجتمعات أو على صعيد العلاقات والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي من الدول وغيرها.

وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة الموجزة هو طرح رؤية أولية بشأن مسوِّغات ومداخل مراجعة بعض المفاهيم والمقولات السياسية في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها، خاصة وأنها أحداث غير مسبوقه في التاريخ، وقد أصبحت تشكل في نظر الكثيرين بمثابة البداية الفعلية للقرن الحادي والعشرين؛ نظرًا لأنها

طالت القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأصابت هيبته في مقتل، حيث استهدفت أهم رمزين تستند إليهما وهما القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية، كما ترتب عليها مقتل وإصابة عدة آلاف من الأمريكيين، مما أكد وجود حالة من الانكشاف الأمني لدى الولايات المتحدة الأمريكية رغم كل ما تمتلكه من أجهزة أمنية واستخباراتية، ورغم كل ما حققته من تقدم تكنولوجي هائل في هذا المجال، وهو الأمر الذي زعزع قناعات بدت مستقرة لدى الشعب الأمريكي بشأن الأمن والحصانة ضد التهديدات الخارجية، ناهيك عن حجم الخسائر المادية التي ترتبت على الأحداث، والتي تُقدر بمئات المليارات من الدولارات، وهي لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل طالت — بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة — مختلف دول العالم. وقد تركزت هذه الخسائر في البورصات وأسواق المال وقطاعات الطيران المدني والشحن الجوي والتأمين والسياحة والاستثمارات... الخ.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذه الأحداث كان لها انعكاساتها المباشرة على الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح هدف "محاربة الإرهاب" هو محور هذه الاستراتيجية. وقد سعت الإدارة الأمريكية من أجل

ونظراً لعمق وكثافة التدايعات القائمة والمحتملة لأحداث سبتمبر، فقد كان لها صداها في حقل علم السياسة سواء لجهة صياغة الأجندات البحثية لدى المراكز والدوائر الأكاديمية المتخصصة، أو لجهة إثارة العديد من التساؤلات حول بعض المفاهيم والمقولات النظرية والقضايا السياسية التي بدا أنها تحتاج إلى نوع من المراجعة وإعادة الفحص والتقييم. ومن هنا فإن هذه الدراسة هي محاولة أولية للاقترب من هذا الموضوع من زاوية تحديد مسوغات ومعطيات ومداخل عملية المراجعة، خاصة وأن بعض المفاهيم والمقولات موضع المراجعة لها دلالتها بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، وذلك على خلفية انعكاسات أحداث سبتمبر على العرب والمسلمين، حيث تصاعدت موجات من المضايقات والتحرشات والاعتداءات ضد الجاليات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى، كما أصبحت دول عربية وإسلامية، وكذلك أحزاب وتنظيمات سياسية وجمعيات خيرية وشركات اقتصادية موجودة في دول عربية وإسلامية مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب، ناهيك عن حملات التشويه التي تعرض – ويتعرض – لها الإسلام ذاته، حيث يُوصف على نطاق واسع على أنه دين التطرف والعنف والإرهاب.

وتأسساً على ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين: يتناول **أولهما** انعكاسات أحداث سبتمبر على أجندة البحث في علم السياسة، حيث أدت

تشكيل تحالف دولي لخوض هذه الحرب، وذلك على قاعدة تنطوي على إرهاب مفادها "أن من ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب فهو مع الطرف الآخر وعليه تحمل العواقب". وقد انطلقت أولى مراحل هذه الحرب في أكتوبر عام ٢٠٠١، واستهدفت أفغانستان حيث توجد حركة طالبان وتنظيم القاعدة. وقد صدرت تأكيدات عديدة من قبل الإدارة الأمريكية مفادها أن "الحرب ضد الإرهاب" سوف تكون طويلة وممتدة ومتعددة الأساليب والوسائل. وبعد عام على الأحداث، أي في سبتمبر ٢٠٠٢ أصدرت الإدارة الأمريكية الوثيقة المعروفة بـ "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، والتي تضمنت إلى جانب عناصر أخرى عديدة التأكيد على حرص الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحتفظ بمركزها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، بما يفرضه ذلك من ضرورة الحفاظ على استمرار تفوقها العسكري بحيث لا تتطلع دول أخرى إلى منافستها. كما تبنت الاستراتيجية مبدأ توجيه ضربات عسكرية وقائية أو استباقية ضد أي تهديدات أو مخاطر محتملة على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، وبخاصة تلك المخاطر التي يمثلها الإرهابيون والدول المارقة. وهذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية سوف يكون له بكل تأكيد انعكاساته على النظام الدولي والعلاقات الدولية، على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد.^(١)

وثانية الملاحظات، أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وقعت في ظل بيئة عالمية تموج بالعديد من التحولات والمستجدات، السابقة على هذه الأحداث، والتي كانت - ولا تزال - لها انعكاساتها على بعض مفاهيم ومقولات علم السياسة، مما أدى إلى ظهور إسهامات بشأن مراجعة بعض هذه المفاهيم والمقولات. ومن أبرز التحولات والمستجدات في هذا السياق هو تمدد ظاهرة العولمة أو الكوكبية، كما يسميها البعض، بأبعادها ومظاهرها وتأثيراتها الإعلامية والمعلوماتية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ولذلك فإنه يتعين النظر إلى انعكاسات أحداث سبتمبر وتداعياتها على البنية المفاهيمية لعلم السياسة في ضوء عناصر ومتغيرات أخرى تؤثر في هذا الاتجاه، خاصة وأن هذه الأحداث قد جسدت في بعض جوانبها عولمة الظاهرة الإرهابية من ناحية، وعولمة الأسلوب الأمني والعسكري في التعامل معها من ناحية أخرى (٢).

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة، فجوهرها أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها تشكل حالة نموذجية لعملية تسييس استخدام بعض المفاهيم السياسية من قبل أطراف عديدة في أتون الخلافات والصراعات فيما بينها، حيث دأبت هذه الأطراف على استخدام مفاهيم معينة بشكل برجماتي من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها وخدمة استراتيجيتها، مما يسهم في تشويه المفاهيم المعنية والإساءة إلى قيمتها العلمية. ففي مثل هذا السياق تصبح المفاهيم جزءاً من حرب بالكلمات، وتتحول إلى مجرد أداة في

الأحداث إلى زيادة الاهتمام الأكاديمي بقضايا وموضوعات معينة. ويعرض **ثانيهما** لعدد من المفاهيم والمقولات السياسية التي تحتاج إلى مراجعة في ضوء تداعيات الأحداث.

وثمة عدة ملاحظات عامة يتعين أخذها في

الاعتبار كإطار عام لنتناول هذا الموضوع:

أولى هذه الملاحظات، أن عملية بناء وصياغة المفاهيم في العلوم الاجتماعية عملية معقدة، فالعبرة ليست بطرح وصياغة مفاهيم جديدة، ولكن بقدرة هذه المفاهيم على أن تترسخ، ويصبح لها حجية نظرية من خلال اكتسابها قيمة تحليلية وتفسيرية تجعلها صالحة وملئمة في التعبير عن الظواهر التي هي بمثابة تجريدات لها. وهذه العملية عادة ما تستغرق فترة من الزمن، وتتم من خلال جهود وإسهامات بحثية عديدة وتراكمية. وينطبق نفس الشيء على عملية مراجعة المفاهيم. فالمراجعة تتطوي على نظرة نقدية للمفاهيم المعنية في ضوء المستجدات، وقد ينتهي الأمر بتطوير وتأصيل هذه المفاهيم، أو إزالة ما لحق بها من تشويه متعمد أو غير متعمد، أو طرح مفاهيم بديلة، مما يسهم في التحليل الأخير في تطوير الأطر المفاهيمية والنظرية للعلوم الاجتماعية. وهناك عنصر هام يزيد من صعوبة عملية بناء المفاهيم ومراجعتها وهو المتمثل في تعدد تعريفات المفهوم الواحد، واختلاف دلالاته من فترة تاريخية إلى أخرى، ومن منطقة جغرافية / حضارية إلى أخرى، ناهيك عن مشكلة التحيز القيمي في استخدام مفاهيم العلوم الاجتماعية وما يمثله من تعقيدات في التعامل مع هذه المفاهيم.

المتخصصة في هذا المجال . ويمكن تصنيف هذه القضايا والموضوعات في أربعة مجالات رئيسية على النحو التالي:

المجال الأول - ظاهرة الإرهاب:

على الرغم من أن ظاهرة الإرهاب ليست حديثة، حيث إن لها جذورها وامتداداتها التي يمكن تتبعها منذ فترات تاريخية طويلة ، وعلى الرغم من أن الاهتمام الأكاديمي بالظاهرة ظل متواصلًا بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة وبخاصة منذ الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أن أحداث سبتمبر بخصوصيتها التي تمت الإشارة إليها سلفًا أعادت الظاهرة إلى بؤرة الاهتمام؛ حيث صدرت العديد من الكتابات التي حاولت التأسيس لها من جوانب متعددة، سواء لجهة التعريف بمفهوم الإرهاب، أو البحث في أبعاد التطور النوعي الذي مثلته هجمات سبتمبر على صعيد ممارسة الفعل الإرهابي، فضلاً عن التأسيس لخلفيات الإرهاب وأسبابه وسبل مواجهته، خاصة وأنه غالبًا ما يتم ربط ظاهرة الإرهاب بظواهر أخرى مثل التطرف والعنف.

المجال الثاني - دراسة خلفيات أحداث سبتمبر مع

رصد وتحليل واستشراف انعكاساتها وتداعياتها:

لقد ظهرت في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر مجموعة كبيرة من الكتابات، كما نظمت مراكز بحثية عديدة الكثير من الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش التي انصب اهتمامها الرئيسي على دراسة خلفيات أحداث سبتمبر من ناحية، ورصد وتحليل واستشراف آثارها وتداعياتها من ناحية أخرى. ومع

مواجهة أو صراع، بحيث يُراد لها أن تؤدي دورًا مكملًا للأدوار المنوطة بالأدوات الأخرى مثل استخدام القوة العسكرية وفرض العقوبات الاقتصادية، بل إن استخدام مفاهيم ومقولات معينة من قبل هذا الطرف أو ذاك في صياغة خطابها السياسي والإعلامي المرتبط بالمواجهة إنما يؤدي وظيفة تبريرية وتعبوية هامة، وهذا أمر له دلالاته ومغزاه من منظور عملية مراجعة بعض المفاهيم والمقولات السياسية في ضوء أحداث سبتمبر وتداعياتها.

أولاً - تأثيرات أحداث سبتمبر وتداعياتها على

أجندة علم السياسة

من خلال متابعة العديد من الأدبيات التي صدرت في أعقاب أحداث سبتمبر لباحثين عرب وأجانب في العلوم السياسية سواء في شكل كتب أو تقارير أو بحوث منشورة في دوريات علمية متخصصة أو مقالات صحفية (مشار إلى بعضها في الجزء الخاص بالهوامش والمراجع)، ومن خلال متابعة بعض الأنشطة الأكاديمية (ندوات، حلقات نقاش، محاضرات) لعدد من مؤسسات ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة داخل الوطن العربي وخارجه، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، يمكن القول: إن أحداث سبتمبر وتداعياتها قد أثرت في صياغة أجندة البحث في علم السياسة، حيث حظيت قضايا وموضوعات معينة باهتمام كبير من قبل الكثير من الباحثين في العلوم السياسية، وكذلك من قبل المراكز البحثية

المجال الرابع - السياسة الخارجية الأمريكيةوانعكاساتها على النظام الدولي والعلاقات الدولية:

لقد حظي - ويحظى - هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل عديد من الباحثين العرب والأجانب، وبخاصة المتخصصين في الدراسات العربية والشرق - أوسطية. وقد جاء ذلك في إطار البحث في خلفيات هجمات سبتمبر، وتحليل أسباب ظاهرة الكراهية للسياسة الأمريكية، ليس في العالمين العربي والإسلامي فحسب، ولكن في مناطق أخرى من العالم. وكان السؤال المركزي الذي طُرح عقب الأحداث هو: لماذا استهداف الولايات المتحدة الأمريكية؟. وفي معرض الإجابة عن هذا السؤال اهتم البعض بدراسة تناقضات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالمين العربي والإسلامي، وكيف أن هذه السياسة أسهمت بشكل أو بآخر في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف.

كما تزايد الاهتمام الأكاديمي أيضاً بقراءة وتحليل وتقييم السياسة الأمريكية في أعقاب هجمات سبتمبر، وبخاصة فيما يتعلق بقوى ومراكز التأثير في صنع هذه السياسة، ومناقشة مدى فاعلية استخدام الأسلوب العسكري والأمني في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن تحليل الانعكاسات القائمة والمحملة لهذه السياسة على هيكل النظام الدولي والعلاقات الدولية، وعلى علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالعالمين العربي والإسلامي.

ثانياً - بعض المفاهيم والمقولات التي تحتاج إلىمراجعة في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر

التسليم باتساع نطاق تأثيرات هذه الأحداث، فقد برز اهتمام خاص بدراسة "القائم والمحمتمل" من هذه التأثيرات على الدولة والمجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الاقتصاد العالمي، حيث كشفت الأحداث عن مدى هشاشة اقتصاد العولمة، وكذلك التأثيرات على العالمين العربي والإسلامي سواء من منظور سياسي أو اقتصادي أو استراتيجي/أمني.

المجال الثالث: الإسلام والحركات الإسلامية:

إن الاهتمام الأكاديمي الذي حظى به الإسلام وما ينفرع عنه ويرتبط به من قضايا وبخاصة في الدوائر الأكاديمية الغربية يعتبر على الأرجح غير مسبوق في العصر الحديث. وقد تجلى ذلك في صدور سيل من الكتب والدراسات والتقارير والمقالات التي تناولت قضايا وموضوعات ذات صلة بالإسلام والحركات الإسلامية، ومنها على سبيل المثال: تشريح تنظيم القاعدة وحركة طالبان من حيث النشأة والتطور والفكر والتنظيم، وإعادة قراءة الفكر السياسي للحركات الإسلامية المتشددة، وموضوع الجهاد في الإسلام، والعلاقة بين الإسلام والغرب وبخاصة في ظل التوظيف المكثف لمقولة " صدام الحضارات " التي سبق أن طرحها " صامويل هانتجتون " في عام ١٩٩٣، فضلاً عن دراسة مستقبل الحركات الإسلامية في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر بالذات فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب. كما اهتم البعض بموضوعات أخرى مثل: تجديد الخطاب السياسي الإسلامي، وواقع الأقليات الإسلامية في الغرب، وموقف الإسلام من التطرف والعنف... الخ.

ملزم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويتضمن القرار العديد من الإجراءات، المالية والاقتصادية والقانونية والأمنية...الخ، التي يتعين على هذه الدول اتخاذها بشأن مكافحة الإرهاب. وقد توالى عمليات تنفيذ هذه الإجراءات من قبل دول العالم، مما جعل من "مكافحة الإرهاب" أحد الملامح الرئيسية لمرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر.

وعلى الرغم من كل ما سبق، فإن مفهوم "الإرهاب" بقي دون تحديد. فلا الولايات المتحدة الأمريكية استجابت لما طالبت به دول عديدة بشأن ضرورة الاتفاق على مفهوم "الإرهاب" قبل شن حرب ضده، ولا قرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) تضمن تحديداً لماهية الإرهاب، رغم أن جوهر القرار هو مكافحة الإرهاب، ولا جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة أفلحت في ذلك، كما أن الدعوة التي طرحتها بعض الدول بشأن عقد مؤتمر دولي على أعلى مستوى للاتفاق حول تعريف محدد للإرهاب، ووضع اتفاقية دولية ملزمة لجميع الدول بشأن مكافحته، هذه الدعوة تم تجاهلها تماماً من قبل واشنطن، وبدت وكأنها شئ تجاوزته الأحداث.

وجدير بالذكر أن مشكلة عدم الاتفاق على تعريف محدد لمفهوم "الإرهاب" سابقة على أحداث سبتمبر، حيث لم تقلح الجهود التي بُذلت سواء في إطار المنظمة الدولية (عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة) أو خارجها، في التوصل إلى نتيجة بهذا الخصوص؛ وذلك لأسباب عديدة: أبرزها اختلاف مصالح الدول وتقاطعها بهذا الشأن. كما أن الخلافات

بشيء من الإيجاز يمكن القول: إن بعض المفاهيم والمقولات التي تحتاج إلى مراجعة في ضوء أحداث سبتمبر وتداعياتها، والتي سيتم تناولها في هذه الدراسة، يمكن إدراجها تحت عدة محاور أساسية هي: الإرهاب والحرب ضد الإرهاب، الإسلام والحركات الإسلامية المسيّسة، قضايا النظم السياسية، وقضايا النظام الدولي والعلاقات الدولية في ظل العولمة.

المحور الأول - الإرهاب، والحرب ضد الإرهاب:

في أعقاب هجمات سبتمبر، أصبح مفهوم "الإرهاب" من أكثر المفاهيم شيوعاً إن لم يكن أكثرها على الإطلاق، خاصة في ظل التحرك السريع من قبل الإدارة الأمريكية لتشكيل تحالف دولي ضد الإرهاب، وقيامها بشن حرب ضده، بدأت أولى مراحلها في أكتوبر ٢٠٠١ مستهدفة أفغانستان، حيث حركة طالبان وتنظيم القاعدة. وقد أكد - ويؤكد - المسئولون الأمريكيون على أنها ستكون حرباً طويلة وممتدة ومتعددة الأساليب والوسائل، مما دفع البعض إلى اعتبارها بمثابة حرب باردة جديدة **"New Cold War"** بجديدة ناهيك عن الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة على صعيد مكافحة الإرهاب، والتي يتمثل أبرزها في القرار رقم (١٣٧٣) الصادر عن مجلس الأمن في ٢٨ / ٩ / ٢٠٠١، والذي يُعتبر أقوى قرار أصدرته المنظمة الدولية بهذا الشأن، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي قدمت مشروع القرار، وهو صدر على أساس الفصل السابع من الميثاق، بما يعني أنه

جراً الهجمات، وضخامة الآثار التي ترتبت عليها فقد برزت مفاهيم وتعبيرات مثل "الإرهاب المُفرط" أو "قرط الإرهاب"، والإرهاب العالمي **Global** " **Terrorism**، والشبكات الإرهابية العابرة لحدود الدول " **Transnational Terrorist Networks** " وأهلية وحرب أهلية معولمة **Globalized** " **Civil War** ". وكل هذه المفاهيم والتعبيرات وغيرها تشير إلى أن أحداث سبتمبر قد شكلت قطيعة مع الإرهاب بشكله التقليدي^(٣).

٢. أن "الحرب ضد الإرهاب" أصبحت تشكل جوهر استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر. وفي هذا السياق أصبحت الإدارة الأمريكية تستخدم المفهوم بمرونة وبدون أدنى ضوابط، بحيث أصبحت تهمة ممارسة الإرهاب أو مساندته سبباً مسلطاً على رقبة كل من يخالفها الرأي في سياساتها وتوجهاتها، وذلك على قاعدة تطوي على إرهاب واضح، وهي "أن من ليس مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب فهو مع المعسكر الآخر وعليه تحمل العواقب". ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تقف من أي دعوات أو محاولات لتعريف الإرهاب موقف الرفض والتجاهل.

بين الأكاديميين بشأن تعريف الإرهاب لا تقل عما هو موجود بين الدول بهذا الخصوص. ولكن في أعقاب أحداث سبتمبر، أصبح الاتفاق على تعريف محدد للمفهوم مسألة جوهرية، وذلك في ضوء خصوصية الأحداث، وطبيعة التدايعات العديدة التي ترتبت عليها حتى الآن، والتي يُتوقع أن تترتب عليها في المستقبل، ومنها ما يلي:

١. أن الأحداث مثلت تطوراً غير مسبوق على صعيد ممارسة الإرهاب. فأول مرة تُستخدم طائرات مدنية بركابها وخزانات وقودها كوسائل لتخطيم أهداف عسكرية ومدنية على الأرض، أي أن الطائرة أُستخدمت كصاروخ. كما أن الدقة التي نُفذت بها الهجمات تتم عن قدرة كبيرة على استخدام بعض تقنيات ثورة المعلومات والاتصالات في التخطيط للهجمات وتنفيذها، مما يؤكد أن هناك نقلة نوعية كبيرة في ظاهرة الإرهاب على صعيد الأهداف والوسائل. فالهجمات أكدت عولمة الظاهرة الإرهابية، حيث برز نوع من الإرهاب العابر لحدود الدول، وهو لا يُمارس داخل نطاقات وطنية أو إقليمية ضيقة، كما أنه غير مرتبط بأهداف سياسية أو تكسبية محددة كما كان الحال حتى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، بل أصبح العالم ساحته، ووصل إلى القوة العظمى الوحيدة في عقر دارها رغم كل ما تمتلكه من تكنولوجيات وأجهزة أمنية واستخباراتية. ونظراً لضخامة عدد القتلى والمصابين من

النظر عن طبيعة نظمها السياسية من حيث كونها تسلطية أم ديمقراطية، وهو ما يعني ببساطة أن "الحرب ضد الإرهاب" قد تم استغلالها وتوظيفها من قبل نظم سياسية عديدة لتضييق الهامش الديمقراطي، ولتجسيم نفوذ القوى السياسية المعارضة لهذه النظم^(٥).

٥. أنه على أثر هجمات سبتمبر اتجهت دول غربية عديدة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات قانونية وسياسية وأمنية انطوت على تقييد لبعض حقوق مواطني هذه الدول وحررياتهم، فضلاً عن تقييد أشد لحقوق والأجانب المقيمين فيها بغرض الدراسة أو العمل أو خلافه. والمهم هنا هو أن تلك الممارسات شكلت مساساً بأسس ومبادئ "الديمقراطية الليبرالية" التي تمثل نظم الحكم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نماذج وتطبيقات لها، وهو الأمر الذي خلق ردود أفعال مضادة من قبل العديد من جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان في هذه الدول وخارجها. ومن هنا فإن مفهوم "الديمقراطية الليبرالية"، وهو من المفاهيم المركزية في الحضارة الغربية أصبح يحتاج إلى مراجعة في ضوء التطورات التي لحقت بالنماذج التطبيقية لهذا المفهوم. وسوف يتم تناول هذه النقطة بشيء من التفصيل فيما بعد.

٣. أن العرب والمسلمين هم أكثر المتضررين من جراء غياب الاتفاق على تعريف لمفهوم "الإرهاب"، حيث أصبحت دول عربية وإسلامية، وتنظيمات سياسية مشروعة في دول عربية وإسلامية، وشركات ومؤسسات مالية مملوكة لعرب ومسلمين... الخ مستهدفة بالحرب ضد الإرهاب على نحو ما سبق ذكره. وأكثر من هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية راحت تتوسع في تعريف مصادر الإرهاب بحيث أصبحت تشمل مناهج التعليم الديني في الدول العربية والإسلامية، ومؤسسات العمل الإسلامي الخيري والدعوى فيها، ولذلك مارست - وتمارس - واشنطن ضغوطاً بأشكال مختلفة على دول عربية وإسلامية عديدة من أجل تضييق القيود على العمل الخيري وتعديل مناهج التعليم، وفي مقدمتها مناهج التعليم الديني... الخ^(٤).

٤. أن دولاً عديدة داخل العالمين العربي والإسلامي وخارجهما راحت تتخذ من مسألة "الحرب ضد الإرهاب" ذريعة لتصفية حساباتها السياسية مع خصومها السياسيين، وذلك بعيداً عن منطق وأسس دولة القانون والمؤسسات. ومما ساعد على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تحدد علاقاتها بالدول الأخرى على أساس مدى تأييدها لها في حربها ضد الإرهاب بغض

صفوف المدنيين، وتدمير البنية التحتية، المدنية والعسكرية، في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، تعتبرها دفاعاً مشروعاً عن النفس تقوم به إسرائيل في مواجهة التنظيمات الإرهابية حسبما تتصورها واشنطن^(٦).

٧. أن الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب هي محكومة في المقام الأول بالفهم الأمريكي الرسمي للإرهاب، والقائم على النظر إليه كمجرد ظاهرة إجرامية تضم العديد من الشبكات والتنظيمات المنتشرة في عديد من الدول، ومن ثم فإن القضاء على الإرهاب لا يتم إلا من خلال وسائل أمنية وعسكرية. ولكن في مقابل هذه الرؤية الأمريكية الرسمية هناك رؤية أخرى في النظر إلى ظاهرة الإرهاب وكيفية التعامل معها، وجوهرها أن الإرهاب ظاهرة معقدة لها أبعادها البنيوية المرتبطة بالاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها العديد من الدول وبخاصة في الجنوب، فضلاً عن استمرار العديد من المشكلات والصراعات الداخلية والإقليمية دون حل وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي، علاوة على تعدد مظاهر وأشكال عدم العدالة في النظام الدولي؛ حيث تتجه الهوة بين الشمال والجنوب نحو مزيد من الاتساع، وبخاصة في ظل تمدد ظاهرة العولمة بأبعادها

٦. أن التعريف الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب، والذي يجد ترجمته في حربها ضده لا يقيم أي تمييز بين مفهوم "الإرهاب" ومفهوم آخر له مغزاه ودلالاته العميقة بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، بل ودول الجنوب عموماً وهو مفهوم "التحرر الوطني"، والذي يبرر الحق المشروع في مقاومة الاحتلال. وفي هذا السياق تتعمد الولايات المتحدة الأمريكية تجاهل أي مطالب بشأن ضرورة التمييز بين الإرهاب الذي هو مرفوض ومدانٌ بجميع صورته وأشكاله، وبين مقاومة الاحتلال الأجنبي، والتي هي حق مشروع تكفله الشرائع السماوية والقانون الدولي والمواثيق الدولية. وفي ضوء هذا الخلط المتعمد بين المفهومين، فقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية لوائح بالتنظيمات التي تعتبرها إرهابية، وقد تضمنت هذه اللوائح أسماء عدد من التنظيمات التي تمارس المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، مثل: "حزب الله" في لبنان، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وبالمقابل فإن الإدارة الأمريكية تجاهلت - وتتجاهل - إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بل وراحت تقدم له المسوغات والمبررات، حيث تعتبر الحرب التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين، والتي أدت إلى مقتل وإصابة الآلاف في

عناصر أو جماعات داخلها أو ضد دول أخرى. وبالإضافة إلى هذا فإن سياسة مواجهة الإرهاب اعتماداً على الأساليب العسكرية والأمنية في حاجة إلى مراجعة حيث إنها ليست كافية، حتى وإن أدت إلى الحد من الأنشطة الإرهابية خلال الأجلين القصير والمتوسط.

المحور الثاني - الإسلام والحركات الإسلامية

على الرغم من أن اهتمام الغرب بالإسلام على الصعيدين السياسي والأكاديمي له جذوره وخلفياته التاريخية القديمة، إلا أن هذا الاهتمام تزايد بشكل ملحوظ في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران وبخاصة مع تنامي الحركات الإسلامية المسيّسة وتمدد أدوارها في العالمين العربي والإسلامي. ثم جاءت أحداث سبتمبر لتخلق اهتماماً غير مسبوق في الغرب بالإسلام وما يرتبط به من قضايا وبخاصة في المجال السياسي، وذلك نظراً لأن المسؤولية عن الأحداث عُلقت منذ اللحظة الأولى بالعرب والمسلمين، ومن ثم توالى موجات العداء والمضايقات التي استهدفت، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، الجاليات والمؤسسات العربية والإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، فضلاً عن حملات التشويه والإساءة التي تعرض لها الدين الإسلامي ذاته، ناهيك عن أن " الحرب ضد الإرهاب " قد أصبحت تستهدف بالأساس دولاً عربية وإسلامية، وتنظيمات سياسية ومؤسسات مالية وجمعيات خيرية موجودة في دول عربية وإسلامية على نحو ما سبق ذكره، وهو الأمر الذي

الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية والثقافية... الخ. ومن هنا فإن هذا الاتجاه يرى أنه إذا كانت الوسائل الأمنية والعسكرية ضرورية لمواجهة الإرهاب، فإنها ليست كافية لتحقيق هذا الهدف، بل لابد من معالجة أسبابه البنيوية. وبدون ذلك فإن الحرب التي سنقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب سوف تؤدي خلال الأجلين المتوسط والطويل على الأقل إلى خلق مصادر جديدة لتغذية الإرهاب (٧).

وخلص القول: إن مفهوم " الإرهاب "

بحاجة إلى مراجعة في ضوء التحول الذي مثّله هجمات سبتمبر على صعيد الظاهرة الإرهابية، والذي يجسّد عولمة هذه الظاهرة، وتوظيف بعض منجزات ثورة المعلومات والاتصالات في ممارسة الأنشطة الإرهابية. كما أنه يحتاج إلى مراجعة في ظل بروز تيار دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يتعمّد عدم الفصل بين الإرهاب والحق المشروع في مقاومة الاحتلال، مما يجعل حركات التحرر الوطني التي تناضل من أجل الاستقلال تدرج في عداد الحركات الإرهابية. وفي جميع الحالات فإن مراجعة مفهوم الإرهاب لابد وأن تقوم على رفض وتقنين محاولات ربطه بدين معين، أو بجنس محدد، أو بمنطقة جغرافية بذاتها، حيث إنه ظاهرة عالمية عرفتها -وتعرفها- دول ومجتمعات عديدة بدرجات متفاوتة وأشكال متعددة. كما أنه يتعين عدم إغفال الإرهاب الذي تمارسه دول ضد

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد طرحت مفاهيم ومقولات عديدة تتصل بموقف الإسلام من الحداثة والديمقراطية بالمعنى الغربي لكل منهما، حيث راح البعض يدق على نغمة تعارض الإسلام مع الحداثة وما تقوم عليه من أسس وقيم مثل العلمانية والعقلانية، فضلا عن عدم توافقه، أي الإسلام، مع الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان. ولذلك طُرح مفهوما "تحديث الإسلام" و"علمنة الإسلام". كما أكد البعض على ضرورة "تجديد الخطاب الإسلامي". وبخصوص مستقبل حركات الإسلام السياسي فقد برز اتجاه مفاده أن دور هذه الحركات قد انتهى، وأنه لا مستقبل لها؛ حيث إن مستقبلها قد دُفن تحت أنقاض برجى مركز التجارة العالمي؛ ولذلك راح البعض يؤكد على مقولة "نهاية الإسلام السياسي". وفيما يلي عرض لكل من المفاهيم والمقولات السابقة بقليل من التفصيل:

١- الإسلام ومقولة "صدام الحضارات":

تعتبر مقولة "صدام الحضارات" التي طرحها "هانتجتون" في عام ١٩٩٣، وذلك في معرض رده على مقولة "نهاية التاريخ" التي كان قد طرحها "فوكوياما" في نهاية الثمانينيات، تعتبر من أكثر المقولات التي نالت حظاً من الذبوع والانتشار خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وجوهرها أن هناك سبعة أو ثمانية حضارات في العالم، وأن شكل الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتجه ليأخذ طابعاً حضارياً (ثقافياً ودينياً)، وأن المواجهة ستتمحور في الأساس بين الإسلام والغرب. ورغم أن هذه المقولة كانت قد بدأت تتراجع بعض الشيء

أسهم في نبش وإحياء ميراث العداء والكرهية بين العالم الإسلامي والغرب، وبخاصة في ظل التصريحات العديدة التي صدرت عن مسئولين غربيين، والتي غدت هذه المشاعر، فالرئيس الأمريكي "بوش الابن" وصف في تصريح شهير له "الحرب ضد الإرهاب" بأنها حرب صليبية، كما أن رئيس الوزراء الإيطالي "بيرولوسكوني"، أكد في تصريحات له على تفوق الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية^(٨).

وفي هذا السياق، فقد برزت مجموعة من المفاهيم والمقولات التي تحتاج إلى مراجعة. فعلى صعيد العلاقة بين الإسلام والغرب طرحت من جديد وعلى نحو غير مسبوق مقولة "صدام الحضارات" التي كان قد طرحها هانتجتون في عام ١٩٩٣، أما على صعيد الداخل الإسلامي فقد تعرض مفهوم "الجهاد" في الإسلام لكثير من التشويه، فتتظيم القاعدة وغيره من الجماعات المتشددة اعتبروا هجمات سبتمبر بمثابة جهاد في سبيل الله، وراح "أسامة بن لادن" في أشرطته المسجلة التي بثتها وسائل الإعلام يكرّر دعوته للشعوب العربية والإسلامية لممارسة الجهاد ضد الكفار وإخراجهم من بلاد العرب والمسلمين، كما أن دوائر أمريكية وغربية وصهيونية عديدة راحت تزوج لمقولة أن "الجهاد" في الإسلام هو مرادف "لإرهاب" مؤكدة على أن الدين الإسلامي يحض معتنقيه على التطرف وممارسة العنف والإرهاب.

وتقييمها مرة أخرى مسألة أكثر إلحاحاً. فالمفهوم الذي يتبناه صاحبها للحضارة ليس دقيقاً، حيث ينظر إليها ككيان مستقل له حدوده الجغرافية والثقافية الثابتة متجاهلاً ثوابت التاريخ وحقائق الواقع التي تؤكد حقيقة التمازج والتداخل والتأثير المتبادل بين الحضارات والثقافات. وفي هذا السياق يمكن فهم دور الحضارة الإسلامية كأحد روافد تأسيس الحضارة الغربية. كما أن مقولة "هانتجتون" تقوم على النظر إلى كل من الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية ككتلة واحدة صماء، بما يعني تجاهل التعدد والتنوع داخل كل منهما. ومن هذا المنطلق فإنه لا مجال لاختزال حضارات كبرى في نظم أو تنظيمات أو وقائع بعينها. وعلى سبيل المثال، فإن إدارة "بوش الابن" لا ترادف الحضارة الغربية، كما أن تنظيم القاعدة أو غيره من الجماعات المتشددة لا يمثل الإسلام أو الحضارة الإسلامية. وأكثر من هذا فإن هذه المقولة تتجاهل القواسم المشتركة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية على الصعيد القيمي، وبخاصة فيما يتعلق بمبادئ وقيم احترام كرامة الإنسان والعدل والمشاركة فضلاً عن الطابع العالمي للحضارتين والأساس الإيماني لكل منهما^(١١). وبالإضافة إلى ما سبق، فإن مقولة " صدام الحضارات " تفتقر إلى الإثبات الإمبريقي من منظور دلالات الخبرة التاريخية للصراعات الدولية، فرغم وجود الكثير من الصراعات التي حدثت بين دول تنتمي إلى حضارات مختلفة، فالمؤكد أيضاً أن هناك كثيراً من الصراعات التي حدثت بين دول

مع نهاية تسعينيات القرن العشرين، إلا أن هجمات سبتمبر وما ترتب عليها من تداعيات أعادتها إلى بؤرة الاهتمام مجدداً، فقد اعتبر البعض أن ما حدث هو بمثابة تأكيد لصحتها، حيث إنه نموذج حيّ لـ "صدام الحضارات" على الأرض. ولكن مقابل الرواج الذي حظيت به مقولة "صدام الحضارات"، فقد اعتبر البعض أن مقولة "نهاية التاريخ" والتي تقوم على افتراض الانتصار النهائي للرأسمالية والديمقراطية الليبرالية، وأن هذا يشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، وبالتالي نهاية التاريخ- اعتبرها قد انتهت، وراح يتحدث عن "نهاية نهاية التاريخ" **"The End of the End of History"**^(٩).

وجدير بالذكر أن طرح مقولة "صدام الحضارات" في تفسير وفهم العلاقة بين الإسلام والغرب، لا يمكن فهمه بمعزل عن مفاهيم ومقولات ظهرت في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي راحت تؤكد على طابع الصراع والمواجهة بين الطرفين، منها على سبيل المثال: (التهديد الإسلامي) **"Islamic Threat"**، و(الخطر الأخضر) **"Green Beril"**، والإسلام كعدو بديل للغرب، وجميعها تجسد حالة ما أصبح يُعرف بـ "الإسلام وفوبيا"، أي الخوف من الإسلام في الغرب^(١٠). ورغم أن مقولة "صدام الحضارات" كانت قد تعرضت لبعض الانتقادات منذ بداية ظهورها، إلا أن استخدامها على نحو واسع النطاق لتفسير أحداث سبتمبر وتداعياتها قد جعل من إعادة مراجعتها

على سياسات بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد مصالح وقضايا العرب والمسلمين، كما أن المضايقات والاعتداءات التي تعرضت لها الجاليات العربية والإسلامية في الغرب، وعمليات التشويه والإساءة التي طالت الدين الإسلامي ذاته أسهمت في تغذية ردود فعل مضادة في العالمين العربي والإسلامي^(١٤).

وصفوة القول: إن المقولة الرئيسية التي طُرحت على نطاق واسع لتفسير هجمات سبتمبر وتدايعتها، وهي مقولة "صدام الحضارات" تعتبر فقيرة نظرياً ومعرفياً، وليس هناك ما يؤكد صحتها تجريبياً من واقع السجل التاريخي للصراعات الدولية، ولذلك فمن المهم إثراء مفاهيم "التعايش الثقافي" و"حوار الحضارات".

٢- إعادة الاعتبار لمفهوم "الجهاد" في الإسلام:

على الرغم من أن عمليات تشويه مفهوم "الجهاد" في الإسلام سواء عن عمد أو بدون قصد هي سابقة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنها تصاعدت بشكل واضح في أعقاب هذه الأحداث، فتنظيم القاعدة وتنظيمات إسلامية متشددة أخرى راحت تؤكد على أن هجمات سبتمبر هي جهاد في سبيل الله، وراحت تدعو الشعوب العربية الإسلامية إلى ممارسة الجهاد ضد النظم العميلة في الداخل، وضد المصالح الأمريكية والوجود الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي. وبالمقابل فإن دوائر

وجماعات تنتمي إلى نفس الحضارة، وينطبق هذا على الحضارة الغربية مثلما ينطبق على العالم الإسلامي، وكذلك على البلدان الآسيوية التي تنتمي إلى الكنفوشيوسية^(١٢). وهذا يؤكد على أن الصراعات بين الدول كثيراً ما اندلعت لأسباب تتعلق بالمصالح وليس بالثقافات أو الأديان، حتى وإن تم توظيف الأخيرة بشكل أو بآخر في بعض هذه الصراعات. ولعل أكبر دليل على ذلك هو التحالف الذي قام بين الولايات المتحدة الأمريكية وجماعات الجهاد الإسلامي خلال فترة مقاومة الاحتلال السوفيتي في أفغانستان، حيث التقى الجانبان على هدف محاربة السوفيت. وبذلك وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الجهاد الإسلامي ضد الاتحاد السوفيتي في إدارة علاقاتها مع موسكو، وأسهمت دون قصد في خلق الظروف والمعطيات التي أدت إلى بروز ظاهرة "أسامة بن لادن"، و"تنظيم القاعدة"، و"الأفغان العرب"^(١٣).

وفي مقابل مقولة "صدام الحضارات" طرح البعض مفاهيم أخرى مثل "حوار الحضارات" و"التعايش الثقافي"، وذلك باعتبار الحوار بين الحضارة الإسلامية والغرب هو السبيل الوحيد لمعرفة كل طرف بالآخر على أسس صحيحة، كما أنه السبيل الوحيد للكشف عن الأسس والقواسم المشتركة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. وفي هذا السياق، فقد أكد كثير من المفكرين العرب والمسلمين وغيرهم على أن بعض مظاهر الاستياء والكراهية الموجودة في العالمين العربي والإسلامي ضد الغرب إنما تنصب في المقام الأول

" Holy War " ، والإرهاب الإسلامي " Islamic Terrorism "، فكل هذه المفاهيم وغيرها تصب في مجرى تشويه مفهوم " الجهاد " في الإسلام ومحاكمة الدين الإسلامي بممارسات جماعات محدودة وهامشية تتبنى فكرًا انغلاقيًا متزمتًا يقوم على التفسير الحرفي لبعض النصوص القرآنية وإخراجها من سياقاتها، والانحراف بها عن مقاصدها وغايتها. ورغم أن بعض هذه المفاهيم سابق على أحداث سبتمبر، ورغم بعض الانتقادات التي وجهها البعض لهذه المفاهيم، إلا أنها بقيت في النهاية محاولات فردية وجزئية ولم ترق إلى مستوى المراجعة الأصلية المتكاملة لها، ولذلك أصبحت مفاهيم رائجة وشائعة الاستخدام ليس من قبل الباحثين الغربيين فحسب، ولكن من قبل كثير من الباحثين في العالمين العربي والإسلامي، ناهيك عن استخدامها بكثافة في الخطابات السياسية والإعلامية، مما يستوجب مراجعتها.

٣ - مفهوم "تحديث الإسلام" و"علمنة الإسلام":

على الرغم من أن مفهومي "تحديث الإسلام" و"علمنة الإسلام" مطروحان قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنهما أصبحا مفهومين رئيسيين في الخطاب السياسي والأكاديمي الأمريكي - والغربي - بصفة عامة بعد الأحداث، حيث برز اتجاه قوى راح يؤكد على أن سبب بروز قوى وجماعات التطرف والعنف والإرهاب في العالم الإسلامي هو عدم توافق الإسلام مع الحداثة، وغياب أو ضعف التقاليد والخبرات العلمانية التي تقوم على أساس

سياسية وأكاديمية كثيرة في الغرب راحت تؤكد على أن آيات الجهاد والقتال في القرآن هي التي تقدم المسوّغات للقتل باسم الدين الإسلامي، ومن هناك فقد تصاعدت الاتهامات للإسلام ذاته باعتباره دينًا تطرفًا وعنفًا وإرهابًا، أي أصبح "الجهاد" في الإسلام في نظر هؤلاء مرادفًا للإرهاب والقتل والتطرف، ومن هنا تصاعدت المطالب والضغط الأمريكية على دول عربية وإسلامية عديدة بشأن تعديل مناهج التعليم الديني فيها، بحيث يتم تنقيتها من المواد والمباحث التي تحضّ على التطرف والعنف والإرهاب من وجهة نظر هذه الأطراف^(١٥).

ونظرًا لأن " الجهاد " في الإسلام له أصوله ومستوياته ووسائله وضوابطه الشرعية التي يتعين الالتزام بها حتى في حالة اتخاذه شكل القتال المسلح، فقد أصبح من الضروري تنقية هذا المفهوم مما لحق به من شوائب وسوء فهم نتيجة لاستخدامه بشكل انتهازي/ برجماتي من قبل أطراف عديدة على نحو ما سبق ذكره^(١٦).

وجدير بالذكر أن المراجعة يجب ألا تقتصر على مفهوم " الجهاد " فقط، ولكن يجب أن تشمل جملة من المفاهيم الأخرى التي أصبحت رائجة في الخطاب السياسي والأكاديمي والإعلامي في الغرب، ومنها على سبيل المثال: الإسلام المسلح " Militant Islam "، والإسلام الراديكالي " Radical Islam "، والأصولية الإسلامية " Islamic Fundamentalism " ، والحرب المقدسة

في عدد كبير من المجتمعات... ولا أرى سبباً يمنع من وجود شكل حديث للإسلام... وأنا أعتقد أن القضية الأساسية هي إمكانية وجود دولة علمانية... حيث إن المجتمعات الغربية تعلمت المبادئ العلمانية في إطار عملية التنوير نتيجة الحروب الدينية التي اشتعلت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي تقرر بناء عليها فصل الدين عن مجال السياسة. وفي اعتقادي أن هذا الأمر ليس فقط ممكناً، لكنه ضروريّ ومطلوب في إطار التقاليد الإسلامية. فالإسلام السياسي أو المسيّس يؤدي إلى الصراع المستمر^(١٨).

وثمة عدة مداخل يتعين الانطلاق منها في مراجعة مفهومي "تحديث الإسلام" و"علمنة الإسلام":
أولها، ضرورة التمييز بين الإسلام كدين له أصوله المتمثلة في القرآن والسنة، وبين الحركات والتنظيمات والنظم التي ترفع شعارات إسلامية وتتبنى تفسيرات معينة للإسلام، وبالتالي فإنه لا يمكن بحال من الأحوال محاكمة الإسلام استناداً إلى رؤى أو ممارسات أي منها.

وثانيها، إبراز الموقف الأصيل للإسلام من قضايا التعددية الحزبية والديمقراطية وحقوق الإنسان. فرغم أن هناك جماعات وتنظيمات إسلامية تعلن رفضها للديمقراطية بحجج عديدة تستند إلى رؤى وتفسيرات معينة لكل من الإسلام والديمقراطية، إلا أن هناك تياراً بارزاً يمثل عدد كبير من المفكرين والعلماء في العالمين العربي والإسلامي وبعض الباحثين الغربيين يؤكد على عدم التعارض بين الإسلام والديمقراطية؛ وذلك استناداً

الفصل بين الدين والدولة، بما يحول دون تسييس الدين، والذي هو أمر مؤدّب للانقسامات والصراعات. يقول فرانسيس فوكوياما: "إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي يمكن الجدل بأن لها بعض المشاكل الأساسية مع الحداثة... وأن الأصولية الإسلامية الحديثة هي السبب في ذلك، لأنها ترى المجتمعات الغربية مجتمعات فاسدة تسود فيها الموبقات... ومن ثم فالحرب الأمريكية ليست ضد الإرهاب، وإنما ضد الأصوليين، وهم ليسوا بمجموعة صغيرة، ولكنهم يصلون إلى ٢٠% من سكان العالم الإسلامي"^(١٧)، أي خمس سكان العالم الإسلامي.

وبغض النظر عن الجدل حول مفهوم "الحداثة"، وبخاصة مع ظهور مفهوم "ما بعد الحداثة"، فالمؤكد أن الفائلين بعدم التوافق بين الإسلام والحداثة إنما يدقون على نغمة أن الإسلام لا يتوافق مع كثير من القيم الأساسية التي قامت عليها الحداثة الغربية وفي مقدمها العلم والعقلانية فضلاً عن العلمانية وما يرتبط بها ويتفرع عنها من قيم أخرى مثل: أن الشعب هو مصدر السلطة، والتعددية السياسية والفكرية والحزبية، والديمقراطية، والمساواة بين المرأة والرجل، والتسامح السياسي والفكري... الخ. ولذلك راح هؤلاء يؤكدون على أن "تحديث الإسلام" و"تطبيق العلمانية" هما عنصران جوهريان لتجفيف منابع التطرف والعنف والإرهاب، وتحقيق التقدم في العالم الإسلامي. يقول فوكوياما "أنا أرى أن التوفيق ممكن بين الإسلام كدين وبين الحداثة... وقد أثبت قدرته على التوافق مع الحداثة

وواقعهم الراهن حافلين بالممارسات الاستبدادية، فضلا عن وجود تنظيمات إسلامية تعادي الديمقراطية صراحة^(٢٠). وإذا كانت العلمانية تعني الفصل بين الدين والدولة، فكيف نفسّر إذن الصعود السياسي لدور الدين في دول غير إسلامية تأخذ بالعلمانية، ومن ذلك على سبيل المثال: الدور البارز للكنيسة الكاثوليكية في عملية التحول الديمقراطي في العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية، والدور المؤثر لقوى المسيحية الصهيونية والتي يغلب عليها الطابع البروتستانتي في السياسة الخارجية الأمريكية، ووضعية الأحزاب الاشتراكية أو الديمقراطية المسيحية في عدد من البلدان الأوربية، فضلا عن دور بابا الفاتيكان، والدور المؤثر للأحزاب الدينية في إسرائيل^(٢١). وفي ضوء كل ذلك وغيره يتضح أن الصعود السياسي لدور الدين هو ظاهرة عالمية وليس حكراً على العالم الإسلامي فقط، وهو أمر يتعين أخذه في الاعتبار عند مراجعة قضية العلمانية في العالمين العربي والإسلامي استناداً إلى المنطلقات والمسوغات السابقة، خاصة وأن هذا الموضوع يثير قضية أخرى هامة وحساسة وهي قضية تطبيق الشريعة الإسلامية وموقعها في الهياكل الدستورية والقانونية للدول العربية والإسلامية.

٤- مفهوم "المواطنة" و"الهوية" بالنسبة للأقليات

الإسلامية في الدول الغربية:

إذا كان تصاعد ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية قد أثار العديد من التساؤلات

إلى منطلقات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، وتكتفي الدراسة بالإحالة إلى بعض الكتابات والمصادر بهذا الخصوص، ناهيك عن خبرات الممارسة السياسية لكثير من الأحزاب الإسلامية أو بالأحرى التي تستند إلى مرجعية إسلامية في الدول التي سُمح لها فيها بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة^(١٩).

وثالثها، إعادة النظر في مفهوم "العلمانية"

من زوايا مختلفة منها: خصوصية موضوع السلطة والحكم في الإسلام. فالسلطة في الإسلام مدنية وليست دينية، كما أن الإسلام لم يحدّد شكلاً معيناً لنظام الحكم يُلزم به المسلمين في كل زمان ومكان، بل كل ما تضمنه بهذا الخصوص هو مجموعة من المبادئ العامة التي يتعين أن يلتزم بها الحكم أيّاً كانت صيغته المؤسسية. وإذا كانت العلمانية تشكل ركيزة للديمقراطية، فلماذا إذن اقترنت بالاستبداد في كثير من الدول العربية والإسلامية التي تبنت نظمها السياسية توجهات علمانية سواء أكانت اشتراكية أو ليبرالية بما في ذلك تركيا؟، وهو ما يعني أن قضية الاستبداد في العالم العربي والإسلامي لها جذورها وأسبابها العديدة التي لا علاقة لها بالدين في ذاته، وفي مقدمتها عدم اقتناع النظم الحاكمة بالديمقراطية وسعيها إلى ترسيخ الاستبداد حتى وإن اضطرت إلى تبني واجهات ديمقراطية شكلية. ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكن بحال من الأحوال تحميل الإسلام كدين مسئولية رسوخ الاستبداد وغياب الديمقراطية في العالم الإسلامي حتى وإن كان تاريخ المسلمين

أبناءهم في مدارس علمانية، ويقبلوا بالمساواة بين الرجل والمرأة حسب التصور الغربي لتلك المساواة... الخ^(٢٢). وكل هذا وغيره يجعل القضية مطروحة على الصعيدين السياسي والأكاديمي، وبخاصة في ظل الوزن العددي الذي تمثله الأقليات الإسلامية في الغرب.

٥ - نهاية الإسلام السياسي (الحركات الإسلامية المسيسة):

لقد شكلت الحركات الإسلامية المسيسة أو حركات ما يُعرف بـ "الإسلام السياسي" مبحثاً رئيسياً في التحليل السياسي الخاص بالعالم العربي والإسلامي منذ سبعينات القرن العشرين، وذلك نظراً لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها. ورغم أن بعض الدراسات التي ظهرت قبل أحداث سبتمبر كانت قد انتهت إلى التأكيد على فشل الإسلام السياسي، وبدأت تتحدث عن مرحلة "ما بعد الإسلام السياسي"^(٢٣)، إلا أن أحداث سبتمبر وما ترتب عليها من تداعيات دفعت بالقضية مجدداً إلى بؤرة الاهتمام، حيث راح البعض يؤكد على أنه لا مستقبل لحركات ما يُعرف بـ "الإسلام السياسي"، وأن مستقبل هذه الحركات قد دُفن تحت أنقاض برجي مركز التجارة العالمي، وبخاصة في ظل الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، وتتنوع الإجراءات التي اتخذتها - وتتخذها - معظم الدول العربية والإسلامية بشأن مكافحة الإرهاب، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (١٣٧٣) المشار إليه سلفاً من ناحية، وبضغوط من واشنطن من ناحية أخرى.

حول مفهوم "المواطنة" بصفة عامة، فإن أحداث سبتمبر وتداعياتها قد طرحت بشدة مفهومي "المواطنة" و"الهوية"، وما يرتبط بهما من قضايا وإشكاليات تتعلق بالولاء والانتماء بالنسبة للأقليات المسلمة في الدول الغربية، وبخاصة في ظل موجات المضايقات والاعتداءات التي استهدفت هذه الأقليات في أعقاب الأحداث. وجوهر المشكلة بالنسبة لهذه الأقليات إنما ينبع في كثير من الحالات من وجود فجوة بين الانتماء الديني وما يترتب عليه من التزامات عقيدية وسلوكية من ناحية، ومتطلبات التمتع بمواطنة الدول الغربية والانصهار فيها، وما يرتبه ذلك من حقوق وواجبات قانونية من ناحية أخرى.

وقد أثرت هذه المسألة في ضوء خلفيات معينة، وفي ظل سياقات عديدة منها: مشاركة الجنود الأمريكيين المسلمين في الحرب ضد دولة إسلامية (الحرب الأمريكية ضد أفغانستان). كما أن وجود بعض أشكال التمييز ضد العرب والمسلمين، وعدم تقدير قيمهم الثقافية والدينية بالشكل المناسب، ورسوخ صور نمطية مشوهة عن الإسلام والمسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، وبخاصة مع تصاعد التيارات اليمينية في عديد من الدول الغربية، إنما يشكل بعداً هاماً في الموضوع وبالذات بالنسبة لأبناء المهاجرين الذين يُطلق عليهم "الجيل الثاني" كما هو الحال في فرنسا. كما بدأت بعض الدول الغربية تضع سياسات وتتخذ إجراءات بهدف ضمان التزام المسلمين من مواطنيها بالقيم الغربية، كأن يقبلوا بالعلمانية صراحة، ويعلموا

حدث في تركيا بأنه "زلزال سياسي" بكل المقاييس^(٢٥).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: إن موضوع مستقبل الحركات والتنظيمات الإسلامية المسيّسة يحتاج إلى مراجعة في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر، فإذا كانت الأحداث قد أكدت على فشل مشروع طالبان، وعدم وجود مستقبل للحركات الإسلامية التي تتبنى نهج العنف، مما يؤكد على سلامة الانتقادات التي سبق أن وجهها كثير من المفكرين والباحثين إلى هذه الحركات^(٢٦)، إلا أن تداعيات الأحداث أكدت أيضًا أن الحركات والتنظيمات الإسلامية المعتدلة اكتسبت زخمًا جديدًا ترجمته النتائج التي حققتها أحزاب وجماعات إسلامية شاركت في الانتخابات العامة التي أُجريت في عدة دول عربية وإسلامية خلال عام ٢٠٠٢ على نحو ما سبق ذكره، وهو ما يمثل أحد الأدلة الهامة لدحض حجج القائلين بالتعارض بين الإسلام والديمقراطية.

وثمة عدة قضايا بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة بشأن مستقبل الحركات الإسلامية المسيّسة منها: أنه إذا كانت تداعيات أحداث سبتمبر قد أدت إلى تراجع جماعات التطرف والعنف، فما الذي يحول دون ظهور جماعات جديدة بأسماء جديدة خلال الأجلين المتوسط أو الطويل؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلب البحث في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى بروز ظواهر وجماعات التطرف والعنف في العالمين العربي والإسلامي في السابق، والكشف

وفي إطار تقييم مقولة "نهاية الإسلام السياسي" في ضوء الأحداث والتطورات التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، يمكن القول: إن هذه المقولة تنطبق على الحركات الإسلامية المتشددة أو الراديكالية التي تتبنى فكرًا انقلابيًا، وترفض التعددية السياسية والديمقراطية، وتعادي الغرب، وتنتهج أسلوب العنف من أجل بناء الدولة الإسلامية طبقًا للأصول الإسلامية الصحيحة حسبما تتصورها هذه التنظيمات، ولكنها لا تنطبق على الحركات والتنظيمات الإسلامية المعتدلة التي تقبل بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة، وذلك من خلال أساليب سلمية ومشروعة، وتتنبذ التطرف والعنف، وتقبل بالتعددية السياسية والديمقراطية، ولا تتبنى مواقف معادية للغرب^(٢٤).

وقد أكدت الانتخابات التشريعية التي جرت في عدد من الدول العربية والإسلامية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر صحة هذا الاستنتاج، حيث حققت أحزاب وجماعات إسلامية فوزًا كبيرًا وغير مسبوق في الانتخابات العامة التي جرت خلال عام ٢٠٠٢ في كل من المغرب والبحرين وباكستان وتركيا. وقد شكلت الحالة التركية مفارقة مثيرة، حيث استطاع حزب ذو مرجعية إسلامية وهو حزب "العدالة والتنمية" أن يحقق فوزًا تاريخيًا في انتخابات عامة في دولة علمانية، الأمر الذي أهله لتشكيل الحكومة بمفرده، وهي أول حكومة غير ائتلافية في تركيا منذ نحو خمسة عشر عامًا، ولذلك وصف البعض ما

باعتبار أن تأسيس علاقة إيجابية بين الطرفين إنما يمثل أحد الضمانات الأساسية لتأمين المصالح الأمريكية في المنطقة خلال الأجلين المتوسط والطويل^(٢٧).

٦ - تجديد "الخطاب الإسلامي":

على الرغم من أن قضية تجديد "الخطاب الإسلامي" ليست جديدة، حيث إنها شكلت عنصراً أساسياً في حركة التجديد والإصلاح الإسلامي التي لها جذورها وامتداداتها التاريخية عبر إسهامات العديد من رواد حركة التجديد، إلا أن هذه القضية أصبحت مطروحة بشدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك من قبل الكثير من الباحثين والمفكرين ورجال الدين، حتى أن مفتي الديار المصرية الدكتور أحمد الطيب اعتبر أن " تجديد الفكر الإسلامي ضرورة عصرية"^(٢٨).

وجدير بالذكر أن طرح قضية " تجديد الخطاب الإسلامي " مجدداً من قبل علماء ومفكرين وباحثين عرب ومسلمين لم يكن استجابة للضغوط الأمريكية والغربية بشأن تحديث الإسلام حسب رؤى وتصورات معينة، ولكنها كانت من منطلق قناعة بأن هناك مشكلات عديدة يعاني منها هذا الخطاب، وهو الذي يشمل "خطاب الدعاة والوعاظ والخطباء والمفتين والباحثين حين يُقدم إلى جمهور الناس على أنه الوصف السليم والفهم الصحيح للإسلام في عقيدته ونظامه الأخلاقي وآدابه وشرعيته"^(٢٩). وقد

على مدى فاعلية النظم الحاكمة في تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي من شأنها القضاء على عناصر البيئة الحاضنة للتطرف والعنف. كما أن تقييم الأداء السياسي والبرلماني للإسلاميين سواء أكانوا في الحكم (حالة تركيا) أو في المعارضة (حالة المغرب مثلاً) مسألة جوهرية من زاوية استشراف مستقبل هذه الحركات باعتبار أن ذلك هو المحكّ العلمي لإثبات طبيعة وحدود قدرتها على التعامل مع التحديات والاستحقاقات التي تواجه العالمين العربي والإسلامي، خاصة وأن التصويت للإسلاميين في الانتخابات يرتبط في جانب منه بعدم الرضاء الشعبي عن أداء وممارسات الأحزاب ذات التوجّهات العلمانية التي سيطرت على المشهد السياسي في الدول العربية والإسلامية لفترات طويلة. ومن المهم أيضاً دراسة انعكاسات السياسة الأمريكية الحالية تجاه العالمين العربي والإسلامي على مستقبل الحركات الإسلامية المسيّسة، فاستمرار الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، والإعداد لحرب محتملة ضد العراق، والتدخل المكثّف في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية بما في ذلك مناهج التعليم، وبخاصة التعليم الديني في هذه الدول... الخ، كل ذلك وغيره سوف يكون له على الأرجح تأثيراته على تعميق مشاعر الكراهية للسياسة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي، وخلق بيئة ملائمة لتنامي جماعات التطرف والعنف من جديد. وفي هذا السياق فقد أكد عديد من الباحثين والخبراء الأمريكيين على ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة سياستها تجاه العالم الإسلامي

ومن المؤكد أن قضية تجديد "الخطاب الإسلامي" متعددة المداخل والأبعاد، حيث تتصرف إلى مضمون هذا الخطاب وغاياته ومقاصده ورؤيته للقضايا الراهنة من ناحية، ومتطلبات عملية التجديد سواء بالنسبة للأشخاص المؤهلين للقيام بذلك أو المؤسسات التي يمكن أن ترعى وتشجع جهود عملية التجديد مثل المعاهد والكلية الدينية ومراكز البحوث المتخصصة في الدراسات الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من ناحية ثانية، فضلاً عن الاستفادة مما تنتجه ثورة المعلومات والاتصالات من وسائل حديثة مثل الإنترنت وغيرها في نشر الخطاب الإسلامي المستتير وبخاصة في الغرب، حيث تسود صور نمطية مشوهة عن الإسلام من ناحية ثالثة. وثمة أمور أخرى ذات صلة بعملية التجديد تستحق مزيداً من الاهتمام، منها: تفعيل عملية التقريب بين المذاهب الإسلامية، وتعزيز قنوات التواصل والحوار بين التيار الإسلامي المعتدل والتيار العلماني بروافده المختلفة بما يبذد الهواجس والمخاوف ويسمح باستكشاف المساحة المشتركة التي يمكن التعاون فيها بين التيارين.

٧- مفاهيم أخرى:

بالإضافة إلى المفاهيم السابقة، فإن كتابات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر المرتبطة بالإسلام والحركات الإسلامية تحفل بالعديد من المفاهيم والتعبيرات الأخرى التي هي بحاجة إلى مراجعة. ومن ذلك على سبيل المثال المفاهيم والتعبيرات التي تتطوي على نعت الإسلام بصفات معينة أو نسبته إلى

حدد. أحمد كمال أبو المجد سبعة مظاهر للخلل في الخطاب الإسلامي تستوجب تجديده، وهي تتمثل في: "الدعوة إلى الإسلام عن طريق الترهيب والتخويف وإغفال الدعوة إليه عن طريق الترغيب والتبشير... والميل إلى التشديد على الناس رغم أن شريعة الإسلام قد بنيت على التيسير ورفع المشقة ورفع الحرج... والغفلة عن مقاصد الشريعة والوقوف عند ظاهر النصوص وحروفها... والغفلة عن ترتيب الأولويات ومراتب الواجبات الدينية... والغفلة عن دور العقل وأهمية العلم في بناء التصور الإسلامي... ومداومة الحديث عن الماضي والذهول عن الحاضر والخوف من المستقبل... والخلل في علاقة المسلمين بالغير، حيث إن بعض نماذج الخطاب الإسلامي المعاصر تقع في أخطاء فادحة وهي تصف هذه العلاقة لجماهير المسلمين. ويتمثل الخطأ الأكبر في إقامة سور نفسي واجتماعي يحاجز بين المسلمين وسائر الناس، وإقامة سور آخر يحاجز بين المسلمين بعضهم البعض داخل المجتمع الواحد... فتكون عاقبة ذلك محاصرة المسلمين داخل حوزات مغلقة تحول دون تواصلهم مع غيرهم وتتركهم في عزلة تضر بهم وبالناس جميعاً... وتمنح شرعية كاذبة للدعوى التي تملأ الدنيا من حولنا هذه الأيام زاعمة أن الإسلام يضع أتباعه في حالة جهاد ديني مقدس متواصل الحلقات ضد من لا يدين بدينهم ولا يرى رأيهم، وأنهم سيظلون لذلك غرباء عن مسيرة الإنسانية المعاصرة"^(٣٠).

بحاجة إلى مراجعة وتمحيص. ومن هذه المفاهيم والمقولات ما يلي:

١ - مفهوم "الديمقراطية الليبرالية":

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر قامت الإدارة الأمريكية بإصدار قوانين وقرارات تنفيذية انطوت على تقييد لبعض حقوق وحرريات المواطنين الأمريكيين، فضلاً عن تشديد القيود على الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة بغرض الدراسة أو العمل. كما صدرت قوانين وقرارات مماثلة في عديد من الدول الأوربية. ويعتبر القانون المعروف اختصاراً بقانون (حب الوطن - الولايات المتحدة الأمريكية) **"USA Patriot Act"** الصادر في أكتوبر ٢٠٠١ من أبرز القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب، حيث تضمن الكثير من المواد التي وسعت من مفهوم الإرهاب، كما وسعت من صلاحيات وسلطات الأجهزة الأمنية والمخابراتية في التنصت على الأشخاص المشتبه فيهم وتفتيشهم واحتجازهم دون اتهام فضلاً عن تعقب الاتصالات التي يقوم بها الأفراد عبر البريد الإلكتروني، وكذلك تعقب المواقع التي يزورونها على شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى القوانين، فقد صدرت قرارات تنفيذية عديدة كان لها انعكاساتها السلبية على الحقوق والحرريات. وعلى سبيل المثال فقد تم بموجب هذه القرارات إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة غير الأمريكيين، مما أثر على صلاحيات المؤسسة القضائية، فضلاً عن منح سلطات الأمن صلاحية التنصت على الاتصالات

أشخاص مثل "الإسلام المعتدل"، و"الإسلام الراديكالي"، و"الإسلام الإرهابي"، و"الإسلام الأصولي"، و"الإسلام المتطرف"، و"إسلام أسامة بن لادن"... الخ. وهناك كذلك مجموعة المفاهيم والتعبيرات التي تتطوي على تصنيف للإسلام اعتماداً على أسس جغرافية مثل الحديث عن "الإسلام الآسيوي"، و"الإسلام الإفريقي"، و"الإسلام البلقاني"، و"الإسلام الفرنسي"... الخ. ومغزى المراجعة هنا هو التأكيد على أن الإسلام واحد، له أصوله المتمثلة في القرآن والسنة، وبالتالي فإن التعددية في هذا السياق هي تعددية في رؤية الإسلام وتفسير النصوص القرآنية من ناحية، وتعددية في خبرات الممارسة الحياتية والسياسية كما تبلورت على مدار تاريخ المسلمين من ناحية أخرى. وأكثر من هذا فإن أحداث سبتمبر أثارت مجدداً العديد من التساؤلات والإشكاليات حول مفهوم مركزي في الإسلام وهو مفهوم "الأمة الإسلامية"، القائم على أساس الرابطة العقيدية، حيث إن الأحداث وتداعياتها وردود أفعال الدول الإسلامية عليها أضافت أبعاداً جديدة إلى حالة التمزق والفجوة القائمة بين الانتماء الديني للدول الإسلامية من ناحية وسياساتها المرتبطة بمصالح وحسابات وطنية وضغوط أجنبية من ناحية أخرى^(٣١).

المحور الثالث: قضايا النظم السياسية

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها قد طرحت، وأعدت طرح، مجموعة من المفاهيم والمقولات ذات الصلة بالنظم السياسية، وهي

وبالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية على الصعيد الداخلي بشأن مكافحة الإرهاب، فقد اتخذت على الصعيد الخارجي العديد من الإجراءات التي بدت متناقضة مع الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام ديمقراطي ليبرالي، حيث تعاونت مع نظم تسلطية استبدادية في حربها ضد الإرهاب، وهو ما يعني أن الأولوية بالنسبة لها أصبحت للأمن وليس للديمقراطية أو حقوق الإنسان. كما طالبت دولاً عديدة مثل مصر وغيرها بضرورة التدخل للحيلولة دون ظهور مقالات صحفية تتضمن نقداً للسياسات والممارسات الأمريكية باعتبار أن ذلك ينطوي على تحريض ضد الولايات المتحدة الأمريكية. كما مارست ضغوطاً على عديد من الدول لاتخاذ إجراءات ضد أحزاب سياسية مشروعة داخلها بدعوى أنها مصنفة أمريكياً على أنها إرهابية. وأكثر من هذا فهي رفضت تطبيق اتفاقية جنيف على أسرى "جوانتانامو" حيث صنفتهم على أنهم "مقاتلون غير شرعيين" وليسوا أسرى حرب، ناهيك عن قيامها بسحب توقيعها على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والإعلان عن عدم التزامها باتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات التي تحدد التزامات الدول كي تظل في المعاهدات التي لم تصدق عليها بعد. وفي هذا السياق فقد نصت استراتيجية "الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢ على أن "الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ الخطوات الضرورية لضمان أن جهودها الرامية للوفاء بالتزاماتها الأمنية العالمية وحماية

الهاتفية بين المتهمين المحتجزين في قضايا إرهاب والمحامين الموكلين بالدفاع عنهم. كما ترتب على الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في أعقاب هجمات سبتمبر الإخلال بمبدأ "التوازن بين السلطات" الذي هو من مرتكزات النظام السياسي الأمريكي، حيث زادت قوة السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية. وفي هذا السياق فقد تم إنشاء وزارة للأمن الداخلي وذلك في خطوة غير مسبوقة في تاريخ أمريكا. ونتيجة لكل ذلك فقد ظهرت احتجاجات من قبل جماعات ومنظمات حقوق الإنسان، التي نظرت إلى الإجراءات المشار إليها على أنها تشكل تقييداً لبعض الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين^(٣٢). ومن هنا بدأت تُثار بعض القضايا والتساؤلات بشأن مفهوم "الديمقراطية الليبرالية" والذي تجسده بصورة تقليدية النظم الحاكمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. ومن هذه القضايا على سبيل المثال: كيفية تحقيق التوازن بين مقتضيات حماية الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب من ناحية، وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم من ناحية أخرى، وما هي الضمانات التي تحول دون تحول هدف تحقيق الأمن ومكافحة الإرهاب إلى ذريعة لفرض المزيد من القيود على الحقوق والحريات؟. ومن هذا المنطلق، فقد أكد البعض على ضرورة التفكير في صيغ دستورية جديدة تسمح بإجراءات طوارئ قصيرة المدى لمواجهة مخاطر وتحديات طارئة، دون أن تتحول هذه الحالة إلى قيود دائمة^(٣٣).

عسكرية ضد أهداف في دول أخرى باستخدام طائرات بدون طيار على غرار ما حدث في اليمن في نوفمبر ٢٠٠٢. ومن المتوقع أن تحدث طفرة في إنتاج مثل هذه الأسلحة في المستقبل، بحيث لا تصبح هناك بقعة في العالم بعيدة عن الذراع العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الطفرة المحتملة في تكنولوجيات جمع وتحليل المعلومات من خلال الأقمار الاصطناعية، مما يسهم إلى جانب عوامل أخرى في وضع نهاية لمفهوم "السيادة" بمعناه التقليدي^(٣٥).

٣ - مفهوم المجتمع المدني:

يُعتبر غياب أو ضعف المجتمع المدني في الدول العربية من التفسيرات الأساسية المطروحة لضعف وهشاشة الديمقراطية، وهو ما يعني أن تقوية المجتمع المدني من الشروط والمتطلبات الضرورية لتعزيز عملية التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية^(٣٦).

ويبدو أن مفهوم "المجتمع المدني" بمعناه الغربي أصبح بحاجة إلى مراجعة في ضوء تداعيات أحداث سبتمبر، وبخاصة فيما يتعلق بتوجهات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول العربية والإسلامية، حيث مارست - وتمارس - ضغوطاً بأشكال مختلفة على عديد من هذه الدول لفرض المزيد من القيود على مؤسسات وأنشطة تعتبر من صميم المجتمع المدني، ومن هذه المؤسسات الجمعيات الخيرية وما يرتبط بها من نشاط أهليّ وتطوعيّ بدعوى أن هذه الجمعيات تقوم بتمويل جماعات التطرف والعنف والإرهاب، أو أن

الأمريكيين لا يعوقها احتمال إجراء تحقيقات أو استقصاء أو ملاحقة من جانب المحكمة الجنائية الدولية التي لا يسري اختصاصها القضائي على الأمريكيين"، وبذلك تضع الولايات المتحدة الأمريكية نفسها فوق القانون الدولي، وتتجاهل إرادة المجموعة الدولية^(٣٤). وكل هذه التطورات وغيرها تدعو إلى مراجعة مفهومي "الديمقراطية الليبرالية" و"حقوق الإنسان" من المنظور الأمريكي والغربي بصفة عامة، خاصة وأنهما مفهومان مركزيان في الفكر السياسي الغربي والممارسة السياسية في الغرب.

٢ - مفهوم "سيادة الدولة":

من المؤكد أن ظاهرة العولمة بأبعادها ومظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية قد وضعت مفهوم سيادة الدولة قيد المراجعة، حيث إن جوهر العولمة هو وجود العديد من الظواهر والقوى والمؤسسات والأفكار العابرة لحدود الدول، أي ذات الطابع الكوني، والتي لا تستطيع الدول التحكم فيها أو منع تدفقها عبر حدودها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد أوجدت تداعيات أدت - وستؤدي - إلى مزيد من التراجع في مفهوم "سيادة الدولة" بمعناه التقليدي، حيث تقوم الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد سبتمبر في جانب منها على التدخل بشكل مكثف في الشؤون الداخلية لدول أخرى بما في ذلك مناهج التعليم ووسائل الإعلام والأعمال الفنية والأنشطة الخيرية وأوضاع الأقليات الدينية وصولاً إلى تغيير النظم السياسية فيها بالقوة، فضلاً عن تنفيذ عمليات

للتضييق على المعارضة السياسية التي تمارس دورها بشكل سلمي ومشروع، أو تحجيم دور قوى وتنظيمات المجتمع المدني بصفة عامة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن دولاً عربية وإسلامية عديدة اضطرت بضغط من واشنطن إلى اتخاذ إجراءات مسلحة ضد قوى وجماعات داخلها بهدف اعتقال عناصر يشتبه في انتمائها إلى تنظيم القاعدة أولها صلات بهذا التنظيم وذلك على غرار ما حدث في دول مثل اليمن وباكستان والأردن وغيرها، وهو ما يؤدي في التحليل الأخير إلى تلغيم العلاقة بين الدولة والمجتمع أو على الأقل قطاعات منه، وهذا في غير صالح التطور الديمقراطي باعتبار أن إقامة علاقة صحية وصحيحة بين الدولة ومجتمعها هو من المرتكزات الأساسية لأي تحول ديمقراطي حقيقي. ولكن إذا كانت واشنطن مارست ضغوطاً على النظم الحاكمة في دول عديدة لاتخاذ إجراءات ضد قوى وجماعات داخلها، فإن هذه النظم قد اتخذت من مكافحة الإرهاب ذريعة للتضييق على قوى المعارضة، وتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين، الأمر الذي يبدو وكأن إرادة واشنطن وعديد من النظم الحاكمة في العالمين العربي والإسلامي قد التقت على وضع عراقيل جديدة أمام إمكانية التطور الديمقراطي وتعزيز المجتمع المدني في هذه الدول.

٤ — الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق الديمقراطية في الوطن العربي:

جزءاً من أموالها يصل في نهاية المطاف إلى هذه الجماعات. وفي هذا السياق أثارت واشنطن عديد من العواصم الغربية مسألة جمع تبرعات لصالح الفلسطينيين، معتبرة أن جزءاً من هذه التبرعات يصل إلى حركتي "حماس" و"الجهاد" اللتين تمارسان الإرهاب، حسب التصور الأمريكي، ضد إسرائيل. وقد قامت دول عربية وإسلامية عديدة بفرض المزيد من القيود على نشاط الجمعيات الخيرية بما يعني إخضاعها لمزيد من رقابة الدولة وفقدانها لأية استقلالية حقيقية، فضلاً عن ضغوط واشنطن على بعض الدول لاتخاذ إجراءات ضد أحزاب مشروعة، أو لتثديد القيود على حرية الصحافة باعتبار أن أي انتقادات للسياسة الأمريكية أو لإسرائيل هو في نظر واشنطن بمثابة تحريض على العنف والكرهية والإرهاب. كما مارست — وتمارس — ضغوطاً على بعض النظم لتحجيم دور الجمعيات واللجان الأهلية المناهضة للتطبيع مع إسرائيل. وكل هذه العناصر (الأحزاب المشروعة، والجمعيات واللجان الأهلية، وحرية الإعلام وغيرها) هي من المقومات الأساسية لمفهوم المجتمع المدني بمعناه الغربي، وهو الأمر الذي يناقض دعاوى واشنطن بشأن تشجيع التحول الديمقراطي في العالمين العربي والإسلامي باعتبار أن تقوية المجتمع المدني تعتبر من المرتكزات الأساسية لتحقيق هذا الهدف. وإذا كان من المشروع وضع بعض الضوابط الأزمنة لتجفيف مصادر تمويل أي عناصر أو جماعات تتخرط في ممارسة الإرهاب، فإنه من المهم ألا يتخذ ذلك كذريعة

أ - إشكالية بناء نظام ديمقراطي في العراق في

مرحلة ما بعد صدام حسين:

من المؤكد أن هذا الأمر يتوقف في جانب منه على طبيعة الحرب المحتملة ضد العراق، والتي يؤكد المسؤولون الأمريكيون على أن هدفها هو إطاحة نظام صدام حسين ونزع أسلحته، وما يمكن أن يترتب عليها من آثار. ومع أخذ هذا في الاعتبار فإن هناك عوامل ومتغيرات أخرى سوف يكون لها تأثيرها على إمكانية إقامة نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد صدام، منها: خصوصية المجتمع والدولة في العراق سواء من حيث الجغرافيا، أو التكوين الاجتماعي، أو الانتماءات العرقية والدينية للسكان. فهل ستقبل واشنطن بديمقراطية تؤدي إلى وصول الشيعة إلى الحكم في العراق عبر صناديق الاقتراع. كما أن نظرة العراقيين لنظام حكم مفروض عليهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو سيكون تابعاً لها بالطبع، تعتبر من العوامل الهامة بهذا الخصوص. ناهيك عن ضعف وهشاشة وتشردم قوى المعارضة العراقية، مما يضع شكوكاً كبيرة حول قدرتها على القيام بدور مسئول في إرساء نظام ديمقراطي في العراق. ولا شك في أن عدم وضوح الرؤية لدى واشنطن بشأن المستقبل السياسي للعراق في مرحلة ما بعد صدام يعتبر من المعضلات الأساسية التي تواجه الإدارة الأمريكية في تعاملها مع المسألة العراقية، الأمر الذي دفع هذه الإدارة إلى طرح خيارات من قبيل إقامة حكم عسكري أمريكي في العراق أو تشكيل لجنة احتلال متعددة الأطراف تتولى إدارة شؤون الدولة لفترة انتقالية. وبايجاز،

على الرغم من الأضرار التي لحقت بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والانفتاح السياسي من جراء أحداث سبتمبر وتداعياتها وبخاصة في المنطقة العربية، فقد راحت الإدارة الأمريكية ترفع خلال الآونة الأخيرة شعارات تحرير العالمين العربي والإسلامي من الحكام الدكتاتوريين وتحقيق الحرية والديمقراطية فيهما. وقد طُرحت مبادرة أمريكية بهذا الخصوص في ديسمبر ٢٠٠٢، خصص لها تمويل قدره (٢٩) مليون دولار. كما جرى التأكيد من قبل أوساط سياسية وإعلامية وأكاديمية أمريكية على أن تأسيس نظام ديمقراطي في العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين بواسطة حرب أمريكية سوف يشكل قاطرة لإحداث تغيير سياسي في المنطقة في اتجاه تعزيز عملية التحول الديمقراطي، وكأن الديمقراطية التي ستنشأ في العراق بعد إطاحة نظام صدام حسين سوف تشكل نموذجاً للإشعاع الديمقراطي في المنطقة (٣٧).

ومع التسليم الكامل بأهمية إنجاز التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحكم أن الديمقراطية ضرورية باعتبارها أفضل صيغة سياسية توفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويمكن للدول والمجتمعات العربية في إطارها أن تتعامل بفاعلية مع التحديات الكبرى التي تواجهها سواء أكانت داخلية أو خارجية، إلا أن الطرح الأمريكي بهذا الخصوص يثير عدة إشكاليات نظرية وتطبيقية، يتمثل أهمها فيما يلي:

السياسية للاستبداد واستعداد النظم الحاكمة لتقاسم السلطة مع قوى أخرى، وربما التخلي عنها طبقاً للإرادة الحرة للناخبين). وكل هذا وغيره لا يمكن أن تحققه عوامل خارجية، وأن دور هذه العوامل في تحقيقه هو في الغالب دور مساعد وثانوي.

ج - إشكالية مصداقية الولايات المتحدة في تبني هدف إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي:

على الرغم من أن بعض الباحثين الأمريكيين وغير الأمريكيين قد أكدوا بوضوح وطالبوا الإدارة الأمريكية بضرورة دعم التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي باعتبار أن ذلك مدخل أساسي لمحاصرة ظواهر التطرف والعنف والإرهاب^(٤٠)، إلا أن هناك شكوكاً حقيقية حول مصداقية التوجه الأمريكي بهذا الخصوص؛ وذلك في ضوء عدة اعتبارات، منها: موقع قضية الديمقراطية ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، حيث لم يثبت أن هذه القضية كانت ضمن أولويات واشنطن، وهناك مؤشرات عديدة تؤكد ذلك، إلا أن المجال لا يتسع للخوض فيها، خاصة وأن هناك دراسات سابقة تناولتها بالتفصيل^(٤١).

فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تؤسس نظاماً سياسياً تعددياً في العراق، ولكن تحويله إلى نظام ديمقراطي حقيقي بحيث يكون نموذجاً للآخرين هو أمر له متطلبات وشروط عديدة أبعد من الدور الأمريكي^(٣٨).

ب - إشكالية دور العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي:

على الرغم من الولايات المتحدة الأمريكية قامت في بعض الحالات بفرض الديمقراطية فرضاً، مثلما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية خلال تسعينيات القرن العشرين، إلا أنه بالنسبة للغالبية العظمى من حالات التحول الديمقراطي التي جرت منذ منتصف السبعينيات، والتي أطلق عليها صامويل هنتجتون "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"، فقد كان دور العوامل الخارجية ثانوياً أو مكملًا لدور العوامل الداخلية، أي أن العوامل الخارجية قد تسرع أو تدعم عملية التحول لكن لا توجد من عدم، حيث إن هذه العملية هي صيرورة اجتماعية ترتبط بتحويلات وتوازنات عديدة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وما يرتبط بها ويترتب عليها من بروز قوى وتيارات سياسية تطالب بالديمقراطية، وتكون مستعدة لدفع الثمن في حالة عدم تجاوب النخب الحاكمة^(٣٩). وهكذا، فإن التحول الديمقراطي الحقيقي له شروطه ومتطلباته الاقتصادية (درجة معقولة من التنمية الاقتصادية)، والاجتماعية (العدالة الاجتماعية وتقوية المجتمع المدني)، والثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية)، والسياسية (تفكيك الهياكل

العربي والإسلامي هو أقرب إلى الشعارات ولغة العلاقات العامة منه إلى منطق الالتزام الجاد والمسئول بخصوص هذا الملف، خاصة وأن الديمقراطية الحقيقية في المنطقة يمكن أن تكون على حساب المصالح الأمريكية فيها بدرجة أو بأخرى.

المحور الرابع - قضايا النظام الدولي والعلاقات

الدولية في ظل العولمة

لقد أثارت أحداث سبتمبر وتداعياتها مجموعة من المفاهيم والقضايا ذات الصلة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية وبخاصة في ظل موجة العولمة التي تجتاح العالم من ناحية، واتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تأكيد سيطرتها وهيمنتها الكونية كقوة عظمى وحيدة ذات نزوع إمبراطوري من ناحية أخرى.

وبشء من الإيجاز، يمكن بلورة أهم المفاهيم والمقولات ذات الصلة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية والتي تحتاج إلى مراجعة في ضوء أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها فيما يلي:

١ - مفهوم " القطب الدولي " و"الدولة -

الإمبراطورية":

على أثر أحداث سبتمبر، أكد البعض على أن هناك قطبية ثنائية بدأت تبرز في النظام الدولي. يتمثل القطب الأول في دولة هي الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يتمثل القطب الثاني في كيان غير مشروع وغير محدد، وهو "الإرهاب الدولي". وهذا القول يثير العديد من التساؤلات والقضايا حول موقع

وتتمحور إحدى القضايا الهامة بهذا الخصوص حول مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للقبول بديمقراطية تقود إلى وصول حركات إسلامية للسلطة أو تسمح لها بالمشاركة الفعلية فيها، فضلاً عن مدى استعدادها للقبول بوجود نظم ديمقراطية في المنطقة العربية تلتزم بتطبيق آليات وإجراءات قانونية ومؤسسية من الشفافية والمساءلة والمراقبة، ويصبح للبرلمانات وأجهزة الإعلام والرأي العام فيها دور فاعل ومؤثر في عملية صنع القرار، بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في النمط الذي اعتادت أن تتعامل به واشنطن مع النظم الموالية لها في المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بسهولة تمرير القرارات ذات الصلة بالمصالح الأمريكية في النفط والتسهيلات العسكرية وصفقات السلاح. كما أصبح من بين أولويات واشنطن في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر هو العمل مع النظم التي تدور في فلكها بشأن محاربة الإرهاب وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه النظم، وهل هي ديمقراطية أم سلطوية. كما أنها مارست - وتمارس - ضغوطاً على عديد من الدول لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية ضد أحزاب مشروعة داخلها، وضد حرية الإعلام فيها بذريعة محاربة الإرهاب. وبإيجاز، فإن خبرة واشنطن في التعامل مع ملف الديمقراطية في الوطن العربي جسدت حالة واضحة من التناقض بين المبادئ والمصالح، وهي غالباً ما ضحّت بالمبادئ من أجل المصالح^(٤٢)، أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح. ولذلك يبدو الطرح الأمريكي بشأن دعم الديمقراطية في العالمين

وفي شمال شرق آسيا، فضلاً عن ترتيبات مؤقتة تسمح بنشر القوات الأمريكية على نطاق عالمي واسع بحيث تستطيع أن توجه ضرباتها في أية منطقة نائية من العالم^(٤٤).

وفي ضوء ما سبق، فإن هناك حاجة لمراجعة مفهوم "الدولة - الإمبراطورية" ومقارنته من منظور تاريخي، بحيث يتم الوقوف على دلالات المفهوم في الوقت الراهن مقارنة بنماذج "الدولة - الإمبراطورية" في الخبرات التاريخية السابقة، وهو ما يسمح بالإجابة بشكل علمي على تساؤلات من قبيل: ما هي مؤهلات الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدور "الدولة - الإمبراطورية" وبخاصة في ظل وجود بعض أوجه الضعف المتصلة ببعض عناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سبق أن أشارت إليها بعض الدراسات بشيء من التفصيل؟، وما هي كلفة أو ثمن هذا الطموح الإمبراطوري؟. وفي سياق الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، فإن مفهومي " القوة " و " التهديد " بحاجة إلى مراجعة، وهو أمر له أهميته ودلالته بالنسبة للجدل السياسي والأكاديمي الدائر بشأن طبيعة هيكل النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية في الوقت الراهن، حيث إن هناك من يرى أن هذه الحالة انتقالية ومؤقتة، وأن النظام الدولي يتجه نحو التعددية القطبية^(٤٥).

الإرهاب كفاعل دولي في بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية، ومعايير القطب الدولي في الوقت الراهن. وإذا كان لفاعل غير دولة أن يكون بمثابة قطب دولي، فهل يمكن إطلاق هذا المفهوم على الإرهاب الدولي؟^(٤٣).

أما بخصوص مفهوم " الدولة - الإمبراطورية "، فقد أصبح يتردد في الخطاب الإعلامي الأمريكي، وإن كان الأكثر شيوعاً في الخطاب السياسي والأكاديمي هو الحديث عن ترسيخ الأحادية القطبية، وتحقيق الهيمنة الكونية وبخاصة في ظل سعى واشنطن لإعادة تشكيل العالم على صورتها السياسية والاقتصادية. وقد تضمنت وثيقة " استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية " الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢، تضمنت تحديداً لمتطلبات ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومنها: ضمان استمرار التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم، وهو ما يعني الاستمرار في تطوير ترسانتها العسكرية بحيث تظل متفوقة بشكل حاسم في مواجهة أي قوى عسكرية يمكن أن تمتلكها أي أطراف معادية أو منافسة لها سواء في الحاضر أو في المستقبل، وهو ما ترجمته بوضوح معدلات الزيادة في الإنفاق العسكري في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر. كما أكدت الوثيقة على استعداد واشنطن لتوجيه ضربات وقائية أو استباقية ضد أي دول أو حركات تمثل تهديدات محتملة للمصالح الأمريكية، وهو ما يتطلب أن يكون لأمريكا قواعد ومحطات عسكرية داخل أوروبا الغربية وخارجها

المتحدة الأمريكية هي التي تحدد الدول المارقة استنادًا إلى معايير نابعة من نظرتها لمصالحها الذاتية، بما يعني أن هذا المفهوم مرّن، ويمكن استخدامه لوصف أية دولة لا تتفق مع سياسات واشنطن بأنها مارقة. وفي ضوء عدم تحديد المفهوم، فإن هناك من يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مارقة في العالم بالاحتكام إلى سياستها وممارساتها القائمة على الإملاء، وغطرسة استخدام القوة، وفرض العقوبات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بأساليب عسكرية وغير عسكرية، وتطبيق معايير مزدوجة في علاقاتها الدولية، وعدم القيام بمسئولياتها تجاه القضايا العالمية المتعلقة بتحقيق التنمية وحماية البيئة واحترام حقوق الإنسان، ناهيك عن امتلاكها لأكثر ترسانة من أسلحة الدمار الشامل في العالم... الخ^(٤٧). ومن هذا المنطلق فإن هذا المفهوم بحاجة إلى تأصيل ومراجعة خاصة وأن استخدامه أو بالأحرى سوء استخدامه من قبل واشنطن إنما يرتب عواقب سيئة على الدول التي تُوصف بأنها مارقة.

٣ - مفهوم "الشرعية الدولية":

يعتبر مفهوم "الشرعية الدولية" من أكثر المفاهيم التي تعرضت للانتهاك وسوء الاستخدام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي راحت وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تهمّش من دور منظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي وذلك استنادًا إلى مسلكين دأبت على انتهاكهما في تعاملها مع الشرعية الدولية. **أولهما**، تجاهل الشرعية الدولية بالمرّة، والتصرف بشكل أحادي ومنفرد خارج إطار

٢ - مفهوم الدولة المارقة (Rogue State):

لقد شاع هذا المفهوم في الخطاب السياسي والإعلامي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وهو يُستخدم للإشارة إلى الدول التي دأبت واشنطن على وصفها بأنها دول خارجة على القانون، ومن أبرزها الدول التي صنفها الرئيس الأمريكي "بوش الابن" على أنها تشكل "محور الشر" "Axis of Evil"، وهي (إيران وكوريا الشمالية والعراق). ونظرًا لأن هذا المفهوم تطرحه وتوظفه القوة العظمى الوحيدة من أجل تبرير سياستها تجاه الدول التي تعتبرها دولًا مارقة، فإنه أصبح أحد المفاهيم الهامة في العلاقات الدولية، وهو يحتاج إلى مراجعة وتدقيق، خاصة وأن وصف دولة ما بأنها مارقة إنما ينطوي على نبذها دوليًا، واتخاذ إجراءات عقابية ضدها، واعتبار أن التدخل في شؤونها الداخلية بغرض إطاحة نظامها السياسي إنما هو عمل مشروع ولا ينطوي على انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدولة، أي أن الدولة المارقة تفقد حقها في الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، وتصبح بمثابة المواطن الذي يفقد أهليته القانونية، وبالتالي يفقد حق ممارسة حقوقه الدستورية والقانونية^(٤٨).

وجوهر المشكلة فيما يتعلق بمفهوم "الدولة المارقة" يتمثل في سؤالين أساسيين هما: من الذي يحدد ما هي الدولة المارقة؟، أي من الذي يحكم على دولة ما بأنها مارقة؟، وما هي الأسس والمعايير التي يمكن على أساسها الحكم على دولة ما بأنها "مارقة"؟. ونظرًا لاعتبارات عديدة، فقد أصبحت الولايات

وفي ضوء ما سبق، فإن مفهوم "الشرعية الدولية" بحاجة إلى مراجعة، حيث أصبحت هذه الشرعية تخضع للتجاهل والتهميش من قبل القوة العظمى الوحيدة من ناحية، فضلاً عن توظيفها بشكل انتهازي في خدمة أهدافها ومصالحها متى تطلب الأمر ذلك من ناحية أخرى. وفي إطار مراجعة مفهوم "الشرعية الدولية"، فإن هناك مفاهيم أخرى ذات صلة به بحاجة إلى مراجعة، نذكر منها مفهوم "الحرب العادلة" أو "الاستعمالات العادلة للقوة"، وهو المفهوم الذي شدد عليه عدد من أبرز مثقفي الولايات المتحدة الأمريكية في بيان لهم قصد منه -إلى جانب أشياء أخرى- تبرير الحرب التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. وهناك أيضاً مفهوم "التدخل الإنساني"، وهو مفهوم سابق على أحداث سبتمبر، إلا أنه من أكثر المفاهيم عرضة لاحتمال سوء الاستخدام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للتغطية على أهدافها الحقيقية من التدخل في هذه المنطقة من العالم، أو تلك تحت غطاء الاعتبارات الإنسانية^(٤٩).

٤ - الأحادية القطبية والاستقرار/عدم الاستقرار في

النظام الدولي:

إذا كانت الولايات المتحدة قد انفردت بمقعد القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإذا كانت هناك مؤشرات عديدة تدل على اتجاهها لتكريس دورها كقوة مهيمنة في النظام الدولي في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر، فهل هذا معناه أن هذا النظام يسير نحو حالة من الاستقرار

هذه الشرعية. وثانيهما، تطبيق الشرعية الدولية بشكل انتقائي وبمعايير مزدوجة، بحيث تصبح هذه الشرعية فاعلة ومؤثرة متى أرادت واشنطن لها ذلك، وتصبح معطلة وغير فاعلة متى أرادت لها ذلك أيضاً. وتتجلى هذه الازدواجية بوضوح في تطبيق الشرعية الدولية على كل من العراق وإسرائيل، فهي حاسمة تجاه العراق ولا أثر لها بشأن إسرائيل التي تتجاهل وتنتهك العشرات من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية، فضلاً عن الازدواجية في تطبيق هذه الشرعية بشأن كل من العراق وكوريا الشمالية رغم أن الأخيرة أكدت صراحة أنها تمتلك برنامجاً للتسلح النووي^(٤٨).

وفي الحالتين دأبت واشنطن على ممارسة الضغوط بأشكال مختلفة على أمين عام الأمم المتحدة، وعلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتجاوب مع رغباتها. وتعتبر السياسة الأمريكية بشأن إدارة الملف العراقي في الأمم المتحدة في أعقاب هجمات سبتمبر نموذجاً حياً لذلك، فكثيراً ما هددت الإدارة الأمريكية المنظمة الدولية بأنها سوف تتصرف منفردة ضد العراق إذا لم تقم المنظمة بمسئولياتها في نزع أسلحته، كما مارست ضغوطاً كبيرة على الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، الأمر الذي ترتب عليه صدور القرار رقم (١٤٤١) بالإجماع. وهو قرار تؤكد مؤشرات عديدة على أنه يمهد الطريق للحرب ضد العراق أكثر مما يقدم حلاً سلمياً للمسألة العراقية.

احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بتفوق عسكري واضح من ناحية، ووقفها على أهمية الاستعداد لتوجيه ضربات وقائية أو استباقية ضد أي دول أو حركات قد تشكل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. وهكذا، فإن القيادة الانفرادية للعالم تضع الولايات المتحدة الأمريكية في حالة مواجهة دائمة مع أي قوى منافئة لهذه القيادة أو يمكن أن تكون منافئة لها في المستقبل^(٥١).

ب - أن نزوع الهيمنة والقيادة المنفردة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قد يؤدي إلى تعميق حالة العداء والكرهية للسياسة الأمريكية في مناطق عديدة من العالم، وربما يؤدي إلى خلق ردود أفعال مضادة من قبل دول وحركات تكون مستهدفة بالسياسات الأمريكية. ومن المؤكد أن ردود الأفعال هذه سوف لا تتخذ شكل الحرب النظامية مع الولايات المتحدة الأمريكية لغياب التماثل أو التكافؤ في القوة، ولكن ستأخذ على الأرجح شكل استهداف مصالحها في الخارج، وربما تقوم بعض الدول بتطوير برامج لأسلحة الدمار الشامل بشكل سرى بما يوفر لها أداة للردع في إطار شرعية الدفاع عن النفس^(٥٢).

ج - أن القيادة الأمريكية الراهنة تقوم على غطرسة استخدام القوة، وتفتقر إلى الغايات

بعد المرحلة الانتقالية التي يشهدها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، والتي تتسم بنوع من الفوضى والانفلات نظراً لاستمرار العديد من الصراعات القديمة، وتفجر صراعات أخرى جديدة سواء على الصعيد الداخلي في كثير من الدول أو على الصعيد الإقليمي في عديد من مناطق العالم؟

وعلى الرغم من أن هناك من يقول بأن تكريس الأحادية القطبية من شأنه تحقيق الاستقرار على مستوى النظام الدولي؛ نظراً لاعتبارات عديدة منها أن التفوق الذي يتمتع به القطب الواحد سوف يمنع القوى الأخرى من التطلع إلى منافسته أو الدخول في صراعات معه^(٥٣)، ولكن بالمقابل فإن هناك مؤشرات عديدة دفعت البعض إلى استخلاص نتيجة مناقضة لذلك، وهي أن المزيد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة شؤون العالم سوف تؤدي على الأرجح إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام الدولي. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أ - أنه على الرغم من أن نزوع الولايات المتحدة الأمريكية نحو التفرد والهيمنة في النظام الدولي سابق على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن هذا التوجه اكتسب زخماً جديداً في مرحلة ما بعد الأحداث، وهذا ما أكدته بوضوح وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية" الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢، وهو ما يعني أن ضمان استمرار الأحادية القطبية سوف يتم من خلال استمرار

الولايات المتحدة الأمريكية من النظام المالي الحالي تتعدى إجمالي المساعدات الخارجية التي تقدمها واشنطن بمبالغ ضخمة، فيا له من عالم غريب، حقيقة أمره أن الدول الفقيرة هي التي تدعم أغنى دولة، والتي يتصادف في الوقت ذاته أنها من بين أكثر الدول تقنيراً من حيث تقديم المساعدات في العالم^(٥٤). ونظراً لذلك فقد راح البعض يطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون له دورها في توفير المصالح العامة الكونية بما في ذلك القانون والنظام، وعليها تحمل المسؤولية التي تنفق ووزنها في النظام الدولي من أجل إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، و"لابد من التخلي عن السعي الأرعن من أجل تحقيق المصالح الذاتية الضيقة والاهتمام ببعض الشيء بمستقبل البشرية. ولا يمكن للحرب ضد الإرهاب أن تنجح ما لم تضع تصوراً لعالم أفضل، فلا بد أن تقود الولايات المتحدة الأمريكية المعركة ضد الفقر والجهل والقهر بنفس الأهمية والتصميم والالتزام بالموارد كالحرب ضد الإرهاب"^(٥٥).

وفي ضوء المؤشرات السابقة فإن قضية تأثير الأحادية القطبية على استقرار النظام الدولي بحاجة إلى المزيد من الدراسة، مع البحث في إمكانيات واحتمالات قيام قطب دولي آخر يوازن

الأخلاقية والإنسانية التي تجعلها قيادة شرعية ومقبولة، حيث تبدو أقل حساسية تجاه القضايا العالمية المشتركة، وهو ما أكدته - وتؤكدته - ممارستها، حيث رفضت التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وانسحبت من بروتوكول كيوتو لحماية البيئة، ورفضت توقيع بروتوكول مراقبة معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، وانسحبت من معاهدة الصواريخ الباليستية، كما سحبت توقيعها من على اتفاقية روما الخاصة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وأعلنت عدم التزامها باتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات والتي تحدد التزامات الدول كي تظل في المعاهدات التي لم تصدق عليها. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي إحدى دولتين لم تصدقا حتى الآن على اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، ومن المفارقات أن الدولة الأخرى هي الصومال. أما على الصعيد الاقتصادي فهي تشجع العولمة، وفرضت-تقرض- من خلال منظمات التمويل الدولية برامج الخصخصة على دول الجنوب متجاهلة كل ما يترتب على العولمة والخصخصة من آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة في عديد من هذه الدول^(٥٦). ومن المفارقات أن "القيمة الإجمالية للفوائد التي تحصل عليها

والتزامها بتوجيه مزيد من الاهتمام والموارد من أجل مواجهة المشكلات العالمية، وبخاصة مشكلات الفقر والتنمية والبيئة وانتهاك حقوق الإنسان^(٥٨).

ورغم أن بعض هذه الأفكار كانت مطروحة منذ قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن تطورات ما بعد الأحداث جعلها أكثر إلحاحاً. ولكن أحد التحديات الكبرى التي تواجه عملية ديمقراطية العلاقات الدولية إنما يتمثل في مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتحمل مسؤولياتها كقوة عظمى بهذا الخصوص، ومدى قدرة دول أخرى على تشكيل قطب دولي موازن للقطب الأمريكي بما يدفع في اتجاه إعادة صياغة العلاقات الدولية على أسس جديدة. والمشكلة أنه لا توجد مؤشرات جدية تؤكد إمكانية تحقيق هذين الأمرين أو أحدهما خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل. وإذا كان التحول في هيكل النظام الدولي والعلاقات الدولية قد حدث خلال القرن الماضي نتيجة لحروب عالمية (الحربان العالميتان الأولى والثانية)، فإنه يصبح من المشروع التساؤل عن متطلبات ومداخل إحداث التغيير في النظام الدولي الحالي دون أن يكون ذلك من خلال حرب عالمية بالضرورة.

خاتمة:

النتيجة الرئيسية التي تخلص إليها هذه الدراسة الأولية هي أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها قد أثرت في تشكيل أجندة علم السياسة، حيث أصبحت هناك قضايا وموضوعات معينة تفرض نفسها وتستقطب اهتمام الباحثين والمراكز والمؤسسات البحثية المتخصصة. كما أن

القطب الأمريكي، بما يسمح بوضع قواعد جديدة لإدارة الشؤون الدولية^(٥٦).

٥ - الحاجة إلى مفهوم جديد للعلاقات الدولية:

تشير التطورات والتحويلات الراهنة إلى أن تحقيق نوع من الاستقرار في النظام الدولي إنما يتطلب تطوير مفهوم جديد للعلاقات الدولية. والسؤال الرئيسي هنا يدور حول الأسس التي يتعين أن يستند إليها هذا المفهوم. وفي هذا السياق طُرحت بعض المفاهيم والمقولات التي بحاجة إلى المزيد من البحث والتأصيل، ومنها على سبيل المثال: مفهوم "ديمقراطية العولمة"، وهو ما يشير إلى ضرورة وضع سياسات وآليات عالمية تقلص من التأثيرات السلبية للعولمة على الدول الفقيرة والأكثر فقراً في العالم^(٥٧). كما أكد البعض على ضرورة "ديمقراطية العلاقات الدولية"، أي تحقيق نوع من الديمقراطية على مستوى النظام الدولي. وفي هذا السياق طُرحت أمور عديدة، مثل: توسيع مجلس الأمن ليكون أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي، وإعادة صياغة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتفعيل آليات جديدة للأمن الجماعي تراعى المستجدات الراهنة، وإصلاح آليات عمل مؤسسات التمويل الدولية، وإعادة هيكلة نظام المساعدات الدولية بما يجعلها أكثر فاعلية في معالجة قضايا الفقر والجوع في الجنوب، وتفعيل التعاون الدولي في مجالات مواجهة المشكلات والتحديات العابرة لحدود الدول، وإعادة الاعتبار لمفهوم "الشرعية الدولية" ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتخلي القوة العظمى الوحيدة عن الممارسات التي تنطوي على غطرسة استخدام القوة،

Strobe Talbott and Nayan Chanda, (eds.) The Age of Terror: America and the World After September 11 (New York: Basic books, 2001)

(٢) لمزيد من التفاصيل حول انعكاسات ظاهرة العولمة على مفاهيم وقضايا علم السياسة، انظر على سبيل المثال: د. حسنين توفيق إبراهيم، "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية - رؤية أولية من منظور علم السياسة"، عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني (أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩)؛ د.حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (إشراف وتحرير)، العولمة: قضايا ومفاهيم (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية، ط١، ٢٠٠٠)؛ عبد الخالق عبد الله، "عولمة السياسة والعولمة السياسية"، المستقبل العربي، العدد ٢٧٨ (أبريل ٢٠٠٢).

Evan Luard, the Globalization of Politics: The changed Focus of Political action in Modern World (London: Macmillan, 1990).

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عرض كتاب "فرانسوا هايبور" الصادر عام ٢٠٠١ باللغة الفرنسية بعنوان "فرط الإرهاب: الحرب الجديدة" في: الجزيرة نت (٢٠٠٢/٥/١٩)؛ ملف، "الشرق الأوسط بعد ١١ سبتمبر: عولمة الإرهاب وتجميد المستقبل"، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (أبريل ٢٠٠٢).

John O.Voll, "Bin Laden and the New Age of Global Terrorism," Middle East Policy, Vol.VIII, No.4(December, 2001) ; Martha Crenshaw, why America ? : The Globalization of Civil War," Current History, Vol.100, No.650 (December, 2001). Mark Juergensmeyer, " Terror in the Name of God ," Current History, Vol.100, No.649(November , 2001) ; David C.Rapoport , " The Fourth Wave: September, 11 in the History of terrorism ," Current History , Vol.100, No.650 (December 2001).

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. نيفين عبد المنعم مسعد، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، في: د.أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ط ١، ٢٠٠٢)؛ رضوان السيد، "من الاختلاف إلى الصراع: الخطابات الأمريكية والعربية بعد ١١ سبتمبر"، الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢).

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: بروك لامر، "الحرية في الميزان" نيوزويك (١٩/١١/٢٠٠٢).

John L. Esposito, Unholy War: Terror in the Name Of Islam (Oxford: Oxford Univ.press, 2002).

الأحداث وتداعياتها أوجدت مسوِّغات ومعطيات تدعو إلى مراجعة بعض مفاهيم ومقولات علم السياسة، بعض هذه المفاهيم والمقولات يتعلق بالإرهاب وما يرتبط به من قضايا، وبعضها الآخر يرتبط بالنظم السياسية، فضلاً عن المفاهيم والمقولات المرتبطة بالنظام الدولي والعلاقات الدولية، وتلك المرتبطة بالإسلام والحركات الإسلامية.

ونظراً لأن جانباً هاماً من المفاهيم والمقولات التي تحتاج إلى مراجعة تمس العالمين العربي والإسلامي باعتبارهما ساحتين أساسيتين لتفاعلات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، فإنه من المهم أن يكون لباحثي العلوم السياسية، ولمراكز البحوث المتخصصة في الدول العربية والإسلامية دور وإسهام في مراجعة وتأسيس هذه المفاهيم والمقولات، وإلا فالبديل هو الاستمرار في موقع المتلقي والمردّد لما يقوم به آخرون سواء على صعيد طرح مفاهيم ومقولات جديدة أو مراجعة مفاهيم قائمة. وفي هذا السياق، فإنه من المهم إعادة تقييم البعد الثقافي في التحليل السياسي من ناحية، ومقاربة المفاهيم والمقولات قيد المراجعة من منظور تاريخي مقارنة من ناحية أخرى.

الهوامش والمراجع

(١) انظر ترجمة لنص الوثيقة في: جريدة الخليج الإماراتية (الأعداد الصادرة بتاريخ ٩/٢٨، ٩/٢٩، ٩/٣٠، ١٠/١، ٢٠٠٢). وحول حرب أمريكا ضد الإرهاب انظر:

Ivo H. Daalder and James M. Lindsay, " Nasty, America's War on Terrorism," :Brutish, and Long Current History , Vol. 101, No. 650 (December, 2001) ;

شوقي جلال (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٦) ؛ نصر حامد أبو زيد، "الإسلام والغرب: حرب الكراهية... لماذا؟"، وجهات نظر، العدد ٣٦ (يناير ٢٠٠٢)؛ شيرين هنتر، "الحركة الإسلامية وأبعادها المعادية للغرب"، شؤون الأوسط، العدد ١٠٨ (خريف ٢٠٠٢) ؛ جون ل. إسبوزيتو، التهدد الإسلامي: خرافة أم حقيقة؟، ترجمة د. قاسم عبده قاسم (القاهرة: دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٢) ؛ فريد هاليداي، الإسلام والغرب: خرافة المواجهة، ترجمة عبد الإله النعمي (بيروت: دار الساقي، ط١، ١٩٩٧).

Leon T. Hadar, "What Green Peril," Foreign Affairs, Vol. 72, No. 2 (spring, 1993) ; Judith Miller, "The Challenge Of Radical Islam," Foreign Affairs, Vol.72, No.2(Spring 1993).

(١١) لمزيد من التفاصيل حول القواسم المشتركة بين الحضارتين الإسلامية والغربية وظاهرة التمازج بين الحضارات، انظر على سبيل المثال: د. أحمد كمال أبو المجد، "الحوار بين الحضارات وظلال ١١ سبتمبر"، في: حوار الحضارات: تواصل لا صراع (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، فبراير ٢٠٠٢). وانظر كذلك عرضاً لكتاب المؤرخة الفرنسية صوفي بسيس بعنوان " الغرب والآخرين: قصة تفوق "، الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠١، في: الجزيرة نت (١٠/٨/٢٠٠١) ؛ وعرضاً لكتاب عبد الرحيم لمشيبي بعنوان " الإسلام - الغرب، الإسلام - أوربا: صدام الحضارات أم تعايش الثقافات؟ " الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٠، في: الجزيرة نت، (١١/٢/٢٠٠١).

Akbar Ahmed," Ibn Khaldun's Understanding of Islam and the West today," Middle East Journal, Vol. 56, No.1 (winter, 2002).

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر: شاهد علم، "صدام حضارات هنتجتونية" وتسويق الحروب الحضارية، " الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٣/٨) ؛ د. بهجت قرني، "العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات"، في: د. أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران)، مرجع سبق ذكره ؛ غراهام فولر، "هل كان صموئيل هانتينغتون محققاً؟"، الجزيرة نت (١١/٢٨/٢٠٠١).

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: د. حسن حنفي، "صدام حضارات أم صراع مصالح؟"، " الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/١٧) ؛ د. برهان غليون، "هل هو صراع حضاري فعلاً؟"، الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/١٥) ؛ د. مصطفى الفقي، "العولمة أم صدام الحضارات"، الخليج الإماراتية (١٠/٢٣/٢٠٠١) ؛ د. رضوان السيد، "نعم هناك عداء للسياسات

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أحمد كمال أبو المجد، "الإرهاب والإسلام ومستقبل النظام الدولي"، وجهات نظر، العدد ٣٤ (نوفمبر ٢٠٠١) ؛ د. يونان لبيب رزق، "صياغة المفاهيم بين الإرهاب والتحرر الوطني"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٢/٥) ؛ جمال عبد الحى التميمي، "الحرب الأمريكية على حركات المقاومة... حزب الله نموذجاً"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٣/٢٧) ؛ شفيق المصري، "الإرهاب في ميزان القانون الدولي"، شؤون الأوسط، العدد ١٠٥ (شتاء ٢٠٠٢) ؛ عبد الغنى حماد، "المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي لحق تقرير المصير"، في: مجموعة من الباحثين، العرب والعالم بعد ١١ أيلول / سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٢).

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: جوزيف سيتجليتز، "صفة عادلة للعالم... حاربوا الإرهاب ولكن حاربوا الفقر والجهل أيضاً"، وجهات نظر، العدد ٤٣ (أغسطس ٢٠٠٢) ؛ بول فندلي، "عن الإرهاب وأسبابه"، ترجمة عمر عدس، الخليج الإماراتية (٢٣/٩/٢٠٠١) ؛ بيل كريستيسون، "لهذه الأسباب ستقتل الحرب ضد الإرهاب"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٣/١٨) ؛ على حرب، "رسالة من العالم العربي: كيف نعالج العنف ونحد من الإرهاب؟"، الشرافة مداولة، " الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢).

James A. Bill and Rebecca Bill Chavez," The Politics of Incoherence: The United States and the Middle East," Middle East Journal, Vol.56, No.4 (autumn, 2002), pp.562-574.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول انعكاسات أحداث سبتمبر على الدول العربية والجاليات العربية والإسلامية في الغرب، انظر على سبيل المثال: د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره ؛ د. هشام شرابي، "الحرب ضد الإرهاب حملة صليبية"، " الخليج الإماراتية (٢٠٠١/٩/٢٨).

(٩) لقد طرح " صامويل هانتجتون " مقولة صدام الحضارات بشكل مكتوب في مقالة صدرت له بمجلة المسئولية الخارجية " Foreign Affairs " في عام ١٩٩٣، ثم طور هذه المقالة وأصدرها في كتاب بعد ذلك . لمزيد من التفاصيل انظر:

Samuel Huntington, the Clash of Civilizations and Remaking of World Order (New York: Simon and Schuster, 1996).

وانظر كذلك: فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط٣، ١٩٩٣). Fareed Zakaria," The End of the End of History," Newsweek (September 24, 2001).

(١٠) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: جراهام إي. فوللر وإيان أو. ليسر، الإسلام والغرب: بين التعاون والمواجهة، ترجمة

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر: حوار مع "فوكوياما" أجراه محمد السطوحى، في: وجهات نظر، العدد ٣٨ (مارس ٢٠٠٢) ؛ غراهام فولر، "المسلمون والتعددية الثقافية و ١١ سبتمبر"، الجزيرة نت (٢٠٠٢/١٠/١١) ؛ صلاح الدين حافظ، "تحديث الإسلام بالديمقراطية الأمريكية"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١١/٢٠) ؛ عادل ضاهر، أولية العقل: نقد أطروحات الإسلام السياسي (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠١) ؛ رينهارد شولتسه، "هل توجد حادثة إسلامية؟"، ترجمة محمد أحمد الزعبي، الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢).

(١٩) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٩٩) ؛ فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٩٣) ؛ د. محمد سليم العوا، "التعددية السياسية من منظور إسلامي"، منبر الحوار، العدد ٢٠ (شتاء ١٩٩١) ؛ د. يوسف القرضاوي، من فقه الدولة في الإسلام (القاهرة: دار الشروق، ط ١، ١٩٩٧) ؛ د. على خليفة الكواري (محرر)، الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة (الكويت: دار قرطاس للنشر، ط ١، ٢٠٠٠).

John L. Esposito and John O. Voll, Islam and Democracy (Oxford: Oxford Univ. Press ,1996) ; Danil E. Price , Islamic Political Culture , Democracy and Human Rights: A Comparative Study (London: praeger, 1999).

(٢٠) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: عرضاً لكتاب جون إسبوزيتو وآخرون بعنوان "الإسلام والعلمانية في الشرق الأوسط" في: الجزيرة نت (٢٠٠١ / ٧ / ٢٣) ؛ عادل ضاهر، أولية العقل: نقد أطروحات الإسلام السياسي (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع) ؛ د. رفعت السعيد، العلمانية... بين الإسلام والتأسلم (القاهرة: مؤسسة الأهالي، كتاب الأهالي، العدد ٦٥، يونيو ٢٠٠٠).

(٢١) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: محمد بن المختار الشنقيطي، "المسيحية الصهيونية والسياسة الأمريكية"، الجزيرة نت (١٠ / ١٠ / ٢٠٠٢) ؛ محمد السماك، "المسيحية الصهيونية في أمريكا"، وجهات نظر، العدد ٤١ (يونيو ٢٠٠٢) ؛ فهمي هويدي، "دور الأصولية البروتستانتية في السياسة الخارجية الأمريكية"، المجلة، العدد ١١٣٩ (٩ - ١٥ / ١٢ / ٢٠٠١) ؛ فريد زكريا، "لقد حان الوقت للتصدي لكارهي أمريكا"، نيوزويك (٢٠٠٢/١٠/٢٢).

الأمريكية... لكن ليس على أساس ديني أو ثقافي"، الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١/١٥) ؛ د. إدوارد سعيد، "صدام الجهالات"، الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/٢١) ، د. أحمد يوسف أحمد، "الصراع مع الغرب سياسي وليس حضارياً أودينياً"، الخليج الإماراتية (٢٠٠١/١٠/١٨) ؛ محمد حسنين هيكل، "واشنطن تؤذن للجهاد في كابول"، وجهات نظر، العدد ٣٧ (فبراير، ٢٠٠٢).

Abbas Hamdani, "Is the War on Terrorism a Clash of Civilizations?" Digest of Middle East Studies (DOMES) Vol.11, No.1 (spring, 2002).

(١٤) لمزيد من التفاصيل انظر: د. أحمد يوسف أحمد ود. مدوح حمزة (محرران)، مرجع سبق ذكره ؛ مركز زايد للتنسيق والمتابعة، حوار الحضارات: تواصل لا صراع، مرجع سبق ذكره ؛ السيد يسين، حوار الحضارات: تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢).

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: فهمي هويدي، "تشويه الجهاد وابتذاله يُعالج بتزويده وليس بإلغائه"، مجلة المجلة، العدد ١١٥٦ (٧-١٣/٤/٢٠٠٢).

Quintan Wiktorowicz, "The New Global Threat: Transnational Salafis and Jihad," Middle East Policy, Vol.III, No.4 (December, 2001); David Zeidan, "The Islamic Fundamentalist of Life as a Perennial Battle," Middle East Review of International Affairs Journal (MERIA), Vol.5, NO.4 (December, 2001); Roxanne L. Euben, " Jihad and Political Violence ," Current History , Vol.101, No.658 (November , 2002).

(١٦) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: د. حسن حنفي، "الجهاد في التراث الإسلامي"، وجهات نظر، العدد ٤٠ (مايو ٢٠٠٢)، ص. ص ٢٢-٢٨ ؛ فرد هاليداي، "الإسلام والقانون الدولي: صراع بين رؤيتي المصالح والقيم في العلاقات بين الأمم"، الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢) ؛ آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين، فقه العنف المسلح في الإسلام (بيروت: المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠١) ؛ د. أحمد كمال أبو المجد، "الإرهاب والإسلام ومستقبل النظام الدولي"، وجهات نظر، العدد ٣٤ (نوفمبر ٢٠٠١)، ص ص ١٤-١٨ ؛ كريستوفر ديكي، "مهمة بن لادن المحرفة: سوء تفسير دموي لدعوة القرآن للقتال"، نيوزويك (٢٠٠٢/٢/١٢).

(١٧) نقلًا عن: وجهات نظر، العدد ٣٨ (مارس ٢٠٠٢)، ص ٣. وحول تفسير النصوص الدينية بما يبرر العنف والقتل باسم الدين، انظر:

Charles Kimball, When Religion Becomes Evil (Sanfrancisco: Harper, 2002).

; P.W. singer , " America and the Islamic World ,"
Current History , Vol.101 ,No.658 (November ,2002) ;
Mahmood Monshipouri," The Paradoxes of U.S.
Policy in the Middle East," Middle East Policy , Vol.
Ix (September, 2002).

(٢٨)د. أحمد الطيب، " تجديد الفكر الإسلامي... ضرورة عصرية "،
الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٣/١٥).

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أحمد أبوالمجد، " حول الخطاب الديني
المعاصر"، وجهات نظر، العدد ٣٨ (مارس ٢٠٠٢).
(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) لمزيد من التفاصيل بشأن مفهوم " الأمة الإسلامية "، انظر: طارق
البشري، " قراءة على هوامش الحدث الأفغاني "، وجهات نظر،
العدد ٣٦ (يناير ٢٠٠٢) ؛ د. نادية مصطفى، " هل تغير العالم
حقاً؟: صعود التحديات الخارجية ذات الأبعاد الحضارية –
الثقافية "، الأهرام (٢٠٠٢/٢/٢٧).

Peter Mandaville, Transnational Muslim Politics: Reimagining the Umma (London: Routledge, 2001).

(٣٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د. منار الشوربجي، " الحريات المدنية في
الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر "،
المستقبل العربي، العدد ٢٨٥ (نوفمبر ٢٠٠٢) ؛ محمد بن
المختار الشنقيطي، " الحقوق المدنية في أمريكا بعد هجمات ١١
سبتمبر "، الجزيرة نت (٢٠٠١/١٢/٧) ؛ بروس إكرمان، " قانون
الطوارئ الأمريكي: إرهاب ضد الإرهاب "، وجهات نظر، العدد
٣٩ (أبريل ٢٠٠٢) ؛ جميل مطر، " مازالوا ينسفون أسس
الديمقراطية في أمريكا "، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١١/٢٨) ؛
د.محمد كمال، " النموذج الديمقراطي الأمريكي يسقط في الامتحان
"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٩/٧).

Ashild kjok, (ed.), Terrorism and Human Rights after September, 11 (Cairo: Cairo Institute for Human Rights, 2002).

(٣٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: بروس إكرمان، " قانون الطوارئ
الأمريكي: إرهاب ضد الإرهاب "، وجهات نظر، العدد ٣٩ (أبريل
٢٠٠٢).

(٣٤) لمزيد من التفاصيل انظر: توني بوت، " أمريكا أعداء أمريكا
"، وجهات نظر، العدد ٤٥ (أكتوبر ٢٠٠٢) ؛ جمال عبد الحي
التميمي، مرجع سبق ذكره.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. أحمد الرشيد، " العولمة ومبدأ السيادة
الوطنية "، في: د.حسن ناعقة ود. سيف الدين عبد الفتاح
(محرران)، مرجع سبق ذكره ؛ محمود حيدر، " السيادة في
تحولات العولمة: الدولة المغلولة "، شؤون الأوساط، العدد ١٠٠
(أكتوبر – نوفمبر ٢٠٠٠)؛ ولتر ب. رستون، كيف تحول ثورة

Karen Armstrong , The Battle for God: Fundamentalism in Judaism ,Christianity and Islam (London: Harper Collins, 2000); Jeff Haynes, Religion in Global Politics (New York:Longman ,1998).

(٢٢) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: غراهام فولر "،
المسلمون والتعددية الثقافية، مرجع سبق ذكره ؛ وانظر عرضاً
لكتاب " بيار – أندري تاغيف " بعنوان " الوهم الشعبي " الصادر
بالفرنسية عام ٢٠٠٢، في: الجزيرة نت (١١/٢٣ /
٢٠٠٢) ؛ وعرضاً لكتاب "إيريك سافاريس" بعنوان " التاريخ
الاستعماري والهجرة: اختراع الأجنبي " الصادر بالفرنسية عام
٢٠٠١، في الجزيرة نت (٢٠٠١/٩/١٧) ؛ بول فندلي، لاسكوت
بعد اليوم: مواجهة الصور المزيفة عن الإسلام في أمريكا)
بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، (٢٠٠١).

**Reuven Paz ,Middle East Islamism in European Arena
," Middle East Review of International Affairs
(MERIA) ,Vol.6, No.3 (September ,2002); Nezar
Alsayyad and Mauel Castells, (eds.) , Muslim Europe
or Euro- Islam:Politics, Culture , and citizenship in the
Age of Globalization (New York: Lexington
Books,2002).**

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الملي، " عولمة وأصولية وبين
لادنية: كتب يقرؤها الغرب"، وجهات نظر، العدد ٤٠
(مايو ٢٠٠٢) ؛ هالة مصطفى، " المشروع السياسي الإسلامي: هل
نجح في تقديم البديل "، الديمقراطية، العدد ٥ (شتاء ٢٠٠٢).

Ibrahim A. Karawan, the Islamist Impasse (Oxford: Oxford Univ. Press, 1997).

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: عمرو الشوبكي،
مستقبل حركات الإسلام السياسي "، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ (أبريل

Graham E Fuller " , the Future of Political
Islam," Foreign Affairs, Vol.81, No.2 (March / April
2002).

(٢٥) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: محمد جميل بن
منصور، "الإسلاميون بعد ١١ سبتمبر...تقدم أم أفول؟"، الجزيرة
نت (٢٠٠٢/١١/٢٦) ؛ غراهام فولر، " انتصار الإسلاميين في
تركيا "، الجزيرة نت (٢٠٠٢/١١/١٧).

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول تقييم الحركات الإسلامية، انظر: د.عبد الله
النفيسي (تحرير وتقديم)، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية –
أوراق في النقد الذاتي (القاهرة: مكتبة مديولي، ط١، ١٩٨٩).

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال مايلي:
**Augustus Richard Norton , " America's Approach to
the Middle East: Legacies ,Questions ,and possibilities
," Current History , Vol.101, No.651 (January , 2002)**

مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ٢٦١ (نوفمبر ٢٠٠٠).

Augustus Richard Norton, "America's Approach to the Middle East: Legacies, Questions, and Possibilities," Current History, Vol. 101 No.651 (January, 2002) ; P.W. Singer, "Time for Hard Choices: The Dilemmas Facing U.S. Policy Towards the Islamic World," The Brookings Project on U.S Policy Towards The Islamic Word, Working paper # 1 -September, 2002.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: مايكل هادسون وستيفن زيونس، مستقبل الهيمنة: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ترجمات استراتيجية، سلسلة أوراق شهرية، العدد ٩، مايو ١٩٩٧).

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: مائدة مستديرة عن، "العلاقات الدولية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١"، السياسة الدولية، العدد ١٤٧ (يناير ٢٠٠٢).

(٤٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية - ٢٠٠٢"، مرجع سبق ذكره.

G. John Ikenberry, "America's Imperial Ambition," Foreign Affairs, Vol., No. (September/October, 2002).

(٤٥) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: صامويل هنتجتون، "القوة العظمى الوحيدة"، ترجمة د. هشام الدجاني، الثقافة العالمية، العدد ٩٦ (سبتمبر/أكتوبر ١٩٩٩)؛ جورج فرم، "عالم القطب الأوحده واتجاهاته"، في: مجموعة من الباحثين، العرب والعالم...، مرجع سبق ذكره.

Joseph S. Nye, The Paradox of American Power: Why the World's only Super Power Can't go it Alone (Princeton: Princeton Univ. Press, 2002) ; James kurth, "Confronting the Unipolar Moment: The American Empire and Islamic Terrorism," Current History, Vol.101, No. 659 (December, 2002).

(٤٦) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم "الدولة المارقة"، انظر: د. رغيد الصلح، "في توصيف الدولة المارقة"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١١).

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: جاي بوكمان، "الهدف الحقيقي للحرب على العراق"، ترجمة عمر عدس، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١١/١٧)؛ ديفيد نورث، "استراتيجية الأمن القومي تستنبح العالم وفقاً لمصالح الولايات المتحدة: إسقاط نظام صدام حسين ذريعة للسيطرة على نفط العراق والاقتصاد العالمي"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١١/١٠)؛ أنتول لايفن، "البتترول هو الهدف وإسرائيل شريك رئيسي"، وجهات نظر، العدد ٤٧ (ديسمبر ٢٠٠٢)؛ نعوم تشومسكي، "مذهب أمريكا

المعلومات عالمنا: أقول السيادة، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خورى (عمان: دار النشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٤).

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Augustus Richard Norton, (ed.), Civil Society in the Middle East, 2Vols. (New York: E.J.Brill, 1995, 1996).

(٣٧) لمزيد من التفاصيل انظر: د. عبد الخالق عبد الله، "العجز الديمقراطي العربي"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١٠/٨)؛ صلاح الدين حافظ، "إجهاض الديمقراطية... فشلنا وفشلهم"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١/٣٠)؛ د. رغيد الصلح، "كيف توفر واشنطن ٢٥ مليون دولار"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/١٢/١٣). وانظر نص المبادرة الأمريكية في:

Http: www. Gov / secretary / rm/2002/ 15905.htm

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين، انظر: د. برهان غليون، "محنة العراق: مأساة الاختيار بين الاستعمار والاستبداد"، الجزيرة نت (٢٠٠٢/٩/١٨).

Marina Ottway et als., "Democratic Mirage in the Middle East " Policy Brief, Carnegie Endowment for International Peace, No.29 (October, 2002).

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول حدود دور العوامل الخارجية في تجارب التحول الديمقراطي في ظل الموجة الثالثة، انظر على سبيل المثال:

Howard Handelman and Mark Tessler, (eds.) Democracy and its Limits: Lessons from Asia, Latin America and the Middle East (Indiana: Univ. of Notre Dame Press, 1999) ; Larry Diamond, Developing Democracy: Toward Consolidation (Baltimore: The Johns Hopkins Univ. Press, 1999) ; Axel Hadenius, (ed.), Democracy's Victory and Crisis: Nobel Symposium No.93 (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1997).

(٤٠) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

Martin Indyk, "Back to Bazar," Foreign Affairs, Vol.81, No.1 (January/February 2002), pp.75-88 ; Ian S. Lustick, "The Political Requirements of Victory," Middle East Policy, Vol.VIII, No.4 (December, 2001) ; William B.Quandt, "America and the war on Terror," Middle East Policy, Vol. VIII, No.4 (December, 2001).

(٤١) لمزيد من التفاصيل حول تقييم موقع قضية الديمقراطية في الوطن العربي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة قبل أحداث سبتمبر، انظر: عامر حسن فياض، "الديمقراطية الليبرالية في

هدسون، "مآزق إمبريالية: إدارة المناطق الجامحة"، في مجموعة من الباحثين العرب والعالم....، مرجع سبق ذكره.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل انظر: توني بوت، "أمريكا أعدي أعداء أمريكا"، وجهات نظر العدد ٤٥ (أكتوبر ٢٠٠٢). وانظر عرضاً لكتاب فرانسوا هايذبور بعنوان "فرط الإرهاب: الحرب الجديدة" الصادرة بالفرنسية عام ٢٠٠١، في: الجزيرة نت (١٩/٥/٢٠٠٢).

(٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: ك جوزيف ستيجليتز، "صفقة عادلة للعالم... حاربوا الإرهاب ولكن حاربوا الفقر والجهل أيضاً"، وجهات نظر، العدد ٤٣ (أغسطس ٢٠٠٢).

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: د. برهان غليون، "هل هناك قيادة عالمية بديلة للقيادة الأمريكية؟"، الجزيرة نت (٧/٢١/٢٠٠٢).

(٥٧) لمزيد من التفاصيل حول تقييم العولمة انظر: هانس بيترماتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عننان عباس على (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨) ؛ د. جلال أمين، عولمة القهر: أمريكا والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ (القاهرة: دار الشروق، ط١، ٢٠٠٢).

Anthony Giddens , Runaway World: How Globalization is shaping our Lives (London: Rutledge ,2000); James Mittelman the Globalization Syndrome: Transformation and Resistance(Princeton: Princeton Univ. Press ,2000) ; John Micklethwait and Adrian Woldridge , A Future Perfect:The Challenge and Hidden Promise of Globalization (New York:Times Book , 2000).

(٥٨) لمزيد من التفاصيل انظر:

د.بترس بطرس غالى، الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة، ترجمة أمينة الأعصر (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ٢٠٠٢).

James A. Bill and Rebecca Bill Chavez, Op. Cit.

الجديد...إرهاب الرد على الإرهاب"، ترجمة محمد هاني عطوى، الخليج الإماراتية (٢٠٠٢/٩/٢) ؛ حوار (مترجم) مع نعيم تشومسكي، في الخليج الإماراتية (٢٦ / ١ / ٢٠٠٢).

(٤٨) لمزيد من التفاصيل انظر: بيل فان، "تطبيق شريعة الغاب باسم القانون الدولي"، الخليج الإماراتية (٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٢) ؛ مايكل بايرز، "الطريق إلى عالم فوضوي!" وجهات نظر، العدد ٤٥ (أكتوبر ٢٠٠٢).

(٤٩) لمزيد من التفاصيل، انظر نص رسالة المتقنين الأمريكيين بعنوان "من أجل ماذا نحارب؟"، ورد المتقنين السعوديين عليها بعنوان، "على أي أساس نتعاشق؟"، في: الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢) ؛ انطوان سيف، "رسالة الستين متقفا أمريكيا: الحروب العادلة على أرض الغير والحوار غير المتكافئ"، الاجتهاد، العدد ٥٤ (ربيع ٢٠٠٢) ؛ ياسر الزعاطرة، "المتقنون الأمريكيون وتجاهل الخلفية التاريخية لهجمات سبتمبر"، الجزيرة نت (٣٠/١٠/٢٠٠٢) ؛ محمد سيد أحمد، "نحو حوار عربي - أمريكي"، في د. أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران)، مرجع سبق ذكره.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل، انظر: وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٣٦، ط١، ٢٠٠١).

Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, "American Primacy in Perspective," Foreign Affairs, Vol. No (July / August, 2002).

(٥١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. برهان غليون، "هل هناك قيادة عالمية بديلة للقيادة الأمريكية؟"، الجزيرة نت (٧/٢١/٢٠٠٢) ؛ ولنفس المؤلف، القيادة الأمريكية للعالم أونحوامبراطورية الشر والفوضى"، الجزيرة نت (٦/٧/٢٠٠٢). بيل فان، "إمبريالية باسم مستعار"، ترجمة عمر عدس، الخليج الإماراتية (٢٩/١١/٢٠٠٢) ؛ سكوت لوкас وماريا رايان، "أمريكا وهم تفوق القوة"، الخليج الإماراتية (٢١/٩/٢٠٠٢).

(٥٢) لمزيد من التفاصيل انظر: ستيفن جونز، "تهديد للسلام العالمي أم لأطماع أمريكا الإمبريالية؟"، الخليج الإماراتية (٢٥/١١/٢٠٠٢)؛ تود جينتلين، "إستراتيجية بوش للأمن القومي تزيد أعداء أمريكا"، الخليج الإماراتية (١١/١٠/٢٠٠٢)؛ بول روجرز، "إستراتيجية بوش الأمنية واحتمالات النتائج العكسية"، الخليج الإماراتية (٢١/١١/٢٠٠٢) ؛ وانظر عرضاً لكتاب "آلان جوكس" الصادر بالفرنسية عام ٢٠٠٢ بعنوان "إمبراطورية الفوضى: الجمهوريات في مواجهة أمريكا فيما بعد الحرب الباردة"، في: الجزيرة نت (١٠ / ١٢ / ٢٠٠٢)؛ مايكل

الدولة المارقة: الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر

مقدمة

إن التساؤل المبدئي هو هل تعد أحداث سبتمبر حدثاً مفصلياً فاصلاً في الرؤية الأمريكية للعالم؟ يبحث تشكّل موضوعاً للتناول والدراسة، فهناك من يرى أن كل شئ قد تغير، وأن عالم ما بعد 11 سبتمبر لم يعد كما هو، وهو رأى سَمَعناه طوال التاريخ الحديث ابتداء من قيام الحرب العالمية الأولى والثورة الإيرانية وسقوط جدار برلين وانهار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية إلى غير ذلك من الأحداث التي اختلف حول ما 0 وهناك من يراها مجرد أحداث كان لها ما سبقها، وأنها -إن شئت القول- ساهمت في تعزيز توجه قائم أو رؤية مسبقة وسلوك مستمر للإدارة الأمريكية، بل واتخذتها ذريعة ومبرراً لا يقبل المساومة للتحرك قدماً نحو خيارات غير مسبوقة، أو لم تكن لتقدم عليها لولا مبررات الحرب ضد الإرهاب، وضرورة الاصطفاف العالمي، واستحضار منظومة من مفاهيم الدفاع عن "الخير" و"الحرية" و"الحضارة" في مواجهة قوى الشر والبربرية، وهى مفاهيم غير قابلة للجدال أو تحديد موقف رافض منها.

إلا أن ما يُجمع عليه الفريقان في الرؤية والتصوير هو انتهاء قرنين من الشعور الأمريكي بالأمن المستقر بعيداً عن نزاعات العالم، والغموض الذي خلفته الأحداث على الرؤية الأمريكية للعالم وعلى توقعات السياسة الخارجية وعلى إدراك العالم للخطر الداهم للقيادة الأمريكية، فهي حملة ضد الإرهاب بلا آليات أو نهاية واضحة، وهى عدوان على كل ما يشكل مصادر الالتزام الدولي بالداخل والخارج: حجم الصدام ورقعته الجغرافية، التغيرات في الأنظمة الحاكمة الحليفة والمعادية، مدى استقرار الاصطفاف العالمي... إلى غير ذلك من الأمور التي ظلت بلا مقدمات متفق عليها، ونتائج شديدة الغموض، وخيارات مفتوحة على كل الاحتمالات.

ويمكننا بداية الإشارة إلى ثلاث مقدمات أولية: تتعلق الأولى بالنهج الانفرادي للإدارة الأمريكية قبل أحداث سبتمبر وطوال شهور السنة الأولى للإدارة الجديدة، وهو ما كان واضحاً في عدم التصديق على بروتوكول كيوتو الخاص بارتفاع درجة حرارة الأرض (مارس 2001)¹، وفقد الولايات المتحدة لمقعدتها في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مايو)²، وتقرير قانون حماية الأفراد العاملين في قوات حفظ السلم من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية (مايو)³، والإعلان عن نيتها الانسحاب من معاهدة ABM بعد ستة أشهر حسب نصوص الاتفاقية (يونيو) وهو ما تم في 13 ديسمبر⁴، وسحب مشاركة الولايات المتحدة من مفاوضات تطوير ومراقبة الأسلحة البيولوجية (يوليو)⁵، والانسحاب من مؤتمر دوربان لمناهضة العنصرية (سبتمبر).

على حين تتمثل المقدمة الثانية - والتي قد تتعارض مع المقدمة الأولى- في الاصطفاف العالمي خلف الولايات المتحدة بعد الأحداث، حيث لم يعد بإمكان الدول الأخرى - على الأقل بعدها مباشرة- سوى الانضمام القسري إلى جانب الحضارة والخير والتمدين بدلاً عن الشر والبربرية، على حين التحقت بعض الدول بحملة مكافحة الإرهاب لمصلحتها الخاصة كإندونيسيا والصين، في الوقت الذي تملصت فيه الطرق والوسائل، وسعت إلى التعاون مع الولايات المتحدة في أكثر من مجال لمحاربة الإرهاب.

والنتيجة الثالثة التي ترتبت على كل ما سبق هي إثارة التساؤل مجدداً لدى الشعب الأمريكي: لماذا يكرهنا العالم إلى هذه الدرجة؟ حيث ساهمت الأحداث في تعزيز ائتلاف عالمي من مشاعر العداة والإدراك العالمي لخطورة التوجهات الأمريكية بعد الأحداث. فإذا كانت النظرية التقليدية للعلاقات الدولية تقوم على توازن القوى، وأن صعود إحدى تلك القوى يرتب ضرورة إيجاد قوة أو تحالف

لها باقي الوحدات وتمثل. وهي كلمة قد تجد أصولها في وصف نوع من السلوك غير المنتظم أو الخاضع للقواعد، أو التصرف الأرعن غير المحسوب، وقد تكون مأخوذة عن فكرة الفيل الهائج خارج السيطرة.

ومن ثم، فإن تعبير "الدول المارقة" لا يعني الإشارة إلى فئة موضوعية جديدة من الدول، بقدر إشارتها إلى تصور إدراكي لدى صانع القرار نحو بعض الدول التي لا تمثل لقواعد وقيم الجماعة الدولية، فهي دول تقع خارج النظام الدولي، وإن كانت تسعى إلى تدميره من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ورفض الامتثال للقواعد الدولية.

وما دامت الدول المارقة ليست تعبيراً عن رؤية موضوعية قدر تعبيرها عن إدراك صانعي القرار الأمريكي، فلا توجد مؤشرات أو معايير متفق عليها لوصف تلك الدول بالمروق أو الخروج، ومن ثم فإن التعريف بها يكون بالمنطق المعكوس، أي أن نحدد ماهية الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة من حوار الجماعة الدولية، ثم البحث عن المؤشرات والمعايير التي تجمع بين تلك الدول لوصفها بالخروج.⁸

فالولايات المتحدة تجمع ما بين العراق وإيران وكوريا الشمالية، وأحياناً ليبيا والسودان وأفغانستان في مدركتها للخوارج، وأن ما قد يجمع بينها حسب تصريحات القيادات الأمريكية هو: امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتورط في الإرهاب الدولي، وأنها تمثل تهديداً عسكرياً سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، وتحدى القيم الدولية.

بتعبير آخر فإن ما يجمع بين تلك الدول في الرؤية الأمريكية هو السعي إلى حيازة وتطوير أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى، والمساندة الفاعلة أو الرعاية للإرهاب الدولي. بما في ذلك استخدام الإرهاب في تقويض عملية السلام في الشرق الأوسط،

بديل، فقد حدث ذلك على مستوى الأفراد والجماعات والشعوب، فالمشاعر المعادية لأمريكا والمسيرات التي يشهدها العالم لمناهضة العدوان على العراق تشكل نوعاً من توازن القوى غير المسبوق في العلاقات الدولية.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر، وهي رؤية تنطلق من خلفية "التوحد" أو "التفرد" أو "المروق" التي تتبعها الإدارة الأمريكية كأسلوب ونهج في العلاقات الدولية استناداً إلى كونها القوة العظمى "الوحيدة" أو المتوحدة، والتي تتحمل مهمة غير مسبوق في "تدبير" وإعادة نظم العالم على شاكلتها، فالولايات المتحدة - كما يرى البعض وعلى خلاف روما- حاضرة في كل قارة، ضاغطة على كل إقليم، محشورة في كل بلد، بما يعنيه ذلك من دلالات الرؤية والسياسات والاستراتيجيات والآليات.⁶

بتعبير آخر، فإن الإدارة الجديدة تشعر بتفرداها الكامل وغير المسبوق، وأنها تحمل رؤية ومنظومة من القيم والأخلاقيات التي تسعى إلى تغيير العالم على شاكلتها، لكن مثل هذا التوحد أو التفرد إذا كان يمثل انقلاباً على كل ما تعارفت عليه الجماعة الدولية من مروق عما هو متعارف عليه، وهو اصطلاح تستخدمه الإدارة الأمريكية ذاتها لوصف مجموعة من الدول المعادية لها.

أولاً- مفهوم الدولة المارقة

حيث يعكس مصطلح "Rouge States"، نوعاً من الإدراك القيمي للسياسة الخارجية لإحدى الوحدات في نظرتها إلى الآخر الذي يرفض الامتثال للقواعد والترتيبات التي تفرضها القوى الكبرى في النظام الدولي، فهي وحدات منبوذة تعامل باعتبارها حوار الجماعة الدولية⁷، فالدول المارقة هي وصف متعلد يفترض المروق أو الخروج عن إطار أو نظام ما، فهي تفترض وجود الآخر: النظام، والقيم، والجماعة، وهم حوار عن قواعد ثابتة، أو ترتيبات تخضع

القرار، فهي نط من أنماط رؤية الآخر المستخدم في تحليل العلاقات الدولية.

ويستخدم اقتراب الصورة الإدراكية للحكم على ثلاثة مستويات للسلوك: ما إذا كان الآخر يمثل تهديداً معاوناً لتحقيق المصلحة القومية، ما إذا كان الآخر المستهدف أعلى/أدنى/مساوياً في الإمكانيات والقدرات، ما إذا كان الآخر أسمى/أدنى/مماثلاً في القيم والثقافة والتمدين¹¹.

وتعرف السياسة الأمريكية صورة "العدو"، والتي استخدمت بشكل شائع للتعبير عن الرؤية الأمريكية للاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة. فهي إدراك لعناصر التهديد الذي يشكل نوعاً من المساواة في الإمكانيات والقدرات، ومماثل أيضاً في المستوى الثقافي والحضاري، ومن ثم فإن الاستراتيجية الأكثر فاعلية تمثلت في الردع والاحتواء، واستبعاد فكرة المواجهة المباشرة مع خصم لديه تلك الإمكانيات.

لكن مع انتهاء الخطر السوفيتي، وظهر قوى إقليمية أخرى تعارض الهيمنة الأمريكية ظهر مدرك جديد عن الدول المارقة، فلم يعد ينظر إلى العراق أو كوريا الشمالية على أنها دول تابعة للاتحاد السوفيتي السابق، وإنما تشكل فئة جديدة متميزة في العلاقات الدولية قائمة على منظومة أخرى من التصورات والمدرجات.

وتتشارك صورة "الخوارج" مع صورة "الأعداء" في إدراك التهديد القوى والمباشر بالنظر إلى سعى تلك الدول إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل ولدعمها للإرهاب الدولي، بل وقد تصير من المصادر الرئيسية لتهديد السلم والأمن الدوليين، لكنهما يختلفان في المؤشرات الأخرى، حيث تنظر الإدارة الأمريكية إلى الخوارج على أنها أدنى بكثير في القدرات والإمكانيات من ناحية، وأحط في المستوى الثقافي والحضاري، فهي وحدات ينقصها احترام الأخلاقيات والمثل، وهي كخوارج لا تلتزم بقيم الجماعة الدولية، بقدر ما تهدف إلى تدميرها.

وتحدى القيم الدولية سواء فيما يتعلق بانتشار تكنولوجيا السلاح أو اجزاءات الدولية والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة والجسيمة للقيم والرموز الدولية.

إلا أن إعادة النظر وتطبيق نفس المعايير على القائمة المعلنة للخوارج، تعني ضرورة ضم مجموعة أخرى إلى تلك القائمة، فبالنظر إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل؛ فإن التحدي الأكبر للاستقرار من خلال نشر أسلحة الدمار الشامل لم يأت من ليبيا أو إيران، وإنما من الهند وباكستان وإسرائيل ثم كوريا الشمالية، والتي لا تمتلك تلك الأسلحة فحسب؛ بل باتت تهدد باستخدامها في سياساتها الدولية، وأن دول الخوارج من حيث تطويرها لإمكانيات وبرامج تلك الأسلحة تأتي في مرتبة متأخرة للغاية.

ولأن باكستان والهند قد أصبحتا في عداد الدول النووية؛ فإن السياسات الأمريكية نحوها قد اختلفت، ورغم سعيها الشكلي إلى فرض عقوبات على الطرفين، إلا أنها كانت حريصة على التأكيد على ضرورة ضم تلك الدول إلى الأسرة الدولية، وعدم خلق خوارج بقدرات نووية⁹.

فالاختلاف ما بين سلوك الدول المتهمه بالخروج وبين القائمة الحقيقية للخوارج، يعني أن الدول المارقة مجرد رؤية إدراكية لصانعي السياسة الخارجية الأمريكية عن مصادر التهديد الأساسية أو المتعلقة في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأن الرابط الحقيقي الذي يجمع فيما بين تلك الدول هو عدم الامتثال للسياسات الأمريكية، أو كما يعبر عنه صانع القرار بأنه "العداء" للولايات المتحدة¹⁰.

ولذا فإن التناقض ما بين السلوك الفعلي وبين قائمة الخوارج يدفعنا إلى ضرورة الإقرار بأن الخوارج ليسوا فئة من الدول على الإطلاق، وإنما مجرد صورة إدراكية يحتاجها صانعو القرار لتبسيط طبيعة العالم المحيط بهم، وأن ما تتقاسمه إيران وليبيا والعراق وكوريا ليس منظومة واحدة من السلوك الخارجي؛ وإنما الإدراك الشائع لدى صانعو

الكيميائية إلى الأخذ بالمعيار الثاني للدول المارقة ممثلاً في حيازة إحدى دول العالم الثالث لأسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها¹³.

إلا أن التطور الحقيقي لمبدأ الدول المارقة إنما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية، خاصة مع تطوير الإدارة الأمريكية لاستراتيجية المقدررة على الدخول في حربين إقليميتين في آن واحد، ومن ثم فإن الاستراتيجية العالمية التي كانت تستهدف مجابهة التهديد السوفيتي تحولت إلى استراتيجية إقليمية تركز على الخطر الناجم عن الدول المارقة.

ولعل بدايات التأصيل الحقيقي للمبدأ قد ظهرت في مجلة "الشئون الخارجية" عام 1994، من حيث تبني سياسة الاحتواء المزدوج نحو إيران والعراق، وإضافة دول أخرى إلى قائمة الخوارج، وهي ليبيا وكوريا الشمالية وكوبا، حيث ما يجمع بين تلك الدول هو "السباحة ضد تيار التاريخ"¹⁴.

فما يميز الدول المارقة هو السعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، واستخدام الإرهاب كأداة للسياسة الخارجية للدولة و أنها أنظمة تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية الحيوية، ومن ثم فإن وضعها يستند إلى معايير تتصل بالسلوك الخارجي وليس بسياساتها الداخلية، وتصبح مهمة الولايات المتحدة هي السعي إلى إعادة تأهيل تلك الأنظمة - ولو من خلال التغيير والاستبدال- لتصبح عناصر صالحة وفاعلة في الجماعة الدولية.

ذلك على حين شكلت الدول المارقة واحدة من فئات أربع في تقسيم مادلين أولبرايت للعالم ما بعد الحرب الباردة: الدول الصناعية المتقدمة، الديمقراطيات الناشئة حديثاً في شرقي أوروبا، الدول العاجزة والمنهارة في أفريقيا وآسيا، والدول المارقة، وأن الفئة الأخيرة تمثل إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة، لأن تلك الدول ليس لها من هدف سوى تدمير النظام العالمي¹⁵.

ولذا تختلف الاستراتيجيات المتبعة نحو الخوارج عن تلك التي اتبعتها في مواجهة الأعداء، ابتداء من فرض العقوبات والجزاءات الاقتصادية، واستهداف زعزعة استقرار الأنظمة الحاكمة والسعي إلى محاولة تغييرها عن طريق القوة المباشرة، مع الدفع إلى تبني اتفاقيات وآليات لمراقبة وضبط أسلحة الدمار الشامل، وانتهاء بتبني مبدأ الضربة الاستباقية ضد تلك الدول التي لا يمكن أن تتبع معها استراتيجية الردع السابقة.

حاصل القول أن التصور للدول المارقة، واعتبارها المصدر الأساسي لتهديد الجماعة الدولية ككل - من خلال سعيها إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل ومساندة الإرهاب الدولي وعدم الالتزام بقيم الجماعة- كانت تضمن الدعم المطلوب لسياسات متجاوزة لكل الحدود المتعارف عليها في العلاقات الدولية، وهو ما يمكننا تأكيده من خلال تتبع توظيف الإدارات الأمريكية لفكرة الدولة المارقة.

فقبل عام 1980 ظهرت مصطلحات مماثلة من قبيل "Pariah State" و "Outlaw States" في السياسة الأمريكية لوصف أنظمة بول بوت في كمبوديا أو عيدي أمين في أوغندا أو جنوب أفريقيا، والتي يجمع ما بينها الاعتراض على طبيعة السلوك أو النظام الداخلي لتلك الدول تجاه شعوبها، وليس طبيعة ارتباطاتها وسياساتها الخارجية¹².

ثم ظهر تطور مهم في مفهوم الدولة العاصية ابتداء من عام 1979 حينما ضمنت الخارجية الأمريكية في تقريرها السنوي عن حالة العالم فئة جديدة سمتها "الدول الراحية للإرهاب"، حيث تحولت مؤشرات ومعايير الدولة من السلوك الداخلي إلى السلوك الخارجي مثل إيران وليبيا، والتي أضحت محور السياسة الخارجية في عهد ريغان، واتبعت في مواجهتها مجموعة غير مسبوقه من الإجراءات والعقوبات. على حين أدى انتشار برامج الصواريخ بعيدة المدى لدى الدول غير النووية، واستخدام البعض للأسلحة

المتحدة لمصادر التهديد الأساسية استناداً إلى امتلاك تلك الدول لمؤشرات محددة، ومن ثم فهي تصلح للتطبيق على الولايات المتحدة ذاتها من خلال:

1. أنها الدولة المارقة بامتياز من خلال حيازتها لكل مؤشرات الدولة المارقة: الحيازة الفعلية للأسلحة الدمار الشامل، الاستخدام الفعلي لتلك الأسلحة في كل مناسبة، الخروج عن كل ما يمثل القواعد والقيم الدولية، رعاية الإرهاب العالمي.

2. أنها تعبير عن صورة إدراكية تمتلكها دول العالم ككل بأن الولايات المتحدة أصبحت مصدراً للتهديد العالمي وواسع النطاق بشكل متزايد، خاصة بعد أحداث سبتمبر وتبني مبدأ الضربة الاستباقية.

3. التحول من فكرة **Rogue State** إلى فكرة **Rogue Status**، بمعنى أنها حولت السلوك المارق إلى مكانة معترف بها في الجماعة الدولية، والاعتراف بحصانة تصرفات الإدارة الأمريكية بالداخل والخارج مهما كانت درجة مصادمتها للقواعد والأعراف الدولية. وهو ما نحاول رصده من خلال الموقف الأمريكي من المحكمة الجنائية الدولية: سعي الولايات المتحدة إلى إجبار العالم على قبول حصانة قيادتها وأفرادها ورعاياها حتى في الجرائم الأشد خطورة على الجماعة الدولية.

وتهتم هذه الدراسة بداية برصد مؤشرات الدولة المارقة عقب أحداث سبتمبر على مرحلتين للتناول والرؤية: المرحلة الأولى - التمهيد للرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر، ورؤية العالم للتهديد الأمريكي من خلال عناصرها الثلاثة: الفشل في التمييز بين الصديق/العدو، و استراتيجيات التعامل (إمكانات التهديد)، والاتجاهات الانفرادية(مجالات السلوك المارق). و المرحلة الثانية- كيفية تحويل السلوك المارق إلى مكانة معترف بها في القانون الدولي من خلال الموقف الأمريكي من المحكمة الجنائية الدولية من خلال ثلاثة أفعال تمثل الرؤية المارقة للولايات

ومن ثم فإن سياسة الدولة المارقة كانت بالأساس استراتيجية تعبئة سياسية اقترنت بمنظومة من الدول بهدف الحصول على الدعم الداخلي والخارجي في الإجراءات التي يمكن اتخاذها في مواجهة ما تمثله تلك الدول من مخاطر على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وعلى النظام العالمي ككل، وهو ما نلاحظه فيما اتخذته من إجراءات من قبيل فرض العقوبات على كوبا في مارس 1996 وعلى إيران وليبيا في أغسطس 1996، بل وفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع تلك الدول، ناهيك عن تطوير نظام الدفاع الصاروخي والاستمرار في التجارب النووية لمواجهة التهديد المحتمل من إيران وكوريا الشمالية.

ولا يخفف من أهمية مبدأ الدول المارقة إسقاط إدارة كلينتون في يونيو 2000 المفهوم من مفرداتها، لأنها من ناحية استبدله بمفهوم مقارب، وإن غلبت عليه السمة الدبلوماسية وهو "الدول المثيرة للقلق" أو "الدول المعنية"، ومن ناحية أخرى أن إدارة بوش قد استعادت المفهوم الأصلي مرة ثانية منذ توليها السلطة في يناير 2001، وربطته بمفهوم "محور الشر"¹⁶.

إلا أن مفهوم الدولة المارقة قد اكتسب أبعاداً جديدة من خلال المقارنة ما بين المعايير التي تحاول الإدارة الأمريكية من خلالها إضفاء سمة الخروج على تلك الدول وما بين السياسة الأمريكية ذاتها، وأن الدولة التي تستحق هذا الوصف في المقام الأول هي الولايات المتحدة، فهي الدولة المارقة بامتياز بميزاتها لكل المؤشرات والمعايير، سواء من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضد الآخرين، أو تشكيلها لمنطق إرهاب الدولة ورعايتها للإرهاب العالمي أو - وهو الأهم - الخروج عن كافة المعايير والقواعد التي تشكل أساس الجماعة الدولية¹⁷. وهو ما تحاول هذه الدراسة رصده عبر مجموعة من المؤشرات بالتطبيق على الموقف الأمريكي من المحكمة الجنائية الدولية. مجمل القول: إن "الدولة المارقة" ليست تعبيراً عن فئة موضوعية قدر تعبيرها عن رؤية إدراكية للولايات

معايير التمييز ما بين الصديق/ العدو

كان لدعوة بوش لشعوب العالم بخدمية الاختيار أثرها المباشر، فتحت دعوة بوش اضطرت باكستان إلى التخلي عن دعمها الطويل لطالبان، وواجهت السعودية حقيقة اتهام عدد كبير من مواطنيها في أحداث سبتمبر، مثلما واجهت غيرها من الدول العربية والإسلامية اتهامات المساندة للإرهاب عن طريق الدعم المادي أو المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية وشبكات التمويل أو التعليم الديني، أو اتهامات العجز والفشل في معالجة مشاكلها الأمنية، والتي سوف تتولاها الولايات المتحدة ولو بغير علم حكومات تلك الدول.

كذلك أعاد خطاب بوش تشكيل علاقات الولايات المتحدة مع القوى الأخرى مثل الصين وروسيا والهند، والتي تواجه كل منها إحياء "إرهابياً" أصولياً، واستغلت كل منها الخطاب الأمريكي للتخلص من مشاكلها الداخلية في سنكيانج و الشيشان وكشمير، كما استغل المبدأ لعزل العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها "محور الشر"، حتى ولو لم تكن هناك دولة واحدة في العالم - سوى الولايات المتحدة - تصفهم بهذا، أو حتى وجود علاقات طبيعية بين الدول الثلاث، خاصة مع إعلان الحق الأمريكي في أي ضربة استباقية في أي مكان²¹.

وأخيراً فإن دول حلف الناتو قد لجأت لأول مرة في تاريخها إلى تفعيل المادة الخامسة من الميثاق، والتي تعتبر أن أي اعتداء على إحدى الدول الأطراف هو اعتداء على كافة الدول الأخرى وأن الإرهاب يشكل أحد مصادر التهديد الأساسية، مع استعداد الحلف للدخول في أية مبادرات تستهدف مكافحة الإرهاب بقطع النظر عن المعايير الجغرافية للحلف، الأمر الذي أعاد لمفهوم "الغرب" أبعاده الحقيقية الحضارية والثقافية والاجتماعية وأدى إلى استعادة مفهوم "الشرق" لدلالاته الأولى، بعد أن تم اختزاله

المتحدة: قانون حماية أفراد القوات المسلحة بالخارج، وقرار مجلس الأمن رقم 1422 لعام 2002، والاتفاقيات الثنائية التي تعقدتها مع أكبر عدد من دول العالم بغية حصانة أفرادها من اختصاص المحكمة.

ثانياً - مقومات الدولة المارقة: الاستراتيجيات والمجالات والسلوك:

لقد كانت أول رسالة للعالم وجهها بوش في 20 سبتمبر 2001 هي: إما أن تكونوا معنا أو مع الإرهاب، مستخدماً مفردات تتجاوز الإطار السياسي وتؤكد الانقسام الذي لا يقبل المساومة ولا يترك فرصة واحدة أمام العالم للاختيار، فإما أن تكونوا مع الحضارة والخير (الأنا)، أو مع البربرية والشر (الأخر)، مع التحذير الكافي للأمم التي سوف تسيء الاختيار ما بين الفريقين¹⁸.

وهي مفردات تشكل الإطار العملي للإدارة الجديدة وتستدعي مفاهيم مرجعية عن التمييز القائم ما بين الخير والشر، وبين الحضارة والبربرية، وبين الصديق والعدو متجاوزة المفهوم التقليدي لكارل شميidt عن مفهوم السياسة، والذي أعيدت صياغته وتوظيفه فيما بعد أحداث سبتمبر¹⁹.

ومنذ أعلن بوش عن مبدئه، أصبح يشكل المفهوم الأساسي للسياسة الخارجية، محولاً بشكل كلي تركيز إدارته، حيث استخدم مبدأ بوش لتسوية مجموعة من الإجراءات والسوابق بالداخل والخارج - تحت ذريعة الأمن القومي والدفاع عن النفس - لم تعهدها الإدارة الأمريكية حتى في أيام الحرب الباردة، وهي إجراءات أعادت تعريف رؤية أمريكا وعلاقتها بالعالم، خاصة فيما يتصل بالتمييز الأساسي بين الصديق/ العدو من ناحية، والوسائل والأدوات التي تم انتهاجها في سبيل تأكيد الرؤية من ناحية أخرى²⁰.

بشكل مصطنع طوال الحرب الباردة في "إمبراطورية الشر"²².

بتعبير آخر فإن الإدارة الأمريكية عقب الأحداث مباشرة فرضت التمييز المبسط الذي لا توجد فيه منطقة رمادية بين الحضارة والبربرية، مع افتراض تمثيل الولايات المتحدة لجانب الحضارة والخير والحرية، فهي حرب "من أجل الحضارة"، وألمانيا ترى أنه "هجوم على الحضارة العالمية جمعاء"، وفي خطاب الاتحاد يدعم بوش إلى ضرورة معرفة ما تحبته دول من قبيل العراق وإيران وكوريا لأنها "محور الشر" الواجب علينا القضاء عليه. وهكذا أصبح لدينا مجالان متميزان: عالم يزعم نفسه ممثلاً للحضارة يحارب من أجل الخير ضد عالم البرابرة الذي يعمل باسم الشر.²³

والتمييز المقصود بين الجليلين قائم على أسلوب الحرب الذي يتبعه كل فريق، وهو التمييز الذي رسمه جون كيجان في مناقشته لنظرية "صدام الحضارات" عقب أحداث سبتمبر، حيث ركز على أن الغرب يقاوم بشجاعة ووجهاً لوجه في معركة قائمة حتى النهاية، وهم يستخدمون الأسلحة المتاحة لكنهم يراعون قواعد وأعراف الحرب، بينما الشرق على العكس تماماً يرونها نوعاً من اللعبة، يفضلون المراوغة والاختباء والخداع، مسترجعاً الأسلوب الإسلامي للحروب في القرن السابع: الهجوم المفاجئ والقتال والإبادة.²⁴

احترام السلوك المتدين، فهي مجتمعات تقوم على ثقافة الثقة والاحترام والتسامح والتوفيق، على حين أن العالم غير المتدين من ناحية أخرى هي مجتمعات غير تاريخية، ودول ضعيفة في طريقها إلى الأهيار.

وطبقاً لدايموند فإن هزيمة هؤلاء - القاعدة وطلبان الذين يلاقون الدعم الشعبي والتعاطف السياسي والدول الراعية التي تهدد الدول المتمدينة - يجب أن تتم عن طريق

وبالرغم من الحرص الدبلوماسي بالتأكيد على أن الحرب ضد الإرهاب ليست حرباً على الإسلام، لكن الحق ما عبر عنه برلسكوني في الإقرار بسمو الحضارة الغربية التي تتكون من نظام قيم بمنح الناس الرخاء العام ويضمن احترام الحقوق والحريات الإنسانية، وهو احترام غير قائم في الأقطار الإسلامية بالنظر إلى غياب النظام القيمي، وأن هجوم سبتمبر هو هجوم على "حضارتنا"، حيث يرى أن هذا الهجوم يقع ضمن التاريخ الطويل ما بين "الغرب" المستنير الخلاق وبين "الشرق" المدمر، لأنه لا يمكن القول بالمساواة ما بين شعوب الصحراء شعوب الزراعة والصناعة.²⁵

واستدعاء للتمييز القديم ما بين الحضارة والبربرية، لم يكن من الصعب على القادة الأوروبيين وصف القاعدة وطلبان والدول التي تدعمهم (بما فيها الدول التي بها تعليم ديني أو شبكات تمويل على صلة بالإرهاب) على أنها تمثل نوعاً من البرابرة الجدد والأخطر من أسلافهم. بما يمتلكونه من أسلحة الدمار الشامل، على حين أن الغرب لا يزال يمثل الشكل المتمدين للحرب النبيلة والفروسية.

ويذهب البعض بهذا التمييز إلى نتيجته المنطقية وهي تحديد المؤشرات والمعايير التي تحدد عضوية جماعة الدول المتمدينة، وكيفية التعامل مع الدول البربرية، حيث يميز دايموند بين العالم المتمدين المكون من الدول والجماعات الحديثة، والتي تمتلك حكماً مؤسسياً ونوعاً من فرض

زيادة التدخل الأمريكي في المجتمعات غير التاريخية تلك، فهي قائد الجماعة المتمدينة ومثال الحكومة المشروعة، وعليها التزام قيادة العالم في هذا الطريق، فهي نوع من إعادة الاستعمار للدول العاجزة وغير التاريخية التي تشكل مجالاً لخلايا الإرهاب.²⁶

وهكذا بدا المشهد العالمي عشية الإعلان الأمريكي عن الرؤية الجديدة للعالم، فالعدو أضحي واضحاً وهو

كمعايير للسلوك والفعل، إذ تقييم الشعوب المتمدينة علاقاتها فيما بينها على أساس من التفاهم والاتفاق والمشاورات، خاصة في مواجهة "الآخر" البربري الذي يعتمد على ممارسات تؤكد على التسلط والتفرد في صنع القرار.

فالمباحثات السنوية للسبع الكبار أو لأعضاء الناتو أو منظمة التجارة العالمية تمثل الأساس الاجتماعي للحضارة العالمية، حيث الرغبة في تحقيق الأمن ووجني ثمار ومنافع الاقتصاد العالمي، وحيث الدبلوماسية هي اللغة الشائعة، لكن الولايات المتحدة - خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 - صارت تتزع نحو التوحد والتفرد بشكل كبير، وصارت أكثر عناداً في اتخاذ سياسات وإجراءات تغضب منها أقرب الحلفاء، مثلما أضحت أكثر حساسية لأقل انتقاد، معتبرة أية مناقشة حول حرية واشنطن في الفعل يجب أن تعامل على أنها فعل عدائي.³⁰

فلكي تؤثر على طبيعة الحكمة الجنائية الدولية وانتزاع الحصانة لقواتها العاملة بالخارج من الاتهام، هدت الإدارة الأمريكية بسحب كل دعمها المالي لقوات حفظ السلام، بل وجعلت من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك رهينة إلى أن يوافق مجلس الأمن على طلبها بالحصانة، عن طريق استخدامها لحق النقض لعدم تمديد فترة بقاء البعثة لعام قادم، بدلاً من أن تقوم بسحب قواتها العاملة في هذه البعثة.³¹

وهناك شكاوى متزايدة حتى داخل الإدارة ذاتها من أن الاتجاه "المتوحد" لأمريكا سوف يضر بالتحالف الأوروبي، بل وعندما طبق الناتو لأول مرة في تاريخه عقب أحداث سبتمبر المادة الخامسة من ميثاقه باعتبار الهجوم على أمريكا هجوماً على كل الدول الأعضاء، فإن رامسفيلد صرح بأن هذا ليس ضرورياً، وأن أمريكا لا

الإرهاب والدول التي تدعم الإرهاب، والصدى أصبح الجماعة الدولية بأسرها، أو بتعبير بوش "التحالف الضروري للأمم المتمدينة"، وإن كانت التطورات اللاحقة قد أثبتت عدم مصداقية مثل هذا التمييز البسيط للصدى والعدو.²⁷

حيث تلاحقت الأحداث وتجاوزت التبسيط المخل للعلاقات الدولية، لدرجة إقرار عدد كبير من المراقبين بأن السياسة الأمريكية لم يعد يفهمها أحد، فالحرب ضد الإرهاب أصبحت أمراً خطيراً ومبهماً في آن واحد، حيث لم نعد نسمع بعد انتهاء معارك أفغانستان سوى أنباء الحصار والتدمير واعتقال الأشخاص، "وأصبح من المستحيل أن نقرر أننا انتصرنا"²⁸.

والأكثر أهمية في رؤية هؤلاء أن المفهوم الذي يشكل جوهر محاربة الإرهاب أصبح يطرح بشكل نادر، فالرئيس استمر في استخدام مبدئه لتبرير أية دعوات أخرى للتحالف ضد الإرهاب، لكن ماذا نعني أصلاً بدلالة "مع" أو "ضد" الإرهاب؟ ما هو التحالف الذي يشارك الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب. فالعدو قد يبدو واضحاً، لكن من يقف إلى جانب أمريكا؟ الأمر الذي يعني الفشل في تحديد ماهية الصديق، و الذي كان بوش يعنيه بالتحالف الضروري للأمم المتمدينة.²⁹

وذلك لأن بوش عندما كان يتحدث عن ضرورة الدفاع عن التمدين والحضارة، فإن إدارته كانت تستبعد معظم الممارسات الحضارية التي تعترف بها الدول المتمدينة ورغم الاقتناع الكامل بخطورة التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الأرض بفعل غازات الانبعاث - والتي تشكل أمريكا ربع مصادرها المعلنة على الأقل - فإن البيت الأبيض رفض الالتزام ببرتوكول كيوتو الذي استغرق عشر سنوات من التفاوض بين أعضاء الجماعة الدولية، معلناً أن الولايات المتحدة سوف تتخذ من الإجراءات الداخلية ما يكفل القيام بدورها.³²

استراتيجيات التعامل (الإدراك العالمي للتهديد

الأمريكي):

كانت الإدارة الأمريكية قبل أحداث سبتمبر تعتمد في رأى جون ايكنبري في رؤية بناء العالم من حولها على فكري الردع والليبرالية، بمعنى بناء نظام عالمي حول الاحتواء والردع وتوازن القوى من ناحية، وعلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق الحرة من ناحية أخرى.³⁶

حيث أكدت إدارة بوش الأب على أهمية جماعة التحالف الديمقراطي عبر الأطلنطي، وشجعت التكامل في منطقة الهادي - آسيا، وفي كلا الحالتين فإن أمريكا كانت تعطي رؤية إيجابية للتحالف والمشاركة القائمة حول القيم والتقاليد المشتركة والمصلحة الجماعية. كما أن إدارة كلينتون حاولت وصف نظام ما بعد الحرب الباردة بمفردات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، وأن الديمقراطية تقدم الأساس القيمي للجماعة العالمية، مثلما تشكل التجارة وتدفع الأموال قوى الإصلاح والتكامل.

وهناك نوع من التكامل والمنطقية في الرؤية الأمريكية للعلاقة ما بين القوة الأمريكية القائمة على الردع، وبين سعيها لنشر التحالف والقيم والرموز، حيث يمكن للولايات المتحدة أن تمارس قوتها، وأن تحقق مصالحها القومية الذاتية، ولكن بطريقة مغلقة بسياج النظام العالمي والجماعة الدولية.

والأمر يتم بصورة أو بشكل نوع من التبادل بين أمريكا والآخرين، فهي تمد حلفاءها بالحماية الأمنية الضرورية، وبحرية الوصول إلى الأسواق الأمريكية، والحصول على التكنولوجيات ضمن اقتصاد عالمي مفتوح، في مقابل التزام الآخرين بالدعم السياسي والاقتصادي

تلتزم بالحلف، لأن المهمة هي التي سوف تحدد طبيعة التحالف المطلوب.³³

ذلك أن طبيعة العدو المفترض تفرض الحاجة إلى نوع من التضامن من الجماعة الدولية، القائم على اتفاقيات حظر التجارب النووية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، وعلى مؤسسات الشرعية الدولية، مثلما يقوم على أساس الرضا المشترك وواسع النطاق حول الديمقراطية والأسواق الحرة وحقوق الإنسان، فهي تستدعي ضرورة قيام السياسة على نظام قيمي وحضاري.

والرئيس الأمريكي ذاته قد اعترف بهذا التحدي، وكما حدد في خطابه في وست بوينت وفي استراتيجيته الأمن القومي بأن لدينا أفضل فرصة منذ ظهور الدول القومية في القرن السابع عشر لبناء عالم تتنافس فيه القوى الكبرى بشكل سلمي. لكن المشكلة أنه في ظل تضارب اتجاهات الإدارة الأمريكية ومحاورها ما بين رامسفيلد / ديك تشيني، وبين كولين باول وولفوتز، أصبح الرئيس عاجزاً عن تحديد أي عالم يريد بناءه، وأضحى يتحرك في مساحة واسعة ومتناقضة تبدأ من أقصى درجات الانفرادية وبناء الأمة إلى أقصى درجات التورط الدولي وبناء العالم.³⁴

حاصل القول أن الحرب ضد الإرهاب هي نوع مختلف من الحرب بكل المقاييس والمعايير، ويتطلب التعامل معها نوعاً من إنعام النظر الجامع ما بين الرؤية والآليات والأدوات، ورغم تصريح الإدارة الأمريكية بأن أصدقاءها في الحرب ضد الإرهاب هم الجماعة الدولية ككل، فإنها - كما صرحت بذلك كوندليزا رايس عام 2000 "تبدأ رؤيتها للعالم وتمييزها ما بين الأصدقاء والأعداء من أرضية ثابتة للمصلحة القومية، وليس عبر الدفاع عن مصلحة ما مفترضة للجماعة الدولية"³⁵.

والدبلوماسي لمواقف الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام الدولي في أعقاب الحرب الباردة.

بتعبير آخر فإن الدول الأخرى وافقت على قبول القيادة الأمريكية والعمل ضمن النظام المتفق عليه، في مقابل افتتاح الولايات المتحدة الأمريكية على شركائها من خلال الاتفاقات والارتباطات الثنائية والجماعية، وأن تصبح أمريكا صديقاً للجميع عبر وسائل صنع القرار الجماعي. فالولايات المتحدة جعلت قوتها أماناً للعالم، في مقابل أن يجي العالم ضمن النظام الأمريكي.

لكن عدداً كبيراً من المراقبين لاحظ ملامح استراتيجية جديدة آخذة في التشكل والظهور لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة، والتي يبدو الدفاع الظاهر أو السبب المباشر لها هو الاستجابة المباشرة للإرهاب؛ لكنها تشكل أيضاً رؤية أعمق حول كيفية حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على قوتها واستغلال هذه اللحظة المتفردة لإعادة تشكيل العالم وتحويل سلوكها إلى مكانة دولية معترف بها من قبل الجماعة الدولية³⁷.

وطبقاً لهذا البرادتم الجديد، فإن أمريكا أصبحت أقل ارتباطاً بشركائها والقواعد والمؤسسات الدولية، بينما تخطو بشكل متسارع نحو لعب دور منفرد وغير متوقع في مكافحة التهديدات الإرهابية والدول المارقة التي تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، وبهدف إعادة تنظيم وإدارة النظام الدولي³⁸.

ويمكننا رصد مجموعة من الملامح الأساسية لهذه الاستراتيجية الجديدة من خلال تصريحات الإدارة الأمريكية عقب أحداث سبتمبر في سبع نقاط، والتي شكلت كذلك مصدراً للشعور العالمي بخطورة السلوك والتوجهات الأمريكية الراهنة:

أولاً- الالتزام بالحفاظ على التفرد المطلق في العالم، بمعنى تنمية القوة الأمريكية بشكل غير مسبوق باعتبارها

محور السياسة الأمنية، حيث أكد بوش على أن الولايات المتحدة لن تسعى إلى تحقيق الأمن من خلال الاستراتيجيات التقليدية لتوازن القوى، أو من خلال المؤسسات الجماعية والأسواق الحرة والديمقراطية كما كانت تفعل سابقاً، وإنما سوف تصبح أكثر قوة من كل خصومها. فالهدف بعد انتهاء الحرب الباردة كان يتركز في ضرورة الحصول على قوة غير مسبوقة في التاريخ، لكن ما جرى الآن هو تحويل تلك القوة إلى مكانة معترف بها كأمر واقع ومقبول تقر بها الدول ككل وتعجز عن التفكير في تحديها³⁹.

ثانياً- التحول الجذري في رؤية طبيعة وعناصر ومصادر التهديد العالمي وكيفية التعامل معه، فالتهديدات الراهنة تأتي من جماعات إرهابية صغيرة قد ترعاها الدول الخارجة، والتي قد تحصل على أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية يمكنها أن تحقق الدمار الشامل، فهي تعاني من تهديد في صميم أمنها الداخلي، وهو تهديد للوجود، بل ربما يشكل التهديد الوحيد للهيمنة الأمريكية.

المشكلة أن هذه الجماعات الإرهابية لا يمكن التعامل معها بمفهوم الردع التقليدي الذي يمنع القوى العظمى من مهاجمة بعضها البعض خوفاً من النتائج المترتبة على ذلك، وهي معضلة عبر عنها رامسفيلد بقوله: "إن التحدي الذي يواجهنا في القرن الجديد تحدٍ مختلف: علينا الدفاع عن أمتنا ضد المجهول، غير المعلوم وغير المتوقع. فهناك جماعات إرهابية لا نعرف عنها شيئاً، ويمكن أن تحوز أسلحة الدمار الشامل، ويمكنها أن تهاجم قلب الولايات المتحدة الأمريكية دون إنذار أو سابق معرفة، وإن هذه هي معضلة الولايات المتحدة⁴⁰."

ثالثاً- ويترتب على ذلك انتهاء المفهوم التقليدي للردع، لأن مصدر التهديد الراهن ليس قوة عظمى منافسة يمكن إدارة الصراع معها على أساس المقدرة على الرد؛ أي الضربة النووية الثانية أو الانتقامية. لكنها شبكات إرهابية

فكما عبر ريتشارد هاس مدير التخطيط السياسي بالخارجية، أن ما نراه في هذه الإدارة هو بزوغ مذهب جديد، ولست على ثقة بأنه يشكل مذهباً في السيادة، فالسيادة ترتب التزامات. وأحد هذه الالتزامات ألا تدعم الإرهاب على أي نحو. فإذا فشلت حكومة ما في الوفاء بهذا الالتزام؛ فإنها تفقد بعضاً من الحقوق السيادية، بما في ذلك الحق في أن تترك وشأنها داخل إقليمها، على حين تكتسب حكومات أخرى من بينها الولايات المتحدة الحق في التدخل. وفي حالة الإرهاب يمكن أن يؤدي ذلك إلى حق الدفاع الوقائي، وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة هي التي سوف تقرر أية دولة يمكن أن تفقد سيادتها⁴³.

وفكرة تجاوز السيادة تلك فكرة قديمة مارستها الولايات المتحدة ضد دول أمريكا اللاتينية كثيراً، ومارستها ضد مجموعة كبيرة من دول العالم تحت ستار "التدخل الإنساني"، لكن الجديد في المبدأ الآن هو النطاق العالمي لها من ناحية، وأن الولايات المتحدة تصبح السلطة التي تقرر ما إذا كانت الحكومة قادرة على الوفاء بمتطلبات السيادة أم يجب تجاوزها، وما هي القواعد المتوقع تطبيقها في كل حالة.

خامساً - التخفيف من الارتباط الأمريكي بالقواعد الدولية وبالمعاهدات متعددة الأطراف والشراكة الأمنية. وهذا الأمر ينبع بالأساس من طبيعة التهديدات ذاتها، لأن فكرة الضربة الاستباقية تتضمن معنى العدوان المتجاوز لمبادئ القانون الدولي، ومن ثم فإن القِيم والقواعد والاتفاقات الدولية التي تحرم استخدام القوة، أو المؤسسات والآليات التي تفرض جزاءات على استخدامها بشكل غير مشروع وخارج إطار الدفاع عن النفس، يجب تجاوزها والتحلل منها لأغراض حماية الأمن القومي الأمريكي من ناحية، وعدم ملاحقة قادة وجنود الولايات المتحدة بجرائم العدوان أو الإبادة أو الحرب أو ضد الإنسانية. فالمهمة

عبر الحدود وليس لها ثمة مجال إقليمي محدد ومعروف، ولا يمكن ردعها⁴¹.

بتعبير آخر فإن الاستراتيجية التقليدية القائمة على الردع بمعنى القدرة على الرد الانتقامي لم تعد كافية بعد لتحقيق الأمن، وأن الخيار الوحيد هو الضربة الأولى الاستباقية لكل مصادر التهديد وخلايا الإرهاب. فاستخدام القوة يجب أن يكون بشكل استباقي مبدئي لكل التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى مأساة داخلية، رغم أنها تتعارض مع القواعد الدولية التقليدية حول منع استخدام القوة ومبدأ الدفاع عن النفس، وهو ما تبرره أمريكا بأن غياب الدليل ليس دليلاً على عدم وجود أسلحة الدمار الشامل⁴².

وهناك من يذكّر الولايات المتحدة بخطورة مثل هذا المبدأ، خاصة بواقعة ضرب إسرائيل لمفاعل العراق في 1981، والذي أدانته الأمم المتحدة واشتركت الولايات المتحدة ذاتها في الإدانة، ورغم أن إسرائيل - من وجهة نظرهم - كان لديها الدليل على وجود تهديد لأمنها القومي المباشر، فإن فكرة الضربة الوقائية أو الاستباقية لا تستند حتى إلى مثل هذا الدليل أو الافتراض. لأنه حتى في حالة عدم وجود تهديد واضح فإن الولايات المتحدة تدعى اليوم الحق في الضربة الاستباقية، الأمر الذي يترك العالم دون قواعد واضحة وقاطعة حول استخدام القوة.

رابعاً: ويرتّب على ذلك تجاوز عناصر ومصطلحات السيادة، فيسبب أن الجماعات الإرهابية لا يمكن ردعها، فإن الولايات المتحدة يجب أن تكون جاهزة للتدخل في أي وقت في أي مكان في العالم لضرب وتدمير الإرهاب. فإذا كان الإرهابيون لا يحترمون أية حدود وكذلك تفعل الولايات المتحدة وبدون رضا أو حتى علم الدولة المعنية. فضلاً عن أن الدول التي ترعى الإرهاب - سواء بالمساندة أو بالعجز عن فرض اختصاصها الإقليمي بفاعلية - تفقد من ثم حقوقها السيادية.

التحديات غير التقليدية تلك؛ فإن التوازن العالمي للقوى ليس هو المحك الأول في السلم والحرب.

كذلك فإن اتباع النظرية الليبرالية التي تقوم على فتح أبواب العالم أمام التجارة والديمقراطية يمكن أن يكون له تأثير بعيد المدى في مكافحة الإرهاب، لكنها تتجاهل الخطورة الراهنة لهذا التهديد، فالخطر حال وحسيم ولا يمكن مواجهته عن طريق تقوية قواعد ومؤسسات الجماعة الدولية، والتي لن يكون لها سوى قيمة عملية ضئيلة، لأننا لو قبلنا فرضية رامسفيلد السابقة حول أننا لا نعرف ما يجب أن نعرفه، فإن كل شيء عداها يصبح ثانوياً: القواعد الدولية، معايير الشرعية، تقاليد الشراكة، وغيرها من الأطر التقليدية التي تجاوزتها الولايات المتحدة في استراتيجيتها الجديدة.

الاتجاهات الانفرادية (مجالات السلوك المارق)

كما سبق القول، فإن الرؤية الأمريكية للعالم قد تغيرت بشكل كبير بعد أحداث سبتمبر سواء من خلال تعيين ماهية العدو/الضد (مصادر التهديد الأساسية)، وكيفية التعامل مع المتغيرات التي فرضها تغير محور الرؤية للعلاقة بين الأولويات والمصادر (استراتيجيات التعامل)، وكذلك تغيرت أنماط العلاقات والتفاعلات ومدى الالتزام بالحركة المنفردة أو بالدبلوماسية الجماعية.

حيث صدرت عقب الأحداث مباشرة دعوات إلى الاصطفاف وراء أمريكا، ركزت على أهمية بناء تحالفات دولية ضد الإرهاب، بما أعطى الانطباع الخاطئ بالاتجاه نحو الجماعية في الرؤية والبناء والتحرك⁴⁵، لأن ربط التحالف بالمهمة يجعلها تحالفات مؤقتة (لأن المهمة هي التي سوف تحدد طبيعة التحالف وليس العكس)، ويجب ألا تقيد من حرية واشنطن وخياراتها في الحركة، ولا أن تشكل سابقة خطيرة في السياسات الخارجية، الأمر الذي يجعلها تراوح مكانها بين مناهج السياسة الخارجية⁴⁶.

المرحلة هي القضاء على مصادر التهديد، لكن استراتيجية التوحد تحمل شكاً عميقاً في قيمة الاتفاقات الدولية ذاتها⁴⁴.

بتعبير آخر فإن ما يغلب على رؤية الولايات المتحدة عقب أحداث سبتمبر هو أنها لا يجب أن تسحب من العالم، وفي نفس الوقت لا يجب أن تلتزم بالقواعد الدولية التي تحكمه، ولا بالمؤسسات والمعاهدات الدولية ابتداء من كيوتو إلى المحكمة الجنائية الدولية ومعاهدة الأسلحة البيولوجية، بل إن الولايات المتحدة وقعت مع روسيا اتفاقية رسمية حول تخفيض عدد الرؤوس النووية بناء على إصرار موسكو، لكن إدارة بوش كانت تطلب مجرد اتفاق جنتلمان.

سادساً— أن الولايات المتحدة مدعوة إلى لعب دور مباشر وغير محدود للاستجابة إلى التهديدات، وهذه القناعة تقوم على افتراض عدم وجود دولة أو تحالف لديه من إمكانيات القوة ما يكفل الاستجابة للتهديدات الإرهابية أو للدول المارقة عبر العالم، لكن العمليات المشتركة تحد من فاعلية القوات الأمريكية وتقيد حركتها في كسب الحرب بفاعلية. وهو ما عبر عنه رامسفيلد بأن "طبيعة المهمة هي التي تحدد طبيعة التحالف" وليس العكس.

سابعاً— أن الاستراتيجية الجديدة لا تهتم كثيراً بفكرة الاستقرار العالمي، فإذا كانت الولايات المتحدة قد انسحبت من معاهدة الصواريخ بالستية أو رفضت التصديق على اتفاقيات أخرى، فهذا يعني أنها تتحرك خارج مفردات الحرب الباردة، وأنها على قناعة بأن انسحابها من هذه المعاهدات لن يقود بالضرورة إلى سباق نووي جديد، كما كان الحال في فترة الحرب الباردة، وإنما تمهد الطريق لتخفيض تدريجي في أسلحة الدمار الشامل لدى روسيا. ومن ثم علينا تجاوز الاتجاهات التقليدية في رؤية طبيعة النظام الدولي، لأن الأمن لن يتحقق عن طريق الحفاظ على الردع وعلى العلاقات الثابتة بين القوى الكبرى، ففي عهد

مجددة لأهدافها وأفعالها وتضمن انتشار القيم الليبرالية والأسواق الحرة استناداً إلى قوى العولمة⁴⁸.

لكن هذا التوجه الجماعي كان نظرياً أكثر منه تطبيقياً، خاصة في مسائل الأمن، وأما تقييد من حق الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها بشكل أفضل، وأن آليات الجماعة تنطوي من ثم على قيود غير مقبولة على حريتها في الفعل في الخارج وانتهاك حقوق السيادة في الداخل، فالمؤسسات والآليات الدولية تنطوي غالباً على رؤية متعارضة مع المصالح الأمريكية، أو لا تعكس على الإطلاق المبادئ والقيم الأساسية للمجتمع الأمريكي⁴⁹.

ويحلو للبعض أن يحدد مجموعة من المصادر الأساسية التي تبرر هذه التوجهات المتفردة للسياسات الأمريكية، منها علي سبيل المثال القوة الأمريكية غير المسبوقة، والثقافة السياسية والمؤسسات الداخلية، حيث القاعدة الحاكمة للسلوك الأمريكي أن التحالفات هي سبيل الضعفاء، وأن الارتباطات الجماعية تعطيهم شعوراً زائفاً بالمساواة في السيادة أكثر من الارتباطات الثنائية التي تقيدها وتعيدها إلى حدودها الفعلية⁵⁰.

على حين أن الارتباطات الجماعية تمثل قيوداً على الدول القوية، وأمريكا دولة تملك خيارات واسعة ابتداء من التفرد المطلق إلى الترتيبات الثنائية إلى التحالفات المؤقتة، مما يمكنها من التخلي عن التشاور وأن تفرض رغباتها وتتكفل بنفقات وأعباء الفعل المنفرد، فضلاً عن حساسية القيادات الأمريكية من سلوك المنظمات الدولية وسعيها إلى تقييد حرية الولايات المتحدة في الدفاع عما تعتبره من مصالحها. بالخارج، خاصة عندما تكون السيطرة على الكونجرس لغير حزب الرئاسة.

ولهذا فإن التوجهات الأمريكية تلك نحو العالم لم تبدأ مع إدارة بوش، ولم تشكل أحداث سبتمبر تغييراً جذرياً فيها، بقدر ما أكدتها وأعطتها دعماً وشرعية للمضي

لكن تفهم الإدارة الجديدة ورؤيتها للعالم يفرض علينا التركيز على ثلاث مقدمات:

الأولى- أن خيار الاعتزال لم يعد يشكل بديلاً بعد أحداث سبتمبر 2001، حيث وصل الخطر في إدراك الرأي العام إلى قلب الولايات المتحدة، رغم أن هناك أصواتاً نادت بضرورة اعتزال العالم بعد الهجوم.

الثانية- أن الخلاف الأساسي من ثم يقع على الاختيار ما بين الانفراد أو الجماعية، أو بتعبير أدق على الخط الفاصل بينهما في رؤية العالم وكيفية التعامل مع قضاياها، وأن الخلاف ما بين التوجهين هو اختلاف درجة ما بين مطلق التفرد وتمام الجماعية.

الثالثة- أن التوجه الغالب على الرؤية الأمريكية للعالم هو "التوحد" أو الانفرادية، وأن اختلاف الخيارات هو نوع من التمييز ما بين الانفرادية البحتة **Pure Unilateralism** وبين الانفرادية الموازية **Parallel Unilateralism**، فهي إما أن ترفض الارتباط بالمعاهدات والمؤسسات الدولية أصلاً، أو أنها ترتبط بها إلى الدرجة التي تحقق من خلالها مصلحة قومية خاصة، وإلا انسحبت منها⁴⁷.

فمن نافذة القول الإشارة إلى تزايد الاهتمام بالتوجهات الجماعية فيما بعد الحرب الباردة، لإعادة بناء النظام العالمي الجديد عن طريق التحالفات، وزيادة الاعتماد على المؤسسات والمنظمات الدولية وعلى القواعد والرموز وعلى الشركاء، حيث كان بإمكان الولايات المتحدة أن تدير شعور العالم ومسائله بشكل أفضل وتكسب شرعية وبالإضافة إلى ذلك هناك الشعور بالاستثنائية وأهم غير باقي الأمم والشعوب، فضلاً عما تمثله المؤسسات الداخلية من قيود على صنع القرار الخارجي، فهذا الاختصاص المشترك ما بين مؤسستي الرئاسة والكونجرس يعقد من تصديق الداخل على الارتباطات الجماعية

ولهذا انتقدت الولايات المتحدة المشروع في 25 يوليو، باعتبار أن تلك الآلية ضارة بالولايات المتحدة وشركاتها الخاصة وتعرض بيانات الأمن القومي للخطر، فهي تضر ببرامج الدفاع ضد الأسلحة البيولوجية والملكية الفكرية للصناعات الدوائية والحيوية، وأن البروتوكول المقترح لا يمنع أيًا من الدول المارقة من امتلاك أسلحة بيولوجية.

وأخيراً وفي 7 ديسمبر وفي اليوم الأخير للمؤتمر الخامس اقترحت الولايات المتحدة بشكل غير متوقع تعليق مفاوضات مشروع البروتوكول لأنه لن يمنع الدول المارقة من حيازة أسلحة الدمار الشامل، واقترحت عقد اجتماعات سنوية بدءاً من نوفمبر 2002 لمرجعة التطور في التزام الدول بالإجراءات الجديدة⁵¹.

كما أنها عارضت في عام 1999 الالتزام بمعاهدات حظر التجارب النووية وتبنت نظام الدفاع الصاروخي، بالرغم من القناعة التامة بأن هذا البرنامج يمثل انتهاكاً لاتفاقية الصواريخ الباليستية عام 1972 وأنه يهدد العالم بسباق نووي جديد، ثم انسحبت من الاتفاقية الأخيرة ذاتها في ديسمبر 2001، وبدأ الجدل حول ما إذا كان من الأفضل للولايات المتحدة الانسحاب من كل معاهدات ضبط السلاح.

إذ استندت الإدارة الأمريكية إلى نص المادة 2/15 من الاتفاقية التي تعطي لأي من الطرفين الحق في الانسحاب منها إذا كانت هناك ظروف غير عادية تتصل بموضوع المعاهدة وتتعارض مع مصالحها العليا، ذريعة للانسحاب من المعاهدة.

وحسب المذكرة الرسمية التي أرسلت إلى كل من روسيا و بيلاروسيا وأوكرانيا وكازاخستان في 13 ديسمبر 2001، فإنه منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ عام 1972، امتلكت دول عديدة أو سعت إلى حيازة أسلحة الدمار

نحو خيارات غير مسبقة لم تكن الإدارة الأمريكية بقيادة على ولوجها لولا الزخم المرتبط بالخوف من التهديدات الإرهابية، والخوف من استخدام أسلحة الدمار الشامل، والذي أحسنت الإدارة الحالية استغلاله وتضخيمه حتى لم يعد هناك من بديل سوى تلك الخيارات غير التقليدية.

ويمكننا الإشارة إلى عدد من المناسبات التي قاومت فيها الولايات المتحدة الارتباطات الجماعية، وأصررت على ضرورة إعفائها من الالتزامات المترتبة عليها، أو انسحبت من معاهدات أو تراجعت بعد التوقيع عليها أو فشلت في الحصول على تصديق الكونجرس، بما يعنى الفشل في الالتزام بالتعهدات الرسمية ورفض الأطر الجماعية للاستجابة للتحديات العالمية بمفردها، أو السعي إلى فرض ومد قانونها الداخلي على نطاق عالمي، الأمر الذي يؤكد فكرة المروق عن الجماعة الدولية.

ففيما يتعلق بالسلاح، فقد اختارت الإدارة الأمريكية ألا تنضم إلى غالبية دول الجماعة الدولية في التصديق على معاهدة أوتاوا حول استخدام الألغام الأرضية في ديسمبر 1997، وفي يوليو 2001 لم تبق سوى أمريكا في معارضتها لاتفاقيات الأسلحة الخفيفة، وفي عام 1997 صدق الكونجرس على اتفاقية الأسلحة البيولوجية ولكن بعد أن ضمنها مجموعة من التحفظات التي لا تتفق مع أغراض وأهداف المعاهدة.

وفي إبريل 2002 وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية الأخيرة إلى 162 دولة والمصدقة إلى 144 دولة، ومن ثم محاولة وضع بروتوكول لمراقبة مدى التزام الدول بالاتفاقية منذ المؤتمر الرابع عام 1996، حيث ساندت الدول إنشاء مجموعة عمل لوضع مشروع البروتوكول، والتي قدمت مشروعها في مارس 2001 من 30 مادة وثلاثة ملاحق، واقترحت في المادة 16 إنشاء آلية لمراقبة منع الأسلحة البيولوجية ومطالبة الدول بتقديم تقارير دورية عن مدى الالتزام بالمعاهدة.

حقوق الإنسان عبر العالم، إلا أنها ترفض بعناد شديد أن تلزم نفسها باتفاقيات الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، أو تخضع للأجهزة والآليات التابعة لتلك المعاهدات والاتفاقات، رغم إصرارها على إخضاع الآخرين لها.

ذلك أن سجل الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان يوضح الإعجاب العميق بالإنجازات التي يعكسها الدستور ووثيقة الحقوق، وعدم الرغبة في إخضاع الممارسات الأمريكية لرقابة أية آلية دولية، والتخوف من أن قبول أية معايير دولية لحقوق الإنسان - خاصة بعد التوقيع على اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز العنصري - يعني الإضرار بجوهر الهوية الأمريكية، وأن هذا لا يتعارض مع أية سياسات تدخلية بالخارج بغية تأكيد التزام الآخرين بالمعايير المتعارف عليها لحقوق الإنسان⁵⁵.

بتعبير آخر فإن ما يبرر عدم توقيع الولايات المتحدة على معظم اتفاقيات حقوق الإنسان أو التراجع عن التصديق عليها أو التأخر الكبير في هذا الإجراء أو التصديق بتحفظات جمّة تتعارض مع أهداف وأغراض الاتفاقيات هو أن هذه المعاهدات قد تحرم الأمريكيين - بشكل كلي أو جزئي - من حقوق وضمانات دستورية من قبيل الحق في إبداء الرأي والمحاكمة عن طريق المحلفين، أو أنها يمكن أن تضر بالتوازن الدقيق والحرص بين حقوق الولايات والحكومة الفيدرالية بمنح سلطات واختصاصات إضافية للحكومة الفيدرالية خاصة تلك المعاهدات التي لا تحتاج إلى تصديق لاحق.

كما أن تلك المعاهدات قد تضر بسيادة الولايات المتحدة وخلق مجال لانتقاد ممارساتها وسياساتها على الصعيد العالمي، وأن بعضها قد يتعارض مع السياسات الاقتصادية والمشروعات الاحتكارية وتشجع الشيوعية والاشتراكية⁵⁶.

ولهذا فإنها تحرص على تضمين أربعة تحفظات أساسية على كل ما تصدق عليه من معاهدات: أن

الشامل، وأن البعض منها يعد العدة لاستخدامها ضد أراضي الولايات المتحدة، فضلاً عن تطوير برامج صواريخ بعيدة المدى، وهي أحداث تنبئ بتهديد مباشر وبضرر للمصالح العليا.

ونتيجة لذلك فإن الولايات المتحدة قد رأت ضرورة تطوير واختيار ونشر نظام دفاعي مضاد للصواريخ للدفاع عن إقليمها وعن قواتها خارج الوطن وعن أصدقائها وحلفائها، وهو ما يخالف جوهر المعاهدة، ولذا وبالنظر إلى الأحداث غير العادية والتي لها صلة بموضوع المعاهدة وتضر بالمصالح العليا، فإنها تمارس حقها في الانسحاب منها طبقاً للمادة 2/15⁵².

وتمثل العلاقات المضطربة مع الأمم المتحدة بعداً آخر لهذه التوجهات الأمريكية، والتي تتزعزع دائماً إلى التهديد بسحب حصة الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة كوسيلة للتهديد أو العقاب، بل ويفرض الكونجرس احترام المبدأ المستقر في العلاقات الدولية بأن الالتزام بتلك الحصص يشكل التزاماً قانونياً على الولايات المتحدة، فبدأت في تقليص أو سحب التزاماتها السنوية في جهد متفرد بغرض إصلاح الأمم المتحدة أو كالاتيها المتخصصة⁵³.

ثم بدأت في الانسحاب من عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، لأنها تقيّد من خيارات الولايات المتحدة في الحركة، حيث تبنت في الأعوام الأخيرة توجهات انتقائية نحو المشاركة فيها، في نفس الوقت الذي لا تشعر معه بالحاجة إلى موافقة مجلس الأمن على استخدامها لقواتها في العلاقات الدولية، وقد تمثلت تلك الأفعال نوعاً من الضرورة الإستراتيجية، لكنها بالتعبير الصحيح انسحاب من الشرعية الدولية للأمم المتحدة⁵⁴.

ولأنها الدولة الكبرى الوحيدة في العالم، التي تسعى إلى حماية ودعم حقوق الإنسان، فإن المصلحة الأساسية والجمهوريّة للولايات المتحدة هي في حكم القانون ونشر

تعطي انطباعاً خاطئاً بتوجهات جماعية للإدارة الأمريكية، على حين أنها شاركت في بناء تلك المنظمات بشكل انتقائي من ناحية، ولقدرتها على تشكيل الأحندة الخاصة بها ورعاية سيادتها وتعظيم المنافع من ورائها من ناحية أخرى.⁶⁰

وهكذا نلاحظ أنه من قانون البحار⁶¹ إلى بروتوكول كيوتو، ومن اتفاقيات التنوع البيولوجي إلى قانون تطبيق الجزاءات على الشركات الأجنبية⁶²، ومن انتقاد الدعوات إلى إصلاح البنك والصندوق الدوليين إلى الانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية، فإن التوجهات الانفرادية هي التي تسود الرؤية الأمريكية للعالم.

وهو ما عبرت عنه لجنة الأمن القومي برئاسة جيري هارت ووارين رومان، والتي ترى أن ظهور قوي جديدة - سواء بشكل مفرد أو تحالفات - سوف يحد من خيارات الولايات المتحدة بشكل متزايد على المستويات الإقليمية والعالمية، ولهذا يجب تطوير مؤسسات وآليات جماعية بالقدر الذي يقيد من سياسات تلك القوى أو التحالفات الأخرى وتمدنا بإطار عالمي للتعاون في مواجهة التهديدات التي لا يمكن للولايات المتحدة أن تواجهها في كل مكان.

إلا أن هذا لا يعني - ولا يجب أن يعني بأي درجة - أن الجماعية خيار دائم، فهي قد تكون مجرد آلية لتحقيق المصالح الأمريكية، و تلتزم بما طالما حققت الغاية منها، وإلا فإنها تعود إلى الانفرادية المطلقة في الرؤية والفعل والحركة وهو ما يدفع البعض إلى وضع مجموعة من القواعد التي تحكم الرؤية الأمريكية للعالم ما بين الانفرادية المطلقة والانفرادية الموازية أو قواعد السلوك المارق⁶³، ومنها على سبيل المثال:

1- لا يجب التخلي عن الفعل المنفرد في الحالات التي تنطوي على مصلحة حيوية للولايات المتحدة، بالرغم من إمكان الحصول على الدعم والمشروعية

الولايات المتحدة لن تلتزم بأية اتفاقية تتعارض مع الدستور، أما لن تقبل اختصاص محكمة العدل الدولية فيما يتصل بتفسير أي منها، أما لا تعتبرها ذاتية النفاذ وإنما تحتاج إلى التشريع اللاحق، وأما لن تلتزم بأية بنود قد تخل بالتوازن القائم بين الحكومة الفيدرالية والولايات.

والمثال على ذلك هو العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والذي صدقت عليه الولايات المتحدة في إبريل 1992 بعد 17 عاماً من دخوله حيز النفاذ و27 عاماً من تبني الجمعية العامة للعهد، وأدخلت فيه مجموعة من التحفظات، وبالرغم من أن عدداً كبيراً من الدول قد انتقدت بشكل رسمي التحفظات الأمريكية، فإن لجنة حقوق الإنسان لم تناقش الآثار المترتبة على ذلك، وهو الأمر الذي يُطرح في كل مناسبة تبدي فيها الولايات المتحدة عدم التزامها بالمعاهدة⁵⁷.

ناهيك عن عدم الارتباط بالأجهزة والآليات القانونية والقضائية الدولية أو أن تلتزم بما يصدر عنها من قرارات لا تتفق والمصلحة الأمريكية، وأشهرها على الإطلاق الموقف من قضية نيكاراغوا في محكمة العدل الدولية، حيث سارعت الإدارة الأمريكية - فور علمها بإمكان تقديم نيكاراغوا بشكوى للمحكمة عن الأفعال العدوانية ضدها - إلى إبلاغ المحكمة بتعديل قبولها للاختصاص الإلزامي لعام 1946، وأما لن تلتزم بقرارات المحكمة لمدة عامين في أية نزاعات مع إحدى دول أمريكا الوسطى، وعندما رفضت المحكمة أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من الإجراءات مدعية أن قبول اختصاص المحكمة يشكل تهديداً للأمن الأمريكي⁵⁸.

وإذا كانت للاتفاقيات الدولية فائدة خاصة في مسائل الخير العام أو المرافق الدولية العامة، فإن الولايات المتحدة ترفض الالتزام ببروتوكول كيوتو في مارس 2001 بعيداً عن مشاركة 178 دولة في البروتوكول⁵⁹، وهو الأمر الذي يمكننا ملاحظته في قضايا التجارة الدولية، والتي قد

2- الدولية لهذا الفعل، ففي الحرب ضد الإرهاب؛ علينا أن نفعل ذلك وحدنا، لكن التحالفات قد تعني مزيداً من الدعم والمشروعية، فيجب الحذر من الدخول في ترتيبات جماعية قد تؤثر - بأي درجة حالياً أو مستقبلاً- على قدراتنا على تكريس السلم في مناطق حيوية، لأن المصالح الأمريكية- استناداً للدور العالمي لها- تختلف نوعياً عن مصالح الدول الأخرى التي لديها اهتمامات محدودة.

3- فاتفاقية تحظر استخدام الألغام الأرضية قد يسهل على الدول الأخرى التوقيع عليها، لأنه ليس لديها ما تخشاه، لكن تلك الألغام هي التي تمنع اجتياح أراضي كوريا الجنوبية، والدور العالمي للقوات الأمريكية قد يتعارض مع الالتزام بالمحكمة الجنائية الدولية ما لم تكن هناك ضمانات بالإعفاء من اختصاصها، كما أن على الولايات المتحدة أن تعارض أية مبادرات جماعية تتعارض مع القيم ومع أسلوب الحياة الأمريكي أو تقيده من حريتها، من قبيل وضع نظام عالمي جديد لتدفق المعلومات أو نظام عالمي اقتصادي جديد أو معاهدات حقوق الإنسان والتي قد تعارض جميعها مع خيارات الليبرالية والسوق المفتوحة وحرية التعبير عن الرأي.

4- يجب التذكير وإقناع العالم بأن آليات التفرد تلك قد تساهم في تحقيق المصلحة الجماعية أو الخير العام العالمي، فالجزءات التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول التي لا تلتزم بمعايير حرية التجارة على سبيل المثال يجبر تلك الدول على السلوك الصحيح المتفق وقواعد منظمة التجارة

العالمية، والسعي إلى تغيير الأنظمة الحاكمة في الدول المارقة يحقق مصلحة حيوية وعاجلة للجماعة الدولية.

5- أن الجماعية هي مسألة جوهرية في القضايا التي لا يمكن إدارتها أو التعامل معها بدون مساندة الدول الأخرى، لكن يجب وضع إطار متوازن وصحيح لهذا التعاون، فبصدد التغييرات المناخية التي يتهم خصوم الولايات المتحدة بأنها مصدر لربع غازات الانبعاث، لكنهم في اتهامهم يتجاهلون أن ثلاثة أرباع تلك الغازات تنبعث من خارج الولايات المتحدة.

ثالثاً: مؤشرات المكانة المارقة (المحكمة الجنائية

الدولية)

إن النتيجة التي انتهى إليها الكثيرون هي أن إدارة بوش راحت تتبنى رؤية جديدة للسياسة الخارجية مفادها أن الولايات المتحدة لم تعد خاضعة للقانون الدولي العام⁶⁴. وقد حظي الموقف الأمريكي من المحكمة الجنائية الدولية بدراسات كثيرة، تناولت طبيعة الاعتراضات الأمريكية على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة، والنتائج المترتبة على ذلك، واعتبار هذا الموقف من أفضل دراسات الحالة لرصد طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية⁶⁵.

حقيقة، فإن اهتمام الإدارة الأمريكية كان يركز على التهديدات بإمكان اتمام الأفراد التابعين لها بالرغم من أن أمريكا ذاتها ليست عضواً في نظام روما. لكن خلف هذا التركيز وما استتبعه من ضغوط على مجلس الأمن وتمير تشريعات تجيز اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والمناسبة لفك أسر أي أمريكي يخضع لاختصاص المحكمة، يكمن الاعتقاد برغبة الدولة العاصية المتمردة على كافة القواعد والتقاليد التي تحكم الجماعة الدولية إلى التحول إلى مكانة مقبولة من تلك الجماعة

2- استقلال المدعي العام وسلطته التقديرية: بمعنى أن قانون روما لا يوفر الإشراف الملائم على المحكمة وعلى المدعي العام، من قبل مجلس الأمن الدولي أو أي كيان آخر منتخب بطريقة ديمقراطية. فقد أوجدت المعاهدة مدعياً عاماً يمكنه توجيه أي اتهام، لكنه لا يتحمل مسؤولية أمام أي دولة أو مؤسسة غير المحكمة ذاتها، الأمر الذي يفتح الباب لإمكان قيام تحقيقات أو توجيه اتهامات لدوافع وأغراض سياسية.

3- ضم جريمة العدوان إلى اختصاص المحكمة، وهي جريمة لم يتم الاتفاق على تعريفها بعد حيث لم يستطع مندوبو الدول التوصل إلى تعريف موضوعي ومقبول للعدوان، وتم تأجيل الاتفاق عليه لسبع سنوات قادمة، الأمر الذي يهدد بتقويض دور ومسؤوليات مجلس الأمن، ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا اقترحت الولايات المتحدة ضرورة الربط ما بين قرار مجلس الأمن بتكييف أعمال العدوان وبين قدرة المحكمة على اتهام الأفراد بارتكاب جريمة العدوان.

4- عدم وجود فترة زمنية للإعفاء من اختصاص المحكمة، وهو انتقاد يمثل اهتمام السياسة العامة بالجهول، بمعنى مدى عدالة وكفاءة المحكمة في الممارسة والعمل، والهدف من وجود هذا الإعفاء الوقي للردول غير الأعضاء هو إعطاء الدولة فرصة اختبار مدى كفاءة وفعالية أو خطورة أداء المحكمة قبل أن تقبل باختصاصها. وهو شرط غير موجود في النظام الأساسي، وإن كان عدم الاتفاق على تعريف موضوعي للعدوان يمثل إعفاءً لسبع سنوات.

وفي حقيقة الأمر فإن الدول التي ترتكب أشد الجرائم خطورة هي التي تخشى من المساءلة اللاحقة

ففي يوليو 1998 حينما وقعت 120 دولة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عملت الولايات المتحدة بقوة على كسب التأييد لإشراف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على الحالات التي ستحقق فيها المحكمة وتقاضي، ثم لم توقع عليها لأنها ستتمتع بالصلاحية القضائية على الرعايا الأمريكيين المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في أقاليم الدول التي صادقت عليها.

ولهذا سعت الولايات المتحدة إلى التوقيع على النظام الأساسي في 31 ديسمبر 2000 بالرغم من استمرار التحفظات الأمريكية، حيث أكد كلينتون على أن هذا التوقيع سوف يسمح للولايات المتحدة بالتأثير على تشكيل المحكمة وقواعد الإجراءات والأدلة، ومحاولة إدراج إعفاء لمواطنيها في الوثائق التكميلية، والتي قوبلت بالرفض، مما حدا بالرئيس كلينتون إلى التصريح بأنه لن يصدق على المعاهدة.

وتتلخص الاعتراضات الأمريكية على المحكمة الجنائية فيما يلي:

1- التعارض مع القانون الدولي، بمعنى أن إطار اختصاص المحكمة يتعارض مع المبادئ الأساسية للسيادة والقانون الدولي للمعاهدات، حيث يسمح للمحكمة بممارسة اختصاصها على رعايا دول ليست طرفاً في الاتفاقية. أي أنها تسمح بممارسة الاختصاص على الأفراد الذين يرتكبون جرائم على إقليم دولة عضو بالاتفاقية، حتى ولو كانوا رعايا لدولة لم تصدق عليها. ومن ثم فإن القوات الأمريكية العاملة بالخارج على إقليم دولة عضو يمكن أن يخضعوا لاختصاص المحكمة بالرغم من أن الولايات المتحدة ليست عضواً بها⁶⁶.

عن السلوك المعاقب عليه، إذ يقتصر اختصاص المحكمة - بموجب م 1/5 - على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، فللمحكمة بموجب النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية: جريمة الإبادة الجماعية - الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان.

ولهذا فلا مجال لاعتراض البعض بأن الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة هي جرائم جديدة ولا يوجد لها أساس في القانون الدولي العرفي، وأنها تمثل نوعاً من الاتهام من قبل الأكاديميين والمنظمات غير الحكومية ضد العسكريين، لأنه يمكننا أن نجد في محاكمات نورمبرج ومعاهدة الإبادة العنصرية واتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول والثاني أمثلة لهذه الجرائم التي شاركت الولايات المتحدة في صياغة مشروعها ثم لم تصدق عليها أصلاً أو بعد مرور زمن طويل، خاصة أن النظام الأساسي للمحكمة يعرف بشكل دقيق وموضوعي ماهية الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة (م 6 - م 8)، ولعدم الاتفاق على التعريف الموضوعي فقد تركزت جريمة العدوان لاتفاق لاحق بموجب م 2/5.

كذلك لا مجال للقول بأن الجرائم الخاضعة لاختصاص المحكمة هي جرائم غامضة جداً، لأنها نفس الجرائم التي تطلب الولايات المتحدة من قواتها ضرورة الامتناع عن ارتكابها، فهي من ثم جرائم محددة تماماً في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ونجدها كذلك في الوثائق العسكرية التي تطبقها المحاكم داخل الولايات المتحدة وحول العالم لسنوات. لكن ما أثار قلق الولايات المتحدة هو تجريم العدوان على أهداف عسكرية بشكل يمثل ضرراً غير متناسب للأفراد المدنيين، وأن هذا المعيار قد يكون شخصياً أمام أية محكمة دولية.

أما الاعتراض بأن المحكمة يمكنها ممارسة اختصاصها رغم عدم رضا وموافقة الدولة التابع إليها الفرد، فيمكن الرد عليه بأن اختصاص المحكمة الدولية هو اختصاص لاحق للاختصاص الجنائي للدولة، وأن الدولة يمكنها وقف أو استبعاد اختصاص المحكمة إذا قامت بواجباتها في الاتهام والمحاكمة. وهو أمر تشعر الولايات المتحدة بعدم الارتياح إليه، خاصة فيما يتعلق بمعيار الحكم على أداء الدولة لاختصاصها الجنائي في الاتهام والمحاكمة⁶⁷.

على أن الفهم العميق لاعتراضات الولايات المتحدة على ميثاق المحكمة يظهر من خلال سياساتها وقواتها العاملة بالخارج. ففضلاً عن إمكانية تعرض أفراد القوات الأمريكية للاتهام، فإن نظام روما ينشئ خطراً بأن الرئيس وغيره من القيادات الأمريكية يمكن أن يتعرضوا لاتهام المحكمة بارتكاب جرائم حرب أو ضد الإنسانية، خاصة لو قامت اللجنة التحضيرية للمحكمة بصياغة مفهوم محدد لجريمة العدوان.

بتعبير آخر فإن القيادة الأمريكية تتعرض لخطر الاتهام بارتكاب العدوان عن القرارات ذات الصلة بالأمن القومي أو المسائل التي تتعلق بالاستجابة للإرهاب أو مبدأ بوش عن الحرب الاستباقية ضد أسلحة الدمار الشامل.

ومنها على سبيل المثال قصف السودان في 20 أغسطس 1998 وتحت مبرر حق الدفاع عن النفس، فلو كانت السودان عضواً بالمحكمة لأمكنها اتهام الولايات المتحدة بجرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية، لأن الجريمة وقعت على إقليمها واستهدفت أهدافاً مدنية بالأساس (مصنع الشفاء للأدوية)، وهو ما يعطى للمحكمة اختصاصها طبقاً للمادتين 12 - 13 لو كانت دخلت حيز النفاذ في ذلك الوقت.

خاصة أن شعور الولايات المتحدة بمشروعية القصف والتدمير إنما يعني أنها لم تجر أية تحقيقات، أو اتهامات لاحقة حول استهداف أهداف مدنية بالأساس، الأمر الذي يعطى للمدعي العام للمحكمة الحق في بدء الإجراءات لتقاعس الدولة المعنية عن اتخاذ تلك الإجراءات بالتحري والاثام والإدانة.

كذلك الأمر لو كانت المحكمة الجنائية في حيز النفاذ حين استهدف حلف الناتو المصانع ومحطات الكهرباء والماء والتليفزيون وسائر الأهداف المدنية في يوغوسلافيا تحت ذريعة الاستخدام المشترك، خاصة لعدم وجود تبرير قانوني واضح لاستخدام القوة ضمن عمليات التدخل الإنساني، وفي إقرار محكمة يوغوسلافيا لمحاكمة مجرمي الحرب بأن الناتو قد ارتكب أفعالاً تمثل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وإن لم ترق إلى جرائم الحرب.

على حين يظل الأمر ماثلاً في اتهام القوات الأمريكية بارتكاب جرائم الإبادة وضد الإنسانية والعدوان في حالة العراق، الأمر الذي يخضعهم لاختصاص المحكمة بمجرد انضمام العراق إلى نظام روما ووقوع الجرائم تلك على إقليمه، وعدم الحاجة إلى إثبات تقاعس الولايات المتحدة عن ممارسة اختصاصها في الاثام والإدانة.

وهي تلجأ إلى مسوغات لا تصلح مبرراً لموقفها المعادي للمحكمة، فلا يمكن ادعاء المسؤولية الفريدة لأمريكا عن حماية السلم والأمن الدولي مبرراً لارتكاب جرائم حرب، فضلاً عن أن القوات الأمريكية ليست هي الوحيدة الموجودة في مناطق حرب خطيرة، وإنما هي مجرد جزء صغير من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي يتوقع من جنودها الالتزام بالمعايير العالمية.

وأحياناً تشير إدارة بوش إلى سوء استخدام جريمة العدوان، والتي لو وافقت أغلبية أعضاء المحكمة على تعريف لها، فإن المحكمة يمكنها إقامة اختصاصها عليها بعد سبع سنوات، حيث ترى واشنطن أن هذه السلطة يمكن أن تسيء وتصادر اختصاص مجلس الأمن الدولي في إعلان أعمال العدوان. وذلك بالرغم من أن م 2/5 تشترط أن أي تعريف للعدوان يجب أن يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم يخضع لدور مجلس الأمن والذي يمكن للولايات المتحدة في إبطائه الاعتراض على أي توصيف غير مناسب لفعل العدوان.

وأخيراً فإن إدارة بوش تستند إلى مسوغات إنسانية لتبرير عدم الانضمام وضرورة الحصول على ضمانات إعفاء القوات الأمريكية المشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين، بأن البنتاجون سوف يتقاعس عن نجدة الشعوب والأقليات التي في حاجة للتدخل خوفاً من الاتهامات غير المشروعة للقوات الأمريكية، لكن البنتاجون لم يفكر مرتين في الاثام في قصف البوسنة وكوسوفو، حتى لو كان هذا سوف يمثل خطر ااثام القوات الأمريكية أمام محكمة يوغوسلافيا.

حاصل القول: إن إدارة بوش لا يهملها سوى المصلحة القومية، ولن تخاطر بتحكيم خارجي على أفعالها كدأب كل الإدارات السابقة، ولأنه لا يوجد أي مفهوم حديث للعدالة يسمح لهذه السلطات الاستثنائية بالتهرب من الاثام، فإن وجهة نظر الإدارة تمثل عدواناً على قواعد القانون والعلاقات الدولية⁶⁸.

فالدولة المارقة اتخذت في مواجهة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وبغية التهرب من تبعاتها سياسات جديدة بالملاحظة والاعتبار لدلالاتها العميقة على الرؤية الأمريكية للعالم بعد أحداث سبتمبر، وفي

1. أن محكمة العدل الدولية قد أصبحت ذات طبيعة سياسية غالبية في قراراتها بالنظر إلى أن اختيار قضائها يتم عن طريق الجمعية العامة التي أصبحت ميسسة كذلك، فالأجهزة الأساسية للأمم المتحدة غالباً ما تجد نفسها ميسسة أكثر من الأجهزة ذات الطابع السياسي. وأنه بمجرد تعيين القضاة فإنهم يتصرفون حسب خلفياتهم الحضارية والسياسية على عكس ما هو متوقع منهم.

2. أن محكمة يوغوسلافيا في تحقيقاتها حول مدى ارتكاب حلف الناتو لجرائم حرب في كوسوفو 1999، كانت تتبنى استراتيجية إظهار أن المحكمة ليست ضد الصرب، على حين أن الوحدات الأقل الأخرى قد تم شغلها من قبل دول معادية للولايات المتحدة، ومنها على سبيل المثال طرد الولايات المتحدة الأمريكية من لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مايو 2001 ومكتب مكافحة المخدرات وحلت مكائفاً دول مثل إيران والبرازيل وبيرو والهند، واضطرار الولايات المتحدة من الانسحاب إلى مؤتمر دوربان⁷⁰.

وفي أغسطس 2002 وقع بوش قانون حماية أفراد القوات الأمريكية الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين المحكمة الدولية، حيث أوضح أن الهدف من هذا القانون هو أن القوات متعددة الجنسيات العاملة في دولة ما عضو في اتفاقية روما يمكنها أن تطلب اختصاص المحكمة حتى لو كانت الدولة التي يتبعها هؤلاء الأفراد لم تنضم إلى الاتفاقية⁷¹.

وهكذا فإن الاتفاقية قد تنشئ ترتيبات يمكن أن تخضع القوات الأمريكية العاملة في الخارج لاختصاص المحكمة حتى لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية غير منضمة إليها، وهذا لا يتعارض فقط مع القانون الدولي

تحويل سلوكها إلى مكانة تعترف بها الجماعة الدولية ولو قسراً، والتي تمثلت في ثلاث مسائل أساسية:

المسألة الأولى - دعم قانون حماية أفراد

القوات المسلحة الأمريكية الذي يمنع التعاون مع المحكمة الجنائية، ويعطي للولايات المتحدة حق قطع المعونات العسكرية عن الدول الأعضاء في قانون روما، ويحول الإدارة سلطة استخدام كافة الوسائل الضرورية لإعادة أي شخص تعتقله المحكمة الجنائية الدولية إلى الولايات المتحدة، وهو القانون المعروف بقانون غزو لاهاي.

المسألة الثانية - ممارسة الضغوط على مجلس

الأمن بمناسبة تجديد بعثة حفظ السلم في البوسنة، للمطالبة بإعفاء القوات التابعة للأمم المتحدة، والتي تنتسب إلى دول ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي من الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

المسألة الثالثة - عقد اتفاقيات ثنائية مع عدد

كبير من الدول تقتضي عدم تسليم رعايا الولايات المتحدة الأمريكية أو نقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وهي أمور تعكس بحق نظرة الإدارة الحالية إلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بالعالم، وتطويلاً لعدد كبير من النصوص القانونية التي لا تستجيب لرغبة الدولة المارقة، خاصة أنها لجأت إلى نصوص نظام روما الأساسي الذي رفضت الانضمام إليه لمشروعية رغبتها بالحصانة.

قانون حماية أفراد القوات الأمريكية بالخارج⁶⁹

إن البدايات الحقيقية لهذا القانون هي تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من اختصاص المحكمة، وهو أمر ممتد إلى كافة المؤسسات والآليات الدولية التي يمكن أن تشكل قيلاً على المغامرات العسكرية الأمريكية بالخارج؛ حيث يرى البعض أن أسباب هذا التخوف تعود إلى:

أما القسم 2005 فهو يسعى إلى تنظيم تعاون الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة وباقي الدول الأخرى لحماية أفرادها من اختصاص المحكمة، حيث يحظر مشاركة أمريكا في بعثات حفظ السلام ما لم يقرر الرئيس:

أ- أن مجلس الأمن قد أعفى قوات الولايات المتحدة من اختصاص المحكمة الدولية بموجب السلطات المخولة للمجلس.

ب- أن المحكمة ليس لها اختصاص جنائي فيما يتعلق بأقاليم الدول التي يتم نشر أفراد القوات الأمريكية على أراضيها.

ت- أن الدول التي يتم نشر القوات الأمريكية على أراضيها قد دخلت في اتفاقيات ثنائية مع الولايات المتحدة بالموافقة على عدم تقديم أفراد القوات الأمريكية إلى المحكمة.

وابتداء من أول يوليو 2003 فإن القسم 2007 سوف يمنع المعونات العسكرية الأمريكية عن الدول التي صدقت على اتفاقية المحكمة ما لم:

1. يستثن الرئيس دولة ما لأغراض المصلحة القومية الأمريكية.

رسمية عندما كانوا ضمن تلك القوات، وهو الشرط المعروف بغزو لاهاي والذي أثار جدلاً كبيراً في أوساط الحلفاء.

وبناء على ذلك أرسلت السفارة الأمريكية في لاهاي بياناً ذكرت فيه أننا لا يمكننا أن نحدد بدقة ماهية الظروف التي قد تحتاج فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ فعل عسكري ضد هولندا أو أي حليف آخر بالنظر إلى العلاقات الوثيقة بين دول حلف الناتو.

على حين رأت هولندا أن القانون الجديد الذي يشار إليه بأنه قانون غزو لاهاي غير مقبول، وبالرغم من

للمعاهدات، وإنما قد يؤثر على قدرة أمريكا على استخدام قواتها للوفاء بمتطلبات والتزامات حلفائها، أو المشاركة في عمليات حفظ السلام بما فيها التدخل الإنساني لإنقاذ أرواح المدنيين.

فالهدف من القانون هو منع التعاون مع المحكمة الدولية بعدد كبير من الوسائل؛ حيث يحظر القسم 2004 من هذا القانون على أية محكمة أمريكية أو ولاية أو حكومة محلية أو وكالاتها أو الحكومة الفيدرالية تسليم أي مواطن أمريكي إلى المحكمة، أو السماح بإجراء أية تحقيقات للمحكمة على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، ومنع نقل أية معلومات ذات صلة بالأمن القومي إلى المحكمة.

على حين يمنح القسم 2011 للرئيس سلطة التعاون مع المحكمة حالة بحالة ودون تفويض من الكونجرس، على أن يقوم بإبلاغ الكونجرس في حدود 15 يوماً بكل حالة على حدة، ويسمح القسم 2015 للولايات المتحدة بالتعاون فيما يتصل باتهام أفراد أجنبية، إذا لا يوجد ما سوف يمنح الولايات المتحدة من تقديم المساعدة إلى الجهود الدولية لاستقدام صدام حسين وأسامه بن لادن وأعضاء القيادة والجهاد أو أي أجنبية متهمين بارتكاب جرائم إلى عدالة المحكمة.

2. تدخل الدولة في اتفاقية ثنائية توافق فيها على عدم تقديم أفراد القوات الأمريكية إلى اختصاص المحكمة.

3. تكن إحدى دول الناتو أو حليف كبير من غير الناتو (مصر وأستراليا وإسرائيل واليابان) أو كوريا.

لكن القسم الأكثر إثارة للجدل هو القسم 2008 الذي يخول الرئيس سلطة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية والمناسبة لتخليص الأفراد المذكورين في القسم (2) من القانون من الاتهام أو السجن عن طريق أو بناء على طلب المحكمة الدولية. وهؤلاء الأفراد هم: أفراد القوات الأمريكية والحلفاء أو الأفراد الذين يتم اتهامهم أو اعتقالهم لأفعال

يرتبط بضرورة أن يقودها شخص مسئول، وأن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد، وأن تحمل الأسلحة بشكل ظاهر، وأن تلتزم في عملياتها بقوانين وأعراف الحرب.

وبالطبع فإنه كان يلخص مضمون الفقرة (أ) 2 من هذه المادة التي تتعامل مع "أفراد الميليشيا الأخرى والوحدات المتطوعة بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المسلحة"، متجاهلاً الإشارة إلى الفقرة الأولى من نفس المادة التي تتعامل مع "أفراد القوات المسلحة لأحد طرفي النزاع أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة"، فهل أعضاء طالبان ليسوا بأعضاء في القوات المسلحة لأحد الطرفين أو على الأقل جزءاً من الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً منها؟

ولهذا تشكلت مجموعة من رجال الدين والأساتذة والمحامين، وتقدمت بدعوى أمام محكمة كاليفورنيا الفيدرالية في 20 يناير 2002، نيابة عن معتقلي جوانتنامو، والتي رفضت الدعوى استناداً إلى عدم وجود صلة بين أصحاب الدعوى والمعتقلين، وأن مكان الاعتقال يقع خارج الاختصاص الإقليمي للمحكمة، وأنها لا يمكنها أن تحيل الدعوى إلى أية محكمة فيدرالية أخرى، وهو ما أكدت عليه محكمة الاستئناف⁷⁴.

وقامت المحكمة بالاستناد إلى حكم المحكمة العليا الشهير في عام 1950، حول عدم اختصاص المحاكم المدنية على السلطات العسكرية في التعامل مع الأعداء خارج الاختصاص الإقليمي، لأن المعتقلين في جوانتنامو لهم نفس وضع تلك القضية، فهم أجناب وأعداء محاربون، أسروا خلال الحرب خارج الولايات المتحدة وهم الآن خارجها أيضاً، وأهم منذ أسرههم تحت السلطة المطلقة للعسكريين، وأنها تعكس ضرورات عملية لها صلة بالأمن القومي يجعل من غير المناسب لأي محكمة مدنية أن تتخذ سابقة خطيرة بإعطائهم مثل هذا الحق في المحاكمة⁷⁵.

أننا لا نعتبر أن الغزو الأمريكي لهولندا هو تهديد مباشر، فإن اللغة التي صيغت بها عبارات القسم كانت غير مقبولة.

وفي مقابل السعي بكافة الوسائل إلى فك أسر أفراد القوات الأمريكية أو حلفائها المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة على الجماعة الدولية، ترفض الإدارة الأمريكية بإصرار الاعتراف بوضع أسرى الحرب لمعتقلي القيادة وطالبان في جوانتنامو⁷².

حيث أكدت الإدارة الأمريكية في 18 يناير 2002 عدم إمكان تطبيق اتفاقية جنيف الثالثة على أسرى حرب أفغانستان في جوانتنامو، استناداً إلى أن أفغانستان لم تكن بالدولة الفاعلة في الحرب وأن الطالبان لم يعترف بهم كحكومة رسمية، ثم تراجع في 7 فبراير معلنة أن اتفاقية جنيف الثالثة يمكن أن تطبق على أسرى طالبان دون القاعدة؛ بسبب أنه كان هناك نزاع مسلح بين طرفين عضوين بالاتفاقية، ولكن بالنظر إلى انتهاك طالبان لقوانين الحرب ولصلاهم الوثيقة بالقاعدة يجب حرمانهم من وضع أسرى الحرب.

بتعبير آخر، فإن بوش حدد أن اتفاقية جنيف بشأن معاملة الأسرى والتي تشارك أفغانستان والولايات المتحدة بها، تنطبق على النزاع المسلح بين طالبان وأمريكا، على حين أن الاتفاقية لا تنطبق على النزاع المسلح في أفغانستان أو في أي مكان آخر بين القاعدة وأمريكا، لكن ليس لأي من أسرى طالبان أو القاعدة وضع أسرى الحرب طبقاً للاتفاقية، وإن كانوا سوف يعاملون بموجب المبادئ الإنسانية العامة للاتفاقية⁷³.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة لم تنشر أي دفاع قانوني عن هذا الآراء، ولا يمكننا أن نفهم أسباب قرار بوش بعدم كفالة وضع الأسرى لطالبان، حيث أعلن المتحدث الرسمي أنه طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية جنيف فإن طالبان ليس لهم وضع أسرى الحرب، لأن الوصف

الأمريكية المشاركة في البعثة، وكذلك الحصول على الحصانة الدائمة من اختصاص محكمة يوغوسلافيا، خاصة في ضوء قرار الأخيرة بالتحقيق في مدى ارتكاب حلف الناتو جرائم حرب في عمليات كوسوفو⁷⁷.

ويجب ألا يعتبر مثل هذا الطلب من قبل الولايات المتحدة أمراً غير مقبول، لأن اتفاقيات دايتون ذاتها - التي شكلت الأساس القانوني لإنشاء بعثة حفظ السلم هناك - نصت على إعفاء الأفراد المشاركين من الاختصاص الجنائي لحاكم البوسنة والهرسك، ولأن البوسنة في طريقها إلى التصديق على نظام روما، ومن ثم إمكان طلب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فيبدو من المعقول أيضاً أن نطلب من مجلس الأمن ضمانات الإعفاء من اختصاص محكمة يوغوسلافيا الدولية، قياساً على الشرط الموجود في اتفاقيات دايتون عن اختصاص محاكم البوسنة.

ولهذا تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية في 17 مايو بهذا الاقتراح لمجلس الأمن للحصول على ضمانات حماية أفرادها في بعثة حفظ السلم في تيمور الشرقية، كجزء من استراتيجية أوسع لضمان الحصانة في كل عمليات حفظ السلم، وهو الاقتراح الذي لاقى عدم موافقة سائر أعضاء المجلس، بعدها مارست الولايات المتحدة ضغوطها بالتهديد بالانسحاب من تيمور الشرقية.

وفي أول يوليو استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ثلاث مرات في مجلس الأمن ضد قرار بتمديد عمل قوات حفظ السلم في البوسنة لدفع باقي الأعضاء للموافقة على طلبها بإعفاء جنودها المشاركين في تلك القوات من المحاكمة، وهو تاريخ بدء نفاذ نظام روما الأساسي. وقد وضع الطلب الأمريكي بالحصانة واشنطن في مواجهة حلفائها داخل المجلس، حيث أن الدول الأوروبية الأربع بالمجلس هي فرنسا وبريطانيا وإيرلندا والنرويج قد صادقت بالفعل على معاهدة روما، وأبلغت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها إذا وافقت على منح حصانة للأمريكيين في

ومن ثم فإن القضية ما إذا كان أسرى جوانتانامو يمكنهم أن يقيموا الاختصاص أمام أي محكمة يعتمد - ليس على طبيعة ادعائهم - وإنما على ما إذا كانت قاعدة جوانتانامو البحرية تحت سيادة الولايات المتحدة أم لا، فأصحاب الدعوى يرون أن المعتقلين الآن ضمن الاختصاص الإقليمي للولايات المتحدة، وبالتالي لهم الحق في المحاكمة، لكن هناك فارق كبير ما بين السيادة وبين الاختصاص الإقليمي، وأن المحكمة قد رأت أن قاعدة جوانتانامو خاضعة لسيادة كوبا وإن مارست عليها الولايات المتحدة كامل اختصاصها وسيطرهما، طبقاً لمعاهدة عام 1903 بين الطرفين.

قرار رقم 1422 في 12 يوليو 2002

ثم كان على الإدارة الأمريكية ضرورة الحصول على ضمانات بعدم الاتهام من قبل المحكمة، ففي رأى وزارة الخارجية أن أشد مؤيدي المحكمة على قناعة بأن بعض البلاد سوف تتردد في المشاركة في عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة، إذا تعرض أفرادها لخطر اتهامهم من قبل المحكمة لأفعال تتعلق بمهام البعثة، وأن حل تلك المسألة يكمن في قرار دولي من مجلس الأمن عند إنشاء قوات حفظ السلم بإعفاء القوات المشاركة من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وأن الولايات المتحدة سوف ترفض المشاركة في أية عمليات لحفظ السلم مستقبلاً إذا رفض مجلس الأمن تقديم مثل هذه الضمانات للقوات الأمريكية⁷⁶.

وفي هذا المقام، واستغلالاً لقرار مجلس الأمن رقم 1357 لعام 2001، فإن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك سوف تنتهي في 21 يونيو 2002 مع قيام الرغبة في تجديد مهام البعثة، كما حدث بشكل دوري منذ عام 1996. ولكن نظراً لتغير الظروف، فيجب على الإدارة أن تسعى للحصول على الحصانة الدائمة من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للقوات

بعثات حفظ السلام فإنها ستكون بذلك قد انتهكت التزاماتها.

وهكذا استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لمنع تجديد بعثة حفظ السلم في البوسنة، بدلاً من أن تنسحب من تلك القوة، وأنها معنية بتلك المسألة للغاية لأنها تخص حماية الأمريكيين الذين يخدمون في شتى أنحاء العالم، وأن إدارة بوش تساورها الشكوك بأن المحكمة تشكل خطراً على الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها العاملة في حفظ السلام.

ويلحق باول على الموقف الأمريكي بأن بلاده تُتهم ظلماً بالتفرد في كل مرة تتخذ موقفاً مختلفاً عن موقف أصدقائها وحلفائها. ففي كل مرة تفعل شيئاً ليس متناغماً مع الآخرين تُتهم بالتفرد، وهذا اتهام يستطيع أيّاً من كان أن يوجهه لنا، كل مرة نفعل شيئاً مختلفاً عما تعتبره الدول الثماني عشرة الأخرى في حلف الناتو أو الدول الأربع عشرة في الاتحاد الأوروبي، الشيء الأفضل الذي يتعين القيام به.

ومن أجل التوصل إلى تسوية اقترحت الولايات المتحدة على المجلس استخدام الضمانات الواردة في المادة 16 من نظام روما، والتي تنص على أنه لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو اتهام بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهراً بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابق من الميثاق، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها.

حيث رأت الولايات المتحدة أنه يمكن لمجلس الأمن - طبقاً للمادة السابقة - أن يطلب من المحكمة عدم إجراء تحقيق أو اتهام لقوات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة من الدول التي لم تصدق على معاهدة روما. وأنه يمكن تجديد

ذلك بشكل تلقائي ما لم يعترض عليه أحد الأعضاء الدائمين بالمجلس.

وهي صيغة تخالف مضمون المادة 16 والتي تفترض عدم التجديد التلقائي، وعلى أن يتم التجديد بشكل صريح سنوياً، وتحت الانتقادات العنيفة من باقي أعضاء المجلس سحبت الولايات المتحدة اقتراحها بالتجديد التلقائي، وقبلت إعفاءً من اختصاص المحكمة قابل للتجديد لمدة عام واحد.

وفي 12 يوليو 2002 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1422، عملاً بموجب الفصل السابع من الميثاق يطلب - بناء على م 16 - من المحكمة الجنائية الدولية إرجاء أي تحقيق أو اتهام يتعلق بأفراد ينتمون إلى دولة ليست طرفاً في النظام الأساسي (حيث لم يقتصر القرار على القوات الأمريكية فحسب)، وتشارك في عمليات تنفيذها مجلس الأمن أو يأذن بها لمدة 12 شهراً تبدأ من أول يوليو 2002، ويعتزم تجديد هذا القرار سنوياً تحت نفس الشروط، طالما استمرت الحاجة إليه⁷⁸.

ولهذا فقد أثبتت تطورات الأحداث أن مادة 16 من النظام الأساسي تعد من أخطر مواد الاتفاقية وأكثرها حساسية من ناحية، وأشدّها استخداماً ضد المقصود منها من ناحية ثانية، لأنها تتعلق بالمواقف التي تختص بسلطة مجلس الأمن في وقف بدء التحقيق أو الاتهام من قبل المدعي العام، الأمر الذي كان له أثره الكبير والسلب على اختصاصات المحكمة على عكس المقصود منها.

حيث نلاحظ من خلال مشروعات المادة السابقة أن الهدف منها هو إنقاص سلطات المجلس عبر المادة ذاتها، ولهذا خضعت لمجموعة من التوازنات التي انحرفت بها كثيراً عن المشروع الذي قدمته لجنة القانون الدولي عام 1994، حيث كان نص المادة 3/23 من هذا المشروع يتضمن عدم اختصاص المحكمة بالاتهام الناجم عن موقف يخضع

لكن نظام روما لم يحدد لنا ماهية التحقيق أو الاقحام و ماهية الفرق بينهما، وهناك غموض في صياغة المادة فيما يتعلق ببدء التحقيق أو الاقحام، وحول سلطات المجلس في تعليق اختصاصات المحكمة، وحول التجديد وعدد المرات، وحول مدى رقابة المحكمة على مشروعية استناد المجلس إلى الفصل السابع من الميثاق لمنع المحكمة من ممارسة اختصاصاتها، وحول مدى إمكان استناد المدعي العام إلى نص المادة 53 في عدم الأخذ بتعليق المجلس لاختصاصات المحكمة، وحول المدة التي يظل فيها موقف ما تحت نظر المجلس وبما لا يعنى المماثلة في استعادة المحكمة لاختصاصها في هذا الموقف⁸¹.

ولهذا عكست الصياغة الأخيرة لنص المادة الأخذ بالاعتبارات السياسية وأولويتها على الاعتبارات القانونية، وأن سلطة المجلس في تعليق اختصاص المحكمة إنما تؤكد الدور الحاسم للمجلس في التعامل مع المواقف التي تتعارض فيها اعتبارات الأمن والعدالة، وأن مادة 16 تمنح المجلس فرصة غير مسبقة للتأثير على أعمال الجهاز القضائي، كما ظهر في القرار 1422.

حيث أثبتت المادة 16 أنها من الناحية العملية لها تأثير مخالف لما كان يقصده واضعو المادة 23 من مشروع لجنة القانون الدولي، وإن كانت صياغة المادة ليست المسؤولة وحدها عن هذه النتيجة، حيث عكست آراء الدول عدم الخشية من تجاوز المجلس لاختصاصاته، لأنه سوف يحتاج إلى 9 أصوات لتمرير قرار بإيقاف اختصاص المحكمة بما فيهم الأعضاء الخمسة، ولهذا كان إصدار قرار 1422 رغم كل ذلك إنما يعكس نوعاً من الخلل في أداء المجلس، وتغليب اعتبارات عملية وسياسية.

حيث هددت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض ضد تمديد بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم في البوسنة والهرسك بدلاً من أن تسحب قواتها منها، لو لم يتم تمرير القرار بالتعليق، وهكذا حصلت الولايات المتحدة

لتقييم المجلس على أنه يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أو عملاً من أعمال العدوان طبقاً للفصل السابع من الميثاق⁷⁹.

وقد عارض عدد كبير من المفوضين نص المادة على أساس احتمال تدخل المجلس في اختصاصات المحكمة والتأثير على أدائها لمهامها باستقلال، وأن المحكمة يمكن أن تحرم من ممارسة اختصاصها في موقف بعينه إذا استمر تحت نظر المجلس لفترة غير محددة، وأن استخدام أحد الأعضاء الدائمين لحق النقض قد يحرم المحكمة من اختصاصها، ويخضعها للدوافع السياسية التي تحكم غالباً قرارات المجلس.

ولهذا سعت الدول إلى التوفيق ما بين المشروع الأصلي وما بين سلطات المجلس فيما يعرف باقتراح سنغافورة، والتي اقترحت في لجنة الإعداد في أغسطس 1997 تعديل العلاقة بين المجلس والمحكمة، وهو الاقتراح الذي أصبح أساس المشروع الثاني للمادة 3/23. حيث تضمن الاقتراح عدم بدء الاقحام أو التحقيق في مواقف تحت نظر المجلس بموجب الفصل السابع للميثاق، ومن ثم فإن للمحكمة أن تباشر اختصاصها بالتحقيق والاقحام ما لم يقرر المجلس رسمياً - وبموافقة 9 أعضاء وضمن الفصل السابع- وقف هذه الإجراءات من قبل المحكمة⁸⁰.

وبالتالي فإن وقف اختصاص المحكمة كان يهدف إلى عدم التدخل القضائي على نحو قد يضر بترتيبات المجلس في المسائل التي يعتبرها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن إجراءات المحكمة لا يمكن وقفها إلا بجهد متضافر من أعضاء المجلس بأغلبية 9 أعضاء، فضلاً عن اقتراح كندا أن يكون تعليق اختصاص المحكمة لمدة 12 شهراً.

بتعبير آخر فإن الهدف من المادة 16 هو تأكيد استمرار قيام المحكمة بإجراءات الاقحام والتحقيق، ما لم يقرر المجلس أن التدخل القضائي أو التهديد به يمكن أن يضر بجهود المجلس لتحقيق السلم والأمن الدوليين، أو في التعامل الفاعل مع أعمال العدوان.

بمفردها وبشكل غير مباشر على نفس سلطات المادة 3/23 من المشروع من خلال المادة 16.

وبالرغم من تبني القرار، فقد عكست تصريحات أغلبية المفوضين الشعور بالفشل والتراجع عن فكرة المحكمة الدولية، حيث أشارت الأغلبية - بما فيهم أعضاء المجلس - إلى النتائج الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن تبني مثل هذا القرار، والآثار السلبية على القانون الدولي وعلى مصداقية قرارات مجلس الأمن، بعد تبني هذا القرار⁸².

محمل القول: إن القرار قد تم تبنيه رغم معارضة الجماعة الدولية، ومناشدة أكثر من مائة دولة لمجلس الأمن بعدم الموافقة، حيث ثارت الشكوك حول مدي اتفاق القرار مع الرموز والقيم الأساسية للقانون الدولي، أو اختصاص مجلس الأمن في تعديل المعاهدات دون موافقة الدول الأطراف، وفي العمل كجهاز قضائي في تأويل المعاهدات الدولية، إلا أنه من الواضح أن الضغوط السياسية هي التي فرضت وبهذه الطريقة الأخذ بالقرار، لمنع الولايات المتحدة من استخدام حق النقض ضد قوات حفظ السلم في البوسنة والهرسك، والتي تشكل مصلحة حيوية للجماعة الدولية هناك.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد نجحت من الناحية السياسية في تحقيق أهدافها، إلا أنها فشلت في إيجاد مبررات قانونية تتفق وجوهر نظام روما الأساسي ولا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، باعتبار أن القرار ينقصه عنصر جوهري وهو عدم وجود ما يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أو عملاً من أعمال العدوان يبرر تصرفات المجلس. بموجب الفصل السابع من الميثاق⁸³.

لكن قد تكون الحاجة إلى المحافظة على السلم والأمن في البوسنة والهرسك أو الحرص على استمرار عمليات حفظ السلم في غيرها من الأقاليم هي المبرر الأساسي وراء انسياق الجماعة الدولية لرغبات الولايات

المتحدة بالتعليق لاختصاصات المحكمة الدولية، إلا أن هذه الرغبة لا تمثل بالتأكيد تهديداً للسلم بالمعنى القانوني الدقيق، ومن باب أولى إذا كانت تلك الرغبة تمثل تبريراً لتبني القرار استناداً إلى المادة 16 كما هو نص القرار⁸⁴.

فجوهر تلك المادة يتطلب أن المواقف التي تنطوي على تهديد السلم والأمن الدوليين - وهو مبرر تصرف المجلس بموجب الفصل السابع - يجب التعامل معها حالة بحالة، وأي تفسير مخالف إنما يعني أن المجلس سوف يستبعد اختصاص المحكمة بدون أية مبررات حقيقية للتهديد لأطول فترة ممكنة، ومن ثم فإن الفقرة الثانية من القرار تمثل تعديلاً لنص المادة 16، الأمر الذي يطرح التساؤل مجدداً حول صلاحيات المجلس في تعديل المعاهدات الدولية. بموجب الفصل السابع.

وقد يكون حقاً وصدقاً أن لمجلس الأمن صلاحية إنشاء أجهزة وآليات قضائية استجابة للمواقف التي تنطوي على تهديد السلم والأمن الدوليين؛ لكن هذا لا يعني مد صلاحيات المجلس إلى التدخل في أداء تلك الأجهزة لمهامها ولا الإجراءات التي تتبعها من أجل ذلك، وهو ما حسمته بحزم المحكمة الدولية لمحاكمة مجرمي البوسنة والهرسك في عديد من أحكامها وقضاياها⁸⁵.

إلا أن ما يمنع تعليق اختصاص المحكمة أو منح الدول غير الأعضاء بالمحكمة حصانة هو ما يتعلق بمناقضتها لفكرة القواعد الآمرة **Jus Cogens** والتي تمثل الإلزام للكافة **Erga Omnes**، لأن اختصاص المحكمة قاصر على الجرائم الأشد خطورة على الجماعة الدولية، والتي تضعها في مرتبة أسمى من غيرها من القواعد، فهي قواعد أمرة تضع التزاماتها على الكافة بعدم منح أية حصانة لمرتكبي تلك الجرائم⁸⁶.

ومن ثم فإن القرار يتناقض مع مبدأ الإلزام للكافة؛ لأنه يعفي أفراد القوات المشاركة في حفظ السلم من الدول

حفظ السلام) الطرف الآخر إلى اختصاص المحكمة الجنائية⁸⁹

على حين أن الشكل الثاني منها لا يقوم على التزامات متبادلة، حيث لا تمنع الولايات المتحدة من إمكان تسليم رعايا الطرف الآخر لاختصاص المحكمة، في مقابل التزام الأخيرة بعدم التسليم، ومثلها الاتفاقات التي عقدها في أغسطس مع كل من رومانيا وطاجيكستان، وفي سبتمبر مع كل من الدومينيكان والكويت والبحرين وجزر مارشال و أوزبكستان وهندوراس وميكرونيزيا وبالاو، وأفغانستان، وفي أكتوبر مع السلفادور وغامبيا، وفي نوفمبر مع سري لانكا، وفي يناير 2003 مع جيبوتي وفي فبراير مع جورجيا⁹⁰.

ويصدق الشكل الثالث والأخير على اتفاقها مع تيمور الشرقية قبل أن تصبح عضواً بالأمم المتحدة، والتي وقعتها في 23 أغسطس، والتي تتضمن شرطاً إضافياً بعدم التعاون مع دولة ثالثة لاهتمام أو تسليم رعايا الولايات المتحدة إلى اختصاص المحكمة الجنائية.

بينما لا زالت الولايات المتحدة تمارس ضغوطها على سائر الدول الأخرى لتوقيع اتفاقات الحصانة، ومنها على سبيل المثال البوسنة والهرسك وشيلي وقبرص و الدنمارك وبلغاريا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وأوكرانيا ويوغوسلافيا⁹¹.

وأخيراً فإن هناك دولاً عديدة -ولها ثقلها في الجماعة الدولية- رفضت التوقيع على اتفاقات الحصانة تلك، معتبرة إياها خرقاً لالتزاماتها. بموجب نظام روما الأساسي، ومنها النمسا وكندا وكولومبيا وكرواتيا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وأسبانيا والسويد وترينداد وتوباغو⁹².

وقد عبرت تلك الدول عن مجموعة من المبررات القانونية التي تدعم موقفها الراض لعقد

غير الأطراف في نظام روما الأساسي من اختصاصها، ومع قيام الافتراض بأن تلك الجرائم تمثل إلزاماً للكافة، والرغبة في تجديد تعليق اختصاص المحكمة إنما يعني إضفاء المشروعية على تلك الحصانة.

وأخيراً فإن الفقرة الثالثة من القرار تلزم الدول الأعضاء بالألا تتخذ أية إجراءات تتنافى مع الفقرة الأولى أو التزامها الدولية، وهي فقرة غامضة وواسعة الدلالة، وتفرض مجموعة من التساؤلات ابتداء من تحديد ماهية الدول الأعضاء، وماهية الأفعال التي لا تتفق مع الفقرة الأولى أو الالتزامات الدولية، وأخيراً المعنى المقصود بالامتناع⁸⁷.

إلا أن السياق المقبول لهذه الفقرة قد يعنى التزام كافة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بالامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تتنافى مع جوهر الفقرة الأولى: استدعاء اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادتين 13 / أ و 14/أ من نظام روما. ولأن قرار المجلس ملزم للجماعة الدولية؛ فإن كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة - سواء كانوا أطرافاً أو غير أطراف في المحكمة الدولية - سوف تمتنع عن التعاون مع المحكمة، بما يعنى قيام التعارض بين التزامها القانونية لغير صالح المحكمة الدولية⁸⁸.

اتفاقيات الحصانة وعدم التسليم

وأخيراً فقد سعت الولايات المتحدة إلى عقد اتفاقات ثنائية مع مجموعة من الدول التي وقعت أو صدقت على نظام روما الأساسي بعدم تسليم مواطنيها إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتتخذ هذه الاتفاقات ثلاثة أشكال: منها ما وقعته مع إسرائيل في 4 أغسطس 2002 (بعد سحب الأخيرة أيضاً لتوقيعها على النظام الأساسي) وموريتانيا (17 أغسطس) والهند (26 ديسمبر) ونيبال (31 ديسمبر)، والتي تضمنت التزام الطرفين بعدم تسليم رعايا (وليس فقط أفراد القوات المسلحة العاملين ضمن قوات

والدليل على أن نية الأطراف كانت تتجه إلى تلك الاتفاقات على وجه القصر هو كلمة "الدولة المرسله"، وهي اصطلاح يتكرر كثيراً في اتفاقيات وضع البعثات أو القوات للإشارة إلى الدولة التي ترسل بعثات عسكرية للإقامة على إقليم دولة أخرى تسمى بالدولة المضيفه، والتي لا تغطي سوى الأفراد المنتمين إلى تلك البعثات بشكل ضيق ومحدود.

وبالرغم من أن نية الدول الأطراف أن تنطبق المادة على اتفاقات وضع القوات فقط أو على تجديدها، فإن أية اتفاقات أخرى يجب على الأقل أن تتفق مع مبادئ وأغراض نظام روما، حيث كان الهدف من نص المادة هي الاتفاقات القائمة فعلاً وإمكان تعارضها مع التزامات المحكمة، أي أنها تهدف إلى حل التعارض القانوني الذي يمكن أن يثور بسبب اتفاقات وضع القوات، ولم يقصد بها أن تنشئ وضعاً لاتفاقات جديدة تعرقل من تعاون الدول الأطراف مع المحكمة.

ولذا فقد وقعت الولايات المتحدة اتفاق روما من أجل أن تشارك في وضع قواعد الإجراءات والأدلة، وحاولت في كل الدورات فرض تصورهما للمحكمة وإجراءاتهما، ومنها هنا اعتبار عقد اتفاق الحصانة مع الأمم المتحدة على أنه يدخل ضمن "الاتفاقات الدولية" التي تستبعد اختصاص المحكمة بموجب المادة 2/98.

حيث أكد مندوبها على أن القاعدة 2/195 من قواعد الإجراءات والأدلة والتي تتصل بمتطلبات تطبيق المادة 2/98، تفسح المجال أمام الولايات المتحدة لعقد اتفاقات دولية مع الأمم المتحدة لحماية أي مواطن أمريكي من التحقيق أو الاتهام من قبل المحكمة. ثم تقدمت في الدورة الرابعة والخامسة بمشروع قاعدة تسمح للمحكمة بالدخول في اتفاقات

اتفاقات حصانة تتعارض بالقطع مع التزاماتها بموجب المحكمة الجنائية، وأن الولايات المتحدة تسعى إلى تدمير عالمية الاختصاص الجنائي بتكالبها على عقد مثل تلك الاتفاقات.

إذ تستند الولايات المتحدة في عقدها لاتفاقات الحصانة إلى تأويلها الخاص لنص المادة 98 من نظام روما الأساسي في فقرتها الثانية، حيث "لا يجوز للمحكمة أن توجه طلب تقديم يتطلب من الدولة الموجه إليها الطلب على نحو لا يتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقات دولية تقتضي موافقة الدولة المرسله كشرط لتقديم شخص تابع لتلك الدولة إلى المحكمة، ما لم يكن بوسع المحكمة أن تحصل أولاً على تعاون الدولة المرسله لإعطاء موافقتها على التقديم."

لكن هذه الاتفاقات لا تتفق مع أغراض المادة 2/98 لأنها تمنع الدول الأطراف من الوفاء بالتزاماتها طبقاً لنظام روما، وتشكل خرقاً للمواد 27 و 86 و 87 و 89 من النظام، ومادة 18 من قانون المعاهدات، وتخلق نوعاً من التعارض في الالتزامات ما بين اتفاقيات جنيف والإبادة الجنسية والأنظمة القومية لتسليم المجرمين الخاصة بكل دولة.

ذلك أن مادة 98 إنما كانت تعكس موقف بعض الدول المؤيدة للمحكمة، والتي تتعلق باحتمال قيام تعارض ما بين نظام روما وبين الالتزامات الأساسية للدولة بموجب القانون الدولي (الخصائص الدبلوماسية)، أو بموجب الاتفاقات الدولية (وهي بالأساس وفي نية الأطراف اتفاقات وضع قوات الناتو داخل الدول المنضمة للمعاهدة)، وهي اتفاقات سابقة على المحكمة الجنائية ومعترف بها، ومن ثم فإن عقد اتفاقات جديدة أو تجديد القائم منها في هذا المجال الحدود لا يتعارض مع نظام روما.

المشروع في أن تقتصر عليها فقط، خاصة أن تعريف الأفراد الذين يشملهم الإعفاء الأمريكي يتجاوز بكثير نطاق الأفراد المشار إليهم في اتفاقات القوات أو البعثات⁹⁴.

3- أن اتفاقات وضع القوات والبعثات العسكرية المعنية بالمادة 2/98 تركز على اختصاص الدولة الأولى بالتحقيق والالتزام، لكنها لا تستبعد اختصاص غيرها بالتحقيق أو الالتزام، فهي اتفاقات تعالج -بتعبير آخر- أولوية الدولة بالاختصاص دون استبعاد غيرها من جهات التحقيق أو الالتزام، ومن ثم تتفق مع نظام روما الذي يعطى للاختصاص القومي الأولوية في الالتزام والتحقيق⁹⁵.

4- يجب الأخذ في الاعتبار نص المادة 90 من النظام الأساسي، لأنها تتعلق بتعدد وتعارض طلبات التسليم لتقدم شخص ما إلى الالتزام، حيث تلتزم الدولة الطرف في حالة تلقيها طلباً من المحكمة بتسليم شخص بموجب المادة 89، وطلب من دولة أخرى بتسليم نفس الشخص عن ذات السلوك الإجرامي، بإعطاء الأولوية لطلب المحكمة حسب الفقرة الثانية، خاصة لو كانت الدولة الأخرى غير عضو بالمحكمة حسب الفقرة الرابعة⁹⁶.

5- عدم نية الولايات المتحدة إجراء التحقيقات أو الالتزام عن الجرائم التي ترتكب بالخارج، لأن نصوص الاتفاقات تلك نصت على أن الحكومة تعرب عن نيتها في التحقيق والالتزام "حيثما كان ذلك مناسباً" للجرائم التي ترتكب من قبل موظفيها وأفرادها العسكريين وسائر الرعايا الآخرين. لكن اختصاص المحاكم الأمريكية

تمنع تسليم مواطني دولة غير عضو إلى اختصاص المحكمة، والذي لاقي اعتراض 39 مندوباً من أصل 45⁹³.

ويمكننا في النهاية الإشارة إلى بعض الانتقادات التي توجه إلى الاتفاقات الثنائية التي عقدها الولايات المتحدة بهدف إعفاء مواطنيها أو أفراد القوات المسلحة من التحقيق أو الالتزام من قبل المحكمة الجنائية الدولية، خاصة ما يتصل بمضمون تلك الاتفاقات والآثار القانونية التي يمكن أن تترتب عليها بالنسبة إلى عالمية الاختصاص الجنائي:

1- أن تفسير الاتفاقات الدولية يجب أن يكون بحسن نية وبما يتفق مع السياق العادي وبما لا يتعارض مع أهداف وأغراض الاتفاقية، لأن الهدف الأساسي من نظام روما هو تقديم الأشخاص المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة على الجماعة الدولية إلى اختصاص المحكمة، وهو ما يتم عن طريق الدول الأعضاء بأنفسهم أو عن طريق المحكمة كحل أخير، وأن أية اتفاقات قد يترتب عليها حرمان المحكمة من اختصاصها بالتحقيق أو الالتزام بسبب عدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها على التعاون إنما يتناقض مع أهداف وأغراض المحكمة.

2- أن مادة 2/98 لا تسمح بعقد هذا النوع من الاتفاقات التي تفرضها الولايات المتحدة عبر العالم، لأن هذه الاتفاقات الثنائية إنما تهدف إلى منع التسليم لاختصاص المحكمة وليس عودة هؤلاء إلى الولايات المتحدة للتحقيق أو الالتزام، فهي تسعى إلى تعديل أو إلغاء نص المادة عن طريق تبييع مفهوم "الدولة المرسله" الذي يشكل جوهر تلك المادة، فهذه الكلمة تتكرر كثيراً في اتفاقيات وضع القوات والبعثات العسكرية مما يعكس نية

اختصاص قاصر وغامض وغير محدد⁹⁷.

بالجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة هو

Policy , (New York: Hill & Wang , 1995 , P.P. 12 et seq.)

Paul Hoyt , The Rogue State Image in American Foreign Policy , **Global Society** , Apr. 2000 , Vol.14/2 , P.P. 297et seq.

⁹ حيث أكدت الإدارة الأمريكية على أنها تعترض بشدة على ضم الهند أو باكستان إلى نادى الدول النووية أو إلى اتفاقية منع الانتشار كدول نووية، لكنها لا ترغب في خلق منبوذين، وأن غرض فرض العقوبات هو التأثير على السلوك وليس العقاب، وأنها لن تستخدم لإحداث نوع من الازدياد الاقتصادي أو عدم الوفاء بالمتطلبات الإنسانية الأساسية.

¹⁰ Paul Hyot , Op. Cit., P.306

Michael Klare , Making Enemies for the 90s: The New “Rogue State Doctrine” , **Nation** , Aught 1995 , Vol.260/18 , P.P. 625-628

¹¹ Ibid , P.P. 307 et seq.

¹² Robert S. Litwak , What ‘s a Name? The Changing Foreign Policy Lexicon , **Journal of International Affairs** , Spring 2001 , Vol.54/2 , P.P. 375 et seq.

¹³ Eric O’Malley , Destabilization Policy: Lessons from Regan on International Law , Revolutions and Dealing with Pariah Nations , **Virginia Journal of International Law** , Winter 2003 , Vol.43 , P.P. 319-362.

¹⁴ Anthony Lake , Confronting Backlash States , **Foreign Affairs** , March 1994 , Vol.73/2 , P.P. 45-55.

¹⁵ Robert Litwak. Op. Cit. , P.384

¹⁶ Mark Strauss , A Rogue by Any Other Name , **Chronicle of Higher Education** , Dec.2000 , Vol.16/11 , P.P.11-14.

Guo Fenghai , From “Rogue States” to “ States Deserving Special Concern”: Anything changed?, <http://www.bjreview.com.cn/bjreview/en/200137/globalo>

bserver-200137

Patrick Martin. State Department Drops the Term “ Rogue States”-cynicism and crisis inUS Foreign Policy ,

<http://www.wsws.org/articles/2000/june2000/rogue-j24>

Michael Klare , An Anachronistic Policy: The Strategic Obsolescence of the “Rogue Doctrine” , **Harvard International Review** , Summer 2000 , Vol.22/2 , P.P. 46-53.

Meghan O’Sullivan , Sanctioning Rogue States , A Strategy in Decline? **Harvard International Review** , Summer 2000 , Vol.22/2 , P.P. 56-61.

¹ Thomas Schelling , What Makes Green House Sense? , **Foreign Affairs** , May 2002 , Vol.81/3 , P.P. 2-10.

² Contemporary Practice of the US Relating to International Law , Loss of US Seat on the UN Human rights Commission , **American Journal of International Law** , Oct.2001 , Vol.95/4 , P.P.877-878.

وكان تعليق الولايات المتحدة على القرار أن السودان المتهم بارتكابه جرائم الرق والعبودية وانتهاكات الحقوق الدينية قد انتخب عضواً في اللجنة التي حافظت الولايات المتحدة على عضويتها منذ عام 1947، وإن كان بعض المراقبين يرون في التصويت انتقاد الجماعة الدولية للاتجاه المنفرد للولايات المتحدة في مجال القانون الدولي، بما فيه رفضها التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات الأخرى.

³ S Murphy , Contemporary Practice of the US Relating to International Law , **American Journal of International Law** , Oct.2002 , Vol. 96/4 , P.P. 975-977.

⁴ John Rhinelonder , The Conference on the Legal Status of the ABM Treaty , **Comparative Strategy** , 2001 , Vol. 20 , P.P. 203-213.

Rein Mullerson , The ABM Treaty: Changed Circumstances , Extraordinary Events ,Supreme Interests and International Law , **International & Comparative Law Quarterly** , 2001 , Vol.50/1 , P.P.

⁵ Kristen Paris , The Expansion of the Biological Weapons Convention: the History of a Verification Regime , **Houston Journal of International Law** , Spring 2002 , Vol.24 , P.P. 509-550.

⁶ See Cornell International Law Journal Spring Symposium 2003 , US Unilateralism: International Law , Security and Policy post 9/11.

M.Bertold , H.Mey , Unilateralism in Theory and Practice , **Comparative Strategy** , 1998 , Vol. 17 , P.P.197-207.

Michael Mc Faul , The Liberty Doctrine , **Policy Review** , Apr. 2002 , Issue 112 , P.P. 3-22.

⁷ أنظر في مفهوم الدول المارقة ونماذجها التاريخية والمعاصرة:

Thomas Henriksen , The Rise and Decline of Rouge States , **Journal of International Affairs** , Spring 2001 , Vol.54, No.2 , P.P. 349-370.

⁸ Michael Klare , Rogue States and Nuclear Outlaws: America’s Search for a New Foreign

- Foreign Policy , **Politics** , May 2002 , Vol.22 /2 , P.P. 68- 75.
- ²² Philip H. Gordon , NATO after 11 September , **Survival** , Winter 2001-2002 , Vol.43/4 , P.P. 1-18.
- ²³ Brett Bowden , Reinventing Imperialism in the Wake of September 11 , **Alternatives** , Summer 2002 , Vol.1/2 , P.P. 28-46.
- ²⁴ Ibid , P.31
- ²⁵ Ibid , P.32
- ²⁶ Larry Diamond , Winning the New Cold War on Terrorism , Institute for Global Democracy , Policy Paper No.1, March 2002 , P.P.6-8
- بل إن رئيس تحرير وول ستريت افترض إن الإمبريالية الأمريكية يمكن أن تكون أفضل استجابة للإرهاب، وأن أحداث سبتمبر هي نتيجة لعدم كفاية الانخراط الأمريكي في العالم، وأن أفغانستان وغيرها من الدول المضطربة في حاجة إلى نوع من الإدارة الأجنبية المستنيرة.
- ²⁷ Fraser Cameron , Op. Cit. , P.69
- وهو يرى أن الهجوم الإرهابي قد أعاد تشكيل أولويات السياسة الخارجية على نحو ربطت الولايات المتحدة نفسها بتحالفات متنوعة من الدول بغض النظر عن انتمائها أو موقفها من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث أكد بوش في خطاب 12 ديسمبر 2001 أن تهديداً جديداً للحضارة بدأ يزيل الخطوط القديمة للمنافسة والخصومة والاستياء بين الأمم، وأن أمريكا وروسيا يقيمان علاقات تعاون جديدة وتتحالف أمريكا مع الهند بصورة متزايدة في سلسلة من القضايا، وتضطلع ألمانيا واليابان بأدوار جديدة تتناسب ووضعهما الديمقراطي.
- ²⁸ Michael Hirsh, Op. Cit., P. 22.
- Ralf Carter , Leadership at Risk: the Perils of Unilateralism , **American Political Science Review** , Jan.2003 , Vol.36/1 , P.P. 67 et seq.
- Michael Hunt , In the Wake of September 11 , The Clash of what ? , **American History** , Sept. 2002 , Vol.89/2 , P.P. 9 et seq.
- ²⁹ John Dumbrell , Unilateralism and America First ? : President George W. Bush's Foreign Policy , **Political Quarterly** , Jul.2002 , Vol.73/3 , P.P. 276 et seq.
- ³⁰ Fraser Cameron , Op. Cit. P.P. 70 et seq.
- إذ يقرر أن الولايات المتحدة رغم حاجتها إلى "الجماعية" في محاربة الإرهاب، إلا أنها تتزعج إلى "التوحد" في كل شيء، وأنها لم تبد أية إشارة عن تراجعها عن موقفها -المعارض لأقرب الحلفاء- من مسائل كيوتو والاختبارات النووية والحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي يسميه بالجماعية المتوحدة Utilitarian Multilateralism.

وتقدم تلك الكتابات عدداً من المبررات وراء إسقاط إدارة كلينتون لمصطلح "الدول المارقة"، منها علي سبيل المثال أن المصطلح هو مفهوم أمريكي ليس له من سند في القانون الدولي، ولهذا كان يتم تطبيقه بانتقائية شديدة، فضلاً عن معضلة التطبيق للمؤشرات، فكيف يمكن أن نصف الهند وباكستان بعد أن استوفت أحد تلك المعايير وهو حيازة أسلحة الدمار الشامل؟، وأن توجهات السياسة الخارجية نحو الدول المارقة قد نجم عنها خسائر سياسية ملحوظة في عدم الرضا العالمي حول تطبيق الجزاءات عليها أو إتباع إجراءات التدمير والعزل، وأن مفهوم الدولة المارقة يحد بشكل صارخ من المرونة في السياسة الخارجية إزاء تلك الدول.

¹⁷ انظر على سبيل المثال

Noam Chomsky , Rogue States: The Role of Force in World Affairs , (Cambridge ,MA , South End Press , 2000).

Raju Thomas , Bombs , Sanctions and State Destruction: US Action in a Unipolar World , **World Affairs** , Jan.1999 , Vol.3/1 , P.P. 123 et seq.

على حين تخرج الكتابات التي ترصد سلوكيات الدولة المارقة على شبكة الإنترنت عن الحصر، وهي تستخدم عناوين من قبيل **america the Chief Rogue State- Rogue State par Excellence**

¹⁸ Michael Hirsh, Bush and The World, **Foreign Affairs**, Sep/Oct. 2002, Vol. 81/2, P.18.

John Ikenberry, America's Imperial Ambition, **Foreign Affairs**, Sep/Oct. 2002, Vol. 81/2, P. 44.

¹⁹ Jermy Telman, Should we read Carl Schmitt Today?, **Berkeley Journal of International Law**, 2001, Vol. 19, p.p. 127- 160

خاصة فيما يتصل بأن التمييز الأساسي للسياسة هو ما بين الصديق / العدو، وأنه عندما تفشل الدول في صياغة مثل هذا التمييز؛ فإن غيرها من الثنائيات تتداعى إلى الظهور، من قبيل التمييز ما بين الخير والشر، وبين الحضارة و البربرية. وطبقاً لهذا فإن كيفية تقديم مبررات لشن الحرب هو جوهر دولة شميدت، وأن الدولة لا يمكنها أن تدخل حرباً من أجل المبادرات الأخلاقية أو الدينية، فالحرب هي استجابة لتهديد جوهرى لوجود الدولة.

²⁰ C. Brown , The Fall of the Towers and International Order , **International Relations** , Aug. 2002 , Vol.16/2 , P.P. 263-267.

²¹ Fraser Cameron , Utilitarian Multilateralism: The Impact of 11 September 2001 for US

يجب أن تنضم إلى كل الاتفاقيات والمعاهدات التي تقترح أية دولة أو مؤسسة ضرورة عقدها.

³⁶ John Kemberly, Op. Cit. P.P 47-49.

³⁷ Ibid , p.p. 45 et seq.

L. Hagel, The World Redefined, **Mediterranean Quarterly** , August 2002, Vol. 1313, p.p. 12- 21.

H. Elsehans, The International System Since September 11: Ultra stability – Ultra imperialism, **Asien Afrikd Latin Amrika**, Jan. 2002, Vol. 3013, p.p. 193- 217.

Glenn Hastedt , Definitions of Responsibility and American Foreign Policy , **American Political Science Review** , Jan2003 , Vol. 36/1 , P.P. 47 et seq.

A. J. Hurrell , There Are no Rules (George Bush): International Order After September 11 , **International Relations** , August 2002 , Vol. 1618, p.p. 185 – 204.

³⁸ James Kitfield , The New New World Order , **National Journal** , Nov.2002 , Vol.34/44 , P.P. 3192-3198.

³⁹ Charles Krauthammer , The Unipolar Moment Revisited , P.P. 8 et seq.

لأن بريطانيا عندما فرضت سلامها الإمبراطوري كان لديها أسطول بحري أكبر من الدولتين التاليتين لها، على حين تنفق الولايات المتحدة على التسليح ما يفوق العشرين دولة التالية لها، بما يجعلها خارج المنافسة، وأن أحداث سبتمبر أكدت ذلك لأنها أتت بعد حرب كوسوفو التي شكلت قمة الأداء التكنولوجي وعمق الفجوة ما بين الولايات المتحدة وحلفائها. والملاحظ أن الخبرة التاريخية للهيمنة أهما تولد تحالفات مضادة من الدول الأقوى في محاولة جادة أو يائسة لإحداث نوع من التوازن الدولي، لكن خلال العقد الأول من القبطية الأمريكية لا يوجد مثل هذا التحالف، فلا يوجد لنا أعداء كبار.

⁴⁰ John Ikenberry , America's Imperial Ambition , Op.Cit., P.P.49-50

“There are things we know that we know, There are known unknowns , That is to say there are things that we know we don't know , but there are unknown unknowns , there are things we don't know.Each year we discover a few more of things unknown unknowns.”

⁴¹ Ibid , P.46.

⁴² Ibid , P.47

⁴³ Ibid. , P.P. 53 et seq.

S. Guzzini , Op. Cit., P.P. 294.

⁴⁴ Joseph Nye , The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower can't Go it

³¹ Mohamed El Zeidy , The United States Dropped the Atomic Bomb of Article 16 of the International Criminal Court Statute: Security council Power of Deferral and Resolution 1422 , **Vanderbilt Journal of Transnational Law** , Oct.2002 , Vol.35/5 , P.P. 1503-1344.

³² Thomas Schilling , What Makes Green House Sense ? **Foreign Affairs** , May 2002 , Vol.81/3 , P.P. 2-10

John Dumberll , Op. Cit. P.P. 277 et seq.

³³ Daniel N. Nelson , Transatlantic Transmutations , **The Washington Quarterly** , Autumn 2002 , Vol.25/4 , P.P. 51 et seq.

S. Smith , The End of the Unipolar Moment , September 11 and the Future of World Order , **International Relations** , Aug. 2002 , Vol.16/2 , P.P. 171-183.

Charles Krauthammer , The Unipolar Moment Revisited , **The National Interest** , Winter 2002/2003 , Issue 70 , P.P. 6 et seq.

وهو متابعة وإعادة قراءة لمقال سابق نشره عام 1991

Charles Krauthammer , The Unipolar Moment , **Foreign Affairs** , Jan. 1991 , Vol. 70/1 , P.P. 23-34.

³⁴ John Ikenberry, Op. Cit. P.P. 45 et seq.

S. Guzzini , Foreign Policy Without Diplomacy: The Bush Administration at a Crossroads , **International Relations** , Aug. 2002 , Vol.16/2 , P.p. 291-297.

³⁵ Condaleezza Rice , Promoting the National Internet, **Foreign Affairs**, Jan 2000, Vol. 79/1, P.P.48 et seq.

حيث تؤكد على أن الاتفاقيات والمؤسسات متعددة الأطراف لا يجب أن تشكل غاية في حد ذاتها، وأن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تصلح لتكوين التحالفات الأقوى، وأن إدارة كلينتون كانت توافقة للبحث عن حلول جماعية لكل المسائل، ولهذا تسارع بالتوقيع على الاتفاقيات الجماعية، وإن لم تكن في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، والمثال على ذلك هو كيوتو، وهي اتفاقية لا تضم الصين وتعفى الأقطار النامية من معاييرها التحكومية وتعاقب الصناعات الأمريكية، ومن ثم فلا يمكنها مجال من الأحوال أن تكون في صالح الولايات المتحدة.

وبالطبع فإن هذا لا يمنع من توقيع اتفاقيات جماعية رمزية، فظبقاً للجنة الشؤون الخارجية هناك 52 اتفاقية ومعاهدة تنتظر التصديق، بعضها قد يعود إلى عام 1949، لكن ليس من العزلة في شيء القول بأن الولايات المتحدة لها دور خاص ولا

William Schabas , Invalid Reservations to the International Covenant on Civil and Political Rights: is the United States Still a Party? , **Brooklyn Journal of International Law** , 1995 , Vol.21 , P.p. 277 –289.

⁵⁸ Anthony D'Amato , Nicaragua and International Law: The Academic and the Real , **American Journal Of International Law** , Jul.1985 , Vol.78/3 , P.P.657-664.

⁵⁹ أعلن بوش في 11 يونيو 2001 أنه بالرغم من دعمه لضرورة خفض غازات الانبعاث، إلا أنه لا يتفق مع شروط البروتوكول التي تعفي الدول النامية من قبيل الهند والصين والتي تعد من أكثر الدول مصدراً للغازات الضارة، كما أنه لا يوافق على النسب التحكيمية للتخفيض، لإضرارها بالصناعة الأمريكية.

Joseph Nye , The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower can't Go it Alone, Op. Cit. P.P. 56 et seq.

⁶⁰ Stewart Patrick , Op. Cit. , P.P. 13-14

⁶¹ امتنعت الولايات المتحدة عن التصديق على اتفاقية قانون البحار في 19 يوليو 1982، لتعارضها مع المصالح الأمريكية في التعدين العميق لقاع البحار، لهذا لم تستطع المشاركة في انتخاب أعضاء لجنة الرصيف القاري أو أعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار أو لجنة قاع البحار، كما أن الاتفاق الملحق الذي كان يهدف إلى التغلب على الاعتراضات التي منعت الولايات المتحدة من التصديق، وبعد دخوله حيز النفاذ في يوليو 1996 قد سمح للدول التي شاركت في صياغته ولم تصدق عليه بعد بالتقدم إلى السلطة المختصة بقاع البحار في مدة لا تتجاوز نوفمبر 1998، وهي بالأساس 14 دولة، نجحت 10 دول منها في التصديق خلال تلك المدة وهي ألمانيا واليابان وروسيا والصين والهند وفرنسا وهولندا وبريطانيا وكوريا الجنوبية وإيطاليا، وفشلت أربع وهي الولايات المتحدة وبلجيكا وكندا وبولندا.

Margaret Temlinson , Recent Development in the International Law of the sea , **The International Lawyer** , Summer 1998 , Vol. 32 , P.P. 599et seq.

S. Oda , Some Reflections on Recent Development in the Law of the Sea , **Yale Journal of International Law** , Winter 2002 , Vol.27/1 , P.P. 217-222.

⁶² Michael Mastanduno , Extraterritorial Sanction: Managing Hyper-Unilateralism in US Foreign Policy , in Stewart Patrick et al. (eds.) , **Multilateralism and US Foreign Policy:**

Alone , (New York: Oxford Univ. Press , 2002 , P.P. 17 et seq.)S

⁴⁵ Michla Pomerance , US Multilateralism: Left and Right , **Orbis** , Spring 2002 , Vol.46/2 , P.P. 351 et seq.

⁴⁶ Joseph S. Nye, Seven Tests Between concert and Unilateralism , **The national interest** , Winter 2001, Vol. 2, P.8.

⁴⁷ Ibid , P.P. 8-9.

Franz Nuscheler , **Multilateralism Vs. Unilateralism** (Bonne: Development & Peace Foundation , 2001 , P.P. 12 et sq.).

⁴⁸ Stewart Patrick , Don't Fence me in: The Perils of Going it Alone , **World Policy Journal** , Fall 2001 , Vol.18/3 , P.P. 2-3

⁴⁹ Ibid , P.3

⁵⁰ Ibid , P.7

S. Smith , Op. Cit. , P.P. 176 et seq.

⁵¹ Kristen Paris , Op. Cit., P.p. 528-530.

⁵² US Withdrawal from the ABM Treaty , **Arms Control Today** , Jan.2002 , Vol. 32/1 , P.P. 21 et seq.

⁵³ John Quigley , The New World Order and the Rule of Law , **Syracuse Journal of International Law & Commerce** , Spring 1992 , Vol.18/1 , P.P. 75 et seq.

Richard Nelson , International Law and US Withholding of Payments to International Organizations , **American Journal of International Law** , Oct.1986 , Vol. 80/4 , P.P. 973 et seq.

Steven Holloway , US Unilateralism at the UN: Why Great Power do not Make Great Multilateralists , **Global Governance** , Sep.2000 , Vol.6/3 , P.P. 361-382

⁵⁴ Christopher H. Lytton , Lessons from the Sward Bears: the Evolving Paradigm of the United States' s Military Participation in United Nations' Operations , **Tulsa Journal of Comparative & International Law** , Fall 2001 , Vol. 9/1 , P.P.195-212.

Joseph Nye , The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower can't Go it Alone , Op. Cit. , P.P. 34 et seq.

⁵⁵ Matthew Barrett , Ratify or Reject: Examining the United States Opposition to the International Criminal Court, **Georgia Journal of International & Comparative Law** , Fall 1999 , Vol. 28/1 , P.P. 113-114.

⁵⁶ M. Barrett , Op. Cit. , P.P.116-117.

⁵⁷ John Schmesty , Florida Federal Court Rules that the International Covenant on Civil and Political Rights does not bar United States from Prosecuting Persons already Convicted for some Crime in another Country , **International Law Update** , Jan. 1999, P.12.

- ⁷¹ Seden Murphy , Contemporary Practice of The United States relating to International Law, **American Journal of International Law** , Oct. 2002, Vol. 96/4, p.p. 975- 977
- ⁷² Contemporary Practice of the US Relating to International Law , **American Journal of International Law** , Apr2002 , Vol.96/2 , P.P. 475 et seq.
Jeremy Rabkin , After Guantanamo: the War over the Geneva Convention , **The National Interest** , Summer 2002 , Vol. 15 , P.P. 15-26.
- ⁷³ G. Aldrich , The Taliban , Alqaeda Determination of Illegal Combatants , **American Journal of International Law** , Oct.2002 , Vol.96/4 , P.P. 891 et seq.
- ⁷⁴ Coalition of Clergy v. Bush , 189 F. Supp.1036, 2002.
United States Court of Appeals for the Ninth Circuit , Coalition of Clergy , Lawyers and Professors , vs. George W. Bush et al , No.02-55367.
The Federalist Society for Law and Public Policy Studies , Wrong Claim , Wrong Party , Wrong Court , Assessing the Petition brought by a Coalition of Clergy , Lawyers & Professors on behalf of Detainees held by the US Military in Guantanamo Bay , Cuba.
- ⁷⁵ US Supreme Court , Johnson v. Eisentrager , 339 , US 763 (1950).
- ⁷⁶ Contemporary Practice of U.S relating to International Law , Effort to Obtain Immunity from ICC for U.S Peace Keepers, **American Journal of International Law**, Jul 2002, Vol. 96/3, p.p. 725.
- ⁷⁷ Ibid , P. 726
Marc Weller , Undoing the Global Constitution: UN Security Council Action on the International Criminal Court , **International Affairs** , Oct. 2002 , Vol.78/4 , P.P. 693 et seq.
- ⁷⁸ Mohamed Elzeidy , The United States Dropped the Atomic Bomb of Article 16 of the International Criminal Court Statute: Security Council power of deferrals and Resolution 1422 , Op. Cit. , P.P. 1505 et seq.
يتضمن القرار بعد الديباجة ثلاث فقرات، يطلب المجلس في الفقرة الأولى -متصرفاً- بموجب الفصل السابع من الميثاق، واتساقاً مع أحكام المادة 16 من نظام روما الأساسي، أن تمتنع المحكمة الجنائية الدولية لمدة اثني عشر شهراً، اعتباراً من 1 يوليو 2002، عن بدء أو مباشرة أية إجراءات للتحقيق أو المقاضاة، في حالة إثارة أي قضية تشمل مسئولين أو موظفين حاليين أو سابقين تابعين لدولة مساهمة ليست طرفاً في نظام روما

- Ambivalent Engagement , (Boulder: Lynne Rienner , 2002 , P.P. 292-322).
- ⁶³ Joseph Nye , Seven Testes between Concert and Unilateralism , Op. Cit. , P.10-12
- ⁶⁴ K. Ruth, R. Wedgwood , Is American's Withdrawal from the New International Criminal Court Justified? , **World Link** , Jul/ Aug. 2002, Vol. 15/4, p.p. 14-20.
- ⁶⁵ انظر على سبيل المثال
David J. Scheffer, The United States and International Criminal Court, **American Journal of Internationals Law**, 1999, Vol. 93/
James Taulbee , A Call to arm Declined: the United States and the International Criminal Court , **Emory International Law Review** , Spring 2002 , Vol.14 , P.P. 105-113.
Joel F. England, The Response of the United States to the International Criminal Court: Rejection, Ratification or Something else; **Arizona Journal of International & Comparative Law** , Fall 2001, Vol. 18, p.p. 941 – 977.
David Forsyth , The United States and International Criminal Justice , **Human Rights Quarterly** , Nov. 2002 , Vol.24/4 , P.P. 974-991.
Joseph Nye , The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower can't Go it Alone , Op. Cit. P.P. 116 et seq.
- ⁶⁶ David Forsyth , Op. Cit. , P.P. 976 et seq.
Michael Scharf , The ICC's Jurisdiction over the National of Non-Party States: A Critique of the US Position , **Law & Contemporary Problems** , Winter 2001 , Vol.46/1 , P.P. 67 et seq.

⁶⁷ م 19 / 2 الدفع بعدم اختصاص المحكمة أو قبول الدعوى

من قبل:

(ب) الدولة التي لها اختصاص النظر في الدعوى لكونها تحقق أو تباشر المقاضاة في الدعوى أو لكونها حققت أو باشرت المقاضاة في الدعوى.

- Michael Scharf , Op. Cit., P.P. 69 et seq.
- ⁶⁸ K. Roth, R. Wedgwood , Op. cit, P. 20
- ⁶⁹ Joel England , Op. Cit., P.P. 963 et seq.
S.Murphy , Contemporary Practice of the United States Relating the International Law , **American Journal of international Law** , Oct. 2002 , Vol. 96/4 , P.P. 975-977.
- ⁷⁰ M. Tia Johnson , The American Service member's protection Act, Protecting whom ? , **Virginia Journal of International Law**, Winter 2003 , Vol. 43/1 , p.p. 456- 457.

⁸⁶ Ibid, P.1533

⁸⁷ Ibid, P. 1537

⁸⁸ Ibid, P. 1538

وهو ما يطرح أيضاً مدى مشروعية القرار 1422 فيما يتجاوز فترة الإثنى عشر شهراً حتى يوليو 2003، كما هي القراءة الصحيحة لنص المادة 16، الأمر الذي يعني قيام تعارض آخر ما بين ضرورة التزام الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بالقرار وبين التفسير الصحيح للمادة 16 والتي لا تسمح بفترة تعليق أو إعفاء لما يتجاوز الإثنى عشر شهراً القادمة.

⁸⁹ Amnesty International, International Criminal Court: US Effort to Obtain Impunity for Genocide, Crimes against Humanity and War Crime, August 2002, P.13.

وقد بررت إسرائيل موقفها الراض للالتزام بنظام روما بالصراع في الشرق الأوسط، وأن السبب الأهم لهذا القرار هو احتمال التحيز السياسي من جانب المحكمة، وأن هناك أكثر من دليل على إمكان قيام عدد كبير من العرب بذلك كنوع من الدعاية، وأن المحكمة يمكنها إتهام إسرائيل بسبب محاربتها للإرهاب والمخربي الحرب بينما يرسل ياسر عرفات ومعاونوه الانتحاريين للقيام بمجمات إرهابية دون أدنى إتهام، وأن الولايات المتحدة تهدف من خلال اتفاقاتها إلى حماية أفرادها العاملين في قوات حفظ السلم، على حين كل فرد تقريباً في إسرائيل هو في عداد القوات المسلحة.

⁹⁰ Ibid, P.14

⁹¹ لم تتوافر لدى الباحث معلومات إضافية حول الدول التي لا زالت لم توقع بعد على اتفاقيات الحصانة، وإن لم ترفضها، ولذا فإن القائمة الموجودة قد تتغير بعض الشيء إما بالموافقة على الدخول في الاتفاقات، خاصة بالنسبة للأعضاء الجدد في حلف الناتو، أو أنها أخذت جانب الجماعة الأوروبية الراضة لعقد تلك الاتفاقيات.

⁹² Ibid, P.P. 16 et seq.

⁹³ Christopher Hall, The First Five Sessions of the UN Preparatory Commission for the International Criminal Court, **American Journal of International Law**, Apr.2000, Vol.94/2, P.P. 773-786.

⁹⁴ لأن اتفاقات القوات أو البعثات تشمل بحمايتها أفراد القوات العاملة وأقاربهم من الدرجة الأولى فقط، على حين أن الاتفاقات التي تعقدها الولايات المتحدة تتجاوز ذلك بكثير لتغطي الأفراد العاملين والسابقين والموظفين المسنين من

الأساسي، فيما يتصل بأي عمل أو إغفال يتعلق بالعمليات التي تنشئها الأمم المتحدة أو تأذن بها، إلا إذا قرر مجلس الأمن ما يخالف ذلك. ويعرب في الفقرة الثانية عن اعترامه تمديد الطلب بنفس الشرط في أول يوليو من كل عام ولفترة 12 شهراً جديدة طالما استمرت الحاجة إلى ذلك، مقررراً في الفقرة الأخيرة أنه على الدول الأعضاء ألا تتخذ أية إجراءات تتناقى مع الفقرة الأولى ومع التزاماتها الدولية.

⁷⁹ William Lietzaw, International Criminal Law after Rome: Concerns from a US Military Perspective, **Law & Contemporary Problems**, 2001, Vol.64, P.P. 119-

⁸⁰ Mohammed Elzeidy, Op. Cit., P.1509

⁸¹ Ibid, P.P. 1514-1517

⁸² أشار مندوب كندا إلى قلق حكومته إزاء تمرير إعفاء قوات حفظ السلم من الاتهام عن الجرائم الأكثر خطورة على الإنسانية، وأن المسألة التي ناقشها المجلس أكبر بكثير من مجرد المحكمة الدولية، بل إن المبادئ الأساسية للقانون الدولي هي موضوع الشك والتحليل، وأن المجلس ليس من سلطاته إعادة كتابة المعاهدات الدولية أو تعديلها ضد رغبة الدول الأعضاء فيها، وأن القرار يحتوي على عناصر تتجاوز في اختصاصات المجلس. فالمسألة التي يناقشها المجلس ليست مجرد تمديد البعثة، وإنما التأثيرات السلبية المحتملة لهذا القرار على تكامل نظام روما الأساسي، وعلى مصداقية قرارات المجلس، وعلى مشروعية القانون الدولي فيما يتصل بالتحقيق والتهام في أخطر الجرائم على الإنسانية.

انظر كافة التصريحات والمداولات على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت

[Http://www.un.org/icc/index.htm](http://www.un.org/icc/index.htm)

⁸³ Ibid, P. 1524

⁸⁴ Ibid, P. 1531.

يقدم المجلس طلب التجديد والإعفاء لأطول فترة ممكنة طالما كان ذلك ضرورياً، بمعنى أن المجلس سوف يستبعد اختصاص المحكمة ليس فحسب لمدة 12 شهراً، وإنما لمدة غير محدودة وغير معلومة، وهو ما يتعارض مع نص م16 من النظام الأساسي، لأن التجديد يجب أن يكون استناداً إلى ظهور موقف يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين أو عملاً من أعمال العدوان يستوجب تصرف المجلس بموجب اختصاصاته في الفصل السابع من الميثاق، وهو أمر لا يمكن حسمه مقدماً وقبلها ب12 شهراً على الأقل.

⁸⁵ Ibid, P.1532

خلال آليات التسليم الرسمية، وإنما تستهدف فقط الحصانة والإعفاء من اختصاص المحكمة.

⁹⁷ فالحاكم الفيدرالية ليس لها اختصاص واضح بالنظر في كل هذه الجرائم التي ترتكب من قبل المدنيين أو جرائم الإبادة التي يرتكبها بالخارج أفراد القوات الأمريكية الذين ليسوا من رعاياها أو على المدنيين الأجانب، وليست كل مؤشرات جرائم الحرب المنصوص عليها في نظام روما معروفة بوضوح ودقة على أنها جرائم في القانون الفيدرالي عندما ترتكب بالخارج، وأن الجرائم ضد الإنسانية - عدا التعذيب - التي ترتكب بالخارج ليست ضمن القانون الفيدرالي، وليس للمحاكم الأمريكية اختصاص اتهام الأشخاص بجرائم في القانون الدولي العرفي ليس لها تعريف دقيق كجرائم في القانون الداخلي.

وحتى بالنسبة للجرائم التي تخضع لاختصاص المحاكم الأمريكية، فإن الولايات المتحدة أعربت عن نيتها في الاتهام والتحقيق حيثما كان ذلك مناسباً، الأمر الذي يخضع لاختصاص للسلطة التقديرية وليس لحكم القانون.

رعاياها، والمقاولين وكل من شارك في أعمال لها صلة بالقوات الأمريكية من غير مواطنيها، بل وتشمل - على نحو يذكرونا بالامتيازات الأجنبية والحماية - كافة الأفراد الموجودين داخل الإقليم بغض النظر عن سبب وجودهم، سواء كان العمل الشخصي أو السياحة، ولا يوجد أي مفهوم للدولة المرسله يمكن أن يغطي مثل هذا التفسير الواسع للأشخاص المشمولين بالحماية، فضلاً عن عجز الدولة الأخرى عن القبض على مواطنيها أو اتهامهم أو تسليمهم لاختصاص المحكمة الدولية لجرد أهم شاركوا - بأية صورة - في أي شيء لصالح القوات الأمريكية.

⁹⁵ بتعبير آخر فإن أغراض اتفاقيات الحصانة الأمريكية تتعارض بالأساس مع اتفاقيات وضع القوات والبعثات العسكرية، لأن الهدف من اتفاقيات القوات هو تحديد المسؤولية عن التحقيق والاثام في الجرائم التي ترتكب من قبل أفراد القوات المسلحة للدولة المرسله والموجودين على إقليم الدولة المضيفه، وليس من أجل إضفاء الحصانة على قوات الدولة المرسله عن جرائم ترتكب على إقليم الدولة الثانية، لأن الاتفاقيات الأخيرة لا تعالج اختصاص الولايات المتحدة، وإنما فقط منع الدولة الثانية من القبض أو اتهام أو نقل الأشخاص المتهمين إلى المحكمة الجنائية.

فاتفاقيات الناتو على سبيل المثال تضمن اختصاص الولايات المتحدة المنفرد على أفراد قواها عن المسؤولية بأفعال تشكل انتهاكاً للقانون العسكري الأمريكي والتي ليست ضمن قانون الدولة المضيفه، على حين تختص محاكم الدولة المضيفه بكامل الاختصاص على تلك القوات المستولة عن ارتكاب أفعال تعد انتهاكاً لقوانين الدولة المضيفه وإن كانت لا تشكل انتهاكاً للقانون العسكري الأمريكي.

⁹⁶ وحتى لو قررت الدولة الاستجابة لطلب دولة غير عضو بالتسليم، وكان على الدولة العضو التزاماً دولياً قائماً بذلك، فإن التسليم يخضع كذلك لمجموعة من الإجراءات والشروط الواجب أخذها في الاعتبار، وأن هذا التوازن في المصالح يمكن أن يحدث فقط في حالة وجود طلب رسمي بالتسليم عن نفس السلوك الإجرامي، على أن اتفاقيات الحصانة تستبعد نص المحكمة لأنها لا تهدف إلى عودة مواطنيها المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة لأغراض التحقيق والاثام والإدانة من

مدخل لفهم "فتاوى الأمة"

مقدمة:

من المهم – في إطار الوقائع التي تطرأ على عموم الأمة الإسلامية – أن نؤكد أن هذه الوقائع تتطلب اجتهاداً يتناسب مع تعقيداتها وتركيبها، وفي هذا الإطار وجب علينا أن نفهم كل ما يتعلق بالأجواء والواقع كوسط أكثر امتداداً واتساعاً يتيح الفهم الأعمق للحادث موضع الإفتاء والواقعة المستفتى فيها. إلا أن طبيعة الفتاوى المطلوبة ضمن هذا الزمن المتنامي في تسارعه، والمتشابك في أحداثه، والمتراكم في تأثيراته، يجب ألا تتخذ الشكل التقليدي في تخريج الحكم الشرعي، والوقوف عند حدود ذلك.

وفي إطار المفهوم المتعارف عليه في الفتوى، وكذا ضرورة النظر لطبيعة الفتوى وتصنيفها بين فتاوى أعيان وأفراد وفتاوى أمة، مع ما يستأهله ذلك من مسار يجب أن يتبع في فتاوى الأمة؛ فيكون طلب الفتوى من فرد أو من جماعة أو مؤسسة، أو التعرض لها من غير طالب؛ بحيث تصير قضية رأي عام تحتاج من المفتي التصدر لها، وقصده الوصول إلى الجواب الكافي والشافي عنها، ويصير المستفتى ليس هو المقصود أياً كانت جهته، بل المقصود تحديد المصلحة الكلية للأمة، ويصير طلب

الفتوى مناسبة لذلك.. وهذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التأمل.

(١) ماذا تعني فتاوى الأمة؟! هل تعني فتاوى الأمة أن نصنف هذه الفتاوى بين فتاوى الأعيان والأفراد وفتاوى الأمة، وتسكين ذلك دون أن نتعرف على المترتبات على ذلك؟ وصف فتوى ما بأنها من فتاوى الأمة يعنى أكثر من جانب كما يشير الشكل (١).

إذن تعنى فتاوى الأمة، أن نتعرف على مقتضيات ومتطلبات ومكونات مفهوم الأمة، من حيث مصالحها وقضاياها والأدوار المنوطة بها والخطاب المتوجه إلى فئاتها، ووعي الأمة وتكوينه والمقاصد المتعلقة بالأمة، والنظر المتكامل لقضاياها المتنوعة وتحدياتها الكلية، الأمة في فتاوها وجب أن تكون استراتيجية وحضارية ومستقبلية بما يعبر عن ضرورات تأسيس علوم للتدبير والتدبير بما يتعلق بعناصر الأمة الجامعة بما يحرك دافعيتها. فتاوى الأمة حالة تحرك عموم الأمة^(١).

ما هو إذن المسوغ للحديث عن هذا الموضوع ونحن بصدد التعامل مع أحداث سبتمبر (الأمريكية)؟ ولماذا نجعل القضايا التي ترتبت عليها موضعاً لفتاوى الأمة؟

ليس من هدف هذه الدراسة البحث في محتوى هذه الفتاوى أو الأدلة التي استندت عليها، فهذا من عمل من يهتمون بالصياغة الشرعية للفتاوى، ومدى ملاءمة الدليل للقضايا المتعلقة بالفتاوى، والذي هو من عمل القائمين بالاجتهاد من الفقهاء والعلماء. إنما هدف هذه الدراسة أن تدرس الإفتاء باعتباره ظاهرة صارت تمارس مع تجدد الحوادث، ومع تعدد النوازل، فصارت الفتوى تُستدعى من كل طريق لأن تدلي بدلها في قضية ثارت هنا أو هناك، أو قضية ذاعت وانتشرت. ومن هنا فإن من أهداف هذه الدراسة البحث فيما أسميناه "الحالة الإفتائية": أهم دواعيها، وأهم سماتها، فضلاً عن مظاهرها، ومتطلباتها، خاصة حينما يتعلق الأمر بفتاوى الأمة سواء تعلقت بمسيراتها أو بمواقفها، شكل (٢).

هكذا يمكن أن نرى تكون الحالة الإفتائية، والتي مع تصورها يجب أن تستدعى عملية استفتائية كاملة الأركان (المستفتي - المفتي - الفتوى)، بل هي تكون من غير مستفت، لو اعتبرنا أن قضايا الرأي العام هي في حكم الاستفتاء، وعلى المفتي ضمن أدواره أن يستشعر هذه القضايا وتأثيرها فيتعرض للإفتاء فيها من دون مستفتٍ متعَيّن، إلا أن صياغة فتاوى الأمة تستأهل الاجتهاد بما يكافئ مقام

إن ما ستعرضه هذه الدراسة حول "العملية الإفتائية" أوضح - وبكل طريقة - كيف استدعت كل قضايا الأمة بمناسبة الحدث^(٢) ابتداء من مفهوم الأمة ومتطلباته، والاستعانة بالأجنبي أو إعانته على مسلم، وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، والحلف الأمريكي الإسرائيلي، ووصف المقاومة بالإرهاب، عملية التنمية التابعة، وأحاديث المقاطعة وفتاواها المختلفة، الارتباط بين الأبعاد الثقافية وتشكيل الأحداث الدولية، ودور الدين في العلاقات الدولية، موضوعات الأقليات الإسلامية في الغرب، ووجود الغرب في العالم الإسلامي، التحديات التي تتعلق بشرعية النظم السياسية، وفاعلية الحركات الشعبية ومؤسسات الأمة والمجتمع المدني، الاستبداد في الداخل والاستعانة بالخارج، علاقات الداخل بالخارج عموماً، وكيف زحف الخارج على حياض الداخل من أقرب طريق؟ إن تمكين الخارج من الداخل لا يمكن له إلا بمقدار ما يمكن له الداخل وقبلياته. قضايا كبرى صارت "تتداعى" مع بعضها البعض حين الفتوى، وتداعى الأمم على المنطقة لتحقيق مصالحها ضمن سياساتها واستراتيجياتها، في غياب رؤى وطنية وعربية وإقليمية ممتدة حتى في مجالها الحيوي في العالم الإسلامي.

(٢) ماذا تعنى الحالة الإفتائية؟

في المجتمع الدولي. ففقه العلاقات الدولية يعبر عن معانٍ مهمة؛ لأنه من دون هذا الفهم والوعي تبدو بعض الفتاوى وكأنها تنتمي إلى زمن غير الزمن، وتعالج واقعاً غير الواقع، أو تفتى لواقع مختلف، وتُنزل الأحكام على غير منازلها وأشراطها ومحالها.

وضمن انسياب حركة الاتصال والمعلومات كمتغير مهم صار له التأثير الكبير في حركة العلاقات الدولية وما يُسمى بالعولمة، والذي أضاف إلى القضايا والمشاكل التي ترتبط بالأمة تعقيداً أو إشكالاً، وهي من الأمور التي صارت تؤثر في إطار علاقات الدول، واستدعاء التحالفات للهجوم على دول أخرى في ظل سياسات عالمية بدعاوى مثل: (مقاومة الإرهاب- التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان - حرب المخدرات...)، وقد تتداخل الأمور التي تفرض على دول مسلمة الدخول في تحالفات ضد دول مسلمة أخرى، وتكون في معسكر دول غير مسلمة.. هذه من الأمور التي يفرضها ما يمكن أن نسميه بـ"عولمة التحالفات".

كما أن إقامة المسلمين، وزيادة عددهم في البلاد الغربية، وما أحدثه ذلك من تكوينات خاصة للمسلمين في هذه الدول، أو المشاركة في تكوينات أخرى بقصد الدفاع عن مصالح الجاليات المسلمة، أمر رتب أوضاعاً مكتسبة

فتاوى الأمة وخطورتها. هذا عن الحالة الإفتائية في عمومها، فماذا عن خصوصيتها في تعلقها بأحداث سبتمبر الأمريكية المراد لها أن تكون كونية؟ كيف ننظر إلى الحالة الإفتائية وإلى أحداث سبتمبر؟! نعالجها في ثلاثة مداخل مهمة على التوالي:

أولاً- تحفظات على منهجية بناء الفتوى

والحالة الإفتائية:

ومع ملاحظة سمات الواقع الكلي للفتوى، خاصة حينما تتعدى الفتوى الحدود، وتتعرض لعلاقات متنوعة، وربما تكون متعارضة أو متناقضة، وهو أمر يجب التنبيه فيه إلى المتغيرات الفاعلة في تشكيل هذا الواقع، وعدم إهماله من مداخل الإفتاء لواقع غير قائم. ومن هنا فمن الواجب التنبيه إلى واقع الدولة والدول القومية، وواقع انقسام الدول المسلمة (الغالب عليها المسلمون).. هذا- بما أحدثه من متغيرات - يتطلب تأسيس فقه متجدد، يراعى هذه الحقيقة المعنية (الدولة القومية)، وهو أمر قد يستحق تأسيس فقه الدولة القومية، لا من باب الإقرار، ولكن من باب الاعتبار^(٤).

ويترافق مع ذلك الرؤية العميقة للعلاقات الدولية وأسس حركتها، حتى ولو كانت على قواعد غير إسلامية في تسييرها أو في حركتها، وهو أمر قد يتكامل في ظل تشابك العلاقات في ظل الدول القومية المعنبرة كوحدة سياسية فاعلة

من المهم الإبقاء عليها. إلا أن ذلك يحتاج بحق - في ظل هذا التشابك في العلاقات الدولية- لفته يتعلق بالأقليات^(٥).

إلا أنه من الواجب التأكيد على أن المطالبة بمراعاة الواقع أو اعتباره لا تعنى إقراره أو الانسحاق لضغوطه (أي: إقرار الأمر الواقع على مخالفته لأصول مرجعية واضحة وقاطعة). ومن هنا فإن الحديث عن فقه الدول القومية، أو فقه العلاقات الدولية، أو فقه العولمة، أو فقه الأقليات المسلمة في المجتمعات غير المسلمة، لا يعنى بأي حال التقلت من أصول الأحكام، أو ادعاء الضرورة من أقرب طريق؛ فلا اعتبار الواقع أصول تختلف ضرورة وحكماً عن إقرار الواقع على ما هو عليه. وهنا لابد أن نستحضر مقولة ابن القيم: "ضرورة أن نعطي الواجب حقه من الواقع، والواقع حقه من الواجب؛ وإلا ضاع الواجب والواقع بين تفلت من الواجب، وغربة عن الواقع". هذه المعادلة لابد أن تُترجم إلى قواعد منهجية مهمة لمراعاة الجانبين في توازن يرد الواقع إلى الواجب، ويحفز الواجب بواقع يكرسه ويؤكد^(٦).

(١) مقام فتاوى الأمة في عالم

المسلمين:

من المهم أن نؤكد في هذا المقام كيف أن فتاوى الأمة بما تشكله من حالة استثنائية، تُعتبر

من أهم عناصر استمساك العالم الشرعي بدوره في الأمة والنهوض بها، وإخراجها من حالة الحيرة والبلبلة والاضطراب. فالعالم الشرعي - بما له من الريادة - لابد أن يمارس دوره الواضح والمرشد (والحكمة تقول: إن الرائد لا يكذبُ أهله). وإن فتاوى الحيرة يجب ألا تُعالج بحالة من حيرة الفتوى^(٧). وفتاوى المحنة والفتنة يجب ألا تتحول إلى فتنة الفتوى؛ فتزيد حال الفتنة اشتعالاً وحال الحيرة إرباكاً. ومن المهم ألا تتحول الفتاوى في الحروب إلى حروب للفتوى.. هذه من الأمور التي يجب مراعاتها لإعطاء الفتوى قيمتها كموجه لسلوك المسلمين.

والتربية بالفتوى تكليف إضافي على العالم -المفتي- الرائد، وجب عليه تحمله في تربية المستفتي، سواء أكان فرداً أم جماعة.

وفتاوى الأمة تفرض على الجميع الاهتمام بها، ومن هنا فإن الأمة تفرع إلى علمائها تلتمس لديهم جواباً كافياً شافياً، جامعاً للأمة، مانعاً من فرقتها. وقد يُصدم البعض عندما نشير إلى أن الاختلاف في الفتوى من طبائع الأمور، ولا شك في أن هذا القول صدق، إلا أن الاختلافات في الفتوى إلى حد المناقضة عملية تجر النكبات على الشارع المسلم، وعلى المفتين، على حد سواء. فإن الناس تعرف وتعي كيف تشكل الفتوى شفاء للأمة من أمراضها، ويعرفون أن للاختلاف وجهتين؛ اختلاف تنوع

أما عن أحداث سبتمبر وموضوع الفتاوى الذي ارتبط بها أو تولد عنها، أو استدعى قضايا مصاحبة لها، فإنه يعنى ضمن ما يعنى أن هذا الحدث فرض بثقله على عالم المسلمين اهتماماً واضحاً، كانت الفتوى واحداً من أهم المجالات التي برز بها هذا الاهتمام جلياً وشاملاً.

ليس معنى ذلك خضوعاً لوطأة هذا الحدث بما أثاره من ردود فعل، ولكن التعامل مع ردود الأفعال التي تأثرت بهذا الحدث، فضلاً عما شاع من تفسيرات لهذا الحدث أو تأويلات وضعت عالم المسلمين في دائرة الاتهام ودائرة التعامل المستقبلي من خلال القوى التي استهدفت بهذا الحدث في الرمز الأمريكي الذي يشكل القاطرة للحضارة الغربية بأسرها، حتى لو ظلت تضمينات هذه الحضارة في تكويناتها الأوروبية تدعى التميز والتمايز عن تلك القاطرة الأمريكية. هذه الاختلافات لا نطن أنها جوهرية في النظر الحضاري. بل هي في الغالب سياسية ضمن تنافس المصالح وربما في حالات تنازعها.

وليس معنى ذلك الاهتمام بالحدث الأمريكي على حساب أيام هذه الأمة وعالم أحداثها، كما يلفت إلى ذلك الحكيم البشري في واحدة من أعظم تدقيقاته في مقالاته الضافية^(١١). ولكن هو لفت الانتباه إلى كيف أن عالم أحداثنا يمكن تصوره حينما يلحق بعالم أحداث

واختلاف تضاد، وهم يعون كذلك أن غالب الاختلاف في الفتوى في الآونة الأخيرة - وقد حمل ميراث الأوضاع السياسية في محتواه ومبتغاه- قد انتقل من دائرة اختلاف التنوع إلى اختلاف التضاد والتناقض الذي يُضفي على حال الحيرة حيرة أخرى^(٨).

ومن هنا وجب على العلماء أن يتنادوا بما يتناسب مع حالة الفرع إليهم. والتتادي يعني تأسيس مجامع فقهية للأمة.. وإلا لماذا تجتمع المجامع في قضايا أقل إلحاحاً من ذلك بكثير، لا تمس كيان الأمة، وتشكل فتنة يجب الخروج منها؟ ولماذا بدا لنا أن كثيراً من المفتين قد اعتزلوا الفتوى في قضايا الأمة وفتاواها؟ هل ذلك من باب تهميشها أم من باب إثارة السلامة^{(٩)؟!}

ومن مطالعة متسرعة لأبواب الفتاوى على الإنترنت ستصاب بالذهول من نوعية الفتاوى التي يجيب عليها المفتون.. مثل: هل يجوز للمرأة لبس البنطال عند النوم؟.. وامرأة حاجباها خفيفان هل تكحلهما؟.. والكدر من الحيض.. وتخفيف اللحية.. والإبقاء على مستوى القبضة..^(١٠)

ووقعت الواقعة، وحدثت الأحداث في ١١ سبتمبر، واتهم عالم المسلمين بأسره واستهدف، وظلت التساؤلات على هذا النحو إلا القدر اليسير!!

وطأة الحدث والمناخ الذي تولد عنه، ستحدث نوعاً من الاختلاط والارتباك والحيرة والفتنة تتضمن الإلحاق الزمني (أيام أمريكا وأيام العرب) وإلحاق عالم الأحداث (ما هو الحدث الأساسي والحدث العمدة لدينا، ويمكن لمصالحنا ومصالح الأمة؟)، ومن هنا وجب على الحالة الإفتائية وما يترتب عليها من عملية إفتائية أن يعي صانعوها والفاعلون فيها والمتفاعلون معها، أنه وإن كانت أحداث سبتمبر الأمريكية تشكل حالة نموذجية للتعامل مع الفتوى استدعاء ودراسة إلا أنه من الواجب التمييز بين الحالة الإفتائية التي وجب أن تشكل قاطرة للرأي، والحالة الإعلامية والحروب المعنوية التي لا زالت تلعب الدور الأكبر في تشكيل أجواء الفتوى ودافعة إلى حالة من الفتاوى الفورية لا الفتاوى البصيرة، لأن المعاصرة حجاب، وتشكيل المناخ يحجب البصر، فأين البصيرة؟

منظومة القضايا بعد أحداث الحادي عشر

من سبتمبر وضرورات النظر المتكامل

والاستجابات المتكافئة:

إن هذا الحدث الذي استدعى قضايا كثيرة يفترض منا أن نتعامل بالنظر المتكامل الذي يوازي هذا التشابك بينها من حيث الواقع (الأحداث، الأفكار، القضايا... إلخ)، إلا أن هذا التشابك يجب ألا يؤخذ باعتبار هذه القضايا كتلة، ولكن يجب اتخاذها كمنظومة تستحق

غيرنا؟! وكيف يمكن اعتبار أن الإلحاق الزمني هو من أهم شروط عملية الإلحاق الحضاري!!؟ الحكيم البشرى يحيلنا إلى ذلك الإلحاق الزمني ملفتاً الانتباه إلى أيام العرب (الانتفاضة الفلسطينية انتفاضة الأقصى، والهجمة الأمريكية على أفغانستان) وكيف يتوارى الاهتمام بأيامنا، بل نهتم بأيام أمريكية أريد أن تكون كونية. ومن أسف أن يستدعي عالم أحداثنا مرة أخرى ولكن من منظار الرؤية الأمريكية، فالحرب على أفغانستان حرب تحريرية، والمقاومة الانتفاضية وانتفاضة الأقصى إرهاب، والحرب على العراق (تحرير، ومقاومة إرهاب، ووقوف في وجه نظام يستهين بالشرعية الدولية، ونزع سلاح دمار شامل يملكه أو يخفيه، ووقوف في وجه نظام استبدادي قبيح خطير على جيرانه بل على العالم)، انقطاع من منظور كيف نسترد أيامنا ومواقفنا؟ ولا نلحق بزمان غيرنا أو تحكيمات وتحكماته؟!]

الفتاوى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتزامن واستدعاء عالم قضايانا الكبرى بمناسبة هذه الأحداث، الفتوى صارت كرة الثلج ودائرة الجذب المغناطيسي لكل القضايا، لكن المهم ألا تسير الفتاوى تحت ضغوط المنظار الأمريكي، وتحت وطأة المفاهيم والمناخ الذي ولده الحدث من دون إهمالها، فلاشك أن تعاضم كرة الثلج الإفتائية وجذب مناطق وقضايا تحت

التأمل والتشريح والترشيح، والربط النافع بين هذه القضايا والتداخل الضار فيما بينها، شكل (٣). نحن بهذا الاعتبار حيال أصول فقه يولد الفتاوى الكاشفة، والفتاوى الفارقة، والفتاوى الناقدة المقومة.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والذي كانت المسألة الأفغانية أولى حلقاته - إلا أن هذه الحلقة استدعت حلقات أخرى، استدعت مواقف أمريكية وغربية ضمن "صناعة العدو"^(١٢) - لم يكن يكفي بعد تلك الكتابات حول الأصولية الإسلامية، لإشاعة أن المسلمين هم الخطر الجديد في سياق الكلمة الشفوية "الإرهاب"، كانت أحداث سبتمبر "الفرصة" لتعيين العدو والتأكيد على ضرورة مواجهته. وقد استدعى ذلك قاعدة مترابطة من القضايا: قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وقضية الغرب في عالم المسلمين، وعالم المسلمين في الغرب.

هذه القضية التي كانت مفتوح العمل الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والقضايا التي استدعتها تتطلب عناصر فقه يأخذ في اعتباره هذه الحال: "صناعة العدو" ضمن دعوى "الإرهاب"، وإن شئت الدقة "الإرهاب من عالم المسلمين".

وربما عندما يقوم المسلمون في "عالم الفتوى" والاستفتاء بالربط بين هذه القضايا

جميعاً، وكذلك بالنظر إلى "عالم الأحداث" والذي استدعى بالتالي هذه القضايا جميعاً. وهي أمور من حيث الواقع والاستجابات الاستفتائية من جانب عموم المسلمين، وكذلك الإجابات الإفتائية في إطار علماء المسلمين بصدد قضايا الأمة، أن تقوم هذه الجهات جميعاً بالنظر المتكامل لهذه القضايا. عملية تسكين القضايا من أهم العمليات التي يجب أن يقوم بها كل مهتم بالشأن الإفتائي. رؤية هذه القضايا كمنظومة ضمن التعامل الدولي والذي يؤشر على مؤشرات عدة ضمن عمليات: صناعة العدو - محاربة الإرهاب وما ترتب على ذلك من سياسات كونية تشكل الولايات المتحدة قاطرتها في عصر السلام الأمريكي "Pax Americana".

دواعي دراسة الحالة الإفتائية وأحداث

الحادي عشر من سبتمبر

إذا كانت لكل حالة استفتائية دواعيها الخاصة، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر الأمريكية المراد لها أن تكون كونية ملكت كثيراً من دواعيها ضمن بيئة استبقت الحدث، ذاكرة الحدث - منها البعيد ومنها القريب - شكلت هذه الدواعي، حالة الاستفراد الأمريكي وخطورة القوة كانت قبل هذه الأحداث، حتى أن البعض جعل من قضايا كالعولمة مجالاً للاستفتاء، وغير ذلك من دواعي يمكن جمع أهمها في الشكل (٤).

(١٥) وصاحب ذلك حال سلبية للفتوى ضمن اختيارات عالم الأحداث المتتابع (سيولة الأحداث) (وسيولة الاستفتاءات) وصدرت فتاوى فورية وفتاوى متضاربة وفتاوى مضادة، وفي هذا الخضم تاهت فتاوى الأمة والتركيز على مصالحها والفتاوى وتشكيل الرأي العام، وشكّلت كما ذكرنا أحداث إحصائي عشر من سبتمبر الأمريكية حالة نموذجية في الساحة الإفتائية استدعت معظم القضايا في عالم المسلمين وعالم مفتيهم.

المرتبات على الحالة الإفتائية وأحداث

الحادي عشر من سبتمبر

هذا الحال من الدواعي التي تشكل حالة دراسية أكيدة وضرورية أحدثت حالة إفتائية تمثل -وبحق- حال الحيرة، فتاوى الحيرة، فتاوى الفتنة، وتعدد الأدوات المتاحة للاستفتاء، كل ذلك شكل مجموعة من المتربات صارت تشكل الحقل الإفتائي ضمن عملية شديدة التعقيد والتركيب، لم تفلح في أن تخرج معظم المسلمين من حال حيرتهم، يتبين ذلك في إعادة الاستفتاء، ومواصلة الاستفتاء، و بروز فتاوى مضادة. يمكن أن نوضح ذلك في الشكل (٥).

الحالة السائلة من القضايا، والحيرة على الفتوى، وفتاوى الحيرة أدى لبروز فتاوى فورية وفتاوى على الإنترنت، وفتاوى فضائية، وصناعة كبيرة للفتوى صارت متلازمة مع كل

حال المسلمين مع توارد القضايا، وحال الوهن في عالم المسلمين جعلهم في الآونة الأخيرة محلاً للتعامل الدولي وموضوعاً له، وبدت الاتهامات تتصاعد وتخبو، تقفز وتتواري، وأنت سهام الأحداث من كل مكان وربما في كل مكان، وأصبح العالم الذي هو قرية دولية (قرية التضرر بما يحدث لعالم المسلمين) قوس الأزمات ومناهضي الحضارة والمدنية وقيم الحضارة الغربية، وحال صدام الحضارات^(١٣)، كل ذلك شكل داعياً للاستدعاء الفقهي والإفتائي من أقرب طريق، وأصبحت حيرة المسلم في هذا الزمان في القرن العشرين ومفتوح الحادي والعشرين تصاغ في شكل استفتاءات من أقرب طريق، وحال العولمة وانسياب المعلومات ولد داعياً يعبر عن الفرص المتاحة لعملية استفتاء (فتاوى الخميني بصدد سلمان رشدي، فتاوى حرب الخليج الأولى، فتاوى حرب الخليج الثانية)، وعالم الأحداث الذي ارتبط بهذه الأحداث (الثورة الإيرانية، حرب الخليج الأولى والثانية)، شكلت مقدمات لتدشين دوافع ودواعٍ لقيام ما أسمى بنظام عالمي جديد^(١٤)، حتى صارت الفتاوى عبر الدول.. واختياراً المستفتي لمفتيه تعدى الحدود من خلال وسائل الاتصال الحديثة، والفتاوى صارت كفاعل دولي على ساحة العلاقات الدولية (البعد الثقافي في تشكيل العلاقات الدولية - الدين والعلاقات الدولية)

حالة من التفاتي ليست هي الأولى، ولكنها كانت بارزة واضحة^(١٦).

الحالة الإفتائية وأحداث الحادي

عشر من سبتمبر

وضمن هذا المقام صارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مناسبة مهمة لاستدعاء الفتاوى لتعليم وتعلم عالم المسلمين بأن قضاياهم صارت تأخذ بخناق بعضها البعض، وأن تحدياتهم صارت متشابكة، وأن الخصم صار يتشكل وتتضح معالمه مع ما يبذل من جهد لإخفاء ذلك أو طمسه أو تمريره من أنظمة اتخذت من تبعيتها للغير استراتيجية وسياسية، ومن هنا سنرى حادث جذب الأخرى وحزمة من القضايا تحولت إلى فتاوى يستعرضها الشكل (٦).

هذه الأمور التي أوضحناها في هذا الشكل لم تقتصر عليها الساحة الإفتائية إلا أنها كانت الأشهر والأكثر ذبوعاً والأكثر ربطاً بأحداث سبتمبر وما ولده من مناخ مفاهيمي، ومن مفاهيم مناخ الحدث، ومن الحدث حينما يستدعي المترتبات عليه، مما أحدث حالة من تسلسل الفتوى بالتساؤل حول شرعية حال الفرد، وحال الأنظمة، وحال المجتمعات، وحال المؤسسات، وحال الجيوش وحال الدولة والنظام السياسي، وحال الأمة، والحالة الكونية، وحال العلاقات الدولية وحال النظام الدولي، ومواقف الدول

المواقع المعلوماتية. وأحدث هذا- خاصة في قضايا الأمة فوضى الفتاوى، وبدت حالة من إنتاج الفتاوى الفورية وحالة موازية من استهلاك الفتوى بينهما حالات استفتاء في كل شيء، وصار مجال الفتوى أحد أهم عناصر رصد معايب العقل المسلم في التفكير والتدبير والتأثير، والتبصير، وبرزت أسئلة هي أقرب ما تكون من "الاستدراج إلى الفتوى" من كونها أحوالاً وفتاوى واقعية، وبرزت فتاوى لإبراء الذمة سواء من المستفتي (الذي يريد أن يستريح، يبرر موقفه بالسكوت، ويحيل الأمر على المفتي ليحمل وزره وأوزار كل مستفتي الأمة) ومفتٍ يتجرأ عليها، ربما قد يبغى الشهرة، ورغم ندرة هذه الفئة إلا أنه مع وجود الأدوات صارت تلك الفئة القليلة أو النادرة كثيرة الطنطنة بمواقعها وفتاواها. وبدا المجتمع المسلم وحال أمة المسلمين يقع ضمن دائرتي فتاوى الحرج، وفتاوى الحيرة، وبدت قضايا وفتاوى تتعلق بأحداث سبتمبر وقضايا تتشابه وتترابط، واتخذت بعض هذه الفتاوى شكل الردود، بل إنها اختلطت ببيانات، وحوارات، وطلب من المستفتي لفتوى بعينها أي أن المستفتي صار مفتياً، يملى على المفتي فتواه، وربما قد أعجزه عدم تخصصه أن يأتي بالدليل فيطلب من المفتي الدليل، وفتحت هذه الحال

دول المسلمين القومية، وتحول الفتوى إلى مؤسسات رسمية مع وجود إمكانات إفتائية خارج هذا الإطار، كل هذا أدى في النهاية إلى شكل ساد أسميناه "التفتاوي"*

من الحالة الإفتائية إلى حال حرب

الفتاوى

كيف تتحول الحالة الإفتائية إلى حال التفتاوي (أي حالة حرب الفتاوى)؟

في سياق تتالي الأزمان، وتوالي الفتن، ووهن الأمة، وأزمان الحيرة، تبدو الأمور مشتبكة وملتبسة إلا على الراسخين في العلم، إنهم الرواد الذين من الواجب أن يسطعوا بأدوارهم الكفاحية ورسالتهم ووظيفتهم في حفظ الأمة كياناً وعقلاً وسلوكاً بشرع الله وأحكامه.

حال الالتباس والحيرة تفرض على العلماء أن ينهضوا بالأمة من عثرتها والخروج بها من حيرتها، إلا أن ترك أمور وقضايا الأمة تتفاقم من غير رأى شرعي، وتتعدد وقائعها من غير إفتاء يسمح بحال التفتاوي.

وحيثما يدخل حلبة الإفتاء المتجرئون عليها، ويدخل من يحسن ومن لا يحسن، وتتعالى المزايدة من العلماء على بعضهم البعض، من هنا فإن الفتوى وميدانها يتهيأ إلى حروب من نوع آخر تفقد فيه الأمة عقلها وتماسكها.

حيال الأحداث، والمؤسسات الإقليمية: حال الجامعة العربية، وبرزت فتاوى قومية وعبر قومية ودولية، وغير ذلك من أمور، تؤصل معاني صناعة الحدث وكيف يكون كونياً شاملاً، تعقبه حال اصطناعية أخرى بصناعة المواقف وصناعة الرؤية^(١٧).

(٢) العملية الإفتائية وقضايا الأمة:

في سياق هذه الدراسة فقد تعرضنا ماذا نعنى بفتاوى الأمة؟، وكذلك ما أردناه بالتعبير الذي نفضله وهو "الحالة الإفتائية"، ومن المهم كذلك أن نتعرض لحلقة أخرى من المفاهيم المكتملة التي تتعرف على مجمل "منظومة الإفتاء"، ألا وهي العملية الإفتائية، والتي تشمل على عناصر مهمة تتمثل في مثلث الفتوى، كما هو مقرر في معظم كتبنا الفقهية والأصولية فضلاً عن الكتابات التي تخصصت في الفتوى وأدبها، هذا المثلث الذي يشمل "المستفتي، والمفتي، والفتوى". التعرف على علاقة فتاوى الأمة وقضاياها بالعملية الإفتائية في عناصرها المكونة والتفاعلات فيما بينها فيما أسميناه "الشبكة الإفتائية" والعلاقات فيما بينها، والفتوى كقضية رأى عام، والمفتي كقائد رأى، وأجواء الفتوى وبيئتها، وصياغة الفتوى وبنيتها، والأشكال التي اتخذتها الفتاوى خاصة بصدد ما أسميناه فتاوى الحيرة، وفتنة الفتوى، وفتاوى الحرج، والشكل الذي شاع مع أحداث طالت

أو اللياقة والكفاءة المنهاجية التي تعد أهم عناصر أداء الفتوى (شروط المفتي - شروط المجتهد)، فضلاً عن ذلك أدب الفتوى المتعلق بحصانتها ومقامها في التوقيع عن الله ووحيه بتخريج الأحكام وتنزيلها على الوقائع. بيئة التفاتي بعد أحداث سبتمبر تعد حالة نموذجية، وتتضاف إلى جملة مؤشرات وهن الأمة في أداء الفتوى وعدم القدرة على تعظيم مردودها في مصلحة الأمة وعافيتها. بيئة التفاتي يوضحها (الشكل: ٨).

هذه هي الأسباب والمظاهر المشكّلة لبيئة التفاتي، تنتج دائماً "الفتوى" و"الفتوى المضادة"، وكما عدنا في دول العالم الإسلامي ضمن ما يسمى بصناعة القاعدة القانونية والوظيفة التشريعية، فهناك "ترزية القوانين"، إذ لم يعدم حقل الفتوى "ترزية" من نفس النوع بل هم أضل؛ "يفصلون" الفتاوى على مقياس طالبها أو المستفتي، وقد يتطوعون بذلك حتى من غير طلب، إذ يستشعرون "المطلوب" و"المرغوب" ليفعلوه. صحيح أن هذه الفئة وبتلك الأوصاف نادرة إلا أنها نافذة أو أريد لها أن تكون كذلك، وبدلاً من الإفتاء بما يجب موقعاً عن الله، مخرجاً من وحيه الحكم والحكمة، فإذا به يفتى بما يرغب أصحاب الأهواء، وأصحاب السلطان، موقعاً عن السلطان لا عن الله - سبحانه وتعالى - ويتحيلون على الفتوى من كل

ونقدم في هذا السياق شكليين: الأول - يشير إلى عملية التحول من الحالة الإفتائية إلى حال التفاتي (حروب الفتوى)، وقد وجدت لفظ "التفاتي" في "لسان العرب"، وكأنه يشير إلى بعض من حالتنا (انظر المرفق رقم: ١).

الثاني - بيئة التفاتي بما تحمله من مواقف، وأدوات ومقولات (انظر المرفق رقم: ٢)^(١٨).

الشكل الآتي (شكل: ٧) يشير إلى عملية التحول من الحالة الإفتائية (الافتقار إلى حكم الشرع) إلى استظهار بالدليل، وفي أسوأ أشكال الاستدلال "اقتناص الدليل"، أو التعسف في تأويله، أو الغفلة والذهول عن مقتضياته وسياقاته، وتسرب السلطة لتشكيل الفتوى بالضغط المباشر وغير المباشر، سواء تعلقت السلطة بالداخل أو بالخارج أو أيهما معاً في ظل علاقات تبعية مهينة، تشكل فيها السلطة في الداخل الرأي العام لمصلحة الخارج، حتى ولو كان خصماً أو عدواً.

هذا هو المسار الذي يشكل العملية الإفتائية وانتقالها من الحالة الإفتائية إلى حالة التفاتي، هذا المسار تسنده بيئة التفاتي بكل آثارها السلبية، وبكل أنواع الأداء التي تخرج عن دائرة ما أسمى في الكتابات التراثية بـ"أدب الفتوى"، سواء تعلق الأمر بالتعامل مع قضايا الفتوى، أو تعامل المفتين مع بعضهم البعض،

حتى لو كانت رمزية فهي ذات مغزى في رص الصفوف والآليات على تنوعاتها في مواجهة العدو والعدوان.

وبدا هؤلاء الذين واجهوا هذا الموقف (موقف رص الصفوف وتماسكها)، بمحاولة خلخلة تماسكها أو بث روح الخذلان فيها، وبدا هؤلاء يستندون إلى أدلة في غير مقامها تهيئ لتلك الفتاوى المصنوعة.

- إما إرضاءً لموقف سياسات رسمية وخيارات أنظمة، تتعامل مع هذا الصراع باعتبار السلام خياراً استراتيجياً حتى لو أرادت إسرائيل الحرب المستمرة واختطت سياسات القتل والتدمير، كأسوأ نموذج لإرهاب الدولة حينما يصير استراتيجية متبناة بسند من قوى كبرى متفردة وتجاهل شبه تام من الأمم المتحدة ومؤسساتها: (الرغبة في عدم إحراج الأنظمة).

- وإما استثماراً لعملية مساندة من جهات إعلامية صارت تهتم بالقيام بعملية "غسيل مخ جماعي"، خاصة أن الممارسات على الأرض تستدعي المقاومة والمواجهة من كل طريق؛ إلا أن هذه المؤسسات الإعلامية لا تعدم خطاباً يحاول أن يوحي أن "الانتفاضة" لم تجرّ على الفلسطينيين إلا الولايات والحصار ومزيداً منه، بينما

طريق، بئس الطالب والمطلوب. ومن المهم في هذا مطبقين على بعض الفتاوى أو بالأحرى مشيرين إليها- تلك الفتاوى التي صدرت بخصوص قضايا معينة استدعت بمناسبة أحداث سبتمبر وتوابعها واستدعاءاتها^(٢٠).

(٣) الفتاوى المصنوع والمصطنع:

تتضح هذه الحالة من استعراض جملة الفتاوى السيئة التي خرجت في مواجهة فتاوى أخرى أصيلة تدل على موقف مهم من الصراع العربي الإسرائيلي يؤكد على مشروعية "الانتفاضة" في مقاومة العدو، و"العمليات الاستشهادية" كواحد من أشكال مواجهة العدو المحتل الراغب في اقتلاع الفلسطيني عن بقية أرض يعيش عليها، وضمن عملية موازنة فائض القوة الإسرائيلي المستخدم ضد العزل من شعب فلسطين (البطش - الطغيان - القتل - التصفية - الاغتيالات) وعناصر ممارسات تؤكد على طريقة محتل أنشأ دولة مصطنعة ذات حلف مع قوى خارجية تسانده وربما تسوِّغ له كل ما يقوم به من أعمال "إرهاب الدولة"، موازنة القوة بميزان الرعب (فقدان الأمن) مع ما يعنيه الأمن لدولة مثل إسرائيل، وكذلك أدوات مبتكرة تشرك من هم في غير ميدان المواجهة، المواجهة عن بُعد من خلال آلية "المقاطعة" التي تحرك عناصر مساندة ومعاونة

ما حدا بالبعض بوصفهم أنهم "عملاء" في ثوب "علماء". وعلى حد هذا الوصف، فإن المخذلين منهم قاموا بدور خطير في التعامل مع هذه المسائل أياً كانت أهدافهم أو غاياتهم، فإنهم على الأقل خضعوا للمناخ العام في تبنى الرؤى الرسمية، أو للمناخ الخارجي في تبنى بعض المعايير الأمريكية في التعامل مع القضايا، وهذه الأمور من الخطورة بمكان.

(٤) الفتاوى الملونة: المكان والمصالح:

من الإشكالات التي تحيط بالفتوى وتضعها في حال التسييس، هو الاحتفاء بفتوى معينة وتهميش أخرى طالما اتفقت مع المصالح التي تتعلق ببلد معين أو مع تبنى من نظامه الرسمي لسياسة أو رؤية أو موقف بعينه. وهو ما لا يجعل الأمر يتعلق بحالة إفتائية خالصة أو نقية، بل تُسيّس الفتاوى من أقرب طريق. سبق ذلك "أحداث سبتمبر" من مثل حالة حرب الخليج الثانية^(٢٢)، التي شهدت مؤتمرات وتظاهرات في ثوب إفتائي، وتسربت بأشكال تبدو كاجتهاد جماعي، وصارت حالة التفاتي بين فريقين، كل منهما اختار الأسئلة التي يبدأ منها حتى يصل إلى المحصلة المسيسة التي أرادها سلفاً. مؤتمرات الإفتاء والتأييد، برزت بمؤتمرات تمت في السعودية على سبيل المثال وأخرى انعقدت في العراق، وبدت الفتاوى تتلون بحكم المكان، وتتبدل وتُتبنى بحكم

لم تحقق أي أثر يذكر على الاحتلال أو ردع إسرائيل، والعمليات الاستشهادية أعمال "انتحارية" أو "إرهابية"، والمقاطعة عملية عبثية وآلية لا وزن لها في الاقتصاد ومفاصله.

يتم هذا بين صناعة إفتائية تتحرك صوب فتاوى السلطان لا سلطان الفتوى، وصناعة إعلامية تتحرك صوب تهيئة مناخ لهذه الفتاوى، والمشكلة الحقيقية أن البعض من المفتين قد ينخرط في حال التفاتي المصنوع والمصطنع، وعلى حد ما يؤكد بعض الباحثين أن المعترضين على ثلاثة صنوف:

الصف الأول - علماء نظروا إلى تلك العناصر في المواجهة في ميدان الصراع العربي الإسرائيلي، نظرة سطحية ظاهرية، من دون اعتبار للبواعث، أو بحث في أسبابها.

أما الصف الثاني - فهم مقلدون لهؤلاء العلماء يرددون أقوالهم ويقننون بهم، وليس لديهم من العلم الشرعي وقواعده ما يعينهم على النظر والبحث في هذه العمليات أو هذه الأشكال في مواجهة العدوان.

أما الصف الثالث - فهم مع هذه النوازل تستروا بستر الدين وأخذوا يعلنون حرمة هذه الأشكال جميعاً أو على أحسن الفروض عبثيتها^(٢١)، قاصدين إلى التشكيك والتخذيل من الروح الجهادية والأعمال المرتبطة بها، وهو

المهم ملاحظة تعبير "ما خَيْر" الذي افتتح به الحديث، والتخيير غير الاقتضاء والإلزام. أثارت هذه الحالة أكثر من إشكال يواجه الأمة، أهمها ذلك الإشكال المنهجي الذي تلاعب به بعض من تجرأ على الفتوى، وهو إشكال مزدوج جعل البعض يفسر ذلك بمقولة ابن القيم "تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد"^(٢٥)، غير عابئين بمقصوده من أنه يشير إلى عناصر الاختلاف الآتية من جهة الاختلاف الحقيقي المتنوع، اختلاف الرحمة والسعة لا اختلاف التضاد أو اختلاف الغفلة والذهول عن الأصول، أو انتهاز الاختلاف لتمرير فتواه وبالأحق رأيه وهو. إن الأثر المعبر للمكان والزمان واختلاف القضية غير افتعال الأثر والتأثير واستغلاله كمدخل لتحريك حال التفاتي أو التشكيك بالفتاوى الأصيلة، وبدعوى المصالح، وما هي إلا مصالح متوهمة غير معتبرة، تعبر عن استخفاف بحال الأمة وتسويغ وهنها والاستمرار في الطريق نفسه من ضعف إلى ضعف ومن وهن إلى وهن. اختلاف التنوع في الفتوى غير الخلاف النابع عن تلوين الفتاوى أو -إن شئت الدقة (الآراء والأهواء)- وإلباسها لباس الفتوى، وغير الفتاوى الخاضعة للمكان، وغير الفتاوى المدعية لعموم المصالح، وما هي إلا مصالح

المصالح، مؤتمرات العراق تبدأ بقضية "الاستعانة بالمشاركين"، ومؤتمرات السعودية تبدأ بحكم غزو دولة لدولة أخرى آمنة من غير مسوغ، وبين هذا وذاك برزت حالة من التفاتي بأعلى درجات التسييس، (فتاوى المكان).

شهدت الفتوى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حالات دالة إضافية في هذا المقام، ضمن صياغات في ثوب شرعي، مستخدمة مفردات دينية، وأدلة من القرآن والسنة حشدها المتجرئون على الفتوى على غير مقتضاها، من مثل وصف الأشكال الاحتجاجية من المسيرات والمظاهرات للتعبير عن الرأي، والتي شهدتها منطقة الخليج التي لم تعد هذا النوع من التعبير، بأنها "البدعة" وأن ذلك لم يكن عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؛ نظراً لأن هذه التظاهرات والاحتجاجات قد أخرجت الأنظمة، وحاولت هذه المبادرات الشعبية تعويض عجز هذه النظم في التعبير الرفض أو المقاوم ضمن أشكال احتجاجية متعارف عليها^(٢٣). وكذلك الإفتاء للأقليات الإسلامية بما يخالف أصولاً دينية معتبرة مراعاة لمصالح متوهمة أو في أحسن الأحوال مظنونة غير يقينية^(٢٤). فللتيسير شروط، والقول بخيار رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأيسر الأمرين، مرتبط في المبتدأ بالخيار في دائرة السعة ودائرة الحلال أو المباحات، ومن

والقضايا التي تُعرض عليه وقدرته على تحويل السؤال ضمن دائرة العام.

كل ذلك يذكّرنا كيف النقط الإمام مالك الرسالة المتضمنة في استفتاء أحد الأفراد، حول يمين المُكره، وإمكانية وقوعه، خاصة أن السلطة أرادت أن تؤمن نفسها فانتقلت من الشأن العام إلى الشأن الخاص، ذلك أن أي خروج أو إنكار على السلطة يجعل زوجته طالقاً منه وتهدم الأسرة، وهو أمر سُمي في التراث "بأخذ البيعة بالأيمان إكراهاً من السلطة والسultan".

إن مالكا وقد التقط الرسالة، ورغم الاستفتاء الخاص من فرد بعينه، فإنه استطاع أن يحول تلك الفتوى الخاصة إلى عامة بحنكة المفتي ووعيه بالواقع الذي يعيش فيه، ومن ثم جاء الجواب على نفس القدر من العموم والتعميم ليؤكد على القاعدة الحاكمة في هذا المقام "ليس لمستكره يمين" أي أن اليمين الذي يُكره عليها -كائناً من كان- لا تقع ولا يترتب عليها أي التزامات^(٢٦).

سنجد في فتوى المشاركة للجندي المسلم الأمريكي في القيام بحرب أفغانستان ضمن الجيش الأمريكي، من يتحدث عن حالة أو حالات مشابهة، ولكنها تشمل عموم الأمة^(٢٧)، نحن أمام ضررين يتعلقان بالسلوك: ضرر متيقن وهو "قتل المسلم بالشبهة"، وهو أمر

أناية وأنية لا حقيقة ولا معتبرة. إنه نوع من تزييف الفتاوى المستند إلى تزييف المصالح وتوهمها.

(٥) التحيل وآلياته في العملية الإفتائية:

التحيل عملية يحاول به بعض أطراف العملية الإفتائية تفريغ القضية الإفتائية من مضمونها وأدوارها، ومن هنا يكون التحيل من جانب المستفتي، كما قد يكون من جانب المفتي، خاصة عند خضوعه لضغوط تتعلق بالواقع أو بعض من تفاعلاته.

أما من جانب المستفتي فقد يقع ذلك في عدة أشكال يمكن رصد أهمها:

- صياغات السؤال الإفتائي بشكل موح يستثير عناصر غدد الفتوى، أحياناً يتضمن السؤال خطوط بعض إجاباته، وعلى جلاله قدر المفتين، فإن البعض يقع في فخ السؤال، ومن هنا وجب على المفتي أن يفحص عناصر السؤال، ويتعرف على صاحب السؤال وعلاقته به، وقد يكون عليه إعادة صياغة القضية بطرح الأسئلة كما يجب أن تُطرح.

- قدرة المستفتي على تحويل فتاوى الأمة إلى فتاوى فردية، علاقة الخاص بالعام عملية غاية في الأهمية، استحضار ذاكرة الفتوى تراثياً، واستصحاب حال المفتي

بعينه، ومن هنا وجب على المفتي أن يصوغ السؤال صياغة جديدة، تتلاءم مع تسكينه القضية بأنها من فتاوى الأمة لا بعض أفرادها.

• ومن عناصر الاستدراج الاستفتائي كذلك ما يقوم به المستفتي ليس بتوليد الفتاوى، ولكن بأمر آخر هو ما يمكن تسميته "حواري الفتاوى" ضمن متاهات الفعل والحدث، وهى أمور تكرر على أصل القضية، وأصل السؤال، وتفرغ الفتوى من مضمونها.

وهو أمر يشكل واحداً من مداخل وآليات التحيل في العملية الإفتائية، حينما تطغى الفروع على الأصول في الفتوى، في زحف للفروع على الأصول من دون مسوغ في عملية استدراج وجب على المفتي أن يعيها فيرد الأمر للأصل، رداً جميلاً وعميقاً، ولا يساير المستفتي. أهم نموذج دال على ذلك الشكل من التحيل تمثل في قيام بعض الفتيات بعمليات استشهادية في وقت صعّدت فيه قوات الأمن الإسرائيلي دائرة الحصار، وضيقّت الخناق على حركة الاستشهاديين ووسعت دائرة الاشتباه، كان دخول الفتيات هذا المجال اختياراً عبقرياً.

فكان الاستفتاء حول "جواز أن تقوم المرأة بالعمليات الاستشهادية...^(٢٨)، وتحولت القضية من هذه الاختيار العبقرى الذي أربك الأمن الإسرائيلي إلى حال أخرى وكأننا نستدعى كل قضايا المرأة:

غليظ في الحرمة: "من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً..." وهذا في شأن النفس البشرية عامة، فما بالك بتغليظ الحرمة إن كان مسلماً؟ وضرر مظنون يتعلق بالإخلال بواجبات الوظيفة أو المهنة وهم مظنون إذ يعد الامتناع عن الخدمة أو المشاركة في القتال من الأمور التي تجد في النصوص القانونية والمرجعية الدستورية مندوحة للامتناع. وحتى مع وقوع الضرر، فلا يُقارن الحفاظ على الوظيفة بالحفاظ على النفوس والأرواح، إن أخذ الفتوى بمحدودية مستفتيها قد يستجدي من المفتي قولاً بالجواز، أما ترجمة الأمر وتسكينه بأنه من فتاوى الأمة واستناداً إلى القاعدة "لا تقيّة في الدماء"، وحرمان النفوس، فإنه مما يعتدل به الميزان، ويحرم ذلك تحريماً مطلقاً بحسابات موازين المصالح والضرر، وبحسابات موازين المقاصد الكلية العامة، وبحسابات موازين الحفظ الكلية والضرورية، وبحسابات موازين الضرر وارتكاب أخف الضررين بتغليب المتيقن على المظنون أو ما هو أقرب إلى ذلك، وتغليب مصالح الخلق في العموم على مصلحة الذات، وتقديم حفظ النفوس على حفظ المال أو غيره. هذه من النماذج الواضحة حينما يتحيل المستفتي بـ "تلوين السؤال" في الصياغة استشارةً واستدراجاً لغدد الفتوى في طريق

ومن المؤكد أن هذا الاستفتاء كان من رجل يجلس في مقاعد الرفاهة البارد ويتحدث عن الجهاد بالنفس بهذه الطريقة.

ماذا كان على المفتي حينما يتعامل مع المستفتي أو الفتوى.. هل له أن يقول: من المهم أن تخرج في هيئة شرعية فلا ترتدي الحجاب المعتاد بل ترتدي القبعة أو البرنيطة بحيث لا يشك بأمرها. هذا خطر في الفتوى والإفتاء، فيجرب افتراس الأصل بأسئلة فرعية لا تستحق السؤال، كان على المفتي أن يذكر السائل المستفتي: أيها القاعد المشقق للأسئلة، تقدم وافعل فعل الرجال في الجهاد، وكان عليه ألا يُستدرج إلى ارتداء القبعة أو خلافه أو إلى سؤال عن أحكام سفر المرأة، والأمر في الحال الفلسطينية أن الاجتهاد قد يتعين على كل رجل وامرأة، على كل شيخ وطفل وصبي، هذا هو درس الانتفاضة، لا تتأوب الشقشقة الاستفتائية.

• أما الشكل الرابع للتدليس في عملية الاستفتاء، من مثل التلبيس في الأسماء والمعاني، وذلك من مثل من يستفتي عن الإرهاب، وفق عناصر معبئة ضد الكلمة، المحملة تحمياً سلبياً، وما يعنيه ذلك من ضرورة ألا يقع المفتي في أفخاخ السؤال، بل عليه تحرير لغة السؤال، والمفاهيم المتضمنة فيه أو التي يشير إليها، وكشف المعاني والمقاصد الفاسدة، بما يتيح له

- فهل يجوز القيام بذلك في أرض الكفرة (بلا محرم)!!!؟.

- وتقرأ بين السطور: "...هل نفذ الرجال حتى تقوم بذلك الفتيات والنسوة..!!!؟.

- وما هي الكيفية التي تقوم بها المرأة في حال ومظهر يخالف الشرع؛ من حيث اختلاطها بالرجال، وكشف شعرها، وقيامها بذلك دون حجاب!!!؟.

- ومزيد من التنطع حينما يحيل المفتي إلى القول بأنها لو ذهبت بالحجاب لانكشف أمرها!!!؟.

أترى ذلك المستفتي الذي يتحدث من مقاعد الراحة، لا يملك أي حس جهادي يتحرك في أسئلة، ضمن (حواري الفتاوى)، ضمن مناهات تحول الفتوى من أهمية العمل الاستشهادي وقيمه وتأثيره في ظلال صراع انتفاضي ممتد، إلى إفراز كل فقه المرأة من اللمز بالدونية في الفعل وفي الصلاحية للفعل الجهادي، وحتى المناقشة في الشكل الذي ستمارس به الفعل، وهو يعرف المعرفة التامة أن هذه القنابل البشرية أول ما تحدثه هو تفجير نفسها لقتل العدو أو إصابته، وسيتفرق الجسد أشلاء..؟ ربما كان ما لم يقله هذا المستفتي أن عليها ألا تقوم بهذا الفعل؛ لأنه قد يُظهر من جسدها ما يجب ستره، وكأنها في حال استعراض بالجسد.

إن ما يؤكد عليه ابن القيم بهذا المعنى الكلى للتحييل قد يحيلنا إلى بعض آليات المفتي في التحييل أو اتخاذه ذريعة ووسيلة له. ويمكن أن يأخذ تحييل المفتي مجموعة من الآليات والأشكال نذكر منها:

• طغيان السياسي على "الحالة" و "الموقف" الإفتائيين، نغنى بذلك عملية التسييس في الفتوى، ومصادرة أي موقف في التعاملات إلى "أولى الأمر" وطاعتهم، وهي محاولة لمصادرة المواقف المناوئة للرؤى الرسمية بدعوى طاعة أولى الأمر، من ذلك ما يتعلق مثلاً بالاستعانة بالأجانب، والوجود الأمريكي في الخليج، وعمليات المقاطعة كخيار لأولى الأمر يقدرّون جدواه من عدمه. "مدخل أولى الأمر وطاعتهم" من مداخل التحييل بالفتوى، فهو ترك لأصل الموضوع، وكأن الصواب يلزم تخير ولي الأمر أو تبنيه ولا يجوز دفعه، وهو أمر يجد إسناده في شيوع مفهوم مغلوط للطاعة، لا يشير إلى قيد أساسي يتعلق باستمداد مشروعية الطاعة للمخلوق من استنادها لطاعة الخالق "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، ويتعلق بشرط مهم: "إنما الطاعة في المعروف"، ويؤكد ذلك آية الطاعة لأولى الأمر، التي تشير إلى الطاعة الملحقة (طاعة الله وطاعة

إعادة صياغة السؤال، فإن كان ذلك من الواجبات في فتاوى الأعيان، فهو أوجب في فتاوى الأمة. وربما قد يلمز بمعاني الإرهاب والعنف، وهو قد يتحدث عن الجهاد وبعض من أشكاله وأدواته وطرائقه. وغير ذلك مما يصعب الإشارة إليه في هذا المقام.

• فإذا كان التحييل من المستفتى وارداً فإن التحييل من المفتي هو الطامة الكبرى... فإن الشارع على ما يقول ابن القيم: "...يسد الطريق إلى المفساد بكل ممكن والمحتمل يفتح الطريق إليها بحيلة فأين من يمنع من الجائز خشية الوقوع في المحرّم إلى من يُعمل الحيلة في التوصل إليه؟ فهذه الوجوه التي ذكرناها وأضعافها تدل على تحريم الحيل والعمل بها والإفتاء بها في دين الله...". "ومدار الخداع على أصلين: (أحدهما) إظهار فعل لغير مقصوده الذي جعل له (الثاني) إظهار قول لغير مقصوده، الذي وضع له.. والمقصود أن ما في ضمن المحرمات من المفساد والمأمورات من المصالح يمنع أن يشرع إليها التحييل بما يبيحها ويسقطها، وأن في ذلك مناقضة ظاهرة.. (٢٩)"

فيه، مواجهة السلطة في تسييس الأمر الخاص (البناء الأسرى وعملية الطلاق وربطه بالبيعة)، لم يجد معه الإمام مالك إلا أن يرد الأمر لقاعدته التأسيسية والتقطت السلطة ذلك وامتحنته.

ومن أشكال التحيّل كذلك القول بأن الاختلاف أمر طبيعي، حتى لو كان اختلاف تضاد لا اختلاف تنوع، واختلاف الفتوى في حال الحيرة وحال الفتنة وحال الحرج في قضايا الأمة ضمن لسان حال يشير اختلاف الرحمة، فإذا كان ذلك جائزاً في فتاوى الأفراد والأعيان فإنه وجب مراعاة أن تكون الفتوى مدخلاً لجامعية الأمة وتماسكها، فالاختلاف حول قضايا الأمة فيها أو عليها فتنة وفرقة. ولذلك مداخل مهمة في تأسيس الفتوى وتأصيلها، وضرورة وضع حد لمحترفي الفتاوى الرسمية، فالإفتاء مؤسسة أمة حتى لو عينه صاحب السلطة، فهو لا يفتى للسلطان، بل يملك سلطان الفتوى يجعل من الشرع قبلته ومن مصلحة الأمة بوصلته.

سد مداخل التفاتي بدعوى طبيعية مسألة الخلاف، يجعلنا نحرر معنى الاختلاف وأسبابه وعدم جدواه أو جديته في قضايا وفتاوى الأمة، حال التفاتي في القضايا التي تشير إلى التحديات المتنوعة في عالم المسلمين فيما بعد أحداث سبتمبر، تمثل الخداع والتحيّل في تسمية

(الرسول)، بل تتعلق كذلك بما يؤكد أولو الأمر من العلماء والأمراء (منكم) بالاختيار والرضا وليس بالاستعلاء أو التنفيذ بالقهر والغلبة والشوكة (عليكم) أو (فيكم). إن التعبير بـ"منكم" إشارة إلى حقيقة الاختيار، وهي أمور أن الأوان للإشارة إليها^(٣٠)، حتى لا يتمكن المفتون (محاباة أو رهبة)، طوعاً أو كرهاً، من مصادره الفعل الشعبي والجماهيري ودور المؤسسات القادرة على الفعل لمصلحة تبني ولي الأمر، حتى يجعلوا الطاعة إطلاقاً حتى لو أدى ذلك لتبنيهم أمراً مخالفاً يعكس حال العجز عن الفعل، فتسمى التبعية "تعاهداً"، وتسمى حمايتهم من أي فعل "إجارة"، ويسمى الوجود الأمريكي وعدم التعرّض له "احترام أهل الذمة"^(٣١). لاشك أن ذلك يعبر عن حال التسييس الخطير للفتوى، ويبدو أنه لم يتفهم بعض مفتيي هذا الزمان بعد درس الإمام مالك حينما نقل الأمر الخاص إلى العام للتأكيد على أن كل إكراه من ولي الأمر لا يقع، وليس معتبراً لأنه خارج عن دائرة "المعروف" شرعاً وعملاً وواقعاً، فأخذ البيعة لا يقع وليس معتبراً لأنه خارج عن دائرة "المعروف" شرعاً وعملاً وواقعاً، فأخذ البيعة بالإيمان إكراه لا مرء

التنازع اختلافاً، والتنازع يعنى الفشل وذهاب الريح والأثر والفاعلية^(٣٢).

ومن أشكال التحيل الذي يجعل من الفتوى صندوقاً مغلقاً أسود تخرج منه النتيجة بأن هذا الأمر حلال أو حرام، أو جائز أو غير جائز أو غير ذلك من مفردات اشتهر استخدامها في الفتوى، وليست الفتوى القصيرة بليغة بالضرورة، بل هي غالباً تصاغ في عبارة سريعة ومتسعة، وربما يتعلل في ذلك بضرورة صياغة الفتوى ضمن خطاب قصير يفهمه العامة، فتبدو الفتوى "فورية" "متسعة" تؤدي إلى النتائج من غير مقدمات.. وهذا النمط الإفتائي صار لا يصلح في الفتاوى البصيرة والفتاوى الاستراتيجية والحضارية، فتاوى الأمة خطاب للأمة بتنوع فئاتها الفاعلة، لتبصير كل فئة بمسئوليتها وتحديد أدوارها وفاعليتها، فتاوى الأمة يجب أن تشمل عناصر خطاب متنوع بتنوع جهاته، واستيعاب ذلك لا يكون إلا في ظل فتاوى بحثية متعمقة قادرة على التفعيل وأن تشكل قاطرة للفعل والفاعلية.

ومن أشكال التحيل كذلك دعاوى التيسير، فإن الخيارات الجهادية أو المقاومة للعدوان إلحادي هو مما يرى البعض أنه يشقُّ على المسلم، كما يضع الأنظمة في حرج، وهذا التحيل غير معتبر: "كتب عليكم القتال وهو كره لكم.."، فالتيسير في الفتوى أو دعواه لا يعنى

التفريط في مصالح الأمة. سنرى ذلك في فتاوى التثبيط التي تتعلق بجدوى القيام بالمظاهرات أو الاحتجاجات، وجدوى القيام بالمقاطعة، بل سار البعض شوطاً أبعد حينما تحدث عن جدوى العمل الانتقاضي الجهادي، فسمة التيسير في بنية الشريعة لا تعنى تضييع أركانها وعمومها في معاني التكليف والفروض والواجب.

ومن أشكال وآليات التحيل كذلك حالة "الشعوبية الإفتائية" التي تعد أهم أعراض وأمراض الدولة القومية في عالم العرب والمسلمين، مؤسسات الفتوى بدا لها أن تصدع بأنها تمثل دولها ومصالحها القومية المباشرة كما حددها أولو الأمر، والأمر ليس إلا تحيلاً مرة في ثوب شرعي، ومرة بدعوى الاستجابة لحقائق الواقع السياسي والضغط الحضارية التي يمثلها ذلك الواقع، وهي أمور حدثت بتفتيت مصالح الأمة وتشرذمها وفي بعض الأحيان تنازعا وتصارعا في حال أورث تشكيل الفتوى وفقاً للحدود القومية.

أما أخطر أشكال التحيل فهو في بروز فتاوى أو بيانات أو غير ذلك من أمور يمكن تسميتها.. "فتاوى التخذيل" في مواجهة "فتاوى التأسيس" بدعوى فهم الواقع والواقعية، يساند هذه الفتاوى حالة إعلامية رسمية، وبعض بؤر الحالة الثقافية التي تدعى الواقعية والبعد عن المثالية.

عملية في غاية الأهمية، فكيف يُستدعى هذا الفقه لأغراض موقف مصنوع، تسمية هذا الموقف على ما هو عليه باعتباره يشكل السؤال الصحيح حول "مشروعية الوجود الأمريكي" واستمراره.

فمن المؤكد بهذا الاعتبار في سياق دعوى الإغالة الأمنية في منطقة الخليج لتبرير الوجود الأمريكي، وباعتبار مقصودها في تحقيق الأمن لمنطقة الخليج، إلا أن الواقع صار يؤكد غير ذلك، إن دول الخليج تُجر إلى حرب أمريكية ضد العراق، هي باليقين لا تكسبها أمناً أو استقراراً، بل على تلك الدول أن تتحمل تبعات السياسة الكونية الأمريكية ومعاونتها.

وعلى تفاوت في المواقف صارت التبنيات الرسمية من قبل الأنظمة السياسية، مدخلاً كذلك لعلاقات الولايات المتحدة بهذه الدول، فبينما دول سمت نفسها "مملكة" من باب تعظيم المكانة تعبر عن أن أنها دول صغيرة لا تستطيع أن تقول لأمریکا: لا، ولا يمكنها أن تستدرك عليها وبين سياسة السعودية التي بدت تشير إلى أن خيارات أمريكا ليست بالضرورة خيارات المملكة العربية السعودية، كان الأمر بالتلويح لها بحقوق الإنسان، والعملية الديمقراطية وضرورة تغيير المناهج الدينية، والإشارة إلى أنها تشكل محاضن العنف والإرهاب^(٣٤).

نستطيع أن نؤكد أن حشد "فتاوى التخذيل" كفتاوى مضادة "للتأصيل" في محاولة للنشكيز في المواقف وأدوار الفتوى الكفاحية التي تشكل رافعة للثقافة الجهادية وثقافة المقاومة، نستطيع أن نؤكد أن فتاوى التخذيل تلك هي أهم عامل في صناعة حال التفاتي والتي تستند إلى أسباب كثيرة بعضها ظاهر وبعضها كامن.

وضمن هذه الآليات للتخيل، هو الانحراف بالضرورة التي تحيلنا إلى استدعاء ما يمكن تسميته "ذاكرة الفتوى"، إذ يتم استدعاء ذاكرة الفتوى كنوع من تصفية الحسابات، لا بالاعتبار الداعي إلى التعرف على الامتدادات التاريخية للحدث، كمدخل مهم يفيد بعملية الاعتبار، وفقه الواقعة والواقع. كثيراً ما كان يحدث ذلك بصد الفتاوى التي تتعلق بالحالة العراقية، وتمسك المفتي حين الحديث عن القوات الأجنبية والوجود الأمريكي، بالحديث عن غزو العراق للكويت، بأنه كان بداية لذلك، ولا تزال العراق تشكل تهديداً في ذلك النطاق الإقليمي^(٣٣).

كما يتضح ذلك أيضاً في استدعاء عقود من الذاكرة تتعلق، بالعهاد وأهل الذمة، وعقود الإجارة لتطبيقها في حالات برزت بُعيد أحداث فيلكا بإطلاق النار على الجنود الأمريكيين وأشكال الوجود الأمريكي الأخرى، وهو أمر يوحي لنا أن عملية "تسكين الحدث" وتكيفه

أنه يستفتى لافتقاره لحكم الله في الحادثة أو الواقعة أو الحالة.

- إن استحضار النية في إحقاق الحق وإبطال الباطل فيما نحن فيه لا يُعد بأي حال مجرد أن ندل الفرد على ما قد يريح به نفسه، فإن تيقن الفرد بإضرار آخر لا يصلح معه هذا القول أو تلك النية في إحقاق الحق وإبطال الباطل، كيف يمكن أن ندله على استحضار تلك النية، وهو يقوم بعمل يزهق فيه نفس مسلم آخر بغير حق؟! حق!

- إن حال الحيرة التي جعلت المستفتى يسأل، إنما تعبر عن حالة استفتائية عامة تُطلب من المفتي الأكثر علماً وحكمة وأهلية ومكنة في استخراج حكم الله - سبحانه وتعالى - في الواقعة والواقع، ورد هذا الأمر على ما نعهده من فتاوى الأمة إلى الفرد المستفتى مرة أخرى، فيما يقدره هو من ضرر يقع عليه، إنما لا يُنهي حال الحيرة بأي حال، بل يزيد هذه الحيرة والارتباك، بل قد توحى للمفتي أن يفتي بأنه في حالة حيرة وارتباك لا تقل عن حالة المستفتى. فالقضية التقديرية هنا تحتاج لمزيد من تدقيق، وكذا توابعها على الصورة الذهنية والإدراكية للعملية الإفتائية برمتها وبكل أطرافها.

- إن القول بأن الفتوى غير ملزمة، والإيحاء بأن الفرد يستطيع أن يختار

وبدا كذلك ضمن الأمن المتوهم الذي جلبته أمريكا للمنطقة، المحاولة لقصف الفاعليات التي تتعلق بالمؤسسات الخيرية الإسلامية، والتدخل في عمليات المراقبة المالية والعمليات البنكية، ماذا إذن عن الأمن إن كانت أدوات الاحتلال أو ما يشبهه؟ إنه استدعاء أنظمة "الحماية" القديمة التي نشأت مع الظاهرة الاستعمارية قبل الاستقلال^(٣٥).

(٦) مدخل "استفت قلبك" وفتاوى الأمة

قد يتعلل البعض برد المفتي على المستفتى بمراعاة استفتاء القلب، من مثل القول بـ "استحضار النية في إحقاق الحق وإبطال الباطل"، أو القول بأن "المستفتى قادر على تقدير أمره" فيرد الأمر إلى تقدير المستفتى. وهذا المدخل - مع فهمنا المتواضع له - يحتاج إلى مزيد من تحرير:

- إن قول النبي -عليه الصلاة والسلام-: "استفت قلبك، وإن أفتاك الناس وأفتوك وأفتوك..." (رواه البخاري وأحمد) إنما ينصرف إلى مخاطبة ضمير الفرد في عرض الواقعة، واستنهاض الوازع الداخلي، وهي من الأمور التي يحسن أخذ الفرد بها فيما يتعلق بالفتاوى التي تخصه. فعلى الفرد ألا يتخذ الفتوى سلماً يسوغ بها سلوكه، أو ينفلت بها من شرع الله؛ فالأصل

الأدنى في جانبه هو المقدر من دون النظر في ضرر الآخرين؟ إن النظر في نظرية الضرر ومنظومة قواعدها تُحيلنا إلى القاعدة الأصلية (لا ضرر ولا ضرار) (الضرر يُزال). فإذا كان الضرران أحدهما يتعلق بالفرد المسلم، والضرر الآخر يتعلق بآخر، وجب على المفتي وزن الأضرار على قاعدة من مقتضيات الشريعة وموجباتها. فهل ضرر المسلم الأمريكي في قَدِّ وظيفته مثلاً يضاهى الضرر الذي يصيب مسلماً آخر يؤدي إلى إزهاق روحه وفقدان أصل وجوده بغير حق؟

موازن الضرر^(٣٦) تستحق منا مزيداً من التأمل في هذه الأمور، وإلا جعلنا الشرع تابعاً لهوى الفرد بوجهه كيف يشاء وأنى شاء، وهذا ليس إلا انفراطاً في الأمر يجعله - بحكم التقدير - ممن "اتخذ إليه هواه وكان أمره فرطاً". وانفراط الأمر ليس في مجرد أمر يخص الفرد، بل هو يتعدى إلى غيره وهو ضياع للحقوق الأصلية والابتدائية، وليس هناك من حرمان أولى بالمراعاة من حرمة النفوس، والشواهد والأدلة الواردة في بعض الفتاوى التي أجازت لهؤلاء القتال في صفوف الجيش الأمريكي أكثر وأبين من أن نكررها في هذا المقام.

الفتوى التي تعجبه وفق تقديراته، هو من الأمور التي تحتاج إلى مزيد من تحرير وتدقيق، خاصة حينما نربط هذه الفتاوى بالأمة. فتاوى الأمة - مع مراعاة المفتي لمصالح الأمة الكلية، وإدراج مصلحة الفرد فيها، وتعارض المصلحتين والموازنة بينهما - فقه أكيد يعبر عن عمليات منهجية، إذا لم تؤخذ على وجهها الصحيح صار ذلك دعوة للمسلم أن يغلب مصالحه، وربما - بمعنى أدق - هواه وما يحفظ له من مكاسبه، بغض النظر عن الإضرار بالآخرين، حتى لو كان الضرر ضرراً جسيماً يصل إلى حد إزهاق النفوس وقتلها. والشريعة - على ما قال الشاطبي - أتت لتخرج المكلف عن داعية هواه، وجاءت لتعبر عن إلزام بمقتضاها وبأحكامها ومنظومة تكليفاتها.

- وضمن هذه اللغة التقديرية التي ترد للمستفتي مجمل أمره في التقدير (إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل) تأتي المقولة (ارتكاب أخف الضررين) لتسوغ الأمر في دائرة التقدير من دون ضوابط أو روابط. وهذه من الأمور الواجب التنبُّن فيها؛ فليس كل من ادعى الضرورة نسلم معه بها، ووزن الضرر (الأخف) و(الأشد) لا يُترك لتقديرات الأفراد ولكن إلى موجبات الشريعة؛ فهل الضرر

وإسرائيليين) (الأردن) مقتل ممرضات أجنبيات متهمات بجهود تبشيرية (اليمن).

معظم الإفتاءات حول هذه الأحداث وربطها ببعضها البعض يتأتى من وصفهم "بالمعاهدين" أو "أهل الذمة"، وما يترتب على هذا الوصف من حقوق وأصول تعامل، والالتزامات التي تترتب على قيام ولي الأمر بالتعاهد، أو ما في حكمه من الإقامة.

ومن حق من يستدعى القضايا أن يفعل.. إلا أنه ليس من حق المفتي أن يحدد نقطة بداية لا تستدعى مجموع القضايا، فإنه خاصة في الحالة الكويتية وبعد كل حدث يخرج المشايخ على القناة الفضائية الكويتية يملون على الناس أحاديث التعاهد، أو عقد الذمة وما يرتبط به من التزامات، ووجوب الخضوع لتبني ولي الأمر^(٣٧).

وهذا الوضع الإفتائي يتجاهل قضية غاية في الأهمية هي "الوجود الأمريكي في الخليج" وفي "جزيرة العرب" والآثار المترتبة والمتعدية له على مجمل الأمة.

وهذا الأمر بدوره قد يستدعي "حرب الخليج الثانية" التي حدثت وقائعها بالغزو العراقي للكويت واجتياحها، أمور شديدة التشابك لم يعد يصلح فيها عناصر التجزئ في القضايا، أو الاستدعاء الانتقائي، ويتجاهل إشكال الدولة القومية والمصالح القطرية،

في هذا السياق فقط، يمكن فهم جوامع كلم النبي p على مقتضاها حول "استفت قلبك"، ووصفها ضمن سياقاتها ومقاماتها.

(٧) الإفتاء والاستدعاء الجمعي

للقضايا:

من القضايا المهمة في العملية الإفتائية ملاحظة أمرين:

الأول - هو ضغوط الواقع بما يحمله من خيارات الأنظمة الرسمية على المفتي، وما يجعله باعتباره قائد رأي، يحاول تشكيل الرأي العام حيال موقف بعينه بما يسند خيارات هذه الأنظمة.

الثاني - هو المعالجة الجزئية للقضايا (كرود فعل إفتائية) ضمن عملية صناعة الرأي العام وتعبئته حيال أحداث بعينها.

يترتب على هذين الأمرين أن المعالجة الجزئية وضغوط الرؤية الرسمية تقضي إلى حالة انتقائية للأدلة، بل حالة انتقائية ابتدائية (نقطة بداية) لتحديد القضية وتعيين الإشكال.

يمكننا ملاحظة ذلك في طبيعة الآراء الإفتائية في مواجهة أحداث بعينها (حادث فيلكا- إطلاق النار على الجنود الأمريكيين - إطلاق النيران على موظفين أمريكيين تابعين للبتناجون (وزارة الدفاع الأمريكية) (في الكويت)، مقتل موظفين أمريكيين ضمن الهيئات الدولية، ملاحقة دبلوماسيين أمريكيين

سبتمبر، حول شرعية نظام طالبان وسياساته، وذلك تحت ضغوط عالمية صارت توجه انتقادات مباشرة للنظام الطالباني في أفغانستان، وكذلك بعد اتخاذ قرار من الإمارة الإسلامية بهدم التماثيل فيما أسمته في ذلك الوقت "الأصنام"، كانت هناك ممهدات لصناعة الصورة حول النظام الأفغاني، وبدأت بعض الدول خاصة الولايات المتحدة تلمز بإيوائها لإرهابيين من مثل أسامة بن لادن، وغيره ممن أسموا بالأفغان العرب ممن أسهموا في الجهاد ضد غزو الاتحاد السوفيتي السابق لأفغانستان.

إلا أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واتهام تنظيم القاعدة بتدبير ذلك بالشبهة ومن غير بينة ومن غير دليل، تصاعدت الأحداث بصدد النظام الطالباني، واتهامه بإيواء مطلوبين (إرهابيين) متهمين بالضلوع في أحداث سبتمبر تدبيراً وتفيذاً، وهي إرهابيات حرب سميت "بالحرب ضد الإرهاب" وبعد بضعة أسابيع قررت الولايات المتحدة شن حرب على أفغانستان، ومن هنا سارت الفتاوى بصدد المسألة الأفغانية^(٣٩) في أكثر من اتجاه:

الأول - اهتم بالفتاوى حول النظام الطالباني.

الثاني - مشروعيه إعلان الجهاد على الولايات المتحدة في مواجهة العدوان الأمريكي على أفغانستان.

والأمة ومصالحها الكلية، ويركز على خيارات الأنظمة متجاهلاً خيارات الشعوب، أو بعض الرؤى المتنامية والتي تتخذ موقفاً مناوئاً للوجود الأمريكي في العالم العربي ومنطقة الخليج خاصة.

الكويت وبعض دول الخليج من حيث أرادت أن تجلب "الأمن" ضمن مظلة الحماية الأمريكية، صارت مضغوطة (أنظمة وشعوباً) ضمن خيارات السياسات الأمريكية الكونية، فقدت الأمن وبدأت المنطقة ضمن ضغوط معينة تتبنى رؤية تفقدها أمنها، وربما توافق على سياسات لا ناقة لها فيها ولا جمل، وربما لا تتفق معها.

قضية الوجود الأمريكي بكل تداعياتها منذ حرب الخليج الأولى والثانية وربما حرب الخليج الثالثة طيلة عقدين تجعل هذه المنطقة في حال حرب (فاقدة للأمن) بشكل شبه مستمر^(٣٨). هذه واحدة من القضايا الإفتائية التي تستحق التحديد والتعرض لها ضمن رؤية استراتيجية بصيرة.

ثانياً - نماذج من القضايا الإفتائية بعد

أحداث سبتمبر:

(١) **فتاوى المسألة الأفغانية**

والعملية الإفتائية: مداخل ونماذج:

أفغانستان (الإمارة الإسلامية) صارت موضع فتاوى قبل أحداث الحادي عشر من

الفتوى التي استقطبت حالة من الجدل، خاصة في عدم توقعها ممن أصدروها أو وافقوا عليها.

أجواء الفتاوى: ضمن سياقات أجواء الفتوى فنحن أمام وصف الحدث عامة، وكذا أمام الواقعة خاصة، "إن حادث نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م ونسبته غير المحققة وغير الثابتة، إلى من اتهمتهم الإدارة الأمريكية يثير مسألة أولية وهي: ما هو موقفنا الفكري والسياسي من مثل هذا الفعل. ونحن نعرف أن الحرب على الأفغان شنت من جانب الولايات المتحدة تحت مظنة غير ثابتة، وتحت افتراض غير متحقق ولا محقق. ونعرف أنه بعد ساعات محدودة، قيل إن ثمة عشرات الألوف من خيوط التحقيق تتبع، وإن عشرات الألوف من المحققين ينشطون في البحث. ثم بعد ساعات قليلة قيل إنه فلان هو من دبر الحادث وان بلاد الأفغان هي من يأويه، ولم يُقدّم أي دليل يثبت أمراً ولا قرينة تشير إلى أمر، ثم قامت الحرب في ٧ أكتوبر، لا بعد أن ثبت شيء. ولكن بعد أن أحكمت السياسة الأمريكية خطة الغزو والتدمير لأفغانستان، وبعد أن أجرت ضغوطها ومساوماتها مع الدول المجاورة لضمان التسهيلات الضرورية لها. ثم بعد شهرين من القصف والتدمير والتفجير في الأفغان، صرح الرئيس الأمريكي وحكومته أنهم وجدوا شريط فيديو في بعض المنازل المدمرة

الثالث - مشروعية معاونة الأمريكان في عدوانها على أفغانستان أو التحالف معها، خاصة إن كانت دولاً إسلامية.

الرابع - مشروعية مشاركة الجندي الأمريكي المسلم بلادة "الولايات المتحدة" في هجومها على أفغانستان ومسلمي أفغانستان، مع احتمالات قتل نفوس مسلمة بل هو أمر في دائرة اليقين.

وترتب على ذلك أيضاً سلسلة الفتاوى حول مشروعية أحداث سبتمبر ذاتها، وما ترتب حول ذلك من معاملة الأقليات الإسلامية في الولايات المتحدة والدول الغربية وأساليب الاضطهاد التي توالى في التعامل مع المسلمين، والتساؤل حول سلوك الأقليات المسلمة في هذا المقام.

بروز وانتشار فقه يقوم على الاستباحة، بذرت بذوره قبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر في تعاملات المسلمين في البلاد الغربية. واستفتاءات عامة حول الجهاد وأدواته وضرورته وإمكاناته وأشكاله وغير ذلك من مباحث الجهاد، ومتى يكون الجهاد فرض كفاية، ومتى يتعين الجهاد؟! [راجع: شكل: ٩]

وفى هذا المقام يحسن وقد قمنا من قبل بدراسة الفتوى التي تعلقت بمشاركة الجندي المسلم الأمريكي في القتال ضد المسلمين الأفغان، أن نضمن بعض تفاصيل عن هذه

"يثبت" الفعل والفاعل، وهكذا وقع العقاب الغليظ ودمرت بلد، وشرذمات الألوف من المواطنين وسقطت حكومة، وطرد رجال وجاع شعب، وقتل الآلاف، ثم بعد ذلك خرج كبير الساسة الأمريكيين على قومه في زينته، وذكر أنهم عثروا في خرائب منازل المدن المدمرة على شريط فيديو "يثبت" الجريمة ويحدد الفاعل لها... "الحادث المهم هو العدوان الأمريكي على أفغانستان، وهو يفوق أحداث عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ في أنه عدوان يفقد المبرر المعنوي الذي توافر في الحرب ضد العراق تحت ذريعة اجتياحها للكويت، "لأن الحرب ضد أفغانستان قامت دون أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية أي دليل على من هو المسئول عن حوادث التفجير" فنحن هنا أمام حادث عدوان صريح يفقد المبرر المقنع، ولم تعتنِ الولايات المتحدة بأن تقدم أي دليل يسوغ فعلتها.. "أمام العالم"^(٤٠). من المهم أن نلاحظ أجواء الفتوى التي تؤثر على تحليل العملية الإفتائية، وعلى رأسها هذان العاملان:

أولاً - تحليل السؤال:

في أحد الأسئلة لم يترك السائل هذا السؤال مبهمًا؛ بل عبر فيه عن هواجسه، والتي اتضحت في التعبيرات الآتية: "الانتقام" من الذين "يظن أنهم شاركوا".. "إعادة الهيبة والاحترام

للولايات المتحدة باعتبارها قطبًا عالميًا منفردًا"..

والسؤال، كما حمل الهواجس في تكييف البيئة التي تحيط بالحدث، حمل بعض الإيحاءات والتضمينات التي ظن أنها تؤثر على الفتوى.

لقد أراد أن يعبر عن حجم المشكلة بقوله: "إن العسكريين المسلمين في الجيش الأمريكي -بفروعه الثلاثة- لا يقلون عن خمسة عشر ألفاً".

كما أراد أن يحدد ويضيق مسار الفتوى واتجاهها، وذلك بقوله: "إنهم قد لا يُتاح لهم - إذا لم يقبلوا المشاركة في العمليات القتالية المذكورة- إلا الاستقالة".

ويذيل السؤال بعبارة تسيير دفة الفتوى في اتجاه بعينه: "وفيها (أي الاستقالة) ما فيها في الظروف الراهنة"، واكتفى بهذه العبارة التي ذيل بها التضييق السابق من غير تفصيل، وهذا شأن العبارة الموحية، والتي تحمل معاني المسكوت عنه إلى توجهات عدة، كلها تدور حول المعاني التالية:

- اللبيب بالإشارة يفهم.
- الإشارة من طرف خفي.
- دلالة التضمين.
- الإيهام المولّد لتصورات الحد الأقصى: "فيها ما فيها".

السؤال إذن بصياغة تحمل "هواجس" و"إشارات" و"تضمينات" يجب الوقوف عندها وعليها، وهو أمر يتيح للسائل إضفاء تلوينات على التساؤل يحسن تخليص السؤال منها؛ بحيث يكون السؤال كالتالي:

هل يجوز (للجندي) (المسلم) (الأمريكي) أن يشارك الجيش الأمريكي في قتاله للأفغان، مع (غلبة الظن) أنه قد يشارك في (إزهاق روح مسلم) (بدون جريرة)؟ كما أن امتناعه عن ذلك قد يترتب عليه (بعض المضار)؟ كما أن (طلب الاستعفاء) قد يؤوّل على قاعدة (التشكيك في الولاء والالتزام)؟

أقصد بذلك أن يقوم من يُستفتى بإعادة صياغة السؤال ناقيًا عنه كل التضمينات والإيحاءات، مبقيًا على أركان الإشكال بكل جوانبه.

ثانياً - الحالة الإفتائية:

السؤال والإجابة عليه استدعيا -بطبيعته، مع تعرضه لقضية لها جوانبها السياسية المتعددة - حالة إفتائية؛ أي أن الفتوى تحولت من استفتاء عادي مع خصوصية القصة التي أحاطت بالفتوى إلى قضية شبه عامة (قضية رأي عام)، سواء استدعت رأياً عاماً نوعياً (إدعاء الرأي من مفتين آخرين) (إدعاء رأي أو طلب الرأي من أناس عاديين نوى اهتمام عام بالشأن السياسي

- الإشارة إلى وقوع الضرر باتفاق لا يحتاج لمزيد بيان.

بعد هذه الهواجس في تكييف البيئّة، والإيحاءات المفضية للتضييق من جهة، والتوجيه إلى مسار معين من جهة أخرى، فإن المستفتى يعرض في فتواه أمراً ممكناً في صورة التساؤل، وهو ما يحمل بعض الإشارات الموجّهة إلى اختيار قد يكون مطروحاً: هل (يجوز) لمن يستطيع منهم أن يطلب تحويله إلى الخدمات الأخرى غير القتال المباشر؟. فالمستفتى يطرح قضايا الاستطاعة، والوسع، والخروج من التضييق إلى التوسعة عبر طلب التحويل إلى الخدمات الأخرى غير القتال المباشر.

ولا أدري لماذا خص الحديث عن استطاع منهم، رغم أن الاستطاعة هنا فيما لو عبّر عن رغبة ما أظن أنها تعم كل المشاركين؛ فالاستطاعة هنا "عامة" في حدود الجنود المسلمين الذين يعملون بالجيش الأمريكي.

أما عن "الوسع" فإنه قد يكون من المهم أن نناقش قضايا مثل "الوسع الكاذب" الذي قد يتخذ من ذلك مسألة تقديرية للتحايل بها والتهرب مما تلزمه به الشريعة، و"الوسع الصادق" هو الذي يتحرى حكم الشرع متورعاً ملتمساً المخارج؛ بحيث يخرج به من ضيق المحرم إلى سعة الحلال والمباح وصولاً له وطلباً وبلوغاً إياه.

المفتين بين مفتٍ من "الداخل" ومفتٍ من "الخارج"؛ بل إنه في واحد من البرامج التليفزيونية كان بعض المعنيين بهذا التمييز قد وجه "بعض العتب" للجوء من هو في الداخل (الأمريكي) إلى مَنْ هم في خارج (أمريكا).

وبدا هؤلاء وكأنهم يلمحون أن الفتوى ترتبط "بواقعة" و"واقع"، وأن شرط فهم الواقع هو معاشته، وبدا للبعض أن يرد على ذلك بأن معظم من أفتى يعرف المجتمع الأمريكي وواقعه، ولكن الفتوى كما تتعلق بواقع تتعلق بحكم، ومن هنا بدا للبعض أن يشير إلى وزن الواقع في الفتوى، قضية أخرى تستحق منا التوقف حول مناهج الفتوى.

فإذا كان الأصل أن الشريعة أتت "لتخرج المكلف عن داعية هواه"، فإن البعض قد يلمح إلى أن من عايش الواقع الأمريكي صار أسيراً له، أو هو على أهون الفروض يسايره، أو أن هذا الواقع بحكم معاشته والارتباط به قد شكّل مصالح للمرتبطين به؛ ومن ثم فهم أقرب إلى الخضوع له والوقوع تحت ضغوطه.

إنها أمور يجب أن نلزمنا بالبحث في مناهج (اعتبار الواقع) لا (تحكيمه) أو الوقوع فريسة لضغوطه وإملاءاته.

إن القضية تتعلق باعتبار عميق للواقع ممن هو خارجه وممن هو داخله، والفتنة إلى

تحركهم بعض العواطف التي تقضي إلى الاهتمام بذلك الأمر الحادث)

وهذه الحالة الإفتائية حملت في طياتها نوعاً من تراكم الحيرة، وحملت اختلافات، بل ربما بعضها تضمن غمراً ولمزاً يصل إلى حد الاتهامات.

الحالة الإفتائية كذلك أشارت إلى درجات اهتمام متفاوتة، بدا للبعض أن هذه فتوى خاصة، تخص فئة مسلمة ذات وضع خاص نافية عنها صفة العموم، معتبرين أنفسهم مسئولين عن هذه الفتوى مسئولية مباشرة؛ لأنهم هم الذين يعيشون هذا الإشكال ويعرفون الأوضاع المحيطة بهم من تكوين المجتمع الأمريكي، ومداخله، وشفراته، مرجحين احتكارهم للحديث في هذا الأمر.

وقد اشترط البعض الإقامة في أمريكا والتعرف على أوضاعها باعتبارها أهم شروط التعرّض للإفتاء في هذا الإشكال.

وبالعوض الآخر تحدث عن ضرورة أن تكون الفتوى من الداخل "لا نحتاج" مفتين من الخارج لا يتفهمون أوضاعنا، ونظر البعض إلى بعض الفتاوى من الخارج على أنها لا قيمة لها في إطار المثل الدارج على السنة العامة (اللّي على البرّ شاطر) (اللّي إيده في الميّه مُش زِي اللّي إيده في النار) عفواً للتعبير عن هذه الحالة بمثل هذه الأمثال العامية، لكنها في حقيقة الأمر هي الأكثر دلالة على طريقة التفكير في تصنيف

- البحث في التعارضات والمناقضات والخيارات والأولويات.

صياغة الإشكال في شكل قضية تمس

جوهر الأمة:

دراسة السؤال وأجوائه، ودراسة الحالة الإفتائية، ووضع الإشكال في نصابه. الإشكال إذن يمكن صياغته:

الجندي: بما يشير إلى المرجعية المهنية.

المسلم: بما يشير إلى مرجعيته العقدية.

الأمريكي: بما يشير إلى مرجعيته التي تتعلق بالمواطنة.

هذه مفردات الإشكال..فماذا عن العلاقات؟ هذا الجندي المسلم الأمريكي يخوض حرباً، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن "أفغانستان/طالبان" عدواً لها، يأوي مشتبهاً به لديها في أحداث سبتمبر الأخيرة. وهذا يشير إلى مجموعة من الظروف، على النحو التالي:

- اعتداء وقع على الولايات المتحدة الأمريكية.
- المعتدي غير معروف على وجه الدقة.
- حددته الاستخبارات الأمريكية على وجه الاشتباه. في ظل حال اتهامية استثمرت صناعة الصورة الإعلامية السلبية حول الإسلام والمسلمين.
- قرار الولايات المتحدة بحرب الأفغان (بداية لسلسلة حروب ضد الإرهاب).

آثار تحكيمه سواء كان من "داخل" أو من "خارج".

والآن..هل نستطيع أن نترجم معاني اعتبار الواقع إلى إجراءات منهجية، وأن نحدد تحكيم الواقع في شكل محاذير يجب الفطنة لها حين نأتي لتحديد لمنهج النظر ليس فقط للواقعة، ولكن للنظر لها في سياق الواقع المتشابك في عناصره، والمركّب في جهاته، والمكثّف في أحداثه.

إن كل ذلك سيحدد بالضرورة ما يمكن أن نعنيه بفقّه الواقع، وما يتفرع ويتولد عنه من أنواع أخرى من الفقه (فقه الأولويات)، (فقه المجال)، (فقه المأل). إذن نحن في حاجة لتعيين الحالة الإفتائية خروجاً عن دوائر الاتهام، ودائرة العاطفة، ودائرة الأهواء، إلى أقصى درجات الترشيح^(*) التي تحدد عناصر مهمة:

- ضرورات اعتبار الواقع وفهم عناصره وتفاصيله.
- ضرورات تقدير الواقع بما هو عليه من غير تهوين مُخلّ أو غلو مُغلّ، ومن غير إفراط أو تفريط.
- ضرورات دراسة الواقع بكل توابعه: حالاً ومجالاً ومآلاً: أي دراسة الواقع وما وقع والمتوقع.
- ضرورات تسكين الواقعة في الواقع، وما يتطلبه ذلك من عمليات منهجية.

وجبت رؤيته بفقهِه متجدد وفتوى بصيرة قاصدة الأمة^(٤١).

فتاوى الصراع الحضاري المصري مع

إسرائيل:

في سبتمبر في العام ٢٠٠٠ تفجّر حدث غاية في الأهمية بصدد قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، ألا وهو "انتفاضة الأقصى" لتعبر عن خيار المقاومة الشعبية، بعد الانتفاضة الأولى التي استمرت سبع سنوات، ثم أعقبها سبع سنوات أخرى بعد أوصلو وقيام السلطة الفلسطينية بدون انتفاضة ضمن اتصالات سُميت محادثات السلام، وفي أثنائها أبرمت اتفاقيات شكلية، أذابها الاجتياح الإسرائيلي بعد ذلك وإعادة احتلال المناطق (الفلسطينية) بجيش إسرائيل، هذه الانتفاضة استشرفت مرحلة جديدة (انتفاضة وسلطة) وكانت تلك المعادلة من أصعب المعادلات، إلا أن المرحلة الانتفاضية اختلفت كماً ونوعاً، أشكالاً وأهدافاً، وبدا الاختيار الانتفاضي في مواجهة اختيارات الأنظمة "السلام كخيار إستراتيجي"، حتى لو مارست إسرائيل الحرب الفعلية أو التهديد بها.

وانطلقت الفتاوى لتتخذ عدة مسارات:

الأولى اتجهت صوب مشروعية العمل الانتفاضي الفلسطيني^(٤٢)، والمقاومة والجهاد في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ومواجهة الاستيطان الإسرائيلي، وتلك المواجهة التي

- مشاركة الجندي المسلم الأمريكي في هذه الحرب (بحكم المواطنة).

وترتب على إشكال المرجعيات وإشكال العلاقات إشكال آخر هو إشكال السلوك، وهو الذي ينصرف إلى كيفية تصرف الجندي المسلم الأمريكي حال انضمامه للجيش الأمريكي في مقاتلة الأفغان المسلمين، وهو ما يقتضي التعامل مع مجموعة مقدمات، منها:

- حال المسلم الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية.

- توظيفه بحكم المواطنة في مؤسسات أمريكية، أو تجنيده بها (بحكم المواطنة).

- القيام بالمهام القتالية المنوطة به.

- محل القيام بهذه المهام (الأفغان - طالبان - القاعدة).

وهكذا يصير الإشكال: مسلم في مواجهة

مسلم، مسلم وقتاله وقتله لمسلم، مسلم يقتل مسلماً من غير جريرة اقترفها، مسلم في جيش غير مسلم يقاتل مسلماً في جيش مسلم، لكل مسلم مصالحه، وللدولة مصالحها بحكم المواطنة والدولة القومية..الخ).

نحن أمام تعارض المصالح، وتعارض المرجعيات، وتداخل العلاقات..الدولة القومية ضمن مفاهيمها أحدثت تشابكاً واشتباكاً مهماً

تعتبرها أعمالاً انتحارية، أو أعمال عنف، أو عملاً لا جدوى منه، بل أنه أضرّ أكثر مما أفاد (بدا هذا المناخ من آراء أمريكية، ساندتها بعض الرؤى الأوروبية الغربية، وآراء رسمية حتى داخل السلطة الفلسطينية، وآراء بعض المثقفين العرب حول هذا الشكل والأسلوب الذي صار سمة للعمل الانتفاضي في (انتفاضة الأقصى)، بل قدمت بعض "فتاوى" لا تعتبرها أعمالاً استشهادية. العمليات الاستشهادية مثلت حالة استفتائية بذاتها، ورغم صدور بعض فتاوى سابقة على أحداث سبتمبر تؤكد على مشروعيتها كعمل يؤصل معنى "توازن الرعب والردع" في حدود الإمكانيات المتاحة، إلا أن هذه

وأشكاله، ومن المهم أن نشير إلى أن مواقع على شبكة المعلومات اهتمت بهذه القضية والفتاوى المساندة لها رغم محاولة البعض التخفيف في هذا المقام والإشارة إلى عبثية هذه المقاطعة وعدم تأثيرها.

وتشكلت الفئة الخامسة بوجه عام حول ضرورات الجهاد ضد إسرائيل، وبعض الفتاوى المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام، وكذلك مشروعية المظاهرات والمسيرات الإسلامية التي اندلعت في العالم العربي، وتقريباً

تحاول منع اقتلاع الفلسطيني من أرضه، ضمن ذاكرة تحرك كل ما يرتبط ليس فقط بالصراع العربي الإسرائيلي بل تشير كذلك إلى الحركة الصهيونية العنصرية.

والثانية تعلقت بمساندة العمل الانتفاضي من كل طريق متاح سواء تعلّق ذلك بالمال أو السلاح، والحكم فيمن يمنع التطوع للقتال إلى جانب الفلسطينيين وفتح الحدود، وحكم النظم المتخاذلة عن نصره الشعب الفلسطيني، والمعاونة المالية من أموال الزكاة، وحكم الجيوش العربية وحكّامها، وحكم الجهاد في فلسطين وتحرير بيت المقدس والأقصى، وغير ذلك من قضايا وإشكالات.

والثالثة ركزت معظم اهتمامها حول "العمليات الاستشهادية" خاصة مع بروز آراء الحالة عادت إلى الساحة من جديد بعد شيوع مناخ يحاول تجريم هذه العمليات واتهامها بالإرهاب.

أما الرابعة فقد تمحورت حول فعل المقاطعة لإسرائيل^(٤٥) ومن يساندها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدت التساؤلات، حول مقاطعات الأنظمة وضرورتها، والمقاطعة الشعبية وإمكانياتها. واتخذت فتاوى المقاطعة صوراً مختلفة من مثل مقاطعة الأنظمة، ومقاطعة الشعوب، ومقاطعة السلع والشركات، ومقاطعة السياحة، ورفض عمليات التطبيع

المقام ضمن الحالة الأفغانية السابق الإشارة إليها.

- وأخرى تساءلت حول حكم الاستعانة بالأمريكان والاستعانة بالكافر^(٤٨)، وذلك في ضوء المعلن من المعارضة العراقية في التعاون مع الأمريكان للتخلص من النظام العراقي المستبد، وأخرى أتت من الكويت تتحفظ على الفتاوى التي تحرم الاستعانة بالأمريكان وحكم القواعد العسكرية في الأراضي الخليجية، وحكم ضرب العراق منها.
- وأخرى تكاملت مع سابقتها تتحدث عن الوجود الأمريكي في مناطق كثيرة من العالم العربي وحكم الأنظمة التي يوجد على أراضيها ذلك الوجود^(٤٩).
- وفي ضوء تسلسل الفتاوى تحرك نوع آخر من الفتاوى حول التعامل مع هذا الوجود الأمريكي في دول الخليج وجزيرة العرب، بل تطرق بعضها إلى إمكانية ضرب كل ما هو أمريكي في العالم^(٥٠).
- وبدأت فتاوى من نوع آخر تتحدث عن الحكم على نظام العراق، ورُتب على ذلك إمكانية إعانة الأمريكان في التخلص من هذا النظام وقائدة^(٥١).

الخليج والأردن واليمن وبعض رموز أمريكية في لبنان، بل وامتداد استهداف هذا

لأول مرة في منطقة الخليج. وكذلك ما يتعلق بقضية القدس^(٤٦).

فتاوى إعادة تشكيل المناطق

الاستراتيجية: العراق مدخل لإعادة الصياغة:

في سلسلة جديدة من السياسات الأمريكية الكونية في عولمة حرب الإرهاب، قررت الولايات المتحدة أن تجعل من قضية نزع سلاح العراق (القضية التالية) لحربها في أفغانستان، وربما للتغطية على وضعها المعقد في أفغانستان، وحتى عدم تحقيقها أهدافها المباشرة التي أعلنتها في مفتح حربها على الأفغان. العراق وفقاً للخطاب السياسي الأمريكي الخارجي سيكون مدخلاً لإعادة تشكيل المناطق الاستراتيجية وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل "صناعة الحدث" و"صناعة العدو" فرضت الولايات المتحدة كونياً اهتماماً بهذا الشأن، وكالعادة بادر المستفتون بالاستفتاء وبادر المفتون بالرد والاستجابة، وتتنوع الفتاوى حول العراق في أكثر من اتجاه وأكثر من شكل:

- فتاوى تحدثت عن حكم إعانة الأمريكان لضرب أي دولة إسلامية، والعراق هذه المرة كان مقصود هذه الفتاوى^(٤٧)، ومن الجدير بالذكر أن فتاوى سبقت في نفس
- وأحاط بذلك استدعاء فتاوى، بعد أحداث استهدفت الوجود الأمريكي في بعض دول

دافع إلى ذلك، هو استمرارية الحيرة المترتبة على حالة التفاتي أو ما يتصوره المستفتي تضارباً في الفتوى يجعله في نفس حال الحيرة والحرص فيما قبل الفتوى، وربما أشد، وربما لسان حاله يقول إن العلماء استعصى عليهم الاتفاق على "حكم" أو "موقف"، فما البال بالعامّة المفتقدين إليهم والفازين إليهم في قضايا استعصت على إدراكهم، وبدا لهم اختلاط الأمور وربما خلط الأوراق.

ومن هنا سنرى:

- فتاوى حول رأى مفتٍ في فتوى غيره، وهو حال لا ينهى حال التفاتي وربما يغذيه ويفاقمه، خاصة مع استخدام أوصاف لا تليق بمقام العلماء، ضمن مفردات التخوين وغير ذلك من مفردات قد تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى "التكفير". وقد ساعد على ذلك فتاوى الإنترنت، وفتاوى الفورية، وكذا الفتاوى الفضائية، وبينما يمكن استثمار هذا التطور المعلوماتي والاتصالي في بناء شبكة الفتوى وتحسينها وتعظيم حصانتها من العبث أو ما هو في حكمه، إلا أنه في بعض تجلياته غذى عناصر الفرقة وحال التفاتي.

- فتاوى حول الفتوى ذاتها: كيف تكون؟ ما هي شروط من يفتي؟ ماذا يعني مقام الفتوى؟ كيف يمكن للفرد أن يتبنى أو يعمل بفتوى وقد تعددت الفتاوى وربما

الوجود في أفريقيا، بل واستهداف من يعاون ويتحالف مع أمريكا من الدول مثل استراليا في أحداث بالي^(٥٢).

الفتوى حول الفتاوى والعملية الإفتائية:

كنا قد أشرنا فيما سبق إلى "فتاوى الحيرة" و"فتاوى الفتنة" وكذا "فتاوى الحرج"، وما بدا لدى الجمهور المخاطب أنه "تضارب في الفتوى" و"فوضى في الساحة الإفتائية"، وحالات من الإفتاء تحولت إلى حالة تفاني، لها أسبابها ولها مظاهرها، ومع هذا التعدد وربما التفرقة في الفتوى، والفتوى والفتوى المضادة، وفتاوى التخذيل وفتاوى التأصيل، واستمرارية حال الحيرة، فيما يمكن تسميته "حيرة ما بعد الفتوى"^(٥٣) واتخذت هذه الحيرة شكلين:

الأول- يتمثل في الاستفتاء في حال عدم الاطمئنان إلى فتوى بعينها، أو طلب التأكيد على الفتوى أو وجود معارض للفتوى بفتوى أخرى، كل ذلك يخلق حالة من البلبلة واستمرار الحيرة تدفع المستفتي ربما إلى إعادة السؤال أو التشكك في صحة فتوى ما، أو يطلب البيان والتأكيد، ويبدو ذلك ناتجاً عن حالة التفاتي، أو بروز فتاوى التخذيل، أو صدور فتاوى فردية هنا وهناك تجعل المستفتي مفتقراً إلى اجتهاد الشرعي معتبر يقدم الرؤية والموقف الفصل في قضية ما أو واقعة.

أما الشكل الثاني- فهو انتقال المستفتي

من السؤال المباشر عن القضايا موضع الفتوى إلى الاستفتاء حول الفتوى ذاتها، ويبدو أن أهم

من قبل المفتي على الإجمال، وكأنه حال استكمال الفتوى، وكان على المفتي خاصة في قضايا الأمة أن يراعي ذلك، فيتحدث عن الوسائل قدر الإمكان.

بفتاوى الأمة وقضايا تمس مصالحها واستشراف مستقبلها وتحديد مواقفها وفعاليتها.

ومن هنا فإن السؤال عن الواقعة لا يستجدي ردًا عليها فحسب، بل هو يستحضر عناصر شاملة تفيد يقيناً في المسألة الإفتائية. ورغم أن الحدثين اللذين ركز عليهما الكتاب (الحدث الأفغاني بامتداده) و(الحدث الفلسطيني وانتفاضة الأقصى بذاكرته) إلا أن هذا كان مناسبة للتعرف على:

أولاً - مفاصل فهم الواقع وأصول

ذاكرته:

• الدولة المركزية والدولة القطرية: التعرف على أحوالها ومآلاتها، والتحدث عن وضعها ووظيفتها المحورية التي تتضمن شرعية وجودها وشرعية استمرارها والتي تتمحور حول "الأمن الجماعي" في مواجهة العدوان إلحادي.

• الجماعة الوطنية، ومفهوم الأمة، وأمن الجماعة وصد العدوان، وفاعليات الحركة الشعبية التي تعد أمناً للجماعة وأمناً للدولة معاً، "إن مسألة الأمن القومي وكفالاته وتأمينه هي لب المسألة الوطنية في بلادنا الآن، وهي لب مسألة الاستقلال الوطني. وأن

تضاربت؟ ما هو شأن العامي حين تتعدد الفتاوى ويتفرق المفتون في فتاواهم؟

• كما أن هناك نوعية من الفتاوى قد تتساءل عن تنفيذ فتوى نظراً لإصدارها

• وربما يتخذ ذلك شكلاً تسلسل الفتاوى، فيخرج من موضوع لموضوع، ويتساءل عن حكم الشرع في موقفه، وموقف غيره، وموقف النظام الخارجي، وموقفه إن منعه في المساهمة كما تقتضي الفتوى.. وهو أمر يشير إلى بعض الوعي من جانب المستفتين الذين يتصورون وقد يتفهمون كيف أن الإشكالات التي ارتبطت بالأمة وقضاياها من التداخل والتواقف على بعضها البعض، بما يصعب عملية الفصل في أحيان كثيرة.

• رؤية الحكيم البشري لأحداث الحادي

عشر من سبتمبر واستبصار أجواء

الفتوى وأصول صياغتها:

ضمن قراءة متأنية لواحدة من أهم كتابات الحكيم طارق البشري "العرب في مواجهة العدوان"^(٥٤) وكتاباته كلها مهمة، قدم رؤية متكاملة مهمة، على الرغم من أنها مقالات نشرت في أماكن مختلفة، وربما في أمد زمني متنوع ولكنه متقارب، إلا أن الناظم فيما بينها يجعلنا نؤكد أن القائم بالفتوى عليه أن يطالع بعمق ويعي بكلية وشمول عالم الأحداث الذي يشكل ساحته الإفتائية، خاصة حينما يتعلق الأمر

وحفاظها على إسرائيل أكبر مؤشر على ذلك.

ثانياً - مفاصل فهم الواقعة وعناصر تسكينها

وتكيفها وتصورها:

- التوصيف العام للحدث.
- العنف وحركات التحرر وعلاقتها بأحداث سبتمبر.
- الحالة الأمريكية بعد الحدث.

ثالثاً - تحليلات الحدث ومنهج

النظر إلى القضايا المصاحبة له والتي

ترتبت عليه أو استدعت بمناسبة

- الحدث الأفغاني.
- العنف من نيويورك إلى كابول: ضوابط العنف السياسي وآثار الحدث التاريخية.
- النظر إلى الأحداث من المنظار الأمريكي والمنظار العربي والمسلم (من أيام العرب: ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ أم ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠؟)
- أحداث فلسطين: (بين الحكومات العربية وحركات الشعوب - دروس الذاكرة والتاريخ في الامتحان الفلسطيني - فلسطين الأمان في العمق) الأمن في المقاومة والأمن في المساندة والمعاونة من كل طريق.

رابعاً - ترابط الأحداث وتكافلها ومنهج

النظر إلى عالم الأحداث والقضايا:

الوضع الذي انتهينا إليه في هذه المرحلة قد آلت فيه هذه المسألة الجوهرية من مسائل دعم الاستقلال الوطني وكفالة الأمن الجماعي إلى أن تصير هي ذاتها مسألة تتصل بالأنشطة الشعبية وكفالة وجودها. وصار موقف الدولة من إتاحة التحركات الشعبية الساعية في هذا النشاط أو عرقلة، صار ذلك موقفاً يمس صميم موقفها الوطني وصميم أدائها الوظيفي الرئيسي في هذا الشأن الوطني.."

- والخشية كل الخشية "... أن يكون من حكوماتنا من صار أخوف على نفسه من شعبه منه على نفسه وشعبه من قوى العدوان الخارجي، فيصير أمن الدولة والنظام عنده مُقَدِّمًا على الأمن القومي وأمن الجماعة السياسية كلها وهو منها...".
- أن النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة وبخطة افتراس العولمة تقدم عناصر اكتساح للحدود والسيادات ومقدمات لبناء استراتيجية كونية تستهدف الهيمنة والاستفراد الأمريكية.
- أن العلاقات الأمريكية العربية على حداثة عهدا، إلا أن ذاكرتها تحيل دائماً إلى مساندة الولايات المتحدة لكل ما لم يكن في مصلحة العرب، ويعد نمط مساعدتها

- فقه الواقعة في سياق الواقع الكلي الشامل وضرورات التعرف على مفاصله والمؤثرات والمتغيرات فيه.
- الأحكام تستند إلى ثوابت الفعل ولا تتخطاها (أصول المرجعية).
- ماذا يعني ذلك بالنسبة للقضايا الإفتائية فيما بعد أحداث سبتمبر:
- ضرب أفغانستان لا مشروعية له لأنه يفتقر إلى السند والحجة.
- المعاونة أو التحالف في ضرب أفغانستان، هو ضرب بلد مسلم من غير جريرة اقتربها.
- الوجود الأمريكي مفروض يحقق مصالحه لا مصالحنا (ميزان المصالح والأضرار والأخطار).
- شرعية الانتفاضة الجهادية أمر مقرر لا يجوز الحديث عن شرعيته، ومشروعية استخدام الأساليب العنيفة الجهادية والعمليات الاستشهادية كرد على عدوان واحتلال واغتصاب واقتلاع، ولاسترداد الأرض والعرض.
- شرعية كل أنواع المقاومة الشعبية وفعاليتها في (المقاطعة للأعداء، والمعاونة للفلسطينيين، والمساندة بكل أشكال الاحتجاج للتعبير عن المواقف من مظاهرات ومسيرات وما في حكمها...).

- الرابط بين الأحداث الأمة وأمن الجماعة الوطني.
- أيام العرب بين منظور الإلحاق بالزمن الأمريكي، وعالم أحداثنا الذي يزكي استراتيجية المقاومة والمدافعة.
- البحث في الذاكرة يؤصل السياسات ويسهم في بناء المواقف (مسار العلاقات الأمريكية العربية وتطورها).
- الحكومات وحركات الشعوب: (الخيارات والضرورات) الأمن الجماعي ومدافعة العدوان إلحادي.
- فهم أصول عالم الأحداث ضمن بيئته أو أنساقه الكلية (الدولة - الجماعة - الأمة - النظام العالمي - الحركة الشعبية).
- بناء مفهوم الأمن (أمن الدولة وأمن الجماعة) المفترض الاتساق لا الصراع في مواجهة العدوان الخارجي.

خامساً- كيف تؤثر هذه الرؤية على

المجال الإفتائي؟:

- الحكم على شيء فرع على تصوره.
- تشريح الحدث وترشيحه.
- أجواء الأحداث والقضايا (البيئة والوسط).
- ذاكرة الحدث من عناصر مداخل تكييفه.
- تسكين الحدث ومصالح الأمة (فقه الموازنات والتوازنات).

والمستقبلية للأمة بفتاوى بصيرة تقود رأياً وتشكل أمة ضمن ثقافة كلية للمقاومة والمواجهة، للموافقة والممانعة؟! [شكل: ١٠].

ثالثاً- ضرورات دراسة الحالة الإفتائية في علاقتها مع العملية الإفتائية والشبكة الإفتائية :

الغرض من هذه الدراسة المتفاعلة ذات النظر الشامل هو الإمكانيات المنهجية التي تطرحها هذه الدراسات لتقويم أداء الفتوى ومقامها وأدوارها، خاصة حينما يتعلق الأمر بفتاوى الأمة، يوضح هذه العملية الشكل المهم: (شكل: ١١)

غاية الأمر في مثل هذه الدراسة أن تتفاعل الفئات الأربع: فتاوى الأمة تسكيناً، عناصر الشبكة الإفتائية تفاعلاً، والحالة الإفتائية تعييناً لموجباتها ومتطلباتها، والعملية الإفتائية أداءً وتقويماً.

وهذه الدراسات تجعل من مقام الفتاوى الاستراتيجية والحضارية والاستشرافية المتعلقة بحال الأمة وقضاياها وتحدياتها التي تتشكل في أحداث أو تتراكم في صورة قضايا معضلة أو إشكالية، أو نوازل وابتلاءات حالة ذات تأثيرات ممتدة، مقاماً ليس بالهين. بين تقدير هذا المقام وأداء العمليات الإفتائية الحالي فجوة في الفاعلية يجب أن تستدرك الشبكة الإفتائية عناصر

• القدس لا تقبل التفريط وهي عنوان العمل الانتقاضي المستمر ما ظلت مغتصبة، فلسطين دولة في مدينة هي القدس.

• العراق: رد العدوان جوهر الأمن، والتحيُّل على ذلك بمواجهة النظام المستبد عدم إدراك لأصول الواقع والأدوار"...من أهم وجوه التوتر والشقاق في العلاقة بين الدولة والجماعة بيان السياق العام لوجوه هذه العلاقة، وأياً كان ما يمكن أن تعاني منه الجماعة وأنشطتها إزاء استبداد الدولة بها، فيظل قيام الدولة بوظيفتها الأساسية والجوهرية، هو ما يستقر به وجودها وقيامها بوظائفها الأخرى، حتى وإن غالت في الاستبداد وطغت وجاوزت الحدود، هذه الوظيفة الأساسية هي حفظ أمن الجماعة من المخاطر التي تواجه الجماعة وتواجه الدولة ذاتها من الخارج أي في مواجهة العدوان الخارجي، وهي أيضاً تتمثل في صيانة قوى التماسك في الجماعة السياسية وضمان ألا تختل صيغة التوازن الاجتماعي والسياسي والثقافي التي تحفظ للجماعة السياسية وحدتها وترابطها.."^(٥٥)

هل يمكننا إذاً أن نوكد كيف تكون الفتاوى (بنيةً ومنهجاً) قادرة على أن تؤدي ضمن مقامها ومكانتها، أن تشكل قاطرة للتعامل مع القضايا الاستراتيجية والحضارية

وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن أُدخلت فيها بالتأويل، فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في أرضه وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله (صلى الله عليه وسلم) أتم دلالة وأصدقها، وهي نوره الذي أبصر به المبصرون، وهده الذي اهتدى به المهتدون، وشفأؤه التام الذي به دواء كل عليل، وطريقه المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل، وكل خير في الوجود فإنما هو مستفاد منها، وحاصل بها، وكل نقص في الوجود فسببه من إضاعتها..."

هذا المدخل الأساسي في وجهة الشريعة، أساساً وبنياً وبيئاً يجعل من الفقه الاستقائي "...ولا أحسن من هذا الحكم، وهذا الفهم، وإذا لم يكن مثل هذا في الحاكم أضع حقوق الناس، وهذه الشريعة الكاملة طافحة بذلك..."^(٥٨)

وها هو ابن القيم يشير إلى موازين الفتوى القسط من استناد السياسة إلى الشريعة وحسن تعلقها وارتباطها بها، وما يعنى ذلك من ضرورة أن يتسم المفتي بالوعي بحس الأمة وأصول مصالحها وأصول سياستها واستراتيجيتها.. وجرى في ذلك - كما يقول ابن القيم مناظرة بين أبي الوفاء بن عقيـل وبين بعض الفقهاء، فقال ابن عقيـل: السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يشرعه

متكاملة (حالة إفتائية، وذاكرة الفتوى، وواقعها، وبيئتها ووسطها وسياقاتها وبيئة المصالح والأضرار والأخطار، وأطراف الفتوى ووعي الأطراف كلٍ لدوره، وعمل الإفتاء في ضرورات التسكين الصحيح للوقائع موضع الفتاوى ودقة التكييف وتخريج الحكم اللائق وعملية تنزيل الفتوى على الواقع، ومآلات الفتوى، وفتاوى المآل، وتعلق الفتاوى بالمقاصد والوسائل واستشعار خطورة الفتوى وأدوارها وعملية وزن الفتاوى، والنظر الكلي لها بنية وبيئة ومناهج، عمليات نظن أن التفصيل فيها يحتاج لدراسات مستقلة تتناسب مع مقام الفتوى وخطورتها في الأمة^(٥٦)، [شكل: ١٢].

حينما يؤكد ابن القيم في فصل "في تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد"، واصفاً خطر هذا الفصل وأهمية الفقه المتعلق به "...هذا فصل عظيم النفع جداً وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة أوجب من الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه ما يعلم أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به، فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد: وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها، وحكمة كلها؛ فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة،

الله أرسل رسله وأنزل كتبه (ليقوم الناس بالقسط)، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإذا (ظهرت) أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه (بأي طريق) كان، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره، -والله تعالى- (لم يحصر) طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر، بل بيّن بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط، فأى طريق استخرج به الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها، والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد، ولكن نبّه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة لحق إلا وهي شرعية وسبيل للدلالة عليها، وهل يظن بالشرعية الكاملة خلاف ذلك، ولا نقول إن السياسة العادلة مخالفة للشرعية الكاملة، بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى، وإلا إذا كانت عدلاً فهي من الشرع..". ذلك من السياسات العادلة التي ساسوا بها الأمة وهي مشتقة من أصول الشريعة وقواعدها، وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الدين إلى شريعة وحقيقة، وتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل، وكل ذلك تقسيم باطل، بل السياسة والحقيقة والطريق والعقل كل

الرسول p ولا نزل به وحي، فإن أردت بقولك لا سياسة إلا ما وافق الشرع، أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح، وإن أردت ما نطق به الشرع فغَطَّ وتغليطٌ للصحابة...". وعندما أورده ابن القيم من بعض هذه المناظرة، أثبت قوله "...هذا موضع مزلة أقدام ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك في معترك صعب.. (فرط فيه) طائفة فعضلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجروا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من الطرق التي يعرف بها المحق من المبطل، وعطلوها مع علمهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع والذي أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة والتطبيق بين الواقع وبينها..". ثم انظر ماذا يقول من بعد تقصير هذه الفئة المفرطة: "...فلما رأى ولادة الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة (فأحدثوا) لهم قوانين سياسية ينتظم بها مصالح العالم (فتولد) من تقصير أولئك في الشريعة وإحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم (شرط) طويل وفساد عريض وتفاقم الأمر وتعذر استدراكه). (وأفرط فيه) طائفة أخرى (فسوغت) منه ما يناقض حكم الله ورسوله. وكلتا الطائفتين (أتيت) من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله، فإن

فتاوى الأمة وقضاياها التي استندت بمناسبة عالم أحداثنا (حرب أفغانستان - انتفاضة الأقصى ...) وعالم أحداث سبتمبر الأمريكية التي أريد لها أن تكون كونية التأثير - والرؤية والمواقف ضمن نمط إلحاق وهيمنة لم تبلغ درجة مثلما بلغت في تلك الآونة، إلا أن هذه الأحداث لا تعدم نقاط خير لو استثمرت وخمائر وعى لو عززت.

فتاوى الأمة: فتاوى كاشفة: كشفت عن عالم تحديات الأمة وقضاياها، وكشفت عن ارتباطها وتوافقها على بعضها البعض، وهو ما يعني مع تزام هذه التحديات والقضايا أن نفكر بوعي حول أصول الموازنات في فقه التزاحم، ومعايير الأولويات، والعمل على التوالي والتوازي والقدرة على جمع الهمم لفروض الوقت وفروض اعتبار الواقع. وكشفت عن حال وهن الأمة وعجزها، وبعض من فعلها الذي يقع ضمن دائرة وهم الفاعلية والإنجاز، ووهن الأنظمة الرسمية وخياراتها المسماة بالاستراتيجية (نسميها كذلك من قبيل الزينة الخطابية والكلامية) أو الخيارات النابعة منها لا النابعة من حاجات الأمة ومتطلباتها ومقاصدها، وعن حقيقة المسؤولية عما نحن فيه (الداخل والخارج)، وعلى عناصر المواجهة والمقاومة (الداخل والخارج) ضمن أصول المواجهة والوعي، ها هي "اتفاقيات سايكس-بيكو"،

ذلك ينقسم إلى قسمين صحيح وفساد، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسيم لها، والباطل ضدها ومنافيا، وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها وهو مبني على حرف واحد وهو عموم رسالته (صلى الله عليه وسلم) بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم..^(٥٩)

هذا النقل المطول أردنا به أن نثبت مداخل الموازين القسط وتكاملها (ميزان المقاصد وميزان المراتب وميزان الوسائل، وميزان المصالح والأضرار والمخاطر، وميزان الأدلة، وميزان الواقع واعتباره من فروض الوقت وفروض الواقع، وميزان المآلات للفعل والمستقبل، ضمن رؤية استراتيجية استشرافية.

مدخل ابن القيم الذي أثبتناه، ومدخل الشاطبي الذي ألف بينه ونظمه حرّبان بوزن الفتاوى: وزن للمفتى وهو يتأمل القضية، ووزن الفتوى بعد صدورها واعتبارها، ووزن للمصالح والأضرار والأخطار فيما يتعلق بحال الأمة ومستقبلها، وهي موضع مزلّة أقدام ومضلة أفهام، وهو مقام ضنك في معترك صعب على ما أدى ابن القيم إلينا وأردنا أن نتأمله.

خاتمة:

حول فتاوى الأمة: الفتاوى الكاشفة -

الفارقة - الناقد والمقومة:

ومواقف استراتيجية، تقع الفتوى في القلب من ذلك وربما على رأس تلك الفاعليات الرافعة.

فتاوى الأمة: فتاوى فارقة: فرقت وميزت بين فتاوى التأصيل وفتاوى التخذيل، هؤلاء الذين أطلقوا فتاوى مضادة ضمن مناخ تفتات مصطنع، هؤلاء المرجفون في المدينة الذين يشنون على كامل الأمة حروباً معنوية يخذلون من قواها، يمنعونها عن الفعل، يفرغونها من الفاعلية.

وهي فرقت وميزت ومن كل طريق في تعيين "العدو"، والعدو هو من اتخذنا عدواً، بدت الولايات المتحدة تعلن عداها وتشرع في عدوانها وتشن اعتداءاتها على الكيان العربي والإسلامي بدعاوى مواجهة الإرهاب، وصار الخطاب مكشوفاً، في إعلان عدوانها، ولم يعد للرسميين أي حجة يتعلقون بها ليسموا علاقاتهم (التحالف، الصداقة، علاقة استراتيجية...) كلمات لم يعد لها معنى أو مضمون.

فتاوى الأمة: فتاوى ناقدة ومقومة لكثير من أحوال وقضايا العالم الإسلامي، حركته وسياساته وانعدام رؤاه الاستراتيجية والحضارية، هذه الفتاوى يجب أن تمارس هذا النقد والتقويم للمقصرين والمرجفين والمخذلين والرسميين، ولكل الأمراض المزمنة التي لم تعد تتحمل النفاق حول قضاياها وتحدياتها.

ومؤتمر سان ريمون، ومؤتمر يالطا، والاتفاق الودي ١٩٠٤، والمسألة الشرقية (العثمانية) والرجل المريض بالنسبة للدول الأوروبية والغربية، ووعود بلفور، ووعود دولة فلسطينية لا تؤدي رأيها أو وجهة نظرها إلا عبر الدوائر التليفزيونية المغلقة من فرط تبعيتها في كل شيء لإسرائيل، لتثبت إسرائيل أنها عصبه احتلال واستيطان وغصب. وكشفت عن عجز (النخب الرسمية!) إن استحقت وصف ومسمى "النخبة" في الدولة القومية، ووصول أدائها في الداخل والخارج إلى ما تحت نقطة الصفر، ها هو التلويح بحرب ضد العراق يأتي من كل مكان، والنظم السياسية الرسمية تصف الواقع بأن الحرب واقعة لا محالة، وأنها قد تخفف من آثارها، وأن لن تشارك مع الولايات المتحدة في ضرب العراق، ولكنها مجبرة على تقديم تسهيلات لها (لضرب العراق)، ومع استعداد العراق لأن يكون أول ضحية المذبح، تستغرب في إقامة المهرجانات في كثير من الدول العربية، احتفالات تغطي على قرع طبول الحرب ومظاهرات رافضة للحرب من شعوب أوروبية، وبعد ذلك نجلس نصنف المواقف من سيقف معنا ومن سيقف مع أمريكا؟ كيف إن كنتم أنتم لم تقفوا مع أنفسكم؟.. إنها قضايا لم تعد كاشفة فحسب بل هي فاضحة، ولعل هذا لا بد من أن يجعل هذه الحال دافعة إلى رؤى

أو سلطان في الخارج. من غير أن تملك الفتوى أداء يتلاءم مع قضايا الأمة وخطورتها، وفاعلية تستجيب لخطورة مقام الفتوى وأدوارها سنظل ندور في حلقة التفاتي المفرغة على اصطناعها وهشاشة فتاوى التخذيّل التي لا تزال تجد مكاناً ضمن "الفتاوى الرديئة التي تطرد الفتاوى الجيدة" استناداً إلى قانون العملة الرديئة والعملة الجيدة. صمود وسمو مقام الفتوى في ظل انهيارات كثيرة في المجال الثقافي والفكري وكثير من فاعليّاتنا، هو "حصن الفتوى" الذي يجب ألا يسقط، وحصن الفتوى في تحصينها وحصانتها، في فعلها وفاعليّتها في كيان الأمة^(٢٠).

هوامش الدراسة:

(١) من المهم ونحن بصدد فتاوى الأمة أن نلاحظ معاني الأمة في هذا المقام انظر: د. السيد عمر، حول مفهوم الأمة في قرن: نقد تراكمي مقارن، ضمن: أ.د. نادية مصطفى، "الأمة في قرن" عدد خاص من أمّتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي ١٤٢٠-١٤٢٣هـ - ٢٠٠٠-٢٠٠١م، الكتاب الأول: الأمة في قرن...، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢، ص ٦١-١٣٠، انظر أيضاً: أحمد حسن فرحات، الأمة في دلالتها العربية والقرآنية، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

فتاوى الأمة يجب أن تكون رافعة حضارية، ووظيفة كفاحية، وقيادة رأي، وعملية بحثية واستثماراً لكونها صارت ضمن الفاعلين الدوليين، ومفتي الأمة يجب أن يكون المفتي البصير، المفتي النذير، المفتي النفير.

أما الأمر الثاني المهم وهو تحديد أصول التعامل مع الفتاوى ذات الطبيعة الحضارية: وفق هذه الرؤية الكلية والحالة الإفتائية وشبكته وعملياتها اشتقاقاً منها تحتاج المسألة منا إثبات أهم المؤشرات التي تدلنا على ما نعنيه بالفتاوى البصيرة، الفتاوى الاستراتيجية الحضارية الاستشرافية لحال الأمة (القضايا - التحديات - الفتاوى) نشير إلى ذلك في (الشكل: ١٣).

هذه الفتاوى هي القادرة على الخروج من حال التفاتي المصنوع والمصطنع والفتاوى الملونة بادعاءات اعتبار الزمان والمكان وأنماط وأشكال وآليات التحيّل، وفتاوى المتاهات في لفت الانتباه عن القضايا الأساسية والرؤى الكلية، وهي القادرة على مخاطبة كل فئات الأمة وتحديد مناهج وأصول فاعليّتها وإرشادها إلى الطرق والوسائل. فهناك بعض الفتاوى - على قيمة مضمونها وصحة وجهتها واتجاهها - لا تزال تؤدّي على نمط يوفر لفتاوى المضادة مكاناً للحركة ومدخلاً للعبث والتلهي بقضايا الأمة إرضاء لسلطان في الداخل

العلوم السياسية، قد لا يسهمون في البناء المباشر لهذا الفقه، إلا أنهم يحسنون عرض الإشكاليات المتعلقة بهذا الواقع، ويصنعون بعض المؤشرات المنهجية، وهو أمر نعينه بعمليات الاجتهاد الجماعي الحضاري والإستراتيجي ضمن ما يمكن أن نسميه بتكافل التخصصات: أ.د. نادية مصطفى، الفقه السياسي للأقليات المسلمة، (الإسلام وقضايا العصر)، إسلام أون لاين نت.

<http://islamonline.netArabic/contemporary/politic/2000/article6.shtml>

(٦) انظر هذه المقالة لدى ابن القيم في: ابن القيم الجوزية، الطرق الحكيمية في السياسة الشرعية، تحقيق د.محمد جميل غازي، مكتبة الإيمان، ١٩٨٥.

(٧) ضمن حيرة الفتوى انظر بعض ما أورده ابن القيم، وهو كلام نفيس في باب الفتوى: "لا يجوز للمفتي الترويج وتخيير السائل وإلغاؤه في الإشكال والحيرة، بل عليه أن يبين بياناً مزيلاً للإشكال متضمناً لفصل الخطاب، كافيًا في حصول المقصود لا يحتاج معه إلى غيره... وسئل آخر عن مسألة فقال: فيها قولان ولم يزد... قال أبو محمد بن حزم: وكان عندنا مفت إذا سئل عن مسألة لا يفتي فيها حتى يتقدمه من يكتب فيكتب هو جوابي فيها مثل جواب الشيخ فقدر أن مفتين اختلفا في جواب، فكتب تحت جوابهما جوابي مثل جواب الشيخين، فقيل له: إنهما تناقضا، فقال: وأنا أتناقض كما تناقضا. وكان في زماننا رجل مشار إليه بالفتوى وهو مقدم في مذهبه، وكان نائب السلطان يرسل إليه في الفتاوى

(٢) وجب علينا أن نتعرف كذلك على التطورات التي طرأت على مفاهيم أخرى تعلق بمفهوم الأمة مع ما يعنيه ذلك من تأثير قد يحسن اعتباره ونحن بصدد الحديث عن فتاوى الأمة، خير نموذج يدلنا على ذلك: د. نادية مصطفى، سيف الدين عبد الفتاح، أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي العدد الأول والثاني بالإضافة إلى العديدين الثالث والرابع الذين صدرا ضمن عدد خاص حول " الأمة في قرن".

(٣) في إطار مفهوم الحالة الإفتائية الذي نقترحه ونحن بصدد تحليل فتاوى الأمة، فإننا نحتنا بمناسبة رسالة الدكتوراه التي أشرفت عليها حول الإفتاء، انظر: عبد العزيز شادي، الإفتاء والسياسة في مصر، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بحث غير منشور، ٢٠٠٠م.

(٤) في إطار فقه الدولة القومية وعناصر القسمة الجديد انظر: د. أحمد عبد الرحمن، الإسلام والقتال، القاهرة: دار الشرق الأوسط، ١٩٩٠. قارن وقرب: أ.د. نادية مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي، ضمن مشروع رابطة الجامعات الإسلامية "دراسات التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل، رابطة الجامعات الإسلامية، د.ت. ص ١٣.. انظر خاصة إشكاليات جزئية: الأمة /الدول القومية الإسلامية/ الأقليات(الكلية /الجزئي): نطاق التحديات المكاني.

(٥) في سياق فقه الأقليات راجع تلك المقالة الضافية والمهمة، وهو أمر قد يلفتنا كيف أن الباحثين في حقل

(١٠) ليست تلك الإشارات تزيّداً، وربما يقوم الباحث ببيانها في دراسة مقبلة حول الدلالات السياسية للفتاوى غير السياسية، كمؤشر على أزمة العقل المسلم في التفكير والتدبير: لاحظ بعضاً من هذه الفتاوى في معظم المواقع العربية على الإنترنت التي جعلت من أهم نوافذها (الفتوى)، بل إن هناك بعض المواقع التي تخصصت في الإفتاء، ودراسة أنماط الفتاوى ووجهتها قد يخفى وراءها، حال الاستبداد السياسي من ناحية، والانشغال بالخلاص الفردي من ناحية أخرى.

(١١) انظر مقالة أستاذنا المستشار طارق البشري، من أيام العرب: ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م أم ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠م، ضمن: العرب في مواجهة العدوان، القاهرة: دار الشروق، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص ٥٣ وما بعدها.

(١٢) عملية صناعة العدو لم تكن قرينة أحداث سبتمبر ولكنها سبقتها في الإعداد وحرث الأرض لتقبلها، ضمن عملية ممتدة من صناعة الصورة: جون اسبوسيتو، التهديد الإسلامي: أسطورة أم حقيقة؟، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٥، انظر وقارن: فريد هاليداي، الإسلام وخرافة المواجهة، ترجمة: محمد مستجير، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧. انظر كذلك رصداً للظاهرة: مصطفى الدباغ، الإسلام فوبيا: عقدة الخوف من الإسلام، إربد - الأردن: دار الفرقان، ١٩٩٩.

(١٣) انظر ضمن هذه التصورات الغربية والتي تعد أهم دواعي دراسة الحالة الإفتائية بعد أحداث الحادي عشر

فيكتب: يجوز كذا أو يصح كذا أو ينعقد بشرطه، ونحن لا نعلم شرطه، فإما أن تبين شرطه وإما أن لا تكتب ذلك. وسمعت شيخنا يقول: كل أحد يُحسن أن يفتي بهذا الشرط... وهذا ليس بعلم ولا يفيد فائدة أصلاً سوى حيرة السائل وتبلده، وكذلك قول بعضهم في فتاوية يُرجع في ذلك إلى رأي الحاكم، فيا سبحان الله! والله لو كان الحاكم شريعياً أو أشباهه لما كان مردُّ أحكام الله ورسوله إلى رأيه فضلاً عن حكّام زماننا، فالله المستعان.. انظر: ابن القيم، إعلام الموقعين...، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٥٤-١٥٦.

(٨) في أصول الاختلاف وفهم حقيقته وتأثيره على العملية الإفتائية لاحظ هذا الفقه الذي يجب أن يؤصل في علاقته بفتاوى الأمة: محمد بن عمر بن سالم بازمول، الاختلاف وما إليه، السعودية - الرياض: دار الهجرة للنشر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. د. عوض بن محمد القرني، فقه الخلاف، السعودية - جدة: دار الأندلس الخضراء، ط ٢، ١٤٢١هـ. وانظر هذه الرؤى المنهجية الفائقة القيمة للشيوخ: محمد محمد المدني، مناهج التفكير في الشريعة الإسلامية: القسم الأول: أسباب الاختلاف...، القاهرة: مطبعة أحمد مخيمر، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

(٩) في إطار الحاجة لاجتهاد جماعي انظر: شيخنا المرحوم محمد الغزالي، الاجتهاد الجماعي في العصر الحاضر، مجلة الدراسات الإسلامية، إسلام آباد، العدد (٤)، المجلد (١٨)، يوليو - أغسطس ١٩٨٣، ص ٢٢ - ٢٩.

(٢١) راجع في رصد هذه التوجهات: انظر هذا الكتاب المهم في باب الفتاوى وخاصة ما يتعلق منها بفتاوى الأمة: نواف هابل تكرروري، العمليات الاستشهادية في الميزان الفقهي، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٩٩٧، ص ص ٣١-٣٣.

(٢٢) سبق الإشارة إلى ذلك، وراجع أيضاً: محاولة لدراسة فتاوى حرب الخليج الثانية وهي دراسة يجب القيام بها للتعرف على ما أحاط بالأمة في هذا المجال من توظيف الفتاوى وتسييسها. انظر: سيف الدين عبد الفتاح، عقلية الوهن (..مرجع سابق).

(٢٣) انظر في هذا المقام الفتاوى التي تعلقت بالنظائر: د.عبد الرزاق خليفة الشايجي: استدلالات أصولية في إثبات جواز الإضرابات والاعتصامات والمهرجانات الخطابية والمسيرات السلمية، ضمن العدد ١١٥ من مجلة السنة صفر ١٤٢٢هـ - مايو ٢٠٠٢، انظر: www.alsunnah.org، وفي شروط جواز المظاهرات www.islamway.net فتوى الشيخ يوسف القرضاوي في تجويزه المظاهرات والرد عليها من البعض www.saaaid.net، وفتوى عن ضوابط مشاركة النساء في التظاهرات أجاب عليها أحمد سعيد حوي www.islamonline.net وكذا فتوى في نفس الموقع عن مشروعية المظاهرات.

(٢٤) فقه الأقليات الإسلامية والتيسير عليها عملية تحتاج إلى مزيد من فحص وتأمل وعدم الخروج على الكليات والثوابت، أو اللجوء إلى حال الضرورة من أقرب طريق؛ لأن في ذلك تعطيلاً للشرع وتكليفاته. راجع:

(١٩) ضمن الكتابات المتعلقة بأدب الفتوى سواء في التراث أو في الدراسات المعاصرة لاحظ وقارن: ابن الصلاح، أدب الفتوى وشروط المفتي وصفة المستفتي وأحكامه وكيفية الفتوى والاستفتاء، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢.

-انظر أيضاً: الإمام النووي، آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٨. قارن وراجع: أحمد بدر حسونة، الموسوعة في آداب الفتوى، ط١، ١٩٩٩.

(٢٠) انظر في هذا قول ابن القيم في التحليل وما هو في حكمه خاصة حينما يتعلق الأمر بالفتوى: "...أن من أفتى بهذه الحيل فقد قلب الإسلام ظهراً لبطن، ونقض عرى الإسلام عروة عروة.. والمقصود أن هذه الحيل لا تجوز أن تنسب إلى إمام فإن ذلك قدح في إمامته وذلك يتضمن القدح في الأمة حيث انتخبت من لا يصلح للإمامة وهذا غير جائز.."، "ومما يدل على بطلان الحيل وتحريمها أن -الله تعالى- إنما أوجب الواجبات وحرم المحرمات لما تتضمن من مصالح عباده في معاشهم ومعادهم، فالشريعة لقلوبهم بمنزلة الغذاء الذي لا بد لهم منه والدواء الذي لا يندفع الداء إلا به، فإذا احتال العبد على تحليل ما حرم الله وإسقاط ما فرض الله وتعطيل ما شرع الله كان ساعياً في دين الله بالفساد..." وهذا الباب لدى ابن القيم من الأبواب النفيسة، ابن القيم، إعلام الموقعين، ج٣، ص ١٥٤-١٥٩.

www.moqawmh.com/montada/، قارن في

هذا المقام فتوى د. خالد المذكور حول المرأة الفلسطينية في العمليات الاستشهادية

www.islamonline.net

(٢٩) انظر في الحيل المحرمة لدى ابن القيم والتأكيد على

سعيها في دين الله بالفساد من وجوه (أحدها) إبطالها ما

في الأمر المحتال من حكمة الشارع ونقض حكمته فيه

ومناقضته له، (والثاني) أن الأمر المحتال به ليس عنده

حقيقة ولا هو مقصود بل ولا هو ظاهر المشروع،

فالمشروع ليس مقصوداً له والمقصود له هو المحرم

نفسه، (والثالث) نسبة ذلك إلى الشارع الحكيم.. وهو سعي

بالفساد في الشريعة، فإن الشريعة للقلوب بمنزلة الغذاء

والدواء للأبدان وإنما ذلك بحقائقها لا بأسمائها

وصورها.. (ابن القيم، إعلام الموقعين... ج٣، مرجع

سابق، ص ص ١٥٨-١٥٩.

(٣٠) انظر في هذا المقام: سيف الدين عبد الفتاح، النظرية

السياسية من منظور حضاري إسلامي: منهجية التجديد

السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر، الأردن-

عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص

ص ٣٢٣-٣٢٥.

(٣١) نشير في ذلك إلى بعض الفتاوى الفورية، والتي قد لا

تدل على الوسائل وهو ما عبر عنه أحد الكاتبتين:

ضرغام أبو زيد، لماذا أزعجتهم هذه الفتوى؟ فهو بعد أن

يتحدث عن أهمية فتاوى مهمة في المقاطعة والمقاومة

أفاد أن بعض الفتاوى "أمانى معتملة في الصدور لا

د. جمال الدين عطية، نحو فقه جديد للأقليات، ضمن:

أ.د. نادية مصطفى (تحرير وإشراف)، الأمة في قرن

مرجع سابق، الجزء الخامس.

(٢٥) انظر في ذلك: ابن القيم، إعلام الموقعين... ج٣،

مرجع سابق، ص ص ١ وما بعدها.

-قارن وراجع: د. إسماعيل كوكسال، تغيير

الأحكام في الشريعة الإسلامية، بيروت: مؤسسة

الرسالة، ٢٠٠٠، انظر كذلك سعيد بن محمد بوهرارة،

البعد الزمني والمكاني وأثرهما في التعامل مع النص

الرسمي، كوالالامبور: دار الفجر، دار النفائس،

١٤٢٠هـ-١٩٩٩.

(٢٦) انظر في قضية البيعة بالأيمان وهي الإطار الأوسع

لفتوى مالك: ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين..،

مرجع سابق، ص ص ٦٦-٦٩.

(٢٧) انظر في هذا المقام جملة الاختلافات حول هذه

الفتوى: وسام فؤاد، مشاركة الجندي المسلم في حملة

الإرهاب www.islamonline.net وقد استعرض

كافة الفتاوى حول الفتوى التي استدعت هذا النقاش.

وكذلك الملف الذي جمعه موقع islam on line وكذا

ما قمت على تجميعه من المواقع المختلفة وإحصاء

ذلك أمر مهم، ولكنه يطول بنا المقام لو أثبتناه

تفصيلاً.

(٢٨) انظر في هذا المقام الفتوى الدالة على قيام المرأة

بالعمليات الاستشهادية "فتوى الدكتور يوسف

القرضاوي" حول مشاركة النساء في العمليات

الاستشهادية

سلسلة حوارات لقرن جديد: مقارنة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي: بين الفكر والممارسة، حوارية مع د. الحبيب الجحاني، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣.

(٣٦) ضمن موازين الضرر راجع: أحمد موافي، نظرية الضرر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: دار العلوم: قسم الشريعة، ١٩٩٦. انظر وقارن: سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، ضمن: د.نادية مصطفى (مشرف عام ورئيس فريق)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، ١٩٩٩، ص ص ٥١٥-٥٢٥.

(٣٧) سبقت الإشارة إلى ذلك: فقد تتبعنا الفضائية الكويتية طيلة أسبوع أخذت تبث بما يشبه الفتاوى على وتيرة واحدة خاصة بعد أحداث استهدفت الأمريكان، وهى أمور ربما تتعلق بمسألة أكبر تستحق البحث المستقل وهى "الوجود الأمريكي في المنطقة وإعانتته وأثر ذلك على مصلحة الأمة".

(٣٨) قضية الوجود الأمريكي بدأت تشهد حالة استثنائية، مع تصاعد استهداف الولايات المتحدة عالم المسلمين، نحيل في هذا المقام إلى ندوة لبعض المفكرين الإسلاميين حول "الوجود الأجنبي في المنطقة" باعتباره أمراً غير شرعي، يوم الأربعاء قبيل عيد الأضحى. وقد حضر هذه الندوة المستشار طارق البشري، ود.محمد سليم العوا، ود.محمد عماره، وأ.فهمي هويدي، ود.أحمد أبو الوفا أستاذ القانون الدولي.

أكثر.. تلك الفتاوى الجهادية التي لم تحرك ساكناً لدى العدو".

(٣٢) في طبيعة الخلاف حول فتاوى الأمة وتحريير هذه المسألة، سبقت الإشارة إلى بعض عناصرها، راجع كذلك: أبو محمد بن عبد الله البطوسي، التتبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم، تحقيق: د. أحمد حسن كحيل- د. حمزة عبد الله النشري، القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٨.

(٣٣) انظر فتاوى الحالة العراقية والاختلاف بصدها ضمن استدعاء الذاكرة لتصفية الحسابات، تلك الفتاوى التي صدرت تذكر بفعل العراق في غزو الكويت، وأن ذلك قد يحرك عناصر استدعاء التناحية..مما كان له دخل في تسييس بعض هذه الفتاوى والحديث عن مشروعية الاستعانة بالأمريكان والتحالف معهم لضرب العراق.

(٣٤) انظر عناصر سياسة أمريكية مع منطقة الخليج بيدو أنها تعمل ضمن صياغة تيعيتها بشكل ترغبه الولايات المتحدة: في كتاب مبكر لأستاذنا المرحوم د.حامد عبد الله ربيع، الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة استراتيجيات عربية، رقم (١)، ١٩٨٣، قرب وراجع: د.محمد عصفور، كارثة الخليج..وأزمة الشرعية في العصر الأمريكي، القاهرة: دار القارئ العربي، ١٩٩١ (انظر الفصل الثاني ص ص ٢٨٩ وما بعدها).

(٣٥) انظر في قصف المؤسسات الخيرية الإسلامية، ضمن ما قُصف بعد أحداث سبتمبر: سيف الدين عبد الفتاح،

ووصفها بالإرهاب www.islamonline.net،
انظر لمجموعة من فتاوى العلماء حول شرعية
انتفاضة الأقصى للشيخ حمود بن عقلاء الشعبي،
وكذا جواب الشيخ على بن خضير الخضير على
رسالة وجهت له من
فلسطين www.alsummah.org وكذا فتوى الشيخ
المدرس حول إعتاق القدس والأقصى"
www.iraqpress.org/arabic

(٤٣) وفي مساندة العمل الانتفاضي: ومنها مثلاً: اليوم نعيش
ظاهرة سياسية...وهي انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد
اليهود فهل لكم من كلمة...؟ <http://36.175.194.25/>
(الإسلام سؤال وجواب) (من فتاوى بن باز). وكذا هناك
استفتاءات حول الخيار العسكري والتفاوضي
للفلسطينيين، وأدلى بها د. جمال عطية
www.islamonline.net، ومنها من استفتى
حول "سرقة اليهود المحتلين على أرض فلسطين" أفتى في
ذلك د. محمود علام www.islamonline.net، وكذلك
الجانب التربوي حول "دور المعلم والأسرة في توريث
قضية فلسطين"، أفتى في ذلك د. محمود علام
www.islamonline.net، ومنها التساؤل حول واجب
المسلمين تجاه إخوانهم في فلسطين للشيخ فؤاد على
مخيمر في: www.islamonline.net.

(٤٤) وفي فتاوى العمليات الاستشهادية: انظر محمد سعيد
عنبه، العمليات الاستشهادية وآراء الفقهاء فيها، دمشق:
دار المكتبي، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م. (ومن الجدير بالذكر
أن هذا الكتاب نشر بالطبع قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١)

(٣٩) انظر فتاوى الحالة الأفغانية: ما قام به موقع www.islamonline.net
من جميع كافة هذه الفتاوى التي تتعلق
بمشروعية الحرب الأمريكية على الأفغان، بل سبقتها
فتاوى حول استهداف الأمريكان بضربهم في عقر
دارهم، وحق طالبان في إيواء المجاهدين، وكذلك حكم
من أعان الأمريكان في حربهم ضد الأفغان وكذلك
فتاوى حول مشاركة الجندي الأمريكي المسلم في
ضرب أفغانستان. ومن المهم كذلك متابعة موقع الإمارة
الإسلامية في أفغانستان والذي يمثل رؤية طالبان والذي
جمع مجموعة من الفتاوى المهمة التي تؤيد الأفغان
وطالبان، وتطالب بإعلان الجهاد على الولايات المتحدة،
وكذلك حكم تكليف ديار الأمريكان باعتبارها دار حرب
أو دار كفر، وكذلك أحكام الأسرى بعد قيام أمريكا
بتجميعهم في قاعدة جوانتانامو، بل إن هناك أكثر من
موقع اهتم بهذه المسألة والفتاوى المتعلقة بهذه المسألة،
وامتدت هذه الفتاوى إلى فتاوى التوابع التي ترتبط
بتعامل المسلم مع مجتمعاته الأجنبية التي يقيم بها وحال
الأقليات الإسلامية فيها. انظر بصفة أساسية:
www.islamonline.net

(٤٠) انظر في ذلك: المستشار البشري، العرب في مواجهة
العدوان...، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٤،
ص ١٦-١٧.

(٤١) راجع في ذلك مقالنا في: فتاوى الأمة في المسألة
الأفغانية في www.islamonline.net.

(٤٢) انظر حول مشروعية العمل الانتفاضي الفتاوى: فتوى
الشيخ فيصل مولوي حول المقاومة الفلسطينية

- ويرتبط بذلك فتاوى التطبيع ومقاطعة التعامل مع الكيان الإسرائيلي، انظر: فتوى حول التطبيع للشيخ حامد البيتاوي في: www.islamonline.net. ومنها كذلك ما يرتبط بالحكم الشرعي في بيع الأراضي لليهود في فلسطين، www.islamonline.net.

- ومنها ما يتعلق بالسياحة إلى فلسطين والرؤية الشرعية في ذلك، وأجاب عليها المستشار فيصل مولوي www.islamonline.net.

- انظر كذلك فتوى الشيخ يوسف القرضاوي حول حكم زيارة القدس والمسجد الأقصى في الوقت الراهن www.islamonline.net.

(٤٦) وضمن الفتاوى العامة انظر على سبيل المثال: كيف السبيل وما هو المصير في القضية الفلسطينية التي تزداد مع الأيام تعقيداً أو ضراوة؟ <http://63.175.194.25/> (الإسلام سؤال وجواب).

- انظر كذلك: فتوى الشيخ أحمد ياسين حول قتل اليهود خارج فلسطين www.islamonline.net، انظر فتاوى تكييف من يتعاون مع اليهود للفتك بالمجاهدين وهل يتعامل معاملة المرتد؟ للأستاذ الدكتور أحمد يوسف أبو حلبية www.islamonline.net. وقد تم استدعاء فتاوى حول الإقامة في بلاد الكفر، والسؤال عن الجهاد وكيف يكون بدون خليفة، وفرضية الجهاد، ومعاملة الأسرى وغير ذلك من موضوعات ضمن موقع "الإسلام سؤال وجواب" <http://63.175.194.25/>.

وكذا كتاب: نواف هابل، العمليات الاستشهادية... مرجع سابق. وصدر الكتاب في العام ١٩٩٧ أيضاً. إلا أن الخطاب الأمريكي حول هذه العمليات ووصفها تارة بالعنف أو الإرهاب وتسميتها بعمليات انتحارية، قد شكل حالة استثنائية جديدة، غلب عليها جملة من الآراء المضادة، ومن هنا كان تجديد هذه الفتاوى مرة أخرى بعد أحداث سبتمبر.

- انظر كمثل عليها: أبو سعد العاملي، العمليات الاستشهادية: ذروة سنام الاستشهاد <http://www.almaqdes.com> سليمان بن ناصر العلوان: حكم العمليات الاستشهادية (الموقع السابق)، وكذلك فتواه حول: حكم قتل الأطفال والنساء في العمليات الاستشهادية (الموقع السابق)، حمود بن عقلاء الشعبي: حكم العمليات الاستشهادية (الموقع السابق)، على بن خضير الخضير، حكم العمليات الاستشهادية (الموقع السابق) فتوى العمليات الاستشهادية: www.al-waire.org فتوى رابطة علماء فلسطين (العمليات الاستشهادية جهاد في سبيل الله حلال شرعاً www.khoyma.com وفتاوى أخرى قد تستعصي على الحصر في هذا المقام.

(٤٥) وفي فتاوى المقاطعة لاحظ: جملة فتاوى المقاطعة تضمنتها مواقع تخصصت بمسألة المقاطعة وهي فتاوى كثيرة، ربما تحتاج إلى دراسة مستقلة بذاتها. انظر أيضاً بعض آراء في ثوب الفتاوى مما يعد من فتاوى التخويل: مثل رأى د. عبد الحميد الأنصاري، هل نقاطع أمريكا؟، وساند ذلك بعض رؤى لبعض المثقفين.

مجموعة من المفتين حول موقف الدول العربية إذا وافق مجلس الأمن على ضرب العراق، وذلك انطلاقاً من معاني الولاء والبراء (د. فيصل مولوي، د. حسين شحاته، د. يوسف القرضاوي، محمد عبد القادر أبو فارس، أحمد أبو الوفا وفتوى حول "استعمال القواعد العسكرية في البلاد الإسلامية لضرب العراق).

(٥٠) انظر في فتاوى مقاومة الأمريكان وإعلان الجهاد، ووجوب نصره شعب العراق "واجب نصره شعب العراق، جمع من المفتين العراقيين المقيمين بالخارج) <http://www.islamonline.net>

(٥١) انظر في فتاوى مضادة تطالب بجواز الاستعانة بالأمريكان: وهي غالباً ما صدرت من بعض مشايخ الشيعة ومشايخ منضمين إلى المعارضة العراقية في الخارج، وكذلك من مشايخ في الكويت وبعض دول الخليج.

-وتابع كذلك فتاوى بمنع الدعاء على الأمريكان واليهود وانظر إشارة لذلك www.alsaha.com

(٥٢) انظر بعض إشارات اتخذت ثوب الفتوى حول تلك الأحداث، نقصد بذلك أن الآراء حول هذه القضايا اتخذت مسميات مختلفة منها (البيانات، الحوارات، المقالات، الدراسات..) وربما أسهم ذلك في بعض إشكالات من جانب المتلقين للفتوى.

(٥٣) في إطار الفتاوى على الفتوى وحيرة ما بعد الفتوى انظر مؤشرات حول ذلك في الرجوع لموضوعات حول الفتوى وعملياتها ذاتها، انظر: محمد فؤاد البرازي، مسؤولية الفتوى الشرعية: ضوابطها وأثرها في رشاد

- ومنها ما ارتبط باستحضار فتاوى جهادية من مثل: جزاء القاعدين والمثبطين عن الجهاد www.islamonline.net. ومنها كذلك الاستحضار التاريخي لفتوى وجوب الجهاد بتحريم الصلح مع الكيان الإسرائيلي (فيما أسمته بعض المواقع وثيقة للتاريخ والأجيال) والتي أصدرتها لجنة الفتوى بالأزهر الشريف www.ccfis.org.

(٤٧) أما عن فتاوى إعانة الأمريكان والتحالف معهم في ضرب العراق: انظر على سبيل المثال: فتاوى المستشار فيصل مولوي (نائب رئيس المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء)، فتاوى حول الأزمة العراقية <http://www.islamonline.net> انظر: قرار مجمعي: الإسهام في الحرب ضد العراق حرام (المجلس الأوروبي للإفتاء).

(٤٨) وكذلك في حكم الاستعانة بالأمريكان وما ارتبط بذلك من دور المعارضة العراقية في الخارج، انظر: مجموعة من المفتين "المعارضة العراقية والدور الأمريكي: رؤية شرعية" <http://www.islamonline.net> انظر أيضاً:

فتوى صادرة عن رابطة علماء فلسطين حول أن "التحالف مع أمريكا لضرب العراق أو أي قطر عربي أو إسلامي خيانة لله ورسوله وللمؤمنين وحرام شرعاً.. www.moqawamah.com المعارضة العراقية وولاية غير المسلمين (الشيخ فيصل مولوي). (٤٩) أما عن الحالة الاستثنائية التي بدت تبرز بمناسبة تلويح أمريكا بضرب العراق انظر: فتوى من

الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تنفذ الأعداء

بغرة.."

(٥٦) انظر في هذا المقام محاولتنا ضمن تفعيل مدخل القيم

والمدخل المقاصدي في الفتوى: سيف الدين عبد الفتاح،

مدخل القيم...، مرجع سابق، ص ٥٠٠ وما بعدها.

(٥٧) وفي تكامل الموازين يمكن مراجعة: الفتوى المقاصدية

وموازين الفتوى، ضمن دراسة مستفيضة يحاول الباحث

القيام بها والتوفر على تأصيل ذلك والإشارة إلى إمكانات

تطبيقها.

(٥٨) انظر ابن القيم، إعلام الموقعين...، مرجع سابق، ج٣،

ص ١.

(٥٩) المرجع السابق، ص ٣٠٩-٣١١.

(٦٠) في مشروع الفتوى الحضارية المؤصل على قاعدة "أصول

الفقه الحضاري" انظر: سيف الدين عبد الفتاح، مدخل

القيم...، ص ص ٢٤١-٢٧٩، ص ص ٥٤٦-٥٤

الأمة www.alashnews.com/alshaah، انظر

أيضاً "الفتوى: أدوارها وخطرها وكيفيةها" في:

www.fatwa.net انظر كذلك: ملف أعده هشام

الديوان بضمنه، "تسييس الفتاوى يحول دون توحيد

مصادرها": "مصادر الإفتاء في الإسلام"، وغيرها من

مسائل إفتائية، www.almushahid.com.

(٥٤) انظر في هذا المقام: أستاذنا المستشار طارق البشري،

العرب في مواجهة العدوان، مرجع سابق.

(٥٥) المرجع السابق، ص ص ٨-٩ وكأن ذلك يشير إلى مما

يرد في الكتابات السياسية التراثية وفي كتابات أدب

النصيحة والإمامة وأهم وظائفها، انظر على سبيل

المثال: الإمام على بن عطية الهيثمي الحموي، النصائح

المهمة للملوك والأئمة، تحقيق: نشوة العلواني، دمشق:

دار المكتبي، ٢٠٠٠، ص ٥٨. وهو معنى يكاد نجده

متكرراً "حماية البيضة والذب عن الحوزة..تحصين

٨(٦١)

*

(*) الترشيح عملية كيميائية تعني تخلص المادة موضوع الاهتمام من

الشوائب المحيطة بها. وقد استعار أستاذنا الدكتور سيف التعبير

بنفس دلالاته المنطوية على تخلص الحالة الإفتائية من العوامل التي

تجيد بالفتوى عن استقامة سبيلها. (المحرر)

الرأي العام العربي والإسلامي تجاه السياسة الخارجية الأمريكية

مقدمة:

شهد الرأي العام العربي والإسلامي تبلورًا واضحًا تجاه السياسة الخارجية الأمريكية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000، وازداد تصاعداً في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أفرزته من تداعيات "الحرب على الإرهاب" حسب الرؤية الأمريكية التي جرت في ظلها الحرب على أفغانستان، ويمتد تبلور الرأي العام ليشمل الموقف من التهديد بالعدوان مجدداً على العراق (وقت الانتهاء من كتابة هذه الدراسة) في منتصف فبراير 2003

وهكذا تفاعل الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي -ومازال- مع أحداث انتفاضة الأقصى ساخطاً على المواقف الأمريكية الداعمة للسياسة العدوانية الإسرائيلية، وكشفت تداعيات أحداث 11 سبتمبر تحولاً كبيراً في مواقفه من الشك والريبة إلى العداوة والكراهية للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة بحيث أثير التساؤل حول أسباب ذلك العداوة، فأحداث سبتمبر وما أعقبها من العدوان على أفغانستان شكلت استمراراً للصورة السلبية لدى الرأي العام تجاه سياسة الولايات المتحدة التي تكونت بسبب تعاملها مع الانتفاضة ومساندتها للعدوان الإسرائيلي، ولكنها شكلت قفزة نوعية في الكثافة بصورة يمكن أن تشكل قطيعة نهائية -ربما لعقود قادمة- خاصة مع الإعداد لعدوان متجدد على العراق، ومن ثم تتلخص القضايا التي أثار الرأي العام العربي والإسلامي - من وجهة نظر الدراسة - في ثلاث قضايا مترابطة وهي: الأولى - السياسة الأمريكية المعادية للانتفاضة الفلسطينية وحركات المقاومة الوطنية والإسلامية التي وضعت على قائمة الإرهاب الأمريكية، والداعمة لسياسات الحكومة الصهيونية، والثانية - أحداث 11 سبتمبر و تحميل العرب والمسلمين

عامة المسؤولية عنها وضرب أفغانستان والحرب ضد الإرهاب بصورة عامة والتي يعتبرها الرأي العام حرباً ضد الإسلام والمسلمين، والثالثة - استمرار الإعداد للعدوان على العراق كما أسلفنا.

وقد قامت وسائل الإعلام والاتصال بدور رئيسي في نقل صورة الأحداث والمعلومات بصدها إلى الرأي العام بصورة غير مسبوقة مقارنة بغيرها من الأحداث؛ فالقنوات الفضائية المختلفة والصحف قامت بتغطيتها فوراً في معظم الأحيان، بحيث عايش الرأي العام التفاعلات المستمرة للأحداث من خلال الكلمة والصورة والحركة مما جعله عرضة للتشكل والتكون، إذ تنوعت أساليب التغطية الإعلامية بصورة فرضت المتابعة من قبل الرأي العام وتكوين الاتجاهات والمواقف إزاءها بصورة شبه يومية.

وفي ظل تلك التطورات برز الرأي العام فاعلاً فقامت المظاهرات الشعبية بصورها المختلفة ضد إسرائيل بداية ثم تواصلت ضد الحلف الأمريكي الصهيوني بعد ذلك، كما برز في هذا الإطار أحد أشكال المقاومة المدنية السلمية وهي مقاطعة السلع والبضائع الأمريكية وبالطبع الإسرائيلية ولم تعد الحركة قاصرة على بعض القسوي السياسية بل شملت قطاعات واسعة من الرأي العام الذي تشير استطلاعاته إلى حجم الرفض العربي والإسلامي للسياسة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي بصورة توفر أرضية خصبة للقوي السياسية المناوئة للولايات المتحدة سواء أخذت تحركاتها شكلاً سلمياً أو عنيفاً.

ولقد أدركت بعض النخب الأمريكية السياسية والفكرية الأبعاد السياسية للأمر ولكنهم حاولوا البحث عما ورائه من اعتبارات "ثقافية وحضارية ودينية" في محاولة للإجابة عن سؤال: لماذا يكره العرب والمسلمون أمريكا؟ وتساءلت عن إمكانيات الصدام أو الحوار والتعايش؟ وكان

أولاً- القضايا الأساسية الخركة للرأي العام

العربي والإسلامي:

تمثل ظاهرة الرأي العام "اتجاهات الغالبية في مجتمع من المجتمعات إزاء قضية محددة أو موضوع معين يحظى بأهمية وقيمة لديهم، وقد أصبح موضعاً للنقاش والتفاعل العام بفعل الكثير من العوامل والآليات من بينها التغطية الإعلامية، وتفصح ظاهرة الرأي العام عن نفسها في الكثير من الأشكال والمظاهر سواء اتخذت شكلاً سلمياً أو عنيفاً"⁽¹⁾ وبصرف النظر عن كيفية تكوين الرأي العام وتفاعله بصدد القضايا المختلفة، فإن من أهم المقومات الأساسية لوجود ظاهرة الرأي العام تتمثل في ثلاث نقاط: وجود قضية معينة على قدر معين من الأهمية معلنة ومثارة، وأن يجري النقاش وتبادل الآراء حول هذه القضية بحيث يوجد حولها قدر من الاتفاق المجتمعي تمثله الأغلبية، وأن توجد درجة من درجات الحرية تكفي للإعلان والتعبير عن اتجاهات الرأي العام بكافة أشكاله ومظاهره⁽²⁾.

وسوف يكون تناولنا لهذه المقومات الثلاثة التي تكون الظاهرة بنفس الترتيب، فالرأي العام تبلورت اتجاهاته الأساسية بداية حول ثلاث قضايا مجمعة وهي: الانتفاضة الفلسطينية 28 سبتمبر 2000، وآثار أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من العدوان على أفغانستان، ثم الإعداد للعدوان مجدداً على العراق، وسوف نحاول استجلاء أبعاد هذه القضايا الثلاث التي تشكل في تفاعلها معالم السياسة الخارجية الأمريكية المثيرة للجدل تجاه العالم العربي والإسلامي في السنوات الثلاثة الأخيرة.

وإذا أردنا إعطاء هذه القضايا عمقها وحضورها في الذاكرة التاريخية للأمم، فرغم ما يبدو على السطح من ضعف العرب والمسلمين، وأن "الأكلة يتداعون على قصعتهم" حسبما ورد في الحديث الشريف⁽³⁾ إلا أن الأحداث السياسية الكبرى في ربع القرن المنصرم وحتى الآن، نجد العرب والمسلمين هم طرف فيها، وأحداث القتال والحركات الشعبية التي لا تهدأ نجد أن العرب والمسلمين هم طرف فيها، كانوا هم طرف

السؤال المقابل الذي طرحته القيادات والنخب العربية والإسلامية هو: لماذا تضطهد "السياسة" الأمريكية العرب والمسلمين؟! ولماذا "المعايير السياسية المزدوجة" في التعامل مع قضاياهم المختلفة دون بقية الأمم والشعوب؟؟ وعلى أي أساس نتحاور ونتعاش وثمره مظالم وجرائم سياسية ترتكبها الإدارات الأمريكية المختلفة بحق العرب والمسلمين؟؟ ربما تؤكد هذه التساؤلات أن تحليل الأحداث وتفسير المواقف السياسية لم يعد مقتصرًا على الاعتبارات والحقائق السياسية في مفهومها الضيق، بل أصبح محكومًا بالاعتبارات السياسية بمعناها الشامل الذي يغطي الأبعاد الفكرية والثقافية والدينية النفسية... الخ، وإن الخلاف السياسي يخفي اختلافًا في الرؤية الفكرية والحضارية يتعين تفحصها وتحليلها، والواقع أن دراسة هذا الموضوع من الاتساع بحيث تتطلب الإجابة على الكثير من التساؤلات التي لا يتسع لها نطاق الدراسة المحدد، ونتيجة لطبيعة الدراسة الاستطلاعية سوف نقتصر على الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي القضايا الأساسية التي تجمع حولها الرأي العام وشكلت توجهات حركته، وتعبيراته المختلفة؟؟ وماهية أبعادها وجوانبها المختلفة؟؟ وكيف تحولت هذه القضايا إلى قضايا "رأي عام مثارة" في وسائط الإعلام والاتصال المختلفة؟ بمعنى كيفية قيامها بعرض هذه القضايا وتوصيلها، وتحويل الوعي والاهتمام بها من المستوى الفردي إلى الجماعي، وكيف أدركت هذه القضايا فعليًا؟ وكيف ترجمت هذا الإدراك على أرض الواقع؟؟

كيف أفصح الرأي العام عن مواقفه بصدد هذه القضايا سواء بصورة قولية مباشرة في الاستطلاعات، أو سلوكية في المظاهرات؟ ما هي الدلالات الأساسية لحركة الرأي العام العربي والإسلامي بصدد هذه القضايا مقارنة بحركة الرأي العام العالمي؟؟ وسنحاول قدر الإمكان أن تأتي الدراسة في أربعة محاور أساسية إجابة على هذه التساؤلات..

ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية، ومع ذلك يستمر الجيش الإسرائيلي المحتل للأراضي الفلسطينية في مواجهة الانتفاضة؛ يدمر المنازل ويعتقل آلاف الشباب ويقتل المجاهدين والأبرياء دون أن يصدر عن الإدارة الأمريكية أي رد فعل يردع إسرائيل عن استمرارها في شن الغارات اليومية، أو يرير للرأي العام العربي والإسلامي على الأقل السبب الذي يمنعها من تبني موقف واضح من ذلك، بل على العكس تمنع صدور أي قرار لإدانة إسرائيل مستخدمة حق الفيتو في إجهاضه، وفي الوقت نفسه الذي تضع فيه القوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية وغيرها على قائمة الإرهاب الأمريكية، وتسعى لسحب المشروعية عن مقاومة الاحتلال والعمليات الاستشهادية، وتضغط بمختلف الوسائل لوقف الانتفاضة، ولعله من الصعب على الإدارة الأمريكية إقناع الرأي العام العربي والإسلامي - إذا كانت بالفعل مهتمة بذلك - بأن ما تقوم به إسرائيل يحدث ضد إرادتها أو في تحد لها، كما أن الحجة القائلة بأن عدم تحرك الولايات المتحدة في الملف الفلسطيني يمكن أن يؤثر في استقرار "الأنظمة المعتدلة" المؤيدة للولايات المتحدة في المنطقة وقد يؤدي إلى تفجر الأوضاع، فانه لا يشكل مصدر ضغط على أحد بقدر ما هو تجسيد يفصح عن العجز وغياب الضغوط العربية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعبر القطاع الأكبر داخل الإدارة الأمريكية الحالية عن قناعة بأنه لا يوجد خطر حقيقي على بقاء الأنظمة المعتدلة في المنطقة، بل إن جناحاً داخلها يذهب إلى أن زعزعة استقرارها بدرجة من الدرجات سوف يجعلها أكثر خضوعاً وتبعية للإرادة الأمريكية⁽⁸⁾.

القضية الثانية - أحداث سبتمبر وتداعيات

الحرب على "الإرهاب" في أفغانستان:

كان واضحاً في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أن الولايات المتحدة سوف تستثمرها لتصفية الحسابات القديمة توسيعاً لدائرة هيمنتها وتحقيقاً لاستراتيجيتها الإمبراطورية التي تلقى معارضة كبيرة من

الصراع وموضوعه أيضاً"⁽⁴⁾ فهذه القضايا الثلاث هي حلقة في سلسلة الأحداث إلا أنه يجمعها أمران: الأول- أنها تمثل حالة "عدوان صريح يفتقد المبرر المقنع"، والثاني- "أما صارت موحدة للمسلمين شعوباً ورأيًا عامًا على الأقل، فأصبح ثمة شعور بالانتماء الواحد، وبوحدة المصير إزاء الجبروت الأمريكي"⁽⁵⁾ ولنتناول هذه القضايا الثلاث بإيجاز ونقاط التجميع بصددها وعلى النحو التالي:

القضية الأولى - السياسة الأمريكية في التعامل مع

الانتفاضة الفلسطينية:

مثلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) اختباراً عملياً لحقيقة العلاقة بين الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني، وقد أدركت قوى الرأي العام العربي والإسلامي حقيقة دور واشنطن التي أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل لشن هجومها على الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة⁽⁶⁾، وأن التحركات السياسية الأمريكية في القضية الفلسطينية تتم بطريقة توزيع الأدوار بين الدبلوماسية الإسرائيلية والأمريكية تحت ستار العديد من المبادرات الشكلية دون فعل على أرض الواقع. كما يدرك الرأي العام العربي والإسلامي أن القيادتين الأمريكية والإسرائيلية يجمع بينهما تمجيدهما للقوة والحسم العسكري، وأن التحالف الأمريكي - الإسرائيلي قائم على أساس انحياز واشنطن التام إلى تل أبيب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن العلاقة العربية الأمريكية مضمونة بالنظم العربية القائمة⁽⁷⁾ التي استتعت معظمها الإدارة الأمريكية في حربها المعلنة ضد "الإرهاب" فقبلت الانخراط - ولو بشكل غير مباشر في العدوان على أفغانستان، والتعاون غير المحدود مع الاستخبارات الأمريكية في مواجهة القوى المتهممة بالإرهاب في مجتمعاتها، معتقدة أن الإدارة الأمريكية ستجد نفسها مضطرة كي لا تضر بمصالحها الحيوية في الشرق الأوسط إلى تقديم مبادرة جديدة وربما السعي لإقامة دولة فلسطينية، الأمر الذي ذكره الرئيس بوش في ذروة الهجوم الإسرائيلي على جنين والضفة الغربية عامة حينما أعلن عن

تعزز هذه الحكومات دفاعاتها الإستراتيجية والسياسية والأيدولوجية واستمرت تعيد إنتاج نفسها كما لو أن شيئاً لم يتغير في العالم، بل إن الكثير منها اعتقد أن من حقه - بقصر نظره - استثمار الأزمة الدولية وإستراتيجية الحرب الأمريكية ضد الإرهاب في سبيل تحقيق أهداف من قبيل: تضيق هوامش التحول الديمقراطي، وتصفية المعارضة الداخلية بتغطية دولية، والالتفاف على عمل منظمات حقوق الإنسان، وقد أدت سياسات الأنظمة العربية إلى خلق "حالة الشلل" الحالية أمام "الاستعمار الأمريكي الجديد"، ولن تدفع النظم القائمة وحدها الثمن ولكن مصالح الشعوب بل ووجودها العضوي ذاته غدا مهدداً، ولعل الرأي العام يدرك أن الخضوع لتلك الأنظمة لا يعنى فقط التنازل عن الحقوق الأساسية وتكريس امتيازات النخب ولكنه يمكن أن يقود إلى التدمير الذاتي المستقبلي، ويبقى الثمن المطلوب لتغيير الأنظمة أقل كثيراً مما سيدفع لو تركت تتصرف بحرية في مستقبل الأجيال القادمة. والنثال العراقي جدير بالتأمل العميق فهو أبعد مدى من كونه ضحية القوى الخارجية والعدوان الأمريكي⁽⁹⁾.

القضية الثالثة- التهديد بالعدوان على العراق

مجدداً: حولت الإدارة الأمريكية تركيزها من "الحرب على الإرهاب" في أفغانستان إلى وضع الخطط العسكرية لضرب العراق بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل، والتخلص من نظام حكم يمثل تهديداً لجيرانه في منطقة الخليج دون أن تهتم بإقناع العالم بسلامة أهدافها، وعدالة مقاصدها، وقد اختلفت التفسيرات حول الأسباب الحقيقية وراء تصميم أمريكا علي مهاجمة العراق:

- تأثير اللوبي الأمريكي لصناعة النفط الذي جاءت منه الإدارة الأمريكية، مثلاً بوش وتشيني ورامسفيلد وأعوانهم، ممن يرون ضرورة سيطرة

قوى عالمية متعددة لم تقبل استفراد واشنطن بالقرار الدولي بعد زوال الحرب الباردة، وهكذا قامت الإدارة الأمريكية ببلورة مفهوم إستراتيجية "الحرب الدولية ضد الإرهاب" لتجبر الجميع على التحالف معها، وكان واضحاً وفق الإدراك الأمريكي أن المسرح الرئيسي للحرب العالمية ضد الإرهاب سيكون منطقتين رئيسيتين هما: آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فمن جهة أولى - تحتوي المنطقتان على أكبر مخزون للطاقة العالمية وتحتلان مواقع إستراتيجية استثنائية تجعلها موضع تنافس تاريخي بين القوى الدولية المتنافسة الآسيوية والأوروبية والأمريكية، ومن جهة ثانية- تتسم المنطقتان بالانقسامات والمشكلات الاقتصادية والسياسية، فهما منطقتا اضطراب وعدم استقرار فقد كانتا المصدرين الرئيسيين في العقود الثلاثة الماضية للحركات الموسومة بالإرهاب، ومن جهة ثالثة- تعد المنطقتان مركزاً للحضارة الإسلامية التي اعتبرها المنظرون الأمريكيون اليمينيون أنها الحضارة التي لا تزال تقاوم الغرب وتتعارض في قيمها ومبادئها مع ثقافته وترفض التفاهم والحوار، وهكذا فإن صورتها هي صورة المناطق "التمردة والعاصية" على "السلام الأمريكي" والتي تعمهما الفوضى السياسية والاجتماعية والعقائدية لأسباب مختلفة منها الحروب والصراعات بين دولها، وإخفاق مشاريع التنمية والإصلاح الاجتماعي، والانقسام والتناحر المستمر الداخلي، وعجز النخب المحلية الحاكمة والأهلية عن إيجاد حلول لأزمة المنطقتين... الخ، كل ذلك قدم ذريعة لتيارات اليمين القومي الأمريكي لتفرض سياساتها وتعزز الضغوط العسكرية والسياسية في اتجاه إعادة السيطرة المباشرة على المنطقتين.

والواقع أن معظم الحكومات العربية والمسلمة لم تدرك حقيقة التحولات في الإستراتيجيات العالمية بعد أحداث سبتمبر والتزعات الجديدة التي تسيطر عليها، فاعتقدت أن التحالف مع واشنطن في الحرب الدولية على الإرهاب والتمسك بشكليات القرارات الدولية سيكون كافياً للخروج من الأزمة دون خسائر كبيرة، وبالتالي لم

الأمريكية تجاه المنطقة العربية والإسلامية في الفترة الأخيرة على الأقل منذ الانتفاضة بـحيث، تبدو في حالة حرب حقيقية وعدوان متواصل عليها.

الثانية- تشكل هذه القضايا نوعاً من الحضور الدائم والمستمر على أجندة الرأي العام العربي والإسلامي، ولذلك وجدنا نوعاً من الربط بينها في حركته وتعبيراته. مظاهرها المختلفة، وربما يرجع ذلك للمعاصرة الزمنية وعدم وجود انقطاع أو فواصل بينها، بالطبع فإن لكل قضية من هذه القضايا ذروة تتوافق مع اشتداد درجة وحدة العدوان الأمريكي وتصاعد تفاعلات الرأي العام بصدها، غير أن تراجع هذه التفاعلات بصدها لا يعني انتهاءها، ولكن تحولها للقضية الأخرى التي تحتل بؤرة التفاعل وهكذا باستمرار في حركة مستمرة ومتابعة لظاهرة الرأي العام.

الثالثة- وحدثت هذه القضايا إلى حد كبير من قوى الرأي العام العربي والإسلامي تجاه سياسات العدوان الأمريكي، وسنرى فيما يلي كيفية تكوينه، وكيفية إفصاحه وتعبيراته عن نفسه، بحيث نستطيع القول مثلاً لدى المقارنة بين حرب الخليج 1990 في ناحية، وفي ناحية أخرى ما حدث في أفغانستان 2001، وقبلها في الانتفاضة 2000 وما سيحدث مع العراق 2003 من ناحية أخرى" إن الحادث الأول كان مفرقاً للعرب، أما الحادث الأخيرة فقد صارت موحدة للمسلمين، الحادث الأول قسمنا شعوباً ورأيًا عامًا، أما الحادث الأخيرة فقد أشعرتنا بالانتماء الواحد، وبوحدة المصير إزاء الجيروت الأمريكي. الحادث الأول تضمن في طياته مبررات انضمام قسم كبير من حكوماتنا إلي أمريكا دفاعاً عن الكويت، أما الحادث الأخيرة فقد افتقدت هذا المسوغ، فلم تستطع أي من حكومات العرب والمسلمين أن تقف مع الولايات المتحدة في حربها...، كما أن الموقف السلبي للحكومات العربية والإسلامية كشف قدرًا غير خاف من الوهن والاسترخاء أمام شعوبها دون مسوغ منها...⁽¹¹⁾.

أمريكا علي منابع النفط في العالم ومن أهمها العراق.

- تمثل الحرب جزءاً من مخطط رسمته قوى اليمين المسيحي الصهيوني الذي يؤمن بأن أمريكا في أوج قوتها وعظمتها لا بد أن تخضع روسيا والصين وأوروبا وبقية دول العالم.

- إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يحقق المصالح القومية الأمريكية والتي أعلنها بوضوح وزير الخارجية الأمريكي.

- توفير نوع من الضمان الأبدي لأمن الدولة الإسرائيلية وتفوقها على جميع جيرانها.

- الوفاء بالوعود الانتخابية التي قدمها بوش حين انتقد سياسة الاحتواء التي اتبعها كلينتون، وطالب بضرورة استخدام القوة في التخلص من نظام صدام حسين.

- إحقاق الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان في تحقيق أهدافها حتم علي إدارة بوش البحث عن هدف آخر يحقق فيه نصرًا سياسيًا وعسكريًا وعالميًا يضمن له الفوز في انتخابات الولاية الثانية. ثم برزت قضية كوريا الشمالية بما تمتلكه من أسلحة نووية مبدية تحدياً يضع ادعاءات أمريكا بأنها تعمل علي نزع أسلحة الدمار الشامل على المحك، وذلك بعد أن أثبتت - ومن قبلها باكستان والهند وإسرائيل- أن امتلاك السلاح النووي هو الضمان الوحيد ضد طغيان القوة الأمريكية⁽¹⁰⁾.

وهكذا يمكن أن نستخلص بصدد القضايا الثلاث الممتلئة لمخور تبلور ظاهرة الرأي العام الدلالات التالية: الأولى- تشكل هذه القضايا الثلاث (انتفاضة الأقصى، والحرب على الإرهاب والعدوان على أفغانستان، والتهديد بالعدوان على العراق) المعالم الأساسية للسياسة الخارجية

الرابعة- صاحبت هذه الأحداث والقضايا حملة تشويه ضخمة في الإعلام الأمريكي تمثل امتداداً للمنطق السائد قبلها، وإن حققت قفزة نوعية استهدفت مختلف المفاهيم والرموز الإسلامية وعلى رأسها مفهوم الجهاد، والعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في القرآن، والتعليم الديني في المدارس الإسلامية، ووجود المسلمين والعرب في أمريكا، وقد أسهمت الحملة الدعائية في ترسيخ الصور الانطباعية التي تكونت لدى كل طرف عن الآخر وشكلت في النهاية نوعاً من أنواع العقل الباطن الذي يحتزن لدى كل طرف مجموعة من الخرافات والأكاذيب والمعلومات المغلوطة وغير الدقيقة عن الطرف الآخر، ولقد كان نصيب العرب والمسلمين الأكبر من هذه الانطباعات السلبية مقارنة بنصيب الأمريكيين، فأضحت صورة العربي والمسلم في أمريكا ترمز في الواقع إلى الوحشية والتخلف والعنف والسذاجة، ولربما ترجع هذه الصورة المترسخة إلى فعل عاملين؛ أولهما- ما تقوم به الوسائط الإعلامية والفنية و صناعة السينما في هوليوود بما تمتلكه من تقنية وإمهار، والتي جعلت من العربي والمسلم موضوعاً المثير في الأفلام والكتب والبرامج عبر ممارسة التنكيل الحضاري بالآخرين؛ وثانيهما- ما تقوم به القوي وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل بسيطرتها الإعلامية والفنية التي تجد الفرصة سانحة لكي ترسم صورة سلبية عن العرب والمسلمين.

الخامسة- إن الصورة التي تكونت عن أمريكا في العقل العربي الإسلامي ترجع إلى هذه القضايا من جانب، ومن جانب آخر إلى ميراث الخبرة التاريخية، وبإجمال سنفصله فيما بعد نقول: إن الصورة كانت في الحقيقة أقل سلبية بكثير باستثناء مسألة الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل علي حساب الحقوق المشروعة والعدالة للعرب والشعب الفلسطيني، ولعله يمكننا تركيز عوامل تكون "الصورة الانطباعية" عن أمريكا في عقدة الاستعلاء والشعور الطاغي بالفوقية والهيمنة والتدخل في شئون الآخرين، وهي عقدة لازمت عبر التاريخ كل الإمبراطوريات والقوى الكبرى

تقريباً؛ ربما كان مبعث النقد في الحالة الأمريكية أن ذلك يتعارض مع ما تدعيه من كونها نموذجاً ورمزاً للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان⁽¹²⁾، وسوف ناقش في النقطة التالية كيفية تكون الرأي العام بصدده هذه القضايا والأحداث.

ثانياً- تحريك وسائط الاتصال العربية لقضايا العدوان الأمريكي الرأي العام مسالك تغطية

لا يكفي أن تتوافر المقومات الموضوعية لقضية من القضايا حتى تتحول إلى قضية رأي عام، بل لا بد من تحول إلى "قضية مشاركة" إعلامياً ومجتمعياً بحيث ينتقل إدراكها من المستوى الفردي إلى الجمعي، بمعنى أن تحظى بتغطية إعلامية ودعائية تكفي لكي يتفاعل معها الجمهور، فينتقل من موقف المشاهدة والتأثر والانفعال بما يشاهده، إلى موقف إبداء الرأي قولاً والذي يحظى هو الآخر بنوع من التغطية حسب أهميته ومستواه ليزداد تكتفاً، فينتقل إلى التعبير عن الرأي كسلوك جمعي علني وهنا يولد الرأي العام بمظهره المختلفة وقد تحددت زماناً، ومكاناً، وأشخاصاً، وأفعالاً ناهيك عنها⁽¹³⁾، وقد تحددت قبلاً قضية وموضوعاً. وبالطبع فإن تكوين الرأي العام وتحريكه لا يكون في اتجاه واحد وإنما في اتجاهات متعددة بل ومتناقضة، ومن هنا فإننا سوف نتناول مسالك التغطية في الاتجاهين سواء ما تقوم به الفضائيات والصحف العربية، أو ما حاولت أن تقوم الإدارة الأمريكية على هذا الصعيد من جهود معاكسة، فهناك جهود لتكوين اتجاهات الرأي العام بشكل معين، وهناك جهود أخرى لمنعها أو حجبها، أو التقليل من حدتها وقوتها، وبالطبع فإن الواقع أثبت أن التغطية الأولى كانت أكثر فعالية، ومن ثم انتقل الرأي العام من إطار الاتجاهات القولية، إلى التعبيرات المباشرة بمظاهرها المختلفة، ومن ثم فإن التغطية للقضايا وتحريك الرأي العام بصددها يمكن تناوُلها في ثلاثة متغيرات؛ الأولى- تغطية

منهما المحور الذي ركزت عليه بصدد كل قضية بجانب استعراض استطلاعات الرأي العام.

1 - تغطية قناة الجزيرة للقضايا الثلاث وتفاعل

الرأي العام العربي والإسلامي معها: تعتبر قناة الجزيرة التي تصدر من قطر من أكثر وسائل الإعلام العربية والإسلامية فعالية، ومشاهدة في العالم العربي، أو حتى بين الجالية العربية في المهجر⁽¹⁴⁾. والطابع العام لتغطية قناة الجزيرة هو الطابع الإخباري الذي تقدمه غالباً حياً "Live" مباشرة من أرض الواقع عبر النشرات الإخبارية على مدار الساعة، بالإضافة لبعض البرامج ذات الطبيعة التحليلية للأخبار، كما أن للقناة شبكة من المراسلين الأكفاء في المناطق التي تدور فيها أحداث هذه القضايا:

أ) تغطية الانتفاضة الفلسطينية الثانية غلب عليها البث الحي؛ فمثلاً نقلت وقائع حصار القيادة الفلسطينية -مقر قيادة عرفات- حتى إنها تعرضت للانتقاد لتركيزها للقضية والعدوان الصهيوني في شخص عرفات، خاصة أنه في النهاية تفاوض وقام بتسليم المحاصرين معه الذين تم ترحيلهم خارج البلاد "فلسطين" ككل مقابل فك الحصار عنه، ونفس الحالة تكررت تقريباً في حصار كنيسة القيامة، كما أن الجزيرة قامت أيضاً بتغطية حصار جنين بشكل مكثف، وفي نفس الإطار غطت الجزيرة قضية المقاطعة الاقتصادية للبضائع والسلع الأمريكية سواء عبر برنامج "الشريعة والحياة" الذي تبني الدعوة إليها باستمرار، ورفدها بالفتاوى، وكذلك استضاف برنامج "بلا حدود" دعاة المقاطعة الذين دعوا لها، وبينوا مدى النجاح الذي تحقق، وفي نفس الوقت قامت الجزيرة بنقل حي لصور التظاهر في معظم البلاد العربية والإسلامية بما فيها بعض دول الخليج تأييداً وتعاطفاً مع الانتفاضة الفلسطينية، كما حرصت في الوقت نفسه على إجراء استطلاعات الرأي العام حول

وسائل الإعلام العربية للقضايا الثلاث "نموذجي قناة الجزيرة، وصحيفة القدس العربي"، والثانية- الآليات الأمريكية في تحسين صورتها لدى الرأي العام. والثالثة- الآليات النظامية لتنفيذ حركة الرأي العام العربي والإسلامي بصدد القضايا الثلاث، ولنذكر ذلك تفصيلاً:-

الأولى: تغطية وسائل الإعلام العربية للقضايا

الثلاث "نموذجي قناة الجزيرة، وصحيفة القدس العربي":

تنوعت أساليب التغطية الإعلامية للقضايا الثلاث وما يرتبط بها من قضايا مساندة كانت جميعها موضوعاً للرأي العام العربي والإسلامي في الفترة موضع الدراسة، بداية من نشر الأخبار، والصور، والتعليقات، والحوارات، والخطب والأشرطة المسجلة، ونشر بيانات تنظيم القاعدة وقيادته، والافتتاحيات في الصحف، ومروراً باستضافة الخبراء والمحللين السياسيين والمثقفين للاستماع لرؤاهم في تطوراتها وتحليلاتهم لمخدراتها وأسبابها، إلى جانب علماء الدين لنشر فتاواهم، وانتهاء بنشر استطلاعات الرأي العام ومتابعة الاحتجاجات الجماهيرية السلمية والعنيفة، الأمر الذي جعل هذه القضايا المحورية حاضرة وموضع تفاعل الجمهور قبل أن تتحول لحركة رأي عام جماهيري بكل ما يعنيه ذلك من دلالات. وبالطبع لن نستقصي كل أساليب التغطية الإعلامية، ولكننا سوف نختار أكثرها شيوعاً وفعالية كنماذج، كما أننا لن نتعرض لكل أدوات صناعة الرأي العام وتحريكه، ولكننا سوف نختار في نفس الإطار أكثرها فعالية وتأثيراً، ولن نعرض لكل منهما استقلالاً عن الأخرى تجنباً للتكرار، وإنما سنعرض للطرق والمسالك في إطار الأدوات والوسائل، وسوف نقسم هذه الوسائل إلى القنوات الفضائية، والصحف، وسوف نختار نموذجاً لكل منها: فلأولى سوف نتخذ "قناة الجزيرة"، والثانية سوف نتخذ "جريدة القدس العربي"، وسوف نتناول في كل وسيلة

آخر، وقد قامت التغطية الإعلامية لأحداث الحرب في أفغانستان على عدة محاور، منها على سبيل المثال:

- عرض صور القصف الأمريكي المستمر على قواعد طالبان وتنظيم القاعدة، ومتابعة التحالف بين قوات الشمال والقوات الأمريكية والغربية من البداية وحتى هزيمة قوات طالبان، ثم تابعت الأحداث حتى تولي حكومة قرضاي وما تواجهه من عمليات مقاومة حتى اليوم.

- إبراز وتغطية خطابات تنظيم القاعدة، وبالذات إذاعة الأشرطة المنسوبة لأسامة بن لادن، وبعض مساعديه، سواء احتوت على اعتراف بالمسئولية عن بعض العمليات، أو مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأنظمة العربية، أو الدعوة لمحاربة أمريكا في كل بلدان العالم الإسلامي، وفي هذا انتقدت القناة في اهتمامها بابن لادن بأنها " تصنع له أهمية وتبرزه كأنه ممثل الأمة الإسلامية، وأنها وإن قامت في هذه القضية بدور التوعية، إلا أنها شوهتها بجعلها توعية تعبوية لصالح طالبان وابن لادن، فهي تدبغ خطاب ابن لادن دون الرد عليه، رغم أنها تصريحات ليست سياسية فقط بل ورؤية فقهية خطيرة، وتأتي بأمريكان يردون على الخطاب في حين يحتاج الأمر إلى علماء فقهاء، وروجت لفكرة جماعة القاعدة رغم معارضة مفكري المسلمين لها"، وقد كان الرد على ذلك بأنها " سمحت لآراء أخرى تقول: إن ابن لادن ليس فقيهاً ولا يمثل الأمة أو يعبر عن رأيها، وقد استضافت الشيخ القرضاوي وتناول خطاب ابن لادن في إطار شرعي، وناقش ما يشمله من مخالفات فقهية"⁽¹⁵⁾، وأن ما تفعله في هذا الصدد هو من باب السبق الصحفي والاعتبارات المهنية بشكل أساسي وليس تعبيراً عن انحياز سياسي

- تغطية أشكال وصور التظاهر، والتعاطف مع الشعب الأفغاني إزاء القصف الأمريكي، وقد نقلت قناة الجزيرة صوراً من معاناة الشعب الأفغاني، وقد ركزت تحديداً على قضية الأسرى العرب والمسلمين الذين نقلوا إلى

أحداثها ووقائعها المثارة، وكذلك نشر الاستطلاعات التي أجرتها جهات أخرى حولها، وذلك في موقعها على الإنترنت، والذي حوى أيضاً دراسات وعروضاً ومناقشة لموضوع الانتفاضة، كما ساهم برنامج "الاتجاه المعاكس" بعدة حلقات أثارَت الجدل والنقاش بين الاتجاهات المختلفة حول الانتفاضة في المجتمع وبين النخب من قادة الرأي العام، فضلاً عن ذلك فإن الجزيرة فتحت نافذة على مدى ساعة على الهواء مباشرة ليعبر الناس عن آرائهم في أحداث الانتفاضة وكان ذلك في أثناء تصاعدها في البداية بشكل يومي، وبعد ذلك صار البرنامج أسبوعياً حتى اليوم، كما أن أحد جوانب الاهتمام في هذا البرنامج هي قضية المقاطعة التي قدمت نموذجاً لنجاح الفعل الشعبي المُعبر عن الرأي العام.

ب) تغطية الجزيرة لأحداث سبتمبر كانت مكثفة؛ بحيث فرضت متابعتها على جمهور الرأي العام العربي والإسلامي، وازدادت تفرد قناة الجزيرة بمتابعة العدوان على أفغانستان، خاصة في بدايات الحرب، حيث ظهرت عبر تغطيتها كطرف قوي، فقد ظلت لمدة أسبوعين منفردة بالتغطية، لأنها كانت القناة الوحيدة التي تمتلك مكتباً في أفغانستان، حتى إنه حدث ترتيب مهني بينها وبين السي. إن. إن. للحصول الأخيرة على الصور باستمرار منها وبثها، وهكذا فقد بدا ولو للوهلة الأولى أن الجزيرة قد غيرت موازين القوة الإعلامية التي من خلالها تهيمن وسائل الإعلام الغربية والأمريكية على ساحة التغطية مثلما حدث أثناء الغزو العراقي للكويت وما تبعه من التدخل الدولي وتحرير الكويت، وعلى المستوى العربي طرحت تغطية الجزيرة المتميزة للحرب على أفغانستان التساؤلات حول ما إذا كانت ستشكل احتكاراً إعلامياً على المستوى العربي؟ وهل يخدم ذلك قضية حرية الإعلام والحق في تداول المعلومات؟ بالطبع فإن الإجابة على هذا التساؤل لها موضع

والإسلامي من ناحية، والدولي أو العالمي من ناحية أخرى..

والخلاصة أنه لعل أهم مميزات تغطية قناة الجزيرة للقضايا الثلاث هي إعطاء الفرصة لرجل الشارع ليعبر عن رأيه وكأنه من قادة الرأي والفكر، وعرضت وجهات النظر المختلفة بصدده هذه القضايا، الأمر الذي يتيح تكوين الرأي العام على أساس واقعي وعملي، ووفقاً لما يرى البعض فإن "قناة الجزيرة أسمعنا أصواتاً مغفلة ومأموراً بسكوتها"، ومن ناحية أخرى "المصطلحات التي كنا نستخدمها هي نفس المصطلحات الغربية، نقول مثلاً: حزب الله التابع لإيران، والقتلى في فلسطين، وأعمال العنف، ووقف إطلاق النار... الخ، وكل الأرشيف كان غربياً، لكن الجزيرة سجلت أرشيفاً مصوراً بعين تراعي أشياء لا تراعيها العين الأمريكية⁽¹⁶⁾" وقد أدت التغطية التي قدمتها قناة الجزيرة إلى تفاعل قطاعات واسعة من الرأي العام العربي والإسلامي مع هذه القضايا المثارة والتي تمثل في مجملها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

2- التغطية الصحفية "القدس العربي اللندنية

نموذجاً": تمثل التغطية الصحفية التي قدمتها صحيفة القدس العربي - وهي تصدر بالعربية من لندن وتوزع في بعض البلاد العربية - نموذجاً متميزاً آخر يكمل ما تقوم به قناة الجزيرة، وإن كان تأثيره بدرجة أكبر على الجاليات العربية والإسلامية في الخارج، فقد أفردت الجريدة معظم أعدادها أثناء تفاعل هذه القضايا والأزمات لتغطية أحداثها، وتكوين اتجاهات الرأي العام بصددها، وقد شملت تغطية الصحيفة معظم أشكال التغطية مثل نشر الأخبار والتحليلات، والتحقيقات، والاستطلاعات، والمقالات، والآراء والدراسات.. ودون دخول في تفاصيل موضعها دراسات أخرى كان تأثير هذه الجريدة بالغاً على تكوين الرأي العام خاصة في بلاد المهجر وبريطانيا تحديداً - وبالذات ما طرحه رئيس تحريرها من رؤى وتحليلات

قاعدة جوانتنامو بكوبا، وما يتعرضون إليه من إهدار لحقوق الإنسان الأساسية. وقد اتبعت القناة نفس الآليات وطرق التغطية الإعلامية التي اتبعتها في القضية السابقة

(ج) تغطية قناة الجزيرة لقضية التهديد بالعدوان على العراق - والتي تشهد وقت كتابة هذه الدراسة - ذروتها، فيبدو منها وكأن القناة مكرسة لهذه التغطية؛ فهناك تغطية إخبارية متكاملة في نشرات الأخبار، والتغطيات الحية المباشرة من موقع الحدث، وكذلك معظم برامجها التحليلية سواء الملسف الأسبوعي، أو بلا حدود، أو حوار الأسبوع... الخ، وقد تركزت المتابعة حتى الوقت الحالي على المحاور التالية:

- متابعة أعمال اللجان الدولية للتفتيش على الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل عبر بعثة الأمم المتحدة والتي يقودها محمد البرادعي، وهانز بليكس، ووضع الرأي العام باستمرار في إطار تطورات عمل هذه اللجنة، وكيفية تعامل واستجابة العراق للتعامل معها، وفتح كافة مرافق البلاد للتفتيش.

- متابعة جهود الولايات المتحدة الأمريكية سواء من ناحية حشد التحالف الدولي في مجلس الأمن أو خارجه لإحكام الحلقات حول العراق تمهيداً للعدوان عليه، سواء كان ذلك في إطار مجلس الأمن أو على الصعيد الإقليمي في المنطقة العربية، والعالم الإسلامي..

- نقل تعاطف الرأي العام باتجاهاته المختلفة مع قضية العراق، سواء تمثل ذلك في المظاهرات، والاحتجاجات التي خرجت في العواصم العربية، أو الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، أو في غيرها من وسائل التعبير عن الرأي العام، ونقل خطاب ابن لادن الذي يدعو فيه لمساندة العراق، وكذلك بيانات مختلف القيادات والعلماء المسلمين، وإجراء نوع من المقارنة بين قوة ومدى التعبير عن الرأي العام على المستويين العربي

كيف أن المسلمين يشعرون بالاستهداف، وأن السياسة الأمريكية لا تقدر عمق المشاعر بالنسبة للقضية الفلسطينية ومواقف الرأي العام إزاء السياسة الخارجية تجاه قضايا العرب والمسلمين، ويبدو جلياً أن الحرب الأفغانية وتأييد أمريكا لإسرائيل في مواجهة الانتفاضة تركا أثراً كبيراً في توجهات الرأي العام إزاء السياسة الخارجية الأمريكية، ويبدو أن الحملة الأمريكية الدعائية لم تحقق شيئاً يذكر⁽²¹⁾.

2 - المبادرة الأمريكية لنشر الديمقراطية في العالم العربي "والتي أعلنتها وزير الخارجية بتكلفة 29 مليون دولار! وتولي ابنة تشيني وزير الدفاع الأمريكي مسؤولية هذا الملف، وذلك لكي تصيح الدول العربية والإسلامية ديمقراطية والتي نالت قدراً كبيراً من التحليل والمعارضة من كافة القطاعات الفاعلة في الرأي العام"⁽²²⁾.

3 - الجهود التي يقوم بها رؤساء البعثات الدبلوماسية في بلدان العالم العربي والإسلامي لتحسين صورتها؛ فعلى سبيل المثال نظمت جامعة أسيوط المصرية لقاء مع السفير الأمريكي عن "سياسات بلاده نحو العراق والقضية الفلسطينية"، وقد أجاب علي الأسئلة مؤكداً حرصه على التعرف بصورة مباشرة على الاتجاهات الحقيقية للمصريين نحو سياسات بلاده⁽²³⁾.

4 - تم إنشاء الإذاعة العربية "سوا" - معاً بالعربية- التي بدأت البث في مارس 2002 بتمويل أمريكي، وهي تقدم مزيجاً من الموسيقى الغربية والعربية تتخلله تقارير إخبارية تعكس وجهة النظر الأمريكية، وهي تعتبر أحدث مشروع إعلامي ثقافي أمريكي يهدف إلى توضيح السياسات الأمريكية تجاه المنطقة وتسويقها في إطار خطة لفرض الهيمنة الأمريكية، وتحجير العالم العربي والإسلامي من قيمه الذاتية، وإنتاج نسخ عربية جديدة تتماشى مع العولمة الأمريكية من خلال بث القيم ووجهات النظر الأمريكية بين الأغاني والسطور وتبث الإذاعة برامجها على موجات "إف. إم" حالياً

وانتقادات- بصدها عبر الصحيفة أو عبر الفضائيات العربية أيضاً⁽¹⁷⁾، وقد قامت الصحيفة بنقل اتجاهات الرأي العام المصري بصدد الأحداث الثلاثة، كما ركزت أيضاً عليها في السعودية ومنطقة الخليج عبر الصحف الخليجية التي انتقدت السياسة الأمريكية تجاه العراق معتبرة أنها لن تؤدي سوى لمزيد من الاضطراب في المنطقة، وأن هدفها النهائي وهو تحطيم القدرات العربية، وتوزيع الأدوار بينها وبين إسرائيل لهذه الغاية، وأكدت ضرورة الاحتكام إلى الأمم المتحدة لتسوية الأزمة. و أن المعارضة العراقية هي من العجز بحيث لا تستطيع الوصول إلى بغداد لإبحارسة أمريكية، كما انتقدت موقف قطر وتوقيعها اتفاقية عسكرية لتدخل الجيش الأمريكي حال تعرضها لغزو خارجي،⁽¹⁸⁾ بوصفها تمثل نوعاً من فقدان الإرادة السياسية والخضوع للحماية العسكرية الأمريكية، وقد نقلت القدس العربي بعض الآراء داخل النخبة المصرية التي تعتبر الدفاع عن العراق ضد العدوان الأمريكي عمالة لنظامه⁽¹⁹⁾، دون تمييز بين الموقف من نظام العراق ورفض الهجوم على العراق ذاته⁽²⁰⁾، ولم تكن ساحة تشكيل الرأي العام وتحريكه - في المنطقة العربية على الأقل قاصرة - على الآليات العربية التي عرضناها، والتي قادت إلى وجود حالة من العداء للسياسة الأمريكية أفضت إلى تعبير الرأي العام عن نفسه بمختلف المظاهر كما سنرى، ولكنها تضمنت المحاولات المعاكسة التي بذلتها الإدارة الأمريكية.

الثانية: الآليات الأمريكية في تحسين صورتها،

ومنع تصاعد الرأي العام إزاءها بصدد القضايا الثالث:

حاولت الإدارة الأمريكية تحسين صورتها في مواجهة التغطية الإعلامية العربية التي كونت رأياً عاماً معادياً لهيمنتها وقد تمثلت في عدة محاولات منها:

1 - تعاهد الخارجية الأمريكية من أجل تحسين صورة الإدارة أمام الرأي العام في العالم العربي والإسلامي مع أحد مكاتب الدعاية، وقد أعرب المصريون لمثله

العربية وهي مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية وتشبه "سوا" في التركيز على فئة الشباب (25).

6- وضعت خطة لإنشاء "شبكة تلفزيون الشرق الأوسط" وتم تخصيص مبلغ 30 مليون دولار في السنة المالية 2004 لتمويلها؛ لكي تبث دعاية أمريكية باللغة العربية تهدف للتأثير على الرأي العام، كما أنها ستساعد في التغلب على المشاكل التي واجهتها واشنطن في إقناع الحكومات العربية بإذاعة إعلانات في محطات التلفزيون العربية الحكومية". (26).

ولعل كل ذلك يثير تساؤلاً سياسياً محوره: هل أمريكا تبني سياستها في المنطقة العربية بناء على التقليد الأمريكي الذي يلعب فيه الرأي العام دوراً في صنع القرار السياسي؟ أم المنطق الدعائي هو الذي يسود إزاء قرارات السياسة الخارجية تحديداً؟ (27) ورغم كل الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية عبر هذه الآليات وغيرها من خلال تفعيل منطقي الدعاية السياسية والإعلامية من جانب، ومن الجانب الآخر منطلق الرقابة السياسية والإعلامية والتي لتفصيلها موضع آخر، فقد ظلت اتجاهات الرأي العام العربي والإسلامي بل والعالمي متفاعلة مع القضايا الثلاثة، وقد وفر قادة الرأي العام عدة أطر نظامية لتفعيل حركة الرأي العام تناولها بالتفصيل في النقطة التالية:

الإطار النظامي لتفعيل الرأي العام العربي

والإسلامي:

يمكن في هذا الصدد أن نرصد مجموعة من الأطر النظامية الشعبية والتي سعت لتنظيم حركة الرأي العام العربي والإسلامي وتفعيله في عملية مواجهة العدوان الأمريكي (28):

1. اللجان الشعبية لدعم الانتفاضة وأفغانستان والعراق: تعمل هذه اللجان الشعبية عبر محورين: الأول- لجان الدعم المالي وتعنى بجمع التبرعات النقدية والعينية وإقامة احتفالات ومهرجانات ومظاهرات على

لكل من مصر والإمارات والأردن والكويت والأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتم توسيع قنوات البث لتشمل معظم الدول العربية، كما يوجد لها أربع محطات تقوية في كل من: عمان والكويت وديبي وأبو ظبي، وهي تهدف إلى كسب جمهور الشباب العربي عبر استخدام برامج شبيهة ببرامج الإعلانات التجارية الهادفة إلى ترويج سلعة ما، ولكن في حالة "سوا" تصبح الأخبار والقيم الأمريكية هما السلعتين موضوع الإعلان لقطاع الشباب الذين يمثلون نصف سكان الوطن العربي، ويدرك الأمريكيون أن فرصتهم في التأثير على الجيل الذي لم تتبلور توجهاته السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية بعد هي أكبر من استهداف الجيل الذي تخطى الثلاثين من العمر. (24)

5- تم إنشاء "راديو فردا" - الغد الأمريكية باللغة الفارسية- وهي موجهة للشباب الإيراني "70% من الشعب الإيراني البالغ عدد سكانه قرابة 70 مليون نسمة"، وقد بدأت بث برامجها 1-2-12-2002 من العاصمة التشيكية براغ، وهي إذاعة الجيل القادم "إذاعة الغد إذاعة جيل الغد"، وقد حدد الرئيس بوش هدفها في خطابه الافتتاحي لانطلاق الإذاعة: "تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في إيصال الأخبار للشعب الإيراني منذ سنوات عبر إذاعة الحرية، لكن ما زال الشعب الإيراني يقول لنا: إنهم بحاجة لمزيد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية؛ لأن عدداً من غير المنتخبين الذين يسيطرون على مقاليد الحكم في إيران ما زالوا يضعون العراقيل أمام الحصول على الأخبار غير المراقبة. ومن هذا المنطلق نحن نخدم طيفاً أكبر من الإيرانيين عبر نشر الأخبار والموسيقى والتقارير الثقافية خلال (24) ساعة... ونحن نستمر في وقوفنا مع الشعب الإيراني في سعيه للحصول على الحرية والتقدم وحكومة صادقة ومؤثرة ونظام قضائي عادل وحكومة القانون"، وتدار إذاعة "فردا" الفارسية من نفس الجهة التي تشرف على إذاعة "سوا"

وجمعيات رجال الأعمال) باعتبارها أحد المظاهر الفعالة في التعبير عن الاحتجاج والغضب (30)، فمثلاً أحرقت التهديدات بالمقاطعة شركة والت ديزني علي إلغاء المعرض الإسرائيلي حول مدينة القدس. بمناسبة الاحتفال العالمي بالألفية الثالثة (31)، وقد استمرت المقاطعة كآلية في إطار حركة الرأي العام مع القضايا الثلاث (32). ورغم كل هذه الأطر فهي ليست تعبيراً عن تكون قوى عربية وإسلامية جديدة عابرة للحدود وقادرة على فتح الآفاق الضرورية لبلورة رد ناجح على المشروع الصهيوني والعدوان الأمريكي التي لم تستطع الحكومات أو ليس من مصلحتها أن تفتحها (33).

ثالثاً: الرأي العام بين الاتجاهات و مظاهر

التعبيرات المختلفة:

بداية يجب التمييز بصدد دراسة ظاهرة الرأي العام بين الاتجاه والرأي من جانب، والرأي العام حين يتم التعبير عنه بصورة قولية أو لفظية، أو حين يتم التعبير عنه بصورة فعلية من جانب آخر، ودون دخول في تفاصيل نظرية ليس هنا موضعها، فالرأي يختلف عن الاتجاه؛ ففي حين يكون الرأي معلناً؛ فإن الاتجاه استجابة داخلية مبكرة، والرأي دليل على وجود الاتجاه، ولكن الاتجاه لا يشترط أن يتحول إلى رأى يتم الإفصاح عنه، والاتجاه يعد فعلاً سياسياً في حيز التكوين، أو هو اتجاه تحقق بالفعل، وتحقيق الاتجاه في رأى يمكن أن يتخذ صورة وشكلاً قولياً كما يمكن أن يتخذ صورة وشكلاً عملياً فعلياً (34)، ومن المنطقي أن العمليات التي من خلالها يتحول الاتجاه إلى رأى يتخذ صورة قولية يختلف عن الأخرى التي يتحول الاتجاه بها إلى رأى يتخذ صورة فعلية سلوكية، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول تفسير الفارق بين الشكلين والصورتين من التعبير عن الرأي العام العربي والإسلامي تجاه العدوان الأمريكي من

المستوى الشعبي، وشارك في هذه اللجان جمعيات خيرية وجمعيات نفع عام أسهمت بمجهود أكبر تأثيراً وأكثر تنظيمياً نظراً لما تتمتع به هذه الجمعيات من وضعية رسمية وقانونية وهياكل إدارية ومقار.. إلخ..، الثاني- لجان تعنى بمقاومة التطبيع ومناهضة الصهيونية، وكذلك لجان دعم الشعب الأفغاني، والشعب العراقي مثل لجنة مقاومة العدوان الأمريكي على الشعب العراقي التي تضم الحملة عدداً من المثقفين والنشطاء (29).

2. تغطية الفضائيات العربية لأحداث العدوان الأمريكي في القضايا الثلاث: وهي آلية جديدة مفادها نقل نبض الرأي العام العربي والإسلامي واتجاهاته كما سبق تفصيلها، وقد أسهمت في نقل المشاعر العربية والإسلامية وتوحيدها وتغذيتها بالصورة والتعليق الداعي للغضب والتفاعل والعمل ونقل رد الفعل الشعبي وتشجيع أطراف أخرى شعبية للتقليد والمحاكاة.. إلخ..

3. تفعيل الآليات الشعبية العربية: جرت محاولات متعددة لتفعيل رد الفعل الشعبي على المستوى العربي عن طريق كيانات قائمة بالفعل مثل المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي عبر اجتماعاتهما الدورية أو الدعوة لانعقاد طارئ لدعم القضية الفلسطينية والقدس. كما أن هناك عدة اجتماعات ومؤتمرات عقدت للغرض نفسه، ولكن يظل أثرها محدوداً...

4. تفعيل لجان مقاطعة السلع والبضائع الأمريكية: يلاحظ أن بعض اللجان كان موجوداً من قبل الانتفاضة الثانية، وبعضها نشأ معها بحيث أصبحت القوائم تضم السلع والبضائع الأمريكية التي انخفضت مبيعاتها إلى ما يقرب من النصف مما يعني نجاح حملات المقاطعة التي اتخذت شعار "قسطوهم ما استطعتم"، وتمت إدارتها من خلال مؤسسات المجتمع المدني في كل قطر (النقابات والغرف التجارية

ناحية، ومن ناحية الفارق بين موقف الرأي العام العربي والإسلامي وبين موقف الرأي العام العالمي عامة والغربي على وجه التحديد..

أولاً: التعبيرات القولية لظاهرة الرأي العام تجاه العدوان الأمريكي على الأمة

- تكشف استطلاعات الرأي العام داخل مختلف قطاعات عن وجود ما يقرب من الإجماع بصدد الموقف من العدوان الأمريكي بصدد القضايا الثلاث، وسوف نعرض لرؤية ومواقف هذه القطاعات، ولكن قبل ذلك نتناول الصورة الكلية لأمريكا في الرأي العام على النحو التالي:

1- الصورة الكلية للعدوان الأمريكي لدى الرأي العام: وجهت أسئلة إلى عينة من ثماني دول عربية للتعبير عن مواقفهم إزاء ثلاث عشرة دولة، ومن أبرز نتائجها حصول الولايات المتحدة وبريطانيا على نقاط سلبية من المشاركين في الاستطلاع، والمثير ارتفاع نسبة الآراء السلبية للغاية وسط العرب الذين استطلعت آراؤهم إزاء الولايات المتحدة وبريطانيا مقارنة بالآراء الإيجابية تجاه كندا، وفرنسا التي تعتبر الدولة الوحيدة التي ظلت محل تقييم إيجابي ثابت من بين الدول التي شملها استطلاع الرأي. أما أفضل نسبة نقاط تحصل عليها فرنسا، فقد جاءت من المغرب ولبنان، حيث عبر تسعة من بين كل عشرة أشخاص عن رأي إيجابي تجاهها، علاوة على أن أقل نسبة نقاط حصلت عليها فرنسا جاءت من السعودية، حيث عبر 50 في المائة ممن استطلعت آراؤهم عن آراء إيجابية تجاه فرنسا (35). وفي دراسة "ماذا يعتقد العرب" التي تم استطلاع آراء 3800 شخص في ثماني دول عربية حول سؤال "ماذا يمكن للولايات المتحدة أن تفعل لتحسين علاقاتها مع العالم العربي؟" أشارت النتائج إلى نسبة بين الثلث إلى النصف

طلبت بأن تتخذ الولايات المتحدة خطوة لوقف الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، أو انتهاج سياسة أكثر توازناً تجاه الصراع، بينما نسبة الثلث تحدثت حول الحاجة إلى أن تصبح الولايات المتحدة أكثر احتراماً أو نزاهة في علاقاتها مع العرب (36). وعبر الملاحظة المباشرة للشارع العربي كان السائد بأن من يقول "لا" للولايات المتحدة يعد بطلاً، بل إن بعض المصريين يلاحظ بإعجاب موقف كوريا الشمالية مردداً " لو لم أكن كوريًا، لوددت أن أكون كوريًا"، كما يورد أحد المواطنين "كل يوم تشاهد التلفزيون وترى الإسرائيليين يقتلون الفلسطينيين بأسلحة أمريكية، ومهما حاولت الولايات المتحدة تحسين صورتها في العالم العربي، فإن ما نشاهده بأعيننا يبدو أقوى بكثير من المحاولات الأمريكية" (37).

2- الرأي العام لقطاع الشباب العربي والإسلامي: كشف أحد الاستطلاعات المهمة عن مجمل الآراء (38). بصدد العلاقة بين أحداث سبتمبر والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أن 84.8% يرون وجود علاقة بينهما مقابل 15.18% يرون عدم وجودها، وعن وجهة النظر فيها نجد أن 82.40% يرونها سياسة غير عادلة وغير متزنة، في مقابل 17.59% يرون عكس ذلك، كما رأي 67.59% أنها سياسة تكيل بمكيالين لصالح إسرائيل، في مقابل 32.40% تري عكس ذلك. كما رأي 63.70% أنها تمثل سياسة قهر وإجبار واستغلال للمنطقة مقابل 36,29% يرون عكس ذلك. ورأي 64.48% أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي سياسات مشجعة لإسرائيل في كل سياستها نحو الفلسطينيين مقابل 35.18% يرون عكس ذلك (39)، وحول تقييم الحرب ضد الإرهاب كشف الاستطلاع عن أن 83.33% يرون أن الرؤية الأمريكية تمثل فهمًا خاطئًا لمفهوم الإرهاب، بينما يرى 70.37% أنها تعتبر حربًا ضد المسلمين، ويرى 70.55% أنها تمثل تطبيقًا

عملياً للصراع بين الحضارات⁽⁴⁰⁾، وفي هذا الصدد حددت العينة موقفاً من ضرب أفغانستان وتنظيم القاعدة: فقد كشف الاستطلاع عن أنه يعارضها 90% لرغبتها في إجراء تحقيق عادل دون توجيه ضربات عسكرية ضد أفغانستان، وعمّا إذا كانت السياسات الأمريكية قد غيرت من نظرة الشباب العربي المتعلم إلى الولايات المتحدة باعتبارها دولة الحريات أظهرت إحدى الدراسات أنه حدث تغيير كبير في هذه الرؤية، حيث تبين 73.88% حدوث هذا التغيير مقابل نسبة 26.11%⁽⁴¹⁾، وفيما يتعلق بالتأثير علي تغيير مفهوم الإرهاب والعدالة لدى الولايات المتحدة أظهرت الدراسة أن هناك 56.85% من العينة يرون أن هناك تغييراً مقابل 43.14% يرون عكس ذلك، وفيما يتعلق بما إذا كانت الولايات المتحدة ستبقي دولة عظمى مهيمنة أم لا فقد كشفت الدراسة عن تأييد 38.88% أن الولايات المتحدة ستبقي دولة عظمى مهيمنة وحيدة، مقابل رفض 61.11%. مما يشير إلى اهتزاز هبة الولايات المتحدة بعد الأحداث⁽⁴²⁾.

3- آراء النخبة قادة الرأي العام: عبر

قادة الرأي العام عن موافقهم من العدوان الأمريكي عبر منطقتين وهما: "الفتاوى" و"الحوار الحضاري" نتناولها بإيجاز فيما يلي:

أ) الفتاوى بصدد الانتفاضة "التميز بين المقاومة والإرهاب، والاستشهاد"، "الحرب على أفغانستان"، "القتال مع الجيش الأمريكي"، وتحريم العدوان على العراق: بصدد الانتفاضة كان الموقف الأبرز فتوى العمليات الاستشهادية، فبعد أن أفتى شيخ الأزهر بأن الهجمات على المدنيين محرمة في إشارة واضحة للعمليات الاستشهادية غير فتواه، وبرز التأييد الجديد للمؤسسة الدينية المصرية للهجمات الاستشهادية وكذلك المؤسسة السعودية، فقد وصف الذين ينفذون العمليات الاستشهادية بأنهم "شهداء في أعلى درجاتها" ووصفت

أعمالهم بأنها بطولية تعبر عن مبدأ الجهاد الإسلامي، "ووصفت الهجمات الفلسطينية ضد الأهداف الإسرائيلية بأنها وسيلة أخيرة للدفاع لشعب أعزل؟"⁽⁴³⁾، أما أبرز ما يمكن رصده بصدد الحرب الأمريكية ضد الإرهاب و"القتال في أفغانستان" هي فتوى مشاركة المسلمين في الجيش الأمريكي في القتال الصادرة عن المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية، ويؤكد منطوقها "أنه على العسكريين المسلمين أن يطلبوا من إدارتهم وقيادتهم تحويلهم إلى الصفوف الخلفية، وعدم إحراجهم بأن يقاتلوا أناساً مسلمين يجرّهم قتالهم مع جالياتهم، ولكن إذا كان العسكري المسلم يخاف أن يتهم في ولايته لوطنه ويتعرض إلى متاعب فله أن يقاتل بقدر الضرورة،" وأضافت: إن حقوق المواطن الأمريكي مسلماً وغير مسلم، الدستورية والقانونية تسمح له إذا كُلف بما يخالف وعيه وضميره أن يعترض."⁽⁴⁴⁾ لكن ما أثار جدلاً هو البيان الصادر عن اللجنة الأمريكية العربية لمكافحة التمييز⁽⁴⁵⁾. أما بالنسبة للتهديد بالعدوان على العراق فقد صدرت فتاوى من المراجع الدينية في النجف بتحريم تعاون المعارضة العراقية مع الولايات المتحدة، مقررّة أنه يدخل في باب تولي الكافرين والركون للظالمين، فقد انتقدت الحوزة في النجف "الحوزة الأم التي تمثل المرجعية الشيعية" تعامل المجلس الأعلى للشورة مع أمريكا مؤكدة ضرورة أن يكون جميع العراقيين والمسلمين صفاً واحداً أمام أي اعتداء كافر على العراق⁽⁴⁶⁾.

ب) الحوار بين المثقفين والمفكرين العرب والأمريكان:

كان البيان الذي أصدره ستون مثقفاً أمريكياً في إثر الهجمات على نيويورك وواشنطن بعنوان "على أي أساس نقاتل"⁽⁴⁷⁾، وأهم ما في البيان أن الحرب مبررة أخلاقياً بدعوى الدفاع عن النفس، كما يقوم على أساس فرضية وجود قيم عالمية بطرح أمريكي يجب أن تهيمن على العالم، وقد أصدر 150 مثقفاً ومفكراً

سعودياً بياناً بعنوان "على أي أساس نتعاش"، وجاء نشره في ظل تزايد مشاعر الإحباط إزاء الحليف الأمريكي التقليدي (48)؛ وقد أدان بيان المثقفين السعوديين ما وصفوه بالحملة الإعلامية المنظمة على الإسلام والمسلمين وخاصة على النظام التعليمي والمنظومة الثقافية للمسلمين، وتساءل البيان حول كون الولايات المتحدة من أكثر الدول مخالفة لمقررات الأمم المتحدة عبر تبريرها الدائم للممارسات الإسرائيلية الظالمة للفلسطينيين، وفي الوقت الذي تعد فيه آلتها العسكرية للهجوم على العراق بحجة انتهاك حقوق الإنسان، مؤكداً على دعوة الغرب إلى الحوار و الانفتاح الجاد على الإسلام، وفي تبرير صدور البيان قيل إنه كان من المهم أن يسمع الغرب صوتاً معتدلاً يدافع عن العقيدة وقيم المسلمين الحقيقية غير المعروفة في الغرب (49).

ثانياً- مظاهر التعبير عن الرأي العام العربي

والإسلامي وأشكاله:

يمكن رصد أهم مظاهر التعبير السلمي والمباشر عن الرأي العام في مظهرين هما: المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، ومقاطعة البضائع الأمريكية، بالإضافة إلى مظهر عنيف وغير مباشر تمثل في أعمال العنف السياسي والاعتيالات على النحو التالي:

1 - الاحتجاجات الجماهيرية: المظاهرات

الشعبية

كانت بداية تفاعل الرأي العام العربي والإسلامي مع قضية الانتفاضة مبكرة؛ إذ لازمتها بداية، وأخذت منحى متسعاً لدرجة أن دولاً لم تعرف المظاهرات مثل دول الخليج خرجت فيها مظاهرات تأييد لها، ثم تصاعدت حدة الغضب وتحرك الرأي العام الإسلامي في مظاهرات حاشدة حتى إنه تحت ضغطها خرج بيان قمة الدوحة "أسميت قمة انتفاضة الأقصى" ناقماً على إسرائيل وناقداً لأول مرة الموقف الأمريكي المتواطئ مع القمع الإسرائيلي، ونتيجة لأن أحداث سبتمبر وقضية "الحرب على الإرهاب" والعدوان على

أفغانستان قد حدثت في السياق الزمني لاستمرارية الانتفاضة الفلسطينية، والأمر ذاته ينطبق على التهديد الأمريكي بالعدوان على العراق، فإن المظاهرات تداخلت في الأهداف، وفي الشعارات، ومن الظواهر الجديدة نوعاً ما والتي ارتبطت بحركة المظاهرات عدة متغيرات (50):

أولها - نتيجة التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات الحديثة أضيفت شرائح مجتمعية جديدة للمظاهرات ودخلت مجال التعبير عن الرأي عن طريقها، فقد شهد الفضاء الإلكتروني عدة مظاهرات نظمها نشطاء المواقع العربية والإسلامية تفاعلاً مع قضايا الأمة الثلاثة و ضد السياسة الأمريكية.

الثاني - أدخل التطور التكنولوجي أيضاً شرائح اجتماعية في عملية التظاهر ضد السياسة الأمريكية، فقد وفر امتلاكها للأطباق اللاقطة الاستماع إلى الفضائيات، كما وفرت لهم شبكة المعلومات الانترنت سبل التواصل، ولذلك رأينا منهم من يتظاهر تضامناً مع الانتفاضة و ضد الحرب الأمريكية التي ترفع شعارات محاربة الإرهاب، وكذلك التهديد بالعدوان على العراق (ومن الأمثلة على ذلك مظاهرة طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة)

الثالث - سبقت حركة الرأي العام المتمثلة في المظاهرات التنظيمات السياسية والتنظيمات الأهلية، أي أن حركة المظاهرات العفوية الشعبية سبقت أي جهد تنظيمي، وتراجع دور الأحزاب والقوى السياسية في هذا الصدد.

الرابع - ظلت مراكز ومحاور انطلاق المظاهرات تدور أساساً حول المنطلقين التقليديين تاريخياً في العالم العربي والإسلامي وهما: الجامعات، والمساجد، وإن كان بأشكال مختلفة (منها مثلاً: المسيرة المليونية التي تمت في المغرب وشارك فيها أكثر من مليون شخص في مايو 2002، وكذلك المظاهرة الصاخبة أمام جامعة القاهرة والتي تعرضت للتصادم مع أجهزة الأمن، وكذلك في جامعة الإسكندرية والتي توفي فيها طالب مصري)

في مواجهة الانتفاضة، أو الحرب الأمريكية المعلنة في مواجهة الإرهاب، أو التهديد الأمريكي بالعدوان على العراق.

بالطبع فإن الرأي العام العربي والإسلامي لم يقتصر في إفصاحه عن مواقفه على المظاهر السلمية، وإنما شملت العنيفة أيضاً فقد تصاعد دور الاتجاهات العنيفة، وازداد التأييد الشعبي للتيارات المعتدلة في الوقت نفسه، وذلك على خلاف ما ذهب إليه بعض الكتابات من أن تقدم أحد هذين الاتجاهين يعد خصماً من رصيد الآخر، فبالنسبة للتيارات العنيفة وعلى رأسها تنظيم القاعدة فقد سجلت فترة الدراسة تصاعداً في الهجمات التي تستهدف جنوداً ومواطنين ومصالح أمريكية وغربية في أكثر من بلد عربي مثل: السعودية، واليمن، والكويت، وقد تراكمت مع إعلان الحرب على الإرهاب، ومع أحداث الانتفاضة، ومع استمرار التهديد الأمريكي بالعدوان على العراق، ففي الكويت تم رصد ست محاولات اعتداء على جنود أمريكيين خلال شهر ونصف فقط، بعضها أسفر عن قتلى والآخر عن جروح خطيرة، أبرزها هجوم جزيرة فيلكه، وفي السعودية رغم كل محاولات التغطية تحمل الأخبار باستمرار هجمات وقتلى تستهدف غربيين وأمريكيين، وفي عمان تعرض دبلوماسي أمريكي للاغتيال، وقتلت مواطنة أمريكية في بيروت، وأحداث العنف التي سادت مدينة معان الأردنية، واستدعت اقتحام الجيش وقتل العديد من المواطنين، كما هوجمت المصالح الأمريكية والغربية في أكثر من مكان.... ودون دخول في تفاصيل الأحداث نلاحظ أن ما يربط بينها: أن ضحاياها من الأمريكيين والغربيين، ومنفذيها هم من الإسلاميين، الذين يرتبطون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع تنظيم القاعدة، الأمر الذي يعني أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب لم تحقق أهدافها، ويمكن استنتاج أربع دلالات من تحليل الظاهرة (52) أولها- أن العداء للأمريكيين بلغ ذروته في المنطقة العربية،

الخامس - التظاهر ضد أنظمة بعينها بحجة التواطؤ مع أمريكا في الهجوم على العراق، من ذلك المظاهرة أمام السفارة القطرية بالقاهرة والتي شملت المئات الذين ردوا هتافات معادية للولايات المتحدة وإسرائيل، ووصفوهما بـ "العدو المشترك" للعرب، ونددوا بما أسماه "تواطؤ" قطر والكويت في هجوم محتمل على العراق.

السادس - الدعوة إلى تشكيل دروع بشرية بهدف حماية المستشفيات والمؤسسات المدنية العراقية من أي هجوم أمريكي محتمل، وقد بدأت من قبل أفراد غربيين بالأساس ثم امتدت للبلاد العربية مثل الأردن، وقد اعتبرها رئيس أركان الجيوش الأمريكية جريمة حرب.

السابع - يتضح أن ثمة أغلبية تتظاهر منطلقة من رفض مبدئي لقيام الولايات المتحدة بحرب ضد العراق لأسباب منها: التعاطف مع الشعب العراقي الذي سيكون الضحية الأولى لأية حرب، كما أثبتت حرب الخليج الثانية والحصار الذي أعقبها، كما أن هناك حالة مناهضة تصل عند البعض إلى درجة العداء تجاه الولايات المتحدة بسبب مواقفها المتحيزة لإسرائيل وتاريخها المتحيز للأنظمة الاستبدادية ضد الشعوب، كما أن هناك تخوفاً من الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة في المنطقة، حيث يرى كثير من المحللين أنه لن يقف عند بغداد، بل هو بداية سيتم بعدها استهداف دول أخرى عربية أو مسلمة.

ويمكن أن نرصد أهم المظاهرات الشعبية وقت إجراء الدراسة (51) فيما يوضحه (الجدول أ/ 1)

ما يمكن أن نلاحظه من قراءة هذا الجدول أن المظاهرات شملت معظم البلاد العربية تقريباً، وتركزت في أيام محددة غالباً ما كانت تجرى أيام الجمع أو مناسبات رسمية، و أن حجم المشاركة الشعبية في هذه المظاهرات كان محدوداً بدرجة كبيرة، كما أن الشعارات المرفوعة في المظاهرات ربطت بين قضايا العدوان الأمريكي على المنطقة سواء بالنسبة للموقف الأمريكي المساند للكيان الصهيوني

- التنوع في خلفية المشاركين في المظاهرات، فهناك دعاة السلام الذين يعارضون كل الحروب، إضافة إلى مناهضي العولمة واليساريين المتعاطفين مع العالم الثالث وأنصار البيئة خاصة أنصار حزب الخضر، ومناهضي التمييز العنصري، وأخيراً بعض الأمريكيين من الأصل العربي والمسلم.

- القضية التي تجمع بين المشاركين في المظاهرات هي القناعة بأن العدوان الأمريكي يفقد مبررات الحرب العادلة ككل سواء بالنسبة للحرب على الإرهاب أو بالنسبة للحرب ضد العراق، فحجج الإدارة الأمريكية لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل غير مقنعة، كما أن الحديث عن صلة النظام العراقي بالقاعدة لم تثبت.

- يوجد رفض للمبدأ الذي تحاول الإدارة الأمريكية تسويق الحرب ضد العراق على أساسه، وهو مبدأ الحرب الوقائية، لأنه يمثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، إذ يعطي الدول الحق في مهاجمة مناورتها إذا اعتقدت أنها تشكل خطراً عليها.

- يوجد حالة من عدم الثقة بالخط المتشدد داخل الإدارة الأمريكية، الذي ينم عن نزعة استعلائية ممزوجة بروح عنجهية القوة، وستكون له نتائج لا تحمد عقباه للعالم أجمع.

- وتعد المظاهرة المعروفة بـ"المليونية" في العاصمة اللندنية نموذجاً تطبيقياً وحالة واضحة لانطباق هذه الدلالات كما سنرى فيما يلي؛ فقد شهدت لندن في 28-9-2002 مظاهرة لمنصرة الانتفاضة والاحتجاج على التهديد بالعدوان على العراق⁽⁵³⁾ وقد وصفها المراقبون بأنها الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية إذ حضرها

وهو مرشح لزيادة الأمر الذي يعني أن تنظيم القاعدة ورؤيته يمكن أن تصبح نقطة جذب وتجنيد للعديد من الشباب في العالمين العربي والإسلامي، ثانيتهما- بدأت تتلاشى هيبة الأنظمة العربية بسرعة، فمثلاً بلد مثل المملكة العربية السعودية أصبح فيها من يهاجم رجال الشرطة، ويحرق المحلات التجارية، ويشارك في هجمات فداوية على قواعد أمريكية في الخبر والرياض، وثالثاً- معظم الذين ينفذون عمليات الهجوم والاعتداءات التي تستهدف أمريكان وغربيين هم من مواطني دول الخليج الغنية، والمعروفة بعلاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني أن هناك خللاً واضحاً في أنظمة الحكم، أو في البيئة الاجتماعية، أو وجود سوء تقدير لمشاعر المواطنين. رابعاً- أن الرأي العام العربي لم يعد يتحرك وفق منطق المظاهرات فقط أو حتى تنفيذ أعمال عنف سياسي ضد الحكومات، لكنه يهاجم أمريكا في داخلها، ويستهدف رعاياها بالأساس..

والملفت للانتباه أن أقوى المظاهرات المناصرة للانتفاضة، والمعارضة للتوجهات الأمريكية بصدد الحرب على الإرهاب، وكذلك المعارضة للتهديد الأمريكي بالعدوان على العراق جاءت أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي بشكل عام، وسوف نستعرضها في جدولين تمهيداً لقراءتهما، وتفحص دلالتها.

أهم المظاهرات ضد التهديد الأمريكي للعراق في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (جدول أ 2/، 3) يتضح من قراءة هذا الجدول الدلالات التالية وهي:

- حجم المظاهرات الضخم إذا ما تمت مقارنته بما تم في البلدان العربية والإسلامية، وبالانتشار في معظم المدن و البلاد الأوروبية وأمريكا، مقارنة بالحدودية في البلدان العربية والإسلامية، كما أنها من حيث التنظيم والإعداد ورائها تصور محدد ورسالة واضحة ضد الإدارة الأمريكية.

العام العربي على النهوض قبل أن تولي الولايات المتحدة وبريطانيا "رئيساً دمية" على العراق، وقبل أن تنهب الحكومات الأجنبية ثروات العالم العربي. وطالب الحكومة البريطانية بالتوقف عما أطلق علي "الكذب الواضح"، وحذر "أن الاستعماريين الجدد يلتقون بنفس المكان" مجلس العموم البريطاني "يعدون خطة سايكس بيكو الثانية"، وبشكل عام فإنه يمكن رصد المؤشرات التالية بصدد المظاهرات في الولايات المتحدة وأوروبا تجاه السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة على النحو التالي.

رابعاً - الدلالات الأساسية لحركة الرأي العام

إزاء العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية:

من خلال الاستعراض السابق لمظاهر التعبير عن الرأي العام إزاء القضايا الثلاث المكونة لمعالم السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العالم العربي والإسلامي يمكننا إثارة التساؤل بصدد أمرين: أولهما - طبيعة حركة الرأي العام العربي والإسلامي، والفارق الواضح بين المظاهر القولية والمظاهر الفعلية للتعبير عنها وتراجع الأخيرة، ثانيهما - تصاعد وقوة الرأي العام الأوروبي والأمريكي في مقابل تراجع وضعف حركة وقوة الرأي العام العربي والإسلامي تجاه عدوان السياسة الخارجية الأمريكية. وسوف نتناول الإجابة على التساؤلين عبر استعراض الدلالات الأساسية لحركة الرأي العام إزاء العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية على النحو التالي:

يقارب "حالة إجماع" على القضايا الأساسية مما يعنى وجود ثوابت في ضمير الأمة ووجدانها، فالحرب الأمريكية على أفغانستان هي "عدوان"، وما يتعرض له الشعب المنتفض في فلسطين هو ما سيتعرض له الشعب العراقي، الأمر الذي يقطع بأن ثمة شواهد على تجسده في وجدان أبناء الأمة وعقولهم، فكأن هناك وحدة وجدانية تنعكس على توجهات أبناء

وفقاً لمعظم التقديرات حوالي نصف مليون متظاهر، وسبقها تخطيط جيد أجرى في إطاره عدد من استطلاعات الرأي العام منها ما نشرته صحيفة "إندبندنت" البريطانية 24-12-2002 والذي أوضح أن 70% من العينة رفضوا تصريحات الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني "أن الحرب ضد الإرهاب ليست ضد الإسلام". وقال 84% إن على الحكومة البريطانية أن تسعى للحصول على موافقة مجلس الأمن قبل مهاجمة العراق، وقد نظم المظاهرة ائتلاف "ضد الحرب" الذي يضم حركات سلمية بريطانية، والرابطة الإسلامية في بريطانيا MAB، وشارك فيها عمدة لندن وعدد من نواب حزب العمال الحاكم المعارضين لسياسة بريطانيا حول العراق، كما انضم للمسيرة ممثلون لحزب العاملين الاجتماعيين والمثاق من الجمعيات الإسلامية العاملة في الساحة والأحزاب السياسية البريطانية، بالإضافة لمختلف فئات الشعب البريطاني الذين توافدوا من مدن اسكتلندا وويلز، وقد علت الاحتفالات خلال المظاهرة، منددة بكل من رئيس الوزراء البريطاني، والرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي وردد المتظاهرون: "نعرفك يا بوش، فأبوك كان قاتلاً مثلك" (Bush we know you، "your father was a killer too") فلتسقط إسرائيل (Down Israel. Down)، كما ارتفعت لافتات "لا للحرب ضد العراق" "لا للإرهاب"، وارتدى الأطفال قمصاناً طبعت عليها أعلام العراق وفلسطين، وكتب عليها "لا للحرب" وقد حث جورج جالوي عضو مجلس العموم البريطاني في مؤتمر "الحملة الدولية للدفاع عن العراق" الرأي

أولاً- محاولة تفسير حركة الرأي العام والمظاهرات ضد العدوان الأمريكي على الأمة العربية والإسلامية

1 - الواقع أنه من خلال الاستعراض السابق يمكن عبر ملاحظة المظاهر "القولية" لـ "ظاهرة الرأي العام" كما تعكسها الاستطلاعات أن نجد أننا إزاء ما

الأمة إزاء التهديدات الموجهة لها وبصفة خاصة في فلسطين والعراق (54)

2- تهم قطاعات الرأي العام العربي والإسلامي - بمختلف شرائحه الاجتماعية - بالقضايا العامة والقضايا المصرية التي تتعلق بمستقبل الأمة ككل، ووجودها وكيانها الحضاري العام (55) - كما اتضح على الأقل في الاستطلاعات - فالعدو محدد وواضح، والمقاومة وعدم الخضوع ورفع راية العصيان هي السبيل، بالقضايا الخاصة والجزئية والمحلية والمهموم المحددة.

3- لا يهتم الرأي العام العربي والإسلامي بصدد القضايا الثلاثة بالتفاصيل بل يعمد لجذورها ويعبر عنها بتلقائية ووضوح شديدين وبعمق أيضا فهو يرى ما يجري على أرض فلسطين وما يحاك للعراق بأنه عدوان على فلسطين وتهديد أمريكي للعراق لم يلق المواطن العادي باللوم - ولو جزئيا - كما تفعل قيادات سياسية وفكرية عديدة. كما فيها قيادات فلسطينية على عسكرة الانتفاضة، ولم يتحدث من ثم عن ضرورة وقف العنف المتبادل والجلوس على مائدة المفاوضات، وإنما فهم هذا المواطن بفطرته السليمة الأمر كما ينبغي أن يكون الفهم: عدوان صهيوني على فلسطين وشعبها "كما" لم يستغرق أحد، ممن سئلوا عن رأيهم، في حديث عن ماضي النظام العراقي الذي يجعله المسئول الأول عما يجري، أو يشدد على ضرورة الانصياع الكامل من جانب العراق لكل ما تطالب به الشرعية الدولية أو الإدارة الأمريكية تجنباً لعدوان شبه مؤكد (56)

4- يدرك الرأي العام العربي والإسلامي محدودية قدراته في الانتقال من التعبيرات القولية إلى تجسيد رؤاه في أفعال سياسية محددة، وذلك نتيجة الأوضاع

والقيود التي تفرضها الأنظمة العربية عليه، وثمة إدراك أنه لا يمكن تصور أن الرأي العام العربي يؤثر في سياسة الولايات المتحدة أكثر من تأثيره على الحكومات العربية، ولكن التساؤل يطرح نفسه عن أسباب ضعف المشاركة من قبل الرأي العام في التظاهر في مقابل قوة المشاركة العالمية والغربية والأمريكية خاصة والواقع ثلاثة متغيرات أساسية تفسر ذلك وهي (57):

الأول - حالة الاستبداد السائدة في الدول العربية والإسلامية والتي ساهمت في قتل روح المبادرة، ومعاقبة أي شكل من أشكال التعبير السياسي لا يأتي من قمة الهرم السياسي. ففي بلدان العالم العربي والولايات المتحدة فإن معارضة الحرب تندرج ضمن معارضة السياسية الرسمية وهي أمر مقبول، لكن المفارقة أن التعبير عن معارضة الحرب على العراق مثلا في أغلب الدول العربية لا يتناقض مع توجه النخب الحاكمة، خاصة تلك التي تشعر بأنها مستهدفة من قبل أمريكا. لكن التخوف من تحول المظاهرات عن أهدافها يمثل مخاطر لا تتحملها العقلية الأمنية التي تسيطر على الأنظمة العربية. فأغلب تلك الأنظمة يمنع المظاهرات العفوية أو حتى التجمعات غير الرسمية، ويوظف أجهزته الأمنية بكامل فعاليتها للتعامل معها.

• العامل الثاني - الشعور بالعجز وانعدام الجدوى؛ فثمة شعور بأن المظاهرات وأشكال التعبير السياسي الأخرى السلمية غير مجدية، ولن تستطيع إيقاف الآلة العسكرية الأمريكية. وإذا أضفنا إلى ذلك تجربة الشعوب العربية مع المظاهرات، فالنتيجة المتوقعة المزيد من السلبية. فمثلاً شهدت المنطقة العربية تجربتين مع المظاهرات الشاملة، أولاهما المظاهرات التي اجتاحت العواصم العربية الرئيسية ضد الحرب الأمريكية ضد

بغداد عام 1990، والتي غذتها دعاية النظام العراقي بقدرته على هزيمة المعتدين. لكن أم المعارك تحولت إلى هزيمة نكراء. لقد أصابت صور الجيش العراقي المستسلم أمام "الغزاة" الكفرة الشعوب العربية المتعاطفة مع العراق بإحباط شديد. والتجربة الثانية كانت في الأشهر الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الثانية كما أسلفنا الحديث عنها، فرغم اتساع نطاقها فإنها لم تحدث تغييراً توهمه البعض في موازين القوى كما أن فشل النظام الرسمي العربي في تحويل هذه الإرادة الشعبية إلى خطوات عملية أصاب الرأي العام العربي بإحباط يضاف إلى السجل التراكمي للعرب في مواجهة إسرائيل شعوباً وحكومات⁽⁵⁸⁾.

• العامل الثالث - انشغال الغالبية العظمى من الشعوب العربية بتأمين احتياجاتها الأساسية. يجذبهم بعيداً المظاهرات، وأية أشكال أخرى للمعارضة، إضافة إلى أن سجل الفشل المتراكم للنظام العربي في قضايا الأمية والفقر والتخلف والمرض جفف منابع الحيوية السياسية مقارنة بنلك الحيوية القائمة في الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة؛ إذن لماذا التظاهر ضد العدوان الأمريكي على العراق وفق إدراك الرأي العام العربي والإسلامي؟⁽⁵⁹⁾ وفي إطار هذا التفسير يتعين مناقشة ما إذا كانت دلالة هذا التظاهر يمكن أن تكون تصب في حانة تأييد النظام العراقي من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى علاقة هذه التظاهرات بالمبررات التي تقدمها الإدارة الأمريكية للعدوان على العراق، الأمر الذي تفسره خمسة متغيرات على النحو التالي:

1- تظاهر الرأي العام العربي ضد تدخل أمريكي جديد في العراق وفي أي بلد عربي آخر ليس نابغاً من الحرص على النظم السياسية الاستبدادية القائمة في البلاد، واعتقاداً بوجود أسلحة دمار شامل يمكن أن تستخدم يوماً في مواجهة الكيان الصهيوني، كما أنه

ليس نابغاً من تخوف أن يشكل التدخل العسكري الجديد المنتظر في العراق مقدمة لتدخلات أخرى في بعض الدول العربية. ولكن نتيجة الخبرة الطويلة مع القوى الغربية والولايات المتحدة في العقود الثلاثة الماضية "فلو أن الرأي العام العربي كان على ثقة بأن ما تريده الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هو - كما يتحدث عنه الإعلام الأمريكي اليوم بمناسبة الإعداد للحرب وإضفاء المشروعية عليها- تخلص الشعوب العربية من الدكتاتورية وإقامة نظم ديمقراطية وطمأنة الأقليات وتحرير المنطقة من عوامل السيطرة والهيمنة والقهر في سبيل تحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط لجميع الدول والشعوب، وفتح هذه المنطقة على الاستثمارات الخارجية لتمكينها من الوصول إلى معدلات تنمية طبيعية وعادية وليس بالضرورة استثنائية، وإزالة أسباب التعصب والعنف والإرهاب منها، لما تردد عربي واحد في إعطاء مباركته لواشنطن أو لأي قوة دولية أخرى في المنطقة أو خارجها. فالخبرة تقول بأن المشكلة ليست في الشعارات التي تطرحها الولايات المتحدة، ولكن في علاقتها بهذه الشعارات وتعاملها على الأقل في البلاد العربية على أساسها"⁽⁶⁰⁾.

2- تظاهر الرأي العام العربي؛ لأنه لم يقتنع بمبررات الولايات المتحدة حول تدخلها وعدوانها بحجة النظم الاستبدادية السائدة المنطقة العربية والإسلامية منذ أربعة عقود على الأقل. بما فيها نظام صدام حسين، فالولايات المتحدة لا يمكنها أن تبرهن للرأي العام أن هذه الأنظمة نجحت في الاستمرار والبقاء رغم تعارض وجودها مع مصالح الولايات المتحدة الداعية لاحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم والداعية لتعميم نموذج الحياة الديمقراطية الأمريكية، ولن تجد أمريكا الوسائل التي ستمكنها من إقناع الرأي العام العربي والدولي معاً بأن هذه الأنظمة التي تتخذ اليوم من طابعها الاستبدادي مبرراً للتدخل العسكري قد وصلت إلى السلطة وبقيت فيها عن طريق التصويت



العراق، وهو يدرك ما تعامل به الحليفة الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة أقليتها الفلسطينية في حين لا تحرك واشنطن ساكناً أمام مشروع التطهير العرقي الواضح الذي تنفذه عبر سياسة توسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتطبيق قوانين التمييز العنصري والسيطرة الكاملة على موارد الحياة والثروة المائية في الضفة الغربية وغزة.

6 - تظاهر الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي؛

لأنه لم يقتنع بأن ضرب الحكم العراقي هو مقدمة لتحقيق الانفتاح الاقتصادي وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية في المنطقة في سبيل خلق فرص العمل اللازمة للشباب وإزالة الفقر والعوز في المجتمعات العربية، في الوقت الذي عرفت فيه المساعدة الأمريكية للتنمية أكبر أهيالها في السنوات العشرين الأخيرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وأصبحت تتركز أساساً على دولتين رئيسيتين هما إسرائيل ومصر لأهداف محددة؛ الأولى لتعزيز قوتها الهجومية ضد الفلسطينيين والعرب، والثانية لتحييدها وشراء موافقتها على هذه السياسات الإسرائيلية والأمريكية الهجومية ذاتها.

والخلاصة التي نصل إليها في نهاية الدراسة هي

أن الرأي العام العربي والإسلامي أساساً اتخذ موقفه لإدراكه بأن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية لا علاقة لها بمصالح المنطقة العربية والعالم الإسلامي، وكل ما تهدف إليه هو "تعزيز وتدعيم مراكز السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط واستباق الانفجارات التي يمكن أن تهدد هذه المراكز، وهذا هو ما يحشاه الرأي العام العربي ويرفض التدخل من أجله، إنه لا يخشى الحرب على صدام حسين ونظامه ولا يخاف من نتائج سقوطه، ولكنه يخشى توسع دائرة النفوذ الأمريكي في المنطقة وفي كل دولة على حدة، أنه يخشى أن تصبح الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يملئ

الشعبي الحر والتره والدوري، أو أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة فيما يتعلق بالنظم التي كانت على الأقل تحت وصايتها على ممارسة أي ضغط لتطوير نظمها السياسية واعتماد مبدأ المواطنة والانتخابات الحرة.

3 - تظاهر الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي؛

لأنه لم يقتنع -بالحجة الأمريكية- بأن ضرب نظام الحكم العراقي والدول العربية الأخرى المستهدفة وتصفية أسلحتها المتطورة يندرج ضمن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بضمان قدر أكبر من الأمن والاستقرار والتعاون الإقليمي في المنطقة والتخفيف من التوتر، وهي في الوقت نفسه لا تكف منذ عقود عن تعزيز الترسانة العسكرية الإسرائيلية بأحدث وأخطر أسلحة الدمار الشامل ومساعدتها على الاحتفاظ علنياً ورسمياً بالتفوق الاستراتيجي الساحق على الدول العربية مجتمعة.

4 - تظاهر الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي؛

لأنه لم يقتنع بأن إزالة مخاطر الحرب والتهديد بها هو هدفها من وراء التدخل في العراق في حين لا تترد في مباركة حرب الدمار الشامل التي لا تزال الحكومة الليكودية الصهيونية تشنها على المجتمع الفلسطيني بدءاً من هدم بناية التحتية وانتهاء بتصفية قادته وشبابه ومروراً بتدمير جميع مؤسساته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي مقدمتها السلطة الوطنية التي نجمت عن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

5 - تظاهر الرأي العام العربي والإسلامي والعالمي

لأنه لا يثق بأن انشغال الولايات المتحدة بمصير الأقليات في الأقطار العربية واهتمامها بحقوقهم ومصالحهم هو الدافع وراء تدخلها وعدوانها على

إرادته على جميع شعوب المنطقة وفي كل الميادين والمستويات (61).

وما يدعم ما سبق أن سقناه من دلالات على حركة الرأي العام العالمي والعربي والأمريكي تحديداً مقابل الحصار المفروض على حركته في معظم البلدان العربية والإسلامية، تلك المظاهرات الشعبية التي اجتاحت مختلف قارات العالم ضد الحرب، وضد الإدارة الأمريكية يوم الخامس عشر من فبراير 2003 - وهو تاريخ فراغنا من كتابة هذه الدراسة، إذ بلغت الأعداد المشاركة على مستوى العالم قرابة العشرة ملايين متظاهر، ففي لندن تظاهر قرابة المليونين، وفي برلين ما يفوق النصف مليون، وفي باريس مائة ألف وكذلك في المركزي، وقوات مكافحة الشغب وخلافه" (62)....
ولله الأمر من قبل ومن بعد

هوامش الدراسة ومراجعتها:-

(1) حامد عبد الماجد، دراسات في الرأي العام.. مقارنة سياسية، القاهرة: دار الشروق الدولية، 2003- ص 36، بالطبع هناك العديد من التعريفات لظاهرة الرأي العام تقدمها مختلف المدارس والاتجاهات، ولكن التعريف الذي قدمناه في الدراسة هو الذي سوف نعتمده أساساً للتحليل في الدراسة.

(2) حامد عبد الماجد، الاتجاهات الحديثة في دراسة ظاهرة الرأي العام، القاهرة: كلية الاقتصاد، مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، رقم (138)، سبتمبر 2001، ص 14

(3) تستدعي حالة العدوان التي تعيشها الأمة العربية والمسلمة والتي ترصدنا هذه الدراسة حول القضايا الثلاثة: "انتفاضة الأقصى الثانية، والحرب على الإرهاب وماتم في إطارها من مهاجمة أفغانستان، ثم التهديد بالعدوان على العراق" الحديث الشريف في قوله صلى الله عليه وسلم "توشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، قالوا: أو من قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: لا بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، وليترعن الله مهابتكم من قلوب أعدائكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن، قالوا: وما الوهن يا رسول الله، قال حب الدنيا، وكراهية الموت" متفق عليه

نيويورك، وفي دبلن ثمانون ألف متظاهر، وستون ألفاً في أوسلو وكذلك في مدريد، وخمسون ألفاً في بروكسيل، وفي برن بسويسرا أربعون ألفاً، وثلاثون ألف في جلاسكو، وخمس وعشرون في كوبنهاجن، وفي فيينا خمسة عشر ألف وعشرة آلاف في أمستردام، وفي جنوب أفريقيا خمس وعشرون ألفاً، وألفان في كل من دكا وأوكرانيا، وعشرة آلاف في أثينا، وخمس وعشرون في تركيا، وعشرات الآلاف في أستراليا، وكذلك في ماليزيا وإندونيسيا.... الخ... أما في العالم العربي فإضافة لمظاهرات بغداد، ودمشق التي تحشد السلطات لمثل هذه المظاهرات... فقد خرجت في القاهرة مظاهرة واحدة قوامها ألف متظاهر يجرسهم أضعافهم من قوات الأمن (4) طارق البشرى، العرب في مواجهة العدوان، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1423-2002 ص 17

(5) طارق البشرى، مرجع سابق، ص 16

(6) جيمس زغي: واشنطن تبدو داعمة للعدوان الإسرائيلي، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، www.aljazeera.net، 2002/4/4

(7) حول ذلك راجع:

- برهان غليون، اميار الثقة بالإدارة الأمريكية ومسئولية العرب، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، www.aljazeera.net، 2002/6/19، وأيضاً:-

- نعيم قداح، الملف السياسي - باول عاد بخفي حنين، أمريكا مازالت ترقص على طبول الحرب الإسرائيلية، جريدة البيان الإماراتية، 6 يوليو 2001

(8) برهان غليون، الأزمة العربية الأمريكية: على نفسها وغيرها جنت براقش، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، www.aljazeera.net، 2002/9/2

(9) المرجع السابق.

(10) سلامة أحمد سلامة، من قريب، لماذا العراق الآن؟ الأهرام، 2002/12/31

(11) طارق البشرى، مرجع سابق، ص 16

(15) جاء ذلك في لقاء لتقييم دور قناة الجزيرة في التغطية الإعلامية والدعائية لأحداث الحرب في أفغانستان، والحرب على الإرهاب، قام بدور الدفاع عن وجهة نظر القناة مراسلها في القاهرة حسين عبد الغني، وتم نشر اللقاء في موقع Islamonline.net

(16) المرجع السابق.

(21) نيل ماكفر كهر، خيرة دعاية تعاقدت معها واشنطن لتحسين صورتها وحدت الرأي العام العربي مستاء، الشرق الأوسط، 2002/2/1 وأيضاً في نفس السياق راجع:

- فليب سماكر، بول يكتشف رأياً عاماً عربياً تغير بشكل جذري في دولته الحالية، الشرق الأوسط، 2002/4/11، خدمة "كريستيان ساينس مونيتور".

- مأمون فندي، الثقة المفقودة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، الشرق الأوسط، 2002/1/7

(22) بسام البدارين، ملخص الصحافة الأردنية، الصحافة الأردنية ترفض مبيعات كولن بول وتقول أن مبلغ 29 مليون دولار غير كاف.. وتتهم أمريكا بالتحضير لجزرة العصر، القدس العربي، 21/12/2002

(23) حسنين كروم، السفير الأمريكي يؤكد مروره بكل شبر بمصر، مطالبة صدام باعتذار جديد للشيخ جابر، القدس العربي، 2002/12

(24) مطيع الله تائب - إسلام أون لاين - 12 / 1 / 2003

(25) واشنطن - وكالات الأنباء - إسلام أون لاين.نت/ 4-2003

(26) واشنطن - وكالات الأنباء - إسلام أون لاين. نت / 5 - 2 - 2003

(12) سليمان عبدا لمنعم، نحن وأمريكا: خلاف رأي أم اختلاف رؤية؟!، قضايا و آراء الأهرام 2002 /9/22

(13) حامد عبد الماجد، الاتجاهات الحديثة... مرجع سابق، ص 18

(14) Nouredine Miladi , Is al- Jazzera (14) Transforming the Face of Arab Television Forever ? , 23 conference an General Assembly Intercultural Communication , Barcelona ,21 to 26 July 2002, P., 187

(17) تلعب جريدة القدس العربي دورا مؤثرا في تشكيل الرأي العام - خاصة للجالية العربية - في بريطانيا، والبلاد الأوربية إزاء القضايا العربية والإسلامية المختلفة سواء قضايا العدوان الأمريكي والغربي، أو قضايا الحريات والاستبداد والديموقراطية، وتتميز الآراء التي يطرحها رئيس تحريرها عبدا لبارى عطوان سواء في الجريدة، أو قناة الجزيرة، أو الـ BBC بالمنطقية، والوضوح والقوة ولعل ذلك مبرر اختيارنا لتغطيتها كنموذج للدراسة لتشكيل الرأي العام للجالية العربية والإسلامية في المهجر راجع:

Hamed Quisay , The role of Al-quads Al-Arabia, in reconstruction public opinion of Arab Diaspora in North West of London City, Unpublished paper presented at Second meeting of Middle East Studies of Middle East Studies and Arab Media Politics, SOAS, London Feb,2001, University, 23

(18) صحف خليجية تدين التقييم الأمريكي والبريطاني لإعلان العراق حول برامج تسلحه، القدس العربي، 20/12/2002

(19) حسنين كروم، مبارك يستخدم لأول مرة كلمة عدوان لوصف الهجوم الذي تجهز له أمريكا ضد العراق، هجمات عنيفة ضد مشروع أمريكا لنشر الديمقراطية بالعالم العربي، القدس العربي 19/12/2002

(20) حسنين كروم، تحذير من تحويل العراق إلي بوسنة جديدة، القدس العربي، 17/12/2002

(33) كشفت القضايا الثلاث وبالذات القضية الأخيرة (التهديد بالعدوان على العراق) عن تراجع وتواضع ردود أفعال الحركات الإسلامية وتراجعها عن تحريك الشارع السياسي، وقيادة الرأي العام وبالذات أكبر هذه الحركات في العالم العربي، وهي حركة الإخوان المسلمين التي تعاني من عدة اختلالات داخلية، بالإضافة إلى النجاح النسبي للنظام المصري في الحد من فعاليتها وتحركها على صعيد الرأي العام، ورغم أنه كانت ثمة توقعات بأن تقوم الحركة بدورها في هذا الصدد إلا أنه وحتى كتابة هذه الورقة لم تقم الحركة بدور يذكر في هذا الصدد رغم مناقشات البعض راجع حول ذلك:

- د. أحمد يوسف، هل يتحرك الإخوان المسلمون لنجدة شعب العراق، لندن: جريدة القدس العربي، 24 / 1 / 2003، ص 7، وحول علاقة الإخوان بالنظام المصري وأثره على تراجع دورهم السياسي على صعيد الرأي العام راجع: -

- Hamed Quisay, Explaining The Change: The Egyptian politics towards the Muslim Brotherhood, Center of political Studies, Cairo University, 2002

- وحول العوامل الأخرى - وخاصة الذاتية - التي أدت إلى هذا التراجع: -

- حامد عبد الماجد، في مطلع القرن الحادي والعشرين، أسباب التراجع السياسي للحركة الإسلامية في مطلع القرن القاهرة: مجلة المنار، عدد صيف، 2001

- (34) حامد عبد الماجد، الاتجاهات الحديثة في دراسة ظاهرة الرأي العام... مرجع سابق، ص 13، ويلاحظ أن ثمة مسئولية ينبغي التذكير بما محورها تحويل الاتجاهات إلى آراء وتعبيرات يتم الإفصاح عنها، ثم تحويلها إلى تعبيرات فعلية ومظاهرات وحركة شعبية شاملة تضغط على الأنظمة والحكومات العربية لكي تتخذ مواقف حقيقية على قدر التحدي الذي يواجه الأمة، وهو تحدي الوجود الحضاري بالأساس راجع حول هذه المعاني:

- مساعد بن مبروك الحجيلي، توظيف الرأي العام لخدمة قضايا الأمة مسئولية من؟ الرأي العام العربي سلاح لا يقل أهمية عن سلاح البترول في مواجهة أمريكا، الشرق الأوسط، 2001/3/27

(27) الواضح من ردود أفعال الإدارة الأمريكية على المظاهرات التي عمت العالم يوم 15 فبراير في حوالي 365 مدينة في جميع قارات العالم على نحو ما أشرنا في نهاية الدراسة - وبالذات - في البلاد التي تقف مع إدارة بوش خاصة بريطانيا والتي شهدت مظاهرة قوامها مليونان، وكما اتضح من ردود وزير الخارجية الأمريكي، وكذلك تصريحات مستشارة الأمن القومي في اليوم التالي مباشرة، أن الإدارات الأمريكية التي يحكم تصرفاتها وقراراتها في مجال السياسة الخارجية ليست ضغوط الرأي العام العالمي، وإنما طبيعة النخبة الحاكمة ونمط التحالف القائم بينها والمركب الصناعي والعسكري والنفطي، وبالتالي فإنه وفقا لمقولة تشومسكي فإن الذي يحكم الحركة ليس وهو الرأي وإنما القوة والسيف.. راجع الجدل النظري حول حدود فعل الرأي العام في السياسات الخارجية للإمبراطوريات وما هو العامل الذي يحرك التاريخ هل هو الرأي أم القوة؟ في: -

- حامد عبد الماجد، دراسات في الرأي العام... مرجع سابق، ص 134 - 136

(28) تصاعد غليان الجماهير العربية ضد إسرائيل وأمريكا، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، www.aljazeera.net، 2002/4/1

(29) مصر تستضيف مظاهرة دولية معارضة للحرب ضد العراق، القدس العربي، 16/12/2002

(30) فهمي هويدي، قاطعوهم ما استطعتم، الشرق الأوسط، 15 / 2 / 2002

(31) جيمس زغي، في مواجهة شركة ديزني، جريدة البيان الإماراتية، 27 سبتمبر 1999

(32) فهمي هويدي، المرجع السابق، ويلاحظ أن المقاطعة ظلت من أكثر الأدوات فعالية واستمرارية في مواجهة حالة العدوان الأمريكي على الأمة العربية والإسلامية، وقد أوجدت حالة حقيقة من الوعي الشعبي على امتداد الأمة بطبيعة العلاقة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، وبطبيعة الخطر الذي يهدد وجود هذه الأمة...

(37) محمد جمال عرفه، لو لم أكن كوريا لوددت أكون
كوريا، إسلام أون. نت، الشئون السياسية، 15 / 1 /
2003

<http://www.islamonline.net/arabic/p...article10.shtml>

(38) جمال محمد أبو شنب، رأي الشباب العربي في أحداث
سبتمبر، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام، كراسات استراتيجية، العدد 118 السنة الثانية
عشرة 2002. ص 21، 22

(39) المرجع السابق.

العلاوي والقرضاوي وغيرهم وقد خالف هؤلاء د. علي
جمعة، ويفصل مولوى وآخرون راجع في إسلام أون لاين.
نت مثلا: www.islamonline.net، وذلك يوم 14-
10 - 2001

(46) المرجع السابق .

(47) آية الله العظمي حسين الصدر يفني بتحريم تعاون المعارضة
العراقية مع الولايات المتحدة، القدس
العربي، 24/12/2002

(48) What we are fighting for, a letter from
America, www.Americanvalues.org. 27- 10-
2002

- What we are fighting form A Follow Up ,

على الرد بآخر تحت عنوان "هل يمكن أن نتعايش؟" وذلك
في أكتوبر 2002

ويمكن مراجعة النص الأصلي: _ Can Reason Together?
We

To Saudis on Terrorism War: " Intellectuals
Respond U.S.

Is Islamic piety as practiced in Saudi
Arabia inconsistent with militant jihadism ? " American values. org "

- برهان غليون، الأزمة العربية الأمريكية: على نفسها وغيرها
جنت براقش، موقع قناة الجزيرة علي الإنترنت،
2002 /9/2 ، www.aljazeera.net

(35) انظر التصويت في موقع قناة الجزيرة علي
الانترنت، خلال الفترة من 2001/9/13 إلي
2001 /9/16

(36) انظر التصويت في موقع B.B.C.Arabic علي
الانترنت. B.B.C. ARABIC.COM

(40) وقد ازدادت النسبة مع مرور الوقت، وتحول الأمر إلى ما
يشبه العقيدة الراسخة، وراجع حول:

- التصويت في موقع قناة الجزيرة علي الانترنت، خلال الفترة من
2002/11/29 إلي 2002/12/2

(41) جمال أبو شنب، مرجع سابق، ص 23، 24

(42) جمال أبو شنب، مرجع سابق، ص 22، 23

(43) بيان من علماء الأزهر إلى الأمة العمليات الاستشهادية أعلى
مراتب الجهاد، www.arabnews.com

(44) فضيلة المفتي يؤيد العمليات الاستشهادية في فلسطين،
www.islamonline.net

(45) انظر نص الفتوى والردود والتعليقات عليها - فتاوى فقهية
حول الحرب الجارية شارك فيها في طرف د. محمد العوا وطه
www.Americanvalues.org , 27- 10- 2002

وكان المثقفون السعوديون قد ردوا على رسالة "على أساس نقاتل"
والتي أشرنا إلى نصها ووقعها ستون مفكرا ومثقفا أمريكيا في
العاصمة واشنطن من بينهم صامويل هانتجتون، وفرنسيس
فوكوياما، وبرنارد لويس ونشرت في فبراير 2002، ووقع
على رسالة الرد كما أسلفنا على الرسالة 153 شخصية
سعودية ونشرت الرسالة "على أي أساس نتعايش؟"
ونشرت في أيار بالرياض، فعاد المثقفون الأمريكيون إلى الرد

(51) قمنا بتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالمظاهرات الشعبية من واقع المعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت راجع حول ذلك في: -

- القاهرة - حمدي الحسيني - الرباط - عبد الله البقالي - عواصم (أ ف ب) - إسلام أون لاين.نت/ 2003-1-18
- غزة-ياسر الننا-القاهرة-المنامة-وكالات-إسلام أون لاين.نت/2003-1-17

- الرباط - عادل إقليعي - إسلام أون لاين.نت/ 2003-1-3

- القاهرة - حمدي الحسيني - إسلام أون لاين.نت/2003-1-12

(53) عبدا لبارى عطوان، تصاعد العنف ضد الأمريكيان... الوسيلة الجديدة للتعبير عن الرأي العام في العالم العربي - زاوية رأى القدس، لندن:القدس العربي، 25 - 12 - 2002

(54) منى الهلباوى - لندن - مراسل إسلام أون لاين. نت www.islamonline.net

(55) أحمد يوسف أحمد، الرأي العام المصري... صحيفة البيان الإماراتية - 14 - 1 - 2003 ص 11

(56) المرجع السابق، ص 11

(57) د. نجيب الغضبان، الرأي العام العالمي والحملة الأمريكية على العراق، الجزيرة. نت 2 / 3 / 2002 وكذلك، الأهداف الحقيقية والمعلننة للحملة الأمريكية على العراق، www.arabnews.com

(58) المرجع السابق

(59) برهان غليون، تساؤلات الشارع العربي، موقع الجزيرة. نت (ملفات خاصة) - تحليلات - 28 / 7 / 2002

(60) المرجع السابق،

(61) المرجع السابق،

وكان هذا الحوار قد لاقى ردود أفعال واسعة على مستوى المثقفين الأوروبيين والعرب والمسلمين ويمكن مطالعة رؤية ورد المفكرين الألمان على رسالة المفكرين الأمريكيين "على أي أساس نقاتل" في

A World of Justice and Peace would be different, A response to What We are Fighting for: A letter from America. Published originally in the Frank furter Allgemeine , May 2 ,2002 as Eine Welt der Gerechtigkeit und des Friedens sieht anders aus

WWW.Americanvalues.org

وبدورهم رد عليهم المفكرون الأمريكيون **Is the Use of Force Ever Morally Justified , A Response From American to Colleagues in Germany ,August 8, 2002**

وقد توالى الحوارات والجدل الذي يمثل مختلف وجهات النظر حول هذه القضايا المهمة الأمر الذي يحتاج معه إلى أفراد دراسة مستقلة..

(49) قبيل اللقاء المقرر بين ولي العهد والرئيس الأمريكي، مثقفون سعوديون يعتبرون أمريكا وإسرائيل محور الشر، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، www.aljazeera.net، 21/4/2002 وراجع أيضا:

- المثقفون السعوديون يردون على افتراءات الأمريكيين، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، www.aljazeera.net، 28/4/2002

(50) سامي حداد (برنامج أكثر من رأي)، المثقفون السعوديون يردون على مقولة الحرب العادلة، موقع قناة الجزيرة على الإنترنت، www.aljazeera.net، 13/5/2002

(50) توصل الباحث إلى المنطق العام لهذه التطورات والنتائج في دراسته حول الاتجاهات الحديثة في دراسة الرأي العام، وجاءت هذه الأحداث والقضايا لتؤكد هذه النتائج من خلال حالات تطبيقية راجع:- حامد عبد الماجد، الاتجاهات الحديثة في دراسة الرأي العام..... مرجع سابق، ص 34 - 35

د. حامد عبد الماجد ===== الرأي العام العربي والإسلامي تجاه السياسة الخارجية الأمريكية

(62) حول رصد هذه المظاهرات التي شملت 352 مدينة

حول العالم كانت الأضخم منذ الحرب العالمية الثانية

راجع هذا الجدول (ب)

الرابط الخاص بمواعيد الفاعليات

ثانيًا - عالم المؤسسات والرموز

الخريطة الإدراكية الراهنة للتعليم الديني السعودي المصري

حدود الدراسة وإطار المعالجة:

"التعليم الديني" مفهوم مركزي نحتة الغرب وصدرة إلى العالم الإسلامي كنواة لمنظومة مفاهيمية مساندة ومساعدة، تستدعى كل مكونات الأجنحة الغربية الراهية من أمد طويل إلى إزاحة مفهوم (الدين). بمنظوره الإسلامي كمنهج حياة شامل يتصف بالعمومية والإطلاق والشمول ينظم حياة أتباعه في كل المجالات، وإحلال مفهوم (الدين) الذي تكرر في الغرب في عهد الدولة القومية كعمتقدات محصورة في مجال الحياة الخاصة ولا موضع لها في فضاء الحياة العامة⁽¹⁾.

ولا ترمى هذه الدراسة إلى التأسيس المفاهيمي المقارن لمفهوم (التعليم الديني الإسلامي)، ولا إلى تحليل سيرة ذلك المفهوم في التفاعل السياسي الحركي بين الغرب والعالم الإسلامي في القرون الثلاثة الأخيرة، وإن كان ذلك يمثل خلفية أساسية لها، بل تقف عند حدود الكليات الثلاث المتضمنة في عنوانها: **الخريطة الإدراكية** (منظومة أنماط التوجهات الذهنية تجاه الظاهرة محل البحث على صعيد التأسيس الفكري والتعامل الحركي)، **الراهنة** (عام 2002، مع التأكيد على أنه غير منقطع الصلة بما قبله عامة وبالعدد الأخير بوجه خاص)، **للتعليم الديني السعودي المصري** (في الداخل السعودي المصري، وبامتداداته المفترضة في بقية العالم بوجه عام وفي باكستان بوجه خاص). وتشمل الخريطة الإدراكية للتعليم الديني السعودي المصري خريطين فرعيين متفاعلتين داخلياً وخارجياً: الخريطة الإدراكية الأمريكية، والخريطة الإدراكية السعودية المصرية، من ثم يأتي تقسيم الدراسة إلى مبحثين.

وتطبق هذه الدراسة منهجية التحليل النسقي المفهومي الرامي إلى بناء الصورة الإدراكية لعلاقية التعليم

الديني السعودي المصري بالواقع السياسي العالمي الراهن بأسلوب استقرائي، بافتراض أن السلوك السياسي تجاه الظاهرة محل البحث (التعليم الديني السعودي المصري) يعتمد على: الصورة الذهنية أو على البنية المعرفية الذاتية أكثر من اعتماده على حقيقة الظاهرة أو على حقائق الموقف السياسي التي لا تعبر أبداً عن نفسها بنفسها، بل تخضع لعملية تأويل وانتقاء وتنظيم بشرية تقود إلى فهمها على نحو معين وإدارتها بشكل معين فيما يعرف بالخريطة الإدراكية التي تصير بمثابة بوصلة للملاحقة في عالم تلك الظاهرة، وقد تكون مؤسسة على تبسيط اختزالي لا شأن له بالواقع أو تكون قريبة من ذلك الواقع بدرجة أو بأخرى⁽²⁾.

وبالتالي، فإن الإشكالية البحثية لهذه الورقة تقتصر على وصف معالم الصورة الذهنية للتعليم الديني السعودي المصري بشئ روافدها دون الخوض في مدى قربها أو بعدها عن حقيقة الظاهرة محل البحث وعن حقيقة الواقع السياسي العالمي الراهن.

المبحث الأول

الخريطة الإدراكية الأمريكية للتعليم الديني

السعودي المصري

يتزعم الأمريكيون توجهاً يروجون له بكل الطرق يربط بين نوعية التعليم الذي كرسه المملكة العربية السعودية داخلها، وفي أرجاء العالم، وظاهرة الإرهاب العالمي وكل مظاهر الضعف التي يعاني منها العالم الإسلامي، ويكادون يجمعون على فساد التعليم الديني في العالم الإسلامي ووجود علاقة عضوية بين ما يعتبرونه إفساداً للنظام التعليمي السعودي لم يقف تأثيره عند حد السعودية بل انتشر في كل أرجاء العالم، وبين التلاقي الذي تم بين الفكر الوهابي وفكر حركة الإخوان المسلمين، مع

النظام الديمقراطي الليبرالي الغربي. ورغم أن دعاة التكيف أكثر عدداً من دعاة الصدام فإن رؤيتهم التي تدعو إلى سياسة أمريكية أكثر مرونة وازدواجاً في تحقيق ترويض الإسلام للمطالب الأمريكية مهمشة والغلبة الآن لدعاة الصدام لأن تحالفهم مع اليمين المحافظ الأمريكي الجديد المسك بزمام السلطة بالولايات المتحدة يعطى صوتهم قوة وانتشاراً وفرصة للتفعيل على أرض الواقع⁽³⁾.

ومن أبرز رموز التوجه الصدامي بين الإسلام والغرب: برنارد لويس وصمويل هنتنجتون وجاموس بيرلموتر وجين كريكبا تريك وجوديث ميلر ودانيال بابير ومارتن كرامر وفرانيسيس فوكوياما. ومن أهم معالم الصورة التي يقدمها هؤلاء أن: الإسلام ذاته مناقض للديمقراطية الليبرالية، ولا أساس لإخراج أى نشاط إسلامي من مفهوم الأصولية الإسلامية المعادية للغرب بطبيعتها، والتي يتمثل هدفها الثابت في مناهضة الثقافة السياسية الديمقراطية بكل السبل، لانتفاء وجود أرضية مشتركة بينها وبين القيم الثقافية الغربية العلمانية شأنها شأن الحركات الفاشية والنازية. والبدل الوحيد العملي هو قضاء الولايات المتحدة على الحركة الإسلامية في مهدها. ولا موضع للتعويل على التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي، فالشعوب الإسلامية غير مستعدة له، وهي تنفرد بأنها إذا أتاحت لها فرصة حرة لتقرير مصيرها فإن خيارها لن يكون منطقياً. وبالتالي فإن السعي إلى الإصلاح الديمقراطي وحرية الانتخابات في العالم الإسلامي سابق لأوانه وسيؤدي إلى ظهور أنظمة حكم أشد معاداة للديمقراطية في جوهرها، وتعتبر الأنظمة الحاكمة الراهنة بالقياس بما أخف الضررين. والعلاقة عضوية بين الإسلام والحدود الدامية والعجز الديمقراطي والتخلف الاقتصادي، واللعبة بينه وبين الغرب صفرية بالضرورة: إما أن يدمر الغرب الإسلام وإما أن يدمره الإسلام⁽⁴⁾، والمطلوب في رأى هؤلاء هو فرض الوصاية

الاختلاف - فحسب - بشأن أيهما أفسد الآخر، والسيرة التاريخية للعلاقة بينهما، ويطرحون تصوراً لما يعتبرونه (إصلاحاً لذلك التعليم) يمس العقيدة الدينية السائدة في العربية السعودية وأعراف المجتمع السعودي المصري. وفيما يلي شيء من التفصيل لهذه الأبعاد الثلاثة للصورة التي يلح الأمريكيون على رسمها للتعليم الدين السعودي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

أولاً: فساد التعليم الديني الإسلامي: يرجع فساد

التعليم الديني الإسلامي في المنظور الأمريكي إلى طبيعة الإسلام ذاته في رأى البعض، وإلى ما يعتبرونه تفسيراً غير صحيح للإسلام في رأى البعض الآخر.

1- إرجاع فساد التعليم الديني الإسلامي

إلى طبيعة الإسلام ذاته: يسود اتجاهان بين المفكرين الأمريكيين حول طبيعة الإسلام، الأول يدعو إلى الصدام بين الإسلام والغرب، والثاني يدعو إلى التكيف والترويض. ومن رموزه جون اسبوسيتو، وريتشارد بوليت، وروبين رايت، فضلاً عن وجود بعض المفكرين يعكفون على تفكيك النموذج الأمريكي من خلال الكشف عن التناقض بين خطابه وبين واقعه في الحركة السياسية من أمثال إدوارد سعيد ونعوم شومسكي، وهم قد يصب نقدهم للنموذج الأمريكي بشكل غير مباشر لصالح الإسلام. إلا أننا في هذه الدراسة التي تهتم بمفهوم التعليم الديني المصري السعودي كمحور لأجندة الحركة السياسية الغربية بزيادة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي، نلاحظ أن الاختلاف في رؤية الفريقين الأساسيين ليس نوعياً بل هو اختلاف في سبل الوصول إلى هدف واحد. فقط يرى الصداميون أن استجابة الإسلام للنموذج الرأسمالي الليبرالي مستحيلة ويجب بالتالي تنحيته، في حين يزعم الفريق الثاني قابليته لمحاكاة ذلك النموذج. ولا يساند أى من الفريقين تعليماً دينياً يكرس هوية إسلامية مغايرة لمرتكزات

الإسلامية البربرية - في رأيه - والمخالفة للمعايير الغربية، والتي تتسبب هي والمذهب الوهابي في تضییع فرصة استفادة العربية السعودية من الوجود العسكري الأمريكي الراهن على أراضيها في تحقيق تكيف المجتمع السعودي مع متطلبات الحداثة بمؤشراتها الأربعة: حقوق المرأة، التحول الديمقراطي، التسامح مع الوجود الأجنبي، إلغاء الحظر على المشروبات الكحولية.

ويستتر وراء ذلك التعليم - في رأى أولمان - نفاق الأسرة السعودية الحاكمة ورغبتها في توظيفه سياسياً لصالحها على حساب الأمن والسلم الدوليين بالإتفاق على مدارس راديكالية بالخارج تخرج شباباً يروج دعاية استفزازية تركز كراهية الغرب من أجل مهادنة المعارضة وإبقاء المتطرفين والتطرف خارج حدودها. ومن علامات سوء نية السعودية في عهد الأمير عبد الله التخلي عن تعليم النخبة السعودية بالولايات المتحدة والاتجاه إلى تعليمهم في المدارس والجامعات السعودية، ويصب ذلك في تعميق الخطر الأكبر الذي تتعرض له الولايات المتحدة وأصدقائها، ألا وهو: صيغة ابن لادن للثورة والتغيير التي تتفاعل في تربة خصبة وسط مليار مسلم يعتبرون أتباعاً كامنين لها وتستطيع أن تجند ألسوف الأتباع منهم، بصرف النظر عن بقاء أسامة بن لادن كشخص أو زواله، مهما تضاعف حظها من النجاح. ونواة هذه الصيغة هي: الثواب في الآخرة على كراهية الغرب. ووجود أكثر من ثمانين دولة يشتهب في إيوائها لعناصر من تنظيم القاعدة أبرز دليل على صدارة خطر هذه الصيغة وعلى قدرتها التصديرية والتعبوية العالية⁽⁸⁾.

وترى الإدارة الأمريكية أن الحكومة السعودية لم تكن تعتمد من وراء توظيفها السياسى للتعليم الدينى بالخارج وسماحتها بأن يكون المال السعودى والأشخاص السعوديون هم عصب ظاهرة الأفغان العرب استهداف أمن الولايات المتحدة، بل مجرد مهادنة المعارضة السعودية وتشجيعها على العمل خارج السعودية بدلاً من العمل

الأمريكية على العالم الإسلامى بالقوة، إذ أن البديل الإسلامى مرفوض، والبيئة غير مؤهلة بعد للبديل الديمقراطى الذى قد يؤدى إذا تم فرضه قبل الأوان إلى عكس المراد منه⁽⁵⁾. وتنعكس هذه الرؤية للإسلام على المنظور الأمريكى للتعليم الإسلامى فى واقعه الراهن وما ينبغى أن يكون عليه حيث يرى صمويل هنتجتون أن الصراع الراهن صراع بين: الذهنية الإسلامية التوحيدية الأحادية المغلقة، والذهنية المتفتحة المؤسسة على التعددية العلمانية للغرب اليهودى المسيحى. فالإسلام هو القوة الأكثر رجعية واستعصاء على قبول التعددية فى عالم اليوم المنخرط كله باستثناء الإسلام فى: تعددية ما بعد الحداثة التفكيكية القائمة على النسبية الثقافية، وعلى رفض ادعاء وجود حقيقة مطلقة.

وفى حين أنهكت الحروب الدينية فى أواخر العصور الوسطى الذهنية التوحيدية اللامتسامحة فى الغرب اليهودى المسيحى، وأدت إلى التسليم بالفصل بين السياسة والدين وقبول التعددية فإن العالم الإسلامى لم يمر بهذه الخبرة بعد، وترتب على ذلك أن صار الإسلام أقل الديانات التوحيدية تسامحاً الآن على غرار ما كانت عليه المسيحية إبان الحروب الصليبية⁽⁶⁾.

2- الاتهام الأمريكى للتعليم الوهابى

الإخواني بوصفه تفسيراً فاسداً للإسلام:

يتهم فرانسيس فوكوياما السعودية بنشر التعصب الإسلامى فى أرجاء العالم عن طريق ما يسميه بالتعليم الوهابى القائم برأيه على غرس عقيدة فاشية إسلامية غير متسامحة ومعادية للحداثة بدليل تضمين أحد الكتب المدرسية السعودية مبدأ: وجوب موالة المسلمين لبعضهم البعض ومعادتهم للكفار⁽⁷⁾.

ويتهم هرلان أولمان السعودية بتبنى تفسير فاسد للإسلام يرى ضرورة دحض شرعيته، وأدلة فساده هي: عدم فصله بين الدين والسياسة، وسعيه لتكريس هوية مغايرة للهوية الغربية من منطلق دينى، واستناده إلى الشريعة

وهذا هو سر نجاحها في نشر أيديولوجيتها وتأثيرها الكبير في تشكيل عقول الشباب في العالم الإسلامي. وسيكون لنجاح هذه المدارس الإسلامية وفشل المدارس الحكومية تأثير خطير على المجتمعات الإسلامية.

ويقول السفير الأمريكي السابق لدى الأمم المتحدة ريتشارد هولبروك أنه رأى في أوزبكستان مدارس يمولها السعوديون تدرس الدراسات القرآنية، وتنشئ ففة من الناس يرون أن التعليم هو: القرآن ولا شئ معه. ويتهم السعودية بانتهاج سياسة غير متناسقة فهي تحرص على: التواصل مع الغرب بعقليات مثقفة ومنفتحة -كوزير خارجيتها وسفرائها- وتسمح في نفس الوقت بسيطرة الأصوليين على وزارتي التعليم والشئون الدينية وتمول: التعليم المبني على القرآن وحده.

ويتهم الأمريكيون المقررات الدينية السعودية بأنها تقسم البشر إلى: وهابيين ناجين من أهل الجنة، وغير وهابيين كفرة أو مشركين أو مضيعين يجب كراهيتهم واضطهادهم، بل قتلهم. ويقولون إنه برغم إداة السلطات السعودية لأسامة بن لادن فإنها لم تدن الرسالة التي لم يتعلمها ابن لادن في القمر، بل في السعودية، وهي رسالة لا تزال تدرس هناك، ولو قضى ابن لادن نجبه وظلت تلك المقررات الدراسية وتلك السياسة التعليمية فإنه سيظهر أكثر من بن لادن آخر. وهذه المقررات ذاتها يتلاعب بها الوهابيون الجدد ويوظفونها ضد النظام السعودي الحاكم ذاته، ويصدرونها إلى العالم كله من باكستان إلى كاليفورنيا عبر نظام المدرسة. وما تدمير طالبان لشمال بوذا إلا صدى لرؤية الوهابيين أن التماثيل شرك. ويمتد تأثير هذا الفكر الوهابي إلى الكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة⁽⁹⁾.

ومخرجات هذا التعليم دليل مادي على خطورته وفي مقدمتها: حركة طالبان التي تخرجت في المدارس السعودية بباكستان، وإعجاب الطلبة السعوديين بمنفذ

داخلها، وشغلها بنشر المذهب الوهابي بالخارج عبر شبكة من المدارس الإسلامية السعودية التمويل والإدارة.

ومن أبرز الأدلة التي يسوقها الأمريكيون على نشر مقررات التعليم السعودي للتطرف الإسلامي:

أ- ثلث المقررات الدراسية مقررات دينية إجبارية.

ب - تضمن كتاب (الحديث) للصف الثالث المتوسط حديثاً يبشر المسلمين بالانتصار على اليهود في نهاية المطاف لأنهم على حق، بشرط استقامة المسلمين على شرع الله واتحادهم وتحليمهم بالصبر والاستعانة بالله في مواجهة عدوهم الذي يجب أخذ الحذر منه واليأس من رضاه عنهم.

ج- تضمن كتاب (التفسير) للصف الثالث المتوسط الآيتين الثالثة والرابعة من سورة الحشر المتعلقتين بمحاصرة الرسول ﷺ لليهود بنى النضير وإجلالهم لعداوتهم لله ورسوله، كدليل على معاقبة الله لمن يخرج على شرعه في الدنيا والآخرة.

د- النمو الانفجاري للمدارس السعودية التي تدرس المذهب الوهابي بالخارج المنشغلة ليس بالدراسة، بل بالجهاد. والتدقيق في نظام التعليم السعودي -بالتالي- هو مفتاح التصدي للحركة الإسلامية. فترويج هذا التفسير هو نواة وجود إرهابيين ومساندين لهم. وهذا التفسير تروجه مدارس ما كانت لتوجد أصلاً وتنتشر وتخرج هذا العدد الهائل من الخريجين لولا التمويل والتنظيم السعودي. ونقطة ارتكاز هذه المدارس هي باكستان وآسيا الوسطى وهي تعلم مبعوثين بمنح دراسية من مناطق أخرى، ومهمتها ليست إعداد: الداعية الإسلامي، بل المجاهد الإسلامي، وتدريب جيل من أئمة المساجد الجدد الذين يؤسسون بدورهم مدارس دينية ويتولون الدعوة في المساجد من جاكرتا إلى الرباط. ومعظم عناصر هذه المدارس ينتمون إلى الطبقة الوسطى،

65% لا بد أن يؤدي منع الشباب من الاختلاط ومن ممارسة المتع التي تعتبر حقوقاً طبيعية لنظرائهم في الدول الأخرى إلى إحساسهم بالإحباط الشديد، وانصرافهم إلى المخدرات والإنترنت والفضائيات التليفزيونية لتفريغ طاقاتهم المكبوتة وشغل فراغهم. ومع انفتاح أولئك الشباب على العالم الحديث يتعمق إحساسهم بنقل تلك القيود، وتختلف تطلعاتهم عن أسلافهم.

(ب) البطالة والتخلف: حريج التعليم السعودي غير مؤهل للعمل بالشركات الحديثة في عصر العولمة. والسبب في ذلك أن قرابة ثلث الساعات الدراسية مخصصة للدراسات القرآنية، وعدم انفتاح الدارسين على الفلسفة غير الإسلامية. وكنيجة لذلك تتخرج من الجامعات السعودية عناصر أقدر على تحليل النصوص الدينية من قدرتها على العمل الإداري أو المهندسي أو المعماري أو المعلوماتي. ويترتب على ذلك تفضيل أصحاب الأعمال ومديري الشركات للعمالة الأجنبية الأكفأ والأرخص. ويسفر ذلك عن ظاهرة غريبة هي: استيراد ثلثي القوة العاملة ووجود بطالة تصل إلى 30% من الشباب السعودي، وإلى 95% من الفتيات السعوديات. وبذا تنفرد السعودية باستيراد العاملين من الدول الأخرى ليزداد عدد العاطلين من أبنائها.

(ج) التوتر الاجتماعي: يؤدي تخلف نظام التعليم السعودي والقيود التي يعاني منها وعدم قدرته على التكيف مع متطلبات سوق العمل إلى انخفاض ملحوظ في قدرة الشباب على الزواج ورعاية الأسرة. وأصبح أكثر من ثلثي الفتيات السعوديات اللاتي في سن الزواج محرومات من فرص الزواج، مما ينذر بأمراض اجتماعية تحتاج إلى إصلاحات جذرية لمعالجتها تشمل: إزالة العقبات التي تحول دون حرية

هجوم 11 سبتمبر 2001، والمعارضة الطلابية للوجود الأمريكي في السعودية وللتأييد الأمريكي لإسرائيل، وسخاء الأثرياء السعوديين في الإنفاق على التعليم الداعم لهذه التوجهات في كل أرجاء العالم⁽¹⁰⁾.

3- تحميل التعليم الديني مسئولية كل مشكلات السعودية الداخلية: يؤدي التعليم الديني السعودي في المنظور الأمريكي إلى:

(1) معاناة الدولة السعودية من انقسام

الشخصية: يتهم الأمريكيون السعودية بأنها دولة تعاني من انقسام الشخصية. فهي دولة تحتضن في بعض مدنها الكبرى أعلى درجات الحداثة، وهي دولة تدمغ منذ الإطاحة بنظام طالبان بوصف: الدولة الدينية الأكثر تشدداً في العالم الإسلامي. ومفردات تسويغ هذا الوصف - كما يطرحها الغربيون - هي: اعتبار القرآن دستور المملكة وتفسيره على أنه يحرم رباعي الحداثة: دور السينما، المسرح، صالات الرقص، ظهور المرأة في الأماكن العامة إلا بزي يغطي عموم جسدها. ويلج الغرب بشدة على ما يسميه بانتهاك وضعية المرأة: ربط حقها في الحصول على بطاقة هوية بموافقة وليها أو زوجها، والفصل بين الإناث والذكور في دور التعليم وأماكن العمل، وقيام الأساتذة بتعليم البنات عبر دوائر تلفزيونية لضمان عدم رؤية الأستاذ المحاضر للطلبات، وعدم السماح للمرأة بقيادة السيارات، وربط حقها في السفر وفي فتح حساب مصرفي وفي العمل بموافقة وليها أو زوجها.

(2) التعليم الديني السعودي يؤدي في المنظور

الأمريكي إلى:

(أ) الانحراف: يرى دعاة هذا الطرح أن تلك القيود تؤدي إلى حرمان الألوفا من حريجات الجامعات من فرص العمل، وإلى قصر المجال المفتوح أمام المرأة على التدريس والتمريض. وفي مجتمع تبلغ نسبة الشباب الأدنى من سن الخامسة والعشرين فيه

إلى القول بأن: الكل يدرك الآن أن العربية السعودية هي أفغانستان الكامنة القادمة. ولرجال الدين السعوديين تأثير كبير في المدارس ينتقل إلى شرايين الاقتصاد. فلقد سمح آل سعود لرجال الدين المحافظين بـ (احتطاف نظام التعليم). وأصبح التعليم - كما ينقل عن الأمير عبد الله بن فيصل - ذا توجه كلاسيكي ديني منعزل عن الواقع مما أدى إلى سوء الوضع الاقتصادي؛ لأن الخريج السعودي يفتقر إلى الخبرة الفنية التي تؤهله إلى دخول سوق العمل. فالخريج يعرف الله ولكنه لا يعرف العلوم الحديثة. وازدادت خطورة هذه الظاهرة في ضوء تقليص السعودية عدد من تعلمهم بالخارج الآن إلى ربع ما كان عليه الحال في منتصف الثمانينيات. وبذا صار الكابوس الذي ينتظر السعودية هو: جيل من الشباب، المهتد بالبطالة، الأكثر تأثراً من آباءه - بحكم تعلمه - برجال الدين الأصوليين⁽¹²⁾.

ثانياً: السيرة التاريخية للعلاقة بين الفكر الوهابي

والإخواني في المنظور الأمريكي: ثمة طرحان أمريكيان هنا: الأول يرى أن الفكر الإخواني أفسد الوهابية ووظفها، والثاني يرى العكس.

1- الفكر الإخواني أفسد الوهابية: يرى

أصحاب هذا الرأي أن بذرة فساد التعليم الديني في العالم الإسلامي هي: فكرة الحاكمية لله التي قام عليها فكر الإخوان المسلمين في مصر، ثم زرعوها في العربية السعودية في العهد الناصري، حيث جرى تطعيمها بالفكر الوهابي، ومع الانفتاح في عهد السادات جرت هجرة مكثفة للعمالة المصرية إلى الخليج، وساهم الازدهار البترولي والتحالف المالي بين الإخوان والوهابيين في نشر ذلك الفكر بين العمالة الأجنبية الوافدة، وفي داخل مصر والسعودية، في كل أرجاء العالم عبر مصارف وبيوت استثمار إخوانية وسعودية

التجارة، وفي مقدمتها القيود التي تفرضها التشريعات المستقاة من الشريعة الإسلامية كتحریم الربا، والمستولة عن عجز الاستثمارات المحلية رغم وجود استثمارات سعودية خاصة بالخارج تناهز التريلليون دولار. ولا سبيل لدفع عجلة التنمية في السعودية في وقت انتهى فيه عصر رواج أسعار البترول، وباتت الحكومة السعودية تعاني فيه من مديونية داخلية وخارجية ثقيلة (171 مليار دولار قروض داخلية و 35 مليار دولار ديون خارجية) إلا إزالة تلك القيود لتشجيع المستثمرين المحليين والدوليين. بتعبير آخر، فإن التخفف من الصرامة الوهابية هو المخرج الوحيد للسعودية التي تدين نصيب الفرد فيها الآن إلى خمس ما كان عليه منذ عشرين سنة، وتجمدت مرتبات الموظفين الحكوميين السعوديين منذ سنوات. وعلامات التخفف هي: تحديث جهاز الدولة، وتحرير الاقتصاد والخصخصة وإنشاء شركات تأمين ووضع لائحة للعمل وإنشاء منظمة لحقوق الإنسان⁽¹¹⁾.

(د) تكريس الأصولية الجهادية في

الداخل والخارج: ويرى بيل باول أن باكستان وطن لحركة أصولية تحظى بشعبية وتسعى إلى إقامة دولة إسلامية، وهي غير مستريحة لبرويز مشرف الذي ضحى بهم لصالح التحالف مع أمريكا، وإمكانية عدم الاستقرار في باكستان ووقوع القنبلة الإسلامية في يد الإسلاميين تمثل كابوساً جوهرياً، تليه السعودية بسبب البترول. فالصداقة الأمريكية السعودية مؤسسة على الصداقة الجيولوجية. والمدارس السعودية في باكستان بؤرة للتغذية بالمبادئ الجهادية. وتهيمن المدارس والجامعات الإسلامية على نظام التعليم السعودي ذاته. مما دفع الاقتصادى الأمريكى بول كروجمان

المسلمين تعود إلى عهد مؤسس العربية السعودية الذي أدرك الأهمية الكامنة للإخوان المسلمين في تحقيق أجدته السياسية والعسكرية في مواجهة منافسيه الهاشميين، وأن تقاليد البداوة وفكرة الاستشهاد كطريق للجنة هي جذر العمليات الانتحارية الفلسطينية الراهنة. فآل سعود أسسوا سيطرتهم على السعودية على غرس التعصب في أناس بسطاء وتشجيعهم على الاستهانة بأية قوة أرضية بمقولة أنهم إما يجوزون النصر أو الشهادة، وبث الكراهية والشك فيهم تجاه كل من ليس وهايبياً. إلا أن الملك سعود لما وجد أن توظيفه للإخوان وتروجه لهذا الفكر يحول دون التوصل إلى حل وسط مع البريطانيين في أواخر العشرينيات تخلى عن شراكته مع الإخوان لصالح الحليف الأهم: بريطانيا، والآن يجد الأمير عبد الله نفسه أمام نفس الخيار: الاختيار بين التشدد الجهادي (الذي هو إحدى ثمار التحالف بين الوهابية والإخوان المسلمين الجدد) وبين الحليف الأهم: الولايات المتحدة والراجح أنه سيختارها. وقد تؤدي قطيعة النظام السعودي مع الوهابية والعمل على تقليص نفوذها إلى حرب أهلية منخفضة الكثافة في العربية السعودية. فقطيعة آل سعود مع الإخوان في العشرينيات أدت إلى ذلك من قبل ولا زالت تتفاعل. فلقد كان من بين من استولوا على الحرم المكي عام 1979 حفيد لأحد قادة التمرد الإخواني عام 1929، تماماً كما كانوا بذرة نشوء تنظيم القاعدة لاحقاً (15).

ثالثاً: الوصفة الأمريكية لإصلاح التعليم

السعودي:

يجلو الخطاب الأمريكي من ذكر أي إيجابيات للتعليم الديني السعودي الراهن في الداخل أو في الخارج، وبالتالي فإن مفهوم (الإصلاح) قد يصير مرادفاً لتنحية الدين الإسلامي وتهميشه في العملية التعليمية في نظر من يرون عدم قابليته للتكيف مع الشروط الأمريكية، أو تدجينه بحيث يصير تابعاً لتلك الشروط في نظر القائلين

تمارس: ديبلوماسية مالية إسلامية. فالإخوان هم مصدر الداء الذي احتضنته السعودية في العهد الناصري، ثم مصر في العهد الساداتي، ثم صار التحالف المالي الإخواني الوهابي قاطرة لانتشاره في العالم (13)، وأيضاً للتشكيل الفكري لظاهرة أسامة بن لادن المتمثلة في: تأسيس حركة إسلامية عالمية مترابطة، مع التأكيد بوجه خاص على الترابط بين الحركة الإسلامية في مصر والسعودية وباكستان. ففي مدينة جدة بالذات، تم عبر العملية التعليمية، التأسيس الفكري لتلك الظاهرة منذ السبعينيات. فلقد احتضنت جامعات جدة، وعلى رأسها جامعة الملك عبد العزيز التي تخرج فيها أسامة بن لادن نخبة من ألمع الدعاة والأكاديميين المصريين الذين قاموا بتنشئة الشباب السعودي على مقولة محددة هي: الإسلام هو الحل، فلا سبيل لحماية العالم الإسلامي مما يهدد به من أخطار، ومن تسرب العيوب المتأصلة في العالم الغربي إليه إلا العودة غير المشروطة إلى الإسلام في صورته النقية الأولى. وما تحول أسامة بن لادن إلى الاتجاه الإسلامي إلا ثمرة للمطبوعات المصرية وللغكر الذي بثه علماء مصريون من غير خريجي الأزهر التقليديين، تلقوا تعليماً علمانياً غربياً، ولكنهم ما لبثوا أن نبذوه وأنتجوا فكراً إسلامياً ينطلق من تفكيك العلمانية الغربية ونقد الغرب ثم تكريس مبدأ: الإسلام هو الحل. وساهم نجاح الثورة الإيرانية والمقاومة الإسلامية في أفغانستان في طرد السوفيت في رواج ذلك الفكر، وقاد إلى محاولة قلب نظام الحكم السعودي عام 1979 بشعار: مقاومة الفساد وإقامة حكم إسلامي في السعودية وخارجها، وانتهى إلى إعلان أسامة بن لادن تفضيله قضاء يوم في أفغانستان على الاعتكاف ثلاث سنوات في مسجد، ثم إعلانه الحرب على الولايات المتحدة (14).

2- الفكر الوهابي أفسد الفكر الإخواني: يرى

أصحاب هذا الرأي أن العلاقة بين الوهابية والإخوان

لحقيقة والعقل والتقدم والتاريخ. والثانية أظهرت جمود الأنماط الحياتية الإسلامية ودفعت أعداداً كبيرة إلى الهجرة بل السعى إلى الهجرة غير المشروعة إلى الغرب، مع ما تولد عن ذلك من صراع داخل العالم الإسلامي وخارجه يستدعي الاندماج الثقافي ما بعد الحدائي والتحرر من عقدة التبعية الاستعمارية.

رابعاً: الآليات الأمريكية لتنفيذ المفهوم الأمريكي لإصلاح التعليم الديني المصري السعودي: من أهم هذه الآليات:

1- الترويج لفكرة احتضان الغرب للإسلام

الليبرالي، وتوظيف الإعلام الغربي في إعادة تصديره إلى العالم الإسلامي، بزعم أن الغرب استقى التفكير ما بعد الحدائي من معين الإسلام، وأن معطيات البيئة العالمية الراهنة تحتم هذا النمط من أنماط التفكير: يدعى البعض أن خبرة الاستقلال الجزائري كانت هي المنبع الأول لاتجاه فكري يرمى إلى بناء بدائل للأيديولوجيات الشمولية يقوم على: تعدد المنظورات الثقافية ونسبية رؤية الثقافات المختلفة للتاريخ والتقدم والتعايش بين الرؤى الثقافية حيث يدافع ميشل فيشر عن تمسك الإسلام مع ما بعد الحدائنة على نحو لا يخلو من الدس والسعي إلى مزيد من الفوضى المفاهيمية سواء على صعيد حفريات المعرفة أو منحوتاتها بالدعوة إلى ما يسمى باللاتفرقية: التسوية بين الأديان في القيمة. فالإسلام بقابليته للتنوع الهائل هو الذى نقل الحضارة الإغريقية إلى أوروبا في عصر النهضة، وكان هو المصدر الذى استقى منه الأوروبيون فلسفة عقلانية تتحدى الدين وتفتح على الرياضيات والعلوم والفنون والتشريعات التى استخدمها الأسبان فى غزو العالم الجديد. وبالتالي فإن (الإسلام الأصولى) يهدد -الآن- (الإسلام الليبرالى)، كما يهدد الأساس الذى استند إليه الإسلام فى تحقيق ازدهاره فى صدر الإسلام وهو: التوليف بين المعرفة

بمرونته وبكمون العيب فى النظام التعليمى وفى التأويل الذى يتبناه وليس فى ذات الإسلام. من ثم يمكن استقراء تعريف إجرائى لمفهوم إصلاح التعليم الدينى الذى يسعى الأمريكيون إلى ترويجه عبر الحلول التالية التى يطرحها الخطاب الأمريكى:

(1) إطلاق مبادرة عالمية من أجل التعليم:

أصبح من الثابت فى المنظور الأمريكى أن إصلاح التعليم مفتاح للإصلاح الشامل، وهو أساس الفارق النوعى بين الأمم، وقاطرة التنمية بكل أبعادها فى كل أرجاء المعمورة. من ثم يجب التخلّى عن اعتباره شأنًا داخلياً ويجب إقامة: تحالف دولى من أجل التعليم، يتابع الخطط الذاتية التى تضعها كل دولة لتعميم التعليم فيها ويقدم الدعم لتطبيق مبدأ: التعليم الأساسى للجميع⁽¹⁶⁾.

(2) ضرورة نشر التعليم العلماني الحديث

كأساس لا بديل له لإحداث التحول الاجتماعى فى الشرق الأوسط. ولا سبيل للتفاؤل تجاه مستقبل الشرق الأوسط ما لم تتحول معطيات بيئته إلى معطيات شبيهة بمعطيات البيئة الأوروبية فى مطلع العصر الحديث⁽¹⁷⁾.

(3) التحذير من ابتغاء الحدائنة من أرضية

إسلامية: الخبرة الأوروبية تثبت خطورة هذا التوجه، كما أن ثورة الاتصال تحتم استبعاده. الأولى أثبتت أن الفكر التقليدى النابع من فكر ثنولى الساعى إلى الجمع فى آن واحد بين مرتكزات الحدائنة (البيروقراطية، وآليات السوق، والعلمانية، والمجتمع المدنى) والتحكم فى كل جوانب الحياة فى المجتمع (لضبط صناعات الحدائنة وإخضاعهم خشية خروجهم من طوق السيطرة) تمخض عن أيديولوجيات نازية وفاشية وشيوعية، وانتهى الأمر بالجدلية الهيكلية إلى تكريس ليبرالية قمعية تقوم على منظور واحد

الخروج من المنزل، حق الخلع، حق حضانة أولادها إذا طلقها زوجها، حق اختيار محل إقامتها. وتقوم فاطمة المرينسي بتفنيد الكثير من التفسيرات الأبوية المتعلقة بالمرأة استناداً على استدرابات أم المؤمنين عائشة على أقوال الصحابة، من أجل إعادة تجديد الإسلام عبر تطوير عقد الزواج وإعادة تفسير النصوص من منظور نسوي قائم على المساواة بين المرأة والرجل. فالحضنة الغربية للإسلام الليبرالي وللحركة النسوية الإسلامية، قد تولد أشكالاً ثقافية جديدة تتفاعل مع التغيرات الحادثة في العالم الإسلامي كما قد تغذى الحركات المحافظة في موطنها الأصلي.

ويخلص إلى أن الشرق الأوسط ليس أرض المطلق ولا هو القطب المضاد لما بعد الحداثة الغربية. فالعالم الإسلامي بات الآن وبشكل غير مسبوق جزءاً من الغرب بالجماليات الإسلامية الغربية، فضلاً عن أن المرتكزات الأخلاقية والسياسية للفكر ما بعد الحداثي نشأت تاريخياً في شمال أفريقيا وانتقلت إلى أوروبا، وكل ما في الأمر أنها تعود منها إلى العالم الإسلامي⁽¹⁸⁾.

2- تمهيش المكانة البترولية للسعودية:

يرى بعض المفكرين الأمريكيين أن بوسع الولايات المتحدة الاستغناء عن التحالف مع آل سعود النابع من وزهم البترول ببترو روسيا وآسيا الوسطى، وبإسقاط النظام العراقي الحالي وإقامة نظام حكم موالي لها في العراق. ويحلل الرفضون لخيار القطيعة مع النظام السعودي الحاكم بمزيد من السيطرة على بترول بلدان إسلامية أخرى أن ذلك النظام أخف الضررين في بلد يزداد شعبه ثورية وفقراً مما ينذر بظهور بديل أسوأ قد يكون (طالبان) أخرى، ويدعو هؤلاء إلى الضغط على النظام السعودي الحاكم فحسب لتقليص السلطات الواسعة الممنوحة للوهابيين في نشر مذهبهم في مؤسسات التعليم ودور العبادة ووسائل الإعلام وفي تنظيم بحريات الحياة اليومية بواسطة المطوعين. فأمن

الإغريقية والبيزنطية والفارسية والمصرية وإخراج شئ جديد منها.

ويصل فيشر إلى حد الحديث عن الحج على أنه دمج بين الإسلام والثنية مع إعادة تفسيرها وإلى تسليم القرآن بإمكانية نسخه لمسايرة الجديد في ظروف (ما بعد القرآن). ويوضح ما يقصده بالإسلام الليبرالي بالإشارة إلى أن أشكاله الراهنة هي: الطائفة الإسماعيلية والحركات الصوفية، واللاأدرين من أبناء الطبقتين العليا والوسطى المقيمين في العالم الغربي وفي العالم الإسلامي، والعلمانيين، والحركة النسوية المستنيرة، والدياسبورا الإسلامية العابرة للقوميات التي تنقل العمل ورأس المال والأشكال الثقافية عبر الحدود، ومن أهم رموزه: سلمان رشدي.

وثورة المعلومات تفرض نفسها حتى على الأنظمة الإسلامية المتشددة. ففي عصر الثورة الإيرانية - ورغماً عنها - لم يعد المجتمع الإيراني يرى أن الشطرنج حرام، أو أن الآداب والفنون من قبيل اللغو، وراجت السينما والموسيقى وأشرطة الفيديو والبيث الإذاعي والتلفزيوني. وتسابقت السعودية على حيازة تكنولوجيا التعليم الإلكتروني لنشر مذهبهم الإسلامي، وقد تستخدمها ضد الأصولية إذا ما اقتنعت بخطورتها على الأمن القومي السعودي.

وتركز الحركة النسوية الإسلامية التي تنمو مع تزايد أعداد المرأة المتعلمة التي تستطيع الانفتاح المباشر على القرآن والسنة على إثبات خطأ التفسيرات الإسلامية الأبوية وإمكانية تحديها من أرضية إسلامية. فعبر الفضائيات تحدت طيبة إيرانية تفسر الرجال لآية قرآنية على أنها تسمح للرجل بالجمع بين أربع زوجات، وأكدت أن الآية المذكورة تمنع تعدد الزوجات، وأن أساس الزواج عقد يمكن للمرأة ولوليها تضمينه أية شروط يتفق عليها الطرفان لحماية المرأة. وشمل عقد زواج إسلامي وعقد في الولايات المتحدة خمسة حقوق للزوجة: حق التعليم، حق

دولار سنوياً لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في العالم في المجتمعات الخاضعة لنظم حكم استبدادية غير مرنة كمصر والسعودية اللتين أنجبتا معظم منفذى هجوم 11 سبتمبر 2001، وتعتمد الولايات المتحدة في تغيير توجهات تلك الأنظمة على تخييرها بين تغييرها بالقوة حال معادتها لها، ودعمها وتقبل التغيير التدريجي في المدى الطويل حال تعاونها مع البرنامج الإصلاحى الأمريكى (22).

إلا أن المفكرين الأمريكين منقسمون بشأن المدى الذى يجب أن يصل إليه الضغط الأمريكى على العربية السعودية. فمنهم من يرى وجوب مطالبتها بالإعلان رسمياً وبصراحة عن إدانتها لكل الحركات الإسلامية المصنفة أمريكياً على أنها متطرفة، وتحقيق انفتاح المجتمع السعودى المغلق بإدخال إصلاح جذرى على النظام التعليمى الذى يهيمن التعليم الدينى عليه ليجد الشباب السعودى مكاناً له في العالم الحديث المتشابك والمتربط بجيافة المهارات العصرية (23). ويرى فريق آخر من المفكرين الأمريكين أن هذه المطالب الأمريكية بمثابة دعوة للنظام السعودى للانتحار السياسى. فتحجيم نفوذ المؤسسة الدينية الوهابية وإلغاء الدعم السعودى للمؤسسات التعليمية سيقوض شرعية ذلك النظام فيما لو أقدم عليه. ذلك أن ترضية ذلك النظام للمؤسسة الدينية السعودية الرسمية بكل السبل هو الثمن الذى تتطلبه شرعيته في مواجهة المعارضة الدينية السننية (التي استفحلت منذ حرب الخليج والتي شكلت ما يعرف بلجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة الواردة في الشريعة الإسلامية في المملكة)، وكذا في مواجهة المعارضة المدنية السعودية بالخارج المطالبة بمزيد من الانفتاح على الغرب على حساب الالتزام بالتعاليم الإسلامية. فشرعية النظام السعودى الحاكم واقعة الآن بين سندان المتدينين المحافظين ومطرقة الليبراليين التقدميين، وهو بحاجة إلى الموازنة بين الاعتبارات الداخلية ووصفة الخلاص السياسى والاجتماعى والاقتصادى الغربية (24).

الولايات المتحدة يحتاج إلى ما هو أكثر من البترول الرخيص (19).

3- ترويج فكرة تصدير الإسلام الأسوى إلى

السعودية: يرى ناتان جاردليز أن التحديث سيصل إلى السعودية من آسيا، ويقول إن الأمريكين لا ينظرون إلى وراء ولا حولهم، فهم مشغولون بالمستقبل، ويحصل المجتمع الأمريكى بوصفه مجتمع ما بعد النص **Post textual society** على المعلومات من السينما والتلفزيون، ولا تخرقه إلا الصورة. والصورة الراكزة في وعيه عن الإسلام ليست صورة دين يدعو إلى السلام والرحمة والتسامح، بل إلى العنف والغضب والفساد واضطهاد المرأة والطريقة التي يمكن تجاوز هذه الصورة للإسلام بما هي: تصدير الإسلام الأسوى (خاصة التركي) الذي يفصل الدين عن السياسة إلى العربية السعودية (20).

4- ربط التعليم الدينى السعودى بالإرهاب:

يصور الإعلام الأمريكى المذهب الوهابى على أنه: البعد السعودى للإرهاب الذى تحتضنه السعودية بالتعاون مع مصر وتصدره إلى العالم عن طريق مدارس هـى فى الحقيقة: مراكز لغسل العقول وإغلاق أبواب التنوير وترويج أيديولوجيا دينية تعد بالخلاص عبر الصراع مع الغرب وإقامة ديكتاتورية دينية معادية لأمريكا وإسرائيل كرمزين للحدائة والديموقراطية، مما يستدعى الضغط الأمريكى على مصر والسعودية واعتبار التحالف معها مؤقتاً وعدم السماح له بأن يكون على حساب المعركة الأمريكية ضد كل شبكات الإرهاب التي بدأت بالحرب ضد شبكة القاعدة (21). والحل هو الترويج الأمريكى لبرنامج تعليمى بديل طويل المدى يقوض شرعية هذا التفسير للإسلام بالاستناد على عصا وجزرة أمريكين. فالسبيل لدعم شرعية وفاعلية هذا التدخل الأمريكى هو: خطة مارشال جديدة تخصص مائة مليار

نسبة الشباب في هذه المجتمعات تعرضها هي والعالم لإرهاب كامن (26).

المبحث الثاني

الخريطة الإدراكية السعودية المصرية للتعليم

الديني

تتسم هذه الخريطة بدرجة من التنوع في الصور الذهنية الفرعية المدرجة تحت مظلتها تفوق بكثير نظيرتها الأمريكية، وتتجاوز الداخل السعودي المصري بحكم علاقة التعليم الديني المصري السعودي بالخارج الإسلامي. وفيما يلي وصف موجز لأهم تلك الصور الذهنية الفرعية.

أولاً: رؤى المعارضة العلمانية السعودية المصرية

للتعليم الديني: يسلم فريق من المفكرين السعوديين بخطورة التأويل الوهابي الإخواني للدين الإسلامي وبوجود انتشار سرطاني للتطرف الديني السياسي مع تحميل مسئوليته للفكر الوهابي والإخواني بدعم أمريكي إبّان الحرب الباردة. ويرى دعاة هذا الطرح أن بذرة التطرف الإسلامي غرست مع سعي السعودية للتصدي للمد القومي الناصري في الخمسينيات والستينيات باستضافة الألوف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين الفارين من الاضطهاد الناصري، ونقل هؤلاء فكر حسن البنا و سيد قطب إلى السعودية، وبالأخص فكرة الجهاد الإسلامي السياسي وهمنوا على الدعوة وعلى رسم السياسة التعليمية وعلى التدريس في المدارس والجامعات، وربوا جيلاً من الحواريين الجامعين بين الفكر الوهابي والإخواني. وأفسد الإخوان المسلمون المصريون المذهب الوهابي الذي كان قبل وصولهم إلى السعودية مذهباً دينياً لا شأن له بالسياسة، غايته: نقاء الأخلاق وإزالة البدع والأداء الصحيح للشعائر الدينية. ومع تطعيم الإخوان للوهابية بفكرهم السياسي الديني نمت المعارضة السياسية في نسيج المؤسسة الدينية السعودية ببطء لم تدرك السلطات السعودية خطورته الكامنة في المدى البعيد لأنه حدث

5- تكتيف الدور التعوي لوليود: يرى

كبار مسئولو هوليود ضرورة تكتيف دور هوليود في تعريف الناطقين بالعربية بروعة أمريكا وإحسانها إلى المسلمين وتجهيز نفسية الأمريكيين لحرب طويلة الأمد ضد الإرهاب، ولا يرون مبرراً لإدخال أي تعديل على الرسالة الأمريكية الموجهة إلى المسلمين، ولا لتحقيق افتتاح الشعب الأمريكي على الآداب والأفكار والأفلام الإسلامية. فقط ينبغي إفهام الأمريكيين شيئاً واحداً عن ثقافة المسلمين هو: أنهم لا يفهمون إلا لغة القوة، وتوقع الأسوأ من جانبهم، وحذف كلمتي الرحمة والتردد من قاموس التعامل معهم، ورفض تمكين أصحاب الاتجاه الإسلامي من اللعبة الديمقراطية (25).

6- الضغط من أجل إرساء ما يسمى بثقافة

السلام: يسعى الأمريكيون إلى تعديل نمط التعليم الإسلامي المنبثق من المسجد والمؤسسات التعليمية بحيث يتخلص من أي دعوة للمقاومة للأجندة الأمريكية. ويأتي في هذا السياق مطالبة أمريكا للسعودية رسمياً بالتخفيض الفوري لساعات تدريس الإسلاميات إلى وخمس ما كانت عليه من قبل دون مناقشة. ويرى البعض أن الغرب يرصد حالياً كل ما تقوله أجهزة الإعلام ومضمون مناهج التعليم في الدول الإسلامية، ويترجمها بشكل غير كامل ومشوه عن عمد أحياناً، ويؤكد على أهمية تسكين ثقافة السلام في عقول المسلمين ووجدانهم بالتدخل القسري في برامج التعليم، لجعل المسالمة ناظماً للتنشئة الإسلامية في العالم الإسلامي، مع إطلاق العنان للصراع كناظم للتنشئة السياسية في أمريكا وإسرائيل. وعلاوة على ذلك يضغط الأمريكيون من أجل حملة صارمة لتحديد النسل لتخفيض عدد الشباب في المجتمعات الإسلامية بدعوى أن زيادة

ويتهم أصحاب هذه الرؤية الأسرة الحاكمة بالتفريط خلال الثلاثين سنة الأخيرة في الصيغة التي وضعها الآباء المؤسسون للمملكة السعودية، والتي كانت هي محور استقرار النظام السعودي، وأساس هذه الصيغة: شراكة بين الحكومة ورجال الدين تتمتع الأولى فيها باليد الطولى ويسلم الطرف الثانى فيها بأولوية الاعتبارات الدنيوية حالة تعارضها مع الاعتبارات الروحية في تسيير شئون الدولة. وسمحت تلك الصيغة للملك سعود والملك فهد بإتاحة قدر من الحرية الدينية والاقتصادية ومن المكانة للمرأة أكبر مما هو سائد الآن. وأدى اللين الذى أبدته القيادة السعودية في مواجهة المعارضة الدينية التي تربت على يد الإخوان والتي سعت إلى القلب الفكرى السلمى لتلك الصيغة عبر العملية التعليمية، إلى تمكينها لدرجة أصبح من الصعب معها استعادة الصيغة الأولى دون تعريض استقرار النظام السعودى للخطر. وقدمت السلطات السعودية تنازلات سياسية للمعارضة السياسية لم تكن ضرورية وكانت لها عواقب وخيمة شملت: تكثيف التعليم الدينى في كل مراحل التعليم وفي كل الشعب بما فيها شعب العلوم الطبيعية، وإخضاع تعليم البنات لإشراف المؤسسة الدينية المباشر إلى أن استعادت وزارة التعليم الإشراف عليه مؤخراً في ربيع عام 2002، ومنح المؤسسة الدينية سلطة رقابية فعالة على كل وسائل الإعلام والشارع السعودى. وكانت الحكمة السياسية تستدعى - في رأى أصحاب هذه الرؤية - قمع هذه الأقلية الحركية النشطة القادرة على التغلغل وتهيئتهم ومواصلة ضمان ولاء وسكوت أغلبية أعضاء المؤسسة الدينية بالوصفة المجربة المؤكدة النجاح: الرواتب السخية والمزايا والحصانات⁽²⁷⁾.

وفي ذات السياق يأتي تسليم فريق آخر من المفكرين المصريين بوجود ما يسميه بـ (الحمى الأصولية الإسلامية). إلا أنه يرى أنها نتاج إفساد الوهابية لفكر الإخوان المسلمين، وهذه الحمى ليست إلا حلقة ضمن

ببطء ولأنها توهمت أنها ستظل قادرة على ضبط إيقاعه والتحكم فيه وربما توظيفه لصالحها.

واستدعت المصلحة القومية الأمريكية والسعودية من أواخر السبعينيات حتى سقوط الاتحاد السوفيتى التبنى الأمريكى السعودى المشترك للإسلام السياسى لأغراض ذرائعية. فرأت السعودية أن من مصلحتها الاستفادة من فيضان الدولارات البترولية الذى أعقب حرب أكتوبر 1973 العربية الإسرائيلية في إنشاء آلاف المراكز الثقافية والمؤسسات التعليمية الدينية والمساجد في أرجاء العالم الإسلامى وتقدم منح دراسية وإرسال بعثات دعوية لنشر الإسلام ومحاربة العلمانية والشيوعية. ورأت الولايات المتحدة أن ذلك السلوك السعودى يصب في مصلحتها من روافد ثلاثة: التصدى للمد القومى واليسارى في العالم الإسلامى، وإزالة الوجود السوفيتى من أفغانستان، وتجميع قدرة إيران على تصدير رؤية ثورتها الإسلامية. وتمخض ذلك عن تحالف أمريكى سعودى باكستانى مهمته تجنيد وتعليم وتسليح وتدريب من سموهم حتى سقوط الاتحاد السوفيتى: المجاهدين الإسلاميين الدوليين، وفي طليعتهم أسامة بن لادن. فأسامة بن لادن وحركة طالبان صناعة أمريكية سعودية باكستانية لم يسقط صناعتها الرهان عليها في مناهضة السلافية والخطر الإيرانى إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتم إعدادها فكراً في مدارس دينية أقيمت في باكستان بتمويل سعودى وتمقررات دراسية سعودية وعلى يد مدرسين سعوديين.

خلاصة هذه الرؤية أن هناك تطرفاً إسلامياً تولد عبر العملية التعليمية وأصبح خارج طوق السيطرة، يتقاسم المسئولية عنه: الإخوان المسلمون لتسييسهم للوهابية، والسعوديون لتدويلهم للتعليم الوهابى الإخوانى، والسعوديون والأمريكيون معاً لتنشئتهم لمن كانوا يسموهم: مجاهدين دوليين إسلاميين، وباتوا يسموهم إرهابيين.

الديني التي تقتل في الطفل مقومات إنسانيته وتجعل منه جلالاً لا يرحم وتفقد قيم التسامح تجاه الآخر، واتهام المناهج التربوية المصرية بأنها مشبعة بمفاهيم العنف والحرب والبغضاء والظلم، واتهام العديد من المناهج الدراسية العربية بغرس القيم الطائفية وتكريس القيم السلبية عن الآخر⁽³¹⁾.

ويحاكي فريق من الناشطات في مجال الحركة النسوية - خاصة في مصر - الأطروحات الأمريكية بخصوص وضعية المرأة في العالم الإسلامي، ويتحدث عن الحاجة إلى تغيير وضعية المرأة من التبعية للرجل إلى المواطنة الكاملة. والسبيل إلى ذلك هو إحداث تحول في نسيج مجتمع الشرق الأوسط ليصير مجتمعاً معاصراً بالمفهوم الغربي، بإزالة العوائق الدينية والثقافية التي تمنع المشاركة المتساوية للمرأة في المجتمع المدني.

ويرى هذا الفريق أن التفاوت في حقوق المواطنة ليس نابعاً من اختلاف بين طبيعة المرأة والرجل، وإنما هو نابع من الشريعة الإسلامية التي تجعل للرجل القوامة على مستوى الأسرة، فتصير المرأة تابعة له على نحو يتكرر في كل الأنساق المجتمعية الأخرى، مما يهمل دور المرأة، ويكرس أوضاع الهيمنة الأبوية خاصة في ظل رواج الأصولية الإسلامية خلال الثلاثين سنة الماضية. والمخرج هو التحول الديمقراطي داخل الأسرة وفي النظام السياسي ذاته، وبلورة رؤية علمانية متحررة من آثار الهيمنة التاريخية للدولة ومن ضغوط الأصولية الإسلامية⁽³²⁾.

ثانياً: رؤى أقطاب الأسرة السعودية المالكة لواقع

التعليم الديني السعودي: ينقسم أقطاب الأسرة السعودية المالكة إلى ثلاثة معسكرات فيما يتعلق بموقفهم من الرؤية الأمريكية التي تتخذ من مفهوم إصلاح التعليم الديني مفتاحاً لأجندة أمريكية ترمى إلى تغيير شامل في طبيعة الدولة السعودية الراهنة:

1- التوجه المحافظ: يرفض أصحاب هذا التوجه

وفي مقدمتهم العاهل السعودي فهد وإخوته الستة الأشقاء المعروفون بالسديريين السبعة نسبة إلى عائلة أهمهم التهم

صراع تاريخي دائم بين: الإسلام النهري المتسامح المرتكز على ثقافة نهرية مستقرة ومتسامحة، والإسلام الصحراوي الناتج من ثقافة صحراوية أحادية العقيدة والفكرة والتفسير، وقائمة على التعصب وكراهية الآخر، واعتبار المرأة مصدراً للشر والغواية. وتضافرت أزمة الهوية الناجمة عن نكسة 1967، ووفرة الثروة البترولية الخليجية الناجمة عن حرب 1973 في تمكين الإسلام الصحراوي من تصدير الأصولية الصحراوية إلى مصر وضرب التسامح الإخواني النابع من بيئة مصر النهرية، وتفعيل الأصولية الصحراوية في كل أرجاء العالم بشعار: الإسلام هو الحل. ولا تزال الثقافة النيلية تعاني من هجمة الثقافة الصحراوية⁽²⁸⁾، ويصل الأمر إلى حد اتهام البعض للتعليم المصري بوضعه الراهن بأنه شبيه باليورانيوم المستنفد، بما أنه - في رأيهم - يتعامل مع نفايات تربوية وتعليمية تتمثل في طرق تعليم وتقويم ومناهج منتجة لذخيرة بشرية حية مشعة ومدمرة تؤدي إلى إجهاض البحث ومصادرة الإبداع وإلى العيش في خط ورائي ماضوي لا موضع فيه للمفاهيم الحديثة: اللاتوابت، اللاليقين، اللاحتمية، النسبية، الحداثة، الوظيفية، المفاهيم السكانية، مجتمع المعلومات ما بعد الصناعي. وشأن هذا التعليم شأن نفايات المفاعلات النووية المنتجة لإشعاع سرطان، فهو يلوث المحيط البيئي الاجتماعي⁽²⁹⁾.

وتصل الحساسية من التعليم الديني إلى حد رفض فكرة دور الحضارة الإسلامية بدعوى أنها تعرض وحدة الفكر الوطني وتجانس المجتمع المصري للخطر وتسمح لأصحاب العقليات المترنمة بتدريس اللغة العربية على نحو يعجز عقول الأطفال أو يصيبهم بالمغلاة في فهم الدين⁽³⁰⁾.

ويصل البعض إلى حد اتهام المعارف والعلوم المقدمة في مصر بأنها أحادية التوجه وتمثل صراعاً بين قوى التخلف وثقافة الذاكرة في مواجهة الفكر التقدمي المؤمن بنسبية المعرفة، والتقاط المؤسسة التربوية لجرثومة التعصب الديني، وتغذية التربية في الأسرة العربية بوجه عام لقيم التعصب

3- التوجه البرجماتي: من أهم رموزه الأمير عبد الله ولي العهد السعودي والحاكم الفعلي الحالي للعربية السعودية. ويتحرك هذا الفريق على أربعة محاور: رفض مسئولية التعليم الديني السعودي عن إفراز تنظيم أسامة بن لادن، ورفض مقولة أنه سيفرز: جيل ابن لادن المستقبل، واتخاذ إجراءات لتهدئة الخطاب الديني السعودي مراعاة لمعطيات اللحظة التاريخية الراهنة، وإشراف ولي العهد بنفسه على مراجعة المقررات الدراسية السعودية، والتسويق السياسي لفكرة التعاطي التدريجي الحذر للوصفة الأمريكية التي تمثل مفهوم إصلاح التعليم الديني رأس حربيتها. فلقد أعرب الأمير عبد الله عن تحفظه على المسعى الأمريكي لتوسيع الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لتشمل ما وصفه بوش بمحور الشر، وعلى مسئولية الإسلام السعودي والمؤسسة الدينية السعودية عن خلق مناخ ملائم لفكر أسامة بن لادن. وصمم على أن التطرف موجود في كل دين وفي كل أمة وأن صوت الاعتدال يكتسب أرضية أكبر في الوسط الفكري في السعودية وأن من مصلحة الولايات المتحدة الحفاظ على تحالفها معها، وأكد أن التغيير السريع يمس بالتوازن الاجتماعي، والأولى التغيير التدريجي المتواصل إلا إذا اقتضت الضرورة القصوى. فالحاجة إلى التغيير مسلم بما لكي تدخل السعودية القرية العالمية. وأصدر الأمير عبد الله تعليمات للأئمة ورجال التعليم والإعلام والأعمال بعدم المبالغة في الدعوة إلى الوهابية، وتشديد الرقابة على حسابات الجمعيات الخيرية الإسلامية، وتحسين وضعية المرأة السعودية⁽³⁴⁾.

ثالثاً: رؤية المسئولين عن السياسة التعليمية في السعودية ومصر: تشكل رؤية الأمير عبد الله السالف بيان معالمها الأساسية، جوهر رؤية السياسة التعليمية في السعودية: رفض التهم الأمريكية على صعيد الخطاب مع التغيير التدريجي على أرض الواقع خاصة على صعيد منظومة المفاهيم المساعدة المؤهلة للبيئة السعودية لما يعتبره الأمريكيون (إصلاحاً للنظام التعليمي السعودي). وينذر

الأمريكية ووصفة الإصلاح الأمريكية على السواء، ويتحكم هذا الجناح المحافظ في ميزان القوى السياسية ويوسع فرض إرادته. ويجذر هؤلاء من أى تغيير جذري أو حتى تدريجي بدعوى أنه سيزعزع استقرار النظام السعودي لتغلغل الروح الوهابية في نسيج الشعب السعودي وفي المؤسسة الدينية السعودية، فضلاً عن أن غموض الأجندة الأمريكية يمثل غطرسة أمريكية تطلب من السعودية التحرك إلى الجهول بلا أى إرادة مما يعرض الصورة الإسلامية للنظام السعودي للخطر بتصويره على أنه بات العوبة في يد الولايات المتحدة على حساب الإسلام.

2- التوجه الليبرالي: من أهم رموزه الأمير طلال. ورغم رفض طلال للاتهام الأمريكي للتعليم السعودي بإفراخ صيغة ابن لادن، وبإمكانية أن يؤدي إلى تنشئة: جيل من أمثال ابن لادن في المستقبل ما لم يتم إصلاحه على الطريقة الأمريكية، فإنه يطرح رؤية تتحد كل مفرداتها مع ترسانة المفاهيم الأمريكية المساعدة التي يعتبرها الأمريكيون من لوازم إصلاح التعليم الديني السعودي. فهو يرى أن بقاء السعودية مرهون باندماجها الكامل في اقتصاد العولمة، وأن مفتاح ذلك هو: إصلاحات جذرية قضائية واجتماعية وسياسية تشمل: إقامة نظام سياسي شفاف، ومجلس نيابي يشرع ويعتمد الميزانية العامة، وتقرير الاستقلال التام للقضاء، والمساواة بين المرأة والرجل، والتخلص من القوانين البالية، وإجراء انتخابات محلية، وإقامة نظام تعليمي حديث متكيف مع احتياجات العصر، وأنسنة العقوبات الجنائية لأن بعضها موروث من عصر ما قبل الإسلام، "ولبرلة" الحياة الاجتماعية (بالسماح بإنشاء دور السينما والمسارح، وحياد الدولة وتسامحها تجاه كل الأديان). ولا يطرح طلال رؤيته هذه على أنها استجابة للمطالب الغربية - رغم وحدة مفرداتها - وإنما على أنها نابعة من روح الإسلام وأساسية لدعم المرتكزات الدينية والسياسية للمملكة⁽³³⁾.

والاستقرار والتسامح والاعتدال في الداخل والتعاون مع العالم الخارجي. فالنهج السعودي الثابت هو الاعتدال، ولا أساس للاهتمام الأمريكي الذي لم يتردد إلا مؤخراً باستهداف النظام السعودي لكثير من الأنظمة العلمانية المتسامحة في العالم الإسلامي وإشاعة الكراهية والإرهاب الأصولي. بل إن التهمة الدارحة للسعودية هي الإفراط في الاعتدال وفي التقرب إلى الولايات المتحدة.

د- لا أساس من الصحة لدعوى تمويل

السعودية لمدارس ودور دعوة تتركس التطرف في كل أرجاء العالم. فالمؤسسات التعليمية والدعوية التي فتحتها السعودية بالخارج أقيمت بطلب من حكومات البلدان المضيفة، وتعمل بترخيص منها وبالتنسيق مع نظائرها الوطنية، وتقدم تعليماً نوعياً شاملاً، وليس دينياً محضاً لشرائح لولاها حرمت من فرصة التعليم.

هـ- لا أساس منطقي لاهتمام النظام

التعليمي السعودي حتى على فرض وجود مشتبه فيهم سعوديين في أحداث 11 سبتمبر 2001. فلا مسوغ لاهتمام ذلك النظام بالقصور وبتغذية التطرف مجرد اتهام حفنة يسيرة من خريجه الذين ناهزوا الثلث مليون خريج عامي 2001 و 2002 بالتطرف. وإلا فهل يستدعي ذات المنطق القول بخلل نظامي التعليم الأمريكي والبريطاني لوجود متطرفين أمريكيين ولوجود الجيش الجمهوري الأيرلندي؟

و- المرأة السعودية متمتعة بالمساواة مع

الرجل في التعليم. بل إنها تمثل 55% من إجمالي الدارسين بالتعليم العالي السعودي. والدعوة الغربية لتصحيح وضعية المرأة ليست مخلصة، بل

ذلك بأمرين: بداية غرس الازدواجية في النظام التعليمي السعودي وإحداث تناقض بين الواقع السعودي والتعليم الإسلامي. وسيضع ذلك السعودية على بداية طريق سارت فيه مصر منذ الثورة الفرنسية وانتهى الآن إلى ازدواجية للنظام التعليمي تزداد كثافة باطراد على حساب التعليم الديني. وسنستعرض هنا بإيجاز معالم الخطاب السعودي (المدافع عن التعليم السعودي)، والفعل السعودي (تغيير التعليم الديني في أرض الواقع) وموقف المسئولين عن السياسة التعليمية في مصر من التعليم الديني.

1. الخطاب السعودي الراض للاهتمامات

الأمريكية: في رد مطول على الاتهامات الأمريكية لنظام التعليم السعودي أكد وزير التعليم العالي السعودي ما يلي:

أ- عدم شرعية إعطاء مفكرين أمريكيين

من أمثال فرانسيس فوكوياما الحق لأنفسهم في الحكم على الإسلام أو تفسيره وتحديد ما يعتبر تأويلاً غير صحيح له لافتقارهم بالقطع إلى المؤهلات اللازمة لذلك.

ب- الوهابية ليست إسلاماً جديداً. إنها

مجرد حركة إصلاحية غايتها فهم القرآن على أنه جملة واحدة بلا أى انتقائية أو تجزئة، والعودة إلى الإسلام في نقائه وبساطته الأولى كما بينه القرآن وصحيح السنة النبوية وحدهما، وإزاحة كل البدع التي تولد العسر في حياة المسلم، ورفض أى وساطة بين الإنسان وخالفه.

ج- الوهابية بالمعنى السالف تحديده

ليست دعوة رافضة للتسامح والتعددية لأنها تقوم على إقران القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية مبدأ التوحيد الخالص بعدم الإكراه في الدين. وسيرة الوهابية في السعودية الخاضعة لها على مدى قرنين من الزمان تؤكد أنها كانت مصدراً للسلام

على المقررات الدراسية فيما يتعلق بمادة القيم والأخلاق، والوثيقة التي أصدرتها عن معالم السياسة التعليمية المصرية خلال السنوات العشر الماضية والتي وصفها وزير التربية والتعليم بأنها شهدت نقلة من القرن التاسع عشر إلى القرن الواحد والعشرين، وافتخر فيها بأنه أول من أرسل مبعوثين إلى الغرب بعد من أرسل رفاة الطهطاوي (36).

رابعاً: المعارضة الدينية المصرية السعودية: يمكن التمييز بين صورتين ذهنتين للتعليم الديني من منظور المعارضة الدينية المصرية السعودية: رؤية تدعو إلى مزيد من الأسلمة، وسنسوق لها نموذجين من مصر والسعودية، ورؤية تدعو إلى التغيير في مجال التعليم الديني بهدف زيادة الحصانة الذاتية في مواجهة الأجندة الأمريكية.

1- المعارضة الدينية السعودية: ترى هذه المعارضة أن السعودية تعاني من تفریط شديد في مجال التعليم الديني. وتطرح رؤية لواقع ذلك التعليم داخل السعودية، وما يجب أن يكون عليه دور السعودية في هذا الصدد في الداخل والخارج. فلقد جاء في وثيقة عنوانها: مذكرة نصيحة العلماء لحكام السعودية: اتهام العلماء للحكام السعوديين بالتفریط في حق الإسلام، وتركيزهم على الإصلاح الشامل المتشابك مع أسلمة التعليم بكافة أبعاده وبكل قنواته. وعلى مدى ثلاث وتسعين صحيفة تقدم وثيقة

النصيحة الموجهة إلى (خادم الحرمين الشريفين وولادة أمر المسلمين) وصية نواتها كون: الإسلام مخرجاً وحيداً للبشرية جمعاء من أزمته الراهنة، وإنذاراً من تبديل الله نعمته نقمة على المتخاذلين عن القيام بأمر الشريعة، واستبدال المقصرين بقوم غيرهم ليسوا أمثالهم، وقاطرة تنفيذ الوصية وتجنب الإنذار هي: التأصيل الشرعي لثلة من القضايا الأساسية، ورصد واقعها السعودي الراهن، وبيان سبل إصلاحها. وأهم هذه القضايا: دور العلماء والدعاة، والأنظمة واللوائح، والكرامة وحقوق الإنسان،

تنطوى على مبالغة ترمى إلى تصدير النظام القيمي الغربي إلى مجتمعات أخرى لها تصورهما الخاص لما تراه وضعية صحيحة لحقوق الإنسان .

2- الفعل السعودي: سبقت الإشارة إلى إجراءات اتخذها ولي العهد على طريق الاستجابة للمطالب الأمريكية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والدعوى والإعلامي، وهى إجراءات تدخل على واقع يرى أقطاب المعارضة الدينية كما سيتضح لاحقاً أنه بعيد عن صورة السعودية كدولة إسلامية، وتطرح على أنها نابعة من روح الإسلام وليس على أنها استجابة للأمر الواقع، وتشمل: تحديث جهاز الدولة وتحرير الاقتصاد وتنحية الشريعة الإسلامية في مجال المال والتركات والتأمين والعقوبات الجنائية وضوابط الحياة الاجتماعية وحقوق الإنسان وإقامة نظام حديث متكيف مع احتياجات العصر. وكلمة السر المستخدمة هنا هى قول الأمير عبد الله بـ: ضرورة التغيير لكي تدخل السعودية القربة العالمية، وقول الأمير طلال بـ: ضرورة وضع الدين في مكانه الصحيح في المجتمع والانخراط بسرعة في معالجة قضايا: الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والشروع في حوار قومي بخصوص هذه القضايا (35).

3- رؤى المسئولين عن السياسة التعليمية

في مصر: تدور في مصر منذ عام 1993 رحى حملة مضادة للتعليم الديني بكل رموزه أطلق وزير التعليم المصرى إشارة البدء فيها بإعلانه: اختراق التطرف لمناهج التعليم واعتزامه تنفيذ خطة لتطوير التعليم لمحاربة التطرف الفكرى بالمدارس، وتحددت وجهة التطوير بالانفتاح البالغ على أنظمة التعليم الغربية عامة وخبراء التربية والتعليم الأمريكيين بوجه خاص، فى ضوء الخطاب الإعلامى لوزارة التربية والتعليم المصرية، وأحدث التعديلات التى أدخلتها

والوضع الإداري، والمال والاقتصاد، والمرافق الاجتماعية، والجيش، والإعلام، والعلاقات الخارجية.

1- دور العلماء والدعاة: حمل الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتطلب العلم الشرعي وقيام ما يكفي من أفراد الأمة به، وهو من أعظم الواجبات الشرعية على الفرد والجماعات والدولة. ويستلزم ذلك صدارة العلماء لأهل الحل والعقد، ورجوع الجميع حكماً ومحكومين إليهم وتوفير كل التسهيلات لهم لنشر العلم الشرعي، وتقديم ذلك على كل أنشطة الدولة على اعتبار أن الدعوة إلى الإسلام هي العمل الأصلي للدولة. وقنوات هذا العلم الشرعي هي: المدارس والجامعات والمساجد ووسائل الإعلام الجماهيرى والسفارات واللجان الشرعية في المؤسسات الحكومية.

والواقع الحال مشوب بأحوال يلزم تغييرها ليتمكن العلماء من القيام بدورهم تشمل: هامشية دورهم في الحياة العامة وفي قطاعات بالغة الأهمية كسفن القوانين والأنظمة والإعلام وأنشطة المرافق الاقتصادية والثقافية، وندرة استشارتهم في الشؤون الداخلية والخارجية، وعدم الأخذ برأيهم وعدم نشره مما يهدد بفصل الدين عن مجريات الحياة، وفقدانهم الاستقلال لارتباطهم بمؤسسات حكومية، وحساسية الحكام المفرطة تجاه النقد ولجوتهم إلى أساليب لم تكن معهودة من قبل لعزل العلماء ومنعهم من ممارسة واجبه الشرعي، وقصر ما يذاع من أقوال العلماء وكتابتهم على المواعظ الجزئية مع إحكام الرقابة عليها، وقصر رسالة المسجد على الوعظ العام مع تحجيم الندوات والمحاضرات التي تعالج القضايا العامة في واقع المسلمين، وضعف الدور الدعوى لكثير من مرافق الدولة كأجهزة الإعلام والسفارات والمؤسسات التعليمية التي من المفترض أن يكون نشر العلم الشرعي وبناء الشخصية المسلمة من أهم أعمالها.

وتطالب الوثيقة بالإصلاحات التالية:

— تعزيز دور العلماء وتمكينهم من القيام بواجبهم الشرعي بـ:

- رفع كل القيود التي تحد من حريتهم في التأليف والنشر والفتوى والخطابة وتسجيل الأشرطة وعقد الندوات والحلقات العلمية، وقصر حق السلطات العامة في مواجهتهم على رفع دعوى أمام القضاء الشرعي كجهة فصل وحيدة في تلك المخالفات.
- إفساح المجال لإنشاء هيئات وجمعيات مستقلة للعلماء والدعاة غير مرتبطة بأجهزة الدولة، يشرف عليها علماء الأمة المشهود لهم بالصلاح وتمارس الدعوة ونشر العلم في المرافق الدعوية.
- تعزيز دور هيئة كبار العلماء مع إسناد الترشيح لعضويتها لجهات شرعية وعدم جواز عزلهم إلا لسبب شرعي موجب، وعرض جميع الأنظمة والمعاهدات المراد سننها عليها للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة قبل إقرارها.
- فتح المجال أمام الدعاة والعلماء من خارج المملكة لإلقاء المحاضرات والندوات والمؤتمرات والحلقات العلمية لتحقيق التفاعل بين علماء العالم الإسلامي.
- تعزيز دور الأوقاف الإسلامية واستقلالها للقيام بواجبها الشرعي، وفصل إيرادات الأوقاف المخصصة لنشر العلم عن ميزانية الدولة، وإسنادها إلى جمعية خيرية للأوقاف يديرها مجلس شرعي من القضاة والعلماء حسب شروط الواقفين.
- إصدار التعليمات لكل قطاعات الدولة، وخاصة التعليم والإعلام والنشر بتمكين العلماء من أداء واجبه الشرعي والأخذ بنصائحهم في كل المجالات، ونشر بيانهم للحق عبر كل الوسائل.
- اعتبار السفارات والقنصليات بالخارج دوراً للدعوة للإسلام وتبليغه للأمم بدعمها بالدعاة المؤهلين والعلماء المتفرغين.

أهل الفقه والاجتهاد، وإزالة كل ما يخالف الشريعة في نظام القضاء والحاكم المعمول به الآن.

- إزالة الانتهاكات الراهنة لكرامة الإنسان وحقوقه والتي تشمل:
- تعرض بعض أعضاء هيئة التدريس والقضاة وموظفي الدولة للعزل أو التجميد دون محاكمة عادلة لقيامهم بواجبهم الشرعي في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعرض المتهمين للتعذيب والتفتيش والتعذيب وفتح الرسائل.
- افتقار أجهزة الدولة للرقابة والمحاسبة المستمرة.
- انحراف الواقع الإداري والمالي بوضوح عن الشريعة الإسلامية
- منع رعية الدولة من القيام بأعمال جائزة شرعاً في العقود والتصرفات.
- إنشاء لجنة عليا مستقلة لمراقبة حالة حقوق الإنسان، ومراجعة كل الأنظمة لضمان احترام تلك الحقوق، والتوعية الشرعية للعاملين بأجهزة الأمن، وإنشاء إدارة في كل مصلحة حكومية تابعة لهيئة الرقابة لتلقى شكاوى المواطنين وتحريكها قضائياً.
- التربية الجهادية للأمة: تنتقد الوثيقة حالة الجيش السعودي الذي لم يرقم حتى الآن بدور جهادي يذكر في نشر دعوة التوحيد ونصرة المظلومين، ولم يطرأ تغيير يذكر على تسليحه وتجنيد مائة يودى إلى العجز عن حماية النفس مع الركون إلى معاهدات مبرمة مع دول لا يوثق بعهودها، وغياب التربية الجهادية للأمة اللازمة لجعل الأمة جيشاً جهادياً يمكن الاعتماد عليه وقت الحاجة. وتدعو الوثيقة إلى: الاستفادة من خبرة علماء البلاد واستقطاب الكفاءات والعلماء من سائر البلاد الإسلامية لبناء صناعة عسكرية محلية

- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تبليغ الدعوة لكل أقطار المعمورة، وإنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية خاضعة لإشراف الهيئات الدعوية والشرعية لتعليم أحكام الإسلام باللغات الأجنبية.
- الاهتمام بتعليم أبناء الأقليات الإسلامية بالخارج، وفتح المعاهد والمدارس والكلية الشرعية في بلاد المسلمين المختلفة وتخصيص موارد ثابتة للإنفاق عليها وزيادة المنح الدراسية لمسلمي الخارج لتمكينهم من القيام بدور ريادي في نشر الإسلام في بلادهم.
- إنشاء إدارة متخصصة في الشؤون الشرعية في كل المرافق الحكومية لمراقبة مطابقة النشاط للشرعية وتقديم الاستشارات الشرعية، مع تبعيتها لجهات شرعية مثل: الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء والإرشاد أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو وزارة العدل.
- تدعيم مؤسسات الدعوة وهيئات الأمر بالمعروف مالياً ومعنوياً ووظيفياً حتى تستقطب الكفاءات الدعوية والثقافية مع توسيع صلاحياتها وإمكاناتها التقنية.
- الاهتمام بنشر التعليم الشرعي في الريف والمناطق النائية، ورصد ميزانية خاصة لذلك في الهيئات الدعوية والمرافق التعليمية.
- المراجعة الشاملة للأنظمة واللوائح المعمول بها لتنتقيتها من كل ما يخالف الشريعة وإنهاء ازدواجية القضاء، وإنشاء محكمة شرعية عليا للنظر في الدعاوى الخاصة بمخالفة الأنظمة واللوائح للشرعية، وعدم استيراد قوانين من بلاد لا تحكم بشرع الله، ووضع مذكرة فقهية شرعية لكل نظام أو لائحة يتم سنها، وقصر اللجان الخاصة باقتراح الأنظمة واللوائح على

والتطرف والاعتماد الكلي في المادة الإعلامية
المقدمة على إصدارات أعداء الأمة وتحليلاتهم.
— العجز عن توصيل الصوت الإسلامي إلى الأقليات
الإسلامية والجمهوريات حديثة الاستقلال.
وترى الوثيقة أن سبيل الإصلاح هو تبني سياسة
إعلامية جديدة وتشجيع الصدق الإعلامي
والتحليل الإسلامي، وإقامة مؤسسات إعلامية
خاصة ومجلساً استشارياً للإعلام وإعلاماً مفتوحاً
أمام العلماء والدعاة، وتخصيص بث إذاعي
يستهدف الدعوة إلى الإسلام، وجعل القضاء
الشرعي هو الرقيب الوحيد على هذا الإعلام.
• إصلاح واقع العلاقات الخارجية الراهن الخافي
لمبدأ: نشر الدعوة الإسلامية وتوحيد كلمة
المسلمين ونصرة قضايهم، حيث يتسم ذلك
الواقع بما يلي:
— الفتور في علاقة المملكة بالتوجهات الإسلامية
(على صعيد الدول والحركات والأفراد) والتجاهل
والتشويه الإعلامي والتقصير في دعم الحركات
الملتزمة بمنهج أهل السنة في مواجهة الحركات
البدعية التنصيرية.
— مد يد العون لدول تحارب الدعاة وتعرقل نشر
الدعوة الإسلامية
— الحرص الشديد على أن لا تتعارض سياسة المملكة
مع مصالح الأنظمة الغربية التي تقود حملة العدا
ضد الإسلام.
— تذبذب سياسة المملكة تجاه إيران مما يوحى بعدم
بناء العلاقات على الثوابت الشرعية والتخطيط
الاستراتيجي.
— انعدام النشاط الإسلامي للسفارات السعودية
بالخارج، وانتشار ظاهرة توظيف النساء السفارات

والتخلص من كل الارتباطات العسكرية المخلة
بسيادة البلاد، وعدم الاعتماد على أية قوة
عسكرية خارجية في الدفاع عن النفس.
• إصلاح الواقع الإعلامي الراهن والذي يعيبه:
— تقديس الأشخاص والذوات مما يرسخ النفاق
والكذب والمدح المذموم.
— العرض الانتقائي للإسلام وتحجيم المنابر ومحاوله
حصرها على من لا يحسنون القيام بحقها.
— فراغ البرامج من المحتوى البناء وشل فاعلية الوسائل
الإعلامية وتعطيل القدرات الإبداعية في كل من
يتولى خطاب الأمة بسلسلة من القيود والتعليمات
الثقيلة.
— التقليل من البرامج الدينية واحتكار الحكومة
لوسائل الإعلام.
— حجب الأخبار الصادقة مما يؤدي إلى تلقي الشعب
الأخبار من وسائل إعلام معادية.
— ترويج القيم والأخلاقيات الغربية المناهية للشرعية
وتقديمها كنموذج يقتدى مما يكسر الحاجز
الاعتقادي بين المؤمنين وأهل الكفر والنفاق.
— إبراز الشرائح الاجتماعية ذات الدور الهامشي في
المجتمع ممن يعتبرون اللهو همهم المركزي
كالرياضيين والفنانين، والسعى إلى تمكينهم من
أذهان الشباب بدلاً من أهل العلم والفكر
والإصلاح.
— الإكثار من برامج الأطفال التي تعتمد على الأساطير
وتصديق المستحيل والسحر مع غياب البرامج
هادفة للأسرة والمرأة المسلمة.
— التركيز الإعلامي على مجارة الإعلام الغربي في
الطعن في الدعاة المسلمين والحركات والمؤسسات
الإسلامية والتشكيك فيها ورميها بالأصولية

3- دعاة الاعتدال: النموذج الغربي ليس شراً كله، والانفتاح المنضبط عليه ضرورة شرعية. ومن بين دعاة ذلك من يرى أن غفلة العلماء المسلمين عن إيجابيات النموذج الغربي هي التي تسببت في قلب ميزان القوة لصالحه ضد العالم الإسلامي، وتعكس فشلاً في نقد الذات واستحضار خبرة التفاعل التاريخي للإسلام مع الثقافات الأخرى في عهود ازدهاره التي قامت على مربع: الحوار، النقل، الإضافة، الإبداع. وعبئة خط الرجعة هي: تطوير مناهج التعليم الأزهرى بحيث تجمع بين دراسة العلوم الدينية وفهم الواقع على نحو يرسى أسلوباً للحوار وليس للصدام بين الحضارات. بتعبير آخر، هناك ضرورة للاعتراف بحالة الركود التي نعيشها وبأن مفتاح الخروج منها هو: تغيير مناهج التربية والتعليم بفكر معاصر يجمع بين أصول العقيدة والواقع الجديد ويرتكز على الشفافية والبحث العلمى لاستعادة الثقة بالنفس. ولما كانت دعوة الحوار بين الحضارات تنطلق الآن من وضعية عدم التكافؤ في القوة، ومن تشويهه لصورة الإسلام، فإن الحوار يحتاج إلى مناهج تعليمية تفرخ محاور ذكوى واع بدلالة المصطلحات والمفاهيم وعالم بالقاسم المشترك بين النموذج المعرفى الإسلامى والنموذج المعرفى الغربى وقادر على الكر والفر في هذه المعركة الفكرية، وعلى مخاطبة الشعوب الغربية وتعريشة الإعلام الرسمى المخطط الموجه إليها (39).

خامساً: رؤى الخارج الإسلامى: تنقسم الفعاليات الإسلامية خارج مصر والسعودية إلى فريقين: فريق مؤيد للطرح الأمريكى، وفريق معارض له سواء من منطلق دينى أو من منطلق سياسى.

1- رؤى المؤيدين للطرح الأمريكى: يتبين بعض الزعماء والمثقفين المسلمين مفردات الخطاب

فيها، وصرف أموال طائلة على شراء ذمم وإسكات بعض رجال الإعلام وقادة الأحزاب. وتقتصر الوثيقة إصلاح هذا الواقع بزيادة المنح الدراسية للدارسين بالمملكة من كل الجنسيات لإعدادهم للدعوة، واستقطاب الطاقات الإسلامية من كل أنحاء العالم وتوظيفها لخدمة الإسلام، وإيواء العلماء والدعاة المضطهدين وتوفير الحماية لهم، وإعادة النظر بشكل جذرى في وزارة الخارجية السعودية لتؤدى رسالتها الإسلامية، وتبنى سياسة خارجية ترمى إلى الوحدة الإسلامية وتوثيق العلاقات مع التوجهات الإسلامية القائمة على الكتاب والسنة (37).

2- دعاة تغيير المناهج بمزيد من الأسلمة:

ثمة اتجاه يرى أن العلوم الاجتماعية بحاجة إلى أسلمة كضرورة منهج، وكضرورة حياة. فالمناهج الغربية للعلوم الاجتماعية الحديثة هي مصدر آفات الغرب المزمنة، وثمة توجه غربى لنقدها والتخلى عنها، وهي غير ملزمة لعالمنا الإسلامى، وينبغى الإسراع بالمراجعة النقدية للعلوم الاجتماعية ثم إعادة صياغتها في ضوء بصائر القرآن والسنة النبوية الصحيحة. ولا بد من ربط إصلاحنا لعلومنا بثوابتنا، مع الوعى بثمار النقد الغربى للمادية العلمانية وتجاوزها والاعتداد بالعوامل الروحية، وبثبوت فشل المنهجية الوضعية.

وينبه هذا الفريق إلى صعوبة عملية التحول إلى المنهجية الإسلامية لوجود ثلاث قوى مضادة وإن اختلفت منطلقاتها: متغربون ومتمركسون يرون في ذلك رجوعاً إلى الوراء، ومشككون في مشروعية نقد الغرب دون أن يكون لدينا أولاً علوم مناظرة لعلومه إن لم تتفوق عليها، يرون أن نوايا الإسلاميين بترولية نفعية، ومتباكون على بطء حركة الأسلمة راغبون في أن تتم في غمضة عين غير مكترئين بسنن الله في التدرج في إعادة البناء الذى هو أصعب من الإنشاء الأصيلى لأنه يستلزم إزالة الركام ثم البناء (38).

مسلمون مما يضع الكويت على شفا بركان في (بحثها عن الهوية) (41).

ج- التحرر من المعرفة الحفرية: يرفض منور أنيس مقولة إن الإسلام هو (الأخر) غير القابل للوفاق مع بقية البشر الذي ينبغي محاصرته ومحاربه إلى الأبد. فلقد سبق للإسلام أن أقام في أرض الواقع نموذجاً فريداً في احترام التنوع والتسامح، إلا أنه يرى أن الداخل وليس الخارج هو السبب في منع الإسلام من استعادة مكانته مرة أخرى. ويشبه صورة الإسلام بديناصور يقال أنه نما إلى أن صار حجمه غير طبيعي فعجز عن التغيير فانقرض. فجمود العقلية الإسلامية في الحنين إلى الماضي التليد بتفكير عقيم معزول عن المتغيرات العصرية ومحض ضد التغيير والتطور متناسياً سنة الله في عدم تغيير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، هو السبب الأهم في تمكن هوليد وبعض المفكرين الغربيين من تخليق صورة شيطانية له وترويجها وإعادة إنتاجها. والمخرج هو التخلي عن العقلية الحفرية التي ترسى عليها هوليد ووسائل الإعلام الغربية صرح صورتها المزيفة للإسلام. والعالم الإسلامي -في رأيه- ليس في حرب مع الغرب، بل مع نفسه، فهو منخرط في عملية إبادة للذات. والمخرج هو "استعادة الحرية والعدالة لربوع الإسلام كأساس للشراكة في عالم جديد مبني على رحمة الله، في عصر ما بعد النصوص" (42).

د- اتهام العلماء المسلمين بالتسبب في التخلف:

يرى محمد مهاتير: في حوار يسأله فيه ناتان جاردنيلز عن: متى ينهض (الإسلام العربي) من سباته العلمي؟ وما سر تخلف (الإسلام العربي)؟ أن الذي يقف في طريق التحديث هم من يسمون أنفسهم: علماء الإسلام وغايتهم ترويج أجندتهم السياسية بالانفراد بالحكم دون سواهم وهؤلاء العلماء المسيسون هم سر تخلف المسلمين. فالإسلام كان في أوج ازدهاره حضارة العلم والمعرفة وجمع في جعبته: الفلسفة والعلم والرياضة التي بدأها الإغريق. ولكن

الأمريكي فيما يتعلق بإصلاح التعليم الديني السعودي المصري. ومن نماذج ذلك:

أ- ربط ظاهرة بن لادن بنوعية التعليم وغياب الديمقراطية: يقارن أنور إبراهيم بين سلوكيات الأثرياء المسلمين في عصر الازدهار الإسلامي وسلوكياتهم في عصر الانحطاط الراهن. أثرياء العصر الأول أنفقوا أموالهم في تمويل: مؤسسات التقوى وفي مقدمتها: الجامعات والمستشفيات ورعاية العلماء والفلاسفة والأدباء من أجل ازدهار التعليم والإبداع. أثرياء العصر الثاني، ونموذجهم أسامة بن لادن، ينفقون أموالهم في: القتل. فما هو تفسير هذه الظاهرة؟ غياب الديمقراطية. فأسامة بن لادن وأتباعه نتاج اليأس. فهم طبقة مهنية جديدة قادرة على العطاء تنمو عاماً بعد عام دون أن تجد فضاءً سياسياً للتعبير الحر عن همومها، بسبب هيمنة الدولة، وانعدام إمكانية التغيير بالوسائل السلمية وغياب المجتمع المدني، والتعاون الغربي مع الحكومات المستبدة القائمة في كثير من البلدان الإسلامية على حساب أي فرصة لنمو الحركة الديمقراطية الوليدة (40).

ب- ضرورة الفصل بين الدين والسياسة وتحجيم

الحركة الإسلامية: يتحدث الشيخ سعود ناصر الصباح وزير البترول والإعلام الكويتي السابق عن: خطف الحركة الإسلامية للعالم العربي باستخدام الإسلام كمجرد غطاء لأجندتها السياسية، ويرى أن القاعدة الأم للحكم في العالم كله وفي الكويت بخاصة يجب أن تكون: فصل الدين عن الدولة. ويعنى على العالم العربي ما يسميه بفرض الدين نفسه على السياسة. والحل برأيه هو: الاستبداد في مواجهة الإسلاميين. ومن غير الحكمة أن تترك لهم فرصة النمو وتكوين اتحادات وفروع ولجان. فهذه الجماعات ذات عضلات مالية قوية. والمال هو الشريان الأساسي لنفوذها. ولذا يجب إخضاع مصادر تمويلها للرقابة والتحكم فيها، وتقليص أنشطتها الخيرة في ظاهرها. ويتهم الحكومة الكويتية الراهنة بأن أغلبية أعضائها سلفيون أو أخوان

التحيز ضد المرأة بالمقاييس الغربية. ولا صحة لمقولة أن التصدى للثقافة الإسلامية أساس لمنع الانفجار السكاني، بدعوى أن معاداة تلك الثقافة تؤدي إلى نمو سكاني سريع في العالم الإسلامي. فالمقارنة بين الزيادة السكانية في العالم الإسلامي في السبعينيات والزيادة السكانية الآن تكشف عن انخفاض كبير في المعدل الإجمالي للخصوبة الإنجابية في كل الدول الإسلامية، في فترة أقصر بكثير من التي تحقق ذلك فيها في أوروبا وأمريكا اللاتينية. ولا وجه للصحة أيضاً في مقولة الحدود الدائمة للإسلام. فلقد كشفت دراسة لجونتانان فوكس نشرت مع مطلع الألفية الثالثة، أن نسبة انخراط المسلمين في صراعات مع غير المسلمين منذ الحرب العالمية الثانية لم تصل إلى الربع وهي نسبة تناهز نسبتهم إلى سكان العالم، رغم طول حدود العالم الإسلامي الأفريقية والأوروآسيوية التي تجعله في اتصال وثيق ومكثف مع الحضارات الغربية والأفريقية والأرثوذكسية والهندوسية والبوذية، فضلاً عن الحدود الداخلية للتجمعات الإسلامية داخل الدول غير الإسلامية والتي تزيد على ثلث مسلمي العالم. ومن الجاف للمنهاجية العلمية الزعم بأن الإسلام معادٍ للقيم الديمقراطية، وبأن التقاليد الثقافية الإسلامية تسببت في عدم استفادة الشرق الأوسط من موجتي التوجه الديمقراطي اللتين هبتت رياحهما مع تصفية الاستعمار التقليدي ثم مع نهاية الحرب الباردة. فالتصنيفات الغربية في هذا الصدد متحيزة، ولا تظهر حقيقة تخوف الغرب من أن يؤدي التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة وتغيير قواعد العلاقة معه، وإقدامه بالتالي على تقديم العون المادي والمعنوي والمخابراتي لأنظمة حكم استبدادية للتصدي للمعارضة الإسلامية، فضلاً عن سماحه لروسيا بالتصدي للديموقراطية في آسيا الوسطى لتحجيم النفوذ الإسلامي هناك.

القضية إذن ليست الخطر الإسلامي على الولايات المتحدة، وإنما المجاهدة التي تفرضها أمريكا على الإسلام

علماء المسلمين بدأوا بعد ذلك يدعون إلى "تعليم الدين وحده ولا شيء معه" وأصبح هؤلاء العلماء جاهلين بالعلوم الطبيعية وبالدين ذاته أيضاً. وكلما بذلت محاولة للحاق بركب الدول غير الإسلامية في مجال التنمية أجهضتها جماعات تدعو إلى (العودة إلى الإسلام) تعلن الجهاد ضد حكومات بلادها التي تحاول التطوير والتنمية، كما حدث من جانب الإخوان المسلمين في مصر، ومن جانب الحركة الإسلامية في أرجاء العالم، والوهابية تمثل تفسيراً متشدداً للإسلام، ولكنه ليس هناك دليل في رأيه على أن السعوديين يسعون إلى ترويح الفكر الوهابي في آسيا⁽⁴³⁾.

2- رؤى المعارضين للطرح الأمريكي:

يفند بعض المثقفين المسلمين علاقة التعليم الديني ومشكلات الإرهاب العالمي ومشكلات الداخل الإسلامي. وفيما يلي نماذج لذلك:

أ- تنفيذ علاقة التعليم الديني بمشكلات

الداخل الإسلامي: يرى بعض المفكرين الإسلاميين عدم صحة الاتهامات الأمريكية للتعليم الديني ويدللون على زيف ارتباط الإسلام بالتخلف الاقتصادي بأن العالم الإسلامي يواجه مشكلات اقتصادية خطيرة، إلا أنه ليس أسوأ من غيره بالمقارنة. بمن كانوا تاريخياً في مثل وضعه في النمو الاقتصادي على صعيد: المساواة بين المرأة والرجل وتطوير مؤسسات الحكم الديمقراطي وإقامة علاقات سلمية مع جيرانهم. فمعدل النمو في نصيب الفرد من الدخل مع مطلع الألفية الثالثة في مصر وإيران واندونيسيا أعلى منه في أوكرانيا وفنزويلا والهند، وشبه متساوٍ بالنسبة لباكستان والهند وتركيا وروسيا، وحقت 22 دولة إسلامية مراكز تتراوح بين 32 و100 على مقياس مؤشرات التنمية البشرية. ورغم تدهور مرتبة باكستان فإنها سبقت الكثير من الدول غير الإسلامية.

وجاءت السعودية في نفس مرتبة النرويج وفنلندا في الإنفاق على التعليم. ويخلو نصف الدول الإسلامية من

وحده وبوحدة الرسالة ووحدة الأسرة البشرية، والحريّة الدينية وكرامة الإنسان. ومحمد بن عبد الوهاب مصلح لم يطلب من أحد الجمود عند ما قاله من قرنين، والسعوديون لا يقولون أبداً: (نحن وهابيون)، بل يقولون: (نحن مسلمون). فقط يدرسون فكر محمد بن عبد الوهاب في مدارسهم. واعتقاد بعض العلماء السعوديين أن المذهب الوهابي هو أصح المذاهب وأنه ليس بحاجة إلى تعديل يولد موقفاً فصامياً لأن الوهابية ترفض الكثير مما يفعله القادة السعوديون الذين يثيرون ضجة على قيادة المرأة للسيارة (46).

الخاتمة

ماذا بعد وصف الخريطة الإدراكية الراهنة للتعليم الديني السعودي المصري؟
الوصف خطوة تسبق التقييم، الذي هو شرط القدرة على التنبؤ. بمستقبل الظاهرة محل البحث. ولم تتطرق هذه الدراسة إلى هذين المستويين، بل إنما وقفت عند حد وصف الظاهرة من خلال الخطاب وبعض الوثائق المحدودة التي تيسرت، فوصف الظاهرة في عمقها يحتاج إلى تحليل لحتوى المناهج الدراسية في مصر والسعودية، على الأقل في مرحلة ما قبل الجامعة، فضلاً عن تحليل الخطاب الديني بكل قنواته. إلا أن هذه الدراسة يمكن أن تقدم مجموعة من الفرضيات البحثية التي يمكن اختبارها في دراسة معمقة تطول الأبعاد الثلاثة للتحليل: الوصف والتقييم والتنبؤ، وذلك في ضوء الملاحظات التالية:

1- مفهوم التعليم الديني مفهوم أجنحة بالنسبة لكل أطرافه، وهو مفهوم يعرف شبكة علاقوية غاية في التعقيد خاصة في الداخل الإسلامي حيث لا يزال الغرب يصدر منظومة هذا المفهوم إلى داخل نسيج المجتمع الإسلامي، مع التنوع في الموقف من

برؤيتها لذاها كقوة تحضر فائقة القدرة، تبشر بنموذجها في مواجهة حضارة إسلامية جريئة مهمشة، تشعر بمهانة الخضوع للهيمنة الغربية منذ قرنين من الزمان. وينبئ تفاقم الحماس التبشيري الأمريكي الراهن، والقناعة الأمريكية بالقدرة على إلحاق الضرر بالغير دون تكبد خسائر بشرية تذكر، والفشل في مواجهة صيغة بن لادن السرية الشبكية اللامركزية، أن يميل صانع القرار الأمريكي إلى المعسكر الداعي للصدام مع الإسلام مع التركيز في السعي إلى تدمير العالم الإسلامي على أهداف محددة ملائمة يسهل استهدافها كأظمة الحكم وقنوات التعليم الإسلامي. ولن يحقق ذلك لأمريكا الأمن ولا السلام، إنه قد يثبت للعالم أنها قوة لا نظير لها، ولكنه لن يثبت أنها قوة بهيمنة: احترام القيم الحضارية (44).

ب- التشكيك في النوايا الأمريكية: يلفت حسن الترابي النظر إلى أن الولايات المتحدة وظفت الحركة الإسلامية أثناء الحرب الباردة، ولكن مع استمرار ترويج الصورة السلبية للإسلام، وأن التطرف الذي تقع فيه بعض عناصر الحركة الإسلامية ما هو إلا رد فعل للتطرف الأمريكي. ومع ذلك فإن بالغرب قطاعات محبذة للحوار المثمر مع الإسلام بدلاً من استهدافه بضربات وقائية، وتعي هذه القطاعات حقيقة أن معظم الحركات الإسلامية عادلة وأن عدالة الإسلام وإنسانيته كفيلتان بإنشاء حيز مشترك بين الإسلام والمثالية الديمقراطية الغربية، وأن الحوار القادر على إفراز الاعتدال هو الحوار الذي يكون هدفه فتح آفاق جديدة للتعايش وليس احتواء الإسلام. ولب المعضلة الراهنة ليس رفض الحركات الإسلامية للديموقراطية وإنما إصرار الولايات المتحدة على عدم التسامح معها حتى لو تبنت العمل الديمقراطي السلمى (45).

ج- التمييز بين الإسلام والوهابية، وبين سلوكيات السعوديين والوهابية: يرد البعض على الاتهامات الأمريكية بأن الإسلام عقيدة واحدة أساسها: الإيمان بالله

التمييز العنصري)، وبات التركيز الآن على حماية المرأة داخل الأسرة وتقرير أولوية حقوقها الفردية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مسألة الاستقلال الذاتي للأسرة⁽⁴⁹⁾.

4- يستدعي الغرب رؤية صراعية، من قبيل استخدامه لمفهوم الحرب العادلة الذي برر به الكاثوليك من قبل الحرب الصليبية، مع عدم الإشارة لكلمة العدالة إلا في وصف الحرب في مقابل الإلحاح على مفاهيم الحرية والروح الفردية والقيم الأمريكية وشرعية منظومة القيم الأمريكية.

5- ثمة رفض للأجندة الأمريكية من منطلق غير ديني في العالم الإسلامي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث تحدث الكثير من المفكرين عن: تآكل الحلم الأمريكي وإفلاس مشروع قيادة أمريكا للعالم وتهددها للاستقرار العالمي، لأن أجندتها أجندة هيمنة وليس إصلاحاً دينياً. فهي تضافر بين الأيديولوجية المحافظة الجديدة واللاهوت اليميني المسيحي الأمريكي من أجل تدخل أمريكي يعيد تشكيل خريطة الشرق الأوسط، وتأخير انحدار الهيمنة الأمريكية⁽⁵⁰⁾.

هوامش الدراسة

1. انظر على سبيل المثال: أبو الأعلى المودودي، المصطلحات الأربعة في القرآن الكريم، القاهرة، دار التراث العربي للطباعة والنشر، 1975، ص 126 - 135، د. رؤوف شلبي، إن الدين عند الله الإسلام، القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، 1988، ص 12 - 23.

وشهدت القرون الثلاثة المنصرمة تفاعلاً بين المنظور الغربي (من موقع الفعل) والمنظور الإسلامي (من موقع رد الفعل) لمفهوم الدين تجسد أولاً في حركة تجديد فقهي نابذة للتقليد وداعية إلى تفعيل الاجتهاد كالحركات الوهابية والسنوسية والمهدية، وتجسد ثانياً في: مدرسة الإصلاح المؤسسي في تركيا ومصر والتي أنشأت (مؤسسات بديلة)

العلمانية بين مؤمنين بفاعليتها، ومتخوفين من أن تكون مطية لحو الشخصية الإسلامية⁽⁴⁷⁾.

2- مفهوم الفصل بين الدين والسياسة في الغرب حديث النشأة ومتعدد الأشكال. فالأصل في فكرة الجمع بين الوحدة والتعدد المراعى للخصوصيات الفرعية للمجتمع السياسي الغربي كان هو العقد الديني بين الله وبنى إسرائيل حتى أواخر القرن السابع عشر في أوروبا، وأواخر القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة، ولا تزال هناك درجة من التشابك بين الدين والدولة في الغرب حتى الآن. ولم يتفق الغرب على مدلول معين للمقصود بالفصل بين السياسة والدين، بل انقسم إلى خمسة توجهات في هذا الصدد تشمل: ترويح المجتمع العلماني وإزالة الدين، واعتماد كنيسة رسمية مع إتاحة الحرية الدينية للكنائس الأخرى، ومساندة الدولة المتساوية لكافة الكنائس مع جعل يد الدولة هي اليد العليا، وتحرير الدين من قيود الدولة، وإعطاء حقوق متكافئة لكافة الأديان. ولا يزال هناك معضلة في الغرب بخصوص: حدود التنوع الديني. ولا يزال بالغرب من يرفضون فكرة النسبية المطلقة، ويؤكدون ضرورة استبعاد فكرة اعتبار الفهم الغربي لحقوق الإنسان هو الخيار الوحيد المتاح والمقبول، ويرون ضرورة اعتبار الكرامة الإنسانية ناظماً لحقوق الإنسان⁽⁴⁸⁾.

3- لا حدود للذرة التفتيتية للنموذج الغربي فيما يتعلق بأجندة إصلاح التعليم الديني. وعلى سبيل المثال فإن ما يسمى بإصلاح وضعية المرأة وصل في بعض الدراسات الغربية الآن إلى حد الحديث عن حماية المرأة من طفلها أو بالأحرى من أن يكون حق الطفل على حساب حقها في المساواة مع الرجل، وسُمى زواج الفتاة الصغيرة (نوعاً من الرق)، واعتُبرت عدم التسوية بين المرأة والرجل في الميراث وحقوق الملكية والخدمة العسكرية (نوعاً من

السيد عمر، مقدمة في نظرية السياسة الخارجية، الإسكندرية: منشأة الشنهابي للطباعة، 2002، ص 30 - 36.

3. M. shahid Alam , How different are Islamic societies , Asian Affairs , March 2002 , <http://www.asianaffairs.com/Terrorism2.htm>

وانظر أيضاً: جون اسبوستو، الخطر الإسلامى، أسطورة أم حقيقة، ترجمة د. السيد عمر ومختار متولى، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1994. فرغم ما هو شائع عن الطرح الذى قدمه هذا المفكر فإنه لم ينف عن الإسلام صفة الخطر، بل نفى وجود خطر إسلامى موحد، وأشار إلى إمكانية تعميق وتوظيف ما يعتبره تنوعاً وتجزؤاً في الظاهرة الإسلامية في تحييدها بشكل ذاتى وفي ذات الوقت فإنه لم يعارض المفردات الأمريكية المطروحة كشرط لاعتبار التعليم الدين الإسلامى مقبولاً، وأشار إلى أن القابلية الإسلامية لا تزال عالية لدى الجماهير الإسلامية وأن الأفكار العلمانية لم ترسخ إلا في أذهان النخبة الحاكمة، وأن النخبة تشهد الآن تحولاً يبنى بنشوء نخبة إسلامية تتخذ من التربية الإسلامية والعمل الخيري الإسلامى قاطرة لأسلمة المجتمعات الإسلامية. ولا يتردد عن استخدام مفاهيم مثل: المخاطرة باختطاف الديمقراطية، أسلمة الديمقراطية، السعى إلى ديمقراطية خالية من المخاطر، التهديد الإسلامى الكامن للرضا الذاتى الغربى عن المادية والليبرالية (المرجع السابق ص 237 - 262)، وتجاوز علمنة الإجراءات والمؤسسات إلى علمنة الأذهان والثقافة (المرجع السابق ص 16) خلاصة القول إن دعاة الاعتدال والتكيف يراهنون على: مرونة الإسلام، ويسلمون بشرعية تصدى الغرب للحركة الإسلامية التى لا تقبل العمل من داخل النظام العالمى. انظر فواز أ. جرجس، أمريكا والإسلام السياسى، ترجمة سعود عطية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 2000، ص 19 - 32، ص 182 - 173

4. Harlan ullman , Unfinished Business , Afghanistan , the Middle East , and Beyond: defusing the Dangers that Threaten America's Security, New York, Kensington publishing crop, 2002, pp.198 - 204

5. انظر: فواز جرجس، مرجع سابق، ص 24 - 28.

6. Saudi time bomb , Religions textbooks , [http://w9.klifo/wgbhfoRazesfrontline/show/Saudi madrassas / etc / textbooks. html](http://w9.klifo/wgbhfoRazesfrontline/show/Saudi%20madrassas/etc/textbooks.html) & [http://p6s-frontline:Saudi time Bomb analyses wahabism. html](http://p6s-frontline:Saudi%20timeBombanalyseswahabism.html)

ويتحدث برنارد لويس عن عيوب في البنية المفاهيمية للإسلام تنبع منها جذور السخط الإسلامى. فمهمة جنود الله في الإسلام هي: سرعة إرسال أعداء الله إلى الله ليتولى تأديبهم

على غرار المؤسسات الغربية مع الإبقاء على المؤسسات القديمة وغرست بذلك بذرة الازدواجية في النظام التعليمى، وتفاقت تلك الازدواجية مع تحظى تقليد الغرب في العلوم الطبيعية إلى تقليده في العلوم الإنسانية مع مصادرة النفوذ الأوروبى أى إمكانية للتفاعل بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات المستوردة، وتجسد ثالثاً بتعميق الاستعمار لتلك الازدواجية خاصة في مجال القانون والتعليم على نحو استحال معه التخلص منها بعد القضاء على الاستعمار التقليدى حيث أفرز المسعى الاستعمارى توجهات داخل نسيج المجتمعات الإسلامية مؤمنة بضرورة تمهيش الدين وحصره في نطاق الحياة الخاصة والفصل بين الدين والسياسة. ولا تزال علاقة التبعية قائمة بين الغرب والعالم الإسلامى، وتدور العولمة كأحدث حلقاتها حول علمنة العالم الإسلامى، وتوجيه كل أصابع الاتهام في مشكلات الداخل الإسلامى، وفي توتر العلاقة مع بقية العالم غير الإسلامى إلى ما يسميه الغرب: التعليم الدين الإسلامى. انظر على سبيل المثال: المستشار طارق البشرى، الملامح العامة للفكر السياسى الإسلامى في التاريخ المعاصر، القاهرة: دار الشروق 1996، كليمنت م. هنرى، روبرت سيرنجبورج، العولمة وسياسة التنية في الشرق الأوسط، عرض: د. السيد عمر، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2002.

2. لب تحليل الصورة الذهنية والنسق الإدراكي للظاهرة هو: وصف الكيفية التى تعمل بها آليات الإدراك المعرفى ورصد أهم المتغيرات ذات الصلة بتشكيله والفرضيات الفلسفية الأساسية لظاهرة التعليم الدين السعودى في منظور الأطراف المعنية بها. والفرضية الأساسية التى يركز عليها هذا التحليل هي: سعى الأطراف المعنية بأى ظاهرة سياسية إلى التناغم الإدراكي المعرفى بالتعامل مع المعلومات الخاصة بها بشكل انتقائى ونبذ وتشويه أى معلومات تمز ذلك التناغم وتؤثر على قدرته على البقاء. وتعبير آخر، حرص كل الأطراف على الاتساق اللاحق للصورة بالإدراك الانتقائى وبالتأويل التحيز، وبحيث يصير ميزان العلاقة بين الأطراف هو: تصور كل منها للفرص والمخاطر الناجمة عن التغيير الذاتى، أو المفروض، الجذرى المفاجئ، أو التدرجى، الجزئى أو الشامل، والاختيار من بين بدائل أربعة: دعم الصورة الذهنية، التسوية، تحويل عبء المسؤولية إلى طرف آخر، الرضوخ لإرادة الآخر انظر في تفصيلات هذه المنهجية: د.

time / world / article o. 5599 / 331980 - 4.400
html

13. ريتشلرد لايفيير، دولارات الإرهاب: الولايات المتحدة والإسلاميون، 1999، عرض: سليمان عبد الغفار، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1999، ص 12 - 21.
14. يوسف بودانسكي، بن لادن، الرجل الذي أعلن الحرب على أمريكا، عرض د. السيد عمر، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2000، ص 9 - 10. ويحمل الأمريكيون الفكر الوهابي الإخواني مسئولية إحياء الحركة الإسلامية داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد حرب عام 1967. انظر:

Alisa Rubin Peled , Debating Islam in the Jewish state: the development of policy toward Islamic Institutions in Israel , New York , State Univ. , of New York press , 2001 , pp. 117 – 141. وانظر أيضاً:

Richard lowery, op. cit , p. 20

15. Richard lowery, the Saudi Choice, National Review, 20-5-2002, pp. 18 - 19.

16. أمارتياسن، لا تكفي مقاتلة الشر بل يجب تحقيق أهداف إيجابية أيضاً، الشرق الأوسط، القاهرة، 2002/5/3.

17. ستيفن هايدمان (محرر) الحرب، المؤسسات، التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط، عرض: سعود عطية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، 2002 ص 8 - 12، ص 36.

18. Michael M.J. Fisher , Islam: The odd civilization out ?, http: //www. digital npq. org / archive / 2002 - winter / Fisher. html.

19. Christopher Morris & Romesh Ratnesar, op. cit ,

20. ويرفض جارديلز الدعوة إلى (نظام إعلامي جديد) لتترم وسائل الإعلام العالمية بموجه بمزيد من الموضوعية في تصويرها للإسلام بدلاً من إلقاء مسئولية الضعف الناتج على الآخر، ويشير إلى تأييد مهاتير محمد وبرويز مشرف له في أن رفض العلمانية والحرص على (العودة إلى الإسلام) وراء تخلف المسلمين، وأن الحل هو: اتحاد المسلمين في النضال ضد الفقر والتخلف وليس ضد الحداثة. فلا يعقل أن تخرج كل الأمة الإسلامية حملة دكتوراه سنوياً يمثلون ثلث ما تخرجه بريطانيا وحدها فقط. ويخلص جارديلز إلى أن: إحياء الإسلام إذا قدر له أن يحدث، فإنه سيأتي إلى السعودية من آسيا في الاتجاه العكسي لمسار انتشاره الأول. انظر:

Nathan Gardels , Modernization will arrive in Saudi Arabia from Asia , http: // www. digital npq. org / archive / 2002 / spring / gardels. html ويدعم الإعلام الغربي هذه

بنفسه، وطوق النجاة من هذه البنية هو تفعيل مبدأ الحكومة المدنية وفصل الدين عن السياسة، لأن الإسلام والغزو المغولي متماثلان. انظر: برنارد لويس، إدوارد سعيد، الإسلام الأصولي، عرض د. السيد عمر، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2000. ويسوى دونالد بيترسون بين أي حكومة ذات أساس إسلامي وبين الاستبداد وعدم التسامح وانتهاك حقوق الإنسان. انظر: دونالد بيترسون، داخل السودان: الإسلام السياسي والصراع والكارثة، عرض د. السيد عمر، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2000. وقارن مع شرطي المعرفة العلمية لثقافة الآخر في رأي إدوارد سعيد (حرية البحث دون إكراه ولا خداع، وعدم الانطلاق من كراهية ثقافية مسبقة) وتأكيده عدم وجودهما في الغرب مما يؤدي إلى وضع المفكرين عقولهم في خدمة السلطة وأصحاب المصالح الأخطبوطية وليس في خدمة المعرفة النقدية ذات الحس الإنساني الأخلاقي في: برنارد لويس، إدوارد سعيد، مرجع سابق. وانظر أيضاً:

http: // www. digital npq. org / archive / 2002 / winter /Huntington. html. Samuel Huntington , Osama bin Laden has given common Identity Back to the west.

7. **http: // www. digital npq. org / archive / 2002 spring / al ankary html**

8. **Ibid**

9. **Harlan ullman, op. cit , p. 242.** وانظر أيضاً: don Morgan , David B. Ottaway , the Friend of my Enemy is ... , the Washington Post National weekly Edition , oct. 1 – 7 , 2001 , p. 18.

10. **Saudi time bomb , Religions textbooks , http: // w 9. klifo / wgbhfo Razes / - frontline / show / Saudi madrassas / etc / textbooks. h t ml& http: // p6s - frontline: Saudi time Bomb analyses Wahabism. html** وانظر أيضاً:

Terrorism: questions & Answers , council on foreign Relations in cooperation with markle foundation , http: // www. terrorism answers com / Galition / Saudi Arabia 2. h t mi. & http: // www. terrorism answers. com / causes / Regimes 2. html.

11. **Roleau Eric, Trouble in the Kingdom , Foreign Affairs, July / August 2002 , vol 81 , issue 4 , pp. 75 - 90**

12. **Bill Powell, is Saudi Arabia headed for a fall, fortune, 10 /12/2001.** وانظر أيضاً:

Christopher Morris & Romesh Ratnesar , a crude oil tank in Saudi Arabia , do we still Need the Saudi ? h tt p: // www. time. com /

- التعليم وخصوم التطوير، الأهرام 2002/6/20، سامي خشبة، عن التعليم والتنمية في مجتمع المعلومات، الأهرام 2002/1/15.
30. د. مصطفى الفقى، التعليم من الكتاب إلى الجامعات، الأهرام 1999/10/19.
31. انظر على سبيل المثال: د. شبل بدران، ضرورة تغيير نظام التعليم، كتاب الهلال، فبراير 2002، ص 16 - 23، د. على أسعد وطفة، د. عبد الرحمن الأحمد، التعصب: ماهيته وانتشاره في الوطن العربي، عالم الفكر، يناير - مارس 2002، ص 84 - 96، ص 104 - 119. وقارن مع: د. زهير حطب، العولمة والعنف، مجلة الفكر العربي، صيف 1998 ص 8 - 11.
32. وتشكو تلك الحركة النسوية من الاستقطاب الإسلامي لقطاعات نسوية عريضة للإيمان بالدور التقليدي للمرأة المصرية وتمجيد نمط القوامة الأبوية، الأمر الذي تجلّى في انتشار ظاهرة الحجاب والزى الإسلامي التقليدي، وتحول الجامعات إلى بؤرة لنجاح الإسلاميين في استمالة الطالبات وفريق من المثقفات إلى مقولة أن دور المرأة الأصيل هو: الحفاظ على الهوية الدينية ونقل القيم الروحية والقومية من جيل إلى جيل. وتعرض وضعية المرأة لضغوط من اتجاهين: البطالة وسياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي الهيكلي (التي تحد من فرص التعليم والعمل والرعاية الصحية المتاحة أمام المرأة المصرية) وتبنى قطاعات نسوية لأنماط التنشئة التقليدية التي يروج لها من الأسرة إلى المدرسة إلى أجهزة الإعلام ودور العبادة، والمتبلورة حول الربط بين مكانة المرأة وعفافها وبين: حشمتها وطاعتها للآباء والإخوة والأزواج وانتمائها إلى بيت أبيها قبل الزواج وإلى بيت زوجها بعد الزواج، وضرورة تحاشيها لكل ما يعتبره المجتمع جالباً للعار على البيت الذى تنتمى إليه. وبمخلص هذا الفريق إلى أن المرأة لن تتمتع بالمواطنة الكاملة إلا إذا تحررت من ربط هويتها بأبومتها أو زوجيتها في أسرة ذات نظام أبوى. انظر: سلمى يونان توالد المواطنة في مصر: التاريخ ومجتمع الشرق الأوسط، عرض د. السيد عمر، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2000، ص 5 - 40.
33. Roleau Eric , op. cit , p 88. وانظر أيضاً: Scott Macleod , Saudi prince's Call for Reform , 25/2/2002 , time , http: // www. Time. com / time / Europe / me / magazine / 0, 9869 / 212784 , 00. h tm / .

- الفكرة بتصدير فكرة: مدرسة إسلامية ترفع شعار التكيف مع مجتمع علماني. انظر: - Peter Jensen , Jakarta , Al Azher , Newsweek , 11/2/2002 & Ttaba Pepper , Islamic High school for Girls (Manchester) , Newsweek , 11/3/2002 & Sahib Hussain , Jamia Ulama Islamic, Newsweek , 11/3/2002 & Gameela Ismael, Talae Al-kamal , Egypt , Newsweek , 11/3/2002
21. Lance Morrow , who's more Arrogant ? h tt m 1 & A crant's view of the saudi volcano, http: // www. d I net - n - fis / comments / c 428. htm. وانظر أيضاً: Mortimer B. zukerman , Getting the mayor's Message , U. S News & world Report , Vol. 131 , issue 18 , 24/10/2001 pp. 60 - 63.
22. 254 - Harlan ullman, op. cit , p. 242
23. Stanly Reed , U. S - saudi Relations: changes are overdue , Business week , 0077135 , 29/10/2001 issue 3755 , File: // c: \ windows / desktop / U. S - Saudi Relations. h t m
24. Joseph A. Kechichian , why Saudis won't. change tune ? Christian science Monitor , 29/10/2001 Vol. 93 , issue 234, file: 11 A: 1 Saudi Arabia. h tm.
25. Jack Valent , Hollywood and the war against terror , http: // www. digital npq. org / archive / 2002 / spring / Ahmed. h tm / . وانظر . Akbar Ahmed , Hello Hollywood: your Images Affect Muslims Everywhere , http: // www. digital npq. org / archive / 2002 / spring / Ahmed. htm.
26. د. محمد محمود أبو غددير، إسرائيل وتوظيف المناهج الدراسية لمقاومة ثقافة السلام، شؤون الشرق الأوسط، القاهرة، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، إبريل 2002، ص 28 - 32.
27. Roleau Eric , op. cit , pp 80 - 90
28. Gaber Asfour ,Financier of Intolerant ' desert' Islam , http: // www. digital n p g.org / archive / 2002 - winter / Asfour. h t m l. وانظر . Abd el wahab el - Affendi , Eclipse of Reason , the media in the Muslim world , http: // www. ibmpcug. co. U. K / n whip / world / .
29. د. عزيز حنا داود، التعليم المنضب المستنفد، الأهرام 2002/4/22 وانظر أيضاً: د. حسن شحاتة، المناهج المصرية لتحديث التعليم، الأهرام 2002/2/28، د. نبيل لوقا، نخضة

كما تجلت في: الخطاب الإعلامي، وكما تجسدت في مادة القيم والأخلاق التي تم تقريرها مؤخراً بدءاً بالفرق الثلاث الأولى من التعليم الأساسي.

أ- دليل معلم مادة القيم والأخلاق: اقتضت الإشارات ذات المضمون الديني في هذا الكتاب الواقع في 216 على سبيل الحصر فيما يلي:

1- أن علماء الدين الإسلامي والمسيحي (شاركوا) في إعداده.. مادته مشتقة من: مبادئ وتعاليم الأديان السماوية والعقل الجمعي للأمة.. لا يلزم التخصص بالنسبة لمن يقوم بتدريسه.

— الفلسفة المؤسسة لمنهج القيم والأخلاق نابعة من سبعة محاور متشابهة لم يرد للأديان ذكر ضمنها سوى بعبارة: توظيف مبادئ وتعاليم الأديان السماوية السلوكية 0

— الإطار النظري مأخوذ بالنص من الميثاق الأخلاقي العالمي ورؤية علماء المستقبلات والدور التربوي للمدرسة كما حددته اليونيسكو. ومداخل تحقيق الأهداف التربوية غربية تماماً. وبوسع من يتصفح الكتاب ملاحظة اعتماد مؤلفيه على مصادر أجنبية فقط، وعدم فصلهم بين القسم والأخلاق، بعكس ما يوحى به عنوان المادة، حيث يتحدثون عن: القيم الأخلاقية (ص 1 - 15). وهم يفرقون صراحة بين معلم التربية الدينية ومعلم المنهج الأخلاقي. الأول يركز على: تعاليم الدين والشرائع والثاني يركز على السلوكيات وعلى الشعور الأخلاقي الذي هو أرسخ وأقدم في نفس الطفل من الشعور الديني، ولا يهتم تخصص هذا المعلم. وليس الدين هو المصدر الوحيد للقيم الأخلاقية بل هناك مصدران آخرون: الضمير والمجتمع. وما الاعتبار الديني إلا أحد ست اعتبارات تطلب القسم الأخلاقية من أجلها (ص 16 - 18).

— الإشارات الدينية في هذا الكتاب على سبيل الحصر: المسيح معلم، والرسول محمد معلم (ص 17) ودعاء: اللهم طهر أنفسنا ونقها كما ينقى الثوب الأبيض من السدس (ص 19)، والرسول لقب بالصادق الأمين، وجزء من آية تدعو إلى التعاون (وتعاونوا على السر والتقوى) (ص 24)، وثلاث آيات تدعو إلى الحرية الدينية (ص 32 - 33)، وحديث دخول امرأة النار في هرة حبستها (ص 33) وإشارة عابرة لوصية لقمان لابنه بأن لا يمشي في الأرض مرحاً، وللأثر: من تواضع لله رفعه (ص 35 - 36)

34. يرى الأمير طلال أن بلاده بحاجة إلى الليبرالية والحوار والتحرر من حكم الرجل الواحد، والتوصل إلى نظام للمملكة وسياسة واضحة تحظى بالإجماع من خلال الحوار بين المؤسسات المدنية والدينية لبناء الديمقراطية والملكية الدستورية على مراحل. ويرى أن أخطر مشكلة تواجه السعودية في المستقبل هي: الأزمة السكانية، وهي بحاجة إلى فتوى دينية تعيد تفسير دعوة الرسول ﷺ للتناكح والتناسل التي تستند عليها المعارضة الأصولية في رفض تحديد النسل، ويرى أنها كانت صالحة في صدر الإسلام ولم تعد ملائمة في الظروف الراهنة. ويقول الأمير طلال إن القيادة السعودية بحثت الاتهامات الأمريكية للمجتمع السعودي في لجان وجلسات مغلقة، وتوصلت إلى صحة بعضها ووجوب معالجته، مثل: الحرية والديموقراطية وحقوق المرأة وحقوق الإنسان، ولكنه لا يسلم بأن معظم هذه المشكلات نابع من النظام التعليمي السعودي، وإن كان يرى أن المقررات الدراسية السعودية بحاجة إلى مراجعة من أجل صالح الأجيال السعودية القادمة. انظر:

Scott Macleod , Saudi prince's Call for Reform , 25/2/2002 , time , h t t p : // www. Time. com / time / Europe / me / magazine / Scott / 0. 9869 / 212784 , 00. htm / . وانظر أيضاً: **Maclod , with Friends like these? Http://www.Time.com/ Time/ Europe/ me /magazine / 0,48681 / 182842,00 html. http: // www.digital npq. org / archive / 2002 spring George A. Nader . وانظر أيضاً: / al ankary html , A dialogue with prince Al Waleed Bin Talal , Middle East Insight , Jan. Feb. 2002 , pp. 27- 30.**

35. Scott Macleod ,How to Bring Change to the Kingdom ? time , 25 / 2 / 2002 & 4/3/2002 , http: // www. time. com / time / Europe / Magazine , article / 0. 13005, 959020304 , 212732 - 400. htm1. وانظر أيضاً: U.S. Saudi Relations , a middle East insight forum with Amb. Robert w. Jordan and a Delegation from Saudi Arabia , Middle East sight , March - April 2002 , www. mideastsight. Org,

وأضاف السعوديون مادة التربية الوطنية، كما يفكرون في تدريس التراث الشعبي السعودي للخروج من الإطار التقليدي السائد من أمد طويل بالتطوير المستمر للمقررات الدراسية، سلمان بن يوسف الدوسري، دفاعاً عن الوزير ووزارة المعارف السعودية، الشرق الأوسط 2000/3/4.

36. وفيما يلي محاولة لاستقراء تعريف إجرائي لمفهوم إصلاح التعليم من واقع رؤية وزير التعليم المصري ومن يساندونها

— قيمة الحب: ورد بها حديث نبوي (أحب لأخيك ما تحب لنفسك) وعظة إنجيلية (الحبة: تتأني وترفق، لا تحسد، لا تتفاخر، لا تظن السوء، لا تفتخر بالإثم، بل تفرح بالحق) (ص 142).

(3) الجزء الخاص بالفرقة الثالثة:

— قيمة النظافة: لا ذكر للدين (ص 151)، وكذلك الحال بالنسبة لقيمة تحمل المسؤولية (ص 183).

— قيمة الأمانة: فضيلة دينية أخلاقية، والعمل عبادة، ومن غشنا فليس منا (ص 155، ص 159، ص 167).

— التعاون: وردت الأديان السماوية عليه، وإشارة لجزء من آية (وتعاونوا على البر والتقوى) وإشارة إلى أن في الإنجيل آيات تحت على التعاون دون ذكرها (ص 172 - 173).

— الحب: وردت إشارة إلى آية قرآنية في ضرورة اتباع الرسول (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني) وحديث نبوي في ضرورة حب الرسول (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ماله وولده) واقتباس إنجيلي في المحبة المتبادلة (أحبوا بعضكم بعضاً. المحبة فلتكن بلا رياء وكونوا كارهين للشر ملتصقين بالخير) (ص 201).

— التذوق الجمالي: ورد لفظ الجلالة الله أربع مرات: الله خلق الجمال، الله خلق كل شيء، الله خلق الزهرة، قدرة الله (ص 206، 207، 209)

— قيمة التواضع: لأول مرة ترد عبارات دينية تحت على التواضع ضمن خطة الدرس: ما تواضع أحد الله إلا رفعه، الكمال لله وحده، لا يدخل الجنة من كان فيه مثقال حبة من كبر (ص 109 - 211).

انظر ما سبق في: د. كوثر حسين كوجك (وآخرون)، دليل المعلم لمنهج القيم والأخلاق لتلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الابتدائي، القاهرة: مطابع الشروق، الفصل الدراسي الأول، 2002 / 2003. وهذا الكتاب ألفه عشرة باحثين منهم اثنان مسيحيان. وهذا الفريق البحثي هو نفسه مؤلف الكتب الدراسية الثلاثة المقررة على الفرق الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائي. وفيما يلي إطلالة عاجلة على موقع الدين في مضمون المقرر الدراسي لمادة القيم والأخلاق، والذي سيتضح منه أنها أقل اهتماماً بالدين

وغاب أي ذكر للدين في خريطة الأهداف السلوكية التي ينبغي تحقيقها في الصفوف الثلاثة (ص 37 - 45) وذلك عدا إشارة عابرة إلى: قدرة الله على خلق كل شيء (ص 44).

وبالتأمل في الجزء التطبيقي من هذا الكتاب يلاحظ الباحث ما يلي:

(1) الجزء الخاص بالفرقة الأولى:

— تركيز على التعاون بين مدرس مادة القيم والأخلاق ومدرس الموسيقى. (ص 56، 57، 76، 99).

— قيمة النظافة: لا إشارة للدين باستثناء القول بأن النظافة من الإيمان وحث عليها الأديان (ص 55).

— قيمة الأمانة: لا إشارة للدين باستثناء القول بأنه سلوك تدعو إليه كل الأديان، والكذاب يغضب ربه، والصادق مصيره الجنة (ص 64).

— قيمة التعاون: لا إشارة للدين عدا القول بأن الأديان السماوية دعت إلى التعاون، دون أي ربط للحقوق والواجبات بالدين (ص 70 - 77).

— قيمة تحمل المسؤولية: خلعت حتى من أي إشارة لحث الأديان عليها (ص 77).

— قيمة الحب: خلعت حتى من أي إشارة لحث الأديان عليها. فقط جاء بما: الله خلق الذراعين ليحتضن بعضنا البعض بمسا (ص 89)، والدين ينهي عن نهر السيدة العجوز (ص 90)

— قيمة تذوق الجمال: لا إشارة فيها للأديان. (ص 95 - 96).

— قيمة الحرية: وردت الإشارة إلى أنها هبة من الله. إلا أن تعريفها وضوابطها بعيدة عن الدين. فهي تعنى القدرة على الاختيار في إطار من ضوابط العقل والمجتمع (ص 99).

(2) الجزء الخاص بالصف الثاني:

— قيم النظافة، وتحمل المسؤولية، والتعاون، والتذوق الجمالي: لا ذكر للدين فيهما جميعاً (ص 105 - 106، ص 119 - 126، ص 145 - 148).

— قيمة الأمانة: جاء ذكر أنها خلق حميد دعت إليه الأديان السماوية. ولأول مرة يوجه المعلم صراحة إلى الإشارة إلى حديث نبوي (أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك)، واقتباس من الإنجيل (اطرحوا عنكم الكذب وتكلموا بالصدق). (ص 114)

— استبعاد الدين من نطاق خريطة الرؤية القومية للتعليم (ص 10).

— المصطلحات الواردة بالإنجليزية بكثافة في الوثيقة دليل على أن مصادرها جلها إن لم يكن كلها أجنبية ومفردات رصد المتغيرات العالمية المعاصرة مطابقة للمنظور الغربي (منها مثلاً: الثورة التكنولوجية، الفجوة المعرفية، المجتمعات المنتجة للمعرفة، السكان والبيئة، الانفجار السكان، المرأة كقضية عالمية، أقول دور الدولة ونمو دور المجتمع المدني، التعلم مدى الحياة، التدريب عن بعد، التعليم عن بعد) وتكشف قائمة الجهات المانحة للشبكة القومية المصرية للتعليم عن بعد، عن توجهات هذه النقطة: برنامج المعونة الأمريكية، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الجهات المعاونة وفي مقدمتها: الجامعة الأمريكية بالقاهرة والمراكز الثقافية لكل من فرنسا وألمانيا وأمريكا، فضلاً عن تجهيز بعثات داخلية تحويلية لإرسالهم لاحقاً إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، وإرسال أكثر من ثمانية آلاف مبعوث للدراسة بالخارج عام 2001 وإعداد مائتي دراسة لتطوير المناهج ص 76 - 87، ص 102 - 110، ص 125 - 128 وفي حين لا نجد ذكراً للدين من قريب أو بعيد إلا ثلاث مرات على سبيل الحصر وبشكل عابر (ص 7، ص 83، ص 108) فإن الحديث عن الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والمنظمات الدولية والغربية يسود ثمان صفحات، وتتحدد الجودة الشاملة لنظام التعليم بربطه بخمسة مفاهيم عالمية: الشراكة والمشاركة والمجتمعية والتكامل والشفافية (ص 146) وتطرح الوثيقة مفهوم: التربية للوالدية والشراكة بين الوالدين والإعلام والمدرسة في العملية التعليمية (ص 152 - 153) وهكذا يتضح أن هناك محاكاة إلى حد بعيد لأنظمة التعليم الغربية.

ويلمس الباحث ذلك أيضاً في إصدارات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، حيث يغيب بشكل ملحوظ الدين من دائرة البحث التربوي حتى في البرامج المطروحة لإعداد معلمى اللغة العربية. ممرحلة التعليم الأساسى. انظر مثلاً: العدد الثانى من المجلد الأول من مجلة البحث التربوى نصف السنوية التى شرع المركز المذكور فى إصدارها مؤخراً، عدد يوليو 2002 ص 535 - 563.

إلا أن الملاحظ أن هناك توجهاً فى أوساط المسئولين عن التربية والتعليم يبدى معارضة للتوجه السابق من منطلق الخوف على الهوية وليس من منطلق دين، بل إن البعض يرى أن الانفتاح على الغرب وسيلة للتحصين فى مواجهة العولمة. انظر مثلاً: الدراسة التى تحذر من الأمركة فى مجال الإعلام التعليمى الذى يصدر

حتى من الدليل الخاص بتدريسه. فلقد أشير إلى الدين على سبيل الحصر على النحو التالى:

(1) مقرر الصف الأول الابتدائى: يشتمل على قيم: النظافة، الأمانة، التعاون، تحمل المسؤولية، العطف والرحمة، تذوق الجمال، الحرية. ولا توجد فيه أى إشارة لمعنى دينى ولا لربط القيم بالأديان باستثناء العبارات التالية (الكذب حرام، الكذاب جزاؤه النار، الصادق جزاؤه الجنة). انظر: د. كوثر كوجك (وآخرون)، القيم والأخلاق، الصف الأول، القاهرة، مطابع دار الشروق، الفصل الدراسى الأول، 2002/ 2003، ص 7، ص 10).

(2) مقرر الصف الثانى الابتدائى: القيم الواردة به هى: النظافة، الأمانة، التعاون، تحمل المسؤولية، الحب، تذوق الجمال. ويحلل هذا الكتاب تماماً من أية إشارة لأصل دينى لهذه القيم. انظر: د. كوثر كوجك (وآخرون)، القيم والأخلاق، الصف الثانى، القاهرة، مطابع روز اليوسف، الفصل الدراسى الأول، 2002/ 2003.

(3) مقرر الصف الثالث الابتدائى: القيم الواردة به هى: النظافة، الأمانة، التعاون، تحمل المسؤولية، الحب، تذوق الجمال، التواضع. ولا إشارة فيه للدين باستثناء العبارات التالية: العمل عبادة (ص 13) أودى الصلاة فى مواعيدها (ص 22) الطبيعة هى كل ما خلق الله والتأمل فيها يزيد من إيماننا بقدرة الله، والأهمار والبحار وما بها من مخلوقات من صنع الله (ص 41). انظر: د. كوثر كوجك (وآخرون)، القيم والأخلاق، الصف الثالث، القاهرة، مطابع ول إنجنيرنج، الفصل الدراسى الأول، 2002/ 2003.

وتكشف دراسة أخرى تقع فى 176 صفحة أشرف على إعدادها أربعة عشر مسئولاً رفيعاً بوزارة التربية والتعليم عن موقع الدين فى منظور المسئولين عن صنع السياسة التعليمية فى مصر. فالتأمل فى هذه الدراسة (التي أطلق المشرفون عليها اسم: الوثيقة وهى: د. حسن حسين البلاوي (وآخرون) مبارك والتعليم، القاهرة، مطابع روز اليوسف، 2002، يلاحظ أن معالم هذه النقطة هى:

— السعى إلى وضع إطار ديمقراطى لإصلاح التعليم يقوم على: التحول من ديمقراطية التعليم إلى: تعليم الديمقراطية (ص 90 - 95).

37. مذكرة النصيحة: نصيحة العلماء لحكام السعودية العملاء، ورقة غير منشورة موجهة إلى خادم الحرمين الشريفين، بدون تاريخ.

38. د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، أسلمة العلوم الاجتماعية، ضرورة منهج وضرة حياة، تحقيق: عادل الطريفي، الخايد، 2001/8/22.

39. د. عبد الله شحاتة، مناهج الأزهر لا تصلح لواقعنا الجديد وتحتاج إلى تطوير، الشرق الأوسط، القاهرة، 2002/5/31.

40. Anwar Ibrahim , Terror attacks set back cause of Democracy in Islam [http: // www. digital - npq.org / archive / 2002 winter Ibrahim. htmI- /

41. Sheikh Saudi Nasser al - sabah , Political Islamists have hijacked Arab world , http: // www. digital npq. org / archive / 2002 - winter / sabah. html

42. Munawor Anees , Islam is a t - Rex , http: // www. digital npq. org / archive / 2002 / spring / Anees. h tm l.

43. http: // www. digital npq. org / archive / 2002. spring / Mahater. html.

44. M. shahid Alam ,op. cit ,

45. Imam M. Imam , Hassan Al - Turaby speaks out for the first time since sept.11 , Npq , http: // www. digital npq. org / archive / 2002 / spring , al-Turaby. html.

46. Terrorism: questions & Answers , council on foreign Relations in cooperation with markle foundation , http: // www. terrorism answers com / Galition / Saudi Arabia 2. h t mi. & http: // www. terrorism answers. com / causes / Regimes 2. html.

47. انظر: د. سليمان إبراهيم العسكري، بيان المثقفين الأمريكيين: دعوة للحوار أم الحرب؟ مجلة العربي، يونيو 2002، ص 8 - 13، د. قاسم عبده قاسم، الحروب الصليبية، متى تكون النهاية؟ مجلة العربي مايو 2002، ص 26-29، نصير عازوري، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، المستقبل العربي، أكتوبر 2002، ص 31 - 41.

48. انظر في تفصيل ذلك: دانييل ج. إيلازار، التنوع الديني والاتجاه الفيدرالي، ترجمة محمود محمد حسب الله سليمان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، مارس 2001، ص 85 - 93، وانظر أيضاً: هيكتور جروس أجيل، عالمية حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، ديسمبر 1998، ص 93 - 106.

لأطفالنا مفهوم أن (المجد للقوة والعنف) ومضامين: العنف والجنس وتحدى السلطة الوالدية والقيم الاستهلاكية والرافضة، والحريية المطلقة الموازية للفوضى واللامسؤولية، والفضائح والجرائم وأساليبها في: د. أميمة منير جادو، عولمة الإعلام وانعكاساتها على تربية الطفل، مجلة البحث التربوي، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، العدد الثاني، يوليو 2002، ص 990 - 993.

49. انظر: كاترينا تومافيسكي، حقوق المرأة من خطر التفرقة على التلخص منها، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، ديسمبر 1998، 121 - 143.

50. انظر على سبيل المثال: د. أحمد يوسف أحمد، ماذا يتبقى من الولايات المتحدة، الهلال، نوفمبر 2001، ص 8 - 16، سميح فرحون، جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، المستقبل العربي، أكتوبر 2002، ص 6 - 10،

**Enver Masud , The war on Islam ,
Arlington , Madrasah Books , the wisdom
Fund , 2002 , pp. 40 - 43&**

**Dr. Mustafa Al syid , Mixed Message: The
Arab and Muslim Response to Terrorism , the
Washington quarterly , Spring 2002 , pp. 182 -
186.**

مستقبل الحركات السياسية الإسلامية وتحديات ما يسمى بالحرب على الإرهاب

توطئة:

إذا كان حدث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد وضع في المقدمة العامل الثقافي وأبرز أهميته في تسيير العلاقات الدولية، فالواقع أن هذا الحدث والتطورات التي جرت بعده ربما تكون قد أضافت لهذا العامل زخمًا واضحًا، ولكنها بالتأكيد لم تخلقه من عدم، خاصة إذا ما كنا معنيين في المقام الأول بتسيير العلاقات بين الغرب والشرق.

فإبراز الفوارق الثقافية والاختلافات الحضارية كأداة لإصاق ظاهرة الإرهاب بثقافة الإسلام ليس بالأمر الجديد؛ فبعض الباحثين يؤكد أن أزمة الثقة في الإسلام وأزمة المعرفة به تعودان إلى زمن العصور الوسطى. فمنذ العصور الوسطى لم يتم تناول الإسلام من قبل الغرب، في الغالب الأعم، بعيدًا عن إطار التحيزات المسبقة والمصالح السياسية. فتاريخيًا كان الإسلام يُدْمَغُ بالغموض والكفر والتطرف والعنف، وحديثًا أصبح العرب بصفة خاصة والمسلمون بصفة عامة يُنظر إليهم كموردين - ليس فقط للنفط - وإنما أيضًا للإرهاب⁽¹⁾.

ورغم هذا الواقع، فإنه لا يمكن إنكار أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من إدعاء السلطات الأمريكية أن

عربًا ومسلمين شاركوا بالتخطيط والتحريض والتنفيذ في العدوان الذي وقع، قد ساعد في اندلاع حملة، جديدة بالغة الاتساع هذه المرة، من العداة والشك والتحريض ضد "جميع" المسلمين؛ والخطير في هذه الحملة أن عنصرًا رئيسًا فيها أضحى هو الادعاء السافر بأن الحضارة الإسلامية تحمل في نسيجها بذور العنف والإرهاب، وأنها تمثل بذلك الخصم الأكبر والنفيس الكامل لكل ما هو حضاري وإنساني... أي لكل ما هو عربي في عرفهم؛ فإلقاء مسئولية ما جرى على الإسلام واتباع منحى تلوين الثقافات واتهام الحضارات أدخل الأمة الإسلامية في بؤرة الحملة التي ما زالت تقودها الولايات المتحدة ضد ما أسمته بالإرهاب الدولي. ويأتي على رأس قائمة المتهمين من عناصر "الأمة" بالإرهاب الحركات الإسلامية بكافة ألوانها؛ حيث أعلنت الولايات المتحدة قائمة للجماعات الإسلامية الإرهابية ما زالت تتسع كلما ابتعدنا عن حدث الحادي عشر من سبتمبر ولا يبدو أنها في سبيل إلى تضاؤل مع مرور الوقت.

ومن ثم يهتم هذا التقرير باستشراف مستقبل الحركات السياسية الإسلامية بعد أن فتح حدث الحادي عشر من سبتمبر

المفترض ألا يكون مهمومًا إلا بما تهتم به الولايات المتحدة، وهو في اللحظة الراهنة هو الحرب على الإرهاب⁽²⁾.

أما المعنى الثاني الخطير فهو أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تسعى إلى أن تجعل من الإرهاب همًا عالميًا مشتركًا، إلا أنها تصر على أن تتفرد هي بتعريف الظاهرة، والأخطر هي أنها رفضت أن تلتزم بتعريف واضح للظاهرة، وقدمت تعريفًا مغلًا كونه مليئًا بالنزعات الانتقامية البدائية؛ حيث يشتمل على كل ما يتصادم مع المصالح الأمريكية تحديدًا سواء كان هذا التصادم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا فضلًا عن كونه تعريفًا فضفاضًا يكتنفه غموض شديد حول ماهية العدو وضبابية كثيفة حول الهدف من الحرب⁽³⁾.

أما المعنى الثالث والأخطر فهو أن الولايات المتحدة باتت تستخدم هذا التعريف الأحادي لتحديد منفردة من تعدد إرهابيين، ومن ثم لتحديد الحلفاء والأعداء من الأنظمة والشعوب، ولتحديد كذلك ما هو مرغوب من الثقافات وما هو مستهجن؛ بحيث صار ممكنًا -وفقًا للقراءة الأمريكية- اتهام بيئة دينية وثقافية وحضارية بعينها بأنها مفرخة للإرهاب⁽⁴⁾؛ ففي خطاب حالة الاتحاد في 29 يناير 2002 واجه بوش العالم بأنه ليس هناك أمة معفاة من المبادئ الأمريكية الحقة والثابتة للحرب والعدالة، واحترام هذه

وتداعياته ملف الإرهاب الدولي ووضعها في موقع الصدارة من هذا الملف؛ ولأن لواء قيادة هذه الحملة يكاد ينعد للولايات المتحدة منفردة فإن أي استشراف لمستقبل الحركات الإسلامية في مواجهة الحرب ضد الإرهاب لا بد وأن يسبقه متابعة لتطورات الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالحركات الإسلامية خاصة، والعالم الإسلامي عامة، كذا رصدًا لموقف الحركات الإسلامية تجاه الادعاءات والاتهامات الأمريكية.

(1) أحداث الحادي وعشر من سبتمبر وتطور الموقف الأمريكي من الحركات الإسلامية والعالم الإسلامي:

لعل من أهم ما تداعى على أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أنها تضع على قمة أولوياتها الاستراتيجية والأمنية خلال سنوات عدة مقبلة محاربة ما أسمته بالإرهاب، واستطاع المحللون أن يضعوا أيديهم على بعض المعاني الخطيرة التي تنطوي عليها هذه السياسة المعلنة.

أول هذه المعاني هو حرص الولايات المتحدة منذ البداية على أن تقدم هذه الهجمة "المحلية" عليها وكأنها هجمة على "الإنسانية" كلها، ومن ثم عملت على التعظيم من هذه القضية وأصررت على أن يقدمها العالم على كل ما عداها من قضايا قد تهمة بالأساس، فأضحى العالم وكأنه رهينة لهذه الحالة المزاجية الأمريكية، فمن

يستخدمون العنف وسيلة للعدوان على أمريكا، والمعتدلون لا يكونون لأمريكا أي مشاعر إيجابية، فهم حقيقة يمارسون نفس العدوان مستخدمين طرقاً تبدو سلمية. (2) وإما أن يكونوا ذوى خيارات مدنية علمانية ولكنهم على درجة عالية من الاستبداد والفساد، ومن ثم هم سبب مباشر في صناعة ما يسود العالم الإسلامي من تخلف وفقر وفوضى وتذمر، وهي البيئة التي تفرخ التعصب والإرهاب وفقاً للرؤية الأمريكية، كما أنهم -وفقاً لهذع الرؤية- لم يعودوا مؤهلين لنشر وتمكين النموذج الأمريكي، ولا للاستمرار بكفاءة في حماية المصالح الأمريكية، كونهم يخضعون لتأثير الشارع، ذي الطابع الديني التقليدي⁽⁷⁾.

ولقد ترتب على هذه الرؤية الأمريكية للعالم الإسلامي والمؤسسة على تعريف مخل للإرهاب مجموعة من النتائج الهامة. فمن جانب أول تم تصنيف كل الجماعات الإسلامية في العالم بوصفها إرهابية رغم التباينات الحادة الموجودة بينها؛ فالتعريف الأمريكي للإرهاب يتسع ليشمل، ليس فقط الحركات الإسلامية الجهادية التي تنتهج العنف سبيلاً لتحقيق أهدافها، ولكن أيضاً الحركات الإسلامية السلمية التي تؤمن باستخدام القنوات السياسية الشرعية لتحقيق أهدافها وكذلك حركات المقاومة المسلحة والتحرر الوطني الإسلامي، فضلاً عن المنظمات والجمعيات

المبادئ هو من الأمور التي لا يمكن التفاوض حولها". والمعنى المباشر لذلك هو أن الولايات المتحدة، وليس أي دولة أخرى في العالم، هي التي لها أن تقسم العالم إلى معسكر للخير بقيادتها ومعسكر للشر، يضم كل من يخاصمها، وأنها هي أيضاً التي لها أن تقرر ما يجب عمله مع معسكر الشر وفقاً لمعايير تعامل ترتضيها هي ومؤسسة على ما تعتبره حقها في حماية مصالحها باستخدام كل سلاح وبأي كيفية ممكنة، حتى لو كانت هذه الرسائل الممكنة تقع كافة خارج إطار الشرعية الدولية⁽⁵⁾.

ولقد ترجمت الولايات المتحدة هذه الرؤية في ممارسات عملية على أرض الواقع، كان مؤداها تخصيص العالم الإسلامي مجالاً للحرب على الإرهاب⁽⁶⁾ بتجاوز كل ما هو مستقر من قوانين وتنظيمات متعارف عليها في الساحة الدولية، فوقع العالم الإسلامي تحت ضغط أمريكي متحرر من الالتزام بكل الأعراف الدولية منبثقاً عن رؤية أمريكية للعالم الإسلامي، مفادها أن المنتمين إليه لا يعدون أن يكونوا واحداً من اثنين: (1) إما أن يكونوا ذوى خيارات دينية، ولا يهم في شيء أن يكونوا "معتدلين" أو "متطرفين"، فيكفي أن يكون الدين هو أصل التوجه؛ ذلك أن المتطرفين والمعتدلين سواءً وفقاً للرؤية الأمريكية الراهنة والخلاف بينهم هو فقط في توزيع الأدوار؛ فالمتطرفون

و"الجماعات" المعادية للديمقراطية يشكل خطرًا كبيرًا ومتزايدًا⁽¹²⁾.

ومن جانب ثالث - وتأسيسًا على القراءة الأمريكية للعالم الإسلامي - أضى أحد أهدافها الرئيسية اصطناع أصدقاء وحلفاء لها ولثقافتها ولمصالحها في هذا العالم؛ فأحداث تغييرات جوهرية في التركيبة السياسية والثقافية الراهنة في العالم الإسلامي أضى هدفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة يضع هذا العالم في مواجهة موجة استعمارية جديدة، ذلك أن وجود الولايات المتحدة في المنطقة بقوتها وعتادها أضى يبدو معلقًا على شرط واقف هو أنها لن تخرج من المنطقة، ولن توقف إجراءاتها في استخدام القوة إلا إذا تخلص العالم الإسلامي من كراهيته وعدائه للغرب، وذلك على ما يبدو يكون من خلال تقبل الحرية الدينية بوصفها حقًا أساسيًا لكل البشر؛ فالشرط الواقف الذي باطنه نية السيطرة غُلف ظاهريًا بقيمة التسامح؛ فدافع الحرب على الإرهاب وفقًا للتبرير الأمريكي هو طبيعة السلوك المتطرف للمسلمين الذي هو نتيجة مباشرة لثقافة دينية تحتضن التعصب⁽¹³⁾. فإجمالًا يمكن القول إذاً أن الحرب الأمريكية على الإرهاب تطول الحركات الإسلامية والأنظمة الإسلامية والإسلام ذاته كحضارة وثقافة.

ورغم الأهمية القصوى للنتيجتين الأخيرتين المترتبتين على القراءة

الأهلية الإسلامية ذات الأهداف والغايات الإنسانية والإغائية.

ومن جانب ثانٍ فلقد نتج عن هذا التعريف الفضفاض للإرهاب أن ضمنت الولايات المتحدة قائمتها للقوى المستهدفة من حملتها على الإرهاب ما أسمته بالدول الراحية للإرهاب ولقد تضمن التقرير السنوي الأمريكي للإرهاب الصادر في 21 مايو 2002 سبع دول راحية للإرهاب منها خمس دول إسلامية هي سوريا والعراق والسودان وليبيا وإيران⁽⁸⁾، وأكد بوش في خطاب حال الاتحاد في 1/29/2002 أن أحد الأهداف الرئيسية للإدارة الأمريكية هو منع الأنظمة الراحية للإرهاب من تهديد الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أن ثمة معسكرات للإرهابيين في 12 دولة⁽⁹⁾، كما صرح في اجتماع للاتحاد الديمقراطي الدولي في واشنطن في 10/6/2002 أن الولايات المتحدة تعارض النظم الاستبدادية وأنها ستسعى لإسقاطها وتقديمها للعدالة، وأشار إلى أنه يؤمن أن مهمته هي قتال ذلك العدو الوحشي الشرير لمصلحة العالم⁽¹⁰⁾، فحسابات الإدارة الأمريكية تفترض إمكانية ظهور تحالف بين منظمات إرهابية وحكومات عربية أو إسلامية، وأن يتم هذا التحالف بتوظيف أسلحة دمار شامل ضد الولايات المتحدة⁽¹¹⁾. ولقد أشار بوش صراحة إلى ذلك عندما صرح بأن انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية في "الدول"

الإسرائيلي، وعلى رأسها حركات المقاومة الإسلامية ضمن الجماعات الإرهابية؛ فلقد أسقط العقل الأمريكي عقدة سبتمبر على حركات التحرر الوطني الفلسطيني بكل ألوان طيفها السياسي، دون أدنى محاولة لتفهم عدالة القضية التي تتبناها أو لإدراك أن الاحتلال في ذاته عمل إرهابي لم تعد تمتلك هذه الحركات في مواجهته أي وسيلة فعالة للمقارنة غير ما تعتبره الرؤية الأمريكية المرتبكة عنفاً وإرهاباً⁽¹⁷⁾؛ فبعد حدث الحادي عشر من سبتمبر لم يكن من السهل على العقل الغربي عامة، والأمريكي خاصة أن يصنف العمليات الاستشهادية الفلسطينية التي يسقط فيها "مدنيون" إسرائيليون على أنها نضال وطني، وهنا كانت إسرائيل جاهزة بالتفسير البديل، وهو تفسير ينزع عن هذه العمليات صفة المقاومة المشروعة للاحتلال ويصمها بالإرهاب؛ وبالتالي تصبح إبادة إسرائيل للشعب الفلسطيني دفاعاً مشروعاً عن النفس وحريةً ضد الإرهاب على شاكلة ما تسعى إليه الولايات المتحدة⁽¹⁸⁾.

ولقد نجحت إسرائيل مدعومة بقوة اللوبي الصهيوني في توظيف حدث الحادي عشر من سبتمبر باستثمار مناخ الغضب والإحباط الذي خلفه لتحويل الخطاب السياسي الغربي عامة، والأمريكي خاصة في اتجاه معاداة العرب والمسلمين، فاستعدوا الغرب على الإسلام، ورسخوا فكرة الصراع الحضاري الحتمي⁽¹⁹⁾. ثم

الأمريكية للعالم الإسلامي في ضوء تعريفها المخل للإرهاب، إلا أن النتيجة الأولى المتعلقة بالحركات الإسلامية هي التي تهمنا مباشرة في إطار هذا التقرير؛ فأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما جرى بعدها من ردود فعل أمريكية بطشت بكل ما هو إسلامي خاصة الحركات الإسلامية هي في القراءة الأمريكية تنظيمات إرهابية تشكل قوة تدمير عالمية لا بد من مواجهتها بكل حسم لحماية النظم الديمقراطية والحريات في العالم⁽¹⁴⁾، ولقد تضمن خطاب حال الاتحاد في يناير 2002 إشارة إلى حركتي حماس والجهاد في فلسطين وحزب الله في لبنان وجيش محمد في باكستان في معرض الحديث عن المنظمات الإرهابية⁽¹⁵⁾. ولقد أكد السناتور بوب جراهام رئيس لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ أن القاعدة ليست هي العدو الوحيد للولايات المتحدة، بل إن هناك العديد من الحركات الإسلامية لديها الرغبة والقدرة على مهاجمة الولايات المتحدة، مشيراً تحديداً إلى حزب الله والجهاد الإسلامي مؤكداً أنهما أخطر على التخطيط والتنفيذ لهجمات إرهابية من تنظيم القاعدة⁽¹⁶⁾.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام - إضافة إلى أن الرؤية الأمريكية تضع كل الحركات الإسلامية في سلة واحدة بوصفها تنظيمات إرهابية- هي أن الرؤية الأمريكية تدرج منظمات مقاومة الاحتلال

استغلت إسرائيل هذا التحالف بالفعل لسحق وتحطيم الفلسطينيين دون رحمة ولمطالبة السلطة الفلسطينية بضرورة إنهاء كافة أشكال الانتفاضة بنسبة 100%؛ وتحديداً لتفكيك حركات المقاومة الإسلامية حماس والجهاد ولاعتقال كوادر ونشطاء الحركتين⁽²²⁾.

نخلص من ثم إلى أن الرؤية المرتبكة للإدارة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر ترى العالم بوصفه منقسماً بين إسلامي وخير أمريكي، أو بين إرهاب إسلامي وديمقراطية غربية؛ فالقمة عممت الولايات المتحدة قراءتها لنظام طالبان والقاعدة على الثقافة الإسلامية ومجمل حركات الإسلام السياسي بما فيها حركات التحرر الوطني، فماذا كان رد فعل الحركات الإسلامية تجاه هذا الموقف الأمريكي؟

(2) موقف الحركات السياسية الإسلامية من الاستثمار الأمريكي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر:

وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في لحظة من لحظات الفوضى الشاملة على مستوى الفكر والحركة في العالم الإسلامي، ولقد انعكست هذه الحال على كيفية قراءة العالم الإسلامي للحدث ولتداعياته عليه؛ ففي مرحلة أولى قدرت بعض الأنظمة أن إعلان الاستنكار وإرسال بعض المعلومات يكفي لاسترضاء الولايات المتحدة، ثم في مرحلة لاحقة تصور

إنها نجحت أيضاً في استغلال حالة الهياج الأمريكي هذه ضد كل ما هو إسلامي لتستعدي الولايات المتحدة ليس فقط على حركات التحرر الوطني الفلسطيني عامة والإسلامية منها خاصة، بوصفها حركات إرهابية ولكن لتستعديها كذلك على الدول المؤيدة للنضال الشريف لتلك الحركات، فكان إنذار الرئيس بوش لكل من تسول له نفسه تأييد المقاومة الفلسطينية، أو تقديم أي دعم لها على أساس أنها تصبح بذلك طرفاً راعياً للإرهاب ومشجعاً له؛ مما يدرجها بالضرورة ضمن الدول المستهدفة في إطار حملة القضاء على الإرهاب⁽²⁰⁾.

ولعل أهم ما نجحت فيه إسرائيل باستغلال خصائص المرحلة الدولية الراهنة هو إنجازها تقارباً أمريكياً إسرائيلياً غير مسبوق تحت تأثير ضغوط وإيحاءات إسرائيلية مزيفة مؤاها أن هناك توازناً بين الدور الذي تقوم به أمريكا في الحرب على الإرهاب والدور الذي تزعم إسرائيل أنها تؤديه في مقاومة ما تسميه الإرهاب الفلسطيني والعربي؛ فإسرائيل تقدم نفسها لأمريكا بوصفها الحليف الأوثق في مقاومة الإرهاب؛ فهي المعرضة لخطر الإرهاب الفلسطيني والعربي والقادرة على ضربه، وهكذا اندفعت الولايات المتحدة نحو إسرائيل، ليس فقط لتجدد تحالفاً استراتيجياً قديماً وإنما لتبني تحالفاً جديداً له هدف مشترك هو ضرب وتصفية البنية الأساسية للإرهاب في الشرق الأوسط⁽²¹⁾. ولقد

اختلاف معتقداتهم⁽²⁴⁾. حتى إن حركة مثل حركة المقاومة الإسلامية حماس أكدت مجددًا أن معركتها محصورة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومحدودة داخل فلسطين مؤكدة أن دعوة الشيخ أحمد ياسين لتهديد المصالح الأمريكية ليس مقصودًا بها توجيه أي ضربات عسكرية، ولكن فقط ممارسة ضغوط على أمريكا وتهديد مصالحها في المنطقة⁽²⁵⁾. فرد الفعل الأولي للحركات الإسلامية كان إيجابيًا دفاعيًا في مجمله؛ فالحركات الإسلامية لم تتخذ رد فعل هجومي يحمل على الغرب "الكافر" اتباعًا لدعوة ابن لادن، ولكنها على العكس حاولت حماية نفسها من التأثير المحتمل لهذه المواجهة⁽²⁶⁾.

المرحلة الثانية اتسمت بقيام الولايات المتحدة ببلورة موقف واضح ضد الإسلام بصفة عامة والحركات الإسلامية بصفة خاصة؛ فبعد أسبوع واحد من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر وضعت الولايات المتحدة العالم الإسلامي في مجمله في صف "العدو"، واعتبرت الحركات الإسلامية في عمومها خطرًا لا يهدد الولايات المتحدة وحدها؛ بل العالم أجمع؛ حيث اتهمتها بالإرهاب، وباتت توسع كل يوم القوائم التي تقدمها للعالم متضمنة ما تعتبره حركات إسلامية إرهابية سواء لممارستها المباشرة للإرهاب، أو لقيامها بالمساعدة على ممارسة هذا النشاط، وهنا بلورت الحركات الإسلامية

البعض الآخر أن حرب الولايات المتحدة على الإرهاب ستقف عند حدود أفغانستان والعراق، ولن تتعدى بعض الضغوط المقبولة على دول أخرى مثل السعودية ومصر والسودان وباكستان، والمعضلة هنا أن فوضى العالم الإسلامي قد شوّشت على قدرته على فهم أن ما يتعرض له هو هجمة استعمارية شرسة، لا تختلف في مضمونها عن كل الهجمات الاستعمارية التي تعرض لها هذا العالم على مدار تاريخه؛ فهي تتطوي على استخدام القوة لاستغلال الموارد، وإن كان هدفها النهائي هو تطويع العالم الإسلامي ثقافيًا وحضاريًا ليتكيف مع إرادة المستعمر؛ وواقع أنه لا توجد قوة استعمارية تعلن صراحة أنها بصدد ممارسة الاستعمار لا يعفي العالم الإسلامي من مسئولية عدم الفهم⁽²³⁾.

أما موقف الحركات الإسلامية تحديدًا من هذا الواقع فيمكن التمييز فيه بين مرحلتين. في المرحلة الأولى والتي أعقبت حدث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة نجد الحركات الإسلامية، على اختلاف توجهاتها، وقد وقعت أسارى التوجه العام الذي ساد العالم الإسلامي؛ فلقد سارعت الحركات الإسلامية على طول العالم الإسلامي وعرضه بإصدار بيانات تنفي فيها مسئوليتها عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، معربة عن أسفها واستنكارها لما أصاب الأبرياء في هذه الحوادث، مؤكدة أنها ضد قتل المدنيين الأبرياء على

سبتمبر، والتي ألققتها دون دليل بتنظيم القاعدة، للعودة إلى مركز القوة الوحيدة المسيطرة على العالم عامة، ولبسط سيطرتها وهيمنتها على العالم الإسلامي خاصة⁽²⁹⁾، وعبرت بيانات الحركات الإسلامية عن بصيرة سياسية واضحة وقرارة جيدة للموقف؛ حيث أكدت أن الاجتياح الأمريكي لن يقف عند حد وأنه سيطول حتى الدول الإسلامية المؤيدة للولايات المتحدة⁽³⁰⁾، متوقعة أن سياسات الإدارة الأمريكية ضد "الإرهاب" لن تؤدي إلا إلى تكريس أجواء مواتية لنمو التطرف وأنها ستقضي على كل فرصة ممكنة أمام المعتدلين لخلق أجواء للحوار والتعايش⁽³¹⁾.

ولم تكف حركات المقاومة المسلحة الإسلامية وكذا الحركات الإسلامية الجهادية بالتعبير عن الموقف من خلال البيانات ولكنها ترجمت القناعة إلى واقع وممارسة؛ حيث واصلت حركتنا الجهاد الإسلامي وحماس العمليات الاستشهادية مؤكدين أن الكفاح المسلح ضد إسرائيل هو الخيار الوحيد وأنهما ستواصلان المقاومة وكذا العمليات الفدائية بكل الوسائل المتاحة حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه معلنتين أنهما على وعي بالمؤامرات الدولية التي تحاك لإجهاض هذا الخيار وأنهما لن يسمحا بذلك؛ لأن الجهاد في قناعتهما هو الطريق الوحيد لتحرير الأراضي الفلسطينية⁽³²⁾، في حين أعلن

موقفًا له سمتان. السمة الأولى - هو أنه تجاوز الدفاع الذي تبنته الحركات الإسلامية صبيحة الأحداث، وتحول إلى المواجهة بل والهجوم فأصدرت الحركات الإسلامية بيانات واجهت فيها الولايات المتحدة مباشرة بتهم محاولة إصاق أحداث الحادي عشر من سبتمبر بتنظيم القاعدة دون تقديم أي أدلة على ذلك معلنة أن هذا يعد محاولة صريحة من الولايات المتحدة لوصم الإسلام بالإرهاب، في حين أن جوهر الإسلام وتعاليمه تحرم بصورة قطعية مثل تلك الهجمات ومتهمة الولايات المتحدة بأنها هي التي مارست الإرهاب دومًا، وأن حربها على الإرهاب هي ذريعة للقيام بأبشع الأعمال الإرهابية مجددًا⁽²⁷⁾، ومؤكدة أن أي رد فعل عدائي تجاه الولايات المتحدة يعبر عنه المسلمين إنما هو نتيجة لسياساتها مزدوجة المعايير خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحصار على العراق⁽²⁸⁾، أما السمة الثانية لموقف الحركات الإسلامية في هذه المرحلة فهي أنه تجاوز الرؤية المشوشة التي عبرت عنها الأنظمة السياسية في العالم الإسلامي والتي تتم عن عدم فهم أو عن رغبة في عدم الفهم للأبعاد الخطيرة للحرب الأمريكية على الإرهاب فيما يتعلق بالعالم الإسلامي؛ فقراءة البيانات والتصريحات الصادرة عن الحركات الإسلامية تظهر إدراكها أن الولايات المتحدة تستغل أحداث الحادي عشر من

والغرب، وأن الجهاد لا بد أن يوجه من ثم نحو هذه الأطراف؛ فعدو الخارج هو الأولى بمثل هذه الجهود لأنه متربص "بنا وديننا ووطننا"⁽³⁵⁾.

3- مستقبل الحركات السياسية

الإسلامية:

الاستعراض السريع السابق للكيفية التي وظفت بها الولايات المتحدة وإسرائيل حدث الحادي عشر من سبتمبر والموقف الذي بلورته الحركات الإسلامية في مواجهة الحرب الشاملة طويلة الأمد التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد ما تسميه بالإرهاب، وهي الحرب التي وضعت في بورتها الحركات الإسلامية في مجملها يؤكد كحدث عابر فيما يخص مستقبل الحركات الإسلامية، والتساؤلات الكبرى التي تطرح نفسها الآن في ظل التطورات الحادثة بعد الحادي عشر من سبتمبر هي: هل تمثل هذه الأحداث وتطوراتها النفس الأخير للحركات الإسلامية، أم أن هذه الحركات باقية ومستمرة؟ هل ستراجع الحركات الإسلامية الجهادية عن العنف وتتنبئ منهجاً سلمياً معتدلاً، أم أن عنف رد الفعل الأمريكي سيدفعها إلى مزيد من العنف وسيدفع حتى الحركات المعتدلة إلى تبني العنف مجدداً؟ ما هي احتمالات التقارب أو التباعد بين الحركات الإسلامية من جانب، والتيارات الأخرى على الساحة وكذا الأنظمة السياسية من جانب آخر في ظل الهجمة الأمريكية على الظاهرة

السيد خالد مشعل أن مبادرات مثل الهدنة المشروطة مع إسرائيل أو القبول بدولة إسرائيلية، وهو ما كان قد أعلنه الشيخ أحمد ياسين، إنما هي مبادرات تطرح من باب المحاجة ومن باب كشف حقيقة الموقف الصهيوني، إنما الحقيقة هي أن القوة هي لغة التعامل الوحيدة مع إسرائيل؛ لأنها لا تعرف سواها⁽³³⁾ كما استأنفت حركة حزب الله في لبنان عمليات المقاومة ضد إسرائيل لتشديد الضغط عليها بغرض تخفيف وطأة العمليات والممارسات الوحشية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والتي تصاعدت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وذلك في رسالة واضحة من حزب الله مضمونها التضامن والموازية بين الحركات الإسلامية التي تقاوم الاحتلال من خلال تصعيد العنف ضده⁽³⁴⁾، ومن جانب آخر واصل قادة الجماعة الإسلامية وهي أحد الحركات الإسلامية الجهادية في مصر عملية المراجعة الفكرية التي وإن كانت الجماعة قد بدأتها قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا أن هذه الأحداث وفقاً لتصريحات قادتها قد أدت إلى تزايد أهمية هذه المراجعات؛ فأصدرت الجماعة في يناير 2002 كتيبات "تصحيح المفاهيم"، والتي تتضمن مراجعات فكرية هامة مؤكدة في تصريحات لقادتها أن أحد الأسباب المباشرة لهذه المراجعة الفكرية هو اكتشاف الحركة أن العنف الموجه ضد الداخل لن يستفيد منه إلا إسرائيل وأمريكا

والواقع أنه رغم أن هذا التيار خبر زخمًا كبيرًا بين المفكرين بعد الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن جذوره ترجع حقيقة إلى الربع الأخير من القرن العشرين، وخاصة السنوات الأخيرة منه حين تم الترويج في العديد من الدراسات الغربية إلى أطروحة "ما بعد الظاهرة الإسلامية" بما تعنيه من أن تلك الظاهرة آخذة في التلاشي، وأنها تقترب من النهاية، ورغم أن معظم هذه الدراسات عندما تصف "الظاهرة الإسلامية" التي هي في طريقها إلى زوال تستخدم مجموعة من المصطلحات كمرادفات مثل: "الإسلام السياسي"، و"الصحة الإسلامية"، و"الحركات الإسلامية"، إلا أن العديد منها في السنوات الأخيرة من القرن الفائت حددت مقصدها من "الظاهرة الإسلامية" في الأطروحة بأنها "الحركات الإسلامية" تحديدًا، مؤكدة أن الحركات الإسلامية وما ارتبط بها من منظومات فكرية ومظاهر حركية، والتي كانت قد صعدت بوضوح منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين إنما تقترب من نهايتها، ويستند أصحاب هذه الأطروحة فيما يذهبون إليه إلى سبب رئيسي، وهو الحقيقة الثابتة التي بدأت في التبلور في السنوات الأخيرة ومؤداها تراجع غالبية الحركات الإسلامية العنيفة عن مواقفها وكذا مواقعها السابقة؛ فقاموا بتفسير هذا التراجع عن منهج العنف على أنه تحلل وانحلال ثم قاموا بسحب هذا التفسير

الإسلامية بكل جوانبها، وأثر ذلك على مستقبل الحركات الإسلامية؟ وفي محاولاتهم الإجابة على هذه الأسئلة وضع المحللون سيناريوهات عديدة بعضها متوافق وبعضها متقابل.

أ- هل الحركات السياسية الإسلامية إلى زوال أم؟ أنها باقية؟

ينقسم المحللون في إجابتهم على هذا التساؤل إلى فريقين، أما الفريق الأول- فيرى أن الحركات الإسلامية هي إلى زوال. ويتبنى هذا الرأي الكثير من الباحثين الغربيين خاصة؛ فالفترة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر شهدت صدور المئات من التحليلات والدراسات الغربية التي حاولت التأسيس لمستقبل حركات "الإسلام السياسي" بعد هجمات سبتمبر على الولايات المتحدة، وقد خلصت هذه الدراسات في معظمها إلى أن حركات الإسلام السياسي هي إلى زوال حتمي؛ فالمحلل الفرنسي جيل كيبيل على سبيل المثال خلص في أحداث مؤلفاته "مسار الإسلام السياسي" إلى أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر ستؤدي إلى عزلة وتفتت الحركة الإسلامية مؤكدًا أن الظاهرة الإسلامية كانت فكرة أخذت وقتها وانتهت؛ في حين توصل محلل آخر إلى نتيجة تبدو حاسمة من وجهة نظر وهي أن الإسلام السياسي قد "دفن تحت ركام مبنى مركز التجارة العالمي"⁽³⁶⁾.

السياسية الإسلامية في السنوات العشر الأخيرة في أكثر من دولة إسلامية مثل تركيا والمغرب والبحرين وباكستان بعد أن اندمجت في عملية التطور الديمقراطي، بما يفتح الطريق في الغالب الأعم لتكرار النموذج في بلاد إسلامية أخرى⁽³⁹⁾، ثانياً- قدرة بعضها على إعادة توزيع فكرتها المحورية المتعلقة بدور رئيسي للإسلام في التنظيم الاجتماعي والسياسي على عديد من القوى السياسية في مجتمعاتها؛ بحيث أضحت تلك المجتمعات تشهد عددًا كبيراً من القوى التي تتبنى نفس الفكرة ولعل نموذج الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر خير دليل على ذلك؛ فالعديد من القوى الناشطة في المجتمع الجزائري أضحت تنتمي إلى نفس أفكار الإنقاذ المحورية دون وجود مؤشرات جادة توحي بحركة معاكسة لذلك؛ بما يضع شكوكاً حقيقية حول صحة أطروحة "ما بعد الحركة الإسلامية"⁽⁴⁰⁾.

وإذا كان التحول بعيداً عن نهج العنف، واقترباً من نهج الاعتدال قد رشحه أصحاب هذا الفريق سبباً لنتام متوقع للحركات الإسلامية فإن هناك تحولاً آخر بدأت تخبره بعض الحركات الإسلامية التي تقوم بمراجعة فكرية لمنظومتها وأساليب تعاملها، يرى بعض أصحاب هذا الفريق الثاني أنه سيكون سبباً كذلك في ترسخ وانتشار الحركات السياسية الإسلامية، وهذا التحول يتعلق بإعادة

ليعمموه حكماً مطلقاً بقرب نهاية كل الحركات الإسلامية على اختلاف توجهاتها⁽³⁷⁾.

أما الفريق الثاني- من المحللين فهم ينطلقون من نفس هذا الواقع المشاهد والمتمثل في تخلي الحركات الإسلامية العنيفة في مجملها عن العنف منهجاً في التعامل، ولكن ليشكلوا قراءة مختلفة تماماً لمستقبل الحركات الإسلامية محورها أن الحركات السياسية الإسلامية لن تستمر وحسب، بل إنها في سبيلها إلى التنامي والانتشار؛ فيرى أصحاب هذا الفريق أن بؤادر الانتقال من راديكالية العمل السياسي طلباً للحكم، وسعيًا لإقامة نظام إسلامي بديلاً لنظم الحكم القائمة "الكافرة" وهو النهج الذي اتبعته نماذج مثل الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر، وجبهة الإنقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، وطلبان في أفغانستان، والجبهة الإسلامية القومية في السودان إلى تباشير الرغبة في الانخراط في المنظومة السياسية/الاجتماعية العامة للمجتمع، سوف يؤدي إلى مزيد من الاتساع والانتشار للحركات الإسلامية ذات البرامج السياسية/الاجتماعية بعد أن استطاعت الحركات الإسلامية الجهادية تجاوز حديث العنف الذي شاب رؤاها وأساليب حركتها⁽³⁸⁾، ويسوق أصحاب هذا الفريق دليلاً على ما يذهبون إليه أولاً- النجاح الذي أحرزته التنظيمات والأحزاب

هذه الأحداث ترشح هذه التحولات لمزيد من التطور، ومن ثم، تعضد أكثر من أي وقت مضى مقولة إن الحركات السياسية الإسلامية هي إلى استمرارية وترسخ؛ فالتحول الأول والذي مؤاده مزيد من الاندماج للحركات الإسلامية في عملية التحول الديمقراطي هو تطور أضحي مرشحاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لكسب دعم وتأييد المجتمع الدولي، بل والولايات المتحدة ذاتها والتي تدعي أنها تحارب التطرف والإرهاب الإسلامي، من أجل تشجيع الاعتدال والتطور الديمقراطي، وفي هذا التأييد دعم بالتأكيد للحركات السياسية الإسلامية على الأقل في مواجهة أنظمة الحكم التي تحاصر وتطارد هذه الحركات⁽⁴³⁾، أما التحول الثاني، والذي حول نظر الحركات الإسلامية إلى قضايا الخارج فيبدو أنه مرشح ليكون سبباً في تحقيق أكبر قدر من الانتشار والشعبية للحركات السياسية الإسلامية، خاصة في ضوء حدث الحادي عشر من سبتمبر، وما لحقه من تطورات الحرب الأمريكية على الإرهاب الدولي التي بدأت بأفغانستان، وتنتهي بما لا يعرف أحد أين والتي وضعت في البؤرة أفكاراً مثل صراع الحضارات وصدام الثقافات؛ فهذه التطورات على الأرجح، ستجعل الحركات الإسلامية التي أعلنت تحولاً في اهتمامها إلى عدو الخارج وخاصة الولايات المتحدة والغرب- مرشحة لقبول أوسع في

ترتيب تلك الحركات الإسلامية لأولوياتها في التعامل فيما بين قضايا الداخل والخارج؛ فبعد أن كانت مواجهة الأنظمة الحاكمة "الكافرة" في الداخل تأتي على رأس قمة أولويات التعامل الحركي لهذه الحركات أضحي عدو الخارج -إسرائيل والولايات المتحدة والغرب- أولى بتركيز الاهتمام⁽⁴¹⁾؛ فحديث الجهاد الذي يتبناه الفصيل العنيف من الحركة أضحي منصرفاً، من ثم، إلى جهاد عدو الخارج، وهكذا باتت القضية الفلسطينية على وجه التحديد هي مركز اهتمام الحركات السياسية الإسلامية، العنيفة والسلمية على حد سواء، وهي قضية كما هو معلوم تحظى بقدر كبير من التوافق العربي والإسلامي، الشعبي والرسمي، حولها، وهذا يرشح هذه الحركات لكي تنتشر، ذلك أنها من هذا المدخل، أصبحت أقرب إلى قلوب وعقول الناس في الشارع العربي والإسلامي⁽⁴²⁾.

يرى أصحاب هذا الفريق الذي يتبنى مقولة استمرارية وتنامي الحركات السياسية الإسلامية في المستقبل أن تحولات الحركات الإسلامية على المحورين السابقين (محور التحول عن العنف كوسيلة للتعامل السياسي، إلى القنوات السياسية السلمية والشرعية، ومحور التحول عن عدو الداخل إلى عدو الخارج) وإن كانت قد بدأت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا أن تداعيات

السياسية حسب عبارات البعض الآخر⁽⁴⁵⁾، فأصحاب هذا الفريق لديهم اعتقاد جازم أن قدرة الحركات الإسلامية على الاستمرار والتواصل والتنامي تتوقف على قدرتها على الإفادة من نعمة الديمقراطية العالمية السارية، والاندماج في إطارها؛ فالتداعيات العاصفة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر بما تتضمنه من انقراض أمريكي حاد على الإسلام والمسلمين من جانب، ولكن بما تتضمنه من دعاوى تشجيع الاعتدال والتطور الديمقراطي من جانب ثانٍ، إنما تشكل وفقاً لهذا الفريق من المحللين عامل ضغط وتحدٍ للحركات الإسلامية من جهة، وعامل جذب وإغراء من جهة ثانية؛ مما يجعلها تقف في منعطف خطير: إما الارتداد للراديكالية والعنف المسلح الذي جربته بعض فصائلها زمنياً؛ كرد فعل على الهجوم الأمريكي على الإسلام، وإما الإفادة من دعاوى تشجيع الديمقراطية للاندفاع نحو مزيد من التجديد الفكري والحركي، الذي يحقق لها الاندماج في حركة مجتمعاتها العربية والإسلامية المتطلعة الآن بإخلاص إلى الديمقراطية.

ولقد أدت النجاحات التي حققها العديد من الأحزاب السياسية الإسلامية في أكثر من دولة إسلامية وكذا المراجعات التي قامت بها العديد من الحركات الإسلامية العنيفة اقتراحاً من خط الاعتدال في الفكر والحركة إلى تنامي اعتقاد هذا الفريق من المحللين أن الخيار الثاني هو ما

صفوف الشعوب الإسلامية الساخطة على السياسة الأمريكية الغربية، والتي قد ترى في هذه الحركات تجسيداً لتحدٍ حضاري قادر على الوقوف أما الصلف الأمريكي/ الغربي الذي يستهدف إحداث تغيرات جذرية في البنية الثقافية والمنظومة الحضارية للشعوب الإسلامية.

وهكذا فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي قد تبدو أمام القراء المتعجلة وبالأعلى على الإسلام عموماً، والحركات السياسية الإسلامية على وجه خاص، قد تظهر للقارئ المتأنى إمكانات عديدة إيجابية تعمل لصالح صعود الإسلام، ولصالح استمرارية وتنامي الحركات السياسية الإسلامية.

ب- الاعتدال أم التطرف: المنهج

الذي ستحاز له الحركات السياسية الإسلامية وأثره على مستقبل الحركات:

في قلب الحديث عن احتمالات استمرارية الحركات الإسلامية في المستقبل من عدمه يبرز موضوع اعتدال الحركات الإسلامية أو تطرفها؛ فجانب معتبر من المحللين الذين يراهنون على قدرة الحركات الإسلامية على الاستمرار والانتشار، يرهنون هذا بدوره على مدى قدرة تلك الحركات على الانتقال من راديكالية الفكر والعمل السياسي الإسلامي، إلى المعايشة والمشاركة في التحول الديمقراطي وفقاً لتعبير البعض⁽⁴⁴⁾، أو على قدرة التحول من الدين والعنف إلى

القدرة على الاستمرار، وفي هذا الإطار يبرز -وفقاً لهؤلاء المحللين- الدور الجوهرى الذي لا يمكن أن يقوم به إلا الحركات السياسية الإسلامية المعتدلة والمستتيرة في توافق مع القوى السياسية الأخرى الناشطة داخل المجتمعات الإسلامية⁽⁴⁶⁾.

وفي نفس السياق يرى محللون آخرون أن اعتدال الحركات الإسلامية الذي سيرشحها للاستمرار والتنامي يتمثل في قدرتها على الانتقال من مربع الإسلام الأصولي إلى مربع الإسلام القومي؛ فالإسلاميون القوميون هم القادرون على الاندماج في النظم السياسية التي ربما كانوا يحاربونها أو يرفضونها في وقت من الأوقات، وقدرتهم على أن يعيدوا صياغة أيديولوجيتهم؛ بحيث يجدوا مكاناً لهم في النظام السياسي يرشحهم بجدارة للاستمرار والتنامي، والنموذج الذي يحتكم إليه هؤلاء المحللين هو حركة حزب الله اللبناني، الذي نجح في تسييس أنشطته فأصبح مقبولاً من قبل كل اللبنانيين، بما فيهم المسيحيين الذين ينظرون له على أنه حركة قومية قبل أن يكون حركة إسلامية، وهو ما عبر عنه الشيخ نصر الله عندما قال "لقد أصبحنا أكثر من مجرد طائفة دينية... حزب الله حركة إسلامية، ولكنه أيضاً حزب قومي، ولا يعارض النظام السياسي الذي يعترف بحقوق كل الطوائف في لبنان"، والنموذج الآخر الهام الذي يسوقه المحللون في هذا

انحازت له الحركات السياسية الإسلامية بأن الإسلام المعتدل، هو من ثم إلى انتعاش، وإن كان هؤلاء المحللون يحذرون من أن ترسخ وتنامي الإسلام المعتدل خاصة في مواجهة الحملة الغربية العاتية التي تخص على كراهية الإسلام والمسلمين لا يمكن أن يعتمد على مجرد إعلان التوبة عن العنف كإجراء تكتيكي تغلفه الرغبة في الاستفادة من المناخ الديمقراطي "المحدود" المتاح ولكن الأمر عندهم يحتاج إلى عملية مراجعة حقيقية وجذرية لأفكار وأساليب الحركات السياسية الإسلامية تكسبها مصداقية ليست لدى أمريكا والغرب الهاجم، وإنما أساساً داخل المجتمعات العربية والإسلامية، مراجعة قوامها التواءم مع أفكار ومفاهيم وأساليب التطور الديمقراطي؛ بغرض الاستجابة لمطالب وحاجات ملحة تتبع من داخل المجتمعات الإسلامية التي تعاني الفقر والتخلف والاستبداد وليس لمجرد الاستجابة لضغوط أمريكية غربية ترى مصلحتها في "تحديث" الإسلام والمسلمين؛ فتجديد الفكر السياسي الإسلامي وتحديث الخطاب الديني وتجديد شباب القيادات "التاريخية" للتيار وتغيير القيادات "المغامرة" التي تورطت في العنف وتقديم نماذج قيادية جديدة منفتحة ومستفيدة من موجة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحيرواته التي تعم العالم بأسره ومستغلة وسائل الإعلام والاتصال التكنولوجية الحديثة هو عند أصحاب هذا الفريق محك

الحادي عشر من سبتمبر ستنثير موجة عارمة من الغضب والرفض لكل ما هو أمريكي/عربي، وأن هذا سيؤدي بدوره إلى تقريخ أجيال جديدة من الراضين المتطرفين الذين يلتفون حول راية الإسلام العنيف كرد فعل مضاد للحملة الأمريكية على الإسلام، التي تنقض بلا رحمة أو تمييز على الجميع وتضع المسلمين في سلة واحدة وتحت مطرقة واحدة؛ وهكذا تضحى الحركة الإسلامية العنيفة مرشحة لديهم للتنامي في المستقبل ولو بعد فترة من السكون بسبب وطأة ضربات المطرقة الأمريكية⁽⁴⁸⁾.

وبعيداً عن التباين في قراءة تداعيات حدث الحادي عشر من سبتمبر على مستقبل الحركات الإسلامية المعتدلة والعنيفة، فيما بين فريق يؤكد أن التنامي هو للحركات المعتدلة، وآخر يقدر أن الحركات العنيفة مرشحة للصعود مرة أخرى، فإن الكل متفق على أن الحركات الإسلامية الفلسطينية لها وضع استثنائي؛ بوصفها تخوض حرب تحرير واستقلال، ومن ثم تضحى مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي مهما بلغت درجة عنفها - مشروعة وشرعية بالنظر إلى أن العدو الصهيوني هو الذي يمثل جوهر العنف والإرهاب؛ كما أن المحللين يتفقون ثانياً على أن المستقبل على الأرض هو لهذه الحركات لأنها تملك رؤية صحيحة لفهم وإدارة الصراع؛ حيث تدرکه على أنه

المقام هو نموذج الحركات الإسلامية الفلسطينية، حماس والجهاد، والتي هي عندهم قدرة على الاستمرار، ومرشحة للتنامي؛ لأنها تتصرف سياسياً كحركة قومية قبل أن تكون إسلامية، ودليلهم هو أنها لم تنتقد عرفات مطلقاً بسبب الإسلام، وإنما كانت انتقاداتها له دائماً لأسباب قومية تتعلق بتنازلاته لإسرائيل⁽⁴⁷⁾؛ فكأن القناعة الأساسية لهذا الفريق من المحللين هو أن الحركات الإسلامية المعتدلة القادرة على الانخراط في البنية السياسية والاجتماعية لمجتمعاتها بالإفادة من البيئة المحلية والدولية المشجعة للديمقراطية هي وحدها المرشحة للتنامي والاستمرار، خاصة في ضوء الضربات الموجعة الموجهة من البيئة الدولية للحركات الإسلامية العنيفة بعد الحادي عشر من سبتمبر.

على الجانب المقابل يؤكد محللون آخرون أنه بالرغم من السياسة الدولية النشطة التي تستهدف تجفيف منابع التمويل للحركات الإسلامية العنيفة، والقبض على العناصر الفاعلة فيها. فضلاً عن الاختفاء الفعلي لزعمائها، إلا أنه لا يمكن الحسم بالاختفاء التام للجماعات الإسلامية العنيفة في المستقبل؛ فمن جانب أول يقرر هؤلاء المحللون أن تاريخ الإسلام ينبئنا بأن الحركات الإسلامية. سواء السلمية أو العنيفة - لا تموت بل هي تخدم أو تتعش بحسب الظروف. وقناعتهم هي أن الظروف الدولية المصاحبة والتالية لحدث

عاصفة الحادي عشر من سبتمبر هم يؤكدون أن هذه العمليات تمثل مخزوناً استراتيجياً للشعب الفلسطيني ولكن التحريض عليها دولياً لوصم الشعب الفلسطيني بالإرهاب تحت وطأة تداعيات الحادي عشر من سبتمبر يبرر عندهم إيفافها كآلية للتعامل، ولكن لا يسقطها من الحساب⁽⁵²⁾.

وفي النهاية، الذي يحدد مستقبل حركات المقاومة الإسلامية الفلسطينية، وإلى أي اتجاه تسير، هو قادة هذه الحركات؛ وخيار قادة حماس والجهاد الإسلامي هو الاستمرار في المقاومة المسلحة، وفي العمليات الاستشهادية، ورفض مقولة أن السلام خيار استراتيجي مؤكدين أن درس التاريخ، هو أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، لا بالمفاوضات؛ فالقوة والمقاومة هما الطريق الوحيد للحصول على الحقوق ولتحقيق الأهداف⁽⁵³⁾.

ج- احتمالات التقارب أو التباعد بين الحركات السياسية الإسلامية من جانب والقوى السياسية الأخرى، وأنظمة الحكم من جانب آخر، وأثر ذلك على مستقبل الحركات الإسلامية:

يبدو في ثنايا حديث المحللين الذين يعلنون قناعة أن المستقبل هو للحركات السياسية الإسلامية المعتدلة أن ترجمة هذا التنامي إلى واقع سياسي يتوقف إلى حد كبير ليس فقط على قدرة هذه الحركات

صراع بقاء وليس مجرد صراع على قطعة أرض؛ ويتفقون أخيراً على أن المقاومة الإسلامية المسلحة في فلسطين المحتلة ستزداد في مواجهة تزايد بطش الآلة العسكرية الإسرائيلية المدعومة بالمساندة الأمريكية⁽⁴⁹⁾.

ويعبر المحللون عن قناعة بأنه مهما زادت عمليات الاجتياح والإبادة والتهجير فإنها لن تؤدي إلى الحد من نشاط حركات المقاومة الإسلامية المسلحة في فلسطين، بل إنه بقدر عنف المذابح الإسرائيلية سيكون عنف عمليات المقاومة، فنضال الشعوب عندهم يحكمه قانون فريد هو "قانون الخوف المتناقض"؛ حيث تتراجع وفقاً لأحكامه الرهبة من التفاوت الهائل بين القوة الذاتية وقوة الخصم، نتيجة الاعتقاد على هذه المعادلة غير المتكافئة، بل وتتملك القائمين بالمقاومة روح استشهادية فريدة من شأنها أن تعوض جزءاً كبيراً من آثار التفاوت في القوة العسكرية لطرفي النزاع⁽⁵⁰⁾، وهذا ما أسماه عبد العزيز الرنتيسي أحد قادة حركة حماس بتقافة الاستشهاد التي تجذرت في وجدان الفلسطينيين المهوورين خاصة بسبب تصاعد محاولات الإذلال والمهانة بعد الحادي عشر من سبتمبر؛ مما سيعزز قدرتهم على الصمود ومواصلة الكفاح⁽⁵¹⁾، وحتى المحللون الذين يرون ضرورة أن تقوم حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة بوقف العمليات الاستشهادية حتى تمر

تقوم بمطاردتها، ومنعها من ممارسة حقها في العمل العام⁽⁵⁴⁾.

وفي حين يحذر البعض من خطورة هذا الموقف السلبي والمتناقض للحكومات؛ حيث أزمة الثقة بين الأنظمة السياسية والقوى الإسلامية حتى المعتدلة منها من المتوقع أن تؤدي إلى خنق الحركات السياسية الإسلامية المعتدلة وإلى ظهور حركات إسلامية عنيفة جديدة⁽⁵⁵⁾؛ فإن البعض الآخر يتوقع على العكس تقارباً بين الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم؛ مما يعزز بالتالي من فرص الحركات الإسلامية في البقاء والتنامي.

ومن أهم أسباب هذا التقارب المتوقع وفقاً لهذا الفريق من الباحثين هو تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ فرغم أن قدر التقارب بين أنظمة الحكم والحركات الإسلامية وفرصه قد تناقصت بشدة في الفترة التالية مباشرة لهجمات سبتمبر؛ استجابة للمناخ الدولي العدائي الذي فرضته الولايات المتحدة ضد كل ما يتعلق بالظاهرة الإسلامية، إلا أن تقدير هؤلاء المحللين هو أن تواصل حرب الولايات المتحدة على "الإرهاب" سيفقدها كثيراً من التعاطف الشعبي في الدول "الإسلامية" المستهدفة من هذه الحرب مما سيدفع أنظمة الحكم فيه، طلباً للأمن والاستقرار، إلى التباعد التدريجي عن الولايات المتحدة والتقارب المتصاعد مع الحركات الإسلامية خاصة تلك التي تتحول عن العنف وعن

الإسلامية على الاعتدال وتعبيرها عن هذا في برامج فكر وحركة؛ بما يعني رغبتها في الانخراط في البيئة السياسية والاجتماعية لمجتمعاتها، ولكن يتوقف بنفس القدر من الأهمية على مدى سماح نظم الحكم والقوى السياسية الأخرى في المجتمع لها بتحقيق هذا؛ أي على مدى قدرة الأنظمة الحاكمة على الانتقال من مرحلة حصار ورفض ومحاولة القضاء على الحركات الإسلامية؛ باعتبارها تمثل تحدياً للحكم إلى مرحلة قبولها في إطار المنظومة السياسية والاجتماعية للمجتمع، هذا من جانب، كما تتوقف من جانب آخر على مدى قدرة القوى السياسية الأخرى في المجتمع على التواصل مع الحركات الإسلامية، بدلاً من النظر إليها باعتبارها خصماً من رصيدها.

* العلاقة بين الحركات السياسية وأنظمة الحكم وأثرها على مستقبل الحركات الإسلامية:

يرى المحللون أن تحديد مستقبل الحركات الإسلامية، ومدى قدرتها على الاستمرار من جانب وعلى التمسك بنهج الاعتدال من جانب آخر، إنما يتوقف إلى حد كبير على موقف الأنظمة الحاكمة من التحولات الكبرى للحركات الإسلامية؛ فمن الملاحظ على أرض الواقع أنه في حين ترحب الأنظمة الحاكمة بتحويلات الحركات الإسلامية السلمية إلا أنها في ذات الوقت

اهتمامها على قضايا مشتركة تعد القضية الفلسطينية في القلب منها.

فمن المرجح لدى هذا الفريق من المحللين أن تؤدي أحداث ما بعد الحادي عشر من سبتمبر إلى انعاش مناخ الفكرتين الإسلامية السياسية والقومية العربية، والحركات والجماعات المعبرة عنهما. ويؤكد هؤلاء المحللون أنه كما كان عدوان 1956 على مصر هو الرحم الذي ولدت منه فكرة وحركة القومية العربية؛ فإن حرب أمريكا على الإرهاب الدولي والتي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ستكون الرحم الذي تخرج منه فكرة "الأمة الإسلامية الواحدة" في العصر الحديث، والتي يجمع بين أرجائها وقواها الشعور بخطر واحد خارجي يتهدد الجميع دون تمييز؛ فكأن نفس الرحم تعيد إخراج فكرة وحركة القومية العربية ولكنها هذه المرة وبسبب مخاطر الحرب على الإرهاب والتي تطولها كما تطول الفكرة والحركة الإسلامية تولد متلاحمة مع هذه الفكرة والحركة الإسلامية في إطار مفهوم الأمة الإسلامية الواحدة، مما ولد حساسيات وتوترات باعدت بين الحركة الإسلامية القومية منذ منتصف السبعينيات، ومن ثم، فإن هذا التلاحم الوليد بين الحركتين مرشح لأن يضيف إلى رصيد الحركة الإسلامية خلافاً للصراع الذي من المؤكد أنه ما كان إلا ليسحب من هذا الرصيد⁽⁵⁸⁾.

تكفير الأنظمة الحاكمة، وسوف يكرس من هذا التباعد بين الأنظمة الحاكمة والولايات المتحدة من جانب، والتقارب بينها وبين الحركات الإسلامية من جانب آخر توقع عدم الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية في المدى المنظور، وفي ضوء تطورات التحالف البغيض بين الولايات المتحدة وإسرائيل بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؛ مما يؤدي بدوره إلى تزايد الضغوط الشعبية الرافضة للولايات المتحدة والمروجة للفكرة الإسلامية، وللجماعات المعبرة عنها⁽⁵⁶⁾.

*** العلاقة بين الحركات السياسية الإسلامية والقوى السياسية الأخرى وأثره على مستقبل الحركات الإسلامية:**

يرى المحللون أن اشتداد الحملة الغربية ضد الظاهرة الإسلامية بكل تنويعاتها، ليس مرشح فقط لتحقيق التقارب بين الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم؛ بما يعزز من مستقبل تلك الحركات ولكنه مرشحاً وبنفس القدر وصبوب نفس النتيجة؛ لتحقيق التقارب بين الحركات الإسلامية، وجميع القوى والتيارات المعادية للسياسة الأمريكية، وعلى رأسها القوى القومية⁽⁵⁷⁾؛ فمجريات الأحداث منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر توضح تقارباً حثيثاً جارياً وبين الحركات الإسلامية من جانب والجماعات القومية العربية من جانب آخر يتمحور حول تصوراتها الخاصة بالعلاقة الصراعية مع الغرب، وكذا تركز

تحديد الآثار السلبية لحدث الحادي عشر من سبتمبر وتوظيفها لصالحها؛ فأثار الحادي عشر من سبتمبر والتحديات التي تطرحها على الحركات الإسلامية والسابق الحديث عنها ظهر أن بها إمكانات عديدة إيجابية من الممكن أن تعمل لصالح صعود الإسلام وتنامي الحركات الإسلامية، على عكس القراءة المتعجلة لهذا الحديث والذي تراه كله وبالأعلى على هذه الحركات، السلمية والعنيفة، على حد سواء.

هوامش الدراسة:

(1) ألفت حسن أغا، الأصولية الإسلامية في الإعلام الغربي، كراسات استراتيجية (25)، يناير 1995، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، ص 2. المتابعة الدقيقة لهوامش هذه الدراسة ولما ورد بها من عناوين لكتب ومقالات توضح أن وصم الإسلام بالإرهاب يعود إلى أبعد من حدث الحادي عشر من سبتمبر بكثير.

(2) أنور الهواري، بعد مرور عام على أحداث سبتمبر: أمريكا والعالم الإسلامي، الأهرام، 2002/9/15؛ Talal Asad, Some Thoughts on the WTC Disaster, in: International Institute for the Study of Islam in the Modern World. Newsletter (9), Sept. 2002, p.1.

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2001، رئيس التحرير: حسن أبو طالب، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مايو 2002، طبعة أولى)، ص 151؛ السيد يس، رد الفعل السياسي والبهلوانية الفكرية، الأهرام، 2002/4/25.

خاتمة:

من عجيب المفارقات أن الفكر الغربي في ذات الوقت الذي صاغ فيه وصدّر فلسفة العولمة التي تبشر بقريّة كونية كبيرة واحدة تتحقق فيها الوحدة الإنسانية للمجتمع البشري، كان يصوغ كذلك نظرية صدام الحضارات التي تصنف الثقافات وتبرز الاختلافات، وهي النظرية التي تضعها موضع التطبيق الآن القوة الكبرى في عالم اليوم؛ فتصطنع الخطر الإسلامي عدوًا تثنى ضده حربًا يتم فيها ازدياد فلسفة القانون الدولي والمؤسسات الدولية، وفي حين يرى البعض أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتطوراتها خاصة فيما يتعلق بالحملة الضارية على الإسلام إنما تشكل مرحلة مخاض لعالم جديد لن يكون فيه مكان للحركات الإسلامية مرددين في هذا المقام أطروحة "ما بعد الظاهرة الإسلامية"؛ فإن البعض الآخر يرى أنه من الممكن بلورة استجابة إسلامية ناجحة للتحدي الأمريكي/الغربي/الإسرائيلي شريطة أن تكون نقطة البدء لبلورة هذه الاستجابة هو مجال الفكر؛ فتجديد الفكر الإسلامي بغرض إعادة بناء قاعدة الوسط الإسلامي الذي لا يسلم للتطرف ويتواءم مع القوى السياسية الأخرى في المجتمع ويفيد من رياح الديمقراطية الآتية من جهة البيئة الدولية ويستثمرها قد يكون هو الطريق الوحيد الذي يمكن الحركات الإسلامية من

(16) تصريح له لشبكة إن بي. سي. منشور في: الأهرام، 2002/5/21.

(17) عمرو الشوبكي، تناقضات المفهوم الأمريكي للعنف، الأهرام، 2002/4/17.

(18) محمد سلماوي، ردود أفعال العمليات الاستشهادية، الأهرام، 2002/6/3.

(19) سعيد رفعت، حدث سبتمبر وتداعياته على المنطقة العربية، في: شئون عربية (108)، ديسمبر 2001، ص 9.

(20) المرجع السابق، ص 9-10؛ فهمي هويدي، مرجع سابق، الأهرام، 2002/2/5.

(21) أحمد كمال أبو المجد، المواجهة العربية-الإسرائيلية، مرجع سابق، الأهرام، 2002/4/20؛ صلاح الدين حافظ، إعادة إنتاج ثقافة العنف، الأهرام، 2002/5/29.

(22) محمود صادق، ما هو مستقبل الحركات الفلسطينية الإسلامية، الوطن العربي (1312) 2002/4/26، ص 24.

(23) أنور الهواري، مرجع سابق، الأهرام، 2002/9/15.

(24) طالع على سبيل المثال مواقف وبيانات الجهاد الفلسطيني وحزب الله اللبناني وعصبة الأنصار في صيدا وإخوان مصر ومجموعة عسكر طيبة في كشمير، في: التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 112-113.

(25) خالد مشعل، على كل الحركات الإسلامية أن تدرك أن الخطر الصهيوني يستهدفها، البيان (182) ديسمبر 2002، ص 56.

(26) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 114.

(27) عبد اللطيف عربيات رئيس حزب جبهة العمل الإسلامي في تصريح للأهرام في: الغرب يدفعون فاتورة أحداث وسبتمبر.

(4) عبد اللطيف الحنفي، عالم ما بعد 11 سبتمبر ... بين الفوضى والغموض، الأهرام، 2002/9/11.

(5) السيد أمين شلبي/ أمريكا والعالم: أسئلة الهيمنة الأمريكية، في: شئون عربية (111) خريف 2002، ص 23.

(6) يرى بعض المحللين أن كوريا الشمالية قد أضيفت إلى قائمة الشر من باب المناورة لنفي الصفة الإسلامية عن القائمة.

انظر: أحمد كمال أبو المجد، المواجهة العربية-الإسرائيلية: من الشعور بالعجز إلى الهجوم المضاد (1)، الأهرام، 2002/4/20؛ وليام شنيدر، شرطي العالم على من يطلق الرصاص، أخبار اليوم، 2002/6/15.

(7) أنور الهواري، مرجع سابق، الأهرام، 2002/9/15.

(8) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 151-152؛ الأهرام، 2002/5/21.

(9) فهمي هويدي، عن دعوة تأديب الكون وتهذيبه، الأهرام 2002/2/5.

(10) الأهرام/ 2002/6/12.

(11) محمد السيد سعيد، ماذا بعد ستة أشهر على 11 سبتمبر؟ الأهرام، 2002/3/31.

(12) تصريح له في 2002/6/10 في اجتماع الاتحاد الديمقراطي الدولي بواشنطن. منشور في: الأهرام، 2002/6/12.

(13) أنور الهواري، مرجع سابق، الأهرام 2002/9/15، فوزي فهمي، الوثيقة الأمريكية والمنشور المضاد، الأهرام، 2002/4/29.

(14) تصريح لبوش في 2002/6/10 منشور في: الأهرام، 2002/6/12.

(15) فهمي هويدي، مرجع سابق، الأهرام، 2002/2/5.

(38) صلاح الدين حافظ، ديمقراطية الأحزاب الإسلامية، الأهرام، 2002/11/27؛ التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 155.

(39) صلاح الدين حافظ، ديمقراطية الأحزاب الإسلامية، مرجع سابق، الأهرام، 2002/11/27.

(40) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 156.

(41) قامت الجماعة الإسلامية بمراجعة شاملة لأفكارها وأصدرتها في يناير 2002 في أربعة كتيبات تحت عنوان "سلسلة تصحيح المفاهيم".

(42) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 156.

(43) صلاح الدين حافظ، ديمقراطية الأحزاب الإسلامية، مرجع سابق، الأهرام، 2002/11/27.

(44) صلاح الدين حافظ، المرجع السابق، الأهرام، 2002/11/27.

(45) رويين رايت، الغضب المقدس، عرض مجدي كامل، أخبار اليوم، 2002/4/13؛ دراسة غربية حديثة ترفض الربط بين القاعدة وحركات المقاومة في الشرق الأوسط، تقرير أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، الأهرام، 2002/7/30؛ التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 155.

(46) صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، الأهرام، 2002/11/27.

(47) رويين رايت، مرجع سابق، أخبار اليوم، 2002/4/13؛ أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، الأهرام، 2002/7/30.

(48) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 128.

(49) صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، الأهرام، 2002/11/27؛ هذه الآراء لمحمد إبراهيم البيومي ورفعت سيد أحمد، في: محمود صادق،

لماذا؟، الأهرام، 2002/9/6؛ طالع لموقف حزب الله وإخوان سوريا وحركة الإصلاح الوطني في الجزائر وجمعيات إسلامية عدة في البحرين: التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 115-116.

(28) طالع لإخوان سوريا: التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 115.

(29) طالع لحزب الله: التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 115؛ تصريح لـ د. عبد العزيز الرنتيسي (حماس) في: الأهرام، 2002/9/6.

(30) طالع لحزب الله اللبناني، التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 115.

(31) راجع تصريح لمحمود نحاح: حركة مجتمع السلم الجزائرية وكذلك موقف جمعيات إسلامية بحرينية: التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 116.

(32) راجع: الأهرام، 2002/5/28، 2002/6/10، 2002/7/8.

(33) خالد مشعل، مرجع سابق، البيان، ص 59.

(34) راجع: مبادرة حزب الله واستغلال الضغط السياسي، الأهرام، 2002/5/4.

(35) قادة الجماعة الإسلامية يحددون الأسس الشرعية وراء تحولهم للعمل السلمي (1)، الأهرام، 2002/2/9.

(36) أوليفيه روى: حرب ابن لادن كانت نتيجة أزمة التعريب والعولمة، دراسة غربية حديثة ترفض الربط بين القاعدة وحركات المقاومة في الشرق الأوسط، تقرير: أميمة عبد اللطيف، الأهرام، 2002/1/30.

(37) ضياء رشوان، نظرة إلى المستقبل، الظاهرة الإسلامية نموذجاً، الأهرام، 2002/2/1.

- "ما هو مستقبل الحركات الفلسطينية الإسلامية؟"
الوطن العربي (1312) 2002/4/26.
- (50) أحمد كمال أبو المجد، المواجهة العربية الإسرائيلية. من الشعور بالعجز إلى الهجوم المضاد (2). الأهرام، 2002/4/21.
- (51) ورد هذا التصريح في حديث له في تحقيق: العرب يدفعون فاتورة أحداث سبتمبر لماذا؟ الأهرام، 2002/6/9.
- (52) مرسي عطا الله، ضرورة مراجعة الوسائل حتى تمر العاصفة، الأهرام، 2002/5/3.
- (53) تصريح لخالد مشعل في حوار له مع البيان (182) ديسمبر 2002، ص 60؛ محمد مصطفى، قراءة في ملف الانتفاضة. المقاومة المسلحة والعمليات الفدائية... الجدل لم يحسم بعد، الأهرام، 2002/6/1.
- (54) راجع في مطاردات حكومتي مصر وباكستان على سبيل المثال للحركات الإسلامية داخلهما، الأهرام، 2002/6/1، وأخبار اليوم، 2002/6/1.
- (55) رفيق حبيب، تحولات الجماعات الإسلامية تصطدم بجمود الحكومات، 2002/3/20، إسلام أون لاين. نت 3/16.
- (56) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 154 - 155؛ ضياء رشوان، تأثيرات الأزمة على مستقبل حركات الإسلام السياسي، الأهرام، 2001/11/14؛ ضياء رشوان، الجماعة الإسلامية ونهاية العنف لماذا الآن؟ الأهرام، 2002/7/5.
- (57) مصطفى الفقي، الجفوة والفجوة، الأهرام، 2002/5/7؛ التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 128.
- (58) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص 154؛ ضياء رشوان، تأثيرات الأزمة، مرجع سابق، الأهرام، 2002/11/14.

العمل الخيري والإغاثي الإسلامي بعد ١١ سبتمبر: استحكام سياسة تجفيف منابع

تمهيد

لم تكن الحرب (الهجمة الشرسة) التي شنتها بعض وسائل الإعلام الغربية والأمريكية تحديداً على جمعيات العمل الخيري والإغاثي الإسلامية ووصم الكثير منها بتهمة تمويل الإرهاب والحض عليه وليدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وإن كثفت تلك الأحداث من حدتها ووسمتها بعدة سمات:

أولها- السمة الرسمية إذ تحول الأمر من هجوم تشنه بعض الأعلام المعروفة توجهاتها إلى قضية علاقات دولية تقوم على تنفيذها المؤسسات الأمنية والسياسية للدول وترجعها على أجنذات المباحثات بينها.

ثانيها- المنهجية إذ تحول الأمر من حملات موسمية بمناسبة بعض الظروف أو الأحداث إلى حملة تتحرك على عدة مستويات وخطوط منها ما يسير على التوازي ومنها ما يسير على التوالي.

ثالثها- الشمول إذ انتقلت الحملة من كونها جزئية في سياسة تجفيف منابع العمل الخيري والإغاثي إلى كونها استراتيجية شاملة لتجفيف منابع العمل الإسلامي ذاته، سواء الذي تقوم به الدول الإسلامية وهيئاتها، أو الذي تقوم به الجمعيات والمؤسسات الخيرية والإغاثية، أو حتى الذي تقوم به الشعوب وأفرادها في شكل

تبرع لوجه من وجوه الخير أو عمل من أعمال الإغاثة.

وسياسة تجفيف منابع: خيار مزدوج يجمع بين الحرب الثقافية، بقصد تجفيف ينابيع التدين، والخيار الأمني، الذي يقوم على سياسة العصا الغليظة، مدعومة بالقانون، من خلال تجريم ومنع كل

نشاط جماعي أو سياسي يحمل الطابع الإسلامي، بحجة أن الدولة هي الجهة الوحيدة الممثلة للدين، ومن ثمّ يصبح كل نشاط يقوم به التيار الإسلامي خارجاً عن القانون، فيسهل بذلك التصدي له وقمعه. وبذلك تتحول معركة هذا التيار من معارضة السلطة واكتساب مواقع جديدة في الدولة والمجتمع، إلى معركة وجود، تتبدد فيها كل طاقاته وإمكانياته، ويظل يراوح مكانه في أحسن الأحوال، إذا لم يتراجع سنوات إلى الوراء.

فقبل أن تقع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألقى السفير مايكل شيهان - منسق مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية - خطاباً عن الإرهاب في مركز أبحاث بروكنجز بواشنطن يوم الخميس ١٠ فبراير ٢٠٠٠: زعم فيه أن هناك نوعاً من "العلاقة

الاستثنائية وأساليب الأدلة السرية لتغطية التجني الذي أصاب عدداً كبيراً من الجمعيات المعروفة بمهنتها العالية وحسن أدائها.

وبدأت حرب لا هوادة فيها شملت تجميد الأرصدة، والتصنيف التعسفي في خانة الإرهاب والمراقبة المستديمة بشكل ينفّر الجمهور ويخيف المتطوعين، بل لقد وصل الأمر إلى تعذيب متطوعين في إحدى المنظمات الخيرية من قبل القوات الإيطالية التابعة للإيفور (الكوسوفو) في انتهاك فاضح للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية^(٢).

إن الحملة التي تعرضت وتعرض لها الجمعيات الإنسانية الإسلامية - خيرية وإغاثية - تذكرنا بحقبة المكارثية في الولايات المتحدة الأمريكية. فالتهام هو القاعدة والمصادرة تجري بحماية قوانين خاصة والمراقبة كبيرة بشكل يخيف الناس ويبعدها عن هذه التعبيرات الطبيعية لأشواق الخير وإغاثة الملهوف وكفالة اليتيم التي تمور بها نفوس ما يقرب من المليار وثلاث مسلم يملكون الحق في اختيار أساليب عمل جمعياتهم الخيرية وبرامجها وطرق تطويرها.

أولاً- بداية الحرب على الجمعيات

الخيرية والإغاثية بعد ١١ سبتمبر

بدأت الولايات المتحدة تكثف حربها على الجمعيات الخيرية والإغاثية الإسلامية عقب تفجيرات سبتمبر مباشرة - رغم أن الحرب

الوثيقة" بين "الإرهاب" و"العمل الخيري"، لاسيما في العالم الإسلامي، وقال: إن لدى "الإرهابيين" شبكات تمويل خاصة بهم"، من خلال تجارة المخدرات، ومؤسسات الأعمال الخاصة، والثروات الخاصة، و"المؤسسات الخيرية". وفي كثير من البلدان حيث الحكومات لا تقدر على توفير خدمات عامة أساسية، تنشئ هذه الجماعات-كما يقول-مؤسسات عامة موازية؛ مثل المدارس والمستوصفات العامة والشبكات الاجتماعية^(١).

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر لتتخذها الولايات المتحدة ذريعة لتسرع في إعادة صياغة وتشكيل العالم على صورتها، ووضعت جميع دول العالم وشعوبه وثقافته أمام بديلين لا ثالث لهما: إما أن تكون مع الولايات المتحدة في كل ما تتخذه من سياسات وإجراءات تجاه ما تسميه الإرهاب والجماعات الإرهابية والدول الداعمة لهما، أو تكون (الدول) مع الإرهاب، ولم تدع لأحد في العالم فرصة للتفكير، أو حتى الاختيار؛ لذلك إذا كان الحادي عشر من سبتمبر تاريخاً كغيره بالنسبة لجمعيات الشمال الإنسانية فهو بالنسبة لجمعيات الجنوب الخيرية والإغاثية، والإسلامية منها بشكل خاص، نكبة بكل المعاني والمقاييس؛ فقد تحولت الأمور من مجرد مضايقات متفرقة إلى حرب فعلية لم يسبق مثلها من قبل الإدارة الأمريكية ضد كل الجمعيات ذات السمة الإسلامية. حرب استعملت فيها القوانين

بدأت قبل التفجيرات بفترة كبيرة ضمن سياسة تجفيف المنابع - على ما أسمته مصادر تمويل الإرهابيين؛ حيث نشرت صحيفة "القبس" الكويتية تقريراً يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠١ ذكرت فيه أن مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط "وليام بيرنز" ومساعديه السفير "دافيد ساترفيلد" و"ريان كروكو" اجتمعوا مع ١٥ سفيراً عربياً في واشنطن لمناقشة المطالب التي قدمتها الولايات المتحدة إلى الحكومات العربية في إطار التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب؛ وتتمثل هذه المطالب في سبع نقاط كان أهمها: التصدي للإرهابيين الناشطين فوق أراضي بعض الدول، ووقف مصادر الدعم المالي عنهم^(٣).

ويقصد بمصادر الدعم المالي الجمعيات الخيرية التي تجمع تبرعات من عموم المسلمين لإنفاقها في وجوه البر سواء داخل بلدانها في بلاد الندرة المالية أو خارجها في بلاد الوفرة خاصة دول الخليج.

وفي يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١ أصدرت الولايات المتحدة قائمة من ٢٧ جماعة ومنظمة وهيئة خيرية بأمر من الرئيس جورج بوش لتجميد أموالها في الولايات المتحدة لمزاعم ارتباطها بالإرهاب.

وتتضمن اللائحة التي أعلنها بوش ١١ منظمة هي منظمات القاعدة في أفغانستان، وجماعة أبو سيف في الفلبين، والجماعة الإسلامية المسلحة والمجموعة السلفية للدعوة

والقتال في الجزائر، وتشمل قائمة بوش أيضاً حركة المجاهدين بكشمير، وحركة الجهاد الإسلامي في مصر، والحركة الإسلامية الأوزبكستانية، وعصابة الأنصار اللبنانية، ومجموعة القتال الإسلامية الليبية، والاتحاد الإسلامي الصومالي، وجيش عدن الإسلامي في اليمن، كما تتضمن اللائحة ١٢ شخصاً بينهم أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبو حفص المصري. وتشمل القائمة أربع منظمات خيرية هي: مكتب الخدمات والكفاح (مرتبط بالقاعدة)، ومنظمة وفا الإنسانية، والراشد ترست (مؤسسة متمركزة في أفغانستان)، ومأمون دركز انلي (شركة تصدير واستيراد)^(٤).

وقد أوضح وزير المالية الأمريكي بول أونيل أن بلاده لن تتساهل إزاء عدم تعاون البنوك الدولية وإذا حدث هذا فستمنع هذه البنوك من التعامل مع الولايات المتحدة.

وفي اليوم التالي اتفق وزراء مالية مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى على التعاون لتجميد أرصدة هذه الجماعات^(٥).

و رغم ما يؤكد الخبراء من أن الحملة العالمية لتضييق الخناق على حركة أموال ما يسمونها بالجماعات الإرهابية مهمة صعبة فلا تزال هناك ثغرات كثيرة في النظام المالي العالمي وأساليب انتقال الأموال التي كثيراً ما تتجاوز هذه البنوك والمصارف الرسمية.

وفي هذا الإطار قامت بريطانيا بتجميد أرصدة مالية لعدد من قادة حركة طالبان قُدرت قيمتها بـ ٦١ مليون جنيه إسترليني، كما فرضت لندن رقابة مشددة على شركات الصرافة لوقف عمليات غسل الأموال والتحويلات المشبوهة^(٦).

وفي الثالث من أكتوبر ٢٠٠١ قامت الولايات المتحدة بتجميد أصول بقيمة مائة مليون دولار بمصارف أمريكية وأجنبية في إطار الحملة على ما يشتبه بأنها مصادر تمويل "لجماعات إرهابية"، وذكرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أنه لم يأت أي من هذه الأموال من حسابات تعود بشكل مباشر لأسامة بن لادن أو تنظيم القاعدة الذي يتزعمه، وقال مسئول رفيع بوزارة الخزانة الأمريكية للصحيفة إن تجميد الأصول المالية يأتي في إطار "حملة مستمرة على طالبان وبن لادن ومعاونه"، وتعود بعض هذه الأصول لسبعة وعشرين فرداً ومنظمة أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أسماءهم في ٢٤ سبتمبر ٢٠٠١ قائلاً إن لهم صلات مالية بتنظيم القاعدة أو جماعات مماثلة، وقد أصدرت العديد من دول العالم بعد إعلان بوش تعليمات لمصارفها المركزية والتجارية بتحري أي أموال أو حسابات مصرفية تعود لأي من الأسماء التي وردت في القائمة الأمريكية السوداء^(٧).

وفي ظل ما أسمته الولايات المتحدة "الحملة على الإرهاب" وتجميد المصادر المالية

للإرهابيين طلبت الإدارة الأمريكية من الحكومات العربية تشديد القبضة على المؤسسات الخيرية التي تدعم الجماعات "المتشددة" من وجهة النظر الأمريكية؛ وذلك تحت زعم تمويلها لما تصفه بالجماعات الإرهابية ضمن خطة أمريكية أوروبية لتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإسلامية؛ وعلى الفور سارع عدد من الحكومات في الخليج بفرض الرقابة على عمل الجمعيات الخليجية، وباتت الجمعيات مطالبة بإبلاغ الحكومات بأنشطتها، وباتت السلطات مطالبة بمتابعة أنشطة الجمعيات التي كانت في السابق تمارس عملها دون تدخل من السلطات؛ لإدراكها أن مساعدات جمعياتها تتوجه في الطريق السليم، وقد حدث ذلك في كل بلدان الخليج الإمارات والكويت والسعودية والبحرين وقطر وعمان؛ حيث اتفق وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي على جملة من القضايا التي راوحت بين تجميد أصول مالية لجماعات وأفراد تزعم واشنطن أن لها صلة بالإرهاب، وسن قانون موحد لمكافحة غسل الأموال.

وقال عبد الله سيف وزير المالية البحريني للصحفيين عقب اجتماعه مع نظرائه في المجلس في العاصمة السعودية إن دول المجلس ستجمد الأصول المالية للجماعات والأفراد المدرجة أسماؤها في القائمتين اللتين صدرتا عن الإدارة الأمريكية مؤخراً^(٨).

وتبدو العلاقة وثيقة بين عمليات تجميد الأموال التي قامت بها كل من واشنطن ولندن والصراع العربي الصهيوني في فلسطين حيث أغلب هذه الجمعيات التي جمدت خاصة تلك التي في الولايات المتحدة لها امتدادات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو لها صلات بحركات المقاومة ولعل هذا الأمر يفسر وصف الباحث للحرب الدائرة على الجمعيات الخيرية والإغاثية بالشمول إذ تحت لافتة محاربة الإرهاب يضرب العمل الخيري وحركات المقاومة للاحتلال الصهيوني في فلسطين وبتراذف مصطلح مقاومة الاحتلال الذي كفلته كل القوانين والمواثيق الدولية مع مصطلح الإرهاب؛ ففي القائمة الثانية التي شملت ٢٥ جمعية ومنظمة تم تجميد أرصدة حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الله اللبناني، وأعلن وزير الاقتصاد البريطاني غوردن براون أن لندن وواشنطن قررتا تجميد أرصدة ٢٥ منظمة اعتبرت منظمات إرهابية، وقال براون في مؤتمر صحفي: "أريد من جميع المؤسسات المالية أن تتحقق من معلوماتها وأن تجمد ودائع الذين نعطي أسماءهم أينما وجدوا". واعتبر الوزير البريطاني أن هذا الإجراء الجديد يؤكد تصميم السلطات الأمريكية والبريطانية على بذل كل ما هو ممكن لوقف تمويل المنظمات التي وصفها بالإرهابية.

وأكدت وزارة الخزانة البريطانية أن هناك نحو ٦٣ مليون جنيه إسترليني (نحو ١٠٠ مليون يورو) تم تجميدها في ٣٦ مصرفاً في إطار الإجراءات السابقة التي اتخذت بحق منظمات أخرى أو أفراد منذ هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة^(٩).

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد صرح مساء الثلاثاء ٤-١٢-٢٠٠١ بأن سلطات بلاده تحفظت على أربعة مكاتب خاصة بمؤسسة "الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية" ومقرها تكساس، مشيراً إلى أن هذه المؤسسة واجهة لجمع أموال لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وقال بوش في تصريحات للصحفيين نقلتها وكالة فرانس برس: "إن الإرهابيين يستفيدون من مؤسسة الأرض المقدسة، ونحن لن نسمح بذلك"، وأضاف الرئيس الأمريكي أن الأموال التي جمعتها المؤسسة ساعدت "حماس" على تجنيد وتدريب استشهاديين وتقديم الدعم لأسرهم.

وكانت صحيفتا "وول ستريت جورنال"، و"نيويورك تايمز" الصادرتان الثلاثاء ٤-١٢-٢٠٠١ قد أشارتا إلى أن الإدارة الأمريكية قررت تجميد أموال ثلاث مؤسسات هي: "جمعية الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية" العاملة في الأراضي المحتلة ومقرها أمريكا، و"بنك الأقصى الدولي"، وشركة بيت المال القابضة ومقرهما المناطق الفلسطينية؛ للاعتقاد أن لها صلة بحركة المقاومة الإسلامية

حماس وحركة الجهاد بشكل واضح وصريح هو الهدف القادم لإدارة الرئيس بوش.

ثانياً- مراحل الحرب الأمريكية على العمل الخيري والإغاثي الإسلامي بعد 11 سبتمبر

ورد تحديد هذه المراحل في خطاب نائب وزير المالية الأمريكي كنيث دبليو دام في حديثه يوم ٨ يونيو ٢٠٠٢ أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك فيما أسماه الحرب ضد تمويل الإرهابيين^(١٢).

المرحلة الأولى: التسمية العلنية للأشخاص والمؤسسات وتجميد الأموال في البنوك

يقول نائب وزير المالية الأمريكي كنيث دبليو دام: "تميزت المرحلة الأولى للجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب بتسمية علنية للإرهابيين ولدا عمي الإرهاب وبمحاولات لتجميد حساباتهم. بالتأكيد، كان ذلك، وسيظل، جانباً مهماً في الحرب. يجب أن نغلق النظام المالي العالمي أمام الإرهابيين ومموليهم. لقد حققنا نجاحاً كبيراً حتى اليوم؛ فمنذ 11 أيلول/سبتمبر، سميينا علانية، نحن وشركاؤنا في التحالف، ٢١٠ من الإرهابيين أو الذين يدعمون الإرهابيين. لقد جمدنا ما يزيد عن ١١٥ مليون دولار حول العالم. وأصدرت ١٦٦ دولة وهيئة قضائية أوامر تجميد يجري تنفيذها.

"حماس"^(١٠)، وذلك رغم إنكار حركة المقاومة الإسلامية " حماس " أي علاقة لها بمؤسسة الأرض المقدسة، كما تخضع جمعية الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية ومقرها في دالاس بولاية تكساس لمراقبة مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ منتصف التسعينيات وقال مراسل الجزيرة إن القرار الأمريكي شمل أيضاً إلى جانب مؤسسة الأرض المقدسة تجميد أرصدة شركة إنفوكوم للإنترنت. وأوضح أن الاتهام الرئيسي الموجه لهذه الشركة هو أن أموالها الرئيسية قد جاءت من موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس^(١١).

ومن جهتها قال بيان لـ"جمعية الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية" نقلته وكالات الأنباء الثلاثاء ٤-١٢-٢٠٠١: "إن الجمعية لم تقدم على الإطلاق أموالاً أو خدمات أو أي شكل آخر من الدعم لحماس أو أي جماعة أخرى تتادي أو ترعى أو تقر الإرهاب في أي صورة أو لأي غرض".

وتعمل المؤسسات الثلاثة في العمل الخيري داخل فلسطين، حيث تقوم بتمويل ملاجئ الأيتام وبناء المستشفيات وتساعد الأرامل وغيرها من الأعمال الخيرية.

ويقول المراقبون: إن تجميد أمريكا لأرصدة مؤسسة خيرية تعمل في فلسطين جزء من توجه واشنطن الذي ينوي تطويق منظمات المقاومة الفلسطينية، مشيرين إلى أن ضرب

لقد هيمنت التسمية العلنية للإرهابيين وقرارات التجميد على المرحلة الأولى للجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب وذلك لعدة أسباب : أولاً- بإمكان الولايات المتحدة ودول عديدة أخرى (ولكن بالطبع ليس كل الدول) أن تضع بسرعة بنية قانونية لتنفيذ الإجراءات المتخذة بحق الإرهابيين المعروفة أسمائهم وأوامر التجميد، وفي الولايات المتحدة، كان الأمر المطلوب فوراً هو إصدار أمر تنفيذي يحتكم إلى سلطة الرئيس بموجب قانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة لملاحقة ليس فقط الإرهابيين بل وداعميهم الماليين أيضاً، والإعلان عن أسمائهم وإرسال أوامر التجميد إلى المؤسسات المالية الأمريكية.

ثانياً- أبرزت التسميات العلنية وجود ضرورة لقيام الدول التي لا تملك بنيات قانونية أساسية ملائمة بتشريع قوانين وأنظمة تسمح لها بإغلاق أنظمتها المالية أمام الإرهابيين. عندما بدأنا جهدنا لم يكن حتى لدى دول مثل كندا واليابان قوانين جنائية تدين جمع الأموال للإرهابيين. لم يكن لدى العديد من الدول البنية الأساسية القانونية لتبني وتطبيق أوامر تجميد أموال الإرهابيين. أبرزت التسميات العلنية من قبل الولايات المتحدة وحلفائنا حالات النقص هذه وحثت الدول على معالجتها.

ثالثاً- وفرت التسميات المشتركة فرصة لإبراز الاهتمام الدولي في الجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب، لقد سررنا، مثلاً، عندما

حدد الاتحاد الأوروبي بصورة مستقلة أسماء عدة إرهابيين جدد ومنظمات إرهابية جديدة في (نهاية العام 2001). أعلن الاتحاد الأوروبي عن أسماء جديدة في 2 أيار/مايو، 2002). سررنا أيضاً باللائحة المشتركة للأسماء التي أصدرناها مع المملكة العربية السعودية في 11 آذار/مارس وباللائحة المشتركة الأخرى التي أصدرناها مع مجموعة الدول السبع الكبرى في 19 نيسان/إبريل. لم تكن هذه إنجازات غير مهمة. يرى الناس النتائج النهائي، اللوائح المشتركة للأسماء، ولكن ما لا يراه الناس هو الاستشارات المكثفة وتبادلات الآراء التي جرت قبل وبعد الأحداث.

إن فرصة إبراز التعاون الدولي مهمة بشكل خاص لأن الجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب لا تستطيع أن تكسب الحرب بدون هذا التعاون. وكما كررت ذلك مراراً، لا يمكنك قصف حساب مصرفي أجنبي بالقنابل. بل أنت تحتاج إلى تعاون الحكومة المضيفة للتدقيق بذلك الحساب المصرفي الأجنبي وتجميد رصيده. واستراتيجيتنا لنيل مساعدة الحكومات الأجنبية تحقق نجاحاً مطرداً.

يقودني ذلك إلى سبب رابع: يفسر لماذا هيمنت التسميات العلنية وتجميد الحسابات على المرحلة الأولى. الأعمال الأخرى تتطلب وقتاً. إن إقناع حكومات أخرى بلعب دور قيادي في هذا الجهد يتطلب وقتاً. لقد أصدرت الولايات المتحدة أول لائحة علنية بالأسماء في 24

أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢ وتطلّب الأمر ثلاثة أشهر أخرى كي يأخذ حتى الاتحاد الأوروبي قرار إصدار لائحة مستقلة بالأسماء.

يلزم الحكومات أيضاً الوقت كي تتبنّى القوانين وتطبّق الأنظمة التي تحتاج إليها للحد من تمويل الإرهابيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن السعي للحصول على مصادر جديدة من المعلومات المتعلقة بعمليات تمويل الإرهابيين التي تقودنا إلى ممالي الإرهابيين وحتى أحياناً إلى الإرهابيين أنفسهم يحتاج إلى وقت. لذلك، فإن "دورة التسويق الطويلة" لهذه الأعمال الأخرى تُشكّل سبباً آخر يفسر هيمنة التسميات العلنية وأوامر تجميد الأموال على المرحلة الأولى من الجبهة المالية للحرب ضد الإرهاب.

اسمحوا لي قبل أن أصف المرحلة التالية للحرب ضد الإرهاب، بأن أكون واضحاً. تبقى التسميات العلنية سلاحاً مهماً، أساسياً، في الحرب ضد الإرهاب. سوف نواصل إصدارها وسوف نستمر في التتقيب في سجلات نظامنا المالي بحثاً عن أموال الإرهابيين، بصورة مماثلة، سوف نستمر في تشجيع شركائنا في التحالف على أخذ المبادرة في إصدار لوائحهم بالأسماء. سوف نواصل أيضاً تشجيع شركائنا للتأكد من أنهم يتابعون بالكامل تنفيذ أوامر التجميد التي يصدرونها".

المرحلة الثانية: التركيز على شبكات تحويل الأموال و الجمعيات الخيرية

وفي هذه المرحلة تم التركيز على ثلاثة مصادر مستهدفة بالمحاربة وهي: شبكات تحويل الأموال خارج النظام المصرفي والجمعيات الخيرية ومنع استغلال التجارة المشروعة بالسلع والخدمات كوسيلة لتسريب الأموال إلى " الإرهابيين " (ركز الباحث هنا على الأولى والثانية وتجاهل الثالثة لبعدها عن موضوع العمل الخيري والإغاثي)

يقول نائب وزير المالية الأمريكي كنيث ديليو دام: "وفي حين أن التسميات العلنية سوف تبقى مهمة، ندخل الآن مرحلة جديدة من الحرب. سوف تهيمن على هذه المرحلة الجديدة بروز قيادة أكبر من قبل شركائنا في التحالف وتركيز أكبر على وسائل تمويل الإرهاب من خارج الأنظمة المالية المعهودة. لن تهيمن التسميات العلنية وأوامر تجميد الأموال على هذه المرحلة الجديدة بنفس درجة المرحلة السابقة.

هناك عدة أسباب تقسر لماذا يجب عدم توقع هيمنة التسميات العلنية وأوامر تجميد الأموال على المرحلة التالية:

أولاً- إن التسميات العلنية هي، بطبيعتها الأساسية، علنية. يعلم الإرهابيون بها ويكيفون تصرفاتهم وفقاً لها. وسوف يتجنبون الاحتفاظ بأموالهم في الولايات المتحدة أو في مراكز مالية أخرى تنفذ قوانين وأنظمة لإحباطهم. وسوف يستعملون أساليب غير رسمية لنقل أموالهم. وقد يتجنبون الاحتفاظ بالعملات

ويفضلون بدلاً من ذلك الاستثمار في سلع كالذهب أو الألماس ويحولون هذه السلع إلى نقد فقط بقدر ما يحتاجونه. نتوقع أن يتجنب الإرهابيون بصورة متزايدة الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من أموالهم في حسابات فردية في النظام المالي السائد شرط أن تظل الولايات والمجتمع الدولي يقظين في مراقبة أنظمتهم المالية. مع مرور الوقت، يجب علينا بالتالي توقع عدم تمكن التسميات العلنية من "ضبط" كميات من المال بقدر ما حققته في البداية.

ثانياً - لقد أوشكت "دورات التسويق الطويلة" هذه على نهايتها. نرى حكومات أجنبية تلعب بصورة متزايدة أدواراً قيادية في اتخاذ إجراءات ضد ممولي الإرهابيين. لقد عملت حكومات أجنبية بصورة غير علنية على منع الأفراد من التبرع بأموال إلى مجموعات مشتبه بها، كما ألقت حكومات أجنبية القبض على ممولين للإرهابيين أو، كما هو الحال في باكستان، تعاونت في جهود ناجحة قامت بها الولايات المتحدة لإلقاء القبض عليهم.

تتخذ حكومات أجنبية خطوات لتنظيم عمل المتعاملين بالحوالات. إن أنظمة الحوالة (تسمى في بعض الدول بأنظمة الهندي) هي وسائل ناجعة وغير مكلفة وتعتمد على الائتمان في نقل الأموال بدون أن تترك أثراً كبيرة على الورق. تحقق حكومات أجنبية تقدماً في منع الإرهابيين من استعمال نظام الحوالات لنقل أموالهم. خلال مؤتمر حول الحوالات عقد في

دولة الإمارات العربية المتحدة في 10-16 أيار/مايو، وافق عدد من الحكومات على اتخاذ إجراءات لتنظيم ومراقبة نظام الحوالات لضمان عدم إساءة استعمالها. بعد انتهاء المؤتمر، في 28 أيار/مايو، نشرت وكالة أنباء الخليج في دبي نبأً يقول بأن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تفرض قريباً إخضاع الحوالات إلى ترخيص وتنظيمها. كما أفادت صحيفة التايمز الهندية أيضاً أن الهند تتخذ إجراءات صارمة ضد مرسلي الأموال غير المرخص لهم.

بالإضافة إلى الحوالات، سوف تكون المؤسسات الخيرية موضوع تركيز أكبر لاهتمامنا. إنها مسألة مهمة وحساسة. وكما يعرف العديد منكم، فإن **إيتاء** الزكاة هو أحد أركان الإسلام الخمسة. وفي الواقع، في العديد من أنحاء العالم، تدير المؤسسات الخيرية الكثير من البنى التحتية الاجتماعية، مثل دور الأيتام، والمستشفيات والمدارس. في نفس الوقت، لا يمكن النكران بأن بعض المؤسسات الخيرية الشرعية قد تسلل إليها إرهابيون أو داعمو الإرهابيين، ربما من خلال عدد قليل من الموظفين الإداريين، الذين يوجهون عن سوء قصد جزءاً من أموال المؤسسة الخيرية إلى الإرهابيين. كما توجد أيضاً مؤسسات تم تنظيمها وتوجيهها بصورة أولية لاستغلال الأعمال الخيرية بشكل سيئ لمصلحة الإرهابيين. تهدد بعض المجموعات ليس فقط

أهدافها، ولكن أيضاً المتبرعين لها، حيث ترغّمهم على دفع التبرعات حماية لهم من أعمالها الانتقامية. يتمثل التحدي الذي نواجهه في منع الإرهابيين من استخدام المؤسسات الخيرية كغطاء لدعم الإرهاب مع تأمين استمرار تقديم الإحسان والأعمال الخيرية.

إننا نسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال تجميد تدفق الأموال عبر المؤسسات الخيرية التي أفسدها داعمو الإرهابيين وزيادة الشفافية ومراقبة المؤسسات الخيرية الأخرى حول العالم. وحتى تاريخه، جرى تسمية عدد من المؤسسات الخيرية حول العالم وتم تجميد أموالها، وتمثل تسميتنا المشتركة مع المملكة العربية السعودية لمكتبين إقليميين لجماعة الحرمين مثلاً جيداً لما بدأ يحصل. وأيضاً نطلب من الدول، بصورة ثنائية أو من خلال هيئات متعددة الجنسيات، تقييم مراقبتها التنظيمية والتنفيذية للمؤسسات غير الربحية".

ويقول أيضاً نائب وزير المالية الأمريكي كنيث دبليو دام: "تعمل على نشر أفضل الممارسات الدولية لضمان صحة بيانات المؤسسات الخيرية. وأخيراً، ندعو مجموعات المراقبة الخاصة في متابعة وتوسيع نطاق عملها المهم في تأمين الشفافية في عمليات الإحسان، وزيادة تركيز اهتمامها إلى أبعد من تشديدها التقليدي على الاحتيال والتبذير بحيث يشمل التهديد الذي يشكله سوء استعمال الإرهابيين للمؤسسات الخيرية. ومن دواعي

اغتباطنا أن الاستجابة التي حصلت عليها هذه المبادرات من حكومات أخرى ومن أسرة الجمعيات الخيرية كانت إيجابية وبناءة".

ربما قصد الباحث نقل مطول من خطاب نائب وزير المالية الأمريكي لنعرف كيف تفكر النخبة الأمريكية الحاكمة في قضية العمل الخيري والإغاثي وكيف تتم صناعة قراراتها ومدى ما يشكله العمل الخيري من مساحة في الحرب الأمريكية الدائرة على ما تسميه الولايات المتحدة الجبهة المالية للحرب على الإرهاب وتحفيف مصادر تمويل ما تسميهم "الإرهابيين"

ثالثاً- مواقف الدول من الحرب الأمريكية على العمل الخيري والإغاثي الإسلامي

وفي إطار الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة على مصادر تمويل ما تسميه "الجماعات الإرهابية" قام وزير الخزانة الأمريكية بول أونيل بجولة في الدول العربية في أوائل شهر مارس ٢٠٠٢^(١٣)؛ وقال مسئولو وزارة الخزانة الأميركية إن الهدف من الجولة هو "بحث الأنظمة الضرورية لرصد ووقف تمويل الإرهاب". وهو أمر لا يحتاج فقط إلى معرفة حقيقية بنظام عمل المصارف الإسلامية ولكن يتطلب أيضاً فهماً أعمق لنظام الحوالات المالية خارج النظام المصرفي والمعمول به منذ وقت طويل في الدول العربية، وشمل جدول عمل أونيل في الشرق الأوسط - كما يقول

وعقب الجولات المكوكية لكل من وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط، وبول أو نيلوزير الخزانة الأمريكي على الدول العربية والخليجية منها بوجه أخص، رتبت كل الدول أوضاعها مع التوجهات الأمريكية إن:

- على صعيد تجميد الأرصدة

التي وردت في القوائم الأمريكية المتتالية أو - على صعيد تقييد العمل الخيري والإغاثي سواء داخل البلد المعنية أو خارجها وذلك بتجميد الأرصدة المالية التي وردت في القوائم الأمريكية المتتالية أولاً، ثم بمحاولات وضع لوائح ونظم جديدة تراقب العمل الخيري والإغاثي؛ فلقد صعدت الكويت جهودها للسيطرة على أي تحويلات مالية من الكويت إلى جماعات تشته واشنطن بعلاقتها في أعمال إرهابية وأصدرت أوامر لبنوكها بتجميد أي حسابات أو أصول مالية للجماعات والأفراد الذين تضمنتهم القائمة السوداء الأمريكية التي تتضمن ٢٧ جماعة ومؤسسة خيرية وطلب من البنوك فحص الحسابات وتجميدها إذا وجدت حسابات لأي من السبعة والعشرين^(١٦).

وعقب ذلك أعلن محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح أنه لم يكتشف أي حساب متهم بدعم الإرهاب في المصارف الكويتية تضمنته القوائم الأمريكية، وكان وزير العدل والأوقاف الكويتي أحمد باقر العبد الله قد نفى قبل ذلك تقارير عن احتمال

الخبر - استكشاف كيفية إحكام السيطرة على الجمعيات الخيرية الإسلامية بحيث تخضع للحملة العالمية على المنظمات المشتبه بدعمها للجماعات المتطرفة^(١٤)؛ لذا يمكن القول إن عناصر الحملة الأمريكية على مصادر تمويل ما تسميه الإرهاب انقسمت إلى:

١ - تجميد الأرصدة سواء لأفراد أو

لجمعيات خيرية، ٢ - وضع لوائح تنظم وتراقب العمل الخيري

ونرصد هنا مواقف الدول من هذين

الإجراءين:

١ - تجميد الأرصدة سواء لأفراد أو

لجمعيات خيرية:

عقب أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول صدر أمر رئاسي أمريكي بأن تقوم المؤسسات المالية الأمريكية بتجميد أي أرصدة يتبين أنها تخص المدرجين على القائمة التي أعدها مكتب مراقبة الأرصدة الأجنبية التابع للخزانة الأمريكية، ويسمح ذلك الأمر أيضاً للولايات المتحدة بمعاينة البنوك في الخارج التي لا تتعاون في تعقب تلك الأرصدة^(١٥).

كما طلبت واشنطن من كل الحكومات أن تجمد الحسابات المصرفية لكل الذين وردت أسماؤهم في اللائحة التي أصدرتها بعد هجمات ١١ سبتمبر وما أعقبها من لوائح أخرى فاستجابت أغلب الدول وخاصة الدول العربية وبوجه أخص الخليجية منها.

تورط جمعيات خيرية بالكويت في تمويل جماعات إرهابية، كما رفض النواب الإسلاميون في البرلمان الكويتي الاتهامات الأمريكية للجمعيات الخيرية الكويتية بتمويل الإرهاب وخصوصاً جمعية إحياء التراث الإسلامي التي أعلنت ضمها لقائمة المنظمات الداعمة للإرهاب وجمدت أرصدها.

أما اليمن فقد طلبت منها الولايات المتحدة التحقق من أي حساب مصرفي مشبوه يمكن أن يكون عائداً لشبكات إرهابية أو أرصدة لأشخاص أو منظمات أو جمعيات لها علاقة مع أي من الجماعات الإسلامية "المتشددة"، وقال مصرفي يماني فضل عدم الكشف عن هويته إن: "السلطات اليمنية تلقت طلباً من السلطات الأمريكية للتأكد من وجود أرصدة أو حسابات مصرفية لأشخاص أو لمنظمات أو جمعيات لها علاقة مع أي من المجموعات الإسلامية المتشددة أو مع أشخاص متشددين".

وأشار إلى أن الطلب الأمريكي "يندرج ضمن مجموعة من الإجراءات التي طلبت الإدارة الأمريكية من اليمن اتخاذها بالتعاون في مكافحة الإرهاب"^(١٧)، كما قامت السلطات اليمنية بتجميد أرصدة الأشخاص والمؤسسات التجارية التي ورد ذكرها في لائحة من تتهمهم الولايات المتحدة بالارتباط مع ما يسمى بالإرهاب. وقال مسئول إن السلطات تقوم أيضاً بتدقيق وفحص أرصدة الأشخاص والمؤسسات

التجارية التي ورد ذكرها ضمن القائمة التي أعلنت عنها السلطات الأمريكية مؤخراً وذلك لاتخاذ الإجراءات المقررة بتجميدها حال العثور على الأدلة أو أي إثباتات تدين أصحابها بالتعامل مع عناصر أو جهات إرهابية أو لها صلة بالإرهاب^(١٨).

كما أعلنت سلطة النقد السعودية أن المملكة اتخذت الإجراءات المناسبة بحق ١٥٠ من الحسابات المصرفية المدرجة على لائحة أرسلتها الأمم المتحدة والتي يشتبه في تمويلها لما يسمى بالإرهاب، وأوضح رئيس سلطة النقد السعودي حامد السيارى أن هذه الإجراءات جاءت مطابقة للاتفاقيات الدولية. إلا أنه لم يوضح طبيعة الإجراءات التي اتخذت وخصوصاً ما إذا كانت هذه الحسابات قد جمدت أم لا. وقال إنه يجري حالياً الإشراف على العمليات المالية المشبوهة، مؤكداً أن الأمر يعود إلى الأجهزة الأمنية السعودية لاتخاذ العقوبات الملائمة بحق الحسابات التي يشتبه بها^(١٩)، كما أعلنت وكالة الأنباء السعودية الرسمية أن المملكة جمدت أربعة حسابات في البنوك السعودية لعلاقة محتملة لها بالإرهاب^(٢٠).

وكانت الحسابات الأربع قد تم إدراجها على لائحة وضعتها الأمم المتحدة للإرهاب. ولم يتم تحديد تبعية الحسابات المصرفية لأشخاص أم لجمعيات خيرية^(٢١).

الخليج لمساعدتهم على منع ما وصفه بأنه "إساءة استخدام التمويل الخيري" (٢٢).

وفي نفس الإطار جمدت المملكة العربية السعودية يوم ١٢-٣-٢٠٠٢ أصول مكتبين تابعين لمؤسسة "الحرمين" الخيرية " التي تمتلك مشروعات في الصومال والبوسنة والهرسك" (٢٣).

وفي السودان: نفى اتحاد المصارف السودانية وجود حسابات أو معاملات في البنوك السودانية تعود للأفراد أو المؤسسات التي وردت أسماؤها في قائمة صدرت عن الإدارة الأمريكية التي قالت إنها تشتبه في صلتهم "بالإرهاب" (٢٤).

أما في سلطنة عمان فقد أكد رئيس البنك المركزي بسلطنة عمان "حمود الزدجالي" في تصريحات نقلتها وكالة فرانس برس ٢٠-١٠-٢٠٠١: " إن البنك المركزي عمم قائمة الأسماء التي أصدرتها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على المصارف العاملة في عمان؛ للتأكد من عدم وجود حسابات لهذه الأسماء في هذه المصارف، كما أصدر البنك المركزي توجيهاته إلى المصارف العاملة في البلاد لتوخي الحيطه والحذر عند فتح حسابات لجهات قد يعتقد المسئولون في المصرف المعني أن لها نشاطاً مشبوهاً أو غير مشروع" (٢٥).

وفي سبتمبر ٢٠٠١ أمر البنك المركزي للإمارات بتجميد أرصدة ٢٦ فرداً وجماعة

وفي نفس اليوم صرح وزير الداخلية السعودي الأمير "نايف بن عبد العزيز" في مقابلة نشرتها صحيفة "الشرق الأوسط" الخميس ٧-٢-٢٠٠٢ أن الإجراءات القانونية التي اتخذتها بلاده ضد العمل الخيري لم تكن نتيجة لضغوط من الولايات المتحدة، ونفى قيام البنوك السعودية بتجميد أي حسابات مصرفية لها. وأكد الوزير السعودي أنه لن يسمح للجمعيات الخيرية بأن تُستخدم لأغراض أخرى غير تلك التي أسست من أجلها.

وخلال زيارة "بول أونيل" وزير الخزانة الأمريكي إلى السعودية (٥ / ٣ / ٢٠٠٢) اتفقت كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على إعلان مشترك يتم بمقتضاه إغلاق وتجميد أرصدة مجموعة من فروع المؤسسات الخيرية السعودية التي تعمل خارج الأراضي السعودية، وذلك لعلاقتها بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن كما تقول صحيفة "يو إس إيه توداي" الأمريكية في عددها الصادر الإثنين ١١-٣-٢٠٠٢: إن المسئولين الأمريكيين والسعوديين يرفضون الإفصاح عن أسماء هذه المؤسسات، وذلك حتى لا يتحرك القائلون على هذه المؤسسات لسحب أرصدتهم قبل أن يتم تجميدها.

وقال أحد المسئولين الدبلوماسيين الأمريكيين - رفض ذكر اسمه -: إن هناك فريقاً من الخبراء الأمريكيين يعملون مع الحكومة السعودية وحكومات أخرى في دول

وردت أسماؤهم في القائمة السوداء أعلنتها الولايات المتحدة في إطار جهودها لمكافحة ما تسميه بالإرهاب ومحاصرة مصادر تمويله^(٢٦).

كما أفاد منشور لبنك الإمارات المركزي الثلاثاء ٢٠-١١-٢٠٠١ أنه طالب البنوك بتجميد أرصدة ٣٠ شركة يُشتبه في علاقاتها بنشاطات إرهابية، وتضمن المنشور أسماء ٣٠ شركة من بينها شركات تجارة عامة، ومحطات بنزين، وشركات عقارية، وشركات صغيرة مثل متاجر بقالة ومتاجر حلي ومطاعم، وطالب البيان البنوك بالبحث فوراً عن أي حسابات أو ودائع أو استثمارات بأسماء ٣٠ جهة وتجميدها، وتسليمه كشوفات حسابات تلك الجهات، وصور نماذج التحويل من وإلى هذه الحسابات، وحسب وكالة فرانس برس، فقد رفض مسئولو البنك المركزي الإماراتي التعليق على المنشور^(٢٧).

كما قامت الإمارات بإصدار القوانين والتشريعات التي تنظم حركة الأموال من الإمارات وإليها، وتمنع أي تحويلات تتصل بعمليات غسل الأموال ومحاربتها. وتمكنت الإمارات من تحقيق إصلاحات سريعة في هذه المجالات، من أبرزها إصدار قانون منع غسل الأموال في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٢ وإصدار قرارات عن مصرف الإمارات المركزي ينظم عمليات إرسال الحوالات المالية من الإمارات إلى دول العالم المختلفة وإلزام شركات الصرافة بتسجيل كل البيانات

والمعلومات عن أي حوالة مالية تزيد قيمتها عن ألفي درهم إماراتي (٥٤٠ دولاراً أمريكياً) وعن صاحبها كإجراء احترازي، بالإضافة إلى إغلاق إحدى شركات الصرافة التي ثبت لدى مصرف الإمارات المركزي ضلوعها (بقصد أو من دون قصد) في تحويل أموال إلى المشتبه بهم في أحداث أيلول في الولايات المتحدة، وتجميد ١٤ حساباً مصرفياً لمشتبه بهم آخرين وردت أسماؤهم في قوائم أصدرتها الولايات المتحدة تتهمهم بالضلوع في تمويل عمليات إرهابية؛ ولعل ذلك ما جعل بول اونيل وزير الخزانة الأمريكي يعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها الإمارات خلال زيارته لها في مايو ٢٠٠٢^(٢٨).

كما أعلنت إدارة الرقابة المصرفية في البحرين أنها جمدت مؤقتاً حسابين مشبوهين في إطار الحملة التي تنزعها الولايات المتحدة لتجفيف الموارد المالية لجماعات يشتبه بأنها إرهابية. ويأتي الإجراء في وقت أكد فيه مسئول أمريكي أن واشنطن اكتشفت وجود حسابات مشبوهة في منطقة الخليج؛ فقد قال مدير إدارة الرقابة المصرفية في مؤسسة نقد البحرين خالد عتيق إن المؤسسة جمدت مؤقتاً حسابين مصرفيين مشبوهين أحدهما شخصي والآخر تابع لمؤسسة مالية^(٢٩)، كما أمر رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان آل خليفة بتجميد أموال أي منظمات أو أفراد يرتبطون في عمليات مشتبه بها^(٣٠).

والولايات المتحدة لاتفاق يتم بموجبه تعزيز التعاون الاستخباراتي بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب.

وأصدر مجلس الوزراء الكويتي بياناً قال فيه إن الهيئة الجديدة ستكون برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وعضوية ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والمالية وبيت الزكاة والأمانة العامة للوقف وجمعيات النفع العام وجمعية الهلال الأحمر وبعض الشخصيات العامة، كما شكلت الحكومة الكويتية لجنة وزارية لبحث خطوات جديدة تهدف إلى إحكام السيطرة على أنشطة الجمعيات الخيرية والتشاور مع التجمعات الإسلامية الرئيسية في البلاد، وقال مسئولون إن الحكومة أقرت أيضاً مقترحات أخرى في اجتماعها الأسبوعي اليوم من بينها إغلاق عشرات من الجمعيات الخيرية التي تعمل بدون ترخيص⁽³³⁾، وفي أواخر فبراير 2002 أعلن مسئول كويتي أن وفداً أمريكياً رفيع المستوى يضم مسئولين أمنيين قام بالاطلاع على الإجراءات التي اتخذت لمراقبة نشاطات الجمعيات الخيرية وآليات عمل هذه الجمعيات في الكويت؛ فقد قال وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الشيخ دعيج الخليفة إن وزارته أطلعت الوفد على "الإجراءات الرقابية المفروضة على الجمعيات الخيرية وآلية عمل هذه الجمعيات من جمع التبرعات وتوزيع الأموال داخلياً وخارجياً ومصادر تمويلها".

أما باكستان فقد جمدت الحسابات المصرفية لمنظمتين وردت أسماؤها في القائمة السوداء التي تتضمن 27 منظمة وشخصية وجمعية خيرية حظرت الولايات المتحدة تعاملتهما المالية للاشتباه بعلاقتها بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة التابع له. حيث أصدر البنك المركزي الباكستاني أوامره بتجميد الحسابات المالية التابعة لحركة المجاهدين المسلحة -المقاتلة في كشمير- ومؤسسة الرشيد الخيرية التي اتهمتها واشنطن بأنها على علاقة بأسامة بن لادن⁽³¹⁾.

٢ - وضع لوائح تنظم وتراقب العمل

الخيري والإغاثي

قام مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط وليام بيرنز بجولة في منطقة الشرق الأوسط وفي أول محطة له وكانت الكويت قال: إن الولايات المتحدة ترغب في العمل مع الكويت للتأكد من أن المساعدات الخيرية يتم صرفها في مجالات لا تدعم ما تسميه واشنطن بالإرهاب⁽³²⁾.

وأضاف: "إن الولايات المتحدة تريد أن تكون أوجه صرف أموال الجمعيات الخيرية واضحة ويمكن مراقبتها بشفافية"؛ وعلى الفور، قررت الحكومة الكويتية تشكيل مجلس أعلى للسيطرة على أنشطة الجمعيات الخيرية الإسلامية في البلاد ومراقبة عملها، وفي نفس الوقت أعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح عن توصل بلاده

وأضاف المسئول الكويتي أن الوفد الأمريكي الذي يضم "مسئولين أمنيين" اطلع على "نشاطات الجمعيات الخارجية والداخلية من مساعدة المحتاجين وبناء المساجد والمستشفيات والمراكز الخدمية في الدول الفقيرة من واقع التقارير السنوية التي تزود الجمعيات بها الوزارة^(٣٤).

وكانت جولات بول أونيل وزير الخزانة الأمريكي من ضمن الجولات المكوكية التي عملت على المسارين معاً: تجميد الأرصدة، ووضع لوائح تنظم وتراقب العمل الخيري وجمعياته؛ حيث خرج من زيارته للكويت إلى السعودية وفيها دعا إلى مزيد من الرقابة على أنشطة الجمعيات الخيرية لأن بعضاً من عائداتها ذهب لصالح ما أسماه جماعات تساند الإرهاب فأمرت السعودية كل الجمعيات الخيرية بإبلاغ وزارة الخارجية قبل البدء في أي مشروعات خارج البلاد، والجهات الخارجية التي تستفيد من هذه المشروعات، وقالت مذكرة رسمية نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية الأربعاء ٢٠-٣-٢٠٠٢-: إنه يتعين على الجمعيات الخيرية أن تقدم لوزارة الخارجية السعودية تفاصيل المشروعات التي تنوي تمويلها أو المساهمة في تمويلها خارج البلاد؛ لكي تبلغ الوزارة سفاراتها^(٣٥)، كما رحبت الولايات المتحدة بالإعلان الذي صدر عن الرياض في ٤ ديسمبر ٢٠٠٢ حول تعزيز المراقبة المالية علي المنظمات الخيرية

الإسلامية من أجل التصدي لعمليات تمويل الإرهاب.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية فيليب ريكر نعتقد أن مراقبة قوية للتحويلات المالية كما أعلن السعوديون اليوم هي أمر أساسي للحول دون وصول تمويل من السعودية لدعم الإرهاب، وأضاف أن الولايات المتحدة متشجعة بالجهود السعودية وستواصل تعاونها التقني مع السعودية ومع حلفاء آخرين لواشنطن في المنطقة^(٣٦)؛ وكانت الولايات المتحدة قد سلمت الرياض ثماني لوائح تضم أسماء ١٦٨ من الأفراد والمجموعات التي يشتبه في تمويلها الإرهاب. كما بحث وفد يضم مسئولين أمريكيين من وزارتي الخزانة والخارجية ومكتب التحقيقات الفيدرالي ومجلس الأمن القومي مع المسئولين السعوديين في ديسمبر الماضي في مكافحة تمويل الإرهاب ودور الجمعيات الخيرية.

وفي نفس الإطار أكد رئيس البنك المركزي بسلطنة عمان "حمود الزدجالي" أن نشاط الجمعيات الخيرية وجمع التبرعات سواء من قبل جهات عمانية أم أجنبية يخضع لرقابة الجهات المختصة في السلطنة، مؤكداً على وجود تنسيق دائم بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الخصوص^(٣٧).

وفي قطر أسفرت الضغوط على العمل الخيري الإسلامي أن: قامت الجهات الحكومية بوقف توصيل معونات الجمعية لـ ٢١ ألف

يقيم في العالم (في ٣٢ دولة في ثلاث قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا) كانت ترعاها جمعية قطر الخيرية مما حدا بمديرها أحمد بن علي البوعيين أن يقدم استقالته منها حيث أصدرت إدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان قراراً بإيقاف جميع الحوالات المالية عن طريق البنوك ومحلات الصرافة لجميع مشاريع الجمعية في الخارج التي تشمل كفالة الأيتام، موضحاً أن هذه المعونات توقفت منذ إبريل ٢٠٠٢^(٣٨).

وإذا كان هذا هو موقف الدول العربية والخليجية الرسمي حيث لا تملك من وسائل الممانعة أمام الحصار الأمريكي الشيء الكثير فقد حاولت المنظمات والجمعيات الخيرية أن تبدي شيئاً من المقاومة أكثر لأنه إذا كانت للدول والنظم ضرورتها فإن للشعوب والأفراد اختياراتها

ففي اجتماعه الرابع والعشرين ناقش مجلس إدارة الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية صباح الأربعاء ١٨ من صفر عام ١٤٢٣ للهجرة الموافق ١-٥-٢٠٠٢ ما يتعرض له العمل الخيري الإسلامي العالمي من استهداف، رافضاً وصمه بتهمة الإرهاب^(٣٩).

وفي أواخر يونيو ٢٠٠٢ عقد في العاصمة الأردنية عمان مؤتمر "الخير العربي المعاصر في ظل العولمة" في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤-٦-٢٠٠٢ حيث رفض المشاركون في المؤتمر الاتهامات التي وجهتها الولايات

المتحدة إلى العمل الخيري العربي ومؤسساته بتمويل ما يسمى بـ "الإرهاب" عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأعلنوا أنهم مستمرون في أعمالهم دون اكرثات بها.

وأكد المشاركون في المؤتمر أن الحملة التي شنتها الولايات المتحدة على ما أسمته بالإرهاب والجهات الممولة له بما فيها العديد من المؤسسات الخيرية كانت لها آثارها السلبية في انحسار التبرعات خشية أن يتهم المتبرع بدعم الإرهاب.

كما أشار المؤتمر إلى نظرة الشك والريبة للجمعيات الخيرية ذات الطابع الديني، وتجميد أموال بعض الجمعيات بحجة الاشتباه بتمويلها لمنفذي هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى انتشار القلق بين القائمين على العمل الخيري.

وسعى المشاركون من خلال الأفكار المطروحة إلى استشراف مستقبل العمل الخيري العربي، ومناقشة موضوعات حول قيم الخير وتأصيلها لدى الأجيال العربية، في ظل تأثير الأمة بالعولمة ونفوذ القوى الدولية وتأثير السياسة على الاقتصاد العالمي وتحكمها بمقدرات العالم

وشدد المؤتمر على سلسلة من التدابير والآليات لحماية العمل الخيري وضمان استمراره، من أهمها:

١. تنظيم العمل الأهلي من خلال التشريعات والقوانين.

وبشكل خاص في العشرين عاماً الأخيرة. إظهار الظلم الذي تتعرض له الجمعيات الخيرية والإنسانية الإسلامية من طرف الإدارة الأمريكية وخصوصاً بعد أحداث 11 سبتمبر ومدى تأثير ذلك على العمل الخيري الإنساني. خاصة وأن ضرب هذه الجمعيات سيكون عميق الأثر على المجتمعات الإسلامية وغير المسلمة.

٤- إبراز دور الجمعيات الخيرية في بناء النسيج الإنساني للمجتمع والألفة والمحبة والتضامن والتكافل بين الناس.

٥- بيان الدور المثمر والفعال المناط بالجمعيات الخيرية في التخفيف عن الشعوب الفقيرة والبائسة والمبتلاة بالحروب والكوارث والمحن.. وضرورة وجود أشكال حماية وتسهيل لمهمة هذه الجمعيات في أماكن نشاطها.

٦- محاولة إيجاد آليات مختصة تضمن حماية الجمعيات الخيرية والإنسانية والمهنية ضد الاضطهاد والعسف خصوصاً في حالات الحروب، واقتراح مشروع إعلان يصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة كما هو حال الإعلان الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان

رابعاً- لماذا الحرب ضد الجمعيات الخيرية والإغاثية الإسلامية؟

٢. تنظيم العضوية والحصول على بيانات كاملة للأعضاء، وعدم قبول عضوية المشتبه بهم أو من صدرت بحقهم أحكام مخلة بالشرف.

٣. الاستقلالية في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

٤. وضوح الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

٥. عدم قبول تبرعات مجهولة المصدر^(٤٠).

كما دعت اللجنة العربية لحقوق الإنسان لعقد مؤتمر باريس " للجمعيات الإنسانية والخيرية: المشكلات الأساسية وآفاق المستقبل " في الفترة ٩-١٠/١/٢٠٠٣ وحدد المؤتمر أهدافه في:

١- دراسة المشكلات الرئيسية التي تعاني منها الجمعيات الإنسانية والخيرية في مطلع الألفية الثالثة وبشكل خاص العولمة وأهمية حوار الحضارات ودور العمل الإنساني في مد الجسور بين الشعوب.

٢- تناول المشاكل البنوية والوظيفية مثل المهنية والتطوع ومحاولات الاحتواء السياسي من الداخل والخارج وظاهرة فبركة الجمعيات الخيرية والإنسانية من فوق.

٣- إعطاء صورة عن وضع الجمعيات الخيرية والإنسانية عبر دراسات علمية وميدانية، ومحاولة الخروج بنوع من المحصلة حول ما قدمته من خدمات وفوائد للناس على الصعيدين المحلي والعالمي

لم تكن الحملة الأمريكية الضارية لإدراج بعض المنظمات والهيئات الخيرية والإغاثية الإسلامية على لائحة المنظمات المتهمه بتمويل الإرهاب - والتي تضمنتها عدة قوائم حتى وصل العدد في يونيو ٢٠٠٢ إلى ٢١٠ شخصا ومنظمة وهيئة كمشتبه بهم - سوى حلقة جديدة في مسلسل الحملة الغربية - وخصوصا الأمريكية - على العمل الإغاثي الإسلامي، ومحاولة لممارسة الضغوط على الدول التي تتبعها تلك المنظمات لدفع الحكومات إلى تحجيم دور هذه الجمعيات والمنظمات أو إغلاقه، وفي هذا السياق جاء الطلب الأمريكي من السعودية بالكف عن دعم المدارس الإسلامية في العالم، بزعم أنها تخرج إرهابيين،

ففي برنامج الشريعة والحياة - الذي تذيعه قناة الجزيرة - سئل العلامة الدكتور يوسف القرضاوي لماذا يحارب العمل الخيري؟

فأجاب: يحارب العمل الخيري لأمرين أساسيين:

الأمر الأول: أنه يثبت وحدة الأمة الإسلامية، فالمسلمون حينما ينشئون الجمعيات الخيرية وتذهب إلى هذه البلاد التي يموت بعض أهلها من الجوع ومن سوء التغذية هذا يثبت أن فيه أمة إسلامية، يشعر بعضها ببعض، ويحس بعضها بالأم بعض، ويتوجع بعضها لبعض، "كالجسد الواحد إذا اشتكى منه

عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر"، هذه الأمة لا يريد لها البعض أن تكون قائمة حقيقة

الأمر الثاني: إنه العمل الخيري يقوم بدوره في مواجهة حملات التنصير، حملات التنصير تستغل فقر المسلمين وجوعهم، ومرضهم، وتتقدم إليهم بالإيقاظ لتدخلهم في النصرانية، كما حدث هذا في بعض الجهات في إندونيسيا، وبعض الجهات في نيجيريا، وبعض البلاد في آسيا وفي أفريقيا، تستغل فقر الفقراء^(٤١).

وفي هذا الإطار اتهم رئيس المجلس العالمي للدعوة والإغاثة الدكتور كامل الشريف بعض الجهات الغربية بالوقوف في وجه العمل الإغاثي والخيري للمنظمات الإسلامية في العالم، مستغلة أحداث ١١ سبتمبر التي وصفها "بقميص عثمان"، وألمح إلى دور المنظمات التبشيرية وبعض الحكومات العربية والإسلامية في هذا الأمر^(٤٢).

ولعل ذلك هو ما توصلت إليه دراسة صدرت عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية حيث رأت هذه الدراسة أن هذه الحملة على جمعيات العمل الخيري والإغاثي من شأنها أن تقضى على الجهود التي بذلتها هذه الجمعيات خلال السنوات العشرين الماضية وإعادة الهيمنة للمنظمات الغربية وإضعاف الروابط التي تمت إقامتها بين الدول التي تقدم

المساعدات والدول التي تتلقاها وتشويه صورتها لديها.

وقالت الدراسة إن بعض الدول الخليجية اتخذت إجراءات لتفويت الفرصة على هذه الاتهامات ومنها الكويت حيث أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل توجهها للتعاقد مع مكتب يتولى مهمة تدقيق الحسابات الخاصة بالجمعيات الخيرية وأموال التبرعات وذلك للتأكد من أنها تذهب لمستحقيها^(٤٣).

ولا شك أن إذا سارت الحملة الأمريكية " والغربية " على العمل الخيري والإغاثي الإسلامي في الطريق المرسوم لها والذي لاحت بوداره من ١١ سبتمبر فإنها ستؤدي إلى:

١- استنابات كراهية العمل التطوعي اللاربحي في نفوس ناشئة المسلمين وفي الأجيال القادمة بدعوى مسانبتها للإرهاب.

٢- إقامة سدود بين المتبرع سواءً كان فرداً أو تاجراً وزعزعة الثقة في أهلية العمل التطوعي الإسلامي لقبول التبرع وأهلية القائمين عليه لصفه في قنوات الحاجة الصحيحة.

٣- تحسر المنفقين والمتبرعين حينما يرون أموالهم التي تبرعوا بها وقد تم تجميدها ولم تصرف في المصارف التي أخرجوها لها

٤- إفساح المجال تلقائياً للمجال التصيري عند غياب العمل الدعوي التطوعي الإسلامي وإحجام المسلمين عنه أو قلة الراغبين فيه.

٥- بث رسالة غير مباشرة لمحتاجي الإغاثة والرعاية والمتضررين بأنه ليس لهم إلا المنظمات التصيرية في حين أن العمل التطوعي الإسلامي يعود عليهم بويلات أكبر مما هم فيه من ضرر حالي

٦- تشويه صورة الإسلام في أعين وسائل الإعلام ومحطات التلفزة وقرنه بالإرهاب للتفجير المباشر من قبول الدعوة للإسلام، مع عدم تقديم الدليل على الأسباب الداعية لقفله وتجميد الحسابات والأرصدة بزعم أن التصريح بها يضر الأمن القومي الأمريكي، وعدم السماح لوسائل الإعلام الأمريكية بإجراء أي لقاءات مع أصحاب الحسابات المجمدة، وتكتم أفواه أي قناة عربية تقوم بذلك مثل الحال مع قناة الجزيرة^(٤٤).

خامساً- مستقبل العمل الخيري والإغاثي الإسلامي:

إذا كان مستقبل العمل الخيري والإغاثي الإسلامي جزء من مستقبل العمل الإسلامي ذاته وإذا كان مستقبل هذا الأخير يكتنفه الكثير من الغموض فإن مستقبل العمل الخيري يصبح محل شك ذلك أن أغلب مؤشرات دراسة العمل

العامة أنه من سقط المتاع والكماليات وليس من الأساسيات.

إن الحرب التي أعلنها الخصوم هي حرب إعلامية، تحتاج من المؤسسات الخيرية أن تقتحم المجال لإعلامي مع القدرة على المواجهة وتفنيد ما لدى الخصم من تهمة إنها دعوة للجهات الخيرية والإغاثية في كل مكان لإعادة النظر في رؤيتها للإعلام والعلاقات العامة، إن النظرة الجانبية لأهمية إدارة الإعلام والعلاقات العامة ودورها الفاعل جعل من الحرب حرباً غير متكافئة، فكيف تصمد المؤسسات الخيرية بخبراتها الإعلامية المحدودة أمام الحنكة والدراية والخبرة لدى الخصوم؟

لذلك فإن المؤسسات الخيرية والإغاثية الإسلامية بحاجة إلى فتح قنوات الاتصال مع السياسيين وصناع القرار كما أن هذه المؤسسات بحاجة إلى الانفتاح أكثر مع الجماهير وإلى توسيع رقعة مساعدتها لتشمل المسلمين وغير المسلمين.

٢- ضعف الجوانب المؤسسية في

إدارة العمل الخيري والإغاثي

فكثير من الكتابات تكلمت عن حاجة الجمعيات الخيرية إلى تنظيم إداري ومحاسبي وتدقيق ومراجعة حسابات من قبل جهة حكومية مثل وزارة الأوقاف، أو وزارة المالية أو ديوان المحاسبة، حيث تفتقر كثير من هذه الجمعيات إلى أبسط النظم الإدارية والمحاسبية، كما أنها

الخيري ورصده لا تدعو للتفاؤل ولعل ذلك ما يجعل التنبؤ بمستقبل العمل الخيري والإغاثي الإسلامي مهمة عسيرة

ذلك أن كثير من القائمين على العمل الخيري يتحدثون عن عمليات "تجفيف منابع العمل الخيري" التي تمارسها الإدارة الأمريكية على الحكومات العربية، حتى إن معظمهم لا يستبعد طلب الإدارة الأمريكية مدها بقائمة المشاريع الخيرية التي تعترم الجمعيات بل والحكومات العربية القيام بها في دولة إسلامية فقيرة، أي أنه في المستقبل ربما يتعين الحصول على موافقة الأمريكيين لفعل الخير.

إن مستقبل العمل الخيري والإغاثي الإسلامي سيحكمه إلى حد كبير قضاء العمل الخيري على السلبيات والثغرات التي أوتى منها وعلى رأسها:

١- قصور الجانب الإعلامي:

إن أولى خطوات المواجهة التي يفرضها واقع الحرب المعلنة هي معرفة النقص لدى المؤسسات الإغاثية والسعي لتداركه، ولعل أهم جوانب النقص هو القصور الواضح في الجانب الإعلامي والعلاقات العامة، وقد ضُربت المؤسسات من هذا الجانب، ولم يكن لديها خط دفاع لصد الهجمات، مما أربك المنظمات الخيرية، بل إن الخصوم يدركون تماماً موضع الضعف الإعلامي في هذه المؤسسات، كما يدركون أن القائمين على العمل الإغاثي الإسلامي ينظرون لمجال الإعلام والعلاقات

٢. تعزيز الجانب الإعلامي وتقوية دور العلاقات العامة في تلك المؤسسات للتصدي للحرب الإعلامية التي تمارسها جهات معادية وبيان زيف الادعاءات الكاذبة التي يروجها أصحاب النفوس المريضة في الخارج والداخل.

إن الأحداث كشفت مدى الضعف الإعلامي للجهات الإغاثية الإسلامية في أمريكا وعالمنا الإسلامي مما أربك بعضها وشل حركة البعض الآخر، ولعل ضعف الإيرادات لدى البعض دليل على مدى نجاح الخصوم في النيل من تلك الجهات الخيرية والتشويه ولو جزئياً من صورتها المشرفة.

٣. إن الجمعيات الخيرية في كل مكان مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى تعميق جسور التواصل والعمل تحت مظلة مشتركة ولعلنا في هذا الصدد نشيد بنجاح تجربتين محليتين هما الهيئة السعودية المشتركة للإغاثة والهيئة الكويتية المشتركة للإغاثة حيث نجحتا في إحداث نقلة نوعية في العمل الخيري وتبادل الخبرات وتعميق الأواصر بين الجمعيات أو اللجان الخيرية في البلد الواحد.

إن تلك الفكرة الناجحة بحاجة إلى توسيع دائرتها نحو إنشاء هيئة مشتركة لدول الخليج للإغاثة كمرحلة أولى تعقبها خطوة أكبر نحو هيئة إسلامية عالمية مشتركة للإغاثة^(٤٥).

لا تصدر نتائج أعمالها وحساباتها الختامية كل عام ليعرف المتبرعون أين صُرفت أموالهم التي ينفقونها في سبيل الله، وفيما عدا أموال اليتامى والمساجد والأموال المخصصة لمشاريع خيرية كالمدراس وملاجئ الأيتام والآبار فإن باقي الأموال كأموال الزكاة والصدقة وإنفاق العفو لا يعلم المنفق ما هو مصيرها.

٣- عدم وجود شبكات من العمل الخيري والإغاثي

جانب آخر مهم تقرضه حالة الحرب على العمل الخيري والإغاثي، وهو التلاحم بين المؤسسات الخيرية والإغاثية لتشكيل جبهة متماسكة لصد الضربات العنيفة والصمود أمامها، لتكن النواة التقاء المنظمات الخيرية في الخليج أولاً ثم يتم التكامل على المستوى العربي ثم الإسلامي وهكذا حتى تعقبها جبهة أوسع تشمل لجان وجمعيات العمل الخيري والإغاثي في كل مكان.

إن الأوضاع والأحداث المتسارعة تحتم على الجمعيات الخيرية في العالم الإسلامي وحتى داخل العالم الغربي اتخاذ إجراءات فورية مثل:

١. عقد مؤتمر عالمي للمؤسسات الإغاثية الإسلامية للتباحث في شؤونها المختلفة ووضع تصور للمرحلة المقبلة في ظل الهجوم الذي لم يسبق أن تعرض له العمل الخيري من قبل.

الهوامش

- (١) موقع إسلام أون لاين الثلاثاء، الخارجية الأمريكية تربط بين العمل الخيري والإرهاب، ٩ ذو القعدة ١٤٢٠هـ/١٥ فبراير ٢٠٠٠م)
- (٢) كما اعتقل مسؤولو الهجرة الأمريكيون رابح حداد عضو مجلس إدارة مؤسسة النجدة الإسلامية التي جمدت الحكومة الأمريكية أموالها في مسعى لقطع التمويل عن أسمتهم الإرهابيين المشتبه بهم.
- أنظر: موقع قناة الجزيرة ١٨ / ١٢ / ٢٠٠١م)
- (٣) أما باقي المطالب فهي:
- ٢ - وقف نشاطات التنظيمات الإرهابية.
- ٣ - التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة وتبادل المعلومات حول الإرهابيين ونشاطاتهم.
- ٤ - تسليم المطلوبين للمحاكمة أو إعادهم.
- ٥ - التحدث العلني ضد الإرهابيين، بغض النظر عن الهدف المعلن لهم.
- ٦ - تأييد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.
- ٧ - وقف أي تسامح تجاه الدول، أو الكيانات التي تدعم الإرهاب، وتأييد العمل العسكري الدولي ضدها، وتقديم تسهيلات إذا اقتضى الأمر
- (٤) موقع قناة الجزيرة ٢٥/٩/٢٠٠١م.
- رغم أن جمعية "الراشد ترست" الخيرية التي ورد اسمها في القائمة أعلنت أنه لا صلة لها بالإرهاب، وقالت في بيان "إن الراشد ترست منظمة خيرية موثوق بها تساعد الأرمال والمعوزين والعجزة لاعتبارات إنسانية محضة". وأضاف البيان أن المنظمة تقدم الطعام لأكثر من ٣٠٠ ألف أفغاني عبر مشاريع المخابز في أفغانستان. انظر: قناة موقع قناة الجزيرة ٢٦/٩/٢٠٠١م.
- (٥) موقع قناة الجزيرة ٢٦/٩/٢٠٠١م كما أصدرت فرنسا هي الأخرى لائحة قدمها رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية تتضمن أسماء ٣٩ شخصاً أو منظمة يشتبه بتمويلها جماعات قالت إنها إرهابية، وقد نشرت اللائحة في الجريدة الرسمية، وطلبت من المؤسسات الحكومية والمصرفية تجميد حسابات الواردة أسماؤهم في القائمة.
- وتضاف هذه القائمة الجديدة إلى لائحة سابقة من ٢٧ هيئة أو شخصاً يعتقد بوجود علاقات لهم مع جماعات إرهابية، نشرت في ٢٥ سبتمبر/ أيلول الماضي. وقال مصدر في وزارة الاقتصاد إنه لم يكشف في اللائحة الأولى حتى الآن أي حساب مشتبه به في مصارف أو مؤسسات

- مالية في فرنسا، راجع: موقع قناة الجزيرة ١٣/١٠/٢٠٠١م،
- (٦) موقع إسلام أون لاين.نت/١٠-١٠-٢٠٠١
- (٧) موقع قناة الجزيرة ٣/١٠/٢٠٠١م
- (٨) موقع قناة الجزيرة ١٤/١٠/٢٠٠١م،
- (٩) موقع قناة الجزيرة ٣/١١/٢٠٠١م
- (١٠) إسلام أون لاين.نت/٤-١٢-٢٠٠١
- (١١) موقع قناة الجزيرة ٤/١٢/٢٠٠١م
- (١٢) موقع وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، التحالف الدولي سيتعقب أموال الإرهابيين في المؤسسات غير الرسمية نيويورك، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢
- (١٣) موقع قناة الجزيرة ٢٧/٢/٢٠٠٢م،
- (١٤) موقع قناة الجزيرة ٣/٣/٢٠٠٢م،
- (١٥) موقع قناة الجزيرة ١٠/١/٢٠٠٢م،
- (١٦) موقع قناة الجزيرة ٣٠/٩/٢٠٠١م،
- (١٧) موقع قناة الجزيرة ٢/١٠/٢٠٠١م.

يحمد للبنان في ظل هذا التسليم والرضوخ من أغلب الدول العربية للمطالب الأمريكية بتجميد الأرصدة التي ورد أصحابها في القوائم الأمريكية المتتالية تأكيد "رفيق الحريري" رئيس الحكومة اللبنانية رفض بلاده طلب الولايات المتحدة بتجميد أرصدة حزب الله، مؤكداً أنه تنظيم للمقاومة الوطنية وليس منظمة إرهابية. انظر: موقع إسلام أون لاين.نت/ ٨-١١-٢٠٠١م

(١٨) موقع قناة الجزيرة ١٥/١٠/٢٠٠١م،

(١٩) موقع قناة الجزيرة ٢٨/١٠/٢٠٠٢م،

(٢٠) موقع قناة الجزيرة ٦/٢/٢٠٠٢م،

(٢١) موقع إسلام أون لاين.نت/٧-٢-٢٠٠٢

(٢٢) موقع إسلام أون لاين.نت ١١-٣-٢٠٠٢

(٢٣) موقع إسلام أون لاين.نت/ ٢٠-٣-٢٠٠٢

نفت مؤسسة الحرمين الخيرية التي تتخذ من الرياض مقراً لها ما نشر في إحدى الصحف العربية من أن سويسرا جمدت أرصدها، جاء ذلك في بيان أصدره أمس مديرها العام الشيخ عقيل العقيل رداً على الخبر المنشور أول من أمس الجمعة وأوردته إحدى وكالات الأنباء بأن السلطات السويسرية طلبت تجميد حسابات لمؤسسة الحرمين الخيرية في المملكة العربية السعودية

وبينت المؤسسة بأنه ليس لديها أصلاً أي حساب في سويسرا أو أي حساب آخر في خارج المملكة، وأشارت

المؤسسة بأنها مستهدفة من قبل المغرضين والمعادين للأهداف التي تقوم بها المؤسسات الخيرية في المملكة وكانت السلطات الأمريكية قد اتهمت مكتبي المؤسسة في الصومال والبوسنة بأنهما يدعمان الإرهاب إلا أن السلطات الأمريكية نفت فيما بعد أن تكون مؤسسة الحرمين الخيرية هي المقصودة، وإنما مؤسسة الحرمين والمسجد الأقصى، وذلك بعد أن هددت المؤسسة برفع دعوى قضائية ضد السلطات الأمريكية لتثبت فيها ادعاءاتها الزائف

أنظر: موقع مجلة الوطن السعودية العدد (٥٦٢) السنة الثانية - الأحد ١ صفر ١٤٢٣ هـ الموافق ١٤ أبريل

٢٠٠٢

- (٢٤) موقع قناة الجزيرة ٢١/١٠/٢٠٠١م،
- (٢٥) موقع إسلام أون لاين/ ٢٠-١١-٢٠٠١
- (٢٦) موقع قناة الجزيرة ٩/١٠/٢٠٠١م،
- (٢٧) موقع إسلام أون لاين/ ٢٠-١١-٢٠٠١
- (٢٨) جريدة الحياة (لندن) ٢١/٩/٢٠٠٢
- (٢٩) موقع قناة الجزيرة ٩/١/٢٠٠٢م،
- (٣٠) موقع قناة الجزيرة الموافق ٣٠/٩/٢٠٠١م،
- (٣١) موقع قناة الجزيرة ٢٦/٩/٢٠٠١م،
- (٣٢) موقع قناة الجزيرة ١٢/١/٢٠٠٢م،
- (٣٣) موقع قناة الجزيرة ٧/١٠/٢٠٠١م،
- (٣٤) موقع قناة الجزيرة ٢٣/١/٢٠٠٢م،
- (٣٥) موقع إسلام أون لاين.نت. ٢٠-٣-٢٠٠٢
- (٣٦) جريدة القدس العربي ٥/١٢/٢٠٠٢
- (٣٧) موقع إسلام أون لاين/ ٢٠-١١-٢٠٠١
- (٣٨) موقع إسلام أون لاين.نت. ٦-٨-٢٠٠٢
- (٣٩) موقع إسلام أون لاين.نت. ١-٥-٢٠٠٢
- (٤٠) موقع إسلام أون لاين. نت / ٢٣-٦-٢٠٠٢
- (٤١) موقع قناة الجزيرة، برنامج الشريعة والحياة الجمعة ١٩ ٢/٢/٢٠٠٢م،
- (٤٢) موقع إسلام أون لاين.نت. / ١٤-٨-٢٠٠٢م
- (٤٣) موقع مفكرة الإسلام، السبت ١٠ شوال ١٤٢٣ هـ - ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢ م
- (٤٤) راجع مقال د / حمود البدر في جريدة عكاظ ليوم ٢٩/١١/١٤٢٢.
- (٤٥) في حوار مع الإعلامي الخليجي الإسلامي محمد الكندري، جريدة البيان، الجمعة ٢٤ ذو الحجة ١٤٢٢ هـ الموافق ٨ مارس ٢٠٠٢

المرأة في أفغانستان

بين الجدل الأيديولوجي وحاجات الواقع ومطلب الإصلاح

الخصوصية التاريخية لهذه الأمة التي فصلتها صراعاتها عن التزود بمعطيات الحياة الحديثة، على صعيد الأدوات والنظم والأفكار.

هذه الخصوصية تجعل مداخل الاقتراب من الأزمة الأفغانية تتعدد؛ فمن ناحية هناك المدخل السياسي، والمدخل الثقافي، والمدخل الاقتصادي، والمدخل الحضاري أيضاً، ومدخل صراع التقليدية والحداثة، ومن ناحية هناك المنظور الإقليمي، وهناك المنظور العالمي، وعلى صعيد رصد التصورات المطروحة حول الدولة فهناك عدة تصورات من الداخل (المنقسم)، وعدة تصورات من الخارج (المتعدد أيضاً والمستقطب بشكل كلي بين الثنائية التقليدية: الإسلام والغرب).

والأمر المثير وإن لم يكن جديداً أنه في ضوء هذا التعقيد الشديد للواقع الأفغاني، والأزمة الأفغانية بشكل عام، فقد اتخذ الإعلام العالمي، بل والفكر العالمي أيضاً رمزاً وحيداً مُخَصَّصاً لكل هذا الزخم المُحتَوَى في القضية، هو المرأة تحديداً، ومع تركيز وسائل الإعلام الغربي على قضية المرأة الأفغانية، فإن الإعلام والفكر العربي والإسلامي - بمنطق الاتباع المعتاد - بدأ يسلط الضوء بدوره على القضية نفسها التي تحولت من قضية اجتماعية إنسانية

فرضت قضية المرأة الأفغانية نفسها على الاهتمام العالمي، على مستوى الفكر والحركة. فبعد انهيار حكم طالبان، توالى الأحداث في أفغانستان بسرعة كبيرة، وبدأت صورة جديدة للمجتمع الأفغاني تتبلور عبر وسائل الإعلام، صورة توجد المرأة في صدارتها، وفي القلب منها، وباتت وجوه النساء السافرة، وحركتهن الحرة رمزاً لأفغانستان ما بعد طالبان، بعد أن كانت صورة "البركة" الأفغانية الواسعة التي تحيط بكامل جسد المرأة، ولا تترك إلا ثقباً دقيقة أمام العينين هي الرمز الإعلامي السابق للدولة تحت حكم طالبان.

إن دولة أفغانستان لها خصوصيتها الفريدة على الخريطة العالمية أيديولوجياً وجغرافياً؛ فمن ناحية هي جزء أصيل من الأمة الإسلامية يعرف أهلها بالتدين، ولهم تصوراتهم الخاصة بالنسبة للتطبيقات الشرعية، وفي الوقت نفسه هي منطقة استراتيجية مهمة على صعيد طرق التجارة العالمية، أو على صعيد القرب من مناطق الكنوز البترولية في آسيا الوسطى، هذا ناهيك عن الخصوصية الديمغرافية، والسياسية لتلك الدولة الموزعة على أعراق شتى، وتنتهكها الصراعات القبلية، والعرقية بشكل حاد، أضف إلى هذا

إلى أرضية للجدل، والصراع الأيديولوجي، وتبادل التهم.. وربما بدا أن المتجادلين من الجبهة الغربية، ومن الجبهة الإسلامية قد انفصلوا بشكل كبير عن واقع المشكلات الصعبة التي يواجهها المجتمع الأفغاني، وتواجهها المرأة داخله، متخذين من القضية مدخلاً للتنظير، ودفع حجج والتترس بأخرى لنصرة قضايا ثقافية ومعرفية، هم بالفعل منخرطون في الجدل حولها منذ زمن.

والمستثنون من هذا الصراع الأيديولوجي الفوقي، هم فقط فئة من المعسكر الغربي، وتحديداً فئة المنظمات النسائية النشطة، التي تتحرك بهمة داخل المجتمع الأفغاني لتعيد إعمارها، وتحفظ حقوق المرأة وفقاً لتصوراتها. فهؤلاء يسارعون بإنشاء المدارس والمراكز الصحية ويشنون حملات إعلامية واسعة، تطالب بضمن الاستقرار في الدولة من خلال زيادة أعداد قوات الأمن الدولية التابعة للأمم المتحدة ISAF، كما تطالب بسرعة الوفاء بالتعهدات المالية المرصودة لإعمار الدولة، ولا تكتف بهذا بل تضغط على حكوماتها، وعلى رأسها الحكومة الأمريكية لتنفيذ تلك المطالب.

لا شك أن دور هذه التنظيمات النسائية في ذاته يتخذ المتصارعون أيديولوجياً - لا سيما على الصعيد الإسلامي - أداة من أدوات حربهم، فهذه التنظيمات بالفعل تتحرك وفق منظومة فكرية تخالف من حيث الأسس، والمنطلقات المنظومة الثقافية للمجتمع الذي

تعمل فيه، وبالتالي فإن عملها ينطوي على استبدال الثقافة الغربية بالثقافة الإسلامية تدريجياً، وتحويل هذه المجتمعات إلى مسوخ ثقافية، كذلك فإن حركة هذه المنظمات ربما بدت أنها تلقائية حرة بعيدة عن المصالح السياسية لدولها، لكن هذا غير صحيح، وخاصة في الحالة الأفغانية حيث توازى الاهتمام السياسي بالمنطقة (بدءاً من الرفض الغربي لما تمثله طالبان، وانتهاءً بالحرب التي تزعمتها الولايات المتحدة لاسقاط نظامهم، والسيطرة على المنطقة) مع حملات منظمات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة للتنديد بوضع المرأة في الدولة، والثابت أن أفغانستان لم تكن على جدول الأعمال العالمي، أو الإسلامي منذ اشتعال الحرب الأهلية عام ١٩٩٢.

ربما يكون هذا كله صحيحاً أو ربما افتقد جزءاً من الدقة، لكن الواقع الجاري على الأرض أن هؤلاء هم المتحرك الوحيد، وأن الحكومات الغربية بدأت تتصل من التزاماتها تجاه أفغانستان، تاركة إياها في خضم من المشكلات الاقتصادية، ونذر انفجار الصراع العرقي من جديد بين أمراء الحرب السابقين، الذين قسموا الدولة فيما بينهم، أما على الجانب الإسلامي فإن عنصر الحركة يغيب، وتبقى فقط الكلمات المننددة بالهيمنة الغربية، وبالمؤامرة الغربية، وأخطار الانسلاخ الثقافي، وخطورة استخدام المرأة الأفغانية لهدم الأسرة، والمجتمع الأفغاني، والسيطرة عليه.

المعلومات والحكايات التي تناقلتها وسائل الإعلام العالمية (الغربية) عن تدهور وضع الإنسان الأفغاني على صعيد التعليم والصحة وكسب العيش، والتي كان ينظر إليها على أنها مبالغاتها لها أغراضها السياسية، ألم تكن بأي معنى تحمل إلى المجتمع الإسلامي مؤشرات بأن الأمر يحتاج مبادرة بفعل الإصلاح الذي نحن مكلفون به إسلامياً؟

إن أطماع الغرب في المنطقة، أو انتحال الأسباب للتدخل فيها، وضرب عرض الحائط بالأعراف والقوانين الدولية ليس بالأمر الجديد، ولا يكفي الحديث عن وجود مواجهة حضارية على أرض أفغانستان اليوم، والتنبيه إلى أن الغرب يسعى وفقاً لمخطط "صراع الحضارات" الذي وضعه السياسي المعروف "صمويل هنتجتون" في النصف الأول من التسعينات. بل إن من المهم التنبيه لما تعنيه هذه المواجهة، وما تحمله من أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية، وكذلك علاقة تلك المواجهة بالأرض التي تجري فوقها؛ أرض أفغانستان، وطبيعة هذه الأرض، ومشكلاتها، وحاجاتها الأساسية..

حين نعالج قضية المرأة الأفغانية، فإن الأمر يتطلب النظر إلى وضع المرأة كجزء من منظومة تشمل معطيات الوضع الأفغاني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتطورات

الغريب أن المجتمع المسلم ظل غافلاً لزمناً طويلاً عن التطورات الساخنة داخل أفغانستان، أو ظل يقبلها على أنها جزء من وضع داخلي ليس من المهم التدخل فيه، أو أنه وضع لا يستدعي الإصلاح طالما لا توجد أطراف أجنبية فيه، وعندما ظهرت الأطراف الأجنبية ظل فعل الإصلاح مقتصرًا على التتديد، قاصراً عن الاقتراب من المشكلات الحقيقية، ومقتصرًا في وضع تصورات بديلة للإصلاح والإعمار؛ تصورات تستبطن المنظومة الثقافية الإسلامية، وتشمل تطبيقات فعلية مادية على أرض الواقع، بحيث تمثل البديل الذي يقدمه العالم المسلم للمجتمع الأفغاني المسلم، المحاط بتصورات غريبة شتى.

إن مفهوم الإصلاح - رغم أصالته في المنظومة المعرفية الإسلامية - يظل غائماً في الفكر والتطبيق الإسلامي، وربما بدا في لحظات أن الإصلاح هو بقاء الوضع على ما هو عليه طالما يحمل الأطراف مظلة تدعي الإسلام أيًا كان تصورها له، وطالما بقيت العناصر الأجنبية بعيدة.

هذا ما حدث في الحالة الأفغانية، وحدث في حالات أخرى. فهل يمكن إنكار أن الإنسان الأفغاني، والمرأة على وجه الخصوص - باعتبارها الأضعف في متوالية القهر - ظلت تعاني الأمرين في ظل حكم استبدادي له تصوره الخاص والشديد التطرف للدين. كل

الأوضاع ما بعد دخول قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة الموقف الدولي الراهن مع التمييز بين الموقف الحكومي، وموقف المجتمع المدني العالمي، وكذلك موقف المجتمع الإسلامي، بل وطبيعة النظام الدولي الأحادي القطبية لا سيما بعد الحادي عشر من سبتمبر كمفصل تاريخ رئيس. ربما يحتاج الأمر أيضاً إلى رصد طبيعة الجدل الثقافي والأيدولوجي الذي أثير حول هذه القضية لاسيما في الداخل الغربي، بين فئات مختلفة ومتباينة تضم اليساريين والمحافظين وأنصار حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والسياسيين والأنثروبولوجيين، وغيرهم. وسوف نحاول في هذه الورقة القصيرة التعرض لبعض هذه الأمور. وربما يكون من المهم بدايةً الوقوف عند قضية الاستخدام الرمزي للمرأة في الجدل حول أمور الهوية وصراع التقليدية والحداثة.

أولاً- رمزية "المرأة" في القضية الأفغانية:

يحتل ملف المرأة حساسية كبيرة في الداخل المسلم، وهو جزء أساس ورئيس من أي جدل حول التغيير الاجتماعي أيًا كان اتجاهه. تشير إحدى الكاتبات النسويات العربيات جزئياً إلى هذه الحقيقة بقولها: "تظهر المرأة بوصفها عاملاً حاسماً في إنشاء حدود الأمة، والحفاظ عليها، وهي كذلك رمز مهم للأمة نفسها، ويتضح هذا في الدساتير، والإجراءات التي

تساندها الدول بصدد تحديد النسل، وحقوق الأمومة والتكاثر، وليست القوانين المنظمة للزواج والإرث والمواطنة والملكية، إلا طرقاً رسمية تحدد الدولة من خلالها رموزها الاجتماعية، وتدافع عنها، حتى زي المرأة، يصبح جزءاً لا يتجزأ من الصراع حول وجود الأمة.. إن استخدام المرأة -أو على نحو خاص وضعيتها، وعلاقتها بالآخرين في التصورات المتعارضة بشأن الحداثة والتقليد- هو دليل آخر على المركزية الرمزية للمرأة كإحدى العلامات المحددة للأمة؛ فالنظم الداعية للتحديث تركز على تعليم المرأة، وإدخالها إلى سوق العمل، وتغيير مظهرها، وإدماجها في العملية السياسية كعلامة على نجاح عملية التغيير في دولهم القومية".¹ وفي المقابل "كانت الأصولية الإسلامية جزئياً رد فعل لعمليات التغريب، وذلك عن طريق استخدام جسد المرأة كموقع لتأكيد الأصالة الثقافية، وإعادة صياغة الأهمية الرمزية، والفعلية للمرأة في تعريفات الأمة.. وعندما يجري استخدام المرأة كأيقونات للأمة، عادة ما تصبح المرأة أسيرة للهياكل والأيدولوجيا الأبوية... إن مساواة المرأة رمزياً بالأمة عادة ما يقود في الواقع العملي - من خلال الدعوة إلى الحفاظ على الأسرة التقليدية، والقواعد الأخلاقية، والقيم والسلوك وفي بعض الأحيان ينجم عن عمليات الحفاظ على الأمة تحركات، من أجل تحقيق قدر من

وعند متابعة القضية الأفغانية سنلمس بوضوح كيف أن ملف المرأة كان معلماً أساسياً من معالم التحولات المختلفة التي شهدها المجتمع الأفغاني خلال القرنين الماضيين؛ ففي عام ١٨٨٠ اعتلى العرش الأمير عبد الرحمن خان، الذي أراد أن يحقق لمجتمعه خطوات إلى الأمام؛ فقام باتخاذ عدة خطوات على طريق التحديث، كان من أهمها -من منظور اجتماعي- إلغاء عادة اعتبار المرأة ملكاً لعائلة زوجها ورفع سن الزواج، وكفل للمرأة حق طلب الطلاق، وتولى بعده في عام ١٩٠١ الأمير حبيب الله خان، الذي انشغل بالتجربة الأوروبية، فقام بخطوات أكثر جرأة بصدد وضع المرأة بشكل خاص فشجع زوجاته على خلع الحجاب، وارتداء الملابس الأوروبية، وافتتح مدرسة للفتيات تدرس بها المناهج الإنجليزية، وقد أدت سياساته الأوروبية إلى اغتياله، وتولى بعده ابنه أمان الله عام ١٩١٩، والذي سار بخطوات واسعة في نفس اتجاه أبيه، فبدأت أفغانستان مرحلة انفتاح على المجتمع الأوروبي إلى درجة إرسال باحثات أفغانيات لتلقي العلم في الجامعات الأوروبية، وقام أمان الله بإنشاء ست مدارس لتعليم الفتيات، وأسست زوجته الملكة ثريا أول مجلة نسائية أسبوعية باسم "إرشاد النسوان"^٤، وبالمثل ثار عليه الأفغان وقتلوه. لكن وضع المرأة لم يعد لنقطة الصفر، بل ظل يتأرجح، وبدأت المرأة في الحصول

السيطرة على المرأة أكبر مما كان قائماً في الماضي"^٢.

لقد أصابت الكاتبة الحقيقة حين لاحظت -وبحق- مدى الارتباط بين قضية المرأة من جهة، وبين التصورات الأيديولوجية، والواقع، والمصالح السياسية من جهة أخرى. لكن ربما غفل عنها الإشارة إلى أن توحد المرأة والأمة، ربما لا يكون أمراً سلبياً، بقدر ما هو حقيقة تفرض التنبيه الدائم لوضع المرأة والنظر إليه كمدخل أصيل للإصلاح وعدم إغفاله، أو تجاهله أو الحط من شأنه، أو تعويم القضايا المتعلقة به، ومعالجتها بسطحية، واعتبار مجرد النقاش حولها نوعاً من التغريب الثقافي.

تشير د.منى أبو الفضل إلى هذه الفكرة بوضوح حين تبين أن ثلاثة ملامح ميزت حركة الإصلاح في مطلع القرن، وهي: ارتباطها بالإسلام، وتمحورها حول الجماعة أو الأمة، وبروز المرأة بشكل رئيسي وحميم في قلب السجلات النظرية، والسياسات التطبيقية لتلك الحركة، مؤكدة أن هذه السمات لم تكن مجرد نتاج ظرف تاريخي واكب حركة الإصلاح، ولكنها تأتي ضمن خصائص دفيئة مستبطنة في أصول وخبرة، واكبت كل حركات الإصلاح والتغيير في الحيز الحضاري الإسلامي منذ البداية^٣

ضوء ظروف نشأة هذه التنظيمات، التي تشكلت ضد محاولات طمس الهوية الدينية من قبل السوفييت)، وبرزت حالة من الفوضى والصراع الطائفي تفاقمت إلى الحد الذي استدعى إنشاء تنظيم جديد يعيد الاستقرار إلى البلاد فكانت حركة طالبان.

وقد تكونت حركة طالبان من الطلاب الأفغان الذين كانوا يدرسون العلوم الشرعية في الجامعات بصفة عامة، وفي الجامعة الحقانية في بيشاور بصفة خاصة، بقيادة مجموعة من علماء الدين على رأسهم الملا محمد عمر؛ ففي عام ١٩٩٢ قام الملا بتجنيد عدد من الطلبة والخريجين للقضاء على حالة الفوضى، التي نتجت عن الصراع بين الفصائل الأفغانية، وفي عام ١٩٩٤ استولت الحركة على قندهار، وفي عام ١٩٩٥ استولت على هيرات، وفي عام ١٩٩٦ استولت على كابول، وأسقطت حكومة برهان الدين رباني، وحولت ٩٥% من الأراضي الأفغانية إلى سيطرتها.^٦

وطبقاً لخلفتها الدينية المتشددة، ففور توليها السلطة، أصدرت حركة طالبان مرسوم المحرمات في ١٦ ديسمبر ١٩٩٦، متضمناً قائمة من المنوعات؛ منها تحريم حلق اللحية مع فرصة لغير الملتهبي مدتها شهر ونصف، وإلا سُنجن حتى تطول لحيته إلى ١٦ سم، وتحريم إطالة شعر الرأس، والطبول، والغناء، والرقص، والأفراح، وتمزيق الصور، وتحريم الكاميرا والتلفزيون، والسينما، وجميع وسائل

على حقوق أساسية في التعليم والعمل لاسيما خلال عقدي الستينيات وأوائل السبعينيات.

ومع دخول الاحتلال السوفيتي في السبعينيات، ومحاولاته المستمرة لتطبيق الشيوعية وتعميمها في البلاد قسراً، تشكلت حركة مقاومة واسعة في البلاد، وتمثلت في جبهة مقاومة أسست عام ١٩٨٠، ضامة سبعة تنظيمات رئيسة هي:

- الاتحاد الإسلامي، برئاسة الشيخ محمد نبي المحمدي.
- الجمعية الإسلامية، بقيادة برهان الدين رباني.
- الجبهة الإسلامية الوطنية لإنقاذ أفغانستان، برئاسة أحمد الجيلاني.
- جبهة التحرير، بزعامة صبغة الله مجدي.
- الحزب الإسلامي، برئاسة محمد يونس خالص.
- الحزب الإسلامي، برئاسة قلب الدين حكمتيار.

كما تشكلت بعض الأحزاب الشيعية من الأفغان الذين فروا إلى طهران مثل حزب "رعد"، وحزب "صف"، وحزب "توحيد".^٥

ورغم نجاح هذه التنظيمات في إجبار الروس على الانسحاب عام ١٩٨٩، فإن حكم الماللي ظل يحكم البلاد في ظل تصوراته المتشددة للدين (وهو تشدد كان مبرراً في ظل

التسلية، بما فيها الموسيقى، والشطرنج، وحتى صناعة الكراسي؛ لأنها تقليد غربي.

وداخل هذه المنظومة منعت المرأة التي لا ترتدي "البركة" من ركوب وسائل المواصلات العامة، وتعاقب من لا ترتدي "البركة" بالسجن، ويعاقب زوجها، وتوضع علامة على بيتها للتشهير بها. وأجبرت المرأة على ملازمة البيت، وأقفلت المؤسسات التعليمية، وأفرغت المستشفيات من الطبيبات والممرضات، وتم تسريح ١٠٣ آلاف فتاة، و٦٨ ألف شاب، و١١ ألف مدرس منهم ٨ آلاف مدرّسة.^٧

ودخلت المرأة في دائرة من التغييب عن سطح المجتمع، فعانت من الأسر والعزلة ومن الأمراض المختلفة، ومن الحرمان من التعليم، ونتيجة لأوضاع الفقر والحرمان من العمل، وفي ظل وجود آلاف الأرامل اللاتي خلفتهن الحرب، زادت أوضاع المرأة سوءًا فظهر البغاء وتجارة الرقيق والتسول. لقد عانى المجتمع بأسره من مغبة التفسير المتشدد، والمشوّه للدين إلا أن المرأة بدت المتأثر الأكبر من هذه السياسات؛ إذ قطعت طالبان عليها سبل الحياة والتعيش في ظروف صعبة بطبيعتها.

وهكذا برزت المرأة رمزاً قوياً تجلت فيه بوضوح اتجاهات النظم المختلفة بين طرفي التغريب، والتشدد المستظل بدعاوى الدين. وإذا كانت حركات التحديث التي قادها الملوك

الأفغان في مطلع القرن العشرين تسعى لتكرار التجربة التركية، وإحداث قطيعة معرفية مع الموروث وتبني التجربة الغربية كاملة ودون نظر إلى الأصول، فإن طالبان أحدثت قطيعة مع التاريخ، ومع الفطرة.

إن "رمزية المرأة" في الملف الأفغاني لم تقف عند كونها صورة شفافة تنعكس عليها سائر التطورات داخل الأمة فحسب، فمن ناحية أخرى، ومن منظور استراتيجي غربي، باتت قضايا المرأة تحتل أهمية رمزية عظيمة الشأن؛ فوضع المرأة هو من أهم عناصر التصور الليبرالي للحياة، هذا التصور الذي يتم فرضه وتعميمه دولياً من خلال آليات المؤتمرات والمساعدات، وبرامج التمويل، وبرامج التوجيه الثقافي وغيرها - باعتباره يمثل الأيديولوجيا الرسمية للقطب العالمي الأوحده المنتصر.

وبالنسبة للمجتمع المسلم من منظور غربي، فقد تم النفاذ إلى سائر عناصر هذا المجتمع، وبقيت الأسرة - وعمادها المرأة - هي العنصر الفريد الذي يظل يميز المجتمعات الإسلامية، ويشكل تحدياً للتصور الغربي، تحدياً من المهم الإحاطة به من خلال تشويبه والخط من شأنه واعتباره مرحلة تاريخية منصرمة. وقد مثلت سياسات طالبان المتشددة تجاه المرأة والمهينة لها، فرصة ذهبية في هذا الإطار؛ إذ باتت سياسات طالبان علماً على نظم الحياة والحكم الإسلامية "فاقدة الصلاحية". هذا الحكم بالطبع لا يعمم بالنسبة للغرب على وجه

* آخرون من الداخل الغربي، يعتبرون أن محاولات التدخل لتغيير المجتمع الأفغاني، ولتغيير وضع نسائه على الأخص، هي تدخلات غير شرعية؛ لأن الوضع الاجتماعي القائم في أفغانستان حالياً لا سيما في القرى خارج كابول، هو وضع لم تفرضه طالبان قسراً بل هو الوضع التقليدي في هذه البلاد، والتدخل لتغييره بالقوة، مثل حمل النساء على خلع البركة، أو دفعهن إلى المشاركة السياسية أو غيره، هو فعل قهر جديد لا يختلف عن الفعل القهري لطالبان وإن اختلف اتجاهه.^٨ ومن هذا الفريق من يسخر من الممارسة الغربية التي تدعي الليبرالية، في حين أنها تنصرف على أساس من فكرة أن هناك ثقافة "أرقى"، أو "أعلى" من أخرى.

* ومن داخل المجتمع الأكاديمي الغربي، تطل أطروحات مختلفة؛ فبناء على تحليل أنثروبولوجي لبنية المجتمع في أفغانستان كجزء لا يتجزأ من بنية المجتمعات الإسلامية بوجه عام، يرفض البعض الطريقة الغربية في فرض التصور الغربي على المرأة الأفغانية؛ لأن هذا من شأنه -حسب تصورهم- دفع العالم الإسلامي تحت سيطرة الأصوليين، كما حدث في تجربة إيران تحت حكم الشاه، أو أفغانستان نفسها تحت الحكم السوفيتي، على اعتبار أن الصدام بين الحداثة من ناحية، والحياة التقليدية للأسرة المسلمة، وموقع المرأة فيها حسب التصور الإسلامي من ناحية أخرى، هو الذي

العموم، ولكنه قابل للتعميم على التصورات السياسية الرسمية على الأقل.

ثانياً- الجدل المثار داخل الانتلجنسيا الغربية:

بينت التحليلات والآراء الغربية، التي ظهرت في إطار التعليق على الأوضاع الجارية في أفغانستان، لا سيما على صعيد المرأة، تعدد وتباين دوائر النظر إلى المجتمع الأفغاني من المنظور الغربي. فمن ناحية ينظر كثير من المراقبين، والناشطين في مجال حقوق الإنسان إلى المجتمع الأفغاني باعتباره مجتمعاً في حاجة للأخذ بيده، للتحويل نحو الحداثة، وتبني قيم المجتمع الليبرالي العادلة والمتسامحة، لاسيما الأخذ بيد نسائه المقهورات بفعل حكم إسلامي ذكوري قاسٍ ومتحيز بطبيعته ضد المرأة، لنيل حقوقهن، والتخلص من نير استعبادهن، ليكون هذا التحرر بمثابة البوابة الكبيرة، التي يعبرها المجتمع بأسره للتخلص من برائن الحكم التقليدي القديم؛ ومن ثم فهم ينظرون للحملة الأمريكية باعتبارها حملة إنقاذ لهؤلاء المعذبين، وأنها مهمة، ومسئولية يتحملها الإنسان الغربي تجاههم؛ الأمر الذي يعيد إلى الأذهان النظريات التي برزت خلال القرن التاسع عشر؛ لتبرر التوسع الاستعماري في الحضارات الآسيوية، والأفريقية على اعتبار أنها مسئولية الرجل الأبيض في "تحضير" المجتمعات المتخلفة.

دفع إلي ظهور الأصولية من حيث المبتدأ؛⁹ وهؤلاء يقفون على أرضية سياسية، محذرين من إطلاق المارد الأصولي الإسلامي بفعل التدخل السافر في أخص خصوصيات المجتمع الإسلامي، وفي القلب منها قضية "الحجاب".

والتحليل الذي يقدمه هؤلاء لهذه الخصوصية يتمثل في التالي: الحياة في المجتمع المسلم تتمحور حول العائلة والقبيلة، والأخيرة هي العائلة في شكلها الممتد، وتعمل شبكات القرابة العائلية كحكومات، وفي غياب قوة الدولة، فإن القرابة هي التي تحمي الفرد وتؤمنه. وفي الشرق الأوسط الحديث تظل علاقات القرابة أساس الثروة والأمن. والأسرة في المفهوم الشرق أوسطي ليست أي أسرة، بل هي أسرة أبوية مجموعة من الأخوة الذكور، وأقارب ذكور آخرين، وهم سلالة ممتدة لمجموعة من الرجال يمكن تتبعها إلى أن نصل إلي رجل بعينه هو المؤسس. وتقليدياً فإن الأخوة سيعيشون بالقرب من بعضهم البعض، ويتقاسمون ملكية العائلة. لكن مركزية الرجال في نظام القرابة المسلم يخلق مشكلة تتمثل في مسألة الزواج من امرأة من الخارج؛ إذ قد يهدد هذا الزواج الرابطة التي تجمع الأخوة، إذا كان انتماء الرجل لزوجته أقوى من انتماءه لأخوته، والحل الأمثل لهذه المشكلة أن يتزوج الرجل ابنة عمه؛ لأن زوجته ستكون من داخل الجماعة، وبالتالي ينتفي التهديد.

ومع تغير شكل المجتمعات، وخروج المرأة للتعليم والعمل، بدأ الحجاب يلعب دوراً حيوياً في حفظ الولاء للأسرة، وحفظ شرفها، وإبقاء الحدود قائمة بين الفتاة، وبين مجتمع ما خارج الأسرة. ومن ثم فالحجاب يؤدي وظيفة مهمة بالنسبة للمرأة، وهو "لا يمثل الكابوس الذي تتصوره النسويات الأمريكيات"، بناء على هذا التحليل الأنثروبولوجي، الذي يخلط بين الدين والتقاليد في وصفه لمعضلة التقليدية والحداثة، يتم الحث على عدم التدخل القسري في شئون المجتمعات المسلمة.

* من ناحية أخرى، ترتفع بعض الأصوات المسيحية المحافظة للقول بوضوح إن الإسلام نظام ثبت فشله، ويجب استبداله، معلنة أنه لا يجب التقاعس عن إعلان هذه الحقيقة، التي تؤكد ممارستها الإسلام ضد المرأة في إيران، وفي أفغانستان، وفي مناطق كثيرة.

* والجدير بالذكر أن قضية المرأة الأفغانية باتت تستخدم كأداة في الصراع الأيديولوجي داخل المعسكر الغربي نفسه، وتحديداً بين اليمين واليسار.

تقول واحدة من الليبراليين: "في وقت يشن فيه الإسلاميون الأصوليون حرباً ضد الغرب، تتكشف العلاقة المزدوجة، التي تربط بين اليسار من جهة، والتيار النسوي، والمنادين بالتعددية الثقافية من جهة أخرى. فاليساريون،

فيها، وجذب الأطراف الغربية التي تميل إلى جانب قيم العدل الإنساني، بحيث تعمل هذه النخبة أيضاً على طرح قضايا إسلامية أخرى بالقوة نفسها، فإذا كان الجدل الغربي يركز على قضية المرأة الأفغانية؛ لنقد ونقض الثقافة الإسلامية، فيمكن في المقابل مقابلة ذلك بحزمة من الأفعال، منها:

أولاً- تسكين مشكلة المرأة الأفغانية في إطارها الثقافي، والسياسي المنفصل عن أصول الثقافة الإسلامية.

ثانياً- وضع تصورات نظرية، وعملية لمعالجة مشكلة المرأة الأفغانية من منظور اعتبارها مدخلاً للإصلاح المجتمعي والفكري الشامل في أفغانستان.

ثالثاً- إثارة قضية حقوق المرأة المسلمة في مناطق أخرى لا يهم الاستراتيجية الغربية أن تثيرها فيها، مثل قضية المرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، وذلك كمدخل لتعرية ونقد الثقافة الغربية، التي تدعي السمو فوق الثقافات الأخرى.

رابعاً- تركز على الدور الإيجابي للمرأة المسلمة نفسها- وبدافع من الإسلام ذاته- في مواجهة مشكلاتها، سواء كانت مسببات هذه المشكلات تقاليد جاهلة، أو نظاماً دولياً ظالماً.

خامساً- العمل كمثل -من الداخل الحضاري - عن هذه المرأة؛ للتعبير عن

ومؤيدو التعددية الثقافية الذين يرفضون التحرك الغربي ضد أفغانستان، ويرفضون الاعتراف بأن هناك ثقافة أعلى من ثقافة، ويتصورون أن جميع الثقافات متساوية أخلاقياً، يواجهون معضلة وضع المرأة الأفغانية، فإذا كان هؤلاء يؤيدون احترام حقوق المرأة، فسيكون من الصعب عليهم التمسك بمقولة تساوي جميع الثقافات، في ضوء أن الولايات المتحدة تخوض حرباً مع أكثر الثقافات عداءً للمرأة.¹⁰

والتيار النسوي اليساري في الداخل الأمريكي يجد نفسه مشتتاً بين معارضة الحرب الأمريكية غير العادلة، وبين "الاشمئزاز" من طالبان (على حد تعبير الكاتبة). والأكثر إثارة لهذه الحيرة -والكلام لا يزال للكاتبة نفسها- أن طرفي الصراع الذي دار في أفغانستان لا يمكن تقسيمهما ببساطة إلى طرف خير، وطرف شرير من منظور حقوق المرأة، فمن بين قوات التحالف دول تضع قيوداً كبيرة على حركة المرأة ليست أقل تطرفاً من طالبان من المنظور النسوي (السعودية)، وأطراف أخرى لها سجل أسود في انتهاك حقوق النساء وإيذائهن بأبشع الوسائل (التحالف الشمالي).

لا شك أن الثقافة الأمريكية بروافدها المتعددة، وجدت في القضية الأفغانية مجالاً خصباً للتفاعل، ومراجعة مسلماتها بصدد مفاهيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان والعلاقة مع الثقافات الأخرى، ولعل هذه المراجعة تشكل فرصة جيدة للنخبة المثقفة المسلمة للمشاركة

داخل أفغانستان، و ٤٥ مشاركاً ومشاركة من غير الأفغان من الجزائر، وفرنسا، وإسبانيا، والولايات المتحدة.

وأصدر المؤتمر ما يسمى "وثيقة الحقوق الأساسية للمرأة الأفغانية"، تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وميثاق حقوق الطفل ومعااهدة منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان حظر العنف الموجه ضد المرأة، وإعلان بكين، والدستور الأفغاني لعام ١٩٦٤، ولعام ١٩٧٧، وذلك انطلاقاً من أن "كل المقررات التي فرضتها طالبان على المرأة على خلاف كامل مع مقررات القسم الثاني من إعلان حقوق الإنسان"، ومن أن هذه المقررات قد عرضت المجتمع الأفغاني للخطر بتعطيل مشاركة المرأة كجزء فاعل فضلاً عن حالة الخطر، التي يتعرض لها النساء وأطفالهم في ظروف الحرمان من الحقوق، وأن حالة الفقر وافتقار حرية الحركة دفعت النساء إلى امتهان الدعارة، والعزلة الإجبارية، والزواج بالإكراه

وقد شملت وثيقة الحقوق الأساسية:

حق المساواة بين الرجل والمرأة، والحق في حظر كل أشكال التمييز. والعزلة على أساس من النوع، والعرق، والدين، والحق في الأمان الشخصي، والتحرر من المعاملة المهينة، والحق في الصحة البدنية، والعقلية

حاجاتها، ورؤاها الخاصة، بدلاً من ترك مهمة التمثيل هذه للمنظمات الحقوقية الغربية... الخ

ثالثاً - خطوات تمكين المرأة الأفغانية

بعد طالبان:

بعد سقوط طالبان بدأت الحياة تتغير شيئاً فشيئاً، لاسيما فيما يخص المرأة، التي كانت المحط الرئيس لتركيز الإعلام، ومنظمات حقوق الإنسان، والمرأة قبل، وبعد سقوط النظام الحاكم. وقد تحركت المنظمات النسائية بعد إزاحة طالبان نحو تنفيذ مقررات وثيقة الحقوق الأساسية للمرأة الأفغانية، التي أعلنها مؤتمر بهذا الخصوص في وقت سابق.

وفي يناير من عام ٢٠٠٢؛ وقع حامد كرازي بصفته رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك إعلان الحقوق الأساسية، الذي وضعته مجموعة من النساء الأفغانيات، بدعم غربي في مؤتمر عقد في يونيو من عام ٢٠٠٠. إذ انعقد في يومي ٢٧ و٢٨ من الشهر المذكور مؤتمر المرأة الأفغانية في العاصمة الطاجية دوشانبة؛ للدفاع عن حقوق المرأة في أفغانستان، نظّمته جمعية دعم نساء أفغانستان NEGAR، وهي منظمة مقرها باريس، وكان المؤتمر نتاج مشروع للمنظمة باسم "المرأة على الطريق من أجل أفغانستان"، وشاركت فيه مجموعة من النساء الأفغانيات اللاتي يعشن في الولايات المتحدة وأوروبا، وأكثر من ٢٥٠ لاجئة أفغانية من طاجكستان وإيران، فضلاً عن نساء من

للمرأة وأطفالها، والحق في حماية قانونية متكافئة، والحق في تعليم مؤسسي في كل فروع المعرفة، والحق في ظروف عمل عادلة، وفي حرية الحركة والاستقلال، وفي حرية الفكر، والتجمع والمشاركة السياسية، والحق في اتخاذ القرار بارتداء البركة من عدمه، والحق في المشاركة في سائر الأنشطة الثقافية شاملة الموسيقى والرياضة والتمثيل.^{١١}، ونص الإعلان في ختامه على أنه مسودة سيجري بمروور الوقت تنقيحها واستكمالها من قبل النساء الأفغانيات.

وفي أبريل ٢٠٠٢ بدأ إصدار أول مجلة نسائية أفغانية، وهي مجلة شهرية تحمل اسم روز (اليوم) تطبع بالأبيض والأسود؛ على اعتبار أنه أفضل ما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا الأفغانية حالياً، وقامت بتنفيذ فكرة المجلة صحفية أفغانية سابقة تدعى لايلوما أحمدي، بدعم من دار إيلي الفرنسية **Elli**، وتكتب المقالات بالبشتو، والداري، مع ترجمة إلى الانجليزية والفرنسية.^{١٢}

وفي الشهر نفسه فتحت جامعة بلخ بمزار شريف أبوابها لتسجيل ٤٠٠ فتاة للدراسة في مختلف أقسامها، كما عادت نحو ٥٠٠ شابة إلى جامعة كابل في شهر فبراير، وفي ٢٣ مارس ٢٠٠٢ تم فتح المدارس الابتدائية والثانوية أمام الفتية والفتيات، وهو يوم اعتبره كرازي تاريخياً وجعله عطلة رسمية في الدولة.^{١٣}، كذلك خصصت حكومة كرازي كلية تابعة

للجامعة الأفغانية للطالبات، أطلق عليها "جامعة أمهات المؤمنين"، سوف تكون مخصصة في الفترة الحالية للطالبات اللائي كن في مراحل متقدمة من التعليم، ثم توقفن بفعل المراسيم الطالبانية، وذلك حتى يصل جيل جديد من الفتيات إلى مرحلة التعليم المؤهلة للانتقال إلى الجامعة.

وتقول وسائل الإعلام أنه في عام ١٩٩٩ كان عدد الأطفال في عمر الدراسة يقدر بـ ٤,٤ مليون طفل، لكن ٣٢% فقط منهم، وبالكاد ٨% من الفتيات تابعوا الدروس، وتشكل نسبة الأمية بين نساء أفغانستان بـ ٩٦%. كذلك تم اختيار الطبيبة سيما سمر وزيرة لشئون المرأة في الحكومة الانتقالية، ونائبة مع أربعة آخرين لرئيس الوزراء، كما عينت السيدة سهيلة صديقي وزيرة للصحة في هذه الحكومة لتكونا السيدتين الوحيدتين في الحكومة الأفغانية.، وفي أغسطس من عام ٢٠٠٢ تم افتتاح أول عيادة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية، وطائفة كبيرة من الخدمات الصحية والتعليمية للأسرة في كابل، أسستها مؤسسة ماري ستوبس انترناشيونال **Marie Stopes International (MSI)**، وهي مؤسسة دولية مقرها بريطانيا تعني بتقديم خدمات الصحة الإنجابية، وأعلنت المؤسسة أنها تنوي افتتاح عيادات أخرى في سائر أحياء كابل.^{١٤}، كذلك أدرجت الحكومة المؤقتة على برنامجها عودة سريعة للمرأة إلى ميادين

تَصْرُفُ مسعودة جلال وَجَّهَ الانتباه إلى أن النساء الأفغان رغم ظروفهن الصعبة على وجه الإجمال، إلا أن بينهن كوادراً مؤهلة تأهيلاً جيداً لقيادة جهود البناء اليوم، والأخذ بيد الأخريات اللاتي حرمن من التعليم والحركة. فمنهن المهنيات، وأستاذات الجامعة، والصحافيات، وعلى إثر انهيار النظام الطالباني برزت أسماء نسائية كثيرة، لها تاريخ نضالي طويل منذ عهد الاحتلال السوفيتي، وتعرضن للنفي، ونشطن في خدمة قضيتهن الوطنية، وجمع الدعم المادي والمعنوي لقضيتهن رغم البعد، ثم عدن ليواصلن المسيرة؛ من هؤلاء "سيما سمر" أول وزيرة لشئون المرأة في حكومة أفغانستان الانتقالية، فهذه ناضلت في صفوف المقاومة منذ عهد الاحتلال السوفيتي، وتم اعتقال زوجها واغتياله، وتم نفيها ومن مفاها عملت على تقديم المساعدات لآلاف اللاجئين الأفغان في باكستان، وأسست عام ١٩٨٩ منظمة أهلية تدعى "شهادة" تتعاون من منظمات اليونيسيف، والصحة العالمية، وغيرها لتقديم مساعدات لأفغانستان، وتدير "شهادة" عشرات المستشفيات والمدارس، يتعلم فيها أكثر من ٢٠ ألف طفل.^{١٨}

ومنهن أيضاً "تاجور كروكر"، التي شغلت منصب نائبة وزيرة شئون المرأة في الحكومة المؤقتة، وهي بالمثل مجاهدة قديمة حاربت ضد الروس، وتعرضت للسجن والاعتقال، ثم أجبرت على المنفى، وقررت

العمل، ودعت وزارة شئون المرأة النساء للتقدم لشغل أكثر من ٥٠٠ وظيفة حكومية في مجالات التدريس، والوظائف الإدارية^{١٥}، وتقول تقديرات أن وزارة العمل كانت تستخدم ٥٨٠٠ امرأة قبل مجيء طالبان، معظمهن كن يعملن في رياض الأطفال^{١٦}.

وعندما بدأ تشكيل المجلس العشائري (لويبا جيرجا)؛ بهدف تقرير مستقبل البلاد، والهيكل الحاكم لها، تم تمثيل المرأة فيه بوضوح. لقد بدأت أعمال لويبا جيرجا في ١١ يونيو ٢٠٠٢، وضم ١٥٥١ شخصاً (تم اختيارهم من خلال نظام انتخابي في الدوائر الإدارية للبلاد، ومن خلال التعيين) منهم ٢٠٠ امرأة في أكبر تمثيل نسائي لمجلس تقليدي، منهم ١٦٠ امرأة بالتعيين و ٤٠ بالانتخاب. أبرزهن كانت "مسعودة جلال"، التي كانت تعمل أستاذة في كلية طب كابول قبل مجيء طالبان ثم أصبحت تعمل حالياً في مكتب إحدى وكالات الأمم المتحدة العاملة في كابول، وقد تم انتخابها للمشاركة في المجلس، ولم تعين. المثير بالنسبة لمسعودة أنها بادرت بجمع التوقيعات اللازمة تقليدياً للتقدم للترشيح لمنصب رئيس الدولة، واستطاعت بالفعل جمع ١٥٠ توقيعاً، وهو عدد التوقيعات التي يحتاجها أي عضو للتقدم للترشيح للمنصب، وقد قام كرازي بالإجراء نفسه. وخاضت مسعودة الانتخابات، وفازت بـ ١٨١ صوتاً فيما حصل كرازي على ١٠٥٠ صوتاً.^{١٧}

ومكاتبها، ونشاط الحركة الاقتصادية مع العالم الخارجي فإن الوضع الاقتصادي بصفة عامة لا يزال بالغ الضعف، وتقدر جهات رسمية غربية أن ٦% فقط من السكان يستخدمون الكهرباء، وأن ١٠% فقط من الطرق الأفغانية هي التي تعمل بصورة جيدة، وما زالت المساعدات الأجنبية محدودة، ومن بين ٤,٥ مليار دولار تم تعيينها للحكومة الجديدة بقيادة كرازي في يناير ٢٠٠٢ (منها ١,٨ مليار دولار خصصت لعام ٢٠٠٢)، من قبل ائتلاف من المانحين، ومنهم الولايات المتحدة وباكستان واليابان، فإن ٦٠٠ مليون دولار فقط هي التي وجدت طريقها إلى أفغانستان.^{٢١}

وحول أوضاع المرأة تحديداً تشير الدراسات الغربية، إلى استمرار التردّي في أوضاع النساء، وفي دراسة نشرتها الجمعية الأمريكية للعلوم الطبية، أجرى باحثون لقاءات مع ٤٨٨٦ امرأة من مقاطعة هيرات في الشمال الغربي، وقدروا أن ٥٩٣ من جملة ١٠٠ ألف امرأة ماتت أثناء فترة الحمل، أو الولادة، وعلى مستوى الدولة بشكل عام يعد معدل وفيات المرأة ثاني أعلى المعدلات في العالم بعد سيراليون بمعدل ١٧٠٠ حالة وفاة من كل ١٠٠ ألف امرأة حامل، بالمقارنة مع ١٢ حالة في الولايات المتحدة. وأوضحت الدراسة ندرة الخبراء المدربين، والتسهيلات، والإمدادات الطبية فضلاً عن أن كثيراً من الطرق غير صالحة للاستخدام. وفي هيرات، ٣٥ طبيبياً

العودة إلى أفغانستان خلال حكم طالبان ودخلت في حوار مع عناصر السلطة الطالبانية للسماح لها بتعليم الفتيات، وفتح مدرسة لهن، وافتتحت مدرسة لتعليم الصبيان، ثم نالت الإذن بفتح مدرسة للفتيات بعد لأي، لكن حالت أحداث ١١ سبتمبر دون تحقيق هدفها.^{١٩}، وهناك أفغانيات كثيرات داخل كابول عملن بجد خلال حكم طالبان، في تحد للمقررات التعسفية بعدم تعليم المرأة بعد سن التاسعة، من خلال افتتاح المدارس المنزلية السرية، ذلك رغم أن عقوبة مدرسات المدارس السرية كانت معروفة بإقامة الحد عليهن؛ إما بالجلد أو الرجم حتى الموت.^{٢٠}

رابعاً- صورة كلية للوضع الراهن في

أفغانستان:

تعاني أفغانستان حالياً من مجموعة من المشكلات الأساسية تتعلق بقصور حاد في البنية التحتية، وعدم توافر أي شبكة مصرفية، ناهيك عن غياب عملة رسمية، وقصور حدود السلطة المركزية في العاصمة، وانقسام الدولة إلى أقاليم متفرقة يحكمها سادة الحرب السابقين.

فعلى الصعيد الاقتصادي، ورغم وجود تحسن نسبي في الوضع الاقتصادي للدولة بعد طالبان، حيث إن الموظفين الحكوميين يتقاضون رواتبهم بشكل شبه منتظم، ويوجد مجال للتوظيف في مؤسسات الأمم المتحدة،

خبرته الحرب الأهلية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، التي مهدت الطريق لمجيء طالبان^{٢٤}

كما أن نقص الأموال نتيجة تقاعس المانحين، والفساد الحكومي، وعدم وجود بنوك أسباب إضافية لعدم تنفيذ المشروعات الخاصة بالمرأة، ومثلاً "برنامج العودة للمدرسة"، الذي يستهدف إعادة ٥,١ مليون طفل (نصفهم من الفتيات) للمدرسة، لا يستطيع أن يفي بأهدافه، واليوم فإن فقط ٤% من النساء الأفغانيات هن المتعلقات، وهناك نقص يقدر بـ ١٠٠ ألف مدرسة، ومشكلة تعليم الفتيات -مثل كثير من مشكلات المرأة الأفغانية- هي مشكلة تمتد إلى ما قبل مجيء طالبان، حيث لم تزد نسبة تسجيل الفتيات في المدارس بأي حال عن ٥%.

وتشير التقارير إلى أن امدادات الغذاء من الأمم المتحدة يتم مهاجمتها وسرقتها، وأن برنامج الغذاء العالمي تلقى فقط ٥% من نحو ٣٠٠ مليون دولار، مطلوبة لاحتياجات الغذاء لعام ٢٠٠٢. وكثيراً من النساء فقدن خمسة أو ستة أو سبعة أطفال من الجوع، وتقول تقارير الأمم المتحدة إن الشعب الأفغاني يعاني بحدة من سوء التغذية، وأن واحد من كل طفلين متوقف عن النمو وأن ربع الأطفال لا يعيش حتى سن الخامسة وأن ٣٥ ألفاً يموتون بالحصبة كل عام. وكل ٣٠ دقيقة تموت امرأة أفغانية؛ لأسباب متعلقة بالحمل طبقاً لليونيسيف.

يخدمون ١٤٣٢١٤ نسمة، ولا توجد مستشفيات في ٢٠ مقاطعة من المقاطعات الأفغانية الـ ٣١. وتعلق الدراسة الأمريكية قائلة: "ما يبدو أنه فاجعة صحية في مقاطعة هيرات هو محصلة أعوام من حرمان المرأة من حقوقها"^{٢٢}.

وداخل الولايات المتحدة تنشط الحركة النسائية مطالبة بدعم وتحسين سبل الحياة في أفغانستان باعتبارها الإطار الأوسع لحقوق المرأة التي يدافعون عنها، وتضغط جهات في الكونجرس من أجل رفع عدد، ومجال عمل قوة الأمن الدولية **International Security Assistance Force (ISAF)** إلى نحو ٢٥ ألف فرد ينتشرون إلى ما هو خارج العاصمة الأفغانية كابول ويعملون على حماية جهود التعمير واستمراريتها.^{٢٣} وذلك في ضوء عمليات التخريب والاعتقال المستمرة التي تطول المنشآت التعليمية، لاسيما مدارس الفتيات، والتهديدات بالقتل الموجهة للمشاركين في لويبا جيرجا ومنهم وزيرة شؤون المرأة في الحكومة الانتقالية سيما سمر، وتشير التعليقات الغربية إلى أن تغييراً محدوداً قد خبرته نساء أفغانستان، في ظل ظروف الجوع وغياب حكم القانون، ووجود عناصر القاعدة التي تظهر من أن لآخر، وما زالت التقارير الحديثة حول الاغتصاب الجماعي من قبل الفصائل الأفغانية، لاسيما في الشمال ضد العرقيات من غير الباشتون، تردد صدق العنف الجنسي، الذي

- الهزارة: الهزارة ينتمي أبناؤها إلى أصول مغولية، ويعتقون المذهب الشيعي، ويعيشون في هضاب أفغانستان بين كابول وهيرات.^{٢٦}

هذا التعدد العرقي ينعكس في خلافات على السلطة السياسية حيث لا تطابق بين الوزن العددي لهذه المجموعات، ودرجة امتلاك النفوذ والقوة السياسية في الدولة، وعلى سبيل المثال فإن العمليات العسكرية الأمريكية التي تركزت على المناطق ذات الأغلبية البشتونية، بدءاً من قندهار، وانتهاءً بكونر استخدمت فيها الأمراء من غير العرقية البشتونية وقد أدى ذلك إلى إثارة حساسيات شديدة.

وتتوازي مع المشكلة العرقية، مشكلة انقسام السلطة الأفغانية، وضعف سيطرة الحكومة المركزية، إذ تتوزع مناطق السلطة في أفغانستان كالتالي:

- قندهار في الشرق: يحكمها جل آغا شيرزي بشكل مستقل، وهو يسيطر على مناطق واسعة على الحدود مع باكستان، ويحتفظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، ويكتسب شرعية من القوات الأمريكية في الولاية.
- هيرات في الغرب: يحكمها إسماعيل خان، كما يحكم ما يجاورها من الولايات التي تقع على الحدود مع إيران وقد بدأ ينشئ وحدات الجيش الخاصة به، ويرأس حكومة مدنية تابعة له، ومنفصل تماماً عن الحكومة المركزية.

والمشكلة الأكبر أن حركة المقاومة التي تقوم بها عناصر جهادية مختلفة، بعضها تابع لتنظيم القاعدة، وبعضها يعلن استقلاله عنه لاتفرق بين الولايات المتحدة الأمريكية كعدو، وبين مظاهر التغيير المدني الإيجابية كإقامة المدارس وغيرها، وقد شهدت أفغانستان خلال الشهور القليلة الأخيرة مسلسل عمليات تفجير تعرضت لها ثمان مدارس لتعليم الفتيات في مقاطعات مختلفة، وقع آخرها في أكتوبر في مدرسة لفتيات بقندهار، أعقب هذه التفجيرات توزيع منشورات تهدد من استمرار تعليم المرأة، أو عملها^{٢٥}

من جانب آخر فإن المشكلة العرقية لا

زالت محتدمة في الدولة، وجدير بالذكر أن أصول الشعب الأفغاني تنتمي إلى عشرين جماعة عرقية، منها أربع مجموعات عرقية رئيسية:

- الأولى البشتونية، وتمثل ٦٠% من السكان، ويعيشون في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية.
- الثانية: الطاجيكية، والطاجيك فرس جنساً ولغة، لكنهم سنة، ويشكلون ٣٠% من السكان، ويعيشون غرب أفغانستان.
- الثالثة: الأتراك والأوزبك الذين يعيشون في الشمال، يمثل الأوزبك ٥%، والتركمان يمثلون ٢% من مجموع السكان.

استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، هو أحد عوامل حماية حقوق المرأة. والواقع إنهن يبدن كثيرًا من القلق على هذا الصعيد باعتبار أن الوضع السياسي في أفغانستان وضع غير مستقر؛ نتيجة لبقاء العناصر المناهضة للوجود الغربي، وتحركاتها النشطة، فضلاً عن استمرار وجود أمراء الحرب السابقين، والمعروفين بمواقف شديدة السلبية تجاه المرأة في مناصب قيادية.

ومن منظور عام فإن الوضع السياسي الأفغاني هو وضع هش، ولم تفعل قوات التحالف إلا أن زادتته ضعفاً بتعزيزها للصراعات بين الفئات الحاكمة المختلفة، فضلاً عن بروز التحالف الغربي في ذاته كرمز تحد دائم لثقافة الأفغان البسطاء، الذين يفقدون الثقة في الجميع، وقد حاول القائمون على تشكيل الحكومة الجديدة مراعاة التوازن العرقي في توزيع المناصب الوزارية، إلا أن منطلق القوة فرض نفسه في النهاية، وحصد التشكيل الجديد استياء الأغلبية البشتونية.^{٢٨}

وقد غاب اسم سيما سمر عن الحكومة الجديدة، بعد أن رفضت تولي وزارة التعليم بعد أن اتهمها قادة متشددون بالتجديف، رغم أن المحكمة العليا أسقطت التهمة، واكتفت سيما برئاسة لجنة حقوق الانسان. وتولت وزارة شؤون المرأة حبيبة سراي، وعينت محبوبه حقوقمال وكيلة للوزارة، وبقت سهيلة صديقي في منصبها كوزيرة للصحة. وبعد شهر من

-الولايات الشمالية: موزعة بين رشيد دوستم -أمير الحرب المكروه، والمسعود أمريكياً- وشورى النظار.

-وتبقى للحكومة المركزية سيطرة داخل كابول أساساً في الوسط، ومدلول مفهوم "الحكومة المركزية" موزع فعلياً بين ما يسمى بشورى النظار، وهي جبهة أطلقت على نفسها فيما بعد "النهضة القومية لأفغانستان"، وتقاسمها النفوذ مجموعة من الأفغان العائدين من الولايات المتحدة.

وفي مقابل العلاقات الجيدة التي تربط بعض هذه الرؤوس بالولايات المتحدة، فإن رأساً مثل شورى النظار، يحتفظ بعلاقات جيدة مع روسيا. والولايات المتحدة من جهتها تتعاون مع كل جهة باستقلال وبلا مراجعة الحكومة المركزية؛ كأنها تريد أن تبقى الحكومة المركزية في حالة الضعف التي هي عليها.

ورغم أهداف المؤتمر القومي "لويبا جيرجا"؛ الذي انعقد منذ شهر، ليفرز حكومة متوازنة عرقياً، فإن عرقيات بعينها نالت نصيب الأسد في التمثيل، وبدا أنها تعمل لتأكيد مصالحها من منظور ضيق.^{٢٧}

هذا الوضع السياسي والاقتصادي المترددي تتحدث عنه ناشطات التيار النسوي، وممثلات المنظمات الحقوقية من منظور: دراسة عوامل ضمان الحماية للمرأة؛ ومن ثم ضمان

الروسية، أو المتهمين ظاهرياً بذلك، كانت سيما سمر وزيرة شؤون المرأة السابقة تعاني من هذه المشكلة، فهي ترتدي الملابس الغربية ولا تغطي شعرها، وتقول عن نفسها أن كثيراً من الأفغان لا يعتبرونها مسلمة حقيقية، بل مستغربة علمانية راديكالية، ولم يساعد في تغيير هذه الصورة كونها تعتقد سياسات "ماو" وأن زوجها الأول الذي شاركها أفكارها ألقى القبض عليه عام ١٩٧٩، واختفى بعدها تماماً، وأنها من مؤسسي الجمعية الثورية لنساء أفغانستان RAWA عام ١٩٧٧، وهي جمعية تحظى بشعبية كبيرة في الولايات المتحدة عنها في دولتها، ووصل الأمر إلى اتهام سيما بالتجديف من قبل بعض القيادات الدينية المتشددة في السلطة، ولا شك أن قضية سيما سمر بصفة خاصة تفتح ملف استخدام الدين كمظلة في الخلافات السياسية، التي تظهر بين عناصر السلطة الأفغانية، وتوظيفه كسلاح للإطاحة بالعناصر غير المرغوب فيها، وتقول تحليلات غربية أن كثيراً من الأفغان لم يكونوا راضين عن تشكيل لويجا جيرجا؛ لأن عدداً من أعضاءه كانوا شيوعيين خلال فترة الاحتلال السوفيتي، ومن هؤلاء "ثريا بارليكا"، وكانت بارليكا رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء أفغانستان Democratic Afgan Women's Association وهي تنظيم تابع للحكومة ظهر خلال فترة حكم نجيب الله.

تشكيل الحكومة بدأ يتبلور صراع قوى واضح بين كل من كرازي، ووزير الدفاع محمد فهميم الذي كان قائداً عسكرياً في تحالف الشمال، ويوصف بأنه أقوى رجل في أفغانستان.

والمشكلة كما يصفها أحد المحللين الأفغان؛ أنه لم يكن هناك مجال لدفع قيادات مدنية إلى الصدارة وكانت الأمور ممهدة لأن يعيد أمراء الحرب بناء شبكاتهم العسكرية والسياسية، وتولي السلطة من جديد. فحتى الآن تظل أسماء رشيد دوستم (عُين مساعده أحمد شاكر وزيراً للشؤون الاجتماعية)، وغلب الدين حكمتيار بارزة على الساحة الأفغانية، رغم سجلهم الصراعى السيء بشكل عام وموقفهم تجاه قضية انتهاك حقوق المرأة على وجه الخصوص؛ إذ تتدد كثير من التنظيمات النسائية بهذين الرمزين؛ فتشير بعضها إلى تاريخ الأول في عمليات الاغتصاب الجماعي، التي تعرضت لها النساء في الشمال، وتشير أخرى إلى أن حكمتيار -الذي كان خلال الحرب ضد السوفييت أحد المتلقين الأساسيين للدعم العسكري الأمريكي - من أبرز المتطرفين ضد المرأة حتى إنه كان معروفاً بسمعته السيئة في جامعة كابول في الستينيات لأنه كان يلقي بالحامض الحارق على وجوه الطالبات السافرات.

إن الساحة الأفغانية في واقع الأمر تعكس مشكلة إضافية، ألا وهي مدى ثقة الأفغان بحكامهم الجدد من ذوى الولاءات الأمريكية، أو

بغريب أن تحمل هذه الكتب والمقالات الصورة نفسها لرأس امرأة أفغانية ترتدي البركة فلا تظهر إلا خطوط شاحبة لحاجبين وعينين تحت القماش الشبكي.^{٢٩}

وفي الوقت الذي تنتشط فيه النسويات وممثلي المنظمات الحقوقية في التتديد بـ"البركة"، وبالطريقة النمطية للعلاقة بين الزوجات والأزواج وبالبناء الأبوي للأسرة وبغيرها من ملامح المجتمع الأفغاني التقليدي، والتي يعتبرونها ملامح لاستمرار انتهاك حقوق النساء، ويجب التخلص منها، فإن كثيراً من النساء الأفغانيات لم يخلعن البركة، ومنهن من يرتدي حجاباً أخف، وكثير منهن يؤمن بنمط العلاقة الأبوية داخل الأسرة، وهن يفعلن هذا ليس تحت تأثير التهديد بل قياماً على قناعات خاصة لديهن لها أسس دينية وتقليدية في الغالب، بصرف النظر عن اتفاقنا أو رفضنا مع الفهم الأفغاني للشريعة، هذا أمر لا يفهمه ولا يلتفت إليه إلا قلة من المحللين الغربيين، وعلى سبيل المثال، وفي دراسة أمريكية طبية عن الوضع الصحي للمرأة في مقاطعة هيرات، قام العلماء الأمريكيين برصد آراء عينة كبيرة من النساء بصدد أمور مختلفة؛ أمور تصنف من منظور القائمين على الدراسة بأنها اجتماعية/وضعية، في حين أنها ثقافية/دينية بالأساس من منظور النساء اللاتي هم عينة الدراسة، فمثلاً بينت الدراسة أن ٨٠% من السيدات اللاتي أجريت اللقاءات معهن اعترفن

كل هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ينبغي أخذها في الاعتبار عند التفكير في الحالة الأفغانية المعقدة، وسبل الإصلاح الشامل فيها، وفي جميع الأحوال تظل المرأة مفتاحاً حيويًا لشطر كبير من عمليات الإصلاح التي يمكن أن تقدم لهذه الأمة باعتبارها تقوم بالجزء الأهم من الأدوار الاجتماعية الحيوية كزوجة وكأم وكعائلة لأسر كثيرة حصدت الحرب أرواح عوائلها من الذكور.

خامساً- المرأة الأفغانية، وأزمة التعبير

عن الذات:

أحد المشكلات الأساسية في المجتمع الأفغاني الآن هي انخفاض صوته، ويظل المتحدث باسم هذا المجتمع هو وسائل الإعلام الغربية التي تنقل عبر عيونها وأذنها صورتها الخاصة لهذا المجتمع، وهي صورة تتركز دوماً حول حدود البركة الأفغانية، التي تنصدر النقاش حول المرأة/الأمة الأفغانية ومستقبلها. في هذا الإطار تنتشط الصحافة ودور النشر في النقاط قصص لنساء أفغانيات عانين من حكم طالبان، فتفرد لهذه القصص صفحات مجلاتها، بل وتشرها في كتب تجد رواجاً كبيراً في أسواق نهمه لقراءة هذا النمط من الحكايات عن المجتمع الأفغاني الغامض، ونسائه المسجونات، النهم نفسه الذي تقابل به روايات الجن والساحرات والجواري والمحظيات، وألف ليلة وليلة التي ينقلها المستشرقون. وليس

أن ممارسة الجنس مع أزواجهن تعد أمراً جبرياً، ونصفهم ذكر أن الزوج له الحق في معاقبة زوجته بدنياً في حالة عدم طاعتها.^{٣٠}

يمكن أن نسوق مثلاً آخر في هذا الإطار، فعندما خصصت حكومة كرازي كلية تابعة للجامعة الأفغانية للطالبات، وأطلقت عليها "جامعة أمهات المؤمنين"، لم تكن الدلالة الثقافية للاسم مفهومة لواحدة من الصحفيات الغربيات، فنددت بهذه التسمية على اعتبار أنها تعريف للنساء بكونهن أمهات للرجال، في حين تحتاج المرأة بأن تشعر بأنها هي نفسها محط اهتمام الحكومة!^{٣١} بالطبع هذا التعليق يمكنك أن ترصد الكثير من المواقف على شاكلته، الأمر الذي يرجع إلى اختلاف الحافظتين المعرفيتين بين المجتمع الأفغاني "الصامت"، والمجتمع الإعلامي والحقوقي الغربي "المتحدث" عنه.

وعلى الجانب المسلم حيث تكون هذه الأمور مفهومة جيداً لا توجد أي إشارة نحو تدخل واع بطبيعة القضايا الواقعية والثقافية داخل المجتمع الأفغاني، تدخل يعمل على إحداث نهضة ثقافية داخلية، تقوم بمهمتين معاً: نفخ الموروث الذي شوهته التقاليد والأعراف، واختلطت به، ونالت صفة القداسة، وتقويم الوافد بناء على فهم واع للأصول..

وفي مقابل الزوبعة الثائرة حول الحجاب -كرمز بارز- من قبل الغربيين أو الإسلاميين، ورغم أولوية الحديث عن هذا الرمز عند

الصحفي، أو المراقب المستهدف لفت الانتباه أو عند المفكر، الذي يقف منترباً للصراع على أرضية أيديولوجية، فإن المرأة الأفغانية التي تعيش الواقع الأفغاني لا تعبر انتباهاً لأي من القضايا الشكلية، تقول صحافية أفغانية تدعي "شكيرة" معبرة عن هذا الوضع: "إن ارتداء البرقع من عدمه لا يحتل الأولوية بالنسبة للنساء الأفغانيات، إن غالبية يبحثن عن فرص التعليم الأفضل لأولادهن، وتحسين مستوى المعيشة والدخل، بالإضافة إلى وجود حكومة مركزية قوية، تكون النواة الأولى لانطلاقه نحو الاستقرار والأمان".^{٣٢}

إن السؤال الذي طرحناه في المقدمة يلح من جديد: أين موقع المرأة الأفغانية نفسها، أين صوتها وتصورها للأمر، وأين هي الرؤية الإسلامية التي تتجاوز التخويف من التغريب، إلى التدخل الإصلاحي، لماذا لم نكن نسمع عما يحدث في أفغانستان، وما يجري ضد المواطنين، وضد المرأة إلا عبر الإعلام الغربي، وعبر مؤسسات حقوق الإنسان الغربية، إلى أن صار المجتمع الأفغاني مفتوحاً للإعلام العالمي، بعد التدخل الغربي السافر فيه؟

بعبارة أخرى لماذا يفتقد العالم الإسلامي على المستويين الفكري والعملية، آليات الإصلاح المدفوعة إسلامياً، لماذا يكون الإبقاء على الوضع الراهن، وتجاهل المشكلات التي يتم بعضها بدعوى "الإسلامية" هو النهج القائم،

- isn't that bad?" in News magazine (Vol.29, Issue2, 1/21/2002) p60
- Stanley Kurtz, "Veil of fears: Why we should leave it alone" in National Review (vol.54, Issue1, 1/28/2002)p36
- ¹⁰ Cathy Ypung, "The feminist West: Acute Schizophrenia, left & right" in Reason (vol.33, Issue8, Jan2002)p20-22.
- ¹¹ Declaration of the Essential Rights of Afghan Women, Feminist Daily News Wire.
- ¹² For The Modern Woman of Kabul: Not a bikini in sight, in Economist, April,27, vol.363, Issue8270,p41.
- ¹³ الأهرام ٢٠٠٢/١/٥، الشرق الأوسط ٢٠٠٢/٢/٧، الحياة ٢٠٠٢/٣/٢٤.
- ¹⁴ Feminist Daily News Wire, Aug14,2002.
- ¹⁵ الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٢/١١.
- ¹⁶ الحياة ٢٠٠٢/١/٤.
- ¹⁷ أمينة شفيق، نساء أفغانستان وخطوات التقدم، الأهرام ٢٠٠٢/٦/٢٣.
- ¹⁸ أول وزيرة لشؤون المرأة في حكومة أفغانستان الانتقالية، الأهرام ٢٠٠٢/١/٨.
- ¹⁹ الحياة في كابول (الحلقة الأخيرة)، الحياة، ٢٠٠٢/٥/٨.
- ²⁰ محمد الشافعي، شاهد على كابول (٢)، الشرق الأوسط ٢٠٠٢/٥/٦.
- ²¹ Matthew Reemer and others, "Afghanistan: Time of transition", in Power and Interest News Report (PINR) november 18, 2002
- ²² Study: Women's Rights Abuses lead to High Morality for Afgan Women, Feminist Daily News Wire, sep.12, 2002.
- ²³ State Department Issues Report Questioning Expansion of Peace Keeping Troops in Afganistan, Feminist Daily News Wire, sep.18, 2002.
- ²⁴ Jan Goodwin, "An Uneasy Peace: Afghan Women Are Free of the Taliban, But liberation is still a Distant Dream" in Nation, April 29, 2002, vol.274, Issue16, p20-24.
- ²⁵ Feminist Daily News Wire, October 17, 2002.
http://www.feminist.org/news/newsbyte/print_news.asp?id=7075
- ²⁶ أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره.
- ²⁷ مصباح الله عبد الباقي، عودة إلى نظام الطوائف، الحياة، ٢٠٠٢/٩/١٦ - ملف خاص في أرشيف موقع Islam on .line

حتى يبدأ الطرف الغربي في الحضور - تحركه مصالحه أو رؤاه الأيديولوجية - فيكون الموقف المسلم في المقابل، هو التحذير من الغربي والتخويف منه، والتشبث بالوضع القائم لأنه أفضل من التغيير..

إذا كنا الآن قد نرفض النهج الغربي في التغيير، فهل ننكر أن وضع المرأة في أفغانستان كصورة لوضع المجتمع ككل، يشوبه كثير من الإجحاف، والمهم هنا أن هذا الإجحاف يمارس ليس في إطار التقاليد والعادات فحسب، بل هو يمارس بدعوى أنه الإسلام الحق، فهل ندافع عن الوضع الراهن لنحافظ على الأمة، والاعتبارات الحضارية، أي أمة وأي حضارة؟ وأي مفهوم لهما نتبنى؟

أهوامش::

- ¹ سعاد جوزيف، "تويع الجنس والمواطنة في دول الشرق الأوسط"، رؤى مغايرة (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، العدد الثامن) ص ٧.
- ² المرجع السابق، ص ٧.
- ³ Mona abul fadl, "Islam and Reform: Gender Perspective on A Theme ", في المرأة والحضارة (القاهرة: جمعية دراسات المرأة والحضارة، العدد الأول، ربيع ٢٠٠٠).
- ⁴ كريمة سامي، نساء الأفغان: حريم الشادور.. حرائر باميان، الأهرام، ٢٠٠٢/١/٢.
- ⁵ أحمد عبد الله، هل يجعل الغرب أفغانستان بؤرة للتصالح بين الشيوعية والرأسمالية، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١/١٢.
- ⁶ المصدر السابق.
- ⁷ عبد الحميد الأنصاري، المرأة الأفغانية تحت حكم طالبان، الحياة، ٢٠٠٢/١/١.
- ⁸ Ted Byfield, "If we enforce human rights in Afghanistan, isn't it cultural genocide, and

²⁸ حول توزيع هذه المناصب انظر: الحياة، ٢٥/٦/٢٠٠٢.

²⁹ من هذه الكتب "وجهي المحظور: قصة شابة نشأت تحت حكم طالبان" للكاتبة الأفغانية لطيفة التي تحكي عن خبرتها كشابة تحت الحكم الطالباني، وقد تمت ترجمة الكتاب إلى العربية وصدر عن دار المدى بعنوان "لطيفة: الوجه المسروق" عام ٢٠٠٢، والثاني كتاب صادر عن دار هاربر كولينز بعنوان "قصة زويا: نضال امرأة أفغانية من أجل الحرية" بقلم زويا نفسها بالاشتراك مع جون فولان مراسل الصندي تيمز للشئون الخارجية، وريتا كريستوفاري الصحفية بالأمم المتحدة ومنظمة أطباء بلا حدود.

انظر:

ميرنا ابي نادر، وجهي المحظور بداية أفغانية

متسرعة، الحياة، ٣٠/٣/٢٠٠٢

شيرين أبو النجا، لطيفة وزويا.. امرأتان من أفغانستان،

الشرق الأوسط، ٢٢/٩/٢٠٠٢.

³⁰ Study: Women's Rights Abuses lead to High Morality for Afgan Women, Feminist Daily News Wire, sep.12,2002.

³¹ أفغانستان بلاد الحروب ومتحف الاثنيات (الحلقة الأخيرة)،

الحياة، ١٠/٢/٢٠٠٢.

³² محمد الشافعي، شاهد على كابل (٥)، الشرق الأوسط،

٩/٥/٢٠٠٢.

الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر

هل ما تزال قادرة على التكيف مع تحولات النظام الدولي؟*

مقدمة:

شكلت أحداث 11 سبتمبر لعام 2001 نقطة تحول في مسيرة النظام الدولي. فقد أثرت هذه الأحداث بشكل ملموس على هيكل موازين القوة، بما تتيحه هذه الموازين من مكانة نسبية أو من هامش للحركة والمناورة بين الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، وأيضاً على منظومة القيم وقواعد السلوك السائدة في التفاعلات الجارية بين هؤلاء الفاعلين. وكان من الطبيعي، في سياق هذا التحول، أن يتغير الدور التقليدي الذي تلعبه، أو بالأحرى الذي كان يفترض أن تلعبه، الأمم المتحدة في هذا النظام. وقد ذهب البعض إلى حد التأكيد على أن النظام الدولي الذي كان سائداً حتى 11 سبتمبر بات على وشك الانهيار، إن لم يكن قد انهار بالفعل، بل وأن فكرة إقامة العلاقات الدولية على قواعد مؤسسية يحكمها القانون باتت في ذاتها موضع شك. إذ تبدو "جماعة الدول" في الوقت الراهن وكأنها تعود أدراجها إلى "حالة الطبيعة" التي كانت عليها قبل محاولات بناء الأطر المؤسسية الرامية لتنظيم العلاقات فيما بينها ونقلها إلى "حالة المجتمع"، وهي محاولات كانت قد تواصلت على مدى قرن بأكمله.

ومع تسليمنا بخطورة الوضع الذي تواجهه الأمم المتحدة، بل والتنظيم العالمي ككل، بعد أحداث 11 سبتمبر، إلا أننا نعتقد أن هذه الأحداث لم تكن منشئة للتحولات التي طرأت على النظام الدولي بقدر ما كانت كاشفة لخلل كامن في بنية النظام نفسه، وهو خلل راحت أحداث 11 سبتمبر تزيده عمقاً إلى درجة باتت تهدد باهياره. ومن المتوقع أن يظل التنظيم الدولي المتصدع على قيد الحياة إلى أن تنضج العوامل اللازمة لإقامة نظام عالمي جديد محل محله.

وتحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على حقيقة التحول الذي طرأ على طبيعة ومضمون الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في النظام الدولي في أعقاب، أو بسبب، أحداث 11 سبتمبر، والبحث فيما إذا كانت الأمم المتحدة ما تزال قادرة على التكيف مع تحولات النظام الدولي بعد 11 سبتمبر أم أن دورها قد انتهى كلية أو بسبيله إلى الانتهاء. وفي تقديرنا أنه يصعب الإلمام بكل أبعاد وحقائق هذا التحول أو الإجابة بدقة عن التساؤل المطروح ما لم تُلقِ الضوء أولاً على السياق التاريخي لعلاقة فريدة ربطت بين الولايات المتحدة، التي تنفرد الآن بقيادة النظام الدولي، وبين الأمم المتحدة التي شكلت الإطار المؤسسي لهذا النظام منذ الحرب العالمية الثانية.

1 - السياق التاريخي للعلاقة بين الولايات

المتحدة والأمم المتحدة:

الولايات المتحدة الأمريكية ليست دولة عادية في مجتمع الدول، شأنها في ذلك شأن بقية الدول الأخرى، وإنما هي دولة فريدة في التاريخ الإنساني كله، ومن ثم فمن الطبيعي أن يكون لها دور يعكس هذا التفرد أو التميز في تاريخ وتطور العلاقات الدولية وبالتالي في تاريخ وتطور التنظيم الدولي.

وفي تقديرنا أنه ما كان يمكن للتنظيم العالمي أن ينشأ ويتطور على النحو الذي تم به من دون الولايات المتحدة. ليس معنى ذلك أن مساهمة الولايات المتحدة في تنظيم مجتمع الدول كانت دائماً وبالضرورة مساهمة إيجابية، لكن ثقل الولايات المتحدة في النظام الدولي، وخاصة منذ مطلع القرن العشرين، جعلها تبدو على الدوام كأنها هي المشكلة والحل في الوقت نفسه، وسواء كانت حاضرة ومشاركة رسمياً في التنظيم الدولي أو غائبة عنه. فغيابها عن

ليتولى بنفسه رئاسة اللجنة الخاصة التي شكلها لصياغة المشروع النهائي للمنظمة المقترحة "عصبة الأمم". غير أن الرأي العام الأمريكي لم يكن ناضجاً أو مستعداً بعد لتقبل خطوة بدت وكأنها تشكل قطيعة مع تقاليد انعزالية راسخة. ولأن الكونغرس الأمريكي كان أحد المعادل الرئيسية لهذه التقاليد الانعزالية فقد رفض التصديق على معاهدة الصلح، وهو ما حال دون أن تصبح الولايات المتحدة عضواً في أول منظمة سياسية دولية كان الرئيس الأمريكي نفسه هو أكبر الداعين لها والمشاركين في وضع دستورها!. وهكذا عادت الولايات المتحدة لتمارس سياستها الانعزالية التقليدية، مما أدى إلى أن تصبح المنظمة الدولية الوليدة نمياً لصراعات أوروبية ما لبثت أن أفضت إلى حرب عالمية ثانية وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة مرة أخرى للمشاركة فيها.

والواقع أنه عندما راح الرئيس الأمريكي روزفلت يهيب الرأي العام الداخلي - وقبل أن تقدم اليابان على ضرب ميناء بيرل هاربر في ديسمبر من عام 1940 - للاستعداد للمشاركة في الحرب، كان يدرك تمام الإدراك أن عليه تهيئة في الوقت نفسه للقبول بمشاركة الولايات المتحدة في الترتيبات اللازمة لإدارة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب. لذلك لم يكن غريباً أن تشهد سنوات الحرب نشاطاً هائلاً، سواء من جانب المنظمات الأمريكية غير الحكومية أو من جانب الإدارة الأمريكية أو حتى من جانب الكونغرس الأمريكي. بمجلسيه، لبحث ودراسة أنسب السبل لإقامة تنظيم عالمي جديد يحل محل عصبة الأمم، يتلافى ما وقعت فيه هذه الأخيرة من أخطاء ويكون مقبولاً في الوقت نفسه من جانب الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، حتى لا يتكرر ما حدث في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وقد أسفر هذا النشاط عن بلورة الأفكار الرئيسية التي صيغت في شكل مشروع للميثاق تم التفاوض حوله مع كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا أولاً

عضوية عصبة الأمم جعل التنظيم الدولي يبدو عاجزاً ومشلولاً، ومشاركتها النشطة في الأمم المتحدة ساهمت في تحويل التنظيم الدولي إلى أداة تستخدمه لإحكام هيمنتها على النظام الدولي.

وكانت هذه الدولة، الحديثة النشأة والتكوين، قد اختارت لنفسها نمجاً في السياسة الخارجية يجنبها الانغماس في شئون القارة الأوربية، في مقابل أن تمتنع هذه الأخيرة عن التدخل في شئون الأمريكتين (مبدأ مونرو: 1823). نجحت الولايات المتحدة في المحافظة على هذا النهج الانعزالي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، حين وجدت نفسها، ولأسباب عديدة، مضطرة للدخول في هذه الحرب التي شارك فيها 33 دولة و70 مليون مقاتل، وراح ضحيتها 10 ملايين قتيل و20 مليون جريح، ونجم عنها خسائر مادية بلغت 208 مليارات دولار. غير أن اندلاع هذه الحرب الطاحنة والمدمرة كان حافظاً لتشكيل عدد ضخم من الهيئات والمنظمات واللجان غير الحكومية التي أخذت على عاتقها التفكير في دراسة الوسائل الكفيلة بمنع الحرب مستقبلاً. وكان من بين أهم هذه الهيئات هيئة غير حكومية تسمى "عصبة دعم السلام" **The League to Enforce Peace** تأسست عام 1915 وكان الرئيس الأمريكي الأسبق وليام تافت أحد زعمائها البارزين، كما كان الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون نفسه أحد المتحمسين لمبادئها وأهدافها.

في هذا السياق لم يكن غريباً أن يشكل الرئيس الأمريكي ويلسون، والذي شارك بنفسه في مؤتمر الصلح الذي عقد في فرساي في نهاية الحرب، قوة الدفع الرئيسية في اتجاه تبني المؤتمر لفكرة إقامة تنظيم سياسي عالمي يستهدف حل المشكلات الدولية بالطريق السلمية والحيولة دون نشوب حرب عالمية جديدة، من خلال نظام مؤسسي للأمن الجماعي والضمانات المتبادلة. كما لم يكن غريباً أن يقع اختيار المؤتمر على الرئيس الأمريكي ويلسون بالذات

مؤتمرات

قبل أن يطرح للنقاش في المؤتمر التأسيسي للمنظمة الدولية الجديدة.

تجدر الإشارة إلى أن العالم كله كان حريصاً في الوقت نفسه على ضمان مشاركة الولايات المتحدة في هذه المنظمة، وقدم كل ما في وسعه من وسائل الإغراء والتشجيع، ومنها الموافقة على انعقاد مؤتمرها التأسيسي في مدينة سان فرانسيسكو وأن تصبح مدينة نيويورك مقراً دائماً لها، من أجل تحقيق هذا الهدف. ولذلك لم يكن غريباً أن يوافق مجلس الشيوخ الأمريكي على ميثاق الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة هذه المرة (98 صوتاً ضد صوتين)، وأن تصبح الولايات المتحدة هي أول دولة تودع وثائق تصديقها لدى المنظمة الدولية الجديدة.

ورغم الأهمية الاستثنائية التي حظي بها الوجود الأمريكي لأول مرة داخل التنظيم الدولي العالمي، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن في نهاية المطاف سوى واحدة من ثلاث دول كبرى متحالفة ومنصرة في الحرب العالمية الثانية قام على أكتافها نظام الأمن الجماعي الذي شكل العمود الفقري للأمم المتحدة. وهذه المجموعة، والتي ضمت الاتحاد السوفييتي وبريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة، هي التي قررت، ولأسباب تتعلق بالمواءمة السياسية، ضم فرنسا والصين إلى مشاوراتها عندما كانت الحرب تشرف على نهايتها.

وقد ظهر في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي اجتمع للاتفاق على الصيغة النهائية لميثاق الأمم المتحدة وجود ثلاث مجموعات من الدول متباينة المصالح:

الأولى- مجموعة الدول الكبرى في مواجهة الدول الصغيرة والمتوسطة. وهي مجموعة تقتصر على الدول الخمس التي حددها مشروع الميثاق بالاسم وميزها عن باقي الدول الأعضاء. بمنحها مقاعد دائمة في مجلس الأمن وحق الاعتراض على قراراته (الفيتو)، وهو ما أثار حفيظة باقي الدول. وتقع الولايات المتحدة ضمن هذه المجموعة بالطبع،

وبلغ من حرصها على المحافظة على المزايا الممنوحة للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن حداً دفع بالسناتور كوناللي، إلى تمزيق نسخة من الميثاق في إحدى جلسات المؤتمر وهو يعلق صائحاً: "من دون الفيتو لن يكون هناك ميثاق أصلاً".

الثانية- مجموعة الدول الاستعمارية في مواجهة الدول الجديدة والدول غير الاستعمارية. وبينما سعت هذه الأخيرة لتوسيع سلطة الأمم المتحدة لإحكام نظام الوصاية ومتابعة تطور الأوضاع في الدول التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، حاولت الأولى عرقلة هذا الاتجاه. وقد اتخذت الولايات المتحدة موقفاً مناهضاً بشكل عام للاستعمار التقليدي، وإن كان بدرجة أقل وضوحاً من موقف الاتحاد السوفييتي الأكثر راديكالية.

الثالثة- مجموعة الدول الفقيرة في مواجهة الدول الغنية. وبينما سعت الأولى لتوسيع نطاق السلطات الممنوحة للأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية حاولت الدول الأخرى تركيز الجهود الأهمية على المجالات المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين. وقد أسفر الجدل الذي ثار حول هذه القضية عن رفع مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مصاف الفروع الرئيسية، ولكن دون سلطات حقيقية. ولم تكن الولايات المتحدة تمانع في دعم هذا الاتجاه.

ورغم توجس الولايات المتحدة من المشاركة، ولأول مرة في تاريخها، في منظمة دولية مسئولة عن حفظ السلم والأمن في العالم، إلا أن تلك المشاركة أتاحت لها فرصة فريدة لتحقيق عدة مزايا استراتيجية كبرى: منير دائم مقيم على أرضها تستطيع أن تتعرف من خلاله على مجمل ودقائق الشؤون الدولية، وشبكة اتصالات وقنوات دبلوماسية مفتوحة، بأقل التكلفة، مع الأغلبية الساحقة من دول العالم، في وقت كانت فيه هذه الدولة الكبرى، الحديثة العهد والقليلة الخبرة بالشؤون الدولية تهيئ نفسها وتتطلع لتولي مسئوليات عالمية كبرى. على صعيد آخر لم يكن

الضغوط المالية على منظمة الأمم المتحدة نفسها بالامتناع عن تسديد نسب كبيرة من الحصص المالية المقررة عليها في مواعيدها. وراحت الولايات المتحدة تشدد ضغوطها على الأمم المتحدة لتصل ذروتها مع صعود اليمين الأمريكي المتطرف، والذي تمكن بقيادة ريغان من الوصول إلى السلطة في الولايات المتحدة عام 1980.

وهكذا فعندما بدأت رياح التغيير تهب على الاتحاد السوفييتي، بوصول جورباتشوف إلى السلطة في منتصف الثمانينات، كان إدراك الولايات المتحدة للأمم المتحدة قد طرأ عليه تغير ولم تعد ترى فيها سوى جهاز بيروقراطي انحرف عن المسار المرسوم له. ومع ذلك فحين آلت قيادة النظام الدولي للولايات المتحدة منفردة، في أعقاب سقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفييتي، لم تحرك الولايات المتحدة ساكناً لإجراء الإصلاحات الشاملة المطلوبة، وفي المقدمة منها إصلاح بنية وهياكل صنع القرار في مجلس الأمن، وفضلت الإبقاء على الأمم المتحدة مشلولة الإرادة وفي حالة لا تصلح إلا لاستخدامها كحامل أختام يضيفي الشرعية على قرارات يتم إعدادها خارجها وتعكس موازين القوة الجديدة في النظام الدولي، كما سنشير لاحقاً.

2 - الأمم المتحدة ومحاولات التكيف مع

تحولات النظام الدولي:

اتسم النظام الدولي الذي أفرز "الأمم المتحدة" بوجود مجموعتين من الدول أحدهما منتصر والآخر مهزوم؛ المجموعة المنتصرة أصبحت هي نفسها "الأمم المتحدة"، وفرضت على المجموعة المهزومة أن تبقى خارج المنظمة الدولية الوليدة حتى إشعار آخر. ولم يكن أياً من المجموعتين، المنتصرة والمهزومة معاً، يشكل كتلة متجانسة المصالح والأهداف عند نشأة الأمم المتحدة. فاجموعة المنتصرة كانت تنقسم، كما سبقت الإشارة، إلى محورين؛ أحدهما يتكون من الدول الكبرى التي تحملت العبء الأكبر في تحقيق النصر وهي: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي (السابق)، والمملكة

بوسع المنظمة الدولية الوليدة أن تقيد إرادة الولايات المتحدة أو تعرقل خططها في شيء وذلك لعوامل تعود إلى طبيعة وبنية الأمم المتحدة نفسها، من ناحية، وما تملكه الولايات المتحدة من أدوات للضغط والتأثير على سياسات وبرامج هذه المنظمة، من ناحية أخرى. فمجلس الأمن، وهو الفرع الوحيد الذي يملك صلاحية وسلطة إصدار القرار الملزم، لا يستطيع أن يتخذ قراراً ضد رغبتها لأن بوسعها استخدام حق الفيتو للحيلولة دون صدور هذا القرار. والجمعية العامة كانت، عند نشأة الأمم المتحدة، تتشكل من دول حليفة في معظمها، مما مكنها من التمتع بأغلبية مريحة مضمونة (أتوماتيكية) في داخلها. يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة، وبسبب ثقلها الاقتصادي الضخم، كانت تسهم وحدها في الميزانية العادية للأمم المتحدة بنسبة تجاوزت 40% في البداية قبل أن يتم تحديد حد أقصى لنسبة مساهمة أي دولة منفردة (25%)، وهو ما مكّن الولايات المتحدة من ممارسة نفوذ وتأثير فريد لم يكن بوسع أي دولة أخرى أن تمارسه داخل الأمم المتحدة.

وهكذا راحت الولايات المتحدة تمارس دورها الجديد في السياسة العالمية كقوة عظمى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي مطمئنة إلى أن الأمم المتحدة لا يمكن إلا أن تكون سندا لسياستها الخارجية. وظل الحال على هذا المنوال لسنوات طويلة حتى بعد انقسام حلفاء الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين متصارعين واندلاع الحرب الباردة بينهما. غير أن موقف الولايات المتحدة من منظومة الأمم المتحدة ككل، وليس من منظمة الأمم المتحدة وحدها، طرأ عليه، ولأسباب عديدة سنفصلها فيما بعد، تغير تدريجي اعتباراً من منتصف الستينات ليتحول إلى صدام مفتوح اعتباراً من منتصف السبعينات. وقد تجسد هذا الصدام في عدد من القرارات كان أبرزها: انسحاب الولايات المتحدة من منظمة العمل الدولية لفترة محدودة قبل العودة إليها، ثم انسحابها من منظمة اليونسكو، وهو الانسحاب الذي استمر لأكثر من عشرين عاماً، وممارسة

على فتح طريق العالمية أمام الأمم المتحدة بعد أن كانت أقرب إلى كونها منظمة للدول المتحالفة والمتنصرة في الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد تمكنت من البقاء طوال أكثر من خمسين عاماً رغم حدة الصراع المحتدم بين القطبين العظميين من أجل الهيمنة على العالم، فذلك يعود أساساً إلى أن الحرب التي اندلعت بينهما ظلت "باردة" طوال هذه المدة بعد أن حكمتها موازين الرعب النووي وقوانينه، ومع ذلك فقد تعين على الأمم المتحدة أن تكيف نفسها باستمرار مع نظام دولي تتسم تفاعلاته وأوضاع وموازن القوة فيه بديناميكية غير مسبوقه في التاريخ.

أولاً- الأمن الجماعي في ظل النظام الدولي ثنائي

القطبية:

كان ميثاق الأمم المتحدة قد وضع نظاماً دقيقاً ومتكاملاً للأمن الدولي يقوم على فكرة أن أمن الجزء، أي أمن أي دولة منفردة، يرتبط ارتباطاً عضوياً بأمن الكل، أي أمن المجتمع الدولي كله ممثلاً في الأمم المتحدة، ومن ثم يتعين على هذه الأخيرة أن تتصدى جماعياً لأي عدوان أو تهديد قد تتعرض له أي دولة عضو، وتضمن هذا النظام عناصر وآليات محددة أهمها: 1- مجموعة مبادئ وقواعد سلوك عامة وموحدة يتعين أن تلتزم بها كافة الدول، كبيرها وصغيرها، في العلاقات الدولية. 2- جهاز يملك صلاحية مراقبة سلوك الدول كما يملك سلطة فرض الجزاءات، بما فيها القيام بعمل عسكري، في مواجهة الخارجين على قواعد الشرعية الدولية (مجلس الأمن). 3- مجموعة من الأجهزة والآليات المكتملة هدفها إما مساعدة الدول على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية أو تهيئة الوسائل الكفيلة بتمكين مجلس الأمن من القيام بوظائفه، بما في ذلك الجانب العسكري منها.

غير أن تشغيل هذا النظام ووضعه موضع التطبيق توقف على تحقق شرط جوهرى وهو توافق آراء وإجماع

المتحدة، وفرنسا، والصين، تم الاعتراف له بوضع خاص في المنظمة الدولية الوليدة من خلال العضوية الدائمة في مجلس الأمن وحق الاعتراض أو "الفيتو"، والآخر يتكون من بقية الدول، المتوسطة والصغيرة، والتي فرض عليها أن تسلم في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة بالمزايا الممنوحة للدول الكبرى، وأن تقبل بأوضاع لم تكن مرحبة بها أو مرتاحة لها. أما المجموعة الأخرى التي كانت تقف خارج أسوار المنظمة الدولية الوليدة عند نشأتها فلها كانت تنقسم بدورها إلى نوعين من الدول: الدول "المهزومة" التي جرى احتلالها وتقسيمها (ألمانيا)، أو فرضت عليها شروط وإصلاحات قاسية لإعادة تأهيلها (اليابان)، والبلدان التي كانت ما تزال خاضعة للاستعمار الغربي، وخاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

غير أن النظام الدولي الذي أفرز الأمم المتحدة سرعان ما طرأ عليه تحول جذري. فقد تصدع تحالف الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، وانقسم إلى معسكرين أيديولوجيين متصارعين يسعى كل منهما للهيمنة على العالم. وأثار هذا الانقسام سلسلة من التفاعلات وردود الأفعال غيرت من قواعد اللعبة التي كان قد تم الاتفاق عليها في الميثاق. ففي ظل النظام الدولي ثنائي القطبية تغير مفهوم "العدو" ولم يعد العدو قاصراً بالضرورة على دول المحور ومن كان يقف معها في خندق واحد أثناء الحرب، كما تغيرت النظرة إلى الاستعمار التقليدي، وأصبحت المستعمرات نفسها وحركات التحرر الوطني فيها محلاً للصراع على النفوذ بين القطبين المتنافسين. وكان لهذا التحول في بنية النظام الدولي انعكاساته الهائلة على مسيرة الأمم المتحدة سلباً وإيجاباً، كما سنرى فيما بعد. بل إنه يمكن القول إنه ما كان يمكن لمنظمة "الأمم المتحدة" أن تنشأ أصلاً، أو لقامت على قواعد وأسس مختلفة تماماً، لو أن هذا التحول في النظام الدولي تم قبل انعقاد مؤتمرها التأسيسي في سان فرانسيسكو. وعلى أي حال فقد ساعد هذا التحول

شمال الأطلسي عام 1949 ثم حلف وارسو عام 1955. وبصرف النظر عما قيل وقتها عن شرعية قيام هذه الأحلاف استناداً إلى نص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تجيز حق الدفاع الجماعي عن النفس، إلا أن قيامها أثر تأثيراً سلبياً خطيراً على الأمم المتحدة. فظهور هذين الحلفين واشتعال الحرب الباردة بينهما حل نظام حديد هو "نظام مناطق النفوذ" محل "نظام الأمن الجماعي" المنصوص عليه في الميثاق ويتناقض معه كلياً. فنظام الأمن الجماعي يتعامل مع الكون كله كوحدة واحدة ويرتب مسؤولية جماعية على الكل لمواجهة أي عدوان يقع على الجزء، بينما نظام مناطق النفوذ يؤدي عملاً إلى تقسيم العالم ووضع كل قسم تحت الحماية المنفردة لقوة عظمى والحيلولة دون أن يكون لأي طرف آخر، بما في ذلك الأمم المتحدة نفسها، أي دور للمحافظة على السلم والأمن الدوليين داخل هذا الحيز المحجوز، وهو ما حدث بالفعل. ولذلك لم تتمكن الأمم المتحدة طوال فترة الحرب الباردة من القيام بأي دور داخل منطقة النفوذ المباشر لكل من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة. ولم يكن باستطاعة قرار "الاتحاد من أجل السلام"، والذي اتخذته الجمعية العامة في 3 نوفمبر 1950 بعد إصابة مجلس الأمن بالشلل أثناء الأزمة الكورية، من إيجاد نظام بديل أكثر فعالية. فهذا القرار يتيح للجمعية العامة صلاحية التعامل مع الأزمات الدولية في حالة إصابة مجلس الأمن بالشلل نتيجة لاستخدام الفيتو، لكنه لا يملك أن يزودها بسلطات لا تتمتع بها بحكم الميثاق. والمعروف أن الجمعية العامة، بعكس مجلس الأمن، لا تملك سلطة إصدار القرار الملزم في مواجهة الدول الأعضاء.

وعلى أي حال فقد اخترت فاعلية لنظام "الاتحاد من أجل السلم" مرتين عام 1956، الأولى: أثناء الأزمة التي تفجرت بسبب تدخل الاتحاد السوفيتي لقمع ثورة المجر بقوة السلاح، والثانية: أثناء أزمة السويس التي تفجرت بسبب العدوان الثلاثي على مصر. واتضح بالدليل القاطع منذ ذلك الوقت أن قرار الاتحاد من أجل السلام قد يفيد

الدول دائمة العضوية. ولأن هذه الدول كانت قد تمكنت من تحقيق التحالف بينها أثناء الحرب العالمية الثانية فقد بني صرح نظام الأمن الجماعي كله على افتراض أن التحالف الذي تحقق أثناء الحرب سيستمر بعدها. ومع ذلك فقد ثبت من تطور الأحداث فيما بعد أن هذا الافتراض لم يكن صحيحاً، إذ انشق التحالف المنتصر في الحرب إلى معسكرين متصارعين بعدها. وكان من الطبيعي أن يكون لهذا الانشقاق آثار وانعكاسات خطيرة على نظام الأمن الجماعي. فمن ناحية لم تستكمل آليات هذا النظام نفسه، لأن لجنة أركان الحرب (المنصوص عليها في المادة 47 كجهاز معاون لمجلس الأمن في الأمور العسكرية) لم تتمكن من الاتفاق على وضع المادة 43 (والخاصة بتشكيل جيش دولي يمكن لمجلس الأمن أن يستخدمه عند الضرورة) موضع التنفيذ، مما أدى إلى تجميد لجنة الأركان وحرمان مجلس الأمن نفسه من الأداة العسكرية التي تمكنه من قمع العدوان أو ردعه. ومن ناحية أخرى أدت الحرب الباردة بين المعسكرين المتصارعين إلى إسراف الدول دائمة العضوية في استخدام حق النقض (الفيتو) في غير الأغراض التي شرعت له، مما أدى إلى عرقلة عمل مجلس الأمن إلى درجة الشلل أحياناً. وتشير الأرقام إلى أن حق النقض استخدم أكثر من 200 مرة خلال مرحلة الحرب الباردة (1946-1985)، وإلى أن الاتحاد السوفيتي كان أكثر الدول الدائمة العضوية استخداماً لهذا الحق، حتى منتصف الستينيات، قبل أن تنعكس الآية وتصبح الولايات المتحدة هي الأكثر استخداماً لهذا الحق، تليها المملكة المتحدة ثم فرنسا.

كان معنى هذا أن نظام الأمن الجماعي، وفقاً للتصور المنصوص عليه في الميثاق، أجهض في الواقع قبل أن يولد طفلاً مكتمل التكوين. ولذلك بدأت الدول الكبرى، وخاصة دول المعسكر الغربي، تبحث عن ترتيبات جماعية أخرى لحماية أمنها خارج إطار نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق. وفي هذا السياق، ولد حلف

مختصر

وتقصي حقائق، قوات طوارئ دولية.. إلخ)، كما اختلفت فاعليته أيضاً من حالة إلى أخرى وتوقفت على عوامل عديدة من بينها: حجم المصالح الدولية المهتدة، طريقة إدارة الأزمة من جانب أطرافها ودرجة ارتباطهم بالقوتين العظميين.. إلخ.

ورغم ضعف دور الأمم المتحدة عموماً في معالجة الأزمات الدولية خلال مرحلة الحرب الباردة، إلا أن التوازن الدولي النسبي الذي ساد خلال تلك الفترة حال دون أن تصبح الأمم المتحدة أداة في يد أي من المعسكرين المتصارعين، ومع ذلك يتعين علينا أن نتذكر أن موازين القوة الفعلية في النظام الدولي كانت تميل في الواقع لصالح الولايات المتحدة وحلفائها وهو ما ألقى بظلاله السلبية على الأمم المتحدة بدليل أن إسرائيل تمكنت في مرحلة الحرب الباردة من أن تشن في عام 1967 عدواناً على الدول العربية المجاورة، وأن تحتل أراضي شاسعة من هذه الدول، وأن تحتفظ بهذه الأراضي كورقة مساومة تفرض من خلالها شروطها للتسوية على الدول العربية. ولم يتمكن مجلس الأمن من مجرد الإشارة في قراره بوقف إطلاق النار إلى انسحاب القوات المتحاربة إلى الخطوط التي كانت عندها قبل بدء العمليات العسكرية كما اعتاد أن يفعل في مثل هذه الأزمات. وكان ذلك مؤشراً مبكراً على عجز الأمم المتحدة عن تقديم الحماية الضرورية لمن يحتاجها من الدول الصديقة للاتحاد السوفييتي من خارج دول الكتلة الشرقية.

ومع وصول الجناح البييني في الحزب الجمهوري بقيادة ريجان إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 زاد الضغط الأمريكي على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وكانت الانتقادات الأمريكية لهذه المنظمات قد بدأت تزداد حدة مع منتصف السبعينيات، وخصوصاً بعد صدور قرار الجمعية العامة رقم 3389 والذي يعتبر الصهيونية لوناً من ألوان العنصرية، وارتفاع صوت العالم الثالث، الذي طالب في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

في إيجاد مخرج لدور تقوم به الأمم المتحدة في الأزمات التي تقع خارج نطاق النفوذ المباشر لأي من القوتين العظميين وبموافقتهم معاً (وهو ما حدث في أزمة السويس)، لكنه عدم الفائدة تماماً بالنسبة للأزمات التي تقع داخل مناطق النفوذ هذه أو بالنسبة للأزمات التي تكون إحدى القوتين العظميين طرفاً مباشراً فيها.

في هذا السياق يمكن القول إن دور وفاعلية الأمم المتحدة في تسوية الأزمات الدولية العنيفة في مرحلة الحرب الباردة اختلف باختلاف طبيعة هذه الأزمات، والتي يمكن التمييز بين ثلاثة أنماط منها:

1. الأزمات التي اندلعت داخل منطقة النفوذ المباشر لإحدى القوتين العظميين، وهو نمط لم تستطع الأمم المتحدة، سواء من خلال مجلس الأمن أو من خلال الجمعية العامة، أن تلعب أي دور فاعل في معالجته. فقد تحولت الأزمات التي تقع داخل هذه المناطق إلى ميدان محجوز للمعالجة داخل أطر مؤسسية أخرى تهيمن عليها القوتين العظميين (حلف وارسو بالنسبة للاتحاد السوفييتي، وحلف الأطلسي ومنظمة الدول الأمريكية بالنسبة للولايات المتحدة).

2. الأزمات التي انخرطت فيها إحدى القوتين العظميين كطرف مباشر (فيتنام أو أفغانستان على سبيل المثال)، وهو نمط من الأزمات عجزت الأمم المتحدة، أحياناً، عن مجرد مناقشته (أزمة فيتنام)، بينما اقتصر دورها، في أحيان أخرى، على مجرد توفير غطاء لانسحاب القوة المهزومة (أزمة أفغانستان).

3. الأزمات التي دار رحاها خارج مناطق النفوذ المباشر أو لم تكن إحدى القوتين العظميين طرفاً مباشراً فيها. وكان هذا هو النمط الوحيد من الأزمات الذي سمح فيه النظام الدولي ثنائي القطبية للأمم المتحدة بأن تلعب دوراً اختلفت أشكاله من أزمة لأخرى (جهود وساطة، لجان توفيق ومساع حميدة، لجان بحث

السلم والأمن في العالم. فقد أوحى هذا الشعار الجديد بأن الطريق أصبح مفتوحاً لتشغيل نظام الأمن الجماعي، بنصه وروحه، لأن الحرب الباردة، والتي اعتبرت مسغولة عن تعطيله، كانت في طريقها إلى الانتهاء. وفي هذا السياق بدأ مجلس الأمن يتصرف تجاه الأزمة الكويتية بطريقة مختلفة تماماً وغير معهودة. فقد اجتمع أكثر من مرة على مستوى وزراء الخارجية، وأشار في قراراته جميعها، صراحة ولأول مرة، إلى أنه يتصرف وفقاً للفصل السابع، وبدأ يطبق نظام العقوبات المنصوص عليه في الميثاق بخفايره وبطريقة بالغة القسوة والصرامة.

غير أن مسار الأحداث كشف فيما بعد، وللأسف الشديد، حقيقة أن هذا الشعار لم يقصد به سوى المحافظة على تماسك تحالف دولي تشكل في مواجهة، وبسبب أخطاء، العراق، وأن إحياء نظام الأمن الجماعي لم يكن مطروحاً أصلاً على أجندة الإدارة الأمريكية. ولذلك ما أن حصلت الولايات المتحدة على القرار 678، والذي يفوض التحالف الدولي الذي تقوده باستخدام القوة ضد العراق، حتى أحسست بأنها أصبحت حرة تماماً وطلبة الحركة. ولذلك أصيب مجلس الأمن بالسكتة القلبية خلال الفترة الممتدة من 29 نوفمبر 1990 (تاريخ صدور قرار التفويض) وحتى نهاية الحرب في مارس 1991، اعتبر بعض الباحثين أنه تعرض خلالها لعملية اختطاف. فلم يكن بوسع المجلس أن يجتمع وأن يتداول بشكل طبيعي حول تطورات الأوضاع والاقتراحات المقدمة للتسوية، ولم تكن له أي سيطرة أو إشراف أو حتى علم بسير العمليات العسكرية. ولذلك لم يكن غريباً أن يصرح السكرتير العام للأمم المتحدة وقتها (بيريز دي كويلار) بأن هذه الحرب ليست حرب الأمم المتحدة. ولم يكن أمام مجلس الأمن من خيار آخر سوى وضع خاتمه على القرار 687 الذي أملته الخارجية الأمريكية وأدى إلى وضع العراق تحت الوصاية الدولية أو بالأحرى تحت الوصاية الأمريكية. فالواقع أن الولايات المتحدة أدارت أزمة الكويت بالطريقة التي تحقق

"نظام اقتصادي عالمي جديد" وفي اليونسكو "بنظام إعلامي عالمي جديد". غير أن هذه الانتقادات ما لبثت أن تصاعدت إلى أن وصلت إلى حد إعلان الحرب على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي اعتبرتها الولايات المتحدة بوقاً للدعاية السوفيتية. ووصل الأمر إلى حد انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو وامتناعها عن تسديد جانب كبير من التزاماتها المالية إلى الأمم المتحدة. وكان الهدف من تلك الضغوط تحجيم هذه المنظمات وضمان عدم تجاوزها للخطوط الحمراء التي ترسمها الإدارة الأمريكية. وتسبب الموقف الأمريكي في أكبر أزمة مالية في تاريخ الأمم المتحدة التي أصبحت تكاد تكون عاجزة عن دفع رواتب موظفيها. في أتون هذا المناخ الدولي المتهب وصل جورباتشوف إلى السلطة وبدأ إصلاحاته السياسية والاقتصادية التي انتهت بالهيار المعسكر الاشتراكي ثم بتفتت الاتحاد السوفيتي نفسه. وقد ساعدت هذه الإصلاحات في البداية على إحداث تقارب أمريكي سوفيتي غير مسبوق استفادت منه الأمم المتحدة. فقد شهدت الفترة 1986-1990 نشاطاً ملحوظاً للتوصل إلى تسويات لعدد كبير من الأزمات مثل: الأزمة الأفغانية، والحرب العراقية الإيرانية، والأزمة الكمبودية، وأزمات الجنوب الإفريقي.. الخ. غير أنه تبين فيما بعد أن هذه التسويات تمت نتيجة لتغيير الاتحاد السوفيتي موقفه التقليدي منها، بسبب ضعفه الشديد وأزمته الخانقة، وليس العكس. وهذا هو ما كشفت عنه الأزمة الكويتية.

ثانياً- أزمة الخليج والفرصة الضائعة:

عندما اندلعت الأزمة الكويتية بسبب الغزو العراقي في 2 أغسطس عام 1990 كان حائط برلين قد سقط وانتهت الحرب الباردة بالفعل. ولاحق فرصة نادرة ليس فقط لإحياء نظام الأمن الجماعي كما ورد في الميثاق ولكن لاستكمال مقوماته وربما لتطويره أيضاً، بعد أن طالب بوش، وغيره من زعماء العالم، بإقامة "نظام عالمي جديد" تلعب فيه الأمم المتحدة الدور الرئيسي في المحافظة على

مختصر

تجمد منها. فما تزال "لجنة أركان الحرب" التابعة لمجلس الأمن حبراً على ورق، ولم تدخل المادة 43 الخاصة بإنشاء جيش دولي حيز التنفيذ.. إلخ. ومع ذلك فقد حدث تغير جوهري في أسلوب إدارة الأمم المتحدة للأزمات الدولية نتيجة للتغير الذي حدث في موازين القوة في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

ومن تحليلنا للطريقة التي أدارت بها الأمم المتحدة الأزمات الدولية بعد انهيار نظام القطبية الثنائية أمكن التمييز بين ثلاثة أنماط:

1. نمط الأزمات التي لم ترغب الولايات المتحدة أن تتدخل فيها الأمم المتحدة على أي نحو، وأهم نماذجها: القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي. ويعود السبب الرئيسي وراء استبعاد الأمم المتحدة إلى رغبة الولايات المتحدة بالانفراد بالنفوذ في هذه المنطقة من العالم، وإفساح المجال للتسوية، من خلال مفاوضات مباشرة، تعكس ثقل الحلل القائم في موازين القوى لصالح إسرائيل، بصرف النظر عن مدى اتساق هذه التسوية مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

2. نمط الأزمات الذي يقف على الطرف النقيض من هذا النمط السابق والذي يقم فيه مجلس الأمن إقحاماً دون أي مبرر أو سند من القانون أو الأخلاق. وتعتبر أزمة لوكربي نموذجاً صارخاً لهذا النمط. فقد كان يتعين معالجة هذه الأزمة، وبسبب طابعها القانوني البحت، في محكمة العدل الدولية وليس في مجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة، ولأسباب سياسية بحتة، أقحمت مجلس الأمن فيها إقحاماً؛ وأقدم -تحت تأثير ضغوطها المباشرة- على فرض عقوبات على ليبيا بالمخالفة لأحكام الميثاق والقانون الدولي. وبذلك أصبح مجلس الأمن هو

لها هدفين رئيسيين. الأول- ضمان تواجد أمريكي عسكري كبير ودائم في منطقة الخليج. والثاني- التعجيل بالهيار الاتحاد السوفييتي عن طريق إثبات عجزه وتدهور مكانته في النظام الدولي. وقد تمكنت بالفعل من تحقيق هذين الهدفين بالكامل. غير أن تأثير هذه السياسة على الأمم المتحدة كان سلبياً للغاية. فقد أدى رفع شعار "النظام العالمي الجديد" والدور الهائل الذي لعبه مجلس الأمن إبان المرحلة الأولى للأزمة إلى رفع درجة التوقعات المطلوبة من الأمم بطريقة لم تكن الولايات المتحدة على استعداد لمسايرتها. ولذلك ما لبثت الفجوة بين السياسة الفعلية للولايات المتحدة وبين ما يتوقعه الرأي العام من الأمم المتحدة أن اتسعت إلى أن باتت على طرفي نقيض.

وقد برزت هذه الفجوة أولاً في سياق تطورات الأزمة العراقية في مرحلة ما بعد تحرير الكويت، وقبل أحداث 11 سبتمبر. فقد فرضت مناطق محظورة على الطيران العراقي بقرارات من خارج إطار الشرعية الدولية، ودون استشارة مجلس الأمن، واستخدمت القوة العسكرية مرات متكررة ضد العراق بسبب خلافات حول عمل لجنة التفتيش الدولية وبدون تصريح من مجلس الأمن، وثبت أن عدداً من أعضاء لجنة التفتيش كانوا يعملون جواسيس لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل ويتلقون تعليماتهم من مصادر غير السكرتير العام بالمخالفة الصريحة لأحكام القوانين والأعراف الدولية، وقد ساهم ذلك كله في إضعاف هيبة ومصداقية الأمم المتحدة.

ثالثاً- الأمم المتحدة بين شعار النظام العالمي الجديد وواقع الفوضى الدولية:

بمجرد انتهاء "حرب تحرير الكويت" لم تظهر الولايات المتحدة أي حماس لإصلاح هياكل ومؤسسات الأمم المتحدة الموروثة عن الحرب الباردة وظلت هذه الهياكل، وخاصة ما يتصل منها بنظام الأمن الجماعي، كما كان عليه الحال دون أي تغيير ودون أي محاولة جادة لإحياء ما

1. الرفض التام للأفكار الرامية إلى تشكيل قوات دولية دائمة تكون تحت تصرف مجلس الأمن، سواء في إطار نص المادة 43 من الميثاق أو في إطار المقترحات التي تقدم بها السكرتير العام للأمم المتحدة وضمنها "خطة السلام" التي أعدها بناء على طلب من مجلس الأمن.

2. الإصرار على عدم وضع أي قوات أمريكية مشاركة في عمليات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة، وعلى أن تتم هذه المشاركة إما تحت قيادة أمريكية مستقلة أو في إطار عملية منفصلة تمهد لعملية الأمم المتحدة، مما عقد من عمليات الإعداد والتنسيق.

3. عدم الاستعداد لتحمل أي خسائر بشرية في الميدان والمساواة بالفرار عند أول احتكاك (وهو ما حدث في الصومال مثلاً وتسبب في إنهاء مهمة الأمم المتحدة هناك).

4. عدم الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. وقد بلغت جملة المتأخرات المالية للولايات المتحدة تجاه الأمم المتحدة عند نهاية الحرب الباردة 17 بليون دولار أي أكثر من ثلثي إجمالي مديونية الدول الأعضاء. من هذه المبالغ حوالي 700 مليون دولار تخص الميزانية العادية وحوالي بليون دولار تخص ميزانية قوات حفظ السلام. ويعتبر إصرار الولايات المتحدة على عدم الوفاء بالتزامات هو المسئول الرئيسي عن إحجام الأمم المتحدة عن القيام بعمليات جديدة أو التأخر في الاستجابة للمواقف الطارئة مما تسبب أحياناً في كوارث رهيبة. والمثال الواضح على ذلك ما حدث في رواندا حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها على الوجه الأكمل، وهو ما تسبب في مذابح وعمليات إبادة جماعية راح ضحيتها ما يقرب من مليون شخص.

في هذا السياق يتضح أن الأمم المتحدة تعرضت أولاً لأزمة ثقة وفقدت مصداقيتها حتى عندما كانت في ذروة نشاطها إبان الفترة القصيرة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، وذلك بسبب الانتقائية واعتماد معايير

المسرح والأداة لتصفية حسابات قديمة من مخلفات الحرب الباردة.

3. نمط الأزمات التي تقع على مسافات مختلفة من ذلك الخط الواصل بين النمطين السابقين، وهو النمط الذي أصبح غالباً على أسلوب الأمم المتحدة في إدارتها للأزمات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وحتى أحداث سبتمبر 2001. ووفقاً لهذا النمط لعبت الأمم المتحدة دوراً يختلف، من حيث الكثافة والفاعلية، باختلاف طبيعة الأزمة ودرجة مساسها بمصالح الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، ومدى استعداد هذه الدول لوضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة تحت تصرف الأمم المتحدة.

وقد لوحظ أن درجة انخراط الأمم المتحدة في الأزمات التي يمكن تصنيفها ضمن هذا النمط قد زاد زيادة كبيرة جداً وغير مسبوقه خلال السنوات الخمس التي أعقبت الحرب الباردة ثم عادت للتراجع بسرعة بعد ذلك. فخلال هذه الفترة القصيرة وحدها قامت الأمم المتحدة بعدد من العمليات يكاد يوازي ما سبق لها أن قامت به من عمليات في تاريخها كله. وبعد أن كانت نفقات عمليات حفظ السلام لا تتجاوز مبلغ 800 مليون دولار قبل نهاية الحرب الباردة فإنها وصلت إلى أربعة بلايين دولار في عام 1993. لكن الفشل الذي واجهه هذه العمليات وخاصة في الصومال وفي يوغوسلافيا أدى إلى تقلص نشاط الأمم المتحدة مرة أخرى، حجماً ونوعاً، في هذا المجال. وتراجعت نفقات حفظ السلام إلى 13 بليون دولار عام 1996 ثم إلى حوالي 900 مليون دولار عام 1998، أي إلى المستوى الذي كانت عليه تقريباً قبل نهاية الحرب الباردة.

وعلى الرغم من وجود أسباب كثيرة تفسر فشل العديد من عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، ثم تراجع هذه العمليات كلياً، إلا أن مسئولية الولايات المتحدة عن هذا الوضع تعتبر هي الأهم والأخطر وذلك للأسباب التالية:

مختصر

عن مجلس الأمن. لكن الولايات المتحدة لم تهنم حتى بمجرد استيفاء النواحي الشكلية اللازمة لإضفاء المشروعية على سياستها في البلقان. وكان بوسع الولايات المتحدة أن تطلب انعقاد الجمعية العامة في دورة طارئة تطبيقاً لقرار "الاتحاد من أجل السلام" للحصول على غطاء شرعي للتدخل العسكري في أزمة كوسوفا إذا ما اصطدمت بالفيتو السوفييتي في مجلس الأمن. وقد رأى البعض في هذا المنحى الجديد إشارة أمريكية مبكرة على إصرار الولايات المتحدة على ممارسة سياسة حرة طلبقة من كل قيد حتى ولو تم ذلك عبر حثة الأمم المتحدة.

إن المقارنة بين السياق الدولي والإقليمي لاستخدام القوة المسلحة في أزميتي الخليج والبلقان من شأنها أن تبرز الفروق الهائلة بين الحالتين على كافة الأصعدة القانونية والسياسية. ففي الخليج كان هناك عدوان واضح وصريح تمثل في احتياح عسكري من جانب دولة عضو في الأمم المتحدة لدولة أخرى عضو في نفس المنظمة الدولية. والتحالف الدولي الذي تشكل لتحرير الكويت كان يمكن تبريره بسهولة في إطار الترتيبات الجماعية المشروعة للدفاع عن النفس، فضلاً عن أن المجتمع الدولي كان على استعداد لقبول منطلق الولايات المتحدة والدول الإقليمية المجاورة في حقها للدفاع عن مصالحها الحيوية التي تهددها الغزو العراقي للكويت. ورغم ذلك فقد حرص التحالف الدولي على الحصول على تفويض صريح ومسبق باستخدام القوة لحمل العراق على تطبيق قرارات مجلس الأمن. صحيح أن الولايات المتحدة أساءت استخدام التفويض الصادر لها من مجلس الأمن فيما بعد، وفرضت بشكل غير شرعي مناطق محظورة على الطيران العراقي، وتدخلت على نحو غير مشروع أيضاً في عمل اللجنة الدولية للتفتيش على الأسلحة العراقية، وهو ما أضر كثيراً بمصداقية الأمم المتحدة، غير أن ذلك كله لا ينفي حقيقة وجود أساس قانوني وسياسي قوي لاستخدام القوة العسكرية في أزمة الخليج.

مزدوجة في تعاملها مع الأزمات الدولية. وكان تحدي منظمة الوحدة الإفريقية لمجلس الأمن، بسبب موقفه من أزمة لوكربي، أحد النماذج البارزة على التآكل التدريجي لهيبة الأمم المتحدة. وبعد فقدان الثقة والمصداقية عادت الأزمة المالية من جديد لتهدد الأمم المتحدة بخاطر العجز والشلل الكامل وبدأت تحجم عن القيام بأي عمليات نوعية لحفظ السلام تحت دعوى خفض النفقات الذي ما برحت الولايات المتحدة تصر عليه. غير أن الأمر لم يقتصر على محاولة تهميش دور الأمم المتحدة من خلال الضغط المادي والحرمان من الموارد المالية. فقد وصلت الاستهانة بالأمم المتحدة حداً جعل حلف شمال الأطلسي يقرر استخدام القوة العسكرية ضد يوغوسلافيا دون أن يكلف نفسه عناء السعي للحصول على إذن أو تصريح بذلك من مجلس الأمن. وكان ذلك هو البداية العملية لانكشاف موقع ومكانة الأمم المتحدة الحقيقية في عصر الهيمنة الأمريكية المنفردة.

رابعاً- الأمم المتحدة في مفترق طرق جديد: أزمة

كوسوفا نموذجاً:

يمكن القول إن تدخل حلف شمال الأطلسي عسكرياً في أزمة كوسوفا لم يشكل في تقديرنا، رغم نبل دوافعه، مجرد سابقة لا مثيل لها منذ نشأة الأمم المتحدة، ولكنه يعتبر أيضاً نقطة تحول في مسار الأمم المتحدة. فعلى الرغم من انتهاج الولايات المتحدة، منذ ائتمار الاتحاد السوفييتي، لسياسة منظمة تهدف إلى تهميش وإضعاف دور الأمم المتحدة، إلا أن الحرص على وجود غطاء من الشرعية الدولية ظل قائماً في جميع الأحوال. وعلى سبيل المثال فقد ظلت الولايات المتحدة تدعي أن العمليات العسكرية التي تقوم بها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى ضد العراق هي عمليات مشروعة قانوناً، لأنها تأتي في إطار تفويض سابق من مجلس الأمن ما زال ساري المفعول، من وجهة نظرها، وأن الهدف النهائي لهذه العمليات هو تطبيق قرارات صادرة

الولايات المتحدة، الفاعل الرئيسي في النظام الدولي، تحول هائل بعد أحداث 11 سبتمبر وبسببها. فقد تغيرت رؤية الولايات المتحدة لنفسها وللعالم لدلالات تلك الأحداث، والتي وقعت بعد تسعة أشهر فقط من تولي إدارة أمريكية جديدة تعبر عن اليمين الأمريكي المتطرف، ووصل رئيسها إلى السلطة بحكم قضائي لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة بعد أن عجز عن الحصول على أغلبية الناخبين وفي ظل انتخابات تم التشكيك في نزاهتها. وكان من الطبيعي أن تحاول هذه الإدارة الجمهورية اليمينية المتطرفة استغلال هذه الأحداث وتوظيفها لخدمة برنامجها السياسي الخاص تحت شعار "الحرب على الإرهاب"، عندما أدركت أن هذه الأحداث تتيح أمامها فرصة حقيقية لإزاحة عدد من القيود والعقبات التي كانت تحد من حرية حركتها فيما مضى، وربما تمنحها بعض الحق في تبرير محاولات فرض موقفها باعتباره الأكثر تعبيراً عن الشرعية الدولية والأخلاقية، خصوصاً بعد أن التف الشعب الأمريكي حول رئيسه الجديد في لحظة وعي قومي بوجود خطر خارجي كبير. وفي سياق حربها المعلنة على الإرهاب لم تعد الإدارة الأمريكية الجديدة ترى في الأمم المتحدة سوى مجرد أداة يمكن، بل ويتعين، تسخيرها كلياً لخدمة مواقفها ورؤاها. وانطلاقاً من هذه الرؤية راحت الولايات المتحدة تلجأ للأمم المتحدة الدولية حين تريد وتعرض عنها حين تريد، وتوظف كل وسائل التهديد والترغيب التي في حوزتها، وهي كثيرة، لتحصل منها على ما تريد أو لتحول دون أن يصدر عنها ما لا تريد.

والواقع أن هذا السلوك الأمريكي الضاغط على الأمم المتحدة لم يختلف كثيراً، من حيث النوع أو الأهداف، بعد 11 سبتمبر عما كان عليه قبلها، وإن كان قد اختلف كثيراً من حيث درجة حدته وانتقائته وطريقة اختيار الأساليب المستخدمة في تحقيق أهدافه المختارة. ولأن قضايا كثيرة هم العالمين العربي والإسلامي تصدرت جدول أعمال مجلس الأمن في أعقاب أحداث 11 سبتمبر فقد

أما الوضع في البلقان فكان جد مختلف. فلم يكن هناك عدوان واضح وصريح من جانب دولة على دولة أخرى، رغم الإقرار الكامل بمجحية السلوك الصربي ضد مسلمي إقليم كوسوفا وبضرورة تقديم الحماية الدولية لهم. والتدخل العسكري للنااتو لم يكن قابلاً للتبرير في إطار ترتيبات الدفاع الجماعي، لأنه لم يحدث عدوان على أي دولة عضو في الحلف، ولم تقم أي دولة متضررة من السلوك الصربي بطلب المساعدة منه. من ناحية أخرى فإن النااتو لم يتصرف بوصفه منظمة إقليمية تهدف إلى تأديب أحد أعضائها، لأن يوغوسلافيا ليست عضواً في الحلف، ولم يصرح مجلس الأمن لأي منظمة إقليمية باتخاذ إجراءات قسرية ضد يوغوسلافيا. لذلك كله بدت عملية النااتو العسكرية في البلقان مدفوعة باعتبارات استراتيجية لاستتصال النفوذ الروسي من منطقة شرق أوروبا، كما بدت محنة المسلمين في كوسوفا وكأنها مجرد غطاء لإخفاء الأهداف الحقيقية للتدخل الأمريكي في البلقان، ومن هنا فإن تعاطفنا مع قضية مسلمي كوسوفا لا يجب أن يصرف انتباهنا عن بحث انعكاسات هذا التدخل على التوازنات الاستراتيجية في العالم وهي انعكاسات يمكن أن تكون سلبية للغاية.

3 - الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر ومحاولات

فرض الهيمنة:

على الرغم من الأهمية الاستثنائية لأحداث 11 سبتمبر في مسار النظام الدولي، بسبب تحكمها في معظم التفاعلات الدولية التي أعقبتها، إلا أنه يصعب الادعاء بأن هذه الأحداث شكلت نقطة فارقة في مسيرة الأمم المتحدة على نحو أدى إلى اختلاف سلوكها بعد الأحداث عما كان قبلها. فمحاولات تهميش دور الأمم المتحدة بدأ قبل هذه الأحداث واستمر بعدها، واعتماد المعايير المزدوجة أسلوباً للتعامل مع القضايا المتشابهة بدأ قبل هذه الأحداث واستمر بعدها. وهكذا. ومع ذلك يصعب القول إن الأمم المتحدة لم تتأثر بهذه الأحداث، خصوصاً وأنه طرأ على سلوك

مختصر

الدول، وبضرورة التمييز بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة التي تمارسها حركات التحرر الوطني.

ونتيجة للتحويلات التي طرأت على النظام الدولي مع بداية التسعينيات، طرأ تغيير نسبي على نص هذا القرار الدوري الذي بدأ يركز على أوجه مكافحة الإرهاب وعلى ضرورة القضاء على كل صوره وأشكاله، دون أن يعبر نفس الاهتمام السابق للأمور المتعلقة بحق تقرير المصير أو سيادة الدول أو بضرورة التمييز بين أعمال الإرهاب وأعمال المقاومة المشروعة، والتي كان يهتم بها العالم الثالث بصفة خاصة. واتساقاً مع هذا التوجه الجديد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام 1994 إعلاناً خاصاً بالتدابير التي يتعين اتخاذها للقضاء على الإرهاب تضمن إدانة قوية للإرهاب، واعتبر أن قمع أمر مطلوب وواجب للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، وحث الدول الأعضاء على التعاون لمكافحة أعمال الإرهاب وتقديم مرتكبيها للعدالة، وحدد طائفة متنوعة من الالتزامات التي يتعين على الدول الوفاء بها للقضاء على الإرهاب. ثم عادت الجمعية العامة وشكلت، عام 1996، لجنة خاصة لإعداد اتفاقية دولية لمنع تمويل الإرهاب تم الانتهاء منها والموافقة عليها واعتمادها بالفعل عام 1999، وبدأ فتح باب التوقيع عليها بمقر الأمم المتحدة اعتباراً من 10 يناير وحتى 31 ديسمبر عام 2001

ورغم كل هذا الاهتمام، ظلت الولايات المتحدة، وحتى منتصف التسعينيات، تتعامل مع قضية الإرهاب بطريقة يغلب عليها الطابع الروتيني، حيث لم تكن تمنع، على ما يبدو، شأنها في ذلك شأن العديد من دول أوروبا الغربية، من استخدام بعض المنظمات المتطرفة التي تمارس الإرهاب كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي في مواجهة دول بعينها. وهكذا سار الحال على نفس المنوال إلى أن وقع الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة في تيرانا ونيروبي عام 1998 فخرجت قضية الإرهاب إلى بؤرة الاهتمام في

أصبحت من بين أكثر قضايا العالم عرضة للضغط والابتزاز الأمريكي وتم التعامل معها وفق معايير مزدوجة لا تتفق في كثير من الحالات مع روح وصحيح القانون الدولي. ولذلك بدت الحرب الأمريكية على الإرهاب وكأنها بالفعل حرباً على العالمين العربي والإسلامي.

ففي عام 2001 عقد مجلس الأمن 221 جلسة اتخذ خلالها 51 قراراً وتم استخدام الفيتو مرتين، ومن جانب الولايات المتحدة فقط. وكان نصيب القضايا التي تم العالمين العربي والإسلامي من هذه الحصيلة حوالي 65% من عدد الجلسات و60% من عدد القرارات و100% من عدد مرات استخدام الفيتو. وفي عام 2002 عقد المجلس 272 جلسة اتخذ خلالها 68 قراراً وتم استخدام الفيتو مرتين أيضاً، ومن جانب الولايات المتحدة فقط. وكان نصيب القضايا التي تم العالمين العربي والإسلامي من هذه الحصيلة نسبة تقترب من النسبة التي حصل عليها في العام السابق. وسنحاول فيما يلي إبراز طبيعة التحول الذي طرأ على موقف الأمم المتحدة بعد 11 سبتمبر من عدد من القضايا الدولية التي تم العالمين العربي والإسلامي.

أولاً- الأمم المتحدة وقضية "الإرهاب الدولي":

لم تكن الضربات التي وجهت إلى الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 هي أول أو آخر الأعمال التي أفرزتها ظاهرة "الإرهاب الدولي"، والتي كانت قد وجدت طريقها إلى جدول أعمال النظام الدولي منذ فترة طويلة. وقد تزايد اهتمام المجتمع الدولي بهذه الظاهرة وطالب بمقاومتها والقضاء عليها بعد أن أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتباراً من عام 72، على تبني مشروع قرار دوري يتعلق بهذه القضية. غير أن هذا القرار كان شديد الحرص على مراعاة الهموم السياسية والأمنية لدول العالم الثالث، وخاصة ما يتعلق منها باحترام سيادة

حدوث مثلها مستقبلاً.. إلخ. وفي اليوم التالي مباشرة أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1368 الذي اعتبر مثل هذه العمليات الإرهابية تهديداً للسلام والأمن الدوليين وأعلن عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات الضرورية لمحاربة كل أشكال الإرهاب. ثم ما لبث مجلس الأمن أن اتخذ قرارين إضافيين وهما القرار 1373 (28 سبتمبر 2001) و القرار 1377 (28 نوفمبر 2001)، واللذين يشكلان نقطة تحول في موقف الأمم المتحدة من موضوع الإرهاب.

فالقرار 1373 أعلن منذ اللحظة الأولى أنه صدر في إطار الفصل السابع من الميثاق، وفرض على الدول الأعضاء اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية على كافة الأصعدة المالية والأمنية والإدارية وغيرها لمكافحة الإرهاب، وجرم قيام رعايا الدول عمداً بتوفير الأموال أو جمعها بأي وسيلة أو بأي صورة مباشرة أو غير مباشرة كي تستخدم في عمليات إرهابية، وحظر على الدول نفسها تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو المستتر إلى أي أشخاص أو هيئات أو منظمات ضالعة في أي أعمال إرهابية، وألزمها في الوقت نفسه بتقديم ما بحوزتها من معلومات مفيدة في مكافحة الإرهاب.. إلخ. ولم يكتفِ القرار بتحديد هذه الإجراءات ولكنه شكل أيضاً لجنة منبثقة عن مجلس الأمن تتألف من جميع الدول الأعضاء لمتابعة ومراقبة عملية التنفيذ وطالب جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بموافاتها بتقرير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذه. أما القرار 1377 فقد اعتمد الإعلان العالمي لمكافحة الإرهاب، وأعلن عن إدانته القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته باعتبارها أعمالاً إجرامية ولا مبرر لها، أياً كانت بواعثها وأشكالها ومظاهرها، وأينما ارتكبت، وأياً كان مرتكبها.

وهكذا شرعت الولايات المتحدة، مسلحة بهذه القرارات القوية، في إعلان الحرب بطريقتها الخاصة على الإرهاب، مؤكدة أن هذه الحرب ستكون طويلة وعلى مراحل. ولم تمض أسابيع محدودة حتى كانت المرحلة الأولى منها قد بدأت بالحرب على أفغانستان.

مجلس الأمن الذي اتخذ قراراً (القرار رقم 1189 لسنة 1998) بوجوب امتناع كافة الدول الأعضاء عن تنظيم أي أعمال إرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها على أي صورة من الصور أو قبول أنشطة منظمة في أراضيها بهدف ارتكاب تلك الأعمال.

غير أن نقطة التحول الرئيسية من قضية الإرهاب جاءت في أعقاب هجمات 11 سبتمبر المذهلة. فللمرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة يتمكن طرف خارجي من نقل الإرهاب إلى عمق الأراضي الأمريكية ذاتها ويلحق بمواطني الولايات المتحدة وبرموز قوتها الأساسية خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة. ورغم تعاطف العالم كله مع الولايات المتحدة وإبداء استعداده الكامل للتعاون معها لإلقاء القبض على المتورطين في هذا الحادث وتقديمهم للمحاكمة، إلا أن الولايات المتحدة صممت على خوض "الحرب على الإرهاب" وفق مفهومها هي وبطريقتها الخاصة. ولسوء الحظ فإن هذه الأحداث المأساوية وقعت في ظل إدارة أمريكية شديدة التطرف حاولت، كما سبقت الإشارة، الاستفادة من تلك الأحداث وتوظيفها لصالح أجندتها السياسية الخاصة التي لم تكن تعبر أي اهتمام للقانون الدولي أو للأمم المتحدة وتعتمد القوة وحدها أسلوباً لتحقيق أهدافها. وهكذا راحت تلقي بكل ثقلها داخل الأمم المتحدة لكي تحصل منها على أقوى إدانة ممكنة للإرهاب، وتفرض على المجتمع الدولي أن يقدم لها كل صور التعاون الممكنة لمكافحة الإرهاب، ولكن دون أن تقيد نفسها بأي تعريف محدد ومتفق عليه للإرهاب أو حتى بوسائل مكافحته.

فبعد ساعات من وقوع أحداث 11 سبتمبر أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً أدان فيه بقوة الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة ووصفها بأنها مأساة وتحد للإنسانية كلها، ودعا كافة دول العالم إلى العمل سوياً لتقديم مرتكبيها للعدالة بأقصى سرعة ومضاعفة الجهود لمنع

ثانياً- الأمم المتحدة والحرب في أفغانستان:

كانت الولايات المتحدة طرفاً رئيسياً في الأحداث التي هبت على أفغانستان منذ الاحتلال السوفييتي لها عام 1979، ولعبت دوراً محورياً في حشد وتنظيم المقاومة الإسلامية ضد هذا الاحتلال، وتعاونت مع كل الأطراف لتحقيق هذا الغرض، بما في ذلك ابن لادن نفسه. لكن ما أن تحقق الانسحاب السوفييتي من أفغانستان وبدأ الصراع على السلطة بين أجنحة الفصائل التي شاركت في الحرب ضد الوجود السوفييتي حتى نفضت الولايات المتحدة يدها من الشأن الأفغاني. وعندما طال صراع الفصائل في أفغانستان وتبين أن استمرار هذا الصراع قد تكون له عواقب وخيمة على استقرار الأوضاع في المنطقة تعاونت الولايات المتحدة مع باكستان لمساعدة حركة طالبان على السيطرة على الأوضاع هناك. غير أن علاقة الولايات المتحدة بالحركة ما لبثت أن تدهورت لأسباب عديدة ربما كان أهمها حماية الحركة لأسامة بن لادن الذي أصبح يشكل العدو الأول للولايات المتحدة خصوصاً بعد توجيه الاتهامات له بتورطه وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه بتدبير أعمال إرهابية ضد الأهداف والمصالح الأمريكية. وتحولت العلاقة بين الولايات المتحدة وحركة طالبان إلى عدااء سافر، ثم إلى مواجهة مفتوحة بعد حادث تدمير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتزانيا عام 1998، ووصل الأمر إلى حد قيام الولايات المتحدة بقصف أفغانستان بالصواريخ عقب هذا الحادث في محاولة لقتل ابن لادن وتدمير المعسكر الذي يستخدمه لتدريب كوادر تنظيم القاعدة.

غير أن الولايات المتحدة كانت تبدو عازفة عن معالجة مشكلتها مع حركة طالبان أو معالجة الأزمة الأفغانية ككل من خلال مجلس الأمن. إذ يشير سجل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن إلى ندرة القرارات الصادرة عن الأزمة الأفغانية خلال التسعينيات وحتى توجيه الاتهام إلى ابن لادن بتورطه في حادث تدمير سفارتي الولايات المتحدة

في كينيا وتزانيا عام 98. فمنذ هذا الحادث وحتى أحداث سبتمبر عام 2001 لم يتخذ مجلس الأمن سوى ثلاثة قرارات، أي بواقع قرار واحد كل عام (القرارات: 1267 و 1333 و 1363 في 99 و 2000، 2001 على التوالي)، وقد استهدفت هذه القرارات في مجملها محاصرة حركة طالبان، وتقييد حريتها في رعاية وإيواء التنظيمات الإرهابية، وتضمنت إدانة للحركة بسبب سماحها باستخدام الأراضي التي تسيطر عليها لإيواء وتدريب الإرهابيين والتخطيط للعمليات الإرهابية. وقد أشارت بعض هذه القرارات إلى أسامة بن لادن بالاسم واتهمته مع آخرين مرتبطين به بإدارة شبكة معسكرات لتدريب الإرهابيين، واستخدام أفغانستان كقاعدة لرعاية العمليات الإرهابية، وطالبت الحركة بتسليمه واعتبرت أن عدم القيام بذلك يعد تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما طالبتها في الوقت نفسه بالكف عن توفير الملاذ الآمن للإرهابيين الدوليين ومنظمتهم، وإغلاق جميع المعسكرات التي يتلقون فيها تدريبهم في الأراضي التي تقع تحت سيطرتها. وقد تضمنت بعض هذه القرارات عقوبات محدودة على حركة طالبان وأسامة بن لادن معاً مثل: تجريد الأموال والأصول التابعة لهما بشكل مباشر أو غير مباشر، وطالبت الدول الأعضاء بإغلاق جميع المكاتب التابعة لطالبان ومكاتب الخطوط الجوية الأفغانية "أريانا" في أراضيها، وتخفيض بعثاتها الدبلوماسية وسحب رعاياها العاملين لدى طالبان، وخصوصاً الموظفين والمستشارين الذين يقدمون خدماتهم ومشورتهم في المجالات الأمنية، وكذلك منع دخول جميع القيادات الأمنية والسياسية لطالبان إلى أراضيها أو المرور العابر بها ما لم يكن ذلك لأغراض إنسانية أو دينية أو لأغراض التسوية السياسية للصراع في أفغانستان. ومن أجل مراقبة تنفيذ الدول لهذه الالتزامات شكل المجلس لجنة تابعة له تتألف من جميع أعضاء المجلس وكلفها بتقديم تقارير دورية له حول تنفيذ الدول لالتزاماتها المنصوص عليها في

رحب فيه بخطاب وزير الخارجية البريطاني إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن استعداد بريطانيا لتولي قيادة القوة الدولية العاملة في أفغانستان، ودعا الدول الأعضاء للمساهمة في هذه القوة التي كلفها بالعمل في إطار من التنسيق والتشاور مع السلطة الانتقالية في أفغانستان ومع الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة، وتقديم المساعدة الضرورية واللازمة للسلطة الانتقالية الأفغانية في جهودها الرامية لتأسيس وتدريب قوات أمنية أفغانية مسلحة جديدة.

ويمكن القول إن القرارات الأخرى التي صدرت حول الأزمة الأفغانية بعد 11 سبتمبر لم تخرج مطلقاً عن هذا السياق ودارت جميعها حول إدانة حركة طالبان، وتقديم الدعم السياسي والعسكري للنظام البديل الذي لعبت الولايات المتحدة الدور الأساسي في إقامته. بعبارة أخرى يمكن القول إن مجلس الأمن لم يشغل نفسه كثيراً بالحرب ضد أفغانستان ولم يعلق على مدى مشروعيتها، وإن كانت قراراته وتصرفاته اللاحقة تشير إلى أنه قد أقرها ضمناً، ولم يوجه أي انتقادات إلى التجاوزات الأمريكية التي حدثت خلالها، سواء فيما يتعلق بأنواع الأسلحة المستخدمة أو ضحايا الأعمال العسكرية من المدنيين، أو كيفية معاملة المعتقلين الذين تم أسرهم خلال الحرب وترحيلهم إلى القاعدة الأمريكية في جوانتامو.. إلخ. ولذلك يمكن القول دون أي مغالاة إن الدور الذي لعبه مجلس الأمن في الأزمة الأفغانية هو أقرب إلى دور المحلل للسياسة الأمريكية منه إلى دور الجهاز المسئول عن السلم والأمن في العالم وفقاً لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك شكوك كثيرة في الواقع تحوم حول شرعية الحرب التي شنتها الولايات على أفغانستان، والتي يصعب تصنيفها ضمن الحروب المشروعة دفاعاً عن النفس. كما أن سلوك الولايات المتحدة أثناء الحرب يؤكد على أن الولايات المتحدة لم تعر اتفاقات جنيف أي اهتمام، فهي، من ناحية، كانت معنية بتوفير أكبر قدر من الحماية لجنودها

تلك القرارات، والانتهاكات المحتملة التي يتم إبلاغ اللجنة بها، وما تقترحه من توصيات لزيادة فاعلية التدابير المتخذة ضد حركة طالبان.

غير أن درجة اهتمام مجلس الأمن بالأزمة الأفغانية شهدت نقلة نوعية بعد أحداث سبتمبر 2001. فقد عقد المجلس منذ بداية هذه الأحداث وحتى نهاية عام 2002 حوالي 22 جلسة اتخذ خلالها 9 قرارات تخص أفغانستان. ومع ذلك فمن المهم جداً ملاحظة أن الولايات المتحدة لم تلجأ لمجلس الأمن إطلافاً لتطلب منه اتخاذ إجراءات عسكرية عقابية أو للحصول على تصريح باستخدام القوة العسكرية ضد حركة طالبان. فقد اعتبرت أن العمل العسكري أمر يخصها وحدها ويدخل في نطاق الدفاع الشرعي عن النفس، وبالتالي يحق لها القيام به بصورة فردية أو جماعية. وقد بدأت الولايات المتحدة عملياتها العسكرية بالفعل في أفغانستان في 7 أكتوبر، أي بعد أقل من شهر من وقوع أحداث سبتمبر، دون أن يكون لمجلس الأمن أي دور طوال مرحلة العمل العسكري. الانشغال الرئيسي لمجلس الأمن تركز على قضيتين رئيسيتين:

الأولى- تقديم الغطاء السياسي الدولي لنظام "ما بعد طالبان" والذي تم تجهيزه وإعداده أمريكياً في الواقع، من خلال مؤتمر بون، والذي عقدت مظلة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق صدر في 6 ديسمبر قرار مجلس الأمن رقم 1383 مرحباً بالاتفاق الذي توصلت إليه ووقعت عليه الفصائل الأفغانية المجتمعة في بون يوم 5 ديسمبر. وأبدى القرار ارتياح المجتمع الدولي لهذا الاتفاق واستعداده لتعزيز المصالحة الوطنية والمعاونة على وضع نهاية لاستخدام أفغانستان كقاعدة للإرهاب، ودعوة مختلف الدول، وخاصة الدول المانحة، للمساعدة على إعادة إعمار أفغانستان وإعادة بناء مؤسساتها.. إلخ.

الثانية- تشكيل قوة دولية للمحافظة على استقرار الأوضاع الأمنية في أفغانستان. وفي هذا السياق أصدر مجلس الأمن في 20 ديسمبر قراره رقم 1386 الذي

سوتمبر

المتحدة وبإشرافها، وهو اتفاق ظل يتجدد دورياً دون عوائق تذكر، والطيران الأمريكي والبريطاني يغير من وقت لآخر على العديد من المواقع العراقية، بدعوى حرق العراق لمناطق حظر الطيران غير الشرعية أصلاً والمفروضة بالقوة خارج نطاق مجلس الأمن، ويسقط كثير من الضحايا المدنيين بسبب تلك الغارات.

تجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام العالمية كانت قد بدأت تتحدث منذ فترة طويلة سبقت أحداث سبتمبر عن تعرض الشعب العراقي لما يشبه الإبادة الجماعية بفعل الحصار المفروض عليه، وخاصة بعد قيام الوكالات الدولية المتخصصة بنشر تقارير مفزعة عما يحدث للعراق بسبب الحصار. ويحتوي كتاب جيف سيمونز الذي نشره مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان "التكامل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة" على حقائق تشيب لها الولدان، مستمدة مما ورد في تقارير المنظمات الدولية، عن مظاهر هذه الإبادة، وعلى سبيل المثال يشير سيمونز في كتابه نقلاً عما ورد في إحدى تقارير المدير الإقليمي لبرنامج الغذاء العالمي: "ثمة ما يزيد على 4 ملايين شخص، أي خمس سكان العراق، يواجهون خطراً غذائياً شديداً. ويشمل هذا العدد 4ر2 مليون طفل دون الخامسة، و زهاء 600 ألف من النساء الحوامل/ المرضعات والمعوزات المعيلات لأسرهن، فضلاً عن مئات الآلاف من النساء في سن الكهولة اللواتي لا يجدن من يساعدهن.. و70% من السكان لا يحصلون على الطعام أو على طعام قليل.. ويبدو معظم الناس هزلي الأجسام. إننا عند نقطة اللاعودة في العراق، والهيكلة الاجتماعي للبلاد يتفكك وقد استنفد الناس قدرتهم على المواجهة". ثم يضيف الكاتب نقلاً عن تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن محنة المدنيين العراقيين المتفاقمة عام 1995 مؤكداً "وفاة أكثر من مليون عراقي بينهم 567 ألف طفل كنتيجة للعقوبات الاقتصادية..". ص 258.

ورغم ذلك كله ظلت الأزمة مع العراق -وبسبب إصرار الولايات المتحدة على استمرار فرض الحظر- تراوح

حتى ولو أدى ذلك إلى وقوع خسائر كبيرة من المدنيين الأفغان، ولم تتردد، من ناحية ثانية، في ارتكاب مذابح ومجازر ضد المتهمين بانتماهم إلى طالبان أو إلى تنظيم القاعدة تدخل في عداد جرائم الحرب كما أنها رفضت، من ناحية ثالثة، اعتبار الأسرى والمحتجزين لديها أسرى حرب تنطبق عليهم اتفاقات جنيف والبروتوكولات الملحق بها، على الرغم من تأكيد الصليب الأحمر بأنهم كذلك بالفعل، وعاملتهم معاملة غير إنسانية لا تليق بالأمميين. لكن مجلس الأمن لم يجرؤ حتى على مناقشة هذه الموضوعات.

ثالثاً- الأمم المتحدة وتصعيد المواجهة مع العراق:

ظلت القضية العراقية مطروحة بقوة على جدول أعمال مجلس الأمن منذ ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وشكلت أحد المفاصل الأساسية في تاريخ الأمم المتحدة ومجلس الأمن طوال مرحلة التسعينيات، وعلى النحو الذي سبقت الإشارة إليه. ورغم أن هذه القضية شهدت فصولاً عديدة من التصعيد، الذي وصل إلى حد توجيه الولايات المتحدة للعراق لضربات عسكرية قاسية، ومن التهدة، إلا أنها كانت قد بدأت تأخذ طابعاً روتينياً أو شبه روتيني منذ إنهاء عمل لجنة المفتشين الدوليين الأولى (يونسكوم) في نهاية عام 98. صحيح أن مجلس الأمن كان قد شكل، قبل وقوع أحداث سبتمبر، لجنة تفتيش دولية جديدة (أنوفيك)، إلا أن العراق كان يشترط، لقبول عودتها لممارسة مهام عملها في العراق، أن يكون لها جدول زمني محدد وواضح وأن تلتزم الأمم المتحدة برفع الحظر المفروض على العراق منذ عام 90. بمجرد انتهاء عملها وثبتت حلوه العراق من أسلحة الدمار الشامل، وهو ما رفضته الولايات المتحدة. ولذلك بقيت الأزمة العراقية تراوح مكانها دون أن يطرأ أي تغير جوهري على معطياتها: العقوبات القاسية المفروضة على العراق منذ أكثر من عشر سنوات ما تزال مستمرة، ويحصل العراق على احتياجاته الأساسية من الخارج من خلال اتفاق "النفط مقابل الغذاء" المبرم مع الأمم

كان من الواضح أن جناح الصقور في الإدارة الأمريكية هو الذي بادر وضغط، ربما لأسباب داخلية، لتصعيد الأزمة مع العراق وحاول الانفراد بملفها وإدارتها. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يتسم أسلوبه بقدر هائل من الاستفزاز. فأصر في البداية على حق الإدارة الأمريكية في استخدام كل ما في حوزتها من وسائل، بما فيها القوة المسلحة، للإطاحة بالنظام العراقي دون ما حاجة للحصول على تفويض جديد من مجلس الأمن، أو حتى من الكونجرس الأمريكي. وكان من الطبيعي أن يثير هذا الأسلوب الفج سلباً من الانتقادات الحادة على الصعيدين الداخلي والخارجي اضطرت معه الإدارة الأمريكية، ربما تحت ضغط الجناح الأكثر اعتدالاً، إلى تقديم تنازل تكتيكي، بالسعي للحصول على موافقة مجلس الأمن والكونجرس الأمريكي معاً، ولكن دون أي مساس بمضمون الأهداف أو تغيير في الخطط الاستراتيجية.

وهكذا راح الرئيس الأمريكي يكرس كل خطابه السنوي أمام الجمعية العامة في سبتمبر 2002 للأزمة مع العراق في محاولة لإقناع الرأي العام العالمي والأمريكي معاً بمنطق الإدارة، فكال الاتهامات للنظام العراقي، مؤكداً على أنه بات يشكل تهديداً خطيراً ليس لأمن الولايات المتحدة أو لأمن الجيران فقط وإنما للسلم والأمن في العالم أجمع، وطالب بالارتفاع إلى مستوى التحدي ومواجهة التهديد! وكان من الأمور ذات المغزى تعمد الرئيس بوش توجيه قائمة اتهامات طويلة للنظام العراقي لا تركز على قضية أسلحة الدمار الشامل وحدها وإنما تتسع لتشمل كل شيء: بدءاً بانتهاك حقوق الإنسان وانتهاءً بسرقة الممتلكات الكويتية!، وهو ما اعتبره المراقبون دليلاً قاطعاً على أن الهدف هو إزاحة النظام وليس مجرد التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. ولأن الولايات المتحدة عجزت حتى عن مجرد تقديم أدلة مقنعة وقاطعة على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل أو أنه ما زال يشكل تهديداً حقيقياً لأمن أحد فقد تزايدت الشكوك حول مجمل

مكاتها في مجلس الأمن وكأها مجرد قضية عادية ذات طابع روتيني. ولذلك فإن الجلسات التي خصصها مجلس الأمن طوال عام 2001 الذي شهد أحداث سبتمبر الرهيبة كانت محدودة العدد أصدر خلالها ثلاثة قرارات لم يكن فيها جديد يلفت الأنظار. ولذلك بدت وكأنها دليل على تجميد الأزمة عند مستوى صراعي معين انتظاراً لفرصة تسمح بتصعيدها وتبرره.

وعلى الرغم من أنه لم تثبت أي صلة بين العراق وبين الإرهاب عموماً أو بين العراق وأحداث سبتمبر على وجه الخصوص، إلا أنه ما أن فرغت الولايات المتحدة من حربها غير الحاسمة ضد أفغانستان، حتى أعلنت عن وجود محور للشرك يتكون من ثلاث دول هي: العراق وإيران وكوريا الشمالية، وأن هذه الدول تمتلك أسلحة الدمار الشامل وتسعى للحصول عليها ويمكن أن تنتقل منها إلى المنظمات الإرهابية، وبدأت تتحرش فجأة بالعراق. وهكذا عادت الأزمة العراقية لتحتل من جديد مركز الصدارة على جدول الأعمال الدولي، وبالتالي على جدول مجلس الأمن، وراحت الولايات المتحدة تؤكد أن هدفها الوحيد هو نزع أسلحة الدمار الشامل التي تصر على أن العراق مازال يمتلكها وما زال مستمراً في وضع وتنفيذ خطط وبرامج خاصة بتطويرها. وحتى عندما أعلنت الولايات المتحدة أن هدفها الحقيقي هو إسقاط النظام العراقي، فقد حاولت ربط هذا الهدف بموضوع أسلحة الدمار الشامل من منطلق استحالة نزع سلاح العراق في ظل استمرار وجود صدام حسين على رأس هذا النظام الذي لم يتعاون في السابق، ولن يتعاون في المستقبل مع المفتشين الدوليين المكلفين بترع سلاحه. غير أن هذا المنطق الأمريكي لم يكن مقنعاً للكثيرين. ولذلك راحت أوساط دولية عديدة، على المستويين الرسمي والشعبي، تشكك فيه وتبحث عن حقيقة الأهداف الخفية وراءه، كما راحت فجوة التوفيق بين أهداف أمريكا المعلنة وأهدافها الخفية من وراء تصعيد الأزمة مع العراق تزداد وضوحاً واتساعاً على الدوام.

مؤتمراً

الادعاءات الأمريكية وبات الكثيرون أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن للولايات المتحدة أهدافاً خفية أملت أوضاعها الداخلية، من ناحية، وطموحاتها الإمبريالية المتجددة للهيمنة على العالم، من ناحية أخرى.

وأمام تنامي الشكوك الدولية حول حقيقة النوايا الأمريكية حاول المجتمع الدولي استغلال التحول الذي طرأ على أسلوب الولايات المتحدة في إدارة الأزمة، بعد اضطرارها للجوء إلى الأمم المتحدة، ليؤكد على أمرين على جانب كبير من الأهمية، أولهما- أن التثبيت من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وليس الإطاحة بنظام صدام، هو الهدف الأولي بالرعاية وهو الذي يستوجب ويبرر تدخل مجلس الأمن، وثانيهما- أن استخدام القوة ضد العراق، في حال امتناع هذا الأخير عن التعاون مع لجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، يتطلب قراراً صريحاً وتفويضاً جديداً من جانب مجلس الأمن. ولا جدال في أن الموقف المرن والواضح الذي اتخذته النظام العراقي هذه المرة، بالإعلان عن خلو العراق الكامل من أسلحة الدمار الشامل وإعادة التأكيد على عدم سعيه لامتلاكها وإبداء الاستعداد التام لاستقبال لجنة التفتيش التابعة للأمم المتحدة دون أي شروط مسبقة وسعيه الجاد لإبرام اتفاق بهذا الغرض مع الأمم المتحدة، فاجأ جناح الصقور في الإدارة الأمريكية وساعد القوى الدولية والإقليمية ذات المصلحة لبذل جهود فعالة لمحاولة كبح جماح الثور الأمريكي الهائج، ولو مؤقتاً، تمهيداً لتكثيف الجهود الرامية لمنع اندلاع الحرب.

غير أن جناح الصقور في الإدارة الأمريكية لم يستسلم وراح يحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة تخريب المحاولات الرامية لخصم القضية في موضوع التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. ولأنه لا يوجد خلاف حقيقي على الأهداف الاستراتيجية بين الحماثم والصقور في هذه الإدارة الأمريكية المتطرفة، فقد كان من السهل عليهما أن يتفقا على إعادة توزيع الأدوار بينهما

بحيث يتولى جناح الحماثم مهمة استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لإضفاء الشرعية القانونية، محلياً ودولياً، على الأهداف التي سبق لجناح الصقور أن حدد مضمونها. وهكذا ضغطت الإدارة الأمريكية بجناحيها، ونجحت بالفعل، في تحقيق سلسلة من "المنجزات" مكنتها من الاستمرار بالإمساك بخيوط الأزمة رغم طرح ملفها على الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن. فقد نجحت، أولاً، في حمل الأمم المتحدة على إرجاء إرسال لجنة التفتيش إلى العراق رغم الاتفاق الذي تم إبرامه مع كل من رئيس لجنة التفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية، وهو اتفاق قبلت العراق بموجبه كل الشروط اللازمة لضمان جدية التفتيش ودقته. ولم يكن هناك أي مبرر قانوني لهذا الإرجاء. ثم نجحت، ثانياً، في تغيير موقف هانز بليكس، رئيس لجنة المفتشين الدوليين، وإقناعه بضرورة صدور قرار جديد من مجلس الأمن قبل عودة المفتشين للعراق، على الرغم من معارضة الكثيرين لذلك. ثم نجحت، ثالثاً، في استصدار قرار بأغلبية ساحقة من الكونجرس الأمريكي بمجلسيه الشيوخ والنواب يطلق يد الرئيس في شن الحرب على العراق دون التقييد بصدور قرار بذلك من مجلس الأمن.

غير أن معظم هذه الإنجازات كان على حساب القانون الدولي وانتهاكاً له. فصدور تصريح عن هانز بليكس في أعقاب لقاء له مع ممثلي الإدارة الأمريكية، لتأييد المطلب الأمريكي بضرورة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، يعد بذاته فضيحة أخلاقية وتجاوزاً لصلاحيات رجل هو في النهاية موظف دولي لا يجوز له أن يتلقى تعليمات إلا من السكرتير العام للأمم المتحدة، وقيام الكونجرس الأمريكي باتخاذ قرار بتفويض الرئيس بشن الحرب في نزاع معروض على مجلس الأمن، يعد خرقاً واضحاً وصريحاً للقانون الدولي واستفزازاً متعمداً للمجتمع الدولي كله. بل إن الإدارة الأمريكية لم تتردد في أن تقوم بعملية مبادلة

الفقرات عن تحرش واضح ونية مبيتة مع سبق الإصرار لضرب العراق.

2. أن على العراق أن يسمح للجنة التفتيش باستجواب من ترغب من المسؤولين والعلماء وغيرهم من الأشخاص العاملين في برامج التسليح سواء داخل العراق أو خارجه، ودون حضور رسميين عراقيين (الفقرة 3)، كما أن للجنة الحق في الحصول على أسماء كل من شاركوا في هذه البرامج (فقرة 4). وتؤكد هذه الفقرات ما تردد عن نية الولايات المتحدة إفراغ العراق من علمائه واستيعابهم في الولايات المتحدة بعد منحهم الجنسية الأمريكية.

3. والعراق مطالب بأن يقبل تواجد قوات أمن تابعة للأمم المتحدة ترافق فرق التفتيش، وأن يكون لهذه القوات الحق في الدخول إلى أي مكان، بما في ذلك القصور الرئاسية، دون إخطار سابق، وفي إعلان مناطق حظر جوي أو بري ومنع المرور واستخدام الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والدوارة. إلخ (الفقرة 5). أي أن يقبل بالتفتيش تحت تهديد السلاح.

4. كما تضمن مشروع القرار الأمريكي فقرة تتيح لأي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يطلب تمثيله في فرق التفتيش مع تمتعه بكافة الحقوق وإجراءات الحماية ذاتها التي تمنح لبقية أعضاء الفريق. (الفقرة 5). وتمثل هذه الفقرة في حد ذاتها فضيحة قانونية وسياسية وأخلاقية لأنها تخلط بين الدور الذي تلعبه الدول دائمة العضوية، من خلال مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسئول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، والدور الذي يلعبه الخبراء الذين يعينهم السكرتير العام للأمم المتحدة تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن. أي أن الولايات المتحدة تريد، بعبارة أخرى، أن تحمل مجلس الأمن على الموافقة رسمياً على إرسال مندوب (حاسوس) أمريكي ضمن فرق التفتيش يتولى إرسال تقاريره مباشرة للرئيس بوش وليس إلى كوفي عنان.

رخصة من أجل أن تحصل على تفويض بالحرب من الكونجرس. فقد اضطرت إلى تقديم رشوة إلى اللوبي اليهودي، وهي فضيحة أخرى من العيار الثقيل، ووقعت على قانون يلزمها بالتعامل مع القدس الموحدة باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل. وهي رشوة تدل بذاتها على أن مشاعر العرب والمسلمين هي آخر ما يمكن أن تفكر فيه الإدارة الأمريكية. وفي هذا السياق أصبح الطريق ممهداً أمام الإدارة الأمريكية للتقدم رسمياً بمشروع قرار جديد لمجلس الأمن لم يكن هدفه الحقيقي سوى الحصول على تفويض دولي يتيح لها أن تمسك، منفردة، بملف الأزمة العراقية تتصرف فيه كيف تشاء وبالأسلوب الذي تراه.

مشروع القرار الأمريكي الذي طرح على مجلس الأمن لم يضع الأساس لتعامل دولي نزيه مع أزمة تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ولكنه عكس محاولة فجأة لفرض الإرادة الأمريكية المنفردة على مجلس الأمن ومثل، من ثم، تحدياً للمجتمع الدولي كله ووضع الأمم المتحدة أمام امتحان خطير. فقد تضمنت فقراته العاملة صياغات عديدة شكلت استهانة كاملة بالقواعد والأعراف الدولية يبدو أنها صممت خصيصاً لاستفزاز العراق ودفعه نحو التصلب. من نماذج هذه الاستفزازات، على سبيل المثال وليس الحصر:

1. أن على العراق تقديم المعلومات ليس فقط عما يملكه من أسلحة محظورة وعن البرامج المتعلقة بإنتاج وتطوير هذه الأسلحة وإنما أيضاً عن "البرامج التي يدعي أنها لأغراض لا علاقة لها بإنتاج الأسلحة أو موادها" (الفقرة 2). أي أن مهمة إثبات خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل لا تقع على عاتق لجنة التفتيش وإنما على عاتق العراق أساساً. وقيام العراق بتقديم بيانات كاذبة أو إغفاله لتقديم مثل هذه البيانات أو عدم التعاون مع اللجنة بالشروط المحددة في القرار يمثل انتهاكاً مادياً يبرر استخدام القوة ضده (الفقرة 10). وتنم هذه

مختصر

كل هذه الإشارات لم تكن تحمل سوى دلالة واحدة وهي أن الولايات المتحدة مصممة على تنفيذ مخططاتها تجاه العراق بالقوة المسلحة، سواء تم ذلك بتفويض أو بدون تفويض من مجلس الأمن. وبات العراق بالفعل قاب قوسين أو أدنى من أنياب الفك الأمريكي المفترس. وللحقيقة فقد حاول المجتمع الدولي عرقلة هذا الجموح الأمريكي، ودارت على مدى ستة أسابيع كاملة مفاوضات في كواليس الدبلوماسية العالمية، وعموماً، وفي كواليس مجلس الأمن، على وجه الخصوص بدت خلالها "الأمم المتحدة" وكأنها مصممة على مقاومة الصلف الأمريكي وعلى أن يكون لها دور ما في صناعة القرارات المتعلقة بحفظ السلم والأمن في العالم حتى لا تتحول إلى مجرد حامل أختام في خدمة الطاغية الدولي الجديد. غير أنه سرعان ما تذكرت أن حقائق وموازين القوة الجديدة لم تعد تسمح لها بهذا الطموح، لتنتهي تلك المفاوضات بصيغة حصلت في النهاية على إجماع مجلس الأمن في صورة القرار 1441. غير أن الصيغة عكست الخلل الكاسح في موازين القوى الدولية لصالح الولايات المتحدة بأكثر مما عكست توافقاً أو إجماعاً دولياً حقيقياً على مضمون القرار الذي تم تبنيه في 8 نوفمبر 2002.

فالقرار الذي تم تبنيه هو تقريباً نفس مشروع القرار الأمريكي الذي كان المجتمع الدولي كله يعترض عليه باعتباره منافياً للشرعية الدولية، وعملت بالتالي على تعديله ليصبح أكثر اتساقاً مع هذه الشرعية. فقد أبقى على النص الذي يتعامل فيه مع العراق باعتباره مداناً، وليس متهماً، بعد أن شكك في نواياه وقرر أنه في حالة انتهاك مادي مستمر لقرارات سابقة صدرت عن مجلس الأمن. بموجب الفصل السابع. وألقي بمسئولية إثبات وجود أسلحة دمار شامل في العراق على عاتق الحكومة العراقية، والتي بات عليها أن تثبت بنفسها خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وألزمها بالكشف ليس فقط عن كل برامج تطوير

أسلحة الدمار الشامل ولكن أيضاً عن كل البرامج "التي تدعي أنه لا علاقة لها بإنتاج الأسلحة"، وليس على عاتق لجان التفتيش الدولية التي حولها صلاحيات واسعة تمس بكرامة العراق وسيادته، صحيح أن القرار 1441 لم يتبن الطلب الأمريكي بضرورة أن تمارس فرق التفتيش عملها في صحة وتحت حراسة قوات دولية، غير أن المطالب الأخرى التي تبناها القرار كانت في مجملها مطالب تعجيزية واستفزازية وشكلت عبئاً نفسياً رهيباً على العراق وجعلت عملية التفتيش برمتها أقرب ما تكون بالحملة البوليسية التي تستهدف إلقاء القبض على الحكومة العراقية، بعد فضحها، منها إلى عملية تفتيش تستهدف إثبات خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. الفرق الجوهرى الوحيد بين المشروع الأمريكي وبين القرار الذي تبناه مجلس الأمن كان خلو الأخير من نص يميز تلقائية العمل العسكري في حالة عدم تعاون العراق مع فرق التفتيش أو عدم وفائه بما هو مطلوب منه، وهو ما اعتبره البعض انتصاراً يستحق الإشادة ونجاحاً للجهود الرامية إلى إحباط الحرب وتسوية الأزمة بالوسائل السلمية. غير أن أي محلل مدقق لنص القرار 1441 وروحه يمكن أن يكشف بسهولة أنه صيغ بطريقة تنطوي على قدر كبير من الغموض المتعمد حول هذه النقطة تحديداً كي يسمح للولايات المتحدة بتفسيره كما يحلو لها. صحيح أنه يقضي بالعودة إلى مجلس الأمن لمتابعة ملف الأزمة وفحص تقارير رئيسي فريقى التفتيش، لكنه لا يشير صراحة إلى ضرورة صدور قرار جديد يحدد طبيعة الإجراءات العقابية أو "العواقب الوخيمة" التي تنتظر العراق في حالة ثبوت انتهاكه للقرار، حسبما كانت تطالب فرنسا في مشروعها الذي لم يطرح للتصويت أصلاً. وكان معنى ذلك أنه يمكن لمجلس الأمن أن يجتمع ويناقش لكنه ليس مطالباً بالضرورة باتخاذ قرار جديد يثبت انتهاك العراق للقرار 1441 ويحدد طبيعة الإجراءات التي يتعين القيام بها، وهي إجراءات ينص الميثاق على أنها لا بد أن تكون تحت

يقول كل الحقيقة، وبالتالي يعد دليلاً مادياً جديداً على استمرار تحدي العراق لقرارات مجلس الأمن وخرقه للقرار 1441، وهو ما يخولها الحق في شن الحرب "لترع سلاح العراق بالقوة" دون ما حاجة لتصريح أو لقرار جديد من مجلس الأمن. ورغم أن معظم دول العالم ما تزال ترفض هذا المنطق وترى أن لجان التفتيش هي وحدها المخولة بتقرير ما إذا كان العراق يخفي أسلحة دمار شامل من عدمه، وأن مجلس الأمن هو وحده الذي يتعين عليه حينئذ أن يقرر طبيعة الإجراءات التي يتعين اتخاذها ضد العراق إذا ما ثبت خرقه للقرار 1441، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ استراتيجيتها الخاصة دون أن تعبر أي اهتمام لما يقوله المجتمع الدولي. غير أن الموقف لم يحسم، وهو ما يضع الأمم المتحدة على مفترق طرق جديد.

رابعاً- الأمم المتحدة وحرب شارون في الضفة

والقطاع:

تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وخاصة منذ بداية عملية التسوية في مدريد، سياسة تقوم على استبعاد أي دور للأمم المتحدة والحرص على أن تجري هذه العملية من خلال المفاوضات المباشرة بين الأطراف تحت الرعاية الأمريكية المنفردة. وعندما كانت مسيرة التسوية تتعثر وتندلع الاضطرابات في الأراضي المحتلة، سواء بسبب رفض السلطات الإسرائيلية تنفيذ تعهداتها بموجب اتفاقات أوسلو أو بسبب تصاعد أعمال القمع الإسرائيلية أو أعمال المقاومة الفلسطينية، ويتطلب الأمر عرض القضية على مجلس الأمن فإن الإدارات الأمريكية المختلفة كانت عادة ما تسعى أولاً إلى تثبيط همم الأطراف- وهي دائماً فلسطينية أو عربية- التي تسعى لعرض الأمر على الأمم المتحدة، وإن لم تنجح تسعى لإفراغ مشروعات القرارات المعروضة من مضمونها، فإن لم تنجح تستخدم الفيتو لصالح إسرائيل. أما المساعي الأمريكية نفسها لدفع عملية التسوية فكانت تنشط أحياناً وتخبو أحياناً وتتقدم وتراجع وفق ما تليه الأوضاع المحلية

إشراف المجلس ورقابته. وكان من شأن هذا الصمت أن يقي الباب مفتوحاً أمام الولايات المتحدة لتستعيد قدرتها على الإدارة المنفردة للملف العراقي من جديد وبمنحها حرية التصرف في الأزمة على هواها. بمجرد صدور أدنى إشارة، وخاصة من لجان التفتيش، تفيد بعدم تعاون العراق. وهكذا عاد المجتمع الدولي من جديد إلى المربع رقم واحد أي إلى جوهر المشروع الأمريكي الأصلي الذي رفض شكلاً.

وإذا كانت مداوات الأسابيع الستة التي سبقت صدور القرار 1441 قد كشفت عن شيء فهو إعادة التأكيد على أن الخلل الراهن في موازين القوة العالمية لم يعد يسمح للأمم المتحدة بالقيام بأي دور حقيقي في تسيير الشئون الدولية وخاصة فيما يتعلق بمعالجة الأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. صحيح أن هذا الدور لم يكن في يوم من الأيام فاعلاً وقوياً على النحو المنصوص عليه في الميثاق وكان يتآكل باستمرار مع تطور الخلل في موازين القوة الدولية، لكنه كان موجوداً. الجديد في الأمر أن عملية التآكل هذه تشرف الآن على نهايتها. إذ تبدو الأمم المتحدة الآن وكأنها في طريقها إلى التحول لتكون مجرد محلل لما يريده الطاغية الأمريكي المهيمن على النظام الدولي.

غير أن الأمر لم يحسم نهائياً بعد. فقد قبل العراق قرار مجلس الأمن، على الرغم من قسوته ومن كل ما فيه من تجاوزات، وأعد الإعلان المطلوب عن برامج التسليحية وسلمها في الوقت المناسب، وكان العراق، حتى كتابة هذه السطور، لا زال مستمراً في التعاون مع المفتشين الدوليين، والذين لم يصدر عنهم ما يشير، من قريب أو بعيد، إلى أنه يعرقل عملهم أو أن عمليات التفتيش التي تمت حتى الآن تتضمن أي دلائل تشير، من قريب أو بعيد أيضاً، إلى أنه مازال يمتلك أسلحة دمار شامل أو يعمل على امتلاكها وتطويرها، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ما تزال تحشد قوات ضخمة نحو الخليج استعداداً لشن الحرب على العراق، وتدعي أن الإعلان العراقي عن برامج التسليح لم

مختصر

(الإسرائيلية والأمريكية) وكذلك الأوضاع الإقليمية والدولية.

وكانت إدارة جورج بوش الابن قد تبنت، منذ وصولها إلى السلطة في يناير 2000، سياسة شديدة الحذر تجاه القضية الفلسطينية. فقد رفضت أن تستكمل الدور النشط الذي كانت إدارة كلينتون قد حاولت أن تقوم به، وخاصة في الشهور الأخيرة من ولايتها، للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي الإسرائيلي، وبالذات الشق الفلسطيني منه. وبنيت حساباتها على أساس أن الظروف غير ناضجة لدور أمريكي نشط للتوصل إلى تسوية نهائية في الوقت الراهن، وأن فشل المحاولة الأمريكية في كامب ديفيد ساهم في تفجير الانتفاضة الفلسطينية واندلاع العنف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وأيضاً في وصول شارون للحكم ببرنامج يقوم على إنهاء الانتفاضة وتوقف "العنف الفلسطيني" كلية قبل أي حديث عن المفاوضات، وبالتالي في تعقيد الأمور أكثر مما هي معقدة أصلاً. وقد تزامن وصول بوش على رأس إدارة أمريكية جديدة مع وصول شارون للسلطة في إسرائيل تقريباً. ومن الناحية العملية فقد توافق موقف بوش، العازف عن تنشيط الدور الأمريكي في عملية السلام والعمل على حمل الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات من حيث توقفت، مع موقف شارون الراض لأي تحرك دبلوماسي قبل "وقف العنف". غير أن الأسوأ من ذلك أن بوش اعتبر أن عرفات هو الذي يتحمل المسؤولية الأساسية في فشل مفاوضات كامب ديفيد، ورفض مقابله في وقت فتح فيه باب البيت الأبيض على مصراعيه أمام شارون. وقد شجع هذا الموقف شارون على انتهاج سياسة بالغة القسوة ضد الفلسطينيين، إذ لم يتردد في استخدام الدبابات وطائرات الأباتشي وطائرات إف 16 لاغتيال النشطين الفلسطينيين حتى ولو أدى ذلك لقصف الأحياء السكنية وهدم البيوت على من فيها من المدنيين. ولم تتردد الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الحماية اللازمة لهذه السياسة

العنوانية في مجلس الأمن بما في ذلك الاستعداد الدائم لاستخدام الفيتو.

وعندما بلغ تصعيد شارون ذروته ضد الفلسطينيين وأصبح الوضع غير محتمل ويشكل خرقاً سافراً لكل الأعراف والقوانين الدولية، تقدمت مجموعة دول العالم الثالث بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يطالب الأطراف المعنية باتخاذ إجراءات فورية لعودة الاتصالات بينها على كافة المستويات، وتنفيذ الالتزامات الأمنية المتبادلة، والاتفاق على إجراءات جديدة لبناء الثقة، بما في ذلك كل ما سبق الاتفاق عليه في مؤتمر شرم الشيخ. كما طالب القرار إسرائيل بوقف سياسة العزل والحصار للمناطق المحتلة ووقف سياسة الاستيطان، ودفع المستحقات المالية عليها للسلطة الفلسطينية، والوقف الكامل لبناء المستوطنات، بما في ذلك توسيع المستوطنات القائمة. وأخيراً طالب القرار المجتمع الدولي بإرسال قوات مراقبة دولية لحماية الفلسطينيين. وكان يمكن لهذا القرار أن يمر، بعد أن وافق عليه تسع دول أعضاء وامتناع أربع، لولا إصرار الولايات المتحدة على استخدام الفيتو عندما طرح مشروع القرار للتصويت على المجلس في 27 مارس 2001. وكان هذا الفيتو بمثابة منح شارون ضوءاً أخضر للاستمرار في سياسته.

غير أن شارون كان يدرك في الوقت نفسه أن هناك سقفاً وخطاً أحمر لا يستطيع تجاوزه. فلم يكن مسموحاً له، حتى ذلك الوقت، بتدمير السلطة الفلسطينية بالكامل أو إعادة احتلال المناطق التي سبق أن انسحب منها الجيش الإسرائيلي في إطار اتفاق أوسلو، وكان يتطلع بشغف لفرصة تمكنه من رفع السقف وزحزحة الخطوط الحمراء. وفجأة لاح له الفرصة في 11 سبتمبر.

والواقع أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت قد داهمت الجميع في لحظة بدا فيها مأزق القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية واضحاً. فشارون كان قد بدأ يدرك

"زعيم الإرهاب" في المنطقة ويمثل بالنسبة لإسرائيل ما يمثله "ابن لادن" بالضبط بالنسبة للولايات المتحدة! و ما أن أعلنت الولايات المتحدة "الحرب على الإرهاب" حتى نصب شارون من نفسه متطوعاً في صفوف المقدمة، زاعماً بأنه يقف مع الولايات المتحدة في الخندق نفسه. وكان للرجل منطقته الفج والمعلوط في مخاطبة الولايات المتحدة على النحو التالي: لديكم "ابن لادن" ولدنا "عرفات"، والانتان وجهان لعملة واحدة هي الإرهاب، فتكفلوا أنتم بالأول واتركوا لنا الثاني، فنحن أولى به!. ولم يستبعد الكثيرون أن يتصرف شارون على هذا النحو، لكن المذهل أن يتفق بوش معه ويؤيده ويسايره في هذه السياسة الإجرامية الخطرة. وقد دفع هذا الموقف الصعب بالرئيس عرفات إلى اتخاذ كل ما يملك من إجراءات، فقام بإعلان "وقف إطلاق النار من جانب واحد" في حضور وزير الخارجية الألماني أثناء زيارة هذا الأخير للضفة الغربية، آملاً في الوقت نفسه حفز أوروبا على أن تلعب دوراً أكثر إيجابية وتخفف من حدة الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية عليه.

والواقع أن التقييم الأمريكي لمجمل الأوضاع في أعقاب 11 سبتمبر مباشرة جعل الولايات المتحدة تتصرف وكأنها تحاول أن تنأى بنفسها بعيداً، ولو مؤقتاً ومن حيث الشكل، عن شارون وتبنت سياسة تقوم على تهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة، على عكس ما كان يرغب شارون. ويبدو أن هذه السياسة نجحت إلى حد ما في إعادة رسم بعض الخطوط الحمراء التي كان شارون يعمل جاهداً للسماح له بتجاوزها. فرغم إقدامه على احتلال مناطق واسعة من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وخاصة عقب اغتيال وزير السياحة رجب عام زئيفي، إلا أنه اضطر في النهاية إلى الانسحاب من هذه المناطق بعد أن عاث فيها بالطبع قتلاً وفساداً وتدميراً. وفي هذا السياق وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة، تحت ضغط الأزمة، للحديث عن أهمية إقامة "دولة فلسطينية" بوضوح لم يعرف من قبل. وبدأت عملية إخراج منظم لهذا الموقف الجديد.

أن قدرته على إحماد الانتفاضة وعلى قهر إرادة الشعب الفلسطيني بقوة السلاح تتضاءل مع مرور الوقت، وأن عجزه عن تحقيق الأمن الذي وعد به الناخب الإسرائيلي لن يجلب له سوى المتاعب السياسية وربما يؤدي إلى انهيار التحالف الذي يقوده في نهاية المطاف. أما عرفات فكان قد بدأ بدوره يدرك أن استمرار الانتفاضة، في ظل إصرار الطرف الإسرائيلي على وقفها الكامل كشرط لاستئناف المفاوضات، سوف يؤدي، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى تآكل سلطته الحقيقية ونقلها إلى الشارع المنتفض وإلى قيادته الفعلية على الأرض. ولأنه لم يكن بمقدور العالم الخارجي أن يتخذ موقف المتفرج على طوفان الدم الجاري في هذه البقعة الحساسة من العالم، فقد نشطت الجهود الدولية الرامية للعثور على صيغة تسمح للطرفين بالخروج من مأزقهما. وبدأ الأمر وكان هذه الجهود قد أثمرت بالفعل، من حيث الشكل على الأقل، حين وافق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي - من حيث المبدأ - على ترتيب لقاء (أو سلسلة لقاءات) تجمع بين بيريز وعرفات للبحث في آلية تسمح باستئناف المفاوضات. غير أن شارون نفسه كان أول من عمل على إفشال هذه اللقاءات.

في سياق كهذا لم يكن من المستغرب أن يدرك شارون أحداث الحادي عشر من سبتمبر باعتبارها فرصة لتحقيق ما عجز عن تحقيقه من قبل وهو الإجهاز على الانتفاضة بالقوة وإجبار الشعب الفلسطيني على الاستسلام لشروطه. ولأن لشارون مصلحة واضحة في إصاق تهمة ما حدث في نيويورك وواشنطن، وبأسرع ما يمكن، بالعرب وبالمسلمين قاطبة فقد راحت أجهزة الإعلام المرتبطة بإسرائيل والحركة الصهيونية تروج لهذه المقولة وتحاول تثبيتها في الأذهان بكل السبل بينما راح شارون يطلق العنان لآلته العسكرية ويجررها من كل القيود. ولتبرير هذا التصعيد، ولكسب مشاعر الولايات المتحدة حكومة وشعباً إلى جانبه، لم يتردد شارون في تجاوز كل الخطوط الأخلاقية الحمراء. فراح يتحدث عن "عرفات" باعتباره

مختصر

ترفع شعار الكفاح المسلح في مواجهة إسرائيل. ويبدو أن الولايات المتحدة بدأت تتصرف؛ وكأن مجرد إزاحة القوى التي تعتمد أسلوب الكفاح المسلح وسيلة لتحرير الأرض، سوف يشكل في حد ذاته عاملاً يساعد على تمهيد الطريق لإقامة دولة فلسطينية مسالمة ترضي طموحات إسرائيل الإقليمية والأمنية، أي دولة فلسطينية بالمقاييس الشارونية.

والواقع أنه ما أن فرغت الولايات المتحدة من حربها على أفغانستان حتى عادت لتمارس سياستها التقليدية المنحازة كلبية لإسرائيل. بل إن بوش لم يتردد في وصف شارون بأنه رجل سلام والتعامل مع عرفات كما لو كان زعيماً لمنظمة إرهابية بعد أن كان شريكاً في السلام تفتح له أبواب البيت الأبيض. وفي هذا السياق باتت الفرصة التي كان يتوق لها شارون متاحة ولم يتردد في محاصرة وتدمير مقر عرفات ثم اجتياح كبرى مدن الضفة الغربية وارتكاب مذابح ومجازر فيها وخاصة في معسكر جنين.

وربما تكون الولايات المتحدة قد اضطرت للانحناء للعاصفة عندما وافقت في 19 إبريل على قرار مجلس الأمن رقم 1405 الذي رحب فيه بمبادرة الأمين العام الرامية إلى استقاء معلومات دقيقة بشأن أحداث التي وقعت في مخيم جنين للاجئين عن طريق فريق لتقصي الحقائق. وكانت الولايات المتحدة هي نفسها التي بادرت بطرح مشروع القرار الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع عقب محادثة هاتفية جرت بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزير الخارجية والدفاع أكداً خلالها أن إسرائيل ستعاون تعاوناً تاماً مع الفريق الذي سيعينه الأمين العام. غير أن ما جرى بعد ذلك كان وصمة عار للأمم المتحدة وللولايات المتحدة في نفس الوقت. فقد قام الأمين العام بالفعل بتشكيل فريق لتقصي الحقائق. ومع ذلك راحت إسرائيل تثير التحفظات تلو التحفظات: مرة حول صلاحيات الفريق وأسلوب عمله (على الرغم من أنه كانت قد بذلت محاولات مستميتة لإجهاض تشكيل لجنة تحقيق واستبدلت بلجنة لتقصي

فصرح كولن باول بأن إقامة دولة فلسطينية "شكل على الدوام أحد مكونات الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط". ثم جاء دور الرئيس الأمريكي نفسه ليؤكد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن واشنطن ترغب في "أن تتعايش دولتا إسرائيل وفلسطين بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها طبقاً لقرارات الأمم المتحدة". وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتحدث فيها رئيس أمريكي، في وثيقة رسمية، عن "فلسطين" وليس عن الفلسطينيين وعن دولة وليس عن وطن، وهي دولة تبدو في النص المكتوب وكأنها تقف على قدم المساواة مع الدولة الإسرائيلية.

غير أنه تعين الانتظار حتى 12 مارس من عام 2002 كي يصدر من مجلس الأمن قرار تؤكد ديباجته على "رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها" (القرار 1397). ورغم الدلالات السياسية الهامة لهذه الخطوة، إلا أنه يلاحظ أن الفقرات العاملة لهذا القرار، والذي لم يشر أبداً إلى أن المجلس يتصرف وفقاً للفصل السابع من الميثاق، لم تتجاوز الصياغات التقليدية التي لم تكن قادرة على التأثير على ما يجري على أرض الواقع وهي صياغات كانت كالعادة تطالب مثلما فعل هذا القرار أيضاً "بوقف العنف ودعوة الجانبين للتعاون في تنفيذ خطة تينت وتقرير ميتشل... الخ".

بعبارة أخرى يمكن القول إن القرار 1397 جاء في مرحلة كانت الولايات المتحدة تعمل فيها جاهدة على تهدئة الأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية بما يكفي لاستئناف مفاوضات هدفها الأساسي هو مجرد تثبيت الهدنة على الأرض إلى أن يتم حسم المشكلة الأفغانية. غير أن الإشارات الصادرة من مراكز صنع القرار الأمريكي كانت تشير إلى أن الولايات المتحدة تستعد في مرحلة ما بعد الحرب الأفغانية لتصفية ما تعتبره جيوباً للإرهاب في العالم العربي لم يكن من المستبعد أن تشمل كل القوى العربية التي

للأمم المتحدة نفسه لانتقادات ومرة حتى من جانب المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان. هذا الموقف السلبي بل والمتواطئ للأمم المتحدة شجع شارون مرة أخرى على المضي في غيه. ولأنه ليس هناك حدود للإجرام الإسرائيلي فإن إسرائيل لم تتردد في ارتكاب جريمة القتل مع سبق الإصرار ضد موظفي الأمم المتحدة أنفسهم، ولأنه لا حدود أيضاً للانحياز الأمريكي لإسرائيل، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتردد في استخدام الفيتو، في 19 ديسمبر 2002، ضد مشروع قرار تقدمت به سوريا لإدانة إسرائيل؛ بسبب قيام سلطات الاحتلال بقتل موظفين مدنيين يعملون لحساب الأمم المتحدة، وقتل موظف دولي في مخيم جنين، وتدمير مخزن تابع لبرنامج الغذاء العالمي يحتوي على 537 متر مكعب من المواد الغذائية المقدمة لإغاثة الشعب

*اعتمدت هذه الدراسة سواء في إطارها النظري أو في الوقائع والأحداث السابقة على العام 1995 على دراسات سابقة نذكر منها:

- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (202)، الكويت، أكتوبر 1995.
- حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1995.
- مارسيل ميرل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد (ترجمة حسن نافعة)، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993.
- حين نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن العالمي في ظل التحولات العالمية الراهنة، في: علي الدين هلال وجميل مطر (محرران)، الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- أما فيما يتعلق بالبيانات والوقائع اللاحقة على هذا التاريخ، وخصوصاً ما يتعلق منها بالتصويت في مجلس الأمن، فقد تم الحصول عليها من موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنت www.un.org وبالأخص من الملفات الخاصة

الحقائق) ومرة حول تشكيل الفريق (بعد أن كانت قد وافقت عليه وسافر الفريق بالفعل إلى جنيف ومكث هناك ينتظر الإذن له بدخول الأراضي المحتلة).. إلخ. وفي النهاية اضطر الأمين العام إلى حل الفريق دون أن يجزؤ أحد على استصدار قرار لإجبار إسرائيل على السماح بدخول اللجنة أو حتى بالاكْتفاء بإدانتها. وهنا كان من الطبيعي أن ينتفض المجتمع الدولي، مثلاً في الجمعية العامة التي انعقدت في دورة استثنائية طارئة وقررت في 7 مايو تكليف الأمين العام بتقديم تقرير عن الأحداث التي وقعت في جنين وفي المدن الفلسطينية الأخرى مستفيداً من الموارد والمعلومات المتاحة. ورغم وضوح الحقائق وضوح الشمس فإن التقرير الذي عرضه الأمين على الجمعية في يوليو من نفس العام تحاشى هو الآخر إدانة إسرائيل مما عرض التقرير والأمين العام

الفلسطيني، وكانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي اعترضت على المشروع حيث صوت إلى جانبه 12 دولة عضواً، وامتناع اثنين عن التصويت (النرويج والمملكة المتحدة).

لم يكن استخدام الولايات المتحدة للفيتو لحماية إسرائيل مبرراً في أي وقت، لكن في هذه المرة بالذات تجاوزت الأمور كل الحدود المقبولة. لذلك يكن القول في ختام هذه الدراسة لمسيرة الأمم المتحدة الطويلة ومحاولاتها المضنية للتكيف مع نظام دولي لم يكف عن التحول أن عام 2002 كان يرحل عن عالمنا وهو يرثي حال الأمم المتحدة، بعد أن أصبحت إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يمكنها شن العدوان وارتكاب جرائم حرب في حق شعب أعزل ورفض دخول لجنة تقصي حقائق إلى أراضيها دون أن تتعرض لعقاب أو حتى للوم أو إدانة، وأن الولايات المتحدة أصبحت هي الدولة الوحيدة التي تملك، فعلياً، حق الفيتو وتستخدمه لا لحفظ السلم والأمن العالميين، وإنما لحماية دولة مارقة تسمى إسرائيل.

مكتبة داج همرشولد والتي يمكن الوصول إليها من خلال هذا الموقع.

ثالثًا – عالم الأحداث والقضايا

الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب

مقدمة:

تعد الواقعية التقليد النظري الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية حتى من وجهة نظر ناقدتها. فقد أسهم ميراثها الفلسفي القديم، ونقدها القوى الليبرالية، وتأثيرها على الدبلوماسية الدولية، في تبوؤها مكانة هامة في إطار دراسة العلاقات الدولية وكما يشير مسماها، فإن الواقعية تسعى إلى وصف وتفسير عالم السياسات الدولية كما هو، بدلاً من الاهتمام بالصورة التي ينبغي أن تكون عليها تلك السياسات؛ ومن ثم فإن العالم بالنسبة للواقعيين هو مكان خطير وغير آمن، يستوطن فيه العنف. وفي تفسيرهم للسياسات الدولية فإن الواقعيين يعطون أولوية كبيرة لمحورية الدولة القومية، ويرون أنها تمثل السلطة السياسية العليا في العالم، ويتم تفسير السلوك العنيف للدول من خلال التركيز على دور القوة وأهمية القوى العظمى، ويتفق الواقعيون فيما يتعلق بالتشاؤم بشأن إمكانية تحقيق السلام والأمن في إطار النظام الدولي؛ فالمجال الدولي إنما يتسم بالصراع والشك والتنافس بين الدول القومية، وهو المنطق الذي يتنافى مع إمكانية الوصول إلى نظم دولية بديلة؛ إذن فالواقعية هي تقليد نظري متشائم؛ حيث يرى أن التغييرات الجوهرية أو الأساسية في هيكل

النظام الدولي هي أمر غير محتمل حتى إذا ما كانت مطلوبة^(١).

ويتقاسم الواقعيون اليوم افتراضات عديدة أهمها: -

١- أن الدولة هي الفاعل الأكثر أهمية (محورية الدولة)

٢- أنها تتصرف مثل الأفراد الذين يتسمون بالرشادة في سعيهم لتحقيق مصالحهم القومية (رشاد الدولة).

٣- أنها تعمل في إطار نظام دولي يفتقد الحكومة المركزية (الفوضوية)^(٢).

إلى جانب ذلك يؤكد الواقعيون - وهو الأمر الهام - أن كل دولة تلتزم بهدف أساسي يجب أن تدفعه كل الأهداف القومية، وهو هدف المصلحة القومية التي هي بالدرجة الأولى تحقيق القوة؛ فدفع المصلحة القومية يكون أساساً بتدعيم القوة الذاتية، وخاصة على الصعيد العسكري؛ فالقوة في الفكر الواقعي تتحدد بمعايير عسكرية أساساً ومن ثم يتركز الاهتمام على الأمن العسكري، وترتيباً على ذلك يرى الواقعيون أن السياسات الدولية هي صراع من أجل القوة والسياسات الخارجية للدول ليست إلا جهد متواصل للحفاظ على زيادة القوة الذاتية والنيل من قوة الخصم، وهكذا فإن جوهر هذا المنظور هو سياسات القوى، وحثه أن السياسات المرتكزة على القوة هي فقط التي تحفظ السلام؛ أي أن

قرارات وترغبه من سياسات؛ فقد تحولت لأداة في يد الولايات المتحدة التي لم تجد حرجاً في أن تعلن مؤخراً (هي وحليفاتها بريطانيا) أن مجلس الأمن إذا لم يصدر قراراً يخولها ضرب العراق، فإنها سوف تفعل دون حاجة لمثل هذا القرار^(٣).

وتسعى الولايات المتحدة إلى زيادة قوتها والنيل من قوة الآخرين، وفقاً لما تقول به الواقعية؛ فلا يمكن أن نفهم توسيع حلف الأطلسي وبناء حائط الصواريخ إلا باعتباره سعياً لدعم قوة وأمن الولايات المتحدة، ولا يمكن أن نفهم سياستها تجاه العراق ونزع أسلحته للدمار الشامل إلا باعتباره سعياً للنيل من قوة الآخرين، كما لا يمكن أن نفهم حملتها على أفغانستان إلا باعتبارها سعياً لدعم نفوذها وتثبيت أقدامها في آسيا الوسطى على حساب روسيا والصين.

لقد تمكنت الولايات المتحدة من جعل هدف مكافحة الإرهاب - باعتباره هدفها الأمني الرئيسي بعد أحداث ١١ سبتمبر - محركاً للأحداث والسياسات العالمية، وفي نفس الوقت مبرراً لكل سياستها وتحركاتها.

إن هذه الصورة للسياسات العالمية - وفي قلبها السياسات الأمريكية - إنما تجسد مقولات الواقعية في أوضح تجلياتها؛ بحيث أصبح واضحاً أن منطق القوة بات يحكم تلك السياسات بأكثر مما تحكمها أي اعتبارات أخرى، ولكن إذا كانت الواقعية قادرة على توصيف السياسات الأمريكية، فالتساؤل يثور بشأن مبرر هذه السياسات.

بحث الدولة عن القوة لا يتناقض مع هدف البحث عن السلام العالمي، وأخيراً، فإن الواقعية تقترض أن كل دولة عليها أن تبذل كل ما يمكن لتأكيد بقائها الذاتي، وهذا يقتضي عدم الثقة في الدول الأخرى، وعدم الاعتماد على القانون الدولي والتنظيم الدولي، كما أنه لا يمكن الاعتماد على الأمن الجماعي^(٣).

وإذا كانت الواقعية قد شهدت تراجعاً طوال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أمام التيار الليبرالي الجديد الذي يعلي من أهمية القضايا الاقتصادية، ويؤكد على إمكانية تحقيق السلام والأمن من خلال الأمن الجماعي ومن خلال المؤسسات الدولية، فإن صورة السياسات الدولية منذ أحداث ١١ سبتمبر وفي قلبها سياسات الولايات المتحدة تؤكد صورة السياسات العالمية التي رسمها الواقعيون؛ فقد بدأ الأمن - وبمعناه العسكري تحديداً - يتصدر أولويات الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة (القطب الأوحده في النظام الدولي الحالي)، فأصبح يأتي في مقدمة أهدافها ويتم توظيف كل أدوات السياسة الخارجية من اقتصادية ودبلوماسية ودعائية ومن قبلها الأداة العسكرية لخدمة وتحقيق الأمن بمعناه العسكري، وتم حشد جميع هذه الأدوات لتوجيه السياسات العالمية وسياسات الدول المختلفة لخدمة هذا الهدف، ولم تعد الولايات المتحدة تعتمد على الأمم المتحدة إلا فقط لإضفاء الشرعية على ما تريده من

حضاري ديني، وحول التضامن بين شعوب الحضارة الواحدة في مواجهة الحضارات الأخرى، وحول سياسات الغرب المرتقبة في مواجهة الحضارات الأخرى وخاصة الإسلامية. وهو في مقاله الثاني المعنون "إن لم تكن الحضارات فماذا تكون؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة" يحذر الغرب بأن الآخر يصحو ولم يعد مفعولاً به، بل أضحي في وضع الفاعل الذي يعود إلى جذوره، ويرغب في تشكيل العالم بطرائق غير غريبة؛ ومن ثم فهو يؤكد على الخطر الثقافي الذي يأتي من العالم الإسلامي، ويحل محل التهديد الأيديولوجي الذي كان يأتي من الشرق.

ويقدم هانتجتون على مدى دراساته الثلاث المتتالية (الثالثة بعنوان: "الغرب متفرد وليس عالمياً") عدة نصائح للغرب لمواجهة الخطر القادم من الحضارات الأخرى، وبصفة خاصة الحضارة الإسلامية، ومن أهمها:

الحفاظ على التفوق العسكري الغربي، واستغلال الخلافات والنزاعات بين الدول الإسلامية والكونفوشيوسية، ودعم الحضارات الأخرى المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية، وتقوية المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح والقيم الغربية، ودعم قوة وتماسك الحضارة الغربية، والتخلي عن التدخل السافر في خلافت الشعوب الأخرى أو إنهاء الصراعات بينها، خاصة عندما تكون ذات أهمية ضئيلة بالنسبة للغرب؛

وفي هذا الإطار، يبدو أن فكرة صراع الحضارات أصبحت تشكل مبرراً جاهزاً لتبرير هذه السياسات القائمة على القوة، وقد بدا ذلك واضحاً منذ البداية مع إعلان بوش عن حملة صليبية لمواجهة الإرهاب القادم من العالم الإسلامي.

هذه الفكرة التي طرحها بشكل واضح هانتجتون عام 1993 في مقاله الأول المعنون "هل هو صدام بين الحضارات؟" انطوت على فرض رئيسي مؤداه أن المصدر الرئيسي للنزاعات في العالم الجديد لن يكون مصدراً أيديولوجياً أو اقتصادياً في المقام الأول؛ فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية، والمصدر المسيطر للنزاع سيكون أيضاً ثقافياً؛ ومن ثم فالنزاعات الأساسية في السياسات العالمية سوف تحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسوف يسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل، وسيكون النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة في تطور النزاع في العالم الحديث⁽⁴⁾.

وفي الواقع، فإن مقولة صدام الحضارات التي طرحها هانتجتون تمثل إقراراً بأن الصراع هو منهج الغرب ذاته تجاه العالم وتجاه المسلمين بصفة خاصة، لأنه يرى فيهم وفي الإسلام تهديداً ذا طابع خاص، لقد طرح هانتجتون مقولات صريحة واضحة حول الصدام بين الإسلام والغرب كصدام

من قبل انتظاراً للحظة المناسبة والفرصة السانحة التي تتيح لها الكشف عن نفسها بإسقاط كافة الأقنعة التي طالما توارت خلفها؟ وفي كلمات أخرى هل كان ١١ سبتمبر لحظة منشئة أم مجرد لحظة فارقة ما بين صياغة هذه الأبعاد والانتقال بلا تردد أو حياء إلى تنفيذها؟

٣- وإذا كانت الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ما هي بالفعل إلا بلورة متماسكة ودقيقة لعدد من الأبعاد التي صيغت من قبل، ليس فقط في مواجهة العالمين العربي والإسلامي، ولكن أيضاً في مواجهة العالم بأجمعه، إذن هل يمكن بعد ذلك أن نقبل الادعاء الأمريكي بأن الحملة التي تشنها هي بغرض القضاء على الإرهاب؟ أم أن هناك مجموعة أخرى من الدوافع الهامة التي تفسر لنا على نحو أكثر صدقية السياسات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟

٤- وانتقالاً من مستوى الإدراكات والرؤى الذي تطرحه المجموعة الأولى من التساؤلات مروراً بمجموعة التساؤلات بشأن أبعاد الاستراتيجية الأمريكية والدوافع إليها تنتقل الدراسة إلى مستوى السياسات والممارسات، فتثير التساؤلات بشأن الحملة الأمريكية المزعومة على الإرهاب، والتي بدأت أولى حلقاتها بأفغانستان ثم تنتقل الآن إلى العراق؛ بحيث إنه من المرتقب أن تبدأ في غضون ساعات، وفي هذا الإطار تطرح الدراسة ثلاثة تساؤلات رئيسية:

فمسئولية الغرب في عالم متعدد الحضارات هي تأمين مصالحه الخاصة، وليس دعم مصالح الشعوب الأخرى. وأخيراً الحفاظ على وحدة الغرب وتجانسه في مقابل إغلاق باب المناورة أمام القوى غير الغربية؛ لأن الحفاظ على وحدة الغرب أمر جوهري لإبطاء انهيار التأثير الغربي في العلاقات الدولية، فطالما بقي الغرب متحداً سيظل له حضور هائل في المشهد العالمي، وبانقسامه سيكون مهيناً لجهود الدول اللاغربية لاستغلال الاختلافات الداخلية^(٥).

وعلى خلفية الافتراضات الواقعية التي تقدم توصيفاً جيداً للسياسات الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وعلى ضوء الطرح الخاص بصراع الحضارات الذي يقدم أيضاً مبرراً جاهزاً لتلك السياسات تتطرق الدراسة لتحليل الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر. ويهتم هذا التحليل بإثارة عدة تساؤلات أساسية:

١- ما هي أهم الإدراكات والتوجهات التي يبرزها الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر؟ وكيف تطورت على مدى عام كامل وحتى سبتمبر ٢٠٠٢؟

٢- ما هي أهم أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟ وهل كان ١١ سبتمبر يمثل لحظة منشئة أم كاشفة لهذه الأبعاد؟ أي هل يمكن اعتبار ١١ سبتمبر لحظة أوجدت أبعاداً جديدة للاستراتيجية الأمريكية لم تكن موجودة من قبل، أم أنها كانت مجرد لحظة كاشفة لهذه الأبعاد التي تم صياغتها وإعدادها

- أ- كيف وظفت الولايات المتحدة الأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن لتنفيذ أهدافها وسياساتها؟ ما هو الدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً لإضفاء الشرعية على القرار الأمريكي بشأن العدوان على أفغانستان؟ وما هو حدود هذا الدور بشأن الغزو المرتقب للعراق؟ وإلى أي حد كان مجلس الأمن بمثابة المنفذ الأمين لرغبات الولايات المتحدة؟
- ب- ما هو دور الحلفاء في الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر؟ وكيف تم توظيف هؤلاء في صورة ائتلافات وقتية متغيرة تخدم أهداف الولايات المتحدة في كل حالة على حدة؟ وإلى أي حد نجحت الولايات المتحدة في حشد ائتلاف دولي مؤيد لها في عدوانها على أفغانستان وأيضاً غزوها المرتقب للعراق؟
- ج- وأخيراً ما هي دلالات عملية حشد الائتلاف الدولي والعدوان الأمريكي على أفغانستان والغزو المرتقب للعراق بالنسبة للتوازنات العالمية والإقليمية؟ وما هو انعكاس كل ذلك على مستقبل النظام العالمي؟ في ضوء هذه التساؤلات فإن الدراسة سوف تنقسم إلى أربعة أقسام على النحو التالي:
- ١- الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر: أهم الإدراكات والتوجهات.
- ٢- أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر: رؤية تحليلية.
- ٣- الدوافع الحقيقية وراء الحملة الأمريكية على الإرهاب.
- ٤- السياسات الأمريكية في ظل الاستراتيجية الجديدة: العدوان الأمريكي على أفغانستان والغزو المرتقب للعراق.
- أولاً- الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر: الإدراكات والتوجهات:
- من تحليل الخطاب الأمريكي الصادر عن الرئيس جورج بوش بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى سبتمبر ٢٠٠٢، ومن خلال قراءة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي توجه بها بوش إلى الكونجرس في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، يمكن تحديد مجموعة من الإدراكات والتوجهات الاستراتيجية الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، والتي تبلور في مجموعها الاستراتيجية الأمريكية العالمية فيما بعد ١١ سبتمبر، ويمكن بيان أهم هذه الإدراكات والتوجهات التي انطوى عليها الخطاب الأمريكي على النحو التالي:
- ١- إن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هجمات ذات طبيعة مختلفة وجديدة لم يتعرض لها الشعب الأمريكي على هذا النحو من قبل، وهي بمثابة حرب شنها أعداء الحرية ضد الشعب الأمريكي، وبالتالي فقد جعل الخطاب الأمريكي أعداء الشعب الأمريكي أعداء لقيمة الحرية، التي اعتبرها بذلك قيمة لصيقة وقاصرة على الشعب الأمريكي: "في الحادي عشر من سبتمبر قام أعداء الحرية بعمل حربي ضد بلادنا، عرف الأمريكيون الحروب، إنما في فترة الـ

١٣٦ عاماً الماضية كانت تلك الحروب على أراضٍ أجنبية ماعدا واحدة وقعت في يوم أحد عام ١٩٤١، وكان الأمريكيون ضحايا للحروب لكن ليس في قلب مدينة عظيمة صباح يوم هادئ، وعرف الأمريكيون هجمات مباغتة، إنما لم تستهدف أبداً من قبل آلاف المدنيين، كل ذلك حدث لنا في يوم واحد، فهبط الليل على عالم مختلف؛ عالم تتعرض فيه الحرية نفسها للعدوان^(٦).

٢- تؤكد الولايات المتحدة إدانة تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، والذي يأويه نظام طالبان باعتباره هو التنظيم المتهم بالقيام بهجمات سبتمبر، وأن هدف هذا التنظيم هو قتل اليهود والمسيحيين، وبذلك فالخطاب الأمريكي يرسى أساساً للصراع الديني ما بين تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية المشابهة من ناحية، واليهود والمسيحيين من ناحية أخرى باعتبارهما يقفان في جانب واحد ويشكلان فريقاً واحداً مجنياً عليه، وإن كان هناك حرص على تأكيد أن هذه الجماعات هي جماعات مرفوضة من جانب الكثير من المسلمين ورجال الدين الإسلامي: "إن تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن هو تنظيم إرهابي يمثل أحد فروع التطرف الإسلامي التي يرفضها الدارسون المسلمون وأغلبية رجال الدين الإسلامي، إنها حركة فرعية ترفض التعاليم السلمية للإسلام، ويأمر قائدها الإرهابيين بقتل المسيحيين واليهود، وقتل كل الأمريكيين، ولا يفرقون بين المدنيين والعسكريين بما في ذلك الأطفال والنساء، وإن هذه الجماعة وقائدها

ترتبط بالعديد من المنظمات الأخرى في دول مختلفة، بما في ذلك تنظيم الجهاد الإسلامي المصري والحركة الإسلامية في أوزباكستان، وإن هناك الآلاف من هؤلاء الإرهابيين في أكثر من ٦ دول، وقد تم تجنيدهم من جانب دولهم وجيرانهم، وتم إرسالهم لمعسكرات في أماكن مثل أفغانستان؛ حيث يتم تدريبهم على القيام بعمليات إرهاب، ويتم إرسالهم بعد ذلك إلى دولهم، أو إلى دول أخرى للتخفي فيها من أجل تخطيط وتدبير الشر والدمار، إن أسامة بن لادن له نفوذ كبير في أفغانستان، ويدعم نظام طالبان في السيطرة على معظم هذه الدولة^(٧).

٣- ويحرص الخطاب الأمريكي على تأكيد أن عدو أمريكا هو شبكة الإرهاب الراديكالية، وكل حكومة تدعمهم وهم ليسوا بالتالي أصدقاءها من المسلمين في أماكن عديدة: "إن عدو أمريكا ليسوا هم أصدقاءنا المسلمين الكثيرين، ولا هو الدول العربية العديدة الصديقة، إن عدونا هو الشبكة الراديكالية للإرهابيين وكل حكومة تقدم لهم الدعم"^(٨).

٤- وحين يتطرق إلى الحرب على الإرهاب فهو يؤكد أنها ستبدأ مع القاعدة، ولكنها لن تنتهي عندها، كما يؤكد أنها ستكون حرباً طويلة الأجل ولن تكون معركة واحدة، وسوف يتم تسخير كافة الوسائل المتاحة لكسب هذه الحرب، ويحذر الدول التي تأوي أو تساند الإرهاب بأنها سوف تعامل باعتبارها أعداء للولايات المتحدة الأمريكية، ويطلب من جميع الدول أن تتخذ القرار؛ إما أن تكون مع الولايات

وفي إطار وثيقة الأمن القومي الأمريكي تؤكد الولايات المتحدة على أولوية الدفاع والأمن باعتبارهما المهمة الأولى والرئيسية للحكومة الأمريكية، وتؤكد أيضاً أن استخدام القوة وتحديد القوة العسكرية هو الوسيلة الأولى لتحقيق هذا الأمن، وهو الأمر الذي يؤكد مصداقية المدرسة الواقعية في فهم التحولات الجارية في الاستراتيجية الأمريكية العالمية: "إن الدفاع عن بلادنا ضد أعدائنا هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الفيدرالية ... لقد أمسى الإرهابيون منظمين للتغلغل في المجتمعات المنفتحة، واستغلال التكنولوجيات العصرية ضدنا، وبغية هزيمة هذا التهديد، علينا استخدام كل أداة متوفرة في ترسانتنا العسكرية، وأنظمة دفاعية أفضل لوطننا، وفرض تطبيق القانون والاستخبارات، وجهوداً نشطة لقطع التمويل المالي عن الإرهابيين"^(١١).

٥- حرصت الولايات المتحدة على تصوير الحرب ضد الإرهاب باعتبارها معركة الحضارة، وهو ما يشير إلى إصباح الطابع الحضاري على الصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة ضد الإرهابيين الذين يهددون الحضارة الغربية عموماً، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم في هذه المرحلة الجديدة: إما مع أمريكا أو ضدها، من مع الولايات المتحدة هو العالم المتحضر أما من هو ضدها فهو العالم غير المتحضر أو الهمجي، إنه صراع قوى الخير ضد قوى الشر، إلى جانب ذلك فإن الولايات المتحدة اتجهت نحو تأكيد عالمية هذه الحرب فهي حرب حضارية

المتحدة أو ضدها فلا خياراً ثالثاً ولا طريقاً ثالثاً سيكون مقبولاً، وهو الأمر الذي يجسد الإرهاب السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد دول العالم على اختلافها منذ أحداث ١١ من سبتمبر: "إن حربنا على الإرهاب، وإن كانت تبدأ مع القاعدة إلا أنها لا تنتهي عندها، إنها لن تنتهي حتى يتم الوصول إلى كل جماعة إرهابية في العالم وإيقافها وهزيمتها، إن الأمريكيين لا ينبغي أن يتوقعوا معركة واحدة، ولكن حملة طويلة الأجل على عكس أي حرب أخرى شاهدناها.. إن كل دولة في كل منطقة الآن لديها قرار عليها أن تتخذها إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين، ومن الآن فصاعداً فإن أي دولة تستمر في إيواء أو مساندة الإرهاب، سوف ينظر إليها على أنها نظام معاد للولايات المتحدة الأمريكية ... إننا سوف نوجه كل مورد ليكون رهن الإشارة؛ كل وسيلة للدبلوماسية، كل وسيلة للمخابرات، كل أداة لفرص القانون، كل نفوذ مالي، وكل سلاح ضروري للحرب من أجل تعطيل وهزيمة شبكة الإرهاب العالمية"^(٩).

ولكن بوش في هذا الإطار يؤكد في خطاب آخر له على أهمية الأداة العسكرية؛ حيث إن الاعتماد بصفة أساسية هو على الآلة العسكرية في الحرب ضد الإرهاب: "سنعمل مع حلفائنا وسنستخدم كل أداة.. إن أكبر رصيد لدينا في هذه الحرب هو المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة، وفي هذه اللحظة ينتشر ما يزيد على ٦٠ ألف جندي أمريكي حول العالم في الحرب على الإرهاب"^(١٠).

الأعداء يتخذون من العالم بأسره ساحة حرب لذلك يجب علينا أن نطاردهم حيثما كانوا^(١٤)، "لقد بدأ النزاع وفقاً لتوقيت وشروط حددها غيرنا، لكنه سينتهي بالطريقة والساعة التي نختارها نحن"^(١٥).

٧- تُتصَّب الولايات المتحدة نفسها المسؤولة عن تحقيق العدل في هذا العالم، وتؤكد أنها لا تسعى للانتقام ولكن لتحقيق العدل، وأنها عندما تتجه إلى دولة فإنها لا تذهب كغازية، ولكن كحررة: "إن هذا البلد العظيم لا يريد الانتقام. إننا نسعى للعدل، وهذا البلد العظيم عندما يذهب إلى مكان ما فإننا لا نذهب كغزاة ولكن كححررين"^(١٦).

٨- وفيما يتعلق بالحلفاء الأوروبيين ودورهم في الحرب ضد الإرهاب تؤكد الولايات المتحدة ثققتها في استمرار الدعم الأوروبي للحرب ضد الإرهاب؛ لأنها ترى أن الأوروبيين يدركون تماماً أن بإمكان الإرهابيين ضربهم بنفس السهولة التي تمكنوا بها من ضرب الولايات المتحدة: "لقد عدت توأ من اجتماع لقادة الدول الصناعية الثماني الكبرى في كندا؛ حيث أكدوا جميعاً دون استثناء دعمهم لحربنا ضد الإرهاب؛ لأن الأوروبيين يدركون أنه بإمكان الإرهابيين ضربهم بنفس سهولة تمكنهم من ضربنا. مازال هناك تقاسم كبير للاستخبارات بين دولنا، ولدينا أعمال جيدة تقوم بها قوات الشرطة، لقد قبضنا نحن - نعني بكلمة نحن "دول التحالف"، قبضنا على أكثر من ٢٤٠٠ إرهابي، وهكذا فإننا نلتقطهم واحداً تلو الآخر. ولدينا حوالي ٨ آلاف جندي في أفغانستان في مسرح العمليات الأفغاني، وهناك

عالمية تشارك فيها دول العالم المختلفة إلى جانب الولايات المتحدة؛ لأن ما هو معرض للتهديد ليس فقط المصالح الأمريكية، بل هي الحضارة بمعناها الواسع وقيم الحرية والتسامح التي ينشدها الجميع: "إن هذه ليست معركة أمريكا وحدها، وما هو مهدد ليس فقط حرية أمريكا، هذه معركة العالم، هذه معركة الحضارة، هذه معركة كل الذين يؤمنون بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية، إننا نطلب من كل الدول أن تنضم إلينا سوف نطلب وسوف نحتاج إلى مساعدة من قوات الشرطة، وأنظمة الاستخبارات، والأنظمة المصرفية في كل أنحاء العالم، إن العالم المتحضر ينضم إلى جانب أمريكا، والعالم يدرك أن مرور هذا الإرهاب دون عقاب سيعنى أن دور مدنه ومواطنيه قد يأتي تالياً"^(١٧)، "إن الحرب ضد الإرهابيين الذين يملكون قدرات عالمية، هو مشروع على مستوى عالمي شامل ولا حدود زمنية له"^(١٨).

٦- ومن خبرة الحرب في أفغانستان أكدت الولايات المتحدة أن حربها ضد الإرهاب هي أبعد ما تكون عن نهايتها عند هذا الحد وأن الحرب مازالت في بدايتها: "إن ما وجدناه في أفغانستان يثبت أن حربنا ضد الإرهاب هي أبعد ما تكون في نهايتها عند هذا الحد، حربنا ضد الإرهاب مازالت في بدايتها. إن آلاف القتلة الخطرين الذين تدرّبوا على أساليب القتل والذين غالباً ما يلقون الدعم من أنظمة خارجة على القانون هم الآن منتشرون في جميع أنحاء العالم كالمقابلة الموقوتة لتنفجر دون إنذار رغم اعتقال الإرهابيين، فمازال هناك عشرات الآلاف من الإرهابيين المدربين طلقاء، إن هؤلاء

١٠- تعتقد الولايات المتحدة أن الأخطار المشتركة والمتمثلة في الأعمال الإرهابية تعمل على توحيد الدول العظمى، وتعمل على توليد قيم مشتركة بينها، وفي هذا الصدد يشير الخطاب الأمريكي بصفة خاصة إلى روسيا والصين، باعتبار أن محاربة الإرهاب قد وحدت الجميع - رغم ما بينهم من اختلافات لمواجهة هذا الخطر، وتؤكد الولايات المتحدة أنها سوف تبني على هذه المصالح المشتركة لتعزيز الأمن العالمي: "اليوم تجد جميع القوى العظمى في العالم أننا نقف في نفس الخط توحدا الأخطار المشتركة للعنف الإرهابي والفوضى الإرهابية، سوف تبني الولايات المتحدة على هذه المصالح المشتركة لتعزيز الأمن العالمي، كما توحدا أيضاً وبشكل متزايد القيم المشتركة، تجرى في روسيا عملية تحول واعدة تهدف للوصول إلى مستقبل ديموقراطي، ولتصبح شريكة في الحرب على الإرهاب، ويكتشف الزعماء الصينيون أن الحرية الاقتصادية هي المصدر الوحيد للثروة القومية"^(٢٠).

١١- وبشأن أزمة الشرق الأوسط عرض بوش رؤيته التي تقوم على أساس دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، ولكن هذه الرؤية كما يرى من الصعب تحقيقها إذا سُمح للإرهابيين، (وهو يقصد هنا جماعات المقاومة المسلحة الفلسطينية) بنسفها، وبالتالي فهو يحكم عليها بالموت منذ اللحظة الأولى التي يطرحها فيها ابتداءً؛ حيث إنه يساوى ما بين المقاومة

٨ آلاف جندي آخر من دول أخرى أيضاً، لذلك فإنه التزام متين"^(١٧).

٩- يعرض الخطاب الأمريكي والرؤية الأمريكية لحلف الأطنطي وتطور دوره، وذلك على ضوء تبدل العدو وساحة المعركة، ويقرر ضرورة تعديل الاستراتيجيات العسكرية للحلف لتتوافق مع حقائق القرن الحادي والعشرين وتحدياته الجديدة: "إن حلف الأطنطي هام جداً، لقد عمل الحلف كنوع من حصن هام للدفاع ضد انقراض الدبابات الروسية عبر القارة الأوروبية، لقد ولت هذه الأيام، ولم تعد روسيا الدولة العدو. ولقد رحبنا بإنشاء علاقة جديدة بين الحلف وروسيا، لذلك فقد تغيرت العلاقة بالكامل نحو الأفضل، لقد كان للحلف دور هام جداً لتحقيق تلك العلاقة مع روسيا، وللسماع لها بأن تتطور وتتضح. إن دور حلف الأطنطي يحتاج فعلاً إلى تعديل ليتوافق مع الحقائق الجديدة للقرن الحادي والعشرين، وهو ما يتعلق بكيفية متابعة الحرب على الإرهاب بأفضل طريقة، وهذا يعني إعادة تشكيل استخدام قواتنا واستعمال مواردنا، يجب أن تكون مستعدة للتحرك خلال لحظة من طلب ذلك منها. لقد تغير العدو، وتبدلت ساحة المعركة؛ ولذلك يجب أن تبقى مهمة الحلف على حالها: "الدفاع المشترك" ولكن على الخطط التكتيكية أن تتغير"^(١٨)، "إن المهمة الجديدة للئاتو ستصبح مكافحة الإرهاب الدولي، والتصدي للمخاطر الدولية، وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل .. إن روسيا لم تعد تمثل تهديداً؛ ولهذا ينبغي تغيير الاستراتيجيات العسكرية للحلف للاعتراف بهذه الحقيقة الجديدة"^(١٩).

تحقيق هذا الشرط نجد أن ما هو مطروح في النهاية محدود للغاية، ولا يحقق الأهداف الفلسطينية؛ فهو مجرد انسحاب إسرائيل إلى حدود سبتمبر ٢٠٠٠.

١٢- الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل؛ بحيث يتم وضع أسس العمل المستقبلي للحرب ضد الإرهاب على أساس توسيع نطاقها لتشمل محاربة الجماعات، والدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وقد بدأ هذا الاتجاه للربط بين الأمرين مع خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه بوش من ٢٩/١/٢٠٠٢، وذلك تمهيداً للمرحلة الثانية من الحرب المعلنة ضد الإرهاب: "سوف يستمر بلدنا في صموده وصبره ومثابرته في السعي لتحقيق هدفين عظيمين: أولاً- سوف نعمل على إغلاق معسكرات الإرهابيين، وتعطيل خططهم وتقديمهم للعدالة. ثانياً- علينا أن نمنع الإرهابيين والأنظمة التي تسعى للحصول على أسلحة كيميائية وبيولوجية أو نووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم"^(٢٢).

وفي خطاب آخر يؤكد بوش أن مكن الخطر الأعظم الذي تواجهه الولايات المتحدة يتمثل في تلاقى الراديكالية والتكنولوجيا: "يكن الخطر الأعظم الذي تواجهه أمتنا عند مفترق طريقي الراديكالية والتكنولوجيا"^(٢٣).

وفي هذا الإطار تحدد الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية وإيران والعراق باعتبارها أنظمة ترعى الإرهاب، وتهدد

المشروعة والإرهاب، ويتطابق في هذا مع الرؤية الإسرائيلية فيقول: "هذا هو ما يجب أن تهدف إليه كل سياسة؛ تبدأ هذه السياسة بإدراك أنه من المستحيل تحقيق تلك الرؤية إذا سمح للإرهابيين بحرية التصرف الكاملة، وبنسف العملية برمتها".

ويشير بوش إلى أهمية تطوير المؤسسات اللازمة لقيام دولة فلسطينية، "فذلك أهم من وجود رئيس بعينه"، والمقصود ياسر عرفات؛ مما يعنى أنه يتبنى الرؤية الإسرائيلية التي تؤكد ضرورة التخلص من ياسر عرفات، باعتبار أنه لا يمكن تحقيق سلام في ظل وجود هذا الشخص غير المرغوب فيه: "هناك خطوة هامة إلى أقصى درجة باتجاه تحقيق رؤية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب وتمثل في أن يعمل معنا المجتمع الدولي ومن ضمنه العالم العربي لتطوير المؤسسات اللازمة لقيام دولة فلسطينية شفافة تحترم حكم القانون، ويكون لها دستور يسمح بتقاسم السلطة، كما تملك مؤسسات دائمة، إن هذا أكثر أهمية من أي فرد بذاته"، ثم يضيف بوش "إنه مع تحسن الوضع الأمني يستوجب على إسرائيل أن تسحب قواتها إلى الحدود الجغرافية التي كانت سائدة في سبتمبر ٢٠٠٠"^(٢٤).

وفي هذا الطرح بالطبع قدر من التعجيز؛ حيث إنه من المستحيل تحسين الوضع الأمني (من المنظور الإسرائيلي - الأمريكي) في ظل الممارسات اليومية الإسرائيلية التي تنتهك كل القوانين والأعراف الدولية، وفي ظل المجازر اليومية التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ورغم صعوبة

وحلفائها من هجوم مفاجئ.. لن ننتظر وقوع الأحداث بينما تتراكم الأخطار... إن الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة التدميرية في العالم^(٢٥).

ويتأكد هذا المعنى في إطار استراتيجية الأمن القومي الصادرة في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٢؛ فقد جاء فيها: "لقد صرح أعداؤنا بصورة علنية أنهم يسعون لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتشير الدلائل إلى أنهم يسعون لذلك بتصميم أكيد. لن تسمح الولايات المتحدة بنجاح هذه الجهود، سوف نبني دفاعات ضد الصواريخ الباليستية وغيرها من وسائل إطلاقها، وسوف نتعاون مع دول أخرى لحرمان واحتواء وتقليص جهود أعدائنا في الحصول على تكنولوجيات خطيرة. وبحكم البديهة السليمة والحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة كهذه قبل أن تتبلور في شكلها الكامل"^(٢٦).

ووفقاً لهذا المبدأ، ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية، أو من دول تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية، بعد أن ثبت أن عنصر الاحتواء والردع اللذين قادا سياسة الولايات المتحدة منذ أن طرح ترومان مبدأه عام ١٩٤٧ لم يعودا كافيين، ومعنى ذلك أن الهجوم الوقائي في هذه الأحوال لا يقوم على دليل مؤكد؛ فهو ليس رداً على هجوم فعلي، ولكنه سلوك هجومي في أساسه، وإلى جانب ذلك تؤكد الولايات المتحدة على أهمية الدفاع المضاد للصواريخ، وترى أن هذا النظام إلى جانب

الولايات المتحدة وأصدقاءها بأسلحة الدمار الشامل، وهذه الدول تشكل محور الشر: "إن كوريا الشمالية نظام يتسلح بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل؛ بينما أفراد شعبه يموتون جوعاً، وإيران تسعى بنشاط للحصول على هذه الأسلحة وتصدر الإرهاب في حين تكبت قلة غير منتخبة توق الشعب الإيراني للحرية، أما العراق فيواصل التباهي بعذابه للولايات المتحدة وبمساعدة الإرهاب، وقد خطط النظام العراقي طوال ما يزيد عن عقد من الزمن لتطوير الجمره الخبيثة وغاز الأعصاب والأسلحة النووية ... وهذا النظام وافق على التفتيش الدولي ثم طرد المفتشين من بلاده. إنه نظام لديه ما يريد إخفاءه عن العالم المتحضر، تشكل دول كهذه مع حلفائها الإرهابيين محور الشر، وهم يتسلحون لتهديد السلام في العالم. وبسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل، تشكل هذه الأنظمة خطراً كبيراً ومتزايداً، ويمكن لهذه الدول تزويد الإرهابيين بهذه الأسلحة، موفرة لهم بذلك الوسيلة التي تماثل كراهيتهم ويمكن لها أن تهاجم حلفائنا وأن تحاول ابتزاز الولايات المتحدة، وسوف يكون ثمن اللامبالاة فاجعاً في أي حالة من هذه الحالات"^(٢٤).

١٣- يحدد بوش السياسة التي سوف تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة خطر تطوير وامتلاك أسلحة الدمار الشامل من جانب الجماعات الإرهابية ودول محور الشر التي ترعاها، فيرسى بذلك مبدأ الضربات الوقائية: "سنعمل بشكل وثيق مع حلفائنا لنحول دون حصول الإرهابيين والدول الراعية لهم على المواد والتقنيات والخبرات التي تمكنهم من صنع ونشر أسلحة الدمار الشامل، وسنطور وننشر دفاعاتنا الصاروخية الفعالة لحماية أمريكا

المتحدة، ولكن كانت هناك أعمال أمريكية في دول أخرى، وإن كانت غير ظاهرة بنفس درجة العمليات الأمريكية في أفغانستان... وفي حين كان أكثر عمل عسكري ظاهر لنا في أفغانستان، كانت أمريكا تعمل في مناطق أخرى. لدينا الآن جنود في الفلبين يساعدون في تدريب أفراد القوات المسلحة في ذلك البلد على أساليب مهاجمة خلايا إرهابية، وألقى جنودنا العاملون مع حكومة البوسنة القبض على إرهابيين كانوا يخططون لنسف سفارتنا، وتقوم قواتنا البحرية بدوريات على امتداد الشاطئ الإفريقي لمنع نقل الأسلحة وإنشاء معسكرات إرهابية في الصومال^(٢٩).

١٥- وفي كلمة بوش أمام الجمعية العامة في ١٢/٩/٢٠٠٢ يؤكد أن الكثير قد تحقق في العام المنصرم في أفغانستان وما وراءها، ولكن لا يزال هناك الكثير ليتم عمله في أفغانستان وما وراءها...، ثم يحدد خوفه الأعظم من تعاون الإرهابيين مع النظم التي لديها أسلحة دمار شامل، الأمر الذي من شأنه أن يسهل على الإرهابيين تحقيق طموحاتهم المجنونة، ويشير إلى العراق باعتبارها الخطر الأعظم في هذا المجال: "إن مبادئنا وأمننا يتم تحديهما اليوم من جانب الجماعات والنظم الخارجة عن القانون، والتي لا تقبل أي قانون للأخلاق وليس هناك حدود لطموحاتها العنيفة. في هجماتها على أمريكا العام المنصرم شاهدنا النوايا التدميرية لأعدائنا، إن هذا الخطر يختفي داخل العديد من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة، وفي الخلايا والمعسكرات فإن الإرهابيين يتآمرون لتحقيق مزيد من التدمير ووضع أسس جديدة لحربهم

الضربات الوقائية هما جناحا الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر لمواجهة تهديدات الأمن القومي الأمريكي: "إننا لو انتظرنا التهديدات التي نشعر بها إلى أن تصبح واقعا ملموسا فسوف ننتظر طويلا.. سيتطلب أمننا من جميع الأمريكيين الشعور بالثبات والتفائل، وأن يكونوا مستعدين للقيام بالمبادرة متى دعت الحاجة للدفاع عن حريتنا وعن أنفسنا"^(٢٧).

"اعتمدت الولايات المتحدة خلال فترات طويلة من القرن الماضي في سياستها الدفاعية مبادئ الحرب الباردة في الردع والاحتواء، ولا زالت هذه الاستراتيجيات تنطبق على بعض الحالات، ولكن الردع؛ أي التعهد برد انتقامي شديد ضد الدول الأخرى لا يعني شيئا للشبكات السرية المؤلفة من إرهابيين لا دولة لهم ولا مواطنين يدافعون عنهم، أما الاحتواء فهو غير ممكن عندما يتمكن حكام ديكتاتوريون مختلفون يملكون أسلحة دمار شامل إطلاق هذه الأسلحة بواسطة صواريخ، أو تقديمها سرا إلى حلفائهم الإرهابيين... إن الدفاع عن وطننا والدفاع المضاد للصواريخ هما جزء من نظام تعزيز أمننا، وهما أولويتان جوهريتان للولايات المتحدة، علاوة على ذلك فلن نتمكن من كسب الحرب على الإرهاب بالبقاء في موقع دفاعي، يجب أن ننقل القرار إلى العدو، وأن نعطل خطته، وأن نتصدى لأسوأ التهديدات قبل بروزها"^(٢٨).

١٤- اتجهت الولايات المتحدة إلى تبني استراتيجية خوض حرب رئيسية واحدة، وإن كان ذلك لا يمنع من العمل على أكثر من جبهة في نفس الوقت، من خلال القيام بأعمال أو عمليات محدودة. "خلال المرحلة الأولى من الحرب ضد الإرهاب لم تكن أفغانستان وحدها هي التي تعمل في إطارها الولايات

إخماده وفقاً لما تتطلبه قرارات مجلس الأمن من جميع الدول، وإذا كان نظام العراق يريد السلام فإنه سوف يتوقف عن اضطهاد الشعب، بما في ذلك الشيعة والسنة والأكراد والتركمان وغيرهم، وذلك وفقاً لما تنص عليه قرارات مجلس الأمن. لو أن النظام العراقي يرغب في السلام فإنه سوف يطلق سراح، أو يقدم بياناً بشأن هؤلاء الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً منذ حرب الخليج، ويعيد من تبقى من المفقودين، ويعيد الممتلكات المنهوبة ويقبل المسؤولية القانونية عن الخسائر الناجمة عن غزو الكويت، والتعاون الكامل مع الجهود الدولية لحل هذه القضايا وفقاً لما تتطلبه قرارات مجلس الأمن، إذا كان نظام العراق يريد السلام فإنه سوف ينهي فوراً كل أشكال التجارة المحظورة خارج إطار برنامج البترول مقابل الغذاء، ويقبل إدارة الأمم المتحدة للأموال الناتجة عن هذا البرنامج للتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بشكل عادي وفوري لفائدة ومصلحة الشعب العراقي^(٣١).

وبالتالي فقد كان هذا الخطاب لبوش بمثابة الإعلان عن المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب، والتي تحدد هدفها في ضرب العراق إذا لم يقيم مجلس الأمن بمواجهة هذا التحدي: "إن دولتي ستعمل مع مجلس الأمن لمواجهة هذا التحدي المشترك، لو أن نظام العراق تحدانا مرة أخرى، فإن العالم ينبغي أن يتحرك بشكل مدروس وحاسم لمحاسبة العراق"^(٣٢).

في ضوء التحليل السابق للخطاب الأمريكي المعلن على لسان الرئيس بوش، يمكن رصد عدد من الأبعاد الأساسية للاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، هذه

ضد المدنية والحضارة. وخوفنا الأعظم هو أن هؤلاء الإرهابيين سوف يجدون طريقاً مختصراً لطموحاتهم المجنونة عندما يمددهم نظام خارج على القانون بتكنولوجيات للقتل على نطاق شامل وواسع، في مكان واحد ونظام واحد نجد كل هذه الأخطار، في أكثر أشكالها عدوانية وهاكياً، إنه بالتحديد ذلك التهديد العدواني الذي أوجدت الأمم المتحدة لمواجهته". ثم يشير إلى العراق وغزوها للكويت ويؤكد: "إنه إذا كان قد تم استرضاء صدام حسين بدلاً من وقفه فإنه كان سوف يعرض السلام والاستقرار في العالم للخطر"^(٣٠).

ثم راح يعدد المخالفات التي ارتكبتها صدام حسين منذ غزو الكويت وحتى الآن، والتي تمثل انتهاكات لقرارات مجلس الأمن؛ فتحدث عن ارتكاب العراق لانتهاكات حقوق الإنسان بشكل متطرف، واحتجاز الأسرى من الكويت وغيرها من الدول حتى الآن، ثم نقضه لتعهد الهام بتدمير ووقف تطوير كل أسلحة الدمار الشامل والصواريخ طويلة المدى وتعهده بأن يثبت للعالم أنه قد فعل ذلك عن طريق الامتثال والاستجابة لعمليات التفتيش الصارمة.

وقد خلص الرئيس بوش إلى أن النظام العراقي يمثل تهديداً لسلطة الأمم المتحدة وتهديداً للسلام، ثم وضع العديد من الشروط التي لا بد أن يقبلها صدام حسين إذا ما كان يريد السلام: "إذا كان نظام العراق يرغب في السلام؛ فإنه سيقوم فوراً وبلا شروط بالكشف عن، وإزالة أو تدمير كل أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ بعيدة المدى، وكل المواد المتصلة بها، إذا كان نظام العراق يريد السلام، فإنه سوف ينهي فوراً كل أشكال الدعم والتأييد للإرهاب ويعمل على

المتحدة، وقبل التأكد من مدير ومنفذ أحداث سبتمبر إلى توجيه الاتهام إلى تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، وإلى نظام طالبان الذي يأويه.

٣- وأخيراً، فإن الإجابة عن هذا السؤال لازمة لكي يكف المسلمون دولاً وقادة وشعوباً ومنظمات عن الحديث بلغة اعتذارية تيريرية، بما يوحي للآخر بأنهم وراء الأحداث ومدبرون لها.

ثانياً- أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر رؤية تحليلية:-

في ضوء التحليل المتقدم للخطاب الأمريكي يمكن تبين عدة أبعاد أساسية للاستراتيجية الأمريكية، هذه الأبعاد تتناولها الدراسة بالتحليل في هذا القسم محاولة الإجابة عن سؤال محوري يتمثل في الآتي: هل كانت لحظة 11 سبتمبر لحظة منسئة أم كاشفة بالنسبة للأبعاد الأساسية للاستراتيجية الأمريكية والتي برزت بعد 11 سبتمبر؟ بمعنى آخر هل الأبعاد المختلفة للاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، تمثل أبعاداً جديدة تماماً، بمعنى أنها لم تكن لها وجود قبل 11 سبتمبر، أم أنها أبعاد نسجت خيوطها من قبل، وكانت في انتظار اللحظة المناسبة التي تكشف عنها وتبلورها في صورة متكاملة متماسكة على النحو الذي ظهرت عليه؟ هل يمكن أن تقبل فكرة أن الفترة ما بين نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر كانت بمثابة "عطلة" للاستراتيجية الأمريكية، التي عرفت طريقها وحددت عدوها، ووضعت

الأبعاد الأساسية سوف تتناولها الدراسة بالتحليل مستعينة بوثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة مؤخراً، وذلك من ناحية بهدف إلقاء مزيد من الضوء عليها وتحقيق قدر أعمق من الفهم لها، ومن ناحية أخرى لمحاولة الإجابة عن السؤال الآتي: هل كانت أحداث 11 سبتمبر تمثل لحظة منسئة أم لحظة كاشفة؟ بمعنى آخر، هل الأبعاد الأساسية للاستراتيجية الأمريكية تمثل أبعاداً جديدة تماماً، سواء من حيث إدراك المخاطر، وأولوياتها، ومصادرها، وتحديد كيفية التعامل معها؟ أم أنها أبعاد قائمة وكامنة في العقلية المهيمنة الأمريكية منذ ما بعد نهاية الحرب الباردة وتحديداً منذ تولى الرئيس بوش؟

والحقيقة أن هذا السؤال هو سؤال هام، وذلك لعدة أسباب:

١- أن الإجابة عن هذا السؤال تكشف لنا عما إذا كان هناك فكر استراتيجي أمريكي مسبق متبلور وجاهز وقادر على توجيه السلوك الأمريكي وقت الأزمة، أم أن الاستراتيجية الأمريكية هي تعبير عن صياغات تجسد ردود أفعال منفعة ومرتبطة بمواجهة أزمة بعينها، تحاول من خلالها الولايات المتحدة إثبات أنها لا تزال القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة برغم ما وجه إليها من اعتداءات.

٢- أن الإجابة عن هذا السؤال قد تكون مطلوبة لفهم لماذا سارعت الولايات

أسس بنائها فقط يوم ١١ سبتمبر بإعلان الحرب على الإرهاب؟

١- أصبح الإرهاب هو الهم الأمني الأول الذي تواجهه الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الدفاع عن الولايات المتحدة ضد هذا الخطر أصبح هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الفيدرالية، ومحاربة الإرهاب أصبح هو الركيزة الجوهرية وربما الوحيدة للسياسة الخارجية الأمريكية والنواة الأساسية لاستراتيجية أمريكية كبرى، تنصب بصفة أساسية على العالم الإسلامي باعتباره هو "معقل الإرهاب" بالمفهوم الأمريكي، وهو الأمر الذي تعكسه وثيقة الأمن القومي الأمريكي - كما سيتضح لاحقاً؛ وفي هذا الإطار تحدد الولايات المتحدة العدو باعتباره لا يمثل نظاماً سياسياً واحداً أو فرداً أو معتقداً أو إيديولوجية، إنه الإرهاب الذي تعرفه وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٢، باعتباره "العنف المتعمد المدفوع سياسياً والمرتكب بحق الأبرياء".

وجدير بالذكر أن البعض قد بدأ يشير إلى وجود اتجاه متنامٍ بدأ يبرز في الأوساط السياسية الأمريكية لتحديد الإرهاب، وفقاً لطبيعة الفعل وليس وفقاً للدافع إليه، وبهذا المعيار فإنه لا يبقى من المهم إذا كان الدافع سياسياً أم لا. وأيضاً بموجب هذا الاتجاه فإن شكل العنف المستخدم يمكن أن يكون غير تقليدي، مثال ذلك الهجوم على الاتصالات عبر الإنترنت، وبالتالي يمكن تعريف الفعل

الإرهابي بعبارات تتجاوز المفاهيم التقليدية للأذى الجسدي والتدمير والتخويف؛ بحيث يشمل الأضرار الاقتصادية الخطيرة. ويشير الأمريكيون في هذا الصدد إلى الأهداف المعلنة لشبكة القاعدة، والتي تعتبر أن مهاجمة الاقتصاد الأمريكي والنظام الاقتصادي العالمي أهدافاً مركزية بالنسبة لها.

وفي إطار تعريف الإرهاب من جانب المسؤولين الأمريكيين تجدر الإشارة إلى ما قاله وزير الدفاع رامسفيلد في ١٣ يونيو ٢٠٠٢ مجيباً عن سؤال طرحه أحد الصحفيين عما إذا كان مقاتلو كشمير يُعتبرون مقاتلين من أجل الحرية أم إرهابيين؛ حيث قال: "إن كل من يقوم بقتل رجال ونساء وأطفال أبرياء هو إرهابي، بغض النظر عما يدور في عقله من سبب يدفعه للقيام بما يقوم به"^(٣٣)، والواقع فإن تعريف رامسفيلد هذا للإرهابيين يثير على الفور التساؤل بشأن التوصيف الأمريكي للإسرائيليين الذين يقتلون الأبرياء رجالاً ونساءً وأطفالاً يومياً، وعلى مدى عامين متواصلين!!

وعلى صعيد محاربة الإرهاب الدولي، ترى الولايات المتحدة أن محاربة الإرهاب الدولي تختلف عن أي حرب أخرى في تاريخها، وبالتالي فسيتم خوض هذه الحرب على عدة جبهات وعبر فترة طويلة من الزمن^(٣٤). ولقد حدد بوش أربعة مبادئ ثابتة للاستراتيجية الأمريكية المضادة للإرهاب في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر

في العمل بمفردها إذا اقتضى الأمر لممارسة حقها في الدفاع عن النفس، ومن خلال عمل وقائي ضد إرهابيين كهؤلاء ولمنعهم من إلحاق الضرر بشعبها ودولتها.

ج- حرمان الإرهابيين من أي رعاية أو دعم أو ملاذ آمن إضافي عن طريق إقناع الدول، أو إرغامها على تحمل مسؤولياتها السيادية، وستقوم الولايات المتحدة أيضاً بشن حرب فكرية war of idea لكسب المعركة ضد الإرهاب الدولي، وهذا يتضمن:

(١) استخدام نفوذ الولايات المتحدة بالكامل، والعمل عن كثب مع الحلفاء والأصدقاء لتوضيح عدم مشروعية كل أعمال الإرهاب؛ بحيث ينظر إلى الإرهاب كالنظر إلى العبودية والقرصنة والإبادة العنصرية: وهو السلوك الذي لا تبرره ولا تدعمه أي حكومة تحترم نفسها، وعلى الجميع أن يواجهه.

(٢) دعم الحكومات المعتدلة والعصرية خصوصاً في العالم الإسلامي لضمان ألا تجد العقائد التي يروجها الإرهابيون أرضاً خصبة في أي دولة.

(٣) إضعاف الظروف التي تغذي نمو الإرهاب، من خلال تجنيد المجتمع الدولي، وتركيز جهوده وموارده على المناطق الأكثر تعرضاً للخطر.

(٤) استخدام الدبلوماسية الفاعلة لتعزيز إنارة ضوء الآمال والطموحات للحرية

في إبريل ٢٠٠٢ تحت عنوان " أنماط الإرهاب الدولي" هذه المبادئ هي كالاتي:
أ- عدم تقديم تنازلات للإرهابيين وعدم عقد صفقات معهم.

ب- تقديم الإرهابيين للعدالة لمحاكمتهم عن جرائمهم.

ج- تسليط الضغط على الدولة التي ترعى الإرهاب وعزلها لإرغامها على تغيير نهجها.

د- تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب لتلك الدول التي تعمل مع الولايات المتحدة وتحتاج إلى مساعدة^(٣٥).

وتحدد الوثيقة الأمريكية أن الهدف من الحملة الأمريكية ضد الإرهاب هو "تفكيك المنظمات الإرهابية وتدميرها"، ثم تحدد الأساليب التي سيتم من خلالها تحقيق هذا الهدف كالاتي:

أ- العمل المباشر والمتواصل باستخدام كل عناصر القوة القومية والدولية، وسيكون التركيز المباشر على المنظمات الإرهابية ذات القدرات الدولية، وعلى أي إرهابي أو دولة ترعى الإرهاب، وتحاول امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها.

ب- الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وعن مصالحها في الداخل والخارج من خلال تحديد مصادر التهديد وتدميره قبل وصوله إلى حدودها، وفيما ستعمل الولايات المتحدة باستمرار على حشد دعم المجتمع الدولي؛ فإنها لن تنترد

وفي هذا الإطار يشير John R. Bolton نائب وزير الدولة للسيطرة على التسليح والأمن الدولي: "أن الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل موجودة منذ فترة، ولكن الآن فإن الولايات المتحدة، وهي تعمل لتخليص العالم من التهديد الإرهابي فإن علينا ألا نقلل من الخطر الحقيقي والمتزايد الذي تفرضه الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، التي يمكن أن تقع في أيدي الإرهابيين: إن السديكتاتوريين في الدول المعادية مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية يملكون بالفعل بعض أسلحة الدمار الشامل ويطورون أسلحة أخرى، وحلفاؤهم الإرهابيون يبحثون عن مثل هذه الأسلحة ولن يضيعوا أي فرصة لاستخدامها ضدنا"، يقول أيضاً بوش: "إن كل دولة في انتلافنا ينبغي أن تأخذ بجدية تهديد الإرهاب على نطاق كارثي، الإرهاب المسلح بأسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية".

في إطار هذا الربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، أصبح الأمريكيون يؤكدون تماماً أن هناك علاقة قوية بين الدول التي ترعى الإرهابيين وانتشار الأسلحة النووية، وهناك تأكيد مستمر من جانبهم على الاعتقاد بأنه -مع قليل من الاستثناءات- فإن الجماعات الإرهابية لم تحصل، ولا تستطيع أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل بدون دعم الدول القومية؛ ومن ثم، فإن التحرك الأمريكي وفقاً لذلك هو من اتجاه إنهاء رعاية الدولة للإرهاب، وكشف هذه الدول التي تملك أسلحة نووية مما يمثل انتهاكاً لاتفاقيات منع الانتشار.

لدى أفراد المجتمعات التي يحكمها رعاية الإرهاب الدولي^(٣٦).

ويلاحظ على هذا العرض الذي قدمته الوثيقة الأمريكية لكيفية مواجهة الإرهاب الآتي:

أ- تقنين استخدام الحرب الوقائية، وإضفاء الشرعية عليها باعتبارها دفاعاً عن النفس، (وهذه المسألة سوف تتناولها الدراسة تفصيلاً باعتبارها البعد الثاني للاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر).

ب- عولمة الخطر الإرهابي، وجعل مواجهته فرضاً على كل المجتمع الدولي بما يمتلكه من طاقات وإمكانيات وموارد، ولو على حساب أهداف أخرى قد يراها هذا المجتمع أكثر أهمية، مثل التنمية الاقتصادية ومواجهة الأخطار البيئية... الخ.

ج- الربط ما بين الإرهاب وامتلاك الأسلحة النووية، باعتبارهما الخطر المزدوج الأول الذي يواجه الولايات المتحدة، ويتضح ذلك أيضاً فيما ذكره بوش وأشارت إليه الدراسة من قبل، من أن الخطر الأعظم الذي تواجهه الولايات المتحدة يكمن عند مفترق طريقي الراديكالية والتكنولوجيا، وقد أكدت الوثيقة الأمريكية على أن تركيز الولايات المتحدة أساساً سينصب على المنظمات الإرهابية، وعلى أي فرد أو دولة ترعى الإرهاب، وتحاول أن تستخدم أو تحصل على أسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها.

الدول المارقة؛ فهذه المعاهدة (التي كانت قد وقعت عام ١٩٧٢) كانت تفرض من المنظور الأمريكي مشكلات أساسية بالنسبة لحاجة الولايات المتحدة للدفاع ضد التهديد الصاروخي المتنامي، وهو التهديد الذي لم يكن قائماً عندما وقعت هذه المعاهدة.

ووفقاً للإطار الاستراتيجي الجديد أيضاً؛ فإن وقف انتشار التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ من خلال جهود منع الانتشار تمثل عنصراً أساسياً، وقد اتفق بوش على التعاون مع الرئيس بوتين بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي هذا الإطار فإن الأمريكيين يجرون مناقشات مستمرة مع الروس بشأن المخاوف الأمريكية من انتشار تكنولوجيا الصواريخ والتكنولوجيا النووية من جانب بعض الكيانات الروسية لدول مثل إيران.

ويعتبر الأمريكيون هذا الإطار الاستراتيجي الجديد لا يمثل فحسب انعكاساً ملائماً للعلاقة بين روسيا والولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، ولكن أيضاً انعكاساً للتهديدات الأمنية الجديدة في القرن الـ ٢١، والتي تتسم بكونها تهديدات إرهابية عبر كونية، وبكونها مخاطر حقيقية تتبع من إمكانية استخدام التكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية، إذا ما تم اكتسابها من جانب القوى المعادية^(٣٧).

وعلى الجانب الآخر كان توجه الولايات المتحدة نحو التعامل مع الدول المعادية، والتي تملك أسلحة نووية أو بيولوجية أو

ولمواجهة هذه التهديدات الملحة من المنظور الأمريكي، فإن إدارة بوش تعتقد أن مفاهيم الحرب الباردة الخاصة بالتدمير المؤكد المتبادل والاحتواء لم تعد ملائمة؛ فهذه التكتيكات كانت ملائمة حينما كان التهديد الأعظم للولايات المتحدة يأتي من قوة عظمى نووية، ولكن هذه التكتيكات ليس لها جدوى في عالم يوجد فيه إرهابيون مستعدون لتنفيذ ما تطلبه منهم النظم الديكتاتورية المعادية للولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالي فمن المنظور الأمريكي فإن الموقف الأمني الدولي قد تغير، ومن ثم ينبغي تكييف الدفاعات والموارد الأمريكية وفقاً للموقف الأمني الجديد.

واستجابة لهذا الموقف الأمني الدولي الجديد اتفق بوش مع الرئيس بوتين على استراتيجية أمنية شاملة عرفت "بالإطار الاستراتيجي الجديد" The New Strategic Framework الذي صدر في لقاء القمة بينهما في مايو ٢٠٠٢ في موسكو، والذي يتضمن النص على تخفيض الأسلحة النووية الهجومية، وإقامة نظم دفاعية قادرة على تحقيق الحماية في مواجهة الهجمات الصاروخية، وتعزيز إجراءات عدم الانتشار ومواجهة الانتشار، والتعاون مع روسيا لمكافحة الإرهاب.

وفي يونيو ٢٠٠٢ انسحبت الولايات المتحدة رسمياً من معاهدة الصواريخ الباليستية، مما يسمح لها بتطوير ونشر نظام لحمايتها ضد تهديد الصواريخ الباليستية من

الإنتاجية إلى جانب المواد الخام والمكونات والخبرة، والأرباح من هذه المبيعات تساعد بيونج بانج على دعم وتطوير برامجها الصاروخية وربما أسلحة أخرى للدمار الشامل، وهي بالتالي تنتج منتجات جديدة وتعدها للمستوردين منها وهم بصفة خاصة إيران وليبيا وسوريا ومصر.

أما إيران فتبقى هماً أساسياً نظراً لسعيها الدائم لامتلاك مقدرات صاروخية وأسلحة دمار شامل في وقت واحد؛ فطهران قد تكون قادرة محلياً على إنتاج مادة انشطارية كافية لإنتاج سلاح نووي مع نهاية هذا العقد. والحصول على هذه المادة من الخارج يمكن أن يقلل من المدة المقدرة، وبمساعدة من روسيا أو كوريا الشمالية فإن إيران يمكنها مع نهاية هذا العقد إجراء اختبار لـ ICBM، كما أن إيران يمكن أن تسعى لتطوير أو امتلاك LACMs أكثر تعقيداً. كما أنها تستمر أيضاً في تطوير المعدات والخبرات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تساعد على تطوير وتوسيع صناعة الأسلحة البيولوجية، والإبقاء على احتياطي كبير من السلاح الكيميائي.

هذه الدول الثلاث تمثل من المنظور الأمريكي محور الشر، الذي يجسد العلاقة والرابطة بين الراديكالية والتكنولوجيا، بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وقد قررت الولايات المتحدة محاربة خطرهما المتوقع دون انتظار وقوعه، وتنتقل الدراسة إلى طرح الأسئلة التالية هل تحول الإرهاب

كيميائية أو تسعى لامتلاكها، والتي حددتها بدول محور الشر؛ فالعراق إلى جانب امتلاكه لتاريخ طويل من الإرهاب، فإنه مصمم وفقاً للرؤية الأمريكية- على مقاومة عقوبات الأمم المتحدة والمضي قدماً في تطوير برنامجه النووي سعياً لامتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ فالعراق مستمر في بناء وتوسيع البنية التحتية القادرة على إنتاج أسلحة دمار شامل، وهو يوسع من صناعاته الكيميائية المدنية بطرق يمكن تحويلها بسرعة إلى إنتاج أسلحة كيميائية، وتعتقد الولايات المتحدة أنه يحتفظ أيضاً ببرنامج أسلحة بيولوجية نشط ومتطور، كذلك تعتقد أنه مستمر في تطوير مقدرات الصواريخ الباليستية، بما يتجاوز القيود التي تفرضها قرارات الأمم المتحدة، ومن ثم فإنه بمساعدة خارجية معقولة يمكن أن يجري اختبار إطلاق صاروخ باليستي طويل المدى خلال السنوات الخمس القادمة، وتؤكد الولايات المتحدة أيضاً أن صدام لم يتخل عن برنامجه للأسلحة النووية، وأنه يحتفظ بعدد كبير من العلماء في المجال النووي ووثائق البرنامج، وربما جانب من البنية التحتية للصناعات ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن أن تدعم إعادة إنعاش وتنشيط برنامج الأسلحة النووية، وقد أعربت الولايات المتحدة بصفة خاصة عن قلقها بشأن إمكانية أن يحصل صدام حسين على المواد القابلة للانشطار.

أما كوريا الشمالية فتستمر في تصدير الصواريخ الباليستية الكاملة. والمقدرات

(الإرهاب)، الذي سوف يمثل تهديداً هاماً خاصة حينما تتضمن الأعمال الإرهابية استخدام أسلحة الدمار الشامل"، ويضيف: "إنني قلق للغاية بشأن التعقيد المتزايد للأفراد، والجماعات الإجرامية، والاحتمال المتزايد أن يستغلوا التقدم في مجالات الاتصالات والمواصلات والتمويل العالمية والظروف الأخرى المواتية... إن التهديد الإرهابي للولايات المتحدة من المحتمل أن يتزايد؛ حيث تركز هذه الجماعات والأفراد الساخون على الولايات المتحدة باعتبارها الرمز الأكثر وضوحاً لكل شيء خطأ في العالم"^(٣٨).

ومن ثم يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة قد بدأت في تصوير الإرهاب؛ باعتباره الخطر والهم الأمني الأول في عالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك منذ ما قبل أحداث ١١ سبتمبر؛ فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي تسعى الولايات المتحدة للبحث عن عدو جديد يمكن أن تصوغ حوله استراتيجيتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، ويمكن أن يمثل مبرراً لوجود واستمرار حلف الأطلنطي كمصدر جديد للتهديد يمكن أن تتفق عليه دول الحلف كافة.

ومن ناحية أخرى، وبشأن دول محور الشر، فقد طورت الولايات المتحدة من قبل ١١ سبتمبر مفهوم الدول الراحية للإرهاب والدول المارقة **Rogue States**، ووضعت لها قائمة محددة، وهذه الدول وفقاً للمصطلح الأخير هي تلك التي تدرك تقليدياً باعتبارها دولاً تسعى لإحداث الاضطراب في العالم، المحب للسلام من خلال وسائل مثل دعم، والتحريض على الإرهاب وتطوير أسلحة

ليصبح الهم الأمني الأول قد تحقق فقط بعد ١١ سبتمبر؟ أي هل هو أمر استحدث ونشأ فقط بعد ١١ سبتمبر؟ هل الربط بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب هو ابتكار جديد من جانب الإدارة الأمريكية الحالية؟ هل الدول المشار إليها باعتبارها محور الشر لم تكن واردة على القائمة السوداء للسياسة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر؟ هل الأصولية الإسلامية التي تجسد الإرهاب وفقاً للمفهوم الأمريكي لم تكن مدركة قبل ١١ سبتمبر باعتبارها كذلك؟

هذه التساؤلات في الواقع يمكن الإجابة عنها جميعاً، فمن ناحية فإن الحديث عن ١١ سبتمبر باعتبار أنه قد مثل منعطفاً رئيسياً في تغيير الاستراتيجية الأمريكية للأمن بحيث ظهر "الإرهاب" فجأة باعتباره التهديد الأمني الأول بعد أن كان يمثل شكلاً من أشكال التهديدات عبر القومية التي تتعرض لها الولايات المتحدة هو حديث يفتقد قدرًا من الدقة من وجهة نظر الدراسة.

فمنذ ما قبل ١١ سبتمبر تنظر الولايات المتحدة للإرهاب باعتباره الهم الأول والخطر الرئيسي الذي ينبغي على الولايات المتحدة الإعداد لمواجهة، وفي هذا الإطار يمكن الاستدلال بحديث لمدير وكالة المخابرات الأمريكية **Patrick Hughes**، في فبراير ١٩٩٩؛ حيث يقول: "إنه إذا لم يكن محتملاً بروز تحدٍ عالمي على نطاق الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الولايات المتحدة سوف تواجه مجموعة من المخاطر التي يأتي في مقدمتها

والأصدقاء والحلفاء، وأنه في حين يوجد تنوع كبير بين هذه الدول، فإنها تتقاسم عدداً من الخصائص المهمة، فهذه الدول تحدد الولايات المتحدة على أنها الدولة العدو، وتعتقد أنها تقف حاجزاً رئيسياً أمام تحقيق أهدافها. إن الاتجاه الواضح المشترك بين هذه الدول يتمثل في سعيها العدواني لإنتاج أسلحة بيولوجية وكيميائية، وفي بعض الحالات أسلحة نووية، إن كل دولة من هذه الدول تسعى أيضاً للحصول على صواريخ عابرة للقارات بعيدة المدى وترعى كل منها الإرهاب الدولي^(٤١).

وهكذا يبدو واضحاً أن مصطلح "دول محور الشر" ما هو إلا صياغة جديدة للدول الراحية للإرهاب والدول المارقة، ومرشح أن ينضم إلى هذا المحور العديد من الدول العربية الأخرى التي ستدور عليها الدائرة بعد العراق؛ وهي سوريا ولبنان وليبيا، كذلك مرشح أن ترد على القائمة السوداء بعد تنظيم القاعدة، حماس، وحزب الله، والجهاد، وجماعة محمد.. الخ من تنظيمات تشكل قلقاً أساسياً بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل من قبل ١١ سبتمبر؛ فالأهداف إذن كانت جاهزة من قبل ١١ سبتمبر، ولم يكن مطلوباً فقط سوى توفر الذريعة للهجوم عليها، وماذا يمكن أن تكون هناك ذريعة أفضل من أحداث ١١ سبتمبر؟

إذن ما تريد الدراسة التأكيد عليه هو أن صعود الوزن النسبي للإرهاب كمصدر للتهديد، وإدراك الولايات المتحدة له باعتباره الهم الأمني الأول لم يكن أمراً جديداً بعد ١١ سبتمبر، ولكن ربما أن استخدام محاربتته

الدمار الشامل، وعدم المشاركة في المؤسسات الدولية، والاشتراك في أنشطة تعد خارجة عن المعايير الدولية الأساسية، وقد تصدرت إيران وكوريا الشمالية والعراق من قبل ١١ سبتمبر هذه القائمة^(٣٩).

أما أفغانستان فقد اعتبرتها الإدارة الأمريكية دولة مارقة غير تقليدية **untraditional rogue state**، حيث إنها بسياستها الشاذة والغريبة والحرب الدائرة داخلها، والمسببة لعدم الاستقرار، تجعل عملية التنبؤ بشأنها صعبة للغاية إن لم تكن مستحيلة، يمثل ما تبدو أيضاً محاولة جعلها دولة تميل إلى الاعتدال؛ فهي دولة تمثل تهديداً للعديد من الدول، وهي تمثل المنفى الذي اتجه إليه الإرهابي المتهم، والعقل المدبر أسامة بن لادن منذ عام ١٩٩٦، والذي يتهم من قبل الغرب عامة بتدبير العديد من أعمال الإرهاب الدولي كان آخرها تفجيرات السفارة الأمريكية أغسطس ١٩٩٨، والذي ردت عليه الولايات المتحدة بقصف قواعد التدريب لجماعة القاعدة التابعة له^(٤٠).

وفي هذا الإطار أيضاً يذكر كيري كارتشور، وهو خبير أمريكي في الدفاعات الاستراتيجية يعمل في دائرة الدفاعات الاستراتيجية والميدانية في مكتب مراقبة الأسلحة بوزارة الخارجية الأمريكية: "أن علاقاتنا مع دول مثل كوريا الشمالية والعراق وإيران سوف تحدد بدرجة كبيرة التهديدات التي توجهها هذه الدول ضد مصالح الولايات المتحدة

الاستراتيجيين والعاملين في الإدارة الأمريكية، باعتبار أن ذلك خطأ فادح يمكن أن يرتب آثاراً سلبية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار يشير الكثير منهم إلى أن الحرب على الإرهاب سوف تفشل بلا شك إذا ما تم تصويرها ما كحرب على الإسلام، وإذا ما ولدت بالتالي الدعوة للتضامن الإسلامي في حرب مقدسة (الجهاد) ضد الولايات المتحدة والقوى الأخرى التي تكافح الإرهاب؛ فالولايات المتحدة سوف تخسر الكثير إذا لم تتجح في جهودها لتجنب وصف الحرب على الإرهاب بالحرب ضد الإسلام، ومن هنا فقد دعوا الولايات المتحدة إلى استخدام الأدوات الأخرى غير العسكرية إلى جانب العمل العسكري، ودعوا إلى تطبيقها بدقة من أجل تجنب "شبح" توحيد العالم الإسلامي خلف ابن لادن^(٤٣).

ومن هذا التحذير الذي يوجهه الاستراتيجيون الأمريكيون إلى الإدارة الأمريكية يمكن أن نفهم إصرار الولايات المتحدة على لسان مسئولها على اختلافهم على تأكيد أن الحرب ضد الإرهاب ليست حرباً ضد الإسلام، فالتضامن الإسلامي - رغم ضآلة احتمالات تحقيقه - يمثل بالنسبة لهم شبحاً مخيفاً من الصعب تخيله؛ نظراً لما سيجلبه من خسائر على الولايات المتحدة.

٢ - رسالة بوش إلى العالم "إما معنا أو ضدنا":

كشعار لحملة نشن ضد مواقع ودول ومنظمات مختلفة هذا هو الجديد في إطار الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وإن كان لتحقيق أهداف محددة سلفاً.

ومن الواضح أن هذه الأهداف -جميعها (باستثناء كوريا الشمالية) هي أهداف تقع في العالم الإسلامي، وهذا ما يشير إليه جورج تينت مدير وكالة المخابرات المركزية حين يقول مشيراً إلى التهديدات الإرهابية: "إن كل هذه التحديات تأتي جميعها من أجزاء في العالم الإسلامي"، ثم يشير إلى النظام التعليمي باعتبار أن له التأثير الأعظم الأطول مدى على أي مجتمع، ويؤكد أن التعليم الابتدائي والثانوي في أجزاء من العالم الإسلامي غالباً ما يسيطر عليه تفسير للإسلام يؤكد على التعصب والكراهية، وأن المتخرجين من هذه المدارس يمثلون جنوداً للعديد من الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تعمل عبر أنحاء العالم الإسلامي. ورغم هذا الوضوح في تحديد الأهداف إلا أنه يستطرد قائلاً: "إنني أود أن أبرز ما أكده بوش: إن الإسلام نفسه ليس هو العدو ولا التهديد للولايات المتحدة، ولكن الغضب المتزايد تجاه الغرب، وتجاه الحكومات الصديقة لنا بين المتطرفين الإسلاميين والمتعاطفين معهم، من الواضح أنه يشكل تهديداً لنا، إننا رأينا ولا نزال نرى هذه القوى تعمل عبر العالم الإسلامي"^(٤٢).

والواقع أن إشارة بوش إلى الحرب التي سيشنها على الإرهاب، باعتبارها حرباً صليبية قد أثار تحفظ الكثير من

مظلة الحركة الوهابية الأصولية للإسلام) قد نفذوا هذه الهجمات، كذلك أيضاً فإن هذا المبدأ ساعد في تنشيط وإنعاش العلاقات مع قوى رئيسية مثل الصين وروسيا والهند، والتي تواجه كل منها التمرد الإرهابي الخاص بها، وجميع تلك الدول تربطها بواشنطن الآن علاقة تتسم بقدر من الصداقة يفوق تلك التي تسم العلاقات فيما بينها، وأخيراً فإن هذا المبدأ أيضاً استخدمه بوش لعزل العراق وإيران وكوريا (محور الشر) وإعلان حق أمريكا في القيام بهجوم مسبق على أي مكان في العالم بما يتوافق والمصالح الأمريكية^(٤).

وفي الحقيقة فإن هذا المبدأ يجسد الإرهاب السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة ضد دول العالم المختلفة والذي تستغله لتحقيق أهداف الهيمنة والسيطرة دون أدنى معارضة أو مساومة.

٣- الضربة الوقائية كمبدأ جديد للاستراتيجية الأمريكية:

كما سبق أن أشارت الدراسة، فإن الرئيس بوش قد أعلن مبدأ الضربة الوقائية كمبدأ جديد للاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر، وذلك في خطاب له أمام الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت في يونيو 2002، وأوضح بوش أنه حسب المبدأ الجديد ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه "ضربات وقائية مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية، أو دول تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية"، وأضاف: "إن

أرست الولايات المتحدة -ومنذ اللحظات الأولى التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر- مبدأً خطيراً يتمثل في تقسيم العالم إلى فريقين: فريق الخير مع الولايات المتحدة وفريق الشر ضد الولايات المتحدة، ففي خطابه في 20 سبتمبر 2001 أكد بوش: إما أن تكونوا معنا، وإما أن تكونوا مع الإرهابيين، إما أن تكونوا مع الحضارة والخير (مع الولايات المتحدة)، وإما أن تكونوا معهم مع البربرية والشر (مع الإرهابيين)، وطلب من دول العالم أن تختار، وحذر الدول التي سوف تختار اختياراً خاطئاً، لقد أصبح هذا المبدأ بمثابة المفهوم المنشط للسياسة الخارجية الأمريكية، وأحدث تحولاً أساسياً في بؤرة تركيز الإدارة الأمريكية.

وفي ضوء هذا المبدأ فإن رسالة واشنطن الأساسية للعالم يبدو أنها أصبحت "فرض الأوامر" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ فإن هذا المبدأ استخدم لتبرير تواجد جديد في الخارج غير مسبوق منذ الأيام الأولى للحرب الباردة يرقى تقريباً إلى إعلان الهيمنة الأمريكية، ومن ناحية ثالثة، فإن هذا المبدأ أعاد تعريف العلاقات الأمريكية حول العالم؛ فعلى سبيل المثال -وكما سيأتي تفصيلاً- فإن باكستان أجبرت على أن تتخلى عن دعمها القديم والمستمر منذ فترة طويلة لطالبان والقاعدة، وكان على السعودية مواجهة حقيقة أن خمسة عشر من مواطنيها الثائرين (الذين تم تشكيلهم تحت

سياسة استخدام القوات العسكرية لتنفيذ ضربات وقائية حاسمة.

وقد أعلن كولن باول أمام الصحفيين بعد حديث بوش في ويست بوينت ما أصبح يشار إليه بمبدأ باول والذي ينص جزئياً على وجوب أن تبقى الولايات المتحدة حذرة في استخدامها للقوة، ولكن عندما تلتزم باستخدامها عليها أن تكون ساحقة، وقد شدد باول على إمكانية استخدام السياسة الوقائية الجديدة لبوش لتبرير هجوم ضد دولة، أو ضد منظمة إرهابية لا دولة لها^(٤٧).

ولتوضيح التحول في السياسة الأمريكية وفقاً لهذا المبدأ الجديد، يمكن الإشارة إلى حادث مهاجمة إسرائيل للمفاعل النووي العراقي وتدميره عام ١٩٨١، في ذلك الوقت أدانت الإدارة الأمريكية الهجوم الإسرائيلي بشدة ووصفته بالعدوان على دولة أخرى، واتخذ الرئيس ريجان حينذاك قراراً بوقف تسليم إسرائيل شحنة طائرات أواكس كان مقرراً تسليمها لها في ذلك الوقت؛ وذلك لأنها استخدمت أسلحة أمريكية في هذا الهجوم منتهكة بذلك القانون الأمريكي الذي يحرم استخدام هذه الأسلحة خارج أراضيها، وفي غير أغراض الدفاع عن النفس فقط، أما الآن فقد تغير موقف الإدارة الأمريكية؛ حيث وصف باول ضرب المفاعل النووي العراقي بواسطة إسرائيل بأنه كان ضربة عسكرية وقائية موفقة^(٤٨).

وهكذا، فإن اللجوء إلى استراتيجية الضربات الوقائية عبر عن قناعة كبار

الحرب على الإرهاب لن يتم كسبها من موقع دفاعي، يجب أن ننقل المعركة إلى العدو، أن نفشل خطته، وأن نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر. سوف يتطلب أمننا من كافة الأمريكيين أن ينظروا إلى الأمام وأن يوظفوا العزم ويكونوا مستعدين للقيام بعملية وقائية عند الضرورة لحماية حريتنا والدفاع عن حياتنا "... إن الردع بمعنى الوعيد برد انتقامي هائل ضد الدول لا يعني شيئاً بالنسبة لشبكات الإرهابيين السرية التي لا دولة لها أو مواطنين عليها حمايتهم. والاحتواء غير ممكن عندما يصبح بإمكان حكام طغاة غير متزنين ويملكون أسلحة دمار شامل أن يسلموها إلى حلفاء إرهابيين، فإن انتظرنا أن تتجسد هذه التهديدات بالكامل نكون قد انتظرنا لأطول مما يجب"^(٤٥).

وقد أكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي أيضاً هذا المبدأ فقد جاء بها: "لن نتردد في العمل بمفردنا إذا اقتضى الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال عمل وقائي ضد إرهابيين كهؤلاء ولمنعهم من إلحاق الضرر بشعبنا ودولتنا"^(٤٦)؛ فمن المنظور الأمريكي فإن الولايات المتحدة هي دولة تعرضت للرعب والخسائر في ١١ سبتمبر، ودولة ذاقت ما قد يجلبه الإرهاب المدمر في المستقبل، ويعتقد قادة أمريكا أنه ليس باستطاعتهم تحمل تكلفة الترف، الذي يعتمد على استراتيجيات وخطط تكتيكية تسمح باحتمال حدوث هجمات مدمرة، ثم ترد عليها بعد حدوثها؛ ومن هنا كانت أهمية استراتيجية استباق الأحداث والتي في ظلها تتحول السياسة الأمريكية ضد الإرهاب من سياسة الاحتواء إلى سياسة العمل الوقائي، ومن سياسة الرد الانتقامي المحدود للقوات العسكرية، إلى

ناحية أخرى، ويمكن إبراز أهم هذه الانتقادات على النحو التالي:

أ- على المستوى الاستراتيجي، فإن الأمر يتطلب بذل جهود كبيرة واستهلاك وقت ليس بالقصير من أجل بناء قوات متخصصة جديدة، قادرة على القيام بمهام معقدة ذات طبيعة خاصة تفرضها تلك الاستراتيجية.

ب- رغم جاذبية "الضربة الوقائية" من الناحية النظرية، إلا أنها واقعيًا تمثل تحديًا عمليًا وسياسيًا؛ فمن الناحية العملية سيكون من الصعب تحديد أنسب التوقيتات لتوجيه الضربة؛ حيث إن أنسب التوقيتات لشن الهجوم هو المرحلة المبكرة لمحاولات إحدى الدول إنتاج أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، غير أنه في هذه المرحلة تقل كثيرًا فرص اكتشاف هذا الوضع، في الوقت نفسه فإنه كلما اقتربت دولة ما من امتلاك قدرة تدميرية حقيقية؛ فإن مساعيها من أجل حماية قدرتها ستزداد، وبالتالي فإنه كلما تعاضم تهديد برامج أسلحة الدمار الشامل زادت مصاعب الوصول إليها، وقلت فرص تدميرها.

ج- من الناحية السياسية، فلن يكون سهلاً إقامة تحالفات تنسق الجهود، وتوفر قدرات معلوماتية ومخابراتية بالقدر اللازم لنجاح هذه المهام الصعبة، فضلاً عن الصعاب الفنية والتكتيكية التي سيتعرض لها تخطيط وتنفيذ مثل هذه العمليات المشتركة.

مسئولي الإدارة الأمريكية بأن الاستراتيجيات التي كان معمولاً بها في النصف الثاني من القرن العشرين، وبالذات استراتيجيتي الردع والاحتواء لن تكون صالحة مع التهديدات الناشئة؛ فالردع يقوم على أن الخصم لن يلجأ أصلاً إلى الهجوم إذا أدرك أن هجومه سوف يفشل في تحقيق أهدافه، أو إذا أدرك أنه سوف يتكبد خسائر جسيمة لتحقيق هذه الأهداف، في حين أن الاحتواء يقوم على فكرة تقييد حركة الخصم، لا سيما فيما يتعلق بامتلاك المزيد من مقومات القوة العسكرية والاقتصادية الجيوبوليتكية مما يقلل من قدرته على ممارسة التهديد، ونظرًا لاختلاف طبيعة التهديد، فإن هذه الاستراتيجيات القديمة لن تكون فعالة في مواجهة جماعات لا تقيم للموت أي وزن، ولا يمكن ردعها بأي وسيلة عسكرية؛ ولذلك قامت استراتيجية الضربات الوقائية على أنه من الممكن صيانة الأمن بصورة أفضل في حالة المبادرة باتخاذ الخطوات العسكرية اللازمة لمنع وقوع هجوم معادٍ بدلاً من انتظار حدوث هذا الهجوم، ومن الواضح أن هذه الاستراتيجية الجديدة تهدف أساساً إلى توفير الغطاء اللازم لشن الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق، وما قد يليها من أهداف (إيران، سوريا، لبنان ... الخ) (٤٩).

وتوجه العديد من الانتقادات لهذه الاستراتيجية، وهي تتعلق بصعوبة تطبيقها من ناحية، ووجود معوقات عديدة أمامها من

أن تهددها، ثم تتصرف وفقاً لهواها، وبناء على ما تراه دون النظر إلى أي تحالفات أو ائتلافات، الأمر الذي يتنافى مع القانون الدولي الذي يلزم باحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ويمنع التدخل في شئونها باستخدام القوة^(٥٠).

في ضوء هذه الانتقادات، فإن كثيراً من الخبراء والمسؤولين الأمريكيين يرى أنه كان من الأفضل والأكثر عقلانية أن تكون الضربة الوقائية أحد خيارات الاستراتيجية الأمريكية، لا أن تشكل صلب هذه الاستراتيجية، واعتبارها المسار الاستراتيجي للسياسة الأمريكية، إلا أنه رغم ذلك فإن البنّاجون قد بدأ بالفعل في وضع الدراسات حول كيفية شن حروب (من دون إنذار مسبق) تتجاوز بكثير مفهوم الغارات الجوية السريعة، وتعطي دوراً كبيراً للقوات الخاصة الأمريكية، وللمارينز والوحدات البرية، وعلى الرغم من أن المبدأ يضع استخدام الأسلحة النووية في آخر سلم أولوياته، إلا أنه لا يستبعد تماماً بصفتها فكرة لا يمكن التفكير بها، إذ يمكن للقوات الأمريكية (كخيار أخير) أن تستعمل أسلحة نووية تكتيكية محدودة القوة الحرارية لضرب مخابي، ومستودعات الأسلحة البيولوجية والصاروخية^(٥١).

ولكن يظل التساؤل قائماً: هل هذه الاستراتيجية تعد جديدة بمعنى أنه قد تم ابتكارها بعد ١١ سبتمبر؟ أم أنها كانت

د- صعوبة الحكم على أن دولة ما تتوى استخدام ما لديها من أسلحة بيولوجية، أو كيميائية، أو نووية، وذلك لغيب الدليل المؤكد، الأمر الذي سيعرض الضربة الوقائية لانتقادات دولية واسعة كما هو حادث بالنسبة لإصرار الولايات المتحدة على ضرب العراق.

هـ- أن هذه الاستراتيجية قد يترتب عليها تصعيد سريع للأزمات بدلاً من إنهاؤها؛ ذلك لأن الجماعات والدول المستهدفة لن تقف مغلولة الأيدي، بل قد تلجأ إلى سرعة تفجير الموقف، والتخلي عن ضبط النفس إلى الحد الذي قد يدفعها إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل.

و- أنها قد تمثل سابقة قد تدفع دولاً أخرى إلى تبنيها، واتخاذ مواقف مماثلة للولايات المتحدة بممارسة استراتيجية الضربات الوقائية؛ الأمر الذي قد يدفع العالم بأسره إلى حالة من الفوضى، وعدم الاستقرار؛ فيمكن لإسرائيل أن تلجأ إلى هذه الاستراتيجية تجاه الفلسطينيين، والهند تجاه باكستان، والصين تجاه تايوان، ناهيك عن إقدام استراليا على التهديد بها بالفعل إزاء الدول الآسيوية الإسلامية المجاورة (إندونيسيا، وماليزيا) التي تأوي جماعات إرهابية تحديداً. أضف إلى ذلك التناقض الصارخ بين المبدأ الأمريكي الجديد والقانون الدولي؛ حيث يقوم هذا المبدأ على حق الولايات أن تحدد ما هي مصالحها وما هي المصادر التي تهددها أو يحتمل

وحرمان الإرهابيين من الملجأ والمأوى؛ بمهاجمة مراكزهم الإدارية والمالية، وهذا يعني أن تكون القوات الأمريكية قادرة على محاربة الابتزاز والتهديدات من قبل أولئك الذين يمتلكون أسلحة الدمار الشامل، ومن الإرهابيين^(٥٢).

وفي مايو ٢٠٠١، وقبل أحداث سبتمبر، صرح بوش في خطابه في الجامعة الوطنية للدفاع "أنه لا يمكن أن يستند الردع بعد اليوم إلى التهديد بالرد الانتقامي النووي فقط، ودعا إلى إيجاد مفاهيم جديدة للردع تعتمد على القوات الهجومية والدفاعية"، وقد أكد الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون من قبل أحداث سبتمبر على أنه بغية الاستجابة إلى التهديدات المعاصرة والناشئة؛ فإن على الولايات المتحدة أن تغير طريقة تفكيرها بالنسبة للردع وكيفية ممارسته، وأنه ينبغي إعادة تصميم أساليب الردع لجعلها مستبقة للأحداث بدلاً من أن تكون رد فعلية^(٥٣).

إن ما تريد الدراسة أن تخلص إليه هو أن عملية مراجعة استراتيجية الردع والاحتواء وتطوير استراتيجية ذات مفاهيم جديدة قائمة على استباق الأحداث، والاعتماد على القوات الهجومية كانت عملية قائمة ومحل دراسة وبحث وإعداد قبل ١١ سبتمبر، الذي أطلق العنان لظهورها معتمدة على ذرائع ومبررات نابذة من أحداث ١١ سبتمبر.

وإلى جانب هذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية القائم على الضربات الوقائية، برز تحول آخر أسماه وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد بالتحول الجذري الاستراتيجي في الأولويات الهجومية والدفاعية، ويتمثل في

مطروحة من قبله ومنذ نهاية الحرب الباردة؟

الواقع أن انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ قد أوجد أوضاعاً جديدة تماماً، وأثار العديد من التساؤلات، كان من أبرزها: كيف سيتم تسيير مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكيف ستواجه التداعيات التي قد تترتب عليها، وكيف يمكن للولايات المتحدة التعامل مع هذه المرحلة بالحفاظ على السلام والنفوذ معاً؟ وقد طرحت في هذا الإطار فكرة الهجوم الوقائي في عهد الرئيس السابق بيل كلينتون عام ١٩٩٤، ولكن الأمر لم يتجاوز مجرد طرح الفكرة، إن لقي الاقتراح قبولاً من جانب البنتاجون، واستمر الاقتراح مطروحاً للنقاش والحوار في السنوات التالية لطرحة.

وفي مجال البحث عن استراتيجية جديدة لأمن الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين صدر تقرير من لجنة متخصصة في إبريل عام ٢٠٠٠ حول هذا الموضوع، وقد طرح التقرير مجموعة من النقاط والأفكار يمكن اعتبارها إرهابات أولية أُرست المقدمات لوثيقة الأمن القومي الأمريكي بشأن المبدأ الاستراتيجي الخاص بالهجوم الوقائي؛ حيث ورد فيها أن الولايات المتحدة عليها أن تسعى إلى تعميق الإجماع الدولي ضد الإرهاب وضد الدول الداعمة له، وعليها أن تعمل مع الآخرين في تعاون أممي ومخابراتي وعسكري وثيق؛ بهدف إفسال المخططات الإرهابية المحتملة،

انتفاء الحاجة إلى زيادة عدد الصواريخ الهجومية الباليستية الأمريكية من مواجهة نظيرتها الروسية، وضرورة الاستعاضة عن ذلك بتطوير الدفاعات الصاروخية الاستراتيجية القادرة على حماية الولايات المتحدة والدول الحليفة لها، بما يعكس التبدل الحاسم في نوعيات الأعداء بعد أن أثبتت أحداث ١١ سبتمبر أن الإرهابيين لم يرتدعوا بالترسانة الأمريكية الضخمة من الصواريخ الباليستية الاستراتيجية العابرة للقارات، لهذا يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل على صياغة وسائل وأساليب جديدة للردع وأنماط متطورة من القدرات الهجومية والدفاعية على حد سواء^(٥٤).

في هذا الإطار جاء انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من معاهدة منع انتشار الصواريخ العابرة للقارات؛ بما يسمح لها ببدء عمليات تطوير وإنتاج ونشر منظومات الدفاع المضاد لصواريخ الباليستية لصد أي هجوم خارجي في هذا الإطار يقول بوش: "إن الدفاع عن وطننا والدفاع المضاد للصواريخ هما جزء من نظام تعزيز أمننا، وهما أولويتان جوهريتان للولايات المتحدة"^(٥٥)، ولكن مما تجدر الإشارة إليه أن الدفاع الأمريكي ضد الصواريخ العابرة للقارات كان موضوعاً رئيسياً في حملة بوش الانتخابية عام ٢٠٠٠، والدعم الواسع الذي يحظى به المشروع في صفوف أعضاء مجلس النواب الجمهوريين، وفي أوساط الصناعات العسكرية الأمريكية مارس ضغوطاً على

الرئيس بوش للوفاء بالوعود التي قطعها لمراكز القوة التي دعمته، وكانت أحداث سبتمبر الفرصة السانحة التي أتاحت لبوش اتخاذ القرار الذي ظل متردداً في اتخاذه تحسباً لرد فعل الحلفاء الأوربيين، وأيضاً روسيا والصين.

وهكذا فإن ما تخلص الدارسة إليه أن الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية من ناحية، والضربات الوقائية من ناحية أخرى، هما جناحا الاستراتيجية الأمريكية دون أن يعني ذلك أنهما كانا وليدي لحظة ١١ سبتمبر، ولكن هذه اللحظة أتاحت الفرصة للولايات المتحدة للإعلان عن تبنيهما دون أدنى مراوغة أو تردد، ودون أدنى حرج بعد أن كان قد تم الإعداد لهما مسبقاً.

٤- دور الحلفاء في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

يحظى الحلفاء بدور محوري في الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وهو الأمر الذي تؤكد وثيقة الأمن القومي الأمريكي؛ حيث تشير في بندها الثامن إلى أن الولايات المتحدة سوف تنفذ استراتيجيتها من خلال إنشاء ائتلافات coalitions تكون واسعة بقدر الإمكان، وتؤكد الوثيقة أن الولايات المتحدة لا يمكنها تحقيق الكثير من المنجزات التي تدوم في العالم، دون التعاون المستديم مع حلفائها وأصدقائها في كندا وأوروبا، (وهي مركز لاثنتين من أقوى

تعرض الحلفاء للخطر وزيادة مرونة هياكل القيادة؛ لتتمكن من تلبية الاحتياجات العملية الجديدة^(٥٦).

وتطبيقاً لهذه الاستراتيجية فيما يتعلق بتوسيع الحلف وتطوير مهامه أعلن حلف الأطنطي في قمته الأخيرة في مدينة براج الموافقة على انضمام سبع دول من شرق ووسط أوروبا (من بينها دول البلطيق الثلاث) ليرتفع عدد أعضاء الحلف إلى ست وعشرين دولة، كما أقر الحلف مبدأ إنشاء قوة للتدخل السريع يمكنها العمل في مواجهة الظروف الطارئة^(٥٧).

واللافت للنظر أن موجة التوسيع التي تمت أخيراً، والتي ربما لن تكون الأخيرة قد اخترقت ما سبق لموسكو تسميته بالخطوط الحمراء من عملية توسيع الحلف؛ فموسكو التي اتخذت قرار تفكيك حلف وارسو، رأت في البداية أن الناتو ليس لديه أي مبرر للوجود بعد أن تفكك حلف وارسو، وطالبت أكثر من مرة بتفكيك هياكل الحلف مؤكدة أنه لم يعد ثمة ما يهدد أمن دول شمال الأطنطي، ولكن عندما أصرت الولايات المتحدة، ومعها عدد من دول الحلف على عدم تفكيكه بل تدعيمه وتوسيع عضويته؛ فقد اشترطت روسيا حينذاك عدم التفكير في ضم أي من دول الاتحاد السوفيتي السابق. ومن ثم، فإن روسيا تعارض بصفة عامة عملية التوسيع، وبصفة خاصة ضم أي من دول الاتحاد السوفيتي السابق، ومن بينها دول البلطيق. وقد أكدت موسكو مراراً أن دول

المنظمات في العالم، وأكثرها مقدرة: حلف الأطنطي الذي كان منذ تأسيسه مركز الأمن عبر الأطنطي، وما بين الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي الذي يعد شريكاً للولايات المتحدة في انفتاح التجارة العالمية).

وتؤكد الوثيقة أن هجمات سبتمبر شكلت هجوماً على حلف الأطنطي، وقد أدرك الحلف ذلك عندما لجأ للمرة الأولى في تاريخه إلى المادة الخامسة من المعاهدة المتعلقة بالدفاع عن النفس، وإذا كانت المهمة الأساسية للحلف -وهي الدفاع الجماعي لتحالف الديمقراطيات عبر الأطنطي- تبقى على ما هي عليه، إلا أن الناتو عليه أن يطور هياكل ومقدرات جديدة لتنفيذ تلك المهمة في ظل الظروف الجديدة، ومن ثم يجب على الحلف بناء القدرة على نشر قوات ذات قابلية عالية على التحرك، ومدربة خصيصاً للرد على أي تهديد يوجه ضد أي دولة من دول الحلف، وعلى الحلف أن يكون قادراً على العمل حيثما يجرى تهديد لمصالح الدول الأعضاء وأن ينشئ ائتلافات أخرى تعمل تحت سلطة الحلف إلى جانب مساهمة في الائتلافات القائمة على مهام محددة، ولتحقيق هذه المهام توصي الوثيقة بعدة أمور من أهمها؛ توسيع عضوية الحلف وتطوير عمليات التخطيط والاستفادة من الفرص التكنولوجية واقتصاديات النطاق في الإنفاق الدفاعي؛ بحيث يتم تحويل قدرات القوات العسكرية للحلف لتتمكن من السيطرة على المعتدين المحتملين، وتقليص درجة

مواقف قوى كبرى من عملية توسيع الحلف الآن، وفي المستقبل^(٥٨).

وإذا كانت الولايات المتحدة لم تفضل الاستعانة بحلف الأطلنطي خلال عملياتها في أفغانستان، فإن الحديث يدور الآن حول دور الحلف في الحرب المحتملة ضد العراق، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى إعلان مسؤولين بارزين في قيادة الحلف أن دول الحلف تدرس حالياً أربعة سيناريوهات قدمتها الولايات المتحدة حول إمكان قيام الناتو بمهام عسكرية في حالة شن حرب ضد العراق، وتتضمن هذه المهام التي ترغب واشنطن في قيام الحلف بها في حال شن الحرب ضد العراق:

أ- حماية تركيا من التهديد بضربة انتقامية من جانب العراق.

ب- استخدام منشآت التخطيط التابعة لحلف الأطلنطي؛ لتنسيق الجهود، مثل: النقل البحري أو الجوي للقوات والمعدات، وعملية التزود بالوقود في الجو، أو توفير غطاء جوي للقوات البرية.

ج- توفير قوات من أجل تعزيز السلام، والمساعدة في بناء العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين.

وكانت دول الحلف قد تعهدت باتخاذ "إجراءات فعالة" لمساندة الولايات المتحدة ضد العراق خلال قمة براج في شهر نوفمبر، وصرح نيكولاس بيرنز السفير الأمريكي لدى الناتو بأن واشنطن ترحب

البلطيق خطوط روسية حمراء، تجاوزها سيرتب رد فعل روسياً خارج سياق الحوار، وذلك نظراً لأن انضمام هذه الدول إلى الحلف يضع الحلف على الحدود الروسية مباشرة، بل على مسافة عدة كيلو مترات من مدينة سانت بطرسبرج العاصمة الثانية لروسيا، وهو ما تحقق بموجب قرار القمة الأخيرة، فماذا كان موقف روسيا؟

لقد تمثل الموقف الروسي في التأكيد على أنها لن تضخم من الخطوة، وسوف تواصل تعاونها مع الحلف، فهناك هموم مشتركة تعمل روسيا على مواجهتها بالتنسيق مع الحلف. وأكد وزير الخارجية الروسي إيغور ايفانوف "أن روسيا لم تعد ترى تهديداً في توسيع الحلف". وهكذا يبدو أن حلف الأطلنطي قد عثر على مبرر الوجود والعمل كمصدر جديد للتهديد، مصدر تنفق عليه دول الحلف كافة، ودول أوروبا من غير الأعضاء في الحلف، وتستفيد منه روسيا. فالحلف يركز على محاربة الإرهاب، ويتوسع إلى دائرة الأصولية، وهي دائرة تلتقي حولها الولايات المتحدة وروسيا، وتستفيد الأخيرة كثيراً من ذلك عبر توظيف القضية في حسم الصراع الدائر في الشيشان، لقد وجدت دول كثيرة في مصدر التهديد الجديد الذي حدده الحلف ما يحقق مصالحها، ويمكنها من العمل بحرية والحصول على معونة في تحقيق هدف بات يمثل نقطة التقاء بين خصوم الأمم، وهذا الالتقاء هو ما يفسر تبدل

بدور سياسي، ومشاركة عسكرية فعالة للحلف في حال اندلاع حرب في العراق^(٥٩).

إلى جانب الحلفاء الأوربيين، تؤكد الولايات المتحدة على أهمية تحالفاتها مع الدول الآسيوية، فتشيد بلجوء استراليا إلى معاهدة استراليا- نيوزيلندا- الولايات المتحدة (إنزوس) لتعلن أن هجمات سبتمبر كانت هجوماً موجهاً لاستراليا ذاتها وقيامها بإرسال أفضل القوات القتالية للمشاركة في عملية "الحرية الدائمة"، كذلك تشير الولايات المتحدة إلى مستوى الدعم اللوجستي العسكري الذي تقدمت به اليابان وكوريا في غضون أسابيع من هجمات سبتمبر، كما تشيد بشركائها في التحالف تايلاند والفلبين وسنغافورة ونيوزيلندا، وبالتالي فقد أثبتت الحرب ضد الإرهاب من المنظور الأمريكي أن تحالفات الولايات المتحدة في آسيا لا تمثل دعامة للسلام والاستقرار الإقليمي فحسب، ولكنها تحالفات مرتبة وجاهزة للتعامل مع بروز تحديات جديدة^(٦٠).

وعلى جانب آخر، تشير وثيقة الأمن القومي الأمريكي إلى أن الولايات المتحدة متنبهة إلى احتمال تجدد الأنماط القديمة من التنافس بين الدول العظمى، وتشير في هذا الصدد إلى روسيا والهند والصين باعتبارها دولاً عظمى محتملة تسير في خضم عملية تحول داخلية.

فيما يتعلق بروسيا، تؤكد الوثيقة أنه لم تعد روسيا والولايات المتحدة عدوتين استراتيجيتين، وأن الولايات المتحدة تسعى

لإعادة تركيز علاقاتها بروسيا على المصالح والتحديات المشتركة الناشئة منها والمحتملة، ومن ثم فهي تسعى إلى توسيع مجالات التعاون مع روسيا والذي كان قد بدأ في التوسع في شن الحرب العالمية ضد الإرهاب، كما تعمل على تسهيل دخول روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى ما كان قد تم من إنشاء مجلس حلف الأطنطي-روسيا بهدف تعميق التعاون الأمني بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا، ولكن تظل هناك مشكلات في العلاقة مع روسيا تتعلق بمدى التزام روسيا بالقيم الأساسية لديمقراطية السوق الحرة، وسجلها الملتبس في محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي يثير قلق الولايات المتحدة.

أما الهند فقد أجرت الولايات المتحدة تحولاً في علاقتها الثنائية معها، التي تربطها بها مصالح عديدة من أهمها مصلحة محاربة الإرهاب، والعمل على قيام آسيا مستقرة استراتيجياً، وإن كانت تظل هناك اختلافات بين الدولتين، أهمها: ما يتعلق بتطوير الهند لبرامج إنتاج الأسلحة النووية والصواريخ، ولكن الوثيقة تؤكد أنه من خلال شراكة قوية مع الهند، فإنه يمكن معالجة أي اختلافات بشكل أفضل.

وبالنسبة للصين تؤكد الوثيقة على أن علاقة الولايات المتحدة بالصين شكل جزءاً مهماً من استراتيجيتها لتشجيع الاستقرار والسلام والازدهار في منطقة آسيا-المحيط الهادي، وتشير الوثيقة إلى أن الولايات

أساسيين للنجاح في الحرب ضد الإرهاب، ومن ثم كان تصميم بوش وإدارته على بناء ائتلاف واسع النطاق منذ البداية لضرب القاعدة وطالبان؛ فوفقاً للكثير من المفكرين الأمريكيين فإن ابن لادن لديه معسكرات للتدريب وقواعد عديدة في أفغانستان، ولكن في دول أخرى فإن وجود القاعدة غير محدد وغير واضح، كذلك فإن هناك إلى جانب القاعدة منظمات إرهابية أخرى ينبغي وضعها تحت المراقبة والمبادرة بالهجوم عليها إذا ما بدا أنها مستعدة لضرب الولايات المتحدة أو حلفائها، أو إذا اتضح أنها مستعدة للتحالف مع القاعدة، ولكن لن يكون دائماً من الممكن أو من الضروري أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الهجوم. ومن ثم، فإن القوات العسكرية وقوات البوليس المتحالفة تعد أدوات أكثر ملاءمة للقبض على الإرهابيين الذين يعملون داخل حدودهم القومية من القوات الأمريكية؛ حيث إن لديها معلومات ليست لدى الولايات المتحدة، كما أنها تعلم الأرض والشعب بصورة أفضل. كذلك فالجهود ينبغي أن تبذل لإضعاف المنظمات الإرهابية عن طريق مهاجمة بناها التحتية؛ أي أن الطرق التعاونية والسرية يمكن أن تستخدم لحرمان هذه الجماعات من مدخل للأموال والعتاد^(٦٢).

ويدرك الفكر الاستراتيجي الأمريكي أنه ليس من السهل دائماً الحصول على حلفاء؛ فخلال الحرب الباردة سعت الدول المجاورة والمهددة من جانب الاتحاد السوفيتي سريعاً

تتعاون مع الصين حالياً؛ حيث تتوافق مصالحهما بما في ذلك الحرب الجارية على الإرهاب، وتعزيز الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، إلا أنه على الجانب الآخر تنتقد الوثيقة الأمريكية الخيارات الأساسية للصين حول طبيعة دولتهم، وسعيها لتطوير قدرات عسكرية متطورة، تتيح لها تهديد جيرانها. وترى الولايات المتحدة أن هذا المسار تخطاه الزمن، ولن يؤدي بالصين لتحقيق العظمة القومية، وترى أن الحرية الاجتماعية السياسية هي المصدر الوحيد لهذه العظمة، كما تشير الوثيقة إلى مجالات أخرى للاختلافات مع الصين، من أهمها: الملف التايواني وملف حقوق الإنسان، ومدى الالتزام بالتعهدات الخاصة بمنع الانتشار.

ومن خلال تناول الوثيقة للدول الرئيسية الثلاث التي تمثل دولاً عظيمة محتملة؛ وهي روسيا والصين والهند، فإنه يلاحظ أن ما يجمع الولايات المتحدة بهذه الدول الثلاث بات عدواً مشتركاً لها جميعاً؛ وهو الإرهاب. ومن ثم، فإنه أيًا كانت مساحة الاختلاف مع هذه الدول إزاء بعض القضايا، إلا أن هذا العدو المشترك أصبح هو الموحد بينها، وأصبح هو القادر على جمعها سوياً في أعمال مشتركة تصب في بوتقة محاربة الإرهاب بالمفهوم الأمريكي.

والواقع أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي، والذي يقوم بدور المرشد والهادي للاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، يؤكد بشدة على أهمية الحلفاء باعتبارهم

عدم قدرتها على إرضاء جميع الدول المطلوب انضمامها للائتلاف، والتي ربما يكون بعض منها أطرافاً في صراع إقليمي واحد، ومن ثم لن تستطيع مكافأة أحدهم على حساب الآخر، ولذلك ينصح المفكرون الولايات المتحدة بضرورة أن تكون أكثر انضباطاً في اختياراتها، وأن تستمع وتقدر الرؤى المختلفة للآخرين^(٦٣).

والجدير بالذكر أن فكرة التحالف في إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة القائمة على محاربة الإرهاب قد تحولت لتصبح ائتلافات وقتية تقرر الولايات المتحدة وقتها ومداهها والغرض منها ونهايتها، ومن ثم فإن الائتلاف الذي تشكل لدعم الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان ليس هو نفسه بمكوناته ذلك الائتلاف الذي سيدعم الولايات المتحدة إذا ما قررت العدوان على العراق^(٦٤).

وجدير بالذكر أيضاً أنه إذا كانت الولايات المتحدة حريصة على توفير دعم لها من جانب الحلفاء في إطار ائتلافات وقتية متغيرة حسبما تقتضى الحاجة؛ فإن ذلك لا يعني التزام الولايات المتحدة بالعمل بشكل متعدد الأطراف، والواقع فإن لهذا التصور جذوره في الفكر اليميني المحافظ الأمريكي الذي تعتقه إدارة بوش، والذي يقوم على أساس النظر بعين الشك إلى التحالفات الدولية والعمل الدولي المشترك، أو التنسيق الدولي، وخاصة في العمليات العسكرية، ويرون أن الحلفاء قد يصبحون مصدراً

للتحالف مع الولايات المتحدة. وخلال حرب الخليج الثانية، فإن الدول العربية لم تكن في حاجة إلى كثير من الإقناع لكي تشترك في ائتلاف إلى جانب الولايات المتحدة، ولكن الحرب ضد الإرهاب هي أكثر صعوبة، إن العمل الإرهابي للقاعدة تم توجيهه للولايات المتحدة، ولكن رغم ذلك فإن الهجمات سواء في الداخل أو الخارج طالت العديد من المواطنين الأجانب؛ ومن ثم فالدول التي كانت ضحايا للجماعات الإرهابية قد أبدت استجابة جيدة لمطالب الولايات المتحدة بالمساعدة مثل روسيا، الهند والصين، ولكن الولايات المتحدة تريد أيضاً مساعدة الدول التي يعتقد قادتها أنهم ليسوا أهدافاً للإرهابيين، أو التي قد يتعاطف مواطنوها مع القاعدة، وتحتاج الولايات المتحدة للأصدقاء، ومن ثم ينبغي أن تفاضل **prioritize** بين العديد من مبادرات السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية؛ نظراً لأن هذه المبادرات غالباً ما تعادى حكومات وشعوباً أخرى. إن كل الحكومات التي تكون مساعدتها مطلوبة سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية ينبغي أن يتم التعامل مع شعوبها **with their own publics**، ومن ثم ينبغي أن تجد الولايات المتحدة طرقاً لكي تشرح من خلالها لشعوب هذه الدول كيف أن التعاون ضد هؤلاء الإرهابيين هو لصالحهم، ولكن المعضلة التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة في مجال تكوين الائتلافات المطلوبة لمواجهة الإرهاب هي

وبالتالي فقد برز الطابع العسكري للاستراتيجية الأمريكية الجديدة خلال الحرب الأفغانية، ثم بدأت تتضح بشائره فيما أعلن من مبادئ وخطط ورؤى في مقدمتها مبدأ الضربات الوقائية ضد من تعتبرهم واشنطن أعداءً لها، يهددون أمنها ومصالحها، وفيما تشرع فيه من بناء حائط الصواريخ بعد الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الصواريخ، ويتأكد هذا الطابع فيما أعلنه الولايات المتحدة، وفيما تعد له من حملة عسكرية ضد العراق، وما يليها من حملات أخرى ضد أهداف أخرى.

وفي الواقع، فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية تشهد الآن ومنذ أحداث 11 سبتمبر مرحلة تحول جذري على صعيد عقيدتها الاستراتيجية والعملياتية وتكتيكاتها القتالية وأنها الحربية والإدارية بصفة عامة. ويرى البعض أن التحولات العسكرية الجارية ربما تماثل من حيث طابعها الشمولي وتأثيرها العميق بعيد المدى تلك التي حدثت لآلة الحربية الأمريكية ولعقيدتها القتالية عقب الحرب العالمية الأولى، وإذا كانت الولايات المتحدة قد عمدت بعد حرب تحرير الكويت إلى تبني مجموعة من المفاهيم العسكرية الجديدة تشكل في مجموعها ما أصبح يعرف باستراتيجية الحرب في مسرحين؛ فإنه بعد أحداث سبتمبر أصبح المفكرون الأمريكيون يرون أن تلك الاستراتيجية، وما تضمنته من تعديلات وتطويرات جزئية لم تعد كافية

للضرر أكثر من النفع، ومن ثم يؤمن المحافظون بأهمية التصرف بشكل فردي، ودون الحاجة للحلفاء طالما أن ذلك يحقق مصالح الولايات المتحدة^(٦٥)، وربما أن ذلك يفسر جزئياً عدم ميل إدارة بوش الاستعانة بقوات من حلف الناتو في الحرب ضد أفغانستان؛ حيث إنها لم ترغب في تعقيد مهمتها هناك بالصعوبات التي تفرضها ضرورات التعاون مع ثماني عشرة دولة هي أعضاء الناتو^(٦٦)، كما يفسر لنا أيضاً إعلان المسؤولين الأمريكيين صراحة أن بلادهم لن تتردد في القيام بعمل عسكري منفرد ضد العراق؛ إذا كانت مصالحها تقتضي ذلك، بعض النظر عن المواقف الدولية والإقليمية الراضية^(٦٧).

٥- القوة العسكرية الأداة الأولى لتنفيذ

الاستراتيجية الأمريكية:

تشير التحولات في السياسة الأمريكية إلى إعلاء دور وزارة الدفاع والمجالس المختلفة المرتبطة بها، في مقابل تآكل دور وزارة الخارجية في توجيه السياسة الخارجية وإدارتها، ولهذا دلالة كبيرة تشير إلى صعود القوة العسكرية لتصبح الأداة الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي يشير بدوره إلى تحول في استراتيجية الولايات المتحدة العالمية.

ويرتبط ذلك بالضرورة بتركيز الاستراتيجية الأمريكية على دور القوات المسلحة للولايات المتحدة؛ باعتبارها مكوناً بالغ الأهمية في الاستراتيجية الأمريكية،

يشتمل عليه هذا الخيار من احتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه".

بعد ذلك يشير رامسفيلد إلى العراق ويعتبره حالة خاصة مختلفة ومستمرة لم تتغير برغم تغير الاستراتيجية العامة، ومن ثم فهو يحتفظ بخيار تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد يغير النظام الحاكم وكأنه هو الخيار المعد للتعامل خصيصاً مع العراق، وهذا ما يتضح مما كشفه رامسفيلد من أبعاد مختلفة كامنة وراء التوجه الاستراتيجي الجديد. فبعد حديثه بوضوح عن العراق، فإنه يتحدث عن عدو مجهول قائلًا: "علينا أن ندرك أن الأمور لم تعد على قدر الوضوح الذي كانت تتسم به من قبل، فالتحول الذي نواجهه حاليًا صعب ومعقد؛ حيث يتعين علينا أن ندافع عن بلادنا ضد عدو مجهول وغير محدد أو مرئي وغير متوقع.. إن هذه المهمة قد تبدو مستحيلة للوهلة الأولى، ولكنها ليست كذلك، بل هي تفرض علينا أنماطاً جديدة من التفكير وأساليب التخطيط ووسائل العمل الجريء؛ وبذلك يصبح في مقدورنا ردع أعدائنا وإحراق الهزيمة بهم حتى قبل أن يتمكنوا من تهديدنا".

وهذه العبارة الأخيرة تشير إلى استراتيجية الضربات الوقائية التي تبلورت بشكل واضح مؤخرًا، والتي تتطلب كما يرى رامسفيلد توفير الحماية الدفاعية لأراضي الولايات المتحدة وقواعدها في الخارج، الأمر الذي يتطلب بدوره تأمين القدرة على نشر القوة الأمريكية واستمرار بقائها في مسارح العمل العالمية البعيدة عن الولايات المتحدة^(٦٨).

ويتوافق هذا التحول في العقيدة العسكرية الأمريكية مع تحول مواز في الموازنة

لوضع الولايات المتحدة وألتهن الحربية في موقع تستطيع من خلاله مواجهة تحديات العالم الجديدة وتهديداته. وقد عبر عن ذلك رامسفيلد في مقال نشر في عدد مايو/يونيو ٢٠٠٢ في الـ فورين أفيرز تحت عنوان "التحول العسكري"، والذي أكد فيه أنه قد ثبت عملياً أن استمرار الاعتماد على استراتيجية الحربيين الإقليميتين لم يعد ممكناً، وأنه بات من الضروري الاعتماد على استراتيجية جديدة تلائم ظروف القرن الحالي ومتطلباته ويستطرد: "لقد كانت الاستراتيجية الحربية ملائمة للوضع الذي برز مباشرة عقب انتهاء الحرب الباردة، وقد أدت عرضها آنذاك بصورة جيدة تماماً ولكنها باتت تهدد الآن بأن الحفاظ على استعدادنا بشكل زائد عن اللازم لخوض نزاعين محددتين يجعلنا مفتقرين في المقابل، إلى ما يكفي من درجات الاستعداد والجاهزية لمواجهة التحديات غير المتوقعة في عالم القرن الحادي والعشرين الذي نعيش فيه".

ثم يلخص رامسفيلد التعديل الأساسي الذي تتطوي عليه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بقوله: "لقد اكتشفنا أنه من الأفضل الإعداد لمواجهة تحديات المستقبل من خلال تقويم جديد وأكثر واقعية لاحتياجاتنا القتالية يعوضنا عن الاحتفاظ بوحدة عسكرية تكفي لتشكيل قوتي احتلال رئيسيتين، لذلك قررنا تركيز المزيد في الاهتمام على توفير الردع المطلوب من أربع مسارح حيوية، ومساندة ذلك الردع بالقدرة اللازمة لإحراق الهزيمة الحاسمة والسريعة بعدو واحد أو أكثر في وقت واحد، وإلى جانب ذلك قررنا أن نعمل على الاحتفاظ بخيار تنفيذ هجوم شامل كاسح واحد في أي وقت من الأوقات ضد عدو محدد بما

لتحقيق الانتصار في حروب الغد". ويعكس هذا التصريح تعاضم الروح العسكرية ونزعات الهيمنة العالمية.

هكذا، فإن الولايات المتحدة أصبحت أن القوة ضرورة وشرعية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهذا الأمر لن يتحقق إذا لم تتوفر مستلزماته، وفي مقدمتها زيادة حجم الإنفاق العسكري وتطوير الأسلحة الجديدة^(٦٩).

وإلى هنا، فإنه ينبغي الإشارة إلى ملاحظتين هامتين:

١- أن الاتجاه نحو إعلاء وزن وزارة الدفاع وإعطاء الأولوية للأداة العسكرية في إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية هو اتجاه بدأ يبرز في السياسة الخارجية وفي إطار الاستراتيجية الأمريكية منذ ما قبل ١١ سبتمبر، وتحديداً مع مجيء إدارة بوش إلى السلطة في بداية عام ٢٠٠١؛ حيث أتت هذه الإدارة بأفكار جديدة في مجال الدفاع والأمن القومي، وركزت على إدخال تعديلات مهمة على استراتيجية الأمن القومي، وانصبت هذه التعديلات على ثلاثة مجالات أساسية: بناء القوات المسلحة، ودور القوة العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي، وتحديد مصادر التهديد. وقد اندرجت معظم هذه التعديلات ضمن عملية المراجعة الدورية التي تتم كل ربع قرن للسياسة الدفاعية الأمريكية، والتي كان النقاش السياسي والعسكري والعلمي قد احتدم بشأنها منذ أواخر

الأمريكية، بما يعكس تزايد الإنفاق العسكري زيادةً تُعدُّ هي الأكبر منذ ولاية الرئيس السابق ريجان. فقد أحال الرئيس بوش مشروع الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠٠٣ إلى الكونجرس، والتي بلغت ٣,١٣ تريليون دولار من بينها ٣٧٩,٣ مليار تتجه إلى وزارة الدفاع (بما يوازي ٤٠% من إجمالي الإنفاق العسكري في العالم). وتعكس هذه الموازنة -من ناحية- العسكرية المتعاظمة للاقتصاد الأمريكي وتعاضم دور المجتمع الصناعي العسكري بعد تضائله عشية انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية حقبة الحرب الباردة، هذا المجمع الذي يقف وراء برنامج تسليحي طويل المدى يرتبط بالتحويلات في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، والتي تعطي أولوية كبيرة لتحديث الأسلحة بهدف الاستعداد الأفضل للحروب غير التقليدية. وفي إطار مشروع موازنة وزارة الدفاع للعام المالي ٢٠٠٣ تعطي الولايات المتحدة أهمية استثنائية للحملة ضد الإرهاب؛ حيث تضمن المشروع بنداً من ٢٧,٢ مليار دولار لهذا الغرض.

وعلى خلاف معظم الميزانيات السابقة، فإن هذه الميزانية اتسمت بوجود عجز كبير فيها، الأمر الذي سيدفع إدارة بوش إلى محاولة تقليص الإنفاق في مجالات أخرى غير النفقات العسكرية التي لن تتنازل الإدارة عنها تحت أي ذرائع. كما يقول رامسفيلد: "إننا نحتاج اليوم -ليس فقط- لتحقيق الانتصار على الإرهاب، ولكن لأن نكون مستعدين

أحداث ١١ سبتمبر ورد فعل تاليًا لهذه الأحداث.

٢- أن إدارة بوش - وإن كانت قد أعطت الأولوية للأداة العسكرية في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، إلا أن ذلك لا يعني عدم توظيف الأدوات الأخرى، وفي مقدمتها الأداة الدبلوماسية. فقد لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام الدبلوماسية لتحسين صورتها فيما أصبح يعرف بالدبلوماسية العامة **gratis diplomacy**، وفي هذا الإطار يؤكد كثير من المفكرين الأمريكيين أن مشكلة الصورة **image** ينبغي أن ينظر إليها على أنها عنصر حيوي من عناصر الأمن القومي. فالدفاع عن الأراضي الأمريكية، ومطاردة وتدمير الإرهابيين، واستخدام الدبلوماسية العامة لتوفير الدعم والتأييد التحالفي للولايات المتحدة، وتقليل جاذبية الإرهاب هي جميعها عناصر مختلفة في نفس المعركة. وفي هذا الإطار، فإن هناك حاجة إلى أعمال الدبلوماسية العامة من أجل توضيح وشرح أسباب اتجاه الولايات المتحدة للحرب ضد الإرهاب، ولتأكيد أن تأييدها هو في مصلحة الآخرين، كما هو في صالح الولايات المتحدة. ونظرًا لأن الإرهاب يعد تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، فإن من المصلحة القومية أن تصيغ الولايات المتحدة وتدير سياستها الخارجية بطريقة تجعلها تتلقى في حربها

التسعينيات، وقد استمدت هذه التعديلات قوة الدفع أساسًا من عدد من الاعتبارات الهامة، يأتي في مقدمتها أن إدارة بوش أعطت أولوية قصوى لقضايا الدفاع والأمن القومي بدرجة تفوق بكثير ما أعطته لها إدارة كلينتون الديمقراطية السابقة.

وهكذا، فقد شهدت السياسة الدفاعية - كמكون هام من مكونات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي - تحولات هامة في الشهور الأولى من حكم إدارة بوش، تمثلت في عدة أمور: التركيز على زيادة القدرات الحركية للقوات المسلحة، والتركيز على برنامج الدفاع الصاروخي، وإعطاء أولوية أكبر لمسرح العمليات الآسيوي، وأخيرًا تعديل المبدأ التي يقوم عليه بناء القوات؛ بحيث يتم التركيز على الانتصار بصورة حاسمة في حرب رئيسية واحدة مع الاكتفاء بتنفيذ عدد محدود من العمليات الأصغر في مناطق أخرى من العالم، وهو الأمر الذي كان رامسفليد قد أعلنه رسميًا أمام الكونجرس في يونيو ٢٠٠١ وقبل أحداث ١١ سبتمبر^(٧٠). وهكذا، يتضح أن كثيرًا مما أفصح وأعلن عنه بعد ١١ سبتمبر من تحولات في الاستراتيجية الدفاعية كان محل دراسة وبحث وصياغة قبل أحداث ١١ سبتمبر، التي جاءت لتفسح الفرصة أمام الولايات المتحدة لبلورة الأبعاد المختلفة والمنفردة في صورة استراتيجية جديدة متماسكة قد يعتقد البعض خطأ أنها وليدة

ضد الإرهاب تعاوناً لا يمكن الاستغناء عنه من جانب الدول الأجنبية^(٧١).

إلى جانب الأداة الدبلوماسية تستخدم الولايات المتحدة سياسة التهيب والترغيب (سياسية العصا والجزرة) في بناء ائتلافات مساعدة لها في حربها ضد الإرهاب، وذلك على نحو ما سيتضح تفصيلاً عند تناول الدراسة بالتحليل السياسات الأمريكية إزاء أفغانستان والعراق.

إن ما يمكن -إذن- أن تخلص الدراسة إليه في هذه القسم أن الكثير من توجهات الاستراتيجية الأمريكية التي تبلورت بعد 11 سبتمبر، والتي اعتبرها الكثير من المفكرين أنها تمثل تحولاً شاملاً في السياسة الأمريكية لا تعدو أن تكون مجرد بلورة جيدة ورصينة لعدد من التوجهات التي كانت قد برزت من قبل 11 سبتمبر ومنذ نهاية الحرب الباردة، ولم يكن يعلن عنها إلا بصورة متقطعة أحياناً ومستترة أحياناً أخرى، ولكن جاءت أحداث 11 سبتمبر لتسمح لها بالبروز والظهور في أوضح وأكمل صورة، فإذا كان الأمر كذلك فهذا يدعو لإثارة التساؤل الآتي: ما هي الدوافع الحقيقية وراء الحرب المعلنة على الإرهاب؟ ما هي الدوافع الحقيقية التي دعت الإدارة الأمريكية وقبل 11 سبتمبر لأن تصيغ العديد من التوجهات التي برزت على السطح بعد ذلك؟ لابد -إذن- أن تأتي الإجابة متعلقة بأهداف راسخة وثابتة في السياسة الأمريكية، وفي توجهات القائمين عليها وسابقة على أحداث 11 سبتمبر. إنها

دوافع كامنة من الاستراتيجية الأمريكية وفي توجهات القيادة اليمينية المحافظة التي تولت الإدارة الأمريكية منذ مطلع عام 2001، إنها دوافع متباينة، ولكنها في الواقع تتكامل سوياً لترسم خريطة الدوافع الأمريكية للحرب المعلنة على الإرهاب، وهذا ما يقود الدراسة إلى التحليل في القسم الثالث منها.

ثالثاً- الدوافع وراء الحملة الأمريكية

على الإرهاب: رؤية تحليلية

إن الحملة الأمريكية على الإرهاب تقف وراءها مجموعة من الدوافع التي تتجاوز ما هو معلن من مكافحة الإرهاب، وتمتد إلى ما وراء ذلك بكثير. وفي هذا الإطار، يمكن رصد عدد من الدوافع المحركة للاستراتيجية الأمريكية بملامحها المحددة سابقاً، وذلك وعلى النحو التالي:

١- السيطرة على منابع النفط من

آسيا الوسطى وحتى الخليج:

إن أحد الدوافع الرئيسية وراء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، والتي استهدفت أولاً أفغانستان، وتستهدف ثانياً العراق الآن، هو السيطرة على منابع النفط من قزوين إلى الخليج، وربما يمكن في ضوء ذلك فهم التصريحات الأمريكية بشأن بقاء قواتها في أفغانستان لعشرات السنين، وكذلك فهم التصريحات الأمريكية الأولية فيما يتعلق ببقاء القوات الأمريكية في العراق بقيادة تومي فرانكس إلى موعد غير محدد.

ومن ثم، فإن إسقاط نظام طالبان كان مجرد مقدمة لغرض أكبر وهو تشديد القبضة

فإن الطريق عبر أفغانستان يبدو أنه أكثر هذه الطرق جدوى بالنسبة للمصالح الأمريكية^(٧٣).

ومما يؤكد هذا التحليل تلك التصريحات التي أطلقها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد وقائد القوات الأمريكية في أفغانستان تومي فرانكس "بأن القوات الأمريكية قد تبقى في أفغانستان لسنوات على غرار الوجود العسكري الأمريكي في كوريا". والمبرر الجاهز لاستمرار الوجود الأمريكي هو "الحيلولة دون أن تتحول أفغانستان مرة أخرى إلى قاعدة لتدريب الإرهابيين"^(٧٤).

أما بالنسبة للعراق التي ترقد على احتياطات نفط ضخمة، فإنه من الواضح أن البترول هو المحرك لغزوه، وبالتالي فإن الحرب الأمريكية المرتقبة ضد العراق هي حرب من أجل البترول. وإذا كان البعض يشكك في ذلك بالقول بأن الولايات المتحدة لديها ما يكفيها من البترول، سواء من مخزونها أو مما يصلها من مختلف أنحاء العالم فضلاً عن مصادر الطاقة البديلة، فإن ذلك مردود عليه بعدة أمور يمكن سردها على النحو التالي:

أ- من ناحية فإن الولايات المتحدة قد وصلت ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي إلى الوضع الذي جعلها القوة السياسية الأولى في العالم، وهي أيضاً القوة العسكرية الأولى في العالم بلا منازع، ولكن يبقى النظام الاقتصادي العالمي يتسم بوجود تعددية في القوى، والتي تتنافس بندية مع الولايات المتحدة: أوروبا الموحدة، الصين،

الأمريكية على منطقة ينابيع النفط من موقعها القديم في الخليج امتداد إلى موقعها الجديد الواعد في قزوين، ومن ثم فقد أرادت الولايات المتحدة إعادة صياغة موازين القوى وعلاقاتها والخريطة السياسية لمنطقة الوسط الإسلامي على نحو يؤمن حاجتها من النفط والغاز على مدى قرن قادم من الزمان، وعلى نحو أيضاً يحرم الصين وروسيا من الوصول إلى بترول بحر قزوين، وهو الأمر الذي يفسر بقاء القوات الأمريكية إلى الآن وحتى أجل غير محدد في أفغانستان^(٧٥).

أضف إلى ذلك أن أفغانستان لها أهمية استراتيجية فيما يتعلق بالسيطرة على أو نقل البترول في وسط آسيا، وقد جاء في تقرير لوكالة الطاقة الأمريكية الصادر في سبتمبر ٢٠٠١، وقبل أيام من هجمات سبتمبر " أن أهمية أفغانستان تنبع من موقعها الجغرافي كطريق لنقل صادرات البترول والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى البحر العربي عن طريق خط أنابيب يمر عبر أفغانستان، كما تشير مصادر أمريكية إلى أن أكثر الطرق جدوى من الناحية الاقتصادية والسياسية لنقل البترول والغاز الطبيعي هو الطريق الذي يمكن أن يمر بأفغانستان. فنقل بترول بحر قزوين عن طريق روسيا سوف يزيد من سيطرة روسيا على دول آسيا الوسطى وهو أمر لا ترحب به الولايات المتحدة، كما أن نقله عن طريق إيران سوف يدعم من الموارد الاقتصادية لإيران، وهو ما يتعارض مع هدف الولايات المتحدة بشأن عزل النظام الإيراني، وأخيراً فإن نقله عن طريق الصين - وهو الطريق الأطول - له مخاطر سياسية بالإضافة إلى تكلفته الاقتصادية المرتفعة، ومن ثم

ناحية، فشلت معظم التجارب الغربية الحديثة في توفير مصادر بديلة من الطاقة، وذلك وفق معايير تنافسية سواء من حيث الاحتياطات المتوفرة من هذه المصادر أو تكاليفها التجارية أو كفاءتها الإنتاجية أو نسب المخاطر البشرية والبيئية الناجمة والمحتملة من جراء استخدامها على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، لم تظفر معظم المحاولات الاستراتيجية الوقائية التي قننتها حكومات الدول الصناعية الكبرى ومؤسساتها المتخصصة في التقليل من اعتمادها الحساس على البترول وخاصة المستورد منه بشكل يحمي هذه الدول المستهلكة من أي تهديدات قد تعرض إمدادات البترول الخام الخارجية للاضطراب^(٧٦).

من ناحية أخرى، فإن البترول العربي يحتل في هذا الإطار أهمية خاصة، حيث إن المسار المستقبلي لإمدادات البترول سيعتمد بصورة عامة على بترول الأوبك وخاصة بترول الخليج العربي، وذلك انطلاقاً من معطيات محددة تتمثل في الخط التنزلي لإنتاج الولايات المتحدة من البترول، والهبوط الحاد في إنتاج الاتحاد السوفيتي السابق، وانخفاض إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك عموماً (باستثناء النمو السريع لإنتاج البترول في النرويج، ولكون مكامن البترول المتوقع اكتشافها خارج الأوبك (ألاسكا، بحر النرويج، المكسيك، الاتحاد السوفيتي السابق) تبدو

اليابان. وهذا الوضع يثير قلق الولايات المتحدة، بل إن البعض يعتبر أنه يثير قلق الولايات المتحدة أكثر من قضية الإرهاب نفسها. وفي ضوء هذا التحليل، فإن الهدف الحقيقي من دخول القوات الأمريكية العراق والسيطرة عليه هو ضمان سيطرة الولايات المتحدة على موارد الطاقة الخاصة بمنافسيها على الساحة الاقتصادية في العالم، ومن ثم ضمان أحكام قبضها على العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً^(٧٥).

ب- إن سيطرة الولايات المتحدة على بترول العراق يعنى إحكام سيطرتها على نفط الخليج بأكمله، ومن ثم سهولة التحكم في إنتاجه وتسعييره عند مستويات تلائم مصالحها.

ج- إذا كان البعض يحاول الترويج لفكرة تدهور أهمية البترول عامة والبترول العربي خاصة في ضوء وجود مصادر الطاقة البديلة، فإن هذا مردود عليه بالقول بأنه لا يوجد في الأفق ما يوحي بانحسار أهمية البترول في المستقبل المتطور والمتوسط، بل على العكس تماماً فإن مؤشرات الاستهلاك العالمي للطاقة النفطية خلال التسعينيات والتوقعات المستقبلية من تزايد الطلب العالمي على هذه المورد تشير إلى تحول هذه المادة إلى سلعة نادرة، حيث إن هناك نجاحات جزئية ومحدودة للجهود والمحاولات الكبيرة الرامية لتقليل الاعتماد الكثير على البترول منذ منتصف السبعينات. فمن

بعض أفرادها مثل الرئيس بوش ونائبه تشيني كان لهما تعامل مباشر مع شركات البترول الأمريكية^(٧٩).

٢- فرض الهيمنة الأمريكية وتحقيق السيطرة العالمية على مناطق العالم المختلفة:

إن هناك استراتيجية عالمية أمريكية منذ ما بعد الحرب الباردة تهدف إلى إعادة تشكيل التوازنات الأمريكية في مناطق متعددة من ناحية، وفرض الهيمنة والسيطرة العالمية من ناحية أخرى؛ تحقيقاً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة. وكما يؤكد أحد المحللين الصينيين "فإن هدف الاستراتيجية الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين هو عملية دمج العالم بأكمله والتصرف كالزعيم الأوحده، وقد أعطت "الحرب ضد الإرهاب" الفرصة للولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف"^(٨٠).

فقد أدرك صانعو القرار الأمريكيون وخصوصاً صقور الإدارة الذين يتقدمهم نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه الصهيوني بول ولوففيتز ومستشارة الرئيس للأمن القومي كونداليزا رايس أن فرصة مثالية قد أتت للولايات المتحدة كي تحكم قبضتها على العالم وتعزز نفوذها في مناطقه المختلفة. فجاءت الحرب ضد تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١

متواضعة من حيث الحجم ومكلفة اقتصادياً وأقل تناسباً بكثير مع جهود التنقيب المبذولة. ويستأثر بترول الخليج العربي وإيران بأكثر من ثلثي الاحتياطي الإجمالي العالمي. ومن ثم، فسيكون أهم مصدر للبترول في اقتصاد القرن الحادي والعشرين وسيكون المصدر الرئيسي لتلبية الطلب العالمي الإضافي المستقبلي. وهكذا تتضح استمرار محورية بترول الخليج العربي الذي يمثل نحو ٢٤% من واردات الولايات المتحدة النفطية وأكثر من ٤٦% من واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية و ٦٧% من واردات اليابان^(٧٧).

د- وتؤكد التحليلات الأمريكية ذاتها حاجة الولايات المتحدة إلى دول الخليج من أجل استمرار تشغيل اقتصادها بصورة سلسلة، وفي هذا الإطار تؤكد أن العراق يمتلك عددًا ضخماً من حقول البترول والتي سوف تكون ذات فائدة كبيرة إذا ما تمت السيطرة عليها^(٧٨).

ومن ثم، وعلى ضوء التحليل السابق يتضح أن السيطرة على البترول هو دافع رئيسي للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وهو الأمر الذي يتأكد إلى حد كبير إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحزب الجمهوري إنما يستند إلى تأييد الشركات الكبرى للنفط في الولايات المتحدة، وأن تكوين الإدارة الأمريكية يعبر بشكل كبير عن مصالح شركات البترول الأمريكية، خاصة وأن

يعتبر ذلك مجرد بداية لتنفيذ خطة أمريكية متكاملة تهدف إلى تحقيق تحولات كبرى في منطقة الشرق الأوسط؛ سعياً إلى تكرار تجربة أوربا الشرقية في المنطقة بما في ذلك إشعال موجة من التحولات الداخلية في دول المنطقة^(٨٢).

إذن، فإن نظرة فاحصة ومتأنية لخريطة الانتشار الأمريكي في العالم بعد 11 سبتمبر والأهداف المعلنة وغير المعلنة التي يتم تحقيقها من خلاله، توضح أن الحرب على الإرهاب هي مجرد ستار لهدف تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم، فهذه الحرب توظف بهدف خلق الآليات الكفيلة لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة إنتاجها على أحسن الظروف وأفضل الشروط^(٨٣).

٣- تطويق ومراقبة الدور الصيني الروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي:

نظرت الولايات المتحدة للصين وروسيا منذ نهاية الحرب الباردة باعتبارهما الدولتين النوويتين ذواتي التأثير، ليس فقط الإقليمي ولكن العالمي، الأمر الذي يتطلب من الولايات المتحدة اهتماماً وانتباهاً مستمرين من ناحية لمعالجة المشكلات الفعلية والمحتملة الناجمة عن بروز هاتين القوتين. ومن ناحية أخرى، نظراً لأن بروز هاتين القوتين سيكون له انعكاساته الخطيرة ليس فقط على الاستقرار والتوازن الإقليمي في آسيا والباسفيك، ولكن أيضاً على النظام الدولي وهيكله ككل.

لتمنح واشنطن قواعد عسكرية في أفغانستان وفي دول أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز؛ وذلك تحت غطاء محاربة الإرهاب، مما يعزز التواجد الأمريكي في هذه المنطقة الهامة المطللة على بحر قزوين، وقد ساهم الانتصار الأمريكي السريع في أفغانستان في تصاعد الغرور الأمريكي مما جعلها تنتقل بسرعة إلى المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب والتي بدأتها باستهداف العراق^(٨١).

ويعد هذا الاستهداف للعراق بمثابة الخطوة الأولى لإحكام القبضة الأمريكية على المنطقة، ليس فقط اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ولكن أيضاً ثقافياً، وهو ما أوضحتها مبادرة باول بشأن تشجيع الحريات السياسية والاقتصادية ونشر التعليم وتطويره، والتي أوضحت أن تغييراً سواء من خلال إدارات سلمية أو غير سلمية بات هدفاً واضحاً للولايات المتحدة من أجل أن يتاح لها في النهاية إمكانيات التدخل لتغيير وإعادة تشكيل وفرض أوضاع معينة تخدم في النهاية إسرائيل، وتعزز الخطة الاستراتيجية الأمريكية العالمية الأشمل والأوسع، وذلك بوضع خيوط القيادة العالمية في يد الولايات المتحدة.

وفي هذا الإطار، تأتي تصريحات جيمس وولس -المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات الأمريكية- والتي تؤكد أن الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق لا تهدف فقط إلى مجرد إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أو حتى الإطاحة بنظام صدام حسين، وإنما

ولقد كانت التقارير والتحليلات الأمريكية قبل أحداث سبتمبر تشير إلى نوع من القلق بشأن اتجاه روسيا إلى إظهار علامات ومؤشرات تشير إلى إعادة الظهور كقوة آسيوية بعد غياب استمر معظم التسعينيات. وكان من بين أخطر هذه المؤشرات بالنسبة للولايات المتحدة هو اتجاه روسيا لإقامة جبهة دبلوماسية متحدة مع الصين ضد الولايات المتحدة وتزويد بكين بالتكنولوجيا العسكرية الحديثة^(٨٤).

ولقد كانت الصين تمثل بالنسبة للولايات المتحدة تحدياً كبيراً تزايد إدراكه بصفة خاصة منذ تولي بوش الإدارة الأمريكية، والذي رفض مصطلح "الشريك الاستراتيجي" الذي كان كلينتون وإدارته قد استخدموه لوصف الصين، واعتبرها بوش منافساً دولياً محتملاً؛ حيث تتطلع إلى أن تكون قوة عسكرية إقليمية متفوقة ولاعباً سياسياً واقتصادياً على المستوى العالمي^(٨٥).

وقد كان إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون في ٢٠٠١/٦/١٥ في مدينة شنغهاي الصينية، والتي تضم إلى جانب الصين وروسيا أربع دول في آسيا الوسطى هي كازاخستان وطاجيكستان وكيرغيزستان وأوزباكستان، تطوراً مقلداً للولايات المتحدة؛ حيث نظر إليها جزئياً باعتبارها تؤكد تغلب التيار المنادي داخل روسيا بالاتجاه نحو الشرق (بدلاً من الارتباط بالغرب والارتباط بمؤسساته العسكرية والاقتصادية) لدعم الدور الروسي في القارة الآسيوية؛ وذلك من

أجل الحفاظ على مصالحها التقليدية في آسيا الوسطى من ناحية، ولمقاومة توسيع حلف الأطلنطي الذي يسعى لضم دول جديدة إليه في القوقاز وآسيا الوسطى واستثمار العمق الآسيوي في مواجهة الضغوط الأمريكية من خلال قيام ائتلاف واسع النطاق لا يخضع للنفوذ الأمريكي من ناحية ثانية. وقد اعتبر البعض أن ارتباط دول آسيا الوسطى بروسيا والصين في إطار منظمة مؤشراً على حسم السيطرة على المنطقة لصالح محور الصين-روسيا، والذي بدأ منذ التسعينيات، وأيضاً على تأكيد الدور الخاص لروسيا الذي سعى بوتين لتحقيقه منذ تولى السلطة^(٨٦).

ولم يمض شهر على إعلان منظمة شنغهاي إلا وكانت الصين وروسيا قد وقعا اتفاقية حسن الجوار والصداقة والتعاون في ٢٠٠١/٧/١٦؛ لتجسد التطور العميق في العلاقات بين الدولتين على مدى السنوات العشر الأخيرة. وقد اعتبر المحللون الأمريكيون أن هذه الاتفاقية ينبغي أن تشكل مؤشراً للعالم الغربي على أن تحولاً جيوليتيكياً يحدث في توازن القوى الأورو-آسيوي؛ بما سيكون له من مضامين خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها. فقد رؤي أن الصين وروسيا تعملان على تحديد القواعد التي في إطارها ستسمحان للقوى الأخرى -وفي مقدمتها الولايات المتحدة- بالمشاركة في منطقة آسيا الوسطى الهامة استراتيجياً، وأن لهذا التحرك الصيني

الأمريكية البارزة منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يطرح بقوة مقولة هانتجتون عن صراع الحضارات، حيث يرى الكثيرون، وتتفق الدراسة معهم، أن السياسات الأمريكية الراهنة منذ ١١ سبتمبر هي تجسيد دقيق لمقولة صراع الحضارات. ولقد كرر هذه المقولة كثير من أقطاب حكومته، ووصفوا هذه الحرب بأوصاف مختلفة، تارة بأنها حرب بين قوى الخير والشر، وتارة بأنها صراع الحضارات.. إلى غير ذلك من الأوصاف التي تصب في النهاية في خانة الحرب الدينية.

والواقع أن التوجهات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة اتجهت نحو اتخاذ الإسلام كعدو بديل في استراتيجيتها الكونية وسعت لخلق وتضخيم الخطر الإسلامي لإقناع العالم بتوجهاتها العدائية تجاه الإسلام^(٨٨).

ومن ثم، فقد طرحت فكرة صراع الحضارات، وقامت بمعاونة الصهيونية بشن حملة على الإسلام تقوم على وصفه بالإرهاب، وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية تبنت الولايات المتحدة سياسة دعم الكيان الإسرائيلي، وضمان تفوقه المطلق، وتمكينه من الانفراد بالسلح النووي في المنطقة. وامتداداً لهذه الاستراتيجية أطلقت إدارة بوش يد شارون وتركت له المسألة برمتها على كافة الأصعدة.

وفي ظل هذا التصور التحليلي، فإن التساؤلات ينبغي أن تثار حول الانحياز الأمريكي المطلق للسياسات الإسرائيلية

الروسي الجديد دلالات هامة، بالنسبة للتوازن الإقليمي بل والعالمية؛ حيث إنه يهدف إلى تشجيع سياسة دولية جديدة تقوم على "التعددية"؛ بمعنى إيجاد مراكز قوى منافسة كنوع من الاستجابة للهيمنة والسيطرة الأمريكية المدركة، وللتوسعات الأطلسية نحو شرق أوروبا واحتمالات اتجاهها نحو منطقة المحيط الهادي. كذلك فهذه العلاقات المتطورة تسمح للدولتين بتعزيز الإمكانات العسكرية لكليتهما، وأيضاً للدول الأخرى التي تتبع سياسات معادية للولايات المتحدة، مثل: إيران والعراق. وأخيراً، فإنه من خلال هذه العلاقة تسعى روسيا للتصدي ولمواجهة نظام الدرع الصاروخي للولايات المتحدة التي كانت تسعى لإقامته منذ ما قبل ١١ سبتمبر^(٨٧). في ضوء ذلك يتضح مصداقية هذا الهدف كأحد الأهداف الأساسية وراء الحملة الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب.

٤- شن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية:

هناك هدف أساسي تكشف عنه تصريحات بوش الأولى عقب أحداث سبتمبر، والتي تصف الحملة على الإرهاب التي تتوي الولايات المتحدة شنها بأنها "حملة صليبية". وهذه ليست في رأي الكثيرين زلة لسان، ولكنها تعد تعبيراً دقيقاً عن موقف وعن تصور ينطلق منه الرئيس بوش، فهو يعني ما يقوله حرفياً، وذلك في ظل التوجهات

الذي أنجب قناعة وفلسفة ووجداناً متشابهاً ومشاركاً بين إسرائيل والولايات المتحدة في العصر الحديث، وخاصة في ظل التشابه الكبير بين التجريبتين: مطاردة مهاجري أوروبا للهنود الحمر سكان البلاد الأصليين وإبادة معظمهم والاستيطان مكانهم، واستخدام يهود العالم الذين هاجروا وما زالوا يهاجرون إلى فلسطين لأساليب متطورة في طرد أصحاب الأراضي الفلسطينية والعمل على إبادتهم من خلال مجازر دورية بدأت ١٩٤٨ ولم تنته بعد في جنين.

وفي الواقع، فإن بداية تاريخ العلاقات المسيحية اليهودية بحالتها الجديدة بدأ مع جملة المتغيرات الأساسية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية، وفي مقدمتها بروز حركة الإصلاح الديني البروتستانتية في القرن السادس عشر، وتسرب الأساطير اليهودية في ثناياها. وتكمن أهمية هذه الحركة في إطار العلاقة باليهودية في كونها الرائدة في الدعوة إلى استعادة ما يسمى "الأمة اليهودية" واستعادة فلسطين "كوطن لليهود". ومع بداية القرن الثامن عشر وعلى قاعدة الأرضية المشتركة بين البروتستانتية واليهودية، احتلت فلسطين "كوطن لليهود" مكانة مميزة لدى البروتستانت الذين تضمنت ثقافتهم الكثير من تعاليم اليهودية الروحية العقائدية، ومن ثم الصهيونية اليهودية لاحقاً، حيث تؤكد أن هناك ميلاً بروتستانتياً قوياً للاعتقاد بأن معنى المسيح المنتظر يجب أن ينتظر عودة الدولة اليهودية، وهو ما أدى

الدموية وأسبابه التي تتجاوز المصالح المرئية والاستراتيجية المشتركة إلى الخلفية الدينية التي تنتظم في إطارها الأصولية البروتستانتية المعاصرة في الولايات المتحدة واليهودية الصهيونية، وتأثير ذلك على السياسة الأمريكية الراهنة التي جنحت باتجاه استخدام القوة المفرطة ضد من تسميهم الإدارة الأمريكية بالإرهابيين، الذين يصبح شن الحرب عليهم ضرورة أخلاقية، تصل إلى حد القداسة الدينية. ومن ضمن هؤلاء بطبيعة الحال الفلسطينيون الذين لا يستدعي ارتكاب المجازر بحقهم أي شعور بالإثم والذنب.

إن هذه التماهي الأمريكي الإسرائيلي هو بنظر الكثيرين ليس نبأً شيطانياً فرضته أحداث سبتمبر وما تلاها من حرب أمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب وحاجة واشنطن إلى إسرائيل لاستكمال هذه الحرب في المنطقة العربية، إنما تعود جذوره إلى بداية الاستيطان الأوروبي في العالم الجديد (أمريكا) خلال النصف الثاني من القرن الـ ١٧ بعد أن حمل المهاجرون الأوائل (التطهريون) تقاليدهم وقناعاتهم التوراتية وتفسيرات العهد القديم التي انتشرت في إنجلترا ودول أوروبية عديدة في القرن الـ ١٦ وما بعده، حيث شكلت العبرية لغة مهمة في المستوطنات الأمريكية الأولى، فيما سميت مدن كثيرة من المستوطنات بأسماء عبرية قديمة، مما عنى اتخاذ العهد القديم مكانة خاصة في التراث المسيحي اليهودي

٢- هدم أو تدمير المسجد الأقصى ليتسنى بناء الهيكل اليهودي مكانه.

٣- وقوع معركة كبرى بين قوى الخير (البروتستانت واليهود) وقوى الشر (المسلمين وأصدقائهم) تسمى معركة هر مجدون يباد فيها ملايين البشر^(٩١).

وجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية تزخر بأعضاء من اليمين المتشدد، وفي مقدمتهم رامسفيلد الذي يقول د. برهان غليون إن سبب اختياره لمنصب وزير الدفاع هو أطروحة قدمها لوزارة الدفاع الأمريكية رسم فيها سيناريو الحرب بين قوى الخير والشر والتي ستؤدي إلى معركة هر مجدون. وبناء على هذا التحليل الذي يؤكد صحته الكثيرون، فإن هجمات سبتمبر ليس من المستبعد أن تكون قد قامت بها مجموعة من الانتحاريين من اليمين المتطرف لتعجيل العودة الثانية للمسيح؛ لأنه بدون هر مجدون لا توجد عودة للمسيح حسب اعتقادهم.

وترتيباً على ذلك، وإذا كان الخبراء قد أجمعوا على أن التفجيرات لا يمكن أن يخطط لها من الخارج وأن المخططين والمنفذين من داخل الولايات المتحدة ولديهم معلومات دقيقة في كافة المجالات، فإنه يكون مشروعاً طرح التساؤل الآتي: لماذا لم يتم توجيه الاتهام للجماعات المسيحية المتطرفة التي تعد بالمئات، والتي تمتلك أسلحة وميليشيات ولديها سوابق في هذا المجال مثلما حدث في أوكلاهوما؟

إلى سعى هؤلاء إلى العمل من أجل الإحياء القوي للشعب اليهودي^(٨٩).

إن أسطورة المسيح المنتظر تبنى على أن المسيح سيحيى في نهاية الزمان ليحكم العالم في الألف عام السعيدة، وبموجب هذه الأسطورة فإن لليهود دوراً مركزياً في خطة الرب لنهاية العالم التي تتضمن عودة اليهود إلى فلسطين وإعادة بناء الهيكل قبل قدوم المسيح^(٩٠).

وهكذا، فإن ظهور المذهب البروتستانتى قد أحدث تغييراً جوهرياً في تفكير أتباعه تجاه اليهود وساعد على تعاطف أتباعه مع اليهود وسعيهم لتحقيق آمالهم في العودة إلى أرض فلسطين حتى قبل ظهور الحركة الصهيونية بثلاث قرون، مما جعلهم لا يدخرون جهداً لتحقيق هذا الحلم من خلال تهيئة المنطقة العربية والإسلامية لتقبل هذا الجسم الدخيل.

وترتيباً على ذلك، فإن الصليبيين الجدد الذين تتحدث عنهم كثير من الدراسات هم أتباع الكنسية البروتستانتية المتطرفة وبالذات في الولايات المتحدة وبريطانيا، والذين يؤمنون بنبوءات توراتية. مزينة ويعملون على تطبيقها حرفياً على أرض الواقع اعتقاداً منهم بأنهم ينفذون أمراً إلهياً للتعجيل بالعودة الثانية للمسيح التي لن تتم حسب اعتقادهم إلا من خلال بعض المقدمات الضرورية:

١- إقامة دولة إسرائيل المنصوص عليها في التوراة من النيل إلى الفرات وتجميع يهود العالم فيها.

ويصبح هذا السؤال أكثر مشروعية في ضوء تقرير صادر عن المكتب الفيدرالي الأمريكي في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٩، وذكرت صحيفة الواشنطن بوست بعض ما جاء فيه مما يؤكد أن المتطرفين المسيحيين الأمريكيين يستعدون للقيام بأعمال عنف كبيرة داخل الولايات المتحدة، وأضافت الصحيفة أن هذا العنف المتوقع سيكون راجعاً لاعتقاد الذين يؤمنون بالإنجيل بأن نهاية العالم ستكون في الألفية الثالثة، وذكرت أن التقرير الأمريكي يشير إلى أن هناك توترات يمكن أن تقع بين المسلمين واليهود في القدس استناداً إلى الأسطورة التي يؤمن بها مسيحيون ويهود والقائلة بأن منطقة هرمجيدون التي تقع جنوب فلسطين ستشهد حرباً بين الخير (اليهود) والشر (المسلمين) وسينتصر فيها الخير، كما سيتم استخدام الأسلحة النووية في هذه الحرب وسيباد كل المسلمين، وسيعود العالم مرة أخرى إلى حالته البدائية^(٩٢).

هذا التحليل المتقدم إلى جانب أنه يجسد أحد الدوافع الممكنة للاستراتيجية الأمريكية المتبلورة بعد ١١ سبتمبر، فإنه في الوقت نفسه يقدم تفسيراً لتبني الولايات المتحدة لأجندة حليفها إسرائيل بالكامل، الأمر الذي يبدو من خلال عدة أمور، من أهمها:

١- نجاح إسرائيل في دفع الولايات المتحدة إلى الخلط بين الإرهاب وكل عمل يهدد أمن إسرائيل؛ بحيث إن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر إرهاباً كل ما يمس

مصالحها ومصالح إسرائيل بأضرار مادية أو بشرية، وبذلك نجحت إسرائيل في دفع الولايات المتحدة لتصنيف الدول الإسلامية والعربية في خانة الأنظمة الشريرة، وتبعاً لذلك فإنه من المنتظر أن تأتي إيران بعد العراق، وبعد إيران سوريا، وبعد تنظيم القاعدة تأتي حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، وهكذا تقف المنطقة عتبة حروب أمريكية لا حدود ولا نهاية لها بعد أن اقتنع بوش بأن دول الشر التي حددها ويريد التعامل معها للقضاء على شرها ليست معادية فقط للولايات المتحدة، ولكنها معادية أيضاً لإسرائيل. وفي هذا الإطار ذكرت صحيفة الواشنطن بوست "أن الولايات المتحدة وإسرائيل تدرسان إمكان منع المفاعل النووي الإيراني في بوشهر الذي يبنيه الروس من بدء نشاطه أو تدميره كلياً في هجوم وقائي مباغت بنفس الطريقة التي نفذتها إسرائيل ضد المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١".

٢- التصريحات الخطيرة لعدد من المسؤولين الأمريكيين الذين يبدو أنهم أكثر تمسكاً بالصهيونية من اليهود والإسرائيليين. فعلى سبيل المثال، فإن وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد يعلن صراحة أن العرب قد هُزموا في الحرب، وأنه لاحق لهم في المطالبة بالأراضي المسماة "محتلة"، وأن إسرائيل كدولة منتصرة لها الحق في الاستيلاء على الأراضي العربية المحتلة^(٩٣).

ضاغطة يمكن استخدامها، وأن الحكومات العربية لن تفعل شيئاً للرد على غزوة العراق بالرغم من قيام إسرائيل بتصعيد القمع الوحشي ضد الفلسطينيين^(٩٤). والأكثر من ذلك، فإن واشنطن قد سعت في الشهرين الأخيرين (يناير-فبراير ٢٠٠٣) إلى استخدام القضية الفلسطينية كورقة ضغط على الدول العربية من أجل تمرير العدوان الأمريكي على العراق، ملوحة من حين لآخر بخريطة الطريق لإغراء العرب بضرب العراق، حيث صنع بوش منق التتالي بين الموضوعين، وأشار في خطاب له مؤخراً إلى أنه لا يزال ملتزماً بتمكين الشعب الفلسطيني من تأسيس دولته المستقلة بعد تحرير العراق، وهكذا فقد حدد شروط الصفقة: قبول الدول العربية العدوان على العراق من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه التاريخية والسياسية والقومية، والحجة التي يسوقها اليمين الأمريكي المتطرف في هذا الشأن تقوم على الاعتقاد بأن نجاح العدوان الأمريكي على العراق سيدفع الشعب الفلسطيني إلى اليأس ويضطره إلى قبول ما يمكن أن تعرضه عليه الإدارة الأمريكية. والواضح أن إدارة بوش تسيطر عليها فكرة أساسية، مفادها أن الهيمنة الأمريكية على العراق ترتبط بولادة الشرق الأوسط الجديد، الذي يهدف ضمن أشياء أخرى إلى تأمين "إسرائيل الكبرى". وبالتالي فإن هذا العدوان المرتقب يمثل خدمة استراتيجية لإسرائيل

٣- عدم حرص الولايات المتحدة على بذل أي محاولة لتهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة وهي بصدد تكوين ائتلاف دولي لضرب العراق، بل على العكس فهي تطلق يد شارون تماماً ليفعل ما يشاء بالفلسطينيين والأراضي الفلسطينية، وهو ما يشير إلى أن الولايات المتحدة قد عصفت بأحد الاعتبارات الهامة التي ظلت مستقرة في العقل السياسي والاستراتيجي فيما يتعلق بالمنطقة، وهو ضرورة تسكين الموقف وإرضاء الفلسطينيين - ولو جزئياً - قبل الإقدام على غزو العراق. ويُفسر ذلك بأنه نتيجة فعل اليمين الصهيوني والذي قبلته الإدارة الأمريكية ضاربة بالاعتبارات الاستراتيجية الهامة عرض الحائط بعد أن وصل منحى العداء للعرب إلى مستوى غير مسبوق. ومن ثم، برزت داخل الإدارة الأمريكية قوى ترى ضرورة أو حتمية الصدام حتى مع الحلفاء التقليديين لأمريكا في المنطقة، مثل: مصر والسعودية، وبالتالي يصبح طبيعياً أن يقل الاهتمام بتأثير غزو العراق بدون تهدئة الموقف في الأراضي المحتلة وإرضاء الفلسطينيين، ولو بعض الشيء على استقرار الحكومات أو على الرأي العام العربي والإسلامي. ومن ناحية أخرى، فإن العجز العربي الواضح في التعامل مع التحيز الأمريكي لإسرائيل شجع الإدارة الأمريكية على استنتاج أنه ليس لدى العرب - شعوباً وحكومات - أي أوراق

ترغب الولايات المتحدة في إعادة تشغيل العديد من الصناعات العسكرية التي بدأ بعضها في التوقف والبعض الآخر يعاني من خسائر فادحة، ومن ثم فإن ضمان استمرار نمو الصناعات العسكرية هو هدف هام لانتشال الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود.

والواقع أن الإدارات الأمريكية المختلفة لجأت في أحيان كثيرة إلى الصناعات العسكرية كعنصر رئيسي في انتشال الاقتصاد الأمريكي من حالات الركود الاقتصادي، حدث ذلك بعد اشتعال الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩؛ حيث كان الطلب المتزايد على الأسلحة الأمريكية العنصر الأساسي الذي انتشل الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود خلال عقد الثلاثينيات، وفي هذا المجال حذر الرئيس السابق إيزنهاور من مخاطر التضخم في صناعات الدفاع والتي يصاحبها عادة ضرورة تواجد أعداء خارجيين وليس من المهم أن يكونوا حقيقيين، بل يمكن أن يكونوا وهميين؛ وذلك حتى يمكن تبرير الحجم الضخم لميزانية التسليح التي تحتاجها عملية تطوير وإنتاج الأسلحة، وهذا يعني أن عملية اختلاق أعداء وهميين هي سمة واردة في خطط الدفاع الأمريكية لضمان استمرار نمو الصناعات العسكرية.

إن ما يحدث الآن هو نفس الشيء: خلق وتصوير أعداء وهميين أطلق عليهم بوش محور الشر، واتهامهم بأنهم يهددون الأمن القومي؛ وذلك لكي يفتح الطريق أمامه

ويجسد في الوقت نفسه النظرة الجديد لتحالف بوش-شارون بشأن فرض تغييرات عميقة على تركيبة وسياسات السلطة في المنطقة بالقوة بدءاً من العراق التي ستجسد وفقاً لبوش النموذج الديمقراطي لسكان المنطقة^(٩٥).

إذن ما يمكن أن تخلص إليه الدراسة في هذه الجزئية أن أحد الدوافع الرئيسية للحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب هو مواجهة العدو الذي ركزت عليه الولايات منذ انتهاء الحرب الباردة، والذي يتمثل في دائرة الحضارة الإسلامية، والتي كانت محور حملة مخططة بمعاونة الصهيونية لاستهدافه ودمغه بالإرهاب. فمن الواضح أن الدول التي تشملها الخطط الأمريكية باستثناء كوريا الشمالية هي دول إسلامية، الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة تشن حرباً مفتوحة ضد العالم الإسلامي. وحين نشرت الرسالة المفتوحة الموقعة من ستين متفقاً أمريكياً تتضمن القول بأن حرب الولايات المتحدة هي حرب ضد الإسلام المتعصب، فإن ذلك كان يشير إلى طبيعة الهدف الأمريكي، في الوقت نفسه الذي يحرض ويعبئ الرأي العام الأمريكي لخدمة مخططات الحرب الشاملة التي تنوي الولايات المتحدة شنّها ضد العالم الإسلامي لخدمة مصالحها ومصالح الصهيونية المتحالفة معها.

٥- إعادة تشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية:

لإقامة درع الصواريخ وتشغيل الآلة العسكرية الأمريكية في حروب متتالية، ويرى كثير من خبراء السياسة الأمريكية أن بوش ينطلق في هذا الصدد من وعد انتخابي لرجال الصناعات الحربية الأمريكية قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية، وازعاً في اعتباره من الآن إعادة انتخابه لفترة ثانية عام ٢٠٠٥، وهو بالتالي يستهدف تدعيم شعبيته من الداخل بقوة^(٩٦).

وهكذا في ضوء التحليل المتقدم يتضح وجود مجموعة من الدوافع المختلفة التي تكمن وراء الحملة الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب: السيطرة على منابع النفط من آسيا الوسطى حتى الخليج، إحكام الهيمنة والسيطرة العالمية من خلال إحكام قبضتها على مناطق العالم المختلفة، ضمان أمن إسرائيل وهدفها في تحقيق "إسرائيل الكبرى"، تطويق الدور الصيني والروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، شن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية، وتشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية بالداخل لانتشال الاقتصاد الأمريكي من الركود، هذه الدوافع المختلفة تمثل خريطة الدوافع الأمريكية للحرب المعلنة ضد الإرهاب التي بدأت في أفغانستان وتمتد إلى العراق، الذي تتوقع الدوائر المختلفة بدء العدوان عليه في غضون أيام، وفي هذا الإطار تنتقل الدراسة في قسمها الأخير إلى تناول السياسات الأمريكية تجاه أفغانستان والعراق على

ضوء ما سبق من رسم ملامح الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر وتحديد دوافعها. رابعاً- السياسات الأمريكية في ظل الاستراتيجية الجديدة: العدوان الأمريكي على أفغانستان والغزو المرتقب للعراق تتناول الدراسة بالتحليل السياسات الأمريكية الفعلية، والتي تجسد الاستراتيجية الأمريكية في شمولها بعد ١١ سبتمبر، وذلك من خلال تناول العدوان الأمريكي على أفغانستان والغزو المرتقب للعراق، وتهتم الدراسة في هذا الإطار بتحليل ثلاث نقاط أساسية:

١- وضع الأمم المتحدة في إطار الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وهنا تثار التساؤلات الآتية ما هو وضع الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً في ظل الاستراتيجية الأمريكية، وكيف تم توظيفه لخدمة المصالح والأهداف الأمريكية؟ وهل سيستمر مجلس الأمن يمثل المنفذ الأمين لرغبات الولايات المتحدة؟

٢- طبيعة الائتلافات المتبلورة في ظل الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، وهنا تثار التساؤلات الآتية: ما هي طبيعة الائتلافات الجديدة، وهل هي وقتية متغيرة، أم مستمرة ثابتة بحيث ترقى إلى مستوى التحالفات؟ وفي إطار هذه الائتلافات الجديدة ما هي طبيعة المساومات والمفاضات التي تتم مع شركاء الولايات المتحدة؟ كيف يمكن تصور مسار العلاقات الأمريكية مع القوى الكبرى وهي الصين، وروسيا، والاتحاد

والعشرين ضد أفغانستان ونظام طالبان الحاكم هناك، وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن باعتباره المسئول الأول عن عملية الهجوم.

وقد شنت الولايات المتحدة حربها ضد أفغانستان داخل إطار واسع أطلقت عليه "الحرب ضد الإرهاب" ونجحت الولايات المتحدة في أمرين أساسيين:

(١) توظيف الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة لخدمة أهداف الحملة الأمريكية.

(٢) حشد ائتلاف دولي واسع النطاق لدعم حملتها العسكرية على أفغانستان، وتعقب أعضاء تنظيم القاعدة في دول العالم المختلفة.

إلى جانب ذلك استندت الولايات المتحدة إلى مساعدة فعالة من جانب الجبهة الموحدة لتحالف الشمال الأفغاني المناوئ لطالبان؛ بحيث استطاعت الحملة الأمريكية إسقاط نظام طالبان وإقامة حكومة مؤقتة مكانه بزعامة حامد قرصاي، وإن كانت لم تنجح في العثور على زعيم القاعدة أسامة بن لادن، أو زعيم حركة طالبان الملا عمر.

وفيما يلي تتناول الدراسة بالتحليل الحملة الأمريكية على أفغانستان، وذلك استناداً إلى محاور التحليل الثلاثة المحددة في محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة.

أ- دور مجلس الأمن في إدانة الإرهاب والحملة على أفغانستان:

أكد بوش في خطابه في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ عقب الأحداث بنحو عشرة أيام "إن الأدلة التي تم جمعها تشير جميعها إلى أن من

الأوروبي، وبدخله تحديداً فرنسا وألمانيا؟ ما هو وضع الأطلنطي وما هو التغيير الذي طرأ على دوره في ظل هذه المرحلة في ضوء الاستراتيجية الأمريكية؟ كيف تتعامل الولايات المتحدة مع الشركاء الآخرين في العالم الإسلامي والعربي؟

٣- انعكاس السياسات الأمريكية تجاه أفغانستان والعراق ودلالات بناء الائتلافات الداعمة للولايات المتحدة على التوازنات الإقليمية والدولية القائمة، وفي هذا الإطار تبرز التساؤلات الآتية: كيف أثرت العمليات الأمريكية في أفغانستان والمرتقبة في العراق على التوازنات الإقليمية والدولية القائمة؟ وما هو تأثيرها على التوازن الإقليمي في آسيا الوسطى وفي الشرق الأوسط وفي القلب من ذلك إسرائيل ووضعها في المنطقة؟ وأخيراً ما هو تأثيرها على إمكانية صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، ومن ثم على هيكل النظام الدولي ووضع القوة الأمريكية فيه؟

١- العدوان الأمريكي على

أفغانستان:

أسرعت الولايات المتحدة إلى إلقاء التهمة بشأن هجمات سبتمبر على أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يأويه نظام طالبان في أفغانستان، وذلك دون وجود أدلة تشير إلى صدق هذا الاتهام، ولم تمض إلا أسابيع قليلة بعد هجمات سبتمبر حتى دخلت الولايات المتحدة أولى حروب القرن الحادي

٤) إتاحة مدخل كامل للولايات المتحدة إلى معسكرات الإرهابيين، للتأكد من أنها لم تعد تعمل.

وفي نهاية عرض هذه المطالب حدد بوش أن هذه المطالب ليست قابلة للتفاوض أو المناقشة، وأن طالبان ينبغي أن تعمل وفوراً، وأنها إما أن تسلم الإرهابيين، أو أنها سوف تشاركهم مصيرهم، وأكد أن حرب الولايات المتحدة على الإرهاب تبدأ بالقاعدة، ولكنها لن تنتهي عند ذلك فهي سوف تستمر حتى يتم العثور على كل جماعة إرهابية، ووقفها وهزيمتها^(٩٨).

ومن التهديد إلى التنفيذ انتقلت الاستراتيجية الأمريكية، وكرست في سبيل ذلك المجتمع الدولي برمته بعد أن وضعت أمام العالم أضخم معادلة ابتزاز في التاريخ "إما مع أمريكا أو مع الإرهاب"، وقد مثلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحدياً الآلية الأساسية المستخدمة ومنذ اليوم التالي لهجمات سبتمبر لإضفاء الشرعية على ما تريد الولايات المتحدة أن تستصدره من قرارات وما تريد أن تتخذه من سلوكيات.

وفي هذا الإطار أكد مجلس الأمن على حق الدفاع عن النفس كحق أصيل للدول بشكل فردي أو جماعي؛ حيث انطلق القرار رقم ١٣٦٨ (١٢ سبتمبر ٢٠٠١) من التأكيد على الحق الأصيل الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس، ودعا جميع الأعضاء إلى التعاون من أجل الوصول إلى منظمي ومرتكبي هجمات سبتمبر، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وقرارات

هاجم الولايات المتحدة هم جماعة تعرف بتنظيم القاعدة، وهم نفس القتلة المتهمين بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا، وأن هذا التنظيم يشبه المافيا، إلا أن هدفه ليس الحصول على المال، ولكن هدفه هو إعادة تشكيل العالم وفرض معتقداتهم الراديكالية على الناس في كل مكان"، وأضاف: "إن هذه المجموعة وقائدها ابن لادن ترتبط بالعديد من المنظمات الأخرى في دول مختلفة، بما في ذلك الجهاد الإسلامي المصرية والحركة الإسلامية في أوزباكستان، وأن هناك آلافاً من هؤلاء الإرهابيين في أكثر من ستين دولة، وأن زعيم القاعدة له نفوذ قوى في أفغانستان، ويساند نظام طالبان في السيطرة على معظم هذه الدولة". وأضاف بوش "إن الولايات المتحدة تحترم شعب أفغانستان، ولكنها تدين نظام طالبان، فهو لا يقهر شعبية فقط، ولكن يهدد الناس في كل مكان برعايته وإيوائه ودعمه للإرهابيين"، ثم حدد بوش المطالب التالية باعتبارها مطالب الولايات المتحدة من طالبان:

١) تسليم السلطات الأمريكية كل قادة القاعدة التي تختبئ في أراضيها.

٢) الإفراج عن كل الأجانب بما فيهم المواطنين الأمريكيين المحبوسين لديها، وحماية الصحفيين والدبلوماسيين الأجانب المقيمين لديها.

٣) الإغلاق الفوري والدائم لكل معسكرات التدريب للإرهابيين في أفغانستان، وتسليم كل الإرهابيين، وكل شخص يدعمهم إلى السلطات المسؤولة.

وقد نص القرار أيضاً على إنشاء لجنة تتألف من جميع أعضاء المجلس لمراقبة تنفيذ القرار، وطلب القرار من جميع الدول موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذاً لهذا القرار^(٩٩).

وهكذا فإن هذا القرار قد وضع الهجمات العسكرية للرد على هجمات سبتمبر في إطار حق الدول في الدفاع عن نفسها، وأرسى الإطار القانوني للدعم الاستخباراتي والمعلوماتي.

ولكن يؤخذ على هذا القرار عدة أمور:

(١) أنه لم يطرح مفهوماً أو تعريفاً محدداً للإرهاب، كما لم يوضح الجهة المخولة تكليف عمل ما بأنه إرهابي من عدمه؛ حيث ترك الأمر لمجلس الأمن أو بالأحرى الأعضاء الدائمين للقيام بهذا التكليف وفقاً لمصالحهم الذاتية، في الوقت نفسه الذي تضمن قائمة واسعة من الالتزامات على الدول الأعضاء لمواجهة، الأمر الذي يوفر أساساً قوياً لاستغلال نصوص القرار ضد أي دولة

(٢) أن القرار أكد على الحق الأصيل في الدفاع عن النفس، إلا أنه لم يقرر ما إذا كان إعمال هذا الحق ينصرف إلى الولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة باعتباره المسؤول وفقاً للأدلة الأمريكية عن هجمات سبتمبر، ونظام طالبان باعتباره النظام الذي يأوي تنظيم القاعدة، أم ينصرف إلى أهداف أخرى تالية قد تحددها الولايات المتحدة وفق ما تمليه عليها مصالحها القومية، وخطورة هذا

مجلس الأمن ذات الصلة، وأكد على استعداد المجلس لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على تلك الهجمات ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، وفقاً لمسئوليات المجلس بموجب الميثاق.

وتلا ذلك صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر ٢٠٠١)، الذي انتقل إلى العمل وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق، إلا أنه اتخذ منحى مختلفاً في الإجراءات الدولية لمواجهة هجمات سبتمبر من خلال خلق ثلاث مجموعات من الالتزامات على الدول الأعضاء تضمنت الآتي:

(١) إلزام الدول الأعضاء بمنع تمويل الأعمال الإرهابية.

(٢) الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية.

(٣) تبادل المعلومات التي تتعلق بأعمال أو بحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية، والتعاون في مجال منع وقمع الأعمال الإرهابية من خلال وضع الترتيبات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، خاصة الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب (١٩٩٩/١٢/٩)، وتنفيذ كافة الاتفاقيات والبروتوكولات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما أشارت الدراسة من قبل إلى أنه كان هناك إجماع للفكر الاستراتيجي الأمريكي على أن العنصر الأساسي لتحقيق الانتصار ضد الإرهاب العالمي يكمن في قدرة الولايات المتحدة على خلق، والإبقاء على ائتلاف دولي واسع النطاق؛ فهناك فناعة أساسية أن الأمريكيين ليسوا وحدهم في هذا النوع الجديد من الصراع، وأنه لا يمكنهم توقع الانتصار من خلال سياسة منفردة بشكل تام؛ فهم بحاجة في مثل هذا الوقت إلى الحلفاء بما في ذلك الدول العربية والإسلامية، وقد أكد هذا الفكر على أن الدعم الدولي هو مطلب سبق للعمل العسكري ضد القاعدة وطالبان، وأن التعاون من جانب الدول الأخرى هو أكثر أهمية من أجل المساهمة في المجهود الذي يهدف لتفكيك شبكة القاعدة وخلاياها الإرهابية المنتشرة عبر أنحاء مختلفة من العالم، وأن هناك دولاً أخرى ينبغي أن تكون مستعدة وراغبة في التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة، والتعاون في وقف التدفقات المالية التي تسهم في تغذية الشبكات الإرهابية واستثمار الوقت والموارد ورأس المال؛ من أجل قمع المتطرفين المعادين للولايات المتحدة داخل مجتمعاتهم، وقد تم طرح العديد من الأفكار التي أخذت بها الولايات المتحدة من أجل تأمين هذا الائتلاف والإبقاء على تماسكه، وفي مقدمتها أن الولايات المتحدة قد تضطر إلى إعادة ترتيب أولوياتها، وإعطاء أهداف السياسة الخارجية الأخرى أولوية ثانية أو

التساؤل تتبع من تأكيد الإدارة الأمريكية مرات عديدة أن أفغانستان لا تمثل سوى المرحلة الأولى فقط في حرب طويلة المدى، والمرجح بقوة أن القرار ١٣٧٣ يوفر أساساً للولايات المتحدة من خلاله أن تدير علاقاتها بالعالم الخارجي لفترة ممتدة قد تستمر عقوداً قادمة، ويوفر لها مساحة متزايدة من الضغوط على كثير من الدول، هذا فضلاً عما يمكن أن يؤدي إليه هذا القرار؛ حيث قد يدفع دولاً أخرى إلى العمل به مستخدمة حقها في الدفاع عن النفس قياساً على حق الولايات المتحدة لتبرير ضرب أي أهداف تراها مهددة لأمنها وسلامها، الأمر الذي يعرض النظام الدولي إلى قدر كبير من الفوضى السياسية والعسكرية.

وهكذا يتضح كيف أن مجلس الأمن قد أطلق يد الولايات المتحدة في ممارسة حق الدفاع عن النفس بناء على ما تحدده بنفسها باعتباره تهديداً لأمنها القوي، وبناء على ما تقرره من أهداف آنية أو مستقبلية وضمن لها تعاون الدول الأخرى معها، وتوفير الدعم الفني والمعلوماتي والاستخباراتي^(١٠٠)؛ وبذلك فقد استمرت الأمم المتحدة في أداء دورها المنوط بها منذ نهاية الحرب الباردة، وهو خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وإضفاء الشرعية على ما تراه من قرارات تخدم أهدافها القومية.

ب- آليات تكوين الائتلاف الدولي لدعم الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان:

وفيما يلي تتناول الدراسة أهم ملامح هذا الائتلاف وآليات تشكيله:

أ) فيما يتعلق بالدول العربية الإسلامية، خاصة دول الجوار لأفغانستان، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تراجع الأهمية النسبية للمشاركة العربية في الائتلاف الدولي ضد الإرهاب، بالمقارنة بالدور الذي لعبته الدول العربية في الائتلاف الدولي لتحرير الكويت عام 1991؛ بسبب عدم وجود روابط جغرافية مباشرة بين الدول العربية وأفغانستان، إلا أن الولايات المتحدة حرصت على ضم الدول العربية إلى هذا الائتلاف، وذلك دفعاً لشبهة الحرب الدينية واستهداف الإسلام والمسلمين من ناحية، ولأهمية الدور العربي على مستوى التعاون المعلوماتي والاستخباراتي من ناحية أخرى، خاصة بالنظر إلى هوية المتهمين بهجمات سبتمبر، والذين يحملون جنسيات عربية (السعودية - مصرية - لبنانية).

وتحقيقاً لذلك مارست الولايات المتحدة ومنذ الأسابيع الأولى بعد هجمات سبتمبر سياسة العصا والجزرة، فمن ناحية مارست ضغوطاً شديدة على الدول العربية من خلال الآتي:

- توجيه الاتهامات إلى بعض العناصر العربية والإسلامية، من خلال طرح قائمة موسعة من المتهمين والمشتبه فيهم من هجمات سبتمبر، وتكرار الإشارات الرسمية وشبه الرسمية الخاصة بتورط بعض تلك الدول مباشرة ودعمها للإرهاب، وكانت سوريا ولبنان

تالية للمهمة الأكبر المتمثلة في الإبقاء على ائتلافها متماسكاً^(١٠١).

واللافت للنظر أن الولايات المتحدة لم تكن بسبيل تعبئة مساندة دولية عارمة نابغة من إرادة حرة في كل الحالات، ولكنها في الواقع قامت بممارسة ضغوط وتهديدات مباشرة، وغير مباشرة على بعض الأطراف ملوحة أحياناً بالجزرة، وملوحة أحياناً أخرى بالعصا؛ ولذا فإن آليات تشكيل هذا الائتلاف وطبيعته أثارت التساؤل حول هيكل النظام الدولي الجديد وحقيقة القوة الأمريكية^(١٠٢).

ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى ثلاثة أقسام من الائتلاف الذي تكون عند غزو العراق، وذلك على النحو التالي:

١) الدول العربية الإسلامية وفي قلبها الدول الآسيوية المجاورة لأفغانستان، والتي كان يخشى رفضها التعاون مع واشنطن تأسيساً على مخاوفها من الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي، وكذلك تأسيساً على الاعتقاد الشعبي السائد في هذه الدول، والقائم على أساس أن الولايات المتحدة غير مبالية بالاهتمامات والمصالح العربية والإسلامية^(١٠٣).

٢) الصين وروسيا باعتبارهما المنافسين الإقليميين والدوليين المحتملين للولايات المتحدة، واللذان كان من المفترض أن أي تحركات أمريكية في إطار آسيا الوسطى وأفغانستان تحديداً سوف يصيبها القلق الشديد.

٣) وأخيراً الحلفاء التقليديون الأوروبيون للولايات المتحدة.

المتحدة إلى تقديم بعض التنازلات والامتيازات كان أهمها:

- رفع مجلس الأمن العقوبات المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦ بموجب القرار رقم (١٠٥٤)، وذلك بناء على مبادرة من الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار داخل المجلس في ٢٨ سبتمبر، وإن أبقت على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من جانبها.

- سحب الإدارة الأمريكية مشروع قانون السلام في السودان، الذي تضمن تقديم دعم مالي للمعارضة السودانية، ومعاينة شركات النفط العاملة في السودان، والذي كان من المقرر طرحه على الكونجرس الأمريكي.

- توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن^(١٠٤).

- منح مصر معونة مالية عاجلة بسبب تأثرها بأحداث سبتمبر؛ حيث أعلن السفير الأمريكي في القاهرة في ٢٠/١١/٢٠٠١ أن الولايات المتحدة قدمت لمصر ٩٥ مليون دولار بشكل عاجل لدعم ميزانيتها هذا العام، في إطار اتفاق مع وزارة الدولة للتعاون الدولي؛ وذلك لمواجهة تأثيرات الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب والواقع فإنه على الرغم من عدم رضا الولايات المتحدة عن موقف مصر الذي شدد على ضرورة تعريف الإرهاب أولاً عبر مؤتمر دولي للإرهاب، وضرورة حل القضية الفلسطينية كأحد الإجراءات الهامة للحد من الإرهاب الدولي، إلا أن واشنطن قدرت تماماً الصعوبات

والسودان واليمن أكثر الدول تعرضاً لتلك الضغوط التي هدفت للحصول على كافة المعلومات التي تقيد في الكشف عن منفذي هجمات سبتمبر، وشبكة علاقات تنظيم القاعدة بالجماعات والتنظيمات الإسلامية خارج أفغانستان، وكذلك دفع الدول العربية إلى عدم معارضة الحملة العسكرية في أفغانستان، وإلى السيطرة على حركة القوى السياسية الدينية أو غير الدينية المعارضة للائتلاف الدولي والسياسات الأمريكية الجديدة.

- أعادت الولايات المتحدة فتح بعض ما أسمته ملفات الإرهاب القديمة؛ حيث أعادت تنشيط المطالب الأمريكية لدى سوريا ولبنان الخاصة بقائمة الإرهابيين، والمنظمات الإرهابية، وأعدت فتح ملف حزب لبنان وحزب الله وهجماته التي نفذتها ضد بعض الأهداف الأمريكية، فضلاً عن إدراج العديد من الأسماء العربية على قائمة المشتبه فيهم في هجمات سبتمبر، وقد شملت تلك القائمة أسماء من جنسيات عربية عديدة؛ حيث شملت سعوديين ومصريين ولبنانيين وإماراتيين وجزائريين.

إلى جانب سياسة الضغط لجأت الولايات المتحدة من ناحية أخرى إلى تشجيع الدول العربية الإسلامية للانضمام إلى الائتلاف الدولي من خلال الإعلان المبكر (١٨ سبتمبر ٢٠٠٠) عن استبعاد إسرائيل من الهجمات العسكرية المتوقعة في الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن ذلك لجأت الولايات

التحليل السابق الإشارة إليه بشأن تأكيد الفكر الاستراتيجي الأمريكي على ضرورة أن تدفع الولايات المتحدة ببعض أهدافها للسياسة الخارجية إلى مرتبة ثانوية مقابل دعم هدفها الرئيسي والكبير المتمثل في بناء ائتلاف دولي لمحاربة الإرهاب ودعم تماسكه.

والواقع فإن باكستان كانت قد ارتبطت بعلاقات وثيقة بحكومة طالبان في أفغانستان، وقدمت لها باكستان مساعدات هامة ساعدتها على الوصول إلى الحكم، ويرجع تأييد باكستان لطالبان لعدة أسباب من أهمها: وجود أقلية باشتونية في باكستان تمثل ١٠% من سكانها.

- رغبة باكستان في تكوين عمق استراتيجي لها ضد الهند؛ حيث كانت باكستان تخشى من أن تقوم الهند بالإطاحة بها في حالة وجود نظام موالي لها في أفغانستان.

رغبة باكستان في الاستفادة من المصادر البترولية في آسيا الوسطى، عن طريق مد خط أنابيب لنقلها من آسيا الوسطى إلى موانئ باكستان على بحر العرب ماراً بالأراضي الأفغانية، ومن ثم الحاجة لتأمين نفوذها في أفغانستان.

محاربة أي نفوذ محتمل لكل من أوزبكستان وإيران في أفغانستان^(١٠٧).

ولكن بالرغم من هذه العلاقات الوثيقة مع حكومة طالبان، فإن باكستان قامت بتغيير تحالفاتها وأيدت الولايات المتحدة في موقفها من أفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقامت بدور فعال في إطار الائتلاف الدولي الذي

التي تواجهها مصر من جراء غضب الرأي العام من الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ومن الانحياز الأمريكي لإسرائيل^(١٠٥).

(ب) وإذا كانت الدول العربية قد انحصرت دورها في إطار الائتلاف الدولي ضد الإرهاب والموجه ضد أفغانستان في الدعم المعلوماتي والاستخباراتي، فإن هناك دولاً إسلامية غير عربية كان دورها أكثر مباشرة وأكثر أهمية، وفي مقدمتها باكستان، وذلك بحكم الجوار الجغرافي وبحكم علاقة باكستان بنظام طالبان، ثم بحكم الدور الفعال والمباشر الذي أنشطته الولايات المتحدة إليها، يلي باكستان دور إندونيسيا وإيران.

فيما يتعلق بباكستان يلاحظ أن باكستان قد استعادت مكانتها الاستراتيجية في السياسة الأمريكية التي كانت قد فقدتها مع نهاية الحرب الباردة وزوال الحاجة إليها كحائط صد أمام النفوذ السوفيتي، إلا أن مسار الأحداث في أفغانستان دفع الولايات المتحدة إلى تبني سياسة متوازنة بين باكستان وعدوتها اللدود الهند، بشأن نزاعهما على كشمير، وتقليل درجة انحيازها للموقف الهندي في هذا الشأن، وخاصة مع قبول باكستان القيام بدور فعال في الائتلاف الدولي الذي بنته الولايات المتحدة، وهو ما يعنى تجاوز الإدارة الأمريكية تحفظاتها السابقة الخاصة بباكستان، خاصة فيما يتعلق بأهمية عودة الديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية^(١٠٦)؛ الأمر الذي يؤكد

وبناء على ذلك قدمت المكافآت الأمريكية، من خلال رفع العقوبات المفروضة على باكستان منذ قيامها بأول تفجير نووي عام ١٩٩٨، كما قدمت لها مساعدات اقتصادية بلغت ٥٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها المستحقة والبالغة ٣٧٥,٤ مليون دولار، إلى جانب تعويضات بلغت ٧,٧ مليار دولار لمواجهة الأعباء الناجمة عن تدفق اللاجئين، وأخيراً حث المؤسسات المالية الدولية على تقديم المزيد من المساعدات لباكستان^(١٠٩).

أما إيران فقد بادرت بإدانة الهجمات على الولايات المتحدة، وأعلنت استعدادها للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ومعاقبة الفاعلين بمن فيهم أسامة بن لادن، وذلك في حالة ثبوت ضلوعه في هذه التفجيرات وردت واشنطن على هذا الموقف برسالة شكر إلى طهران على موقفها، ورأى كولين باول أن هناك إمكانية للتعاون مع إيران لمكافحة الإرهاب^(١١٠).

ولكن على الرغم من ذلك، فإن إيران ما لبثت أن اتخذت خطأً متشدداً تجاه النوايا الأمريكية المعلنة للقيام بحرب انتقامية ضد أفغانستان؛ فأعلنت معارضتها لتوجيه أي ضربات عسكرية ضد أفغانستان على اعتبار أنها تمثل تهديداً لأمنها القومي، إضافة إلى معارضتها للتفرد الأمريكي بمكافحة الإرهاب، وضرورة أن يكون ذلك في إطار دولي وتحت مظلة الأمم المتحدة، وأكدت على عدم وجود أي أدلة قاطعة لتورط تنظيم

بنته الولايات المتحدة، والواقع فإن باكستان كانت في هذا الإطار مدفوعة بعدة أمور يمكن بيانها على النحو التالي:

- الرغبة في تجنب مزيد من التدهور في علاقتها مع الولايات المتحدة، وما يعنيه ذلك من تهديد مباشر لمصالحها ودورها في المنطقة من ناحية، وخسارتها للموقف الأمريكي المحايد نسبياً في قضية كشمير من ناحية ثانية، بالإضافة إلى المحافظة على قدرتها النووية التي أشارت إليها ضمناً الولايات المتحدة.

- تحقيق بعض المصالح الاقتصادية التي تساعد نظام برويز مشرف العسكري في تدعيم أركانه، وتخفيف الضغوط الدولية التي فرضت عليه منذ اعتقاله الحكم عبر إعادة التوازن للعلاقات الأمريكية الباكستانية.

- الرغبة في تقويت الفرصة على الهند التي سارعت بإعلان تقديم الدعم الكامل للحملة المضادة للإرهاب، ومن ثم فإن باكستان أرادت تجنب ما يمكن أن تجنيه الهند من إيجابيات في حالة وقوف باكستان في المعسكر المناوئ للولايات المتحدة وللاتلاف الدولي، وقد فضلت الولايات المتحدة أن يكون التعاون مع الهند محصوراً في الجوانب السياسية والمعلوماتية، وليس الجوانب العسكرية كخطوة عكست إرضاءً وتجاوباً مع الشروط الباكستانية.

- وأخيراً محاولة دفع الولايات المتحدة في مرحلة لاحقة لإقناع الهند بالدخول في مفاوضات أكثر جدية بشأن كشمير^(١٠٨).

إلى معسكرات اللاجئين الأفغان على حدودها مع أفغانستان.

- وأخيراً امتد الدور الإيراني إلى تقديم العون العسكري إلى قوات التحالف الشمالي المناوئة لطالبان والمتعاونة مع الحملة العسكرية الأمريكية.

وهكذا فإن تلاقي الأهداف بين إيران والولايات المتحدة في التخلص من طالبان التي مثلت تهديداً استراتيجياً لإيران ولمشروعها الثوري، دفعت إيران إلى اتخاذ موقف إيجابي على الرغم من معارضتها الشديدة لهذه الحملة^(١١).

أما بالنسبة لإندونيسيا فقد جاء موقفها أقرب إلى العديد من الدول العربية والإسلامية، التي تدعم المبادرة الدولية ضد الإرهاب وتطالب بمكافحته، في نفس الوقت الذي تتخوف فيه من تداعياتها، خاصة في ظل بعض التوجهات الأمريكية والغربية التي تطرح الأمر على أرضية دينية ثقافية؛ فكان الخيار الإندونيسي حاسماً في اتجاه ما يمكن تسميته بالتأييد السلبي للموقف الأمريكي، خاصة مع استبعاد الانضمام الفعلي للعمليات العسكرية، إلى جانب تطوير أساليب العمل على المستوى الداخلي؛ لاستيعاب الجماهير الغاضبة ما بين التهديد باتخاذ إجراءات قمعية، والتأكيد على المصالح العليا لإندونيسيا؛ الأمر الذي تجلّى مع إعلان الولايات المتحدة عن تخصيص ٤٠٠ مليار دولار لتشجيع التبادل التجاري والاستثمارات، ولاسيما في مجال الوقود و

القاعدة في الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة وبناء على ذلك أعلن الرئيس خاتمي بشكل قاطع أن إيران لن تشارك في الحملة العسكرية على أفغانستان لمجموعة من الأسباب في مقدمتها استهداف الحملة لبلد مسلم، وما قد يخلفه من ضحايا من الأبرياء، وتهديد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة للأمن القومي الإيراني، خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن تأييدها لأذربيجان في نزاعها مع إيران حول موارد بحر قزوين، وما قد يشكله الوجود الأمريكي على مقربة من الحدود معها من تهديد مباشر لها.

والواقع فإنه يمكن القول إن الموقف الإيراني من الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان هو تجسيد لدبلوماسية الحياد الإيجابي؛ حيث إنه على الرغم من رفض إيران المشاركة في هذه الحملة الأمريكية، إلا أن إيران توصلت عبر وساطات عديدة إلى حد أدنى من الاتفاق مع الولايات المتحدة، وقد تمثل هذا الحد الأمني في الآتي:

- عدم وضع عراقيل أمام التحرك العسكري الأمريكي ضد أفغانستان.

- إبقاء حدودها مغلقة مع أفغانستان؛ مما يشكل ضغطاً على طالبان.

- تقديم المساعدات الإنسانية للجنود الأمريكيين المفقودين أثناء الحالات الطارئة، والموافقة على التعاون مع المنظمات الدولية في تمرير المعونات الإنسانية الأمريكية عبر أراضيها

منافساً استراتيجياً وليس شريكاً استراتيجياً كما كانت تنظر إليها إدارة كلينتون.

إلا أن الصين رغم تأييدها للحرب ضد الإرهاب والأهداف الأمريكية بشأن التخلص من نظام طالبان وتنظيم القاعدة بدأت تشعر بالقلق من الوجود العسكري الأمريكي في وسط آسيا باعتبار أنه يمكن أن يمثل مصدر قلق؛ حيث إنه سوف يؤثر على المدى الطويل على مجموعة شنغهاي الخماسية، والتي تضم إلى جانب الصين وروسيا ثلاث دول من آسيا الوسطى منها أوزبكستان، التي استضافت وجوداً عسكرياً أمريكياً وكيرغيزستان، التي انفتحت مع واشنطن على إقامة قاعدة عسكرية فيها، وفي هذا الإطار يرى بعض المحللين الصينيين أن الولايات المتحدة تهدف من وجودها في أفغانستان وآسيا إلى غرس خنجر في ظهر الصين، والقيام بإحاطة الصين استراتيجياً.

إلى جانب ذلك تخشى الصين من أن تمثل إدارة الأزمة على هذا النحو تكريساً لسابقة في العمل المنفرد ضد الدول المارقة (وفقاً لتصنيف واشنطن)، والتي تربطها علاقات قوية بالصين مثل إيران وكوريا الشمالية، وأخيراً تشعر الصين بالقلق من التحول في السياسة الدفاعية اليابانية بعد أحداث 11 سبتمبر، وقيام اليابان بناء على طلب أمريكي بالتقليل من القيود الدستورية على استخدام قواتها العسكرية بالخارج^(١١٣).

أما روسيا فيمكن القول إنه منذ الساعات الأولى التي تلت أحداث سبتمبر كان بوتين

١٠٠ مليون دولار على شكل امتيازات تجارية، وتقديم ١٠ ملايين دولار من المساعدات للاجئين في جزر الملوك، التي تشهد نزاعاً بين المسيحيين والمسلمين، وخمسة ملايين دولار لإقليم ألتشيه؛ حيث تجرى أعمال عنف انفصالية^(١١٢).

(ج) بالنسبة للصين وروسيا، فقد كانت الصين في مقدمة الدول التي أدانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأعلنت منذ البداية عن استعدادها لبحث أي خطة لعمل عسكري عبر مجلس الأمن، وعلى الرغم من عدم مشاركة الصين في العمل العسكري في أفغانستان، إلا أن عدم وقوفها ضد الجهود الأمريكية اعتبر مؤشراً قوياً على صيغة جديدة للتعاون بين الدولتين؛ الأمر الذي ساهم في تغيير التوصيف الأمريكي للصين من "منافس استراتيجي" إلى شريك في الحملة ضد الإرهاب.

والواقع فإن الصين قد هدفت من موقفها هذا إلى عدة أهداف: -

- التخلص من طالبان وتنظيم القاعدة، اللذين تتهمهما الصين بتقديم مساعدات تدريبية ومادية للإسلاميين في إقليم جينكيانج الصيني المطالب بالانفصال.

- الرغبة في المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن مستقبل آسيا، وألا يتم عزلها عن تلك العملية.

- تحسين العلاقات الصينية الأمريكية في ظل إدارة بوش، والتي اعتبرت أن الصين تعد

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الائتلاف الدولي لمكافحة الإرهاب.

- أملت روسيا في أن يقابل الموقف الروسي المساند للحملة بثمن سياسي تدفعه الولايات المتحدة، ويتمثل في مراجعة الإدارة الأمريكية لموقفها من المشروع الأمريكي الخاص بإقامة درع مضاد للصواريخ النووية، ووقف توسع حلف الأطلنطي نحو الشرق؛ وهو الأمر الذي أثبتت الأحداث التالية أنه كان أملاً واهماً؛ حيث أعلنت الولايات المتحدة انسحابها المنفرد من معاهدة منع انتشار الصواريخ عابرة القارات (ABM)، والبدء في إقامة الدرع المضاد للصواريخ الباليستية، وهو الأمر الذي له دلالاته العميقة بالنسبة لمستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، كما أنها قد واصلت توسيع حلف الأطلنطي شرقاً ليضم سبع دول جديدة من دول شرق ووسط أوربا؛ ليرتفع عدد أعضاء الحلف إلى ست وعشرين دولة.

إلا أن ذلك لا يعني أن روسيا خرجت خاوية اليدين، فجدير بالذكر أن الرئيس بوش قد اجتمع بالرئيس بوتين في نوفمبر 2001 في تكساس، ونظراً لأهمية هذا الاجتماع فقد أطلق عليه أنها بالتا جديدة لرسم خريطة الأمن الآسيوي، وقد تضمن هذا الاجتماع صفقة جديدة بين الدولتين تقوم بموجبها روسيا بتأييد الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، مقابل تعهد الولايات المتحدة بوقف المساعدات للشيشان، التي تقدمها بعض العناصر في تركيا عن طريق

قد قرر إدراج بلاده ضمن الائتلاف المناهض للإرهاب؛ الأمر الذي اعتبر تحولاً بنسبة 180 درجة في السياسة الروسية الخارجية، التي كانت قد بدأت تسعى في السنوات الأخيرة لبناء دور خاص لها ومنافسة الولايات المتحدة، إن لم يكن معادتها؛ حيث مضت العلاقات الروسية الأمريكية بعد الأزمة في تعاون متزايد وبدا الأمر كما وصفه أحد المراقبين الروس وكأن النظام الروسي قد منح فرصة ثانية لكي يفتتح على الغرب، في وقت تراكمت فيه الخلافات الجذرية بين الدولتين، خاصة مع تصميم بوش على بناء الدرع المضاد للصواريخ الباليستية.

والواقع فإن روسيا قد وجدت في الانضمام إلى هذه الحملة سلوكاً محققاً ومتفقاً مع كثير من أهدافها وأهمها:

- أن هذه الحملة توفر لها فرصة التخلص من طالبان التي تعتبر روسيا أنها تشكل تهديداً على أمن دول آسيا الوسطى، وضرب التيارات الإسلامية المتطرفة عند حدودها الجنوبية؛ فقد كانت روسيا تتهم دوماً طالبان بتأييد وتدريب عناصر من الشيشان المطالبين بالاستقلال، وكانت روسيا قد اقترحت - وقبل أحداث 11 سبتمبر القيام بعمليات مشتركة مع الغرب ضد ابن لادن؛ حيث إنها كانت تنتظر للغرب باعتباره حليفاً محتملاً ضد الأصولية الإسلامية.

- أملت روسيا أن يتم إدراج الحرب التي تقودها ضد الانفصاليين في الشيشان ضمن

لرابطة الدول المستقلة لذلك لا يمكن أن تحتل استخدام أراضي هذه الدول لعمل عسكري.

وكانت روسيا قد بادرت بعقد عدة اجتماعات مع المسؤولين في دول آسيا الوسطى لتنسيق المواقف بصدد الحملة الدولية ضد الإرهاب، وأوضحت التحركات الروسية أنها لن تسمح باستخدام أراضي آسيا الوسطى في هذه الحرب إلا بعد موافقتها، وقد أدى ذلك إلى اتجاه الولايات المتحدة لإجراء مباحثات في موسكو مع كبار المسؤولين الروس لدراسة الموقف، أسفرت في النهاية عن إعلان موسكو موافقتها على استخدام أجواء وأراضي آسيا الوسطى في العمليات العسكرية الأمريكية ضد طالبان، وتفسير ذلك أن الرئيس بوتين قد بادر بالعرض الذي قدمه لبوش؛ لأنه يدرك تماماً أنه إن لم يبادر هو بهذا العرض، فإن القرار نفسه كان سيأتي من بعض دول المنطقة، وخاصة من أوزباكستان التي كانت قد أقامت علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة.

ومن ثم فقد اتجهت روسيا إلى إعلان موافقتها على استخدام أجواء وأراضي آسيا الوسطى في العمليات العسكرية ضد طالبان؛ لتكسب بذلك اعتراف الولايات المتحدة بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز هي منطقة نفوذ روسي، وأن الطريق إلى هذه الدول والحصول على تعاونها يجب أن يكون مروراً بروسيا أولاً^(١١٦).

جورجيا وأذربيجان، وبموافقة وكالة المخابرات المركزية، وأيضاً صمت الغرب تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان، كما تضمنت الصفقة قبول روسيا تزايد النفوذ الأمريكي في أوزبكستان وتركمانستان، في مقابل ضمان النفوذ الروسي في أرمينيا وكازخستان وكريجستان وطاجكستان، وأن يتم تشكيل حكومة أفغانية بالتشاور مع روسيا، وأن يتم استخدام الموارد الاستراتيجية لبحر قزوين بمشاركة روسيا، وبشكل لا يتعارض مع مصالحها^(١١٤).

وقد عرض بوتين على الولايات المتحدة التعاون في مجال الاستخبارات، وفتح المجال للجوى الروسي لرحلات الطيران الإنسانية، ولمهمات البحث والإنقاذ، وعرض تقديم أسلحة ومعدات عسكرية لمحاربة طالبان، ولكنه أحجم عن تقديم قواعد جوية أو عسكرية روسية كي تستخدم كمحطات للقوات الأمريكية أو قوات الائتلاف، أو السماح بحقوق التحليق للطيران الأمريكي دعماً للمهام العسكرية^(١١٥).

أما بالنسبة لآسيا الوسطى، فعندما بدأت الولايات المتحدة في التحرك نحوها رفضت روسيا في البداية استخدامها كرأس حربة في الهجوم الأمريكي، إذ أعلن وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف رفض بلاده لمجرد افتراض انطلاق عمليات عسكرية لحلف الأطلسي من آسيا الوسطى، وشدد على أنها مشمولة بمعاهدة الأمن الجماعي

إقدام واشنطن على القيام بعمل عسكري سريع انتقاماً لهجمات ١١ سبتمبر، وكانت فرنسا في مقدمة الدول الأوروبية التي أبدت تحفظها بهذا الشأن، فرغم أن الرئيس شيراك تعهد بالمشاركة في محاربة الإرهاب؛ فإن وزير الدفاع آلان ريتشارد أعلن أن العمل العسكري ليس إلا واحداً من أساليب الرد، وما نحتاج إليه هو أسلوب من شأنه ألا يثير عناصر أخرى من عدم الاستقرار. وبالمثل أعلنت ألمانيا تضامنها مع الولايات المتحدة، وصاحبت ذلك بالحرص على ضرورة أن يترافق العمل العسكري مع جهود أخرى على الصعيد السياسي، حتى لا يتفقم الموقف، وفق ما جاء على لسان وزير الخارجية يوشكا فيشر الذي أضاف: " لا يجب أن ندفع الإسلام بشكل عام في زاوية الإرهاب؛ لأن ذلك سيزيد الأمور سوءاً".

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية وعبر التنسيق الكامل مع بريطانيا تمكنت من دفع الاتحاد الأوروبي إلى التسليم بالشق الأكبر من الرؤية الأمريكية، وهو ما تبلور في أعقاب لقاء وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مع وزير خارجية بلجيكا، التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، والمفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية كريس باتن في ٢١ سبتمبر؛ حيث صدر إعلان مشترك تعهد فيه الجانبان بالعمل في إطار شراكة تضمن ائتلافاً واسعاً لمحاربة

وجدير بالذكر أن دول آسيا الوسطى كانت قد رحبت ومن قبل ١١ سبتمبر بالوجود الدبلوماسي والتجاري الأمريكي، وبالاتصالات مع الهيئات العسكرية الأمريكية، وأيضاً بالأشكال المختلفة من الدعم الأمني، والواقع لم تكن أوزباكستان وحدها هي التي تتعاون أمنياً مع الولايات المتحدة للقضاء على طالبان وابن لادن؛ فلقد تمكنت الولايات المتحدة وتمكنت قيادة زيني في المنطقة من توسيع مناطق نفوذها، ليشمل خمس دول أخرى هي كازاخستان وكيرجستان وطاجيكستان وتركمانستان، وقد ظن البعض أنه مع بداية الحرب الأمريكية على أفغانستان بدأت علاقات جديدة بين الولايات المتحدة وهذه المنطقة، والحقيقة أن النشاط الأمريكي العسكري في هذه المنطقة كان قد بدأ قبل ذلك بسنوات، ولم يفعل ١١ سبتمبر سوى أن قد أخرج هذه العلاقات من دائرة السر إلى العلن.

على أي حال فإن روسيا لاشك أنها تشعر الآن بقلق شديد إزاء التواجد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، والذي يحتمل أن تستغله الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها وتواجدها في المنطقة، الأمر الذي من شأنه تغيير الحسابات والتوازنات الإقليمية في المنطقة لغير صالح روسيا.

(د) وأخيراً فإنه بالنسبة للحلفاء التقليديين للولايات المتحدة فإنه باستثناء بريطانيا التي أيدت الولايات المتحدة بالكامل أبدت الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي تحفظاتها على

الولايات المتحدة، أرسلت تركيا عدداً من القوات الخاصة التركية، تم نشرها في طاجيكستان لتقديم الدعم الفني لقوات تحالف الشمال، بالإضافة إلى قوات عسكرية لحماية مطار كابول^(١٢٠).

إلى جانب ذلك فقد ساهمت كندا وأستراليا واليابان في هذا الحملة، وجدير بالذكر أن اليابان قد قامت بإجراء مجموعة من التعديلات في قوانينها؛ لتتمكن من تقديم دعم عسكري للولايات المتحدة تمثل في تقديم دعم لوجستي في المناطق الخلفية لمسرح العمليات وخاصة مهام النقل، وحماية القوات الأمريكية في اليابان، والسماح لقوات حماية الشواطئ بفتح النيران على السفن والقطع الحربية المشتبه فيها^(١٢١).

وعلى مستوى حلف الناتو، فإنه ومنذ اللحظات الأولى للهجمات سبتمبر، ساند الحلف بقوة الولايات المتحدة، وقام بتنفيذ المادة الخامسة الخاصة بالدفاع المشترك لأول مرة منذ ٥٢ سنة، وكان الحلف قد قام بتعديل سابق قريب للمادة الخامسة وللمفهوم الاستراتيجي لعمل الحلف في إبريل ١٩٩٩ بإضافة - بند "التصدي لخطر الإرهاب" إلى مهام الحلف الأخرى؛ مما ساعد على حسم النقاش الذي دار بشأن ما إذا كان يمكن اعتبار هجمات سبتمبر من قبل الهجوم الخارجي ضد الولايات المتحدة؛ الأمر الذي يمكن معه تفعيل المادة الخامسة الخاصة بالدفاع المشترك، وقد تلا ذلك قيام مجلس المشاركة الأطلسية الأوروبية المكون من

الإرهاب؛ وبحيث تتطوي هذه الشراكة على استخدام وسائل تشريعية وإجراءات أمنية وتبادلاً للمعلومات الاستخباراتية^(١١٧).

وقد تراوحت المشاركة ما بين الاشتراك المباشر في العمل العسكري إلى جانب الولايات المتحدة مثل بريطانيا، إلى تقديم المعلومات والدعم اللوجستي والقواعد العسكرية ومراكز تجميع وانطلاق القوات، وحق استخدام المجال الجوي. وفي هذا الإطار استجابت ألمانيا لطلبات الولايات المتحدة بشأن المساهمة بقوة عسكرية قوامها نحو ٣٩٠٠ جندي، وقد اعتبر شرودر أن هذا القرار هو قرار تاريخي للسياسة الألمانية؛ حيث ستضطلع ألمانيا بمسؤوليات جديدة على المستوى الدولي، وأكد للرئيس بوش أن ألمانيا ستتحمل مسؤولياتها على كافة الأصعدة^(١١٨).

أما فرنسا فقد أرسلت طائرات استطلاع استراتيجي، وطائرة استطلاع إلكتروني، وسفينة جمع معلومات، وأقمار تصوير فضائي واستطلاع، إلى جانب قوات خاصة^(١١٩). وقد تبعتهما إسبانيا وإيطاليا، وتحملت تركيا أيضاً للمشاركة فأعلنت استعدادها لتقديم الدعم العسكري، والمساهمة في أي هجمات عسكرية محتملة ضد أفغانستان، وبمجرد بدء الهجمات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، استصدرت الحكومة التركية قراراً من البرلمان التركي يسمح لها بتعبئة قواتها العسكرية، وفي الثاني من نوفمبر وبناء على طلب من

ج- دلالات بناء الائتلاف الدولي والحملة الأمريكية على أفغانستان بالنسبة للتوازنات العالمية والإقليمية:

في ضوء ما تقدم فإنه يثور التساؤل الآتي: كيف انعكست عمليات وآليات بناء الائتلاف الدولي، والحملة على أفغانستان على التوازنات الإقليمية والدولية؟ في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدة نقاط على النحو التالي:

(١) إن الحرب ضد الإرهاب في مرحلتها الأولى، والتي استهدفت أفغانستان يفضل الكثير من المحللين السياسيين تسميتها بحرب آسيا الوسطى، وليس حرب أفغانستان لما في ذلك من دلالة على الهدف الأساسي بعيد المدى الذي استهدفته وحققته إلى حد كبير الولايات المتحدة؛ فهذه الحرب قد أتاحت للولايات المتحدة تواجداً عسكرياً ممتداً لم تحدد له نهاية، بل ما هو معلن أن هذا التواجد قد يمتد لعشرات السنين؛ الأمر الذي يحدث خللاً بمعادلة التوازن الإقليمي من هذه المنطقة الحيوية، ويفتح المجال لتزايد النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ الصيني - الروسي والذي كان قد أخذ في التزايد مع إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، والتي ضمت كما سبق الإشارة عدداً من دول آسيا الوسطى، فقد كان أحد الأهداف الرئيسية لتلك المنظمة هو التكتل ضد الخطر الأمريكي، خاصة مع إصرار الولايات المتحدة على إنشاء الدرع الصاروخي، هذا إلى جانب بسط النفوذ الصيني الروسي على ثروات منطقة

الحلفاء التسع عشر، و ٢٧ دولة أخرى بإعلان مساندة مماثلة. كذلك اجتمع المجلس الدائم لحلف الناتو وروسيا، وأعلن الطرفان أن تعاونهما المشترك سوف يشتد ويتعاظم لمواجهة خطر الإرهاب.

وقد قام حلف الناتو - بصورة غير مسبوقة - بدفع خمس طائرات أو أكس إلى الولايات المتحدة لحماية الأراضي الأمريكية، ونشر تسع قطع بحرية من أسطول المتوسط التابع له من شرق البحر المتوسط لمراقبة الوضع، وإبراز تأييد الحلف للولايات المتحدة ووافقت باقي دول الناتو الثماني عشر على كل مطالب الولايات المتحدة الأخرى مثل استخدام مجالها الجوي الفضائي وقواعدها الجوية والموانئ وتسهيلات التزود بالوقود، كما تولى الناتو تأمين القوات الأمريكية والبعثات الدبلوماسية الأمريكية في أوروبا، ووضعت لجان الناتو المتخصصة في حال تأهب لتقديم المشورة العسكرية للعمليات^(١٢٢).

ورغم ذلك فقد رفضت الولايات المتحدة الاستعانة بقوات من الناتو في الحرب ضد أفغانستان لعدة أسباب من أهمها: عدم رغبة الولايات المتحدة في تعقيد مهمتها هناك بالصعوبات التي تفرضها ضرورات التعاون مع ثماني عشرة دولة هي أعضاء الناتو، إلى جانب عدم امتلاك الناتو لقدرات تسمح لها بالمساهمة في هذه الحرب^(١٢٣).

٢) أنه رغم الاختلافات التي نشأت في البداية بين الدول الأوروبية بشأن موقفها من الحرب ضد الإرهاب، إلا أن الأمر انتهى إلى خضوع أوربي شبه كامل للإرادة الأمريكية، وهو الأمر الذي يؤكد أن أمن المعسكر الغربي غير قابل للتجزئة، وأن حلف الأطنطي لا يزال الصيغة الدفاعية المثلى؛ لأن الولايات المتحدة هي التي تقود هذا الحلف، وهي التي يقبل جميع الأوروبيين بغير استثناء الانضواء تحت قيادتها؛ الأمر الذي من شأنه في النهاية دعم نفوذ الحلف على حساب ترتيبات سان مالون بشأن جيش أوربي موحد، وموقف أوربي دفاعي مشترك^(١٢٦).

وفي هذا الإطار يرى هنري كيسنجر أن فكرة أوربا الموحدة التي يجب أن تسعى لإيجاد هويتها بعيداً عن الولايات المتحدة تغلبت عليها العروض الأوروبية بشأن الانضمام للحملة الدبلوماسية العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب؛ حيث أدى الحادي عشر من سبتمبر إلى إقناع الحلفاء الأوروبيين بأن أوربا لا تمتلك وسائل الانتقام من هجمات مشابهة، وبأن الحاجة بالتالي لعلاقات أمنية عبر المحيط الأطلسي تظل قائمة، ولهذه الأسباب تبني مجلس الناتو ولأول مرة في تاريخ الحلف المادة الخامسة من معاهدة الحلف التي تسمح بإجراءات دفاعية مشتركة، وقد عكست الدبلوماسية المشتركة التي برزت تأكيداً أكبر على التعاون الثنائي مع واشنطن انطلاقاً من أسس وطنية، وضمن إطار شمال

آسيا الوسطى، والسبق إلى استغلالها قبل أن تستأثر بها الولايات المتحدة؛ فقد تنامت أهمية منطقة آسيا الوسطى في الآونة الأخيرة بسبب اكتشاف آبار البترول حول بحر قزوين، وهو ما دفع روسيا والصين للسعي لمحاصرة المحاولات الأمريكية، التي تريد بسط سيطرتها على المنطقة^(١٢٤).

وامتداداً لهذا التحليل ينبغي الإشارة أيضاً إلى انقلاب الموازين والحسابات الخاصة بمستقبل بحر قزوين وثرواته؛ فقبل الحرب كانت الولايات المتحدة تحاول التدخل في مسار الأوضاع في منطقة بحر قزوين، إما بالوكالة عن طريق تركيا أو بالتنسيق المباشر مع أذربيجان، أما الآن فإن الأمر قد اختلف تماماً؛ ففي ظل التواجد العسكري الأمريكي في دول المنطقة فإن الولايات المتحدة تدخل طرفاً قوياً في لعبة التنافس حول قزوين، وذلك في مواجهة كل من روسيا وإيران، ومن ثم ستجد موسكو وطهران نفسيهما مضطرتان إلى التعامل المباشر مع واشنطن فيما يتعلق بمستقبل بحر قزوين، ولن يكون الخلاف مع أذربيجان أو كازاخستان، وإنما مع الولايات المتحدة مباشرة، وستحرم موسكو من هامش الحركة الذي كان متاحاً أمامها من قبل، وربما أن الخيار المتاح أمامها سيكون هو التحالف مع طهران؛ لمواجهة التنسيق الأمريكي الأذربيجاني الذي بات يثير القلق الروسي حول أهداف التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى^(١٢٥).

لتعزيز وإعادة تشكيل علاقاتها الدولية، وتوسيع وإنشاء مجالات جديدة للتعاون، وفي هذا الإطار يقول كولن باول: "ستكون الحملة ضد الإرهاب حملة طويلة وشاقة وتمتد لسنوات وللقيام بهذا المجهود على تحالفنا أن يتميز بالمرونة اللازمة للتطور، ومن المحتمل أن تفتح عمليات المشاركة في هذه الحملة العالمية العظيمة ضد الإرهاب الباب أمامنا لتعزيز، أو لإعادة تشكيل علاقاتنا الدولية، وتوسيع أو لإنشاء مجالات تعاون جديدة؛ ففقد أعيد الآن إحياء تحالفاتنا في أوروبا وآسيا والنصف الغربي من قارتنا، من خلال تطبيق بنود الدفاع الجماعي المنصوص عليها في معاهدات حلف الأطنطي وحلف استراليا / نيوزيلندا/ الولايات المتحدة ومعاهدة الربو، وفتح رد فعل الرئيس بوتين تجاه أحداث ١١ سبتمبر بداية عهد جديد في علاقتنا الثنائية كما ساهمت الصين بطريقة مفيدة في هذا المجهود العالمي، ولاشك في أن تقدم نطاق التعاون ضد الإرهاب مع الصين سوف يجعلنا في وضعية أقوى لمتابعة مشاورات هامة مع القيادة في بكين حول مواضيع أخرى مهمة لنا، وقد اغتتمنا أيضاً الفرصة لتحسين علاقاتنا مع الهند وباكستان" (١٢٨).

٤) ويرتبط بما سبق أهمية التأكيد على أن إدارة الولايات المتحدة لعملية بناء الائتلاف قد ساهمت في بروز صياغة جديدة للنظام العالمي تقوم على أن الولايات المتحدة والدول الكبرى لم تعد تنظر إلى بعضها البعض باعتبارها تشكل تهديدات استراتيجية، وأن الخطر الذي يتعرض له جميعهم هو خطر الإرهاب الذي يأتي من خارج حدودهم، ومعنى ذلك أن الجميع قد توحد في مواجهة الخطر الدايم، ومن ثم فإن هذا الإدراك الجديد قد ساهم في إعادة بلورة

الأطلسي بدلاً من هيئات الاتحاد الأوروبي، وعندما تبنى رئيس الوزراء البريطاني توني بليز المبادرة بتأكيد التعاون الأطلسي المتعلق بالإرهاب؛ فإنه خدم كلاً من مصلحة بريطانيا في علاقة مميزة مع أمريكا، وأيضاً الأهداف البريطانية الأمريكية بشأن الالتزام بالوحدة الأطلسية (١٢٧).

٣) أظهرت التفاصيل الأمريكية بشأن استبعاد دور عسكري لحلف الأطنطي أن الولايات المتحدة تفضل الاعتماد على ائتلافات متغيرة، تبعاً لطبيعة المهمة المحددة؛ وهو الأمر الذي يتفق من ناحية مع تفضيلات المحافظين، الذين ينظرون بعين الشك إلى التحالفات الدولية والعمل الدولي المشترك، خاصة في العمليات العسكرية ويرون أن الحلفاء قد يشكلون قيماً على حركة الولايات المتحدة، ومن ثم فإن اللجوء إلى ائتلافات مؤقتة ومتغيرة لا يشكل أى قيود على الحركة الأمريكية وهو أمر يتفق مع هذا الفكر المحافظ، الذي تراجع جزئياً أمام حاجة الولايات المتحدة الماسة إلى حلفاء في حربها ضد الإرهاب، وبالتالي فقد وضح تفضيل أمريكا للعمل مع الحلفاء ولكن خارج نطاق حلف الناتو، ومن ناحية أخرى فإن هذه التحالفات المؤقتة والمتغيرة تتفق مع طبيعة الأهداف الأمريكية المتغيرة، والتي تتطلب قدراً من المرونة اللازمة للتطور، والانتقال من هدف إلى آخر في حربها الممتدة على الإرهاب، ومن ناحية ثالثة فإن هذه الائتلافات المتغيرة تفتح الباب أمام الولايات المتحدة

إن هذا الشكل الجديد للعلاقات الروسية الأمريكية وقاعدته الموضوعية جعل الولايات المتحدة تقدم على عدة خطوات خطيرة هامة وهي مطمئنة:

أ- الإعلان عن انسحابها المنفرد من معاهدة منع انتشار الصواريخ العابرة القارات (ABM) في ١٣/١٢/٢٠٠١، وهو الأمر الذي بموجبه تحاول الولايات المتحدة فرض توازن استراتيجي جديد يعترف بتفوق دولة واحدة فقط هي الولايات المتحدة.

ب- الإعلان عن تطوير جهاز الدفاع ضد الصواريخ، وهو المشروع الذي يلقي دعماً واسعاً من الجمهوريين وفي

أوساط الصناعات العسكرية الأمريكية.

ج- توسيع حلف الأطلسي شرقاً.

إن هذه الخطوات الأمريكية المتتالية، والتي كان يمكن أن تثير من قبل ردود فعل روسية غاضبة قد قوبلت من جانب روسيا بتصريحات محايدة وغيره مبالية؛ فعلى سبيل المثال صرح الرئيس بوتين تعليقاً على انسحاب أمريكا من المعاهدة "بأنه لا يشكل خطراً على روسيا"، وهكذا إذن يتضح كيف أن أحداث سبتمبر قد أتاحت للولايات المتحدة فرصة إعادة صياغة علاقاتها مع روسيا، على نحو جعلها قادرة على اتخاذ العديد من المواقف والخطوات التي تعبر عن رغبة أمريكية لفرض موازين قوة جديدة بينها وبين روسيا، مبنية على تفوق أمريكي مطلق، وتحويل روسيا إلى إحدى الدول التابعة أو دولة عظمى غير مجدبة^(١٣٠).

العلاقات الأمريكية بكثير من الدول الكبرى، وفي مقدمتها روسيا والصين التي كان ينظر إليهما باعتبارهما دولتين منافستين محتملتين، لقد كانت الولايات المتحدة على وشك تعريض علاقاتها بروسيا للخطر بسبب الدفاع الصاروخي، ولكن بعد ١١ سبتمبر أصبحت روسيا شريكاً في الحملة ضد الإرهاب. هذا الشكل الجديد للعلاقات الأمريكية الروسية الذي لا ينتج عن تفضيل شخصي لبوتين، بل على تقييم واع لمصالح روسيا؛ فهو يبنى على قاعدة موضوعية جديدة لهذه العلاقات، ليس فقط لأن البناء السياسي لأوروبا يمنع ذلك النوع من الغزو النابليوني أو الهتلري الذي أثار مشاعر القلق المتعلقة بأمن روسيا، ولأن الحروب بين القوى النووية ستؤدي حتماً إلى نفقات غير محتملة، ولكن الأهم من ذلك لأن الحسابات السياسية قد تغيرت في مناطق النزاع التاريخي كالشرق الأوسط؛ فالمفهوم السابق الخاص بلعبة اللاشيء بين القوتين المهيمنتين لم يعد معمولاً به في هذا الوقت؛ ففي أثناء الحرب الباردة، وحتى لبعض الوقت فيما بعد اعتقد زعماء روسيا وأمريكا أن تحقيق طرف ما لنصر سياسي يشكل خسارة استراتيجية للآخر، وقد حاول كل منهما التقليل من نفوذ الآخر في منطقة الشرق الأوسط، أما وفقاً لظروف ما بعد ١١ سبتمبر فقد أدركا أن مثل التفكير سيضعف كلتا الدولتين أمام عدوهما المشترك وهو الأصولية الإسلامية، وسيؤثر على استقرار المنطقة التي لكل منهما مصالح حيوية فيها^(١٢٩).

من فرض أجندة سياستها الخارجية واستراتيجيتها العالمية على دول العالم المختلفة، وتستطيع إعادة صياغة التوازنات الإقليمية على النحو الذي يخدم مصالحها في ظل صمت وقبول عالميين غير مسبوقين.

ولكن رغم هذا النجاح الأمريكي في تكوين الائتلاف الدولي المناصر لها والداعم لها خلال المرحلة الأولى من الحرب ضد الإرهاب؛ فإنه بنهاية الحلقة الأفغانية اختلفت الرؤى المتعلقة بمرحلة ثانية من الحملة ضد الإرهاب، تنصب على العراق فكيف كان ذلك؟ إلام انتهى؟ إن هذا التساؤل يقود الدراسة إلى تناول الجزئية الثانية في هذا القسم، والمتعلقة بالغزو الأمريكي المرتقب للعراق، وفيه أيضاً سوف يدور التحليل حول المحاور الثلاثة التي حددتها الدراسة:

أ- دور مجلس الأمن.

ب- جهود الولايات المتحدة في بناء الائتلاف.

ج- دلالات بناء الائتلاف الدولي، والغزو المرتقب للعراق بالنسبة للتوازنات الإقليمية والعالمية

٢- الغزو الأمريكي المرتقب للعراق:

أ- دور مجلس الأمن في الأزمة العراقية: مع نهاية الحملة العسكرية في أفغانستان، فإن السؤال الذي أثير بشأن العراق وماذا ستفعل الولايات المتحدة بشأنها برز أمام السياسة الخارجية الأمريكية، ورأى الصقور

كذلك فإن نجاح الولايات المتحدة في استقطاب تعاون الصين من خلال تقديم المعلومات، وعدم وقوفها ضد الحملة العسكرية الأمريكية، سواء لرغبتها في القضاء على القوى الانفصالية في إقليمها الغربي أو لإدارتها أن حاجتها الملحة للنمو والإصلاح تتطلب منها عدم إثارة التوترات مع الولايات المتحدة، إنما يشير في النهاية إلى أحد أبعاد الصياغة الجديدة للنظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، وإلى اقتناع الدول الكبرى في النهاية بأهمية الدور الأمريكي في تحقيق السلم والاستقرار للعالم رغم ما يكون لدى البعض منها من تحفظات بشأن السياسات الأمريكية.

الخلاصة إذن أن آليات تكوين الائتلاف الدولي وقيام الولايات المتحدة بحملتها ضد أفغانستان قد كشف عن بروز هيمنة أمريكية عالمية لم تقابل بأي نوع من المقاومة، أو حتى المعارضة من جانب قوى صغرى أو كبرى، صديقة أو منافسة كان من المتوقع أن تثير لديها مثل هذه السياسات الأمريكية المخاوف والشكوك، ونجحت الولايات المتحدة في تعديل ميزان القوى الإقليمي في منطقة شرق ووسط آسيا ليصبح في صالحها على حساب القوى الإقليمية المنافسة الأخرى، وإلى مدى زمني غير محدد، وقد اعتبر كثير من المحللين أن هذا التطور يوحى باتجاه النظام العالمي إلى صيغة جديدة صريحة تقوم على أحادية قطبية تنفرد في إطارها الولايات المتحدة بالهيمنة، وتتمكن

أما فريق الصقور بقيادة ديك تشيني ورامسفيلد ونائبه بول وولفوتيز وريتشارد بيرل رئيس مجلس السياسات الدفاعية، فكان لا يرى مبرراً للجوء مبدئياً إلى مجلس الأمن قبل القيام بعملية غزو العراق، وذلك تأسيساً على أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى قرار جديد من مجلس الأمن، حيث إن العراق من وجهه نظرهم قد انتهك القرار رقم ٦٨٧، الذي يوجب استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إذا لم تتجاوب بغداد، كما رأى فريق الصقور أن حرب الخليج عام ١٩٩١ انتهت بهدنة بين الولايات المتحدة والعراق، ولم تنته باتفاق سلام، ومن ثم فإن الحرب يجب أن تستأنف؛ لأن العراق انتهك شرط الهدنة الذي هو نزع أسلحة الدمار الشامل، والواقع فإن الرئيس بوش قد انحاز في النهاية لجناح الحمايم بقيادة باول عندما لجأ للأمم المتحدة بدلاً من العمل العسكري المنفرد لتحقيق المطلب الأمريكي بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وجدير بالذكر أن الخلاف بين الفريقين يمتد أيضاً إلى صورة العراق ما بعد صدام، وفي هذا الإطار يمكن تحليل رؤية كل فريق على النحو التالي:

فيما يتعلق بفريق الصقور، فهو يقدم سيناريو قائم على أساس أن تغيير النظام العراقي سيكون الخطوة الأولى على طريق تغيير شامل في العالم العربي؛ فاحتلال العراق وسيطرة أمريكا على بترولها يمكنان واشنطن من الالتفات إلى السعودية ومصر

في الإدارة الأمريكية أن إسقاط صدام حسين ينبغي أن يكون هو المرحلة الثانية في الحرب على الإرهاب، ورأوا أن تطوير العراق لأسلحة غير تقليدية هو تهديد أساسي وجوهري للمصالح القومية الأمريكية، وأرادوا أن يراهنوا على نجاح الحملة الأفغانية بعملية مشابهة إلى الغرب منها أما من يعرفون بالحمايم فقد أشاروا إلى صعوبة هذا العمل، ونقص الدليل الذي يربط صدام بالهجمات الأخيرة على الولايات المتحدة، ورأوا أن هدف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعراق ينبغي أن يكون إحياء عمليات التفتيش على الأسلحة من جانب الأمم المتحدة، وتنشيط عملية الاحتواء^(١٣١).

ولكن من الخطأ تصور أن فريق الحمايم يختلف عن الصقور بشأن الهدف؛ فالهدف واحد ولكن الطريق إلى تحقيقه هو الأمر الذي يتم الخلاف حوله؛ فواقع الأمر فإن الحمايم بقيادة كولين باول لا يعارضون عملاً عسكرياً ضد العراق، ولكنهم أرادوا أن يأتي هذا العمل عبر طريق الأمم المتحدة، أو بعبارة أخرى عارضوا فكرة القيام بغزو العراق بشكل منفرد دون اللجوء مبدئياً إلى مجلس الأمن سعياً وراء إضفاء الشرعية الدولية من ناحية، وحشد التأييد الدولي من ناحية أخرى؛ فغزو العراق واحتلاله لفترة هو أمر ليس سهلاً؛ فهو يحتاج إلى مئات الآلاف من القوات وأنظمة أسلحة متعددة؛ الأمر الذي يستدعي التجهيز والإعداد الجيد له.

العراقية الكاملة على قطاع البترول، واعتبر سيناريو الحمايم أن فكرة وجود حاكم عسكري أمريكي في بغداد كما حدث مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية فكرة غير مجدية واقترح هذا الفريق الحفاظ على وحدة العراق وسيادته، وتشجيع قيام حكومة عراقية لعراق ما بعد صدام تستند إلى المبادئ الديمقراطية وتمثيل تنوع الشعب العراقي، والإقرار بحكم فيدرالي اتحادي و إشراك الأمم المتحدة والدول العربية والجماعة الدولية في إقرار مستقبل العراق ما بعد صدام.

ويرفض هذا الفريق سيطرة أمريكا على البترول العراقي على اعتبار أن ذلك سيضر العراقيين بأن العملية الأمريكية أهدافها " إمبريالية"، وليس مجرد نزع أسلحة الدمار الشامل، وأخيراً فإن هذا الفريق يرفض فكرة تغيير نظم عربية متضمنة السلطة الفلسطينية انطلاقاً من العراق؛ حيث إن الهجوم الأمريكي على العراق سيكون جارحاً للعالم الإسلامي، وقد يثير متاعب جدية للولايات المتحدة وحلفائها.

ويؤكد هذا الفريق خطورة الحذر الكبير الذي أبدته الولايات المتحدة في الانخراط في النزاع العربي - الإسرائيلي، وأن من المهم للغاية أن تتخبط واشنطن بفاعلية، وعلى أعلى مستوى وأن تمارس قيادتها مع العرب والإسرائيليين لتنفيذ خريطة الطريق التي تطورت من خلال اللجنة الرباعية التي ضمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

وسوريا والسلطة الفلسطينية، ويتضمن السيناريو أيضاً "الاحتلال العسكري للعراق"، وإقامة حكم عسكري في بغداد على غرار ما حدث في ألمانيا واليابان عقب الحرب العالمية الثانية، وتفكيك البعثية على نحو ما تم من تفكيك النظام النازي في ألمانيا قبل أكثر من ستين عاماً، كذلك يتضمن السيناريو إنشاء حكومة مؤقتة بمجرد بدء عملية الغزو يقودها أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي، الذي يضم المعارضة العراقية في المنفى، ولا يحوي سيناريو الصقور أي دور للأمم المتحدة في عراق ما بعد صدام، وأخيراً تضمن السيناريو احتلال آبار ومرافق البترول العراقي لحمايتها، وإعادة تأهيلها، ودفع تكاليف الغزو، ثم الاحتلال والتحكم في سوق البترول ومنظمة الأوبك، التي تتحكم بها الدول العربية

أما فريق الحمايم في الإدارة الأمريكية بقيادة باول فقد قدر أن غزو واحتلال العراق لفترة إنما يتطلب مئات الآلاف من القوات وأنظمة أسلحة متعددة، واقترح أن تتحرك الولايات المتحدة ومن خلال الأمم المتحدة، وذلك ما فعله بوش في سبتمبر 2001.

أما سيناريو الحمايم لعراق ما بعد صدام فهو يتضمن رفض فكرة إقامة حكومة عراقية مقدماً، حتى لا تواجه بالعداء أو فرض حكومة ما فيما بعد من قادة المعارضة العراقية في المنفى، واقترح بدلاً من ذلك إدارة عراقية دولية تحت إشراف الأمم المتحدة، وتمكين العراقيين من السيطرة

وروسيا والأمم المتحدة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وإذا كان الرئيس بوش قد انحاز لجناح الحمائم بقيادة باول عندما لجأ للأمم المتحدة بدلاً من العمل العسكري المنفرد لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقي في البداية، فإن بوش يبدو في النهاية أنه قد مال إلى جناح الصقور عندما قرر القيام بغزو منفرد للعراق خارج إطار الأمم المتحدة، وبدون غطاء من الشرعية الدولية.

وإذا كان بوش لم يحسن خياره بعد فيما يتعلق بمسألة عراق ما بعد صدام بين تصور الصقور والمحافظين الجدد وتصور الحمائم، إلا أنه يبدو أكثر ميلاً إلى سيناريو الصقور مع دمج بعض عناصر سيناريو الحمائم وفي هذا الإطار تشير صحيفة نيويورك تايمز في 6/1/2003 إلى أن الخطة قبل النهائية التي استعرضها بوش تستبعد أن يحكم العراق حاكم عسكري أمريكي مثلما كان يطلب سيناريو الصقور، وبدلاً من ذلك تقترح الخطة أن يدير العراق حاكم إداري مدني دولي تعينه الأمم المتحدة، كذلك رفض بوش إقامة حكومة مؤقتة قبل الغزو، كما رفض حكومة من قادة المعارضة في المنفي بعد الغزو متفقاً بذلك مع سيناريو الحمائم، ولكنه مال إلى الصقور بشأن الوجود العسكري الأمريكي في العراق لمدة لا تقل عن عام ونصف عام، وتأخير نقل السلطة إلى حكومة وطنية عراقية ربما لسنوات، كذلك يبدو أنه يميل للصقور فيما يتعلق بالفصل بين

المسألتين العراقية والفلسطينية، وتأخير حل القضية الفلسطينية إلى ما بعد العراق كما سبقت الإشارة.

والواقع فإنه إلى جانب الخلاف الذي دار داخل الولايات المتحدة بشأن ما إذا كان ينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل، فإنه دار خلاف آخر وهو الأهم بين الولايات المتحدة والدول الكبرى وفي مقدمتها روسيا والصين وفرنسا بهذا الشأن وأيضاً بشأن مضمون القرار الذي يمكن استصداره من مجلس الأمن؛ فقد عارضت فرنسا وروسيا قيام الولايات المتحدة بأي عمل عسكري أمريكي منفرد ضد العراق وفي هذا الإطار ذكر جاك شيراك أن قرار شن عملية وقائية يعود إلى مجلس الأمن الدولي وحده في حالة رفض بغداد عودة المفتشين الدوليين دون قيد أو شرط وأشار إلى أن تهديد واشنطن بالتدخل عسكرياً قلب نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين، يمثل تطوراً مثيراً للقلق؛ لأنه يشرع استخدام القوة بشكل أحادي ضد حكومة دولية أخرى⁽¹³³⁾.

أما بشأن مضمون القرار المطلوب استصداره من مجلس الأمن، فقد كانت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا تتبنى رؤية مفادها استصدار قرار يتضمن اللجوء التلقائي للقوة، في حال عدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن وتعاونيه الكامل مع مفتشي الأسلحة، في حين عارضت فرنسا

الدولية للطاقة الذرية، وعن إتمام الأعمال المطلوبة بموجب ذلك القرار (فقرة ٨-١٣).

(٢) منح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، ويقرر استيفاءً لذلك أن يضع نظاماً محسناً للتفتيش يستهدف إتمام عملية نزع السلاح المحددة بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والقرارات اللاحقة للمجلس إتماماً كاملاً وقابلاً للتحقق.

(٣) أن حقوق العراق يتعين عليها أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ هذا القرار بياناً دقيقاً وواضحاً وكاملاً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية والصواريخ الباليستية، وغيرها من نظم الإيصال.

(٤) إن تقديم العراق بيانات زائفة، أو إغفاله بعض الأمور في البيانات المقدمة عملاً بهذا القرار وامتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار، والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يشكل خرقاً جوهرياً إضافياً لالتزامات العراق، وسوف يبلغ إلى المجلس لتقييمه.

(٥) أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فوراً، ودون أي عوائق أو شروط أو قيود، إلى أي من وكل المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تودان تفتيشها،

وروسيا الاقتراح الأمريكي الذي سيسمح بعمل عسكري إذا ما أعاققت العراق عمل المفتشين دون الحاجة إلى تفويض من المجلس، وقد اقترحت فرنسا وروسيا استصدار قرارات من مجلس الأمن أحدهما يحدد الاتهامات الموجهة للعراق، والثاني يوضح طبيعة رد الفعل إزاء ذلك.

وقد استجابت الولايات المتحدة للضغوط الفرنسية والروسية وقامت بتعديل الصيغة الأولى؛ بحيث لا تتضمن استخدام القوة العسكرية مباشرة إذا رفض العراق نزع سلاحه، وإن كانت قد نجحت في جعل الدول الأخرى توافق على صيغة معدلة تشير إلى "أن العراق سيواجه عواقب وخيمة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته"، كذلك تخلت واشنطن عن بند في مشروعها الأولي يسمح للأعضاء الرئيسيين في مجلس الأمن بالمشاركة في عمليات التفتيش، وإرسال جنود لفتح أي طريق يغلقه العراق أمام المفتشين الدوليين بالقوة (١٣٤).

وقد انتهى الأمر إلى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١، الذي صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويقرر عدة قرارات أهمها:

(١) إن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها، في القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١)، ولا سيما بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة

وأن توفر كذلك إمكانية الوصول فوراً ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين تودان مقابلتهم بأي طريقة أو في أي مكان تختاره لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يقرر أنه يجوز لهما -حسب تقديرهما- إجراء مقابلات داخل العراق أو خارجه، وتيسير سفر الأشخاص الذين تجرى مقابلات معهم وأفراد أسرهم إلى خارج العراق..

ويوعز إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ويطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تستأنفا في موعد أقصاه ٤٥ يوماً من اتخاذ هذا القرار عمليات التفتيش التي تقومان بها وأن تقدما تقريراً مستكملاً في غضون ٦٠ يوماً بعد ذلك.

(٦) أن على العراق ألا يقوم بأعمال عدائية، أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة، أو لأي من الدول الأعضاء فيها يتخذ إجراءً من أجل التقيد بأي قرار من قرارات المجلس.

(٧) يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور بإخطار العراق بهذا القرار، وهو قرار ملزم للعراق، ويطلب بأن يؤكد العراق في غضون سبعة أيام من ذلك الإخطار عزمه على الامتثال لهذا القرار امتثالاً كاملاً، ويطلب كذلك بأن يتعاون العراق على الفور، ودون شروط، وعلى نحو فعال مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(٨) يذكر بأن المجلس حذر العراق مراراً بأنه سيواجه عواقب وخيمة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته^(١٣٥).

والواقع فإن هذا القرار قد صدر صحيحاً من الناحية القانونية، وذلك في إطار ما لمجلس الأمن من صلاحيات طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتأسيساً أيضاً على قراراته السابقة التي أصدرها بشأن العراق، وفي مقدمتها القرار ٦٨٧ والذي بموجبه قبل العراق التعهد بإزالة وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه، ورغم ذلك فإنه من الثابت أن قواعد الشرعية الدولية قد وظفت في الحالة العراقية ضد العراق؛ تحقيقاً لصالح قوى دولية بعينها وهي الولايات المتحدة وبريطانيا، ويبدو هذا التوظيف السياسي لقواعد الشرعية الدولية بشأن الحالة العراقية إذا أخذنا في الاعتبار أن هذه القواعد ذاتها يضرب بها عرض الحائط في حالات أخرى تستدعي تدخلاً مماثلاً، وعلى ذات القدر من الاهتمام مثل إسرائيل، والهند، وباكستان، وكوريا الشمالية التي تجاهر ببرنامجهما النووي، بل وتهدد به الولايات المتحدة، والواقع فإن هذه الانتقائية في إعمال قواعد الشرعية الدولية ليست في التحليل الأخير في صالح السلم والأمن الدوليين^(١٣٦).

على أي حال فإنه عقب صدور القرار صرح الرئيس بوش: "إن النظام في بغداد سيواجه أشد العواقب في حالة عدم إذعائه".... "إن أمريكا وحلفاءها سوف يقومون بنزع أسلحة

وقد أعلنت بريطانيا حليفة الولايات المتحدة على لسان رئيس وزرائها توني بلير أن اللجوء إلى القوة لنزع الأسلحة العراقية أمر لا جدال بشأنه في حالة عدم امتثال العراق للقرار الجديد، وقال إن الرسالة التي أوجهها إلى صدام حسين هي

أما بالنسبة لفرنسا فقد أعلن شيراك عقب صدور القرار أن الموافقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن الجديد تعطي فرصة لنزع أسلحة العراق سلمياً، وأن الموافقة بالإجماع جددت تأكيد دور مجلس الأمن ومسئولياته المحورية في ميدان السلم والأمن وهو ما كان خطوة ضرورية، وحذر الرئيس العراقي من مغبة أي تخلف عن واجباته، أما روسيا فقد أعلنت أن القرار الجديد هو الأفضل في الظروف الراهنة ويفتح الطريق لتسوية شاملة للوضع في العراق^(١٣٨).

والواقع فإن ما يبدو واضحاً هو أنه على الرغم من أن القرار قد استبعد فكرة اللجوء التلقائي للقوة، التي كانت الإدارة الأمريكية حريصة على تضمينها في مشروع القرار الأصلي، إلا أن القرار يظل يمثل في النهاية مظلة لعمل عسكري أمريكي ضد العراق؛ فعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية وافقت على مبدأ العمل على مرحلتين، الذي يقوم على العودة إلى مجلس الأمن في حالة حدوث أي خرق من جانب العراق لتحديد طبيعة رد الفعل الدولي على هذا الخرق، من دون إعطاء الولايات المتحدة وحدها الفرصة للقيام بعمل عسكري أحادي منفرد ضد

العراق إذا لم يمثل بشكل كامل لقرار الأمم المتحدة، وأن القرار الجديد هو "الاختبار الأخير لنزع أسلحة العراق"، وهو الأمر الذي يشير إلى تهديد واضح من الرئيس الأمريكي بإمكان القيام بعمل عسكري ضد بغداد.

أما المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة جون نجروبونتي، فقد حذر في كلمته عقب التصويت من أن فشل المجلس في التصرف بطريقة حاسمة في حالة حدوث انتهاك عراقي جديد فإن هذا القرار يمنح أي دولة عضو في الأمم المتحدة صلاحية التحرك دفاعاً عن نفسها ضد التهديد الذي يمثله العراق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة^(١٣٧).

وهكذا وضح منذ البداية أن الولايات المتحدة تعطي نفسها حق القيام بعمل عسكري ضد العراق في حالة تقديرها لحدوث انتهاك عراقي جديد، وعدم قيام المجلس باتخاذ ما تراه مناسباً وحاسماً إزاء ذلك، واعتبرت الولايات المتحدة أنه ليس هناك في القرار ما يلزمها بالانتظار لحين موافقة المجلس على اللجوء إلى القوة العسكرية، كما أنه لا يوجد به ما يعوقها عن الانفراد باستخدام القوة ضد العراق حال استحالة استصدار قرار جديد من المجلس، يخول استخدام القوة ضدها، وفي هذا الإطار جاء تصريح وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح في أول رد فعل عراقي بشأن القرار حيث قال: "إن القرار يوفر غطاء للولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضده".

وقد أثبتت الأحداث التالية صدق هذا التحليل؛ فقد استمرت عمليات التفتيش قرابة ثلاثة شهور أظهر خلالها العراق تعاوناً كبيراً مع المفتشين الدوليين، وقد قدم كبيراً مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة هانز بليكس والبرادعي خلال هذه الفترة تقريرين إلى مجلس الأمن في يناير وفبراير ٢٠٠٣، لم يتضمن ما يؤكد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وإن كانا قد قدما صورة مختلطة لالتزام العراق بالتطبيق؛ ففي حين أكد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة "أن الوكالة لم تجد أي دليل على أن العراق قد أعاد إحياء برنامج أسلحته النووية"^(١٤٠)، فإن بليكس قال إنه لم يجد دليلاً على أن صدام حسين يقوم طواعية بالتخلص من الأسلحة، كما أنه لم يقرر التعاون في تقديم الدليل المطلوب الذي يؤكد للمفتشين أنه لا يملك أسلحة دمار شامل^(١٤١).

وفي التقريرين اللذين تم تقديمهما في فبراير ٢٠٠٣ عرض المفتشان صورة مختلطة أيضاً عن تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، وقالوا إنه لم يتم العثور على أي أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية محظورة، إلا أنه مازالت هناك شكوك قائمة حول نوايا العراق بالنسبة للتخلص من الأسلحة، ووجود دليل على أن العراق بصدد تطوير صواريخ بعيدة المدى محظورة، كما أن مصير كميات من الأسلحة الكيميائية

العراق؛ فإن هذا التراجع كان يهدف بالدرجة الأولى إلى مجرد إظهار قدر كبير من المرونة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها احتواء الرفض الدولي العنيف، وبالذات الروسي والفرنسي لصيغة مشروع القرار الأصلي، الذي قدمته إدارة بوش إلى مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه فإن هذه الإدارة كانت تسعى إلى الظهور أمام الرأي العام الداخلي والمجتمع الدولي عموماً والدول العربية خصوصاً على أنها تحاول أولاً استنفاد كافة الطرق السلمية في التعامل مع قضية تدمير أسلحة الدمار الشامل، العراقية قبل اللجوء إلى القوة العسكرية، علاوة على تأكيد حرص الولايات المتحدة على العمل تحت مظلة الأمم المتحدة، وفي إطار الشرعية الدولية وليس خارجها، ولكن يظل أن قبول الإدارة الأمريكية تخفيف صيغة القرار لم يكن يعنى إطلاقاً تفضيلها لخيار التسوية السلمية للأمم القائمة مع العراق أو تراجعها عن خيار العمل العسكري في مواجهة العراق وإنما يعنى فقط قبولها إعطاء مزيد من الوقت لاستئناف عملية التفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق، مع انتظار أي أزمة أو خلاف يمكن أن ينشأ بين العراق من ناحية، ولجنة أنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى؛ للمبادرة بشن عمل عسكري ضد العراق^(١٣٩).

والبيولوجية والجرثومية الفتاكة مازال مجهولاً.

وبدا الانقسام واضحاً بين أعضاء مجلس الأمن حول ما إذا كان ينبغي استناداً إلى التقارير اعتبار العراق أنه خالف أساساً، ومرة أخرى التزاماته تجاه نزع أسلحته، والعمل من ثم على تطبيق الإنذار "بالعواقب الخطيرة" التي يتضمنها القرار ١٤٤١، الذي أقر بالإجماع في نوفمبر ٢٠٠٢^(١٤٢)؛ ففي حين طالبت دول عديدة وفي مقدمتها فرنسا وروسيا والصين وألمانيا منح المفتشين الدوليين مزيداً من الوقت، فإن الولايات المتحدة رأت أن العراق في حالة خرق مادي للقرار ١٤٤١، وذكر باول في تعقيبه على تقرير بري بليكس والبرادعي أمام مجلس الأمن في ١٤/٢/٢٠٠٣: "لقد قلنا في كل مناقشاتنا حول القرار أن العراق خالف القرار، وإذا يقوم العراق بخرق مادي جديد للقرار، ويأتي بإعلان زائف أو بإظهار عدم التعاون طبقاً للفقرة الرابعة من القرار؛ فإنه ينبغي عندئذ إحالة المسألة إلى مجلس الأمن لتقرير العواقب الجديدة.. إنه بغض النظر عن التحسن الذي لاحظنا أنه طرأ على عملية التفتيش، فإن هذا التحسن لا يبعدنا عن المشكلة الأساسية التي نحن بصدها ومازلنا نواجهها، كذلك فإن مزيداً من عمليات التفتيش لن يبعدنا عن القضية المركزية، المشكلة الأساسية التي نواجهها هي أن العراق قد أخفق في تطبيق القرار ١٤٤١، وعليه فإن التهديد باستخدام القوة يجب أن يظل قائماً. إن أمن المنطقة وآمال شعب العراق أنفسهم وأمننا بالذات يتوقف اليوم علينا، وعلى تحملنا مسؤوليتنا، ومن ثم فإن علينا أن

نستخدم العواقب الوخيمة التي يدعو إليها القرار ١٤٤١"^(١٤٣).

بهذه الكلمات اتضح توجه الإدارة الأمريكية بشأن الأزمة العراقية على لسان أحد أهم حمائها، كولن باول، والذي كان قد عرض في خطاب له أمام جلسة خاصة لمجلس الأمن قبل ذلك بأسبوع تقريباً (٢٠٠٣/٢/٥) أدلة تثبت من وجهة النظر الأمريكية انتهاك العراق المادي لقراراته، وأنهى خطابه بالقول "إن العراق كان ولا يزال يخرق التزاماته بنزع أسلحته، ويشكل العراق اليوم تهديداً للعراق مازال في حالة خرق مادي، إن العراق بإخفاقه في انتهاز فرصته الوحيدة الأخيرة للخروج نظيفاً ونزع أسلحته وضع نفسه في حالة خرق مادي أعمق وأقرب إلى اليوم الذي سيواجه فيه تبعات خطيرة لتحديه المستمر لهذا المجلس"^(١٤٤).

ومنذ ذلك الحين بدأت واشنطن ولندن في تكثيف تحركاتهما لإصدار قرار دولي جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق، وواصلت الولايات المتحدة وبريطانيا مباحثاتهما الثنائية واتصالاتهما الدولية؛ سعياً لإقناع الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالموافقة على قرار جديد حول العراق.

وقد أبدت فرنسا معارضة لصدور قرار دولي جديد يجيز الحرب في الوقت الراهن، واتجهت روسيا إلى تبني موقف فرنسا وأعربت كل منهما عن استعدادها لاستخدام الفيتو ضد قرار يجيز الحرب أو يعطى مهلة أيام، وانضمت إليهما الصين في هذا الشأن، وقد أوضحت فرنسا أنها توافق على استخدام

القوة فقط كمالاً أخيراً، بعد أن يقدم المفتشون تقريراً يقرر أنهم عجزوا عن نزع السلاح العراقي.

وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة الضغط على الدول دائمة العضوية، وكذلك إلى محاولة شراء أصوات الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، قابلتها محاولة مماثلة من فرنسا، ولم تتمكن الولايات المتحدة في النهاية من توفير الأغلبية لتمرير القرار، كما لم تستطع إقناع فرنسا وروسيا والصين بالعدول عن تهديدهم باستخدام الفيتو، ومن ثم قررت الولايات المتحدة في النهاية سحب القرار، وعدم إجراء التصويت عليه.

وإذا كان البعض قد رأى أن فرنسا لن تستخدم الفيتو، وأنها فقط تلوح به من قبيل الردع الدبلوماسي، وأنها قد سعت إلى الضغط على الدول غير دائمة العضوية؛ من أجل عدم قبول القرار؛ سعياً منها لإلقاء الكرة في ملعب تلك الدول، وحتى تصبح غير مضطرة لاستخدام حق الفيتو من جانبها حفاظاً منها على علاقاتها التاريخية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة، إلا أنه من الواضح أن فرنسا بالفعل كانت جادة في التهديد باستخدامه، تلك الجدية التي أدركتها الولايات المتحدة؛ ومن ثم لم ترد أن تعرض نفسها أو تعرض حلفها الغربي لانشقاق قد يسفر عن معارضة صريحة وقوية لها، ليس فقط بشأن قضية العراق، ولكن أيضاً لهيمنتها وانفرادها بالسيطرة على النظام

العالمي، وهو الهدف الذي ترغب الولايات المتحدة في إبقاء التسليم به من قبل دول العالم على اختلافها، وعدم بروز أي معارضة له، ومن ثم فضلت سحب القرار واللجوء للحرب منفردة دون غطاء من الشرعية الدولية، أي أنها آثرت أن تخسر معركة واحدة بدلاً من أن تخسر حرب الهيمنة على العالم.

وقد اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة إضفاء الشرعية على قرارها بالذهاب منفردة للحرب على اعتبار أنها ليست في حاجة إلى قرار ثان من مجلس الأمن، وذلك تأسيساً على اعتبارين: -

أولهما- أن القرار ١٤٤١ يعطيها الحق بما ينص عليه من عواقب وخيمة يتعرض لها العراق، باستخدام القوة ضده في حالة قيامه بخرق هذا القرار، وهو الأمر الذي أكدته الولايات المتحدة من خلال تقرير باول، وكلمته أمام مجلس الأمن وفقاً لما سبق إيضاحه.

ثانيهما- أن العراق قد انتهك قرار رقم ٦٨٧، والذي تعهد بموجبه بإزالة وتدمير كافة أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه، ومن ثم فإنه يكون من حق الولايات المتحدة إنهاء الهدنة التي بدأت منذ عام ١٩٩١ بناء على هذا القرار.

والواقع فإن علاقة الولايات المتحدة بمسألة أسلحة الدمار الشامل العراقية لا تتجاوز من الناحية القانونية مجرد كونها دولة عضو في الأمم المتحدة؛ حيث إن

ب- آليات تكوين الائتلاف الدولي لدعم الولايات المتحدة في حربها المرتقبة ضد العراق:

رغم صدور قرار ١٤٤١ بهذه الصيغة التي لا تفوض الولايات المتحدة باستخدام القوة بطريقة آلية، إلا أن الولايات المتحدة أعطت لنفسها الحق في الاتجاه نحو حشد ائتلاف دولي لمواجهة أي خرق تقوم به العراق بشأن القرار ١٤٤١، وكما سبق أن أشارت الدراسة فإن الولايات المتحدة قد اختارت اللجوء إلى الائتلافات الوقتية المتغيرة، وفقاً لطبيعة المعركة التي تخوضها، والعدو الذي تواجهه، وفي هذا الصدد يقول رامسفيلد في مؤتمر ميونخ الأمني في مارس ٢٠٠٢: "إن المعارك هي التي ستحدد الائتلافات، ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة تختار عدوها، وتقرر الائتلاف المطلوب لإلحاق الهزيمة به"^(١٤٦).

وبطبيعة الحال فإن غزو العراق تطلب ائتلافاً مختلفاً جزئياً عن الائتلاف الذي كان مطلوباً لغزو أفغانستان؛ ففي إطار هذا الائتلاف يبرز بصفة خاصة وزن الدول العربية، وخاصة تلك المجاورة للعراق وكذلك تركيا، ولكن تظل مستمرة وقائمة أهمية موافقة الدول الكبرى: الحلفاء الأوروبيون وروسيا والصين، كما برزت أهمية موافقة الدول غير دائمة العضوية في مجلس الأمن، والتي سعت الولايات المتحدة لشراء أصواتها من أجل توفير الأغلبية

طرفي الأزمة هما العراق من جهة والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة من ناحية أخرى، وترتيباً على ذلك فإن الولايات المتحدة في ادعائها الحق في اللجوء منفردة أو بالتعاون مع آخرين إلى القوة إنما تسلب الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً اختصاصهما الأصيل في التعامل مع الأزمة، هذا إلى جانب أن هذا المسلك من جانبها يشكل عدواناً على سيادة دولة عضو، وخروجاً على مقتضيات مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية وعدم مشروعية استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة^(١٤٥).

ومن ثم فإن اتجاه الولايات المتحدة بالتحالف مع بريطانيا إلى إعلان الحرب على العراق خارج مظلة الأمم المتحدة يعد في نظر الكثير من المحللين بمثابة إعلان وفاة الأمم المتحدة، ونهاية النظام الدولي القائم وبداية نظام دولي جديد لا يحكمه سوى منطق القوة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولكن مع اتجاه الولايات المتحدة إلى إنذار النظام العراقي الذي حددته بـ ٤٨ ساعة اتجه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى إلغاء برنامج "النفط مقابل الغذاء"، وسحب موظفي الأمم المتحدة من بغداد، تمهيداً لبدء العدوان؛ الأمر الذي يعد تواطؤاً واضحاً مع الولايات المتحدة، وهو ما أدانتته العراق بشدة.

المطلوبة لتمرير قرار جديد من مجلس الأمن، كما سبقت الإشارة.

وفي هذا الإطار يلاحظ أن عملية بناء الائتلاف لم تكن بذلك القدر من السهولة التي تمت بشأن غزو أفغانستان؛ فمنذ البداية عارضت كثير من الدول الأوروبية وروسيا والصين فكرة توسيع الحملة ضد الإرهاب لتشمل العراق، ثم ما يتلوها من دول أخرى تراها الولايات المتحدة مصدر خطر، كما ووجهت الولايات المتحدة بمعارضة كثيرة من الدول العربية التي آثرت الحل السلمي لمشكلة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية من خلال الأمم المتحدة، هذا بالإضافة إلى الموقف التركي الذي كان مخيباً للأمال الأمريكية.

إلا أنه رغم ذلك فإن رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي قلل من شأن هذه المعارضة الدولية لضرب العراق قائلاً: "إن الولايات المتحدة ستجد دعماً دولياً إذا قررت القيام بعمل عسكري ضد العراق، وأضاف أن مصلحة الولايات المتحدة ستكون الأساس الذي سيستند إليه الرئيس بوش في اتخاذ قراره بشأن الهجوم المحتمل موضحاً أن الإجماع الدولي ليس شرطاً لعمل أمريكي"، وقال رامسفيلد في أثناء لقائه مع أفراد من مشاه البحرية الأمريكية في سان دييغو إن "توافر الإجماع شيء أقل أهمية من اتخاذ القرارات الصحيحة، والقيام بالعمل الصحيح حتى وإن بدا في البداية أنه عمل منعزل".

وفيما يلي تعرض الدراسة لعملية وآليات بناء الائتلاف الذي سعت الولايات المتحدة إلى حشده لتأييدها بشأن توجيه عمل

عسكري ضد العراق، وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد حظيت بتأييد كامل ومستمر منذ البداية من جانب حليفها بريطانيا، وقد انضمت إليهما أسبانيا وإيطاليا، ومجموعة من الدول الأخرى الحليفة مثل أستراليا واليابان والبرتغال وقد برزت في هذا المحور المؤيد للولايات المتحدة أيضاً دول أوروبا الشرقية التي أصبح يروق للأمريكيين تسميتها بأوروبا الجديدة، والتي وقعت على بيان وصف بأنه بيان "عصابة الثمانية" لتأييد واشنطن وقد اندلعت على إثر ذلك حرب كلامية بين هذه الدول وفرنسا التي قال رئيسها: "إنها لم تحسن التصرف ولم تأبه لخطر الانحياز بسرعة إلى الولايات المتحدة في موقفها ضد العراق، وأشار إلى أنهم فوتوا فرصة ثمينة للالتزام الصمت عندما وقعوا على هذا البيان"، وقد أيدت وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل إليوت ماري تصريحات شيراك، وقالت: "لقد كان من الأفضل لهذه الدول أن تصمت عندما لا تعرف ماذا يجري من حولها".

على أي حال فإنه في مقابل ذلك المحور كان هناك محور الدول الراضية للقيام بعمل عسكري، والذي تكون من دول حليفة أخرى للولايات المتحدة مثل فرنسا وألمانيا، ودول أخرى منافسة مثل روسيا والصين، إلى جانب هذا المحور كانت هناك مجموعة الدول العربية والإسلامية، وخاصة الخليجية منها التي كان تأييدها يمثل أمراً أساسياً في عملية بناء الائتلاف. وأخيراً فإن تركيا مثلت دولة هامة بالنسبة للولايات المتحدة

الفترة التي تلت خروج المفتشين لمناجعة واستئناف برامجها الممنوعة، خاصة في المجال البيولوجي والكيميائي، وهذا الموقف لا يمكن من وجهه النظر الفرنسية التسامح بشأنه؛ فالهدف إذن بالنسبة لفرنسا هو نزع أسلحة العراق، وهذا يعني عودة المفتشين، وإعادة فرض عمليات المراقبة من جديد على أرض الواقع. وقد رفضت فرنسا التشكيك في كفاءة المفتشين وقدرتهم على إنجاز مهمتهم؛ حيث إن نظام التفتيش الذي تحدد بموجب القرار رقم ١٢٨٤ لم يتم اختباره على أرض الواقع، ولم يكن المفتشين هم الذين فشلوا، ولكن الذي فشل هو المجتمع الدولي؛ حيث لم يقدر على تنفيذ قراراته بطريقة حازمة وبصورة موحدة.

وفي هذا الإطار أوضحت جين ديفيد ليفيت مندوبة فرنسا لدى الأمم المتحدة أن فرنسا تؤيد مبدأ الأمن الجماعي، وهو مبدأ أساسي في عمل الأمم المتحدة والنظام الدولي، ومن ثم فإن قضية العراق لا ينبغي أن تمثل استثناء، ومن ثم اقترحت فرنسا مقترناً ذا مرحلتين: خلال المرحلة الأولى، فإن المجلس ينبغي أن يتبنى قراراً يحدد بوضوح قواعد اللعبة، وينبغي أن يحدد نظام التفتيش، ويتأكد أن المفتشين يمكنهم تحقيق مهمتهم بشكل كامل بدون إعاقة. وهذا القرار ينبغي أيضاً أن يرسل تحذيراً واضحاً للعراق أن المجلس لن يتسامح أو يتهاون مع أي انتهاكات جديدة، وخلال المرحلة الثانية، فإنه إذا وجد مفتشو الأمم المتحدة ووكالة الطاقة

الأمريكية في حملتها المرتقبة على العراق؛ نظراً لأنها تعد جبهة شمالية مفيدة للغاية في هذه الحملة، إلى جانب ذلك فقد كان لإسرائيل موقف ووضع خاص بشأن هذه الحملة.

وفيما يلي سنتناول الدراسة بالتحليل مدى استجابة هذه المجموعات الثلاثة لعملية بناء الائتلاف الذي سعت إليه الولايات المتحدة تحقيقاً لهدف غزو العراق.

(١) محور فرنسا ألمانيا - روسيا - الصين:

برزت تلك الدول الأربع من البداية باعتبارها من أكثر الدول معارضة لعمل عسكري ضد العراق، ولكن ما ينبغي إدراكه هو أن مواقف هذه الدول لا تجسد في الواقع مثاليات بقدر ما تجسد مصالح ذاتية مباشرة من ناحية، ومخاوف ترتبط بمستقبل المنطقة؛ مثل احتمال نشوب اضطرابات أكبر تضاعف من حجم الهجرة إلى أوروبا من ناحية أخرى، إلى جانب أنها تجسد طبيعة الارتباط وتطور العلاقات مع واشنطن في هذه المرحلة الراهنة، والتي تبرز لدى الأوروبيين شعوراً متزايداً بأن الولايات المتحدة توظف الحرب ضد الإرهاب؛ لتثبيت الهيمنة الأمريكية، وليس للدفاع عن مصالح الغرب المشتركة، وهو الشعور الذي تعزز بفعل أسلوب التعامل الأمريكي مع قضية العراق.

بالنسبة لفرنسا فقد أوضحت فرنسا أنها على الرغم من أنها لا تملك دليلاً أكيداً فإن هناك مؤشرات تقول بأن العراق قد استخدم

إنما تأخذ في اعتبارها عدة أمور يأتي في مقدمتها مستقبل النظام الدولي وطبيعة العلاقات الأمريكية بحلفائها الأوربيين، إلى جانب العلاقات العربية الأوربية، والانعكاسات السلبية لمثل هذا العمل العسكري عليها.

وإلى جانب الموقف الفرنسي فقد برز أيضاً موقف ألمانيا منذ البداية باعتباره من المواقف الأوربية المعارضة لعمل عسكري أمريكي ضد العراق؛ فقد تكرر على لسان المستشار الألماني جيرهارد شرودر ووزير خارجيته يوشكا فيشر مراراً التأكيد القاطع لرفض الحرب، ورفض المشاركة فيها واعتبر طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي هذا الموقف "مثالاً نموذجياً" على الدول التي حسنت مواقفها إزاء العراق^(١٤٩).

ولقد وصلت الانتقادات الألمانية للولايات المتحدة وموقفها إزاء العراق خلال الحملة الانتخابية الألمانية، إلى ذروتها حين شبهت وزيرة العدل الألمانية هرتا دويلر (آنذاك) الرئيس بوش بالديكتاتور النازي أدولف هتلر، وهو ما أثار غضب واشنطن، ودفع العلاقات الألمانية والأمريكية إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات طويلة^(١٥٠)، وقد استمر الموقف الألماني حكومة وشعباً مؤيداً لضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية من خلال دعم موقف المفتشين الدوليين، وضرورة نزع الأسلحة بدون حرب^(١٥١).

الذرية أن العراق يرفض التعاون الكامل معهم فإن المجلس ينبغي أن ينعقد فوراً ويقرر الإجراءات الملائمة بدون استبعاد أي بدائل ممكنة، وقد رأت فرنسا أن هذا المقترح، والذي اقترحه أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة هو وحده الذي يمكن أن يحقق التماسك والوحدة والشرعية والعدالة لعمل المجلس؛ فهذه الوحدة في المجلس هي أمر حيوي وأساسي، حيث إنه في الماضي انتهز العراق فرصة الانقسامات داخل الجماعة الدولية لكي يخلف وعوده ويتحدى سلطة المجلس، ورأت فرنسا أن أي قرار أوتوماتيكي بشأن استخدام القوة سوف يحدث انقساماً في المجلس، في الوقت الذي فيه جبهة موحدة فقط، هي التي يمكنها إقناع العراق بعدم تكرار خطئه، كما رأت فرنسا أن المجلس ينبغي أن يظهر عدالته بأن يبين للعراق أن الحرب ليست حتمية لو أنه قد انصاع تماماً لالتزاماته.

وترى فرنسا أن المسألة تتجاوز العراق لتتعلق بقضايا أساسية، وفي هذا الإطار تقول جين ديفيد ليفيت: "إننا نتحدث عن مستقبل النظام الدولي، والعلاقات بين الشمال والجنوب، وبشكل خاص علاقتنا مع العالم العربي، ومن ثم فإن أي عمل تنقصه الشرعية، ولا يحظى بتأييد المجتمع الدولي لن يتم تفهمه وسوف يؤثر على هذه العلاقات بشدة"^(١٤٨).

وهكذا فإن فرنسا في سعيها لحل مشكلة العراق سلمياً، ورفضها أن تلجأ الولايات المتحدة لعمل عسكري منفرد ضد العراق

أما روسيا فقد كان موقفها مطابقاً إلى حد كبير للموقف الفرنسي منذ البداية، وفي هذا الإطار ذكر Sergey Lavrov مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة أن روسيا ترى أن السبيل الوحيد للتأكد من إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق هو عودة المفتشين؛ وهو الأمر الذي وافق عليه العراق، وأكد أن كل شئ الآن مهياً لحل دبلوماسي للأزمة؛ وهو الأمر الذي تطالب به الغالبية العظمى من المجتمع الدولي^(١٥٢).

وعلى جانب الصين فقد كانت ومنذ البداية ضد توسيع نطاق الحرب على الإرهاب لتشمل دول أخرى حددها الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد، والذي ركز فيه على استهداف دول محور الشر، العراق وإيران وكوريا الشمالية وبصدد الغزو العسكري الأمريكي المحتمل للعراق أعلن وزير خارجية الصين تانغ جياشيوان "إن بكين التي تعد أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي تعارض استخدام القوة ضد العراق لكنها تريد من بغداد أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة"، وفي اجتماع له مع نظيرة العراقي ناجي صبري في بكين ذكر: "إن استخدام القوة أو التهديد بها لا يساعد على حل المسألة العراقية، وسيزيد عدم الاستقرار والتوترات في المنطقة" مشدداً على "احترام سيادة واستقلال ووحدة أرض العراق"^(١٥٣).

وقد شكلت الدول الأربع نتيجة اتفاق مواقفها ما يمكن تسميته بمحور الدول الكبرى المعارضة لاستخدام الولايات

المتحدة للقوة العسكرية ضد العراق؛ فقد تبنت هذه الدول الرأي القائل بوجوب إعطاء فرصة العمل التامة للمفتشين، حتى تتم عملية نزع أسلحة العراق المحظورة سلمياً ودون حاجة إلى الحرب، في حين رأت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا استحالة تحقيق هذا الهدف بالوسائل السلمية، وأنه لا بد من الحرب من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وإزالة نظام صدام حسين، وقد استمرت معارضة هذه الدول الأربع الرئيسية حين أرادت الولايات المتحدة استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يتيح استخدام القوة؛ فقد أكدت فرنسا وروسيا وكذلك الصين أنها سوف تستخدم حق الفيتو لمنع صدور مثل هذا القرار، وقامت فرنسا وألمانيا وروسيا بتوجيه نداء رسمي مشترك دعت فيه الدول الثلاث لتجنب الحرب في العراق، وذلك عقب قمة الأزور، التي جمعت الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا واعتبرتها فرنسا بمثابة "مجلس حرب"، وقد أوضحت الدول الثلاث أنه ليس هناك ما يبرر التخلي عن مهمة المفتشين الدوليين، ولا اللجوء إلى القوة المسلحة في العراق، ودعت مجلس الأمن إلى بذل كل الجهد من أجل ترجيح الطريقة السلمي لنزع السلاح في العراق^(١٥٤).

وقد برز الموقف الفرنسي بصفة خاصة باعتباره يأتي منسجماً مع مجمل تراث السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة، والتي كانت تحاول أن تعدل من الجنوح

للفيتو من شأنه تدمير العلاقات بين البلدين، كما نادى بعض أعضاء الكونجرس بفرض عقوبات على فرنسا وألمانيا؛ لأنهما جاهرتا بالوقوف في وجه الدولة الأعظم، وهاجمت الولايات المتحدة فرنسا بصفة خاصة معتبرة أن فرنسا قد "أظهرت أوراقتها"، وانتقد بعض العاملين بالبنجاب ما أسموه باللين الأمريكي مع فرنسا، هذا اللين الذي أفسد الفرنسيين، وطالبوا بإعادة النظر في العلاقات الفرنسية الأمريكية.

والواقع فإن الأسباب الحقيقية للخلاف تنبع من رغبة فرنسا وألمانيا في حماية السيادة الأوروبية من سطوة الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ساعد على مد جسور التقارب مع روسيا التي يؤلمها أن تجد القرار الدولي التي كانت شريكة فيه في زمن القطبية الثنائية قد خرج من بين يديها، وانفردت به الولايات المتحدة التي أصبحت بذلك الدولة الوحيدة المخططة له والمتحكمة فيه، ولعل ذلك هو الذي دعا الرئيس بوتين إلى القول إنه إذا أريد للعالم أن يكون أكثر واقعية، وأكثر فهماً وأماناً فلا بد أن يكون متعدد الأقطاب^(١٥٦).

وإلى جانب إبداء الاستعداد لاستخدام الفيتو ضد القرار الذي أرادتته الولايات المتحدة اتجهت فرنسا وروسيا، وكذلك ألمانيا لمواجهة المساعي الأمريكية البريطانية الإسبانية لشراء أصوات الدول غير دائمة العضوية، وعمدت إلى عدم تأمين النصاب القانوني للقرار داخل مجلس الأمن، وقد

الأمريكي لاستخدام القوة، أو من الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل في اتجاه محاولة تلطيف السياسة الأمريكية، وتخفيف حدتها دون القدرة على امتلاك مشروع سياسي متكامل للمنطقة، يمثل بديلاً للمشاريع الأمريكية، ومن ناحية أخرى فقد جاء الموقف الفرنسي أيضاً منسجماً مع التراث الفرنسي السابق نحو الاستقلال عن بعض السياسات الأمريكية، وهو التراث الذي حافظت عليه فرنسا منذ نزوعها الاستقلالي عقب تأسيس الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨، وإطلاق ديجول لعملية الوحدة الأوروبية؛ حيث حرصت فرنسا على اتخاذ مواقف تتسم بالاستقلالية بشكل عام عن الولايات المتحدة، وإن ظلت في النهاية تمثل موقفاً غير انقلابية على مستوى العلاقات الدولية وعلى مستوى العلاقات الأمريكية الفرنسية. إلا أن الجديد في الرفض الفرنسي أنه يمثل "مشروعاً مضاداً" للسياسة الأمريكية في العالم كما أنه يمثل انتقالاً من حيز رد الفعل إلى الفعل، خاصة وأن هذا الموقف جاء مدعوماً من ألمانيا ومجموعة كبيرة من الدول الأخرى هذا إلى جانب روسيا والصين^(١٥٥).

وقد اتجهت الولايات المتحدة إزاء هذا الموقف الفرنسي الألماني الروسي الصيني إلى إجراء اتصالات مكثفة مع الدول الأربع، وممارسة ضغوط ضخمة عليها، خاصة روسيا وفرنسا من أجل تجنب استخدام الفيتو، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن استخدام الحكومة الروسية

تتضمن: "أن الوقت ينفذ بسرعة" والتي رفضتها ألمانيا باعتبارها عبارة غير مقبولة لها. والواقع فإن الاتحاد الأوروبي أراد بهذا البيان المعتدل نسبياً أن يرسل رسالة لواشنطن مفادها "أننا نعمل معاً لتحقيق هدف واحد، وأننا لا نستثنى استخدام القوة" وهو الأمر الذي تلقفته الولايات المتحدة بارتياح فيما اعتبر اتجاهاً أوروبياً نحو التشدد المطلوب^(١٥٨).

وإلى جانب ذلك وعلى مستوى حلف الأطلسي كان للأزمة العراقية انعكاساتها الواضحة على حلف الأطلسي، حين بدأ الخلاف بشأن الخطط المبدئية للاستعداد لإرسال قوات وعتاد عسكري إلى تركيا مع تزايد نذر الحرب؛ فهذه القوات لن تشارك في الحرب المحتملة ضد العراق، ولكنها ستكلف بحماية تركيا من أي تهديد انتقامي عراقي، وقد أبدت فرنسا وألمانيا معارضتهما بهذا الشأن وانضمت إليهما بلجيكا في إثارة هذا الخلاف داخل الحلف.

وقد انعكست تلك الفجوة التي باتت تفصل بين القوى الأوروبية وفرنسا على وجه الخصوص والولايات المتحدة على المؤتمر الأمني السنوي الذي عقدت في الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٣ بميونخ بألمانيا، واعتبرت الولايات المتحدة موقف ألمانيا وفرنسا بهذا الصدد وعلى لسان وزير الدفاع الأمريكي "موقفاً مخجلاً". إلا أنه بعد مباحثات مطولة أعلن لورد روبرتسون أمين عام حلف الأطلسي أن الحلف قد توصل إلى

تركزت الجهود بشكل رئيسي على سبع دول هي باكستان - أنجولا - الكامبيون - بلغاريا - غينيا - شيلي - المكسيك، إلا أن الأمر قد حسم في النهاية لصالح فريق فرنسا - روسيا - ألمانيا، وأثرت الولايات المتحدة على إثر ذلك سحب القرار وعدم التصويت عليه، خاصة بعد تأكدها من عزم فرنسا وروسيا على استخدام الفيتو فعلياً^(١٥٧).

وجدير بالذكر أنه على صعيد الاتحاد الأوروبي كمنظومة، فإن الخلافات الأوروبية - الأوروبية بشأن الأزمة العراقية كان لها انعكاساتها، التي برزت بصفة خاصة مع انعقاد قمته الطارئة في بروكسل في ٢٠٠٣/٢/١٨، وعلى الرغم من أنه قد صدر عن القمة بيان ختامي يعبر في الظاهر عن موقف موحد، إلا أن هذا الموقف الموحد الظاهري كان يخفي وراءه خلافات عميقة بين الدول الأوروبية، ورغم ذلك فقد نجحت القمة الأوروبية في تضييق شقة الخلافات بين معسكري السلام والحرب، وصدر بيان وسط يتضمن الإشارة إلى إمكان استخدام القوة ضد العراق كحل أخير، وأن الحرب ليست حتمية، كما يتضمن حث الرئيس العراقي على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وتحذيره من أن عمليات التفيتش لن تستمر إلى أجل غير مسمى دون تعاون بغداد، إلا أن القمة لم تدرج أي إشارة إلى قرار ثان ترغب فيه بريطانيا وترفضه فرنسا بصورة قاطعة، أو الإشارة إلى عبارة تحذيرية

أشارت التحليلات الأمريكية إلى أن الكويت هي الدولة الوحيدة التي يمثل تأييدها ضرورة مطلقة للغزو الأمريكي للعراق، ويرون أن المهمة ستكون أسهل في حال تقديم السعوديين المساعدة. وعلى الرغم من الرفض المبدئي الذي أعربت عنه السعودية والكويت، إلا أن التحليلات الأمريكية أكدت أنهما سوف يقبلان في النهاية (ولو على كراهة)، إذا ما نجحت الولايات المتحدة في إقناعهما بأهمية استخدام المقدرات العسكرية بمداهما الكامل لضمان حملة ناجحة وسريعة، وقد اعتبرت هذه التحليلات أن الموافقة المصرية ستكون مطلوبة أيضاً لتحرك السفن عبر قناة السويس والطائرات عبر الأجواء المصرية، واعتبروا أن المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لمصر ومالها من أهمية بالغة ستكون في النهاية قادرة على إقناع مصر (١٦٠).

وفي الواقع فإن جانباً كبيراً من هذه التحليلات قد تحققت مصداقيته؛ فعلى الرغم من أن كثيراً من الدول العربية أبدت في البداية رفضها للمشاركة في غزو أمريكي للعراق، إلا أنها أبدت وتدرجياً تراجعاً إما كلياً أو جزئياً عن موقفها؛ فقد أعلنت السعودية أن صدور قرار من مجلس الأمن سيجعلها بالضرورة تدعن له فيما يشير إلى تراجعها عن موقفها الأولي، وإن كانت قد اتجهت في الأيام الأخيرة إلى الإعلان عن أنها لن تشارك في أي عمل ضد العراق حتى وإن كان وفقاً لقرار من مجلس الأمن.

اتفاق حول الخطوات اللازمة لمساعدة تركيا على الدفاع عن نفسها ضد هجوم محتمل، وأشار روبرتسون إلى أن "تضامن الحلف قد ساد فيما تتولى دول الحلف مسئوليتها الجماعية تجاه تركيا الدولة التي تواجه تهديداً في هذه اللحظة"، وقد تم تحديد المهمات المحتملة التالية:

- النشر الوقائي لطائرات أو اكس.
- دعم الحلف لنشر دفاعات صاروخية خاصة بمسارح العمليات في تركيا.
- دعم الحلف لنشر محتمل لقدرات الحلف الخاصة بالدفاعات البيولوجية والكيميائية (١٥٩).

وهكذا يبدو مرة أخرى أن الاتجاه نحو رأب الصدع، ومحاولة تضيق شقة الخلاف الأوربي الأمريكي تغليباً لأولويات تماسك التحالف الغربي قد تغلب على الانقسامات الداخلية.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إجمالاً إن الولايات المتحدة قد جوبهت بجملة قوية ترفض الحل العسكري للأزمة، وترفض قيام الولايات المتحدة بشكل منفرد وخارج نطاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية - بشن هجوم على العراق، ولا شك أن لتشكل هذه الجبهة والدور الذي قامت به دلالاته القوية بالنسبة للتوازنات الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي سنتناوله الدراسة بالتفصيل في موضع تال.

(٢) الدول العربية والإسلامية :

ضرب العراق، إلا أن ما يبدو أن هناك مواقف خفية عربية تناقض ما هو معلن، وتعمل في اتجاه الرضوخ للضغوط الأمريكية للمشاركة في الغزو الأمريكي المحتمل للعراق.

ويبدو أن الدول العربية في الحقيقة تواجه مأزقاً استراتيجياً خطيراً؛ فمن منظورها فهي لن تستطيع أن تبادر إلى مجرد النأي بنفسها عن الولايات المتحدة ناهيك عن الصدام معها، فهذا الصدام ليس قراراً هيناً من أي وجهة نظر عقلانية، وبالتالي سيكون رد الفعل المنطقي هو التأكيد على عمق العلاقة، وعدم قابليتها للتحول المفاجئ من التحالف إلى الخصومة، بغض النظر عن كثرة العلامات التي تشير إلى عكس ذلك، ولن تقدم بالتالي الدول العربية على ربط استراتيجياتها الدفاعية والسياسية معاً استعداداً للعمل الجماعي في حال تعرض أي منها للعدوان، فمن الأسهل أن يعمل كل منها على تجنب العدوان عليه، حتى لو اضطر للتخلي عن التضامن الفعلي مع الدول العربية الأخرى؛ لأن هذا التضامن سيحسب عليه من جانب الولايات المتحدة باعتباره عملاً عدائياً، وهو ما يعني تقريب استهدافه^(١٦٢).

في ضوء هذه الحسابات يمكن تفسير تخلي الكثير من الدول العربية وخاصة الخليجية عن المواقف الأولى المعلنه بشأن رفض ضرب العراق وعدم الاشتراك مع الولايات المتحدة في حملة عسكرية مرتقبة

وفي هذا الصدد أكد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي استمرار معارضة بلاده لحرب أمريكية منفردة ضد العراق مشيراً إلى أن الرياض ملتزمة بما يصدر عن مجلس الأمن من قرارات، خاصة تلك الصادرة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن هذا الالتزام لا يعني بالضرورة الانضمام للمجهود الحربي، أو المشاركة بقوات عسكرية، وبدأت قطر استعداداتها لانطلاق القوات الأمريكية من قاعدة عديد لديها، وفي هذا الإطار صرح الشيخ بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر أن بلاده ودول مجلس التعاون لا تستطيع كبح جماح أمريكا في هجومها على العراق^(١٦١)، أما الكويت فقد تدفقت إليها كل أشكال المعدات والعتاد العسكري الأمريكي، وقد أعلن تومي فرانكس من داخلها استعدادها للتحرك في أي وقت عند صدور الأوامر، وتمثل الكويت بصفة خاصة القاعدة الرئيسية لانطلاق القوات الأمريكية والبريطانية لغزو العراق باعتبارها الجبهة الجنوبية لهذا الغزو، وتعتبر الكويت أن موقفها هذا بمثابة "رد الجميل" للولايات المتحدة، التي ساعدت على تحريرها عام ١٩٩١ عندما احتلتها العراق، كما تعتبر أنه موقف يخدم مصالحها الأمنية القومية، على اعتبار أن الحملة الأمريكية على العراق سوف تخلصها وإلى الأبد من تهديدات صدام حسين.

وهكذا فعلى الرغم من التصريحات المعلنه من القادة العرب على اختلافهم بشأن رفض

الأمريكية وبريطانيا حين قال: "لا يخفي أولئك الذين يقرعون طبول الحرب أن هدفهم ليس نزع أسلحة الدمار الشامل بل إن لديهم جدول أعمال خفياً يريدون من خلال حربهم في العراق تنفيذه في المنطقة كلها"^(١٦٣).

كذلك من المواقف القوية التي برزت، موقف ماليزيا الذي أعرب عنه رئيس وزرائها مهاتير محمد في أكثر من مناسبة؛ فعلى هامش قمة عدم الانحياز التي يرأسها، حذر مهاتير من أن الهجوم على العراق سيعتبر من قبل العالم الإسلامي بمثابة حرب ضد المسلمين، وأشار أثناء منتدى لرجال الأعمال: "إن اعترافات كوريا الشمالية بأنها تملك أسلحة للدمار الشامل قوبل بتحذير ضعيف من الغرب، وهو أنه يؤكد فيما يبدو أنها فعلاً حرب ضد المسلمين، وليس ضد الخوف من امتلاك ما يسمى الدول المارقة لأسلحة للدمار الشامل"، كما اتهم مهاتير إسرائيل باستغلال الخوف من الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لشن هجمات إرهابية ضد الفلسطينيين^(١٦٤)، وفي افتتاح قمة عدم الانحياز هاجم مهاتير محمد الولايات المتحدة بالقول: "إن الدولة القوية، ومنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تعد تحترم القوانين الدولية، أو القيم الأخلاقية، وأضاف أن الحرب ضد الإرهاب غدت حرباً للسيطرة على مقدرات العالم مشيراً إلى أنه لا يجب السماح لدولة واحدة بممارسة دور شرطي العالم"^(١٦٥).

وقد قامت ماليزيا بصفتها رئيسة الحركة بتوجيه رسائل إلى سوريا والكاميرون وشيلي وغينيا وباكستان وأنجولا (الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن) للتصويت

ضده، وربما أيضاً في ضوء هذه الحسابات يمكن تفسير المواقف المتخاذلة والمصالح المتضاربة والملاسات المتبادلة بين القادة العرب التي أسفرت عنها القمم الثلاث التي عقدت على إثر اتضاح الخيار الأمريكي بالاتجاه نحو الغزو المنفرد للعراق دون موافقة من مجلس الأمن.

فقد عقدت قمة عدم الانحياز في كوالالمبور في 24/2/2003، والقمة العربية بشرم الشيخ في 1/3/2003، والقمة الإسلامية الطارئة بالدوحة في 9/3/2003، ولم تزد هذه القمم عن الخروج ببيانات ختامية تردد معارضتها لأي غزو تقوده الولايات المتحدة ضد العراق، وتؤكد على الدور المحوري للأمم المتحدة، وتدعو العراق إلى الاستمرار في تطبيق قرار مجلس الأمن 1441، إلى جانب طرح بعض المبادرات المخزية مثل المبادرة الإماراتية المدعومة من بعض دول الخليج وفي مقدمتها الكويت، والتي دعت إلى تنحي صدام حسين ومساعدته عن السلطة.

ورغم ذلك تجدر الإشارة إلى أن مواقف بعض الدول العربية والإسلامية قد اتسمت بقدر من القوة والفعالية النسبية في إبداء معارضتها للغزو الأمريكي المرتقب للعراق، مثال ذلك سوريا التي أظهرت موقفاً قوياً في رفضها لهذا الغزو من خلال موقعها كعضو غير دائم في مجلس الأمن، وكانت كلمات وزير خارجيتها فاروق الشرع في مجلس الأمن معبرة عن انتقادات ضمنية للإدارة

ضد القرار الأمريكي استناداً إلى ما تم إقراره في قمة عدم الانحياز^(١٦٦).

ولكن في مقابل هذا الموقف الماليزي النشط كدولة إسلامية غير عربية برز الموقف الإيراني، باعتباره يتسم بحذر شديد؛ فقد أبدت إيران منذ البداية معارضتها لأي هجوم أمريكي ضد العراق، ودعت إلى حل سلمي لتسوية الأزمة، وأوضحت أن سياستها تجاه العراق ستكون "حياداً نشطاً"، وفي هذا الإطار صرح كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني "إنه لا يمكن التنبؤ بتصرفات النظام العراقي، وقد كبد المنطقة خسارة جمة بسبب الاعتداء على دول المنطقة وكان لا يحق لأي دولة التدخل في شئونه"^(١٦٧).

إن هذا الحذر في الموقف الإيراني وعدم فعاليته ربما يمكن تفسيره بأنها تدرك ما يتعرض لها أمنها القومي من خطر بفعل إدراج الولايات المتحدة لها ضمن قائمة محور الشر، ومن ثم لم تشأ أن تقوم بأي سلوك من شأنه استفزاز الولايات المتحدة، هذا إلى جانب أن سجلها التاريخي العدائي مع العراق لم يجعلها راغبة في الذهاب إلى أبعد من مجرد الإعلان عن رفضها الشفهي لغزو أمريكي للعراق، ورفضها التدخل في شئون الدول الأخرى باعتباره مبدأ يمكن الارتكان إليه لحماية أمنها القومي من أخطار قد يتعرض لها في مرحلة لاحقة من الحملة الأمريكية ضد الإرهاب.

(٣) تركيا وإسرائيل:

تمثل تركيا دولة جوار للعراق الذي يتعرض لخطر الغزو الأمريكي، ويتحدد موقفها إزاء هذا الغزو، والدور الذي تريد الولايات المتحدة أن تضطلع به وفقاً لعوامل مختلفة تتجاذبها في اتجاهات متباينة؛ فمن ناحية هناك العلاقات الاستراتيجية الوثيقة والقديمة مع الولايات المتحدة فضلاً عن ارتباطها بحلف شمال الأطلسي كذلك علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع إسرائيل منذ منتصف التسعينيات، ومن ناحية أخرى فإن هناك علاقات تركيا بالعالم العربي ومحاولاتها توثيق علاقات الصداقة والتعاون مع العرب، ومن ناحية ثالثة هناك مصالحها التي تملبها عليها اعتبارات الأمن القومي والوضع الاقتصادي.

أما إسرائيل الدولة المستفيدة الأولى من هذا الغزو فهي ليست فقط دولة مؤيدة للتحركات الأمريكية في المنطقة، ولكنها أيضاً وفي المقام الأول الدولة الدافعة لهذه التحركات، ورغم ذلك فإن موقفها ودورها في إطار الائتلاف الدولي الذي تحشده الولايات المتحدة يتسم بخصوصية شديدة يفرضه عليها وضعها كدولة احتلال، ودولة عدو تقع في قلب المنطقة العربية، وتجاور الدولة المستهدفة من هذا الغزو.

بالنسبة لتركيا فقد أبدت منذ البداية معارضتها لأي هجوم ضد العراق، ودعت إلى حل لتسوية الأزمة، وفي هذا الإطار أكد وزير الخارجية التركي: "إن الأزمة مع العراق

باستخدام الطائرات، والأجواء والموانئ والأراضي التركية خلال الهجوم على العراق، إلا أن الأتراك رفضوا هذه المطالب، وعرضوا فقط السماح لقوة تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ ألف جندي، وهو عدد لا يكفي من وجهة النظر الأمريكية ليشكل خطراً حقيقياً على العراق، وقد مثل هذا الموقف التركي ضربة قوية لخطط الحرب الأمريكية، إلا أنه رغم ذلك فقد سمحت تركيا لخبراء أمريكيين بتفقد الموانئ والقواعد الجوية ليروا ما تحتاج إليه من إضافات وتعديلات في حالة نشوب الحرب.

وفي إطار تحركها الحذر أعلنت تركيا أنها لن تتخذ أي خطوات تجاه الحرب، إلا بعد صدور قرار من مجلس الأمن، وبعد عرض الأمر على البرلمان التركي، وقد اعتبرت تركيا أن مبلغ الملياري دولار الذي عرضته الإدارة الأمريكية، والذي ارتفع بعد ذلك إلى ستة مليارات دولار لا يفي بالغرض، ولا يكفي لتعويض الخسائر المنتظرة من الحرب التي ستلحق مزيداً من الخسائر بتجارها مع العراق.

وتخشى تركيا في الواقع من أن يؤدي الاجتياح الأمريكي إلى تفكك العراق، ودفع الأكراد في الشمال إلى إعلان دولتهم المستقلة، الأمر الذي من شأنه إعادة إشعال الفتنة الانفصالية لدى أكراد تركيا، وتهديد وحدة أراضيها، ومن ثم سعت لتركيا للحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة للدخول إلى شمال العراق بمجرد

يجب أن تحل بالسبل السلمية، وأن أي تغيير يجب أن يقرره الشعب العراقي»^(١٦٨).

على الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة، ولإدراكها أهمية فتح جبهة شمالية بالنسبة لسير عملياتها العسكرية ضد العراق بدأت في مفاوضات مكثفة مع تركيا منذ يوليو ٢٠٠٢؛ بشأن اشتراكها معها في العملية العسكرية المحتملة ضد العراق، ومارست ضغوطاً كبيرة على تركيا بشأن هذه المشاركة، وقد تأرجح الموقف التركي بصورة كبيرة على مدى الشهور التسعة الماضية؛ ففي البداية رأت تركيا أن اشتراكها منفردة مع الولايات المتحدة سيرتب آثاراً مدمرة على تركيا وطلب رجب طيب أردوغان زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم بقيام تحالف يضم مصر والسعودية وسوريا إلى جانب تركيا إذا رأت واشنطن أنه لا مفر من الحرب^(١٦٩).

وقد شهدت المفاوضات الأمريكية التركية منذ مطلع عام ٢٠٠٣، ومع وضوح التوجه الأمريكي المنفرد نحو الحرب مساومات ضخمة بين الطرفين، قدم خلالها كل طرف مطالبه للطرف الآخر في محاولة للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، وتحمل أقل قدر ممكن من التكاليف؛ فمع ازدياد إرادة الحرب الأمريكية إصراراً زار وولفوتيز أحد صقور الإدارة الأمريكية البارزين أنقرة في ديسمبر ٢٠٠٢؛ ليطلب السماح بتمركز ثمانين ألف جندي أمريكي في الأراضي التركية، وكذا السماح للقوات

تشارك فيها تركيا، ورغم ذلك الإعلان فإن الولايات المتحدة لم تتوقف عن بذل الجهد لإشراك تركيا في الحرب، وفي هذا الإطار سعت الولايات المتحدة لإقناع حلفائها في الاتحاد الأوروبي بفتح الباب أمام تركيا، حتى يمكنها الانضمام إليها كأحد مفردات ثمن مشاركة تركيا في ضرب العراق، وقامت بريطانيا بمحاولة دعم هذا الاتجاه داخل الاتحاد الأوروبي.

ورغم ذلك ظلت المخاوف التركية بشأن تأثيرات الحرب المحتملة على الوضع الاقتصادي التركي، وعلى المشكلة الكردية التي تهدد الأمن القومي التركي، ومن ثم فقد اتجهت لمحاولة مواجهة الضغوط الأمريكية التي تضع تركيا في موقف صعب نظراً لعلاقتها الاستراتيجية القوية بالولايات المتحدة، فاتجهت تركيا بجهودها نحو الدول الإقليمية من أجل تحقيق جهد مشترك معارض لشن الحرب ضد العراق، وفي هذا الإطار جاءت جولة جول إلى المنطقة التي زار خلالها خمس دول عربية وإسلامية هي مصر وسوريا والأردن والسعودية وإيران، وكذلك انعقاد المؤتمر الإقليمي لهذه الدول في استنبول.

وعلى الجانب الآخر تقدمت تركيا أيضاً بطلبات ضخمة إلى الإدارة الأمريكية، ربما في محاولة منها للتوصل من المطالب الأمريكية لها بالمشاركة في الحرب؛ حيث طالبت تركيا بمساعدات مالية بلغت ٣٠ مليار دولار، وقد هددت الولايات المتحدة

شعورهم أنه لا بد من توجيه ضربة حاسمة وقاضية لحركة الأكراد الانفصالية؛ حيث إنها لا تثق في قدرة الولايات المتحدة -حتى في حالة تحقيق الانتصار في الحرب- على منع حدوث الفوضى التي قد تمتد إلى الدول المجاورة للعراق.

وفي محاولة للربط بين المطلب الأمريكي، والمصالح الجوهرية التركية تحدث وولفوتيز عن الموقف الأمريكي تجاه تركيا محدداً قضايا عديدة تدعم فيها الولايات المتحدة تركيا؛ فتحدث عن أن واشنطن تقف إلى جانب أنقرة في مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحل المشكلة القبرصية، وتساعدتها في تجاوز أزمته الاقتصادية والمالية، ورغم ذلك تحفظ الأتراك على العمل العسكري عبر الأراضي التركية، ووعدوا فقط بتقديم بعض التسهيلات للطائرات الأمريكية التي ستطلق من قاعدة إنجربليك التركية، وفق اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين.

إلا أن الضغوط الأمريكية تصاعدت على الحكومة التركية، وأعلن الأمريكيون أن تركيا سوف تفقد حزمة من المساعدات الاقتصادية الأمريكية إذا لم تشارك في العملية العسكرية على العراق وأنه لن يؤخذ رأي تركيا حول مستقبل العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، وأشار أيضاً إلى أن التوتر المتصاعد بين أنقرة وواشنطن دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في خطتها العسكرية، وأنهم بصدد إعداد خطة جديدة لا

للتسيق من خلال القيادة العامة الأمريكية، وإذا كانت تركيا قد أبدت رضاءها عن الشق العسكري فإنها تحفظت على الشق الاقتصادي باعتبار أن الدعم المالي ظل على ما هو عليه وهو ٦ مليار دولار، ومرة أخرى عادت الولايات المتحدة لتهدد بأن واشنطن ستتخلى عن فتح جبهة شمالية، والاستغناء تماماً عن الدور التركي، والاكتفاء بخوض الحرب من الجبهة الجنوبية للعراق.

ورغم ذلك فقد حرص الجانبان على استمرار المشاورات بينهما بشأن الملف العراقي، وقد أسفرت تلك المشاورات عن حدوث تقدم كبير في الموقف التركي؛ حيث أعلن وزير الخارجية التركي عن أن حكومته لن تنتظر إصدار قرار دولي جديد يجيز استخدام القوة ضد العراق، قبل أن تطلب من البرلمان التصويت على السماح للقوات الأمريكية بالانتشار في الأراضي التركية، وتلقت الحكومة التركية وعداً أمريكياً بمنح تركيا ٦ مليارات دولار وقروضاً بقيمة ٣٠ مليار دولار، وتعهداً بعدم السماح بقيام دولة كردية في شمال العراق، وذلك في مقابل نشر ٦٢ ألف جندي على الأراضي التركية، وعقب ذلك قررت الحكومة التركية تقديم المذكرة الحكومية بهذا الشأن إلى البرلمان للتصويت عليها، وبعد مناقشات مطولة انتهى البرلمان إلى رفض مذكرة الحكومة بشأن انتشار قوات أمريكية في تركيا؛ حيث صوت ٢٦٤ لصالح

على إثر ذلك بأن تركيا ستفقد الصفقة كلها إذا ما أصرت على هذه المطالبات، وأن واشنطن سوف تتخلى عن خيار الجبهة الشمالية إذا لم تستجب أنقرة للمطالب الأمريكية المحددة، وقد أرادت الولايات المتحدة الحصول على إذن من البرلمان التركي لدخول القوات الأمريكية إلى تركيا قبل توقيع اتفاق المساعدات المالية، في حين أصر الجانب التركي على توقيع الاتفاق أولاً ليصبح حجة في يد الحكومة التركية تستطيع من خلاله الضغط على البرلمان ليوافق على تقديم الدعم العسكري للحرب الأمريكية ضد العراق.

وهكذا بدا الوصول إلى اتفاق بشأن الكثير من الأمور التي يتم المساومة عليها بين الجانبين أمراً صعباً، فتوقفت المباحثات بين واشنطن وأنقرة، إلا أن الإدارة الأمريكية عاودت تقديم عرض جديد يهدف إلى إقناع الحكومة التركية باستصدار قرار من البرلمان يتيح نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية، في مقابل تقديم صفقة المعونات الاقتصادية لتركيا لتشمل سبلاً مختلفة غير تقديم قدر معين من المال، ومن ذلك تخصيص ملياري دولار سنوياً من العائدات البترولية العراقية لتركيا، كما وافقت الولايات المتحدة على دخول الجيش التركي شمال العراق، دون إذن من القيادة العسكرية الأمريكية، وبذلك تعمل القوات الأمريكية والتركية التي ستدخل شمال العراق في شكل شبة منفصل ولكن خاضع

ولاشك أن توجيه ضربة عسكرية أمريكية إليها سوف يقضى على هذا التهديد، ويدمر القدرات العسكرية العراقية خاصة بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل، والصواريخ الباليستية.

إيجاد التوترات التي تؤدي إلى إفساد العلاقات العربية الأمريكية، ويمثل الهجوم على العراق أحد العوامل المهمة التي سوف تؤثر بالسلب على هذه العلاقات؛ فإسرائيل ترى أن أي تقارب عربي أمريكي هو على حساب العلاقات الإسرائيلية بالولايات المتحدة، ومن ثم فإن أي توتر في العلاقات العربية الأمريكية، هو لصالح إسرائيل ولصالح علاقاتها بالولايات المتحدة.

رغبة إسرائيل في تقنين الكيانات الكبيرة في المنطقة العربية بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الإقليمية، ودفع المنطقة إلى حال عدم الاستقرار، وفي إطار أجواء ما بعد الحادي عشر من سبتمبر تبدو الظروف مواتية بالنسبة لإسرائيل لتكثيف نشاطها لتحقيق هذا الهدف، سواء فيما يتعلق بالعراق أو السودان أو دول أخرى كالسعودية ومصر، وفي هذا الإطار تروج إسرائيل لمقولة إن الولايات المتحدة لن تقف عند حدود العراق؛ فالحملة الأمريكية ستطول مصر والسعودية، وتستند إسرائيل في حملتها إلى الأصوات الأمريكية التي سبق وتحديث بوضوح عن احتمال دعم نشاط يهدف إلى فصل الأجزاء الشرقية من السعودية، وإعلانها جمهورية تحت حماية أمريكية،

مشروع القرار، وعارضه ٢٥١ وامتنع ١٩ نائباً عن التصويت، وأمام ذلك اعترف مسئولو البنتاجون بأنهم قد يضطرون إلى التخلي عن خطط إقامة جبهة شمالية التي يعتقد أنها ستقلل مدى أي حرب، وتحد من الخسائر الأمريكية، هذا في الوقت الذي كانت تقف فيه السفن الأمريكية الحربية المحملة بالعتاد والسلاح أمام الموانئ التركية، انتظاراً لقرار دخول تركيا الحرب^(١٧٠).

أما إسرائيل فقد واصلت تحريضها للولايات المتحدة من أجل القيام بعمل عسكري ضد العراق، ونجحت إلى حد كبير في استغلال حالة القلق العميق لدى المجتمع الأمريكي؛ لإقناع الإدارة الأمريكية بأن تحقيق أهداف حربها ضد الإرهاب، لا يمكن إلا بضرب الدول المناوئة للسياسة الأمريكية، خاصة في الشرق الأوسط وفي مقدمتها العراق؛ بهدف القضاء على بنيتها الأساسية وقدراتها العسكرية، وفي نفس الوقت الإطاحة بنظام صدام حسين، ويكمن وراء هذا التحريض الإسرائيلي عدة أهداف:

- محاولة تغطية أطماعها التوسعية وجرائمها الوحشية في الأراضي الفلسطينية؛ بإيجاد بؤرة جديدة للصراع في منطقة الشرق تجذب الأنظار بعيداً عن استمرار احتلالها للأراضي العربية، وأعمال القمع الوحشي للشعب الفلسطيني.
- الرغبة في التخلص من العراق باعتباره قوة عربية كبيرة معادية تمثل تهديداً أساسياً لها،

كذلك تدعم إسرائيل الأفكار الخاصة بشأن تغيير نظم الحكم، التي تقع في خانة محور الشر، وتحديدًا إيران والعراق، ثم الدول غير المتعاونة والمعادية لإسرائيل مثل سوريا ولبنان من أجل القضاء على نشاط حزب الله، والدول التي كانت موصوفة بالاعتدال مثل مصر والسعودية، والحجة في ذلك كما يقول مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت في واشنطن: "إن تنظيم القاعدة نما وترعرع على كراهية الغرب بفعل النظم الاجتماعية والثقافية والتعليمية القائمة في هذه البلدان"^(١٧١).

وعلى الرغم من هذا التحريض المتواصل الإسرائيلي للولايات المتحدة بالتحرك عسكرياً باتجاه العراق، إلا أن الولايات المتحدة لا تريد أن تقوم إسرائيل بأى عمليات غير مرغوبة في أجواء العراق أو أراضيها؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى أن يدرك العرب والمسلمين أن الحرب كلها مؤامرة أمريكية صهيونية؛ مما قد يحرم الولايات المتحدة من الدعم السلبي من جانب الدول العربية والإسلامية التي توصف بالاعتدال.

ولكن ذلك لا يعنى عدم وجود تنسيق إسرائيلي أمريكي بشأن الحرب ضد العراق يتضمن عدداً من النقاط أوضحتها صحيفة يديعوت أحرونوت في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٢، من بينها حصول إسرائيل على إنذار قبل ٧٢ ساعة من الهجوم، ووضع الولايات المتحدة لعدة أقمار صناعية في خدمة إسرائيل؛ لكشف إطلاق الصواريخ من العراق على إسرائيل، وإذا قررت إسرائيل

الرد فستبلغ الولايات المتحدة مقدماً، وهذا يتطلب وجود ضباط اتصال وتنسيق أمريكيين وإسرائيليين ينسقون معاً الرقابة الجوية، وتخصيص مسارات تحليق الطائرات الأمريكية في المجال الجوي الإسرائيلي، وستقوم الولايات المتحدة بنقل بطاريات أخرى من الصواريخ باتريوت؛ لتحسين منظومة الدفاع الجوي، درءاً لخطر الصواريخ العراقية، كما ستفتح الولايات المتحدة جسراً جويّاً أمريكياً ينقل إلى إسرائيل معدات عسكرية أمريكية تستخدم كاحتياطي لاستمرار الهجوم، وتخزن في قواعد عسكرية أمريكية^(١٧٢).

ج- دلالات بناء الائتلاف الدولي في الغزو الأمريكي المرتقب للعراق بالنسبة للتوازنات العالمية والإقليمية:

في ضوء التحليل المتقدم لعملية وآليات حشد الائتلاف الدولي من جانب الولايات المتحدة لغزو العراق، وفي ضوء ما هو مرتقب من غزو أمريكي بريطاني منفرد للعراق خارج إطار الشرعية الدولية، يمكن تبين مجموعة من الدلالات ذات الأهمية بالنسبة للتوازنات العالمية والإقليمية وذلك على النحو التالي:

(١) هناك اختلاف واضح في عناصر الائتلاف الذي سعت الولايات المتحدة لحشده من أجل غزو العراق، عن ذلك الذي حشدته وهي بصدد القيام بحملتها ضد أفغانستان؛ ففي هذا الائتلاف تبرز أهمية دول الخليج، وخاصة

خلافات أوروبية - أوروبية، وأوروبية أمريكية لا بد وأن تنعكس بالضرورة على مجمل النظام العالمي وشكله المستقبلي.

فمن ناحية فإن الاتحاد الأوروبي بهذه الاختلافات العميقة في التوجهات والسياسات الخارجية لدوله إنما أوضح أن خطوط الانقسام الأوروبية - الأوروبية قد تجاوزت المتعارف عليه تقليدياً ما بين ألمانيا وفرنسا من جانب، وبريطانيا من جانب آخر؛ فبينما تابعت بريطانيا نهجها التقليدي في السير وراء السياسة الأمريكية فإن دولاً أخرى غير معروف عنها تقليدياً هذا النهج لحقت ببريطانيا، وتنافست معها في تأييد الطرح الأمريكي، وهذه الدول هي أسبانيا وإيطاليا والبرتغال، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ظهر في الأفق، ولحقت بها دول شرق ووسط أوروبا المرشحة لدخول الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تنظر إليها الدول الأوروبية الرئيسية وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا باعتبار أن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سيمثل تحقيقاً للحلم القديم الخاص بالبيت الأوروبي الممتد من الأطلنطي إلى الأورال، ومن ثم فإن موقف "عصابة الثمانية" قد أبرز تخوفاً من أن هذه الدول إنما تسعى لكسب ود الولايات المتحدة بأكثر من كونها مؤمنة ومخلصة للفكرة الأوروبية.

إن هذا الانقسام الأوروبي - الأوروبي بشأن الأزمة العراقية لا بد وأن يترك آثاره المستقبلية على الاتحاد الأوروبي، الذي قد تزيد بداخله قاعدة النفوذ الأمريكي بانضمام

الكويت وقطر والسعودية وتتوارى أهمية دول كالهند وباكستان ودول آسيا الوسطى (وإن استمرت أهمية تأييد ودعم الدول الأوروبية الحليفة مثل فرنسا وألمانيا ودول أخرى منافسة مثل روسيا والصين)؛ ومن ثم يمكن فهم اتجاه الولايات المتحدة لتفضيل الائتلافات الوقتية المتغيرة التي تناسب الأهداف المتغيرة للولايات المتحدة في حربها الممتدة ضد الإرهاب.

(٢) إن تراجع كثير من الدول العربية عن مواقفها المبدئية، والتي ترفض غزو العراق وترفض تغيير النظام من الخارج، وترفض الاشتراك في الهجوم العسكري الذي يسعى لذلك، هو تراجع يكشف كما أوضحت الدراسة عن المأزق الاستراتيجي الذي تعانيه تلك الدول في ظل وضعية الضعف العربي، وضعف الثقة المتبادلة، وضعف أواصر التضامن والاتحاد؛ مما يعني سقوط المناعة أمام العدوان في حالة محاولة الوقوف أمامه؛ الأمر الذي يدفعها في النهاية إلى تبني الخيار الثاني، وهو التعاون أو على الأقل الصمت أمام العدوان الأمريكي المحتمل.

(٣) إن استمرار فرنسا وألمانيا ومعهما روسيا والصين في إصرارها على أهمية وإمكانية حل المشكلة العراقية سلمياً، وتهديد الدول الثلاث دائمة العضوية بمجلس الأمن باستخدام الفيتو لاشك أنه يحرم الولايات المتحدة من الإجماع الدولي والشرعية الدولية التي تحققت لها بصدد أفغانستان، هذا من ناحية ولكن من ناحية أخرى فإنه يكشف عن

فيلي برانت، الذي اتبع سياسة التوجه شرقاً، والتي انطلقت منها التطورات التي تلت ذلك في علاقة ألمانيا بالاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، بل في علاقة الشرق بالغرب عموماً، ومكنت من عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في هلسنكي عام ١٩٧٣، وفي إطار هذه السياسية أمكن التوصل في أغسطس ١٩٧٠ إلى اتفاقية عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا، التي كان لها إسهامها الواضح في إيجاد حالة من الاسترخاء والأمن في القارة^(١٧٤).

وهكذا فإن الاتجاهات الاستقلالية الفرنسية الألمانية الحالية بشأن الأزمة العراقية لا تعد أمراً غريباً بالنسبة لمجمل وواقع العلاقات الأوربية - الأمريكية، والواقع فإن هذه الاتجاهات الحالية جاءت لتعكس شعوراً فرنسياً - ألمانياً بأن حرب العراق قد تكون نقطة فاصلة في إعادة صياغة مستقبل العلاقات الأوربية - الأمريكية، بل ومستقبل العلاقات الدولية كلها، وهذا ما يفسر انضمام روسيا والصين إلى فرنسا وألمانيا في مواجهة التحالف الأنجلو أمريكي البازغ؛ فالنظام العالمي والعلاقات الدولية لعصر ما بعد انتهاء الحرب الباردة ربما قد يتأسس بناء على نتائج ما بعد الحرب على العراق.

وربما أن وصف وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد لفرنسا وألمانيا بأنهما تنتميان إلى أوروبا القديمة له دلالاته بالنسبة لمحاولة الولايات المتحدة تهميش دورها في إطار النظام العالمي ما بعد ١١ سبتمبر، وتأكيد

الدول العشر الجديدة (ومن بينها عصابة الثماني)، ومن ثم يفقد قدراً كبيراً من الاستقلالية التي يبغونها في مواجهة الولايات المتحدة، وفي مواجهة المشكلات والأزمات الدولية^(١٧٣).

على الجانب الآخر فقد ألفت الأزمة العراقية بظلالها على العلاقات الأوربية الأمريكية عبر الأطنطي، والواقع فإن الاختلافات الأمريكية الأوربية في النظر إلى العالم ومعالجة القضايا الاستراتيجية بدت بصورة واضحة منذ ما بعد الحرب الباردة، ونهاية التهديد المشترك الذي كان يمثلته الاتحاد السوفيتي، ولكن رغم ذلك فهي لم تكن وليدة هذه الأوضاع الجديدة؛ فمتابعة العلاقات الأوربية - الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة وتطورها تكشف عن خلافات ومواقف تتسم بقدر من الاستقلالية اتبعتها بشكل خاص كل من فرنسا وألمانيا؛ فعلى جانب فرنسا، لعب ديجول دوراً هاماً في هذا الصدد؛ حيث رأى أن فرنسا يجب أن تكون لها السيطرة على مصيرها، وبدأ في اتخاذ سلسلة من الإجراءات لفك العلاقة العسكرية لفرنسا مع حلف الأطنطي، وهي الإجراءات التي انتهت بسحب فرنسا قواتها من الناتو عام ١٩٦٦، وانسحاب القوات الأمريكية من الأراضي الفرنسية عام ١٩٦٧.

أما ألمانيا فإنه قد شرعت منذ عام ١٩٦٦ في إعادة النظر في كيفية إدارة علاقاتها الدولية، وبلغ هذا التطور مداه عندما جاء إلى الحكم الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة

الأمريكي وقمعه أو عرقلة الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

كذلك فإن الصين وروسيا ليس من المتوقع أن تسير إلى النهاية في طريق معارضة الضربة الأمريكية للعراق، وأن مصالحها مع الولايات المتحدة، والتي لا تحتمل مثل هذا الصدام سوف تنتصر في النهاية، وبالتالي فإن أقصى ما تستطيع كل منهما أن تفعله هو التلويح باستخدام الفيتو لحرمان الولايات المتحدة الأمريكية من قرار بضرب العراق يتسم بالشرعية الدولية.

إن دلالة ذلك كله تشير على المستوى الدولي إلى حقيقة مفادها أن الأزمة العراقية، من بعد أفغانستان إنما تكشف عن تأكيد الانفرادية الأمريكية في السيطرة على العالم وتوجيه مساراته وفقاً لما تمليه عليها مصالحها؛ مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل التأثير والضغط، وكل ما لديها من وسائل عسكرية ودبلوماسية واقتصادية؛ من أجل بسط هيمنتها الكاملة على النظام الدولي، وتأكيد هذه الهيمنة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر.

وعلى المستوى الإقليمي فإن الولايات المتحدة قد حددت أولوياتها، والمتمثلة في النفط وأمن إسرائيل، وضمان تفوقها العسكري المطلق، إلى جانب أمنها هي ذاتها، والذي تراه مهدداً بالإرهاب النابع من المنطقة. إن الولايات المتحدة ليست حريصة حتى على مجرد إرضاء العرب والفلسطينيين جزئياً بالسير قدماً في عملية التسوية من خلال خطة

انفرادية الولايات المتحدة بالسيطرة على هذا النظام وتوجيهه، وفي هذا الإطار فقد أرادت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا والصين في مواجهة هذه المحاولة أن تبرز توجهاً معارضاً لهذه الاستراتيجية الأمريكية العالمية، وأن تؤكد للولايات المتحدة ضرورة أخذ وجهة نظر الدول الكبرى في حسابها؛ لأنها لن ترضى أن تنفرد الولايات المتحدة بتشكيل العالم على النحو الذي تريده استناداً إلى منطق ولغة القوة، وهو الأمر الذي أوصل العلاقة بين الجانبين إلى نقطة الأزمة.

ولكن من ناحية أخرى، وعلى الرغم من هذا التعارض الأوربي-الأمريكي تظل هناك حدود للقدرة الأوربية على الفعل، ومن ثم فإن التساؤل الذي يثور: هل ستستطيع فرنسا وألمانيا ومعهما روسيا والصين أن تحد من قدرة الولايات المتحدة على القيام بتنفيذ أهدافها في المنطقة، وفي مقدمتها غزو العراق، والإطاحة بنظام الحكم فيه؟ فأوروبا وفي قلبها فرنسا تعرف حدود قدرتها، وحدود القدرة الأمريكية، كما تعرف أن حدود التحالف الأمريكي الأوربي هي أبعد وأعمق من مجرد التحالف الاستراتيجي العسكري وضمانات الأمن العسكري، والتبادل التجاري والاقتصادي، إنه تحالف يمتد إلى قلب الحضارة الغربية، التي تجمع بينهما بصرف النظر عن فروعها وتنوعاتها المختلفة؛ ومن ثم فمن الصعب المراهنه على صراع أوربي أمريكي، أو انفصال بين الحلفاء التاريخيين، وتصور إمكانية أن تقوم أوروبا بوقف الاندفاع

إن هذا من شأنه إعادة رسم خريطة المنطقة، وفقاً للمخططات الأمريكية الصهيونية على نحو يسمح بالآتي:

سيطرة وربما تمدد دولة إسرائيل لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

فرض تسوية مذلة على الشعب الفلسطيني، الذي ربما يضطر إلى قبول ماهو أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب.

إعادة تشكيل خريطة التحالفات الأمريكية في المنطقة؛ بحيث تبرز بعد إسرائيل والعراق الجديد دول مثل الكويت وقطر، وتتوارى قيمة الدول الصديقة التقليدية مثل السعودية ومصر.

تفتيت الكيانات العربية، وتقسيمها إلى كيانات أصغر وأضعف؛ بما يسمح بضمان أمن إسرائيل، وضمان أمن الولايات المتحدة ذاتها.

السيطرة على منابع النفط والتحكم في أسواقه وأسعاره؛ بما يحرم الدول العربية البترولية من أي قوة ممكنة، وبما يضمن السيطرة الاقتصادية على مقدرات المنطقة.

وإلى جانب ذلك تحقيق السيطرة الثقافية على المنطقة من خلال فرض مجموعة من الإصلاحات السياسية والثقافية والتعليمية؛ بما يتواءم والأهداف الأمريكية الصهيونية.

الخاتمة

كشف الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر عن عدة إدراكات وتوجهات استراتيجية

الطريق المقترحة، في الوقت الذي يبدو حرصها الأكيد على تنفيذ مخططاتها إزاء العراق؛ فنجاح أمريكا في غزو العراق سيترتب عليه نتائج عديدة من شأنها في النهاية تغيير صورة المنطقة، ومحاصرتها وإضعافها لترجع تحت السيطرة الأمريكية والنفوذ الصهيوني المتنامي، وكما يقول د. محمد السيد سعيد فإنه بمجرد نجاح الولايات المتحدة في غزو العراق فإن سوريا ولبنان ستصبحان محاطتين بطوق كامل من جميع الجوانب: إسرائيل من الغرب والعراق الجديد من الشرق، وتركيا من الشمال، وستكون خطوط الإمداد والتعاون الاستراتيجي فيما بينهما معاً؛ أو كل منهما على انفراد مع إيران قد قطعت فعلياً، ومن المرجح أن يقود التطويق الاستراتيجي الخارجي إلى تصدع سياسي داخلي، وإن لم يحدث ذلك بتأثير التطويق السلمي، فإن بعض التحريك العسكري ولو محدود قد يسرع بعملية التغيير السياسي لمصلحة الهيمنة الأمريكية، وإن حدث ذلك ستكون منطقة الخليج قد عُرِزت بدورها، ولن يكون من المحتمل كثيراً أن يتم استخدام الوسائل العسكرية في التعامل مع الخليج؛ فمجرد إغراق السوق العالمية بالنفط العراقي والهبوط الشديد في أسعاره سيكون كافياً لابتنزاز أكثرها، وأهمها فيما لودعت الحاجة. والهدف الأساسي سيكون بلاشك هو التدخل المباشر في جملة من الأوضاع الداخلية، التي تغضب الولايات المتحدة، إضافة إلى ضمان أمن إسرائيل وتفوقها.

القدرة على متابعة الحرب على الإرهاب بأفضل طريقة ممكنة.

وفي مواجهة خطر الإرهاب أُرسى مبدأ الضربات الوقائية باعتباره أكثر فعالية في مواجهة الأخطار الحالية، التي لن يجدى معها الردع والاحتواء، وتبدلت أيضاً الاستراتيجية العسكرية لتقوم على أساس خوض حرب واحدة رئيسية، مع إمكانية العمل على أكثر من جبهة في نفس الوقت في صورة عمليات محدودة.

وبعد انتهاء الحلقة الأفغانية اتجهت الولايات المتحدة إلى وضع "جدول أعمال" للسياسة الأمريكية في المرحلة التالية، وفي هذا الإطار حدد بوش دول محور الشر، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها الدول الإرهابية المستهدفة، وأكد على أن الخطر الأعظم إنما يتمثل في تلاقى الراديكالية والتكنولوجيا، ومن ثم تم الربط ما بين الإرهاب وامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وقد بدأ الخطاب الأمريكي منذ سبتمبر ٢٠٠٢ في التركيز على العراق باعتباره الخطر الأعظم الذي يجسد التعاون بين الإرهابيين والنظم التي تملك أسلحة الدمار الشامل.

وإذا كان البعض رأى أن هذه الاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر هي استراتيجية جديدة. ونقطة فاصلة بين ما قبل وما بعد، فقد أوضحت الدراسة أن كثيراً من ركائز هذه الاستراتيجية قد بدأت صياغتها منذ ما بعد نهاية الحرب الباردة، ومع مجيء

أساسية من أهمها إدراك أن شبكة الإرهاب، وكل حكومة تدعمها هي العدو الأول للولايات المتحدة، ومن ثم فإن الحرب لا بد أن تشن على "الإرهاب"، تلك الحرب التي وإن بدأت بالفعل في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة وطالبان؛ فإنها تنتهي عنده، وقد حرصت الولايات المتحدة على تصوير الحرب ضد الإرهاب باعتبارها معركة الحضارة والخير ضد البربرية والشر، كما حرصت على تأكيد انقسام العالم إلى فريقين مع وضد الولايات المتحدة، واعتبرت أن الحرب ضد الإرهاب هي مشروع عالمي شامل ليس له حدود زمنية، ونصبت الولايات المتحدة نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في هذا العالم، وأكدت أنها عندما تذهب إلى أى دولة فإنها لاتذهب غازية ولكن محررة.

وفي هذا الإطار أكد بوش أن الدفاع عن الولايات المتحدة ضد أعدائها هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الأمريكية، وأن القوة العسكرية هي الأداة الأساسية في حربها ضد الإرهاب، وهو ما يؤكد طبيعة التوجه الواقعي للسياسة الخارجية الأمريكية.

من ناحية أخرى أكدت الولايات المتحدة ثققتها في دعم الحلفاء الأوروبيين لها في هذه الحرب، بل وجميع القوى الكبرى وتحديداً روسيا والصين، على اعتبار أن الجميع يقف في خندق واحد توحده الأخطار المشتركة والناعبة من العنف الإرهابي، ورأت أن دور حلف الأطلنطي تعدل ليتوافق مع الحقائق الجديدة للقرن الحادي والعشرين؛ بما يكفل له

للسلطة، التي أتت بأفكار جديدة في مجال الدفاع والأمن.

وربما يكون الجديد هو فقط عملية الابتزاز والإرهاب السياسي، التي تقوم بها الولايات المتحدة منذ سبتمبر ٢٠٠١، والتي أعلنت عنها من خلال مبدأ "إما معنا أو ضدنا"، "مع الحضارة أو البربرية"، والذي يكشف عن النزعة الأمريكية لفرض الهيمنة والسيطرة على العالم.

وقد أوضحت الدراسة أن الأهداف الأمريكية وراء "الحملة ضد الإرهاب" تتعدى ذلك بكثير لتشمل إلى جانب فرض الهيمنة العالمية، السيطرة على النفط، وتشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية لانتشار الاقتصاد الأمريكي من الركود، وتطويق الخطر الروسي-الصيني المحتمل، وشن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية استجابة لدوافع دينية كامنة في العقيدة البروتستانتية المتطرفة؛ وهو الأمر الذي اتضح بصورة جلية بفعل الاتجاه الأمريكي للتعامل مع الملف الكوري، من خلال الوسائل الدبلوماسية الهادئة وإصراره على الطريق الدبلوماسي رغم الانتهاكات المتتالية التي تقوم بها كوريا الشمالية، بدءاً من استئناف نشاطها النووي، وانسحابها من معاهدة حظر الانتشار النووي، وانتهاء بتهديدها للولايات المتحدة بتلقيحها درساً مؤلماً في حالة وقوع حرب نووية بين الدولتين، في الوقت الذي تصر فيه الولايات المتحدة على غزو العراق عسكرياً بحجة

بوش وتولى الجمهوريين الحكم في الولايات المتحدة؛ فقد تأكدت هذه الركائز بصورة كبيرة، ثم جاءت أحداث سبتمبر لتمثل فرصة سانحة للكشف عنها وتطبيقها في مواجهة "العدو الجديد"؛ فالإرهاب كخطر وهم أمني أول ينبغي مواجهته خاصة، حينما تتضمن الأعمال الإرهابية استخدام أسلحة الدمار الشامل.

والدول الثلاث الراعية للإرهاب (العراق وإيران وكوريا الشمالية)، وأفغانستان باعتبارها دولاً مارقة غير تقليدية هي أمور جميعها تم تحديدها قبل ١١ سبتمبر، ولم يكن الجديد سوى فقط استخدام "مكافحة الإرهاب" كشعار لحملة تشن ضد مواقع ودول ومنظمات مختلفة بعد أن وفرت أحداث سبتمبر الذريعة لذلك.

كذلك فالضربات الوقائية التي اعتبرها البعض مبدأً جديداً للاستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر، طرحت للنقاش في عهد كلينتون عام ١٩٩٤، ولاقت قبولاً كبيراً من جانب البنتاجون، وتدارسها الخبراء الاستراتيجيون الأمريكيون قبل ١١ سبتمبر واعتبروها طريقة مثلى لمواجهة التهديدات المعاصرة الناشئة.

أما إعطاء الأولوية للقوة العسكرية باعتبارها الأداة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، والاتجاه نحو عسكرة السياسة الخارجية؛ فهو اتجاه بدأ يبرز في إطار الاستراتيجية الأمريكية منذ ما قبل سبتمبر ٢٠٠١، وتحديداً مع مجيء إدارة بوش

نزع أسلحة لم يتوفر أي دليل على وجودها، الأمر الذي يثير من جديد فكرة صراع الحضارات وتحديدًا صراع الغرب-الإسلام.

على أي حال فإن هذه الدوافع جميعها مترابطة بحيث ترسم لنا في النهاية خريطة الدوافع الأمريكية للحرب المزعومة ضد الإرهاب، دون أن تكون هناك تراتبية محددة فيما بينها، وعلى خلفية هذه الدوافع انطلقت الولايات المتحدة لتشن على أرض الواقع أولى حروب القرن ضد أفغانستان، في صورة هجوم كاسح، واستعراض للقوة تم خلاله تطويع العالم كله بما فيه أوروبا وروسيا والصين، وكذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل دعم الولايات المتحدة إذعاناً لمبدأ إما معنا أو ضدنا، وتجنباً لغضبة "الأسد الجريح"، الأمر الذي كان له انعكاساته على التوازن الإقليمي والعالمي؛ فعلى مستوى آسيا الوسطى فإن التوازن الإقليمي أصبح محسوماً بصورة كبيرة لصالح الولايات المتحدة على حساب قوى كبرى إقليمية رئيسية مثل الصين وروسيا، وعلى صعيد النظام العالمي يمكن القول إن هذا النظام قد شهد مرحلة قطبية أحادية انفردت خلالها الولايات المتحدة بالسيطرة العالمية على مدى عام كامل؛ فقد استطاعت أن تملأ أجندتها السياسية الخارجية على النظام العالمي من خلال عولمة الخطر الإرهابي، ولم يقو أحد على معارضتها، أو إيقافها عن اتخاذ ما تراه من سياسات، واتباع ما تشاء من أدوات لتنفيذها، وفي هذا الإطار جاء انسحابها المنفرد من

معاهدة منع انتشار الصواريخ الباليستية، وإعلانها عن بدء العمل لبناء درع الصواريخ الذي طالما عارضته الدول الأوروبية ومعها روسيا والصين، واتجهت لتوسيع حلف الأطلسي شرقاً دون معارضة تذكر من روسيا، كما انسحبت من معاهدة كيوتو. وقد بدا بذلك أن مرحلة السيولة التي شهدتها النظام الدولي من 1991-2001 قد انتهت بحسم الأمر لصالح قطبية أحادية أمريكية للنظام.

إلا أنه مع اتجاه الولايات المتحدة لبدء الحلقة الثانية في حربها ضد الإرهاب، بدأ الأمر يختلف تماماً، فما أسفرت عنه المعركة الدبلوماسية التي دارت رحاها داخل مجلس الأمن، يشير إلى أنها ستمثل معركة فاصلة ومؤثرة على شكل النظام العالمي ومستقبله. فلقد خاضت فرنسا وألمانيا وروسيا والصين معركة دبلوماسية ضد الولايات المتحدة لم تكن ترتبط بالعراق كدولة بقدر ارتباطها برفض الهيمنة الأمريكية؛ حيث رفضت هذه الدول إطلاق العنان لهيمنة أمريكية وانفراداً أمريكياً بمقدرات النظام الدولي.

إن الواضح الآن ظهور تعارض شديد بين جناح الأطلسي (فرنسا/ألمانيا، الولايات المتحدة)، وكذلك بين جناح المحيط الهادي (روسيا-الصين/الولايات المتحدة)، هذا التعارض وإن كان ربما له حدوده في القدرة على التأثير القرار الأمريكي بالاتجاه المنفرد نحو الحرب، إلا أنه بلا شك استطاع أن يحرم هذا القرار الأمريكي من غطاء

- 2- Joshua S. Goldstein, International Relations, Second edition (New York: Harper Collins College Publishers, 1996), p 52-53.
- 3- Bush: IF U.N. Won't Deal with Iraq, U.S Will, Washington Post com.
- 4- Samuel P.Huntington, the Clash of Civilization? Foreign Affairs, Vol. 22, No. 3 (Summer, 1993).
- ٥- نادية مصطفى ، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي بروز الأبعاد الثقافية الحضارية، فى نادىة مصطفى ، سيف الدين عبد الفتاح وآخرون (محرران) الأمة فى قرن، عدد خاص من حولية أمتى فى العالم ، الكتاب السادس ، ٢٠٠٢.
- 6- Address by George W. Bush , President of the United States Delivered to a Joint Session of Congress and the American people, Washington, D.C. September 20, 2001. Vital Speeches of the day.
- 7- Ibid
- 8- Ibid
- 9- Ibid
- ١٠- نص خطاب بوش فى بلده ريبلى ، ٤ يوليو ٢٠٠٢.
- 11- George W. Bush, The White House, the National Security Strategy of the United states of America, 17, 2002.
- 12- Address by George W Bush, President of the United States delivered to a Joint Session of Congress and the American people, op.cit.
- 13- George Bush, The white house, 17 September, 2002.
- ١٤- نص خطاب بوش عن حال الاتحاد الأمريكى ، ١٩ يناير ٢٠٠٢.
- 15- George W Bush, D.C National Cathedral, September 14, 2002.
- 16- President Highlights Compassionate Conservative Agenda, July, 2002, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/ot/print/20020701/html>
- ١٧- بوش يعد بإجراء مشاورات قبل انتقال جبهة المعركة ضد الإرهاب، نشرة واشنطن العربية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، الأربعاء ٢٤ تموز / يوليو ٢٠٠٢، رقم ٣٠٢.
- 18- Ibid

الشرعية الدولية الذي طالما سعت إليه الولايات المتحدة، ومارست ضغوطها لتفوز بها على كثير من الدول؛ مما جعلها في النهاية تتجه إلى العراق لتحقيق ما تدعيه من ديمقراطية، بناءً على قرار غير ديمقراطي يلقى معارضة ليس فقط من جانب حكومات دول العالم المختلفة، ولكن أيضاً شعوبها المختلفة.

إن رغبة فرنسا وألمانيا في الاضطلاع بدور أوربي على الساحة الدولية، ورغبة روسيا في مقاومة الهيمنة الأمريكية، لا يمكن إغفال تأثيرهما على شكل ومستقبل النظام العالمي الذي سوف يتحدد بلاشك على محك نتيجة الحرب الأمريكية على العراق، والذي سوف يتحدد أيضاً على إثرها طبيعة التحول في الإقليم العربي، الذي سيشهد في -حال انتصار الولايات المتحدة- خلافاً كبيراً واضحاً لصالح النفوذ الأمريكي الإسرائيلي، وضد الدول العربية والقضية الفلسطينية، ومن ثم فإن الأعين والقلوب جميعها ترقب وتتعلق بنتيجة هذه الحرب التي بدأت تطلق أولى غاراتها مع كتابة هذه السطور الأخيرة في الدراسة، والتي سيتحدد على إثرها ليس فقط مصير النظام العربي، بل والنظام العالمي برمته.

مصادر الدراسة:

- 1- Scott Burchill, Realism and Neorealism in Scott Burchill and others (eds.), Theories of International Relations, Second Edition (New York: Palgrave, 2001), p. 70.

- International Security, the New Strategic Framework: A Response to 21st Century Threats. An Electronic Journal of the U.S Department of State. Vol.7, No.2 (July, 2002).
- 38- Patrick M. Hughes, U.S. Director Defense Intelligence Agency, Global Threats and Challenges the Decades Ahead, Feb 2, 1999.
- 39- Matt Lewis, Afghanistan, the Untraditional Rogue State, CD1 Asia Forum's Behind the News.
http://www.cdi-org/asia/btm 081401.html.
- 40- Sylria Babus & Judith Yaphe, US Central Asian Security, Balancing Opportunities and Challenges, No 123, January 1990.
- ٤١- كبرى إم كارتننر، شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع، رقم ٣٠٥.
- 42- George J. Tenet, Director, Central Intelligence Agency, Delivered to Senate Select Committee on Intelligence, February 6. 2002, Vital Speeches of the Day, Vol. LX VIII, No.10, March, 2002.
- 43- Sami G. Hajjar, Avoiding Holy War: Strategic Studies Institute, Http://carlisle.www.army.mil/usassi.
- 44- Michael Hirsh, Bush and the world, foreign Affairs, (September October, 2002).
- ٤٥- خطاب بوش أمام الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت ٢٠٠٢/٦/١، مرجع سابق .
- 46- George W. Bush, The White House The National Security Strategy of the United States of America op.cit.
- 47- US Expert , Raphael Pearl, op.cit.
- ٤٨- طه المجدوب، تغيرات استراتيجية في السياسة الدولية، الأهرام، ٢٠٠٢/٩/٨.
- ٤٩- الأهرام، ٢٠٠٢/٩/١٢.
- ٥٠- طه المجدوب، عوائق وانعكاسات سلبية أمام الاستراتيجية الجديدة، الأهرام، ٢٠٠٢/٩/١٥.
- ٥١- صالح ياسر ، بعض معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ٢٠٠٢/٩/١٢.
- ١٩- كلمة بوش قبيل حضوره مؤتمر قمة الأطلنطي في براج نوفمبر ٢٠٠٢، الأهرام، ٢٠٠٢/١١/٢٠.
- 20- George W Bush, The White House, the National Security Strategy of the United states America, op.cit.
- ٢١- بوش يعد بإجراء مشاورات قبل انتقال المعركة ضد الإرهاب ، مرجع سابق.
- ٢٢- نص خطاب بوش عن حالة الاتحاد الأمريكي ، ٢٠٠٢/١/١٩، مرجع سابق.
- 23- George W Bush, The white house 16 September, 2002, the National Security Strategy of the United States of America.
- ٢٤- نص خطاب بوش عن حال الاتحاد الأمريكي ٢٠٠٢/١/١٩، مرجع سابق.
- ٢٥- المرجع السابق.
- 26- George W. Bush, The White House, The National Security of the United States America, op.cit.
- ٢٧- خطاب بوش في الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت، ٢٠٠٢/٦/١.
- http://usinfostate.gov/arabic/mena/0726/weamad e.htm.
- ٢٨- المرجع السابق.
- ٢٩- نص خطاب بوش عن حال الاتحاد الأمريكي، ٢٠٠٢/١/١٩، مرجع سابق.
- 30- President's Remarks at the United Nations General Assembly, New York, September 12, 2002.
- 31- Ibid
- 32- Ibid.
- 33- US Expert, Rafael Pearl, On U.S Policy Towards Terrorism, Berlin Germany, Http:// usinfo.state. gov/tr/6702 pearl, htm.
- 34- George W. Bush, The White House The National Security Strategy of the United States of America , op.cit.
- 35- US Expert, Raphail Peal, op.cit.
- 36- George W. Bush, The National Security Strategy of the United States of America, op.cit.
- 37- John R. Bolton, Under Secretary of State For Arms Control and

- ٥٢- طه المجدوب ، التغيير الاستراتيجي فى السياسة الأمريكية (١)، الأهرام ، ٢٠٠٢/٨/١٨
- ٥٣- كبرى أم كارتشنر ، شبكات الصواريخ الدفاعية والمناهج الجديدة للردع، مرجع سابق .
- ٥٤- طه المجدوب، تغييرات استراتيجية فى السياسية الأمريكية، الأهرام، ٢٠٠٢/٩/٢ .
- ٥٥- خطاب الرئيس بوش أمام الأكاديمية العسكرية فى ويست بوينت، ٢٠٠٢/٦/١، مرجع سابق .
- 56- George W. Bush, The White House, The National Security of The United States of America, op.cit.
- ٥٧- الأهرام ٢٠٠٢/١٢/١٢ .
- ٥٨- عماد جاد، ملاحظات حول تمدد حلف الأطلنطي باتجاه الشرق، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/١ .
- ٥٩- الأهرام ٢٠٠٢/١٢/٧ .
- 60- George W. Bush, The White House, The National Security of The United States of America, op.cit.
- 61- Ibid.
- 62- Barry R. Posen, The struggle Against Terrorism, Grand strategy, Strategy and Tactics, International Security, Vol. 26, No 3 (Winter 2001/2002), p. 43.
- 63- Ibid. P. 51.
- ٦٤- طه المجدوب، السيادة العالمية والمشروع الإمبراطورى الأمريكي، الأهرام، ٢٠٠٢/٩/٢٢ .
- ٦٥- محمد كمال، تأثير أحداث ١١ سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بحث مقدم إلى ندوة أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على المجتمع السياسى فى الولايات المتحدة والقاهرة، مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٣-١٤/٥/٢٠٠٢، ص ٢ .
- 66- Philip H. Gordon, Reforging The Atlantic Alliance, The National Interests (Fall, 2002).
- ٦٧- الأهرام ، ٢٠٠٢/٩/١٣ .
- 68- Donald H. Rumsfeld Transforming the Military, Foreign Affairs, No. 3, Vol. 81 (May – June 2002) .
- طه المجدوب ، التغيير الاستراتيجي فى السياسة الأمريكية من وجهة النظر الأمريكية (٢)، الأهرام، ٢٠٠٢/٨/٢٥ .
- ٦٩- ياسر صالح، مرجع سابق، ص ٣ .
- ٧٠- التقرير الاستراتيجي العربى ٢٠٠١ (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٢)، ص ١٠٠-١٠٢ .
- 71- Peter G. Peterson, Public Diplomacy and War on Terrorism, Foreign Affairs. (September, October, 2002) p. 1-2.
http://www.lexis.com research.
- ٧٢- عصام نعمان، حلقة نقاشية حول التطورات الأخيرة فى الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، المستقبل العربى، عدد ٢٧٢، أكتوبر، ٢٠٠٢، ص ٤١-٤٢ .
- ٧٣- محمد كمال، القضية الأفغانية انعكاساتها على الأمن الأسيوى، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى السابع "القضايا الأمنية الأسيوية (القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢-٣ أبريل ٢٠٠٣)، ص ٤، ٥ .
- ٧٤- الأهرام ٢٠٠٢/٨/١٧ .
- ٧٥- الأهرام ، ٢٠٠٢/١٢/١٦ .
- ٧٦- حسن عبد الله أحمد جوهر، عبد الله يوسف محمد ، الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط ، دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية فى المنطقة ، السياسة الدولية، عدد ١٣٣ (يوليو ، ١٩٩٨)، ص ص ٩-١١ .
- ٧٧- التقرير السياسى والاقتصادى، الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج العربى فى اقتصاد القرن الحادى والعشرين، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، عدد ٥٠-٥١ (يوليو - سبتمبر ، ١٩٩٧)، ص ص ٤، ٥ .
- 78- Julia Nanay, New Friends, New Enemies and Oil Politics: Causes- and Consequences of the September 11 Terrorist Attacks, Middle East Policy, Vol. VIII, No.4 (December, 2001), p. 13.
- ٧٩- محمد كمال، مرجع سابق، ص ٥ .
- ٨٠- المرجع السابق، نقلاً عن Tom, Donnelly China's, Persecution Complex, The Weekly Standard (February 4, 2000), p. 14.

- ٨١- هيثم مزاحم، السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ أيلول، شئون الأوساط، عدد ١٠٧ (صيف، ٢٠٠٢)، ص ١٧٥.
- ٨٢- الأهرام ٢٢/١/٢٠٠٣.
- ٨٣- صالح ياسر، مرجع سابق، ص ١٦.
- 84- Kurt M. Campbell, the Challenges Ahead For Us Policy in Asia, Foreign Policy Research, Institute Enotes, March 30, 2001 <http://www.nyu.edu/global/beat/asia/fpr/03300/htm>.
- 85- Doug Bereuter, Perspectives on US National Institute in Asia, Hexitage Lectures, No. 698 (March 9, 2001).
- ٨٦- علاء جمعة، منظمة شنغهاي آفاق التعاون الأمنى الجديد فى آسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٦ (أكتوبر، ٢٠٠١)، ص ١٣٨-١٣٩.
- ٨٧- زينب عبد العظيم، الأمن فى آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع "القضايا الأمنية الآسيوية" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢-٣ إبريل ٢٠٠٣)، ص ٢٥.
- ٨٨- يوسف العاصي الطويل، الصليبيون الجدد، الحملة الثانية: البعد الديني لحملة بوش الصليبية على العالم الإسلامى وعلاقته بمخطط إسرائيل الكبرى. <http://alarabnews.com/alshaab/GIF/28-9-2001/war8.htm>.
- ٨٩- مأمون الحسينى، البعد الدينى فى التماهى الصهيونى الأمريكى وتجلياته الدموية <http://www.aliwa.com/news/19002002/55413html>.
- ٩٠- مصطفى عبد الغنى، حضارة أم إرهاب والمسيح اليهودى، الأهرام، ١٥/١٠/٢٠٠١.
- ٩١- يوسف العاصي، مرجع سابق، ص ٣-٦.
- ٩٢- المرجع السابق، ص ٧.
- ٩٣- طه المجذوب، تغلغل النفوذ الصهيونى: مظاهره وأبعاده، الأهرام، ٣/١١/٢٠٠٢.
- ٩٤- محمد سيد سعيد، الأهرام، ١٥/٨/٢٠٠٢.
- ٩٥- محمد السيد سعيد، منطق العلاقة بين العراق وفلسطين، الأهرام، ١٢/٣/٢٠٠٣.
- ٩٦- طه المجذوب، الحرب الشاملة بين الصناعات العسكرية الأمريكية والمعارضة الأوربية، الأهرام، ٢١/٤/٢٠٠٢.
- هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص ١٧٧.
- ٩٧- محمد قدرى، عبد المنعم سعيد، الأفكار والأسرار ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٦١.
- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٤٦.
- 98- Address by George W. Bush, President of The United State Delivered to a Joint Session of Congress and The American People, Washington D.C, September 20, 2001, op,cit .
- ٩٩- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٧.
- ١٠٠- المرجع السابق، ص ٤٧-٤٩.
- 101- Stephen W.Walt, Beyond Bin Landen, Reshaping U.S. Foreign Policy, International Security, Vol. 26, No.3 (Winter, 2001), p. 65.
- William B. Quant, America and the War on Terror, Middle East Policy, Middle East Policy, Vol. VIII, No.4 (December, 2001), p.10.
- ١٠٢- نادية مصطفى، التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامى بروز الأبعاد الحضارية والثقافية، مرجع سابق، ص ٧، ٨.
- 103- Stephen M.Walt, p. 65.
- ١٠٤- التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦٠-٦١.
- ١٠٥- سعيد عكاشة، موقف الولايات المتحدة من دول الطوق، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ٦٩-٧٠.
- ١٠٦- أيمن السيد عبد الوهاب، تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية، الصين، اليابان، الهند، باكستان، أندونيسيا، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ٨١.
- ١٠٧- محمد كمال، القضية الأفغانية وانعكاساتها على الأمن الآسيوي، مرجع سابق، ص ٨.
- ١٠٨- أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٨١.

- ١٢٠- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٦١.
- ١٢١- محمد قدرى سعيد، عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٦٧.
- ١٢٢- المرجع السابق، ص ٦٥.
- 123- Philip Gordon, Reforging the Atlantic Alliance, the National Interest, (Fall, 2002).
- ١٢٤- شيرين حامد فهمي، شنغهاي تحالف ضد الهلال والكاويوي، ٢٠٠١/٦/٢١.
- Islam
online.net/arabic/politics/2001/6/article
http://www21.html.
- ١٢٥- سامح راشد، حرب أفغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين، ٢٠٠١/٩/٢٦.
- Islam
online.net/arabic/politic/politics/2001/0
http://www9/article35.html.
- ١٢٦- خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص ١٢٥.
- ١٢٧- هنري كيسنجر، كيف ستؤدى هجمات ١١ سبتمبر إلى صياغة النظام العالمى للقرن ٢١، الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية، ٢٠٠١/١٢/٣.
- ١٢٨- كولن باول، اغتنام اللحظة المناسبة،
http://usinfo.state.gov/journals/itps/110
1/ijpa/focus.htm.
- ١٢٩- هنري كيسنجر، مرجع سابق .
- 130- Alsaber, A Monthy Magazine on Politics and Culture.
http://www.hamitz072.com/alsabar/
H8/abm.htm.
- 131- Kenneth M. Pollack, Next step Baghdad, Foreign Affairs, vol. 81, No.2 (March, April, 2002), p.30.
- 132- Edward P. Djerejian and Frank G. Winsner, Guiding Principles for US Post – Conflict Policy in Iraq. Report of An Independent Working Group, Cosponsored by the Council on Foreign Relations and the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University.
- رضا هلال، عراق ما بعد صدام بين الصقور والحمام فى إدارة بوش، الأهرام، ٢٠٠٣/١/١١.
- طارق عادل الشيخ، العلاقات الهندية الباكستانية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ١٣٢.
- ١٠٩- محمد كمال، مرجع سابق، ص ٩.
- ١١٠- محمد سعد أبو عامود، تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ٣.
- ١١١- حامد محمود السيد، القضايا الإيرانية الأمريكية – الإسرائيلية، التقرير الاستراتيجي الإيراني ٢٠٠١، ص ٢٢-٢٧.
- ١١٢- أيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٨٢.
- ١١٣- محمد كمال، القضية الأفغانية، مرجع سابق، ص ٨٠٧.
- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ٥٩.
- Tom Ponnely, China's Persecution Complex The Weekly Standard, (February 4, 2000), p.19.
- زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٥.
- ١١٤- محمد كمال، مرجع سابق، نقلاً عن
Dzhuletto Kyeza, the World Community & U.S: A winter View of The Asian Yalta, FBIS, 31/1/2002.
- 115- Stephen J. Bank, Russia and the U.S War on Terrorism, Defeating Terrorisms, Strategic Studies Institute, p. 2
- 116- Ibid, p. 3
- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص ٧٨-٧٩.
- نبيه الأصفهاني، أبعاد التقارب الروسى الأمريكى بعد ١١ سبتمبر، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ١١٩.
- ١١٧- التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٥٥.
- ١١٨- خالد عبد العظيم، حدود التحالف وأبعاد الانقسام فى العلاقات الأوربية – الأمريكية، السياسة الدولية، عدد ١٤٧ (يناير، ٢٠٠٢)، ص ١٢٤.
- ١١٩- محمد قدرى سعيد، عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٦٦.

- ١٣٣- الأهرام، ٢٠٠٢/٨/٣٠.
- ١٣٤- الأهرام، ٢٠٠٢/١٠/١٨.
- ١٣٥- مجلس الأمن، الأمم المتحدة، القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ١٦٤٤ المعقودة في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢.
- Distr.: General, 8 November 2002, S/RES/1441 (2002).
- ١٣٦- د. أحمد الرشدي، العراق والشرعية الدولية: قراءة في دلالات وسياق القرار ١٤٤١، السياسة الدولية، عدد ١٥١ (يناير، ٢٠٠٣)، ص ١١٧-١١٨.
- ١٣٧- الأهرام، ٢٠٠٢/١١/٩.
- ١٣٨- المرجع السابق.
- ١٣٩- أحمد إبراهيم محمود، القرار ١٤٤١ والتراجع عن حافة الهاوية، الأهرام، ٢٠٠٢/١١/١٢.
- ١٤٠- تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي
http://usinfo.state.gov/arabic/iraq/0128barad.htm.
- ١٤١- مفتشو الأمم المتحدة يعرضون صورة مختلفة لالتزام العراق بالتطبيق، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي.
- ١٤٢- المرجع السابق.
- ١٤٣- تعقيب وزير الخارجية الأمريكي على تقرير بليكس والبرادعي،
www.neelwafurat.com
- ١٤٤- خطاب وزير الخارجية في مجلس الأمن، الأربعاء ٥ فبراير، ٢٠٠٣، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي.
- ١٤٥- أحمد الرشدي، مرجع سابق، ص ١١٨.
- ١٤٦- صالح ياسر، مرجع سابق.
- ١٤٧- http://www.aljazeera.net/print.htm.
- ١٤٨- Outline positions on Possible Resolution Concerning Iraq, UN News, October 17, 2002.
- ١٤٩- نبيل شبيب، العراق بين تحفظات أوربا و عطرسية أمريكا، إسلام أون لاين، ٢٠٠٢/٩/٥.
- ١٥٠- الأهرام، ٢٠٠٢/١١/١.
- ١٥١- الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٩.
- 152- Outline Positions on Possible Resolution, op.cit.
- 153- http://www.aljazeera.net/print.htm, op.cit
- ١٥٤- الأهرام، ٢٠٠٣/٣/١٧.
- ١٥٥- عمرو الشوبكي، هل ستقول فرنسا في مجلس الأمن، الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٧.
- ١٥٦- الأهرام، ٢٠٠٢/١٠/٢٤.
- سعيد اللاوندي، أوربا، هل تعود إلى بيت الطاعة الأمريكي، الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٦.
- الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٦.
- ١٥٧- عمرو هاشم ربيع، شراء الأصوات في مجلس الأمن، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/١١.
- ١٥٨- الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٩.
- ١٥٩- الخلافات تعصف بحلف شمال الأطلسي،
- BBC, arabic.com
- حلف الناتو يوافق على تدابير عسكرية لحماية تركيا، ٢٠٠٣/٢/١٩، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الأمريكي.
- 160- Kenneth M. Pollack, op.cit, p. 44.
- ١٦١- الأهرام، ٢٠٠٢ / ١٢/٢٣.
- الأهرام، ٢٠٠٣/١/١٥.
- ١٦٢- محمد السيد سعيد، المأزق الاستراتيجي العربي، الأهرام، ٢٠٠٢/١٣/٢.
- ١٦٣- الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٥.
- ١٦٤- محاضر محمد، الهجوم على العراق حرب ضد المسلمين، آسيا والباسفيك، ٢٠٠٣/٢/٢٣.
www. Sabbah.com.
- ١٦٥- محاضر محمد يتهم واشنطن بمحاولة السيطرة على العالم آسيا والباسفيك، ٢٠٠٣/٣/٢٤.
www. Sabbah.com
- ١٦٦- التزاما بمقررات قمم عدم الانحياز بشأن العراق ماليزيا تدعو دول مجلس الأمن لرفض الضغوط الأمريكية، آسيا والباسفيك، ٢٠٠٣/٣/١٠.

- ١٧١- عماد جاد، إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، السياسة الدولية، عدد ١٥٠ (أكتوبر، ٢٠٠٢) ص ١١١-١١٢
- طه المجذوب، الدور الإسرائيلي والأزمة العراقية، الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/٨.
- ١٧٢- المرجع السابق.
- ١٧٣- عماد جاد، على خلفية الانقسام الأوربي بشأن العراق، هل يفقد الاتحاد الأوربي خصوصيته قريباً، الأهرام، ٢٠٠٣/٢/٢٣.
- ١٧٤- السيد أمين شلبي، في أصول الخلاف الأمريكي الأوربي، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٤.

www. Sabbah.com

- ١٦٧- الأهرام، ٢٠٠٢/٩/١.
- ١٦٨- المرجع السابق.
- ١٦٩- الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/١٩.
- ١٧٠- الأهرام، ٢٠٠٣/٢/٢٥.
- الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٤.
- أحمد السيد البخار، المساومة التركية على المشاركة مقابل المساعدات و النفط العراق، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٣.
- طه المجذوب، أبعاد الموقف التركي والحرب الأمريكية ضد العراق، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٥.
- طه المجذوب، المفاوضات التركية الأمريكية حول حرب العراق والبرلمان التركي يرفض الاتفاق، الأهرام، ٢٠٠٣/٣/٩.

الانتفاضة الفلسطينية ومسار الصراع العربي الإسرائيلي

مقدمة:

رغم الخسارة الفادحة التي مُني بها الشعب الأمريكي في الحادي عشر من سبتمبر 2001، عندما تعرضت واشنطن ونيويورك وبنسلفانيا لأعمال تفجير إرهابية طالت برجي التجارة العالميين ومبنى البنتاجون، إلا أن هذه الأحداث كانت فرصة ثمينة لإدارة بوش الابن والكيان الصهيوني معاً كي يحققا مكاسب طائلة من ورائها، فلم يكن هدفها معرفة الفاعل الحقيقي ومعاقبته ومعالجة الدوافع والأسباب التي جعلته يتجرأ على منازحة القوة العظمى الوحيدة بلا منازع المترتبة على عرش العالم، وإنما كان الهدف محكوماً بمنطق السوق وتعظيم المكاسب قدر المستطاع، بعيداً عن العواطف. ولذلك فإن هذه النظرة الرأسمالية القائمة على قيم الاستغلال والاستعمار، والمرتبطة أشد الارتباط بالعقليتين الأمريكية والإسرائيلية، دفعتهما إلى ابتداء السيناريو باثام طرف ما بارتكاب هذه الأعمال، ليكون مدخلاً لتحقيق الطموحات والاستراتيجيات المهادفة إلى السيطرة على العالم أمريكياً واستكمال المشروع الصهيوني إسرائيلياً. فلا يهم إن كان المتهم تم القبض عليه أم لا، بل من المستحسن إطالة عمره وبقاء تنظيمه على قيد الحياة كي يستمر السيناريو الكبير والسيناريوهات الصغرى. ولذلك فالمتابع لأحوال الولايات المتحدة منذ أحداث سبتمبر سيجد أن جُل اهتمام إدارتها خلال أكثر من عام ونصف العام لم يكن مركزاً على معاقبة الفاعل، بل موجهاً إلى أمور أخرى ترتبط بتصفية حسابات قديمة مع قوى إقليمية كالعراق، وتحقيق طموحات ومصالح خاصة لقوى حليفة كالكيان الصهيوني، وربما لتحقيق مصالح خاصة لشركات داخل الولايات المتحدة تبحث عن مناجم جديدة للنفط والغاز الطبيعي ومصادر الطاقة الأخرى، أو تحاول فتح أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية

والتسليحية. وقد يكون الأمر أكثر من ذلك، يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية بحتة، ليس فقط ضمان الرئيس الأمريكي تمديد ولايته فترة أخرى، وإنما تحقيق أرباح طائلة لموظفين كبار في الإدارة الأمريكية لديهم شركات استثمارية أو نفطية أو صناعية، أو حتى كانوا يشغلون في هذه الشركات مناصب كبرى أو لهم أسهم فيها قبل أن يتولوا مناصبهم الحكومية أو حتى أثناء توليهم.

من هنا بدأ التحول في السياسة الأمريكية تجاه العالم، وخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا إزاء القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. فمع وصول اليمين المتطرف والمحافظون الجدد إلى البيت الأبيض كانت أحداث سبتمبر فرصة سانحة لهم لتنفيذ طموحات قديمة، تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، للسيطرة على العالم، لولا ظهور الاتحاد السوفيتي الذي شكل لهم عائقاً مانعاً باعتباره قوة عظمى ماثلة لها نفس الحقوق في العالم. كما كانت هذه الأحداث مواتية لتحقيق طموحات أمريكية أخرى، كان قد عبر عنها زنجينو بريجنسكي في كتابه الشهير: "رقعة الشطرنج الكبرى" حول أهمية السيطرة على أوراسيا والتحكم في نفط بحر قزوين وخيرات منطقة آسيا الوسطى كضرورة من ضرورات ضمان الهيمنة الأمريكية على العالم خلال القرن الواحد والعشرين الميلاديين. ومواتية أيضاً لتحقيق ما دعا إليه منظرين من اليمين الأصولي البروتستانت والووبي الصهيوني في الإدارة الأمريكية، يحظى خلالها المشروع الصهيوني بنصيب وافر من الدعم لاستكمال ضماناً للهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط. وترتب على ذلك التقاء الأجنحة الأمريكية جديدة مع أجنحة الكيان الصهيوني ضمن استراتيجية واحدة مشتركة، كان لها ولتطبيقها انعكاسات وتداعيات واضحة على الانتفاضة الفلسطينية وعلى مسار الصراع

العربي الإسرائيلي وعلى المنطقة العربية برمتها. وقد كانت كلمتا السر في هذا الالتقاء العضوي "مكافحة الإرهاب"، و "توجيه ضربة استباقية"، فضفاضتان لدرجة كبيرة جعلتهما يطمعان في تحقيق كل ما يتمنيانه من مصالح، حتى ولو كان على حساب الأمم والشعوب الأخرى.

ولما كانت خطة الحولية خلال هذا العام، التركيز على وضعية الأمة الإسلامية والمستجدات الطارئة عليها إثر أحداث سبتمبر وتداعياتها، في إطار العلاقة الحضارية بين الأمة وسائر الأمم لاسيما الغرب، وذلك من خلال ثلاثة محاور هي: عالم الفكر، عالم الأحداث، عالم المؤسسات والرموز؛ ومن منطلق التمييز بين "سمة الكفاية" التي غلبت على الفترة للصيقة بما جرى يوم الحادي عشر من سبتمبر مباشرة، وبين "سمة الأثر الممتد" التي نجم عنها تداعيات وانعكاسات ممتدة لأزمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر طالقت القضية الفلسطينية؛ فإن اهتمام هذه الدراسة، كما هو واضح من العنوان، اقتصر على تحليل تداعيات أحداث سبتمبر على الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها على مسار الصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام، باعتبار أن هذا الموضوع يأتي في المرتبة الثالثة ضمن عالم الأحداث، خلال الفترة المنصرمة عقب الحادي عشر من سبتمبر، بعد إعلان الإدارة الأمريكية عن استراتيجيتها العالمية الجديدة، وبعده انتهاء الحرب في أفغانستان.

وتتطرق الدراسة إلى هذا الموضوع، في ضوء ما تقدم ذكره، من خلال تناول تحولات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في إطار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للشرق الأوسط، التي شكلت ضوءاً أخضراً للكيان الصهيوني كي يستغل الحدث إلى أقصى درجة ممكنة، في إطار نموذج شارون لإدارة الصراع، المستند إلى خطاب مغاير يسعى من خلاله لتحقيق طموحاته لاستكمال المشروع الصهيوني في ظل إغائه لاتفاقية أوسلو وكافة الاتفاقيات السلمية الأخرى مع الفلسطينيين.

ومن منطلق اعتبار السياسات الأمريكية والإسرائيلية

بمثابة مؤثرات على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، تمتلك انعكاسات سلبية طبيعية الحال، فإن الدراسة ستلقي الضوء على أسلوب التعامل الفلسطيني مع الموقف، وفق رؤية تحليلية نقدية، تركز على رصد الخطاب الفلسطيني بمستوياته المختلفة. ومن جهة أخرى ستحلل الدراسة الموقف العربي والموقف الأوربي والدولي، وسترصد أبرز الاتجاهات العامة حول تصاعد العدوان الإسرائيلي، وتطور المقاومة الفلسطينية، وحالة النظام الدولي في ظل التحالف ضد الإرهاب التي حددها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط والعالم. كما ستحلل الدراسة تداعيات الأزمة على الانتفاضة وعلى مسار الصراع مع إلقاء نظرة مستقبلية على حالة القضية الفلسطينية خلال السنوات القادمة.

أولاً- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي

الإسرائيلي في ضوء الاستراتيجية الجديدة في الشرق الأوسط:

يعتبر استغلال دعاة الحرب من المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن لأحداث سبتمبر، نقطة تحول فاصلة في السياسة الأمريكية؛ إذ قدمت هذه الأحداث فرصة ذهبية لهم، حسب تعبير نورم ديكسون، لتحقيق الحلم القديم للطبقة الرأسمالية الأمريكية الحاكمة بالهيمنة على العالم خلال القرن الحالي. ويتوقع ديكسون أن الشعب الأمريكي المنكوب سيدعم التدخلات العسكرية الأمريكية بذريعة مكافحة الإرهاب، التي تحولت إلى حرب ضد أي دولة أو حركة في العالم الثالث⁽¹⁾. ومن جهة أخرى يدعو اليمين الأصولي والتيار الصهيوني في إدارة بوش الابن، إلى ممارسة القوة في بسط السيطرة الأمريكية على جهات الكرة الأرضية الأربع، كما ذهب فهمي هويدي، لتأديب المارقين وتهذيب المنحرفين وإسقاط الأنظمة المتمردة وإخضاعها وهزيمة الأفكار المناهضة لها والمحرضة⁽²⁾. وأمريكا مسوقة بهذه الطريقة إلى اعتماد منطق الحرب في فرض قيادتها على

العالم، خاصة في ظل التأثير القوي للتحالف الصناعي العسكري على الإدارة الجمهورية، الذي يحكمه منطق "غطوسة القوة" (3). ويمثل مشروع بيل كريستول و38 عضواً في الإدارة الأمريكية الحالية تحت عنوان: "من أجل قرن أمريكي جديد" برنامجاً ساحقاً ضد الإرهاب (4)، يتضمن تحجيم أي قوة مناوئة للولايات المتحدة في أي مكان في العالم. كما تمثل الوثيقة الأمريكية الصادرة عن البيت الأبيض في 2002/9/20 بشأن "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" انقلاباً في الفكر الاستراتيجي للإدارة الأمريكية (5)، وهي كما ذكر "جاي بوكما" نتاج أفكار قديمة للمحافظين (6)، تهدف من وجهة نظر أحمد عبد الحليم إلى إلغاء أو تأخير ظهور قوة مناوئة للولايات المتحدة تحتل مكانة الاتحاد السوفيتي (7)، ويهدف تصفية الجيوب المتبقية من الحرب الباردة (8). وهي في ذلك تسعى للهيمنة على العالم واستباحته، كما عبر عن ذلك ديفيد نورث، من خلال تدعيم الذريعة السياسية، لتصعيد النزعة العسكرية، ومنح نفسها حق استخدام القوة في أي مكان في العالم، والتخلص من أي نظام تريد، باعتبار ذلك حقاً شاملاً لها (9).

والاستراتيجية الأمريكية هذه تعبر عن التنكر للقيم الديمقراطية خاصة في تعاملها مع شعبيها، وتصبح بذلك قوة إمبريالية إمبراطورية بتحولها من سياسة الردع والاحتواء إلى سياسة القوة السافرة في تعاملها مع العالم، وهي في ذلك تصر على سيادتها المطلقة وتنكر لحقوق الأمم الأخرى في السيادة في عصر العولمة. ولوحظ أن المفاهيم التقليدية لسياسة القوة تزداد رسوخاً في خطاب السياسة لدى الأمريكيين (10). وقد عبر "ديفيد هيرست" عن دهشته من هذا السلوك الأمريكي بعد أحداث سبتمبر، بتأكيد أنه لم يسبق لأمريكا أن تصرف بمثل هذا الوضوح، مفسراً ذلك أنه يرجع إلى التحالف الثلاثي بين: "اللوبي اليهودي"، و"المحافظين الجدد"، و"اليمن الأصولي المسيحي" (11).

وفي السياق نفسه، لاحظ باتريك سيل أن منظري

اليمن المتطرف "المحافظون الجدد" يتبنون مذهباً جديداً، يدعو لاستخدام التفوق العسكري لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط عسكرياً على نطاق واسع، بحجة منع تحولها لخدمة الإرهاب الشامل. ويقرحون لذلك غزو المنطقة عسكرياً، مع تكريس سيادة إسرائيل عليها بلا منازع، وتكريس سيادة الولايات المتحدة على العالم بلا منازع أيضاً (12). ولذلك دعا "جيم هوجلاند" الإدارة الأمريكية إلى اتباع استراتيجية جديدة تمنع تردّي المنطقة في فوضى تجعلها مسرحاً للإرهاب العالمي (13).

وكان معهد راند قد أصدر تقريراً، اعتمد فيه المحافظون الجدد على نفس الأفكار الواردة في وثيقة ريتشارد بيرل، رئيس مجلس سياسات الدفاع في البنتاجون، التي كان قد أعدها لنتيهاو عام 1996، كالإجهاز عسكرياً على أوصلو وعلى السلطة الفلسطينية، تحت عنوان: "ماذا يجب أن تكون الاستراتيجية في الشرق الأوسط؟". هذا التقرير أشار إليه الكاتب الإسرائيلي "نخشون فيكشمان"، مؤكداً على مخططات يعدها صقور أمريكا لتغيير وجه المنطقة العربية (14)، وأشار أحمد صدقي الدحاني إلى أن قراءة متأنية للتقرير الشامل عن مستقبل المنطقة الذي طلب بوش إعداده، وعنوانه: "استراتيجية العمل الجديد لمنطقة الشرق الأوسط"، تبين أن التهديد الرئيسي الذي تتعرض له أمريكا ومصالحها يأتي من منطقة الشرق الأوسط، وبدل أن يعالج التقرير أسباب العداء ودوافعه اقترح المعالجة بالدعاية والتدخل في مناهج التعليم وتقديم مساعدات اقتصادية وحل الصراع العربي الإسرائيلي. وقد تبنت هذه الاستراتيجية التي أعلنها بوش في يونيو 2002 "نظرية الضربة الإجهاضية" - حسب تعبير الدحاني - أو "الاستباقية"، بدلاً من "نظرية الردع والاحتواء" (15).

ومن جهة أخرى فقد عرض ريتشارد بيرل ودوجلاس فيث أمام كبار العسكريين الأمريكيين شرحاً لأهداف الحرب الأمريكية على الإرهاب في الشرق الأوسط، من خلال لوحتين بيانيتين على شاشة عملاقة،

تضمنت اللوحة الأولى ثلاثة أضلاع (العراق الهدف التكتيكي، السعودية الهدف الاستراتيجي، مصر الجائزة الكبرى)، واللوحة الثانية كناية عن مثلث آخر (إسرائيل هي فلسطين، وفلسطين هي الأردن، والأردن هو العراق)⁽¹⁶⁾، وهكذا تحول تقرير "استراتيجية إسرائيلية لعام 2000" إلى برنامج عمل للحكومة الأمريكية تجاه المنطقة⁽¹⁷⁾.

وصاغ صقور واشنطن "نظرية إعادة بناء الأمم"، وتحديدًا في الشرق الأوسط، لإسقاط الأنظمة، ونشر الديمقراطية، وتمديد "الأمم الفاشلة"⁽¹⁸⁾ كما يدعون. وهي مقولات مبطنّة تخفي وراءها رغبة واشنطن في إيجاد أنظمة مطيعة لها بدرجة أكبر مما كانت. فهي بحاجة مثلاً لأنظمة عربية تقبل بالتصور الإسرائيلي الشاروني لحل القضية الفلسطينية (ستعرضه الدراسة لاحقاً)، ولا تمنع في قبول إسرائيل كقوة فائدة للمنطقة، في إطار تجمع إقليمي جديد أكثر اتساعاً يحظى دائماً بالرعاية الأمريكية.

وقد ظهرت مقولات المدرسة التبسيطية في صنع القرار على لسان بوش في أول خطاب له عقب أحداث سبتمبر (محور الخير، محور الشر، من ليس معنا فهو ضدنا... إلخ)، وساد الفكر الأوحدي، وتم تشخيص الإسلام عدواً، وتعميق العلاقة الوثيقة بين بقاء إسرائيل والقوة العسكرية الأمريكية. ويعتبر من أبرز منظري هذه المدرسة: برنارد لويس، وصمويل هانتنتجت، وريتشارد بيرل، ووليام كريستول، وبول وولفوفيتز. وشكل المحافظون الجدد ولوبي السلاح ولوبي النفط واللوبي الصهيوني "لجنة الخطر الراهن" لمواجهة الخطر الإسلامي⁽¹⁹⁾.

من جهة ثانية بينت لميس أندوني في تناولها لموضوع مثير تحت عنوان: "الاستشراق في خدمة الإمبراطورية الأمريكية"، دور برنارد لويس، كمنظر أيديولوجي لصقور الإدارة الأمريكية فيما يخص الشرق الأوسط يعتمد على التاريخ والنظرة بعيدة المدى، في تعميق العداء للعرب والمسلمين، ودفع الصقور للترعة الاستعمارية، مشيرة إلى دوره في صياغة خريطة المنطقة المزمع تطبيقها⁽²⁰⁾.

ونظراً لعدم قدرة واشنطن على إقناع الناتو بتبني الاستراتيجية الجديدة، واتفق الأمريكيين والإسرائيليين في الوقت نفسه على استراتيجية مشتركة في المنطقة تحقق لهما السيادة، في إطار شرق أوسط يريده الصقور موسعاً، يضم منطقة آسيا الوسطى والقوقاز لتأمين التحكم في نفط بحر قزوين، فقد تبوّأت إسرائيل مركز الصدارة في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية. وأخطر ما في هذه الاستراتيجية أنها تحدث ترابط أو تكامل بين التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، والتوجهات الاستراتيجية الإسرائيلية القديمة، المتعلقة بمبدأ "الهجوم الوافي المسبق"، الذي تستند إليه العقيدة العسكرية الإسرائيلية منذ أكثر من نصف قرن. على أن يكون لإسرائيل دور في التعامل مع دول محور الشر أو الدول المارقة في الشرق الأوسط، إما بتوجيه ضربات منفردة أو في شكل عمليات مشتركة مع الولايات المتحدة⁽²¹⁾.

وبعد الانتهاء من تطبيق المرحلة الأولى للاستراتيجية الأمريكية الجديدة؛ عن طريق القيام بعملية انتشار استراتيجي شامل، ورفع درجة استعداد القوات العسكرية والجوية الأمريكية المنتشرة في العالم، وإنشاء تحالفات جديدة⁽²²⁾، فضلاً عن تحقيق انتصار سريع في أفغانستان، رغم أنه لم يتم القضاء بعد على ابن لادن وشبكة القاعدة، في حين مازال الملا عمر حياً يرزق ورجال طالبان محتبئين في الجبال؛ يمكن في ضوء ثلاث ثوابت للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (حماية منابع النفط، بقاء المنطقة سوقاً استهلاكية، حماية حليفها إسرائيل)⁽²³⁾ الحديث عن ثلاث ركائز لها في المنطقة: شن حرب على العراق للسيطرة على منابع النفط وإيجاد نظام موالٍ للولايات المتحدة يكون قاعدة عسكرية لها، تحطيم الإرادة الفلسطينية وإنهاء المقاومة، ترويض سوريا وإيران. وطموحها الأكبر هزيمة العروبة والإسلام، وإيجاد نظم مستسلمة تقبل الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية، وتأهيل إسرائيل لتصبح القوة الإقليمية العظمى في منطقة الشرق الأوسط الموسع الذي

يضم الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى⁽²⁴⁾. وبذلك تعد ذهنية العسكرة ولغة العصا والإملاء المكشوف أساس السياسة الأمريكية في المنطقة⁽²⁵⁾، اعتماداً على الإرهاب المفبرك وابتداع أساليب الخداع لتبرير أعمالها أسوة بالرومان وهنتر⁽²⁶⁾.

ويمكن القول إن ملامح المشهد الدولي بعد عام على أحداث سبتمبر اتسم بستة ملامح أساسية: التناقض الداخلي المتميز بالردة عن القيم الليبرالية، اللجوء إلى القوة العسكرية كأداة للحل، احتزال الأجنحة الدولية في مسألة مكافحة الإرهاب، تراجع المعارضة الدولية أو خفوت صوتها تجاه الأحادية الأمريكية، عزوف أمريكا عن المشاركة في القضايا الدولية الأخرى، اعتماد تصنيف جديد يضاف إلى الفئات التي يتم من خلالها فرز العالم دول ترعى الإرهاب وأخرى تحاربه⁽²⁷⁾.

هذه مقدمة سريعة كان لا بد منها، لمعرفة مقدار التحول الكبير في السياسة الأمريكية الذي أحدثه وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض، ولتوضيح أن أحداث سبتمبر لم تكن سوى مبرر انتظره صقور الإدارة، من اليمين المتطرف والأصوليين البروتستانت ولوبيات النفط والصنيع العسكري والصهيوني، لتحقيق طموحاتهم الشخصية ومصالح جماعاتهم التي ينتمون إليها، فضلاً عن الأخذ بيد إسرائيل لتكون القوة المسيطرة على المنطقة، كما أسلفنا، وكبح جماح القوى التي تشكل عقبة أمام ذلك. لهذه الأسباب فإن سعي الأمريكيين لحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق الأجنحة الإسرائيلية، وإيقاف الانتفاضة الفلسطينية بالطريقة التي يراها شارون مناسبة، يشكل في جوهره أحد أهم الملفات التي تعنى بها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، ومن ثم فإن مساعي الكيان الصهيوني لاستثمار ما ترتب على أحداث سبتمبر على المستوى الأمريكي لا يعد من باب اغتنام الفرص، بقدر ما هو تنسيق استراتيجي مشترك لتحقيق المصالح العليا لكل طرف. وتحاول إسرائيل في هذا الإطار، بطبيعة الحال،

الاستفادة من تحالفها العضوي مع الولايات المتحدة بأقصى درجة ممكنة، لتنفيذ مخططاتها الصهيونية بشأن الهيمنة على المنطقة واستغلال مواردها وتحويلها إلى سوق لمنتجاتها⁽²⁸⁾. على ضوء هذه الخلفية تتعامل إدارة بوش الابن مع القضية الفلسطينية وملفاتها المختلفة، رغم أنها كانت قد أعلنت نقض يدها من أزمة الشرق الأوسط⁽²⁹⁾ قبيل أحداث سبتمبر، تاركة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي يجلان مشاكلهما سوياً⁽³⁰⁾. وفي ذلك إشارة مبطنة بإفساح المجال للعسف الشاروني الموجه للشعب الفلسطيني؛ حيث قللت إدارة بوش اتصالاتها بالمفاوضين الفلسطينيين وصولاً إلى حد التجميد تقريباً، مستمرة في تغطية ذلك العسف داخل مختلف الأروقة الدولية⁽³¹⁾. ثم ما لبثت الإدارة أن انجذبت من جديد بعد تصاعد الانتفاضة وصمودها في وجه الآلة العسكرية الشارونية.

بيد أن الأمر اختلف بالنسبة لها عقب أحداث سبتمبر؛ حيث اختفى الشعار الأمريكي الداعي إلى عدم التدخل⁽³²⁾، وظهرت الإدارة الجمهورية بدرجة انكشاف عالية وجليّة، في تعاملها مع الصراع كطرف معاد للجانب الفلسطيني، مرتبط عضوياً في الوقت نفسه بالكيان الصهيوني⁽³³⁾، بعد أن تدرجت خلال العقد الماضي من راع أو وسيط محايد إلى حليف. وقد تجلّى ذلك في خطاب الإدارة الأمريكية وسياساتها وتصريحات مسؤوليها وقراراتهم. ولم تتوان إدارة بوش عن استخدام القضية الفلسطينية كأداة لتحقيق تطلعاتها في أفغانستان. وذلك من خلال الميل لنوع من التهذئة التكنيكية في مقاربتها للشأن الفلسطيني، وفي محاولة لتلطيف المقاربة الأمريكية بخطاب يعطف على القضية، كما عبر عن ذلك محمد خالد الأزعر، تمثلت في إعلان بوش أن فكرة الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من التصور الأمريكي، ومطروحة لدى الإدارة، شريطة احترام حق إسرائيل في الوجود. ويرجع هذا الاهتمام الأمريكي المفاجئ بالدولة الفلسطينية إلى إدراك إدارة بوش أن توسيع التحالف الدولي ضد الإرهاب وضد

القاعدة وطالبان ليشمل الدول العربية والإسلامية، لن يكتب له النجاح في ظل موقفها العدائي من القضية.

إلا أن النكوص والعودة إلى الخط التقليدي، كما أشار الأزعر، كان أمراً متوقفاً لدى الذين شككوا في صدقية التعاطف الأمريكي مع الأهداف الفلسطينية. فواشنطن لديها تقليد في إسداء الوعود عند الحاجة والارتداد عنها عند انقضاء الحاجة كما قال الأزعر (34).

وهذا ما حدث بعد نجاح حملتها على أفغانستان، حيث تبنت من جديد الخطاب الصهيوني، لأنها لم تعد في حاجة للعرب والمسلمين. وقد دفعها ذلك للانقلاب على خطابها الواعد فلسطينياً مبدية استنفاراً عاماً ضد السلطة الفلسطينية وتنظيمات المقاومة وصد عرفات شخصياً. وهو ما يعد مثلاً صارخاً على ميكافيلية السياسة الأمريكية وانتهازيتها المفرطة إزاء القضية الفلسطينية، التي أصبحت أكثر انكشافاً بعد أحداث سبتمبر (35). ويفسر المشير أبو غزالة كلمات بوش حول الدولة الفلسطينية، التي وصفها بالجوفاة، أنها جاءت أيضاً لإطفاء نيران الانتفاضة (36). ولذلك فإن استمرارها وتصاعدها بالعمليات الاستشهادية والمقاومة المسلحة، اعتبر دافعاً آخر لنكوص بوش وإدارته. ويلفت روبرت فيسك الانتباه إلى احتمالية تكرار استخدام بوش للقضية الفلسطينية كأداة للوصول إلى مآرب أخرى، قائلاً: "لدعم العرب في أفغانستان أثار بوش موضوع الدولة الفلسطينية، وأثارها مرة أخرى هذه الأيام، فيبدو أن في ذهنه حرب أخرى" (37) يقصد العراق.

وهكذا انكشف الموقف الأمريكي إزاء القضية الفلسطينية، عقب انتهاء المرحلة الأولى التي استطاعت إدارة بوش خلالها تحقيق بعض أماني زنجنيو بريجنسكي بالسيطرة على أوراسيا (38)، تحت يافطة محاربة الإرهاب (39). وهي الفترة التي شهدت تصعيداً إسرائيلياً كبيراً جاء اغتناماً لفرصة انشغال العالم بالموضوع الأفغاني، وأكبه تصاعداً انتفاضياً استشهادياً موجعاً، جاء كرد فعل متوقع وطبيعي. وعليها الآن شفاء غليل اللوبي الصهيوني بدعم طموحات

شارون لاستكمال السيطرة على باقي فلسطين، ومحاكاة المعتقدات الدينية لليمين الأصولي البروتستانتي الذي يتصور أنصاره، ومنهم بوش ورامسفيلد، أن وجود دولة إسرائيل يعد مقدمة ضرورية لحجاء المسيح المنتظر وإقامة حكمه في الأرض وتحقيق نهاية التاريخ (40). ولاشك أن علاقة بوش بهذا التوجه تنعكس مباشرة على سياسته الخارجية إزاء القضية الفلسطينية، فيقوم بتوجيهها في إطار الأطروحات الأصولية المذكورة التي يؤمن بها، القاضية بحق إسرائيل في كامل أرض فلسطين وفقاً للنبوءات التوراتية المزعومة. حيث إن الأرض ملكٌ لليهود حتى يعود المسيح إليها مرة أخرى لإسرائيل (41).

وتأسيساً على ما سبق، حرصت الإدارة الجمهورية، وخاصة بوش الابن شخصياً، على ترجمة هذه التوجهات على أرض الواقع، من خلال مواجهة الطرف الفلسطيني مباشرة، مستهدفاً إيقاف الانتفاضة (42)، بمنح الإسرائيليين العديد من الأضواء الخضراء لاستكمال مشروعاتهم ومخططاتهم، وممارسة شتى الضغوطات على السلطة الفلسطينية وعلى الرئيس عرفات لحمله على إيقاف العمليات الاستشهادية والمقاومة المسلحة، كشرط رئيسي قبل البدء في المفاوضات. وقد تحركت إدارة بوش على هذا المحور من خلال تدعيمها لمقولة تربط فيها بين المقاومة والإرهاب، بين ما تقوم به حركات التحرر الوطني بوجه عام وما يفعله الإرهابيون (43)، متلافية لإيجاد أي رابط بين ما تقوم به إسرائيل ومفهوم الإرهاب. بحجة أن ما تقوم به الدول لا يعد إرهاباً وإنما الإرهاب هو ما يقوم به أفراد أو تنظيمات لقتل المدنيين دفاعاً عن قضية سياسية معينة (44)، واصفة ما تقوم به الدول بأنه إما حرب وإما قمع وإما تطبيق للقانون أو حق شرعي. في إشارة منها لتبرير الإرهاب الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، واعتباره أمراً مشروعاً وممثابة دفاع عن النفس (45). ووصف شارون الذي ارتكب العديد من المحازر طوال حياته بأنه رجل سلام (46) وأن ما يقوم به المنتفضون الفلسطينيون من

الدراسة أن أطروحات بوش الابن عن الدولة الفلسطينية، وكذلك رؤية بول، وخطة الطريق، ومن قبلها توصيات ميتشل، وتقرير تينت، وغيرها من المشاريع الأمريكية ليست سوى أطر شكلية غير جادة لحل الصراع، تاركة الأمور في نهاية المطاف للطرف الإسرائيلي كي يقرر هو ما يريد.

ثانياً- الاستغلال الإسرائيلي لأحداث سبتمبر في

إطار نموذج شارون لإدارة الصراع:

استطاعت إسرائيل توظيف أحداث سبتمبر، منذ اللحظة الأولى لوقوعها، والتي جاءت في غمرة إرهابها ضد الشعب الفلسطيني المنتفض⁽⁵²⁾، ساعية للحصول على أكبر قدر من المكاسب. فبادرت باتخاذ قرار إغلاق مجالها الجوي لمدة أربع وعشرين ساعة، في خطوة يفهم منها أن احتمال استهداف إسرائيل وارد لأن العدو مشترك. وأكدت أن ما جرى في الأراضي الأمريكية لا ينفصل عما تتعرض له إسرائيل⁽⁵³⁾. وحاولت إسرائيل "العمل على تعيين موقعها البارز في الجبهة المواجهة للإرهاب، فطلب أكثر من مستول إسرائيلي من الولايات المتحدة إعلان قيام جبهة قوى النور وفي مقدمتها إسرائيل، لسحق قوى الظلام التي تقع الدول العربية في مقدمتها"⁽⁵⁴⁾. وأدار الإسرائيليون الأزمة بحضاب يؤكد على مسئولية أطراف عربية وإسلامية في شن عدوان ضد الحضارة الغربية المسيحية والمدنية الحديثة⁽⁵⁵⁾. "فالعالم الإسلامي يريد إعادتنا إلى أيام القرآن، وهو يفعل ذلك باسم سيف محمد، لذا لا بد للغرب من القيام بحرب مقدسة لا يتورع في إطارها عن الإقدام على أي عمل. إن هذه هي حرب يأجوج ومأجوج التي ينبغي فيها أن تهمز مرة وإلى الأبد القومية العربية والراديكالية الإسلامية"⁽⁵⁶⁾. وسارع عدد كبير من المسئولين الإسرائيليين إلى اتهام جهات وعناصر إسلامية متطرفة بتنفيذ الهجمات⁽⁵⁷⁾، في إطار موجة تحريض هائلة على العرب والمسلمين أطلقها قادة الكيان وصحافته⁽⁵⁸⁾ وإعلامه.

وبدأت حملة حصد المكاسب السياسية التي قام بها

عمليات استشهادية أو مقاومة مسلحة، هو إرهاب يجب استتصاه⁽⁴⁷⁾، وفي ذلك تكييف للصراع برمته على أنه صراع الإرهاب وأن الطرف الإرهابي هم الفلسطينيون⁽⁴⁸⁾.

وقد اهتمت إدارة بوش السلطة الفلسطينية بأنها كيان يدعم الإرهاب⁽⁴⁹⁾، بسبب عدم رغبة أو قدرة عرفات على إيقاف الانتفاضة وكبح جماح فعاليتها المتصاعدة، منتهجة أسلوباً كانت قد اتبعته معه قبيل التوصل لاتفاقات أوسلو، يستند إلى عدم الاعتراف بقيادته واختيار قيادات بديلة من داخل الأرض المحتلة للتفاوض معها. بحيث شكل ذلك ضغطاً على عرفات قاده إلى تنازلات كبيرة في أوسلو. ويكرر الأمريكيون مع عرفات نفس الأسلوب الآن بالحديث عن قيادة بديلة له، لدفعه إلى تقديم مزيد من التنازلات ترضي الطرف الإسرائيلي؛ وتهدده بفرض حملة من العقوبات ضد السلطة الفلسطينية بوجه عام، منها: سحب الاعتراف بها، إيقاف الاتصال معها، عدم تقديم الدعم المادي، إقناع الدول المانحة بعدم تقديم شيء لها أيضاً؛ ما لم تقم باعتقال النشطاء، وتدمير البنية التحتية للمقاومة، وتجفيف المصادر المالية لحركات المقاومة، وإغلاق المؤسسات الخيرية والاجتماعية والثقافية التي تشرف عليها حركة حماس، وتشديد القبضة على المساجد⁽⁵⁰⁾. ولأن عرفات لم يكن يمتلك القدرة على تلبية هذه الطلبات، ليس وهو حبيس غرفتين في مقره برام الله فحسب، وإنما حتى ولو كان كسابق عهده قبل اجتياح شارون للضفة والقطاع. ولذلك لم تجد إدارة بوش بداً من إعطاء الضوء الأخضر الكامل لشارون، ليقوم بقمع الانتفاضة والسعي لكسر الإرادة الفلسطينية، أملاً في رضوخهم وإذعابهم لتصوراته بشأن التسوية المحففة، أو تنفيذ مخططاته الجهنمية لاستكمال المشروع الصهيوني.

وتنظر الإدارة الأمريكية لاستئناف التفاوض المباشر وعملية التسوية السلمية، كأسلوب وحيد لحل الصراع⁽⁵¹⁾، لا يخرج عن إطار إرضاء الطرف الإسرائيلي. ولذلك ترى

الصور طريقها إلى قنوات التلفزة الأمريكية كإجراء تحريضي ضد الشعب الفلسطيني⁽⁶⁶⁾. وقد حضرت الصحف الإسرائيلية واشتظن على حرب "حتى الموت" ضد الإسلام في مقالات لعدد من الكتاب وأعضاء الكنيست. فقد أشار "أوري أدان" إلى بروز وضع أصبح فيه الإرهاب الدكتاتوري ضد الديمقراطية الأمريكية والديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط (إسرائيل) واضحاً وضوح الشمس؛ مما سيحجر الدولتين على اتخاذ خطوات عنيفة وخاصة، مع تنسيق أقوى من أي وقت مضى. واعتبر "رافي مان" أن الكفاح ضد الإرهاب يستدعي من واشتظن رسم خارطة حرب جديدة، تشمل العالم كله، وتتضمن عدداً كبيراً من المنظمات والأطر، بما فيها تلك القريبة من إسرائيل كحماس والجهاد الإسلامي. فإسرائيل من ناحيتها، كما عبر رافي مان، تحاول أن تستغل المأساة من أجل كشف أفعال الإرهاب الفلسطيني أمام الرأي العام، والأولى أن تترك الولايات المتحدة إسرائيل في ظل العمليات، لتضرب السلطة الفلسطينية كجزء من الحرب العالمية ضد الإرهاب. وذكر يوسف لايد، عضو الكنيست ورئيس حزب شينوي، أن الإسلام المتعصب أطلق تحذيراً إلى العالم الحر بشكل عام وللولايات المتحدة وإسرائيل بشكل خاص، وإذا لم تعد الولايات المتحدة إلى رشدها وتبدأ بشن حرب ضد الإسلام المتعصب وضد الإرهاب العالمي ستتلقى الخطوات الأهم، ذلك أن الحضارة الغربية لم تفهم بعد أن بقاءها في خطر⁽⁶⁷⁾. ومن جانيه عقد زئيف شيف مقارنة مشبوهة بين ما تعرضت له أمريكا وما تتعرض له إسرائيل منذ زمن. ونوهت الكاتبة اليسارية "ياغيل باز" أن هذا العمل في واشتظن كان بداية النهاية للإرهاب وسينعكس حتماً على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي⁽⁶⁸⁾. وعلى العكس من ذلك دعا أوري أفنيري رئيس كتلة السلام إلى إزالة مسببات الإرهاب، محملاً أمريكا مسؤولية ما حدث⁽⁶⁹⁾. وقد أوجز بيريز استراتيجية المنطق الاستغلالي الإسرائيلي لأحداث سبتمبر، مشيراً إلى أنهم أمام "نافذة

السياسيون الإسرائيليون⁽⁵⁹⁾، قبل أن تنطفئ النيران في منهاتن، "فظهر باراك في برنامج حي على الهواء في التلفزيون البريطاني (بي بي سي) وأشار إلى عرفات، وعلى شبكة (سي إن إن) ألقى نتيهاو اللوم على العرب والمسلمين والفلسطينيين"⁽⁶⁰⁾، وقال منتقلاً من قناة تلفزيونية أمريكية إلى أخرى: "يوسفني أن يجتاح العالم الحر كل هذا العدد من الضحايا، لكي يتفهم حقيقة المعركة التي تخوضها إسرائيل في الشرق الأوسط باسم الحضارة الغربية، في مواجهة قوى الشر والظلام، ممثلة في قوى إسلامية تريد أن تعيد العالم إلى العصور الوسطى، مستغلين الحرية التي تمنحها لهم الديمقراطيات الغربية لكي يتم ضربها والقضاء عليها"⁽⁶¹⁾. وأضاف نتيهاو مشيراً إلى دور إسرائيل في هذه الحرب: "إنكم ستدركون سريعاً أن إسرائيل هي التي تخوض الحرب نيابة عن الغرب، دفاعاً عن قيمه ومبادئه"⁽⁶²⁾. وتحدث بيريز ضد الانتحار وكأنه طبيب نفساني، مذكراً المشاهدين بالهجمات الاستشهادية الفلسطينية، وهو يقول: "من الصعب استبعاد أناس لا يخافون الموت"⁽⁶³⁾. وقال وزير القضاء "ماتير شطريت": "ستدرك الدول التي تشكل منظومة العالم الحر عاجلاً أن عليها أن تشكر إسرائيل؛ لأنها تصدى لقوى الإسلام المنطرف؛ فإسرائيل هي خط المواجهة الأول في هذه المنطقة التي تحلم شعوبها أن تعود إلى أيام غابرة كان العرب والمسلمون يفرضون الجزية على اليهود والمسيحيين"⁽⁶⁴⁾. وكاد ظهور الإسرائيليين على شاشات القنوات الفضائية يصل إلى نقطة التشبع؛ فهم يضعون السم في العسل، ويحرضون ويقدمون مطالبهم لأمريكا المصدومة، قائلين: "نرجوكم دمروا إيران والعراق وليبيا"⁽⁶⁵⁾. وقد صاحب الاستغلال الدعائي الإسرائيلي خطوات عملية لكسب تعاطف الأمريكيين تمثل في فتح مراكز للتبرع بالدم في مختلف أنحاء المدن الإسرائيلية، وأعلن يوم 2001/9/12 يوم تضامناً مع الشعب الأمريكي، وقام الإسرائيليون برفع الأعلام الأمريكية على سياراتهم، وعرضت قنوات التلفزة الإسرائيلية صوراً (ثبت أنها مدبلجة) يظهر فيها عدد من الفلسطينيين وهم يعبرون عن فرحتهم بما حدث في الولايات المتحدة. ووجدت هذه

فرص نادرة" يتوجب استغلالها إلى أقصى حد، لخدمة أهداف الدولة الاستراتيجية على المدى القصير والبعيد. ويتوجب استنفاد مكنون الإبداع الصهيوني في توظيف ما حدث، لحشد تأييد العالم للمواقف التي تتخذها إسرائيل. لذلك اتفق الإسرائيليون في خطاب موحد على أهمية تكريس التفجيرات كنقطة تحول هامة في تعاطي العالم مع الصراع العربي الإسرائيلي⁽⁷⁰⁾.

أما شارون، فقد استغل المأساة ليوظفها لصالحه، كي يخرج من فقص اتهامه كمجرم حرب، ليتحول إلى "رجل سلام" و"جد طيب" بقدره بوش الابن؛ مطالباً بعدم التمييز بين الإرهاب وما حدث في 11 سبتمبر وبين الانتفاضة وأعمال المقاومة الفلسطينية⁽⁷¹⁾. واستخدم شارون في تصريحاته الموجهة إلى الأمريكيين مقولات ذات طابع مقارن بين ما حدث في الولايات المتحدة وما يحدث في إسرائيل منذ زمن، بين ما قام به ابن لادن وشبكة القاعدة وما فعله عرفات والسلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة، بين ما تقوم به إدارة بوش الابن لمحاربة الإرهاب العالمي وما تقوم به حكومته لمكافحة الإرهاب الفلسطيني. وقد صدر عن شارون الذي اتبع منهجية الخطاب المقارن في إدارته للصراع، باعتباره ممثلاً للخير، والفلسطينيون هم الأشرار، العديد من المقولات منها: "إن كنتم تواجهون ابن لادن واحداً، فإننا نواجه نسخاً متعددة منه، فالشيخ ياسين هو ابن لادن، وعرفات ابن لادن، وقادة الجهاد الإسلامي ابن لادن"⁽⁷²⁾. وأجرى شارون نوعاً من المساواة بين عرفات وزعيم القاعدة مخاطباً الأمريكيين: "كل منا لديه ابن لادن الخاص به"⁽⁷³⁾. وصرح ذات مرة أن عرفات هو "أبو الإرهاب"⁽⁷⁴⁾، ووصف الفلسطينيين بـ "الطالبان"⁽⁷⁵⁾، وقال في خطاب له ألقاه عقب عمليات حيفا والقدس الاستشهادية بعدما عاد مسرعاً من واشنطن: "مثلما تصرفت الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس بوش الشجاعة ضد الإرهاب العالمي، سنفعل نحن أيضاً بكل القوة والتصميم"⁽⁷⁶⁾. وقال: "حرب الإرهاب هذه فرضت علينا.. عرفات اتخذ قراره الاستراتيجي حين اختار

استراتيجية الإرهاب"⁽⁷⁷⁾.

وبجانب هذا الخطاب الذي اعتمده شارون والإسرائيليون، بغرض تشويه الصورة الفلسطينية بمساواة الانتفاضة وأعمال المقاومة بما حدث في نيويورك وواشنطن، ولتبرير إرهاب الدولة الذي يمارسونه كسلطة احتلال بحق الفلسطينيين المدنيين، ولكسب التعاطف الغربي، فإن هناك "مسعى جاد من حكومة شارون لتحويل المسألة الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى شأن إسرائيلي داخلي"⁽⁷⁸⁾، شأنها شأن مشكلة إقليم الشيشان في روسيا، وإقليم كشمير في الهند. وفي ذلك تحويل لوجهة الصراع من مواجهة بين سلطة احتلال استعمارية استيطانية وحركة تحرر وطني، إلى صراع نظام سياسي مع جماعات إرهابية داخلية⁽⁷⁹⁾. وقد استند شارون لتحقيق مآربه إلى "استراتيجية التعايش مع العنف وتكتيكات الاستفزاز العسكري"، التي تمكنت من جعل الفلسطينيين في مواجهة الولايات المتحدة، وأوجدت الذريعة له أمام العالم، كي يلغي أوسلو وكافة الاتفاقات السلمية، ويكرس حق التصرف في مناطق السلطة كييفما يشاء⁽⁸⁰⁾، مستخدماً "تكتيك الدك المتواصل" لتقويض السلطة الفلسطينية ومؤسستها المدنية ولكسر الإرادة الفلسطينية⁽⁸¹⁾. من جهة أخرى أطلق "موشيه يعالون"، رئيس الأركان الحالي خلفاً لشاؤول موفاز، اصطلاح "سياسة الدمار البناء"، الذي أثار دهشة المبعوث الأمريكي "ديفيد ساترفيلد"، كي يدفع السلطة إلى التخلص من الإرهاب⁽⁸²⁾، وهو معنى مرادف- من جهة نظر هذه الدراسة- لأفكار إصلاح السلطة التي أطلقها الأمريكيون والإسرائيليون من قبل.

وكان شارون قد اقترح على الإدارة الأمريكية ضمن مساعي القضاء على الإرهاب، الربط بين شرعية عرفات والسلطة وبين التزامه بالعمل فوراً على وقف جميع أنشطة الانتفاضة والشروع في حرب لا هوادة فيها ضد قوى المقاومة الفلسطينية وإعادة التنسيق الأمين مع الإسرائيليين. واقترح أيضاً إجبار الدول العربية التي تؤوي

تنظيمات فلسطينية تبني الكفاح المسلح (سوريا ولبنان) على وقف أنشطتها، وإلا ستعرض إلى عقوبات اقتصادية قاسية وعزلة دبلوماسية، كما اقترح تشديد الخناق على المرجعيات الدينية التي تحرض على العمليات الاستشهادية (83)، منها على سبيل المثال منع الشيخ يوسف القرضاوي من برنامج "الشريعة والحياة" الذي تبثه قناة الجزيرة.

غير أن استمرار الانتفاضة وعمليات المقاومة رداً على عدوان شارون المتكرر حال دون تحقيق ذلك، وهو ما دفع الجانبين الإسرائيلي والأمريكي لاستخدام ذات النغمة مع عرفات ومع السلطة. بإلقاء المسؤولية على عاتقه وطرح فكرة القيادة البديلة له، كنوع من الضغوطات للحصول على مزيد من التنازلات، والحديث عن إصلاح السلطة، وإيقاف الانتفاضة، وكبح جماح المقاومة، بأسلوب شارون المعروف، المتمثل في احتياح المدن الفلسطينية، ومتابعة عمليات الكر والفر، والقتل، والخطف، والاعتقال، والهدم، والحصار (84)، أملاً في تركيع الفلسطينيين وإخماد الانتفاضة، وهو ما لم يستطع تحقيقه.

ومن الواضح أن أسلوب شارون في إدارة الصراع؛ الذي يتبع فيه نموذجاً مغايراً لمن سبقوه في العقد الماضي، والذي يقوم على إحداث "قطيعة مع كل ما جرى قبله، وفرض قيود على من سيخلفه في المنصب، يصعب عليه تجاوزها" (85)؛ ينطلق على ثلاثة محاور استراتيجية:

يتمثل المحور الأول في السعي بشتى الطرق الممكنة لإيقاف الانتفاضة ومنع عمليات المقاومة وخاصة الاستشهادية منها عبر الجمع بين "سياسة الدمار البناء"، وأسلوب "الهروب إلى الأمام" عبر "تسخين الموقف" (86) و"تكتيك الدك المتواصل"، و"استراتيجية التعايش مع العنف وتكتيكات الاستفزاز العسكري"، بالإضافة إلى ممارسة الضغط المستمر على عرفات، واتباع "سياسة عض الأصابع" مع المقاومة.

ويستند المحور الثاني إلى "مبدأ القوة مرجعية السلام"، وإلى منطق استثمار "دفع سياسات القوة" إلى حدودها

القوى في التفاوض. لإملاء شروطه السياسية، وابتزاز السلطة، بغية الحصول على تنازلات. وإحداث تغيير في أحنده المفاوضات، تجعلها قريبة من رؤية شارون لحل الصراع. بحيث لا تشمل قضايا لا حل لها بنظره، كقضايا القدس، واللاجئين، والمستوطنات؛ وإنما تتمحور في المقابل على أحنده التعريف بالكيان الفلسطيني، ومساحته، وصلحياته، وعلاقاته مع العرب، والتزاماته الأمنية مع إسرائيل. في هذا السياق طرح شارون موقفه المؤيد لقيام دولة فلسطينية!! (87).

أما المحور الثالث والأهم، وهو الذي يعكس الاستراتيجية طويلة الأمد للكيان الصهيوني، فإنه يتمثل في ما أسماه شارون: "حرب استكمال الاستقلال" التي كانت قد بدأت عام 1948. وفي ذلك إشارة لإعادة إحياء المشروع الصهيوني في نفوس الإسرائيليين (88). ويعني ذلك من جهة أخرى استكمال السيطرة على فلسطين بترحيل ما يستطيع شارون ترحيله من الفلسطينيين إلى الأردن أو لبنان، مغتماً فرصة دولية مواتية، لتنفيذ عملية طرد جماعي إجباري (ترانسفير) تحت وطأة السلاح والمذابح (89)، أغلب الظن أنها تتقاطع مع مساعي الولايات المتحدة لاحتلال العراق (90)، للسيطرة على نفطه وإقامة نظام موال لها وضمه إلى ممتلكاتها في الشرق الأوسط الموسع الذي ستصل إلى إسرائيل وستجول كما يحلو لها.

على هذه المحاور الثلاثة، التي ترتبط في ما بينها بعلاقة وثيقة، يتحرك شارون. فانطلاقه على المحور الأول بنفس طويل، يضمن له التحرك على المحور الثاني باطمئنان، متيقناً من تحقيق مكاسب كبيرة. ولذلك أرسى شارون "مبدأ القوة مرجعية السلام" المشار إليه قبل قليل، داعياً إلى مؤتمر شرق أوسطي، يستثمر من خلاله عدوانه العسكري، ريثما تنهياً له الظروف الدولية المواتية لخوض حرب استكمال الاستقلال. وشارون بذلك يتجاوز قرارات الشرعية الدولية (المرجعية القانونية)، والاتفاقات السابقة (المرجعية السياسية)، مدشناً مرجعية جديدة للسلام هي

(مرجعية القوة)، التي تجر الخصم على تقديم تنازلات غير مسبوقة.

وخطه شارون للسلام ذات بنود ثلاثة أساسية هي: وقف إطلاق النار لفترة طويلة، إحلال قيادة جديدة أكثر اعتدالاً بدلاً من عرفات، الاستعداد لمفاوضات سياسية حول تسوية دائمة تشمل دولة فلسطينية من دون ترسيم حدود لها وعبر اتفاقات انتقالية جديدة (ولا إشارة كما أسلفنا لقضايا القدس واللاجئين والمستوطنات)⁽⁹¹⁾.

ومن الملاحظ أن البند الأول يكرس الحل الأممي والمطالبة في المفاوضات، فلا أحد يمكنه ضمان الهدوء الكامل في ساحة المقاومة، وتكفي عملية واحدة كمبرر لإيقاف مسار التسوية والعودة من جديد إلى المربع الأول. كما أن شارون يستحيل تحقيق السلام معه. أما المحور الثالث، فإن شخصية شارون توحى، ولا مجال للشك، أنه قد يقدم على عملية طرد جماعي في أي لحظة مواتية، وبضوء أخضر من إدارة بوش الابن.

ويعتبر أحمد صدقي الدجاني أن مخطط الترانسفير يهدف أيضاً إلى القضاء على الانتفاضة التي تمثل حسب تعبيره، واحدة من أعظم صور المقاومة لقوى الهيمنة والعولمة المتوحشة في عالمنا المعاصر. فهي تخوض ما أسماه "حرب العولمة"، وليس كما يشاع: "الحرب على الإرهاب"⁽⁹²⁾. أما فهمي هويدي، فيعتبر أن ما يحدث في فلسطين من شارون بعد أحداث سبتمبر ليست حرباً، فالحرب لها قواعدها وقوانينها وأخلاقها، وإنما تصفية للوجود الفلسطيني، ويرى في الأفق محاولة لاستعادة مشهد 1967، تمهيداً لقرار بالطرده الجماعي⁽⁹³⁾.

وقد قدم الكاتب الإسرائيلي "مارتن فان كريفيلد" شرحاً وافيّاً لمفهوم الترانسفير، أما "نداف شرغاي"، فأكد أن الترانسفير أصبح أكثر شرعية في إيديولوجية وبرامج الأحزاب اليمينية، لدرجة أنه وضع في أجواء الترويج للحملات الانتخابية⁽⁹⁴⁾.

وهكذا استغل الإسرائيليون في عهد شارون أحداث

سبتمبر أفضل استغلال، وتعاملوا مع الكارثة التي حلت بالشعب الأمريكي كمنجم ذهب - حسب تعبير إبراهيم البحراوي - يغترفون منه ما شاءوا⁽⁹⁵⁾. ومثلت فترة حكم شارون، كنموذج متميز في إدارة الصراع، أقصى ما لدى الكيان الصهيوني من قوة وبطش لمواجهة الظاهرة الانتفاضة الفلسطينية، التي توقع لها عبد الوهاب المسيري، مع استمرار تصاعدها، أن تؤثر على الشارع الإسرائيلي، وتجعله أكثر قبولاً للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، بصورة أكثر عدلاً، وتجعله يميل نحو اليسار، موقفاً هذا الشارع في نهاية المطاف أن أسلوب شارون القمعي لم يوقف الانتفاضة ولا العمليات الاستشهادية.

ثالثاً- الإدارة الفلسطينية للصراع في ضوء

أحداث سبتمبر وتداعياتها على الانتفاضة والقضية:

بعد الإنجاز الذي حققته انتفاضة الأقصى في تحقيق الوحدة الوطنية الشاملة، بين السلطة وفصائل المقاومة والقيادات الميدانية للانتفاضة والقوى السياسية المختلفة، في مواجهة الحرب التي يشنها جيش الاحتلال بأحدث أنواع الأسلحة الأمريكية، جاءت أحداث سبتمبر لتضعف هذه الوحدة، وتعمق الخلافات والرؤى المتباينة حول كيفية إدارة الصراع والقضايا الساخنة المرتبطة به خلال هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها النظام الدولي، والتي حتماً ستكون القضية الفلسطينية أول المتأثرين بانعكاساتها في إطار محاولات الربط بين المقاومة والإرهاب التي حرصت عليها الولايات المتحدة وإسرائيل استناداً إلى حيل متنوعة.

وترتب على ذلك، كما ترى الدراسة، بروز اتجاهين رئيسيين في الساحة الفلسطينية، لكل منهما موقفه وخطابه الخاص من أحداث سبتمبر ومكافحة الإرهاب الدولي والعدوان الأمريكي على أفغانستان، وانعكاسات هذه المعطيات الدولية على الصراع العربي الإسرائيلي: اتجاه تمثله السلطة الفلسطينية، يرى أن الظروف والمتغيرات الدولية الجديدة تحتم على الفلسطينيين وقف المقاومة

فيها تيار أكثر براجماتية يهاجم الانتفاضة وينتقد العمليات الاستشهادية ويدعو إلى إيقاف كافة أشكال العنف، وقمع المقاومة المسلحة.

وتحاول الدراسة الآن من خلال المقارنة بين الاتجاهين في ضوء الفترتين المذكورتين، التعرف على خطاب كل اتجاه وموقفه من أهم القضايا المثارة، ويأتي في طليعتها استكشاف رد الفعل الفلسطيني المباشر لحظة وقوع الهجمات، وتوضيح الموقف من العدوان الأمريكي على أفغانستان، فضلاً عن تغير التعامل مع الانتفاضة وظاهرة المقاومة المسلحة، والسعي لاستئناف المفاوضات والحلول السلمية، والموقف من إرهاب شارون والحرب التي يشنها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، وانتقاد الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، فضلاً عن فهم الضغوطات التي تعرضت لها السلطة أمريكياً وإسرائيلياً والمأزق الذي تعاشه، وإثارة موضوع إصلاح السلطة، وتهديد الوحدة الوطنية.

فعندما وقعت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر؛ وقد جاءت في وقت شهدت فيه انتفاضة الأقصى تصاعداً وتواصلًا اتسم بالصلابة والتماسك في الرد على إرهاب الدولة الذي تمارسه حكومة شارون⁽⁹⁶⁾؛ لم تستطع فيه هذه التفجيرات حجب الأضواء عن استمرارية الانتفاضة⁽⁹⁷⁾. وقد اتسم أسلوب التعامل الفلسطيني الرسمي مع الهجمات بقدر كبير من العقلانية، إذ حرصت القيادة الفلسطينية على تجنب تكرار موقفها السابق من أزمة الخليج الثانية⁽⁹⁸⁾، عندما بقيت بعيدة عن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، سعياً لدفع صدام حسين لتوجيه ضربات صاروخية موجعة لإسرائيل.

وقد بادرت السلطة الفلسطينية بإدانة الهجمات لتناى بالقضية الفلسطينية عن الانعكاسات السلبية لأحداث سبتمبر والحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب⁽⁹⁹⁾، وأعلن الرئيس عرفات من جانبه استعداده للانضمام للتحالف الدولي⁽¹⁰⁰⁾، حرصاً منه على تحاشي أي ربط

المسلحة واقتصرها على الأسلوب السلمي، كي لا تتوفر ذرائع لشارون لتقويض السلطة وهدم المؤسسات المدنية التي تعد نواة الدولة الفلسطينية المقبلة، وكي لا يكون لدى إدارة بوش وحكومة شارون مسوغاً لربط ما يقوم به الفلسطينيون بالإرهاب. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المساعي السلمية والحلول التفاوضية هي الأسلوب الأنسب لهذه المرحلة، وهو لذلك خطاب تفاوضي يحاول تهدئة الصراع والوصول إلى حل سلمي له. وهناك اتجاه آخر تنزعه حماس والجهاد والجبهة الشعبية وكثائب شهداء الأقصى وفصائل المقاومة الأخرى وقيادات الانتفاضة، تؤكد فيه على ضرورة استمرار الانتفاضة والمقاومة المسلحة باعتبار أن الاحتلال الإسرائيلي لا يصلح معه أي تسويات سلمية، لأنه حتماً سينقضها ويتنصل منها كعادته، فهو لا يفهم إلا لغة القوة، لا سيما في عهد شارون. ولذلك فإن هذا الاتجاه يتبنى خطاباً مقاوماً يسعى لاستخدام شتى السبل المتاحة للمقاومة ولا يقبل بتفاوض مع المحتل. ولا شك أن الضغوطات التي يمارسها الأمريكيون والإسرائيليون، وتصل إلى حد التهديد بل السعي لإلغاء السلطة وتغيير قيادة عرفات والإتيان بقيادة جديدة أكثر إطاعة، شكلت دافعاً للسلطة كي تبذل قصارى جهدها لإيقاف العمليات وأشكال المقاومة المسلحة الأخرى. وقد وصل الأمر إلى حد الاصطدام وممارسة القمع والاعتقال، وهو ما أدى إلى زعزعة الوحدة الوطنية وجعلها في مهب الريح مرة أخرى.

وتميز الدراسة بين فترتين مر بهما الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: فترة ما قبل الاجتياح الشامل لمناطق السلطة، وتمتد حتى أواخر شهر مارس 2002، وفترة ما بعد الاجتياح التي شهدت حصار شارون لعرفات داخل مقره في رام الله بضعة أشهر مهدداً بإلغاء حكم السلطة الوطنية وعودة الإدارة المدنية، إذا لم يعلن عرفات إدانة المقاومة والعمليات الاستشهادية واعتبارها إرهابية. ويرجع هذا التمييز إلى التحولات التي حدثت لدى الاتجاه الأول الذي تمثله السلطة، حيث ظهر

والأسلوب السلمي) حسبما تقتضيه الظروف والأحوال والمتغيرات الإقليمية والدولية المناسبة.

ولذلك لم تتردد قوات الأمن الفلسطينية في قمع التظاهرات الشعبية الراضية والمنددة بالعدوان الأمريكي على أفغانستان⁽¹⁰⁸⁾، الذي راح ضحيته آلاف المدنيين الأبرياء، خشية استغلال الإسرائيليين لهذه الاحتجاجات والقيام بربط الانتفاضة بما يحدث في أفغانستان. رغم أن التعاطف مع الشعب الأفغاني يعد أمراً طبيعياً شهدته معظم مدن وعواصم العالم بما فيها المدن الأمريكية نفسها. كما أدانت قوى المقاومة هذه الحرب، واعتبرتها حرباً ضد المسلمين تخوضها الولايات المتحدة بغرض تحقيق مصالح اقتصادية لها للسيطرة على النفط والغاز الطبيعي في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين.

وفيما يتعلق بالموقف من الانتفاضة وفعاليتها المختلفة، فقد كانت رؤية السلطة الفلسطينية واضحة منذ البداية، إذ دعت إلى وقف المقاومة المسلحة والاقتصار على الانتفاض بالوسائل السلمية، مراعاة للظروف والمتغيرات الدولية التي فرضتها أحداث سبتمبر وانعكاساتها على الصراع، كي لا تتوفر أي ذريعة لشارون ليقمع الشعب الفلسطيني ويهدم مقومات الحياة لديه. وأطل أنصار وقف الانتفاضة داخل السلطة بقولهم إن الانتفاضة قد وفرت لعرفات السلم المناسب للزول عن شجرة الانتفاضة دون خسارة شعبية، استناداً إلى ضغط أمريكي ودولي وبهدف استثمار الأحداث لدفع واشنطن باتجاه موقف أفضل من إزاء الصراع. ولذلك كان إعلان وقف إطلاق النار عنوان الموقف الفلسطيني الرسمي بعد أحداث سبتمبر، أملاً في استعفاف الولايات المتحدة ودفعها إلى التوازن في موقفها⁽¹⁰⁹⁾. غير أن فصائل المقاومة المسلحة، بما فيها كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح نفسها التي يتولى زعيمها قيادة السلطة، رفضت مثل هذا التوجه، وأصررت على عدم التخلي عن الانتفاضة داعية إلى استمرارها. وقد دفعهم إلى ذلك الخوف على منجزات الانتفاضة⁽¹¹⁰⁾، التي ستذهب

بينه وبين الإرهاب ضد المدنيين، وليبعد القضية أيضاً عن تفاعلات الحرب في أفغانستان وتطوراتها⁽¹⁰¹⁾، وليجنب شعبه الآثار السلبية المباشرة للحدث. كما حرص أيضاً على التبرع بدمه في مستشفى الشفاء بغزة، التي شهدت صفوفاً طويلة من المتبرعين بدمائهم تضامناً مع الشعب الأمريكي في محنته⁽¹⁰²⁾.

ومن جهة أخرى امتنع الإسلاميون لبعض الوقت عن تنفيذ هجمات استشهادية ضد المدنيين الإسرائيليين، خشية الربط بينهم وبين أسامة بن لادن وشبكته⁽¹⁰³⁾، وجاء موقف القوى الإسلامية معبراً عن إدانة هذه الهجمات، فقد وصفها الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحماس، بأنها "هجوم ظالم"⁽¹⁰⁴⁾، في حين اهتمت بعض القيادات الإسلامية الكيان الصهيوني بوقوفه وراء الحادث، لما عرف عنه ضلوعه المتكرر وتفننه في القيام بمثل هذا النوع من العمليات الإرهابية، حتى ضد أهداف أمريكية كما أوضح ذلك السيناتور الأمريكي السابق ديفيد ديوك، التي ينسبها الإسرائيليون لغيرهم بقصد حصد مكاسب كبيرة من ورائها، أهمها إلصاق التهم بالعرب والمسلمين والفلسطينيين⁽¹⁰⁵⁾. فقد حمل عبد العزيز الرنتيسي، أحد قيادي حماس، الموساد وإسرائيل مسؤولية الوقوف وراء التفجيرات، مفسراً ذلك بهدف دفع الولايات المتحدة إلى إعلان حربها على العالم الإسلامي وعلى الفلسطينيين. واستند الرنتيسي في تأكيد طرحه هذا إلى عدم وجود إسرائيلي واحد في الريحين من بين المفقودين، رغم أنه يتردد عليهما قرابة الأربعة آلاف موظف إسرائيلي يومياً⁽¹⁰⁶⁾. ودعا بعض المفكرين إلى ضرورة التعامل بحنكة ووعي وموضوعية مع ذبول هذا الاعتداء، كي لا تصبح القضية الفلسطينية كبرى ضحايا أحداث سبتمبر، محذراً من انتهاج أسلوب العنف الخالص ضد المدنيين الإسرائيليين، وعدم جعله الطريقة الوحيدة في النضال لاستعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة⁽¹⁰⁷⁾، والتأكيد على ضرورة الجمع بين الأسلوبين (المقاومة المسلحة، والمقاومة باللاعنف

أدراج الرياح في ما لو توقفت فعاليتها تحت ضغط الظرف الدولي الجديد. الأمر الذي وضع الانتفاضة في دائرة التقويم والنقد والمراجعة والجدل بين الاتجاهين الرئيسيين في الساحة السياسية الفلسطينية. وبلغ الانتباه محمد حسين هيكلي إلى أن العمليات الاستشهادية كانت بمثابة رد طبيعي على مواصلة القمع والاستيطان واغتصاب الأرض وهدم البيوت التي دأبت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي⁽¹¹¹⁾، وهذه إشارة منه تؤكد رفض دعاوى إيقافها. في حين اعتبر وحيد عبد المجيد أن مواصلة العمليات الاستشهادية في هذا التوقيت غير المناسب خطر على القضية الفلسطينية لم تدركه القيادات والمنظمات الفلسطينية، داعياً إلى المناورة، وإلا ستكون المقاومة حسب تعبيره إحدى ضحايا مفهوم الإرهاب الأمريكي الإسرائيلي⁽¹¹²⁾.

وقد استطاع شارون بتكتيكاته الاستفزازية أن يدفع الجهة الشعبية للقيام باغتيال رحبعام زئيفي، وزير السياحة الإسرائيلي، رداً على اغتيال الإسرائيليين لأبو علي مصطفى أمينهم العام، وأن يدفع حماس للقيام بسلسلة عمليات استشهادية عنيفة في حيفا والقدس، أسفرت عن مقتل وجرح حوالي 300 إسرائيلي، انتقاماً لمقتل محمد الضيف، أحد أبرز القادة العسكريين والعقل المدبر لعمليات المقاومة ضد الاحتلال، رغم أن عرفات حرص على إعلان وقف إطلاق النار أكثر من مرة حتى لا يقع في الفخ وليتفادى وقوع تداعيات أحداث سبتمبر فوق رأسه⁽¹¹³⁾. وترى الدراسة أن أعمال المقاومة هذه التي جاءت رداً على ممارسات شارون القمعية، لم تكن مبرراً لشارون كي يجتاح مناطق السلطة، وإنما مبرر لإدارة بوش الابن كي تتخذ موقفاً معادياً للقضية الفلسطينية ومسانداً لشارون، واصفة اجتياحه بأنه دفاع عن النفس ضد عمليات إرهابية. وتؤكد الدراسة أن شارون ليس بحاجة إلى ذريعة ليفعل ما يحلو له، ولكنها مقتضيات السيناريو الأمريكي الإسرائيلي الذي أراد اتخاذ مثل هذه العمليات حجة لربط أعمال المقاومة الفلسطينية التي أقرتها الشرعية الدولية بالإرهاب⁽¹¹⁴⁾، في

ظل سيطرة الإعلام الأمريكي والصهيوني وغياب الإعلام العربي الموجه لغير الناطقين بالعربية. بالإضافة إلى ممارسة ضغوطات أكثر على السلطة، بوصفها أنها تدعم الإرهاب، مما يوجد مبرراً قوياً للإسرائيليين لهدم مؤسساتها الأمنية والمدنية والتهديد بإنهائها. والسعي إلى التخلص من عرفات، المتهم دائماً من قبلهم بإيواء الإرهابيين وعدم قدرته على ضبط الأوضاع داخل مناطق السلطة. وتعتبر الدراسة أن رفض عرفات لمقترحات كلينتون باراك في كامب ديفيد الثانية لإيجاد حل نهائي للصراع، شكل سبباً جوهرياً آخر لطرح مسألة تغييره، ربما كوسيلة للضغط عليه ليستجيب دائماً لمطالبهم. ومن الملاحظ في هذا السياق، كما أسلفنا من قبل، أن الأمريكيين يسعون في إطار استراتيجيتهم الجديدة في المنطقة إلى إيجاد زعامات وأنظمة حكم موالية لها تماماً ومطبعة بدرجة أكثر مما سبق، بحيث تقبل الكيان الصهيوني كقوة إقليمية مسيطرة وراعية للمصالح الأمريكية في إطار تجمع إقليمي جديد يقبله الجميع.

وما إن بدأت المرحلة الثانية باحتياح شارون لمناطق السلطة، حتى فرض جيش الاحتلال سياج شائك حول مقر رئيس السلطة الوطنية في رام الله، الذي تم نسف أنبنته بالكامل باستثناء غرفتين حوصر فيهما عرفات، إلى أن أُجبر، كشرط لفك حصاره، على إدانة عمليات المقاومة، والتصريح بأن استهداف المدنيين من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يعد من قبيل العمليات الإرهابية. وأمر عرفات أجهزة الأمنية القيام بحملة اعتقالات حرصاً على مساندة المنطق الشاروني⁽¹¹⁵⁾. وأدت سياسات شارون القمعية إلى ردود فعل فلسطينية تركزت في تصعيد المقاومة المسلحة⁽¹¹⁶⁾، حتى استمرت عمليات الفعل ورد الفعل المتبادلة بين جيش الاحتلال والمقاومة المسلحة، دون استطاعة عرفات السيطرة على الموقف، واتباع الإسرائيليين والأمريكيين نغمة واحدة تتهم عرفات بأنه المسؤول عن تدبير هذه الأعمال، داعين في كل مرة إلى قيادة بديلة له تستطيع ضبط الأوضاع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما

يشكل تبريراً لشارون لتوسيع عدوان.

ومع استمرار عملية الاجتياح وارتكاب المجازر، حيث ذهب في مجزرة جنين وحدها قرابة الخمسمائة شهيد، فقد طالب عرفات بتدخل دولي سريع وإرسال مراقبين دوليين. بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي الداعية لذلك وفق معاهدة جنيف الرابعة⁽¹¹⁷⁾، ولكن هذه الجهود اصطدمت كالعادة بالفيتو الأمريكي، فكان موقف إدارة بوش السلي دافعاً للفلسطينيين للقيام بمزيد من العمليات.

ومع تمسك الاتجاه الانتفاضي بموقفه الداعي لاستمرارية المقاومة، متبعاً أسلوب الاشتداد والتصاعد مع زيادة القمع والإرهاب الشاروني، فقد ظهر تيار أكثر برجماتية في الاتجاه الآخر الداعي للحل السلمي، منتقداً عسكرياً الانتفاضة وطغيان المقاومة المسلحة، ومعتبراً أن العمليات الاستشهادية صعبت من تفهم الرأي العام الدولي لأهداف الانتفاضة وعدالة المقاومة، وعجلت باختيار اليسار وصعود اليمين المتطرف في إسرائيل، ودفع الرأي العام الإسرائيلي للاحتماء بشارون، كما أدت إلى إسقاط عملية السلام وإلغاء أولسو، وإطالة عمر شارون السياسي، وفرض صراع غير متواز في حرب غير متكافئة، وتحويل اهتمام العالم عن القضية الحقيقية المتمثلة في الظلم الذي يعاني منه الفلسطينيون، والتصوير غير الصحيح على أنهم شعب عنيف غير مسئول لا يمكن تحقيق السلام معه. مما يشكل حافزاً لأنصار هذا التيار على إثارة المقاومة السلمية والأساليب التفاوضية في هذه المرحلة الحرجة⁽¹¹⁸⁾.

ويرى محمود عباس (أبو مازن)، وهو من أبرز الدعاة إلى هذا التيار أن الانتفاضة انحرفت عن مسارها بعسكرتها، معتبراً أن الاستجابة لاستفزازات شارون أخرج الانتفاضة عن مجراها الطبيعي⁽¹¹⁹⁾. في حين صرح محمد دحلان أن الاستشهاد العشوائي جر علينا المصائب، معتبراً أن أهم تأثير لأحداث سبتمبر على القضية خلط المقاومة بالإرهاب في نظر المجتمع الدولي⁽¹²⁰⁾. وبدافع هذا التيار البرجماتي اقتنع عرفات بعدم جدوى الانتفاضة بعد أحداث

سبتمبر، لكن الصعوبة أمامه بقيت متمثلة في انخياز الشارع الفلسطيني إلى المقاومة ورفض التراجع عن الانتفاضة⁽¹²¹⁾.

ويبدو واضحاً من نظرة هذا الاتجاه التفاوضي السلمي الذي تمثله السلطة، على أنها تستخدم الانتفاضة كأداة تطوعها بالصورة التي تراها مناسبة، بحيث تعتبرها ورقة ضاغطة أحياناً ومحايده أحياناً أخرى درءاً للأخطار المحدقة. لذلك سعت السلطة لتصعيد الانتفاضة قبل أحداث سبتمبر لاستخدامها كوسيلة للضغط في المفاوضات، وطالبت بإيقافها بعد الأحداث تلافياً للسلبات التي ذكرت مسبقاً. بينما يرى أنصار الاتجاه الأول أن الانتفاضة بكافة أشكالها المسلحة وغير المسلحة، تمثل استراتيجية شعب يقاوم استعمار استيطاني إحلالي، ولا يمكن تنازله عن هذا الحق لأي سبب من الأسباب، لأنه حق تكفله الشرائع الدولية للشعوب المحتلة. إلا أنه في الوقت نفسه لا يرفض أنصار هذا الاتجاه عقد هدنة مع العدو تستند إلى مبدأ المعاملة بالمثل، كالتوقف عن استهداف المدنيين الإسرائيليين مقابل عدم قصف جيش الاحتلال للمدن الفلسطينية عشوائياً، وقد عرض هذه الهدنة من قبل الشيخ أحمد ياسين لكن شارون تجاهلها. وأعلنت حماس مبادرتها بوقف عملياتها وعدم إطلاق قذائف الهاون متترعة ضربة كبرى كان يعد لها شارون، ومتلافية خطر الملاحقة وتفكيك بنيتها العسكرية على يد السلطة⁽¹²²⁾.

ونتيجة لهذا المأزق الخطير الذي تعرضت له السلطة فجعلها بين نارين، وقد حيرت فيه بين الاستجابة للضغط الأمريكي الإسرائيلي بتصفية الانتفاضة بأيدي فلسطينية، متخذة من ضرورة الحفاظ على بقاء السلطة سيقاً مسلطاً على رقبتي الانتفاضة والوحدة الوطنية، وبين استمرارية المقاومة فتصبح السلطة نفسها مهددة بالتقويض والانهيار، وكذلك شتى المؤسسات المدنية التي تعد نواة الدولة الفلسطينية. الأمر الذي دفع عرفات لمحاولة امتصاص الضغوط الأمريكية بطلب تدخل مصر والأردن والاتحاد الأوروبي، مع الاستجابة الجزئية للمطالب الأمنية الإسرائيلية

وعدم الذهاب بعيداً، حتى تستطيع السلطة توسيع هامش المناورة لنفسها. وهو ما جعل شيخ الانقسام في الساحة الفلسطينية نجماً دائماً⁽¹²³⁾. وهكذا أصبحت السلطة والمقاومة في مفترق طرق، وأصبحت الوحدة الوطنية مهددة بعد أحداث سبتمبر مقارنة بما قبلها، وبعد الاحتياج مقارنة بما قبله أيضاً.

ونظراً لعدم استجابة عرفات لمطالب إدارتي بوش الابن وشارون بشكل كامل، وضمن مساعي للضغط عليه لحمله على الرضوخ التام أو السعي لتغييره، طرح الأمريكيون والإسرائيليون فكرة إصلاح السلطة، التي تستند إلى استحداث منصب رئيس وزراء فلسطيني يتمتع بصلاحيات واسعة، بحيث يتم التعامل معه ويكون أكثر اعتدالاً من عرفات الذي سيبقى في منصبه الشرفي كرئيس للسلطة، على أن ينفذ لهم رئيس الوزراء كامل رغباتهم فيما يتعلق بإيقاف الانتفاضة المسلحة والقبول بتسوية سياسية يرضي الطرف الإسرائيلي. ولا شك أن فكرة إصلاح السلطة بهذا المعنى تهم بإزالة أي قدرة لمؤسساتها على المقاومة، وتجعلها في المقابل أداة لحماية المستوطنات وحفظ أمن الإسرائيليين. ولذلك يرى محمد دحلان أن الولايات المتحدة "معنية بوجود سلطة فاسدة"⁽¹²⁴⁾ وليس إصلاحاً بالمعنى الحقيقي.

وتميز الدراسة تأسيساً على ذلك بين أربعة توجهات أو آراء إزاء موضوع إصلاح السلطة، أولاً- الرأي الأمريكي الإسرائيلي، ويربط بين الإصلاح والأمن الإسرائيلي من ناحية، وبين الإصلاح وإيقاف الانتفاضة والقبول بالرؤية الإسرائيلية الأمريكية لحل الصراع نهائياً من ناحية أخرى. ثانياً- الرأي الفلسطيني الرسمي الذي تمثله السلطة، ويقوم على الاستجابة غير الكاملة للرأي الأمريكي الإسرائيلي؛ بحيث ترتبط في بعض جوانبها بالشكلية والتحايل، خاصة في ما يتعلق بمسألة تعيين رئيس وزراء فلسطيني يكون له صلاحيات واسعة. فالمتصور أن تظل المرجعية الأساسية لرئيس السلطة، وكفي أن يكون له حق

تعيين وإقالة رئيس الوزراء ليكون أداة مطبوعة في يده. أما بالنسبة لمسألة الأمن الإسرائيلي وإيقاف الانتفاضة والقبول بالتفاوض، فستحاول السلطة المناورة قدر المستطاع كي لا تقدم تنازلات أكثر. ثالثاً- الرأي الفلسطيني غير الرسمي، ويمثله الاتجاه الذي يدعو لاستمرار الانتفاضة بكافة صورها، وقد عبر عنه مصطفى البرغوثي حينما أشار إلى مفهوم "البناء المقاوم"⁽¹²⁵⁾ كأساس لفكرة الإصلاح، فالإصلاح الفعلي عند البرغوثي يتمثل في تطوير أجهزة السلطة ومؤسسات المجتمع المدني لتكون قادرة على المقاومة، حتى في أحلك اللحظات دون توقف، ويتمثل في مواجهة الفساد المالي والإداري والسياسي، وإعلان شأن القضاء الفلسطيني واستقلاليتيه، وإقامة نظام انتخابات ديمقراطي حقيقي. أما الرأي الرابع، فقد عبر عنه منير شفيق عندما اعتبر أن الأنسب لهذه المرحلة هو المقاومة وليس الإصلاح، ورغم عدم وضوح هذا الرأي، إلا أنه يعطي دلالة على رفض مفهوم الإصلاح بالمعنى الأمريكي الإسرائيلي والدعوة في المقابل للتركيز على فكرة المقاومة⁽¹²⁶⁾.

أما بالنسبة لخيار التفاوض والحلول السلمية، الذي انتهجته السلطة الفلسطينية بصورة أكبر بعد أحداث سبتمبر، وتحديدًا بعد الضغوطات الهائلة التي تعرضت لها، فمن الملاحظ أنها بذلت مساع كبيرة للعودة إلى المفاوضات⁽¹²⁷⁾. لكنها انتهت بالفشل بسبب أطروحات شارون حول الحل النهائي للصراع التي قوبلت بالرفض التام. أما بالنسبة للأطروحات الأمريكية التي تركزت منذ أحداث سبتمبر في إعلان بوش اقتناعه بفكرة الدولة الفلسطينية، ورؤيته لحل الصراع نهائياً التي قدمها في ما بعد باول في إطار ما سمي بـ: "الرؤية"، وصولاً إلى خطة "خارطة الطريق" التي تركز أولاً على استحداث منصب رئيس الوزراء قبل تطبيق الخطة التي اقترحت على مراحل. وقد رحبت السلطة بالمقترحات الأمريكية على الفور، لأنها تعكس من وجهة نظرها سابقة فريدة من نوعها. إلا أنه،

وكما بينت الدراسة من قبل، فإن هذه المقترحات غير جادة وتأتي من قبيل الاستهلاك الآتي لصالح مصلحة أمريكية ما، تحل في مناسبة مؤقتة، وينتهي الحديث الأمريكي بعدها عن هذه المقترحات بمجرد تحقيقه للمصلحة التي سعى إليها.

وتعرض الدراسة في هذا المقام لآراء ثلاثة كتاب عرب لم يوافقوا على الموقف الفلسطيني إزاء المقترحات الأمريكية؛ فقد انتقد محمد حسنين هيكل الوصف الفلسطيني الرسمي لخطة بوش حول الدولة الفلسطينية بأنها "متوازنة"، معتبراً هيكل مشروع بوش للدولة الفلسطينية بأنه "مروع"، لأنه يمنح إسرائيل تفويضاً بلا قيود في مقابل خذلاناً للعرب بلا حدود⁽¹²⁸⁾، كما اعتبر أحمد يوسف أحمد الموقف الفلسطيني الفوري المؤيد لخطاب بوش، مريباً للموقف العربي الرسمي؛ حيث سيرضه موقفه الرفض للاهتمام بأنه لا يريد نجاح جهود السلام. الأمر الذي أدى إلى حدوث دلالات خطيرة بالنسبة لحاضر ومستقبل النظام العربي⁽¹²⁹⁾. وأكد أحمد صدقي الدجاني، من جانبه، أن التفاوض والحلول السلمية لا تصلح بدون المقاومة⁽¹³⁰⁾، إذ إنها ورقة الضغط الوحيدة.

وهكذا رأينا كيف أن أحداث 11 سبتمبر كان لها تداعياتها الواضحة على الانتفاضة والقضية الفلسطينية، مما جعل القضية تزداد تأزماً⁽¹³¹⁾. ويلفت أحمد صدقي الدجاني الانتباه إلى دور الانتفاضة في مواجهة العولمة المتوحشة⁽¹³²⁾، وهو سبب كاف ليجعل الولايات المتحدة تصر على إيقافها، كي لا يمتد تأثيرها إلى المستوى الدول أكثر من ذلك، باعتبارها الظاهرة الوحيدة التي تتصدى للعولمة.

رابعاً - الموقف العربي والدولي إزاء تطورات

الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحادي عشر من سبتمبر:

في إطار سياسات بوش وشارون العدائية من القضية الفلسطينية التي ظهرت بقوة بعد أحداث سبتمبر، والتي

جاءت إثر تصاعد الانتفاضة بسبب مواصلة الاستيطان والقمع الإسرائيلي، مُورست ضغوطات كبيرة على السلطة الفلسطينية لتكون أداة مطيعة، وتعرض المجتمع الفلسطيني لمحاولات الإبادة والتدمير الشامل، علاوة على محاولة الإعلام الأمريكي الصهيوني تشويه صورة المسيرة الانتفاضية للشعب الفلسطيني التي امتدت قرابة مائة وعشرين عاماً⁽¹³³⁾، لتوصف بأنها إرهابية. ولقد كان لهذه التطورات التي أعقبت أحداث التفجير في نيويورك وواشنطن، ردود فعل ومواقف عربية وأوروبية ودولية مختلفة، ومتفاوتة التأثير والقوة.

ففيما يتعلق بالموقف العربي للحكام والمحكومين، فقد تراوح حسب تعبير حسن حنفي، بين العجز الكلي للنظم والتحرك النسبي للشعوب⁽¹³⁴⁾، في حين اعتبر بسيوني إبراهيم أن تمسك العرب بالسلام كخيار استراتيجي وحيد، وهو يعد بمثابة حكم بالإعدام على الخيارات الاستراتيجية الأخرى⁽¹³⁵⁾، يجعل شارون ينفذ مخططاته بكل اطمئنان. طالما أنه ليس لدى العرب سوى السلام أو صمت المتفرجين. وهناك تفسيران لهذا الوضع: الأول عبّر عنه مازن عز الدين في عبارة له قال فيها: "إن العرب والمسلمين (يقصد أنظمة الحكم) أصبحوا بعد الحادي عشر من سبتمبر يتعاملون مع القضية الفلسطينية كأنها قضية وطنية تخص الفلسطينيين وحدهم"⁽¹³⁶⁾، والتفسير الثاني ذكره جميل مطر، فقال: "انفص القوم حكماً ومحكومين عن الانتفاضة بعد أحداث سبتمبر،.. حيث تغيرت أولويات الناس، وخاصة الحكام، في القضايا المصرية، فلم يعد الصراع العربي الإسرائيلي صراعاً أو قضية مصرية حتى لكثيرين من الذين استمروا يعتبرونه هكذا حتى قبل أحداث سبتمبر بيوم واحد"⁽¹³⁷⁾.

ورغم الالتزام العربي بالصمت إزاء جرائم شارون، والعجز عن مواجهة أفعاله أو تجنب تصعيد الموقف رداً على سياساته القمعية⁽¹³⁸⁾ في ظل سلوك عربي مستكين وراضخ للموقف الأمريكي الإسرائيلي⁽¹³⁹⁾، وإرادة جماعية غائبة ومصالح عربية متعارضة⁽¹⁴⁰⁾؛ إلا أن ذلك لا يعني أن

إيجاد حل للتزاع، من خلال بحث درجة تأثيرها على السياسة الأمريكية، وردود فعلها إزاء التحرك الأمريكي. وقد تجلّى التأثير في السياسة الأمريكية من خلال قمة بيروت ومبادرة الأمير عبد الله (مارس 2002) كتعبير رسمي عن موقف عربي موحد، وقمة شرم الشيخ (مايو 2002) المصرية السعودية السورية، كاستجابة للمطلب الأمريكي الخاص بإدانة العنف وإجراء إصلاحات داخلية فلسطينية. كما تجلّى التأثير أيضاً في زيارة عدد من القادة العرب إلى واشنطن لنقل وجهة النظر العربية والتحذير من خطورة الموقف إن لم يتم التحرك في اتجاه تسوية عادلة أو متوازنة. إلا أن النتيجة كانت أن جاء الخطاب الأمريكي منحازاً للرواية الإسرائيلية. أما بالنسبة لردود الفعل إزاء التحرك الأمريكي فإنها لم تعكس سلوكاً جماعياً موحداً في الرد أو أدنى تنسيق⁽¹⁴⁷⁾. ويرى إبراهيم البحراوي أن مدى فاعلية الضغوط العربية على الإدارة الأمريكية لإقناعها بإيجاد حل للقضية الفلسطينية لإزالة أسباب الإرهاب، يعتمد على مدى استثمار العرب لأحداث سبتمبر وتوظيفها لاختراق العقل السياسي الأمريكي⁽¹⁴⁸⁾.

ومن جانبها فإن منظمة المؤتمر الإسلامي، التي وقفت إلى جانب الحملة الدولية لمحاربة الإرهاب، من خلال مؤتمر وزراء خارجيتها في الدوحة عقب أحداث سبتمبر، دعت الولايات المتحدة لتعديل سياساتها في الشرق الأوسط وتوفير حماية دولية للفلسطينيين. وكان مؤتمر الدوحة قد سلط الضوء على كفاح الشعب الفلسطيني ومناقشة الأوضاع المتدهورة في فلسطين وإرهاب شارون⁽¹⁴⁹⁾.

ودعا مهاثير محمد، رئيس وزراء ماليزيا إلى استئصال الاضطهاد في فلسطين كشرط للتغلب على الإرهاب، وأكد أن مكافحة الإرهاب بالسلاح لن تحل المشكلة⁽¹⁵⁰⁾، وطالب برويز مشرف بمعالجة جذور الإرهاب في فلسطين⁽¹⁵¹⁾، وأشارت شيرين مازاري، مديرة المعهد الباكستاني للدراسات الاستراتيجية، أنه سيكون هناك ابن لادن آخر إذا استمرت المشكلة الفلسطينية بلا

الدول العربية لم يكن لها تحركاتها الدبلوماسية والإعلامية على المستويين الإقليمي والدولي. فبمجرد وقوع أحداث سبتمبر اقترحت الدول العربية معالجة أسباب الإرهاب⁽¹⁴¹⁾، ثم تحديد مفهومه من خلال الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتعريفه، ووضع برنامج لمكافحة كافة صورته، على أن لا يتم ربط مفهوم الإرهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة في مواجهة الاحتلال، وألا يتم فصله عن إرهاب الدولة⁽¹⁴²⁾.

وفي هذا السياق أكدت دمشق على التفرقة بين نضال الشعوب وحققها في المقاومة وبين الإرهاب مطالبة بأخذ الإرهاب الإسرائيلي بعين الاعتبار، في حين تمسكت القاهرة بموقفها الداعي لمشاركة العالم كله في محاربة الإرهاب متحذثة عن ائتلاف دولي برعاية الأمم المتحدة، ورافضة في الوقت نفسه فكرة بوش وباول حول إنشاء تحالف دولي ضد الإرهاب، معتبرة أن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية لتحقيق الأمن العالمي⁽¹⁴³⁾. من ناحية أخرى، أعرب وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل عن استيائه إزاء هج أمريكا السليبي حيال الصراع، وأكد وزير الدفاع السعودي سلطان بن عبد العزيز أن حل القضية الفلسطينية مرتبط بما مواجهة الإرهاب العالمي⁽¹⁴⁴⁾. ودعا النائب الكويتي حسين المطيري أمريكا إلى عدم الكيل بمكيايين في مكافحة الإرهاب، في حين شدد النائب البصيري على أن الإرهاب الحقيقي ما تقوم به إسرائيل⁽¹⁴⁵⁾، واقتصر العمل الدبلوماسي العربي على بذل الجهود المكثفة للعودة إلى طاولة المفاوضات وإيجاد حلول سلمية للصراع بمشاركة فاعلة للولايات المتحدة. وتحدث رضوان السيد عن المخططات التي مرت بها التجاذبات الأمريكية العربية بشأن القضية الفلسطينية بعد أحداث سبتمبر، مشيراً إلى دخول العرب في التحالف ضد الإرهاب، ومطالبة الولايات المتحدة بتوقيف سياسات شارون القمعية، وصولاً إلى مشروع السلام العربي الذي اقترحه الأمير عبدالله بن عبد العزيز⁽¹⁴⁶⁾. ومن جهة أخرى درس أحمد يوسف أحمد القدرة الدبلوماسية العربية لدفع الولايات المتحدة على

حل عادل.

وفيما يخص الموقف الأوروبي، فيرى المشير أبو غزالة أن تغيراً إيجابياً ملموساً بدأ يحدث في دول أوروبية عديدة تجاه القضية الفلسطينية، فخرجت مظاهرات ضخمة تندد بالعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ويؤكد أيضاً على أن خروج مظاهرات من واشنطن والمدن الأمريكية الأخرى يعكس حدوث تغير جذري في الرأي العام العربي تجاه إسرائيل⁽¹⁵²⁾. ويشاطر رضوان السيد الرأي الذي ذهب إليه أبو غزالة، مشيراً إلى وجود حركة واعدة في الشارع الأوروبي - حسب تعبيره - ليس من جانب الرأي العام فحسب، بل من جانب المسؤولين في كل بلد، ومن جانب الاتحاد الأوروبي أيضاً⁽¹⁵³⁾، الذي صدرت عنه مبادرة تدعو لإرهاب الدولة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني⁽¹⁵⁴⁾. في حين علّق سليم نصار ورغيد الصلح على مجازر شارون متحدثين عن أنها تبعث اللامسامة في أوروبا أو تشكل مادة اللامسامة الجديدة في أوروبا⁽¹⁵⁵⁾. وقد دعا المركز الفرنسي للدراسات الاستراتيجية أوروبا إلى السعي لحل شبه عادل ومقبول للقضية الفلسطينية⁽¹⁵⁶⁾، واستهجن الأوروبيون الكثير من الممارسات الأمريكية إزاء القضية ورأوا فيها سلوكاً مثيراً للقلق لا يتسق والسلوك الديمقراطي⁽¹⁵⁷⁾، وقد دعا الفرنسيون إسرائيل للانسحاب من مناطق السلطة بعد احتياحها عقب مقتل ربيعام زيفني⁽¹⁵⁸⁾.

غير أن الموقف الأوروبي المفاجئ جاء بعد عمليات القدس وحيفا التي كانت رداً على اغتيال محمد الضيف؛ حيث دعا الزعماء الأوروبيون إلى وقف الانتفاضة وتفكيك حركات المقاومة الفلسطينية، وخاصة حماس والجهاد، وتوصيفهما بالحركات الإرهابية⁽¹⁵⁹⁾. وفي ذلك دلالة على رضوخ الموقف الأوروبي للضغوطات الأمريكية⁽¹⁶⁰⁾.

لكن هذا لا يشكك في ظهور تيار أوروبي مناصر للحق الفلسطيني أخذ في الانتشار.

أما فيما يتعلق بالموقف الدولي وردود أفعال الأمم

المتحدة، فقد بدت ضعيفة ومنحازة بسبب السيطرة الأمريكية على مؤسساتها المختلفة بما يحقق صالح إسرائيل؛ إذ يقف حق النقض حائلاً دون إدانة ممارسات شارون. فتقرير كوفي أنان سكرتير عام الأمم المتحدة عن مجزرة جنين، قد ساوى بين الجلاد والضحية، وألقى اللوم على الطرفين بدعوى الحياد، واكتفى التقرير بتوجيه اللوم للإسرائيليين على انتهاكات وأخطاء ارتكبت خلال احتياح المخيم، ملقياً اللوم على المقاومة لاتخاذهم المخيم حصناً⁽¹⁶¹⁾. وعبر "بول دي روج" عن استيائه لانحياز تقرير منظمة العفو الدولية لجانب إسرائيل، مؤكداً وجود خلل في التقرير تضمن ثلاثة عشر سبباً، منها مساواته بين العنف الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، واستخدام أوصاف قاسية ضد الفلسطينيين وتعبيرات خاملة مترددة ضد إسرائيل، فضلاً عن تجنب التقرير إدانة شارون كمجرم حرب، وهو تقرير متحيز بشكل سافر تبني لغة تتمحور حول إسرائيل واستخدام تعابرها؛ مما يؤكد خضوع التقرير للدعاية الإسرائيلية⁽¹⁶²⁾.

من جهة أخرى وفر قرار مجلس الأمن رقم (1373) الذرائع للولايات المتحدة لتبرير ممارساتها، ولأنه لم يتضمن تحديداً لمفهوم الإرهاب⁽¹⁶³⁾، ولو شمل القرار (الذي صدر في 2001/9/28) الدول بالإرهاب لكانت الدولة التي تساعد إسرائيل بالمال والسلاح (الولايات المتحدة) تقع تحت أحكام قرار مجلس الأمن الدولي، فالقرار لم يشمل الدول ولم يستثن حركات التحرر⁽¹⁶⁴⁾.

ومن الملاحظ أن المبعوثين الدوليين يملكون التأثير فقط على الطرف الفلسطيني، فقد طالب مبعوثين دوليين الرئيس عرفات (لارسن من الأمم المتحدة، أندريه فردرين الروسي، موراتينوس الأوروبي) بتنفيذ اعتقالات واستئناف التعاون الأمني، مقابل الانسحاب الإسرائيلي من مناطق السلطة⁽¹⁶⁵⁾.

خاتمة:

أدت أحداث سبتمبر إلى زلزال في بنية النظام الدولي أعقبه توابع أخرى أقل تأثيراً في المنطقة العربية جعلت القضية الفلسطينية المتضرر الأكبر⁽¹⁶⁶⁾. ويرجع ذلك إلى أن القضية الفلسطينية شديدة الحساسية وسريعة التأثير بالمتغيرات والتطورات الدولية. وقد أدى استفراد الولايات المتحدة بعرض العلاقات الدولية، وهي الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، إلى تراجع القضية إلى الوراء بشكل كبير⁽¹⁶⁷⁾. فأحداث أكثر حسامة كتفجيرات نيويورك وواشنطن قد تركت آثاراً كبيرة على مستقبل القضية الفلسطينية⁽¹⁶⁸⁾. لذلك فالقضية أمام وضع حرج ومأزق لم يمر به منذ العام 1948⁽¹⁶⁹⁾.

ومقارنة بأنماط الصراع الرئيسية الثلاثة (نمط التعثر، نمط الجمود، نمط التقلب) فإن مسار الصراع في الوقت الراهن يتبع النمط المعروف بـ: "نمط التدهور"، وقد ارتبط بصعود تيار شديد التطرف في إسرائيل أدت سياسته إلى فشل التسوية السلمية، وباتجاه التفاعلات العربية الإسرائيلية إلى دائرة العسكرية، وحدث خروج كامل عن خيار التسوية السياسية، الذي حكم مسار الصراع خلال العقد الأخير، ليحدث ما يشبه حالة الحرب⁽¹⁷⁰⁾ منذ العام 2001، بسبب دخول التسوية إلى طريق مسدود. وقد تراوحت التفاعلات العربية الإسرائيلية بعد أحداث سبتمبر بين حروب صغيرة وحالة حرب؛ حيث خرج الصراع العربي الإسرائيلي عن الإطار الذي حكم مسيرته خلال السنوات العشر السابقة، ليعود مرة أخرى إلى مرحلة ما قبل عام 1991، التي كانت تثير احتمالات المواجهة العسكرية واسعة النطاق.

ويعرض التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2002 ثلاثة تيارات تقدم تشخيصاً مختلفاً للحالة التي وصل إليها الصراع العربي الإسرائيلي: هناك تيار يرى أنها حالة تعدد تعبيراً دقيقاً عن "طابعه الوجودي" الذي استمر لعمود، ويمكن

أن يستمر لعدة عقود قادمة، وأن محاولة التسوية السلمية في التسعينيات لم تكن أكثر من هدنة وقتية من حالة الحرب، وأن دورة التوازن الحاكمة لحركة الصراع بدأت تعمل لإعادة "نمط التفاعل التقليدي" الفلسطيني الإسرائيلي. وهناك تيار آخر يؤكد فشل مدريد وأوسلو ورعاية أمريكا في الوصول بالصراع إلى حالة السلم. وتيار ثالث يشير إلى أن الحالة الراهنة التي يمر بها الصراع، تمثل إحدى مراحل عملية التسوية السلمية القائمة بالفعل⁽¹⁷¹⁾.

لقد شهدت القضية الفلسطينية تدهوراً سريعاً يحتم على الفلسطينيين تطوير استراتيجية كاملة لمواجهة التطورات، ويؤخذ على السلطة الفلسطينية أنها لم تبتني أثناء العدوان وحتى اليوم المقاومة كخيار استراتيجي. ويرى عزمي بشارة أن شارون لم ينجح في عدوانه ولم يترجمه إلى إنجازات، وأن إسرائيل لن تستطيع اختزال الموضوع الفلسطيني إلى مسألة إرهاب ولا حتى الولايات المتحدة ذاتها⁽¹⁷²⁾. ويشير مسعود ضاهر إلى أن السياسة الإسرائيلية تغيرت في شكل الممارسة لا في جوهرها؛ حيث أعدت لنسف عملية السلام منذ زمن، وأعدت الشعب الإسرائيلي لمعركة طويلة مع العرب، كما أن تحالف بوش شارون اعتمد أقصى درجات العنف مقابل جنوح العرب إلى أقصى درجات التصالح والحل السلمي.

واتضح بعد أحداث سبتمبر أن هناك توجه إسرائيلي واضح نحو سياسة النقاء العنصري، ضمن سمات مرحلة جديدة في تاريخ الصراع بدأت بعد 11 سبتمبر، وأن الأثر السلبي لأحداث سبتمبر على القضية الفلسطينية يعد أكبر بعد الانتهاء من الموضوع الأفغاني⁽¹⁷³⁾. إن متغيرات حسيمة دخلت على هذا الصراع الممتد بسبب هياج الثور الأمريكي وانكفاء الدول العربية وغياب دبلوماسية أوربية فاعلة على ذاتها استغلها شارون، وليس أمام الفلسطينيين في ضوء ذلك إلا الوحدة الوطنية وتنسيق العمل المشترك بين مختلف الفصائل والقوى السياسية لمواصلة الانتفاضة.

- 2002/10/1.
- 10- حليم بركات، "الاستراتيجية الأمريكية الجديدة: إمبراطورية تتحدى العالم ولا يتحداها" الحياة، 2002/11/3.
- 11- ديفيد هيرست، "في ذكرى انفجارات نيويورك وواشنطن: قراءة من القاهرة في حال العرب"، ترجمة عمر عدس، الخليج، 2002/9/11.
- 12- شوقي أبو شعيرة، "البوشية سيرة يهودية.."، الحلقة التاسعة والأخيرة، الخليج، مصدر سابق، 2002/12/26.
- 13- المصدر السابق نفسه.
- 14- السابق نفسه.
- 15- د. أحمد صدقي الدجاني، "انتفاضة الأقصى وعزم على تحرير فلسطين"، الخليج، 2002/10/6.
- 16- سعد محيو، "أهداف الحرب الأمريكية في الشرق الوسط"، الوسط، 2002/12/2.
- 17- شوقي أبو شعيرة، "البوشية سيرة يهودية..."، الحلقة الأولى، الخليج، سابق، 2002/12/14.
- 18- المصدر السابق نفسه، الحلقة التاسعة، 2002/12/26.
- 19- السابق نفسه، الحلقة الثامنة، 2002/12/25.
- 20- لميس أندوني، "الاستشراق في خدمة الإمبراطورية الأمريكية"، الحياة، 2002/12/29.
- 21- طه المجدوب، "أمريكا وإسرائيل في قارب واحد..."، الأهرام، مصدر سابق.
- 22- د. أحمد عبد الحليم، "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة"، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص171.
- 23- هيثم مزاحم، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول"، شؤون الأوساط، ع 107، صيف 2002، ص 176.
- 24- طه المجدوب، "أمريكا وإسرائيل.."، الأهرام، سابق.
- 25- فكتور شلهوب، "عام على 11 سبتمبر: عشية الذكرى الأولى أمريكا مأزومة في الداخل ومهووسة في الخارج"، الخليج، 2002/9/4.
- 26- كمال البيطار (ترجمة)، "عام على 11 سبتمبر: الإرهاب المفرك والطريق إلى الدكتاتورية"، الخليج، 2002/9/3.
- 27- طه حسيب، "عام على أحداث 11 سبتمبر: ملامح جديدة للنظام الدولي"، الاتحاد، 2002/9/15.
- 28- طه المجدوب، "أمريكا وإسرائيل.."، الأهرام، سابق.

الخواشي

- 1- نورم ديكسون، "كيف استغل دعاة الحرب أحداث سبتمبر"، الخليج، 2002/10/5. وقد حرص بوش الابن على استنفار الهوية الأمريكية ضد العدو، كأداة للتعبئة والتجنيد. انظر: عزمي بشارة، "الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي تحليل في خضم الأحداث: سياسات الهوية"، الجزء 4، الحلقة 14، الخليج، 2002/8/4.
- 2- فهمي هويدي، "انكشاف الحقيقة الأمريكية"، الخليج، 2002/9/10.
- 3- د. أحمد صدقي الدجاني، "حال أمريكا بعد الزلزال"، الخليج، 2002/9/8.
- 4- شوقي أبو شعيرة، "البوشية سيرة يهودية: أمريكا.. أمريكا: سادة الظلام"، الحلقة الثامنة، الخليج، 2002/12/25. وانظر: آلان بيلنجر، "عام على 11 سبتمبر: هل تقود إسرائيل مؤامرة لتدمير الولايات المتحدة"، ترجمة أحمد بشير بابكر، الخليج، 2002/9/11.
- 5- طه المجدوب، "أمريكا وإسرائيل في قارب واحد: الاستراتيجية المشتركة والشرق الأوسط الموسع"، الحلقة 3، الأهرام، 2002/11/17.
- 6- جاي بوكما، "هدف بوش الحقيقي في العراق"، ترجمة أحمد بشير بابكر، الخليج، 2002/10/10.
- 7- د. أحمد عبد الحليم، "الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة"، السياسة الدولية، ع147، يناير 2002، ص169.
- 8- جميل حسن، "هيكل يتحدث من قلب الأزمة إلى قلب الأمة: شارون لا يريد عرفات شهيداً"، الاتحاد، 2002/4/7.
- 9- ديفيد نورث، "الحرب ضد بغداد وسعي أمريكا للهيمنة: استراتيجية الأمن القومي تستبيح العالم وفقاً لمصالح الولايات المتحدة"، ترجمة عمر عدس وأحمد بشير بابكر، الخليج، 2002/11/10. وتعتبر أبرز ذريعة ظهرت حتى الآن: "ذريعة محاربة الإرهاب"، وقد اعتبرها عزمي بشارة جزءاً أساسياً من النمط الجديد للعلاقات الدولية. عزمي بشارة، "أحداث 11 سبتمبر وتضارب الروايات: ما السبيل إلى عالم أكثر أماناً وأكثر عدلاً أيضاً؟"، الخليج،

40- أناتول لايفن، "أسرار الاندفاع الأمريكي نحو غزو العراق"، ترجمة أسعد حليم، الخليج، 2002/12/10. ومن الضروري الإشارة إلى أن الرؤية الإسلامية لتزول المسيح عليه السلام إلى الأرض مرة أخرى بعد أن رفعه الله إلى السماء، سيكون قبيل يوم القيامة بفترة وجيزة، في طرف مدينة دمشق، وسيشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، داعياً جميع المسيحيين في العالم إلى الإسلام. وسيكذب المسيح عيسى عليه السلام جميع الأطروحات الضالة التي زرعتها اليهود منذ القدم في العقل المسيحي الغربي. ارجع إلى كتب الصحاح الستة.

41- جمال اليافعي، "دور الأصولية المسيحية في دعم إسرائيل"، الحلقة الثانية، الوطن، 2002/4/18.

42- انظر: د. أحمد صدقي الدجاني، "التوجهات الأمريكية والتحركات إلى أين؟"، الخليج، 2002/3/26. والانتفاضة تكلفهم الكثير، حيث طلبت حكومة شارون في أواخر العام 2002، مبلغ 4 بلايين دولار مساعدات عسكرية لمحاربة الانتفاضة، و8 بلايين أخرى قروض، لن توفى أبداً، لمساعدة اقتصادها الذي يعاني من الركود. نصير عاروري، "الكلفة الحقيقية لإسرائيل بالنسبة إلى الشعب الأمريكي"، الحياة، 2002/12/19.

43- ليس غريباً أن تتبنى الولايات المتحدة هذا الموقف السليبي تجاه حركات التحرر الوطني بوجه عام، مستحضرة في ذهنها مساندة هذه الحركات للاتحاد السوفيتي، الذي كان يقدم لها الدعم المادي والعسكري في مواجهة الاستعمار الغربي. ومن جهة أخرى فإن سيطرة مفاهيم استقرار النظام السياسي وتكيفه وأقلمته مع الظروف المحيطة به، ورفض مفاهيم الثورة والانقلاب والانتفاض، التي تسيطر على التفكير السياسي الأمريكي، خاصة على مستوى المدرسة السلوكية، كان لها تأثيرها البالغ في وصف الإدارة الجمهورية لما تقوم به حركات التحرر الوطني على أنه إرهاب. ولذلك تلوح الولايات المتحدة بالإرهاب ضد كل حركة تحرر وطني تسعى لتحرير أرضها. ويدعو المشير أبو غزالة الذي يعتبر أن واشنطن تشن حرباً خفية ضد العرب والمسلمين، إلى استمرار الكفاح والنضال الفلسطيني ليخسر شارون الرهان وتفشل الولايات المتحدة في تحقيق هيمنتها. المشير أبو غزالة، "أمريكا وإسرائيل وسيناريو خلط الأوراق"، الاتحاد، 2002/4/27. ولكن يوجد استثناء

29- عاطف الغمري، "العالم الذي يتغير بعد حرب أفغانستان"، الخليج، 2001/11/17. وقد وصفها برنارد جوتيا بـ: "سياسة التغاضي الأمريكية قبل 11 سبتمبر". برنارد جوتيا، "أربع حقائق جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي"، ترجمة محمد هاني عطوي، الخليج، 2002/5/15.

30- د. أحمد البرصان وآخرون، "الانعكاسات الدولية لأحداث 11 أيلول على القضية الفلسطينية- ندوة خاصة"، السيل، عمان، 2002/2/4.

<http://www.islam.gov.qa/Article.asp?Article=8204>

31- د. محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر: محددات الاستمرارية والتغيير"، شؤون عربية، ع109، ربيع 2002، ص40.

32- على سمور، "مستقبل الانتفاضة بعد الحرب على الإرهاب"، شؤون الأوسط، ع105، شتاء 2002، ص229.

33- يؤكد ذلك د. مصطفى الفقي، مشيراً إلى أن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة ليست اختياراً كاملاً أو ارتباطاً استراتيجياً بل ارتباطاً عضوياً، والتزاماً بأمنها عسكرياً، ودعمها اقتصادياً، وضمان تفوقها إقليمياً. مصطفى الفقي، "ملاحظات على هامش ما جرى"، الخليج، 2001/4/16.

34- د. محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية.."، شؤون عربية، مصدر سابق، ص42، 44.

35- المصدر السابق نفسه، ص44.

36- المشير أبو غزالة، "غزو العراق مسألة وقت: ساعة الصفر مرتبطة بحسابات أمريكية لا بقرارات مجلس الأمن"، الاتحاد، 2002/10/5.

37- روبرت فيسك، "رؤية بوش وما ورائها"، الخليج، 2002/3/25.

38- زنجيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، المركز العربي للدراسات المستقبلية

<http://mostakbaliat.com/link33.html>

39- فكتور شلهوب، "عام على 11 سبتمبر..."، الخليج، مصدر سابق.

والإسلامية في صف حملة الولايات المتحدة على القاعدة وطالبان. ياسر الزعاترة، "خطوات مدروسة في الحرب الأمريكية لضمان التعاون العربي الإسلامي"، الحياة، 1001/10/7.

48- د. أحمد يوسف أحمد، "عام على أحداث 11 سبتمبر: النظام العربي في مواجهة الإعصار"، الاتحاد، 2002/9/10.

49- صالح النعامي، "في ظل الضغوط الأمريكية لتصفية الانتفاضة: السلطة والمقاومة في مفترق الطرق"، غزة، 2002/12/8.

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article6.html>

50- المصدر السابق نفسه.

51- انظر: صبحي غندور، "محاولة لفهم هذا التطابق البوشي الشاروني"، مركز الحوار العربي، واشنطن،

http://www.alhewar.com/images/s_obhi_ghandour_pease_of_brave.PD

F باتريك سيل، "من سينتصر في حرب واشنطن؟"، الحياة، 2002/11/9. تريد الولايات المتحدة حكومة عملاء وخونة حسب تعبير عبد الهادي أبو طالب، أو قرضاي فلسطيني يحكم من فوق دبابة أمريكية، ويفاوض إسرائيل من قلب خندق إسرائيلي تحميه أمريكا. لذلك أرادت التخلص من عرفات والإتيان بقرضاي فلسطيني، أو أرادت الضغط عليه ليقبل هذا الدور. صلاح الدين الحافظ، "قرضاي الفلسطيني وديكتاتورية الديمقراطية"، الخليج، 2002/7/10. د. عبد الهادي أبو طالب، "البحث عن حكومة عملاء وخونة"، الخليج، 2002/5/19.

52- د. محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية..."، شئون عربية، سابق، ص 41.

53- د. عماد جاد، "القضية الفلسطينية وتدابير اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر"، السياسة الدولية، ع 147، يناير 2002، ص 104.

54- على سمور، "مستقبل الانتفاضة بعد الحرب على الإرهاب"، شئون الأوساط، ع 105، شتاء 2002، ص 223.

55- د. عماد جاد، "القراءة الإسرائيلية للحملة العسكرية الأمريكية"، الخليج، 2001/10/18.

56- على سمور، "مستقبل الانتفاضة بعد..."، شئون الأوساط،

واحد فيما يتعلق بالدول يتمثل في معاقبة الدول التي ترعى أشخاص أو منظمات إرهابية. د. داود خير الله، "في تعريف الإرهاب وشرعية وسائل القضاء عليه"، الخليج، 1001/11/23.

44- انظر ما كتبه المفكر الأمريكي المرموق نعوم تشومسكي، حول تصوره بأن ما تقوم به الولايات المتحدة وإسرائيل ليس تشجيعاً للإرهاب فحسب، وإنما جرائم حرب خطيرة، معتبراً أن ذلك إرهاب الرد على الإرهاب. نعوم تشومسكي، "عام على 11 سبتمبر: مذهب أمريكا الجديد إرهاب الرد على الإرهاب"، الخليج، 2002/9/2. وانظر أيضاً في سياسة تغاضي أمريكا عن إرهاب الدولة وقتل المدنيين، كما يحدث للفلسطينيين على يد سلطة الاحتلال الإسرائيلي. جورج حقمان، "هل في التحالف ضد الإرهاب ورقة عربية وفلسطينية جديدة"، الحياة، 2001/9/29.

45- د. حسن حنفي، "في الذكرى الأولى: صراع قوى أم صراع رؤى؟"، الاتحاد، 2002/9/11.

46- د. زياد العسلي، "عام على 11 سبتمبر: العرب والولايات المتحدة بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن: نجح شارون في توظيف الأحداث لمواصلة إرهابه ضد الفلسطينيين"، الخليج، 2002/9/1.

47- د. حسن حنفي، "في الذكرى الأولى..."، الاتحاد، مصدر سابق. وانظر أيضاً: د. نيفين مسعد، "صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية: سياسة واشنطن تجاه الصراع الإسرائيلي بعد 11 سبتمبر"، الأهرام، 2002/9/15. من جهة أخرى فقد أدرجت الولايات المتحدة أسماء فصائل المقاومة الوطنية والإسلامية الفلسطينية ضمن القائمة الثانية للإرهاب وتضم اللائحة حماس، والجهاد، والجيبة الشعبية، وكتائب شهداء الأقصى، وكتائب القسام، وجماعة التحرير الفلسطينية، مطالبةً الدول العربية بإجراءات ضدها.

د. حسنين توفيق، "صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية: العراق والسودان فقط من بين الدول العربية رفضت العمليات العسكرية في أفغانستان"، الخليج، 2002/9/20. كمال البيطار (ترجمة)، "عام على 11 سبتمبر: الإرهاب المفبرك.."، الخليج، مصدر سابق. ولوحظ أن القائمة الأولى التي صدرت قرب حرب أفغانستان لم تكن تتضمن أي منظمة لها علاقة بالصراع العربي الإسرائيلي، في إشارة لكسب تأييد الدول العربية

- 69- الخليج، 2001/9/18.
- 70- صالح النعامي، "يعتبرونها فرصة لوأد الانتفاضة..."، سابق.
- <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/9/article?.html>
- 71- د. عمرو عبد السميع، "الذكرى السنوية للانتفاضة تتوارى وراء حرب الأفغان"، الأهرام الدولي، 2002. د. صلاح عز، "الصهاينة يحاولون تشبيه الانتفاضة بالعمليات في نيويورك: من المستفيد من المحطات في أمريكا؟"، القدس العربي، 2001/9/19. ويليام رو، "الاجتماع الأمريكي وتحولات ما بعد 11 سبتمبر"، الاتحاد، 2001/9/10.
- 72- إسرائيل شامير، "لماذا لا تسأل أمريكا نفسها..."، الخليج، سابق.
- 73- د. عماد جاد، "القضية الفلسطينية وتداعيات..."، السياسة الدولية، سابق، ص 105.
- 74- عرفان نظام الدين، "الفرصة التاريخية الأخيرة لعرفات؟"، الحياة، 2001/12/18.
- 75- على سمور، "مستقبل الانتفاضة بعد الحرب على الإرهاب"، شئون الأوساط، مصدر سابق، ص 224.
- 76- عبد العال الباقوري، "شارون والمقاومة الفلسطينية"، الاتحاد، 2001/12/12.
- 77- المصدر السابق نفسه.
- 78- طارق حسن، "بعد إعلان شارون اتفاق أوسلو: مسعى جاد لتحويل المسألة الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى شأن إسرائيل داخلي"، الاتحاد، 2002/9/26.
- 79- د. إبراهيم الجراوي، "إسرائيل وأحداث سبتمبر"، الاتحاد، 2002/9/10.
- 80- طارق حسن، "بعد إعلان شارون..."، الاتحاد، مصدر سابق.
- 81- انظر: كميل منصور، "أحداث أيلول/سبتمبر 2001 والمواجهة الفلسطينية الإسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 49، شتاء 2002، ص 18، 23. علي الخليلي، "قضية فلسطين والإعلام العربي"، الخليج، 2001/9/30.
- 82- الخليج، 2002/9/7.
- 83- صالح النعامي، "يعتبرونها فرصة لوأد الانتفاضة..."، سابق.
- <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/9/article?.html>
- مصدر سابق، ص 224.
- 57- د. عماد جاد، "القضية الفلسطينية وتداعيات..."، السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 104.
- 58- د. يوسف القرضاوي، "لا يستفيد من هذا العمل غير إسرائيل"، الخليج، 2001/9/13.
- 59- الخليج، 2001/9/21.
- 60- إسرائيل شامير، "لماذا لا تسأل أمريكا نفسها عن أسباب كثرة أعدائها؟: قطار الشرق السريع ودس السم في الدسم"، الخليج، 2001/9/21.
- 61- صالح النعامي، "يعتبرونها فرصة لوأد الانتفاضة: تفجيرات أمريكا نافذة فرص نادرة للصهاينة"، غزة، 2001/9/15
- <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/9/article?.html>
- 62- المصدر السابق نفسه.
- 63- إسرائيل شامير، "لماذا لا تسأل أمريكا نفسها عن..."، الخليج، مصدر سابق.
- 64- صالح النعامي، "يعتبرونها فرصة لوأد الانتفاضة..."، مصدر سابق
- 65- إسرائيل شامير، "لماذا لا تسأل أمريكا نفسها عن..."، الخليج، سابق.
- 66- صالح النعامي، "يعتبرونها فرصة لوأد الانتفاضة..."، سابق
- <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/9/article?.html>
- ويدحض رمزي بارود مزية فرح الفلسطينيين بأحداث سبتمبر، مؤكداً أنه لم يكن الأمر سوى قلة من الصبية رقصوا على سيارة قديمة، والتضخيم الإعلامي الصهيوني غير صحيح. ويشير "مايكل لوبيز - كالدرون" إلى أن إسرائيل تهدف أيضاً إلى اتخاذ هذه المشاهد ذريعة لتوجيه ضربات موجعة للفلسطينيين. رمزي بارود، "الآخرون شعروا بالآلام أمريكا.. فهل تشعر بالآلامهم؟"، الخليج، 2001/9/14.
- مايكل لوبيز - كالدرون، "الهجمات نتاج طبيعي للعجرفة الأمريكية"، الخليج، 2001/9/20.
- 67- "الصحف الإسرائيلية تحرض واشنطن على حرب حتى الموت ضد الإسلام"، الخليج، 2001/9/15.
- 68- طاهر النونو، "تحدثت عن فرصة مواتية للحرب على الانتفاضة والمقاومة: صحف إسرائيل تواصل التحريض الضاري ضد المسلمين"، الخليج، 2001/9/14.

- 84- علي سمور، "مستقبل الانتفاضة بعد..."، شؤون الأوسط، سابق، ص 221.
- 85- د. عماد جاد، "نموذج شارون في إدارة الصراع وانعكاساته المستقبلية"، السياسة الدولية، ع 149، يوليو، 2002، ص 88.
- 86- أميرة سعد، "كرة حماس الملتهبة بين كفي عرفات وشارون"، ع 171، فبراير 2002.
- <http://www.albayan-magazine.com/bayan-171/iss/171-16.htm>
- 87- عزمي بشارة، "الانتفاضة والجمع الإسرائيلي تحليل في خضم الأحداث: بعد الاحتياح"، الجزء الخامس، الحلقة 17، الخليج، 2002/8/7. وانظر أيضاً: صلاح سالم، "مؤتمر شارون الشرق الأوسطي: القوة مرجعية للسلام ونزعة إلى استثمار نتائج العدوان العسكري"، الحياة، 2002/5/26.
- 88- د. أسعد عبد الرحمن، "حرب استكمال الاستقلال الشارونية أم انتفاضة الاستقلال الفلسطينية؟" الاتحاد، 2002/10/4.
- 89- حول موضوع الطرد الجماعي الإجباري (الترانسفير) لآلاف الفلسطينيين وخاصة طردهم من العراق، تحت تهديد السلاح وعن طريق ارتكاب مذابح، يمكن إيجاد رابط بين احتلال أمريكا للعراق، واستكمال شارون للمشروع الصهيوني، انظر: "لوجستيات الترحيل: الخطة الإسرائيلية لتطهير العرقي في فلسطين: الحلقة الثانية: يجب أن يكون لليهود دولتهم الخاصة بهم المتجانسة عرقياً"، إعداد قسم الترجمة، الخليج، 2002/9/16. عرفان نظام الدين، "سيناريوهات خطيرة.. وملفات متفجرة؟!"، الحياة، 2002/10/21. د. أحمد صدقي الدجاني، "مخطط الترانسفير للقضاء على انتفاضة الأقصى"، الأهرام، 2002/11/23. د. إبراهيم البحراوي، "التحول من الترانسفير إلى الطرد بالسلاح"، الاتحاد، 2001/11/28.
- 90- د. أسعد عبد الرحمن، "حرب استكمال الاستقلال..."، الاتحاد، مصدر سابق. ففي ضباب الحرب مع العراق - حسب تعبير علي الخليلي - قد يقوم شارون بترحيل عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى الأردن. علي الخليلي،
- "الترانسفير قبلة إسرائيل الذرية"، الخليج، 2002/11/20.
- 91- صلاح سالم، "مؤتمر شارون الشرق الأوسط..."، الحياة، مصدر سابق.
- 92- د. أحمد صدقي الدجاني، "مخطط الترانسفير..."، الأهرام، مصدر سابق.
- 93- فهمي هويدي، "مخطط استكمال الوجود الفلسطيني"، الخليج، 2002/7/16.
- 94- علي الخليلي، "الترانسفير قبلة إسرائيل... الخليج، سابق.
- 95- د. إبراهيم البحراوي، "إسرائيل واستثمار أحداث سبتمبر"، الاتحاد، مصدر سابق.

شاءوا، وأولئك الأمريكيين الذين أرادوا الاستفادة من حادثة كهذه تعد أقوى من حادثة بيرل هاربور، ليتخذوها ذريعة أيضاً لتنفيذ مخططاتهم التي تضمنت للولايات المتحدة السيطرة على العالم خلال القرن المقبل، وتضمن لها التحكم في منابع النفط والغاز الطبيعي في العراق وبحر قزوين، بالإضافة إلى طموحات ومخططات أخرى منها شخصي ومنها لمصلحة شركات التصنيع والنفط. ومن أشهر الأمريكيين الذين عبروا عن هذا التوجه: السيناتور الأمريكي السابق "ديفيد ديوك"، أستاذ الاقتصاد ومرشح الرئاسة المقبل "ليندون لاروش"، ضابط الشرطة الأمريكي "مايك روبرتس"، بالإضافة إلى جور فيدال، وأنتوني جوزيف كابرينو وغيرهم. ديفيد ديوك، "عام على 11 سبتمبر: أربيل شارون الإرهابي الذي يقف وراء هجمات سبتمبر"، الخليج، 2002/9/6. جور فيدال، "مسؤولية الإدارة الأمريكية عن أحداث سبتمبر: العدو من الداخل"، الخليج، 2002/12/9. ديفيد ديوك، "تل أبيب وهجمات الحادث عشر من سبتمبر: كيف تسبب الإرهاب الإسرائيلي والخيانة الأمريكية في حدوث التفجيرات" الخليج، 2002/1/12. ديفيد ديوك، "تل أبيب وهجمات الحادث عشر من سبتمبر: الإرهاب الإسرائيلي ضد الأمريكيين بدأ في 1954 وبلغ قمته في 2001"، الخليج، 2002/1/13. أحمد محيسي (ترجمة وإعداد)، "الكذبة الكبرى: وجهة نظر للكاتب الأمريكي ديفيد ديوك حول الأسباب الحقيقية لهجوم الحادي عشر"، أخبار العرب، الحلقة الأولى، 2001/11/9، والحلقة الثانية، 2001/11/10. إبراهيم غرايبة، "العملية هيبرون: صراع الاستخبارات بين أمريكا وإسرائيل لمؤلفه إريك جوردن"،

<http://www.aljazeera.net/books/2001/12/1>

2-24-1.htm . ماجد الحاج، "خبير سياسي أمريكي للاتحاد: أحداث سبتمبر من تدبير المخابرات الأمريكية والموساد لخلق رأي عام ضد الإرهاب"، الاتحاد، 2002/4/15.

106 - وقد قامت شركة "زيم" الإسرائيلية بإجلاء مكاتبها قبل عشرة أيام من تدمير مركز التجارة العالمي. الخليج، 2001/9/21.

107 - د. زياد العسلي، "عام على 11 سبتمبر: العربي في

96- د. محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية..."، شئون عربية، سابق، ص 41.

97- علي سمور، "مستقبل الانتفاضة بعد الحرب على الإرهاب.."، شئون الأوسط، سابق، ص 221.

98- د. عماد جاد، "القضية الفلسطينية..."، السياسة الدولية، سابق، ص 105.

99- د. حسنين توفيق، "صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية: العراق والسودان.."، الخليج، مصدر سابق، 2002/9/20

100- د. عماد جاد، "القضية الفلسطينية وتداعيات..."، السياسة الدولية، سابق، ص 105. وأنظر رأي "يوتيل ماركوس" حول الأخطاء التي ارتكبها شارون في بداية الأزمة، حينما اشترط وقف إطلاق النار، معتبراً أن عرفات سرق من شارون المشهد عندما أعلن استعداده للانضمام إلى الأحيار، ويضع بذلك الحتم على موافقة دول المنطقة على الانضمام للولايات المتحدة. علي سمور، "مستقبل الانتفاضة بعد..."، شئون الأوسط، سابق، ص 225.

101 - انظر: خليل الشقافي، "السلام وعرفات: ضحايا دوت أوسلو"، ترجمة أحمد محمود، الخليج، 2002/3/4. ممدوح نوفل، "هل استوعبت السلطة والمعارضة الفلسطينية أبعاد المرحلة الجديدة؟"، الحياة، 2002/1/7.

102- د. عماد جاد، "القضية الفلسطينية..."، السياسة الدولية، سابق، ص 105.

103- خليل الشقافي، "السلام وعرفات..."، الخليج، مصدر سابق.

104 - الخليج، 2001/9/22.

105- ظهر توجه محدود في الوسط الثقافي والأكاديمي الأمريكي، يرى أن الموساد وشارون بالاتفاق مع بعض القيادات الأمريكية الساعية لتحقيق مصالح مادية، لهم يد في القيام بهذا العمل المشين، من خلال دفعهم لأعدائهم بصورة غير مباشرة للقيام بهذا العمل مدفوعين بكرهيتهم للولايات المتحدة ورغبتهم في الانتقام منها بسبب مواقفها العدائية من العرب والمسلمين وخاصة مساندتهم لإسرائيل التي اغتصبت أرض فلسطين وتريد أن تطرد منها باقي أهلها، في حين أن المخطط والمستفيد الأول من هذا العمل هم، الإسرائيليون من ناحية، كي يتخذوه ذريعة لإلصاق التهمة بالعرب والمسلمين والفلسطينيين، فيحلو لهم أن يفعلوا ما

- الفلسطينية"، الخليج، 2002/1/17.
- 119 - الحياة، 2002/11/26.
- 120 - "دحلان يصرح"، الاتحاد، 2002/9/26.
- 121 - ياسر الزعاترة، "الانتفاضة بين تناقضات السلطة والضغط الإسرائيلي الأمريكية"، الخليج، 2001/12/11.
- 122 - طاهر النونو، "حماس نقلت الكرة إلى الملعب الإسرائيلي الأمريكي: قراءة في مستقبل المقاومة والانتفاضة"، الخليج، 2001/12/25.
- 123 - صالح النعامي، "في ظل الضغوط الأمريكية لتصفية الانتفاضة: السلطة والمقاومة في مفرق الطرق"، غزة، 2001/12/8.
- <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/12/article6.html>. وأنظر: ماجد أبو دياك، "السلطة الفلسطينية وبقاء المقاومة"، الحياة، 2001/11/10.
- 124 - "دحلان يصرح"، الاتحاد، مصدر سابق.
- 125 - سائدة محمد، "مصطفى البرغوثي: شارون يريد تحويل الضفة من أراض فلسطينية عليها مستوطنات غربية إلى أرض تابعة للمستوطنات تحيط بها مدن وقرى فلسطينية"، الحياة، 2002/6/5.
- 126 - منير شفيق، "الأولوية لدحر الاحتلال لا لإصلاح السلطة الفلسطينية"، الحياة، 2002/5/26.
- 127 - الخليج، 2002/9/11.
- 128 - "مقال محمد حسنين هيكل"، الخليج، مصدر سابق.
- 129 - د. أحمد يوسف أحمد، "خطاب بوش ودلالته الخطيرة بالنسبة للنظام العربي"، الاتحاد، 2002/7/9.
- 130 - د. أحمد صدقي الدجاني، "مخطط الترانسفير.."، الأهرام، مصدر سابق.
- 131 - ميسون جحا، "السقوط الرهيب"، الاتحاد، 2002/9/10.
- 132 - د. أحمد صدقي الدجاني، "مخطط الترانسفير.."، الأهرام، سابق.
- 133 - لمزيد من التفصيل حول الظاهرة الانتفاضية الفلسطينية خلال الفترة المذكورة، أنظر: بشير سعيد أبو القرايا، "الظاهرة الانتفاضية: دراسة في النموذج الفلسطيني 1881 - 2001"، حولية أممي في قرن، القاهرة: مركز الحضارة

- الولايات المتحدة بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن: نجح شارون في توظيف الأحداث لمواصلته إرهابه ضد الفلسطينيين"، الخليج، 2002/9/1.
- 108 - د. حسنين توفيق، "صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية: العراق والسودان.."، الخليج، سابق، 2002/9/20.
- 109 - ياسر الزعاترة، "تداعيات 11 سبتمبر والانتفاضة الفلسطينية"،
- http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2002/9/1/10701.htm.
- 110 - سائدة حمد، "أحداث الولايات المتحدة ونتائجها تفرض مرحلة تقويم: الفلسطينيون خائفون على إنجازات الانتفاضة ولكنهم لن يتخلوا عنها"، الحياة، 2001/9/28.
- 111 - مقال محمد حسنين هيكل"، الخليج، 2002/7/7.
- 112 - وحيد عبد الحميد، "المقاومة الفلسطينية والإرهاب حين يضرب مصالح إسرائيلية"، الحياة، 2002/12/8.
- 113 - طارق حسن، "بعد إعلان شارون إلغاء اتفاق أوسلو: مسعى جاد لتحويل المسألة الفلسطينية من قضية تحرر وطني إلى شأن إسرائيلي داخلي"، الاتحاد، 2002/9/26.
- 114 - يرى أحمد صدقي الدجاني أن محاولة وصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب لن تنجح، لأنها مقاومة تفرها الشرعية الدولية وتراها حركة تحرير وطني ضد احتلال يمارس إرهاب الدولة. د. أحمد صدقي الدجاني، "مخطط الترانسفير للقضاء على انتفاضة الأقصى"، الأهرام، 2002/11/23.
- 115 - بلقاسم حسن، "المنطق الشاروني والإرهاب الصهيوني"، <http://www.rsp-tunisia.com/21503.htm>.
- 116 - "التقرير الاستراتيجي العربي الولايات المتحدة ومرحلة ما بعد 11 سبتمبر، الحلقة الخامسة: التفاعلات العربية الإسرائيلية حالة حرب"، الخليج، 2002/5/22.
- 117 - نعم تشومسكي، "عام على 11 سبتمبر: مذهب أمريكا الجديد إرهاب الرد على الإرهاب"، الخليج، 2002/9/22.
- 118 - د. السيد عوض عثمان، "انتقاد عسكريها يتعارض مع حق المقاومة: رؤية في الجدل حول الانتفاضة

- الأوسط، ع1، يناير 2002، ص63.
- 147- انظر: دينيس روس، "حان وقت قول الحقيقة"، الخليج، 2001/11/24. الخليج، 2001/10/23.
- 148- الخليج، 2001/11/6.
- 149- أندريه فونتين، "من الغرب الأقصى إلى الشرق الأدنى"، الخليج، 2001/10/7.
- 150- الخليج، 2001/9/22.
- 151- الخليج، 2001/10/17.
- 152- المشير أبو غزالة، "إرهاب شارون حلقة في مسلسل 11 سبتمبر"، الاتحاد، مصدر سابق.
- 153- د. رضوان السيد "أحداث الانتفاضة: هل هناك متغيرات فعلية في الرأي العام العربي؟"، الاتحاد، 2002/4/14.
- 154- فوزية أبو خالد، "القمة العربية خلفيات وأسئلة: التوفيق بين الضغوط الأمريكية والتوقعات الشعبية"، الحياة، 2002/3/26.
- 155- انظر: رغيد الصلح، "حكومة شارون واللامامية الجديدة"، الحياة، 2002/5/28. سليم نصار، "بجازر شارون تبعث اللامامية في أوروبا"، الحياة، 2002/4/13.
- 156- الخليج، 2001/9/13.
- 157- د. محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية.."، شؤون عربية، سابق، ص 41.
- 158- الخليج، 2001/10/24.

- للدراستات السياسية، 2002.
- 134- د. حسن حنفي، "في الذكرى الأولى: صراع قسوى أم صراع رؤى"، الاتحاد، 2002/9/11.
- 135- د. بسويو إبراهيم حمادة، "الرأي العام العربي وقمة بيروت"، الخليج، 2002/3/26.
- 136- مازن عز الدين، "المتغيرات الدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية"، <http://www.alsabah.com/mazen.htm>
- 137- جميل مطر، "ديمقراطية رخيصة للعرب"، الخليج، 2002/12/19.
- 138- انظر: د. أحمد صدقي الدجاني وعبد القادر ياسين، "ندوة مستقبل الانتفاضة الفلسطينية"، 2001/12/22، <http://www.islam-online.net/arabic/politics/2002/01/-4>. التقرير الاستراتيجي العربي...، الخليج، سابق.
- 139- الخليج، 2002/9/11.
- 140- المشير أبو غزالة، "إرهاب شارون حلقة في مسلسل 11 سبتمبر"، الاتحاد، 2002/5/4.
- 141- د. محمد يونس، "حملة مكافحة الإرهاب وغروب حركات التحرر الوطني (2): مجلس الأمن يصدر قرارين بعد 11 سبتمبر يتعارضان مع القانون الدولي"، الاتحاد، 2002/8/20.
- 142- د. عماد حاد، "القضية الفلسطينية..."، السياسة الدولية، سابق، ص106.
- 143- انظر: د. رضوان السيد، "العرب والعالم بعد 11 سبتمبر"، الاتحاد، 2002/9/10. وحيد عبد المجيد، "أحده مصر لقمة بيروت"، الحياة، 2002/4/9.
- أندريه فونتين، "من الغرب الأقصى إلى الشرق الأدنى"، الخليج، مصدر سابق. الخليج، 2001/9/14.
- 2001/9/16. الخليج، 2001/9/21.
- 2001/9/20. الخليج، 2001/10/18.
- 2001/11/24.
- 144- المصدر السابق نفسه.
- 145- اعتمدنا في ذلك بالتفعيل على: د. أحمد يوسف أحمد، "خطاب بوش ودلالاته.."، الاتحاد، مصدر سابق.
- 146- د. إبراهيم البحراوي، "مستقبل التسوية في ظل أحداث سبتمبر والمحددات الإسرائيلية"، شؤون الشرق

- 159 - طاهر النونو، "حماس نقلت الكرة.."، الخليج، مصدر سابق.
- 160 - د. أحمد صدقي الدجاني وآخرون، "مستقبل الانتفاضة..."، <http://www.islam-online.net/arabic/politics/2002/01/-4>
- 161 - الخليج، 2002/8/3.
- 162 - بول دي روج، "13 سبباً تكشف الخلل في مصداقية تقاريرها: منظمة العفو الدولية منحازة لإسرائيل"، ترجمة عمر عدس، الخليج، 2002/11/27.
- 163 - د. حسنين توفيق، "صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية: قرار مجلس الأمن 1373 وفر ذرائع للولايات المتحدة لتبرير ممارساتها"، الخليج، 2002/9/19.
- 164 - د. داود خير الله، "في تعريف الإرهاب وشرعية وسائل القضاء عليه"، الخليج، 2001/11/23.
- 165 - انظر: سائدة محمد، "مصطفى البرغوثي: شارون يريد تحويل الضفة من..."، الحياة 2002/6/5. علي سمور، "مستقبل الانتفاضة بعد.. شؤون الأوساط، سابق، ص 226.
- 166 - محمد عز العرب، "المفكرون في صالون ابن رشد بالقاهرة: 11 سبتمبر أعاد العالم إلى التخلف قرناً"، الاتحاد، 2002/9/11.
- 167 - د. محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية.."، شؤون عربية، سابق، ص 37.
- 168 - صالح النعامي، "أكتوبر 2001 أشرس حملة إسرائيلية لإجهاض الانتفاضة"، غزوة، 2001/11/1، <http://www.muslims.net/arabic/politics/2001/11/article1.html>
- 169 - "دحلان يصرح"، الاتحاد، سابق.
- 170 - انظر بالتفصيل: "التقرير الاستراتيجي العربي..."، سابق.
- 171 - المصدر السابق نفسه.
- 172 - عزمي بشارة، "الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث بعد الاجتياح"، الجزء الخامس، الحلقة 17، الخليج، 2002/8/7.
- 173 - وحيد عبد المجيد، "أجندة مصر لقمة بيروت"، الحياة، سابق.

أفغانستان ما بعد طالبان: إعادة إعمار ما إذا؟

أفغانستان ورابع قرن من الحرب

بدخول 27 من شهر أبريل القادم (2003) تكمل أفغانستان ربع قرن من حروب داخلية، وتدخلات عسكرية أجنبية، خلفت القتل والدمار والتشريد ومعاناة مستمرة حتى اليوم، رغم ما حصل من تغيرات على الخريطة السياسية لأفغانستان والمنطقة في فترة ما بعد 11 سبتمبر والغزو الأمريكي للمنطقة وسقوط نظام طالبان.

مع انهيار نظام طالبان في 13 نوفمبر 2001 وبجيء حكومة كرزاي بمباركة دولية، أصبح حديث إعادة إعمار أفغانستان هو حديث الساعة في جميع المجالس الدولية، وأصبح العنوان الأكثر سمكاً في التصريحات الدولية، خاصة بعد اجتماع طوكيو حيث وعد العالم بـ 4.5 مليارات دولار لإعادة إعمار أفغانستان.

وشهدت عواصم دولية عديدة اجتماعات مكثفة بين لجان متخصصة من البنك الآسيوي للتنمية والبنك الدولي والأمم المتحدة مع ممثلين من الدول المانحة لكيفية توفير هذه المبالغ لأفغانستان وصرفها في وجوها الأصلية. وتعدد الاهتمام بخطة الإعمار الشاملة لأفغانستان ما بعد طالبان من التركيز في خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى عبر الاهتمام ببناء مؤسسات الدولة المختلفة لضمان توفير الأمن والإدارة المستقرة، التي تضمن استمرار عملية الإعمار الطويلة.

ولقد اتسمت حقبة ما بعد طالبان بالاهتمام الكبير بإعادة إعمار أفغانستان كإحدى دعائم السلام الشامل في المنطقة، حتى إن الأمر دفع الولايات المتحدة التي ركزت في العمليات العسكرية طيلة عام مضى أن تغير من سياستها وتخصص 3.3 مليارات دولار لمشروع إعمار أفغانستان.

فقد برز بوضوح أن مفتاح استقرار أفغانستان هو إعادة إعمارها، وهي عملية طويلة شاقة تتطلب من المجتمع الدولي الوقوف والمتابعة والدعم المستمر، ومن الأفغان التقارب، والتلاحم والتفهم، لكن ثمة حقيقة يجب وضعها في الحسبان -ونحن نكتب عن أفغانستان وإعادة إعمارها- وهي أن مجالات الخراب والتدمير متشعبة ومتداخلة في أفغانستان، والكتابة عنها تستلزم بالضرورة معرفة ما أحدثه ربع قرن من خراب في عقلية المواطن الأفغاني ونفسيته وما أحدثه من خلخلة في تركيبة أفغانستان العرقية، والاجتماعية ومثل الخراب المادي الذي لحق كل مجالات الحياة من البي التحتية، وأخيراً المكانة الإقليمية والدولية لهذا البلد الذي وصفه علامة الشرق محمد إقبال اللاهوري بقلب آسيا. لذا فإننا نخذ إلقاء ضوء سريع على هذا الجانب حتى تكتمل الصورة.

قلب آسيا الجريح:

لقد أضفى موقع أفغانستان الجغرافي أهمية خاصة على البلاد في أدوار مختلفة من التاريخ لاسيما في التاريخ المعاصر؛ حيث أدى التنافس الروسي البريطاني في القرن التاسع عشر إلى تشكيل حدود أفغانستان الراهنة، وبذلك تقلصت الإمبراطورية الأفغانية التي أسسها أحمد شاه الأبدالي في القرن السابع عشر، وكانت تمتد من آسيا الوسطى حتى دلهي ومن كشمير حتى بحر العرب. تقلصت هذه الإمبراطورية الشاسعة لتتحول مع بداية القرن العشرين إلى أفغانستان صغيرة المساحة (652 ألف كم²)، وضمّت هذه المساحة الصغيرة عدداً كبيراً من العرقيات التي لم تحدد

تقدم الدب الروسي نحو المياه الدافئة في الجنوب على حساب دماء الأفغان وتدمير بلادهم.

وبعد الانسحاب السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة عقب الانهيار السوفييتي في 1991، دخلت أفغانستان دوامة جديدة من الحرب الداخلية التي عملت بشكل واضح على إبراز الخطوط العرقية والمذهبية للصراع، ودفعت البلاد إلى هاوية الدمار الشامل حيث تصارع الجميع لاقتطاع حصته من هذه الغنيمة وسط تدخلات إقليمية ودولية.

وجاءت حركة طالبان كرد فعل على الفوضى، ثم ركبت موجة الترحيب لكن لم تتحول إلى أداة استقرار حقيقي وسلام شامل وعادل، بل تحولت إلى ذريعة جديدة للحروب وعلى نطاق عرقي ومذهبي أوسع وشهدت البلاد مجازر ومذابح رهيبة، وتوقفت حركة الحياة في معظم مرافقها وبقيت الحرب أولوية قصوى لهذه الحركة التي آوت حركات العنف الإسلامية وبعض الحركات التحررية في منطقة جنوب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وبذلك تجمعت كل أصوليات المنطقة في هذا الأحدود العظيم (أفغانستان طالبان).

وتطورت الأحداث في أفغانستان بشكل درامي إلى أن أصبحت ساحة المواجهة الحقيقية بين أمريكا، التي غضت الطرف عن طالبان في بداية ظهورها طمعاً في التعامل معها على غرار النظام السعودي، وبين أعدائها من المجموعات الأصولية الإسلامية التي قامت بهجمات 11 سبتمبر وما تلتها من حوادث من سقوط طالبان ومجيء حكومة جديدة بمباركة دولية دفعت الأفغان إلى الحلم من جديد بوطن عامر ومزدهر ورفاهية وتعليم وصحة مثل أي بلد آخر حولهم. لكن بعد سنة من تلك الأحلام يبدو أن شيئاً كثيراً لم يتغير، وأن خطى الإعمار بطيئة ويد العون العالمي مغلولة إلى عنقها ولا تنفق إلا متى تريد وكيفما تريد. ويتساءل المواطن الأفغان اليوم: أين الإعمار؟ كما نتساءل نحن هنا: أي إعمار؟

فرصة للانصهار في بوتقة مجتمع متجانس مثل بقية الدول المجاورة؛ فمثلاً باكستان كدولة حديثة لم يمر من عمرها 50 عاماً حتى خطت خطوات متقدمة في سبيل إقامة مجتمع متجانس وهوية موحدة من عرقيات مختلفة. أما أفغانستان بعمرها الذي يمتد لأكثر من 2500 عاماً فلم يساعدها المكان ولا الزمان في أن تصنع المجتمع المتجانس وشهدت ثلاث حروب مع بريطانيا العظمى وحرباً مع الاتحاد السوفييتي، ثم أصبحت ساحة للحروب بالوكالة على حساب القوى الإقليمية في فترة ما بعد الانهيار السوفييتي، وأخيراً أصبحت ساحة الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي كل هذه المراحل لم يجد الشعب الأفغاني الفرصة للانصهار وتكوين هوية قومية واحدة، وساعدت الملكية الديكتاتورية في إبقاء التخلف والفقر اللذين لعبا دوراً أساسياً في الحفاظ على الهويات العرقية والقومية، وحالا دون الانصهار بينها في بوتقة واحدة، وانهار النظام الحكومي والقبلي الحاكم للشعب خلال التغييرات السياسية ما بعد الانقلاب الشيوعي في 1978 كنتيجة منطقية للحروب والمعارك المستمرة، كما ظهرت أنماط جديدة من الإدارة في مناطق مختلفة لأفغانستان.

لقد كان مجيء الشيوعيين إلى سدة الحكم عام 1978 نقطة البداية لمسلسل التزيف الأفغاني المستمر، حيث أدت السياسات التعسفية للحزب الشيوعي إلى إثارة المشاعر الدينية والقبلية لدى الشعب خاصة في القرى والأرياف؛ حيث شهدت ثورات شعبية عارمة أدت في النهاية إلى تدخل الاتحاد السوفييتي العسكري في ديسمبر 1979، وبالتالي دخلت أفغانستان مرحلة جديدة من التزيف كما أصبحت نقطة صراع حامية بين الشرق والغرب، فقد وقف الغرب بقيادة الولايات المتحدة بقوة خلف المقاومة الأفغانية وضخت ملايين الدولارات لوقف

ماذا خسرت أفغانستان في ربع قرن؟

سنركز هنا على تناول أهم ما خسرت أفغانستان في كل هذه الحروب خلال ربع قرن والتي أنتجت موروثاً متراكماً من المشاكل والتعقيدات في المجتمع الأفغاني.

فمنذ الانقلاب الشيوعي في كابل في أبريل 1978 لم تكن الحرب في أفغانستان حرباً نظامية تدور رحاها بين دول في جبهات محددة ينحصر عليها الدمار والآثار، بل كانت حرباً داخلية شعبية بين طرفين أفغانين، وفي الوقت نفسه كانت كفاحاً ضد غزو أجنبي واسع من قبل دولة عظمى، كما كانت الحرب في أفغانستان ولمدة 14 عاماً حرباً أيديولوجية دينية بين شيوعية وإسلام، ثم حرباً أهلية للصراع على السلطة بين أطراف عديدة. وفي كل الحالات كانت حرب الأفغان نفساً ملتتها لحروب باردة عالمية: بين الشرق والغرب، ثم بين قوى إقليمية متنافسة مثل باكستان والهند وإيران ودول آسيا الوسطى، ثم بين العلمانية الدولية والأصولية الإسلامية وأخيراً حرباً جديدة تحت اسم "مكافحة الإرهاب" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذا دارت رحى الحرب على معظم الأراضي الأفغانية بريفيها وحضرها، وكان وقودها الشعب الأفغاني بمختلف عرقياته وطوائفه وجماعاته وطبقاته، حيث اتسعت دائرة آثار هذه الحرب وتعمقت لتشمل المجتمع كله ومؤسساته، بل تجاوزت آثارها حدود أفغانستان في حالات عديدة على شكل وجود تجمعات كبيرة من المهاجرين في دول الجوار وتجارة المخدرات والأسلحة وتهريب البضائع، وسياسياً على شكل التدخلات الأجنبية وإيواء معارضين وإقامة معسكرات تدريب لهم مما أثار في علاقة المجتمع بهذه الشعوب والحكومات كذلك.

وبصورة موجزة نسعى هنا للتركيز على أهم هذه النقاط:

1- الدمار والفقر والتخلف:

أدت الحروب والمعارك إلى قتل قرابة مليوني إنسان في أفغانستان خلال ربع قرن مضى، وتشريد ملايين آخرين إلى داخل وخارج أفغانستان، فقد فاق عدد المهاجرين لخارج البلاد 6 ملايين قبل عام 1992، وما زال قرابة 4 ملايين أفغاني يعيشون خارج بلدهم معظمهم في إيران وباكستان المجاورتين، كما شردت الحروب أكثر من مليون شخص داخلياً. وما زالت هناك آلاف الأسر تعيش بعيداً عن قراها بسبب الحروب أو الألغام والجفاف الذي أصاب البلد منذ عام 1999 وأدى إلى قتل المئات في وسط وغرب البلاد.

وأما الدمار المادي فرغم قلة الإحصاءات الموجودة في أفغانستان وندرتها فتسجل هذه الدولة بين أعلى الدول في وفيات الأطفال والرضع والنساء الحوامل، وأقل الدول دخلاً سنوياً للفرد الواحد حيث يصل إلى 200 دولار فقط، وأعلى الدول في عدد جرحى الحرب والمعاقين، وأعلى الدول أيضاً في عدد ضحايا الألغام التي يبلغ عددها أكثر من 10 ملايين لغم.

ورغم وجود أفغانستان في قاع قائمة الدول المتخلفة وفق تقارير الأمم المتحدة قبل الانقلاب الشيوعي في 1978 إلا أن معدلات التخلف والفقر والامية زادت بشكل رهيب فيما بعد؛ ففي عام 1992 كان ترتيب أفغانستان رقم 171 من أصل 173 دولة من حيث التنمية البشرية، وبلغت نسبة غير المقيدين في جميع مراحل التعليم 87% لمن هم في سن التعليم، وأصبح حوالي 53% من الشعب الأفغاني يعيش في فقر مدقع بحيث لا يحصل أفراد هذه الفئة على الاحتياجات الأساسية للحياة، زادت هذه النسبة مؤخراً مع استمرار المعارك والجفاف ورجوع عشرات الآلاف من المهاجرين من باكستان وإيران.

زالت سيطرة الحكومة المركزية تعتبر شكلية على بقية المناطق، ويتمتع القادة المحليون بقدر كبير من الحرية في تصرفاتهم في إدارة شؤون مناطقهم. وقد ساعدت الحرب على الإرهاب في دعم هذا الانفلات حيث تقوم القوات الأمريكية بمساعدة هؤلاء القادة المحليين لمتابعة فلول القاعدة وطالبان خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية.

3- التنافس العرقي:

يتوزع الشعب الأفغاني الذي يبلغ تعداده قرابة 25 مليون نسمة على 20 جماعة عرقية، أهمها: البشتون (40%)، فالطاجيك (25%)، فالهزارا (15%)، فالأوزبك (8%) والبقية تتوزع بين باقي العرقيات. وهذا يعني أن أفغانستان تعاني من ضعف شديد في تماسكها المجتمعي زادت ضغائن تاريخية وتنافس، فالعرقيات الأخرى تنظر للبشتون على أنهم احتكروا السلطة منذ تأسيس أفغانستان باستثناء فترات بسيطة، وظهر التنافس واضحاً بعد مجيء الرئيس رباني إلى سدة الحكم في 1992 وهو طاجيكي من الشمال، كما أنهم أحمد شاه مسعود القائد الراحل للقوات الشمالية بأنه حول الدولة إلى دولة مديرية واحدة (مديرية بنجشير)، وهو نفس الاتهام الذي يوجه إلى وزير الدفاع الحالي الذي يقال إنه يسيطر على الجيش والأمن عبر أفراد مواليين له من نفس المنطقة، وأثناء حكم طالبان كانت السيطرة البشتونية - لاسيما المنحدرين من مناطق قندهار وما جاورها - على مقاليد الحكم الطالباني سافرة مما ولد استياءً حتى في أوساط بقية طالبان البشتون من مناطق أخرى.

ورغم نفي الزعماء السياسيين وجود أي نوع من الحساسيات العرقية والقومية إلا أن الشعور بوجود هذا الأمر بات واضحاً حتى إن قادة معروفين بخطهم الإسلامي الشمولي مثل حكمتيار يستخدمون اليوم الخطاب العرقي في صراعهم مع النظام الحالي؛ فقد وجه في بداية شهر سبتمبر 2002 خطاباً للبشتون طالبهم بالقيام ضد من

2- أغيار النظام:

تعتبر هذه النقطة هي الأوضح في المجتمع الأفغاني، فقد أدى الخروج على الحكم الشيوعي في 1978، ثم الجهاد ضد الغزو الروسي، ثم أثناء الحرب الداخلية، إلى انفلات الأطراف وضعف سيطرة الحكومة المركزية في العاصمة كابل على أنحاء البلاد، وكان هذا الانقسام واضحاً وجلياً في فترة ما بين 1992 و1996 أي فترة سقوط الحكومة الشيوعية حتى مجيء حركة طالبان، حينما انفلت الطرف الشمالي بقيادة الجنرال الأوزبكي عبد الرشيد دوستم، وانفلت الجنوب والغرب بقيادة طالبان، وفي الشرق مجلس قادة الشرق، وفي بقية المناطق كانت تحكم حكومة الرئيس رباني وتحولت أفغانستان آنذاك إلى كاتونات ومناطق.

ونتيجة للانظام والفوضى والفقر وغياب القانون استشرى الفساد الإداري والاختلاس والمحسوبية، وظهرت طبقة أثرياء الحرب من القادة الميدانيين وزعماء الأحزاب ومسئولها بجانب طبقة أثرياء المخدرات.

كل هذا أدى لارتفاع عدد طبقة فقراء الحرب والجياع الذين أصبحوا وقوداً للحرب بحثاً عن لقمة العيش، وأدت الحرب إلى إزالة الطبقة المتوسطة والمتقفة في المدن التي تشرد أفرادها إما إلى الدول المجاورة أو التحقوا بمجموع فقراء الحرب يبحثون عن أي وظيفة لسد الرمق، فانتشرت مهنة بيع السلاح والسرقة.

أما في مرحلة طالبان كانت هناك مركزية واضحة في معظم أجزاء البلاد، التي كانت حركة طالبان تسيطر عليها وكانت الجبهة المتحدة تسيطر على قرابة 20% من الأراضي في الشمال الشرقي وبعض مناطق الوسط.

بعد أغيار نظام طالبان واتفق الأطراف الأفغانية الرئيسية على تشكيل حكومة مؤقتة بمساعدة دولية، لا

وفيما يرى بعض المزاراة أنهم يمثلون قرابة 30% نجد مصادر أخرى تحصرهم في حدود 15% كحد أقصى. وهذا نجد ذاته يعد أحد أهم أسباب التنافس العرقي.

4- الانكشاف على الخارج:

كانت أفغانستان قبل الحرب تعتمد على الواردات في معظم ضرورياتها ما عدا الغذاء، غير أن الحروب المتتالية جعلتها عالة على الخارج في كل شيء حتى الطعام، وقد فتحت هذه الحاجة الباب نحو تدخلات أجنبية لاسيما من الجيران الطامعين، وأصبحت أفغانستان ساحة لتصفية حسابات إقليمية لهذه القوى بل امتد الأمر لتدخل دول بعيدة مثل السعودية والهند ودول آسيا الوسطى والصين وتركيا. وتوسعت دائرة الانكشاف لتشمل الثقافة والتبعية الفكرية عبر تسييس المساعدات التعليمية والإعلامية والتوعية الدينية.

وأمام اتساع مساحة الانكشاف وتشعبها إلى مختلف نواحي الحياة تعمق النفوذ الخارجي في أفغانستان عبر العرقية السياسية والمذهبية الفكرية والتبعية الاقتصادية والتسليحية العسكرية، وأدى كل ذلك إلى أن مستقبل أفغانستان بات رهناً لاتفاق هذه القوى الخارجية.

أفغانستان.. فرصة ذهبية أم دوامة جديدة؟

يصف الكثيرون التغيرات الأخيرة على الخريطة السياسية لأفغانستان بأنها فرصة ذهبية للزعامات والشعب الأفغاني وكذلك للمجتمع الدولي لبناء أفغانستان جديدة تطوي صفحات الماضي الأليم وتفتح صفحة جديدة ملؤها الازدهار والرفاهية والتنام الجراح.

هذه النعمة كانت واضحة منذ الأيام الأولى لتداعيات أحداث 11 سبتمبر على لسان معارضي طالبان الذين رحبوا بالتدخل الدولي والمهجوم الأمريكي على أفغانستان، وأصبحت كذلك النعمة السائدة في الوعود

اغتصب حقوقهم وهم الأكثرية التي تشكل 70% من السكان!!

وقد لعب العرق دوراً واضحاً في الحياة السياسية، فانقسم الشيبوعيون إلى "خلق" البشتوني و"برشم" الطاجيكي، كما أن معظم الأحزاب الجهادية تركزت شعبيتها في الامتدادات العرقية لزعمائها.

وقد شهدت فترة حكم طالبان مجازر كبيرة موجهة إلى عرقيات أخرى مما عمق الجرح والضغائن، وقد يستمر الأمر إلى أمد بعيد للتغلب على هذا الشعور؛ فمثلاً أدت المجازر الجماعية التي تعرضت لها قوات طالبان في مدينة مزار شريف عام 1997؛ حينما قتل ما لا يقل عن 8000 من قواها هناك، أدت إلى ثأر دموي أعمى من كل من ينتمي إلى (المزاراة الشيعية) عام 1998 لما سيطرت طالبان على تلك المناطق وتم قتل قرابة 3 آلاف من الشيعة المزاراة بينهم مسنون وأطفال ونساء حسب التقارير الدولية، كما أن مناطق أخرى طاجيكية شمال كابل وفي باميان وسط أفغانستان وفي الشمال الأفغاني عمدت قوات طالبان إلى تدمير قراها وحرقها وتدمير أنظمة الري وكروم العنب والبساتين والزروع. وقد أدى ذلك بالطبع بعد الهجوم الأمريكي والهيار نظام طالبان إلى أن تتعرض قوات الحركة إلى مجازر في الشمال، حيث تتحدث الآن المصادر عن مقتل أكثر من 5000 خنقاً من أسرى طالبان الذين استسلموا للقائد الأوزبكي دوستم في الشمال، كما اعترضت التقارير الدولية على ممارسات تعسفية موجهة ضد الأقليات البشتونية المستوطنة في الشمال وطالبت بحفظ حقوقهم في تلك المناطق.

ومما يزيد من التنافس العرقي عدم تحديد النسب لكل عرقية؛ حيث ترفض معظم الأقليات الأخرى النسب الموجودة نظراً لكونها قائمة على إحصاءات حكومات بشتونية ففي حين يرى بعض البشتون أنفسهم 70% من عدد السكان يرى غيرهم أنهم لا يزيدون على 40%،

الدولية أثناء الاجتماعات التي شهدتها عواصم عالمية وزيارات المسؤولين الدوليين للعاصمة الأفغانية كابل.

غير أن هناك آراء أخرى ترى أن البدايات التي بين المجتمع الدولي عليها تحركه لبناء أفغانستان بدايات خاطئة بدءاً من التدخل الأمريكي العسكري حتى مؤتمر بون وفرض حل من خارج أفغانستان وإنجاح السيناريو الأمريكي السياسي في أفغانستان بشكل تعسفي دون السعي للبحث عن حل جذري لمشاكل أفغانستان الأساسية.

بعيداً عن الرأي الأخير الذي لا شك في أنه يحمل شيئاً من الواقعية في طياته، كانت آمال كبيرة قد تفتقت في بداية التغيرات الأخيرة لدى المواطن الأفغاني الذي أمهكته الحروب المستمرة والتشريد والاعتراب، وبنى آملاً كبيراً على الوعود الدولية وعلى وعود القيادات الجديدة، وعاد خلال سنة مضت أكثر من مليون ونصف مليون مهاجر من كل من باكستان وإيران، إلا أن هذه الآمال بدأت تتلاشى شيئاً فشيئاً نظراً لبطء عملية إعادة الإعمار.

ورغم استمرار المعارك بين قادة محليين في بعض المناطق، واستمرار متابعة فلول طالبان والقاعدة في الجنوب وتعرض القواعد الأمريكية وقواها لهجمات متفرقة، وتعرض العاصمة وبعض المدن الرئيسية في الجنوب والشرق لهجمات صاروخية أو تفجيرات بين الفينة والأخرى، إلا أن الحياة تستمر بشكل عادي في أفغانستان وإن كان الوضع ليس بالوردية التي تؤكد عليها أحياناً تقارير رسمية، وليس بالسوداوية التي يرسنها من مخالفون النظام الحالي.

وعلى كل الأحوال تبقى الأوضاع في أفغانستان في حالة من عدم الاستقرار لوقت طويل لأنه حتى في أحسن الحالات من غير الواقعية أن نتوقع حدوث تغيرات جذرية في اتجاه سلام شامل يعم جميع أرجاء أفغانستان وأن يزدهر

الاقتصاد وتشمل الرفاهية حياة الشعب الذي فقد كل شيء في حروب بالوكالة طيلة ربع قرن من الزمان.

الوقوف أمام الواقع الأفغاني الأليم الذي ذكرنا طرفاً منه فيما سبق، ونظر للوعود الدولية في مؤتمر طوكيو (4.5 مليارات دولار حتى عام 2006)، فإن حجم المأساة أكبر بكثير من الوعود الدولية التي ظهر ببطء وصولها خلال عامها الأول مما بدا في صرخات المسؤولين الأفغان- وحتى المراقبين الدوليين- من النتائج السلبية لذلك.

وفي مقال له في واشنطن بوست بتاريخ 2002/10/29 تساءل وزير الخارجية الأفغاني عبد الله عبد الله عن هذا التناقض في الموقف الدولي تجاه دعم أفغانستان؛ حيث صدق المجتمع الدولي على مبلغ 4.5 مليارات دولار حتى عام 2006 أي أن يكون نصيب كل فرد أفغاني 75 دولاراً في السنة الأولى و42 دولاراً لبقية السنوات الخمس، في حين حصل الفرد الواحد على 250% في حالات مشابهة في رواندا وبوسنيا وكوسوفو وتيمور الشرقية. وطالب بأن يتم تخصيص 10 مليارات دولار لأفغانستان حتى تكمل معظم خطة إعادة إعمارها.

هذا، وكانت المصادر الأفغانية التي حضرت مؤتمر بون في 2 ديسمبر 2002 لمناقشة أوضاع أفغانستان، قدرت تكاليف إعادة إعمار أفغانستان لخمس سنوات مقبلة بمبلغ 23 مليار دولار، وهو رقم ضخيم مقابل ما تم تحديده في طوكيو العام الماضي. وحسب تقرير مكتب تنسيق المساعدات الدولية لأفغانستان التابع للحكومة الأفغانية لم تحصل الحكومة المؤقتة على أكثر من 130 مليون دولار من مجموع 1.3 مليار دولار تم صرفه على أفغانستان من قبل الدول المانحة أي بنسبة 10% من هذه المساعدات.

وظهرت مؤخراً تصريحات عديدة من المسؤولين الأفغان تشتكي من وجود أكثر من ألفي موظف دولي في

أفغانستان يتقاضون رواتب كبيرة ويعيشون حياة مرفهة على حساب إعادة إعمار أفغانستان، وتطالب الحكومة الأفغانية بتقليل هذا العدد وإشراك الإدارات الأفغانية في تنفيذ مشاريع الإعمار.

ومن طرفها، ترى الدول المانحة أن الحكومة الأفغانية والمؤسسات التابعة لها تفتقد للشفافية والمهنية التي تضمن تنفيذ المشاريع بالصورة المطلوبة، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للحكومة الأفغانية لرفع قدراتها المهنية ومحاربة الفساد في داخلها.

ونعترض من خلال تناولنا لمجالات إعادة إعمار أفغانستان المتعددة إلى مكاسب مرحلة ما بعد طالبان وكذلك إلى نكسات هذه المرحلة مع مناقشة حلول مقترحة لكل مجال، محاولة منا لفهم الواقع الأفغاني وكذلك للأفق المستقبلية والسيناريوهات المتوقعة لهذه الأزمة التي طال وأصبحت نزيهاً للأمة الإسلامية خلال ربع قرن مضى.

لقد أوردت دراسة جديدة قام بها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية السويسري عن حقوق الإنسان وإعادة الإعمار في أفغانستان، أوردت نتائج استبيان ومسح ميداني قام به المركز في مناطق مختلفة في أفغانستان، ومع مسئولين أفغان وآخرين دوليين عن أولويات إعادة الإعمار في أفغانستان فكانت النتائج كالتالي:

حدد (57%) من سكان المدن وهم يشكلون 22% من جميع سكان أفغانستان الأمن كأولوية قصوى لهم، ثم العمل (16%)، ثم التعليم (12%)، ثم الطعام (8%)، في حين حدّد سكان الريف- وهم يشكلون 78% من السكان- الطعام على رأس قائمة أولوياتهم (42%)، ثم الأمن (29%)، ثم التعليم (12%)، ثم الري والزراعة (6%)، وكذلك العمل (6%).

وأما من حيث الجنس فقد اختار كل من الرجل والمرأة الأمن كأولوية قصوى (42% عند الرجال و39% عند النساء)، غير أن الطعام كان أولوية أعلى من الأمن عند النساء (49%) مقارنة بالرجال (22%)، وفي المقابل حاز العمل أحد الأولويات عند الرجال (14%) مقابل 0% عند النساء، أما التعليم فقد حاز اهتمام الجنسين (14% عند الرجال و9% عند النساء).

وبناء على هذه الدراسة يعتبر الأمن واستقرار السلام الأولوية القصوى لدى معظم طبقات الشعب، وربما الحاجة إلى الأمن تكون أشد في المدن الكبيرة حيث شهدت في التسعينيات معارك بين لوردات الحرب ويصعب السيطرة على الأمن فيها، على خلاف الريف حيث يخضع لسيطرة قادة محليين وتربطه كذلك أواصر القبيلة والمشتركات الأخرى ويبقى عادة بعيداً عن الصراعات.

وعلى هذا نلقي الضوء على أهم محاور مشروع إعادة الإعمار في أفغانستان ما بعد طالبان والتي ما زالت تمضي بخطى بطيئة حسب معطيات الواقع.

1- إعادة إعمار مؤسسات الدولة:

تعتبر إعادة إعمار مؤسسات الدولة وعلى رأسها الجيش الوطني وقوات الشرطة والأمن الداخلي من أولويات خطة إعمار أفغانستان والتي تضمن استقرار البلد واستمرارية السلام وضمان سيطرة الحكومة المركزية والدفاع عن البلد تجاه الأخطار الخارجية. وبجانب هذه المؤسسات الهامة هناك مؤسسة التعليم والقضاء والإعلام وبقية المؤسسات الحكومية التي تقوم بتسيير العمل اليومي.

كل هذه المؤسسات كانت قد تعرضت لخراب كبير من جرّاء الحروب المستمرة؛ حيث تفكك الجيش الوطني بعد مجيء المجاهدين إلى السلطة عام 1992 إلى قوات شبه عسكرية تابعة لمناطق مختلفة وكذلك أصبحت قوات الأمن والشرطة تابعة لحكومات محلية يديرها لوردات

الحرب. وحتى في زمن طالبان حيث كانوا يحكمون معظم الأراضي الأفغانية لم يتم بذل مساع جادة لإعادة إعمار مؤسسات الدولة على أسس علمية تلي احتياجات أفغانستان، بل استمر الحال على ما هو عليه.

وخلال سنة مضت حاولت حكومة كرزاي إعادة إعمار المؤسسات لكن يبدو أن هناك تحديات صعبة تحول دون إيجاد مؤسسات وطنية تتمثل فيها المهنية والشفافية وتمثل أفغانستان تماماً وتستجيب لواقع التعدد العرقي بهذا البلد.

ونتناول هنا إعادة إعمار أهم المؤسسات الحكومية التي تضمن بقاء أفغانستان ووحدها:

أ- المؤسسة الأمنية (الجيش الوطني والشرطة

والاستخبارات): يعتبر إيجاد جيش وطني لأفغانستان أهم تحدٍ أساسي لحكومة كرزاي وللمجتمع الدولي الذي أخذ على عاتقه إعمار أفغانستان وإعادة السلام في هذا البلد الهام استراتيجياً، إذ من الصعب جداً أن تبقى القوات الدولية في أفغانستان للأبد. وفي حالة فشل الجهود الداخلية والخارجية في إيجاد جيش وطني يمثل جميع الشعب الأفغاني بعيداً عن التوجهات السياسية للجماعات والأحزاب وتكون مهمته الدفاع عن أفغانستان والسعي لاستقرار الأوضاع، يبقى من الصعب تصور السلام الشامل والدائم في أفغانستان.

وقد تم أخذ خطوات معينة في اتجاه تأسيس جيش وطني منذ أكثر من سنة، وبمساعدة من الولايات المتحدة والقوات الدولية، فقد تم تخريج قرابة 2000 من الجنود والضباط كنواة للجيش الأفغاني غير أن هناك شكوكاً من جهات كثيرة بأن العناصر الطاجيكية - ومنهم عناصر شيوعية - هي التي تشكل 90% من قيادات الجيش، وبالتالي جرى حرمان البشتون - كأكثر كتلة عرقية في

أفغانستان - وكذلك بقية العرقيات من التمثيل في هذا الجيش.

وفي دراسة نشرتها مجلة فورين أفييرز الأمريكية في يوليو 2002 أكد الكاتبان (أنجا مانويل وب. سينجر) على ضرورة إيجاد جيش نموذجي قوامه 80 ألف جندي يمثل جميع العرقيات الأفغانية ويدار بشكل مركزي، يستقر في أهم المدن الأفغانية ويتم تدريبه بواسطة خبراء دوليين بعد جمع الأسلحة التي يقدر عددها الإجمالي بقرابة 600 ألف قطعة سلاح منتشرة في جميع البلد. وقد شهدت المحافظات الشمالية في شهر نوفمبر 2002 بدء حملة جمع الأسلحة والتي أعطت نتائج إيجابية حسب مصادر الأمم المتحدة التي تشرف على الأمر.

وأكدت الدراسة على وجود فئات عديدة في المجتمع لا تريد عودة النظام، وتريد البقاء بحريتها في المناطق التي تحكمها بعيداً عن الحكومة المركزية، أو تقايض وجودها من أجل الحصول على مزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية. وهناك الفئات المعادية للنظام الحالي مثل طالبان والقاعدة وقوات حكمتيار، وهذه القوات تسعى لتوجيه ضرباتها للنظام في أي وقت.

ويجب أن تتخذ الحكومة خطة متدرجة في تشكيل جيش وطني يكون قادراً على التحرك في كل مناطق أفغانستان دون أي حساسيات، وكذلك بناء شرطة أو قوات شبه عسكرية في المناطق المتعددة تقوم بإعادة الأمن وبأسلحة متوسطة.

ولقد اقترح وزير الدفاع الحالي أن يكون قوام الجيش الوطني 150 ألف جندي، غير أن الاقتراح الدولي يبدو أنه يستقر على 80 ألف جندي للجيش الوطني و8000 جندي للقوات الجوية و70 ألفاً من القوات للحرس الحدودي والشرطة.

وفي الاجتماع الذي جمع بين وزير الخارجية الأفغانية عبد الله عبد الله ومندوبي الدول المانحة في 2002/4/3 في جنيف للبحث عن حاجات أفغانستان الأمنية، أقر الحضور أن تأخذ الولايات المتحدة الدور الرائد في تدريب الجيش الأفغاني الوطني، كما تكفلت ألمانيا بدور مماثل في تدريب الشرطة، والمملكة المتحدة في مكافحة المخدرات، وإيطاليا بالشؤون القانونية وتنفيذ القوانين.

وتبلغ تكاليف الجيش الجديد، وفقاً لخطة المسؤولين الأفغان نحو 235 مليون دولار خلال السنة الأولى، كما تم تقدير مبالغ تدريب الشرطة ودفع رواتبهم خلال السنة الأولى بـ 187 مليون دولار.

وكان المنسق الأمريكي دوبيتر قد صرح في الاجتماع نفسه أن الحكومة الأمريكية طلبت من الكونغرس مد أفغانستان بتمويل إضافي يبلغ 278 مليون دولار خلال السنة المالية 2002، يتضمن هذا المبلغ تخصيص 60 مليون دولار لتطبيق القانون ومكافحة المخدرات، و50 مليون دولار لتعزيز التدريب العسكري، وإنفاق 20 مليون دولار في مجالات أخرى منها دعم الرواتب وتغطية نفقات الصيانة الخاصة بالجيش الوطني.

كما أن الخطة - حسب تصريحات الأخصر الإبراهيمي في نفس الاجتماع - ترمي إلى تسريح نحو 70 ألفاً من المقاتلين السابقين، فضلاً عن تقديم مساعدات لآلاف من الذين تشوهوا أو أصيبوا بإعاقات خلال ربع قرن من الحرب في أفغانستان.

ويبدو أن رغبات الدول الكبيرة والمانحة كانت وراء اقتراح الرئيس الأفغاني حامد كرزاي في مؤتمر بون في 2 ديسمبر 2002 بتشكيل جيش وطني من 70 ألف جندي تتولى فرنسا والولايات المتحدة تدريب عناصره.

لكن رغم هذا كله تبقى هناك شكوك كثيرة حول نية الولايات المتحدة والدول الغربية في إبعاد المجاهدين

السابقين بحدوء من التكوين الجديد للجيش ومحاولة بناء جيش تخصصي لا يحمل عقيدة معينة أو يكون جيشاً علمانياً بعيداً عن متناول السياسيين بخلاف ما هو عليه الحال الآن.

فقد تمت دعوة العسكريين السابقين وقيادات سابقة للجيش الأفغاني، بعضهم ممن خدموا في الجيش أثناء الحكم الشيوعي وبعضهم كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي مما يثير مخاوف لدى الجماعات الإسلامية داخل الحكومة مثل الجمعية الإسلامية التي ينتمي إليها وزير الدفاع الحالي، أو حتى تلك التي تعارض الحكم مثل الحزب الإسلامي التابع لحكمتيار وغيره من الأحزاب والمجموعات الجهادية السابقة. ويبدو أن الصراع سيبقى مستمراً في محاولة انتزاع السلطة من الطاجيك داخل الجيش وإحلال قيادات جديدة من العرقيات الأخرى التي تتهم الطاجيك باحتواء الجيش والأمن.

وكان مسئولون في البنتاغون أصدروا مذكرة بعنوان: (طريق المستقبل أمام الجيش الأفغاني الوطني) توصي بأن يستند تشكيل الجيش إلى قاعدة واسعة تتعدد فيها العرقيات، ويتم تدريبه مركزياً ويخضع لإدارة مدنية.

وبجانب الجيش هناك "الاستخبارات الأفغانية" التي يسيطر عليها الطاجيك من أنصار القائد الراحل أحمد شاه مسعود بشكل كبير ويتهمه الآخرون بأنها أداة لإحكام سيطرة هذا الفريق على مقاليد الأمور. وكان الرئيس كرزاي أمر بالبحث في وضعية هذه الإدارة وتحديد مهامها وتوجيه سياساتها، عبر تعيين هيئة من مختلف الوزراء، هو ما أوجد بلبه بين بعض الوزراء الذين قالوا: إن الرئيس يريد أن يضعف هذه الإدارة الهامة التي تحرص على حفظ البلاد من الدسائس والمؤامرات من وراء الحدود، في إشارة إلى باكستان التي يتهمها بعض الأطراف في حكومة كرزاي بتدبير مؤامرات ضد الوضع الجديد وإيواء طالبان والقاعدة وحكمتيار ودفعهم لزعة الوضع.

فحسب إحصاءات غير رسمية يوجد حالياً 25 ألف عضو مسجّل لدى الاستخبارات الأفغانية المعروفة بـ(إداره أمنيت دولتي)، غير أن نشاطات هذه الإدارة ما زالت -مثل بقية المؤسسات الحكومية- مقتصرة على العاصمة ومناطق معينة، في حين تتمتع بقية المناطق باستخبارات خاصة بها، ربما يأخذ أفرادها الرواتب من الحكومة المركزية لكن لا شك أن ولاءهم يقيس للقادة المحليين.

أما الشرطة فقد تمت الموافقة على بناء قوات شرطة قوامها 70 ألف شرطي، يقومون بمهمة الحفاظ على الأمن في المدن والمراكز الإدارية، وتقوم ألمانيا بتدريب هذه القوات وتسليحها وتجهيزها بالأدوات الضرورية. وقد تم تعيين تاج محمد وردك من أنصار الملك السابق ظاهر شاه وزيراً للدخالية خلفاً لمحمد يونس قانوني- الرجل المقرب للقائد الأفغاني الراحل أحمد شاه مسعود- في محاولة واضحة لترتيب الأوراق داخل حكومة كرزاي التي كانت تفتقر لوجود بشتوني في وزارات القوة.

ب- المؤسسات المدنية: إعادة بناء المؤسسات المدنية هي التحدي الثاني في مجال إعادة المؤسسات الحكومية، ويأتي في مقدمتها التعليم والصحة والقضاء. ولقد بدأ العمل في هذه المجالات منذ الأيام الأولى للحكومة المؤقتة، وبدأت الوزارات المختصة تتحرك لمواجهة حجم العمل الملقى على عاتقها والذي لا شك يعتبر كبيراً وضخماً بكل المقاييس، لا سيما في ظل عدم وجود دعم دولي قوي وقلة المتخصصين الأفغان.

والبدء بتشغيل هذه المؤسسات يتطلب وجود إدارة تنفيذية قوية ونزيهة بجانب الأمن والاستقرار السياسي، فالتعليم والصحة والقضاء ونظام الجمارك والضرائب وتنظيم التجارة كلها تعد من أهم احتياجات الشعب اليومية، وبالتالي فإن شعورهم بالأمن فقط ليس كافياً كي يشعروا بالسلام والازدهار. وكان من المآخذ الأساسية

على حركة طالبان أنها رغم بسط أمن نسبي في معظم المناطق التي كانت تسيطر عليها، إلا أنها فشلت في تشغيل بقية مرافق الحياة اليومية من التعليم والصحة وفرص العمل والتنمية.

ويشكل دفع رواتب الموظفين في هذه المؤسسات أكبر تحديات حكومة كرزاي؛ حيث يتم صرف 40 مليون دولار "شهرياً" على رواتب الموظفين والتي تتأخر لشهور أحياناً؛ حيث لا تقدر الحكومة على توفير أكثر من 90 مليون دولار من ميزانيتها السنوية البالغة 460 مليون دولار للسنة الجارية (21 مارس 2002 حتى 20 مارس 2003)، حسب مصادر مكتب تنسيق المساعدات الدولية لأفغانستان.

وقد شهد التعليم اهتماماً كبيراً في أفغانستان كأهم دعائم إعادة الإعمار؛ حيث تعتبر الأمية أحد الأسباب التي تقف وراء العصبية والجرائم والبطالة في كثير من الحالات، وقد بدأ العام الدراسي الجديد في أفغانستان في 24 مارس الماضي بذهاب قرابة 3 ملايين تلميذ وتلميذة للمدارس منهم 30% من الفتيات اللاتي كن محرومات من التعليم أثناء حكم طالبان، وكانت مصادر البنك الدولي حددت مبلغ 650 مليون دولار لإعادة إعمار المؤسسة التعليمية في أفغانستان لخمس سنوات قادمة، منها 80 مليوناً في السنة الأولى.

ولقي تعليم المرأة اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي وكذلك الحكومة المؤقتة، لكونه إحدى القضايا الساخنة في عهد طالبان الذين منعوا تعليم المرأة سيما في المراحل المتقدمة. لكن تعليم المرأة مازال يعاني مشاكل حمة في المناطق الريفية سيما في الجنوب البشتوني حيث تعرضت عدة مدارس للحرق وتم تهديد الأسر التي ترسل بناتها للدراسة.

"إسلامية الحكومة" مما قد يدفع البلد نحو مواجهات سياسية وثقافية حول هوية الحكم والدستور مستقبلاً.

ويعد اللويا جركا أكبر تجمع سياسي للأفغان في الآونة الأخيرة وكان مظهرًا إيجابيًا بحد ذاته بعيداً عن النتائج التي أفرزها.

وفي مجال الحريات هناك مائة مطبوعة يتم طبعها في البلد إلى جانب إذاعة وتلفزيون حكوميين. كما تم تسجيل ثلاثة وعشرين حزباً وجمعية سياسية واجتماعية في وزارة العدل.

أما عن توحيد العملة الأفغانية فقد شكل خطوة إيجابية في سبيل توحيد البلد وربط اقتصاده بالحكومة المركزية حيث كان يتم تداول ثلاث عملات أفغانية مختلفة في أفغانستان، وبدأ توزيع العملة الجديدة في السابع من أكتوبر 2002، غير أن سير استبدالها بالعملات السابقة بطيء، ويعاني المواطنون من عملية الاستبدال؛ حيث لم تتمكن السلطات من شراء كل العملات السابقة، كما أن العملة الجديدة لم تقو أمام العملات الأجنبية مثل الدولار الأمريكي والروبية الباكستانية؛ العملتان الأكثر رواجاً في أفغانستان، خاصة في المعاملات الكبيرة مثل العقارات والذهب والتجارة البنينة.

لكن يبدو أن التغلب على هذه المشكلة قد يحتاج وقتاً أطول؛ حيث ما زال كثيرون يشككون في قدرة الحكومة الجديدة على السيطرة على الاقتصاد بشكل كامل والتحكم في الضرائب والجمارك.

وبالنسبة لقضية الفساد والرشوة والاختلاس فتعتبر من أكبر التحديات الإدارية التي تواجه حكومة كرزاي في المرحلة الحالية، وقد قام كرزاي مؤخراً بإقالة عشرين مسؤولاً حكومياً في مختلف الولايات اتهموا بالرشوة والتقصير في أداء مهامهم أو الاختلاس، في خطوة اعتبرها المراقبون عرضاً عضلات للحكومة المركزية وطمأنة للدول

وأما القضاء فقد تم تعيين المولوي فضل الهادي شينواري (من علماء البشتون من شرق أفغانستان) رئيساً للقضاة، وقد تعرض القضاء الأفغاني لكثير من الانتقادات من قبل العلمانيين وكذلك من مؤسسات حقوق الإنسان في الغرب على أساس أنه لم يحدث تغيير ملحوظ في الأحكام الشرعية التي كانت سارية أيام طالبان، غير أن الحكومة المؤقتة تصر على أن الإسلام هو المصدر الأساسي للقضاء الأفغاني.

وتجرى حالياً صياغة الدستور الأفغاني الجديد من قبل لجنة مكونة من أساتذة قانون سابقين وعلماء شرعيين برئاسة د. نعمت الله شهراي نائب رئيس الجمهورية، والذي تخرج في جامعة الأزهر بمصر في بداية السبعينيات. وحسب تصريحات وزير العدل الأفغاني عبد الرحيم كريمي فإن 20% من الدستور يتم أخذه من كتب الفقه الإسلامية والبقية من القوانين المعمول بها في بقية الدول الإسلامية.

وأما عن سير القضاء فهناك صعوبات في المناطق البعيدة عن السلطة المركزية؛ حيث لا يتمكن القضاء من ممارسة مهامهم بحرية في المناطق التي تقع تحت سيطرة لوردات الحرب.

ولاشك في أن القضاء هو أحد عناصر الهوية التي ترسم وجهة أفغانستان مستقبلاً، وتتنحرف بعض الجهات الإسلامية أن يفرغ القانون من فحواه الإسلامية ويتم إدخال قوانين وضعية في القانون، ويكون هذا سبباً كافياً لتفجير صراع جديد لدى كثيرين يشعرون أنهم قدّموا الكثير من أجل الإسلام في هذا البلد.

ولذا أصر المجتمعون في لويا جركا (المجلس الشعبي الكبير) في شهر يونيو الماضي على أن يحتوي اسم الحكومة المؤقتة كلمة (الإسلامية)، وكان الاتجاه واضحاً نحو

المانحة التي شككت في نزاهة الإدارة المؤقتة بشأن توظيف أموال المساعدات في جهاتها الحقيقية. إذا تعتبر مكافحة الأمراض الاجتماعية في الإدارات الحكومية في ظل الفقر والبطالة والغلاء الفاحش أمراً صعباً جداً قد يأخذ وقتاً طويلاً لتغلب الحكومة على هذه المشكلة، فالطبقة المتوسطة التي تمتنع الوظائف الحكومية، والتي قد تتضرر بشكل كبير من الغلاء قد تتورط في الفساد الإداري، و من ثم تحتاج الحكومة أن تقوم بتحسين حالة هؤلاء الموظفين ومكافحة الغلاء. ويعتبر إيجاد فرص عمل للعاطلين وكذلك من يتم تسريحهم من المجموعات المسلحة بعد تشكيل الجيش وجمع الأسلحة أمراً ضرورياً لوقف أي أعمال إجرامية ودمجهم في شرائح المجتمع المفيدة.

2- إعادة إعمار البنى التحتية:

الحديث عن إعادة إعمار البنى التحتية التي تدمرت خلال ربع قرن من الحرب هو الحديث الأساسي في مناقشات واجتماعات الدول المانحة، وكذلك الحكومة المؤقتة وحتى بين الناس العاديين الذين يريدون مشاهدة الطرق السريعة والسدود وأنظمة الري والكهرباء والغاز والنفط.

ولا شك أن ما أشرنا إليه حتى الآن هو من نوع الإعمار غير الملموس والذي بدوره يساعد على الإعمار في مرحلته المادية والملموسة؛ حيث يبدأ الشغل الأساسي لبناء البلاد.

وقد تم تقدير 3.2 مليارات دولار لإعادة إعمار البنى التحتية حتى عام 2006 منها مليار دولار لبناء الطرق و850 مليون دولار للزراعة والمناخ الطبيعية و760 مليون دولار للطاقة، وقد بدأ بالفعل في نوفمبر 2002 إعادة بناء طريق هرات كابل (1200 كم) بمبلغ 250 مليون دولار بدعم من المملكة السعودية واليابان والولايات المتحدة.

وكان اختيار مدينة هرات لكونها مدينة تجارية هامة؛ حيث تدخلها السلع من تركمانستان وإيران، ويمر هذا الطريق كذلك من الجنوب بمدينة قندهار معقل طالبان السابق. وسياسياً تأتي أهمية هذا الطريق من ربطه غرب و جنوب أفغانستان بالعاصمة كابل.

ويعتبر إعمار المطارات داخل المدن الأفغانية لربطها بعضها ببعض من الأمور الأساسية، فأفغانستان دولة جبلية وفي الشتاء يصعب المرور بين الولايات، مما يجعل الكثير من المناطق منقطعة عن المركز وعن العالم أحياناً.

وبما أن أفغانستان تعتمد في اقتصادها على الزراعة (57%) وتربية المواشي وتجارة المكسرات والفواكه وصناعة السجاد فيتم التركيز في المرحلة الأولى على بناء الطرق وبناء السدود وأنظمة الري، وفي الخطوة الثانية يتم التركيز على الاستفادة من معادن أفغانستان مثل الغاز الطبيعي والنفط في الشمال الأفغاني والذي يقدر قيمته بـ 22 مليار دولار حسب مصادر شركة (روس نفط) الروسية التي عملت في هذه المنطقة منذ السبعينيات.

وتعتبر إعادة إعمار الطرق وإنشاء سكك حديدية خطوة حقيقية للاستفادة من موقع أفغانستان الجيوستراتيجي لتنشيط التجارة بين وسط آسيا والهند وباكستان، كما أن مد خط الأنابيب من آسيا الوسطى عبر أفغانستان يعتبر أمراً حيوياً لازدهار البلد على المدى الطويل، وكانت شركة يونوكال الأمريكية على وشك إبرام عقد بقيمة ملياري دولار لمد الغاز التركماني لميناء غوادر الباكستاني في بحر العرب عبر أفغانستان في 1997 مع حكومة طالبان، غير أن ضرب أمريكا لأفغانستان عام 1998 بعد تفجيرات كينيا وترايا أوقف هذا العقد. وما زالت الشركات الأمريكية تدرس إمكانية مد الأنابيب من آسيا الوسطى إلى باكستان والهند وبقية الأسواق العالمية عبر أفغانستان بوصفها أقصر الطرق وبإمكان هذه المشروعات أن توفر في حدود 50 ألف وظيفة للأفغان.

الشعب الأفغاني وليس نقطة ضعف، لكن الواقع يقول إن هذه العرقيات المتعددة التي تضمها وديان أفغانستان المتشعبة ولم تنصهر كلها في بوتقة واحدة لازالت بعيدة عن الانتماء لهوية واحدة. لقد لعبت الحرب دوراً بارزاً في إذكاء نار العرقيات والعنصريات؛ حيث ساعدت على البقاء بعيداً عن حكومة مركزية والبقاء في دوائر محلية ضيقة أو حتى في المهجر بعيداً عن الاختلاط مع بقية أبناء الشعب، لقد رسخت الحرب مفهوم القبيلة والحل واللغة والشكل والعادات والتقاليد قبل الانتماء إلى هوية واحدة.

كانت هذه القضية موجودة في أفغانستان من البداية مما دفع جماعات معينة لاتخاذ خطوط سياسية واضحة للتعامل مع القضية العرقية، فمثلاً هناك أحزاب سياسية وتيارات اجتماعية اتخذت من مقاومة ظلم البشتون شعاراً لها وطالبت برفع الظلم عن بقية الأقليات، بل هناك آراء أكثر تطرفاً تنادي بتغيير اسم أفغانستان لأنه لا يمثل كل الشعوب والعرقيات الموجودة فيها بل يمثل البشتون فقط. وبالمقابل توجد تيارات بشتونية قومية تريد السيطرة البشتونية الكاملة على أفغانستان واعتبار الآخرين أقليات صغيرة دخيلة على أفغانستان، كما تنادي بفرض تعميم لغة البشتو وتعتبر أن البشتون ضحايا انتشار ثقافة الأقليات، في إشارة إلى انتشار اللغة الفارسية في البلد كلغة تفاهم بين معظم العرقيات، فمثلاً من السهل أن تجد شخصاً بشتونياً يعتقد أن أفغانستان للبشتون فقط، وأن الطاجيك والأوزبك والبقية جاءوا من آسيا الوسطى إلى هذه البلاد وعليهم أن يرجعوا إلى بلدانهم، وفي المقابل من يعتبر البشتون ليس من المستغرب وجود "اليهود" جاءوا من الشرق الأوسط ويعتبرونهم في الشمال مستوطنين غاصبين، وقد ساعدت المعارك والصراعات بين الجماعات السياسية والنقوذ في مناطق التماس على ترسيخ هذه العداوات.

النقطة الأساسية التي تنطلق منها هذه الحساسيات هي عدم تحديد حجم كل عرقية في أفغانستان خاصة

وفي نفس الاتجاه بالإمكان إلقاء الضوء على الاهتمام باستخراج معادن أفغانستان الغنية مثل الصلب والأحجار الكريمة والبرونز، وكانت تجارة الأحجار الكريمة مثل الزمرد واللازورد تشكل مصدراً أساسياً لتغطية نفقات الحرب للقائد الأفغاني الراحل أحمد شاه مسعود في حربه ضد طالبان، فسيطرة الحكومة المركزية على هذه المعادن وغيرها وتنظيم استخراجها وتجارتها تعد من الخطوات الأساسية في اتجاه إيجاد مصادر دخل ثابتة للحكومة الأفغانية التي حالياً توفر فقط 90 مليون دولار من ميزانيتها السنوية البالغة 460 مليون دولار.

3- إعادة إعمار العلاقات الاجتماعية والعرقية:

تعرضت العلاقات الاجتماعية في أفغانستان إلى خلخلة كبيرة من جراء الحروب والمعارك المتتالية، وبالإمكان القول: إن العقد الاجتماعي المتعارف عليه في أفغانستان خلال القرنين الماضيين قد تفكك وحل محله محليات وعرقيات ومذاهب وأحزاب وقبليات ضيقة، وقبل ذلك أثرت الحرب بشكل كبير في الشخصية الأفغانية والعقلية الأفغانية وطباع المواطن الأفغاني الذي بقي يدين بالولاء للملوكه ورئيس قبيلته وكبير قومه طيلة السنوات التي سبقت الحرب.

ويشكل هذا المحور- في نظري-العنصر الغائب في خطط إعادة إعمار أفغانستان أو الأقل أهمية وهو أمر هام جدا بحيث قد يؤدي عدم الاهتمام به إلى إعاقة خطط إعادة الإعمار في بعض المراحل أو بعض المناطق، ومن أهم مظاهر هذه المشكلات التي قد تعوق الإعمار:-

أ- التفكير الخلي والقبلي: لازالت قضية الهوية الأفغانية من أهم القضايا الاجتماعية التي تعاني منها أفغانستان رغم التصريحات الاستهلاكية لزعماء الأحزاب ومسؤولي الحكومة بأن الأفغان شعب واحد مثل بقية الشعوب المجاورة، وأن التنوع العرقي هو نقطة قوة في

تعرضوا لانتقامات كثيرة أيام طالبان لاسيما في المناطق التي واجهت طالبان بمقاومة شرسة مثل مناطق شمال كابل ومحافظات باميان وتخار ومزار شريف.

ربما يرى البعض أن الوقت كفيلاً بأن تُردم هوة الخلافات مع مرور الوقت، غير أن الواقع يقول إن الخطوات بطيئة في اتجاه تشكيل حكومة وطنية تمثل الجميع بشكل عادل، كما أن الحكومة المركزية فشلت في بسط السيطرة على جميع الولايات حيث ما زالت السيطرة شكلية والقادة المحليون هم الأمراء الحقيقيون في مناطقهم.

كذلك أدى استمرار العمليات العسكرية الأمريكية في الجنوب البشتوني إلى بروز روح الحرمان لدى البشتون والشعور بالظلم وبالتالي التفكير في بدائل أخرى أكثر عنفاً تعبيراً عن هذا الشعور.

ب- اللجوء إلى القوة في حل المشاكلات: لقد أدت الحرب إلى عسكرة المجتمع الأفغاني، وأدى انتشار السلاح وثقافة الكلاشينكوف إلى تغير العقلية الأفغانية في حل الخلافات اليومية داخل القرية وحتى الخلافات السياسية الأخرى، غابت ثقافة الحوار والبحث عن الحلول السلمية لا سيما عندما تتأزم الأمور. لقد كانت أسرة واحدة تحكم البلد والشعب الذي أرخى لها الزمام، وكان بإمكان عسكري بزيه الرسمي دون أن يحمل سلاحاً ولا هراوة أن يذهب إلى مناطق نائية ويجلب المطلوبين في قضايا إلى المحاكم والقضاء وكان يحظى بكل الاحترام، في حين رسخت الحرب في عامة الناس روح التمرد وعصيان الحكومة المركزية واللجوء للسلاح في حل مشاكلات.

وكان من ميراث ربع قرن من الحرب التأكيد على ديموية انتقال السلطة في المجتمع الأفغاني الذي شهد بعد 40 سنة من الملكية المستمرة مشاهد انتقال سلطة ديموية منذ أن أطاح الشيوعيون بالرئيس محمد داود، بعد قتله مع 19 من

العرقيات الأساسية، فمثلاً البشتون يدعون أنهم يشكلون ما بين 60-70% من السكان، في حين تراهم البقية بين 35 و45% حسب رؤى ومعطيات معينة ويعتبرون أن الإحصاءات الموجودة تم وضعها من قبل الحكومات البشتونية.

الحقيقة أن أفغانستان هي بلد الأقليات، والبشتون هم أكبر جماعة عرقية بين هذه الأقليات، كانوا يحكمون أفغانستان كل هذه السنوات، لكن قضية الأكثرية والأقلية أمر يحتاج إلى حسم من قبل جهات محايدة، وربما القيام بإحصاء دقيق ونزيه بمراقبة دولية تضع حداً للأقواويل والدعوى، وعلى هذا فإن إعادة إعمار أفغانستان تحتاج إلى ذوبان الفروق وإعادة الثقة بين هذه العرقيات وممثلها في النظام الحالي وأي نظام مستقبلي.

وفي حين حاولت اتفاقية بون أن تقدم صيغة توفيقية للواقع الأفغاني، فإن الواقع الموجود دفع البشتون إلى الشعور بعدم الأمان في الترتيبات الجديدة لا سيما في كابل العاصمة وتقسيم المناصب خاصة في وزارة الدفاع والأمن الداخلي حيث يسيطر عليه الطاجيك بشكل واضح، وحتى الآن لم يتم إنجاز أي خطوات عملية لإشراك بقية العرقيات بشكل واضح في هذه الأماكن الحساسة مع أن الرئيس الأفغاني حامد كرزاي-وهو بشتوني من قندهار- ردّ هذه الادعاءات وقال إن أكثر من 50% من وزرائه من البشتون، وإن ما يقال من هذه الاتهامات والتخوفات كلها من صنع الإعلام الدولي ولا تخدم مصالح أفغانستان.

وخلال عام مضى تركزت العمليات العسكرية في المناطق البشتونية وشعر البشتون بكثير من الذلة والاحتقار من جراء هذه العمليات بحجة ملاحقة فلول القاعدة وطالبان التي كانت تشكل في 90% منها من البشتون. كما أن البشتون تعرضوا لمضايقات في مناطق غير بشتونية في الشمال والغرب مما دفع الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات عملية للحفاظ على حقوقهم. وكان غير البشتون قد

التي تكون في معظم الأحيان ميسسة ومرتبطة بأهداف معينة.

خطوات عملية لإعادة التوازن الاجتماعي:

وفيما يلي بعض خطوات عملية لإعادة التوازن الاجتماعي بين أبناء الشعب الأفغاني الواحد وإيجاد أرضية صلبة لبناء هوية حقيقية لأفغانستان، وكذلك تحكيم أو اصر الأُخوة والتفاهم بين العرقيات التي طالما نظرت لبعضها البعض بنظرة الشك والريبة:

- 1- إجراء إحصاء سكاني بالتعاون مع المجتمع الدولي ليكون نهاية التكهنات للتوزيع العرقي في أفغانستان، ويشكل الأساس العملي لهذه القضية الشائكة.
- 2- محاولة تحسين شكل الحكومة المركزية من حيث توزيع المناصب العليا، وحسب حجم كل عرقية، وإعطاء شعور للجميع بأنه مُمثّل في الحكومة المركزية.
- 3- العمل الجاد على توفير التعليم، وبسط الطرق بين الولايات، وقصر المسافات الجغرافية، لردم الهوات الثقافية والفكرية والعرقية، وربط الشعب ببعضه البعض وإخراجه من حالة التوقع.
- 4- السعي لإزالة جميع الأمور التي تثير الحساسيات بين العرقيات، وإبداء المزيد من التنازلات من كل طرف للحفاظ على الوحدة القومية.
- 5- الاهتمام بالمناطق النائية والتي بقيت بعيدة عن الاهتمام الحكومي والدولي، من حيث التنمية أو التي تضررت بشكل كبير في الحرب.
- 6- التأكيد على التعددية الحزبية وضمان الحريات السياسية والثقافية والدينية والاجتماعية التي تساعد

أعضاء أسرته، وحتى إسقاط طالبان بواسطة طائرات B-52 الأمريكية.

ج- الحرب بالوكالة: دفعت الخلافات والتنافس

العديد من الزعامات والأطراف السياسية إلى الحصول على الأموال والتسلح من جهات أجنبية خاصة الجيران الطامعين، ويشكل هذا مجد ذاته أكبر نقاط الخلل في المجتمع الأفغاني الراهن.

لقد دفع الأفغان فاتورة الحرب الباردة ثم تصفية حسابات إقليمية بين إيران والسعودية وباكستان والهند، وصراعات وتنافسات إقليمية أخرى، وغدّى هذا الأمر عقلية التفسير التأمري للأحداث لدى جميع أطراف الصراع، فمثلاً من السهل أن نجد الجهات المتصارعة تقوم باتهام بعضها البعض بالعمالة للجهات الخارجية دون البحث عن الأسباب الحقيقية لدفع هؤلاء للتعامل مع هذه الجهات الخارجية وتمكينها من التدخل في الشؤون الأفغانية.

د- الاتكال على المعونات الخارجية: أدت الحرب

والفقر والجوع والتشرد إلى اعتماد الأفغان على المساعدات الخارجية، ليس فقط في عمليات إعادة إعمار بلدهم، بل في قضاء حاجياته اليومية خاصة في المناطق التي شهدت جفافاً أو عانت من ويلات الحرب والتشريد. ويعتقد معظم الأفغان أن المجتمع الدولي وجيران أفغانستان ودولاً كبيرة مثل روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية هم المسئولون عن إعادة إعمار أفغانستان لأنهم هم الذين دمروها بجروهم وتدخلاتهم، وليس الأمر "صدقة" من هذه الدول أو ممناً منها؛ إن استثناء هذه الروح-وهي انتظار المؤسسات الدولية حتى تعمر أفغانستان- لا يساعد كثيراً في نجاح خطط الإعمار على المدى البعيد، ويجب أن يكون هناك نفي جماعي للإعمار على مستوى كل أفغانستان حسب خطة داخلية، مثلما بنى الألمان بلدهم المدمر بعد الحرب العالمية الثانية دون كثير انتظار للمساعدات الخارجية

مجتمع أفغانستان المتعدد العرقيات على التقارب والتفاهم والتحمل السياسي.

7- التأكيد على الإسلام كعامل توحيد بين هذه العرقيات؛ حيث يشكل الإسلام دين 99% من أبناء الشعب منهم 88% من السنة الأحناف و12% من الشيعة. وكان الإسلام قد لعب دوراً كبيراً في تماسك الشعب الأفغاني في مختلف مراحل تاريخه الممتد. ويجب الاهتمام بهذا العنصر الهام في هذه المرحلة الحساسة دون النظر إلى دعوات علمانية تسعى لإبعاد الإسلام عن الحياة السياسية والثقافية والتعليمية.

8- التأكيد على أفغانستان كبيت مشترك لجميع الشعب بجميع عرقياته، ودعم هذا الشعور بخطوات عملية عبر برامج توعية شاملة تشترك فيها مؤسسات التعليم والإعلام والمؤسسات الاجتماعية غير الحكومية في جميع أنحاء أفغانستان.

4- إعادة إعمار المكانة الإقليمية والعالمية:

تعد هذه الحلقة هي الأخيرة في مشروع إعادة إعمار أفغانستان؛ وهي عودتها إلى الأسرة الدولية والإقليمية كدولة مستقرة تلعب دورها الإيجابي في ربط جنوب آسيا بوسط آسيا وربط الشرق الأوسط بالشرق الأقصى.

فقد تحولت أفغانستان بسبب الحروب إلى ساحة تصفية حسابات بين قوى إقليمية تتصارع على النفوذ في آسيا الوسطى والمنطقة، كما تحولت إلى أكبر مزرعة للحشيش والترياق وأكبر ممر لتجارة المخدرات في المنطقة والعالم، كما تحولت إلى مأوى للقوى المناهضة للحكومات وللسيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط- ومنها تنظيم القاعدة- مما أدى إلى المواجهة بين الطرفين والهجوم الأمريكي على أفغانستان، كما أصبحت مأوى لتيارات أصولية وأخرى جهادية وتحريرية إسلامية في المنطقة،

وأوت في زمن طالبان حركات إسلامية من آسيا الوسطى، مثل الحركة الإسلامية الأوزبكية وجماعات الشيشان وباكستان وبورما وبنغلادش وإيران والهند وكشمير والصين.

إن عودة أفغانستان إلى المجتمع الدولي كدولة مستقرة هو أحد الأسباب الأساسية التي دفعت دولاً أوروبية وغير أوروبية للموافقة على الخطة الأمريكية للهجوم على أفغانستان، وتقديم دعم مالي واقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب.

وما زال القادة الأفغان وبعض القادة الدوليين يحذرون من عودة أفغانستان للفراغ السياسي وفوضى الحرب مثل السابق، لو أدار العالم ظهره لها واهتم بملفات جديدة كالهجوم الأمريكي على العراق؛ وربما هذا ما دفع الكونغرس الأمريكي مؤخراً على الموافقة على تخصيص 3.3 مليارات دولار لأفغانستان خلال الأربع سنوات القادمة في إطار الاهتمام الأمريكي بإنجاح مشروعها السياسي في أفغانستان والظهور بمظهر المسهم في الإعمار وليس الدمار فقط.

ومن النقاط الهامة لعودة أفغانستان كعنصر إيجابي وفعال في التكتلات الإقليمية والدولية، التغلب على حل المشكلات التي بين أفغانستان وباكستان، وبينها وبين إيران، ووضع سياسة واضحة بين هذه الدول الثلاث.

ويعد اعتبار باكستان أن أفغانستان دولة ذات سيادة نقطة هامة في وقف القلاقل في أفغانستان؛ لأن عدم ارتياح إسلام آباد لأي حكومة أفغانية تثير مشكلات حدودية مع باكستان، أو تأخذ سياسات قريبة مع الهند، فهذا يعني بحد ذاته تحركاً باكستانياً لزعزعة الوضع الأفغاني.

ينطبق ونفس الأمر على إيران التي تخاف كذلك من أمركة أفغانستان؛ بحيث تشكل خطراً على الجمهورية

ونظراً لتعقيدات الداخل، وعدم وجود حكومة قوية تستغل الموقع الجغرافي السياسي الحساس لأفغانستان لدعم مكانتها الدولية وازدهارها الاقتصادي، تحولت أفغانستان إلى كبش فداء لتحقيق أهداف المتنافسين على النفوذ في منطقة جنوب ووسط آسيا. وقد ساعدت الحرب على إيجاد بطون رخوة في المجتمع الأفغاني غير المتناسك أصلاً، كما ساعد الفقر والتخلف والدمار المستمر في خلق حالة من الانكشاف للخارج؛ بحيث أصبح مستقبل أفغانستان رهين الاتفاقات الدولية والإقليمية والدعم المادي والسياسي لهذه القوى.

واليوم حينما يقف الأفغاني الحائر من هول الدمار والحرب الذي لحق ببلده طيلة ربع قرن من الحروب الداخلية والخارجية، يجد نفسه أمام أحلام تبددت أكثر من مرة، ويتساءل: هل يتحقق حلم عودته إلى حياة كريمة مثل بقية شعوب المنطقة أم يتبخر الحلم هذه المرة أيضاً وسط غبار الطائرات الأمريكية التي تتعقب الإرهابيين وغبار السيارات التابعة للمؤسسات الدولية التي تجوب البلاد على حساب الأموال المخصصة لإعادة إعمار أفغانستان؟

أهم المصادر:

- 1- توفيق غانم، اقتصاد أفغانستان و12 عاماً من الحرب، (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، ط2، 1993).
- 2- تقرير قضايا دولية_ أعداد (302-303-304)، معهد الدراسات السياسية. إسلام آباد / باكستان.

3-Afghanistan: Reconstruction and Peace building in a Regional Framework. A Report published by Center for Peacebuilding/Swiss Peace Foundation.1/2001

4-Human Rights and Reconstruction in Afghanistan/The Center for Economic and Social Rights, New York April,200

الإسلامية هناك، وفي حالة جعل أفغانستان قاعدة أمريكية في المنطقة لاشك أن المنطقة ستشهد قلاقل أخرى.

ومن الأخرى لأفغانستان أن تكون دولة صديقة لكل دول المنطقة دون إثارة أي مشاكل مع أي دولة من الدول المجاورة؛ نظراً لحساسية التركيبة العرقية التي تعاني منها أفغانستان وكذلك لحاجتها لدعم هذه الدول لمشروع إعادة السلام والاستقرار لأفغانستان.

وبإمكان أفغانستان أن تلعب دوراً أساسياً في التكتلات الإقليمية مثل إيكو (منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم 6 دول من آسيا الوسطى بجانب كل من أفغانستان وباكستان وإيران وتركيا)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة آسيان لدول جنوب آسيا. فالجغرافيا تساعد أفغانستان على أن تلعب دوراً ريادياً في جميع مجالات الحياة خاصة الاقتصاد والتجارة، كما أن تنوعها العرقي يمكنها من التواصل مع جميع الدول المجاورة.

وتنتظر ملفات دولية وإقليمية هامة مثل القضاء على المخدرات ومكافحة الإرهاب وكذلك مشاريع نقل الغاز والنفط وربط المنطقة تجارياً بشبكة طرق ومواصلات واتصالات، تنتظر هذه الملفات استقرار أفغانستان وبسط السلام فيها وهو ما لا يتم إلا بمساعدة دولية صادقة ومستمرة لإعادة أفغانستان إلى الأسرة الدولية كدولة ذات سيادة وحكومة مستقرة وشعب يعيش في كرامة ورفاهية مثل بقية شعوب المنطقة، دون أن يصبح مرة أخرى كبش فداء لصراع إقليمي أو دولي آخر.

خاتمة:

إن الحديث عن إعادة إعمار أفغانستان في الحقيقة هو حديث عن إعادة صياغة منطقة جنوب آسيا ووسط آسيا سياسياً واقتصادياً، ومعرفة هذه الحقيقة تعطينا أفقاً جديداً في فهم التحركات الدولية وعلاقتها بالواقع الأفغاني.

آسيا الوسطى والقوقاز:

تواجد أمريكي، تراجع روسي، مد استقلالي شيشاني

قوتها الاقتصادية، ومنع احتمال قيام قطب جديد يتشكل من تحالف فعال بين الصين وروسيا ودول المنطقة يمكن أن يهدد مكانة الولايات المتحدة كقطب أوحده.

ومن هنا فإننا سنتناول في هذا الجزء من التقرير، بالرصد والتحليل تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر على قضيتين تنفصلان من أهم قضايا تلك المنطقة الاستراتيجية:

القضية الأولى- هي قضية الصراع الدولي حول بترول بحر قزوين وخطوط نقله، وكيف تأثر ذلك الصراع بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

القضية الثانية- هي قضية الشعب الشيشاني الذي يسعى للاستقلال عن الهيمنة الروسية، وتتناول تطور هذه القضية وكيفية تأثرها-أيضاً- بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

أولاً- أحداث 11 سبتمبر والصراع حول بحر قزوين

بحر قزوين في الاستراتيجية الأمريكية:

في عام 1994 أصدر البيت الأبيض وثيقة بعنوان "استراتيجية الأمن القومي للارتباط والتوسع" **National Security Strategy For Reengagement and Enlargement** والتي تتحدث عن إمكانية استخدام نفط بحر قزوين من أجل تنويع مصادر الإمداد بالطاقة في سبيل تقليص الاعتماد الأمريكي على بترول الخليج العربي، وذلك من خلال تشجيع منتج ومصدرين جُدد للأسواق الأمريكية، فالاعتماد على بترول الخليج وحده أمر محفوف بالمخاطر في ظل التوترات التي تعيشها المنطقة. ومن هنا جاء الاهتمام الأمريكي بمفهوم "أمن الطاقة"⁽¹⁾، وبالتالي برز بترول بحر قزوين باعتباره البديل الأمثل، حيث تشير

لأشك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي أصابت نيويورك وواشنطن، وفرت فرصة ذهبية للولايات المتحدة لتحقيق العديد من الأهداف التي طالما سعت إلى تحقيقها ولكن كان ينقصها المبرر الأخلاقي والغطاء الشرعي الذي وفرتة تلك لأحداث.

فالحشود العسكرية الضخمة والحملة الإعلامية الهائلة والضغط الشديد التي مارستها الولايات المتحدة على دول العالم من أجل تأييد حملتها المزعومة على "الإرهاب"، لم تكن لتقنع أحداً بأن المستهدف من وراء ذلك هم مجموعة من المقاتلين البدائيين في أفغانستان الذين لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف، ولا يستخدمون إلا أسلحة بدائية من مخلفات حروب سابقة، وإنما بدا أن أهداف تلك الحملة تتجاوز ذلك الهدف المعلن (محرابة الإرهاب)، وعلى الفور اتجهت الأنظار إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز لعلها تفسر حالة الاستنفار الأمريكي، باعتبار أن اختراق تلك المنطقة ظل دوماً هدفاً أمريكياً غير مُعلن؛ للعديد من الأسباب؛ منها: بقاؤها قريبة من مناطق إنتاج النفط والغاز والمعادن الثمينة في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز (والتي تشير الإحصاءات إلى أنها المستقبل بالنسبة للاحتياطي العالمي من النفط والغاز)، وتأمين طرق نقل هذه الثروات إلى الأسواق العالمية بدون عوائق، ثم إضعاف روسيا وترسيخ انفصالها عن حوارها القريب ومجالها الحيوي التاريخي في آسيا الوسطى والقوقاز، ومواجهة احتمال قيام نظم حكم إسلامية في تلك الجمهوريات على غرار النموذج الإيراني، والمضي قدماً في سياسة احتواء إيران ومحاوله عزلها عن المنطقة وزيادة التوتر بينها وبين دول المنطقة، وعدم تمكين الصين من تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية في تلك المنطقة تتناسب مع التصاعد الكبير في

مختصر

تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن الاحتياطيات المحتملة (Possible Reserves) لنقط بحر قزوين تصل إلى 200 برميل، وهو رقم يقترب كثيراً مما لدى السعودية صاحبة أعلى احتياطي نفطي في العالم (69 مليار برميل). أما من حيث التوزيع فإن مجموع ما تنتجه ثلاث دول هي أذربيجان، وقازاقستان، وتركمستان، يصل إلى 5 ملايين برميل يومياً، في حين يتركز القدر الأكبر من الاحتياطيات النفطية في كازاخستان وأذربيجان، وإلى حد أقل أوزبكستان. وتشير تقديرات عدة إلى أن أكثر من نصف الثروة النفطية المحتملة في المنطقة يقع في كازاخستان. وبتقديرات الحكومة الأمريكية يتوقع بلوغ الإنتاج النفطي في كل من كازاخستان وتركمستان وأوزبكستان بحلول عام 2010 إلى مستوى 4.5 مليون برميل إذا ما أزيلت العقبات السياسية⁽²⁾.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فيبلغ إجمالي الإنتاج السنوي من بحر قزوين ما بين 70-80 مليار متر مكعب سنوياً، وتشير البيانات إلى أن لدى تركمستان رابع أكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي، بينما تمتلك كل من كازاخستان وأذربيجان كميات كبيرة منه، وتشير وكالة الطاقة الدولية تقديرات إلى أن إنتاج الغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان، وتركمستان وأوزبكستان سيصل إلى 201 مليار متر مكعب بحلول عام 2010 في أفضل السيناريوهات، ولن يقل عن 164 مليار متر مكعب في أسوأها⁽³⁾.

وتعتمد الاستراتيجية الأمريكية للطاقة على بُعد آخر وهو تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد، فلا يكفي تعدد المصادر بل يجب أيضاً تعدد المسارات لتقليل احتمالات تعرضها للمخاطر خاصة أن بحر قزوين بحيرة مغلقة لا يتصل ببحار مفتوحة، وبالتالي لا يمكن نقل النفط من حقوله إلى الأسواق العالمية إلا عبر خطوط أنابيب من مواقع النفط إلى البحار المفتوحة ومنها إلى الأسواق العالمية،

ولا يوجد في الاحتمال حتى الآن سوى ثلاثة مشاريع لنقل نفط بحر قزوين عبر أنابيب.

المشروع الأول- هو الخط الشمالي الذي يمر من بحر قزوين عبر الأراضي الروسية شمالاً حتى ميناء نوفوروسيك الروسي على البحر الأسود، ومن هناك عبر مضيق البسفور إلى الأسواق العالمية.

المشروع الثاني- الخط الغربي، ويمر من باكو في أذربيجان وحتى تبليسي في جورجيا ومن هناك إلى ميناء جيهان التركي.

المشروع الثالث- الخط الجنوبي، ويمر من تركمستان عبر أفغانستان إلى ميناء كراتشي على بحر العرب في باكستان⁽⁴⁾.

ومن هنا نشأ صراع آخر حول خطوط أنابيب بترول بحر قزوين، حيث كان رفض واشنطن القاطع لمرور خط أنابيب بحر قزوين بإيران رغم قلة تكاليفه، لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته عبر مضيق هرمز فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغيرات في الخليج العربي على إمدادات المصدرين معاً، أيضاً لكي تحمد من المكاسب والمزايا الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها طهران من ثروات بحر قزوين إذا مر الخط عبر أراضيها. وللسبب ذاته رفضت واشنطن مرور الخط بروسيا فالبحر الأسود فمضيق البسفور ثم الأسواق العالمية (الخط الشمالي)، لاعتبارات تتعلق بتحجيم الدور الاستراتيجي لروسيا أيضاً وترسيخ انفصال جمهوريات آسيا الوسطى عن التأثير الروسي الذي ارتبطت به تاريخياً مما يسهل دمجها في الفضاء الأمريكي، وقد كان تصريح وزير الطاقة الأمريكي الأسبق "بيل ريتشاردسون" معبراً عن هذا الاتجاه الأمريكي بقوله: "لا بد أن نمنع الآخرين الذين لا يشاركوننا قيمنا من الحصول على مكاسب استراتيجية في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى". وبالتالي لا يتبقى من منظور المصالح الأمريكية إلا طريقان متناغمان مع السياسة الأمريكية هما "الخط الغربي

المتحدة التقى خلالها نظيره الأمريكي في الأول من نوفمبر 2001، وفي الثالث من نوفمبر وصل رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي إلى روسيا في مستهل جولة تشمل أيضاً طاجيكستان وأوزبكستان، وكان رامسفيلد قد زار تركيا وأوزبكستان في مطلع أكتوبر 2001. وشهد شهر نوفمبر أيضاً انعقاد القمة الرئاسية الروسية الأمريكية، وتلا تلك القمة زيارة كولين باول إلى دول آسيا الوسطى (قيرغيزستان، وأوزبكستان) وروسيا في مطلع ديسمبر 2001، وفي مطلع يناير 2002، قام الجنرال تومي فرانكس قائد الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان بزيارة إلى أوزبكستان، ثم زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي اليزابيث جونز لطاجيكستان وقيرغيزستان في نهاية يناير 2002، كذلك قام رامسفيلد بزيارة كل من كازاخستان وتركمنستان في نهاية أبريل 2002، وقد كان هدف كل تلك الزيارات والاتصالات هو مناقشة التسهيلات العسكرية التي طلبتها الولايات المتحدة الأمريكية من دول آسيا الوسطى.

تواجد عسكري أمريكي

وحققت تلك الزيارات أهدافها حيث أسفرت عن.

- إبداء روسيا استعدادها لتقديم كل الدعم الذي يطلبه الأمريكيون وفتحت أمامهم أجواءها أمام الطيران الأمريكي، وزودتهم معلومات استخباراتية بالغة الأهمية، وشجعت حلفاءها في آسيا الوسطى على مساندة الجهود الأمريكية بعد أن قام الرئيس الروسي بالتحدث هاتفياً بعد أيام قليلة من أحداث سبتمبر مع زعماء قيرغيزستان، وأوزبكستان، وكازاخستان، وتركمنستان، وطاجيكستان.

- وافقت أوزبكستان على تأجير قاعدة آباد الجوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 25 عاماً، كما قامت الولايات المتحدة بعد فترة وجيزة من حملتها في أفغانستان بنشر نحو 1500 من جنودها في أوزبكستان، كما توصلت إلى اتفاق مع أوزبكستان يقضى بمنح الجيش الأمريكي مرونة في العمل من القواعد العسكرية في

الذي يمر عبر الأراضي التركية والذي رعته إدارة كلينتون، والخط الجنوبي الذي يمر عبر أراضي أفغانستان⁽⁵⁾.

أحداث سبتمبر والتواجد الأمريكي في المنطقة

إن استقراء تاريخ السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز طوال السنوات الماضية ليشير إلى أن المنطقة تحتل مكاناً بارزاً في الاستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وغدت منطقة بحر قزوين مفردة حاضرة في أدبيات ما يعرف بالجغرافيا السياسية (Geopolitics) الأمريكية، وتمكنت الولايات المتحدة من تحقيق درجات متضاربة من التغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري في تلك المنطقة من خلال دعم علاقاتها ببعض تلك الدول مثل كازاخستان، أو من خلال استثمارات شركات النفط الأمريكية العملاقة في حقول النفط في تلك المنطقة. وعليه فقد وجدت الولايات المتحدة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الفرصة سانحة لتحقيق مراميها الاستراتيجية في التحكم في موازين الطاقة العالمية ليس فقط عن طريق السيطرة على منابع النفط ولكن أيضاً عن طريق إيصال موارد بحر قزوين إلى البحار المفتوحة ومنها للأسواق العالمية عبر طرق آمنة ومضمونة، حيث وفرت الحرب الأمريكية المزعومة ضد الإرهاب للجيش الأمريكي التواجد في آسيا الوسطى عن طريق القواعد العسكرية في تركمنستان وأوزبكستان وأفغانستان ومن ورائهم باكستان، فضلاً عن التواجد المسبق في دول القوقاز "أذربيجان، جورجيا".

* جولات التحرك الدبلوماسي

ولهذا، وبمجرد إعلان واشنطن نيتها بتجهيز حملة عسكرية ضد طالبان، بدأت تحركات المسؤولين الأمريكيين وزياراتهم تتوالى على موسكو ودول آسيا الوسطى والقوقاز، فقام وزير الخارجية كولين باول بزيارة دول آسيا الوسطى في سبتمبر 2001 بعد أيام قليلة من وقوع الأحداث، ثم زار تلك الدول في سبتمبر أيضاً مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون نزع السلاح والأمن الدولي، ثم قام إيجور إيفانوف وزير الخارجية الروسي بزيارة للولايات

مختصر

أوزبكستان، مقابل أن تضمن واشنطن حماية أمن أوزبكستان، بالإضافة إلى إعادة فتح الحدود الأوزبكية الأفغانية وفتح حصر استراتيجي بين البلدين⁽⁶⁾.

- أقامت قاعدة جوية أمريكية في قيرقيزستان، وصفها قائد الحملة الأمريكية على أفغانستان "تومي فرانكس" بأنها قاعدة نقل جوي رئيسية، ويتمركز فيها ثلاثة آلاف جندي أمريكي، بالإضافة إلى طائرات مقاتلة وطائرات دعم أخرى. وقد بدأت الولايات المتحدة في بداية يناير 2002، في تعزيز تلك القاعدة على أساس مذكرة تفاهم بين البلدين حصل الأمريكيون بموجبها على حقوق سيادية في هذا البلد، منها إدخال أسلحة وإعفاء من التفتيش وتمتع المواقع والمواطنين الأمريكيين بالحصانة الكاملة وعدم إخضاعهم للقوانين المحلية والسماح للمواطنين الأمريكيين بالدخول والخروج من قيرقيزستان ببطاقات الهوية، مما جعل أحد جنرالات الاستخبارات الروسية ويدعى "فاسيلي ليوفوف" يتحدث عن "تحويل قيرقيزستان إلى بلد محتل"، كما أعيد تجهيز مطار "ماناس" لاستقبال ثلاثة آلاف خبير عسكري أمريكي وعدد كبير من الأجهزة والطائرات الأمريكية. وتكتسب القواعد الأمريكية العسكرية في قيرقيزستان أهمية خاصة مع كونها تقام في مناطق قريبة من الصين، وبهذا سيكون بوسع الولايات المتحدة استخدام هذه المرتكزات للإشراف على المناطق الغربية وعلى الحدود الهندية الباكستانية⁽⁷⁾.

- أما طاجيكستان، والتي كانت تعد أقرب حليف لروسيا في المنطقة، فقد أخذت تعزز علاقتها مع الولايات المتحدة، فوافقت على وضع قاعدة "كولياب" الجوية الواقعة على بعد 100 كيلو متر من الحدود الأفغانية، تحت تصرف القواعد الأمريكية والفرنسية، كما وافقت على نشر ما يقرب من 4000 عسكري أمريكي وأوروبي في تلك القاعدة، في الوقت الذي طالب الرئيس الطاجيكي "إمام علي رحمانوف"، موسكو بدفع 200 مليون دولار سنوياً لقاء وجود قاعدة روسية في أراضي بلاده. وكانت

الولايات المتحدة قد ألغت الحظر الذي فرضته سابقاً على تصدير السلاح إلى طاجيكستان مما يوحي بأنها تريد أن تشارك في إعادة تجهيز القوات المسلحة الطاجيكية تمهيداً لتقليص الاعتماد على روسيا⁽⁸⁾.

مصالح متبادلة:

ولا شك أن تلك الدول الثلاث (طاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرقيزستان)، حققت هي أيضاً بعض مراميها من جراء تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فبالإضافة إلى الأهداف التقليدية مثل تدفق الاستثمارات الأمريكية، هناك من يشير إلى أن أكثر هذه البلدان اندفاعاً في إظهار تحالف عليّ ومفتوح مع الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر معاناة من أزمات داخلية متفاقمة، وهي تريد أن تقبض ثمن وقوفها بجانب أمريكا، مساعدة من الأخيرة على مواجهة هذه الأزمات. ولعل المثال الأوضح على ذلك هو أوزبكستان، التي نجحت في إقناع الولايات المتحدة بإدراج اسم "الحركة الإسلامية في أوزبكستان" على قائمة المنظمات التي تسميها واشنطن "منظمات إرهابية" والمطلوب ضربها وبالتالي تترع أي شرعية عن مطالبها بالتغيير السياسي في مقابل تقديم التسهيلات المذكورة للقوات الأمريكية. وكان نهج الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف، في التعامل مع المعارضة الإسلامية في بلاده قد تعرّض لانتقادات أمريكية حادة وصریحة، وصلت إلى دعوة وزيرة الخارجية السابقة "مادلين أولبرايت" في إحدى زيارتها إلى أوزبكستان إلى "عدم الخلط في العقاب بين من يقوم بعمليات إرهابية باسم الدين ومن يؤدي الصلاة"، في إشارة إلى ارتفاع منسوب القمع الدموي الذي قام به كريموف للحركة الإسلامية في بلاده⁽⁹⁾، كذلك الحال في طاجيكستان التي تسعى إلى أن تضع الحملة الأمريكية على أفغانستان حداً للاضطراب المتفاقم في جنوبها، وتحديداً إبعاد العامل الطاجيكي - الأفغاني عن التأثير في أوضاعها الداخلية.

مكاسب أمريكية:

ولا شك في أن هذا التواجد العسكري في ثلاث دول تشكل مثلثاً استراتيجياً يتحكم في المفاتيح الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، قد حقق العنصر الأول من استراتيجية الطاقة الأمريكية، وهو البقاء قريباً من حقول إنتاج النفط والغاز في منطقة بحر قزوين، لكنه أيضاً ساعد بشكل كبير على تحقيق العنصر الثاني من تلك الاستراتيجية وهو تأمين مرور تلك الثروة النفطية عبر خطوط آمنة، مع حرمان القوى المنافسة من مزايا مرور خطوط نقل هذا النفط عبر أراضيها. فنظراً لأن الدول التي يمكن أن تمر بها أنابيب النفط والغاز تواجه أنواعاً مختلفة من الصراعات القومية أو الدينية أو الاثنية معاً، فإن تأمين مرور ذلك البترول هدف لا يقل أهمية عن هدف السيطرة على منابعه، ومن هنا تسعى الولايات المتحدة إلى مرور ذلك النفط عبر أفغانستان أو تركيا بدلاً من روسيا أو إيران، وكانت قبل أحداث 11 سبتمبر تحاول مد ذلك الخط عبر أفغانستان، وذلك من خلال شركة "يونوكال" النفطية الأمريكية، والتي كانت قد وقعت اتفاقاً بينها وبين حركة طالبان مطلع عام 1998، يقضى بسماع الحركة بمرور خط أنابيب لنقل الغاز من تركمنستان وبالتحديد من حقول دولت آباد إلى كراتشي بباكستان عبر الأراضي الأفغانية من هيرات وحتى قندهار بطول 790 ميلاً، وبتكلفة 2 مليار دولار⁽¹⁰⁾، ولهذا كان لتلك الشركة دور بارز في دعم اجتياح حركة طالبان لشمال أفغانستان عام 1998، وقدمت لها مساعدات للسيطرة على منطقة مزار شريف. وكان هدف ذلك هو إيصال طالبان إلى حدود تركمنستان شمالاً بعدما أحكمت السيطرة على هيرات غرباً، الأمر الذي يتيح السيطرة على خط الأنابيب المقترح، وكان من شأن هذا المشروع أن يسهم في فك الارتباط بين تركمنستان "رابع منتج للغاز في العالم" وبين روسيا، التي يجري عبرها الغاز التركماني للأسواق الأوروبية، كما جرى الحديث وقتها عن إمكانية مد خط

لنقل النفط الكازاخي عبر تركمنستان، فأفغانستان ثم باكستان، بدلاً من المسار الروسي الحالي، وكان من شأن هذا المشروع أيضاً إضعاف الارتباط بين روسيا وكازاخستان. ولكن المعارك بين طالبان وخصومها من ناحية، وفشلها في الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بما كحكومة شرعية وعدم قدرتها على حماية الخط المقترح من ناحية أخرى، ومع شركى "يونوكال" أدى إلى إرجاء تنفيذ الخط⁽¹¹⁾، ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر وإزاحة طالبان، حاولت الولايات المتحدة العودة إلى المشروع القديم. ويلاحظ أن مناطق تمرکز القوات الأمريكية في أفغانستان، هي نفسها المناطق التي يفترض أن يمر منها خط أنابيب شركة يونوكال، وبعد أن استطاعت السيطرة بالكامل على تلك المناطق دفعت الولايات المتحدة بقوة لإنشاء هذا الخط، وهو ما حدث بالفعل في مايو 2002، حيث وقّع قادة كل من تركمنستان وباكستان وأفغانستان اتفاقاً في إسلام آباد، يقضى بمد خط أنابيب للغاز بكلفة 200 مليار دولار يصل بين تركمنستان وباكستان مروراً بأفغانستان، على أن يبدأ هذا الخط من حقول دولت آباد للغاز في تركمنستان وينتهي في منطقة غوادر في جنوب غربي باكستان⁽¹²⁾.

موقف القوى الإقليمية من التواجد الأمريكي في

آسيا الوسطى

لا شك في أن التواجد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، أقلق العديد من القوى الإقليمية التي لها مصالحها الضخمة أيضاً في تلك المنطقة، ويأتي على رأس هذه القوى كل من روسيا والصين اللتين تمثلان مع الولايات المتحدة مثل التوازن الاستراتيجي في تلك المنطقة، ثم تأتي بعد ذلك قوى مثل إيران وتركيا وباكستان.

ولا شك في أن هذا القلق تصاعد بشكل كبير بعدما اتّضحت نية الولايات المتحدة في التواجد طويل

مبتمبر

في الأشهر القليلة التي سبقت أحداث سبتمبر أن تعزز منتدى شنغهاي وأن تقترب بذلك من روسيا ومن كثير من دول آسيا الوسطى، وقد أبدت واشنطن في ذلك الوقت استيائها من التقارب الصيني- الروسي الذي قد يمنح بكين بديلاً عن الشرق الأوسط للترود بالنفط، لأن الصين كانت تنظر لمنتدى شنغهاي على أنه مجال خصب لتأمين موارد الطاقة لخدمة قفزتها الاقتصادية، ومصادر السلاح لحمايتها، وأداة لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع أمريكا مستقبلاً، خاصة أن هناك من ينتظر من منتدى شنغهاي أن يتحول إلى قطب دولي منافس للولايات المتحدة⁽¹⁷⁾، باعتباره يضم قوة عسكرية (روسيا)، وقوة اقتصادية بازغة (الصين)، وعضوين من الأعضاء الخمسة الدائمة في مجلس الأمن (روسيا، الصين) ودولاً تسيطر على ثالث أكبر مخزون نفطي في العالم (كازاخستان، أوزبكستان، طاجيكستان، قيرغيزستان)، وقوة سكانية ضخمة (ربع سكان العالم)،

ومن هنا فإن التواجد الأمريكي في تلك المنطقة سوف يقطع الطريق أمام تفعيل تلك التحالفات، وتزايد قلق الصين مع تركز قوات أمريكية في باكستان ودخول الأخيرة الفلك الأمريكي، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على نفوذ الصين في باكستان حليفها التقليدي على مدى أكثر من خمسين عاماً، كما تخشى الصين من أن التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى يمكن أن يوفر للولايات المتحدة في المستقبل إمكانية التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في قضايا حساسة بالنسبة للصين مثل استقلال إقليم سينكيانج غربي الصين، والذي تقطنه أقلية الإيجور المسلمة، خاصة أن اشتراك كل من كازاخستان وقيرغيزستان في الحدود مع الصين، واحتضان كازاخستان للحركة الانفصالية "الإيجور"، بمثابة ورقة قوية تستطيع واشنطن الضغط بها على بكين⁽¹⁸⁾. وتمثل أول رد فعل من جانب الصين في الدعوة لعقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية منظمة شنغهاي في يناير 2002، ومارست ضغوطاً هي وروسيا-على بقية دول المنظمة لإصدار بيان مشترك عن

الأمم في تلك المنطقة، هذه النية التي كشفت عنها الممارسة الأمريكية على أرض الواقع؛ حيث بدأت في تعزيز تواجدها العسكري وتمديده إلى مناطق أخرى، بعدما انتهت الحملة على طالبان، هذا بالإضافة إلى تصريحات العديد من المسؤولين الأمريكيين التي تؤكد نية التواجد طويل الأمد، فمثلاً صرّح السفير الأمريكي في روسيا الكسندر فيرشيو، في مطلع يناير، أن حكومة بلاده تنوى-بعد إنجاز مهمتها في أفغانستان- "مساعدة دول آسيا الوسطى في تطوير الديمقراطية، إن الوجود الأمريكي لا يجوز اعتباره خطراً لأنه يؤدي إلى الاستقرار والديمقراطية"⁽¹³⁾، كذلك أكد نائب وزير الخارجية الأمريكي "لين باسكو" في منتصف يناير 2002، رغبة بلاده في "علاقات طويلة الأمد في مجال الأمن" مع دول آسيا الوسطى، وقال إن واشنطن تريد "تعزيز الديمقراطية في المنطقة"⁽¹⁴⁾. كذلك أكدت مساعدة وزير الخارجية الأمريكي إليزابيث جونز أثناء زيارتها لطاجيكستان وقيرغيزستان في نهاية يناير 2002، "أن الوجود الأمريكي في بعض دول آسيا الوسطى سيستمر لسنوات"⁽¹⁵⁾، وكان قد سبق تلك التصريحات تصريح أكثر دلالة في هذا الشأن لأنه صدر عن وزير الخارجية الأمريكية كولين باول أثناء زيارته لدول آسيا الوسطى في ديسمبر 2001، حين قال إنه يريد التطلع إلى ما وراء أزمة أفغانستان، وكيفية تطوير علاقات واشنطن مع تلك الدول، موضحاً حرص الولايات المتحدة على إرساء الديمقراطية داخل الأنظمة الحاكمة في هذه المنطقة⁽¹⁶⁾، وانتهت تلك الدلالات القاطعة على نية التواجد الأمريكي الدائم في آسيا الوسطى بزيارة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد إلى تركمنستان في 26 أبريل 2002، ثم كازاخستان في 28 أبريل 2002.

وقد أدى ذلك الإعلان الصريح عن النية الأمريكية في التواجد الممتد في آسيا الوسطى، إلى تغسير في موقف القوى الإقليمية خاصة روسيا والصين، من تأييدٍ مطلق للحملة الأمريكية على أفغانستان إلى قلقٍ من وجودٍ دائم في آسيا الوسطى والقوقاز يهدد مصالحها؛ فالصين استطاعت

وكانت روسيا تهدف من جراء ذلك إلى تحقيق عدة مكاسب ليس آخرها التخلص من الحركة الدينية الراديكالية في أفغانستان (طالبان)، والتي ترى موسكو أنها كانت مصدرًا أساسياً لتمويل المقاتلين الشيشان وتدريبهم، وتشكيل تنظيمات لزراعة الأنظمة العلمانية في آسيا الوسطى، وتطوير العلاقات مع واشنطن والغرب عموماً بما يمهّد لإعادة جدولة ديون روسيا وربما إسقاط جزء منها للمؤسسات المالية الدولية، تلك الديون التي قدرت بـ 140 مليار دولار. أيضاً تأجيل البت في قرار انضمام عدد من دول الكومنولث الروسي، إلى الناتو، خاصة دول البلطيق والجمهوريات الملاصقة للحدود الروسية مثل أوكرانيا، كما أن موسكو سارعت إلى تأييد الحملة الأمريكية والموافقة على أن يكون للولايات المتحدة موطن قدم في آسيا الوسطى لعلم الكرملين أن قادة أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان - ودرجة أدنى تركمنستان وكازاخستان - كانوا سيقدمون للأمريكيين الدعم اللازم، سواء وافقت روسيا أم رفضت.

واستناداً إلى هذه الرؤية بنت موسكو حساباتها على أساس أنها ستحصل على مكافآت سخية، ويسمح لها بالصعود إلى القطار الغربي من دون التنازل عن العربات الشرقية والجنوبية في آسيا الوسطى، لكن الآمال الروسية بدأت تخبو بسرعة بعدما اتضحت نية الولايات المتحدة في البقاء طويلاً في آسيا الوسطى بعد انتهاء الحملة على أفغانستان، وأخذت موسكو تسعى لوقف تراجعها في آسيا الوسطى، فقام وزير خارجيتها إيجور إيفانوف في يناير 2002 بجولة شملت أوزبكستان وتركمنستان، وزار قبلها بكين حيث بحث مع قادة الصين الخطر المشترك في حال إصرار الولايات المتحدة على مد جذورها في المنطقة، وطالب الولايات المتحدة أن تفي بوعودها وتسحب من آسيا الوسطى فور انتهاء الحاجة العسكرية إلى وجودها. وفي أتر إيفانوف توجه إلى منطقة آسيا الوسطى رئيس مجلس الدوما جينادى سيليزنيوف، الذي كان أكثر صراحة

عدم موافقة تلك الدول على الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، وذلك بفقرة في البيان تقول إن "أي محاولات لفرض أشكال أخرى من الإدارة على الحكومة الأفغانية وجرّ أفغانستان إلى مجال نفوذ أيّ كان يمكن أن تضفي إلى أزمة جديدة" وقال البيان في فقرة جديدة أخرى: "إن النضال ضد الإرهاب على المستوى الدولي ينبغي أن يخلو من المعايير المزدوجة والتراعات المتميزة، لأن أطر عمليات مكافحة الإرهاب لا يجوز أن تتوسع بصورة حرة طليقة، كما لا ينبغي أن تتراشق بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة"⁽¹⁹⁾.

الموقف الروسي والقضية الشيشانية

أما أكثر المواقف أهمية وتعقداً من التدخل الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز، فهو الموقف الروسي، ففور إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش نيته تجهيز حملة ضد حركة طالبان وشبكة القاعدة أبدت روسيا استعدادها لتقديم كل الدعم الذي يطلبه الأمريكيون، وصاغ بوتين موقف بلاده النهائي في ستة بنود قائلاً في حديث على شاشة التلفزيون الروسي⁽²⁰⁾.

- إن روسيا على استعداد للمشاركة الدولية الفعالة في عدة اتجاهات إذ تقدم موسكو وستقدم في المستقبل المعلومات حول بنى وأماكن الإرهابيين وقواعدهم.

- إن روسيا على استعداد لفتح مجالها الجوي لتحليق طائرات المساعدة الإنسانية.

- إن روسيا نسقت المواقف مع حلفائها في آسيا الوسطى وأنهم ليتفقون معها في الرأي على استعداد لتسخير مطاراتهم لهذا الهدف.

- إن موسكو بوسعها تعميق التعاون مع السيد برهان الدين رباني في إطار الإمدادات بالأسلحة والتقنيات الحربية.

- إن روسيا على استعداد لتقديم أشكال أخرى من التعاون أكثر عمقاً لمشاركة موسكو في عملية مكافحة الإرهاب.

سبتمبر

من وزير الخارجية حين قال إن منطقة آسيا الوسطى "يجب أن تكون منطقة مصالح لروسيا وليس للولايات المتحدة"، وأضاف أن موسكو "لا تريد أن تظهر هنا قواعد دائمة للولايات المتحدة أو لحلف الأطلسي"⁽²¹⁾. وعودة إلى أسباب التأييد الروسي للحملة الأمريكية على أفغانستان وللوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، وهو القضية الشيشانية، والتي تناقش تطورها وكيفية تأثرت بأحداث 11 سبتمبر باعتبارها أهم محددات الموقف الروسي الداعم للجهود الأمريكية.

ثانياً- حرب الاستقلال الشيشانية وأحداث 11

سبتمبر

لعل رغبة روسيا في تصفية قضية الشعب الشيشاني الساعي إلى الاستقلال عن الهيمنة الروسية، كانت أهم أسباب التأييد الروسي للحملة الأمريكية على أفغانستان، وتواجدها العسكري في آسيا الوسطى، وذلك عبر منطلقين: المنطلق الأول- هو أن الحملة الأمريكية على أفغانستان سوف تخلص روسيا من حركة طالبان وتنظيم القاعدة، اللذين طالما اهتمتهما روسيا بأهمها بمدان المقاتلين الشيشان بالمال والأسلحة والمتطوعين العرب، كما اهتمتهما أيضاً بتدريب العديد من عناصر المقاتلين الشيشان في معسكراتهم في أفغانستان.

المنطلق الثاني- هو إبرام صفقة روسية- أمريكية، تدعم فيها الأولى الثانية في جهودها المزعومة لمكافحة الإرهاب، في حين تطلق أمريكا يد روسيا في التعامل مع القضية الشيشانية بدون انتقادات مستمرة لانتهاكات حقوق الإنسان في الشيشان، وذلك من خلال محاولة روسيا ربط حملتها العسكرية على الشيشان بحملة الولايات المتحدة على الإرهاب، فقد حاولت روسيا استغلال أحداث 11 سبتمبر وما تلاها في تصفية قضية الشعب الشيشاني وتحويل قضيته من قضية شعب يبحث عن الاستقلال إلى شعب إرهابي بأكمله، لذلك صبت تصريحات كل المسؤولين الروس عقب أحداث 11 سبتمبر

مباشرة في اتجاه واحد وهو ربط الحملة الأمريكية ضد الإرهاب بالقضية الشيشانية. فبعد يومين من تلك الأحداث (2001/9/13) قال المدعي العام الروسي "فلاديمير أوستينوف"، أن القضاء الروسي يملك معلومات تفيد بأن بن لادن بمول المقاتلين، وقال: "لدينا معلومات تفيد بأن الإرهابيين في الشيشان يتدربون في دول أخرى ويتلقون أموالاً من أسامة بن لادن"⁽²²⁾.

وفي 2001/9/20 حث وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف الولايات المتحدة الأمريكية على "تجنب المعايير المزدوجة في الحرب ضد الإرهاب"، في إشارة إلى الانتقادات الغريبة للعمليات العسكرية الروسية في الشيشان⁽²³⁾.

أما تصريحات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فقد كانت الأكثر صراحة وتعبيراً في بلورة الموقف الروسي الهادف إلى ربط القضية الشيشانية بقضية الإرهاب عالمياً، فقد طالب بوتين شركاء روسيا دعم بلاده على جبهة الحرب في الشيشان إذا كانوا يرغبون في تعاون موسكو في مكافحة ما أسماه بالإرهاب، وقال في مقابلة مع مجلة فوكس الألمانية في 2001/9/24 "إنه لا يرى أي فائدة من شن معركة على جبهتين أو ثلاث في وقت واحد، مؤكداً أن روسيا لا يمكنها أن تخوض أي حرب أخرى غير تلك التي تخوضها ضد المقاتلين الشيشان"⁽²⁴⁾.

في حين أدلى وزير الخارجية الروسي، سيرجي إيفانوف بتصريحات في نفس اليوم أيضاً لم يستبعد فيها احتمال قيام تعاون بين موسكو وواشنطن لمكافحة من سُمّاهم بالإرهابيين الدوليين الموجودين في الشيشان، وقال "أعتقد أنه من الممكن إقامة تعاون كهذا"، وأضاف: "قلة من المرتزقة المتعصبين يعدون على أصابع اليد الذين يقاتلون في الشيشان- مثل الخطّاب، وأشير هنا إلى أنه يعرف جيداً أسامه بن لادن، أما الآخرون فيقاتلون من أجل المال، وليس عن قناعة من أجل الإسلام"⁽²⁵⁾.

تطورات القضية الشيشانية بعد أحداث سبتمبر وحاولت روسيا استغلال ذلك للتأييد الغربي والأجواء الدولية المحاربة للإرهاب المزعوم في إغلاق ملف القضية الشيشانية، وحاولت قنص تسوية سياسية غير عادلة بالمرّة للوضع في الشيشان، فدعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 2001/9/24، قادة الشيشان للتفاوض في غضون (72) ساعة وإلقاء سلاح المقاتلين الشيشان⁽³⁰⁾، ووصف ممثل الرئيس الروسي في جنوب روسيا الجنرال فيكتور كازانتيف دعوة بوتين أنها "بداية العد العكسي" بالنسبة لمن وصفهم بالتمردن الشيشان الذين منحهم الرئيس بوتين "فرصة ربما للمرة الأخيرة" لتسليم أسلحتهم. وكان موقف الرئيس الشيشاني أصلاً مستخادوف المبدئي هو رفض هذه الدعوة في اليوم التالي مباشرة، وذلك لأن هذه الدعوة تتضمن شروطاً يصعب القبول بها مثل اشتراط استسلام المقاتلين الشيشان وتسليم أسلحتهم للجيش الروسي، إلا أن مستخادوف عاد وعيّن نائب رئيس الحكومة الشيشانية "أحمد زكايف" ممثلاً للتفاوض مع المبعوث الروسي "فيكتور كازانتيف"⁽³¹⁾، وحدث أول اتصال بين الجانبين في 2001/9/27 عندما اتصل أحمد زكايف هاتفياً بممثل الرئيس الروسي، وبحثا في المسائل المتعلقة بطبيعة المحادثات المقبلة بين الطرفين⁽³²⁾، وعقدت أول مفاوضات بين الطرفين في 2001/11/17 في مطار موسكو واستغرقت نحو الساعتين. وقد كانت تلك المفاوضات محكومة بالفشل منذ طرحها للمرة الأولى؛ بسبب اختلاف رؤية كل طرف لها؛ وبسبب الشروط المحققة التي وضعتها روسيا أساساً للتفاوض فالكرملين أكد أن المفاوضات المرتقبة بين روسيا والشيشان سوف تدور حول استسلام المقاتلين الشيشان وإقائهم السلاح، في حين أكد المتحدث باسم المقاتلين الشيشان أن الهدف من الاتصالات مع موسكو هو وقف المعارك، ورحيل القوات الروسية عن الشيشان، مؤكداً أن استقلال الشيشان ليس محل تفاوض. وبالتالي لم تسفر الجولات المتعددة

ونجحت موسكو في مساعيها لإقناع واشنطن وحلفائها بعدالة حربها في الشيشان، فحاء أول رد فعل أمريكي على تلك الجهود على لسان آري فليشر المتحدث باسم البيت الأبيض حين قال في 2001/9/26 إن القيادة الشيشانية يجب أن تقطع فوراً وبلا شروط جميع صلاتها مع ما اسمها جماعات الإرهاب الدولي مثل بن لادن وتنظيم القاعدة⁽²⁶⁾.

وتلقت موسكو هذا التصريح بارتياح شديد، فقد رحّب مستشار الكرملين لشؤون النزاع الشيشاني "سيرجي ياستر جيمبسكي" بالدعوة الأمريكية ورأي فيها "دليلاً على فهم الأمريكيين بشكل أفضل أن عودة الوضع إلى طبيعته في الشيشان مرتبط بشكل وثيق بمكافحة الإرهاب الدولي"⁽²⁷⁾.

وقد أدى هذا الموقف الأمريكي إلى تغيير موقف حلفائها في أوروبا وحلف الأطلسي، لاسيما الموقف الأوروبي الذي طالما انتقد روسيا بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان في الشيشان؛ ففي أثناء زيارته لروسيا في سبتمبر 2001 ألح المستشار الألماني جيرهارد شرودر إلى أن الغرب يجب أن يتخذ موقفاً لينا تجاه العمليات الروسية في الشيشان بعد الموقف الروسي المؤيد للجهود الرامية لتشكيل حلف دولي لمحاربة الإرهاب، كذلك قال وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو أنه يتوقع أن يكون الاتحاد الأوروبي أكثر تساهلاً في موقفه من أفعال الروس في الشيشان تقديراً لمساعدة موسكو للحملة الأمريكية على الإرهاب، وأضاف: "سننخذ موقفاً أكثر تساهلاً مما تفعله روسيا هناك"، وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أوقف أحياناً ووضع قيد المراجعة إجراءات اقتصادية وتجارية مع روسيا بسبب الصراع بين القوات الروسية والمقاتلين الشيشان⁽²⁸⁾،

أما موقف حلف شمال الأطلسي فقد جاء في تصريح على لسان أمينه العام "جورج روبرتسون" حين قال "إن الحلف أصبح أكثر إدراكاً في الأشهر الأخيرة للحملة الروسية في الشيشان بسبب علاقة بين المقاتلين الشيشان والإرهاب"⁽²⁹⁾.

مبتمبر

2001/9/29، واعتبر المتحدث باسم المقاتلين الشيشان "مولاي أودوغوف" أن هذه الهجمات هي أبلغ رد على دعوة بوتين التي أطلقها في 9/24، ودعا فيها المقاتلين الشيشان إلى تسليم أسلحتهم في غضون 72 ساعة والجلوس على مائدة المفاوضات دون شرط⁽³⁸⁾.

- مقتل ستة جنود روس في الشيشان في ثلاث معارك منفصلة في حودرميس وقرب جروزني في 2001/10/13.

- مقتل 11 جندياً روسياً، و 7 مقاتلين شيشان، في اشتباكات في مدينة أرجون في 201/11/10⁽³⁹⁾.

- مصرع نائب المدعى العام العسكري للقوقاز الشمالي "رومان غريغوريان" بالرصاص في 2001/12/2، في مدينة أرجون شرقي جروزني، وذلك في هجوم بالأسلحة من قبل المقاتلين الشيشان على سيارته⁽⁴⁰⁾.

- محاولة فاشلة لاغتيال أحمد قادروف رئيس الإدارة الموالية لموسكو في الشيشان، أصيب فيها ثلاثة من حراسه بجراح، وذلك عن طريق إطلاق النار على سيارته في مدينة أرجون في 2001/11/7⁽⁴¹⁾، كذلك لقي ثلاثة من المسؤولين في الإدارة الشيشانية الموالية لموسكو مصرعهم على أيدي المقاتلين الشيشان في 2001/12/7⁽⁴²⁾، والجدير بالذكر أن المقاتلين الشيشان يتهمون المسؤولين في تلك الإدارة بالخيانة.

- في اليوم الأخير من عام 2001، أعلنت مصادر شيشانية عن قتل 40 جندياً روسياً، وذلك أثناء قيام وحدة روسية لتنفيذ عملية خاصة في فضاء كورتشالوي⁽⁴³⁾.

- إعلان المقاومة الشيشانية في 2002/1/5 عن مقتل 16 عنصراً من القوات الروسية وجرح 15 آخرين وتدمير آليات روسية، في هجوم على قافلة عسكرية روسية قرب بلدة تسافيدينو الجبلية⁽⁴⁴⁾.

- هجومين كبيرين على القوات الروسية في 2002/1/16، حيث هاجم المقاتلون الشيشان قافلة مكونة من 16 شاحنة وثلاث مدرعات في بلدة قيلنيو

للمفاوضات بين الطرفين عن أي جديد يذكر، بل استمرت أعمال المقاومة الشيشانية على الصعيد الميداني أثناء انعقاد تلك المفاوضات واستطاع المقاتلون الشيشان توجيه ضربات قاسية للقوات الفيدرالية الروسية في الشيشان، على الرغم من إعلان موسكو انخفاض الهجمات الشيشانية بعد حرب أفغانستان بسبب تراجع المقاتلين وشُحِّح الأسلحة المتطورة المرسله من الخارج، وذلك في محاولة روسية متكررة لإثبات علاقة المقاتلين الشيشان بحركة طالبان وتنظيم القاعدة، ولكن ذلك الإعلان كان مخالفاً للواقع الذي يؤكد أن المقاومة الشيشانية قامت بالكثير من العمليات الناجحة ضد أهداف روسية منذ أحداث 11 سبتمبر وحتى نهاية عام 2002، ومن تلك الأعمال التي قامت بها المقاومة الشيشانية نورد ما يلي مثلاً وليس حصراً:

- مصرع (13) عسكرياً روسياً بينهم عشرة ضباط، اثنان منهم برتبة جنرال، بعد إسقاط المقاتلين الشيشان مروحية عسكرية كانت تقلهم بالقرب من مدينة "خان قلعة" في 2001/9/16، وكان من بين القتلى الجنرال أناتولي بوزدياكوف مساعد قائد المديرية الأول في هيئة الأركان الروسية.

- مصرع (13) جندياً روسياً في 2001/9/19 في ثلاث مواجهات مسلحة مع القوات الروسية في مدينة كورتشال شرقي الشيشان، ومنطقة الأوراس، بالإضافة إلى كمين على الحدود الروسية القريبة من انجوشيا، وكان من بين القتلى مساعد رئيس الإدارة الشيشانية الموالية لموسكو.

- مقتل (15) جندياً روسياً في معارك بين المقاتلين الشيشان و القوات الروسية، في يومي 21، 22 سبتمبر 2001، في الوقت الذي قُدِّر فيه عدد القتلى من الشيشانيين (17) مقاتلاً حسب المصادر الروسية، و 3 مقاتلين حسب المصادر الشيشانية⁽³⁷⁾.

- إعلان المقاتلين الشيشان مقتل ما يقرب من 200 جندي روسي في عدة هجمات شنوها صباح يوم

عن مقتل طيارها الذي كان الشخص الوحيد على متنها عند تحطمها، نتيجة إطلاق صاروخ من المقاتلين الشيشان عليها في منطقة فيدينو جنوبي شرقي العاصمة جروزني.

- مقتل ثمانية عسكريين روس في عدة هجمات شنها المقاتلون الشيشان يوم 23، 22 فبراير، أسفرت أيضاً عن تدمير دبائتين وعربة مصفحة روسية، وقبل ذلك بأيام قليلة (2002/2/15) أعلنت السلطات العسكرية الروسية في الشيشان مقتل أربعة من ضباط جهاز المخابرات الروسي "إف، إس، بي" في كمين نصّب له المقاتلون الشيشان في قرية ستاري اتاي الواقعة على بعد كيلو متر جنوبي جروزني⁽⁴⁷⁾.

- مقتل جنرال عسكري روسي يدعى "زومونيف" أثناء استقباله في الفرقة 15 خارج العاصمة جروزني في نهاية أبريل 2002، وذلك وفقاً لموقع "الشيشان" على الإنترنت الذي أضاف أن عملية اغتياله جاءت من خلال إطلاق 12 قذيفة هاون 120 مم على الجنرال وجنوده، الأمر الذي أدى إلى مقتله ومقتل 25 ضابطاً وجندياً روسياً آخرين وإصابة طائرتين هليكوبتر، وأضاف الموقع أن الجنرال "زومونيف" من أكثر الجنرالات الروس تأييداً لاستمرار الحملة الروسية على الشيشان⁽⁴⁸⁾.

- مقتل ثمانية جنود روس يوم 8 أغسطس عن طريق انفجار قبلة زرعها المقاتلون الشيشان في منطقة شاتوي، وعلى طريق سرجن- يورت، وقبلها بأيام قليلة لقي 11 شيشانياً موالين للروس حتفهم في شاتوي أيضاً في انفجار عنيف ناتج عن عبوة ناسفة زرعها المقاتلون الشيشان⁽⁴⁹⁾، وشهدت منطقة شاتوي بعد ذلك بأيام قليلة (2002/8/7) مقتل 11 شيشانياً مجنّداً في الجيش الروسي وجرح عدد آخر في انفجار عبوة ناسفة في السيارة التي كانت تُقلّهم، ويلاحظ هنا استهداف المقاتلين الشيشان مجنّدين شيشان تقل أعمارهم عن 20 عاماً ولم يمض عليهم سوى أسابيع قليلة في الخدمة، وكان الهدف من

الجلبية قُتل فيها خمسة جنود روس وتعرضت قافلة أخرى تتألف من أربع مدرعات روسية إلى هجوم في بلدة اوروس مارتان القريبة من جروزني لهجوم مماثل قتل فيه أربعة جنود روس وجرح ثلاثة، واعتبر المراقبون أن العمليتين جاءتا ردّاً غير مباشر على إعلان الجنرال "فلاديمير موتسكوي" قائد القوات الفيدرالية في الشيشان عن تشرذم المقاومة وعجزها عن القيام بعمليات نوعية⁽⁴⁵⁾.

- وجهت المقاومة الشيشانية ضربة من أعنف الضربات الموجهة التي تلقّتها القوات الروسية منذ الاجتياح الروسي لجمهورية الشيشان في أكتوبر 1999، وذلك عندما استطاع المقاتلون الشيشان إسقاط طائرة عسكرية روسية من طراز "سى 8"، وذلك في السابع والعشرين من يناير 2002، ولقي جميع ركاب الطائرة (14 راكباً) مصرعهم من بينهم 11 من كبار القادة العسكريين الروس في الشيشان منهم نائب وزير الداخلية الجنرال "ميخائيل رودتشينكو" والذي كان يتولى أيضاً منصب قائد قوات وزارة الداخلية لمنطقة القوقاز، ومن بين القتلى أيضاً مساعد رئيس هيئة أركان القوات التابعة لوزارة الداخلية الجنرال "ديدوف"، وكانت الطائرة تقل أيضاً مسؤولاً في القوات الروسية في منطقة شمال القوقاز هو الكولونيل يوري أورلنيكو، ومسؤولين آخرين في وزارة الداخلية هما الكولونيلان يوري ستيبانينكو، وألكسندر تروفيمنكو. ويعتبر الجنرال رودشينكو أعلى مسئول عسكري يُقتل منذ بدء العمليات العسكرية في الشيشان، واستمر مسلسل سقوط الطائرات الروسية في الأيام التالية، وإن لم يعلن عن سبب سقوطها، ولكنها تسببت في خسائر فادحة للقوات الروسية، حتى لقي تسعة أشخاص مصرعهم في تحطم مروحية روسية عسكرية في الشيشان في 2002/2/7.

وفي اليوم التالي مباشرة (2002/2/8) تحطمت مروحية روسية على متنها أربعة أشخاص عقب إقلاعها من الشيشان، وأيضاً تحطمت طائرة عسكرية من طراز سوخوي- 25 في الشيشان في 2002/4/29، مما أسفر

مختصر

وراء ذلك هو منع الشباب في جمهورية الشيشان من الالتحاق بالخدمة العسكرية في الجيش الروسي (50).

- اندلاع مواجهات عنيفة بين المقاتلين الشيشان والقوات الروسية على مدى يومين منذ منتصف أغسطس 2002، في منطقة أوراس مارتان، وقد تضاربت معلومات الجنان بشأن الخسائر، حيث أكد الناطق باسم القوات الروسية أنه عثر على جثة 32 مقاتلاً، أكد المقاتلون الشيشان مقتل 15 عسكرياً روسياً بينما قتل 8 من عناصر الوحدات الشيشانية (51).

- نجح المقاتلون الشيشان في إسقاط أربع طائرات عسكرية روسية في ثلاثة أشهر فقط؛ ففي 2002/8/19، أسقط المقاتلون طائرة عسكرية روسية من طراز (إم أي 26) باستخدام صاروخ أرض جو، مما أسفر عن مقتل جميع ركبها البالغ عددهم 120 عسكرياً روسياً، الأمر الذي اعتبره وزير الدفاع الروسي سيرجى إيفانوف، أسوأ الخسائر الروسية أثناء الحرب الشيشانية، كما وصفه الرئيس الروسي "بالكارثة". وأسقط المقاتلون الطائرة الثانية في 2002/8/31، وهي من طراز (سى/24) بعد إصابتها بصاروخ أرض-جو من طراز "إيجلا"، مما أسفر عن مصرع شخصين كانا على متنها (53)، أما الطائرة الثالثة فأسقطها المقاتلون في 2002/10/29، وكانت من طراز (إم أي/8) بصاروخ مضاد للطائرات على بعد بضعة كيلو مترات شرقي العاصمة جروزني مما أسفر عن مقتل أربعة عسكريين روس (54)، أما الطائرة الرابعة فأسقطت في 2002/11/3، وكانت أيضاً من طراز (إم، أي/8) وأسقطت بصاروخ أرض-جو من مبنى بالعاصمة جروزني، مما أسفر عن مقتل تسعة عسكريين كانوا على متنها (55).

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من الأمثلة السابقة ذكرها، هي أن هناك تصعيداً ملحوظاً لعمليات المقاتلين الشيشان ضد القوات الروسية، خاصة منذ إعلان الفصائل الشيشانية توحيد صفوفها خلال اجتماع عقده قادة هذه الفصائل في شهر يوليو 2002 في مكان مجهول بحضور

الرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف، والقائد الميداني شامل باسييف والقائد العربي أبو الوليد، واتفاقهم على متابعة الحرب ضد روسيا حتى النصر، الأمر الذي يعنى عدم صحة الادعاءات الروسية بانخفاض المهجمات الشيشانية بعد الحملة الأمريكية على الإرهاب. كما يلاحظ أيضاً تطور نوعي في أساليب المقاومة مثل تزايد عمليات إسقاط الطائرات العسكرية الروسية، واغتيال مسئولى الإدارة الشيشانية الموالية لموسكو، وتنفيذ عمليات ضد المجندين الشيشانيين في الجيش الروسي، وتلغيم مناطق يرتادها الجنود الروس.. الخ. الأمر الذي يعنى وصول المقاومة الشيشانية إلى مرحلة النضوج بعد سنوات طويلة من الكفاح المسلح ضد الروس.

الاستراتيجيات الروسية في الشيشان

أما عن الأسلوب الرئيسي الذي تتبعه القوات الروسية في ملاحقة المقاتلين، ضد الحملات، فهي تغلق القرى أو الأحياء وتقتل الأشخاص الذين يمكنهم القتال بشكل جماعي أو تلتقطهم في الشارع بحجة عدم حملة وثائق جدية (56)، هذا بالإضافة إلى قصف مواقع المقاتلين الشيشان في المناطق الجبلية، استمر بعضها ثلاثة أسابيع أو تفجير بعض المباني التي يختبئ فيها المقاتلين الشيشان، مثل العملية التي أسفرت عن مقتل 20 شيشانياً نتيجة تفجير القوات الروسية للمبنى المختبئين فيه في مدينة أرجون شرقي جروزني في 2001/9/19 (57)، كما قتل 21 مقاتلاً شيشانياً وأسر 27 آخرون في 30 ديسمبر 2001، أثناء قيام وحدة روسية بتنفيذ عملية خاصة في منطقة كورتشالي (58)، وتوحي هذه الأرقام بأن المجموعة الشيشانية المهاجرة كانت تضم ما لا يقل عن 50 شخصاً، الأمر الذي يفند مزاعم القيادة الروسية التي كانت قد أشارت إلى تشرذم الشيشانيين وتوزعهم على مجموعات من 5 إلى 10 أفراد فقط. وكانت موسكو أعلنت قبل ذلك (2001/11/11) عن مقتل 300 مقاتل شيشان في عملية عسكرية روسية استمرت ثلاثة أسابيع في المناطق

القوات الروسية، "ميريك بابايف" في الثامن من مارس 2002⁽⁶⁶⁾، والقائد الميداني "رضوان أهادوف"، الذي قُتل مع بعض أتباعه في مطلع يوليو 2002⁽⁶⁷⁾. أما أهم القادة الميدانيين الذين اغتالتهم القوات الروسية فهو القائد العربي (سامر صالح السويلم) الملقب بـ (خطاب)، والذي يُعدّ المطلوب الثاني لدى روسيا بعد شامل باسييف، ويعد خطاب، قائد المقاتلين العرب في الشيشان، والمساعد الأول لشامل باسييف، وخاض العديد من العمليات العسكرية الناجحة وحرب العصابات ضد القوات الروسية منذ دخول القوات الروسية الأولى للشيشان في عام 1994، وقد أعلنت روسيا في 2002/4/25 عن مقتل خطاب مسموماً في مارس 2002، وبذلك يكون خطاب ثاني زعيم حرب بارز يُقتل على يد القوات الروسية في الشيشان، بعد عربي بارايف في يونيو 2001 منذ دخول القوات الروسية إلى جمهورية الشيشان⁽⁶⁸⁾.

وباغتتيال خطاب ورسالان تشيلايف تكون روسيا قد تخلّصت من اثنين من اثنين من القادة الأربعة الذين حددتهم بالاسم عندما أطلقت خططها التي تستهدف تصفية أو اعتقال زعماء المقاتلين الشيشان، أما بقية الأسماء الأربعة فهم الرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف، وقائد حرب الاستقلال الشيشانية شامل باسييف العدو الأول لدى روسيا والمطلوب رقم واحد، والذي أعلنت اغتياله أكثر من مرة آخرها في مايو الماضي لكن ثبت بعد ذلك عدم صحة هذه الأنباء.

القضية الشيشانية والأزمة الجورجية الروسية

ظل استضافة جورجيا للعديد من المقاتلين الشيشان مصدرًا مستمرًا لتوتر العلاقة بين جورجيا وروسيا منذ الحملة الروسية الثانية على الشيشان في 1999، حيث تتهم روسيا جورجيا باستضافة العديد من المقاتلين الشيشان في منطقة وادي بانكيسي الجبلية الوعرة على الحدود الشيشانية الجورجية، وشنّ المقاتلين الشيشان العديد من العمليات العسكرية ضد أهداف روسية في الشيشان انطلاقًا

الجبلية جنوب الشيشان⁽⁵⁹⁾. أما الأسلوب الجديد الذي لجأت إليه موسكو لمواجهة المقاتلين الشيشان والذي يعد تغييرًا واضحًا لتكتيك موسكو في تعاملها مع المقاتلين الشيشان، فهو أسلوب اغتيال كبار القادة الميدانيين من خلال إنشاء مجموعة من القوات الخاصة مهمتها اغتيال كبار القادة الشيشان، وأظهر هذا الأسلوب الجديد أول نجاح له يوم الثلاثاء 2000/12/19، عندما أعلنت القوات الروسية أنها قتلت القائد الميداني "شيرفان باسييف" شقيق الزعيم الشيشان شامل باسييف في عملية خاصة⁽⁶⁰⁾، واستمر اعتماد القوات الروسية على هذا الأسلوب، فسي تصريح للقائد العام للقوات الروسية شمالي القوقاز جينادي متروشييف في نوفمبر 2000، أشار إلى أن "أصعب مرحلة تواجهها روسيا الآن في حربها ضد المقاتلين، هي تصفية القادة الميدانيين الذين يسيطرون على أكثر من ألف مقاتل"⁽⁶¹⁾، ونجحت القوات الروسية في اغتيال عدد من القادة الميدانيين في الشيشان، منهم رسلان شيلايف، الذي يحتل المرتبة السادسة في هرم القيادة الشيشانية، والذي تُحمّله موسكو مسئولية إسقاط مروحية روسية في سبتمبر 2001، وقد أعلنت موسكو مقتل شيلايف في 2001/2/30، في عملية عسكرية كبيرة أسفرت أيضاً عن مصرع 73 مسلحاً شيشانياً⁽⁶²⁾، ومنهم أيضاً طاهر يلفوشيف الذي اغتالته القوات الروسية في عملية خاصة جرت في شمال الشيشان في 2002/1/11⁽⁶³⁾.

وكان فلاديمير بوتين قد أعلن بنفسه قبل ذلك بأيام (2002/12/11) عن أسر مقاتل عربي بارز في الشيشان يلقب بـ (أبي صياح) والذي يعمل نائباً للقائد العربي خطاب⁽⁶⁴⁾، كما أعلنت موسكو في السابع من يناير 2002 عن أن قواتها الفيدرالية بدأت حملة في منطقة أرجون جنوب شرقي العاصمة جروزني، تستهدف أساساً البحث عن خمسة من القادة الميدانيين الذين أسمتهم "بالأمراء" والذين وفدوا من أفغانستان للقتال في الشيشان⁽⁶⁵⁾. ومن بين القادة الميدانيين الذين اغتالتهم

سبتمبر

من جورجيا، في الوقت الذي كانت تنكر فيه جورجيا وجود مقاتلين شيشان على أراضيها، وأنها لا تقدم فقط سوى المساعدات الإنسانية للمشردين والجرحى واللاجئين الشيشان من المعارك بين الطرفين، ورفضت جورجيا مراراً التعاون مع روسيا في حربها ضد الشيشان، الأمر الذي خلق شهوراً من المواجهة بين روسيا وجورجيا، تبادل خلالها الطرفان الاتهامات، وهددت روسيا كثيراً باحتياح الأراضي الجورجية للقضاء على المقاتلين الشيشان في الوقت الذي هددت فيه جورجيا بالانسحاب من رابطة الدول المستقلة.

ولم يكن موقف جورجيا من المقاتلين الشيشان نابعاً من إيمان عميق بعدالة قضيتهم، وإنما كان بمثابة ورقة ضغط لمساومة روسيا على تغيير موقفها المؤيد لاستقلال إقليم أبخازيا عن جورجيا وسحب قواتها الموجودة في تلك المنطقة. ومن هنا لم يكن غريباً أن يتغير موقف جورجيا من المقاتلين الشيشان عقب أحداث 11 سبتمبر، خاصة بعد أن تلاقت الرغبة الروسية في التخلص من الدعم الجورجي للمقاتلين الشيشان مع الرغبة الأمريكية في استكمال حلقات تواجدها في منطقة آسيا الوسطى، خاصة أن أحد خطوط أنابيب بترول بحر قزوين التي تدعمها أمريكا وهو خط باكو- جيهان يمر عبر أراضي جورجيا، مع الرغبة الجورجية في الحصول على الدعم الأمريكي لموقفها في قضية أبخازيا في مواجهة روسيا والانضمام مستقبلاً إلى حلف شمال الأطلسي، ومن هنا حاولت روسيا لفت نظر الولايات المتحدة إلى خطورة منطقة وادي بانكيسى في جورجيا من خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكي حول العلاقة بين بن لادن والمقاتلين الشيشان، حتى سارع الرئيس الجورجي إدوارد شيفردنادزه بإعلان استعداده للتعاون في مكافحة الإرهاب، واعترف للمرة الأولى بوجود "بضع مئات" من المقاتلين الشيشان في جورجيا⁽⁷⁰⁾.

وأبدى شيفردنادزه في 2002/2/18، استعداد بلاده للأخذ في الاعتبار بدء عملية أمنية مشتركة مع الولايات المتحدة "لاجنات الإرهابيين المختبئين" في منطقة

وادي بانكيسى⁽⁷¹⁾، في إشارة إلى قبول جورجيا بوجود عسكري أمريكي على أراضيها. وجاء ذلك متوافقاً مع رغبة روسيا في القضاء على المقاتلين الشيشان في جورجيا، وحملت تصريحات المسئولين الروس تأييداً للوجود الأمريكي في جورجيا، فحين سُئل وزير خارجيتها إيغور إيفانوف عن ذلك التعاون المحتمل قال: "إن هذا الأمر يخص جورجيا وحدها كدولة مستقلة، ولا يعقل أن تنتظر حتى تنمو في هذه المنطقة شيشان جديدة أو أفغانستان مصغرة"⁽⁷²⁾، في حين أكد الرئيس الروسي فلاديمير على موقفه المؤيد لدور أمريكي في جورجيا في تصريح له في الأول من مارس 2002، حين قال: "حين نتحدث اليوم عن مكافحة الإرهاب في جبال بانكيسى، فنحن نساند هذه المكافحة بمعزل عن الدول المشاركة فيها"⁽⁷³⁾.

ومن هنا استطاعت أمريكا بسهولة تعزيز وجودها في تلك المنطقة، من خلال إرسال قوات عسكرية خاصة إلى جمهورية جورجيا لتدريب جنود جورجيين على مكافحة الإرهاب لمساعدة جورجيا على استعادة السيطرة على منطقة وادي بانكيسى، وقُدِّر عدد الجنود الأمريكيين بـ 150 جندياً من قيادة العمليات الخاصة، يقومون بتدريب 4 كتائب لمكافحة الإرهاب تضم بين 300 إلى 400 جندي، وأعلنت وزارة الدفاع الجورجية أن قاعدتي فازيان وكودجورى القريبتين من العاصمة تبليسى ستُخصَّصان لهذا التدريب⁽⁷⁴⁾. كما أمدت أمريكا حكومة جورجيا بعشر طائرات هليكوبتر مقاتلة من طراز "يو إتش/إتش" منها ست للعمليات وأربع لقطع الغيار⁽⁷⁵⁾، هذا بالإضافة إلى إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش تقديم مساعدة عسكرية لجورجيا بقيمة 25.5 مليون دولار تُصرف على تجهيز وتدريب الجيش الجورجي في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب⁽⁷⁶⁾.

ومن هنا، وفي ظل التهديدات المستمرة من جانب روسيا باحتياح الأراضي الجورجية لتعقب المقاتلين الشيشان، بدأت جورجيا في تضيق الخناق على المقاتلين

بوريس غريزلوف: "اتفقنا على القيام بعمليات تفتيش مشتركة"، وأوضح أن قوات في وزارة الداخلية الروسية ستذهب إلى جورجيا وتتعاون مع زملائها هناك للقيام بعمل عسكري مشترك يهدف إلى البحث عن المقاتلين الشيشان المختبئين في بانكيسى، وبمثل هذا الإعلان تغييراً في رفض جورجيا لأي دور روسي في تعقب المقاتلين الشيشان في وادي بانكيسى⁽⁸³⁾. ولكن الأمور سرعان ما تدهورت مرة أخرى بين البلدين إثر تهديد بوتين في خطاب له بمناسبة ذكرى هجمات سبتمبر، بالتدخل في جورجيا إذا لم توقف جورجيا نشاط المقاتلين الشيشان في وادي بانكيسى، وطلب من أركان جيشه درس إمكانية توجيه ضربة عسكرية لجورجيا⁽⁸⁴⁾.

وإزاء هذه التهديدات اقترح الرئيس الجورجي إرسال مراقبين عسكريين روس غير مسلحين إلى وديان بانكيسى⁽⁸⁵⁾، واتفق الطرفان في السادس من أكتوبر 2002، على تسيير دوريات مشتركة على حدود البلدين، وقال بوتين في ختام لقائه مع الرئيس الجورجي: "بناء على اقتراح الرئيس شيفردنادزه، سيضعف حرس الحدود في بلدنا تعاوهم إلى مستوى يتضمن تسيير دوريات مشتركة على طول الحدود"⁽⁸⁶⁾، وجاءت تصريحات بوتين في اليوم التالي مباشرة لتخفيف من حدة الأزمة الروسية- الجورجية، حيث قال بوتين: "إن تصريحاته في ذكرى أحداث 11 سبتمبر لن توضع موضع التنفيذ إذا طُبِّق اتفاق أمس مع الرئيس الجورجي"⁽⁸⁷⁾.

وفي خطوة جورجية مقابلة، أعلن الادعاء العام في جورجيا في 2002/11/29، أن ثلاثة من الشيشان سيُسلمون إلى روسيا⁽⁸⁸⁾، فيبادرة تشير إلى قرب انتهاء الخلاف الذي استمر شهوراً بين موسكو وجورجيا بشأن مصير المقاتلين الشيشان في وادي بانكيسى في جورجيا.

حادث مسرح موسكو ومستقبل القضية

الشيشانية

في مساء الأربعاء 2002/10/23، وفي أكبر عملية اختطاف في تاريخ روسيا الحديثة، قامت مجموعة

الشيشان في أراضيها، فأعلنت في فبراير الماضي عن ترحيل اللاجئين الشيشان الموجودين على أراضيها منذ عام 1999، في محاولة لتجفيف منابع تمويل المقاتلين في الشيشان، كما تتهم روسيا⁽⁷⁷⁾. كما قامت باعتقال 13 مقاتلاً شيشانياً في مطلع شهر يونيو 2002، أثناء عودتهم من مواجهات مسلحة مع قوات حرس الحدود الروسية، وقامت جورجيا بتسليم هؤلاء المقاتلين إلى روسيا في الشهر التالي مباشرة⁽⁷⁸⁾، كما قامت قوات حرس الحدود الجورجية في 2002/8/3 باعتقال سبعة مقاتلين شيشان عبروا الحدود إلى الأراضي الجورجية، وجاء اعتقال هؤلاء السبعة مع تصاعد حدة التوتر بين جورجيا وروسيا بسبب نشاط المقاتلين الشيشان من داخل الأراضي الجورجية، وطالبت موسكو جورجيا بتسليم هؤلاء المقاتلين، وقال الرئيس الروسي إن اعتقال هذه المجموعة يمثل اختباراً مبدئياً لتعاون تبليسي مع موسكو في حربها ضد المقاتلين الشيشان⁽⁷⁹⁾، كما أعلنت جورجيا في اليوم التالي مباشرة (2002/8/4) عن اعتقال سبعة مقاتلين شيشان آخرين حاولوا التسلل عبر الحدود الجورجية- الشيشانية⁽⁸⁰⁾.

أيضاً قامت القوات الجورجية بحملة عسكرية في منطقة وادي بانكيسى في 2002/8/25، وذلك "لظهير المعابر من المجرمين والإرهابيين وإعادة النظام والاستقرار نهائياً إلى المنطقة" وذلك حسب تعبيرات الرئيس الجورجي إدوارد شيفردنادزه. وفي الثامن من سبتمبر 2002 قال شيفردنادزه في كلمته الأسبوعية من الإذاعة الجورجية: "في الوقت الحالي الوضع في وادي بانكيسى تحت السيطرة التامة"، وأوضح أن بضع عشرات من المقاتلين الشيشان ربما لا يزالون في الوادي بعضهم ينحدرون من أصل عربي⁽⁸²⁾، وفي السادس من سبتمبر 2002، أعلن عن توصل مسؤولين روس وجورجيين لاتفاق على التعاون العسكري في ملاحقة المقاتلين الشيشان في ممر بانكيسى، وجاء الإعلان عقب اجتماع لوزراء داخلية مجموعة الدول المستقلة في مدينة باكو، وقال وزير الداخلية الروسي

مختصر

يبلغ عددها 50 من المقاتلين الشيشان نصفهم من النساء، باقتحام أحد مسارح وسط العاصمة الروسية موسكو، وأعلنت احتجاج ما يقرب من 800 شخص كرهائن إلى حين تنفيذ السلطات الروسية لمطالبهم، وأعطت روسيا مهلة 7 أيام لتنفيذ تلك المطالب وإلا سوف تبدأ في قتل الرهائن. تمثلت تلك الطلبات في وقف الحرب الروسية في الشيشان، وسحب قوات روسيا من أراضيها. وهدد المقاتلون الذين وصفوا أنفسهم بـ (انتحاريي الفرقة 29) بتفجير مبنى المسرح وقتل كل الرهائن في حال إقدام قوات الأمن الروسية على اقتحام المبنى، وعلى الرغم من المظاهرات التي نظّمها أهالي الرهائن حول المسرح مطالبين القوات الروسية بعدم اقتحام المبنى وطالبوا القيادة الروسية بضرورة حل القضية الشيشانية، إلا أن قوات مشتركة من العمليات الخاصة الروسية ووحدات مكافحة الإرهاب قامت باقتحام المسرح في 2002/10/26، لإنهاء عملية الاحتجاز، واستبقت عملية الاقتحام بإلقاء غاز سام داخل المسرح لشل حركة الخاطفين، ثم بدأت بعد ذلك في اقتحام المسرح وإطلاق الرصاص على المسلحين، الأمر الذي أدى إلى مقتل 36 من المجموعة الخاطفة بالإضافة إلى 119 من الرهائن⁽⁸⁹⁾. وكشفت التحقيقات أن اثنين فقط من الرهائن قُتِلوا نتيجة إطلاق النار، أما بقية الرهائن فقد ثبت أنهم قُتلوا نتيجة استنشاق الغاز السام الذي ألقته القوات الروسية قبل اقتحام المسرح، الأمر الذي حوّل مشاعر الشعب الروسي من الشعور بالارتياح لانتهاء الأزمة إلى نوع من الصدمة والغضب الشعبي بعد كشف هذه المفاجأة. أما المفاجأة الثانية فكانت اعتراف عنصر في القوات الخاصة الروسية لإحدى الصحف الروسية بأنهم وضعوا خطة الهجوم على المسرح قبل بدء المسلحين في تنفيذ تهديداتهم بقتل الرهائن، ويتناقض ذلك مع ما أعلنته أجهزة الأمن الروسية من أنها اضطرت لتنفيذ عملية الاقتحام بعد أن بدأ الشيشانيون في إعدام الرهائن⁽⁹⁰⁾.

دلالات الأزمة وتأثيرها على القضية الشيشانية ولا شك أن هذه الأزمة تمثل منعطفًا هامًا في مسار القضية الشيشانية من نواحٍ ثلاث: الناحية الأولى - أنها تمثل سابقة في النزاع الروسي الشيشاني، حيث كان هذا النوع من العمليات يقتصر على شمال القوقاز، الأمر الذي ينذر بإمكان نقل المعركة إلى الداخل الروسي بتكرار مثل هذه العملية، وهو ما أعلن عنه بالفعل شامل باسييف الذي تبنّى مسؤولية العملية، حيث دعا باسييف كل المجموعات الاستشهادية إلى الانضمام لمعركتها مواصلة الهجمات على الروس، وذلك في بيان نشر على موقع إنترنت في 2002/11/1، وقال: "من الآن وصاعدًا الحرب لن تتواصل فقط على الأراضي الشيشانية وإنما أيضًا في كل أراضي روسيا"⁽⁹¹⁾. ولعل التذكرة بأن عملية مماثلة قام فيها شامل باسييف باحتجاز 1500 رهينة في مدينة بودنيوفسك في 14 يونيو 1996، كانت السبب المباشر في إنهاء الحملة الروسية الأولى على الشيشان تدل على خطورة مثل هذه العمليات على مسار الصراع.

من ناحية ثانية نجحت هذه الأزمة في وضع قضية الشعب الشيشاني في دائرة الاهتمام، ولفت أنظار العالم إلى الأسباب التي تدعو مجموعة من الشباب والشابات إلى القيام بعملية "استشهادية" مثل تلك العملية، فقد صرّح موفسار باراييف قائد محتجزى الرهائن: "لقد جننا إلى عاصمة روسيا لإيقاف الحرب في الشيشان وحمل القوات الروسية على الانسحاب من أراضينا أو الموت دون ذلك"، وأضاف باراييف أنه وأتباعه "مهاجمون انتحاريون" جاءوا إلى موسكو "ليس للبقاء على قيد الحياة ولكن للموت"، وأضاف: "لا أحد سيخرج من هنا حيًا، وسيموتون معنا في حالة القيام بأي محاولة لاقتحام المبنى"⁽⁹²⁾، وعلى الرغم من أن التعرض لحياة المدنيين أمر مرفوض في كل الشرائع والقوانين، إلا إنه يجب فهم دوافع العمل قبل توجيه الإدانة القطعية له. ولعل النظر إلى ظروف الخاطفين يمكن أن يساعد في تفسير هذا السلوك، فقائد مجموعة الخاطفين هو موفسار باراييف، وهو

اهتمته بالضلوع في تدبير عملية احتجاز الرهائن في مسرح موسكو، على الرغم من إدانة زكايف لها⁽⁹⁶⁾، والجدير بالذكر أن أحمد زكايف هو مبعوث الرئيس الشيشاني للتفاوض مع روسيا، الأمر الذي يعني أن القبض عليه كان اتجاهًا واضحًا لاختيار روسيا أسلوب الحل العسكري للقضية الشيشانية. وبدأت بوادر هذا التصعيد الروسي في الظهور عقب نهاية أسر الرهائن مباشرة، حيث قامت القوات الروسية بعملية خاصة واسعة النطاق في الشيشان قُتل فيها ثلاثة مقاتلين شيشان، كما ذُكر مصدر عسكري روسي أن القوات الفيدرالية تلاحق أعوان منفذي عملية موسكو بعدما رصدت الأجهزة الأمنية اتصالات مهمة جرت من داخل المسرح، كما أعلنت قيادة القوات الفيدرالية في الشيشان أن وحدات من القوات الخاصة بالجيش تُسشَط كل مناطق الشيشان للبحث عن المقاتلين⁽⁹⁷⁾، وأعلنت روسيا على لسان وزير دفاعها سيرجي إيفانوف تأجيل خطة خفض القوات الروسية في الشيشان بعد عملية احتجاز الرهائن⁽⁹⁸⁾، قائلًا: "أعتقد أنه من غير المناسب البدء في سحب القوات من الشيشان طالما لم يتم اعتقال زعماء العصابات المسلحة وشركائهم أو القضاء عليهم"⁽⁹⁹⁾. وقد قابل المقاتلون الشيشان التصعيد الروسي بتصعيد مماثل، فأكدت المصادر العسكرية الروسية أن المقاتلين الشيشان أسقطوا مروحية روسية من طراز "إم-8" بصاروخ محمول في 2002/10/29، بالقرب من مقر قيادة القوات الروسية في الشيشان، مما أدى إلى مقتل أربعة من طاقمها⁽¹⁰⁰⁾.

كما دعا الرئيس الشيشاني أصلان سخادوف إلى استمرار المقاومة ضد القوات الروسية وإلى تنفيذ عمليات داخل الأراضي الشيشانية، ووصف بوتين "بالمجرم"، وقال: "إننا مضطرون للقتال ولن نضع حدًا للمقاومة طالما أنه لن يترك السفاحون شعبنا بسلام"⁽¹⁰¹⁾، كما هدّد شامل باسييف بشن هجمات جديدة ضد أهداف روسية، وذلك من خلال رسالة إلى زعماء الناتو أثناء انعقاد قمتهم الأخيرة

ابن أخي القائد الميداني البارز عربي بارييف الذي اغتالته القوات الروسية في يونيو 2001 في منزله ووسط أهله، أما النساء المشاركات في عملية الاحتجاز فكلهن أرامل فقدن أزواجهن على أيدي القوات الروسية في الشيشان. ولعل المطالب التي سردها المسلحون الشيشان كانت تدل على أنهم لم يكونوا يتوقعون استجابة لها من أي نوع من القيادة الروسية، وإنما فقط أراود إثبات موقف وتذكير العالم بالبؤس الذي يعيشه الشعب الشيشاني بالانتهاكات التي تقوم بها القوات الروسية لحقوق الشعب الشيشاني.

أما الناحية الأخيرة فتتعلق بأثر هذه الأزمة في موقف روسيا من القضية الشيشانية، فقد سببت هذه الأزمة حرجًا بالغًا للرئيس الروسي، ومن هنا اعتبر بوتين أن عملية الاقتحام "أثبتت أنه لا يمكن تركيع روسيا"، ووصف المقاتلين الشيشان "بالخثالة"⁽⁹³⁾، وحاول العزف على وتيرة الإرهاب، فاعتبر ما جرى في موسكو هو حلقة من سلسلة "عمليات الإرهاب الدولي" وذكر تحديداً ما حصل في إندونيسيا والفلبين. وبالتالي كان من المتوقع أن يواصل بوتين النهج العسكري في التعامل مع هذه القضية أكثر من التفاوض السياسي، فرفضت موسكو دعوة الرئيس الشيشاني أصلان سخادوف لمفاوضات لتجنب عمليات مماثلة قد تقوم بها جماعات شيشانية، واهتمته بالتورط في الهجوم على المسرح بموسكو، على رغم إدانته لهذا الحادث، وإعلان شامل باسييف الذي تبني العملية، عدم علم سخادوف بها، واعتبر الكرملين أنه لا يوجد مسئول من المقاتلين الشيشان يمكن التفاوض معه إثر عملية الرهائن، وأكد مستشار الكرملين لشئون الشيشان سيرغي ياستريزيمسكي، أن عدم إجراء مفاوضات مع سخادوف أمر مفروغ منه، مشيرًا إلى أنه لم يعد يعتبر قائدًا شرعيًا للمقاومة الشيشانية⁽⁹⁵⁾. أكثر من ذلك أعلنت الشرطة الدماركية اعتقال مبعوث الرئاسة ونائب رئيس الوزراء الشيشاني أحمد زكايف، في كوبنهاجن في 2002/10/26، بناء على طلب السلطات الروسية التي

سبتمبر

هي تلك العوامل المرتبطة بدوافع الاستقلال من عدمه، وليست أي عوامل خارجية أخرى.

3. إن حادث احتجاز الرهائن في مسرح موسكو، سلط الضوء من جديد على القضية الشيشانية، ومعاناة الشعب الشيشاني من حرب الإبادة الروسية، وجعل من ضرورة إنهاء تلك الحرب والبحث عن مخرج سلمي لها، ضرورة حيوية ليس فقط لحماية ما تبقى من الشعب الشيشاني، ولكن أيضاً لحماية الأبرياء داخل روسيا من احتمال تكرار مثل هذه العملية. خاصة أن الجانب الشيشاني أعلن مراراً استعدادة للتفاوض مع روسيا لإنهاء تلك الحرب، ولكن في إطار تسوية عادلة وليس بشروط تعجيزية لا يمكن أن يقبلها شعب يسعى إلى الاستقلال، مثل تلك التي طرحتها روسيا كشرط للتفاوض مع الشيشانيين. ومن هنا فإن الكرة الآن في ملعب روسيا لطرح مبادرة لإنهاء تلك الحرب، وإلا فإن أعمال المقاومة الشيشانية سوف تستمر ولا أحد يعرف إلى أين سيصل مداها.

المصادر

- 1- أحمد ثابت، الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، سلسلة أوراق آسيوية، العدد 45، أغسطس 2002)
- 2- شعبان عبد الرحمن، آسيا الوسطى.. أطماع عمرها خمسة قرون، موقع إسلام أون لاين. نت في 2001/11/1 www.islamonline.net
- 3- عين النسر الأمريكي على 200 مليار برميل نפט، إسلام أون لاين. نت في 2001/9/23 www.islamonline.net
- سامح راشد، حرب أفغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين، إسلام أون لاين. نت 2001/9/26 www.islamonline.net
- سعد عبد المجيد، خط البترول القزويني، الاستراتيجية الأمريكية ولمصالح الإقليمية، إسلام أون لاين. نت www.islamonline.net

في براغ، حيث ناشدهم بممارسة ضغوط على روسيا للانسحاب من موطنه وبدء المفاوضات السياسية قائلاً: "نحن نُحذركم.. فاجاهدون الشيشان لديهم كامل الحق والفرصة في تنفيذ هجمات جديدة على أراضي المعتدين لقاء ما يمارسه الجيش الروسي في الشيشان"، كما حذر من أن كل الممتلكات العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية على الأراضي الروسية هي أهداف مشروعة لمقاتليه⁽¹⁰²⁾.

ملاحظات ختامية

من خلال العرض السابق يمكن استخلاص ثلاث

نتائج وهي:

1. إن السعي الأمريكي للتواجد في منطقة آسيا الوسطى أو القوقاز لم يكن وليد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فالاهتمام الأمريكي بالمنطقة يسبق ذلك التوقيت بكثير. كل ما في الأمر أن الولايات المتحدة وجدت في تلك الأحداث فرصة ذهبية لتحقيق حلمها القديم بالتواجد في تلك المنطقة تحت غطاء آخر حشدت كل قواها للبرهنة على عدالته، وهو "مكافحة الإرهاب"، وهو ما وفر لها أيضاً استخدام الوسائل التي تفضلها للتواجد في تلك المنطقة، فبدلاً من مساعدتها الاقتصادية والعسكرية واستثمارات شركاتها النفطية في دول تلك المنطقة، وفرت لها أحداث 11 سبتمبر فرصة التواجد العسكري الأكثر تحقيقاً لأهدافها.
2. إن القضية الشيشانية لم تتأثر سلباً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وبالحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، على الرغم من محاولة روسيا المستميتة لربط تلك القضية بقضية القضاء على الإرهاب الدولي، بل على العكس من ذلك زادت أعمال المقاومة الشيشانية كميّاً، وتطورت أساليبها في القتال نوعياً، فالقضية الشيشانية هي قضية شعب يتشبث بالاستقلال، وبالتالي فإن أكثر العوامل تأثيراً في تلك القضية - سلباً وإيجاباً -

- 4- مصطفى اللباد "أناببيستان" الحرب النفطية وبنائها
الصراعي، شرف نامه، العدد الثالث، ربيع 2002-12-16
- 5- محمد السّمك، صراع النفط والسياسة في القوقاز، مجلة
وجهات نظر، العدد 35، السنة الثالثة، ديسمبر 2001
- جون ماريكا، طريق الحرية الجديد، وجهات نظر، العدد
38، السنة الرابعة، مارس 2002
- 6- موقع الجزيرة نت في 2002/1/9، 2002/1/19
www.aljazeera.net
- 7- موقع الجزيرة في 2002/1/19، جريدة الحياة اللندنية
2002/1/15
- 8- جريدة الحياة اللندنية 2002/1/15
- 9- موقع الجزيرة نت
- 10- محمد فراج أبو النور، بوابة أمريكا إلى بحر قزوين، الأهرام
العربي، العدد 237، 2001/10/6
- 11- طارق إبراهيم، هل تنجح واشنطن بتطويع أفغانستان
وإعادة رسم الخارطة السياسية لآسيا الوسطى، الملف
العربي- الأوروبي، العدد 11، نوفمبر 2001
- 12- موقع الجزيرة نت. في يونيو 2002/5/30
- 13- جريدة الحياة اللندنية 2002/1/6
- 14- جريدة الحياة اللندنية 2002/1/15
- 15- موقع الجزيرة نت 2002/1/27
- 16- موقع الجزيرة نت في 2001/12/8
- 17- على الصالح، منتدى شنغهاي هل يتحول إلى قطب عالمي
جديد؟، موقع الجزيرة نت في 2001/6/14
www.aljazeera.net
- 18- حول الموقف الصيني، انظر:
- الصين تسعى لمواجهة مقاتلي إقليم التايوان المسلمين،
الجزيرة نت 2001/10/18.
- الصين وروسيا تبحثان التعاون ضد الإسلاميين في البلدين،
الجزيرة نت 2001/10/28.
- ارتياب صيني من الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى.
الجزيرة نت، 2001/10/7.
- 19- موقع الجزيرة نت، 2002/1/25.
- 20- من الخميس، مفاتيح روسيا في الأزمة الأمريكية- الأفغانية،
الجزيرة نت في 2001/10/7.
- 21- جريدة الحياة اللندنية 2002/1/15.
- 22- جريدة الحياة اللندنية 2001/9/14.
- 23- جريدة الحياة اللندنية 2001/9/21.
- 24- موقع الجزيرة نت 2001/9/25.
- 25- جريدة الحياة اللندنية 2001/9/26.
- 26- موقع الجزيرة نت 2001/9/27.
- 27- موقع الجزيرة نت 2001/9/28.
- 28- جريدة الشرق الأوسط 2001/10/4.
- 29- جريدة الحياة اللندنية 2001/11/22.
- 30- موقع الجزيرة نت 2001/9/25.
- 31- موقع الجزيرة نت 2001/9/26.
- 32- موقع الجزيرة نت 2001/9/26.
- 33- جريدة الحياة اللندنية 2001/9/28.
- 34- جريدة الحياة اللندنية 2001/11/18.
- 35- جريدة الحياة اللندنية 2001/10/1.
- 36- موقع الجزيرة نت 2001/9/29.
- 37- جريدة الحياة اللندنية 2001/12/18.
- 38- موقع الجزيرة نت 2001/9/22.
- 39- موقع الجزيرة نت 2001/9/29.
- 40- جريدة الحياة اللندنية 2001/10/14.
- 41- موقع الجزيرة نت 2001/11/10.
- 42- جريدة الحياة اللندنية 2001/12/3.
- 43- جريدة الحياة اللندنية 2001/11/8.
- 44- جريدة الحياة اللندنية 2001/12/8.
- 45- جريدة الحياة اللندنية 2002/1/1.
- 46- جريدة الحياة اللندنية 2002/1/6.
- 47- جريدة الحياة اللندنية 2002/1/18.
- 48- موقع الجزيرة نت 27، 2002/1/2.
- 49- موقع الجزيرة نت 2002/2/23.
- 50- موقع الجزيرة نت 2002/2/15.
- 51- جريدة الشرق الأوسط 2002/5/2.
- 52- جريدة الشرق الأوسط 2002/8/.
- 53- جريدة الحياة اللندنية 2002/8/8.
- 54- جريدة الحياة اللندنية 2002/8/18.
- 55- موقع الجزيرة نت 2002/8/20.
- 56- موقع الجزيرة نت 2002/8/31.
- 57- موقع الجزيرة نت 2002/9/29.
- 58- موقع الجزيرة نت 2002/11/3.
- 59- موقع الجزيرة نت 2002/5/1.

مؤتمبر

- 60- جريدة الحياة اللندنية 20/9/2001.
- 61- جريدة الحياة اللندنية 3/1/2002.
- 62- جريدة الحياة اللندنية 20/12/2000.
- 63- موقع الجزيرة نت 20/12/2000.
- 64- جريدة الحياة اللندنية 12/11/2001.
- 65- موقع الجزيرة نت 31/12/2001.
- 66- جريدة الحياة اللندنية 11/1/2002.
- 67- جريدة الحياة اللندنية 11/12/2001.
- 68- جريدة الشرق الأوسط 8/1/2002.
- 69- موقع الجزيرة نت 9/3/2002.
- 70- جريدة الشرق الأوسط 6/7/2002.
- 71- جريدة الشرق الأوسط 26/4/2002.
- 72- جريدة الشرق الأوسط 17/2/2002.
- 73- موقع الجزيرة نت 26/6/2001.
- 74- جريدة الحياة اللندنية 19/2/2002.
- 75- جريدة الحياة اللندنية 20/2/2002.
- 76- موقع الجزيرة نت 2/3/2002.
- 77- جريدة الشرق الأوسط 20/5/2002.
- 78- جريدة الشرق الأوسط 1/3/2002.
- 79- موقع الجزيرة نت 1/6/2002.
- 80- موقع الجزيرة نت 6/2/2002.
- 81- جريدة الحياة اللندنية 26/7/2002.
- 82- موقع الجزيرة نت 5/8/2002.
- 83- موقع الجزيرة نت 5/8/2002.
- 84- موقع الجزيرة نت 25/8/2002.
- 85- موقع الجزيرة نت 3/9/2002.
- 86- موقع الجزيرة نت 6/9/2002.
- 87- موقع الجزيرة نت 11/9/2002.
- 88- موقع الجزيرة نت 25/9/2002.
- 89- موقع الجزيرة نت 7/10/2002.
- 90- موقع الجزيرة نت 8/10/2002.
- 91- موقع الجزيرة نت 29/11/2002.
- 92- موقع الجزيرة نت، وصحف الحياة، الشرق الأوسط، والقدس العربي أيام 25، 26، 27/10/2002.
- 93- موقع الجزيرة نت 27/10/2002.
- 94- موقع الجزيرة نت 1/11/2002.
- 95- جريدة الشرق الأوسط 25/10/2002.
- 96- موقع قناة الجزيرة 27/10/2002.
- 97- موقع الجزيرة نت 31/10/2002.
- 98- جريدة الحياة اللندنية 27/10/2002، موقع الجزيرة نت 26/10/2002.
- 99- موقع الجزيرة نت 14/11/2002.
- 100- جريدة الشرق الأوسط 30/10/2002.
- 101- موقع الجزيرة نت 16/11/2002.
- 102- موقع الجزيرة نت 25/11/2002.

ثروات آسيا الوسطى - قزوين من البترول والغاز

وللتعرف على حجم احتياطيات آسيا الوسطى - قزوين من البترول والغاز والمشكلات الناتجة عن الطبيعة القانونية لحوض قزوين، بالإضافة إلى مسارات خطوط البترول والغاز ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما هو حجم احتياطيات حوض قزوين من البترول (الزيت الخام) والغاز؟ وكم يمثل من احتياطي العالم ومنظمة الأوبك؟ وما هو حجم الإنتاج الحالي؟ وما هي سمات وخصائص بترول حوض قزوين بالنسبة للمناطق الأخرى؟

2- ما هي الطبيعة القانونية لحوض قزوين، هل هو بحر أم بحيرة؟، وما تأثير ذلك على نصيب الدول الواقعة على قزوين من ثرواته؟، وما تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وتعاون كل من الولايات المتحدة وروسيا وبقية دول آسيا الوسطى في مقاومة الإرهاب على اتفاقيات تقسيم قاع قزوين؟ وما هو نصيب كل دولة من دول قزوين في ضوء هذا التقسيم الجديد؟

3- ما هي الأسباب الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لتنافس كل من الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا لنقل بترول وغاز حوض قزوين عبر أراضيها؟، وما هي مشروعات خطوط الأنابيب المقترحة؟، وما هو تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وتعاون كل الولايات المتحدة وروسيا وبقية دول آسيا الوسطى والقوقاز على مسارات خطوط أنابيب نقل البترول والغاز؟
تمهيد:

لم يكن بحر قزوين قبل سقوط الاتحاد السوفيتي، سوى بحر مغلق تنقسمه إيران والاتحاد السوفيتي. وبعد أن تم

قد دأبت الدول الصناعية منذ حرب عام 1973م على حث الشركات العالمية على التنقيب عن النفط خارج أقطار الأوبك، ومما ساعد على هذا الاندفاع توفير شروط اقتصادية واستثمارية أفضل في دول منتجة صغيرة، بالإضافة إلى تأمين الصناعة النفطية في معظم أقطار الأوبك، وغلق أبواب الاستثمارات الجديدة في قطاع النفط. وبالفعل توجهت الشركات النفطية العالمية، الكبيرة منها والصغيرة، بدافع الربح والسياسة، إلى مختلف بقاع العالم وروحت للبترول الجديد من خارج الأوبك، وأعطته الأولوية في التسويق، ومن هنا توسع الاستثمار في بحر الشمال.

وقد زاد في حملة الاندفاع هذه التغيرات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وفتح مجال الاستثمار في روسيا ومنطقة حوض قزوين. ورغم أهمية هذه المناطق الجديدة، إلا أن الصراع المستمر بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية عقد الأمور؛ نظراً إلى إصرار واشنطن على فتح ممر تصدير النفط من الشرق إلى الغرب تفادياً للأراضي الروسية والإيرانية، ومناورات موسكو لإبقاء بترول وغاز هذه المناطق وطرق مواصلتهما، وبالذات دول قزوين، تحت نفوذها.

إلا أن هذه الأوضاع تغيرت بدورها بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001م، وبعد عشر سنوات تقريباً من انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد بدأت المشاريع المتعقلة تنفض الغبار عن ملفاتها، وأخذت تدخل في مرحلة التنفيذ؛ مثل خط

باكو - جيهان للبترول، الذي سينقل بترول أذربيجان عبر جورجيا والبحر الأسود إلى ميناء جيهان التركي على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وخط غاز تركمانستان عبر أفغانستان إلى باكستان.

تفكيك هذا الاتحاد، ظهرت ثلاث دول أخرى لتشارك إيران وروسيا في سواحل بحر قزوين وهي كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان.

ويمكننا أن نرى منطقة بحر قزوين بحيث تضم المنطقة الواسعة والممتدة من القوقاز في الغرب إلى آسيا الوسطى في الشرق، وهي منطقة مقسمة ومترابطة في ذات الوقت، وذلك بواسطة بحر قزوين. ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وقزوين تشكل منطقة جغرافية واحدة يمكن تسميتها بـ "قزوين - آسيا الوسطى".

معظم دول هذه المنطقة ليس لها منافذ بحرية، فكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان وروسيا وإيران تطل على بحر قزوين بما يجعله معبراً هاماً لتطور التجارة الملاحية فيما بينهم. فيما عدا إيران التي تطل على الخليج العربي وخليج عمان والجزء الشمالي الغربي للمحيط الهندي⁽¹⁾.

سمات ومعالم بحر قزوين:

بحر قزوين هو أكبر بحيرات العالم، وهو أشهر الأسماء في جغرافية آسيا الوسطى ولهذه البحيرة أسماء عديدة منها: بحيرة طبرستان، بحيرة مازندران، خراسان، أسسكون، جرجان والخرز. وتطل إيران على بحر قزوين من ناحية الجنوب، وتركمانستان، وكازاخستان من ناحية الشرق وروسيا وأذربيجان من ناحية الجنوب.

يقع في بحر قزوين حوالي 50 جزيرة صغيرة، داخل مساحة تبلغ حوالي 450 ألف كم² هي مساحة البحيرة، ويبلغ طوله 1200 كم وعرضه 500 كم في المتوسط أما السواحل القزوينية فتبلغ 6379 كم، منها 640 كم في الأراضي الإيرانية، و 820 كم في جمهورية أذربيجان و 1900 كم في كازاخستان، والباقي في روسيا وتركمانستان.

وتستوعب البحيرة حوالي 79 ألف كم³ من الماء ومتوسط عمق البحيرة 180 متراً، بينما أعظم نقطة تصل إلى 1200 متر بالقرب من السواحل الإيرانية.

تفتقد هذه البحيرة لممر مائي طبيعي متصل بالبحار المفتوحة، لكنها تتصل بالبحار المفتوحة عن طريق قناتي "فولجا - دن" و "فولجا - البلطيق".

وتصب ثلاثة أنهار رئيسية في بحر قزوين "فولجا - آرال - ترك" جميعها يجري من الشمال إلى الجنوب ويشكلون 88% من مياه بحر قزوين، ويمثل نهر فولجا أهم الموارد المائية لبحر قزوين، وتأتي النسبة العظمى من تلوث البحيرة عن طريقه أيضاً، حيث تتركز معظم الصناعات الروسية على شاطئ هذا النهر⁽²⁾.

1- حجم ثروات قزوين - آسيا

الوسطى من البترول والغاز:

1/1 حجم ثروات قزوين - آسيا الوسطى طبقاً

للتقديرات المبالغ فيها:

التنافس المحموم بين الشركات البترولية الغربية للاستثمار في التنقيب عن النفط في بحر قزوين وإنتاجه وتسويقه خلال السنوات الأولى التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي كان سببه التقديرات الضخمة للاحتياطيات التي جعلت الكثير يتحدث عن بحر قزوين بوصفه منافساً بل بديلاً للخليج العربي. وقد كان أهم مصدر لتلك التقديرات تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية أعلنت فيه أن منطقة بحر قزوين تحتوي ثروات نفطية تصل إلى 200 مليار برميل، ووفقاً للتقديرات الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية فإن منطقة بحر قزوين تحتوي ما يعادل 16% من الاحتياطي العالمي من البترول⁽³⁾.

ولعل أهم دراسة شككت في دقة تقديرات الخارجية الأمريكية، وكان لها أصدائها بين المهتمين من مستثمرين، ومنتجين، وكذلك مستهلكين، هي الدراسة التي أصدرها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية التي نتج عنها نوع من التراجع في درجة الاهتمام بمنطقة قزوين بوصفه مصدراً رئيسياً في إنتاج النفط. فوفقاً للتقرير الاستراتيجي للمعهد الصادر عام 1998م فإن احتياطيات

بحر قزوين تتراوح بين 25 و 35 مليار، وهو ما يعادل سدس إلى ثمن التقديرات الأمريكية وقد دعى التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في التقديرات التي وصفها بالمبالغة، كما أشار إلى أن أهمية مصادر الطاقة في قزوين أقل بكثير مما نعتقد وذلك لثلاثة أسباب هي:

أ- محدودية حجم الاحتياطي.

ب- تكلفة الاستخراج العالية.

ج- البطء الشديد في عملية التنقيب⁽⁴⁾.

إن منطقة بحر قزوين تحتوي على احتياطيات هائلة من البترول والغاز، وكثير منها موجود في حوض بحر قزوين نفسه. إن احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان تبلغ أكثر من 236 تريليون قدم³. وإن احتياطيات النفط الكلية ربما تصل إلى أكثر من 60 بليون برميل - أي ما يكفي لتغطية احتياجات أوروبا البترولية لمدة 11 سنة - والبعض يقدر هذه الاحتياطيات بأكثر من 200 بليون برميل. في عام 1995م كانت المنطقة تنتج حوالي 870 ألف برميل يومياً (44 مليون طن في السنة). وبحلول عام 2010م فإن الشركات الغربية ستزيد الإنتاج إلى حوالي 4.5 مليون برميل يومياً، أي بزيادة نسبتها أكثر من 500% في 15 عاماً فقط. إذا حدث هذا فإن إنتاج المنطقة سيمثل حوالي 5% من الإنتاج العالمي من البترول، و 10% تقريباً من إجمالي البترول المنتج خارج أوبك⁽⁵⁾.

2/1 حجم ثروات قزوين آسيا الوسطى

من البترول والغاز في ضوء

أحدث البيانات:

قدرت الخارجية الأمريكية احتياطيات بحر قزوين من البترول بحوالي 200 مليار برميل أي ما يعادل 16% من الاحتياطي العالمي للبترول إلا أن تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية الصادر عام 1998م شكك في هذه التقديرات، وقدر احتياطي بحر قزوين من البترول بأنه

يتراوح ما بين 25 و 35 بليون، وهو ما يعادل سدس إلى ثمن التقديرات الأمريكية المبالغ فيها. بينما يرى جون ماريسكا نائب رئيس شركة أنوكال للعلاقات الدولية أن احتياطيات قزوين من البترول تصل إلى حوالي 60 مليون برميل، ومن الغاز تصل إلى حوالي 236 تريليون قدم³.

ومن تحليل البيانات المنشورة في الجدولين رقم (1) ورقم (2) يتضح لنا حجم احتياطيات البترول والغاز وحجم الإنتاج في دول آسيا الوسطى - قزوين على النحو التالي:

1- أذربيجان: تقدر احتياطيات أذربيجان من الزيت الخام حوالي 1.2 بليون برميل، ومن الغاز حوالي 4,4 تريليون قدم³ وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 300 ألف برميل يومياً.

2- كازاخستان: تقدر احتياطيات كازاخستان من الزيت الخام حوالي 5.4 بليون برميل، ومن الغاز حوالي 65 تريليون قدم³ وذلك عام 2002م، وبلغ حجم الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 787 ألف برميل يومياً.

3- تركمانستان: تقدر احتياطيات تركمانستان من الزيت الخام حوالي 546 مليون برميل، ومن الغاز حوالي 101 تريليون قدم³ وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 146 ألف برميل يومياً.

4- طاجيكستان: تقدر احتياطيات طاجيكستان من الزيت الخام حوالي 12 مليون برميل، ومن الغاز حوالي 2 تريليون قدم³ وذلك في عام 2002م.

5- قيرغيزستان: تقدر احتياطيات قيرغيزستان من الزيت الخام حوالي 40 مليون برميل، ومن الغاز حوالي 0.2 تريليون قدم³ وذلك في عام

أ - تقدر احتياطيات الزيت الخام في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان - وهي الدول الثلاث التي تقع على بحر قزوين من دول آسيا الوسطى القوقاز - حوالي 7.14 بليون برميل تمثل 0.69% من إجمالي الاحتياطي العالمي البالغ 1030.3 بليون برميل، وتمثل 0.87% من احتياطي منظمة الأوبك البالغ 818.8 بليون برميل.

ب- وإذا أضفنا إلى الدول الثلاث السابقة بقية دول آسيا الوسطى والقوقاز وهي طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان تبلغ الاحتياطيات حوالي 7.79 بليون برميل تمثل 0.76% من الاحتياطي العالمي، 0.95% من احتياطي منظمة الأوبك.

ج- وإذا أضفنا إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز جميعها إيران يبلغ الاحتياطي حوالي 89.7 بليون برميل ويمثل 9.45% من الاحتياطي العالمي، 11.9% من احتياطي منظمة الأوبك. ومن الجدير بالذكر أن معظم احتياطيات إيران تقع في الحقول البرية في منطقة خوزستان.

د- وإذا أضفنا إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز الستة وإيران، روسيا الاتحادية الفيدرالية ستبلغ احتياطيات المنطقة (أوراسيا) حوالي 146 بليون برميل أي حوالي 14.17% من الاحتياطي العالمي، وحوالي 17.83% من احتياطي منظمة الأوبك. ومن الجدير بالذكر أن احتياطيات البترول والغاز في روسيا تقع على مشارف أوروبا الشرقية في جبال الأورال.

هـ- أما دول آسيا الوسطى والقوقاز بالإضافة إلى روسيا فقط فيقدر احتياطي الزيت الخام حوالي 56.36 بليون برميل بنسبة 5.47% من

2002م، وبلغ حجم الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي ألف برميل يومياً.

6- أوزبكستان: تقدر احتياطيات أوزبكستان من الزيت الخام حوالي 594 مليون برميل، ومن الغاز حوالي 66.2 تريليون قدم³ وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 143 ألف برميل يومياً.

7- روسيا: تقدر احتياطيات روسيا من الزيت الخام بحوالي 48.6 بليون برميل، وتمثل 4.7% من الاحتياطي العالمي، ومن الغاز حوالي 1.7 كوادريليون وتمثل 32.1% من الاحتياطي العالمي، أي المركز الأول على مستوى العالم وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 6.9 مليون برميل يومياً تمثل حوالي 10.8% من الإنتاج العالمي، وتحتل روسيا المركز الثالث بعد السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي 22.5% من الإنتاج العالمي. ومن الجدير بالذكر أن احتياطيات البترول والغاز في روسيا تقع في حقول على مشارف أوروبا الشرقية في جبال الأورال.

8- إيران: تقدر احتياطيات إيران من الزيت الخام حوالي 89.7 بليون برميل، أي بنسبة 8.7% من الاحتياطي العالمي، ومن الغاز حوالي 812.3 تريليون قدم³ وذلك في عام 2002م، وبلغ الإنتاج من الزيت الخام عام 2001م حوالي 3.13 مليون برميل يومياً أي بنسبة 5% من الإنتاج العالمي. ومن الجدير بالذكر أن معظم احتياطيات البترول في إيران تقع في الحقول البرية في منطقة خوزستان.

1/2/1 احتياطيات الزيت الخام:

1917 تريليون قدم³، تمثل 35% من الاحتياطي العالمي، و 77% من احتياطي منظمة الأوبك. ويقدر عمر الاحتياطي بحوالي 78.5 سنة، بينما يقدر عمر الاحتياطي في منطقة الخليج العربي بأكثر من مائة سنة.

ملخص من التحليل السابق إلى ما يلي:

أن الدول الواقعة على بحر قزوين هي روسيا وإيران وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، وإذا أخذنا في الاعتبار أن معظم احتياطيات روسيا تقع في المناطق القريبة من أوروبا الشرقية في جبال الأورال، بالإضافة إلى أن معظم احتياطيات إيران تقع في الحقول البرية في مناطق خوزستان، يتضح لنا ما يلي:

أ- أن احتياطيات كل من كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان من البترول تقدر بنحو 7.14 بليون برميل تمثل 0.69% من الاحتياطي العالمي، و 0.87% من احتياطي منظمة الأوبك. وأن احتياطياتها من الغاز الطبيعي تُقدر بحوالي 170.4 تريليون قدم مكعب، تمثل 3.11% من الاحتياطي العالمي، و 6.9% من احتياطي منظمة الأوبك.

ب- أما إذا نظرنا إلى احتياطيات آسيا الوسطى والقوقاز ككل فتقدر بحوالي 7.79 بليون برميل، تمثل حوالي 0.76% من الاحتياطي العالمي، و 0.95% من احتياطي منظمة الأوبك. وأن احتياطياتها من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي 237 تريليون قدم³، تمثل حوالي 4.33% من الاحتياطي العالمي، و 9.54% من احتياطي منظمة الأوبك.

ج- أما إذا نظرنا إلى آسيا الوسطى والقوقاز وروسيا الاتحادية الفيدرالية كوحدة واحدة فيقدر احتياطي الزيت الخام بحوالي 56.36 بليون برميل بنسبة

الاحتياطي العالمي، ويقدر عمر الاحتياطي بحوالي 21 سنة. بينما في منطقة الخليج العربي يقدر عمر الاحتياطي بحوالي 86.8 سنة.

2/2/1 احتياطيات الغاز الطبيعي:

أ- تقدر احتياطيات الغاز الطبيعي في كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان بحوالي 170.4 تريليون قدم³، تمثل حوالي 3.11% من الاحتياطي العالمي البالغ 5470 تريليون قدم³، و 6.86% من احتياطي منظمة الأوبك البالغ 2485 تريليون قدم.

ب- إذا أضفنا إلى الدول الثلاث التي تقع على بحر قزوين بقية الدول الأخرى في آسيا الوسطى والقوقاز وهي طاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان فتقدر الاحتياطيات بحوالي 237 تريليون قدم³، تمثل حوالي 4.33% من الاحتياطي العالمي، و 9.54% من احتياطي منظمة الأوبك.

ج- وإذا أضفنا إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز جميعها إيران تقدر الاحتياطيات بحوالي 1049.3 تريليون قدم³، تمثل حوالي 19.18% من الاحتياطي العالمي، و 42,22 من احتياطي منظمة الأوبك.

د- وإذا أضفنا إلى كل من جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وإيران، روسيا الاتحادية، تقدر الاحتياطيات 2729.3 تريليون قدم³ تمثل 49.9% من الاحتياطي العالمي، و 109.8 من احتياطي منظمة الأوبك.

هـ- أما دول آسيا الوسطى والقوقاز بالإضافة إلى روسيا فيقدر احتياطي الغاز الطبيعي بحوالي

ج- ويقدر عمر احتياطيات دول آسيا الوسطى والقوقاز من البترول بحوالي 21 سنة، وعمر احتياطياتها من الغاز بحوالي 78.5 سنة.

4/1 سمات وخصائص بترول آسيا الوسطى -

قزوين:

ثمة مجموعة من العوامل السلبية لغير صالح النفط القزويني في المفاضلة مع نفط العالم العربي وإيران وهي (7):

1- وباستثناء النفط الأذربيجاني الممتاز، يتسم نفط البلدان الأخرى بمواصفات تقنية غير ملائمة؛ إذ يحتوي على نسبة عالية من الهيدروجين المكبريت الذي يستدعي نفقات إضافية على تصنيع أنابيب؛ لنقله لمقاومة الصدأ ومكلفة جداً، وكذلك على نسبة عالية من ثاني أكسيد الكبريت في الأماكن الموجودة على أعماق كبيرة تحت قاع البحر، والإسفلت وخصوصاً في القطاع الكازاخسي، مما يتطلب بناء محطات خاصة لتكريره، علماً بأن المستوى الحالي لتكنولوجيا التكرير والنقل يثير الشكوك حول الجدوى الاقتصادية الإنتاجية ونقله.

2- وثمة عامل آخر يجعل نفط حوض قزوين أصعب منالاً من نفط الخليج على سبيل المثال، فهو بمعظمه موجود على أعماق كبيرة تحت قاع البحر، وفي قلب القارة الآسيوية، بعيداً عن مراكز الاستهلاك الرئيسية. وهذا يفرض مد خط أنابيب لنقله لمسافات طويلة، وعبر ظروف طبيعية وجغرافية وأمنية معقدة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على سعره النهائي. فإذا كانت تكلفة نقل طن النفط في منطقة الخليج تتراوح بين 2 و 5 دولارات في المتوسط، وتبلغ نحو 10 دولارات في منطقة بحر الشمال، فإن التكلفة التقديرية لنقل النفط الأذربيجاني تبلغ 17 دولاراً.

5.7% من الاحتياطي العالمي، ويقدر عمر الاحتياطي بحوالي 21 سنة. وأن احتياطياتها من الغاز الطبيعي فتقدر بحوالي 1917 تريليون قدم³ تمثل 35% من الاحتياطي العالمي، و 77% من احتياطي منظمة الأوبك ويقدر عمر الاحتياطي بحوالي 78.5 سنة. وتحتل روسيا المركز الأول في احتياطي الغاز، يليها إيران، وتأتي تركمانستان في المرتبة الثالثة.

3/1 إنتاج البترول في قزوين - آسيا الوسطى:

أما بالنسبة لبترول بحر قزوين، فالتوقعات هي أن يرتفع مستوى إنتاجها من حوالي 1.4 مليون برميل يومياً في عام 2000م إلى 3 مليون برميل يومياً في عام 2010م وحوالي 4 مليون برميل يومياً في عام 2020، وذلك بناء على ما تم اكتشافه فعلاً حتى الآن، ومع الافتراض أن الأمور السياسية ستكون مستقرة نسبياً في العديد من الدول التي تمر بها أنابيب التصدير، وهذا افتراض من الصعب ضمانه نظراً للمشاكل السياسية والصعوبات الاقتصادية العديدة التي تعترض الاستقرار في دول بحر قزوين والمناطق المحيطة بها⁽⁶⁾.

ومن تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (1) و رقم (2) يتضح لنا ما يلي:

أ- بلغ إنتاج الدول المطلة على قزوين وهي أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان في عام 2001م حوالي 1.23 مليون برميل يومياً

ب- إذا أضفنا إلى الدول السابقة بقية الدول في آسيا الوسطى وهي أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان فقد بلغ الإنتاج حوالي 1.38 مليون برميل يومياً.

وتؤكد روسيا وإيران أن قزوين محكوم بمعاهدات دولية وقعت بين الاتحاد السوفيتي وإيران. وترى أن تلك المعاهدات يجب أن تكون الإطار القانوني الذي يحدد كيفية التعامل مع الثروات الجديدة. بينما ترفض أذربيجان وكازاخستان اعتبار تلك المعاهدات إطاراً مرجعياً وذلك الوضع السياسي الجديد الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وترى ضرورة استبدال معاهدات جديد بما تعكس الأوضاع الجديدة في المنطقة⁽¹⁰⁾. والمعاهدات المقصودة هي معاهدات الصداقة الموقعة في 21 فبراير عام 1921م ومعاهدة التجارة والملاحة الموقعة في 25 مارس عام 1940م⁽¹¹⁾.

ويمكن القول بأن روسيا تستخدم مسألة الخلاف القانوني ورقة ضغط من أجل إشراكها في مشروعات التنقيب والإنتاج عن النفط والغاز التي ينحصر معظم الاكتشافات منها في مناطق قريبة من كازاخستان وأذربيجان. وقد عملت الشركات الغربية على القبول بمساهمة الشركات الروسية كوسيلة للإقناع للتخفيف من معارضتها وتغير موقفها بشأن الوضع القانوني مستفيدة في ذلك من خلاف بين المؤسسات الاقتصادية الروسية من جهة وبين القيادات العسكرية والسياسية من جهة أخرى.

فبينما يرى الاقتصاديون الروس عدم التشدد في المسائل القانونية وضرورة الإسراع في المساهمة في مشروعات النفط والغاز مع الشركات الغربية، يرى الاستراتيجيون والعسكريون أهمية قزوين تتجاوز ثرواته الطبيعية، مما يعني ضرورة إقناع دوله الدخول مع روسيا في معاهدات تحفظ المصالح القومية لروسيا وتحد من إمكانية استغلال المنطقة لأغراض تخدم الاستراتيجية الغربية⁽¹²⁾.

وأدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م وما تلاها من تغير نظام الحكم في أفغانستان وإزاحة طالبان عن الحكم وتولي حامد قرضاي كمثل للمصالح الأمريكية في أفغانستان، فضلاً عن حوار الطاقة

3- إضافة إلى ذلك، ومقارنة مع الشرق الأوسط وخليج المكسيك، وحتى بحر الشمال فإن الظروف الجغرافية والمناخية في منطقة قزوين شديدة القسوة والصعوبة، الأمر الذي يزيد بدوره تكلفة استخراج النفط وإيصاله إلى المستهلك.

2- الخلاف القانوني: (قزوين بحر أم بحيرة؟)

1/2 الخلاف القانوني حول حوض قزوين قبل

أحداث 11 سبتمبر عام 2001م:

يدور الخلاف بالدرجة الأولى حول طبيعة قزوين وهل يعد بحراً أم بحيرة؟ ويترتب على هذا التعريف عدة نتائج مهمة فيما يتعلق بحق استغلال الثروات الموجودة في باطنه، فالقول بأن قزوين يعد بحراً يعني في القانون الدولي أن كل دولة مطلية تتمتع بمياه إقليمية لها حق الاستغلال الكامل المنفرد لها وما تحتويه من ثروات وفقاً لقانون البحار عام 1982م الذي يمنح كل دولة حق ممارسة سيادتها في مياهها الإقليمية، وأن تستغل ما فيها من ثروات. أما في حالة تعريف قزوين بأنها بحيرة فهذا يعني أن جميع الدول المتشاطئة لها حق الاستغلال المشترك لمياه البحيرة وجميع ما تحتويه من ثروات سمكية وطبيعية⁽⁸⁾.

وتسعى جميع الدول المطلية على قزوين إلى الحصول على نصيب من ثرواته، وهذا ما تسبب في خلاف قانوني بينها حيث انقسمت إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تضم أذربيجان وقازاخستان اللتان تؤيدان أن قزوين يعد بحراً مما يعني تقسيم مياهه الإقليمية بين الدول المتشاطئة، وحق كل دولة في التصرف الكامل فيما تحتويه مياهها من ثروات.

والمجموعة الثانية: تضم روسيا وإيران وتركمانستان وجميعها ترى أن قزوين بحيرة وهو ما يعني اشتراك جميع الدول المطلية في استغلال ثرواتها بشكل متساوي⁽⁹⁾.

مثل إقامة تجهيزات معينة بناء على اتفاقات بينية متبادلة بهذا الصدد⁽¹⁴⁾.

ج- ترك منطقة المياه العليا مفتوحة أمام كل الدول المطلة على بحر قزوين ويمكن رصد آثار استخدام آلية التقسيم المذكورة في النظام القانوني لبحر الخزر على النحو التالي:

1/2/2 الانعكاسات المتوقعة بالنسبة لروسيا:

أ- إنهاء مشكلة استحداث نظام قانوني جديد لبحر الخزر، ومن ثم إفساح الطريق أمام التركيز على قضية تحويل نفط وغاز بحر الخزر إلى عملة صعبة تحتاج إليها بشدة.

ب- إثبات زعامة روسيا في بحر الخزر كدولة تحدد من يحصل على ماذا في المنطقة. هذا، بالإضافة إلى أن روسيا هي الدولة صاحبة القدرة العسكرية الأكبر في المنطقة بعد ائحاد السوفيتي.

ج- والأهم هو ما ينص عليه آلية التقسيم بصدد ترك المنطقة العليا كمنطقة من المياه كمنطقة مشاع للملاحة البحرية. بالمقارنة بالدول الأخرى بما فيها إيران، أي منها - خلافاً لروسيا - لا تملك أي وحدات بحرية أو سفن تجارية في بحر الخزر، ومن ثم فإن آلية التقسيم المطروحة تعني أن يتم دفع السفن الروسية فائقة التجهيز إلى بحر الخزر لتقوم بأنشطة الصيد على مدار العام بينما باقي الدول تقوم بالصيد من خلال تجهيزات عتيقة وبدائية في المناطق القريبة من شواطئها. كما أن الأسطول الروسي في بحر الخزر والمزود حالياً بوحدات متقدمة يمكن أن يبحر على امتداد البحر.

د- أن آلية التقسيم الجديدة سوف تمنح الروس إمكانية امتلاك حدود بحرية مباشرة مع إيران.

الأمريكي - الروسي عام 2002م. وتعاون كل دول المنطقة مع الولايات المتحدة في مقاومة الإرهاب إلى توقيع روسيا اتفاق مع كل من أذربيجان وكازاخستان على تقسيم قاع البحر طبقاً لتصور روسيا الخاص بخط المنتصف المعدل.

هذا، كما تضع الولايات المتحدة قوات في المنطقة للمرة الأولى، فترسل جنود إلى أوزبكستان، ومستشارين عسكريين إلى جورجيا لشن الحرب على الإرهاب. ولكن لا تغيب على أحد في قزوين أن جورجيا خاصة هي أكثر مركزية بالنسبة لطرق النفط منها إلى مطاردة أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة⁽¹³⁾.

2/2 اتفاق روسيا وأذربيجان

وكازاخستان على تقسيم قاع بحر قزوين بعد أحداث الحادي من سبتمبر:

اتفقت كل من روسيا وأذربيجان في 2002/9/23م على تقسيم قاع بحر قزوين تأسيساً على التصور الروسي الخاص بخط المنتصف المعدل، وفي وقت سابق كانت روسيا قد اتفقت مع كازاخستان على تقسيم قاع البحر بالطريقة نفسها. وتوصلت أذربيجان بالمثل إلى اتفاق مع كازاخستان لتستخدم هذه الآلية من أجل ترسيم حدودهما البحرية في قاع بحر قزوين - في نفس الوقت مارست هذه الدول ضغوطاً على إيران وتركمانستان للانضمام لهم في اتباع آلية "خط المنتصف المعدل" ووضع حد للمشكلات المتعلقة بالنظام القانوني الجديد لبحر قزوين.

وتعني آلية خط المنتصف المعدل حسب رؤية الدول التي تبنتها ما يلي:

أ- تقسيم قاع بحر قزوين تبعاً لخط منتصف أو خط متساوي البعد بالنسبة لشواطئ الدول المعنية.

ب- تغيير خط التعيين وفقاً لعناصر مختارة إما من صنع الطبيعة مثل تنوعات القاع، أو من صنع الإنسان

من الواضح أن الوضع ليس في صالح إيران، وتصف السلطات الإيرانية بمستوياتها كافة بما فيها الرئيس خاتمي الاتفاقات الثنائية بين روسيا وإيران بأنها اتفاقيات باطلة ولا قيمة لها. ذلك أنها تتناقض مع اتفاقيات سابقة بين الدول المطلة على البحر تنص على اتخاذ القرارات المتعلقة بالنظام القانوني الجديد في بحر الخزر بالإجماع.

ويتمثل الموقف الإيراني في اتفاقيات عامي 1921م و 1940م بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق لا بد أن تستمر صالحة حتى تجد الدول الخمس نظاماً جديداً مقبولاً من الجميع، وأيضاً فإن إيران ترى أن هذه الاتفاقيات تشكل نوعاً من السيادة المشتركة في بحر الخزر (قزوين) وهو نظام جيد من وجهة نظرها، إلا إذا قررت الدول المعنية اتباع طريقة أخرى لتقسيم المنطقة، حينئذ فإن البحر كله يجب أن يقسم إلى مناطق متساوية بحجم 20% لكل دولة بما يتضمن المياه العليا، لذلك تعارض إيران⁽¹⁷⁾. خط تقسيم المنتصف المعدل الذي يعطيها:

أ - 13% فقط من قاع البحر.

ب- الجزء الإيراني سيكون خال من أي حقول معروفة للنفط والغاز.

ج- الجزء الإيراني شديد العمق وجهود التنقيب والبحث فيه سيكون أشد صعوبة من المناطق الضحلة من البحر الواقعة في الأجزاء العليا.

د- السفن الروسية يمكن أن تقترب من الشواطئ الإيرانية في أي وقت.

ومن الجدير بالذكر أن إحدى مواد اتفاقية عام 1921م بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق (الاتفاقية نفسها التي تصر إيران على أنها الأساس القانوني الراهن في بحر قزوين) تعطي الحق للروس بالتدخل في إيران، فإن الحرية المتوقعة للسفن الروسية سوف تعني أكثر مما تبدو عليه. إن الحكومة الإيرانية بالطبع قد أعلنت قبل وبعد الثورة (1979م) أن المادة المذكورة (المادة رقم 5) باطلة

ومن المعروف أن إيران ليس لديها حدود برية مع روسيا، وإذا تم تقسيم بحر الخزر إلى أجزاء قومية (التصور الإيراني) فسوف يكون هناك حدود بحرية أيضاً. بالنسبة لإيران فإن وجود منطقة عازلة مع قوة كبرى هو أمر إيجابي.

هـ- سوف تملك روسيا نحو 20% من قاع بحر قزوين⁽¹⁵⁾.

2/2/2 الانعكاسات المتوقعة بالنسبة لأذربيجان:

أ- سوف تحصل على 21% من قاع البحر، والمنطقة المحددة لها معروفة باحتياطاتها الهائلة من النفط.

ب- في ظل التقسيم الخماسي المتساوي الذي تطرحه إيران، فإن أذربيجان وكازاخستان سوف تظالبان بـ 2.84 مليار طن من الاحتياطيات الهيدروكربونية للبحر، بالمقارنة بـ 2.34 مليار طن لروسيا وكمية أقل بقليل لتركمانستان وإيران. أما في ظل خط التقسيم الجديد فسوف تسيطر أذربيجان على 4 مليارات طن من هذه الاحتياطيات بما يعادل ضعف الكمية الروسية وأربعة أضعاف النصيب الإيراني.

ج- لو أن إيران وافقت على آلية التقسيم الجديد فإنه حتى حقول النفط المختلف حولها في "البورز Alborz" سوف تقع في المنطقة التابعة لأذربيجان.

د- لو قبلت تركمانستان خط التقسيم المذكور فإن حقول نفط مهمة في ساردار كاباز Sardar/ Kapaze سوف تدخل في نطاقها⁽¹⁶⁾.

2/2/3 الانعكاسات المتوقعة بالنسبة لإيران:

في دول الجوار بالمقارنة مع دول تمارس هذا بكفاءة مثل تركيا وبعدها إسرائيل⁽¹⁹⁾.

3- التنافس على خطوط أنابيب البترول (الزيت الخام) والغاز:

1/3 التنافس على خطوط أنابيب

البترول والغاز قبل أحداث 11 سبتمبر عام 2001م:

بالإضافة إلى الخلاف القانوني حول ملكية ثروات بحر قزوين وكذلك الصعوبات التقنية المتعلقة باستخراج النفط والغاز والتكاليف المرتفعة، فإن المنطقة تواجه مشاكل نقل ثرواتها إلى الأسواق العالمية. ويعود السبب الرئيسي لهذه المشكلة إلى الطبيعة الجغرافية لمنطقة قزوين؛ حيث تعدو منطقة حبيسة لا تطل على بحار أو محيطات. وبسبب عزلتها هذه؛ فإن دول المنطقة بحاجة إلى أنابيب تمر عبر الدول المجاورة لها لنقل ثرواتها إلى الأسواق العالمية، وخاصة الغربية منها. وقد تسبب هذا الوضع في تنافس حاد بين الدول المجاورة على مشروعات الأنابيب حيث تسعى كل دولة إلى أن تكون أراضيها معبراً لأكبر كمية من النفط والغاز الطبيعي وذلك للحصول على رسوم العبور. وليس العائد المادي السبب الوحيد في تنافس تلك الدول وهي إيران وروسيا وتركيا وأوكرانيا وباقي دول القوقاز وعدد من دول أوروبا الشرقية، بل هناك مكاسب سياسية واستراتيجية يأتي في مقدمتها ممارسة النفوذ على دول قزوين. وهذه الأسباب السياسية والاستراتيجية فقد أصبحت الولايات المتحدة الطرف الرئيسي في موضوع نقل النفط والغاز، وشكلت هذه القضية أهم عنصر في سياستها الراهنة تجاه منطقة قزوين⁽²⁰⁾.

وعلى الرغم من أن أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان تنقل في الوقت الراهن ثرواتها عبر أنابيب تمر من خلال الأراضي الروسية حيث ترتبط تلك الدول بشبكة ضخمة من الأنابيب تم بناؤها خلال العهد

لأن موضوعها هو الروس البيض وقد أغلقت القضية. لكن الروس لم يعملوا أبداً بالتفسير الإيراني. وفي الواقع فإن أحد أسباب حرص روسيا على ذكر أن معاهدات 1921م، 1940م مازالت فاعلة، رغم أنها تنتهكها بالفعل هو هذه النقطة نفسها⁽¹⁸⁾.

ورغم أن إيران ليست في حاجة ماسة لموارد بحر قزوين، لأن هناك مناطق كثيرة في الأراضي الإيرانية، خاصة في الخليج الفارسي مازالت بكراً وسوف يكون نشاط التنقيب والاستكشاف فيها أكثر يسراً. فإن موضوع بحر الخزر يمثل أهمية قصوى للحكومة الإيرانية لعدة أسباب:

أ- تاريخياً كانت إيران دولة رئيسة في المنطقة ومن غير اللائق أن تخسر اللعبة الآن في بحر قزوين لصالح بعض الدول المستقلة حديثاً واللائي لم يجرن المعاناة نفسها التي عانتها إيران على مر التاريخ لحماية مصالحها، وأن تقبل 13% من أسوأ المناطق في البحر.

ب- الكثير من الإيرانيين يعتبر فشل الحكومة الإيرانية في بحر الخزر دليلاً على عدم كفاءة النظام الحالي في تأمين الحقوق القومية، وذلك بسبب الأداء السليبي على صعيد العلاقات الخارجية مثل العلاقات السيئة مع دول إقليمية أو دول خارج الإقليم خاصة الولايات المتحدة.

ج- قضايا بحر الخزر ترتبط بأمور كثيرة تشمل أموراً استراتيجية وأخرى متعلقة بمكانة إيران، منها الفشل في مواجهة قوى الدول الإقليمية والفشل في مواجهة الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة، والفشل في دبلوماسية الأنابيب (بسبب خط باكورة - جيهان، والخط التركماني - الأفغاني)، والفشل في التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية

السوفييتي، إلا أن الطاقة الاستيعابية المحددة لتلك الأنابيب بالمقارنة بكميات الإنتاج المتوقعة، وكذلك حالة تلك الأنابيب القديمة، ورغبة من الدول المستقلة حديثاً في الخروج من الهيمنة الروسية، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، دفعت تلك الدول للبحث عن بدائل جديدة لنقل ثرواتها؛ مما نتج عنه طرح العديد من مشروعات الأنابيب.

لقد ارتسمت في "المعركة القزوينية" معالم حلفين متعارضين: الأول- يضم روسيا وإيران وأرمينيا، وربما تركمانستان. الثاني- يضم الولايات المتحدة وتركيا وأذربيجان وجورجيا، مع ميل متزايد لدى كازاخستان للانضمام إليه.

وقد برز هذا الاستقطاب بوضوح لدى توقيع "إعلان أنقرة" بشأن خط أنابيب باكو - جيهان. وهذا خط يشكل ورقة استراتيجية بالغة الأهمية للدول التي تمر عبرها أو يصب فيها. وهذا الأمر يجعل روسيا وتركيا في موضوع منافسة حادة، تضاف إلى عوامل التنافس الزممة بين البلدين فروسيا تتمسك بضرورة مرور الأنابيب عبر أراضيها ومرافئها. وهذا الإصرار يتعدى الفوائد الاقتصادية إلى ضرورات استراتيجية فيما تسميه "الجوار القريب"، أي الجمهوريات السوفيتية السابقة. فهي تدرك أن إمساكها بهذا الشريان الحيوي لاقتصاديات البلدان المصدرة للنفط المستخرج من حوض قزوين، يسهم في إبقاء هذه البلدان في دائرة النفوذ الروسي وفي صيانة حيز مهم من المدى الاقتصادي السوفييتي السابق الذي لم يتفكك نهائياً حتى الآن، في إطار مجموعة "الدول المستقلة"، ويضع في يدها أداة بالغة الفاعلية لمواجهة المخطط الأمريكي للهيمنة على المنطقة والمساعي التركية لاختراق مجال النفوذ الروسي عبر هذا الجسر الاقتصادي الحيوي⁽²¹⁾.

أما بالنسبة لتركيا، فإن مرور الأنابيب عبر أراضيها يعود بفوائد همة اقتصادية وسياسية واستراتيجية، ويعزز موقعها ودورها في المنطقة على النحو التالي:

أ - فمن الناحية الاقتصادية تعول تركيا على تحقيق درجة معينة من الكفاية النفطية تسمح لها بتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، كما تعوض الدخول التي تخسرها من جراء إقفال خط الأنابيب العراقي.

ب- ومن الناحية السياسية تشكل هذه الأنابيب في نظر أنقرة، أداة فعالة لتعزيز علاقاتها مع "العالم التركي" وجسراً حيوياً للتواصل معه بعد انقطاع دام قروناً.

ج- ومن الناحية الاستراتيجية تنتعش أحلام تركيا بالتحول لدولة إقليمية كبرى. فهو يعزز موقعها كعمر وحيد أو شبه وحيد لنفط آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا وأمريكا، ويجعلها نقطة الوصل بين بلدان المنطقة والعالم العربي. كما أن تقليل اعتمادها على النفط العربي سيجعلها أكثر تحرراً في تعاملها مع العالم الغربي، وفي تعزيز تحالفها مع إسرائيل، وبالتالي فإنها تراهن على استعادة موقعها الاستراتيجي الذي يعتقد أنه اهتز نتيجة انهيار الاتحاد السوفييتي⁽²²⁾.

وقد برزت مجموعة من المقترحات والخيارات لنقل نفط وغاز قزوين إلى الأسواق الخارجية ويتمحور الصراع اليوم حول هذه الخيارات وأبرزها:

1- الخط الشمالي: أي خط باكو - نوفوسيبيرسك على البحر الأسود، عبر الأراضي الروسية، والذي تتمسك به موسكو.

2- الخط الجنوبي: أي خط باكو- جيهان التركي على البحر المتوسط، عبر الأراضي الجورجية.

3- الخط الذي يمر عبر الأراضي الإيرانية وصولاً إلى الخليج.

4- الخط الشرقي: لنقل النفط الكازاخي عبر الصين إلى شواطئ المحيط الهادي.

5- خط تركمانستان - أفغانستان - باكستان⁽²³⁾.

وإذا كان المشروع الإيراني يواجه معارضة أمريكية رسمية والمشروع الصيني مخصص أساساً لتلبية الاحتياجات الصينية المتزايدة ومحصور بالنفط الكازاخي، فإن الصراع يدور حول كل من: الخط الشمالي (الروسي) والجنوبي (التركي) وخط تركمانستان - أفغانستان - باكستان.

يحظى الخط التركي بدعم واضح من واشنطن، لا بل هو في الأساس مشروع أمريكي وتجتمع الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية وراء هذا الموقف الأمريكي، مع إعطاء الأولوية بالطبع للاعتبارات الجيوسياسية. فبناء هذا الخط يكلف ما لا يقل عن 3.5 مليار دولار حسب التقديرات الأخيرة. في حين أن خط نوفوسيبيرسك الروسي قائم حالياً ولا يتطلب سوى إعادة صيانته وتجهيز البناء بمعدات حديثة وإجراء بعض التعديلات المتعلقة ببناء جزء جديد منه يلتف حول الأراضي الشيشانية، وذلك بتكلفة تتراوح ما بين 150-220 مليون دولار مما دفع بعض الخبراء الأمريكيين إلى التشكيك في الجدوى الاقتصادية للمشروع التركي⁽²⁴⁾.

2/3 أحداث الحادي عشر من

سبتمبر عام 2001م وتأثيرها على مشروعات

نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى - قزوين:

ومن أبرز الاتفاقات والتحركات التي حدثت خلال الفترة التالية لأحداث 11 سبتمبر عام 2001م وأشارت إلى إعادة رسم خريطة النفوذ في المنطقة وتفضيل المسارات ذات الجدوى السياسية ما يلي:

أ- السير قدماً في تنفيذ خط غاز تركمانستان - أفغانستان - باكستان والتي كانت طالبان تحول دون تنفيذه.

ب- بدأ الخطوات العملية لتنفيذ خط أنابيب "شاهدينيز" بأذربيجان - جورجيا - تركيا - اليونان.

ج- البدء الرسمي لأعمال الإنشاءات في مشروع خط "باكو" بأذربيجان - جورجيا - "جهان" بتركيا.

1/2/3 خط أنابيب تركمانستان - أفغانستان

- باكستان:

فقد اجتمع مسئولون من أفغانستان وباكستان وتركمانستان في 16 سبتمبر عام 2002م في العاصمة الأفغانية، للبحث على سرعة تنفيذ خط الأنابيب الخاص بنقل الغاز والنفط عبر الدول الثلاث من تركمانستان إلى باكستان مروراً بأفغانستان وهو الخط الذي وقع قادة الدول الثلاث اتفاقاً لبدء البناء فيه في باكستان في مايو عام 2002م، وتبلغ مسافته 1460 كيلومتر (907 ميلاً) ويمر نصف هذا الخط في الأراضي الأفغانية حوالي 700 كيلو متر (435 ميلاً)⁽²⁵⁾ بطاقة 30 مليون متر مكعب سنوياً، وتتراوح تكلفته بين 2-3.5 بليون دولار، من حقل غاز **Daulalad** في تركمانستان إلى ميناء جوادار على البحر العربي في باكستان مروراً بأفغانستان. كما يتضمن أيضاً إنشاء مصنع لإسالة الغاز الطبيعي في جوادار لتصدير الغاز إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى إنشاء خط أنابيب لنقل البترول يتبع نفس المسار. وتركمانستان تسعى لإيجاد وسيلة لتصدير احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي بدون المرور على روسيا أو منطقة القوقاز.

وتتبنى تركمانستان برنامجاً طموحاً لتنمية البترول والغاز حتى عام 2010م، ويتضمن جذب استثمارات تمثل الاستثمارات الأجنبية نسبة 75% منها؛ حيث من المخطط أن يتم تنمية الحقول البرية باستثمارات محلية

غاز آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا وهو الأمر الذي ستخسره بعد إنشاء مشروع شاهدينيز⁽²⁷⁾.

3/2/3 خط أنابيب "باكو" بأذربيجان - "جيهان"

بتركيا لنقل الزيت الخام:

مثل البدء الرسمي لأعمال الإنشاءات في مشروع خط أنابيب باكو - جيهان والذي يمد النفط من منابعه الأذربيجانية في بحر قزوين إلى تركيا عبر جورجيا. بحضور رؤساء كل من أذربيجان وجورجيا وتركيا والمصمم لحمل النفط الخام من قزوين إلى البحر المتوسط حدثاً شديداً لأهميته؛ حيث أعلن بوضوح عن التحرك نحو الخطط التي تدعمها الولايات المتحدة دون الاهتمام برفض دول قزوين الأخرى الهامة ممثلة في روسيا وإيران، كما مثل تدعيماً أمريكياً واضحاً للدور التركي في المنطقة على حساب الأطراف الأخرى. وبشكل أساسي مثل انتصار الاعتبارات السياسية على الضرورات الاقتصادية. وطبيعة الحضور في حفل انطلاق العمل من الجزء الأذربيجاني من المشروع والتي شارك فيها وزير الطاقة الأمريكي سبنسر ابراهام عبرت عن التأييد الأمريكي القوي للمشروع والذي اعتبره سبنسر واحداً من أهم مشروعات الطاقة من وجهة النظر الأمريكية التي تنفذ في هذه المنطقة⁽²⁸⁾.

ومن الجدير بالذكر أن رؤساء جمهوريات أذربيجان وجورجيا وتركيا قد وقعوا رسمياً على الصيغة النهائية لاتفاقية مد خط أنابيب للبترول من باكو إلى ميناء سيهان (جيهان) التركي على البحر المتوسط. وذلك على هامش مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد خلال الفترة من 18-19 نوفمبر 1999م في اسطنبول وحضره الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. ويعد توقيع اتفاقية مشروع خط باكو/ جيهان أهم إنجازات المؤتمر، والذي يحظى بدعم واشنطن بالإضافة إلى أنه ستنضم عليه لاحقاً مشروع نقل الغاز الطبيعي من تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان إلى تركيا عن طريق نفس الخط.

بالمشاركة مع شركات الخدمات الأجنبية، بينما سيتم الاستعانة بشركات البترول العالمية في تنفيذ مشروعات البحث والاستكشاف والإنتاج من الحقول البحرية بالإضافة إلى مشروعات خطوط أنابيب التصدير.

وبلغ إنتاج تركمنستان من الزيت الخام والمتكثفات في عام 2001م نحو 8.02 مليون طن بزيادة نسبتها 12% عن عام 2000م. كما بلغ إنتاج تركمنستان من الغاز في عام 2001م نحو 51.3 بليون متر مكعب، وبلغت صادراتها من الغاز نحو 37.3 بليون متر مكعب وتخطط تركمنستان لزيادة إنتاجها من الغاز في عام 202 ليصل إلى حوالي 70.8 بليون متر مكعب⁽²⁶⁾.

2/2/3 خط أنابيب غاز "شاهدينيز" بأذربيجان -

جورجيا - تركيا - اليونان:

وقد تم ارتباط تركيا بمشروع شاهدينيز الذي ينقل الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى الدول الأوروبية عبر خطوط تمر بجورجيا وتركيا، وقد توصلت الدول الأربع: أذربيجان، جورجيا، تركيا، اليونان إلى اتفاق رغم استمرار المفاوضات، وتلعب الولايات المتحدة دوراً واضحاً في المفاوضات. ويتوقع أن تبدأ الإنشاءات في هذا الخط شاهدينيز في أذربيجان، حيث يوجد الغاز الآذري إلى مدينة أرزوروم (أرضروم) في تركيا، ثم يرتبط بخطوط أنابيب الغاز التركي المحلي، أما باقي الخط فسوف يسير عبر الحدود التركية اليونانية؛ حيث يتصل بخطوط الأنابيب اليونانية المحلية. وبهذا فإن خطوط تركيا المحلية ستصبح متصلة بخطوط أوروبا عبر هذا المشروع، حيث أن كل خطوط الغاز للاتحاد الأوروبي مرتبطة ببعضها البعض ولاشك أن مثل هذه المشروعات الاقتصادية المشتركة سوف تسهم بدرجة كبيرة في توطيد الروابط بين البلدين واللذين شهدتا خلافات مستمرة حول قضايا إيجا وقبرص. ولكنها من جانب آخر يمكن أن تسبب رد فعل سلبياً قوياً في روسيا التي تعد الآن هي وسيلة الانتقال الوحيدة لنقل

العربي ابتداء من مدينة "نيكا" الإيرانية إلى مدينة "راي" الإيرانية من خلال كونسورتيوم صيني - سويسري حصل على التمويل من بنوك فرنسية.

[] - فضلاً عن أن إيران وقعت مع كل من تركيا واليونان اتفاقية لإقامة خط أنابيب لنقل غاز إيران إلى اليونان وربما أوروبا الغربية عند اكتماله حيث سيتمتد الخط من "تبريز" بإيران إلى "انقرة" بتركيا ومنها على اليونان.

4/2/3 مشروع "نيكا - راي" لنقل النفط

(الزيت الخام):

عملت إيران على نقل بترول بحر قزوين عبرها مباشرة. وقد عرضت إيران، أن تدفع تكاليف إقامة شبكة أنابيب تحت الماء أو تحويل حاويات النفط إلى مدينة "نيكا" بإيران والتي يوجد بها محطة بترول بطاقة استيعابية تصل إلى 300 ألف ب/ي وذلك دون تكلفة إضافية.

ومن هنا ستقوم إيران بإقامة خطي أنابيب آخرين من "نيكا" إلى مدينة "راي" في إيران. وبهذا فإن طهران ستعمل على إعادة بناء شبكتي أنابيب موجودتين بالفعل في مدينة "راي" ومنها إلى مصاف البترول في أصفهان وأراك في الشمال.

ومنذ عام تقريباً أعلنت إيران أنها حصلت على تمويل لشبكة أنابيب "نيكا - راي" لنقل بترول بحر قزوين من خلال كونسورتيوم صيني - سويسري حصل على التمويل من بنوك سويسرية. هذه الشبكة ستعمل على نقل حوالي 370 ألف ب/ي يتم نقلها مباشرة إلى شبكة مصافي إيران في تبريز وطهران.

وحسب سياسة إيران المعمول بها لنفاذي الخطر الأمريكي القائم على صناعتها النفطية فقد تم الاتفاق على أن تقوم إيران باستيراد 370 ألف ب/ي من النفط من أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان عبر شبكة

وكانت شركة بي بي أموكو والتي ترأس الكونسورتيوم (IIOC) المكلف باستخراج بترول بحر قزوين مترددة حيال هذا المشروع بسبب تكلفته ومتخوفة أن يفوق التقديرات التركيبية البالغة 2.7 مليار دولار، إلا أنها تخلت عن تحفظها بعد ذلك واعترفت بأن المسألة تتعلق بخط أنابيب استراتيجي يجب بنائه (29).

وقد نجحت واشنطن في إقناع بي بي أموكو، صاحبة 34% من أسهم الكونسورتيوم، بالموافقة على المشروع، بعدما اضطرت تركيا إلى إعلان تحملها أي خسائر أو مخاطر تنتج عن المشروع وتحملها 1.4 بليون دولار من موازنة المشروع، كما اضطرت تركيا أيضاً إلى تخفيض أرباحها إلى 100 مليون دولار سنوياً، كل ذلك في سبيل رفع وصاية روسيا عن جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، وربطها اقتصادياً بتركيا والغرب؛ حيث إن هذا المشروع سيغني هذه الجمهوريات عن الحاجة إلى روسيا لتسويق إنتاجها من الغاز الطبيعي عبر الخط نفسه، وهو ما قد يعوضها عن تنازلاتها في خط البترول. وتجدر الإشارة إلى أن واشنطن تدعم مشروع باكوب جيهان لمنع نقل البترول عن روسيا وإيران لأسباب سياسية.

وقد قللت إيران من أهمية اتفاق اسطنبول ورأت أن هناك عدة طرق ممكنة لنقل البترول ولكن المهم هو الميزة الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها إيران وأن الاقتصاد سيفرض منطقه على الاعتبارات السياسية.

إلا أن إيران لم تقف مكتوفة الأيدي بل خاضت واحدة من أهم معاركها ضد ما يسمى بدبلوماسية النفط الأمريكية في بحر قزوين التي تستهدف إقصاء روسيا وإيران بدور فاعل في عملية نقل نفط وغاز حوض قزوين إلى أسواق لاستهلاك في أوروبا والشرق الأقصى فقد حققت ما يلي:

[] - الحصول على تمويل لإقامة خط أنابيب لنقل نفط قزوين عبر الأراضي الإيرانية إلى الخليج

أنايب نيكاً - رأي لاستهلاكها المحلي، في مقابل تصدير 370 ألف ب/ي من حقول نفطها في الخليج (الإسلامي) نيابة عن الدول الثلاث⁽³⁰⁾.

وحتى تحت طهران هذه الدول على مزيد من التعاون فقد أعلنت أنها ستقدم اعتباراً من بداية يناير عام 2000م خصماً يصل إلى 30% على صادراتها النفطية. بمقتضى برنامج المفاضلة الذي تعمل به، بهذا يصل سعر الطن المتري إلى 17 دولار في مقابل 24 دولار في السوق العالمي. فضلاً عن أن إيران أعلنت على لسان خبير للطاقة عن استعدادها لتخفيض هذا السعر ليصل إلى 12 دولار للطن المتري من النفط. لذا، فإن مشروع "نيكا - رأي" يعد ضربة قاسمة للسياسة الأمريكية لعدة أسباب منها:

أ- أن حصول إيران على تمويل لهذا المشروع يعني عملياً أن الحصار الأمريكي المفروض عليها لم يعد ذي بال.

ب- كما أن المشروع لا يعني فقط أن تقوم إيران بنقل النفط بخر قزوين إلى الخارج، بل أيضاً تشغيل مصافي النفط لديها.

ج- وأخيراً فإن إيران استطاعت أن تشرك لاعبين جدد إلى جانبها؛ حيث يقال إن من بين البنوك الفرنسية التي تقوم بتمويل المشروع بنك مثل "كريدي - ليونية" وهو ذو صلات حكومية قوية، كما أن شركتي النفط الصينيتين المشاركتين في المشروع، لهما ذات الصلات الحكومية الوطيدة وهكذا، فإن تواجد فرنسا والصين يضعف إلى حد كبير التأثير الأمريكي في منطقة قزوين⁽³¹⁾.

5/2/3 خط أنابيب غاز "تبريز" بإيران - "أنقرة" بتركيا - "كوموتيني" باليونان:

فقد أعلن مؤخراً أن تركيا واليونان قد وقعتا اتفاقاً بإقامة خط أنابيب لنقل غاز إيران إلى اليونان وربما إلى أوروبا الغربية حال اكتماله.

ففي مارس عام 2002م وضعت الترتيبات النهائية لمشروع خط أنابيب يصل ما بين "أنقرة" بتركيا، و"كوموتيني" باليونان لنقل غاز إيران؛ حيث يمتد خط الأنابيب من تبريز (إيران) إلى أنقرة "تركيا"، ومنها إلى اليونان، وتستورد تركيا حسب هذا الاتفاق حوالي 4 مليارات م³ من الغاز من إيران في المرحلة الأولى لتصل إلى 13 مليار م³ حال الانتهاء من المشروع، ويبدو أن تركيا ستعيد تصدير هذا الكم الهائل من الغاز الطبيعي إلى اليونان وأوروبا عبر هذا الخط الذي يمثل خطوة جريئة للاتحاد الأوروبي الذي يعمل على تنويع مصادر الغاز الطبيعي، واستبداله كمصدر للطاقة النظيفة بدلاً من الفحم والبترول. والمعروف أن احتياطي غاز بحر الشمال الذي تعتمد عليه سينفذ خلال 25 عاماً.

هذه الخطوة من جانب إيران تبدو كنوع من الترضية لتركيا التي تفقد رويداً رويداً دورها في شبكات نقل النفط وغاز قزوين لكنها خطوة محسوبة من الطرف التركي وهو الحليف الأمريكي لعدة أسباب:

أ - أن الولايات المتحدة ستفكر طويلاً قبل أن تحاسب الأتراك على هذه الخطوة.

ب- أنه حال خروج تركيا من شبكات أنابيب بحر قزوين، فلا بد من ترضيتها، وذلك إما بتخفيف الحصار الاقتصادي على العراق لتقوم تركيا بفتح خطوط أنابيب البترول لنقل النفط العراقي عبر أراضيها، أو أن تغض الإدارة الأمريكية الطرف عن اتفاق اليونان - تركيا بنقل غاز إيران وهو أهون الشرين، خاصة أن اليابان قد سبقت الكثيرين في هذا المجال عندما وقعت اتفاقاً مع إيران بتطوير حقوق بترول "أذربيجان" بإيران بتكلفة مقادارها 26 مليار دولار ضاربة بالقانون الأمريكي عرض الحائط⁽³²⁾.

عام 1999م، بسبب عدم انتهاء تركيا من تنفيذ الجزء الخاص بها من خط الأنابيب المخصص لاستلام ونقل الغاز الإيراني، وذلك لعدم سماح الولايات المتحدة لشركة **Caterpillar Solar Turbines** الأمريكية بتصدير معدات محطات الضخ اللازمة لتشغيل الأنابيب؛ مما أدى إلى اتجاه تركيا إلى استيراد هذه المعدات من شركة **MANAE** الألمانية، وقد واجهت هذه الاتفاقية نقداً من الكونغرس الأمريكي؛ حيث تزامنت مع العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران وليبيا، والتي كانت تنص على عدم استثمار الشركات الأجنبية لأكثر من 40 مليون دولار سنوياً في الاقتصاد الإيراني⁽³⁴⁾.

وقد وقعت تركيا العديد من العقود مع دول مختلفة لإمدادها بالغاز الطبيعي، وتشمل روسيا والجزائر ونيجيريا وتركمانستان وإيران وقطر. وتبلغ إجمالي الكمية المتعاقد عليها في عام 2000م حوالي 30.7 بليون م³ / سنوياً تزداد إلى حوالي 49.2 بليون م³ / سنوياً في عام 2005م، وحوالي 63.2 بليون م³ / سنوياً خلال الفترة من 2010م وحتى عام 2020م.

ويقدر الطلب على الغاز الطبيعي في تركيا حوالي 8.2 بليون م³ / سنوياً عام 2000م يزداد إلى حوالي 43.1 بليون م³ / سنوياً عام 2005م، وحوالي 51.5 بليون م³ / سنوياً في عام 2010م، وحوالي 62.5 بليون م³ / سنوياً في عام 2015م، وحوالي 77.8 بليون م³ / سنوياً في عام 2020م⁽³⁵⁾.

خاتمة الدراسة:

تضاربت تقديرات احتياطي البترول في دول آسيا الوسطى وحوض قزوين ما بين 25 و 35 بليون برميل طبقاً لتقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وما بين 60 بليون طبقاً لتقديرات شركة أنوكال الأمريكية، بينما كانت تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية حوالي 200 بليون برميل. إلا أن تحليل أحدث البيانات توضح لنا

تقدر تكلفة المشروع بنحو 300 مليون دولار، ومن المتوقع أن يتلقى المشروع مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي، وسوف يتولى كل جانب مسئولية إنشاء الجزء المار من خط الأنابيب في أراضيه. ومن المتوقع عند الانتهاء من تنفيذ المشروع، في عام 2005م أن يؤدي إلى زيادة واردات تركيا من الغاز من روسيا وإيران وأذربيجان، وأن يتم إمداد اليونان مبدئياً بنحو 500 مليون متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي.

ويمثل هذا المشروع خطوة هامة بالنسبة لتأمين مصادر إمدادات أوروبا من الغاز الطبيعي، كما يعد أول مشروع يربط مباشرة بين احتياطات الغاز في جنوب منطقة بحر قزوين والخليج العربي من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى؛ مما سيؤدي إلى استفادة الأسواق الأوروبية من احتياطات الغاز في تركمانستان وإيران، والتي تقدر بنحو 29 تريليون متر مكعب، هذا بجانب ارتباطها حالياً بخط أنابيب غاز مع روسيا، التي تعد من أكبر دول العالم في احتياطات الغاز. ومن ثم فإن هذا المشروع سوف يؤدي إلى زيادة إمدادات أوروبا من الغاز بنسبة 50% بخلاف إنتاجها من الغاز الطبيعي وواردها من الغاز الطبيعي المسال، وخط الأنابيب المزمع إنشائه للربط بين ليبيا وإيطاليا⁽³³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه سوف يترتب على هذا المشروع ظهور إيران كمنافس قوي لروسيا في الأسواق الأوروبية، بالإضافة إلى قلة اعتماد تركمانستان على شبكة أنابيب غاز الاتحاد السوفيتي سابقاً. فضلاً عن أن هناك مجالات أخرى للتعاون بين تركيا وإيران تشمل واردات الغاز الطبيعي المسال، ومشروع الربط الكهربائي.

ومن الجدير بالذكر أن صفقة بيع الغاز التي كانت تنص على إمداد تركيا بنحو 190 بليون م³ من الغاز الطبيعي الإيراني على مدى 22 عاماً قابلة للزيادة لمدة 10 سنوات أخرى، لم يتم تنفيذها في الموعد المحدد لها في

أن الدول الثلاث الواقعة على بحر قزوين، وهي آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان تقدر احتياطياتها بحوالي 7.14 بليون برميل تمثل 0.69% من إجمالي الاحتياطي العالمي البالغ 1030.3 بليون برميل، وتمثل 0.87% من احتياطي منظمة الأوبك البالغ 818.8 بليون برميل وتصل هذه النسبة إلى 0.76% من الاحتياطي العالمي، و 0.95% من احتياطي الأوبك إذا أضفنا الدول الثلاث الأخرى من دول آسيا الوسطى وهي طاجيكستان وقيرغيزستان أوزبكستان.

أما بالنسبة لروسيا فمعظم احتياطياتها من الزيت الخام والغاز فتقع في جبال الأورال بالقرب من أوروبا الشرقية، ونفس الأمر بالنسبة لإيران؛ حيث تقع معظم احتياطياتها في الحقول البرية في إقليم خوزستان. ومعظم احتياطيات قزوين تقع بالقرب من كازاخستان وتركمانستان. لكن الأمر الجدير بالاهتمام هو أن دول آسيا الوسطى والقوقاز الست لديها احتياطي من الغاز الطبيعي يقدر بحوالي 237 تريليون قدم³ يمثل حوالي 4.33% من احتياطي العالم، و 9.54% من احتياطي الأوبك. ويقدر عمر احتياطي البترول بحوالي 21 سنة، أما عمر احتياطي الغاز فيقدر بحوالي 78.5 سنة.

أما فيما يتعلق بالخلاف القانوني حول قزوين هل هو بحر أم بحيرة؟ فنجد أن الدول المطلة على قزوين انقسمت إلى مجموعتين، الأولى- تضم آذربيجان وكازاخستان اللتان تؤيدان أن قزوين يعد بحراً؛ مما يعني تقسيم مياهه الإقليمية بين الدول المتشاطئة وحق كل دولة في التصرف الكامل فيما تحويه مياهها من ثروات، والمجموعة الثانية- تضم روسيا وإيران وتركمانستان وجميعها ترى أن قزوين بحيرة، وهو ما يعني اشتراك جميع الدول المطلة في استغلال ثرواتها بشكل متساوي.

إلا أن أحداث 11 سبتمبر عام 2001م وما تلاها من تغير نظام الحكم في أفغانستان فضلاً عن حوار الطاقة

الأمريكي - الروسي وتعاون كل دول المنطقة في مقاومة الإرهاب، أدت إلى توقيع روسيا اتفاق مع كل من آذربيجان وكازاخستان بشأن تقسيم قاع البحر طبقاً لآلية خط المنتصف المعدل. وترك منطقة المياه العليا مفتوحة أمام الدول المطلة على بحر قزوين، وفي ظل خط التقسيم فسوف تسيطر آذربيجان على 21% من قاع البحر والمنطقة المحددة لها معروفة باحتياطياتها الهائلة من النفط بما يعادل ضعف الكمية الروسية وأربعة أضعاف النصيب الإيراني. بينما ستحصل إيران على 13% فقط من قاع البحر، فضلاً عن أن الجزء الإيراني سيكون خالياً من أي حقول معروفة للنفط أو الغاز، بالإضافة إلى أن الجزء الإيراني شديد العمق وجهود التنقيب والبحث فيه سيكون أشد صعوبة من المناطق الضحلة من البحر الواقعة في الأجزاء العليا. ورغم أن إيران ليست في حاجة ماسة لموارد بحر قزوين؛ لأن هناك مناطق كثيرة في الأراضي الإيرانية، خاصة في الخليج الفارسي (العربي) مازالت بكرًا، وسوف يكون التنقيب والاستكشاف فيها أكثر يسراً، إلا أن موضوع بحر قزوين يمثل أهمية قصوى لإيران، والتي تطالب بالتقسيم الخماسي لثروات قزوين أي بنسبة 20% لكل دولة، بينما ستحصل روسيا على نحو 20% من قاع بحر قزوين طبقاً لآلية خط المنتصف المعدل.

وفيما يتعلق بالتنافس على خطوط أنابيب الزيت الخام والغاز، فتعتبر دول آسيا الوسطى والقوقاز المطلة على بحر قزوين دول حبيسة لا تطل على بحار أو محيطات، وبالتالي فهي تواجه مشكلة نقل ثرواتها للأسواق العالمية؛ مما أدى إلى صراع مصالح بين الدول من أجل أن تمر خطوط أنابيب الزيت والغاز عبر أراضيها لاعتبارات اقتصادية وسياسية واستراتيجية. وظهرت مجموعتين، الأولى- تضم روسيا وإيران والثانية- تضم الولايات المتحدة وتركيا وآذربيجان وجورجيا. كل مجموعة تحاول الاستئثار بالمزايا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. وقد برزت مجموعة

من المقترحات والخيارات لنقل نفط وغاز قزوين إلى الأسواق الخارجية وأبرزها:

1- الخط الشمالي: أي خط باكو - نوفو سيبرسك على البحر الأسود، عبر الأراضي الروسية، والذي تتمسك به موسكو.

2- الخط الجنوبي: أي خط باكو - جيهان التركي على البحر المتوسط، عبر الأراضي الجورجية.

3- الخط الذي يمر عبر الأراضي الإيرانية وصولاً إلى الخليج.

4- الخط الشرقي: لنقل النفط الكازاخي عبر الصين إلى شواطئ المحيط الهادي.

5- خط تركمانستان - أفغانستان - باكستان.

وإذا كان المشروع الإيراني يواجه معارضة أمريكية رسمية، والمشروع الصيني مخصص لتلبية الاحتياجات الصينية المتزايدة ومحصور بالنفط الكازاخي، فإن الصراع يدور حول كل من الخط الشمالي (الروسي) والخط الجنوبي (باكو - جيهان)، وخط تركمانستان - أفغانستان - باكستان.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م لتصب في صالح المشروعات التي تؤيدها الولايات المتحدة وهي:

1- خط أنابيب غاز تركمانستان - أفغانستان - باكستان، والتي كانت طالما تحول دون تنفيذه.

2- خط أنابيب غاز "شاهدينيز" بأذربيجان - جورجيا - تركيا - اليونان.

3- خط أنابيب بترول "باكو" بأذربيجان - جورجيا - "جيهان" بتركيا.

بدأت الخطوات العملية في أعمال الإنشاءات لهذه الخطوط، وفي نفس الوقت لم تقف إيران مكتوفة الأيدي

أمام سياسة التهميش الأمريكية لإيران، واستطاعت أن تحقق ما يلي:

1- الحصول على تمويل لإقامة خط أنابيب لنقل نفط قزوين عبر الأراضي الإيرانية إلى الخليج العربي ابتداء من مدينة "نيكا" الإيرانية إلى مدينة "راي" الإيرانية من خلال كونسورتيوم صيني - سويسري حصل على التمويل من بنوك فرنسية.

2- فضلاً عن أن إيران وقعت مع كل من تركيا واليونان اتفاقية لإقامة خط أنابيب؛ لنقل غاز إيران إلى اليونان، وربما أوروبا الغربية عند اكتماله؛ حيث يستمد الخط من "تبريز" بإيران إلى أنقرة ومنها إلى اليونان.

المراجع والهوامش:

- (1) د. بيروز مجتهد زاده، الجريدة الإيرانية للشئون الخارجية، فبراير 2001م، مترجم في مختارات إيرانية - العدد 22 - مايو 2002م، ص 38-39.
- (2) بحر قزوين: مساحة واحدة وحمس رؤى، مختارات إيرانية، العدد 25 - أغسطس 2002م، ص 55، مترجم عن جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية)، 2002/4/7م.
- (3) د. صالح محمد الختلان، الصراع على بحر قزوين: دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1420هـ / 2000م، ص 13، نقلاً عن وزارة الخارجية الأمريكية

Caspian Region Energy
Development Report (1997)

- (4) د. صالح محمد الختلان، مرجع سابق، ص 14 نقلاً عن:
The International Institute for Strategic Studies Strategic Survey 1997-1998, PP. 24-25.
- (5) شهادة جون ماري سكا، نائب رئيس شركة يونيون أويل أوف كاليفورنيا UNOCAL للعلاقات الدولية، أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في 12 فبراير 1998م، وترجمها: جمال عمر بعنوان "طريق الحرير الجديد" لماذا ذهبت أمريكا إلى أفغانستان؟"، مجلة وجهات نظر، العدد 38، مارس 2002م، ص 26.
- (6) وليد خدوري، "دور النفط في التحركات الأمريكية الراهنة على الساحة العربية"، شئون عربية، العدد 112 - شتاء 2003م، ص 33.
- (7) د. محمد دياب، "اللعبة الكبرى في حوض قزوين"، شئون الأوسط، العددان 98-99، ص 8.
- (8) د. صالح محمد الختلان، الصراع على قزوين: دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1420هـ/2000م، ص 20.
- (9) د. صالح الختلان، مرجع سابق، ص 21.
- (10) د. صالح محمد الختلان، مرجع سابق، ص 21.
- (11) نفس المرجع، ص 22.
- (12) نفس المرجع، ص 23-24.
- (13) أوين ماثيوز "الخطوة التالية هي درء الخطر" نيوزويك 9 أبريل عام 2002م، ص 43.
- (14) باهمان أغاي ديبا، "الاتفاق الروسي الكازاخي ماذا يعني لإيران؟" **Payment's Iran News 2002/10/17** منشور في مختارات إيرانية - العدد 29 - ديسمبر 2002م، ص 34.
- (15) نفس المرجع، ص 35.
- (16) نفس المرجع السابق، ص 35.
- (17) نفس المرجع، ص 35.
- (18) نفس المرجع، ص 35.
- (19) نفس المرجع، ص 36.
- (20) د. صالح الختلان، مرجع سابق، ص 25-26.
- (21) د. محمد دياب، اللعبة الكبرى في حوض قزوين، شئون الأوسط، العددان 98-99، ص 13.
- (22) د. محمد دياب، مرجع سابق، ص 13-14.
- (23) د. محمد دياب، مرجع سابق، ص 14.
- (24) د. محمد دياب، مرجع سابق، ص 14.
- (25) عبير ياسين، "سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار في بحر قزوين"، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003م، ص 184. نقلاً عن **WWW. -news. Com, 17/9/2002**. Yahoo
- (26) مجلة البترول - المجلد 39 - العدد 9 - سبتمبر 2002م، ص 47.
- (27) عبير ياسين، "سياسة خطوط الأنابيب، السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003م، ص 184. نقلاً عن **WWW. Twikishpress-17/9/2002**.
- (28) عبير ياسين، "مرجع سابق، ص 185. نقلاً عن **WWW. Bbc news-2002/9/18**.
- (29) مجلة البترول - المجلد 37 - العددان 1، 2 - يناير/ فبراير عام 2000م، ص 44.
- (30) ميرفت عبد التواب، لظمة إيرانية لدبلوماسية النفط الأمريكية، مختارات إيرانية - العدد 22 - مايو 2002م، ص 75، د. أحمد ثابت، إيران وتحديات الخلاف حول ثروات بحر قزوين، مختارات إيرانية - العدد 25 - أغسطس 2002م، ص 75.
- (31) ميرفت عبد التواب، المرجع السابق، ص 76.
- (32) ميرفت عبد التواب، مختارات إيرانية - العدد 22 - مايو 2002م، ص 76.
- (33) مجلة البترول - المجلد 39 - العددان 7، 8 - يوليو/ أغسطس عام 2002م، ص 56.
- (34) مجلة البترول - المجلد 37 - العدد 9 - سبتمبر عام 2000م، ص 40.
- (35) مجلة البترول - المجلد 37 - العدد 9 - سبتمبر عام 2000م، ص 40.

جدول رقم (1)

تقديرات الاحتياطي من الزيت والغاز والإنتاج العالمي من البترول

في آسيا الوسطى - قزوين

إنتاج الزيت ألف (ب/ي) 2001م	تقديرات الاحتياطي 2002/1/1م		البيان
	الغاز (بليون قدم ³)	الزيت الخام (ألف برميل)	
300	4400	1178000	آذربيجان
787	65000	5417000	كازاخستان
146.5	101000	546000	تركمستان
-	200	12000	طاجيكستان
1	200	40000	قيرغيزستان
143	66200	594000	أوزبكستان
6895	1680000	48573000	روسيا
3130	812300	89700000	إيران
11402.5	2729300	146060000	الإجمالي
28100	2485125	818842000	إجمالي أوبك
67169.9	5470885	1030305917	الإجمالي العالمي

الاحتياطي: الاحتياطي المكتشف المؤكد والمحتمل والممكن.

المصدر: Oil & Gas Journal, Dec. 24, 2001

مجلة البترول، المجلد 39، العدد الثالث والرابع، مارس/ أبريل عام 2002م، ص 48-49.

آءول رقم (2)

الاحآفاطى العافى المؤكء من الزفآ الخام والغاز فف ففاة عام 2001م

المنطقة	زفآ خام	% من العالم	عمر الاحآفاطى (سنة)	غاز طفبعف	% من العالم	عمر الاحآفاطى (سنة)
أمرفكا الشمالفة	63.9	6.1	13.5	7.55	4.9	10
آنوب ووسط أمرفكا	96	9.1	38.8	7.16	4.6	71.6
أوروبآ	18.7	1.8	7.8	4.86	3.1	16.1
الاتآاء السوففبف سابقآ	65.4	6.2	21.1	56.14	36.2	78.5
الشرق الأوسط	685.6	65.3	86.8	55.91	36.1	°
أفرقفا	76.7	7.3	27.4	11.18	7.2	90.2
أسفا/ الباسفك	43.8	4.2	15.6	12.27	7.9	43.8
الإآمالف العافى	1050	100	40.3	155.08	100	61.9

الزفآ الخام: بلفون برمفل. الغاز الطفبعف: ترلفون متر مكعب. °) أكثر من 100 سنة.

المصدر: **bp Statistical of World Energy, June 2002** والبآرول - المآء التاسع والثلاثون - العءء التاسع،

سبآمبر عام 2002م.

1. إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر

الحضارية الخاصة بكل نموذج ورؤيته للعالم ولذاته. فمن القضايا الهامة التي أثارها أحداث 11 سبتمبر؛ إشكالية عدم تحديث العالم الإسلامي واستمرار ضعفه الأيدولوجي قبل المادي، وعدم ديموقراطيته، وغيرها.

وسوف يعتمد التحليل في هذه الورقة على المزج بين هذين المستويين المستوى الأول زميني يسعى إلى قياس الفارق بين ما قبل وما بعد سبتمبر لمعرفة ما استجد من سياسات تركية أو إيرانية كاستجابة لهذا الحدث الكبير، أما المستوى الثاني فهو نوعي يتم التصنيف فيه وفق معايير نوعية للقضايا المطروحة، حيث ترى الدراسة أهمية الأبعاد الثقافية للقضايا الدولية والمحلية في عالم العولمة الذي نعيشه وبشكل أخص في مرحلة ما بعد سبتمبر 2001.

كيف أثرت أحداث سبتمبر على كل من تركيا وإيران، وكيف كانت استجابتهما لها؟ هذا هو تساؤل الدراسة الرئيسي. وفي البداية لابد من إيضاح أن الورقة ستعمل على استخدام فترة ما قبل 11 سبتمبر كفترة دالة وحاكمة لتقييم حجم التغيير الحادث في ما بعد ذلك التاريخ في محاولة لعمل تفرقة بين ثوابت استمرت في كلا الفترتين ومتغيرات طرأت في الربع الأخير من 2001.

بالنسبة للوضع الدولي هناك تناقض واضح بين الدولتين التركية والإيرانية فيما يخص وضع كل منهما داخل النظام الدولي وعلاقته بالقطب الأكبر فيه (الولايات المتحدة)، وهى العلاقة التي تحدد حجم القيود، والفرص المتاحة لكل دولة على الساحة الدولية وتجعل الحسابات المفروضة على صانع القرار مختلفة ما بين التجريبتين، ولكن بالرغم من علمانية النموذج التركي وإسلامية النموذج الإيراني إلا أن المكون الإسلامي داخل كل منهما يخلق مشاكل مع المحيط الخارجي ولكن في اتجاهات وبأساليب مختلفة؛ ففي الحالة التركية نحن أمام دولة حليف استراتيجي

لا يمكن إرجاع جميع الأحداث والتطورات التي شهدتها الساحتين التركية، والإيرانية إلى أحداث 11 سبتمبر، فكثير منها طبيعي ومتوقع حدوثه، حتى بدون انفجارات واشنطن ونيويورك، والبعض الآخر أسرعت هذه الأحداث منه، وجزء ثالث فقط هو المردود لمثل هذه الأعمال الإرهابية التي وقعت في أراض أمريكية، ولكن التعامل معها جاء عالمياً أكثر منه محلياً؛ فلقد ظهر فيض من الحديث عن الحادي من سبتمبر، أرجع كثير من المتغيرات إليه وكأنه مثل انقلاباً في النظام الدولي من المحتم قيامه بتغيير الواقع الإقليمي والمحلي لكثير من دول الجنوب خاصة الدول الإسلامية، في حين أنه من الأجدى تحليلاً الفصل بين هذا الحدث وبين ما ألصق به من سياسات أمريكية كثير منها لتكريس خط ثابت متبع من قبل معظم الإدارات الأمريكية؛ فالتعرض للمستجدات على الساحة الدولية خاصة السياسة الأمريكية عقب 11 سبتمبر لا يعنى إغفال كثير من الخطط السابقة التي تم تكريسها عقب سبتمبر 2001 والإسراع بها وليس ابتداعها. لقد أثرت جميع المتغيرات المستجدة منها، والقديمة على الأطر الإقليمية والمحلية للنموذجين التركي والإيراني بدرجات متفاوتة.

لتقييم تأثير الحادي عشر من سبتمبر على مسار تطور كل من النموذج التركي والنموذج الإيراني، كان لابد من تناول الثابت والمتغير داخل كل نموذج، واستجابة الدولتين لما طرأ على النظام الدولي ما بعد 11 سبتمبر من مستجدات. كما ستستفيد الدراسة من مستوى آخر للتحليل، يفرق بين القضايا السياسية والاستراتيجية، وتلك الثقافية والأيدولوجية والقيمية. وترتبط الأولى بالدور الأمريكي الذي تحاول أن تفرضه إدارة بوش في المرحلة الحالية من خلال ما يسمى بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب، في حين تتعلق النوعية الثانية من القضايا بالأبعاد

التعرض داخل كل جزء للقضايا الخارجية والداخلية التي تحمل بالأساس أبعاداً سياسية وأخرى قيمة.

أولاً- تركيا.. الحليف الإسلامي

"المتدل":

تلعب تركيا دور الدولة النموذج على المستوى الأيدولوجي والثقافي، فهي من المفترض أنها تقدم نموذجاً "للإسلام المعتدل" في إطار نظام علماني محمي بقوة العسكر، ونموذجاً للديموقراطية في منطقة يندر فيها الحكم الديموقراطي. فكثير من الكتابات الغربية تنظر إلى النموذج التركي باعتباره أنه استقى مكانته الدولية من كونه الدولة الإسلامية الوحيدة ذات النظام العلماني "المعتدل"، والتي تقدم بديلاً مدعماً غربياً لما سمي "بالفعالية الإسلامية" Islamic Activism وموازناً للتوسع السوفيتي سابقاً والإيراني حالياً، بالإضافة إلى أنها تطرح نموذجاً للتطبيع بين دولة مسلمة وإسرائيل. قبل ذلك فهي مثال للاندماج في الغرب -أو بمعنى أدق الرغبة في-، وعبر عن ذلك كليبتون حين قال: "إنه في تركيا حيث أوروبا والعالم الإسلامي يمكن أن يتلاقوا في سلام وانسجام".²

وجاء انتصار حزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2002 ليجعل من الموقف التركي مصدراً للتساؤل حول مسار التوجهات التركية المستقبلية خارجياً وداخلياً. وكان لهذا التطور الداخلي دلالاته المحورية التي تحتجر بحق قوة ثوابت النموذج التركي ربما أكثر من تبعات أحداث 11 سبتمبر.

1 - ما بعد سبتمبر واستمرارية السياسة

الخارجية التركية:

تكتسب السياسة الخارجية التركية درجة يعتد بها من الاستمرارية نابعة من موالها للغرب منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالتوجه الغربي واضح دوماً لدى السياسة الأتراك حتى في الفترات التي شهدت فيها العلاقات الأمريكية التركية اضطرابات. ويتسم التوجه التركي الخارجي بالاستقرار ويساعد على ذلك التوحد المؤسسي تحت مظلة العسكرين فيما يخص عملية صنع القرار

للولايات المتحدة، أما إيران فهي دولة مناوئة لها بل وصنفت أخيراً كأحد المحاور الثلاث للشر في العالم في سياق الخطاب الأمريكي الرسمي.

يجب النظر إلى ما يمثله كل نموذج للعالم وللإسلام، وكثيراً ما تتأرجح تقييمات النموذج ما بين إبراز السلبيات أو تضخيم المزايا، ويرجع ذلك إلى ما تلعبه التفضيلات القيمة والأيدولوجية من دور كبير في رسم صورة كل خبرة منهما، فكل تجربة فيهما تحمل عبء تمثيل منظومة قيم مغايرة، ومن هنا تنبع أهمية وحساسية ما تقدمه الدولتان التركية والإيرانية من خبرة سياسية مختلفة. لقد طرح كلا النموذجان إشكالية العلاقة بين الديموقراطية والإسلام ولكن قدم كلاهما معادلة مختلفة لكيفية ترواج الإسلام مع الديموقراطية حيث المنطلقات والآليات والأساليب، بل والأهداف المرحلية المختلفة. المنطلق في النموذج التركي أن الديموقراطية الغربية يعمل في إطارها طرح إسلامي، أما الإيراني فهو ديموقراطية إسلامية لا ترى مكاناً للعلمانية وإنما التنافس بين التيارات السياسية في إطار منظومة القيم الإسلامية وإعلائها. أما الآليات فبالرغم من اعتماد كلا النموذجين على انتخابات ذات مصداقية عالية، إلا أن الإطار المؤسسي مختلف فالقيود الدستورية واردة على الإصلاحيين في البلدين ولكن من أطراف مختلفة؛ الجيش في الحالة التركية الذي يدافع عن دوجما العلمانية، والمرشد والجناح المحافظ الذي يدافع عن صورة نقية غير متطورة لرؤية الخميني. أما أهداف النموذج التركي في المرحلة الحالية على الأقل هي إثبات نجاح الديموقراطية الغربية في تركيا حتى لو قدمت شريكاً إسلامياً في الحكم ولكن في إطار من تداول السلطة وليس احتكارها للإسلاميين فقط. أما إيران فإن الهدف إثبات نجاح الديموقراطية الإسلامية التي تسعى لطرح نموذج قابل للتطبيق في العالم الإسلامي ويتلاءم مع منظومة قيمه.

تنقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين: كل جزء يتناول تجربة بداها (الأولى التركية والثانية الإيرانية)، ويتم

العلماني والطابع الإسلامي للدولة التركية.⁷ وربما كان التغيير أكبر في مستوى الأدوات والشركاء الإقليميين المساعدين وليس في التوجه العام للاستراتيجية التركية الخارجية خلال هذه الفترة التي سبقت أحداث سبتمبر.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ساد شعور بانخفاض القيمة الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وأصبحت البيئة الإقليمية لتركيا أكثر أمناً⁸، فلقد أعطت حرب الخليج الثانية فرصة لدور تركي جديد في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فيما بعد الحرب الباردة. فبدأت بلعب دور قوى من خلال قوتها الإقليمية وموقعها الجغرافي كأداة لمواجهة كل من إيران وموازنة الدول المستقلة حديثاً من الإتحاد السوفيتي السابق ولتقليل صعود الإسلام السياسي، بل وتقدم "إسلام معتدل" بديل. ورحبت تركيا بالدور الجديد خاصة وأن هذه المنطقة تسمح بالحصول على مكاسب اقتصادية أكثر من الأسواق الأوروبية، كما تعمل على تخفيف الضغوط الأوروبية على تركيا حول المشكلة الكردية، وسأهم التحالف التركي الإسرائيلي في تزايد الأهمية الاستراتيجية لكليهما لدى الولايات المتحدة، وأسهم التعاون العسكري بينهما في ردع الحرب ضد أي منهما. فخلال التسعينيات تكيفت تركيا مع الأحادية القطبية وأصبحت لاعباً رئيسياً إقليمياً مالياً للغرب.⁹

تزامن انتهاء الحرب الباردة مع ظهور ما سمي بشرق أوسط أكبر **Greater Middle East**، خاصة بظهور الجمهوريات المستقلة حديثاً عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مما أنتج فرصاً، وقيوداً جيدة على صانع القرار التركي الخارجي، والبعض يقارن المنظور التركي لهذه الفترة من التحول الكبير التي يمر بها النظام الدولي بالمناخ السائد في نهاية الدولة العثمانية، فهناك إطار جغرافي متحرك وقلقل داخلية ميزت التسعينيات¹⁰

ففي هذه المرحلة طرأ بعض التغيير منها انخفاض أهمية عضوية الناتو (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي)

الخارجي التركي. وربما خلال فترة أربكان ظهر احتمال حدوث نقلة في الموقف التركي الممتد الموالى للغرب³ وحالياً تكرر هذا التخوف الغربي، وخاصة الأمريكي في ظل حكومة جولد الإسلاميه ولكن بدرجات متفاوتة وفي ظل ظروف مغايرة حرجة. ولكن يدعو المسلك التركي الخارجي عامة إلى الحفاظ على الوضع القائم وندر أن تنخرط في أي صراع إقليمي (باستثناء اليونان)، وتعمل على أن تبدو في إطار منظومة القانون الدولي، ولذا من السهل وصف سياساتها الخارجية بالاستقرار والثبات.⁴

ولا تدعى تركيا اضطلاعها بأي قيادة في العالم الإسلامي، أو أنها تمثل الإسلام في علاقتهما بالغرب، حيث يعتبر أفراد النخبة التركية أنفسهم غربيون وعلمانيون أكثر من كونهم يخرجون من العالم الإسلامي.⁵ ومن ناحية أخرى فإن الإدراك الغربي السائد في معظمه إن لم يكن جميع التحليلات الغربية يركز على الشكوك العربية التركية المتبادلة والنابعة من التاريخ العثماني البعيد، والثورة العربية بعد ذلك التي تعتبرها الذاكرة التركية خيانة عربية. مما يؤهلها للارتباط بالغرب وإسرائيل.⁶ ومن هنا تنبع إحدى إشكاليات نظرة الغرب إلى تركيا فهي تقوم على إبراز معوقات اندماج تركيا في السياق الإسلامي العربي بسهولة وفي الوقت ذاته لا تنسى إسلامية الأتراك ولا تتوقع اندماجهم الكامل في منظومة القيم الغربية، إنها ولاشك معضلة يعاني منها النموذج التركي منذ تأسيس الدولة العلمانية الأتاتوركية.

حافظت السياسة الخارجية التركية على توجهها الغربي بالرغم من تغير البيئة الدولية (حرب باردة وما بعدها) والداخلية (تحول في هيكل صنع القرار وفي توالى أحزاب مختلفة). وأدخلت البيئة الدولية فيما بعد الحرب الباردة درجة من عدم التأكد حيث سادت تساؤلات لدى نخبة السياسة الخارجية حول الدور التركي في العالم وكيف ستدخل المؤسسات السياسية المختلفة في القرار الخارجي مستقبلياً، والأهم بزغ بوضوح الانقسام ما بين الطابع

القضايا الإقليمية التي يمكن أن تلعب تركيا دور الوسيط وصانع السلام. خلال التسعينيات بدأت تركيا في تأسيس مبادرات للتعاون الإقليمي مثل التعاون بين دول البحر الأسود، كما اتجهت للعب دور نشط في مشاريع أخرى مثل التدخل في البوسنة والهرسك وكوسوفو تحت مظلة الجماعة الأوروبية والنانو، بل وفي العملية الإيطالية لاستعادة الاستقرار في ألبانيا.¹³

وكانت الدول العربية من أوائل الدول، التي احتفظت معها بعلاقات جيدة كلما أمكن ذلك لأسباب براجماتية، إلا أن التوجه الأقليمي قد تم توطيده منذ انتهاء الحرب الباردة ليشمل المحيط الإقليمي بكامله وتحولت السياسة التركية الإقليمية نحو مزيد من الحركة والنشاط والمبادرة. ولعل أهم تجديد طرأ على السياسة الخارجية التركية في فترة ما قبل 11 سبتمبر هو مزيد من إقليمية التوجه بشكل يخدم التحالف مع الولايات المتحدة.

ومن التطورات التي كانت واضحة أيضاً على الساحة التركية قبل 11 سبتمبر: تنامي الديمقراطية حيث زاد الاهتمام النسبي بالمد الديمقراطي كأحد نتائج انتهاء الحرب الباردة، وانعكس ذلك في تزايد تأثير الرأي العام والإعلام على السياسة الخارجية التركية. وقد تفقد عملية الديمقراطية هذه للسياسة الخارجية التركية إلى أحد احتمالين كلاهما يقوضان بعضاً من مبادئ الميراث الأتاتوركي: أولها التوجه التركي القومي الداعم للروابط مع الدول الأخرى التي تقطن بها أجزاء من الأمة التركية، والثاني التوجه الإسلامي الداعي لتقوية العلاقات مع العالم الإسلامي. (وهو الجدل الذي تزايد عقب وصول جول). أما التغيير الثاني الداخلي فهو تنامي اقتصاد السوق الذي جعل من مجتمع رجال الأعمال في تركيا عنصراً جديداً هاماً في الفكر القومي.¹⁴ فسادت توقعات باتجاه تركيا نحو صياغة سياسة خارجية أكثر توازناً وأكثر تداخلاً تجاه ماضيها الثقافي الذي يضم تقاليد إسلامية وغربية.¹⁵

بالرغم من كونه مازال أداة للدخول إلى الجماعة الأوروبية، كما توطدت علاقات تركيا بدول آسيا الوسطى والقوقاز بشكل لم يكن موجوداً من قبل، وظهرت بعض المصالح الإقليمية لتركيا مثل المد التركي في الجمهوريات حديثة الاستقلال ومن ثم اهتزت مصداقية الميراث الأتاتوركي في هذا الشق، والتي كانت تحجم من تأثير متغير الإثنية التركية المشتركة مع شعوب هذه المنطقة في رسم السياسات الخارجية. كما بدأت بعض دول الخليج خاصة الصغرى منها في الترحيب بتوطيد الروابط التركية لموازنة الكثافة الجغرافية لإيران، بل ولل سعودية.¹¹ وساعد ذلك تركيا على اتباع سياسة خارجية أكثر توازناً وأن تبتعد عن التركيز فقط على العالم الغربي، ولذا اتجهت لتقوية العلاقات مع محيطها الإقليمي شمالاً وجنوباً: دول آسيا الوسطى والقوقاز الجديدة. وجاءت منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود كمبادرة تركيا لزيادة التجارة مع هذه الدول، وتؤمن تركيا بدورها كدولة ترانزيت تخدم تجارة ونقل موارد آسيا الوسطى للعالم. وكرست العوامل المشتركة بين تركيا وهذه الدول مثل اللغة والدين والإثنية من سهولة الاتصال والتعاون، كما نشطت تركيا أكثر على صعيد الشرق الأوسط من خلال اضطلاعها بدور هام في حرب الخليج الثانية، وربطها التحالف مع إسرائيل أكثر بصراعات المنطقة. وبالرغم من تزايد الشركاء الإقليميين لتركيا فيما بعد الحرب الباردة إلا أنها ما زالت ذات توجه غربي تحتل فيه الولايات المتحدة مكانة الحليف الأكثر أهمية ويتم في إطاره تقييم الحلفاء الإقليميين، ليس فقط في ذاتهم، بل أكثر في قدرتهم على تقوية الروابط الأمريكية التركية.¹²

قبل الحرب الباردة لم تقم تركيا بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية والدولية؛ بسبب ما قد يؤدي إليه ذلك من إضعاف للدعم الأمريكي؛ الذي تعتمد عليه اعتماداً كلياً في منظومتها الدفاعية، ولأنه أيضاً كان يتعارض مع اهتماماتها الإقليمية مثل القضية القبرصية، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة تغير الوضع والمنظور التركي، وزادت

وعضوية الناتو). كما أن إحدى أهم وسائل التأثير الأمريكية على تركيا يكمن في المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفي مبيعات الأسلحة، وحصول تركيا على المعدات الأمريكية، والمعرفة التكنولوجية.¹⁷ يمكن إذاً القول إن الرابط القوي الذي يجمع الدولتين يقوم أكثر على دبلوماسية المكافأة أكثر من تلاقى عواقب العقاب.

كان هناك قبل الحادي عشر من سبتمبر انخفاض تدريجي في القدرة الأمريكية على التأثير على أنقرة بالنظر إلى مشاكل خاصة بالإمدادات العسكرية والمساعدة الاقتصادية التي ارتبطت دوماً بمطالب سياسية وأثرت المخاوف حول التأثير السلبي المستقبلي لذلك على العلاقات التركية خاصة في ظل كثرة الحديث عن التكلفة السياسية والاقتصادية العالية للمساعدات الأمريكية لتركيا أو بسبب تسييس مبيعات السلاح لها، الأمر الذي كان له أكبر الأثر خاصة وأن تركيا تحصل من الولايات المتحدة على 80% من احتياجاتها العسكرية. واستمر فقط تركيز رجال الكونجرس على مساعدتها في مجال القروض من المؤسسات الاقتصادية الدولية.¹⁸ إلا أنه عقب هذه الأحداث تحطت الولايات المتحدة مرحلة التشكيك والتدقيق في مساعدتها وعادت إلى محاولة ربط أنقرة بما بكافة الوسائل بشدة وبسرعة كبيرة.

في يناير 2002 قام رئيس الوزراء التركي بزيارة إلى واشنطن، وأشاد خلالها بوش بالتعاون، والجهود التركية في الحرب ضد الإرهاب، وأضاف أن البحث جاري عن وسائل لزيادة التجارة بين البلدين، وأنه سيقدر قيادة تركيا لقوات حفظ السلام في أفغانستان بعد انتقالها من بريطانيا إلى تركيا إذا ما انتهت المفاوضات التي مازالت جارية لذلك، وأشار إلى أن الولايات المتحدة ستتعاون مع تركيا خلال عملية إعادة إعمار أفغانستان، كما ألغت الولايات المتحدة التحذير من زيارة تركيا سياحياً بل ودعي الأمريكيان للاستمتاع بهذا البلد الرائع، ورحب أجوايد

بالرغم من حداثة إقليمية توجهه في السياسة الخارجية التركية، إلا أن أحداث 11 سبتمبر لم تقدر إلى رده بل استمر ليخدم توجهه الرئيسي وهو الغربي بالأساس. لقد صرح وزير الخارجية التركي إسماعيل كيم في محاضرة عن الهوية متعددة الأبعاد أن العمل على الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وتكريس الوضع المحوري لتركيا في أوراسيا لا يتناقضان بل يتكاملان. "فالهوية التركية هي أوروبية وبحر متوسطية وقوقازية وبلقانية وشرق أوسطية وتمتد جغرافيتها التاريخية والثقافية العريضة من البلقان لآسيا الوسطى. وأن الهوية التركية نتاج لعدة حضارات وثقافات"، وأعلن انطلاقاً من ذلك أنه من خمس سنوات أعيد تعريف السياسة الخارجية التركية بناءً على خمس نقاط: أولاً- التركيز على هدفين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى أن تلعب دوراً حاسماً في أوراسيا، ثانياً- التأكيد على الأبعاد الثقافية والتاريخية في السياسة الخارجية التركية، ثالثاً- تطوير علاقات تركيا مع جغرافيتها الثقافية والتاريخية، رابعاً- مخاطبة سوء التفاهم الموروث من الماضي وإعادة تعريف مفهوم "العرب"، وخامساً- العمل من خلال إدراك أن تركيا المعاصرة تمثل في وقت واحد سبع قرون من العثمانية مع الثورة والجمهورية.¹⁶

لم تفرض أحداث سبتمبر تغييرات كبرى على السياسة الخارجية التركية بل كرست من الارتباط العضوي بين تركيا والحليف الأمريكي بل وأثبتت هذه الأحداث قوة هذا التحالف وتغلبه حتى على تغير الطرف الحاكم الداخلي ووصول حزب ذو توجه إسلامي، حيث اتضح استقرار وثبات توجهه الخارجي بدرجة يعتد بها. كما لم يضعف الاهتمام بالدوائر الإقليمية داخل الأجنحة التركية الخارجية بل تم توظيف الدور الإقليمي المتزايد بنجاح لخدمة ما سمي بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب.

تتأسس العلاقات الثنائية الأمريكية التركية على الروابط الأمنية (مبيعات الأسلحة والتعاون العسكري

إن الحكومة التركية الجديدة تواجه امتحاناً صعباً فإما تلبية المطالب الأمريكية وانتهاج نفس سياسة الإدارات التركية السابقة أو إرضاء الناخبين المعارضين للحرب. و لقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً عن مساعدة عسكرية جديدة قيمتها مليار دولار، ومن الجدير بالذكر أن تركيا تعد رابع دولة مستوردة للسلاح في العالم، وذلك لتسهيل تنفيذ المطالب الأمريكية الخطيرة من أنقرة، والتي ستضع الحكم الجيد أمام اختيار صعب.

لم تفرز أحداث سبتمبر عن تقارب تركي أوروبي يختلف عما كان سائداً في مراحل سابقة، فمازالت نفس الإشكاليات محل جدل. ففي آخر اجتماع للاتحاد الأوروبي أرجأت أوروبا مفاوضات انضمام تركيا إلى ثلاث سنوات أخرى، الأمر الذي مثل استمرارية للوضع التركي داخل سياقه الأوروبي.

ومن القضايا الإقليمية التي تؤثر بدرجات متفاوتة على العلاقات بين البلدين في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر: المسألة العراقية، العلاقة مع إيران، إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط، التعامل مع القوقاز وآسيا الوسطى ومصادر الطاقة بهما والاتحاد مع أوروبا. فما هو الوضع الحالي فيما يخص هذه المحاور؟

إن تطور العلاقات الأمريكية التركية عقب أحداث سبتمبر ارتبط ولاشك بدرجة المساندة التركية لواشنطن في حربها ضد الإرهاب. كان هناك تعاون بين تركيا والولايات المتحدة فيما يخص الحرب الأمريكية ضد الإرهاب على كافة المستويات من أهمها: مستوى الرقابة المالية على الأفراد والجماعات لتجفيف ما تسميه أمريكا بمنايع تمويل الإرهاب؛ حيث تم تجميد أرصدة أحد الأفراد بعد تحقيقات تركية. وكان هناك تعاون واضح في المجال المخبراتي، حيث تم تعيين ضباط اتصال للتعاون المشترك وتبادل المعلومات. ومنذ 25 أكتوبر 2001 تم تمرير القرار 1373 لجميع الولايات العامة للأخذ به. وبعد 11 سبتمبر وكعضو للئاتو دعت لدعم المادة 5 من ميثاق

بالقرار الأمريكي في تأسيس لجان عليا للتعامل مع المسائل الاقتصادية بين البلدين. كما أشار إلى أهمية القرار الأمريكي بزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية مع تركيا ورفع مستويات العلاقات الاقتصادية إلى مثيلتها السياسية.¹⁹

تتأثر العلاقة الحيوية الاستراتيجية بين الدولتين بمجموعتين من القضايا: الأولى تخص أطراف ومشاكل إقليمية ترتبط بشكل أو بآخر بالدور الأمريكي في النظام الدولي الحالي، أما المجموعة الثانية من القضايا فتتعلق بالدور التركي كدولة لنموذج تسعى الولايات المتحدة لتعميمه حيث تراه الأوفق ثقافياً وقيماً ليس فقط لمنظومة قيم الحياة الغربية بل الأهم لمصالحها الاستراتيجية بعيدة المدى ومنها القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والديموقراطية والعلمانية والإرهاب، وتصب جميعها في النهاية لخدمة النوعية الأولى من القضايا. إن التخطيط الأمريكي يقوم على عدة محاور ثقافية واقتصادية وعسكرية وسياسية تكون معاً عقداً تعمل على ألا ينفرط تحت أي ظرف.

ويبدو أن الأمريكيين - رغم التطورات الأخيرة في تركيا- متحمسون لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يعتبرون أردوغان محافظاً مالياً للغرب، وأنه قد تخلى عن الآراء الإسلامية المتشددة التي اعتنقها في الماضي، فهو لا يطالب على سبيل المثال بالانسحاب من الحلف الأطلسي، ويؤمن بضرورة وفائدة عضوية الاتحاد الأوروبي. إلا أن الحماس الأمريكي يثير حفيظة وشكوك الأوروبيين بالرغم من إدراكهم لموقع تركيا الجغرافي الاستثنائي في العالم الهام للغاية لتنفيذ المشروع الأمريكي للحرب ضد العراق. بل حتى قبل هذا المشروع تتميز قاعدة أنجيلريك الجوية في الأناضول بأهمية استراتيجية كبرى حتى إن مجرد التلويح التركي بتهديد الوجود العسكري الأمريكي فيها أظهر دعوات داخل الكونجرس لتجريم تركيا في عمليات ابادة الأرمن في 1915.

إيران بالتدخل في شئونها الداخلية، و مثلها أيضاً رأت في وصول خاتمي للحكم أملاً مستقبلياً لم يرق بعد إلى تحقيق تطوير فعلى. ولكن من ناحية أخرى تعارض تركيا عزل إيران وتسعى لتقوية العلاقات الاقتصادية معها، خاصة وأنها كانت تعد أحد شركائها الاقتصاديين الرئيسيين، مما دفع بعض المحللين الأتراك إلى القول إنه على تركيا مرة أخرى تحمل تبعات السياسة الخارجية الأمريكية، ولقد تابعت تركيا اتفاقها الخاص باستيراد الغاز الإيراني الذي يقدر بـ 23 بليون دولار من خلال خط أنابيب يعبر الحدود الإيرانية والتركية معلنة أنه نشاط استيرادي وليس استثمارياً يتعارض مع قانون الحظر الأمريكي²⁴، كما زادت درجة التعاون الاقتصادي والتصريحات الودية والزيارات المتبادلة، التي تتم عن دخول العلاقات التركية الإيرانية إلى مرحلة أكثر إيجابية من أي وقت مضى. ويمكن اعتبار أن إبقاء تركيا على حد أدنى من العلاقات الإيجابية مع إيران لا يتعارض بشكل كبير مع تحالفها مع القطب الأمريكي، بل قد يوظف كقناة اتصال مستقبلية ممكنة طالما أنه تعاون لا يمتد لمجالات أكثر حساسية وتضر بالمصالح الأمريكية ويبقى على المستوى الاقتصادي الذي تستفيد منه تركيا بالأساس. وفيما يخص المسألة العراقية، مثل التدخل العسكري التركي المتكرر في شمال العراق الاستثناء الرئيسي لمبدأ عدم التدخل قبل 11 سبتمبر، وظهر تعارض مع الأمن العربي خاصة فيما يخص مسألة المياه. وتتبع الحساسية التركية تجاه العراق من أن مشاكل تركيا المحلية الملحة والتي لها أبعاد أمنية مثل الإسلام السياسي والمشكلة الكردية إنما لها امتدادات إقليمية لا يمكن إغفالها خاصة في شمال العراق²⁵. إلا أن ذلك لم يمنع تركيا من مواصلة الجهود لتلافي الضربة الأمريكية على العراق لما لها من ضرر واضح على مصالحها الحيوية خاصة الاقتصادية منها. ومن ثم فإن تركيا ظلت طوال التسعينيات ترحب بعودة العلاقات الطبيعية للعراق مع العالم؛ حيث لا بد من إعطاء الأمل للشعب العراقي، فبالرغم من أن تركيا دولة محورية في

الحلف واحتفظت تركيا دوماً بالرؤية القائلة: إن الإرهاب هو التهديد الجديد الذي لا بد من مواجهته في المفهوم الاستراتيجي الجديد. وشاركت تركيا في جميع جهود منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لمكافحة الإرهاب، واشتركت في المؤتمر الدولي لتقوية الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى: "تقوية الجهود الشاملة المضادة للإرهاب في ديسمبر 2001". كما ساندت تركيا المبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب مثل تلك الخاصة بمنظمة التعاون لأوروبا الجنوبية ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود،²⁰ ذلك بالإضافة إلى التعاون القائم بين منظمة المخابرات الوطنية، والولايات المتحدة في تتبع الجماعات الإسلامية الراديكالية في الدولة.²¹

في البداية خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان، لم تندلع أي احتجاجات غاضبة ضد الولايات المتحدة أو تسمع نداءات الدعم لطالبان من النوعية التي ترددت في الدول الإسلامية الأخرى. وأشارت استطلاعات الرأي أن الأتراك إنما يعارضون ضرب أفغانستان على أسس إنسانية. لقد أظهرت تركيا نفسها مرة أخرى أقوى حليف في العالم الإسلامي وأكثرهم التي يمكن الاعتماد عليها ولقد عرضت الحكومة التركية إرسال 90 من الكوماندوز للحاق بالقوات الأمريكية في أفغانستان. ولقاعدة أنجيليك في جنوب تركيا أهمية كبرى للعمليات الأمريكية في أفغانستان والعراق بعد ذلك. وعندما زار باول تركيا في ديسمبر 2001 كان للتنسيق مع حليف، وليس تعبئة الدعم من العالم الإسلامي.²²

بالنسبة لأفغانستان اتفقت تركيا مع الجهود التي تعمل على اقتلاع الإرهاب من أفغانستان وإعادة إعمارها، وفي هذا الإطار على الشعب الأفغاني وحده أن يقرر مصيره وعلى الدول المجاورة الابتعاد عن الاتصال بجماعة دون غيرها بحثاً عن مصالح خاصة.²³

ومثل الولايات المتحدة فإن تركيا ترى في إيران تهديداً أيديولوجياً لنظامها العلماني وكثيراً ما اهتمت تركيا

مسألة فرض العقوبات إلا أنهما من الدول المتضررة بجانب العراق حيث إن الخسائر الاقتصادية الصافية تقدر بعشرات البلايين من الدولارات وفي تزايد ولذا تنادى بتطبيق المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة للتقليل من خسائر الأطراف الثالثة.²⁶

وظل الموقف من العراق من أهم مجالات الخلاف مع الولايات المتحدة نظراً لمحورته بالنسبة لمفهوم التهديد لدى العسكرية التركية. وستظل عقبة طالما لم يجدد مستقبل العراق ولم يتم حل المشكلة الكردية، فتناول مسألة العراق بشكل يضمن التكامل الإقليمي لتركيا مطلب أساسي لترع أي توتر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن²⁷. وجاءت أحداث سبتمبر لتحديث تطوراً واضحاً في درجة التنازل النسبي التركي، والتي لم تستطع بالرغم من ذلك مقابلة المطالب الأمريكية المتزايدة. فلقد تكثفت المفاوضات وتعددت مراحلها لمناقشة آليات الدور التركي فيها ومردوده الإيجابي والسليبي على تركيا.

ترغب الولايات المتحدة أن تلعب تركيا دوراً رئيسياً في السيطرة على شمال العراق والحفاظ على النظام في المناطق التركية والتركمانية، كما تركز خطط المخابرات الأمريكية على المساعدة العسكرية التركية في الاستيلاء على المدن العراقية الشمالية وفي مقدمتها كركوك والموصل، وتظهر هنا فكرة تنفيذ برنامج الشرطي البديل عند الحديث عن القوات الكردية الصديقة، والذي في إطاره يتم تسليح أكراد القرى مما يزيد من قدرة أنقرة العسكرية في المناطق النائية ويبعد الأكراد عن المنظمات شبه العسكرية المعادية للدولة التركية، مثل حزب العمال الكردستاني. وسيتم اتخاذ الخطوات لضمان عدم انفجار ثورة الأكراد داخل تركيا ذاتها. البعض يرى أنه بالرغم من المعارضة الرسمية للحرب إلا أن الأتراك عمليون، فعند بدء القتال الفعلي سيرى الأتراك أنهم مضطرون للاشتراك. ركزت المطالب التركية على ضرورة الحصول على تعويضات كبيرة في حالة نشوب الحرب بالفعل حتى يسهل

إتباع الولايات المتحدة (بل إن بعض المصادر ذهب للقول إن التعويضات تشمل السيطرة التركية على حقول البترول في شمال العراق).²⁸

وقد سلمت الإدارة الأمريكية رسالة من سبع صفحات إلى السفير التركي في واشنطن تضم قائمة بالمطالب الأمريكية من تركيا في حالة اندلاع الحرب مع العراق. وتضمنت قائمة المطالب فتح المطارات والموانئ التركية أمام القوات الأمريكية ونشر 100 ألف جندي على الحدود بين تركيا والعراق. ودعت الرسالة تركيا إلى المشاركة بـ 35 ألف جندي تركي في الحشد. ووعدت وواشنطن أنقرة بإلغاء كافة الديون العسكرية المستحقة على تركيا والتي تبلغ 7 مليارات دولار، وإنهاء المشكلات المتعلقة بتوريد الأسلحة لتركيا.²⁹

في البداية، رفضت الحكومة التركية طلباً أمريكياً بنشر 100 ألف جندي في أراضيها مع السماح فقط باستخدام القواعد التركية في أنجيرليك وديار بكر وموسى وباتمان وملاتايا. بعد أن كان أردوغان قد أعلن عدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في ضرب العراق. كما ربطت مشاركتها في الحرب الأمريكية ضد العراق بنشر شبكة دفاع صاروخي أمريكي فوق أراضيها لحمايتها من أي هجوم صاروخي عراقي محتمل، كما اشترط الجانب التركي موافقة مجلس الأمن على ضرب العراق.³⁰ ثم رددت بعض التقارير الصحفية بعد ذلك أن قوات أمريكية وتركية تخطط لعبور الحدود العراقية والبقاء في المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في شمال العراق لمدة خمس سنوات على الأقل.

وقد تقدمت تركيا بطلب رسمي إلى الولايات المتحدة للحصول على نسبة 10% من النفط العراقي بعد إسقاط نظام صدام. واستندت تركيا في طلبها الذي يعد أول اتفاق لتقسيم غنائم الحرب في العراق على ما ذكره مراد مورجان نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أن الطلب التركي تضمن حق تركيا في الحصول على

الانتقادات الداخلية: انتقد بايكل سياسة الحكومة تجاه المسألة العراقية و أوضح أنها تقود إلى "جيشين وقيادتين أنه سيكون هو أمراً خطيراً لمدة خمس سنوات، وأن أمن الدولة قد يكون في خطر، والاستقرار الذي من الصعب تأسيسه في المنطقة خلال 15 عاما قد يتقلل وقد يتصاعد الإرهاب"³³.

وبالرغم من التنازلات التركية استمر عدم الرضاء الأمريكي؛ حيث لوحث واشنطن بمزيد من الضغوط الأمريكية؛ لرفض الحكومة التركية اشتراك قواتها مباشرة في العمليات العسكرية المحتملة ضد العراق، وكان هذا القرار بمثابة تعريف للخطوط الحمراء التي لا يمكن للقيادة التركية أن تتخطاها وهي تحاول تهدئة المخاوف الأمريكية تجاه حكومة حزب العدالة والتنمية. كما أن صانع القرار التركي -أي كان الحزب الحاكم- عليه مواجهة عدة إشكاليات في حالة اندلاع الحرب في العراق، منها الخسائر الاقتصادية الكبرى والمستمرة التي تستنزف اقتصاداً يعاني من أزمة اقتصادية طاحنة حتى إن حكومة جول وصفتها في برنامجها عقب تولى الحكم بأنها أكبر أزمة اقتصادية تمر بها البلاد، وذلك بالإضافة إلى المخاوف من رفض القاعدة الجماهيرية خاصة ذات التوجه الإسلامي للضربة الأمريكية ضد العراق. إلا أنه قد ظهر اتجاه قوي داخل النخبة الحاكمة حتى السياسية منها يرى ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة حتى تحصل تركيا على قدر كاف من التعويضات ولا تفقد دورها في صياغة خريطة ما بعد الحرب خاصة وأن الطموح التركي ركز على شمال العراق وموارده، بل وتسعى الحكومة التركية إلى البحث عن حقوق تاريخية منسية في هذه المنطقة وتمثل الموصل والكروك المنطقة الاستراتيجية التي تحظى باهتمام كبير.

يقوم الموقف التركي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية وأن المعاملة التي يتعرض لها الفلسطينيون تعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، (لغة أكثر تهدياً على عكس إيران

نسبة من واردات الشركات النفطية ونقل النفط عبر الأراضي التركية. ووصف مورجان المطلب التركي بأنه بداية تحرك واسع لاستعادة الحقوق التركية القومية. وأوضح مورجان أن حصة البترول لتركيا ستكون جزءاً من التعويض الذي تحصل عليه تركيا عن الخسائر التي ستكبدها بسبب الحرب؛ حيث أبلغت أنقرة المسؤولين الأمريكيين بأن الخسائر التركية ستصل إلى 28 مليار دولار بسبب الحرب غير شاملة للنفقات العسكرية للحرب. وعادت تركيا لتقبل نشر 80 ألف جندي أمريكي فوق الأراضي التركية ويتيح ذلك الرد التركي الرسمي- في حالة موافقة مجلس الأمن القومي عليه- استخدام القواعد والمواثي. وترتبط الموافقة التركية بعدة شروط أخرى منها: عدم السماح بإقامة دولة كردية في شمال العراق، وأن يكون الشعب العراقي مسؤولاً عن اختيار نظام حكمه الجديد، وأن يحصل التركمان على نفس حقوق بقية الفصائل الكردية في حالة إقامة دولة فيدرالية، مع تعهد واشنطن بعدم تسليح الفصائل الكردية بأسلحة ثقيلة وعدم توفير حماية لحزب العمال الكردستاني وأن يسمح للقوات التركية بالتوغل إلى عمق 75 كيلومتراً داخل العراق، ذلك بالإضافة إلى المطالب السابقة الخاصة بضرورة حصول أمريكا على موافقة مجلس الأمن قبل ضرب العراق ونصب درع صاروخي أمريكي داخل تركيا.³¹

كما أعلن أردوغان أن بلاده لا تستطيع وحدها المشاركة في الهجوم الأمريكي المرتقب على العراق، وأكد على ضرورة وجود تحالف مع دول مثل: مصر والسعودية وسوريا وأن خسائر تركيا ستكون كبيرة إذا شاركت تركيا وحدها، وطالب بضرورة مشاركة الجميع في العدوان المتوقع؛ لأن مشاركة تركيا وحدها ستؤدي إلى نتائج سلبية للغاية. وبالفعل قام حول بجولة في المنطقة لبحث هذا الموضوع.³²

وتعرض أسلوب معالجة الحكومة التركية الجديدة لتزايد احتمالات توجيه ضربة أمريكية للعراق إلى كثير من

والأمريكية والإسرائيلية بالذات أبرز أهمية البعد القيمي للقضايا الخارجية.

وبالرغم من حداثة تولي هذا الحزب الحكم في تركيا إلا أنه من السهل استنباط مدى استقرار المسلك التركي خارجياً بل وداخلياً حتى يمكن القول إن الاستقرار في التوجه العام والشركاء الإقليميين والحلفاء الدوليين كان السمة الغالبة على رد الفعل التركي لأحداث واشنطن ونيويورك. وكان للحكومة التركية كثير من التحفظات على مطالب إدارة بوش من تركيا حتى تلعب الدور المرسوم لها في سياق السيناريوهات المختلفة للحرب الأمريكية ضد الإرهاب، ولكنها تحفظات على حدود وأدوات، الدور وليس طبيعة واتجاه الدور ذاته. ربما يرجع البعض تزايد هذه التحفظات نسبياً في ظل حكومة يديرها حزب ذو توجه إسلامي، إلا أن قصر فترة تولي الحكومة التركية الجديدة وعظم ثبات واستقرار دور العسكر في المنظومة المؤسسية التركية يجعل من الصعب قبول مثل هذه المقولة.

فيما يخص القضايا الأيدولوجية والثقافية فتتداخل بشدة المتغيرات الخارجية مع العوامل الداخلية بحيث يصعب الفصل بينهما لفهم الواقع المعقد والمتشابك موضوعياً. يتقارب الموقف التركي في تعريف الإرهاب ووسائل مقاومته من الرؤية الأمريكية. فلقد عانت الدولة التركية في مراحل متفاوتة من تكرار العمليات الإرهابية على أراضيها، فنبعت رؤيتها من تداعيات خبرتها في هذا المجال. وازداد هذا التقارب في اقتراب مقاومة الإرهاب وسبله التي قد تنجيء على حساب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بعد أحداث 11 سبتمبر.

فقد أعلن وزير الخارجية التركية عقب الأحداث أن الإرهاب أصبح العدو رقم واحد للإنسان وليس له جغرافية أو ديانة ولا يوجد أي مبرر له تحت أي ظروف. وأن استخدام المعايير المزدوجة من أهم العوائق أمام مكافحة الإرهاب. وقد دعت تركيا إلى ندوة غير رسمية تجمع

التي تصفها بالإرهاب)، وتدين تركيا الرعب المرتكب من خلال "العمليات الانتحارية"، (لم تصفها بالإرهاب، ولم تصفها كذلك بالاستشهادية) -، وتضمنت كثير من التصريحات الرسمية مشاركة الشعب الإسرائيلي ألمه الفظيع ورفضها إثارة رعب المدنيين لأنه عمل لا يوجد ما يبرره، وعلى فلسطين عمل الممكن لتلافي "أعمال الرعب هذه". وتعترف تركيا بالرئيس عرفات كرئيس للدولة رسمياً واعترضت تركيا على المعاملة الإسرائيلية لعرفات. وأكدت على أهمية مواصلة الولايات المتحدة لدورها في الشرق الأوسط للقضاء على الاحتلال والإرهاب وتحقيق العملية السلمية. وتحافظ تركيا على صلتها بجميع الأطراف وتدعوهم إلى الاجتماع والتوصل إلى السلام انطلاقاً من مرجعية اتفاقيات مدريد وأوسلو كما دعت تركيا إلى أخذ مبادرة الأمير عبد الله السعودية في الاعتبار.³⁴

يقوم الموقف التركي على ضرورة البدء في المفاوضات مباشرة بدون أي شروط مسبقة وبالمثل إنهاء العنف. وعلى فلسطين عمل ما يمكن من أجل إيقاف المرتكبين لأعمال العنف وسط الفلسطينيين وعلى إسرائيل وضع نهاية لاستخدام العنف المتصاعد. وترى القيادة التركية أن ترك السياسات التي تجلب عدم الأمن والموت ليس فقط على شعوبها بل على شعوب المنطقة إنما هي مسئولية زعماء كل من إسرائيل وفلسطين.³⁵ فإن كل من العمليات الانتحارية والانتقام غير المتكافئ وراء تصاعد العنف الخطر في المنطقة ولا يمكن قبولها تحت أي مبرر. وأن الحل الدائم والشامل للصراع يقوم على قرارات الأمم المتحدة رقم 338 242 ومبدأ الأرض مقابل السلام.³⁶

وتقودنا القضية الفلسطينية بما احتوته بعد 11 سبتمبر من أبعاد جديدة ترتبط بإشكاليات مفاهيمية أبرزها يدور حول مفهوم الإرهاب إلى ضرورة الإشارة إلى الأبعاد الثقافية للصراع. فما قدمته العمليات الاستشهادية من أدوات جديدة للصراع وأثارت المخاوف الغربية

صديقنا"³⁹. فكثيراً ما انتقدت تركيا الدول الأوروبية والمجاورة، لعدم مساندة تركيا في حربها ضد الإرهاب وتشبثها بحقوق الإنسان وحكم القانون "كواق لحماية الإرهابيين" كما صرح مسؤول عسكري تركي كبير.⁴⁰ هناك تشابه كبير في الرؤية والإطار المفاهيمي لعقوبة القيادة التركية الحاكمة والرئيس بوش وفريقه حيث إن الخطاب الأمريكي حول الإرهاب ما بعد 11 سبتمبر يتلاقى بوضوح مع الخطاب التركي السائد منذ الثمانينيات حول مفهوم الإرهاب وطرق مواجهته، فكلاهما يعليان من قيمة الأمن على القيم الأخرى، ويؤمنان بالحلول العسكرية العنيفة، ولعل جزءاً من ذلك يعود إلى هيمنة الجناح العسكري على الإدارة الأمريكية الحالية في الوقت الذي ما زال العسكر الأتراك يتحكمون في قواعد اللعبة السياسية التركية.

أما فيما يخص أسباب الإرهاب ووسائل مقاومته، فتقوم الرؤية التركية على ضرورة التعاون بين الأجهزة القضائية والأمنية في جميع البلدان، وهو واجب على كل أعضاء الأمم المتحدة لتبني التشريع الدولي الحالي ومراجعة القوانين المحلية المرتبطة به.

وتدعو الدول التي لم تبدأ في عمل ذلك إلى الانضمام إلى المعاهدات الدولية الاثني عشر حول الأعمال الإرهابية وتركيا عضوة في عشر منها، ووقعت على الاثنان المتبقيين وعملية التصديق عليهما في الطريق. وتشير تركيا إلى ظروف التدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على أساس أنها الأرض الخصبة للإرهاب. ولذا لا بد من العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتحسين توزيع الدخل والتعليم والعدالة والاحتياجات الاجتماعية.⁴¹

ولم تشكل القيادة التركية في قدرة أو أهلية الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب، ووصل الأمر إلى تبرير بعض أخطاء الخطاب الأمريكي الرسمي التي رفضتها كثير من الدول الإسلامية ومنها إيران، فتحدث سيزار عن: "إن استخدام كلمة الحروب الصليبية من قبل بوش قد أسيء فهمها

الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي في إطار دعوة لانسجام الحضارات في الأبعاد السياسية. ورفض الخطاب التركي ازدواجية المعايير في تعريف الإرهاب أو في التعامل معه لأنه يعد بمثابة مساندة للإرهاب، وندد بالاقتراب المفاهيمي لتناول الإرهاب الذي يجعل هناك إرهاباً سيئاً وإرهاباً "مسموح به"، وفيه الإرهابيون يتمتعون بإقامة آمنة ويحصلون على التمويل ويديرون العمليات الإرهابية في دول أجنبية، وكانت تركيا ضحية هذه الازدواجية في المعايير بحيث يدعى الأفراد دفاعهم عن قضية ما ويوجهون أعمالهم لبلداتهم الأصلية وتقوم الدوائر الإعلامية في الدول المضيفة بالإعلان عن هذا النوع من الإرهاب المسموح به. وتؤمن تركيا بأهمية اتباع القرار رقم 1373 لمجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. كما رحبت بالإعلانات المشتركة للاتحاد الأوروبي في 14 و 21 سبتمبر 2001 ودعت أن يمتد التعريف الأوروبي للجماعات الإرهابية وألا يقتصر على الجغرافية الأوروبية بل الجماعات الأخرى التي تمتد أعمالها إلى دول أخرى، فحتى يكون الصراع ضد الإرهاب فعالاً يجب أن يكون شاملاً لجميع مراكز الإرهاب في العالم.³⁷

لقد كرسست أحداث سبتمبر من الرفض التركي للموقف الأوروبي تجاه الإرهاب الموجه ضد الدولة التركية وإفراطها في التشبث بحقوق الإنسان عند انتقادها للوسائل العنيفة المتبعة من قبل النخبة الحاكمة للقضاء على الإرهاب.

عقب الأحداث مباشرة علق سيزار بقوله إنه يجب أن يكون ما حدث درساً للدول الأوروبية لتغير سلوكها وعقليتها تجاه الإرهاب، وأبرزت الأحداث إلى أي مدى كان الموقف التركي من الإرهاب صحيحاً وأنه يعتقد أن الدول الأوروبية بدأت تغير من موقفها³⁸. وأضاف أجاويد "إن معظم العمليات الإرهابية التي وجهت لتركيا خططت في دول أوروبية، وهو عار على أوروبا، وكانت الولايات المتحدة دوماً متفهمه لحربنا ضد الإرهاب وأنه حان الدور علينا أن نساند

وعودة الإسلاميين للسلطة.⁴⁵ ولكن في الواقع أن هذان التطوران متناقضان، وهذه هي المعضلة حيث إن التطور الديمقراطي الإيجابي الحقيقي يطرح بقوة إمكانية وصول حزب ذي توجه إسلامي وهو ما حدث في شهر نوفمبر 2002 بالفعل.

ويتخذ كل من الجيش والولايات المتحدة الأمريكية موقف المترقب في انتظار ما تقول إليه التجربة حتى لا يقود أي تدخل إلى ضرب التجربة الديمقراطية. وتظل المعضلة قائمة خاصة إذا تبنت الحكومة الجديدة موقفاً يضر بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية وحينئذ سنرى هل سيلتزم الموقف الأمريكي بالديموقراطية ويحاول التعايش مع حكومة ترتدي عباءة إسلامية. يبدو من تعاون حكومة جول حتى الآن أن هذه مخاوف لا محل لها على الأقل مرحلياً.

وكان قد ظهر تخوف من أربكان وسادت الشكوك من حكومته، فلم تستطع الولايات المتحدة اعتبار أربكان صديقاً وتركياً مثلاً للعلمانية والاستقرار؛ مما أعاق تطوير العلاقات الأمريكية التركية في عهده. ومن ثم وقفت الولايات المتحدة في حالة ترقب لحملة العسكريين الشرسة لإقصاء أربكان وبزغ تساؤل رئيسي هل الولايات المتحدة تهتم بالعلمانية التي يمثلها العسكر أم الديمقراطية التي يمثلها رئيس الوزراء التركي؟

والحقيقة أنها لا تهتم إلا بالحفاظ على التوجه الموالي للغرب الذي طالما تمتع به النموذج التركي. والأمر المؤكد أن الولايات المتحدة ارتاحت لمخرج الصراع الذي أتى بمسعود يلزم في ظل تحالف علماني للسلطة ومنذ ذلك الحين توطدت أكثر العلاقات الأمريكية التركية. إلا أن فترة أربكان (والفترة الحالية) تثير تساؤلاً رئيسياً حول مدى استمرارية تركيا ذات التوجه الغربي والاستقرار الداخلي والدور المهيمن للعسكر، والطبيعة الخاصة للديموقراطية.⁴⁶

2- علمانية الاعتدال الإسلامي التركي؟

تمتاز الخبرة السياسية التركية بحساسية التطورات الداخلية للمطالب الدولية، وبدرجة ارتباط قوية بين المتغير

من بعض الدوائر، وأنه لا يمكن التشكيك في الأساس الإنساني والقانوني في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، فالولايات المتحدة دولة ديموقراطية وليس هناك حاجة إلى الشك إذا ما كانت ستحارب ضد الإرهاب ديموقراطياً أم لا⁴².

لم يهمل الخطاب التركي أهمية دور المنظمات الدولية؛ حيث نادى تركيا بدور هام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في محاربة الإرهاب مع الأمم المتحدة، خاصة وأن قرارات المنظمة الدولية 1373 - 1368 - 1333 - 1267 تنفق في معظمها مع قرارات المنظمة الإسلامية⁴³.

شهدت الديمقراطية التركية كثيراً من الجدل بسبب الشد والجذب بين تدعيم التطور الديمقراطي من جانب وما يمكن أن يقود إليه من إضعاف للعلمانية النظام إذا ما تدعمت مكانة الإسلاميين في الآلية الحاكمة التركية.

لقد كرس أحداث واشنطن ونيويورك من الأهمية المتزايدة لتركيا كحليف اقتصادي وثقافي أيضاً. فبالإضافة إلى محاربة الإرهاب مباشرة فعلى الولايات المتحدة بتجفيف منابع الغضب تجاهها ومن ثم تظهر أهمية إبراز أن المواطن الإسلامي يستطيع تحقيق الرخاء في ظل العالم المعاصر الحديث الديمقراطي وتستطيع تركيا أن تلعب دوراً محورياً في هذا المجال. ويمكن ملاحظة أن خطاب بوش حول تركيا أصبح أكثر تجاهلاً للأداء التركي فيما يخص الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان والفساد، فهذه مسائل تبدو محلية وأقل أهمية في الحالة التركية بالنظر إلى احتياجات الولايات المتحدة المتعددة من تركيا في هذه المرحلة وبسبب تحركاتها في المنطقة⁴⁴، والإشكالية الرئيسية هنا ليست في مدى ولاء الحليف التركي، وإنما في المشاكل الداخلية التي تؤثر سلباً على قدرة تركيا الوظيفية في إطار الاستراتيجية الأمريكية خاصة عقب فوز حزب العدالة والتنمية. فكما تتأثر البيئة الداخلية بالمتغير الدولي في الحالة التركية، فإن العكس صحيح أيضاً فالعلاقة في أساسها جدلية، هناك تطوران داخليان قد يؤثران بالسلب على الانسجام التركي الأمريكي وهما: تدهور عميق في نوعية الديمقراطية التركية

ضحخم التوتر بين أنقرة وشركائها الغربيين،⁴⁸ خاصة الأوروبيين منهم.

وتراوحت التقييمات للنموذج التركي ما بين اعتباره مثلاً للديموقراطية الناجحة طور نظاماً حزبياً متعددًا ويتمتع بمجتمع مدني وصحافة حرة. في حين أن هناك تقديرات أخرى ترى في النظام التركي السياسي نظاماً بعيداً عن الديموقراطية وأن الجيش قادر على التدخل في السياسة. ولكن من الأمور المرجحة أن تركيا تمتاز بدولة قوية منذ الإمبراطورية العثمانية حتى الآن، حيث غالباً ما توجد نخبة تعمل باسم الدولة وتفترض استقلالية كاملة عن باقي الجماعات حتى عن النخبة السياسية،⁴⁹ ويمثلها حالياً ومنذ أتاتورك العسكريون العلمانيون. ففي خطابه التنسيبي، أشار الرئيس التركي الجديد سيزار إلى القصور الديموقراطي ونادى بتطبيق حكم القانون، ومحاربة الفساد وتأسيس ديموقراطية ذات مصداقية في تركيا.⁵⁰

وللتعددية الديموقراطية التركية خصوصية تتضح في الإطار السلطوي للنظم السياسية في العالم الإسلامي، إلا أن الخصوصية لا تقتصر على ذلك بل تشمل معنى الإسلام السياسي الذي يتنافس سياسياً مع التيارات العلمانية. فالإسلاميين لا يقدمون وعوداً سحرية للناخبين كما يفعل أقرانهم في دول أخرى مثل مصر والجزائر، كما لا يعانون من نفس السياسات القهرية. ولذا لا تتوقع الكتابات الغربية أن يظهر الإسلام الراديكالي ويحصل على الدعم الكافي في هذه الدولة⁵¹. بل هو غالباً "إسلام معتدل" تم احتواؤه في سياق علمانية النظام السياسي المحمية بمؤسسة عسكرية فعالة سياسياً تمتلك روابط عضوية واستراتيجية مع الولايات المتحدة.

قد تجد الولايات المتحدة نفسها خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين مضطرة للتعامل مع نخبة سياسية جديدة غير مستعدة للتعامل معها تحتوى على ساسة مسلمين معاصرين، رجال أعمال ومفكرين ليسوا من الأنماط الجامدة من الأصوليين. فلقد دفع الساسة

الداخلي والدولي، بالرغم من أن عملية التحديث التركي تمت دوماً من خلال قوى محلية إلا أن الهياكل الدولية تقدم إطاراً من الفرص والقيود فيه يتم التغيير. ويتضح التداخل بين التاريخ التركي والدولي في إصلاحات الدولة العثمانية المتبعة للنموذج الأوروبي للدولة القومية وفي إلغاء أتاتورك للخلافة وتأسيس جمهورية تركية علمانية ثم في قيام نظام حزبي متعدد.⁴⁷ بذلك فإن المجتمع التركي من أكثر المجتمعات تأثراً وحساسية للمتغيرات الدولية.

فرضت الظروف الحرجة التي يمر بها العالم عقب 11 سبتمبر ورؤية وأساليب الإدارة الأمريكية الحالية كثيراً من القيود على حرية حركة أي تنظيم ذي توجه إسلامي حتى لو كان حزباً سياسياً شريعياً فاز في انتخابات ديموقراطية. ففي الوقت الذي تحدثت كثير من التحليلات على قيود البيئة الدولية الحالية الراضية للاستبداد السياسي والتي وضعت سقفاً على تحركات الجيش تجاه تكرار تجربة أربكان، أغفلت أيضاً الخطوط الحمراء المفروضة على حزب العدالة والتنمية؛ بحيث تجعل من تحدى أسس الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مخاطرة لا يضمن عواقبها. فمحاولات الحكومة التركية الحالية لدرء تهمة "الإسلامية" والتأكيد على احترامها للثوابت التركية في النموذج الداخلي الممثلة في علمانية النظام، يجعل من الاعتدال الإسلامي في تركيا مضطرراً لأن يكون علمانياً في هذه اللحظة التاريخية الحرجة، أو على الأقل لا ينطلق في تطبيق أساسيات الرؤية الإسلامية التي اختير من قبل الناخب التركي على اعتبار أنه يمثلها.

عندما أسس أتاتورك دولته المركزية كان ذلك يتلاءم مع الأوضاع الدولية عقب الحرب العالمية الأولى، في حين أن المسار التسلطي المستمر بدرجات متفاوتة في المنظومة السياسية التركية يتناقض حالياً مع رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد طرأت تغيرات جذرية على البيئة الدولية أنتجت تناقضاً بين الدوجما السياسية للدولة الكمالية وبين التوجه الغربي لتركيا، الأمر الذي

جهوده كثيراً للخروج من الأزمة الاقتصادية من التحالف الحكومي في أغسطس 2002 متعهداً بتجميع قوى اليسار الوسط من أجل انتخابات نوفمبر. وبذلك يكون أكثر من خمسين عضواً في البرلمان أو في الحكومة من حزب اليسار الديمقراطي قد استقالوا في الشهر الذي سبق الانتخابات الأخيرة، وكثير منهم معترضين على تمسك أجاويد بالسلطة بالرغم من مرضه. وقد حذر أجاويد الوزير المستقيل درويش من محاولته لتأسيس حزب منافس بينما هو ما زال عضواً في الحكومة. حيث ساد الاعتقاد أنه يحاول إقامة تحالف سياسي عريض موالي للغرب قبل الانتخابات ولكنه حتى الآن لم ينضم رسمياً لأي حزب. وعند استقالته أعلن درويش أن أجاويد أخبره أنه لا يصح أن يكون في الحكومة ويمارس أنشطة سياسية مع أحزاب أخرى، وقد وضع هذا التعليق في اعتباره وهو يستقيل. وكان وجود درويش هاماً لضمان قروض البنك الدولي لمساعدة تركيا في صراعها للنهوض من أكبر كساد تعرض له خاصة وأن تركيا من أكبر المدينين للبنك الدولي حيث تبلغ قروضها حوالي 31 بليون دولار، ولكن خلال الأسبوع الذي تلى هذه الاستقالة وافق البنك الدولي على إعطاء تركيا 1.1 بليون دولار آخرين معلناً أن برنامج تركيا للعلاج الاقتصادي يسير في طريقه.⁵⁴

اكتسح حزب العدالة والتنمية الانتخابات البرلمانية التركية في 3 نوفمبر واستطاع أن يشكل الحكومة منفرداً بعد 15 عام من سيطرة الحكومات الائتلافية المضطربة على البلاد. حصل حزب العدالة والتنمية على 43,3% من أصوات الناخبين ومن ثم فاز بـ 363 مقعداً من أصل 550 مقعد برلماني، فتوفرت له الأغلبية التي تمكنه من تشكيل الحكومة منفرداً. وزاد من أهمية الحدث أن الاكتساح كان قوياً لدرجة أنه أخرج كل الأحزاب العلمانية الأخرى الخمسة عشرة باستثناء حزب الشعب الجمهوري لأنها لم تحصل على 10% الحد الأدنى للدخول في البرلمان. ولذا علق د. محمد نور الدين بقوله إنه "انتصار

الإسلاميين ثمن الإجراءات غير الديمقراطية خلال عقد التسعينيات ولكن في نفس الوقت حركت تحولاً بطيء الحركة عند القواعد الاجتماعية العريضة. فلقد انفتح جيل تركي مسلم على العالم، يستفيد من حوافز العولمة، ويختلف في نظراته للولايات المتحدة عن النظرة التقليدية للإسلام السياسي، ويرى فيها دولة تتمتع فيها الحريات الفردية والاعتقادات الدينية بالحرية، ومن ثم تطالبها بإظهار اهتمام حقيقي بطموحاتهم. وقد تشهد بدايات القرن الحالي تطوراً حاسماً في النظرة الأيدولوجية التقليدية للنخبة التركية.⁵²

شهد العام الذي تلى أحداث 11 سبتمبر كثيراً من الصراعات داخل أروقة النظام السياسي خاصة بين أعضاء حكومة أجاويد؛ فبعد مواجهة كبرى داخل حزبه، قرر رئيس الوزراء أجاويد إجراء انتخابات مبكرة في نوفمبر 2002 متراجعاً عن تصميمه السابق في استكمال مدة حكمه حتى 2004، مما عُد بمثابة محاولة للتقليل من الحملة المناهضة لحكومته. ففي يوم 16 يوليو 2002 ترك ستة أعضاء برلمانيين وفقد بذلك حوالي نصف أعضاء برلمانه خلال عشرة أيام ليتحول من ثالث حزب في التحالف الحاكم إلى أصغرهم. فمع مطالبة القوميين الذين تحولوا إلى أكبر حزب في التحالف الحاكم بانتخابات 3 نوفمبر، وتزايد هجر الأعضاء لحزبه لم يكن أمام أجاويد إلا إصدار هذا القرار.

كما ساند حزب المعارضة الرئيسي (حزب الطريق القويم) هذه الانتخابات. ومن ناحية أخرى حرصت أحزاب قليلة أخرى على مواجهة الناخبين، لأنها أرادت استغلال عدم تمتع أحزاب التحالف الحكومي بالشعبية الكافية بسبب الأزمة الاقتصادية في الوقت الذي اهتزت صورة حزب المعارضة الرئيسي من جراء قضية الفساد. كما عانت حكومة أجاويد من الاختلافات الداخلية حول الإصلاحات التي ضغط الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيقها مثل إلغاء الحكم بالإعدام وحقوق أكبر للأقليات الكردية⁵³، ثم استقال كمال درويش الذي كان يعول على

ساحق أسفر عن تصفية طبقة سياسية بكاملها بصورة غير مسبوقة بما يمكن تشبيهه بإبادة جماعية" ⁵⁵.

ولأن حزب العدالة خلا في مظهره وإطاره العام من التشوهات، والنقائص التي جرى تصيدها للنشطاء الإسلاميين، فإن خصومه تركوا كل مشكلات تركيا الكبرى، وحاولوا افتعال المشاكل معه حول الحجاب الذي حظرتة الحكومات العلمانية في الجامعات والدواوين الحكومية. و عمل قادة حزب العدالة والتنمية على طمأنة الرأي العام الداخلي والخارجي، خاصة، وقد تناقلت وكالات الأنباء بعض ردود الأفعال الأوروبية المنددة بنتائج الانتخابات التركية.

وفي الداخل أظهر قادة الحزب خطاباً تصالحياً أعلنوا فيه احترامهم للنظام العلماني، كما حرصوا على كسب ود قادة الجيش بالرغم من محاولات العسكر للحيلولة دون تمكين الحزب من المشاركة في الانتخابات، وقد صرح أردوغان أنه "تخلى عن أفكاره السابقة" حين كان عضواً قيادياً في حزب الفضيلة بزعامة أربكان أما عبد الله حول فلقد نفى "همة" أن يكون لديه أجنحة إسلامية وأعلن أنهم ليسوا إسلاميين وإنما أعضاء في حزب محافظ وغاية ما يمكن أن يوصفوا به أنهم ديمقراطيون مسلمون مثل الديمقراطيون المسيحيون في أوروبا. وفي محاولة لخطب ود الجيش ذكر حول أن الجيش "مبعث لفخرنا"، وأنه يؤدي مهمته في خدمة الأمة.

من الواضح أن هناك تغيير حدث لمعادلة توازن القوة بين مؤسسات الدولة التركية ولكن الدرجة سيتم استنباطها في المستقبل. فلأول مرة منذ عقدين من الزمان على الأقل تتولى السلطة في تركيا حكومة قوية تتمتع بتأييد شعبي جارف وكان الضعف النسبي للحكومات السابقة سبباً في استقواء الجيش وتنامي دوره في الحياة السياسية من خلال هيمنته على مجلس الأمن القومي.

إذن أصبح الجيش في مواجهة حكومة قوية تتمتع بتأييد شعبي كبير الأمر الذي لن يطلق يدهم في ممارسة

وصايتهم التقليدية. كما أصبح من العسير عليهم القيام بانقلاب عسكري مماثل لما حدث تكراره ليس بسبب شعبية الحكومة الجديدة، وإنما الأهم تغير الظروف الدولية المحيطة، خصوصاً موقف الاتحاد الأوروبي. وللتدليل على أهمية المكون الدولي لا بد من ذكر التحذير الذي وجهته واشنطن إلى أنقرة قبل الانتخابات التركية من عاقبة استصدار قرار قضائي بمنع حزب العدالة والتنمية من دخول الانتخابات. ولعل دافعها لذلك هو تأكيد أنها ضد الإرهاب وليس الإسلام. كما أنها حرصت على تجنب تركيا احتمالات الوقوع في دوامة الفوضى بعد ثبوت عجز وفشل الأحزاب التقليدية في الحكم، وذلك بالإضافة إلى أهمية تهدئة المسرح التركي خاصة في الوقت الذي يجري الاستعداد للحملة العسكرية ضد العراق. ومن الملاحظ أن العواصم الأوروبية في مجملها تعاملت بإيجابية مع نتائج الانتخابات التركية بالرغم من وجود بعض الاستثناءات التي عبر فيها عن القلق الأوروبي من المد الإسلامي في تركيا، إلا أن الرسالة الأمريكية جاءت مشجعة للمسلك الأوروبي. وظهر المناخ الفرنسي مرحباً بالتطورات في تركيا حيث أجمعت الصحف الفرنسية أن فوز الإسلاميين بالأغلبية البرلمانية في تركيا بمثابة "مناسبة تاريخية للمصالحة بين الإسلام والديموقراطية" وربما يساعد ذلك في إقامة جسور بين العاملين الإسلامي والغرب ⁵⁶.

اعتبر البعض الآخر نتائج هذه الانتخابات بمثابة ثورة بيضاء أطاحت بالنظام القديم من الأحزاب "المهترنة والفاصلة" وحملت لأول مرة السلطة حزباً يحظى بإجماع ثلثي أصوات الناخبين، مما يعد دليلاً على أن الشعب التركي صوت ضد النظام أكثر من تصويته لمصلحة حزب العدالة والتنمية. فمن الواضح أن الطريقة التي تعالج بها بعض النظم نمو الحركات الإسلامية سياسياً وبالأخص بعد أحداث سبتمبر وتحت الضغوط الأمريكية أصبحت تأتي بردود فعل عكسية سريعة الارتداد، مما يدل على فشل ذريع في سياسة حجب القوى الإسلامية عن الشرعية،

التغيير في الفرق بين تجربة أربكان والتجربة الحالية؛ حيث إن أربكان نظر إلى تركيا الإسلامية وتأثر بتجربة العمل الإسلامي في العالم العربي في حين أن أردوغان تعامل مع الكمالية في تركيا المسلمة واختار العمل وفقاً ما تلميه الساحة التركية وما تفرضه ظروفها. ولذا لم يتردد الأول في الاشتباك مع المؤسسة العلمانية واستفزازها، أما الثاني فجاء متصالحاً معها حريصاً على تجنب الصدام ومن أولى مؤشرات ذلك رفض استدراجه للدخول في معركة الحجاب. ولقد اتضح الفرق في تعريف كل منهما لذاته؛ ففي الوقت الذي اعتبر أربكان حزبه إطاراً لحركة إسلامية اعتبر أردوغان أن حزبه مظلة لتجمع إصلاحي محافظ وكرر ذلك أيضاً حول؛ بحيث نفى الاثنان وصف الحزب بأنه إسلامي وفق المفهوم الشائع وتمسكاً بالصيغة التي تضع الإسلام في وعاء يتعايش فيه مع الديمقراطية والعلمانية وغيرهما من القيم التركية السائدة. لقد استعادوا الركن المغيب في الهوية السياسية التركية، وهو الدين الذي نفتته العلمانية الكمالية في مشروعها المهيمن وفي حدود السقف المتاح، فإن استدعاءهم للدين تم في الإطار الاجتماعي وليس السياسي، وبذلك فإنهم قدموا المشروع الإصلاحي على الأيدولوجي " كما ذكر فهمي هويدي".⁶⁰

أعلن رئيس الوزراء التركي الجديد عبد الله حول أمام البرلمان أن حزب العدالة والتنمية الحاكم لن يجرى تغييرات على دستور البلاد إلا بالتوافق مع حزب الشعب الجمهوري المعارض. وأكد حول مراراً أنه لا يوجد جدول أعمال سرى لحزب العدالة، وأنه لا يسعى لهدم النظام العلماني المستمر في البلاد منذ نحو 80 عاماً. وعبر في المقابل بايكال زعيم حزب المعارضة عن مخاوف العلمانيين حينما حذر أي طرف في إشارة إلى حزب العدالة والتنمية من الادعاء بأنه يمتلك السلطة لتغيير الدستور والقضاء على مكاسب الجمهورية التركية المكتسبة من ثمان عقود.⁶¹

ولكن استطاع حزب العدالة والتنمية أن ينجح في تمرير تعديلات دستورية خلال الشهرين الأوائل من وصوله

الأمر الذي يعطيها قداسة مبالغ فيها لدى الناخبين.⁵⁷ بالرغم من المناخ المعادي لإسلامية النظم والجماعات الذي ساد عقب أحداث سبتمبر، إلا أن الحالة التركية قدمت دليلاً على استمرارية تواجد الفاعلين الإسلاميين على الساحة السياسية في العالم الإسلامي وربما كانت الطبيعة المهادنة للإسلام السياسي التركي من وجهة النظر الأمريكية وراء السماح بهذا التطور الهام.

وبالفعل فإن أردوغان نفى عن حزبه أن يكون حزباً دينياً إسلامياً بالمعنى المتعارف عليه. وبالفعل فإن الحزب يضم أعضاءً من المعلمين والأكاديميين والليبراليين والمهنيين الذين يضعون أنفسهم على يمين الوسط ويطمحون في بناء تركيا على نمط الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي تنتشر في الغرب ولكن بصيغة إسلامية مع الإبقاء على الصفة العلمانية لتركيا. وما زالت مشكلة الاقتصاد المتدهور، والانضمام للاتحاد الأوروبي خاصة في عهد حكومة أقل ما يقال إنه يسهل التشكك في اتجاهها العلماني هي المشاكل الهامة التي على الحكومة الجديدة أن تواجهها.⁵⁸

أعلن طيب أردوغان أن الحكومة الجديدة ستضع برنامجاً عاجلاً للمضي قدماً في إصلاح ملف حقوق الإنسان التركي بهدف دعم مفاوضاتها بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن حزب العدالة والتنمية سي طرح فوراً عقوبات لمنع التعذيب، وهو أحد أهم الإصلاحات التي طالب بها الاتحاد. وكانت المفوضية الأوروبية في أكتوبر الماضي، قد أشادت بتمرير البرلمان التركي لعدة قوانين تهدف إلى إجراء إصلاحات في مجال حقوق الإنسان وطالبت بالمزيد.⁵⁹ فلقد استمر التوجه العام السابق الساعي إلى تحسين صورة الدولة التركية لدى الغرب بعد 11 سبتمبر وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الجديدة.

لقد تطورت الظاهرة الإسلامية على الساحة السياسية التركية كما أشار فهمي هويدي واتضح هذا

العامة التي جرت 3 نوفمبر الماضي بسبب إدارته في قضية اقم فيها بإثارة الفتنة الدينية. ولقد هدد حزب العدالة والتنمية باللجوء إلى استفتاء شعبي في حالة إصرار الرئيس على موقفه واستبعدت مصادر داخل حزب العدالة أن يجرى تصويت جديد في البرلمان على هذه التعديلات. بل إن المعارضة ذاتها (حزب الشعب الجمهوري) أعلنت دهشتها من موقف الرئيس خاصة أن التبرير الذي قدمه لرفض التصديق على التعديلات: بأنها أعدت من أجل شخص أردوغان فقط غير مقنعة لأنه بموجب هذه التعديلات يتم رفع الحظر عن جميع السياسيين الذين يدانون في قضايا أيديولوجية⁶⁴.

وفي النهاية صدق الرئيس سيزار في 31 ديسمبر على التعديلات الدستورية التي ظلت طوال شهر ديسمبر 2002؛ محوراً للجدل بين البرلمان والسلطة التنفيذية، وهي التعديلات التي تقلل من القيود المفروضة على المرشح قبل انتخابه عضواً في البرلمان وتفرض إجراء انتخابات بعد 90 يوماً من عدم وجود ممثل لمنطقة أو مدينة وتفصل بين الانتخابات البرلمانية والمحلية. وبسبب المادة 57 من الدستور التركي التي تنص على عدم تطبيق أي تعديل دستوري في الانتخابات البرلمانية الجارية في نفس العام المطبق فيه الحادث به التعديل الدستوري، فلن يتم تطبيق التعديل في الانتخابات البرلمانية المنعقدة في الدورة 22 للبرلمان⁶⁵.

واحتلت القضايا الاقتصادية أولوية عظمى في سلم أولويات النظام الحاكم التركي خلال عامي 2001-2002، حيث تفاقمت مشكلات مثل البطالة والتضخم وضعفها الفساد. ورداً على كثير من الانتقادات لأداء الحكومة الاقتصادي، أشار أجاويد أنه لا بد من إدراك التأثير السلبي لأحداث سبتمبر على الاقتصاد التركي وأنه سيتم إجراء تعديلات على البرنامج الاقتصادي ولا شك، بالإضافة إلى ما ورثته حكومته من الحكومات السابقة من

إلى السلطة، بالفعل احتلت قضايا التعديل الدستوري مكانة على الساحة الداخلية التركية عقب أحداث سبتمبر مباشرة وبعد تولى حكومة حزب العدالة والتنمية، فعقب محاولات مستمرة لتحسين الأداء التركي في مجال حقوق الإنسان أصدرت العديد من التعديلات الدستورية في المواد التي تتعلق بالحريات وحقوق الإنسان وحماية الحرية الفردية وتعديل الإجراءات القضائية مثال المواد المعدلة: 14-19-20-21-22-26-28-31-33-34-36-38-40-41 وغيرها في 17 أكتوبر⁶².

وتعد هذه التعديلات محاولة لخطب ود الاتحاد الأوروبي واستمراراً لسياسات تركية سابقة في تحسين الصورة التركية في مجال حقوق الإنسان. وكان أجاويد قد حاول الاستجابة للنقد الأوروبي الخاص بحقوق الإنسان فصدرت بعض القوانين مثل إلغاء عقوبة الإعدام ومنح بعض الحقوق الثقافية للأقلية الكردية. إلا أن القمة الأوروبية في كوبنهاجن أقرت مشروع توسيع الاتحاد الأوروبي بضم عشر دول أخرى ليس من بينها تركيا بل وكثر من ذلك هو فتح الطريق أمام قبرص، مما أثار اعتراض تركيا الشديد حتى إنها هددت بضم القطاع التركي من قبرص إليها إذا ما انضمت قبرص من دولها⁶³.

ومرة أخرى صعّدت قضية التعديل الدستوري لتهمين في نهاية عام 2002 على الجدل السياسي التركي؛ حيث انتقد حزب العدالة والتنمية قرار الرئيس أحمد نجات سيزار بعدم التصديق على التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان وتسمح لأردوغان بتولي منصب رئيس الوزراء. وكان البرلمان قد أقر التعديلات على ثلاث مواد هي 67 و78 و79 من الدستور بأغلبية ساحقة وكان من شأن هذا التعديل الدستوري أن يتيح لرئيس الحزب خوض الانتخابات التشريعية الجزئية في مدينة سيرت خلال شهري فبراير ومارس 2003. وفي حالة فوز أردوغان بهذه الانتخابات سينطبق عليه شرط أن يكون رئيس الوزراء نائباً في البرلمان؛ حيث تم رفض ترشيحه في الانتخابات

شهدتها الساحتين. على مستوى العلاقات الخارجية، تأرجحت محاولات الحوار مع الولايات المتحدة ما بين دفعة تزعمها الإصلاحيين مستغلين تداعيات أحداث سبتمبر وما بين ردة سببتها تصريحات بوش المعادية، ولكنها في جميع الأحوال انحصرت في سياق عام من عدم الرغبة الإيرانية في تصعيد التوتر بين البلدين في هذه المرحلة الحرجة. أما على مستوى التطورات الداخلية، فلقد شهدت إيران جدلاً واسعاً امتدداً بين الإصلاحيين والمحافظين محوره حدود حرية التعبير ونقد المؤسسة الفقهية بشكل خاص ونتج عنه تدخل قطاع هام من المجتمع وهو قطاع الطلبة. وسعى النظام الإيراني سواء بمعسكره المحافظ أو الإصلاحي إلى تهدئة أهم قطاع من قطاعات المجتمع المدني الإيراني واحتواء عدم رضائه.

1- دبلوماسية نشطة لمواجهة التطويق الأمريكي:

يمكن تقسيم القضايا الخارجية لإيران إلى قسمين رئيسيين: الأول- خاص بالقضايا السياسية والاستراتيجية وفيها تلعب الولايات المتحدة دوراً حيوياً في خلق كثير من محدداتها سواء دولية أو إقليمية والتي على صانع القرار الإيراني التعامل معها. في حين أن الجزئية الثانية تعالج قضايا من نوع آخر لها أبعاد قيمية وأيدولوجية وثقافية. بمعناها العام وهي الأبعاد التي اكتسبت أهمية واضحة في علمنا المعاصر وبشكل أخص عقب أحداث سبتمبر.

وصف حائمي وضع إيران الداخلي والخارجي بأنه ممتاز ولكنه "خطير ومعقد"⁶⁹. وبالفعل تواجه إيران واقعاً دولياً جديداً تزيد فيه القيود المفروضة على كل ما هو إسلامي سواء أكان دولة أو تنظيم سياسي أو حتى جمعية خيرية، وجاء ذلك بعد فترة تعددت فيها فرص لحرية حركة أكبر خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لكن ما هو حجم التغيير الحادث للوضع الإيراني في العالم وللتوجه الإيراني الخارجي بعد 11 سبتمبر؟

منذ قيام الثورة الإسلامية مثلت إشكالية العلاقة مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة إحدى أهم المعضلات

مشاكل أخرى كبيرة. "وأن العالم قد تغير وأن من المستحيل أن نظل كما كنا"⁶⁶.

وبالمثل احتلت القضايا الداخلية وخاصة الاقتصادية أولوية واضحة في برنامج حكومة حزب العدالة والتنمية المعلن في 23 نوفمبر 2002. وتم التركيز على أن الهدف هو الوصول إلى "مستوى الحضارة المعاصرة التي حددها مؤسس جمهوريتنا القائد المميز مصطفى كمال أتاتورك". وأعلن أن الحكومة ستجرى التغييرات اللازمة على الدستور والتشريعات لجعل الحقوق الأساسية والحريات تصل للمستويات المحددة في المؤتمرات الدولية خاصة تلك التي انضمت إليها تركيا وبالذات احتراماً لمعايير كوينهاجن. كما تم التركيز على تدعيم الديمقراطية من خلال إجراء تعديلات على الإجراءات القضائية لتوفير محاكمات أكثر عدالة وعلى تعديل قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية لجعلها أكثر انفتاحاً وتسمح بزيادة الرقابة الشعبية عليها وتجعلها أكثر تعبيراً عنها. ومن ثم كان التركيز بشكل عام على العلاقة بين الدولة والمجتمع وتحسين الحكم والإدارة⁶⁷.

هناك ديناميكية وحيوية للتجربة التركية لا يمكن إغفالها جعلت حزباً تأسس قبل أقل من عامين على يد جيل شاب نسبياً يتمكن من إسقاط كل الطبقة السياسية التقليدية الفاسدة التي احتكرت الحكم لسنين طويلة. وتقيم كثير من الكتابات حزب العدالة والتنمية باعتباره حزب إسلامياً له توجهات علمانية معتدلة، أدرك مؤسسي هذا الحزب أن المناخ معد لرفض الطبقة التقليدية بسبب المشاكل والتدهور -خاصة الاقتصادي- وأن الناخب يريد إعادة التوازن إلى إشكالية الهوية والثقافة التي خلقت هوة عميقة بين المجتمع والدولة⁶⁸.

- ثانياً- إيران وسعى إلى التهذئة:

إذا ما تتبعنا البيئة الخارجية والداخلية للدولة الإيرانية، نلاحظ سمة مشتركة عامة وهي العمل على التهذئة وليس التصعيد لكثير من الأحداث المتعاقبة التي

الأمريكي للصادرات الزراعية والطبية لإيران وحدثت استيرادها للسجاد الإيراني وبعض المنتجات الإيرانية. وبالفعل شهدت هذه الفترة تنامي الزيارات غير الرسمية من أهمها زيارة رئيس مجلس الشورى بالإضافة إلى تشجيع الاتصال بين الولايات المتحدة والعلماء الإيرانيين والأكاديميين ورجال الأعمال⁷¹. ولم تختبر اتجاهات إدارة بوش بوقت كاف قبل اندلاع أحداث 11 سبتمبر ولكن المؤشرات كانت تشير إلى توقف الغزل غير الصريح على الأقل بالنظر إلى الاتجاه الانعزالي الذي ساد في الفترة القصيرة قبل هذه الأحداث ولسيطرة المحافظين على الجهاز الاستشاري حول الرئيس الأمريكي.

اتفقت النخبة الإيرانية على شجب ورفض ما تعرضت له الولايات المتحدة في الربع الأخير من 2001، إلا أن معسكري النظام من إصلاحيين ومحافظين تفاوتاً في الدرجة وشدة اللهجة؛ بحيث جاء الإصلاحيون أكثر تحمساً لإثبات الموقف الإيراني المعارض لمثل هذه الأعمال وتقديم صورة جديدة لإيران بعيدة كل البعد عن هذه الأحداث. في حين اقترن موقف التيار المحافظ برؤية نقدية للخطاب الأمريكي منذ البدايات الأولى.

ندد حاتمي سريعاً بأحداث سبتمبر الإرهابية في الوقت الذي جاء أول تنديد لحامنتي بأحداث نيويورك وواشنطن في 18 سبتمبر (أي بعدها بأسبوع) ولكن معها أذان الغزو الأمريكي المحتمل لأفغانستان على أسس إنسانية⁷². ثم أكد حاتمي في تعقيبه على أحداث سبتمبر في 26 من نفس الشهر أن ملحوظات وسلوك المسؤولين الأمريكيين حول هذه الأحداث كانت متغطسة وانتقد ما جاء في التصريحات الأمريكية الرسمية: أولاً- رفض مقولة أن تكون مع الولايات المتحدة أو ضدها، حيث إن كثيراً ممن يتخذون جانبها أخطر من كثير من إرهابي العالم مثل حكومة إسرائيل التي تأوي أخطر الإرهابيين. ثانياً- أنها عبأت المناخ العام ضد المسلمين منذ اللحظات الأولى التي تلت تلك الأحداث، وتحدث بوش عن الحملات الصليبية

التي على القيادة الإيرانية للجمهورية الإسلامية التعامل معها. وتكمن الإشكالية الرئيسية التي على إيران مواجهتها في المرحلة القادمة (حتى قبل 11 سبتمبر) هي إعادة العلاقات مع الدول الغربية وواشنطن إلى طبيعتها بدون المساس باستقلاليتها السياسية، وإذا تخطت إيران هذا التحدي ستستطيع بسهولة أوضح أن تبني دوراً أكثر فعالية وإيجابياً في السياسة الدولية، بل واعتبرتها بعض الكتابات الغربية تحد القرن الحادي والعشرين لإيران⁷⁰.

بالرغم من التفاوت الضخم في موقفي تركيا وإيران من الولايات المتحدة سواء قبل أو بعد 11 سبتمبر، إلا أنه لا يمكن إغفال التوتر المتزايد في العلاقات الأمريكية الإيرانية كمحدد رئيسي وهام في رسم شكل واتجاه تفاعلاتها ليس فقط الإقليمية، بل و الدولية أيضاً مثلها مثل تركيا.

بالنسبة لإيران فيما بعد الحرب الباردة، استمرت العزلة الأمريكية مفروضة عليها ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح، وفرض تواجد القوات الأمريكية في الخليج مشكلات مستمرة وكبيرة للنظام الإيراني. وأدت هذه التطورات إلى تطويق فعال لإيران، وزاد عقب ذلك التواجد الأمريكي المباشر في أفغانستان. ومن ثم تصاعدت أهمية التعامل مع القطب الأمريكي بأسلوب ناجح إن لم يعظم المكاسب فليقلل الخسائر.

وكانت قد شهدت إدارة كلينتون انفراجة نسبية في العلاقات الأمريكية الإيرانية، فتحت الطريق أمام احتمالات تطوير اتجاه أكثر تعاوناً. فلقد توجه حاتمي بخطاب إلى "الشعب الأمريكي العظيم"، وأشار إلى العوامل الثقافية المشتركة، وإلى تأثره بالألم الذي سببته أزمة الرهائن ودعا لزيادة التبادل التعليمي والثقافي والعلمي بين الدولتين. وبالمثل ردت الإدارة الأمريكية إيجابياً لهذه الانفراجة النسبية باعتبار أولبرايت بالدور الأمريكي في إسقاط مصدق وبالمعانة الإيرانية في ظل الهيمنة الأجنبيّة وبالمساندة الأمريكية للعراق في حربها ضد إيران، ورحبت بالديموقراطية النامية في إيران. وتم التخلي عن الحظر

المتحدة تريد استخدام إيران لتطويق روسيا ومواجهتها في آسيا الوسطى والقوقاز.⁷⁵

خلال زيارته لنيويورك في نوفمبر 2001 وإلقاء خطابه في الدورة الخاصة حول حوار الحضارات عقب الأحداث مباشرة، أشار خاتمي إلى أن الولايات المتحدة لا تعمل على تدعيم علاقاتها مع إيران وأن الاتهامات الأمريكية مستمرة وألح إلى أن المظاهرات التي تطلق شعار الموت لأمريكا لا توجه إلى الشعب الأمريكي العظيم، وإنما إلى السياسات الأمريكية الخاطئة وأنه حان الوقت لتوجيه هذا الشعب التساؤلات إلى حكاهم حول الأسباب التي قادت إلى مأساة سبتمبر ولماذا عليهم دفع ثمنها. وأدان الدول الغربية وأمريكا إيواها الإرهابيين المسؤولين عن قتل إيرانيين وارتكاب كثير من الفظائع.⁷⁶

وعندما ترددت أنباء عن اتصالات سرية مع واشنطن خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان، نفى خاتمي ذلك مؤكداً أنها تمت فقط من خلال ممثلي مصالح الدولتان في عواصم كلا منهما وخلال مجموعة 2+6 الخاصة بالمسألة الأفغانية.⁷⁷

يمكن اعتبار الرحلة التي تلت تصريحات بوش التي جعلت من إيران محوراً للشريحة الثانية مختلفة لفترة ما بعد 11 سبتمبر، اختلف فيها الخطاب الأمريكي ومن ثم جاء رد الفعل الإيراني مغايراً تبعاً لذلك. فلقد تصاعد العداء الأمريكي لإيران بوصفها أحد أضلاع مثلث الشر في العالم ومع تجدد احتمالات الحرب ضد العراق بدأت إيران تواجه خطر العدوان وسط تصعيد إسرائيلي مريب لوضع إيران على أولوية الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهاب.⁷⁸

مثل خطاب بوش في أوائل 2002 صدمة شديدة للإيرانيين خاصة بعد ظهور حالة من التعاطف الإيراني مع الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبته إيران من أجل إعادة بناء الدولة الأفغانية ما بعد طالبان. وكان لهذا الخطاب آثار سلبية على التحسن

التي تعنى بالأساس مواجهة بين الإسلام والمسيحية. ثالثاً- أصبحت المطالب الأمريكية كثيرة لأن الأمريكيون يتوقعون أن يتعاون معهم العالم أجمع بعد أن تعرضوا للاعتداء وأضربت مصالحهم وعصف بها. ولكن عندما تتضرر مصالح الآخرين لا يهتم الأمريكيون ومن أمثلة ذلك الموقف الأمريكي المنعزل في مؤتمر دوبران. وأشار إلى التعريف الخاطئ للإرهاب في عقلية المسؤولين الأمريكيين؛ بحيث إن مذابح مثل صابرا وشاتيليا ليست بالأعمال الإرهابية من وجهة نظرهم. وبالرغم من قولهم إن الإرهاب جميعه سيء فيهم بالفعل يقسمونه لإرهاب حسن وآخر سيء. وأضاف أن أمريكا ستفعل بآسيا الوسطى كما فعلت بالخليج؛ حيث ستعمل على التواجد المباشر بحجة ضعف الأمن في المنطقة. وصرح أن إيران لن تقدم أي مساعدة للولايات المتحدة في عملياتها العسكرية في أفغانستان.⁷³ وهاجم المرشد الموقف الأمريكي المعادي للإسلام خاصة في أفغانستان والعراق وفلسطين وأنها تكشف عن الوجه الحقيقي للديمقراطية الغرب الليبرالية وكذلك ندد بالدعم الأعمى للنظام الصهيوني بالرغم من مذابحه ضد الفلسطينيين.⁷⁴

تؤمن الرؤية الإيرانية أن أحداث 11 سبتمبر قد ساعدت القوة العسكرية الأمريكية على توسيع نفوذها، وكذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية الأمريكية مثل وكالة المخابرات الأمريكية والمباحث الفيدرالية في الساحة الداخلية والخارجية. وأن الولايات المتحدة قد نحت مشاكلها مع روسيا والصين جانباً بشكل مؤقت حتى تكشف عملياتها في أفغانستان، ولكنها لن تستطيع أن تؤدي دوراً مؤثراً في قضية فلسطين. وتهدف الولايات المتحدة بالأساس وفق هذه النظرة إلى مواجهة عسكرية وأمنية شاملة في المنطقة مع القوى المعارضة لها: العراق وإيران، ووضعت النفط وبيع الأسلحة إلى دول المنطقة على رأس أولياتها. حتى إن بعض الكتابات الإيرانية عقب الاعتداءات مباشرة أثارت نقطة على عكس المتوقع وهو أن الولايات

أوضح وأقوى من أى وقت مضى؛ حيث إنه يمثل نوعية النظام الشريك للولايات المتحدة في مفهومها الخاص للسلام.⁸²

مرة أخرى انتقد خاتمي تصريحات بوش التدخلية التي أعرب فيها عن تضامنه مع المتظاهرين أمام جامعة طهران. وأضاف أن اعتذار الولايات المتحدة هو الوحيد الذي يمكن أن يخلق تصدعاً في الحائط الطويل من عدم الثقة بين واشنطن وطهران. وأن مثل هذه التصريحات التدخلية ليست جديدة؛ حيث تكمن المشكلة في الاستكبار غير المنطقي والرؤى الخاطئة التي يتبناها المسؤولون الأمريكيون حول المسائل الدولية وعن إيران ومن الأسف أن السياسة المتشددة قد شكلت جانباً من الإدارة الأمريكية، وهي التي تقود العالم إلى الحرب بشكل يضر بمصالح الدولية والأمريكية ذاتها. وأشار إلى أن إدارة الرئيس كلينتون كانت عادلة بما يكفي للاعتراف بأخطاء الولايات المتحدة في الماضي وتدخلها في الانقلاب ضد مصدق، وأنها كانت تهتم بالمصالح الأمريكية.⁸³

ومن ثم انتقد خاتمي وفريقه الإصلاحي خطاب بوش بنفس العنف الذي عبر عنه المحافظون، وبدأت تقارير المخابرات الأمريكية تشير إلى تراجع التعاون الإيراني مع الأنشطة الأمريكية على الساحة الإقليمية لإيران مثل أفغانستان، بل وفي المقابل تزايد الدعم الإيراني للأنشطة المضادة لأمريكا وإسرائيل حتى بدأ كثير من المراقبون الأمريكيون يتشككون في جدوى خطاب بوش المعادى لإيران وتأثيره سلباً على المصلحة القومية الأمريكية.⁸⁴

احتلت مسألة الحوار مع الولايات المتحدة حيزاً كبيراً من الجدل الدائر بين الإصلاحيين والمحافظين خلال عام 2002، وكانت من أهم القضايا الجدلية الداخلية. بدأ يظهر اتجاه متنامي في طهران (عقب 11 سبتمبر مباشرة) يريد أن يبعد الإيرانيين بأي طريقة عن أحداث سبتمبر وتعددت المسيرات المنذدة بالإرهاب والإرهابيين بالرغم من المعوقات التي تضعها قوات الأمن. فمع تعقد وتشابك

الطفيف المتوقع في العلاقات الإيرانية الأمريكية وتدعم موقف المتشدد الذي يقوم على عدم إمكانية الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية⁷⁹. فلقد شكلت هذه التصريحات عاملاً دافعاً للوحدة قلما وجد؛ حيث تقاربت وجهات نظر المحافظين والإصلاحيين بشكل واضح. وركزت معظم الكتابات الصحفية الإيرانية على الطابع المحافظ لإدارة بوش، والذي تكرر عقب أحداث 11 سبتمبر.

في 31 يناير رد خامنئي على خطاب الاتحاد لبوش بقوله إن بوش: "أظهر عطشاً للدماء الإنساني"، وأضاف أن أمريكا بأكثر عدد من أسلحتها المميتة ودعمها لأكثر الدول عدم شعبية تثبت أنها "شيطان العالم الأكثر لعنة"⁸⁰. كانت تصريحات خامنئي أكثر شدة من خاتمي عقب تصريح بوش الخاص بمحور الشر حيث قال إن الولايات المتحدة ستندم إذا ما قامت بأي اعتداء على الجمهورية الإسلامية. وفي المقابل طالبت جامعاتان في الكونغرس بالدعوة لتغيير النظام في طهران أولاً لأنه يمثل تهديداً أكبر مما تمثله العراق.⁸¹

وجاء أيضاً رد الحكومة الإيرانية برئاسة خاتمي رافضاً بشدة لتصريحات بوش في خطابه الأول للكونغرس في عام 2002 حيث أكد أن تصريحاته: "تدخلية، محرصة للحرب ومهينة للأمة الإيرانية". وتقف الأمة الإيرانية ضد الحرب، وداعية للسلام القائم على العدل، وأنه ثبت أن الأمة الإيرانية مستعدة لدفع الثمن المطلوب لمبادئها السياسية القائمة على الاستقلالية والحرية والجمهورية الإسلامية. وأشار أنه تم إساءة استخدام الرأي العام العالمي المعبأ لمناهضة الإرهاب عقب أحداث سبتمبر لنشر عدم العدالة للإنسانية كلها. وأعلن أنه لاشك أن أحداث سبتمبر أحداث أليمة ولكنه لا يجب تجاهل السياسات الأمريكية الخاطئة والمواقف غير المناسبة للسياسيين الأمريكيين التي مهدت الطريق لهذه الأحداث، وأدت للخسائر الكبيرة للأمة الأمريكية. إن الدعم الأمريكي للنظام الصهيوني

صورة الولايات المتحدة داخل العقلية الإيرانية حتى إن كثيراً من المحللين يراها خلطاً من الإعجاب والرفض بحيث تركت للإيرانيين ما يسمى "بعقدة أمريكا" إلا أن أحداث سبتمبر مثلت اختباراً جدياً لمشاعر المجتمع والقادة تجاه هذه الدولة. وفي الوقت نفسه الذي سادت فيه مخاوف عن ما هي الدولة التي ستلي أفغانستان والبعض أشار إلى أن إيران التالية. فلقد حدث نوع من المراجعة الذاتية للعلاقة مع الولايات المتحدة.⁸⁵

لقد ظهرت بعض الأصوات خاصة بين الأكاديميين بضرورة وجود حوار مباشر بين طهران وواشنطن وأن تضطلع وزارة الخارجية بوصفها القناة التنفيذية الوحيدة للسياسة الخارجية الإيرانية بهذه المهمة. وفق هذه الرؤية فإن السياسة الخارجية الإيرانية لا بد من أن تقوم بحفظ المصالح القومية، وليس المحافظة على "مشاعر مجموعة من المتشددين" في الداخل، ولكنها المتحدث الرسمي باسم الشعب الذي اختار بنفسه حكومته ويدافع عن سياسات السلام لها. نظراً لأن الأسلوب السابق الخاص بعدم التباحث مع الولايات المتحدة يؤدي إلى استمرار عزلة وتفوق الشعب الإيراني غير المستعد لتسديد تكلفة مثل هذه السياسات. في الوقت الذي يعلن فيه المسئولون الأمريكيون أنهم مستعدون للحوار مع إيران، إلا أن الإيرانيين وفق هذا التيار لا يجيبون إلا بشعار الموت لأمريكا، وهو ما يعتبره كثير من أفراد النخبة الإصلاحية سلوكاً لا يدعو للشجاعة والثبات بقدر ما يعبر عن التفوق والانغلاق. وأشاع صورة التطرف عن الثورة الإيرانية ويشتتها. ولذا رأى الإصلاحيون أنه لا يجب أن تدار وتنظم السياسة الخارجية الإيرانية بشكل يدل على تسلط وسيطرة الأصولية عليها. حيث إن إدراج اسم إيران جنباً إلى جنب مع العراق في محور الشر يسبب ضرراً لمصالح إيران السياسية والاقتصادية. وبدأت فعلياً الحرب الباردة الإعلامية ضد إيران، وهي أسوأ من الحرب التقليدية؛ حيث استطاع الإعلام السليبي أن يضرب مكانة إيران الدولية بعد أن كان خائمي قد نجح في ترميم وجه

ومكانة إيران. إن الطريق إلى مجابهة الولايات المتحدة إذا قررت شن حملة عسكرية على إيران ليس هو الحل العسكري، فعلى إيران أن تدرك قدراتها حق تقديرها حتى لا تتردد كلمة الحرب وسط الشعب الإيراني بهذه السهولة. وعلى إيران أن تغتنم الفرصة سريعاً؛ لأنه إذا ما هاجمت الولايات المتحدة العراق ودمرتها سريعاً، فإن قدرة إيران الدولية على المناورة ستقل. ومن ثم فالطريق السياسي الدبلوماسي هو أنسب الطرق لمجابهة والتصدي للولايات المتحدة، فعلى المؤسسة الدبلوماسية أن تتمتع بالشفافية الكاملة، وأن ترضى وزارة الخارجية في تجهيز دبلوماسية جديدة ومختلفة عما سبق.⁸⁶

وأعلن كاروي أن الحوار مع الولايات المتحدة؛ لم يغلق للأبد، وأنه سيعود عندما يتخلى زعماء أمريكا عن "سلوكهم المهيمن"، وأن الولايات المتحدة استغلت أحداث 11 سبتمبر ولا جدوى من الحديث في ظل الظروف الحالية؛ ففي ظل اعتبار الأمة الإيرانية العظيمة محوراً للشر، ليس هناك أي ميزة شرفية في الحوار مع المسئولين الأمريكيين. ولكنه في نفس الوقت انتقد وزارة العدل الإيرانية التي هددت بمحاكمة الذين يحاولون تشجيع الحوار مع الولايات المتحدة. وهاجم -مثله- كثير من البرلمانيين ورجال الصحافة ووزير الثقافة هذا الإعلان على اعتبار أنه يفقد أي أساس قانوني.⁸⁷ إذا سعت الحركة الإصلاحية الإيرانية إلى عدم إغلاق أي إمكانية للحوار المستقبلي مع واشنطن حتى بعد تصريحات بوش العدائية تجاه إيران.

من الملاحظ أنه بعد تصريح الرئيس الأمريكي في 28 يناير، لم تتراجع فقط الانفراجة المتوقعة في العلاقات الأمريكية الإيرانية، بل اتجهت لاتباع أساليب غير مباشرة فقط من أهمها محور الأفغاني، وذلك بعد أن قامت قنوات اتصال مباشرة قبل ذلك عبر الأمم المتحدة بين مندوبي البلدين، ومن خلال لجنتي الاتصال بخصوص الشأن الأفغاني، اللتين جمدهما واشنطن، وكذلك لجنة الأزمة التي شكلها خائمي للتعامل مع الشأن الأفغاني بعد أحداث

التفاوضي أحياناً عن بعض القنوات التي من المحتمل أن يفتحها الجناح الإصلاحية. وانتقلت بذلك قضية الحوار مع الولايات المتحدة إلى دائرة القضايا التي تتداخل فيها مواقف الإصلاحيين والمحافظين، ولكن بدرجة أقل من قضايا أخرى مثل الحرية السياسية والتي تتداخل فيها الرؤى بشكل أكبر. وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت في 12 فبراير 2002 رسالة تهدئة لإيران عبر السفارة السويسرية، تؤكد فيها رغبتها في الحوار وحل الخلافات من خلال حوار هادئ، وهي الرسالة التي كانت من ضمن عوامل أخرى دعمت من رؤية التيار الإصلاحية، وبعدها قرر خاتمي إطلاق يد لجنة إدارة الأزمة في إجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة. وكان للمحدد الأمريكي تأثير في الجدل العقائدي بين معسكري الساحة الإيرانية الداخلية، حتى إنه قد تبلورت لدى المحافظين الرغبة في عدم ترك الإصلاحيين يستأثرون بدور الحوار مع المسؤولين الأمريكيين وحدهم. وظهرت أقاويل حول لقاءين سرّيين بين مسؤولين إيرانيين في مجلس "تشخيص المصلحة" مع مسؤولين أمريكيين في قبرص في بداية شهر أبريل 2002، وتلى ذلك تصريحات لرافسنجاني يعلن فيها عدم وجود حظر على اللقاءات غير الرسمية بين الإيرانيين، سواء أكانوا مثقفين أو برلمانيين مع نظرائهم الأمريكيين. ثم جاء قرار رافسنجاني بتكليف كل من حسن الروحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي ومحمد جواد لارحاني المنظر العقائدي للتيار المحافظ، بدراسة إمكانية إجراء حوار مع الولايات المتحدة. مما يعد بحق انتقالة في موقف المحافظين من مسألة الحوار مع الولايات المتحدة، حيث لا بد لرافسنجاني من الحصول على موافقة المرشد قبل الإقدام على استخدام هذه القضية كمنطلق للظهور الإعلامي بقوة في الساحة الإيرانية. ويأتي هذا التحول في الموقف المحافظ بعد حملة شرسة ضد البرلمانيين الذي قادوا حملة المطالبة بفتح الحوار مع الولايات المتحدة في ظل إدارة الأزمة الأفغانية ومسألتهم أمام المؤسسة القضائية، وبعد رفض خاتمي

سبتمبر، وأعطى لها بعد ذلك إدارة حوار مباشر مع واشنطن. وقد جاء التفعيل الأمريكي للقناة الأفغانية الجديدة بعد تدارك إدارة بوش لمخاطر استبعاد إيران عن الساحة الأفغانية أولاً وعلى المستوى الإقليمي والدولي عامة. واتضح ذلك جلياً بعد ما مثل السلوك الإقليمي الإيراني تحدياً سافراً للولايات المتحدة يهدد مساعيها: فعلى سبيل المثال بدا أن هناك تطويراً إيرانياً لعلاقتها مع العراق من خلال تشكيل جبهة موحدة عراقية إيرانية في وجه المساعي الأمريكية لإعادة رسم المنطقة تحت ذريعة ما يسمى بمحاربة إرهاب دول محور الشر⁸⁸.

استبعد خامنئي المفاوضات مع الولايات المتحدة كطريق لحل التوتر الحالي بين الدولتين. ورأى أن المواجهة الفعالة للتهديد الأمريكي هي بتقوية النظام وتجهيز دفاع شامل. وجاء ذلك بعد خمسة أيام من تصريح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس في دعوته لفتح الحوار من رجال البرلمان الإيراني والمتقنين. وكان الإصلاحيون قد رحبوا بهذه الدعوة في حين تلقاها المحافظين بحذر. وأكد أن أهم ما يغري الأعداء بالعدوان هو ما يظهر من خلافات بين المسؤولين. وكان هذا التصريح بعد يوم واحد من تصريح المتحدث الرسمي باسم الرئيس خاتمي بأنه ليس هناك خطأ في النظر لعرض السيناتور الأمريكي بايدن، وأنه حان الوقت لتكفيك حائط عدم الثقة بين الدولتين. ومثل تصريح خامنئي خيبة أمل للإصلاحيين الذين كانوا يأملون بفتح الحوار مع واشنطن لتلافي العدوان الأمريكي خاصة أنهم يرون أن الولايات المتحدة ستتجه إلى تغيير النظام في بغداد ثم تلتف إلى طهران. وبذلك فإنه كلما فتح الحوار مبكراً كان للصالح الإيراني وأفضل من أن يتأخر وتبدأ إيران المفاوضات من موقف أضعف. إلا أنه لا يمكن تصور فتح أي حوار مع الولايات المتحدة بدون دعم المرشد⁸⁹.

ويمكن ملاحظة أن فكرة فتح الحوار مع الولايات المتحدة وإن اقتصر في البداية على الإصلاحيين، إلا أن التطورات الداخلية والدولية المتعاقبة دفعت المحافظين إلى

إيراني في بعض المستويات لا يمكن إغفاله. ومن ثم في ظل هدوء اللهجة الأمريكية والرغبة في المهادنة ظهرت دعاوى إيرانية قوية لفتح الحوار مع الولايات المتحدة ومراجعة الموقف الإيراني في تعامله مع تزايد التواجد الأمريكي في المحيط الإقليمي لإيران.

تقف عدة قضايا خلافية عائقاً أمام التطور الإيجابي للعلاقات الأمريكية الإيرانية: المراتب التاريخية، الإرهاب، برنامج التسليح الإيراني، الوجود الأمريكي في الخليج (والآن في أفغانستان وربما مستقبلاً في العراق أيضاً)، المعارضة الإيرانية لعملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، ورفض إسرائيل، والحظر الأمريكي على التعامل في مصادر الطاقة الإيرانية.

سادت دوماً الشكوك الإيرانية في النوايا الأمريكية، وقد لخص محمد صادق الحسيني الرؤية الإيرانية لأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بأنها تسعى إلى إعادة رسم جغرافية الخليج، بما يؤمن قيام جمهورية نفطية أمريكية خالصة لوقف تدهور الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني نقصاً حاداً في مجال تأمين الطاقة الذاتية، وخلع النظام العراقي الراهن واستبداله بنظام تحالف شيعي كردى ملكي دستوري؛ ليلعب دور المارونية السياسية اللبنانية القديم وإضعاف انتمائه للبحر العربي الإسلامي، وليكون أول نظام تحركه الإدارة الأمريكية في شرق أوسط جديد تلعب فيه إسرائيل دور الشرطي الوحيد، وأخيراً تسعى الولايات المتحدة من خلال حربها الإعلامية الشعواء ضد إيران أن تستبدل الجمهورية الإسلامية الحالية بجمهورية ليبرالية على طريقة روسيا الحالية. ومن هنا دافع عن ضرورة معارضة ضرب العراق وتحريم التعاون مع واشنطن بأي شكل.⁹⁵

بالنسبة لربط إيران بالإرهاب في الخطاب الأمريكي خاصة الرسمي منه، فمع تأكيدات خاتمي بعدم وجود إرهابيين بإيران وأنه لن يتم السماح تحت أي ظرف بمرور إرهابيين فرادى أو جماعات إلى الأراضي الإيرانية، فلقد تم اعتبار إيران "من أكثر الدول النشطة الراعية للإرهاب" كما

لاقتراح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ - الذي قُدم في مارس 2002- بإجراء حوار برلماني بين البلدين. وبذلك بدأ الحديث عن وجود سباق غير ظاهر بين الجناحين في إدارة حوار فعال مع الولايات المتحدة.⁹⁰

بخلاف تركيا التي وطدت موالها للغرب من خلال تطوير دورها، فإن إيران لم تتبع جمهور المنصاعين وإنما حجمت وحكمت معارضتها للنظام الدولي للولايات المتحدة⁹¹. يقوم الموقف الإيراني على عدم تصعيد التوتر مع الحفاظ على الاستقلالية بقدر الإمكان. فلقد استمرت القيادة الإيرانية في تأكيد سياسة إيران القائمة على تخفيف التوتر وجهودها المضادة للإرهاب خاصة في أفغانستان، كما اتفق الجميع على أهمية الدور الإيراني وأنه لولاه ما كانت مأساة أفغانستان قد سويت بهذه السهولة.⁹²

وساعدت البراجماتية الإيرانية على هذا النهج؛ حيث عمدت إلى إزالة كافة مواطن التوتر أو المبررات التي يمكن أن تسوقها الإدارة الأمريكية للتصعيد ضد إيران. وبدت عدة خطوات للتهدئة منها: عدم تسييس المحدد الأمريكي في رسم العلاقة الجديدة مع أفغانستان، التوحد الإيراني خلف دعم الحكومة الانتقالية الأفغانية، النقد الحاد الذي وجهه خاتمي لقادة حرس الثورة بعد تهديدهم باستهداف آبار النفط والملاحة بمنطقة الخليج إن منعت إيران من تصدير نفطها، وطلب منهم عدم التدخل في قضايا السياسة الخارجية.⁹³

يمكن ملاحظة أن المسلك الإيراني تجاه الولايات المتحدة إنما ينطلق كرد فعل للهجة الخطاب الأمريكي؛ فحينما دعا بوش في البداية إلى ضرورة أن تشترك إيران في الحرب ضد الإرهاب: "إيران لا بد أن تكون مشاركة في الحرب ضد الإرهاب"، وأضاف أن الولايات المتحدة تريد أن تعمل مع إيران وجيران أفغانستان على توفير الاستقرار لحكومة كابول، وكان ذلك خوفاً مما أوردته بعض التقارير من قيام إيران بأنشطة على الحدود الغربية لأفغانستان قد تهدد استقرار الحكومة الأفغانية الجديدة⁹⁴، كان هناك تعاون

فمحاولة إيران درء همة مناصرة الإرهاب لم تعنِ التحلي عن رؤيتها الأساسية التي تفرق بوضوح بين شرعية المقاومة ضد الاحتلال من جانب والإرهاب من جانب آخر؛ حيث إن الأخير لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالأعمال البطولية لهذه المقاومة.

وفي مواجهة ما أثارته بعض التقارير عن وجود خطط أمريكية لاستخدام القوة النووية ضد بعض الدول من بينها إيران، أكد مجدداً خاتمي على سياسة تخفيض التوتر التي تتبعها حكومته¹⁰⁰. وأعرب عن قلقه من هذه المخططات قائلاً "إنه لا يجب أن يستغل الإرهاب كمبرر لارتكاب مزيد من العنف في العالم".¹⁰¹ كما حذر رئيس الحرس الثوري الإيراني الولايات المتحدة بأنها ستغامر بفيتنام أخرى إذا ما هاجمت إيران. وجاء ذلك ضمن سلسلة من التهديدات من قبل الجيش الإيراني، تعاقبت بعد الاتهامات الأمريكية لإيران بتهديد السلام العالمي وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وبتهريب رجال القاعدة والعمل على هز استقرار الحكومة الأفغانية¹⁰².

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن إيران تعد من الدول الداعية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ورحبت إيران بموافقة العراق على دخول المفتشين الدوليين، وأنها بذلك تبطل الحجج الأمريكية التي تسعى لاستغلال الوضع¹⁰³. إيران أبقّت على رقابة مستمرة من هيئة الطاقة الذرية على مفاعلاتها النووية وأثبتت بالفعل أنها لأغراض سلمية¹⁰⁴.

وبشكل عام، لا يتوقع حدوث تغيير يذكر في العلاقات الأمريكية الإيرانية طالما أن الأزمة السياسية في إيران ما بين المحافظين والإصلاحيين لم تحسم، ولا يتطلب الأمر فقط أن ينتصر الإصلاحيون، وإنما أن تكف العلاقات مع الولايات المتحدة أن تكون معياراً للتصنيف في السياسات الإيرانية، وأن تتسع الجبهة داخل المحافظين التي تشارك الإصلاحيين رؤيتهم لتأثير الحوار مع الولايات المتحدة على الصالح القومي الإيراني. وأعرب خاتمي أكثر

نص تقرير وزارة الخارجية عن الإرهاب في أبريل 2002، وذلك بغض النظر عما أشار إليه التقرير من مستوى ضئيل للدعم الإيراني سواء في التمويل أو التدريب أو المساعدة المعلوماتية للجماعات المتطرفة في الخليج وإفريقيا وتركيا وآسيا الوسطى. ولكن استمرت المكافأة لهدر دم سلمان رشدي ولم يتم سحبها، وقامت إيران وفق هذا التقرير بتوفير مأوى لسبع عناصر إرهابية من 22 إرهابي على قمة قائمة المطلوبين بشدة بعد 11 سبتمبر. ولكن الأهم: ربط التقرير الإرهاب هنا "بالعداوة الصارمة لإسرائيل" فكلًا المحافظين والإصلاحيين - وإن اختلفا في التوصيف - فههدفهما واحد هو "استمرار الحملة ضد الصهيونية حتى تباد إسرائيل بالكامل"⁹⁶.

ولكن في المقابل تعتمد الحكومة الإيرانية في حملتها للقبض على من يسمون "بالإرهابيين الدوليين" على تسليمهم لدولهم الأم، الأمر الذي لم يحظَ بترحيب أمريكي. فلقد سلمت إيران 16 مشتبهاً في انتمائهم إلى القاعدة إلى السعودية اتساقاً مع الحملة الدولية ضد الإرهاب، وأكد خاتمي أن أي مشتبهين في المستقبل يتم ضبطهم ويهربون عبر الحدود سيتم تسليمهم لدولهم الأصلية.⁹⁷

وأعلن خرازي أن الولايات المتحدة لا بد أن تشارك غيرها بالمعلومات في حرمها ضد الإرهاب بدلاً من انتقاد إيران؛ وذلك رداً على ما ادعته الحكومة الأمريكية من هروب عناصر من القاعدة وطالبان إلى الأراضي الإيرانية، كما أشار وزير الخارجية الإيرانية إلى استحالة السيطرة الكاملة على حدود يبلغ طولها أكثر من... ألف متر، وأنه إذا وجد أي من هذه العناصر سيتم الإبلاغ عنها، فما يجب عمله هو تقديم الدعم والمساعدة لإيران لمعركتها ضد الإرهاب بدلاً من نقده، كما نفى أيضاً الادعاءات الإسرائيلية بوجود مساعدات إيرانية في شكل صواريخ وإرسال طائرات إلى حزب الله في جنوب لبنان.⁹⁸ وفي نفس الوقت أثنى خاتمي على الدور السوري في دعم المقاومة العادلة للشعب السوري واللبناني.⁹⁹ ومن ثم

المختلفة لتحقيق ذلك، خاصة في ظل تلاشي كثير من العوائق التي كانت تحول دون تطوير العلاقات الأوروبية والإيرانية¹⁰⁸. وكان قرار دول الاتحاد الأوروبي في 19 يونيو الماضي بإطلاق مفاوضات تستهدف توقيع اتفاق اقتصادي وتجاري مع طهران ما هو إلا تنويج لمسيرة طويلة من التقارب الأوروبي الإيراني في ظل المعارضة الأمريكية.

ويكتسب هذا الاتفاق أهمية بالغة لأنه الأول من نوعه الذي جاء بموجب قرار لوزراء خارجية الاتحاد، وقضى بعدم إدراج المطالب السياسية الأوروبية من إيران شرطاً لتوقيع الاتفاق، وأعطى كذلك الضوء الأخضر للجنة الأوروبية للبدء فوراً في المفاوضات مع طهران لتوقيع اتفاق تجاري، وهو ما اعتبرته إيران على لسان وزير خارجيتها "خطوة للأمام" على الرغم من تبني الاتحاد في يوليو 2002 سياسة عامة تربط التجارة والتعاون بالحوار السياسي ومكافحة الإرهاب. وساعدت بعض التطورات الدولية والإقليمية على إجراء هذا الاتفاق، من أهمها: إنشاء مجلس الناتو - روسيا في روما في مايو 2002 الذي اعتبرته إيران مصدراً للقلق؛ حيث إنه يثير مخاوف امتداد النفوذ الأمريكي-الروسي إلى منطقة بحر قزوين؛ وذلك على الرغم من الموقف الروسي الإيجابي من إيران؛ حيث رفضت روسيا الطلب الأمريكي بوقف التعاون العسكري مع طهران مقابل إعفاء روسيا من ديون الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن ما جدد المخاوف الإيرانية هو الإعلان الروسي بعدم الاستعداد لتنفيذ منظومة الدفاع الجوي (OS-300) بناءً على الشراكة الأمريكية الروسية، وهو الأمر الذي حدا بطهران لتفعيل تعاونها مع الاتحاد الأوروبي ليكون حليفاً لها في ظل المتغيرات الجديدة. كما جاء هذا الاتفاق بالرغم من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وإدراج إيران ضمن دول محور الشر، ومن ثم اعتبرت العلاقة مع إيران مجالاً آخر من مجالات التعارض بين رؤى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ فالعلاقات الإيرانية الأوروبية تركز على موقع إيران الاستراتيجي بالنسبة لأوروبا،

من مرة عن ترحيبه بالتطور الإيجابي الذي حدث للعلاقات الإيرانية الأوروبية. وبالفعل تعددت زيارات الأوروبيين إلى طهران منها: زيارة وزير خارجية بريطانيا، بلجيكا، إيطاليا، ألمانيا، النمسا، ويوجوسلافيا، وفي المقابل قام خاتمي بجولتين في أوروبا توجه خلالها إلى النمسا واليونان وإسبانيا خلال 2002.

استمرت إيران في محاولة استخدام التقارب مع أوروبا لموازنة تصاعد العداء الأمريكي الذي لم يبرز مباشرة عقب أحداث واشنطن ونيويورك وخلال العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، وإنما ظهر بعد ذلك؛ فلقد نادى الدول الأوروبية وكذلك الصين وروسيا بأن تعارض الخطاب العدواني للمستولين الأمريكيين، وخاصة الرئيس بوش الذي صنّف إيران كأحد محاور الشر في العالم.¹⁰⁵ كما طالب أوروبا بعزل مثيري الحرب في العالم؛ حيث إن الخطر الحقيقي كامن فيمن يقودون العالم إلى الحرب باسم محاربة الإرهاب¹⁰⁶. ومن هنا مثلت أوروبا فاعلاً هاماً في الاستمرارية الإيرانية بعد 11 سبتمبر لموازنة العداء الأمريكي المتوقع تصاعده باستمرار، خاصة إذا ما احتفظ التيار المحافظ الأمريكي بسيطرته على الإدارة الأمريكية.

وقد أشار خاتمي في أكثر من موضع إلى التطور الإيجابي النسبي الطارئ على الرؤية الأوروبية للشرق الأوسط، إبان 11 سبتمبر وهو ما يراه مؤشراً جيداً، وبدأت إسرائيل في إدراكه وتعمل على مواجهته وتغييره. وكان يأمل أن تكون هذه النقلة استراتيجية، وإنما هي فقط تكتيكية¹⁰⁷.

بالرغم من استمرار الضغوط الأمريكية لمنع تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية بدول الاتحاد الأوروبي، إلا أن أعضاء هذا الاتحاد في اجتماعهم بلوكسمبرج في 2002/6/11 أعلنوا رغبتهم وتأييدهم لاستمرار الحوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خاصة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري؛ ولعقد الاتفاقيات

لمشروع حوار الحضارات لما يهدف له من سلام العالم وأمنه.¹¹⁵ وبذلك تعلق نيرة المساندة على الساحة الأوروبية؛ مشيرة بذلك إلى تباين في درجة دعم حوار الحضارات داخل الغرب ذاته.

إذا ما انتقلنا للقضايا الإقليمية التي تمس المجال الحيوي الإيراني، فسنعدها هي الأخرى ترتبط بشكل أو بآخر بالعلاقات الأمريكية الإيرانية.

احتلت آسيا أولوية كبرى على الأجنحة الإيرانية ما بعد 11 سبتمبر، فلم يتأثر التعاون الروسي مع إيران في المجال النووي فيما بعد 11 سبتمبر، بل إن بعض تقارير الواشنطن بوست في يوليو 2002 أكدت أن هناك مسودة روسية للتعاون المستقبلي مع الحكومة الإيرانية لبناء خمسة مفاعلات نووية إضافية. وأمام المخاوف والضغط الأمريكية تمت الموافقة على أن ترسل إيران الوقود الناتج عن مفاعلاتها لروسيا، وأن تكف عن البحث وطلب تكنولوجيا استخراج البلوتونيوم، في حين وافقت روسيا على تدعيم تنفيذ قوانين تقييد تصدير تكنولوجيا الصواريخ لإيران بالذات.¹¹⁶

ومنذ البدايات اتضح الموقف الياباني المساند لإيران في هذه الفترة؛ فقبل نهاية سبتمبر 2001 أعلنت اليابان عن نيتها في تقديم مساعدات لإيران من خلال المنظمات الدولية لمساعدتها على مواجهة متطلبات الفارين المتوقع تزايدهم خلال العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان.¹¹⁷ وقد زار خرازي اليابان في بدايات نوفمبر 2001.

واستمرت الاتصالات مع الهند في محاولة للتنسيق فيما يخص المسألة الأفغانية. وكانت إيران والهند قد وقعتا سبع مذكرات تفاهم خلال زيارة رئيس وزراء الهند إلى طهران خلال عام 2001، بالإضافة إلى إعلان طهران الخاص بتقوية التعاون المشترك في مجالات الطاقة والمياه والتجارة والعلم.¹¹⁸ وبالمثل كان هناك نشاط إيراني مع

والثقل الإقليمي الإيراني ودوره الهام في استقرار منطقة الشرق الأوسط، ودعوة خاتمي للانفتاح على العالم.¹⁰⁹

وكان الموقف الأمريكي قبل 11 سبتمبر لا يعني الكثير لأوروبا التي بادرت باختراق قانون داماتو الأمريكي انطلاقاً من مصالحها الاقتصادية بالأساس، ويعد تصريح وزير الخارجية الألماني خير مثال على ذلك حينما صرح "بأننا لا نقبل أن نغلق علينا الولايات المتحدة مع أي من الدول نقيم علاقات تجارية ولو تمثلت الرغبة الأمريكية في الاستمرار في هذا الأمر فعلى الأوروبيين اتخاذ الخطوات المناسبة لهذا الوضع".¹¹⁰

اهتم الجانب الإيراني بالتعاون الاقتصادي بشكل خاص مع أوروبا، ولقد أشار إلى أن مخاطر الاستثمار في إيران قد انخفضت من ست درجات إلى أربع درجات وفق المعدل العالمي. وأما قد نجحت في إعادة هيكلة اقتصادها وتجديد صناعاتها وتطبيق برامج التنمية البشرية.¹¹¹ فمنذ الربع الأخير من عام 2001 تم الإسراع من عمليات الليبرالية وبدأت تؤتي ثمارها، وعقدت إيران مع النمسا في مارس 2002 ست اتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي. ولوحت الحكومة الإيرانية للشركات النمساوية بإمكانية التعاون مع إيران، خاصة في ظل موارد الطاقة الضخمة الإيرانية، وأكد خاتمي على إمكانية تعاون الشركات الإيرانية والنمساوية في إعادة إعمار أفغانستان.

وأعلن الجانب النمساوي عن رغبته في تقوية العلاقات الثنائية.¹¹² وعجلت الاتفاقيات مع النمسا عدة مجالات منها: حل الازدواج الضريبي وتعريف الضرائب وتناولت أربع اتفاقيات أخرى - بحجم بليون يورو - الاستثمار في إيران.¹¹³ كما وقعت إيران خمس مذكرات تفاهم مع اليونان في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي.¹¹⁴

وما زالت المبادرة الإيرانية لحوار الحضارات تلقى دعماً دولياً من جهات عديدة حتى بعد أحداث سبتمبر، مثال ذلك إعلان دول الاتحاد الأوروبي عن مساندتها

الأجنبية سوف تغادر أفغانستان فور عودة الهدوء والاستقرار للبلاد¹²³.

وكان مجلس الأمن الأعلى قد بلور في اجتماعه في 24 سبتمبر 2001 الثوابت الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه أفغانستان، وهي: أولاً - ضرورة التمييز بين الإرهاب وكافة أشكال المقاومة المشروعة للاحتلال، ثانياً - عدم الربط التلقائي بين الإرهاب والعرب والمسلمين، ثالثاً - أن تكون عمليات مكافحة الإرهاب ضمن إطار الأمم المتحدة وأخيراً العمل على تفادي كارثة إنسانية في أفغانستان¹²⁴.

في البداية ارتابت إيران في حكومة كارزاي بسبب التهميش الكبير لمؤيديها من الشيعة وتضاؤل نفوذ جماعة إسماعيل خان في التوازنات الجديدة. ولكن بعد إسباج الشرعية الدولية على حميد كارزاي وحكومته الانتقالية خلال مؤتمر بون في ديسمبر 2001، بدأت المساعي الأفغانية لطمأننة دول الجوار تجاه علاقتها الحميمة مع الولايات المتحدة التي تقترب لحد "العمالة السياسية"، وفق كثير من التحليلات السياسية. وجاءت إيران محطة إقليمية هامة في زيارات كارزاي الإقليمية في فبراير 2002. وتمثل الهدف الرئيسي، ليس في تهدئة التوتر الأفغاني الإيراني عقب انتهاء العمليات العسكرية، بل الأهم تهدئة التوتر الأمريكي-الإيراني؛ حيث كان المشهد الأفغاني ذاته أحد المحددات الحاكمة له. فلقد زعمت واشنطن أن هناك تدخلاً مناوئاً ضد حكومة كارزاي بالإضافة إلى إيواء عناصر طالبان وشبكة القاعدة الفارين من أفغانستان، وأخيراً ضم إيران إلى محور الشر العلنة. فتعدت أهمية هذه الزيارة تهدئة الهواجس الإيرانية من مسألة الوجود الأمريكي على حدودها الشرقية إلى عملية الوساطة غير المباشرة بين واشنطن وطهران. وترددت الأنباء عن حمل كارزاي لرسالة من الإدارة الأمريكية لإيران تستهدف تهدئة التوتر المتصاعد مع إيران بعد صدمة الزعامة الإيرانية من تغليب النهج المتشدد لجنح رامسفيلد-تشيبي المتشدد على السياسة الخارجية الأمريكية؛ الأمر الذي شكل قطعاً وانتكاسة

الصين؛ ففي أبريل 2001 زار الرئيس الصيني طهران ووقع عدة مذكرات تفاهمية، واتضح التعاون في مجالات الطاقة والتجارة والاقتصاد والأمن وإعادة إعمار أفغانستان، وأشار الطرفان إلى تزايد التبادل التجاري في العام المنصرم بشكل ملحوظ (3,3 بليون دولار)¹¹⁹.

وظهر تطور إيجابي في العلاقات التركية الإيرانية. أنشئت أو استمرت العديد من اللجان المشتركة الفاعلة بين إيران وتروكيا، والتي أشار خاتمي في يناير إلى نجاحها خاصة اللجنة الإنسانية¹²⁰. تم التركيز على التعاون التجاري والاقتصادي بين تركيا وإيران في أي محادثات ثنائية، وانعقدت الجلسة الأولى للجنة المشتركة لرجال التجارة بين البلدين في يوليو 2002، وكان هذا المجلس قد انشء عام 2001¹²¹. تعددت بشكل الملحوظ اللقاءات بين المسؤولين الأتراك والإيرانيين، وأكد خاتمي في أكثر من موضع تقارب العلاقات بين الطرفين والعمل على تدعيمها. وعملت إيران وباكستان على استمرار الاتصال حول إعادة إعمار أفغانستان وتقديم صورة حقيقة للإسلام. كما تمت مناقشة نقل الغاز الإيراني إلى الهند عن طريق باكستان، كحجر زاوية لإعادة الأمن والاستقرار إلى المنطقة¹²². وقد قام خاتمي بزيارة باكستان في ديسمبر 2002 تأكيداً على إدراك إيران لأهمية التعاون والتنسيق بين البلدين في المرحلة القادمة.

وفي السياق الآسيوي، مثلت أفغانستان قضية هامة للغاية تمس أولويات صانع القرار الإيراني، خاصة وأن التطويق الأمريكي لإيران امتد ليضم الجبهة الشرقية للغربية والخليج كمكان للتواجد العسكري الأمريكي المباشر. وبذلك يتم عزل إيران عن ساحة هامة مؤثرة في أمنها القومي وهي وسط آسيا وبحر قزوين. وعبر كروبي رئيس مجلس الشورى عن هذه المخاوف خلال استقباله لكارزاي، حين قال: "إن إيران تنطلق إلى أفغانستان مستقرة ومزدهرة وخالية من القوات الأجنبية"، وأحس كارزاي بهذه المخاوف فصرح بأن: " الوجود الأمريكي مؤقت وأن القوات العسكرية

و868 ألف لاجيء أفغاني وعراقي، ومن المتوقع عودة 400 ألف لاجيء أفغاني لبلادهم في الفترة من مارس 2002 إلى مارس 2003¹²⁸. بالفعل فقد شكلت هذه المشكلة عبئاً كبيراً على ميزانية الحكومة الإيرانية، ولذا فهي من القضايا التي تسعى القيادة الإيرانية للتقارب مع أفغانستان بشأنها.

بالنسبة إلى مشكلة المخدرات، فإن البلدين شكلاً لجائاً مشتركة لمراقبة الحدود، فضلاً عن مساهمة إيران في تشكيل الشرطة الأفغانية التي سوف تقوم بمهام التعامل مع هذه المشكلة التي تعاني منها إيران منذ أمد طويل بسبب طول الحدود وتكلفة المراقبة الأمنية ماليًا وبشريًا، وانتشار المخدرات بين الشباب الإيراني لرخص هذه المواد المخدرة، كما تمت الدعوة لأن تكون منطقة الحدود المشتركة منطقة أمان مرور تجارة الترانزيت بينهما، ثم هناك المسألة الأمنية ومكافحة الإرهاب والتي قامت فيها إيران بدور حاسم من خلال التعقب والقبض على المهربين من طالبان والقاعدة حتى تمتع الطريق على الولايات المتحدة من اتهام إيران بإيواء الإرهابيين ولدعم استقرار الحكومة الانتقالية بمنع أي معارضة لها تنطلق من الأراضي الإيرانية. وانعكست هذه القاعدة المشتركة العريضة بين الدولتين في العديد من الاتفاقيات في المجالات الاقتصادية والزراعية والتعليمية والتجارية، وكذلك تنفيذ اتفاقية عام 1972 لتنظيم الاستخدام المشترك لنهر هيلمند¹²⁹. وقام خاتمي بزيارة كابول في يونيو 2001 بعد شهرين من زيارة كارزاي لطهران.

وسعت إيران لأن تلعب دوراً يعتد به في عملية إعمار أفغانستان إيماناً بضرورة التواجد على الساحة الأفغانية ما بعد طالبان للصالح القومي الإيراني. فبخلاف المعونة البالغة 500 مليون دولار لأفغانستان التي وافق عليها مجلس الشورى الإسلامي، ودفعت 50 مليون دولار منها كدفعة أولى، تقوم الحكومة الإيرانية ببناء طريق سريع بطول 75 كيلومتراً من مدينة حيرات غرب أفغانستان إلى

محاولات التقارب بين البلدين خلال الحرب ضد طالبان، وما قدمته إيران من دعم لوجستي للعمليات العسكرية في أفغانستان. ومما يرحح من هذا السيناريو أنه لا يمكن أن ينفرد كارزاي بقرار مثل زيارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدون الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة.¹²⁵

وظهرت رغبة قوية من الجانبين الإيراني والأفغاني في عدم تسييس علاقتهما الخارجية والارتقاء بمجالات التعاون الثنائي المختلفة لأقصى مدى. وتوافق ذلك الاتجاه مع الثوابت التي أعلنتها إيران فيما يخص الشأن الأفغاني، والتي رحبت بها الحكومة الأفغانية؛ لأنها تصب في صالحها، وهي كالاتي: دعم الحكومة المؤقتة باعتبارها حكومة شرعية اختارها الأفغان حتى تستقر الأوضاع، وهو الأمر الذي فسر به المحللون الإعلان عن اختفاء حكمتيار زعيم الحزب الإسلامي، الذي كان قد اختار إيران منفياً له، وتسبب في كثير من المشاكل للإدارة الإيرانية بعد معارضته للحكومة الانتقالية الموالية للولايات المتحدة، بل إعلانه الحرب عليها وعلى الوجود الأمريكي بأفغانستان. ثانياً- عدم الرغبة بالتدخل في الشؤون الداخلية الأفغانية، وعبر خاتمي عن ذلك بوضوح في تصريحاته. وثالثاً- الاتفاق السياسي على بدء مرحلة جديدة من التعاون المصلحي بين الدولتين في مجالات التوتر والقلق، مثل مشكلة اللاجئين الأفغان التي يمكن للحكومة الأفغانية المساهمة في حلها بالتشجيع على عودة اللاجئين لبلادهم عن طريق توفير الأجواء المساعدة على ذلك؛ لكي يساهموا في عمليات إعادة الإعمار، خاصة وأن الشريحة الأفغانية المقيمة في إيران من العمالة الماهرة¹²⁶.

وقد قدر مدير اليونسيف تزايد اللاجئين الأفغان في إيران بحوالي 400 ألف خلال الفترة التالية لسبتمبر 2001.¹²⁷ وأعلن محمد نوري المتحدث الرسمي باسم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في طهران أنه وفقاً لإحصائيات المفوضية يقيم حالياً في إيران مليون

من الواضح أن إيران قد اتجهت خلال عام 2001 إلى آسيا بقوة، وتعددت الزيارات المتبادلة بين الرئيس الإيراني وزعماء آسيا، وكان تصريح خاتمي في ماليزيا معبراً عن ذلك عندما قال: إن أهم السياسات وأكثرها استراتيجية هي توسيع وتقوية التعاون مع الدول الآسيوية، حيث تؤمن إيران أن التعاون والاندماج بين الدول الآسيوية سوف لا يمكن تلافيه في المستقبل، وأن إيران يمكن أن تلعب دوراً تكملياً لدفع اقتصاديات كثير من الدول الآسيوية. كما تشجع إيران على التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي (الإيكو) والآسيان، ورحبت بالمبادرة الماليزية لإنشاء صندوق نقد آسيوي.¹³⁷

على مستوى الشرق الأوسط والخليج، استمرت القضية الفلسطينية والعلاقة مع الدول الخليجية محوراً للتحرك الإيراني في هذه المنطقة.

تحتل القضية الفلسطينية مكانة أولوية في الخطاب الرسمي الإيراني سواء الإصلاحية منه أو المحافظ. أشار خاتمي إلى أن الدعاية الأمريكية نجحت في استغلال أحداث سبتمبر من أجل إبعاد القضية الفلسطينية إلى جوانب وهوامش تفكير وعقول شعوب العالم.¹³⁸ وذكر أيضاً أن القضية الفلسطينية هي سبب كثير من ضعف ومشاكل العالم الإسلامي. وأكد أن أي مفاوضات تقوم على الاعتراف بالكيان الصهيوني هي مفاوضات غير شرعية ولن تستمر.¹³⁹ وأشار إلى ضرورة استمرار الشعب الفلسطيني في المقاومة. ورأى أن هناك حلين: الأول يكمن في وقف الصادرات البترولية لمدة شهر، والتي لا يمكن أن تقوم بها دولة واحدة، وهي ليست حركة مسرحية بل جادة وحقيقية، ولا بد أن تتخذ كل دولة مثل هذا القرار، وهاجم القائل إن هذا الفعل سيؤذي أولاً الأمم الإسلامية ذاتها، بل على العكس فإنه سيظهر قدرتها على مواجهة نظام الديكتاتورية الدولية التي كثيراً ما كانت وراء تذبذب أسعار النفط. ويتضمن الحل الثاني دعم الفلسطينيين، ويتضح هذا الدعم في المظاهرات في الدول الأوروبية،

الحدود الإيرانية، وتقديم منح للدراسة الجامعية لألفي طالب أفغاني والتخطيط لإمدادات الكهرباء لمقاطعة حيرات، ومنح 50 أتبوساً عاماً لكابل. وأبلغ خاتمي الحكومة الأفغانية بذلك خلال زيارته لكابل التي تعد الأولى لرئيس إيراني منذ أربعين عاماً.¹³⁰ كما أعلن كمال خرازي أن إيران قررت إعطاء مميزات للدول المانحة المختلفة التي قررت المساعدة في إعادة إعمار أفغانستان بأن تقدم خدمات المواني والمطارات والمخازن بنصف الثمن.¹³¹

كما ازداد الاهتمام الإيراني أيضاً بمحيطه الإقليمي في الشمال، فحظت دول آسيا الوسطى بتبادل قوى للزيارات والاتصالات الرسمية بين حكومات هذه الدول والحكومة الإيرانية. بدأ خاتمي جولة في خمس دول من آسيا الوسطى في أبريل 2002: تركمنستان، كازاخستان، كيرجستان، أوزبكستان وطاجكستان.¹³² وأنتجت هذه الزيارات 20 وثيقة للتعاون بين إيران وهذه الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي.¹³³ وذلك بالإضافة إلى زيارة الرئيس الإيراني لأوكرانيا في أكتوبر من نفس العام وتم خلالها توقيع عدة اتفاقيات للتعاون الثنائي. وفي المقابل زار كل من الرئيس الأرميني والأذربيجاني طهران. وكانت الأولى في 25 ديسمبر 2001؛ حيث أعلننا النية في الإسراع بتنفيذ مشروعين استراتيجيين يتعلقان بنفق كاجاران ونقل الغاز.¹³⁴ في حين زار رئيس أذربيجان طهران في مايو 2002، وناشد خاتمي خلال هذه الزيارة أذربيجان بتفادي العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة وألقى باللوم على القوى الأجنبية في تجميد أي حلول للتراع في بحر قزوين.¹³⁵

وبالمثل زار خاتمي ماليزيا في يوليو 2001 لتقوية الاستثمار والتجارة بين البلدين وتكريس التعاون الاقتصادي. وبالفعل تم توقيع ست اتفاقيات ثنائية في مجالات نقل التكنولوجيا وتنظيم الأسرة والمرأة والسياحة والتجارة.¹³⁶

لم تتغير بل زاد الدفاع عن حكمة وشرعية وواقعية الرؤية الإيرانية بهذا الخصوص.

فبالرغم من ثبات الخطاب الإيراني الرسمي فيما يخص القضية الفلسطينية بعد أحداث 11 سبتمبر، إلا أنه يجب الإشارة إلى ما أثاره فريق من الإصلاحيين أن على الإيرانيين ألا يكونوا أكثر حماسة من الفلسطينيين أنفسهم الذين يجرون اتصالات وحوارات مستمرة بين الأطراف، ورأوا أنه لا بد من التنسيق مع العرب والسعودية خاصة، وأن مبادرة الأمير عبد الله حول السلام في الشرق الأوسط لم تحظَ بالعناية المطلوبة من جانب المسؤولين الإيرانيين¹⁴⁴؛ فلقد بزغ تيار -وإن كان غير رسمي- لا يرفض التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ويتقبل ما قد ينتج عنها. بالنسبة للعلاقات الخليجية الإيرانية، تعددت الزيارات والاتصالات الرسمية، من أهمها خلال عام 2002 زيارة ملك البحرين لطهران في أكتوبر 2002 وزيارة خاتمي للسعودية في سبتمبر من نفس العام: في وقت اتفقت الدولتان على الموقف من التدخل الأمريكي في العراق، وناقش خاتمي كيفية تشجيع الصادرات الإيرانية للسعودية خاصة في ظل مقاطعة السعوديين للسلع الأمريكية¹⁴⁵، كما استمر التعاون السعودي الإيراني في مجال النفط واضحاً.

وجاءت التهديدات الأمريكية للعراق لتؤكد بعض جوانب الاتفاق وترسخ من أبعاد أخرى للاختلاف. فلقد أعلنت كل من دول مجلس التعاون الخليجي وإيران رفضهما لاحتمال الضربة الأمريكية للعراق. كما ترفضان قيام الولايات المتحدة بتغيير نظام سياسي بالقوة العسكرية؛ لأنه سيمثل سابقة خطيرة يمكن تكرارها مع دول أخرى مستقبلياً. كما تلاقوا حول تفسير هذه التهديدات الأمريكية باعتبارها تحاول التغطية على الممارسات الإرهابية لإسرائيل، ورفضت هذه الدول ربط العراق بما تسميه الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب؛ حيث إن العراق لم يثبت تورطه في أي أعمال إرهابية، فهو تدخل لا مبرر موضوعياً له. أما نقاط الخلاف فما زالت النقطة الأولى

ولكن يقع العبء الأكبر على الدول الإسلامية والعربية¹⁴⁰.

وبالرغم من دعم حقوق الفلسطينيين والاعتراف الدولي (غير الأمريكي) بالجرائم الإسرائيلية إلا أن المناخ لم يسمح باستثمار هذا التحول -كما ترى القيادة الإيرانية- حيث استغلت الصهيونية الخوف من الإرهاب لصالح المتشددين داخل إسرائيل وضد السلام العالمي. وبدأ النظام الصهيوني حملة ضد إيران ليبرر تصعيد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وأعلن خاتمي أنه يأمل ألا يتم الانسحاق وراء الادعاءات الإسرائيلية التي ادعت شحن إيران لأسلحة إلى فلسطين للتدخل في عملية السلام هناك¹⁴¹.

أشار خاتمي أن ربط الولايات المتحدة لمصالحها بإسرائيل اتضح في هذه الآونة أكثر من أي وقت مضى، وأنها تبقى وحيدة في دعم أفسى حكومة في العالم، وهي النظام الصهيوني. وأكد على أنه عندما تسعى دولة للاحتفاظ باستقلاليتها، فإنها توصف بأنها تكون محوراً للشر بينما أن أكثر الدول عدوانية توصف بأنها بطل السلام¹⁴².

ونادى خاتمي دول العالم بمقاطعة إسرائيل وطالب الأمم المتحدة بتأسيس محاكم لمحاكمة مجرمي الحرب الصهيونيين، ووصف الانتفاضة بأنها لغة دفاعية لأمة تخضع لأفسى أنواع الضغط والقهر والإرهاب، فالانتفاضة أبعد ما تكون عن العنف والإرهاب، بل على العكس هي في مواجهة وضد الإرهاب والعنف؛ ولذا لا بد من دعمها بكافة الطرق، وناشد بالذات الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الخصوص. ومن ثم لم يتغير الموقف الإيراني المعلن من قضية الشرق الأوسط، ولم تتبدل الرؤية الإيرانية لوسائل الحل الحاسمة: وهي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة، عودة جميع الفلسطينيين، إقامة استفتاء ديموقراطي حر وإنشاء حكومة مستقلة في القدس تعبر عن المسلمين والمسيحيين واليهود¹⁴³. ومن ثم مثل المسلك الإيراني تجاه القضية الفلسطينية إحدى ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية التي استمرت عقب 11 سبتمبر

التطبيع مع العراق وأسس، ملف الحدود المشتركة وملف الأسرى، وملف وجود تنظيمات معارضة لكل نظام لدى الطرف الآخر. الأمر الذي يؤكد على دافع المصلحة الذاتية كمبرر للموقف الإيراني الراض لضرب العراق. فعلى الرغم من عدم ارتياحها لوجود صدام حسين على رأس السلطة العراقية إلا أن أي تغيير مستقبلي للنظام العراقي أو تفكيكه لن يعنى تحقيق الحلم الإيراني بتكوين دولة شيعية في الجنوب؛ بسبب الموقف الأمريكي الساعي لحصار النموذج الإيراني وليس توسيعه. كما أن العراق ربما تكون الأولى وإيران هي الثانية، إذا ما تتبعنا رؤية بوش لمن هي دول محور الشر في العالم. ويدعم ذلك المساعي الإسرائيلية الحثيثة لدفع الولايات المتحدة لتوجيه ضربة لإيران أو السماح لها بالقيام بهذه المهمة أسوة بالضربة الإسرائيلية نحو العراق في أواخر الثمانينات. ولكن ليس للرفض الإيراني لضرب العراق وزن كبير يجعله مؤثراً على التوجهات الأمريكية؛ حيث لا يمكن مقارنة هذا الوضع بالحالة الأفغانية التي كان للتعاون الإيراني دور هام لا يمكن إغفاله. فبالرغم من أن معاداة إيران لصدام حسين لا تختلف كثيراً عن معاداة طالبان، إلا أن الموافقة الإيرانية هنا غير واردة خاصة بالنظر إلى التفاعلات الإيرانية الأمريكية التي تلت التعاون الإيراني في أفغانستان، والتي أكدت على الهوة الكبيرة بين طهران وواشنطن. بالإضافة إلى أنه لم يصبح هناك أدنى أمل في تطوير العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل إدارة بوش والتي تسعى لفرض هيمنة فجة على العالم¹⁴⁷.

بالنظر إلى سلبية مردود المساعدة الإيرانية - حتى ولو النسبية - للعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان؛ حيث كانت مكافأة إيران هي إدماج بوش لها فيما أسماه بمحور الشر، فمن الصعب تكرار الموقف الإيراني تجاه التدخل الأمريكي في أفغانستان على الوضع العراقي. وهو الأمر الذي مثل إحباطاً كبيراً للإيرانيين، خاصة الذين شاركوا منهم في إسقاط طالبان والقاعدة. وتشير بعض

تتمحور حول قضية الجزر، والثانية حول تنامي القدرات العسكرية الإيرانية التي تثير مخاوف دول الخليج وتكرس من الرغبة الإيرانية في الهيمنة، خاصة إذا ما تراجعت السياسات الانفتاحية الإيرانية لصالح المتشددين. وبالفعل أثارت التهديدات التي أطلقها بعض المسئولين الإيرانيين الخاصة بقصف آبار البترول الخليجية في حالة إقدام واشنطن على ضرب إيران. وتدور نقطة الخلاف الثالثة حول وجود القوات الأجنبية في الخليج. ولعل نجاح الاستراتيجية الأمريكية الساعية للسيطرة المباشرة على منابع النفط يثير العديد من المخاطر المشتركة، خاصة وأن دول المنطقة جميعها عربية وإيرانية تستقى مكانتها الدولية في الأساس من وزنها النسبي في التأثير على السياسات النفطية إنتاجاً وتسعيماً. وإلى جانب ذلك هناك التعريف الأمريكي للإرهاب والذي على أساسه تصنف الدول، فإنه يمثل تحدياً ثانياً مشتركاً أمام دول الخليج جميعاً من أجل إعادة هيكلة العلاقات فيما بينها للاتجاه نحو مزيد من التعاون¹⁴⁶.

تدرك إيران أن ضرب العراق سوف يؤدي إلى استكمال عملية حصار إيران غرباً على النحو الذي تستهدفه الولايات المتحدة. ومن ثم يتفق كل من المحافظين والإصلاحيين على معارضة ضرب العراق لما له من آثار سلبية واضحة على الأمن القومي الإيراني خاصة المتشددين؛ نظراً لتشددهم في رفض الهيمنة الأمريكية. في البداية اتخذت كل من العراق وإيران مجموعة من الإجراءات للتقارب وبناء الثقة المفقودة، وبدأت إيران مجموعة من المبادرات لتطبيع علاقاتها مع العراق مثل الإفراج عن معظم الأسرى العراقيين غير المسجلين لديها، وتنشيط التجارة الإنسانية مع العراق عبر الحدود، ومارست ضغوطاً على المعارضة العراقية. ولكن التقارب ليس سلساً، بل تقف في سبيله الكثير من العراقيل، وهو ما اتضح من الضربة الإيرانية الأخيرة القوية ضد قواعد مجاهدي خلق في العراق، والتي عدت أعنف هجوم عليها، ذلك بالإضافة إلى الخلاف حول الملفات الموروثة، مثل: تباين الرؤية الإيرانية لشكل

على دعوة الدول غير الأعضاء في الأوبك المنتجة للنفط؛ للتعاون في دعم استقرار سوق النفط في ظل كساد الاقتصاد الدولي الحالي¹⁵⁰. وردًا على محاولة الانقلاب في فتزويلا، أكد خاتمي أن هناك ضغوطاً سياسية واقتصادية غير عادلة على الدول المستقلة، مثل: إيران وفتزويلا، وأعلن أن إيران ستعمل على توسيع التعاون مع فتزويلا ثنائياً ودولياً ومناصرة الحكومة المنتخبة ديمقراطياً. وصرح أن الانقلاب الفاشل الأخير كان موجهاً للحرية والديمقراطية وكذلك لمنظمة الأوبك¹⁵¹.

يكتسب البعد القيمي الثقافي أهمية كبرى عند الحديث عن إشكاليات إيران الخارجية خاصة في ظل البيئة النفسية الدولية التي أعقبت أحداث سبتمبر وجعلت الشكوك تتزايد تجاه كل ما هو إسلامي. وتطرح الجمهورية الإسلامية الإيرانية رؤى متميزة لكثير من القضايا الأيدولوجية المعاصرة، منها: طبيعة النظام الدولي الحالي، مفهوم الاقتراب من العلاقات الدولية وطرح إيران المتميز لفكرة حوار الحضارات، تعريف الإرهاب وسبل مقاومته وتقديم نموذج إسلامي للديمقراطية.

بالرغم من خفوت الحدة الثورية للدولة الإيرانية، إلا أنه مازال هناك تناقض على المستوى القيمي بين سياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وما تمثله من سياسة للثورة الإسلامية مع أسس النظام الدولي، حيث تتعارض قيمها مع مصالح القوى التي تدعو للحفاظ على الوضع القائم. وتتضمن هذه القيم مفاهيم، مثل: الاستقلال والحرية والعدالة وحق تقرير المصير والعمل على صحة المسلمين¹⁵².

استمرت الرؤية الإيرانية للنظام الدولي ما بعد 11 سبتمبر على رفضها للهيمنة الأمريكية الكاملة، ولعل ما قاله خاتمي بوجز الموقف الإيراني في هذا المجال: "خلق نظام أحادي القطبية مجرد وهم"¹⁵³.

وكنزيراً ما تم تشبيه الولايات المتحدة بألمانيا النازية وبوش بهتلر في كثير من الكتابات الإيرانية خاصة القريبة

الكتابات إلى ثلاثة توجهات محتملة للموقف الإيراني تجاه ضرب الولايات المتحدة للعراق، وهي: عدم التعاون مع الولايات المتحدة؛ لأن نجاح الأخيرة في إسقاط صدام حسين وتكوين نظام بديل يزيد من الفرصة الأمريكية للضغط على إيران، في حين يدعو اتجاه ثانٍ إلى أن إسقاط نظام صدام وتأسيس نظام بديل له أمر لا بد من حدوثه؛ ولذا لا بد من التعامل والتعاون مع الولايات المتحدة، وأن التقارب يجب أن يبدأ خلال العمليات العسكرية، وفي الفترة التي سيتم فيها تشكيل الحكومة الجديدة، أما الاتجاه الثالث والأخير فيدعو لحياض إيران في هذه المسألة أسوة بالمسلك الإيراني الناجح في حرب الخليج الثانية¹⁴⁸.

حتى اللحظة الراهنة يقوم الموقف الإيراني تجاه المسألة العراقية على رفض إيران للتدخل الأمريكي في العراق - كما كرر خاتمي أكثر من مرة - حيث إن في ذلك تقنين سابقة دولية خطيرة، وأن إيران تعارض أي تحرك من طرف واحد لحل المشاكل الدولية. وشككت إيران في الدوافع الأمريكية المعلنة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية؛ حيث إن العراق سبق واستخدمها ضد إيران ولم تتحرك الولايات المتحدة. كما عارض فكرة وجود حاكم عسكري أمريكي في مرحلة ما بعد صدام، وأكد على ضرورة أن يقوم أي تغيير على شعب العراق المستضعف¹⁴⁹.

يبدو أن اهتمامات الأجنحة الإيرانية امتدت إلى أمريكا اللاتينية عندما احتاج تدعيم سعر النفط إلى ذلك. ففي مجال السياسات النفطية المستقلة، حاولت إيران التعاون مع فتزويلا؛ ولذا أرجع بعض المراقبين الموقف الأمريكي المتخاذل من حكومة فتزويلا المنتخبة إلى هذه المحاولات المشتركة لتحسين السوق البترولية، وهي الأهداف التي تتعارض في النهاية مع المصالح الأمريكية الاقتصادية الحيوية.

وكان شافيز قد زار طهران في 21 أكتوبر 2001 وعقد مفاوضات مع خاتمي لتحسين سعر البترول، والعمل

الاختلافات ستكون اتحاداً قوياً ينشر الهدوء والسلام في العالم، كما لا بد من تقوية دور التنظيمات الدولية¹⁵⁷.
وظهرت دعوة خاتمي لحوار الحضارات كإحدى الآليات الفعالة التي استخدمتها السياسة الخارجية الإيرانية قبل 11 سبتمبر بنجاح لإحداث تفاعل إيجابي مع عالم ما بعد الحرب الباردة. ولكن جاءت أحداث سبتمبر، والحرب الأمريكية ضد الإرهاب، والحرب في أفغانستان، ثم الحديث عن ضرب العراق الآن لتسهم في انتكاسة هذه الدعوة، ليس من منطلق نخلي إيران عنها، بل من المنطلق عدم ملائمة البيئة الدولية الحالية لها. فقد فشلت محاولات تحسين العلاقات الإيرانية الأمريكية التي كانت قد ظهرت في نهاية عهد كلينتون. وتفجرت بقوة دعوة صراع الحضارات لتحاوّر دعوة خاتمي المواجهة الخاصة بالحوار بينها¹⁵⁸. في رسالته الموجهة إلى سكرتير الأمم المتحدة عقب الأحداث مباشرة، أعرب خاتمي عن أسفه "أن يقع الهجوم الإرهابي الأعنف والأكثر همجية في عام حوار الحضارات والذي بذلك يفتح الطريق أمام صراع الحضارات والثقافات ويعوق عملية الحوار على المستوى المحلي والدولي"¹⁵⁹.

وفي المقابل زاد اهتمام الخطاب الإيراني بحوار الحضارات عقب أحداث نيويورك وواشنطن في محاولة لإبراز وجهة وجدوى تبني هذا المفهوم في هذا العالم المضطرب، وأشار وزير الثقافة الإيراني إلى أن فكرة حوار الحضارات ليست نظرية، بل بإمكانها أن تكون أساساً لسلوك سياسي، وفي نفس الوقت هناك إدراك للمصاعب التي يضعها المناخ الدولي الحالي أمام مشروع حوار الحضارات؛ حيث تضيق فرص الحوار بين أطراف تتجاهل ثقافة وحضارة الطرف الآخر.¹⁶⁰ ولقد صرح عطاء الله مهاجراني: بأن تداعيات الأحداث الأمريكية من الممكن أن تكون دليلاً على أننا نواجه حرباً بين الثقافات والحضارات وأنا لسنا بصدد إجراء حوار فيما بينها. وإذا أردنا عدم تكرار هذه الحوادث فنحن بحاجة إلى حوار الحضارات للخروج من الأزمة الحالية؛ فمرتكي هذه الحوادث إما أنهم

منها من دوائر صنع القرار المحافظة¹⁵⁴. كما طبقت بعض التحليلات الإيرانية الأوضاع الدولية المعاصرة بتلك السائدة في الثلاثينيات من القرن الماضي، وترى أن أصحاب السلطة الأمريكيين لا يختلفون كثيراً "في سياساتهم الكاذبة" عن النازيين في هذه الفترة، وأن هؤلاء المسئولين والكثيرين من الشعب الأمريكي ليسوا سوى لعبة في يد السياسيين تجار الأسلحة والعسكريين ضيق الأفق الذين أنتجوا ما يسمى بإستراتيجية السبق أو المبادأة المصحوبة دوماً بعمليات وقائية. يظن بوش وفريقه أن إستراتيجية الردع تخص فقط الأنظمة التي تتمتع بقدرات محدودة وضعيفة، وتجعل الإدارة الأمريكية في حالة رد فعل فقط في حين أن الإستراتيجية الأولى تجعلها في حالة فاعلة واستعداد دائم. ولا تؤمن هذه الكتابات الإيرانية بأنها خطوة دفاعية ولدت عقب أحداث سبتمبر، إنما هي في الواقع خلاصة أربع سنوات سابقة من عمل الخبراء العسكريين والمخابرات الأمريكية بقيادة البنجاحون ورامسفيلد¹⁵⁵.

وأطلق خاتمي مسمى "التحالف من أجل الحرب" على ما تتبعه السياسة الأمريكية عقب 11 سبتمبر، ويرى أنها إستراتيجية تقوم على القوة العسكرية والدعوة إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتي بدأت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ونهاية نظام ثنائي القطبية، وهي أيضاً سياسة لجعل العالم أحادي القطبية أمراً واقعاً¹⁵⁶. وطوال فترة ما بعد 11 سبتمبر جدد خاتمي مطالبته بإنشاء "تحالف من أجل السلام" الذي يستطيع تحقيق الحرية والأمن والاستقرار، وليس التحالف من أجل الحرب، وشدد على التعدد والتنوع في عالم اليوم، وأنه لا يمكن توقع أن تنخرط جميع الدول بشكل واحد وأحادي في معسكرين للخير والشر. ويقوم التحالف من أجل السلام على أسس إنسانية من قبل جميع الأمم مع العمل على تدعيم أسباب السلام وطمس العنف والقوة، وأكد مجدداً على الحوار بين الحضارات الذي يطور التعايش بين الأمم. ودعا خاتمي لتكوين اتحاد إسلامي؛ لأن الدول الإسلامية إذا تحطت

حوار الحضارات ليسود الحديث عن الأديان واشتراكها في قيم أساسية.

ترفض طهران التعريف الأمريكي للإرهاب وترى ضرورة تمييزه عن الحق الشرعي للدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال كما صرح كمال خرازي ولذا تعتبر إيران حزب الله والجماعات الفلسطينية المسلحة حلفاءً وليسوا إرهابيين كما يصورهم الخطاب الأمريكي.¹⁶⁶

"إننا لسنا معكم أو مع الإرهابيين"¹⁶⁷ بهذه العبارة الموجزة والموجهة للولايات المتحدة لخص خامنئي الموقف الإيراني عقب 11 سبتمبر. ولقد وصف خامنئي الموقف الأمريكي بأنه "متغطرس" معتبراً أن التعريف الأمريكي للإرهاب خاطيء وغير مقبول، بل واعتبر الولايات المتحدة "غير مؤهلة وغير صادقة لتزعم الحركة العالمية ضد الإرهاب"، كما رفض خامنئي المنطق الأمريكي القائل إن الذين لا يساندون أمريكا هم مع الإرهاب منبهاً إلى وجود حكومات إلى جانب أمريكا أخطر من جميع الإرهابيين. وتوافق موقف خاتمي مع المرشد في رفضه التقسيم الأمريكي للعالم إلى قسمين مع أمريكا أو مع الإرهاب كما انتقد التسرع الأمريكي في إدانة المسلمين والعرب؛¹⁶⁸ حيث رأى أنها تدل على "عقلية تنتمي للقرن الماضي"¹⁶⁹؛

رأى خاتمي أن أحداث سبتمبر تمثل دعوة للعالم للتعامل مع جذور الإرهاب، وأشار أنها بعيدة عن التطورات داخل فلسطين.¹⁷⁰ وأعلن كمال خرازي أن الممارسات العنصرية وغياب ظاهرة العدل من الأسباب الرئيسية التي تساهم في تنامي ظاهرة الإرهاب مؤكداً أن الدين الإسلامي الحنيف يرفض الممارسات الإرهابية تحت أي ذريعة وفي ظل أي ظروف، وأن موضوع حوار الحضارات يعد من أفضل الظواهر الجديدة في العلاقات الدولية للوقوف بوجه الإرهاب، ورفض استغلال الأحداث الأخيرة لتوجيه ضربة للحضارة الإسلامية ومحاربة الشعوب التي تسعى لتحرير أراضيها ونيل استقلالها تحت عنوان مكافحة الإرهاب، وأشار إلى أن العالم أدرك اليوم أن

لا يؤمنون بالحوار ومنطقه أو أنهم يشعرون أن الحوارات التي تتم مزيفة وبلا نتيجة، وفي النهاية لن تفرز هذه الحوارات سلاماً حقيقياً وعادلاً. وتكمن المشكلة الأساسية التي على الحكومة الأمريكية مواجهتها-وفق الرؤية الإيرانية- هي أنها تملئ سياساتها الخاصة على العالم وتقرر لدوله ماذا يصنعون، ولعل هذه الأحداث تدفع المثقفين الأمريكيين والشعب الأمريكي بصورة عامة إلى التأمل وإعادة النظر، خاصة وأن أحداث نيويورك وواشنطن ستضع مفاهيم الأمن والأمن القومي في مواجهة تحد جديد من الناحية النظرية.¹⁶¹

وفي هذا الإطار تحدث خاتمي عن أهمية متغير الدين وفهمه الصحيح، وأنه لا بد من الابتعاد بلغة العقيدة عن الذين أعدوا الأسلحة من الأديان وأن المجتمعات الدينية لا بد أن تلعب دوراً محورياً في الحوار بين الحضارات. ويجب إدخال الدين ضمن الجهود السياسية لحل أزمة الشرق الأوسط والتهديد الإرهابي الحالي، بل إن المناقشات حول حقوق الإنسان يجب أن تأخذ في اعتبارها خلفية العقيدة الدينية.¹⁶² وأكد خاتمي أيضاً أن الإسلام والمسيحية ما زالوا ينظرون لبعضهم بتوحس متبق من الحروب الصليبية وأن حوار الحضارات يعمل على إزالة سوء التفاهم والأحكام المسبقة.¹⁶³ وأكد على الحاجة الملحة لإدراك القيم المشتركة التي يمكن أن تربط الشعوب المختلفة في العقيدة أكثر من تلك التي تفرقهم.¹⁶⁴

استمر إذاً الخطاب الإيراني في تكريس أهمية مشروع الحضارات وإن تم إدخال متغير الدين بقوة أكبر في محاولة للاستجابة للتحديات التي فرضتها التطورات الدولية الأخيرة حتى استخدم في أكثر من موضع مصطلح الحوار بين الأديان: "إذ نعيد التأكيد أن الحوار بين الأديان القائم على تبادل الاحترام والفهم أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين بما في ذلك أبعادهما البيئية والاجتماعية"،¹⁶⁵ وجاء إعلان طهران المؤرخ 10 أكتوبر 2001 قد خلا من لفظ

لصالح الحرب ضد أفغانستان ثم دول أخرى. كما نادى بالاعتماد على سياسيين ذوي أفق أوسع للتفكير لصالح تعاون دولي يحركه الحوار، وليس الحرب، وأنه قد حان وقت التخلى عن السياسيين الغضبي.¹⁷⁸

ترى كثير من الكتابات الغربية خاصة الأمريكية أن الليبرالية والمادية الأمريكية إنما تهدد أسس الجمهورية الإسلامية ولذا فإن كلاً من المحافظين والإصلاحيين يلتقون حول عدة مسائل دولية منها الموقف من الولايات المتحدة.¹⁷⁹ ولكن يمكن ملاحظة اختلاف معنى التهديد الثقافي، فالغرب يراه خوفاً من القيم الليبرالية والديموقراطية وإيران تربطه بمعان أشمل تخص الحياة الاجتماعية والأسرية وليس السياسية فقط ويرون أنهم يقدمون ديموقراطية إسلامية. فلقد أشار الإيرانيون في أكثر من موضع أنهم يؤمنون بالإسلام القائم على الديمقراطية والاستقلالية التي تجعل المسلمين يجددون مصائرهم بنفسهم¹⁸⁰. ولذلك تحتل صورة النموذج الداخلي الذي تقدمه الخبرة الإيرانية أهمية كبرى في مجال التمايز الثقافي الذي تحاول إيران إثباته في عالم اليوم.

2- نموذج إيراني للديموقراطية الإسلامية:

وبالرغم من القيود الواردة على إصلاحات خاتمي إلا أنه نجح في تحسين صورة إيران الخارجية وتقليل عزلتها. وبدأت محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية لطرح نموذجها للديموقراطية أوضح وأكثر فعالية.

داخل السياق الإسلامي، تعد إيران حالياً من أهم الدول التي تطرح نموذجاً للديموقراطية تحاول فيه أن تثبت أن الإسلام والرقابة الشعبية متكاملتان ومتماشيتان. تدرك قيادة الجمهورية الإسلامية الدور الذي تلعبه إيران كنموذج مختلف يقدم طرحاً أيديولوجياً وحضارياً مختلفاً في النظام الدولي المعاصر وما لذلك من تأثير على تزايد الضغوط الدولية خاصة الأمريكية منها وبشكل أحص بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001. فلقد أكد خاتمي أن أهم ما يكره "الأعداء" في إيران هو ما تمثله من نموذج قائم على

أوضاع فلسطين ساهمت في خلق الكثير من بؤر التوتر والاضطرابات في العالم.¹⁷¹ وكثيراً ما أشير في الخطاب الإيراني في الشهور الماضية إلى الممارسات الإرهابية الإسرائيلية في تلميح إلى عدم مصداقية التعريف الأمريكي للإرهاب.

وكان لإيران رؤية خاصة لكيفية محاربة الإرهاب وسبله وآلياته وفاعليه الدوليين.

عقب أحداث سبتمبر، استمر التأكيد الإيراني على أهمية حوار الحضارات وأنه السبيل لحل الأزمة الراهنة، فالحاجة أصبحت ملحة للحوار لحل أزمة الإرهاب. وسعى الرئيس خاتمي إلى تكوين جبهة إسلامية مسيحية تعارض توسيع الصراع المسلح عقب 11 سبتمبر ومن أجل تأسيس السلام الحقيقي والعدل في العالم؛ فكان البابا في روما من أوائل الاتصالات الإيرانية التي أجريت عقب أحداث نيويورك وواشنطن.¹⁷²

لقد شكك خامنئي في النوايا الأمريكية في محاربة الإرهاب وأن لديها أهدافاً أخرى. ولذلك فهي غير مؤهلة لقيادة حملة دولية ضد الإرهاب فيدها ملطخة بجرائم النظام الصهيوني، فمحاربة الإرهاب عملية هامة فهي بمثابة جهاد ولكن يلزمها قائد أخلاقي. وأن الأمم المتحدة جيدة وقد تصلح لهذه المهمة بشرط التخلص من التأثير الأمريكي وتأثير القوى الكبرى.¹⁷³

وأبرز خامنئي أهمية أن تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي بدور مستقل في هذا المجال وإلى ملائمة قيادة الأمم المتحدة لهذه الحركة؛¹⁷⁴ حيث يجب أن تأتي المبادرة في الصراع ضد الإرهاب من الأمم المتحدة وبدون تأثير من الولايات المتحدة والقوى الغربية.¹⁷⁵ لقد دعت إيران إلى تكوين حملة دولية ضد الإرهاب تحت قيادة الأمم المتحدة،¹⁷⁶ تكون بمثابة تحالف لتقوية السلام ويهدف إلى الرحمة ليوواجه تحالف الحرب الذي تأسس على القوة والعنف للقضاء على الإرهاب.¹⁷⁷ وبذلك تكون إيران قد قدمت رؤية بديلة تقف في مواجهة الجهود الأمريكية الحالية لتوحيد العالم

باعتباره مرجعية فكرية لهم.¹⁸³ وفي المقابل أيضاً حرص اليسار الإسلامي على عدم الانقياد في الحملة الإيرانية الداخلية السائدة للهجوم على الولايات المتحدة، واقتصر هجومهم على القضايا التي لا تحتل مهادنة أو انصياعاً لواشنطن مثل الموقف من فلسطين والسلام في الشرق الأوسط والتحامل الأمريكي على إيران بحجة انتهاكها لحقوق الإنسان ودعمها للإرهاب وحيازتها لأسلحة الدمار الشامل.¹⁸⁴

وعلى الصعيد المؤسسي استمر الإصلاحيون في السيطرة على منصب الرئاسة والأغلبية البرلمانية وغالبية مقاعد المجالس المحلية، وفي المقابل مازال التيار المحافظ يسيطر على مؤسسات سياسة أخرى أكثر حيوية مثل منصب مرشد الثورة، مجلس صيانة الدستور، السلطة القضائية، الأجهزة الأمنية والحرس الثوري والباسيز والمؤسسات الاقتصادية العملاقة مثل "بنياذ مستضعفين" و"بنياذ شهيد". وقامت كثير من التحليلات بتصنيف تيار مستقل خاص بالرئيس رافسنجاني الذي ما زال يجوز على رئاسة مجلس تشخيص المصلحة، الأمر الذي يغرى اليسار الإسلامي باستمرار بناء علاقات ودية معه بغض النظر عن الاتهامات المستمرة لتياره بالانتهازية السياسية وبغياب القاعدة الشعبية مما أدى إلى وجود علاقات أقل حميمية بين تيار رافسنجاني واليسار الإسلامي عامة بالمقارنة بما كان سائداً إبان انتخابات خاتمي الرئاسية الأولى.¹⁸⁵

وكانت بعض الأصوات الأمريكية قد بدأت تفقد الأمل في قدرة خاتمي على تغيير النظام -وفق النظرة الغربية- وأصبح التركيز الآن على الصحفيين وعدد من الفقهاء غير الراضين عن النظام. كذلك أكد توماس داشل زعيم الديمقراطيين في الكونجرس الأمريكي "أنه يمكن لبعض الإصلاحيين الدعوة لتطبيق العلمانية والتي معها تتلاشى كل ادعاءات ورغبات الحكومة الإسلامية." حتى إن بعض الادعاءات الأمريكية ربطت بين تصريح بوش وإدراجه إيران في محور الشر كنوع من مناصرة لآية الله متطهري

الاستقلالية والديموقراطية الدينية التي يمكن أن تمثل مصدراً للتقليد لدول إسلامية أخرى.¹⁸¹

إذا ما تم النظر في أهداف الثورة الإيرانية" الاستقلالية، الجمهورية الإسلامية، الحرية" فإننا سنلاحظ أن الأولى قد تحققت من خلال سياسة خارجية إيرانية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، أما الجمهورية الإسلامية فقد تم تأسيسها عقب الثورة وتدعم النظام السياسي بحيث تخطت مخاطر الانهيار، ولكنها جمهورية إسلامية في حاجة إلى تدعيم الحرية.¹⁸² أصبحت قضية الحرية السياسية إذاً منذ تولى خاتمي السلطة تحتل قمة أجندة الاهتمامات القومية الإيرانية.

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الرؤية الغربية وخاصة الأمريكية لمفهوم الإصلاح تختلف بشكل جوهري عن تلك التي يؤمن بها الإصلاحيون الإيرانيون؛ فقضية الإصلاح داخل إيران تدور في إطار من الاعتراف بشرعية واستمرارية الشكل الإسلامي للنظام السياسي وينحصر نطاق التغيير المستهدف في درجة أكبر من الحرية السياسية سواء داخل المؤسسة السياسية ذاتها بالمطالبة بدور أكبر لرئيس الجمهورية أو خارجها من خلال تدعيم حرية الصحافة وزيادة مصداقية العملية الانتخابية بالذات على مستوى الترشيح. إذاً هو جدل في أساسه حول آليات عمل النظام الإسلامي وليس إحلاله بنظام آخر علماني كما تصور بعض التحليلات الغربية.

على صعيد المرجعية العقائدية فإن التيار الإصلاحية في عام 2002 استقى مرجعيته مرة أخرى من فكر على شرعي مثل منظمة مجاهدي خلق إبان الثورة الإيرانية، كما ضم فئات تقرأ بشكل نقدي فكر الخوميني حتى إن أحد رموز هذا التيار صادق الحسيني ذكر بأن القداسة سقطت عن كافة الرموز في إيران اليوم، وانعكست ليبرالية اليسار الإسلامي الحالي في إعادة تقييم والنظر إلى جلال الأحمد الذي تحول من الماركسية إلى الدفاع عن الأصالة الحضارية والثقافية الإسلامية دون الانحياز للمؤسسة الدينية الرسمية

الذي أعلن استقالته المسببة والتي انتقد فيها كثيراً من الممارسات السياسية للجمهورية الإسلامية. وذلك لأن بوش يبدي تأييده ودعمه لأشخاص مثل آية الله طاهري؛ فهو رجل دين غير راض عن النظام.¹⁸⁶

كان تيار الوسط الذي نادى به خاتمي يركز على الدعوى لإقامة الديمقراطية الإسلامية والتوقف عن محاربة الديمقراطية باسم الدين والعكس صحيح أيضاً. واعتبر كثير من المراقبين أن مثل هذا التيار يعد الأمل في إنقاذ الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قطبية المتطرفين سواء من الإصلاحيين أو من المحافظين. وكان الهدف خلق نموذج يحتذى به في العالم الإسلامي. وجاءت أحداث 11 سبتمبر بمثابة انتكاسة للدعوة الخاتمية على المستوى الداخلي أيضاً بسبب حدة المواجهة بين المتشددين داخل كلا الجناحين المحافظ والإصلاحي: الأوائل يدعون للمصالحة مع الولايات المتحدة والآخرين يعتبرون هذه الدعوى جريمة يجب أن يعاقب عليها القانون ووصل التطرف إلى درجة التلويح بفرض حالة الطوارئ لمواجهة التهديدات الأمريكية، وعلى الجانب الآخر اعتبر الإصلاحيون أن إعلان حالة الطوارئ بمثابة انقلاب عسكري ضدهم. ووسط هذا المناخ المتصاعد توتره تراجع احتمال بروز تيار الوسط الذي كان يعول عليه كثيراً خاتمي، وتراجع معه مشروع النهوض بالجمهورية الإسلامية.¹⁸⁷

ثمادى بعض المحللين في تقييم الوضع الراهن داخل إيران باعتبار أن التطورات الداخلية تعيد طرح تساؤل رئيسي من جديد: "إلى متى سوف تستمر الجمهورية الإسلامية؟"، ومن أهم الأحداث الداخلية التي تركت انطباعات سلبية أو دلالة على خطورة المرحلة الحالية في حياة النظام السياسي الإيراني هما: اضطرار الرئيس خاتمي إلى الدخول في مرحلة جديدة من الصراع ضد التيار المحافظ من خلال إعادة فتح معركة صلاحيات رئيس الجمهورية وثانيها- تفجر قضية استقالة آية الله متطهري الكائن تحت الإقامة الجبرية. وكان للمعركة التي فجرها استقالة آية الله

طاهري أبعاد أخرى هامة؛ حيث عبرت عن صراعات آيات الله داخل التيار المحافظ خاصة بين رجال الدين الذين هم الركن الأساسي لنظام الجمهورية الإسلامية. وقد عكست رسالة استقالة طاهري التي وجهها إلى الأمة الإسلامية بكل ما تعنيه من تجاوز للقيادة ووضع الخلاف على قاعدة الحاكمية الشعبية مدى عمق الأزمات التي تواجه الجمهورية الإسلامية وأبعاد الأزمة البنوية للنظام. وكان آية الله طاهري قد أشار إلى أنه "إذا كانت مصلحة الدولة تكمن في العدل والحرية فإننا نشاهد وأدما على مدى السنوات الماضية". ورأى د. محمد السعيد إدريس أن هذه الشهادة بالرغم من تعكسه من درجة كبيرة من الحرية إلا أنها تحتوي طعناً خطيراً في شرعية الجمهورية الإسلامية.¹⁸⁸

في الوقت الذي لم يزد الانشقاق بين المحافظين والمعتدلين في النظام الإيراني الحاكم، ازداد بوضوح التباين داخل الحركة الإصلاحية خلال العام المنصرم، ففتاوت نظرة إصلاحي النظام عن رؤية إصلاحي المجتمع المدني خاصة فيما يتعلق بسرعة تطبيق الإصلاحات المطلوبة والأساليب الأنسب لتحقيقها.

تسعى الحركة الإصلاحية "الرسمية" إلى قيام دولة إسلامية ديمقراطية: جمهورية إسلامية جديدة يقبلها الشباب والمرأة وكثير من المواطنين الذين يبغون التقليل من الرقابة على الأبعاد الخاصة بحياتهم، فلقد تغلغت الحركة الإصلاحية إلى روح المجتمع الإيراني، وبرز معنى التمكين واتخذ الإصلاح طريقه بالرغم من القيود التي يفرضها أنصار النظام القديم¹⁸⁹؛ فبالرغم مما تعانیه الحركة الإصلاحية من عثرات إلا أنه من المستحيل العودة لمرحلة ما قبل 1997، فأيران تعيش إحدى أكثر فتراتها ديناميكية في تاريخها المعاصر والتغيير يحدث في كافة مناحي الحياة¹⁹⁰. ولكن فقدت الحركة الإصلاحية على المستوى غير الرسمي - مستوى المجتمع المدني- صبرها وأصبحت تبغي نفس الأهداف ولكن بسرعة أكبر وباستخدام أساليب شعبية ضاغطة. فجاء خطاب الإصلاحيين داخل النظام الحاكم

أكثر مهادنة للمحافظين ورغبة في تلافى مواجهات حاسمة معهم.

سيطر الجدل حول صلاحيات الرئيس الإيراني الدستورية على المسرح السياسي الإيراني كانت ساحتها الرئيسية مجلس الشورى الإيرانية، ودار فيه حوار بين رؤوس السلطة التنفيذية والقضائية. سعى خاتمي في أغسطس إلى تمرير مشروع قانون في المجلس يقوى من سلطاته في الدولة كما يهدف الدستور. وأعلن أن بعض القوى الداخلية تسعى لتقليص قوته على عكس الاحتياطات الدستورية. ويرى أنه كرئيس للجمهورية الإسلامية عليه واجبان: أن يمسك بلجام الحكومة ويضمن تطبيق الدستور. ولذا فهو يحزن أن يرى انخساراً مستمراً لحق الرئيس في ضمان تنفيذ الدستور. ويحزن أن يرى تجاهل ملحوظاته في عدة مناسبات عن الانتهاكات الدستورية. وأشار إلى أنه لا يتمتع بالحقوق التي وافق عليها المجلس في ظل رئاسة خامنئي، والتي تعطيه حق التدخل في المسائل الخلافية عندما تتطلب حداً أدنى من المراجعة من قبل إدارة الأمن القومي¹⁹¹.

في 24 سبتمبر قدم خاتمي مشروعه المطول لدعم سلطاته التنفيذية إلى المجلس من خلال نائبه للشئون البرلمانية والقانونية. يعيد مشروع القانون تعريف امتيازات الرئيس بالتركيز على حقه في تحذير أى من المسؤولين في السلطات الدستورية الثلاث، وفرض عقاب عليه في حالة عدم مبالاته بذلك. وتراوحت ردود الفعل: فالبعض رآه قانوناً غير دستوري لتدخله في سلطات أخرى في الدولة في حين رحب به فريق آخر لما ستيحه للرئيس خاتمي من صلاحيات تمكنه من تنفيذ وعوده بإنشاء حكم القانون والمجتمع المدني¹⁹². ففي أكتوبر 2001 أكد كاروي رئيس المجلس على السلطات الدستورية للرئيس حيث إن "الرئيس مكانة خاصة في الدستور"، وأن الدستور الإيراني فرض عليه مهمة حمايته. واندلع النقاش حول هذه القضية الجدلالية عندما عارض خاتمي القبض على ومحاكمة بعض

النواب البرلمانيين نتيجة لآرائهم وتجاهل حصانتهم التي منحها لهم الدستور، بل والحكم على النواب الثلاثة بالسجن بمدد مختلفة، وما زالت القضايا في الاستئناف. وفي رسالة شهرودي لخاتمي رداً عليه أشار إلى أن القضاة مستقلون في تفسيرهم للدستور، وأنه لا يملك سلطة فرض تفسير معين عليهم. وذلك بخلاف ما سبق وصرح به كاروي من أن الرئيس باعتباره ثاني أكبر سلطة في الدولة بعد المرشد فإن له الحق في الإشراف على التنفيذ الصحيح للقوانين¹⁹³. وفي نهاية عام 2002 تم تمرير مشروع الانتخاب ولم يحسم بعد الجدل حول المشروع الآخر الذي تقدم به خاتمي حول صلاحياته الدستورية.

عاصرت إيران في عام 2002 جدلاً أوسع، امتد ليشمل قطاعات أوسع من المجتمع المدني خاصة الشباب، فيه تمت مناقشة ضرورة تدعيم الحريات السياسية وتدعيم حماية حرية الرأي. خبرت الحركة الإصلاحية خلال حياتها القصيرة فترات انخسار، وأخرى ازدهار طبقاً لموقف المعسكر المحافظ من قضية الحريات، ممثلة خاصة في حرية الصحافة. ولكن غالباً ما تجيء النهضة الإصلاحية على يد الطلبة الذين أصبحوا بحق جنود الصف الأول في المواجهة.

وينظر المنظرون الأيدولوجيون المحافظون للولايات المتحدة كتهديد حالي فهدى وإسرائيل آخر الشياطين الذين ما زال معترفاً بهم. ويعد التهديد الثقافي الأمريكي الأخطر من وجهة النظر المحافظة؛ حيث يرون أنه إذا فتحت الأبواب، سيتم التأثير جذرياً خاصة أن درجة التعاطف مع الغرب وقيمه أوضح وأكبر من معارضة النظام لدى الشباب. ودلل بعض المعلقين بإعلان لجنة التنسيق لحركة الطلاب في 21 مارس الماضي (بداية العام الإيراني) حينما رفضوا بلهجة قوية شعار الموت لأمريكا وحرقت علمها في إطار مسيرة كبيرة للتعاطف مع ضحايا 11 سبتمبر، والتي لاقوا فيها معاملة سيئة من القوات الحكومية. لقد امتزجت أوجه الحدائة مع الشباب الذي يمثل قطاعاً كبيراً ومتنامياً من الشعب الإيراني¹⁹⁴. إن الشباب أصبح يقود حركة

المعارضة ضد النظام، أو تحول على الأقل إلى أن يكون هو القوى الإصلاحية الرئيسية أو التي يرتكن عليها الإصلاحيين.

وقد أثنى الرئيس خاتمي على الحركة الطلابية باعتبارها "عملية ديموقراطية حقيقية تتمتع باستقلالية، ولا ترتبط بأي من مراكز السلطة في إيران"، وأنها رمز الديناميكية والبحث عن الحرية كما أنها تسعى إلى الاعتدال في رؤيتها السياسية، ونادى بالمبادرة بحوار يجادل العلاقة بين الدين والحرية.¹⁹⁵

وبدأت اضطرابات الطلبة منذ، 1999 ولكنها وصلت إلى قمته في نوفمبر 2001 بعد مباراة كرة قدم، وألقى القبض على أعداد كبيرة. وفي نهاية سبتمبر 2002 أرسل جماعة من الطلاب خطاباً مفتوحاً للرئيس خاتمي مطالبين بمجدية وعوده الإصلاحية أوترك السياسة؛ حيث صرح الاتحاد الإسلامي للطلبة في جامعة طهران، وكلية العلوم الطبية أنه إذا اعترض مجلس صيانة الدستور على مشاريع القوانين التي تعرف السلطات والواجبات الرئاسية، والخاصة بقانون الانتخاب فعلى الرئيس ترك السياسة لأنه لم يستطع تجسيد وعوده وشعاراته الإصلاحية، كما طالبه الخطاب بمخاطبة الجماهير وتعريفها بمن يحول دون تطبيق الدستور، وطالب بزيادة المخصصات المالية للتعليم والبحث العلمي.¹⁹⁶

بل وتحدى الطلبة الجناح المحافظ بإعلانهم أنهم سيقومون بإجراء استفتاء على مستقبل الجمهورية الإسلامية؛ خوفاً مما أثير عن وجود تحالف دقيق بين المحافظين والإصلاحيين الرسميين. وأعلن زعيم الطلبة داخل مكتب الوحدة التضامنية أن قرارهم بإجراء مثل هذا الاستفتاء بين الطلبة إنما جاء رداً على اتهامات المحافظين بأن موقف الطلبة متناغم مع الموقف الأمريكي. كما أنه جاء رداً على قرار المحكمة الثورية الإسلامية بالقبض على ثمانية من زعماء الطلبة بتهمة الإضرار بالأمن. وتم الإفراج عن أربعة منهم، وإن كان عليهم جميعاً المثول أمام المحكمة.

ويشير المحللون السياسيون إلى أن الطلبة قد أبعدهوا أنفسهم عن خاتمي والإصلاحيين؛ لأنهم من وجهة نظرهم ضعفاء، وغير فعالين، أو مؤثرين ولذا فإن دعوتهم ربما لا يرحب بها المعسكر الإصلاحي الحالي أيضاً. وفي هذا السياق دعا خاتمي المحافظين لتوحيد الصفوف مع الإصلاحيين لتمرير مشروع القانون المطروحين أمام المجلس، والتي تهدف لتجسيم بعض سلطات مجلس الأوصياء في مقابل زيادة بعضها للرئيس.¹⁹⁷

وجاءت قضية آقاجاري لتكرس من الجدال الدائر بين النظام من جانب والحركة الإصلاحية داخل المجتمع الإيراني حول حرية الرأي. وقد شبه آقاجاري في محاضرة بعنوان البروتستانتية الإسلامية السلطات الزمنية التي يتمتع بها حكام إيران بتلك التي كان يجودها الآباء الكاثوليكين في العصور الوسطى¹⁹⁸. وهو الأمر الذي أثار كثيراً من الجدال السياسي ثم تحول إلى مشاكل قانونية أدخلت أبعاداً جديدة للمناقشات الدائرة بين الإصلاحيين والمحافظين. وقد مرت هذه القضية بمرحلتين رئيسيتين: الأولى جاء فيها الرد الرسمي من قبل التيارين ناقداً لمقولات هذا المفكر ولكن بعد تأزم الموقف بصدور أحكام قضائية مبالغ فيها وردود الفعل الجماهيرية خاصة الطلابية القوية بدأت القيادات الإيرانية في تهدئة الموقف.

في البداية انتقد خاتمي إهانة الفقهاء باسم الإصلاح؛ فلا يتوقع أي شيء من الأعداء إلا إضعاف العلماء والقيادة الدينية للفقهاء الشيعة. وجاء ذلك رداً على نداء الصحفي هاشم آقاجاري لإعادة الهيكلة الدينية بعد أن شبه المقلدين بالقردة. وأثارت هذه التصريحات بعض من نادوا بتدخل القضاء ضد الصحفي المفكر. وصرح خاتمي أن المتقف الحقيقي هو من عمل على تقوية النظام الإسلامي، والمؤسسة الفقهية والمسلم والثوري الحقيقي هو من كان نقده بهدف الإصلاح وليس إضعاف الفقهاء.¹⁹⁹

ثم تطورت ردود الفعل الرسمية لقضية آقاجاري، فأعلن خامنئي أن حماية النظام الإسلامي هي أهم واجب

هذا الحكم مظاهرات آلاف الطلبة السلمية. وطالبهم خاتمي بالهدوء وألا يعطوا المبررات "هؤلاء الناكرين لمبادئ الجمهورية الإسلامية". في حين أكد الزعيم على ضرورة إتباع القنوات القانونية، وأنه إذا جاء يوم لا ترغب أو تستطيع فيه الأفرع الحكومية الثلاث حل مشاكل أكبر، تستدعي القيادة الجماهير إلى الساحة لحل المشاكل²⁰².

ومن القضايا الأخرى التي تمس الحرية السياسية قضية إبراهيم يزدي؛ حيث يقف زعيم حركة تحرير إيران أمام المحكمة الثورية بتهمة الإضرار بالأمن القومي. وقبلها ذكرت بعض التقارير أن محامي أعضاء هذه الحركة قد تم إيقافه بتهمة نشر أكاذيب عن المحكمة الثورية لتهران²⁰³.

استمرت الحكومة الإيرانية في تبنيها لسياسات الليبرالية الاقتصادية، فلقد نادى خاتمي بحركة جريئة تجاه الخصخصة؛ حيث إن القطاع العام أقل قدرة من القطاع الخاص؛ حيث إنه لا بد من تحريك الشروط المسبقة للاستثمار والإنتاج. وأعلن أن حكومته تجاهد من أجل تطوير الخصخصة والتخفيف من مسؤوليات الحكومة²⁰⁴. وإن حظت السياسات الاقتصادية للجمهورية الإسلامية بأهمية كبرى خلال العام المنصرم، إلا أن القضايا السياسية وخاصة المتعلقة بالحريات احتلت قمة أولويات الأجندة القومية الإيرانية، كما أنها ظلت محور اهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية. بشكل عام كثرت تصريحات المسؤولين التي تتحدث بطريقة أو أخرى عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين أفرع النظام الثلاث، وعن ضرورة محاربة الفساد.

شهدت الساحة الإيرانية الداخلية تغييراً ممتداً مستمراً ولكنه ليس بالجديد. فبغض النظر عن أحداث سبتمبر، كان الجدل داخل الجمهورية الإسلامية دائراً حول عدة قضايا خلافية. ربما أسهمت فقط هذه الأحداث في تكريس النقاش حول الحوار مع الولايات المتحدة وجدواه، ومر بمراحل مختلفة بحسب تطور الموقف الدولي. يمكن القول إن انعكاس أحداث سبتمبر في الداخل الإيراني اقتصر على تكريس القطبية داخل النظام وإحيائها، ولكن ليس

على المسؤولين في الأفرع الحكومية الثلاث. وأضاف أن السلطة القضائية لا بد أن تعمل بحذر حتى لا تعطى حججاً ومبررات للأعداء لتحدي أداء النظام القضائي. واعتبر ذلك تعليق المرشد على حكم محكمة في هامدان بالحكم بالموت على الأستاذ الجامعي، وكانت محكمة محلية قد حكمت عليه بالنفي في صحراء مدن طاباس وزابول وجوناباد، وحرمة من التدريس لمدة عشر سنوات. ووجه حديثاً إلى وزير العدل أشار فيه إلى أهمية استعانة المسؤولين بالقوانين ولكن على القيادة أن تعتمد على القوى الشعبية عند الضرورة لتلافي المشاكل²⁰⁰.

وفيما اعتبر نقلة انفتاحية فيما بين المحافظين، عندما هاجمت صحيفة جمهوري إسلامي المحافظة التابعة للمرشد عدم انصياع السلطة القضائية لتوجيهات خامنئي، وما وصفته "بعدم طاعتها المتعمدة". بل رفض القطاع المتشدد داخل المحافظين هذا الحكم من منطلق أنه مثير للطلبية. وأعلن المدعي العام أن من حق آقاجاري أن يستأنف في غضون المدة القانونية، وهي العشرين يوماً. ولكن آقاجاري رفض ذلك لأنه يعتبر نفسه بريئاً والمحكمة التي حاكمته غير مختصة. وتوجه معظم النقد إلى شهرودي رئيس السلطة القضائية لأنه أخرج السلطة من تحت يد خامنئي الذي عينه لصالح رافسنجاني رئيس مجلس تشخيص المصلحة الذي تصفه بعض التحليلات بأنه زعيم الجناح الراديكالي للمحافظين الآن. ومن المؤشرات الأخرى الهامة على الانشقاق داخل المعسكر المحافظ ما قدمه كثير من أئمة الجمع من دعم للحكم بالموت على آقاجاري²⁰¹.

في نفس الوقت وصف خاتمي الحكم بأنه "حكم غير لائق"، "وإني شخصياً لا أوافق على مثل هذه المواجهات"، وأضاف أنه من الصعب إصدار الحكم على مسألة أيديولوجية، خاصة إذا تم النظر في سجل الشخص المحكوم عليه وفي تصريحاته التي عند تفسيرها بطريقة معينة لا نجد خطأ فيها. وأعلن عن أمله "أن هذا الحكم الذي يبدو غير قابل للتنفيذ لا ينفذ" وأن تحل هذه المشكلة في أقرب فرصة. وأثار

بشكل مغاير ومختلف عما اعتادته العلاقة المتذبذبة بين الطرفين.

- خاتمة:

تداخلت الأبعاد الأيدولوجية والقيمية مع الجوانب السياسية والاستراتيجية، لتشكل نظرة هذه الدراسة إلى النسق الداخلي والخارجي لكل من تركيا وإيران ما بعد 11 سبتمبر. وتشابهت واختلقت الدولتان في استجابتهما لأحداث واشنطن ونيويورك انطلاقاً من التداخل والتشابك الكبير لهذه المتغيرات المختلفة.

قبل 11 سبتمبر مثلت تركيا نموذجاً للحليف الإسلامي المثالي بالنسبة للولايات المتحدة، في حين كانت إيران على النقيض من ذلك مثالاً للدولة المناوئة والمعارضة للسياسات الأمريكية. وامتد كل من التحالف والرفض ليشمل ليس فقط المستوى السياسي والاستراتيجي بل أيضاً الأيدولوجي والثقافي والحضاري. ولم يتغير الوضع كثيراً بالنسبة للدولتين بعد 11 سبتمبر. فبالرغم من بعض التغيرات العارضة التي فرضها تطور الأحداث الخاصة بكل فترة إلا أن الاتجاه العام للنموذجين لم ينحرف عن مساره الأساسي.

فما زالت تركيا تعد نموذجاً للإسلام المعتدل حتى إن الدول الإسلامية التي تريد تحسين صورتها ومكانتها لدى الإدارة الأمريكية تحاول التشبه بالنموذج العلماني الرائد المقدم من قبل جمهورية أتاتورك، مثال حي لذلك ما جاء على لسان الرئيس الباكستاني بأنه يقتدي بعلمانية تركيا لتقدم إسلام معتدل. إنه نموذج تبغي الولايات المتحدة تعميمه. وفي إطاره يمكن قبول وصول حزب إسلامي للحكم وفقاً لقواعد اللعبة السياسية التي تسمح للانتخابات أن تغير الحكومات طالما أن الطابع العلماني محمي ومؤمن. إنه تداول للسلطة تحكمه هوية علمانية ثابتة ومستقرة. ومن الصعب التكهن إذا ما كان لأحداث سبتمبر دور في تسهيل وصول حزب ذي توجه إسلامي إلى السلطة، فبالنظر إلى: الحالة المتردية للأحزاب الأخرى، تردى الأداء الحكومي

خاصة في مواجهة أزمة اقتصادية طاحنة والقاعدة الاجتماعية العريضة للحزب ذي التوجه الإسلامي، من السهل القول إن هذا التطور كان مآله الحدوث عاجلاً أم آجلاً. ولكن لا يمكن إغفال الدور المساعد للضغط الأمريكي، على المؤسسة العسكرية التركية لتسمح لحزب التنمية والعدالة بدخول الانتخابات حتى لا تزيد التوتر على الساحة التركية. ولعل الحديد جاء في نسبة التصويت التي حصل عليها هذا الحزب وسمحت له بتشكيل الحكومة منفرداً.

وفي داخل إيران أيضاً، لم يحدث تغيير كبير: ما زالت نفس القضايا تدور في نفس فلك الإصلاحيين والمحافظين، إلا أن تطورات السياسة الأمريكية عقب 11 سبتمبر كرسست من الجدل حول قضية العلاقة مع الولايات المتحدة. ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين حتى الآن: مرحلة الحرب في أفغانستان، ومرحلة ما بعد أفغانستان أو مرحلة توجيه الضربة للعراق، إذا جاز القول؛ ففي المرحلة الأولى زادت احتمالات حدوث تغيير في العلاقات الأمريكية الإيرانية واتسعت مطالب الإصلاحيين الداعية للحوار مع القطب الأمريكي وساعدت طبيعة المرحلة في تدعيم مطالبه، ثم جاءت تصريحات بوش المعادية لإيران عقب حسم المعركة على الأرض الأفغانية واستمر خلالها الانقسام حول ضرورة الحوار مع الولايات المتحدة ولكن في ظل اهتزاز قوة حجة ومبررات الخطاب الإصلاحية التي كان يتمتع بها من قبل.

ولعل أهم تطور داخلي شهدته الساحة الإيرانية هو اتساع التمايز داخل الإصلاحيين ليس حول الأهداف بقدر ما هو حول الوسائل وسرعة التطبيق. بدا هناك من يمكن تسميتهم بالإصلاحيين الرسميين المرتبطين بالنظام ذاته وكان خطاهم أكثر مهادنة ويؤمن بالتغيير من داخل الهياكل المؤسسية الرسمية، في حين أن الإصلاحيين خارج النظام وداخل المجتمع المدني - خاصة الحركة الطلابية-، فظهروا باعتبارهم القوة الدافعة الرئيسية للتيار الإصلاحية، التي

تؤمن بأهمية الضغط الشعبي من خلال المظاهرات لإجبار المحافظين داخل النظام على أحداث التغيير المطلوب. ولكن احتفظ النظام الإيراني بقدرته على احتواء هذه الأزمة حتى الآن.

استمرت إيران تحاول أن تقدم نموذجاً للديموقراطية الإسلامية وتركيا تسعى لإثبات علمانية نموذجها حتى في ظل حكومة يشكلها حزب ذو توجه إسلامي، الأولى تهدف لتقديم رؤية مختلفة عن الرؤى الغربية، والثانية تبغى إثبات أحقيتها في الاندماج مع الغرب. بالرغم من هذا التباين في المتغيرات الأيدولوجية التي تسوثر في موقف الدولتين ما بعد سبتمبر، إلا أنهما اتفقتا على ثبات المسار القيمي لنموذج كل منهما بل دعمت هذه الأحداث من رغبتهما في إثبات نجاح رؤيتهما.

سيطرت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب على السياسات الأمريكية تجاه أقاليم العالم المختلفة خاصة العالم الإسلامي وتداخلت وأثرت في رسم الاستراتيجيات الأمريكية للمرحلة القادمة خاصة على مستوى تحديد أسباب التحرك المعلنة. واقرنت معظم إن لم يكن جميع المبررات الشرعية بمحاربة الإرهاب، الأمر الذي اكسب الصراعات الدولية أبعاداً قيمية وثقافية لا يمكن إغفالها، نابعة من الخلاف حول تعريف الإرهاب وأسبابه وسبل مقاومته. وفي هذا السياق تباينت كل التباين المواقف التركية والإيرانية.

اتضح التناسق الكبير بين الرؤية التركية والأمريكية: في رفض أي مبرر لقتل المدنيين، وإعلاء قيمة الأمن على قيمة الحرية، ضرورة المواجهة الأمنية والقضائية والعسكرية، الترحيب بالدور الأمريكي لقيادة الحملة الدولية ضد الإرهاب وتقارب الخطابين عند توجيه النقد للدول الأوروبية وإن اختلفت الأسباب لدى كل منهما. وكان عدم الاندفاع في إدانة السلطة الفلسطينية والفلسطينيين وحدهم هو ساحة التمايز الرئيسية بين الدولتين في هذا السياق، فلقد حملت الحكومة التركية الطرفين: الفلسطيني

والإسرائيلي مسئولية تصعيد العنف في الوقت الذي أدانت فيه عمليات العنف التي ارتكبتها الطرفين فإنها وصفت العمليات التي تقوم بها التنظيمات الفلسطينية بالعمليات الانتحارية وليس الاستشهادية، وهي بذلك وإن لم تتطابق مع الرؤية الأمريكية الرسمية إلا أنها حافظت على قدر من الأرضية المشتركة.

وعلى الجانب الآخر جاءت الرؤية الإيرانية لتعريف الإرهاب وأسبابه وطرق مقاومته متناقضة مع الرؤية الأمريكية، فركزت على ضرورة التفرقة بين الإرهاب وأعمال مقاومة الاحتلال المشروعة، على مفهوم عدم العدالة وربطه بالسياسات الأمريكية كأحد أسباب ظهور الأعمال الإرهابية، وشككت بل ورفضت قيام الولايات المتحدة بدور الفاعل الرئيسي القائد للحملة الدولية ضد الإرهاب وربطت هذه المهمة بالتنظيم الدولي والأمم المتحدة بالذات، رحبت بالتفهم الأوروبي النسبي لخصوصية الأوضاع في الشرق الأوسط واهتزاز الدعم الأوروبي للممارسات الإسرائيلية وبالطبع كانت النظرة مختلفة تماماً في توصيف أعمال المقاومة الفلسطينية والدعوة إلى دعمها.

على مستوى القضايا الخارجية السياسية، استطاعت تركيا حسم التحدي الخارجي بطريقة أسهل من التحديات الداخلية التي مازالت في طور التطور. وبالرغم من الأحداث الحسام فإن الاستمرارية داخلياً وخارجياً كانت واضحة للغاية في تركيا. اجتازت ثوابت السياسة الخارجية التركية اختبارات هامة خلال عام 2002: اختبار خارجي ممثلاً في تداعيات 11 سبتمبر واختبار داخلي ممثلاً في وصول حزب العدالة والتنمية إلى تشكيل الحكومة بمفرده، ولعل التأثير الرئيسي لأحداث سبتمبر هو في تحجيمها لأي تحول متوقع في السياسة الخارجية كان من السهل حدوثه في ظل حكومة حول لولا أن التيار الجارف الذي خلقته أحداث سبتمبر يجعل من الصعب على أي حليف لواشنطن حتى مجرد التقليل من درجة التنازلات المعهود فيه تقديمها، فدرجة التبعية في علاقة التحالف تغلب درجة الشراكة.

القيادات الإيرانية على الموازنة بين الحفاظ على الاستقلالية الإيرانية وبين احتواء أي توتر وعدم تصعيده. فبالرغم من التنديد الشديد لمقولات بوش حول محاور الشر الثلاث التي من بينهم إيران، إلا أن الخطاب الإيراني احتوى على تفنيد أيديولوجي ومنطقي لكثير من السياسات الأمريكية وتأكيداً على قدرة إيران الدفاعية ضد أي عدوان أمريكي محتمل. وسريعاً ما تم احتواء تصريحات الحرس الثوري التي هددت برد فعل إيراني خارج الحدود الإيرانية، وربما استخدمت هذه التلويحات وظيفياً كنوع من تبادل الأدوار لفترة محدودة بدون التوسع فيه.

ومن ثم لم تنتج أحداث 11 سبتمبر تغييراً محورياً في السياسة الخارجية لكلا الدولتين، ولكنها أدت إلى مزيد من البراجماتية. واستمرت كل تجربة في احتلال نفس المركز داخل النظام الدولي ولعب نفس الدور داخل الرؤية الأمريكية. وأثرت السياسة الأمريكية ما بعد 11 سبتمبر في رسم المحددات التي على صانع القرار التركي والإيراني مواجهتها والتعامل معها.

وساعد على توثيق العلاقة الأمريكية التركية أن الولايات المتحدة تخضت مرحلة التشكيك والتدقيق في مساعدتها وعادت إلى محاولة ربط أنقرة بما بكافة الوسائل بشدة وبسرعة كبيرة. وفيما يخص مسألة توجيه ضربة للعراق كانت دوماً التعويضات الأمريكية لتركيا عن خسائرها المحتملة على قمة أي مفاوضات بين الطرفين. وبالرغم من بعض التحفظات التي ناقشتها حكومة جولد وكنها لم تؤثر على طبيعة الدور التركي المستقر في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

وبالمثل في الحالة الإيرانية، لم تتأثر ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية فيما بعد 11 سبتمبر. كرست أحداث سبتمبر وموقف القيادة الأمريكية المحافظ من جمود العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد أن ساد التفاؤل لفترة بما يمكن أن تقود إليه الحرب الأمريكية ضد الإرهاب من تقارب إيراني أمريكي. شهدت البيئة الخارجية: الإقليمية والدولية تطورات كبيرة، وجميعها في غير صالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ حيث زاد التطويق الأمريكي للأراضي الإيرانية فزاد التهديد المباشر والحالي للأمن القومي الإيراني. وعملت

¹⁰ Dietrich Jung & Wolfgang Piccoli, Turkey at the Crossroads: Ottoman Legacies and A Greater Middle East, Zed Book, London, 2001, p209.

¹¹ Graham E.Fuller, opcit, p45-46.

¹² Yasemin Celik, opcit, p163.

¹³ William Hale, Turkish foreign policy 1774-2000, Frank Cass, London, 2000, p337.

¹⁴ Graham E.Fuller, opcit, p46-47.

¹⁵ Ibid, p49.

¹⁶ "La Singularite: Une Identite Multidimensionnelle", Texte de l'intervention de Monsieur Ismail CEM, Ministre des Affaires Etrangères de la République de Turquie, à l'Institut Français des Relations Internationales, Paris, 29 avril 2002 <http://www.mfa.gov.tr/cem-paris.htm>

¹⁷ Alan Makovsky, opcit, p263.

¹⁸ Alan Makovsky, Turkey's role in the twenty first century, The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, 2001, p106.

¹ Tareq Y. Ismael, Middle East Politics Today: Government and Civil society, University Press of Florida, 2001, p181

² Alan Makovsky, "U.S Policy toward Turkey: Progress and Problems", Morton Abramowitz (ed), Turkey's transformation and American Policy, 2000, p257.

³ Yasemin Celik, Contemporary Turkish Foreign Policy, Praeger, London, 1999, p152.

⁴ Graham E.Fuller, "Turkey and the Middle East Northern Tier", Laura Guazzone (ed), The Middle East in Global Change, Macmillan Press Ltd, Great Britain, 1997, p45

⁵ Alan Makovsky, opcit, p257.

⁶ Tareq Y. Ismael, opcit, p181.

⁷ Yasemin Celik, opcit, p164.

⁸ Ibid, p153.

⁹ Birthe Hansen, Unipolarity and the Middle East, St. Martin's Press, New York, 2001, p193.

³² "أردوجان يطالب بتشكيل تحالف عربي للمشاركة في ضرب العراق"، الوفد، 19 ديسمبر 2002، ص 1.

³³ Press Scan, Anadolu Agency, Wednesday, January 01, 2003
<http://www.turkishpress.com/turkishpress/news.asp?ID=8398>

³⁴ Statement by Minister of Foreign Affairs Mr. Ismail Cem regarding the ongoing events in Palestine and the developments in the Middle East ,1 April 2002
<http://www.mfa.gov.tr/cempalestine.htm>

³⁵ Statement By Minister Of Foreign Affairs Mr. Ismail Cem Regarding The Latest Developments In The Middle East, 9 March 2002,
<http://www.mfa.gov.tr/cemmiddleeast.htm>

³⁶ Remarks by His Excellency İsmail Cem, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey at the 56th session of the General Assembly New York, 12 November 2001
<http://www.mfa.gov.tr/grupa/ab/cems.remarks56.onu.htm>

³⁷ Ibid.

³⁸ Sezer: "This Should Be A Lesson For The European Countries, Summary of the political and economic news in the Turkish press ,13.09.2001. www.turkishpress.com

³⁹ Ecevit`s Statement On Terrorism, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 19.09.2001 www.turkishpress.com

⁴⁰ Gen. Buyukanit: We Have Been Left Alone In The Fight Against Terrorism", opcit.

⁴¹ Remarks by His Excellency İsmail Cem, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey at the 56th session of the General Assembly New York, opcit

⁴² Ecevit`s Statement On International Terrorism, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 18.09.2001,
www.turkishpress.com

⁴³ Statement to the Press By Turkish Foreign Minister H. E. Ismail Cem (OIC Doha, 10 October 2001)
<http://www.mfa.gov.tr/grupa/ab/cems.1.htm>

⁴⁴ Whit Mason, opcit, p46.

⁴⁵ Alan Makovsky, U.S Policy toward Turkey: Progress and Problems, opcit, p227.

⁴⁶ Ibid., p224-225.

⁴⁷ Dietrich Jung & Wolfgang Piccoli, opcit, p205.

⁴⁸ Ibid., p207.

¹⁹ U.S. President Bush Receives Prime Minister Ecevit, Anadolu Agency, January 16,2002
<http://www.turkishpress.com/turkishpress/news.asp?ID=4746>

²⁰ "Measures Taken By The Republic OF Turkey Against Terrorism", Report to the Security Council Committee established pursuant to resolution1373(2001), December 2001,
<http://www.bvegm.gov.tr/YAYINLARIMIZ/CHR/ING01.HTM>

²¹ Cooperation Between MIT And US, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 14.09.2001, www.turkishpress.com

²² Whit Mason, "Crescent and Star: Turkey between worlds", Whashington Quarterly, January-February 2002, p46

²³ Gen. Buyukanit: We Have Been Left Alone In The Fight Against Terrorism, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 27.09.2001, www.turkishpress.com

²⁴ Alan Makovsky, U.S Policy toward Turkey: Progress and Problems, opcit, p233-234.

²⁵ Dietrich Jung & Wolfgang Piccoli, Turkey at the Crossroads: Ottoman Legacies and A Greater Middle East, Zed Book, London, 2001, p149.

²⁶ Remarks by His Excellency İsmail Cem, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey at the 56th session of the General Assembly New York, 12 November 2001
<http://www.mfa.gov.tr/grupa/ab/cems.remarks56.onu.htm>

²⁷ Cengiz Candar, Some Turkish perspectives on the United States and American policy towards Turkey, Morton Abramowitz (ed), opcit, p149-150.

²⁸ نبيل زكي، "الصراع على الكركوك"، الوفد، 25 نوفمبر 2002، ص 14.

²⁹ "واشنطن تطلب نشر 100 ألف جندي أمريكي على الحدود بين تركيا والعراق"، الوفد، 4 ديسمبر 2002، ص 1.

³⁰ "تركيا ترفض نشر قوات أمريكية فوق أراضيها"، الوفد، 25 ديسمبر 2002، ص 1.

³¹ "اقتسام الغنائم قبل الحرب: تركيا تسمح بنشر 80 ألف جندي أمريكي مقابل 10% من بتروال العراق"، الوفد، 28 ديسمبر 2002، ص 1.

<http://www.turkishpress.com/turkishpress/news.asp?ID=8390>

⁶⁶ Ecevit Speaks On CNN Turk, Summary of the political and economic news in the Turkish press, 01.10.2001, www.turkishpress.com

⁶⁷ The Program Of The 58TH Government

Presented To The Grand National Assembly Of Turkey By H.E. Prime Minister Abdullah G-L, 23 November 2002, <http://www.tbmm.gov.tr>

⁶⁸ تكليف عبد الله حول بتشكيل الحكومة التركية الجديدة"، المرجع السابق، ص 4

⁶⁹ Khatami: Constitution, yardstick for national progress Tehran, IRNA, Sept 10, 2002, www.president.ir

⁷⁰ William A. Clark, "Iran's Ambivalent World Role", Steven W. Hook (ed), *Comparative Foreign Policy: Adaptation Strategies of the Great and Emerging Powers*, Upper Saddle River, New Jersey, 2002, P244.

⁷¹ William A. Clark, *opcit*, P241-242.

⁷² Kyodo news international, Iran condemns attacks on U.S., warns against reprisals, Insights, Sept 24, 2001. www.irna.com

⁷³ Imam Khamene'i on US response to the New York and Washington explosions Full text of speech of Ayatollah al-Udham Sayyed Ali Hussaini Khamenei on US response to the New York and Washington explosions, delivered on September 26, 2001: <http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001>

⁷⁴ Leader hits out at US bullying in Iraq, Afghanistan, Palestine, IRNA, Tehran, Oct 5, www.irna.com

⁷⁵ حسين موسوي، "الولايات المتحدة والشرق الأوسط بعد أحداث سبتمبر"، مطالعات خاورميانه (دورية دراسات الشرق الأوسط)، خريف 2001، مختارات إيرانية، العدد 22، مايو 2002، ص 24.

⁷⁶ Iran-Khatami-Terrorism New York, IRNA, Nov 12, 2001, www.president.ir

⁷⁷ Iran-Khatami-Rights Tehran, Oct 23, 2001, www.president.ir

⁷⁸ محمد السعيد إدريس، "صراعات آيات الله ومستقبل الجمهورية الإسلامية"، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص 4.

⁴⁹ Metin Heper & Fuat Keyman, "Double-Faced State: Political Patronage and the Consolidation of Democracy in Turkey", Sylvia Kedourir (ed), *Turkey Before And After Ataturk: Internal And External Affairs*, Frank Cass, London, 1999, p259.

⁵⁰ Dietrich Jung & Wolfango Piccoli, *opcit*, p210.

⁵¹ Graham E. Fuller, "Turkey and the Middle East Northern Tier", Laura Guazzone (ed), *The Middle East in Global Change*, Macmillan Press Ltd, Great Britain, 1997, p48.

⁵² Cengiz Candar, *opcit*, p150-151.

⁵³ Ben Holland, Turkey's Prime Minister Agrees to Early Elections, The Associated Press, Wednesday, July 17, 2002

<http://www.sltrib.com/2002/Jul/07172002/nation/w/754331.htm>

⁵⁴ Andrew Finkel, Turkey's economy minister resigns, *cnn.world*, August 10, 2002,

<http://www.cnn.com/2002/WORLD/europe/08/10/turkey.dervis/>

⁵⁵ فهمي هويدي، "عن الزلزال السياسي في تركيا"، الأهرام، 12 نوفمبر 2002، ص 11.

⁵⁶ المرجع السابق، ص 11.

⁵⁷ المرجع السابق، ص 11.

⁵⁸ سلامة احمد سلامة، "تركيا بالحجاب"، الأهرام، 12 نوفمبر 2002، ص 10.

⁵⁹ "تكليف عبد الله حول بتشكيل الحكومة التركية الجديدة"، الأهرام، 17 نوفمبر 2002، ص 4.

⁶⁰ فهمي هويدي، "قراءة أخرى للمشهد التركي"، الأهرام، 10 ديسمبر 2002، ص 11.

⁶¹ "حول يتعهد بعدم تغيير الدستور إلا بالتوافق مع المعارضة

التركية"، الأهرام، 28 نوفمبر 2002، ص 4.

⁶² The Constitution Of The Republic Of Turkey Preamble (As amended on October 17, 2001) <http://www.tbmm.gov.tr/anayasa/constitution.htm>

⁶³ تكليف عبد الله حول بتشكيل الحكومة التركية الجديدة، المرجع السابق، ص 4

⁶⁴ "تصاعد الأزمة السياسية في تركيا بعد رفض "سينر" التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان"، الأهرام، 21 ديسمبر 2002، ص 4.

⁶⁵ President Sezer Ratifies Constitutional Amendment Anadolu Agency: Tuesday, December 31, 2002

⁹⁷ [Iran will never allow any al-Qaeda terrorists to use its territory](#), IRNA, Kabul, Aug 13, 2002, [www.president.com](#)

⁹⁸ [Iran says U.S. should cooperate, not criticize on terrorism](#), IRNA, Feb 11 2002, [www.irna.com](#)

⁹⁹ [Syria-Iran-Khatami Palestinians](#), IRNA ,Tehran, March 6,2002, [www.president.ir](#)

¹⁰⁰ [Iran-Politics-Khatami](#) Tehran, IRNA, March 16,2002 , [www.president.ir](#)

¹⁰¹ [Iran-Khatami-Austria](#) Vienna, IRNA ,March 12,2002, , , [www.president.ir](#)

¹⁰² [Iran Revolutionary Guard Warns U.S. of New Vietnam EHRAN](#), (Reuters) [http://ca.news.yahoo.com/020207/5/ills.html](#)

¹⁰³ [president receives Iraqi foreign minister](#) Tehran, IRNA, Sept 29,2002, [www.president.ir](#)

¹⁰⁴ [Iran-Russia-Khatami](#) Tehran, IRNA June 13, , [www.president.ir](#)

¹⁰⁵ [Iran-Khatami-Austria](#) Vienna, IRNA, March 12,2002 , [www.president.ir](#)

¹⁰⁶ [Iran-Belgium-President](#) Tehran, IRNA, June 11, 2002, , [www.president.ir](#)

¹⁰⁷ [UN-Iran-President](#) IRNA, Jan 26, 2002 , [www.president.ir](#)

¹⁰⁸ "العلاقات الإيرانية مع الاتحاد الأوروبي"، انتخاب

(الانتخاب)، 2002/7/22، [مختارات إيرانية](#)، العدد 26، سبتمبر 2002، ص 45.

¹⁰⁹ أشرف محمد كشك، "العلاقات الإيرانية الأوروبية: رؤية

تحليلية"، [مختارات إيرانية](#)، العدد 26، سبتمبر 2002، ص 67. ¹¹⁰ المرجع السابق، ص 70.

¹¹¹ [Iran-EU-President](#) , IRNA, Sept 26, 2002, [www.president.ir](#)

¹¹² [Austria-Khatami-Economy](#) Vienna, IRNA, March 12, 2002, [www.president.ir](#)

¹¹³ [Khatami-Greece Visit Athens](#), IRNA, March 13,2002 , [www.president.ir](#)

¹¹⁴ [Iran-Politics-Khatami](#) Tehran, IRNA March 16,2002, [www.president.ir](#)

¹¹⁵ [EU supports President Khatami's initiative on dialogue](#), Brussels, Nov 14, 2001, p11, [www.dialoguecentre.org/news%20detail%206.htm](#)

¹¹⁶ [Nyet on Iran?](#),Insight Magazine, September and October 2002,

¹¹⁷ [Japan may provide financial aid to Iran via UNHCR](#), oct 2001.

¹¹⁸ [Khatami-Abdullah-Meeting](#) Tehran, IRNA, March 31,2002, [www.president.ir](#)

¹¹⁹ [Iran-China-Jiang](#) Tehran, IRNA, April 20,2002, [www.president.ir](#)

¹²⁰ [Iraq-Iran-Meeting](#) Tehran, IRNA ,Jan 28,2002, [www.president.ir](#)

⁷⁹ محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق"، [مختارات إيرانية](#)، العدد 26، سبتمبر 2002، ص 60.

⁸⁰ [Leader: George Bush has demonstrated a thirst for human blood \(31.1.2002\).](#): [http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001](#)

⁸¹ [Iran's Leader Says Iran Would Make US Regret Any Attack, 7-28-2 reuter](#), [http://www.rense.com/general27/ld.htm](#)

⁸² [Khatami-Bush-Reaction](#), IRNA Jan 30,2002, [www.president.ir](#)

⁸³ [Iran-US-President](#) Tehran, IRNA, July 15, , [www.president.ir](#)

⁸⁴ Jack Kelly, "Disaffected Youth, Sour Economy Bode Change in Iran", [Pittsburgh Post- Gazette](#), April 22, 2002, p2,

⁸⁵ Azadeh Moaveni, "Sympathy for the devil: after the terrorists attacks, Iranians are reassessing their anti-American stance", [Time International](#), October 2001, Vol 158,I 13, p55.

⁸⁶ "إزالة التوتر بين طهران وواشنطن"، همسكي (التضامن)، [مختارات إيرانية](#)، عدد 22، مايو 2002، ص 58.

⁸⁷ [Iran-Khatami-Reform](#), IRNA, June 1, [www.president.ir](#)

⁸⁸ علاء سالم، "إيران وأفغانستان: إشكالية البعد الأمريكي في العلاقات الثنائية"، [مختارات إيرانية](#)، عدد 22، مايو 2002، ص 69.

⁸⁹ [Jim Muire](#) ,Iran's leader rules out US talks, [http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/1880224.stm](#)

⁹⁰ علاء سالم، المرجع السابق، ص 70.

⁹¹ [Birthe Hansen](#), [Unipolarity and the Middle East](#), St. Martin's Press, New York, 2001, p200.

⁹² [Iran-Terrorism-Khatami](#) IRNA ,Tehran, Feb 11,2002, [www.president.ir](#)

⁹³ علاء سالم، المرجع السابق، ص 69-70.

⁹⁴ [Bush urges Iran not to harbor al-Qaida members](#), IRNA Jan 14 2002, [www.irna.com](#)

⁹⁵ محمد صادق الحسيني، "دفاعاً عن القاهرة والرياض واستقلالية القرار"، الوفاق 2002/8/19، [مختارات إيرانية](#)، عدد 26،

سبتمبر 2002، ص 33.

⁹⁶ [Michael Rubin](#), "Tehran Temtation: The United States relation with Iran", [Insight Magazine](#), I Januay 2002, p1 [www.lexisnexis.com](#)

pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001

- ¹
¹⁴¹ UN-Iran-President , IRNA ,Jan 26, 2002, www.president.ir
¹⁴² Khatami says US interests linked with Israel Kuala Lumpur, IRNA, July 23, 2002, www.president.ir
¹⁴³ Iran-Intifada-Khatami Tehran, IRNA, Jan 29,2002 , www.president.ir
¹⁴⁴ "إزالة التوتر بين طهران وواشنطن"، المرجع السابق، ص58.
¹⁴⁵ Khatami to leave for Riyadh Wednesday: report Tehran, IRNA, Sept 11, 2002, www.president.ir
¹⁴⁶ محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق"، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص61-63.
¹⁴⁷ احمد المنيسي، "الموقف الإيراني من التهديد الأمريكي بضرب العراق"، مختارات إيرانية، العدد 27، سبتمبر 2002، ص64-66.
¹⁴⁸ "At large Iran United States headlines"، www.lexis.nexis.com Tehran Times, 16 July 2002, p1.
¹⁴⁹ Khatami renews Iran's opposition to US attack on Iraq, Tehran, IRNA, Dec 10, 2002, www.president.com
¹⁵⁰ Iran-Chavez-Khatami ,Tehran, IRNA ,Oct 21, 2002, www.president.com
¹⁵¹ Khatami-Rodriguez-OPEC Tehran, IRNA, June 3, 2002, www.president.com
¹⁵² "السياسة الخارجية الإيرانية وبنية النظام الدولي"، علوم سياسي (العلوم السياسية)، السنة الرابعة، عدد 16، شتاء 2001، مختارات إيرانية، عدد 22، مايو 2002، ص45.
¹⁵³ Iran-Yugoslavia-President Tehran, IRNA May 7,2002 , www.president.com
¹⁵⁴ محمد صادق الحسيني، المرجع السابق، ص33.
¹⁵⁵ حشمت الله فلاحت بيشه، "الولايات المتحدة واستراتيجية خلق الأزمات"، رسالة _الرسالة)، 2002/7/1، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص43.
¹⁵⁶ Iran-Terrorism-Khatami Tehran, IRNA Feb 11, 2002, www.president.ir
¹⁵⁷ Khatami reiterates Iran's support for global terrorism campaign, Tehran, IRNA, Jan 10, 2002 www.president.ir.
¹⁵⁸ محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص4
¹⁵⁹ Iran-Khatami-U.N. , Tehran, IRNA, Sept 17, 2001, www.president.ir

- ¹²¹ Turkey-Iran-Traders Tehran, IRNA, June 18, 2002, www.president.ir
¹²² Khatami, Musharraf discuss Afghanistan, ME, regional security Istanbul, IRNA, Oct 14,2002 ,www.president.ir
¹²³ علاء سالم، المرجع السابق، ص68.
¹²⁴ المرجع السابق، ص69.
¹²⁵ المرجع السابق، ص67-68.
¹²⁶ المرجع السابق، ص68
¹²⁷ Unicef UK Director," Just Returned From Iran", Available For Media Interviews, PR Newswire, London, October 8oct 8, 2001.
¹²⁸ "1,5 مليون لاجيء عراقي وأفغاني في إيران"، رسالت (الرسالة)، 2002/3/5، مختارات إيرانية، عدد 22، مايو 2002، ص17.
¹²⁹ علاء سالم، المرجع السابق، ص68-69.
¹³⁰ Iran's leader pledges aid to neighbor , 2002 Associated Press Wednesday, August 14, 2002,http://www.pittsburghlive.com/x/tribune-review/terrorism/s_86096.html
¹³¹ Iran offers half-price use of ports, storage for Afghan help, IRNA, Jan28 2002. www.president.ir
¹³² Iran-Khatami-Asian Tour Tehran, IRNA, April 22,2002. www.president.ir
¹³³ Iran-Khatami-Trip Tehran, IRNA, May 2,2002 ,. www.president.ir
¹³⁴ Iran-Armenia-Cooperation Tehran, IRNA ,Dec 27,2002,. www.president.ir
¹³⁵ Iran: Leader Presses Baku To Limit U.S. Ties, Criticizes Foreign Powers Tehran, 19 May 2002 ,: <http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001>
¹³⁶ Iran, Malaysia sign six cooperation agreements Kuala Lumpur, IRNA ,July 22, 2002., www.president.ir
¹³⁷ Iran-Islam Kuala Lumpur, IRNA July 23, 2002, www.president.ir
¹³⁸ Leader: George Bush has demonstrated a thirst for human blood (31.1.2002), <http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001>
¹³⁹ Speech at Imam Khomeini's mausoleum (4.6.2002), <http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001>
¹⁴⁰ Speech on the current situation in Palestine (1.5.2002), <http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001>

¹⁷³ Imam Khamene'i on US response to the New York and Washington explosions, Full text of speech of Ayatollah al-Udham Sayyed Ali Hussaini Khamenei on US response to the New York and Washington explosions, delivered on September 26, 2001: <http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#11112001>

¹⁷⁴ Irans Supreme Leader called the fight against terrorism as necessary and an act of Jihad, (26.9.2001), www.islam-pure.de/imam/news/news2001/sep2001.htm

¹⁷⁵ Leader calls for serious campaign against terrorism, (26.9.2001), www.islam-pure.de/imam/news/news2001/sep2001.htm

¹⁷⁶ Khatami warns hasty actions may lead to expansion of terrorism, *opcit*, p13.

¹⁷⁷ Khatami urges world peace coalition based on justice, Seton Hall University, New York, Nov 10, 2001, p2, , www.dialoguecentre.org/news%20detail%205.htm

¹⁷⁸ "Time to disarm the angry politicians", Khatami declares in United Nations, Nov 11, 2001, p3-4, www.dialoguecentre.org/news%20detail%205.htm

¹⁷⁹ Ray Takeyh, *opcit*, p1.

¹⁸⁰ Khatami calls for formation of an 'Islamic Union' Kuala Lumpur, IRNA July 23, 2002, www.president.ir

¹⁸¹ Khatami-Reformists-Corruption Tehran, IRNA Feb 2, 2002, www.president.ir

¹⁸² William A.Clark, *opcit*, p240.

¹⁸³ وليد محمود عبد الناصر، "مقارنة ليسار الإسلامي في إيران بين ثلاثة عهود"، مختارات إيرانية، عدد 22، مايو 2002، ص 63.

¹⁸⁴ المرجع السابق، ص 66.

¹⁸⁵ المرجع السابق، ص 65.

¹⁸⁶ رسالت (الرسالة)، "كلمة بوش كانت لمنصرة آية الله طاهري"، 2002/7/16، مختارات إيرانية، العدد 26، سبتمبر 2002، ص 21.

¹⁸⁷ محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص 4.

¹⁸⁸ المرجع السابق، ص 5.

¹⁸⁹ Behzad Yaghmanian, *Social Change In Iran: An eyewitness account of dissent, defiance, and*

¹⁶⁰ وزير الثقافة/حوار الحضارات، 2001/11/12.

www.news.irib.com/Full_ar.asp?news_id=139444

¹⁶¹ عطاء الله مهاجراني، "الأحداث الأمريكية الأخيرة نتيجة

لغياب حوار الحضارات"، همشري 2001/10/15، مختارات إيرانية، نوفمبر 2001، ص 37.

¹⁶² Iranian president Khatami to religious Leaders at Episcopal Cathedral of St.John the divine: take back language of belief from "Decadent" terrorists, PR Newswire, November 14, 2001, p1-2,

www.findarticles.com/cf_0/m4PRN/2001_Nov_14/80066963/print.jhtml

¹⁶³ Khatami warns hasty actions may lead to expansion of terrorism, United Nations, Nov 12, 2001, p13,

www.dialoguecentre.org/news%20detail%206.htm

¹⁶⁴ Iranian President Khatami, Religious Leaders to explore role of religion in "Dialogue Among Civilizations", PR Newswire, Nov 9, 2001, p1, www.findarticles.com/cf_0/m4PRN/2001_Nov_9/9904513/print.jhtml

¹⁶⁵ إعلان طهران المتعلق بالبيئة والدين والثقافة، الجمعية العامة،

الأمم المتحدة، 9 أكتوبر 2001، ملف وثائقي عن الحوار بين الحضارات (وثائق الأمم المتحدة)، ص 193

¹⁶⁶ Ray Takeyh, "Ayatollah Attitude: Iran's place in the new war.(Ayatollah Ali Khamenei; Iran must make choices concerning the support of terrorism)", *Insight Magazine*, November 2001, p1.

¹⁶⁷ Irans Supreme Leader called the fight against terrorism as necessary and an act of Jihad, (26.9.2001), www.islam-pure.de/imam/news/news2001/sep2001.htm

¹⁶⁸ محمد السعيد إدريس، "حرب أمريكا ضد الإرهاب وصراع المصالح في قلب آسيا"، مختارات إيرانية، العدد 15، أكتوبر 2001، ص 5

¹⁶⁹ Democracy-President, IRNA, Sept 26,2002, www.president.ir

¹⁷⁰ Iran-EU-President , IRNA, Sept 26, 2002, www.president.ir

¹⁷¹ خرازي/حوار الحضارات، 2001/11/17

www.news.irib.com/Full_ar.asp?news_id=139701

¹⁷² Gill Donovan, "Iranian leader phones pope on terrorism crisis", *National Catholic Reporter*, 19 October 2001, p1,

www.findarticles.c./article.jhtml?term=iranian=dialogue=among=civilizatio

new movements for rights, State University of New York Press, 2002, p9.

¹⁹⁰ Ibid, p225.

¹⁹¹ Khatami vows to have his authority strengthened Tehran, IRNA Aug 28, 2002, www.president.ir

¹⁹² Students ask President to quit politics if reforms fail Tehran, IRNA, Sept 28, 2002, www.president.ir

¹⁹³ Iran-Khatami-Authority Tehran, Oct 21, 2002, www.president.ir

¹⁹⁴ David Campbell, Time is broken: the return of the past in the response to September 11, 2002, p1,

http://muse.jhu.edu/journals/theory_and_event/v005/5.4campbell.html

¹⁹⁵ Democracy-President, IRNA ,Sept 26, , 2002, www.president.ir

¹⁹⁶ Students ask President to quit politics if reforms fail Tehran, IRNA, Sept 28, , www.president.ir

¹⁹⁷ IPS Correspondent, Students Say They Would Organize Referendum, TEHRAN ,28 Nov.2002, (IPS) , <http://www.iran-press-service.com/>

¹⁹⁸ Iran leader sentenced to death for blasphemy, Tehran, Nov 7, 2002: <http://www.iran-press-service.com>

¹⁹⁹ Iran-Clerics-Khatami, IRNA, June 27, 2002, www.president.com

²⁰⁰ Protecting Islamic system most important obligation of officials Tehran, IRNA Nov 12, 2002, , www.president.com

²⁰¹ The Solitude Of The Leader, Tehran, 30 Nov,2002. (IPS), <http://www.iran-press-service.com/>

²⁰² President Khatami says death verdict on Aghajari "improper" Tehran, IRNA Nov 13, 2002 www.president.com

²⁰³ Iran: Leader Presses Baku To Limit U.S. Ties, Criticizes Foreign Powers Tehran, 19 May 2002 , <http://www.islam-pure.de/imam/speeches/speech2001.htm#1111200>

²⁰⁴ Economy-Privatization-Khatami IRNA ,March 4,2002, www.president.ir

أحداث اليوم الأمريكي وقضايا المسلمين في إفريقيا

تترانيا. كما طلب من جنوب إفريقيا شرح ملاسبات وجود صفقة مشبوهة بينها وبين منظمات ابن لادن الدولية. وقد تجاوزت الدول الإفريقية بصفة عامة مع هذه المطالب وأعلنت موافقتها الجماعية عليها.⁽¹⁾

وقد عبرت سوزان رايس - التي شغلت منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الإفريقية في الفترة من 1997 إلى 2001 - عن موقع إفريقيا في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب في مقالة نشرت في صحيفة "واشنطن بوست" في 11 ديسمبر 2001 بالقول إن إفريقيا تعد بمثابة البطن الرخوة أمام الإرهاب العالمي، وأن الإرهاب الموجه إلى الولايات المتحدة يعيش أيضاً في إفريقيا وهو ما أوضحه الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتترانيا عام 1998؛ فخلايا تنظيم القاعدة تنشط في كافة أنحاء القارة، وتضطلع المنظمات الإرهابية بتخطيط وتمويل تنفيذ العمليات الإرهابية في مناطق كثيرة في إفريقيا، كما تستفيد تلك المنظمات من انعدام الرقابة على الحدود بين البلدان الإفريقية وضعف القانون والمؤسسات القضائية وقوى الأمن، فتقوم بتحريك الرجال والأسلحة والمال من إفريقيا باتجاه بقية أرجاء العالم، وتقوم باستغلال السكان الفقراء والمنطلقات الدينية أو العرقية للمساعدة في تجنيدهم في صفوف المجاهدين، ونتيجة لذلك وضعت رايس بعض الإجراءات الواجب اتخاذها لدعم الدول الإفريقية في مكافحة الإرهاب من أهمها دعم هذه الدول مادياً للسيطرة على حدودها وتحسين عمل أجهزتها الاستخبارية وإرساء القانون وبناء مؤسسات قضائية فعالة، والتعامل مع مشكلة انتشار الحركات الإسلامية في القارة، خاصة وأن النشاط الإسلامي الأكثر راديكالية وعداءاً للولايات المتحدة تزايد قوتهم من جنوب القارة إلى السودان، ومن نيجيريا إلى

أثرت أحداث سبتمبر على العلاقة بين الولايات المتحدة ودول العالم الإسلامي بصفة عامة؛ إذ أحييت هذه الأحداث مقولة "الإسلام عدو بديل"، والتي تصاعدت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار الشيوعية، وقد تسببت تلك الأحداث في تغيير استراتيجية الولايات المتحدة تجاه بعض الدول الإسلامية، ولم تكن دول القارة الإفريقية بعيدة عن هذا التغيير، فالدول الإفريقية الإسلامية تمثل حوالي نصف مقاعد منظمة المؤتمر الإسلامي، ووجود أغلبية مسلمة في العديد من الدول الإفريقية يجعلها لا تنفصل عن قضايا الإسلام والمسلمين التي تأثرت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ولعل أبرز ما يشير إلى تفاعل إفريقيا مع تلك الأحداث اجتماع مسئولين من الإدارة الأمريكية مع مبعوثي الدول الإفريقية في الولايات المتحدة في الرابع عشر من سبتمبر 2001؛ أي بعد أحداث سبتمبر بثلاثة أيام فقط؛ حيث عرضت الولايات المتحدة على الدول الإفريقية جملة من المطالب من أهمها المشاركة الكاملة للدول التي يمثلها هؤلاء السفراء في التحالف الأمريكي ضد الإرهاب، والتعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية بتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة وتسهيل مهام البعثات الاستخباراتية الخاصة الموفدة إليها، وتشديد أنظمة أمن الحدود، والتعاون في القبض على المشتبه فيهم الموجودين داخل الدول الإفريقية وتسليمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والمشاركة الحادة في تعقب خلايا المنظمات الإرهابية ومراقبة تحركاتها واتصالاتها؛ هذا بالإضافة إلى مطالب أخرى خاصة ببعض دول إفريقيا بعينها؛ حيث قدم مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية قائمة تضم ثلاثين شخصاً من المتهمين بوجود علاقة تربطهم بأسامة بن لادن إلى

الجزائر، دعم التنمية في القارة الإفريقية بزيادة الاستثمارات وفتح الأسواق الأمريكية أمام سلع القارة، إلا أنها في الوقت نفسه اعترفت بوجود عراقيل عدة تقف عائقاً أمام تحقيق تلك الإجراءات أهمها أن ميزانية العمليات الخارجية تركز على تحقيق الأهداف قصيرة الأمد في مكافحة الإرهاب ومن المتوقع في هذا السياق أن تحصل إفريقيا على موارد أقل من سنة إلى أخرى.⁽²⁾

أولاً- ردود الأفعال الرسمية والشعبية تجاه

أحداث 11 سبتمبر:

(أ)ردود الفعل الرسمية تجاه

أحداث سبتمبر والحرب الأمريكية ضد

الإرهاب: تأييد الولايات المتحدة

ومحاولات توظيف الظاهرة:

عقب تفجيرات سبتمبر سارعت الدول الإفريقية الإسلامية -كغيرها من دول العالم- بإعلان إدانتها لهذه التفجيرات. وقد حاولت هذه الدول على المستوى الرسمي أن تنفي عن نفسها شبهة التورط في هذه العمليات بعد إعلان اشتراك عناصر عربية وإسلامية فيها. ولعل ذلك ما يفسر حالة الصمت العام على مستوى حكومات الدول الإفريقية الإسلامية تجاه الضربات الأمريكية في أفغانستان مما يعكس تخوف هذه الحكومات من التأثير سلباً إذا ما عبرت عن انتقادها للضربات الأمريكية، واحتمال أن تصبح هذه الدول محلاً للاهتمام أو حتى للهجوم عسكري.

وكانت نيجيريا من أوائل الدول التي أعربت عن مساندتها لعمليات العسكرية الأمريكية والبريطانية في أفغانستان؛ حيث توجه الرئيس النيجيري أو باسانجو إلى الولايات المتحدة في نوفمبر 2001 للتعبير عن تضامنه معها، وأكد خلال الزيارة أنه لا بد من محاربة الإرهاب حتى يتم القضاء عليه، كما أكد ضرورة استمرار

التحالف الدولي ضد الإرهاب للوصول إلى عالم أكثر أمناً وسلاماً، وأوضح الرئيس النيجيري في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض عقب لقاء الرئيس الأمريكي أن الشعوب لا بد أن تدرك أنها ليست محصنة من الإرهاب لكنه أشار إلى ضرورة التمييز بين الإرهاب وأي دين يتخذ كستار لممارسة العمليات الإرهابية.⁽³⁾

أما الدول الإفريقية الأخرى ذات الأغلبية الإسلامية فقد تفاوتت ردود أفعالها؛ ففي النيجر صرح الرئيس مامادو تانجا بأن الحرب ضد أفغانستان طبيعية، وأنه يأمل بانتهائها سريعاً وعودة السلام إلى المنطقة. وعلى الجانب الآخر عبرت بعض الدول عن تخوفها من الكوارث الإنسانية التي سوف تسببها هذه الحرب؛ ففي اجتماع اللجنة المشتركة بين الجزائر وجنوب إفريقيا حث رئيسا البلدين الولايات المتحدة على التمسك بالحذر في حملتها ضد الإرهاب حتى تتجنب الخسائر في أرواح الأبرياء، ونادى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بضرورة صياغة اتفاقية دولية جديدة لمكافحة الإرهاب.⁽⁴⁾

وكانت جنوب إفريقيا قد أعطت موافقتها الضمنية على حرب الولايات المتحدة ضد أفغانستان إذ صرح نائب وزير خارجيتها أن حكومته تعترف بحق الإدارة الأمريكية في النيل من منفذي العمليات الإرهابية وتنفيذ العدالة لكنه أشار إلى قلق حكومته بشأن المأساة الإنسانية التي ستسفر عنها هذه الحرب، ودعا الولايات المتحدة إلى التركيز على تتبع العناصر الإرهابية التي قامت بالمهجوم فقط، كما طالبت الولايات المتحدة بضرورة تقديم دليل قوي قبل اتخاذ أي إجراءات؛ حيث أكد بيان مجلس وزراء جنوب إفريقيا على أن أي عملية عسكرية يجب أن تقوم على حجة دامغة وليس مجرد الظن، وأشار إلى أن اهتمام الولايات المتحدة المتسرع للعرب والمسلمين

بالإرهاب يؤدي إلى استعداد طوائف من البشر على غيرها.⁽⁵⁾

ولم يكن موقف الدول الأخرى مختلفاً في هذا الإطار بل إن بعض الحكومات حاولت استغلال هذه الأحداث لصالحها من أبعاد مختلفة. فقد اهتمت المعارضة رئيس جامبيا يحيى جامع بالانتهازية السياسية لما اعتبرته مبالغة منه في إبداء تأييده للولايات المتحدة؛ وكان الرئيس الجامبي قد أعلن يوم 11 سبتمبر إجازة وطنية عامة في البلاد لإحياء ذكرى سبتمبر وهو ما اعتبرته المعارضة محاولة من الرئيس للتقارب مع الإدارة الأمريكية التي تعتبره من القادة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في القارة الإفريقية، كذلك اهتمت المعارضة الكينية الحكومة بأنها بلغت في رد فعلها تجاه أحداث سبتمبر لجذب انتباه الإدارة الأمريكية لموقفها بعد أن قاد الرئيس الكيني دانيال آراب موي مظاهرات في شوارع نيروبي مؤيدة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.

وفي أوغندا أكد الرئيس يوري موسيفيني أن أوغندا كانت من أول ضحايا ابن لادن؛ إذ إن عناصر قوات التحالف الديمقراطية المناهضة للحكومة الأوغندية تدرت في معسكرات ابن لادن، ونفذت عدة هجمات في أوغندا وقتلت مواطنين أوغنديين أبرياء من قواعدها في الكونغو الديمقراطية. وقد بلغت محاولة استغلال وتوظيف الظاهرة حد اتهام موسيفيني جيش الرب الأوغندي المسيحي -الذي وضعته الولايات المتحدة على قائمة التنظيمات الإرهابية - بتلقي مساعدات من ابن لادن وهو الأمر الذي بدا غير مقبول من الناحية المنطقية.⁽⁶⁾

وكان مجلس الأساقفة في أوغندا قد استغل أحداث سبتمبر لمطالبة الرئيس بسحب عضوية أوغندا من منظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث طالب المجلس في بيان أصدره في 3 فبراير 2002 بالانسحاب الفوري لأوغندا

من منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد جاء رد الرئيس موسيفيني عنيفاً غير أنه تجنب التعليق على مطالب مجلس الأساقفة الذين وصفهم بالنفاق وخيانة المبادئ المسيحية، وقد تعهد مجلس الأساقفة بمواصلة العمل نحو هذه المطالبة عبر البرلمان، وممارسة ضغوط على المؤسسات المختلفة في الدولة.

وقد اعتبرت الرموز الإسلامية في أوغندا أن هذه المطالب خطوة غير مشجعة للدعوة إلى التواصل بين الطرفين المسيحي والإسلامي في البلاد. واعتبر زعيم الجماعة الإسلامية في أوغندا أن هذا المطلب جزء من مظاهر الاستياء التي تسيطر على الأوساط المسيحية من ظاهرة الصحوة الإسلامية، وإنجاز العديد من المشروعات الإسلامية الخيرية والدعوية في البلاد خلال فترة قصيرة، وتساءل: لماذا في هذا التوقيت بالذات وبعد مضي 28 عاماً على انضمام أوغندا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي يثير اتحاد الأساقفة هذه القضية؟ وأوضح أن مسلمي أوغندا لن يقبلوا أن تكون عضوية الدولة في منظمة المؤتمر الإسلامي وعلاقتها الخارجية مع الدول العربية والإسلامية ضحية مناورات وألاعيب سياسية وورقة ضغط لتحقيق مصالح طائفية وحزبية وأنه من غير المقبول خلط الأوراق والتحامل على المسلمين⁽⁷⁾.

وفي إطار محاولة الاستغلال والتوظيف أكدت جهة البوليساريو أن المغرب حاولت استغلال أحداث سبتمبر للتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية ودفعتها نحو تأييد الموقف الغربي في قضية الصحراء المغربية مقابل تأييد المغرب للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، لكن منسق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء المغربية أكد أن المغرب لن تستطيع الاستفادة من هذا الموقف لأنها ليس لديها ما تقدمه بشكل يتميز عن الدول الأخرى في المنطقة⁽⁸⁾.

الإرهاب بل ومن أحداث سبتمبر ذاتها. ففي كينيا نظمت بعض الجماعات الإسلامية وعلى رأسها مجلس الدعاة والأئمة الكيني **The Council of Imams and Preaches of Kenya (CIPK)** والحزب الإسلامي الكيني، وجماعة أصدقاء الأقصى وحقوق الإنسان **Friends of Al-Aqsa and The Muslims for Human Right** مظاهرات حاشدة في مومباسا للتعبير عن التضامن مع الشعب الأفغاني. وقد انتقد رئيس مجلس الدعاة الرئيس "موى" لتصديه للمسلمين الذين يعبرون عن تضامنهم مع الشعب الأفغاني مؤكداً في الوقت نفسه أنه إذا وجد دليل على اشتراك ابن لادن في أحداث سبتمبر فسيكون المسلمون في كينيا أول من يتظاهر ضده، كما انتقد زعيم الحزب الإسلامي الكيني المظاهرات التي قادها الرئيس موى في شوارع نيروبي تأييداً للولايات المتحدة، في حين اتهم المنسق العام لجماعة الأقصى الرئيس موى بمحاولة ترهيب المسلمين وأكد أن مظاهرات الاحتجاج الإسلامية سوف تستمر، وقد أعلنت هذه الجماعات رفضها لموقف الحكومة الكينية في سماحها للقوات الأمريكية باستخدام الموانئ والمطارات الكينية في حربها ضد الإرهاب⁽¹¹⁾، كما رفضت عناصر من هذه الجماعات لقاء بعض المسؤولين من السفارة الأمريكية لمناقشة أسباب تزايد المشاعر المعادية للولايات المتحدة مؤكداً أن موعد هذا اللقاء غير مناسب ولن يكون مناسباً طالما استمر القصف الأمريكي لأفغانستان الذي يعتبره المسلمون في كينيا شكلاً من أشكال الإرهاب⁽¹²⁾.

وكان الرئيس الكيني قد حذر المسلمين في كينيا من تنظيم مظاهرات مناصرة لابن لادن والإرهاب الدولي مؤكداً أن من يؤيد الإرهابيين لا يقدر حياة المواطنين الكينيين الذين فقدوا في تفجير السفارة الأمريكية في نيروبي عام 1998، كما حذر الرئيس أي عناصر أجنبية

إلا أن هناك دولاً استفادت بالفعل من دعمها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. فقد استفادت موريتانيا بقرار واشنطن بإلغاء الديون المستحقة على موريتانيا وبدا ذلك مرتبطاً بالموقف الموريتاني الداعم للولايات المتحدة حيث زار وفد عسكري أمريكي موريتانيا وأرسل بعض الأسس والمنطلقات للتعاون العسكري بين الولايات المتحدة؛ وموريتانيا بعد لقاء الوفد مع الرئيس الموريتاني وبعض قادة الجيش. وقد اتفق الجانبان على مواصلة اللقاءات والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب⁽⁹⁾.

وبذلك فإن الحكومات الإفريقية في محاولة منها لإبعاد شبهة التواطؤ عن نفسها اتجهت إلى تأييد الحرب الأمريكية ضد الإرهاب مع إبداء بعض الدول لتحفظاتها بالمطالبة بعدم توسيع نطاق الحرب أو تقديم الأدلة الكافية قبل معاقبة المتورطين في العمليات الإرهابية. وحتى الدول المعروفة بموقفها العدائي من السياسة الأمريكية لم تجد أمامها سوى الموافقة على دعم الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. ففي حين وجه الرئيس الليبي معمر القذافي انتقادات حادة للولايات المتحدة واصفاً سياساتها بالعجرفة ومحاولة فرض الحلول على العالم، فإنه قد عرض في الوقت نفسه استعداده للتعاون على المستوى الاستخباراتي، وتقديم المعلومات لتسهيل العثور على بن لادن وذلك خلال لقائه مع وزير التعاون الدولي الفرنسي في أكتوبر 2001. والجدير بالذكر أن ليبيا ما زالت على الواجهة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب⁽¹⁰⁾.

(ب) ردود الفعل الشعبية على أحداث

سبتمبر والحرب الأمريكية ضد الإرهاب:

يمكن القول إنه على المستوى الشعبي كان رد الفعل تجاه أحداث سبتمبر أكثر تمايزاً وتنوعاً، الأمر الذي أوجد فجوة واضحة في بعض الحالات بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي من الحرب الأمريكية ضد

وفي جنوب إفريقيا احتشد حوالي خمسة آلاف مواطن من مدينة كيب تاون في مسيرة احتجاجية ضد الحملة الأمريكية في أفغانستان. وقد تبني الدعوة إلى هذه المسيرة المجلس القضائي الإسلامي **Muslim Judicial Council (MJC)**، واتحاد عمال الجنوب الإفريقي **Congress of south Africa Trade Unions(COSATU)**، ومجلس كنائس غرب الكاب **The Western Cape Council of Churches (WCCC)** وقد أدانت هذه المنظمات أحداث سبتمبر لكنها دعت إلى وضع حد لقتل الأبرياء في أفغانستان، وقد صرح ممثل مجلس الكنائس أن الحرب ليست حلاً للإرهاب، وأنه يجب الاعتماد على أسلوب الحوار وليس الحرب كما صرح القائد الإقليمي لاتحادات العمال أن محاربة الإرهاب لا بد أن تأتي في إطار مبادرة تقودها الأمم المتحدة، حتى لا يتترك لدولة واحدة السيطرة على الأجنحة العالمية.

وفي إطار المسيرات -التي كان معظم المشاركين فيها من الأقلية المسلمة في جنوب إفريقيا- رفع البعض الأعلام الفلسطينية وارتدى بعض المتظاهرين ملابس مؤيدة لابن لادن.

والجدير بالذكر أن هناك حوالي ألف شخص جنوب إفريقي قد سجلوا أسماءهم راغبين في التوجه إلى أفغانستان وكان الرد الرسمي على هؤلاء هو القبض عليهم ومحاکمتهم بتهمة مخالفة قانون جنوب إفريقيا الذي يمنع المواطنين من التطوع في حروب عسكرية خارج البلاد. وهدد نائب وزير الخارجية أن الجماعات التي تدفع المسلمين في جنوب إفريقيا إلى المشاركة في الحرب في أفغانستان سوف تقع تحت طائلة القانون. وكانت الجماعات الإسلامية في جنوب إفريقيا قد انقسمت حول دعوة ابن لادن للجهاد في أفغانستان فبينما اتخذت إحدى الجماعات الإسلامية المعروفة

مقيمة في كينيا من تأييد الإرهاب مؤكداً أن كينيا لن تتنازل عن أمنها القومي⁽¹³⁾، كما اتهم بعض المسؤولين الكينيين علماء الدين الذين نظموا المظاهرات الشعبية ضد الحرب الأمريكية ضد الإرهاب بأنهم أساءوا إلى الإسلام بتأييدهم للإرهاب، وأكد هؤلاء المسؤولون أن المظاهرات لن تأتي بنتائج إيجابية وأن وراءها بعض العناصر غير المعلومة نواياها⁽¹⁴⁾.

وفي نيجيريا أعلنت الجماعات الإسلامية الأصولية وعلى رأسها الحركة الأصولية للتجديد الإسلامي **The Radical Islamic Renewal Movement(IRM)** دعمها لتنظيم القاعدة ووصفت الولايات المتحدة ذاتها بالإرهاب لإصرارها على ضرب المسلمين الأبرياء في أفغانستان دون وجود أدلة على ارتكاب ابن لادن للعمليات الإرهابية. وانتقدت هذه الجماعات الدور السليبي للقادة المسلمين تجاه ما يتعرض له المسلمون في أنحاء كثيرة من العالم ومنها نيجيريا⁽¹⁵⁾، كذلك نظم المجلس الوطني للشباب المسلم في نيجيريا **National Council of Muslim Youth(NACOMYO)**، مسيرات في الشوارع الرئيسية في "أبيادان" للاحتجاج على العمليات العسكرية في أفغانستان وردد المتظاهرون الهتافات المؤيدة لابن لادن، كما حرقوا العلم الأمريكي، وهددت الجماهير بأنه إذا لم يتم وقف العمليات العسكرية في أفغانستان فقد تضطر إلى الثأر لمقتل الإخوة الأفغان بأي طريقة مناسبة. وقد رفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "ابن لادن هو البطل"، "إننا على استعداد للموت من أجل طالبان" مؤكداً أن الكفاح من أجل التحرر الإسلامي لا يمكن القضاء عليه لكنهم في الوقت نفسه أكدوا أن الحرب ليست بين الإسلام والمسيحية أو بين الولايات المتحدة والإسلام ولكنها بين الإدارة الأمريكية والعناصر المحبة للعدل في العالم كله⁽¹⁶⁾.

ورغم اتجاه العديد من الكتابات إلى إدانة الهجوم على الولايات المتحدة، إلا أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب قد تعرضت لانتقادات عديدة كان من بينها أن مكافحة الإرهاب -التي كان من المفترض أن يشترك فيها كافة الدول لمعالجة قضية تعاني منها الكثير من دول العالم- تحولت إلى حرب بين طرفين الولايات المتحدة من جهة بديكتاتورية عالمية تسعى من خلال حربها إلى توسيع نطاق سيطرتها العالمية، وتجريب أسلحتها الجديدة، وتطوير صناعتها العسكرية، وبين الجماعات الإرهابية من جهة أخرى، وهي حرب سوف تأتي بنتائج مدمرة على العالم ككل وتخلف العديد من الضحايا ولن يكون أي من أطرافها رابحاً⁽¹⁹⁾.

ولفتت العديد من الكتابات الأنظار إلى ضرورة البحث عن البواعث الحقيقية للعمليات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة؛ حيث أشارت هذه الكتابات إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تلقى قبولاً لدى بعض الشعوب لذلك وجب على الأمريكيين محاولة فهم هذه الآراء المعارضة لسياساتهم⁽²⁰⁾.

وكان من أبرز ما كتب في هذا الإطار تحليل المفكر الإفريقي الأصل، المسلم الديانة، الأمريكي الجنسية البروفيسور على مزروععي، في صحيفة الشعب الكينية؛ حيث أوضح مزروععي أن الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر تركز على معاقبة وتتبع الإرهابيين في حين أن الأجدى هو البحث عن الأسباب الحقيقية للإرهاب، وواحد من أهم هذه الأسباب هو التحالف الأمريكي مع إسرائيل، وبدلاً من أن تبحث الولايات المتحدة عن تحالف دولي ضد الإرهاب يجب عليها أن تبحث في تشكيل تحالف دولي لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي يشمل أطرافاً أخرى عديدة كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي حتى لا تنفرد الولايات المتحدة كراع وحيد غير محيد في

بمساندتها لحركة طالبان (جمعية العلماء) موقفاً متحفظاً داعية إلى احترام قانون جنوب إفريقيا اتخذت جماعات أخرى موقفاً مسانداً للدعوة إلى الجهاد ومن أهم هذه الجماعات حركة القبله **Qibla Movement** وهي الحركة المساندة لجماعة مكافحة الجريمة والمخدرات (أو ما تسمى أحياناً بالجماعة الإسلامية لمكافحة الاضطهاد **Muslims Against Global Oppression (MAGO)**) المسجلة على اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية.

وقد قوبل موقف حكومة جنوب إفريقيا بمنع المتطوعين من السفر بانتقاد من بعض الجماعات الإسلامية حيث انتقد المجلس القضائي الإسلامي التهديدات الحكومية مؤكداً أن الحكومة لا تملك السلطة في منع نشاط المسلمين في جنوب إفريقيا⁽¹⁷⁾.

وعلى المستوى الفكري أعلن العلماء والباحثون والأكاديميون الأفارقة الذين اجتمعوا في منتدى خاص على هامش المؤتمر الأفريقي بشأن التنمية المستدامة والحكم الرشيد والعمولة الذي عقد في نيروبي (17-19 سبتمبر 2001) إدانتهم للهجوم على الولايات المتحدة، ودعوا الجماعة الدولية خاصة الأمم المتحدة إلى عقد معاهدة دولية حول الأمن العالمي والإرهاب يشترك فيها المجتمع المدني على نحو كامل ولكنهم دعوا في الوقت نفسه إلى ضرورة تصدى الولايات المتحدة بفعالية لحل أزمة الشرق الأوسط وغيرها من الأزمات، وإلى تفهم أن الأسلوب العسكري وحده لن ينجح أبداً في مواجهة الإرهاب، ولن يؤدي إلا إلى إشعال المزيد من الأعمال الإرهابية، وأخيراً طالب المجتمعون في المنتدى الولايات المتحدة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإقامة محكمة دولية مستقلة لملاحقة الممارسين لأعمال العنف وذلك وفق معايير العدالة الدولية⁽¹⁸⁾.

وأوصت القمة بعقد قمة استثنائية لتقييم التقدم الذي تحقق في تنفيذ ميثاق الجزائر لمكافحة الإرهاب، والذي تبنته قمة منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر عام 1999، عقب حادث تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتزانيا. وقد وقع على الميثاق 36 دولة ولم يصدق عليه حتى أكتوبر 2001 سوى ثلاث دول فقط.

والملاحظ أن أحداث سبتمبر قد دفعت العديد من الدول الإسلامية الإفريقية إلى التصديق على الميثاق وكان على رأس هذه الدول نيجيريا التي قررت التصديق على الميثاق في فبراير 2002، تبعها في ذلك العديد من الدول الأخرى⁽²³⁾.

وفي سبتمبر 2002، وبمناسبة إحياء الذكرى الأولى لتفجيرات سبتمبر في الولايات المتحدة، استضافت الجزائر مسئولين رفيعي المستوى من دول الاتحاد الإفريقي لمناقشة مكافحة الإرهاب. وانتهى المؤتمر بتبني خطة عمل لتنفيذ ميثاق الجزائر. ومن أهم الإنجازات التي حققها المؤتمر تصديق كل من غانا، جنوب إفريقيا، السودان، وجزر القمر على ميثاق الجزائر ليصل عدد الدول التي صدقت على الميثاق 17 دولة؛ مما يعني دخول الميثاق حيز التنفيذ.

والجدير بالذكر، أن القمة حرصت على إصدار خطة عمل تلقى القبول الغربي لذلك جاء رفض الاقتراح الليبي باتخاذ موقف من الصهيونية، ولم تتضمن خطة العمل أي إشارات إلى موضوع دولة الإرهاب، إلا أنها في الوقت نفسه استبعدت من تعريف الإرهاب حركات التحرر الوطني التي تناضل لتحرير أرضها المحتلة⁽²⁴⁾، وقد اعتبر بعض المحللين أن خطة العمل التي تبناها المؤتمر خطة طموحة هدفها الأساسي إرضاء الدول الغربية المانحة خاصة الولايات المتحدة. وقد حضر المؤتمر ممثلون من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والانتربول الدولي⁽²⁵⁾.

عملية السلام في الشرق الأوسط. ولفت مزروعي النظر إلى أن التحالف الدولي ضد الإرهاب يمكن أن يكون جزءاً من المشكلة بدلاً من أن يكون جزءاً من الحل، وعبر عن قلقه إزاء الانقسامات التي تشهدها بعض الدول الإفريقية نتيجة لتباين المواقف تجاه الحرب الأمريكية ضد الإرهاب مشيراً إلى النموذج الكيني⁽²¹⁾.

كذلك فقد اعتبر هو راس كامبل، أحد المفكرين البارزين وزعماء الرأي في جماعة الوندوين الأفارقة، أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مضللة وتحتاج إلى توجه جديد، وأن التغلب على الإرهاب لا يتطلب فقط قوة عسكرية، بل يتطلب أدوات سياسية قانونية ومالية تعمل على عزل الإرهابيين. وهذا يعني أنه لا بد من حوار عالمي حول ماهية الإرهاب؛ فلا يمكن التعاطف مع التحالف الأمريكي ضد الإرهاب لأنه يقوم على تعريف فضفاض للإرهاب طالما استغلته الولايات المتحدة من قبل لصالحها فاهتمت قادة أمثال نيلسون مانديلا بالإرهاب في الوقت الذي كانت تحتضن فيه القيادات الإرهابية أمثال ابن لادن وسافيمي. وأكد كامبل أنه لا بد أن يسعى المواطنون الأمريكيون لفهم الأسباب التحتية التي تسببت في أحداث سبتمبر وهو أمر صعب لأن العنصرية البيضاء متأصلة إلى حد بعيد في المجتمع الأمريكي لدرجة تغلغلها حتى لدى المثقفين الواعين⁽²²⁾.

(ج) الإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات الإفريقية لمكافحة الإرهاب:

اتخذت المنظمات الإفريقية على المستوى القاري والإقليمي عدة إجراءات وعقدت بعض المؤتمرات لمكافحة الإرهاب؛ فعلى مستوى الاتحاد الإفريقي عقدت القادة الأفارقة قمة خاصة في داكار (السنغال) في أكتوبر 2001 انتهت بتبني إعلان لمكافحة الإرهاب ولكنها لم تبين أي معاهدة أو اتفاقية ملزمة لجميع دول القارة،

وعلى المستوى الإقليمي تبنت عدة منظمات إقليمية إجراءات وأنشأت آليات لمكافحة الإرهاب. ففي إطار منظمة الإيكواس في الغرب الإفريقي اقترحت غانا إقامة مكتب للمخابرات والتحقيقات الجنائية على مستوى المنظمة لدعم التعاون الإقليمي في مجالات الجريمة ومكافحة الإرهاب وعمليات غسل الأموال. وقد اجتمع بعض ممثلي الجهات الأمنية من دول الإيكواس في 23 سبتمبر في أبيدجان لمناقشة كيفية تطبيق هذا الاقتراح (26).

وفي قمة السادك التي عقدت في يناير 2002 في ملاوي تبنت الجماعة إعلاناً لمكافحة الإرهاب أكد على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة والأمن والاستقرار في المنطقة كسبيل لمحاربة الإرهاب، كما اتهم قادة دول الجماعة حركة يونيتا في أنجولا، بأنها جماعة إرهابية يجب القضاء عليها بأي وسيلة، وأنه يجب وضعها في إطار قائمة التنظيمات الإرهابية. وأعلنت تلك الدول أنها سوف تتخذ إجراءات لإحباط عمليات حركة يونيتا مثل تجريد أرصدها المالية داخل وخارج أنجولا بالتعاون مع الأطراف الخارجية مثل الاتحاد الأوروبي، والاستعداد لشن حملات عسكرية ضد الحركة إذا لم تنجح كافة الوسائل الأخرى في وقف عملياتها الإرهابية داخل أنجولا (27).

وخلال قمة الإيجاد التي عقدت في نفس الشهر (يناير 2002) دعت دول الشرق الإفريقي الصومال إلى محاربة الإرهاب، ودعت المجتمع الدولي للانضمام إلى جهود منظمة الإيجاد لإحلال السلام في الصومال (28).

وعلى المستوى الثنائي وفي محاولة منهما لإثبات تصديهما للإرهاب أصدرت كينيا وأوغندا إعلاناً مشتركاً ينص على تكثيف تبادل المعلومات المخبرانية لمحاربة الإرهاب. كذلك فقد طرحت اللجنة المشتركة بين البلدين بعد اجتماعها في أكتوبر 2001 فكرة إنشاء

بنك مشترك للمعلومات عن العناصر الإرهابية المشكوك فيها، وتدعيم قدرة الحكومتين على احتواء أي هجمات إرهابية والرد عليها. وشددت اللجنة على الإسراع بتنفيذ مشروعات القوانين الخاصة بمكافحة الإرهاب في البلدين (29).

وكانت الحكومة الأوغندية قد عرضت مشروع قانون أمام البرلمان يقضي بإصدار حكم الإعدام على الإرهابيين، أو أي شخص يؤيد أو يمول العمليات الإرهابية. وقد أيدت السفارة الأمريكية في "كمبالا" هذا القانون وحثت البرلمان على الإسراع بالتصديق عليه. ويعطي هذا المشروع سلطات غير عادية للقوات الأمنية المشاركة في التحقيقات في قضايا مكافحة الإرهاب منها الحق في الكشف عن الأرصدة المالية للمشكوك في انتمائهم لجماعات إرهابية، والحق في متابعتهم ومراقبة كافة وسائل الاتصال المتعلقة بهم.

كما يلزم هذا القانون أي شخص لديه معلومات عن أي عناصر إرهابية أو يتشكك في وجود عناصر إرهابية في مسكنه أو مقر عمله أن يدلي بهذه المعلومات وإلا تقع عليه مسؤولية يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة. وقد عرف هذا القانون الإرهاب بأنه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه بنية الوصول إلى أو تحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية بشكل غير قانوني (30).

و لم تكن أوغندا الدولة الوحيدة التي تتخذ مثل تلك الإجراءات فقد أصدر الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيللي قراراً رئاسياً بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب تشمل وزراء العدل والمالية والخارجية والداخلية ورئيس الأركان ومدير الأمن القومي ورئيس البنك المركزي (31). وكانت حكومة الصومال المؤقتة قد اتخذت خطوة مشابهة في وقت مبكر عقب أحداث سبتمبر 2001م.

وفي أوغندا حذرت الحكومة الأوغندية الإذاعات المختلفة من إذاعة أي تعليقات مثيرة غير مستولة عن أحداث سبتمبر حيث المشاعر العدائية داخل أو خارج أوغندا⁽³³⁾.

ونتيجة لهذه الأحداث اجتمع في داكار في السنغال حوالي 46 منظمة من المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة لمناقشة مدى تأثير حرية وسائل الإعلام بأحداث سبتمبر. وقد أكدت هذه المنظمات أن أحداث سبتمبر لا يجب أن تكون ذريعة لفرض قيود على حرية التعبير؛ لأن الإعلام يلعب دوراً أساسياً في تعريف الجماهير بالحقائق بما فيها الحقائق المرتبطة بالإرهاب. وفي بيانهما الختامي أدانت المنظمات المشاركة كافة العمليات الإرهابية، ولكنها أكدت أن أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب لا بد أن تحترم حرية التعبير المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مشيرة إلى أن قوانين مكافحة الإرهاب التي تبنتها العديد من الدول بعد أحداث سبتمبر تتضمن أحكاماً تقيد الحريات المدنية وحرية التعبير بشكل حاد كما تقيد حرية الوصول إلى المعلومات⁽³⁴⁾.

وبالإضافة إلى قوانين مكافحة الإرهاب، والإجراءات المؤثرة على حرية التعبير تبنت بعض الدول إجراءات وقوانين جديدة لمكافحة غسل الأموال وكان من بين هذه الدول نيجيريا حيث أصدر البنك المركزي النيجيري قرارات مشددة بضرورة التحقق من هوية وشخصية الراغبين في فتح حسابات في البنوك النيجيرية للتأكد من عدم وجود أي حسابات لمنظمات أو أفراد منتمين إلى جماعات إرهابية في نيجيريا. كما اتخذت دول أخرى مثل جنوب إفريقيا ومصر إجراءات مشابهة⁽³⁵⁾.

ومن ناحية ثالثة قدمت بعض الدول الدعم اللوجستيكي للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب ففي القرن الإفريقي سمحت كينيا باستخدام موانئها

وقد أدت هذه الإجراءات إلى إثارة المخاوف من تأثيرها على حقوق الإنسان وكان من أكثر الأمثلة وضوحاً حالة موريشيوس التي أدى رفض الرئيس فيها التصديق على قانون مكافحة الإرهاب إلى تقديم استقالته لإصراره على رفض قانون يمس الحريات العامة. وكانت الحكومة قد قدمت هذا القانون إلى البرلمان في 31 يناير 2002 وتمت الموافقة عليه رغم رفض جماعات حقوق الإنسان وأحزاب المعارضة بسبب تقييده للحريات العامة. ونتيجة لضغوط المعارضة رفض الرئيس الموافقة على القانون إلا بعد أن يناقش في البرلمان للمرة الثانية. وقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن تبني مثل هذا القانون بالتعريفات الموسعة والسلطات الموسعة التي يعطيها للأجهزة الأمنية قد يتناقض مع التزامات موريشيوس وفقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان. وقد انتهى هذا الجدل بتقديم رئيس موريشيوس استقالته؛ حيث أعلن عدم استعداده للتوقيع على هذا المشروع بعد أن وافق عليه البرلمان للمرة الثانية نتيجة لدعم رئيس الوزراء وحكومته لهذا القانون⁽³²⁾.

وقد تأكدت هذه المخاوف نتيجة لبعض الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول، والتي أثرت بشكل واضح على حرية الرأي والتعبير والإعلام. فقد أصدرت الحكومة الليبيرية قراراً بإغلاق محطة إذاعية وتحويل أحد معدي البرامج للتحقيق بسبب إذاعة برنامج يعبر فيه بعض المواطنين الليبيريين عن مشاعرهم الحقيقية تجاه أحداث سبتمبر والسياسة الأمريكية، فيما اعتبرته الحكومة الليبيرية إبرازاً للمشاعر المعادية للولايات المتحدة، وإعطاء انطباع أن ليبيريا لا تتعاطف مع الأحداث المؤسفة التي تعرضت لها الولايات المتحدة في حين أن الرئيس الليبيري تشارلز تابلور كان من أول من أدانوا هذه الأحداث وأعلن الحداد لمدة ثلاثة أيام على ضحايا التفجيرات.

يفسر تصدر الصومال قائمة الدول المرشحة للتعرض لضربة عسكرية أمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر⁽³⁷⁾.

ومن الملاحظ أنه مع بداية الحملة الأمريكية ضد الإرهاب اتخذت الولايات المتحدة عدة إجراءات تجاه الصومال تمثلت فيما يلي:

- أصدرت الولايات المتحدة قراراً بوضع بعض الشركات الصومالية على قائمة المنظمات الإرهابية التي تقوم بتدبير الأموال لتنظيم القاعدة، وتم تجريد أنشطة وأموال هذه الشركات، ومن أهمها مجموعة البركة العالمية التي تمثل الأداة الرئيسية لمواطني الصومال في الخارج لتحويل ممتلكاتهم إلى ذويهم في الداخل لعدم وجود نظام مصرفي منذ سقوط الحكومة المركزية في أوائل التسعينيات. وقد ادعت الولايات المتحدة أن الأموال التي يتم تحويلها إلى الصومال تذهب إلى جماعة الاتحاد الإسلامي الصومالي، وهي الجماعة وثيقة الصلة بتنظيم القاعدة، والتي أدرجتها الولايات المتحدة على قائمة التنظيمات الإرهابية، وأهمتها بالمشاركة في تنفيذ حادث السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتزانيا.

- قيام الطائرات الأمريكية بعمليات استطلاعية فوق الأراضي الصومالية، وتمركز سفن حربية أمريكية قبالة السواحل الصومالية. وقد كشفت إحدى الصحف الألمانية بعض تفاصيل السيناريو الأمريكي العسكري في الصومال وفق خطة تستهدف إرسال قوات بحرية ألمانية لتشارك مع قوات البحرية الأمريكية في الاستيلاء على ميناء بريرة الجيبوتي على خليج عدن، وإقامة قاعدة عسكرية تشكل نقطة إمداد وتموين للقوات الأمريكية التي ستدخل الصومال، ويكون هدف هذه القوات السيطرة على مطار المدينة لإقامة قاعدة جوية به وقطع الطريق بين الموانئ الصومالية على خليج عدن والموانئ البحثية التي تواجهها حتى لا تستغلها حركة الاتحاد الإسلامي في تهريب السلاح إلى طالبان⁽³⁸⁾.

ومطاراتها للقوات الأجنبية المشاركة في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب؛ حيث سمحت باستخدام مطار وميناء مومباسا الدوليين لاستقبال القوات البحرية والطائرات البريطانية والألمانية المشاركة في الحرب والتي هدفت إلى مراقبة ساحل الصومال لمنع وصول عناصر من تنظيم القاعدة إلى الأراضي الصومالية. كما قدمت جيوتي الدعم اللوجستيكي للولايات المتحدة، وكانت جيوتي قد سبق لها أن استضافت القوات الأمريكية خلال التدخل الأمريكي في الصومال في أوائل التسعينيات⁽³⁶⁾، هذا بالإضافة إلى التعاون مع بعض الحكومات الإفريقية في مجال الاستخبارات وفي مقدمتها السودان والصومال للصلة القديمة التي تجمعها تنظيم القاعدة. والجزائر والمغرب اللتان تعاونتا مع الولايات المتحدة في مجال تبادل المعلومات والخبرات.

ثانياً: أحداث سبتمبر والتأثير على الدول

الإسلامية وقضايا المسلمين في إفريقيا

(أ) الصومال: مزيد من الاستهداف الأمريكي:

تتسم العلاقات الأمريكية الصومالية بوجود ميراث من العداء المتبادل يرجع تاريخه إلى أوائل التسعينيات نتيجة للخبرة السلبية التي تعرضت لها الولايات المتحدة بعد تدخلها في الصومال خلال عملية إعادة الأمل. وكانت الولايات المتحدة قد حملت القوى الإسلامية الصومالية المسؤولية عن مقتل جنودها خلال العملية وأهمتها بالتعاون مع قوى إسلامية خارجية متطرفة، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة. وهو الأمر الذي اعترفت به قيادات تنظيم القاعدة في تعليق لابن لادن على العمليات الأمريكية في الصومال بقوله: "إن الحكومة الأمريكية كانت تعلم علم اليقين أننا نقاتلها، وأعلنت أن هناك قوات متطرفة غير صومالية تقاتل، وكانت معارك ناجحة كبداية فيها الأمريكيين خسائر كثيرة". ولعل في تلك الحقيقة ما

تهديد الأمن القومي لكافة الدول المطلة عليه. ولعل ذلك ما دفع قادة كل من إثيوبيا والسودان واليمن إلى عقد قمة ثلاثية في منتصف أكتوبر 2002 لمناقشة التطورات في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. والتأكيد على ضرورة إنجاح مؤتمر المصالحة الصومالية في نيروبي. وقد خرجت القمة بنتائج مهمة على صعيد التعاون الثلاثي خصوصاً في الجوانب الأمنية والعسكرية، إضافة إلى تنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب، والحفاظ على أمن منطقة القرن الإفريقي، والحد من أي نشاط يمس أمن الدول الثلاث في المنطقة. كما أشار بعض المراقبين أن القمة خرجت باتفاقيات لم يتم الإعلان عنها، تتولى تنفيذها وتحريكها لجان ثلاثية تطرحها على أطراف إقليمية أخرى للحصول على تأييدها⁽⁴²⁾.

مواقف القوى الصومالية تجاه الحملة الأمريكية:

استغلت المعارضة الصومالية هذه الظروف الدولية، وأعلنت استعدادها للتعاون مع واشنطن التي أرسلت ما يقرب من تسعة ضباط أمريكيين إلى مدينة بيدواه لإجراء محادثات مع زعماء الفصائل الصومالية المختلفة. وقد ادعت المعارضة الصومالية وعلى رأسها مجلس المصالحة أن الصومال أصبحت مأوى للإرهابيين، وادعى حسين عيديد رئيس مجلس المصالحة أن هناك ثمانية أشخاص من أعضاء تنظيم القاعدة دخلوا الصومال في يناير 2002 وانشأوا تنظيمًا جديدًا. كذلك اتفق زعماء الحرب في مجلس المصالحة على تشكيل جيش موحد يمكن من خلاله الإطاحة بالنظام دون الحاجة إلى التدخل العسكري الأمريكي. وقد ساهمت إثيوبيا بإرسال حوالي سبعين ضابطاً إثيوبياً مع عدد من المعدات العسكرية اللازمة إلى جنوب غرب الصومال لتدريب قوات المعارضة الصومالية التي وصل عدد مقاتليها في الميليشيات الموحدة التي تم تكوينها من عدة قبائل إلى ما يزيد عن ثمانية آلاف مقاتل. وقد اعتمدت الولايات المتحدة في

وقد تأكد التدخل الأمريكي في الصومال بعد اجتماع الناتو في بروكسل في 18 ديسمبر 2001؛ حيث صرحت مصادر مستقلة أن الصومال سوف تكون الهدف الثاني بعد أفغانستان، وأنه قد تم الاتفاق على الهجمات ضد الصومال للاعتقاد بأن بعض العناصر الإرهابية التي هربت من أفغانستان قد وجدت ملاذاً آمناً في الصومال في ظل عدم وجود سلطة مركزية تفرض سيطرتها على البلاد⁽³⁹⁾.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق توجه في يناير 2002 أسطول بحري ألماني مكون من ست سفن حربية إلى الشاطئ الشرقي لجيبوتي على الحدود مع الصومال. وجاء ذلك بعد زيارة فريق عسكري ألماني إلى جيبوتي للتفاوض مع المسئولين. وكانت ألمانيا قد أعلنت أنها ستساهم بما يصل إلى 3900 جندي لدعم الولايات المتحدة لكن غالبيتهم سيقتى على أهبة الاستعداد في قواعد داخل البلاد كما وافق البرلمان الألماني على تخصيص ما يصل إلى 1800 فرد من القوات البحرية للمشاركة في هذه المهمة⁽⁴⁰⁾.

كذلك توجهت أربع سفن حربية بريطانية إلى ميناء مومباسا الكيني في ديسمبر 2001، وقامت بعض السفن البريطانية وسفن قوات التحالف بدوريات في الخليج وبقالة الساحل الصومالي بحثاً عن أي سفن مشتبه فيها تحسباً لمحاولة هروب ابن لادن وأتباعه من أفغانستان. وفي فبراير 2002 أرسلت الولايات المتحدة حوالي ثلاثة آلاف جندي للمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة مع كينيا بمشاركة ثلاث سفن أمريكية⁽⁴¹⁾.

وإذا كان هدف هذه الحملة على المدى القريب هو مراقبة السواحل الصومالية للتأكد من عدم وصول عناصر من تنظيم القاعدة إلى الصومال، فإن الهدف بعيد المدى هو السيطرة على البحر الأحمر بصفة عامة مما يعني

الأنشطة الاستخباراتية على جماعات المعارضة بالإضافة إلى الدور الاستخباراتي الإثيوبي⁽⁴³⁾.

ومن جانبها حرصت الحكومة الانتقالية في الصومال على تأكيد استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة وصرح رئيس الحكومة الانتقالية حسن ابشر فرح أن بلاده ترحب بنشر فرق عسكرية أمريكية في الصومال للتحقيق في احتمال وجود عدد من أعضاء تنظيم القاعدة. كما أنشأت الحكومة الانتقالية قوة خاصة لمكافحة الإرهاب مهمتها صياغة سياسة وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب يرأسها وزير الداخلية، ويشترك فيها وزراء العدل والدفاع والثقافة والمدعي العام، ونائب رئيس جهاز المخابرات ورئيس شرطة العاصمة مقديشيو لكن الحكومة الانتقالية حرصت في الوقت ذاته على نفي وجود أي عناصر إرهابية في الصومال مشيرة إلى أن تنظيم الاتحاد الإسلامي قد تحلل وفقد قدرته على إيواء الإرهابيين أو المشاركة في العمليات الإرهابية وأن معظم عناصره غادرت البلاد⁽⁴⁴⁾.

وبذلك بدت القوى الصومالية المتنازعة في سباق للتعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب لنيل دعم الولايات المتحدة ضد الطرف الآخر. فالرئيس الانتقالي صلاّد حسن يريد البقاء على رأس السلطة حتى لو كانت محصورة فقط في جزء من العاصمة مقديشيو وأقاليم محدودة خارجها، والمعارضة تريد الإطاحة بالرئيس الانتقالي وتعرض الأدلة على تورطه مع الاتحاد الإسلامي. أما الكيانات التي أعلنت استقلالها من جانب واحد فتريد وعداً أمريكياً بالاعتراف بها مستقلة.

ويبدو أن الولايات المتحدة استطاعت استغلال هذا الموقف. فجددت آفاقاً من الشرطة الصومالية والميليشيات المختلفة كعملاء لجمع معلومات عن تنظيم القاعدة وحركة الاتحاد الإسلامي. كما زار فريق عسكري أمريكي جمهورية أرض الصومال في نهاية

أكتوبر 2001، وأجرى سلسلة محادثات شملت محمد إبراهيم عقال وقادة أجهزة الجيش والشرطة والمخابرات، وجرى الاتفاق على تبادل المعلومات عن الاتحاد الإسلامي والقاعدة، ثم زار هذا الفريق صلاّد حسن وعقد اتفاقيات مع مسؤولي جهاز الاستخبارات والشرطة، ودفعت الولايات المتحدة مبالغ مالية كمساعدات لهذه الأجهزة وعقدت مع قادة المعارضة اتفاقيات مماثلة⁽⁴⁵⁾.

وفي مارس 2002 اتفقت الولايات المتحدة على إنشاء آلية مشتركة بين الحكومة الصومالية والمخابرات المركزية الأمريكية تعمل على تبادل المعلومات والتعاون لتتبع الإرهابيين⁽⁴⁶⁾. كما تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها من الشركات المالية الصومالية ورفعت أسماءها عن قائمة المؤسسات الداعمة للنشاط الإرهابي⁽⁴⁷⁾.

ورغم تراجع احتمالات توجيه ضربة عسكرية أمريكية للصومال في المستقبل القريب إلا أن ذلك لا يعني نفي احتمالات تعرضها لضربة عسكرية؛ حيث يرجع بعض المتابعين للشأن الصومالي هذا التراجع إلى المشاكل اللوجيستية التي تواجهها الولايات المتحدة في المنطقة، وطبيعة الصومال التي لا توجد فيها حكومة مركزية مهيمنة تحتاج الولايات المتحدة إلى إسقاطها، وتمكن الولايات المتحدة من مسح بعض الأراضي الصومالية والتأكد من عدم وجود عناصر إرهابية بها إلا أن الولايات المتحدة قد تلجأ إلى توجيه ضربات خاطفة في مناطق محدودة ترعم أنها تمثل مأوى للإرهابيين.

مؤتمر كينيا ومحاولات العودة للمربع صفر:

وبعيداً عن احتمال استخدام القوة العسكرية فإن مؤتمر كينيا كان من المقرر عقده منذ 15 أكتوبر 2002 للمصالحة الصومالية يكشف عن أبعاد أخرى للقضية. فهذا المؤتمر الذي تم تأجيله أكثر من مرة هذا العام شارك

الأعمال العدائية"، و"مبادئ عملية المصالحة الوطنية". واعتبر قادة الفصائل الصومالية أن صومالاً جديداً قد نشأ عن طريق هذه المحادثات التي تمهد لعهد جديد ينهي أحد عشر عاماً من الحرب وغياب السلطة المركزية، إلا أن عدداً من الفصائل الصومالية الرئيسية قدمت خطاباً احتجاجياً اعترضت فيه على الخلل في تمثيل الفصائل المختلفة لصالح مجلس المصالحة الصومالية.

وكان لافتاً أن الجامعة العربية كانت ممثلة ولديها مكتب دائم للمرة الأولى في مقر المفاوضات، ووقعت على الاتفاق إلى جانب ممثلين من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي⁽⁵⁰⁾.

(ب) السودان: قضية الجنوب ومستقبل الدولة:

عززت أحداث سبتمبر من الموقف الأمريكي المتناقض تجاه قضايا التحرر والاستقلال والاعتراف بحق تقرير المصير لبعض الجماعات المطالبة بالانفصال وتكوين دولة مستقلة؛ ففي السودان ألفت الولايات المتحدة بتفعلها في دعم مجهودات الإيجاد لتسوية الصراع في جنوب السودان مما أدى إلى توقيع الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان الاتفاق الإطاري في مشاكوس في يوليو 2002 والذي يعطي للجنوب الحق في تقرير المصير بعد ست سنوات كفترة انتقالية. بما في ذلك الحق في الانفصال.

ويأتي هذا الموقف الأمريكي على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته العلاقات السودانية الأمريكية مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة إلى السلطة وانشقاق جناح حسن الترابي عن المؤتمر الوطني الحاكم، وكان من علامات هذا التحسن التعاون الأمني الذي بدأ بين البلدين قبل حوالي عام من أحداث سبتمبر؛ حيث سلمت السلطات السودانية الفرق الأمنية الأمريكية مجموعة كبيرة من الوثائق والخرائط عن أسامة

فيه حوالي ثلاثمائة ممثل لأكثر من ثلاثين فصيلاً صومالياً بالإضافة إلى بعض عناصر المجتمع المدني، إلا أن الجدير بالذكر في هذا الشأن هو الجدل الذي ثار في بداية المحادثات حول الصفة التمثيلية للحكومة الانتقالية التي أراد معارضوها أن تشارك كفصيل وليس كحكومة وهو ما يتوافق مع الرؤية الأمريكية والإثيوبية، ويعني العودة إلى ما قبل مؤتمر عرتا الذي شكل الحكومة الانتقالية الحالية⁽⁴⁸⁾.

وقد أعلنت الحكومة الانتقالية رفضها لهذه الرؤية، ورفض صلاح حسن المشاركة في أعمال المؤتمر باعتباره ممثلاً لأحد الفصائل، معلناً عدم تفاؤله بنتائج هذا المؤتمر ومتهماً الدول المانحة وبعض الدول المجاورة بمحاولة عرقلة سبل المصالحة الصومالية⁽⁴⁹⁾.

وفي النهاية تم الاتفاق على مشاركة الحكومة بصفتها ممثلة لرئيس الوزراء حسن أبشر فرح في مقابل أن تمثل كل الكيانات التي تأسست في مختلف الأقاليم الصومالية ككيانات أمر واقع، ويعني ذلك اعترافات متبادلة بين كل طرف بالآخر فصيلاً كان أو حكومة أو كيانات، ولكن ذلك يعكس في حقيقة الأمر تخلي الحكومة الصومالية عن المضمون وتمسكها بالشكل. فهي وإن كان قد اعترف بما كحكومة، إلا أنها في المقابل قد اعترفت بالفصائل الأخرى التي تتفاوض معها على قدم المساواة.

وقد تم التوقيع على نص مبدئي ينص على وقف الأعمال العدائية في كل أنحاء الصومال، وتشكيل حكومة فيدرالية في مرحلة لاحقة بعد تشكيل لجنة فنية تضع جدول أعمال محادثات السلام، وأخرى لصياغة دستور شامل تقبله جميع الأطراف، وثالثة لترع السلاح. كما تم الاتفاق على التعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. وتبني قادة الفصائل الصومالية وثيقتين مبدئيتين للمرحلة الأولى لعملية السلام هما "إعلان وقف

لإطلاق النار والبحث عن المساعدات الدولية، وخلق إطار دستوري لاتفاق السلام.

وخلال الفترة الانتقالية تم الاتفاق على تكوين آلية مستقلة لمراقبة تنفيذ اتفاق السلام في هذه الفترة على أساس التمثيل المتساوي بين حكومة السودان والحركة الشعبية إضافة إلى ممثلين من بعض الجهات وهي تحديداً أعضاء اللجنة الفرعية الخاصة بالسودان في منظمة الإيجاد (حيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا) وأعضاء الدول المراقبة (إيطاليا، الرويج، بريطانيا، والولايات المتحدة) بالإضافة إلى أي دولة أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان. ويلاحظ في هذا الصدد عدم إشراك أي دول عربية في عضوية هذه الآلية رغم أهميتها حيث من المفترض أن تعمل هذه الآلية على تطوير وتحسين المؤسسات والترتيبات المكونة بموجب الاتفاق، وجعل وحدة السودان خياراً جذاباً لأهل السودان، وهو ما يشير من جديد قضية هوية السودان وخطورة غياب أو تغيب الدور العربي في القضية السودانية.

وفيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة نص الاتفاق الإطاري على حرية العقيدة وعلى أن يكون تولي جميع المناصب على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراق. وعلى المستوى الدستوري اتفق على أن يكون هناك دستور قومي يضمن حرية المعتقد والعبادة ويراعى أن تكون التشريعات على المستوى الوطني في ولايات الشمال مصدرها التشريعي الشرعية الإسلامية بينما يكون المصدر التشريعي للتشريعات التي تطبق في الولايات الجنوبية الإجماع الشعبي (53).

وقد أثار هذا الاتفاق -فيما يتعلق بنوده - بعض علامات الاستفهام والعديد من الانتقادات حيث اعتقد بعض المحللين أن توقيت هذا الاتفاق يحمل دلالة هامة لتزامنه مع استمرار الاعتداءات المتصاعدة على الأراضي المحتلة، والتخطيط الأمريكي لضرب العراق مما يعكس -

بن لادن، الذي استقر في السودان في الفترة من 1991-1996، وعن تنظيم القاعدة، وتعزز هذا التعاون الاستخباراتي بعد أحداث سبتمبر، وهو الموقف الذي امتدحه العديد من المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وكان رد الفعل المباشر على هذا التعاون الأمني إسقاط الإدارة الأمريكية لمشروع سلام السودان، الذي يقضي بعقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في النفط السوداني.

وشهدت الفترة التالية لأحداث سبتمبر دوراً مكثفاً للولايات المتحدة في السودان من خلال نشاط المبعوث الرئاسي دانفورث الذي تمكن من تحقيق إنجازات ملموسة في فترة وجيزة كان من بينها التوسط بين طرفي النزاع في الجنوب لتوقيع اتفاق جبال النوبة، واتفاق حماية المدنيين، واتخاذ إجراءات لمكافحة الرق (51).

وقد دفعت الولايات المتحدة الطرفان إلى التفاوض في إطار مبادرة الإيجاد التي تضمنت النص على حق تقرير المصير إلى أن تم التوصل إلى الاتفاق الإطاري في مشاكوس وهو القائم أساساً على وثيقة مشتركة أمريكية-كينية عرضها الوسيط الكيني خلال المفاوضات (52).

اتفاق مشاكوس:

ينص اتفاق مشاكوس على أن وحدة السودان القائمة على الإرادة الحرة لشعبه، وعلى الحكم الديمقراطي والمساءلة والاحترام والعدل لكل مواطني السودان هي الأولوية بالنسبة للطرفين، إلا أنها في الوقت نفسه أكدت على حق أهل جنوب السودان في تقرير مصيرهم عن طريق الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلي، وذلك بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات تسبقها فترة تمهيدية لمدة ستة أشهر يتم فيها خلق آليات لمراقبة وتنفيذ اتفاقية السلام، وإنجاز كل التجهيزات لتنفيذ وقف شامل

أن الانفصال سوف يثير مطالب انفصالية في الدول المجاورة على أساس لغوي أو ديني أو قبلي⁽⁵⁷⁾.

ويبدو الموقف المصري من قضية الانفصال طبيعياً في ظل التأكيد المصري المستمر على وحدة السودان وهو المبدأ الأول في المبادرة المصرية الليبية المشتركة، وتخوف مصر من تأثر مصالحها في حوض النيل في حالة انفصال جنوب السودان خاصة في ظل ما يثار عن العلاقة بين إسرائيل والحركة الشعبية في جنوب السودان.

أما الجانب الليبي فقد كان رد فعله أكثر هدوءاً. ففي حين توجه القائد الليبي في زيارة لمصر عقب الاتفاق بدا أن من أهم أهدافها مناقشة قضية السودان، فإنه قد صرح خلال الزيارة عن رضائه عن توقيع الاتفاق قائلاً: "إننا لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين أنفسهم"⁽⁵⁸⁾.

وبعض النظر عن اختلاف ردود الأفعال تبقى قضية غياب الدور العربي في مفاوضات السلام السودانية قضية بارزة، ذلك رغم توصية تقرير المبعوث الرئاسي الأمريكي إلى الخرطوم بضرورة التنسيق بين كافة المبادرات المطروحة ومنها المبادرة المصرية الليبية وإشراك دول الجوار وأهمها مصر في جهود التسوية.

القانون الأمريكي الجديد ضد السودان:

مثلاً استخدمت الولايات المتحدة أسلوب الترغيب لدفع الحكومة السودانية إلى تسوية قضية الجنوب، استخدمت التهديد والضغط لدفع الحكومة السودانية إلى استئناف محادثاتها في إطار اتفاق مشاكوس بعد أن قررت الحكومة تعليقها احتجاجاً على استيلاء الحركة على مدينة توريت في الجنوب وذلك في الثاني من سبتمبر 2002.

من وجهة نظر هؤلاء المحللين - وجود مخطط أمريكي إسرائيلي لتمزيق أطراف العالم العربي، وتوجيه أنظار الدول العربية بعيداً عن ساحة النضال الرئيسية وهي الساحة الفلسطينية. كما أن نصوص الاتفاق توحي بأنه يكرس تقسيم السودان بين الحكومة من جانب والحركة الشعبية من جانب آخر، دون إشراك أي أطراف أخرى، وأنه ينحو منحى انفصالياً لأنه يتحدث عن الانفصال صراحة وإن تحدث في ديباجته عن خيار الوحدة؛ فخير الانفصال يبقى الأقرب إلى التحقق لأنه إذا حدثت تنمية في الجنوب خلال الفترة الانتقالية فستنسب إلى الحركة وإذا فشلت التنمية في الجنوب فستنسب إلى الحكومة⁽⁵⁴⁾.

وعلى الجانب الآخر اعتقد بعض المحللين أن الاتفاق خطوة جادة نحو السلام، وتصحيح لمظالم تاريخية وأنه قد لا يؤدي بالضرورة إلى الانفصال. كما أنه جاء متوازناً حيث تنازلت الحركة عن الدولة العلمانية وتنازلت الحكومة عن حق تقرير المصير⁽⁵⁵⁾.

وعلى المستوى الرسمي أدى توقيع اتفاق مشاكوس إلى خلاف كبير بين السودان ومصر التي استبعدت من المشاركة في الاتفاق - حتى إنه أنير أن الرئيس مبارك لم يلتق نائب الرئيس السوداني على عثمان طه خلال زيارته للقاهرة عقب توقيع الاتفاق، وهو ما اعتبرته الأوساط السياسية المصرية تعبيراً عن موقف غاضب من اتفاق مشاكوس⁽⁵⁶⁾. كما أكد وزير الخارجية المصري أن مصر لم تتلق أي تفاصيل عن الاتفاق من مصادر سودانية في حين تلقت بعض المعلومات من مصادر كينية وأمريكية، وشدد على وحدة السودان في إطار دولة يتمتع فيها كافة المواطنين بحقوقهم. وقد فسر مستشار الرئيس المصري للشئون السياسية أن سبب معارضة مصر لانفصال الجنوب هو

وقد ذكر بيان صادر عن الحكومة السودانية أن المعدات الثقيلة المستخدمة في الهجوم على المناطق الشرقية يفوق إمكانات قوات المعارضة؛ مما يؤكد أنه عدوان إريتري مباشر؛ لأن الجيش الشعبي لا يملك هذه الإمكانيات والأسلحة، ولا يستطيع القيام بهجوم على المناطق الحافة الشرقية دون دعم إريتري كامل، وهو ما دعا الرئيس السوداني إلى اتهام إريتريا بالخيانة مشيراً إلى -في كلمة ألقاها أمام البرلمان- أن الحكومة الإريترية تصرفت بشكل غريب عندما تبنت سياسة الخيانة والعداء ضد بلد كان يمد له يد المصالحة والتسامح والدعم، وقد أكدت الخرطوم التورط الإريتري في معارك شرق السودان بعد إعلانها أسر جنود إريتريين اشتركوا في هذه المعارك⁽⁶¹⁾.

ولا يمكن تفسير هذا الدعم الإريتري للمعارضة السودانية بمعزل عن دعم نظام الإنقاذ لحركة الجهاد الإسلامي الإريترية؛ حيث تؤكد إريتريا أن قضية حركة الجهاد الإسلامي ليست قضية إريترية، بل إنها قضية بين إريتريا ونظام الإنقاذ الذي أعلن عن مشروعه الحضاري ليغير به السودان والمنطقة. فحركة الجهاد - وفقاً للتصور الإريتري- لم يكن لها جذور في إريتريا، ولكنها حركة أعلنت بعد مجيء نظام الإنقاذ لتضم لاجئين إريتريين في السودان مناهضين للنظام الإريتري. وتعتبر إريتريا -كما أشار الرئيس سياسي أفورقي في حديث لصحيفة الوطن- أن قضية دعم السودان للجهاد الإريتري ليست قضية إسلام، إنما قضية إرهاب سياسي. فأريتريا عرفت الإسلام قبل أن تعرفه السودان وترفض استغلال الدين لأغراض سياسية.

وفي تعليقه على التزام إريتريا بدعم القوى السياسية السودانية المعارضة واستضافة اجتماعاتها بشكل دائم أكد أفورقي أن دعم إريتريا لهذه القوى هو التزام

ففي 7 أكتوبر 2002 وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون جديد ضد السودان يتضمن إجراءات عقابية ضد الحكومة السودانية إذا لم يتم استئناف المفاوضات والوصول إلى حل للحرب الأهلية في الجنوب خلال ستة أشهر. ويتضمن المشروع الجديد عدة وسائل للضغط على الحكومة السودانية أهمها منع أي مساعدات من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى السودان، وتخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي على الخرطوم، وبذل الجهود لمنع السودان من الوصول إلى بعض الموارد اللازمة لاستغلال ثرواتها النفطية، بالإضافة إلى تقديم 300 مليون دولار لتحالف المعارضة السودانية خلال السنوات الثلاثة المقبلة⁽⁵⁹⁾.

وينص هذا المشروع على أن الحل الوحيد أمام الحكومة السودانية للهروب من هذه العقوبات هو التوصل إلى اتفاق سلام مع الحركة الشعبية خلال ستة أشهر، وقد عزز هذا الاتجاه العدائي تجاه السودان التقرير الذي نشرته صحيفة "واشنطن بوست" حول العلاقة بين السودان وتنظيم القاعدة، والذي يشير إلى أن تنظيم القاعدة قد أرسل شحنات ضخمة من الذهب لتخزينها في السودان مما شكك في التزام الحكومة السودانية بمكافحة الإرهاب.

السودان وإريتريا: تصاعد التوتر والتهديد بالحرب:

ومن ناحية أخرى توترت العلاقات السودانية الإريترية بشكل حاد بعد اتهام السودان لإريتريا بالتدخل لدعم المعارضة في استيلائها على مواقع هامة في شرق البلاد مما اضطر السودان إلى إغلاق الحدود مع إريتريا والتهديد بالرد بكافة الوسائل الممكنة بما فيها الوسائل العسكرية. ومن جانبها نفت إريتريا هذه الاتهامات متهمة السودان بالتعدي على السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لإريتريا وأعلنت حالة الحرب⁽⁶⁰⁾.

بوب دينار الذي تدخل في ثلاث محاولات انقلابية. وقد رجحت مصادر دبلوماسية أن يكون الهجوم على جزيرة موهيلي مرتبط بالاستفتاء الذي كان من المقرر عقده بعد أربعة أيام من الهجوم (في 23 ديسمبر 2001) حول الدستور الفيدرالي الذي لم يكن يقبله البعض⁽⁶⁴⁾.

وقد شهدت جزيرة إنجوان محاولة مماثلة فاشلة في شهر نوفمبر 2001 كانت في حقيقتها معبرة عن صراع بين تيارين: تيار يسعى إلى الانفصال عن الدولة القمرية وهو التيار الذي قام بالانقلاب بزعامة عبد الرحمن عبيد، وتيار آخر يهدف إلى الاستمرار في إطار الدولة القمرية مع صياغة دستور جديد والاستفتاء عليه وهو تيار محمد بكار الحاكم الحالي للجزيرة.

وكانت الجزيرتان قد أعلنتا استقلالهما عام 1997 عن اتحاد جزر القمر، إلا أن الجولات التفاوضية المتتالية التي شاركت فيها كافة القوى القمرية في الجزر الثلاث (جزيرتي إنجوان وموهيلي وجزيرة القمر الكبرى)، وكان آخرها مفاوضات فومبوني (فبراير 2001)؛ أدت إلى تأسيس نظام جديد قائم على دستور وافق عليه أغلبية المواطنين (حوالي 77%) في الاستفتاء الذي عقد في ديسمبر 2001. وقد نص الدستور على أن رئاسة اتحاد القمر ستكون لمدة أربع سنوات وبالتداول بين الجزر الثلاث، وأن يكون لكل جزيرة قانون أساسي ينظم إدارة شئون كل جزيرة في إطار دستور الاتحاد. وقد جرى بالفعل الاستفتاء على مشروع الدستور الخاص بكل جزيرة في مارس 2002 كما تم انتخاب الرئيس غزالي رئيساً للاتحاد.

وبذلك تمت إجراءات البناء الدستوري للدولة من خلال ممارسات ديمقراطية وعمليات انتخابية متتالية مما يعني تراجع احتمالات الانفصال على الأقل على المدى القريب خاصة في ظل الدور البارز للقوى الخارجية (منظمة الوحدة الإفريقية "الاتحاد الإفريقي"، برنامج الأمم

منها تجاه شعب السودان الذي تعبر عنه هذه القوى السياسية⁽⁶²⁾.

وفي إطار هذا التوتر اهتم الرئيس أفورقي - تعليقاً على القمة السودانية اليمنية الإثيوبية التي عقدت في 14 أكتوبر 2002- السودان بدعم إثيوبيا خلال الحرب الإثيوبية الإريترية. ورفض ما أسماه "الابتزاز السوداني" بمحاولة استثمار مشكلة بلاده مع إثيوبيا، واعتبر أن الحلف الثلاثي على بلاده مسعى فاشل لن يحقق أي هدف⁽⁶³⁾.

(ج) جزر القمر:

وفي جزر القمر أعادت أحداث سبتمبر شبح انفصال جزيرة موهيلي؛ حيث تعرضت الجزيرة في ديسمبر 2001 لهجوم عسكري أثير أنه مرتبط بالحملة الأمريكية ضد الإرهاب إلا أن مسئولين أمريكيين وقمرين أنكروا ذلك. وقد شن هذا الهجوم من قبل بعض العناصر الأجنبية التي اشتبكت مع القوات الحكومية وسيطرت على مركز الشرطة في الجزيرة، وقطعت كل الاتصالات عنها. واعتقد البعض فور وقوع الهجوم أنه مرتبط بحملة أمريكية ضد أحد الخلايا الإرهابية في الجزيرة، بل إن البعض ربط بين الرئيس القمري عثمان غزالي وتنظيم أسامة بن لادن، وقد أعلنت العناصر الأجنبية التي قامت بالهجوم أنها تعمل مع الجيش الأمريكي واهتمت الرئيس القمري بالتعاون مع عناصر إرهابية؛ إلا أن هذا الهجوم لم يكن سوى محاولة انقلابية من مجموعة من المرتزقة الفرنسيين المقيمين في جزيرة مايوت، الخاضعة للسيادة الفرنسية، وقد ألقى القبض عليهم وتم تقديمهم للمحاكمة.

ولا تعتبر مثل هذه الأحداث غريبة على جزر القمر التي تعرضت للعديد من الانقلابات التي اشتركت فيها عناصر من المرتزقة الأجانب كان أشهرهم الفرنسي

المتحدة الإنمائي) في تسوية الخلافات بين مختلف الأطراف⁽⁶⁵⁾.

ثالثاً- أحداث 11 سبتمبر وقضايا الهوية

والدور:

(أ) قضية تطبيق الشريعة في نيجيريا:

في إطار ظرف دولي بدا كأنه غير ملائم لتقبل تطبيق الشريعة الإسلامية؛ تعرضت الحكومة النيجيرية لضغوط دولية متزايدة لتعديل قوانين الشريعة التي تم تطبيقها في بعض ولايات الشمال. وكانت هذه الولايات قد بدأت في تطبيق الشريعة الإسلامية تبعاً منذ أواخر 1999 بداية بولاية "زامفرا" في شمال غرب البلاد إلى ولايات أخرى مثل سوكونو، كانو، يوبي، النيجر، كادونا، كاشينا، وباتس،.. وغيرها. وراجعت هذه الولايات نظامها القانوني لتقنين الشريعة الإسلامية. وقد اتخذ المسيحيون النيجيريون موقفاً معارضاً وبقوة لتطبيق الشريعة في هذه الولايات باعتبار أن ذلك يحول دون انتشار المسيحية في تلك الولايات بسبب تطبيق حد الردة بالإضافة إلى احتمال تأثر المسيحيين في تلك الولايات سلباً بتطبيق الشريعة رغم إعلان حكام تلك الولايات أن الشريعة لن تطبق على غير المسلمين.

ونتيجة لهذا الموقف اندلعت المصادمات بين المسلمين والمسيحيين في ولايات الشمال وتصاعدت بشكل كبير منذ سبتمبر 2001. فقد شهدت الفترة من 7-13 سبتمبر 2001 مصادمات طائفية حادة في ولاية بلاتو بصورة غير مسبوقه أدت إلى تدمير كامل وقتل جماعي من الجانبين وأودت بحياة حوالي ألف شخص. كما تعرضت جماعة الفولاني في مدينة "جوس" إلى هجمات مكثفة أودت بحياة حوالي خمسمائة شخص وخلال المظاهرات الحاشدة التي شهدتها مدينة كانو تأييداً لابن لادن اندلعت بعض المصادمات التي أدت إلى تدمير

العديد من الكنائس والمساجد وراح ضحيتها ما يزيد عن مائتي شخص. ولعل ذلك ما يفسر ما أكد عليه المؤتمر الذي عقد في كادونا عن "الإرهاب، السياسة، الدين والإسلام في نيجيريا" في سبتمبر 2002 من أن نيجيريا كانت أكثر الدول تعرضاً للتهديدات والمخاطر بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر⁽⁶⁶⁾.

وقد اتخذت الدول الغربية بعد أحداث سبتمبر موقفاً متشدداً مناهضاً لتطبيق الشريعة في نيجيريا، خاصة بعد صدور حكم بالرحم حتى الموت في إحدى قضايا الزنا ورفض المحكمة لطلب الاستئناف حيث أصدر الاتحاد الأوروبي مذكرة احتجاج على هذا الحكم وعبر عن قلقه إزاء حكم محكمة الاستئناف؛ ويعتبر الاتحاد الأوروبي أنه لا بد من إلغاء عقوبة الإعدام لأن ذلك يدعم حقوق الإنسان ويؤكد احترام الكرامة الإنسانية.

وقد حظت هذه القضية بشعبية كبيرة في أوروبا وتعرض الحكم لانتقادات عديدة من قطاعات واسعة؛ حيث اعتبر البعض أن تنفيذ حكم الإعدام ضد المرأة فقط وعن طريق الرجم -الذي يعتبرونه وسيلة بربرية- يسئ إلى صورة إفريقيا لدى الغرب حتى إن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من الحصول على توقيع ستمائة ألف أوروبي على التماس ضد الحكم.

ونتيجة لهذه الضغوط عبر بعض المسؤولين في الحكومة الفيدرالية عن انتقادهم للمحاكم التي تطبق الشريعة. فقد أكد الرئيس النيجيري أنه يفضل عقوبات أكثر إنسانية لكنه لم ينتقد صراحة قوانين الشريعة الإسلامية مؤكداً أن نيجيريا دولة متعددة الديانات. كما أعلن وزير العدل أن بعض العقوبات في قوانين الشريعة تمييزية وبالتالي فإنها غير دستورية. وهو الانتقاد الذي أثار غضب ولايات الشمال التي رفضت أي تدخل من قبل وزير العدل في قضية تطبيق الشريعة⁽⁶⁷⁾.

لدولة من أفقر دول العالم في حين يقترح المنادون بتطبيق الشريعة في النيجر مثل: منظمة التضامن الإسلامية والمنظمة الإسلامية المعتدلة أن يتم تطبيق الشريعة تدريجياً؛ بحيث ينتهي الأمر بطرح القضية في استفتاء شعبي⁽⁶⁷⁾.

(ب) قضايا المشاركة السياسية للمسلمين:

ومثلما عززت أحداث سبتمبر من الانقسام في بعض الدول الإفريقية -وعلى رأسها نيجيريا- بين شمال مسلم وجنوب مسيحي أثارت هذه الأحداث قضايا الحقوق السياسية للمسلمين في بعض الدول ومنها ساحل العاج التي كانت تعتبر من أكثر الدول استقراراً في منطقة الغرب الإفريقي. ففي 19 سبتمبر 2002 شهدت ساحل العاج حركة تمرد عسكري واسعة النطاق بدأت في مدينة أبيدجان وامتدت إلى مدينة بواكيه وغيرها من مدن الشمال المسلم.

وفي بداية المصادمات بين حركة التمرد والقوات الحكومية قتل القائد العسكري السابق روبرت جي الذي تشككت الحكومة في البداية أنه وراء الانقلاب، والذي كان قد استولى على السلطة عام 1999م بانقلاب عسكري لكنه أجبر على التنازل عنها بعد عام واحد بعد محاولته التلاعب في الانتخابات الرئاسية لصالحه، كما قتل وزير الداخلية وتم احتجاز وزير الشباب والرياضة كرهينة في مدينة بواكيه⁽⁶⁹⁾. وقد خلفت المعارك بين المتمردين والقوات الحكومية في أبيدجان حوالي 270 قتيلاً و300 جريحاً من القوات الحكومية حسب تقارير المصادر الرسمية.

وقد دفعت هذه التطورات المتلاحقة بعض الدول الغربية إلى محاولة التدخل لحل الأزمة. فبعثت فرنسا بقوات عسكرية تمكنت من إنقاذ إحدى المدارس التبشيرية، وأعلنت إحدى المناطق في بواكيه منطقة آمنة. كما أرسلت بريطانيا كتيبة عسكرية إلى أبيدجان

وبذلك فإن قضية تطبيق الشريعة تكون قد مست قضية سيادة الدولة في شأها الوطني من ناحية، وأدت من ناحية أخرى إلى خلق انشغاقات عدة داخل الحكومة الفيدرالية؛ حيث إن انتقاد الرئيس لتطبيق أحكام الشريعة يظهره كمناهض للإسلام مما يهدد الاستقرار في البلاد كما أن إعلان وزير العدل أن أحكام الشريعة غير دستورية يمكن أن يؤدي إلى تعزيز العنف الطائفي الذي انتشر في البلاد منذ فترة طويلة بسبب قضية تطبيق الشريعة.

ولعل هذه المشكلات التي نتجت عن تطبيق الشريعة في شمال نيجيريا هي ما تفسر إصرار النيجر، الدولة ذات الأغلبية المسلمة، على أن تبقى دولة علمانية. وقد اعتبر المسلمون في النيجر أن تطبيق الشريعة في شمال النيجر أمر طبيعي إلا أن رئيس النيجر أصر على أن قضية تطبيق الشريعة في النيجر هي مسألة يحسمها الدستور الذي يؤكد أن النيجر دولة علمانية. ويذكر أن رئيس النيجر هو أول رئيس إفريقي يؤيد ضرب الولايات المتحدة لأفغانستان.

ويؤكد رجال الدين في النيجر أن تطبيق الشريعة لن يؤدي إلى مصادمات مثلما حدث في نيجيريا لأن الوضع في النيجر مختلف فهناك تعايش سلمي مع الأقلية المسيحية مما يكبح أي اتجاهات إسلامية متطرفة. كما أن الحكومة المركزية تمارس سيطرة كاملة على كافة المناطق الإقليمية، وتستطيع مراقبة نشاط المنظمات الإسلامية عن قرب. ويطالب بعض المواطنين في النيجر بتطبيق عقوبة الإعدام على المتهمين في قضايا الاغتصاب أو الاستيلاء على المال العام وهو ما تعتبره الدوائر الإسلامية في النيجر مطلباً في اتجاه تطبيق الشريعة.

ويخشى بعض المفكرين في النيجر أن الخوض في مسألة تطبيق الشريعة قد يكون خطوة نحو الجهول خاصة في ظل ظروف دولية غير مناسبة قد تسبب مشكلات

وقد أدت هذه الواقعة إلى توتر سياسي ومصادمات طائفية بين المسلمين الشماليين والمسيحيين الجنوبيين مما أدى إلى إنشاء مجلس للمصالحة عام 2001 حاول معالجة هذه التوترات بمنح بعض العناصر في حزب واتارا مناصب وزارية، إلا أن ذلك لم يجمد النزعات الدينية التي بدأت تتصاعد بعد رحيل القائد الكاريزمي فيليكس هوفيه بوانيه الذي حكم البلاد منذ الاستقلال عام 1993⁽⁷³⁾.

ونتيجة لذلك فقد أشارت عدة تحقيقات بعد المحاولة الانقلابية إلى ضرورة الاستفادة من نموذج ساحل العاج في العديد من أبعاده. فليس معنى أن الحكومة قد تم انتخابها ألا تصبح مسئولة بعد ذلك أمام مواطنيها. كما أن الانتخابات ذاتها لم تعد أساساً كافياً للشرعية خاصة إن كان هناك استبعاد لبعض المرشحين لأسباب سياسية. كما يؤكد هذا النموذج على ضرورة معالجة مظاهر عدم العدالة التي تؤثر على حق المواطنة والحق في التمتع بالحقوق الديمقراطية⁽⁷⁴⁾.

ولا تقتصر أزمة المشاركة السياسية للمسلمين على النموذج العاجي فقط بل تمتد إلى نماذج أخرى. ففي ليبيريا -على سبيل المثال - استغل الرئيس الليبيري تشارلز تايلور أحداث سبتمبر للإعلان أن هناك جماعة إسلامية متطرفة تسعى إلى فرض الشريعة الإسلامية في ليبيريا وأنها هاجمت إحدى المدن الليبيرية (مدينة كلاي شمال غرب مونروفيا). وقد انتقدت هذه الدعاوى الزائفة من قبل العديد من الكتابات وتساءل البعض هل اكتشف تايلور فجأة وبعد أحداث سبتمبر أنه يعاني من الإرهاب الإسلامي. وكشفت هذه الاتجاهات المعارضة لسياسات الحكومة الليبيرية عن سياسة منحازة يتبعها النظام الليبيري أدت إلى تكريس الفجوة بين الجماعة المسيحية والجماعة المسلمة في البلاد. فرغم أن الدستور الليبيري ينص على عدم التمييز لأسباب دينية إلا أن المسلمين في

لاستكشاف الوضع وتحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى إرسال قوات عسكرية بريطانية لحماية الرعايا البريطانيين المقيمين في ساحل العاج⁽⁷⁰⁾. كذلك فقد أعلنت منظمة الإيكواس أنها مستعدة لإرسال قوات عسكرية إذا لم يتم توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين، وبعثت المنظمة بعثة دبلوماسية فشلت في التوسط بين الجانبين إلى أن وقع فصيل من المتمردين اتفاق هدنة مع الحكومة في 18 أكتوبر 2002⁽⁷¹⁾، تبع ذلك إعلان الحكومة لعفو عام عن المتمردين في نوفمبر 2002، وإعلان رغبتها في إعادة إدماجهم في الجيش من جديد، وذلك بعد محادثات استمرت ثلاثة أيام في توجو للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وقد وقع الطرفان وثيقة مبادئه تنص على حق العودة للضباط المنفيين خارج البلاد ووقف الأعمال العدائية والاستعانة بالمرتزقة أو تجنيد الأطفال، إلا أن قرار العفو العام لم يشر إلى مطالب المتمردين باستقالة الرئيس لوران جباجو، وعقد انتخابات حرة⁽⁷²⁾.

وبغض النظر عن تطورات هذه الأزمة ومحاولات حلها. فإن الأمر الجدير بالملاحظة هو أن المتمردين يمثلون عناصر من الجيش تمكنت من استقطاب عدد كبير من المسلمين في الشمال وتسليحهم للمشاركة في حركة التمرد مستغلين ظروف التمييز التي يعاني منها المسلمون في الشمال. وقد أعلن المتمردون أن هدفهم الأساسي هو إنهاء التمييز وإقامة انتخابات حرة بدلاً من الانتخابات التي شابهها التدخل والتزوير عام 2000. وكانت تلك الانتخابات قد شهدت استبعاد المرشح الشمالي المسلم ورئيس الوزراء السابق الحسن واتارا من الترشيح بحجة أنه ينتمي بمجذوره جزئياً إلى بوركينا فاسورغم أنه يحمل جنسية ساحل العاج ويتمتع بشعبية كبيرة خاصة في صفوف المسلمين في الشمال.

وفي تنزانيا يشكو بعض المسلمين من عدم إتاحة التمثيل الكافي لهم في الوظائف العامة كما ذكر تقرير الحريات الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2002، وقد أضاف التقرير التنبيه إلى احتمال تزايد التوتر بين المسلمين والمسيحيين في تنزانيا أو بين المسلمين العلمانيين والمسلمين الأصوليين. وأشار التقرير إلى أن الحكومة التنزانية على علم بهذه المشكلات إلا أنها لا تتخذ إجراءات كافية لحلها مما ينمي المشاعر العدائية بين الجانبين⁽⁷⁷⁾.

وعلاوة على ما سبق، استغلت بعض الحكومات الإفريقية أحداث سبتمبر لتصعيد مواجهتها لحركات التحرر الوطني والجماعات المطالبة بالاستقلال من ذلك إثيوبيا التي صعّدت الأجهزة الأمنية فيها درجة العنف الموجهة لجبهة الأورومو. واستخدمت أعنف الأساليب لمواجهة مظاهرات طلاب الأورومو الذين تظاهروا احتجاجاً على التهميش المتزايد الذي تعاني منه المقاطعات والأقاليم التي يقطنونها كما تصدّت الأجهزة الأمنية للمسيرات السلمية التي اشترك فيها بعض الطلاب بعد رفض الحكومة الإقليمية مطالبهم بعقد لقاء لمناقشة أوضاع طلبة الأورومو.

وكانت مسيرات الاحتجاج قد انتشرت في العديد من القرى والمدن في ولاية أوروميا **Oromia** التي يقطنها جماعات الأورومو المسلمة (الجماعة الإثنية الأكبر في إثيوبيا) وتصدّت لها الأجهزة الأمنية مخلفة بعض القتلى وأعداداً كبيرة من الجرحى. وتتهم الحكومة جبهة الأورومو بالتحريض على المسيرات الاحتجاجية وهي الجبهة التي تقود الكفاح منذ أكثر من عقد كامل لاستقلال ولاية أوروميا.

ونتيجة لهذه الانتهاكات انتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش **human rights watch** ممارسات الحكومة الإثيوبية وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين من

ليبيريا يعانون من التمييز المجتمعي بصفة عامة سواء في تولي الوظائف العامة والمناصب السياسية أو في النشاط الاقتصادي. وهو ما جعل معظم المسلمين من جماعة الماندينجو يتحالفون مع الجماعات المعارضة لتشارلز تايلور.

ويؤكد بعض رجال الدين المسيحي أنفسهم أن الجماعة المسيحية في ليبيريا لم تحاول من قبل أن تدخل في حوار مع أصحاب الديانات الأخرى، وأن معظمهم لا يقبلون تدخل المسلمين في الشؤون السياسية أو التوسط لحل الصراعات الأهلية القائمة في البلاد باعتبارهم قوى الظلام المتطرفة⁽⁷⁵⁾.

وقد ذكرت بعض المصادر الأخرى أن الأجهزة الأمنية الليبيرية ومنها وحدة مكافحة الإرهاب تمارس انتهاكات حقوق حسيمة تجاه جماعة الماندينجو الإثنية المسلمة حيث تم القبض على بعض العناصر المسلمة بتهمة السعي إلى تكوين خلية إرهابية سرية في مونروفيا، وينتظر بعضهم المحاكمة العسكرية بما يخالف الدستور الليبيري مما أثار انتقادات عديدة ضد الأحكام القضائية المسيسة خاصة أن هذه العناصر من الأقاليم الصحفية المعارضة للنظام الليبيري.

والجدير بالذكر أن كلا من تشارلز تايلور ومعارضه الرئيسي الحاج كروما يستغل الدين لإثارة المعارضة تجاه الطرف الآخر حيث أعلن كروما في أوائل التسعينيات تشكيل جبهة أسماها حركة تحرير المسلمين الليبراليين لإعطاء الإيحاء بأن المسلمين في ليبيريا يتعرضون لمشاكل حتى يتمكن من الحصول على تمويل مناسب، ودعا كروما للجهاد ضد نظام تشارلز تايلور باعتباره معادياً للإسلام. ومن جانبه استغل تايلور ذلك للزعم بأن المسلمين يريدون السيطرة على الدولة. وبذلك كرس الطرفان انقسام الشعب الليبيري على أسس دينية وهو الاتجاه الذي تنامي بعد أحداث سبتمبر⁽⁷⁶⁾.

طلبة الأورومو، كما طالبت الحكومة الإثيوبية بمحاكمة المسؤولين عن قتل بعض الطلبة المتظاهرين⁽⁷⁸⁾.

أحداث سبتمبر وأنشطة الدعم والإغاثة الإسلامية:

أهم رئيس المجلس العالمي للدعوة والإغاثة بعض الجهات القريبة بالوقوف في وجه العمل الإغاثي والخيري للمنظمات الإسلامية في العالم مستغلة أحداث 11 سبتمبر، والمخ إلى دور المنظمات التبشيرية وبعض الحكومات العربية والإسلامية في هذا الأمر، وأشار إلى أن هناك جهات بالغرب تسعى إلى قطع الطريق على عمل المنظمات الإسلامية الخيرية، ومنها المنظمات العاملة في إفريقيا خاصة الصومال، عبر اختلاق المشاكل لها وإبراز مشاكل معينة لتقوم باستغلالها لضرب العمل الإغاثي الإسلامي. كما أشار إلى أن هناك منظمات تبشيرية وصهيونية تسعى لتعطيل العمل الخيري لتخلوها الساحة بأدوارها التبشيرية عبر استغلال الفقر لدى بعض الشعوب الإسلامية لتقدم لها المساعدات الغذائية مع ثقافة معادية لدينهم الإسلامي.

وقد استشهد رئيس المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بالصومال لتوضيح مدى تأثير الحملات التبشيرية على الدول الإسلامية؛ حيث أكد أن المنظمات التبشيرية قد استغلت المشكلات والكوارث التي مرت بها حتى أصبح فيها أقلية من غير المسلمين. كما عبر عن انزعاجه من تضيق بعض الحكومات العربية على الأغنياء الذين يتبرعون للنشاط الخيري ومطالبتهم بعدم التبرع لجهات خارجية⁽⁷⁹⁾.

والجدير بالذكر أن إفريقيا تنتشر في دولها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الإسلامية التي تعمل في مجالات الإغاثة الإسلامية ودعم الطبقات الفقيرة وتحصل على دعمها الأساسي من دول الخليج البترولية؛

ففي نيجيريا على سبيل المثال يوجد حوالي 523 منظمة أهلية إسلامية تمثل 13% من الجمعيات الأهلية المسجلة في نيجيريا. وفي بعض الدول الأخرى ذات الأغلبية الإسلامية ترتفع هذه النسبة (42% في النيجر، 33% في تشاد، 31% في السنغال، 28% في مالي). وحتى في الدول التي يمثل فيها المسلمون أقلية عديدة ترتفع نسبة الجمعيات الأهلية الإسلامية. ففي أوغندا تمثل هذه الجمعيات الأهلية 28% من الجمعيات الأهلية المسجلة في حين لا يتجاوز عدد المسلمين في أوغندا 20% من إجمالي السكان⁽⁸⁰⁾.

ورغم انتشار نشاط هذه المنظمات إلا أنها لا تكاد تقارن بنشاط البعثات والمنظمات التبشيرية العاملة في الدول الإفريقية وهو ما أشار إليه الأمين العام للمجلس العالمي للإغاثة الإسلامية؛ حيث أكد أن منظمات الإغاثة تعتبر قليلة جداً وفقيرة للغاية إذا ما قورنت بالمنظمات التنصيرية والتبشيرية في العالم الإسلامي، والتي تتعدى ميزانيتها ميزانيات دول كاملة وتدخل في الصراعات الدائرة في الدول الإسلامية، ومنها الدول الإسلامية الإفريقية وتستغلها لصالحها⁽⁸¹⁾.

وكانت عدة تقارير صحفية قد أكدت حقيقة انتشار نشاط المنظمات التبشيرية في العديد من الدول الإفريقية مستغلة الظروف التي تمر بها هذه الدول. ففي الجزائر أشارت إحدى الصحف المستقلة أن خمسين جزائرياً على الأقل يتنصرون سنوياً في منطقة القبائل البربرية حيث تستغل المنظمات التبشيرية ظروف الفقر والمرض التي يعاني منها العديد من السكان وتستخدم إذاعات غربية توجه برامج تبشيرية باللغة الأمازيغية لهؤلاء السكان، وهو ما قد يسعى إلى خطوة أكثر اتساعاً في هذا النطاق وهي محاولة العودة إلى الجذور المسيحية لبلاد المغرب الغربي. ويقدر عدد الجمعيات التي تعمل في منطقة القبائل وحدها حوالي 19 جمعية⁽⁸²⁾.

ويشير هذا المؤلف إلى أن أحداث سبتمبر سوف تدعم من هذا الانتشار على الأقل في الأمد المنظور أو الأجل القريب (85).

التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا:

أتاحت أحداث سبتمبر فرصة مناسبة لزيادة نفوذ إسرائيل في إفريقيا، وهي الدولة التي تعتبرها الولايات المتحدة شريكاً أساسياً لها في محاربة الإرهاب؛ إذ حاولت إسرائيل كسب تأييد الدول الإفريقية لما تدعيه عن الإرهاب الفلسطيني، مع استمرار مراميها لتدعيم التعاون مع بعض الدول الإفريقية في عدة مجالات لكسب تأييد هذه الدول للموقف الإسرائيلي في الصراع العربي - الإسرائيلي بصفة عامة.

ففي موريتانيا استقبل الرئيس الموريتاني وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في أكتوبر 2002 في أول زيارة رسمية إسرائيلية على هذا المستوى إلى موريتانيا منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين عام 1999. وقد اعتبرت وزارة الخارجية الإسرائيلية أن هذه الزيارة تعبير عن العلاقات الجيدة التي تجمع البلدين ورد على الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الموريتاني إلى إسرائيل عام 2001.

وقد اتخذت الحكومة الموريتانية إجراءات أمنية مشددة لهذه الزيارة إدراكاً منها للمعارضة الشعبية والاحتجاجات التي تقودها أحزاب المعارضة ضد تنامي العلاقات الإسرائيلية - الموريتانية. وتحاول إسرائيل من جانبها تغيير الرأي العام الموريتاني حول العلاقات مع إسرائيل إذ بادرت إسرائيل بإرسال المساعدات الطبية والبعثات الطبية المتخصصة إلى موريتانيا والتي تعتبرها إسرائيل مظاهر ناجحة للتعاون رغم رفض بعض المواطنين الموريتانيين لها (86).

وفي السودان نشط عمل هذه المنظمات منذ بداية الحرب الأهلية في الجنوب، وتعددت وسائل تدخلها في الشؤون الداخلية إلى الحد الذي دفع الرئيس السوداني عمر البشير إلى إصدار قرار بإعادة النظر في اتفاقية برنامج شريان الحياة، الذي سمح من خلاله لعدد من المنظمات الدولية بتوصيل مواد الإغاثة للمتضررين من آثار الحرب في الجنوب؛ وكانت هذه المنظمات قد مارست بعض التجاوزات بتدخلها لتنفيذ برامج للتنمية والتعليم بالتعاون مع حركة التمرد.

وفي الكونغو أكد زعيم المسلمين أن ظاهرة الردة انتشرت بين مسلمي الكونغو نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تحاول الأنشطة التبشيرية التعامل معها ببناء المدارس والمستشفيات ومشروعات البنية الأساسية المختلفة ودعا منظمات الإغاثة الإسلامية إلى تقديم المعونة لتحسين الظروف المعيشية للمسلمين في الكونغو (83).

ولعل من أهم الأمثلة التي تبرز حجم النشاط التبشيري في إفريقيا في السنوات الأخيرة أن القوات الفرنسية كانت قد تدخلت لإنقاذ حوالي مائة وسبعين طفلاً من أبناء المبشرين في أحد المدارس التنصيرية (الأكاديمية المسيحية الدولية) في ساحل العاج خلال المصادمات التي وقعت بعد اندلاع حركة التمرد في سبتمبر 2002؛ وهو ما يثير التساؤل حول عدد المبشرين أنفسهم (83).

ولعل هذا النشاط الضخم للمنظمات التبشيرية هو ما دعا أحد الكتابات التي نشرت مؤخراً لأحد المؤرخين المتخصصين في الدراسات الدينية إلى الإشارة إلى أن انتشار الإسلام في الدول الغربية يصاحبه انحسار للإسلام وتقدم المسيحية في العالم النامي خاصة في القارة الإفريقية. بل إن هذا الانتشار الذي تصاعد بعد رحيل الاستعمار أصبح من أهم الأحداث التي تشهدها القارة.

بالتحيز للجانب الفلسطيني وعدم إدانة الإرهاب الفلسطيني الذي كان سبباً في السياسات الإسرائيلية.

المصادر والمواش:

1. الخضر عبد الباقي، "إفريقيا والتحالف الأمريكي.. مواقف متباينة"، إسلام أون لاين، 2001/9/27 .
2. سوزان رايس، معركة إفريقيا، مختارات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 37، يناير - مارس 2002 .
3. "Bush to Obasanjo: we'll capture Bin Laden", This day (Lagos), 4/11/2002 .
4. "Nations Ask for Caution in Anti-terror war", South African Press Association (Johannesburg), 19/10/2001.
5. "Pretoria says us must aim at culprits", Business day (Johannesburg), 10/10/2001.
6. Alfred Wasika, "Kampala on Bin Laden Hit List", New Vision (Kampala), 17/12/2001.
7. أزمة في أوغندا بسبب المؤتمر الإسلامي، إسلام أون لاين، 2002/2/26، وكانت قضية العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي قد أثرت بصورة مماثلة في نيجيريا وهي أحد القضايا الخلافية التي تمس هوية الدولة النيجيرية؛ حيث يطالب بعض المسيحيين بانسحاب نيجيريا من المنظمة لأن ذلك يتعارض من وجهة نظرهم - مع علمانية الدولة. بينما يرى المسلمون أن انضمام نيجيريا إلى المنظمة لا يعني أنها أصبحت دولة إسلامية وتحكمها الشريعة ولكنه في الوقت نفسه يعترف بأن نيجيريا إسلامية يعيش فيها عدد كبير من المسلمين . انظر في ذلك: إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1997).
8. "Western Sahara: 11Sept.hasn't influenced Western Sahara's Situation", Afrol news, www.afrol.com, 6/6/2002.
9. الحياة: 2002/7/25.
10. "Gaddafi offers to help Get Binladen", This Day (Lagos), 27/12/2001.
11. Ngumbao Kathi, Muslim Leaders Vow to Support Afghanistan, The Nation (Nairobi), 27/10/2001.

وقد استمرت مظاهر التعاون بين إسرائيل وبعض الدول الإفريقية وسعت إسرائيل إلى توثيقها. ففي زيارة قام بها وزير الزراعة الإسرائيلي إلى إثيوبيا ورواندا وأوغندا في أكتوبر 2002 عرضت إسرائيل استعدادها لتقديم كافة المساعدات لهذه الدول في مجال الزراعة. كما عرضت بعض الشركات الإسرائيلية الخاصة اقتراحات للتعاون مع الشركات الخاصة في موزمبيق في مجالات الري والبنية الأساسية بعد زيارة عدد من ممثلي هذه الشركات إلى موزمبيق في سبتمبر 2002. ومن أهم هذه الشركات شركة تاحال الإسرائيلية التي تعمل في عدة دول إفريقية منها بوتسوانا، إثيوبيا، تنزانيا، زامبيا، غانا، نيجيريا⁽⁸⁷⁾.

وعلى الجانب الآخر تنتظر إسرائيل من الدول الإفريقية دعم موقفها في الصراع العربي-الإسرائيلي وتبني رؤيتها عن الإرهاب الفلسطيني، وترفض أي اتجاهات تصرح بغير ذلك؛ فقد شهد عام 2002 أزمات دبلوماسية متكررة بين إسرائيل وزيمبابوي كان من أبرزها؛ إدانة السفارة الإسرائيلية لما صرح به السكرتير الإعلامي لحزب زانو الحاكم من إلقاء المسؤولية على إسرائيل في العنف الدائر في الشرق الأوسط، ومستولية العمليات الاستشهادية. وقد أدانت السفارة الإسرائيلية بشدة هذه التصريحات التي اعتبرتها تبريراً للعمليات الإرهابية الفلسطينية كما تسميها إسرائيل وأكدت استمرار إسرائيل في حماية نفسها من الإرهاب الفلسطيني⁽⁸⁸⁾.

كما نشبت أزمة أخرى بعد إصدار وزارة الخارجية في زيمبابوي بيان بإدانة ما قامت به القوات الإسرائيلية من تدمير لمقر الرئيس عرفات في رام الله في سبتمبر 2002 ومطالبة الأمم المتحدة بالحد من العنف الإسرائيلي وقد اهتم السفير الإسرائيلي الرئيس موجابي

29. Kakaire A.Kirunda, "Kampala, Nairobi Anti-terrorist plan", The Monitor (Kampala), 29/10/2001.
30. J.Kakaude & J.Odyek, "Anti-terrorism bill tabled", New Vision (Kampala), 5/10/2001.
31. President establishes anti-terrorism committee", UN Integrated Regional Inf network. 5/10/2001.
32. Mauritian Anti-terrorist bill disputed, Afrol news, 31/2/2002.
33. " Radio closed in connection with Anti-US statements",UN integrated regional information networks ,19/9/2001
34. " Don't let sept 11 cut into freedom of expression , groups say",international freedom of expression exchange (Toronto), 11/9/2002.
35. Emmanuel Egbabor, "Terrorism: Banks Adopt tough conditions", financial standard (Lagos), 22/10/2001.
36. Daniel Nyassy,"UK Planes to spy on Somalia", The East Africa Standed (Nairobi), 23/3/2002.
37. محمد عاشور: "الحركات الإسلامية الصومالية: ذريعة أمريكا للتدخل والتقسيم"، إسلام أون لاين، 2001/10/5.
38. انظر في تفصيل ذلك: خليل عتاني، الصومال بين وحي الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، السياسة الدولية، العدد 148، إبريل 2000، بدر حسين شافعي، سيناريوهات القرية الأمريكية للصومال، إسلام أون لاين: 2001/10/5.
39. "Somalia Next War target", afrol news, 9/12/2001.
40. الحياة: 2002/1/12.
41. الحياة: 2001/12/24.
42. الحياة: 2002/10/15.
43. "Opposition group urges international community to help", UN Integrated Regional Information networks, 18/1/2002.
44. "Somalia Next War target", afrol news, 9/12/2001.
45. الحياة: 2002/1/7.
46. "Joint Mechanism with Somalia", Africa Research Bulletin, March2002, p.14797.
47. " Did US Rush to judge Somali company?", The East African (Nairobi), 9/9/2002.
48. "Somali Clan Factions set to meet in Eldoret", The East African (Nairobi), 30/9/2002.
49. "Somali leader rejects peace talks ", BBC news , 24/10/2002.
12. Njuguma Mutonya, Muslim elders Refuse to meet us officials, The Nation (Nairobi), 31/10/2001.
13. David Mugonyi,"Pro-Osama Demos Rile President", The Nation (Nairobi) 21/10/2001.
14. "Muslim Warned against Anti-US Demos", The East Africa standard (Nairobi), 5/11/2001.
15. Tajudeen Suleiman, The Grand Stand, tempo(Lagos), 22/10/2001.
16. Ademola Adeyemo,"Muslim Youth March for Binladen in Ibadan, Burn US flag", This Day (Lagos), 6/11/2001.
17. انظر: Pretoria Says must Aim at Culprits, Business day (Johannesburg), 10/10/2001 "Jihad Talk Fuels Local Muslim's emotions", Mail&Guardian (Johannesburg), 12/10/2001.
18. "قرار المجموعة الإفريقية حول الأمن العالمي بعد الهجوم على أمريكا: منظور إفريقي"، مختارات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 37، يناير-مارس 2002
19. Edwin Madunagn, "Between Terrorism and Global Dictatorship", The Guardian (Lagos), 4/10/2001.
20. Joe Mambu, Beyond The 11Sept tragedy , concord Times(Freetown), 27/9/2001 & D.A Jawo, "Our National politics and The US Tragedy", The Independent (Banjul), 17/9/2001.
21. Ali Mazrui, "US Should Address Causes of Terrorism", The Nation (Nairobi), 7/10/2001.
- وانظر في رأي مماثل: Korwa Adar, Afghan Attacks are Sowing Seeds of Hatred, Interview with East Cape news, 10/10/2001.
22. مقابلة مع هوراس كامبل، مختارات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية، العدد 37، يناير-مارس 2002 .
23. "African Heads of State adopts declaration against terrorism", Vanguard (Lagos), 20/10/2001.
24. Jean-Jacques Cornish, AU agrees to support war on terrorism, Business Day(Johannesburg), 16/9/2002.
25. انظر في هذا الرأي: Gamal Nkrumah, Eyes on Algiers, Al-Ahram Weekly., 19/9/2002
26. "Ecowas Criminal Bureau to be established", Accra Mail, 19/9/2002.
27. "SADC Leaders declare Unita terrorist group", tomic news Agency (Dar essalam), 16/1/2002.
28. Juliet Nankinga, "Somalia told to end terror", New Vision (Kampala), 12/1/2002.

- وتحديات بناء الدولة الوطنية"، في: عبد الملك عوده(محرر)، جزر القمر: دراسة مسحية شاملة، (القاهرة: معهد الدراسات العربية، 2002).
66. Josephine Lahor, "war on terrorism: Nigeria named high stakeholder", This Day (Lagos), 11/9/2002& "More Fulanis killed in Nigeria", afrol news, 30/5/2002,& "Nigeria massacre could have been prevented", afrol news, 18/12/2001.
67. "Nigeria in crisis over Sharia law", BBC News, 26/3/2002& "Europe protests Nigeria death by stoning sentence, afrol news, 25/6/2002.
68. "Niger: a secular state", Africa Research Bulletin, May 2002, pp.14876-14877.
69. "Coup or Mutiny ,former Military ruler Guei killed", AllAfrica, 19/9/2002.
70. "French troops move in to protect children in Ivory Coast ", Vanguard (Lagos), 27/9/2002.
71. الحياة: 2002/10/19.
72. " Ivory Coast Agrees rebel amnesty deal ", BBC news, 2/11/2002.
73. "Battle for Bouake continues", The News (Monrovia) , 9/10/2002.
74. انظر في هذا التحليل: "Once elected, does government cease to be accountable", Daily News (Harare), 4/12/2002& Dominic odipo, ivorian experience has many lessons for Kenya, The East Africa standard (Nairobi) , 4/12/2002 & "The Cote D'Ivoire Conflict", Accra Mail (Accra), 1/10/2002.
75. Jamis Harris , " Church contributes to Nation's division , says retired bishop ", the perspective (Smyrna, Georgia), 7/6/2002 & Edward Kollie , " By thier fruits , we shall know them ", the perspective , 28/2/2002.
76. Charles Kwamula Sunwabe, " where is the accountability ?", the perspective: opinion, 4/9/2002.
77. " UN warns of religious tensions in Tanzania ", The East African (Nairobi), 14/10/2002.
78. " Crackdown on Ethiopia's Oromo students ", afrol news , 22/5/2002& " Ethiopian police slammed for killing protestors", afrol news , 19/6/2002.
79. الشريف: قميص عثمان لضرب العمل الإغاثي "، إسلام أون لاين، 2002/8/14.
80. Gamal Nkrumah , " eyes on Algies " , alahram weekly, 19/9/2002.
50. الحياة: 2002/10/28 & "Somali warlords sign peace pact", the east african standard (Nairobi), 28/10/2002.
51. لمزيد من التفاصيل: حمدي عبد الرحمن، "السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي"، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2002، هاني رسلان، أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، العدد 149، يوليو 2002.
52. الحياة: 2002/7/6.
53. النص الكامل لاتفاق مشاكوس انظر: الشرق الأوسط: 2002/7/26.
54. من الآراء المعارضة: إبراهيم نصر الدين، حوار لقناة الجزيرة القطرية، حسن أبو طالب، "السودان بعد اتفاق مشاكوس"، الأهرام: 2002/7/31، فاروق أبو عيسى، "اتفاق مشاكوس جزئي ولا يحل أزمة السودان"، الأهرام: 2002/8/7.
55. ولتفصيل الآراء المؤيدة انظر: ميلاد حنا، "الوحدة السودانية: الطوعية بالمودة وقبول للآخر"، الأهرام: 2002/8/13، إجلال رأفت في: تحقيق مشاكوس تكريس للوحدة أم دعوة للانفصال، الأهرام: 2002/8/2.
56. الحياة: 2002/7/31.
57. الحياة: 2002/8/2.
58. الحياة: 2002/7/24.
59. Revin J.Kelly:"US taking hard line on Sudan peace talk", The East African (Nairobi), 9/9/200& "Khartoum Reacts angrily to US bill", UN Integrated Networks, 10/10/2002.
60. إسلام أون لاين: 2002/10/8.
61. إسلام أون لاين: 2002/10/5 & الحياة: 2002/10/14.
62. انظر في تفصيل ذلك: حديث اسياسى افورقى إلى جريدة الوطن.
63. الحياة: 2002/10/15.
64. "Comoron invasion linked to US war on terrorism", afrol news, 19/12/2001.
65. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الملك عوده، "النظام السياسي والدستوري لجزر القمر عام 2001" & حمدي عبد الرحمن، "النظام السياسي في جزر القمر

81. الدول الغربية ترصد بنوداً في ميزانيتها للتنصير، إسلام

أون لاين، 2000/7/9.

82. الردة تنتشر بين مسلمي الكونغو، إسلام أون لاين،

2000/6/20.

83. “ French troops move in to protect children in ivory coast , op.cit.
84. William Bole , “ Christianity outstripping Islam worldwide “, religious news service,20/5/2002 referring to the book of Philip Jenkins , the next Christendom , Oxford Univ press, 2002.
85. “ Peres in Mauritania “, Arabic news , 10/9/2002& “ Mauritania’s people oppose normalization with Israel “, Arabic news , 13/7/1999.
86. “ Israel offers to boost agriculture “ new vision (Kampala), 15/10/2002& “ Israeli companies interested in Mozambique “, Agencia de Informacao de Mocambique (Maputo) , 4/9/2002.
87. “ Israel embassy slams Shamuyarira”, Zimbabwe Independent (Harare),9/8/2002.

مسلمو أوروبا في 2002: محن واتهامات

مقدمة

أوقفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، المسلمين في أوروبا الغربية خلال سنة 2002، في قفص اتهام جماعي، فرض عليهم تحديات مختلفة عن تلك التي واجهوها من قبل طيلة ما يقارب نصف قرن من تاريخ وجودهم، وعرضهم إلى مجموعة من المحن القاسية، والتي جعلت كثيراً منهم يطرح أسئلة عميقة حول المستقبل.

لقد ساهمت تفجيرات نيويورك وواشنطن - التي جرت نسبتها إلى تنظيم القاعدة - في إطلاق العنان لمشاعر العنصرية والكرهية والعداء للمسلمين، التي كانت كامنة أصلاً لدى جزء كبير من الرأي العام الأوروبي، وتبلور كل ذلك في عودة قوية لليمين المتشدد إلى الساحة السياسية في عدد كبير من الدول الأوروبية، بعد هيمنة أحزاب اليسار الديمقراطي خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين.

ولم يكن خافياً على المحللين، أن السبب في عودة اليمين إلى الساحة السياسية الأوروبية، كان مرده الأساسي، استثمار أحزابه المفرط لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، من خلال التركيز على رفع شعارات "شعبوية" صريحة في إعلانها العداء للإسلام والمسلمين، وطرح برامج انتخابية تصدرها نقاط الحد من ظواهر الهجرة واللجوء - التي يُعدّ المسلمون أبرز المستفيدين منها - وفرض المزيد من القيود القانونية والسياسية على نشاط المنظمات التابعة للأقليات المسلمة.

وقد شكلت المناسبات الانتخابية التي عرفتها العديد من الدول الأوروبية خلال سنة 2002، فضاءً للكشف بشكل رسمي، عن التأثيرات التي تركتها تفجيرات نيويورك وواشنطن على الرأي العام الأوروبي، والقوالب الاجتماعية والقانونية التي وضعتها النخب السياسية والإعلامية للتعاطي مع هذه التأثيرات، والتي اتجهت في عمومها لفرض مزيد من الرقابة والقيود على حركة الوجود الإسلامي.

كما ساهمت حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها جلّ الدول الأوروبية خلال العام 2002، في تغذية المشاعر السلبية لدى المواطنين الأوروبيين، حيال المسلمين الذين ما يزال ينظر إليهم - بالرغم من مرور عقود على تواجدهم - كمهاجرين، قديموا المضايقة السكان الأصليين ومشاركتهم بشكل ظالم في ثروات بلادهم، والتسبب بالتالي في تفشي البطالة فيما بينهم، وتراجع خدمات المرافق الاجتماعية المقدمة لهم من قبل الدولة.

ويلاحظ المتابعون لشئون الأقليات المسلمة في أوروبا، أن وسائل الإعلام الأوروبية ما تزال تصر على لعب دور ممالئ في التعامل مع القضايا ذات الصلة بالمسلمين، يقوم على الإثارة والتحريض، ويساهم في نشر وتغذية مشاعر وأفكار معاداة الإسلام وكرهية المسلمين، وذلك من خلال اتباع أساليب انتقائية في اختيار ممثلي المسلمين، والتركيز على حالات وقضايا شاذة تؤكد الصورة السلبية السائدة عن الإسلام في أذهان الغربيين.

غير أن التحديات التي فرضتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، لم تكن - برأي المتخصصين - كلها شراً بالنسبة للمسلمين؛ فعلى الرغم من خطورة الاعتداءات العنصرية التي تعرضت لها مصالح الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية، إلا أنها لعبت دوراً في استفزاز واستنهاض الكثير من المهتم الراكدة، وأدت إلى دفع الكثير من المنظمات والهيئات الممثّلة للمسلمين، إلى أخذ القضايا الحيوية المطروحة على مستقبل الوجود الإسلامي بجدية أكبر، والتفكير بشكل أكثر عملية، في أفضل السبل لتطوير قدرات الأقليات المسلمة في الدفاع عن النفس وتأمين مقتضيات الحفاظ على الذات.

لقد ساهمت تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن، في تنمية وعي مسلمي أوروبا بأهمية تحقيق مواطنة كاملة في البلدان التي يعيشون فيها، وبناء تحالفات

مهاجمته - كما فعل عدد كبير من الساسة والإعلاميين - والدعوة للتضييق عليه، فالتعليم الإسلامي المترم بضوابط الاعتدال والوسطية وحده - كما يرى هؤلاء القادة - القادر على مواجهة الغلو والتطرف، ونزع فتيل التزعجات العنيفة لدى بعض الناشئة المسلمة.

ويتضمن التقرير التالي، متابعة لأهم الأحداث التي شهدتها ثلاث دول أوروبية، هي فرنسا وألمانيا وهولندا، اتخذت نماذج لدراسة حال المسلمين خلال السنة المنصرمة، في اتصال وثيق بما ورد ذكره من نقاط في هذه المقدمة.

أولاً - صعود اليمين المتطرف

شهدت العديد من دول الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2002، تنظيم انتخابات تشريعية أو رئاسية، أو الائتئين معاً، فقد ذهب المواطنون في كل من الدنمارك والبرتغال وهولندا وفرنسا وألمانيا والسويد والنمسا إلى صناديق الاقتراع، وأدلو بأصواتهم في ظروف دولية ومحلية تكاد تكون متماهية.

وباستثناء ما عرفته السويد وألمانيا، فإن النتائج الانتخابية قد اتجهت في مجملها إلى تمكين الأحزاب اليمينية من العودة إلى الحكم، بعد سنوات من هيمنة اليسار، وعُمل ذلك بثلاثة عوامل رئيسية: أولاً- الهواجس الأمنية التي انتابت غالبية الأوروبيين بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر، وثانيها- تحميل اليمين المسؤولية عن ارتفاع نسب البطالة والركود الاقتصادي للسياسات اليسارية غير الحازمة إزاء الأجانب - وغالبيتهم من المسلمين-، وثالثها- التغطية التحريضية التي قام بها الإعلام الأوروبي - والغربي عموماً- لأحداث سبتمبر، وتثبيت الأحكام السابقة السلبية والإطلاقية حيال الإسلام والمسلمين.

1- ذريعة الحادي عشر من سبتمبر 2001

في فرنسا، أثبت استطلاع للرأي أجرته مؤسسة "سي إس إيه" قبيل الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 16 يونيو 2002، أن العامل الأمني كان المحدد الأساسي لتوجهات الناخبين الفرنسيين، وهو ما ساعد

سياسية وأيدولوجية مع قوى أوروبية مستنيرة لمواجهة موجات العنصرية الهادرة، وقد تجلّى ذلك بالأساس في إقبال ناشطين مسلمين على تأسيس أحزاب سياسية لتمثيل الأقليات المسلمة في أكثر من دولة أوروبية، كما تجلّى أيضاً في ارتفاع نسب المقبلين على التصويت في الانتخابات الأوروبية من بين المسلمين، وتزايد نسب النواب من أصل مسلم في عدد من البرلمانات الأوروبية.

وقد شهدت سنة 2002، نهضة حقيقة في نشاط المنظمات غير الحكومية، التابعة للأقليات المسلمة في أوروبا الغربية، خصوصاً في مجالات العمل الثقافي والاجتماعي والتربوي، كما شهدت هذه السنة أيضاً محاولات جديدة في أكثر من دولة أوروبية، لتأسيس هيئات تمثيلية للمسلمين على المستوى المركزي، وذلك لإغلاق الباب أمام الأطراف الرسمية وغير الرسمية، التي تسعى باستمرار لاستغلال تشرذم المسلمين وعدم وجود هيئات تمثلهم، لتمير مشاريع ومخططات لا تراعي مصالح الأقليات المسلمة.

إن المخاطر التي لاحت خلال سنة 2002، للنخب والقيادات السياسية والدينية داخل الأقليات المسلمة في أوروبا الغربية، إثر وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، قد كرّست لدى هذه النخب والقيادات وعياً بأن أفضل السبل لقطع الطريق على العنصرية، هي مواجهة ظواهر التطرف والغلو بين أبناء الأجيال المسلمة الناشئة، من خلال تكثيف النشاط الدعوي المعتدل والمستنير، ودعوة الحكومات والسلطات المحلية لمعالجة الأوضاع المعيشية التي يعيشها غالبية المسلمين، حيث تصنف الأقليات المسلمة غالباً ضمن الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة، وهو ما يدفع بعض العناصر الشابة فيها إلى التوجه للعنف، كسبيل للتعبير عن الرفض والاحتجاج.

كما أن ذات المخاطر، قد أثبتت مصداقية آراء عدد من قادة مسلمي أوروبا حيال القضايا الرئيسية التي تعيشها مجتمعاتهم؛ حيث أكدوا في مناسبات عديدة خلال سنة 2002، على أهمية تعزيز وتطوير التعليم الإسلامي، لا

الدراسات الإسلامية، "وظيفتهم اكتشاف الشبكات الإرهابية وإفشال أي محاولات للقيام بتفجيرات في ألمانيا واعتقال المشتبه بهم" (4).

وقد عرّفت مختلف الولايات الألمانية طيلة الفترة الفاصلة بين أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتاريخ تنظيم الانتخابات البرلمانية في سبتمبر 2002، - خاصة بعد إعلان السلطات الأمنية الأمريكية والألمانية عن تورط مهاجرين مسلمين سابقين في ألمانيا في تدبير وتنفيذ تفجيرات نيويورك وواشنطن،- مئات من عمليات الاعتقال في حق مسلمين مقيمين في ألمانيا، أو متجنسين بجنسيتها، بتهمة الاشتباه في تورطهم في أعمال إرهابية، وهو أمر رفع من قيمة الأسهم الأمنية كثيراً في البورصة الانتخابية (5).

ويشير المهتمون بالشئون الألمانية، إلى أن أجواء ما بعد 11 سبتمبر 2001، قد أثرت بشكل عميق في توجهات الرأي العام الألماني خلال سنة 2002، وبالتحديد على توجهات الناخبين في الانتخابات الأخيرة، التي كادت تُخرج المستشار غيرهارد شرود - مرشح المسلمين المفضل - لولا فوز حلفائه من حزب الخضر؛ حيث أظهر جزء كبير من الرأي العام الألماني شكوكاً حول قدرات الحكومة الاشتراكية الديمقراطية في طمأننة المخاوف إزاء الملف الأمني الطارئ.

أما في هولندا، فإن تداعيات 11 سبتمبر 2001، لم تظهر فقط في التأثير على مسار الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في 15 مايو 2002، بل في تركيبة الحياة السياسية في حد ذاتها؛ حيث برزت إلى الأفق قوة سياسية جديدة تدين بالفضل في وجودها بالكامل إلى الأجواء التي فرضتها تفجيرات الولايات المتحدة، وتحديداً لموجة العداء الحاد للمسلمين، التي استشرت بسرعة فائقة في المجتمعات الغربية.

لقد صعد نجم الزعيم الشعبي "بيم فورتاون" خلال سنة 2002 في الساحة السياسية والإعلامية الهولندية،

حزب اليمين الشراكي (نسبة للرئيس جاك شيراك) على تحقيق فوز ساحق على خصومه الاشتراكيين (1).

ويعني العامل الأمني المخاوف التي انتابت الشارع الفرنسي بعد وقوع تفجيرات 11 سبتمبر، والتي يشكل المسلمون مصدرها الأول، لاعتبارين على الأقل: أولهما - الاتهام الأمريكي الصريح لإسلاميين متشددين بالوقوف وراء هذه التفجيرات، وثانيهما - وجود سوابق للتنظيمات الإسلامية المتشددة في فرنسا، حيث شهدت المدن الفرنسية الكبرى خلال السنوات الأولى من التسعينيات، موجة من أحداث العنف الدموي التي طالت مدنيين أبرياء، من أبرزها تفجيرات وقعت في محطات وعربات المترو بالعاصمة باريس.

وقد وجه المرشحون اليمينيون في الانتخابات الفرنسية، -من بينهم المرشح للرئاسة جاك شيراك- انتقادات لاذعة للحكومة اليسارية بقيادة ليونال جوسبان، اتهموا من خلالها سياسة الحزب الاشتراكي بالتهاون في التعاطي مع الجماعات الإسلامية المتشددة، خصوصاً الناشطة منها في صفوف الجاليات المسلمة المقيمة في فرنسا، والتفريط بالتالي في أمن المواطنين الفرنسيين (2).

ولم يختلف وضع الخطاب الانتخابي في ألمانيا كثيراً عن ذلك الذي ساد إبان الانتخابات الفرنسية؛ حيث خاض المرشح اليميني "الديمقراطي المسيحي" "أدموند شتوبر"، انتخابات المستشارية التي جرت يوم الأحد 22 سبتمبر 2002، تحت شعار "هجرة أقل.. اندماج أكبر"، وهو ما أثار قلقاً كبيراً لدى الأقليات الأجنبية، وخصوصاً الأقلية المسلمة التي لا يزيد حجمها عن 2% من الكتلة السكانية، والتي تتهمها السلطات الألمانية منذ 11 سبتمبر 2001، بدعم ما يسمى بـ "الإرهاب الإسلامي" (3).

وكانت الإدارة المركزية لشرطة مكافحة الجرائم في ألمانيا، قد أعلنت خلال شهر أبريل 2002، عن إنشائها جهازاً خاصاً لمقاومة ما يُعرف بـ "الإرهاب الإسلامي"، يضم ما يقارب مائة موظف، من بينهم متخصصون في

وقد عزى المراقبون فوز لوبان بنسبة تقارب 19% من أصوات الفرنسيين خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بزيادة تقارب 4% مقارنة بما حصل عليه في الانتخابات السابقة، إلى الأحواء التي خلفتها التفجيرات الأمريكية، والتي وإن لم تمكن اليمين النازي والفاشي من تحقيق فوز مطلق، إلا أنها وفرت بلا شك ليمين الوسط المائل -براغماتياً- نحو التشدد، فرصة حقيقية من غريمه اليساري.

وقد بدا أن سنة 2002، كانت في كل من فرنسا وألمانيا وهولندا -وعدد آخر من دول الاتحاد الأوروبي، سنة الإجراءات المتشددة ضد المهاجرين واللاجئين المسلمين، سواء كانوا مقيمين بشكل قانوني أو غير قانوني، فقد استهدفت قوانين وتشريعات ومراسيم جديدة تحديد الوجود المسلم عددًا في هذه الدول، من خلال السعي إلى إيقاف العوامل الرافدة له كطلب اللجوء والهجرة السرية.

ففي فرنسا، شهدت العديد من المدن خلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية أواخر شهر أبريل 2002، عشرات المسيرات والمظاهرات التي نظمتها منظمات الدفاع عن حقوق المهاجرين المقيمين، لتسوية أوضاع ما لا يقل عن ستمائة ألف شخص، ترفض السلطات الفرنسية المختصة تسوية أوضاعهم القانونية، بالرغم من استحقاقهم لذلك⁽⁷⁾.

وفي ألمانيا، تحدث عدد من الساسة الألمان، من بينهم "أدموند شتوبر" المرشح السابق لمنصب المستشار، بكثير من الصراحة، عن ضرورة تشديد قوانين الهجرة، وعن عدم حاجة البلاد حتى لأصحاب العقول النابغة، وعن عدم احتياج الشعب الألماني لأن يكون متعدد الثقافات، وذلك خلافاً لأطروحات اليسار، ومطالب الأقليات الأجنبية، وفي مقدمتها الأقلية المسلمة التي يناهز عددها الخمسة ملايين نسمة⁽⁸⁾.

أما في هولندا، فقد أعلن الائتلاف الحكومي اليميني المتشدد الذي صعد إلى السلطة بعد انتخابات مايو 2002،

على أكتاف شعارات كراهية الإسلام المطلقة وضرورة التصدي للأقلية المسلمة باعتبارها -كما يزعم متطرفو اليمين- قاعدة للإرهاب الذي قد يضرب هولندا في أي لحظة.

وعلى الرغم من أن الموت المفاجئ قد عالج نجومية بيم فورتاون غير السوية -حيث اغتيل في 6 مايو 2002 على يد أحد أنصار البيعة- إلا أن حزبه اليميني المتطرف قد تحول بعد الانتخابات إلى ثاني أكبر حزب في البلاد، وشريك رئيسي في الحكومة الجديدة، ولم يكن ثمة من مبرر لفوزه - حسب ما أكد المحللون- إلا رغبة جزء كبير من الرأي العام الهولندي في ترجمة خوفه وعدائه للمسلمين⁽⁶⁾.

2- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

لقد شكلت تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فضلاً عما أشير إليه، مجالاً حيويًا لتأكيد صحة النظريات اليمينية المتشددة حول تفسير تزايد عدد العاطلين عن العمل في دول الاتحاد الأوروبي، لدى نسبة كبيرة من مواطني هذه الدول، والتي تدور في مجملها حول محور واحد يزعم أن سبب الظاهرة مرده المهاجرون، وأن العلاج يكمن في طردهم أو الحد من وجودهم على الأقل.

وبدا هذا الواقع غايبة في الفجاجة في الحالة الفرنسية، حيث تمكن الزعيم اليميني المتطرف "جان ماري لوبان" من تحقيق فوز اعتبره أنصاره تاريخياً، بعد تحييده المرشح الاشتراكي ليونال جوسبان من منافسة جاك شيراك في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التي نظمت في 6 مايو 2002.

ويقوم خطاب جان ماري لوبان زعيم حزب الجبهة الوطنية المتطرف، على ترديد فكرة أساسية، تزعم بأن المهاجرين المسلمين من أصل مغربي، هم أصل كافة المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفرنسي، كالبطالة والجريمة وتدهور مرافق الخدمة الاجتماعية، وتنادي بالتالي بإجبار هؤلاء المهاجرين على العودة إلى بلادهم الأصلية، التي ناضل آباؤهم من أجل إخراج الفرنسيين منها.

كما دُبرّت إحدى القنوات التلفزيونية الهولندية خلال سنة 2002، مؤامرة ضد مؤسسة الأقصى الخيرية، التي تعمل بين أبناء الأقلية المسلمة لصالح الشعب الفلسطيني، بهدف استصدار قرار بإغلاقها، بعد أن بثت تقريراً ادّعت فيه أن هذه المؤسسة تبيع وتوزّع أسلحة فيديو تحرّض على قتل اليهود.

وفي نهاية السنة المنصرمة، قامت قناة تلفزيونية هولندية، بتسجيل مقتطفات لخطب الجمعة من عدد من المساجد المنتشرة في مختلف المدن الهولندية الكبرى، دون ترخيص مسبق من الهيئات المسيّرة لهذه المساجد، وبثت لاحقاً تقريراً تزعم فيه اجتماع أئمة المسلمين على نشر أفكار العنف والكراهية.

وعلى الرغم من أن المؤامرات الثلاث قد انتهت بفشل ذريع للجهات الإعلامية التي وقفت وراءها، حيث برأت المحكمة الشيخ المومني، كما امتنعت السلطات الهولندية عن إغلاق مؤسسة الأقصى أو متابعة أئمة المساجد بتهمة التحريض على العنف، إلا أن أثر ذلك في رؤى وتوجهات الرأي العام الهولندي، لا يمكن إغلاؤه، فعلاقة المواطنين العاديين في الغرب بوسائل الإعلام، أقوى من صلاحهم بالحاكم أو السلطات.

ثانياً- مواجهة التحديات

على الرغم من الطابع السليبي الذي خيم على أجواء مسلمي أوروبا سنة 2002، بفعل مخلّفات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إلا أن العديد من الجوانب الإيجابية قد تجلّت للمتابعين المهتمين بشؤون الأقليات المسلمة. فقد حرّكت الحنة همم المعنيين بها، ودفع استشعار الكثيرين للخوف من المستقبل، هؤلاء إلى البحث بشكل جماعي عن مخرج مجدية للأزمة.

لقد حرّكت تداعيات التفجيرات الأمريكية، - خلافاً لما كان عليه الحال بالنسبة للمواطنين الأصليين في أوروبا-، المسلمين في اتجاه إيجاب؛ حيث أشارت التقارير الإخبارية إلى تحسّن كبير طرأ على أداء الأقليات المسلمة في

عن نيته التقدم بمشروع قانون جديد يجعل من الإقامة بشكل غير شرعي، جريمة يعاقب عليها القانون، وهو ما هدد بطرد خمسين ألف شخص، من بينهم ما لا يقل عن أربعين ألف مسلم، إلى بلادهم الأصلية، لولا سقوط الحكومة المفاجئ أواخر السنة المنصرمة، حيث أُجّل أمر القانون إلى وقت لاحق⁽⁹⁾.

3- إعلام الإثارة والكراهية

لقد أشارت الكثير من الكتابات التي تناولت الوجود الإسلامي في أوروبا، عقب أحداث 11 سبتمبر 2002، إلى الدور السلبي والمتحامل الذي لعبته وسائل الإعلام الأوروبية، في تصعيد وتيرة العداء للإسلام والمسلمين، وتعزيز حظوظ الخطاب اليميني المتشدد في الانتشار والإقناع.

وقد شكّلت هولندا على وجه الخصوص، نموذجاً لتحامل الإعلام بأنواعه المختلفة، على المسلمين، وإشاعة الاتهامات القاسية والظالمة لهم، وافتعال القضايا المتعلقة بهم، لتحقيق مزيد من الجذب والربح، وذلك على حساب مبادئ مهنة الصحافة، ومصلحة المجتمع التي تقتضي إشاعة قيم الحوار والتسامح، بدلاً عن أفكار الكراهية والعنصرية.

فخلال النصف الأول من سنة 2002، واصلت وسائل الإعلام الهولندية، حملة تشهيرية بالشيخ خليل المومني إمام مسجد النصر في روتردام -أكبر مساجد هولندا- استهدفت الأئمة والدعاة بشكل عام، حيث اتهم الداعية المسلم بالتمييز العنصري ضد الشواذ، بعد أن بثت إحدى القنوات التلفزيونية مقتطفات من حوار معه، تم التصرف فيها بطريقة منحازة ومسيئة⁽¹⁰⁾.

وقد حرّرت قضية الشيخ المومني، قضايا أخرى تتعلق في مجملها بالعمل على تثبيت اتهامات اليمين المتشدد للأقلية المسلمة بعدم الجدية في الاندماج في المجتمع الهولندي، ووقوع المساجد تحت سيطرة الجماعات الإسلامية المتشددة، التي تساند - كما زعمت بعض وسائل الإعلام- العنف والإرهاب.

وفي ألمانيا، أعلنت غالبية المنظمات الإسلامية تأييد المرشح الاشتراكي الديمقراطي "غرهارد شرودر"، في انتخابات سبتمبر 2002، على حساب مرشح الديمقراطيين المسيحيين "ادموند شتوبر" الذي أعلن مواقف معادية لمصالح الأقلية المسلمة، ووجهات نظر مائة للولايات المتحدة على مستوى سياستها في العالم الإسلامي⁽¹⁴⁾.

وقد سجلت الانتخابات الألمانية الأخيرة، تحسناً ملحوظاً في نسبة المصوّتين من أصل مسلم، ذهب جُلّ أصواتهم لصالح حزبي اليسار الرئيسيين: الخضر 90، والاشتراكي الديمقراطي، كما عرفت هذه الانتخابات - خصوصاً على صعيد برلمانات الولايات - وصول عدد من المرشحين المسلمين إلى مواقع القرار السياسي.

أما في هولندا، فقد ذكرت التقارير الإخبارية، أن سبعة من المسلمين نجحوا في الظفر بمقاعد في البرلمان الجديد المتكون من 150 مقعداً، عقب انتخابات مايو 2002، وهو رقم قياسي قياساً بما تحقق في الانتخابات الماضية، وكذلك بما تحقق في الدول الأوروبية الأخرى. مثلماً سجلت الانتخابات البلدية في هولندا، نجاح عشرات المرشحين المسلمين في التحول إلى مستشارين في عدد كبير من المجالس المحلية، وخصوصاً تلك التي تدير شئون المدن الكبرى، كأمستردام وروتردام ولاهاي وأوترخت⁽¹⁵⁾.

كما عرفت هولندا خلال السنة المنصرمة، نشأة حزبين تابعين للأقلية العربية والمسلمة، بمناسبة الانتخابات المحلية والبرلمانية التي شهدتها البلاد، فقد شارك الحزب العربي الديمقراطي في انتخابات المجلس البلدي للعاصمة أمستردام، بينما شارك الحزب الإسلامي في هولندا - الذي يوجد مقره في مدينة روتردام -، في الانتخابات البرلمانية.

وعلى الرغم من عدم نجاحهما الانتخابي، إلا أن الحزبين ساهما في لفت مكونات الحياة السياسية الهولندية، إلى ضرورة إيلاء أهمية للصوت العربي والمسلم، والانتباه - على مستوى البرامج الانتخابية - إلى ما تعانيه الجاليات

الانتخابات الأوروبية، كما أشارت ذات التقارير إلى انتعاش عمل المنظمات الإسلامية غير الحكومية، وتنامي وعي المواطنين من أصل مسلم بأهمية تشكيل هيئات تمثيلية جماعية، تمثل مصالح المجموعة المسلمة قاطبة، إزاء السلطات وسائر أطراف المجتمع المدني.

1- العمل السياسي والقوة الانتخابية

في فرنسا، شهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لسنة 2002، حضوراً ملحوظاً لأصوات المسلمين، التي طالبت السياسيين الفرنسيين بضرورة الانتباه لمشاكل الأقلية المسلمة، وتلبية حقوقها في التمثيل على مستوى الحكومة والجمعية الوطنية والمجالس البلدية، بما يتناسب وحجمها العددي الذي يبلغ ما يناهز الخمسة ملايين.

وبرز "المنتدى الوطني للثقافة الإسلامية في فرنسا" - وهو منظمة غير حكومية - بإصداره قبيل الانتخابات الرئاسية، بياناً ضم 89 اقتراحاً لمرشحي الرئاسة لتنمية أوضاع الأقلية المسلمة، وتضمن نقداً لبرامج هؤلاء المرشحين، الذين أهملوا - من وجهة نظر المنتدى - المشاكل العويصة التي يتخبط فيها الوجود المسلم⁽¹¹⁾.

وقد عمل المنتدى وعدد كبير من المنظمات الإسلامية في فرنسا، خلال سنة 2002، على توعية المسلمين بأهمية التسجيل في القوائم الانتخابية، والإقبال بقوة على صناديق الاقتراع، والسعي إلى تكوين "لوبي إسلامي"، واتباع سياسة جماعات الضغط، لإجبار السياسيين على الإنصات لمطالب المسلمين⁽¹²⁾.

كما تميزت السنة السياسية المنصرمة في فرنسا - ودول أوروبية أخرى - بإقبال بعض الناشطين المسلمين، على إنشاء أحزاب سياسية إسلامية، بهدف تمثيل المسلمين في الساحة السياسية، واتخاذ مواقف تعبر عن مصالحهم. ومن هذه الأحزاب، حزب مسلمي فرنسا، الذي أعلن تأييده المرشح الديغولي جاك شيراك، على حساب المرشح الاشتراكي ليونال جوسبان، الذي اتخذ موقفاً منحازاً حيال القضية الفلسطينية⁽¹³⁾.

المسلمة من صعوبات اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن هجمات سياسية وإعلامية ظالمة تستهدف التضييق عليها وحرمانها من مقومات المحافظة على هويتها الدينية والحضارية⁽¹⁶⁾.

2- المنظمات غير الحكومية

أدخلت تأثيرات التفجيرات الأمريكية، حركية كبيرة خلال سنة 2002، على عمل المنظمات الإسلامية في جل الدول الأوروبية، فبعد فترة من الذهول استمرت أشهراً قليلة بعد الأحداث، ووقوع المئات من ردود الأفعال العنصرية ضد المسلمين أفراداً وممتلكات، وجدت المنظمات المسلمة في أوروبا نفسها مجبرة على الانخراط في حلقات النقاش الكبرى التي افتتحت للتأمل في التفجيرات وانعكاساتها، وكذلك للإجابة على أسئلة واتهامات كثيرة وجّهت للإسلام والمسلمين بالمناسبة.

ففي فرنسا تجمع في بداية شهر مايو 2002، ما يقارب 75 ألف مسلم، في إطار المؤتمر السنوي التاسع عشر، الذي انعقد تحت شعار "الإسلام كما نفهمه"، في رد فعل واضح على الاتهامات الخطيرة التي ألصقت بالدين الحنيف، وتمسك واضح بالمسئولية في توضيح الصورة الصحيحة للإسلام، لأتباعه ولغيرهم على السواء.

وقد حضر المؤتمر ممثلون عن عشرات الجمعيات والمساجد والمؤسسات الإسلامية الناشطة في فرنسا وأوروبا، تابعوا محاضرات ودروساً ومناقشات صبت في مجملها في إطار الدفاع عن التوجّه الوسطي المعتدل للإسلام، ودعت الراغبين في معرفة الحقيقة من الأوروبيين وغيرهم، إلى عدم الانصياع للأحكام المسبقة التي تروجها بعض الدوائر السياسية والإعلامية المغرضة⁽¹⁷⁾.

وفي ألمانيا، اعتبر عدد من المراقبين "اليوم المفتوح" الذي شهدته مختلف مساجد المسلمين في مختلف المقاطعات الألمانية، للتعريف بالإسلام، أهم حدث في نشاط المنظمات الإسلامية منذ سنوات. فقد بدا ضرورياً أن يقوم المسؤولون على مساجد ألمانيا، بخطوة عاجلة للرد على الاتهامات بأنها

(أي المساجد) تتحمل جزءاً من المسئولية عن تفجيرات نيويورك وواشنطن، لجرد أن واحداً أو اثنين من المتهمين في القضية، قد قام بالصلاة يوماً في أحدها.

وقد أوضح بيان المجلس الأعلى لمسلمي ألمانيا -هيئة تمثيل مركزي- " أن ألفي مسجد تتوزع على مختلف جهات ومدن البلاد، قد استقبلت يوم 3 أكتوبر 2002، آلاف المواطنين الألمان الذين جاءوا إلى اليوم الإسلامي المفتوح مثقلين بأسئلة كثيرة حول الإسلام، لعل السبب في وجودها، يعود بالدرجة الأولى إلى تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001"⁽¹⁸⁾.

أما في هولندا، فقد اعتبر ناشطون سياسيون مسلمون تفجيرات نيويورك وواشنطن، في إطار لقاء تقييمي لتداعيات هذه الأحداث، نظمته جمعية التوحيد الإسلامية يوم 14 سبتمبر 2002، "إنها بمثابة الضارة النافعة"، و"إنها قد حركت مياه المسلمين الراكدة، ودفعتهم إلى الوعي بالمخاطر المحدقة بوجودهم، وتوحيد جهودهم لخلق وتوحيد آليات المقاومة"⁽¹⁹⁾.

وقد شهدت مئات المنظمات الإسلامية في هولندا، التي يقارب عدد المسلمين فيها المليون نسمة، الكثير من الأنشطة واللقاءات المشابهة حول تأثيرات التفجيرات التي وقعت في نيويورك وواشنطن، على حاضر ومستقبل الأقليات المسلمة في الغرب، خلصت في مجملها إلى الاعتقاد بإمكانية أن تشكل المحنة فرصة جيدة لنقد الذات وتقويم الاعوجاجات وتوحيد الخطاب إزاء القضايا المصرية⁽²⁰⁾.

3- الأجهزة التمثيلية

لقد شهدت سنة 2002، العديد من المحاولات التي كشفت عن إدراك مشترك لدى قادة الأقليات المسلمة والمسؤولين السياسيين في أوروبا، عن ضرورة إيجاد هيئات تمثيل مركزي للمسلمين، تمثل مصالحهم وتدافع عنها من جهة، وتدخل طرفاً مع السلطات التنفيذية في تنفيذ مشاريعها التي تهدف إلى تأمين اندماج الأقليات المسلمة في

الاجتماع، والحيلولة دون استغلالها "جيوياً خلفية للعنف والإرهاب".

في فرنسا، بدأ وزير الداخلية نيكولا سركوني مصراً على نجاح مساعيه لخلق "مجلس لمسلمي فرنسا"، من خلال اجتماعه المتكرر خلال شهر ديسمبر من السنة الماضية، بالمستولين عن المنظمات الإسلامية الأربع الكبرى، فضلاً عن عدد كبير من مسئولو المنظمات الإسلامية الأقل حجماً، حيث جرى الاتفاق بين الطرفين، على توزيع المواقع القيادية في المجلس، وضبط الصلاحيات الموكلة إليه، وعلاقته المرتقبة بأجهزة الحكم الفرنسية⁽²¹⁾.

وعلى الرغم من التشكيك الذي صدر عن عدد من الجهات -التي اعتبرت نفسها متضررة من الكيفية التي وزعت بها مناصب المجلس الجديد- إلا أن الحاجة الملحة لهيئة تمثيلية مركزية، دفعت غالبية المنظمات الإسلامية إلى القبول بالمجلس الجديد، والتعويل على تحسين أدائه من خلال العمل ضمنه لا مقاطعته، خصوصاً بعد دخول السلطة طرفاً في المعادلة، بعد عقود من الرفض المتواصل الذي كانت تبديه بحجة علمانية الدولة⁽²²⁾.

وفي ألمانيا التي يمتلك المسلمون فيها هيئة تمثيلية مركزية، ظهرت دعوات كثيرة إلى ضرورة الانتباه لبعض المشاكل الملحة المتعلقة بحياة المسلمين اليومية، وخصوصاً الجوانب الاجتماعية والثقافية فيها، كما أظهرت حكومة المستشار غير هاردشرودر قدراً كبيراً من التفهم إزاء بعض المطالب المرتبطة بخصوصيات الهوية الدينية والثقافية للمسلمين، على غرار مطالب "الذبح الحلال" وإدخال مادة "الدين الإسلامي" في المناهج التعليمية المعتمدة لدى المدارس الألمانية⁽²³⁾.

أما في هولندا، وعلى الرغم من النجاحات السياسية التي حققها المسلمون في الانتخابات المحلية والبرلمانية على السواء، فإن الدعوات المتكررة التي تآثر على إطلاقها طيلة سنة 2002، الكثير من النشاط والدعاة، لتأسيس هيئة تمثيلية جامعة للمسلمين، لم تجد سبيلها

للتطبيق جراء خلافات قومية ومذهبية ولغوية كثيرة تسم واقع المسلمين.

ويعتقد كثير من المهتمين بشؤون الأقلية المسلمة في هولندا، أن المسلمين في هذا البلد يحتاجون إلى أكثر من مجرد الوعي الناجم عن تأثيرات أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وربما ساعدهم تحرك للحكومة الهولندية شبيه بذلك الذي قامت به الحكومة الفرنسية، في خلق جهاز على الصعيد المركزي، تعتبر الحكومة أشد حاجة منهم إليه؛ حيث ما فتئت تنذر من تعثر برامج إدماج المسلمين التي تقوم بوضعها.

خلاصة

إن الباحث في حصيلة أحداث العام 2002، بالنسبة لمسلمي أوروبا، سيخلص لا محالة إلى تسجيل مجموعة من النقاط على مستويين، يتصل المستوى الأول بتداعيات الخنة، فيما يتعلق المستوى الثاني بسبل مواجهة المسلمين للتحديات التي فرضت عليهم.

فعلي المستوى الأول يمكن رسم النقاط الآتية:

- نمو خطاب سياسي يميني متطرف يركز على معاداة المسلمين على وجه التحديد.
- تواصل الاعتداءات ذات الخلفية العنصرية على أبناء الأقليات المسلمة وممتلكاتهم الخاصة والجماعية.
- بدء الحكومات في اتخاذ إجراءات قاسية للحد من هجرة المسلمين أو لجوئهم.
- وضع السلطات خططاً للتضييق على الأقليات المسلمة بحجة محاربة العنف والإرهاب.
- تكرر الدعوات الرسمية لإجبار المسلمين على تحقيق "اندماج" يتعارض مع خصوصياتهم الدينية والثقافية.

أما على المستوى الثاني فبالإمكان رصد ما يلي:

- وعي المسلمين في أوروبا بأهمية التوحد في مواجهة تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، وخلق هيئات تمثيل مركزية.

- (15)- خالد شوكات، "العنصريون يكتسحون الانتخابات البلدية"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 7-3-2002.
- (16)- خالد شوكات، "مسلمو هولندا يقودون المواجهة ضد العنصرية"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 11-3-2002.
- (17)- عالية سي أحمد، "75 ألفاً بالمؤتمر السنوي لمسلمي فرنسا"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 8-5-2002.
- (18)- نبيل مصطفى، "ألمانيا.. المساجد المفتوحة للتعريف بالإسلام"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 16-9-2002.
- (19)- خالد شوكات، "مسلمو هولندا: 11 سبتمبر.. رب ضارة نافعة"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 16-9-2002.
- (20)- المصدر نفسه.
- (21)- رضوة حسن، "شكوك حول مجلس مسلمي فرنسا"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 12-12-2002.
- (22)- المصدر نفسه.
- (23)- خالد شمت، "لجنة إسلامية للذبح الحلال"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 24-1-2002.

- تزايد إقبال المسلمين منظمات وأفراداً على المشاركة في الحياة السياسية للدول التي يقيمون فيها.
- نجاح عدد من نشطاء الأقليات المسلمة في الوصول إلى مراكز القرار، سواء الحكومات أو البرلمانات.
- تزايد الأنشطة الدعوية لشرح الصورة الحقيقية للإسلام لغير المسلمين.
- إجراء نقد ذاتي والعمل على تطوير أصوات الغلو والتطرف.

هوامش:

- (1)- عالية سي أحمد، "الأمن مفتاح الفوز في انتخابات فرنسا، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 17-6-2002.
- (2)- المصدر نفسه.
- (3)- يومية "بيلد" الألمانية، عدد 21-9-2002
- (4)- يومية "فرنكفورت أختماينه"، عدد 7-4-2002
- (5)- خالد شمت، "ألمانيا تستعد لشن حملة ضد المسلمين"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 7-4-2002.
- (6)- خالد شوكات، "اغتيال زعيم اليمين الشعبي بهولندا"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 6-5-2002.
- (7)- رضوة حسن، "فرنسا.. مسيرة ألف كيلو لأجانب بلا أوراق"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 26-3-2002.
- (8)- وحدة الاستماع والمتابعة، "ألمانيا لا تحتاج عقول المهاجرين"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 17-9-2002.
- (9)- خالد شوكات، "هولندا.. قانون يهدد بطرد 50 ألف مسلم"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 14-6-2002.
- (10)- خالد شوكات، "تغريم إمام مغربي لإدائه شواذ هولندا"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 26-3-2002.
- (11)- يومية "البيراسيون الفرنسية"، عدد 19/4/2002
- (12)- رضوة حسن، "مسلمو فرنسا يطالبون بوزير ولوي"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 19-4-2002.
- (13)- عالية سي أحمد، "حزب مسلمي فرنسا يؤيد شيراك"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 6-3-2002.
- (14)- وحدة الاستماع والمتابعة، "شرودر.. خيار مسلمي ألمانيا المفضل"، إسلام أون لاين.نت، الأخبار 22-9-2002.

تداعيات الأزمة على المسلمين في البلقان

(1992-1994) وما حققته من إنجازات على الأرض (التطهير العرقي) تقرهم من تحقيق "صربيا الكبرى"، وذلك في غياب موقف أوروبي فاعل⁽¹⁾، جاء تدخل الولايات المتحدة لصالح الكروات/ البشانقة خلال (93-1994م) ليضمن لها مدخلاً عريضاً إلى هذه المنطقة الحيوية (البلقان). وهكذا فقد تمكنت كرواتيا بفضل المساعدة الأمريكية من استعادة المبادرة العسكرية، واستعادة السيطرة على كرايينا في عام 1994م، كما تمكن البشناق من إحراز انتصارات مكنتهم من استعادة السيطرة على بعض ما فقدوه خلال عامي 1992-1993م⁽²⁾. ونظراً لما أثارته مأساة البوسنة من تحرك في العالم الإسلامي، فقد كانت الولايات المتحدة تبدو في موقف "المنقذ" للمسلمين هناك بينما كانت تريد في الواقع بمساعدتها للبشناق التوصل إلى نوع من التوازن على الأرض للضغط على الأطراف للدخول في مفاوضات تؤدي إلى حل وسط وليس إلى "دولة إسلامية" بطبيعة الحال.

وهكذا في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تبدو "منقذة" للمسلمين في البوسنة جاءت اتفاقية دايتون (1995م) لتقيّد ما تبقى من الأغلبية المسلمة، بعد أن هُجّر من هُجّر، في أطر فدرالية وكونفدرالية مع الكروات والصرب، لا يمكن أن تسمح بمجرد تصور لـ "دولة إسلامية" في البوسنة، كما كان يعتقد أولئك "المجاهدون" الذين جاءوا من مختلف أرجاء العالم الإسلامي للدفاع عن المسلمين في البوسنة في أصعب الأوقات وللبقاء على أمل إنشاء دولة إسلامية هناك⁽³⁾.

وهكذا في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تكسب مواقع نفوذ جديدة في البلقان في (كرواتيا والبوسنة) كان العداء للغرب (الولايات المتحدة) يتفاعل ويتزايد في وسط الصرب نظراً لأن اتفاقية دايتون (على ما فيها من إححاف بالنسبة للمسلمين) اعتبرت آنذاك بداية النهاية لمشروع "صربيا الكبرى"⁽⁴⁾. وقد تصاعد هذا العداء

بعد عقود من المعاناة بالنسبة إلى المسلمين في القرن العشرين جاء انهيار يوغسلافيا السابقة في 1991-1992م لي طرح تحديات مصيرية حول وجود واستمرار المسلمين سواء في الدول الجديدة التي انبثقت عن يوغسلافيا السابقة (يوغسلافيا الجديدة التي تضم صربيا والجبل الأسود، البوسنة والهرسك، مكدونيا) أو بالنسبة للدول القائمة (ألبانيا وبلغاريا) بسبب انعكاسات الأحداث عليها. ومع التدخل الغربي (الأوروبي/ الأمريكي) الذي تصاعد باستمرار من البوسنة إلى كوسوفا وجنوب صربيا ومكدونيا، ضمن لعبة التنافس والتوازن في العلاقات الدولية، تم ترتيب سلام جديد بروح "الحلول الوسط" (الذي توج بـ "اتفاقية أوهريد" في 13/8/2001م) التي نال المسلمون بموجبها الكثير من الحقوق التي كانوا يطالبون بها سواء في كوسوفا أو في جنوب صربيا ومكدونيا. وربما كان من حسن حظ المسلمين أن 11 أيلول/ سبتمبر 2001م جاء في وقته وليس قبل ذلك لأن بعض الأطراف التي لم تكن مقتنعة بترتيبات وضع السلام الجديد (باعتبارها لصالح المسلمين) حاولت أن تستفيد من 11 سبتمبر/ أيلول للمطالبة بـ "مراجعة" ما تحقق.

جاء 11 سبتمبر/ أيلول في ظرف غير عادي بالنسبة للأوضاع في البلقان، التي كانت تتفاعل منذ نهاية الحرب في البوسنة (1995م)، وحرب كوسوفا (1999م)، والتراع في جنوب صربيا (2000م)، والتراع في مكدونيا (2001م)، والتي أدت إلى تبلور عداء سلافي أرثوذكسي (صربي مكدوني) متزايد للغرب (الولايات المتحدة) مقابل تأييد مسلم (بشناق ألباني) متزايد للغرب (الولايات المتحدة)، بينما جرى خلط جديد للأوضاع بعد 11 سبتمبر/ أيلول.

فبعد اكتساح قوات الصرب المدعومة من بلغراد لمعظم أراضي البوسنة (حوالي 70%) في بداية الحرب

مع تطور الوضع في كوسوفا المجاورة؛ حيث كانت الغالبية الألبانية المسلمة تعاني هناك من اضطهاد صربي متواصل منذ إلغاء الحكم الذاتي الواسع في 1989، ودفعت الولايات المتحدة حلفائها الأوروبيين إلى تدخل غير مسبوق بواسطة الناتو لـ "إنقاذ" الألبان من مصير أسوأ من البشناق. وهكذا بعد أن كان الصرب يستميون في إقناع أوروبا بقديسية كوسوفا (أورشليم الصرب) كرمز لـ "الحضارة المسيحية" أمام "الخطر الإسلامي"، جاء القصف العنيف للناتو الذي استمر حوالي ثمانين يوماً ليصعد إلى السماء العداة للغرب (الولايات المتحدة)؛ وخاصة بعد أن أرغمت بلغراد على سحب قواتها والتخلي عن كوسوفا بموجب قرار مجلس الأمن 1244 الصادر في 10 يونيو 1999م⁽⁵⁾.

ولا شك أن "تحرر" كوسوفا من صربيا، الذي فجر مشاعر مؤيدة للولايات المتحدة في صفوف الألبان، كان له دوره الكبير في بروز العامل الجيوسياسي الألباني على المسرح البلقاني. فقد كان هذا العامل حبيس ألبانيا أنورخوجا ويوغسلافيا تيتو، ولكن بعد "تحرر" كوسوفا بدا كأن هذا المارد قد انفلت من الزحاجة التي كان حبيساً فيها. فبحكم موقع كوسوفا في التاريخ الألباني؛ حيث كانت تعتبر مهد الحركة القومية الألبانية، ومركز كوسوفا الذي يتوسط المناطق التي يسكنها الألبان في البلقان (ألبانيا غرب ومكدونيا وجنوب صربيا وجنوب الجبل الأسود) بدا أن استقطاب الألبان (ذوي الغالبية المسلمة) يمكن أن يغير خارطة الجيوسياسية للبلقان بحكم تجمعهم في منطقة واحدة وتزايدهم السريع⁽⁶⁾. وهكذا بعد "تحرر" كوسوفا، الذي شارك فيه "جيش تحرير كوسوفا" بعناصر ألبانية من جنوب صربيا وغرب مكدونيا المجاورتين، جاء دور جنوب صربيا ليندلع فيها القتال بين "جيش تحرير" ألباني آخر (يطالب بالمساواة بما في ذلك حق تقرير المصير) وبين القوات الصربية. ومع تدخل الغرب (الولايات المتحدة) أمكن التوصل إلى اتفاق في أبريل/ نيسان 2000م يعطي الألبان الكثير من الحقوق التي كانوا يطالبون بها⁽⁷⁾.

وفي الوقت الذي هدأ فيه الوضع في جنوب صربيا اندلع القتال في غرب مكدونيا بين "جيش تحرير" ألباني آخر (يطالب أيضاً بالحقوق المنقوصة) وبين الجيش المكدوني ذي الغالبية السلافية، مما كان يهدد بتورط أطراف بلقانية إقليمية أخرى في هذا النزاع. وقد احتاج الأمر هنا خلال ربيع وصيف 2001م إلى تدخل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لكي تفرض على الطرفين -وفي الحقيقة على الطرف السلافي المكدوني- قبول "اتفاق أوهريد" في 13 أغسطس/ آب 2001م الذي تضمن إجراء تعديلات دستورية تضمن للألبان (حوالي 30% من سكان الجمهورية) الكثير من الحقوق⁽⁸⁾.

وهكذا في هذا الظرف الذي كان يتسم بهذه المفارقة بين عداة متزايد للغرب (الولايات المتحدة) بين السلاف الأرثوذكس في صربيا والبوسنة ومكدونيا وبين ميل قوي للغرب (الولايات المتحدة) بين البشناق والألبان المسلمين في البوسنة وجنوب صربيا وغرب مكدونيا وكوسوفا وألبانيا، جاء 11 سبتمبر (أيلول) ليمثل بداية انعطاف حديد بالنسبة للأطراف المختلفة في البلقان.

ومع أنه خلال الساعات الأولى التي أعقبت الحدث الذي هز العالم سرت تقولات بأن الصرب قد يكونون وراء الهجوم على نيويورك وواشنطن؛ نتيجة لتراكم العداة للولايات المتحدة في أوساط الصرب نتيجة للتطورات المذكورة، إلا أن زعماء الصرب كانوا أسرع من غيرهم في فهم خطورة ما حدث في الولايات المتحدة بعد توجيه أصابع الاتهام إلى منظمة "القاعدة" وأسامة بن لادن، وفي إمكانية استثمار ما حدث لصالحهم في البلقان. فقد رأى بعض المسئولين الصرب وغيرهم فيما حدث فرصة نادرة لبناء علاقة جديدة مع الغرب (الولايات المتحدة) ضد "الخطر المشترك" (الإرهاب الإسلامي) الذي يعني فيما يعني فك الدعم الغربي (الأمريكي) للبشناق الألبان الذي كان يؤرق الصرب وغيرهم، وبعبارة أخرى فقد بدا أن "الحرب ضد الإرهاب" التي أطلقتها الولايات المتحدة آنذاك يمكن أن

بدا من الواضح في صربيا وغيرها التركيز على استخدام مصطلحات جديدة ذات حساسية بالنسبة للرأي العام الغربي (الأمريكي) مثل "الإرهاب" و "الإرهابيين" و "المجاهدين" و "ابن لادن" للتأكيد على "العدو المشترك" بين الطرفين. والمهم هنا أن هذه بدت فرصة لا تعوز لإخراج صربيا من عزلتها، بعد العقوبات التي فرضت عليها والأضرار التي تعرضت لها نتيجة للحرب في البوسنة وحرب كوسوفا، وإدراجها في السياق الدولي ضمن "الحرب ضد الإرهاب". ويبدو أن هذا كان واضحاً في ذهن تشوفيتش في اليوم الذي فجرّ قنبلته الإعلامية عن وجود آلاف "المجاهدين" في البوسنة وكوسوفا، إذ إنه صرّح في ذلك اليوم أنه "لابد لنا من اتخاذ إجراءات للحماية من الإرهاب، وهكذا يمكن بالتعاون مع أوروبا والولايات المتحدة أن تشكل جبهة دفاعية ضد الإرهاب"⁽¹³⁾.

وفي هذا الاتجاه وجد الخط المتشدد في سكوبيه، الذي يمثله رئيس الحكومة غيورغيفسكي **L. Georgievski** ووزير الداخلية بوشكوفسكي **L. Boskovski**، فيما حدث فرصة لإثبات وجود "إرهاب إسلامي" بين الألبان في مكدونيا للتخلص من استحقاقات "اتفاق أوهريد"، الذي أصبح غيورغيفسكي يقول عنه إنه أحبر على التوقيع عليه "تحت ضغوط غربية"، وذلك لتحسين العلاقات مع الغرب (الولايات المتحدة) ضد "العدو المشترك". وهكذا فقد صرح غيورغيفسكي في 2001/9/21م، أنه متأكد من وجود "مجاهدين أجاناب" ضمن المقاتلين الألبان في مكدونيا. وقد أكملت جريدة "دنفنيك" **Dnevnik** في 2001/9/21 ما أراد غيورغيفسكي أن يقوله حين ذكرت "بالاستناد إلى مصادر استخباراتية أمريكية وبريطانية ومكدونية"، أن "قوات من المجاهدين المدربين والمسلحين جيداً، الذين يعسكرون حول مدينة **Debar** (جنوب غرب مكدونيا بالقرب من الحدود مع ألبانيا - م. الأرنؤوط)، يستعدون للقيام بهجمات على أهداف أمريكية في حال قيام الولايات المتحدة بشن هجوم على

تشمل البلقان أيضاً، ولكن بعد "إثبات" وجود "المجاهدين"، و "الإرهابيين"، و "الوهابيين"، و "اللاذنيين" في صفوف المسلمين هناك، مما يسمح للصرّب وغيرهم بدور جديد يؤدي إلى خلق واقع آخر في البلقان يقوم على تحجيم البشناق/ الألبان⁽⁹⁾.

أولاً- الحملة الجديدة لربط المسلمين في البلقان

بالإرهاب

لم يتطلب الأمر سوى عدة أيام حتى يخرج وزير الداخلية اليوغسلافي زوران جيفكوفيتش **Z.Zivkovic** في 2001/9/21م بتصريح لوكالة "سونا نيوز" يكشف فيه عن وجود مؤشرات عن تورط أعضاء في "منظمة المنشق السعدياين لادن في أنشطة المتطرفين المسلمين في البوسنة وفي أنشطة جيش تحرير كوسوفا في كوسوفا"⁽¹⁰⁾.

ويبدو أن تصريح جيفكوفيتش كان بمثابة ضوء أخضر لإطلاق حملة صربية- مكدونية ضد "الإرهاب الإسلامي" في البلقان للتأكيد على تبادل الأدوار الجديد في البلقان، وبالتحديد للتأكيد على أن الصرب في البوسنة وكوسوفا كانوا أيضاً ضحية لـ "الإرهاب الإسلامي" مثلهم في ذلك مثل أولئك الذين قتلوا في مركز التجارة العالمي في نيويورك وفي واشنطن.

وهكذا فقد صرح نائب رئيس الحكومة الصربية نيبويشا تشوفيتش **N. Covic**، الناطق باسم هذا التوجه الجديد في صربيا، في 2001/9/21م خلال زيارة له إلى جنوب صربيا بأن "أجهزة الاستخبارات لدينا تشير إلى أنه توجد هنا مجموعات إرهابية تتدرب للقيام بعمليات في بلغراد، وأن المقاتلين الألبان في جنوب صربيا لهم صلة مباشرة بالأحداث الحالية في الولايات المتحدة"⁽¹¹⁾.

وبعد عودته إلى بلغراد فجرّ تشوفيتش قبلة إعلامية أخرى حين صرح بعد اجتماعه بوفد برلماني ألماني بأنه كان في البوسنة أكثر من عشرة آلاف من المجاهدين، وهناك الآن أكثر من ثلاثة آلاف منهم في كوسوفا، وأن "كل واحد منهم عبارة عن ابن لادن مصغر"⁽¹²⁾. ومع تشوفيتش

أفغانستان. وقد وصلت "الدقة" (التي تبين لاحقاً أنه لا أساس لها من الصحة) إلى تحديد الأهداف المحتملة لهؤلاء "المجاهدين" مثل قاعدة "ايبل ستري" قرب سكوبيه التي يستخدمها الحلفاء وقاعدة "بوندستيل" الأمريكية في كوسوفا⁽¹⁴⁾.

وفي هذا الإطار وجدت زعامة صرب البوسنة فيما حدث فرصة لإعادة الاعتبار إلى ما حدث في البوسنة خلال 1992-1995، وبالتحديد في التأكيد على أن "جرائم الحرب" لم يرتكبها الصرب بل "المجاهدون" الذين وجدوا في البوسنة خلال الحرب. وهكذا فقد دعا رئيس جمهورية الصرب في البوسنة ميركو شاروفيتش **M. Sarovic** في 2001/9/22م إلى فتح تحقيقات في "جرائم حرب ارتكبتها مقاتلون من بلدان إسلامية ينتمون إلى جماعات المجاهدين التي قاتلت إلى جانب مسلمي البوسنة خلال 1992-1995". وقد طلب شاروفيتش آنذاك من وزارة الداخلية أن تقوم بجمع الوثائق والأدلة عن هؤلاء وأعمالهم منذ انتهاء الحرب" بعد ما ظهرت شبكة إرهابية دولية تقود إلى البوسنة، لها علاقات بالهجمات الأخيرة في الولايات المتحدة"⁽¹⁵⁾.

وفي مثل هذه الحالة لا يستغرب أن تقوم الصحافة الشعبية (التابلويد) بدورها المعهود في تضخيم الأمور وتصعيد مشاعر الشارع ضد "الخطر الإسلامي" الجديد. وهكذا فقد عمدت جريدة "ندليبي تلغراف" **Nedeljeni** و **Telegraf** البلغرافية ذات الانتشار الواسع، التي لها صلات وثيقة بأجهزة الأمن الصربية، إلى نشر تقرير في نهاية سبتمبر/ أيلول عن وجود "المجاهدين" في كوسوفا وفي السنجق⁽¹⁶⁾ أيضاً؛ حيث أفاضت فيه بالحديث عن انتشار "الوهابية" التي ترادف "الإرهاب". وهكذا تذهب الجريدة، بالاستناد إلى زعمها بأن ابن لادن ينشر "الوهابية"، إلى أن الإمام الوهابي في مدينة سينيتسا **Sjenica** (إحدى مدن السنجق) يدعو إلى الجهاد. ويبدو من المناسب ربط مثل هذه الأمور بالبوسنة المجاورة، للتأكيد على أن الصرب هناك واجهوا هذا "الخطر" أيضاً،

ولذلك تؤكد الجريدة أن هذا الإمام وأتباعه إنما أخذوا هذه التعاليم من البوسنة، وبالتحديد في "مدارس المجاهدين" هناك⁽¹⁷⁾.

وكما هو الأمر مع الحملة المعادية للإسلام التي سبقت وبرت الحرب في البوسنة، والتي برز فيها المستشرق الصربي ميرولوب يفتيتش **M. Jevtic** وغيره⁽¹⁸⁾، فقد جاء يفتيتش الآن باعتباره "الخبير" في شؤون الإسلام ليوضح للصرب أن "الوهابية تسبب صراعات دموية في كل مجتمع مختلط تظهر فيه" ملمحاً إلى السنجق وغيره حيث يعيش الصرب والمسلمون منذ قرون⁽¹⁹⁾.

وهكذا مع هذه الحملة الجديدة المعادية للإسلام، التي كانت تسعى إلى أن تربط الإسلام بالإرهاب وأن تربط صربيا بالغرب (الولايات المتحدة) على اعتبار أنهم ضحايا لـ "عدو مشترك"، بدأ أن الصرب يعيرون عن استعدادهم بالتدرج لنسيان ما قام به الغرب (الولايات المتحدة) من قصف مدمر لبلادهم في ربيع 1999م على أساس أن هذا يهون الآن أمام ما قام ويقوم به المسلمون في البلقان خلال الحكم العثماني. ففي خضم هذه الحملة المتصاعدة في نهاية سبتمبر/ أيلول وبداية أكتوبر/ تشرين الأول لم تتوان سينيسا فونشينييتش **S. Vucinic** المقربة من مريانا ماركوفيتش زوجة الرئيس السابق ميلوشيفيتش ورئيسة "حزب اليسار اليوغسلافي" عن القول " إنه من الأسهل أن نتسامح مع (78) يوماً من القصف بالمقارنة مع خمسة قرون من الاضطهاد"⁽²⁰⁾.

ومع متابعتها لهذه الحملة انتهى الحلل الصربي جيلكو تسفيا فوفيتش **Z. Cvijanovic**، مراسل "معهد تقارير الحرب والسلام" **IWPR** في بلغراد، إلى القول في تقرير له بتاريخ 2001/10/3 إن هذه الحملة قد أصابت الهدف، إذ إنها أثارت اهتمام الغرب/ الولايات المتحدة بتحييد البلقان من أي "خطر إرهابي"، وبذلك فقد حققت مزاعم الحكم الصربي خلال عهد ميلوشيفيتش بأنه يقوم بـ "الدفاع عن الغرب أمام الخطر الإسلامي القادم من

"معهد تقارير الحرب والسلام" في بريشتينا، الذي زار القرية/ المنطقة المذكورة، أن قرية روبوتوفو والقرى المحيطة بها يسكنها الصرب بالكامل، وقد فوجئوا بـ"وجود" مثل هذا المعسكر بينهم. وقد نفى الأمر برمته أيضاً الناطق باسم القوات الدولية (الكفور) **KFOR** في المنطقة⁽²⁴⁾.

وفي هذا الإطار توجه الاهتمام ثانية إلى البوسنة بعد أن زادت هناك (في جمهورية الصرب) الأصوات الداعية إلى "مراجعة" ما جرى في الحرب في البوسنة 1992-1995 في ضوء "الحرب على الإرهاب" الآن. وهكذا فقد علت الأصوات التي تطالب بمحاسبة كبار الشخصيات المسلمة عن دورها في الحرب بمن فيهم علي عزت بغوفيتش رئيس "حزب العمل الديمقراطي" ورئيس جمهورية البوسنة خلال 1990-2000، فقد أصبح بغوفيتش يتهم الآن بـ "التستر على المجاهدين والتواطؤ مع الإرهابيين"، و "إجراء اتصالات بأعوان ابن لادن في الحرب". ووصل الأمر برئيس حكومة جمهورية الصرب ميلوراد دوديك **M. Dodik** إلى أن يتهم بغوفيتش بـ "المسئولية المباشرة عن جرائم المجاهدين في البوسنة" ويطلب بمثوله أمام محكمة جرائم الحرب في لاهاي⁽²⁵⁾.

ومع أن بغوفيتش رد في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2001 على هذه الحملة، التي كانت تهدف برأيه إلى إعادة كتابة واقع البوسنة خلال الحرب 1992-1995، وذلك بالتركيز على أن البوسنة كانت تحتاج خلال الحرب إلى أي مساعدة للدفاع عن نفسها (بما في ذلك مساعدة "المجاهدين" الذين جاءوا عبر الحدود المفتوحة دون أن يدعواهم أحد) إلى أن وصلتها المساعدة الحاسمة من الغرب⁽²⁶⁾، إلا أن التوقيت كان يرتبط باقتراب موعد محاكمة الرئيس السابق ميلوشيفيتش في لاهاي التي شهدت تصعيد هذه الحملة ضد "الإرهاب الإسلامي" في البلقان لتبرير ما قام به ميلوشيفيتش خلال حكمه من "جرائم حرب".

الشرق" وفتحت المجال أمام الصرب للخروج من عزلتهم والاندراج من جديد في السياق الغربي في "الحرب ضد الإرهاب"⁽²¹⁾.

وخلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2001م تصاعدت هذه الحملة على مستوى البلقان (أوروبا الشرقية) لتتحدث عن معسكرات لـ "المجاهدين" و "الإرهابيين" في مناطق المسلمين (في ألبانيا وكوسوفا ومكدونيا). ومع أن وزير الدفاع الألباني (الأرثوذكسي) باندي مايكو **P. Majko** قد نفى بشدة في 2001/10/1م خلال زيارة وزير الدفاع المكدوني إلى تيرانا وجود أي معسكرات تدريب لـ "الإرهابيين" في ألبانيا، كما أن الزعيم السياسي لـ "جيش التحرير القومي" الألباني في مكدونيا علي أحمددي **A. Ahmedi**. قد نفى في اليوم ذاته (2001/10/1) أن يكون لقواته أي علاقة مع "المجاهدين" أو ابن لادن⁽²²⁾، إلا أن الحملة الصحفية/ السياسية لإثبات وجود "المجاهدين" و "الإرهابيين" وأتباع ابن لادن بين المسلمين البلقان لم تتوقف بل تضخمت أكثر، وهكذا نشرت وكالة "ريا نوفوستي" **RIA Novosti** الروسية، بالاستناد إلى مصادر لم تسمها من البلقان، خبراً عن وجود معسكر لـ "المجاهدين" التابعين لـ "القاعدة" في كوسوفا، وبالتحديد في ضواحي مدينة كامينيتسا **Kamenica** التي تقع في القسم الذي تتواجد فيه القوات الأمريكية. وقد تضمن الخبر تفاصيل أخرى مثيرة للرأي العام، إذ إن إنشاء هذا المعسكر نسب إلى أمين الطواهري (الذي أصبح آنذاك من الشخصيات المهمة المحيطة بابن لادن) وكشف عن وجود خمسين من "المجاهدين" الجزائريين والأفغان يتدربون هناك للقيام "بأعمال إرهابية" في كوسوفا ومكدونيا⁽²³⁾.

وبعد ثلاثة أيام أعادت جريدة "دنفيك" المكدونية نشر تقرير "ريا نوفوستي" مع إضافات جديدة للجريدة منها أن المعسكر المذكور يقع في قرية روبوتوفو **Ropotovo** القرية من مدينة كامينيتسا. وقد تبين بعد أيام لمراسل

ففي 13 فبراير/شباط بدأت محاكمة ميلوشيفيتش ولما جاء دوره في مرافعته الدفاعية في 2002/2/18 ألقى مسئولية ما حدث على الآخرين، ومنهم البشانقة المسلمين "الذين اعتمدوا على الدول الإسلامية". وفي هذا الإطار شن ميلوشيفيتش هجوماً على الدور الذي لعبه المتطوعون (المجاهدون) من البلدان العربية في "إذكاء نار الحرب في البوسنة"، وأخذ ابن لادن وبقية أعضاء "القاعدة" حصة كبيرة من الاتهامات تجاوزت القتال المباشر إلى التدريب والتمويل عبر دفعات من الأفغاني المهرب إلى كوسوفا و "جيش تحرير كوسوفا"⁽²⁷⁾.

وكان شقيق ميلوشيفيتش (بوريسلاف)، السفير اليوغسلافي السابق في موسكو، قد مهد لمثل هذه المرافعة حول تورط ابن لادن و"القاعدة" في البلقان عندما أكد في مقابلة مع وكالة "فرانس برس" في مطلع فبراير/شباط أن "جيش تحرير كوسوفا" قد أقام علاقات مباشرة مع منظمة القاعدة وأن ابن لادن قام بزيارة ألبانيا في 1998م، وهو الأمر الذي نفته ألبانيا بشدة⁽²⁸⁾.

وقد توجت هذه الحملة للربط بين الإرهاب وتحركات المسلمين في البلقان بمسرحية قتل المجاهدين السبعة في ضواحي العاصمة سكوبيه في مطلع مارس/آذار 2002م. فقد روجت سكوبيه في قبلة إعلامية أن سبعة من المجاهدين قد قتلوا في مواجهة مع قوات الشرطة المكдонية وأن الأدلة التي عثر عليها بجوزهم تدل على أنهم كانوا يخططون لشن هجمات على مسئولين حكوميين كبار ومؤسسات وسفارات دول غربية، وهو مع ما ترافق مع نشر صور تبين الأسلحة التي كثر عليها في صورة المقاتلين السبعة⁽²⁹⁾. وبعد عدة أيام أكد وزير الداخلية بوشكوفسكي أن التحقيقات قد أثبتت أن المجاهدين السبعة هم من الذين حاربوا في أفغانستان وأن لديه معلومات موثوق بها عن وجود مجاهدين في مكدونيا، وأن لهم علاقة مع جماعات ألبانية مسلحة⁽³⁰⁾. ولكن مع هذا التأكيد بدا بوضوح الهدف الذي يسعى إليه الخط

المكدون المتشدد (غيورغيفسكي/ بوشكوفسكي) وذلك للربط بين المجاهدين وبين المقاتلين الألبانيين في مكدونيا الذين تم تجريدهم من السلاح بإشراف أوروبي/أمريكي حسب "اتفاق أوهريد" للسلام. فقد كان غيورغيفسكي وبوشكوفسكي يأملان على الرغم من توقيعهما الاتفاق المذكور في بالتملص منه بشكل أو بآخر في هذا الظرف الدولي (الناهض للإرهاب)، وذلك بالإصرار على وصف المقاتلين الألبانيين بالإرهابيين، والزعم بوجود مخطط جديد لهم لإرباك الوضع في البلقان مما يجعل للغرب مصلحة في تفهم موقف سكوبيه من "الإرهابيين" المحليين (الألبانيين) الذين تعاني منهم. وهكذا فقد دعا رئيس الحكومة غيورغيفسكي المجتمع الدولي. بمناسبة الكشف عن أفراد المجموعة (في كونهم من الذين قاتلوا في أفغانستان) إلى إدانة التحركات الإرهابية الألبانية وممارسة الحزم بوضع خطوط حمراء لوقف تمادي الألبان في تعريض استقرار المنطقة إلى المخاطر؛ وذلك لأن لدى حكومته معلومات بأن الإرهابيين الألبانيين، يتهيأون للقيام بعمليات عسكرية في مكدونيا وجنوب صربيا وكوسوفا في غضون شهر⁽³¹⁾.

ولكن هذا السيناريو لم يحظ بنجاح لأنه تبين بعد عدة أسابيع أن هذه المواجهة بين المجاهدين وقوات الشرطة المكدونية مفبركة بالكامل من قبل وزير الداخلية بوشكوفسكي على ما يعتقد، إذ إن الأمر كان يتعلق بقتل مجموعة من الهنود المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يودون عبور مكدونيا إلى أوروبا الغربية⁽³²⁾.

ثانياً- تأثير 11 سبتمبر/أيلول على المسلمين في

البلقان

كان من النتائج السريعة لـ 11 سبتمبر/أيلول تعرض الكثير من العرب والمسلمين في البلقان، سواء المقيمين أو المتجنسين بحكم العمل والزواج، إلى إجراءات مفاعنة شملت التفتيش والاعتقال والترحيل وسحب الجنسية وإغلاق المؤسسات والجمعيات الخيرية التي يعملون

ولكن هذا الاعتقال كان يهدف لمراجعة وضع كل العرب والمسلمين الذين بقوا في البوسنة وحصلوا على الجنسية البوسنوية. وهكذا فقد أعلنت الحكومة البوسنوية بعد حوالي شهر من اعتقال بلقاسم عن أسماء (94) من العرب والمسلمين الذين قررت سحب الجنسية منهم، ومن هؤلاء أربعون من الكتيبة العربية التي قاتلت ضمن الجيش البوسنوي خلال الحرب 1992-1995. وقد انتقدت منظمة العفو الدولية هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البوسنوية، وسحبها الجنسية من أشخاص كانوا قد حصلوا عليها في فترات سابقة، كما أن العضو المسلم في الرئاسة البوسنوية بيريز بلكيتش **B. Belkic** قد تبرأ بدوره من هذه الإجراءات قائلاً إنه لا يتحمل أي مسؤولية عن انتهاكات تدينها المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في العالم⁽³⁵⁾.

وكان الوضع في البوسنة قد أخذ يوحى بالغموض منذ 2001/10/17م، حين أعلن عن إغلاق السفارة الأمريكية في سراييفو وتبعه في اليومين التاليين 18-2001/10/19م اعتقال خمسة جزائريين في سراييفو، مما شغل الرأي العام خلال الشهر اللاحق بقضية الجزائريين الستة (هؤلاء الخمسة بالإضافة إلى بلقاسم الذي اعتقل أولاً). وفي البداية صرح مسئولون في الناتو أن هذه الاعتقالات قد أدت إلى تدمير شبكة إرهابية لها علاقة مع منظمة القاعدة، إذ إن هؤلاء كانوا يخططون لضرب عدة أهداف أمريكية في البوسنة. ولكن تطورات هذه القضية أثارت إشكاليات قانونية، وخاصة بعد أن تبين أن خمسة منهم يحملون الجنسية البوسنوية، وأدت إلى تدخلات لمنظمات حقوق الإنسان واحتجاجات في الشوارع. فقد قُدم هؤلاء المعتقلون إلى المحكمة الفيدرالية العليا، التي لم تعثر على أي دليل يدين هؤلاء. وفي الحقيقة كان الأمر يتعلق كما يقال بتسجيلات لمكالمات هاتفية، إلا أن هذه التسجيلات لم تقدم إلى المحكمة لاعتبارات قانونية أمنية. فقد تم اعتقال هؤلاء بطلب شفوي من السفارة الأمريكية

لها الخ، مما أثر بدوره على المسلمين المحليين الذين كانوا يعملون أو يستفيدون من خدمات هذه المؤسسات والجمعيات.

وفي الواقع لقد كانت هذه الإجراءات أولى ثمّار التعاون الجديد بين واشنطن والحكومات البلقانية في إطار الحرب ضد الإرهاب التي وفرت أرضية جديدة للعلاقات بين واشنطن والحكومات البلقانية، التي كانت في أمس الحاجة إلى المساعدات الغربية/ الأمريكية لتعزيز وضعها ضمن لعبة الديمقراطية الجديدة في المنطقة. وقد جاءت هذه الإجراءات ضمن الاندفاع الأمريكي لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن منظمة القاعدة قبل شن الهجوم على أفغانستان، وعلى تتبع تمويل العمليات الإرهابية ضمن ما أصبح يسمى بتجفيف مصادر الإرهاب. ويلاحظ في هذا المجال أن الإجراءات التي اتخذت في حق العرب والمسلمين كانت تحترق الكثير من الأصول القانونية المتبعة، مما كان يثير منظمات حقوق الإنسان.

وهكذا بعد مرور أقل من شهر على 11 سبتمبر/أيلول أعلن في تيرانا عن ترحيل 16 من الإسلاميين، بينما كان الأمر في الواقع يتعلق بأربعة رجال (مصري وسوري وإيراني وباكستاني) يعملون في منظمات الإغاثة (ثلاثة منهم في وقف الحرمين السعودي) مع نساءهم وأولادهم الذين سيقوا كمجرمين خطرين إلى مطار تيرانا ورحلوا في أول طائرة إلى إستنبول دون الكشف عن أي أدلة تثبت تورطهم بالفعل مع المنظمات الإرهابية⁽³³⁾.

وفي اليوم ذاته الذي شهد ترحيل الإسلاميين من تيرانا (2001/10/9م) أعلن في سراييفو عن اعتقال الناشط البوسنوي من أصل جزائري بن سايج بلقاسم، الذي أتهم بإجراء أكثر من اتصال بأحد المقربين من ابن لادن (أبو زبيدة) ووجود جوازين (جزائري وبماني) في بيته⁽³⁴⁾.

في سرايفو، بينما لا يمكن الأخذ بالتسجيلات في المحكمة البوسنوية إذا لم يسبقها إذن من قاضي التحقيق⁽³⁶⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الوحيد من هؤلاء الستة الذي لم يحصل بعد على الجنسية البوسنوية (صابر الأحمر) كان متزوجاً من بوسنوية يعمل والدها فراعشاً في السفارة الأمريكية في سرايفو. وعلى الرغم من تأكيد العم أن صهره الأحمر لم يسأله يوماً عن عمله في السفارة، وتأكيد زوجته أن الأحمر كان يستعد للذهاب إلى سورية لتابعة دراساته العليا هناك⁽³⁷⁾، إلا أن كل هذا لم يمنع السلطات البوسنوية من تسليم هؤلاء الجزائريين (وهم خمسة بوسنويين وواحد متزوج من بوسنوية) إلى السلطات الأمريكية في 2002/1/17 لترسلهم إلى معتقل غوانتانامو على الرغم من أن القرار النهائي للمحكمة الفيدرالية كان يمنع تسليمهم إلى أي جهة باستثناء دولتهم الأصلية (الجزائر)، مما طرح عدة تفسيرات لذلك⁽³⁸⁾.

وخلال ديسمبر (كانون الأول) 2001م قامت القوات الدولية في كوسوفا (الكفور) KFOR، بالاستناد إلى طلب من مكتب التحقيقات الفدرالية FBI، باقتحام وتفتيش مكاتب "المؤسسة الخيرية الدولية" في بريشتينا واعتقال ثلاثة من العرب العاملين فيها؛ وذلك لأنه يشتبه في قيامهم بأنشطة إرهابية وفي تخطيطهم لهجمات في الولايات المتحدة وأوروبا⁽³⁹⁾. وعلى الرغم من الصدى الذي تركه مثل هذا الاقتحام والاعتقال لهؤلاء العرب إلا أن التحقيق معهم لم يفض إلى أي دليل ملموس على تورطهم بأي أنشطة، أو أعمال "إرهابية" مما اضطر القوات الدولية إلى إطلاق سراحهم في يناير (كانون الثاني) 2002م⁽⁴⁰⁾.

وفي الشهر ذاته (يناير/كانون الثاني) أعلن في تيرانا أن النيابة الألبانية أصدرت مذكرة بتوقيف رجل العمال السعودي ياسين القاضي بحجة الاشتباه بأنه مسعول في شبكة القاعدة. وقد استند الناطق باسم النيابة الألبانية إلى أن اسم القاضي قد أدرج في اللائحة التي وضعتها وزارة

الخارجة الأمريكية للأشخاص الذين يشبه أهم أعضاء في منظمة القاعدة. ولم يشفع للقاضي أنه كان من أبرز رجال الأعمال العرب والمسلمين الذين استثمروا أموالهم في ألبانيا خلال التسعينيات، إذ إن النيابة الألبانية قررت تجميد حسابات له بملايين الدولارات في عدة مصارف ألبانية والأسهم التي يملكها في شركة "كارافان" بالإضافة إلى الحجز القضائي على البرجين الذين بناهما القاضي في تيرانا العاصمة⁽⁴¹⁾.

وفي شهر مارس/آذار 2002م قامت السلطات البوسنوية، بعد أن أغلقت المؤسسات الخيريتين "طيبة" و "البر" باقتحام وتفتيش مكاتب "المؤسسة الخيرية الدولية" في سرايفو وذلك بطلب من الأجهزة الأمريكية. وبالاستناد إلى ما وجدت من وثائق أعلن في مايو/آذار 2002م عن اعتقال السلطات الأمريكية في يونيو لإعدام الأرنؤوط مدير "المؤسسة الخيرية الدولية" بتهمة تمويل "مجموعات إرهابية" من بينها "القاعدة"، الذي كان يتردد من حين لآخر إلى البوسنة لتابعة أمور المؤسسة هناك. وتجدر الإشارة إلى أن الأرنؤوط، السوري من أصل ألباني، عمل فترة في السعودية وسافر منها إلى أفغانستان؛ حيث اتصل بابن لادن وعمل مسئولاً إعلامياً للمجاهدين ثم "المؤسسة الخيرية الدولية" التي تولت تقديم مساعدات إلى الشيشان والبوسنة إلخ، ومع أن الأرنؤوط لم ينف حين اعتقاله علاقته بابن لادن؛ إذ إن هذه العلاقة لم تكن مستغربة أيام "الجهاد" في أفغانستان ضد السوفييت؛ إلا أن وزير العدل الأمريكي صرح بعد توجيه الاتهام الرسمي إلى الأرنؤوط في 2002/10/10م أنه "لا فرق من الناحية الأخلاقية بين منفذي الاعتداءات الإرهابية وبين مولئهم"⁽⁴²⁾. أما محامو الأرنؤوط فقالوا إن موكلهم "ضحية حملة عشوائية" وأدان جوزيف داغي أحد محاميه "الحرب الشعواء التي تشن على المسلمين"⁽⁴³⁾.

ومع اقتراب الذكرى الأولى لـ 11 سبتمبر (أيلول) أعلن في بريشتينا عن قيام القوات الدولية (الكفور)

البوسنوية التي اهتمت بـ "النظر الديني وإقامة ارتباط مع جهات خارجية تسعى إلى نشر الأصولية في البوسنة"⁽⁴⁶⁾. وقد أثار هذا الإجراء الاستياء في صفوف المسلمين لأنه جاء قبل أيام من حلول شهر رمضان، الذي تقوم فيه مثل هذه المؤسسات بتوزيع المساعدات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل هذه الإجراءات التي اتخذت بحق المسلمين والجمعيات الخيرية كانت خلال عهد حكومة زلاتكو لاغوبجيا (Z. Lakomdzja 2001-2002م)، التي كانت تحظى بدعم علي من الغرب، فإن الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت في أكتوبر (تشرين الأول) تمثل دلالة مهمة بكونها انتهت إلى هزيمة حزب لاغوبجيا (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) وعودة "حزب العمل الديمقراطي" إلى السلطة بعد كل المحاولات التي تمت لوصف مؤسسه وزعيمه بغوفيتش بالتواطؤ مع "الإرهاب".

هوامش:

(1) نويل مالكوم، البوسنة، ترجمة عبد العزيز جاويد، القاهرة (الهيئة المصرية العامة للكتاب) 1997، ص 292-293. وعلى العكس من ذلك نجد أن جميل روفائيل يروج في مقالاته لدور الولايات المتحدة في عرقلة المساعي الأوروبية لوقف الحرب في البوسنة وينتهي في آخر مقالة مطولة إلى أن "الولايات المتحدة هي التي أجهضت كل الخطط الأوروبية في إنهاء الحرب البوسنوية حتى وجدت الفرصة الملائمة لهيمنتها على أمورها فقدمت مشروعها (اتفاق دايتون) لمهاية العام 1995": جميل روفائيل، "الدول الأوروبية تدخل في صراع خفي مع الولايات المتحدة المهيمنة على منطقة البلقان"، جريدة "الحياة" لندن 2002/4/22م.

ولكن آخر كتاب صدر في لندن "بريطانيا وتدمير البوسنة" للمؤرخ المعروف برندن سيمس يثبت بوضوح الدور الأوروبي المتعمد (والبريطاني تحديداً) في تجميع الموقف وعرقلة التدخل الدولي لوضع حد لمأساة المسلمين في البوسنة:

Brenden Simms, Britain and the Destruction of Bosnia, London, (Allen Lane/ The Penguin Press) 2001.

باعتقال خمسة جزائريين من العاملين في الجمعيات الخيرية الإسلامية والتحقيق معهم في القاعدة الأمريكية "بوندي ستيل" (40 كم جنوب بريشتينا) التي تعتبر أكبر قاعدة أمريكية في البلقان، مما أثار بعض الإشكالات القانونية. فقد صرح الناطق باسم القوات الدولية (الكفور) أن اعتقال هؤلاء جاء بالاستناد إلى "الصلاحيات الخاصة بالاعتقال" التي منحت لقائد القوات الدولية حسب قرار مجلس الأمن 1244؛ أي أن اعتقالهم تم لأهم "يمثلون خطراً على الأمن في كوسوفا". وعلى الرغم من ذلك (أي أن الاعتقال تم بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن 1244)، فقد اعترف الناطق أن اعتقال هؤلاء "خارج نظام العدالة للأمم المتحدة"، أي أنه لا يحق لهم تعيين محامين لهم، كما أن اعتقالهم سيستمر إلى أجل غير محدد⁽⁴⁴⁾. ومع أن الناطق باسم القوات الدولية (الكفور) اعترف أن السبب المباشر لاعتقال هؤلاء كان قيامهم بتصوير بعض المواقع التي تخص القوات الدولية العاملة في كوسوفا، إلا أن المصادر المحلية ذكرت أن هؤلاء كانوا في نزهة وتوقفوا خلال الطريق في أكثر من موقع لالتقاط الصور. وعلى الرغم من عدم تسرب ما يفيد أي تورط لهؤلاء في أنشطة "إرهابية"، ومن المحتمل أن يطلق سراحهم في وقت لاحق، إلا أن بعض الجرائد حاولت أن تربط بين اعتقال هؤلاء وبين تمدد "المجموعات الإسلامية" في كوسوفا. فقد نشرت الجريدة الكوسوفية ذات الانتشار الواسع "كوها ديتوره" **Koha Ditore** على صدر صفحتها الأولى خبر اعتقال الجزائريين الخمسة، مع تسريب معلومات من مصادر استخباراتية أمريكية تعترف بأن "المجموعات الإسلامية" أحرزت بعض الانتشار في وسط المسلمين الألبانيين، وبالتحديد في محافظتي جيلان وبريزرن⁽⁴⁵⁾.

وفي آخر وأعنف إجراء من هذا النوع قامت السلطات البوسنوية في أواخر أكتوبر (تشرين الأول) 2002م بإغلاق مكاتب المؤسسات السعوديتين الخيريتين "الحرمين" و "الفرقان"، بالإضافة إلى "جمعية الشباب المسلم"

in Bosnia: Destruction of a Nation, Inversion of a Principle, London (Islamic World Report) 1996, P.50.

(5) للمزيد حول هذا القرار والقراءات المختلفة له انظر:

محمد م. الأرنؤوط، "كوسوفو: عام على صدور قرار مجلس الأمن 1244"، جريدة "الحياة" لندن 2000/7/9م.

(6) للمزيد حول ذلك أنظر:

محمد م. الأرنؤوط، "بلقان جديد يشكّل فيه الألبان 20 مليون نسمة"، جريدة "المستقبل"، بيروت 2001/2/4م.

(7) Presevo Peace Dead, IWPR, No. 249, London 23/5/2001.

(8) للمزيد حول ما يعنيه الدستور الجديد لمقدونيا انظر:

محمد م. الأرنؤوط، "السلام في مقدونيا والحرب في أفغانستان"، جريدة "المستقبل"، بيروت 2001/12/24م.

(9) للمزيد حول ذلك انظر:

محمد م. الأرنؤوط، "رمي ألباني مقدونيا وكوسوفو بابن لادن وجماعته... للحاق بالحملة الدولية والاستفادة الداخلية منها"، جريدة "الحياة" 2001/10/7م.

(10) Zeljko Cvijanovic, "Belgrad exploits war on terror ", IWPR (Institute for War and Peace Reporting) No. 285, London 3/10/2001.

(11) Ibid

(12) I. Nikolic, "Policija stiti objekte sirom srbije", Danas (Beograd) 22/9/2001.

(13) Ibid

(14) Ibid

وانظر في العربية:

جميل روفائيل، "أتباع ابن لادن في البلقان حدّدوا أهدافاً أميركية"، جريدة "الحياة" 2001/9/24م.

ويلاحظ هنا أن العنوان الذي اختاره روفائيل يقرر مسبقاً مثل هذه "العلاقة" التي كانت بلغراد وسكوبية تحاول أن تثبتها.

(15) روفائيل، أتباع ابن لادن...، "الحياة" 2001/9/24م.

(16) إقليم السنحق يربط ما بين البوسنة وكوسوفا، وهو بهذا كان يفصل بين صربيا والجبل الأسود. استمد اسمه من التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية إذ أنه كسنحق (مركزه نوفي بازار) كان يُضم أحياناً إلى البوسنة وأحياناً إلى كوسوفا. بعد الاحتلال النمساوي للبوسنة في 1878 بقي ضمن ولاية كوسوفا حتى الحرب البلقانية في 1912 حيث تم تقسيم كوسوفا بما في ذلك السنحق

(2) في هذا الإطار لابد من ذكر أن الجهود الأمريكية انصبت أولاً على مصالحة كرواتية بشفافية يمكن أن تشكل جبهة مشتركة ضد حرب البوسنة الصرب في البلقان، أخذت بعين الاعتبار حساسيات الماضي وخبرة القرن العشرين. وقد تتوجت هذه الجهود في مارس/آذار 1994م عندما أعلن الرئيس كلينتون في واشنطن عن التوصل إلى اتفاق بين الكروات والبشناقة على إقامة اتحاد فدرالي كرواتي مسلم يتمتع برابطة خاصة مع كرواتيا، وهو ما أيده الرئيس الكرواتي فرانيو توجمان في تحول شامل عن سياسته السابقة (مع ميلوشيفيتش) التي كانت تهدف إلى تقاسم البوسنة مع صربيا. للمزيد عن ذلك انظر:

روبرت ج دنيا-جون ف.أ. فاين، التراث المغدور:

اغتيال ماضي البوسنة، ترجمة أحمد محمود، القاهرة (المجلس الأعلى للثقافة) 1998، ص 254-257.

(3) في محاضرة منشورة لسفير البوسنة والهرسك في عمان يرد أن الإسلام كان له أثر كبير في طريقة معالجة الحرب، وكذلك مضمون اتفاقية دايتون؛ لأن أوروبا وأمريكا كانت تتخوف من أن تصبح البوسنة والهرسك دولة إسلامية، وبالتالي قاعدة للأصولية الإسلامية. والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة اشترطت على القيادة البوسنية مساعدتها بإقالة بعض المسؤولين البوسنيين الذين كانوا يحسبهم جناحاً إسلامياً راديكالياً، كما اشترطت مساعدتها العسكرية بتوقف البوسنة عن التعاون العسكري مع بعض الدول الإسلامية التي تعتبرها راديكالية:

إبراهيم أفنديتش، "البوسنة بعد اتفاقية دايتون: الواقع والآفاق"، في: بعض قضايا العالم الإسلامي في القرن العشرين"، تحرير محمد م. الأرنؤوط، منشورات جامعة آل البيت 2001م، ص 72.

(4) وفي المقابل هناك بين البشناقة من يرى أن اتفاقية دايتون قد أنقذت "جمهورية الصرب" من الاجتياح العسكري للجيش البوسنوي الذي كان قد استعاد زمام المبادرة في خريف 1995م، وأخذ يستعد لحصار العاصمة بانيا لوكا، وأن هذه الاتفاقية "كافأت المعتدي" (بعد أن حصل على 49% من أراضي البوسنة) باعترافي دولي على الرغم مما قام به من جرائم حرب:

Hasan Roncevic, "The Bosnian Counter-offensive Forestalled by Dayton Accord",

(29) الشرطة المقدونية تقتل سبعة "أجانب" كانوا يخططون لتفجير سفارات في سكوبيا، جريدة "الحياة" 2002/3/3م.

(30) جميل روفاتيل، "سكوبيا: الأجانب الذين قتلهم الشرطة إرهابيون قاتلوا في أفغانستان"، جريدة "الحياة" 202/3/6م.

(31) المرجع السابق.

(32) بعد عدة أيام فقط (2002/3/8م) بدأت التقارير تشكك في ادعاءات سكوبية حول هؤلاء "المجاهدين":

Ana Petrusseva, Macedonia: "MUJAHEDIN" Killing under Scrutiny, IWPR, No. 322, London 8/3/2002 .

بينما نشر أخيراً في 2002/6/12 تقرير لمراسل "معهد تقارير الحرب والسلام" في سكوبية يكشف فيه مأساة هؤلاء البؤساء الذين تحولوا إلى "مجاهدين":

Saso Ordanoski, Macedonia: New Twist in "Terrorist" Shooting Saga, IWPR, No. 342, London 12/6/2002.

(33) نشرة "تشيك" QIK 2001/10/9.

(34) المرجع السابق.

(35) عبد الباقي خليفة- نور الدين صالح، "الحكومة البوسنية تسحب الجنسية من 94 أجنبياً بينهم مصريون ومغاربة ومغربيون وسودانيون وكويتيون وسعوديون وإماراتيون"، جريدة "الشرق الأوسط"، لندن 2001/11/23م.

(36) Janez Kovac, "Bosnia: Extradition May Threaten CoE Membership, IWPR, No. 311, London 2/1/2002

(37) Ibid.

(38) ويذهب ج. روفاتيل بالاستناد إلى مصادر غير معروفة إلى أن هذا التسليم كان جزءاً من صفقة مقابل اعتقال كارجيتش: جميل روفاتيل، "صفقة أميركية-بوسنية: اعتقال كارجيتش في مقابل تسليم رعايا عرب"، جريدة "الحياة" 2002/1/26م.

ويلاحظ هنا في العنوان والمضمون أنه لا توجد إشارة إلى أن هؤلاء هم بوسنيون أيضاً.

(39) Bekim Greicevci, "Algerianet" i kami zene duke Potografuar vendndodhjen e KFOR-it, thote gjenerali Valenten", Zeri (Prishtina) 23/8/2002

(40) Ibid

المذكور بين صربيا والجبل الأسود. وقد استمر هذا التقسيم في يوغسلافيا السابقة وبقي في يوغسلافيا الحالية. تبلغ مساحة السنجق 8,687 ويبلغ عدد سكانه أكثر بقليل من نصف مليون نسمة غالبيتهم من المسلمين، للمزيد انظر:

Sandjak Mmslims of Former Yugoslavia, Novi Parar 1993.
(17) Cvijanovic, Op. Cit.

(18) للمزيد حول دور يفتيتش وغيره من المستشرقين الصرب في التحضير للحرب في البوسنة وتبريرها انظر:

محمد م. الأرنؤوط، مراجعة الاستشراق: ثنائية الذات/ الآخر- نموذجاً يوغسلافياً، بيروت (دار المدار الإسلامي) 2002، ص 45-56 و 101-109 و 111-117.

(19) Cvijanoric, Op. Cit.

(20) Ibid

(21) Ibid

(22) نشرة "تشيك" QIK (المركز الإعلامي الكوسوفي) 2001/10/1م (بالألبانية).

(23) Nehat Islami, "Kosovo: Bin Laden Propaganda War", IWPR, No. 292, London 31/10/2001

(24) Ibid

(25) للمزيد حول ذلك انظر:

محمد م. الأرنؤوط، "هل يتحول علي عزت بغوفيتش إلى مجاهد إرهابي أيضاً؟"، جريدة "المستقبل" بيروت 2001/11/19م.

(26) Alija Izetbegovic, "Bosnia: The Help That Mattered", IWPR, No. 297, London 16/10/2001 .

وانظر أيضاً حول ذلك اللقاء الذي أجرته مجلة "المجتمع" مع عزت بغوفيتش:

بغوفيتش: عرب البوسنة غادروها بعد اتفاق دايتون... والأمم المتحدة تعرف عنهم كل شيء، مجلة "المجتمع" عدد 1474، الكويت 201/10/27م، ص 38-41.

(27) إسماعيل زاير، "ميلوشيفيتش يتهم المتطوعين المسلمين بإذكاء الحرب واين لادن بتمويل "جيش تحرير كوسوفو" بالهيرويين الأفغاني"، جريدة "الحياة" 2002/2/19م.

(28) المرجع السابق.

(45) Dyshohet Qe algerianet e arrestuar te jene pjestare te "Al Qaedas, Koha ditore (Prishtina) 23/8/2002.

ويلاحظ هنا أن هذه الجريدة انفردت عن غيرها من الجرائد الكوسوفية بوضع مثل هذا المانشية في صدر صفحتها الأولى "اعتقال جزائريين يشتبه بعضويتهم في القاعدة" الذي يشير إلى علاقتهم بمنظمة "القاعدة".

(46) جميل روفائيل، "البوسنة: حملة لإغلاق منظمات الإغاثة الإسلامية"، جريدة "الحياة" 2002/11/4م.

(41) مذكرة توقيف ألبانية بحق سعودي يشتبه بأنه "مسئول" في القاعدة، جريدة "الرأي"، عمّان 2002/1/23م.

(42) واشنطن تتهم سوريا بدير منظمة خيرية إسلامية بتمويل القاعدة والإرهاب، جريدة "الرأي" عمّان 2002/10/11م.

(43) المرجع السابق.

(44) Greicevci, Op. Cit

تقرير عن أوضاع المسلمين في أمريكا خلال عام ٢٠٠٢

يعاني حقل الدراسات المتعلقة بشئون المسلمين في أمريكا من فقر واضح خاصة فيما يتعلق بالدراسات المتعلقة بنشاط المسلمين في الحياة العامة الأمريكية⁽¹⁾، ويظهر ذلك بوضوح في ندرة الاهتمام الذي تمنحه بعض أهم وأحدث الموسوعات الأمريكية -التي تتناول أنشطة جماعات المصالح والحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة- لدراسة المنظمات الإسلامية الأمريكية وحركة المسلمين في أمريكا لحماية حقوقهم وحررياتهم في أمريكا، على الرغم من اهتمام هذه الموسوعات بدراسة جماعات مصالح وحركات اجتماعية وسياسية ظهرت للدفاع عن حقوق ومصالح أقليات أمريكية مختلفة كاليهود والأفارقة الأمريكيين واللاتينيين وغيرهم⁽²⁾.

ويكاد يقتصر اهتمام هذه الموسوعات بشئون المسلمين في أمريكا على قضيتين أساسيتين، وهما تطور حركة أمة الإسلام (Nation of Islam) والتي لا تنتمي معتقداتها إلى منظومة المعتقدات الإسلامية الصحيحة⁽³⁾، والقضايا المتعلقة بدور الدول الإسلامية فيما يتعلق بالدفاع عن صورة الإسلام في الولايات المتحدة⁽⁴⁾.

حتى الموسوعات الإنجليزية الحديثة

تتناول هذه الدراسة بالشرح والتحليل خبرة المسلمين في أمريكا خلال عام ٢٠٠٢، وهو العام التالي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والذي شهد تبلور تداعيات أحداث سبتمبر الخطيرة على شتى جوانب حياة المسلمين في أمريكا، وتتبنى الدراسة منهجاً كلياً سياسياً يحاول الربط بين ما مر به المسلمون في أمريكا خلال عام ٢٠٠٢ من خبرات وبين أهم العوامل التي شكلت خبرتهم كجماعة أمريكية متميزة منذ أن وطأت أقدامهم الولايات المتحدة، وذلك مع التركيز على البعد السياسي لهذه الخبرة تاريخياً وفي عام ٢٠٠٢ وفي المستقبل، وسنقوم بذلك من خلال تناول المحورين التاليين.

أولاً - نظرة سريعة على تطور خبرة المسلمين في أمريكا.

ثانياً- التحديات والفرص التي واجهها مسلمو أمريكا خلال عام ٢٠٠٢.

وسنهي الدراسة بخاتمة ندعو فيها إلى تقديم وترويج منظور واقعي لدراسة ووصف وتوجيه نشاط المسلمين في أمريكا ومستقبلهم خاصة على الصعيد السياسي.

المحور الأول- نظرة سريعة على تطور خبرة المسلمين في أمريكا.

كان بمساعدة بعض بحارته المسلمين، كما يتحدثون عن اتباع بعض قبائل العالم الجديد الأصلية لعادات إسلامية كدليل على وصول المسلمين إلى العالم الجديد قبل كريستوفر كولمبس، ويؤكدون على وجود العديد من المسلمين بين الأفارقة الذي أحضروا إلى أمريكا في موجات تجارة العبيد الشائنة. ولكن استقرار المسلمين وتميزهم كجماعة مستقلة داخل المجتمع الأمريكي بدأ مع ستينيات القرن العشرين؛ إذ ساعدت قوانين الهجرة الأمريكية الجديدة - إضافة إلى موجات الطلاب المسلمين القادمين للدراسة بالغرب، وثورته الحقوق المدنية الأمريكية وتوجه الأقلية الأفريقية الأمريكية نحو الإسلام - في زيادة أعداد المسلمين في أمريكا بشكل ملحوظ منذ أواخر الستينيات.^(٧)

(٣) على المستوى السياسي تأخرت عملية تأسيس مؤسسات مسلمي أمريكا السياسية حتى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين؛ إذ تأسست المؤسسات السياسية المسلمة الأمريكية الأربعة الكبرى في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، وهي -مرتبة وفقاً لسنة

عن الإسلام - مثل موسوعة إكسفورد للعالم الإسلامي المعاصر أغفلت - عند تناولها لقضية الأقليات المسلمة في المجتمعات غير المسلمة - دراسة التحديات الواقعية التي تواجه الأقلية المسلمة في أمريكا، واكتفت بتناول جدل علماء المسلمين التاريخي حول قضية تفسير وجود المسلمين في المجتمعات غير المسلمة وعلاقتهم بالأمة الإسلامية⁽⁵⁾.

أسباب ندرة الدراسات المتعلقة بشئون

المسلمين في أمريكا

ويعود هذا التقصير في دراسة نشاط المسلمين في الحياة العامة الأمريكية لعدة أسباب، نذكر منها ما يلي:

(١) الاهتمام بدراسات المسلمين في أمريكا اهتمام حديث، كما أن حقل دراسات المسلمين في أمريكا مازال حقلاً غير مطروق، كما أشار د. سليمان يانج في بحث مسحي أجراه في عام ١٩٩٢ لأهم الدراسات التي تناولت خبرة وتاريخ المسلمين في أمريكا⁽⁶⁾.

(٢) السبب الثاني هو حداثة عهد المسلمين في أمريكا كجماعة مستقلة متميزة داخل المجتمع الأمريكي. فقد يعود تاريخ وجود المسلمين في أمريكا إلى عام ١٤٩٢ أو قبل ذلك؛ إذ يتحدث بعض المؤرخين عن أن اكتشاف كريستوفر كولمبس لأمريكا

التي حاولت تسجيل خبرة المسلمين في أمريكا على المستويات الفكرية والحركية بما في ذلك نشاطهم السياسي، وتسجيل تطور هذه الخبرة، وسوف نتناول في هذا الجزء عرضاً سريعاً لأهم هذه الدراسات وما توصلت إليه من نتائج متعلقة بنشأة وتطور جماعة المسلمين كجماعة مستقلة في الولايات المتحدة.

- مراحل ثلاثة أساسية لتطور الأقلية

المسلمة في الولايات المتحدة

وسوف نبدأ -في هذا المجال- بدراسة هامة أعدها د. سليمان يانج في عام ١٩٩٢ لمسح أهم الدراسات التي تناولت خبرة المسلمين في أمريكا وتاريخهم منذ دخولهم إلى شمال القارة الأمريكية، والتي يقسمها د. يانج إلى ثلاثة أنواع، وهي (١) دراسات مرحلة العبودية، و(٢) دراسات الفترة التالية للحرب العالمية الأولى، و(٣) دراسات تتناول الفترة المعاصرة^(١٠). كما تناول سليمان يانج تاريخ المسلمين في أمريكا في دراسة أحدث بعنوان " الإسلام في الولايات المتحدة الأمريكية"، والتي صدرت في عام ١٩٩٩.^(١١)

بالنسبة للنوع الأول من الدراسات، فهو يتناول تاريخ المسلمين الذين أحضروا إلى القارة الأمريكية ضمن موجات تجارة العبيد الشائنة، وجزء كبير من هذه الدراسات كان محاولة لتسجيل خبرة المسلمين الأوائل في

إنشائها - مجلس الشؤون العامة الإسلامية (MPCA) والذي أسس في عام ١٩٨٨، والمجلس الإسلامي الأمريكي (AMC) والذي أسس في عام ١٩٩٠، ومجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) والذي أسس في عام ١٩٩٤، والتحالف الإسلامي الأمريكي (AMA) والذي أسس في عام ١٩٩٤، وفي عام ٢٠٠٠ أسست تلك المؤسسات مجتمعة المجلس الإسلامي الأمريكي للتنسيق السياسي (AMPCC) لكي يقوم بمهمة التنسيق بين نشاطات المؤسسات الأربعة السياسية.^(٨)

إضافة إلى ذلك انشغل المسلمون الأمريكيون أنفسهم -وما زالوا ينشغلون حتى الآن- بالقضايا المتعلقة بوجود مشاركتهم في الحياة الأمريكية من عدمه، وهي القضية التي استنفذت وما زالت تستنفذ العديد من طاقات المسلمين الأمريكيين سواء على المستوى الفكري أو على المستوى الحركي، وذلك بسبب وجود بعض الأفراد والجماعات المسلمة في أمريكا التي تؤمن بأفكار انعزالية ترفض انخراط المسلمين في الحياة العامة الأمريكية وخاصة على الصعيد السياسي.^(٩)

مسح لأهم الدراسات التي تناولت

خبرة المسلمين في أمريكا

هذا بالطبع لا يعني غياب الدراسات

من بلدان كفيتهام والفلبين وكمبوديا واستقرت في معظمها في غرب أمريكا، وهجرة مسلمي شرق وسط أوربا والاتحاد السوفيتي والذين استقروا في شرق الولايات المتحدة.^(١٤)

ويشير سليمان يانج إلى أن الدراسات التي تمثل هذه المرحلة تشمل بعض الأدبيات التي تتناول جماعات ادعت الإسلام، ولكن معتقداتها تبتعد عن معتقدات الدين الإسلامي الصحيح، وعلى رأس هذه الجماعات حركة الأحمديّة والتي ادعى مؤسسها في أوائل القرن العشرين -والذي يدعى ميرزا غلام أحمد- أنه المهدي المنتظر، وجذب حوله بعض الناس، على الرغم من تعرضه لانتقادات عديدة من مسلمي شبه القارة الهندية.

كما ركزت مجموعة أخرى من الدراسات - ضمن هذه المرحلة - على الجماعات الإفريقية الأمريكية التي حاولت استخدام الإسلام لتبرير أفكارها الانفصالية عن المجتمع الأمريكي وثقافته السائدة التي ميزت ضد الأفارقة، وعلى رأس هذه الجماعات جماعة أمة الإسلام، والتي ضمت بين معتقداتها كثيراً من الأفكار الخاطئة عن الإسلام، وقد تحول بعض أعضاء الجماعة فيما بعد إلى الإسلام الصحيح بداية من الستينيات في القرن العشرين بعد تحول أحد أبرز قادة الجماعة وهو مالكوم إكس إلى

شمال أمريكا وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية كالبرازيل، أو محاولة لتتبع نسب العبيد المسلمين الذين أحضروا إلى القارة الأمريكية، أما الجزء الثالث منها فقد اهتم بالخلفيات الحضارية والتمدنة للأفارقة الذي استعبدوا ظلماً في العالم الجديد، وذلك من خلال تتبع السير الشخصية القليلة التي تركها بعضهم ومنهم مسلمين؛ مثل أيوب ابن سليمان ديالو، وهو أمير إفريقي مسلم استعبد ظلماً في عام ١٧٣١، ومثل أبو بكر صادق وهو من تمبكتو والتي كانت مركزاً للمعرفة الإسلامية في إفريقيا قبل دخول الاستعمار، وقد تم تسجيل ودراسة خبرة هؤلاء المسلمين في دراسات عدة.^(١٢)

النوع الثاني من الدراسات يتناول موجة المهاجرين المسلمين والعرب إلى الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، والتي ركزت في جزء كبير منها على حياة العرب الأمريكيين (وأكثرهم مسيحيين) الذين هاجروا من بلاد الشام إلى الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكنها أيضاً أفردت أجزاءً منها للحياة المسلمين العرب في الولايات المتحدة.^(١٣)

كما شهدت الفترة نفسها هجرات مسلمة من عدة مناطق أساسية في العالم القديم؛ مثل هجرة مسلمي جنوب شرق آسيا والتي أتت

الإسلام، وفي السبعينيات انفصل وريث الدين محمد وهو نجل إيلجا محمد (أحد أهم مؤسسي جماعة أمة الإسلام) عن الجماعة وقام بتأسيس جماعة أخرى تحت اسم المجتمع المسلم الأمريكية (MAS)، والتي تبت أفكار الإسلام الصحيحة، وللأسف لم يؤد هذا إلى تحول جميع أفراد الجماعة إلى الإسلام الصحيح؛ إذ استمرت الجماعة بأفكارها الخاطئة تحت قيادات جديدة، ويرأسها حالياً لويس فرقان.

أما دراسات المرحلة الثالثة فهي تتناول الموجة الأخيرة من المنظمات والمؤسسات والمراكز الإسلامية التي أسست في الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين مع تزايد أعداد المسلمين المهاجرين من الدول الإسلامية إلى الولايات المتحدة لأسباب مختلفة كالدراسة أو العمل، وقد ركزت هذه الدراسات في جزء كبير منها على التحديات الثقافية والاجتماعية التي واجهها المهاجرون الجدد، خاصة على مستوى الحفاظ على هويتهم^(١٥).

ويقول سليمان يانج إن المجموعة الأخيرة من المهاجرين اهتمت - بشكل ملحوظ ويتفوق كبير عن الموجتين السابقتين من موجات الهجرة المسلمة إلى أمريكا - ببناء المؤسسات المسلمة وبنشر المعرفة الإسلامية بين المسلمين المهاجرين سعياً منها

للحفاظ على الهوية والديانة الإسلامية بين المهاجرين والحيلولة دون أن يذوبوا في المجتمع، أي أن موجة الهجرة الثالثة جلبت معها موجتين اجتماعيتين داخليتين في المجتمع المسلم، وهما موجة تأسيس (بناء المؤسسات والمراكز الإسلامية) وموجة أسلمة (نشر المعرفة الإسلامية بين أفراد المجتمع المسلم).^(١٦)

دراسات د. سليمان يانج اللتان تناولناهما فيما سبق يقسمان مراحل تطور الدراسات المتعلقة بالمسلمين في أمريكا إلى ثلاثة مراحل أساسية، ترتبط كل منها بموجة من موجات هجرة المسلمين إلى الولايات المتحدة، وهي فترة العبودية، وفترة أواخر القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى، والفترة المعاصرة الممتدة منذ الستينيات من القرن العشرين وحتى الآن.

ويتشابه التصنيف الثلاثي الذي قدمه سليمان يانج لمراحل تطور المسلمين في أمريكا مع تصنيف ثلاثي آخر قدمته الباحثة كارين ليونارد - للمنظمات المسلمة في أمريكا - في دراسة بعنوان "القيادة الآسيوية الجنوبية لمسلمي أمريكا" نشرتها في عام ٢٠٠٢^(١٧).

وتقسم كارين ليونارد المنظمات الإسلامية إلى أنواع ثلاثة أساسية وفقاً لتاريخ إنشائها، ووفقاً لمراحل تطور الأقلية المسلمة

الإسلامية لشمال أمريكا، كما تتميز هذه المنظمات أيضاً بتعدد أنشطتها الاجتماعية الدينية، وبأنها تمثل منظمات مظلة تضم تحت عضويتها مراكز ومؤسسات إسلامية صغيرة تابعة لها.

وترى كارين ليونارد أن منظمات المرحلة الثالثة والتي تسميها مرحلة "المسلمين الأمريكيين" ظهرت لتعالج بعض مشاكل المرحلة الثانية مثل قلة التركيز على النشاط السياسي وضعف المشاركة في فعاليات الحياة العامة الأمريكية، والانقسام حول حدود عرقية ودينية وعدم الانفتاح أمام المسلمين الأمريكيين بمختلف انتماءاتهم العرقية والدينية. وتضم هذه الفئة منظمات أربعة سياسية إسلامية أشرنا لها في أول هذه الدراسة، وهي مجلس الشؤون العامة الإسلامية (MPAC)، والمجلس الإسلامي الأمريكي (AMC)، ومجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)، والاتحاد الإسلامي الأمريكي (AMA)^(١٨).

- دراسات ركزت على الهوية والتحديات الثقافية التي تواجه المسلمين في أمريكا

أحب أن أشير هنا سريعاً إلى وجود مجموعة أخرى من الدراسات الهامة عن المسلمين في أمريكا الصادرة عن مؤسسات علمية وبحثية أمريكية مختلفة، على رأسها

الأمريكية. وتسمى كارين لوينارد النوع الأول من المنظمات الإسلامية الأمريكية بمنظمات الإسلام الإفريقي الأمريكي، وهي تضم منظمات مثل أمة الإسلام التي أسست في الثلاثينيات من القرن العشرين، وحركة الأحمديّة التي بدأت قبل ذلك بحوالي عقد من الزمان، وقد ركزت هذه المنظمات على الأفارقة الأمريكيين وابتعدت في مجملها عن المفاهيم الإسلامية الصحيحة.

أما المرحلة الثانية فتسمى مرحلة "الإسلام في أمريكا" والتي بدأت مع تأسيس منظمات حاولت تجميع المسلمين المهاجرين إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في مؤسسات كبرى تعمل بالأساس على حماية هويتهم ونشر المعرفة والنشاطات الإسلامية بينهم، ومن هذه المؤسسات اتحاد الطلبة المسلمين (MSA)، والذي أسس في عام ١٩٦٣، والاتحاد الإسلامي لشمال أمريكا (ISNA)، والذي أسس في عام ١٩٨٢، والحلقة الإسلامية لشمال أمريكا (ICNA) والذي أسس في عام ١٩٧١.

وتقول كارين ليونارد أن منظمات المرحلة الثانية تميزت بأنشطتها غير السياسية، وبانقسامها وفقاً لحدود عرقية ودينية معينة، مثل غلبة العرب على الاتحاد الإسلامي لشمال أمريكا، في مقابل غلبة مسلمي شبه القارة الهندية على الحلقة

الإسلامية الأمريكية (كبير) في عام ٢٠٠١،^(٢٠) وكتاب د. محمد نمر مدير الأبحاث والدراسات بمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كبير) بعنوان "دليل المصادر المسلم في شمال أمريكا" والصادر في أواخر عام ٢٠٠٢، والذي يعد أحدث وأشمل مسح لتصنيفات المنظمات المسلمة في أمريكا وتطورها^(٢١).

- دراسة المسجد في أمريكا

تميز دراسة "المسجد في أمريكا: صورة وطنية" الصادرة عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كبير) في عام ٢٠٠١ بكونها تقدم أول وأشمل مسح من نوعه لأهم فئة من فئات المؤسسات المسلمة في أمريكا وأكثرها انتشاراً ألا وهي المساجد، كما تتميز الدراسة بتناولها لأبعاد عديدة من حياة المسلمين في أمريكا مثل أعدادهم وتوجهاتهم نحو المجتمع الأمريكي والإسلام، ومستوى نشاطهم الاجتماعي والسياسي والإعلامي. وسوف نحاول تقديم نبذة سريعة عن أهم نتائج الدراسة.^(٢٢)

- (١) تقدر الدراسة عدد المسلمين في أمريكا بحوالي ٦-٧ مليون مسلم يرتبط منهم ٢ مليون مسلم بالمساجد.
- (٢) تقسم الدراسة المسلمين في أمريكا إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي الجنوب آسيويين (٣٣%)، والأفارقة

فريق الباحثين بمركز التفاهم الإسلامي المسيحي بجامعة جورج تاون الذين كان لهم الفضل في وضع وتحرير مجموعة من أحدث وأهم الدراسات عن أوضاع المسلمين في أمريكا والغرب وتتميز هذه المجموعة من الدراسات بتركيزها على قضية الهوية والتحديات الثقافية والدينية التي يواجهها المسلمون المقيمون في أمريكا، كما تتميز أيضاً بتركيزها الضوء على موقف فئات مختلفة داخل المجتمع المسلم الأمريكي مثل الشباب والنساء أو جماعات إثنية وعرقية معينة تجاه قضايا الهوية المسلمة في أمريكا^(١٩).

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات إلا أننا فضلنا في هذه الدراسة التركيز على الدراسات المهمة بتطور المسلمين في أمريكا بشكل عام، وعلى الدراسات المهمة بمسح هذا التطور وآثاره خاصة على الجانب السياسي.

- مرحلة الدراسات الموسوعية الحديثة

إضافة إلى دراستي د. سليمان يانج ودراسة كارين لوينارد أحب الإشارة إلى دراستين شاملتين تعدان الأكبر فيما يتعلق بتتبع تاريخ وتطور المؤسسات المسلمة في أمريكا، وهما دراسة "المسجد في أمريكا: صورة وطنية" الصادرة عن مجلس العلاقات

(٩٩%) على أن أمريكا تمثل مجتمعاً متقدماً تكنولوجياً يمكن للمسلمين التعلم منه، كما وافقت ٩٦ % من المساجد على أنه ينبغي على المسلمين التوغل في المؤسسات الأمريكية، وأيدت ٨٩ % من المساجد فكرة المشاركة في العملية السياسية الأمريكية. في المقابل رأت ٦٧ % من المساجد أن أمريكا مجتمع غير أخلاقي وفساد، كما رأت ٥٦ % من المساجد أن المجتمع الأمريكي معاد للإسلام.^(٢٤)

(٦) كما أشارت الدراسة إلى الأدوار الجديدة والمتزايدة التي بدأت المساجد في أمريكا لعبها في حياة المسلمين في أمريكا، والتي تختلف بعض الشيء عن الأدوار التقليدية التي تلعبها المساجد في حياة المسلمين في البلدان الإسلامية خلال الفترة المعاصرة؛ إذ أشارت الدراسة إلى زيادة دور المساجد الإعلامي والسياسي في الولايات المتحدة؛ إذ تقوم حوالي ٧٠ % من المساجد بأنشطة تتعلق بالاتصال والتعاون مع وسائل الإعلام الأمريكية لتحسين تغطيتها لقضايا الإسلام والمسلمين، وتقوم ٦١ % منها بالاتصال بالسياسيين الأمريكيين،

الأمريكيين (٣٠%)، والعرب وهم يمثلون ٢٥ % من مسلمي أمريكا. (٣) تدلل الدراسة على النمو السريع للمسلمين في أمريكا خلال العقود الأخيرة؛ إذ تشير إلى أن ٢ % من المساجد في أمريكا تم تأسيسها قبل عام ١٩٥٠، بينما تم تأسيس نصف المساجد بعد عام ١٩٨٠، كما أن غالبية المساجد في أمريكا (٨٧ % منها) قد تم تأسيسها بعد السبعينيات. وهذا يشير إلى الطفرة الكبيرة التي ظهرت في أعداد المساجد والمسلمين في أمريكا في النصف الثاني من القرن العشرين.^(٢٣)

(٤) أوضحت الدراسة أن أحد أسباب نمو أعداد المسلمين في أمريكا يعود إلى ارتفاع معدلات اعتناق الإسلام بين الأمريكيين؛ إذ يعتنق الإسلام كل عام حوالي ٢٠ ألف أمريكي، سبعون في المائة منهم من الأفارقة الأمريكيين.

(٥) أوضحت الدراسة أن المسلمين في أمريكا يميلون ميلاً إيجابياً نحو المجتمع الأمريكي ويرغبون في مزيد من المشاركة في الحياة العامة الأمريكية؛ إذ وافقت أغلبية ساحقة من المساجد المشاركة في الدراسة

ومنظمات الخدمة الاجتماعية والأعمال الخيرية، والمؤسسات الإعلامية، ومنظمات الشئون العامة والسياسية، ومراكز الأبحاث، ويبحث الكتاب أهم معالم تطور الأنواع السابقة من المؤسسات ضمن الخبرة المسلمة الأمريكية.^(٢٦)

ويوضح الجدول رقم (١) ٢١ فئة من فئات المنظمات المسلمة في شمال أمريكا، وأعداد المنظمات المدرجة تحت كل فئة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة متعلقة بتوجهات تطور الأقلية المسلمة في أمريكا، على رأسها ما يلي:^(٢٧)

أولاً- أن المسلمين في أمريكا ينظمون أنفسهم بالأساس من خلال منظمات دينية وعقائدية أكثر منه من خلال منظمات عرقية أو على أسس إثنية.

ثانياً- أن المسلمين في أمريكا قد نشطوا نشاطاً ملحوظاً خلال العقد الأخير من القرن العشرين لتنظيم أنفسهم ومواجهة ما يتعرضون له وما تتعرض له صورتهم من تمييز وتشويه في الدوائر العامة الأمريكية، وقد دفعت أحداث ١١ سبتمبر المسلمين في نفس الاتجاه.

ثالثاً- أن المنظمات المسلمة الأمريكية المختلفة تسعى في اتجاه توطين أنفسها والمسلمين في أمريكا، وذلك من خلال

كما استقبلت ٤١ % من المساجد سياسيين أمريكيين خلال عام ٢٠٠٠. هذا إضافة إلى نشاط المساجد في القيام بأدوارها الطبيعية في نشر الدعوة الإسلامية (٩٢% من المساجد)، وفي تقديم المساعدات المالية والاجتماعية للأسر المسلمة (٧٤-٨٤ % من المساجد)، وفي بناء ورعاية المدارس الإسلامية (٢١ % من المساجد).^(٢٥)

- تصنيف المنظمات والمؤسسات

المسلمة في أمريكا وتوجهات تطورها

دراسة "دليل المصادر المسلم في شمال أمريكا" للدكتور محمد نمر تقدم لأول مرة تصنيفاً جامعاً للمؤسسات والمنظمات المسلمة في أمريكا الشمالية الأمر الذي يعد خطوة هامة على سبيل فهم البنية المؤسساتية للمجتمعات المسلمة في أمريكا وكندا وعلى سبيل الوعي بتاريخ المسلمين في أمريكا وتوجهات تطوره وتطور مؤسساتهم خلال العقود الأخيرة؛ إذ تحصي الدراسة ٢٢٨٣ منظمة مسلمة في أمريكا وكندا تقسمها إلى ٢١ فئة أساسية، وتتناول منها بالشرح والتحليل الدقيق ٨ فئات كبرى وهي المساجد والمراكز الإسلامية، والمدارس المسلمة، ومؤسسات التنمية المجتمعية، والمؤسسات التي تقوم كاتحادات بين أبناء عرقيات بعينها،

تقتصر على الجوانب التعليمية والاجتماعية في بعض الأحيان. سادساً- المسلمين في أمريكا يتوجهون نحو الاندماج في المجتمع الأمريكي ونحو الانفتاح على خبرته التعددية، ويدعم هذا الاتجاه على مستوى المنظمات الإسلامية الأمريكية بعدة ظواهر مثل ميل المنظمات الإسلامية للتخصص، وميلها للانفتاح على الحياة العامة الأمريكية، وسعى المنظمات إلى الاستعانة بالخبراء المتخصصين في إدارة عملهم.

أجندة مسلمي أمريكا على الصعيد

السياسي

نحب في نهاية هذا الجزء أن نشير إلى مجموعة من الدراسات التي حاولت التعبير عن أهداف مسلمي أمريكا ومنظماتهم على الصعيد السياسي وفي الحياة العامة الأمريكية خلال الفترة الحالية، ومنها مجموعة مقالات منشورة باللغة العربية عن أجندة مسلمي أمريكا من تأليف علاء بيومي كاتب هذه الدراسة.^(٢٨)

وترصد هذه المقالات أربعة أهداف رئيسية لحركة المسلمين ومنظماتهم السياسية في أمريكا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، وهي:

أولاً- تشجيع مشاركة مسلمي أمريكا في العملية السياسية الأمريكية.

البحث عن قيادات تقودها تكون على دراية واسعة بالبيئة الأمريكية. رابعاً- أن المسلمين في أمريكا ومنظماتهم منخرطون في علاقة اعتماد متبادل واسعة النطاق بينهم وبين المجتمعات المسلمة خارج أمريكا من ناحية، وبين المجتمع الأمريكي من ناحية أخرى، ويعني ذلك أن المسلمين في أمريكا يحصلون على المساعدات والموارد بأنواعها المختلفة (من أموال، ومعرفة إسلامية، ومعرفة بالواقع الأمريكي، وخبرات في إدارة المؤسسات الأمريكية) من الأمة الإسلامية والمجتمع الأمريكي في آن واحد.

خامساً- أن كثيراً من المسلمين المهاجرين إلى الولايات المتحدة تأثروا بالحركات الإسلامية في العالم الإسلامي وبخبرة هذه الحركات في التعامل مع النظم السياسية في العالم الإسلامي، والتي تتميز في مجملها بالمعاناة من النظم المنغلقة سياسياً وغياب الديمقراطية، وفي المقابل هناك توجه متزايد داخل المنظمات الإسلامية الأمريكية يسعى للانفتاح على الخبرة السياسية الأمريكية التي تتميز بالانفتاح والتعددية وثقافة سياسية معينة، الأمر الذي حد من دور الحركات الإسلامية التي في حياة المسلمين في أمريكا وجعلها

وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، يشير المؤلف إلى أن مسلمي أمريكا ومنظماتهم اهتموا بعدة قضايا أساسية، وهي توحيد أصوات المسلمين في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٠، وحملة إبطال قانون الأدلة السرية وهو بند بقوانين مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٦ كان يسمح باستخدام أدلة سرية في القبض على واعتقال المتهمين الأجانب من قبل سلطات الهجرة والتوطين الأمريكية وقد طبق هذا البند منذ وضعه بصورة تمييزية على المهاجرين المسلمين والعرب.

كما اهتم المسلمون أيضاً في عام ٢٠٠٠ بالقضية الفلسطينية بعد العثرات المتتالية لعملية السلام خلال عام ٢٠٠٠، والتي قادت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية العام، وقضية تخفيف الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي وضمن وصول المساعدات الإنسانية لأطفال العراق، كما اهتم مسلمو أمريكا على الصعيد الإعلامي بتزويد الإعلام بأكبر قدر من المعلومات عن توجهات مسلمي أمريكا تجاه الأحزاب السياسية ومرشحي الرئاسة، كما اهتموا أيضاً بالحديث عن نموهم العددي، وعن رغبتهم في تحويل النمو في أعدادهم إلى قوة سياسية من خلال التصويت ككتلة انتخابية واحدة في انتخابات عام ٢٠٠٠، كما واجه مسلمو أمريكا بعض الحملات الإعلامية

ثانياً- الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية لمسلمي أمريكا.

ثالثاً- مكافحة محاولات تشويه صورة الإسلام والمسلمين في الإعلام الأمريكي.

رابعاً- محاولة التأثير على سياسة أمريكا الخارجية تجاه قضايا العالم الإسلامي.

ويرى علاء بيومي أنه من المتوقع أن تشكل هذه البنود الأربعة أجندة مسلمي أمريكا خلال عام ٢٠٠٢ وفي المستقبل المنظور، وهذا لا يعني جمود أجندة مسلمي أمريكا السياسية، وإنما يعني أن البنود الأربعة هي بنود عامة تعبر عن حاجات سياسية أساسية لدى مسلمي أمريكا، وأنه يتحتم على منظمات مسلمي أمريكا السياسية بين الحين والآخر إعادة ملء هذه البنود الأربعة العامة بعدد من القضايا والحملات السياسية الجديدة والهامة.

ويشير علاء بيومي إلى أن اختيار المنظمات الإسلامية الأمريكية للقضايا والحملات التي تشغل أجدتها يتم من خلال عملية انتقائية، ووفقاً لمعايير أربعة أساسية، وهي أهمية القضايا، وتكامل القضايا وعدم تضاربها مع بعضها البعض، وأن تكون قضايا يسهل تحقيق النجاح فيها، وأن تكون قضايا يجمع عليها غالبية المسلمين في أمريكا.

السرية قضية مستهلكة؛ وذلك لأن المنظمات الإسلامية الأمريكية ركزت عليها كثيراً، ولأنه أفرج عن غالبية المعتقلين وفقاً لهذا القانون في أواخر عام ٢٠٠٠ وفي بداية عام ٢٠٠١، كما تبنت قضية مكافحة قانون الأدلة السرية العديد من منظمات الحقوق المدنية الأمريكية الكبرى وعلى رأسها اتحاد الحريات المدنية الأمريكية (ACLU).

أما السبب الثالث والأهم فهو أن عام ٢٠٠١ لم يكن عاماً سياسياً كاملاً لأجندة مسلمي أمريكا السياسية، ففي أوائل العام أنفقت المنظمات الإسلامية الأمريكية بعض الوقت في حالة ترقب لما ستسفر عنه انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٠ من آثار، وخاصة فيما يتعلق بسياسات إدارة بوش الجديدة تجاه قضية الشرق الأوسط وغيرها من القضايا الأخرى الهامة للمسلمين والعرب الأمريكيين، وقد فاجأ جورج بوش الجميع بمنهجه الانعزالي غير الواضح فيما يتعلق بالقضايا الخارجية وخاصة أزمة الشرق الأوسط خلال تلك الفترة، كما تأخر جورج بوش في اختيار مساعديه وفي إعلان سياساته على مختلف الأصعدة لتأخره هو نفسه في تولى مقاليد الحكم.

وفي أواخر عام ٢٠٠١ فقد مسلمو أمريكا أربعة أشهر على الأقل وتحديداً الفترة من الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١

الأمريكية المتعلقة بقضايا العالم الإسلامي، والتي تضمنت إساءات بالجملة للإسلام والمسلمين ومنها حملة اتهام السودان باتباع سياسة عنصرية استعبادية تجاه سكان الجنوب، وحملة اتهام الإسلام والمسلمين بالتطرف والعنف في صراع الشرق الأوسط.^(٢٩)

وبالنسبة لعام ٢٠٠١ فيرى علاء بيومي أنه عام تميز بالانتقالية ولم يشهد تبلور أجندة واضحة للمنظمات الإسلامية في أمريكا حول قضايا جديدة كبرى، وذلك لعدة أسباب منها أن أجندة عام ٢٠٠١ افتقدت بعض القضايا الهامة التي تمتعت بها أجندة عام ٢٠٠٠، مثل الانتخابات الرئاسية والتي لا تحدث إلا مرة واحدة كل أربعة أعوام، والتي خرجت منها المنظمات الإسلامية الأمريكية في عام ٢٠٠٠ بشعور بالنجاح بعد أن نجحت في توحيد أصوات مسلمي أمريكا في الانتخابات حول مرشح واحد وهو مرشح الحزب الجمهوري جورج دبليو بوش.^(٣٠)

سبب ثاني لانتقالية أجندة مسلمي أمريكا هو أنه على مستوى قضايا الحقوق المدنية بدأت منظمات المسلمين الأمريكيين عملية بحث صعبة عن بديل لقضية مكافحة قانون الأدلة السرية التي تجمع حولها المسلمون الأمريكيون خلال عام ٢٠٠٠، ففي نهاية عام ٢٠٠٠ أصبحت قضية الأدلة

وحتى آخر العام، والسبب في ذلك يرجع إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي هزت أمريكا والعالم، والتي لم يتوقعها أو يستعد لها أحد، والتي واجهت المسلمين الأمريكيين بمجموعة كبيرة من المتغيرات والظروف الصعبة جداً، وبفترة عصيبة وضعوا فيها في موقف الضحية وفي موقف الهدف لموجة غضب الأمريكيين على مرتكبي الحادث المسلمين والعرب.

أما بالنسبة لأهم القضايا التي حازت على الجزء الأكبر من اهتمام المنظمات السياسية الإسلامية الأمريكية فقد احتلت القضية الفلسطينية قمة أجندة مسلمي أمريكا السياسية في الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠١، ويرجع ذلك إلى تطورات القضية الفلسطينية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠، وبعد تولي شارون منصب رئيس وزراء إسرائيل، وما تبع ذلك من دائرة عنف لا تتوقف، وقد حاولت منظمات مسلمي أمريكا استخدام ما لديها من ثقل سياسي وإعلامي وجماهيري للتأثير على موقف الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط على أمل أن تتذكر الإدارة أن أصوات مسلمي أمريكا كانت أحد أسباب وصولها للحكم.

وفي أكتوبر عام ٢٠٠٠ نظمت منظمات مسلمي أمريكا السياسية واحدة من أكبر مظاهراتهم السلمية أمام البيت الأبيض

تأييداً لقضية فلسطين، وقد قدر عدد حاضري هذه المظاهرة بأكثر من عشرة آلاف شخص، وفي عام ٢٠٠١ حاولوا تنظيم أكثر من مظاهرة ومسيرة سلمية أمام البيت الأبيض، كان على رأسها محاولتان للاعتصام المدني قام بهما زعماء المنظمات الإسلامية الأمريكية وعلى رأسها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية والمجلس الإسلامي الأمريكي ومجلس الشؤون العامة الإسلامية ولجنة الأمريكيين المسلمين من أجل القدس في شهر يونيو عام ٢٠٠١، وقد حاول القادة المسلمون باعتصامهم تسليط قدر من الضوء الإعلامي والسياسي على معاناة الشعب الفلسطيني وعلى انحياز السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل.

على مستوى مشاركة المسلمين في العملية السياسية الأمريكية سعت منظمات مسلمي أمريكا في عام ٢٠٠١ إلى جني ثمار مساندتها لبوش خلال انتخابات الرئاسة، وقد سعت إلى تحقيق ذلك من خلال عدة لقاءات مع بعض كبار مسؤولي الحزب الجمهوري في بداية العام، ومن خلال عدة لقاءات مع بعض مسؤولي البيت الأبيض خلال صيف عام ٢٠٠١، وخاصة حول موضوع مبادرة بوش لدعم الجمعيات الدينية الخيرية والسماح لها بالحصول على دعم مادي من الحكومة الفيدرالية لاستخدامه في برامجها الخيرية

الأمريكية بتغطية أخبار أول كتلة انتخابية مسلمة أمريكية في التاريخ، وقد اعتبرتها وسائل الإعلام علامة على نضج ونمو مسلمي أمريكا وتبأت بأن يعكس ذلك على سياسة أمريكا الداخلية والخارجية.

أما بالنسبة لأجندة مسلمي أمريكا ومنظماتهم لعام ٢٠٠٢، فقد تنبأت سلسلة المقالات التي كتبت في أوائل عام ٢٠٠٢ بما يلي: (٣١)

(١) أن مسلمي أمريكا ومؤسساتهم سيميلون إلى التركيز على قضايا الداخل بعد الحادي عشر من سبتمبر، وذلك بسبب أحداث سبتمبر وما ترتب عليها من آثار سلبية عديدة سوف تدفع المسلمين الأمريكيين لتوفير طاقاتهم خلال عام ٢٠٠٢ لمواجهة آثار الأزمة خاصة على مستوى الحقوق المدنية وعلى المستويين الإعلامي والسياسي. ولا يعنى هذا عدم اهتمام المسلمين الأمريكيين بقضايا العالم الإسلامي خلال عام ٢٠٠٢، وإنما يعنى أن مسلمي أمريكا قد لا يضعونها على قمة أولوياتهم كما حدث في حالة القضية الفلسطينية عام ٢٠٠١ والتي احتلت قمة أولويات عمل المنظمات الإسلامية الأمريكية خلال ذلك العام.

(٢) زيادة الضوء الإعلامي والسياسي المركز على أوضاع المسلمين الأمريكيين في أمريكا، بعد أن ضاعفت

غير الدينية، كما سعت المنظمات الإسلامية لمقابلة بوش خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠١، وواجهت تجنب بوش اللقاء معها بنقد علني له في الصحافة الأمريكية مشيرة إلى دورها في انتخابه وإلى أن تجنبه اللقاء مع ممثليها ربما يعبر عن رضوخه لضغوط اللوبي الإسرائيلي الذي اشتد خلافه مع المنظمات الإسلامية خلال عام ٢٠٠١ بسبب تصاعد الأوضاع في الشرق الأوسط.

وقد نجحت جهود المنظمات الإسلامية الأمريكية وتقرر لقاءها بالرئيس الأمريكي، وحدد البيت الأبيض اللقاء في الساعة الثانية ظهراً من عصر يوم الثلاثاء الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وفي الساعة التاسعة من صباح هذه اليوم أدرك القادة المسلمون الذين تجمعوا في واشنطن للقاء الرئيس أنهم لن يستطيعوا مقابلته بعدما تغيرت أجندة البيت الأبيض لهذا اليوم ولشهور وربما لسنوات قادمة.

على المستوى الإعلامي استمرت المنظمات الإسلامية في جهودها الرامية إلى تطوير وترويج خطاب سياسي وإعلامي مسلم أمريكي ناجح، وقد حاولت المنظمات الإسلامية الاستفادة في جهودها تلك بما حصلت عليه من تغطية إعلامية إيجابية بسبب مشاركتها في انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٠؛ إذ اهتمت العديد من وسائل الإعلام

التي واجهها مسلمو أمريكا ومنظماتهم خلال عام ٢٠٠٢ في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

المحور الثاني- التحديات والفرص التي واجهها مسلمو أمريكا خلال عام ٢٠٠٢.

يتناول هذا الجزء أوضاع مسلمي أمريكا خلال عام ٢٠٠٢ من خلال إلقاء الضوء على نوعين من الظروف التي واجهها مسلمو أمريكا ومنظماتهم خلال ذلك العام، أولها- هي التحديات السلبية التي واجهتهم وثانيها- هي الفرص الإيجابية التي أتاحت لهم.

أولاً- التحديات السلبية الرئيسية التي

واجهها مسلمو أمريكا خلال عام ٢٠٠٢ سوف ندرس هنا التحديات التي واجهها المسلمون في أمريكا على أربعة مستويات أساسية، وهي مستوى حقوق وحرريات المسلمين في أمريكا، ومستوى صورة الإسلام والمسلمين في الإعلام الأمريكي، ومستوى مشاركة المسلمين في العملية السياسية الأمريكية، ومستوى دور المسلمين في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا العالم الإسلامي الهامة، وتتطابق المستويات الأربعة السابقة مع العناصر الأربعة الرئيسية المشكلة لأجندة المنظمات الإسلامية الأمريكية السياسية.

(١) على مستوى الحقوق المدنية

أحداث سبتمبر من اهتمام الدوائر السياسية والإعلامية الأمريكية بأوضاع المسلمين الأمريكيين، سواء من منظور سلبي أو من منظور إيجابي. ورأت السلسلة أن هذا الأمر يمثل فرصة وتحدٍ، وأن المنظمات الإسلامية الأمريكية سوف تحاول الاستفادة من هذا الاهتمام السياسي والإعلامي وإن كان عليها أيضاً مواجهة عدد هائل من الحملات الإعلامية والسياسية المغرضة.

(٣) أن منظمات المسلمين الأمريكيين سوف تتفق جزءاً ليس صغيراً من اهتمامها ومواردها خلال عام ٢٠٠٢ في محاولة التصدي لآثار الحادي عشر من سبتمبر السلبية، خاصة على حقوق وحرريات المسلمين في أمريكا، وعلى صورة الإسلام والمسلمين في دوائر الإعلام والسياسة الأمريكية.

في الوقت ذاته سوف تحاول المنظمات الإسلامية تزويد أجندتها السياسية خلال عام ٢٠٠٢ بمجموعة من القضايا الهامة والجديدة؛ مثل تشجيع مشاركة المسلمين الأمريكيين في انتخابات الكونجرس الأمريكي في نوفمبر ٢٠٠٢ من خلال تسجيل أكبر عدد من الناخبين وتشجيع المسلمين الأمريكيين على مساندة أعضاء الكونجرس المساندين لقضاياهم.

وسوف نحاول اختبار دقة هذه التنبؤات عند الحديث عن التحديات والفرص

شكوى. وبالنسبة لأعداد المسلمين المتضررين من هذه الانتهاكات فقد أحصى التقرير ٢٢٥٠ فرداً تضرروا بصورة مباشرة من موجة الاعتداءات على المسلمين خلال العام الماضي، بينما قدر التقرير أعداد المسلمين المتضررين من أحداث سبتمبر بستين ألف مسلم من بينهم خمسين ألف متبرعاً لمؤسسات الإغاثة الإسلامية الأمريكية التي تم إغلاقها، وأكثر من خمسة آلاف مسلم تم استجوابهم على ذمة التحقيقات، إضافة إلى ضحايا التمييز وموجة الاعتداءات.

ويوضح الجدول رقم (٢) الفئات الأساسية للاعتداءات التي تعرض لها المسلمون في أمريكا بعد أحداث سبتمبر وفقاً لتقرير مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كبير) لعام ٢٠٠٢. (٣٣)

وبالنسبة للجهات غير الحكومية والحكومية الأمريكية، فقد أصدرت منظمة هيومان رايتس واتش تقريراً في نوفمبر ٢٠٠٢ بعنوان "نحن لسنا الأعداء" يسجل ويحلل جرائم الكراهية التي تعرض لها المسلمون والعرب أو من شابوهم في الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١. وأشار التقرير إلى أن مكتب التحقيق الفيدرالي (FBI) قد أحصى ٤٨١ جريمة كراهية ضد مسلمي وعرب أمريكا في عام ٢٠٠١ مقارنة بثمانية وعشرين حادثة فقط في

تضررت حقوق وحرية المسلمين والعرب في أمريكا تأثراً مباشراً وبالغاً خلال العام الماضي إثر أحداث سبتمبر ٢٠٠٢، وقد وقع هذا التأثير على عدة مستويات أساسية:

أولها- مستوى الاعتداءات التي تعرض لها المسلمون والعرب في أمريكا بعد أحداث سبتمبر وخلال عام ٢٠٠٢، وقد قامت أكثر من جهة مسلمة وأمريكية خاصة أو حكومية بتسجيل هذه الاعتداءات وإصدار تقارير عنها، وقد تشابهت تقارير هذه الجهات المختلفة في تأكيدها على تضاعف أعداد الاعتداءات وجرائم الكراهية التي تعرض لها المسلمون في أمريكا خلال عام ٢٠٠٢.

وبالنسبة للجهات الإسلامية فقد أصدر مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كبير) في شهر إبريل ٢٠٠٢ تقريره السنوي السابع عن أوضاع حقوق المسلمين المدنية في أمريكا، وقد توصل التقرير إلى أن حالات التمييز ضد المسلمين في أمريكا قد ارتفعت بمعدل ثلاثة أضعاف عن عام ٢٠٠١ مما يشير إلى تزداد واضح في أوضاع حقوق المسلمين المدنية في أمريكا إثر أحداث سبتمبر. (32)

وقد شمل التقرير ١٥١٦ شكوى من انتهاكات تعرضت لها حقوق المسلمين المدنية، وقد شملت هذه الشكاوى على ١٧١٧ حادثة تمييز، وقد قدر التقرير عدد الشكاوي غير المرتبطة بأحداث سبتمبر بـ ٥٢٥

يثبت وجود دليل علاقة بينهم وبين أي أنشطة إرهابية أو إجرامية. (35)

هذا إضافة إلى إغلاق الحكومة الأمريكية لعدد من مؤسسات الإغاثة المسلمة الأمريكية، والتوسع في استخدام الأدلة السرية في اعتقال المشتبه فيهم، وحملات تفتيش منازل بعض الأسر المسلمة ومقار بعض المؤسسات والجمعيات الإسلامية، واستجواب آلاف المسلمين والعرب المقيمين في أمريكا بصورة قانونية على ذمة التحقيقات، واعتقال حوالي ١٢٠٠ مسلم وعربي في الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وعدم توفير أدنى حد من المعلومات عن هؤلاء المعتقلين أو عن أسباب وظروف اعتقالهم. (36)

كما عانى المسلمون والعرب خلال العام الماضي من سياسة التمييز ضدهم في المطارات وفي وسائل المواصلات الجماعية الأمريكية؛ إذ تعرض العديد من المسافرين المسلمين للشك فيهم والتفتيش المبالغ فيه بسبب خلفياتهم أو أشكالهم أو ملابسهم أو أسمائهم أو أي ملامح ظاهرة أخرى تدل على خلفياتهم العرقية أو الإثنية أو الدينية. هذا إضافة إلى حوادث طرد بعض المسافرين المسلمين أو العرب من على متن الطائرات؛ لرفض الطيار أو المسافرين الاستمرار في الرحلة مادام المسافرون العرب على متنها،

عام ٢٠٠٠، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٧ مرة. كما أشار التقرير إلى أن اللجنة العربية لمكافحة التمييز (ADC) قد أحصت أكثر من ستمائة جريمة كراهية، وأن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) قد أحصى ١٧١٧ حادثة اعتداء على المسلمين في أمريكا. (34)

ثانياً - إضافة إلى الاعتداءات وجرائم الكراهية التي تعرض لها المسلمون والعرب في أمريكا اشتمت منظماتهم من نوع آخر من الآثار السلبية لأحداث سبتمبر، والذي تمثل بالنسبة لها في بعض السياسات والقوانين التي أصدرتها السلطات الأمريكية أو اتخذتها ضد المسلمين والعرب في أمريكا والتي أشعرت المسلمين والعرب بتعرض حقوقهم وحياتهم المدنية لانتهاكات، وعلى رأس هذه القوانين قانون مكافحة الإرهاب الجديد المعروف باسم "باتريوت أكت" والذي توسع في إعطاء الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة في تعقب المشتبه فيهم لدرجة اعتبرتها العديد من منظمات الحقوق والحريات في المدنية تعدياً على الحريات المدنية في أمريكا.

ويشتمل المعارضون للقانون الجديد من أنه يعطي السلطات التنفيذية السلطة لاعتقال المهاجرين المشكوك فيهم لفترات طويلة ومفتوحة في بعض الأحيان، كما يسمح بتفتيش المشتبه فيهم ومصادرة سجلاتهم الخاصة وسجلات مؤسساتهم بدون توافر دليل

بإحاطتها؛ مما أصابها بخوف شديد وقامت بنزع حجابها بسرعة.

وقد وصفت المنظمات الإسلامية ما تعرضت له الفتاة المسلمة من تخويف دفعها إلى نزع حجابها أمام العامة بأنه أشبه "بتفتيش جسدي لامرأة" أمام الجمهور؛ وذلك لإيضاح جسامة الضرر الذي لحق بالفتاة المسلمة لإجبارها على خلع الحجاب، مشيراً إلى أن التعاليم الإسلامية تفرض على النساء المسلمات ارتداء الحجاب أمام العامة، ومؤكداً على اعتزاز الفتاة المسلمة بحجابها.

وقد اعتذرت شركة دلتا إيرلاينز للفتاة المسلمة، وجاء اعتذار الشركة في صورة خطاب رسمي بعثت به الشركة إلى الفتاة المسلمة، إضافة إلى اتصال هاتفية اعتذر فيه فريدريك ريد رئيس الشركة إلى الفتاة المسلمة شخصياً، وقال ريد في خطابه الرسمي إلى الفتاة: "نحن نادمون ونعتذر عن الإحراج والمضايقة التي واجهتها، وتأكدي أننا نتعامل مع هذا الأمر بكل جدية". كما أشار إلى أن ما تعرضت له الفتاة المسلمة من تمييز هو أمر غير قانوني وخاطئ ولا يجب التسامح معه. (37)

(٢) على المستوى الإعلامي

اشتكى المسلمون في أمريكا من زيادة تحيز الإعلام الأمريكي ضدهم بصفة عامة منذ أحداث سبتمبر، وقد أخذ هذا التحيز

وقد أثارت بعض تلك الحالات اهتمام وسائل الإعلام الأمريكي والعالمي لما تتضمنه من انتهاك واضح لحقوق المسافرين وما تعبر عنه من هستريا موجهة ضد المسافرين المسلمين والعرب.

ومن أمثلة هذه الحوادث حادثة أجبرت فيها فتاة مسلمة أمريكية في السابعة عشرة من عمرها على خلع حجابها (غطاء رأسها) أمام العامة بسبب ضغوط رجال أمن المطار، وقد وقعت هذه الحادثة في أوائل عام ٢٠٠٢، واهتمت بها وسائل الإعلام الأمريكية خلال تلك الفترة بما في ذلك قناة سي إن إن الإخبارية وجريدة واشنطن بوست.

وقد طالبت المنظمات الإسلامية مسئولية مطار بالتيمور - واشنطن إنترناشيونال بالاعتذار للفتاة المسلمة، وذلك بعد أن اتصلت الفتاة ببعض هذه المنظمات واشتكت مما تعرضت له على أيدي رجال الأمن في المطار أثناء سفرها على أحد رحلات شركة دلتا؛ إذ ذكرت الفتاة أنه بعد مرورها من نقطة تفتيش الأمن بالمطار والتي يمر بها جميع المسافرين خاطبها أحد الحراس بلغة فظة قائلاً "يجب عليك أن تخلعي هذا" مشيراً إلى حجابها، فأجابته قائلة: "لماذا ينبغي على خلع غطاء رأسي؟"، وبعد ذلك فوجئت بقيام بعض رجال أمن المطار العسكريين - في زيهم العسكري وأسلحتهم -

أما صورة التحيز الإعلامي الأكثر إجحافاً بصورة الإسلام والمسلمين في أمريكا، والتي اشتكى منها المسلمون في أمريكا ومنظماتهم أكثر من غيرها، فقد تمثلت في سماح وسائل إعلام أمريكية مختلفة لبعض الكتاب وقادة اليمين المسيحي المتشدد في توجيه إساءات بالغة للدين الإسلامي وللمسلمين عبرها، وقد تعددت هذه الإساءات خلال الشهور الأخيرة بشكل قاد إلى ردود فعل مسلمة وعربية غاضبة عديدة داخل وخارج أمريكا، ودفع الرئيس الأمريكي مؤخراً إلى الحديث ضد هذه الإساءات والفصل بينها وبين موقف إدارته من الإسلام خوفاً من أن تضر هذه الإساءات بعلاقة الإدارة الأمريكية بصفة خاصة والولايات المتحدة بصفة عامة ببلدان العالم الإسلامي خلال هذه الفترة الحرجة في حرب أمريكا ضد الإرهاب.

ومن أمثلة هذه الإساءات تعرض مذيع قناة فوكس الإخبارية الأمريكية وضيوفها بالإساءة للإسلام وللرسول (صلى الله عليه وسلم) في برنامج "هانيتي أند كولمز" وهو أحد برامج القناة المعروفة والذي أذيع مساء الأربعاء ١٨ سبتمبر؛ إذ استضاف المذيع شون هانيتي القائد الديني اليميني المتشدد بات روبرتسون، والذي تعرض لشخصية الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) بإساءات بالغة،

صوراً مختلفة، منها على سبيل المثال المبالغة في تغطية أي أخبار سلبية عن المسلمين في أمريكا (حتى لو كانت تقارير غير موثقة ومشكوك فيها) في الوقت الذي تهمل فيه تغطية قضايا المسلمين العادلة أو المواقف التي تتضمن تحيزاً ضد المسلمين. وبهذا الخصوص اشتكى مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) على سبيل المثال في شهر سبتمبر الماضي من تحيز قناة فوكس الأمريكية الإخبارية (Fox News) في تغطيتها لقضايا المسلمين، وقال في بيان له باللغة العربية في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢ أن القناة تركز على "تغطية المواقف والقضايا السلبية التي تسيء للإسلام والمسلمين، فعلى سبيل المثال حين اتهم ثلاثة مسلمين خطأً في فلوريدا خلال الأسابيع الماضية بضلوعهم في نشاط إرهابي، أعطت قناة فوكس للحادثة اهتماماً بالغاً وقامت بتغطيتها تغطية مباشرة لساعات طويلة".⁽³⁸⁾

وفي البيان نفسه اشتكى المجلس من "إهمال (قناة) فوكس لتغطية مواقف المسلمين وقضاياهم الإيجابية مثل الجهود التي بذلوها بعد ٩/١١ لتوضيح حقيقتهم وحقيقة دينهم" ومن "تعرض ضيوف القناة المسلمين لصور عديدة من الضغوط وعلى رأسها توجيه اتهامات باطلة لهم ولمؤسساتهم وتوجيه أسئلة متحيزة ضدهم".

(الرسول محمد) كان قاتلاً. التفكير في أن هذا (الإسلام) هو دين سلام هو احتيال كبير".

وفي مثال آخر ذكر رجل الدين المسيحي الأمريكي جيرى فالويل في حوار أجراه معه برنامج سيكستي منتس أو ستون دقيقة (Sixty Minutes) الأمريكي المعروف - والذي أذيع في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢ - يتهم فيه جيرى فالويل الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم بأنه "إرهابي".

ويقول جيرى فالويل ضمن الحوار الذي أجرى معه "أنا أعتقد أن محمد كان إرهابياً. لقد قرأت ... (كتابات) لمسلمين وغير مسلمين، (لكني أقرر) أنه كان رجلاً عنيفاً، رجل حرب"، كما ذكر فالويل أن "في اعتقادي ... المسيح وضع مثلاً للحب، كما فعل موسى، وأنا أعتقد أن محمد وضع مثلاً عكسياً". (40)

وقد شملت مصادر هذه الإساءات بعض السياسيين الأمريكيين؛ مثل زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي النائب الجمهوري ريتشارد أرمي ممثل ولاية تكساس، والذي نادى خلال مقابلة صحفية أجرتها معه شبكة MSNBC الأمريكية - في شهر إبريل ٢٠٠٢ - بحل الصراع في الشرق الأوسط عن طريق طرد الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين من فلسطين. وفيما يلي

في الوقت الذي لم يواجهه المذيع شون هانيتي بأي تحدٍ يذكر لآرائه المتطرفة والتي تمثل إهانات واضحة ومليئة بالكراهية للإسلام والمسلمين^(٣٩).

فقد وصف بات روبرتسون خلال البرنامج الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بقوله: "هذا الرجل كان مجرد متطرف ذو عيون متوحشة تتحرك عبثاً من الجنون. لقد كان سارقاً وقاطع طريق. وتقول إن هؤلاء الإرهابيين يحرفون الإسلام !! إنهم يطبقون ما في الإسلام".

وبدلاً من أن يتحدى المذيع شون هانيتي هذه الإساءات الصريحة توجه إلى بات روبرتسون بسؤال يقول "إلى أي مدى تعتقد أن هذه التفسيرات المتشددة (للإسلام) منتشرة (بين المسلمين)؟ هل تعتقد أنها الخط العام؟ هل تعتقد أنها غالبية المسلمين؟".

فأجاب عليه بات روبرتسون قائلاً إن الإسلام هو "خدعة هائلة"، ثم رد عليه شون هانتي قائلاً: "إذن الإسلام هو تهديد أكبر مما يريد أن يقول به غالبية الأفراد علناً؟ ... هل تعتقد أنه من الحتمي أن يدخل العالم في صراع، ربما حرب مع الإسلام لعقود قادمة؟".

وفي نصف البرنامج الثاني ذكر بات روبرتسون أن القرآن "هو سرقة دقيقة من الشريعة اليهودية ... أنا أعني أن هذا الرجل

ترجمة لنص الحوار الذي دار بين النائب ريتشارد أرمي ومذيع قناة **MSNBC** كريس ماثيوز: (41)

-أرمي: أنا أرحب باستيلاء إسرائيل على الضفة الغربية كلها.

-ماثيوز: إذن، أين نضع الدولة الفلسطينية؟ في النرويج؟ إذا ما استحوذ الإسرائيليون على الضفة الغربية للأبد وصادروها لن يكون هناك مكان آخر للفلسطينيين ليقموا دولتهم.

-أرمي: لا، لا، هذا ليس... هذا ليس صحيحاً كلية. هناك العديد من البلدان العربية التي لديها مئات الآلاف الهكتارات من الأراضي والتربة والأماك والفرصة لإقامة دولة فلسطينية.

-ماثيوز: أنت إذن ستقتل... ستقتل الفلسطينيين من فلسطين إلى مكان آخر وتسميها دولتهم؟

-أرمي: أنا سأكون راضياً إذا كان لدي وطن، مثل كل... غالبية.

-ماثيوز: ولكن ليس في فلسطين؟

-أرمي: غالبية الناس الذين يسكنون إسرائيل اليوم نقلوا من جميع أنحاء العالم لهذه الأرض وجعلوها وطنهم. الفلسطينيون ممكن أن يفعلوا نفس الشيء، ونحن راضون تماماً على العمل مع الفلسطينيين على تحقيق ذلك.

-ماثيوز: لا، ليس هذا هو السؤال وهذه ليست إجابتك. السؤال هو: ما هو مستقبل

الفلسطينيين الذين يحاربون إسرائيل حالياً؟ أنت تقول إن المستقبل هو في مكان ما بجوار فلسطين. هذا يسير في عكس الطريق الذي تسير فيه السياسة الأمريكية منذ عام ١٩٤٨... هذا يسير... هذا يسير ضد سياسة الرئيس وأي سياسة سمعت أن رئيساً اتخذها، وهي أن تتخلى إسرائيل عن مستوطناتها في الضفة الغربية وترجعها إلى العرب في مقابل السلام. وأنت تقول إن الصفقة هي أن يرحل الفلسطينيون؟

-أرمي: هذا صحيح... أنا أعتقد أنه ينبغي على الفلسطينيين الرحيل.

-ماثيوز: هل أخبرت جورج بوش - الرئيس الذي يأتي من ولايتك تكساس - أنك تعتقد أنه ينبغي على الفلسطينيين الرحيل وترك فلسطين وأن هذا هو الحل؟

-أرمي: أنا أقول له هذا في هذه اللحظة.

-ماثيوز: إذن، لمجرد التكرار، أنت تعتقد أن الفلسطينيين الذين يعيشون الآن في الضفة الغربية عليهم الرحيل؟

أرمي: نعم.

وفي أوائل عام ٢٠٠٢ قادت بعض المنظمات الإسلامية الأمريكية حملة كبيرة ضد وزير العدل الأمريكي جون أشكروفت؛ إذ أعربت المنظمات الإسلامية عن خوفها من أن تقود بعض العبارات التي يستخدمها

الأمريكية المستمرة على الإدارة الأمريكية - ومطالبتها لها بالحديث ضد خطاب العداء للإسلام المتصاعد في الولايات المتحدة - نجحت مؤخراً - وتحديداً في ١٣ و ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ - في دفع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ووزير الخارجية الأمريكية كولن باول إلى توجيه انتقادات صريحة وواضحة للمسيئين للإسلام.(43)

وفي ١٣ نوفمبر أصدر جورج بوش تصريحات للصحافة الأمريكية ذكر فيها أن "بعض التصريحات المسيئة التي ذكرت عن الإسلام لا تعبر عن مشاعر حكومتي أو عن مشاعر غالبية الأمريكيين ... الإسلام كما يمارسه الغالبية العظمى من البشر هو دين سلام ودين يحترم الآخرين". وعن موقف الأمريكيين من الإسلام قال بوش: "في الحقيقة الغالبية العظمى من المواطنين الأمريكيين يحترمون المسلمين والديانة الإسلامية . كما أن هناك ملايين المسلمين الأمريكيين المحبين للسلام". وأضاف بوش قائلاً إن "بلدنا مبني على التسامح ... ونحن نحترم الدين ونرحب بجميع الأديان في أمريكا، ولن ندع الحرب على الإرهاب والإرهابيين تغير قيمنا".

وفي ٤ نوفمبر انتقد كولن باول وزير الخارجية الأمريكية التصريحات المسيئة للإسلام قائلاً: "هذا النوع من الكراهية يجب

وزير العدل في الحديث عن الإرهاب إلى استهداف المسلمين والعرب في أمريكا، ورأت المنظمات أن جون أشكروفت يستخدم عبارات توحى بمعانٍ قد تشكك في المسلمين والعرب في أمريكا بشكل عام، وطالبت المنظمات الإسلامية وزير العدل بأن يميز في خطابه بين الإرهابيين وبين الفرد المسلم العادي حتى لا يختلط الأمر على المواطن الأمريكي، كما طالبت بتوضيح موقفه من عبارات مسيئة للإسلام نسبت إليه على صفحات أحد المواقع الإلكترونية في شهر ديسمبر ٢٠٠١؛ إذ نشر الصحفي كال توماس - المعروف بمواقفه المتشددة ضد الإسلام والمسلمين في أمريكا - في ٧ ديسمبر ٢٠٠١ مقابلة مع وزير العدل الأمريكي جون أشكروفت على صفحات موقع صحفي على الإنترنت يسمى (crosswalk.com) نسب فيها إلى جون أشكروفت القول بأن "الإسلام هو دين يطالبك فيه الرب أن ترسل ولدك ليموت من أجله (الرب). والمسيحية هي عقيدة يرسل فيها الرب ولده ليموت من أجلك".(42)

وقد كررت المنظمات في أكثر من مناسبة مطالبتها لجون أشكروفت بأن يصدر بياناً صريحاً يوضح موقفه من التصريحات المسيئة، ولكن مثل هذا البيان لم يصدر، ولكن ضغوط المنظمات الإسلامية والعربية

كما حققت السلطات مع بعض موظفي تلك المؤسسات.

وقد شملت حملة التفتيش مؤسسات إسلامية أمريكية معروفة ومحترمة؛ مثل الوكالة الإسلامية الإفريقية، والمجلس الفقهي لشمال أمريكا، وجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ورابطة العالم الإسلامي، وجمعية التراث التعليمية، ومؤسسة صفا، وجمعية سار، ومؤسسة النجاح الخيرية، وعدد من المؤسسات الخيرية والمالية الإسلامية.⁽⁴⁴⁾

وقد تسببت حملة التفتيش في تعرض بعض الأسر والعائلات المسلمة لانتهاكات ومضايقات، خاصة فيما يتعلق بتفتيش المنازل وتعرض بعض العائلات لمضايقات من سلطات التفتيش، ولكن آثار الحملات امتدت إلى ما هو أبعد من ذلك، وقد رصد كاتب هذه المقالة بعض آثار هذه الحملة في مقالة منشورة في جريدة الأهرام الدولية في ١٤ مايو ٢٠٠٢، وتقول المقالة إن أحداث العشرين من مارس تركت تأثيراً عميقاً في نفسية وعقلية المسلمين الأمريكيين لثلاثة أسباب رئيسية.⁽⁴⁵⁾

أولها- أن أحداث العشرين من سبتمبر تركت انطباعاً لدى الأوساط السياسية الإسلامية الأمريكية بصعوبة التنبؤ بسياسات الحكومة الأمريكية تجاه القضايا الإسلامية

وقفه"، وقال باول "نحن نرفض التعليقات التي رأيتموها مؤخراً في هذا البلد التي تقول إن المسلمين مسئولون عن قتل جميع اليهود"، وذلك في إشارة إلى تصريحات أدلى بها القائد اليميني المتشدد بات روبرتسون في ١١ نوفمبر وصف فيها المسلمين بأنهم "أسوأ من النازيين"، ودعا في اليهود إلى "الاستيلاء والحذر من المسلمين".

(٣) على المستوى السياسي

تعرض المسلمون في أمريكا لضغوط سياسية لأسباب مختلفة خلال العام الماضي أولها- إغلاق بعض منظمات الإغاثة الإسلامية وتفتيش عدد ليس بقليل من المنظمات والمؤسسات الإسلامية النشيطة والمعروفة، بما في ذلك مؤسسات بحثية وشركات اقتصادية ومنظمات أهلية؛ فعلى سبيل المثال قامت السلطات الأمريكية في ٢٠ مارس ٢٠٠٢ بحملة تفتيش شاركت فيها قوات تابعة لإدارات الجمارك والهجرة ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وشملت ١٤ مؤسسة خيرية وتجارية إسلامية على الأقل في ولايتي فيرجينيا وجورجيا، إضافة إلى تفتيش عدد من منازل بعض قادة هذه المؤسسات. ولم تسفر حملة التفتيش عن اعتقال أحد، وقد صادرت السلطات أجهزة كمبيوتر وملفات ووثائق من المكاتب والمنازل التي تم مداومتها بغرض تفتيشها،

الحملات شعوراً منتشرًا في الأوساط الإسلامية الأمريكية ولدى المواطن المسلم الأمريكي العادي بالاستهداف وبمرور حياة المسلمين في أمريكا ووجودهم وحقوقهم وحررياتهم بمرحلة حياتية صعبة.

الصورة الثانية من صور المعاناة الرئيسية التي واجهها المسلمون في أمريكا خلال عام ٢٠٠٢ على الصعيد السياسي تمثلت في حملة التشويه التي تعرضت لها منظمات المسلمين الأمريكيين السياسية في دوائر السياسة الأمريكية المختلفة، وقد تعددت وسائل ومصادر هذه الحملات، وسوف نحاول فيما يلي تقديم بعض أمثلة حملات التشويه هذه.

١- في شهر أكتوبر ٢٠٠١ انتقدت المنظمات الإسلامية الأمريكية محاولة واحدة من أكبر منظمات اللوبي الموالي لإسرائيل في أمريكا وهي اللجنة اليهودية الأمريكية للتقليل من أعداد المسلمين الأمريكيين، وذلك بعد أصدرت اللجنة تقريراً عن أعداد المسلمين في أمريكا يدعي أن أعدادهم في أمريكا مبالغ فيها بعدة ملايين، وذكرت بعض المنظمات الإسلامية أن محاولات اللجنة اليهودية الأمريكية البائسة للتقليل من أعداد مسلمي أمريكا هي جزء من حملة اللوبي الموالي لإسرائيل ضد مسلمي أمريكا ومنظماتهم التي استعرت بعد الحادي عشر

والعربية، فلم يكن أحد يتصور أن تقوم الحكومة الأمريكية بتفتيش بعض المؤسسات التي فتنتها في العشرين من مارس، خاصة وأن بعضها مؤسسات معروفة في الأوساط المسلمة الأمريكية ومعروفة لدى الحكومة الأمريكية ذاتها؛ إذ سبق للحكومة الأمريكية دعوة بعض قادة المؤسسات التي تم تفتيشها واللقاء معهم مرات عديدة.

ثانياً- تركت الأحداث انطباعاتاً لدى مختلف فئات المسلمين الأمريكيين - بما في ذلك الفئات المتفائلة - بأن حملة الحكومة الأمريكية ضد المؤسسات الإسلامية الأمريكية وقياداتها قد لا تتوقف في المستقبل القريب، وخاصة بعد إعلان وزير العدل الأمريكي جون أشكروفت - في العشرين من مارس ذاته - عن نيته استجواب ثلاثة آلاف زائر - عربي ومسلم في الغالب - على ذمة التحقيقات الجارية منذ سبتمبر الماضي إضافة إلى خمسة آلاف مسلم وعربي تم استجوابهم في السابق.

ثالثاً- أشعرت أحداث العشرين من سبتمبر المسلمين الأمريكيين مؤسسات وأفراد بأنهم على أبواب مرحلة تاريخية جديدة من مراحل وجودهم في الولايات المتحدة قد تتعرض فيها حقوقهم وحررياتهم لتضييق شديد.

بمعنى آخر وبشكل عام تركت هذه

المسلمين الذين اجتمعوا مع الرئيس ومع كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية وحازوا على تغطية إعلامية واسعة، وذلك بإمداد وكالات الإعلام بوثائق تشكك في نوايا المسلمين الأمريكيين تجاه بقية المجتمع الأمريكي وفي مصداقية المنظمات الإسلامية وقادتها.

٣- تناولت تقارير صحفية نشرتها صحف أمريكية في أوائل عام ٢٠٠٢ بعض ردود أفعال منظمات اليهود الأمريكيين السياسية تجاه قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب الجديدة، وكشفت هذه التقارير عن مساندة المنظمات اليهودية الأمريكية السياسية الكبرى لقوانين مكافحة الإرهاب، ولتوسيع سلطات الأمن وتنفيذ القوانين الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر، مبرزة ما يمثله هذا الموقف من معارضة واضحة لموقف العديد من منظمات الحقوق المدنية الأمريكية التي تحفظت على هذه القوانين، كما يمثل هذه الموقف أيضاً تناقضاً واضحاً مع مواقف المؤسسات اليهودية الأمريكية التاريخية المناهضة للقوانين التي قد تؤدي إلى الحد من الحريات المدنية الأمريكية. كما أشارت التقارير الصحفية إلى أن مواقف المنظمات اليهودية الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر أدت إلى حدوث انقسامات داخل صفوفها.

فقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز

من سبتمبر، وأنها حملة مدفوعة بعوامل عديدة؛ منها إقبال الأمريكيين كأفراد وحكومة على التعرف على الإسلام ومسلمي أمريكا ووجهات نظرهم بعد أحداث سبتمبر. (46)

٢- كشف تقرير نشرته صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية (LA TIMES) في الثالث من نوفمبر ٢٠٠١ عن وقوف مجموعة من أكبر المنظمات اليهودية الأمريكية وأكثرها انتشاراً داخل المجتمع الأمريكي خلف حملة التشويه التي تتعرض لها صورة مسلمي أمريكا وأكبر منظماتهم منذ الحادي عشر من سبتمبر، وقد أوضح التقرير أن الهجوم الإعلامي الذي تتعرض له بعض المنظمات الإسلامية الأمريكية وقادتها خلال تلك الفترة هو نتاج "حرب فاكسات أطلقت منذ وقوع الهجمات (في الحادي عشر من سبتمبر الماضي)؛ إذ قامت منظمات موالية لإسرائيل أو منظمات يهودية مثل لجنة مكافحة التشويه ورابطة الدفاع عن اليهود ومركز أبحاث الشرق الأوسط بمد وكالات الأخبار بحزم من الوثائق المضادة للقادة المسلمين خلال الأسابيع الأخيرة". (47)

وقد أوضح التقرير أن الحملة التي تعرضت لها بعض أكبر المنظمات الإسلامية الأمريكية زادت بعد لقاء القادة المسلمين بالرئيس جورج بوش؛ إذ حاولت المنظمات الموالية لإسرائيل التشكيك في مصداقية القادة

رفضت لجنة العلاقات الإنسانية بولاية فلوريدا طلب لجنة مكافحة التشويه (ADL) منع أحد قيادات فرع كير بفلوريدا من المشاركة في مؤتمر عن الحقوق المدنية بولاية فلوريدا يهتم بالحوار والتواصل بين الأعراق والثقافات والأديان المختلفة. وفي الشهر نفسه فشلت محاولات لجنة مكافحة التشويه في إقناع أحد لجان ولاية كاليفورنيا العاملة في مجال مكافحة جرائم الكراهية بعدم السماح لأحد ممثلي فرع كير في شمال كاليفورنيا بالشهادة في جلسة استماع عقدتها اللجنة.⁽⁴⁹⁾

الصورة الثالثة من صور المعاناة الرئيسية التي واجهها المسلمون في أمريكا خلال عام ٢٠٠٢ على الصعيد السياسي تمثلت في الحملة التي تعرض لها مجموعة من أعضاء الكونجرس المساندين لقضايا المسلمين والعرب في أمريكا؛ وذلك لأن عام ٢٠٠٢ كان عام انتخابات تشريعية وشهد نشاطاً ملحوظاً للمسلمين في أمريكا ومنظماتهم للمشاركة في الانتخابات، ومساندة أعضاء الكونجرس المساندين لهم، وللأسف تعرض هؤلاء الأعضاء إلى حملة ضغوط سياسية وإعلامية كبيرة جداً أدت إلى إسقاط النائبة سنثيا ماكني ممثلة الدائرة الرابعة بولاية جورجيا الأمريكية، والنائب إريل هيلليارد ممثل الدائرة السابعة بولاية ألباما.

تقريراً في الثالث من يناير ٢٠٠١ عن مساندة بعض المنظمات اليهودية الأمريكية؛ ومنها لجنة مكافحة التشويه واللجنة اليهودية الأمريكية لقوانين مكافحة الإرهاب التي أقرها الكونجرس الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر. وكشف التقرير عن أن أكبر منظمات الحقوق المدنية الأمريكية مثل اتحاد الحريات المدنية الأمريكية (ACLU) ومجلس الكنائس الوطني دعت المنظمات اليهودية الأمريكية للانضمام إلى تحالف لمواجهة الآثار السلبية التي قد تتركها قوانين مكافحة الإرهاب الجديدة على الحقوق والحريات المدنية الأمريكية، ولكن المنظمات اليهودية رفضت هذه الدعوة وفضلت تأييد القوانين. وقد أرجع التقرير رفض المنظمات اليهودية الانضمام لهذه التحالفات إلى انضمام المنظمات الإسلامية والعربية الأمريكية إليها.⁽⁴⁸⁾

٤- حاولت لجنة مكافحة التشويه اليهودية (ADL) منع منظمات المسلمين الأمريكيين وقادتها من المشاركة في محافل ومؤتمرات سياسية وإعلامية تهدف إلى تعميق فهم المجتمع الأمريكي للإسلام والمسلمين وخاصة بعد أحداث سبتمبر الماضي، ولكنها فشلت في بعض الأحيان بسبب يقظة الجهات التي حاولت لجنة مكافحة التشويه خداعها حول طبيعة المنظمات الإسلامية الأمريكية؛ ففي ١٣ نوفمبر ٢٠٠١

وقد أدى سقوط هؤلاء النواب إلى زيادة شعور المسلمين في أمريكا بالضغط السياسية التي يتعرضون لها بسبب رغبتهم في ممارسة حقوقهم السياسية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

(٤) على مستوى موقف الولايات

المتحدة من قضايا المسلمين الدولية الهامة

نحب هنا أن نشير إلى أن الضغوط المختلفة والعديدة التي تعرض لها المسلمون والعرب في أمريكا لم تحل دون نشاطهم في الدفاع عن قضايا المسلمين الدولية الهامة، وعلى رأسها قضية فلسطيني وقضية كشمير؛ فعلى سبيل المثال نظمت المنظمات الإسلامية الأمريكية أكثر من حملة للدفاع عن القضيتين السابقتين؛ ففي شهر أكتوبر ٢٠٠٢ نظمت المنظمات الإسلامية الأمريكية حملة اتصال جماهيري بالرئيس الأمريكي وكبار رجال الكونجرس لتوضيح موقف المسلمين بالنسبة للقدس، وذلك بعد توقيع الرئيس على القانون الخاص بميزانية وزارة الخارجية لعام ٢٠٠٣، والذي يتضمن بنوداً تطالب بالاعتراف بالقدس كعاصمة إسرائيل، والتي اعتبرتها المنظمات الإسلامية انصياعاً من قبل الإدارة الأمريكية الحالية لنفوذ وضغوط اللوبي الموالي لإسرائيل؛ إذ فشلت الإدارة في الحيلولة دون وصول البنود المتعلقة بالقدس

إلى النص النهائي للقانون الذي وقع عليه الرئيس في اليوم الأخير لموعد اعتماد ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية.

ولامت المنظمات الإسلامية على الإدارة الأمريكية تغاضيها عن البنود المتعلقة بالقدس في قانون ميزانية وزارة الخارجية لعام ٢٠٠٣، وقالت إن هذه البنود تمثل إجحافاً للإدارة ليس فقط أمام العالمين العربي والإسلامي، ولكن أيضاً أمام المجتمع الدولي كله ومنظماته؛ لأنها تضرب عرض الحائط بالاتفاقيات العديدة التي وقعت برعاية أمريكية خلال عملية السلام الراهنة، والتي تعتبر القدس أحد قضايا الوضع النهائي المتروكة للحل من خلال تفاوض الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، كما أنها تضرب بعرض الحائط القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة بخصوص وضع القدس منذ قيام دولة إسرائيل، في الوقت الذي تحاول فيه أمريكا أن تحشد العالم من خلال الأمم المتحدة ضد العراق بسبب مخالفته لقرارات أصدرتها نفس المنظمة. (50)

وبالنسبة لقضية كشمير نظمت المنظمات الإسلامية الأمريكية في شهر يونيو ٢٠٠٢ حملة ضغط جماهيري وإعلامي لمطالبة الإدارة الأمريكية بالتدخل للحيلولة دون وقوع حرب بين باكستان والهند، وتبني سياسة عادلة غير منحازة تجاه طرفي النزاع،

ظهور أكثر من تحالف لجماعات الحقوق المدنية يضم المسلمين والعرب الأمريكيين ومنظماتهم فيه.

فعلى سبيل المثال وفي الخامس من نوفمبر ٢٠٠١ رفعت ستة عشرة منظمة من أكبر جماعات الحقوق المدنية الأمريكية شكوى قضائية ضد الحكومة الأمريكية تطالب فيها وزارة العدل الأمريكية بتوفير معلومات كافية عن الأفراد المعتقلين والمقبوض عليهم منذ الحادي عشر من سبتمبر الماضي؛ إذ رأت المنظمات رافعة القضية أن الحكومة الأمريكية لم توفر معلومات كافية عن الذين اعتقلتهم لأسباب إجرامية أو قانونية منذ الحادي عشر من سبتمبر الماضي، وأن المعلومات المتوافرة لا تكفي لمعرفة الأسلوب الذي تعامل به الحكومة الأمريكية المعتقلين، وإذا كانت هذه المعاملة لا تنتهك الحقوق التي يكفلها الدستور والقانون للمقيمين في الولايات المتحدة. كما خشيت المنظمات من أن تكون السرية الشديدة التي تفرضها الحكومة الأمريكية على أخبار المعتقلين هي غطاء لانتهاكات خطيرة، وخاصة أن عدداً من هذه المنظمات قد سبق وطالب وزارة العدل الأمريكية بتوفير معلومات عن المعتقلين. وقد ضم تحالف المنظمات الستة عشر عدداً من المنظمات الإسلامية والعربية الأمريكية. (52)

وتأييد حق الشعب الكشميري في تحديد مصيره، وذلك بسبب التوترات التي شهدتها العلاقة بين الهند وباكستان بسبب قضية كشمير في هذه الفترة. (51)

ورغم هذه الأمثلة يمكن القول إن حجم الموارد التي خصصها المسلمون في أمريكا ومنظماتهم للدفاع عن قضاياهم الدولية تأثرت سلبياً بالضغوط العديدة التي تعرضوا لها بعد أحداث سبتمبر، والتي استنفذت مواردهم ووضعتهم في مواجهة حملات شعبية وجماهيرية عديدة.

ثانياً- الفرص الإيجابية التي أتاحت

للمسلمين في أمريكا خلال عام ٢٠٠٢

على الرغم من التحديات السلبية العديدة التي واجهت المسلمين في أمريكا ومنظماتهم خلال العام الماضي فقد أتاحت لهم أكثر من فرصة إيجابية وهامة على أصعدة مختلفة، وسوف نحاول في هذا الجزء إلقاء النظر على أكبر عدد من هذه الفرص.

أولاً- على مستوى الحقوق المدنية يمكن القول إن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ دفعت بالمسلمين في أمريكا ومنظماتهم إلى قلب حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، ويدلل على ذلك عدة شواهد منها زيادة اهتمام المنظمات الإسلامية في أمريكا والمسلمين أنفسهم بقضية حماية حقوقهم المدنية، كما شهدت الفترة منذ أحداث سبتمبر وحتى الآن

الكبرى المهتمة بحماية الحقوق والحريات وعلى رأسها وزارة العدل ولجنة فرص التوظيف المتساوية (EEOC)، كما اهتمت وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة على مدار العام الماضي بتغطية الأخبار المتعلقة بحقوق وحريات المسلمين في أمريكا والاعتداءات التي تعرضوا لها بعد أحداث سبتمبر.

ثانياً- أوجدت أزمة سبتمبر فجوة معرفية كبيرة داخل المجتمع الأمريكي عن الإسلام والمسلمين، وأعطت الأزمة فرصة كبيرة للمسلمين في أمريكا للنشاط في توعية الشعب الأمريكي بحقيقة الإسلام والمسلمين بعد أن زادت رغبة الأمريكيين أنفسهم في توعية أنفسهم عن الإسلام، كما زادت من الضوء الإعلامي المسلط على المسلمين في أمريكا ومنظماتهم والتي ارتفع أداء بعضها على المستوى الإعلامي بشكل ملحوظ وخاصة المنظمات المهتمة بالتعامل مع وسائل الإعلام الأمريكي.

ثالثاً- نفس الشيء تقريباً حدث على المستوى السياسي؛ إذ فتحت الأزمة الباب أمام العديد من المنظمات الإسلامية الأمريكية للقاء مع المؤسسات السياسية الأمريكية المختلفة، بما في ذلك المؤسسات الكبيرة منها؛ لأن هذه المؤسسات سعت للتواصل مع المسلمين في أمريكا وممثليهم والتشاور معهم بخصوص الأزمة.

وفي مثال آخر أعلنت مجموعة من المنظمات الإسلامية الأمريكية عن نشأة تحالف جديد لمنظمات الحقوق المدنية الأمريكية في التاسع عشر من يناير ٢٠٠١، ويهدف التحالف الجديد إلى تسليط الضوء الإعلامي والسياسي على ما لحق بالحقوق المدنية الأمريكية من أضرار بعد الحادي عشر من سبتمبر، وتأثير قوانين مكافحة الإرهاب الجديدة، كما يهدف إلى تشجيع الكونجرس الأمريكي على القيام بدور أكبر في حماية الحقوق والحريات المدنية الأمريكية. ويشارك في التحالف الجديد مجموعة من المنظمات الإسلامية والعربية الأمريكية مثل مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)، ومجلس الشئون العامة الإسلامية (MPAC)، والمجلس الإسلامي الأمريكي (AMC)، والمعهد العربي الأمريكي (AAI) إضافة إلى منظمات أمريكية معروفة في مجال الحقوق المدنية في الولايات المتحدة مثل اتحاد الحقوق والحريات المدنية (ACLU)، ورابطة الحركة القومية، وصندوق الدفاع القضائي عن المكسيكيين الأمريكيين، ومنظمة الأفارقة في الحكومة، ومنظمة منبر القادة الأفارقة. (53)

إضافة إلى ذلك تعددت اللقاءات التي عقدتها منظمات المسلمين الأمريكيين مع مسئولو الحقوق المدنية بالهيئات الحكومية

الإسلام"، بينما رأي ٨ % أن "أمريكا في حالة حرب مع الإسلام". (54)

كما أشار استطلاع آخر أوسع لآراء الأمريكيين نحو الإسلام والذي أجرته شبكة تلفزيون ABC بالمشاركة مع موقع Beliefnet الديني في ٩ أكتوبر ٢٠٠١ إلى أن ٤٧ % من الأمريكيين ينظرون نظرة إيجابية إلى الإسلام، في مقابل ٣٩ % معارضين لذلك، و ١٣ % بدون موقف محدد، وأوضح محمد نمر أن هذه النسب لا تختلف كثيراً عندما ينظر الأمريكيون إلى أبناء الديانات الأخرى.

كما أشار التقرير إلى جهود عديدة بذلتها أبناء الجماعات الدينية والأقليات الأمريكية المختلفة لمساندة المسلمين بعد ٩/١١، ومنها مجلس الكنائس الوطني (NCC) والذي أصدر بياناً مشتركاً مع المنظمات الإسلامية الأمريكية يدينون فيه الهجمات، وبدأ سلسلة من لقاءات التشاور والحوار مع القادة المسلمين بهدف التفاهم والتعاون.

وأوضح التقرير أن المسلمين الأمريكيين نشطوا نشاطاً ملحوظاً بعد الحادثة للتواصل مع الجمهور الأمريكي بشكل مباشر لتوضيح حقيقة الإسلام والمسلمين، وذلك من خلال فتح المساجد والمراكز الإسلامية أمام الزوار للقاء بهم في مناسبات عديدة، فعلى سبيل المثال عقد المركز الإسلام بسنترال

رابعاً- شهدت الفترة منذ أحداث سبتمبر وحتى الآن العديد من مظاهر المساندة الإيجابية من قبل فئات مختلفة داخل الشعب الأمريكي تجاه المسلمين في أمريكا؛ مما يمثل علامة على العلاقات القوية التي تربط بين المواطن الأمريكي العادي والفرد المسلم في الولايات المتحدة، كما تعد أيضاً مؤشراً على الفرصة الكبيرة المتاحة أمام المسلمين لتحسن صورتهم وصورة الدين الإسلامي داخل المجتمع الأمريكي.

وقد رصد تقرير أصدره مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) في سبتمبر ٢٠٠٢ بمناسبة مرور عام على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٢ العديد من مظاهر المساندة الإيجابية التي شهدتها المسلمون في أمريكا منذ الأحداث، وقد أشار التقرير إلى أن استطلاعات الرأي التي أجريت بعد وقبل ١١ سبتمبر توضح أن غالبية الأمريكيين ينظرون نظرة إيجابية إلى الإسلام والمسلمين، ويرون أن حرب أمريكا ضد الإرهاب موجهة ضد مجموعة صغيرة من الذين اعتدوا على الولايات المتحدة وليس ضد الإسلام؛ فقد أشار استطلاع للرأي أجرته وكالة رويترز ووكالة زغبي إنترناشيونال في ١٥ سبتمبر ٢٠٠١ إلى أن ٨٤ % من الأمريكيين يعتقدون أن "حرب أمريكا هي مع جماعة صغيرة من الإرهابيين وليس ضد

شهدت المظاهرتان حضوراً جماهيرياً كبيراً يتخطى المائة ألف متظاهر في كل منهما. وتحتاج هذه الظاهرة وظاهرة انتشار مساندة قضايا المسلمين والعرب وسط الأوساط الطلابية الأمريكية دراسة أعمق لأهميتهما ولتقدير أبعادهما وسبل الاستفادة منهما إيجابياً في خدمة قضايا المسلمين والعرب في الولايات المتحدة.

نيوجرسي بالمشاركة مع أبناء الديانات الأخرى لقاءً في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ حضره ١٥٠٠ زائر بالإضافة إلى القيادات الدينية والسياسية بالمنطقة. وفي مثال آخر عقد المركز الإسلامي بفورت كولينز بولاية كلورادو لقاءات مفتوحة أمام غير المسلمين كل أسبوع على مدى شهر كامل بعد أحداث سبتمبر، وفي مثال ثالث فتحت مساجد مدينة سان دياجو بولاية كاليفورنيا وعددها ١٢ مسجداً أبوابها جميعاً أمام أبناء الديانات الأخرى خلال شهر رمضان.

خامساً- من المهم أيضاً أن نشير هنا إلى ظاهرة إيجابية وهامة انتشرت بوضوح خلال العام الماضي وهي ظاهرة انتشار تأييد قضايا المسلمين والعرب الداخلية والدولية، وعلى رأسها قضيتي فلسطين والعراق وسط فئات نشيطة وهامة داخل المجتمع الأمريكي، خاصة لدى الطلاب وبعض الجماعات اليسارية المناهضة للعنصرية والحروب والمطالبة بالعدالة والسلام الدوليين، وقد بادرت هذه الجماعات بالتعاون مع منظمات إسلامية وعربية في تنظيم اثنين من أكبر المظاهرات المؤيدة لقضايا المسلمين والعرب في الولايات المتحدة، أولهما- كانت دفاعاً عن القضية الفلسطينية وعقدت في أبريل ٢٠٠٢، والثانية- كانت دفاعاً عن قضية الشعب العراقي ومعارضة للحرب ضد العراق وعقدت في شهر أكتوبر ٢٠٠٢. وقد

لذا أعتقد أنه في مقابل هذين الاتجاهين يحتاج المسلمون في أمريكا إلى تطوير اتجاه واقعي عند النظر إلى أمورهم، وأرى أنه يمكن تطوير هذا الاتجاه إذ يركز المسلمون في أمريكا على النقاط التالية:

أولاً- دراسة خبرتهم دراسة عميقة ومقارنتها بخبرات الأقليات الأمريكية الأخرى، وتوجد مثل هذه الدراسات في بعض الكتابات الأكاديمية الحديثة عن المسلمين في أمريكا المكتوبة باللغة الإنجليزية، وهي تتوصل إلى حقيقة موضوعية هامة وهي أن المسلمين في أمريكا مازالوا في بداية مرحلة نموهم وتأثيرهم السياسي وأنه لا ينبغي عليهم بأي حال من الأحوال المبالغة في حجم نفوذهم في الحياة العامة الأمريكية، ولكن في نفس الوقت تشيد هذه الدراسات بحجم التطور الذي حققه المسلمين في أمريكا على صعيد توحيد وتنظيم مواردهم على المستويات المختلفة خلال العقد الأخير.

وللأسف لا تنتشر هذه الدراسات والأفكار المطروحة فيها على مساحات واسعة في الأوساط الإسلامية الأمريكية أو في الأوساط المهتمة بشئونهم خارج أمريكا، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها افتقار المسلمين في أمريكا لوسائل إعلام كبيرة خاصة بهم تهتم بالحديث في شئونهم. ثانياً- يحتاج المسلمون في أمريكا

الخاتمة: نحو نظرة واقعية لنفوذ المسلمين في أمريكا ومستقبلهم خاصة على الصعيد السياسي في النهاية أحب أن أتحدث عن أهمية تطوير ما يمكن تسميته "بمنظور واقعي عن حياة ونفوذ المسلمين في أمريكا"، وأعني بالواقعية هنا عدم المبالغة في الحديث عن التحديات التي تواجه المسلمين في أمريكا أو عن مدى قوتهم أو نفوذهم. فالواضح أن العديد من الدراسات والمقالات المهتمة بشئون المسلمين في أمريكا وخاصة المكتوبة منها باللغة العربية تميل إلى أحد هذين الاتجاهين المتطرفين.

فالبعض يميل إلى التأكيد على التحديات التي يواجهها المسلمون في أمريكا وخاصة منذ أحداث سبتمبر وعلى صعيد الحقوق المدنية، ويرتبط بهذا الاتجاه رؤية تؤكد على ضعف المسلمين في أمريكا ومؤسساتهم وعدم قدرتهم على التأثير على سياسات الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أما الاتجاه الثاني فيميل في المقابل إلى التركيز على إنجازات المسلمين في أمريكا والتفاؤل بخصوص قدراتهم وإمكانية تطوير هذا القدرات مدفوعاً برغبته في محاربة شعور اليأس والانسحاب الذي قد يتولد لدى الفرد المسلم في الولايات المتحدة إذا تعرض للاتجاه السلبي المنتشر.

Immanuel Ness. *Encyclopedia of Interest Groups and Lobbyists in the United States*. (Sharpe Reference, 2000).

³ David Bradley and Shelley Fisher Fishkin. *Ibid*. Pp. 612-623.

⁴ Immanuel Ness, op. cit. p. 589.

⁵ John Esposito. *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World*, Vol. 3. (Oxford University Press, 1995), pp. 112-116.

⁶ Sulayman S. Nyang. "Islam in the United States of America: A Review of the Sources." In Koszegi, Michael A. and J. Gordon Melton (eds.) *Islam in North America: A Source Book*. (Garland Publishing, Inc. New York & London, 1992), pp.3-24.

⁷علاء بيومي، مسلمو أمريكا بين الأمل واليوم، موقع إسلام أون لاين، نـ، نوفمبر ٢٠٠١. <http://islamonline.net/arabic/politics/2001/11/article10a.shtml>

⁸علاء بيومي، المرجع السابق.

⁹ Mohamed Nimer, op.cit. pp.169-185.

¹⁰ Sulayman S. Nyang. op.cit. pp.3-24.

¹¹ Sulayman S. Nyang. *Islam in the United State of America*. (ABC International Group, Inc. 1999).

¹² Sulayman S. Nyang. "Islam in the United States of America: A Review of the Sources." Op. cit. pp. 4-7.

¹³ Sulayman S. Nyang. "Islam in the United States of America: A Review of the Sources." Op. cit. pp. 7-19.

¹⁴ Sulayman S. Nyang. *Islam in the United State of America*. Op. cit. pp. 60-63.

¹⁵ Sulayman S. Nyang. "Islam in the United States of America: A Review of the Sources." Op. cit. pp. 20-24.

¹⁶ Sulayman S. Nyang. *Islam in the United State of America*. Op. cit. pp. 64-66.

¹⁷ Karen Leonard, "South Asian Leadership of American Muslims." In Yvonne Yazbeck Haddad (ed.) *Muslims in the West: From Sojourners to Citizens*. (Oxford University Press., 2002), pp. 233-249

¹⁸ *Ibid*, pp.237-238.

¹⁹ See for example:

Yvonne Yazbeck Haddad and Jane Idleman Smith (eds.). *Muslim Communities in North America*. (State University of New York Press, 1994).

Haddad, Yvonne Yazbeck and John L. Esposito (eds.). *Muslims on the Americanization Path*. (Oxford University Press, 2000).

²⁰ Ihsan bagby, Paul M. Perl & Bryan T. Froehle. *The Mosque in American: A National Portrait*. (The Council on American-Islamic relations, Washington D.C. 2001).

²¹ Mohamed Nimer. *The North American Muslims Resource Guide: Muslim Community Life in the United States and Canada*. (Routledge. 2002).

²² Ihsan bagby, Paul M. Perl & Bryan T. Froehle. Op.cit.

²³ *Ibid*, p22.

ومنظماتهم إلى دراسة الفرص الإيجابية المتاحة أمام في المجتمع الأمريكي دراسة حقيقية ومفصلة، وذلك لكي يتحول حديثهم عن هذه الفرص إلى حديث واقعي علمي موثق بالأرقام والحقائق وقادر على إقناع الفرد المسلم العادي في أمريكا بوجود هذه الفرص أمامه.

فالواضح لكاتب هذه المقالة أن المساحة المخصصة للحديث عن الفرص الإيجابية المتاحة أمام المسلمين في أمريكا هي مساحة ضئيلة جداً بشكل يصعب مهمة أي باحث أو مهتم بشئون المسلمين في أمريكا في إحصائها، وهو ما يترك المسلمين في أمريكا وخارجها مسجونين في دوامة من المشاعر والأفكار السلبية عند تفكيرهم في السبل المتاحة أمامهم لتغيير سياسة الولايات المتحدة نحو قضاياهم، وذلك على الرغم من إيمان كاتب هذه المقالة والعديد من المسلمين النشطين في الحياة العامة الأمريكية بتعدد الفرص المتاحة أمام المسلمين للتفاعل الإيجابي مع شتى طوائف المجتمع الأمريكية وفتاته.

الهوامش

¹ Mohamed Nimer. "Muslims in American Public Life." In: Yvonne Yazbeck Haddad (ed.), *Muslims in the West: from Sojourners to Citizens*. (Oxford University Press, 2002), p. 169.

²See for example:

David Bradley and Shelley Fisher Fishkin. *The Encyclopedia of Civil Rights in America*, Vol. 2. (Sahrpe Reference, 1998).

⁴⁰ - مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). رجل الدين الأمريكي المعروف جيرري فالويل يقول في برنامج تلفزيوني يذاع يوم الأحد القادم أن الرسول محمد "إرهابي". (بيان أصدره مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/١٠/٣).

⁴¹ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي ينادي بالتنظير العرقي للفلسطينيين كير تدعو إلى حملة ضغط لمطالبته بالتراجع عن موقفه. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/٥/٢).

⁴² - مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). كير تبحث ظروف المعتقلين وحقوق المسلمين المدنية في أمريكا مع مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/٢/١٢).

⁴³ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). كير ترحب بتصريحات بوش وكولن باول عن الإسلام وتطالب المسلمين ببذل مزيد من الجهود لتوضيح صورة الدين الإسلامي. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/١١/١٤).

⁴⁴ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). السلطات الأمريكية فتشت ١٤ مؤسسة مسلمة: المنظمات الإسلامية تعقد مؤتمراً صحفياً للتعبير عن استيائها. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) في ٢٠٠٢/٣/٢١).

⁴⁵ علاء بيومي. حركة مسلمي وعرب أمريكا لنيل حقوقهم المدنية بعد أحداث العشرين من مارس الماضي. الأهرام الدولي، ٢٠٠٢/٥/١٤.

⁴⁶ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). كير تنتقد محاولة إحدى أكبر منظمات اللوبي الموالي لإسرائيل التشكيك في تعداد مسلمي أمريكا وتصفها بأنها "محاولة سياسية بائسة". (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) في ٢٠٠١/١٠/٢٣).

⁴⁷ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). في تقرير لصحيفة لوس أنجلوس تليزم الأمريكية: اعترافات واضحة لقيادة أكبر منظمات اللوبي الإسرائيلي بوقوفهم وراء حملة تشويه صورة المسلمين والعرب في أمريكا بعد أحداث سبتمبر. بيان أصدره مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/١١/٦).

²⁴ Ibed, p31.

²⁵ Ibed, p.42, p.39 & p. 35.

²⁶ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)، كير تكشف عن أوسع دراسة لتطور المسلمين المؤسسي في أمريكا، (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/١٠/١).

²⁷ Ibed.

Mohamed Nimer. *The North American Muslims Resource Guide: Muslim Community Life in the United States and Canada*. Op.cit. pp.172-177.

²⁸ علاء بيومي، أجنحة مسلمي أمريكا (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، سلسلة

مقالات منشورة في جريدة الرياض، ٤-٧/٢/٢٠٠٢.

<http://www.alriyadh-np.com/11-02-2002/page11.html#1>

[http://www.alriyadh-np.com/07-02-](http://www.alriyadh-np.com/07-02-2002/page12.html#11)

[2002/page12.html#11](http://www.alriyadh-np.com/04-02-2002/page12.html#15)

[http://www.alriyadh-np.com/04-02-](http://www.alriyadh-np.com/04-02-2002/page12.html#15)

[2002/page12.html#15](http://www.alriyadh-np.com/04-02-2002/page12.html#15)

²⁹ Ibed, [http://www.alriyadh-np.com/04-02-](http://www.alriyadh-np.com/04-02-2002/page12.html#15)

[2002/page12.html#15](http://www.alriyadh-np.com/04-02-2002/page12.html#15)

³⁰ Ibed, [http://www.alriyadh-np.com/07-02-](http://www.alriyadh-np.com/07-02-2002/page12.html#11)

[2002/page12.html#11](http://www.alriyadh-np.com/07-02-2002/page12.html#11)

³¹ Ibed, [http://www.alriyadh-np.com/11-02-](http://www.alriyadh-np.com/11-02-2002/page11.html#1)

[2002/page11.html#1](http://www.alriyadh-np.com/11-02-2002/page11.html#1)

³² Mohamed Nimer, *The Status of Muslim Civil Rights in The United States 2002: Stereotypes and Civil Liberties*, (The Council on American Islamic Relations, 2002).

³³ Ibed, p9.

³⁴ Human Rights Watch. "We Are Not The Enemy": *Hate Crimes Against Arabs, Muslims, and Those Perceived to be Arab or Muslim after September 11*. (Human Rights Watch. Nov. 2002).

³⁵ Mohamed Nimer. *American Muslims: One Year After 9-11*. (Council on American-Islamic Relations. 2002). Pp.40-41.

³⁶ Ibed, pp. 41-45.

³⁷ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)، شركة طيران لنتا الأمريكية تعتذر لمسلمة أجبرت على خلع حجابها رئيس الشركة اتصل تلفونياً بالفتاة المسلمة للاعتذار لها إضافة إلى تقديمه اعتذار رسمي، (بيان صادر على مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية، ٢٠٠٢/١/١٨).

³⁸ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)، رغم استلامها آلاف رسائل الاحتجاج: قناة فوكس الأمريكية مصرة على موقفها المتعنت، (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية، ٢٠٠٢/٩/٢٨).

³⁹ المرجع السابق.

⁴⁸ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). بعد الحادي عشر من سبتمبر أكبر منظمات اليهود الأمريكيين تتشوق عن حركة الحقوق المدنية الأمريكية بتأييدها لقوانين مكافحة الإرهاب وأنبأ عن انقسامات داخل المنظمات اليهودية الأمريكية. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/١٥).

⁴⁹ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). محكمة أمريكية تدين منظمة يهودية أمريكية بتهمة التجسس وتغرما ١٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) في ٢٠٠٢/٥/١).

⁵⁰ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). كير تدعو المسلمين والعرب إلى شرح وجهة نظرهم للرئيس الأمريكي بخصوص القدس. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية باللغة العربية في ٢٠٠٢/١٠/٥).

⁵¹ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). حملة في الأوساط المسلمة الأمريكية للمطالبة بتدخل أمريكي فعال لحل مشكلة كشمير. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/٦/١١).

⁵² مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). تحالف من أكبر جماعات الحقوق المدنية الأمريكية يطالب الحكومة الأمريكية قضائياً بتوفير معلومات كافية عن أوضاع المعتقلين منذ ١١ سبتمبر. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) في ٢٠٠١/١٢/٦).

⁵³ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). تحالف جديد بين جمعيات الحقوق المدنية الأمريكية لمواجهة آثار قوانين مكافحة الإرهاب على الحقوق المدنية الأمريكية. (بيان صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/١/١٨).

⁵⁴ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير). في الذكرى السنوية الأولى لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ كير تصدر تقرير عن تجربة مسلمي أمريكا خلال العام الماضي. (تقرير صادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) باللغة العربية في ٢٠٠٢/٩/٥).

في ضوء كل ما سبق قد كان لأحداث 11 سبتمبر آثار واسعة على الاقتصاد العالمي، وكان بعض هذه الآثار وقتي والبعض الآخر ممتد لفترة أطول، ومن المؤكد أن الدول العربية والإسلامية كانت أكثر دول العالم تأثراً بأحداث 11 سبتمبر⁽⁵⁾ لأنها وضعت رغباً عنها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية أيديولوجياً وسياسياً مما فاقم تأثرها بتلك الأحداث اقتصادياً وسياسياً⁽⁶⁾.

ويهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الصعيد الاقتصادي من خلال تحليل الآثار الاقتصادية الوقائية أو الممتدة لهذه الأحداث، ومحاولة التعرف على ملامح عولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وخاصة في شقها الاقتصادي، وأثر ذلك على البلدان النامية عامة والدول العربية والإسلامية بصفة خاصة.

أولاً- التداعيات الاقتصادية لأحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي:

قبل التطرق إلى الآثار والتداعيات الاقتصادية لأحداث سبتمبر على الاقتصاد الأمريكي يجب التأكيد على أن استقراء معظم الكتابات التي تناولت هذه الأحداث وآثارها تؤكد أنه لا يوجد أرقام موثقة ومحددة وثابتة لتلك الآثار؛ حيث إن الأرقام متفاوتة وتتغير يوماً بعد يوم، ومع ذلك فإن التغير في هذه الأرقام يوضح أن حقيقة هذه الآثار تتضح يوماً بعد يوم، ويؤكد أنها ستفوق بكثير التوقعات التي أعلنت بشأن هذه الآثار عقب وقوع الأحداث، كما تشير بعض هذه الدراسات إلى أن بعض هذه الآثار يصعب ترجمتها في صورة مبلغ معين من الدولارات لأنها غير قابلة للتقييم النقدي، ومن هذه الآثار الخسائر البشرية التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة من خبيراء المال والاقتصاد الذين قتلوا في الحادث، حيث يعتبر خسراهم في هذه الأحداث بمثابة فقدان لعوائد استثمار طويل الأجل في البشر، وستظل العديد من الشركات الأمريكية تعاني منه فترة طويلة حتى يتم تعويضه، ويضاف

أرباحها في نهاية عام 2000، وتوقعها تزايد هذا التراجع في عام 2001، وقيام شركات أخرى بتعليق نشاطها، وخاصة الشركات التي بدأت العمل حديثاً، في حين أرجأ بعض المستثمرين البدء في تنفيذ مشروعاتهم بسبب مناخ التباطؤ والركود الذي كان يجيم على معظم قطاعات الاقتصاد الأمريكي، وخاصة تراجع ثقة القطاع الاستهلاكي، الذي تعتبر مؤشرات الثقة الخاصة به من أهم المؤشرات المؤثرة في معدلات النمو والنشاط الاقتصادي الأمريكي؛ حيث إن ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي تأتي من النشاط الاستهلاكي.

وفي ظل هذه الظروف قامت معظم المؤسسات الدولية بتخفيض توقعاتها بالنسبة لمعظم المؤشرات الاقتصادية الأمريكية والدولية، وكان في مقدمة هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤسسة جولدن مان ساكس، وغيرها⁽⁴⁾، وبالتالي فإن أحداث 11 سبتمبر وقعت في ظروف كان فيها الاقتصاد العالمي يتراجع إلى السوراء، وبالتالي فإن هذه الأحداث أعطت الاقتصاد الدولي صدمة من الأمام أثناء تراجعه للسوراء، وهو ما عجل بالتراجع الاقتصادي على المستويين الأمريكي والدولي، ويمكن القول: إنه إذا كان البعض قد شككوا في احتمالات الركود الاقتصادي الأمريكي والدولي قبل أحداث 11 سبتمبر فإن تلك الأحداث قطعت الشك باليقين.

وعلى صعيد مسيرة العولمة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لمنع تراجع مسيرة تحرير التجارة متعددة الأطراف لصالح المسارات الثنائية أو الإقليمية، وتقليل الانتقادات ضد هذه المسيرة خاصة من جانب الدول النامية وجماعات المجتمع المدني؛ وذلك بعد فشل مؤتمر سياتل في عام 1999، وفي أعقاب المظاهرات والاحتجاجات التي صاحبت اجتماعات العديد من المؤسسات الدولية مثل مؤتمر جنوة عام 2000 ومؤتمر دافوس وغيرها.

خلال الربع الأخير من عام 2001 والذي وقعت فيه الأحداث.

4 — ارتفاع حجم الدين العام الأمريكي وتفاقم تكاليف خدمته؛ حيث لم يجد الكونجرس الأمريكي مفرّاً من زيادة الدين العام الأمريكي في ظل تفاقم عجز الموازنة الناجم عن ارتفاع النفقات الأمريكية وتراجع الإيرادات، وقد وصل إجمالي الدين العام الأمريكي إلى حوالي 5.8 تريليون دولار في سبتمبر 2001 عقب الأحداث مقابل 3.3 تريليون دولار في سبتمبر 1993، ثم وصل الارتفاع ليصل إلى 6 تريليون دولار في أغسطس، 2002، وإلى حوالي 6.4 تريليون دولار في سبتمبر 2002، (أي بعد مرور عام تقريباً على أحداث سبتمبر)، وتعتبر الزيادة في حجم الدين العام الأمريكي عقب أحداث سبتمبر أول زيادة في هذا الدين منذ عام 1997، وتشير بيانات مكتب الميزانية الأمريكية بالكونجرس إلى أن الدين العام الأمريكي يتزايد بمعدل 1.1 مليون دولار يومياً منذ 28 سبتمبر 2001، كما أن نصيب المواطن الأمريكي من الدين العام بلغ حوالي 21.4 ألف دولار، وفي ظل الاستعدادات الأمريكية للحرب على العراق تتوقع مؤسسة "جولدن مان شاس" أن يصل صافي الدين الأمريكي إلى حوالي 5.8 تريليون دولار في عام 2006، وهو ما يمثل حوالي 46% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، والجدول التالي يوضح تطور الدين العام الأمريكي.

التاريخ	حجم الدين العام بالتريليون دولار
سبتمبر 1993	3.3
سبتمبر 2001	5.8
أغسطس 2002	6
سبتمبر 2002	6.4
سبتمبر	5.8

إلى ذلك أيضاً الخسائر في مجال قواعد البيانات التي تم تدميرها وفقدانها في الحادث، والتي يصعب تقويمها مادياً⁽⁷⁾، ومع ذلك وبعد مرور أكثر من عام على أحداث 11 سبتمبر يمكن تحديد أهم الآثار الاقتصادية لتلك الأحداث في الآتي:

- 1 — الخسائر الناجمة عن تدمير المباني والطائرات المستخدمة في الحادث والتي تراوحت التقديرات بشأنها بين 45 و 65 مليار دولار، دون الخسائر البشرية التي يصعب تقديرها⁽⁸⁾.
- 2 — التكاليف التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية لرفع أنقاض المباني التي تم تدميرها، وإصلاح الشبكات التي تأثرت بالحادث، وتكاليف علاج المصابين في الحادث وهي تكاليف تتفاوت الأرقام حول تقديراتها؛ حيث قدرت بحوالي 40 مليار دولار⁽⁹⁾.
- 3 — زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق العسكري، ورفع ميزانية الدفاع لتمويل الحملة العسكرية ضد الإرهاب، وتمويل تكاليف زيادة الاستعدادات الأمنية في داخل وخارج الولايات المتحدة لحماية المصالح الأمريكية ضد أي هجوم إرهابي، وقد قدرت السلطات الأمريكية تكاليف الحرب ضد أفغانستان بحوالي 35 مليون دولار يومياً، وقد قدر آلان جرينسبان رئيس مجلس إدارة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تكلفة مواجهة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر بحوالي 100 مليار دولار، وأشار إلى أن تحمل الميزانية الأمريكية لهذا العبء سوف يعيد سياسة التمويل بالعجز، ويعيد عجز الموازنة العامة بعد أن تم القضاء عليه عام 1997⁽¹⁰⁾، وتقدر الزيادة التي تمت في ميزانية الدفاع خلال الربع الأخير فقط من ميزانية عام 2001 بحوالي 8 مليار دولار حيث ارتفعت من 365.3 مليار دولار خلال الربع الثالث لعام 2001 لتصل إلى حوالي 373.2 مليار دولار

2006

* المصدر: المكتب الفيدرالي الأمريكي للميزانية (شبكة الإنترنت).

5 — تفاقم عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية، وقد كانت الموازنة الأمريكية قد ودعت العجز في عام 1997، حيث بدأت تحقيق فائض منذ ذلك العام، ولكن هذا الفائض أخذ في التآكل بسبب برنامج تخفيض الضرائب على الدخل الذي أخذت به الإدارة الأمريكية الجديدة⁽¹¹⁾، وفي ظل تزايد النفقات وتراجع الإيرادات الأمريكية في أعقاب أحداث سبتمبر، فالؤكد أن هذه الأحداث قد خلقت ضغوطاً شديدة على الميزانية العامة بسبب تزايد النفقات وظهور نفقات جديدة غير مأخوذة في الحسبان، وكذلك بسبب إعادة توزيع الموارد على القطاعات غير الإنتاجية وغير الاجتماعية، وقد قدرت الزيادة في الإنفاق العام الأمريكي خلال الربع الأخير من عام 2001 الذي وقعت فيه الأحداث بحوالي 40 مليار دولار مقارنة بالربع السابق له مباشرة، وكانت أهم بنود الإنفاق الجديدة نفقات الدفاع، ونفقات دعم الشركات سواء الدعم المباشر أو الدعم في صورة ضمانات للقروض⁽¹²⁾، ومنذ أحداث سبتمبر هناك اتجاه نحو تفاقم العجز في الموازنة العامة الأمريكية وهناك تقديرات أن يصل إجمالي هذا العجز إلى حوالي 165 مليار دولار في نهاية عام 2002.

6 — تفاقم العجز التجاري الأمريكي، وذلك بسبب تأثر حركة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأحداث نتيجة لتعطل حركة الطيران والملاحة، وتأثر حركة الشحن التجاري بسبب ارتفاع تكاليف التأمين على الصفقات التجارية، والملاحظ أن التراجع في الصادرات الأمريكية كان بصورة أكبر من التراجع في الواردات، حيث انخفضت الواردات بحوالي 91 مليار دولار في عام 2001 مقارنة بعام 2000 منها حوالي 84 مليار

دولار خلال الفترة التي أعقبت الأحداث، كما تراجعت الواردات بحوالي 62 مليار دولار في عام 2001 مقارنة بعام 2000 منها حوالي 51.5 مليار في الشهور الأربع التي أعقبت الأحداث، وقد ألقى ذلك بظلاله على الميزان التجاري الأمريكي في عام 2001، وقد يصل إجمالي العجز في الميزان التجاري الأمريكي بنهاية عام 2002 إلى حوالي 400 مليار دولار⁽¹³⁾.

7 — تباطؤ الاقتصاد الأمريكي وتعطيل برامج التنمية؛ حيث أدت أحداث سبتمبر إلى زيادة التباطؤ الذي كان الاقتصاد الأمريكي قد بدأ يعاني منه قبل الأحداث، وتشير البيانات إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بحوالي 0.4% في الربع الذي وقعت فيه الأحداث، وقد كان أكبر تراجع في ناتج القطاع الصناعي الذي تراجع بحوالي 5.8% في الشهر الذي وقعت فيه الأحداث فقط، وقد وصل معدل النمو في ربع العام الذي وقعت فيه الأحداث ليصل إلى 1.00% بعد أن كان 3% في الربع السابق له مباشرة، ورغم أن الاقتصاد الأمريكي قد نجح في تحقيق معدل نمو بلغ 5% في الربع الأول من عام 2002 إلا أن هذا النمو عاد مرة أخرى إلى التراجع ليصل إلى 1.1% فقط في نهاية الربع الثاني من عام 2002، ويجد هذا التراجع في معدل النمو تفسيره في حالة الركود التي بدأ يعاني منها الاقتصاد الأمريكي بسبب أحداث سبتمبر⁽¹⁴⁾، وكذلك بسبب تزايد المشاكل الناجمة عن تفجر الفساد في الشركات الأمريكية والإعلان عن إفلاس بعضها في عام 2002، وهو ما سيؤخر خروج الاقتصاد الأمريكي من هذا الركود في ظل تراجع أرباح الشركات وزيادة عمليات تسريح العمالة، ويتوقع ألا يتجاوز معدل النمو في نهاية عام 2002 حوالي 1% فقط، رغم قيام البنك الفيدرالي بتخفيض سعر الفائدة بنسبة

0.5% في السادس من نوفمبر 2002 في محاولة مستميتة لإعاش الاقتصاد الأمريكي.

8 — اضطراب أسواق المال الأمريكية، وتراجع مؤشرات أسواق وول ستريت بدرجة كبيرة، فبغض النظر عن حقيقة الخسائر التي تحملتها أسواق المال الأمريكية فإن الملاحظ أن الصدمة التي تلقتها أسواق المال الأمريكية بسبب أحداث سبتمبر لم تكن مسبقة في الأزمات التي مرت بها تلك الأسواق منذ عام 1941، باستثناء الأزمة التي حدثت في هذه الأسواق بسبب استقالة الرئيس نيكسون عام 1974، والأزمة التي سببها الحظر النفطي العربي على الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1973⁽¹⁵⁾ والأمر الذي يجب تأكيده هنا أيضاً أن خسائر أسواق المال الأمريكية هي خسائر دفترية يمكن استردادها عند تحسن الأسواق، ومع ذلك فإن الملاحظ أن أسواق المال الأمريكية لم تتعاف سريعاً من تلك الآثار بسبب تزايد افتقاد الثقة في الأسواق وفي أداء الاقتصاد الكلي، وظهور متغيرات جديدة تدعم هذا الاتجاه وخاصة أزمة انهيار بعض الشركات الأمريكية خلال عام 2002، وبسبب السياسة الأمريكية تجاه بعض القضايا الدولية مثل قضية العراق.

9 — تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الأسواق الأمريكية؛ حيث نجم عن زعزعة الاستقرار في الولايات المتحدة الأمريكية عقب الأحداث نزوح جزء كبير من الاستثمارات الأجنبية خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجع عنصري الربحية والأمان في الأسواق الأمريكية، وقد أعلنت وزارة التجارة الأمريكية في منتصف عام 2002 أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت بنسبة 6.4% في عام 2001 مقارنة بعام 2000، والذي استقبلت خلاله الولايات المتحدة استثمارات وصلت إلى حوالي 336 مليار دولار،

وهذا التراجع في الاستثمارات الأجنبية يعتبر الأكبر من نوعه منذ عام 1991، وقد دعم هذا تراجع قيمة الدولار أمام العملات الأخرى في عام 2002، وخاصة أمام اليورو، وتزايد تخوفات أصحاب الأموال من بعض الجنسيات مثل الخليجيين والعرب عموماً من قيام الولايات المتحدة بتجميد أو مصادرة أموالهم بحجة اتهامها بدعم الإرهاب، أو لدفع تعويضات لضحايا أحداث سبتمبر بعد لجوء أقارب هؤلاء الضحايا لرفع قضية ضد بعض الخليجيين تطالبهم بتعويضات.

10 — اهتزاز استقرار قيمة العملة الأمريكية وتزايد الضغوط عليها؛ حيث أدت إلى ذلك مجموعة من العوامل أهمها تراجع أسعار الفائدة على الدولار لتصل إلى 1.75% بعد أن قام بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة 11 مرة خلال عام 2001، منها 6 مرات بعد أحداث سبتمبر، مما قلل من جاذبية الدولار كعملة للودائع وللاحتياط مقارنة ببعض العملات الأخرى خاصة اليورو والجنه الإسترليني، وكذلك بسبب تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحول أصحاب المدخرات إلى عملات أخرى أكثر أماناً واستقراراً، وهو ما دفع راسمي السياسات الاقتصادية الأمريكية لاتخاذ سياسات لتقليل هذه الضغوط بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي في إنجلترا وكندا⁽¹⁶⁾.

11 — التأثير السلبي على الشركات الأمريكية؛ حيث تراجعت أرباح معظم هذه الشركات وبدأت سلسلة من إجراءات تسريح العمالة، وقد كانت أكثر الشركات تأثراً شركات التأمين، والتي قدرت خسائرها ما بين 30-60 مليار دولار بسبب التعويضات التي قامت بدفعها للمتضررين من الأحداث، وبسبب تراجع الطلب على أسهمها في أسواق المال والتحول عنها

— تأثر الاستثمارات العربية والإسلامية في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرضها للمضايقات والتجميد بسبب اتهامها بمساعدة الإرهاب، وكذلك تراجع العوائد عليها في ظل الركود الاقتصادي وفي ظل تراجع أسعار الفائدة على الدولار إلى مستوى غير مسبوق منذ 40 عاماً (1.25%)، ورغم ذلك فإن الجانب المشرق في هذا الموضوع هو ظهور اتجاه لدى أصحاب هذه الاستثمارات لإعادتها للتوطن في البلاد العربية والإسلامية، وهو ما قام به بالفعل بعض المستثمرين العرب.

ورغم أن بعض هذه الآثار الاقتصادية أخذت في الزوال التدريجي خلال عام 2002 إلا أن الأثر الأهم والذي مازال قائماً ويزداد يوماً بعد يوم هو أثر تلك الأحداث على العلاقة بين دول الغرب (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) والدول العربية والإسلامية، حيث خلقت مواجهة أيدلوجية بين الطرفين تتصاعد وتيرتها بمرور الوقت، وتشير إلى أن الدول العربية والإسلامية أصبحت مستهدفة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً- الاقتصاد الدولي وملامح الأزمة الناجمة عن

أحداث 11 سبتمبر:-

لقد تأثر الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات ومنها الأزمة الاقتصادية التي نجمت عن أحداث 11 سبتمبر، ورغم الاختلاف بين المسببات والانعكاسات لهذه الأزمات المختلفة، إلا أن دول العالم قد اضطرت للتعامل مع معظم هذه الأزمات بصورة جماعية بسبب اتساع نطاق آثارها في ظل العولمة، كما تطلبت دوراً هاماً للاقتصاد الأمريكي في إدارة تلك الأزمات باعتباره الاقتصاد الأكبر في العالم واللاعب الرئيسي في صياغة قواعد العولمة الاقتصادية، كما كان للمؤسسات الاقتصادية الدولية دور في علاج معظم هذه الأزمات، والملاحظ أن الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم في أعقاب أحداث 11 سبتمبر تميزت بالعديد من

لشراء أسهم شركات أخرى مثل شركات النفط، وكذلك تأثرت شركات السياحة والطيران وغيرها من الشركات الأخرى مما اضطر الإدارة الأمريكية للتدخل لدعم هذه الشركات بحوالي 15 مليار دولار.

وقد أدت الآثار التي ألمت بالاقتصاد الأمريكي إلى تأثير الأحوال الاقتصادية في مختلف دول العالم ومنها الدول العربية والإسلامية، حيث شملت هذه الآثار مختلف القطاعات الاقتصادية في هذه الدول، وكانت درجة التأثير متفاوتة من دولة لأخرى، ومن قطاع لآخر في نفس الدولة، وإلى جانب الخسائر التي أصابت أسواق المال العربية والإسلامية في وقتها فقد تركزت أهم الآثار التي لحقت بالاقتصادات العربية والإسلامية في الآتي: —

— الآثار التي أصابت قطاع السياحة، حيث بلغت نسبة التراجع في حركة السياحة عقب الأحداث حوالي 50% في بعض الدول العربية والإسلامية، وتأثرت تبعاً لذلك عوائد تلك الدول من رسوم زيارة الأماكن السياحية، وتكبدت شركات الطيران العربية خسائر بحوالي 10 مليار دولار، وكانت أكثر تلك الشركات تضرراً هي الشركات التي تعتمد على حركة السياحة بدرجة كبيرة مثل شركة مصر للطيران والخطوط الجوية المغربية.

— تراجع أسعار المواد الأولية المصدرة من تلك الدول، حيث أدى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي إلى تراجع أسعار تلك السلع بما فيها البترول.

— تأثر أسعار البترول حيث بلغ معدل التراجع في سعر برميل النفط لسلة أوبك حوالي 7 دولارات في المتوسط مقارنة بما كان عليه قبل أحداث سبتمبر، وهو ما يعنى أن الدول العربية قد خسرت حوالي 10.2 مليار دولار من عوائد النفط خلال العام الأول الذي أعقب أحداث سبتمبر، وهو على عكس ما كان يتوقعه الكثيرون من أن تلك الأحداث ستؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

المزايا التي تجعلها تختلف عن غيرها من الأزمات، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال المقارنة بين هذه الأزمة والأزمة الآسيوية التي ضربت الاقتصاد العالمي في التسعينيات.

وتأتي أهمية تلك المقارنة من أن كلتا الأزميتين لهما آثار واسعة وملامح مشتركة، ولما يظهرانه من مفارقات في مجال العولمة على الصعيد الاقتصادي، وفي هذا الخصوص يلاحظ أن اختلاف ملامح هذه الأزمة يمكن أن يتضح من خلال عناصر المقارنة التي تعدد وتتعدد لتشمل الآتي:-

1- الظروف الاقتصادية التي سبقت الأزمة:-

تعتبر الظروف الاقتصادية التي تسبق وقوع أي أزمة من أهم العوامل التي يجب الاهتمام بها، وذلك لأن هذه الظروف قد تعطي مؤشرات إنذار لاقترب وقوع الأزمة فيسهل تجنبها أو يتم الاستعداد مبكراً للتعامل معها وتقليل آثارها السلبية، كما أن هذه الظروف قد تعمل وتساعد على تفاقم الأزمة وتجعلها أكثر حدة.

والظروف الاقتصادية التي سبقت الأزمة الآسيوية التي وقعت في التسعينيات في دول جنوب شرق آسيا تختلف تماماً عن تلك الظروف التي سبقت أزمة 11 سبتمبر، فقد كانت صورة الاقتصاد العالمي قبل بداية الأزمة الآسيوية أكثر إشراقاً، وتمثلت ملامح هذه الصورة قبل الأزمة في وجود مؤشرات جيدة على قوة الاقتصاد العالمي، وعلى استقرار أغلب معدلات النمو في أهم الاقتصادات العالمية خاصة في الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، ووجود قناعة بأن الدول التي انطلقت منها الأزمة تعتبر من المعجزات الاقتصادية، والمثال الذي يجب أن يقتدي به الجميع، وخاصة الدول التي لديها سياسات للإصلاح الاقتصادي، وكذلك كانت تجربة هذه الدول هي النموذج الذي يساق للدلالة على فاعلية ونجاح البرامج الاقتصادية المقدمة من المؤسسات الدولية، وخاصة من البنك والصندوق الدوليين، وكانت السياسات الخاصة بالتحفيز،

والانفتاح، والمنافسة، وتوسيع دور القطاع الخاص، والاندماج في الاقتصاد العالمي، هي السياسات التي تروج لها مسيرة العولمة لتحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادي للجميع.

وفي مقابل ذلك فإن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر سبقتها صورة مهزوزة للاقتصاد العالمي؛ حيث كانت أهم ملامح هذه الصورة هي اقتصاد عالمي معتل يعاني تراجعاً وتباطؤاً اقتصادياً ملحوظاً، ويهدده شبح ركود عالمي كبير؛ حيث معدل نمو أمريكي متراجع، وتنبؤ باحتمالات حدوث معدل نمو سلبي في المستقبل، ويصاحب ذلك معدل بطالة أمريكي يصل إلى حوالي 5 %، في نفس الوقت لم يكن الاقتصاد الأوروبي أو الياباني أحسن حالاً من الاقتصاد الأمريكي، كما كانت هناك محاولات مستميتة لإنعاش الاقتصاد العالمي لإخراجه من مساره المتجه نحو الركود، من خلال استخدام سياسة نقدية قوامها خفض أسعار الفائدة في معظم دول العالم التي تأثرت بأوجاع الاقتصاد الأمريكي، وكذلك كان هناك تصاعد لموجة الكراهية لمسيرة العولمة وفقاً للأفكار الأمريكية، وتزايدت الانتقادات على المستوى الرسمي والشعبي لطريقة معالجة الولايات المتحدة لبعض قضايا العولمة.

ولذلك يمكن القول إن الأزمة الآسيوية كانت بمثابة الهبوط التدريجي في الدورة الدموية للاقتصاد العالمي بسبب حلطة في أحد أطرافه المتمثلة في الدول الآسيوية، أما الأزمة الناجمة عن 11 سبتمبر فكانت بمثابة السكتة الدماغية التي أصابت رأس الاقتصاد العالمي الذي كان يمر أساساً بيوادر وعكة.

2- اختلاف العوامل المسببة للأزمة:-

لاشك أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأسباب التي أدت إلى كلتا الأزميتين من حيث طبيعتها، ومن حيث القوى الدافعة

الفوري والسريع للأزميتين على الأسواق في مختلف دول العالم وخاصة أسواق المال، ولكن الفروق الجوهرية تتمثل في حجم هذه الآثار، وطريقة تأثر الأسواق بها.

ففي الأزمة الآسيوية كانت درجة تأثر أسواق المال أقل عما كانت عليه في أزمة 11 سبتمبر بكثير؛ حيث كان أثر الأزمة الأخيرة على تلك الأسواق غير مسبوق إلا في حاليّ وقف إمدادات النفط العربي عن الغرب في عام 1973، وفي حالة استقالة الرئيس نيكسون في عام 1974، كما أن آثار الأزمة الآسيوية انتقلت إلى الأسواق الدولية عن طريق العدوى، أما الآثار في حالة أزمة 11 سبتمبر فقد انتقلت إليها عن طريق الصدمة.

كما تتضح الفروق الجوهرية بين آثار كلتا الأزميتين في اتساع نطاق الأزمة ودرجة تغطيتها لمختلف قطاعات الاقتصاد الدولي؛ حيث اقتصر آثار الأزمة الآسيوية على أسواق المال والمصارف في الأجل القصير، وأثرت على التجارة الدولية في الأجل الطويل، وإن هذا الأثر الأخير كان إيجابياً في بعض الأحوال ولصالح بعض الدول المستوردة من البلدان الآسيوية؛ حيث حصلت تلك الدول على السلع الآسيوية بأسعار منخفضة جداً، أما في أزمة 11 سبتمبر فقد اتسع نطاق الآثار ليشمل كافة قطاعات الاقتصاد العالمي من تجارة، وحركة رؤوس أموال، وشركات النقل والطيران، وقطاعي التأمين والسياحة، وأسواق البترول والذهب، أي أن الآثار كانت شاملة وعمامة على الاقتصاد العالمي في الأجلين القصير والطويل، هذا إلى جانب آثارها في الأجل الطويل على مستقبل النظام الاقتصادي العالمي ومسيرة العولة، وهي نقطة سنتناولها بصورة منفصلة.

4- اختلاف دور الاقتصاد الأمريكي في كلتا الأزميتين:-

إن رصد الدور الذي لعبه الاقتصاد الأمريكي في كلتا الأزميتين يظهر تناقضاً ومفارقة غريبة، ففي الأزمة الآسيوية لعب الاقتصاد الأمريكي دور المنقذ للاقتصادات الآسيوية والاقتصاد العالمي ومنع استفحال الأزمة، حيث ركزت

لها؛ ففي الحالة الآسيوية كانت الأسباب ذات صبغة اقتصادية بحتة، حيث نتجت عن الإسراع في معدلات النمو في الاقتصادات الآسيوية بأكثر مما تستوعبه طاقاتها الاقتصادية خاصة على صعيد أسواق المال الآسيوية، مما أدى إلى عدم توافق إيقاع الاقتصاد الحقيقي مع إيقاع الاقتصاد الرمزي في هذه الدول، وكذلك بسبب الإفراط في الاقتراض من الخارج من جانب القطاع الخاص، واستخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل مشروعات ذات فترات تفريخ طويلة الأجل، هذا إلى جانب مساهمة عوامل أخرى مثل انعدام الرشد الاقتصادي والفساد في وقوع الأزمة، أما الأسباب التي قادت إلى أزمة 11 سبتمبر فهي أسباب ذات صبغة سياسية وأمنية أكثر منها اقتصادية، وإن كان من غير الممكن الفصل التام بين الجوانب السياسية والأمنية والجانب الاقتصادي في مثل هذه الأزمات، لأن كلاً منها يؤثر ويتأثر بالآخر.

ورغم تفاوت الأسباب في كلا الحالتين إلا أن "ضرب" الرموز الاقتصادية في كلتا الحالتين كان البداية المباشرة للأزمة، وذلك رغم تفاوت مضمون الضرب في كلتا الحالتين؛ حيث ضربت الأزمة الآسيوية أسواق المال (البورصات - أسعار الصرف) في الحالة الآسيوية عن طريق عمليات المضاربة في البورصات، وعلى أهم العملات في هذه الأسواق، أما في حالة أحداث 11 سبتمبر فقد تم ضرب أسواق المال الأمريكية في "وول ستريت" بعملية إرهابية غير مسبقة، وهي تدمير مركز التجارة العالمي الواقع في قلب تلك الأسواق، أي أن أسواق المال كانت أول الأسواق التي اشتعلت بها نيران الأزمة في كلتا الحالتين رغم اختلاف الأسباب.

3- الاختلاف بين الآثار المباشرة والنتائج النهائية:-

إن التدقيق يؤكد أن هناك فروقاً جوهرية بين الآثار المباشرة في كلتا الحالتين؛ فالتقارب يبدو واضحاً في التأثير

أما في حالة الأزمة التي أعقبت 11 سبتمبر فإن التضارب والتحول في المصالح الاقتصادية أصبح هو الطابع المسيطر على العالم، فمن ناحية نجد أن هناك أطرافاً كان من مصلحتها استمرار هذه الأزمة بل وتفاقمها وإن لم تعلن ذلك صراحة، وذلك لأن أرباحها من هذه الأزمة تتجاوز حسائرها.

كما أن التناقض الصارخ الذي تشير إليه الأزمة الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر هو التناقض بين الموقف السياسي الأمريكي والمصالح الاقتصادية الأمريكية نفسها، وهل الولايات المتحدة مع تفاقم الأزمة أم مع سرعة إنهائها؟ لأن البعض كان وما زال يعتقد أن من مصلحة الولايات المتحدة شن حرب واسعة وطويلة الأمد تحت مسمى "الحرب ضد الإرهاب"، حتى ولو أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في بقية دول العالم، وبروز معارضة شديدة لها، في جميع أنحاء العالم، وذلك لأن التاريخ أثبت أن الاقتصاد الأمريكي ينتعش دائماً بعد دوران آلة الحرب، سواءً تم دوران هذه الآلة بيد الولايات المتحدة أو بيد غيرها، لأن دوران هذه الآلة المدمرة يعني مزيداً من الإنفاق على شراء الأسلحة أثناء الدوران، ومزيداً من الإنفاق لإعادة إعمار ما تم تدميره بهذه الآلة، أي أن الاقتصاد الأمريكي سيستفيد من الإنفاق الأول في تنشيط مبيعات شركات السلاح الأمريكية، وتشغيل الطاقات العاطلة بالمصانع الحربية، وخلق مزيد من فرص التوظيف، وكذلك ستستفيد الشركات الأمريكية العاملة في مجال البناء والمقاولات من حصولها على مناقصات لإعمار ما دمرته الحرب في الدول المستهدفة، وهذا ما شجع الساسة الأمريكيين على الإصرار على دوران عجلة الحرب كفرصة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، في مقابل ذلك يرى بعض الأمريكيين أن دوران عجلة الحرب سيضر بالمصالح الأمريكية في الأجل الطويل، وإن الحديث عن أي انتعاش اقتصادي في ظل الحرب يعتبر بمثابة الدواء المر الذي يجب أن يتعاطاه الاقتصاد الأمريكي في الأزمة الأخيرة رغم آثاره

السياسة الاقتصادية الأمريكية في أثناء هذه الأزمة على تقليل حدة الأزمة التي اندلعت في اقتصادات الدول الآسيوية، من خلال دعم هذه الاقتصادات ومساندتها أمام مؤسسات التمويل الدولية، وخاصة أمام صندوق النقد والبنك الدوليين.

أي أن الاقتصاد الأمريكي والسياسة الأمريكية عملاً على عدم استفحال هذه الأزمة، وهو ما أكد مبدأ هاماً لدى الجميع وهو "حاجة الاقتصاد العالمي إلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية له في مثل هذه الأزمة"، في مقابل ذلك نجد العكس في أزمة 11 سبتمبر التي لعب فيها الاقتصاد الأمريكي دور المصدر للأزمة وبورقها الرئيسية، كما أن السياسة الأمريكية التي أعقبت الأزمة الأخيرة لم تعمل على إطفاء ألسنة النيران التي أمسكت بأطراف الاقتصاد العالمي، ولكنها عملت على إذكاء هذه النيران من خلال حشد الجيوش ودق طبول الحرب، وإسقاط قنابلها يميناً ويساراً وتجميد الأرصد في المصارف حول العالم لمجرد الاشتباه، ودون مراعاة آثار ذلك على الاقتصاد العالمي ككل، أو دون مراعاة الأحوال الاقتصادية غير المواتية في بعض دول العالم النامي، حيث ركزت الولايات المتحدة الأمريكية كل أهدافها في هدف واحد وهو محاربة ما أطلقت عليه الإرهاب، وذلك من أجل تحقيق غاية وحيدة، وهي استعادة الهيبة والكرامة الأمريكية المهذرة ولو على حساب الاقتصاد العالمي، ولذلك فقد أظهرت الأزمة الأخيرة بوضوح "حاجة الاقتصاد الأمريكي إلى المساندة من الاقتصادات العالمية"⁽¹⁷⁾.

5- دور المصالح الاقتصادية في كلتا الأزميتين:-

الملاحظ أنه في حالة الأزمة الآسيوية تلاقت المصالح الاقتصادية لغالبية دول العالم بما فيها المصالح الأمريكية حول ضرورة إنهاء هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن تجنّباً لزيادة نزيف الخسائر الاقتصادية، وهذا التلاقي في المصالح الاقتصادية منع تفاقم الأزمة الآسيوية، وعجل بخروج العالم منها.

الجانبية، ورغم كونه منشطاً للاقتصاد وليس محققاً لإنتاج فعلي.

6- دور الصندوق والبنك الدوليين في الأزميتين:-

إن أكثر الأمور إثارة للاستغراب هو دور الصندوق والبنك الدوليين في كل من الأزمة الآسيوية والأزمة الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر، ففي الأزمة الأولى كان صوت الصندوق والبنك مسموعاً قبل الأزمة، بل كان مدوياً بعد أن وضعت الأزمة أوزارها، وذلك من خلال تقديم النصائح والبرامج الاقتصادية للدول الآسيوية للنهوض من كبوتها، وكان ذلك لخدمة أغراض الصندوق والبنك وخدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية في المقام الأول.

أما في الأزمة الأخيرة فدور الصندوق والبنك يكاد يكون غائباً إلى حد كبير كما أن صوتهما يكاد يكون غير موجود، وربما مكبوتاً، فلم يقدم أي نصائح لدول العالم للتعامل مع الأزمة وتداعياتها في الأجلين القصير والطويل حتى ولو للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في سياسات ومواقف الصندوق والبنك الدوليين حيال القضايا الاقتصادية الدولية، وقد برر البعض غياب دور الصندوق والبنك الدوليين في الأزمة الأخيرة بالطبيعة السياسية والعسكرية للأزمة، إلا أنه رغم منطقيته هذا التبرير فإن جذور هذه الأسباب اقتصادية أساساً، كما أنه إذا كانت الأسباب سياسية وعسكرية كما يدعى هؤلاء فإن سياسات التعامل مع الآثار الاقتصادية للأحداث وإدارة الأزمة الناجمة عنها هي اقتصادية بالدرجة الأولى.

7- اختلاف سياسات العلاج في الأزميتين:-

كما اختلفت الأسباب والآثار في كلتا الأزميتين اختلفت أيضاً سياسات العلاج من حيث مقدمي هذه السياسات، ومدى الإجماع الدولي بشأنها، وكذلك من حيث ثباتها؛ ففي الأزمة الآسيوية كانت سياسات العلاج

سياسات اقتصادية بحتة ممثلة في السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدول الآسيوية، أو في السياسات التي طلب منها اتباعها من قبل الصندوق والبنك الدوليين وبدعم من الولايات المتحدة للخروج من الأزمة، هذا إلى جانب النصائح التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية إلى مختلف دول العالم للتعامل مع هذه الأزمة، أي أن سياسات العلاج كانت سياسات اقتصادية تتسم بالثبات والاستمرار، والتمتع بشبه الإجماع العالمي عليها، وذلك بهدف أساسي هو الخروج من الأزمة ووقف تصاعدها.

أما في الأزمة الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر فإن الأمر مختلف تماماً، فلم تكن هناك سياسات اقتصادية ثابتة متفق عليها من المؤسسات الدولية أو من جميع دول العالم، وكان هناك ما يمكن أن نطلق عليه "سياسات اقتصادية ارتجالية" من جانب جميع دول العالم، حيث تلجأ كل دولة إلى اتخاذ السياسات التي تتفق مع مصالحها وتقلل من تأثيرها بالأزمة دون مراعاة لأي قواعد أو أعراف اقتصادية دولية، والمثال على ذلك القرارات الأمريكية بشأن تجريد الأموال والأرصدة في البنوك، وتقييد حرية حركتها في بعض الدول، ووضع قيود على انتقال الأفراد وغيرها من الإجراءات، مما يدل على أنه في حالة الأزمات تهدر القواعد الاقتصادية الدولية المتعارف عليها، وتطبق كل دولة من السياسات ما يحقق مصالحها، وهو ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية طوال عام 2002.

8- اتجاه تأثير الأزمة وأثره على مسيرة الاقتصاد

العالمي:-

إن اتجاه رياح الأزمة الاقتصادية هو الذي يحدد الأثر الإجمالي للأزمة على مسيرة الاقتصاد العالمي، والواقع يؤكد أن هناك اختلافاً في اتجاه رياح الأزمة الآسيوية عنها في حالة أزمة 11 سبتمبر، بسبب الاختلاف في الظروف الاقتصادية السابقة للحالتين، فقد أدت الأزمة الآسيوية إلى

المتحدة تشكيكه ضد الإرهاب في اليوم التالي للأحداث، وقد كانت الاتصالات التي قام بها الرئيس الأمريكي مع الأوروبيين وروسيا والصين عقب الأحداث تتناقض تماماً مع الأسلوب المتشدد الذي اتبعته الإدارة الأمريكية خلال الشهور التي سبقت الأحداث مباشرة، والذي كان يغلب عليه التصرف المنفرد دون الاهتمام بالتشاور أو التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين.

كما يلاحظ أن اللهجة الأمريكية المتشددة تجاه روسيا والصين قد تراجعت عما كانت عليه قبل أحداث سبتمبر، وخاصة حول القضايا الخلافية مثل الدرع الصاروخي، ومعاهدة الصواريخ المضادة، وقضية اعتبار الصين المنافس الإستراتيجي للولايات المتحدة، هذا إلى جانب الأسلوب المرن والتنازلات الأمريكية التي قدمت من أجل إنجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في نوفمبر 2001، أما بالنسبة للدول العربية والإسلامية، فقد صدر عن الإدارة الأمريكية تصريحات تتحدث عن دولة فلسطينية بعد أن كانت تتجاهل ذلك تماماً، وتم صياغة مقترحات أمريكية لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، وتم ترضية ورفع العقوبات عن الدول الإسلامية التي ستتعاون مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحملة على أفغانستان وخاصة باكستان، وبذلك نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في كسب التأييد لحملة ضد الإرهاب في البداية، ولكن سرعان ما تغيرت السياسة الأمريكية، وظهرت الخلافات في وجهات النظر والمصالح بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وعادت السياسة الأمريكية إلى العمل المنفرد، وفرض الأمر الواقع، وعدم التشاور أو التنسيق مع الآخرين⁽¹⁹⁾، وهذا التغير في السياسة الأمريكية على الصعيدين السياسي والاقتصادي يعتبر بداية لصياغة قواعد لتشكيل ملامح عولمة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

تعطيل مسيرة الاقتصاد العالمي نحو النمو والانتعاش في تلك الفترة، وإن كان من المعتاد أن هذه الأزمة لم تدفع الاقتصاد العالمي للوراء ليفقد أرضاً قد سبق أن كسبها، بمعنى أن الاقتصاد العالمي لم يتراجع خطوات إلى الوراء بسبب هذه الأزمة، وبذلك اقتصر تأثير الأزمة الآسيوية على جعل الاقتصاد العالمي يتوقف عن السير للأمام قليلاً ليلتقط أنفاسه ثم يستعد مرة أخرى لمعاودة المسيرة للأمام.

أما في حالة أزمة 11 سبتمبر فإن الأزمة دفعت الاقتصاد العالمي في نفس الاتجاه الذي كان يسير فيه قبل الأزمة، وهو الاتجاه نحو الكساد أو على الأقل نحو مزيد من الركود، وربما سيكون هذا هو السبب الرئيسي لجعل أثر الأزمة الأخيرة أشد وقعاً على مستقبل الاقتصاد العالمي من الأزمة الآسيوية.

ثالثاً- ملامح عولمة ما بعد أحداث 11 سبتمبر:-

من أهم الآثار التي تركتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو آثارها على مسيرة العولمة بصفة عامة وعلى العولمة الاقتصادية بصفة خاصة، وكان أقوى ما طرح في هذا الصدد من جانب عدد كبير من المفكرين هو الحاجة إلى "عولمة العولمة" بعد تلك الأحداث، وذلك انطلاقاً من أنه إذا كانت جميع دول العالم في ظل العولمة الاقتصادية قد دفعت ومازالت تدفع فاتورة أحداث 11 سبتمبر التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، فمن حق دول العالم أن تطالب بأن تكون العولمة طريقاً ذا اتجاهين وليس اتجاهياً واحداً فقط، وأن يعم نفعها على الجميع بأقصى درجة ممكنة من المساواة والعدالة⁽¹⁸⁾، وقد أوحى الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الأحداث مباشرة باستعدادها لحدوث ذلك من خلال تقليل استخدامها للسياسات الانفرادية، والبعد عن أسلوب فرض الأمر الواقع، وزيادة مشاركة الآخرين في صياغة قواعد النظام الاقتصادي الدولي، وهكذا بدأت السياسة الخارجية الأمريكية عقب أحداث سبتمبر مباشرة مهتمة بالبحث عن التعاون والتنسيق مع القوى التي تعتبر أن لها دوراً في التحالف الدولي والتي بدأت الولايات

أ - الفرق بين عوامة ما قبل وعوامة ما بعد الحادي عشر

من سبتمبر: -

إذا حاولنا إجراء مقارنة بين عوامة ما قبل وعوامة ما بعد أحداث 11 سبتمبر يمكن رصد الآتي: (20)

1- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت تجعل الأسبقية والأولوية للقضايا الاقتصادية، ولكن عوامة ما بعد 11 سبتمبر أصبحت تعطي الأولوية للقضايا السياسية، ويسيطر عليها الهاجس الأمني.

2- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت تسير في اتجاه تقليص أو إلغاء دور الدولة القومية في السياسة والاقتصاد، ولكن عوامة ما بعد 11 سبتمبر أعادت إلى الدولة جانباً هاماً من دورها الذي تقلص في المجالين السياسي والاقتصادي، أو على الأقل أوقفت الاتجاه نحو مزيد من تقليص هذا الدور، وذلك لأنه تأكد بعد تلك الأحداث أن دور الدولة هو الذي يعيد التوازن المفقود إلى الأمور، وأن القطاع الخاص غير قادر بمفرده على ذلك، والدليل على ذلك ما حدث من فضائح للشركات الأمريكية في عام 2002، عندما لم تلتزم بقواعد الشفافية والمعايير المحاسبية، وهو الأمر الذي تطلب تدخل الحكومة لإعادة الأمور إلى نصابها.

3- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت تركز على تحقيق الأرباح والسيطرة على الأسواق من خلال المنافسة، أما عوامة ما بعد 11 سبتمبر أصبح من الضروري لاستمرارها أن تركز على تبادل المنافع وتقاسم ثمار التحرير الاقتصادي، وتحقيق العدالة في هذه المنافسة والقضاء على الفقر.

4- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت بها مساحة واسعة للحوار، وللاختلاف معها، أو لعدم المشاركة فيها، أو التضرر منها أمام آلية فض المنازعات، ولكن عوامة ما بعد 11 سبتمبر أصبحت تمنح أكثر إلى فرض الأمر الواقع، والهيمنة الأمريكية، وكسر القواعد التي تقوم عليها عملية تحرير التجارة من جانب الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

5- إن عوامة ما قبل 11 سبتمبر كانت تتخوف من التوجهات الإقليمية وشبه الإقليمية في المجال الاقتصادي والسياسي، ولكن عوامة ما بعد أحداث 11 سبتمبر قد تغلب عليها هذه التوجهات الإقليمية من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية لتحرير التجارة على حساب تراجع أو بطء المسيرة متعددة الأطراف، خاصة في المجال الاقتصادي (21).

ب - الولايات المتحدة الأمريكية وعوامة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: -

هناك دلائل قوية تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول جاهدة أن توظف أحداث 11 سبتمبر لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، وأن تعمل على الإبقاء على دورها الريادة في صياغة النظام الدولي في جوانبه الاقتصادية والسياسية لتظل هي اللاعب الرئيسي في صياغة مسيرة العوامة والقواعد التي تقوم عليها، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك بقوة ما يلي (22):

- تزايد أحادية النظرة الأمريكية إلى تقدير مواقف دول العالم من زاوية الخير والشر، وتزايد اللهجة التي تتسم بالإملاء والتحكم والتهديد وإعلان القرارات الانفرادية دون إبداء الأسباب، وتوجيه الاتهامات دون تقديم الأدلة.

- زيادة ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانياتها الذاتية، وتساعد اقتناعها بقدراتها العسكرية على التحرك المنفرد لتحقيق أهدافها بغض النظر عن مواقف الدول الأخرى.

- تركيز السياسة الأمريكية على قضية واحدة، وهي مكافحة الإرهاب، والعمل على تعبئة العالم وراء هذا الهدف الأمريكي مهما كانت الخلافات حول تعريف الإرهاب، ورغم اختلاف العديد من الدول مع الولايات المتحدة حول هذا التعريف وأساليب العلاج.

- اتجاه الولايات المتحدة إلى توسيع دائرة المواجهة بعد الانتهاء من أفغانستان وجعل المواجهة شاملة لكل من:

والعودة لاستخدام ما يعرف بسياسة "التحرير العضلي للتجارة" وفرض "سياسة التقييد الطوعي للصادرات" على العديد من دول العالم.

— استمرار الولايات المتحدة في استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية أو التلويح به ضد الدول التي تختلف معها أو تنتقد سياساتها، وفي هذا الصدد يشير تقرير اتحاد الصناعيين الأمريكيين إلى أن هناك 100 دولة في العالم تتأثر بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضت عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأهمها العراق، وكوبا، وإيران، وكوريا الشمالية، والسودان⁽²⁵⁾.

— اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى ربط المساعدات للدول الفقيرة بالقضاء على الفساد وفتح الأسواق، والتهديد باستخدام سلاح المعونات ضد الدول التي لا تتجاوب مع السياسة الأمريكية، وقد ظهر هذا بوضوح من خلال موقف الولايات المتحدة في قمة الأمم المتحدة للتنمية التي عقدت في مدينة مونتيري في المكسيك خلال الفترة من 18-20 مارس 2002م⁽²⁶⁾.

— سعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض مفهوم جديد للعولمة لا يقوم على الحوار أو اللجوء لآلية فض المنازعات أو الحرية، وإنما يقوم على سياسة فرض الأمر الواقع والهيمنة الأمريكية، وذلك انطلاقاً مما أعلنه الكثيرون من المسؤولين الأمريكيين عقب أحداث سبتمبر وفي مقدمتهم الرئيس بوش "من ليس معنا فهو ضدنا".

ورغم كل ما سبق فإن هناك من يطرح بقوة سؤالاً هاماً وهو هل الولايات المتحدة الأمريكية مازالت قادرة على قيادة النظام العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر⁽²⁷⁾؟ والإجابة على هذا السؤال عليها خلاف كبير، حيث إن هناك من يرى أن ذلك يتوقف على عوامل كثيرة يصعب حسمها بسهولة، وأن أهم هذه العوامل مستقبل القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة

الإرهاب، الدول المارقة، الجهات المتهمه بمساعدة الإرهاب، والدول التي تحوز أسلحة الدمار الشامل، واللجوء في ذلك إلى تصفية حسابات سابقة مع بعض الدول.

— تزايد حالات تراجع الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية، وعدم التقيد بغير ما تتطلبه مصالحها الذاتية.

— استهداف السياسة الأمريكية للدول العربية والإسلامية بصورة خاصة، وذلك على صعيد محاور مختلفة سياسة واقتصادية وعسكرية وإعلامية، بما يوحي ببداية صراع أيديولوجي حقيقي بين الطرفين.

وبالتالي يمكن القول إن السياسات والتحركات الأمريكية على الساحة الدولية منذ أحداث 11 سبتمبر هي محاولة تستهدف ترتيب أوضاع العالم بشكل نهائي، لتكون في خدمة المصالح الأمريكية، وتأكيد الدور الإمبراطوري للولايات المتحدة الأمريكية على رأس النظام الدولي، وتوضيح التحركات والتصرفات الأمريكية أن السياسة الخارجية الأمريكية أصبحت أكثر شراسة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ومن الإجراءات الدالة على ذلك في السياسة الاقتصادية الأمريكية ما يلي:—

— لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام السياسات الاقتصادية العدوانية ضد الدول الأخرى. بما فيها الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل المصالح الاقتصادية الأمريكية، وقد كان ذلك واضحاً في السياسة الأمريكية بشأن فرض رسوم جمركية على وارداتها من الصلب⁽²³⁾ في مارس 2002، وكذلك قرار دعم المزارعين الأمريكيين، ودعم الشركات الأمريكية عن طريق إعفائها من حوالي 30% من الضرائب⁽²⁴⁾.

— استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لإجراءات مكافحة الإغراق بصورة جائرة لتقليل وارداتها من الدول الأخرى، ولحماية منتجاتها من المنافسة الأجنبية،

الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، وكذلك مستقبل تلك القوة لأطراف أخرى مثل الاتحاد الأوروبي والصين⁽²⁸⁾، ويذهب بعض هؤلاء إلى أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي لديها تفوق في كل تلك القوى مجتمعة في وقت واحد، وأن هذه القوى مرشحة للاستمرار بسبب طبيعة الموقع الجغرافي الأمريكي، وبسبب انخفاض تكاليف تحقيق أو الحفاظ على تلك القوة، وبذلك ينتهون إلى أن الولايات المتحدة ما زالت قادرة على قيادة النظام الدولي، في حين يرى آخرون أن استمرار القدرة الأمريكية على قيادة النظام العالمي ستتوقف على استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في التركيز على المحاسن الأمني في سياساتها الخارجية لمدة طويلة أو التحول عن ذلك في المدى المنظور، حيث إن هذا التركيز يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تختصر القضايا الدولية كلها (سياسية واقتصادية وثقافية) رغم أهميتها في قضية واحدة هي الإرهاب، والإطلال على تلك القضايا من هذه النافذة، والإصرار على تقديم تعريف أحادي المنطلق للإرهاب ولغيره من القضايا الدولية⁽²⁹⁾، وهذا سيستفز معظم دول العالم بما فيها أصدقاء واشنطن، وربما يكون ذلك بداية النهاية للدور الأمريكي المسيطر على النظام الدولي وعلى مسيرة العولمة، وذلك في ظل تصاعد الاعتراض الدولي على السياسة الأمريكية تجاه القضايا السياسية والاقتصادية المختلفة، ورغم وجاهة المبررات التي يسوقها كل جانب فالأمر المؤكد أن مصداقية الدور الأمريكي في قيادة مسيرة العولمة في شقيها السياسي والاقتصادي قد تراجعت أمام جميع دول العالم بما فيها الدول الحليفة للولايات المتحدة بسبب معالجة الولايات المتحدة لبعض تداعيات أحداث 11 سبتمبر، والتي نجم عنها الإضرار ببعض حقوق الإنسان، وبمبادئ حرية التجارة، وبحق سرية الحسابات وتدفق الأموال في البنوك، وتقييد الحريات والاعتقالات دون اتهامات واضحة، والجدير بالذكر أن هذه المصداقية وذلك الدور كان عرضة للانتقادات الشديدة من جانب العديد من

الدول النامية ومن جماعات المجتمع المدني طوال السنوات الماضية، وكل ذلك قد يفتح الباب أمام تلك الأطراف للاختلاف مع مسيرة العولمة وفقاً للأفكار والرؤية الأمريكية، وهو ما قد يؤثر على سرعة واتجاه تلك المسيرة في بعض القضايا مثل تحرير التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، وقواعد المنافسة، وغيرها من القضايا الاقتصادية، أو القضايا التي لها علاقة بالتجارة مثل حماية البيئة، وحقوق العمال.

في مقابل ذلك فإن هناك احتمالاً كبيراً أن تنجح الولايات المتحدة وبعض الأطراف والمؤسسات الدولية المؤثرة في مسيرة العولمة إلى التركيز على بعض القضايا الدولية لإرضاء الدول النامية، مثل قضية محاربة الفقر، وقضية علاج مشكلة ديون الدول النامية، ومحاولة إضفاء بعض ملامح العدالة على قواعد منظمة التجارة العالمية⁽³⁰⁾، وذلك لتخفيف ومنع تزايد موجة الكراهية للعولمة الاقتصادية على الطريقة الأمريكية.

وأمام هذه الملامح المستقبلية لمسيرة العولمة فإن الدول العربية والإسلامية مطالبة بأن يكون لها رؤية وتصور خاص بما لهذه القضايا حتى تشارك ولو بقدر محدود في صياغة وتشكيل تلك الملامح، حتى لا تتأكد الصورة التي يحاول الغرب رسمها للدول العربية والإسلامية سياسياً وإعلامياً واقتصادياً بعد أحداث 11 سبتمبر، وذلك لأن مجرد اكتفاء الدول العربية والإسلامية بالتجاهل أو بتوجيه الانتقادات لما يدور على الساحة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر دون تقديم بديل أو المساهمة برؤية خاصة سيجعل الدول العربية والإسلامية الطرف الخاسر في المستقبل بعد أن كانت الخاسر الأكبر في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، ولذلك يجب أن يكون للدول العربية والإسلامية تصور تجاه جميع القضايا التي تمهمهم، مع وضع أولويات تساير الأولويات الدولية وتعكس المصالح العربية.

ويمكن لهذا التصور العربي والإسلامي أن يركز في الأجل القصير على الجانب الفكري والسياسي لتوضيح

